العودة إلى الأصول

نصر شمالي



مختارات من أعماله الفكرية السياسية

الأعوام ١٩٩١ - ٢٠١٢

العودة إلى الأصول

نصر شمالي

مختارات من أعماله الفكرية السياسية

عنوان الكتاب:
العودة إلى الأصول - نصر شمالي
الموضوع:
مختارات من أعماله الفكرية السياسية
الأعوام ١٩٩١ - ٢٠١٢
الصدور الأول (الإلكتروني):
دمشق - شباط/ فبراير ٢٠١٥

البريد الالكتروني:
ns_shamali@yahoo.com

الغلاف والإخراج الفني: هدى شمالي

تعريف بالمؤلف

* نصر بن حسن شمالي – عربي سوري.

* من مواليد عام ١٩٤٣ في مدينة حماة.

* مقيم في دمشق منذ العام ١٩٦٤ وما زال.

* صحفي منذ مطلع الستينيات – عمل حتى العام ١٩٧٠ مراسلاً، ومحرّراً، ورئيس تحرير، ومديراً عاما لمؤسسة الوحدة، ومديراً لمعهد الإعداد الإعلامي، وكان نقيباً للصحفيين السوريين في العامين ١٩٦٦ – ١٩٦٧.

* ساهم في الحياة العامة كحزبي ملتزم (بعثي) على مدى الأعوام العشرة ١٩٦٠ – ١٩٧٠، وشغل مواقع حزبية متقدّمة.

* منذ أواخر العام ١٩٧٠، اختار أن يكون مستقلاً، غير حزبي، لا في أحزاب المعارضة ولا في أحزاب السلطة، عن قناعة وسابق تصميم وتصوّر.

* في العام ١٩٧٩، استطاع الانطلاق حراً، كناشط مستقل، فعمل في هيئة دراسات وأبحاث فلسطينية حتى العام ١٩٨٢، واشترك في نشاطات العديد من المنتديات والمؤتمرات العربية (المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي وغيرهما) حتى العام ٢٠٠٨، حيث توقف نتيجة إحساسه باللاجدوى. وواظب على الكتابة لعدد من الصحف العربية حتى عام ٢٠١٢

* له عدد من الكتب الفكرية السياسية، ورواية، وقصص قصيرة، وقصص للأطفال.

المحتويات

مقابلات مختارة

عن الوحدة العربية والنظام العالمي: الحدود قيود، والدويلات زنزانات

مقابلة أجرتها مجلة «المنابر» البيروتية

ونشرت في شباط/ فبراير ١٩٩١

حاورته: رحاب مكحل

الحديث مع الكاتب العربي السوري الأستاذ نصر شمالي ممتع وشيق، تصاغ الأفكار الدقيقة بحرارة متميزة، وتعرض الوقائع العلمية بحيوية دافقة، ذلك أنه من المثقفين العرب الذين امتزجت لديهم الثقافة بالممارسة، والفكر بالتجربة الحسية، والقناعات بالمعاناة القاسية.

إنه مناضل وكاتب وروائي ومؤلف قصص للأطفال، يتصرف وكأنه يتسابق مع الزمن، يحمل رسالة يخاف أن يأتي الليل قبل أن يوصلها إلى أصحابها..

وأصحاب الرسالة بالنسبة إليه، هم أصحابه، بل هم من كل الأجيال، يصادق الكبار منهم بروح الوفاء والتقدير، ويحب الصغار منهم بعاطفة الواثق من المستقبل..

نزعته الأدبية تطل في كل كتاباته الفكرية والسياسية تماماً مثلما يحاصر همه الفكري والسياسي كل نتاجه الأدبي...

إنه واحد من جيل أريد له أن يكون جيل الإحباط والخيبة، لكنه أصر أن يتحول مع جيله لأن يكونوا جسر العبور إلى الفجر الجديد...

(المنابر)

***

*** بصفتكم من الجيل الذي نشأ في كنف النضال من أجل الوحدة العربية، وربط في حياته بين الفكر والممارسة الوحدويين، كيف ترون موقع الوحدة العربية اليوم في إطار النضال العربي المعاصر؟!**

– سواء تحدثنا عن الوحدة أم تحدثنا عن التجزئة، فإن السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: ما هي الوظيفة التاريخية الإنسانية لتلك الوحدة، ما هي الوظيفة التاريخية الإنسانية لهذه التجزئة. حيث أن للتجزئة وللوحدة ضروراتهما، وبالتالي وظائفهما، التي تبررهما. هل نحن نريد الوحدة فقط لأننا جميعنا عرب، ولأننا كنا موحّدين ذات يوم؟ هل نريدها فقط لكي نكون أقوياء؟ ولكن

لماذا نريد نحن العرب أن نكون أقوياء؟ في الواقع،إن البعض يستحضرون أرواح الأجداد القوية، ويهملون استحضار جوهر وظائفهم الإنسانية وهو الجوهر الذي كان كامناً وراء تلك القوة التوحيدية الإيجابية الرائعة والمبدعة. لقد كانت الأمة العربية موحدة حتى القرن الخامس عشر على الرغم من تعدد دولها. لقد قامت الدولة الأموية في إسبانيا العربية منذ فجر العهد العباسي، غير أن ذلك لم ينل من وحدتها. نحن لم نقرأ شيئاً أبداً عن إسبانيا العربية الانفصالية وعن الأندلسيين الانفصاليين، ولم نلحظ بروز مشكلة تتعلق بوحدة الأمة آنئذ. لماذا؟ لأن الأمة العربية كانت موحدة بوظائفها التاريخية الإنسانية. إن الوظائف هي التي تعطي بقاء الحدود أو زوالها تلك القيمة الخطيرة. فعندما لا تنفي مزايا وخصائص المدن وحدة الدولة، لا تكون ثمة مشكلة خطيرة قائمة. إن الحدود الإدارية للمدن مضافة إلى الخصائص الذاتية للمدن لا تشكل نيلاً من وحدة الدولة المتجسدة في وظائفها الإنسانية. والعكس بالعكس، فإن وحدة الدولة تصبح عبئاً ثقيلاً لا يطاق، حتى بالنسبة للأمة الواحدة، إذا ما كانت وظائفها غير إنسانية، ومتناقضة مع متطلبات الحياة العميقة ومع خصوصيات المدن، الجماعات والأفراد أبناء الأمة الواحدة.

*** وهل يمكن الحديث عن التجزئة في السياق نفسه أيضاً؟!**

– بالطبع، إن للتجزئة القائمة وظيفتها التاريخية، وضرورتها التاريخية، التي تبرر استمرارها. إن الأوساط القيادية العربية لم تقدّم هذه الوظيفة وتلك الضرورة بصورة كافية من الوضوح. وقد ترتب على ذلك قصور في الوعي العام جعل نضالاتنا الوحدوية تبدو، إلى حد كبير، عشوائية، وضبابية، وغير مجدية.

إنه ليتوجب علينا أن نفسر، بوضوح وبحزم، الأسباب التي تجعل الحدود المصطنعة أقوى بما لا يقاس من كل عناصر التوحيد والوحدة القائمة والراسخة في ضمير كل فرد من أفراد الأمة.

لقد وصلت قوى وحدوية، بفضل برامجها النضالية الوحدوية، إلى مواقع السلطة في عدد من الدويلات، وقد صدمنا، بل فجعنا، ونحن نراها لا تنزع باتجاه الوحدة بين الدويلات التي تحكمها على الأقل، وذهل الكثيرون، وأصيبوا بالإحباط، حيث اعتقدوا أن الأمر مرهون بمجرد إرادة الحكومة الوحدوية. غير أن المسألة هي حقاً أخطر وأعقد من ذلك بكثير، وهي تستدعي أول ما تستدعي التمعن في وظائف التجزئة وفي طبيعة القوى التي خلقتها، فإذا ما تمعنا جيداً فسوف نكتشف بوضوح أن وظائف التجزئة القائمة هي جزء لا يتجزأ من وظائف النظام الرأسمالي العالمي القائم، وبالتالي فإن التصدي لها لا يمكن أن يكون، في محصلته، إلا تصدياً لوظائف النظام العالمي، ومحاولة للنيل من وحدته في أحد أركانها الرئيسية في المنطقة العربية. ولما كانت وظائف النظام العالمي سلبية وغير إنسانية، فإن على الأمة العربية أن تتوحد حول وظائف معاكسة تماماً: إيجابية وإنسانية.

*** ما هي طبيعة هذه الوظائف الإيجابية والإنسانية؟!**

– الأمة العربية تعدّ أكثر من مئتي مليون نسمة. إنها أكبر كتلة بشرية في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط بما فيه استطالته الأميركية. إن الأنجلوسكسون، الذين يحكمون الولايات المتحدة فعلاً، لا يتجاوز تعدادهم ستين مليوناً. وهم أنفسهم يشكلون أقلية تحكم المملكة المتحدة البريطانية، والروس لا يتجاوز تعدادهم المائة مليون. وكذلك حال الكتل الأخرى في أوروبا الغربية

والشرقية، وفي أفريقيا وفي غربي آسيا. وبالإضافة إلى حجمها، الذي يفوق مرتين على الأقل حجم أية كتلة بشرية أخرى، فإن الأمة العربية موحدة نفسياً، وتراثياً، ولغوياً، وعاطفياً، وروحياً. إنها موحدة بعاداتها وتقاليدها، وعلاقاتها الداخلية، ومزاجها، بصورة ليست متوفرة لأية أمة أخرى. إن وظيفة التجزئة هنا هو تغييب هذه الأمة. إن الحدود هنا هي بمثابة قيود، وقضبان سجون. إن الدويلات هي بمثابة زنزانات لعزل أبناء الأمة الواحدة عن بعضهم البعض وإرهاقهم أشد الإرهاق، وتغييبهم تماماً عن مسرح الحياة الإنسانية، كي يخلو الجو تماماً للاحتكاريين الصهاينة، قادة هذا النظام الرأسمالي العالمي الفاسد. وبالطبع، فإن الأمة لن تنجح في تحقيق وحدتها إلا إذا اجتمعت حول وظائف معاكسة للوظائف التي فرضت تجزئتها من أجل تغييبها. إن هذا يقودنا إلى التأمل الجاد في الكيفية التي نعي بها هذا العالم، الموحد قسراً لصالح الظلم، وللتأمل في سوية هذا الوعي، وفيما إذا كانت هذه السوية كافية ومجدية.

*** إذا كانت وظائف التجزئة هي جزء من وظائف النظام الرأسمالي العالمي القائم، فكيف نشأ هذا النظام؟! ألم يكن النظام الإسلامي نظاماً عالمياً أيضاً؟!**

– هذا النظام الرأسمالي العالمي، الموحد قسراً لصالح الظلم، ظهر على مسرح التاريخ لأول مرة، وبدأ مسيرته الرهيبة، في أواخر القرن الخامس عشر. قبل ذلك التاريخ كان النظام العالمي، السائد، عربياً إسلامياً. ليس معنى هذا أن العالم كان جميعه عربياً أو مسلماً، وإنما كانت القوانين، والمفاهيم، والعلاقات، والأعراف، عربية إسلامية، تطبقها وتعمل بموجبها جميع شعوب وأمم الأرض، بغض النظر عن عرقها أو مذهبها. كان جوهر النظام العالمي، العربي الإسلامي، إنسانياً، يقوم على مبدأ التكافؤ والتساوي بين الأفراد والشعوب والأمم، دون أن يغير هذا المبدأ، أو ينال منه إلى درجة التقويض، وقوع انتهاكات هنا أو هناك، بسيطة أو فظيعة. تلك كانت القاعدة الراسخة التي إذا حدث ما يخالفها فيجب أن يصحح لصالحها، وإذا ما اعتدي عليها، فإن المعتدي نفسه لا يجرؤ على إنكار عدوانه، ولا يجد من يفلسف له، فقهياً، ذلك العدوان. في أواخر القرن الخامس عشر، وتحديداً ابتداءً من عام ١٤٩٢ حيث سقطت غرناطة الخالدة الذكر، ظهرت على مسرح العالم قوى تقول، وتفعل، وتفلسف، ما يخالف ذلك تماماً. كانت تلك القوى طلائع النظام العالمي الجائر الذي ما زال يتحكم بأمم الأرض حتى يومنا هذا. ولقد فتح سقوط غرناطة ثغرة واسعة في تحصينات النظام العالمي،العربي الإسلامي، تدفقت عبرها قطعان متوحشة حقاً، سرعان ما نجحت في الالتفاف حول المراكز القيادية للنظام العالمي العربي الإسلامي، ونجحت في فصلها عن جسدها، وفي عزلها تماماً عن عمقها الحضاري الاستراتيجي المتمثل بحوض المحيط الهندي. لقد وقع هذا الحدث المروّع ابتداء من عام ١٤٩٧، حين اكتشف البرتغاليون الطريق البحري إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح. لقد كان ذلك حدثاً حاسماً، آذن بنهاية عصر وببداية عصر، بنهاية نظام عالمي وبنهوض نظام عالمي آخر جديد. لقد أفل نجم بخارى وسمرقند، وطشقند، وبغداد، ودمشق، والقاهرة، والقيروان، وغرناطة، وقرطبة، وبقية عواصم ذلك النظام العالمي، العربي الإسلامي، وبزغ نجم عواصم جديدة في أوروبا. وكان قد وقع الحادث الخطير الآخر عام ١٤٩٢، وهو اكتشاف القارة الأميركية مصادفة، فأضيف إلى الاحتياطي الهائل، المتمثل بحوض المحيط الهندي الذي كانت تجوبه أساطيل الحقد والجشع الأوروبية، الاحتياطي الأميركي الهائل بدوره. إنه ليتوجب علينا أن نتوجه بإدراكنا، وأن نرتكز بذاكرتنا، إلى تلك التواريخ الثلاثة، إلى تلك الحوادث التاريخية الثلاثة:

سقوط غرناطة، واكتشاف الطريق البحري إلى الهند، واكتشاف القارة الأميركية. حيث، في تلك اللحظة التاريخية، فقدت الأمة العربية دورها الإنساني، ووظائفها التاريخية العالمية الإيجابية، لتنهض على أنقاضها أمم أخرى تقودها أنظمة ذات وظائف عالمية، سلبية وغير إنسانية.

*** هل من سمات عقائدية وفكرية تميّز هذا النظام العالمي؟!**

– النظام الرأسمالي العالمي، انطلق من مراكزه القيادية الأوروبية لتوحيد العالم، ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر، مستنداً إلى عقيدة مغايرة قوامها التمييز بين البشر، بين الأفراد والجماعات والشعوب والأمم، ووسيلتها الحرق والإبادة، والتهجير والاستيطان. وفي تطوره الجهنمي، من مرحلة أعلى إلى مرحلة أعلى منها، أباد عشرات الملايين في القارة الأميركية، وحقق تجربة الاستيطان على الأرض التي ابيضت بعظامهم، ثم حاول أن يكرر تجربته الأميركية الناجحة في آسيا وإفريقيا، غير أنه لم ينجح في ذلك. لماذا؟ لماذا نجحوا في أميركا واستراليا، ولم ينجحوا في آسيا وإفريقيا، وأوروبا أيضاً، على الرغم من أنهم بذلوا قصارى جهدهم؟ السبب هو أن تلك الشعوب البسيطة، الطيبة، البدائية والساذجة، والبريئة كالأطفال، في كل من أميركا واستراليا، كانت لا تزال تعيش مرحلة العشيرة والقبيلة التي تجاوزتها آسيا وإفريقيا وأوروبا قبل آلاف السنين، وبالتدريج طبعاً، وابتداء بالمنطقة العربية الأقدم. لقد أبادوا شعوباً كانت لا تزال تعيش في مرحلة جلجامش السومرية في منطقة ما بين النهرين العربية. ولكن، لنتذكر رقّة جلجامش السومري العربي، وشفافيته، وتأملاته الإنسانية المؤثرة. ترى من يقوى على قتل جلجامش غير الوحوش؟ ولقد قتله الأوروبيون العنصريون الصهاينة فعلاً في أميركا واستراليا. إذ أنهم لو كانوا موجودين قبل خمسة آلاف عام بقوتهم وعقليتهم الحالية لكانوا قتلوا جلجامش وأبادوا قومه دون ريب ولا شك! ترى لو وصل العرب المسلمون، عندما كانوا قادة النظام العالمي، إلى أميركا واستراليا، والتقوا بشعوبها الطيبة البريئة، فكيف كانوا سيتعاملون معها؟ سوف نعرف الجواب إذا ما قرأنا رحلة ابن فضلان– على سبيل المثال– إلى أصقاع ما وراء القفقاس، وإذا ما قرأنا كتاب مفتي المسلمين في الاتحاد السوفياتي عن المسلمين هناك وذكريات بداية اعتناق بعض الشعوب البريئة، الطيبة، للإسلام في تلك الأصقاع النائية.

*** ما هي فرص النظام الرأسمالي العالمي في القضاء على الأمة العربية والإسلامية؟**

– لا يستطيع العنصريون الصهاينة إبادة أمتنا، خصوصاً إذا ما تذكرنا أن «الحضارة الرفيعة» التي شادوها انبثقت من صلب الحضارة العالمية العربية الإسلامية. لقد نجحوا في تجزئة الأمة العربية، وهم فكروا بإبادتها على الطريقة الأميركية والأسترالية، ولا زالوا يتصرفون حتى يومنا هذا بطريقة تدل على استمرار تحكم هذا التفكير بسلوكهم وأفعالهم، ولعل سبب ذلك، بكل غرابته ولا منطقيته من الناحية العملية، يعود إلى نجاحهم السهل في إفناء شعوب أميركا، الأمر الذي أصابهم بالعمى، وجعلهم لا يرون الفارق الحاسم، والبون الشاسع، والاستحالة المطلقة في تكرار ما فعلوه بشعوب أميركا ضد شعوب آسيا وإفريقيا، وبخاصة ضد الأمة العربية. إن فكرة استيطان فلسطين، كقاعدة انطلاق أولى، هي نتاج تجربة الاستيطان الناجحة في أميركا. وقد ظهر أول بيان مكتوب يتحدث عن استيطان فلسطين بواسطة اليهود عام ١٦٤٩ في لندن، في عهد كرومويل، وفي وقت لم يكن يوجد فيه يهودي واحد في إنكلترا. أما الحركة الصهيونية اليهودية فإنها لم تظهر إلى الوجود إلا في أواخر القرن التاسع عشر. أما الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين فقد حدث بعد

ثلاثمائة عام من صدور البيان الإنكليزي. وهاهو هذا الكيان، بعد اثنين وأربعين عاماً، يراوح في مكانه، تنخره الأزمات والتناقضات، وتنهال عليه حجارة الأطفال. بينما دخول الكبار إلى الميدان، جدياً وفعلياً لم يحصل بعد، لكنه محتمل ومتوقع في كل وقت.

*** لكن هذا الزمن الطويل الفاصل بين إعلان البيان وإقامة الكيان يدل على إصرار لدى العدو؟! ألن يقود هذا الإصرار إلى تكرار التجربة الأميركية الأسترالية التي تحدثت عنها في بلادنا؟!**

– صحيح أن الزمن الطويل، بين صدور بيان لندن الأول وبين إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية، يدلّ على إصرار العدو. نعم، إنه دليل على الإصرار والمثابرة. غير أن ذلك لا يدعو للقنوط واليأس، لأنه يتوجب علينا أن نتذكر بأن عدونا يتحرك في عالم موحد يسيطر عليه عموماً. إنه يتحرك في عالمه الخاص إلى حد كبير، ولذلك، فإن تطاول الوقت، المصحوب بالدأب والإصرار والمثابرة، هو دليل على استحالة تكرار تجربة أميركا في آسيا وإفريقيا، ودليل على أن تمسكهم بنهجهم هو ضرب من العمى والمكابرة. إنها مكابرة السيد الذي يتوهم إنه يستطيع فعل أي شيء على الإطلاق طالما أنه السيد. وهذا غير واقعي بالطبع. ولذلك تبقى محاولاتهم في حدود الإصرار المكابر، حتى وإن هي أخذت أشكالاً واقعية، مؤقتة بالتأكيد، على الأرض.

إن احتلال فلسطين واستيطانها، جزئياً أو كلياً، لا يشكل الهدف الحقيقي الأساسي. إذن، متى سوف يحققون هدفهم الحقيقي الأساسي؟ بعد كم قرناً؟ لأنه لم يبد في الأفق، ولا يبدو اليوم، ما يشير إلى أن ذلك ممكن قريباً. يقيناً، إن التجربة الأميركية – الأسترالية لن تتكرر أبداً في بلادنا، غير أنهم سوف يواظبون على محاولاتهم حتى نهايتهم المفجعة، إذ أنه واضح تماماً اصطدام فكرتهم القديمة، المستوحاة من نجاح التجربة الأميركية، بالواقع المختلف في المنطقة العربية. لقد حصدوا سكان أميركا بنيرانهم مثلما تحصد الغزلان، وانطلق الاستيطان هناك في أداء متواتر، سريع، لا يعيقه الإنسان إلا بقدر ما تعيقه الطبيعة، أما في فلسطين فإن الوضع يختلف جذرياً.

*** بالعودة إلى الوحدة العربية، نرى أن هناك صعوبات ضخمة تحول دون قيامها؟! فهل نيأس ونتخلى عن هذا الهدف؟**

– الوحدة العربية ليست مجرد عملية تقتصر على رغبة العرب، ولا يكفي لتحقيقها توفر عناصرها ومقوماتها لدى العرب. إنها عملية خطيرة، هائلة، تتطلب معارك كبرى ذات أبعاد عالمية تاريخية كبرى. ففي نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي حقق النظام الرأسمالي العالمي نقلة نوعية تاريخية أخرى أعطته زخماً هائلاً لعشرات السنين التالية التي سوف تمتد حتى يومنا هذا. لقد اندمج رأس المال المالي مع رأس المال الصناعي لتبدأ باندماجهما مرحلة الإمبريالية. وما كاد النظام الرأسمالي العالمي يكتسب صفة الإمبريالية حتى برزت خاصيته الرئيسية لتطبع العالم أجمع بطابعها، نعني خاصية الربا، ليس بالمعنى المصرفي الضيق وإنما بأقبح صوره اللاإنسانية التي يغلب عليها طابع الجريمة العادية. إن الدولة الإمبريالية هي بالضبط:الدولة المرابية. وإن النظام الإمبريالي العالمي هو بالضبط: النظام المرابي. ومنذ ذلك التاريخ بدا واضحاً أن العالم جمعه قد انقسم إلى حفنة من الدول المرابية، المتحاربة والمتحالفة في آن واحد، وإلى أكثرية ساحقة من الدول المديونة. لقد غدا العالم موحداً على أساس الربا العالمي! ففي عام ١٩١٠ كان حجم الكتلة النقدية العالمية في حدود ٦٠٠ مليار فرنك. وكانت أربع دول فقط هي إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا تستأثر لوحدها بمبلغ ٤٧٩ ملياراً،

بينما بقية الدول، وجميعها أوروبية ما عدا اليابان، تستأثر بالمبلغ المتبقي وهو ١٢١ ملياراً. وفي عام ١٩١٩ ، في نهايات الحرب الأولى، كانت الدول الإمبريالية تسيطر على مستعمرات بلغت مساحتها ٨ ,٩٧ مليوناً من الكيلومترات المربعة، أي على ٧٢٪ من مساحة الكرة الأرضية. وكان يعيش على تلك المساحات الشاسعة ١٢٣٥ مليوناً من البشر، أي ما يعادل٧٠٪ من سكان العالم أجمع آنذاك! لقد كان النظام العالمي المرابي في إحدى قمم جبروته وطغيانه. ومنذ ذلك التاريخ بدأ العالم يتحول إلى كرة صغيرة على منضدة الدوائر الإمبريالية العليا، يحركونها كما يشاؤون، ويرسمون عليها ما يناسبهم من خطوط تحدد الحدود، وتنقل الشعوب، وتحذف وتلغي البلدان بجرّة قلم!

لقد صار واضحاً، في ذلك الوقت المبكر، أن العالم أجمع محكوم بثلاثة ثوابت تلتزم بها السياسات الدولية في أدق التفاصيل:

الثابت الأول: هو أنهم رسموا حدود دول العالم أجمع كما أرادوا، وبالصورة التي تتفق تماماً مع أي من مصالحهم مهما صغرت، فأقاموا «دولة» حول كل مزرعة موز، أو حقل مطاط، أو بئر نفط، أو منجم يورانيوم.. لقد زرعوا بذور التجزئة والتناقض المفتعل القاتل في كل شبر من الأرض، وسهروا بقواتهم وأجهزتهم وعملائهم على صيانة خارطتهم العالمية كما رسموها. وإن هذا الثابت الأول في السياسة الإمبريالية يعني عدم السماح، تحت طائلة الإبادة، باختراق الحدود التي وضعوها! وبينما الأمم والشعوب تتعذب أفظع العذاب داخل الحدود المصطنعة، التي تشبه قضبان السجون، انطلقوا هم ينضحون ثرواتها نضحاً لئيماً، عشوائياً، لا هوادة فيه ولا شفقة.

والثابت الثاني: هو طروحاتهم الإجرامية حول ما أسموه « التركة المشتركة للبشرية» أو «الإرث المشترك» للبشرية جمعاء، فراحوا يرددون أنه ليس من حق أية أمة عاجزة عن استثمار ثرواتها الطبيعية منع الأمم الأخرى القادرة من استثمار تلك الثروات «لصالح البشرية جمعاء»! وواقع الحال هو أنهم هم بالذات من حال دون الأمم والنهوض بعبء استثمار ثرواتها. وبمرور الزمن حققوا الفصل التام بين تلك الثروات ذات القيمة العالمية وبين الاقتصاد الوطني للأمة المنهوبة. لقد أدخلوا الثروة في الدورة الاقتصادية للإمبريالية العالمية، ومنعوا دخولها في دورة الاقتصاد الوطني لأصحابها، وصار معلوماً للجميع أن أية محاولة تقوم بها أمة من الأمم لاختراق هذا الثابت الثاني، يعني تعرضها لخطر الدمار الشامل!

والثابت الثالث: هو طروحاتهم العنصرية حول أحقية الأمم. إنهم يقولون ويكتبون أن هناك أمماً منتجة للحضارة وأمماً غير مؤهلة لإنتاج الحضارة. إنهم يقولون أن المساواة بين البشر محض خرافة، ومبدأ تكافؤ الفرص هو خرافة بدوره، فلا مساواة بين الأجناس، ولا مساواة بين الشعوب، والعرب والأفارقة، على سبيل المثال، أجناس دنيا لا يمكن لها أن تصل إلى العلم ولا تستطيع تحقيق الحضارة الرفيعة! وهكذا، مثلاً، طرحوا فكرة التكامل بين العقل الصهيوني والثروة العربية. إن حماية «الحضارة»، في مفهومهم، هي مسؤولية نخبة بعينها وأمم بعينها، بينما الخطر على «الحضارة» مصدره الجماهير وبقية الأجناس «الوضيعة» التي يجب حماية الحضارة من خطرها وحمايتها من نفسها عن طريق الوصاية عليها وتحديد موقعها ووظائفها كقوى عضلية في خدمة «الحضارة الرفيعة»! وإن هذا الثابت الثالث في السياسات الدولية يعني السهر على منع الأمم «الوضيعة»، التي يعتبرونها وسطاً بين الإنسان والحيوان، من الخروج عن دائرة الوصاية. ولما كان مثل هذا الخروج يتحقق عن طريق امتلاك الأمة «الوضيعة» لإرادتها المستقلة، ولحريتها في الحركة الذاتية الإيجابية،

فإن الدوائر الإمبريالية تسهر طوال الوقت على منع «الأجناس الدونية»، مثل الباكستانيين والعرب، من امتلاك أي سلاح مادي، متقدم ومتكافئ، يمكنها من تحرير إرادتها وحركتها. أما إذا جرّب «الدونيّون الوضيعون» اختراق هذا الثابت الثالث فإنهم يتعرضون لخطر التدمير والإبادة!

*** كيف ينعكس هذا التحليل للنظام الدولي على النضال العربي باتجاه الوحدة؟!**

– إن مجمل نضال أمتنا العربية، وبخاصة في اتجاه الوحدة، ليس إلا تصدياً لهذه الثوابت الثلاثة، ومحاولات دؤوبة للخروج من عبوديتها وكسر أصفادها. إن وحدة عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر تأتي في هذا السياق بالطبع. يومها كان النظام العالمي المرابي في ذروة جبروته. ولكن حاله اليوم يختلف كلياً. فهو بعد أن أوصل البشرية وكرتها الأرضية إلى حد الكارثة الكاملة، يقف وقد نخره الفساد حتى النخاع. يقف عاجزاً عن تلبية أبسط متطلبات الحياة الإنسانية العميقة حتى في مراكزه الرئيسية، في بلدانه. لقد مضى زمن الاندفاع التلقائي المدعم باحتياطات من الثروات لا حدود لها، وبمبررات تاريخية نسبية تغطي على جرائمه. وهاهي الأزمات العميقة تزعزع أركانه الرئيسية من أساساتها دون أن يملك أي جواب منطقي على أي سؤال منطقي. إن النظام العالمي المرابي لا يملك اليوم سوى تأخير نهايته المحتومة بواسطة القسر المحض، بينما الأنظمة لا تنهض بمجرد القسر المحض. أما السمات الرئيسية، البارزة، لأزمته العامة الراهنة، فيمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: لقد تطور هذا النظام المرابي، مدفوعاً بآليته الصماء، بعد الحرب الثانية، إلى نظام موحد تماماً، له عواصم متعددة لكنها منضوية جميعها تحت لواء العاصمة المركزية واشنطن. وكان ذلك يعني زج أخرٍ احتياطياته الهائلة، المتمثلة بالولايات المتحدة، في الميدان، أي أنه دخل مرحلته الأخيرة.

ثانياً: في ظل الهيمنة العالمية لواشنطن، وتحت رماد ما سمي بالحرب الباردة، تكونت احتكارات جديدة تمثلت بهذه الشركات المتعددة الجنسيات،التي لا تدين بالولاء التام الرئيسي، لوطن معين، أو لأمة معينة. إن ولاءها الأول هو للمال والنفوذ. إنها قوى مجنحة، محلقة، مثل تلك الوحوش الخرافية، ولا تشكل الأوطان بالنسبة لها أكثر من مقرات عمليات، ومكاتب لإدارة الأعمال. إن الرئيس الأميركي الحالي بوش (الأب)، مثلاً، يسعى بكل قوته إلى إخضاع وطنه الأميركي بالذات للشركات المتعددة الجنسيات التي هو عضو فيها! لقد حولوا العالم بأجمعه إلى مسرح واحد لعملياتهم الفظيعة. وإن « طبقة» عالمية، إن جاز التعبير، من ضمنها كثير من الشخصيات الرسمية، تبدو منصرفة بكليتها، انصرافاً مرضياً مجنوناً، لزيادة ثرواتها ولتعزيز نفوذها العالمي والذاتي أكثر فأكثر، فاقدة كل ارتباط وطني وكل شعور إنساني.

ثالثاً: ولقد أخذ اندفاع هذه «الطبقة» العالمية (من شاكلة الخاشقجي) طابعاً ميكانيكياً أعمى، باعتبارها »طبقة» أفرزها نظام ميكانيكي أعمى، غير عقلاني وغير إنساني، وهي في اندفاعتها تدمر جميع فروع الحياة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وتدمر أيضاً شروط الحياة الطبيعية، ابتداء بجوف الأرض وانتهاء بالغلاف الجوي. إن المياه الجوفية، والتربة، والجداول، والأنهار، والبحار، والغابات، تحتضر جميعها. إن المطر يشح ويفسد بالأحماض. والغلاف الجوي يتهتك ويتمزق. إن خطراً حقيقياً واحداً تتعرض له البشرية جمعاء والطبيعة كلها عبر العقود القليلة القادمة إذا لم تنجح الإنسانية بالخلاص من الشركات الاحتكارية السرطانية المتعددة الجنسيات ومن نظامها العالمي.

رابعاً: أوصل النظام العالمي المرابي كتل أمواله الضخمة، المعبودة، إلى طريق مسدود، نتيجة

لعمليات الربا الطويلة، ونتيجة للنضج العشوائي والتبديد والإتلاف لثروات الشعوب. لقد أصبحت الدول جميعها مكبلة بأصفاد ديون هائلة لا ينفع في سدادها بيع الدولة المديونة بقضها وقضيضها. إن دولة مثل الهندوراس مديونة بما يعادل ٢٥٠٪ قياساً بمنتوجها الوطني كله! ومعظم الدول المديونة تقف عاجزة، ليس عن سداد ديونها فحسب، وإنما عن سداد فوائد الديون. وهكذا صار واضحاً، في السنوات الأخيرة، تراكم رؤوس الأموال الضخمة وكسادها في المراكز، لتتشكل بذلك تخمة مالية ربما أصبحت قاتلة لأصحابها المرابين، بينما على الجانب الآخر تعلن الدول الفقيرة إفلاسها وعجزها التام في ميداني الاستدانة والتسديد! ولا يبدو ثمة علاج لهذا الاستعصاء التاريخي الذي يعطل حركة رؤوس الأموال التي لا تعيش بدون الحركة الدائمة. إن هذا الاستعصاء لا حل له إلا بخلاص الأمم المظلومة المكبلة بثوابت هذا النظام الظالم.

خامساً: وبينما تتراكم، بل وتعدم، كميات هائلة من المواد الغذائية في المراكز الاحتكارية، وآخر مثال على ذلك إعدام عشرين مليون رأس غنم في أستراليا للحفاظ على الثمن العالمي للصوف، تتوالى مسيرات الجوع في جنوب العالم، وتتساقط ملايين الضحايا من الجوعى. ولكن تدمير معظم إنتاجيات جنوب العالم قد ارتد على مرتكبيه بصورة ركود قاتل، وكساد مزمن، مترافق مع التضخم، بعد أن أصبحت أمم الجنوب عاجزة عن استيراد ما يسدّ الرمق. تراكم وإعدام الأغذية في جهة والمجاعات في الجهة المقابلة. إنه الاستعصاء التاريخي الآخر الذي لا حل له إلا بتغيير النظام العالمي الفاسد.

سادساً: صار عالمنا في ظل الشركات المرابية، مقفراً، موحشاً، مجدباً ومرعباً. فلا فنون ولا آداب. لا شعر ولاموسيقى. لا مسرح ولا سينما. لا فلاسفة كباراً ولا قادة عظاماً. إنما الخواء، والموات، واليأس، والخبل، والعدمية اللاواعية. وعلى نطاق واسع ليس ثمة حاضر مقبول ومرغوب ولا مستقبل مأمول ومنشود، والمخدرات تتفشى في كل بقاع الأرض، وبخاصة في الشمال، وبرعاية الحكومات الرأسمالية وصنائعها. إن رؤوس الأموال المتراكمة، الكاسدة، لاتجد ضيراً في التحرك في السوق السوداء وفي ميدان المخدرات!

*** إذن النظام العالمي الرأسمالي بات ضعيفاً في نظركم؟!**

– إن النضال من أجل الوحدة العربية لا يمكن أن يحقق هدفه إلا على حساب هذا النظام العالمي الرأسمالي الموحد. وإن هذا النظام يبدو وقد صار جاهزاً للهزيمة. أما الأمة العربية، والأمم الأخرى المظلومة، فيبدو أنه حانت اللحظة التاريخية التي تسمح لها بوضع القدم على أول طريق الانتصارات المتوالية، التي سوف تنتهي بتغيير هذا النظام العالمي، أي بزوال التمييز والاحتكار.

تغيير العالم وليس ترميمه وتجميله

صحيفة «المجد» – الأردن -

الاثنين ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

دمشق – المجد

منذ صدور المجد، كان للأستاذ نصر شمالي إسهامه المميز في الكتابة الفكرية والسياسية على صفحاتها، كما كان لتشجيعه المتواصل في مختلف المجالات الأثر الكبير في دفع مسيرة «المجد»، والتعريف بها... سورياً ولبنانياً.

في لقاء اليوم يجيب الأستاذ شمالي عن أسئلة مندوب «المجد» في دمشق حول موازين القوى العالمية والنظام الدولي الجديد وحركته القيادية في مساحات الجغرافيا والتاريخ، علاوة على مستقبل البشرية في ظل ذلك النظام الذي يستوجب التغيير، وليس التجميل والترميم.

*** كيف توجزون أوضاع العالم في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد؟**

– ليس النظام العالمي السائد بالجديد. إن الجديد هو النظام الدولي، وليس النظام العالمي، النظام العالمي موجود وقائم منذ وجد ونهض هذا العصر الأوروبي الأميركي، أي منذ خمسمائة عام، منذ سقوط غرناطة آخر معاقل النظام العربي الإسلامي العالمي وآخر دفاعاته، عام ١٤٩٢. ما بين عام ١٤٩٢ وعام ١٥٢١ تحقق انتقال العالم من العصر العربي إلى الأوروبي، وتغير النظام العالمي العربي القائم على التكافؤ في العلاقات ليحل محله النظام العالمي الأوروبي القائم على الاحتكار والتمييز، والذي لا يزال سائداً في جوهره حتى يومنا هذا.

*** نريد أن نستوقفكم قليلاً، لقد أثرتم عدداً من الموضوعات والأسئلة الجديدة عبر إجابتكم، ما هو الفارق، بتحديد أكثر، بين النظام العالمي والنظام الدولي. ثم أنكم حددتم الفترة الواقعة ما بين عام 1492 وعام 1521، ما معنى ذلك؟**

– النظام العالمي مرتبط بعصر عالمي، إنهما ينهضان معاً ويتغيران معاً،العصر العالمي هو عصر سيادة عقيدة معينة، ونهج تاريخي معين، ومناطق معينة يتمركز فيها أصحاب تلك العقيدة، إن النظام العالمي هو الوجه الواقعي، التنفيذي، للعصر العالمي وعقيدته، أما النظام الدولي فهو مرحلة من مراحل النظام العالمي، تاريخ النظام العالمي يتكون من سلسلة من الأنظمة الدولية، إن تغيير الحدود السياسية، وتغيير الخارطة الديمغرافية، وتغيير العلاقات الاقتصادية في شكلها وليس في جوهرها، وكذلك العلاقات السياسية، وانتقال العاصمة الأولى في العالم من بلد إلى بلد، أو من قارة إلى قارة..

الخ، هو تغيير للنظام الدولي من دون أن يعني ذلك تغييراً في عقيدة العصر، وفي منهجه التاريخي الذي يتجسد في نظامه العالمي، أما عن الفترة الواقعة ما بين العام ١٤٩٢ والعام ١٥٢١، فهي تلك الفترة التي شهدت أحداثاً جساماً على صعيد العالم أجمع، أدت إلى انتقال مراكز الإدارة من أيدي العرب إلى أيدي الأوروبيين، تلك الأحداث هي: سقوط غرناطة عام ١٤٩٢، واكتشاف القارة الأميركية في العام نفسه، واكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٧، والوصول إلى الخليج العربي والتمركز في مضيق هرمز ثم الوصول إلى الهند في الأعوام القليلة التالية، والتأكد من كروية الأرض عملياً، وبالتجربة المباشرة، عبر رحلة ماجلان التي انتهت في العام ١٥٢١، هذه الأحداث الهائلة حققت انقلاباً جذرياً أسقط العصر العربي الإسلامي، ونظامه العالمي، الذي خسر طرقه التجارية الدولية، وانقطعت صلته بعمقه التاريخي الاستراتيجي المتمثل بحوض المحيط الهندي، فعزل العرب في بلادهم التي كانت مراكز إدارة العالم، لتتحول إلى مناطق محاصرة، أو تابعة، أو ثانوية في السياسة الدولية، بينما نهض العصر الأوروبي، وبدأت عواصمه تبرز وتحل محل العواصم العربية الإسلامية التي انكفأت واضمحلت، إنها ثلاثون عاماً، نهض منها هذا العصر بفضل سيطرته على حوض الثروات الأزلية، حوض المحيط الهندي، واكتشافه القارة الأميركية بكل ثرواتها، ووضع يده عليها.

*** ما هي الميزة الفاصلة، والفارق الحاسم، بين العصر العربي والعصر الأوروبي؟**

– إنها العقيدة، وإنها الوظائف المنبثقة عن هذه العقيدة، عقيدة العصر العربي إنسانية، تقوم على التكافؤ، ولا تفرق بين عربي وأعجمي ولا بين أسود وأصفر وأبيض، وترفض التمييز والاحتكار، وتحض جميع الناس في جميع مناطق العالم على التطور والتقدم والارتقاء، وعلى التفاعل الإيجابي السلمي، فيما بينهم، أما عقيدة العصر الأوروبي فهي تلمودية تقوم على النقيض، فتستبيح دماء الآخرين وأراضيهم وأموالهم كحق مشروع لها، إن العالم محكوم منذ خمسمائة عام بهذه العقيدة التلمودية التي يجسدها نظام احتكاري عالمي. وأن المطلوب، والواجب، هو تغيير هذا النظام العالمي، وليس تجميله أو ترميمه.

*** إذن، نحن نعيش اليوم في ظل نظام دولي جديد، وليس نظام عالمي جديد، ما هي سمات وملامح وخصائص هذا النظام الدولي، وبماذا يتميز عن الأنظمة الدولية التي ظهرت قبله؟**

– إن الإجابة تقتضي عرضاً سريعاً للأنظمة الدولية، أو المراحل التاريخية، في خطوطها العريضة، التي توالت عبر هذا العصر الأوروبي، ففي البداية، منذ مطلع القرن السادس عشر، سادت المرحلة الإيبيرية، أو البرتغالية الإسبانية، التي دامت مائة عام تقريباً. إنها المرحلة الكاثوليكية اللاتينية، التي كان للبابوية في روما دور بارز فيها، وقد حاولت هولندا وفرنسا منافسة البرتغاليين والأسبان، غير أنهما لم تنجحا في تحقيق نجاح حاسم، طبعاً كان العالم بأجمعه ميداناً لذلك التنافس الرهيب، الحربي والسلمي، ثم برزت إنجلترا متأخرة قليلاً عن غيرها، إنجلترا البيوريتانية أو البروتستانتية، إنجلترا الأنجلوسكسونية، التي نهضت سياستها بالدرجة الأولى على «العهد القديم»، حيث فهمت منه بحماسة أنها مخولة بالتصرف بالآخرين وبأراضي الآخرين كما تشاء، إن إبادة الآخرين والاستيلاء على ممتلكاتهم يرضي الرب الأنجلوسكسوني ولا يغضبه، لقد نجحت إنجلترا، منذ أواخر القرن السادس عشر، وبعد إلحاق الهزيمة الماحقة بأسطول الأرمادا الإسباني، في احتلال موقع الصدارة في العصر الأوروبي ونظامه العالمي، واستمرت في موقعها الرئيسي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم بدأت

تضمحل، ثم خسرته نهائياً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت الولايات المتحدة كإدارة عالمية لا ينازعها أحد على موقعها الأول.

*** معنى ذلك أن القيادة العالمية انتقلت إلى قارة أخرى، ألا يبدل ذلك في هوية العصر؟**

– صار العصر أوروبياً أميركياً، الولايات المتحدة تطاول أوروبي، امتداد أوروبي، وكذلك استراليا، والكيان الصهيوني في فلسطين العربية المحتلة. ولكن حتى لو أصبحت طوكيو عاصمة أولى للعصر، فإنه سوف يظل أوروبياً سوف يغدو أوروبياً يابانياً. لماذا؟ لأن ما يغيره هو تغير العقيدة والنهج التاريخي، أما إذا استمرت العقيدة ذاتها، والنهج ذاته، فإنه سيبقى عصراً أوروبياً حتى وإن أصبحت عاصمته الأولى القاهرة، أو الدوحة. في العصر العربي الإسلامي حدث ذلك أيضاً، عندما انتقلت العاصمة المركزية، في نهاياته، إلى الأستانة، لقد بقي العصر عربياً. عربياً عثمانياً.

*** وكيف حدث أن انتقلت إدارة النظام الاحتكاري العالمي إلى واشنطن، إلى قارة أخرى؟**

– حدث ذلك نتيجة الحرب الأزلية بين أطراف رأس المال الأوروبي، بين البلدان الأوروبية، التي تتشكل من فسيفساء عرقية ودينية معقدة جداً، لقد خاضت الدول الاستعمارية ضد بعضها حروباً ضارية على طريق اقتسام العالم، سواء على الأرض الأوروبية بالذات، أو في القارات الأخرى، وكان هاجس توحيد أوروبا خلف عاصمة واحدة عنصراً ثابتاً وراء نشوب الحروب العظمى، استماتت باريس من أجل تحقيق ذلك وبالمقابل استماتت برلين بدورها لتحقيق الهدف نفسه، وعندما وصلت الدول الاستعمارية جميعها إلى مرحلة اقتسام العالم بكامله، في مطلع القرن الحالي، كانت أوروبا قد غدت منهكة مبددة القوى، مادياً وبشرياً، كانت بريطانيا قد أصبحت إمبريالية منذ عام ١٨٩٥، أما الولايات المتحدة فقد أصبحت إمبريالية في عام ١٨٩٧، أي بعد عامين. وبينما كانت بريطانيا منهكة أشد الإنهاك، مثلها مثل بقية الدول الاستعمارية الأوروبية، كانت الولايات المتحدة في ذروة حيويتها وعنفوانها وازدهارها، فهي قابعة خلف المحيط، موحدة، لا تشترك في الحروب وتستفيد من الحروب إلى أقصى حد. كانت تورّد السلع والرساميل للمتحاربين دون تمييز، وتستقبل الرساميل والصناعات الأوروبية المهاجرة في بلادها، وهكذا، عندما بلغت بريطانيا مرحلة الإمبريالية لم تعد قادرة على مواصلة دورها القيادي الرئيسي في الحياة الدولية أما الولايات المتحدة فكانت تمتلك من الاحتياطات، ومن الحيوية، ومن أسباب التطور، ما جعلها قادرة على المضي بعيداً وطويلاً إلى الأمام، وعلى احتلال مركز قيادي عالمي لا يقبل المنافسة في الأساسيات.

*** ولكن، أين كان موقع الاتحاد السوفياتي في تلك التحولات الهائلة، وهو الذي كان طرفاً رئيسياً في الحربين العالميتين الأولى والثانية؟**

– ظهور الاتحاد السوفياتي كان حدثاً نوعياً، إن التجربة السوفيتية بكل نواقصها هي الوجه الإيجابي للعصر الأوروبي، باعتبارها نتاجه، لقد استفادت الثورة البلشفية من ظروف الحرب العالمية الأولى لتحقيق انتصارها الرائع، ولكن الشروط التاريخية الأخرى لم تكن في صالحها، مثلاً: تلك الثورة الاشتراكية انتصرت في لحظة تاريخية كان النظام الرأسمالي فيها قد بلغ أوج صعوده ببلوغه مرحلة الإمبريالية، وكان يمتلك طاقات واحتياطات هائلة، وبخاصة في الولايات المتحدة، تمكنه من الاندفاع بقوة إلى الأمام على مدى عقود طويلة من السنين، ولذلك، فقد كان بإمكانه محاصرة التجربة

الاشتراكية في مواقعها الأولى مهما أبدت من ضروب البسالة والصمود، حيث هو، النظام الرأسمالي، يسيطر تماماً على السوق الدولية ويستطيع الحيلولة دون وصول الاتحاد السوفياتي إليها، وإبقائه معزولاً مهما طال به الزمن، هذا الشرط لم يكن مواتياً أبداً لثورة ذات أفق أممي، أما الشرط الثاني فيتعلق بمسرح الحدث الثوري، لقد انتصرت الثورة في بلاد نائية، متطرفة، على تخوم الثلاجات السيبيرية، بعيداً جداً عن مناطق الثروات العالمية والأسواق الدولية العملاقة، بعيداً عن حوض المحيط الهندي بالذات، هذا الحوض الذي كان تحت سيطرة الدول الاستعمارية الأوروبية، ثم وقع عموماً في قبضة الولايات المتحدة. وهكذا افتقدت الثورة الاشتراكية شرط اللحظة التاريخية المناسبة، فيما يتعلق بجاهزية النظام الرأسمالي للهزيمة، حيث هو لم يكن جاهزاً للهزيمة، وإنما كان في حالة تقدم قوية، وافتقدت شرط المكان المناسب، ومع ذلك، فإنها صمدت لمدة سبعين عاماً، ومن يصمد سبعة عقود يمكن أن يصمد سبعة قرون، أي أنها برهنت عن إمكانية تغيير النظام الاحتكاري العالمي، بالإضافة إلى فضحها لعيوبه، وكشفها عن سيرورة أزماته، لقد كانت تجربة تاريخية فذة رائعة، على الرغم من جميع عيوبها ونواقصها، كانت إرهاصاً للعصر القادم، والنظام العالمي القادم مثلما كانت المسيحية إرهاص الإسلام.

*** ولكن قوة المعسكر الاشتراكي بدت لسنين طويلة متكافئة مع قوة المعسكر الرأسمالي؟**

– صحيح كان ذلك تكافؤاً عسكرياً نووياً، دفع الاتحاد السوفياتي ثمنه غالياً في النهاية، فهو كان يمول برنامجه الدفاعي الحربي من لحمه الحي، من عرق ودماء أبنائه. كان يصرف من أصل كل خمسة روبلات ثلاثة روبلات لصالح الدفاع، والخارجية، تلك كانت كارثة. الاستمرار على ذلك النحو لم يكن ممكناً، لقد كان محاصراً طوال الوقت، معزولاً عن السوق الدولية بحزم، وهذا الحصار وتلك العزلة أدتا إلى توقف التطور التقني، هذا التطور الذي يشترط وجود الأسواق الدولية وقيام المنافسة القوية، ان الأسواق الدولية والمنافسة القوية هي سر التطور التقني المتواصل في البلدان المتقدمة الرأسمالية، الحصار والعزل، والتخلف التقني، والفساد الإداري، والنفقات الحربية الهائلة، وانسداد الأفق الكفاحية في المناطق الأخرى من العالم، كل هذا وغيره أدى إلى انهيار التجربة السوفيتية.

*** هانحن قد وصلنا إلى انسداد الأفق الكفاحية، أي إلى تقهقر حركات التحرر العالمية، ومنها حركة التحرر العربي، ما هي قصة هذا الانسداد؟**

– قد تبدو الإجابة غريبة، لكن قصة الانسداد، طالما أننا استعملنا هذه الكلمة، تتعلق بسوية وعينا للعصور البشرية المتوالية، ومن ثم طريقة فهمنا للمرحلة الراهنة من هذا العصر الأوروبي الأميركي، غني عن التوضيح أن معارفنا، ومعارف الأمم جميعاً، التي تكونت عبر الخمسمائة عام الماضية، صاغتها وأشاعتها عالمياً إلى حد كبير جداً المركزية الأوروبية، هذه المركزية التي أقنعت العالم، طوعاً أو كرهاً، باعتبار أوروبا مركز جميع العصور التاريخية، وهكذا أصبحت المعايير والمقاييس والمراجع الأوروبية هي الأساس في التفكير والسلوك، ولها القول الفصل في جميع المسائل، ولا يخفى أن الأمم انصاعت للمركزية الأوروبية بسبب الاستعمار الذي جعل مخالفتها أمراً شبه مستحيل، وجعلها قادرة على صياغة العلاقات الرئيسية داخل الأمم المستعمرة بسبب سيطرتها على التعليم وعلى الاقتصاد، عندما انتهت الحرب العالمية الثانية استبشرت شعوب المستعمرات خيراً وهي ترى جلاء القوات العسكرية الاستعمارية عن بلادها، لقد اعتقدت قيادات البلدان المستقلة حديثاً أنه قد آن الأوان لردم

الهوة بين بلدانها وبين البلدان المتقدمة، كانت المركزية الأوروبية قد أدخلت في روع تلك القيادات أن تخلفها يعود إلى أسباب ذاتية تتعلق بخصائصِ بلدانها، هي اعتقدت أن تحقيق جلاء قوات الاستعمار القديم كفيل لوحده بجعل بلدانها تنطلق سريعاً على طريق التنمية والتقدم، الخداع الأوروبي على مدى مئات السنين جعلها لا ترى وحدة شبكة النظام الاحتكاري العالمي، لقد اعتقدت أن تحقيق التقدم متاح لها وإنه مسألة محض ذاتية ومحض إرادية، بعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة قد أمسكت بزمام العالم، وكانت تتطلع إلى إنجاز مهمتين عاجلتين هما: تحديث الاستعمار الذي أصبحت أشكاله وأساليبه القديمة، وأولها الاحتلال العسكري المباشر، تتناقض مع أسلوبها وطرائقها، فبات ضرورياً بالنسبة إليها كنس كل نفوذ استعماري أوروبي، عسكري أو غير عسكري، من المستعمرات، وإحلال أسلوبها الحديث الذي يعتمد على القروض وفوائد القروض، وعلى المستشارين ونصائح المستشارين، وعلى الاستخبارات وعملاء الاستخبارات، وعلى الخبراء وألاعيب الخبراء المكلفة، وعلى القوى المحلية، الخائنة بحكم تربيتها وتكوينها.. الخ. أما المهمة الثانية العاجلة فكانت إجهاض حركات التحرر التي انتعشت نتيجة «الاستقلالات» الوهمية، نتيجة أوهام الاستقلال. وهكذا فقد كان جلاء الاستعمار القديم، واندفاع المستعمرات على طريق أوهام الاستقلال وتحقيق التنمية، كلاهما يصبان في صالح الاستعمار الأميركي الحديث، لقد ظلت حركات التحرر على مدى عقدين من الزمن وأكثر بعد الحرب الثانية تطارد فلول الاستعمار الأوروبي القديم الذي مضى زمنه وانقضى. ظلت تناضل ضده، وغفلت عنِ الاستعمار الأميركي الحديث، الذي كانٍ يحل محله بسرعة، بل هي رأت في الأميركيين أنصاراً للتحرر ودعاة للتنمية والتطور، ومصدراً للقروض والخبرات والأجهزة، فرحبت بهم وسهلت مهمتهم في السيطرة على العالم بشقيه، المتقدم والمتخلف، لقد تبددت قوى تحررية هائلة، وضاعت فرص تاريخية نادرة، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، حيث الشعوب المتعطشة للحرية، المستنفرة بكليتها، كانت قادرة أنِ تقطع الطريقِ على صعود النظام الرأسمالي الاستعماري إلى المرحلة الأميركية الأعلى، والأشد تعقيداً وعتواً وبغياً، لكن سويةِ وعيِ قياداتها لم تمكنها من إدراك حقيقة التحولات التي تحدث في العالم، وقد مر وقت طويل جداً أيضاً قبل أن تدرك أنها وقعت في شباك المرحلة الاستعمارية الأميركية.

*** إذن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي مرحلة الاستعمار الأميركي الحديث، فهل بالإمكان توضيح سماتها أكثر؟**

– هذا الشكل الجديد للاستعمار صاغه العقل الأميركي، وجعله يشبه في بنيته الدولية الشركة الاحتكارية فبدلاً من الاحتلال العسكري المباشر القديم، تعطى المستعمرة البائسة استقلالها الشكلي، وتُربط بالشبكة الاحتكارية الدولية كشريك صغير، وبالطبع، تصبح الشؤون السياسية والاقتصادية لدولة المساهم الصغير «المستقلة» في أيدي إدارة الشركة الدولية أي فيٍ أيدي الإدارة الاستعمارية الأميركية، تديرها وتوجهها حسب مصالحها، من دون أن تدع لها مجالاً للإفلات، فكأنما هي وقعت في شبكة من نسيج العنكبوت، ولقد أصبحت هيئة الأمم المتحدة بمثابة الهيئة العامة للشركة، وأصبح مجلس الأمن بمثابة مجلس الإدارة والاحتكار الأميركي بمثابة رئيس مجلس الإدارة الذي يملك الكمية الأعظم من الأسهم، ويسيطر على أسهم الآخرين سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، أما البلدان المنهوبة فقد أوكل الاحتكار أمرها إلى وكلاء يديرونها نيابة عنه بالطرق المناسبة، ويتقاضون لقاء خدماتهم جزءاً

تافهاً من محصلة النهب الإجمالية.

*** بعد هذا العرض، كيف تبدو لكم آفاق المستقبل، في ظل الأوضاع الدولية الراهنة؟**

– اليوم، تبدو واشنطن في ذروة صعودها وعظمتها وجبروتها وقد أنهكها الضعف، إنه الضعف في ذروة القوة. لقد صار العالم في ظل إدارتها المرابية مقفراً موحشاً، مجدباً، مرعباً، فلا فنون ولا آداب، ولا شعر ولا موسيقى، لا مسرح ولا سينما، لا فلاسفة كباراً ولا قادة عظاماً، وإنما الموات والخواء واليأس والخبل والعدمية، وعلى نطاق عالمي واسع ليس ثمة حاضر مقبول ومرغوب، ولا مستقبل مأمول ومنشود، والمخدرات تتفشى في جميع بقاع الأرض، والموتى بسبب الجوع والحروب الوحشية بعشرات الملايين. ان عرض الأسباب التي جعلت الأوضاع الدولية تؤول إلى ما آلت إليه يحتاج إلى شرح طويل، ولكن، باختصار، العالم يجتاز مرحلة انتقالية، إنه لم يعد كما كان في الماضي وهو لم يصبح بعد ما يجب أن يكون عليه في المستقبل، إن جميع الدلائل المتوفرة تبرهن على أن هذا النظام الاحتكاري العالمي وإدارته الأميركية لم يكن في أي يوم قابل للهزيمة وللزوال مثلما هو حاله اليوم على الرغم من جميع المظاهر التي توحي بعكس ذلك، لقد فقد هذا النظام العالمي كل ضرورة تاريخية تبرر استمراره، لقد غدا عبئاً ومعوقاً للإنسان حتى في البلدان المتقدمة، وأن مصيره متوقف على نهوض البدائل، ونهوض البدائل صار ضرورة تاريخية ملحة، إن نهوض الأمة العربية بالذات هو شرط من شروط نهوض البدائل لمصلحة العالم أجمع، وان هذا ما سوف يتحقق إن عاجلاً أو آجلاً.

حوار مع الكاتب العربي السوري نصر شمالي:

الأمم المتحدة لم تكن منذ تأسيسها سوى هيئة احتكارات متحدة

صحيفة «المستقلّة» – لندن – ١٩٩٥/١٠/٩

حاوره في دمشق: عادل الحامدي

*** هناك دول عربية ساهمت في تأسيس هيئة الأمم المتحدة، منها سورية وأربع دول عربية أخرى. ماذا يترتب على ذلك حين نتابع أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بمشاكل العرب اليوم؟**

– ليست المسألة هي ما إذا كانت الدول العربية، أو بعضها، أسهمت في تأسيس هيئة الأمم المتحدة أم لم تسهم. السؤال الصحيح هو: ما هي الطبيعة الحقيقية لهذه الهيئة. ما هي الأهداف الحقيقية غير المعلنة التي شكلت من أجلها. هل هي حقاً هيئة أمم متحدة، أم هي هيئة احتكارات دولية متحدة. الجواب هو أنها، في الواقع، لم تكن منذ تأسيسها سوى هيئة احتكارات متحدة.

*** ولكن دول الأمم الضعيفة والمستعمرات السابقة اشتركت منذ البداية في عضوية الأمم المتحدة، وفي مجمل نشاطاتها.**

– هذا صحيح، ولكن متى حدث ذلك ولماذا؟ هيئة الأمم المتحدة تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.إنها نتيجة من نتائج تلك الحرب التي انتهت بانتصار الولايات المتحدة بالدرجة الأولى في الواقع. كان العقل الأميركي الاحتكاري منهمكاً في ترتيب أوضاع العالم لمرحلة ما بعد الحرب ولم تكن هيئة الأمم المتحدة إلا واحدة من ترتيباته الكبرى. كانت تلك الحرب صراعاً مسلحاً شاملاً بين أطراف رأس المال الدولي. وكانت أمم المستعمرات التي تشكل الأكثرية الساحقة من سكان العالم متعطشة للتحرر من جيوش الاستعمار القديم. وقد رأت واشنطن في ذلك الاندفاع الأممي للتحرر والخلاص فرصة مناسبة لتعميم استعمارها الحديث وأسلوبها الحديث في النهب والسلب الذي يقوم على استعباد الأمم ليس بواسطة الجيوش والاحتلال المباشر وإنما بواسطة المصارف والقروض والفوائد، وبواسطة الاستخبارات، وأيضاً بواسطة القوى المحلية العسكرية والمدنية في البلد المستهدف ذاته. كانت للولايات المتحدة مصلحة في كنس جيوش المستعمرين الأوروبيين من المستعمرات لأنها تعيق انتشار أسلوبها الجديد الذي يقوم على إيهام المستعمرات البائسة أنها مستقلة.

*** هل يعقل أن الأمم المتحدة تأسست من أجل ذلك فقط؟**

– ليس من أجل ذلك فقط، وإنما من أجل تنظيم العلاقات بين أطراف رأس المال الدولي المنتصرة بقيادة الولايات المتحدة، وهذا ما تفسره لنا حكاية حق النقض (الفيتو) التي تتميز بها حكومات الاحتكارات الدولية الرئيسية. لماذا حق النقض؟ لأنهم يعتبرون هيئة الأمم المتحدة مؤسسة تخصهم.

هي ملكهم. هي مؤسستهم. إنها شركة، مثل أية شركة مساهمة عادية. ودول الفيتو هم أعضاء مجلس الإدارة. والولايات المتحدة هي رئيس مجلس الإدارة الذي يحق له ما لا يحق لغيره. بالتأكيد كان إدخال الأمم الضعيفة في الهيئة إجراء مقصودا هدفه احتواء هذه الأمم من خلال إيهامها أنها أمم مستقلة، وإنها إذا ما كانت تعاني فإن معاناتها هي من صنع يديها وحدها. إنه الأسلوب الاستعماري الحديث الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. إنه الأسلوب الأميركي.

*** قلتم أن هيئة الأمم المتحدة مثل أية شركة عادية مساهمة، هل بالإمكان توضيح ذلك أكثر؟**

– طبعاً. إن الأمم الضعيفة التي تشكل أربعة أخماس سكان العالم تقريباً تحوز خمس المنتوج العالمي تقريباً وتستهلك خمس الاستهلاك العالمي تقريباً. أما خمس سكان العالم من دول الشمال فإنه يحوز أربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك العالمي. إن ما تملكه الأمم الضعيفة هو وهم الاستقلال وليس الاستقلال الحقيقي. إنها محكومة بعلاقات دولية ظالمة مرعية بعناية وبقوة طوال الليل والنهار. إنها لا تستطيع تغيير وضع من أوضاعها البائسة دون أن تتعرض فوراً لأقسى العقوبات بما فيها العمل المسلح ضدها. إن هناك خطوطاً حمراً ممنوع عليها تجاوزها تحت طائلة أقسى العقوبات. خطوط جغرافية وسياسية واقتصادية وتقنية وثقافية. خطوط تتحكم بجميع مكونات حياتها. تركوها تفرح ببيارقها الملونة الخفاقة، وبأناشيدها الوطنية المؤثرة، وبجيوشها الخاصة المرهوبة من قبل شعوبها فقط، وأعطوها حق العضوية في هيئة الأمم المتحدة، وسمحوا لها أن تقيم مؤسسات إقليمية، مثل الجامعة العربية، وبكلمة واحدة: أوهموها أنها مستقلة، بينما هم، في الحقيقة، لم يعودوا يستولون على أراضيها وثرواتها فحسب، وإنما استولوا على أرواحها أيضاً. أما عن كون هيئة الأمم المتحدة تشبه أية شركة مساهمة عادية، فإن ذلك يبدو بوضوح تام في تركيبها وفي أساليب عملها. إنه ليتوجب علينا أن لا ننخدع بالشكليات التي تظهر لنا ممثل ليبيريا أو جيبوتي يقف في هيئة الأمم المتحدة على قدم المساواة إلى جانب ممثل فرنسا أو بريطانيا. إن الهيئة العامة لأية شركة مساهمة عادية تضم في اجتماعاتها الدورية وغير الدورية العضو مالك السهم الواحد الذي يساوي مبلغاً تافهاً، والعضو مالك آلاف الأسهم التي تساوي ثروات طائلة. إن اللعبة تقوم على إشراك أكبر عدد من المساهمين الصغار الذين تتحول أرقامهم التافهة بعد اجتماعها إلى أرقام كبيرة جداً، ومن ثم إدارة الأموال الضخمة المجتمعة من المساهمين الصغار حسب رغبات ومصالح أعضاء مجلس الإدارة، وبخاصة رئيس مجلس الإدارة. إن القوة المالية الهائلة للمساهمين الصغار الكثر تضم تلقائياً إلى القوة المالية للمساهمين الكبار القلائل. هؤلاء القلائل هم الذين يصبحون مالكين لتلك القوة المالية الجديدة العملاقة، أما الصغار، أما كل صغيرٍ على حدة، فإنه يبقى ضعيفاً، بائساً، يعاني الإحساس بالعجزِ والدونية، ويداري إحساسه هذا معزياً نفسه أنه عضو في الهيئة العامة للشركة ويمتلك مقعداً وصوتاً فيها مثله مثل حال المساهم الصغير في الشركة المساهمة العادية. إنها تعرف مقدار بؤسها وصغارها، وتعرف أن الدول التي تملك حق النقض تستولي على كل شيء وتقرر في النهاية ما تشاء، ثم أنها تعرف، في التحليل الأخير، أن لهذا الوضع جانبه الاقتصادي الذي يجعلها لا تنال من مجمل المنتوج والاستهلاك العالمي سوى الفتات، سوى الخمس كما أشرنا.

*** إذن، طالما أن الحال كما عرضتم، فإنه يجب التحرر من هيئة الأمم المتحدة؟**

– كلا. يجب التحرر من الاحتكار. يجب أن يزول الاحتكار وأن تبقى هيئة الأمم المتحدة. يجب أن يزول التمييز وأن يلغى حق النقض (الفيتو) هذا العار البارز على جبين العصر الأوروبي– الأميركي ونظامه العالمي، يجب أن يحل التكافؤ فعلياً وليس شكلياً في علاقات الأمم. لا بد من استبدال العلاقات الدولية الظالمة الحالية بعلاقات عادلة، ووضع حد للمتكبرين المتجبّرين المتعالين، الذين يصنفون الأمم إلى أمم جديرة بالحضارة وأمم غير جديرة بالحضارة، إلى أمم منتجة للحضارة وأمم عاجزة أصلاً عن إنتاج الحضارة. إن مثل هذا التصنيف موجود في عقول أعضاء مجلس الأمن الدائمي العضوية والذين يملكون حق النقض. لقد ساعدتهم هيئة الأمم المتحدة، بوضعها الراهن، على التنصل من المسؤولية، وإشاعة الفكرة الرهيبة القائلة بأن الأمم الضعيفة المتخلفة مسؤولة وحدها عن ضعفها وتخلفها بسبب عجزها الأصلي عن امتلاك ناصية العلوم وإنتاج الحضارة. إن هيئة الأمم المتحدة التي نتطلع إليها هي تلك الهيئة النظيفة من عار حق النقض.ولكن ما نتطلع إليه لا يمكن أن يتحقق في ظل هذا النظام العالمي الجائر، نظام التمييز والاحتكار، الذي ظهر وتطور في ظل هذا العصر الأوروبي– الأمريكي منذ خمسمائة عام. إنه يتحقق بكفاح الأمم مجتمعة، وبصياغة نظام عالمي جديد حقاً أهم خصائصه وسماته نظافته من الاحتكار والتمييز.

*** وماذا عن العرب تحديداً ضمن الصورة التي عرضتها؟**

– العرب كتلة بشرية رئيسية كامنة في مجمل منطقة حوض المتوسط، بل وفي استطالتها الأميركية. العرب كتلة كبيرة تفوق في حجمها وفي تجانسها جميع الكتل البشرية الأخرى في هذا الحوض. إنهم يزيدون مرتين وأكثر في الحجم عن أية كتلة أخرى. الإنجيليون البروتستانت الأنجلوسكسون، الذين يحكمون الولايات المتحدة فعلياً، لا يتجاوز تعدادهم ثمانين مليونا. الروس مئة وعشرون مليوناً تقريباً. إنك لن تجد كتلة بشرية بحجم الكتلة العربية في مختلف أنحاء حوض المتوسط، ناهيك عن تجانسها الذي لا مثيل له. العرب سوف يصل تعدادهم إلى نصف مليار نسمة خلال العقدين القادمين. لكنهم مغيّبون قسراً وعنوة. إنهم كتلة مبددة وهناك من يسهر طوال الوقت على تبديدهم وتغييبهم. ولكن غياب العرب هو سبب أساسي من أسباب الإرهاق والعذاب الذي تعاني منه البشرية جمعاء. ثمة خلل في توازن الحياة البشرية الإجمالية من أهم أسبابه غياب الأمة العربية. وهكذا فإن حضور الأمة العربية ونهوضها ليس مجرد حاجة عربية ذاتية وخاصة، وإنما شرط رئيسي من شروط خلاص البشرية، بنهوض نظام عالمي جديد حقاً، وبظهور هيئة أمم متحدة حقاً وليس هيئة احتكارات متحدة.

الكاتب العربي السوري نصر شمالي:
عن العلاقات العربية الإيرانية

حاورته في دمشق مجلة «البلاد» اللبنانية - ١٩٩٥/١٢/٧

*** كيف تنظرون إلى العلاقات التاريخية، العربية الإيرانية؟**

– الإيرانيون والعرب من الأمم المتآخية في ظلال التوحيد الإسلامي. إنه التآخي الذي بلغ في مراحل تاريخية عدة درجة الانصهار في بوتقة التوحيد، والاندماج في الإنجاز المشترك الرائع لمهام إنسانية إيجابية لصالح الإنسان عموما. إن اعتناق الإسلام لم يكن يعني سوى إعلان الانحياز إلى الحق والعدل ضد الباطل والظلم. سلمان الفارسي من آل البيت. ولا يختلف عنه وضع بلال الحبشي وصهيب الرومي. ولا تشفع لأبي لهب في شيء قريشيته وهاشميته وعروبته. إنها الوحدة على أساس الوظائف الإنسانية الإيجابية السامية. لكنها وحدة لا تنفي خصائص ومزايا الأعراق والقوميات، بل هي تؤكدها وتحترمها بمنطق سماوي غاية في العذوبة والشفافية والرقي. إنه المنطق الذي يؤكد ضرورة وأهمية التنوع وإيجابيته، بدءاً بأصغر الخلايا الحية التي لا ترى بالعين المجردة وحتى أعظم الكائنات. وإنه المنطق الذي يحرّم توظيف التنوع، الذي هو إيجابي بطبيعته الأولى، توظيفاً سلبياً يتنافى مع طبيعته الأولى. إنه المنطق الذي حسم مسائل غاية في التعقيد حين نص على أن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. والذي لخصه قائد الدعوة، الرسول العربي الأعظم، بقوله البليغ: أنا جدّ التقي وان كان عبداً حبشياً، وعدوّ الشقي وإن كان قرشياً هاشمياً.

*** وماذا عن الخلافات بين العرب والإيرانيين، القديمة منها والحديثة؟**

– يختلف العرب مع العرب، وقد يختلف الإيرانيون مع العرب، والإيرانيون مع الإيرانيين. إن هذا حدث، ويحدث، وسوف يحدث. لكن الاختلاف في ظل عقيدة ووظائف إنسانية غير مختلف عليها شيء، والاختلاف على العقيدة والوظائف ذاتها، من أساسها، شيء آخر. إن الأمم المتآخية بالعقيدة الإسلامية، وبالوظائف والإنجازات التاريخية الإنسانية الإيجابية، يجب أن تكون متفقة اليوم تماماً في موقفها الأساسي من النظام الاحتكاري الصهيوني العالمي الذي تقوده واشنطن. إن إسلاميتها وإنسانيتها تفقد كل معنى إن هي لم تتفق تماماً ضد هذا النظام الصهيوني العالمي. مثلما لو أن بعض المسلمين في عهد الدعوة الأول وقفوا مع محمد ولم يقفوا ضد أبي لهب، أو وقفوا مع سلمان ولم يقفوا ضد كسرى! طبعاً، ما كان ممكناً للمسلم أن يكون مسلماً إلا إذا وقف ضد فرعون وهامان وكسرى وأبا لهب، ووقف مع إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد. واليوم، لا بد من الوقوف بوضوح وبحزم ضد الطغاة الأشرار الصهاينة، ورموزهم، ووكلائهم في جميع مناطق العالم. إن مثل هذا الوقوف هو الأساس لوحدة جذرية، وإن نقيضه هو الأساس لخلاف جذري. إنه الفارق الحاسم بين الحق والباطل، وبين العدل والظلم.

*** كيف تحددون موقع الجمهورية الإسلامية على خارطة الصراع الراهن في المنطقة؟**

– تقع إيران اليوم، بالضبط، على خطوط الهجوم الأمامية للزحف الاستعماري الأميركي الذي

يشكل الأطلسي مراكز انطلاقه، لقد انتقلت خطوط التماس والصدام الأساسية، الأمامية، منذ وقت ليس قصير إلى الجبهة الإيرانية، بعد أن بقيت لسنوات طويلة في لبنان وفلسطين. ولكن هذا الانتقال، الذي وقع وانتهى الأمر، لا يبدو واضحاً ومفهوماً بصورة كافية سواء للعرب أو للإيرانيين. إن العلاقة الجدلية الحميمة، في السراء والضراء، وفي أسار النظام العالمي الصهيوني، العلاقة بين أطراف هذا الإقليم من أقاليم العالم لا تبدو واضحة ومفهومة تماماً لشعوبه وأممه، ناهيك عن حكامه!

*** هناك حقاً من لا يرى هذه العلاقة الجدلية الحميمة بين سكان المنطقة العربية الإسلامية، فهل بالإمكان توضيحها أكثر؟**

– هل يعقل أن هناك عربياً عاقلاً يعتبر إيران خطراً على العروبة، مثلها مثل أميركا مثلاً؟ هل يعقل أن هناك كردياً أو إيرانياً أو تركياً يعتبر العرب خطراً عليه مثلهم مثل الأميركيين والصهاينة؟ ولكن مثل هذه الأخطاء الفادحة شائعة على نطاق واسع ويا للأسف، وهي من أمضى أسلحة النظام العالمي في الحفاظ على هيمنته السائدة منذ خمسة قرون تقريباً، والتي سوف تدوم أجلاً ما دامت شائعة مثل هذه المفاهيم الرهيبة. إن مثل هذه «الأخطاء» نجمت، وتنجم، عن عدم رؤية مشروع العدو الاحتكاري الصهيوني العالمي على حقيقته، وبحجمه الطبيعي، بتفاصيله الرئيسة على الأقل. إن واشنطن العاصمة الحالية للعصر الأوروبي ونظامه العالمي، تسعى إلى هدم هذه المنطقة التي تسميها (الشرق الأوسط) والتي أضافت إليها آسيا الصغرى وأجزاء كبيرة من أفريقيا الشمالية والجنوبية، تسعى إلى هدمها وإعادة تشكيلها بما يتفق مع مصالحها تحت اسم (الشرق الأوسط الجديد). إن هذه المنطقة هي في مجملها عربية إسلامية. وحكام الولايات المتحدة يعملون على تحويلها إلى ما يشبه ولاية من ولاياتهم الأميركية، إنما ولاية عليها جميع الواجبات وليس لها أية حقوق على الإطلاق. هذا يعني سحق شعوب المنطقة وإخضاعها أكثر من جهة، ومن جهة ثانية وفي الوقت نفسه إلحاق هزائم حاسمة بحلفاء واشنطن، أطراف رأس المال الدولي من اليابانيين والأوروبيين بالدرجة الأولى، وجعلهم أكثر انضباطاً وانصياعاً وتبعية. إن واشنطن تتصرف اليوم على أساس أنها اجتاحت المنطقة العربية اجتياحاً مباشراً، وأخضعتها أكثر فأكثر إخضاعاً مباشراً، وتخطتها، مخلفة وراءها أقطاراً مستسلمة، هي مجرد مناطق مدارة لكل منها حكمه الذاتي، ملحقة في الوقت نفسه الهزائم الضرورية المحسوبة بحلفائها أطراف رأس المال الدولي. أما في إيران، في الجمهورية الإسلامية فلا يزال هناك قدر كبير من الإرادة المستقلة ومن الفعل المستقل. ولا يزال هناك، في طهران، بناء على ذلك، تعامل حر، مستقل، مع أطراف رأس المال الدولي الأخرى. الآن تستعد واشنطن لتدمير الإرادة الإسلامية في إيران، الإرادة المستقلة، وتريد تدمير المقدرة على التعامل المستقل المباشر بين الجمهورية الإسلامية وبين الدول الرأسمالية الأخرى، حيث بعد ذلك فقط تستطيع مواصلة طريقها متخطية إيران شرقاً إلى حدود المنطقة الشرق أوسطية التي حددتها هي. ولكن تصريحات القادة في الجمهورية الإسلامية، وكذلك نشاطاتهم، لا تدل أحياناً، للأسف الشديد، انهم ينظرون إلى الموقف بهذا المستوى من الخطورة والجدية والشمولية. إن معارك أفغانستان المتواصلة، على سبيل المثال، لم يعد لها من هدف له معنى سوى تدمير الجمهورية الإسلامية، وهي سوف تستمر طالما صمدت القلعة الإيرانية، وسوف تتوقف فوراً إذا ما سقطت لا سمح الله. إنها حروب من طبيعة واحدة تلك التي شهدها لبنان، وتشهدها البوسنة، وأفغانستان. أي أن أهدافها الرئيسة تقع بالتأكيد خارج حدودها.

الباحث السوري الأستاذ نصر شمالي في حديث لـ «كيهان» في دمشق: الشعب التركي المسلم هو المتضرر الأول من تحالف تل أبيب - أنقرة

صحيفة «كيهان» الإيرانية ١٩٩٧/٥/٢٧

حاوره في دمشق: حميد حلمي زاده

في حوار أجراه مندوب كيهان في دمشق مع الصحفي والباحث السوري الأستاذ نصر شمالي حول تحديات التحالف التركي - الإسرائيلي القائم أطل علينا هذا الكاتب الذي تقلد فيما مضى مسؤوليات سياسية ودبلوماسية وإعلامية كبيرة في الجمهورية العربية السورية، برؤى وأفكار جديدة ذات طبيعة عربية تقويمية محايدة حيال تاريخ المنطقة الإسلامية إلى فترة ما قبل نشوب الحرب العالمية الأولى وظهور مرحلة الاستعمار الغربي. ولهذا فأننا نعتقد أن الحديث التالي سيحمل إلى قرائنا في الداخل والخارج مواصفات خاصة، نورده كما يلي:

*** يصف المحللون التحالف الصهيوني- التركي بالتحالف الذي لم يسبق له مثيل بين البلدين. وقد وقعت الدولتان منذ عام 1995 أكثر من عشرين اتفاقاً. كيف تنظرون إلى هذا التطور في العلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني؟**

– هناك أهداف عديدة لمثل هذا التحالف العدواني. إنها أهداف يراد لها أن تطالٍ مجمل الشعوب الإسلامية في المنطقة المسماة بالشرق الأوسط. غير أن المستهدف الأول، في هذه المرحلة تحديداً، هو الشعب التركي المسلم دون ريب. إن الشعب التركي هو المتضرر الأول من هذا التحالفٍ التآمري الشرير. ففي الفترة الأخيرة برزت معالم نهضة جادة في أوساط الشعب التركي، وعلى نطاق واسع جداً. لقدٍ ظل الشعب التركي لعقود طويلة مسلوب الثقافة والإرادة، ومحروماً من أبسط حقوقه الطبيعيةٍ، ومجنداً قسراً لصالح أعدائه وضد أشقائه. ولذلك فإنه ما أن أبدى تململه، وعبر عن قناعاته الراسخة علناً بعد أن كانت مكتومة أزمنة طويلة، حتى انطلقت التحالفات والاتفاقيات بين حكامه وبين الكيان الصهيوني اليهودي، وخاصة منذ عام ١٩٩٥. إن تاريخ التطور المتسارع في العلاقات التركية الصهيونية يشير في الوقت نفسه إلى تاريخ بروز مظاهر التململ وإعلان القناعات الراسخة عند الشعب التركي المسلم. إن أسوأ ما يمكن أن يفعله الكتاب والمحللون العرب والمسلمون هو أن لا يلحظوا ذلك، فلا يقرنوا تطور العلاقات الرسمية التركية الصهيونية بتطور الأوضاع الشعبية في تركيا. إن هذه نقيض تلك، وهذه ضد تلك. وليس من المنطقي في شيء أن يجري الحديث عن تركيا مثلما يجري الحديث عن الكيان الصهيوني اليهودي، وأن يجملا كلاهما ويوضعا في سلة واحدة.

*** كإعلامي سابق وسياسي متابع هل لكم رؤية معينة لتناول مثل هذا الموضوع؟**

– الشعب التركي شعب مظلوم، شبه مستعمر، ومحروم من حق التعبير عن ذاته الروحية والتاريخية، وممنوع من التواصل الطبيعي مع أشقائه، ومن إعلان رأيه بألد أعدائه. ولذلك فإن الحديث عن تركيا لا يجوز أبداً أن يكون من طراز الحديث عن الكيان الصهيوني اليهودي في فلسطين العربية المحتلة. في فلسطين لا يوجد شعب يهودي، ولا توجد دولة يهودية، ولا يوجد استقلال يهودي، وإنما مجرد قاعدة استعمارية أميركية. مجرد صورة مصغرة عن الولايات المتحدة التي هي «إسرائيل الكبرى». ولقد أعلن الإمام علي الخامنئي أثناء المناورات العسكرية الأخيرة الكبرى، مناورات طريق القدس، إنه يتوجب على الكيان الصهيوني أن يغادر فلسطين. إن هذا التعبير البليغ يلخص حقيقة المستوطنين اليهود. إنهم ليسوا شعبا، ولا دولة، وإنما مجرد قاعدة استعمارية لا بد وأن ترحل عن فلسطين سواء طال الوقت أم قصر. ولكن بالمقابل، من يستطيع أن يقول بأن على الشعب التركي أن يغادر تركيا، أو على الشعب الإيراني أن يغادر إيران، أو على الشعب الفلسطيني أن يغادر فلسطين؟! إن مثل هذا القول غير معقول إطلاقا، بينما القول بمغادرة الكيان الصهيوني لفلسطين يعتبر قولاً معقولاً ومنطقياً وقابلاً للتنفيذ في أية لحظة. لذلك يتوجب علينا أن نلح بأن لا يجري الحديث عن تركيا والكيان الصهيوني بطريقة واحدة. إن البعض يفعلون ذلك تحت تأثير أجهزة الدعاية الاستعمارية. وإذن، فالتطور المتسارع في العلاقات التركية الصهيونية هو موجّه بالدرجة الأولى ضد الشعب التركي، وأيضاً ضد بقية شعوب المنطقة المسماة بالشرق الأوسط.

*** إن الكثيرين يرون في التحالف العسكري التركي الصهيوني تحدياً واستفزازاً للعرب والمسلمين، ويضعون تركيا في جملة الأحلاف الاستعمارية الصهيونية، فما هو رأيكم بذلك؟**

– إن التحالف الرسمي التركي الأميركي، أو التركي الصهيوني لا فرق، يشكل أيضاً تحدياً للشعب التركي بالدرجة الأولى. كان الشاه محمد رضا يزعم أنه يمثل شعب إيران، وكان متحالفا مع الأميركيين والصهاينة باسم إيران، فهل كان الحال كذلك حقا؟ لقد ثبت فيما بعد أن ذلك لم يكن صحيحا إطلاقا، وإن تحالفات الشاه مع الأميركيين والصهاينة كانت ضد الشعب الإيراني بالدرجة الأولى. إن الأمر الطبيعي هو اتحاد الشعوب الإسلامية، غير أن العدو لا يحول دون اتحادها المنطقي والضروري فحسب، وإنما هو يضعها متقابلة ومتعادية ضد بعضها البعض بواسطة بعض الحكام الذين يتحدثون نيابة عنها من مواقع العدو وبمنطقه. إنه يحرمها تماما من مجرد النطق ويترك لحكامها مجال الكلام نيابة عنها، غير أن الشعب التركي بدأ يتكلم، وبدأ يتململ. إنه يقول: أنا شعب مسلم أنتمي إلى أشقائي من الشعوب المسلمة، والولايات المتحدة والصهاينة أعدائي. فما كاد ينطق بذلك حتى تسارع تطور العلاقات الرسمية التركية الصهيونية. طبعاً هناك حكومات وسلطات رسمية في بلدان إسلامية كثيرة تعمل ضد شعوبها في ركاب المشروع الاستعماري الأميركي الصهيوني. هذه حقيقة.

إن حكاماً آخرين في دول إسلامية أخرى قد يلتحقون بالتحالف التركي الصهيوني وينسقون معه. وحتى لو تظاهر بعضهم بمعاداته فقد يكون ذلك التظاهر مطلوباً ومرسوماً كجزء لا يتجزأ من عملية التآمر ضد الشعوب الإسلامية في تركيا وفي غير تركيا. إن العدو لا يضيره أن يهلك المسلمون سواء أكانوا في دولة موالية له أو معادية. هو لا يأبه لموت الأتراك مهما أبدى حكامهم من ضروب النجاح في الولاء له وفي خدمته. إن العدو الأميركي يتطلع إلى «منطقة شرق أوسطية» يملكها هو وحده.

*** على ضوء ما أوضحتم لتفاصيل هذا المخطط، ما هو الرادع المُحبط لمثل هذا التواطؤ الخطير في الوقت الحاضر؟**

– قطعاً فأن الشعوب الحرة هي القادرة على منع هذا العدو من تحقيق أهدافه الوحشية، لذلك فهو يحول دون نيل الشعوب حريتها حتى في البلدان التي تبدو تابعة له كلياً. ولذلك نعود فنؤكد أن الشعب التركي، الذي تململ

مؤخراً وعبّر عن قدر من الحرية علناً، هو المستهدف الأول والمتضرر الأول، دون أن يعني ذلك أن تطور التحالف التركي الصهيوني ليس جزءاً من الاستراتيجية الاستعمارية الإجمالية ضد شعوب المنطقة عموماً، ومن أجل تحقيق «المنطقة الشرق أوسطية» الأميركية التي تتطلع واشنطن إلى تحقيقها.

*** كيف تنظرون إلى مستقبل الشعب التركي المسلم في إطار مستقبل الشعوب الإسلامية عموماً؟**

– هذا يستدعي العودة قليلاً إلى نقطة البدء. فما نحن فيه اليوم له نقطة بدء في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر. في فترة ما بعد الحروب الصليبية المشرقية دب السقم في الحضارة العربية الإسلامية. وكان المفكر العربي المسلم ابن خلدون يتطلع إلى الأتراك في المشرق وإلى البربر في المغرب كقوتين فتيتين يمكن أن تجددا حياة الحضارة العربية الإسلامية المتداعية نتيجة للحروب الطويلة الداخلية والخارجية. ولقد سقطت القسطنطينية في يد السلطان العثماني، التركي، محمد الفاتح، عام ١٤٥٣، فأغلق بذلك الطريق البري للحملات الصليبية ضد المشرق إغلاقاً محكماً. غير أنه لم يمض زمن طويل حتى سقطت غرناطة، عام ١٤٩٢، وانطلقت الهجمة الصليبية الجديدة على طريق جديدة هي سواحل الأطلسي الإفريقية. إنها الهجمة التي مازلنا نعيشها ونعيش عقابيلها حتى يومنا هذا. ففي عام ١٤٩٧ اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح، ووصلوا إلى مضيق هرمز، وتمركزوا فيه، ولم يغادروه أبداً أبداً حتى يومنا هذا. وبذلك انفردوا بحوض المحيط الهندي، العمق الذي لا يقوم نظام عالمي من دونه. فدخل العالم منذ تلك الحقبة في العصر الأوروبي الأميركي ونظامه الإمبريالي العالمي. وظهرت المأثرة العثمانية التركية في تلك الحقبة أيضاً.

*** أفهم من حديثكم أنكم تقولون برؤية خاصة عربية في طريقة التقويم التاريخي للعهد العثماني؟**

– إن إشكالاً معرفياً معقداً لا يزال ينتصب في وجه الكثيرين متمثلاً بالعهد العثماني، وسبب الإشكال هو الدعاية والثقافة الاستعمارية التي تجعلنا نغفل ذلك الانتقال التاريخي من عصر إلى عصر، من العصر العربي الإسلامي إلى العصر الأوروبي الأميركي، الذي وقع على صعيد العالم عموماً بعد نهوض العهد العثماني ببضع عشرات السنين. وإن مأثرة العثمانيين الأتراك تتلخص في أنهم كانوا آخر خط دفاعي حمى المجتمعات العربية الإسلامية لبضع مئات أخرى من السنين في مرحلة كانت فيها هذه المجتمعات عرضة للإبادة التامة حقاً. فاستمر العثمانيون الأتراك يدافعون ببسالة منقطعة النظير، وبفضل زخم التراث العربي الإسلامي العظيم، رغم أن المحرك التاريخي كان قد توقف وإن استمرت عجلاته بالدوران. لقد كان مصير العهد العثماني مقرراً منذ البداية، منذ القرن السادس عشر، غير أنه نجح في الحيلولة دون ابتلاع سهل للبلاد العربية والإسلامية على مدى قرون طويلة. كان محاصراً، ومعزولاً، لكنه صمد بكبرياء، وظل طوال الوقت وفياً لأصوله وقيمه العربية الإسلامية. ولا ينال من أهمية هذه الحقيقة فساد بعض حكامه وولاته، ثم التردي الرهيب لأوضاع الولايات في مراحله الأخيرة. لقد كان نظاماً إنسانياً يقوم في أساسه وجوهره على اللامركزية واللاإمبراطورية واللاإمبريالية. وهو في النهاية واجه مصيره دون أن يساوم على هويته وعقيدته، ثم جاء الذين خلفوه فساوموا، وتنازلوا، وتخلوا، وانخرطوا في المشاريع الاستعمارية الأوروبية والأميركية، فكان الشعب التركي المسلم هو الضحية الأولى لذلك. لا يجوز أبداً وصف هذا الشعب بمفردات المستعمرين، ويجب أن نعي جيداً أن نهوضه وحريته ضرورة إسلامية وإنسانية عامة. لقد كانت له فيما مضى مآثر لا تنسى، ونأمل أن تكون له، في هذه الحقبة، مآثر أخرى في دحر الاستعمار الأميركي الصهيوني الجاثم على صدره وصدورنا، وفي نهوض نظام عالمي جديد يقوم على العدالة والتكافؤ والمساواة، ويرفض منطق التمييز والاحتكار الإمبراطوري الأميركي الصهيوني.

حوار في العمق العربي وحول العراق

صحيفة «المجد» -الأردن- ٩ آذار/مارس ١٩٩٨

دمشق - «المجد» حوار: أحمد سعدو

مؤقتاً توقفت التهديدات الأنجلو- أمريكية للعراق، وتراجعت زمجرة الأساطيل في الخليج، وهزيم «رعد الصحراء».

غير أن النار مازالت تحت الرماد، والمؤامرات الأنجلو- أمريكية ضد العراق والأمة العربية مازالت جاهزة للتنفيذ في انتظار الفرصة السانحة.

لإلقاء الضوء على أبعاد الأزمة العراقية- الأمريكية وأعماقها التاريخية وآفاقها المستقبلية، كان «للمجد» هذا الحوار المتأني مع الباحث والمفكر السوري نصر شمالي الذي طالما عرفه قراء «المجد» كاتباً استراتيجياً متميزاً.

*** كيف تنظرون إلى ما يواجهه العراقٍ اليوم، من زاوية التحليل التاريخي؟**

– ما يواجهه العراق اليوم ليس فريداً في نوعه، سواء في التاريخ الحديث، وخاصة في القرن العشرين، أو في تاريخ العصر الأوروبي الأمريكي، هذا العصر الرهيب الذي بدأ انطلاقته منذ أواخر القرن الخامس عشر، ونهض على أنقاض العصر العربي الإسلامي الذيٍ بدأ انطلاقته منذ أوائل القرن السابع.

ان ما يواجهه العراق اليوم ليس فريداً ولا جديداً، فعبر استكمال بناء هذا العصر الأوروبي الأمريكيٍ الظالمٍ، وعلى مدى القرون الخمسة الماضية، أبيدت أمم عن بكرة أبيها، وحوصرت أمم حصاراً محكماً على مدى سنوات وعقود، أمم متقدمة وأمم متخلفة، قديمة وناشئة، كبيرة وصغيرة.. حوصر الاتحاد السوفياتي السابق، والصين، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، وكوبا، وغيرها.. حوصرت مثلما يحاصرٍ العراقٍ، وعانت أكثر مما يعاني العراق، وهيٍ صمدت عموماً، وبعضها أفلت من الحصار وغدا دولاً عظيمةً متقدمة، وبعضها الآخر لا يزال صامداً بكبرياء منذ عشرات السنين.

*** هل يترتب على ذلك أن محاصرة الأمم قدر لا مفر منه، يمكن أن يستمر أزماناً طويلة أو قصيرة، بمعنى أنه حالة ملازمة للحياة البشرية؟**

– كلا.. ليس الأمر هكذا. إنّ أساليب الغزو والحصار والإبادة والاستيطان والنهب والسلب واعتبار المركز الإمبراطوري الإمبريالي كل شيء وما هو خارج حدوده لا شيء، إنّ كل هذا هو من خصائص العصر الأوروبي الأمريكي ونظامه العالمي. وان لهذا العصر العبودي بداية ونهاية.. لقد بلغ

في هذه المرحلة من تاريخ العالم ذروة صعوده، وإنها ذروة لا صعود بعدها أبداً أبداً.

لقد توقف الصعود، وان هذا مؤكد، ومن الممكن الدلالة على ذلك بالأرقام والأحداث والبراهين الواقعية القاطعة، فقد بلغ هذا العصر الأوروبي الأمريكي الذروة التي ليس بعدها سوى الانحدار، وهذا الانحدار بدأ بالفعل. ولا يغير في ذلك أنه في ذروة قوته وجبروته وطغيانه، إنه يعاني من الضعف والفساد القاتل، الذي لا برء منه، والذي يضرب عميقاً في نخاعه الشوكي، بينما هو حقاً، وفي الوقت نفسه، في ذروة الجبروت والطغيان والقوة.

*** ولكن الضعف والفساد، إن كان موجوداً أو خطيراً إلى هذا الحد، فإنه لا يقتصر على الدول الاستعمارية الغنية، وإنما هو يشمل الدول الفقيرة أيضاً، فهل تقصدون بذلك فساد الأمم كلها واضمحلال العالم عموماً؟**

– العصر الأوروبي الأمريكي، ومن ثم النظام الاحتكاري العالمي، لا تقتصر تشكيلته على البلدان الاستعمارية الأوروبية والأمريكية الغنية.. إن هذا العصر يتكوّن من المتقدمين والمتخلفين، من المتسلطين الاحتكاريين والمستنزفين المستعبدين، من الأقوياء والضعفاء، من الشمال والجنوب.. إن وجود أحد الطرفين يشترط ويفرض وجود الطرف الآخر، وان زوال أحدهما، سواء القوي أو الضعيف، الغني أو الفقير، يترتب عليه زوال الآخر. إن هذا العصر، بنظامه الاحتكاري العالمي، يتكون فعلاً وحقاً من مجمل التشكيلات البشرية والدولية الموجودة على الكرة الأرضية.

وهكذا، فإن عقائد العصر ومذاهبه وسياساته المفروضة فرضاً، والمعمول بها في كل أنحاء الأرض، هي التي تعمم الفساد من المراكز. غير أن الأطراف تقاوم وتناضل ضد الفساد، أي ضد العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي، دون أن يتناقض ذلك طبعاً مع كونها جزء لا يتجزأ من مكوناته الأساسية.

*** نعود إلى العراق.. إذا كان الأمر كذلك، فما هو المدلول التاريخي لمحاصرته بهذه الصورة الرهيبة؟**

– والشعب الفلسطيني محاصراً أيضاً بصورة رهيبة أكثر.. إن فلسطين محاصرة منذ عشرات السنين حصاراً لا يقل فظاعة ورهبة، إنما بأساليب مخاتلة.

هاهنا في العراق يريدون أن ينجزوا في سنين ما أنجزوه في فلسطين خلال عشرات السنين. إنه جهد مكثف ومركز، ففي فلسطين اتبعوا أسلوب التقسيط إن صح التعبير، أما في العراق فإنهم يتبعون أسلوب القبض المباشر الكامل. ولكن يتوجب علينا أن نلحظ، رغم الخطورة البالغة لما يحدث، ان التحليل التاريخي يمكن أن يعطينا مدلولاً إيجابياً. إن العرب يعاملون اليوم، من خلال العراق، كدولة عظمى وكأمة عظمى. هاهنا لا يزجّون في الميدان مجرد تشكيلات الهاغاناه والعصابات الصهيونية ويتخفون وراءها ويحاربون من خلالها. إنهم ينزلون مباشرة وصراحة وعلناً إلى الميدان، بقضهم وقضيضهم، وبكل قواهم العسكرية والسياسية والاقتصادية.

إنهم يتعاملون اليوم مع العرب مثلما تعاملوا مع السوفييت والصينيين واليابانيين والألمان والكوبيين.. لقد حدث تبدّل نوعي في أسلوب التعامل مع العرب جعل الخطر أرهب وأعظم دون شك، لكنه دلل على حدوث ما يستحق هذا الأسلوب العدواني العالي المستوى جداً. وما الذي حدث وأين حدث؟ في البنية العربية الداخلية غير المرئية، تحت السطح. وهذا الذي حدث، واستوجب كل هذا الحجم العدواني يجب أن يكون خطيراً، ولا بد أنه لا يقتصر على العراق وحده. وإن ما نراه من تظاهرات عسكرية وسياسية،

ضخمة بهذا المقدار الذي لم يعرفه العالم من قبل، يعني أن العرب، في هذا الموقع المحدد الذي هو العراق، وبغض النظر عن الأسباب والتفاصيل والخطأ والصواب، يعني أن العرب يؤخذون بعين الاعتبار إلى أبعد الحدود، وإلى هذه الدرجة من الأهمية، وبهذا القدر من الجدية والخطورة على مصير النظام العالمي الفاسد. وان هذا يؤكد أيضاً أننا أمة ممتنعة على الإبادة، يحسب لها ألف حساب فيما يتعلق بمصير العالم، وتملك جميع الشروط التي تؤهلها للنهوض العظيم والفعل الدولي المؤثر. وما الغريب في ذلك بالنسبة لأمة قديمة، عظيمة، تكاد تحارب اليوم وحدها؟ ثم من ينخدع بمظاهر الهوان والضعف العربي الخارجية السطحية غير الأحمق والأعمى؟ إن العدو نفسه يعرف أن ما يظهر على السطح من نفايات ليس هو حقيقة الأمة العربية وليس له علاقة بالقوى الإيجابية الهائلة الكامنة في أعماقها. وإذا كان الموقف يبدو مقتصراً على العراق فإن لهذا المشهد المخاتل أسبابه المفهومة.. إنهم يستميتون من أجل الانفراد بكل قطر على حدة ومن أجل إظهاره بمظهر النشاز والمخالف، وإظهار إخوانه بأنهم يختلفون عنه، بل ويقفون ضده. وواقع الحال أن العراق ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من هذه الأمة العربية العظيمة في جميع أقطارها وأمصارها.

*** ولكن لقد اجتاح العراق الكويت.. ألم يكن ذلك عملاً عدوانياً ضد قطر عربي؟**

– إن العراق ينطوي على جميع إيجابيات الأمة العربية وجميع سلبياتها أيضاً. وإن أي فرد عراقي هو بالتأكيد مثل أي فرد جزائري، أو مصري أو سوري أو صومالي أو كويتي. نعم.. إن في الفرد العراقي جميع خصائص ومكونات الفرد الكويتي، وإن حادثة الاجتياح العراقي للكويت هي، في التحليل التاريخي، لا تستحق الذكر، وإن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية والمناطق العربية الأخرى في المغرب والمشرق والشمال والجنوب، مليء بأخبار مثل هذه الاجتياحات التي لم يتوقف عندها أحد منا طويلاً، والتي لم يترتب عليها أي أمر خطير يتناول الوجود العربي بمعنى الكلمة. ولو أن الكويت اجتاحت العراق فإن ذلك لن يكون أيضاً، في التحليل التاريخي، حدثاً خطيراً. وإذا ما غضبنا من فعلتها فإننا لن نستعدي ضدها ذئاب وضباع العالم. فنحن أمة واحدة، وأوضاعنا وأخلاقنا وعاداتنا وتواريخنا جميعها مثل بعضها ومن بعضها.

إن أوضاعنا الراهنة هي عموماً مرفوضة، وإننا كثيراً ما نشعر أنها مهينة ومذلة ومؤلمة إلى درجة تجعل الموت أفضل منها، تجعل باطن الأرض خير من ظاهرها كما يقول العرب.

*** ولكن، أليس في هذا تبسيطاً لحدث خطير هو الاجتياح العراقي للكويت؟**

– أنا لا أقول أنه ليس حدثاً خطيراً، ولا أستهين به، ولا أهمل تفاصيله المريعة، ولكن الاجتياح انتهى بعودة كل شيء إلى ما كان عليه في الكويت: الحكومة ذاتها، والشرطة ذاتها، والجيش ذاته، والمجتمع ذاته، والنفط ذاته. لقد عاد كل شيء، عموماً، كما كان. وإذا ما كانت هناك، يوم الاجتياح، نوايا عند الحكومة العراقية لإبادة الكويتيين عن بكرة أبيهم، كما فعل الأوروبيون والأميركيون بشعوب أخرى، فإن ذلك لم يحدث بغض النظر عن النوايا، وإن الأوروبيين والأمريكيين ليسوا هم، قطعاً ويقيناً، من يؤتمن على حياة الإنسان ومصيره كذلك، وإذا كانت هناك نوايا عند الحكومة العراقية، يوم وقع الاجتياح، لتشريد الشعب الكويتي في المنافي وملاحقته في مختلف بقاع الأرض، مثلما فعل الأوروبيون والأميركيون والصهاينة اليهود بالشعب الفلسطيني (أي بنا جميعاً) فإن ذلك أيضاً لم يحدث بغض

النظر عن النوايا. لقد عاد كل شيء كما كان عليه تقريباً، وبسرعة قياسية فعلاً، ولم نشاهد لحسن الحظ في أي بلد عربي أو أجنبي أخاً كويتياً شريداً طريداً، جائعاً عارياً، متسولاً في الطرقات، أو عاملاً في الأشغال الشاقة لإعالة أسرته. إن هذا لم يحدث أبداً أبداً.

ومع ذلك، لنقل أنه كانت هناك نوايا شريرة تم التراجع عنها أثناء الاجتياح، ولا يمكن لأحد أن يشك في أن الفرصة كانت أكثر من مواتية لارتكاب «جريمة» نوعية، مثل الجرائم التي ارتكبها الأوروبيون والأمريكيون حقاً وفعلاً وعلى نطاق واسع. ولكن، من الواضح أنه لا وجود لنوايا من هذا النوع، غير أن الأوروبيين والأمريكيين، يتعاملون مع العراق منذ سبعة أعوام بنوايا شريرة خطيرة من هذا النوع فعلاً.

*** هل تعتقد أن بالإمكان تجاوز ما حدث بمثل هذه البساطة، وإن الكويت تستطيع أن تفعل شيئاً من أجل العراق بغض النظر عما أصابها؟**

– نعم. الكويت تستطيع أن تفعل شيئاً هو من صلب أخلاق العرب والمسلمين. نعم، إنها تستطيع.. لقد غفر النبي محمد بن عبد الله لخالد بن الوليد ذنبه العظيم في موقعة أحد. ألم يهاجم خالد الرسول الكريم، ويلقيه أرضاً، ويدميه، ويكسر أسنانه، ويحاصره في حفرة، ثم يكاد يقتله بسنابك حصانه؟ ألم يغفر محمد لقاتل عمه الحمزة، أحب الناس إليه؟ ألم يغفر لهند التي حرضت على القتل ومضغت كبد الشهيد الخالد؟ ألم يقبل النبي إسلام جميع أولئك، ويمتدح فيما بعد خصال ومزايا بعضهم ويقدرها تقديراً عالياً جداً؟

وهل يعقل أن نتمسك بواقعة ذلك الاجتياح كذريعة يستخدمها الأعداء الصهاينة لإبادة أمتنا بكاملها، بما فيها الكويت والكويتيون؟

*** ولكن الكويتيين يعتقدون أن الأميركيين هم الذين حرروا الكويت، وهم الذين يأخذون اليوم على عاتقهم حمايتها والحفاظ على سيادتها؟**

– لنعد إلى التاريخ القريب ولننظر ماذا فعلت واشنطن بالمنتصرين والمنهزمين في أوروبا، كلاهما معاً، بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية. لننظر ماذا فعلت بأعدائها وبأصدقائها، كي ندرك ماذا نفعل بأمتنا حين نسمح للولايات المتحدة، التي هي حقاً إسرائيل الكبرى، بأن تكون حامية الحمى في بلادنا.

منذ عام ١٩٠٧ كتب الرئيس الأميركي ويلسون يقول أن على وزراء الخارجية الأميركية ضمان حماية الامتيازات التي يحصل عليها المولون الأميركيون حتى لو انتهكت في سبيل ذلك سيادة الأمم التي لا تبدي رغبة في التعاون (هذا كلامه حرفياً تقريباً) ثم أضاف أن السلام لن يكون إلا مسألة مؤتمرات أو تجمعات دولية (أي كلام فارغ، وهذا ما نطق به بالضبط). لقد كان ويلسون يأمر بانتهاك سيادة الأمم الحليفة، فما بالنا بالأمم التي لا يعترفون بها أمماً، بل لا يعترفون بها بشراً؟

وفي الحرب العالمية الأولى ذهبت صرخات الاستنجاد التي أرسلها الحليف الفرنسي كليمانصو إلى واشنطن أدراج الرياح.. كان يطلب إمداده بالنفط للاستمرار في حربه ضد المحور، وكانت واشنطن، بواسطة روكفلر، تبيع النفط نقداً وبالدين لحلفائها ولأعدائها، للفرنسيين وللألمان. وكانت تراقب وتتابع عن كثب هلاك الجميع كي ترث الجميع وتسيطر على الجميع. وبالفعل، انتهت تلك الحرب بانتصار واشنطن وحدها إذا ما نظرنا إلى المسألة في العمق.

وبعد الحرب العالمية الثانية، التي هي التتمة الأميركية المنطقية للحرب الأولى، وتحت غطاء مشروع

مارشال، وضعت واشنطن يدها على أوروبا، وعلى كنوز مادية وعلمية لا تقدر بثمن، سواء في بلاد المحور أم في بلاد الحلفاء، ولم تكن المساعدات التي زعمت واشنطن أنها تقدمها لحليفاتها (ولأعدائها أيضاً) تعني شيئاً آخر غير الخضوع للسياسة الأميركية، حيث انتشرت لجان التفتيش والمراقبة الأميركية متظاهرة بأنها تعمل على التأكد من التزام المحور والحلفاء، الأعداء والأصدقاء، بتنفيذ برامج البناء، أو ما سمي بمشروع مارشال.

هل يعقل أننا نرجو الحماية والأمن والاستقلال والكرامة على أيدي واشنطن؟

هل هي من يعيد الحق إلى نصابه؟

ليس عند واشنطن لنا سوى ابتلاع الأخوين والجارين، ابتلاع الظالم والمظلوم، والقاتل والمقتول.

إنه ليتوجب علينا استرداد أخلاقياتنا ومآثرنا العربية الإسلامية. فهناك ظلم وظلم، وقتل وقتل. هناك ظلم عابر وظلم سرمدي استعبادي أو إبادي. هناك قتل لأسباب محددة، طارئة، يدفع إليه الغضب الداهم أوالحماقة، وقتل محسوب ومدروس يستهدف الأجيال كلها ووجودها برمته.

*** هل تعتقدون أن العراق عرضة للتقسيم أو للحرب الأهلية؟**

– العراق يتعرض اليوم فعلاً لخطر التقسيم أو الحرب الأهلية، أو لكلاهما معاً.. قد يكون تقسيماً مع وقف التنفيذ يبرر افتعال الحرب الأهلية التي لا أساس لها في الأصل ومن ثم استمرارها زمناً يقدر العدو الغاشم طوله وعرضه. وقد تكون حرباً أهلية مصطنعة تستمر حتى يتحقق التقسيم وتبرره. ثم قد يوحد العراق، فيما بعد، إذا ما قدر لمشاريع العدو أن تنجح لا سمح الله. ولكنها سوف تكون وحدة أسوأ من التجزئة بما لا يقاس.

إن العدو يقسم ويجزئ عندما تقتضي مصالحه ذلك، وأيضاً يجمع ويوحد إذا وجد في ذلك خدمة لمصالحه. ليست المسألة مسألة شعارات وعناوين فضفاضة وإنما هناك المضمون، وهناك الوظيفة. إن وحدة بلا روح هي وحدة قطيع وليست وحدة بشر. وعندما تكون هذه الوحدة بلا روح يمكن أن تكون أسوأ من التجزئة. أي أنه يتوجب علينا التدقيق في وظائف الوحدة التي يجب أن تكون نقيض وظائف التجزئة. يجب أن تكون وظائف إنسانية وأخلاقية وإيجابية وليست وحشية وقذرة وسلبية.

نحن أمة تريد أن تستعيد وحدتها من أجل خيرها وازدهارها ومن أجل خير وازدهار العالم أجمع. نحن نؤمن أن الوحدة العربية ضرورة إنسانية عالمية مثلما هي ضرورة عربية، لأن غياب أمتنا الطويل ساهم في فقدان هذا العالم لتوازنه ولحكمته.

لقد أدى هذا الغياب القسري إلى إطلاق الأشرار أيديهم، تعبث وتخرب وتقتل. إن هؤلاء الأشرار يتطلعون اليوم إلى تقسيم العراق على هواهم، وفي الغد ربما توحيده على هواهم أيضاً. ولكن هذا التقسيم ليس هو هدفهم النهائي، وإنما هو هدف ووسيلة في آن معاً، إنهم يريدون إحكام السيطرة على العراق المدمر، المجزأ، ومن ثم استخدامه كمدخل، كمفاعل، كمحرك، لتدمير أشقائه وجيرانه. إنهم يريدون اصطياد الطريدة بطريدة أخرى من فصيلتها. يريدون اصطياد الطريدة الحية بواسطة أختها الميتة!، إنهم يتطلعون إلى السيطرة الكاملة على المنطقة الواسعة، الشاسعة، من قزوين إلى الأطلسي عبر الوطن العربي وإفريقيا.

إنه «الشرق الأوسط الجديد» كما أسموه وأعلنوا عنه والذي يعتبرونه ملكاً خالصاً لهم، لا حقوق فيه لأعداهم ولا لأصدقائهم.

كلا. ليس تدمير العراق وتقسيمه هو الهدف النهائي، وإنما هو هدف ووسيلة في آن معاً. وما أن يتحقق ذلك حتى تضعف أكثر روسيا والصين وأوروبا، وتنهار جبهات المقاومة في لبنان والجولان وفلسطين، وقبل ذلك في إيران. إن مثل هذا الانهيار المطلوب يمتد من حدود أفغانستان المنهارة سلفاً وحتى المتوسط. وسوف تطلق اليد الصهيونية اليهودية كإدارة إقليمية عليا بالنيابة عن الإدارة الأميركية العالمية في مجمل المشرق،. إن انهيار المقاومة، وإرادة المقاومة، والقوى الداعمة للمقاومة، والمؤيدة للمقاومة، سوف ينشأ عنه وضع مأساوي مروع، تكون فيه للصهاينة اليهود الكلمة الفصل في أصغر الشؤون وأكبرها. ولسوف تصبح مصر معزولة نهائياً عن المشرق العربي، وبعيدة عنه أكثر من بعد الولايات المتحدة بما لا يقاس، فكأنما تفصلها عن أخواتها المحيطات.

*** وهل يمكن اليوم استرداد زمام المبادرة؟ هل من الممكن الاستفادة من ورقة العراق؟**

– إن استرداد زمام المبادرة لا يزال ممكناً. إن الأوان لم يفت بعد. إن وضع العراق الراهن هو جزء من الوضع العربي الإجمالي، وإن محنته هي تكثيف لجميع المحن والعذابات العربية، بغض النظر عن الخطأ والصواب في التفاصيل التي لن يقيم لها التاريخ وزناً كبيراً. إن وضع العراق يمكن أن يشكل مدخلاً إلى الطريق الصحيح، طريق تحرر الأمة ووحدتها، ويمكن أن يشكل رافعة لنهوض الأمة، واستنهاضها على الأقل، ويمكن أن يشكل مقياساً لتمييز المواقف والأفكار والأفعال.

على أية حال، إن ما يحدث اليوم هو مجرد جولة، إنما هي جولة نوعية، تاريخية، شرط أن لا تلغي هذه الجولة عقولنا ووجودنا. أي أن لا تكون جولة ختامية. وهكذا، لا تزال أمامنا جولات، خمس جولات؟ عشر جولات؟ أكثر أو أقل؟ ولكن أمتنا سوف تنتصر في إحدى الجولات القادمة انتصاراً حاسماً مؤزراً. إن هذا مؤكد. إننا إذا ما تصرفنا كأمة عظيمة، وإذا ما عرفنا كيف نراكم خلاصات التجارب عبر كل جولة، فسوف تكون انتصاراتنا متوالية بنيوياً، تراكمياً، بالنقاط كما يقول الرياضيون.

سوف يكون انتصارنا متوالياً، وداخلياً، عبر نهوض معارفنا وأدائنا في جميع ميادين الحياة، وعبر تعزيز مناعتنا، حتى تحين جولة النصر الحاسم. إن الأمم لا تهزم إلا من داخلها. إن الجولات، والانتكاسات والهزائم المؤقتة، هي الثمن الواجب الأداء لقاء نيل النصر المؤزر.

وهكذا فإن علينا التعامل مع الموقف الراهن، سواء في العراق أو في فلسطين، التعامل بصفتنا أمة عظيمة تمر بمحنة عظيمة، وليس بصفتنا قبائل مشتتة ضيقة الأفق والحيلة، أو كأننا مجرد مدينة تتعرض لخطر السيول أو لهزة أرضية، إنه ليليق بأمتنا، على الرغم من فظاعة الأوضاع وخطورتها، أن تقدم للعالم أجمع مشروعاً حضارياً فيه خلاصها وخلاص الإنسان عموماً.

إن أمتنا أهل لذلك، وقادرة على ذلك، بعكس ما توحي به كل الظواهر الخارجية السطحية.

نصر شمالي: كونوا ما اخترتم لأنفسكم!
حديث حول المتغيّرات المتوقعة في سورية بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد
صحيفة «الخليج» الإماراتية - دمشق ٢٠٠٠/٧/١٧

*** ما هي حدود المتغيّرات المتوقعة على الصعيد السياسي؟**

– لابد وأن المقصود بتعبير « على الصعيد السياسي» هو السياسات الثلاث: الداخلية، والعربية، والدولية. وإنه ليجدر بنا عندما نتحدث عنها، أو عن المتغيرات المتوقعة، الإشارة أولاً إلى مرتكزاتها، أي إلى قواعدها ومبادئها وعقيدتها، حيث لكل نظام حكم مرتكزاته التي تنهض عليها سياساته الداخلية والخارجية، مع التنبيه إلى أن السياسة الخارجية لبلد ما لا تعدو كونها مجرد انعكاس لسياسته الداخلية. إن السياسة الداخلية الفاسدة تنتج سياسة خارجية فاسدة، والعكس بالعكس.

في حالة سورية، فان المرتكزات التي يفترض أن تنهض عليها سياساتها هي عقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي هو، حسب الدستور السوري، قائد الدولة والمجتمع. وعقيدة البعث واضحة تماماً، وبسيطة غير معقدة، لا مجال فيها لغموض التأويل، وإمكانية الالتباس، ولم يطرأ عليها، في أساسها وفي جوهرها، أي تبديل أو تعديل. إن نصوصها مازالت معتمدة، لا من قبل القواعد والمؤتمرات فحسب، وإنما من قبل القيادات الحزبية والحكومية أيضاً. لقد توفى رئيس الجمهورية وهو يتمتع بصفة تفوق منصب رئيس الجمهورية في الأهمية. إنها صفته كأمين عام للحزب. وقيادة الحزب هي التي أرسلت إلى مجلس الشعب اسم المرشح الجديد لرئاسة الجمهورية. وبعد أن تبنى المجلس اقتراح قيادة الحزب، انعقد المؤتمر القطري للبعث، وانتخب المرشح لرئاسة الجمهورية أميناً عاماً. نريد أن نصل من وراء هذا إلى الدور المركزي للحزب، وبالتالي إلى الدور المركزي لعقيدته التي يفترض أنها تحكم سياسته وتبرر قيادته للدولة والمجتمع.

والآن، عندما نتحدث عن المتغيّرات المتوقعة في السياسة الداخلية فإننا ملزمون بالانطلاق بداهة من حقيقة أن هذه السياسة لابد وأنها قائمة على ركنين: الحرية أولاً والاشتراكية أو العدالة الاجتماعية ثانياً. وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال المعذّب، وهو: ما مدى انسجام السياسة السورية الداخلية، ولا نقول تطابقها، مع هذين الركنين من أركان العقيدة الثلاث، والتي لا تقوم للحزب قائمة من دونها؟ وبما أننا لم نسمع أبداً ما يدلّ على إلغاء هذين الركنين رسمياً، فإن المفترض أنهما لا يزالان يشكلان مرتكز السياسة الداخلية السورية، وأنه، إذا كانت قد وقعت أخطاء، أو حدث تقصير، أو ارتكبت جرائم، فان هذين الركنين هما المعيار في تحديد مدى ما ارتكب من أخطاء وتقصيرات وانحرافات مثلما هما المعيار لتحديد مدى الصواب والنجاح والاستقامة.

والحال أن المجتمع السوري يعاني أشدّ المعاناة، ومنذ زمن طويل، من طغيان أجهزة السلطة وتعاظم حضورها وسيادتها شبه التامة، وذلك على حساب حضور المجتمع المدني المغيّب تغييباً شبه تام. كذلك هو يعاني أشدَّ المعاناة من طغيان الخطاب السياسي والنشاط السياسي على حساب الخطاب الثقافي

والنشاط الثقافي. ويحدث هذا على حساب الأولويات التي يكفلها الشعار الأول من شعارات البعث «المقدسة»، نعني شعار الحرية، الذي يحضّ، في الأحوال الطبيعية، على أن تكون الأولوية للمجتمع المدني وليس لأجهزة السلطة، وعلى أن تكون الأولوية للثقافة بمعناها الشامل وبجميع فروعها، وليس للسياسة، خاصة عندما يمارسها محترفون براغماتيون.

إن الشعب السوري يعاني أزمة خطيرة على صعيد الحرية التي كفلها له الركن الأول من أركان عقيدة حزبه القائد. وتتجلى أزمته المخيفة في انحسار الحراك الاجتماعي وغياب المجتمع المدني إلى درجة الاضمحلال. وتتجلى أيضاً في تراجع الدور القيادي الأول للثقافة تراجعاً مقلقاً حقاً، وحلول الشعارات السياسية، الغامضة والساذجة والاستفزازية في معظمها. إن من حق الشعب السوري المطالبة بوضع الركن الأول من أركان عقيدة البعث، نعني الحرية، موضع التطبيق، طالما أن الحزب لا يزال يعتبر نفسه قائداً للدولة وللمجتمع بناء على هذا الركن. وما هو الحزب، أي حزب، من دون عقيدته المعلنة والمطبقة؟

كذلك، فإن المجتمع السوري يعاني أزمة خطيرة على صعيد العدالة الاجتماعية التي هي الركن الثاني من أركان عقيدة حزبه القائد، ابتداء بتوفير القوت اليومي وانتهاء بالحاجة إلى الإحساس بالسلام والأمان في الحاضر والمستقبل. إنه يعاني في أكثريته الساحقة من أجل لقمة العيش، ويعاني أيضاً من العدوان المستمر على لحمته الوطنية. في الشطر الأول، يفتك به اللصوص، وفي الشطر الثاني يفتك به المعتدون على القانون.

إن المسؤولين أنفسهم، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية الجديد، الأمين العام للحزب، يتحدثون عن فساد لا مثيل له يضرب في النخاع الشوكي للدولة والمجتمع، ويعلنون تصميمهم على اجتثاثه من جذوره. ولقد تردّد أن الرئيس الراحل خاطب كبار المسؤولين بقوله أنه لا يستغرب نزول الشعب إلى الشوارع في مظاهرات ضد الحكم، وأنه مستعد شخصياً للسير على رأس مثل هذه المظاهرات. فإذا كان الحال كذلك، وهو كذلك فعلاً، فان المطلوب من قيادة الحزب والدولة والمجتمع أن تقيس مدى الأخطاء والانحرافات والارتكابات استناداً إلى الركن الثاني من أركان عقيدة البعث: الاشتراكية أو العدالة الاجتماعية. إن عقيدة الحزب منحازة كلياً إلى جماهير الكادحين والبسطاء الذين يشكلون الأكثرية الساحقة. والقيادة تحكم البلد باسم هذه العقيدة وبناء عليها، ولم يحدث قط أن عبرّت الجماهير عن كرهها لهذه العقيدة وعن رغبتها في عدم تطبيقها. لقد كرهت شيئاً آخر مختلف تماماً، ورغبت في وضع حدّ له.

أما عن المتغيرات في السياسة الداخلية، التي يمكن توقعها في هذا العهد الجديد، فان تصدّي الدكتور بشار الأسد للفساد في وقت مبكر يجعلنا نتوقع بداهة، بعد أن أصبح أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة، استمرار النضال بحزم من أجل إعادة الاعتبار لركني عقيدة البعث: الحرية والاشتراكية أو العدالة الاجتماعية.

إن الشعب، عندما يتطلع إلى الحرية والعدالة الاجتماعية، فهو إنما يتطلع إلى تحقيق ما يؤمن به الحزب وليس إلى غيره. انه يدعو قيادة الحزب والدولة والمجتمع إلى الانسجام مع نفسها ومع مبررات احتلالها موقعها كسلطة عليا. إنه لا يطالبها بما اخترعه هو. انه لا يطالبها بإفساح المجال لقيادة أخرى، أو لعقيدة أخرى. إنه يدعوها إلى أن تكون ما اختارته لنفسها بنفسها. أن تكون ملتزمة بما آمنت به وليس بغيره. انه يدعوها إلى أن تكون قيادة بعثية حقاً. ولم لا تكون كذلك طالما أنها لم تعلن أبداً عن

تبديل هويتها وتخليها عن عقيدتها، وطالما أنها مازالت تبرّر حكمها للبلد بهذه الهوية وبهذه العقيدة؟

إذن، فثمة بون يبدو أنه صار شاسعاً بين عقيدة البعث وبين السياسة الداخلية المعمول بها، حتى أنهما تبدوان متناقضتين في حالات كثيرة. إن الفساد الذي يتحدثون عنه، ويتصدّون له، لا يقتصر على مجرد السرقات المادية، وإنما هو الفساد الذي أوشك أن يجهز على هيبة القانون وتطبيقه، وعدالة القضاء واستقلاله، وحرمة التربية والتعليم وقدسيتها، ومكوّنات الاقتصاد الوطني وحساسيتها، بل وعلى أبسط حقوق المواطن المعنوية والمادية. وإنه الفساد الذي تولّدت عنه في سورية ظواهر مخيفة، بدائية، بلغت حدّ الاضطرار للاحتماء بمجرّد العشيرة، أو العائلة، بعد أن انهار السياج القومي والوطني. وأين يحدث هذا؟ انه يحدث في بلد لم يعرف التمايز العائلي والعشائري والطائفي والإقليمي في عهود الآباء والأجداد، وكان نموذجاً ومثالاً في قوميته وإنسانيته، أو أمميته، وفي تجاوزه الاستشهادي حتى لحدود الدولة الوطنية القطرية.

بكل بساطة نقول أننا لا نطمح على صعيد السياسة الداخلية سوى إلى إعادة الاعتبار لركني عقيدة البعث: الحرية والاشتراكية. نقول «الاشتراكية» بجوهرها العادل، وبما لا يتناقض مع المتغيرات والمستجدات الدولية. إننا نتوقع إعادة الاعتبار للقانون وهيبته، والى وضعه فوق كل اعتبار على الإطلاق. حيث تطبيق القانون بأمانة كفيل لوحده بمحق الفساد، وكفيل لوحده بانهيار جميع الظواهر المرضية التمييزية التي نهضت على حساب سقوطه المريع. إن التمايز السلبي بجميع أشكاله وألوانه هو نقيض القانون، وان القانون هو نقيض كل تمايز سلبي مرضي. في ظل القانون يأخذ كل ذي حق حقه بالضبط، وتتعزّز اللحمة الوطنية التي لا يمزّقها ولا يدمرها سوى غيابه. والناس لا يسألون عن الهوية المذهبية والطائفية والعشائرية والإقليمية ولا يأبهون لها إلا عندما تنهار سلطة القانون، وتحلّ محله سلطة مثل هذه الهويّات. إن ظهور التمايز السلبي يعني بالضبط غياب القانون، والعكس بالعكس.

أما على صعيد السياسة العربية والدولية فإن عقيدة البعث تلزم القيادة السورية بتحرير كامل الأراضي العربية المغتصبة، لا فرق بين أرض سورية ولبنانية، وفلسطينية وعراقية، وليبية وسودانية، وتلزمها أيضاً بالعمل الجاد، الجماهيري بالدرجة الأولى، من أجل تحقيق الوحدة العربية، ولو على غرار الوحدة الأوروبية. فإذا كان هذا المبدأ، مبدأ التحرير والوحدة، وهو الركن الثالث من أركان عقيدة البعث، قد أصبح خيالياً، وباطلاً، وغير قابل للتطبيق، ومن ذكريات الماضي، فإن من واجب القيادة إعلان ذلك وتوضيحه، أو إعادة النظر باحتلالها موقعها على رأس السلطة والمجتمع بناء عليه بالدرجة الأولى. لقد قامت ثورة آذار / مارس عام ١٩٦٣ لتحقيق هدف رئيسي، كاد أن يكون وحيداً لفترة من الزمن، هو هدف الوحدة، وهو كان مبرر نجاح تلك الثورة. أما إذا كان ثمة مبادئ جديدة لا نعرفها فإن من واجب القيادة السورية إعلانها وممارسة الحكم على أساسها، بغض النظر عن موافقة الشعب أو عدم موافقته.

كذلك فإن من واجب القيادة السورية، انسجاماً مع عقيدة البعث، وعلى صعيد السياسة الدولية، معاداة كل من يغتصب أي جزء من أراضي الوطن العربي الكبير، ومعاداة وفضح كل من يعمل على إقامة السدود وتأبيد الحدود بين أقطار الوطن العربي.

*** كيف تنظرون إلى إمكانية إطلاق التعددية السياسية، وما هو مستقبل الجبهة الوطنية التقدمية في ظل المتغيرّات؟**

– لكل إجراء مبرراته وأهدافه. لماذا ظهر حزب البعث في الأربعينات وما هي أهدافه؟ لماذا حدثت ثورة آذار / مارس في الستينات وما هي أهدافها. لماذا قامت الجبهة الوطنية التقدمية في السبعينات وما هي أهدافها؟ إن الإنسان لا يتعامل مع مجرد الصياغات النظرية والأشكال الخاوية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا التعدّدية، ولماذا الجبهة؟ هل الدافع من ورائها هو مجرد الضجر والتململ، وهل أهدافهما هي مجرد توسيع دائرة المشاركة، كي يزول الضجر والحسد، ويتوقف التململ والشكوى من الغبن؟ ما المقصود بتوسيع دائرة المشاركة؟ المشاركة بماذا؟ ولماذا؟

أقول بصدق، وبأمانة، أن أخطر ما في الأمر هو أن تتحول مثل هذه التعابير والشعارات والمطالب، إذا ما قدر لها أن توضع موضع التنفيذ، إلى مجرد وسائل وأدوات لإزالة الاحتقانات الشعبية لا أكثر ولا أقل. إن للمجتمع قياداته التي تقوده وتنوب عنه. فهو لا يستطيع أن يذهب بملايينه لحضور جلسات مجلس الوزراء أو مجلس الشعب أو الجبهة الوطنية. فإذا ما حدث وخانته قياداته، أو من يدّعون تمثيله وأنهم قياداته، فذهبت وذهبوا إلى تلك المحافل لممارسة الخداع ضده، وتحقيق مصالح الأفراد على حسابه وباسمه، فإنها الكارثة الكبرى التي ما بعدها كارثة. وهكذا، فإن المسألة المتعلقة بأوضاع الشعب السوري هي أخطر بكثير من قصرها على مجرد شعارات التعدّدية والجبهات الوطنية، وما إلى ذلك. إن الأساس هو البرنامج الوطني، ولا نقول القومي، الذي تتوفرّ له ضمانات الاحترام والتنفيذ. إنه البرنامج الذي تقوم من أجله الجبهات، وتتحقق في سبيل تنفيذه التعدّدية والديمقراطية، وحتى تداول السلطة، وغير ذلك مما يتردّد على أسماعنا كل يوم. لكن استعداد الانتلجنسيا العربية لارتكاب فعل خيانة الشعب هو خطر حقيقي ماثل. نقولها صراحة وبأسف شديد. إننا حقاً نخشى هذه الأوساط «القيادية» الجاهزة التي لا تتورع عن ارتكاب فعل الخيانة وتبريره بوقاحة بشتى المبررات. وليس هناك في أمتنا من هم أكثر استعداداً لخيانة الشعب من بعض أوساط المثقفين والتكنوقراط. إن صرخاتهم التي يطلقونها، حول الديمقراطية والتعدّدية وتداول السلطة وحقوق الإنسان، لا غبار عليها من حيث المبدأ أو الشكل. غير أننا نخشى حقاً، كما برهنت التجارب، أن معظمهم يصرخون في سبيل «مشكلتهم» الخاصة بهم وليس في سبيل مشكلة الشعب العامة. ولنقل بصراحة أن الشعب يستمع إليهم، إنما ليس بالجدّية التي يعتقدونها، ليس لأن شعاراتهم لا تعجبه، بل لأنه فقد ثقته بالصياغات المنمقة المملوءة بالكلمات الكبيرة، الصعبة.

محاضرات مختارة

عن الصهيونية غير اليهودية

محاضرة

دمشق – معهد الإعداد الإعلامي – ٢٠٠٧/٧/٢١

١ – بداية، ينبغي التأكيد على أن دراسة ظاهرة ما معينة تستدعي دراسة الزمان المعيّن لولادتها، والمكان المعيّن أيضاً، و كذلك الظروف المعيّنة المحيطة التي فعلت فعلها في تحقيق ولادتها ونشأتها وتطوّرها. وهذا ما سوف نلتزمه في عرضنا لظاهرة المسألة اليهودية، والصهيونية غير اليهودية.

٢ – لقد ظهرت المسألة اليهودية كمعضلة، بمدلولاتها ومعانيها المعاصرة، في أوروبا الإقطاعية تحديداً، وليس في أي مكان آخر من العالم، وهي كانت نتاج النظام الإقطاعي الأوروبي وليس نتاج نظام آخر غيره، كذلك هي لم تكن ظاهرة عالمية، أو معضلة عالمية، كما أوحى الأوروبيون والصهاينة، بل هي كانت ظاهرة ومعضلة محض أوروبية.

٣ – ثم ظهرت الحركة الصهيونية، بمدلولاتها ومعانيها السياسية المعاصرة، في أوروبا البورجوازية تحديداً. وهي بدأت صهيونية غير يهودية، في أوساط نظيفة تماماً من اليهود، ومحظور تماماً وجود اليهود فيها. أي أن الحركة الصهيونية كانت من إفرازات أوروبا البورجوازية الاستعمارية.

٤ – وبعد ذلك ظهرت الحركة الصهيونية اليهودية، في أواخر القرن التاسع عشر، وأقيم الكيان الصهيوني اليهودي على أرض فلسطين العربية في منتصف القرن العشرين، فكان ذلك من إفرازات أوروبا الرأسمالية الاحتكارية، ومن نتائج سيادة الإيديولوجية السياسية للعصر الأوروبي الأميركي، وليس من إنتاج أية إيديولوجية أخرى أو عصر آخر.

٥ – خلاصة القول هي أنه ينبغي علينا التمييز بحزم بين الحديث عن اليهود في مراحل ما قبل أوروبا الإقطاعية وفي مراحل ما بعدها. ففي العصر العربي الإسلامي، الذي سادت قوانينه ونظمه وثقافته وعلاقاته من القرن السابع الميلادي وحتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، لم تكن ثمة مسألة يهودية على الإطلاق، حيث اليهود اندمجوا تماماً في جميع ميادين الحياة العامة لذلك العصر العربي، من دون أن ينال من اندماجهم احتفاظهم بديانتهم التي كانت محترمة، واحتفاظهم بخصوصياتهم التي بقيت مصانة.

٦ – كذلك ينبغي التمييز بحزم بين جوهر العقيدة السياسية للعصر العربي الإسلامي وبين جوهر العقيدة السياسية للعصر الأوروبي ـ الأميركي. فبينما قامت الأولى على أساس التكافؤ والعدل، بغض النظر عن المخالفات والاستثناءات السلبية الصغرى والكبرى، قامت الثانية على أساس اللاتكافؤ والتمييز والاحتكار، بغض النظر أيضاً عن المخالفات والاستثناءات الإيجابية الصغرى والكبرى.

٧ – والحال أن العالم شهد على مدى ثلاثين عاماً تقريباً انقلاباً شاملاً، هائلاً، وانتقالاً عاماً من عصر إلى عصر، بدأ بسقوط غرناطة واكتشاف أميركا عام ١٤٩٢، وانتهى برحلة ماجلان والتأكد عملياً من كروية الأرض ما بين العامين ١٥١٩ – ١٥٢١، وكان بينهما ذلك الحدث الهائل المرتبط بهما،

الذي وقع عام ١٤٩٧، وهو اكتشاف الطريق البحري إلى الخليج العربي ومن ثم إلى الهند، حيث ترتبت على ذلك الحدث نهاية العواصم العربية الإسلامية كعواصم عالمية، وتردي أوضاع العرب والمسلمين الذين وقعوا في حالة حصار طويلة مازالوا فيها حتى يومنا هذا. فمنذ ذلك التاريخ حلت لشبونة ومدريد ولندن وباريس وبرلين وواشنطن، وغيرها، محلّ دمشق وبغداد والقاهرة وغرناطة، وغيرها، بعد أن حل عصر محل عصر، وعقيدة سياسية عالمية محلّ عقيدة سياسية عالمية.

***

٨ - من المؤسف أن الكثيرين يخلطون بين مختلف الأزمنة والعصور والمراحل، وأيضاً بين مختلف الأمكنة والمناطق والقارات. إن هذا العالم الذي نعيش فيه لم ينهض بالصورة التي هو عليها اليوم دفعة واحدة، في لحظة واحدة وفي كل مكان مرة واحدة. لقد تخلّق طبيعياً وبيئياً وبشرياً بالتدريج انطلاقاً من مكان مناسب معين، وكان تخلّقه وتمدده بطيئاً جداً، حيث ظهرت الحياة البشرية المجتمعية، وليس الإنسان، لأول مرة قبل ثمانية آلاف عام في هذه المنطقة، ما بين النيل والخليج العربي، لأن المناخ كان مواتياً تماماً لمثل ذلك الظهور. وكان على حوض الهند وحوض الصين أن ينتظرا حوالي أربعة آلاف عام قبل أن يبدأ ظهور الحياة المجتمعية فيهما. أما كندا، التي كانت قبل ستة آلاف عام قطعة جليد صلدة، فتوجب عليها الانتظار دهوراً طويلة قبل أن تصبح صالحة لاحتضان الحياة المجتمعية البشرية. لقد كان عدد سكان العالم حين ولد السيد المسيح، في حدود مئتي مليون. وكان العالم حينئذ، في معظمه، مقتصراً على منطقة حوض المتوسط. أما حوض الهند، وأما حوض الصين، فكانا مجرد امتداد بعيد وأطراف نائية. وأما أوروبا الشمالية والشرقية والغربية وروسيا وأميركا، فإنها جميعها لم تكن موجودة وجوداً يستحق الذكر بمعايير الحياة المجتمعية البشرية. إن حضور أوروبا الشمالية والشرقية والغربية حضوراً مجتمعياً يستحق الذكر، يبدأ فقط قبل أقل من ألفي عام بكثير.

***

٩ - لقد شهدت بدايات الألف الثانية قبل الميلاد ذروة تحولات ثورية نوعية هائلة في المنطقة المهد الواقعة بين النيل والخليج العربي، عبّرت عن نفسها بتلك الانقلابات العظمى في المناخ، حيث سيطر التصحر على منطقة الجزيرة العربية. وشهدت تطوراً في الإنتاج، حيث بدأ العصر البرونزي الثاني. وفي الفكر، حيث ظهرت الحركة الإبراهيمية منطلقة من الخليج، وربما من الكويت بالذات، أو من حولها.

١٠ - كانت الحركة الإبراهيمية، أو الدعوة الإبراهيمية التي انطلقت ربما عام ١٩٠٠ قبل الميلاد، حدثاً ثورياً عقلياً وروحياً عظيماً. وهي كانت، في أحد وجوهها، نتاج تلك التحولات الثورية الهائلة التي شملت الطبيعة، والإنتاج، والعلاقات الاجتماعية، جميعها معاً.

١١ - وقد دامت الحركة الإبراهيمية، أو المسيرة الإبراهيمية التي هي في أحد أهم وجوهها حركة اجتماعية ثورية، حوالي ثلاثمائة عام، من ١٩٠٠ إلى ١٦٠٠ قبل الميلاد. كانت حدثاً كبيراً جداً، أكبر بكثير من مجرد سيرة فرد، أو جماعة، أو طائفة. كانت حدثاً في مستوى المنطقة المهد جميعها، ما بين النيل والخليج، وفي مستوى حوض المتوسط جميعه، بمراكزه وأطرافه، وما علينا لملاحظة ذلك سوى متابعة خط سيرها الطويل جغرافياً وزمنياً، من الخليج قرب الكويت أو منها، إلى «ماري» في سوريا، ثم صعداً مع الهلال الخصيب إلى الشمال، ثم في اتجاه الغرب إلى المتوسط، وهبوطاً إلى فلسطين، فمصر، ثم انتقالاً إلى الجزيرة العربية، وإلى مكة تحديداً حيث حققت نهوض البيت العتيق. لقد كانت

حدثاً في مستوى المنطقة وفي مستوى العالم الذي كان موجوداً ومعروفاً حينئذ، تواصلت فصوله على مدى ثلاثة قرون تقريباً، ولا يجرؤ سوى الأشقياء والسخفاء على حصر مثل ذلك الحدث بطائفة معينة أو قبيلة معينة.

١٢ – إن نظام حمورابي، الذي ظهر في أواخر المرحلة الإبراهيمية، بقوانينه وإصلاحاته، لم يكن سوى استجابة سلطوية محدودة لتلك التعبئة الجماهيرية، ولذلك التطور الروحي والعقلي، الذي حققته الحركة الإبراهيمية عبر مسيرتها الطويلة. أما على صعيد الحركة الاجتماعية غير السلطوية فقد توالى الرسل والأنبياء يواصلون المسيرة، من موسى إلى عيسى إلى محمد، ومن ظهر بينهم وهم كثر، ليأتي في النهاية انتصار المسيرة العربية الإسلامية تتويجاً حاسماً لكفاح اجتماعي طويل، استمر من عام ١٩٠٠ قبل الميلاد وحتى القرن السابع بعد الميلاد. وهكذا فإن من السخف أن ينسب جميع أولئك المصلحين والرسل والأنبياء والقادة إلى طائفة بعينها، أو قبيلة بعينها. لقد كانت تلك منطقة حوض المتوسط بمجملها تنتج تلك الشخصيات وتحقق تلك الأحداث. غير أن بعض الحمقى والمغرضين، من اليهود وغير اليهود، فعلوا ذلك، ونسبوا إلى طائفتهم أو قبيلتهم تلك الأحداث الهائلة وذلك التراث العظيم.

***

١٣ – كان القرن السابع الميلادي بداية تحول جذري في الحياة العالمية عموما. لقد انطلقت القوات الثورية الإسلامية في جميع الاتجاهات، تصطدم مع النظم والسلطات العبودية في كل مكان، وتلتحم مع الجماهير المظلومة في كل مكان، لتحقق في خلال حوالي سبعين عاما تقريبا وحدة النظام العالمي ما بين الصين وفرنسا. وإن ذلك يصبح مفهوما تماما عندما نأخذ بالاعتبار مسألتين: الأولى هي أن الانطلاقة الإسلامية كانت محصلة لجميع الدعوات والكفاحات التي سبقتها منذ الإبراهيمية. والثانية هي أنها كانت استجابة صادقة لاحتياجات ملحة طالما انتظرتها الشعوب والأمم في كل مكان من العالم الذي كان معروفا آنذاك. وهكذا فقد كان المسيحيون شركاء أساسيين في تلك الانطلاقة، وكذلك اليهود وغير اليهود. وباستثناء السلطات والأسياد، لم يعارضها من لم يعتنق الإسلام، إن لم يرحب بها، وهذا ما يفسر لنا سيادة النظام السياسي العالمي، العربي الإسلامي، خلال حوالي سبعين عاما، بينما النظام السياسي العالمي، الأوروبي الأميركي، استمر مئات السنين، ومازال، وهو يحاول فرض هيمنته. لقد كان الفارق الحاسم، كما أشرنا، يكمن في الاختلاف بين جوهر العقيدتين السياسيتين، حيث الأولى تنص على المساواة والتكافؤ والثانية تنص على التمييز والاحتكار.

١٤ – وعندما دخل العصر العربي الإسلامي العالمي في طور الاضمحلال، وبدأت تظهر في الشمال الأوروبي، شرقاً وغرباً، شعوب جديدة فتية، مفعمة بالحيوية والنشاط والقوة، ابتداء من أوائل الألف الميلادية الثانية، كان ذلك إيذانا بقرب الانتقال إلى عصر جديد، كنا نتمنى، لو تصح التمنيات، أن يكون استمرارا متطورا لجوهر العقيدة السياسية العربية السمحة، المناهضة للظلم والعبودية، كقاعدة. وبالطبع، ما كنا لنأبه أن مراكز قيادة العالم انتقلت من آسيا وأفريقيا إلى أوروبا. غير أن ما حدث، للأسف الشديد، كان نقيضاً وكارثة بالنسبة لمعظم أمم الأرض القديمة العريقة، بغض النظر عن الإبداعات الرائعة والمنجزات العظيمة المعاصرة في ميادين العلوم المادية الحديثة التي وظفت لصالح التمييز والاحتكار.

***

١٥ – عندما بدأت الانهيارات الكبرى النهائية، في نهايات العصر العربي الإسلامي العالمي، ابتداء بسقوط غرناطة، بدأت مرحلة الهجرات الكبرى، وخاصة من شبه الجزيرة الإيبرية، وهي كانت في معظمها هجرات قسرية.

١٦ – لقد انطلقت حروب الإبادة والاستيطان والاستعمار التي أسست لهذا العصر الأوروبي ـ الأميركي. كانت رحاها الفظيعة تدور طاحنة الشعوب من جنوب شرق آسيا، إلى الخليج العربي، إلى شواطئ أفريقيا الجنوبية والغربية، إلى شبه الجزيرة الإيبرية، إلى القارة الأميركية التي اكتشفت حديثا، بالصدفة، أثناء البحث عن طريق إلى الهند، وحيث بدأت طلائع الاستيطان تفتك بشعوب أمريكا.

١٧ – انه ليتوجب علينا أن لا نغفل أبدا تلك الأحداث العالمية المصيرية العظمى آلتي أنجبت الظاهرة الصهيونية، وأن نتذكر تواريخها. فهي ولدت في خضم تلك العمليات الكبرى وليس خارجها. ففي العصر العربي الإسلامي العالمي، وعلى مدى قرون طويلة، لم تكن ثمة معضلة يهودية، لأن اليهود اندمجوا تماما في ذلك العالم الرحب، واضمحلت خصائصهم السلبية ونمت خصائصهم الإيجابية، ولم يكن ثمة فرق على الإطلاق بين ابن ميمون و ابن حزم في معايير العصر العربي الإسلامي العالمي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن لكل مجتمع بشري خصائصه السلبية، وقد يحدث تحت ضغط ظروف ما، أن تطغى الخصائص السلبية لفترة ما من الزمن قد تطول وقد تقصر.

***

١٨ – إن الحروب الصليبية، التي شنتها تلك الشعوب الجديدة، الفتية النشطة، والقاصرة في الوقت نفسه، لم تستهدف فلسطين وحدها، وإن ظلت فلسطين أبرز أهدافها، بل هي شملت جبهات العصر العربي الإسلامي العالمي بمجملها، من جنوب شرق آسيا إلى شبه الجزيرة الإيبرية. وحتى اجتياح القارة الأميركية حدث في نطاق تلك الحروب الصليبية، وانطلاقا من الدوافع والمفاهيم ذاتها. لقد كان الأوروبيون، وخاصة الأنجلوسكسون، يتعاملون مع القارة الأميركية باعتبارها «أرض الميعاد» ويتعاملون مع شعوبها باعتبارهم «الأغيار» الكنعانيين الذين تتوجب إبادتهم.

١٩ – كانت الشعوب الأوروبية تخوض حروبها الإبادية ضد الشعوب الأخرى، وتأخذ عنها ومنها في الوقت نفسه، فتتطور بفضلها عقليا وماديا. وكانت شبه الجزيرة الإيبرية قد غدت مركز الحضارة العالمية الأول وفي الوقت نفسه خط التماس والصراع الأول مع الشعوب الجديدة الناهضة من شبه العدم. وكان سقوط غرناطة عام ١٤٩٢ سقوطاً لآخر وأهم القلاع التي تدافع عن حضارة أنهكتها الحروب الأزلية، الداخلية والخارجية، فبدأت الجراح تضعفها، ومظاهر الشيخوخة والتقهقر تبدو واضحة عليها، بينما البديل لم يكن كفؤاً وأهلاً لقيادة العالم، مثلما كانت الكفاءة والأهلية واضحة عند قادة الفتح العربي الإسلامي، الإيجابي والأممي.

٢٠ – كانت شبه الجزيرة الإيبرية، مستودعا هائلاً، ثميناً، مكتظاً بالمهارات والخبرات والمعارف والعلوم الإنسانية. وعندما بدأ ذلك المستودع بالانهيار، انساحت محتوياته في جميع الاتجاهات نحو أميركا وأوروبا وآسيا وأفريقيا. والذين قاموا بتدمير تلك الحضارة لم يتعاملوا معها باعتبارها ديناً معيناً أو جنساً معيناً. لقد تعاملوا مع جوهر الحضارة العربية تحديداً، واشتبكوا معه تحديداً عبر من يمثلونه، سواء أكانوا يهوداً أم مسيحيين أم مسلمين. وهكذا أبيد اليهود وهجّروا مثلما أبيد المسيحيون والمسلمون وهجّروا. لقد كانوا يريدون استبدال نزعة العقيدة السياسية العالمية التي تنهض على

التكافؤ والمساواة، بنزعة نقيضة تنهض على التمييز والاحتكار. كانوا يخوضون حروبهم الضارية ضد النزعة الإنسانية، وإن هم موّهوها بشعارات ورايات دينية.

٢١ – لقد اتجهت هجرات كبيرة من شبه الجزيرة الإيبرية إلى أمريكا، وخاصة أولئك الذين تحولوا إلى المسيحية من دون أن يحميهم ذلك. وفي خضم تلك الهجرات توجه اليهود إلى كل مكان، ماعدا فلسطين ويا للعجب. لقد أقاموا تجمعات جديدة في المغرب العربي، وفي الإسكندرية، وفي تركيا، لكنهم لم يقيموا أي تجمع يستحق الذكر في فلسطين، فقد كانت فلسطين بالنسبة إليهم موضوعاً روحياً وليس فيزيائياً. إن فكرة الربط والجمع بين الفيزيائي والروحي هي فكرة أوروبية محضة، غير يهودية، تتميز بالسطحية والفجاجة والفظاظة المادية الفاوستية.

***

٢٢ – إن تاريخ وصول المهاجرين اليهود من شبه الجزيرة الإيبرية إلى البلدان الأوروبية المنخفضة، وخاصة فرنسا وبلجيكا وهولندا، هو تاريخ بداية التعرف الأوروبي، عملياً وجدّياً، على خارطة العالم ومكوّناته وثرواته، فأولئك اليهود (العرب المسلمون بالمعنى السياسي والحضاري) أخذوا على عاتقهم فتح أبواب العالم المغلقة أمام الجهل الأوروبي.

٢٣ – حتى ذلك التاريخ، أواسط الألف الثانية للميلاد، كان المجتمع الإقطاعي الأوروبي يقوم على الاقتصاد الطبيعي، وكان الإنتاج ينحصر بصورة أساسية في القيم الإستعمالية لا في القيم التبادلية. كان كل ميدان يكتفي بنفسه، ولا مبادلة إلا في بعض الكماليات، أما أسياد الأقنان الأوروبيين فكانوا يتخلون عن قسم من المواد الخام التي تنتجها أراضيهم مقابل البضائع النادرة الآتية من الشرق.

٢٤ – وكان المجتمع الإقطاعي الأوروبي مجتمع طوائف بالمعنى المهني والطبقي والعقلي والمذهبي، فهو يريد من كل إنسان أن يبقى ثابتاً في مكانه، بعكس المجتمعات العربية الإسلامية التي كانت تريد من كل إنسان أن لا يبقى ثابتاً في مكانه. ففي تلك المجتمعات العربية الإسلامية لم تكن ثمة حدود لقدرة الإنسان على تغيير وضعه والتحكم بمصيره. كانت أم الخليفة الأندلسي عبد الرحمن الثالث نصرانية، وكان اليهود يشتركون غالباً في عضوية مجلس الوزراء، بل أن أحدهم كان يحتل منصبا يعادل رئيس الوزراء (أظنه ابن شبروط). وهكذا فقد صار الاقتصاد الطبيعي في أوروبا الإقطاعية بحاجة دائمة ومتزايدة إلى وظائف اليهود ومعارفهم العربية الإسلامية. وكان طبيعياً أن تبرز هناك في أوروبا الخصائص السلبية لليهود، التي كانت قد ضمرت إلى الحد الأقصى في ظل الحضارة العربية الإسلامية، وأول تلك الخصائص السلبية كانت خاصية الربا.

٢٥ – لقد شكل اليهود المرابون، في تلك الحقبة من تاريخ أوروبا الإقطاعية، مصدر دعم قوي للملكية المطلقة في صراعها ضد النبلاء والبورجوازية الناشئة، ومكنوا الملوك من تجهيز جيوش المرتزقة الباهظة التكاليف، التي بدأت تحل محل جماعات النبلاء المسلحة غير المنظمة.

٢٦ – لقد مرّ وقت ليس بالقصير قبل أن يقوى عود البرجوازية الأوروبية، وتحصل على الاعتراف بدورها القيادي في المجتمع، وبعد أن قويت، واعترف بدورها القيادي الأول، تحوّلت من الرفض المطلق للوظائف اليهودية السلبية، وأولها الربا، إلى حماية ورعاية تلك الوظائف التي اعتمدتها البورجوازية.

***

٢٧ – ابتداء من القرن الخامس عشر أصبح العالم في حالة انتقال، وميداناً لحروب الإبادة والاستيطان والاحتكار المفتوحة، المترافقة مع صراعات ضارية بين العواصم الأوروبية ذاتها، حيث

يريد كلٌ منها الاستيلاء على أكبر قدر من الغنائم، وفي الوقت نفسه يريد تعزيز موقعه في أوروبا جغرافياً وسياسياً.

٢٨ – يقول ديورانت: «إن الأوروبيين الذين انعزلوا حتى أواخر القرن الخامس عشر في شبه جزيرتهم الصغيرة، وفي البحار الضيقة المحيطة بها وفي الجزر المنتشرة في هذه البحار قد شقوا آنذاك طريقهم عبر الأقيانوسات الشاسعة، واتصلوا بالعالم»!

٢٩ – ويقول رولان مونسييه: «لقد جابٍ البرتغاليون والإسبانيون العالم، مشرّقين ومغرّبين، وأينما اتجهوا وجدوا أمامهم، قائمة راسخة، دولاً وإمارات إسلامية، ومرسلين مسلمين وتجارا مسلمين، من جميع العروق والأجناس، يعدّون بالملايين، ففي بلاط إمبراطور الصين وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام علماء الفلك المسلمين، وهكذا بدا لهم الإسلام كلي الحضور، حتى أن الأب لاشيز، مرشد لويس الرابع عشر، أيقن بأن آسيا كلها إنما هي إسلامية»!

٣٠ – لقد توجهت العواصم الأوروبية إلى حسم صراعاتها الداخلية خارج القارة الأوروبية. وهكذا فعندما وقع الانقلاب الثوري في إنكلترا أواسط القرن السابع عشر، ونهض عهد الجمهورية، عهد حماية أوليفر كروموبل، راحت إنكلترا تزاحم الأقاليم الأوروبية المتحدة، منذ عام ١٦٥٠، على التفوق التجاري والبحري، وعلى احتكار تجارة الهند، وعلى نهب واستيطان أمريكا، وأيضاً على تركة الإسبانيين والبرتغاليين الذين أفل نجمهم.

٣١ – في تلك الفترة، في عهد كروموبل، وفي عام ١٦٤٩ تحديداً، نظّم بعض الإنكليز غير اليهود حركة تدعو لعودة اليهود إلى فلسطين، وأرسلوا إلى الحكومة الإنكليزية عريضة جاء فيها ما يلي: «إن أمة إنكلترا وسكان هولندا سيكونون أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء وبنات إسرائيل على سفنهم إلى الأرض التي وعد بها أجدادهم، إبراهيم واسحق ويعقوب، لتكون ميراثاً لهم إلى الأبد»!

٣٢ – كانت تلك العريضة من إعداد الأنجلوسكسون البيوريتان، وهي أعدّت بالطبع بالاتفاق مع حكومة كروموبل، كذلك فإن فكرتها، بلا ريب، كانت مستوحاة من الهجرات الأوروبية إلى العالم الجديد، أميركا، حيث عمليات الإبادة والاستيطان قائمة على قدم وساق. أما لماذا اليهود في فلسطين بالذات، فإن السبب يعود إلى المناعة التي أظهرتها البلاد العربية، وخاصة في فلسطين، سواء في الحروب الصليبية أو في الحملات البرتغالية الأولى. وفيما بعد، فسّر لنا الدبلوماسي الإنجليزي جيمس نيل (١٨٧٧) بوضوح هذه المسألة، حيث قال: «إن احتمال أن يتمكن الإنجليز من استيطان فلسطين بنفس النجاح الذي استوطنوا به في أميركا الشمالية بعيد جداً، بسبب الصعوبات التي يقيمها العرب، وبسبب الافتقار إلى حماية فعالة، وكثير غير ذلك»!

***

٣٣ – في عهد أوليفر كروموبل، عهد انتصار البورجوازية الإنجليزية، كان الوضع مواتياً تماماً لاحتضان العقيدة الصهيونية، ونضوج فكرة الكيان الصهيوني في فلسطين العربية. فالمذهب البيوريتاني الذي اعتنقته الثورة البورجوازية بتعصب مفرط كان يعني اعتماد «التقاليد العبرانية» في السياسة الدولية. وقد وصف وليام كننجهام المجتمع البيوريتاني بأن اتجاهه العامٍ كان يسير نحو التخلي عن الأخلاق المسيحية وإحلال العادات اليهودية محلها، فبدأ الالتزام حرفياً بتشريع عتيق، مأخوذ عن نصوص «العهد القديم»، الأمر الذي أدى إلى الارتداد نحو نمط أدنى من الأخلاقيات الاجتماعية، وهو النمط الذي سرعان ما ساد في إنجلترا وفي غيرها من الدول الأوروبية.

٣٤ – لقد تقرّر أن يلعب مفهوم العنصر اليهودي دوراً خاصاً في الفكر الإنجليزي البيوريتاني، وهكذا أصبح ينظر إلى فلسطين كوطن لليهود، وصار استيطانها بواسطة اليهود شرطاً للمجيء الثاني للسيد المسيح. ولم يكن ذلك كله سوى مظهر من مظاهر استكمال إيديولوجية سياسية دولية، تعبئ الدهماء في أوروبا من جهة، وتبرر إبادة الغير، الذين هم «الغوييم» حسب المصطلحات التلمودية، من جهة أخرى.

٣٥ – غير أن المفارقة المذهلة هي أن إنجلترا، في أواسط القرن السابع عشر، كانت خالية من اليهود تماماً، حيث قبل ٣٥٠ عاماً من ذلك التاريخ، حظّر الملك إدوارد الأول تواجدهم فيها نهائياً. أي أن فكرة استيطان فلسطين من قبل اليهود ولدت في مكان لا وجود لليهود فيه على الإطلاق!

٣٦– وهكذا كان على الجماعة التي أصدرت البيان بصدد استيطان اليهود لفلسطين أن تعمل في الوقت نفسه على السماح لليهود بالدخول إلى إنجلترا أولاً، وقد سمحت حكومة كرومويل بذلك فعلاً.

٣٧ – كانت طبقة التجار ورجال الأعمال الإنجليز، وجميعها تقريباً من البيوريتانيين، تنظر بحسد ونهم شديدين إلى الهولنديين الذين وصلوا إلى طرق التجارة في ما يسمى بالشرق الأقصى والشرق الأدنى. وكان معروفاً تماماً أن لليهود الهولنديين، من أصول أندلسية، نشاطاً رئيسياً مكثفاً في مجال توسيع نطاق التجارة، أو الحملات العسكرية الاستعمارية كما يجب أن تسمى. وكان ذلك يحدث بينما الحرب الأهلية ناشبة في إنجلترا. وعندما وافق كرومويل على السماح لليهود بالعودة إلى إنجلترا، التي كانت «نظيفة» تماماً منهم حسب التعابير الأوروبية، كان منهمكاً في سلسلة من الحروب التنافسية ضد البرتغال، ثم هولندا، وأخيراً إسبانيا. وكانت توجد في كل دولة من تلك الدول التي يحاربها جالية يهودية كبيرة، معروفة بثرائها ومهاراتها وصلاتها مع الدول الأجنبية، أي مع دول آسيا وأفريقيا أيضاً.

٣٨ – لقد أراد كرومويل الاستفادة من اليهود كأجهزة استخبارات أيضاً، وذلك بفضل شبكة علاقاتهم الممتدة عبر أوروبا، والتي يمكن أن تزوده بالمعلومات عن السياسات الدولية للأوروبيين عموماً، وبخاصة منها التجارية، وكذلك تزويده بالمعلومات عن المؤامرات التي تدبرها الأنظمة الملكية الأوروبية ضد إنجلترا الجمهورية.

٣٩ – كان على الصهيونية البيوريتانية، الإنجليزية غير اليهودية، أن تقنع، في القرن السابع عشر بالأمل في إرسال اليهود لاستيطان فلسطين، بعد أن تعيدهم إلى إنجلترا أولاً كخطوة في ذاك الاتجاه، وكان عليها الانتظار ريثما تستكمل إنجلترا شكلها الإمبراطوري، الإمبريالي، على الصعيد العالمي، أي الانتظار حتى القرن التاسع عشر.

***

٤٠ – في القرن التاسع عشر، ظهر اللورد شافتسبري الذي احتل مكانة رئيسية مرموقة في تاريخ الصهيونية غير اليهودية. كان يعارض التحرير المدني لليهود الذين صاروا إنجليزاً، ويحتج بأن السماح لهم بعضوية البرلمان دون حلف اليمين المسيحي الحق يعتبر انتهاكاً للمبادئ الدينية. كان نشاطه متركزاً على إرسال اليهود إلى فلسطين. ومعارضته للتحرير المدني كانت، ولا بد، تستند إلى هذا الاعتبار وليس إلى مشكلة أداء اليمين المسيحي. فالصهيونية غير اليهودية، التي ظهرت قبل ظهور الصهيونية اليهودية بقرون طويلة، كانت تسعى للاحتفاظ باليهود جاهزين للاستخدام في فلسطين

خاصة وفي غيرها عموماً، الأمر الذي يقتضي عدم السماح بذوبانهم في المجتمعات الأوروبية.

٤١ - لقد أخذ اللورد شافتسبري على عاتقه إقناع إخوانه المسيحيين الإنجليز بأن اليهود لا يستحقون الخلاص فحسب بل ويمثلون شيئاً حيوياً بالنسبة لأمل المسيحيين في الخلاص. كان يقصد بقوله إعادتهم إلى فلسطين كشرط للمجيء الثاني للسيد المسيح. وكان يقول بضرورتهم على الرغم من اتسامهم بالعناد، وسواد القلب، والانغماس في الانحطاط الأخلاقي، والجهل بالكتاب المقدس، حسب وصفه لهم. كان اللورد إياه يدعو إلى فكرة عودة اليهود إلى فلسطين في الوقت الملائم سياسياً. لقد تحوّل استيطان اليهود في فلسطين إلى أمنية سياسية إنجليزية عامة، وبدأ منذ ذلك الوقت ما وصفه ديفيد بولك بالاتحاد الغريب بين سياسة الإمبراطورية وبين نوع من الصهيونية المسيحية الأبوية التي برزت في السياسة البريطانية عبر الأجيال التالية.

٤٢ - أما في فرنسا الكاثوليكية اللاتينية، فقد أراد الفرنسيون اقتفاء أثر أصحاب العريضة الإنجليزية التي أعدّت عام ١٦٤٩. فبعد الثورة الفرنسية، التي بدت متحررة من تأثيرات اللاهوت، أصدر نابليون، عام ١٧٩٩، نداء إلى اليهود دعاهم فيه للالتحاق بقواته، ووعدهم بإقامة دولة لهم على أرض فلسطين كثمن لاشتراكهم في مجهوده الحربي، فهو بدوره كان يتطلع، بالطبع، إلى إقامة قاعدة ارتكازية في فلسطين تدين له بمقومات الوجود وتعمل في خدمة المصالح الفرنسية.

٤٣ - وعندما اتسع نفوذ محمد علي، أواسط القرن التاسع عشر، ليشمل معظم المشرق العربي إن لم نقل كله، اشتد الاهتمام الصهيوني غير اليهودي بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وبدأ التفكير بضرورة ذلك من أجل إقامة حاجز بشري، قوي وغريب وموال لإنجلترا، يفصل مصر عن المشرق العربي، ويتكفل بعدم نهوض الأمة العربية وتحقيق وحدتها.

***

٤٤ - في أواسط القرن التاسع عشر بدأ نوع من المشاركة بين بريطانيا والولايات المتحدة، تمثل في أحد وجوهه باتفاق الدولتين على السعي المشترك من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين «أهم مفارق طرق التجارة في العالم» كما وصفوها. وقد تجلى ذلك التعاون في إنشاء حركات دينية تبشيرية تقوم أثناء نشاطها بالتركيز على العهد القديم من الكتاب المقدس، وذلك من أجل تهيئة العقول لتقبل فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، فكانت حركات المورمون، والسبتيون، وشهود يهوه، وما لا يحصى من الحركات المشابهة.

٤٥ - إن الولايات المتحدة، التي هي استطالة اجتماعية أوروبية بالدرجة الأولى، هي استطالة أنجلو سكسونية بيوريتانية سياسية بالدرجة الأولى أيضاً. ولقد ظلت الإدارة البريطانية تعتقد، حتى عهد قريب، أن المشروع الصهيوني اليهودي هو ملكها وحدها، غير أن تطور النظام العالمي، والتغييرات الكبرى في مواقع الإدارة العالمية، جعل المشروع الصهيوني اليهودي، أخيراً، من نصيب الأميركيين وحدهم بالدرجة الأولى.

٤٦ - إن الدولة الإمبريالية هي بالضبط: الدولة المرابية! وبصعود واشنطن إلى سدة القيادة الدولية بدا واضحاً أن العالم بأكمله قد انقسم إلى حفنة من الدول المرابية وإلى أكثرية هائلة من الدول المدينة، وكان ذلك يعني أن ساعة العمل الجدي، المباشر، قد أزفت بالنسبة للصيارفة الصهاينة، اليهود وغير اليهود، فهم أصبحوا في مواقع النفوذ الهائل في أوساط الرأسمال المالي، الذي هو من أبرز خصائص ومرتكزات النظام العالمي السائد.

٤٧ – كانت الصهيونية اليهودية قد تأسست بالضبط في تلك اللحظة التاريخية التي تحولت فيها كل من إنجلترا والولايات المتحدة إلى دولتين إمبرياليتين، فغدت منظمة رسمية معترفاً بها، وأخذت موقعها الهام، الممتاز، في شبكة النظام العالمي الرهيبة المعقدة.

٤٨ – غير أن مشاريع الصهيونية غير اليهودية في فلسطين استقبلت من قبل أوسع الطوائف اليهودية استقبالا تراوح بين اللامبالاة والفتور وبين الرفض العنيف. لقد كان اليهود الإنجليز متشددين في معارضتهم لمشروع استيطان فلسطين. وقد كتب أستاذ القانون الأميركي ماليسون أنه، عند بداية المفاوضات من أجل إصدار وعد بلفور، ساورت اليهود شكوك عميقة بخصوص الأهداف السياسية للصهيونية. وبعد الكشف عن مسودات تصريح بلفور أصبح اليهود الإنجليز ملتزمين بموقف مناوئ للصهيونية. وقد تلخص موقفهم بالنقاط التالية:

أ– إن المبدأ الذي يقوم عليه التصريح المقترح (تصريح بلفور) يفترض ويتضمن أن اليهود عموماً يؤلفون قومية، ومثل هذا التضمين يلحق أفدح الأضرار بالمصالح اليهودية، كما أنه يثير اشمئزاز عدد ضخم من اليهود.

ب– إن التصريح يحرم عرب فلسطين من حقهم في وطنهم، ويعرّضهم للطرد والتشريد، وهو موقف غير إنساني ومرفوض. إن التصريح يعني أن على المسلمين والمسيحيين إخلاء المكان لليهود، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بطرد الفلسطينيين.

ج– إن الوطن القومي المقترح سوف يحوّل فلسطين إلى «غيتو» كبير، وسوف يتعرض اليهود فيه إلى خطر كبير في يوم من الأيام.

د– إن الوطن اليهودي المقترح سيضر بمصالح أتباع الديانة اليهودية في كل أرجاء العالم، إذ أنه يقوم على الفرضية الخاطئة بأن اليهود يشكلون قومية واحدة، وإن فلسطين هي وطن لليهود، وهو أمر سينتج عنه وهم اليهود غير الإسرائيليين بالولاء المزدوج، وسيدفع أوطانهم إلى النظر إليهم نظرة الشك، وسيؤدي إلى حرمانهم من حقوق المواطنة الطبيعية.

***

٤٩ – لقد رأينا كيف أن المسألة اليهودية كانت مسألة أوروبية، إقليمية وليست عالمية، وكانت من نتاج النظام الإقطاعي الأوروبي، ورأينا كيف أن الحركة الصهيونية، غير اليهودية ثم اليهودية، كانت بدورها من نتاج النظام الرأسمالي الأوروبي، وفيما بعد ظهر الكيان الصهيوني كنتاج للنظام الأوروبي ـ الأميركي. وهكذا فإن السمة البارزة للصهيونية اليهودية سوف تعبّر عن نفسها دائماً بذلك الولاء الصريح للسيد الجديد، المنتصر عالمياً، فإذا ما أردنا، في أية مرحلة، معرفة من هو الأقوى، فإن ولاء الصهيونية اليهودية سوف يدلنا عليه بسهولة. أي أنه لو أصبحت مشيخة عجمان، مثلاً، هي الأقوى عالمياً فإن الصهيونية اليهودية سوف تكون موالية لهذه المشيخة، ولسوف تضع الكوفية والعقال على رأسها، وتدبّج الأسفار النفيسة في امتداح أبناء العم الطيبين!

٥٠ – بعد الحرب العالمية الثانية حسمت نهائياً مسألة تعددية العواصم القيادية العالمية، وأصبحت للنظام الاحتكاري العالمي عاصمته الرئيسية الواحدة التي تدين لها الصهيونية اليهودية وكيانها في فلسطين بالولاء التام. إنها واشنطن بالطبع، غير أن ذلك لم يحدث عبر انقلاب فجائي، فالعلاقات مع واشنطن قديمة، والذي تغيّر بعد الحرب هو نسبة حجم الولاء الذي صارت واشنطن تستحقه، كما أن علاقات الصهيونية اليهودية مع العواصم الأوروبية التي خسرت مواقعها الرئيسية لم تنقطع

وإنما تبدلت نسبها فحسب. ويتوجب النظر إلى هذا كله على أساس وحدة بنية النظام العالمي ووحدة مصالحه الأساسية.

٥١ – لقد نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» بتاريخ ١٩٧٦/٧/٨، حديثاً للحاخام الأميركي إسرائيل غولدشتاين جاء فيه ما يلي:

. بعث مؤسس الكنيسة المورمونية جوزيف سميث تلميذه أورسون هايد إلى القدس، في عام ١٨٤٠، وذلك من أجل تسهيل نبوءة بعث إسرائيل. ومن بين كتب التوصية التي حملها هايد كتاب من وزير خارجية الولايات المتحدة، وآخر من حاكم ولاية الينوي. وفي عام ١٨٥٠ قام وارد كريسون، قنصل الولايات المتحدة في القدس، بتأسيس مستوطنة زراعية في منطقة القدس، وخطط لتأسيس مستوطنات أخرى، وحاول الحصول على دعم زعماء اليهود (الفلسطينيين) لكنهم لم يستجيبوا له رغم تحوله عن ديانته المسيحية إلى الديانة اليهودية. وفي عام ١٨٦٨ أرسل القائم بأعمال القنصل الأميركي في القدس، لورنزو جونسون، تقريراً لحكومته عن أوضاع اليهود في فلسطين جاء فيه: أنهم يعيشون في حالة بطالة، ويعتاشون على التبرعات التي تأتي من أوروبا وأميركا، وأن المتعلمين بينهم لا يدرسون إلا التلمود فقط. وقدم القائم بالأعمال مقترحات إلى حكومته الأميركية لربط الصدقات المرسلة إلى اليهود ببعض المشروعات التي تتضمن القيام بعمل من جانب متلقي الصدقات. وقال أنه يعتقد بأن الحاخامات يعارضون بشدة مثل هذه المخططات. وفي شهر تموز/ يوليو من عام ١٨٦٧ وجّه مجموع المستوطنين الأميركيين المقيمين قرب يافا، رسالة إلى السيدين فسندن وموريل عضوي الكونغرس الأميركي، يشرحون فيها وضعهم، ويطلبون من السناتورين التدخل لدى السلطات الأميركية لتخليصهم من الوضع الرهيب الذي وجدوا أنفسهم فيه. وذكر موقعو الرسالة، وعددهم سبعون، أنهم استشاروا السفير الأميركي في القسطنطينية، السيد موريس، قبل إرسال الرسالة. وبتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٧ جاء الرد من وزارة الخارجية الأميركية إلى عضوي الكونغرس، وفيه أن الخارجية متشككة في صحة نوايا موقعي الرسالة، وأن عدداً هاماً من المستوطنين لا يزالون متمسكين باستمرارية المشروع، وان مجموعة من المستوطنين الجدد تتأهب للانطلاق من ولاية ماين إلى يافا، وأنه من غير المناسب لحكومة الولايات المتحدة التورط في إعادة المستوطنين الخائبين في الوقت الذي تتجه فيه سفينة من ماين إلى فلسطين وهي تحمل مغامرين جدد»!

٥٢ – من الواضح أن نظرة الأميركيين إلى استيطان فلسطين تتفق تماماً مع نظرتهم التي استوطنوا على أساسها أميركا، مع فارق واحد هو القناعة أخيراً بأن استيطان اليهود في فلسطين هو الخيار الوحيد الممكن، لأسباب أشرنا إليها وأدركها الإنكليز مبكراً.

٥٣ – في عام ١٩١٧، تبادل آرثر بلفور الرسائل مع الرئيس الأميركي ولسون للاتفاق على الصيغة النهائية للتصريح الذي سوف تصدره لندن بشأن الوطن القومي اليهودي. وقد وافق ولسون على مشروع التصريح سراً، وظلت الموافقة الأميركية طي الكتمان بسبب موقف الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى وفي السياسة الدولية عموماً. وعندما تأكدت نهائياً هزيمة الدولة العثمانية قال ولسون، في آب / أغسطس ١٩١٨، ما يلي: «أعتقد أن الأمم الحليفة قد قررت وضع حجر الأساس للدولة اليهودية في فلسطين بتأييد تام من حكومتنا وشعبنا»! وقد بعث ولسون برسالة إلى الحاخام ستيفن وايز رحب فيها بالتقدم الذي أحرزته الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وفي البلدان الحليفة بعد صدور تصريح بلفور.

٥٤ – في ٢١/ ٩/ ١٩٢٢، صادقت الحكومة الأميركية بصورة نهائية على مشروع بلفور، فاقترن قرار الكونغرس بتوقيع رئيس الولايات المتحدة. ولقد كان ذلك بمجمله يتحقق، شيئاً فشيئاً، على حساب بريطانيا العظمى وسياساتها الدولية ومصالحها، حيث سيتحول مشروع الكيان الصهيوني اليهودي، الذي خلقت فكرته قبل مئات السنين، إلى مشروع يعمل لصالح الأميركيين، وهو ما حصل في ما بعد فعلاً، كذلك هو ما يفسر لنا خلفية تلك التناقضات الحادة بين السياستين الأميركية والإنجليزية خلال سنوات ما قبل قيام الكيان الصهيوني، بل حتى حرب السويس عام ١٩٥٦.

٥٥ – منذ عام ١٩٣٩ بدأت العلاقات الأميركية اليهودية تأخذ شكلاً متميزاً، وبدأت تتردد هنا وهناك عبارات النقد للحكومة البريطانية التي بدت كأنما هي تعيق قيام الكيان الصهيوني، بينما هي في الحقيقة تريد أن يقوم بشروطها ولصالحها، فانطلقت عمليات تطوير المعارضة للسياسة البريطانية في فلسطين، وبدأ التحول السريع في موقف الصهاينة اليهود باتجاه إحلال الولايات المتحدة محل بريطانيا، بعد أن بدا ضعف بريطانيا خلال الحرب واضحاً، وبدا صعود الولايات المتحدة إلى مركز القيادة العالمية الأول بعد الحرب مؤكداً.

***

٥٦ – في تلك الفترة، فترة الحرب العالمية الثانية، شهدت جميع الولايات الأميركية نشاطاً محموماً من قبل الصهيونية غير اليهودية، فكلفت «لجنة الطوارئ الأميركية للشؤون الصهيونية» بمهمة الدعاية للمشروع الصهيوني في الولايات المتحدة، وظهرت تنظيمات للجنة في ٧٦ ولاية ومنطقة، ورفدتها ٣٨٠ لجنة على المستويات المحلية، وفي نيسان / إبريل ١٩٤١ ساهمت هذه اللجنة في تشكيل «اللجنة الأميركية لفلسطين» التي كان هدفها استقطاب دعم المسيحيين الأميركيين، وفيما بعد تشكلت منظمة عرفت باسم «المجلس المسيحي لفلسطين» مهمتها تجنيد رجال الدين المسيحي تحديداً. كذلك جرى تجنيد الصحفيين والعاملين في الخدمة العامة. وعندما جاء عام ١٩٤٣ بلغت الحملة المتواصلة أوجها بحيث حقن كل شق في الساحة الأميركية بالروح الصهيونية. وقد حققت حملات الدعاية نجاحاً باهراً فنتج عنها أن أقر ٣٣ مجلس ولاية قرارات تؤيد الصهيونية، إضافة إلى مجلس المنظمات الصناعية، واتحاد العمال الأميركي. وبعد ذلك تقدم الكونغرس بقرارات مشابهة. وفي حملات الانتخابات عام ١٩٤٤ تبنى الحزبان السياسيان الرئيسيان برامج مؤيدة للصهيونية ولمشروع الكيان الصهيوني في فلسطين.

٥٧ – غير أن جميع تلك النجاحات الصهيونية غير اليهودية ظلت تفتقر إلى حد كبير لعامل رئيسي شكل غيابه الكبير مفارقة عجيبة، بل فضيحة كبرى لسياسيات الصهيونية غير اليهودية. إنه الدعم والتأييد المناسب والكافي من قبل جماهير الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة، حيث بقي هذا العامل صعب المنال، وظلت الأكثرية الساحقة من الأميركيين اليهود ترفض قبول المشروع الصهيوني، وتصر على الاندماج في المجتمع الأميركي.

٥٨ – حتى عام ١٩٤٣، بلغ مجموع اليهود الأميركيين، المنضوين تحت لواء الصهيونية، في حدود أقل من خمسة بالمئة من تعداد اليهود في البلاد. وقد كانت تلك، بالطبع، مشكلة خطيرة تطلبت معالجتها إرسال بعثات صهيونية يهودية، من فلسطين إلى الولايات المتحدة، لإقناع اليهود الأميركيين بأن الصهيونية هي الحل الوحيد للأزمة التي تواجه اليهودية العالمية.

٥٩ – لكن مشكلة معارضة اليهود الأميركيين للمشروع الصهيوني لم تحل دون المضي قدماً في

التعبئة من قبل الصهيونية الأميركية غير اليهودية، فهاهم ٦٧ شيخاً في الكونغرس يشكلون كتلة مهمتها مناصرة المشروع الصهيوني، وهاهم ١٤٣ ممثلاً سينمائياً ينتسبون إلى اللجنة الأميركية لفلسطين، العاملة من أجل صنع الكيان الصهيوني.

٦٠ – في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢، انضم ثلث مجلس الشيوخ إلى ١٥٠٠ شخصية أميركية في التوقيع على عريضة تطالب بتشكيل جيش يهودي. وفي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٣ وصلت إلى مقر الرئاسة الأميركية مجموعة مكونة من ٥٠٠ كاهن غير يهودي عرضت على والاس، نائب الرئيس، مطالب الصهيونية الأميركية غير اليهودية بصدد إقامة الكيان الصهيوني. وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٤ سلمت إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب مشاريع قرارات بالمصادقة على برنامج بلتيمور الصهيوني، وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل الجيش اليهودي. وقد عارض هذه القرارات كثير من اليهود غير الصهاينة. وفيما بعد، أدخلت المطالب الصهيونية غير اليهودية في مقررات مؤتمرات الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وأصدر الكونغرس عدداً لا يحصى من القرارات تنفيذاً لتلك المطالب.

٦١ – لقد حدث ذلك في عهد الرئيس روزفلت، الذي كانت زوجته اليانور من كبار الشخصيات الصهيونية غير اليهودية. وبعد وفاته جاء ترومان ليتجاوز محاولات روزفلت في التوفيق بين الالتزام بالصهيونية وبين كسب ودّ العرب من أجل نفط الجزيرة العربية. لقد تبنى ترومان وجهة النظر الصهيونية القائلة بأن العرب سوف يذعنون أيا كانت المواقف الأميركية، مثلما أذعنوا من قبل لاتفاقات سايكس/بيكو، ولتصريح بلفور. وهكذا، في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٤٥، قام ترومان بخطوته الأولى في هذا المنحى، فطالب اتلي رئيس الوزراء البريطاني بالموافقة على دخول مئة ألف مستوطن يهودي إلى فلسطين، فراح اتلي يذكّر ترومان بالعهود التي قطعت للعرب، لكن الرئيس الأميركي ردّ بالتصريح علناً أن الولايات المتحدة سوف تضطلع بالأعباء المالية اللازمة لنقل اليهود إلى فلسطين.

٦٢ – في عام ١٩٤٦، حاولت الحكومة البريطانية أن تعارض مرة أخرى دخول مئة ألف يهودي إلى فلسطين، فراح المسؤولون الأميركيون يلوّحون بإمكانية رفض الكونغرس المصادقة على قرض كبير لبريطانيا، ٣٧٥٠ مليون دولار، فكان ذلك التهديد كافياً تماماً كي تتراجع لندن عن معارضتها.

٦٣ – في عام ١٩٤٧، أعلن الوفد الأميركي تأييد واشنطن رسمياً لمشروع تقسيم فلسطين، وقد تم ذلك بأمر مباشر من الرئيس ترومان، وقامت الإدارة الأميركية بضغوط جبارة على عدد كبير من الحكومات لإرغامها على التصويت لصالح مشروع التقسيم. وفي التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين. وبعد صدور القرار أصبح مطلوباً بإلحاح ضمان الاعتراف الدولي بدولة إسرائيل. وما أن أعلن قيامها، في الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨، حتى بعث الرئيس الأميركي ترومان باعترافه بعد إحدى عشر دقيقة بالضبط. لقد كان هاري ترومان يستحق، بالفعل، لقب المؤسس الحقيقي للكيان الصهيوني اليهودي.

***

٦٤ – من جهة أخرى، وبعد الانتهاء من التوقيع على اتفاقيات الهدنة التي تلت حرب عام ١٩٤٨، بدا الانتصار الصهيوني الذي تحقق بإقامة الدولة اليهودية هزيلاً و باهتاً قياساً بالجهود العظيمة التي بذلت في سبيله، وبالضجة الكبرى التي رافقت تحقيقه، وذلك بسبب إحجام اليهود الواسع النطاق عن الهجرة إلى الدولة المصطنعة.

٦٥ – لقد كتب الصحفي الإسرائيلي باروخ نادل (عن جون أفريك – ١٩٧٨/٢/٢٢) مقالة جاء فيها ما يلي:

«إن الصهيونية التي لم تستطع إنقاذ يهودِ أوروبا (يقصد أنهم رفضوا الهجرة إلى فلسطين) وجدت نفسها بدون هدف مقبول، ولكي يعطوا تبريراً معنوياً لوجود دولتهم عملوا على إنقاذ يهود آخرين على الرغم منهم. إن الوحيدين الذين كان ممكناً إنقاذهم كانوا يهودِ العالم العربي»!

٦٦ – أما شالوم كوهين فقد كتب يقول أن ذلك كان خزياً ما بعده خزي، وخيبة ما بعدها خيبة، حيث يهود البلاد العربية لم يكونوا يعانون أية مشكلة سوى مشكلة الظلم الاستعماري و التخلف الذي تعاني منه البلدان التي ينتمون إليها، فهم لم تكن لهم أية علاقة بمآسي الحرب العالمية من قريب أو بعيد.

٦٧ – كانت الدول العظمى، وبقية الدول التي رضخت لرغبتها، قد أصدرت قرار قيام الدولة اليهودية تحت ضغط فكرة إنقاذ يهود أوروبا المساكين الذين يجب أن تقوم دولة إسرائيل كحل وحيد لهم، فلما رفضوا الهجرة إلى الدولة الإسرائيلية بعد قيامها، بالأعداد المنتظرة والحماسة المتوقعة، توجه ديفيد بن غوريون إلى العراق واليمن والمغرب لإنقاذ اليهود في تلك البلاد.

٦٨ – لقد كانت الإدارة الأميركية وراء توجه بن غوريون إلى يهود البلاد العربية، وبدأ الاتفاق مع حكام عرب تحت عنوان بسيط يقول: «خذوا أملاك اليهود وأعطونا أجسادهم»!

٦٩ – لكن ذلك الاتفاق اصطدم بالعقبة ذاتها وهي رفض اليهود للهجرة. فيهود العراق، مثلاً، كانوا يعيشون في رخاء، ورفضوا النزوح، فكانت تلك ورطة أخرى للقيادات الصهيونية اليهودية وغير اليهودية، إذ لو نزلوا عند إرادة يهود العراق فسوف تظهر دولتهم بلا أي مبرر. لذلك كان لابد من اللجوء إلى الإرهاب ضد يهود العراق وغير العراق. وبالفعل، ألقى العملاء الإسرائيليون القنابل على المراكز والكنس اليهودية في العراق لإثارة الهلع وإجبار اليهود على الهجرة، فتحقق ذلك خلال أقل من عام.

٧٠ – في آذار /مارس عام ١٩٥٠، قدم صالح جبر، وزير الداخلية العراقي، مشروع قانون إلى البرلمان يسمح لكل يهودي يرغب في الهجرة بالتخلي عن جنسيته العراقية، فحظي القانون بموافقة البرلمان، ونشر في الجريدة الرسمية، وفتحت المكاتب لتسجيل أسماء اليهود الراغبين في الهجرة، إلا أنه لم يتقدم لتسجيل اسمه طيلة شهر كامل سوى مئة وعشرون شخصاً فقط.

٧١ – وبعد شهر، في مساء ٨ نيسان / إبريل، وكان يوم عطلة يهودية، ألقيت قنبلة على مقهى يرتاده اليهود في شارع أبي نواس. وفي صباح اليوم التالي وزعت منشورات في الكنس اليهودية العراقية تدعو إلى النزوح هرباً من حملة قادمة من التفجيرات، وسرعان ما بدأت تغص مكاتب التسجيل بالناس، وتخلى عشرات من اليهود عن جنسيتهم العراقية، بينما إلقاء القنابل على الكنس وأماكن تجمعات اليهود الأخرى يتواصل.

٧٢ – لقد تولت شركة الطيران الأميركية مهمة نقل يهود العراق إلى فلسطين المحتلة. وكان ممثل الشركة في العراق، والمشرف على تنظيم عملية الهجرة، هو المستر أرمسترونغ. غير أن الأميركي أرمسترونغ لم يكن غير شلومو هيلل وزير الشرطة الإسرائيلي المقبل!

٧٣ – لقد هاجر أكثر من مئة ألف يهودي عراقي خلال أشهر تحت قصف القنابل، وفي جو مفعم بالإرهاب والرعب، أما الذين صمدوا وأصروا على الاحتفاظ بجنسيتهم العراقية فكانوا فقط ستة آلاف

يهودي بقوا في العراق.

٧٤ – في ١٠ آذار / مارس ١٩٥١، أصبح نوري السعيد رئيساً لمجلس الوزراء العراقي، فدعا مجلس النواب إلى جلسة سرية، وفي اليوم نفسه سن قانوناً، صادقه عبد الإله الوصي على العرش، ينص على تجميد ممتلكات اليهود الذين تخلوا عن جنسيتهم. لقد كان الجسر الجوي الأميركي الذي ينقل اليهود إلى فلسطين المحتلة بطيئاً جداً، فقد اقتصر على طائرة واحدة يومياً. ولكن، ما كاد قانون تجميد ممتلكات اليهود يصدر حتى أصبحت الطائرات الأميركية تحط ست مرات يومياً في مطار بغداد، لتنقل حمولاتها البشرية إلى مطار اللد مباشرة !

٧٥ – في شهر تموز / يوليو عام ١٩٥٢، صرح ديفيد بن غوريون بما يلي:

«إنني لا أخجل من الاعتراف بأنني لو كنت أملك الإرادة و القوة لانتقيت مجموعة من الشباب الأقوياء والأذكياء، المخلصين لأفكارنا، وأرسلتهم إلى البلدان التي بالغ فيها اليهود بالقناعة الآثمة (يقصد رفض الهجرة) وستكون مهمة هؤلاء الشبان التنكر بصفة أناس غير يهود، ورفع شعارات معادية للسامية، وأستطيع أن أضمن أنّ تدفق المهاجرين إلى إسرائيل من هذه البلدان سوف تكون نتائجه أكثر بعشرات آلاف المرات من النتائج التي يحققها آلاف المبعوثين الذين يبشرون بمواعظ عديمة الجدوى»!

٧٦ – في النهاية، أختم بما كتبه اليهودي العراقي المهجّر، اسحق بارموشيه، في كتابه «الخروج من العراق»:

«كنا نتذكر بحزن شديد أن حكام العراق الرجعيين وخدام الاستعمار كانوا يصفوننا بأننا يهود. وقد تركنا العراق كيهود، ووصلنا إسرائيل كعراقيين. كان المشهد مأساوياً ومضحكاً في الوقت نفسه، فقد ساعدنا حكام العراق على تأكيد وتثبيت يهوديتنا، وهاهم أبناء ديانتنا يساعدوننا مرة أخرى على تأكيد وتثبيت عراقيتنا. كان الشعور العام مؤلماً ومثيراً للحزن في آن واحد. إن الأنبياء اليهود المعروفة قبورهم يثوون في أرض العراق. وقد حافظنا عليهم، نحن والعرب، مثلما يحافظ الإنسان على بؤبؤ عينه. إن العرب في الديار المقدسة (فلسطين) كانوا أحسن الحراس وأكثرهم أمانة لقبور أجدادنا وأجدادهم معاً، في الخليل وغير الخليل، وإن تاريخنا وتاريخهم في هذه الديار يرتبط ارتباطاً عضوياً، ولذلك فقد اكتشفنا أن المستقبل هو للارتباط وليس للانفصال، وأن عوامل القرب، هنا وهناك، كانت، وظلت، وستبقى، أقوى من عوامل البعد «!

٧٧ – ونحن من جهتنا نقول أن تاريخ العصر العربي الإسلامي العالمي يؤكد ما ذهب إليه بارموشيه، فصراعنا هو مع الصهيونية سواء أكانت يهودية أم غير يهودية، ونحن نتعامل مع بعضنا ومع الآخرين بناء على الوظائف، هل هي سلبية أم إيجابية؟ ولا نتعامل على أساس الدين، أو المذهب، أو العرق، أو اللون. نحن نتعامل مع الوظائف، نؤكد مرة أخرى. ولقد لخص جدنا الرسول العربي الكريم المسألة بحديثه الشريف القائل:» أنا جدّ التقي ولو كان عبداً حبشياً، وعدو الشقي ولو كان قرشياً هاشمياً «. إننا ننتسب إلى بلال الحبشي، وليس إلى أبي لهب القرشي.

* محاضرة نصر شمالي في دورة معهد الإعداد الإعلامي – حول: الصراع العربي ـ الصهيوني ٧/٢١ – ٢٠٠١/٨/٢.

الاتحاد الأوروبي وحربه المفتوحة ضدّ العرب

محاضرة

مدينة السويداء / المركز الثقافي / الساعة ٧/ مساء ٢٠٠٧/٧/٧

قبل الذهاب بعيداً إلى أوروبا والاتحاد الأوروبي، وإلى أميركا والولايات المتحدة الأميركية، دعونا نبدأ من هنا، من واقعنا المعاش ومن مواقع أقدامنا، من سورية وبلاد الشام وبلاد ما بين النهرين، أي من الدائرة العربية الصغيرة ذات الخصوصية الأسروية، وهي خصوصية تميّزها وتقوي في الوقت نفسه لحمتها الوثيقة بالعائلة العربية الكبرى، فما الذي سوف نجده إذا ما قصرنا الحديث على واقعنا الراهن، نحن أبناء هذا الإقليم الذي يشبه داراً تتألف من غرف، أو عمارة تتألف من بيوت؟

أولاً، سوف نجد أن حوالي ثلثي غرف الدار، أو بيوت العمارة، محتلة من قبل الأميركيين والإسرائيليين، وسوف نجد أن حوالي ثلثي سكانها يعيشون تحت سلطة الاحتلال، فأي استقلال يمكن أن يكون باقياً للثلث المتبقي من الغرف أو البيوت وأية حرية يمكن أن تكون باقية للثلث المتبقي من أبناء الأسرة؟!

إن المساحة الإجمالية لبلاد الشام وبلاد ما بين النهرين هي في حدود ٧٥٥٢٤٤ كيلو متراً مربعاً، وإن المساحة الإجمالية المحتلة من أوطاننا هذه هي في حدود ٤٦٣٧٨٤ كيلو متراً مربعاً! والعدد الإجمالي لسكان هذه الأوطان يتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ مليوناً، ثلثهم أو نصفهم تحت الاحتلال المباشر، فكيف يمكن أن يجرؤ أحد منا على القول أنه خارج نطاق الاحتلال، أو يتناسى حقيقة شمول الاحتلال للجميع؟ إننا لو فعلنا ذلك فسوف يبقى مصيرنا في مهب الرياح آجالاً طويلة، هذا إن نجونا من الهلاك، وما علينا سوى النظر إلى فلسطين كي نأخذ العبرة، حيث يريد العدو المحتل اختصار أهلها من عشرة ملايين إلى أربعة ملايين يندثرون في الطبقة السفلى من بنيته الاستيطانية العنصرية، ويريد اختصار أرضها من ٢٧ ألف كيلو متر مربع إلى حوالي ستة آلاف كيلو متر مربع هي الضفة والقطاع، مخردقة بالمستوطنات في معظمها، ومكّونة من كانتونات تطوقها الجدران العازلة!

ثانياً، في حال توفر الحدّ الأدنى من الاستقلال والحرية، فإن حجم هذه المنطقة جغرافياً وبشرياً يسمح بقيام دولة اتحادية ولا نقول وحدة اندماجية، تحتل موقعاً مكافئاً لتركيا أو إيران، ولا نقول لروسيا أو بريطانيا، فإنساننا يملك خصائص ثقافية وعلمية وعملية لا تقل عن خصائص إنسان المناطق الأخرى، لكنه يفتقر إلى الشرط السياسي، ففي غياب هذا الشرط تحديداً تحولت الأرقام الجغرافية والبشرية الكبرى في معظمها إلى مجرّد أصفار!

تلكم هي حالنا نحن الأسرة الشامية العراقية، ولن نتحدث هنا عن بقية أطراف العائلة الكبيرة التي تعدّ أكثر من ٣٠٠ مليوناً، وتنتشر مجزأة مبعثرة، كمناطق مدارة بحكم ذاتي، على مساحات تعادل قارة: ١٤ مليون كيلو متراً مربعاً!

***

والآن، نطرح السؤال: كيف آلت أوضاعنا إلى ما آلت إليه اليوم؟ إن هذا السؤال يتضمن أسباباً بعيدة ومتوسطة وقريبة، وهي أسباب متنوعة: تاريخية ومرحلية وآنية، ذاتية وموضوعية وخارجية، بنيوية وهيكلية وقسرية، عربية وإسلامية وأممية..الخ. لكننا هنا لن نأخذ سوى بعداً واحداً أو سبباً واحداً من الأسباب التي جعلت أوضاعنا تؤول إلى ما آلت إليه، نعني الاتحاد الأوروبي، أو الغربي، وحربه المفتوحة منذ مئات السنين ضدّ أمتنا!

لقد سمعتم عن الاجتماع السنوي للدول الصناعية الذي عقد قبل أيام في ألمانيا، وتسمعون عن الاجتماع السنوي لنادي الأثرياء الذي ينعقد كل عام. إن هذه الاجتماعات الدورية تعقد بالضبط لتقرير مصائر مناطق العالم، وفي جملتها إن لم نقل في مقدمتها منطقتنا العربية. لكن مؤسساتنا القيادية والإعلامية لا تظهر أدنى اهتمام بالصلة المباشرة لهذه الاجتماعات بأوضاعنا وبمصيرنا، وتعرضها كأنما هي أحداث عادية تخص أصحابها فقط، والحال أن هذه الاجتماعات السنوية تجسّد التحالف الأوروبي، أو الغربي، إزاء الأمم الأخرى، وهو تحالف يعود في بداياته الجنينية إلى ما قبل حوالي ثمانية قرون، إلى عام ١٢٤١ بالضبط، ففي ذلك العام الموغل نسبياً في القدم تأسس في أوروبا ما سمّي «اتحاد المدن التجارية»، منطلقاً من ألمانيا وهولندا، بادئاً بمدينتي هامبورغ ولوبيك!

كانت أوروبا حينئذ (في العام ١٢٤١) تتشكل من المدن/ الدول، فكل مدينة تعتبر نفسها دولة، وهي لم تكن جميعها مستقرة، فما أكثر ما كانت تنهض تلك المدن/ الدول وتختفي مثل لمح البصر ليظهر غيرها ويختفي بدوره، لكن بعضها كان مستقراً إلى حدّ كاف، وبالإجمال فقد كان ذاك عالماً أوروبياً من المدن/ الإمارات، أو المدن/ الدول، وقد ظهر «اتحاد المدن التجارية» الأوروبية كثمرة من ثمار الحروب الفرنجية ضدّ الأمة العربية والإسلامية وبفضل التفاعل الحربي والسلمي مع العرب والمسلمين، فقد كان الأوروبيون يحاربون أمتنا ويتعلمون منها في الوقت نفسه، وكانوا يهدمون بنيانها ليقيموا من أنقاضه بنيانهم، ولنلاحظ هنا أن الحملات الفرنجية ضدّ بلادنا بدأت قبل ١٥٠ عاماً تقريباً من تأسيس اتحاد المدن التجارية الأوروبية، وأن هذا الاتحاد بلغ أوجه بالسقوط النهائي للأندلس عام ١٤٩٢، ولنلاحظ أيضاً أنه بفضل تلك الحملات الفرنجية تأسست جامعة باريس عام ١١٦٠، تبعتها سريعاً جامعة أكسفورد كفرع لها، ثم تأسست جامعة كامبردج عام ١٢٠٩ وهكذا، وقد أخذت تلك الجامعات مناهجها من البرنامج الأساسي الزمني والعلمي للجامعات العربية، خاصة في الأندلس، وقد نهض اتحاد المدن التجارية الأوروبية بعد تأسيس جامعة كامبردج باثنين وثلاثين عاماً! لذلك لم يكن غريباً أن يكتب كارل ماركس قائلاً: » إن الذي مهّد السبيل أمام مادية القرن الثامن عشر، وأخذ يترسّخ ويمّد جذوره أعمق فأعمق بين الشعوب الأوروبية، هو الفكر المحيي الذي انتقل من العرب، واقتبس من الاكتشافات الحديثة للفلسفة اليونانية في مراجعها باللغة العربية!

***

منذ بداية تأسيسه، أخذ اتحاد المدن التجارية الأوروبية على عاتقه ضمان استمرار الحروب الفرنجية ضدّ العرب والمسلمين حتى يتحقق انهيار النظام العربي الإسلامي العالمي وينهض النظام الأوروبي العالمي على أنقاضه وبفضله، ولابدّ من التذكير أن اليونان والرومان القدامى كانوا جزءاً من منطقتنا ومن حضاراتها قبل الإسلام وبعده، سواء أكانوا في موقع القيادة أم الانقياد، فحتى بدايات الحروب الفرنجية، مطلع الألف الميلادية الثانية، لم تكن أوروبا الشمالية والغربية والشرقية قد نهضت

سياسياً وحضارياً نهوضاً يستحق الذكر، ومن المعروف أن بدايات تأسيس المدينة والدولة في روسيا مثلاً كانت في القرن الحادي عشر فقط، لكن الحروب الفرنجية لم تتكفل بظهور المدن / الدول الأوروبية الفتية الصاعدة فحسب، وإنما استقطبت أيضاً الجزء الجنوبي المتحضّر العريق من أوروبا، فسلخته عن منطقتنا وحضارتنا وضمته إلى عالمها الجديد!

في مرحلة تأسيس اتحاد المدن/ الدول التجارية الأوروبية، منذ عام ١٢٤١ وعلى مدى عشرات السنين التالية، كانت تنضم إليه المدن/ الدول الأوروبية تباعاً، إلى أن بلغ أوجه، وصار قادراً على فرض هيمنته في أوروبا وفرض إرادته خارجها. وفي لحظة الأوج تلك بلغ عدد المدن/ الدول التي ضمها نحو أربع وستين، فامتدت فروعه من نانت في فرنسا إلى نوفجورود في أقصى الشمال الغربي الروسي، عبر ألمانيا وبولونيا ثم روسيا بالطبع، وقد توفرت له في تلك المرحلة المتقدمة من تاريخه، في القرن الخامس عشر، جميع أسس الدولة الواحدة أو الاتحادية: المؤسسات، والجيوش، والأساطيل البحرية، والمالية المركزية، والسلطات الاتحادية التي تسن القوانين وتبرم المعاهدات وتعلن الحرب! وتلك التشكيلات كانت مستقرة ومستمرة عموماً، بغضّ النظر عن الحروب والصراعات الداخلية، فالأطراف المتحالفة ظلت في جميع الظروف حريصة على سلامة وقوة الاتحاد، وعلى تطوره واستمراره في أداء وظائفه الخارجية خاصة، مهما بلغ حجم صراعاته الداخلية وبمعزل عنها. وغني عن القول أن ذلك الاتحاد كان وراء السقوط النهائي للأندلس، وكان وراء الانطلاقة الجبارة البرتغالية والإسبانية أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، وما يؤكد ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك الرسائل البابوية الموجهة من روما إلى الأمير البرتغالي هنري الملاح وأمثاله، التي تشجعهم على المضي قدماً في عمليات اقتحام العالم العربي والإسلامي.

***

كان سقوط غرناطة واكتشاف أميركا عام ١٤٩٢ لحظة بداية عملية الانقلاب العالمية التي استمرت حتى عام ١٥٢١، فبين هذين التاريخين اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح، وتحقق الوصول إلى الخليج العربي والسيطرة على مضيق هرمز، ونجحت أخيراً محاولات الوصول إلى الهند، وأثبتت كروية الأرض عملياً برحلة ماجلان، وبدأت الأساطيل الأوروبية تتحكم بمراكز التجارة الدولية التقليدية وبمواصلاتها البحرية، وأعلن الأوروبيون أنفسهم سادة البحار، وراحوا يدمرون سفن غيرهم من الآسيويين والأفارقة، ويستولون عليها ويقتلون ركابها، من دون سبب محدّد ومن دون إنذار مسبق، فكان أن بدأت بالضمور والانطفاء عواصم عالمية عريقة، مثل دمشق وبغداد والقاهرة ومكة وسمرقند وطشقند وبخارى..الخ، ناهيكم عن قرطبة وغرناطة اللتين أبيدتا مع بداية الانطلاقة الأوروبية التي يقف وراءها اتحاد المدن التجارية. وعلى أنقاض العواصم العالمية القديمة التي انكفأت وخبت نهضت عواصم عالمية جديدة: لشبونة ومدريد، ثم باريس ولندن وغيرها!

لقد بقي اتحاد المدن التجارية الأوروبية مستمراً بصورة أو بأخرى، تحت هذا العنوان أو ذاك، حتى يومنا هذا، وظلت وظائفه تتلخص في إخضاع الأمم الأخرى واستعبادها، خاصة بعد أن بلور قانونه الاحتكاري الذي يلخص عقيدته السياسية الخارجية، والذي ينص على التطور المتفاوت بين الأمم، فما هو جائز في أوروبا غير جائز خارجها، وما يعتبر سلوكاً متوحشاً فظيعاً في أوروبا لا يعتبر كذلك خارجها، بل يعتبر مشروعاً وبطولياً، والأمم الأخرى لا يحق لها أن تنهض وتتطور مستقلة على قدم المساواة مع الأوروبيين، بل ينبغي أن تلتزم سقفاً لا تتجاوزه وحدوداً لا تتعداها في جميع ميادين

التطور، وتحت طائلة الحرب والإبادة إذا ما تطلب الأمر ذلك، وليس العراق سوى المثال الحيّ المعاصر على تطبيق هذا القانون، حيث دفع غالياً جداً ثمن محاولاته للخروج على هذا القانون، كذلك ليست الحملة ضدّ إيران، واحتمال تعرضها لعدوان عسكري سوى التطبيق العملي لقانون التطور والنمو المتفاوت!

***

لن ندخل هنا في تفاصيل قضية العهد العثماني والرابطة العثمانية، فتلك الرابطة كانت انكفاء عربياً إسلامياً عن الأممية الأوسع إلى أممية أضيق، أي إلى رابطة إسلامية دفاعية، محاصرة منذ ولادتها بالعصر الجديد الأوروبي العالمي. وقد صار همّ الدول الإسلامية المنكفئة في نطاق الرابطة العثمانية المحاصرة مقتصراً على مجرّد الدفاع عن وجودها، سواء هاجمت وتقدّمت أو هوجمت وتراجعت، فالعالم كان قد أصبح أوروبياً منذ تحققت السيطرة على مراكز القوة في حوض المحيط الهندي، وعلى طرق التجارة الدولية، وإنها لمعجزة حقاً أن الرابطة العثمانية نجحت في البقاء على قيد الحياة أكثر من أربعة قرون، وأن أطرافها بقوا على قيد الحياة حتى يومنا هذا ولم يستأصلوا كما استؤصلت شعوب أميركا، وهذا كلام واقعي، حيث جرت محاولة استئصال الجزائريين وفشلت، ومازالت محاولة استئصال الفلسطينيين مستمرة. وجدير بالذكر أن أطراف الرابطة العثمانية، التي نخرها الفساد من داخلها وأنهكها الحصار المفتوح من خارجها، قد تفرقوا أخيراً بعد الحرب العالمية الأولى، وصار كل طرف ليس مهتماً بنفسه قومياً فحسب بل كارهاً لأخيه السابق في الرابطة أكثر من كرهه للاستعمار الأوروبي، فمهّد ذلك لمزيد من الانكفاء، حيث القومية الواحدة، أو الأمة الواحدة، صارت اليوم مهدّدة بالتحول إلى مدن/ دول غير متحدة، متباغضة ومتحاربة في ركاب التحالف الغربي!

نعود إلى موضوعنا تحديداً فنقول أن المؤسسات والهيئات الأوروبية/ الغربية الحالية، من حلف شمال الأطلسي إلى تحالف الدول الثماني، وما بينهما وتحتهما من مؤسسات وهيئات، ليست سوى الأشكال المستمرة، الحديثة المتطورة، المتصلة بلا انقطاع باتحاد المدن التجارية القديم، فهي جميعها تعود بتأسيسها إلى ما قبل حوالي ثمانية قرون، إلى عام ١٢٤١!

***

في عام ١٩١٠ كانت الكتلة النقدية الدولية (أي العملة الصعبة) تقدّر بحوالي ٦٠٠ مليار فرنك فرنسي، يستأثر بها ورثة اتحاد المدن التجارية عموماً، غير أن بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا كانت تستأثر لوحدها بحوالي ٨٠٪ من مجمل تلك الكتلة (٤٧٦ مليار) أما بقية الكتلة النقدية (١٢١ مليار) فكانت موزعة على ثلاث عشرة دولة أوروبية ومعها اليابان، ولم يكن ثمة وجود لدولة الرابطة العثمانية بشعوبها الكثيرة وأوطانها الكبيرة، فهي كانت في عداد الدول المكبلة بالديون والمهدّدة بأساطيل الجباية الحربية!

في عام ١٩١٩، أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، صار ورثة اتحاد المدن التجارية القديم يسيطرون على مستعمرات بلغت مساحتها ٧٢٪ من المساحة الإجمالية للكرة الأرضية، ويعيش فيها ٧٠٪ من سكان العالم!

واليوم، هاهي الولايات المتحدة تعلن نفسها مسؤولاً وحيداً عن تركة اتحاد المدن التجارية، بعد أن أصبح الحفاظ على هذه التركة صعباً جداً، نتيجة تعاظم قدرة الشعوب وتفاقم أزمة النظام الاحتكاري العالمي التي بلغت الذروة، وهي الذروة التي ليس بعدها سوى الانحدار.

إن الولايات المتحدة تعود اليوم إلى أسلوب الاستعمار المباشر، وهو الأسلوب الذي أصبح مكلفاً وعقيماً بعد أن تجاوزه الزمن وتخطاه التطور، أما الدليل على ذلك فنراه واضحاً في الجبهات الحربية العربية والإسلامية، وفي مقدمتها العراق، ونراه كذلك واضحاً في الجبهات الاقتصادية والسياسية الدولية، وفي مقدمتها جبهات الصين والهند وروسيا وماليزيا، ولا تخفى الصلة الحميمة بين جبهات الحرب وجبهات الاقتصاد والسياسة، أما الاتحاد الأوروبي تحديداً فهو أسير حلف شمال الأطلسي الذي تهمين عليه واشنطن. إن الاتحاد الأوروبي يخشى واشنطن ويمقتها إلى أبعد الحدود، لكنه يحتاجها في الوقت نفسه ويتمسك بها إلى أبعد الحدود، لأنها وحدها القادرة على حماية إرث اتحاد المدن التجارية الأوروبية!

الخلاصة: إن قصة اتحاد المدن التجارية، الذي يجسده اليوم اتحاد الدول الرأسمالية الصناعية، تدعونا إلى استكمال معرفتنا بتاريخ العصر الأوروبي الأميركي العالمي، وإلى تحديد موقع أمتنا منه وفيه، في الماضي والحاضر والمستقبل، وإلى تصحيح أدائنا وخطابنا بما يتفق مع حقائق تاريخه، فالجهل بهذه الحقائق كلفنا الكثير، وسيكلفنا أكثر في حال استمراره، خاصة بعد أن تحقق لنا في هذه اللحظة التاريخية قدر مهم من الإرادة المستقلة والفعالية المؤثرة المتجسّدة في قواتنا المقاومة، وفي مقدمتها قوات المقاومة العراقية، علماً أن هذه المقاومة لم تأت من فراغ، بل هي محصلة محاولات ونضالات جميع القوى القومية واليسارية والإسلامية على مدى القرن الماضي، فتلك المحاولات والنضالات حققت تطوراً داخلياً نوعياً في بنية الأمة، وأنتجت حالة مواجهة متقدمة، مستقلة إلى حدّ كاف عن الإرادات الرسمية الداخلية والخارجية، ومع أن حالة المواجهة المتقدمة هذه تبدو عصية على الانكفاء أو الاحتواء فإنه ليتوجب علينا أن نخشى انكفاءها واحتواءها، وأن نرتقي بوعينا وبخطابنا وبأدائنا إلى المستوى الذي يحقق اطمئناننا!

نصر شمالي

دراسات مختارة

التجارب الوحدوية العربية

١٧٠٠ - ٢٠٠٠ م

(فصل من كتاب)

١ - عودة خاطفة إلى الأصول

يبلغ تعداد العرب اليوم في وادي النيل وشرق أفريقيا ما ينوف عن المائة مليون نسمة، وهم كذلك في المغرب العربي أو شمال أفريقيا، وعددهم يكاد يكون نفسه في المشرق والجزيرة العربية، أي أن التعداد الإجمالي يزيد عن ثلاثمائة مليون، ولسوف يبلغ تعدادهم حوالي نصف مليار بعد أقل من خمسة عشرة عاما.

إن مشهد العرب، من زاوية التعداد، يعطينا صورة إجمالية عن أمة من أكبر الأمم في منطقة حوض المتوسط عموما، بل هي أكبرها قاطبة إذا ما أخذنا التجانس معيارا، وهو التجانس الذي لم يفقد شيئا من استقراره ورسوخه، والذي لم تفتر حيويته التوحيدية على الرغم من جميع المآسي والأهوال والمصائب التي حلت بالعرب عبر القرون الخمسة الماضية.

لكن وحدة الأمة العربية المستمرة في الأساسيات المجتمعية تبقى ناقصة نقصانا فادحا، حيث الأمة مكبلة شبه معطلة، وشبه مغيبة، إنها ما زالت تتطلع إلى تحطيم أصفادها، وتحقيق نهوضها، والسير قدما على طريق تخطي حاضرها غير اللائق وغير الكريم إلى مستقبل لائق وكريم هي جديرة به.

لقد ظلت الأمة العربية موحدة بقوة في الأساسيات: في مكوناتها التاريخية، في ردود أفعالها ومواقفها، في أحاسيسها العميقة والسطحية. في تجانس كتلها الاجتماعية روحيا ونفسيا وذهنيا. وفي تطلعاتها المستقبلية الواحدة. إن التجزئة السياسية والجغرافية لم تنجح أبدا، وهي لن تنجح أبدا كما أثبتت التجارب، في النيل من هذه الخصائص الراسخة، حيث لم تحدث، في أي زمان وأي مكان، استجابة لرغبة أو إرادة عربية، مجتمعية جماهيرية، وإنما هي حدثت ضد هذه الإرادة، وكانت، في الغالب، محصلة سياسات أجنبية تواطأت معها أو رضخت لها قوى محلية محدودة.

إن استعراض التجارب العربية الوحدوية في العصر الحديث، ونعني به هذا العصر الأوروبي الأميركي الذي بدأ منذ خمسة قرون، يستوجب القول أنه، منذ القرن السابع وحتى بدايات القرن السادس عشر، كانت وحدة الأمة العربية ووحدة عصرها ونظامها العالمي تتجلى في تلك الطاقة التوحيدية الإيجابية المبدعة على الرغم من تعدد دولها وعهودها وعلى الرغم من اصطراع تلك الدول وتلك العهود بين وقت وآخر. فنحن لم نسمع، مثلا، أن تلك الدولة الأموية الأندلسية التي نهضت في فجر العهد العباسي كانت انفصالية. أي أن تعدد الدول، وخلافاتها السلطوية، لم ينل من وحدة الأمة العربية على صعيد بناها المجتمعية التحتية والإدارية الفوقية، وذلك بفضل الوظائف الإنسانية الإيجابية الواحدة الموحدة التي يتفق عليها الجميع. إنها الوظائف التي حددتها عقيدة العصر العربي

الإسلامي والتزم بها نظامه العالمي.

وهكذا، فليس كافيا على الإطلاق القول أننا اليوم نريد الوحدة فقط لأننا جميعنا عرب، أو فقط لأننا كنا موحدين ذات يوم، أو فقط لأننا نريد أن نكون أقوياء فنقهر من قهرنا. إن استحضار أرواح الأجداد الوحدوية يستدعي استحضار جوهر وظائفها الإنسانية ببعديه: الخاص والأممي، الداخلي والخارجي. إنه الجوهر الذي كان كامنا وراء تلك الطاقة التوحيدية الإيجابية المبدعة.

إن ما يفترض أن يجمع الأمة أو لا يجمعها هو اجتماع وظائف الأمة أو عدم اجتماعها. إنها تتحد أولا بناء على الوظائف. فالصياغات الحقوقية و السياسية ليست هي الأساس، وإنما الوظائف الإنسانية هي الأساس، سواء أخذت الوحدة شكلا مركزيا أو لا مركزيا، اندماجيا أم اتحاديا، والسؤال الذي يتوجب علينا طرحه في الزمن المحدد، وانطلاقا من الواقع الملموس المحدد، هو: ما هي الوظائف التاريخية الضرورية لتلك الوحدة؟ ما هي الوظائف التاريخية الضرورية لهذه التجزئة؟ حيث لكل من الوحدة والتجزئة ضروراتها، وبالتالي وظائفها التاريخية التي تبررها.

وفي الوضع التاريخي الراهن، فإن الوحدة العربية إذا ما تحققت، سياسيا أو اقتصاديا أو جغرافيا، فإنها سوف تعني بداهة النيل من وحدة النظام العالمي، الربوي الاحتكاري، ولذلك نرى التجزئة مستمرة على الرغم من أنها لا تحظى بأي تأييد جماهيري، وعلى الرغم من وصول قيادات وحدوية إلى سدة الحكم في أكثر من قطر عربي واحد، حيث العامل الخارجي ما زال يلعب الدور الأكبر في استمرارها. فإذا كان الحال الراهن كذلك، وهو كذلك حقا، أفلا يترتب علينا رؤية العصر العربي الإسلامي العالمي، والعصر الأوروبي الأميركي العالمي الذي تلاه، كي نفهم إلى الحد الكافي الجدلية المعاصرة للوحدة والتجزئة، وكي ندرك بصورة كافية أين نضع أقدامنا وكيف نسدد خطانا؟

غير أن هذا ليس موضوع بحثنا هنا، ولذلك سوف نختصر فنقول أن تنظيم ذاكرتنا وتصويب معارفنا وتفعيل أدائنا يستدعي النظر إلى العصر العربي الإسلامي العالمي، التوحيدي، باعتباره عصرا نهض ما بين القرن السابع والقرن السادس عشر الميلاديين، وإلى العصر العالمي الحالي، الذي تلاه ونهض على تراكماته الإيجابية وركامه السلبي، وفي نظرتنا هذه إلى التاريخ يجب أن نتمتع بالقدر اللازم من الجرأة والاستقلال، بحيث لا نأبه لتخرصات المركزية الأوروبية الأميركية، التي تعرض التاريخ البشري بطريقة أخرى لا مكان فيها للعرب والمسلمين على صعيد الفعل الحضاري الإنساني، فلن يرتقي خطابنا، ويصح أداؤنا، وتستقيم أمورنا، وتجدي جهودنا ونضالاتنا قبل التحرر من إسار المركزية الأوروبية الأميركية، ومدارسها الشائعة، التي تلخص تاريخ الحضارة البشرية بتاريخ اليهود واليونان والأوروبيين والأميركان.

ولكي يصبح مجديا عرضنا للتجارب الوحدوية، في هذا العصر، وبخاصة في القرن العشرين، نقول باختصار شديد أن العصر العربي الإسلامي العالمي كانت له مآثره الأممية الجمّة والخالدة، التي نكتفي هنا بعرض مأثرتين منها:

الأولى، هي أن العرب قادوا في القرن السابع الميلادي عملية انتقال تاريخية أممية عظمى، من عصر الرق والعبودية اليوناني الفارسي الروماني إلى عصر الحرفة المحررة، والتبادل التجاري والثقافي الطليق والمنظم، والتكافؤ في العلاقات الدولية والمساواة في العلاقات الداخلية والخارجية بين الأفراد والجماعات والأقوام.

والثانية، هي أن العرب قادوا في القرن ذاته، عملية توحيد جملة المجتمعات الإنسانية في العالم

المتحضر الذي كان موجودا ومعروفا آنذاك.

ولقد تطلبت عملية الانتقال تلك من عصر إلى عصر، وعملية توحيد العالم الذي لم يتوحد أبدا من قبل بصورة كافية توفّر طاقات روحية ونفسية وذهنية، وسياسية وعسكرية واقتصادية، كافية للتغلب على فلسفات وسياسات وجيوش أنظمة عصر الرق، وتطلبت أيضا طاقات علمية وتقنية مناسبة وكافية للتغلب على الحواجز والعوائق الطبيعية والبشرية، حيث الأقوام البدائية الساذجة غير القابلة للتحضر بعد، وحيث كتل الجبال الهائلة البالغة المنعة والبحار والصحارى المتمادية في اتساعها وغموضها، جميعها كانت تحول دون تواصل مستمر ومنظم بين مناطق العالم الثلاث المزمع توحيدها: منطقة حوض المتوسط، ومنطقة حوض الهند، ومنطقة حوض الصين.

لقد توفرت لدى الأمة العربية في تلك اللحظة التاريخية النادرة، في القرن السابع الميلادي، جميع الطاقات اللازمة والمناسبة.والأمة لم تكن مجرد مجتمعات الجزيرة العربية، وطاقاتها لم تكن مجرد طاقات تلك اللحظة التاريخية. إنها الأمة في جميع أقطارها وأمصارها وامتداداتها، وإنها الطاقات الهائلة المتراكمة عبر آلاف السنين، وأولها تلك الطاقة الروحية التي تجسدت بتوالي الدعوات الإبراهيمية العراقية، والموسوية المصرية، والمسيحية الفلسطينية، والإسلامية الحجازية، فمن دون ذلك كله كيف يمكن لعاقل منصف فهم وتفسير النجاح في تغيير العالم وتوحيده، من الصين إلى فرنسا خلال زمن هو في حدود السبعين عاما تقريبا؟

إن تحديد التخوم، والبدايات والنهايات النوعية التاريخية العظمى أمر كبير الأهمية وبالغ الضرورة من أجل فهم الحاضر ومن أجل استشراف المستقبل. وإنه لمن الممكن تحديد نهايات العصر العربي الإسلامي وبدايات العصر الأوروبي الأمريكي بثلاث تواريخ: سقوط غرناطة واكتشاف أميركا عام ١٤٩٢، واكتشاف رأس الرجاء الصالح والاندفاع في اتجاه الخليج العربي ومن ثم الهند وشرقي آسيا عام ١٤٩٧. وحسم مسألة كروية الأرض عمليا ما بين العامين ١٥١٨ – ١٥٢١.

إنها ثلاثون عاما حاسمة وفاصلة بين عصرين. ما قبلها وقع في إطار وفي ظل سيادة العصر القديم البائد (العربي الإسلامي) سواء أكان الحدث سلبيا أم إيجابيا، وما بعدها وقع في إطار وفي ظل سيادة العصر الجديد السائد (الأوروبي الأميركي) سواء أكان حدثا سلبيا أم إيجابيا.

وهكذا فإن الحروب الكبرى التي تلت تلك التواريخ الثلاثة ليست استمرارا للغزوات والحروب الصليبية الأولى بالصورة التي كانت عليها، إن اعتبارها كذلك يعني إغفال الحدث العظيم الذي وقع خلال تلك الأعوام الثلاثين وهو تحقيق الانتقال من عصر عالمي عربي إسلامي إلى عصر عالمي آخر أوروبي أميركي.

لقد كانت الحروب الصليبية الأولى، على الرغم من تطاولها وتأسيسها للعصر التالي، حروبا من شاكلة الحروب المغولية والتتارية، أي أنها كانت من حروب ووقائع العصر العربي الإسلامي العالمي، أما الحروب التي تلت تلك التواريخ، تواريخ الانتقال من عصر إلى عصر فهي من حروب العصر الأوروبي الأميركي العالمي.

عند الحديث عن عقود الانقلاب العالمي الثلاث (١٤٩٢–١٥٢١) ينتصب على الفور ذلك السؤال المعلق حول موقع العهد العثماني وهويته، فقد ظهرت هذه الدولة في أواسط القرن الخامس عشر بينما العصر العربي الإسلامي العالمي على حافة نهايته. وفي النصف الأول من القرن السادس عشر لم تعد تمثل ركنا من أركان استمراريته بعد أن دخل مرحلة الأفول. لكنها صارت عهدا من عهوده تطاول في

الزمان والمكان عبر العصر الجديد الذي تلاه، تماما مثلما استمرت بيزنطة متطاولة في الزمان والمكان عبر العصر العربي الإسلامي.

وسواء تحدثنا عن الدولة البيزنطية أو عن الدولة العثمانية، فإن كلا منهما قد احتواها العصر الجديد العالمي، وإن هي حافظت على خصائصها القديمة وعلى تميزها الثقافي. لقد أصبحت كل واحدة منها خاضعة بداهة لأعراف وقوانين وعلاقات العصر الجديد سواء أعجبها ذلك أم لم يعجبها، وهكذا صارت الدولة العثمانية عهدا عربيا إسلاميا يحتويه العصر الأوروبي الأميركي الجديد السائد، وصارت محسوبة عليه بغض النظر عن مواقفها منه سلبا أم إيجابا، فلو أن العثمانيين نجحوا في الحيلولة دون استيلاء الأوروبيين على طرق التجارة الدولية وعلى حوض المحيط الهندي، لو أنهم نجحوا في الحفاظ على المكانة الدولية القيادية للعواصم العربية الإسلامية، إذن لكانوا استمرارا لعصر عربي إسلامي عالمي مستمر، ولقد كان ذلك ممكنا بتوفّر الشروط التي توفّرت للأيوبيين والمماليك الذين بقيت طرق التجارة الدولية ومراكز العالم القيادية تحت سيطرتهم وبقى حوض المحيط الهندي عمقهم العميق، ولذلك كانوا من قيادات العصر العربي الإسلامي العالمي القائم.

وعندما نتحدث عن الأيوبيين والمماليك والعثمانيين، وغيرهم ممن له المقام نفسه، تتوجب علينا الإشارة باقتضاب شديد إلى أن السخافات الفيزيولوجية، العرقية، لا تليق سوى بالحمقى وبأصحاب النوايا السيئة من العنصريين المتعصبين المتعالين على بني الإنسان، والأمة العربية ليست عرقية ولا عنصرية، إن معاييرها القومية أخلاقية وثقافية وحضارية بالدرجة الأولى.

إننا عندما نذكر الإمبراطور فيليب العربي، مثلا، نقول: كان فيليب العربي عربيا سوريا، لكنه كان إمبراطورا رومانيا وليس عربيا. كان صلاح الدين الأيوبي كرديا، لكنه كان قائدا وسلطانا عربيا إسلاميا وليس كرديا. وكان محمد علي باشا ألبانياً ، لكنه كان حاكما عربيا مصريا وليس ألبانياً، ولا شك أنه كان مستعداً لخوض الحرب ضد ألبانيا لصالح مصر. وكان هنري كيسنجر ألمانياً ، لكنه كان وزيراً أميركياً وليس ألمانياً . وكان فيليب حبيب عربياً لبنانياً ، لكنه كان موظفاً أميركياً وليس عربياً لبنانياً ، وهو برهن على هذه الحقيقة جيداً أثناء مهمته الخطيرة لصالح الصهاينة في لبنان عام ١٩٨٢. ثم نأتي على كارلوس منعم فنقول إنه عربي سوري، لكنه رئيس أرجنتيني وليس عربياً سورياً، و لا يعقل أن يتوقع أحد منه الوقوف إلى جانب سورية ضد الأرجنتين مهما كانت سورية على حق.

نقول هذا آملين أن ينتهي ذلك النمط من التفكير والتصنيف التقسيمي الرهيب الذي إذا ما واصل البعض التزامه، سيلحق أشد الأذى بماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، فمثل هذا المنطق يدعونا إلى استبعاد بلال الحبشي وسلمان الفارسي وصهيب الرومي، وغيرهم وغيرهم، في جميع العهود والأزمنة، فيتحول تاريخنا إلى مهزلة حقيقية ولا تقوم له قائمة. وإن هذا الذي قلناه ينطبق أيضا على العهد العثماني إلى ما قبل نهايته بقليل.

ثم إن وضع الدولة العثمانية سرعان ما تحول بمجمله، منذ النصف الأول من القرن السادس عشر، إلى وضع دفاعي وحتى التقدم عبر أوروبا كان في جوهره عملاً دفاعياً لا هجومياً، وهو كان دفاعاً باسلاً حقاً، إنما لصالح عصر مضى وانقضى. لقد صار دفاعاً عن التراث، وعن الوجود الأولي للأمة العربية الإسلامية، وماذا يبقى لتلك الدولة العثمانية، وما الذي يجعلها تعيش يوما واحدا بالأهمية التي أخذتها لولا أنها جسدت الأمة العربية الإسلامية ودافعت عن وجودها الأولي وعن تراثها في تلك اللحظة التاريخية الحرجة؟ وهكذا استمرت لمئات تالية من السنين بفضل ذلك التجسيد وهذا التراث.

أما المحرك الحضاري التاريخي فكان قد توقف وإن استمرت العجلات بالدوران إلى حين.

لقد كانت الجيوش العثمانية تتوغل منذ أوائل القرن السادس عشر في أوروبا، ولكن، ماذا كان في أوروبا تلك مما له قيمة إستراتيجية عالمية؟ ما فائدة تلك الانتصارات بينما أركان النظام العالمي الجديد تتوطد في أماكن أخرى مناسبة، وحيث يجب أن تتوطد فعلا؟ إن حوض المحيط الهندي هو العمق الاستراتيجي، البشري والمادي، الذي لا تقوم لأي نظام عالمي قائمة من دونه. وهذا ما نراه الآن أكثر من أي وقت مضى.

غير أن القيادة العثمانية كانت تنظر بما يكفي من العمق إلى حقيقة ما يجري من انقلابات عالمية، وتتطلع إلى الدولتين الشقيقتين المجاورتين، الصفوية في فارس والعراق والمملوكية في مصر وبلاد الشام، وهي نجحت في ضم دولة المماليك عام ١٥١٦، فهل كان النجاح في ضم الدولة الصفوية كافياً لتغيير الاتجاه الجارف للأحداث الانقلابية التاريخية؟ هل كان ممكنا الإعداد لهجوم معاكس عبر حوض المحيط الهندي تسترد به خطوط التجارة الدولية ويسترد به زمام المبادرة الدولية؟ غير أنها لم تنجح في ضم الدولة الصفوية ولا في الاتفاق معها. بل إن هذه الدولة تحالفت مع البرتغاليين ثم مع الإنجليز ضد العثمانيين. ولم يبدّل في الأساسيات الدولية ظهور الأسطول العثماني على سواحل الهند، وعلى طول البحر الأحمر، وفي الخليج العربي من جهة البصرة عام ١٥٢٢، ولا تلك الثورات الشعبية العربية ضد البرتغاليين في كل من هرمز والبحرين، ولم تحقق أي نتيجة ذات شأن عالمي مواصلة الأسطول العثماني لمعاركه سجالاً في الخليج العربي على مدى عقود تالية. فهو لم ينجح أبدا في اقتحام مضيق هرمز وفي نقل المعركة إلى ميادينها الحاسمة على مسارح المحيط الهندي، وبعد فصل حوض المحيط الهندي عن مراكز القيادة العربية الإسلامية، وتشديد الحصار ضد هذه المراكز، حسم الوضع الدولي نهائياً. لقد نهضت عواصم عالمية أخرى في قارة أخرى. لقد انتهى عصر السندباد الجميل وبدأ عصر شايلوك الرهيب!

٢ - تجربة نجد العربية التوحيدية

لقد رأينا كيف استتبت أوضاع خطوط التجارة الدولية للأوروبيين خلال تلك الأعوام الثلاثين منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى أوائل السادس عشر، وكيف نهضت وأضاءت عواصم عالمية أوروبية جديدة، بينما انطفأت أضواء العواصم العربية والإسلامية، فخيم الظلام الدامس على الجزيرة العربية، مهد العصر العربي الإسلامي العالمي، وعلى مجمل الأقطار العربية والإسلامية، بوساطة الأساطيل الحربية الأوروبية المتفوّقة، أما الدولة العثمانية فقد أخذت فرصة كافية في قيادة العرب والمسلمين، وفي التعامل مع الأوضاع المستجدة التي نجمت عن سيادة العصر الأوروبي الأميركي الجديد ونظامه العالمي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وها هي تدخل مرحلة الأفول بدورها، بعد معركة فيينا عام ١٦٨٣، ثم تبدأ الأمراض تدب في أوصالها، وتبدأ بالتحول إلى دولة مديونة، منكفئة، تثقلها الأعباء الجسام، وتحارب تراجعياً على جميع الجبهات الداخلية والخارجية، ابتداء من مطلع القرن الثامن عشر.

في تلك اللحظة بالذات مطلع القرن الثامن عشر، بعد مائتي عام من الحروب الضارية والحصارات الرهيبة التي أهلكت الزرع والضرع، وبعد أن استنفدت الإدارة العثمانية جميع وسائلها، انطلقت من واحة الدرعية في نجد، من وسط الجزيرة العربية، بدايات حركة عربية استنهاضية توحيدية كبرى، لم

تتوقف على مدى مائة عام، وحتى أتمت تقريباً توحيد شبه الجزيرة العربية، وكادت تلحق بها بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام، فهل كانت تلك الحركة مجرد رد فعل على السياسات الظالمة للدولة العثمانية المنكفئة كما يلحّ الأوروبيون وتلامذتهم النجباء على تأكيده؟ هل كانت تلك الحركة مجرد نزعة السلب والنهب، بسبب الحرمان وشظف العيش بل بسبب العادات المتأصلة كما يحاول الأوروبيون وتلامذتهم النجباء أن يشرحوا؟ أم هي كانت مجرد تطلع إلى مملكة سعودية واسعة الأرجاء، حسبما يشرح الأوروبيون وتلامذتهم أيضا؟ إن الدراسات والاستنتاجات الأوروبية الناطقة بجميع الألسن تركز على خليط من هذه العوامل وما يشبهها، وهي تعرض الحركة النجدية والأوضاع والظروف التي انطلقت ضمنها على هذا الأساس، متجنبة تماما الإشارة إلى المقدمات التاريخية الحقيقية وإلى الأحداث العظمى التي ترتبت على عملية الانتقال من عصر إلى عصر، وإلى واقع الحصار الأوروبي المحكم من جميع الجهات ضد البلاد العربية والإسلامية، وبخاصة الجزيرة العربية، وإن في إغفالهم المتعمد لهذه الأسباب الحقيقية محاولة يفترض أن تكون مكشوفة للانتقاص من قيمة تلك الحركة العملاقة التي دامت قرنا كاملا من الزمان محققة الانتصار تلو الانتصار، ومنطلقة في اتجاه عام يشير أفقه إلى أنها لم تكن مجرد حركة محلية إقليمية ضيقة الأفق ومحدودة الدوافع والأهداف.

لقد نعت الفيلسوف الألماني اوسوالد شبينغلر الحضارة الأوروبية بالحضارة الفاوستية التي باعت روحها للشيطان لقاء السيطرة المادية، بينما نعت الحضارة العربية بالحضارة الروحية: إن الأوروبيين يعتمدون بالدرجة الأولى على الطاقة المادية، أما العرب فإنهم يعتمدون بالدرجة الأولى على الطاقة الروحية. وهكذا تغدو مفهومة تلك الطريقة الأوروبية في النظر إلى الحركة النجدية وغيرها من مثيلاتها، حيث هم لا يرون في الإنسان من قيمة سوى مظهره الخارجي، فالفقر المادي من وجهة نظرهم هو الفقر في كل شيء على الإطلاق. بل إن الفقير يكاد أن لا يكون إنساناً، ويسهل عليهم تصنيفه كقوة عضلية أشبه بالكائنات الأدنى. وهكذا نجدهم يتحدثون عن شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر كأنما هم يكتشفون وجودها على وجه الأرض لأول مرة، مثل أميركا، وكأنها لم تكن مهدا ومركزا لانطلاق حضارة عالمية باذخة دامت تسعة قرون بعد أن نقلت البشرية من عصر إلى عصر، وبعد أن وحدت العالم بكامله، ثم أسست لنهوض أوروبا، وظهور عصرها، وسيادة نظامها العالمي!

على أية حال، كان قد صار للعثمانيين حضورهم في الجزيرة العربية اعتباراً من القرن السادس عشر، وهو الحضور الذي بدأ عبر تلك المواجهات العسكرية ضد طلائع العصر الأوربي الجديد، على سواحل الهند وبحر العرب والبحر الأحمر والخليج العربي . لقد كان لهم والٍ في جدة ، وحاميات عسكرية وموظفين في مكة والمدينة . غير أن السلطة العثمانية في الجزيرة العربية بقيت اسمية عموماً ، وظل الحكام العرب يتمتعون باستقلال كبير .

إن نجد والإحساء المحاطة بالربع الخالي في الجنوب ، وبجبال الحجاز في الغرب ، وبساحل الخليج العربي في الشرق ، وبصحراء النفود الكبرى في الشمال ، كانت مهد الحركة النجدية التوحيدية ، الوهابية السعودية . وفي هذه المنطقة، وحسب المعايير والمصطلحات الأوربية ، كانت البنى الاجتماعية والإنتاج وقوى الإنتاج جميعها ثابتة أو شبه ثابتة في مطلع القرن الثامن عشر . إن مثل هذا التصنيف المادي يعني الحكم على المنطقة بالعقم الحضاري. إن دوافع العرب وأهدافهم لا يمكن أن تكون سوى غريزية ويصنعها مجرد الجوع والحرمان. إن منطقة يشكل الرعي مهنتها الأولى، والزراعات البسيطة مهنتها الثانية والمصنوعات الحرفية المحدودة ، الضرورية للاحتياجات الأولية،

مهنتها الثالثة ، لا يمكن أن تنتج مثلاً عليا من وجهة نظر الأوربيين الفاوستيين، إنهم لا يصدقون، ولا يقبلون، أن مجتمعات تعتمد في القيام بأودها على مؤن شحيحة من التمور والحبوب التي تنفد غالبا لتقتات من نباتات الأرض وحيوانات البراري فيهلك الكثيرون منها جوعاً، يمكن أن تنتج أفكار سامية، وتتطلع إلى أهداف إنسانية بعيدة المدى . إن منطقة يشكل سعف النخيل مادة مصنوعاتها الأولى، وتشكل الخيول والإبل و التمور مادة تجارتها الساذجة الأولى، المقتصرة على بلاد الشام إلى حد كبير، لا يمكن أن تكون من وجهة نظر الفاوستيين، مركز انطلاق لحركة توحيدية عملاقة واعية كادت تنجز مهمتها في جميع أنحاء آسيا العربية!

ولكن، هل كانت تلك الأوضاع المتأخرة في نجد والإحساء، وفي مجمل الجزيرة، أوضاعا أزلية سرمدية، أم طارئة لم تعرف المنطقة لها مثيلا من قبل أبدا، حتى قبل ظهور الإسلام؟ إن الفاوستيين يتحدثون عنها كأنما هي أوضاع أزلية سرمدية، وتلامذتهم من العرب والمسلمين يجارونهم في أحاديثهم!

لقد صار مؤسس السلالة السعودية، سعود بن محمد بن مقرن، أميرا لواحة الدرعية في العقد الثاني من القرن الثامن عشر، أي في الوقت الذي تسجل فيه المراجع الأوروبية بدايات اضمحلال الدولة العثمانية. وهكذا، فمن الطبيعي أن الفتن والقلاقل والأزمات وتفاقم الأوضاع المعيشية وبالتالي الصراعات، أو العمليات الحربية وشبه الحربية، كانت جميعها قد استفحلت. وقد توفي الأمير سعود في حزيران/ يونيو ١٧٢٥ ليشغل مكانه ابن عمه زيد، غير أن زيد قتل أثناء محاولة ضم الواحة العينية، فخلفه محمد بن سعود.

في ذلك التاريخ لم يكن التوسع الاستعماري، الإنكليزي الفرنسي، في الجزيرة العربية قد بدأ بعد. لقد كان مقتصرا على بعض الثغور الاستراتيجية البحرية. لكنه سوف يبدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وسوف يصطدم بالحركة التوحيدية السعودية الوهابية. ولذلك يمكننا القول أن هذه الحركة تطلعت إلى تجديد حياة الأمة العربية والإسلامية بدءاً بالعرب، ومن خلالهم، وبوساطتهم بعيدا عن أي تأثيرات أوروبية.

وقد انطلقت الحركة الوهابية في بداية الثلاثينيات من القرن الثامن عشر، معلنة باستقامة صارمة عن اتجاهاتها الإصلاحية التوحيدية، الدينية والدنيوية، الاجتماعية والإدارية، الجغرافية والسياسية، فبمن كانت ستصطدم مباشرة إن لم يكن بالأوضاع المحلية المتردية، ومن ثم بالنظام الفارسي في الخليج شرقا وبالنظام العثماني في الحجاز غربا؟ غير أن قصير النظر وسيء النية هما وحدهما اللذان لا يريان في عمق تلك الاشتباكات وفي حقيقتها اصطداماً غير مباشر بالنظام العالمي الأوروبي/ الأمريكي، وهو الأمر الذي برهنت عنه بوضوح مسارات الأحداث في المراحل التالي، حيث أوضاع مجتمعات الجزيرة والدولة الفارسية والدولة العثمانية ليست أوضاع أصلية وإنما هي مجرد نتائج لوضع دولي أوروبي، وكما ستثبت الأحداث بصورة قاطعة، لا يمكن أبداً معالجة مثل هذه الأوضاع في حدودها وفي حد ذاتها. لقد صارت الوهابية مرتكزا عقيدياً، فكريا، يوجه حركة التوحيد المركزية في شبه الجزيرة العربية، ثم في العراق وبلاد الشام، تلك الحركة التي انصرف السعوديون بالكامل لقيادتها على مدى مائة عام.

ففي عام ١٧٤٤ استقر الفقيه محمد بن عبد الوهاب في الدرعية، واتصل بأميرها محمد بن سعود الذي كان مطلعا على مذهبه، فالتقت تطلعاتهما وإرادتهما النهضوية التوحيدية، وتحقق التحالف

وانطلقت العمليات بصورة أرقى وأكبر للبدء بتوحيد الجزيرة العربية كاملة.

في عام ١٧٦٥ توفي محمد بن سعود وخلفه عبد العزيز (غير ملك السعودية في ما بعد طبعاً) وفي عام ١٧٧٠/١٧٦٩ أدى يمين الولاء للوهابية والسعوديين القسم الأكبر من منطقة القصيم في الشمال حيث تقع مدينتا بريدة وعنيزة على الطريق من المدينة المنورة إلى البصرة. وفي عام ١٧٧٣ توجت العمليات الحربية بالاستيلاء على مدينة الرياض التي شكلت قاعدة متينة لمواصلة العمليات التوحيدية. وخلال سنوات أخرى أي حتى عام ١٧٨٢ صارتِ منطقة نجد بكاملها موحدة بقيادة الدرعية.

في عام ١٧٨٨ سمّي سعود بن عبد العزيز ولياً للعهد بفضل شعبيته الواسعة وبسالته وانتصاراته الحربية، وأيضا بسبب ما أبداه من نجاح بمشاركته في تصريف شؤون الدولة الفتية وبالاعتماد على موارد وسط الجزيرة العربية فقط، وبدأت القوات المسلحة تقدما ناجحا في جميع الاتجاهات: نحو الشرق والشمال الشرقي إلى الإحساء وجنوبي العراق. نحو الغرب إلى الحجاز. نحو الجنوب الغربي إلى اليمن.نحو الجنوب الشرقي إلى عمان. ونحو الشمال إلى حدود بلاد الشام.

في عام ١٧٩٢/١٧٩١ تم اجتياح واحات شرقي الجزيرة العربية، فاحتلت القطيف، وفي معمعان عمليات إخضاع الإحساء التي تمردت توفي مؤسس الحركة الوهابية الفقيه محمد بن عبد الوهاب، عام ١٧٩٢.

في عام ١٨٠٣ اغتيل عبد العزيز أمير الدرعية بينما هو يؤدي الصلاة في مسجد الطريف، على يد درويش كان قد حل ضيفا على الإمارة، وقيل أنه مكلف بالثأر لضحايا العمليات السعودية في مدينة كربلاء في جنوبي العراق. وقد خلفه وليّ العهد الأمير سعود.

ثم خضعت مكة المكرمة للقوات السعودية التي اجتاحتها عام ١٨٠٦، وكانت المدينة المنورة قد استسلمت في عام ١٨٠٥، كما تمت السيطرة على ينبع في الفترة ذاتها، وهكذا تحقق ضم الحجاز إلى الدولة السعودية مع احتفاظ شريف مكة بقدر كبير من الاستقلال تقديرا لاسمه ومنصبه الرفيع وتأثيره الشخصي على عدد كبير من القبائل.

أيضا في ذلك العقد الأخير من القرن الثامن عشر بدأت الحملات السعودية في عمان، وصارت واحات البريمي ملتقى طرق القوافل قاعدة لها، وابتداء من عام ١٨٠٠ صارت رأس الخيمة تابعة للدولة السعودية، وتمت السيطرة كذلك على بقية المشيخات والإمارات الصغيرة على طول شاطئ الخليج العربي، كذلك صار حاكم مسقط تابعا للدولة السعودية.

في تلك اللحظة كانت بريطانيا قد رسخت سيطرتها التامة على الهند، وها هي في أواخر القرن الثامن عشر تصطدم بحركة التوحيد السعودية في عمان وفي ساحل الخليج عموما. لقد حاولت في البداية إقامة علاقات ودية مع السعوديين حماية ودعما لتجارتها بين بومباي والبصرة، ولتأمين سلامة الطريق البريدي من الهند إلى الشام عبر البصرة لكنها سرعان ما اشتبكت معهم على أراضي الكويت.

ومن موقعهم العالمي المتميز وبفضل مقدرتهم على توظيف الظروف الإقليمية لصالحهم. راح الإنكليز يعززون نفوذهم على الساحل الغربي من الخليج بينما توقف التقدم السعودي في جنوبي شرقي الجزيرة لأسباب عديدة أهمها بداية الغزو المصري للجزيرة العربية.

كانت منطقة عسير قد انضمت إلى السعوديين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وقد بدأ الزحف على اليمن، ونفذت حملة ضد نجران ١٨٠٦/١٨٠٥ ووقعت مدينة الحديدة في

أيديهم مراراً . أما المناطق الجبلية اليمنية فبقيت مستقلة مع أن القوات السعودية حاصرت صنعاء في عام ١٨٠٨.

كذلك انطلقت الحملات السعودية في اتجاه العراق، واستمرت حتى عام ١٨١٠ وعبر تلك الحملات دمرت كربلاء، وهو ما قيل أنه السبب وراء اغتيال الأمير عبد العزيز.

وفي الفترة نفسها انطلقت حملات سعودية أخرى في اتجاه بلاد الشام. وكان الأمير سعود قد بعث برسائل إلى دمشق وحلب وبقيت المدن السورية داعيا عبرها إلى الانضمام لدولته. وقد وصلت حملاته العسكرية فعلا إلى أطراف حلب، وتغلغلت في فلسطين. وفي عام ١٨١٠ قاد سعود حملة وصل به تقريبا إلى دمشق. غير أنها كانت آخر حملة في اتجاه الشمال أما في شبه الجزيرة العربية فكانت السيطرة كاملة تقريبا.

لقد اتسمت تلك التجربة الوحدوية، التي غطت الجزيرة العربية بكاملها، بعدد من السمات المتميزة الهامة. فهي أولا كانت حركة عربية خالصة اعتمدت على قواها وإمكانياتها العربية الذاتية الخاصة. وهي ثانيا غطت مساحة مائة عام من الزمن، حفلت بالعمليات الحربية والتعبوية النشطة المتواصلة. وهي ثالثا تطلعت إلى تكرار فتوحات القادسية واليرموك في العراق وبلاد الشام، ولا ريب في أنها لو نجحت كانت ستتابع في اتجاه مصر ووادي النيل عموما وفي اتجاه المغرب العربي بل أنه لمن البديهي أن يتلو ذلك اجتياز الأناضول وفارس إلى مجمل الدول الإسلامية. وهي رابعا لم تعقد أية تحالفات مع دول خارج الجزيرة العربية، لا مع الدولة الفارسية ولا مع الدولة العثمانية، ناهيكم عن الدول الأوروبية، لكنها حاولت إقناع البلدان الشقيقة بالانضمام إليها عن طريق الدعوة وكسب الأنصار لمذهبها، ومن ثم كانت تلجأ للعمليات العسكرية. وهي خامساً عوملت طيلة ذلك القرن كعدو، سواء من قبل الدولة الفارسية والدولة العثمانية ، أو من قبل بريطانيا والدول الأوروبيةً، ولقد تم القضاء عليها بقسوة شديدة، بأمر من السلطان العثماني نفذته الإدارة المصرية، أما الذريعة فكانت استرداد الحجاز وعودته إلى حظيرة الدولة العثمانية مهما كلف الثمن، من أجل عودة انتظام طريق الحج الذي أصابه اضطراب عظيم، غير أنه من العسير استبعاد التأثير الأوروبي في قرار السلطان، وبخاصة التأثير الإنكليزي، لا سيّما والسلطان كان ضعيفا حيث نصب حديثا بعد الإطاحة بسلفه سليم الثالث. وقد رأينا فيما بعد كيف حصدت أوروبا وخاصة بريطانيا نتائج العمليات الحربية المصرية في الجزيرة العربية، إضافة إلى حجم ونوعية المرارات والحزازات بين الأشقاء العرب المسلمين، والتي لم تزل آثارها حتى يومنا هذا.

لقد كانت خاتمة تلك التجربة التوحيدية العملاقة بسقوط الدرعية في أيدي القوات المصرية عام ١٨١٨ . ومن أجل تصفية كل نفوذ متبق لها مورست أساليب بالغة الفظاعة ضد قادتها وأتباعها، غير أن ذلك كله لم يمنع أثرها الروحي والفكري من الانتشار في معظم البلاد العربية والإسلامية، من إندونيسيا حتى المغرب العربي الأقصى.

وإذا كنا نستطيع تصور أسباب فشل تلك التجربة الوحدوية وانتكاستها المأساوية من خلال استعراض ظروفها الخاصة في إطار الظرف التاريخي الإقليمي والدولي، فإننا نستطيع أيضا رؤية ما ترتب على تلك الانتكاسة من نتائج سلبية إلى أبعد الحدود، سواء في الجزيرة العربية بالذات أو في محيطها العربي والإسلامي، حيث استقلالية تلك التجربة ونقاؤها لن يتكرر مرة أخرى، ولسوف تدخل موازين القوى الدولية والإقليمية في حسابات التجارب اللاحقة كعوامل أساسية لا يمكن تجاهلها، بل

ولا التحرك بمعزل عنها.

وفي عام ١٨٤٠، كانت قد انهارت تلك المحاولة الطموحة الأخرى، محاولة الإدارة المصرية بقيادة محمد علي لتوحيد آسيا العربية ووادي النيل، التي نحت منحى آخر في حركتها معتمدة على المعايير والمفاهيم الأوروبية، فكان فشلها وانهيارها مزيدا من التضعضع والتفسخ للدولة العثمانية، وتمهيدا كبيرا لدخول وادي النيل والمشرق العربي في حمأة الاستعمار الأوروبي العسكري المباشر.

لقد انطلقت المحاولات من جديد لإعادة تأسيس الدولة السعودية الثانية، ففي عام ١٨٤٣ هرب فيصل بن تركي من مصر التي كان أسيرا فيها منذ عام ١٨٣٨، ويعتقد بعض المؤرخين أن عباس حفيد محمد علي ساعده على الفرار، حيث رأت الإدارة المصرية أهمية وجود إمارة مستقلة في أواسط الجزيرة العربية سوف تكون بداهة خصما للدولة العثمانية، فعاد فيصل إلى الجزيرة عن طريق جبل شمر، واستقبله آل الرشيد هناك بالترحاب، حيث كانت المناطق من القصيم حتى حوران، ومن بلاد السعوديين في شرقي نجد حتى جبال الحجاز خاضعة عموما لسلطة آل الرشيد.

لقد تمكنت الدولة السعودية الثانية من الانبعاث والنهوض، وحظيت هي والفقهاء الوهابيين بتأييد واسع النطاق، فامتدت سلطة الرياض لتشمل القسم الأكبر من أواسط الجزيرة العربية وشرقيها، ولكن سرعان ما خيمت ظلال الإمبراطورية البريطانية من جهة الخليج وبحر العرب، وهي التي كانت قد ابتلعت الإمارات الصغيرة على سواحل شبه الجزيرة، وبدأ ينتج عن ذلك وغيره الضعف والتفسخ في أوساط الأسرة الحاكمة بالذات، وبخاصة بعد وفاة فيصل بن تركي عام ١٨٦٥، وبدأت عمليات الاستقواء بالقوى الخارجية، وصارت بريطانيا تغذي الخلافات والصراعات بين أطراف المجتمع الواحد وبين مجتمعات الجزيرة عموما، فاضمحلت الدولة السعودية الثانية واقتصرت على مجرد الرياض وضواحيها، وهي المدينة التي باتت شبه مهجورة وغارقة في الصمت.

في عام ١٨٨٠ ولد عبد العزيز بن عبد الرحمن بينما أسرته تتجول بين القبائل وتتردد على مجالس المشايخ، وبخاصة مجالس شيخ الكويت، وتعاني من أوضاع مادية بالغة الشدة، وفي تلك الظروف القاسية كان الفتى عبد العزيز ينمي مداركه وتختمر في رأسه أحلام استعادة كرامة العائلة وأمجادها وممتلكاتها وثرواتها، وفي عام ١٩٠٢ نجح الأمير الشاب في استعادة الرياض وصار حاكما لها، وانطلقت من جديد عملية تأسيس الدولة السعودية الثالثة المعاصرة.

٣- قرارات المؤتمر العربي الأول
(باريس ١٨-٢٣/١٩١٣)

والآن إذا ما تركنا شبه الجزيرة العربية مؤقتا، وانتقلنا إلى بلاد الشام والعراق التي كانت لا تزال جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية فلسوف نجد الحركة العربية قد صعّدت مواقفها بعض الشيء، فالخطاب العربي لم يعد مقتصرا على المطالبة بمجرد إصلاحات في إدارة الدولة وإنما بدأ يدعو إلى اللامركزية، وإلى تميّز الشخصية العربية، أو القومية العربية.

ففي عام ١٩١٣ كانت الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية أوضاعاً متفجرة بكل ما في الكلمة من معنى. كانت الاضطرابات تسود أوضاع جميع شعوب الدولة بما فيها الشعب التركي، إضافة إلى أن الحرب العالمية الأولى صارت وشيكة، وراحت تلقي بظلالها على الدولة العثمانية فتزيد قتامتها قتامة.

في تلك الظروف الاستثنائية، التي راح يزيد في تعقيدها أكثر اقتراب العالم أجمع من لحظة الدخول في منعطف دولي كبير، انعقد المؤتمر العربي الأول في باريس في الفترة ١٨-١٩١٣/٢٣ في قاعة الجمعية الجغرافية بشارع سان جرمان، وفي يوم ٢١ حزيران أقر المؤتمر ما يلي:

١. إن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للدولة العثمانية فيجب أن تنفذ بوجه السرعة.

٢. من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشاركوا في الإدارة المركزية للدولة اشتراكاً فعلياً.

٣. يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية تنظر في حاجتها وعاداتها.

٤. كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣ بإجماع الآراء وهي قائمة على مبدأين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية، وتعيين مستشارين أجانب. فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين المبدأين.

٥. اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

٦. تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.

٧. يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.

٨. يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩. سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية. وتبلغ هذه القرارات أيضا للحكومات المتحاربة مع الدولة العثمانية.

١٠. يشكر المؤتمر الحكومة الفرنساوية شكرا جزيلا لترحابها الكريم بضيوفها.

وقد اتخذ المؤتمر ثلاثة قرارات إضافية اعتبرها ملحقة بقراراته وهي:

١. إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها.

٢. ستكون هذه القرارات برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه.

٣. المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم (راجع كتاب المشاريع الوحدوية العربية/ د.يوسف خوري/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت).

لقد حضر المؤتمر العربي الأول ثلاثة وعشرون مندوبا لبنانياً وسورياً وعراقياً وفلسطينياً، ويلاحظ أن عدداً لا بأس به من الحضور كان من المهاجرين إلى الولايات المتحدة والمكسيك وأوروبا ومصر. كذلك حضر المؤتمر مراقبون عرب، من مصر مثلا، لم يشتركوا في مناقشات وأعمال المؤتمر. والخريجون الذين حضروا المؤتمر كأعضاء أصلاء حصلوا جميعهم تقريبا على شهاداتهم العلمية من جامعات باريس. وقد تلا اللبناني أحمد مختار بيهم مداخلة له باللغة الفرنسية. وألقى شارل دباس وشكري غانم كلمتيهما بالفرنسية أيضا. ويلفت النظر في المناقشات إصرار مندوبي بيروت على تعيين مستشارين أجانب، يفترض من فرنسا، وقد اعترض أحد المندوبين، وهو كساب أفندي، قائلا: نحن لا

نريد أن يتداخل في أمورنا أجانب! فردّ سليم علي سلام أن البيروتيين أجمعوا على هذا الطلب! وفيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ تأييدا لمطالب الأرمن العثمانيين شرح رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي أن حال إخواننا الأرمن كحالنا، وهم أشبه الناس بنا، يهاجرون كما نهاجر ويفكرون كما نفكر ويطلبون كما نطلب، فنحن نرغب في نجاحنا ونجاحهم، وإنا وإياهم سواء في المطالبة باللامركزية. وحول القرار العاشر المتعلق بإبلاغ قرارات المؤتمر لبعض الدول شرح الزهراوي: إن بيننا وبين الدول ارتباطاً هو أعظم مما نتصور، ونحن إذا أطلعنا الدول العظمى على ما يطلبه جزء عظيم من سكان السلطنة يكون ذلك خيراً من عدم إطلاعنا إياها عليه.

ولقد لاقت مقررات المؤتمر العربي الأول استجابة من قبل الدولة العثمانية، وتم التوصل إلى اتفاق بين مندوبين عن المؤتمر ومندوب عن الاتحاديين الأتراك، وصدر قرار عن مجلس الوكلاء تضمن ما قررت الحكومة التركية قبوله من ذلك الاتفاق. غير أن الحكومة التركية تباطأت في التصديق على الاتفاق، كما يقول الشيخ محمد رشيد رضا، فساءت الظنون، ثم نشرت وكالة « رويتر » نبأ عن موافقة الحكومة التركية على الاتفاق، الأمر الذي دفع برفيق العظم رئيس حزب اللامركزية إلى نشر مواد الاتفاق ظنا منه أنه لم يبق مانع من نشرها، فاستاء الاتحاديون الأتراك، وتنصلوا من موافقتهم، وانهار كل شيء. أما سبب استيائهم فهو أن نشر قرارات المؤتمر أظهرهم كما لو أنهم رضخوا لمطالب غير رسمية، بينما هم أرادوا تنفيذ الاتفاق وكأنه مبادرة من الدولة وليس استجابة لطلب أحد.

٤. محاولة توحيد المشرق بموافقة بريطانيا

في خضم الحرب العالمية الأولى تطلع عدد من القادة العرب إلى إمكانية تحقيق وحدة آسيا العربية في حال هزيمة الدولة العثمانية، وبناء على ذلك اتفق الشريف حسين ملك الحجاز مع الإنجليز على ما يلي:

١. تتعهد بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معاني الاستقلال في داخليتها وخارجيتها، وتكون حدودها شرقا من بحر فارس، ومن الغرب بحر القلزم (الأحمر) والحدود المصرية والبحر الأبيض وشمالا ولاية حلب والموصل الشمالية إلى نهر الفرات ومجتمعة مع الدجلة إلى مصبه في بحر فارس، ما عدا مستعمرة عدن فإنها خارجة عن هذه الحدود. وتتعهد هذه الحكومة (العربية) برعاية المعاهدات والمقاولات التي أجرتها بريطانيا العظمى مع أي شخص كان من العرب في داخل هذه الحدود بأنها تحل محلها في رعاية وصيانة تلك الحقوق وتلك الاتفاقيات مع أربابها، أميراً كان أو من الأفراد.

٢. تتعهد بريطانيا العظمى بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أي مداخلة كانت بأي صورة كانت في داخليتها، وسلامة حدودها البرية والبحرية من أي تعد بأي شكل يكون، حتى ولو وقع قيام داخلي من دسائس الأعداء أو من حسد بعض الأمراء فيه، تساعد الحكومة المذكورة مادة ومعنى على دفع ذلك القيام لحين اندفاعه. وهذه المساعدة في القيامات أو الثورات الداخلية تكون مدتها محدودة. أي لحين يتم للحكومة العربية المذكورة تشكيلاتها المادية.

٣. تكون البصرة تحت أشغال العظمة البريطانية لحينما يتم للحكومة الجديدة المذكورة تشكيلاتها المادية. ويعين من جانب تلك العظمة مبلغ من النقود يراعى فيه حالة احتياج الحكومة العربية التي هي حكمها قاصرة في حضن بريطانيا. وتلك المبالغ تكون في مقابلة تلك الأشغال.

٤. تتعهد بريطانيا العظمى بالقيام بكل ما تحتاجه ربيبتها الحكومة العربية من الأسلحة ومهماتها

والذخائر والنقود مدة الحرب.

٥. تتعهد بريطانيا العظمى بقطع الخط من مرسين أو ما هو مناسب من النقاط في تلك المنطقة لتخفيف وطأة الحرب عن البلاد لعدم استعدادها (انتهى).

لقد أنكرت لندن وجود مثل هذه الاتفاقية، فيما بعد حينما راجعها فيصل بن الحسين بالأمر، وقالت أنه لا يوجد لديها صورة مماثلة عن هذه الاتفاقية، ولا يوجد عهد ولا كتاب كعهد ينطق بمثل هذا التصريح، ولكن لديها رسائل أهمها شأنا رسالة من هنري مكماهون مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٥ وهذا نصها:

لما كانت مقاطعات مرسين والاسكندرية، وبعض أجزاء سورية الواقعة إلى الغرب من مقاطعات دمشق وحمص وحماة وحلب، لا يمكن تسميتها عربية محضة، فإنه يقتضي إخراجها من الحدود التي بينتموها. وإنه بمقتضى هذا التعديل، ومن غير إخلال بمعاهداتنا السابقة مع بعض زعماء العرب، نقبل الحدود على ما ذكرتموه.

ثم بخصوص الأراضي التي لبريطانيا العظمى حرية العمل فيها من غير إضرار بمصالح حليفتها فرنسا، فإن لي السلطة باسم بريطانيا العظمى أن أعطي التأكيدات الآتية وأجيب عن كتابكم بما يلي:

إن بريطانيا العظمى مستعدة بعد التعديلات المذكورة آنفاً: أن تعترف باستقلال العرب والأخذ بناصرهم وذلك ضمن الحدود التي قدمها شريف مكة.

أما ولاية بغداد وولاية البصرة فعلى العرب أن يسلموا بمركز بريطانيا العظمى وبأنّ مصالحها تقتضي اتخاذ تدابير خاصة لإدارتهما وحمايتهما من كل اعتداء أجنبي ولارتقاء أهاليهما، والمحافظة على مصالحنا المشتركة فيهما (انتهى).

وكان الشريف حسين قد حدد، منذ ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥ في رسالته الأولى إلى مكماهون مطالبه واقتراحاته: باعتراف انجلترا باستقلال البلاد العربية الآسيوية، وأن توافق على إعلان الخلافة العربية، وبضرورة التحالف مع انجلترا وإعطائها الأفضلية في المشروعات الاقتصادية والشؤون العسكرية والبحرية، وإبرام معاهدة معها مدتها خمسة عشر عاما.

في مطلع عام ١٩١٩ أثناء انعقاد مؤتمر السلام في باريس، جرى تبادل الرسائل بين الأمير فيصل بن الحسين والوفد البريطاني إلى المؤتمر، فتحدث فيصل عن مفهومه للوحدة العربية، وحدد مجالها بالبلاد التي تضم العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية، أي بالجزء الآسيوي من الوطن العربي. لقد قال « إن هذه البلاد يقطنها عرب، ونعني بهم شعب ينحدر من أصول سامية ويتحدث لغة واحدة هي العربية، وفي اعتقادي أن العناصر التي لا تتحدث العربية في هذه المنطقة لا تزيد على واحد بالمائة «. وأشار فيصل في رسائله إلى أنه لا يتعامل مع كل العرب، وإنما مع العرب في آسيا فقط الذين « لا يستطيع مخلوق أن يجادل في وحدتهم» حسب تعبيره، وتحدث عن « ستمائة عام من المحاولات التركية لابتلاعنا، ثم أقصى ما بذلناه من جهد خلال الحرب لصالح قضية الحلفاء «.

لقد كان فيصل مدركا لنوايا الحلفاء اعتبار المنطقة العربية الآسيوية غنائم حرب وتقسيمها وتوزيعها فيما بينهم. وما من شك في أنه كان يناور في خطاباته وفي جهوده السياسية انطلاقا من هذا الإدراك، سواء في حديثه عن النضال الطويل ضد الأتراك أو في حديثه عن جهود العرب خلال الحرب لصالح الحلفاء. ثم أنه كان يعول كثيرا على المعونات الأجنبية وخاصة البريطانية في حال قيام المملكة العربية،

للارتقاء كما قال بسوية القبائل، في المناطق التي طال إهمالها، إلى المستوى الطبيعي لحياة المدن.

لقد تنصل الحلفاء من جميع العهود التي قطعوها للشريف حسين، ولاشك في أن الذين خاضوا تلك التجربة الوحدوية، التي حظيت بتأييد ودعم عرب المشرق عموما، كانوا يدركون منذ البداية حجم الصعوبات التي يمكن أن تعترض محاولتهم، ويقرون بضعفهم الكبير أمامها الأمر الذي يبدو جليا في خطاباتهم وفي نشاطاتهم السياسية والعسكرية.

ولعل من الدلائل البليغة على ذلك اكتشاف مشروع معاهدة بين الأمير فيصل بن الحسين ومصطفى كمال أتاتورك أعدت في عام ١٩٢٠ وعثر عليها بين أوراق الأمير عادل أرسلان في منزله بدمشق، وقد جاء في تلك الوثيقة ما يلي:

١. لن يعترف الفريقان بتقسيم الدولة العثمانية والبلاد العربية ولا باحتلالهما من قبل الأجانب.

٢. سوف تعترف الحكومة العثمانية رسميا بنظام واحد يطبق على ولايات الحجاز وفلسطين والعراق والمدينة ودمشق وبيروت وحلب، وسوف تعترف الحكومة العثمانية أيضا بسيادة الشريف حسين على هذه الولايات شريطة أن تبقى البلاد العربية مرتبطة بالدولة العثمانية ومخلصة للخلافة.

٣. يستأنف ذكر السلطان العثماني في خطبة الجمعة في البلاد التي يرابط فيها جيش الشريف.

٤. يعلن الجهاد، ومن أجل ضمان استجابة الجميع سوف يعلن الشريف في جميع الولايات العربية الاتحاد مع الأتراك ويدين بشدة ما تعرض له الإسلام من مظالم على يد الأجانب.

٥. على الشريف أن يقدم العون للقوات الوطنية في الأناضول وعلى الطرفين المتعاقدين أن يتعاونا ماديا ومعنويا في الهجوم والدفاع حتى يتم تحقيق أهدافهما.

٦. على الشريف أن يبلغ هذا الاتفاق لمسلمي الحجاز وطرابلس الغرب وبنغازي ومراكش وتونس والجزائر والهند من أجل كسبهم للاتفاق العربي التركي.

أما لماذا فشل مشروع الاتفاقية هذا فقد أوضح الأمير عادل أرسلان السبب في مذكراته حيث قال:

كان الفرنسيون سنة ١٩٢٠ يطلبون من المرحوم الملك فيصل ملك سورية يومئذ تسليمهم الخط الحديدي من رياق إلى حلب. وكان الجنرال غورو يقول في رسائله للملك: أحتاج إلى هذا الخط لأجل سوق جيشي لقتال عدونا المشترك الأتراك، وكرر هذا حتى أجابه الملك في أحد الأيام: أنا أعلم أن الحرب في كيليكية قائمة بينكم وبين الأتراك الذين هم أعداؤنا جميعا بصفتنا حلفاء. فبدلا من أن اغضب السوريين وأسبب مشكلات جديدة بإعطائكم الخط الحديدي أطلب منكم تجهيزات فرقة عسكرية لأجند السوريين لحرب العدو المشترك.

وقد أخذ الفرنسيون هذا الجواب فأوصلوه إلى أنقرة على جناح السرعة، وكان ذلك أثناء مفاوضات سرية بيننا (العرب) وبين الأتراك لأجل أن نتعاون على مقاومة فرنسا. فلما اطلعوا (الأتراك) على جواب فيصل لغورو قلبوا لنا ظهر المجن وانفردوا في حربهم حتى كان لهم ما أرادوا، ووثق الفرنساويون من جهة ثانية أن الأتراك تخلوا عن مناصرة سورية..

هكذا! وعندما انتهى في عام ١٩٢٦ الصراع بين السعوديين والهاشميين في الحجاز بهزيمة الهاشميين، رأى الإنجليز في ذلك طيا لصفحة المطالبات المستمرة من الشريف حسين لهم بالوفاء بتعهداتهم ونهاية لمشروع المملكة العربية الآسيوية.

٥. توحيد الحجاز ونجد وملحقاتها

لقد نشرت صحيفة فتاة العرب بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٢٦ ما يدل على أن بعض دعاة الوحدة العربية رأوا في إجراء الملك عبد العزيز آل سعود ضمّ الحجاز إلى دولته خطوة وحدوية. فقد ذكرت الصحيفة أن الملك عبد العزيز بعث خطابا يشكر فيه الأمير شكيب أرسلان على رسالته التي هنأه فيها بتوحيد نجد والحجاز وعلى جهوده لخلق أمة عربية موحدة في الجزيرة العربية.

وكان الملك عبد العزيز قد أعلن في نداء إلى جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ما يلي:

١. إن جندنا قد حصر عليا بن الحسين وجنده وقواه في بلدة جدة التي أحاطها بالأسلاك والحصون وضيق عليها تضييقا عظيما وسيخرجه منها في وقت قريب إن شاء الله تعالى.

٢. إننا نرحب ونبتهج بقدوم وفود حجاج بيت الله الحرام من كافة المسلمين في موسم هذه السنة ونتكفل بتأمين راحتهم والمحافظة على جميع حقوقهم وتسهيل أمر سفرهم إلى مكة المكرمة من احد الموانئ التي ينزلون إليها، وقد أحكم فيها النظام واستتب الأمن استتبابا تاما منذ دخلتها جيوشنا.

٣. أعلن لكافة المسلمين أنه لم يبق أثر للمشاكل والعراقيل التي كان يضعها الحسين ضد المشاريع الخيرية والاقتصادية وأن أبواب الحجاز مفتوحة لجميع من يريد القيام بأي عمل خيري أو اقتصادي.

في ١٩٢٥/١٢/٢٩ بايع أهل الحجاز سلطان نجد الملك عبد العزيز آل سعود.

نبايعك يا عظمة السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود على أن تكون ملكا على الحجاز، على كتاب الله وسنة رسول الله صلى اله عليه وسلم، وما عليه الصحابة رضوان الله عليهم، والسلف الصالح والأئمة الأربعة رحمهم الله، وأن يكون الحجاز للحجازيين. وأن أهله هم الذين يقومون بإدارة شؤونه وأن تكون مكة المكرمة عاصمة الحجاز، والحجاز جميعه تحت رعاية الله ثم رعايتكم.

لقد اعترف الاتحاد السوفياتي بالدولة السعودية الجديدة بتاريخ ١٩٢٦/٢/١٦، فكان الدولة الأولى، ثم تلاه اعتراف بريطانيا بتاريخ ١٩٢٦/٣/١ وفيما بعد بتاريخ ١٩٣٢/٩/١٨ صدر الأمر الملكي بتحويل اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها إلى المملكة العربية السعودية وقد تضمن الأمر الملكي ما يلي:

بعد الاعتماد على الله وبناء على ما رفع إلينا من كافة رعايانا في مملكتي الحجاز ونجد وملحقاتها ونزولا على رغبات الرأي العام في بلادنا.

وحبا في توحيد أجزاء هذه المملكة العربية أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: يحول اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها إلى اسم المملكة العربية السعودية ويصبح لقبنا بعد الآن (ملك المملكة العربية السعودية).

المادة الثانية: يجري مفعول هذا التحويل من تاريخ إعلانه.

المادة الثالثة: لا يكون لهذا التحويل أي تأثير على المعاهدات والاتفاقات والالتزامات.

المادة الرابعة: سائر النظامات والتعليمات والأوامر السابقة والصادرة من قبلنا تظل نافذة المفعول بعد هذا التحويل.

المادة الخامسة: تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة سواء في الحجاز أو في نجد أو

في ملحقاتها، على حالها الحاضر مؤقتا إلى أن يتم وضع تشكيلات جديدة للملكة كلها على أساس التوحيد الجديد.

المادة السادسة: على مجلس وكلائنا أن يضع أنظمة جديدة للحكم ولورثة العرش والأجهزة الحكومية، وأن يعرض هذه الأنظمة علينا لإصدار أوامرنا بشأنها.

المادة السابعة: على مجلس وكلائنا أن يضم إلى أعضاء الوكلاء أي فرد أو أفراد من ذوي الرأي حين وضع الأنظمة السالفة الذكر للاستفادة من أرائهم والاستنارة بمعلوماتهم.

المادة الثامنة: إننا نختار يوم الخميس الواقع في ١٢ جمادى الأول سنة ١٣٥١ الموافق لليوم الأول من الميزان يوما لإعلان توحيد هذه المملكة العربية.

ونسأل الله التوفيق.

صدر في مقرنا في الرياض في اليوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٥١ (١٨ أيلول/ سبتمبر سنة).

التوقيع

عبد العزيز

٦.تقطيع أوصال بلاد الشام

في بلاد الشام والعراق كانت الأحداث تأخذ مسارا آخر. فقد أعقب زوال الدولة العثمانية مزيد من التجزئة السياسية التي ترتب عليها تلقائيا المزيد من تجزئة أرض الوطن، وهو أمر جعل الهيمنة الاستعمارية على العرب والعالم أشد وطأة وقسوة.

ثم كيف يمكن تحقيق المشروع الصهيوني من دون التجزئة؟ فهذا المشروع استحال تحقيقه في ظل الدولة العثمانية على الرغم من حالة الفساد التي آلت إليها في مراحلها الأخيرة.

وهكذا فقد ولد الكيان الصهيوني من التجزئة العربية، ونهض كي يأخذ على عاتقه حراسة ورعاية هذه التجزئة، كذلك فإن اتفاقية سايكس بيكو الإنجليزية الفرنسية عام ١٩١٦، ووعد بلفور الإنجليزي الأميركي عام ١٩١٧، أمكن لهما أن ينجحا عمليا في ظل التجزئة التي بدأت مظاهرها تتضح في وقت مبكر، خلال الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي يفسر لنا كل ذلك القدر من الاستهتار والاستخفاف الاستعماري، وكل ذلك القدر من استصغار شأن العرب بعد أن دخلوا طور التجزئة بينما هم يتصورون أنفسهم على أبواب الوحدة بموافقة ومساعدة الحلفاء!

وتعطينا اتفاقية سايكس\بيكو ووعد بلفور الذي تلاها متناغما ومتكاملا معها بوضوح شديد، صورة قاتمة ومشهدا وحشيا عن المدى الذي يمكن أن يذهب إليه المستعمرون في تنازعهم على اقتسام أشلاء الفرائس. ففي تلك الاتفاقيات وذلك الوعد كانت الأنياب والمخالب بارزة من خلال تلك المشادات الضارية، ومن أجل انتزاع هذه البقعة أو تلك المدينة من هذا الفك المفترس أو ذاك. وأحيانا كان يحدث فيستردها الأول مهشمة، ممزقة، مدماة !

غير أن ذلك لم يمنع البعض من الاستمرار في الرهان بهذا القدر أو ذاك على أوربة المتحضرة الراقية، محيط العلوم والآداب والأخلاق والأنوار، وعلى الولايات المتحدة نصير التحرر والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد ظل أملهم كبيرا جدا في أن يقبلوا شركاء ولو صغار في الحضارة الفاوستية الأوربية الأمريكية!

كانت الحكومة الفرنسية، في عاصمة الأنوار، تنتقل بمنتهى السهولة واليسر من فكرة إلى نقيضها ومن موقف إلى نقيضه عندما تقتضي مصالحها المادية ذلك. فقد كان الفرنسيون يتطلعون في البداية

إلى الاستيلاء على بلاد الشام موحدة، ولذلك أعلن جورج ليغ رئيس الوزراء، في أيار/ مايو ١٩١٥، عبر خطاب له في الجمعية الجغرافية (التي انعقد فيها المؤتمر العربي الأول) ما يلي:

«لن يكون البحر المتوسط حرا في نظرنا، ولن نظل سادته، إلا إذا بقيت سورية ضمن مناطق نفوذنا، ويجب أن يفهم من ذلك أننا لا نعني سورية المشوهة المجزأة، بل سورية الكاملة التي يمكنها أن تعيش سياسيا واقتصاديا وجغرافيا، سورية الحقيقية التي تمتد من العريش إلى طوروس ومن الموصل إلى شواطئ البحر»!

كانت فكرة سورية الكاملة في صلب الاستراتيجية الفرنسية ذات الطموحات الإمبراطورية وكان الجنرال الفرنسي دي تورسي قد أعد كتابا عنوانه «مفكرات عن سورية» ورد فيه ما يلي:

«مهما قيل في بعض الأحيان حول أن بعض أجزاء سورية ولا سيّما فلسطين قد سلخت عنها مرارا وآمادا طويلة فإن الحقيقة التي لا ريب فيها هي أن هذه البلاد واحدة جغرافيا وعسكريا، وهي تؤلف منطقة حددتها الطبيعة تحديدا منظما كاملا. أما الأسباب التي تتخذ ذريعة للقول بأن سورية قد جزئت في تنظيمها السابق فهي أسباب سياسية بحتة، وطابعها الاصطناعي كاف لإزالتها»!

واضح تماما أن الموضوع يدور حول مصير فلسطين بالدرجة الأولى، فالمشروع الصهيوني كان مطروحا بقوة في الدوائر البريطانية والأميركية. والجنرال الفرنسي يلمح إلى أن المشروع الصهيوني مجرد ذريعة سياسية بريطانية، أما رئيس الوزراء الفرنسي فقد رأينا إصراره على «سورية الموحدة من العريش إلى طوروس» أي أنه يرفض فكرة كيان صهيوني في فلسطين اللهم إلا إذا كان تابعا له!

لكن واضعي السياسة الدولية الأقوى مركزا والأبعد نظرا، الإنجليز والأمريكيين، كانوا يرون أن وجود تجمع بشري عربي كبير وموحد على طرق وتخوم مناطق النفط سوف يشكل ، إن آجلا أم عاجلا، وسواء وعى ذلك سلفا أم وعاه في المستقبل، خطرا كبيرا يجب تلافيه واستبعاده، وذلك بتجزئة بلاد الشام، وأيضا بإقامة الكيان الصهيوني بل إن مثل هذه التجزئة ضرورية حتى من النواحي الفنية والتجارية إضافة إلى الأمنية.

وبعد أن تنازلت فرنسا عن هدف (السيادة على المتوسط) وقبلت بجزء من سورية المشوهة، أي بسورية ولبنان، تفننت في اختراع كل ما من شأنه تجزئة الجزء الذي استعمرته إلى عدد كبير من الدول! وعندما اجتمع السير سايكس عن لندن والمسيو بيكو عن باريس تبخرت الفكرة الفرنسية عن وحدة سورية الطبيعية مثلما تبخرت جميع العهود والوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين. وفي ١٦ أيار/ مايو عام ١٩١٦ تحققت معاهدة سايكس/ بيكو لاقتسام أشلاء بلاد الشام، فنص البند الأول على أن حكومتي فرنسا وبريطانيا مستعدتان للاعتراف بحكومة عربية في المقاطعتين (ألف وباء) ولحماية هذه الحكومة. وتشمل المقاطعتان ولايات دمشق وحلب والموصل (ألف) وشرقي الأردن (باء)! كما نص هذا البند الأول على أن تكون فرنسا صاحبة الأفضلية في المشاريع والقروض المحلية في المقاطعة (باء)وأن يكون لفرنسا وحدها في المقاطعة (باء) حق تقديم المستشارين والموظفين الأجانب عندما تطلبهم حكومتها العربية.

أما بقية المناطق السورية فقد قسمت أيضا إلى قسمين، أو منطقتين: زرقاء وحمراء! الزرقاء شملت السواحل السورية من حدود عكا حتى الاسكندرونة بما فيها السواحل اللبنانية ممتدة إلى كيليكيا وسيواس وكردستان وخربوط وديار بكر، أما الحمراء فهي العراق ما عدا الموصل، وتمتد حتى الخليج العربي مع خط صغير يمتد إلى عكا وحيفا في فلسطين!

ونص البند الثاني على أن تكون فرنسا صاحبة الحق في إدارة المنطقة الزرقاء عن طريق الحكم المباشر أو غير المباشر، وأن تكون بريطانيا صاحبة حق مماثل في المنطقة الحمراء!

أما عن فلسطين، القسم الجنوبي من سورية الطبيعية، فقد جعلته الاتفاقية منطقة رمادية! على أن يؤسس في فلسطين حكم دولي يتقرر شكله فيما بعد بالاتفاق مع الحلفاء الآخرين (أي واشنطن طبعا). وبموجب البند الرابع من الاتفاقية حصلت بريطانيا على مرفأ عكا ومرفأ حيفا. بينما نص البند الخامس على أن تكون مدينة الاسكندرونة مرفأ حرا فيما يتعلق بالتجارة البريطانية، وأن لا يكون هناك أي فرق بالمعاملة بالنسبة لرسوم الميناء، وان لا تمنح فرنسا أفضليات خاصة تحرم منها بريطانيا، وأن يكون للبضائع البريطانية حق المرور الحر(الترانزيت) من الاسكندرونة وبواسطة الخط الحديدي في المنطقة الزرقاء(الساحل) سواء أكانت البضائع واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقة باء أو على المنطقة ألف أم صادرة منها. وأنه لن يكون هناك فرق بالمعاملة يضر بالبضائع البريطانية سواء أكان الفرق مباشرا أم غير مباشر على أي خط حديدي، أو يضر بالبواخر البريطانية في أي مرفأ من مرافئ المنطقة المذكورة !

وبصدد مد الخط الحديدي في المنطقتين ألف وباء نص البند السادس على وقف تمديده إلا باشتراك الحكومتين وحدهما. وجاء في البند السابع أن للحكومة بريطانيا الحق في بناء خط حديدي من حيفا إلى العراق، وأن تديره وتملكه وحدها، وأنه يتوجب على فرنسا السماح بمد هذا الخط عبر المنطقة ألف التابعة لها !

ونص البند الثامن من الاتفاقية على أن تظل الرسوم الجمركية التي وضعتها الحكومة التركية قبل انسحابها من البلاد معمولا بها في جميع المناطق لمدة عشرين عاما، وأنه لا تجوز زيادة أي رسم إلا باتفاق الحكومتين !

ونص البند التاسع على أن لا تتخلى إحدى الدولتين عن أي حق من هذه الحقوق لدولة أجنبية ما لم تتفقا على ذلك.كما تعهدت الدولتان في البند العاشر بالمحافظة على الحالة الراهنة في الجزيرة العربية، ومنع أي دولة من بناء حصن بحري في جزر الجهة الشرقية من البحر الأحمر !

أما البند الحادي عشر فقد نص على أن تظل المفاوضات جارية مع العرب لتحديد أراضي الحكومة العربية المنوي الاعتراف بها في المنطقتين ألف وباء، وأن يتم ذلك باسم الحكومتين .

أخيرا، نص البند الثاني عشر على أن الحكومتين تتفقان على اتخاذ تدابير بمراقبة السلاح الذي يدخل الأراضي العربية !

لقد أسهبنا بعض الشيء في استعراض بنود هذه الاتفاقية السيئة الذكر والصيت لنظهر أمرين :

الأول، هذه العقلية الفاوستية، المادية المحضة، للدولتين المتحضرتين، حيث اتفاقيتهما تعكس محور اهتمامهما المركزي، وهو الربح فقط .

الثاني، هو تجاهلهما المطلق للعرب أصحاب البلاد، والمضي من دون أي اعتبار لهم، لامادي ولا أخلاقي، وهما اللتان كانتا تتشدقان في صياغة الجمل المنمقة عن الظلم التركي والوحشية التركية. أما الإشارة إلى « حكومة عربية « فهي إشارة إلى مجرد صنيعة، دولة دمية، سوف تعمل في خدمتهما. وأما عن احتمال ردود الفعل الشعبية، فقد اتفقتا في البند الأخير على التعاون لمراقبة السلاح الذي يمكن أن يدخل الأراضي العربية !

أما على صعيد فلسطين فإنه، بتاريخ الرابع من حزيران \يونيو ١٩١٧، واستكمالا لمفاوضات

أجراها الصهيوني المدعو سوكولوف مع وزارة الخارجية الفرنسية، بعث جول كامبون أمين عام وزارة الخارجية الفرنسية بكتاب تكميلي إلى سوكولوف يعلمه فيه أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع بعد أن يصبح استقلال الأراضي المقدسة مضمونا، إلا أن تعطف على القضية الصهيونية المرتبط نجاحها بنجاح الحلفاء !

لقد كان ذلك قبل صدور وعد بلفور.وفي الثاني من تشرين\ نوفمبر ١٩١٧ كتب آرثر بلفور وزير خارجية بريطانيا إلى الثري المرابي روتشليد كتاباً هذا نصه :

« يسرني كثيرا أن أبعث البكم من قبل حكومة صاحب الجلالة بالتصريح الآتي الذي يعطف على أماني الصهاينة، وهو تصريح عرض على مجلس الوزراء فأقره : إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين الاستحسان إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستستخدم جهودها كلها لتحقيق هذا المشروع، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بأي عمل من شأنه المس بالطوائف غير اليهودية القاطنة في فلسطين، سواء في حقوقها المدنية أو الدينية، ولا أن تمس الحقوق والأنظمة السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر!

وفي الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ وجه النائب البريطاني لينتش إلى وزير الخارجية السؤالين التاليين:

« هل راعت الحكومة فيما يتعلق بشكل الحكم المقبل في فلسطين مصالح فرنسا التاريخية في تلك المنطقة؟ وهل التدابير التي اتخذت حتى الآن والوعود التي أعطيت، لا سيّما حول إقامة اليهود في القدس، على اتفاق كامل مع ممثلي الجمهورية الفرنسية؟ « !

فردّ بلفور:

« يجب أن لا تخامر السيد النبيل أقل خشية من أننا نحاول بسياستنا في فلسطين التقصير في أخذ أراء حلفائنا بكامل الاعتبار» !

وعاد النائب يسأل :

: إذا اعترفنا بذلك في الوقت الذي يسعى الحلفاء الآن إلى توطيد التعاون بينهم في هذه القضية فنحن نتساءل: هل عقد اتفاق (حول تقرير مصير فلسطين)يا ترى؟ « !

فأجاب بلفور:

« استقبل هذا الصباح المسيو ستيفان بيشون(وزير الخارجية الفرنسي) المسيو سوكولوف ممثل المؤسسات الصهيونية، وكان الوزير سعيداً في أن يؤكد له أن التفاهم تام بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على قضية إنشاء وطن يهودي في فلسطين» !

وبعد هذا الحوار «المتحضر»الرقيق، الشفاف، اطمأنت نفس «السيد النبيل» على مصالح اليهود والفرنسيين في بلادنا وعلى التضامن الفاوستي من أجل إقامة الكيان الصهيوني. وكان الرئيس الأمريكي قد أعلن تعقيباً على تصريح بلفور أن الوعد البريطاني قد صدر بالاتفاق مع حكومته الأمريكية وبتأييد من شعبه!

٧- فيصل يجمل تجربته الوحدوية

أجمل الأمير فيصل بن الحسين تجربة الثورة العربية الكبرى الاستقلالية الوحدوية في خطاب ألقاه أمام عدد من الشخصيات العربية، السورية واللبنانية والفلسطينية والعراقية، في دار الحكومة بدمشق بتاريخ ١٩١٩/٥/١٩، فقال أنه سوف يلقي كلمات ستكون تاريخية بالنسبة لحياة الأمة العربية

الجديدة في ماضيها ومستقبلها، بعد حضوره مؤتمر السلام الذي عرضت فيه قضية بلاد العرب عامة وسورية خاصة. قال فيصل: » إنني مكره على إلقاء هذه الكلمات لأطمئن أهل البلاد على بلادهم، وعلى استقلالهم، مع أني في بعض الأحيان لا يمكنني أن أصّرح بكل شيء لبعض الموانع السياسية التي تجبرني على السكوت« . ثم عرض موجزاً عن الحركة الثورية التي انطلقت من الحجاز لأن أكثر الحضور لا يعرفون ما هي تلك الحركة وما هو الدافع إليها. وقال أن هناك من يتهم الثورة بسبب عدم معرفته بالسياسات العامة، فيعتبر أن من قام بهذه الحركة ارتكب خيانة بحق الوطن والأمة الجامعة العثمانية:

« على أثر انكسار الاتحاديين(الأتراك) وتشتت شمل الاتحاد الجرماني، علم الجميع أن من قام بالثورة هم رجل،أو رجال، عالمون بسير الحركة السياسية والعسكرية في العالم. إن من قام بهذه الحركة ما قام إلا لحفظ قسم من جسم البلاد العثمانية وإنقاذه مما سيقع بعد الحرب. ولا شك أن المسؤول في الحركة الثورية العربية هو أولاً والدي، ثم الحجازيون الذين قاموا بها فعلاً. أما السوريون فإنهم مسؤولون عنها بمعنى، لأنهم شوقوا الحجازيين لهذه الحركة. إن الفخر وإن كان أولاً للحجازيين فهو فخر للجميع. لأن هذه الثورة هي ثورة قومية لا يمكن أن نسندها إلا إلى الأمة جمعاء. نعم، إن والدي قام بالثورة في أثناء النزاع العظيم الدنيوي(الحرب العالمية الأولى) بعد أن رأى أن الأتراك انقادوا إلى التيار الألماني، وأوردوا الأمة العثمانية موارد الهلاك. ورأى أن دوام العرب في الحرب مع الأتراك المتحدين مع الألمان سيوقع البلاد التركية في ذات الموقع. ورأى أن الأمة العربية التي طالما تمنت الخروج من نير الاستعباد، والنهوض إلى ما كانت عليه في سابق التاريخ، طامحة بأنظارها إلى الإفلات من أشراك أعدائها. لهذا قام بالحركة بعد أن أتيت إلى سورية، وقابلت بعض الرجال الذين منهم كثيرون في مجلسنا هذا، سواء من البدو أم من الحضر. ولما وصلت إلى دمشق ورأيت ما رأيته من رجال الثورة رجعت إلى الحجاز وأخبرت والدي كيف أنهم قاموا بواجبي، وعليه قام. ولكن تقدير الباري جعل السوريين في موقف لا يمكنهم من مؤازرة الحجاز بما قام به، لأسباب تعلمونها وهي ضغط الأتراك عليهم وما أتوه من الأفعال التي سيسطرها التاريخ ويخلّد ذكر من قتل ومن استشهد في تلك الأثناء من السوريين بأحرف ذهبية. قام والدي ولم يفكر فيما يقع على الحجاز والحجازيين من القيام ضد الأتراك، ولم يتيقّن من النتيجة. إلا أن الباري يسّر هذه الأمور فجلا الأتراك عن سورية كافة.لا شك أنه (الشريف حسين)قبل ذلك أتى ببعض مذكرات أو معاهدات بينه وبين الأمم المحالفة أمم الحلفاء. واتكالاً على الباري ثم العهود التي أخذها قام بالواجب إلى أن انتهت الحرب وبدأ الصلح. ذهبت عن والدي إلى باريس عقب جلاء الأتراك. ولتنفيذ الخطط العسكرية (للحلفاء) في البلاد المحتلة جعلت البلاد السورية مقسمة على ثلاث مناطق. وهذا لتنفيذ الخطط العسكرية ليس إلا. وأسست الحكومة العربية العسكرية في داخلية سورية وهي ليست حكومة دائمة. ولذلك ذهبت إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس لأخذ كل مستحق حقه.وصلت باريس ودخلت المؤتمر لأبث رغائب الشعب على قدر اجتهادي. وتمكنت من قول ما أريده. رأيت أمم الغرب في حالة جهل عميق عن أحوال العرب. كانوا لا يعرفون العرب إلا ما كانوا يعرفونه عنهم في حكايات ألف ليلة وليلة ليس إلا. كانوا يظنون العرب عبارة عن الأمم السالفة العربية ولا يفتكرون بوجود الأمم العربية الحاضرة، ولا يعرفون شيئاً عن الأفكار السياسية والنهضة التي حصلت فيها. يفتكرون العرب هم عبارة عن عرب البادية الذين يسكنون الصحراء، وأما باقي سكان البلاد المعمور فهم يعدونهم غير عرب. ولا شك أن جهلهم

هذا (تجاهلاً وليس جهلاً/ملاحظتنا) جعلتني أصرف وقتاً طويلاً لإفهام هذه الأمم الحقيقية، وأثبت أن العرب أمة واحدة تقطن في البلاد التي تحدّها البحار من الشرق والجنوب والغرب وتحدها جبال طوروس من الشمال. قلت هذا للمؤتمر، وأخبرتهم بمقاصد العرب ونواياهم. وبما أنهم (الحلفاء) قاموا لإنصاف المظلوم، فبعد أن فهموا المقاصد والمطالب وما فعله العرب من المعاونة للحلفاء في هذه الحرب اعترفوا باستقلال العرب مبدئياً. ولكونهم ليسوا عالمين الدرجة التي حازتها الأمة العربية اليوم من الرقي الأدبي والسياسي، ولتأمين السلم في البلاد بأجمعها، رأوا أن ينتدبوا هيئة دولية لترى الحقيقة بأبصارها، وها هي قادمة إليكم. لقد كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين:

القسم الأول، البلاد العربية لا يمكن تجزئتها.

القسم الثاني، بما أن البلاد العربية بين سكانها اختلافات في طبقات العلم والتعليم ليس إلا، فالظروف ليست كافية لتجعلهم أمة واحدة وحكومة واحدة.لذلك رأيت الدفاع كما يلي: أن سورية والحجاز والعراق قطعات عربية، وكل قطعة فيها يطلب أهلها الاستقلال. وقلت أن نجد والبلاد المساوية للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز ليس إلا، وهذه يرأسها والدي. أما سورية فيجب أن تكون مستقلة، وكذلك العراق يريد استقلاله، ولا يريد معاونة أو حماية. نحن لا نرضى في سورية أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من المعاونات في ابتداء تشكلنا.بل أن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بثمنه، أي بدراهم معدودات. دافعت هذا الدفاع، ولا حاجة إلى غير ذلك، لأن مجلسي هذا هو مجلس خاص بسورية، فإنني أقول عن سورية. دافعت عن سورية بحدودها الطبيعية.

قلت أن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية ولا يريدون أن يشاركهم فيه شريك. وقد توفقنا والحمد لله. العراق بلاد مستقلة بلا علاقة بسورية. كما أن سورية لا علاقة لها بسائر البلاد العربية. مع أن العرب أمة واحدة. وكلنا يعلم أن المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافية والصلات القومية هي بلاد واحدة. وإن هذه المقاطعات تكون جماركها ومصالحها الاقتصادية موحّدة لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها. كانت مدافعاتي على هذه الصورة. وكانت الأمم تنظر إلى طلباتي نظر الارتياح والقبول. وما حصل من الجدال ما هو إلا من عدم معرفة تلك الأمم مقاصد العرب وطواياها خوفاً من وقوع ما لا تحمد عقباه بما بذره الأتراك.ولكون الأمم الغربية تنظر إلى المجموع التركي العثماني كمجموع واحد. وما يحصل من الأتراك يظنونه من العرب. فبعد أن وقفوا على حقيقة الأمر، وعرفوا ما هي مقاصد السوريين، أذعنوا لهم وأعطوهم كل ما يطلبونه. وها أنا بين أيديكم قدمت إليكم من مؤتمر السلم أبلغكم ذلك. وستصل إليكم الهيئة الدولية وتخبركم ما أخبرتكم به، وتطلب منكم أن تعربوا لها عن ضمائركم بأية صورة كانت، لأن الأمم لا تريد اليوم أن تحكم أمة أخرى إلا برضاها. وقد جُعلت جمعية الأمم مانعاً للحرب وأوكل إليها حل الاختلافات والنظر فيها، وسيكون للعرب مندوب في جمعية الأمم. وستبدي رأي كل شعب من الشعوب التي كانت تحت يد الأتراك، وتعلن مطالب العرب وغيرهم، إما استعباداً أو حكماً ذاتياً استقلالياً، على قدر علم وعرفان واقتدار الأمم التي انسلخت عن الأتراك. فالموقف اليوم هو بيدكم. إن التسويات الخارجية قد تمت بفضل الباري وبحسن نية من حالفنا من الدول العظام الذين لا يمكنني أن أفرق بين الواحدة والأخرى في حسن النية، وهم بكل ارتياح قبلوا ما نثرت بين أيديهم من الأقوال».

ثم انتقل الأمير فيصل إلى الوضع الداخلي فقال:

« أنا الآن سأبتدئ في قولي عما يجب علينا عمله. ولكن قبل كل شيء يلزمني أن أرجع ثانياً إلى الماضي فأقول: إن الثوار قاموا ولم يستشيروا الأمة، لعدم مساعدة الوقت، فتحملوا المسؤولية، وعملوا ما عملوه حتى اليوم. والآن ذكرت ما حصل في السابق إلى تاريخنا هذا، وأريد ممن حضر من ممثلي الأمة، الذين في حالتهم الحاضرة ليسوا ممثلين بالصورة الحقيقية ولكنهم بموقعهم الأدبي يمثلون الأمة تمثيلاً معنوياً، أطلب منهم أن يصرحوا لي بأفكارهم، وأن يقولوا لي: هل ما قمنا به في السابق هو حسن أم لا؟ (تصفيق وهتاف: حسن، حسن) هل هو موافق لرغائب الأمة أم لا؟(هتاف قوي: موافق، موافق) هل أعمالنا مقرونة برضا الأمة أم لا؟ (أجاب الجميع: نعم، نعم، كل الرضا وفوق الرضا) هذه أعمالنا في السابق. ولكن، بعد اليوم، على رجال الثورة أو رجال الحكومة الحاضرة، قولوا ما شئتم، أن يظلوا سائرين بأعمالهم، لأننا إلى الآن ما تمكنا من تأسيس حكومة أساسية. ولكن، بما أن الوقت قد ساعد واجتمعت هذه الوفود فلا يمكنني أن أرجعهم قبل الإطلاع على أفكارهم الخصوصية. هل يريدون أن نداوم على عملنا أم لا؟ (الجواب: نداوم، نداوم، نداوم. هتافات) هل الأمة معتمدة على من هو قائم بأمرها أم لا؟ (الجواب من القاعة طبعاً: معتمدة، معتمدة، معتمدة) أرجوكم الإصغاء لبعض كلمات تجول في خاطري. هل تسمح الأمة بأن أدير الحركة السياسية الخارجية والداخلية بعد اليوم أم لا؟ (الجواب: نعم، نعم ، نعم. تصفيق حاد وهتافات: فليحيى أميرنا فيصل). أشكر هذه الهيئة، وأشكر هؤلاء الذوات على ما هم ناظرون إليّ به من الارتياح والطمأنينة. ولكنني أيضاً أجلب نظرهم إلى مسألة، وهي: لا شك أن الوكيل، أو الشخص الذي يدافع في الحقوقيات، لا يمكنه المدافعة عن حقوق موكله إلا إذا كان بيده وثائق تخوله ذلك. كذلك السياسيون، لا يمكنهم الدفاع عن الأمة إلا إذا كانوا حائزين على الشروط التي تمكنهم من العمل. فالهيئة الحاضرة تسأل الأمة هذا السؤال وتريد الإجابة عليه وهو: هل الأمة تؤيد كل أعمالي في الداخل والخارج قولاً وفعلاً؟ هل تساعدني بإعطاء جميع ما أطلب منها بدون شرط ولا قيدٍ أم لا؟ (الجواب: نعم، لك الأمر) هذا الذي أريد. لا شك هذه هي النقطة الأساسية التي تكون مستنداً للشخص أو للأشخاص أو للهيئة الذين سيعملون لتدبير الشؤون بعد اليوم، إلى حين انعقاد المؤتمر السوري الذي سنعقده في هذه الأيام. ولكن، كي أعمل إلى ذلك الوقت يلزمني الاعتماد، وقد طلبته منكم وأعطيتموني إياه، وسأعمل. إني أريد من الأمة أن لا تغتر وتقول أن الأمم أعطتنا استقلالنا. إن اعتراف تلك الأمم ما هو إلا اعتراف معنوي، فلا نعطى شيئاً إلا ما نأخذه بأيدينا. فالأمر بيد الأمة، وعليها القيام، وإن لم نقم، واتبعنا الأهواء، وقلنا نحن مستقلون، وكل منا تقاعس عن واجبه الوطني، فلا استقلال لنا.أقول هذا لأني رأيت الأمة عند قدومي قابلتني بكل ترحيب. وأريد أن الأمة تؤيد أقوالها بأفعالها. هذا طلبي وهو مختصر جداً. سأطلب من الأمة أن تؤازرني»!.

وهنا بدأ المندوبون يقفون تباعاً ويعلنون تأييدهم التام للأمير فيصل. وكانوا يتألفون من ممثلي المدن والأرياف والبوادي السورية واللبنانية والفلسطينية، وممثلي الأديان والطوائف الإسلامية والمسيحية والموسوية. وبعد ذلك استأنف الأمير فيصل الكلام فقال:

« لا شك أنني بعدما أخذت الاعتماد من هذه الهيئة سأداوم وأثابر على أعمالي كما سبق، لحين انعقاد المؤتمر العام الذي سيسن القوانين التي توضع لإدارة شؤون سورية كافة.ولا شك أن فكري في إدارة سورية هو أنني أرى مطاليب الأقليةِ من الشعب (يقصد الأقليات العرقية والدينية) تكون مرجحة على آراء ورغائب الأكثرية. وهذا، أولاً، بالنسبة لما بذل الأتراك من الشقاق والنفاق بين العناصر.

فالبلاد ستقسم إلى مناطق بموجبِ الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة إلى اختلاف مناطقهم. وإنني أعلم يقيناً أن القسمِ الجنوبي من البلاد السورية لا يدار كما يدار الساحل. ولا يدار الساحل كما يدار داخل سورية مثلاً، وحوران وجبل الدروز والمنطقة الجنوبية. وقولي هذا قول شخصيٍ لأنني فرد. ولكنني أؤثر على المجموع بما له من الاعتماد عليّ. وإن شاء الله أرى منهم اعتماداً دائماً، ويأخذون أقوالي ويعملون بها. وإني أطلب من الجميع، كبيراً كان أم صغيراً، أن يعتمدوا على الباري ثم على من هو منهم، أي شخصي الحقير، لأني سأدافع عنهم، وسأنظر إليهم على اختلاف أديانهم نظرة واحدة. لا فرق عندي بينهم، بل أرى الصالح والمتعلم مقدمين في نظري. أقسم على هذا بشرف آبائي وأجدادي. كما أني أطلب من الأمة أن لا تنظر إلى شخصياتها في المعاملات العامة. وليس لأحد منا أن يقول كنت كذا ، ناظراً لشأنه العائلي. بل لينظر كل منها إلى النفع العام في جميع الأمور التي يجب أن تقدّم على المصالح الخاصة. ولا شك أن الشخص بذاته محترم عند الجميع. ولكن العمل يجب أن يكون بالعلم. فقد يكون الرجل وجيهاً في البلاد وهو غير قادر على إدارة وظيفة. فليعلم كل إنسان أنني لا أتحزّب لشخص لأنه من عائلة أو أسرة ذات شأن وقوة، بل أنظر إلى اقتداره الشخصي لا لمقامه الاجتماعي، فأستخدمه في العمل الذي يليق به، لأن الحرمة الشخصية معنوية والعمل عائد للأمة جميعها، فلا يمكن إدخال الشخصيات في العموميات. وأرجو أن تعتمد الأمة على الأمم التي حالفتها وناصرتها، والتي لولاها لم نستطع الاجتماع الآن. ولكننا واثقون أن حلفاءنا لا يريدون لنا إلا الفلاح، ولا طمع لهم بغير نجاحنا. فعلينا أن نثبت لهم أننا أمة تريد أن تستقل، ونحافظ على كبيرنا وصغيرنا، وجارنا ومستجيرنا، ونحترم كل من يأتينا من الأمم الغربية لخدمتنا في بلادنا».

٨- إعلان استقلال سورية ووحدتها

لقد أقر المؤتمر السوري العام، بتاريخ ١٩٢٠/٣/٨، استقلال سورية الطبيعية ووحدتها. وقد جاء في نص القرار المعلن أن الأمة العربية ذات المجد القديم والمدينة الزاهرة لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دماء شهدائها الأحرار وتثور على حكومة الأتراك إلا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة بصفتها أمة ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقياً. وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء استناداً إلى ماجهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان ساستهم وحكوماتهم، وما قطعوه خاصة من العهود لجلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية، وما جهر به الدكتور ولسن (رئيس الولايات المتحدة) من المبادئ السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق، وإنكار سياسة الفتح والاستعمار، وإلغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الأمم، وإعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها التي وافق عليها الحلفاء رسمياً. وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الأعمال العظيمة في جانب الحلفاء هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية، تلك الأعمال التي كان لها الأثر الأكبر في انكسار الترك وجلائهم عن سورية، وانتصار قضية الحلفاء انتصاراً باهراً حقق آمال العرب بوجه عام والسوريين منهم بوجه خاص، فرفعوا الأعلام العربية وأسسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار. ولما قضت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية ثلاث مناطق أعلن الحلفاء رسمياً أن لا مطمع لهم في البلاد وأنهم لم يقصدوا من مواصلتهم الحروب

في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطة الترك تحريراً نهائياً. وأكدوا أن تقسيم المناطق لم يكن إلا تدبيراً عسكرياً مؤقتاً لا تأثير له في مصير البلاد واستقلالها ووحدتها، ثم أنهم قرروا بعد ذلك رسمياً الفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع ألمانيا فاعترفوا فيها باستقلالنا تأييداً لما وعدوا به من إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها، وأرسلوا اللجنة الأمريكية للوقوف على رغائب الشعب فتجلت لها هذه الرغبة في طلب الاستقلال التام والوحدة السورية التامة. وقد مضى عام ونصف عام والبلاد لا تزال رازحة تحت الاحتلال والتقسيم العسكري الذي ألحق أضراراً عظيمة وأوقف سير أعمالها ومصالحها الاقتصادية والإدارية، وأوقع الريبة في نفوس أبنائها من أمر مصيرها، فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد، وقام بثورات أهلية منتقضاً على الحكم العسكري الغريب ومطالباً باستقلال بلاده ووحدتها. فنحن أعضاء هذا المؤتمر بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً ، نتكلم بلسانها ونجهر بإرادتها، رأينا وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج، واستناداً على حقنا الطبيعي الشرعي في الحياة الحرة، وعلى دماء شهدائنا المراقة، وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس، وعلى الوعود والعهود والمبادئ السامية السالفة الذكر، وعلى ما شاهدناه كل يوم من عزم الأمة الثابت الأكيد على المطالبة بحقها ووحدتها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل، قد أعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس النيابي، على أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطن هجرة لهم. وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ... ملكاً دستورياً على سورية بلقب(صاحب الجلالة الملك فيصل الأول) وأعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث، على أن يقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن من جمع مجلسها النيابي، على أن تدار هذا البلاد على طريقة اللامركزية. ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك، وكانت الأسباب المستند إليها إعلان استقلال سورية هي التي يستند إليها في إعلان استقلال القطر العراقي وبما أن بين القطرين صلات وروابط تاريخية ولغوية واقتصادية وجنسية وكل واحد من القطرين لا يستغني عن الآخر، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً، على أن يتكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي.هذا وإننا باسم الأمة السورية التي أنابتنا عنها نحتفظ بصداقة الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم ومصالح جميع الدول كل الاحترام. وأن لنا الثقة التامة بأن يتلقى الحلفاء الكرام وسائر الدول المتمدنة عملنا هذا المستند إلى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة بما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية، فيعترفوا بهذا الاستقلال، ويجلوا جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية، فيقوم الجند الوطني والإدارة الوطنية بحفظ النظام والإدارة فيهما مع المحافظة علي الصداقة المتبادلة، حتى تتمكن الأمة السورية العربية من الوصول إلى غاية الرقي، وتكون عضواً عاملاً في العالم المتمدن. وعلى الحكومات السورية التي تتألف استناداً على هذا الأساس تنفيذ هذا القرار. (انتهى نصّ الإعلان)

وبعد ذلك صدر في دمشق القانون الأساسي للمملكة العربية السورية الذي نص على « أن حكومة المملكة العربية السورية حكومة ملكية مدنية نيابية، عاصمتها دمشق الشام، ودين ملكها الإسلام. وأن المملكة السورية تتألف من مقاطعات، ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة. وأن المقاطعات مستقلة

استقلالاً إدارياً بمقتضى هذا القانون، ويسن المؤتمر قانوناً خاصاً يبين فيه حدود هذه المقاطعات. وأن اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية هي اللغة العربية.

وفي الوقت نفسه، أصدر المؤتمر العراقي العام، في جلسة عقدها في دمشق، بتاريخ ١٩٢٠/٣/٨، بياناً أعلن فيه استقلال العراق واتحاده بسورية اتحاداً سياسياً واقتصادياً، وتضمن البيان الحيثيات ذاتها تقريباً التي وردت في بيان المؤتمر العام السوري.

أما الحلفاء، فقد أداروا ظهورهم تماماً لكل تلك القرارات والمواقف العربية، وانطلقوا يوزعون ويقتسمون المشرق العربي فيما بينهم كغنائم حرب. فأصدر الحاكم الفرنسي في لبنان بلاغاً يقضي بعدم التقيد بمقررات المؤتمر السوري العام (١٩٢٠/٣/١٣) وكان الفرنسيون قد أصدروا قراراً يقضي بفصل لواء الاسكندرونة عن سورية(١٩١٨/١١/١). وأصدر كاترو، رئيس البعثة الفرنسية، قراراً بجعل ولاية حلب حكومة مستقلة بناء على تعليمات الجنرال غورو المندوب السامي الفرنسي (١٩٢٠/٩/١٦) وكان قد جرى فصل لوائي نابلس وعكا عن ولاية بيروت بقرار من الفرنسيين(١٩١٨/١١/٢). وقراراً آخر بتقسيم لبنان إلى مناطق ثلاث (١٩١٩/١/٣١) وإلحاق أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة وبعلبك إدارياً بالأراضي اللبنانية، بقرار من الجنرال غورو(١٩١٩/٨/٣) ثم القرار القاضي بتحديد حدود دولة لبنان الكبير الذي أصدره أيضاً الجنرال غورو (١٩٢٠/٨/٣١) وقرار فرنسي آخر بأن تدعى دولة لبنان الكبير « الجمهورية اللبنانية» (١٩٢٦/٥/٢٣). وقرار بتعيين الحدود فيما بين دولة لبنان ودولة دمشق و»دولة العلويين»! (١٩٢٤/١٢/٢٩). كل هذه القرارات والإجراءات التي كانت تصدر وتتخذ في وقت تتوالى فيه صيحات الاستنكار والغضب والمطالبة في معظم المناطق اللبنانية بالالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية. إنّها مناطق كثيرة يطول استعراضها، ويطول عرض أسماء ممثليها. غير أنه كانت هناك أيضاً مطالب معاكسة تلح على استقلال لبنان وترفض الاتحاد مع سورية.

٩- مؤتمر القدس العربي القومي
(١٩١٣/١٢/١٣)

وفي القدس ، تداعى فريق من رجالات العرب لعقد مؤتمر يضم مندوبين عن البلاد العربية. وقد انعقد هذا المؤتمر في بيت المقدس بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٣، وبحث فيه ما يجب عمله لدرء النازلات الاستعمارية التي نزلت بالبلاد العربية. وقد أقروا المواد الآتية ميثاقاً مقدساً يكون للعرب هدفاً ولجهودهم مقصداً وغاية في مختلف أقطارهم فيستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المنشود على نوره ويجرون على سننه. وهذا نص الميثاق:

المادة الأولى: أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

المادة الثانية: توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها.

وكانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي القومي قد أعدت جدول أعمال المؤتمر في القدس، وأرسلته سراً إلى عدد من رجالات العرب بتاريخ ١٩٣٢/٢/٢٦، وتلكم هي بنود جدول الأعمال:

١. توحيد الأحزاب الاستقلالية في أوضاعها وتشكيلاتها في الأقطار العربية.

٢. توحيد العالم العربي في شكله مع ملاحظة إضافة بعض العلاقات حفظاً لخصائص بعض الأقطار.

٣. توحيد أسماء الحكومات العربية.

٤. توحيد شكل الطوابع البريدية وما إليها من الحوالات المالية البريدية.

٥. ضرب السكة الذهبية والفضية على صورة متماثلة وتوحيد شكل العملة الورقية على قدر الإمكان.

٦. توحيد شكل جوازات السفر ورفع حواجز المرور والإقامة.

٧. جعل التابعية العربية حقاً لكل عربي في الأقطار العربية الأخرى.

٨. السعي لرفع الحواجز الجمركية.

٩. إنشاء الارتباط بين الغرف التجارية في ألأقطار العربية.

١٠. العمل للوحدة الاقتصادية.

١١. تأسيس بنك عربي عام متحد.

١٢. تغليب مصلحة البلاد العربية على كل مصلحة سواها في مشروعات سكك الحديد وطرق المواصلات.

١٣. رعاية المصلحة العربية العامة في جميع ما يعقد من معاهدات داخلية وخارجية.

١٤. توحيد نظام الموازين والمكاييل .

١٥. توحيد المجامع العلمية ومناهج التعليم وتسهيل القيام بالرحلات العلمية والمدرسية.

١٦. إرسال بعثات المعلمين والأندية إلى الأقطار العربية المحتاجة إلى هذا وتسهيل القيام بالسياحة والسفر.

١٧. تأسيس كشافة عربية عامة متحدة على نظام عربي محض.

١٨. توحيد شكل لباس الرأس.

١٩. السعي لحمل ملوك العرب وأمرائهم على عقد مؤتمر خاص بهم يجمع بينهم على اختلاف أقطارهم.

٢٠. تعيين يوم عام عيداً للأمة العربية ويوم عام لذكرى شهداء العرب.

٢١. وضع كتاب للقضية العربية وكتاب تاريخ العرب(مختصر ومفصل).

٢٢. إقامة ممثلين للمؤتمر العربي الأول في الأقطار العربية.

٢٣. وضع نظام مالي للمؤتمر.

٢٤. اللجنة التنفيذية المقبلة للمؤتمر تكون الهيئة السياسية العليا الممثلة للأحزاب الاستقلالية العربية.

١٠ - من سورية الكبرى إلى الجامعة العربية

حفلت سنوات الأربعينات من القرن العشرين بنشاط خطين شبه متوازيين في السياسة العربية وهما: الخط الذي قاده الأردن منذ عام ١٩٤١ في اتجاه إحياء مشروع سورية الكبرى الذي اندثر بعد هزيمة العهد الفيصلي في دمشق، وخط في اتجاه إنشاء جامعة الدول العربية، وانطلق ابتداء من عام ١٩٤٤. ومما لا شك فيه أن كلا الخطين كانا من نتاج ظروف الحرب العالمية الثانية، وبخاصة ظروف بريطانيا في تلك الحرب. لقد نجم عن تلك الحرب أفول نجم الإمبراطورية البريطانية، التي راحت

تتقهقر بسرعة أمام تقدّم الولايات المتحدة الذي بدا كاسحاً. وقد حاولت لندن تدعيم إمبراطوريتها المنهارة وإعاقة التقدم الأمريكي للحلول محلها في مستعمراتها وعلى رأس النظام العالمي، فكان تفكيرها بوحدة سورية الطبيعية، ثم تفكيرها بإنشاء الجامعة العربية، معتمدة على وجودها ونفوذها في كل من مصر والأردن وفلسطين والعراق.

ففي ١٩٤١/٧/١ ، اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً بصدد تحقيق الوحدة السورية، تضمن ما يلي:

« نظر مجلس الوزراء في جلسته في الوضع السياسي الحاضر وقرر باتفاق الآراء عرض ما يأتي على حضرة صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم: إن التصريح البريطاني الأخير على لسان المستر إيدن أولاً، ولسان السير مايلز لمبسون ثانياً ، وكذلك تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو، قد قوبلا بالاغتباط والشكر من حكومة سموكم، وأتاحا لها على ضوئهما أن تدرس الموقف السياسي الحاضر في البلاد العربية التي تتألف من سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين، وتمثل المجموعة السورية العربية التاريخية. وإنها لترحب أجمل الترحيب بهذين التصريحين وتسجلهما، وتعتبرهما اعترافاً بجدارة البلاد السورية بالاستقلال والوحدة، ودليلاً على تقدير بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة التي يمكن أن يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللعرب أنفسهم سواء أكان أيام السلم أم أيام الحرب. وعلى اعتبار أن البلاد الأردنية جزء من مجموعة البلاد السورية منذ أقدم الأزمان التاريخية، واعتبار أن سموكم كنتم في طليعة من حارب تحت إمرة والدكم المرحوم جلالة الملك حسين أيام الحرب العظمى في سبيل الاستقلال العربي ونصرة الحلفاء، وحافظ على ولائه ووفائه للمبادئ الديمقراطية، تتقدم حكومة سموكم على أساس هذين الاعتبارين ببسط وجهة نظرها في أن الظروف الحاضرة تتطلب معالجة حكيمة عاجلة للقضاء على دسائس دول المحور وجمع الكلمة في البلاد السورية على الولاء التام للحلفاء وتقديم المعونة لهم، وتطمين الرأي العام ومضاعفة الثقة بالوضع الجديد، والاستعداد للاضطلاع بمسؤوليات الاستقلال، وترى أن تحقيق هذه الغايات وتيسيرها لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون المشترك وتوحيد المساعي والاتصال المباشر فيما بين الحكومات الوطنية في البلاد السورية. وبناء على هذا الرأي ترى أن تتفضلوا وتسمحوا لها بالاتصال بالحكومات المشار إليها والتعاون وإياها على العمل لتحقيق الغايات الآنفة وجمع الكلمة وتوحيد الرأي العام، وإنها تستند في اقتراحها هذا إلى الأمور الآتية:

١. تضمن تصريح المستر إيدن أن الحكومة البريطانية عظيمة العطف على قضية الاستقلال السوري وأنها مستعدة لتأييد السعي الذي يبذله فريق من زعماء العرب لإيجاد نوع من الوحدة العربية. وجاء التصريحان الأخيران على لساني المستر مايلز لمبسون والجنرال كاترو معززين هذا التصريح. وإن ذلك ليعدّ أكبر تأييد من الحكومة البريطانية وأعظم عطف منها على القضية العربية.

٢. لقد سلكت البلاد الأردنية حكومة وشعباً تحت إمرة سموكم مسلكاً حافظت به على ولائها في جميع الظروف لحكومة جلالته (البريطانية)وبرهنت أنها تتحلى بمزية الإخلاص للمبادئ الديمقراطية، وتملك القدرة على جعل الأمور تسير في الطريق المستقيم، وهي بمسلكها هذا يمكن أن ييسر لها الاتصال المقترح أن تكون قدوة حسنة للبلاد السورية الأخرى وخير مؤثر في توجيه الرأي العام العربي توجيهاً صالحاً بحيث يثق بان تحقيق أمانيه القومية منوط باطراد الإخلاص والولاء للحلفاء.

٣. إن البلاد السورية بحكم وضعها الجغرافي ومواردها الطبيعية لا تتحمل، وعلى الأخص من

الناحية الاقتصادية، أن تعيش إلا كياناً واحداً تتساند أجزاؤه معاً، ولقد دلّت الحوادث السابقة على أن أي حاجز يفصل بين هذه الأجزاء من شأنه أن يسبب قلقاً واضطراباً في الحياة السياسية ويؤثر في الناحية الاقتصادية تأثيراً سيئاً يساعد على بث الدسائس من جانب الدول المعادية.

٤. إن الرأي العام السوري جدّ توّاق إلى وضع جديد يشعره بأنه قادم على مستقبل يحفظ كيانه السياسي والاقتصادي، فإذا لم ير بعد التصريح الأخير جديداً في الأوضاع السياسية يبشر بإمكان تحقيق أمانيه فإنه يرتدّ إلى حال روحية سيئة وهذا ما لا يرضي حكومة جلالته (البريطانية طبعاً) ولا يكون في مصلحتها وحلفائها.

لقد أطلع الأمير عبد الله المعتمد البريطاني على قرار الحكومة الأردنية، غير أن ردّ الحكومة البريطانية جاء، ولخيبة الأمل، بالتأكيد على عدم التقرب من الحكومة السورية أو غيرها، وبإرجاء كل محاولة ريثما تغدو الحالة أكثر استقراراً، مع الإشارة إلى أن حكومة جلالته (البريطانية) سوف تصون المصالح المشروعة لأمير الأردن وحكومته في الوقت المناسب (رسالة الحكومة البريطانية ١٩٤١/٧/١٤). غير أن نشاط الحكومة الأردنية لم يتوقف على هذا الاتجاه حتى عام ١٩٤٨، فأصدرت المشاريع والبيانات الاتحادية الكثيرة، وأجرت اتصالات واسعة سرية وعلنية، ولم يحل قيام الجامعة العربية دون استمرارها على خط توحيد سورية الكبرى، الأمر الذي استفز حكام الدويلات الأخرى، وجعلهم يطلقون التصريحات ضد المحاولات الأردنية، وبلغت المشاحنات أوجها في عام ١٩٤٦، فخصصت للرد على مشاريع الحكومة الأردنية جلسات للنواب في كل من دمشق وبيروت. وأصدر الحزب القومي السوري بياناً مطولاً تضمن دراسة وافية للمشروع الأردني حول وحدة سورية الكبرى، وختمه برفض المشروع، وهو الرفض الذي أقره المجلس الأعلى للحزب، بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٥، ودعا سائر المواطنين المخلصين في سائر الدول المنوي توحيدها إلى مقاومته ومكافحته.

في عام ١٩٤٧، جدد الملك عبد الله دعوته إلى وحدة سورية الكبرى عبر مشروع جديد أذاعه على الشعب. وفي هذه المرة جاءه الرد من الرئيس السوري شكري القوتلي، الذي اعتبر الأردن دولة منتقصة الحرية، مثلومة السيادة، تنعت جمهوريتين مستقلتين(سورية ولبنان) بحكومات إقليمية يجب أن يضمها إلى عرشه ويخضعها إلى مصيره تحت ستار مموه من وحدة أو اتحاد. وبعد أن شرح الرئيس القوتلي عدم أهلية الحاكم الأردني للنهوض بمثل هذه الدعوة قال متهكماً: «إذا كان مبرّر هذه الدعوة هو زعم الوحدة والاتحاد العربي، فالوحدة لا تتم إلا بانضمام الفرع إلى الأصل والجزء إلى الكل، بعد أن يحرّر الأول من قيوده حتى لا يجرّ العليل العدوى إلى السليم. ونحن نرى أن لا مجال للشركة والاشتراك بين طليق ومقيد. فما دامت هذه القيود موضوعة لا مجال إذن لهذه الوحدة المنشودة»!.

من جهة أخرى، كان أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطاني قد ألقى خطاباً، في أيار/مايو ١٩٤١، جاء فيه ما يلي:

« لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة منذ التسوية التي تم التوصل إليها في نهاية الحرب الأخيرة (الأولى) ويسعى العديد من المفكرين العرب إلى تحقيق درجة أكبر من الوحدة بين الشعوب العربية عما هو متحقق حتى الآن.وهم في تطلعهم إلى الوحدة يأملون في الحصول على دعمنا، ويعسر أن لا نستجيب لمثل هذا المطلب من أصدقائنا. ويبدو لي أن من الطبيعي والصحيح العمل على تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، فضلاً عن الروابط السياسية، وإن حكومة جلالته

سوف تقدم من جانبها كل تعضيد لأي مشروع من هذا القبيل يلقى تأييد الرأي العام العربي» (راجع كتاب « موقف بريطانية من الوحدة العربية» د.يونان لبيب رزق . منشورات مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت) .

إنه ليبدو أن هذا التصريح ذاته هو الذي جعل الحكومة الأردنية تفهمه على أنه يشجع العمل من أجل وحدة سورية الكبرى حسب فهمها لهذه الوحدة. غير أنه ثبت فيما بعد، في عام ١٩٤٥، أن المقصود ، أو ما استقر عليه الرأي، هو إنشاء الجامعة العربية.

في ١٩٤٣/١١/٧، قال أنطوني إيدن رداً على سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس العموم:

« لعلمكم الخاص، فقد زار رئيس وزراء العراق القاهرة ليبحث مع رئيس الوزراء المصري تنشيط روح التعاون العام بين الأقطار العربية . وفي الاجتماع بين الرجلين وافق النحاس (رئيس وزراء مصر) على الدخول في محادثات مع حكومات الدول العربية الأخرى بهدف اكتشاف ما بينها من أسباب اتفاق. وإذا ما تمخّض عن هذه المحادثات قدر كاف من الاتفاق بين البلاد العربية فالمقترح عقد مؤتمر تحضره كل الدول العربية المعنية في القاهرة للتوصل إلى اتفاق عام» !

كان تصريح إيدن هذا بمثابة دخول فكرة إنشاء الجامعة العربية حيز التنفيذ. وبعد اتصالات معقدة ومحادثات مريرة بين الحكومات العربية كانت لندن على مقربة منها دائماً، إن لم نقل فيها، أعدّ مشروع ميثاق الجامعة العربية في ١٩٤٥/٢/١٤، الذي تضمن تأكيداً صريحاً على احترام الحدود القطرية. وفي احتفال كبير، في ١٩٤٥/٣/٢٢ ، جرى توقيع الميثاق في وقت دخل فيه الوطن العربي مرحلة جديدة، حيث الحلفاء فرضوا هيمنتهم وأعادوا اقتسام العالم عبر مؤتمرات نهاية الحرب العالمية الثانية. مؤتمر الدار البيضاء ١٩٤٣/١/١٩. مؤتمر موسكو ١٩٤٣/١٠/١٩. مؤتمر طهران ١٩٤٣/١١/٢٧. مؤتمر يالطا١٩٤٥/١١/٤.

لقد كانت الصيغة التي وضعها المنتصرون هي تغطية مناطق النفوذ بإنشاء منظمات إقليمية تحت مظلة الأمم المتحدة تتعاون معها في «حفظ السلام والأمن»! أما الشعوب العربية فكانت تضغط في اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية. لا «سورية الكبرى» ولا «الجامعة العربية» .

لقد تضمن ميثاق الجامعة العربية المبادئ التي تنصّ على : الاعتراف بسيادة واستقلال الدول الأعضاء بحدودها القائمة فعلاً . الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها. الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها. ليس هناك إلزام لانتهاج سياسة خارجية موّحدة. عدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات والخلافات. يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناء على طلبها. هكذا!.

١١ - سورية ومصر على طريق الوحدة

منذ عام ١٩٥٥، بدا جلياً أن مصر وسورية تسيران حثيثاً على طريق وحدتهما. ففي شهر حزيران/ يونيو من ذلك العام أعدّت الحكومة السورية مشروعاً اتحادياً، على أثر المباحثات التي دارت بين السيدين خالد العظم وزير الخارجية السوري والصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد المصري، سرعان ما انضمت إليه المملكة العربية السعودية. وقد انتهت المداولات إلى فكرة وضع ميثاق يسير بالدول العربية التي توقعه نحو هدف تحقيق الوحدة في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، كخطوة أولى في سبيل الوصول إلى وحدة عربية شاملة.

وفي ١٩٥٥/١٠/٢٠، وقعت كل من دمشق والقاهرة ميثاقاً للدفاع المشترك « توطيداً لمبادئ الجامعة

العربية وتوكيداً لإخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادئ، ورغبة (من الحكومتين) في زيادة توثيق التعاون العسكري حرصاً على استقلال بلديهما ومحافظة على سلامتهما وإيماناً منهما بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينهما يعتبر عاملاً رئيسياً في تأمين سلامة واستقلال كل منهما، وتحقيقاً لأمانيهما في الدفاع المشترك عن كيانهما وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة .... الخ « .

وفي ١٩٥٥/١٠/٢٧، جرى توقيع ميثاق عسكري مماثل بين مصر والمملكة العربية السعودية.

وبعد التطورات التي طرأت على أوضاع الأردن، من الاستغناء عن خدمات الجنرال الإنجليزي كلوب باشا، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومن أجل دعم الأردن سياسياً ومادياً بعد أن ترتب على تلك التطورات حرمانه من بعض المعونات الأجنبية، عقدت اتفاقية تضامن عربي بين الأردن والسعودية وسورية ومصر، بتاريخ ١٩٥٧/١/١٩. وقد جاء في الأسباب الموجبة أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي» تدعيماً للخطة التي تسير عليها الدول العربية المتحررة في إنشاء الكيان العربي والمحافظة على استقلاله وإيمان هذه الدول أن هذا الاستقلال لا يتم إلا بالتضامن والتعاون بينها مدفوعة برغبة شعوبها في السير قدماً نحو الوحدة العربية المنشودة، فقد رأت كل من حكومات الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، إدراكاً منها للمسؤوليات الملقاة عليها، أن تحقق خطوة إيجابية في هذا السبيل، فاجتمع ممثلوها في القاهرة ووقعوا على اتفاقية التضامن العربي رغبة منهم في تقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل إدراك الغايات السامية التي أرادتها لنفسها شعوب الدول العربية المتحررة. كما وأنه جرى في دمشق، في ١٩٥٧/١/٢٨/ تبادل كتب بين ممثلي الجمهورية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية وضعت فيها طرق تنفيذ الاتفاقية المشار إليها. لذلك، وإيماناً بأن الاستقلال السياسي لأية دولة عربية لا يمكن أن يتحقق ويثبت إلا بعد أن يتحقق استقلالها المالي عن أية دولة أجنبية فقد أعدّ مشروع القانون المرفق (بخصوص دعم الأردن مالياً) راجين إقراره حتى نصل إلى الغاية المنشودة من التعاون العربي.

وكان السيد صبري العسلي رئيس وزراء سورية قد تلا أمام مجلس النواب السوري بياناً، بتاريخ ١٩٥٧/١/٣، جاء فيه ما يلي:

. أحب أن أعلم مجلسكم الكريم أن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بإجماع آرائه بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض فيما بين سورية ومصر الشقيقة توصلاً لاتحاد فيدرالي بيننا وبينها، وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربية المتحررة.

وبناء على بيان رئيس الحكومة السورية اتخذ مجلس النواب السوري برئاسة السيد أكرم الحوراني القرار الآتي:

. إن مجلس النواب السوري تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التي تنص أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة.

وفي القاهرة ، قال الرئيس جمال عبد الناصر:

. تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس نواب سورية الشقيقة بإقامة اتحاد بين جمهوريتي مصر وسورية، ففي تحقيق هذا الاتحاد تحقيق لأمنية يهفو إليها كل عربي يؤمن بالقومية العربية ويعمل من أجلها.

وفي دمشق، بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨ ، عقدت لجنتا الشؤون الخارجية في مجلس النواب المصري والسوري اجتماعاً مشتركاً، واتخذتا بالإجماع قراراً بتبني القرار التالي والاقتراع عليه:

« إن نواب المجلسين المجتمعين، إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعون حكومتي مصر وسورية للدخول فوراً في مباحثات مشتركة لاستكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد».

غير أن الأمور تطورت بسرعة وبقوة في اتجاه الوحدة الاندماجية حين توجه وفد من قيادات الجيش السوري إلى القاهرة برئاسة الفريق عفيف البزري رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة، بتاريخ ١٩٥٨/١/١١، حاملاً معه مشروعاً تضمن تحقيق ما يلي:

. دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة. رئيس دولة واحدة.، سلطة تشريعية واحدة. سلطة تنفيذية واحدة. سلطة قضائية واحدة. علم واحد. وعاصمة واحدة. تسن القوانين استناداً إلى دستور واحد. قائد أعلى للقوات المسلحة هو رئيس الجمهورية العربية المتحدة. مجلس دفاع أعلى. قيادة عامة للقوات المسلحة. قوات مسلحة موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز. موازنة واحدة.

وبناء على ذلك، وخلال الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الرئيس جمال عبد الناصر ووزير خارجية سورية صلاح البيطار(المفوض من الحكومة السورية) تم الاتفاق على الإجراءات التنفيذية والتصور العملي لشكل الدولة الجديدة.

وفي ١٩٥٨/١/٣١ عرض الرئيس جمال عبد الناصر على المسئولين المصريين والسوريين مشروع الدستور المؤقت للدولة المتحدة. وفي ١٩٥٨/٢/١ صدر بيان إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة.

في تلك الفترة، وبعد أيام قليلة من قيام الجمهورية العربية المتحدة، صدر بلاغ مشترك أردني عراقي نص على عقد اتفاق الاتحاد العربي بين الدولتين. وفي مقدمة الاتفاق اعتبر الاتحاد العربي تنفيذاً واستمراراً لنهج الثورة العربية الكبرى التي قادها ملك الحجاز الشريف حسين. وقد وجه كل من الملك فيصل والملك حسين كلمة إلى الشعبين العراقي والأردني. وصادق على اتفاقية دولة الاتحاد العربي مجلس الأعيان والنواب في العراق بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٦. وتلقى الملك فيصل بن غازي ملك العراق برقية تهنئة من الرئيس جمال عبد الناصر، وأخرى من الملك سعود بن عبد العزيز. وفي ١٩٥٨/٣/١٩ صدر دستور دولة الاتحاد العربي. غير أن هذا الاتحاد انهار في ١٩٥٨/٧/١٤، أي بعد بضعة أشهر، بقيام الثورة العراقية التي قادها عبد الكريم قاسم. أما الوحدة السورية المصرية فقد صمدت حتى ١٩٦١/٩/٢٨، حيث قام عدد من ضباط الجيش السوري بانقلاب عسكري أودى بها.

وفي عام ١٩٦٣، بعد أن تسلّم حزب البعث العربي الاشتراكي زمام السلطة في كل من العراق وسورية، عاد العمل من أجل إحياء الوحدة بين أقطار عربية ثلاثة هذه المرة، بين العراق وسورية ومصر. وبعد مباحثات صعبة ومريرة بين ممثلي الأقطار الثلاثة تم الاتفاق على قيام وحدة ثلاثية ، وصدر في القاهرة بيان طويل تضمن تفاصيل الاتفاق . غير أن المحاولة لم تتجاوز هذه الحدود، حيث نشب صراع مسلح بين البعثيين والناصرين في سورية، بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٨، فوئدت تلك المحاولة في المهد، مخلفة وراءها صراعات و مرارات دامت لسنوات طويلة.

وأغرب ما في الأمر أن حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان يحكم سورية والعراق بقيادة

قومية واحدة لم يقدم على تحقيق الوحدة بين هذين البلدين الشقيقين. لكن ميثاقاً لوحدة عسكرية بينهما تم توقيعه في ١٩٦٣/١٠/٨، متضمناً ما يلي:

أولا : إعلان الوحدة العسكرية بين القطرين.

ثانياً: تشكيل مجلس دفاع أعلى.

ثالثاً: تعيين الفريق الركن صالح مهدي عماش (عراقي) قائداً عاماً للقوات المسلحة الموحدة.

رابعاً: تكون دمشق مقراً للقيادة العامة.

وعندما انهار حكم البعث في العراق في الشهر الحادي عشر من العام نفسه، وتسلم زمام السلطة عبد السلام عارف، بدأ التقارب بين العراق ومصر. وفي ١٩٦٤/٥/٢٦ وقعت اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة(مصر). كذلك، وفي الشهر السابع من العام نفسه تم توقيع اتفاق تنسيق مشابه بين مصر واليمن. وفي الشهر العاشر من العام نفسه وقع اتفاق إنشاء القيادة السياسية الموحدة بين العراق ومصر.

لقد كانت الاتفاقات تعقد وتعلن بكثرة، ثم لا يدري أحد عن مصيرها شيئاً، حيث تتجاوزها الأحداث والتبدلات المتلاحقة في هذا القطر أو ذاك . وفي عام ١٩٦٦، في الشهر الحادي عشر، عادت العلاقات بين دمشق والقاهرة إلى مجاريها الطبيعية، وتم في القاهرة توقيع اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسورية. وفي ١٩٦٧/٥/٣١ ، عشية حرب عام ١٩٦٧، تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين ومصر والأردن . لقد حدث ذلك قبل خمسة أيام فقط من انفجار الحرب بين العرب والإسرائيليين!وبعد تلك الحرب تبدلت أوضاع المنطقة العربية تبدّلاً كبيراً جداً، وكانت بداية مرحلة جديدة كل الجدّة.

١٢- إعلان اتحاد الإمارات العربية

في ١٩٦٨/٢/١٨، جرى توقيع اتفاقية اتحاد بين أمارتي دبي وأبو ظبي. وجاء في المقدمة:

« اجتمع صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أمارة أبو ظبي مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي لمتابعة أبحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد الاتفاق على أسس توحيدها لضمان المحافظة على الاستقرار فيها وتحقيق المستقبل الأفضل لشعبها ».

وفي ١٩٦٨/٢/٢٧، جرى توقيع البيان المشترك لمؤتمر اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي:

« بناء على اتفاق سابق تم بين جميع حكام إمارات الخليج العربي لعقد مؤتمر بينهم ومن الوفود المرافقة لهم بدبي في يوم الأحد (١٩٦٨/٢/٢٥) عقد المؤتمر الأول لحكام الإمارات العربية في الخليج العربية في الخليج العربي بدبي (٢٥-١٩٦٨/٢/٢٧) ولقد كان للترحيب الأخوي الحار الذي استقبل به شعب دبي حكام الإمارات، والروح الوطنية المتأججة التي أيدت بها شعوب المنطقة بأسرها قرار عقد المؤتمر لاستعراض الموقف الراهن في الخليج العربي وللتذاكر حول خير الوسائل لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتحقيق تعاون وثيق بين الإمارات العربية في الخليج العربي تأميناً لصلاح حاضرها وازدهار مستقبلها أوضح دليل على عمق الروابط التي تجمع بين شعوب هذه الإمارات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير وأسطع برهان على تصميمها على سلوك أنجع الطرق لبلوغ أمانيها في الفوز بأوفر قسط من العزة والمتعة والرخاء والرفاه. وفي جو مفعم بالأخوة والمحبة والتفاهم استعرض الحكام العلاقات القوية العديدة التي تصل بين شعوبهم الشقيقة وتدارسوا شؤونها العامة

ومصالحها المشتركة وتعاهدوا على ضرورة المبادرة بعزم وإصرار على توثيق التآزر بين شعوبهم في كل الميادين ودعم تكاتفها بجميع الوسائل وتوجيه جهودهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً إلى التعاون على النهوض بمستويات بلادهم في شتى المجالات وضمان مستقبل زاهر لها في مختلف النواحي وتعزيز أمنها بتوحيد سياستها العامة وصيانة سلامتها بضمان الدفاع الجماعي عنها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية وتحقيقاً لهذه الأهداف العليا التي تصبو إليها أماني الشعوب العربية في الخليج العربي وترنو لها آمال الأمة العربية جمعاء في كل جزء من أجزاء الوطن العربي الكبير، وقع الحكام الاتفاقية المرفق نصها بهذا البيان .

وحكام الإمارات العربية في الخليج العربي إذ يعلنون هذه الاتفاقية يشعرون بسعادة سابغة وهناءة بالغة بهذه الخطوة الايجابية المباركة لجمع شمل العرب في الخليج العربي تدعيماً لعروبتهم وتثبيتاً لكيانهم وضماناً لتقدمهم وشامل نهضتهم» .

وقد تضمنت الاتفاقية إنشاء اتحاد الإمارات العربية. والسلطات في الاتحاد الجديد. وأحكام متفرقة. ووقع عليها كل من عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين. زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي. أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر. راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي. صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة . خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة. أحمد بن راشد المعلا حاكم أم القيوين. راشد بن حميد النعيمي حاكم عجمان . محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة.

وبعد تمهيد كاف، واجتماعات كثيرة عقدتها الجهات المعنية، أبرزها مؤتمر حكام إمارات الخليج العربي في ١٩٦٨/٧/٧ ، واجتماع المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية في ١٩٦٨/١٠/٢٢ ، صدر بيان إعلان اتحاد إمارات الخليج العربي في ١٩٧١/٧/١٨ ، وهذا نصه:

« بعونه تعالى واستجابة لرغبة شعبنا العربي فقد قررنا نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين والفجيرة وعجمان إقامة دولة اتحادية باسم الإمارات العربية المتحدة. وقد تم في هذا اليوم المبارك التوقيع على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة. وإذ نزف هذه البشرى السارة إلى الشعب العربي الكريم، نرجو الله تعالى أن يكون هذا الاتحاد نواة لاتحاد شامل يضم باقي أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها الحاضرة من التوقيع على هذا الدستور.

هذا وقد تقرر إرسال وفود لزيارة الدول والإمارات العربية الشقيقة، وكذلك الدول الصديقة من أجل شرح أهداف هذه الخطوة المباركة والحصول على تأييدها ودعمها كما شكلت لجان لإعداد الصيغة الضرورية للاتحاد وأجهزته ولعرضها علينا في اجتماعنا القادم الذي سيعقد في المستقبل القريب في إمارة أبو ظبي ، وذلك لاستكمال الإجراءات اللازمة لإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة وتشكيل حكومتها وإنشاء أجهزتها لكي تمارس مسؤولياتها في خدمة الشعب وبناء مستقبله الزاهر، ولتتعاون مع شقيقاتها الدول العربية، ولتتبوأ مكانها اللائق في الأسرة الدولية . ونسأل الله العلي القدير أن يأخذ بيدنا لما فيه خير شعبنا ومنطقتنا وأمتنا العربية، إنه سميع مجيب.

١٣ - التجارب والمحاولات الوحدوية في السبعينات

شهد عقد السبعينات محاولات وتجارب وحدوية عديدة بين كل من مصر وسورية وليبية والسودان، وبين الأردن وفلسطين، وبين شطري اليمن. وقد حقق بعضها تقدماً كبيراً على صعيد إقامة المؤسسات الدستورية، وتوحيد العلم، والاستمرار لفترة وإن قصيرة، مثل اتحاد الجمهوريات العربية الذي بدأ بمصر والسودان وليبية، ثم انضمت إليه سورية فيما بعد، غير أن هذا الاتحاد اضمحل وتلاشى، حتى

من دون الإعلان عن نهايته .

ففي طرابلس الغرب ، بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٧، جرى توقيع ميثاق طرابلس بصدد إقامة اتحاد الجمهوريات العربية . وقد وقع ميثاق الاتحاد كل من الرئيس جمال عبد الناصر واللواء جعفر النميري والعقيد معمر القذافي .وجاء في المقدمة أن اجتماع القادة الثلاثة كان ضرورة تاريخية فرضها قيام الثورات في كل من السودان وليبيا لتلتقي بالثورة المصرية الرائدة وذلك انطلاقاً من أن قيام هذه الثورات الشعبية قد حقق تحالفاً ثورياً وثيقاً يرتبط جذرياً وروحياً بحركة النضال الشعبي العربي وتطلعاته إلى هزيمة مخططات الاستعمار الحديث والصهيونية ووصولاً إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والتقدم والاشتراكية لمصلحة الجماهير العربية، الأمر الذي يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية. وقد قرر الرؤساء الثلاثة ما يأتي:

أولاً. عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لمتابعة تحقيق الأهداف الموحدة لشعوبهم والمبادئ المعلنة لثوراتهم والأماني والتطلعات لأمتهم العربية المجيدة في الحرية والاشتراكية والوحدة.

ثانياً.إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاثة بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم.

وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر(١٩٧٠/٩/٢٨) تجدّد النشاط على طريق اتحاد الجمهوريات العربية، فصدرت في بنغازي وثائق اتحاد الجمهوريات العربية،١٩٧١/٤/١٧، غير أن سورية حلّت في التوقيع على هذه الوثائق محل السودان، ثم صدرت الأحكام الأساسية للاتحاد، وصادق مجلس الوزراء السوري، بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٦ ، على بيان قيام اتحاد الجمهوريات العربية، كذلك وافقت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي(مصر) على البيان وما تضمنه من وثائق.

غير أن السودان عاد إلى الظهور في الاجتماعات الاتحادية، فحضر اجتماع مرسى مطروح لرؤساء ميثاق طرابلس بتاريخ ١٩٧١/٧/١٧ . ثم صدر مشروع دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية في دمشق، بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٠ ، ووقع المشروع رؤساء مصر وسورية وليبية، أما السودان فقد تغيب من جديد. كذلك أصدر الرؤساء الثلاثة، أنورالسادات ومعمر القذافي وحافظ الأسد، القرارات التي تستكمل إنشاء أجهزة دولة اتحاد الجمهوريات العربية. وباسم مجلس رئاسة الاتحاد صدرت قرارات بإنشاء المجالس المتخصصة.

غير أنه، في ١٩٧٢/٨/٢ صدر بيان حول الوحدة بين مصر وليبيا على أثر لقاء تم بين وفد مصري برئاسة السادات ووفد ليبي برئاسة القذافي، وتغيبت سورية هذه المرة. وقد تحدث البيان عن إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهوريتين تضع في أسرع وقت مستطاع الأسس لوحدة كاملة بين البلدين. ثم نشرت في ١٩٧٢/٩/١٨ وثائق الوحدة الشاملة بين مصر وليبية إثر اجتماع بين الرئيسين السادات والقذافي، وتضمنت الوثائق الكثير من التفاصيل والأسماء. ثم وقع الرئيسان في ١٩٧٣/٨/٢٩ قرار القيادة السياسية الموحدة في شأن الإعلان الدستوري للوحدة بين مصر وليبية، وأتبع ببيان سياسي صادر عن قيادة دولة الوحدة.

وفي عام ١٩٧٦، صدر بيان مشترك وقعه الرئيسان حافظ الأسد وأنور السادات حول إنشاء قيادة سياسية موحّدة مصرية سورية. وها هنا تغيبت ليبية. وفي الشهر الثاني عشر من العام نفسه أعلن عن إنشاء القيادة السياسية الموحدة المصرية السورية. وكذلك صدر القرار التنفيذي بإنشاء تلك القيادة موقعاً من الرئيس السوري والمصري.

من جهة أخرى، في الشهر العاشر من عام ١٩٧٢، عقد اتفاق للوحدة بين شطري اليمن، نص على: سحب الحشود وفتح الحدود. انسحاب الجانبين من المناطق التي تم الاستيلاء عليها. عودة جميع النازحين إلى شمال اليمن وجنوبه الراغبين في العودة إلى أماكنهم. إيقاف ومنع جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين. إغلاق معسكرات التدريب وتصفية الأعمال العدوانية من الجانبين. تصفية المشاكل التي تؤثر على العلاقات بين الجانبين. عقد اجتماع لرئيسي الدولتين في ١٩٧٢/١١/٢٥ . تنفيذ هذا الاتفاق في مدة أقصاها شهر! وفي ما بعد، في عقد التسعينات تحققت الوحدة الاندماجية التامة بين شطري اليمن.

أما في الأردن، فقد دعا الملك حسين إلى قيام المملكة العربية المتحدة بين الأردن وفلسطين، وقال أن المرتكزات الأساسية للصيغة المقترحة هي أن تتكون المملكة الجديدة من القطر الأردني والقطر الفلسطيني. وعرض تفاصيل شكل المملكة المقترحة ونظامها ومؤسساتها.

كذلك جرى، في ١٩٧٨/١٠/٢٦، توقيع ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق أثناء زيارة قام بها الرئيس حافظ الأسد لبغداد. وتقرر إنشاء هيئة سياسية عليا مشتركة من قيادتي القطرين تتولى الإشراف على كافة شؤون العلاقات الثنائية بين القطرين، في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية وغيرها وتحقيق التنسيق والتكامل بينهما باتجاه الأهداف الوحدوية التي حددها هذا الميثاق.

١٤- مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي

قبل عرض مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي ،لا بأس من إجمال عدد من المحاولات والمشروعات الوحدوية في مشرق الوطن العربي ومغربه. ففي طرابلس الغرب، بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٠ ، ومرة أخرى وأخرى، أعلن عن إقامة دولة الوحدة بين سورية وليبية: «دولة واحدة لها سيادة كاملة على القطرين ولها شخصية دولية واحدة تحقق الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الكاملة بين القطرين وفي جميع المجالات»! وفي عدن وقع اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطري اليمن (١٩٨١/١٢/٢) وقد وصل اليمنيون أخيراً إلى الوحدة التامة بين شطري بلدهم الواحد. وبتاريخ ١٩٨٤/٨/١٣ وقعت معاهدة الاتحاد العربي الأفريقي بين المملكة المغربية والجماهيرية الليبية : « المادة الأولى ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يضم دولة المملكة المغربية ودولة الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية ويسمى الاتحاد العربي الأفريقي»! كذلك جرت محاولات حثيثة لإقامة شكل من أشكال الاتحاد أو الوحدة بين تونس وليبية، كما يدل على ذلك البيان التونسي الليبي المشترك الصادر عن اللجنة العليا بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

أما عن مجلس التعاون العربي فهو ذاك الذي قام بناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد في بغداد بين الملك حسين والرئيس صدام حسين والرئيس حسني مبارك والرئيس علي عبد الله صالح في الفترة الواقعة ١٥-١٩٨٩/٢/١٦. وقد قرر الرؤساء ما يلي:

المادة الأولى. يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية. ويعدّ المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية، يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية، ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية.

وأما عن اتحاد المغرب العربي، فالملفت أن المعاهدة بشأنه صدرت في التاريخ نفسه تقريباً الذي صدرت فيه معاهدة مجلس التعاون العربي، بفارق يوم واحد فقط .

ففي مراكش (١٩٨٩/٢/١٧) وبحضور كل من الحسن الثاني ملك المغرب، وزين العابدين بن علي رئيس تونس، والشاذلي بن جديد رئيس الجزائر، ومعمر القذافي قائد ثورة الفاتح الليبية، ومعاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس موريتانيا، جرى توقيع معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. وقد جاء في المقدمة أنه إيماناً منهم (من الرؤساء المجتمعين) بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميقٍ ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات و يتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضعٍ قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصاديةِ والاجتماعية. وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أنٍ يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية. اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى. ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى المغرب العربي.. الخ!

١٥ - كلمة أخيرة

نعود لنؤكد، في النهاية ، أن الوظائف هي التي تعطي بقاء الحدود الجغرافية السياسية أو زوالها تلك القيمة الخطيرة. وحتى على الصعيد القطري فإنه عندما لا تنفي مزايا وخصائص المدن وحدة الدولة لا تكون ثمة مشكلة قائمة. إن الحدود الإدارية للمدن داخل القطرِ الواحد، وفي حال تطبيق اللامركزية إلى نهايتها القصوى، لا تشكل مع الخصائص الذاتية للمدن نيلاً من وحدة الدولة المتجسدة في وظائفها الإنسانية الإيجابية. والعكس بالعكس. فإن وحدة الدولة القطرية تصبح عبئاً ثقيلاً لا يطاق، حتى بالنسبة للشعب الواحد، إذا ما كانت وظائفها غير إنسانية ومتناقضة مع متطلبات الحياة العميقة ومع خصوصيات المدن والجماعات والأفراد أبناء الشعبِ الواحد. وهكذا، فإن للتجزئة وظائفها التي تبررها، سواء أكان المستفيد من التجزئة داخلياً أم خارجياً، أم كلاهما معاً، وإنه ليتوجب علينا التمعن في وظائف هذه التجزئة وفي طبيعة القوى التي خلقتها وتقوم برعايتها وتستفيد من استمرارها، وبالتالي، يتوجب علينا إنضاج الصيرورة العربية في اتجاه الوحدة ببلورة مشروع حضاري مفهوم، إيجابي وإنساني، يحظى بدعم الإنسان العربي وباحترام أبناء الأمم الأخرى وعطفهم .

الوحدة، والبعث، واللجنة العسكرية

١٩٥٨ـ ١٩٦١

(فصل من كتاب)

ليس بالحدث الهيّن أن يتحرّر أحد الأقطار العربية من الإدارة الاستعمارية المباشرة، لكنّه حدث يمكن تحقيقه بالقدرات المتوفّرة مهما كانت متواضعة، خاصة عندما تساعد على تحقيقه تناقضات الأعداء الأجانب، وعندما يطمئن العدو الأجنبي إلى أنٍ مصالحه الأساسية لن تمسّ في ظل الإدارة الوطنية القطرية، أما أن يتطلع قطران عربيانٍ، تحرّراً حديثاً من الإدارة الاستعمارية المباشرة، إلى تحقيق الوحدةٍ بينهما، فإن هذا يعني تطويراً للقدرات الذاتية يتعدّى الاحتياجات والحدود القطرية، وبالتالي دخولاً في منطقة المحرّمات والثوابت الإستراتيجية الدولية، حيث العلاقة الجدليّة التاريخية المصيرية بين الداخل والخارج، بين الأمة جميعها مع أعدائها جميعهم، وحيث مثل هذا الدخول يعني إمكانية تصحيح هذه العلاقة لصالح المظلوم على حساب الظالم، أي لصالح الوحدة والحضور على حساب التجزئة والغياب، وبناءً على ذلك، وبصورة من الصور، تصبح وحدة مثل وحدةٍ مصر وسورية (١٩٥٨ – ١٩٦١) في مستوى حدوث استقلال وانفصال ويلز واسكتلندا، مثلاً، عن بريطانيا، وانفصال كاليفورنيا ونيومكسيكو عن الولايات المتحدة الأميركية! لأنّ الأقطار العربية المنفصلة عن بعضها موحّدة بالمقابل مع المراكز الاستعمارية شاءت أم أبت، ولأنّ وحدة النظام الاحتكاري الرّبوي العالمي تشترط تجزئة العرب وغير العرب، ولكن يبدو أنّ الكثيرين ممّن خاضوا تجربة الوحدة المصرية السورية وتجربةِ الانفصال لم يذهبوا في تقديرهم لذلك الحدث التاريخي إلى هذا الحدّ، بينما العدو رآه كذلك، فهو حقّاً في هذا المستوى سواء من حيث عوامل ومعاني نهوضه أم من حيث عوامل ومعاني انهياره!

المسافة الشاسعة بين الواقع والغايات!

لقد كانت تجربة الوحدة والانفصال، المصرية السورية، منعطفاً حاسماً، قاطعاً، لن تعود أوضاع الأمة بعده إلى ما كانت عليه قبله أبداً، فإمّا تخطّيه تخطّياً متطوّراً مقتدراً وإلاّ فالمراوحة المضنية المتخبّطة في المكان! لكنّ الكثيرين لم يلاحظوا أيضاً، كما يبدو، عمق وسعة التغييرات الاجتماعية والسياسية التي نجمت عن التجربة وعن فشلها، وما ترتّب على ذلك موضوعياً من اندثار قوى وشخصيات قديمة وانبثاق قوى وشخصيات جديدة، بحيث أصبحت العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل الانفصال، وقبل انهياره بدوره، أمراً مستحيلاً! والأهمّ أنّ تلك التجربة التاريخية، بنهوضها وسقوطها، وبنواقصها الفادحة وظروفها المعقّدة، أحدثت صدمة مزلزلة كشفت دفعة واحدة كم هي المسافات شاسعة بين الواقع والغايات، فهي، بغضّ النظر عن الحماسة الشعبية العارمة المنقطعة النظير التي احتضنت انطلاقتها، كشفت مقدار العري المزمن والضعف الشديد لقواها السياسية والاجتماعية في مواجهةٍ

قوى الأعداء، وكشفت بدائية أدواتها وفقر وسائلها قياساً بالأهداف الوطنية والقومية العظمى التي أخذت على عاتقها مهمة إنجازها، وكشفت عدم الأخذ بالحسبان بصورة كافية وعملية أنّ كلّ محاولة بسيطة في اتجاه المقاومة والتوحيد تنعكس أصداؤها ً إجراءات عمليّة فورية مضادّة في العواصم الاستعمارية، وهو ما حدث بالفعل في مواجهة عملية الوحدة، ولذلك فإنّه ليفترض أنّ فشل التجربة الوحدوية المصرية السورية أنهى بضربة واحدة قاصمة زمن البراءة أو السذاجة السياسية!

غير أنّ البراءة أو السذاجة ظلّت تتحكّم في أفكار وأداء فئات عديدة، ربّما حتى يومنا هذا، حيث هناك من بقي بعد الانهيار السهل المجلجل لتجربة الوحدة متشبّثاً بالعصا لمواجهة قطعان الذئاب، ومن ظلّ يعتقد بالوصول إلى القمر عن طريق السلالم! وهؤلاء سرعان ما دخلوا مرحلة الاضمحلال والأفول وعوا ذلك أم لم يعوه، سواء منهم الذين أرادوا العودة إلى عهد الوحدة كما كان أو الذين أرادوا العودة إلى العهد الديمقراطي قبلها كما كان، وسواء أكانت انتقاداتهم لقوى الماضي ولقوى المستقبل صائبة أم غير صائبة، فالعودة إلى حياة التعدّدية الحزبية البرلمانية الليبرالية أو الديمقراطية التي كانت في سورية قبل الوحدة، أو العودة إلى حياة الجمهورية العربية المتحدة، صارت مستحيلة تماماً بالصورة التي كانت عليها ، من دون أن يعني ذلك أن الحياة السياسية البديلة، التي سرعان ما بدأت في الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣ ، هي الأفضل حكماً أو الأسوأ حكماً، ً فهي قد تكون الأفضل وقد تكون الأسوأ، غير أنّ مثل هذه المقارنات فقدت كلّ قيمة وكلّ ضرورة على أرض الواقع المستجدّ المعاش!

لقد أصبح حلم العودة إلى نظام الوحدة كما كان، أو إلى النظام السوري الذي كان قبله وحاول أن ينهض بعده كما كان، مجّرد ملاذ نفسي وذهني وسياسي لأولئك الذين تجاوزتهم التطوّرات موضوعياً، والذين ظلّوا يتشبّثون بحلمهم في عودة الماضي باعتباره مشروعاً مستقبلياً في متناول اليد ويا للعجب! بينما في المقابل، تحت أنقاض دولة الوحدة المنهارة والانفصال الذي تلاها وانهار بدوره، كانت قد تكوّنت أجنّة قوى وشخصيات جديدة عديدة تحمل جميع ألوان قوس قزح، وتوالدت مشاريع المواجهات المستقبلية الغامضة، فالمناخ المستجدّ، بتعقيداته الرهيبة المرئية وغير المرئية، فعل فعله كحاضنة مواتية لإنتاج قوى وشخصيات متخطّية سلباً أو إيجاباً، ولكن من دون أن تكون تلك القوى والشخصيات الوليدة المتخطّية مقطوعة الصلة كلّياً بما سبقها وبمن سبقها! إنّها قصّة الآباء الذين يضمحلّون ويموتون بولادة الأبناء، وقصة الأبناء الذين يتخطّون آباءهم، ويحتفظون ببعض ملامحهم ومزاياهم السلبية أو الإيجابية، ويبرزونها أشدّ فظاظة وقبحاً أو أكثر رقّة وجمالاً! ولقد تكرّرت بالفعل بعض ملامح ومزايا نظام الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها في هذا القطر أو ذاك وما زالت تتكرّر، إنّما كيف؟! ولعلّ اللجنة العسكرية البعثية (١٩٥٩-١٩٦٦) التي تشكّلت في رحم تجربة الوحدة كمجموعة وكأفراد، كانت بما تمثّله أحد أبرز الظواهر التي أنتجها انهيار التجربة، وأبرز مشاريع المواجهات المستقبلية الغامضة، سواء وعت اللجنة نفسها ذلك في حينه أم لم تعه، فهي سوف تثأر للوحدة من الانفصاليين بقسوة، لكنها لن تنجح أو لن تكون حازمة في إعادة سورية إلى الجمهورية العربية المتحدة التي استمرّت مقتصرة على مصر! بل لن تنجح أو لن تكون حازمة في إقامة وحدة مع العراق الذي يستولي رفاقها البعثيون العراقيون على الحكم فيه! إنها اللجنة التي نفّذت الانقلاب الثوري ضدّ عهد الانفصال في آذار/مارس١٩٦٣ ، والتي لم تكن حركة شباط/فبراير ١٩٦٦، التي أطاحت بالقيادة التاريخية لحزب البعث ممثلة بالأستاذين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، سوى ذروة تطوّرها وصعودها ونهايتها!

السوريّون يضحّون بواحة الحرّية الخضراء !

لقد كان تكوّن وتشكيل اللجنة العسكرية البعثية، أو غيرها من التكوينات والتشكيلات السورية، أثناء تجربة الوحدة المتعثّرة ظاهرة متوقّعة بل طبيعية بمعايير الحياة السياسية السورية الخصبة الكثيفة قبل الوحدة، فلو عدنا إلى أوضاع سورية، عشيّة الوحدة مع مصر في أواخر عام ١٩٥٧، فسوف نجد بلداً يعيش بحبوحة من التعدّدية الحزبية والحياة الديمقراطية البرلمانية، حيث على قمة الدولة رئيس جمهورية بورجوازي، ليبرالي ديمقراطي، هو السيد شكري القوتلي، ومثله رئيس مجلس الوزراء، هو السيد صبري العسلي، بينما رئيس مجلس النواب اشتراكي قومي، السيد أكرم الحوراني، ومثله رئيس أركان الجيش الاشتراكي القومي المصنّف كشيوعي، الفريق عفيف البزري، الذي يرأس أيضاً هيئة عسكرية/ سياسية متحالفة لها دورها المسلّم بضرورته في الحياة العامة! ولسوف نلاحظ أنّ هذه الهيئة العسكرية/السياسية تحظى بالاحترام والتقدير من الشعب السوري المفعم بالعنفوان والاعتزاز، خاصة بعد تجربته في الاستعداد لمواجهة الحشود العسكرية التركية/ الأميركية عام ١٩٥٧، حيث سلّحت قيادة الجيش مئات الألوف من المدنيين السوريين الذين انخرطوا في صفوف المقاومة الشعبية لفترة من الزمن لم تشهد البلاد خلالها حادثاً واحداً يعكّر صفو الأمن الداخلي! لقد كان ذلك دليلاً على الثقة القويّة المتبادلة بين الجماهير وقياداتها وحكومتها وجيشها، فاستحقّت سورية نتيجة لتماسكها ومواقفها الوطنية والقومية كراهية شديدة من الأميركيين الذين صنّفوها حينئذ بلداً شيوعيّاً عدوّاً! لكنّها بالمقابل حظيت بتعاطف ومؤازرة الأحرار في جميع أنحاء العالم، حتى أنّ إحدى الصحف الفرنسية وصفتها بأنها «واحة الحرّية الخضراء»! كما أنّ الاتحاد السوفييتي لم يتردّد في مؤازرتها عملياً ضدّ التحشّدات التركية/الأميركية فحشد قواته على الحدود التركية، وأصدر إنذاره الشهير المعروف بإنذار بولغانين، محذّراً من مغبّة مهاجمة سورية!

ولكن حدث أنّ الشعب السوري، في تلك اللحظة التاريخية الإيجابية من تاريخه الحديث بالضبط، قد استنفر بقضّه وقضيضه من أجل تحقيق الوحدة الفورية الاندماجية مع مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، فعرّض للخطر طوعاً تلك المزايا والامتيازات التي كان يتمتّع بها في حياته الداخلية! فلماذا حدث ذلك وكيف حدث وجميع السوريين، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كانوا يعرفون أنّ الحياة السياسية في مصر مختلفة عن الحياة السياسية في سورية، وأنّ النظام المصري ليس ديمقراطياً برلمانياً، وأنّ الأحزاب المصرية الموازية ممنوعة ومقموعة؟ كيف حدث ذلك وجميع السوريين كانوا قد خرجوا قبل زمن قصير في مظاهرات ضخمة احتجاجاً على إعدام قادة الإخوان المسلمين في مصر؟ كيف حدث أنّ الشعب السوري اندفع غير مكترث ولا حذر ولا حريص على أحزابه وديمقراطيته وبرلمانه؟

في محاولات الإجابة على مثل هذه الأسئلة تركّزت المشاهدات والتحليلات، والتفسيرات والاستنتاجات، على البنية الفوقية للأمة، أي على مواقف القيادات والمؤسسات العليا، بينما لم تنل هواجس ومواقف بنيتها الاجتماعية التحتية العريضة ما تستحقه من الاهتمام، مع أنّ هذه البنية التحتية هي التي لعبت الدور الحاسم في الدفع نحو الوحدة الاندماجية الفورية، أو في تغطية تحقيقها على الأقلّ، وهو دور تخطّى بما لا يقاس الدور الفوقي للمؤسسات والعلاقات السياسية الديمقراطية أو غير الديمقراطية في البلدين الشقيقين، الأمر الذي يستدعي الغوص في أعماق هذه البنية التحتية الضخمة لتلمّس دوافعها التي حوّلتها إلى سيل وحدويّ اندماجيّ جارف، فإذا غصنا فسوف نرى الأعماق الاجتماعية السورية مسكونة حينئذ بالخوف من أخطار عظمى ماثلة تتهدّد وجودها من

أساسه، وهي الأخطار التي تجسّدت أول ما تجسّدت في الاجتياح الإبادي الاستيطاني لفلسطين، أي في ذلك السرطان الصهيوني الذي كان قد تبلور «دولة» قبل الاندفاع السوري الجارف نحو الوحدة بأقلّ من عشر سنوات، ناهيكم عن الحشود التركية/الأميركية التي ذكّرت السوريين باغتصاب محافظة الإسكندرونة، إضافة إلى المؤامرات التي كان حلف بغداد الأميركي يحيكها ضدّ سورية على مدار الساعة، بل إنّ الغوص في أعماق البنية التحتية المجتمعية سوف يكشف لنا أنّ الأمة المجزّأة، المسلوبة المنهوبة، والمستضعفة المهانة على مدار الساعة، كانت من خلال جزئها السوري حينئذ تأخذ في حسبانها مصير القطر الجزائري الذي لا يزال يكابد أهوال الاستعمار الاستيطاني الإبادي الفرنسي منذ حوالي قرن وربع من الزمان، وكانت ترى أنّ ما يعانيه القطر الجزائري انتقل إلى فلسطين، من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق، بأدوات أشدّ فاعلية وأعظم فظاعة وخطراً، وهكذا، أمام الأخطار العظمى، التي لا قدرة لسورية وحدها على مواجهتها ودحرها، تطلّع السوريون إلى مزايا الرئيس جمال عبد الناصر كقائد عربي، وأممي أيضاً، تتوالى إنجازاته الوطنية والتحرّرية وخطاباته وخطواته القومية التوحيدية، ونصرته للثورة الجزائرية تحديداً، واستوقفهم ظهوره في القاهرة أكبر وأقوى عواصم العرب بكلّ دلالاته التاريخية، فكيف لا يلتقطون بفطرتهم النزيهة تلك الفرصة التاريخية السانحة لإقامة دولة الوحدة بقيادته؟ كيف لا تفعل الجماهير السورية ذلك والكيان الصهيوني نهض حاجزاً مباشراً بين مصر وسورية قبل غيرهما؟ وكيف لا يعتبر السوريون كلّ ما عدا الوحدة المتاحة ثانوياً بما فيه مكتسباتهم القطرية الديمقراطية؟

الوحدة تتحقّق كأنّما بانقلاب عسكري!

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد غدا محطّ أنظار جماهير الأمة ومعقد آمالها منذ حرب السويس، وكانت الصلات قد توثّقت بقوة بينه وبين قادة حزب البعث العربي الاشتراكي منذ ما قبل حرب السويس، إلى الحدّ الذي جعل السيد محمود رياض، سفير مصر في سورية، يبدو كأنما هو واحد من قادة البعث، صلته بهم مثل صلتهم ببعضهم، بل أقوى مع بعضهم أحياناً (مع أكرم الحوراني تحديداً) أما حزب البعث، فكاد يكون الحزب الوحدوي بل الحزب الناصري الوحيد! و كان البعثيون ينظرون إلى عبد الناصر باعتباره يكاد يكون بعثياً، وهو الذي تأثّر بشعاراتهم وتبنّاها (وحدة، حرية، اشتراكية) وقدّر للبعث مواقفه القويّة إلى جانبه في معاركه الوطنية والقومية، وعندما بدأ الاستعداد الجدّي لتحقيق الوحدة كان دور حزب البعث في سورية أساسياً وحاسماً في تحقيقها، يعادله في مصر، على صعيد القيادة، دور عبد الناصر شخصياً! غير أن ذلك كله ما كان ليجعل عبد الناصر يتزحزح قيد أنملة عن اشتراطه حلّ الأحزاب السورية، وفي جملتها البعث، كي يوافق على تحقيق صيغة الوحدة الاندماجية عندما طرحت! لقد اقترح عبد الناصر في البدايات التأنّي والتروّي، والتقدّم مرحلة فمرحلة على طريق الوحدة، وكان قادة البعث، كما تؤكد الوثائق، معه في اقتراحه، ولكن سرعان ما بدأت الأمور بالخروج من أيدي القيادات الحزبية والحكومية السورية لصالح وحدة فورية اندماجية، ورجحت كفّة هذا الاتجاه الاندماجي بفعل ضغط جماهيري هائل لا يقاوم، وبسبب التناقضات والمناورات التي بدأت تتفاقم في أوساط القيادات الحزبية والحكومية السورية، وأيضاً بسبب الخوف من عملية اعتراضية معادية للوحدة قبل أنها أصبحت وشيكة! وعندما بدا طريق الوحدة الفورية الاندماجية شبه إجباري أصرّ عبد الناصر على حلّ الأحزاب السورية جميعها بما فيها حزب البعث!

والحال أن تحقيق الوحدة الاندماجية كان يستدعي فعلاً وبالضرورة أحد شرطين: إمّا أن تحلّ

الأحزاب السورية مثلما حلّت الأحزاب المصرية، وإمّا أن تعود الأحزاب المصرية إلى الحياة السياسية مثلما هو الحال في سورية! وبالطبع، كانت عودة الأحزاب المصرية مستحيلة تماماً بمعايير القيادة المصرية في ذلك الزمن، وبما أنه صار من شبه المستحيل عدم الاستجابة لإرادة جماهير الأمة ومخالفة تيارها الهادر الجارف، إضافة إلى الخوف من انقلاب عسكري ضدّ مشروع الوحدة من أساسه، فقد غدا حلّ الأحزاب السورية هو الإجراء الوحيد الممكن الذي لابد منه! وهكذا، قبل أن ينتهي شهر شباط/ فبراير ١٩٥٨، كانت الجمهورية العربية المتحدة قد نهضت بإقليميها الجنوبي والشمالي، في نطاق وحدة اندماجية وبقيادة سلطة رئاسية شديدة المركزية، وأصبحت حقيقة واقعة، فكيف حدث ذلك؟

لقد تحققت الوحدة بتلك الصورة الفورية الاندماجية الشديدة المركزية عندما انطلقت الروح العسكرية السورية المتوثّبة فجأة لحسم الموقف، في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير١٩٥٨، منجذبة باستقامة نحو شقيقتها المصرية كأنما بفعل قوة لا تقاوم، وإذا بوفد عسكري سوري مؤلف من قادة الجيش، برئاسة الفريق عفيف البزري رئيس الأركان، ينتقل على الفور إلى القاهرة ويبرم مع الرئيس جمال عبد الناصر بسرعة قياسية أساس اتفاقية وحدة فورية اندماجية، لا أحزاب مستقلّة فيها، وتعطي رئيس الدولة أوسع الصلاحيات! لقد أنجز العسكريون السوريون والمصريون كل شيء بمثل لمح البصر، متخطّين ببساطة جميع القيادات السياسية والحكومية في دمشق وفي القاهرة أيضاً! وبذلك استجابوا للمزاج الشعبي العام من جهة، ومن جهة أخرى قطعوا الطريق آنيّاً، ومؤقتاً فقط، على أي عمل عسكري أو غير عسكري، واقعي أو محتمل، من شأنه إجهاض مشروع الوحدة، أي أنّ الوحدة تحققت، من حيث الشكل على الأقلّ، كأنّما بانقلاب عسكري! وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ وقوع انقلاب ضدّ مشروع الوحدة كان سيعني لو حدث قلب الموقف رأساً على عقب داخلياً وخارجياً، وإلى جعل سورية في مواجهة عدائية مع مصر لصالح حلف بغداد الأميركي، الأمر الذي جعل هاجس القيادات في سورية ومصر هاجساً أمنيّاً أيضاً، بكلّ ما يترتّب على مثل هذا الهاجس من لجاجة وتسرّع وارتجال ليس في مصلحة الوحدة المنشودة، فالوحدة كعمل تاريخي يجب أن تتحقق كي تبقى وتتطور بالدرجة الأولى، وليس كي تقطع الطريق على مؤامرة استعمارية آنيّة بالدرجة الأولى! وهكذا فإنّ العسكريين السوريين والمصريين، الذين قطعوا الطريق بالوحدة الفورية الاندماجية على المتآمرين، جرّدوا في الوقت نفسه دولة الوحدة من الحركيّة السياسية الميدانية الجماهيرية، المنظّمة المستقلّة، والقادرة على حمايتها وتطويرها، حيث أقصيت تلك الحركيّة لصالح نظام الضبط والربط السلطوي، وأحيلت تنظيماتها السابقة وجماهيرها إلى البيروقراطية الحكومية تفرّغها من مضمونها وتبدّدها، فأصبحت التجربة الوحدوية خطوة غير مضمونة النتائج لأنّها تفتقر إلى الكثير من العتاد، ولأنها تعتمد على الحظّ أكثر من اعتمادها على حساب موازين القوى التاريخية، ونتيجة لذلك لم يكن مستبعداً ولا مستغرباً أن ينتهي المطاف بانهيارها ، فما شيّده العسكريون بسرعة وبسهولة سوف يقوّضه عسكريون آخرون بسرعة وبسهولة أيضاً (في أيلول/سبتمبر ١٩٦١) أي أنّ الانقلاب الذي كانوا يخشون وقوعه في سورية وحدها قبل الوحدة سوف يقع لاحقاً في الجمهورية العربية المتحدة! وبالطبع، شتّان بين هذا الانقلاب وذاك، فلو أنّ الانقلاب وقع في سورية وضدّها وحدها لهان الأمر كثيراً جدّاً قياساً بالمعاني والأبعاد العظيمة الخطورة التي ستترتّب على وقوعه في دولة الوحدة وضدّها!

ها هنا يخطر في البال السؤال التالي: ترى، هل كان العسكريون المصريون والسوريون القادة ، وأوّلهم الرئيس جمال عبد الناصر، يعتقدون بكفاءة وجدوى النظام الذي اختاروه لدولة الوحدة، وأنّه

كاف لحمايتها وديمومتها؟ إننا لا نستطيع سوى الافتراض أنهم ولا بدّ كانوا يقدّرون كفايته وبحسن نيّة، غير أنّ تقديرهم لكفايته يثير الشكوك حقّاً حول كفاءتهم أو كفايتهم هم بالذات!

دولة الوحدة تتخبّط في عامها الثاني!

على أيّة حال، وأيّاً كان الأمر بصدد الكفاية والكفاءة، فإنّ البديل للنظام الديمقراطي البرلماني المتعدّد الأحزاب في سورية لم يكن في دولة الوحدة بديلاً ديمقراطياً شعبياً متقدّماً، تتمتع مؤسساته بمقدارٍ محترم من الحقّ في إصدار القرارات، ومراقبة التنفيذ، واقتراح العزل .. الخ، بل كان نظاماً رئاسياً، صارم المركزية، تؤازره تشكيلات سياسية شبه معيّنة تعمل بتوجيهه وإشرافه، بينما تسانده من جهة أخرى بيروقراطية حكومية/ أمنيّة ضخمة تبسط ظلّها الكئيب على كل شيء، وتنفّذ أوامره وقراراته بطريقتها التي لا تتعارض مع مصالحها، وهي التي تعرف جيداً كيف تحقق ذلك تحت غطاء كثيف من النفاق والرياء! وقد وجد البعثيون أنفسهم، بعد حلّ حزبهم، مدعوين للإنخراط والإنصهار في تلك التشكيلات السياسية والبيروقراطية، وفي ظل نظام لا هو بالعسكري الاستبدادي السافر، ولا هو بالمدني البرلماني المعقول، ولا هو بالديمقراطي الشعبي الحقيقي! فسواء في الميدان السياسي أم البيروقراطي، نهض ذلك النظام على تشكيلات تنظيم الضباط الأحرار المصريين بالدرجة الأولى، حيث أريد لتلك التشكيلات العسكرية الثورية ممارسة حياة سياسية وإدارية مدنيّة على أوسع نطاق من دون التخلّي عن روح الضبط والربط الصارمة التي تحكم العلاقات في الجيش! وبالمقابل أريد للتشكيلات المدنيّة السياسية والبيروقراطية، في سورية مثل مصر، الخضوع لعلاقات تحكمها روح الضبط والربط العسكري، إنما من دون التخلّي عن خصائصها المدنيّة! فكان تحقيق ذلك شديد الصعوبة وبالغ القسوة، خاصة بالنسبة للسوريين، وسرعان ما بدأت النتائج السلبية لذلك النظام تظهر في الإقليم السوري ، بل سرعان ما بدأت تجربة الوحدة بالتعثّر جملة قبل أن تتصلّب ساقاها وتشتدّان لتنهض عليهما باستقامة، ودخلت دولة الوحدة بمجملها في حالة تعيسة من الفراغ والغموض والتوجّس والخوف منذ عامها الثاني!

لقد كانت الحركيّة المجتمعية السياسية الميدانية، التي لجموها عن قصد لصالح الوحدة الفورية وعن غير قصد لصالح الانفصال، ضرورية ضرورة حاسمة من أجل نجاح التجربة الوحدوية واستمرارها وتطورها، ولنأخذ هنا مثالاً عن ضرورتها من حزب البعث، علماً أنّ المثال ليس وقفاً عليه وحده ويصحّ تماماً أخذه عن أحزاب سورية أخرى، ففي تموز/ يوليو ١٩٥٧، أي قبل ستة أشهر تقريباً من تحقيق دولة الوحدة، انعقد في دمشق مؤتمر قطري لحزب البعث في سورية حضره القادة الثلاثة، ميشيل عفلق وأكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار، وقد عبّر ذلك المؤتمر عن عدم ارتياح قواعد البعث في سورية إزاء الأداء السياسي لقيادته الثلاثية التاريخية، وأدان الهوّة العميقة التي تفصلها عن القواعد، ونبّه إلى ضرورة الابتعاد عن العمل السياسي "التجريبي" كما يمارسه أكرم الحوراني، وإلى ضرورة الخروج من حالة "الغموض النظري" في صياغات ميشيل عفلق! لقد حدث ذلك، كما أشرنا، بحضور القادة الثلاثة، فلا مجاملة ولا حرج ولا خوف، وأيضاً لا عداء ولا ضغينة! وبعد ذلك أقرّ المؤتمر الفصل بين مهام القيادة القومية ومهام القيادة القطرية، بحيث يتوقف تدخل القيادة القومية في ما ليس من اختصاصها من شؤون الحزب في سورية، أي أنّ المؤتمر كان يريد وضع حدّ لتفرّد القادة الثلاثة في اتخاذ القرارات القومية المتعلّقة بسورية! ثم انتخب المؤتمر قيادة قطرية سورية ليس فيها أيّ من القادة الثلاثة، أي أنّه استبعدهم مواجهة! وانتخب الدكتور مدحت البيطار (لا يمتّ بقرابة لصلاح الدين

البيطار) أميناً قطرياً! إنّ هذا المؤتمر الذي لم يحظ بالاهتمام والذكر، والذي طمسته الأحداث الهائلة المتلاحقة، يعطي صورة عن الضرورة الحاسمة للحركيّة السياسية الجماهيرية الحرّة، ويعطي فكرة عن الوعي المسبق بصدد العوامل التي تسبّبت في فشل تجربة الوحدة التي كانت بحاجة إلى مثل هذه الحركيّة كي تستمرّ وتتطوّر وتكبر، كذلك هو يعطينا توضيحاً كافياً عن طبيعة القوى الكامنة وراء التغييرات والتطورات الكبرى التي سوف تلي فشل تجربة الوحدة. ولكي يكتمل المثال نذكر انعقاد المؤتمر القومي الثالث للبعث في لبنان، في آب/ أغسطس ١٩٥٩، أي في عهد الوحدة، وقد استثنيت الجمهورية العربية المتحدة من حضوره لأن الحزب لم يعد قائماً فيها، وحضره ميشيل عفلق (السوري) بصفته القومية كأمين عام للبعث، وكان استعراض تجربة الوحدة وما تواجهه من أخطاء وانحرافات هو البند الأهم في جدول الأعمال، لكنّ المؤتمر أكّد على التعاون الوثيق بين حزب البعث (خارج سورية ومصر) وبين الجمهورية العربية المتحدة، ومن جهة أخرى وافق على قرار القيادة التاريخية الثلاثية بحلّ الحزب لصالح الوحدة! وإنه لمن الواضح أن قرار حلّ الحزب لم يتّخذه المؤتمر القومي، بل القادة الثلاثة، على مسؤوليتهم اللاحقة أمام المؤتمر، وهاهو المؤتمر الثالث يتبنى قرارهم لاحقاً، وهو إجراء "توفيقي" لا يعكس قناعة وموقف قواعد الحزب في سورية على الأقل، غير أن المؤتمر الرابع الذي تلاه أدان قرار حلّ الحزب!

الأناشيد تتقدّم ودولة الوحدة تتراجع!

لقد غرق البعثيون في أحاسيس الخيبة والأسى والقهر حين بدأت دولة الوحدة بالتعثّر قبل أن تجتاز عامها الأول، وإنها لأحاسيس العاجز الذي حيل بينه وبين القيام بواجباته، بينما المعتقلات صارت تغصّ بالمشتبه في إخلاصهم للوحدة من الوحدويين أيضاً، وبالذين تفوّهوا بكلمة أسيء فهمها سياسياً، أو عبّرت عن مجّرد التململ والشكوى من قسوة الظروف المعيشية! وكانت البيروقراطية الأمنية وغير الأمنية، المتبلّدة الإحساس والعديمة الوجدان، تصبّ الزيت على النار، وتعالج المشاكل المستجدة بطرائقها التي تحقق ذاتها المتضخمة بالدرجة الأولى! وللأسف الشديد فإن هذا ما يمكن توقّعه دائماً في ظل نظام مفرط في مركزيته، يتمحور حول الفرد بغض النظر عن فضائله الشخصية، ففي ظل هكذا نظام، وتلقائياً، يغدو المجتمع أعزلاً وفريسة سهلة لأجهزة لا تعقل ولا ترحم، بينما إنجازاته الكبرى وآماله العريضة تتعرّض لخطر الانهيار والضياع بلا مقاومة!

ولعل من الطرائف السوداء أنه، بينما دولة الوحدة تتعثّر وتتقهقر، كانت الأناشيد الثورية الوحدوية تتكاثر وتتعالى، فكأنما هي كافية وحدها لتغطية النواقص الفادحة وأوّلها غياب الفعالية الجماهيرية غير الاستعراضية! لقد كانت تلك الأناشيد رائعة حقاً، ونحن مازلنا نحفظ كلماتها ونحبّ الاستماع إليها حتى يومنا هذا، غير أنها بدت في حينه للكثيرين مدعاة للسخرية والمرارة، حيث المفترض أن تنطلق الأناشيد من تلقاء ذاتها تمجيداً وتتويجاً للنجاحات والإنجازات الوحدوية المادية والمعنوية، بينما أجهزة النظام هي من كانت تصنع تلك الأناشيد وليس الجماهير(خاصة في ما يتعلّق بسورية التي تقهقرت أوضاعها عموماً) وهكذا ضاعت دولة الوحدة وبقيت للسوريين خصوصاً أناشيدها فقط، تتردّد أصداؤها المؤثّرة في الفراغ الموحش!

وعلى ذكر الأناشيد الثورية الوحدوية، ولإعطاء مثال عن التحولات الكوميدية السوداء، فإن ما لا يمكن نسيانه تلك المعاناة النموذجية التي عبّر عنها الشاعر السوري البعثي سليمان العيسى، صاحب النشيد الثوري المتميّز الذي طالما صدحت به إذاعة صوت العرب: "من المحيط الهادر/ إلى الخليج

الثائر/ لبيك عبد الناصر/ اخفقي يا أرض باللهب/ وأشرقي يا دولة العرب/ من المحيط الهادرٍ/ إلى الخليج الثائر/ رايات عبد الناصر.. الخ"! ولكن بعد عامين، أقلّ أو أكثر، انقلب هذا الشاعر رأساً على عقب، وإذا به ينظم قصيدة مختلفة، صارت توزّع بخطّ اليدّ مثل منشور سرّي: "وطلعت في شرفاتك العليا إلهاً أوحدا/ ووقفت فالأبصار عالقة لترقب مشهدا/ يزهو الصديق به ويملأ بالأسى قلب العدا/ ما كان أروع ساعديك على الحبال وأجملك/ اسلم لجمهور العطاش الضائعين على الحواشي/ أما أنا فأسرّه نبأ ولو هو زلزلك/ في الحشد بعض الناظرين سمعتهم يرثون لك/ فرثيت للحشد الذي بين الجوانح أنزلك/ ورثيت إعجابي الذي قطف النجوم وكلّلك/ ورثيت لك/ يا رائع الوثبات باسم الخائبين رثيت لك.. الخ"!

مناخ ملائم لتوالد التنظيمات السرية!

في السنة الثانية من العمر القصير لدولة الوحدة انطلقت المبادرات السرّية شبه التنظيمية، المتفرّقة والمرتجلة غالباً، من قبل أولئك البعثيين الأكثر شباباً وحيوية وجرأة، فكانت تلك المبادرات في حقيقتها مجرّد معالجة تلقائية لحالة الفراغ والغموض والاستفزاز السائدة التي صاروا يعانون منها! ولقد حدث ذلك من دون الرجوع إلى قيادات حزبية عليا لأنّ مثل هذه القيادات لم يعد لها وجود شرعي، إضافة إلى أنّ أعضاءها كانوا يلازمون بيوتهم تحت الحصار الأمني والمراقبة المكشوفة، خاصة بعد أن استقال قادة البعث من مناصبهم الرسمية، أو أرغموا على الاستقالة بطريقة أو بأخرى، وأولهم أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة!

كانت المعاناة من الضغط الأمني، ومن الفراغ والوحشة، دافعاً ملحّاً لتحقيق قدر من التواصل السياسي ولو في أشكاله الأولية البسيطة، من دون برنامج ومن دون مواقف، حيث السوريون عموماً لم يعتادوا الفراغ السياسي، فاقتصرت تلك المبادرات على توفير ما يشبه التنظيمات كملاذات تبدّد شيئاً من تلك الخيبة والوحشة ومن ذلك الأسى، وتخفّف من وقع صدمة التحوّلات السريعة في الأوضاع إلى نقيضها! وإنّه لمن المذهل حقّاً أنّ الرئيس عبد الناصر لم يأخذ مثل هذه الظواهر الخطيرة المستجدّة بعين التفهّم والاعتبار، بل فعل العكس، فقواعد البعث وجماهيره كانت القوى الأساسية الهامة التي تناصره، بل التي كادت تكون قواعده الناصرية في سورية، فإذا كانت علاقاته مقطوعة وسلبية مع الشعبيين، والوطنيين، والإخوان المسلمين، والقوميين السوريين، والشيوعيين وغيرهم، فمن يبقى له في سورية عندما يقف في اللاذقية خطيباً، في الذكرى الثانية أو الثالثة لقيام الوحدة، ويهدّد علناً أنّ الشعب سوف يدوس البعثيين أو يدوس قياداتهم (بالجزم!) بالأقدام أو بالأحذية؟! لقد كان موقفاً غريباً مذهلاً وشديد الضرر حقاً! وبالطبع كان الصحيح هو العمل على استرداد القوى السورية جميعها إن أمكن إلى صفوف الوحدة وليس القطع البات مع من بقي منها، خاصة الشركاء في تحقيقها، ولا بدّ أنّ الرئيس في الموقع العظيم الذي يحتلّه كان مؤهّلاً لذلك وقادراً على ذلك، وبالمقابل فإنّ أحدا من جميع الأحزاب بلا استثناءً على الأغلب، ما كان ليرفض الاستجابة لدعوته وترتيب علاقات طيّبة معه ولو في الحدّ الأدنى، إنّما في نطاق الكرامة! وبصدد خطاب اللاذقية أذكر وضعي شخصيّاً على سبيل المثال، فقد سمعته في مدينتي حماة، وأنا في مقتبل العمر فتى بعثياً ناصرياً أو العكس، وقد تغيّرت في تلك اللحظة بالضبط تغيّراً مؤلماً معذّباً بعد أن استمعت مصعوقاً إلى تهديد الرئيس! لقد كنت فخوراً بالوحدة وبرئيسها بالدرجة الأولى، لكني كنت فخوراً أيضاً بنائبه الأستاذ أكرم الحوراني الذي تأثّر وعينا منذ الطفولة بحضوره الاجتماعي والسياسي الهام في حماة خصوصاً وفي سورية

عموماً ، ولقد كان ممكناً أن لا تنال من انحيازي للرئيس عبد الناصر استقالة الحوراني ورفاقه من مناصبهم، لكنّ خطاب اللاذقية كان مؤلماً وأثره السلبي كان قوياً جدّاً! وعندما زار الرئيس مدينة حماة بعد خطابه في اللاذقية استقبلته المدينة استقبالاً شعبياً محدوداً جداً من حيث الحجم والحرارة قياساً بالاستقبالات السابقة الهائلة، الأمر الذي زاد في اضطرابي وتشوّشي! لقد شاهدت بأمّ عيني ذلك الاستقبال الفاتر المحدود للقائد العربي الكبير، بل وأتيحت لي بسهولة فرصة التمعّن في وجه الرئيس الشاحب، من على بعد حوالي خمس خطوات، عندما مرّ من أمامنا في شارع القوتلي، وقد وقف في السيارة المكشوفة يلوّح بفتور لأعداد قليلة من الناس تصفّق له على جانبي الشارع! لكنني بقيت بعد ذلك وحدوياً لحسن حظي، إنّما ليس كما ينبغي أن أكون حينئذ كمواطن في دولة الوحدة التي أنتمي إليها بإيمان وحماسة!

بالإجمال، فإن تلك المواقف السياسية والممارسات الميدانية الغريبة، خاصة الدعائية أو الإعلامية مضافاً إليها ممارسات الاستخبارات أو المباحث كما كانت تسمّى، لم تكن في صالح الجمهورية العربية المتحدة على الإطلاق! وقد بدا حينئذ، لسوء الحظّ، كأنّما قيادة دولة الوحدة تراهن بالضبط على السّديم الشعبي الاستعراضي الخلّبي، المجرّد من مؤسّساته القيادية الميدانية الحرّة، والذي تسمع ضجيجه ولا ترى طحينه! وبذلك تكون قيادة الوحدة قد ساهمت بالتأكيد في تسهيل مهمة المتآمرين ضدّها وضدّ الوحدة! وإنّه لمن المذهل ، الذي يصعب فهمه، أنّ قائداً كبيراً عظيما محبوباً، يحظى بتأييد ونصرة بل طاعة عشرات الملايين، لا يطيق رأياً مختلفاً أو موقفاً مخالفاً، لا من خصم تقليدي ولا من رفيق وحليف سابق أو مستمرّ، فيعمل على تشويهه تماماً، وعلى إقصائه أو استئصاله جذرياً، حتى لو كان مجرّداً من أيّة قوة مادية تستحق الذكر! فإذا تجاوزنا مواقفه من الأعداء والخصوم التقليديين، كالملك فاروق والنحاس باشا مثلاً، على قسوتها المفرطة وتجنّيها الدعائي الفظّ والظالم على الحقائق، فكيف نفهم مواقفه من الرئيس محمد نجيب وأمثاله من رفاقه، ومواقفه من الإخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين عموماً، التي اتسمت جميعها بالنزعة الاستئصالية، وبنفي أيّة ميزة إيجابية حتى عن القواعد العريضة الشعبية لهذه القوى بمجملها وليس عن قياداتها فحسب، وبالتحريض الإعلامي ضدّها بلا أدنى شفقة أو رحمة أو هوادة، بالحقّ وبالباطل لا فرق، وبحيث تغدو تصفيتها عملية مقبولة من الرأي العام إن لم تكن مرحّب بها! ترى، ألم تكن ثمّة طريقة إنسانية أخلاقية للتعامل مع الذين يخالفون الرئيس أو يختلفون معه من دون أن يتآمروا ضدّه وضدّ نظامه؟ هل يجوز التشهير بهم وتجريدهم من كل فضيلة على رؤوس الأشهاد في الصحف والإذاعات الحكومية بينما هم عزّل من أيّ حقّ أو أداة للدفاع عن أنفسهم؟ وإذا كان لا بدّ من التصدي المفهوم لهم، فلماذا لم يقتصر تناولهم بالنقد الشديد على حدود القضايا المختلف حولها تحديداً، ولم يحافظ على علاقات لائقة معهم ولو في الحدّ الأدنى؟ هل كان من الحكمة تنظيم حملات الكراهية والاحتقار والحقد على أوسع نطاق ضدّ البعثيين والشيوعيين والإخوان المسلمين عموماً بتلك الطريقة الجائرة وإلى الحدّ الرهيب الذي بلغته، حيث اشترك فيها كبار وصغار الصحفيين ومعهم الملحّنين والمطربين، وبلغت حدّ التشهير تلفيقاً بخصوصيات قادتهم، والسخرية من .. طريقة كلامهم مثلاً؟ تخيّلوا المطرب محرّم فؤاد ، مع الموسيقى والكورس، وهو يغنّي مقلّداً طريقة الأستاذ ميشيل عفلق في الكلام! هل هذا معقول حتى ولو في الهجوم على الأعداء الأجانب؟!

أكرم الحوراني والوجه الآخر للمأساة!

لكنّ أغرب ما في الأمر، وما زاد الوضع العام سوءاً واضطراباً، أنّ الأستاذ أكرم الحوراني خرج

عن طوره تماماً، وراح يتعامل مع القضية التاريخية العظمى بطريقة الشاعر سليمان العيسى! أي بالخيبة والغضب والحقد على قيادة الجمهورية العربية المتحدة وممارساتها، مهملاً التجربة التاريخية الوحدوية المصيرية التي يفترض أن تكون شغله الرئيسي الشاغل مهما كانت ممارسات الأجهزة ومهما بلغت معاناته منها، فهو أحد القادة الثلاثة الكبار لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهو كان من أشدّ المتحمّسين لتحقيق الوحدة، فإذا كان قد تطلّع إلى تحقيقها تدريجياً حرصاً على الحياة البرلمانية الديمقراطية في سورية فإنّه لم يعترض، أو ينسحب بصمت وهدوء وبالتراضي، عندما تحوّلت إلى وحدة فورية اندماجية بصلاحيات واسعة لرئيسها، وعندما ألغي سلفاً كلّ هامش ديمقراطي يستحقّ الذكر، بل قبل منصب نائب رئيس الجمهورية، مع الإشارة مرّة أخرى إلى أنّ الرئيس عبد الناصر كان بدوره في البدايات مع التقدّم المتدرّج على طريق الوحدة! أمّا إذا كان قبول الحوراني لمنصب نائب الرئيس انسجاماً مع التوجّه الجماهيري الوحدوي الاندماجي الكاسح، بغضّ النظر عن قناعته ومخاوفه، فإنّ المفترض والمتوقّع منه، سواء بقي في منصبه أم غادره، هو بلورة وإعداد تفسير علمي موضوعي لظاهرة اندفاع الشعب السوري بكل ذلك الزّخم وراء الرئيس عبد الناصر، لا إدارة الظهر لتلك الظاهرة وتجاهلها إلى حدّ كبير جدا كما حدث، فقد أهمل الحوراني مدلولات ذلك الاندفاع الجماهيري، ولم يأخذه في الحسبان كما يجب سواء في تصريحاته وخطاباته أثناء عهد الانفصال أم في مذكّراته العظيمة الأهمية، التي صدرت بعد عقود طويلة، في أواخر التسعينات، وتضمّنت أدقّ التفاصيل عن الأحداث التاريخية التي عاشها وساهم في صنعها!

لقد انخرط أكرم الحوراني بكلّ ثقله في الحياة البرلمانية الديمقراطية المترنّحة لعهد الانفصال بالدرجة الأولى بدلاً من الانخراط في معالجة المآل المأساوي لتجربة الوحدة بالدرجة الأولى! ومع الأخذ بالاعتبار مواقفه النقدية من نظام الانفصال سياسياً واجتماعياً فقد ظهر بوضوح حرصه على نجاح هذا النظام، وذلك بعودته إلى ما كان عليه حاله قبل الوحدة، أكثر من حرصه على معالجة ما آلت إليه تجربة الوحدة، بل قضية الوحدة المصيرية التاريخية! ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية حياته، التي قضى معظم ما تبقى منها في المنافي خارج سورية، ظلّ هاجسه الأكبر هو العودة بسورية إلى الحياة البرلمانية الحزبية الديمقراطية قبل أيّ اعتبار آخر، غير أنّ مثل هذه العودة إلى الماضي تحوّلت إلى مجرّد حلم بمستقبل لن يتحقق، سواء أكان محقّاً في حلمه أم غير محقّ، وسواء أكانت انتقاداته واتهاماته لما هو قائم صحيحة أم غير صحيحة!

بل أكثر من ذلك، فقد دفع الحنين إلى الماضي الأستاذ الحوراني إلى التصالح في اللاشعور مع خصومه القدامى الألدّاء الذين شاركوه تلك الحياة العامة البرلمانية الديمقراطية، فبدا كأنّما غفر لهم ما ارتكبوه ضدّه وضدّ المجتمع والوطن! لقد سامحهم إلى حدّ كبير كما ظهر في مذكّراته، فأبدى تفهّماً لماضيهم وتعاطفاً مع حاضرهم حتى وإن كانوا من كبار الإقطاعيين السابقين الذين خاض ضدّهم وخاضوا ضدّه أشرس المعارك! أمّا قادة مصر في عهد عبد الناصر وقادة سورية في عهد البعث فلن يجدوا عنده أيّ عذر أو تفهّم، ولا ذرّة واحدة من تعاطف في جميع الأحوال والمراحل، بل الإدانة القاطعة دائماً وأبداً، والتي غالباً ما بلغت حدّ الاتهام بالخيانة العظمى للعهد بكامله وليس لفرد بعينه!

غير أنّ الإنصاف يقتضي تفهّم أخطاء تلك الشخصيات الكبيرة، من أمثال الحوراني، التي حافظت على طهارتها الوطنية والمادية حتى النهاية، فلم تضع يدها أبداً في أيدي أعداء الوطن الأجانب ولم تعتدي أبداً على حقوق الناس وحرماتهم وعلى المال العام، والإنصاف يكون بعدم تسطيح تاريخها

وسحب مرحلة منه على المراحل جميعها، بل الإقرار بإنجازاتها التاريخية الجليلة في مرحلة ما بغضّ النظر عن أخطائها الكبيرة في مرحلة أخرى، وتفهّم وضعها بعد أن أخرجت من دائرة الفعل العام، وصارت تعاني أشدّ المعاناة من حالة العزل والحصار والعطالة الإجبارية المفتوحة، التي ستجعل موقفها الوجداني يستقرّ شيئاً فشيئاً متكاملاً لا يتجزّأ من ذاك العهد وهذا العهد، وسوف تجعله متعاطفاً بالكامل مع ذاك العهد بمجمله ومتخاصماً بالكامل مع هذا العهد بمجمله!

إنّ الشخصيات الكبيرة التي خسرت مواقعها المرموقة التي انتزعتها ميدانياً عبر معارك طويلة، ثم وجدت نفسها فجأة خارج دوائر الفعل العام بحقّ أو بدون حقّ، سوف تتعامل مع عهدها الماضي ومع العهد الحاضر الذي تخطّاها مثلما تتعامل مع كائن حيّ محدّد، أي بجميع مكوّناته وأطرافه، وهذا مفهوم، حيث العهد أيّ عهد لا ينهض إلاّ بجميع أطرافه المتآلفة والمتناحرة، وهكذا تأخذ رؤيتها للعهد الذي كانت طرفاً فيه شكل صور حيّة لذكريات هامّة تستعرضها وتستعذبها عموماً، بما فيها صور وذكريات خصومها الألدّاء وخصوماتها المريرة معهم! إنّها تستحضر بحنين وتعاطف إجمالي جميع أطراف عهدها الماضي، من والاها ومن خاصمها، باعتبارهم شكّلوا معها جسماً واحداً، أمّا العهد الحاضر الذي تجاوزها وألغاها، أو شطبها، فإنّه بمجمله لا يستحقّ سوى لومها ونبذها وإدانتها!

انطلاقة اللجنة العسكرية البعثية الثانية!

وهكذا، للأسف الشديد، ما كان لتلك الاضطرابات الخطيرة في دولة الوحدة إلاّ أن تحدث، وما كان لتلك المبادرات السرّية التنظيمية وشبه التنظيمية، البعثية وغير البعثية، إلاّ أن تتوالد في مثل تلك الظروف والشروط، وأن تؤسس لتيارات حزبية سوف تغدو علنيّة في عهد الانفصال وبعده، وسوف تغطّي لاحقاً الميدان السياسي ، وترفع رايات مختلفة، يحسب بعضها على الانفصال، ويحسب بعضها الآخر على الناصرية، والثالث على البعث..الخ! أمّا ما سوف يغدو شديد الغرابة فهو أنّ حزب البعث سوف يكون بعد الانفصال المنتج الأول لأشهر الأحزاب الناصرية المستمرّة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا وهي ظاهرة تستحق التوقف والدراسة في حدّ ذاتها، ودلالتها إيجابية لصالح حزب البعث بغضّ النظر عن المماحكات في التفاصيل!

إنّ أهمّ المبادرات التنظيمية السرّية التي بدأت تتشكّل منذ العام الثاني لقيام الوحدة هي تلك التشكيلة البعثية التي ولدت في القاهرة عام ١٩٥٩ تحت اسم "اللجنة العسكرية"! فقد تداعى عدد من الضباط البعثيين المتواجدين في مصر لتشكيل تنظيم عسكري يملأ الفراغ السياسي الخاص بهم، ويؤهّلهم لمواجهة ما يخبّئه التعثّر والفراغ والغموض من مفاجآت وأخطار عامة باتوا يعتقدون أنّها قادمة لا محالة، وكذلك لمواجهة ضغط أجهزة الاستخبارات المفسدة المبدّدة للأفراد والجماعات، التي تهدّد أخلاقهم وقناعاتهم وتماسكهم الطبيعي كأفراد وكجماعة سابقة، وهم كانوا محقّين، على الأقلّ، في مخاوفهم هذه المتعلّقة بأذى أجهزة المخابرات! وقد تشكّلت تلك اللجنة العسكرية البعثية الأولى (عام ١٩٥٩) على النحو التالي: ١ –العقيد بشير صادق ٢ – الرائد مزيد هنيدي ٣ – الرائد محمد عمران ٤ – الرائد ممدوح شاغوري ٥–الرائد الطيار عبد الغني عياش!

لقد كان العقيد بشير صادق رئيس اللجنة، الدمشقي من حيّ الميدان، أحد أعضاء وفد قادة الجيش السوري إلى القاهرة لوضع أسس اتفاقية الوحدة الفورية الاندماجية مع عبد الناصر (في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨) فكيف حدث وتحوّل هذا الرجل ورفاقه من حال إلى حال خلال عام واحد، أقلّ قليلاً أو أكثر قليلاً؟ إنّ أحداً لم يأبه ولم يسأل، لا في حينه ولا فيما بعد ويا للعجب، وما كان

لهؤلاء وأمثالهم أن يجدوا أيّ تفهّم أو عذر! وهاهي تلك اللجنة تسلك منذ البداية الطريق التي تسلكها غالباً تنظيمات العسكريين السرّية، من حيث أساليب الاتصال والتنظيم المعفيّة من الرجوع إلى قيادة سياسية مدنية أعلى! لكنها تميّزت باقتصار نشاطها على البعثيين ومؤيديهم فقط، فقد كانوا رفاقاً تجمعهم علاقات حميمة قديمة سياسية واجتماعية وأسرية، وما دفعهم إلى التنظيم، للوهلة الأولى وبالدرجة الأولى، خوفهم من التشتت والضياع والإفساد الاستخباراتي! وكان الضباط السوريون عموما قدً وجدوا أنفسهم في مصر شبه مهملين كأنما عن عمد، وشبه مبعدين كأنما عن عمد أيضاً، يعانون من البطالة والرقابة الأمنية، مثلهم مثل الوزراء السوريين في الحكومة المركزية في القاهرة! ولعل ذلك لم يكن مقصوداً ضدّهم تحديداً، بل هي طبيعة النظام يعاني منها المصري والسوري، غير أنهم عموماً اعتبروها تقصّداً لهم، وعانوا منها أكثر من إخوانهم المصريين، ولعلّهم كانوا على حق في تقديراتهم، فقادهم ذلك إلى العمل السرّي!

وحدث أن تشتّت شمل تلك اللجنة العسكرية البعثية الأولى قبل أن تمضي طويلاً وقدماً في نشاطها، ربّما بالصدفة وربّما للاشتباه في أمرها، حيث جرى تعيين أربعة من أعضائها كملحقين في سفارات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج، وأولهم العقيد بشير صادق الذي عيّن في بكين! غير أنّ عضواً لم تشمله تلك التعيينات هو الرائد محمد عمران، الذي ترقّى حينئذ إلى رتبة مقدّم، وسرعان ما تشكّلت لجنة ثانية بديلة من: ١-المقدم محمد عمران ٢ - الرائد صلاح جديد ٣ - الرائد عبد الكريم الجندي ٤ - الرائد أحمد الأمير (أحمد المير محمود) ٥ - الرائد عثمان كنعان ٦ - الرائد الجوّي منير جيرودي ٧ - النقيب الطيار حافظ الأسد!

لقد كانت اللجنة الثانية استمراراً للأولى، حيث العقيد صادق كان يتصل بأعضائها أثناء زيارته للقاهرة ويتشاور معهم، الأمر الذي يعني أنها تشكلت بمعرفته إن لم يكن بتوجيه منه قبل سفره، إضافة إلى أن هناك ما يشير للتواصل مابين أعضاء اللجنة الأولى واللجنة الثانية بعد انقلاب آذار/ مارس ١٩٦٣الذي قادته الثانية! وسبب التأكيد هنا على تلك الصلة وذاك التواصل أنّ العمل السياسي تلوّث في ما بعد بالتوصيفات والتصنيفات الطائفية والمناطقية والعشائرية وما إلى ذلك ويا للعار، خاصة في الخصومات السياسية الكيدية المريرة مع اللجنة العسكرية الثانية الحاكمة في سورية باسم البعث، التي اعتبر خصومها تشكيلها مريباً من أساسه، بتركيبتها الريفية والمذهبية، مع التجاهل التام المتعمّد والخبيث لوجود اللجنة العسكرية الأولى بتركيبتها المعاكسة! لكنّ الوقائع تؤكّد أن تشكيل اللجنة العسكرية الأولى والثانية كان تلقائياً، انطلق من أسس ومعايير سياسية محضة، وطنية وقومية، إضافة إلى معيار عسكري واضح يتعلق بتمثيل مختلف أسلحة الجيش، حيث تمثلت في اللجنة الثانية، بالتساوي تقريباً، أسلحة المدفعية والدبابات والقوى الجوية، والأهمّ أنّنا لو دققنا في تشكيلة اللجنة الأولى ثم الثانية، من حيث أصول أعضائها من المدن أو الأرياف ومن هذه الطائفة أو تلك، فلسوف يستحيل علينا القبول بأنه كان ثمة انتقاء على أساس مديني أو ريفي أو طائفي، حيث اللجنة الأولى مدينيّة في معظمها واللجنة الثانية ريفية في معظمها، مما يؤكد أن الاعتبارات كانت سياسية وموضوعية، وأن الظروف المتعلقة بتطوّر بنية الجيش، خاصة الضباط، هي ما يفسّر التطور الذي طرأ على بنية اللجنة الثانية! ولسوف يبرهن توسيع اللجنة، والتغيير في بنيتها لصالح أبناء المدن في العهد الأول من حكم البعث، أن ما نذهب إليه هو الحقيقة، وأن الاعتبارات كانت سياسية ووطنية وقومية!

لقد انطلقت اللجنة العسكرية البعثية الثانية تتصل بأي من الشخصيات السياسية الوحدوية،

وفي مقدمتهم قادة البعث السابقين، إنما بصفاتهم الشخصية وليس الحزبية، أما جهدها الرئيس فقد انصب على تشكيل التنظيم العسكري، فهي كانت قيادة سياسية/ عسكرية، بلا مرجعية مدنية ملزمة أعلى، مثلما كان مثلاً سلوك تنظيم الضباط الأحرار المصريين قبل ثورتهم تجاه الأحزاب المدنية الصديقة، بل إنّ مستقبلها ومصيرها جماعة وأفراداً سوف يكون مشابهاً لمستقبل ومصير الضباط الأحرار المصريين في علاقاتهم الداخلية وفي مصائرهم المأساوية! ولعلّها مصادفة مثيرة للاهتمام أن ينتهي ما تبقّى من الدور التاريخي لكلا التنظيمين العسكريين المصري والسوري في أواخر العام ١٩٧٠ مفسحاً المجال لأوضاع جديدة كلّ الجدّة في كلا القطرين الشقيقين! وهكذا، فإنّ ما يجب أن يكون مفهوماً بداهة في حالة كهذه، وفي ظروف كتلك الظروف، أن التنظيم، سواء أكان عسكرياً أم مدنياً أم مختلطاً، سوف يضع نصب عينيه إن عاجلاً أو آجلاً هدف التأثير في السلطات الحاكمة، بمشاركتها أو معارضتها، أو الإطاحة بها والحلول محلها دستورياً أو انقلابياً! إنه لمن الطبيعي أن يفكّر على هذا النحو أعضاء أي تنظيم ، وإلا فما الذي يريدونه من وراء المخاطرة بإقامة تشكيلاتهم ووضع برامجهم سراً؟ وبالتالي فإنه لمن المفترض بداهة أن تلك اللجنة العسكرية صارت، منذ نهضت، مشروع هيئة سياسية في مستوى قيادة ثورة أو دولة، منفردة أو شريكة، ولابدّ أن أعضاءها قد انتقلوا ذهنياً ونفسياً، منذ البداية، إلى مناخ قيادة سياسية عليا، وصاروا كذلك سواء وصلوا في ما بعد إلى السلطة أم لم يصلوا، وسواء اتفقنا معهم وأعجبنا بهم أم لم نتفق معهم ولم يعجبونا، ولا بدّ أنّ بعضهم كانت له منذ البداية حساباته المستقبلية الشخصية التي قد تعجبنا وقد لا تعجبنا! أما عن دولة الوحدة فنحن لا ندري بالطبع ما الذي كانت اللجنة العسكرية البعثية ستفعله لو أن دولة الوحدة استمرّت بالصورة المهزوزة التي كانت عليها لسنوات أطول بكثير من عمرها القصير! ترى هل كانت ستحاول إصلاح نظام الوحدة من داخله، وكيف؟ هل كانت ستتمرّد ضدّ أخطاء قيادة الوحدة وانحرافاتها من دون أن يؤدي ذلك إلى الانفصال، وكيف؟ وإذا كانت اللجنة العسكرية قد تشكّلت لحماية الوحدة وليس ضدّها، رغم ما لمجرّد تشكيلها من دلالات خطيرة بمعايير أمن الدولة، فهل يعني ذلك أنّ اللجنة كانت على شبه يقين من وقوع الانقلاب الانفصالي لا محالة وقريباً جدّاً؟ وأنّ الوظيفة التاريخية لتشكيلتها هي إسقاط نظام الانفصال والعودة إلى دولة الوحدة بعد تصحيح أخطائها والتخلّص من انحرافاتها؟ لا ندري!

غير أنّ ما حدث هو قيام القوى المعادية أصلاً للوحدة بانقلاب الانفصال(١٩٦١/٩/٢٨) وهو الحدث الذي حرّر اللجنة العسكرية من المأزق الخطير الذي افترضناه نحن، وفتح لها آفاقاً واسعة للعمل ضدّ نظام الانفصال وليس ضدّ نظام الجمهورية العربية المتحدة في مرحلتها الأولى التي ضمّت القطرين الشقيقين! أما المراحل التالية بعد سقوط عهد الانفصال، حيث واصلت مصر لوحدها حمل اسم الجمهورية العربية المتحدة، فإنّها أوضاع أخرى لها أحاديث أخرى!

عن القضية الكردية :سأتحدث على سجيتي *

مجلة "كورد نامه" - عدد تموز/يوليو ١٩٩٦

- نشرت هذه المقالة مجلة "كورد نامه"، حيث كرّمتني إدارتها بأن طلبت أن أخصّها بها، وقد رأيت أن أعيد نشرها اليوم بمناسبة رحيل الأخ العزيز المرحوم نذير مصطفى الذي لم أقابله منذ سنوات، والذي أثار رحيله أشجاني وذكرياتي، بصدده كصديق (بدأت صداقتنا في سجن المخابرات عام 1973) وبصدد القضية الكردية التي كان نذير من بين نشطائها البارزين. ولا يفوتني هنا التوجّه بأحرّ العزاء لأسرته وأهله ورفاقه الذين أكنّ لهم جميعاً المودّة والاحترام.

حيال القضايا الإنسانية المعقدة، التاريخية الخطيرة، التي يصعب تبسيطها وتلخيصها، والوصول إلى حكم مختصر محدّد بشأنها، تعوّدت أن ألجأ إلى قلبي عندما يخذلني عقلي وترهقني مماحكاته!ها أنا أعترف منذ البداية أن ذهني يخذلني في معالجة القضية الكردية وأنٍ مماحكاته ترهقني أشدّ الإرهاق، ولذلك، سوف أستنجد، كعادتي، بقلبي. إن القلب يستطيع، أحياناً، التقاط الصواب بسرعة تفوق سرعة العقل.

في استعراضي لحياتي الشخصية والعامة، لا أذكر مرحلة من مراحلها خلت من الأكراد، منذ الطفولة وحتى الكهولة. كانوا دائماً موجودين. وإنه ذلك الوجود البديهي، الطبيعي، الذي لا يستدعي استفساراً ولا تأويلاً. إنهم جزء لا يتجزأ من النسيج العام التاريخي. تجدهم في النقوش والآثار والكتب، وفي أسماء الشوارع والمدارس. إنهم في الذاكرة الجمعية، وفي اليوميات المعاشة. هم في الحي جيران. بل هم أقرباء منهم الأخوال والأعمام. إنهم في المدرسة، في الأسواق، في جميع الفئات الاجتماعية، وفي جميع المؤسسات الرسمية على اختلاف مستوياتها، وأيضاً في الأفراح والأتراح، وفي المظاهرات، وفي الأحزاب، وفي الثورات، وفي ميادين الجهاد.

ما الذي جرى؟ ما الذي تبدّل؟ هل قامت القيامة؟

كنا في مدينتي حماة، ونحن لا نزال صغاراً، نتعاطف مع المعارضة المناضلة ضد ديكتاتورية الرئيس أديب الشيشكلي، الحموي، وضد أحد رموزها الرئيس فوزي سلو، الحموي أيضاً! كنا نعرف أن فوزي سلو كردي، لكننا لم نعارضه لأنه كردي، مثلما أننا لم نؤيده لأنه حموي.

كيف وصل حالنا إلى ما نحن عليه اليوم؟ هل جنّ العالم؟

أسارع إلى تطمين بعض الأخوة الأكراد أنني لن أتحدث عن صلاح الدين الأيوبي. أنا أعرف أن هذا البعض لم يعد يحب صلاح الدين ولا ذكره! حتى أنني لن أتحدث عن إبراهيم هنانو، فلعله بدوره لم يعد محبوباً، وأيضاً حتى لا تنزعج مدام ميتران!

كان الأكراد موجودين دائماً في حياتي، بعضهم يتقدمني وبعضهم يتخلف عني، مثلهم مثلي ومثل

الجميع. وما الفرق؟ ومن كان يخطر بباله أيّ فرق؟ وعندما أوكلت إليّ بعض المهام الرسمية المتقدمة، في الستينات، كان دائماً معي، حتى في حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كنت أعمل في صفوفه، أكراد متميزون وغير متميزين، مثلهم مثل الجميع. طبعاً هم لم يكونوا يتحدثون أو يتصرفون كأكراد وإن كانوا من أصول كردية. ذلك لم يكن يخطر ببالهم ولا ببالنا. كنا متساوين متكافئين بداهة، بلا اتفاقات ولا قرارات، وبلا تفكير بالأمر أصلاً. ولكن، كان يحدث أحياناً أن يشار إلى أصولهم الكردية في معرض المداعبة المحببة من الجميع، وتعليقاً على تصرف يتسم بالعناد والتشبث!

كم من مرة قال لي أحدهم متودّداً، في مدن أخرى غير مدينتي حماة: "أنت حموي وأنا كردي"! مشيراً بذلك إلى القرابة في الطباع الإيجابية والسلبية. أي أنّ صفة "كردي" لم تكن تختلف في مدلولها عن صفة "حموي"، أو "حلبي" أو ما إلى ذلك.

وعندما جمعني السجن لسنوات طويلة بعدد منهم (منهم الأخ العزيز الراحل نذير مصطفى/ ملاحظة مضافة الآن) بعضهم قادة كبار في حزبهم، من النسق الأول، تم اعتقالهم بسبب القضية الكردية، وجدت نفسي لا أختلف معهم على شيء، ولا أختلف عنهم بشيء: الذكريات مشتركة، والعادات مشتركة، والأسماء مشتركة. كنا نسيجاً واحداً حقاً. لكنّ الوضع كان يغدو غريباً، وجديداً كل الجدة، حين يبدأ الحديث عن القضية الكردية! كنت أشعر بصدقهم وألمس جديتهم، لكني كنت أشعر أيضاً أن ثمة ما هو مفتعل، وقسري، ودخيل! كنت أحس أنني أستبعد فجأة تعنّتاً وظلماً عن المشاكل التي يطرحونها، والتي يراد إقناعي عبر أسلوب صياغتها أن لا علاقة لي بها! لكني كنت على يقين أنهم لا يتعمدون ذلك.

أي شيطان دخل بيننا نحن العرب والأكراد؟ فيما بعد، أدركت أن ذلك الشيطان لم يدخل بين العرب والأكراد فحسب، وإنما هو دخل بين العرب والعرب، وبين الأكراد والأكراد، وأقنعهم جميعاً أن الطريق لخلاصهم يتطلب افتراقهم، ويا للعجب!

أول مرة وجدتني فيها أمام القضية الكردية وجهاً لوجه كانت في الستينات، يوم اندلعت العمليات العسكرية على نطاق واسع في شمال العراق. كانت تلك كارثة أخرى، وخندق آ خر من خنادق الافتراق القسري. وهنا أيضاً لن أتحدث عن القادة العراقيين، الأكراد، البارزين، الذين احتلوا مواقع رئيسية في كفاح شعبنا العراقي ضد الاستعمار البريطاني. إنه لأمر محزن حقاً. ولكن من يدري عدد الذين يزعجهم تبجّحي في الحديث عن بطولات قادتنا الأكراد في هذا الميدان؟ لقد تجاوزت الأحداث كثيراً، على ما يبدو، مثل هذه الوقائع والأخبار!

ما الذي حدث؟ ما الذي لا يزال يحدث؟

إن شعوري وأنا أكتب هذه الكلمات من القلب هو- وا أسفاه- شعور أسرة يصرّ أحد أبنائها على هجرها. هي لا تدري ما الذي يمكنها أن تفعله، وهو يتصرف كأنما هو يدري بما يفعله دون أن ينجح في إخفاء عدم يقينه! إن هذا الشعور "الأسروي" يصيبني بارتباك عظيم، معذّب، فيدفعني للاعتماد على أحاسيس قلبي قبل محاكمات عقلي.

تخيلوا أسرة معذبة، منكوبة، منهوبة، مذلة ومهانة بكاملها، تعاني من أمراضها الداخلية، ويتناهش لحمها الأشرار المتوحشون، فيقف أحد أفرادها ويعلن أنه سوف يهجرها لأنها سبب شقائه، بينما هي في أمس الحاجة إليه كي لا تهان وتذل وتضعف أكثر!

هل هذا الكلام (العاطفي) ينطبق على الأكراد وحدهم؟ هل هو ينطبق على الأكراد في البلاد العربية

فقط؟ كلا. أنا أعني به أيضاً غير الأكراد من أبناء الأسرة، وأعني به الأكراد في إيران وفي تركيا وفي غيرهما. إن الأسرة التي في خاطري لا يقل تعدادها عن مليار إنسان. إنها دار الإسلام التي نهض العصر الأوروبي الأميركي الظالم على أنقاضها منذ خمسمائة عام، وإنها الأسرة التي جعلت العالم، على مدى أكثر من ثمانية قرون، يعيش إجمالاً حقباً رائعة من اللامركزية، واللاإمبراطورية، أي اللاإمبريالية. إنها الحقب التي لم يعرف العالم أجمع مثلها، لا من قبلها ولا من بعدها. إياكم أن تعايروا وتقارنوا وتحكموا بمعايير ومقارنات وأحكام هذا العصر العبودي الوثني! إياكم والحديث، في جملة واحدة، عن إسلام "تغلغل» كأنما خلسة، وللحظة خاطفة! إياكم، فأنتم بفعل كهذا تستحقون لعنات آبائكم وأمهاتكم، وتظلمون أنفسكم، سواء أكنتم مسلمين أم غير مسلمين، أم ملحدين!

يا للعار! كيف نتحدث بجمل كثيرة عن سفينة نوح، وعن عهود موغلة في القدم، لم يعد لتقاليدها وعاداتها وثقافاتها أيّ أثر عمليّ في الحياة المعاشة الراهنة، ونتجاهل عهوداً لا تزال عاداتها وتقاليدها وثقافاتها تشكل نسيج حياة أهلنا؟ كيف يجرؤ على ارتكاب مثل هذا الإثم الفظيع عربي أو كردي أو إيراني؟ هل هو الجهل، أم هو سوء النية؟ ولصالح من نفعل ذلك؟

على مدى خمسة قرون، مزقتنا المركزية الأوروبية الأميركية شرّ تمزيق. وهي تجهد الآن لتبديدنا وتحويلنا إلى ذرّات، إلى هباء، إلى سديم. حلم الوحدة العربية؟ بعض العرب أداروا له ظهورهم بعجره وبجره، بصوابه وخطئه! إنه حلم إنساني مشروع، وهو لا يمكن أن يخصّ ويهمّ العرب وحدهم. هو لا يمكن أن ينجح، أو يتحقّق، إلا بعد تخليصه من الشوائب العرقية العربية. إنه مشروع يخص الأسرة التاريخية ويخدمها كلها. لكن بعض العرب التعساء يريدون الاكتفاء بالجزيء، بجزء الجزء، وأن يستقلّ كل بجحره وبعلاقات مباشرة مع المركز الأوروبي الأميركي الصهيوني! غير أن هذا مستحيل. إنهم لن يتمكنوا من الاستقلال حتى في الجزيء.

والحال أن الوحدة العربية، مثلاً، ليست ضرورية أكثر من ذي قبل فحسب، إنما هي، بعد ما تكشّف من مستجدّات دولية، لم تعد كافية! إن الخلاص الإنساني يحتاج إلى تكتّلات، إن لم نقل وحدات، أكبر وأعظم، والأكراد والعرب من الأمم المتآخية في ظلال التوحيد الإسلامي منذ قرون طويلة جداً. إنه التآخي الذي ما زالت مكوّناته راسخة في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات. وإنه التآخي الذي قام على أساس الوظائف الإنسانية الإيجابية السامية، وبلغ مستوى الوحدة التي لا تنفي خصائص ومزايا الأعراق والقوميات، بل تؤكدها وتحترمها بمنطق سماوي غاية في العذوبة والشفافية والرقي. إنه التآخي الذي يؤكّد ويلحّ على ضرورة وأهمية التنوّع وإيجابيته، بدءاً بأصغر الخلايا الحية التي لا ترى بالعين المجردة وحتى أعظم الكائنات! إنه منطق التآخي الذي يحرّم توظيف التنوّع، الذي هو إيجابي بطبيعته الأصلية الأولى، توظيفاً سلبياً يتنافى مع طبيعته الأولى! إنه المنطق الذي حسم مسائل غاية في التعقيد حين نص على أن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى!

قد يختلف الأكراد مع العرب، وقد يختلف الأكراد مع الأكراد، والعرب مع العرب. إن هذا حدث، ويحدث، وسوف يظل يحدث. لكن الاختلاف في ظل عقيدة إيجابية ووظائف إنسانية غير مختلف عليها شيء، والاختلاف على العقيدة والوظائف ذاتها، من أساسها، شيء آخر. إن الأمم المتآخية بالعقيدة، وبالوظائف والإنجازات التاريخية الإنسانية الإيجابية، يجب أن تكون متفقة اليوم تماماً في موقفها الأساسي من النظام الاحتكاري الصهيوني العالمي الذي تقوده واشنطن. إن تاريخها الجليل المشترك، وإنسانيتها، يفقدان كل معنى إن هي لم تتفق تماماً ضد هذا النظام الصهيوني العالمي. لا

بد من الوقوف المشترك بحزم وبوضوح ضد الطغاة الأشرار الصهاينة، وضد رموزهم ووكلائهم من جميع الجنسيات وفي جميع مناطق العالم. إنّ مثل هذا الوقوف هو الأساس لوحدة تلقائية، جذرية ولا مركزية، وإنّ نقيضه هو الأساس لخلاف جذري بين العرب والعرب، وبين الأكراد والأكراد. إنه الموقف الذي يميّز الفارق الحاسم بين الحق والباطل وبين العدل والظلم. وهل يعقل أن هناك عربياً عاقلاً يعتبر إيران، مثلاً، خطراً على العرب مثلها مثل الولايات المتحدة؟ هل يعقل أن هناك كردياً يعتبر العرب خطراً عليه مثلهم مثل الأميركيين والصهاينة؟ لكن مثل هذه الأخطاء الفاحشة، الفادحة، شائعة على نطاق واسع ويا للأسف، وهي من أمضى أسلحة النظام الاحتكاري العالمي في الحفاظ على هيمنته السائدة منذ خمسة قرون تقريباً، والتي يمكن أن تدوم آجالاً ما دامت شائعة مثل هذه المفاهيم الخاطئة التي نجمت وتنجم عن عدم رؤية مشروع العدو الاحتكاري الصهيوني العالمي على حقيقته، بحجمه الطبيعي، وبتفاصيله الرئيسية على الأقل.

إن التجزئة، أو التفتيت، الذي يتحقق أحياناً بصورة أبشع في ظل توحيد وهمي ظاهري، هذا التفتيت للكتل الإنسانية هو منهج تاريخي اعتمدته إدارات العصر الأوروبي الأميركي دائماً. هل يرضى الأكراد بأن تذهب تضحياتهم العظيمة من أجل دولة قطرية، على غرار بعض الأقطار العربية التي هي مجرّد مناطق مدارة، لكل منها حكمها الذاتي؟

اللامركزية، واللااحتكار، واللاامبراطورية، هي الشروط لتوحيد حقيقي قوامه القناعة والتكامل وليس القسر والإملاء والإرغام. في العصر الإسلامي المديد كان الإنسان، مطلق إنسان، ينطلق من طنجة إلى الشيشان بجواز سفر يتلخص في جملة عذبة، رائعة، هي "السلام عليكم"! وكان ذلك كافياً لتفتح له الأبواب على مصاريعها، وليكون معزّزاً مكرّماً، ومسؤولاً أيضاً فيما لو رغب في تحمل مسؤولية عامة ما!

من يريد "استقلالاً" على طريقة العصر الأوروبي الأميركي، يعطيه «شرف" إدارة منطقة، بحكم ذاتي، في خدمة المركزية العالمية الصهيونية؟

أنا أعي أنّ ما أقوله قد يبدو غريباً، ويدعو إلى ابتسام البعض من "الواقعيين" الذين يتعاملون بمفردات وتحليلات وقوانين هذا العصر الظالم. أنا أعرف أنّ هناك من بذلوا جهوداً مضنية وقطعوا شوطاً طويلاً في إعداد الوثائق الثبوتية التي تعطيهم الحق في منطقة مدارة بحكم ذاتي! ويا لها من جهود ثمينة، عظيمة، ضائعة، تسفحها أجيال وأجيال وأجيال، وخاصة بعد أن شاهدنا بأم أعيننا تقلبات الأوضاع الدولية في السنوات القليلة الماضية.

الأكراد في بعض المناطق يعانون مرَّ المعاناة ويتعذبون أشد العذاب، وإن هذا ليعذّبنا نحن المعذّبين بدورنا بطرق أخرى وبنسب أخرى أقل أو أكثر.

كيف يطيق عربي سويّ رؤية أمهاته وأخواته وبناته من الأكراد (خديجة وفاطمة وعائشة) على شاشات التلفزيون، هائمات على وجوههن في البراري، في ظروف الحروب الرهيبة التي تجتاح بلاد الأكراد؟ وما هي أحاسيس الكردي وهو يتابع صور أمهاته وأخواته وبناته العربيات في لبنان وفلسطين، وفي غيرهما؟

ماذا نفعل؟ أن ينجو العربي بنفسه، وينجو الكردي بنفسه؟ لكنّ هذا مستحيل! إن أيّاً منهما لن ينجح في تحقيق خلاصه الخاص، لأنه، ومنذ وقت طويل، لم يعد ثمّة خلاص خاص في نطاق العلاقات الظالمة لهذا العصر الأوروبي الأميركي. إنّ الذين يتوهّمون إمكانية ذلك، ويعملون على أساسها،

يسهّلون مهمّة المركزية الظالمة، ويلحقون أفدح الأضرار بأهلهم.

لماذا نضيّق الدوائر على أنفسنا؟ لماذا نعزل أنفسنا مسبقاً، ونحدّد حجم فعالياتنا بأيدينا مسبقاً؟ لماذا نسهّل جميعنا مهمّة الاحتكاريين الأشرار؟ إنّ واشنطن تسعى منذ سنوات طويلة إلى إقامة "نظام شرق أوسطي" يشمل الأسرة العريقة، المعذّبة، المذلّة والمهانة، بجميع أطرافها، وبمئات ملايينها التي تقارب المليار نسمة. إن ما يسمى "الشرق الأوسط الجديد" ليس سوى الشكل الأحدث والأفظع للاستعمار. إنه الشكل الذي يريد أن يجعل من هذه المنطقة العالمية الأم، بعربها وأكرادها..الخ، ما يشبه ولاية أميركية عليها جميع الواجبات وليست لها أية حقوق! ولاية من العبيد، من السديم، فلا عرب ولا أكراد ولا إسلام ولا مسيحية، إنما مجرّد هوام وغبار! إنّ واشنطن تسعى إلى بناء "شرق أوسط" تملكه، فكيف لا نرى ذلك، وكيف لا نفكر بداهة ببناء "شرق أوسط" نملكه نحن أصحابه، نحن الأسرة المبددة، التعيسة؟

هذا النظام العالمي، هذا العصر الأوروبي الأميركي، بلغ موضوعياً نهاياته. انظروا حولكم، ودقّقوا في العمق، وفي المظاهر أيضاً. إنّ البشرية تجتاز المسافة القاحلة، القاسية أشد القسوة، التي تفصل عادة بين عصرين تاريخيين. إنّ العالم يسير حثيثاً، وإن بصعوبة بالغة، نحو عصر جديد، وإنّ خلاصنا وخلاص الإنسان عموماً هو في استكمال الانتقال. يجب أن نعمل كل ما من شأنه تسريع الانتقال التاريخي. إن أسرتنا العريقة، بجميع أطرافها، مدعوة لصياغة مشروع حضاري عالمي بديل يستجيب لمصالح الإنسان عموماً. إنّ أسرتنا مؤهلة أكثر من غيرها للإسهام في هكذا مشروع. ولذلك، فإنّ الأكراد بحاجة مصيرية إلى العرب، والعرب بحاجة مصيرية إلى الأكراد. وماذا يتبقّى من كليهما إذا أسقط التاريخ المشترك والمستقبل المشترك؟ إن عوامل الافتراق واهية، وعابرة، ومفتعلة، وقليلة، أما عوامل اللقاء فإنها متينة، وراسخة، وجدّية، وكثيرة.

إنه حديث القلب، لكنّ العقل لا بدّ وأن يتفق معه. غير أن هذا يحتاج إلى موضوع آخر يتناول التاريخ، وأوضاع العالم المعاصر، من منظور مختلف ومخالف للمنظور المفروض من قبل المركزية الأوروبية الأميركية، والسائد دولياً بقوّتها ولصالحها.

*نصر شمالي كاتب سياسي سوري، وقد خصّ «كورد نامه» بهذه المقالة التي لم يسبق نشرها.

ملاحظات وتصويبات أندلسية ضرورية

(٢٠٠٢/١١/٧)

إن لاستدعاء أخبار الماضي أسبابه المختلفة ، فهناك من يستدعيها لاحتياجات وظيفية ، تتعلق بالتعليم المتخصص ، وهناك من يستدعيها بدافع الفضول المتعدد الأغراض ، ومن يستدعيها لمجرّد المتعة في مراجعتها ، كما لو كان يطالع رواية من الروايات ، غير أن استحضار الماضي بأخباره وأشخاصه تفرضه ، من جهة أخرى مختلفة تماماً ، ضرورات ملحة اجتماعية ووطنية و قومية وأممية . إنها ضرورات واقعية يتطلبها الحاضر المعاش من أجل التقدم بنجاح على طريق المستقبل المنشود .

وهكذا فان سبب استدعائها هنا هو تمادي طغاة هذا العصر الأوروبي الأميركي الى أبعد الحدود في تزوير وتشويه الثقافة البشرية والتاريخ البشري . إن استدعاءها ضروري كي نتمكن من مواجهتهم بنجاح في حربهم المفتوحة ضدنا . إن حربهم الضارية ضدّ الأمة العربية والإسلامية تستند بالدرجة الأولى الى تلفيقاتهم الثقافية والتاريخية ، وهي التلفيقات التي يعطون أنفسهم بموجبها الحق في تدميرنا ، بل إفنائنا إذا اقتضت مصلحتهم ذلك .

انهم يحاولون طوال الوقت ، وبمختلف الوسائل ، إلصاق كل نقيصة بالعرب والمسلمين ، بعد طمس كل فضيلة قديمة أو حديثة . انهم يريدون أن نقرّ ونسلّم بدونيتنا ووضاعتنا ، وبعجزنا عن مجرّد الإسهام في صنع الحضارة الإنسانية ، وانه ليحزّ في نفوسنا نجاحهم في جعل بعض أبناء أمتنا يقرّون ويسلّمون بذلك ، فيردّدون تزويراتهم وتشويهاتهم وتلفيقاتهم ، فمثل هذا الاختراق أشدّ خطراً وأثراً من حروبهم العسكرية ضدّنا .

لقد ألحقوا أفدح الأضرار بالأدب العربي نثراً وشعراً ، باسم الحداثة وما بعد الحداثة ، والبنيوية وما بعد البنيوية ، وما الى ذلك من مصطلحات وأطروحات وقضايا ، إن صحّت في بلدان منشئها فإنها لا تصح في بلادنا أبداً ، ولا ينجم عنها إلا الخراب ، وبالفعل ، صار كثير من إنتاجنا الأدبي مجرّد أصوات قبيحة غامضة تصدر عن مجرّد ببغاوات مصبوغة بألوان مضحكة ! وهم زوّروا التاريخ ، ووجدوا بين نخبنا من يردّد مغالطاتهم حول الفتح العربي الإسلامي الذي صوّروه " استعماراً " وهو الانجاز التقدمي الإنساني الأعظم في تاريخ البشرية . وبالطبع ، انعكست هذه المغالطات التاريخية وبالاً على سياساتنا في الحاضر المعاش عن طريق اختراقها نخبنا السياسة ، ولعل ما أصاب الدولة الأندلسية من مغالطات هوأقسى وأخطر ما تعرض له تاريخنا .

اسبانيا الفينيقية ، الرومانية ، العربية

في زمن أجدادنا الفينيقيين / الكنعانيين كانت الحياة المجتمعية في حوض المتوسط متمركزة ومتقدمة خصوصاً في مناطق العراق وسوريا ومصر ، وعموماً في منطقتي شرق أفريقيا وغرب آسيا المتواصلتين المتفاعلتين . وفي مرحلة من المراحل كان الفينيقيون / الكنعانيون سادة البحر المتوسط ، بل

هم تجاوزوه عبر مضيق جبل طارق الى المحيط الأطلسي ليقيموا علاقات تجارية مع شعوب السواحل الأفريقية الغربية ، وبناء على ذلك وبفضله أسسوا مدناً ومجتمعات تجارية نشطة في شبه الجزيرة الايبرية التي يشبه مناخها مناخ بلادهم في سوريا ولبنان وفلسطين ، وهكذا فانه لمن شبه المتفق عليه عند المؤرخين من مختلف الأجناس أن المجتمعات الأقدم في اسبانيا والبرتغال وشبه الجزيرة الايبرية عموماً هي المجتمعات الفينيقية ، ذات الأصول المشرقية السورية ، أي أجدادنا نحن العرب .

لقد خضعت شبه الجزيرة الايبرية للحكم العسكري الروماني حتى القرن الخامس الميلادي ، وحين اضمحلت تلك الإمبراطورية الرومانية القديمة ، وراحت تتهاوى تحت الضربات القاتلة للقبائل الوثنية المنفلتة من مجاهل أقاصي أوروبا ، تعرضت شبه الجزيرة الايبرية لهجمات قبائل الوندال والألين والسويف القادمة من الشمال الأقصى ، وهي قبائل بدائية وثنية غير مستقرة ، اجتاحتها بعد أن اجتاحت في طريقها بلاد ألغال ، فرنسا الحالية .

على مدى قرنين من الزمان ، من الخامس الى السابع ميلادي ، عاشت مجتمعات شبه الجزيرة الايبرية ، ذات الأصول الفينيقية الكنعانية السورية ، حالات من الفوضى والاضطرابات المستمرة ، بسبب الحروب بين القبائل البدائية الوثنية على أراضيها . وأخيراً نجحت قبائل القوط في قهر جميع القبائل الأخرى ، في القرن السادس الميلادي ، وانفردت بشبه الجزيرة . ولكي تنجح في حكمها اعتنقت الديانة المسيحية التي هي ديانة أهلها ، والتي هي – كتذكير لا ضرورة له – ديانة مشرقية سورية فلسطينية ، بل هي اتخذت لغتهم لغة لها ، غير أن جميع هذه التحولات التي أقدمت عليها قبائل القوط البدائية لم تجنب البلاد ما حلّ بها من مظالم ، وما أصاب أوضاعها عموماً من تردّيات فظيعة في جميع ميادين الحياة .

لم يمض قرن أو أكثر على استقرار حكم القوط لشبه الجزيرة حتى كان العرب المسلمون يقفون على الشاطئ الأفريقي لمضيق جبل طارق ، ولنا أن نتصور مقدار حماسة المجتمعات الايبرية لعبور أبناء عمومتهم المضيق إليهم ومساعدتهم في التحرّر من حكم القوط . وبالفعل ، حدث ذلك بتفاهم مسبق بين أبناء العمومة ، فعبر آلاف الجنود العرب المضيق ، واشتبكوا مع النظام الحاكم ، ودحروه بمشاركة أهالي البلاد كتفاً بكتف ، ليتحقق بذلك الفتح العربي الإسلامي لشبه الجزيرة الايبرية من دون جيوش جرارة ولا معارك ضخمة .

مقارنات لها مدلولها العظيم

إننا عندما نتأمل في المدة الزمنية لكل عهد من العهود التي تعاقبت على شبه الجزيرة الايبرية فسوف نرى بوضوح تام أن مدة حكم الرومان والقوط قبل الحكم العربي ، مضافة إليها مدة حكم من جاؤوا بعد العرب حتى يومنا هذا ، هي جميعها أقصر من عهود العرب في تلك الديار ، والتي دامت ثمانية قرون ، وان هذا ليعطينا فكرة معبّرة عن حاضرنا المعاش ، وصفاقة وابتذال أطروحات اليهود الصهاينة وأسيادهم عن حقهم التاريخي في فلسطين ، إذ لو فكّر العرب بطريقتهم ، وهو تفكير له مصداقية عظيمة كما رأينا ، لكان من حقهم التطلع ليس الى استرداد فلسطين فحسب بل الى استرداد شبه الجزيرة الايبرية أيضاً !

إن تاريخ الفتوحات العربية حافل بأخبار النداءات والدعوات والبعثات التي توجهت الى دار الخلافة راجية إيفاد هيئات سياسية وعلمية وروحية وعسكرية لمساعدة بلدان بعيدة على التحرر والنهوض .

يقول الرئيس الهندي الراحل جواهر لال نهرو : ان الديانة التي بشرّ بها محمد ، وبساطتها

واستقامتها ، والديمقراطية والمساواة اللتين أعلنتهما هذه الديانة ، كل ذلك حظي بصدى واسع لدى شعوب البلدان المجاورة . وقد عانت تلك الشعوب والبلدان لأمد طويل من نير الحكام والملوك والطغاة ، ومن نير الكهان والقساوسة الذين لم يكونوا أقل طغياناً وتعسفاً من الملوك . لقد تعبت الشعوب من النظام القديم ونضجت لتقبل الجديد ، وقدّم لها الإسلام هذا الجديد الذي كان مرغوباً ، لأنه حمل إليها الأفضل من نواحٍ عديدة ، ووضع حدّاً للكثير من الشرور الناجمة عن النظام القديم .

ويقول هربرت ويلز : لقد توجه الإسلام إلى جماهير الناس فبشّرها بأن الله هو اله العدل . وكان تبني تعاليم النبي محمد ومنهجه قد فتح الباب على مصراعيه أمام روح الأخوة والثقة بين الناس على وجه الأرض في ذلك العالم المليء بالشكوك والخيانات والعوائق المستعصية . لقد فتح تبني تعاليم محمد ومنهجه أبواب الجنة كذلك ، لكنها ليست جنة العبادة والصلاة بلا انقطاع ، التي يشغل فيها رجال الدين والكهنوت والملوك المعمدون مواقعهم الرفيعة ، بل هي جنة الأخوة الحقة ، والملذات البسيطة المفهومة التي تتعطش لها الأرواح . لقد غرس محمد هذه الحقائق الرائعة في أفئدة البشرية من دون أية رموز مريبة ، ومن دون محاريب معتمة ، ولا ابتهالات يتلوها القساوسة . لقد انتصر الإسلام لأنه كان أفضل نظام اجتماعي وسياسي ظهر في ذلك العصر ، وشاع لأنه وجد حيثما حلّ أناساً لامبالين من الناحية السياسية ، أناساً مضللين ، مضطهدين ، مرتعبين ، جهلة غير منظمين ، وحكاماً حمقى فارغين لا تربطهم بالشعب أية رابطة . لقد كانت أفكار الإسلام هي الأكثر شمولاً ، وجدّة ، ونقاوة ، من الناحية السياسية في العالم آنذاك ، وقدّم لجماهير البشرية ظروفاً أفضل من أية ديانة أخرى .

ويقول المفتي ضياء الدين باباخان : كان من المتعذّر على العرب إحراز الانتصارات الحربية ، ونشر الإسلام على مساحات شاسعة من العالم ، لو كان ذلك يصطدم بمقاومة الجماهير. كانت الجماهير الكادحة والناس البسطاء في بلاد الفرس والإمبراطورية البيزنطية ينظرون الى العرب باعتبارهم يحملون إليهم أفضل العقائد عن نظم الحياة . لقد استقبلت تلك الشعوب العرب بوصفهم المنقذين من الظلم والاضطهاد والجهل والفقر .

أما عن شبه الجزيرة الايبرية تحديداً في العهد العربي فيقول غوستاف لوبون أنه : بالإضافة إلى العدل بين الرعية الذي هو دستور العرب ، والى ترك الناس أحراراً في أمور دينهم ، فانه لا يوجد في اسبانيا المعاصرة من أعمال الري سوى ما أتمّه العرب ، فهم من أدخل الى اسبانيا زراعة قصب السكر ،والتوت (للحرير) ، والأرز ، والقطن ، والموز ، وقد أكثر من إنشاء الطرق ، والجسور ، والفنادق ، والمشافي ، والجامعات ، والمدارس ، والمكتبات العامة ، والمساجد ، في كل مكان . وكانت البحرية قوية جداً ، تتحقق بفضلها الصلة التجارية بجميع مرافئ آسيا وأفريقيا وأوروبا . وكان دخل بيت المال يقوم على الضرائب ، والمناجم ، كما هو الحال في بغداد . كانت مناجم الذهب والفضة والزئبق غنية جداً ، والضرائب تتألف من العشر العيني لمحاصيل أراضي المسلمين ، ومن الجزية يعطيها النصارى واليهود ، ومن الجمارك والمكوس . وكانت الإمامة الثقافية للعرب ، أما باب المناصب فمفتوحاً للنصارى ، الذين كانوا يخدمون في الجيش ، والذين لم يكن تزاوجهم والمسلمين قليلاً ، فوالدة الخليفة عبد الرحمن الثالث نصرانية . وتعتبر الكنائس الكثيرة المسيحية التي شيّدت في العهد العربي دليلاً على احترام العرب لمعتقدات الناس ، فاعتنق الإسلام كثير من النصارى ، لكنهم لم يفعلوا ذلك طمعاً في كثير شئ وهم الذين استعربوا ، وكذلك اليهود ، فغدوا مساوين للمسلمين ، وقادرين مثلهم على تقلّد مناصب الدولة العليا . ولقد واصل أساقفة المسيحية عقد مؤتمراتهم بكامل حريتهم ، مثل

مؤتمر اشبيلية المسيحي المنعقد عام ٧٨٢ م ، ومؤتمر قرطبة عام ٨٥٢ م ، بل ان أحد باباوات روما تخرّج في جامعة قرطبة .

دورة الاضطهاد الرهيبة الطويلة :

دامت الحضارة العربية في اسبانيا نحو ثمانية قرون ، وبعد انهيارها النهائي بسقوط غرناطة عام ١٤٩٢ ، عاهد فرديناند العرب على منحهم حرية الدين واللغة ،ولكن ما أن حل عام ١٤٩٩ حتى انطلقت تلك الروح القوطية الهمجية من عقالها وبدأت عمليات الاضطهاد المروّعة التي دامت قروناً !

لماذا تنصّل حكام اسبانيا الجدد بسرعة من وعودهم وعهودهم التي قطعوها للعرب ؟ الجواب : لأنهم كانوا ملزمين بسياسات اتحاد المدن التجارية الأوروبية الممتدة من نوفجورود في أقصى الشمال الغربي الروسي حتى نانت في فرنسا ، والذي كان تأسس عام ١٢٤١م في جحيم الحروب الصليبية، وبفضل التفاعل مع العرب سلماً وحرباً . وإذا كان التنصل حدث في عام ١٤٩٩ فان السبب المباشر ، غالباً ، يعود الى اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٧ ، أي قبل عامين ، حيث العمليات المسلحة ضدّ عرب المشرق بدأت في الخليج العربي بعد ذلك الاكتشاف .

فيما بعد ، وقف الفونسو البوكر ، خليفة فاسكو دوغاما في أمارة الأسطول البرتغالي ، وقال في خطبة موجهة الى جنوده :

– «هذه الخدمة الجليلة التي سنقدمها لله بطرد العرب من هذه البلاد (يقصد شرق آسيا) وبإطفائنا شعلة أمة محمد بحيث لا يندلع لها هنا بعد ذلك لهيب ، واني لعلى يقين أننا لو انتزعنا تجارة « ملقا » من أيدي العرب لأصبحت كل من القاهرة ومكة أثراً بعد عين ، ولامتنعت عن البندقية تجارة التوابل كلها ، ما لم يذهب تجارها الى البرتغال لشرائها من هناك » !

إذن ، فانهيار الأندلس كان مدخلاً لاشتباكات سرعان ما أخذت بعداً عالمياً ، وهي كانت استمراراً للحروب الصليبية ، وحرباً عالمية حقاً ، شملت جميع ميادين الحياة الدولية آنذاك ، من القارة الأميركية المكتشفة عام ١٤٩٢ ، وهو أيضاً تاريخ سقوط غرناطة ، حتى ساحات المحيط الهندي والمحيط الهادي وميادين البحر الأبيض المتوسط ، وان ذلك الذي حدث في شبه الجزيرة الايبرية لم يكن في حقيقته سوى تقابل صدامي بين عصرين ، واحد يأفل وآخر يبزغ ، ولكن شتان بين سياسات هذا وسياسات ذاك ، فطلائع العصر الأوروبي الجديد انطلقوا يمارسون سياسة الإبادة في القارة الأميركية ، وفي شبه الجزيرة الايبرية ، وفي شرق آسيا حيث استؤصلت الجاليات العربية المحترمة عموماً بأطفالها ونسائها ، ومن نجا منها بيع في أسواق النخاسة !

في دورة الاضطهاد الرهيبة الطويلة ، التي عاشتها اسبانيا تحت حكم القوط الجدد ، صار تعميد العرب كرهاً ، وراحت محاكم التفتيش تأمر بعد ذلك بإحراق المعمدين الذين أصبحوا نصارى ، ثم بدأت عمليات التطهير بالنار تدريجياً ، لتعذر إحراق الملايين من العرب الأندلسيين دفعة واحدة !

لقد نصح كاردينال طليطلة التقي ، الذي كان رئيساً لمحاكم التفتيش ، بقطع رؤوس جميع من لم يتنصّر من العرب ، رجالاً ونساءً وولداناً ، غير أن الراهب الدومينيكي « بليدا » لم ير في ذلك ما يكفي ، فأشار بضرب أعناق حتى من تنصّر منهم . لماذا ؟ لأنه من الصعب التأكد من صحة تنصّرهم ، ولذلك فمن المستحب قتل جميع العرب لكي يحكم الرب بينهم في الآخرة ، ويدخل النار من لم يكن صادق النصرانية منهم !

في عام ١٦١٠ أمر الحكام القوط الجدد بإجلاء جميع العرب عن شبه الجزيرة . لكن الأكثرية

الساحقة من المهجرين أبيدت قتلاً على الدروب ، وأبدى ذلك الراهب بليدا ارتياحه لقتل ثلاثة أرباع أولئك المهاجرين أثناء رحيلهم . لقد قتلوا مئة ألف مهاجر من قافلة واحدة كانت تضم مئة وأربعين ألفاً وهي في طريقها الى المغرب العربي !

لقد بدأت منذ تلك التواريخ ، وعلى مدى القرون الخمسة التالية ، عمليات الإبادة والاستيطان في جميع القارات ، وهي العمليات التي دفعها الانجليز والأميركيون البيوريتان الى أقصى مدى ، وواصلوا ممارستها حتى يومنا هذا ، كما نرى في فلسطين والعراق .

زوال الأندلس كارثة إنسانية :

يقدّر كثير من العلماء عدد العرب الذين خسرتهم اسبانية بثلاثة ملايين إنسان ، وذلك فقط بعد سقوط غرناطة بقيادة فرديناند عام ١٤٩٢ م ، وتلك ، برأي العلماء الأوروبيين أيضاً ، لم تكن كارثة لاسبانيا فحسب بل كارثة إنسانية عامة حقاً .

ترى كيف توارت وتلاشت تلك الأعداد الهائلة من العرب ، وكم عدد الذين نجحوا في البقاء ، وكم عدد الذين رحلوا الى جنوب أميركا ، والى البلدان المنخفضة في أوروبا ، ناهيكم عن الذين نجحوا في الوصول الى شمال أفريقيا ، ومصر ، وبلاد الشام ، والقسطنطينية ، وجزر المتوسط ، وجنوب ايطاليا ؟

يقول غوستاف لوبون : لا يسعنا سوى الاعتراف بأننا لم نجد بين وحوش الغزاة من حوسب على اقترافه جرائم قتل كتلك التي اقترفت ضد العرب ، وما يرثى له أن اسبانيا حرمت عمداً تلك الملايين الثلاثة من العرب الذين كانت لهم إمامة الثقافة والصناعة ، ثم رأت محاكم التفتيش أن تبيد كل نصراني فيه شيئاً من النباهة والفضل ، فكان أن هبطت اسبانيا الى أسفل دركات الانحطاط ، بعد أن انهار كل ما كان فيها من زراعة وصناعة وتجارة وعلوم وآداب وسكان !

من الواضح أن ما يسمى مواجهة بين الإسلام والمسيحية كان مصطنعاً ، وأنه إنتاج أوروبي، وهو المسؤول عن التأسيس للنزعات " الأصولية السلفية " بمعناها السلبي الذي يحتكر الحقيقة والحق والإيمان . إن حكام اسبانيا والبرتغال الجدد، قد أسسوا لهزيمتهم المنكرة على أيدي الانجليز، بسبب قصر نظرهم وضحالتهم وحماقتهم ، فلم تقم لهم بعد ذلك قائمة حتى يومنا هذا .

النتائج الرهيبة للكارثة الإنسانية :

لقد صار عدد سكان طليطلة ١٧ ألفاً بعد أن كان ٢٠٠ ألفاً قبل انهيار النظام العربي ، وصار عدد سكان قرطبة ٤٢ ألفاً بعد أن كان مليوناً ، ولم يبق من مدن ولاية شلمنقة ، التي كان عددها ١٢٥ مدينة ، سوى ١٣ مدينة ، أما عدد سكان مدريد فقد تقلص من ٤٠٠ ألفاً الى ٢٠٠ ألفاً !

في جميع المناطق الاسبانية / البرتغالية ، أغلقت المصانع الكبرى أبوابها ، وأهملت الزراعة فتحولت الأرياف الى بلاقع ، وخلت المدن من السكان بصورة مخيفة ، وصارت اشبيلية ، التي كانت تدير ١٦٠٠ مؤسسة حرفية كافية لإعاشة ١٣٠ ألفاً ، تضم فقط ٣٠٠ مؤسسة حرفية صناعية ، فضلاً عن خلوّها من ثلاثة أرباع سكانها . لقد وردت هذه المعلومات في رسالة مجلس الكورتس الى الملك فيليب الرابع .

وفي طليطلة ، لم يبق سوى ثلاثة عشر مصنعاً للصوف بعد أن كان فيها خمسون مصنعاً ، كذلك خسرت طليطلة جميع مصانع الحرير التي كان يعيش منها أربعون ألف انسان ، وقد وقع مثل هذا في كل مكان ، ولم تلبث المدن الكبيرة ، مثل قرطبة وشقوبية وبرغش ، أن تحوّلت الى صحارى تقريباً

، حيث زالت المصانع التي استمرت قائمة فيها لبعض الوقت بعد الزوال الأخير النهائي للعرب منذ عام ١٦١٠ .

ومن جراء غياب الصناعات مع غياب العرب ، اضطرت اسبانيا الى جلب عمال من هولندا عندما أرادوا إنشاء مصنع للصوف في شقوبية أوائل القرن الثامن عشر ! لقد اضطروا الى تسليم زمام أمورهم ، وسلطاتهم العليا ، وشؤونهم الإدارية ، وصناعاتهم وتجاراتهم ، الى مديرين من الأجانب أتوا بهم من فرنسا وايطاليا وألمانيا !

لقد خلت تلك البلاد ، التي أضاءت العالم أيام العرب ، من أية مدرسة لتعليم الفيزياء والرياضيات والطبيعيات ، وصرت لا ترى فيها ، حتى عام ١٧٧٦ م ، كيماوياً واحداً قادراً على صنع أبسط التراكيب ، ولا شخصاً واحداً قادراً على صناعة مركب أو سفينة شراعية ، حسبما أكد الكاتب الاسباني كنبو مانس !

لقد نجحت محاكم التفتيش الرهيبة في مهماتها فعلاً ، بحيث جعلت جميع المناطق الاسبانية لاتعرف غير كتب العبادة والأمور الدينية ، أما أطباؤها فلم يسمعوا شيئاً عن الدورة الدموية الى ما بعد اكتشافها بقرن ونصف !

وماذا عن اليهود في الأندلس ؟

يقول الألماني فويشت فانغر : ترجم العرب لمسيحييهم الكتاب المقدس الى العربية ، وأعطوا اليهود حق المساواة الاجتماعية وهم الذين كانوا تحت الحكم العرفي أيام القوط . لقد عاش اليهود في ظل الإسلام حياة سعيدة ، رغيدة ، لم يسبق لهم أن عاشوها في أي مكان آخر ، فظهر منهم وزراء وأطباء ، وأسسوا معامل ومراكز تجارية كبرى ، وأرسلوا سفنهم التجارية في بحار الأرض السبعة ، ومن دون نسيان لغتهم العبرية التي لهم الحق في استخدامها طوّروا نظماً فلسفية باللغة العربية ، فترجموا مؤلفات أرسطو ، وصهروا تعاليمه مع تعاليم كتابهم ومع تعاليم علماء الحكمة العرب ، وخلقوا نقداً حراً ، جريئاً ، للكتاب المقدس (العهد القديم) وجدّدوا فنّ الشعر العبري . . الخ !

تهديد ثقافتنا يعني تهديد وجودنا :

أخيراً ، نعود لنقول ونحن نتابع مأساة العرب والمسلمين ، المستمرة على مدى القرون الخمسة الماضية ، التي بلغت ذروتها اليوم في فلسطين والعراق ، أن الخطر الجدّي على وجودنا هو تقويض آدابنا وفنوننا وثقافتنا التاريخية ، وأن اختراق النخب الثقافية والسياسة العربية ، وجعلها تردّد كالببغاوات أضاليل وأباطيل الأعداء ضد تاريخنا ، هو بداية زرع الخلايا السرطانية في جسم الأمة، وأنه يتوجب علينا التمييز بحزم بين نظام عالمي يقوم على التكافؤ والتعاون والمساواة بين جميع الأجناس والأعراق ، كالنظام العالمي العربي الإسلامي ، وبين نظام آخر يقوم على التمييز والاحتكار والاستعداد التام لاستئصال الثقافات والأمم والحلول محلها ، كالنظام العالمي الحالي ، الأوروبي الأميركي.

لمحة عن تجربة المؤتمر القومي العربي

دخلت فكرة تأسيس المؤتمر القومي العربي حيّز التنفيذ في النصف الثاني من عقد الثمانينات، ولعلها تردّدت في جنبات «مركز دراسات الوحدة العربية» قبل سنوات من تاريخ إعلانها، فالمركز تأسس في بيروت عام ١٩٧٥ بجهود نخبة متميزة من الشخصيات القومية التي تنتمي إلى مختلف الأقطار العربية، في مقدمتهم الدكتور خير الدين حسيب مدير المركز. إن مشروع تأسيس المركز لا ينفصل عن مشروع تأسيس المؤتمر، فهو على الأقل من تداعياته الفكرية والسياسية، وإنه لما يستدعي التأمل، والتعجّب والإعجاب، أن انطلاقة المركز تزامنت بالضبط مع نشوب الحرب الأهلية اللبنانية التي راحت تتصاعد بسرعة مخيفة، غير أن الشخصيات القومية العربية قررت أن يبقى مركز الدراسات في بيروت، ولابد أن موقف الدكتور حسيب كان حاسماً لصالح هذا القرار، وبالطبع فإن خيار بيروت كان صائباً من وجوه أساسية عديدة، ولعل أجواء الحرب الرهيبة أضفت على المركز من المعاني وفتحت له من الآفاق ما لا يمكن تحققه في مكان آخر، وقد واصل المركز برنامجه الطموح، المهيب، عبر الحرب الطويلة، فتوالت إصداراته وندواته ونشاطاته العربية بلا انقطاع، وتطور إلى صرح شامخ من صروح الثقافة والنضال، ثم كان الحاضنة الصالحة لفكرة المؤتمر القومي العربي التي ولدت وترعرعت في أجوائه وجنباته.

لقد كان من حسن حظي أنني تمكنت، منذ عام ١٩٨٧، من التردّد على بيروت مدعواً للمساهمة في نشاطات فكرية واعلامية وسياسية، عامة وعلنية، فكانت تلك الندوات والمؤتمرات تنعقد في أماكن يفترض أنها آمنة نسبياً، وفي الأقبية السفلى، التي تحتوي على أجهزة الخدمة المركزية للعمارات الضخمة، عندما يتطلب الأمر المزيد من الاحتياط والحذر، وكان المجتمعون ينصرفون بكليتهم إلى الموضوع المحدّد الذي اجتمعوا من أجله، من دون أدنى إشارة إلى الأهوال المحيطة بمكان اجتماعهم! وإنها لظاهرة فريدة أن تحتفظ بيروت العظيمة بمكانتها التاريخية الحضارية، ملاذاً آمناً ومنبراً حراً وميداناً فعالاً لجميع العرب طوال خمسة عشر عاماً من الحرب الضروس!

الظروف لتاريخية، والمهام الحضارية

في العام ١٩٨٩، كنا نطل على «مركز دراسات الوحدة» لنجده في أفضل الحالات، هدوءاً وترتيباً وانضباطاً، وانهماكاً دؤوباً في الأعمال المنظمة الناجحة، تحت الإدارة الصارمة للدكتور خير الدين حسيب! وفي مبنى آخر نصعد على الأقدام في الظلام الدامس إلى الدور السابع، حيث مجلة «المنابر» إحدى ميادين نشاطات الأستاذ معن بشور المتنوعة والمتواصلة على مدار الساعة تقريباً! وقد دعينا في ذلك العام، المرحوم الفريق عفيف البزري وأنا، إلى لقاء مع الدكتور حسيب ومعن بشور وبشارة مرهج، وانطلق الحديث منذ البداية حول تجربة الوحدة المصرية السورية بحكم دور الفريق البزري الرئيسي في تحقيقها، وسرعان ما أخذ الحوار مسالك معقدة صعب الخروج منها، وتحول إلى ما يشبه الاستعصاء! لقد حدث ذلك دون قصد من أحد، ربما بسبب الخلفيات الفكرية لكل من الحضور، وإن كانوا جميعهم غير حزبيين، وهي خلفيات ماركسية وناصرية وبعثية، وقد بدا من الصعب الانتقال إلى موضوع آخر يفترض أنه سبب اللقاء، ولعله لم يكن ثمة موضوع آخر بل مجرّد لقاء تعارف واستطلاع آراء، غير أنني قدّرت في ما بعد أن تلك الدعوة كانت لمفاتحتنا بفكرة تأسيس

المؤتمر القومي العربي، لكن «الاستعصاء» الذي وقع حال دون ذلك!

على أية حال، بقيت على مقربة من أجواء التأسيس، وعندما عقد المؤتمر دورته التأسيسية الأولى، في تونس عام ١٩٩٠، دعيت واعتذرت لأسباب مادية، وفي الدورة الثالثة، أو الرابعة، التي انعقدت في بيروت، كنت في عداد المشاركين، ولم تفتني بعد ذلك أية دورة!

لقد تحقق تأسيس المؤتمر في لحظة تاريخية بدت فيها الأمة كأنما هي موشكة على الانهيار والتسليم، تحت ضغط الحروب الداخلية والخارجية وفي مواجهة الإملاءات الأميركية الصهيونية. وللوهلة الأولى بدا انعقاد الدورة التأسيسية خطوة شجاعة، إنما ضدّ مسار التاريخ إقليمياً ودولياً. لقد جوبه المؤتمر بالتشكيك في جدواه، وبالانتقادات المتهكمة لطروحاته البالية التي أكل الدهر عليها وشرب، والتي هي مجرّد أحلام وأوهام تصدر عن عجائز أشبه بديناصورات متحجرة! غير أن الأحداث فيما بعد برهنت بصورة قاطعة أن الخطوة وما تلاها كانت متفقة مع مسار التاريخ وليست عكسه، فالعالم عموماً كان، وما يزال، يعيش مرحلة انتقالية مؤقتة ومضطربة، حيث آن أوان التخلص من العلاقات الدولية البالية والظالمة، وهو يجتاز تلك المسافة القاحلة التي تفصل بين عصرين، بينما شاع الوهم أنه يعيش مرحلة مستقرة ينبغي على الجميع التسليم لها والتكيف معها!

لقد تضمن المشروع الحضاري الذي أخذه المؤتمر على عاتقه أهدافاً ستة هي: ١- الوحدة العربية ٢- الديمقراطية ٣- التنمية المستقلة ٤- العدالة ٥- التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار من التنوع والتكامل ٦- تعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق ذلك! وهذه الأهداف تغدو مجرّد لغو لا قيمة له في حال أخذنا على محمل الجدّ حكاية العالم الذي تحول إلى قرية صغيرة، وحكاية العولمة التي سوف تحقق تنمية دولية متكافئة وعادلة وشاملة، واقتنعنا أن العالم يعيش مرحلة طبيعية مستقرة متفقة مع مسار التاريخ، لكن هذه الأهداف تغدو غاية في الأهمية إذا ما اقتنعنا بالعكس، بأن العالم يجتاز مرحلة استثنائية مؤقتة غير طبيعية وغير مستقرة، حيث محاولة تنفيذ كل هدف منها سوف تكون في مستوى إعلان الحرب ضد طغاة العالم، أي أنها هي المتفقة مع مسار التاريخ الذي يحاول الطغاة إعاقته بالقوة الباغية الصماء!

من جهة أخرى، على الصعيد الإقليمي العربي، ساد الاعتقاد بأن الأمة عاجزة عن القيام بأية مبادرة إيجابية فعالة، بل عاجزة عن مجرّد تأكيد ذاتها والدفاع عن وجودها، فجاء تأسيس المؤتمر ليبرهن عن العكس، مع الانتباه إلى أن قيمة أي إنجاز تقدّر قياساً بما هو سائد. وعندما أعلن المؤتمر أن الصفة القومية لا تقتصر على حركات سياسية محدّدة تحمل راية القومية، بل تشمل جميع أبناء الأمة من وطنيين ويساريين وقوميين وإسلاميين، سارعت جميع الاتجاهات لتلبية الدعوة معبّرة باستجابتها السريعة عن الحاجة الموضوعية لتطوير المفاهيم والعلاقات وأساليب النضال، خلافاً للوهم السائد بحتمية التسليم لإملاءات الأعداء، بل سرعان ما اتفق الأعضاء من مختلف الاتجاهات والأقطار على ضرورة تطوير المؤتمر إلى مرجعية قومية.

ليس حزباً، ولا يتطلع إلى الحكم

ليست فكرة المؤتمر القومي العربي بالجديدة، فهي طرحت منذ بدايات لقرن العشرين، وتبناها حكام عرب منهم الملك فيصل الأول الذي سعى إلى عقد مؤتمر قومي عربي في بغداد، وفي ما بعد اعتمدتها أحزاب عديدة حاكمة وغير حاكمة، إنما الجديد هو المراجعة النقدية، والظروف التاريخية المستجدة، ووعي ضرورة إعادة النظر بالمضامين والعلاقات والتشكيلات ووسائل العمل، فقد غصت الساحات بقوى قومية استهلكتها الصراعات في ما بينها ومن أجل السلطة، والصراعات المريرة الأخرى مع غيرها من القوى التي اعتبرت غير قومية، فكان جرحاً مفتوحاً ظل ينزف على مدى أكثر من نصف قرن. وما كانت الدعوة الجديدة لتأسيس

مؤتمر قومي عربي لتلقى الاستجابة لولا أن الظروف الموضوعية صارت تستدعي العمل على معالجة الجراح وإيقاف النزيف، ولولا أن جميع الأطراف صارت مقتنعة بذلك، وهكذا فقد أعلن المؤتمر منذ البداية أنه ليس حزباً، ولا يجوز أن يتحوّل إلى حزب، وأنه ليس بديلاً عن الأحزاب، فالمهام القومية الحضارية، متمثلة بأهدافه الستة، توجب عليه أن ينشط على صعيد الأمة جمعاء بوضعها الراهن، مستقلاً عن الأنظمة الرسمية من دون أن يقطع معها مسبقاً، وغير متطلع إلى الحكم من دون أن ينكر مثل هذا التطلع على الأحزاب التي يتميز عنها وعن نشاطاتها اليومية الميدانية، ومن دون أن يحول ذلك دون انخراط الحزبيين في صفوفه، إنما بصفاتهم الشخصية وليس الحزبية. وبالفعل، عندما توكل إلى أحد أعضاء المؤتمر مسؤولية حكومية سياسية في بلده فإن عضويته تعلّق إلى أن تنتهي تلك المسؤولية.

أبرز إنجازات المؤتمر القومي

على مدى خمسة عشر عاماً واظب المؤتمر على عقد جلسة عامة واحدة كل عام في إحدى العواصم العربية، ما عدا دورة واحدة تعذّر انعقادها لأسباب تتعلق بالمكان. وقد تناوب على مركز الأمين العام أربعة أمناء بالانتخاب، وتبدّلت الأمانة العامة بالانتخاب أربع مرات، وسادت دوراته عموماً روح الإحساس بالمسؤولية، والعلنية مع اللياقة، والنظام مع التكافؤ والتفاعل الحر، فكان ذلك كله، وفي حد ذاته، إنجازاً كبيراً في الحياة العربية. وقد حرص المؤتمر أن يضمن سلفاً عدم تدخل العاصمة التي تقبل استضافته في شؤونه وأعماله. وحدث أكثر من مرة أن استضافته إحدى الحكومات أو الهيئات العامة متحملة نفقاته، أما الذي يحدث غالباً فهو أن الأعضاء الذين يتوافدون بالمئات من جميع الأقطار يتحملون نفقات سفرهم وإقامتهم. وهكذا ساعدت الاشتراكات والتبرعات مؤسسات المؤتمر، الأمانة العامة واللجنة التنفيذية، على تأمين النفقات الضرورية عبر السنة، وإن بصعوبة شديدة. ويحدث كثيراً أن يفتح باب التبرّع خلال الجلسات العامة (غير الاشتراكات) ويتحقق ما يسدّ العجز الآني المتكرر كل عام!

أما الإنجازات الكبيرة، العظيمة الأهمية، التي حققها المؤتمر عبر مسيرته، فيأتي في مقدمتها إنجازان: التأسيس لملتقى الشباب العربي، والتأسيس للمؤتمر القومي الإسلامي. وقد تحقق الأول منذ عام ١٩٩٠، وساهم فيه على مدى خمسة عشر عاماً آلاف الشباب الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٧-٢٣ عاماً، فهم يقيمون مخيمهم الشبابي مرة واحدة كل عام في أحد الأقطار العربية، ولمدة أسبوعين زاخرين بالنشاطات الاطلاعية والثقافية والتربوية، بإشراف مجلس أمناء أعضاؤه من جميع الأقطار العربية. وهو مثل المؤتمر القومي، غالباً ما يستضاف من قبل هيئات عامة، وكثيراً ما يتحمل المشاركون الشباب نفقات سفرهم على الأقل. وغني عن الشرح معنى أن يلتقي الشباب لقاء حراً مستقلاً، بإشراف هيئة حرة مستقلة، هاجسها المصلحة القومية العليا، وغني عن البيان ما يترتب على مثل هذه اللقاءات الشبابية من ترميم لأواصر القربى التي فتك بها الأعداء، ومن تحقيق صلات لا تنفصم عراها بين شباب الأمة الواحدة. أما المؤتمر القومي- الإسلامي فقد تأسس قبل عشرة أعوام، وهو يعقد اجتماعاته في إحدى العواصم العربية مرة كل عامين، وقد قطع شوطاً بعيداً على طريق تحقيق التفاعل الإيجابي بين التيارين العريضين، القومي والإسلامي، بحيث توحّدت في جلساته الكثير من المفردات والمصطلحات، وباتت صعبة ملاحظة فروق تستحق الذكر بين قومي وإسلامي خلال المناقشات، وهو مثله مثل المؤتمر القومي العربي يضم مختلف التيارات السياسية بلا استثناء، وبالطبع فإن عضويته ليست وقفاً على المسلمين وحدهم، وفي «لجنة المتابعة» التي تقوم مقام الأمانة العامة يوجد رجل دين مسيحي منتخب، لكن المؤتمر القومي- الإسلامي ما زال يتطلع إلى مزيد من التفاعل الإيجابي داخل التيارات الإسلامية وبينها وبين التيارات القومية، بحيث يبلغ أقصى غاياته لما فيه مصلحة

الأمة جمعاء، وبحيث ينعكس ذلك مزيداً من الإيجابية في ميادين المقاومة، وقد انبثقت عن المؤتمر القومي-الإسلامي «مؤسسة القدس» التي أعطاها لبنان ترخيصاً قانونياً، فصارت بيروت مقرّ الإقامة المؤقتة لإدارتها ريثما تتحرر القدس.

ما تعثّر المؤتمر في تحقيقه

غير أن المؤتمر القومي العربي توقف تقريباً عند هذا الحدّ، بحيث بدا الاجتماع السنوي كأنما هو أبرز وأهم نشاطاته، بينما المقدّر لهذا الاجتماع أن يكون وسيلة لارتقائه إلى سوّية المرجعية القومية. فقد حدث أن الدورات السنوية تحوّلت بصورة غير مباشرة إلى ما يشبه ملتقى أحزاب، فانعكس ذلك على المؤتمر بسلبياته وإيجابياته، بل راح البعض يلحوّن على أن يتحوّل المؤتمر إلى ما يشبه الحزب، وذلك بمطالبته اتخاذ مواقف واتباع أساليب عمل هي من اختصاص الأحزاب، علماً أن المرجعية المنشودة لا تستثني الحزبيين من عضويتها، ولا تشترط تخليهم عن مواقعهم الحزبية، لكنها تشترط أن يساهموا فيها بصفاتهم الشخصية وليس الحزبية!

لقد حدث ذلك نتيجة التباس معادلة الانتساب إلى المؤتمر، وهي المعادلة التي توفق بين الصفة الشخصية والصفة الحزبية، وتميّز في الوقت نفسه بين وظائفهما الميدانية ووظائفهما التاريخية، فالمرجعية يجب أن تكون تاريخية وشاملة، وتستند في الوقت نفسه إلى الميداني اليومي، كي لا تكون معلقة في الفراغ، وقد أدى الالتباس إلى اضطراب معنى المعادلة، فصار الخطاب الغالب حزبياً، وكذلك النشاطات في الأروقة، خاصةً في الانتخابات، وهما ظاهرتان برزتا بوضوح في دورة صنعاء عام ٢٠٠٣، غير أنهما غابتا إلى حد كبير جداً في دورة بيروت للعام الحالي ٢٠٠٤!

من جهة أخرى، تميز الخطاب في المؤتمر، عموماً وليس كلياً، بعدم إيلاء الوضع التاريخي للأمة والعالم ما يستحقه من اهتمام رئيسي، حيث ضرورة المؤتمر ووظيفته تستدعيان تعرية هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي الربوي، وتحديد موقع الأمة فيه ومنه، في الماضي والحاضر والمستقبل، بكل ما يترتب على ذلك من ارتقاء إلى مستوى المرجعية القومية، غير أن سيل الخطابات السياسية ذات الطابع الآني ظل يحول دون تحقيق هذا الارتقاء، بل إن طابع الخطاب السياسي الآني طغى على «تقرير حال الأمة» الذي تعدّه مجموعة من المتخصصين، ويوزع متضمناً أحداث العام الماضي. ومع أن هذا التقرير غير ملزم، ويعدّ ويوزع للاستئناس، إلا أنه طبع بطابعه المناقشات والبيانات الختامية عن أعمال المؤتمر!

والحال أن مهمة المؤتمر لا تقتصر على استعراض حال الأمة خلال عام مضى، بل الأهم والأساسي هو تناول حالها التاريخي، أي إعادة اكتشاف موقعها ودورها عبر العصور وفي العصر الحالي وفي المستقبل. إنها مهمة معرفية إبداعية تاريخية، قوامها المراجعة والتدقيق والتصحيح، بعقولنا ومعاييرنا أولاً وليس بعقول ومعايير الأجانب فقط، وإلا فكيف يمكن للمؤتمر أن يتطور إلى مرجعية قومية؟

أخيراً، فقد غطى المؤتمر القومي العربي فراغاً كبيراً على الساحة العربية، ولعله ما زال يتقدم وإن ببطء نحو تحقيق أهدافه، ولعل بالإمكان تجاوز هذا البطء بردم الهوة التي ما زالت تفصل بين خطابه وأدائه وبين تطلعاته وأهدافه التي نصت عليها وثائقه التأسيسية.

نصر شمالي

المقاومة وانعكاساتها الإقليمية والدولية

ورقة مقدمة للمؤتمر العربي العام الرابع

المنعقد في بيروت – ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

بلغ الصخب الاعلامي والسعار العسكري حداً يكاد يطغى تماماً على المشهد الاقليمي والدولي، فالديكتاتورية الاميركية تملي على بعض ضحاياها مفردات خطابهم السياسي ضدّها و تحّددلهم خطوات مواجهتهم الميدانية لها، فيستجيبون وياللعجب، أما هاجسها الرئيس فهو تجريد المشهد من أي بعد تاريخي ، وإفراغه من أي مضمون إنساني قومي أو أممي، والتعتيم على التطور النوعي الذي طرأ على بنية أمتنا فجعل مقاومتها شديدة الفعالية وغير قابلة للنكوص.

إن الخروج من أسار حدود اللحظة الراهنة سوف يجعلنا نرى على الفور أن المواجهة الحالية الكبرى ليست في جوهرها سوى تكرارا ًمتقدما لتلك المواجهات التي توالت على مدى القرن الماضي، فإذا كان الامر كذلك، وهو كذلك حقاً، فإن أول ما يجب أن نلاحظه هو التطور الذي ظل يطرأ على أحجام القوى المتقابلة، من مواجهة الى أخرى، فالخط البياني لحجم القوى المتقابلة ظل في صعود مستمر، من حيث التعداد والعتاد، وبالطبع فإن ما استدعى صعود الخط البياني ، على الرغم من كل شيئ ، هو تقدم أمتنا وليس تراجعها، إذ لو أنها تتراجع لكان الخط البياني في هبوط وليس في صعود، وذلك يعني أن البنية التاريخية التحتية المشتركة للأمة كلها، التي كانت هدفاً رئيسياً للعدوان على مدى القرن الماضي، قد صمدت أمام جميع محاولات تفتيتها وتبديدها ، على الرغم من نجاح الأعداء في تجزئة بنيتها الفوقية، السياسية والجغرافية. إنه يعني أن البنية التحتية ، الاجتماعية التاريخية ، ظلت موحّدة وممتنعة على محاولات اختراقها ،فهي تقاوم مثل هذه المحاولات من جهة، وتناضل لاسترداد بنيتها الفوقية، المسلوبة والمبعثرة، من جهة أخرى، وفي هذا ما يفسر لنا تصاعد أحجام القوى المتقابلة من جولة الى أخرى!

الصحوة الإسلامية والقومية

لقد تحققت هذه الصحوة التي نشهدها اليوم، والتي تجسدها المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، بفضل متانة البنية التاريخية التحتية المشتركة للامة كلها ،وبفضل تجاوز بعض أطرافها منذ سنوات طويلة مرحلة البدايات،مرحلة الارتباك ، والتخبط، والفجاجة ، والخطاب السياسي القاصر ، والأداءالميداني الأخرق ، وبلوغهم مرحلة النضج بكل أطيافهم الوطنية والقومية والاسلامية ، لقد زال خطر الانكفاء الذاتي والموضوعي، ولا يضيرهم في شيئ أن أطرافاً مهمة أخرى لم تلحق بهم بعد ، لأنها ستفعل بالتأكيد ، إن عاجلاً أو آجلاً .

إن الصحوة تبرز بأبهى صورها في الساحة الفلسطينية ، على الرغم من أن فلسطين تعتبر الحلقة الأضعف في المشهد العربي والاسلامي ، حيث القوى الفلسطينية المجاهدة تشكل اليوم رأس الحربة،

والخندق الأمامي، والرافعة التاريخية للوضع العربي والاسلامي عموماً، ولا غرابة أن تكون كذلك وهي التي نجحت في إبقاء الكيان الصهيوني مجرّد مشروع قابل للإنكفاء ،لأنها منعته من تحقيق أي تقدّم نوعي، حاسم ونهائي، طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو المشروع الذي انطلق من فكرة أن الفلسطينين لا وجود لهم، وقد أراد الأميركيون واليهود استئصال الفلسطينين ، تأكيداً للفكرة المسبقة التي تقول بعدم وجودهم !

اليوم، على الرغم من الضجيج الذي يصم الآذان، ومن مؤامرات الصمت المطبق، يبدو واضحاً لكل ذي عينين من هم أصحاب فلسطين حقاً وفعلاً، الذين يدافعون عنها وعن وجودهم فيها بأظافرهم وبأجسادهم العارية، ومن هم المدّعون المرتزقة الذين يعملون في ركاب المستعمرين الاميركيين، ويحتمون خلف الدبابات والطائرات الاميركية الجبارة، ويفضحون استعدادهم للرحيل في حال تخلّي الأميركيين عنهم. وإذن، فإن الخط البياني للمواجهات، منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم ،هوفي صعود مستمر، وهذا يعني أن الأمة تتقدم.

مغزى العودة الى الاستعمار المباشر

من الأدلة القاطعة على صعود الخط البياني للمواجهات المتوالية بين أمتنا وأعدائها هذا الحضور الاميركي المباشر في منطقتنا، سواء في العراق أم في غيره ، بكل ضخامته وثقله وجبروته . إن البعض يجأرون بالشكوى ويتأوهون وهم يتابعون القوات الاميركية الهائلة تتدفق على بلادنا في عودة صريحة الى حالة الاستعمار المباشر، غير أن ما يزعجهم هو بالذات ما يزعج أيضاً واشنطن التي تفضل ألف مرة إدارة حرب يخوضها الآخرون نيابة عنها وبإشرافها ، وخاصة إذا كانوا من أهل المنطقة ذاتها. إن اضطرار الإدارة الأميركية للحضور ميدانياً بجيوشها الجرّارة ليس في مصلحتها مهما بلغت قوتها التدميرية، حيث ذلك يعني تاريخياً أنها تخوض معركتها الأخيرة بعد أن استنفدت جميع الأساليب والأنساق والوسائل الأخرى، وعلى سبيل المثال ، فقد خذلها الكيان الصهيوني الذي عجز عن استئصال الفلسطينين منذ سنوات ظهوره الاولى، والذي تقهقر في الجبهة اللبنانية خاسئاً مهزوماً تحت ضربات المقاومة الباسلة بقيادة حزب الله، فبرهن بالتالي أنه ليس مؤهلاً لاحتلال موقع الإدارة الاقليمية بالنيابة عنها، ولذلك ألحقته في عداد قواتها وهي تكظم غيظها من فشله ، وتقف عارية أخلاقياً وسياسياً أمام الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين وشعوب الأرض قاطبة بما فيها الشعب الاميركي!

ثم ان العراق يتصدى للزحف الاميركي بقواته النظامية بالدرجة الاولى، أي ببنيته الفوقية بالدرجة الاولى، بعد ان تحولت هذه القوات النظامية إلى استراتيجية المقاومة، أما البنية التحتية الشعبية فهي الاحتياطي الذي لا يعرف العدو شيئاً عن دوره القادم في المعارك. إن العراق ببنيته الفوقية ، يقف اليوم في الخندق الأمامي وفي مقدمة قوى المقاومة الوطنية والقومية والاسلامية والأممية، فهو محط أنظار واهتمام العالم أجمع، وهو ميدان هذه الجولة العظمى المتقدمة من جولات الأمة على مدى القرن الماضي، ولاتغيّر في أهمية ذلك تاريخياً نتائج المواجهة، سلبية أم ايجابية، لأن هذه المواجهة تمثل صعود اً متميزاً في الخط البياني للمواجهات، وتمهد مباشرة لجولة الحسم الأخيرة.

المعارك ضرورية وإن لم نربحها

إن استرداد الأمة لبناها الفوقية المسلوبة ليس بالمهمة التي يمكن إنجازها في جولة واحدة وفي فترة زمنية قصيرة، بل هي تحتاج الى زمن طويل والى عدد غير محدّد من الجولات غير الحاسمة . إن

الأمة، عبر الجولات المتوالية، حتى غير الناجحة، تحقق تطوّر وعيها لذاتها وللعالم، وتصلّب بنيتها التي أصابها وهن شديد خلال مئات السنين الماضية، وتمكنها من امتلاك الجدارة الضرورية التي تفتقدها والتي من دونها لن تحتل موقعاً لائقاً في المستقبل، وإن هذا بمجمله هو عين ما حدث ويحدث، وعين ما يشير إليه الخط البياني التاريخي الصاعد.

إن هذه الحرب المفتوحة على جميع الجبهات ، وفي جميع الميادين، تضع الأمة أمام خيار وحيد، هو خيار خوضها، وهي تخوضها وسوف تستمر في خوضها جولة فجولة، في هذا القطر أو ذاك، ليس لأنها لاتملك خياراً آخر فحسب أو لأن الحرب مفروضة عليها فحسب، بل لأنها تريد أن تربحها وإن بعد عدد كبير من الجولات غير الحاسمة، أما الذين يتوهمون إمكانية إحراز الجدارة والاحترام والتقدم من دون خوض هذه الحرب المفتوحة فانهم لا يفعلون سوى إطالة أمد عذاب أمتهم ومضاعفة حجم خسائرها.

البعد الأممي للتجزئة والوحدة

ليست قضية الوحدة والتجزئة مجرّد هاجس عربي واسلامي داخلي، فمثلما للوحدة ضروراتها العربية والإسلامية فإن لها أيضاً ضروراتها الأممية العالمية في المستقبل، وأيضاً مثلما للتجزئة وظائفها وضروراتها في النظام العربي الرسمي القائم فإن لها وظائفها وضروراتها في النظام الدولي، حيث تجزئة الوطن العربي تشكل ركناً أساسياً من أركان وحدة هذا النظام الاحتكاري العالمي، وحيث وحدته تشكل رصيداً إيجابيا قوياً لصالح علاقات أممية متكافئة ومتوازنة يحققها بالفعل حضور العرب المغيبيّن . إن العالم يفتقد أمتنا التي أحدث غيابها خللاً خطيراً في بنيته وتوازنه.

وهكذا ، فإن نضال العرب من أجل استكمال وحدتهم(ولتكن على الطريقة الاوروبية) هو بداهة نضال من أجل التأسيس لنظام دولي نظيف وعادل، والأعداء عندما يسهرون على حراسة التجزئة في بلادنا، بل ويسعون لتوسيع نطاقها كي تشمل الأخلاق والعادات والثقافة والعلاقات اليومية، فإنهم بذلك ينهضون بعبء أساسي من أعباء عملية حماية وحدة نظامهم الربوي الدولي. ويمكن القول أن جميع محاولاتنا وتجاربنا الوحدوية في القرن العشرين، التي لم يقدّر لها النجاح، كانت محكومة بسوية وعيناً لأبعادها الدولية والأممية، وهي سويّة كانت قاصرة بالطبع، إضافة الى ضعف الجاهزية البنيوية قياساً بالقوى المقابلة، أما اليوم فإن الطريق إلى الوحدة تبدو واضحة بفضل المقاومة التي أفرزتها البنية التاريخية الموحدة للأمة.

المواجهة العامة للديكتاتورية الاميركية

لقد انطلقت واشنطن بإصرار على طريق إقامة ديكتاتوريتها الدولية ، فاصطدمت كما هو متوقع بمقاومة جميع الكتل الأممية، غير أن اصطدامها بكتلة الأمم الاسلامية ، والعرب منها في القلب، كان رئيساً ومتميزاً، وهي توقعت مثل هذا الاصطدام منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وأعدت له مايتفق مع أهميته، حيث الكتلة الاسلامية تقع في معظمها ضمن حوض المحيط الهندي الذي يحتوي على معظم الثروات المادية والبشرية العالمية. ولقد كانت المواجهة مع الكتلة الاسلامية، وفي مقدمتها العرب، متداخلة ومعقدة ومتناقضة، حيث الاشتباك الاميركي مع هذه الكتلة يهدف الى تأمين الهيمنة على ثرواتها من جهة، ويهدف من جهة ثانية الى جعلها أهم مرتكزات نهوض واستقرار ديكتاتوريته الدولية. وهكذا فإن العرب والمسلمين هم أول وأهم ضحايا الديكتاتورية الاميركية، وهم في الوقت نفسه من تريدهم أول وأهم مرتكزاتها وعوامل ثباتها ونجاحها! غير أن هذا الذي يبدو عملاً هجومياً أميركياً من

الطراز الأول هو في حقيقته الجوهرية عمل دفاعي لاهجومي. إنه الهجوم ظاهرياً في معرض الدفاع عملياً. إن النظام الربوي الدولي الذي تدافع عنه واشنطن، بمساعدة الانكليز واليهود فقط، قد بلغ نهاياته القصوى، وهو يترنح فعلاً.

المدينة العالمية الواحدة

لقد عقدت في الولايات المتحدة قبل أيام ندوة كان العراق موضوعها، وكان من أهم المشاركين فيها مستشار الأمن القومي الأسبق زبغنيو بريجنسكي، الذي يعتبر من أبرز السياسيين والمفكرين الاستراتيجيين الأميركيين، والذي يصفه الفرنسي جان بيير كوت قائلاً: إن هدف بريجنسكي هو الحفاظ على الموقع المتفوق للغرب الرأسمالي الصناعي في العالم، والحفاظ على موقع الولايات المتحدة المتفوق في الغرب المتقدم وفي العالم عموماً!

كان بريجنسكي من أوائل الذين طرحوا سياسياً فكرة «المدينة أو القرية العالمية الواحدة» ومن السباقين في العمل على أساسها، فقد صدر له في أواخر ستينات القرن الماضي كتاب بعنوان «بين عصرين» شرح فيه أن عالم اليوم هو مدينة واحدة، من يعيش فيها يجب أن يخضع لقوانينها، وأنها مدينة تحكمها نخبة عالمية ارستقراطية، سياسية واقتصادية، تقيم في الحيّ المركزي، الذي هو الغرب أو الشمال، وتحيط به أحياء مغلقة هي دول الجنوب، دول مثل أحياء الصفيح التي يقطنها أكثرية من الفقراء، والجماعات الدينية المختلفة، وعصابات الجريمة! ونفهم من شروحات بريجنسكي المعقّدة أن النخبة الأرستقراطية العالمية الحاكمة لا تتطلع إلى تغييرات إنسانية إيجابية، بل لا تمانع بعلاقات دولية أكثر قذارة، شرط أن تكون أكثر انضباطاً، أي أنها تتطلع إلى ترتيب الوضع الراهن وضبطه بغض النظر عن فساده! وقد نصح بريجنسكي بمأسسة الفقر والجريمة، معتبراً أن وجودهما لا مفر منه إن لم يكن ضرورياً، فقال: إن سلطات المدينة العالمية تفضّل التعامل مع الجريمة المنظمة لا مع الجريمة الفوضوية! وشرح أن أساليب التعامل تشمل الحرب المحدودة المستمرة ضدّ الدول/ الحارات الجنوبية، تماماً مثلما تشنّ قوات الشرطة الأميركية غارات على أحياء الفقراء في المدن الأميركية، لتحدّ من فوضوية الجريمة وفلتانها وتعيدها إلى دائرة المأسسة التي يمكن تنظيم العلاقة معها!

العراقيون ضربوا المصداقية الأميركية

نعود إلى ندوة العراق التي شارك فيها بريجنسكي، لنسمع أقواله ونرى مدى تطابقها مع نظرياته حول الإدارة النخبوية للمدينة العالمية الواحدة، فالمفترض أن الإدارة الأميركية شنت غارة بوليسية ضدّ الحارة العراقية، في نطاق الحرب المحدودة المستمرة ضدّ جرائم العالم السفلي الجنوبي، لكن بريجنسكي يقول أن هذه الغارة محكومة بالفشل بغض النظر عن الزمن الذي تستغرقه، ولذلك هو يدعو إلى فك الارتباط والانسحاب الشامل من العراق خلال سنة، أما عن الأسباب فذكر منها: النفقات المرتفعة المحرّمة، ونجاح التمرّد العراقي في ضرب شرعية ومصداقية الوجود الأميركي! وأما المقصود بالنفقات المرتفعة المحرّمة فهو عدم جني الأرباح المفترضة من الحرب، بل تعّرض التوظيفات المالية الهائلة للضياع، والتي بلغت مئات المليارات من الدولارات ويقال آلاف المليارات!

لقد اضطربت نظريات بريجنسكي بعد أن اهتزت الصورة التي رسمها للمدينة العالمية الواحدة المدارة من قبل أرستقراطية مركزية، وهاهو يعترف بأن الشعب العراقي نجح في ضرب شرعية ومصداقية الوجود الأميركي في العراق، ويتحدث عن الولايات المتحدة التي تخوض حرباً غير وطنية، بدليل عدم نجاح الإدارة في تحقيق تعبئة وطنية أميركية لصالح الحرب، تتضمن فرض ضريبة على

الأغنياء، وفرض ضريبة حرب على الشعب، وفرض التجنيد الإلزامي، وبدليل فشل الرئيس بوش في شحذ الروح الوطنية الأميركية، كما يقول بريجنسكي، وفي هذه العودة إلى الوطنية الأميركية والوطنية العراقية تراجع عن فكرة المدينة العالمية والارستقراطية العالمية التي تحكمها!

المأزق تاريخي والإخفاق ممنوع

لقد تحدث في الندوة الأميركية حول العراق أحد الجنرالات الذين اشتركوا في الحرب، فقال أن الحرب بدأت في اللحظة التي اعتقدوا فيها أنها انتهت! وتلك بالطبع إشارة إلى الأيام الأولى التي تلت احتلال بغداد، فقد اعتقدوا أنها الذروة والنهاية بعد الحصار المحكم المميت الذي استمر حوالي ثلاثة عشر عاماً، والذي اعتبروه الحرب في معظمها إن لم يكن كلها، وإذا بهم يجدون أنفسهم في البداية وليس في النهاية، فكان المأزق التاريخي الذي جعل بوش يردّد أن الإخفاق غير مسموح به، أي أنهم صاروا عرضة للإخفاق وما زالوا بعد ثلاث سنوات من الاحتلال! غير أن الرئيس بوش يبدو متمسكاً بمساره العام الذي يحتاج المضي فيه إلى نصف مليون جندي أميركي، وهو ما أشار إليه بريجنسكي، مدخلاً إياه في باب النفقات الحرام، مضيفاً أن الولايات المتحدة ليست في وضع يسمح لها بزيادة عدد القوات المحاربة، إضافة إلى أن ذلك لن يكون مجدياً، أي أنه لن يحول دون الإخفاق! وبناءً على ذلك دعا إلى التفكير واتخاذ القرارات بعقل بارد، فالحفاظ على مسار الحرب غير ممكن، وحتى تحويلها إلى حرب أهلية يبدو غير متاح، فالعراق لم يدخل فيها رغم أن الأميركيين يغذون هذا التوجه، وإذا نشبت الحرب الأهلية وانشغل العراقيون بأنفسهم عن الأميركيين فإن مضاعفاتها يمكن أن تكون أكثر تدميراً للمصالح الأميركية، فهي قد تخرج عن السيطرة لأن المظلة الأميركية المعدّة لاحتواء مثل هذه النزاعات مليئة بالثقوب كما يقول بريجنسكي!

فرصة لا تجوز إضاعتها

ولكن، إذا كانت التكاليف الباهظة لمسار بوش السياسي والعسكري محرّمة، لأنها مجرّد خسائر فادحة بلا طائل، وإذا كانت الحرب الأهلية العراقية غير متاحة أولاً وغير مضمونة النتائج ثانياً، فما الحلّ؟ يقول بريجنسكي: في حرب الاستنزاف يكون المحتل الأجنبي دائماً في الوضع غير المواتي، وبما أن وضع الأميركيين هو كذلك فإن احتلال العراق فاشل مهما طال أمده، أما السياسيين العراقيين الذين يدعون لاستمرار الاحتلال فهم قيادة سيئة، وأما الصحيح فهو أن تطلب الإدارة الأميركية من القادة العراقيين أن يطلبوا منها الانسحاب! أضاف بريجنسكي: إننا نتصرف وكأن العراقيين رعايانا المستعمرون، الذين نعلمهم الديمقراطية عبر اعتقالهم وقصفهم وإذلالهم!

وهكذا نسمع اليوم أحد أبرز فلاسفة نظرية المدينة العالمية الواحدة، التي تتكون من حيّ أرستقراطي حاكم وأحياء تعجّ بالعصابات، والتي تدار بالحرب المحدودة المستمرة، أي بالغارات على طريقة الشرطة، وهو يعيد مرغماً الأمور إلى نصابها، فيتحدث عن الحرب الوطنية واللا وطنية، وعن المقاومة الوطنية للشعب العراقي الباسل، التي ضربت مشروعية ومصداقية الاحتلال، وبينما الحال كذلك، بمعانيه ومدلولاته الخطيرة المتعلقة بالمصير البشري عموماً، نجد البعض في بلادنا مشغولاً عنه بتفاصيل يومية لا قيمة لها، غافلاً عن ضرورة الإمساك بهذه الحلقة المتميزة من حلقات النضال الإنساني، التي يمكن أن يحقق الإمساك بها التأثير إيجابياً على مجمل السلسلة الدولية.

ما هي احتياجات المقاومة بعد انتصاراتها؟

مداخلة: نصر شمالي-سورية

الندوة القومية-المنتدى القومي العربي-بيروت ٢٠٠٧/٧/١٦

على مدى حوالي سبعة عقود من الزمن، منذ نهايات الحرب العالمية الأولى وحتى نهايات الثمانينات من القرن العشرين، واصلت المقاومة العربية نضالها على جبهتين: التصدي لمشاريع المستعمرين والتصدي لبناء الذات. أما المشاريع الاستعمارية فكانت تتراوح بين السيطرة على الإدارات العربية، بالاستعمارين المباشر وغير المباشر، وبين الإبادة والاستيطان كما في الجزائر وفلسطين. وأما بناء الذات فقد كان يعني تحقيق قدر كاف من التطور البنيوي وقدر كاف من الحضور المستقل، بما يكفل خوض معارك متكافئة مع الأعداء، قابلة للربح مثلما هي قابلة للخسارة، حيث الخسارة كانت وحدها ودائماً من نصيب العرب نتيجة الضعف الشديد في بناهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهكذا كان على العرب أن يصبروا، وأن يكتفوا لعقود طويلة بمجرد الانتصارات النسبية البنيوية الداخلية، وبمجرد التراكمات النوعية غير المرئية داخل جسم الأمة، وبمجرد الربح بالنقاط كما يقول الرياضيون، إلى أن اندلعت انتفاضة أطفال الحجارة الفلسطينيين، أواخر الثمانينات، مسجلة لأول مرة عجز العدو عن إيقافها وعن التحكم بمساراتها وبمداها الزمني وبنتائجها. ثم تلا تلك الانتفاضة العظيمة الفاتحة اندحار الأميركيين المجلجل في الصومال مطلع التسعينات، وبعده جاء تحرير الجنوب اللبناني على أيدي المقاومة بقيادة حزب الله من دون مفاوضات ومن دون قيد أو شرط. ثم كانت الانطلاقة الفورية الجبارة للمقاومة العراقية لحظة احتلال بغداد، وقلبها لحسابات ومخططات الأميركيين وحلفائهم رأساً على عقب، ووضعهم في مأزق تاريخي لم يعرفوا مثله من قبل أبداً. وأخيراً لا آخراً كان الانتصار العظيم الذي حققه الشعب اللبناني ومقاومته بقيادة حزب الله العام الماضي، في مواجهة تحالف دولي وإقليمي لا مثيل له ولا زيادة عليه!

لقد تحقق التطور النوعي الذي أشرنا إليه في المواجهات التي تخوضها المقاومة اليوم نتيجة التراكمات النوعية غير المرئية التي حققتها جهود أجيال من المناضلين على مدى سبعة عقود وأكثر، وهو التطور الذي ما كان ليتحقق من دونها، بل هو ثمرة جهودها بالتأكيد، بمختلف أطيافها الوطنية والقومية والإسلامية وفي جميع أقطارها وأمصارها، وهاهو العدو الأميركي الصهيوني، منذ انتفاضة أطفال الحجارة وحتى يومنا هذا، غير قادر على اختراق تشكيلات المقاومة كما كان حاله في السابق، وغير قادر على ترتيب المعارك مسبقاً، والتحكم بمساراتها وميادينها ومدتها ونتائجها وضمان ربحها سلفاً كما كان حاله في السابق، فهو إذا كان قادراً على تحقيق الانتصار اليوم فقد صار قابلاً للهزيمة أيضاً، والمقاومة إذا كانت قابلة للهزيمة اليوم فقد صارت قادرة على تحقيق الانتصار أيضاً، أي أن النتيجة لم تعد واحدة مقررة ومؤكدة كما كان الحال على مدى حوالي سبعة عقود، أي انتصار الأميركيين والإسرائيليين دائماً واندحار وانكفاء المقاومة العربية دائماً، فاليوم لا اندحار ولا انكفاء ولا

انقطاع، ولا إخلاء لميادين المواجهة، بل معارك متواصلة متكاملة يعجز العدو تماماً عن تقدير مداها ونتائجها مسبقاً، وليس من ريب في أن هذا التطور النوعي التاريخي يشكل الأساس المتين للنصر النهائي القادم.

***

ولكن، ينبغي أن لا نفقد الحذر، وأن لا نستخف بقدرات العدو الأميركي الصهيوني على الرغم من ظهور بدايات انحداره واندحاره تاريخياً، ففقدان الحذر، والجمود، والاستهتار، والانشغال بالثانوي عن الرئيسي، يمكن أن يبدّد ويضيّع التطور النوعي التاريخي الذي تحقق، ويمكن أن يبدّد ويضيّع جهودنا وتضحياتنا منذ انتفاضة أطفال الحجارة وحتى يومنا هذا ومعها جهود وتضحيات الأجيال التي سبقتنا، وإنه لمن المؤسف والمقلق أن نرى العدو يحقق بعض النجاحات في دفعنا نحو فقدان الحذر، والجمود، والاستهتار، والانشغال بالثانوي عن الرئيسي!

لقد فشلنا حتى اليوم في التغلب على الاستعصاء الذي يحول دون وحدة جميع الأطراف العراقية المقاومة، وفشلنا في رأب الصدع الناجم عن الحرب العراقية الإيرانية، وهي الحرب الكارثة التي أدّت إلى تقوية مواقع المتعصبين قومياً ودينياً عند الجانبين العربي والإيراني، وجعلت القطيعة عند البعض هنا وهناك خياراً رئيسياً بدلاً من أن يكون اللقاء الضروري خياراً رئيسياً، ولا بد من التغلب على هذا الاستعصاء وعلى الصدع الذي أنتجه، وإلا كان الهلاك وارداً، للإيرانيين وللعراقيين!

وفي لبنان، فشلنا حتى اليوم في الخروج من الشرانق الأربع التي وجدت المقاومة نفسها داخلها (لأسباب موضوعية مفهومة) وهي: شرنقة الحزب الواحد، وشرنقة المذهب الواحد، وشرنقة البقعة الجغرافية الواحدة، وشرنقة المجتمع الواحد! نقول ذلك من دون أن تفوتنا الإشارة إلى خطاب حزب الله المتقدم على غيره بما لا يقاس، والمنفتح بصورة إيجابية جداً بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية، فهو خطاب نموذجي في تقدميته نثني عليه ونفخر به، وأيضاً من دون أن تفوتنا الإشارة إلى الأداء القتالي والميداني البطولي الفعال، الذي يلخص بجدارة ذلك التطور النوعي البنيوي الذي أشرنا إليه. ولكن تبقى المقاومة في لبنان مدعوة إلى توسيع دائرتها حزبياً ومذهبياً واجتماعياً وجغرافياً، مع تفهمنا العميق لخصوصية لبنان وخصوصية تجربته النضالية وتعقيداتها.

وفي فلسطين أيضاً، فشلنا حتى اليوم في الخروج من الشرنقة الحزبية تحديداً، مع أن الشعب الفلسطيني العظيم يشكل بكامله أكبر وأعظم حزب في تاريخ العالم المعاصر، فكل بيت فلسطيني في الداخل والخارج هو مكتب لحزب فلسطين، وكل فرد فلسطيني بلا استثناء في الداخل والخارج هو عضو عامل فعال في هذا الحزب الذي يضم الشعب كله، فكيف تختلف الأنساق العليا والحال كذلك إلا إذا كانت غير آبهة لحقيقة وضع شعبها وموقفه؟

إن أمتنا العربية والإسلامية بحاجة مصيرية إلى التحشيد العام والتوحيد العام والتجييش العام لتحقيق هدف مصيري لا يعلو عليه أبداً أي هدف آخر، وهو هدف المقاومة والتحرير، فالانقسام لا يجوز أن يتعدى حدود هذا الهدف إلى أية تفاصيل أخرى مهما بدت عظيمة وخطيرة، فالذين مع المقاومة والتحرير هم جبهة واحدة، والذين مع العدو الأميركي الصهيوني هم جبهة واحدة، ولا جبهات أخرى متحاربة داخل صفوف الأمة، وهذا يقتضي في جملة ما يقتضي، وفي المقام الأول، بلورة خطاب عربي تاريخي مقاوم، يتضمن أربعة أبعاد: البعد الوطني، والبعد القومي، والبعد الإسلامي، والبعد الأممي أيضاً. إنه الخطاب الذي ينبغي أن يوضح بجلاء موقفنا نحن العرب بصدد هذه الأبعاد

الأربعة، بحيث تظهر رؤيتنا للحياة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وبحيث يجد الوطني والقومي والإسلامي موقعه ومصيره اللائق في هذا الخطاب، وكذلك الأممي، حتى الأميركي واليهودي العادي، يجد موقعه ومصيره اللائق في حال انتصار قضيتنا.

إن الموقف الميداني الإجمالي اليوم يبعث على الرضا رغم ما أشرنا إليه من نواقص، فهو متقدم جداً، جذرياً ونوعياً، قياساً بما كنا عليه قبل انتفاضة أطفال الحجارة، وقياساً بالتعقيدات الهائلة الموروثة والمستجدة، غير أنه لا بد من التنبيه مرة أخرى إلى خطورة فقدان الحذر، والجمود، والاستهتار، والانشغال بالثانوي عن الرئيسي.

وضعية العرب: دفاعية أم هجومية ؟

(مداخلة) - المؤتمر القومي العربي

صنعاء – أيار/مايو - ٢٠٠٨

عشية احتلال العراق قالت صحيفة "ايديعوت احرونوت" الإسرائيلية أنّ الأميركيين يعتزمون توجيه ضربة عسكرية إلى العراق، تليها ضربة إستراتيجية للسعودية، ليحرزوا بعد ذلك مصر كجائزة كبرى تسقط في سلّتهم مثل ثمرة ناضجة! ولم يفهم الكثيرون حينئذ فحوى الحكمة الكامنة في الإعلان مسبقاً عن العملية الكبرى، وفي إفشاء سرّ يفترض أنّه على قدر عظيم من الخطورة! إنّ مثل هذا الإعلان يمكن أن يكون مفهوماً لو أنّ الاشتباكات العسكرية كانت دائرة على مدار الساعة والعرب في وضعية الهجوم، أو لو أنّ العرب في وضعيّة الدفاع والتأهّب والجاهزية الكافية لإفشال أيّ عدوان، غير أنّ الوضع لم يكن هذا ولا ذاك، وهاهنا يكمن سرّ الإعلان أو الإفشاء، فهو في الحقيقة موجّه إلى جهات أخرى من باب "العلم والخبر"! وموجّه إلى العرب باعتبارهم في حكم الجهات الأخرى! والهدف أن يتكيّف الجميع بما فيهم العرب مع الأوضاع المستجدّة التي سوف تترتّب على الاحتلال!

لقد كان العرب عموماً يتوهّمون أن الأمة في وضع دفاعيٍ، ويتصرفون على هذا الأساس، وهذا الوهم مستقر في لاوعيهم، فتجدهم على أهبة الاستعداد غريزياً للدفاع عن "استقلال" قطرهم، وعلى أهبة الاستعداد للدفاع عن "استقلال" قطر آخر شقيق! ووضعية "الدفاع" هذه تقتصر،عموماً وغالباً، على الخطابات والكتابات، والانفعالات والمسيرات، ولم يحدث أن تجاوزت هذه الحدود سوى في مقاطعة بضائع العدو التي تحققت في حدود معينة، أمّا الالتحاق بجبهات القتال فقد بقي الاستثناء وليس القاعدة حتى بعد احتلال العراق ونهوض المقاومة وتواصل المعارك فيه على مدار الساعة وطوال سنوات، وهو الأمر الذي لم يحدث أبداً منذ تحرير الجزائر! .

إن الكثيرين ينظرون إلى عمليات العدو ضد الأمة، في هذا القطر العربي أو ذاك، على أنها عمليات مباغتة وغادرة، وباعتبارها غارات عابرة، مثلما لو كانت غارة يشنّها قطاع الطرق بهدف الحصول على غنيمة! إن التعامل مع كل عملية ينظمها العدو ضد الأمة يجري في حدود زمانها ومكانها، مقطوعة عمّا قبلها وما بعدها، أي خارج سياقها التاريخي المتكامل، بل ويؤخذ العنوان الذي أعطاه العدو لها، فإذا أسماها " حرب السويس " أو "عاصفة الصحراء" أو حرب الأيام الستة " صار اسمها كذلك على لساننا، أما إذا أشير إلى بعد تاريخي للعملية، فان البعد التاريخي يتلخّص غالباً في مجرّد الكراهية الغربية للشرق، المتأصلة منذ آلاف السنين، وفي مجرّد التآمر اليهودي ضدّ الغير وضدّنا، المتأصل بدوره منذ وجد اليهود ووجد الغير! وهكذا ينظر العرب إلى العدو كأنما هو يأتي في كل مرة من خلف البحار والمحيطات ليشنّ الغارة، ويأخذ الغنائم، ويعود من حيث أتى!

وضعية لا دفاعية ولا هجومية !

إن الانطلاق من حالة ما بعد التجزئة، وما بعد اغتصاب الأراضي العربية، وما بعد الهيمنة الاقتصادية والسياسية، كأنما هي حالة أزلية طبيعية، أشاعت الوهم بأننا في وضع دفاعي، بينما نحن لسنا كذلك، فأوضاعنا الجغرافية والسياسية والاقتصادية ليست من صنع أيدينا بل ترتيبات وضعها الأعداء، حتى ليبدو كل بلد من بلداننا وقد أصبح منطقة مدارة بحكم ذاتي! فهل نحن في وضعية الدفاع عن هذا الوضع؟ عن عوامل ذّلنا وهواننا وفرقتنا وضعفنا وغيابنا؟ طبعاً هذا غير منطقي ولا معقول، فلو كنّا " ولايات متحدة " لا أمة مندمجة، لكانت دولتنا الاتحادية متكافئة مع الولايات المتحدة بشرياً وجغرافياً واقتصادياً، ولو كنا "اتحاداً أوروبياً" لا أمة واحدة مادياً وروحياً، لكان اتحادنا متفوّقاً على أيّ من التجمعات البشرية في حوض المتوسط من حيث مساحته وعدد سكانه وثرواته! وهكذا فإنّنا،عندما نتوهم أننا في وضع دفاعي، يكون دفاعنا غريزياً، بدائياً،عن مجرّد الوجود الأولي للكائن الحيّ!

والحال أن ما يجب أن نكون عليه هو الوضع الهجومي لا الدفاعي، الوضع الذي نسترد به ذاتنا وإنسانيتنا وحريتنا، وثقافتنا وأراضينا وثرواتنا، وليس وضعاً يدافع عن ترتيبات الأعداء، أي عن الأسوار العازلة التي حوّلت بلادنا إلى ما يشبه الكانتونات! غير أننا لسنا في وضع هجومي! نحن لسنا في وضع دفاعي، ولا في وضع هجومي!

العدو في وضعية دفاعية !

في أحد كتبه، أظنه كتاب " قراصنة وأباطرة "، نقل نعوم تشومسكي عن هنري كيسنجر قوله أن ثلاثة أطراف لا تسمح واشنطن لأي منهم بالتدخل في شؤون المنطقة العربية وهم : أوروبا الغربية واليابان، والاتحاد السوفييتي . . والعرب! فهل من يقول ذلك عن العرب يكون في وضع هجومي ضدّهم؟ طبعاً هو في وضع دفاعي! أمّا دفاعه فيقتصر على إبقاء العرب غائبين عن نطاق الفعالية في منطقتهم، وأن لا يشكلوا أي خطر قائم أو محتمل ضدّ الترتيبات الأجنبية التي تحكم بلادهم، أي إبقاءهم في وضعية اللادفاع واللاهجوم! إن إقصاءهم ومنعهم من التدخل في شؤون بلادهم، واستمرارهم في حالة التجزئة والتخلف والضعف، وتحت سيطرة تحالف الخيانة والانتهازية والجهل، هو عمل دفاعي يمارسه الأعداء للاحتفاظ بمنطقة يعتبرونها من ممتلكاتهم! وهكذا فإنّ العدو لا يظهر فجأة، قادماً من خلف البحار والمحيطات، ليشنّ ضدنا غارة مباغتة غادرة تحقق له بعض الغنائم ثم يعود من حيث أتى! انه موجود على مدار الساعة بين ظهرانينا، يتحكم بمفاصل تكويننا الإجمالي وبتفاصيل حركتنا الإجمالية اليومية! وإن للعمليات الحربية التي تشهدها أوطاننا أسباب ثلاثة هي : إما التصدي لخطر عربي هو محاولة ما ، في قطر ما ، للخروج على الترتيبات الاستعمارية التي تحكم المنطقة، وهو تصدّ دفاعي لا هجومي سواء قامت به قوة محلية أم أجنبية، و إما العمل على إضافة مزيد من الترتيبات الاستعمارية التي تحقق مزيداً من النهب المادي والهوان البشري، و إما التصدّي لقوة أجنبية أخرى، من خارج نطاق العرب، تحاول أن تتمردّ بدورها على الأميركيين، أو تحاول أن تجد لها موطئ قدم في بلادنا!

كيف نفهم تفوّق الأعداء؟

في قناعاتنا المقلوبة التي تقف على رأسها، وفي وضعنا المعلّق في الفراغ منذ أمد بعيد، حيث لسنا

في وضع دفاعي ولا هجومي إلا استثناء وليس قاعدة، يكمن سرّ مأساتنا الكبرى وكبوتنا التي طالت وطالت، ، أما العدو فيحقق حضوره على حساب غيابنا، ويضع خططه الناجحة دائماً بفضل أوهامنا!

في أواخر القرن التاسع عشر، عندما أقلع عملياً مشروع استيطان فلسطين، قال زعماء اليهود أنهم يتوجهون إلى فلسطين باعتبارها أرضاً بلا شعب، وباعتبارهم شعب بلا أرض! لقد كانوا يعنون بقولهم أنهم لن يواجهوا في فلسطين مقاومة إنسانية، بل صعوبات بيئية طبيعية، مثل البعوض والذئاب والأشواك، فقد كانوا يعتقدون أننا كذلك، وهم استمروا على هذا الاعتقاد حتى انطلاقة الثورة الفلسطينية في منتصف الستينات من القرن الماضي، ثم تحوّل اعتقادهم إلى مهزلة مأساوية بفضل الانتفاضة الأولى، انتفاضة أطفال الحجارة وما تلاها من تطورات ميدانية فلسطينية أحدثت تغييراً جذرياً في النظرة إلى الجيش الإسرائيلي!

في عام ١٩٦٥ بالضبط، عام انطلاقة الثورة الفلسطينية، كتب " آبا أيبان " وزير الخارجية الصهيوني الأسبق، في مجلة " فورين افيرز" مقالة جاء فيها : " ليس من السخف تصوّر قادة العرب يطالبون مستقبلاً، بإلحاح، بالعودة إلى حدود عام ١٩٦٦، أو حدود عام ١٩٦٧، تماماً كما يطالبون اليوم بالعودة إلى حدود عام ١٩٤٧ التي رفضوها في الماضي" !

واضح أنّ إيبان أفشى مسبقاً سّر عملية عسكرية كبرى ضدّ العرب، هي حرب عام ١٩٦٧، مثلما أفشوا لاحقاً ومسبقاً أسرار العملية العسكرية التي يعدّونها ضدّ العراق ، فلماذا يفعلون ذلك ؟ بالطبع، لأنهم يعرفون أن وضعنا معلق في الفراغ، وأنّ قناعاتنا تقف على رأسها بدلاً من قدميها، وأنّ وضعيتنا ليست دفاعية ولا هجومية، وأنّ مصائرنا في قبضة تحالف الخيانة والانتهازية والجهل! وهكذا فإنهم، عندما يعلنون عن عملياتهم سلفاً، أمام معطيات مكشوفة جميعها تماماً، يزيدون حالتنا العامة سوءاً، ويأملون أن يصيبوا منا مقتلاً معنوياً لا تقوم لنا معه قائمة، إضافة إلى تأكيدهم على جبروتهم الذي لا حدود له!

لنلاحظ كيف أن إيبان أفشى سّرين يفترض التكتم عليهما، لأنهما على جانب كبير من الأهمية والخطورة، وهما : أولاً، زمن العملية العسكرية، وثانياً، طبيعة ردود الفعل عند بعض القادة العرب إزاء الهزيمة المقررة سلفاً! فقد قال في عام ١٩٦٥ أنّ عام ١٩٦٦ أو ١٩٦٧ سوف يشهد عملية عسكرية، وتغييراً جديداً في الحدود، أي استيلاء الصهاينة على مزيد من الأراضي العربية، وهو ما حدث بالضبط في حزيران / يونيو ١٩٦٧،أما توقّعه لردود أفعال بعض الأنظمة العربية فقد كان صحيحاً ودقيقاً بدوره، فمن أين جاءته كل تلك المعرفة والثقة ، وهو المرتزق الصغير القادم من جنوب أفريقيا إلى فلسطين؟ طبعاً هو كلّف بقول ما قاله! لأنّ "إفشاء" أسرار خطيرة بهذا المستوى مفيد جداً للعدو كما أشرنا، وهو المطمئن إلى أنّ وضعنا غير الدفاعي وغير الهجومي يجعلنا عاجزين كلياً عن الاستفادة من أيّة معلومات! وما الذي تستفيده الذبيحة المقيدّة، غير الواعية، من رؤية الجزّار وهو يشحذ سكّينه؟

ما أشبه اليوم بالبارحة!

إننا إذا ما عدنا بالذاكرة إلى عقد الستينات من القرن الماضي، فسوف نجد قادة الأعداء وأجهزة الإعلام يتحدثون عن أن ميزان القوى هو لصالح العرب، الذين يمتلكون صواريخ عملاقة وقوات ضاربة هائلة، الأمر الذي يجعلهم خطرين على جيرانهم، تماماً مثلما قيل عن العراق قبل احتلاله! وفي فلسطين، هاهم بعض الحكام العرب يطالبون بأقل بكثير من حدود ما قبل حرب ١٩٦٧! وما قيل

عن قيادة العراق قبل الاحتلال قيل مثله وأكثر عن قيادات مصر وسورية، في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧، ولو عدنا إلى التصريحات والمقالات الموجهة ضدّ الرئيس جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات لوجدناها هي ذاتها بالضبط تكرّرت ضدّ القيادة العراقية قبل الاحتلال، وضدّ القيادة السورية والقيادة الفلسطينية والقيادة اللبنانية، والإيرانية أيضاً! إنّ المفردات والتعبيرات والاتهامات والتهديدات هي ذاتها حرفياً تقريباً، وما نشر في صحيفة " فورين افيرز " عام ١٩٦٥، هو بالضبط ما ينشر منذ ما قبل احتلال العراق وحتى اليوم! وكيف لا يذهل ويصعق أصحاب القناعات المقلوبة أمام مكاشفات إيبان وأمثاله، في الأمس واليوم، وهم الذين ظلّوا يعتقدون واهمين أنّهم يمتلكون استقلالهم وإرادتهم ومقدرتهم على تقرير مصيرهم، ويعتقدون واهمين بتكافؤهم السياسي مع حكومات أعدائهم؟ كيف لا يضطربون ويولولون ويلطمون، وهم الفخورون براياتهم الملونة، وأناشيدهم الحماسية، وقواتهم المسلحة؟

تصحيح وضع القناعات المقلوبة!

لابد من العودة إلى بدايات محاصرة امتنا قبل خمسة قرون، وتتبّع التسلسل المنطقي والصلة الحميمة بين الأحداث المتوالية التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم، فلا بديل عن مثل هذه العودة سوى الموت البطيء في حالة انعدام الوزن، حيث لا دفاع ولا هجوم! لابد من الإقرار أننا أمة غير مستقلة، لا جغرافياً ولا اقتصادياً ولا سياسياً، وأنه، في وضعنا الراهن، لم يبق لنا ما ندافع عنه سوى مجرّد وجودنا الأولي ككائنات حية! وأخيراً ، لابد من الاقتناع أن وضعية الهجوم هي الوضعية المنطقية، من أجل استرداد ذاتنا الإنسانية، ومعها جغرافيتنا وثرواتنا وإرادتنا السياسية المستقلة، ويبدو أنّ الأوان قد آن بفضل المقاومة التي نجحت في حرمان العدو لأول مرة من التفرّد في تقرير بدايات المعارك وتحديد ميادينها، وتقدير تكاليفها والتحكّم بحجمها وبمساراتها، وفرض نهاياتها ونتائجها وجني ثمارها!

شخصيات وشهادات مختارة

عفيف البزري
١٩١٤ - ١٩٩٤
الأخ الكبير، والصديق العزيز، والرفيق الذي لا ينسى

فعلت نتائج حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فعل الزلزال في جميع البنى العربية. لقد سادت البلبلة، واختلت الموازين، وتعثرت المفردات، واضطربت المفاهيم، وتزعزع كل يقين، حيث تلك النتائج جاءت مخالفة لحالة من الاسترخاء والإحساس بالأمن القومي. إنه الاسترخاء والإحساس بالأمن الذي نجم عن ديماغوجية الإعلام العربي. فإذا لم يكن المواطن العربي يتوقع نصراً وتحريراً فإنه لم يكن يتوقع هزيمة يترتب عليها احتلال فلسطين بكاملها إضافة إلى سيناء والجولان!

صحيح أن ردود فعل الأمة كانت إيجابية عموماً، عبرت عن نفسها بصحوة هائلة، لكنها صحوة لم تكن معقلنة، وكان يخشى حقاً أن تقتصر على مجرد فورة من الانفعالات. لقد كان واضحاً تماماً أن معارفنا لم تكن كافية إن لم تكن مغلوطة، سواء بصدد أمتنا أو عدونا الصهيوني المباشر، أو العالم الذي نعيش فيه، بينما اجتاحت المنطقة العربية سيول من القصائد، والتحليلات، والبرامج السياسية والحربية، وارتجلت عشرات التشكيلات المقاتلة، غير أن الجميع، حقاً، كانوا يحتمون بروح الجماعة، وبحجمها، وبمساحة أراضيها. وكان تصريح جيد معدّ بإحكام يصدر عن الرئيس الجزائري الراحل هواري بو مدين، مثلاً، يشكل عاملاً من الدرجة الأولى لتهدئة الخواطر، ولإحساس بقدر من الاطمئنان والثقة! في الحقيقة لم يكن ثمة يقين، وكان الجميع يعرفون ذلك ولا يعترفون به!

أعود بالذاكرة إلى تلك الفترة التي تلت تلك الحرب وقد أوشكت أن تكتمل إثنا عشر عاماً على غياب المفكر المناضل والأخ الكبير، والصديق العزيز والرفيق الذي لا ينسى، المغفور له الفريق عفيف البزري.

في تلك الفترة، بعد الحرب، كلفت بإدارة "مؤسسة الوحدة" التي تصدر عنها صحيفة الثورة الدمشقية وعدد آخر من الصحف والمنشورات. أما المهمة الرئيسية التي أنيطت بي فهي دراسة وضع المؤسسة قبل اتخاذ قرار بصلاحيتها أو عدم صلاحيتها للاستمرار! كان الاتجاه إلى تصفيتها هو الأقوى! كانت النتائج المريرة للحرب تفعل فعلها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، فهي تلهب بسياطها الظهور وتشوي بجمراتها الأكباد.

وكانت تلك المعادلة الصعبة تعذبنا وهي: التوفيق بين ما هو كائن وهو غير صالح وبين ما يجب أن يكون وهو غير واضح! تسيير الأمور اليومية بالإمكانيات المتوفرة غير الكافية وتوفير إمكانيات كافية مصادرها شحيحة وطبيعتها غير محددة تماماً بعد! من جهتي، إضافة إلى ما ذكرت عن تسيير الأعمال اليومية للمؤسسة من جهة والتحضير للبت بمصيرها من جهة أخرى، وإضافة إلى المسؤوليات الأخرى العامة، كان يتوجب علي إيلاء صحيفة الثورة جهداً رئيسياً، أقله أن المقال الافتتاحي اليومي كان عملاً لا بد منه. كنا نعاني من الإرهاق، مضافاً إلى الجو العام، أشد المعاناة. وكان عمل الليل

يتصل بعمل النهار في حلقة مفرغة يبدو الدوران فيها بلا نهاية! كنا نحس نوعاً ما بالرضا عن نتائج جهودنا اليومية المباشرة، لكن المستقبل كان غامضاً، غامضاً! ولعله يصبح مفهوماً (أقولها بالمناسبة) في تلك الظروف الصعبة المعقدة، الاستثنائية، أنني أصبت بعض الزملاء ببعض الضرر! إنني أتذكر اليوم كل ذلك بأسى، وأتذكر نصيحة بعض الرفاق في القيادة: " إنك لن تحقق جميع ما هو مطلوب في يوم وليلة. رفقاً بنفسك وبزملائك"!

شخصية ذات بعد نادر

في تلك الفترة، في تلك الظروف، كان لي شرف التعرف المباشر إلى الفريق عفيف البزري. طبعاً، قبلها كان معروفاً بالنسبة إلي مثلما هو معروف لجميع الناس. إنه علم من أعلام الكفاح العربي، وليس هناك من لا يذكره بواقعة مجيدة أو بموقف وطني متميز. أما هذه المرة فقد كلفني رئيس الدولة الدكتور نور الدين الأتاسي باستقبال الفريق البزري، وبالتعاون معه في إصدار صحيفة تنطق باسم "لجان الدفاع عن الوطن" التي كان الفقيد الكبير رئيساً لها. وما كدنا نلتقي حتى ربطتني به، لحسن حظي، صلة متينة حميمة لم تنقطع أبداً، بل ظلت تتجدد وتتطور باستمرار حتى يوم رحيله.

سرعان ما اكتشفت في شخصية الفريق البزري ذلك البعد النادر: الفكر العلمي المستقل والحر، النظري والعملي، الذي يستشف أبعد، ويعطي بإخلاص وتجرد استنتاجات إضافية ذات قيمة إنسانية عالية.

لقد كنا بأمس الحاجة إلى ذلك الطراز من الرجال الذين لا تعمي أبصارهم الأضواء المبهرة، ولا يصم أسماعهم قرع الطبول، ولا يشغلهم المكان عن الزمان أو العكس، ولا يأسرهم الميدان المباشر في حدوده الضيقة فينسيهم صلة الميدان بالعالم بمن فيه! ومن وجهة نظر الفريق البزري كانت حرب حزيران/يونيو مجرد فصل في حرب عالمية مفتوحة. ليست أول فصل ولا آخر فصل، وليست مقتصرة على العرب وحدهم، ولا يجوز أن تكون شاغلهم الأعظم وسقف همومهم. إن على الأمة العربية تحقيق الجاهزية وامتلاك الجدارة للإسهام في تغيير النظام الاحتكاري العالمي. إنها أهل لذلك!

صياغة نظرية بالغة الأهمية

يحدث أحيانا، مثلما في الأساطير والتراث عموماً، ومثلما في العلوم المادية المعاصرة، أن مصائر قضايا عظيمة تتوقف على مجرد لفت انتباه! مجرد الإشارة بالإصبع إلى النقطة المحددة وإلى الاتجاه الصحيح للسمت! ويا له من فارق بين ما قبل الإشارة وما بعدها. بين التصرف المسلّم به على أن الأرض مسطحة وبين التصرف على أنها كروية. بين نظرة سداها ولحمتها الوهم، ونظرة سداها ولحمتها المعرفة الحسية.

لا مجال للأوهام. يجب تغيير العلاقات الدولية الظالمة والنظام العالمي الفاسد. تلك هي الإشارة وذلك هو لفت الانتباه، وبالطبع هو أحد أبعاد القضية وليس أعظمها. بهذا المعنى كان الفريق البزري يتحدث على الدوام بلا كل أو ملل.

إن الأهم في سيرة الفريق البزري وفي شخصيته هو البعد العام، وعلى الأخص البعد الفكري، فهو صاحب قضية ترتكز إلى أصول وأسس وثوابت لا تتزعزع. قضية أكبر من الأفراد وأعمارهم المحدودة، وأعظم من الأحداث الطارئة مهما كانت ضخمة ومجلجلة.

لقد أشار في وقت مبكر إلى تكامل المجتمعات الإنسانية في جملة إنسانية واحدة عبر جميع العصور، وإلى خطل الحديث عن مجتمع واحد قائم بذاته كأنما في جزيرة منعزلة. إن جملة المجتمعات

الإنسانية هي كائن واحد. يتوجب علينا إدراك الصلة الوثيقة بين تقدم العلاقات الاجتماعية في مجتمع واحد معين وبين التقدم في جملة المجتمعات الإنسانية المترابطة عضوياً. إن نمو جملة المجتمعات تقابل نمو كائن حي: من البدايات البسيطة لولادته إلى الأطوار العليا لوجوده. من المشاعة البدائية إلى طور الرق إلى الطور العربي الإسلامي (الحرفي) فالرأسمالي فالاشتراكي! كل مجتمع أخذ دوره المناسب في المرحلة المعينة بدفع العملية التاريخية الكلية. وفي إطار جملة المجتمعات نشا وتطور كل واحد منها على اختلافها، ونشأت الأمم والأجناس والدول وغيره. التجمعات الإنسانية للجملة، في كل فترة من تاريخها، هي مقوماتها وأعضاءها المتفاعلة بالتفاعلات المناسبة لتلك الفترة. التجمعات تقوم بالجملة كما تقوم الجملة بها...الخ!

إنها في الواقع نظرية بالغة الأهمية، حيث يبدو التعريف الستاليني للأمة، مثلاً، قاصراً إزاءها، وحيث بناء عليها يمكننا تجنب الأخطاء الفادحة التي تفسح في المجال للتضليل في عدد من القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية. إنها تعني نظرة وتعاملاً أقرب إلى الصحة مع العصور البشرية، وبالتالي مع العصر الأوروبي الأميركي الراهن الذي يحتوي جملة المجتمعات الإنسانية المعاصرة!

التواضع والكبرياء، البساطة والدهاء:

لقد أشرت مجرد إشارة إلى هذه الموضوعة الهامة التي طرحها الفريق البزري. وليس هنا بالطبع مجال عرضها أكثر. إنما يتوجب القول أنه من دون هذا التأسيس المتقدم، الذي فصله في أحاديثه وفي كتاباته، يصعب كثيراً فهم موقع أمتنا في التاريخ العام للبشرية، وفي العصر الحالي وفي العصر القادم!

لكن الظروف المعقدة البالغة الصعوبة، التي تعاني منها أمتنا المعذبة، حالت دون التعرف على البعد الأهم في شخصية الفريق البزري وفي سيرته. ذلك النسيج المتميز النادر من الرجال: التواضع والكبرياء. البساطة اللامتناهية والدهاء الإيجابي. الشجاعة الفائقة والحذر المفهوم. العادية الإنسانية الاجتماعية والتميز المتألق. القهقهة المجلجلة في أحلك الخطوب، كما لو أنه لا يعرف الهم، والزفرة الحرّى كمن تتقطع نياط قلبه. التقشف الصارم والكرم المنطقي. المناضل الميداني والعالم الناسك. اليقين في الأصول والأسس والثوابت والشك في المتحركات!

لقد بلغ الثمانين وهو يقطع كل يوم، سيراً على قدميه بصحبة رفيقة عمره، أكثر من عشرة كيلومترات أحياناً. شوارع دمشق لن تنساه أبداً. وعندما أزفت لحظة الرحيل الأبدي كان قد أنهى لتوه مسيره المعتاد. وكان الناس في شوارع دمشق يرمقونه بفخر واعتزاز وهو يسير منتصب القامة بخطوات قوية متوازنة. لقد غدا معلماً لا يتصور أحد غيابه، حيث مظهره المشرق الجليل يبعث أعظم الثقة بالنفس وبالإنسان وبالمستقبل. كان واحداً من بقية الناس. لم يفته واجب إنساني مهما كان أداؤه صعباً. مثالاً للوفاء والإخلاص وأول الناس معرفة بالأصول. وكيف يبقى لأمة أثر إن هي تخلت عن الأصول؟ كيف؟

صوته كان يتهدج، والدمعة تترقرق في عينيه، أمام مظاهر البؤس والعذاب وأخبار البائسين المعذبين. أصدقاؤه القدامى من رعيله، وقد نال الزمن من بعضهم على الرغم من أنهم أصغر سناً، كان لا ينساهم أبداً ويتفقدهم دائماً. صداقته للشهيد عدنان المالكي استمرت حميمة قوية عبر أخيه الأستاذ رياض المالكي. أسرتي لن تنسى أبداً ما عاشت إطلالته المهيبة، في اليوم المحدد، في الساعة المحددة، في المناسبات والأعياد، على مدى سنوات وسنوات!

الوطني القومي واليساري الأممي

لم يلتزم الفريق البزري في حياته بأي حزب التزاماً تنظيمياً. هذا ما أكده أكثر من مرة. لكنه كان قريباً إلى الحزب الشيوعي أكثر من هذا الحزب أو ذاك، في هذه المرحلة أو تلك. كان قريباً جداً من جميع الحركات الوطنية، التقدمية والقومية والإسلامية، بل هو كان منخرطاً عملياً في همومها جميعها على الدوام. كانت حماسته للثورة الروسية، خصوصاً في مرحلتها الأولى، مثل حماسته للثورة الإيرانية الإسلامية خصوصاً في مرحلتها الأولى، أو للثورة الجزائرية أو للثورة الفلسطينية، فهو يكن العواطف ذاتها لشهيد الحزب الشيوعي فرج الله الحلو ولشهيد حزب الله عباس الموسوي ولشهيد الثورة الفلسطينية خليل الوزير ولشهيد البعث الأخضر العربي ولشهيد الثورة الكوبية غيفارا!

وبمناسبة الحديث عن الشهيد، فقد كان الفريق البزري يعتقد اعتقاداً راسخاً أن الجهة التي اغتالت المالكي هي ذاتها التي اغتالت أنطون سعادة واغتالت غسان جديد! إنها المخابرات الأميركية. وهو كان يدعم قناعته هذه بالمعلومات التي اطلع عليها كعضو في هيئة المحكمة التي نظرت قضية المالكي! لقد كان يترحم عليهم جميعاً ويعتبرهم شهداء الوطن وضحايا العدو الأميركي.

بل هو كان يعتبر نفسه بدوره ضحية من ضحايا الأميركيين، بطريقة ما، مثل شهيد حي، حيث انتزع من مواقع الفعل وهو في ذروة نضجه وحيويته وعطائه، وأحيل على التقاعد من الحياة العامة تعسفاً منذ عام ١٩٥٨. لكنه كان يتحدث عن الرئيس جمال عبد الناصر بمودة! في الحقيقة بمودة وعتب وغضب. وكان يأخذ على المناضلين أوهامهم التي تنجم عن حسابات خاطئة.

لم تكن مسألة انتزاعه من قلب الحياة العامة، وهو صاحب القضية المتفاني، بالمسألة التي يمكن تبسيطها. لقد ساهم إسهاماً رئيسياً في تحقيق وحدة سورية ومصر. لكنه بالرغم من الألم الدفين، ومن الجمل الغاضبة، كان يبدي تفهماً ممتازاً لظروف ثورة تموز/يوليو المصرية، ولظروف الرئيس عبد الناصر قبل الوحدة وأثناءها وبعدها. وقد قلت له مرة بينما هو يتحدث بتأثر شديد عن تلك الظروف: إنك تتكلم كمحكوم بالإعدام مع وقف التنفيذ! فرد على الفور بقوة وحزم: بل من دون وقف التنفيذ! كان يشعر وهو محق أنه اغتيل في عام ١٩٥٨. إن المفاجأة الصاعقة لما يشبه الاغتيال لم تبارح ملامحه ونبراته. لكنه ظل يذكر للرئيس عبد الناصر إيجابياته الكبيرة والصغيرة، مثلاً، تدخله لصالح عائلته بعد عزله، حيث كانت أجهزة الأمن تضايقهم، فأمر الرئيس بأن لا يزعجهم أحد وبأن وضع العائلة يعود إليه شخصياً. كان يذكر ذلك دائماً بالتقدير!

التطلع المتلهف مقروناً بالعمل

ظل الفريق البزري حتى آخر يوم من حياته مفعماً بالأمل والثقة والإرادة. ينتظر على أحر من الجمر حركة عربية متخطية، متقدمة، أكثر اقتراباً من الصحيح وأعظم جدوى في الأداء. حركة عميقة واسعة تليق بأمتنا العربية العظيمة، وتتكافأ مع عدوها الظالم في ساحات المعارك، حيث من جهة مقابلة لا يليق بأمتنا التصدي لمجرد ذراع من أذرع العدو فحسب، وهي الأمة التي أسهمت إسهاماً رئيسياً في تحرير الإنسان عموماً ذات قرن!

لقد نظر دائماً إلى الصهاينة المستوطنين في فلسطين بألم موجع جداً وباحتقار شديد، وكان يحلو له أن يصفهم بالمتهودين المرتزقة الخزر: إنهم مجرد مرتزقة. كلاب حراسة. دولة حدود. ذراع العدو في منطقتنا. العدو هو النظام العالمي الذي أوجدهم. العدو هو الاستعمار الأميركي! هذا ما كان لا يمل من تأكيده وترديده.

لكن تطلعه المتلهف إلى حركة تحرر عربية في المستوى المطلوب لم يكن مجرد انتظار، بل اقترن بمحاولات مضنية عملية لتحقيق ذلك، خاصة مع الفلسطينيين. لم يكن مجرد حلم صامت، ومحاولاته تلك لم تضعه في موقع المتفرج أو الشامت أو الواعظ. لم تشغله تلك المحاولات، في الوقت نفسه، لحظة واحدة عن تتبع أبسط هموم الأمة العربية والإنسان عموماً، وعن نجدة أي اتجاه إيجابي قائم، على نواقصه، بالقول وبالفعل، فعندما يناديه فصيل من فصائل الثورة الفلسطينية يلبي على الفور، فتجده في الخنادق الأمامية مهتماً بكل صغيرة وكبيرة، أعظم نشاطاً وحيوية وحضوراً من الأشبال.

لمحة عن حياته الحافلة

أكتفي بهذا القدر المقتضب، المرتجل تقريباً، وأنتقل إلى لمحة عن حياة الفريق البزري، كما سمعتها منه وكما عاينت بعضها ميدانياً:

ساهم الفريق البزري في الحياة العامة بصورة مؤثرة، منذ الثلاثينات، بصفته ضابطاً في الجيش، وفي نطاق حركات الكفاح الناشطة من أجل الاستقلال، وبخاصة في سورية ولبنان، الأمر الذي جعله هدفاً لأجهزة المراقبة والقمع الاستعمارية الفرنسية، خصوصاً بعد التحاقه بثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، إذ حوكم غيابياً وحكم أحكاماً قاسية بالسجن ثم بالإعدام.

وبعد الجرائم التي ارتكبتها القوات البريطانية ضد الشعب العراقي، وبعد إعدام الشخصيات الوطنية وملاحقتها في العراق وخارج العراق، صار الفريق البزري مطارداً ومطلوباً من الاستعماريين البريطاني والفرنسي، فبقي متوارياً سنة ونصف عاد بعدها إلى الجيش في ظروف عالمية مناسبة.

عام ١٩٤٥ أوقف من قبل الفرنسيين ونقل إلى السجن العسكري في بيروت، لأنه يشكل تياراً معادياً للفرنسيين في الجيش، لكنه فر من السجن والتحق بالحكومة الوطنية، وتبعه ضباط كثيرون.

ساهم الفريق البزري بصورة فعالة في تحقيق الجلاء عن كل من سورية ولبنان، وساهم في تأسيس وتشكيل الجيش الوطني السوري بعد الجلاء، وعمل على تسليحه من الكتلة الاشتراكية، وبالمقابل ساعد على إمداد الثورة الجزائرية بالأسلحة الفرنسية التي تملكها سورية أوائل عام ١٩٥٥.

كان الفريق البزري قائداً عسكرياً وسياسياً فعالاً في الحرب غير المتكافئة التي خاضتها القوات العربية على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، وهو شاهد بارز مطلع على خفايا النكبة عربياً ودولياً، وله آراء وملاحظات وتحليلات لا غنى عنها في كفاح الأمة المتواصل.

وفي العهود الوطنية شارك الفريق البزري في الحياة العامة، فكان مناضلاً عنيداً ضد الأحلاف الاستعمارية والأنظمة الديكتاتورية، والمخططات والمؤامرات الأجنبية المتواصلة التي تعرضت لها المنطقة خلال عقد الخمسينات.

ومنذ عام ١٩٥٥ كان الفريق البزري عضواً بارزاً في التجمع القومي الذي نهض في سوريا لمواجهة التحديات الجسيمة الداخلية والخارجية، بل صار على رأس الفرع العسكري لهذا التجمع عندما تسلم مهام رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة السورية قبيل وحدة عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر.

وإبان العدوان الثلاثي على مصر كان الفريق البزري في قيادة القوات السورية التي توجهت إلى الأردن في نطاق عملية التصدي للعدوان الاستعماري. وأثناء وجوده في الأردن أجرى اتصالات مهمة مع قادة القوات العربية الأخرى، خاصة قادة القوات العراقية، الأمر الذي كان له أثره في نجاح ثورة تموز/يوليو العراقية عام ١٩٥٨.

ومن خلال موقعه كقائد للجيش والقوات المسلحة أسهم الفريق البزري بدور عسكري، وسياسي

وإعلامي، في التصدي للحشود التركية على سورية عام ١٩٥٧، وفي فضح دوافعها وأهدافها والقوى العالمية التي تقف وراءها، خاصة الأميركية.

وفي أواخر العام نفسه كان الفريق البزري واحداً من أبرز الشخصيات التي أسست للوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨، ثم أصبح قائداً عاماً للجيش الأول (السوري) في القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة.

منذ العام ١٩٥٨، خرج الفريق البزري من الحياة الرسمية العربية! وبعد حرب عام ١٩٦٧ تولى رئاسة لجان الدفاع عن الوطن التي شكلت في سورية في نطاق التصدي العام لنتائج تلك الحرب.

طوال العقود الثلاثة التي سبقت وفاته أسهم الفريق البزري إسهاماً مؤثراً في الحياة العامة، الفكرية والسياسية والكفاحية، خاصة في سورية ولبنان وفلسطين، وقد أعد العديد من الدراسات القيمة، وألقى العديد من المحاضرات، وأسهم في عدد من المؤتمرات (في لبنان خاصة) وكان جهده ينصب دائماً على إبراز الأسباب الجوهرية لمعاناة الأمة.

كان الفريق البزري قريباً جداً من بدايات انطلاقة الثورة العربية الفلسطينية إبان الستينات الماضية، وهو كان يرى بوضوح النواقص التي ظهرت منذ البدايات، وحذر منذ البدء معظم قادة الثورة الفلسطينية من المآل الذي سوف تؤول إليه هذه الثورة إذا لم يتم تلافي النواقص الفادحة، وبذل جهوداً جبارة حتى آخر يوم من حياته في إسداء النصح وتقديم المشورة الميدانية من أجل تصحيح مسار الكفاح الفلسطيني.

لقد كان الفريق البزري واسع المعرفة، عميق الثقافة، جم التواضع، شديد التأثر بمعاناة أمته وآلام شعبه، وهو قضى العقود الثلاثة الأخيرة في حياة أقرب إلى التقشف، يخدم نفسه وأسرته بنفسه، منشغل طوال الوقت بالهموم العامة لا يفوته من أخبارها أمر.

ولد عام ١٩١٤، وتوفى في دمشق، يوم الجمعة المصادف ١٩٩٤/١/٢٨ .

نصر شمالي

أكرم الحوراني
١٩١٢ - ١٩٩٦
الرجل الكبير المتميّز من جيل الرّواد

من حقّ الإنسان السويّ أن يعتبر رأيه صواباً، لكنّ هذا الحقّ يبقى مشروطاً بإقراره المسبق أنّ رأيه يحتمل الخطأ، فمن واجبه، طالما أنه سويّ، الإقرار مسبقاً باحتمال الخطأ في رأيه حتى لو لم تظهر أبسط إشارة تدعو لوضع مثل هذا الاحتمال في الحسبان! كذلك فإنّ من حقّ الإنسان السويّ اعتبار الرأي الآخر خطأ لكنّه ملزم، ليبرهن أنّه سويّ، بالإقرار مسبقاً من غير دلائل حسّية أنّ الرأي الآخر يحتمل الصّواب! أمّا ما يترتّب على ذلك بداهة فهو واجب كلّ صاحب رأي بالتراجع عن رأيه إذا ما ثبت عدم صوابه، وبقبول الرأي الآخر إذا ما ثبت صوابه! إنها قاعدة عظيمة من قواعد ضبط وتنظيم قضية اختلاف الآراء واتفاقها تركها لنا الإمام الشّافعي، أخذتها من الذاكرة وتصرّفت في صياغتها!

طبعاً، ليست المسألة بهذه السهولة التي توحي بها القاعدة الشافعيّة، فما بين إقرار الإنسان بخطأ رأيه الذي كان يعتبره صواباً، وبصواب الرأي الآخر الذي كان يعتبره خطأ، تدور على مسرح الحياة أحداث صاخبة وأهوال مرعبة ومآسي مروّعة قد تدوم سنيناً، بل عشرات السنين! وعلينا أن نتذكّر بأنّ الجدل لا يزال دائراً حتى يومنا هذا بين المتشيّعين لهذا الصّحابي أو ذاك من صحابة رسول الله! ولكن تبقى القواعد النظرية الثابتة، المثاليّة الخالدة، ضروريّة ولا غنى عنها إطلاقاً رغم استحالة تمثّلها وتطبيقها تماماً، حيث اعتمادها يحول دون نكوص الإنسان إلى حالة البدائية الهمجيّة، ويدفعه باستمرار وإلى ما لا نهاية على طريق الارتقاء الإنساني الإجمالي!

***

لقد أردت بهذا المدخل أن أمهّد للحديث عن المغفور له الأستاذ أكرم الحوراني، الذي رحل إلى جوار ربّه بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤ ملتحقاً بإخوانه من أبناء جيله، بعد أن ملأ الدنيا وشغل الناس على مدى عقود من الزمن، والذي أسهم في مقدّمة أبناء جيله برفد الحياة السورية والعربية بدماء جديدة كانت بأمسّ الحاجة إليها، فدفع باتجاه تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية، وتطوير المفاهيم السياسية الوطنية والقومية والإنسانية، دفعات قويّة كان لها أثرها العميق والبعيد في نقل المجتمع من حالة الركود الآسن التي كان عليها إلى حالة التدفّق نحو آفاق إنسانية رحبة!

كان أكرم الحوراني متميّزاً بجدارة بين جيل الرّواد، فهو من ذلك الرّعيل المخضرم الذي يصعب نسيانه ، الذي عاش مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعده، وأسّس للمراحل الحديثة التي ما زلنا نعيشها، وهو القائد الجماهيري الذي خفقت له تلقائياً قلوب ملايين الفقراء المعذّبين في أرياف سورية ومدنها،لأنه صاحب رأي ورجل قضيّة، وإنّ الحديث عنه ليس سوى الحديث عن آرائه وقضيته، فهو من ذلك الطراز من الرجال الذين اندمجت ذواتهم في الذات العامة فلا خصوصية تستحق الذكر،

حيث السيرة الشخصية ذابت نهائياً في السيرة العامة للأمة، ولو عدنا إلى مرحلة شبابه الأول في الثلاثينات من القرن العشرين فسوف نجد أنفسنا على الفور في خضمّ القضية العامة، وإذا واصلنا تتبّع مراحل حياته التالية فسوف نرى الخضمّ يتّسع ويتّسع والقضيّة تكبر وتكبر! إنّها دوائر متوالية تتّسع وتكبر دون أن تقلّ أهمية الدائرة الصغرى، حول نقطة الصفر، عن أهمية آخر دائرة كبرى! طبعاً نحن نتحدّث عن الماضي، حيث قضية الرجل أو سيرته، وهما لا تنفصلان، صارت من الماضي، لكنه ذلك الجزء من الماضي المتصل بالحاضر، الذي لا يزال الحديث عن الحاضر يستدعي العودة إليه، وإنه لأمر يدعو للدهشة والحزن أن تجد البعض يتحدثون أو يكتبون عن مرحلة قديمة مضت بمفردات ومعايير زمانها ووفق سويّة الوعي العام في ذلك الزمان، فلا يأخذوا بعين الاعتبار ما استجدّ من تطوّرات ومعلومات تجعلنا ملزمين بقراءة حدث قديم ما، قراءة جديدة قد تعطيه لوناً آخر تماماً وبعداً آخر تماماً!

لقد كان أكرم الحوراني، رجل القضية الإنسانية في أبعادها المحلّية والعربية والدولية، منحازاً للإنسان ضدّ أعداء الإنسان بحماسة وإخلاص، وهو لم يساوم أبداً على قضيته، ولم يوازن ويفاضل أبداً بين مصلحته الخاصة ومصلحة الأمة كما يفهمها، ولو فعل لكان له شأن سلطويّ آخر، في الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي! كان همّه الكبير حال أمّته وكان حلمه الكبير نهوضها، ولأنه تمتّع بحيويّة متدفّقة وبهمّة عالية وبمواهب متميّزة، ولأنه كان عمليّاً إلى أبعد الحدود، فقد انطلق من مسقط رأسه ومن موقع قدمه ومن محيطه في عملية استنهاض الأمة، وإنها لتشبه المعجزة تلك الإنجازات السياسية والاجتماعية التي حقّقها في البدايات، في مدينة حماة وفي أريافها، فقد أطلق بسرعة قياسية فعالية الآلاف فعشرات الآلاف فمئات الآلاف من البائسين المعذّبين الذين كان وجودهم أقرب إلى العدم، وإنه ليتوجّب علينا الانتباه إلى أنّ سورية في تلك الأيام تختلف كلياً عنها في هذه الأيام، ففي ذلك الزمن كان جوع الملايين في الأرياف والمدن لا يوصف، وجهلهم وعريهم وأمراضهم جميعها لا توصف، وقد نجح أكرم الحوراني في قيادة عملية إطلاق تلك القوى الهائلة الكامنة، تلك الكتل البشرية الضخمة المهمّشة المعذّبة، خاصة في ظلمات تلك الأرياف التي سربلها الشقاء! وخلال فترة وجيزة حقّاً، كأنّما هو أطلق المارد من قمقمه، زجّ بها ليس في خضمّ النضال الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل في خضمّ النضال القومي والعالمي، بالمقدار نفسه إن لم يكن أكثر!

إنّ من يعرف أيّ بؤس كانت تعيش فيه أرياف سورية، خاصة أرياف المنطقة الوسطى، يدرك قيمة المعجزة التي تحققت بقيادة الحوراني. وفي المدن أيضاً كان الظلام دامساً وعامّاً! وإذا كان جوع الفلاّحين قاسياً وكافراً حقّاً فإنّ جوع الجموع الفقيرة في المدن كان في الواقع أشدّ قسوة وكفراً! فالأرياف تبقى أرحم من المدن على الفقراء والجوعى، حيث يستطيع المعدم أن يأكل عشباً أو يصيد طيراً، أمّا في المدن ، حيث الأرض لا تنبت عشباً والفضاء لا يستدرج طيراً، فإنّ معاناة الفقراء لا حدود لقسوتها! لقد أخذ الحوراني بأيدي هؤلاء الفقراء في المدن، الذين يسترون أجسادهم بمشقّة، ويسدّون رمق أطفالهم بمشقّة، ويحصلون على أبسط شروط الاستمرار في العيش بمشقّة! وهو عندما أخذ بأيديهم لم يعطهم الطعام ولا اللباس ولا المسكن، فمن أين له إعطاءهم ذلك؟ لكنه أعطاهم ما هو أهمّ وأخطر: الأمل والإحساس بالكرامة! وقد استمرّوا بعد ذلك طويلاً في فقرهم وبؤسهم يناضلون إلى جانبه، ويبذلون أرواحهم عند الضرورة، لأنهم امتلكوا بقيادته الكبرياء المستند إلى الإحساس

المرهف بالكرامة!

لم يكن ثمّة أيّ مكسب مادّي لأولئك الفقراء في الأرياف والمدن السورية، لأولئك المحرومين من الغذاء والدواء والكساء والتعليم، الذين اندفعوا بقيادة أكرم الحوراني يبذلون مجرّد أجسادهم وأرواحهم لتنطلق عمليّة التغيير التاريخية في بنية المجتمع السوري، فتتّسع القاعدة السياسية الفاعلة اتّساعاً هائلاً بعد أن كانت مقتصرة على أقلّيات اجتماعية ضئيلة من سكان المدن! لقد أسهم الحوراني إسهاماً رئيساً في تلك الثورة البنيويّة السورية، وقد حدث ذلك قبل الاستقلال وبعد الاستقلال، وإنّ إقناع بعض الشرائح الميسورة المتنوّرة في المدن والأرياف بالإسهام النّشط في استنهاض الكتل الاجتماعية الضخمة المهمّشة، بل شبه الملغاة، هو مأثرة تاريخية لا تنسى للأستاذ الحوراني، وقد حفظ له فقراء الأرياف والمدن هذه المأثرة، في جميع مناطقهم وبجميع مذاهبهم، وبادلوه إياها حبّاً صافياً لا تشوبه شائبة قبل أن يحظوا بشيء من المكتسبات المادية ، حيث لم يكن ثمّة إصلاح زراعيّ بعد ولا صناعات تستحق الذكر بعد! إنّ تلك الجماهير التي استردّت مجرّد إحساسها بالكرامة والكبرياء سوف تشكّل بقيادة الحوراني أرتال المجاهدين التي انطلقت إلى فلسطين للقتال في صفوف جيش الإنقاذ عام ١٩٤٨وتسقي بدمائها أرضها المقدّسة!

لقد حافظت جماهير الفقراء الناهضة بقيادة الحوراني وأمثاله على العلاقة الحميمة الوثيقة بين الهمّ المباشر الاجتماعي والاقتصادي وبين الهمّ العام القومي العربي، فكانت قضية فلسطين قضيتها الأولى ، وقد حدّثني المرحوم الفريق عفيف البزري ذات مرّة عن ذلك الإنسان الفقير البسيط من أهالي مدينة حمص، الذي كان يقاتل إلى جانبه في فلسطين كملقّم للمدفع، يتقافز حافياً فوق الأشواك والأحجار المدبّبة، لأنّ حذاءه الرخيص تلف ولم يعد صالحاً للاستعمال أبداً، وفي تأثّره الشديد وعد البزري الرجل بحذاء يغنمونه من الصهاينة، وأنه سوف يلبسه الحذاء بيديه، وقد كانت الغنيمة، وألبس البزري ملقّم المدفع الحذاء بيديه! لقد شحن الحوراني وأبناء جيله من أمثاله وأمثال البزري جماهير الفقراء في الأرياف والمدن السورية بتلك الروح الجبّارة الوثّابة، القادرة على الارتفاع فوق همومها المباشرة مهما عظمت، والانتقال حافية عارية جائعة إلى أعقد وأخطر ساحات النضال والقتال وهي تهزج بأغانيها الفخورة الواعية المعبّرة، المفعمة بروح البسالة والإقدام والعطاء!

وعندما تتالت المؤامرات على سورية، وتكالبت القوى الأجنبية من أجل ضربها، كان السبب الرئيس هو ذلك التطوّر الإيجابي المتسارع الذي طرأ على بنيتها الاجتماعية فجعل قاعدتها السياسية تتسع اتّساعاً هائلاً، فلما بلغت تلك المؤامرات ذروتها في العام ١٩٥٧، بالحشود التركية الأميركية، بادر الحوراني والبزري الذي كان قائداً للجيش وأمثالهما إلى تسليح مئات الألوف من أبناء المدن والقرى السورية بلا تردّد، فغدت سورية في طرفة عين مجتمعاً مسلّحاً بكامله، يمور طليقاً مفعماً بالثقة والأمل في جنة الحرية الخضراء، ثمّ اندفعت تلك الجماهير توّاً وراء قياداتها على طريق الوحدة مع مصر، فكأنّما هي بخطوتها الوحدوية تريد تحسين مواقعها الكفاحية سواء في مواجهة الحشود الأميركية في الشمال أم الحشود الصهيونية اليهودية في فلسطين!

لقد كان على الوحدة المصرية/السورية أن تكون تعزيزاً وتصعيداً للكفاح، فهي من وجهة نظر الكثيرين، وأعتقد أنّ الحوراني منهم، ليست نهاية المطاف، بل هي خطوة كبيرة على طريق طويلة وشاقّة، غير أن البعض من الطفيليين اغتنمها فرصة وأظهر الوحدة وتعامل معها كأنّما هي نهاية المطاف والسّقف، مستغلاً أسوأ استغلال ذلك المدّ الجماهيري الوحدوي الهائل الذي لم يشهد تاريخ

العرب الحديث مثيلاً له! لقد كان الأفق الضيّق والمصالح الضيقة للبعض وراء رؤية الوحدة المصرية/السورية كنهاية المطاف والسقف! ولا أدري كيف يمكن أن يتّهم من استقال من منصبه الرفيع، نائب رئيس الجمهورية في دولة الوحدة ، حتى لو كان المنصب شكلياً، أنه من هواة السلطة وألاعيبها! أليس اتهامه بالعكس هو الصحيح، حيث إدارة الظهر للسلطة يمكن أن تستحق ما يشبه الاتهام في بعض الحالات؟!

على أيّة حال، أنا أدرك مثل الكثيرين كم هي معقّدة تجربة الوحدة المصرية/السورية، وكم هو صعب الخوض فيها حتى الآن، لكنّني على يقين من أنّ الحوراني، الذي عومل كقطب من أقطاب الانفصال، لم يكن في أيّة لحظة من حياته وحتى مماته إلاّ وحدوياً، ففي أمّة مجزّأة بعضها مستعمر وبعضها الآخر شبه مستعمر، وفي مجتمع مدنيّ لا حضور فعّال له إلاّ في الحدود الدنيا، وفي أقطار شعوبها مهمّشة تحكمها أوساط محدودة إن كانت مخلصة فهي شبه عاجزة، يصبح استنهاض الجماهير، وتحقيق حضورها الفعّال عن طريق التفاعل الحرّ، بالأحزاب الحرّة والحياة النيابية الحرّة والفكر الحرّ والصحافة الحرة .. إلخ، هو الطريق لنهوض الأمة ووحدتها، وأعتقد أنّ مأساة الحوراني تتلخّص في تمسّكه حتّى النهاية بهذه المعايير، فإذا اختلف أحد معه حول هذه المعايير فإنّ مثل هذا الاختلاف لا يشكل سبباً لاتهامه في إخلاصه للوحدة، خاصة إذا كان الذي يتّهمه قد فرّط بالوحدة من مواقع السلطة وفي غياب الحوراني، وأثبت تهافت معاييره لا معايير الحوراني!

وعلى ذكر الاتهامات الظالمة، فقد اتهم الحوراني بقربه من العسكر وتعامله معهم في جميع المراحل! ولكن، ماذا كانت قيادات وإدارات دولة الوحدة، من نسقها الأوّل حتى الثالث على الأقل، إن لم تكن عسكرية في معظمها؟ ولماذا لم تطب للحوراني الحياة فيها إن كان كما يتهمونه؟ كلا، هذا ظلم شنيع! وإنها لحكاية سخيفة غير منطقية ضخّمتها الخصومات السياسية المريرة وأجهزة الدعاية المغرضة، وذلك لإطفاء أية بؤرة ضوء في تاريخ العرب الحديث، ومنها تجربة الحوراني المضيئة بمجملها منذ ما قبل الاستقلال وحتى عهد الوحدة على الأقل، وإنه ليتوجّب علينا اليوم أن نعيد النظر في طريقة تناولنا حتى لتلك الانقلابات العسكرية التي شهدتها سورية منذ أواخر الأربعينات، فلا نتحدّث عنها باستخفاف وبسطحية، بمعزل عن مسبّباتها الحقيقية المرتبطة بظروف الأمة التاريخية الداخلية والخارجية!

لقد كان أكرم الحوراني موجوداً في مواقع القيادة الاجتماعية والسياسية قبل الاستقلال وتأسيس الجيش السوري، وهو أسهم إسهاماً مباشراً ومؤثّراً في تأسيس هذا الجيش الذي بدأ صغيراً متواضعاً في عدّته وعتاده، وكان العقيد عدنان المالكي والفريق عفيف البزري وغيرهما أصدقاءه ورفاقه منذ ما قبل الاستقلال، وهو سعى بنفسه، ورافقه أحياناً الفريق البزري الذي حدّثني عن ذلك، إلى إقناع الضباط الشرفاء الذين تلكئوا في الانتقال من الجيش الفرنسي المنسحب إلى الجيش السوري الذي بدأ يتكوّن في تلك المرحلة الانتقالية الحاسمة من تاريخ سورية، فكان يذهب إلى الهرمل في لبنان، حيث ثكنات الجيش الفرنسي، يقطع المسافات متوارياً راكباً أو راجلاً، ويتصل سرّاً بالضباط السوريين في تلك الثكنات داعياً إيّاهم للالتحاق بجيش الوطن الوليد، وهو نجح فعلاً في إقناع الكثيرين منهم، فأين الخطأ في ذلك؟ وفي ما بعد أين الخطأ في جهوده لرفد كلّيات الجيش الناشئ بعناصر شابّة وطنية مؤمنة بقضايا العرب الكبرى ومنحازة إلى الجماهير الفقيرة العريضة؟ هل هذا ذنب؟ إنّ العدو الأجنبي هو من يجب أن يعتبره ذنباً! ثمّ إنّ الجيش جزء لا يتجزّأ من الشعب،

وهو مؤسّسة من المؤسّسات الاجتماعية، فلماذا يتحدّث البعض عنه وكأنّه خارج المجتمع؟ وكيف لا يكون أفراد الجيش على صلة حميمة بقضايا مجتمعهم وأمتهم، أكثر من غيرهم أو أقل؟ ما الخطأ في إشراكهم، وما الخطأ في العلاقة معهم، مثلهم مثل بقية قطاعات المجتمع؟!

لقد جعل البعض من صلات الحوراني الطيبة بالجيش قضية تشبه التهمة، بينما هي ليست كذلك بالتأكيد، وليس هناك من جهة أخرى سياسي واحد لم يكن يتطلّع إلى علاقة مع العسكريين، وبعضهم من موقع غير موقع الحوراني الوطني ولأسباب غير أسبابه الوطنية! فهو لم يكن في موقع يسمح له بأن يكون أداة في يد هذا الضابط أو ذاك، كما أنّ الأحداث جميعها برهنت أنّ الجيش لم يكن في أيّ وقت أداة في يد الحوراني أو غيره من القادة المدنيين، ثم إنّ للمؤسّسة العسكرية وضعها المتميّز حكماً في مجتمع يعاني من ضعف في مؤسساته المدنيّة، الأمر الذي يدفع بالمؤسّسة العسكرية لأخذ أدوار ومهمّات قد لا تكون من اختصاصها ومن واجباتها، ولعلّها ما كانت لتقدم على أخذها لو كان الحضور الاجتماعي والسياسي المدنيّ في مستوى يوفّر عليها ذلك أو يحول بينها وبين ذلك! وهكذا فإنّ المشكلة لم تكن في أيّ زمن من الأزمنة مشكلة عسكر، بل كانت دائماً مشكلة مجتمع مدني لم ينهض بعد إلى المستوى الكافي، ولم يتكوّن بعد بالقدر الكافي، ولم يمتلك بعد إرادته المستقلّة بصورة كافية!

من جهة أخرى، فإننا نتحدّث عن سورية مثلاً كأنها وطناً كافياً في حدّ ذاتها، فننسى ولو مؤقّتاً أنها جزء صغير من وطن كبير، وأنّه لا يمكن عملياً فصل قضاياها الصغيرة عن قضاياه الكبيرة، ولا يمكن حلّ مشاكلها بمعزل عن حل مشاكله! وفي المقابل، نتحدّث كعرب وليس كمجرّد سوريين، وننسى أيضاً ولو مؤقّتاً أنّ الوطن العربي الكبير ليس في حوزتنا ولا في متناول أيدينا، وليست لنا على أجزائه أو أقطاره أيّة سلطة وليس لنا فيها أيّ حقّ، حتى مثل بعض الأجانب! فنحن محكومون بسجوننا القطريّة المفروضة علينا! وهذا يقودنا إلى الإشارة لجدليّة الوحدة والتجزئة التي تفعل فعلها المدمّر في حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فنحن نعيش حقبة طويلة بالغة الصعوبة والتعقيد يفترض أنها مؤقّتة وعابرة ، ولعلّها أوشكت على نهاياتها بفضل نهوض المقاومة الكفؤة، فاستمرار هذا التناقض الرهيب الذي تجسّده جدليّة الوحدة والتجزئة يعني النزيف القاتل! فنحن كسوريين مثلاً لا نستطيع التصرّف كمجرّد سوريين حتى لو أردنا ذلك عن قناعة! وفي الوقت نفسه لا نستطيع التصرّف كعرب في الوطن الكبير، لأنّ الوطن الكبير ليس في متناول أيدينا بعد! ولقد كان أكرم الحوراني، مثله مثل كثيرين، يعاني من هذا التناقض الخطير!

لقد ذهب الحوراني إلى العراق عام ١٩٤١ ليساهم في ثورة رشيد عالي الكيلاني ضدّ الإنكليز، وذهب إلى فلسطين عام ١٩٤٨ ليساهم في الدفاع عنها ضدّ قطعان الصهاينة التي اجتاحتها، وذهب إلى مصر في العامين ١٩٥٧-١٩٥٨ ليساهم في التأسيس للجمهورية العربية المتحدة، ثمّ انكفأ أمام أهوال تعثّرها المبكّر بعد قيامها مباشرة، وأمام وضع أصبح لا طاقة له على مواجهته، بصعود تلك القوى "السدّاحة المدّاحة" حسب تعبير للمرحوم الصحفي المصري أحمد بهاء الدين، بكلّ غوغائيتها وصخبها، والتي احتلّت جميع المواقع في دولة الوحدة البائسة! وقد التزم الحوراني بيته في دمشق بعد استقالته، في شبه إقامة إجبارية بسبب المراقبة الأمنيّة المكشوفة الشديدة، مصدوماً يمضغ المرارة ويقاسي الخيبة!

وبعد، أمام تعثّر تجربة الوحدة تعثّراً خطيراً منذ عامها الأول، هل غضب أكرم الحوراني واحتدّ أكثر ممّا ينبغي؟ ربّما! هل بالغ في التركيز على بعض الجوانب السلبية فيها وأهمل إيجابياتها؟

ربما!هل ارتكب بعض الأخطاء السياسية بهذا الحجم أو ذاك في عهد الانفصال؟ ربما، بل حدث! لكنّه في جميع الأحوال كان وحدوياً وظلّ كذلك حتى النفس الأخير، فسيرته بمجملها، حتى في غربته الطويلة التي انتهت بوفاته ودفنه خارج سورية، لا يوجد أبداً ما ينبئ بغير ذلك، وفي المحصّلة فإنّ حياته لم تمض هدراً وعبثاً، فإسهامه التاريخي المتميّز في تطوير بنية المجتمع السوري، وفي توسيع القاعدة الاجتماعية والسياسية الوطنية، وفي النهوض بالوعي القطري وربطه بإحكام بالوعي القومي والإنساني، أقلّه على مدى عقدي الأربعينات والخمسينات، هذا كلّه وفي حدّ ذاته يشكّل مأثرة لا يمكن لأحد إنكارها، وإنها لمأثرة جليلة تكفيه لوحدها وتفيض!

نصر شمالي

أحمد الشقيري
١٩٠٨ - ١٩٨٠
بمناسبة مرور ربع قرن على رحيله

في خضم أوضاع الأمة المهولة المتفاقمة، وفي محاولاتنا التعامل معها بسوية متقدمة تتلاءم مع تطوراتها العاصفة، نعود من حين لآخر الى تجارب الأجيال التي سبقتنا، لنقف بانبهار وإجلال أمام التكوين البنيوي والأداء الميداني لجيل متميّز محدّد، هو ذاك الذي رأى النور في أهوال الحرب العالمية الأولى، قبلها بقليل وأثناءها وبعدها مباشرة. لقد كانت تلك المرحلة لحظة انتقال تاريخية عالمية شاملة عصفت بالحدود الجغرافية والسياسية الدولية جميعها بلا استثناء، فزالت دول كبرى من الوجود كالدولة العثمانية، وظهرت دول كبرى من العدم كالاتحاد السوفييتي. وكان نصيب العرب من تلك التحولات سلبياً وخطيراً جداً. إنها التحولات التي ما زلنا نعاني عقابيلها الرهيبة حتى يومنا هذا، ففيها جرى التأسيس الواقعي الميداني للكيان الصهيوني على أرض فلسطين الطاهرة، ولتجزئة الوطن العربي أرضاً وأمةً بما يتلاءم ويتواءم مع احتياجات ووظائف الكيان اليهودي، وقد ظهر الجيل المتميز الذي أشرنا إليه، جيل أحمد الشقيري، في تلك اللحظة التاريخية المروّعة بالضبط.

تجربة ثرية وفعالية ميدانية

ولد أحمد الشقيري في عام ١٩٠٨، فهو واحد من الناجين مصادفة، أبناء الهالكين بسبب الحروب والأوبئة والمجاعات، أبناء الجيل الذي ترعرع في بيئة شبه مدمّرة وشبه قاحلة من جميع النواحي، فكأنما هو انبثق من رحم العدم، مثل زهرة جميلة فواحة نبتت في صخرة ! إننا نتأمل اليوم في أحوالنا وفي أحوال جيل الشقيري ونتساءل بكثير من الدهشة: ترى كيف تأتّى لأولئك الآباء والأجداد شبه المعدمين معنوياً ومادياً امتلاك كل ذلك القدر من ثراء التجربة والفعالية الميدانية ؟ كيف استطاعوا، وهم على ما هم عليه في تلك اللحظة الانتقالية، التاريخية العالمية النوعية، تغطية جميع الميادين المتناثرة بفعاليتهم المؤثرة، وإبقاء الطريق مفتوحة أمامنا، وهي الطريق التي تفترض جميع الوقائع والدلائل أن تكون مغلقة ؟

أحمد الشقيري واحد من أبناء ذلك الجيل المتميز، من تلك الشخصيات التي كانت موسوعية معنوياً ومادياً بجهودها الذاتية تقريباً، وإن المرء ليحار في اختيار الزاوية التي يطل منها على شخصية الشقيري، فالزوايا كثيرة تطل كل واحدة منها على قضية عظيمة الأهمية.

إن قضية تكوّن الشقيري في حدّ ذاتها، وهو في رحم أمه قبل ولادته، قضية ذات مدلولات عامة هامة، فوالده عضو في مجلس المبعوثان العثماني، بما يعنيه ذلك من نفوذ ووجاهة، ووالدته في فلسطين شبه ضائعة، وحيدة معذبة تجد بالكاد قوت يومها ! وكذلك طفولته البائسة في حدّ ذاتها، ثم يفاعته وشبابه وكهولته، كل مرحلة عمرية منها تشكل في حدّ ذاتها قضية ومصدراً ثرياً لفهم أوضاع فلسطين خصوصاً والبلاد العربية عموماً، بل تكفي وتفيض لإعداد ما لا يحصى من الدراسات الضرورية عن

بنية الأمة العظيمة التي قدّر لها أن تتحمل ثقل النظام العالمي الأوروبي الأميركي على مدى قرون من دون أن تتهاوى وتندثر !

العاشق المأخوذ بجمال فلسطين

من المتعذّر الاستطراد في هذه العجالة البالغة الضيق، ولذلك سوف أكتفي ببضع إشارات الى بعض السمات البارزة في شخصية الشقيري، فأبدأ بعشقه لطبيعة فلسطين، ناقلاً عنه انطباعاته في عشرينات القرن العشرين، وهو بعد في مطلع شبابه، يصف الطريق حول خليج عكا مدينته، الرمال الناصعة والأمواج الوادعة، الخليج الذي عزّ نظيره في الدنيا، ثم الصعود الهادئ الى ربى الناصرة بأحراشها العطرة، والنزول الى مرج ابن عامر، واجتياز جنين، ونابلس ورام الله، والبيرة، بين الروابي والوديان المرصّعة بالزيتون والأعناب، غرسها الآباء والأجداد، ثم الإطلال على بيت المقدس من حيّ الشيخ جراح، وأسوارها التي تضم «الأقصى» و «القيامة» بين ذراعيها في سكون ودعة، إنه إطلال على موكب رائع من التاريخ والقداسة والجلال ! يقول الشقيري، عن الطريق بين عكا والقدس، الذي قطعه حوالي عشرين مرة بالسيارة، أنه كان في كل سفرة يرى فيه جديداً من السناء والبهاء فيزداد روعة وجمالاً في فؤاده. مرج ابن عامر والبقاع السندسية تحت البصر كأنها سجادة مطرزة هوت من السماء وافترشت هاتيك البقاع. متعة روحية بالغة الإيناس: «لقد أخذت بهذا الجمال، وما سلكته مرة إلا ورأيت صفحة جديدة رائعة فتّانة. وقد قدّر لي في أسفاري الى أوروبا وأفريقيا وآسيا أن أشهد مواطن بارعة ومفاتن رائعة، لكني كنت على الدوام أرى هذا الطريق من عكا الى بيت المقدس، وما حوله من المدن والقرى، والهضاب والوديان، والمروج والسهول، والزرع والضروع، أروع جمالاً وأرفع حسناً». يختم الشقيري: « لقد سقطت هذه البقاع في يد إسرائيل عام ١٩٦٧ كما سقطت شقيقاتها من قبل عام ١٩٤٨، فغدونا نراها في مناماتنا وأحلامنا فردوسنا المنشود، بل المفقود..ولكن الى حين».

أمة مبتدئة بالحياة الدولية

في مطلع العشرينات من القرن العشرين، حين فرض الانتداب على بلادنا المشرقية، كانت لجيل الشقيري أحلامه الكبيرة على الرغم من الانتداب، وهي أحلام يصفها بأنها ربما أقرب الى الخيال ! كان الطلاب يحفظون الشعر عن ظهر قلب، والأساتذة يحرصون على أن يكون للشعر الأندلسي ولتاريخ الأندلس النصيب الوافر مما يحفظ ويروى، بل إن الأساتذة – حسب الشقيري – كانوا يحلقون الى آفاق رائعة الجمال، فلا بدّ من استرجاع الأندلس وطننا الذي مكثنا فيه ثمانية قرون، وأنشأنا فيه حضارة ومجداً ! يضيف: «وقد ضاع الفردوس الموجود ونحن نتعلل بالفردوس المفقود، وانقلبنا من تحرير الأندلس الى تحرير فلسطين..ثم الى تحرير سيناء والجولان !

لقد عاش الشقيري عهد الحكم البريطاني لفلسطين على مدى ثلاثين عاماً تمهيداً لإقامة الكيان الصهيوني، وشهد كمناضل جميع أهوال الاقتلاع والطرد والتشريد والإبادة والاستيطان، وشارك أو عايش خمس عشرة ثورة فلسطينية تصدّت للانتداب البريطاني والاستيطان اليهودي، وفي عام ١٩٤٨، بعد إقامة الكيان الصهيوني، انتهت مسيرته الفلسطينية تحديداً لتبدأ مسيرته العربية كمستشار للوفد السوري في الأمم المتحدة،ثم شهد مولد جامعة الدول العربية وعمل في مؤسساتها، وتابع المحاولات «التعيسة» لتحقيق الوحدة العربية منذ الأربعينات، وأصبح رئيسا للوفد السوري في الأمم المتحدة، ثم رئيساً للوفد السعودي، واشترك في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ نائباً لرئيس الوفد السوري، وصار وزير دولة للسعودية في الأمم المتحدة عام ١٩٥٧، وفي عام ١٩٦٣ اختير رئيساً لمنظمة التحرير

الفلسطينية، ليهدأ بعد ذلك، بعد حرب عام ١٩٦٧، ملخصاً: «شاءت الأقدار أن يكون مولدي، ومولد جيلي معي، في أخريات الدولة العثمانية، لنشهد بعدها عهد الاحتلال الأجنبي، ثم عهد الاستقلال الوطني، ويطغى على هذا وذاك عهد الخطر الصهيوني. لقد واكبت هذه العهود كلها، طفلاً فصبياً فشاباً فرجلاً فكهلاً، وأصبت بنصيب منها، فعشت أيامها البهيجة والشقية، وكان أبهجها مواكب الاستقلال، وأشقاها كارثة حزيران (١٩٦٧). وكانت هذه العهود غنية بالعظات والعبر، عرفتها وعرفها جيلي بالممارسة والمعاناة لا بالتفكير والتدبير، فقد كنا في مطلع هذا القرن أمة مبتدئة بالحياة الدولية، وأحسب أننا ما نزال» !

الحكم العربي بلا خلق قومي

إن الشقيري المناضل منذ نعومة أظفاره، الأديب والخطيب، المحامي والسياسي، الفلسطيني العربي، الباحث والوزير والرئيس، يكتشف أخيراً أن جهوده وجهود جيله غلبت عليها الممارسة العملية والمعاناة الميدانية وافتقدت التفكير والتدبير، أي أنها كانت تفتقد الرؤية الواقعية التاريخية العالمية والعربية، وبالطبع هو مصيب في اكتشافه، ولكن دون أن ينال ذلك من تميّز جيله ومن أهمية عطاءاته، وقد جعله هذا الاكتشاف يتذكر حادثة مهمة من جهة، ويستخلص نتيجة مهمة من جهة أخرى. الأولى أنه في أوائل ثلاثينات القرن الماضي، وكان في شرخ الشباب، خرج مع رفاقه الى الحدود السورية لاستقبال الزعيم العراقي القومي المعروف ياسين الهاشمي، وعادوا به الى عكا في موكب فخيم، حيث ألقى الشقيري خطاباً حماسياً، لكن الهاشمي خيّب أملهم حين وقف ليقول بهدوء جملة مقتضبة : «لابد أن نبني الخلق القومي في الحكم العربي أولاً وقبل كل شئ..والسلام عليكم» ! يقول الشقيري: «كنا ذلك العهد في عنفوان الشباب، قلوبنا قفزت من صدورنا واستقرت في رؤوسنا تتبوأ مكان عقولنا ! فلم يعجبنا كلام الهاشمي، غير أني فهمت كلامه بعد خمسة عشر عاماً، وأنا على مقربة من الملوك والأمراء في أنشاص، ومع الرؤساء والوزراء والسفراء في ردهات الجامعة العربية، يومها ترحّمت على الهاشمي، فقد رأيت بعيني وسمعت بأذني كيف أن الحكم العربي لم يكن يتحلى بالخلق القومي، فكانت الكارثة وكانت إسرائيل» ! تلك هي الحادثة التي تذكرها الشقيري، أما النتيجة التي استخلصها فهي الأهم، وهي ما صرنا نحاول تداركه اليوم بشتّى السبل وبصعوبة بالغة ؟

استخلاص نتيجة بالغة الأهمية

يقول الشقيري أنه كان يستمع الى والده، بعد زوال الدولة العثمانية، وهو يتحدث بحرارة عن الموقف الشهير الذي وقفه السلطان عبد الحميد في رفضه استقبال هرتزل مؤسس الصهيونية حين جاء الى الأستانة يقدم العروض المالية المغرية سعياً وراء تحقيق حلمه الرهيب، وأن الجيل الصاعد، وأحمد الشقيري منه، كان يقف في الطرف الآخر من الحوار، ويرى في حركة الشريف حسين عهداً مباركاً، وأن الحلفاء لا بد أن ينجزوا وعودهم، ولا بد أن «يمنحونا» الاستقلال والحرية في ظلال الوحدة العربية، ثم انطفأ الحوار بموت العثمانيين من جيل والده، وغاص الجيل الصاعد الى الأذقان في مكافحة الحلفاء «المحرّرين» الذين تحولوا الى انتداب أجنبي، لكن الحوار استيقظ ثانية في نفس الشقيري بعد أربعين عاماً، بعد هزيمة ١٩٦٧، يقول الشقيري: «وأنا أستعرض مسيرة الصهيونية خلال خمسين سنة خلت أقرّر أن جيلنا كان على خطأ فادح، وأن الحكم العثماني بكل مخاطره التي أعرفها هو أفضل من هذه «الاستقلالات» العربية، وهذه الدويلات المنكسرة، وقد هزمتها الصهيونية في حروب ثلاث، ولعلي ما كنت أرتضي لنفسي هذا الاعتراف لو أني أرى الوحدة العربية أملاً قريباً،

فالصهيونية العالمية وفي طليعتها إسرائيل قوة ديناميكية هائلة لا يمكن أن يقف أمامها إلا وحدة عربية لها جيش عربي واحد على رأسه دولة اتحادية واحدة» !

الربط بين الانكفاءات التاريخية

غير أن استنتاج المرحوم الشقيري كان أولياً، أي ناقصاً، وهو أدرك ذلك فقال أنه اعتراف خطير يحتاج بحثه ومناقشته الى كتاب مستقل، ولو قدّر للشقيري أن يعيش ويبحث في استنتاجه فلربما توصل الى رؤية الانكفاءات التاريخية النوعية العظمى التي شهدتها الأمة العربية والإسلامية، وأولها انكفاؤها من عصر عالمي عربي إسلامي الى رابطة إسلامية عثمانية ابتداء من العام ١٤٩٢ تاريخ سقوط غرناطة، وهي رابطة عاشت في وضع دفاعي على الدوام، وعلى مدى القرون الخمسة التالية، أمام تقدّم وصعود العصر الأوروبي الأميركي الصهيوني ! وثانيها الانكفاء من رابطة إسلامية كبيرة الى رابطة عربية صغيرة ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر، بغضّ النظر عن الأسباب الداخلية الفظيعة الموجبة، وبغضّ النظر عن المتحمسين لهذا الانكفاء أتراكاً أم عرباً ! وثالثها الانكفاء منذ مرحلة «الاستقلالات» في أربعينات القرن الماضي، من الأمة العربية الواحدة والوطن العربي الواحد، الى الدويلات «المستقلة» المدافعة عن «استقلالها» ضدّ أخواتها وبمساعدة أعدائها ! أما رابعها وأخطرها فهو هذه الانكفاءات المناطقية والقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية، التي نشاهدها اليوم داخل كل دويلة على حدة، والتي تعني في حال نجاحها فناء الأمة وزوالها حقاً وفعلاً !

غير أن ما نطمئن إليه تماماً هو أن الأمة، ببناها الروحية والنفسية والفكرية، وبوشائجها المتينة غير الرسمية، كانت وسوف تبقى منيعة ضدّ محاولات إفنائها مهما بلغت هذه المحاولات من مقدار السيطرة على بناها الفوقية المتمثلة بالحكّام وتوابعهم وحدودهم، فهذه البنية التحتية تبقى قادرة على إنتاج المقاومة المتصاعدة، المتطورة، التي نرى اليوم تصاعدها وتطورها في أكثر من قطر، والتي تستطيع في لحظة تاريخية، دولية وإقليمية مناسبة، قلب موازين القوى رأساً على عقب لصالح الحق والعدل، وتستطيع التأسيس من جديد لنهوض الأمة واندفاعها في اتجاه مخالف للانكفاءات العظمى التي أشرنا إليها، ولأخذ دورها القيادي الذي تستحقه في تطور الحضارة البشرية وازدهارها، وعندما يتحقق ذلك، وليس ثمة ما يحول نهائياً دون تحقيقه، فإن روح أحمد الشقيري وأبناء جيله المتميزين سوف تستردّ اعتبارها وتزهو بمكانتها التاريخية.

نصر شمالي

سامي السّراج
١٨٩٢ - ١٩٦٠
مناضل كبير أهملته الذاكرة الرسمية

من الراحلين رجال كبار طواهم النسيان أو كاد بعد أن أهملتهم الذاكرة الرسمية، وخاصة منهم أولئك الذين خاضوا معارك الأمة جميعها، من أولها إلى آخرها، خلال النصف الأول من القرن العشرين، والمجاهد الكبير الأستاذ سامي السّراج واحد من النسق الأمامي لأولئك الرجال، حيث لو راجعنا السيرة الجهادية والسياسية لفيصل الأول ويوسف العظمة وإبراهيم هنانو وشكري القوتلي، وجميع أقرانهم في بلاد الشام والعراق ومصر والحجاز، فسوف نجد سامي السّراج دائماً بينهم أو على مقربة منهم، حاضراً في ساحات القتال وميادين السياسة والصحافة، ومتوارياً في مخابئ المدن ومجاهل البوادي، أو مكبّلاً في المنافي والسجون ومعسكرات الاعتقال.

لقد حدث قبل أشهر أنني حضرت لقاء ضم عدداً من الأصدقاء، في منزل الدكتور كمال خلف الطويل بدمشق، وإذا باسم سامي السّراج يتردّد فجأة، فما كاد يطرق سمعي حتى استنفرت كل خليّة في كياني، وانتصب رسمه على الفور أمام عين خيالي بكل مهابته! توجهت إلى صاحب الدعوة الدكتور كمال وسألته: سامي السّراج قريبك؟ أجاب: هو عمّ والدتي، وبمثابة جدّي... هل تعرفه؟

أحمد سامي السّراج! من لا يزال يعرف اسمه ووجهه، وأسماء ووجوه أمثاله؟ أليس غيابهم عن الذاكرة الجمعية نقصاً في شخصية الأمة؟ وما هي شخصية الأمة إن لم تكن ذاكرتها في نقصها وكمالها؟ أما العزاء فهو أن الله يعرف المجاهدين الأبرار إسماً إسماً، ووجهاً وجهاً!

عدت بالذاكرة إلى العامين ١٩٥٩-١٩٦٠. كان سامي السّراج مديراً للمركز الثقافي في مدينة حماة، وكنّا نحن الشبّان روّاد المركز نتابع محاضراته ومداخلاته بشغف، وفي الجلسات الحرّة، التي تضمّ حلقات ضيقة، كنا نلتف حوله محدّقين مستمعين بكل جوارحنا، بينما هو يروي أخبار وقائع النصف الأول من القرن العشرين كما عاشها، من أواخر العهد العثماني وحتى قيام دولة الوحدة المصرية السورية!

قال الدكتور كمال أنه والأسرة جمعوا أوراق سامي السّراج، وكلفوا الدكتورة خيرية قاسمية، أستاذة التاريخ المعاصر في جامعة دمشق، بإعدادها كي تصدر في كتاب. لقد بدأت معرفتي بالدكتور كمال، المغترب في الولايات المتحدة منذ أكثر من ربع قرن، عبر الدورة السنوية للمؤتمر القومي العربي التي انعقدت في الجزائر في نيسان/ إبريل ٢٠٠٠، وهو جاء إلى المؤتمر بصفته عربياً فلسطينياً مغترباً، وهاأنا أكتشف بعد أكثر من سنتين أن والدة صديقي الجديد حموية من آل السّراج، وأن قرينته حمصية، أما الأهم فهو أن سامي السّراج شقيق جدّه الأستاذ الأديب محمد علي السّراج؛ وهاأنا أجد من أتحدث معه عن المجاهد الكبير الذي لم أعد أجد منذ عقود طويلة من أتحدّث معه عنه! لقد كان كمال طفلاً في الثامنة من العمر حين توفى سامي السّراج عام ١٩٦٠، أما أنا فكنت شاباً في

السابعة عشرة، وهذا يعطيني ميزة تجاهه! غير أن ميزته تبقى الأقوى، حيث كانت في حوزته أوراق سامي السّراج، وهي أوراق عظيمة الأهمية حقاً.

بالفعل، صدر الكتاب الذي يضم أوراق سامي السّراج عن «دار الأهالي» في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، وما أن وقعت النسخة الطازجة بين يدي (٣٣٦ صفحة من القطع الكبير) حتى غرقت في قراءتها، وانتهيت منها بسرعة قياسية، خلال أيام قليلة! لقد كان دافعي الأول هو التواصل مع الرجل المجاهد الذي عرفته عن كثب قبل ثلاثة وأربعين عاماً، ثم انقطع كل اتصال، ما عدا استحضاره في الذاكرة من حين لآخر، غير أن الدافع الذاتي الشخصي، العاطفي، تحوّل بسرعة إلى وطني وقومي وإنساني، فقد وجدتني أطالع وثائق ضرورية نحتاجها في حياتنا الراهنة، من أجل تصحيح معلوماتنا، وتشذيب قناعاتنا، وتصويب أدائنا!

بالإضافة إلى السوية اللغوية والأدبية الرفيعة، الساحرة، التي صاغ بها السراج موضوعاته، وجدتني أمام عرض واقعي، موضوعي، بليغ وعميق ومقتضب، يغطي مساحات زمنية وجغرافية وبشرية واسعة ومتنوعة تصعب الإحاطة بها، غير أنه أحاط بها بصورة كافية! ويا لها من تعليقات وملاحظات وشروحات، بالغة التواضع وشديدة الدقة، تبقى عظيمة الفائدة في كل زمان ومكان! لقد عرض أوضاع حكام العهد العثماني في نهاياته، مثلاً، عرضاً ينطبق على الحكام العرب في أيامنا هذه، وعرض أخبار موقعة ميسلون واحتلال دمشق، ومواقف بعض القوى والشخصيات الأجنبية والعربية، كأنما هو يتحدث عن موقعة البصرة واحتلال بغداد. لقد ذكر أن هناك من أقنع الفرنسيين، قبل احتلالهم لسورية، أن الشعب سوف يستقبلهم بالورود والرياحين... الخ!

منذ انخراطه شاباً يافعاً في التنظيمات السرية لجمعية «العربية الفتاة»، أواخر العهد العثماني، تفرّغ سامي السّراج تفرغاً تاماً للجهاد، متحرراً بالكامل من قيود الزمان والمكان، والأسرة والهموم الشخصية، فهو ابن البلد البارّ، المتفاني، في أي قطر عربي حلّ به ما بين النيل والفرات. لقد كانت إقامته في سورية أقصر من إقامته في أي قطر عربي آخر، وكانت إقامته في مدينته حماة أقصر من إقامته في أي مدينة سورية أخرى، وهو كان يتنقل بفعل أسباب عامة قاهرة تفرض عليه دائماً ولا يختارها بحريته أبداً؛ وأينما حلّ تجده جاهزاً على الفور للانخراط في العمل القومي المتاح، فهو الكادر المتميز الضليع بشؤون العمل السّري في الجمعيات السرية، وهو الكاتب الكبير الذي تستقطب مقالاته الغزيرة في الصحف العربية اهتمام أعلى المستويات الرسمية العربية والأجنبية، وهو السياسي المستقيم والمفكر المبدئي الذي يستمع إليه الملك فيصل الأول والرئيس مصطفى النحاس والرئيس شكري القوتلي بمنتهى الجدّية والاهتمام، وهو المقاتل في التشكيلات المسلحة ضدّ المستعمرين الفرنسيين والإنكليز، وهو الحاضر في شرقي الأردن حين تأسيس الإمارة، وصاحب الرأي والموقف بصدد ملابسات ذلك التأسيس، وهو المجاهد في فلسطين، والسجين في معسكر الصرفند الإنكليزي أثناء انتفاضة عام ١٩٣٦، وهو الشخصية المحبوبة، المرموقة، في الأوساط السياسية والصحفية والأدبية والفنية المصرية، صديق الشاعرين أحمد شوقي وحافظ إبراهيم والصحفي الكبير حبيب جاماتي والفنان محمد عبد الوهاب، وخصم رئيس الوزراء إسماعيل صدقي الذي اعتقله ورحّله من مصر باعتباره وفدياً! غير أن ذلك كله ترافق مع حياة بالغة التواضع، ليس فيها عموماً سوى الستر وما يسدّ الرمق، فقد كان عفيفاً نظيف اليد، لا يتطلع إلى المناصب وقد كانت متاحة له، ولا يخطر التملك في باله، فلا بيت ولا أسرة، مع أن ذلك كان في متناوله لو أراد، لقد كان سامي السراج من ذلك النوع

النادر من الرجال الذين لا خصوصيات لهم سوى خصوصيات الوطن والأمة!

وعندما عاد سامي السّراج إلى مسقط رأسه حماة، بعد عقود أربعة من التجوال الجهادي، كان في ذروة تألقه، وكان ذلك من حسن حظ شبانها اليافعين، وأنا منهم، حيث كنا نلتف حوله ونرنو إليه وهو يتحدث كأنما نرنو إلى كوكب بعيد لا يطال! ولا تسل عن فرحتنا حين استضاف السّراج في المركز الثقافي الشاعر المهجري الخالد الياس فرحات، لنستمع إليه وهو يلقى قصيدته الشهيرة: قالت الأفعى لأمريكا اسمعي/ إن تقليدك لي عين الشطط/ أين مني أنت يا من سمّها/ بغية التمويه بالشهد اختلط / أنا لا أنكر أني حيّة/ رضي العالم عني أم سخط/ أنا لا يهتف بالسلم فمي/ ويدي ترسم للحرب خطط/ أنا لا أنصر لصّاً إن من / ينصر اللص من اللص أحطّ/ أنت فيك السمّ لا حصر له/ وأنا السمّ بنابيّ فقط!

لقد أضفى سامي السّراج على حياتنا، نحن الشبان الصغار، الكثير من الجدّية والأمل. لقد جعلها ثريّة وجميلة خلال العامين ١٩٥٩– ١٩٦٠ . غير أنه شدّ الرحال فجأة كعادته، وانطلق إلى الأبدية، تاركاً في نفوسنا أثراً طيباً لا يمحى!

نصر شمالي

نبيه رشيدات
١٩٢٢ - ٢٠٠٩
الأردني الدمشقي، والطبيب المناضل

يستطيع أي إنسان يتحلّى بقدر كاف من العقلانية والمعرفة، ومن الإنصاف والاستقامة، اتخاذ موقف في الحياة العامة يتعارض مع بيئته الخاصة المريحة، لكن الصعب أشدّ الصعوبة هو المحافظة على مثل هذا الموقف، وتطويره والمضّي به قدماً، منذ اليفاعة وحتى نهايات العمر، والدكتور نبيه رشيدات واحد من الذين تغلبوا على هذا الصعب ومضوا في خيارهم العام حتى نهايات العمر، فهو اليوم- أطال الله عمره ورعى صحته - واحد من شيوخ الحركة الشيوعية، ليس العربية فقط بل الأممية أيضاً. إنه من أولئك الذين لم يغادروا الميدان بتدرجاته الزمانية والمكانية، وبانقلاباته الفكرية والسياسية، ولم يتحوّلوا عن السّمت التاريخي الذي اختاروه والتزموه، فاستحقوا عن جدارة صفة المرجعية العامة، الموثوقة والمحترمة، التي تحتاجها الأجيال في هذه الظلمات !

العقلانية والمعرفة والإرادة الحرة

إن أول ما يستوقف في سيرة الدكتور رشيدات (مواليد الأردن عام ١٩٢٢) أن اختياره لطريقه في الحياة العامة قام على معايير العقل والمعرفة وليس معايير البيئة الخاصة، والحياة المعاشة، التي كانت مريحة سليمة مادياً وأخلاقياً وسياسياً. إن أوراقه التي دوّنها في كتاب ووصفها بأنها ليست شخصية، وهي كذلك حقاً، لا تشير الى دوافع اجتماعية ميدانية جعلته وهو في حوالي العشرين من عمره ينخرط في صفوف الحزب الشيوعي، بل إن الظروف الأسرية والاجتماعية والسياسية التي عرضها في كتابه تدفع بداهة الى توقّع خيارات أخرى، وطنية قومية، كان يفترض أن يأخذ بها، ولو أنه أخذ بأحدها لكان ذلك صحيحاً لا خطأ فيه ولا ينقص من قيمة موقفه، لكن اختياره الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي، الذي كان صحيحاً بدوره، زاد حقاً في أهمية وقيمة موقفه قياساً بوضعه الاجتماعي. لقد كان موقفاً يدعو للإعجاب والاحترام سواء اتفقت معه أم لم تتفق، حيث استند الى أسباب بدت عقلانية محضة، والى محاكمات ومقارنات بدت حرة منطقية، ولا أثر في كل ذلك للمصالح الأنانية الضيقة التي إن وجدت فإنها يمكن أن تتفق مع خيارٍ سياسيٍ آخر!

منذ فتح عينيه على الحياة لم يكن الدكتور رشيدات معزولاً ولا منعزلاً عن الحياة العامة الميدانية، بل منخرطاً في تفاصيلها اليومية، ففي الثامنة من عمره نزل الى الشارع في الأردن داعياً الناس لانتخاب حسين الطراونة: « لأنه وطني، وضد المعاهدة مع بريطانيا، وعدو الإنكليز « ! وقد نذر وأخته الصيام في حال نجاح الطراونة، ووفّى الطفلان بنذرهما فعلاً ! أي أنه لم يكن متناقضاً مع أسرته الوطنية القومية، الميسورة الحال، بل مندمجاً فيها بمحبة ومنخرطاً في نشاطاتها بحماسة.

ولمزيد من الإيضاح حول المعاني الطيبة والمدلولات الإيجابية لاختيار الدكتور رشيدات الحزب الشيوعي، ننقل عنه أنه عاش في مدرسة مدينة الكرك حياةً وطنيةً قوميةً معاديةً للاستعمار والصهيونية،

وأنه وأقرانه كانوا يرددون الأناشيد العربية كل صباح، ويحتفلون كل عام بيوم الثورة العربية الكبرى، وأن الأساتذة الذين جاؤوا من فلسطين ولبنان وسورية كانوا يحدثونهم عن خيانة الحلفاء للثورة، وعن ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب، بل وعن تاريخ الأندلس، ويحضّونهم على حفظ القصائد والمقطوعات الأدبية التي تمجّد العرب وتدعوهم للنهوض. إن الدكتور رشيدات يتذكر كل ذلك بحنين واعتزاز واضح. وفي البيت– كما يقول – كان يستمع الى والده عبد الرحمن رشيدات، الشخصية الوطنية القومية المرموقة، وهو يحدّث ضيوفه عن تاريخ العرب وتاريخ الحروب الصليبية، وعن مخاطر المعاهدة الإنكليزية على الأردن..الخ، وإن ذلك كله يبدو مدعاة لرضاه وفخره، فلماذا لم يواصل على خطا والده؟

الأهرامات أسست لخياره السياسي

يروي لنا الدكتور رشيدات في أوراقه، ببساطة ساحرة، عن ذلك الحدث الذي كان نقطة التحول في تفكيره حين كان في الرابعة عشر من عمره، فيقول أن أستاذ التاريخ حسني فريز حدثهم عن الأهرامات فأوضح أن هناك رأيين في تفسير هذه الظاهرة التاريخية، أحدهما يقول بأنها عمل هندسي عظيم خالد يدل على عظمة الدولة التي بنته، ويكتفي بذلك ! والثاني يقول أن الأهرامات رغم عظمتها الهندسية هي عمل حقير اجتماعياً، لأن ملكاً واحداً أجبر عشرات الألوف من الناس على العمل خلال أكثر من عشرين عاماً، وبأعمال شاقّة، لبناء قبر له يخلّده، وهكذا فإن الأهرامات في التاريخ الاجتماعي تعتبر رمزاً للعبودية!

يقول الدكتور رشيدات أن حديث الأستاذ فريز عن الأهرامات أحدث أول نقلة نوعية في تفكيره، فانفتل رأسه مئة وثمانين درجة–حسب تعبيره– وصار يمتلك رأياً جديداً في تفسير التاريخ ! وهكذا فإن الصدمة الاجتماعية الأولى، المبكرة، جاءته من الأهرامات ومن التاريخ الاجتماعي الموغل في القدم، وليس من محيطه الاجتماعي بالدرجة الأولى ولا من محيطه الأسري الذي لم يعترض عليه في أوراقه بل تحدث عنه بإعجاب وولاء ومودة، ويفترض أن تلك الصدمة التي أحدثها أستاذ التاريخ في فكر تلميذه كانت مهمة في التأسيس لتحولاته العقلانية المعرفية، ومحاكماته ومقارناته المنطقية، التي ساعدته في ما بعد، في مطلع شبابه، على اجتياز المسافة بسرعة نحو الحزب الشيوعي، من دون إغفال أحاديثه مع عدد من المناضلين الذين ساعدوه في اجتياز تلك المسافة.

بيئة عشائرية، وابن شيوعي

تنتمي أسرة الدكتور نبيه رشيدات الى واحدة من تلك القبائل التي قدمت من الجزيرة العربية قبل حوالي مئتي عام، واستوطنت في فلسطين والأردن وسورية، محتفظة بالكثير من تقاليدها وعلاقاتها القبلية، وهذه معلومة تزيدنا إعجاباً بخياره السياسي واحتراماً لشخصه، لكن علاقات أخرى ساعدت على تكوين شخصيته الاجتماعية الحديثة، فوالدته لبنانية من أسرة حشيشو الصيداوية المعروفة، وخالاته تزوجن من أبناء أسر لبنانية وأردنية، وخال والدته هو السوري الحلبي الشيخ الشافع أبو ريشة والد الشاعر عمر أبو ريشة، أما عن والده عبد الرحمن رشيدات فقد أنهى دراسته الابتدائية في إربد، وأكمل الثانوية في دمشق في مكتب عنبر الشهير، دفعة المجاهد فخري البارودي، ثم أتمّ دراسة الحقوق في الأستانة، وبعدها أصبح من كبار الموظفين الذين يتنقلون ما بين حمص وإربد قبل انهيار الدولة العثمانية، ثم كان عضواً في المؤتمر السوري الذي أعلن الاستقلال عام ١٩٢٠ وتوّج الملك فيصل.

لقد كانت أسرة الدكتور رشيدات متقدمة في سويتها الاجتماعية والسياسية، ومنشغلة ميدانياً

بتلك الأحداث المصيرية العظمى: وعد بلفور، خيانة الإنكليز للعرب، اتفاقية سايكس/بيكو التدميرية، احتلال الفرنسيين لسورية ولبنان والإنكليز لفلسطين والعراق، ثم ظهور أمارة شرق الأردن وربطها مع الإنكليز بالمعاهدات ! وهكذا فإن شخصاً منصهراً في أسرة كهذه، بمحبة وحماسة، كان متوقعاً أن يسلك بداهة طريق والده، لكنه اختار طريق الحزب الشيوعي، وبما أنه أخلص لخياره مواصلاً طريقه حتى اليوم بكل تفان واستقامة (وما أكثر الذين تراجعوا ويتراجعون !) فقد برهن بذلك عن سوية عالية من احترام العقل وإنكار الذات، خاصة عندما نطّلع على الإغراءات الكبيرة التي عرضت عليه من أعلى المستويات وهو لا يزال شاباً في حوالي العشرين!

مواجهة الترغيب والترهيب الملكي

كان الأمير عبد الله بن الحسين (الأول) قد قدم الى الأردن لنجدة أخيه الملك فيصل في دمشق، لكنه وصل بعد فوات الأوان، بعد رحيل فيصل وموقعة ميسلون واحتلال سورية. وقد تدفق رجال الحكم الوطني من سورية الى الأردن، حيث النفوذ البريطاني وليس الفرنسي، وحيث توقعوا هامشاً يسمح بمواصلة النضال ضد الاحتلال الفرنسي، لكن خطط الأمير عبد الله تطوّرت الى إقامة دولة/ إمارة في شرق الأردن، وقد كتب لهذه الإمارة أن تتطور الى مملكة محددة قائمة بذاتها، بينما تقهقر ميدانياً وعملياً مشروع الثورة العربية الكبرى في إقامة دولة تضم الحجاز وبلاد الشام والعراق ! وهاهم قادة الثورة الكبرى يتقهقرون بدورهم الى حكّام في دويلات ضعيفة وتابعة، وهاهو عبد الرحمن رشيدات عاشق دمشق، الذي سمّى ابنه باسم رفيق نضاله الدمشقي نبيه العظمة، يتقهقر مثل أقرانه، فترة بعد فترة، ليصبح « أردنياً « واقعياً في المقام الأول، فيتولى مهمة وزير المواصلات عام ١٩٥٢ ، ثم مهمة عضو في مجلس الوصاية على العرش بعد تنحية الملك طلال ! لقد طغت الأحداث العظمى والوقائع القاسية التي فرضها النظام العالمي، ولا ريب في أن الذين تقهقروا لم يبدلوا قناعاتهم، وقد ظل عبد الرحمن رشيدات يتحدث بشغف شديد عن دمشق عاصمة بلاد الشام، ويحلم بقضاء ما تبقى له من حياة في ربوعها، وهذا ما سيفعله ابنه نبيه، الذي اختار طريقاً أخرى واضحة، لا مجال فيها للمجاملات والتنازلات، وهاهو الملك عبد الله الأول يستدعي الشاب الصغير ويستقبله وهو يعرف أنه شيوعي، فيعاتبه ويدعوه للعمل في نطاق الأسرة الأردنية، وأمام عناده يهدده بتحطيم عموده الفقري إن لم يتراجع عن « شيوعيته « وعن مواقفه المناهضة للإنكليز وللنظام الأردني ! وقد جرى هذا اللقاء بحضور والده، الذي ربما تشكّى منه وخاصمه لبعض الوقت، لكنه لم يعاديه ولم يخذله أبداً، وكذلك أفراد الأسرة والعشيرة الذين كانوا يهبون لنجدته في الظروف الصعبة، فكان حزبه يستفيد بالطبع من مثل تلك الهبات والنجدات!

وماذا عن الملك طلال؟

تتضمن أوراق الدكتور رشيدات معلومات هامة تدل على أن مشكلة الملك عبد الله الأول لم تكن مقتصرة على ابن عبد الرحمن رشيدات بل كانت مع ابنه الأمير طلال أيضاً، الذي كان حاقداً على الاستعمار البريطاني وعلى الصهيونية حقداً عميقاً ! يقول الدكتور رشيدات أنه ذهب الى الأمير طلال بمعرفة رفاقه أثناء ثورة رشيد علي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، ودعاه للالتحاق بالثورة العراقية: « إذا ذهبت يا سموّ الأمير فسوف ينضم الى الثورة عدد كبير من الشباب العرب، وسوف نحرر العراق، ثم نذهب الى سورية ونحررها من الاستعمار الفرنسي،ثم نأتي الى الأردن ونطرد الاستعمار البريطاني، ونقيم أول دولة عربية متحررة « ! يقول رشيدات، الذي كان في التاسعة عشر، أن الأمير

طلال نظر إليه وقد تأثر بحماسه، وبعد أن فكر قليلاً قال: « خلّينا نفكر يا نبيه « ! وقد التقيا مرة أخرى بعد سنوات في جنيف، وكان طلال قد أصبح ملكاً، فسأله: « بعدك شيوعي يا نبيه ؟ « ! وقبل أن يجيبه تطوّع أحد المسؤولين الأردنيين المرافقين بالإجابة: « لا يا سيدي، لقد ترك كل شيء، وهو الآن يختص بالأمراض الصدرية « ! فقال الملك طلال: « لا، هذا أعرفه، هذا لا يترك، هو ليس مثلكم يا منافقون » ! والتفت الى الدكتور نبيه قائلاً وهو يشير باستخفاف الى مرافقيه: « أنظر، هؤلاء هم أركان دولتك » !

كان الملك طلال يستقبل الشبان الوطنيين ويدعم الثورة الفلسطينية بإيصال الأسلحة الى رجالها، وأضيف هنا الى شهادة الدكتور رشيدات ما رواه لي الفريق عفيف البزري وهو أن الأمير طلال زار موقعه الحربي على مشارف القدس أثناء حرب عام ١٩٤٨ برفقة المجاهد الكبير فوزي القاوقجي، وطلب منه قصف المستعمرات الصهيونية بمدافعه التي اشتهرت بفعاليتها على قلّتها وعتقها، ومع أنه كان هناك اتفاق لوقف إطلاق النار في تلك اللحظة فقد أذن القاوقجي للبزري بالاستجابة لطلب الأمير، وحقق القصف إصابات دقيقة مؤثرة، وإذا بالأمير طلال يقفز فرحاً وهو يلقي بكوفيته الى الأعلى ويتلقاها ويطلق صيحات الابتهاج !

وعندما أصبح طلال ملكاً جاءه الإنكليزي غلوب باشا قائد الجيش العربي الأردني يستأذنه في استعراض القوات بمناسبة عيد الجيش. سأله الملك طلال: « أي جيش ؟ « قال غلوب: « جيشكم يا سيدي ! » قال الملك : « لا والله، هذا جيشك، اذهب أنت واستعرضه » ! ولم يجر احتفال بيوم الجيش كما يقول رشيدات ! ويضيف أن أهم منجز في العهد القصير للملك طلال كان إصدار الدستور الجديد الذي تضمن أن المملكة دولة عربية مستقلة والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونصّ على أن الدولة تكفل العمل والتعليم، وأن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني، كما نصّ على حقوق العمال ومنظماتهم النقابية ! وهكذا نفهم أسباب خلع الملك طلال وتغييبه في الظلام الدامس دون أن ينصفه أو يذكره أحد !

الأردني الدمشقي والطبيب الإنسان

اختار الدكتور رشيدات مهنة الطب لسبب رئيسي هو حرصه على حريته، فكان ذلك الاختيار عقلانياً ومنطقياً بدوره، مع أن مزاجه كان أميل الى دراسة الحقوق، وقد وصل الى دمشق لدراسة الطب عام ١٩٤١، وسرعان ما انهمك في حياتها الثقافية والسياسية، وما كاد يلبي دعوة لحضور اجتماع طلابي حتى أصبح، بعد قليل، عضواً في الحزب الشيوعي، فانطلق على الفور بنشاط يبيع جريدة الحزب ويوزع بياناته ويجمع له التبرعات ويلقي الخطابات باسمه في الأحياء الشعبية. ولم تمض سوى سنتان حتى انتخب عضواً في المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد في بيروت، في آخر يوم من عام ١٩٤٣ !

لقد كانت سورية حينئذ ترزح تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، لكن دمشق، قبيل الاستقلال وبعده، كانت تعجّ بالحياة السياسية والأدبية والفنية، وكانت حاضنة دافئة لكل عربي يقصدها، وهاهو الدكتور رشيدات ينهي الصف الخامس، ويتوجه الى وزارة الصحة السورية مع أردني آخر لتعيين المستشفيات التي سوف يتدربان فيها خلال السنة السادسة. لقد دخل الوزارة في جمع من الطلبة السوريين وإذا بالأمين العام للوزارة يستقبله وزميله وحدهما، ويحدد لهما المستشفيات حسب رغبتهما، ثم يدخل السوريين بعد ذلك ! كان الأمين العام هو الدكتور رشدي الطرزي، الذي لم يفعل سوى ما اتسمت به سورية من تقديم العربي على أبنائها !

منذ ذلك التاريخ اندمج الدكتور رشيدات في الحياة العامة السورية، وأينما توجه كان الأكثر شعبية بين الأطباء، فعيادته الحكومية أو الخاصة كانت دائماً وما زالت ملاذاً للفقراء. وقد سافر مشرّقاً ومغرّباً على مدى أكثر من نصف قرن، مشتركاً في بعثات تخصصية ومؤتمرات دولية كثيرة، مقيماً لسنوات في الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي بسبب الملاحقات السياسية، فعرف عن كثب أوضاع العالم وتعرف على العديد من قادته، وبالطبع كان ومازال يزور الأردن زيارات قصيرة وطويلة، لكن دمشق ظلت موئله ومرساه، وبالمقابل فإن الكثيرين من السوريين لا يتصورون علاقاتهم في دمشق وليس فيها الدكتور رشيدات.

نماذج من ملاحظاته العامة

يقول الدكتور رشيدات عن مشاعره في الحرب العالمية الثانية: « كنت إزاء الحرب أحمل عاطفتين متناقضتين، فعندما ينتصر الجيش السوفييتي على الألمان أشعر بالسرور، ولكن عندما كان الألمان يوقعون الخسائر بقوى الحلفاء كنت أيضاً أشعر بالسرور » !

وفي ذلك المؤتمر الذي انعقد في بيروت عام ١٩٤٣ قال الرفيق خالد بكداش: « إن الأحزاب الشيوعية بلغت درجة من النضج لم تبق فيها بحاجة الى مشاورة مركز دولي » ! ويعلّق الدكتور رشيدات في أوراقه قائلاً : « ومع ذلك، وبعد ثلاثين عاماً، طلبنا مشورة الرفاق السوفييت حول مسألة داخلية صرف هي الوحدة العربية، التي يجب أن يكون رأينا فيها هو المرجع لدى الأحزاب الشيوعية خارج البلدان العربية » !

ويروي أنه تعرف على طبيبة يوغسلافية، شيوعية قديمة اشتركت في حرب التحرير، وناقشها حول الخلاف بين الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، فيقول: « كان نقاشي يتّسم بالدغمائية الشديدة التي تعكس وضع الشيوعيين في ذلك الزمن، فقد كانت تحدثني عن نضال الرئيس تيتو ضد المحتلين الألمان، وأنه بطل قومي لعب دوراً هاماً في بناء الحزب الشيوعي، وأن ستالين كان متعنتاً يرفض حل الخلاف، لكنني كنت أرد عليها أن تيتو أصبح عميلاً للاستعمار البريطاني، فكانت تجيبني بألم شديد: هذا مستحيل يا رفيق ! » .

وعن المواقف المتطرفة يقول: « عندما زرنا متحف الثورة في لينينغراد رأينا صورة فيها قادة ثورة أكتوبر، ووجدنا صورة تروتسكي محذوفة، فقالت امرأة بيضاء من جنوب أفريقيا: هذا لا يجوز، أين صورة تروتسكي، لقد كان أحد قادة الثورة فلماذا تحذفون صورته ؟ أجابت الموظفة: حذفنا صورته لأنه كان خائناً ! ردّت المرأة: هذا لا يجوز، يجب إبقاء صورته، وتحدثوا عنه كما تريدون ! يقول الدكتور رشيدات أن كلام المرأة الجنوب أفريقية البيضاء أثار أعصابه فقال لها: إنك تدافعين عن تروتسكي لأنه يهودي ! ثم يضيف: عندما زرنا ضريح لينين قالت المرأة نفسها مشيرة الى جثمان لينين المحنط: هذا مخالف للماركسية ! فأثارني كلامها مرة أخرى وقلت لها: كلامك غير صحيح وأنت تحرّفين الماركسية! يقول الدكتور رشيدات في أوراقه: الآن، بعد مرور تلك السنوات الطوال، وجدت أن ما قالته تلك السيدة فيه جزء كبير من الصحة. إنني أعتقد أن تحنيط لينين مخالف للماركسية، وأعتقد أنه لو استشير قبل وفاته لما وافق على التحنيط، لأنه لا يجوز لنظام اشتراكي في القرن العشرين أن يعود الى أساليب الفراعنة قبل خمسة آلاف عام في تحنيط ملوكهم !

وهكذا نكون – بالمصادفة – قد أنهينا عرض بعض من سيرة الدكتور رشيدات بحديثه عن الفراعنة، مثلما بدأت السيرة بحديثه عن الأهرامات ! وإنه ليسعدني أنني تحدثت في هذه العجالة عن

هذا الصديق العزيز الكبير، الذي يستحق الإعجاب والاحترام والتكريم. إنه ليفترض أن دمشق تعامل الدكتور رشيدات في شيخوخته مثلما تعامل أطباءها السوريين في شيخوختهم من حيث الحقوق المهنية، ومثلما تعامل كبار شخصياتها الوطنية القومية بما يستحقونه من إجلال وإكبار. أليس هو الأردني الدمشقي الذي لم يأبه طوال حياته لاتفاقية سايكس/بيكو، وظل يتعامل مع عاصمة الأمويين كأنما تلك الاتفاقية اللعينة لا وجود لها على أرض الواقع ؟ و بالطبع، ينبغي أن لا يفوتني ذكر رفيقة عمره التي قاسمته حياته حلوها ومرها، السيدة العظيمة وداد خلف (أم عمر) فكل ما قيل عنه يمكن أن يقال مثله عنها، فلها أيضاً كل الإعجاب والاحترام، وكل الحق في التكريم.

نصر شمالي

مقالات مختارة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣

واشنطن ومسرح المحيط الهندي

تنهمك الولايات المتحدة اليوم في تطوير وتدعيم مسرح حوض المحيط الهندي الذي تطلعت الى إقامته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي مرّت عمليات بنائه بمراحل عدّة ، استمرت عشرات السنين، ليبلغ الآن ذروة الكمال العدواني. إنه المسرح الذي جمعت واشنطن فيه كلا من طريق التوابل التاريخي، أي طريق الهند، وطريقِ الحرير التاريخي ، أي طريق الصين . لقد ألحق قادة هذا العصر الاوروبي/ الاميركي دماراً هائلاً بهذين الطريقين منذ بدأت عملياتهم الابادية ضد خطوط الملاحة السلمية العربية الاسلامية وقواعدها التجارية في مختلف بلدان آسيا ،وذلك منذ أوائل القرن السادس عشر ،وهاهي واشنطن ،وريثة جميع العواصم الاستعمارية ،تواصل العمليات الابادية ضدّ المجتمعات الأسيوية وخاصة العربية و الاسلامية . ان الطريقين التاريخيين الذين دمجتهما واشنطن اليوم تحت هيمنتها يضمان المناطق التي يوجد فيها ثقل العالم المادي والروحي ،وتوجد فيها قاعدته البشرية الأوسع بما لايقاس ،والأقدم بما لا يقاس .ففي هذه المناطق التي يتكون منها حوض المحيط الهندي تتراكم الثروات التي لا تتوافر في أية منطقة أخرى من مناطق الأرض .ان في المنطقة العربية أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي . وفي جنوب افريقيا وحولها تتراكم المعادن الثمينة ذات الاستعمالات الواسعة في الصناعات المعاصرة ،مثل الكوبالت والألمنيوم والذهب والبلاتين والنحاس والمنغنيز والكروميت والحديد والفحم الحجري .

ان جنوب افريقيا وما حولها هي في طليعة مناطق العالم في احتياطات اليورانيوم والكوبالت والنحاس . وفي شبه القارة الهندية يوجد الحديد والمنغنيز والكروميت والبوكسيت واليورانيوم والفحم الحجري والبترول والجوت والشاي والقطن والأرز وقصب السكر .وفي بنغلادش توجدأربعة أخماس المحصول العالمي من الجوت .وفي أندونيسيا وماليزيا وتايلاند يوجد كل احتياطي العالم تقريباً من القصدير اضافة الى المطاط الطبيعي والأخشاب وبخاصة الخيزران .وفي استراليا توجد فلزات الألمنيوم ،أي البوكسيت،حيث نصف احتياطي العالم من هذه المادة الفائقة الأهمية في الصناعات المعاصرة ،وخمس رؤوس الأغنام في العالم وثلث محصول العالم من الصوف.فاذا أضفنا الى ذلك الثروة البشرية التي تمثل أكثرية سكان العالم وجدنا أن حوض المحيط الهندي لايزال يحتفظ بخاصيته التاريخية التي تجعله بحيرة الأحلام والثروات الأسطورية ،فها هنا يوجد العالم ، وها هنا كان يطوف السندباد المسالم ،غير أن الاحتكاريين حولوه على مدى القرون الخمسة الماضية الى ثانوي ،وجعلواالثانوي رئيسياً، وقتلوا السندباد وأطلقوا بدلاًعنه المرابي شايلوك يعيث فساداً في أقطاره !

الأميركيون يعيدون ترتيب الحوض

اليوم ،وبسبب التطورات التي شهدها الوضع الدولي ،تعمل واشنطن على ترتيب مسرح المحيط الهندي ليكون تحت سيطرتها المباشرة ، كما لو كان واحدة من ولاياتها ،مستفيدة الى أبعد الحدود من

ثورةالاتصالات والمواصلات .انها تعمل على ضمان هيمنتها الدولية لعقود طويلة قادمة استنادا الى تعزيز سيطرتها على هذا الحوض ،وبخاصة منه المنطقة العربية ،وعلى الأخص الجزيرة وبلاد الشام والعراق ،حيث سيجعلها ذلك في موقع القوة التي لا تنازع ازاء حلفائهاوأعدائها .

حتى الأمس القريب كانت السيطرة على حوض المحيط الهندي ترتكز الى ثلاث قواعد استعمارية هي الكيان الصهيوني، ونظام جنوب افريقيا العنصري،ونظام استراليا الاستيطاني . انها القواعد الثلاث التي أخذت شكل استطالات وأذرع للاحتكارات الدولية ولكن بسبب تفاقم الأزمات الداخلية للنظام العالمي لم تعد هذه القواعد ، التي أخذت وضعية دول حدود ،كافية لضمان هيمنة الولايات المتحدة ، فاندفعت الى الحضور المباشر في هذا الحوض أكثر فأكثر بهدف ضمان مزيد من السيطرة على الحوض وسكانه من جهة ،ولاحتلال موقع لا يقبل التحدي والمنافسة من قبل الكتل الأخرى:الصين و اليابان وأوروبا الغربية وروسيا ،لذلك رأيناها توسع مدلول مصطلح (الشرق الأوسط)ليشمل آسيا الوسطى أو الصغرى ،وتركيا وايران وباكستان وأفغانستان ،بل افريقيا أيضا!

إن واشنطن التي تعرف جيداً مكانة حوض المحيط الهندي ، وانه مركز ثقل العالم ، تعرف من جهة أخرى أن العالم أو النظام العالمي يتغّير انطلاقاً منه ، ولاشك أن الكتل الدولية الاخرى تعرف ذلك بدورها . غير أن هذه الحقيقة البسيطة القريبة تبدو غامضة و معقدة وبعيدة بالنسبة لأمم هذا الحوض، وبخاصة الأمة العربية ، التي نجح العدو في تشويش ذاكرتها الجمعية التاريخية وفي ارباك أدائها الانساني والسياسي الى حد كبير ، بعد أن نجح في تدمير مؤسستها القيادية السياسية و الثقافية . انها تبدو عاجزة عن إدراك قيمتها ، وقيمة ثرواتها ، وقيمة موقعها في مجمل العلاقات الدولية ، ولصالح مجمل الحياة الانسانية .

الفعل الرهيب لآلية النهب

لقد فعلت آلية النهب فعلها الرهيب في بنية الانسان المقهور ، فأفقدته توازنه وروعه ورباطة جأشه، وجعلته يسلّم بدونيته وبتفوق أعدائه عرقياً! إن مثالاً واحداً نأخذه من سياسات الاحتكار النفطي يعطينا صورة معبّرة عن آلية النهب وما يترتّب على فاعليتها من دمار في بنية الانسان المنهوب ، المغلوب على أمره .

في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ كان ليتر البنزين يباع للمستهلك في فرنسا بمبلغ ١٣٥ سنتيماً ، فما هي مكونات سعر ذلك الليتر من البنزين ؟ لقد كانت مكوناته على النحو التالي :

أولاً: ١ سنتيماً نفقات إنتاج

ثانياً : ٩ سنتيمات حصة حكومة البلد المنتج

ثالثاً : ٨ سنتيمات تكاليف نقل

رابعاً : ١٣ سنتيماً تكاليف تكرير

خامساً : ١٤ سنتيماً تكاليف توزيع

سادساً : ٢١ سنتيماً أرباح شركات النفط

سابعاً :٦٩ سنتيماً ضريبة على استهلاك البنزين للدولة (الفرنسية)

المجموع ١٣٥ سنتيماً .

والآن ، فإن أول ما يتوجب علينا الانتباه إليه هو أن الاحتكار النفطي يسيطر تقريباً على جميع العمليات التي تتوزع عليها مكونات ثمن الليتر . فهو يسيطر على عملية الإنتاج عموماً ، وعلى حصة

حكومة البلد المنتج لأنه يتحكم في أوجه صرفها ، وعلى خطوط ووسائل النقل ، وعلى صناعة التكرير، وعلى شبكات التوزيع ، وعلى توزيع أرباح الشركات ، وأيضاً على ضريبة الدولة الرأسمالية التي لا تنفصل عن الاحتكار و لا ينفصل الاحتكار عنها .

لقد رأينا كيف أن تكاليف عملية الانتاج في الحقول ، تكاليف الارض و العمال والموظفين لا تتعدى بمجملها سنتيماً واحداً (المكون الاول للسعر) فقط لا غير ! إن تكاليف جميع العمليات التي تليها تفوقها مضافاً اليها حصة البلد المنتج ! وإن تكاليف عملية النقل تعادل تقريباً تكاليف الانتاج وحصة حكومة البلد المنتج ! أما العمليات الأخرى فهي ضعفهما وأضعافهما ! وأما حصة حكومة البلد المنتج فهي وهمية ، حيث معظمها يرغم على أن يبقى (وديعة) في خزائن الاحتكاريين يستحيل سحبها ! كذلك فإن ما يدفع منها لحكومة البلد المنتج يستردّ على شكل مبيعات لا فائدة منها في التحليل الوطني أو القومي الأخير ، إن لم تكن ضارة ! .

ولقد رأينا أيضاً كيف أن، حصة دولة الاحتكار (أي الضريبة) تعادل سبعة أضعاف حصة حكومة البلد المنتج . وإن هذا يعني تحقيق الحياة المتقدمة لسكان الدولة الاحتكارية من جهة ، وتمكين هذه الدولة من تجنيد طاقة سكانها البشرية والمادية لقهر سكان البلد المنتج للنفط أو غير النفط ، والسيطرة عليهم و استعبادهم من جهة أخرى . وبالطبع ، إن الكيان الصهيوني يحصل على الدعم المادي و العسكري في نطاق هذا المصدر ، وهو هنا ثروتنا النفطية !

إن أسعار عملية الانتاج ليست ثابتة بالتأكيد .إننا هنا نشير الى الجوهر الثابت للعملية . فعندما ترتفع أسعار عملية الانتاج في البلد المنتج ،يتبعها على الفور ارتفاع أسعار العمليات التي تليها، بالنسبة نفسها على الاقل ، فترتفع أرباح الاحتكاريين بالنسبة نفسها أيضاً ، بل أكثر، ولا يقولنّ أحد أن تطورات طرأت على عمليات إنتاج النفط لصالح المنتجين ، لأننا عندما ندقق جيداً سوف نكتشف أن التطورات لم تطرأ على الجوهر ، بل أن وضع البلد المنتج يزداد سوءاً .

الولايات المتحدة تتحول الى مستورد

منذ العام ١٩٧٦ كان واضحاً تماماً تفاقم أزمة النظام الاقتصادي العالمي الى حدّ الدوران في الحلقة المفرغة .وكان واضحاً أن مسرح معالجتها هو حوض المحيط الهندي ،على حسابه وعلى حساب البلاد العربية النفطية خصوصاً ،حيث اوربا الغربية واليابان كانت تستورد ٥٠ ٪ من احتياجاتها النفطية من البلاد العربية الآسيوية والأفريقية .والولايات المتحدة ، التي كانت تتمتع بإكتفاء ذاتي وجدت نفسها على عتبة عهد الاستيراد الكبير حيث احتياطها من الغاز الطبيعي سوف ينفذ في غضون ثمانية أعوام ، وسوف يتعين عليها دفع اثمان المواد البترولية التي تستوردها . وكان منتظراً أن تسحب واشنطن (عام ١٩٨٠) حوالي ١٢٠ مليار دولار لهذا الغرض ، أي ما يساوي نصف قيمة تجارتها الخارجية في ذلك التاريخ . أما أوربا الغربية فكان منتظراً أن تسحب ١٠٠ مليار دولار للغرض نفسه .

لقد اهتز موقع الولايات المتحدة حينئذ ، غير أن ميزاتها عن غيرها ظلت تبرز في كونها البائع لليابان و أوروبا بفضل سيطرتها على كارتل النفط ،وبفضل سيطرتها المالية التي اعتمدت بشكل رئيسي على القيمة النفطية الفائضة التي تنتجها الشركات الاميريكية . لكن الميزتين لم تكفيا لتجنب خوض حرب عالمية مقنّعة دارت رحاها ، وما زالت تدور ، على أراضي بلدان حوض المحيط الهندي ، وخاصة البلدان العربية .

سرّ تفوّق الولايات المتحدة

ان سيطرة الولايات المتحدة مسبقاً على كارتل النفط ، وعلى الكتلة المالية الدولية بفضل النفط ، مكنتها من إدارة حروبها الظالمة ،الضارية ،في فلسطين ولبنان والصومال والخليج و أفغانستان وفي مجمل البلدان التي نشبت فيها حروب مقنّعة ، مموهة ،غامضة بالنسبة للشعوب لكنها واضحة بالنسبة للاحتكاريين سواء في أسبابها أو في أهدافها .

غير أن الولايات المتحدة تحكم سيطرتها ، وتحقق تفوقها ، بفضل تحالف الخيانة و الانتهازية والجهل ،فالتفوق المادي لا يكفي لوحده ، وهكذا فإن كل من يموّه الحقائق ويخفيها عن الشعوب هو إما خائن متواطئ مع الأعداء ، وإما انتهازي لا يرى سوى مصلحته الخاصة ، وإما جاهل لا يرى حتى مصلحته الخاصة .

إنه ليتوجب على كل إنسان سويّ أن يصارح قومه بحقيقة الأخطار التي تحيق بهم ، لا يقزّمها ولا يضخّمها ، فإذا كانت المنطقة محكومة بعلاقات الحرب توجب أن يعرف الشعب ذلك ، وأن لا يتوهّم عكس ذلك ، لأن الأوهام ، ورؤية الأوضاع غير ما هي عليه حقاً ، يحقق عامل التفوّق الرئيسي للأعداء.

لقد دخل العالم اليوم مرحلة رهيبة ، حيث واشنطن تعالج أزماتها الداخلية وعلاقاتها المضطربة مع حلفائها على حساب الأمم المستضعفة ، فهي أدارت ظهرها للشكليات الدبلوماسية والقانونية ، وتقدمت بفظاظة ، من دون مواربة ، على طريق المزيد من وضع اليد على منابع الثروات في البلدان المنهوبة أصلاً ، مقصية حلفاءها وملحقة المزيد من الدمار والعذاب بشعوب البلدان المستضعفة ،والعراق هو هدفها المباشر اليوم ، إنها تسعى الى إحداث تغييرات بنيوية قسرية ،إبادية ،متذرعة بذرائع ليس مهماً أبداً أن لها أساس أو أنها لا أساس لها ، إنها تمنّينا بديمقراطية المقابر! ولسوف يكون السبب الاول لنجاحها،إذا ما نجحت في تحقيق كارثة جديدة عظمى ، هو تحالف الخيانة والانتهازية والجهل .

إنها مركبة فضائية مخطوفة

في الستينات من القرن الماضي أصدر السناتور الأميركي فولبرايت كتاباً عنوانه " غطرسة القوة". ترى لو عاش فولبرايت الى اليوم فما الذي سيكتبه وهو يرى القوة التي تحدث عنها وقد تحوّلت الى ديكتاتورية عالمية، حمقاء عمياء، منصرفة بكليتها لتأمين مصالح خمسمائة شركة عالمية تتقدمها مئتا شركة أميركية ؟

منذ عقد التسعينات من القرن الماضي صار واضحا أن " القوة المتغطرسة " تحوّلت الى ديكتاتورية في خدمة شركات عالمية معدودة، وبخاصة المالية منها . إن الشركات المحظوظة المتعدّدة الجنسيات (من النسق الأول) قادرة بفضل الديكتاتورية العالمية على اتخاذ أي قرار يناسبها، ومتأكدة من أن حكومات العالم جميعها، بما فيها حكومة الولايات المتحدة الأميركية، سوف تسارع إلى ترجمته في مراسيم وقوانين وقرارات وتوجيهات يعمل بها على الفور !

لقد تحوّل كوكب الأرض الى ما يشبه مركبة فضائية مخطوفة، مهشّمة في بعض أطرافها، مثقّبة في بعض جدرانها، وملطخة بالدماء في بعض أركانها . لقد لحق الخراب بيابسها وبمناخها، أما وركابها، المحاصر منهم والمستسلم والمجامل، فهم يتطلعون الى إمكانية الإنقاذ في لحظة مناسبة، بينما القراصنة يهدّدون ويحاصرون، ويقتلون ويدّمرون . ومن هم القراصنة إن لم يكونوا هذه القوة المتغطرسة في خدمة ٣٥٨ ملياردیراً عالمياً (حسب إحصاءات الأمس القريب) يمتلكون ثروات تعادل ما يمتلكه ٥ ر ٢ ملياراً من البشر، أي ثلث سكان المركبة الفضائية المخطوفة ؟ !

الولايات المتحدة ليست استثناءً

غير أن الولايات المتحدة، التي يتحمل أشخاص منها العبء الأكبر في عملية اختطاف الأرض، ليست مستثناة من عملية الاختطاف . صحيح أنها قمرة القيادة، لكنها مخطوفة بدورها، حيث فيها من يعتقد أن الفساد الأميركي الداخلي أخطر من عملية أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ بما لا يقاس، فنرى على سبيل المثال لا الحصر، نائب رئيس شركة انرون، كليف باكستر " منتحراً " في سيارته المر سيدس بطلقة واحدة بعد الإعلان عن إفلاس شركته العملاقة . إن " انتحاره " يقطع الطريق على انكشاف الحقائق التي سوف تطال الرئيس الأميركي ونائبه، ويقطع الطريق على فضح " لعبة الإفلاس " التي نقلت في طرفة عين ثروات ملايين الأميركيين الى صناديق عدد محدّد من المرابين العتاة . أما لماذا انتحر باكستر في سيارته وليس في مكتبه ولا في بيته فالجواب عند القراصنة الذين يستحيل إجراء أي حوار منطقي معهم !

الولايات المتحدة هي اليوم قمرة القيادة، والعنوان المختار للديكتاتورية العالمية، الأمر الذي يجعلها تحظى بسوية عالية من الحياة المرفهة، ويجعل الديكتاتورية ملزمة برعايتها تحديداً، وخاصة فيما يتعلق بطراز الحياة المادية فيها، غير أنها ليست استثناء من القمرات أو الأوطان الأخرى، فهي تتعرض لعمليات السلب والنهب الى هذا الحدّ أو ذاك، وإذا اقتضى الأمر فهي عرضة لأن يطالها العنف العسكري، بواسطة جيشها الوطني بالذات . ان هذا يمكن أن يحدث بالتأكيد، ولن يكون أحد

فيها بمنجاة منه !

إن انهيار شركة انرون ومثيلاتها، وانهيارات سوق الأسهم، هي أحداث تقع دورياً تقريباً، كأنما هـي مقصودة ومنظمة، وذلك بهدف الاستيلاء على مدّخرات ملايين

الأميركيين وملايين المستثمرين الأجانب . إن المجتمع الأميركي مازال قادراً على احتمال وتجاوز مثل هذه العمليات الكارثية الهائلة بفضل الوفرة، بل الفيض المتحقق على حساب الأمم الأخرى . إن العمليات ذاتها تمارس ضدّ الأمم الأخرى أفراداً وحكومات، ليس دورياً بل طوال الوقت !

بضع مدن غنية والباقي جائعة

ينبغي أن لا يفوتنا أبداً الربط طوال الوقت بين ما تتعرض له فلسطين والعراق والسودان والجزائر أيضاً، بل مجمل أوطاننا، وبين الأحداث المتكاملة التي تقع على متن مركبة فضائية مخطوفة، هي الأرض، فحتى الآن يستأثر خمس سكان العالم بأربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك العالمي، غير أن هذا ليس نهاية المطاف، فعملية الاختطاف تهدف الى جعل خمس الخمس في بلدان الشمال الثرية يستأثر لوحده بأربعة أخماس الرفاه، وتهدف الى مزيد من السيطرة على ثروات وأسواق أمم الجنوب، بحيث لا يبقى لها إلا الفتات، حتى لو أدى ذلك الى هلاك مئات الملايين !

إن بضع مدن عالمية كبرى، في هذه القارة أو تلك، سوف تكون وحدها الغنية حسب مخططات المرابين والقراصنة، يقابلها عدد هائل من المدن الكبرى الجائعة، علماً أن سكان المدن الكبرى الجائعة يزداد تعدادهم بمعدّل مليون نسمة حسب إحصاءات ١٩٩٦ . ويحدث هذا في وقت توقف فيه تماماً الحوار بين الشمال والجنوب، وتوقف الحديث عن التطور والتنمية المستقلة، واختفت كل لغة مشتركة بين المرابين والقراصنة من جهة وبين الأمم من جهة أخرى إن قوى حديثة تماماً لم تتبلور شخصيتها بعد، تطل برأسها من هنا وهناك، متصدية للمرابين والقراصنة.

لقد اختفت تقريباً تسميات الأقاليم، فلا جنوب ولا شمال، لاعالم ثالث ولا رابع، لاحركات تحرّر ولا تقدّم، بل أن سكان أوروبا والولايات المتحدة بالذات صاروا يردّدون بصوت مسموع أنهم أنفسهم بأمسّ الحاجة الى المساعدة !

والحال أنه لكي يقتصر الثراء على بضع مدن كبيرة محصنة، لابد من تفتيت العالم جغرافياً واجتماعياً، من أجل تحقيق انقسامه أكثر فأكثر الى قلة من الأثرياء وغالبية ساحقة من المعدمين. ويفترض أن يطال هذا التفتيت والتمزيق اليابان مثلما يطال أفريقيا، وأن يطال الصين مثل الهند، وأوروبا والولايات المتحدة أيضاً مثل أميركا اللاتينية والبلاد العربية . انه التفتيت والتمزيق في معرض التوحيد والعولمة، أي أن يكون مضمون الوحدة العالمية كتلة من الهباء أو الهلام أو الغبار أو السديم!

تقهقر الدور القيادي للحكومات

لقد رأينا كيف جعلوا من تيمور الشرقية الإندونيسية " دولة مستقلة " في غمضة عين!

وما هي تيمور الشرقية هذه، التي سلخوها عن الوطن الأم الكبير ؟ إنها ببساطة، ثمانية مليارات دولار من النفط موجودة فيها ! لقد وقفت جاكرتا عاجزة أمام عملية سرقة مكشوفة لجزء من أراضيها!

وبينما يتراجع أكثر فأكثر الدور القيادي للحكومات والمؤسسات الدولية، والمنظمات والهيئات الإنسانية، يتعاظم بالمقابل أكثر فأكثر الدور القيادي للمحتالين والمرابين والقراصنة، فمنذ عام ١٩٩٥

اجتمع هؤلاء في فندق فيرمونت، في سان فرنسيسكو الأميركية، لرسم الطريق الى القرن الحادي والعشرين، زاعمين أنها الطريق التي سوف تقود العالم الى " حضارة جديدة " ! أما أغرب ما في الأمر فهو أن الدعوة جاءت من ميخائيل غورباتشيف، رئيس الاتحاد السوفياتي في حينه !

كان بعض الأثرياء الأميركيين قد " تبرّعوا" بالمال اللازم لتأسيس " معهد" باسم الرئيس غورباتشيف، وقد أستقبلهم فخامته بالفعل في "معهده" في شهر أيلول / سبتمبر من ذلك العام (١٩٩٥) كي يفكروا بعمق، وبتركيز، على مدى ثلاثة أيام، في أحوال العالم وفي مستقبله، هكذا نيابة عن الحكومات وعن الشعوب !

لقد كانوا خمسمائة شخصية من النخبة في ميادين المال والأعمال عالمياً، أعطوا أنفسهم صفة " هيئة خبراء "، وقد استقبلهم غورباتشيف في "معهده"، لتنطلق " أممية " غورباتشوفية رأسمالية، ترسم الطريق الكفيلة باقتلاع دول بكاملها، وبمجمل من فيها، من الجذور إذا تطلب الأمر ذلك، أي إزالة أمم برمتها من عالم الوجود الفعلي . ان هذا ما يتوجب علينا أن لا ننساه لحظة واحدة بينما نحن نتابع ما يجري في فلسطين والعراق والسودان والجزائر وأفغانستان .. الخ .

أممية سوداء، حمقاء، باغية

غير أن هذه " الأممية " المالية بالدرجة الأولى، التي نجحت في اختطاف كوكب الأرض كأنما هو مركبة فضائية (والأرض مجرد مركبة فضائية كبيرة في الواقع) هذه الأممية التي تبدو صاعدة بقوة خرافية كأنما لا تقاوم، بدأت منذ الخطوة الأولى في هدم الأساس الذي يضمن وجودها واستمرارها، حين بدأت في هدم الدول المتماسكة، المستقرة نسبياً، في الشمال والجنوب، والمستقبل القريب سوف يكشف أكثر فأكثر حجم الحماقة واللاعقلانية في عملية التآمر على الاتحاد السوفياتي والمساهمة في تسريع انهياره على أيدي القراصنة والمرابين . إنها الحماقة واللاعقلانية بالمعايير الرأسمالية، وبمعايير اقتصاد السوق، لا بغيرها !

ان أوساطاً اجتماعية هائلة، في جميع القارات، يقضى عليها الآن عبر عملية إعادة توزيع السلطة والثروة في العالم، التي تتم بسرعة جنونية، معتمدة سياسة القسر والعنف . ان الطبقة العالمية الوسطى تنحدر بسرعة على طريق الزوال بكل ما يعنيه ذلك من فراغ معنوي وخلل بنيوي، حيث يحدث ذلك من دون أن تنهض بدائلها على نحو متزامن، وهذا ما سيجعل إنجازات الأممية السوداء معلقة في الفراغ، بصورة يبدو بوضوح أنها مؤقتة، لأنها غير قابلة للاستمرار في وضعها المعلق !

بلدان الرفاهية تستهلك رسا ميلها

في الدول الشمالية الغنية تستهلك المجتمعات اليوم رأسمالها الاجتماعي، الذي كفل لها دائماً التماسك والوحدة والاستقرار . ويحدث هذا أيضاً بسرعة غريبة يصعب اللحاق بها . ان ولاية كاليفورنيا الأميركية، كمثال، تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية، غير أنها في معرض استهلاكها لرأسمالها الاجتماعي، تنفق على سجونها ما يفوق المجموع الكليّ لميزانية التعليم فيها !

في الولايات المتحدة عموماً، نرى ٢٨ مليوناً من الأميركيين، أي ما يزيد على عشر السكان، يحصّنون أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة على حسابهم ! ان الأميركيين ينفقون من جيوبهم الخاصة، من رأسمالهم الاجتماعي، على حراسهم المسلحين، ويبلغ إنفاقهم هذا ضعف ما تنفقه حكومتهم على أجهزة الشرطة!

العولمة أعلى مراحل الإمبريالية

ان خمس سكان العالم مازالوا يستحوذون على ٨٥٪ من استهلاك الخشب، و٧٥٪ من الحديد والصلب، و٧٠٪ من الطاقة .. الخ، الأمر الذي يعني أن سكان الجنوب على الأرض المخطوفة لن يصلوا أبداً الى حاجاتهم الدنيا، غير أن الأممية السوداء تتجه بقوة نحو مزيد من الاستحواذ، من دون أن تأبه لمحدودية الموارد الطبيعية !

لقد حدث في عام ١٩٩٦ أن الاحتياطي العالمي من القمح والأرز والذرة انخفض في مستودعات العالم الى ما يكفي لسدّ حاجات ٤٩ يوماً فقط ! كان ذلك أدنى مستوى بلغه عبر التاريخ كله ! وكان حكماء فندق فيرمونت، ضيوف معهد غورباتشيف في سان فرنسيسكو، قد أشاروا مسبقاً (عام ١٩٩٥) الى مثل هذا النقص . لقد تداولوا في اجتماعاتهم أ ن حصة الفرد الواحد من الغذاء سوف تنخفض باستمرار، وأنها سوف تستمر بالانخفاض على مدى زمني لايمكن تحديده، غير أنهم لم يأبهوا !

والحال أن الحضارة الجديدة التي يرمز إليها حكماء فيرمونت بتعبير " العولمة " ليست سوى المرحلة الأعلى من مراحل الإمبريالية . إنها ليست شيئاً آخر غير ذلك . هي ذروة صعود نظام الاحتكار والربا العالمي، وذروة قوته، لكنها مرحلته الأخيرة بالتأكيد . إن العالم المعذب، المدمّى، على وشك الخروج من محنته، والانتقال الى عصر جديد .

بين تركية العلمانية وتركية العثمانية

(٢٠٠٢/١١/٤)

طوال ثمانين عاماً تقريباً، واظبت تركية الرسمية على تأكيد علمانيتها وديمقراطيتها وأوروبيتها، وهي في سبيل حسم انتمائها للعصر الحالي لم تتردّد في تقديم أعظم التضحيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تتردّد في وضع قواتها المسلحة في صالح جبهات الحرب الأوروبية الأميركية .

لقد دفعت تركية والشعب التركي غالياً ثمن تلك التضحيات الكبرى، غير أن قادة العصر الأوروبي الأميركي واظبوا من جهتهم على تجاهل تضحياتها وأمانيها، ولم يسمحوا لها بتجاوز حدّ معين في اقترابها منهم !

الروح التركية التاريخية الحبيسة

ليس من شك في أن الشعب التركي، مثل أي شعب آخر لا يمانع في اللحاق بركب الحضارة الأوروبية الأميركية، وخاصة في ما يتعلق بإنجازاتها العلمية الحديثة، ولا يرفض الإصلاحات السياسية الحديثة التي تنظم العلاقات الداخلية بين قوى المجتمع المختلفة، غير أن ما فات قادة الشعوب المظلومة هو أن الإدارات الأوروبية والأميركية لا تريد لهم ذلك، فالحداثة بجميع معانيها هي احتكار لبلدان الشمال، يعمل بها هناك ولا يسمح بالعمل بها جدّياً في بلدان الجنوب، ففي بلدان الجنوب يتوجب أن يقتصر استعمال الحداثة على قشورها، وأن ينحصر استعمال القشور بالنخب المتفرنجة، حيث على بلدان الجنوب أن تبقى مجرّد حقول للمواد الرخيصة، ومجرّد أسواق استهلاكية لمنتجات الشمال الغالية، وبالتالي مجرّد مجتمعات ناقصة، تابعة، يسهل التحكم بها إلى حدّ إفنائها إذا اقتضت المصلحة ذلك !

وهكذا، بعد صبر طويل جميل، أدرك الشعب التركي أن المسألة ليست مسألة رغبات وتمنيات طيبة بل هي أعقد وأخطر من ذلك بما لا يقاس، فبدأ بالعودة إلى روحه التاريخية الحبيسة محاولاً إطلاقها كشرط لتأكيد ذاته ووجوده من جهة، ولإبداع طريقه الخاص إلى الحداثة التي لا تعطى بل تؤخذ، وها هو الشعب التركي على مدى السنوات الطويلة الماضية يخوض الانتخابات النيابية لصالح روحه التاريخية (الإسلامية العربية) فيوصل ممثليها الى سدّة الحكم، ولو لفترة قصيرة، بأكثرية كبيرة من أصوات الناخبين الذين بلغ تعدادهم في الجولة الأخيرة أربعين مليوناً !

نحن معنيون بمصير الشعب التركي

إن العرب، وعلى الأخص سورية والعراق، معنيون تماماً بمصير الشعب التركي الذي تربطنا به أوثق الصلات الروحية والتاريخية، إضافة إلى الجوار الجغرافي و الهموم المشتركة، فما يجمعنا معه ماضياً وحاضراً ومستقبلاً أكبر بكثير جداً مما يمكن أن يفرقنا، بل إننا بأمس الحاجة إلى وقوفه معنا، ولمثل هذا الوقوف أسسه الموضوعية، مثلما هو بأمس الحاجة لوقوفنا معه .

غير أننا، بدلاً من الانشغال الجدي العملي، بالحقائق التاريخية العظمى التي أودت بنا جميعاً وما زالت على مدى القرون الخمسة الماضية، ننشغل تماماً باجترار أخبار مظالم بعض الحكام العثمانيين،

وهي المظالم التي لا تختلف عن مظالم بعض الحكام العرب قبل العهد العثماني وبعده، والتي يوجد مثلها، أكثر أو أقل، عند جميع الأمم في جميع العصور . بل ان الأمر لا يقتصر على مجرّد اجترار أخبار المظالم، إنما يذهب إلى حدّ اعتبار العهد العثماني عهداً استعمارياً وإطلاق صفة الإمبراطورية، أي الامبريالية، على الدولة العثمانية، وهي الدولة اللامركزية استناداً إلى المنهج الإسلامي في الحكم، بغض النظر عن مدى التقيد بهذا المنهج في هذه الفترة أو تلك ! ثم إن الاستعمار بمعانيه الصحيحة مصطلح أوروبي محض، له فلسفته الأوروبية وتطبيقاته الأوروبية التي أنتجت المعمرين و المستوطنين الإباديين في الجزائر وأميركا واستراليا ونيوزيلندا وفلسطين، إضافة إلى الاستعمار العسكري لعدد كبير جداً من بلدان العالم، فأين من كل هذا وضع الدولة العثمانية ومنهجها وسياساتها، وهي الدولة التي ظهرت تقريباً محتواة من العصر الأوروبي منذ خمسة قرون، والتي كانت طوال القرنين الأخيرين من عمرها دولة مرهقة بالديون والابتزازات الأوروبية !

خلط فظيع في المسألة العثمانية

لقد تأخر كثيراً احتلال الأوروبيين عسكرياً لبلدان المشرق العربي عن احتلالهم لبلدان المغرب العربي، إن لم يكن بفضل الدولة العثمانية فبسبب وجودها، غير أن هذا الاحتلال المتأخر للمشرق أصبح، ويا للعجب، كأنما هو بداية إمكانية خلاص العرب، وبداية تحقيق ما توهموا أنه يمكن أن يكون استقلالاً، علماً أن روّاد الحركة القومية العربية، في أكثريتهم، ومنهم من أعدمه جمال باشا السفاح، لم ينظروا إلى المسألة من هذه الزاوية وبهذه الطريقة !

لقد ناضل رواد الحركة القومية العربية أولاً من أجل تطوير الدولة العثمانية باعتبارها دولتهم، باعتبارها الرابطة العثمانية، ثم بدأوا بالإلحاح على اللامركزية التي تنهض عليها الرابطة بعد ظهور الحركة الطورانية المتصلة بالدول الأوروبية، ثم انتقلوا إلى التفكير بالاستقلال القومي والعمل من أجله بعد تفاقم أوضاع الرابطة / الدولة، وظهور بوادر وعوامل انهيارها من داخلها ومن خارجها .

غير أن خلطاً فظيعاً، حول المسألة العثمانية، حدث في أهوال الحرب العالمية الأولى، ترتبت عليه توصيفات ومفاهيم خاطئة تحوّلت إلى ما يشبه القناعات العامة، وان المرء ليذهل حين يستمع إلى أولئك الذين يتحدثون عن مآسي الحرب كأنما هي كانت مآسيهم وحدهم، وكأنما أهوالها اقتصرت عليهم وحدهم، أي كأنما هي لم تكن حرباً عالمية !

إن الأتراك، وليس غيرهم، من حسم مصير الدولة العثمانية وحكم عليها بالزوال، أي أن العدو الأول لتلك الدولة كان داخلياً تركياً تحديداً وليس من شعوبها الأخرى، فهل نحن ضدّ الأتراك، أم ضدّ الدولة العثمانية ؟

إذا كنا ضدّ الدولة العثمانية، فأن ذلك يعني أننا ندين لأولئك الأتراك الشجعان الذين نجحوا في تحريرنا منها ! أما إذا كنا ضدّ الأتراك فذلك يعني أنهم أعداؤنا مثلما هم أعداؤها، وأننا ضحيتهم مثلما هي ضحيتهم !

آن آوان تجاوز الأخطاء

على أية حال، فأن هذا الخلط والإبهام، والتشويش على التاريخ، إذا كان مبرراً ومفهوماً في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من انقلابات مدوّخة حقاً، فان استمراره لم يعد مبرّراً ولا مفهوماً، فهو بمجمله ، وفي أفضل حالات سوء النية، يعود إلى القصور الخطير في مداركنا وفي فهمنا لحقائق العصر الأوروبي الأميركي منذ بداياته قبل خمسة قرون وحتى يومنا هذا . ويفترض أنه

آن أوانٍ تجاوز القصور، وإعادة النظر في ما شاع من مفاهيم وأحكام خاطئة صار التخلص منها ضرورياً إذا ما أردنا الخروج من حالة اضطراب الأولويات، ومن حالة المراوحة في المكان .

لا يجوز أبداً أن يستمر تاريخ الهيمنة الأوروبية على بلادنا مقترناً في أذهاننا بتواريخ الاحتلالات العسكرية الأوروبية لهذه البلاد، وهي الاحتلالات التي بدأت في القرن التاسع عشر فقط، بينما ثغورنا البحرية (مضيق جبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز) أغلقت منذ أوائل القرن السادسِ عشر، وقد حاولت الدولة العثمانية إعادة فتحها فلم تنجح، كذلك طرقنا الملاحية الدولية قطعت تماماً في ذلك التاريخ فانقطعت معها صلتنا الحميمة ببلدان حوض المحيط الهندي . لقد وضعت الأمة العربية والإسلامية، ومعها الدولة العثمانية، تحت الحصار المحكم منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا، بينما بعض عرب المشرق يعتبرون معاناتنا مسؤولية عثمانية فقط حتى انهيار الدولة العثمانية، فهل هذا معقول ؟ ! ثم أليست صورة الدولة العثمانية هي، في الأساسيات، صورتنا نحن العرب خلالِ القرونِ الطويلة تلك ؟ وما الذي كان سيتغير، في الأساسيات، لو أن السلاطين العثمانيين كانوا عرباً أقحاحاً؟!

الدولة العثمانية والدولة السوفيتية

لقد ترافق وجود الدولة العثمانية على مدى أربعة قرونٍ مع السيادة العالمية للعصر الأوروبي الأميركي، فهي لم تكن نداً مكافئاً لهذا العصر، ولا عالماً قائماً بذاته في وجهه ومنفصلاً عنه، بل هي كانت جزءاً منه وان ظلت ضدّه، مثلما كانت الدولة السوفيتية التي نهضت ضدّه لكنها بقيت بدورها جزءاً منه !

إننا، سواء درسنا تاريخ الدولة العثمانية أم تاريخ الدولة السوفيتية، سوف نرى بوضوح تام مقدار نفوذ النظام العالمي، الأوروبي الأميركي، في كلا الدولتين . انه النفوذ الذي يظهر في حالة الحذرِ الدائمة التي سادتهما، قلقاً وتأهباً واستنفاراً طوال الوقت، وانصياعاً لنمط العلاقات السائد دولياً، وعجزاً اقتصادياً مزمناً، وقروضاً ربوية سرطانية، وميزانياتٍ ضخمة مرصودة للأمن والدفاع على حساب قطاعات الحياة الأخرى ! هكذا كان حال الدولتين دائماً، فهما كلتاهما، العثمانية والسوفيتية لم تكونا أكثر من اختراقين كبيرين في هيكلية النظام العالمي الأوروبي . لقد كانت الأولى العثمانية، مستمرة من الماضي بعد فوات الأوان، والثانية، السوفيتية، قادمة من المستقبل قبل الأوان ! ولقد رأينا كيف أمكن في النهاية رتق الاختراقين الشاذين بمعايير النظام العالمي السائد، وانه لمن المثير حقاً أن نلاحظ الشبه الكبير بين حكومة كمال أتاتورك بعد انهيار الدولة العثمانية وحكومة بوريس يلتسين بعد انهيار الدولة السوفيتية !

إغفال الأحياء ومحاربة الأشباح

ثم إن الدولة العثمانية مضت وانقضت وزالت من الوجود إلى الأبد، وبالتالي فنحن لسنا بحاجة إليها وهي ليست بحاجة إلينا، فما معنى إصرار البعض على التصعيد المستمر ضدها . كأنما هي خطر داهم ؟ ألا يكفينا أن حكومات تركيا العلمانية تتكفل بها على أكمل وجه، وتطارد أشباحها طوال الوقت ؟

وأغرب ما في الأمر أن الحملة ضدّ الشيوعية والدولة السوفيتية توقفت بعد زوالها مباشرةً، بل عادت الأحزاب الشيوعية للاشتراك في الحياة العامة والوصول إلى سدّة الحكم، فلماذا تستمر

الحملة بلا توقف ضدّ الدولة العثمانية وقد كاد قرن يمرّ على انهيارها وزوالها ولماذا يمنع حزب الرفاه، أو العدالة، من الوصول إلى الحكم ديمقراطياً ؟

اسمحوا لنا أن نقول أن هذه الحملة المستمرة ضدّ أشباح الدولة العثمانية، التي تستهدف بطرق مخاتلة الإسلام والحضارة الإسلامية بحجة النيل من العثمانيين، سوف تنسحب تلقائياً على القومية العربية أيضاً لتنال منها، وكذلك على كل قومية تنتسب الى الحضارة الإسلامية، بل لعل ذلك بدأ حقاً وفعلاً ؟

وما الذي يتبقي من القومية العربية، وغيرها، إذا ما جرّدت من حضارتها الإسلامية ؟ ما هو الفارسي، أو التركي، من دون الحضارة الإسلامية ؟ وهل يمكن للمسيحي العربي أن يكون عربياً من دونها ؟

حذار ! فهم يريدون تجريدنا من ثقافتنا الوطنية والقومية، ليس لإحلال ثقافتهم محلها فحسب، بل لإحلال مستوطنيهم وعبيدهم محل شعوبنا ! حذار، وانظروا جيداً في العمق إلى ما يحدث في فلسطين والعراق والسودان وغيرها !

عودة إلى نقطة البداية

لقد استنفد الشعب التركي جميع الوسائل " الديمقراطية " الحديثة لتحرير روحه التاريخية الحبيسة والانطلاق حراً على درب التقدم بمعاييره العصرية، غير أن طغاة العالم وخدمهم يقفون له بالمرصاد، فهم لن يسمحوا له أبداً بتأكيد ذاته ووجوده سلمياً، حتى وان سعى إلى تحقيق ذلك مستخدماً أدواتهم . إن الجولة الانتخابية الديمقراطية الأخيرة سوف تنتهي مثل سابقاتها، بإجراءات تعسفية تلغي نتائجها، غير أن أوضاع العالم لن تستمر على ما هي عليه من طغيان وتعسف، ولسوف ننجح نحن والشعب التركي والشعوب الإسلامية والشعوب المظلومة عموماً في إعادة الاعتبار إلى الروح التاريخية للأمم كخطوة كبرى على طريق الخلاص .

يوم كانت تركيا مهددة بالزوال

من المؤكد أن الفضل الأول في الانتصارات السياسية التي حققها حزب العدالة والتنمية التركي يعود إلى الإرادة الوطنية التركية، غير أن هناك عوامل أخرى، إقليمية ودولية، وفّرت لهذه الإرادة مناخاً ملائماً للتعبير عن ذاتها، وتأتي الجبهات العربية المقاومة في طليعة هذه العوامل، فهذه الجبهات أنتجت ما وصفه وزير الخارجية الفرنسي كوشنير بأزمة الهيمنة الأميركية (٢٠٠٧/٨/٣٠) وقد دعا الوزير الفرنسي بوضوح مثير وغير مسبوق بلاده للاستفادة من هذه الأزمة! وإنه لمن الواضح أن الإدارة الأميركية، وهي في أزمة هيمنتها الخطيرة الراهنة، قد عدّلت في سلّم أولوياتها، فما كانت تحرّمه إلى حدّ الاستحالة في تركيا، مثلاً، صارت تغض الطرف عنه وهي تكظم غيظها وتلعق جراحها، فالولايات المتحدة المثخنة بالجراح في العراق وأفغانستان ولبنان والصومال والسودان، وفي فلسطين بالطبع، تنظر بقلق إلى ما يضمره حلفاؤها الأوروبيون، كما أظهرت فرنسا، وإلى ما يمكن أن يقدم عليه خصومها التاريخيون كالروس والصينيين، وأيضاً إلى ما ترتب على التطورات المتسارعة دولياً في غير صالحها، والتي تشهدها شعوب عديدة في أنحاء العالم، كالأميركيين اللاتينيين!

غير أن النظام الرسمي العربي يبدو غير آبه لفرصة الخلاص التاريخية النادرة التي وفرتها أزمة الهيمنة الأميركية، بل إنه ويا للعجب يظهر قلقه الشديد إزاء استفحال هذه الأزمة، فكأنما هو يؤكد أن وجوده مرهون بوجود الهيمنة الأميركية، يتأزم بتأزمها ويزول بزوالها ويستمر باستمرارها! فأية مأساة تعيشها أمة من أمم الأرض أفظع من مأساة أمتنا العربية، وأي مصاب يعادل مصابها بنظامها المتحالف ضدّها والمنتصر لأعدائها حتى في حالات ضعفهم!

وتأتي الانتصارات السياسية التركية لتزيد إحساسنا بمأساتنا، فالنظام الرسمي التركي بجميع أحزابه بما فيها حزب العدالة والتنمية، ليس في حالة حرب مع الولايات المتحدة بل هو صديقها، غير أن ذلك لم يمنعه من إظهار إرادته المخالفة للسياسة الأميركية، وتأكيدها عملياً على أرض الواقع، عندما سنحت له الفرصة لتحقيق ذلك، وإذا كنا قد عانينا نحن العرب على مدى عشرات السنين من السياسات والحروب الأوروبية/ الأميركية الظالمة التي هدّدت وجودنا من أساسه، فقد عانى الشعب التركي بدوره المعاناة ذاتها، ولو عدنا إلى مرحلة تأسيس الجمهورية التركية في أعقاب الحرب العالمية الأولى لوجدنا أن تركيا بكاملها كانت عرضة للزوال النهائي، لولا أن عوامل إقليمية ودولية ساعدتها حينئذ على فرض إرادتها الوطنية وتثبيت وجودها وإقامة دولتها الحديثة، ففي الرابع من آذار/ مارس عام ١٩١٥ سلّم وزير خارجية روسيا القيصرية (زانوف) سفيري بريطانيا وفرنسا في بطرسبرغ مذكرة تضمنت ما يلي: ترغب الحكومة الروسية بعد انتهاء الحرب العظمى أن تضم إلى ممتلكاتها الأراضي التالية: مدينة الأستانة، مع ضفاف البوسفور الغربية، وبحر مرمره، ومضيق الدردنيل وتراقية الجنوبية، وسواحل آسيا الصغرى الواقعة ما بين البوسفور ونهر سقارية، مع بعض المراكز على خليج إزميت، وجزر بحر مرمره، وجزيرتي أميروس وتندوس الواقعتين قرب مدخل الدردنيل، على أن لا يخلّ ذلك بما لفرنسا وبريطانيا من حقوق في تلك الأراضي... الخ!

لقد ردّت الحكومتان البريطانية والفرنسية على المذكرة الروسية حينئذ ببيان جاء فيه أنهما توافقان على مطالب حكومة القيصر الروسي، وبعد عام بالضبط، في الرابع من آذار/ مارس عام ١٩١٦ عقد الأطراف الثلاثة معاهدة تضمنت أن الدول المتحالفة الثلاث مقتنعة بوجوب إنقاذ الأمم الخاضعة للسلطنة العثمانية، واقتسام بلادها كمناطق نفوذ في ما بينها! وحدّدت المعاهدة بالتفصيل مناطق نفوذ كل دولة، فالدولة الروسية ستضم إليها ولايتي أرض روم وتبليس والمناطق التابعة لهما، والأراضي الواقعة جنوبي كردستان..الخ! وفرنسا ستضم السواحل السورية، من رأس الناقورة، مروراً بصور وصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية حتى الاسكندرونة، مضافاً إليها جبل لبنان وجزيرة أرواد وولاية كيليكية..الخ! وبريطانيا ستضم القطر العراقي بما فيه مدينة بغداد، والسواحل الممتدة من الحدود المصرية إلى عكا حيث تتصل بمنطقة نفوذ فرنسا في الناقورة، وأيضاً المنطقة الممتدة من خليج (فارس) إلى آخر البحر الأحمر، إضافة إلى حقها في تشكيل الحكومات العربية في المناطق المسكونة بالعرب، وإضافة إلى اعتبار فلسطين وأماكنها المقدسة خارج الأراضي (التركية) موضوع التقاسم ووضعها تحت إدارة خاصة..الخ!

إننا عندما نعود إلى هذه المعاهدة المبرمة عام ١٩١٦ نجد أن المصير الذي تقرر لتركيا هو المصير ذاته الذي تقرر للبلاد العربية، بل هو الزوال التام أو شبه التام لتركيا، غير أن حادثين كبيرين وقعا فاستفادت منهما الإرادة الوطنية التركية، وهي التي كانت تمتلك قدراً كافياً من الإمكانات الذاتية، بعكس حال الإرادة العربية حينئذ، وهذان الحدثان هما: الثورة الروسية عام ١٩١٧ وانخراط الولايات المتحدة في الحرب العالمية، في العام نفسه، فكان أن نجح الأتراك في تجنب المصير الرهيب المقرر لهم وفي إقامة جمهوريتهم، ولكن ليس من دون حروب ضارية وتضحيات جسيمة.

لقد استفاد الأتراك من مأزق الهيمنة الأوروبية في عام ١٩١٧، ذلك المأزق الذي أنتجته الثورة الروسية من جهة والهجمة الأميركية من جهة أخرى، وهم اليوم يستفيدون من مأزق الهيمنة الأميركية الذي أنتجته الجبهات العربية المقاومة، مع ما ترتّب على فعالية هذه الجبهات من تطورات في المواقف الدولية مناقضة للسياسة الأميركية.

الإشكالية المعرفية بصدد الرابطة العثمانية

على مدى أكثر من قرن مضى، وبجهود مركّزة مثابرة من المركزية الدولية الأوروبية الأميركية، تحوّل موضوع الرابطة أو الدولة العثمانية إلى إشكالية معرفية عويصة صنعتها هذه المركزية التي حمّلت الرابطة جميع الأوزار الداخلية والخارجية، ونسبت إليها أحطّ التهمّ، وجرّدتها من كلّ فضيلة! ومع أنّ سلطات تلك الرابطة/الدولة لم تكن تختلف عن غيرها من سلطات دول العالم، من حيث السلبيات والإيجابيات، بل إنّ إيجابياتها حتى نهايات القرن الثامن عشر كانت تميّزها عن كثير من الدول الأوروبية، التي فضحت الحركات الاشتراكية ممارساتها الداخلية الفظيعة، ناهيكم عن ممارساتها الخارجية الوحشية، فقد لاقت الحملات الأوروبية الأميركية الظالمة ضدّ الرابطة رواجاً في أوساط الضحايا، وبين أبناء الرابطة بالذات أكثر من غيرهم، بخاصة بعد دخول الدولة العثمانية مرحلة الاضمحلال الطويلة بسبب الحصار الأوروبي الطويل!

لقد حدث ذلك كلّه في سياق الحرب الاستعمارية العنصرية المفتوحة ضدّ جميع أمم الأرض من جهة، وللإجهاز على ما تبقّى من العصر العربي الإسلامي/الأممي من جهة أخرى، فشملت الحرب جميع الميادين: الفكرية والنفسية والروحية، والسياسية/الجغرافية، والاقتصادية والاجتماعية (تماماً مثلما هو الحال اليوم). وبالطبع فإننا لو أخذنا اليوم بالخطابات الموجّهة إلينا، في سياق هذه الحرب الظالمة المستمرّة، فسوف يكون لزاماً علينا أن نتحمّس لتمزيق كلّ قطر عربي (بذريعة الخلاص من التخلف والاستبداد) مثلما تحمّسنا بالأمس لتمزيق الرابطة العثمانية للتخلّص من التخلّف والاستبداد اللذين عانت منهما شعوب الرابطة فعلاً!

غير أنّ الخطابات والسياسات الاستعمارية، المركّزة المستمرّة، بمضامينها وأهدافها التي أصبحت بديهيات ومسلّمات على نطاق دولي واسع، لم تحل دون صدور إشارات أوروبية نادرة مخالفة للمزاعم الاستعمارية العنصرية، وعلى سبيل المثال فقد ورد في إحدى الموسوعات التاريخية الفرنسية مايلي:

«عزا البعض سبب السعي وراء الاكتشافات (الاكتشافات = الحملات الاستعمارية) إلى تقدّم الأتراك في آسيا الصغرى وفي حوض المتوسط الشرقي، وإلى قطعهم طرق التجارة القديمة بين الهند والغرب، ولكن من الثابت أنّ الأتراك لم يقفوا موقفاً عدائياً من التجارة مع الغربيين، فقد جدّدوا تكراراً وبملء رضاهم المعاهدات التجارية مع البندقية وجنوا، وتقيّدوا بما كانت تنصّ عليه، وحافظوا على حرّية طرق القوافل المارّة في بلاد فارس والطرق البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وما أن فتح سليم الأول مصر (عام ١٥١٤) حتى بادر إلى تجديد المعاهدات التي كان المماليك قد عقدوها مع البندقية، وفي العام ١٥٢٨ وقّع خليفته سليمان معاهدة مع فرنسوا الأول، فجاءت السفن الفرنسية تنافس البندقيين في الإسكندرية، بل إنّ الأتراك خفّضوا الرسوم التي فرضها المماليك على الأفاويه من عشرة بالمائة إلى خمسة ثم ثلاثة بالمائة. كلاّ، ليس للأتراك أيّ ضلع في أزمة الأفاويه التي نجمت عن ظروف أخرى»! (موسوعة «تاريخ الحضارات العام» الفرنسية).

في المقابل تتحدّث الموسوعة الفرنسية نفسها عن النجاحات التي حققتها الحملات الفرنسية في إحدى

المستعمرات جنوب الأطلنطي، بعد إلحاق الهزيمة بالأسطول البرتغالي، فتقول:

«أفلح الفرنسيون في استمالة البلديين (سكان المستعمرة البرتغالية السابقة) وذلك بلطفهم، وصدق معاملتهم، وتساهلهم وحسن التفاتتهم، فحين تأكّدت لهم رغبةٍ قبائل البوتيغوارا في أكل لحوم البشر رتّبوا خدمة منتظمة وظيفتها نقل الزنوج من غينيا وتقديمهم مأكلاً لقبائل البوتيغوارا»! (المرجع السابق- ص ٤٩٠).

لن ندخل هنا في تفاصيل قضية العهدِ العثماني والرابطة العثمانية، ونكتفي بالقول أنّ قيام تلك الرابطة كان في جوهره التاريخي انكفاءً عربياً إسلامياً، من الأممية الأوسع إلى أممية أضيق، أي إلى رابطة إسلامية دفاعية، محاصرة منذ بداياتها بالعصر الجديد الأوروبي العالمي. وبالطبع، فإنّ ذلك الانكفاء، الذي لم يكن تقدّمياً وعمرانياً وأمميّاً بل دفاعياً في المقام الأول، هو علامة في غير صالح العرب والمسلمين!

لقد صار همّ الدول الإسلامية المنكفئة، المتّحدة في نطاق الرابطة العثمانية المحاصرة، مقتصراً على مجرّد الدفاع عن وجودها ضدّ تواصل موجاتِ الحروب الفرنجية،، سواء أكانت الرابطة تهاجم وتتقدّم أم تهاجم وتتراجع، فالعالم كان قد أصبح أوروبياً منذ تحققت السيطرةٍ على المراكز العالمية الاستراتيجية في حوض المحيط الهندي، وعلى طرق التجارة الدولية، وإنها لمعجزة حقاً أن الرابطة العثمانية نجحت في البقاء على قيد الحياة أكثر من أربعة قرون، وأنّ أطرافها من الشعوب، وبخاصة العرب، بقوا على قيد الحياة حتى يومنا هذا، ولم يتحقّق استئصالهم كما استؤصلت شعوب أخرى، وهذا كلام واقعي، حيث جرت محاولة استئصال الجزائريين وفشلت، ومازالت محاولة استئصال الفلسطينيين مستمرة!

وجدير بالذكر أن أطراف الرابطة العثمانية، التي نخرها الفساد أخيراً من داخلها وأنهكها الحصار المفتوح من خارجها، قد تفرقوا بعد الحرب العالمية الأولى، وصار كل طرف ليس مهتماً بنفسه وحسب بل كارهاً لأخيه السابق في الرابطة أكثر من كرهه للاستعمار الأوروبي، فمهّد ذلك لمزيد من الانكفاء العربي والإسلامي، بحيث نرى اليوم القومية الواحدة، أو الأمة الواحدة، مهدّدة بالتحوّل إلى مدن/ دول غير متّحدة، متباغضة ومتحاربة، ومنخرطة في ركاب التحالف الأوروبي/الأميركي، ولنلاحظ كيف أصبح بعض المنكفئين اليوم كارهاً للمقاومة الفلسطينية وغير الفلسطينية، المسلّحة وغير المسلّحة، ربّما أكثر من كرهه للعدو الصهيوني!

في عام ١٩١٠ كانت الكتلة النقدية الدولية (أي العملة الصعبة) تقدّر بحوالي ٦٠٠ مليار فرنكٍ فرنسي، تستأثر بريطانيا والولاياتِ المتحدة وفرنسا وألمانيا لوحدها بحوالي ٨٠٪ من مجملها (٤٧٦ ملياراً) أما بقية الكتلة النقدية (١٢١ ملياراً) فكانت موزعة على ثلاث عشرة دولة أوروبية (معها اليابان فقط من خارج أوروبا) ولم يكن ثمة وجود في اللائحة لدولة الرابطة العثمانية بشعوبها الكثيرة وأوطانها الكبيرة، فهي كانت في عداد الدول المكبّلة بالديون والمهدّدة بأساطيل الجباية الحربية! وفي عام ١٩١٩ جرى توزيع أشلاء الرابطة على المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، الذين صاروا يسيطرون على مستعمرات بلغت مساحتها ٧٢٪ من المساحة الإجمالية للكرة الأرضية، ويعيش فيها ٧٠٪ من سكان العالم!

الخلاصة: لقد أصبحت الرابطة العثمانية في ذمّة التاريخ، وهي لن تعود أبداً، لكنّ الإشكالية المعرفية بصددها لا تزال تفعل فعلها السلبي في حياتنا المعاشة، الأمر الذي يستدعي استكمال معرفتنا بتاريخ العصر الأوروبي الأميركي ، وتحديد موقع أمتنا منه وفيه، في الماضي والحاضر والمستقبل، وتصحيح أدائنا وخطابنا بما يتفق مع حقائق تاريخه، فالجهل بهذه الحقائق كلفنا الكثير، وسيكلفنا أكثر في حال استمراره!

الإرهاب الأميركي بالخرافات الدينية !

(٢٠٠٢/١٢/٢٨)

مثل جميع الذين سبقوه ، دأب الرئيس الأميركي الحالي على استعارة تشبيهات يعتبرها توراتية في تهديداته المتوالية التي يوجهها الى الأمم . إنها تشبيهات تتضمن أحكاماً مبرمة بالإدانة ، فلا خيارات أمام المتهم ولا مجال لتراجعه وتوبته ، فالأغيار " الغوييم " هم محور الشر ، ومعسكر الشيطان ، وليس أمامهم سوى الانصياع التام لمعسكر الخير المطلق ،أو الموت الزؤام !

للوهلة الأولى يبدو الخطاب التلمودي الأميركي شديد الغرابة ومستعصياً على الأفهام ، إذ كيف يمكن التوفيق بين الواقع العلماني للدولة الأميركية وبين خطابها السياسي الميتافيزيقي الخرافي ؟ غير أن الاستغراب يزول عندما نأخذ بالاعتبار الأول نزعة التميّز والتفرّد واستعباد الغير التي تحكم سلوك الاحتكارات الأميركية ، وهذا " الغير " ليس الأمم الأخرى فحسب ، بل هو الشعب الأميركي بالذات عندما تقتضي مصلحة الاحتكارات ذلك ، فنجدها تشجع شيوع الخرافات الدينية داخل حدودها الوطنية وبين أبناء شعبها أيضاً !

لقد احتلت الولايات المتحدة الأميركية موقعها الدولي الفريد ، وسوية ثرائها ورفاهها وبذخها المذهلة ، بفضل العلوم المادية الحديثة ويفترض أن الإيمان بهذه العلوم لا يتناقض مع الإيمان الديني عندما توضع منجزات العلوم في خدمة الانسان والحياة عموماً ، غير أن الاحتكارات الأميركية مصمّمة على الاستئثار بمنجزات العلوم المادية ، وعلى حجبها عن الآخرين الذين تريد استعبادهم ، ولذلك اعتمدت الخرافات الدينية بقوة واستبعدت الإيمان الديني بقوة أيضاً ! لقد كانت الخرافات الدينية على مدى مئات السنين الماضية ، ومازالت ، السلاح الماضي في أيدي الاحتكاريين ، وهي شكلت دائماً ركناً أساسياً من أركان سياستهم الإرهابية الداخلية والخارجية !

الرئيس ريغان ونبؤاته العجيبة !

يعطينا الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان صورة فاضحة عن سياسة استخدام الخرافات كسلاح إرهابي . لقد كان الهاجس الرئيسي للإدارة الأميركية في عهده هو محاصرة

" إمبراطورية الشيطان " السوفيتية حسبما وصفها في إحدى تصريحاته . فبعد ستة أسابيع فقط من تسلمه زمام الرئاسة ،في مطلع الثمانينيات ، نقلت عنه " نبوءة " تقول أنه خلال فترة من الزمن ، قد تقل عن ستين عاماً ، سوف تقع حربٍ شاملة يتم خلالها تدمير روسيا بالأسلحة الذرية ، وان المسيحيين في روسيا سوف يصعدون جسدياً الى الجنة خلال طرفة عين ، فيتخلصون من الإبادة الشاملة ! لقد نقل القس الإنجيلي البروتستانتي جيري فولول أقوال الرئيس عبر حديث صحفي مسجّل أجراه معه المحرر روبرت شير . قال القس إن الرئيس ريغان يتفق معه حول نبوءات الكتاب المقدس : " إننا نعتقد أن روسيا سوف تغزو الشرق الأوسط ، وبخاصة إسرائيل ، وعندئذ سوف تقع الحرب الذرية ويكون الدمار الشامل " ! وقد سال المحرر هذا القس ، الذي يعتبر من أكبر أنصار

ريغان ، عما إذا كان الرئيس يشاطره آراءه ، فردّ بالإيجاب ، وقال بنبرة حاسمة : " أجل ، انه يشاطرني الآراء نفسها " !

أما رونالد ريغان ، فقد قال مخاطباً جمعاً من يهود نيويورك : " إن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة التي يمكننا الاعتماد عليها في بقعة من العالم قد تشهد مأساة هرمجدون " !

لقد ورد ذكر قرية " مجدو " الفلسطينية ، الواقعة على طريق جنين – حيفا ، أكثر من خمس مرات على لسان الرئيس ريغان خلال السنوات ١٩٨٠–١٩٨٤ ، قائلاً إن معركة سوف تنشب فيها خلال جيلنا الحالي وتكون نهاية العالم ! وقد كتب روني داغر في صحيفة الواشنطن بوست (أيار/ مايو ١٩٨٤) مقالة عنوانها " ريغان النبي الجديد " قال فيها : " لا أجد في تصريحات الرئيس ريغان حول " هرمجدون " ما هو دقيق ومحدّد ومتصل . إن ما يقوله يعطي انطباعاً بأنه أقرب الى عبارات رجال اللاهوت البروتستانت المؤمنين بحرفية وعصمة الكتاب المقدس . انهم أولئك الذين يتنبأون بحتمية معركة فاصلة سوف تقع قريباً بين قوى الخير وقوى الشر ، فتعم الشرق الأوسط وتستخدم فيها الأسلحة الذرية " !

كان الرئيس رونالد ريغان قد أعلن على شاشة التلفزيون ، خلال حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠ ، في مقابلة أجراها معه الواعظ جيم باكر ، ما يلي : " يمكن أن يكون جيلنا هو الجيل الذي سيرى هرمجدون " ! لقد قال ذلك في وقت كان فيه اللاهوتيون يردّدون بلا انقطاع أخبار ظهور عجائب أشارت إليها المخطوطات القديمة ، وأنه سوف يلي ذلك ظهور المسيح ، ثم تسود فترة سلام تدوم ألف عام " !

ريغان يمارس الإرهاب الديني

إن وراء نبوءات أولئك اللاهوتيين وترديد ريغان لها ، أجهزة عاتية تحاول التأثير على الشعوب بما فيها شعب الولايات المتحدة ، ولعل الرئيس ريغان بالغ في تقمص دوره اللاهوتي باعتباره بدأ حياته ممثلاً سينمائياً ، غير أنه فضح تلك الأجهزة السرية ، وكشف عن الأسباب الداعية لاستخدام الخرافات الدينية كسلاح إرهابي ، حين تحدّث هاتفياً الى اليهودي الصهيوني توماس دين مدير لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية ، ليشكره على مساعيه في إقناع الكونغرس بالسماح للرئيس بإبقاء قوات المارينز في لبنان مدة ثمانية عشر شهراً أخرى ! لقد جرت تلك المحادثة الهاتفية في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، وسجلت كتابة ، وفيها يقول ريغان مخاطباً دين :" إنني أعود إلى أنبيائكم في العهد القديم ، والى النذر التي وردت والتي تسبق هرمجدون ، وأسائل نفسي عما إذا كان جيلنا سيرى هذه الواقعة ، ولا أدري إذا أنت لاحظت مؤخراً تحقق هذه النبوءات . صدقني إن النبوءات تصف بوضوح أيامنا التي نعيشها الآن " ! لقد نشرت هذا المقطع من حديث ريغان إلى دين صحيفة جيروزاليم بوست ، ولا بدّ أن تسريبه بجميع الوسائل كان مقصوداً للتأثير على مسار المعارك في لبنان . انه إرهاب الخرافات الدينية وقد بلغ عن عمد حدّ هذيان الجنون ، فلا بأس في أن يبدو قادة أميركا للشعوب كأنهم مجانين ، لأن ذلك سوف يكون أعظم تأثيراً وفاعلية ، غير أنهم ، بالطبع ، ليسوا مجانين ، وهم يعرفون جيداً كيف يلتزمون حدودهم ، بل ينكفئوا ، عندما يقتضي الموقف ذلك !

في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، قابل صحفيان من مجلة " بيبل " الرئيس ريغان وأجريا معه الحديث التالي :

س – نشرت الجيروزاليم بوست أنك قلت بأن جيلنا قد يشهد هرمجدون ، وهذا يعني أن كثيراً

من النبؤات التوراتية تؤثر على تفكيركم الآن . . هل تعتقدون بذلك حقاً ؟!

ريغان: لم أصرح علناً بما تقول ، إنما تحدثت بذلك الى بعض معارفي . إن اللاهوتيين يشرحون لي منذ فترة طويلة ، ومازالوا ، إن كثيراً من النبؤات تحققت كلها مجتمعةً . لقد حدث في ماضي الأيام ما جعل الانسان يعتقد أن نهاية العالم أصبحت قريبة ، لكن النذر لم تكن واضحة وضوحها في هذه الأيام !

س – هل فكرت مليّاً فيما تقوله ؟!

ريغان : ليس الى الدرجة التي أنفض معها يدي وأقول : حسن ، لقد انتهى كل شئ . كلا . أرى أنه إذا حان ذلك الوقت فان على الجيل الحالي أن يعمل ما يراه صواباً !

الارهاب الديني والترهيب الذري

إنها تمثيلية تشكل ركناً أساسياً من الاستراتيجية السياسية الأميركية ، حيث الإرهاب الديني مدعوم بالترهيب الذري . وقد كتب البروفيسور وليام مارتن أستاذ علم الاجتماع في جامعة رايس ، في حزيران / يونيو ١٩٨٦ ، مقالة نشرتها مجلة أتلانتيك ، وجاء فيها :" إذا أراد الرئيس ريغان تعيين واحد أو أكثر من الإنجيليين البروتستانت في وظائف حساسة في السلك الخارجي ، فكيف ستكون حوافزهم السياسية لتأمين سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط إذا كانوا يعتقدون أن هجوم روسيا على إسرائيل هو المقدمة الحتمية للألف سنة السعيدة التي تنبأت بها الكتب المقدسة ؟! وإذا كان تدمير روسيا ذرّياً مقدّر سلفاً في حسابات ما قبل ألف عام ، فهل هناك ضمانة تمنع ذلك السياسي ، أو ذلك الجنرال ، المؤمن بحتمية النصوص التوراتية ، من أن يضغط على الزرّ النووي الرهيب ، معتقداً أنه شخصياً ليس سوى أداة في يد الرب ؟! " .

ولكن هل لاحظتم كيف أن أحداً من الذين ذكرناهم لا يأتي أبداً على ذكر العرب والمسلمين ،لا من قريب ولا من بعيد ؟! إنها أميركا ، وروسيا ، وإسرائيل ،في الشرق الأوسط ، ولا يوجد طرف آخر ! غير أن ما يتجاهلونه كلياً هو الوحيد الذي يشغل بالهم بالدرجة الأولى ، ويؤرقهم ليل نهار ، ولا يغيب عن بالهم لحظة واحدة . وبالفعل ، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، صارت البلدان الإسلامية هي إمبراطورية الشيطان ، والعراق طرفاً رئيسياً في محور الشر ، والفلسطينيون " سرطان " إسرائيل ! لقد كان الاتحاد السوفياتي شرطاً من شروط القيامة والألف عام السعيدة ، وقد استبدلوه اليوم بغيره من دون أن يرفّ لهم جفن !

الحدود بين الجدّ والهزل

ولكن أين هي الحدود الفاصلة بين الدين والدنيا ، بين المناورات السياسية والمبادئ العقائدية ، بين الخرافة والدين ، بين الخيال السينمائي والحياة الواقعية ، بين الهزل والجدّ ؟ لا حدود على الإطلاق من وجهة نظر البراغماتية الاحتكارية الأميركية التي تنظر الى حياة البشر كمجرّد ملهاة مسرحية مأساوية ، وتراهن على سذاجة الجماهير ، وخاصة جماهير الولايات المتحدة الأميركية بالذات التي يجب أن تكون جاهزة على الدوام للزج بها في المذابح والمحارق انصياعاً للنبؤات !

إن القس جيري فولول هو واحد من آلاف مؤلفة ، مجنّدة لتعطيل عقول الأميركيين قبل غيرهم ، وهو أعدّ عام ١٩٨٠ ، من موقع الصديق الشخصي الحميم للرئيس ريغان ، نشرة عنوانها " هرمجدون والحرب الآتية من روسيا " جاء فيها ما يلي : إن مسرح الشرق الأوسط يعدّ بسرعة لحربين اثنتين :

حرب آجوج وماجوج وحرب هرمجدون . إن الحربين ستتنشبان معاً ، وظواهر غزو روسيا تبدو لأعيننا بوضوح اليوم . إن روسيا سوف تنهزم بالتأكيد بعد أن يباد خمس أسداس جنودها ، ولكن بعد أن يستولي الملحدون على الشرق الأوسط ويقع دمار هرمجدون الكامل !

كلا ، إنها ليست مجرّد هلوسات وهواجس ، بل سياسة يعتقدون بجدواها وفعاليتها داخل الولايات المتحدة وخارجها. وقد وعد القس جيري المسيحيين الذين سيولدون " منذ الآن " عام ١٩٨٠ ، أنه لا خوف عليهم من الحرب الذرية أو من واقعة هرمجدون . قال : إننا سنصعد إلى السماء بالنشوة العظمى !

لقد وصف القس جيري في إحدى عظاته وقائع نهاية العالم وحالة النشوة العظمى على النحو التالي :" ستكونون مثلاً في سيارة ، وقد تكونون سائقيها أنتم المسيحيون ، وسيكون معكم في السيارة عدة أشخاص بعضهم من غير المسيحيين ، وعندما ينفخ في الصور فإنكم سوف تنتزعون فوراً من مقاعدكم وتصعدون تاركين وراءكم ملابسكم وأشياءكم المادية التي لا يمكن أن يكتب لها الخلود . أما الذين لم تكتب لهم النجاة ممن كانوا معكم في السيارة فسيندهشون حين يرون السيارة تندفع بدون سائق وتتحطم فجأة . سوف تكون هناك سيارات كثيرة من دون سائقين بعد أن انتزع سائقوها المؤمنون . سيحدث هرج عظيم على جميع الطرقات العامة في العالم ، في كل مكان انتزع فيه مسيحي من وراء مقود سيارته . . الخ !

تساؤلات بعيدة عن الهلوسة

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : من يستغل من ،عبر طرح الأمور بأسلوب الهواجس والهذيانات ، والهلوسات الهستيرية ، والإرهاب بالخرافات التلمودية أو التوراتية ؟ هل هي الكنيسة الإنجيلية البروتستانتية الأميركية تستغل الحكومة الأميركية وتبتزها ؟ أم هي الحكومة تستغل وتبتز الكنيسة ؟ أم أنهما كلتاهما تستغلان وتبتزان اليهودية بمعانيها الأصلية البريئة ؟ أم هي الصهيونية غير اليهودية واليهودية تستغلّ وتبتزّ الجميع ؟

ليس من شك في أن المستهدف بمثل هذا الإرهاب الخرافي هو الجماهير الغفيرة في مختلف أنحاء العالم . إن الشعوب هي ضحية مثل هذه التعبئة الخبيثة ، بما فيها شعب الولايات المتحدة الذي تتميز أوساط واسعة منه – ويا للأسف – بسذاجة لا مثيل لها ، نتيجة الخضوع الطويل شبه الأعمى لأفيون أجهزة الاعلام والدعاية الأميركية .

الإعلام في عالم إمبراطوري

تلعب أجهزة الدعاية والإعلام دوراً رئيسياً عظيم الأثر والخطورة في الحياة الدولية المعاصرة ، وقد رأينا هذا الدور جلياً سافراً في المقدمات التمهيدية الطويلة لاحتلال العراق، ثم أثناء عملية الاحتلال وبعدها، فهو دور لا يقل أهمية بأي حال عن دور المجهود العسكري.

إن ما يجب أن يكون معلوماً، في المقام الأول، هو أن الإعلام في العالم عموماً يخضع لهيمنة وسيطرة الاحتكارات الدولية، مثله مثل المواد والمعادن الثمينة ذات الأهمية الاستراتيجية، والسيطرة الأميركية على الإعلام، بواسطة الوكالات المركزية، تتحقق بوسائل عديدة، تبدأ بالإلحاق الصريح المباشر وتنتهي بإيهام البعض أن إعلامهم حُر ومستقل بينما هو ليس كذلك.

غير أن رؤية هذه الحقيقة الدولية ، المتعلقة باحتكار الإعلام وإدارته مركزياً، ليست متاحة بصورة كافية، وذلك لأن الناس لا ينظرون إلى عملية الاحتكار الإعلامي كظاهرة تاريخية ولا يضعونها في سياقها التاريخي العالمي، والطريقة الوحيدة لرؤيتها بوضوح ولفهمها جيداً هي النجاح أولاً في الخروج من أسار وطغيان الحقبة التاريخية الراهنة، وإلقاء نظرة على السياق التاريخي الأطول والأشمل، وتحديد لحظة ولادة هذه الظاهرة، ومكان وظروف ولادتها، ومن ثم تتبع مراحل تطورها ونموّها لمعرفة كيف آلت إلى ما آلت إليه اليوم من مكانة رئيسية مهيمنة وتكوين معقد أشد التعقيد.

عالم إمبراطوري وإعلام إمبراطوري

إن السمة الرئيسية لهذا العالم الذي نعيش فيه هي سمة التمييز والاحتكار، فهو عالم إمبراطوري، وعواصمه القيادية في الشمال الغربي تعطي لنفسها الحق في التحكم بمصائر شعوبه وأممهْ ، إلى حدّ العمل الدؤوب على إحلال ثقافة محل ثقافة ، وشعب محل شعب، وسياسة محل سياسة، كما نراهم يحاولون في فلسطين والعراق .

وهكذا يتوجب علينا، كي نرى ونفهم حقيقة واقعنا الراهن، العودة خمسة قرون إلى الوراء، إلى تلك اللحظة التاريخية الاستثنائية النوعية، ما بين العامين ١٤٩٢– ١٥٢١ ، لنرى كيف ولد هذا النظام الإمبراطوري الاحتكاري العالمي، حيث بدأ ذلك بسقوط غرناطة واكتشاف أميركا واكتمل بدورة ماجلان حول الأرض ، لينتهي حينئذٍ العصر العربي الإسلامي العالمي وينطلق العصر الأوروبي الأميركي، وإنه ليتوجب علينا التمييز بحزم بين وقائع ما قبل تلك اللحظة التاريخية وبين وقائع ما بعدها.

لقد تميّزت عقيدة العصر العربي الإسلامي وسياسات نظامه العالمي بتلك الوحدة الإنسانية الإيجابية وبذلك الانسجام البديع بين المادي والمعنوي، والعقلي والروحي، والتجريبي والقدري ، والقومي والإنساني، بل وبين الطبيعة والإنسان والدنيا والآخرة، بينما تميّزت عقيدة هذا العصر

الإمبراطوري الإمبريالي بالتضاد بين جملة ما ذكرناه، فهي عقيدة تكاد تكون محض مادية وعقلية، ومحض قومية وبشرية، وأخيراً محض دنيوية ، الأمر الذي جعل إنجازاته المادية الإيجابية الرائعة مخيفة ومدمّرة في الوقت نفسه ! .

إعلام احتكاري ، تمييزي وإبادي

نعود إلى أوضاع الإعلام الدولي ، وإلى تجهيزاته والعاملين فيه، فنرى أن هذا القطاع القيادي في الحياة المعاصرة موظف في معظمه، وبجميع اللغات، لصالح سياسات التمييز والاحتكار ، والإبادة والاستيطان، والتبذير والهدر ، والإتلاف للإنسان وللطبيعة ، مثله مثل قطاعات وحقول النفط والمواد الاستراتيجية ، الثمينة النادرة، التي وضع الاحتكاريون أيديهم عليها، فأتلفوها من جهة ، وأتلفوا أصحابها من جهة أخرى ، فالعالم المعاصر محكوم بعلاقات الحرب لا المنطق ، والهاجس الدائم لقادته المستبدين هو استعباد الأمم وليس تحريرها، الأمر الذي جعل ميدان المعرفة والإعلام يتحوّل منذ زمن طويل إلى جبهة رئيسية من جبهات هذه الحرب العالمية المفتوحة . لقد صار الإعلام كتائب حربية خاصة مدمّرة ، ومتميّزة حقاً ، فهو الوسيلة الفعّالة لجعل الشعوب المظلومة تخسر معاركها قبل أن تخوضها ، وهو القادر على إقناعها سلفاً بعجزها عن المواجهة والمقاومة !

أوهام الإعلاميين في البلدان المظلومة

تتطلع بعض الأوساط الإعلامية في البلدان المغلوبة على أمرها إلى تحقيق المجد والرفعة الفردية أو المؤسساتية المهنية عن طريق التكافؤ مع المؤسسات الإعلامية الدولية المركزية والعاملين فيها، فترى من يتشبهون بها، ويلحّون على ضرورة الارتقاء إلى مستواها، ويوبخون شعوبهم، بل يشتمونها ويجلدونها لأنها لا تساعدهم على الاندفاع في هذا المنحى المستحيل ، وهو منحى مستحيل لأن سلوكه ممنوع ، إنما من دون مانعٍ رسمي ! .

وهكذا يتبارى بعض الإعلاميين العرب ، مثلاً ، في تقليد المراكز الدولية الاحتكارية، سواء من حيث تجهيزاتهم التقانية أم من حيث سياساتهم ومظاهرهم وأدائهم وأساليبهم، فتجد الإذاعة البريطانية والتلفزيون الأميركي والصحيفة الفرنسية مثلهم الأعلى الذي يستميتون من أجل تقليده ، ليس من حيث الشكل فحسب بل من حيث المضمونِ أيضاً ، ويالها من مأساة ملهاة مبكية ومضحكة، ونحن ندفع للمراكز الإمبراطورية العالمية أثماناً باهظة لنيل الخبرة والحصول على المعدّات ، وبعد ذلك نضع أنفسنا ومعداتنا في خدمتهم تماماً ، وضدّ أهلنا تماماً ، أي أننا نمكنهم من التهامنا مرتين ! .

والحال أن الخبر الإعلامي لا يصبح خبراً إذا لم تعتمده المراكز الإعلامية الاحتكارية، فقيمته وأهميته لا تنبع من ذاته بل تعطى له من خارجه ، حيث الخبر الذي نراه ثانوياً جداً يمكن أن يُقدّم باعتباره رئيسياً جداً ، وبالمقابل فإن الخبر الذي نراه خطيراً جداً يمكن أن يقدّم باعتباره عادياً جداً ، بل لا يستحق التوزيع ، أما من يقرّر ويفعل ذلك فهو المركزية الإعلامية الاحتكارية.

إن الدولة التي يقع فيها حدث ما ، كبيراً كان أم صغيراً، ليست هي من يملك حق إعطائه حجمه الذي يستحقه ، بل المركز الدولي الاحتكاري الذي يصيغه أو لا يصيغه، ويجعله خبراً أو

لا يجعله، ومن ثم يوزعه أو لا يوزعه، فإذا فعل فإنه هو من يضفي عليه قيمته البخسة أو الثمينة، ويفرض ذلك على المتلقين جميعاً بمن فيهم أصحابه بالذات ! . وهكذا فإن أجهزتنا الإعلامية تخوض غمار سباق محموم ليس متاحاً لها أن تربحه لصالح شعوبها أبداً ، وهي يمكن أن تربح، إنما لصالح المراكز الاحتكارية ، إذا ما اندمجت في سياقها ، وهذا يعني التفاني الأعمى في خدمة أسياد تلك المراكز من طواغيت المال والأعمال والسلطة !

ما هي إمكانية الاستقلال إعلامياً ؟

لايمكن تحقيق الاستقلال الإعلامي ، بل الثقافي والتعليمي عموماً، بمعزل عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، بينما الكثيرون يعتقدون أن المشكلة تكمن في عجزنا الأصلي عن اللحاق بركب التطور ، وبالطبع هذا غير صحيح، وهؤلاء لا يرون، أو أنهم لايريدون أن يروا وحدة هذا النظام العالمي الإمبراطوري وتراتبيته التي تفرض على الآخرين احتلال الموقع المُحدّد لهم مسبقاً !

إن الصورة قاتمة حقاً ، والمهمة غامضة وصعبة، غير أنهما لن تكونا كذلك إذا ما اقتنعنا أولاً بضرورة أن يكون لحياتنا معنى وقيمة، وأقمنا وزناً كبيراً لما يمكن وصفه بالواجب المباشر، ففي حالة القتامة والغموض ينبغي على الذين يحترمون أنفسهم وشعبهم الانصراف بحزم، كأصحاب رسالة، إلى تأدية الواجب المباشر الملموس بمنتهى الإخلاص ، أي الانصراف إلى تحقيق تراكم الصغائر الإيجابية التي تبقى في منأى عن سيطرة المراكز الاحتكارية مهما بلغ جبروتها .

إن القيام بالواجب الإعلامي المباشر يقتضي إلماماً كافياً بالتاريخ العام للبشرية، ومعرفة بالخصائص الأساسية لهذا العصر الذي نعيش فيه، وأيضاً بالمرحلة التاريخية التي نجتازها اليوم ، أي النجاح في تحرير الأرواح والعقول من هيمنة المركزية الدولية ، والكف عن القيام بدور رجع الصدى لتلك المركزية الصهيونية الباغية ، أي أن يكون الإعلاميون أصحاب قضية ورسالة قبل أي اعتبار آخر .

العراق مؤسس الأوبك ، والمتعامل باليورو

في قمة الأرض التي انعقدت عام ١٩٩٢ خاطب الرئيس الاميركي جورج بوش الأب العالم قائلاً :
" لا يمكن التفاوض بشأن طريقة العيش الاميركية " ! و بما أن طريقة العيش الاميركية ليست شأنا خاصاً داخلياً ، بل تنهض على ابتزاز جميع دول العالم الأخرى و نهبها ، فإن الإدارة الأميركية معنية جداً بكل ما من شأنه المساس بها ، في أي مكان ، و العراق شق عصا الطاعة فاستحق الضرب و الاحتلال المباشر ، كي يكون أيضاً عبرة لغيره من الدول !

ان الحرب التي يشنها الانجلوأميركيون ضدّ العراق تهدف إلى الحفاظ على موقع أميركا في العالم كديكتاتورية ، فهذه الديكتاتورية هي التي تحافظ على طريقة العيش الاميركية غير الإنسانية ، و هكذا فالعراق ليس خط مواجهة أمامي عربي ، و إسلامي و جنوبي فقط ، بل خط مواجهة أممي حقاً !

العراق المؤسس لمنظمة اوبيك

إن السيطرة على النفط هي الوسيلة الرئيسية للسيطرة على العالم ، و العراق حاول تجريد الولايات المتحدة من هذه الوسيلة ، و هو يدفع ثمن هذه المحاولة . و لكن ، قبل أن نعرض محاولته الحالية ، لا بد من العودة إلى عام ١٩٦٠ ، لنرى دور العراق في محاولة مبكرة مشابهة ، ففي ذلك العام ، في عهد ثورة الرابع عشر من تموز / يوليو ١٩٥٨ ، أقدمت شركات النفط الدولية على تخفيض الأسعار من طرف واحد ، فسارع العراق بقوة إلى الدعوة لعقد مؤتمر للدول المنتجة للنفط في بغداد ، و سرعان ما تشكلت " منظم الدول المصدرة للنفط – اوبيك " ، و صدرت عنها ثلاثة قرارات تضمن القراران الرئيسيان منها ما يلي :

١ – إن البلاد المصدرة للنفط قد وجدت نفسها غير قادرة على السكوت عن موقف الشركات من إحداث تغييرات في الأسعار ، و هي تطلب من الشركات إبقاء الأسعار مستقرة ، و التراجع عن التخفيضات ، و عدم إدخال أي تغيير في الأسعار في المستقبل إلا بموافقة البلاد المنتجة ، و سوف يوضع نظام يكفل استقرار الأسعار عن طريق الرقابة على الإنتاج ، كما سيقف الأعضاء صفاً واحداً لرفض العروض التي تتضمن تفرقة في المعاملة لصالح أحد الأعضاء من خلال تصرف تقوم به الشركات من جانب واحد .

٢ – تشكل منظمة البلاد المصدرة للنفط (أوبك) من العربية السعودية و العراق و إيران و الكويت وفنزويلا، ويمكنها قبول أعضاء جدد بإجماع الأصوات ، وهدف المنظمة الرئيسي هو توحيد السياسة النفطية،على أن تعقد الاجتماعات مرتين على الأقل كل سنة ، و أن تشكل أمانة عامة للمنظمة .

لقد كانت مبادرة العراق لإنشاء (اوبيك) ذروة العاصفة التي شهدتها منطقتنا حينئذ ، و حققت نواة اتحاد دولي ينهض في وجه الشركات الاحتكارية ، و يومها أصرّت البلاد المصدرة بحزم ، بقيادة العراق ، على عدم السماح بتخفيض دخولها رغم تخفيض الأسعار ، غير أن الحكومات الاستعمارية،

التي انحنت للعاصفة ، سرعان ما صارت تتحكم بالمنظمة معتمدة على بعض أعضائها !

العراق المؤسس للتعامل مع اليورو

لن نستعرض هنا السياسة الوطنية التنموية للعراق ، و خاصة في ميدان النفط ، ولا عن الحصار الانجلو أميركي الطويل الذي هدف لتدمير هذه السياسة و إخضاع العراق و إلا فالحرب والاحتلال، بل سنحصر الحديث بما أقدم عليه العراق المحاصر في العام ٢٠٠٠ ، حين بدأ يبيع نفطه مقابل اليورو بدلاً من الدولار ، مخالفاً بذلك القاعدة الثابتة التي وضعت منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تفرض الدولار الاميركي كعملة في التجارة الدولية ! لقد كانت مبادرة العراق هذه صائبة سياسياً بالطبع ، غير أنها مجدية تجارياً أيضاً،وسرعان ما بدأت دول أخرى بتحويل احتياطياتها في المصرف المركزي الى اليورو،وبالتوجه نحو استبدال الدولار باليورو في مبيعاتها، وفي مقدمة هذه الدول إيران وكوريا الديمقراطية ،اللتين استحقتا بذلك مع العراق لقب " محور الشر" ! أما فنزويلا فقد بدأت تفكر بالسير على الطريق نفسه ،فاستحقت تلك الأزمة القوية التي تابعنا فصولها ، والتي نجحت حكومتها الوطنية في السيطرة عليها!

الذعر من اعتماد اوبيك اليورو

إن انتقال منظمة "اوبيك" الى التعامل باليورو ، كقاعدة للتبادلات النفطية ، سيعّرض الاقتصاد الأميركي الطفيلي لأخطار جسيمة ، حيث سيترتب على الاقتصاديات الدولية المستهلكة للنفط سحب الدولارات من أرصدتها في المصرف المركزي واستبدالها باليورو ، فيفقد الدولار الأميركي بذلك ٤٠٪ من قيمته ، ويهجر المستثمرون الأجانب البورصات الأميركية ومجمل الأصول التي يسيطر عليها الدولار، ويدفع الأميركيون مبالغ إضافية كبيرة لقاء مستورداتهم ، أما العجز التجاري الأميركي فسوف يكون هائلاً ، حيث الطلب الأجنبي على الدولار الأميركي هو ما يموّل العجز في الميزانية الفيدرالية الأميركية منذ زمن ! لقد تحولت كوريا الديمقراطية (الشريرة) في السابع من كانون الأول /ديسمبر عام٢٠٠٢، رسمياً عن التعامل بالدولار وبدأت باستعمال اليورو في التجارة، وإيران حولت معظم احتياطيها في المصرف المركزي الى اليورو ، وهمت فنزويلا بالسير على الطريق ذاتها، لكن الإعلان الأميركي عن محور الشر سبقها ونجت من التهمة الرهيبة! غير أن الحدث الخطير ، الذي أصاب واشنطن بالذعر، أو الجنون، هو إعراب منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبيك" عن اهتمامها بالتخلي عن الدولار الأميركي لصالح اليورو الاوروبي ، فصار لابد من إبادة العراق الذي فتح هذا الباب على مصراعيه ، وصارت الحرب ضدّه حتمية بسبب مباشر مفهوم أو من دون سبب على الإطلاق!

أوروبا هدف للحرب في العراق

إن التحول الى اليورو بسرعة، وعلى نطاق واسع، كما صار متوقعاً قبل الهجوم على العراق، عرّض سندات الخزينة الأميركية إلى الخطر ، حيث المستثمرون الأجانب ،أصحاب الفوائض بالدولار الأميركي ، ينظرون الى هذه السندات باعتبارها استثماراً مضموناً، وبالتحول الى اليورو يمكن أن تفشل الولايات المتحدة في سداد ديونها والتزاماتها أمام المستثمرين ، بل إن الأمور قد تسوء أكثر ، وبسرعة مخيفة، اعتباراً من أيار /مايو ٢٠٠٤ ، حين تنضم عشر دول جديدة الى الاتحاد الاوروبي، والى نظام اليورو ، حيث سيكون الاتحاد الاوروبي عندئذ مستهلكاً للنفط يتخطى الولايات المتحدة بنسبة ٣٣٪، وسيزيد الاوروبيون ضغطهم على الاوبيك للتجارة باليورو الاوروبي بدلا من الدولار

الأميركي وهذا الضغط سوف يكون مجدياً ، لأن الاتحاد الاوروبي يشتري لوحده أكثر من نصف إنتاج دول الاوبيك (أميربتلر/ معركة اليورو و الدولار) وهكذا فإنه لمن الواضح تماماً أن أوروبا هدف رئيسي من أهداف الحرب على العراق المتمرّد ، الذي فتح الأبواب أمام أخطر الاحتمالات التي تثير جنون الإدارات الأميركية !

المنظمات الدولية هدف للحرب أيضاً

تشكل المنظمات الدولية ضمانة للتعامل المنطقي والقانوني بين الدول ، ولو في الحدّ الأدنى ، وتجعل الإدارة الأميركية تراعي بعض الأصول في العلاقات ، أحياناً وليس دائماً ، فقد رأينا ما أعلنه بوش الأب على العالم أجمع ، غير أن القضية العراقية أفقدت الأميركيين صوابهم عندما جعلت المنظمات الدولية تتمسك بالحد الأدنى من الأصول ، فأداروا على الفور ظهرهم لهذه المنظمات بمختلف أشكالها واختصاصاتها، وأعلنوها حرباً على العالم أجمع ، واعتبروا العراق الخط الأمامي لهذه الحرب !

لن تسمح الإدارة الأميركية لمنظمة اوبيك باستبدال دولارها باليورو الاوروبي ، وهي لن تتوانى عن نسف هذه المنظمة من جذورها (العراقية) إذا اقتضى الموقف ذلك ، والحرب ضدّ العراق هي مغامرة أميركية كبرى لاحتلاله ، وإقامة نظام عميل يعيد العراق الى استعمال الدولار ، وأيضاً لإعطاء درس بليغ ومثال حيّ لأية دولة في المنطقة العربية تفكر باستعمال اليورو ، ولتذهب المنظمات الدولية الى الجحيم ! أما اوبيك ، تحديداً ، فإن نظاماً عراقياً عميلاً تأتي به الحرب الأميركية سوف يساعد واشنطن في القضاء التام على تحكمها بأسعار النفط ، وسوف يمكن واشنطن من تحديد حجم إنتاج النفط في العراق ، بزيادته الى مستوى يتخطى حصص دول الاوبيك عند اللزوم ، الأمر الذي يؤدي الى خفض الأسعار عالمياً ، والى إضعاف اقتصاديات دول الاوبيك ، والى منع هذه الدول من التخلي عن الدولار ، وهذا كله سوف يساعد كثيراً في ضمان سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي، والحفاظ على طريقة العيش الأميركية ، فهل هذا ممكن التحقيق ؟ نحن نقول أن العالم بلغ حداً من الوعي ، والقدرة على المواجهة ، تجعله غير قابل للتحقيق .

العراق والمشروع الإمبراطوري الأميركي

يعتقد الكاتب الأميركي نورمان ميلر أن هناك أسباباً أساسية غير معلنة وراء استعدادات الرئيس بوش وجماعته لشن حرب ضدّ العراق ، ومن هذه الأسباب استنتاجهم أن السبيل الوحيد لإنقاذ أميركا وانتشالها من انحدارها الحالي يستدعي تطوير نظامها إلى حضور عسكري أعظم شأناً، والسير بها نحو جعلها إمبراطورية. أما عن مظاهر انحدارها، أو اضمحلالها، فيقول ميلر أنها لا تقتصر على فضائح الشركات، والكنيسة، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، بل تتعداها إلى الأطفال الذين لم يعودوا قادرين على القراءة، والى الانحدار المخيف في سوية المدارس والجامعات ، حيث الدراسات الأساسية كالعلوم والتكنولوجيا والهندسة تتراجع بشكل لافت ، وحيث عدد الحائزين على درجات الدكتوراه من الأميركيين في تناقص مستمر، بينما عدد الآسيويين المتفوقين والخريجين في الميادين نفسها يتزايد بوتائر عالية!

الشرق العربي والصين الشعبية!

وهكذا، يرى ميلر أن العراق هو المبرر والمنطلق المناسب للاتجاه الإمبراطوري الأميركي. إن الحرب ضدّ العراق ، كما تصوّرها البوشيون منذ البداية، سوف تكون الخطوة السريعة والمفاجئة التي تمكنهم من السيطرة على مجمل منطقة الشرق الأدنى وجعلها قاعدتهم القوية، ليس بسبب احتياطياتها من النفط فحسب، بل أيضاً بسبب مخزونها الضخم من مياه نهري دجلة والفرات، فالنفط والمياه سوف يجعلان من منطقة مابين النهرين قاعدة قوية جداً ينطلق منها الأميركيون في سعيهم لبناء إمبراطوريتهم العالمية !

إن الإدارة الأميركية الحالية تسعى ـ حسب ميلر ـ إلى إشاعة الديمقراطية في الشرق الأدنى ، غير أن عائقاً وحيداً ، بارزاً، تراه ينتصب في وجه مسيرتها الديمقراطية، هو الصين الشعبية . إن الصين هي أحد أكبر مخاوف إدارة بوش، باعتبارها أهم بدائل الولايات المتحدة التي تتراجع فيها ميادين التطور التعليمي والعلمي، التكنولوجي والهندسة خاصة. إن الإدارة الأميركية، وهي تنظر إلى العشرين سنة القادمة ، ترى الصين وقد تفوقت تكنولوجياً ، وبما أن هذا التفوق يبدو كأنما هو محتوم فإن الإدارة الأميركية يجب أن تستعد منذ الآن كي تستطيع أن تقول للصين حينئذ : " حسناً، نحن نستطيع أن نعمل معاً ، وسنكون بالنسبة إليكم مثل الرومان بالنسبة للإغريق، أي أنكم ستكونون عبيدنا الاستثنائيين المثقفين ثقافة عالية ، فلا تحاولوا الهيمنة علينا لأن ذلك سيعني نكبتكم " !

يقول ميلر أن مثل هذا " السيناريو" الإمبراطوري هو ما يفكر فيه اليوم بعض أكثر المحافظين الجدد ذكاء في الإدارة الأميركية بينما هم يستعدون للحرب انطلاقاً من العراق !

التضحية بالديمقراطية لصالح الإمبراطورية !

يقول نورمان ميلر أنه يخشى أن يفقد الأميركيين ديمقراطيتهم عبر هذه العمليات التي يرتبونها. وبينما يتوقع البوشيون إشاعة الديمقراطية في المنطقة (العربية) ويعتقدون أن ذلك سوف يساعد على الحدّ من الإرهاب، فإن ميلر يتوقع حدوث العكس تماماً !

من جهة أخرى ، اصطدم البوشيون بمعارضة دولية جاءت أكبر في الداخل ، فإذا ما انتهى الأمر إلى تجنب الحرب ضد العراق تحت ضغط المعارضات الدولية ، والاستعاضة عنها بإستراتيجية جديدة لاحتواء العراق، فإن ذلك، إذا ما حدث، سوف يوقع بوش في مأزق رهيب !

غير أن ميلر يعتقد أن الولايات المتحدة سوف تذهب إلى الحرب ، سواء أعجب ذلك الأميركيين أم لم يعجبهم، وسواء أرادوه أم لم يريدوه. لماذا ؟ لأن الحرب هي الحل الوحيد الذي لا يرى بوش وجماعته حلاً سواه ، أي أنه تحوّل إلى طريق إجبارية !

ما الذي سيترتب على ذهاب الإدارة الأميركية إلى الحرب؟

إن هذا الاتجاه المأساوي المحتمل سوف يحوّل الولايات المتحدة الأميركية إلى جمهورية موز كبيرة يكتسب فيها الجيش أهمية متعاظمة في حياة الأميركيين، ويشكل غلافاً يزداد سماكة باستمرار بينما هو يلف النظام الأميركي ، وسرعان ما سوف تستسلم الديمقراطية! يضيف ميلر : إن خبرتي الطويلة مع الطبيعة الإنسانية، وقد بلغت الثمانين من العمر، تقول أنه من الممكن أن تكون الفاشية ، وليس الديمقراطية، هي الوضع الطبيعي الذي سينشأ ! لسوف ندعي في السنوات المقبلة للدفاع عن الديمقراطية، وسيكون الأمر غاية في الصعوبة، لأن خليط عالم الشركات، والجيش، والتوظيف الكامل للعلوم، سبق أن أرسى أجواء ما قبل الفاشية!

الأجواء المؤسسة للفاشية الأميركية!

هناك من يفصلون بين العهود الأميركية المتوالية ويميّزون بينها، بينما هي حقاً سلسلة متوالية الحلقات، فعهد كلينتون مجرّد إضافة لعهد بوش الأب، وعهد بوش الابن هو مجرّد إضافة لعهد كلينتون، حيث الاختلاف والتمايز ربما يقتصر على بعض المظاهر والأساليب لا أكثر، بينما الإستراتيجية العامة واحدة!

في عهد الرئيس الديمقراطي كلينتون تعرض العراق لأشد حالات الحصار وأفظع عمليات القصف الجوي، فهلك مئات الألوف من العراقيين، أما في فلسطين فقد شهد الاستيطان توسعاً هائلاً وسريعاً لم يشهده في أية مرحلة أخرى. وسواء في فلسطين أم في العراق، نجحت إدارة كلينتون إلى حدّ كبير في ضبط ردود أفعال الضحايا وفي الحدّ من فعالية قواهم المنظمة . لقد كانت الإستراتيجية نفسها ، واقتصر الاختلاف على الأسلوب فحسب !

في أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، وقف الرئيس الأميركي ببل كلينتون في نيوزيلندا، مسنداً ظهره إلى قاعدته العسكرية الضخمة في دييغو غارسيا، المقامة على أرض جزيرة غير مأهولة في عمق جنوبي المحيط الهندي، وأطل من فوق استراليا على مختلف أنحاء آسيا ، ليعلن أن هذه القارة العريقة بها محرمة على الأوروبيين إلا في الحدود التي تقررها إدارته وتسمح بها ! قال كلينتون : إن آسيا لن تكون موضوع مباحثات أو شراكات! وبعد ذلك بدأ في تشكيل قوة عسكرية إقليمية قوامها الأساسي من الاستراليين والنيوزيلنديين البيض، ثم انطلق وأعوانه يكيلون الاتهامات للحكومة الاندونيسية،

وخصوصاً للجيش الاندونيسي، بسبب انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وما هي تيمور الشرقية التي انتزعها كلينتون من وطنها الأم ؟ إنها عشرة مليارات دولار من النفط تم الاستيلاء عليها بالقوة جهاراً نهاراً ! إضافة إلى إقامة قاعدة عدوانية على أراضي تلك الجزيرة! وهكذا فإن " الجو ما قبل فاشي " الذي أشار إليه نورمان ميلر قد نشأ في عهد إدارة كلينتون الديمقراطي، بل في عهود الإدارات المتوالية التي سبقتها .

زمام التاريخ لا يمسك به أحد !

لقد تغيرّ العالم وانتهى الأمر، وهو ما لا يلاحظه ـ للأسف ـ أولئك الذين مازالوا يحملون بعودة الثنائية أو الثلاثية الدولية، وأولئك الذين يعتقدون بإمكانية سيادة أميركية سلمية مستقرة وديمقراطية! أو أوروبية ، أو حتى صينية! إن ما يجب أن نلاحظه اليوم في المقام الأول، هو أن زمام التاريخ لم يعد في حوزة أي قوة دولية مهما كانت عظمى . إن التاريخ يجري اليوم من دون أن يمسك أحد بعنانه. وفي عهد هذه الديكتاتورية الأميركية الباغية سوف يبقى القسر القهار سما بارزة في التعامل مع دول العالم ، بل هو سوف يشتد وطأة وقسوة في المدى المنظور ، معبراً عن نفسه بما لا يحصى ولا يطاق من عمليات التدخل في شؤون الأمم وأوطانها ، ومؤكداً ذاته طوال الوقت بهذه الخطابات الفظة اللامنطقية واللاعقلانية، وأن هذا بمجمله ليستدعي الارتقاء بسوية خطا بنا ، وبسوية أدائنا للمساهمة في بلورة مشروع حضاري أنساني تجتمع الأمم كلها على نصرته ، وتجعله قادراً على الإمساك بزمام التاريخ لصالح الإنسان عموماً .

العودة إلى تقرير كامبل بنرمان

هانحن اليوم مرة أخرى في خضم اشتباك مسلح آخر، هو ذروة من ذرى الحرب وليس الحرب كلها. لقد عاشت أمتنا على مدى القرن العشرين، ومازالت، حالة حرب مفتوحة، مستمرة بلا انقطاع، عصفت وتعصف بجميع ميادين حياتها. كان نشوب الاشتباكات المسلحة، مرة كل عشر سنوات على الأقل، يصعد بحالة الحرب الدائمة الى الذروة. وفي كل مرة كان ضواري الشمال يتوقعون أن تلقي أمتنا بسلاحها، وتستسلم وتنصاع قولاً واحداً وإلى الأبد، غير أن هذا لم يحدث، وهو لن يحدث اليوم.

ليس هذا فحسب، بل إن تطوراً إيجابياً هائلاً تحقق في البنية الداخلية الجوّانية للأمة، بفعل الحرب المفتوحة المستمرة وذراها من الاشتباكات المسلحة، ودليلنا هو ما نشهده اليوم على أراضي القطرين الفلسطيني والعراقي من مواجهات لا سابقات لها في مستواها. إن اشتباكات اليوم ليست سوى تكراراً لاشتباكات الأمس، على مدى القرن العشرين، إنما بحجم أكبر بما لا يقاس، وبأداء متقدم جداً قياساً بما سبقه، فأين اشتباكات الأربعينات البدائية البسيطة على أرض فلسطين من اشتباكات اليوم المتطورة المحكمة؟ وأين اشتباكات حرب السويس البسيطة المحددة من اشتباكات حرب العراق الهائلة، وهل كان يمكن أن تتطور المواجهات إلى هذا المستوى البالغ التقدم والضخامة، في فلسطين والعراق، لولا أن تطوراً عظيم القيمة وشديد الفعالية طرأ على البنية الداخلية الجوّانية للأمة، بغض النظر عن جميع الملابسات السياسية ؟

أمتنا أكبر أمم المتوسط

مهما بلغ طغيان هذا الصخب الأحمق الذي نواجهه اليوم، ومهما بلغت نتائج هذا العنف الأعمى الذي نتعرض له اليوم، فإننا على يقين أن أمتنا سوف تخرج من هذه الجولة النارية من جولات الحرب بتطور بنيوي إيجابي إضافي. إن هذه الجولة ليست الأولى، لكنها لن تكون الأخيرة بالتأكيد، ونحن على يقين أن واحدة من الجولات القادمة سوف تكون حاسمة، وستضع أمتنا في المكانة العالمية التي تليق بها، علماً أن المكانة اللائقة لا يمكن إحرازها من دون خوض جميع فصول هذه الحرب المفروضة علينا، والتي نريد أن نربحها! ولم لا، والعرب اليوم يعدّون في وادي النيل وشرقي أفريقيا ما ينوف على المائة مليون ، ومثل هذا العدد تقريباً في المغرب العربي، ومثله أيضاً في المشرق وشبه الجزيرة العربية، أي أن التعداد الإجمالي يزيد عن ثلاثمائة مليون، ولسوف يبلغ النصف مليار بعد خمسة عشر عاماً تقريباً ؟

إن تعداد العرب يعطينا صورة إجمالية عن امة هي من أكبر الأمم في منطقة حوض المتوسط عموما، بل هي أكبرها قاطبة إذا ما أخذنا التجانس معيارا .إنه التجانس الذي لم يفقد شيئا من استقراره و رسوخه ، و من حيويته المتجددة الوحدوية ،كما رأينا في تجاوب الجميع مع الأحداث الفلسطينية و العراقية الراهنة . و إنه التجانس المتعاظم على الرغم من جميع المصائب و الأهوال التي حلّت

بالأمة على مدى القرون الخمسة الماضية، التي هي عمر هذا النظام العالمي الجائر الذي دخل مرحلة نهايته.

وحدة البنية التاريخية للأمة

إن وحدة أمتنا في الأساسيات التاريخية هي حقيقة معاشة لا تقبل المماحكة و لا تخفى على عاقل منصف .غير أن هذه الوحدة ناقصة نقصانا فادحا بسبب القيود التي تكبلها ،و الحدود التي تجزئها ، و الأنظمة التي تغيّبها ،و هي واظبت طوال القرن العشرين و مازالت على محاولات تحطيم أصفادها ،و تحقيق نهوضها . أما كيف حدث أن الأمة ظلت موحدة في الأساسيات البنيوية التاريخية،و متجانسة في أحاسيسها و ردود أفعالها و مواقفها و تطلعاتها المستقبلية ،على الرغم من تجزئتها سياسياً و إداريا و قانونياً و جغرافياً ،فإن الجواب هو أن هذه التجزئة لم تحدث أبداً ، في أي مكان وأي وقت ، استجابة لإرادات و رغبات أبدتها مجتمعاتها ، بل هي حدثت دائماً خلافاً لإرادة هذه المجتمعات و ضدّ إرادتها .

لم يخرج أحد على الإطلاق منادياً بالانفصال ، لقد تحققت التجزئة كمحصلة لسياسات أجنبية وجدت متواطئين بين الأوساط المحدودة العليا ! أما مبرر هذه السياسات الأجنبية فهو أن وحدة النظام الاحتكاري الربوي العالمي تقتضي و تشترط تجزئة أمتنا ، حيث وحدتها ، سياسياً و جغرافياً و اقتصادياً ، تعني بداهة النيل من وحدة النظام العالمي ، الاحتكاري الربوي ، و لذلك نجد التجزئة مستمرة على الرغم من أنها لا تحظى بأي تأييد اجتماعي في أي قطر من الأقطار العربية ! ولأن التجزئة إنجاز خارجي محض ، و لأنها لا تحظى بأي قدر من التأييد بل تواجه بالرفض المستمر ، رأيناها مرعية و محروسة على مدى القرن العشرين ، و ما زالت ، بالتدخلات العسكرية الأجنبية المباشرة عندما يستدعي الموقف ذلك ،و بالقاعدة الاستيطانية اليهودية الصهيونية عندما تكون هذه القاعدة قادرة لوحدها على فعل ذلك ، أما في الأحوال العادية ، حيث الهدوء النسبي ، فترعاها القوى المحلية (العربية) المسلحة و غير المسلحة !

فلسطين مركز الوحدة أو بؤرة التجزئة

عندما نستعرض الأصفاد التي تكبل الأمة جزءاً جزءاً ومجتمعاً مجتمعاً ، و نتأمل في مسببات عطالتها وغيابها ، ثم نتابع ميادين الكفاح من أجل خلاصها ، فسوف نجد فلسطين مركزاً و بؤرة لكل ذلك ، فهي الميدان الذي سوف يتقرر فيه استكمال الوحدة أو استمرار التجزئة ، و هي مركز الفعالية الرئيسي الذي تتفرع عنه و تعود إليه جميع الميادين و المراكز الكفاحية الأخرى . إن معركة العراق الحالية على ضخامتها و رهبتها ليست إلا كذلك . و هكذا فلا مبالغة أبداً في تقديرنا أن الانتصار المنشود في فلسطين سيكون مدوياً عالمياً ، تتردّد أصداؤه في القطبين ، لأن ما سوف يترتب عليه لن يكون أقلّ من تغيير نوعي في مراكز القرار الدولي و في العلاقات الدولية ، أي أنه سوف يعني حدوث تغيير إيجابي نحو الأفضل في العالم أجمع ، و بحدوث تغيير كهذا لن يبقى ما يحول دون استكمال الأمة العربية لوحدتها ، و من هنا نستطيع أن نفهم مغزى هذا الحضور الدولي الكثيف ، الدائم ، في الميدان الفلسطيني ، من قبل أضخم القوى و أصغرها ، و أن ندرك سرّ هذا القدر الهائل من التعقيدات التي تبدو مستعصية ، لا عقلانية و لا منطقية ، التي تحيط بالقضية الفلسطينية .

و بينما امتدادات الميدان الفلسطيني تلقي بظلالها على مساحات شاسعة من الكرة الأرضية ، في آسيا و أفريقيا وأوروبا ، نجد فعاليتها الرئيسية متمركزة في أقطار الوطن العربي الكبير الذي هو

عقدة الاتصال والتقاطع بين القارات الثلاث . إن الفعالية السلبية الآنية للميدان الفلسطيني المحتل تكبّل الوطن العربي قطراً قطراً، وتحيل حياة كل قطر إلى حالة من الأزمات المفتوحة الحادة، التي يصعب الإمساك ببداياتها وبالتالي تحديد نهاياتها ، فتسري مصالح المستعمرين المرابين في مجاريها عبر تلك الأقطار من دون أن يعيقها عائق يستحق الذكر !

تقرير لجنة كامبل بنرمان

لقد اقتصرت الاختلافات والانقسامات العربية على الأوساط الحاكمة والدوائر العليا التي تحيط بها ، وظلت مرعية على الدوام من الخارج، وفشلت جميع محاولاتهم ، على مدى أكثر من قرن، في نقل الاختلافات والانقسامات إلى جسد الأمة وزرعها في روحها ونفسها وعقلها . ولكي لا يخطر على بال أحد إننا نبالغ ، ونلقي بالكلام جزافاً ، نورد مقاطع من تقرير لجنة كامبل بنرمان ، زعيم حزب الأحرار ورئيس الحكومة البريطانية الأسبق، وهو التقرير الذي اعّد عام ١٩٠٧ بعد جولات ميدانية طويلة في منطقتنا العربية ، اشترك فيها عشرات من العلماء المتخصصين في مختلف فروع الحياة ، ولم تقتصر على الانكليز وحدهم بل ساهم فيها أوروبيون آخرون وخاصة من فرنسا. إنه التقرير الذي تشكل أهدافه التي سعوا لتحقيقها مقياساً لمدى صلابة ومناعة أمتنا .

لقد وضع التقرير في وقت كان المشرق العربي لا يزال جزءاً من الدولة العثمانية ، وكانت بلدان وادي النيل والمغرب العربي ترزح تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي المباشر ، وقد انقسم تقرير بنرمان إلى ثلاثة أقسام تقريباً :

في القسم الأول منه ، وصف لجغرافية الوطن العربي الكبير ، وموقعه ، وخصائصه، وخصال الأمة التي تقطنه ، وتصوير للحالة كما هي قائمة بدقة تامة وبصورة تكاد تكون فوتوغرافية . لقد شرح التقرير كيف أن البحر الأبيض المتوسط هو :» الشريان الحيوي للاستعمار وللمصالح الاستعمارية الآنية والمقبلة «! وأنه : «من أجل نجاح أية خطة تستهدف حماية المصالح الأوروبية لابد من السيطرة على هذا البحر وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية»! لأن : «من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع التحكم بالعالم أجمع «!

الوطن والأمة كما رآهما الانكليز

لقد استعرض تقرير لجنة بنرمان مساحة الوطن العربي وحددها بالضبط على النحو التالي :

ــ « على الساحل الجنوبي للمتوسط ، من الرباط إلى غزة / وعلى الساحل الشرقي حتى مرسين وأضنه / وعلى الجسر البري الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا والذي تمر فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا / وعلى جانبي البحر الأحمر / وعلى طول ساحلي المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة حيث الطريق إلى الهند ... « !

هكذا كان التوصيف البريطاني لحدودنا الجغرافية، وبعد ذلك انتقل تقرير بنرمان إلى التحديد والتوصيف الديمغرافي والاجتماعي ، فقال :

ــ» إن في هذه المنطقة الحساسة أمة واحدة / تتوفر لها من وحدة تاريخها ودينها ، ووحدة لسانها وآمالها ،كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد/ وتتوفر في نزعاتها التحررية وفي ثرواتها الطبيعية وفي كثرة تناسلها كل أسباب القوة والتحرر والنهوض... « !

الموقف الانكليزي من وحدة الأمة

في القسم الثاني استعرض تقرير لجنة بنرمان معاني أن تكون الأمة العربية مستكملة وحدتها على

أرضها الواحدة ، فشرح كيف أن ذلك ممكن التحقق ، ثم تساءل :

ـ " كيف يكون وضع المنطقة إذا توحدت فعلاً آمال وأهداف أمتها؟ / وإذا اتجهت هذه الرقعة كلها في اتجاه واحد ؟ / وماذا لو دخلت إليها الوسائل الفنية الحديثة وإنجازات الثورة الصناعية الأوروبية ؟ / وماذا لو انتشر التعليم في أوساط هذه الأمة ؟ / وما الذي سوف يحدث إذا ما تحررت هذه المنطقة، وتمكنت من استثمار ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها ؟ ... "!

لقد عرض التقرير كلاً من الواقع الجغرافي والبشري بعقل بارد وكما هو الحال فعلاً ، وهذا بديهي، حيث يجب أن تنهض استنتاجاتهم وترتكز مخططاتهم الاستعمارية إلى معلومات واقعية تماماً ! وبعد ذلك انتقل التقرير إلى تقدير الموقف في الوطن العربي على ضوء مصالح الاحتكاريين المرابين:

تحديد الأخطار واقتراح المطلوب

لقد علق التقرير الانكليزي على ما طرحه من تساؤلات حول ما سوف يترتب على نهوض الأمة العربية الحرة الموحدة بالقول :

ـ « إن الخطر على كيان الإمبراطوريات الاستعمارية كامن في هذه المنطقة : في تحررها / وفي توحيد اتجاهات سكانها / وفي تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد ... » !

القسم الثالث من تقرير لجنة بنرمان تضمن دعوة صريحة موجهة إلى جميع الدول الاستعمارية ذات المصالح المشتركة، وقد جاء فيها مايلي :

ـ « العمل على استمرار وضع المنطقة المجزأ ، المتخلف ، كما هو / وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك ، وجهل ، وتأخر / وعلى محاربة اتحاد جماهير المنطقة ، ومنع ترابطها بأي نوع من أنواع الترابط : الفكري ، أو الروحي، أو التاريخي / وعلى إيجاد الوسائل العملية القوية لفصلها عن بعضها ما أمكن ... »!

لقد قدم تقرير لجنة بنرمان بعض المقترحات العملية على النحو التالي :

ـ « لدرء الخطر عن الاستعمار العالمي / العمل على فصل الجزء الإفريقي من المنطقة عن الجزء الآسيوي/إقامة حاجز بشري ، قوي وغريب ، على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا ، بحيث يشكل قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة ...»!

لقد أعد تقرير لجنة كامبل بنرمان ، كما ذكرنا ، في عام ١٩٠٧ ، وبعد ذلك بسنوات قليلة، في نهاية الحرب العالمية الأولى ، بدأ التنفيذ، فأبرمت اتفاقيات سايكس/ بيكو الانكليزية الفرنسية في عام ١٩١٦ لتجزئة المشرق العربي ، وصدر وعد بلفور في عام ١٩١٧، لإقامة الحاجز البشري القوي والغريب ، الصديق للاستعمار والعدو لسكان المنطقة ، وقد تحقق ذلك بالاتفاق التام مع الإدارة الأميركية .

ما تحقق ، وما لم ولن يتحقق

إن تقرير بنرمان ، الذي يواصل الأميركيون اليوم العمل بمضمونه في فلسطين والعراق ، يعطينا فكرة فظيعة عن المدى الذي يمكن أن يذهب إليه المرابون الطغاة في سياساتهم الإجرامية . إنه يعرض علينا مسبقاً الجولات الحربية المتوالية التي انطلقت منذ مطلع القرن الماضي من أجل تدمير كل محاولة عربية للنهوض . إن أبناء « الحضارة « الفاوستية ، الذين باعوا أرواحهم للشيطان لقاء التفوق المادي ، وخاصة في تركيبتهم الأميركية الحالية ، لا يتورعون عن ارتكاب كل ما يخطر وما لا يخطر على البال من جرائم تحقيقاً لمآربهم غير الإنسانية ، كما هو حالهم اليوم في فلسطين والعراق.

وبالمقابل ، تعطينا وقائع القرن الماضي فكرة طيبة عن المدى الذي يذهب إليه العرب في دفاعهم عن

وجودهم وحقوقهم ، وعن إنسانيتهم ومستقبلهم، فقد اجتازت المجتمعات العربية بنجاح الامتحانات الشيطانية التي تعرض لها وجودها الأصلي ووحدتها التاريخية البنيوية الجوّانية ، وهي الامتحانات التي جاءت اخطر بما لا يقاس مما اقترح التقرير البريطاني ، وذلك بعد أن أصبحت المهمة الشريرة من اختصاص الإدارة الأميركية الشريرة بالدرجة الأولى .

لقد اجتازت الأمة العربية إلى حد بعيد امتحانات تأكيد أو نفي وجودها الأولي التاريخي ، وبرهنت أنها منيعة تماماً ضدّ عمليات استئصالها وإفنائها، وأصبحت الأحداث العظمى، التي كان مقدراً لها أن تجتث الأمة من جذورها ، مجرد أحداث ثانوية . لقد صار وجود الأمة ومآلها خارج دائرة التأثير العدواني الفاعل ، ولم تعد الأحداث ، مهما عظمت وجلجلت ، ومهما آلمت وأذهلت ، تطال وجودها ومآلها وحتمية نهوضها ، في الجولة القادمة، أو التي بعدها، أو التي سوف تليها ، ففي كل جولة يتعاظم مستوى المواجهة مؤكداً تعاظم حضور امتنا واقترابها أكثر فأكثر من لحظة الانتصار التاريخي النوعي الحاسم .

أهداف تحشّدات جبل طارق

يتوالى إرسال القوات العسكرية الأميركية والبريطانية إلى المشرق العربي وهدفها المعلن هو تدمير العراق، غير أنها تجتاز ثغورنا البحرية بأمان واطمئنان ، من السويس وباب المندب وهرمز، كأنما هي قوافل تجارية سلمية ، حيث تقدم لها الخدمات على أكمل وجه أثناء عبورها لهذه الثغور من دون أن تتخذ مجالس النواب العربية، باسم الأمة ، المواقف التي يتوجب عليها اتخاذها في حالة إعلان الحرب على قطر من أقطارها!

وفي المغرب العربي ، حيث يتوالى نزول الملايين من أبناء أمتنا إلى الشوارع تضامناً مع العراق وفلسطين ، يتوجب علينا أن نتابع أيضا تدفق القوات الأميركية والبريطانية إلى الثغر الرابع من ثغور الوطن العربي : مضيق جبل طارق !

لا تناسب بين السبب والفعل !

لقد نشرت الصحف الأميركية مؤخراً (واشنطن بوست) أن الولايات المتحدة تعمل على زيادة حجم قواتها في مضيق جبل طارق ، بإضافة إحدى عشرة سفينة حربية، وفرقاطة مطوّرة ، وخمس مدمّرات ، وعدد من الغواصات ، إضافة إلى تواجد البارجة ترومان التي تحمل ٨٥ طائرة مقاتلة ، وحوامتين مقاتلتين، وأكثر من خمسة آلاف جندي ، كل هذا وغيره إلى جانب الأسطول الأميركي السادس المخصص أصلاً لمنطقة البحر الأبيض المتوسط !

إن واشنطن ولندن تبرّران هذه التحشّدات العسكرية الإضافية الضخمة بحجة القلق من إمكانية وقوع « عمليات إرهابية» يتوجب عليهما الحيلولة مسبقاً دون وقوعها . ويقول الأميركيون أن « الخلية النائمة « التي اعتقلت في المغرب كانت تمهد لتحويل المملكة المغربية إلى قاعدة لتنظيم وتوجيه العمليات الإرهابية ضد أسطول حلف شمال الأطلسي المرابط على الدوام في مضيق جبل طارق ! أي انهم يقولون بأن هذا الأسطول لا يستطيع الدفاع عن نفسه ، ولابد من دعمه بكل ما ذكرنا وأكثر ، فهل هذا معقول ؟!

بل إن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فالصحف تتحدث عن اتفاقية ، تم توقيعها من قبل السلطات الجمركية الأميركية والاسبانية ، تلزم اسبانيا بالسماح للموظفين الأميركيين بأن يفتشوا الناقلات التي ترسو في بعض الموانئ الاسبانية هناك ، وقد صرح روبرت بونر ، المسؤول الأميركي الجمركي ، أن الهدف من توقيع الاتفاقية هو الوقاية من هجمات إرهابية ضد المصالح الأميركية العسكرية والمدنية !
غير أن هذه الأسباب المعلنة تبدو غير متفقة إطلاقاً مع حجم الأفعال المتوقعة ، الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن هذه الاتفاقية هي سلاح حربي مهمته التحكم بالتجارة الدولية ، أو إرباكها على الأقل لصالح الهداف الأميركية ، في إطار محاصرة أوروبا اقتصادياً وعسكرياً !

أوروبا هدف رئيسي للتحشّدات !

إن التوضّع العسكري الأميركي والبريطاني في مضيق جبل طارق ، بالإضافات الضخمة التي طرأت عليه ، هو عمل يتراوح بين ضرب الحصار وبين الجاهزية لعمل قتالي ، وبما أن الأميركيين والبريطانيين لا يساورهم أدنى قلق تجاه الدولتين الصديقتين على شاطئي المضيق فإن الحديث عن « خطر الإرهاب» يصبح ممكناً لكنه ليس مقنعاً ، لأن الموقف لا يحتاج إلى أكثر من دعم الجهد الأمني لكل من المملكة المغربية والمملكة الاسبانية اللتين لا تمانعان أبدا في التنسيق والتعاون المباشر إلى أبعد الحدود ضد أعداء الولايات المتحدة وبريطانيا ، وهكذا ، فإن توقع عدوان إرهابي ، بواسطة قارب مطاطي مثلاً ، لا يحتاج إلى هذه الحشود العسكرية الإضافية، البرية والبحرية والجوية، التي تليق فقط بحرب عالمية !

والحال أن هذه الحشود في جبل طارق وغيره تتحرك وتتوضّع حقاً في نطاق ترتيبات حرب عالمية. إن الهدف الرئيسي من تحشّدات جبل طارق هو أوروبا الغربية ممثلة بفرنسا وألمانيا ، ومهمتها هي إحكام الحصار أولا ، غير أن وضعيتها وتجهيزاتها تسمح لها بأن تتحول إلى قوات زاحفة عبر اسبانيا باتجاه الشمال إذا ما تطلّب الأمر ذلك (وهو لن يتطلب ذلك على الأغلب) فأوروبا لا يمكن مهاجمتها بّراً إلا بواسطة قوات متحشّدة سلفاً في منطقة جبل طارق وظهرها إلى المغرب العربي، وعلى يسارها من جهة الغرب المحيط الأطلسي المتصل مباشرة بلا انقطاع بالولايات المتحدة وبريطانيا، أما السواحل الأوروبية الغربية الأطلسية فهي شديدة الوعورة وغير ملائمة إلى حد كبير للإنزالات العسكرية !

سلسلة تربط المغرب بالمشرق !

يعتبر مضيق جبل طارق من أهم الممرات البحرية الدولية ، ومن أهم الثغور العربية / الأوروبية . إن خمس التجارة الدولية تمر عبر هذا المضيق . وعلى صخرة جبل طارق تقوم مدينة صغيرة تديرها إدارة محلية تحت السيادة البريطانية . وقد ذهب البعض إلى ربط تلك التحشّدات الأميركية والبريطانية بالاستعدادات الجارية للعدوان على العراق، غير أن مثل هذا الربط لا يمكن فهمه إلا إذا اعتبرنا العراق جبهة من جبهات حرب عالمية، فالإدارة الأميركية، سواء في العراق أم في هرمز والخليج العربي ، أم في باب المندب والسويس ، تحكم سيطرتها على هذه الممرات الدولية كي تحكم قبضتها على عنق العالم أجمع ، فهي تخنق دول الشمال بإعاقة اتصالها الحرّ بالجنوب ، بإفريقيا وغرب آسيا ، بل وبشرق آسيا أيضاً !

هاهنا تبرز الأهمية الاستراتيجية لموقع الوطن العربي الذي لا يمكن أن ينهض نظام عالمي أو إمبراطورية عالمية بمعزل عنه ومن دونه . وهكذا فان التحشّدات العسكرية الأميركية في أقصى المغرب العربي هي حلقة في سلسلة واحدة ، متضافرة ، تمتد إلى أقصى المشرق العربي ، مروراً بالكيان الصهيوني ، وببعض الدول العربية المتعاونة طوعاً أو كرهاً !

الولايات المتحدة والمغرب العربي !

منذ أواخر القرن الثامن عشر تعرضت دول المغرب العربي الأربع ، جميعها على التوالي ، لعدوان السفن الحربية الأميركية ، وقد حدث ذلك في معرض المزاحمة الضارية بين واشنطن ولندن على تجارة الأفيون الذي كانوا يشحنونه إلى الصين !

لقد وقعت الاعتداءات العسكرية الأميركية على بلدان المغرب العربي بهدف إرغامها على توقيع اتفاقيات لخدمة السفن الأميركية دون غيرها أو أكثر من غيرها ، وأيضاً لتخفيف تكاليف تلك الخدمة إلى أدنى حدّ ممكن . وهكذا استمرت عمليات قصف دول المغرب العربي من البحر ، على التوالي واحدة فواحدة ، منذ عام ١٨٠١ وحتى عام ١٨١٦ ، وتجدر الإشارة إلى أن تلك العمليات العدوانية سجّلت وخلّدت في الأبيات الأولى من نشيد مشاة البحرية الأميركية ، التي تقول : " من تلال موتيسوما إلى سواحل طرابلس/ في السماء وفي الأرض وفي الجو / خضنا معارك الوطن " ! لقد أقنعوا، ربما، جنود البحرية انهم يخوضون معارك الوطن بينما هم كانوا يخوضون معارك تجار الأفيون ! واليوم أيضاً يحاولون إقناعهم أنهم يخوضون معارك الدفاع عن الولايات المتحدة بينما هم سيخوضون معارك تجار النفط والسلاح ، والمخدرات أيضاً !

أخيراً ، لابد من التذكير بأن نجاحات تجار الأفيون في استخدام السفن الحربية ضدّ بلدان المغرب العربي ، في مطلع القرن التاسع عشر ، كانت السبب الرئيسي الذي جعل حكومة واشنطن تتخذ قرارها عام ١٨٢٠ بتشكيل أسطول بحري حربي ، دائم الحضور في البحر الأبيض المتوسط، وجعلها ترغم اسبانيا (مثلما ترغمها اليوم) على تخصيص مرفأ ماون في جزر الباليار كقاعدة دائمة لذلك الأسطول الذي كان نواة الأسطول السادس المعاصر !

أهوال الأصولية الأوروبية الأميركية

(٢٠٠٢/١٢/١٤)

إذا كانت الأصولية هي ادعاء طرف واحد أنه يمتلك الحقيقة لوحده ، وأن من حقه احتكار المعرفة لوحده ، فيقرّب ويقصي ويحرّم ويحلّل ويسمح ويعفو ويقتل على هذا الأساس ، فهل يمكن قصرها فقط على المواقف والسياسات الدينية ؟ وما هو حق النقض (الفيتو) المحتكر الذي أعفى إسرائيل من كل جريمة إن لم يكن أصولية ؟ وما هي المماطلة في قبول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي إن لم تكن أصولية ؟ وما هو حصار كوبا والعراق وغيرهما ، ومنعهما بالقوة من تطوير برامجهما السلمية والحربية إن لم يكن أصولية ؟ وما هو إعطاء اليهود كل الحق ، بما في ذلك إبادة الأطفال الرضّع ، مع أنهم لا يملكون أي حق في فلسطين ، إن لم يكن أصولية ؟ وما هو حرمان الفلسطينيين من جميع حقوقهم ، حتى من حق إعاقة سكاكين الجزارين اليهود ، إن لم يكن أصولية ؟!

إن الأصولية ، إذا سلّمنا بصحة هذا المصطلح ، ليست فقط ردود فعل المظلومين الدينية التي لاتستحق الذكر قياساً بأفعال الظالمين التي أنتجتها ، بل هي أيضاً الأصولية العلمانية التي تعتنقها أقوى وأغنى حكومات العالم ! وما هي هذه السياسات الغربية ، العلمانية ، وخاصة الأميركية الانكليزية، التي تحتكر لوحدها منجزات العلوم الحديثة ، وتهدّد بالإبادة كل أمة تحاول فقط السير على منوالها؟

ليست العلمانية في جوهرها سوى الوجه الحديث للأصولية الأوروبية الأميركية القديمة في تطورها من دينية الى علمانية ، وواشنطن التي بلغت اليوم ذروة صعودها وجبروتها ليست سوى نتاج خمسة قرون من صعود وجبروت تلك الأصولية المتعصبة مذهبياً والمتعالية عرقياً !

جذور الأصولية الأوروبية الأميركية

منذ نهاية العصر العربي الإسلامي وبداية العصر الأوروبي الأميركي ، أي منذ سقوط غرناطة واكتشاف أميركا عام ١٤٩٢، بدأت سيادة الأصولية الأوروبية الأميركية عالمياً . لقد التف البرتغالي هنري الملاح حول مراكش وإذا به يكتشف ويا للعجب سواحل أفريقية الغربية ، التي اكتشفها الفينيقيون وتعاملوا معها تجارياً قبل آلاف السنين ! وإذا بالبابا نيقولاووس الخامس يبعث إليه من روما رسالة جاء فيها : " إن سرورنا لعظيم أن نعلم بأن ولدنا هنري أمير البرتغال ، وهو يسير على خطا والده العظيم الذكر يوحنا ، وتلهمه الغيرة التي تملأ الأنفس كجندي باسل من جنود المسيح، قد اندفع – باسم الله – الى أقصى البلاد وأبعدها عن مجال علمنا (؟!) وأنه أدخل الى أحضان الكاثوليكية أولئك الغادرين من أعداء الله وأعداء المسيح ، مثل العرب والكفرة"!

انه لمن الواضح ذلك الجهل المريع بالعالم المتمدن آنذاك ، وتلك الغطرسة الأصولية ، الضيقة الأفق ، التي تعتبر كل ما هو خارج الكاثوليكية مجرد أغيار غادرين كالذئاب ! وعندما هاجموا شعب الداهومي الأفريقي ، على سبيل المثال ، عاملوه كما تعامل قطعان المواشي ، بل أسوأ ، حيث كان مصدراً لتزويد

البرازيل وغويانا والمارتينيك وسان دومينغ بالعبيد ، وهو الشعب الذي كان متقدماً ومتمدناً في حينه أكثر من بعض الشعوب الأوروبية ، يتعاطى التجارة مع العرب في الشمال ، ويملك زراعة متقدمة، وحكومة تفرض الرسوم الجمركية في الأسواق التجارية ، وتجبي الضرائب ، وله نقاباته الحرفية التي تضم صناعييه المهرة ، وجمعياته التعاونية ، ومدارسه ومستشفياته ، ودينه الإسلامي ، غير أن ذلك كله لم يشفع لشعب الداهومي ، وتقرّر مصيره كعبيد يشحنون الى أميركا ! لقد شحنوا الى البرازيل ما بين العامين ١٥٧٠-١٦٧٠ أكثر من أربعمائة ألف إنسان ، بمعدل أربعة آلاف في العام الواحد ، ولم يتجاوز معدّل حياة ذلك الإنسان في البرازيل السنوات السبع ، فنجم عن تلك الحقبة الرهيبة ، حقبة المتاجرة بشعوب أفريقيا وبيعها كعبيد ، هلاك ما ينوف عن مئة مليون إنسان أفريقي. إن الأوضاع الكارثية المأساوية في أفريقيا اليوم ليست سوى نتاج تلك الأصولية الإبادية الأوروبية الأميركية الفظيعة .

الأصولية ومرحلة الانتقال اللوثرية

في البدايات المبكرة لنهوض العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي قادت الكنيسة الكاثوليكية الحملات التدميرية الإبادية ضدّ عالم الحرفة والتجارة العربي الإسلامي ، فكان رهبانها على رأس تلك الحملات التي توجهت أيضاً الى جنوب شرق آسيا ، مدمّرة طرق التجارة البحرية الدولية المنظمة الآمنة ، ومغلقة ثغور جبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز ، لتفرض على الأمة العربية حصاراً محكماً مازال مستمراً حتى يومنا هذا . لكنها وهي تسهم عن غير قصد في التأسيس للنظام الرأسمالي الاحتكاري العالمي ، كانت تؤسس كذلك لظهور قوى جديدة تتجاوز ديكتاتوريتها ومحاكم التفتيش التابعة لها ، التي أبادت عشرات الألوف من الأوروبيين ذبحاً وحرقاً بسبب مخالفتهم لمذهبها ، فقامت ضدها مختلف الثورات الداعية الى سلطة العقل والمعرفة ، والى نشر الإلحاد كطريق للخلاص من سلطة الكنيسة ، كذلك ظهرت اللوثرية البروتستانتية التي مهّدت بدورها لازدهار المشاريع الرأسمالية وانتصار النزعة الفردية .

لقد وضعت اللوثرية حجر الزاوية للأصولية الغربية ، والأسس المتينة للديانة المالية الاقتصادية الأميركية المعاصرة ، ونحن لا ندري إن كان مارتن لوثر (١٤٨٣- ١٥٤٦) قد تنبأ بما سوف يترتب على مذهبه من اجتهادات شايلوكية ربوية وسياسات دولية مدمّرة ! لقد اعتبر لوثر الملكية معياراً للتفريق بين الانسان والحيوان ، فهل كان يرى سقفاً أو حدّاً لها ؟ وهواتهم القديس فرنسيس الأسّيزي بأنه مختل العقل وطائش وأحمق وشّرير لأنه دعا أتباعه الى التخلي عن بعض ما يملكونه للفقراء ، فهل كان ضدّ تعاليم إنجيل لوقا ؟

على أية حال ، إن حكماء وول ستريت ، رجال المال والأعمال اللوثريين الأتقياء ، وضعوا مئات الدراسات عن تلازم الحضارة والملكية الفردية التي لا حدّ لها ولا سقف لها ، ودفعوا بفقراء العالم أجمع الى الهلاك ، ووصفوا كل من لا يؤمن بمذهبهم أنه متوحش وشيطان وشرير . إن هؤلاء الحكماء الأتقياء الأصوليين هم الذين بلغوا اليوم ذروة الجبروت والطغيان العالمي التي ليس بعدها ذروة أخرى ولا يليها سوى الهبوط .

الأصولية اللوثرية تجتاح أميركا

في عام ١٦٢٣ ، كانت تنهض على ضفاف نهر البوتوماك مدينة جميلة أشبه بحديقة كبيرة ، مدينة مزدهرة بالحرف والتجارة ، يسود أسواقها وأحياءها الوئام والسلام ، إنها مدينة (تكن شَتَنكة)

عاصمة شعب الكونوي ، الهندي الأحمر كما أسماه الغزاة ! لقد سوّيت هذه المدينة بالأرض ، بكل معنى الكلمة، وأبيد سكانها عن بكرة أبيهم بكل معنى الكلمة أيضاً ، قبل أن ينتهي ذلك العام (١٦٢٣) على أيدي الرسل اللوثريين . وفيما بعد جاء القائد اللوثري العظيم جورج واشنطن (١٧٣٢ ١٧٩٩–) يخّب فوق أنقاض وعظام تلك المدينة الهندية وشعبها ، ليقيم على أنقاضها مدينة واشنطن العاصمة ، معلناً أن المدينة الجديدة ستنهض على أرض موحشة عذراء كانت تغمرها المستنقعات ! ولكن ، قبل سنوات قليلة من يومنا هذا ، في عهد الرئيس كلينتون أو الذين قبله ، أرادوا حفر حوض للسباحة في حدائق البيت الأبيض ، وإذا بآثار هولوكست شعب الكونوي ومدينته ترتفع على رفوش الرافعات عظاماً وأنقاضاً ، فأسرعوا يردمونها تحت جنح الظلام متخلين عن مشروع حوض السباحة !

في عام ١٧٧٩ ، أصدر جورج واشنطن أوامره الى الجنرال جون سوليفان بأن يحيل مساكن شعب الأوركوا الى خراب ، وأن لا يصغي لنداءات السلام حتى تمحى مدنهم وقراهم وآثارهم عن وجه الأرض . وبعد أن نفّذ الجنرال تعليمات واشنطن كتب إليه يبشره بأن " المنطقة الجميلة تحوّلت من حديقة بديعة الى أطلال مهجورة تثير الرعب والمقت " ! وفي رسالة وجهها جورج واشنطن الى السناتور جيمس دواين فسّر المفهوم الأميركي " للأضرار الهامشية التي ترافق انتشار الحضارة " فقال : « إن طرد الهنود من أوطانهم بقوة السلاح لا يختلف عن طرد الوحوش المفترسة من غاباتها»!

قارنوا مع ما يجري اليوم في فلسطين والعراق وغيرهما ، ولاحظوا في المقطع التالي إشارة توماس جيفرسون الى مفهوم التوسع الأميركي ، وقارنوه بمفهوم التوسع الإسرائيلي !

يعتبر توماس جيفرسون ، الأصولي اللوثري العلماني ، رسـول الحرية الأميركية وكاتب وثيقة «الاستقلال» . غير أن جيفرسون هذا هو الذي أمر وزير دفاعه أن يواجه بالبلطة أولئك الهنود الذين يقاومون التوسع الأميركي ! ليس مقاومة وجود الأميركيين على أرض ليست لهم ، بل مقاومة توسعهم! لقد أمره أن لا يضع البلطة حتى يفنيهم ، أو يسوقهم الى ما وراء نهر المسيسبي ، وسوقهم الى ما وراء المسيسبي لم يكن سوى إجراء مؤقتاً ، بالطبع ، ومجرّد مرحلة قبل أن تبدأ مرحلة توسع أخرى ! قال جيفرسون بالحرف : " نعم ، انهم قد يقتلون أفراداً منا ، لكننا سنفنيهم ونمحو آثارهم عن هذه الأرض ، فنحن مجبرون على قتل هؤلاء الوحوش أو طردهم الى الجرود مع وحوش الغابات " ! إن قول جيفرسون بأن الهنود سيقتلون أفراداً من جماعته ، يعني أنه هو من يهاجمهم ، وهو يعرف أنهم ضعفاء عزل ، لكنهم في دفاعهم عن أطفالهم لا بد وأن يقتلوا ولو خنقاً بأيديهم بعض جنوده ! ويالها من وقائع مرعبة تتكرر في جوهرها اليوم بالضبط ضد أبناء أمتنا في فلسطين والعراق وغيرهما !

يقول الباحث العربي /الأميركي منير العكش في كتابه " أميركا والإبادات الجماعية " أن عالمنا كله يعيش اليوم تحت رحمة " مافيا " كولومبس الذي أوصى باستثمار ذهب أميركا في " تحرير أورشليم " ! وأن الهنود الحمر الذين أبيدوا بالنيابة عنا ككنعانيين ، بينما نحن الكنعانيون الحقيقيون، ما يزالون يعيشون فينا ! يريد الباحث أن يقول ، بالطبع ، أنهم أبيدوا كعرب ، ونحن نباد اليوم كهنود حمر ، وكاستمرار لما بدأ في أميركا !

ما هي الأصولية ، حسبما يعّرفونها اليوم ، إن لم تكن مجسّدة في جورج واشنطن ، مالك العبيد المرموق ، الذي يتاجر بالرقيق كسلعة ويستعملهم كأدوات وحيوانات ،والذي كان لا يكفّ عن التشكي من أن عبيده لا ينتجون على أراضيه بمقدار ما ينتج هو ، ولذلك كثيراً ما انهال بسوطه ، بيده ، على أجساد النساء اللواتي اتهمهن بالتظاهر بالمرض أو بالحبل ! لقد وصف عبيده الذين يتباطؤون

خلال الثماني عشر ساعة من عملهم اليومي بالمخلوقات الكسولة المخادعة ، واتهمهم بسرقة المؤن ، فأقام رقابة صارمة على مخازنه ، وراح يقتل كلاب عبيده مدّعياً أنها تساعدهم في سرقاتهم الليلية للطعام!

لقد كان جورج واشنطن نموذجاً للوثري البيوريتاني ، والانجليزي العلماني الأصولي ، أما جورج بوش الابن فهو خلاصة ذاك النموذج ، وذروة تلك الأصولية التي لا بدّ وان نجمها على وشك الأفول، أما غساسنتنا ومناذرتنا من أتباع الأصولية العلمانية الأوروبية الأميركية ، الذين لا يرون العيوب إلا في أمتهم ، فيبدو أنه قد فات أوان إقناعهم بالوقوف مع الحق الى جانب أهلهم !

أي مصير ينتظر اليهود الصهاينة؟

ألحق الصهاينة اليهود بالأمم جميعها ، بما فيها الطوائف اليهودية متعدّدة الجنسيات ، أضراراً كبيرة جداً ، وتخريباً قاسياً وعميقاً ، فهم دائماً الناب الاحتكارية الربوية التي تنغرز في وريد الضحية ،والمخلب الذي ينشب في جسدها ، ورأس الحربة المسموم الذي يحاول أن يطال قلبها ، وهذه الأخطار هي عين ما تتعرض له أمتنا، على مدى القرن الماضي وما زالت ، وهي بلغت أوجها منذ وصل بيل كلينتون الى سدّة الرئاسة الاميركية ممثلاً صريحاً للصهيونية غير اليهودية ، ففي الثاني من أيلول /سنتمبر عام ١٩٩٤ نشرت صحيفة» معاريف» اليهودية تقريراً أعده مراسلها في واشنطن ، تحت عنوان :«اليهود الذين يديرون بلاط كلينتون »! وقد بدأ التقرير بجملة من موعظة ألقاها حاخام كنيس في واشنطن ، وتضمنت ما يلي :

« لم تعد حكومة الولايات المتحدة للغوييم (أي لغيراليهود) بل صارت إدارة يشارك فيها اليهود بشكل كامل وعلى جميع المستويات »!

صعود اليهود الى الإدارة الاميركية

يقول تقرير» معاريف» إياه أن صعود اليهود الى مركز السلطة العليا في واشنطن قد بدأ قبل عقود ، وبدا واضحاً للعيان عندما أصبح هنري كيسنجر وزيراً للخارجية في عهد الرئيس ريتشار نيكسون، في مطلع السبعينات من القرن الماضي ! اليوم ، يحيط بالرئيس الحالي جورج بوش سبعة وعشرين يهودياً ، يوجهون خطاه في حربه المعلنة ضد العرب والمسلمين ، ويؤججون نيران معاركه في فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرهما ويفعلون كل ما من شأنه دفع العالم والويات المتحدة الى هاوية الدمار الشامل ،غير أن ما سوف ينجم عن جهودهم الشريرة هو اندفاعهم هم على طريق الانتحار كما حدث في التاريخ أكثر من مرة .

وفي وصفه لصعود اليهود الى قمة السلطة الاميركية ، في عهد بيل كلينتون ، يقول تقرير صحيفة «معاريف» اليهودية بأسلوب روائي ، أنه في نحو الساعة السادسة صباحا ًينطلق عدد من السيارات من مقر وكالة الاستخبارات المركزية الى البيت الابيض حاملاً كبار الضباط في طريقهم الى الرئيس ومعاونيه الأربعة الكبار ، لتقديم التقرير الرئاسي اليومي ، الذي يتكون عادة من خمس الى سبع صفحات تتضمن المعلومات الأكثر حساسية عن التطورات في أنحاء العالم ، ويدرس الرئيس ونائبه ومعاونوه التقرير ، فمن هم أولئك المعاونين الأربعة الكبار؟ إنهم انطوني ليك مستشار الأمن القومي ، وليون باينتا رئيس جهاز البيت الأبيض ،وصموئيل برغر نائب مستشار الأمن القومي ، وليون بيرث مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس . تقول معاريف: إن بيرغر وبيرث هما من اليهود « الدافئين »! وتقصد أنهماحميمي الصلة بالكيان الصهيوني ، ثم تتبجح أنهما ليسا حالة استثنائية منفردة ، ففي مجلس الأمن القومي الاميركي سبعة يهود من أصل عدد أعضائه الأحد عشر ، وأن كلينتون وضعهم في نقطة التقاطع الحساسة بين حقلي الأمن القومي والسياسة الخارجية !

اليهود في مكتب الرئيس الأميركي

يقول تقرير «معاريف» أن الوضع لا يختلف كثيراً في مكتب الرئيس كلينتون المليئ باليهود « الدافئين» ، فهناك وزير العدل ، ومنظم جدول الاعمال الرئاسي، ونائب رئيس جهاز البيت الأبيض ، والمستشار الاقتصادي ، ووزير المالية ، ومسؤول شؤون الاعلام ، ومديرة شؤون الموظفين ، ومدير العمل التطوعي ، ومسؤول البرنامج الصحي ، ووزير العمل ، ووزير التجارة ، إضافة الى قائمة كبيرة من كبار المسؤولين اليهود العاملين في وزارة الخارجية !

ومن بين هؤلاء اليهود الكثر في إدارة كلينتون ، يختار مراسل « معارف» خبير الاتصال مع الكونغرس في البيت الأبيض ، اليهودي « الدافيء « المدعو ريهم أمانويل ن ليجري معه حديثاُ « دافئاً « فيقول أمانويل ان اسم عائلته الأصلي هو « اورباخ» وإنها كانت تملك صيدلية في القدس وفي تل أبيب ، وأن عمه قتل في حرب ١٩٤٨ ، ووالده كان عضواً في عصابة أراغون التي قادها مناحيم بيغن ، وأنه لا يزال يؤيد الليكود، وأن أسرته انتقلت من فلسطين الى شيكاغو ، فولد هو فيها ، ودرس في مدراسها اليهودية ! قال أمانويل :

–» قمت بزيارتي الاولى الى «اسرائيل» بعد ثلاثة أيام من حرب الأيام الستة (١٩٦٧) ..هزيمة العرب كانت شاملة ... وكان فرح لا مثيل له !

ثم يتحدث أمانويل ،المسؤول الكبير في البيت الأبيض ، عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، فيقول:–»تطوعت للعمل في الجيش الاسرائيلي لمدة شهر .. لم تكن مهمتي قتالية بالطبع.. لكننا بذلنا كل يمكن للمساعدة ... والشيئ المهم هو أننا كنا هناك » !

اليهود حول جورج بوش :

الرئيس الحالي جورج بوش من الصهاينة غير اليهود ، من الانجلو سكسون البيوريتان المتعصبين تلمودياً أكثر من اليهود بما لايقاس ، وقد أصدر جده ،المدعو بدوره جوج بوش، كتاباً عام ١٨٣١ حمل عنوان « حياة محمد» ، وجاء فيه أنه :» مالم يتم تدمير امبراطورية السارزن (المسلمين) فلن يتمجد الرب بعودة اليهود الى وطن آبائهم وأجدادهم « !

تحيط بالرئيس الاميركي الحالي بوش مجموعة كبيرة من اليهود، في مقدمتهم سبعة وعشرين يحتلون مواقع قيادية. وقد راح هؤلاء يضعون الدراسات ويعدّون الخطط لتدمير العرب والمسلمين والمسيحيين، في البلاد العربية والاسلامية، وفي اوروبا أيضاً، ومن البارزين بينهم ريتشاردبيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع في الحكومة الاميركية،الذي أقيل مؤخراً بسبب صدمة المقاومة في العراق للهجمة العسكرية الانجلواميركية.

وتتلخص وجهة نظر بيرل وأمثاله في أنه لابد من تغيير خارطة الشرق الأوسط « أي إعادة استعمار البلاد العربية ووضعها تحت الادارة الاسرائيلية لصالح واشنطن، وأن «العدو الأكبر للولايات المتحدة واسرائيل هو عقيدة القومية العربية بصورها المختلفة، بما في ذلك عقيدة التضامن الاسلامي، فالقومية العربية والتضامن الاسلامي في نطاقها يجب أن تعتبر خارج الشرعية الدولية، أي غير شرعية وضدّ الشرعية الدولية ، وأن تعامل على هذا الأساس ، كشريرة ومارقة، أي أن يحظر ذكر العروبة والاسلام ، بمجرّد ذكرهما، تحت طائلة العقوبات الموضوعة ضد الارهاب !

اليهود يفقدون حذرهم تكراراً :

في نهاية الالف الاولى للميلاد عبرت بحر المانش الى انكليترا قافلة من اليهود، وراح الملك الانكليزي وليام (١٠٦٦ ـ ١٠٨٧) يعتمد على أولئك اليهود، حيث كان بأمس الحاجة الى أموالهم (المكدسة) واستثماراتهم ووظائفهم (الربوية) . وقد لخص بارون قصة يهود انكلترا اولئك على النحو التالي :

ـ تحوّلوا الى طبقة من كبار المرابين، وظيفتهم الرئيسية تقديم القروض لكل من المضاربات الاقتصادية والسياسية ، وبعد أن جمعوا ثروات طائلة بفضل أسعار الفائدة المرتفعة تعرضوا للإرغام ، بشكل أو بآخر ، للتخلي عن أموالهم لمصلحة الخزينة العامة. وكانت الرفاهية التي طالما تمتعت بها العائلات اليهودية، وفخامة مساكنها وملابسها ، وتأثيرها في الشؤون العامة، قد أعمت حتى المحنكين اليهود عن الأخطار الفادحة الكامنة وراء الاستياء المتزايد في أوساط المديونين من جميع الطبقات، وأعمتهم عن أثر اعتماد اليهود المطلق على حماية سادتهم الكبار، فجاءت موجات السخط، التي بلغت ذروتها في الانتفاضات العنيفة عامي ١١٩٠و١١٩٨، لتكون نذيراً بالمأساة الختامية . إن ازدهار اليهود الانكليزية بسرعة الشهاب، ثم انهيارها بسرعة أكبر، يعطي بصورة بارزة العوامل الأساسية التي تشكل مصائر جميع اليهود الغربيين في النصف الأول الحرج من الألف الثانية للميلاد « !

أي مصير ينتظر اليهود الصهاينة ؟

اليوم ، يحتمي اليهود الصهاينة بالديكتاتورية العالمية الاميركية في مواجهة جميع أمم الأرض ،بما فيها الأكثرية الساحقة من شعوب الويات المتحدة ، فالأمر لم يعد مقتصراً على مجرّد استنزاف بلد ما واحد بالعدوان والربا ، بل صاراستنزافاً لجميع الأمم التي بدأوا اليوم حربهم ضدها نطلاقاً من العراق . لقد كانوا ، في الماضي ، يهربون من دولة الى أخرى ، فإلى أين يهربون الآن عندما تنكفئ الامبراطورية الأميركية وتنشغل عنهم بهمومها ، وهم لم يبق لهم في هذا العالم من سيّد ونصير سوى ديكتاتوريتهم الباغية ؟!

يقول مراسل صحيفة «معاريف « الصهيونية عن حياة اليهود في الولايات المتحدة ، واصفاً تجمعهم في كنيس» آدات اسرائيل» في واشنطن خلال أحد أيام السبت،على النحو التالي :

– « كلهم أثرياء ! الأسبوع المقبل ، عند بداية السنة العبرية ، سوف ينضم اليهم كثيرون من اليهود الذين اعتادوا قضاء عطلة نهاية الأسبوع في أفخم النوادي ، وفي أغلى ملاعب الغولف ، وفي امتطاء أفضل الخيول ، أو يقضونها في مساكنهم الفخمة قرب البحيرات غرب فيرجينيا ،أو في يخوتهم الخاصة المبحرة ! كما هي العادة ، أغلى ما يمكن تصوّره من سيارات الليموزين ، وتخرج منها النساء الأنيقات ، والرجال ببذلاتهم الغالية ، يتبعهم أطفالهم الأنيقون.

أن اجرة دخول الكينس تبلغ ألف دولار...الخ «!

إنه لمن المدهش حقاً يتحدث مراسل « معاريف» في واشنطن عن مظاهر الثراء اليهودي الفاحش، وهم الذين كانوا طوال القرنين التاسع عشر والثامن عشر يتهمون أعداء اليهود اللاساميين بارتكاب جريمة حين يطابقون بين اليهود الثراء ! لقد كانت مثل هذه المطابقة دائماً بمثابة تهمة ، فكيف يتكلم المراسل اليهودي وأمثاله بالطريقة ذاتها ، التي كان الأخرون من غير اليهود يحاسبون عليها أشدّ الحساب ؟ هل هي مجّرد وقاحة وتبجّح ؟ أم أنها غفلة ، وفقدان للحذر، وبالتالي مؤشر على قرب يوم الحساب ؟

اليهود وتطورات النظام العالمي

في الحقيقة ، وقبل أربعة عقود أو خمسة فقط ، لم يكن الكثيرون من اليهود الاميركيين يعلنون تأييد أعمى للكيان الصهيوني في فلسطين ، ولا للحركة الصهيونية اليهودية العالمية ، فما الذي استجدّ ليجعل الجالية اليهودية الاميركية عموماً تنتقل الى ميدان العمل المباشر والصريح لصالح الكيان الصهيوني ؟ وماذا وراء ذلك القدر الكبير من الحضور والنفوذ اليهودي في مؤسسات الحكم الاميركية العليا ؟

الجواب يكمن ، من دون ريب ، في ما طرأ من تطورات على بنية النظام العالمي ، الاحتكاري الربوي، خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، وخاصة خلال العقد الأخير ، حيث تفاقمت أزمات هذا النظام الى درجة الاستعصاء والامتناع على أي حل منطقي ، فبينما بلغت الاحتكارات العالمية الربوية ذروة القوة والصعود الذي ما بعده صعود ، هبطت المجتمعات الانسانية الى حضيض ما بعده حضيض . وهكذا بدت الساحة الدولية وكأنما هي خالية من أية قدرة على الاعتراض والمقاومة ،فاندفع اليهود، وقد فقدوا حذرهم ، يطفون على السطح وقد أخذت النشوة ألبابهم ، وإن هذا ما ليشبه ما يفعله بعض الدهماء حين يندفعون لاستغلال الكوراث الطبيعية من أجل النهب والسلب !

إنهم اليوم ، بعدأن أسهموا في دمار عدة دول مهمة ، يأخذون على عاتقهم تدمير العراق ، والاستيلاء عليه، وتحويله الى قاعدة اميركية / صهيوينة تمكنهم من الامساك بزمام العالم ، غير أن العراق العظيم ، بعمقه العربي الاسلامي ، يفاجئهم ويصدهم بمقاومته المتميزة ، ويبشرهم بمصير رهيب يستحقونه، متحولاً الى خندق أمامي عالمي حقاً ، فهل خلت أوساطهم من العقلاء والحكماء الى هذا الحدّ ؟ هل أصابهم العمى ففقدوا القدرة على مراجعة دروس التاريخ ؟!

إيحاءات الأوضاع الأممية الراهنة

في سياساتهم العدوانية يتكئ الاحتكاريون الأميركيون وأتباعهم إلى جملة من المغالطات التاريخية التي تنال من شأن الأمم الأخرى وتحطّ من قدرها وتبرّر استعبادها أو إبادتها، وبخاصة الأمة العربية والإسلامية، فلطالما ألحّ مؤرخو العصر الأوروبي الأميركي، خلال القرون الخمسة الماضية، على تصوير أوروبا باعتبارها مركز جميع العصور البشرية، فهي الامتداد الطبيعي للإغريق والرومان القدامى من جهة، وهي الوارثة للتراث التوراتيٍ والإنجيلي من جهة أخرى، وبالطبع، فإن هذا التصوير القسري والربط التعسفي غير صحيح تاريخياً. غير أن ادعاءهم أنهم امتداد سياسي لأثينا وروما الوثنيتين العبوديتٍين يبدو معقولاً بمعنى من المعاني، حيث لا يستطيع المرء أن يكون ابن الشيطان ومن صلبه حقاً وفعلاً، لكنه يستطيع بالتأكيد أن يغزل على منواله وأن يكون ابنه بالروح!

الأسباب الكامنة وراء المغالطات

لم تكن أثينا القديمة عاصمة أوروبية، وكذلك روما القديمة، بل هما كانتا عاصمتين مشرقيتين وجزءاً من المنطقة العربية القديمة، ففي زمنهما لم تكن أوروبا التي نشاهدها اليوم قد ظهرت بعد، لا ديمغرافياً ولا سياسياً، والعلوم المختلفة، اليونانية والرومانية، ليست سوى مرحلة في تطوّر علوم تلك المنطقة العربية القديمة . إن الاحتكاريين المعاصرين في انتقائهم وتلفيقهم للوقائع والصلات التاريخية أرادوا تبرير الحرب المفتوحة ضدّ الأمة العربية والإسلامية، فزعموا أنهم استمرار لأثينا وروما اللتان فتحتا الأبواب أمام العقل، فكأنما لم يكن ثمة عقل قبلهما، وكأنما بالإمكان فصل العقل عن الروح والمادي عن المعنوي في سيرورتهم وصيرورتهم، وفي جدلية العلاقة الأزلية بينهم! لقد كانت حكاية «العقل المستقل» مجرّد ذريعة تبرّر التعالي على الإنسان وتسوّغ التمييز والاحتكار والإبادة ، ولقد نجحوا . ويا للأسف في تحقيق خلط مفتعل اضطربت بسببه الأذهان، وتعثرت الخطى، فنحن صرنا كما أرادوا، ننظر إلى خارطة العالم وديمغرافيته في ذلك العصر القديم بمنظار العصر الراهن والتقسيمات الجغرافية والديمغرافية الراهنة، ولا نتردّد في عقد مقارنة بين هارون الرشيد وشارلمان، فكأنما نحن نعقد مقارنة بين الرئيس الأميركي المعاصر وبين رئيس جزر القمر المعاصر !

المنطقة العربية هي الأساس

قبل ألفي عام تقريباً، كان ثمة حوض المتوسط العربي الطابع عموماً، وكانت السواحل الشمالية بمنزلة تخوم وأطراف وضواحي لمنطقة حوض المتوسط ، وهي بقيت كذلك حتى عهد «تاجر البندقية « الشكسبيري ، أي حتى أواسط الألف الميلادية الثانية . كانت منطقة حوض المتوسط تقوم على المساحة البشرية والجغرافية الواقعة بين النيل والخليج العربي من جهة والأطلسي من الجهة الأخرى ، وهذه المساحة بمنزلة القلب ومركز الثقل بجميع المعاني والمعايير ، وأثينا وروما كانتا مجّرد شرفتين في ذلك البناء العربي المتكامل حسب التعبير الصائب للمفكر الفرنسي بيار روسيه ، فلو أن أثينا و روما زالتا من الوجود فإن المنطقة سوف تبقى ، أما إذا زالت المنطقة فلن تبقى أثينا ولا روما !

كانت روما في مرحلة من المراحل ، مركز قيادة للمنطقة العربية وليس لغيرها . وهي ظهرت بفضل

المنطقة العربية ، ولم تظهر المنطقة العربية بفضلها ، وهي كانت ترفع راياتها الرومانية السياسية في أنحاء المنطقة العربية ، وتفرض لغتها وقوانينها الرومانية ، لكنها تعيش وتنهض استناداً الى تراث المنطقة العربية ، وثرواتها المادية و البشرية ، وخبراتها وتجاربها الإنسانية . إن العلماء والمفكرين والمهندسين والبنائين الرومان كانوا عرباً في معظمهم ، وإن هم حملوا أسماء رومانية ونطقوا باللغة الرومانية .ومعظم المنشآت التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا في منطقة المتوسط ، بما فيها ايطاليا،هي عموماً وبصورة غالبة من صنع العرب القدماء . أما سياسياً فكان العصر يونانياً ثم رومانياً ، وإن غدا فيليب العربي وغيره قياصرة في روما!

الانتقال من عصر إلى عصر

في أواخر العهد الروماني، وأثناء استطالته البيزنطية ، كانت المستعمرات الرومانية تنوء تحت ثقل النهب العشوائي لثروات الأمم ، وتحت ضغط الإنكار الروحي والثقافي للمجتمعات ، وتحت نير السياسات العبودية التي تعتمدها الأقليات الحاكمة .

في تلك الفترة ، اختلطت الموازين، واضطربت المعايير ، واضمحلت القوانين ، وتعطلت العلاقات والأسواق الدولية، فبدا كأنما العالم جميعه مشرف على نهايته، كما هو حاله اليوم ، فكان ذلك مأزقاً تاريخياً لا حل له عند سادة ذلك العصر ، ولم يكن ثمة مناص إلا بالتغيير الجذري الإيجابي للعلاقات الدولية . لقد كان مأزقاً تاريخياً لم تنفع معه الجيوش الجرارة من المرتزقة الذين جندتهم الإمبراطورية الباغية المفلسة، تلك الجيوش التي استمرت حتى اللحظة الأخيرة تخبّ في جميع أنحاء منطقة المتوسط، ناشرة الرعب والدمار أينما حلت. لقد أصبح تغيير العقيدة السياسية الدولية، والعلاقات الدولية عموماً، أي الانتقال من عصر إلى عصر، هو الحل الوحيد .

نجاح عملية الانتقال التاريخية

لقد كان ذلك القائد الروماني محقاً عندما أبدى دهشته لجرأة رسول المدينة/ يثرب عندما خاطبه داعياً إياه إلى الحق ، وكان حكيماً عندما نجح في كظم غيظه وضبط نفسه، وراح يتأمل في رسالة يثرب بهدوء . وعندما انطلقت كتائب الدعوة العربية الإسلامية لتغيير العلاقات الدولية الظالمة كان المسيحيون شركاء في تلك العملية التاريخية، سواء في مرحلة التحضير أم في مرحلة التنفيذ، فالقضية كانت تخصهم مثلما تخص اخوتهم المسلمين، ومثلما تخص جميع المظلومين المهانين المهمّشين ،من مختلف المذاهب والأجناس ، فالإسلام، كما بلّغه محمد ، هو استمرارية مسيحية موسوية إبراهيمية ، وهو ذروة تلك الدعوات على مدى القرون ، ولحظة انتصارها الحاسم. ولقد نجحت الدعوة إلى الحق، مع من حالفها وهم كثر ، في تحقيق عملية الانتقال التاريخية، وفي إحلال علاقات أممية جديدة ، متقدمة عموماً بجميع المعايير .

تشبيه واشنطن بروما القديمة

هناك، بالفعل، ما يوحّد بين اليونان القدامى والأوروبيين المعاصرين ، وما يوحد بين الرومان القدامى والأميركيين المعاصرين: إنه الجوهر العبودي ، ونزعة التعالي، والتعصب ، والاحتكار، ونفي الآخر وإنكار حقوقه الأولية !

كان الرومان بمنزلة استطالة يونانية، واليوم فإن الولايات المتحدة هي بمنزلة استطالة أوروبية. ولقد نهض العصر الأوروبي الأميركي، منذ خمسة قرون، كارتداد فظ عاد بالبشرية إلى الوراء، إلى

عهود الرق والعبودية اليونانية الرومانية. أما أنها حضارة متصلة متواصلة، سادت العالم عبر جميع العصور، ابتداء باليونان وانتهاء بالاميركان، فهذا غير صحيح على الإطلاق. وأما أن واشنطن ، مثلها مثل روما القديمة بالضبط ، تقف اليومٍ في ذروة قوتها وجبروتِها وطغيانها، وفي الوقت نفسه ضعيفة على حافة الهلاك، فهذا صحيح تماماً . لقد بلغت واشنطن حقاً تلك الذروة التي لا صعود بعدها، التي بلغتها روما ذات يوم، والتي لا يليها سوى الهبوط السريع!

من أين ينطلق الخلاص ؟

هاهي الأمم اليوم تنوء جميعها تحت وطأة النهب والقهر، وهاهي الجيوش الأميركية والحليفة تخبّ في القارات الخمس ، فارضة إرادتها قسراً ، وقد اختلطت الموازين ، واضطربت المعايير،واضمحلت القوانين، وتعطلت العلاقات والأسواق على نطاق واسع، فبدا العالم المعاصر بدوره كأنما هو مشرف على الهلاك ، ولا أمل يرتجى من الأوربيين الذين ربما يعادلون الفرس القدامى ، ولا من الصينيين الذين ربما يعادلون الأحباش القدامى، وكذلك لا أثر للمدينة / يثرب، مركز الانطلاق!

أين يثرب المعاصرة ؟ هل هي في آسيا، أم في أفريقيا، أم في أميركا اللاتينية؟ هل يعقل أنها في أوروبا، أم في استطالتها الأميركية؟ من يدري! لابد وأن يثرب المعاصرة موجودة اليوم في منطقة ما، وفي موقع ما، لا يأبه له أحد، تصاغ فيها بهدوء وببساطة قوانين وعلاقات العصر القادم القائمة على العدل والحق ، وإننا لنرجو مخلصين متلهفين أن يكون لأمتنا شرف خدمة البشرية جمعاء مرة ثانية، بالإسهام الرئيسي في تخليصها من براثن وأنياب هذا الوحش الخرافي الذي أنتجه العصر الأوروبي الأميركي!

تفكيك المشهد الدولي ومحاولة فهمه !

بلغ عدد الجنود الذين حشدتهم واشنطن حتى الآن حول العراق حوالي خمسة وستين الفاً ، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى مئة وعشرة آلاف جندي ، ثم إلى مئتي ألف قبل نهاية الشهر الثاني من العام الحالي ، علما أن هذه الحشود ليست وحدها المعنية بمهاجمة العراق ، بل هي متصلة ومدعومة بشبكة من مئات القواعد العسكرية الأميركية الثابتة ، المنتشرة في جميع القارات ،وبحاملات الطائرات الجوّالة الاثنتي عشر ، التي تحمل كل واحدة منها ثمانين طائرة مقاتلة ، وخمسة آلاف جندي ، ومختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل . غير أن ذلك كله يبدو و كأنما هو غير كافٍ ، فواشنطن تلحّ على دول العالم الأخرى ، وعلى حليفاتها الثريات تحديداً ، أن تساهم في الحملة العسكرية ضدّ العراق، فما معنى ذلك ؟ وهل تستحق القدرات الذاتية العراقية حقاً كل هذا السعار الحربي ؟

وبينما يبدو العراق مثل أسير محكوم بالإعدام ينتظر قرار التنفيذ، كما يرى ويتصرف كثيرون، تتأرجح العواصم الكبرى الحليفة بين الامتناع عن الاشتراك في الضربة القاضية وبين القبول بالمشاركة . إن امتناعها يبدو غير مؤكد على الرغم من مبرراته المنطقية والمصلحية القوية ، وإن قبولها يبدو شبه مؤكد على الرغم من مبرراته الواهية ، فكيف يمكن فهم هذا المشهد المعقّد والمحيّر بمجمله ، والذي يستقطب اهتمام كل إنسان في جميع البلدان وعلى مدار الساعة ؟ .

كيف نشأت هذه الإمبراطورية العالمية ؟

حسب المنطق العلمي ، يستدعي فهم المشهد الدولي الرهيب الراهن تفكيكه والتدقيق في مكوناته من حيث نشأتها التاريخية ، في تطورها وتكاملها و بلوغها ما آلت إليه اليوم ،وسرعان ما سنجد أمامنا واضحة إمبراطورية عالمية ، متعددة الرؤوس ، تتزعمها دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأميركية ، وسنجد هذه الإمبراطورية وقد بلغت ذروة نهائية ليس بعدها سوى الانحدار ، حيث الأمم جميعها ، بما فيها الأوربية والأميركية ، لم تعد تطيق جبروتها وثقلها وجشعها وتخريبها .

لقد زرعت بذور هذه الإمبراطورية في نتائج الحرب العالمية الأولى، ونبتت في نتائج الحرب العالمية الثانية، فهي مخصّبة برفات عشرات ملايين الضحايا ومسقية بدمائهم في نشأتها الأولى ، ثمٍ مرعية ونامية خلال العقود الخمسة الماضية على حساب شقاء مليارات البشر وهلاك مئات الملايين جوعاً ومرضاً .

كانت نتائج الحرب العالمية الثانية بمثابة حجر الأساس في بناء هذه الإمبراطورية ، حيث أصيبت الأوساط الحاكمة ، الأوربية و اليابانية ، بالذعر الشديد من شعوبها المنكوبة ، وأصيبت بالذعر الشديد من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ، فأسرعت بقبول التبعية للأميركيين كحماة لأنظمتها، وهم الذين بقيت بلادهم في منأى عن ميادين القتال ، وخرجوا من الحرب منتصرين وحدهم بجميع المعايير!

وسرعان ما توجب على الأوساط الأوربية الحاكمة الاستجابة للإدارة الأميركية بالانخراط في الأحلاف العسكرية العدوانية ، مثل حلف شمال الأطلسي الذي اتسع ليشمل السياسة والاقتصاد والمجتمع و الثقافة ، فساعد ذلك بقوة على تسريع عملية انصهار الإمبراطورية الاستعمارية القديمة في الإمبراطورية الأميركية الجديدة ، تقريباً خلال الخمسة عشر عاماً التي تلت الحرب العالمية الثانية .

إمبراطورية الخير العميم والحق المطلق ؟!

أثناء تسريع عمليات انهيار الإمبراطورية الاستعمارية القديمة ، ورفع أنقاضها ، وصهرها في الإمبراطورية الأميركية الجديدة ، كان على واشنطن التوفيق بين حاجتها إلى المستعمرين القدامى كمساهمين في نظامها الحديث ، يقفون معها ضدّ المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر عموماً ، وبين نزعتها إلى الاستئثار و التفرّد والاحتكار ، النزعة التي لا يمكن أبداً أن تسمح لهم بالاحتفاظ بمستعمراتهم ، ولذلك كانت تدعمهم بالمال والسلاح لقمع ثورات الشعوب المستعمرة من جهة ، وتضع نفسها في موقع القادر على توجيه الصراع في الاتجاهات التي تخدم مخططاتها الخاصة من جهة أخرى .

كانت واشنطن تسعى حقاً لاستقلال المستعمرات على أن تبقيها داخل شبكة النظام الاحتكاري الحديث الذي أنشأته . وقد نجحت بالفعل في تقويض كل نفوذ مستقل لدولة من الدول الاستعمارية القديمة ، واستبدلته بنفوذ جماعي ، إمبراطوري ، تحت إشرافها وبقيادتها . وهكذا صار الأوربيون واليابانيون يتزودون بحاجتهم من النفط ، على سبيل المثال ، عن طريق واشنطن ، بإشرافها وبموافقتها!

في أطوار بناء هذه الإمبراطورية ، وعندما يشتد الصراع بين المستعمرين القدامى وحركات التحرر، كانت واشنطن تتظاهر بالحياد بينما هي تتسلل مخترقة صفوف حركات التحرر بشتى الوسائل والسبل و الأشكال . لقد تطلعت في آن واحد إلى تقويض الاستعمار القديم والى إجهاض حركات التحرّر ، أي أنها كانت تستفيد من حركات التحرر للقضاء على الاستعمار القديم ،و تستفيد من حروب الاستعمار القديم لاختراق صفوف حركات التحرر وإجهاضها ! لكنها ، عندما ترى في حركة التحرر خطراً جدّياً يصعب اختراقه واحتواؤه كانت تنخرط في الحرب إلى جانب المستعمرين القدامى كما حدث في فيتنام !

الثوابت السياسية رغم التناقضات !

نجم عن نهوض الإمبراطورية الأميركية تمركز شديد لرأس المال الدولي ، بحيث صار عدد من الأشخاص يحتكرون منه أكثر مما لدى عشرات الدول . إن بلدا ن الشمال ، التي يشكل سكانها خمس سكان العالم ، تستحوذ على أربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك العالمي ، لكن الولايات المتحدة تستحوذ لوحدها على ربع ما يستحوذه حلفاؤها . وهكذا اتسعت وتعمقت مساحة الشقاء الإنساني الأممي ، وظهرت تناقضات رهيبة من نوع جديد تماماً راحت واشنطن تعالجها بمجرد القوة الحربية الباغية ،غير عابئة بمصير مئات ملايين الأبرياء بما في ذلك مصير شعبها بالذات !

خلال العقود الأولى من عمر الإمبراطورية، نهض تحالف وتآزر دولي قوامه الأوساط الاحتكارية العليا في البلدان الرأسمالية وفي ركابها القوى التي تقوم بدور الوكيل في المستعمرات السابقة ، وكانت مهمة ذلك التحالف والتآزر إطالة عمر النظام الاحتكاري العالمي إلى الأبد إن كان ذلك ممكناً،غير أن ذلك لم يكن يعني زوال التناقضات والصراعات ، حيث سعى دائما كل طرف من أطراف رأس المال الدولي إلى انتزاع أكبر قدر من الأرباح المحققة التي رآها تتناسب مع قوته وموقعه ، مع إعطاء الأولوية دائما لحماية النظام الاحتكاري العالمي وضمان ديمومته .

اليوم ، وقد استفحلت أزمة النظام العالمي إلى درجة الاستعصاء ، تبدو العواصم الحليفة مضطربة وقلقة إلى أبعد الحدود . لقد أنهكتها سياسات الديكتاتورية الأميركية القائدة التي بدأت تنال من

مصالحها الحيوية المباشرة أكثر فأكثر .غير أنها لا تملك موقفاً مستقلاً بديلاً ، ولا تستطيع إلا تأييد واشنطن ودعمها ، مهما تجبرت وتعنتت ، بسبب خشيتها من انفلات زمام الأمم ، وانهيار النظام الاحتكاري العالمي بمجمله . إن الحيلولة دون نهوض الأمم هي الثابت الأول في سياسة أطراف رأس المال الدولي مهما بلغت تناقضاتهم ، بل انهم يقاومون بشراسة أية محاولة لنهوض مركز قوة جديد وان من طرازهم وفي إطار نظامهم . إن هذا يبدو جلياً في موقفهم من روسيا مثلاً . وهكذا فانه لمن الواضح نزوع الأطراف الرئيسية في النظام الدولي إلى الحفاظ على الثوابت مهما بدت غير منطقية، وعلى استقرار التوازن الدولي مهما بدا هشاً ،فهي تسلم ، وان بغيظ وعلى مضض ، لرأس المال الأميركي في انفراده بالقيادة ، لأنه الأقدر على ضبط الشعوب والأمم التي غدا ضبطها بالغ الصعوبة!

الهجوم على العراق والنتائج المتوقعة

خطت واشنطن منفردة معظم الخطوات على طريق حربها ضد العراق ، فلم يبق أمامها سوى خطوة الاجتياح ، وهي قادرة لوحدها ، بالطبع ، على إلحاق الدمار الشامل بهذا البلد الصغير، المظلوم ، الذي تراهن على نجاحها في تحييد أمته العربية والإسلامية والانفراد به . غير أن تحييد الأمة ليس سوى بداية تحقيق إذعانها واستسلامها بالكامل للمخططات الأميركية ، وخضوعها للإدارة الإقليمية الصهيونية اليهودية ، فهي مستهدفة بمقدار ما هو العراق مستهدف ،والعكس بالعكس .

من جهة أخرى ،تنتظر واشنطن بثقة انخراط حليفاتها معها بالهجوم ، ليس احتياجاً لدعمهم العسكري ، بل لتأكيد تبعيتهم وإذعانهم ،ولتحميلهم أوزار الحرب سياسياً ومادياً ، حتى وان لم تكن لهم مصلحة مباشرة فيها .

إنها تعتمد على حرصهم الذي لا شك فيه في الحفاظ على النظام العالمي بتركيبته الحالية ، حيث بلدان الشمال هي مراكزه الإدارية المهيمنة .

إن واشنطن تتطلع إلى حربها ضد العراق مؤملة أن تكون نتائجها بداية عهد تغدو فيه إمبراطوريتها العالمية أعظم رسوخاً ، وحلفاؤها أكثر إذعانا وطواعية ، وضحاياها أكثر استسلاماً وعبودية ، فكم هم مدعاة للسخرية أو الريبة أولئك الذين يدققون اليوم في ذرائع الحرب ضد" العراق ،ويأخذونها على محمل الجدّ مهما كانت صحيحة ؟

غير أن التفاعلات اليومية الناجمة عن هذه الحرب ، في جميع أنحاء العالم ، تشير إلى صعوبة ضبط نتائجها من قبل الديكتاتورية الدولية الأميركية . إنها المخاطرة الأميركية الكبرى ، التي يتعرض لها العالم عموماً والعرب والمسلمين خصوصاً ، يمكن أن تؤدي إلى كارثة كونية ، ويمكن أن تكون فرصة مواتية لخلاص الأمم .

خرافة المقدرة المتفوقة للعدو

يواجه أهلنا في العراق العدوذاته الذي يواجهه أهلنا في فلسطين ، ويواجه العدو في العراق المقاومين ذاتهم الذين يواجههم في فلسطين ، وإذا كان ثمة اختلاف فهو يقتصر على طبيعة المقاومة، حيث يغلب عليها في فلسطين الطابع المدني الذي يفتقر تماماً تقريباً إلى القوات النظامية والأسلحة النظامية، وبينما لابد للمقاومة العراقية من استكمال بعدها المدني غير النظامي، فإنه لابد للمقاومة الفلسطينية من استكمال بعدها العسكري النظامي في لحظة تاريخية قادمة . وإنه لينبغي علينا إن نلاحظ مسار المقاومة العربية نحو تكامل واتحاد مازالت تحتاج إلى استكمالهما، بينما ينبغي علينا أن نلاحظ أيضاً كيف أن اتحاد وتكامل قوى العدو قطعتا شوطاً كبيراً جداً على طريق العلنية السافرة . إن الأميركيين والانكليز والصهاينة اليهود يقفون معاً ضدنا، من دون أية مواربة .

الجنسية المزدوجة الأميركية الصهيونية

لنعد إلى تقرير صحيفة « معاريف « الصهيونية الذي تحدثنا عنه في المقالة السابقة، والذي نشر في أيلول سبتمبر ١٩٩٤ تحت عنوان : « اليهود الذين يديرون بلاط كلينتون « ! ولنتوقف عند مقطع واحد منه ، وهو المقطع الذي تضمن مشهد الحوار بين مراسل الصحيفة الصهيونية وبين مسؤول الاتصال مع الكونغرس في البيت الأبيض المدعو ريهم آمانويل .

لقد تحقق ذلك اللقاء في مكتب المسؤول الأميركي الكبير، في البيت الأبيض، مقر رئيس الولايات المتحدة الأميركية، وتضمن الحوار معلومات حميمة عن تاريخ أسرة المسؤول الأميركي، التي غيّرت كنيتها من « اورباخ « إلى «آمانويل» بعد أن انتقلت من فلسطين المحتلة إلى شيكاغو، أي أن الأسرة من أصول أوروبية شرقية، من الاشكينازيم الخزر ! أي أن أجدادها تهوّدوا في القرن الثامن الميلادي، وليس لهم أية علاقة لا بإبراهيم ولا بموسى ولا بالقدس ولا بفلسطين !

كان الحوار حميماً جداً ، تحدّث فيه المسؤول الأميركي بدفء عن انتمائه « لإسرائيل» ، وعن التحاقه بها مرتين، عام ١٩٦٧ أثناء حرب حزيران /يونيو، وعام ١٩٩١ أثناء حرب الخليج الثانية ، ومن يدري ؟ لعله اليوم، هو أو ابنه ، موجود في العراق .

والآن ، لنتصور المدعو آمانويل، أو اورباخ، أو واحداً من شاكلته، يستقبل في البيت الأبيض شخصاً عربياً، أو يزوره في عاصمة عربية! طبعاً هو سوف يتحدث بطريقة أخرى مختلفة تماماً عن تلك التي تحدث بها إلى مراسل « معاريف « الصهيوني اليهودي. هو سوف يتحدث إلى العربي، بالتأكيد، بصفته شخصية أميركية تخاطب شخصية عربية، وبالمقابل فإن العربي سوف يتحدث إليه،بالتأكيد ، بصفته شخصية أميركية ،فأي مشهد يكون مثل هذا المشهد، وأي حديث يكون مثل هذا الحديث ؟ !

لنفترض أن المسؤول العربي يعرف حقيقة من يخاطبه، أنه صهيوني يهودي إسرائيلي، فما الذي يمكنه أن يفعله؟ لاشيء أبداً ! إنه لا يستطيع إظهار معرفته ولو بمجرّد النظرات، ولسوف يكون اليهودي الصهيوني الإسرائيلي أميركيا أميركيا في تصرفاته وكلماته أكثر من جورج واشنطن، مثل المتحدث

باسم جورج بوش في البيت الأبيض ، المدعو حالياً فليتشر ، الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية! إن العربي سوف يحرص حرصاً مبالغاً فيه على معاملة اليهودي الصهيوني باعتباره أميركيا ليس إلا ! وبما أن العربي هو الذي يحتاج الأميركي ، ليساعده في التخفيف من تعنت وصلف الإسرائيلي في فلسطين ، وبما أن المسؤول الأميركي ليس أميركيا فقط بل يهودياً إسرائيليا أيضاً، فإننا نستطيع تصوّر مقدار بؤس العربي ، ومقدار قوة الإسرائيلي الأميركي الذي يتعامل مع خصمه اللدود متظاهراً أنه مجرد طرف ثالث محايد !

خرافة المقدرة الصهيونية المتفوقة

إن الحكام العرب يطالبون الصهيوني اليهودي الإسرائيلي الأميركي أن ينصرهم ضدّ نفسه ، وهو المتأهب دائماً للانخراط في الحرب ضدهم في فلسطين أو في العراق أو في غيرهما من دون أن يفقد مركزه كأميركي في الولايات المتحدة! انه يتظاهر إمامهم بالاستعداد لنجدتهم ، ويستمع إليهم باهتمام شديد وهم يعرضون أدق تفاصيل همومهم ، الأمر الذي يجعله أكثر معرفة وقوة وفاعلية ، فأين هي تلك المقدرة الذاتية المتفوقة ، اليهودية الصهيونية، التي يتحدثون عنها بإعجاب أو برهبة ، طالما أن العلاقات الدولية تحكمها واشنطن وتديرها بهذه الطريقة ؟ !

والآن، لنتصور المشهد معكوساً ، وأن العرب الأميركيين في الولايات المتحدة لهم الحظوة ويحتلون المناصب الرفيعة، بينما اليهود في وضع العرب الحالي ، فما الذي سيحدث عندئذ ؟ قطعاً سوف يكون موقف اليهودي بائساً أمام المسؤول الأميركي العربي ، وسوف تكون قضيته خاسرة سلفاً، بينما العرب الأميركيون وغير الأميركيين سوف يظهرون وكأنهم يمتلكون مقدرة متفوقة تكاد تكون خرافية!

أين هي المقدرة الخارقة عندما يكون اليهودي معتمداً ومرعياً من قبل أغنى وأقوى دول العالم؟ عندما يكون قادراً أن يتزّيا بأيّ زيّ ، وأن يحمل وثائق رسمية لأية جنسية، وأن يحتل وظائف مهمة معلنة في أية سفارة أو وزارة في أميركا وانكلترا وغيرهما ؟ إن شخصاً في مثل هذه الوضعية يستطيع سلفاً ، ببساطة ومن دون معوقات ، الحصول على المعلومات التي يحتاجها من أجل الدخول إلى بلد ما ، أو لاغتيال شخصية ما ، وهو يستطيع التحول في طرفة عين من موظف في سفارة أجنبية إلى عنصر كوما ندوس مكلف بالاغتيال أو التخريب ، ثم بعد انجاز مهمته يعود بسرعة إلى مكتبه ، فيبدل ملابسه ، وقد يستقبل ذوي الضحايا ويواسيهم ! لقد حدث هذا في تونس بالفعل حين اغتيل الشهيد القائد أبو جهاد !

مثال قديم من العراق بالذات

في عام ١٩٥١، كانت القيادة الصهيونية في فلسطين العربية المحتلة مرتبكة ومنزعجة لأن اليهود العراقيين أحجموا عن الهجرة إلى فلسطين رغم جميع محاولات الإقناع السلمية والعنيفة ، فبدأ عملاؤها يقصفون تجمعات اليهود في العراق بالقنابل ، ويوزعون منشورات تحضّ على الهجرة الفورية وإلا فإن القصف سيشتدّ ، فغصّت مكاتب التشغيل بطالبي الهجرة ، وبدأ عشرات الألوف من اليهود يتخلون عن جنسيتهم العراقية .

إن المهم ذكره هنا هو أن من تولى نقل يهود العراق إلى فلسطين هي شركة الطيران الأميركية. لقد كان ممثل الشركة الأميركية في بغداد ، والمشرف على تنظيم رحلات المهاجرين المروّعين بالقصف، هو الأميركي المستر ارمسترونغ، فمن هو ارمسترونغ هذا ؟ لقد اتضح في ما بعد أنه لم يكن غير

شلوموهيلل ، اليهودي الصهيوني الإسرائيلي الأميركي ، الذي تولى منصب وزير الشرطة الإسرائيلي ،فأين هي البطولة ، و أين هي المجازفة ، و أين هي المقدرة اليهودية المتفوقة الخارقة ؟ أين الإعجاز فيما فعله شلوموهيلل متخفياً في زيّ رسمي أميركي ، حاملاً اسماً أميركيا، و متمتعاً بالحصانة التي يتمتع بها موظف أميركي رفيع المستوى ؟! و إذا كانت المقدرة المتفوقة الخارقة هي من خصائص اليهود ، كيهود ، فلماذا أظهر يهود العراق كل ذلك القدر من الذعر و العجز حين قصفوا بالقنابل الصهيونية التي اتهم بها العرب ، و هم الذين كانوا يرفضون الهجرة من بلدهم العراق بحزم، و هم الذين كانوا يرفضون الهجرة من بلدهم العراق بحزم ، لأن حياتهم فيه رغيدة هانئة و مستقرة؟!

تكامل الصهيونية اليهودية و غير اليهودية

لننظر إلى المسألة من جانب آخر : لو أنه أعلن مباشرة و صراحة أن المخابرات الأميركية هي من رتّب و نظّم هجرة اليهود العراقيين ، أو أنها هي من نفّذت اغتيال القائدين خليل الوزير في تونس و فتحي الشقاقي في مالطا ، أو أنها هي التي سهّلت لعملائها تنفيذ مهامهم ، فكيف ستكون قيمة مثل هذه الأخبار ؟ قطعاً ، سوف تكون أخبار عادية ، فالولايات المتحدة تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك بكثير ، و بسهولة نسبياً ، لكن مثل هذه الجرائم ، إذا ما نفذتها واشنطن مباشرة ، لن تكون في صالح سياساتها و مكانتها ، لأنها لن تكون مفهومة و لا مبرّرة ، و قد تخلق لها مضاعفات ضارة جداً ، لكن مثل هذه المهمات القذرة تغدو عظيمة القيمة و المردود إذا ما نفذها اليهود ((الضعفاء)) و أمثالهم، نيابة عنها و برعاية تامة منها ، فذلك يثير الإعجاب بالجماعة الضعيفة المتفوقة في مقدرتها ! ثم ان واشنطن تصنع المشكلة ، أو الأزمة ، في منطقة ما ، بواسطة عملائها وصنائعها ، ثم تهرع لبيع الحلول، فتحصد من وراء ذلك غلالاً وافرة ، أما إذا كانت هي الطرف المباشر في المشكلة ، أو الأزمة، فإن اللعبة سوف تكون سخيفة وفاشلة غالباً ، ولربما جاء مردودها عكسياً ، كما يحدث اليوم في العراق ، لأنها دولة عظمى مقتدرة تثير عملياتها ضد بلد صغير السخط وليس الإعجاب. وقد رأيناها في حرب ١٩٩١ ضد العراق تلجأ إلى جرّ جميع الدول معها إلى الميدان ، أو تضمن موافقتها سلفاً على العدوان كي لا تترك خلفها أحداً يلومها ، أما اليوم ، في حربها الحالية ضد العراق ، فقد اختلف وضعها تماماً في غير صالحها .

العمل في ركاب مشروع استعماري

ليس ثمة مقدرة طبيعية متفوقة ، يهودية أو غير يهودية ، فالتفوق هو دائماً للحق والعدل ، وإذا حدث خلاف ذلك فمؤقتاً، ولقد تدفق على فلسطين العربية ، منذ احتلها الانكليز ومهدوا لاستيطانها ، عدد كبير من المغامرين اليهود الأجانب ، من مختلف الجنسيات ، يريدون الإسهام كمرتزقة مأجورين في عمل استعماري حربي طويل المدى تحت إمرة قيادة أجنبية ، وهذه الرغبة المشينة هي ميزتهم الوحيدة ، فلا مقدرة متفوقة خاصة ، ولو عدنا إلى إحصائيات عقد السبعينات الماضي فسوف نرى أن حوالي ٢٠٠ ألف يهودي إسرائيلي يحتفظون بجوازات سفر أنجلو سكسونية ، وحوالي ٣٠٠ ألف مقيم لهم صفة سائحين وحقوق الجنسية في الوقت نفسه ، من ألمان ونمساويين وتشيك ومن الأرجنتين وإفريقيا الجنوبية .. الخ ، وهذا الرقم القريب من نصف مليون ، أي ربع السكان في ذلك التاريخ، يدل بوضوح أن هناك من يسمون إسرائيليين بينما هم مستمرون في كونهم جنساً آخر ! كذلك كان هناك ما يقارب مليون إسرائيلي احتفظوا لأنفسهم بحق الخيار بين البقاء أو العودة إلى أوطانهم الأصلية ! وكان هناك أيضاً ، في ذلك التاريخ ، نصف مليون إسرائيلي من الفقراء والمحرومين اللذين يعانون من الاضطهاد

والتمييز العرقي والطبقي، فإذا أخذنا تعداد العرب اللذين بقوا في ديارهم منذ عام ١٩٤٨، وهو كان في عقد السبعينات يفوق ٣٠٠ ألفاً (الآن بلغ الرقم أكثر من مليون) لوجدنا أن الدولة التي يسمونها " إسرائيل " ، ويخافون احتمال زوالها ، لاوجود لها في الحقيقة ، حيث فلسطين المحتلة مجّرد حاملة طائرات أميركية برّية ، و ما عدا ذلك فهو للتمويه !

ارتقاء الوعي وانكشاف الألاعيب

إذن ، فالمقدرة اليهودية المتفوقة ، الخاصة ، هي محض خرافة ، مثلها مثل بقية الخرافات الصهيونية قديمها وحديثها ، و هي واحدة من ألاعيب الإدارة الاحتكارية الربوية الدولية الأميركية ، و إذا كانت مثل هذه الشعوذات قد انطلت على البعض فإنها لم تنطل على الجميع ، وإذا كانت قد برهنت عن فعاليتها الإجرامية لبعض الوقت فإنها لن تستمر كذلك إلى الأبد .

في السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من جميع المآسي والمصائب التي حلت بالأمم في جميع القارات، برزت للعيان ظاهرة ارتقاء سوية الوعي الإنساني، والفضل في ذلك يعود في معظمه إلى دروس المآسي والمصائب التي كشفت طبيعة هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه الاحتكاري العالمي، وأظهرته على حقيقته نظاماً واحداً ، شاملاً وظالماً وعبودي الجوهر ، فاضحة أساليبه وأدواته في كل مكان وأولها الكيان الصهيوني .

اليوم تشير الدلائل الكبرى إلى أن أية هزيمة تلحق بهذا النظام العالمي سوف تكون بالضرورة ، وتلقائياً، هزيمة للكيان الصهيوني ولجميع المنظمات والمؤسسات الفرعية المشابهة ، ولعل المعركة التي بدأها الأميركيون في العراق تعطي وعداً بذلك .

من هو العدو الأكبر للصهاينة والاميركان؟

اسرائيل الأسبق ، الأميركي الصهيوني بدوره ، بنيامين نتانياهو ، أما اليوم فإن ريتشارد بيرل يحتل منصب رئيس مجلس سياسة الدفاع في الحكومة الاميركية !

وقبل تلك الفترة ، قبل أن ينتقل بنيامين نتانياهو من الولايات المتحدة الاميركية الى فلسطين العربية المحتلة ، ليقدم نفسه من دون مقدمات مرشحاً لرئاسة مجلس الوزراء الاسرائيلي ، كان نتانياهو عضواً في فريق يهودي أسهمت في تدريبه وإعداده للعمل في منطقتنا تلك الذئبة الاميركية الصهيونية مادلين اولبرايت ، التي شغلت منصب ممثلة الولايات المتحدة في هيئة الأمم ،ثم منصب وزيرة الخارجية في عهد الرئيس بيل كلنتون !

أما عن الاستشارات التي قدمها بيرل لنتانياهو ، فقد كان أبرزها ذلك التقرير الذي حمل عنوان «استراتيجية لضمان أمن المنطقة « ! طبعا ! المقصود « ضمان انصياع المنطقة العربية لليهود الصهاينة لصالح الولايات المتحدة «! وقد تضمن التقرير ثلاثة عناوين بارزة لخصت المهمات التي يتوجب على نتانياهو أخذها على عاتقه عندما يصبح رئيساً للوزراء ، وتلك المهمات هي :١- رفض اتفاقات اوسلو والتنصل منها ٢- إسقاط نظام الرئيس صدام حسين ٣- التوقف عن التركيز إعلامياً وسياسياً على عملية تحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين !

القيادات الاسرائيلية صناعة اميركية

إن الهيكلية السياسية في الكيان الصهيوني (بل الاجتماعية أيضاً) هي صورة مصغّرة و مقدّرة عن الهيكلية السياسية في الولايات المتحدة الاميركية ، هذا إن لم نقل أنها صنيعتها بالمعنى العملي للكلمة ، كما رأينا في مثال إعداد نتانياهو ،ولا يخطر ببال أحد أن يهود اميركا هم من يؤثرون ويتآمرون لتحقيق ذلك، فالولايات المتحدة هي « اسرائيل الكبرى « حقاً وفعلاً ، تقودها صهيونية غير يهودية بالمعنى الوراثي ، لكنها أشد تعصباً وعتواً في التطبيق العملي ،واليهود الاميركيون القادة ليسوا إلا أعضاء في تلك القيادة الاميركيةالصهيونية غير اليهودية ، وهكذا ، مثلما القيادات الاميركية متنوعة ومتباينة في الوسائل بينما هي متفقة في الاستراتيجية ، فإن حال القيادات الاسرائيلية هو كذلك بالضبط ، فلكل تيار اسرائيلي ، متميز باجتهاده ، عمقه ومرجعه في الولايات المتحدة ، من دون أن تختلف هذه التيارات في الاستراتيجية .

بناء على ذلك ، فإننا عندما نتحدث عن تقرير ريتشارد بيرل الذي أعدّه كاستشارة انتخابية لنتانياهو ، يتوجب علينا أن نعتبر ما ورد في التقرير لا يخرج إبداً عن نطاق الاستراتيجية الاميركية وإن هو تميز بلونه وأسلوبه ، والأهداف التي عرضها التقرير لا تتناقض أبداً ، استراتيجياً ، بصدد رفض اتفاقات اوسلو مثلاً ، عن الأهداف التي أبرمت اتفاقات أوسلو من أجلها ، فهي أبرمت عندما كان إبرامها يخدم هذه الأهداف الاستراتيجية ، وهي تعرضت للإلغاء عندما صار إلغاؤها يخدم الأهداف ذاتها. إن التركيز على ضرورة السلام بين الاسرائيليين و الفلسطينيين يكون ضرورياً لخدمة استراتيجيتهم التلمودية العدوانية في لحظة ما ، وإن التوقف عن هذا التركيز يحقق الغرض نفسه في لحظة ما أخرى !

أبعاد الهجمة على العراق

إن ريتشارد بيرل ، رئيس مجلس سياسة الدفاع في حكومة الرئيس الاميركي الحالي جورج بوش ، هو أحد النشطاء البارزين في ميدان وضع خطط الهجوم الاميركي العدواني و تبريرها ،وهو قام بالتقديم لكتاب أعده الاميركي الصهيوني الآخر ديفيد وورمزر ، عنوانه: «حليف الطغيان : فشل أمركا في إطاحة صدام« لقد صدر هذا الكتاب عام ١٩٩٩، ومؤلفه ، الصهيوني وورمزر، يشغل اليوم منصب وكيل وزارة الخارجية الاميركية في حكومة بوش ، فماذا تضمن الكتاب؟يتحدث ديفيد وورمزر عن ضرورة تغيير «الشرق الاوسط « بأساليب دراماتيكية . غير أن مثل هذا التغيير لن يبدأ قبل الإطاحة بنظام صدام . والمقصود طبعاً: قبل أن يتحقق تدمير العراق واحتلاله! يقول كتاب وورمزر ، الذي هو – كما أشرنا – لايخرج أبداً عن أهداف الاستراتيجية الأميركية، أن الإطاحة بنظام صدام ستكون بمثابة رسالة لجميع الأنظمة العربية ، وإن هذه الأنظمة سوف تتوقف بعدئذ عن دعم «الإرهابيين» من أمثال جماعة حزب الله وحركة الجهاد الاسلامي وغيرهما !

العدو هو العروبة والاسلام !

إن الاضافة التي حققها الاميركي الصهيوني ديفيد وورمزر ، وكيل وزارة الخارجية ، في كتابه هي الجمع بين العروبة والاسلام ، أو بين القومية والاسلام ، باعتبارهما عدواً واحداً للصهاينة ، وقد كتب يقول : « ان العدو الأكبر (للاميركان والصهاينة) هو عقيدة القومية العربية بصورها المختلفة ، بما في ذلك عقيدة التضامن الاسلامي « ! لقد وضع وورمزر عقيدة التضامن الاسلامي في نطاق عقيدة القومية العربية ، ولا شك انه محق فيما ذهب إليه،بغض النظر عن صياغاته للمسألة ، حيث الاسلام هو الثقافة القومية التاريخية للعرب ، الذين لن تقوم لهم قائمة إذا ما تخلوا عنها ، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين ، علمانيين أم متدينين، ماركسيين أم قوميين .

القومية العربية شريرة مارقة !

بما أن الادارة الاميركية ، التي تقود هذا النظام العالمي الجبار الفاسد في آخر مرحلة من مراحل صعوده ، تحوّلت الى ديكتاتورية صماء ، تضرب خبط عشواء ، بناء على معايير لا علاقة لها بأبسط مبادئ المنطق ، وبما انها لخصت أعداءها بأنهم محور الأشرار ، والدول المارقة ، وأنهم كل من لا ينصاع لإرادتها العمياء ، ولا يلبي احتياجات جشعها الذي لا يرحم ولا يشبع ، فقد سارع الاميركي الصهيوني ديفيد وورمزر وكيل وزارة الخارجية في حكومة بوش ، الى عرض القومية العربية في كتابه باعتبارها غير شرعية ! أي باعتبارها خارج الشرعية الدولية وخارجة عليها ! إنها أمور لا تصدّق ، لكنها تحدث فعلاً ، وسرعان ما تحوّل الهذيان الى سياسات معلنة ، والى إجراءات عسكرية بالغة الضخامة ، والى حرب ظالمة تشنّ اليوم ضدّ العراق ، كخطوة اولى على طريق إحداث « تغيير دراماتيكي في الشرق الاوسط « ، أي تجريدٍ أمتنا من القومية العربية والاسلام ! أي أن ذكر العروبة والاسلام ،مجرّد ذكرهما ، سوف يصبح محظوراً تحت طائلة العقوبات إذا ما نجحوا في الاستيلاء على العراق ! هل يمكن أن يتحقق لهم هذا ؟ مستحيل ! إنهم بصلفهم وعماهم يحثون الخطا نحو نهاية نظامهم الاحتكاري ، الربوي العالمي ، وليس غير ذلك .

نظام يحتضر، ونظام يتخلّق !

مثل جميع المجتمعات والنظم الاجتماعية، ولد هذا النظام العالمي في بداية حقبة تاريخية معينة ومحدّدة، وهو سوف يموت ويندثر في نهايتها، يصيبه ما يصيب الفرد تماماً، فيولد وينمو، ويموت ويندثر، بسبب الكوارث التي تسببها الطبيعة ويسببها البشر، أو بسبب قانون الوجود الذي لا يسمح أبداً لأي مجتمع أو نظام أو فرد أن يكون أزلياً، ثابتاً خالداً بخصائصه وملامحه ومضامينه ذاتها !

لقد بلغ هذا النظام العالمي مرحلة الموت والاندثار، ليس بسبب الكوارث الكبرى على مدى خمسة قرون فحسب ، بل أيضاً بسبب زوال الضرورات القديمة وظهور ضرورات جديدة، وزواله سوف يتحقق سواء بتغييره من قبل القوى الاجتماعية المتضررة باستمراره، أم بتبدّل مكوّناته وخلاياه وملامحه وخصائصه وعلاقاته، أم بكليهما معاً !

التبدّلات المظهرية والتبدّلات الجوهرية

لقد تبدّلت ملامح وعلاقات هذا النظام العالمي مرات عدّة خلال القرون الخمسة الماضية التي هي تاريخ العصر الأوروبي الأميركي: من القرصنة وقطع الطرق الدولية، إلى نهب وحرق وإبادة الأمم، إلى استيطان بلاد الغير واستعمار الشعوب الأخرى ، وأخيراً إلى امتصاص دماء الأمم من مقراته الرئيسية بالصيرفة والربا. كذلك تبدّلت أسسه المادية : من نظام المانيفاتورة، إلى الآلة البخارية، إلى صناعة الآلات، ثم محركات الديزل والكهرباء، وأخيراً إلى الصناعات الالكترونية والتكنترونية التي تشكل اليوم عنوان هذه المرحلة . غير أن هذا النظام العالمي احتفظ في جميع المراحل بخصائصه ومضامينه الجوهرية، كعصر كامل متكامل، يقوم على الاحتكار والتمييز والاستعباد، بالمعنى الشامل والعميق. واليوم، يبدو بوضوح أن خصائصه ومضامينه الجوهرية قد آذنت بالزوال، حيث الحياة الإنسانية عموماً لم تعد تطيقها، أي أن حقبته التاريخية، أو طوره التاريخي المحدّد، والذي لايمكن أن يكون إلا محدّداً ، قد آذن بالزوال !

مساحة قاحلة بين عصرين

لقد تبدّلت المرتكزات الأساسية، التحتية المادية، التي ينهض عليها هذا النظام العالمي. لقد وقع مثل هذا التبدّل وانتهى الأمر، ولن تفيد معه شيئاً محاولات الإدارة الأميركية وتابعتها الانكليزية. إن الاضطراب الذي يعصف بمختلف فروع الحياة وتجلياتها هو الدليل . وبعد ذلك سوف يتبع التبدّل في البنى التحتية المادية تبدّل مناسب في البنى الفوقية السياسية والحقوقية. والى أن يتحقق ما يتبع سوف يعصف الاضطراب أكثر فأكثر نتيجة لعدم التطابق بين البنى التحتية المادية التي تبدّلت ، وبين البنى الفوقية السياسية والحقوقية القديمة التي لم تتبدّل بعد ! إنها المسافة القاحلة، الموحشة، التي تفصل بين عصرين، والتي يتوجب على البشرية اجتيازها مرة أخرى .

انتهى زمن الأزمات الروتينية

من المعروف عن هذا النظام الاحتكاري الربوي العالمي أنه نما وترعرع وازدهر بفضل الأزمات

الروتينية شبه الدورية ، التي هي ظاهرة بارزة طبعت تاريخه في جميع مراحله. لقد اعتبرت تلك الأزمات مولّد الطاقة (الدينامو) للعصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي، بمعنى أنه لا يستطيع الاستمرار من دون هكذا أزمات تؤكد ذاته العبودية. إن تفريخ الأزمات الروتينية، العادية، المتوالية دورياً تقريباً، هو دليل عافيته ومقدرته على الاستمرار والازدهار. غير أن هذه الأزمات لا تطال بآثارها المدمّرة الأوساط الاجتماعية الدنيا فحسب ، بل تطال في ما بعد ، وشيئاً فشيئاً، جميع المستويات الاجتماعية، وجميع المجتمعات الإنسانية، كما أصبح الحال اليوم، حيث بلغت مرحلتها الأخيرة التي يلتهم الجميع فيها الجميع ! وهكذا انتهى زمن الأزمات الروتينية وبدأ زمن الأزمة المفتوحة على جميع الاتجاهات، أي زمن النهاية.

طغيان المادة ، وتلاشي الإنسان !

هاهو العالم اليوم وقد سادته حالة الأزمة المفتوحة، الغامضة، تعبّر عن نفسها بما لا يحصى من الأزمات التفصيلية، من جميع الأحجام والألوان وفي جميع المناطق ، حتى أن استقرار وسط اجتماعي ما ، في درجة اجتماعية ما، لم يعد يشكل سوى مظهر خارجي عابر يشير بغموض إلى قوى تبدو سديمية ، فهي تتبادل المواقع على الدوام في حركة لا تلحظ ظاهرياً، ومن خلال تبدّل الألوان فحسب. وفي هذه الحركة العشوائية التبادلية، التي لا تلحظ إلا ظاهرياً فقط ،يغيب كل معنى ايجابي، وتتلاشى الفعالية الإنسانية، ابتداء بمستوياتها القرابية الدنيا وانتهاء بمستوياتها القومية العليا، بعد أن تحوّل عالم البشر المتمايزين، المتكاملين ، بتأثير قوة عاتية ، إلى عالم بشر « ذرّاتيين « إن جاز التعبير ، عالم من الذرّات والهباء والهلام ، تطغى فيه المادة بمقدار ما يتلاشى الإنسان !

العودة إلى المحاكمات الفردية

في هذه المرحلة الأخيرة أصبح العدو شيئاً قابعاً داخل الإنسان الفرد، فانتقل الصراع الاجتماعي من الفضاء الرحب ، من خارج الإنسان الفرد، إلى داخله، كأنما الحياة تنطلق من البداية ! وعند هذا الحّد تتوقف لعبة الأزمات الروتينية، الديناميكية الفعالة ، شبه الدورية ، بعد أن أوشك الإنسان أن يفقد هويته الوطنية والقومية والثقافية الحضارية، مثلما فقدت السلع هويتها ، ومثلما فقدت الأزمات والمعارك حدودها وميادينها ومعانيها المحدّدة ، أما الإدارات العالمية ، التي فقدت بدورها هويتها وحدودها، فهي تنصرف بكليتها إلى إدارة الأزمة العامة المفتوحة، محاولة الحفاظ على قواربها سليمة وطافية فوق تيارات رهيبة صاخبة لايمكن التحكم بمساراتها !

غير انه ، تحت سطح التيارات و الظاهرات الخارجية ، التي يبدو فيها كل شيء مثل كل شيء، يبقى الجوهر الإنساني كامناً ينتظر فرصته بصبر لا حدود له ،متأهباً لمواجهة العدم في جولة قادمة حاسمة، طالما أن العدم لم ينجح في استئصال شأفة الإنسان ! إن الجوهر الإنساني يتأهب للارتقاء إلى مستوى التحّدي المصيري، مستوى الوجود أو اللاوجود ، ويفكر عميقاً بالمستلزمات الضرورية التي تتطلبها المستجدات الخطيرة التي سيطرت على الحياة بمجملها . إن الجوهر الإنساني يتأمل بعمق اليوم في هذه المستجّدات ، وفي معاناته الرهيبة المصيرية تحت وطأتها .

لن يستمر النظام ذاته أبداً

وإذن ، فقد توقفت لعبة الأزمات الروتينية المعبّرة عن ديناميكية النظام الاحتكاري الربوي العالمي ، وبذلك كفت خلاياه الحيّة عن التجدّد ، فهو الآن محكوم بمصير تلك الحشرة التي تخرج من يرقتها المتيبّسة وقد اكتسبت جناحين تطير بهما مؤقتاً !

وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في التبسيط ، فإن المثال الذي يمكن أن ينطبق، بصورة ما ، على حالة هذا النظام العالمي ، هو مثال الإنسان الفرد في حالة احتضار طويلة نتيجة مرض عضال لا شفاء منه ، حيث المحتضر، الجاهز للرحيل عن الدنيا حتماً ، يتعذب ويعذب من حوله في علاقة لا طائل من ورائها ولا يمكن تجنبها ، وبخاصة إذا كان مرابياً شريراً . إنها حالة قد تطول وقد تقصر لكنها تبقى حالة احتضار ، وهاهنا يبرز الفارق بين رؤية ورؤية، مثلما الفارق حاسماً بين الحياة والموت، حيث البعض لا يستخلصون العبر والنتائج المرجوّة ، وحيث لا يجوز أن يكون الرهان على الموت و الموتى . إن المحتضر هو في حكم الميت ، و يعامل على هذا الأساس ، حتى و إن عاش بضع سنوات أخرى ، و المطلوب هو معرفة كيفية التصرف بصدد علاقات مرحلة الاحتضار،أو لنقل مرحلة الانتقال التاريخية من عصر إلى عصر ، وكيفية الاستعداد للمرحلة التي تليها والمشاركة فيها بجدارة !

نقلة بنيوية نوعية تاريخية

ليست تظاهرات ملايين البشر، في عشرات عواصم ومدن العالم، سوى المؤشر الملموس على الضغط الهائل للبنية التحتية الدولية. وسرعان ما عبّر هذا الضغط عن قوته بتلك المواقف والقرارات السياسية المتجاوبة التي ظهرت وأعلنت في مجلس الأمن وفي العواصم العالمية الرئيسية. لقد وقفت الإدارة الأميركية وحدها تقريباً، يدعمها اليهود الصهاينة، بعد أن اضطرب موقف الإدارة البريطانية تحت ضغوط شعبها، وكنيستها أيضاً. ويقيناً، لو أن انتخابات عامة أجريت الآن في إيطاليا واسبانيا وبريطانيا لسقطت حكوماتها سقوطاً مريعاً ،وخاصة بعد الموقف المعلن لقداسة البابا الكاثوليكي، الذي وصف الموقف الأميركي بالصليبي!

إذن ، فالبنى الفوقية الدولية سوف تتبدّل بما يتفق مع التغييرات الجذرية العميقة التي طرأت على البنى التحتية المادية والاجتماعية، والإدارة الأميركية قد تنجح على الأغلب في لجم الاندفاع في اتجاه التغييرات السياسية والحقوقية لبعض الوقت، وقد ترتكب الجرائم الفظيعة في محاولاتها الاحتفاظ بزمام العالم ، غير أن كل فعل عدواني تقدم عليه لن يعيد النقلة التي حدثت إلى الوراء، بل سيجعلها أكثر صلابة ومقدرة على تحقيق نقلات أخرى ، بنيوية ونوعية وتاريخية. إن العالم سوف يتغيّر نحو الأفضل، وإن لأمتنا دوراً هاماً في ذلك ، غير أن الثمن سوف يكون باهظاً حقاً ، لأن تجار النفط والسلاح والمخدّرات لن يتخلوا عن مواقعهم وامتيازاتهم بسهولة، وكذلك حال بقية المستفيدين من النظام العالمي الحالي ، من صيارفة مرابين ووكلاء معتمدين في جميع البلدان .

مقالات مختارة ٢٠٠٤

الأفعى تتحوّل إلى تنّين !

ليست الدولة الإمبريالية سوى الدولة المرابية بالضبط. وليس النظام الإمبريالي العالمي سوى النظام الربوي العالمي بالضبط. ولنا أن نتخيّل شايلوك المرابي، بطل مسرحية شكسبير الشهيرة، وقد أصبح حاكماً للبندقية! ما الذي سوف نتوقعه منه، وأي نظام سوف يقيمه ويديره؟ إن إحدى الدول العربية تدفع في هذه الأيام ٢٦ دولاراً خدمة، أو فائدة، عن كل ١٠ دولارات استدانتها من البنك الدولي أو من صندوق النقد الدولي، أما حجم القرض فيبقى غالباً على حاله، ويتحوّل مع تراكم الفوائد إلى قيد في عنق الدولة المنكوبة إلى أمد غير منظور!

نظام يجافي الإنسان والحياة !

إن أي إنسان، مهما كان بسيطاً وساذجاً، لا يمكن أن يقتنع بما يقال في تبرير الجرائم الرهيبة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني والشعب العراقي، وبحق غيرهما، فكل هذا القدر من التدمير والتقتيل لا يمكن أن تفسّره مقولة مكافحة الإرهاب التي صار ترددادها يبعث على الغثيان! وأي إرهابٍ يمكن أن يقارن بمشهد الجنود النظاميين المدججين بالسلاح، يتصيدون بطائراتهم العملاقة فرداً واحداً أعزلاً، وفي طريقهم إليه لا يأبهون بأشلاء الأطفال التي مزقتها رشاشاتهم الثقيلة؟! أما الحقيقة، فهي أن المرابين ينظمون عمليات التدمير والقتل، بذريعة أو من دون ذريعة، لسببين رئيسيين تمليهما طبيعة العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي، أولهما: المزيد والمزيد من الاستحواذ على ثروات العالم أجمع والاستئثار بها، فلهم حسب فلسفة نظامهم كل شيء ولغيرهم لا شيء، وثانيهما: إرهاب الشعوب والأمم جميعها، وجعلها تقنع بمجرد وقف التدمير والتقتيل، بحيث لا يطالب العراقي سوى بالأمن العادي الذي يضمن حياته ناسياً ثرواته الهائلة المسروقة، وبحيث يقتنع الفلسطيني بمجرّد الحياة في معازل (كامبات) ناسياً وطنه، بل الجزء الذي وعد به من وطنه! ولكن، لنتصور أننا تنازلنا لهم عن ثرواتنا، وعن أجزاء من بلادنا، وتهاونا في أمر استقلالنا وسيادتنا، فهل ستتوقف سياسة التدمير والتقتيل؟ إنها لن تتوقف أبداً، ولسوف تتواصل بطريقة أو بأخرى، فالإدارة الأميركية أعلنت جهاراً نهاراً أنها اعتمدت أسلوب الحرب الوقائية (علماً أنها كانت تمارسها من قبل طوال الوقت) وأسلوب الحرب الوقائية هو، بكل بساطة، تدمير الإنسان الآخر باستمرار، ليس لأنه فعل، أو أنه يفكر أن يفعل، بل لأنه يمكن أن يفكر بفعل ما! إن مهمة الحرب الوقائية التي أعلنتها واشنطن هي حرمان الإنسان مسبقاً من إمكانية التفكير بالتفكير! إنها عقلية نظام تقوم فلسفته على مجافاة الإنسان والحياة.

نظام محكوم بظروف ولادته

إنه لمن السذاجة التعويل على فضائل وأخلاق هذا الحاكم الانجلوسكسوني أو ذاك، وكذلك من السذاجة التعويل على إسقاطه، فالقضية ليست قضية أفراد عالميين بل نظام عالمي تقوم فلسفته وقوانينه وسياساته على نفي الآخر، وينهض كيانه، منذ ولادته قبل خمسة قرون، على هذا الأساس. إن الأمر اليومي لقادته هو: أقتل! فهو يمجدّ التدمير والقتل لأنهما ضمانة استمراره، ولو أن المجال يتسع

هنا، لعرضنا نصوصاً وثائقية تؤكد ذلك. لقد أبيدت مئات ملايين البشر، عن سابق تصوّر وتخطيط وتصميم، من أجل اكتمال هذا النظام ونهوضه بالصورة التي هو عليها، والجميع يعرفون اليوم أن أربعين ألف جندي من القوات الأميركية في العراق هم من الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة، الذين يحملون ما يسمى «غرين كرت»، حتى أنهم لا يتكلمون اللغة الإنجليزية. لقد وعدوهم بالجنسية مقابل الموت في العراق!

وهكذا، فإن ما يجب التعرف عليه هو العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي، وليس بريطانيا وأميركا وحكومتيهما. فمنذ اندماج رأس المال الصناعي برأس المال المالي، أواخر القرن التاسع عشر، أخذ النظام العالمي شكله الحالي المفزع كتنّين متعدّد الرؤوس، وصارت الثروة هي السندات المالية بغض النظر عن السلع التي أنتجتها، وقد اكتملت مقومات الإمبريالية البريطانية في عام ١٨٩٥، أما الأميركية ففي عام ١٨٩٨، ولنلاحظ هنا أن مؤتمر بال الصهيوني اليهودي انعقد في تلك اللحظة التاريخية، ليس قبلها وليس بعدها، فهو فرع رئيسي نشط من فروع نظام الربا العالمي لا أكثر ولا أقل. والانتقال إلى مرحلة الإمبريالية، أي مرحلة الربا الصريح المقونن، لم تكن سوى تطوراً واستطراداً لما بدأه النظام منذ ولادته، أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر. لقد شملت التطورات والاستطرادات التي نعيشها اليوم مجمل تفاصيل وجوانب الحياة العالمية، حيث الأفعى لم تبدّل جلدها فحسب، بل نبتت لها مخالب وقرون وأجنحة، وصارت تنّيناً هائلاً تجسّده هذه الشركات المرابية، المتعدّدة الجنسيات، التي تملك كل شيء، لكنها لا تملك ذرّة من ضمير أو رحمة أو شفقة!

لندن الرائدة، ولندن التابعة

في عام ١٨٩٥، كان الإنجليزي سيسيل رودس يقول: «لكي ننقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة ينبغي علينا، نحن الساسة طلاب المستعمرات، الاستيلاء على أراض جديدة وإرسال فائض السكان إليها، والاستحواذ على ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها مصانعنا ومناجمنا»!

كانت إنكلترا تتحول حينئذ من دولة صناعية إلى دولة دائنة، أي مرابية، وكان رأس المال البريطاني، الموظف في الخارج، يتوزع بالدرجة الأولى على البلدان التابعة أو الموالية، فتعطى القروض لمصر والصين واليابان وبلدان أميركا الجنوبية، أما الأسطول الحربي البريطاني فيلعب دور الشرطي القضائي الذي يضمن جباية الفوائد قبل القروض، ويحمي «حقوق» المملكة المتحدة من سخط المديونين.

وعلى الوجه الآخر كانت بريطانيا رائدة أيضاً في ميدان تجنيد ضحاياها أنفسهم في خدمة مشاريعها الاستعمارية، وقد كتب هوبسون يقول: «إن القسم الأعظم من المعارك التي استولينا بواسطتها على إمبراطوريتنا الهندية قامت بها جيوشنا المشكلة من الجنود المحليين، وكذلك فإن الجنود المحليين خاضوا معظم الحروب أثناء اجتياح أفريقيا»!

غير أن بريطانيا تحوّلت إلى تابعة بعد أن تقدمتها الولايات المتحدة، التي هي مجرّد استطالة أوروبية، انجلوسكسونية تحديداً. وعندما كانت المعارك الحربية بين الإنكليز و الأميركيين لا تزال مستمرة في القارة الأميركية، كتب تيودور روزفلت مايلي: «آمل أن ينفجر الصراع عما قريب، فقد أقنعتني صيحات الاحتجاج التي يطلقها أنصار السلام أن البلاد تحتاج إلى الحرب»! وكتب أيضاً مخاطباً الأميركيين: «إن قدرنا هو أمركة العالم. تكلموا بهدوء، واحملوا عصاً غليظة، وعندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيداً»!

الخلاص بنهوض الأمم المظلومة

نتيجة لتفاقم عمليات الربا أوصل النظام العالمي كتل أمواله الضخمة إلى طريق مسدود لم تعد الحروب قادرة على فتحه، فالنضح والتبديد والإتلاف العشوائي لثروات الأمم جعلها جميعها تقريباً مكبّلة بأصفاد ديون هائلة لا يحقق سدادها بيع بعض الدول المديونة بقضها وقضيضها! إن دولة مثل هندوراس كانت بالأمس مديونة بما يعادل ٢٥٠ ٪ قياساً بمنتوجها الوطني كله! وكان قد صار واضحاً تراكم رؤوس الأموال الضخمة وكسادها في المراكز، لتشكل تخمة مالية ربما أصبحت قاتلة لأصحابها المرابين، بينما على الجانب الآخر يتوالى إعلان الدول الفقيرة إفلاسها وعجزها في ميداني الاستدانة والتسديد! إنه استعصاء تاريخي، عالمي، لن تعالجه هذه الحروب الشنيعة الوحشية، بل ستفاقمه. إن الحل والخلاص سيتحقق فقط بنهوضِ الأمم المظلومة عبر المقاومة، فهذا النهوض هو الكفيل بتغيير نظام الربا العالمي الذي لم يعد مقبولاً حتى في مراكزه بالذات.

الأمة تتجاوز محنتها التاريخية

تقتضي مصالح النظام الربوي العالمي، في جميع الأزمنة، بقاء أوضاع الأمة العربية في أساسياتها على ما هي عليه: مجزّأة محتلة، ومتخلفة مذعنة! والديكتاتورية الأميركية العالمية هي من يتولى اليوم مهمة الحيلولة دون خروج العرب من أسر الترتيبات الاستعمارية التي فرضت عليهم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد وضعت المخططات التنفيذية لإبقاء العرب في الأسر تحت عناوين مخادعة ومضللة أبرزها: الحفاظ على الهدوء والاستقرار والأمن! هذه المفردات التي لا يملّ الأميركيون وأتباعهم ترديدها، مضافاً إليها الدعوة إلى «ضبط النفس» كلما ردّ العرب على العدوان ردّاً مناسباً. غير أن هذه المفردات التي يتسترون وراءها فقدت كل معنى، ولم يعد هناك من يجهل أن الهدوء يعني صمت الأمة، والاستقرار يعني عطالتها، والأمن يعني إذعانها، وضبط النفس يعني أن لا تدافع عن نفسها!

ثلاثة أنساق دفاعية هجومية

لقد تبنت الإدارة الأميركية كل ما من شأنه ضمان «الهدوء، والاستقرار، والأمن، وضبط النفس» في الوطن العربي الكبير، واعتمدت في ذلك على ثلاثة أنساق متتالية، دفاعية هجومية، وهي:

النسق الأول هو النظام الرسمي العربي، الذي يفترض به ضمان صمت الأمة وعطالتها وإذعانها، بحيث لا تأبه لاحتلال بعض أقطارها، ولا للحدود والسدود التي تمزقها وتسجنها، ولا لعمليات السلب والنهب المعلنة التي تسلخ جلودها!

والنسق الثاني هو الكيان الصهيوني، الذي يفترض به التحرّك على الفور ضدّ أي نظام عربي يفكر بالخروج على الترتيبات الاستعمارية، وضدّ أية أخطار يتعرّض لها نظام منضبط، وتجعله عاجزاً عن ضمان الهدوء والاستقرار والأمن وضبط النفس، إضافة إلى مهمته المفتوحة لإفناء الشعب الفلسطيني!

والنسق الثالث هو القوات الأميركية، بصواريخها البعيدة المدى، وبوارجها وحاملات طائراتها، وقواتها البرية، التي يفترض بها أن تزجّ تباعاً عندما تفوق التطورات طاقة النسق الأول والثاني!

وبالطبع، فإن الأمل معقود على الاكتفاء بالنسق الأول، فإذا احتاجوا للنسق الثاني فتلك مشكلة، وتدخّله يجب أن لا يطول، أما إذا احتاجوا لتدخل النسق الثالث فتلك مصيبة يتوجب عليهم الخروج منها بأسرع ما يمكن!

الأنساق جميعها في الميدان !

لقد حدث أن ترتيباتهم، المرعية على مدى قرن من الزمان تقريباً، تتعرض اليوم لأخطار حقيقية بسبب فشلهم في النيل من صلابة ومناعة البنية الداخلية للأمة، فقد تطورت هذه البنية تطوراً صحياً مستقلاً جعلها في منأى عن تأثيراتهم، ومع أنهم يحرصون دائماً على استخدام أنساقهم الثلاثة الواحد تلو الآخر، وعلى إظهارها مستقلة عن بعضها تماماً، فقد اضطروا هذه المرّة للزّج بها جميعها في الميدان، وهذه علامة تاريخية سلبية، ليست في صالح الأميركيين ونظامهم الربوي العالمي، مهما أبدوا من ضروب القوة والجبروت!

إن النسق الأول منخرط اليوم في الميدان، بجموده وصمته على الأقل، حيث الجمود والصمت يشكلان موقفاً لا يستهان بفعاليته الميدانية في بعض الظروف! وإن النسق الثاني منخرط بدوره في الميدان، إنما في صفوف النسق الثالث، بعد أن أعلنت رسمياً وحدة الموقف والمصير بينهما، وهي الوحدة التي طالما حرصوا على إخفائها ونفيها طوال العقود الماضية! أما النسق الثالث الأميركي فهو منهمك في ساحة العراق التي وصفها الرئيس الأميركي بأنها جبهة الحرب الأولى في العالم!

عندما يصبح الشعب حزباً!

إن التطورات التي استدعت نزول الأنساق الثلاثة إلى الميدان ليست بالهينة ولا الطارئة، فقد حققت جميع المعارك المحدودة، الناقصة، المتفرقة، التي خاضتها الأمة على مدى القرن الماضي، تراكماً هائلاً في معارفها وفي إمكاناتها وفي أدائها، وهو ما تعبر عنه اليوم بوضوح في الساحتين الفلسطينية والعراقية، حيث الأمة تتجسّد حقاً بهذين الشعبين البطلين، وحيث ذلك يعني جاهزيتها في جميع أقطارها لخوض مواجهات مماثلة. وأي برهان على ذلك أوضح من تحوّل أضعف حلقاتها، الشعب الفلسطيني، إلى حزب سياسي عالي الكفاءة، وإلى جيش ثوري رائع الأداء؟ إن الشعب الفلسطيني بكامله، بنسائه وأطفاله ورجاله، قد تحوّل إلى حزب سياسي وجيش ثوري، فهل حدث من قبل أن شهد العالم شعباً يتحوّل بكامله إلى حزب وجيش؟ إن كل بيت فلسطيني هو مكتب من مكاتب هذا الحزب الفريد، وإن كل أسرة هي خلية من خلاياه، ناهيكم عن أنهم جميعاً جنود في جيشه! أما عن الفعالية السياسية والعسكرية، فإن العالم لم يشهد من قبل طفلاً لم يتجاوز العقد الأول من عمره يعترض الدبابة العملاقة مواجهة بحجارته، فتصرعه الدبابة الجبانة، ولم يتوقع أبداً رؤية طائرات الفانتوم والأباتشي تشنّ غاراتها على مدني فلسطيني واحد أعزل، أو على منزل يضم أسرة، فكأنما هي تهاجم جيشاً في معسكر! فأي نصر ميداني للأمة، في نطاق المرحلة الراهنة، أعظم من هكذا نصر، عندما نتأمل في دلالاته المستقبلية القاطعة؟ وأية خيبة يمنى بها المعتدون، وأي عار يجلّلهم؟

التفوق السياسي والتفوق المادي

لقد فشلوا في ترسيخ حالة الاحتلال والتجزئة والتخلف، وفي ضمان بقائها واستمرارها إلى الأبد، وذلك بفضل التطور السياسي الذي وحّد رؤية الأمة لواقعها ولأعدائها، وهو ما تعبّر عنه الوحدة الوطنية الصلدة في كل من فلسطين والعراق.وبديهي أن التفوق السياسي بمضامينه الروحية والنفسية والفكرية التي توحّد الأمة ينتصر على التفوق المادي العسكري الأجوف، وهذا عين ما نشاهده في فلسطين على مدار الساعة. فالاحتلال الاستيطاني الصهيوني يبدو اليوم للعالم أجمع كأنما هو بدأ تواً وليس قبل نصف قرن. وبينما تثبت جميع الوقائع الملحمية اليومية بما لا يقبل المماحكة أن الفلسطينيين هم أصحاب البلاد، تثبت الوقائع ذاتها أن الصهاينة مجرّد قوات احتلال أجنبية! وبينما يستمر تواصل أبناء الأمة العربية، رغم الحدود والسدود، فيلتقون من جميع الأقطار ويتدارسون معاً أوضاع ومستقبل أمتهم الواحدة، يعلن بعض الصهاينة عن إفلاس المشروع الصهيوني، وينطلق بعضهم الآخر كالمجنون، يفتش عن مخرج عسكري خارج فلسطين، بالإغارة على الأراضي السورية أو اللبنانية مثلاً، متوهماً أن ذلك يمكن أن يخرجه من مأزقه، وغير مدرك أن الظروف التاريخية تبدّلت، بفضل تطوّر بنية الأمة العربية، وبسبب فقدان العمق العسكري الدولي للكيان الصهيوني أهميته الحاسمة!

مصير رأس الجسر الصهيوني!

بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٢، كتب الصحفي الصهيوني دان بن

عاموس في مجلة «هاعولام هازيه» المقطع التالي:

«توصلت أخيراً إلى أن التجربة الصهيونية أفلست، وأستطيع إثبات ذلك، فهل كان من المفيد والمجدي أن نترك عدة «غيتوات» لنبي واحداً كبيراً ؟ بعد حرب يوم الغفران أصبحت من كبار المتشائمين، لأن فرص السلام انتهت، والعرب لن يقبلوا بنا أبداً كرأس جسر غربي، لذلك، وبعد أن ذاقوا حلاوة انتصار جزئي، فإنهم لن يستريحوا حتى يحققوا تصفيتنا من وسطهم. قد يعقدون اتفاقات معنا، وقد يتعايشون معنا لخمس أو عشر سنوات، وسوف يتعلمون من أخطائهم السابقة، وفي النهاية يجمعون كل قواهم لتصفيتنا تصفية أبدية. إن على كل إنسان عاقل أن يفكر بالهجرة والاندماج في أماكن أخرى. ولماذا يجب أن نهتم بأمة يهودية ؟ لماذا لا يفكر كل شخص بنفسه؟ أنا شخصياً، لو كنت في سن العشرين أو الثلاثين، لغادرت منذ زمن بعيد، لكني في سن لا تسمح لي ببدء حياة جديدة»!

لا أدري إن كان دان بن عاموس لا يزال حياً، وأعتقد أنه لو كان يشهد ما يحدث اليوم لكتب كلاماً أكثر أهمية بصدد إفلاس المشروع الصهيوني، رأس الجسر الغربي، وبصدد نهوض الأمة العربية الذي ظهرت مقدماته واضحة في فلسطين والعراق.

الثورة الملعونة والنفط المسروق !

عندما يتحدث الأميركيون عن أوضاعهم العسكرية القتالية في العراق فإنهم لا يخفون ارتباكهم وقلقهم وعجزهم وإن هم حجبوا معظم التفاصيل. لقد تكرر اعترافهم بالصعوبات الميدانية الهائلة التي تواجههم، بل أقرّوا علناً أن احتمال هزيمة كارثية ليس مستبعداً، وأنها إن حدثت فستكون أخطر بما لا يقاس من تلك التي حلّت بهم في فيتنام، فهل هم يقولون الحقيقة، أم يناورون لإخافة الشعب العراقي وابتزاز حلفائهم ؟ إنهم يوحون بأن المقاومة ليست في متناول أيديهم، وأنهم لا يستطيعون القطع بعد بحتمية دحرها وتصفيتها، أي أن الحرب لم تحسم ولم يربحوها وإن أكّدوا تصميمهم ومقدرتهم على ربحها، وإنه لمن الصعب أن لا يؤخذ ما يوحون به على محمل الجدّ، وأن نعتبره مجرّد مناورة، لأن نتائج عمليات المقاومة، بفعاليتها العظيمة الأثر، لا يمكن أن تكون غير جدّية، وورقة لعب يستخدمونها في مناوراتهم الإبتزازية ! غير أن الأميركيين يتحدثون في الوقت نفسه عن انطلاقة عمليات «إعمار العراق» السلمية! إنهم يستعرضون الأرقام والحصص، ويجرون الإتصالات مع الدول والشركات فيحرمون هذه ويمنحون تلك بناء على مواقفها من احتلالهم للعراق، فكأنما الحرب حسمت نتائجها لصالحهم قطعاً، فهل هم يعكسون نتيجة تأكدوا منها سلفاً، أم يناورون لاستدراج الحلفاء إلى القتال كي يساعدونهم في الخروج من مأزقهم؟

ليس من الحكمة، بعد ما عانيناه دهوراً من مفاجآت وخيبات، أن نسارع إلى الجزم بأن تناقض الخطاب الأميركي مفتعل أو حقيقي، غير أن ما يحدث هو أن البعض يصيخ بسمعه إلى أخبار المعارك العسكرية فيرى الحرب طويلة ومفتوحة على جميع الاحتمالات، والبعض الآخر يستمع إلى أخبار المعارك الإقتصادية ويعتبر الحرب منتهية ومحسومة لصالح الأميركيين، ليس في العراق فحسب بل في البلدان العربية جميعها أيضاً !

على أية حال، إن ما نستطيع القطع به هو أن الحرب ضدّ العراق بدأت في مطلع العام ١٩٩١، وكان مقدراً للاحتلال أن يكون فصلها الختامي الذي تنتهي به العمليات العسكرية وتبدأ العمليات الاقتصادية، غير أن ما أريد له أن يكون نهاية سعيدة تحول كما يبدو إلى بداية مقيتة، وإذا كان ثمة مناورات وألاعيب فإن ذلك لا ينفي ظهور مفاجآت جدّية غير متوقعة أربكت برنامج المحتلين وفتحت الباب أمام جميع الاحتمالات.

بلادة ذهنية تستدعي الدهشة !

إلى أن ينجلي الموقف أكثر في العراق، قد يكون من المفيد العودة إلى أمثلة قديمة تساعدنا على فهم هذا التناقض المربك في الخطاب الأميركي المتناقض. ففي عام ١٩١٩ كان العالم مدمّراً وملطخاً بالدماء بعد الحرب العظمى التي نشبت بين أطراف رأس المال الدولي الربوي، غير أن أصحاب الشركات الاحتكارية وحكوماتهم كانوا يتبادلون التهاني، ويفركون أيديهم حبوراً وغبطة، لأن صناديقهم فاضت بأرباح تلك المجزرة البشرية الهائلة! لقد كان كل شيء يسير على أفضل مايرام من وجهة نظرهم لولا ذلك الحدث الصغير الذي عكّر صفوهم قليلاً، وهو ثورة الرعاع الأوباش عام ١٩١٧، والتي كانوا على

ثقة تامة من أنهم سرعان ما سوف يتغلبون عليها ويتجاوزونها كأن لم تكن ! وهكذا استمرت جيوشهم تخبّ في أطراف القيصرية الروسية المدمّرة، تتعاون مع المتمردّين ضدّ الثورة هنا وهناك، وتتسابق من أجل الاستيلاء على حقول النفط، وكل منها تمني النفس بالاستئثار بتلك الحقول واستبعاد حليفاتها، فقد اعتبرت حقول النفط تلك ثمرة من ثمار الحرب العالمية التي يحق للمنتصرين وحدهم قطفها!

لقد كان سلوك الاحتكاريين المرابين مدعاة للدهشة بالفعل، إذ هل يعقل أن تصل بهم البلادة الذهنية إلى ذلك الحدّ، وأن لا يساورهم أي قلق جدّي حول مستقبل حقول النفط؟ لقد اندفع الأميركيون والبريطانيون يدعمون الحكومات المرتجلة المفبركة في مقاطعات القوزاق وأرمينيا وأذربيجان، معتبرين مصير النفط محسوماً نهائياً لصالحهم، فانتقل البريطانيون من بغداد إلى باكو، عام ١٩١٨، وشرعوا في إعادة الحياة إلى صناعة النفط فيها، أما الأميركيون فكانوا يطمعون بالاستيلاء على نفط باكو بعد طرد مجلس الحكم الذي عيّنه الإنجليز وتعيين مجلس حكم موالٍ لهم!

جلد الدب قبل صيده !

عبر ذلك الصراع بين الحلفاء وقعت قصص غاية في الطرافة، فقد كان آل نوبل الذين فقدوا ممتلكاتهم الروسية ينتظرون في بولونيا انهيار النظام الجديد بين يوم وآخر، ويطالبون الحكومة الثورية بنصف الإنتاج الروسي من النفط متعامين عن رؤية تأميمه! ثم إنهم باعوا للأميركيين في عام ١٩٢٠ ـــ ويا للعجب ـــ كمية من كيروسين باكو مع أن الجيش الأحمر كان هناك! وواصل الأميركيون مفاوضاتهم مع آل نوبل وأقاموا معهم شراكة، ودفعوا لهم مقدماً نصف مليون دولار، ثم بلغت القصة الطريفة الذروة حين دفعوا مرة أخرى لآل نوبل مبلغ ١١,٥ مليون دولار مقابل حصتهم في نصف الشركة الجديدة، أي في ربع مجمل النفط الروسي! لقد تمّ كل شيء، فوقّعت العقود، ودفعت الأموال، ولم تبق أمامهم سوى مهمة بسيطة وصغيرة لم يتوقفوا عندها واعتبروها بحكم المنتهية، وهي إبادة الثورة الملعونة واستعادة النفط المسروق !

على الجبهة الأخرى لم يفت البريطانيين والهولنديين شيئاً مما يجري بين الأميركيين وآل نوبل، وبما أنهم بدورهم يملكون استثمارات نفطية ضخمة في حقول باكو القيصرية، كانوا قد اشتروها من آل روتشيلد، فقد قرروا التحرّك على جبهتين: أولاً، على جبهتهم الخاصة باعتبارهم مالكين سابقين، ثانياً، على جبهة.. الحكومة الثورية! نعم، على جبهة البلاشفة، أي الإتصال بالملاعين، الملحدين، الرعاع، اللصوص، الذين سيسقطون بين يوم وآخر.. والإتفاق معهم سراً! وقد علم الأميركيون بذلك، وتنبهوا إلى خطورته، حيث هو يعني الاعتراف بسيادة حكومة الثورة على نفطها، الأمر الذي يجعل صفقتهم مع آل نوبل لا تساوي بنساً واحداً، فتدخلت الخارجية الأميركية وأعلنت أنها لن توافق، أبداً أبداً، على أي اتفاقية تعقد مع الحكومة الثورية التي «تتحكم بصفة مؤقتة»! ولكن، من يصدّق أن الأميركيين كانوا في الوقت نفسه بالضبط يجتمعون بممثلين عن الحكومة الثورية الروسية، ويتباحثون معهم سراً في سبل التعاون النفطي مستقبلاً؟! لقد راحوا جميعهم يتبادلون الاتهامات علناً بخصوص الإتفاق سراً مع السوفييت، ويستنكرون خبث السوفييت الذين سرقوا النفط واستباحوا قدسية الملكية الفردية، وفي الوقت نفسه بالضبط كان كل طرف منهم يقوم سراً بما يحذّر الآخرين من فعله!

تحالف الخيانة والانتهازية والجهل !

لقد حدثت الثورة الروسية في زمان ومكان غير ملائمين لتحقيق تغيير ايجابي في الوضع البشري

والعلاقات الدولية، فالإحتكارات كانت في زخم صعودها العالمي القوي العاصف، وروسيا كانت طرفاً بعيداً من أطراف منطقة المتوسط الكبرى تسهل محاصرته مهما أوتي من القوة، أما اليوم فإن الأحداث العظمى تتكرر في زمان ومكان ملائمين لتحقيق التغيير الإيجابي المنشود أممياً، في زمن استعصاء أزمة النظام العالمي تماماً وبلوغه مرحلة الانحدار، وفي المنطقة التي يسميها الأميركيون «المنطقة المفتاح» أي مفتاح العالم! غير أن تحالف الخيانة والإنتهازية والجهل يوارب في أقواله وأفعاله، محاولاً إقناع الأمة بدونيتها وصغارها وعجزها، ومقدماً لقوات الاحتلال أعظم التسهيلات والخدمات، فهل سينجح في الحيلولة دون انطلاق فعالية الأمة العربية والإسلامية، وفي إيقاف عجلة التاريخ، وفي إطالة عمر هذا التنين الجهنمي العالمي المتعدّد الرؤوس؟

الحرية شرط لتحقيق الديمقراطية

بحذر شديد، وبنبرة مهذبة، أشار الرئيس البرازيلي السابق فيرناند هنريك كاردوسو إلى العقبات الكأداء التي تحول دون نجاح تطبيق الديمقراطية في بلده، فقال أنه على مدى ثمانية أعوام ظل يجابه مراراً وتكراراً بشكاوى دول الشمال من عدم تسهيل وصولها إلى الأسواق البرازيلية، ومن عدم توفّر وسائل التنبؤ بجدوى تدفقات رساميلها إلى البرازيل في المدى القصير! غير أن دول الشمال كانت ومازالت غير مستعدّة لإعادة النظر بسياساتها المجحفة، كالحواجز غير الجمركية التي تحمي بها واشنطن بعض منتوجاتها العاجزة عن المنافسة! قال الرئيس البرازيلي السابق أن مثل هذه السياسات غير المنصفة تلقي بظلال قاتمة على برامج التنمية في بلدان أميركا اللاتينية، وخاصة برامج التنمية الإجتماعية الديمقراطية، لأنها تحول دون توفير وتعميم الخدمات، كالتعليم والصحة والتأمين والضمان والتقاعد، أي أنها تحول دون رفع أكثرية الشعب فوق حاجز ما تحت خط الفقر، ودون جعل هذه الأكثرية متمتعة بحقوق المواطنة! ثم أوضح قائلاً: لا أرى في المدى المنظور إمكانية لإعلاء شأن الديمقراطية إذا لم ننجح في توسيع نطاق سياساتنا الإجتماعية، ولا مجال لإقحام القدرية والجبرية هنا، فما يسرقونه عياناً، عبر المضاربات المالية والسياسات الحمائية، هو ما يجب توفيره لإنفاقه على مشاريع تنمية الديمقراطية الإجتماعية! وختم بقوله: لابد من النضال في سبيل نظام اقتصادي دولي أكثر استجابة لمصالح الغالبية!

الاستبداد الديمقراطي والاستبداد الديكتاتوري!

على مدى أكثر من مائة عام تناوب على الحكم في بلدان أميركا اللاتينية نوعان: سلطة ديمقراطية برلمانية على الطريقة الأميركية، وسلطة استبدادية ديكتاتورية مدعومة غالباً من الإدارة الأميركية، التي كان الإنتقال من هذا النظام إلى ذاك، وبالعكس، يحدث عموماً بمعرفتها وبرعايتها، أما البلد الذي خرج من لعبة الشيطان هذه وتمسك باستقلاله، فقد ضرب عليه الحصار الطويل المحكم، وظلّ عرضة للمؤامرات المتوالية المعوّقة والمدمّرة! وفي جميع الأحوال فإن شعوب أميركا اللاتينية، التي لم تملك حق التصرّف بثرواتها المادية والمعنوية، ظلت عاجزة عن الخروج من مهازل ومآسي الديمقراطية على الطريقة الأميركية، وعن تحقيق برنامج تنمية اجتماعية مستقل يقودها إلى ديمقراطية حقيقية.

أما عن البلاد العربية، فقد قال الوزير الصهيوني الأميركي هنري كيسنجر، قبل ثلاثين عماً تقريباً، أن ثلاث جهات ممنوع عليها التدخل في شؤون المنطقة العربية وهي: اوروبا الغربية، واليابان، و.. العرب! ولم تكن معاناة الأمة من النظام العربي، الفاسد والمستبدّ عموماً، سوى معاناة من السياسة الأميركية الراعية للفساد والاستبداد، وهاهي الإدارة الأميركية اليوم، بسبب مستجدات أميركية ودولية مصلحية وغير نزيهة، تقرّر إعلان مشروع لنشر الديمقراطية في بلادنا! لكنها توجهت بمشروعها إلى الحكومات الأوروبية طالبة دعمه، وليس إلى الحكومات العربية، الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه كيسنجر من أن العرب لا يحق لهم التدخل في شؤون بلادهم!

إن مشروع الديمقراطية للبلاد العربية، الذي ستناقشه الدول الصناعية الثماني الكبرى أثناء

اجتماعها في حزيران / يونيو القادم، قد أتى بعد احتلال العراق، أي أن صلته وثيقة بالعقابيل القائمة والمتوقعة التي نجمت وستنجم عن الاحتلال، نعني تعاظم المقاومة واتساعها، حيث المشروع في أحد أهم وجوهه طريقة عمل لإحباط المقاومة ولقطع الطريق على مضاعفاتها الإقليمية، فالنظام الديمقراطي العربي المزمع فرضه من الخارج سوف يكون بالطبع معادياً لما يسمى بالإرهاب ومجنّداً ضدّه!

الديمقراطية العراقية نقيض المقاومة والحرية!

في العراق تنهمك الإدارة الأميركية بكليتها في إنجاز ثلاثة مرتكزات متكاملة سوف تنهض عليها الديمقراطية، وهي: تأمين انتظام تدفق النفط، باعتباره موضوع الإحتلال وهدفه الأول، وذلك بتوفير الحماية الكافية للأنابيب ضدّ عمليات المقاومة القائمة والمحتملة، وقد أوكلت هذه المهمة إلى شركات أمن أميركية خاصة تتقاضى لقاءها عشرات ملايين الدولارات! ثانياً، الإسراع في إنجاز القواعد العسكرية الأميركية الثابتة، من ٥ إلى ٧ قواعد، بعيداً عن المدن ومناطق الكثافة السكانية، لتنهض بمهمات عراقية وإقليمية ودولية! ثالثاً، بلورة نظام حكم عراقي ديمقراطي لا يقيد حرية المظاهرات الصاخبة، بل يضبطها سلمياً بواسطة البوليس على الطريقة الكورية الجنوبية، ولا يمنع عشرات الصحف من تدبيج المقالات المعارضة بشدّة! ولن تأبه الإدارة الأميركية إذا ما استمرت عمليات المقاومة المسلحة في نطاق مسيطر عليه، بعيداً عن النفط المتدفق وعن القواعد العسكرية الثابتة، وهكذا تنهض الديمقراطية العراقية على الطريقة الأميركية، فتعطي الحق للعراقيين في الصراخ والهيجان السلمي كما يشاؤون، بعيداً تماماً عن النفط والقواعد، وتعطي نفسها كل الحق بالتصرف بالنفط وبالسيادة العراقية!

الحرية أولاً، والديمقراطية لاحقاً

لقد وحّدت الإدارة الأميركية موعد إقرار مشروع نشر الديمقراطية في البلاد العربية مع موعد بدء انتقال العراق إلى الحكم الديمقراطي، ولا ريب في أن الصلة وثيقة بينهما من حيث المضمون والأهداف، ولا تأبه الإدارة الأميركية، مثلما لا يأبه الكثيرون منا للأسف، إلى الحقيقة البسيطة المفهومة التي تؤكد أن الديمقراطية لن تكون حقيقية وفاعلة، أي لن تكون ديمقراطية، من دون الحرّية!

إن الحرية هي امتلاك الأمة المستقلة لأراضيها وثرواتها ولحقها في ممارسة ذاتها انطلاقاً من ثقافتها وتراثها. إنها حق الأمة في تنظيم علاقاتها الخارجية والداخلية من دون قسر ولا إملاء، وهذا التنظيم لحياتها هو عمل قانوني، تعاقدي، تنفيذي، تتبنى تطبيقه أطراف اجتماعية حرّة، بهدف ضبط علاقاتها ببعضها سلمياً ومنطقياً، والديمقراطية ليست سوى هذا التنظيم. غير أن البعض يخلطون بين الديمقراطية وبين الحرّية التي هي قضية فلسفية إنسانية أزلية، تقرّها وتؤكد عليها جميع الشرائع، وبينما أمتنا تحتاج إلى الحرية أولاً، فإن البعض يقدّم الديمقراطية عليها، وهي القضية اللاحقة!

إن حكم الشعب بالشعب، لمصلحة الشعب، هو الديمقراطية، غير أن تحقيق ذلك مشروط بالحرية والاستقلال والسيادة، وأمتنا محرومة من هذا الشرط بسبب الولايات المتحدة وحليفاتها. لقد قطّعوا أوصال أوطاننا أرضاً وأمة، ونهبوا ثرواتنا، ورعوا الفساد والاستبداد في دويلاتنا التي صارت في معظمها مجرد مناطق مدارة بحكم ذاتي! وهاهم اليوم يعدّون مشروعاً ظاهره الرحمة وباطنه المزيد من العذاب، حيث سيترتب عليه في حال نجاحه مزيد من الإنكفاء والفساد والقهر والإذلال، وهكذا لا يبقى أمام الأمة من طريق سوى الطريق الذي اختارته: استمرار المقاومة وتصعيدها من أجل نيل الحرية والاستقلال أولاً، والديمقراطية لاحقاً.

الديمقراطية على الطريقة الأميركية !

لعلها مصادفة، وقد لا تكون كذلك، أن الرئيس الأميركي ألقى خطابه «الخلاصي» العالمي عن الديمقراطية (٢٠٠٣/١١/٦) بعد حوالي ثلاثة أيام من إعلان المفوضية الأوروبية نتائج استطلاعها للرأي العام الأوروبي. وبينما قالت نتائج الاستطلاع النوعي التاريخي أن أكثر من ٧٠٪ يعتبرون الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية الأشدّ خطراً على السلم والاستقرار العالمي، قال الرئيس الأميركي أن إدارته (وضمنها الكيان الصهيوني) هي النموذج للحرية والديمقراطية، وأنها سوف ترغم العالم أجمع على الإقتداء بها كنموذج!

مرحلة عصيبة قوامها اللامنطق !

إن الاستطلاع الأوروبي النوعي، والخطاب الأميركي النوعي، يشيران بوضوح إلى أن البشرية تجتاز اليوم مرحلة عصيبة قوامها اللامنطق، إذ لا يعقل أبداً أن يصبح الأبيض أسوداً والأسود أبيضاً، والقاتل المجرم بطلاً منقذاً والضحية مجرماً! إن أولئك الذين ابيضّت الأرض بعظام ضحاياهم يتنطعون اليوم لمهمة حماية الأمن والاستقرار في العالم، ولإشاعة الحرية والعلاقات الديمقراطية بين البشر! إن الرذيلة تنهض لحماية الفضيلة، واللصوص يهبّون للدفاع عن القانون، والذئاب تتواثب لرعاية الحملان! إن القتلة الأشقياء يزعمون رسمياً أنهم وحدهم على حق، ويعلنون جهاراً نهاراً أن العالم عالمهم، يتصرفون به كما يشاؤون، وأنهم لن يسمحوا لأحد ولن يمكّنوا أحداً حتى من مجرّد التعليق والنقد! فهل ثمة شك، ونحن نرى هذا اللامعقول، في أن العالم يجتاز مرحلة انتقالية لا يمكن أن تكون إلا مؤقتة؟

لقد صار العالم اليوم مطبوعاً بصورة كالحة واحدة هي صورة الشرّ، ومصدوماً بصوت منكر واحد هو عواء الذئب، ولذلك فإنه لمن المؤكد أن ما يحدث لن يكون إلا مؤقتاً وعابراً، فصخب الأشقياء وضجيجهم لن ينجح في النيل من ذاكرة البشرية ومن توازنها، وسرعان ما سوف يستردّ مسار الحياة الطبيعية مجراه الصحيح المنطقي، متغلباً على ما يتعثر به من شوائب وفضلات ونفايات. إن نهر الحياة الخالد سوف يندفع قريباً، مزيلاً من طريقه خلال لحظات تاريخية جميع المعوّقات الكريهة رائحة ومنظراً!

قولهم بالديمقراطية يعني: الديكتاتورية !

لقد جاء خطاب الرئيس الأميركي خلواً من أية إشارة إلى الاستطلاع الأوروبي، وهذا يعني أنه أعدّ قبله. أما الذين أعدّوا الخطاب فهم تلك العصابة الصهيونية ذاتها التي أعدّت خطابات الحرب ضدّ العراق وضدّ العرب والمسلمين. إنها تلك العصابة من المرابين مصاصي الدماء، التي لا يعني حديثها عن الديمقراطية على الطريقة الأميركية سوى إطلاق يد ديكتاتوريتها حرّة في جميع أنحاء العالم، تقتل من تشاء وتنهب ما تشاء، وإنه لتكرار لا لزوم له على الإطلاق أن نستعرض ما لا يحصى من الأمثلة عن رعاية الإدارة الأميركية ودعمها أعتى الديكتاتوريات التي عرفها الإنسان على مدى قرن ونصف من الزمان! ثم إن الإدارة الأميركية نفسها ليست سوى ديكتاتورية، سواء في إدارتها للولايات المتحدة

بالذات، حيث الحاكم هو حزب واحد يحمل اسمين يتناوبان السلطة إلى الأبد، أو في إدارتها للعالم بعد أن أصبحت ديكتاتورية عالمية!

لم يشر الخطاب الديمقراطي للرئيس الأميركي ولو مجرّد إشارة إلى هيئة الأمم المتحدة ودورها، ولا إلى شركاء أميركا في حلف شمال الأطلنطي ودورهم، ولا إلى رغبة ولو غامضة في الاستعداد للتشاور مع ممثلي الأمم الأخرى حول طبيعة هذه «الديمقراطية» التي يريدون فرضها على العالم أجمع! والأفظع من ذلك أن الرئيس الأميركي أشار إلى أن الولايات المتحدة حققت ديمقراطيتها بعد قرن ونصف من الصراعات والأهوال الداخلية (أي بعد استكمال إبادة أصحاب البلاد الأصليين بالضبط) وهكذا فإنه يعد العالم بعقود طويلة قادمة من الحروب، حيث لن تصبح الأمم في مستوى اعتماد النظام الديمقراطي على الطريقة الأميركية إلا بعد فنائها! إن مصطلح «الديمقراطية» سوف يستخدم لممارسة أقسى أشكال الديكتاتورية، وأفظع عمليات الإبادة، من دون أن يكون هناك أي أمل في ارتقاء الأمم إلى مستوى الولايات المتحدة، اللهم إلا إذا كان الهنود الحمر قد ارتقوا إلى هذا المستوى!

القدر المتجلّي والجغرافيا الحيوية !

في الحقيقة، إنها لمضيعة للوقت والجهد أن ننكبّ على دراسة الخطاب الديمقراطي للرئيس الأميركي الذي هو مجرّد ذرّ للرماد في العيون. إن الانجلوسكسون الذين يحكمون الولايات المتحدة وبريطانيا، والذين يعتبرون أنفسهم يهوداً بالروح، يعتقدون أو يزعمون أن هذا العالم كله يتكون من مجاهل، وأن قدرهم الذي لا ينازعهم فيه أحد، باعتبارهم العنصر المتفوق الذي اختاره الله، هو تملّك ما يشاؤون من أرض وثروات، فذلك حقهم الطبيعي الذي كفله لهم إله الطبيعة والأمم! ومن أبرز مبّررات هذه العقيدة الوحشية ما يسمونه «نظرية الجغرافيا الحيوية» التي تقول بأن المكان الجغرافي للدولة المتفوقة كائن حيّ ينمو باستمرار، تماماً مثلما زعم النازيون الألمان! إن نظرية «القضاء والقدر الجغرافي» الأنجلوسكسونية تزعم أن يد القضاء هي التي ترسم الحدود الجغرافية للأمم، ولذلك فإن الولايات المتحدة، مثل «إسرائيل»، لا تعترف بحدود جغرافية لها، وليس في دستورها أية إشارة إلى ذلك، ومن هنا نفهم سبب عدم الإشارة إلى الكيان الصهيوني من قريب أو بعيد في خطاب الرئيس الأميركي، وتركيزه على أن الولايات المتحدة مصممة على «تملّك» المنطقة العربية انطلاقاً من العراق! إن تأكيده أن الولايات المتحدة سوف تمضي إلى النهاية بإشاعة «الديمقراطية» في المنطقة العربية يعني، بالضبط، أنها مصممة على المضيّ في عملية «تملّك» المنطقة العربية، وليس أي فعل آخر!

بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٧، وقف الرئيس الأميركي كلينتون أمام أعضاء الكنيست الإسرائيلي، وخاطبهم قائلاً أنه كان قبل ١٣ عاماً في بعثة دينية اصطحبه كاهنه خلالها إلى الأراضي المقدسة (فلسطين) حيث عايش فيها تاريخ اليهود كما يرويه «الكتاب المقدس»! قال كلينتون أن كاهنه الذي رعى تربيته الروحية أوصاه يومئذ قائلاً:» إذا تخليت عن إسرائيل فإن الله سيغضب عليك»! وأن الكاهن كشف له الحجاب عن «إرادة الله» التي تقضي «بأن تكون إسرائيل لشعب إسرائيل إلى الأبد»! أضاف كلينتون أنه قطع لكاهنه عهداً وميثاقاً بقوله:»إن إرادة الله يجب أن تكون إرادتنا»!

إفلاس الحلم الأميركي وهوانه !

في خطاب ما قادم، سوف يتحدث الرئيس الأميركي الحالي، أو أحد خلفائه، من دون مواربة عن القدر المتجلي والتوسع الجغرافي اللانهائي برعاية إله الانجلوسكسون! فقد بدأ منذ عهد ريغان التحرر من التعبيرات السياسية المضللة، حيث لم يعد ممكناً استخدام تعبير «التحالف الاستراتيجي»

كبديل عن «التحالف المقدس» بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، أو تعبير «القيم المشتركة» بدلاً عن «الإيمان المشترك»! وقريباً سوف يصبح من غير الممكن أيضاً استخدام تعبير «إشاعة العلاقات الديمقراطية» في العالم بديلاً عن «استباحة العالم»! لقد بدأ الرؤساء الأميركيون الكشف عن حقيقة بنية وعيهم التاريخي الذي شكلته الكنيسة البيوريتانية وأفكار العهد القديم، والكشف عن المعنى المكابي الاسرائيلي /الأميركي للسلام في فلسطين والعراق والعالم عموماً. وكما كتب الأستاذ منير العكش فإن أصدقاء الأميركيين وحلفاءهم من العرب أفلسوا وهانوا ولم يعد لديهم شيء يجعل الرؤساء الأميركيين مضطرين للنفاق، غير أن «الثورة الأميركية» العلمانية أفلست بدورها وهانت، ولم يعد لديها ما تقوله بصدد هذا الوحل الأصولي، الخرافي، الوحشي، الذي تغرق فيه دولتها الأميركية يوماً بعد يوم كلما أوغلت في شط العرب!

اللجوء إلى برنامج فينكس الفاشل؟

بكثير من الدقة والصحة يمكن القول أن الإدارة الأميركية ما كانت لتقدم على احتلال العراق لو لم تعتقد بتوفّر شرطين: الأول هو استحالة ظهور مقاومة وطنية عراقية، والثاني هو حتمية العثور على أسلحة الدمار الشامل، فالشرط الأول ضروري للإنطلاق على الفور بالراحة التامة في عمليات المال والأعمال الربوية، وفي مقدمتها استرداد تكاليف الحرب التي يتحملها العراق والتي قدّرت بمبلغ ١٨٠ مليار دولار، وفوقها الفوائد والأتاوات والغرامات، والشرط الثاني ضروري لإقناع الرأي العام العالمي، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، بأن الاحتلال جنبه أخطار أسلحة الدمار الشامل.

لقد اعتقد الانجلو اميركان أن نجاحهم في إحكام الحصار المهلك على مدى أكثر من عشر سنوات كان كافياً لتحقيق الشرطين المذكورين، وكافياً في حدّ ذاته لحسم نتائج الحرب مسبقاً لصالحهم، وهكذا سمعناهم قبل بدء الاجتياح البرّي يتحدثون عن إركاع وإخضاع الدول الأخرى المحيطة، بل احتلالها إذا اقتضى الأمر ذلك، وهنا نستطيع أن نقول أيضاً بكثير من الدقة والصحة أن الشرطين المذكورين لو تحققا لكانت قواتهم العسكرية باشرت عملياتها الميدانية البرية شرقاً وغرباً من دون أدنى تلكؤ!

من قزوين إلى الأطلسي

لقد اعتقدوا أن الحصار الطويل المبيد نجح في إنجاز ثلاثة أرباع العمليات العسكرية القتالية وأكثر، وأنهم حسموا مسألة إطلاق يدهم في المنطقة الشاسعة ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، حيث تتواجد معظم الكتلة النفطية العالمية، فبعد احتلال العراق لن تقوم قائمة للمقاومة الفعالة لا شرق العراق ولا غربه، لا في إيران وأفغانستان وباكستان ولا في فلسطين وسورية ولبنان، فالقواعد الأميركية الثلاث في أفغانستان والعراق وفلسطين سوف تجهز سلفاً على كل أمل بالمقاومة، وسوف تضع الأطراف الدولية الأخرى في حالة من التسليم التام بالأمر الواقع، غير أن المفاجأة المذهلة، بظهور المقاومة الوطنية وبعدم العثور على أثر لأسلحة الدمار الشامل العراقية، وضعتهم في مأزق حقيقي، وجعلت أوضاعهم، خلال الأشهر الستة التي تلت العمليات البرية، صعبة جداً على جميع الجبهات، فبدا ارتباكهم واضحاً سواء في تعاملهم مع الداخل العراقي أم مع دول الجوار ودول العالم عموماً. لقد اختفت إلى حدّ كبير تلك النبرة الواثقة التي طغت على تصريحاتهم قبل الاحتلال، وصاروا يتحدثون بقلق عن ورطة فيتنامية جديدة قد تكون الأخطر، ويتحوّلون في طرائق تعاملهم مع الآخرين داخل العراق وفي المنطقة والعالم إلى طرائق فيها الكثير من التراجع. لقد اكتشفوا أن تحقيق أهدافهم ما بين قزوين والأطلسي ليس محسوماً وليس بالسهولة التي قدّروها!

الرئيس الأميركي يعترف بالمأزق

ويقيناً لو أنهم لم يفاجأوا بالمقاومة العراقية، ولم يفشلوا في الوقوع على أثر لأسلحة الدمار الشامل، لما حرّروا مؤخراً الودائع المالية الإيرانية، بل كانوا فكروا بأسرع طريقة للاستيلاء على المصرف المركزي في طهران، فالزلازل ليست السبب لتحرير الودائع الإيرانية، بل جاءت ظرفاً مواتياً للإقدام على هذه

الخطوة التي يعود سببها الحقيقي إلى مأزقهم في العراق، وفي فلسطين وأفغانستان أيضاً، وقد اعترف الرئيس الأميركي بالمأزق علناً عبر حديث أجرته هيئة الإذاعة البريطانية، في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، حين قال أن الولايات المتحدة لن تغادر العراق قبل الأوان رغم تكثيف الهجمات ضدّ قوات التحالف، وأن على العراقيين أن يعرفوا بأنها لن تغادر بلدهم قبل الأوان، أنها لن تسارع بالرحيل، مضيفاً أن ذلك لا يعني أن الوضع ليس صعباً، فهو صعب بالتأكيد! لقد قيل هذا الكلام في وقت أظهر فيه استطلاع للرأي نظمه معهد يوغوف أن ٦٠٪ من البريطانيين يعتقدون أن الرئيس بوش يشكل تهديداً للسلام العالمي، وأن الحرب ضدّ العراق لا مبّرر لها على الإطلاق!

الوحدات الخفيفة بدلاً من الثقيلة

لقد اعترف القادة الأميركيون، في مطلع خريف ٢٠٠٣، أن وحداتهم العسكرية الثقيلة تفشل في التعامل مع المقاومة، وقال أحدهم أن الطريقة الوحيدة للإنتصار هي اتباع وسائل غير تقليدية: «يجب أن نلعب لعبتهم. رجال عصابات ضدّ رجال عصابات. يجب أن نرهب العراقيين حتى نستطيع إخضاعهم»! وقال مسؤول أميركي آخر: «إننا نحتاج إلى أسلوب جديد. لدينا هذه القوات التقليدية الكبيرة الموجودة هناك، وهي أهداف سهلة، وما تفعله لا جدوى منه، فلماذا لا نرسل فرق قناصين لقتلهم؟»!

وهكذا تقرر، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر، اللجوء إلى ما يسمى برنامج فينكس لتفكيك المقاومة وتصفيتها، وهو البرنامج الذي نفذته وحدات القناصة والاستخبارات الأميركية في فيتنام في الأعوام ١٩٦٨ – ١٩٧٢، الذي يعتمد الإعتقال والإغتيال على أوسع نطاق لكل من يشك في تعاطفه مع المقاومة، وقد قتل الأميركيون حوالي ٤١ ألف فيتنامي خلال تلك الأعوام، معظمهم لا علاقة له بالحرب كما أقرّ الأميركيون رسمياً أمام الكونغرس في ما بعد!

غير أن عمل الوحدات الخاصة غير ممكن من دون قوات محلية تقوم بدور الدليل، وقد كان عندهم في فيتنام جيشاً فيتنامياً نظامياً موالياً يعمل في ركابهم، أما في العراق فلا وجود لمثل هذا الجيش، ولا وجود لشبكة استخبارات محلية، لأنهم اعتقدوا مسبقاً أن الحصار الطويل للعراق أغناهم عن مثل هذه القوات، وهاهم الآن يعملون على تدارك هذا النقص الفادح بإعداد قوات ومخابرات عراقية موالية!

الصهاينة وبرنامج فينكس الفاشل

غير أن برنامج فينكس فشل فشلاً ذريعاً في فيتنام، وارتدّ على الأميركيين شعباً وجيشاً وبالاً وأمراضاً مازالوا يعانون منها، ومع ذلك فإن الصهاينة في فلسطين المحتلة أقنعوهم بجدوى هذا البرنامج، لأن الصهاينة يعتمدون هذا الأسلوب الذي يقوم على الاعتقالات والاغتيالات الواسعة وعلى إتلاف الحقول وتدمير المدن، وهم يرونه فعالاً ومجدياً، مع أنه لم يحقق أية نتيجة سياسية حاسمة في فلسطين!

إن الصهاينة في فلسطين ينظرون إلى تعميم برنامج فينكس في العراق باعتباره يبرّر ما يرتكبونه من جرائم، ويسمح لهم بإطالة أمد الحرب بهذه الطريقة، أما الأميركيون فإنهم يتحوّلون إلى هذا البرنامج القذر غير واثقين ولا قانعين، إنما هو الاضطرار بسبب المأزق، وبسبب محدودية الخيارات أمامهم، وبسبب إدراكهم المخيف لما يعنيه أي تراجع يظهرونه في العراق، وفي هذا الجوّ من القلق والإضطراب والخيارات المحدودة، يغامرون بفتح أبواب جهنم بأنفسهم على أمل أن تساعدهم القوى الإقليمية، العربية والإسلامية، في الحدّ من فترة تأججها الذي سيحرقهم بالتأكيد إن طالت.

يقول محللون أميركيون أنه ما زال هناك جدل كبير حول ما إذا كان استهداف عدد كبير من الأفراد المدنيين أسلوباً عملياً وفعالاً لإخضاع العراق، لكنهم مضوا قدماً في زجّ وحدات القناصة، ويأملون إعداد وحدات استخبارات عراقية تساندهم، إضافة إلى تواطؤ الدول المحيطة، وهم يعترفون في الوقت نفسه بمناعة الشعب العراقي. إنهم يتكهنون ويتخبطون ويرتجلون، أي أنهم ليسوا على يقين من جدوى ما يفعلون.

إنعدام اليقين بصدد نتائج الحرب

دخلت منطقة شرقي المتوسط مرحلة تصعيد عسكري أميركي شبه إجباري، يصعب على الأميركيين التراجع عنه طوعاً، ويصعب عليهم التأكد من نتائجه سلفاً، فهم يريدون أن يحسموا في العراق مصير المنطقة الواقعة بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي لصالحهم، وبالتالي يريدون أن يحسموا مصير القرن الواحد والعشرين عالمياً، ليكون قرناً أميركياً خالصاً! غير أن مفاجآت الميدان جعلت أهدافهم تبدو كأنما هي مازالت مجرّد أمنيات. وبينما يقول البعض أن النتائج حسمت وتأكّدت لصالح الأميركيين، وانتهى الأمر، فإن البعض الآخر يقول أن الأبواب صارت مفتوحة على جميع الاحتمالات بصدد مصير القرن الواحد والعشرين، وأن التاريخ العام قد أفلت زمامه، فهو طليق، جامح، لا يدري أحد من الذي سوف يمسك به مستقبلاً!

الإشارات الأميركية ومدى مصداقيتها

إن الأميركيين يرسلون من وقت لآخر إشارات متناقضة، بعضها يؤكد أن معركة مصير القرن العالمي حسمت لصالحهم في بغداد، وبعضها الآخر يبدو غير متأكد من ذلك إلى حدّ كبير، فالإعلان عن البدء في توزيع غنائم الحرب، وعن البدء في إنشاء مقر للسفارة الأميركية في بغداد هو الأكبر في العالم أجمع، يشيران إلى الثقة بالنصر الحاسم لصالحهم، غير أن اللجوء إلى الوحدات الخاصة من القناصة، وإلى الاستخبارات، وإلى تدريب وإعداد قوات عراقية ميدانية موالية، وإلى الإستعانة بالمستوطنين الصهاينة الخائبين، يشير كله إلى عدم بلوغهم درجة اليقين بصدد نتائج الحرب.

لقد فشلت قوات الاحتلال النظامية الثقيلة فشلاً ذريعاً عندما اصطدمت بالمقاومة العراقية على نطاق واسع، وهي التي كان مرتّباً لها أن تقوم بشبه استعراض عسكريٍ احتفالي ختامي على أرض العراق الذي أنهكته سنوات الحصار الطويلة، وكان فشلها المعلن صاعقاً بالنسبة لأولئك الذين موّلوا الحرب من أصحاب الشركات الربوية، وتوقعوا قطف ثمارها على الفور، فبدأ الصراخ والعويل من جهة، وبدأت التطمينات المتظاهرة بالثقة من جهة أخرى! واليوم، يقول المتظاهرون بالثقة أن الوحدات الخاصة الأميركية، مدعومة بخبرات حرب فيتنام وحرب فلسطين، سوف تتكفل بتفكيك المقاومة العراقية وتصفيتها، حيث يمكن محاصرة هذه المقاومة بإحكام، وحرمانها من تعويض ما تستهلكه من عتاد ورجال، وإبادتها بالكامل! وهكذا، بناء على هذا التقدير، يطلق الأميركيون تصريحاتهم المتفائلة عن البدء بعمليات المال والأعمال والإعمار، والبدء بإنشاء مقر السفارة الأميركية الأكبر في العالم أجمع، لأنه سيكون مقر إدارة المنطقة الشاسعة الواقعة بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي!

الوحدات الخاصة لا تكفي لوحدها !

في البداية، قبل سقوط بغداد وبعده، عندما بدأت القوات الثقيلة الضخمة تتلقى ضربات المقاومة المؤثرة وتترنح بسببها، انطلق الصراخ في مؤسسات الإدارة الأميركية داعياً إلى زيادة حجم هذه القوات، غير أن ذلك لم يكن ممكناً لأسباب كثيرة، أبرزها الحجم الإجمالي للقوات الأميركية ووظائفها العالمية. وقد هرع كبار المسؤولين الأميركيين إلى بغداد تباعاً، بما فيهم الرئيس شخصياً، في زيارات أشارت بوضوح إلى

أنهم يواجهون مأزقاً فوجئوا به. وفي تلك الفترة جرى الحديث عن كل شيء، حتى عن إمكانية الانسحاب من العراق، فقد كانوا يتخبّطون حقاً، ثم سرعان ما استردّوا رباطة جأشهم وروعهم، وأعلن الرئيس أن الانسحاب مستحيل (الانسحاب طوعاً بالطبع) وبدأ الإعلان عن البديل للقوات النظامية، عن الوحدات الخاصة، أي عن حرب العصابات، وهي حرب أقلّ ما يقال فيها أنها شديدة التعقيد والغموض من حيث عملياتها ومن حيث نتائجها، وهي فشلت في فيتنام فشلاً ذريعاً وتواجه الفشل اليوم في فلسطين العربية المحتلة على الرغم من التفاوت الهائل بل الكامل في موازين القوى العسكرية!

إن الأميركيين يعوّلون اليوم في العراق على القوات الخاصة التي يبلغ تعدادها الإجمالي سبعة وأربعين ألفاً، وهي وحدات خفيفة، وخليط من القناصة ورجال الاستخبارات، رفع الرئيس بوش ميزانيتها لعام ٢٠٠٤ إلى ٦,٥ مليار دولار، بنسبة ٣٤٪ عن ميزانيتها في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي يعطينا فكرة عن طبيعة التصعيد في العمليات العسكرية، الذي بدأ فعلاً، غير أن الأميركيين يعوّلون في الوقت نفسه، وبالمقدار نفسه إن لم يكن أكثر، على تعاون دول الجوار في إحكام الحصار ضدّ المقاومة وتأمين عدم تعويضها عما تستهلكه، وأيضاً على تشكيل وحدات عراقية تقوم بدور الدليل الميداني، حيث بدون هذه وتلك لن تتمكن الوحدات الأميركية الخاصة من القيام بواجباتها، ويكون مصيرها مصير الوحدات النظامية الثقيلة، فهل ستتوفر لهم هذه الشروط للمضي قدماً في الحرب، ولتحقيق إخضاع العراق بأسرع وقت ممكن، قبل أن ينفد صبر المموّلين المرابين وصبر دافعي الضرائب والدماء في بلدان الحلفاء؟

الإدارة في القدس أم بغداد؟

في منتصف التسعينات كانت الإدارة الأميركية تعدّ مدينة القدس لتكون العاصمة الإقليمية الأميركية الصهيونية ابتداء من عام ١٩٩٩، فعلى هامش قمة شرم الشيخ الدولية، التي اعتبرتها وزيرة الخارجية أولبرايت أهم قمة في القرن العشرين، وقف الرئيس كلينتون في شرفة فندقه في القدس ودعا الذين حوله لرؤية قطعة الأرض التي ستنهض عليها السفارة الأميركية عام ١٩٩٩!إنها ثلاثون ألف متر مربع من أرضنا المقدسة، خصصت لإنشاء مقر إقليمي للإدارة الأميركية في القدس، التي لن تكون عاصمة يهودية ولا مسيحية ولا إسلامية، بل أميركية صهيونية!

كانت الإدارة الأميركية تبدو واثقة كل الثقة من أن سفارتها في القدس سوف تكون ناهضة في العام ١٩٩٩، كمقر قيادي إقليمي في نقطة التقاء القارات الثلاث، إنما على أساس أن لا تقع أحداث معوّقة، من ذلك النوع الذي يحذّر منه بين وقت وآخر بعض حكام المنطقة، غير أن مثل هذه الأحداث وقعت في وقت كانوا يعتقدون فيه أنهم قطعوا شوطاً طويلاً على طريق تطويع وإخضاع الشعب الفلسطيني الباسل، وإذا بانتفاضة الأقصى تتفجر وتتواصل لتجعل من توقعات الإدارة الأميركية الصهيونية مجرّد تمنيات لم تتحقق في مواعيدها!

اليوم، يتحدثون عن بغداد كعاصمة إقليمية أميركية صهيونية، لا عربية ولا يهودية ولا مسيحية ولا إسلامية، ويعدون بنهوض سفارة ضخمة، تليق بهيمنتهم الربوية العالمية، في المدينة الخالدة التي أسسها المنصور وجعلها الرشيد عاصمة الحكمة السياسية والسلام والعلاقات الدولية العادلة، فهل سيتحقق ما جاء في أجندتهم من مشاريع غير حكيمة وغير عادلة، يرفضها العالم أجمع، ويستبسل العرب والمسلمون حتى الإستشهاد لإفشالها؟

إنها المساحة القاحلة بين عصرين عالميين

تجتاز البشرية اليوم تلك المسافة القاحلة، الانتقالية، التي تفصل بين عصرين عالميين، وإنه لحدث انقلابي هائل لم يشهده التاريخ سوى مرات قليلة لا تتعدى عدد أصابع اليد الواحدة. إن هذا الاضطراب العظيم الذي يعصف بالقارات جميعها ليس سوى مظهر من مظاهر الإنتقال، وهو اضطراب عصف بكل يقين بعد أن زلزل الأسس التي تنهض عليها جميع الإيديولوجيات الحديثة، فترتّبت على ذلك انكفاءات مروّعة بلغت حدّ جنوح الكثيرين إلى الاقتناع برعاية مصالحهم الخاصة فحسب!

إن محاولة فهم هذه الظاهرة الانتقالية العظمى التي نعيشها تستدعي العودة إلى الماضي القريب والبعيد، فمثل هذه العودة ضرورة ملحة، وحاجة متجدّدة مستمرة، وإلا فكيف يمكننا تجنب تكرار ما لا فائدة من تكراره واستخلاص العبر والدروس التي تختصر الوقت والجهد والتضحيات؟ وكيف يمكننا أن نعرف كيف آلت أوضاعنا وأوضاع العالم إلى ما آلت إليه اليوم؟

مصير المجتمعات مثل مصير الأفراد!

إن المجتمعات منفردة ومجتمعة، وكذلك نظمها الإجتماعية، ترتبط بحقبة تاريخية محدّدة، فهي تولد في نطاق تلك الحقبة المعينة، وهي تموت وتندثر بانتهائها. ويصيب المجتمع، أو النظام الإجتماعي، أو النظام العالمي الذي يضم جملة المجتمعات الإنسانية، ما يصيب الفرد تماماً، فالمجتمع يتوقف ويكف عن مواصلة الحياة الطبيعية، ويضمحل ويفنى، سواء بسبب كوارث الطبيعة وكوارث البشر، أو بسبب قانون الوجود الذي لا يسمح أبداً لأي مجتمع أو نظام أو فرد بأن يكون أزلياً، ثابتاً وخالداً، بخصائصه وبمضامينه وبملامحه ذاتها!

المجتمع لابد أن يندثر، والنظام الاجتماعي لابد أن يندثر، ليس بسبب الكوارث فحسب، بل بسبب زوال الضرورات القديمة وظهور ضرورات جديدة تفرض تحوّل المجتمع والنظام إلى مجتمع ونظام آخر، وهذا التحوّل يتحقق بتبدّل المكوّنات الجزئية للمجتمع والنظام، فيتبدّل حجمه وملامحه وعلاقاته ونمط حياته القديم، أي أنه يتحوّل إلى كائن آخر مختلف!

وللايضاح أكثر نعتمد القول العلمي المأثور الذي يقول بأن الكائن العضوي، في كل لحظة من حياته، هو ذاته وكائن آخر، فهو طوال الوقت يهضم مواد يتلقاها من الخارج ويفرز مواد أخرى، وفي كل لحظة تموت خلايا جسمه وتولد أخرى، وبعد فترة قد تطول أو تقصر تتجدّد مادة جسمه بكليتها، ولهذا فإن كل كائن عضوي هو ذاته وغير ذاته!

التبدّلات في بنية العصر العالمي الراهن

لقد تبدّلت مكوّنات هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي مرات عديدة عبر مراحل تطوره خلال القرون الخمسة الماضية: من القرصنة وقطع الطرق الدولية، إلى غزو الأمم الأخرى واستعمارها ونهبها وحرقها والاستيلاء على أوطانها، إلى تعاطي الصيرفة والربا كنظام مفروض على العالم أجمع! أما على صعيد تبدّل أسسه المادية فقد انتقل من عهد المانيفاتورة، إلى عهد الآلة البخارية، إلى آلالات الديزل والكهرباء، إلى عهد التكنترون (الحواسب) الذي نعيش انطلاقته اليوم.

لكن هذا العصر الأوروبي الأميركي المتكامل احتفظ دائماً بخصائصه الجوهرية القائمة على التمييز والاحتكار!

غير أن تبدّلات عميقة طرأت على المرتكزات الأساسية، التحتية المادية، التي تنهض عليها الحياة المعاصرة، وهذه التبدّلات تؤذن بزوال خصائص العصر القائمة على التمييز والاحتكار، حيث الحياة العالمية لم تعد تطبق هذه الخصائص، والإضطراب العظيم الذي يعصف اليوم بجميع فروع الحياة الإنسانية يدّل على أن التبدّل في البنى المادية التحتية لجملة المجتمعات قد وقع وانتهى الأمر، وأن التبدّل في البنى الفوقية لابد وأن يتبعه، أي أن ما طرأ من تغيير على الأسس المادية التحتية سوف يليه تغيير في العلاقات الفوقية، الحقوقية والسياسية، وإلى أن يتحقق ذلك سوف يعصف الاضطراب أكثر فأكثر نتيجة لعدم التطابق المؤقت بين البنى التحتية المادية الجديدة التي تحققت والبنى الفوقية الحقوقية والسياسية القديمة التي لم تتبدّل بعد. تلك هي المسافة القاحلة، الموحشة، التي تجتازها البشرية اليوم بين عصر مضى وعصر قادم!

من الأزمات الروتينية إلى الأزمات المستعصية!

لقد عرف عن هذا العصر الأوروبي الأميركي أن نظامه الاحتكاري العالمي ينمو ويترعرع بفضل الأزمات الدورية الروتينية، التي هي ظاهرة بارزة طبعت مسيرته التاريخية بطابعها في جميع مراحله، فاعتبرت تلك الأزمات بمنزلة مولّد الطاقة للعصر ونظامه، بمعنى أنه لا يستطيع أداء وظائفه التاريخية من دون الأزمات، ولا يعيش بصفته نظاماً رأسمالياً احتكارياً ربوياً إلا بها، فالأزمات متصلة، مثل حبل السّرة، بجوهره العبودي. إنها تأكيده لذاته، وتعبيره عن جوهره، وممارسته لحيويته. إن تفريخ الأزمات الروتينية الدورية هو دليل عافيته ومقدرته، وهي لا تطال بنتائجها المدمّرة الأوساط الاجتماعية الدنيا فحسب، بل جميع الفئات الاجتماعية في جميع المجتمعات الإنسانية، حيث لميكانيكية الاحتكار والتمييز فعالية لا تقف عند حدّ، ولا تستثني أياً كان، إلى أن تصبح في مرحلتها الأخيرة حالة يلتهم الجميع فيها الجميع!

ها نحن اليوم في المرحلة الأخيرة من مراحل هذا العصر، حيث الجميع يلتهم الجميع، وحيث الأزمة المستعصية المفتوحة والشاملة، التي لم تعد دورية روتينية، تعبّر عن نفسها بما لا يحصى من الأزمات التفصيلية، من جميع الأحجام والألوان وفي جميع القارات! إن الاستقرار المؤقت لوسط اجتماعي ما، في درجة اجتماعية ما، لم يعد يشكل سوى مظهر خارجي يبرز بغموض قوى تبدو سديمية، فهي تتبادل المواقع على مدار الساعة في حركة تكاد لا تلحظ، ومن خلال تبدّلات ظاهرية في الألوان فحسب!

في هذه الحركة العالمية، العشوائية المخيفة، لا يبدو أي بعد إنساني تمكن ملاحظته عن قرب، أو حتى في الأفق، وهو ما يجعلها مخيفة. إن ما يلاحظ هو المزيد والمزيد من تلاشي الفعالية الإنسانية، ابتداء بمستوياتها القرابية الدنيا وانتهاءً بمستوياتها القومية العليا، فقد تحوّل عالم البشر، المتمايزين المتكاملين، بتأثير قوة عاتية يصعب حصرها وتحديدها، إلى عالم من البشر «الذرّايتين» إن جاز التعبير. عالم من الذرّات والهباء والهلام، تطغى فيه المادة بقدر ما يتلاشى الإنسان!

هل ينكفىء الإنسان تأهباً للارتقاء ؟

في هذه المرحلة العالمية الأخيرة من مراحل هذا العصر أصبح العدو شيئاً ما قابعاً داخل الإنسان الفرد، أي أن الصراع، أو النضال، أو الجهاد، انتقل من الفضاء الرحب إلى داخل الإنسان الفرد. وعند هذا الحدّ توقفت دورية الأزمات الروتينية بعد أن أضاع الإنسان حدوده الوطنية والقومية، مثلما

فقدت السلع هويتها الوطنية والقومية، ومثلما فقدت الحروب معانيها وميادينها الوطنية والقومية، أما الإدارات العالمية التي فقدت بدورها هويتها وحدودها فهي تنصرف بكليتها إلى إدارة الأزمة العالمية المفتوحة، محاولة الحفاظ على قواربها سليمة وطافية في خضم تيارات صاخبة لا يمكن لأحد التحكم بمساراتها!

ولكن، تحت سطح التيارات العالمية الصاخبة، وخلف الظاهرات الخارجية الحادة، التي تجعل الأوضاع تبدو سديمية، كل شيء فيها مثل كل شيء، يبقى الجوهر الإنساني كامناً كأنما هو منكفيء تأهباً للارتقاء إلى مستوى التحدي المصيري، الوجود أو اللا وجود؟ فلعل الإنكفاء فسحة للتفكير عميقاً بالمستلزمات العظمى التي تتطلبها المستجدات العظمى!

إذن، فقد توقفت دورية الأزمات الروتينية التي كانت تعبّر عن دينامية النظام العالمي، وصارت الأزمة عالمية، ومفتوحة، وشاملة، الأمر الذي يعني أن خلايا النظام العالمي الحيّة كفّت عن التجدّد، وأنه صار محكوماً بمصير تلك الحشرة التي تخرج من يرقتها المتيبّسة وقد اكتسبت جناحين تطير بهما مؤقتاً، لفترة أشبه بفترة الاحتضار!

ما فعلته الميكانيكية الربوية الباردة الصماء!

على مدى القرون الخمسة الماضية، أبيدت مجتمعات لتنهض مجتمعات، ودمّرت قارات لإعمار قارات، وسحقت طبقات لتحيا طبقات، وصفّيت احتكارات أدنى لصالح احتكارات أعلى، ثم انقسمت الاحتكارات الأعلى على نفسها، فالتهم نصفها نصفها الآخر، واتصل نصفها المتبقي مع ذاته فأنجب كائناً جديداً، شبحياً، محلّقاً، غير محصور بمكان أو زمان، وغير ملتزم بأعراف أو قوانين، هو هذه الشركات المتعدّدة الجنسيات، شركات ما فوق الوطنية والقومية والإنسانية، التي خرجت من شرنقتها المتيبسّة لتحلّق مؤقتاً، مخلّفة بطنينها المتواصل، غير المباشر، الخبل والذهول والصرع في القارات الخمس!

إن الميكانيكية الربوية، الباردة الصماء، متمثلة بالشركات المتعدّدة الجنسيات، تنضح ثروات جنوب الكرة الأرضية، حيث أربعة أخماس البشرية، بلا أدنى هوادة ولا شفقة، والنظام العالمي يتكون من الشمال والجنوب، مثلما يتكون المصنع من مركز الإدارة وساحة العمل، ومثلما يتكون السجن من السجانين والمسجونين، ومثلما يتكون مجتمع الرق من السادة والعبيد، فخصائص الشمال تحدّد خصائص الجنوب، والعكس بالعكس، ووجود أحد الطرفين بالصورة التي هو عليها يشترط وجود الطرف الآخر بالصورة التي هو عليها، وبالطبع، فإن انتفاء وجود أحدهما بخصائصه الحالية يعني انتفاء وجود الآخر بخصائصه الحالية، وفي هذه المرحلة الأخيرة من مراحل العصر الأوروبي الأميركي فإن الشمال، الذي يضم خمس سكان العالم، يستأثر لوحده بما يعادل ٨٤٫٧٪ من إنتاج واستهلاك العالم، الأمر الذي يعني قطعاً استحالة الاستمرار على هذا النحو!

مرض عضال، وحالة احتضار طويلة!

إن النظام العالمي يتغيّر عندما يتغيّر موقع وخصائص أحد أطرافه الرئيسة، وهو في هذه المرحلة يواجه مثل هذه التغييرات التي لا يمكن أن تسمح له بالاستمرار هو ذاته، ولما كانت التغييرات تتناول الوجود الأولي، الأساسي، لأحد أهم أطرافه، فإن ذلك يعني أن الطرف الآخر يواجه المصير ذاته. وعلى الرغم من الصعوبة في التبسيط فإن حالة النظام العالمي اليوم تشبه حالة الإنسان الفرد في مرحلة احتضار طويلة نتيجة مرض عضال. مثل إنسان فرد جاهز للرحيل عن الدنيا حتماً، يتعذّب ويعذّب

من حوله في علاقة مريرة لا طائل من ورائها ولا يمكن تجنبّها، وبخاصة إذا كان المحتضر مرابياً شريراً!

وهكذا، فإن الفارق بين رؤية ورؤية هو فارق حاسم بقدر ما هو حاسم الفارق بين الحياة والموت. وعندما نستخلص النتائج المرجوّة من رؤية أقرب إلى الصواب فإنه ليفترض بها أن لا تكون رهاناً على الموت، فالمحتضر هو في حكم الميت، ويعامل على هذا الأساس حتى وإن عاش سنوات!

وعندما نشير إلى النتائج المرجوّة التي نبغي استخلاصها، والتي نأمل في أن تكون أقرب إلى الصحة ما أمكن، فإننا نريد من وراء ذلك معرفة كيفية التصرف بصدد علاقات مرحلة الاحتضار، أو لنقل مرحلة الانتقال التاريخية من عصر إلى عصر؟ ثم كيف يتوجب علينا الاستعداد للمرحلة التي تليها؟ وكيف يمكننا إحراز الجدارة للإسهام اللائق في المرحلة الجديدة من العصر القادم؟

هل النظام العالمي يحتضر حقاً؟

إن الوصول المشترك إلى استنتاجات على مثل هذا القدر من الأهمية ليس بالأمر السهل، ولسوف يظل السؤال المشروع الذي يتردّد في الأذهان هو: هل النظام العالمي يحتضر حقاً؟ هل الفساد الذي نتحدث عنه هو فعلاً فساد الاحتضار والموت؟ هل دخل العالم فعلاً مرحلة الانتقال التاريخية من عصر إلى عصر، وأنه يجتاز الآن المساحة القاحلة التي تفصل بين العصرين؟

إن لمثل هذه التساؤلات مبرراتها القوية، حيث العالم يعيش كل لحظة فعالية جبروت وعتوّ وطغيان الإدارة الأميركية للنظام العالمي، ويواجه أذرعها الطويلة الفتاكة، التي تطال أية بقعة من بقاع الأرض، ولكن يتوجب الانتباه إلى أن قدرة التنين، أو الفيل، على التدمير والقتل بحركة بسيطة من جسمه الضخم لا تنتفي حتى وهو في مرحلة النزع الأخير! إن الطائرات المقاتلة، المحترقة في الأجواء، يمكن أن تحقق دماراً رهيباً وحرائق فظيعة، وأن تسقط عدداً كبيراً من الضحايا! فإذا كان الحال كذلك، وهو يبدو كذلك، فإن النظام العالمي وإدارته الأميركية العليا لم يكن في أي يوم قابل للهزيمة مثلما هو الآن، على الرغم من جميع المظاهر التي توحي بعكس ذلك!

أوهام تضعف الإلتزام بالمقاومة

لم تكن حاجة الأمة العربية والإسلامية إلى الإلتزام بواجب المقاومة ملحّة في أي وقت مضى أكثر مما هي اليوم، فإلحاق العراق بفلسطين خطوة كبرى على طريق محاولة استئصال أمتنا، الأمر الذي يستدعي إعلان النفير العام عربياً وإسلامياً، وأن تكون المقاومة فرض عين على كل فرد، لا فرض كفاية.

غير أن هناك من يعتقد اليوم أن المقاومة لم تعد طريقاً صالحة على الإطلاق، لا لاسترداد الحقوق ولا للدفاع عن النفس، ودليلهم على ذلك، مثلاً، أن المقاومة الفيتنامية كانت تعتمد على الدعم السوفييتي والصيني، أما الآن فإن الولايات المتحدة طليقة اليد في فرض هيمنتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، فلا مصادر تسليح ولا دعم سياسي ومعنوي للأمم المظلومة، إضافة إلى أن فيتنام لم تستفد من انتصارها المؤزر، وهي اليوم تتوسل علاقات طبيعية مع الدول الاحتكارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. إنها تعاني من ضروب الفقر والعوز حداً جعل انتصارها يبدو كأنما هو كان وبالاً عليها .. الخ!

عالم واحد، لا عوالم متعدّدة

إن مثل هذا الاعتقاد يقوم على الوهم القائل بوجود عوالم متعدّدة، وأنظمة عالمية متعدّدة، مغفلاً الوحدة الكلية للنظام الاحتكاري الربوي العالمي، ومتعامياً عن رؤية العصر الأوروبي / الأميركي في حجمه التاريخي على مدى خمسة قرون، ولذلك فإنهم ينظرون إلى حرب فييتنام كما لو كانت مجرّد معركة محدّدة نشبت بين الفيتناميين يؤازرهم أصدقاؤهم من جهة وبين الأميركيين يؤازرهم أصدقاؤهم من جهة أخرى!

لقد كانت المخططات موضوعة كي تكون فيتنام القاعدة الرابعة من القواعد الاستيطانية الإبادية الموزعة بعناية في حوض المحيط الهندي، فهناك الكيان الصهيوني المتميز في فلسطين، وهناك استراليا، وجنوب أفريقيا قبل تحررها .وهكذا، فقد كانت حرب فيتنام فصلاً من حرب عالمية هدفت الإدارة الأميركية من ورائها إلى تعزيز وترسيخ هيمنتها على حوض المحيط الهندي، وبالتالي تعزيز وترسيخ نظامها العالمي الكلي، بتوفير المزيد من أسباب ديمومته. غير أنها فشلت في محاولتها، واستغنت بالتالي عن مشروع القاعدة الاستيطانية الرابعة، ولنسجل على الفور أنها تكرر المحاولة اليوم في أفغانستان والعراق، لكنها لم تنس معاقبة الفيتناميين بالحصار السياسي والاقتصادي المحكم، وإغراقهم في العزلة والفقر، كي لا تتكرر المقاومة الفيتنامية في مكان آخر من العالم! ولذلك هي تأمل في أن تستتب لها الأمور في فلسطين والعراق وأفغانستان من دون أن تواجه أية مقاومة!

نظرية القطبين، والقطب الواحد!

كذلك فإن الاعتقاد بلا جدوى المقاومة يقوم على الوهم الآخر القائل بأن المعركة التي تقرر مصير العالم كان متوقعاً لها أن تدور بين واشنطن زعيمة النظام الرأسمالي العالمي وموسكو زعيمة النظام الاشتراكي العالمي، بينما الأمر ليس كذلك إطلاقاً، لأنه لم يكن ثمة عالم اشتراكي، بل معسكر اشتراكي

متمرّد على العالم الرأسمالي الكلي. كان معسكراً اشتراكياً متمرداً يأخذ وضعاً دفاعياً أحياناً وهجومياً أحياناً أخرى. وكانت ميزته الوحيدة هي توازنه النووي مع عواصم العالم الرأسمالي الكلي، وهو توازن يمكن أن تحققه وتتحصن خلفه دولة متمردّة صغيرة جداً، مثل كوريا الديمقراطية! والتجربة السوفييتية على ضخامتها لم تكن هي المؤهلة لتقرير مصير العالم حتى وإن استمرت وعاشت، لأن مصير العالم لا يتحقق في الثلاجات السيبيرية النائية، بل في ميادين حوض المحيط الهندي حيث معظم ثروات العالم ومعظم سكان العالم. إذن، فليست المسألة مسألة قطب واحد، أو قطبين اثنين، ينقسم العالم بينهما أو يرضخ لأحدهما، فهذه مسألة ثانوية جداً عندما يتناول البحث مصير العالم، أي عملية تغيير النظام العالمي، التي تشترط مكان انطلاق مناسب، وكتلة بشرية مناسبة، وقوى مادية مناسبة!

استقلالات ناقصة، ودول تابعة!

كذلك، فإن الاعتقاد بلا جدوى المقاومة يقوم على الفرضية الوهمية القائلة بوجود دول مستقلة، كاملة الاستقلال، يعتدى عليها من خارجها! بينما واقع الحال يشير بوضوح إلى أن جميع الأمم، في أحسن أحوالها، لا تمتلك القدر الكافي من الاستقلال الحقيقي، حيث شبكة النظام الاحتكاري الربوي تلفها جميعها، وحيث عدد من الأفراد يستأثرون بثروات تفوق ثروات مئات الملايين من البشر.
أما المعارك ضدّ هذا الواقع العالمي فقد صارت تتسم بإحدى سمتين: الأولى تحسين شروط الحياة في نطاق النظام العالمي السائد، عبر نضال يشبه النضال النقابي المطلبي، والثانية هي التطلع إلى الخلاص من ربقة عبودية الربا الدولي، إنما من دون يقين متبلور ومن دون جاهزية متوفرة!

إن أصحاب وهم الاستقلال ينظرون إلى عمليات المراكز الاستعمارية ضد بلدانهم باعتبارها عدواناً خارجياً، بينما قادة نظام الربا العالمي ينظرون إلى كل محاولة للتنمية المستقلة والتطور المستقل باعتبارها محاولة تمرّد وعصيان تهدف إلى النيل من «حقوقهم» المكتسبة بقوة الأمر الواقع، ويرونها تستحق القمع، بل الإبادة، بلا أدنى شفقة أو رحمة. أي أن قادة نظام الربا العالمي، بعكس ما يتوهم البعض، يعتبرون أنفسهم في وضعية الدفاع عن عالم يخصهم وحدهم!

وأفظع ما في الأمر أن نضال الأمم على طريقة النقابات، لتحقيق بعض المكتسبات الضرورية، صار يستحق القمع بالأساطيل الحربية! إن العبيد يطالبون بما يستر عوراتهم ويسدّ رمقهم، لكن السادة يحسبون التكلفة فيستعظمونها، ويستنكرون جرأة العبيد، ويستشيطون غضباً، وينهالون عليهم بالصواريخ التي تحمل إشعاعات الدمار الشامل!

سياسات مخاتلة تشيع الأوهام!

لكن إدارة نظام الربا العالمي لا تسمح بأن تبرز العلاقات الدولية على حقيقتها، بل تقنع عبيدها أنهم مستقلون أحرار، وأن الخطر على حريتهم واستقلالهم يكمن بعيداً، خلف المحيطات، أي أنه محتملاً وليس قائماً طوال الوقت، بينما الواقع يقول أن حياة الأمم، في أدق تفاصيلها منتهكة على مدار الساعة، على أراضيها مباشرة.

إن اللعبة تقتضي سياسات مخاتلة، تقول بتعدّدية ظاهرية في الإدارات العالمية، وباستقلال ظاهري للأمم والشعوب المستضعفة، وتقتضي أيضاً تنوّعاً واسعاً في المذاهب والاتجاهات السياسية وغير السياسية، إنما مسيطر عليه سلفاً! أي أن على الأمم المعذّبة هدر الكثير من جهودها ودمائها في خصومات غير حقيقية، وفي تصوّر حلول غير حقيقية!

إن التعدّدية في الإدارات ظاهرياً، والمركزية الدولية الصارمة واقعياً وخفية، هي ما يضلل الأمم،

ويوهمها بلا جدوى المقاومة، فيهدر طاقاتها ويبدّد جهودها من جهة، ويطيل عمر نظام الاحتكار والربا العالمي من جهة أخرى. غير أن الإدارة الأميركية، في السنوات الأخيرة، أسفرت عن وجهها الديكتاتوري، وخرجت على أصول اللعبة، ووقفت منفردة في وجه العالم أجمع، وهذا الانفراد ليس في صالحها أبداً، ولم يحدث لأنها أرادته أن يحدث، بل هو محصلة تطور نوعي في أوضاع النظام العالمي، يمكن أن تبنى على أساسه حسابات أكثر واقعية وصحة بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون بحتمية خيار المقاومة.

بوابة آسيا وجبهتها الأمامية

عبر العصور البشرية المتوالية شكل النصف الغربي من الوطن العربي البوابة التاريخية والجبهة الأمامية للقارة الأفريقية، أما النصف الشرقي فكان البوابة التاريخية والجبهة الأمامية للقارة الآسيوية. وإذا كان اكتشاف رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٧، ثم الثورة العاصفة في المواصلات خلال القرن الماضي، قد حدّتا بعض الشيء من الأهمية الجغرافية للبوابتين، فإنهما لم تنالا من أهميتهما الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن البوابتين ليستا مجرّد موطيء قدم ومدخل بل هما مجتمعات نشطة راسخة، وخبرات إنسانية عالية، إضافة إلى ثروات استراتيجية هائلة، تشكل جميعها مع الموقع الجغرافي مكوّنات البوابتين. وقد كتب الصهيوني تيودور هرتزل أنه يريد أن يقيم على أرض فلسطين قلعة أوروبية منيعة ضدّ آسيا! والأشقياء الذين يديرون القلعة الصهيونية اليوم ينطلقون منها إلى الهند وغيرها من الدول الآسيوية، لكنهم لا يحرزون إلا القليل من التقدم في مساعيهم، لأن الخصائص الأخرى غير الجغرافية للبوابة العربية الآسيوية تعيق نشاطاتهم الخبيثة. إن الوطن العربي بشطريه الغربي والشرقي هو حلقة الوصل بين القارات، وهي ليست حلقة جغرافية فحسب، حيث المكوّنات الأخرى لا تقل أهمية ولا يمكن تجاهلها أبداً. إن الولايات المتحدة والقارة الأميركية عموماً ملزمة بدخول أفريقيا وآسيا عبر الوطن العربي إذا أرادت أن يكون دخولها ناجحاً ومجدياً، علماً أن ما يفصلها عن الوطن العربي هو المحيط الأطلسي فقط، أي أنها متصلة به مباشرة، وكذلك حال أوروبا.

القصة تبدأ من الشرق

حسب بيير مونسييه، في تقديمه للمجلد الرابع من موسوعة «تاريخ الحضارات العام»، فإن العالم ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر أصبح ميداناً للصراع بين العواصم الأوروبية التي يريد كلٍ منها الاستيلاء على أكبر مقدار من الغنائم، وفي الوقت نفسه يريد تعزيز موقعه في أوروبا جغرافياً وسياسياً، فالأوروبيون الذين انعزلوا حتى ذلك التاريخ في شبه جزيرتهم الصغيرة، وفي البحار الضيقة المحيطة بها، وفي الجزر المنتشرة في هذه البحار، انطلقوا آنذاك يشقون عباب الاوقيانوسات الشاسعة ويتصلون بالعالم، وقد بدت انطلاقتهم كأنما هي استمرار للحروب الصليبية، لكن الأسباب الحقيقية كانت أيضاً مادية لم تلبث أن احتلت الصدارة، وقد عزا البعض السبب في تنظيم الحملات العسكرية إلى تقدّم الأتراك العثمانيين عبر آسيا الصغرى وحوض المتوسط الشرقي، وإلى قطعهم طرقٍ التجارة التقليدية بين الشرق والغرب، لكن الثابت أن الأتراك ـــ حسب مونسييه ـــ لم يقفوا موقفاً عدائياً من التجارة مع الأوروبيين، وأنهم جدّدوا تكراراً وبملء إرادتهم ورضاهم المعاهدات التجارية مع البندقية وجنوى، وتقيّدوا بما نصّت عليه، وحافظوا على طرق القوافل البّرية والبحرية، وأنه ما أن فتح سليم الأول مصر عام ١٥١٤ حتى بادر إلى تجديد المعاهدات التي كان المماليك قد أبرموها. وفي عام ١٥٢٨ أبرم خليفته سليمان معاهدة مع فرنسوا الأول، فجاءت السفن الفرنسية تنافس البندقيين في الإسكندرية. بل إن الأتراك خفّضوا الرسوم الجمركية من ١٠٪ إلى ٥٪ ثم إلى ٣٪، وهذا يعني أنه لم تكن ثمة عقبات سياسية تحول دون تنمية التبادل المتكافىء السلمي على أوسع نطاق.

لقد كانت نزعة الأوروبيين في انطلاقتهم العظمى أواسط الألف الميلادية الثانية هي الاستباحة والاستحواذ بجميع الوسائل والأساليب، فالحياة لهم وحدهم والموت لسواهم! ثم راحوا يدبجّون نصوص وفصول التاريخ على هواهم، بالصورة التي تظهر أوروبا كأنما هي مركز جميع العصور البشرية، في الماضي والحاضر والمستقبل! غير أن وول ديورانت، صاحب موسوعة «قصة الحضارة»، له رأي آخر، فهو يقول: إن قصتنا تبدأ من الشرق، ليس لأن آسيا كانت مسرحاً لأقدم المدنيّات المعروفة لنا فحسب، بل كذلك لأن تلك المدنيّات الشرقية هي التي شكلت البطانة والأساس للثقافة اليونانية والرومانية. وسوف يدهشنا أن نعلم كم اختراع من أهم مخترعاتنا، وكم نظام من أنظمتنا الاقتصادية والسياسية، وكم مما لدينا من علوم وآداب وفلسفة ودين يعود إلى الشرق. وفي هذه اللحظة التاريخية، حيث تسرع السيادة الأوروبية نحو الانهيار، وحيث تنتعش آسيا بما يبعث فيها الحياة، وحيث الاتجاه كله في القرن العشرين يبدو كأنما هو صراع شامل بين الشرق والغرب، في هذه اللحظة، نرى أن التعصب الذي ساد كتاباتنا التقليدية للتاريخ، وهي الكتابات التي تبدأ رواية التاريخ من اليونان وتلخّص آسيا كلها في سطر واحد، لم يعد مجرّد غلطة علمية، بل إخفاقاً ذريعاً في تصوير الواقع، ونقصاً فاضحاً في ذكائنا. إن المستقبل يولّي وجهه شطر المحيط الهادي، فلابد للعقل أن يتابع خطاه هناك!

آسيا العصية على الاختراق

لقد كان هدف أوروبا ـــحسب رولان مونسييهـــ خلال قرنين كاملين، السادس عشر والسابع عشر، بلوغ آسيا والوصول إلى الهند والصين واليابان، واستثمار ما فيها من موارد هائلة، وحمل سكانها على اعتناق المسيحية، والقيام بحركة التفاف على الإسلام من الوراء، والعمل على سحقه بحيث لا يبقى على الأرض سوى إيمان واحد! تلك كانت الغاية الأولى والأخيرة، والحلم الأسمى البعيد الذي راود الأوروبيين بكثير من الإغراء. لقد حلمت أوروبا بتحقيق تبّدل يأخذ بتلابيب آسيا، خاصة بعد نجاحها في اكتشاف العالم الجديد أميركا (عام ١٤٩٢) واستصفاء خيراته، ورفع لواء المسيحية في أرجائه، وطبعه بطابع أوروبا. غير أن آسيا، الهدف الأكبر، بقيت شبه مغلقة يصعب اختراقها. إن جميع الأوروبيين، من البرتغاليين إلى الأسبانيين ومن جاء بعدهم من الهولنديين والإنجليز والفرنسيين، اضطروا أن يقنعوا بمحطات على سواحل آسيا، ممثلة بتلك الوكالات التجارية والحصون والمعاقل الحربية والإرساليات الدينية. واكتفوا من حلمهم العريض بالاتجار مع سكان البلاد الذين رضوا بالتعامل التجاري. كذلك قنعوا باعتناق قلّة ضئيلة من السكان للمسيحية. لقد اكتفوا بامتصاص الخيرات من بعض أطراف آسيا التي تحرّقت قلوبهم ـــحسب مونسييهـــ لامتلاكها (لاحظوا: امتلاكها!) لكنهم لم يبدّلوا إلا قليل القليل من بعض مظاهرها. لقد جاب البرتغاليون والاسبانيون الشرق والغرب تفادياً منهم للإسلام الذي كانوا يجدونه أينما حلّوا. وفي دورانهم حول جنوبي أفريقيا أرادوا الالتفاف حول المسلمين وأخذهم من الخلف، لكنهم أينما اتجهوا كان المسلمون ينتصبون أمامهم. وقد أتضح لهم أن الإسلام يؤلف قوة أضخم مما ظنوا، وأنها قوة آخذة دوماً بالانتشار السريع.

محور العالم ومركز ثقله

يتابع مونسييه: فمن المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي. من شطآن المغرب الأقصى حتى تلك الجزر التي تفيض بالتوابل، حتى بكين، في جميع هذه الفيافي والسباسب التي تحيط بالعالم القديم إحاطة السوار بالمعصم. من الصحراء الكبرى والمغرب والجزيرة العربية وآسيا الصغرى وفارس

وأفغانستان والتركستان. من شمال غرب الصين، ومقاطعة كنصو، ومن سورتشيو، مروراً بالمجتمعات التي يزخر بها التركستان الصيني. إلى ما وراء لان ـــتشايونغ ـــ هيا، وحتى مشارف سي ـــ نغان. وفي كوانغ ـــ تونغ. وفي مرافىء الصين وحواضرها التجارية الكبرى، حيث أقبلت قوافل التجار المسلمين وأسست لها مجتمعات تنعم بالكثير من الامتيازات والإنعامات والنفوذ. أينما توجّه البرتغاليون والاسبانيون والهولنديون والإنجليز والفرنسيون، وجدوا أمامهم مرسلين مسلمين ودولاً إسلامية قائمة راسخة، ووجدوا تجاراً مسلمين من جميع العروق والأجناس يعدّون بالملايين. وهكذا بدا لهم الإسلام كلّي الحضور، حتى أن الأب لا شيز، مرشد لويس الرابع عشر، أيقن بأن أسيا كلها إسلامية. غير أن الفشل الذي مني به الأوروبيون في محاولاتهم «امتلاك» آسيا مثلما امتلكوا أميركا لم يثن الأنجلوسكسون منهم عن المضي قدماً في هذا الاتجاه. لقد حاولت لندن «امتلاك» الهند ففشلت، لكنها نجحت في استراليا. وحاولت واشنطن «امتلاك» فيتنام وتحويلها إلى قاعدة استيطانية رابعة، على غرار استراليا وجنوبي أفريقيا وفلسطين، لكنها فشلت، وهي ما زالت تحاول في فلسطين. وفي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين انهمكت واشنطن في تدعيم وتطوير مسرح حوض المحيط الهندي ليبلغ اليوم عسكرياً وسياسياً ذروة الكمال. وهذا المسرح يتضمن المحاور التالية: محور جنوب آسيا شمالاً ويطل على الصين وبلدان الاتحاد السوفيتي قبل زواله. ومحور استراليا والأرخبيل الاندونيسي وماليزيا شرقاً ويطلّ على مسرح المحيط الهادي. ومحور أفريقيا الشرقية غرباً ويطل على مسرحي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وأيضاً محور القارة القطبية الجنوبية.

إن مركز ثقل العالم، بقاعدته المادية والبشرية، يقوم في هذا الحوض الآسيوي عموماً، حيث في هذه المناطق تتراكم الثروات الثمينة التي لا تتوافر في المناطق الأخرى. ففي المنطقة العربية يوجد أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي الذي هو دماء الحياة المعاصرة. وفي جنوبي أفريقيا يوجد الكوبالت واليورانيوم والذهب والماس والبلاتين والنحاس والمنغنيز والكروميت والحديد والفحم الحجري. وفي شبه القارة الهندية يوجد الحديد والمنغنيز والكروميت والبوكسيت واليورانيوم والفحم الحجري والبترول والجوت والشاي والقطن والأرز وقصب السكر. في بنغلادش وحدها يوجد أربعة أخماس المحصول العالمي من الجوت. وفي اندونيسيا وماليزيا وتايلاند يوجد احتياطي العالم كله تقريباً من القصدير، إضافة إلى المطاط الطبيعي والأخشاب الثمينة وبخاصة الخيزران. وفي استراليا توجد فلزات الألمنيوم، أي البوكسيت، حيث نصف احتياطي العالم من هذه المادة الفائقة الأهمية في الصناعات المعاصرة، إضافة إلى الخمس من رؤوس الأغنام في العالم والثلث من محصول الصوف العالمي. فإذا أضفنا إلى ذلك الثروة البشرية التي تمثل أكثرية سكان الأرض وجدنا أن هذا الحوض هو العالم حقاً، غير أن المركزية الأوروبية الأميركية جعلته ثانوياً وجعلت الثانوي رئيسياً!

العرب والمسلمون مأكولون مذمومون!

نحن في غنى عن القول أن دور العرب كان رئيسياً، قيادياً، وسلمياً ايجابياً في هذا الحوض عبر العصور. وقد رأينا رولان مونسييه، الأستاذ في السوربون، يتحدث عن قوافل إسلامية تجارية وبعثات إسلامية من مختلف الأجناس والأعراق وليس من العرب تحديداً. لقد دفع العرب ثمناً غالياً جداً بسبب دورهم الرئيسي القيادي، السلمي الإيجابي، في حياة آسيا وأفريقيا، فطوردوا في جميع أنحاء

الحوض، وأبيدوا في بعض المناطق عن بكرة أبيهم، وبيع أطفالهم ونساؤهم كرقيق على أيدي الأوروبيين، وخاصة في المرحلة البرتغالية الإسبانية. لقد كانوا يحرقون العرب أحياء مع سفنهم التجارية من دون أي سبب على الإطلاق سوى إخراجهم نهائياً من طرق التجارة الدولية بقصد احتكارها!

اليوم، هاهي الولايات المتحدة، كحلقة أخيرة من حلقات هذا العصر الأوروبي الأميركي الفظيع، تضع يدها على حوض المحيط الهندي، مستبعدة شريكاتها، تتصرف كما لو أن آسيا ولاية من ولاياتها، إنما من دون منحها الحقوق التي لتلك الولايات!

إن الولايات المتحدة، بحضورها المباشر في بعض بلدان آسيا، تهدف إلى تحقيق المزيد من السيطرة على سكان هذا الحوض، وإلى احتلال موقع قوة لا يقبل التحدّي والمنافسة من قبل القوى الأخرى، كالصين واليابان وأوروبا، فهي تعرف جيداً أن النظام العالمي يتغيّر انطلاقاً من هذا الحوض، سواء بقيادة من سكانه أم بقيادة من غيرهم، ولا شك أن القوى الأخرى تعرف بدورها هذه الحقيقة.

وللدلالة على النتائج المادية الهائلة التي تحققها واشنطن وحليفاتها من وراء الهيمنة نعطي هذا المثال، من عقد السبعينات، عن مكوّنات سعر الليتر الواحد من البنزين، حيث في بلاد العرب يوجد معظم احتياطي النفط العالمي. فقد وضع النهّابون المرابون مكونات سعر الليتر الواحد من البنزين على النحو التالي:

١ سنتيماً واحداً نفقات إنتاج.

٩ تسعة سنتيمات حصة حكومة البلد المنتج.

٨ ثمانية سنتيمات تكاليف نقل.

١٣ ثلاثة عشر سنتيماً تكاليف تكرير.

١٤ أربعة عشر سنتيماً تكاليف توزيع.

٢١ واحداً وعشرين سنتيماً أرباح شركات النفط.

٦٩ تسعة وستين سنتيماً ضريبة على استهلاك البنزين (في فرنسا).

١٣٥ المجموع

كما نرى، فإن الاحتكار النفطي يسيطر على جميع العمليات الرئيسية التي تتوزع عليها مكوّنات السعر! إن تكاليف عملية الإنتاج، أي ما يخص الحقول والموظفين والعمال، لا تتعدّى بمجملها سنتيماً واحداً فقط لا غير! إن تكاليف كل واحدة من جميع العمليات التي تليها تفوق التكاليف الزهيدة لعملية الإنتاج مضافاً إليها حصة حكومة البلد المنتج! إن تكاليف النقل لوحدها تعادل تقريباً تكاليف الإنتاج وحصة حكومة البلد المنتج! أما كل واحدة من العمليات الأخرى فتكاليفها ضعفيهما، بل أضعافهما! وحصة البلد المنتج على تواضعها الشديد تكاد تكون وهمية عندما تبقى في معظمها مودعة في مصارف وخزائن المرابين الدوليين، ويستحيل سحبها بحرّية، وتحسم منها بالراحة أسعار السلع التي يباع معظمها للبلد المنتج بما يشبه القسر! كذلك رأينا كيف أن حصة دولة الاحتكار، أي الضريبة التي تفرضها على المستهلك، تعادل سبعة أضعاف حصة دولة البلد المنتج، وكل هذا يعني بداهة تحقيق حياة متقدمة لمجتمعات الدول الاحتكارية تساعد في تجنيد الطاقات البشرية والمادية لهذه المجتمعات من أجل عمليات قهر وإخضاع سكان البلدان المنتجة، بل من أجل إبادتهم إذا تطلب الأمر ذلك!

خطوط الحرب الرئيسية الأمامية

إنه ليتوجب علينا أن نفهم السياسات الأميركية الصهيونية الحالية بناء على هذه الحقائق التاريخية

العظمي، وليس بناء على تصريحات الحكام وتحليلات أجهزة الإعلام. فقد أعلن الرئيس الأميركي مؤخراً أن العراق جبهة حرب أمامية أولى، ودعا جميع الدول لمؤازرته، أما العنوان فهو القضاء على ما يسمى بالإرهاب! إنه «الإرهاب» الذي كان هندياً أحمر في القارة الأميركية، وكان شيوعياً في عهد الاتحاد السوفييتي، وصار إسلامياً في المرحلة الحالية بعد أن كان قومياً قبلها مباشرة!

إن فلسطين والعراق وأفغانستان، وغيرها، هي اليوم خطوط القتال الأمامية، على الجبهة الآسيوية الأفريقية خصوصاً وعلى الجبهة العالمية عموماً، في هذه الحرب المستمرة منذ عشرات بل مئات السنين، التي يحرص القائمون على إدارتها أن يخوضوها فصلاً فصلاً، وجزءاً جزءاً، تحت عناوين مختلفة كاذبة ولتحقيق أهداف تبدو صغيرة ومتنوعة بينما هي كبيرة وواحدة! إنهم يفعلون ذلك لتضليل الجماهير والشعوب وتحييدها، وللحيلولة دون تضامنها ووحدتها ضدّهم، وهم نجحوا في ذلك غالباً للأسف الشديد، حيث لا يزال البعض يجهل والبعض الآخر يتجاهل تاريخية وطبيعة هذه الحرب المفتوحة ضدّ الأمم جميعها. وهذا الجهل والتجاهل يضاعف بلا حدود أهوال الحرب وشرورها، ويطيل بلا حدود أمدها!

إن مصير العالم في هذه الحقبة الانتقالية سوف يتقرر في آسيا بالدرجة الأولى، سواء بقيادة آسيوية أم غير آسيوية، مشتركة أم غير مشتركة. وتقع على عاتق العرب تحديداً مسؤولية كبرى، لأن بلادهم ومجتمعاتهم وتاريخهم تشكل جميعها بوابة القارتين الآسيوية والأفريقية كما أسلفنا، وما الأهوال والكوارث التي تحلّ بهم، في أحد أهم أسبابها، سوى نتيجة لأهميتهم وأهمية موقعهم. غير أن العرب العاملين في ميادين السياسة والتوعية والتثقيف لا يولون اهتماماً لهذه الأبعاد التاريخية، ولا يربطون بينهما وبين الأحداث الآنية، ويجارون الأعداء في صياغاتهم وتفسيراتهم وتبريراتهم الملفقة، سواء بالنسبة للماضي أم بالنسبة للحاضر.

إن قضية فلسطين ليست إطلاقاً قضية وطن قومي يستحقه اليهود، فقد أوضح الصهيوني تيودور هرتزل، كما ذكرنا الهدف الحقيق من وراء إنشاء الكيان الصهيوني عندما كتب أنه سيكون قلعة منيعة للحضارة الأوروبية ضدّ آسيا! إنه لمن المروّع حقاً أن ينجح العدو في الإنفراد تماماً بالفلسطينيين، زاعماً أن المشكلة بينهم وبين اليهود فقط، وأن الخلاف يقتصر على أرض يدّعي كل من الطرفين حقه فيها! إنها لكارثة وإنه لعار أن نقبل بمثل هذه الصياغات الكاذبة، ونجلس نتفرّج بينما الفلسطينيون يبيدون في خط أمامي لحرب عالمية تستهدف آسيا وأفريقيا والأمم الأخرى! كذلك فإنها لكارثة وعار أن نجاري العدو في ادعاءاته بأنه جاء لتحرير الشعب العراقي من الاستبداد ونتجاهل أهدافه الكبرى التي يشكل احتلال العراق خطوة نحوها.

على أية حال، إن الصمود في خطوط الحرب الأمامية، في فلسطين والعراق، وسورية ولبنان، وإيران وأفغانستان، هو ما سوف يتكفّل بفضح أكاذيب الأعداء وبكشف مخططاتهم الشاملة البعيدة، والأمل كبير بأن يتحقق ذلك قبل فوات الأوان.

تجارة الحروب هي الأعظم ربحاً

تبرهن الأحداث المتلاحقة بسرعة أن جميع ما قيل عن الليبرالية الجديدة والأسواق المفتوحة والعولمة ليس أكثر من كلام، فهذه العناوين التي بشّرت بعلاقات دولية متقدّمة اصطدمت بسياسات الديكتاتورية الأميركية وتحوّلت إلى هباء يتطاير في الهواء!

لقد تطلعت بعض القوى الكبرى الغنية إلى علاقات دولية تجارية واقتصادية أفضل، وهي انطلقت من معايير السوق ومن المفاهيم الرأسمالية، ولعل تطلعاتها، لو تحققت بإخلاص، يمكن أن تخفف بعض الشيء من المآسي التي تعيشها البشرية، غير أن الإدارة الأميركية حوّلت عناوين الليبرالية الجديدة والأسواق المفتوحة والعولمة إلى ذرائع لإشعال حرب عالمية ثالثة، دافعة قواتها المسلحة إلى خوضها إستباقيا!

ويعود لجوء الإدارة الأميركية إلى الحرب، في أهم أسبابه، إلى أوضاعها التجارية والاقتصادية المتردّية، فهي صارت متخلفة في ميادين الإنتاج، باستثناء ميدان الحواسيب، ومتقهقرة في ميادين التنافس بالنسبة للعديد من السلع، ومديونة ماليا، داخليا وخارجيا! وبما أن قواتها المسلحة هي ميدان تفوقها الدولي الحاسم فقد لجأت إلى هذه القوات لموازنة أوضاعها التجارية والاقتصادية!

غير أن اللجوء إلى القوة العسكرية المجرّدة، إزاء الخصوم والحلفاء، هو إجراء يمكن أن يبدو ناجحاً وفعالاً لبعض الوقت، ثم تبدأ المضاعفات السلبية التي ترتدّ على الجهة التي لجأت إليها، ناهيكم عن أن حجم المهام التي أنيطت بالقوات المسلحة الأميركية تفوق طاقاتها بما لا يقاس!

العراق جبهة الحرب المركزية

إن استعراض أشخاص الإدارة الأميركية، الذين أعلنوا بدايات الحرب العالمية الثالثة، يكشف لنا أنهم جميعهم رجال أعمال، ابتداء بالرئيس ونائبه ووزير دفاعه، وأنهم جاؤوا إلى الحكم من شركات متعثّرة في السوق الدولية والداخلية، فقرّروا إشعال الحروب التي تعفيهم من الالتزامات الأخلاقية والقانونية في علاقاتهم السياسية والتجارية حتى إزاء حلفائهم! لقد غدت الحرب بالنسبة لهؤلاء أكثر الأعمال ربحا، ولذلك فهم لا يأبهون أن تغدو حالة الحرب أبدية، وهاهنا يظهر العمى التاريخي في سلوكهم، حيث الحالة التي يراهنون عليها يستحيل استمرارها!

لقد وصف الرئيس الأميركي العراق بأنه الجبهة المركزية لهذه الحرب الشاملة، التي تتمركز أهدافها الميدانية المباشرة في السيطرة التامة على المنطقة الواقعة بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي، أي من أندونيسيا إلى مراكش، وهي المنطقة التي أطلق عليها اعتباطا اسم: «الشرق الأوسط الأكبر»! إنها بلاد المسلمين، وفي القلب منهم العرب كما هو واضح، وإن العراق هو مركز التموضع المناسب ستراتيجيا من أجل الإنطلاق الأميركي لتحقيق هدف السيطرة المستحيل!

حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، بلغ الإنفاق الحربي الأميركي في العراق ٧٩ مليار دولار، ثم طلب الرئيس بوش من الكونغرس تخصيص ٨٧ مليارا إضافية للمجهود الحربي في السنتين التاليتين (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) وتشير التقديرات إلى أن حجم الإنفاق سوف يبلغ في السنة القادمة نصف تريليون دولار!

آفاق الحرب الأميركية في العراق

ليس أكثر سذاجة وجهلاً من أولئك الذين يتوقعون تراجعاً وانسحاباً طوعياً أميركياً من العراق، أياً كانت الإدارة اليوم وفي المستقبل، فالإدارة الأميركية جاءت إلى العراق لتبقى، بحرب أو من دون حرب، حيث في هذه الجبهة المركزية، كما وصفها بوش، يتقرر مصير القرن الجديد ومصير العالم، وإذا لم يكن الحسم العسكري ممكناً فإن ذلك لا يعني التراجع، بل التعايش مع العمليات القتالية، وعلى هذا الأساس تعمل الإدارة الأميركية على إيجاد نظام حكم عراقي ديمقراطي يضمن وجودها ومصالحها العظمى في العراق: النفط والموقع! وأيضاً على هذا الأساس تعمل من أجل تشكيل جيش عراقي محدّد الحجم والأهداف، وقوات أمن عراقية محدّدة الحجم والأهداف، وظيفتهما مواجهة المقاومة العراقية، أو المساعدة في مواجهتها! لكنها في الوقت نفسه تسعى بكل طاقاتها لإشعال نيران حرب أهلية عراقية تلتهم الشعب العراقي بجميع مكوناته، بعيداً عن القواعد العسكرية الأميركية، وبعيداً عن منابع النفط وأنابيبه ومصباته! أما إذا لم ينجح مشروع إشعال حرب أهلية، فإن الإدارة الأميركية ماضية قدماً في تشكيل الحكومة العراقية الديمقراطية، وقوات الجيش والأمن العراقية، ولتستمر الاشتباكات ما استمرت، وليقتل كل يوم عدد من الأميركيين وغيرهم، شرط أن لا تمس مواقع المال والأعمال!

خصخصة القوات المسلحة الأميركية!

إن المرابين أكلة لحوم البشر، رجال المال والأعمال الذين يحكمون الولايات المتحدة، لا يأبهون لمصرع الأميركيين أيضاً طالما أن مصالحهم محمية ومحققة وناجحة! إنهم يهزمون فقط عندما تتعرض هذه المصالح للخطر، وعندما تتوقف مشاريعهم وتوظيفاتهم عن تحقيق المردود والأرباح! إن معيار النجاح والفشل هو تدفق الأرباح بعد استرداد التكاليف، أو توقفها وضياع التكاليف! وفي هذا السياق لم يتردّدوا في خصخصة القوات المسلحة الأميركية، حيث فوائد الحرب حتى الآن تتدفق على شركات المقاولات الأميركية الخاصة، فهذه الشركات المستفيدة من المصائب تعمل في ميادين تشكيل البنى التحتية للقوات المسلحة الأميركية، وتتلقى مقابل ذلك، مثلاً، ثلث إنفاقات الحرب في العراق، حيث تذهب هذه الإنفاقات إلى حسابات خاصة في المصارف الأميركية! أي أن ثلث القوات الأميركية تعمل في الحقيقة، أي تحارب، في ركاب الشركات الخاصة! وقد أعلن وزير الدفاع رامسفيلد، بوقاحته التي لا مثيل لها، أن خصخصة الجيش الأميركي تحقق انضباطه!

لقد حصلت شركة فينيل كوربوريشن على عقد بقيمة ٤٨ مليون دولار سنوياً لتدريب جيش عراقي جديد! وحصلت شركة دينكورب على عقد بقيمة ٥٠ مليون دولار سنوياً لتشكيل قوات شرطة عراقية، وإقامة نظام قضائي عراقي، وإنشاء سجون وإدارة سجون عراقية! إن الشركات العسكرية الأميركية الخاصة هي الفرع الصناعي الأسرع نمواً والأعظم مردوداً الذي يرعاه اليوم أمثال رامسفيلد، ومن المتوقع أن تبلغ عوائد هذه الشركات ٢٠٢ مليار دولار عام ٢٠١٠!

ماذا بعد، وإلى أين؟

إن سياسات واشنطن هي اللامعقول بعينه، وهي أن استمرت بعض الوقت فمن المستحيل أن تستمر طوال الوقت، حيث كشف مكتب الميزانية التابع للكونغرس أن العجز الفيدرالي للعام القادم (٢٠٠٥) سيبلغ ٤٨٠ مليار دولار، وأن التضخم سيبلغ ١.٤ تريليون خلال عشر سنوات، علاوة على الدين الحكومي القائم والذي سيبلغ ٦.٤ تريليون دولار! فما العمل، وإلى أين؟

لقد كلفت حرب الخليج الأولى الأميركيين ٦١ ملياراً دفعت منها السعودية والكويت والإمارات مبلغ ٥٣ مليار دولار! ودفعت اليابان ذات مرة ١٣ ملياراً، وهي لن تكرر ذلك كما يبدو، علماً أن دول العالم متفقة اليوم بطريقة ما على ترك الولايات المتحدة تتكفل بأعباء ونفقات حروبها لوحدها، فماذا بعد؟!

ديمقراطية الغابة الاصطناعية الموحشة

بينما أكثرية الشعب العراقي النبيل الباسل تواجه الفاقة بالكبرياء والمقاومة، تدور على أرض العراق معارك ضارية بين الشركات الأميركية التي يحارب بعضها بعضاً للاستئثار بأشلاء الفريسة العراقية، وتدور معارك مشابهة، أقل أهمية، بين الأميركيين وبين الشركات الأوروبية تتردّد أصداؤها في أفريقيا، من الكونغو وحتى سواحل الأطلسي، فهم يحاولون حسم معارك نهب ليبريا في بغداد، ويحاولون حسم معارك بغداد في الكونغو، ويتطلعون إلى إخضاع دول المتوسط جميعها بحسم المعركة ضد الشعب الفلسطيني ولصالح الصهاينة في فلسطين، وهكذا!

إن الشركات الاحتكارية المرابية، التي أخذت على عاتقها تصدير الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى بلادنا، لا تؤتمن على بلادها، أي على الولايات المتحدة بالذات، حيث آلية تركيبها لا تسمح لها سوى بالأخذ دائماً، ولا تمكنها من العطاء أبداً، هذا إن فكّرت إداراتها بالعطاء، وما أكثر الأدلة على ذلك، ففي الثمانينات أثناء الانتخابات الرئاسية الأميركية، صرخ المرشح الديمقراطي دوكاكيس متهماً المرشح الجمهوري جورج بوش الأب بالإتجار بالمخدّرات! غير أن أحداً لم يأبه، ودوكاكيس لم يستدع للتحقيق، والتهمة لم تدقق!

المافيات إضافة إلى الحكومات!

ليست الديمقراطية الأميركية سوى غابة اصطناعية موحشة، مزروعة بالأخطار الجسيمة التي أبدعتها أخبث العقول، وهي تبرز بكل فظاعاتها في وجهها الإسرائيلي، حيث للصهاينة كل شيء، وللفلسطينيين لا شيء سوى الموت فقط، وقد أعلن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو قبل أيام أن الإدارة الأميركية تستعين بالمافيات الأوروبية في التآمر وفي إحكام الحصار ضدّ بلاده، وأن الاتحاد الأوروبي متواطئ في تسهيل ذلك، والحال أن الاتحاد الأوروبي مغلوب على أمره، فقد أعلن المستشار الألماني هلموت كول، منذ عام ١٩٩٢، أن قادة العصابات يعتمدون طريقة «جيمس بوند» من أجل انتزاع السلطة السياسية والاقتصادية، ليس في بلدان العالم الثالث فحسب، إنما أيضاً في أوروبا! قال كول: «إن مراقبتنا لهم بطريقة ديمقراطية لا تجدي نفعاً»! لقد تضمنت هذا الكلام، منذ ذلك التاريخ، رسائل رسمية بعث بها المستشار الألماني إلى حلفائه الغربيين، غير أن ما لم يجرؤ على ذكره هو أن المافيات مرعية من قبل إدارة عالمية عليا! ولنلاحظ أنه أشار في رسائله إلى أمرين: الأول، اعتبار وصول مثل هذه العصابات إلى مواقع السلطة السياسية في بلدان العالم الثالث أمراً مفروغاً منه، فكأنما هو حدث وانتهى الأمر، والثاني أنه أشار إلى أن الخطر على أوروبا قد يستوجب اللجوء إلى قدر من الوسائل غير الديمقراطية. الأحكام العرفية مثلاً؟ ربما! وقد أضاف كول في رسائله إلى أقرانه حكام أوروبا قوله:» إن قيمة الأموال التي ينفقها قادة المافيات من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية والاقتصادية، في شتى أنحاء العالم، تزيد على تكاليف بناء قاعدة للأسلحة النووية الاستراتيجية»! ثم أردف:» إنهم يحاولون السيطرة على الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان، وذلك عبر القروض التي يقدمونها لحكامها»!

من يسيطر على المال العالمي؟

لقد تضمنت رسائل هلموت كول إلى حكومات أوروبا، عام ١٩٩٢، معلومة غاية في الخطورة، فقد سجّل فيها أن كتلة من النقد الدولي موجودة خارج نطاق سيطرة الأنظمة الرسمية الدولية! وبالفعل، ففي ذلك التاريخ نقل المفكر الأميركي المنصف نعوم تشومسكي عن إحصائيات المصرف الدولي أن مبلغ ١٤ تريليون دولار (رجاءً الانتباه ١٤ تريليون!) من مجمل الكتلة النقدية الدولية غير خاضع للسلطات الحكومية في العالم اليوم، وأن هذا الرقم كفيل بجعل دفاع الدول الأوروبية عن عملاتها عقيماً، سواء أكان الدفاع في كل دولة على حدة أو ضمن إطار الاتحاد النقدي! والآن، يتوجب علينا الانتباه إلى المعركة الطاحنة الدائرة اليوم بين الدولار الأميركي واليورو الأوروبي، والتي يعتبر العراق المحتل أهم ساحات العمل على حسمها!

غير أن وضع الكتلة النقدية لا يقتصر على الأوروبيين، بل ينطبق أيضاً على الأميركيين، فلو أن الرئيس الأميركي أراد الشروع في سياسة إنعاش اقتصادي منطقية ومعتدلة فسوف يعترضه على الفور سحب محدود فحسب للأموال الدولية غير المسيطر عليها رسمياً في الولايات المتحدة، تسحب من سندات الخزينة وغيرها، فتتكفل بإفشال محاولته قطعاً!

السيطرة لا تقتصر على المال؟

في تلك الرسائل الخطيرة التي بعث به المستشار الألماني إلى أقرانه الأوروبيين، والتي نشرتها في حينه مجلة «ديرشبيغل» أكّد كول أن العصابات الدولية تسيطر أيضاً على العديد من وسائل الإعلام، والشركات العقارية، ووسائط النقل، وخاصة في إيطاليا الغارقة في بحر من الديون الخارجية! وهنا، نقول أننا لا ندري أين وصلت عصابات إيطاليا في سعيها للاستيلاء على السلطة السياسية؟!

كانت المعلومات التي توفّرت حينئذ لوكالة الأنباء الألمانية قد أفادت بأن قادة العصابات يعملون من أجل افتتاح أسواق جديدة للمخدّرات، وأنهم يستطيعون، في ذلك التاريخ، تسويق ٦٧٠ طناً من المخدّرات في أوروبا سنوياً، أما في السوق الدولية عموماً فإن «الشركات» الكولومبية المتعددة الجنسيات تسوّق لوحدها كميات من المخدّرات تبلغ قيمتها ٩٧٠ مليار دولار سنوياً!

الحكومات الأوروبية تخضع للمافيات:

في عام ١٩٩٤، انهمكت دول الاتحاد الأوروبي في اتخاذ قرارات غريبة، مخالفة للتقاليد والقوانين والأخلاق، فقد أقرت السماح بثلاث ممنوعات: ١- المتاجرة بالأعضاء البشرية ٢- استعمال المواد الكيماوية للتعقيم الجنسي للمجرمين ٣- رفع الحظر عن استهلاك المخدّرات! لقد حدث ذلك كأنما بإرادة خارجية لا تردّ ولا تقهر! وسرعان ما رفعت إحدى عشرة دولة اوروبية الحظر عن الاستهلاك الفردي للمخدّرات! أي أن الدولة صارت طرفاً، وإن ثانوياً، له حصته من ريع تجارة المخدّرات! وما هي الذريعة التي قدمتها الحكومات؟ إنها قضية «الحرية الشخصية» في البلدان الديمقراطية! ويتوجب علينا، بناء على هذه الذريعة، أن لا نأبه لتحذيرات كول التي أطلقها قبل عامين فقط من إشاعة تعاطي المخدّرات، حول سعي العصابات إلى السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي!

المافيات في فلسطين والعراق!

للأسف الشديد، غدت مهمة أجهزة الإعلام المركزية المسيطرة دولياً، والمستولى على معظمها من قبل العصابات صناعة مشاعر الرأي العام وتشكيل أفكاره بعكس مصالحه، وهكذا فإن محركات الصراع الحقيقية تبقى مجهولة، وما يبثه الإعلام في معظمه لا يمت إلى الحقيقة بصلة، ففي هذه المرحلة

الأخيرة من عمر هذا العصر الأوروبي الأميركي الظالم والفاسد دخلت صناعة المخدّرات وتسويقها، مثلاً، في صلب نشاطات الشركات الدولية المتعدّدة الجنسيات، هذه الشركات التي يسيطر عليها الذين حذّر منهم المستشار الألماني دون جدوى، والذين صاروا يسيطرون اليوم على العراق مباشرة وعلناً، إضافة إلى فلسطين، وبناء على ذلك ندرك مدى السخف، أو مدى الخيانة، في مواقف أولئك الذين يتوقعون الخلاص الديمقراطي على أيدي المافيات، ويحاولون الحيلولة دون سلوك أمتهم للطريق الوحيد للخلاص، طريق المقاومة حتى النصر التام، حيث لا بديل آخر قطعاً سوى الموت الزؤام.

عن مصائر الأمم في القرن الحالي

تتطلع الديكتاتورية الدولية ممثلة بالإدارة الأميركية إلى جعل القرن الواحد والعشرين أميركياً، وهي انطلقت عملياً نحو هذا الهدف كما تشير سياسة واشنطن وأعمال اجتماعات دافوس ومؤتمرات العولمة السنوية، وفي هذا الإتجاه اصطلح على تقسيم القرن إلى ثلاث مراحل، ربعه الأول ثم نصفه الأول ثم نصفه الثاني، فبالنسبة للربع الأول من القرن تتوالى الدراسات والحسابات والاستنتاجات الرقمية التفصيلية بصدد ثروات العالم الأساسية وتوجهاتها ومآلها، وبصدد النصف الأول من القرن تغدو الحسابات والاستنتاجات إجمالية وعامة، أما النصف الثاني من القرن فهو الأفق المنشود الذي تتطلع الديكتاتورية إليه.

في الحسابات والاستنتاجات الرقمية تبدو الديكتاتورية الدولية كأنما هي حذرة، بل قلقة، من احتمالات النمو في بعض البلدان التي تتميز بكثافة سكانية عالية: البرازيل، روسيا، الهند، والصين، فهي تتوقع أن البرازيل سوف تتخطى الإقتصاد الإيطالي بحلول عام ٢٠٢٥، وسوف تتخطى فرنسا بحلول عام ٢٠٣١، وأن روسيا سوف تتخطى بريطانيا في عام ٢٠٢٧، وألمانيا في عام ٢٠٢٨، أي أن دول اوروبا الغربية سوف تتراجع عموماً، بينما تتوقع للولايات المتحدة واليابان فقط الإحتفاظ بمواقعهما كأكبر القوى العالمية الاقتصادية! غير أن واحداً من الاحتمالات يقول أن الصين يمكن أن تتفوق على الولايات المتحدة اقتصادياً!

وفي الحسابات والاستنتاجات الرقمية الأكثر دقة وتفصيلاً، تتوقع الديكتاتورية الدولية، استناداً إلى وكالة الطاقة الأميركية، أن المعدّل الإجمالي لتجارة النفط بين أقاليم العالم سوف يزيد من ٣٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٠، إلى أكثر من ٦٦ مليون برميل في العام ٢٠٣٠، وأن صادرات ما يسمونه بالشرق الأوسط، من دون المغرب العربي، سترتفع من ١٩ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ مليون برميل عام ٢٠٣٠، وستبقى صادرات الشرق الأوسط الأطول مدى، وستؤمن ٧٠٪ من المعدّل الإجمالي لتجارة النفط العالمية التي ستبلغ تقديرياً أكثر من ٦٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠، فإذا أضيفت إليها صادرات المغرب العربي فسوف تبلغ صادرات منطقتنا ٧٦٪ من المعدّل الإجمالي العالمي!

الأمم المحكومة بالإعدام!

على مدى القرن الواحد والعشرين سوف يبقى العالم متمحوراً حول المنطقة العربية بالدرجة الأولى، باعتبارها المصدر الرئيس للنفط ومضخته المركزية في جسم الاقتصاد العالمي، فلا نمو ولا حياة بالصورة التي تحياها البشرية من دونه، وحاجة الحياة البشرية إليه مثل حاجة جسم الإنسان إلى الدماء، ورغم ذلك فإن الأمم التي تملك هذه المادة النبيلة لا تذكر في حسابات واستنتاجات وتوقعات الديكتاتورية الدولية، فقد أسقطوها من كل حساب واعتبروها كأنها غير موجودة وحسموا مصيرها بواسطة العمليات العسكرية التي سوف تتكفل بجعلها غير موجودة فعلياً، أي أنهم حكموا عليها بالإعدام!

وبالفعل، صارت مواقف الأطراف التي تتناوب على السلطة في واشنطن تتراوح اليوم بين الدعوة لتوسيع نطاق العمليات العسكرية ضد بلادنا وأمتنا، وبين الدعوة للإسراع في إيجاد وسائل غير عسكرية إذا ما تعثرت مهمة القوات العسكرية في مواجهة المقاومة الباسلة، فالجميع متفقون، جمهوريون وديمقراطيون، على أن الأهداف التي تقتضي إعدام أمتنا، والحلول محلها سلماً أو حرباً، ليست موضع خلاف ولا جدل! إنهم متفقون تماماً حول مسألة إحكام السيطرة على المنطقة الشاسعة ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، التي صاروا يسمونها بالشرق الأوسط الأكبر، انطلاقاً من فلسطين والعراق وأفغانستان كقواعد عمليات إقليمية ثابتة!

أمة مقيّدة بأنظمتها الحاكمة !

في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي انعقد مؤخراً في ماليزيا قال الرئيس محاضر محمد: لا أريد أن أعدّد ما تعرضنا له من إذلال وقهر، ولا أريد إدانة الذين ظلمونا، لأن ذلك لا يعدو كونه جهداً تافهاً لن يؤدي إلى تغيير مواقفهم منا، وإذا كنا نريد استعادة كرامتنا وكرامة الإسلام فعلينا نحن أن نقرر وعلينا نحن أن نفعل. جميعنا مظلومون نعاني من القهر والإذلال، لكننا نحن الحكام لم نجرّب قط أن نعمل متضامنين، فبدل أن نكون أمة واحدة انقسمنا إلى شيع ومذاهب وطرق مختلفة، فصارت الدول الإسلامية ضعيفة تعيش حالة دائمة من الفوضى والغليان، وصار الأوروبيون يتصرفون في الأراضي الإسلامية كما يحلو لهم، ولم يكن مفاجئاً أن يقتطعوا منها مساحة يقيمون عليها «دولة إسرائيل»! لقد قال تعالى:»إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم»، وعدد المسلمين يبلغ اليوم ١,٣ مليار نسمة، ولديهم أعظم احتياطي نفط في العالم. إن ثرواتنا عظيمة، ونحن نعدّ ٥٠ قطراً من أقطار العالم التي تعدادها ١٨٠ قطراً! إننا نخضع لمشيئة ظالمينا تحت ضغط قاهر، فكيف يتوجب علينا أن نتصرف؟ إن ردّ فعلنا هو الغضب! لكن الإنسان الغاضب لا يحسن التفكير، وهكذا تأتي ردود أفعالنا بعيدة عن العقل، فهل سيبقى المسلمون أبداً مقهورين ومحكومين من قبل الأوروبيين واليهود؟ هل سيبقون دائماً فقراء وضعفاء ومتخلفين؟ هل صحيح أننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً؟ هل صحيح أن ١,٣ مليار مسلم لا يملكون القوة لإنقاذ أنفسهم من الإذلال والقهر الذي ينزله بهم خصم أضعف منهم بكثير؟ من المؤكد أنه حان وقت التأمل في أحوالنا، فنحن أقوياء ولا يمكن إبادتنا ببساطة. هناك مصادر قوة عظيمة متاحة لنا، والمطلوب فقط هو الإرادة!

هكذا عرض محاضر محمد حال الأمة التي تعتبرها الديكتاتورية الدولية الأميركية غير موجودة في القرن الواحد والعشرين، والتي حسم مصيرها بواسطة الجيوش وبمساعدة حكامها الذين وصفهم الرئيس الماليزي أبلغ وصف، غير أنه وصف أيضاً قواها الكامنة الهائلة وثرواتها العظيمة، واستهجن مستغرباً أن يذلّها ويقهرها خصم أضعف منها بكثير، وإنه لمحق طبعاً في استهجانه واستغرابه، ومحق بتعويله على الإرادة العربية والإسلامية في إفشال مخططات الطغاة وإعادة الحق إلى نصابه.

عن مصطلح الإشتراكية ومحنته التاريخية

يتعرض العقل البشري وذاكرته الجمعية لحرب مركّزة، شعواء، هدفها محق التراكم الروحي والنفسي والذهني، وترويض الشعوب والتعامل معها كقطعان تعيش كل يوم بيومه، بعضها للترفيه وبعضها للأشغال الشاقة وبعضها للذبح والإتلاف!

إن تدمير الذاكرة البشرية هدف رئيس من أهداف المرابين الدوليين يسعون إليه عبر وسائل شتى، أبرزها الخطاب السياسي الملفق والروايات السينمائية الهوليوودية المخادعة. وينصب الهجوم الغوغائي الشرس على المصطلحات الإنسانية التي هي رموز ومفاتيح الذاكرة الجمعية، حيث الإنسان ذاكرته الجمعية، إن خسرها خسر إنسانيته وانحدر إلى سويّة كائن أدنى. وخلال الربع الأخير من القرن العشرين تركزت الحملة ضدّ مصطلح الإشتراكية، مستفيدة من أزمات النظم والأحزاب الاشتراكية ومن أخطاء وانحرافات أصحابها، ثم تحوّلت في حربها نحو مصطلح القومية، وأخيراً وليس آخراً نحو الإسلام!

لقد ظهر مصطلح الإشتراكية كمحصلة لمعاناة إنسانية طويلة ومريرة في أوروبا تحديداً، وهو إذا كان قابلاً للإنتقاد في مبادئه وتطبيقاته، فإنه غير قابل للشطب والإلغاء في مضامينه وغاياته، فالقضايا التي أنتجته لا تزال قائمة، وضروراته صارت ملحّة أكثر من ذي قبل، وسنعرض هنا باقتضاب تاريخ هذا المصطلح لنساهم في تفسير محنته التاريخية التي صنعتها أحقاد ومؤامرات أعدائه وأخطاء وانحرافات أنصاره، وباعتبارها مسألة مطروحة اليوم على بساط البحث في سورية التي مازالت ترفع راية الإشتراكية.

الظروف التي أنتجت المصطلح

منذ القرن السابع عشر بدأت البورجوازية الأوروبية صعودها إلى مواقع القيادة السياسية، ملحقة الهزائم المتوالية بالكنيسة الكاثوليكية وبالإقطاع الأوروبي وبشعوب القارات الأخرى. لقد بدأ مسار الرأسمالية الربوية يتبلور وينتظم منذ ذلك التاريخ في اتجاه متناسق وفعال، سواء في اوروبا أم في المستعمرات.

في البداية، انطلقت مرحلة المشاريع الفردية والتنافس الحرّ، مرحلة تعظيم العقل الفردي وتمجيد النجاح الفردي وتبريره أياً كانت وسائله وأدواته، ومهما ترتّب عليها من شقاء لشعوب اوروبا وفناء لشعوب المستعمرات. وقد تفشّت مظاهر البؤس المروّعة في المدن الأوروبية المتعجرفة، وراحت السلطات تفرض على الفقراء المعدمين عقوبات لا مثيل لقسوتها وفظاعتها. ففي لندن مثلاً، طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت العقوبة التي تفرض على صبي متشرّد جائع سرق رغيف خبز هي قطع يده بالبلطة في مكان الحادث، والرغيف صحيحاً لم يقضم بعد منه قضمة واحدة! كانت مثل هذه العقوبات من الكثرة بحيث غصّت السجون بالمعتقلين وامتلأت الشوارع بالمشوّهين أطفالاً ونساءً ورجالاً! كانوا في معظمهم أبرياء، لكن الفقير اعتبر مجرماً سلفاً لأنه فقير! وصارت ترسل أعداد كبيرة من الفقراء الأشقياء، مكبلّة بالأصفاد، إلى المستعمرات خلف المحيطات، في سفن تغصّ بهم إلى حدّ الموت اختناقاً

ومرضاً! كان الفقراء المحكومون لأسباب تافهة غالباً يرسلون إلى استراليا وأميركا للخدمة كعبيد في المشاريع الفردية هناك، حيث أبيد وباد أصحاب البلاد الشرعيين. ولعل الفقراء المحكومين بالعبودية كانوا يتحوّلون إلى مجرمين حقاً بعد الحكم وليس قبله، في السجون الأوروبية وأثناء عملهم كرقيق في مزارع المستعمرات ومناجمها ومشاريعها. وبعد أن تنتهي مدة حكمهم كانوا يعتقون في المستوطنات إن بقوا أحياء، ليتحوّلوا بدورهم إلى مستوطنين، ولنا أن نتصوّر سلوكهم المروّع المشوّه، بعد أن أصبحوا سادة، سواء في تعاملهم مع مجتمعاتهم الإبادية الإستيطانية أم مع من تبقى من أصحاب البلاد!

تلك كانت الظروف التاريخية التي ظهر فيها مصطلح الإشتراكية، غير أن الإهتمام الإشتراكي اقتصر على اوروبا، حيث اعتبر العالم مقتصراً على اوروبا وحدها وعلى الأوروبين وحدهم، ولا أهمية لما يحدث للشعوب الأخرى! لقد بدأت الانتقادات بمعايير اشتراكية وإنسانية في المحيط الأوروبي فقط، وأثناء دراسة دور العمل والعمال في الإنتاج لم يحسب ضمنه دور عمال وعمل أبناء المستعمرات، وأغفلت جهودهم الذهنية والعضلية في إنتاج السلعة وفي تقدير قيمتها مثلما تغفل جهود الطبيعة في إنتاج الغابات والأسماك!

الاشتراكية نتاج الرأسمالية ونقيضها

منذ عام ١٨٢٥ بدأ استعمال مصطلح «اشتراكية» و «اشتراكي» في إنكلترا وفرنسا، من قبل المفكرين الذين كانوا يدرسون إمكانية التحويل الكامل للأسس الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية، ويقترحون إحلال الضابط الإجتماعي محلّ الضابط الفردي، وإحلال القوى الإجتماعية محل القوى الفردية في تنظيم العمل والحياة.

في إنكلترا، استخدم مصطلح «اشتراكي» لأول مرة في مجلة «التعاون» عام ١٨٢٥، من قبل أتباع روبرت أوين، ثم ورد في مجلة «الكرة» عام ١٨٣٢ كتسمية لأتباع الفرنسي سان سيمون. وفي عام ١٨٤١ صار لقب «الاشتراكيون» عنواناً رسمياً لأتباع أوين من الإنكليز، وبدأ يشيع استعمال مصطلح «اشتراكية» كنقيض للفردية، وكعنوان للنضال ضدّ نظام التنافس الطليق الضاري، وإحلال طريقة جديدة في الحياة تقوم على الضبط الجماعي.

وعندما ظهر كارل ماركس ورفيقه فريدريك انجلس أعلن عن «الاشتراكية العلمية» التي تستند إلى المفهوم المادي للتاريخ، وهذان المفكران صنّفا «الإشتراكيات» التي سبقتهما بأنها «طوباوية»، أي خيالية، تمييزاً لها عن «الإشتراكية العلمية».

نستنتج من ذلك أن مصطلح «اشتراكية» وأن الأفكار الإشتراكية ظهرت في خضمّ أزمات الرأسمالية، تلك الأزمات التي أنهت مرحلة التنافس الرأسمالي الحرّ، وأن الإشتراكية سعت إلى استبدال الفردية السائدة في جميع مجالات الحياة الأوروبية بالتعاونية والجماعية. ونستنتج أيضاً أن الإشتراكية انبثقت من صلب الرأسمالية، وحاولت أن تكون وجهها الآخر المضيء، في اوروبا تحديداً وليس خارجها، أي حيث التراكم الرأسمالي الضخم والمجمعات الصناعية الرأسمالية الكبرى والطبقة العاملة الحديثة، وليس في المستعمرات!

لكن الحركة الاشتراكية الأوروبية فشلت في تحقيق أهدافها، حيث الردّ الرأسمالي الحاسم على الأزمات كان يأتي تباعاً بأشكال متطورة من الإحتكار! كان الردّ على ثورات الإصلاحيين والإشتراكيين هو مسخ مفهوم «التعاون» وذلك بإقامة اتحادات احتكارية تضم كبار الرأسماليين، وتجهض الجماعية

بمزيد من الضوابط الرأسمالية!

تواكب تطور الرأسمالية والاشتراكية

إن ما تجدر ملاحظته هو ذلك التداخل والتواكب بين تطور النظام الرأسمالي وبين تطور الحركات الإشتراكية العاملة على تصويبه، فبينما كانت مرحلة المشاريع الفردية والتنافس الحرّ موشكة على الزوال لصالح مرحلة رأسمالية أعلى، هي مرحلة الإتحادات، كانت مرحلة الإشتراكية الطوباوية موشكة بدورها على الزوال لصالح مرحلة أعلى هي مرحلة الإشتراكية العلمية، فقد صدر البيان الشيوعي في بروكسل، عامٍ ١٨٤٨، في خضم الثورات التي عمت فرنسا ومناطق أخرى من أوروبا، والتي كان الردّ عليها مزيداً من الإتحادات الاحتكارية.

لقد ظهرت في ذلك المنعطف أول محاولة لجمع شتات مختلف فصائل الاشتراكيين، الطوباويين والعلميين، في أممية واحدة تستطيع مواجهة تطور الرأسمالية إلى اتحادات عملاقة، فكان مؤتمر الأممية الأولى، في لندن عام ١٨٦٥، الذي استمرت دوراته في الإنعقاد سنوياً حتى عام ١٨٧٢.

ولكن، سرعان ما صارت خصائص مرحلة الإنتقال الرأسمالية تطبع أطراف تلك الأممية بطابعها، ففي فرنسا هيمن أتباع برودون، وفي ألمانيا هيمن الماركسيون، وفي ايطاليا وسويسرا واسبانيا هيمن الفوضويون، وما أن انهارت تجربة كومونة باريس حتى تفسّخت تلك الأممية، حيث كشفت تجربة الكومونة تخلّف وقصور الاشتراكيات الطوباوية، بينما راحت تظهر الأحزاب الماركسية في مختلف أنحاء اوروبا، وبدأت تؤسس للأممية الثانية، التي نهضت واستمرت تعقد مؤتمراتها السنوية ما بين ١٨٨٩ - ١٩٠٠.

الاشتراكية والقومية في الحرب العالمية

غير أن الأممية الثانية انهارت بدورها حين نشوب الحرب العالمية الأولى، لأن كل حزب اشتراكي انحاز عموماً إلى وجهة نظر الدولة القومية التي ينتمي إليها، وتحوّل بالتالي تلقائياً إلى عدو للأحزاب الاشتراكية في الدول القومية الأخرى التي تعادي دولته!

لقد حدث الانشقاق والانهيار في المؤتمر الاشتراكي العالمي ضدّ الحرب، الذي انعقد عام ١٩١٥ ثم عام ١٩١٦، حيث رفض الاشتراكيون الأوروبيون الغربيون البرنامج القائم على أساس ديكتاتورية البروليتاريا، وعلى تحطيم جهاز الدولة وإقامة جهاز بديل قوامه تحالف العمال والفلاحين، كما رفضوا فكرة تحقيق الاشتراكية في بلد واحد، وبخاصة في روسيا التي كانت متخلفة!

لكن تلك الأسباب كانت جميعها ظاهرية كما ثبت في ما بعد، أما الأسباب الحقيقية التي كشفتها التطورات التالية فهي إحجام الأوروبيين الغربيين الاشتراكيين، وتراجعهم عن العمل من أجل تقويض النظام الرأسمالي، واستعدادهم للتحالف مع الرأسماليين مقابل نيلهم نصيبهم من خيرات المستعمرات في القارات الأخرى، فكان حزب العمال البريطاني وأمثاله من الأحزاب الأوروبية التي نراها اليوم تواصل عمليات قهر واستعباد ونهب الأمم الأخرى، مثلها مثل الرأسماليين بالضبط!

وبناء على نتائج المؤتمر الاشتراكي العالمي ضدّ الحرب (١٩١٥- ١٩١٦) وعلى نتائج الحرب العالمية الأولى، التي كان من أبرزها استيلاء البلاشفة على السلطة في روسيا عام ١٩١٧، ظهرت الأممية الثالثة (الكومنترن) عام ١٩١٩ بقيادة البلاشفة الروس، أما الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الغربية، التي لم توافق على الأسس التي نهضت عليها الأممية الثالثة، فقد اعتبرت نفسها استمراراً للأممية الثانية، وأكدت على ذلك في المؤتمرين اللذين عقدتهما عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٣.

الأممية الثانية أو الاشتراكية الدولية

لقد دخلت الأممية الثانية، أو الاشتراكية الدولية كما صارت تعرف لاحقاً، في نسيج النظام الرأسمالي، وانصهرت معه عضوياً، بحيث لم يعد وجودها ينفي وجوده، والعكس بالعكس! لقد غدا فكرها بمنزلة «يسار» الفكر الكلي للرأسمالية الاحتكارية، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن ذلك لا ينفي وجود طموحات تقدمية ومشاعر إنسانية قوية في أوساط هذه الاشتراكية الدولية، تعبّر عن نفسها من حين لآخر وإن من دون طائل يستحق الذكر!

إن فرانسوا ميتران وطوني بلير هما من قادة الأممية الثانية أو الاشتراكية الدولية، وإن «حزب العمل» الصهيوني هو واحد من أحزابها، وقد دلّت التحوّلات الواسعة والعميقة في بنية النظام الرأسمالي، بيساره ويمينه، أن الأفعى لم تبدّل جلدها فحسب، بل نبتت لها أجنحة وقرون وأنياب ومخالب، فتحوّلت إلى تنين هائل، متعدّد الرؤوس، ينفث نيرانه في جميع الاتجاهات!

لقد شملت ظاهرة التغيّر السلبي في الموقف من المستعمرات حتى الطبقات الاجتماعية الثورية في المجتمعات الرأسمالية، بمؤسساتها السياسية والنقابية والأدبية والفنية، فانخرطت هذه الطبقات عموماً، في معظمها، في المشاريع الإمبريالية خلف المحيطات، فطبقة العمال - كما يقول انجلس - لا يفصلها جدار صيني عن الطبقات الأخرى، وهي في إنكلترا راحت تتمتع مطمئنة بالوضع الاحتكاري الاستعماري لدولتها في المستعمرات، وأيضاً بوضعها الاحتكاري في السوق الدولية إزاء مثيلاتها الأوروبيات!

لقد أحدث تحوّل الرأسمالية إلى إمبريالية، ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر، تحوّلات مذهلة لم تقف آثارها عند حدّ، فالإمبريالية صارت تقاتل من موقعها الأعلى لإعاقة مسار التاريخ وللحيلولة ولو مؤقتاً دون إحراز أي تقدّم لصالح الشعوب، تساعدها في حربها المشينة أسس مادية وعوامل تاريخية موضوعية قائمة. وهذه الأسس والعوامل لم تكن تخدمها في ترتيب أوضاع معسكرها الخاص فحسب ترتيباً عالياً، بل وتمكنها من إرباك معسكر الشعوب المظلومة ومن دفعه لترتيب أوضاعه خلافاً لمصالحه وبما يخدم مصالحها!

الأحزاب الشيوعية الأوروبية والمستعمرات

في السنوات الست الأولى تقريباً كان موقف ثورة أكتوبر الروسية من الأمم الأخرى نموذجياً في إنسانيته. وفي ما بعد بقيت التجربة السوفييتية إلى حدّ كبير أسيرة السطوة والهيمنة العالمية للنظام الاحتكاري الربوي. وفي تفسير ذلك يقول فريدريك انجلس:» إن ما يسمى بالمجتمع الاشتراكي ليس، حسبما أعتقد، شيئاً ما يعطى مرة واحدة وإلى الأبد، إنما ينبغي اعتباره، مثله مثل كل نظام اجتماعي آخر، قابلاً لتغييرات وتحوّلات دائمة. إن ميزته الفاصلة عن النظام الرأسمالي تقوم في تنظيم الإنتاج على أساس الملكية العامة لجميع وسائل الإنتاج، لأمة واحدة في البدء»!

غير أن النظام الاشتراكي، والأحزاب الإشتراكية، عوملت من قبل الكثيرين كمقدسات غير قابلة للخطأ ولا للنقد. وقد كتب هوشي منه قائد الثورة الفيتنامية، عندما كان في منفاه الفرنسي قبل الثورة، يقول:» بالنسبة لي أنا، فقد ولدت في مستعمرة فرنسية (فيتنام) وأنا عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي، ويؤسفني جداً القول أن حزبنا لم يفعل أي شيء للمستعمرات، ولو قارنّا عدد الأعمدة المخصصة لمسألة المستعمرات في الصحف البورجوازية بمثيلاتها المخصصة لمسألة المستعمرات في الصحيفة المركزية لحزبنا (الاومانيتيه) فسنكون مجبرين على القول أن تلك المقارنة ليست في صالحنا

! وعندما وضعت وزارة المستعمرات (الفرنسية) خطة لتحويل عدة مناطق أفريقية إلى مزارع خاصة واسعة، ولتحويل أصحابها الأصليين إلى عبيد بكل معنى الكلمة، ظلت صحيفتنا صامتة! وعندما جرى تجنيد إجباري، في المستعمرات الفرنسية في غربي أفريقيا، بأساليب قسرية لم تمارس منذ قرون، ران الصمت المطبق على صحفنا أيضاً! لقد تحوّلت السلطات الاستعمارية في الهند الصينية إلى تجار عبيد، فهي تبيع شعب فيتنام الشمالية إلى أصحاب المزارع في جزر المحيط الهادي، وتبيع القسم الأعظم من الأراضي المستعمرة لطواغيت المال، أما صحفنا فقد التزمت الصمت التام! ولو ذهبنا أبعد فسوف نرى أشياء لا تصدّق، تجعل الناس يعتقدون أن حزبنا (الشيوعي الفرنسي) يحتقر كل ماله علاقة بالمستعمرات! مثلاً: لم تنشر صحيفة الحزب نداء الفلاحين الأممي إلى شعوب المستعمرات، وهو النداء الصادر عن الأممية الشيوعية! إن العمود الفقري لحزبنا، أعني صحيفة الاومانيتيه، دأبت على إطلاع قرائها على مغامرات الطيار «بوادي» الذي هرب من باريس إلى الهند الصينية، ولكن عندما نهبت إدارة المستعمرات شعب فيتنام وسلبت أراضيه لتعطيها للمستوطنين الفرنسيين، ثم أرسلت الطائرات المقاتلة لتعليم الفيتناميين المساكين كيفية التعقّل، لم تجد الاومانيتيه ضرورة لإطلاع قرائها على هذه الأخبار»!

الخلاصة

وهكذا فإن محنة مصطلح «الاشتراكية» لا تقتصر على الحرب الشعواء، العمياء، التي تشنها ضدّه الدوائر الربوية المتحكمة بالعالم اليوم، بل هي نجمت بالدرجة الأولى عن الصمت، وغض الطرف، والموافقة الضمنية ثم العلنية، والتواطؤ العملي مع المركزية الأوروبية والأميركية، من قبل قوى رفعت رايات الاشتراكية! إنه تواطؤ مع النظرية الإجرامية القائلة بفكرة «العرق المتميز وحقه في مجال حيوي عالمي»! وقد أضاف هوشي منه، بنبرة معبّرة، قائلاً: « لن نبالغ إذا قلنا أنه ما دام الحزبان الشيوعيان الفرنسي والبريطاني لا ينتهجان سياسة تقدمية حقيقية بالنسبة للمستعمرات، ولا يوثقان صلاتهما بشعوب المستعمرات، فإن برنامجهما بمجموعه سيكون حاضراً ومستقبلاً غير ذي تأثير، بل سيكون مناقضاً للاشتراكية»!

عولمة النكوص والفساد والمخدّرات

تحتل تجارة المخدّرات اليوم المركز الثالث في التجارة الدولية، والمصارف الرسمية الكبرى قامت مؤخراً بغسل حوالي مئة وعشرين مليار دولار تخص هذه التجارة، مدخلة إياها أسواق المال الدولية الرسمية، ودافعة بأصحابها المجرمين على طريق أعلى المراكز السياسية والاقتصادية العالمية، ناهيكم عن أن المخدّرات تعدّ ١١٦ نوعاً، وتتسبب في ١١٢ نوعاً من الإصابات العقلية والنفسية التي تودي بعشرات بل مئات الملايين من البشر!

من أجل احتكار أسواق المخدّرات؟

في أواخر الثمانينات انفجرت الأزمة بين الولايات المتحدة وباناما بسبب الانتخابات البانامية التي اعتبرها الرئيس الأميركي جورج بوش الأب غير نظيفة ونتائجها باطلة، فدفع بقوات المارينز لاحتلال بناما، وبعد أن قتل عدد كبير من الأبرياء في الشوارع، وقع الرئيس عمانوئيل نورييغا في الأسر، ونقل مخفوراً إلى الولايات المتحدة، حيث لا يزال نزيلاً في أحد سجونها! لقد اتهم نورييغا باللعب بالانتخابات، وأيضاً بالإتجار بالمخدّرات، فكان ذلك كافياً لاحتلال بلده من أجل إصلاح أوضاعها الفاسدة، غير أن ما أثار الدهشة والارتياب حينئذ هو معرفة الكثيرين بالصداقة الحميمة التي جمعت طويلاً بين الرئيسين الأميركي والبانامي، منذ كان كل منهما يحتل موقع مدير المخابرات في بلده، في مطلع الثمانينات، فهل اكتشف بوش متأخراً عيوب صديقه نورييغا؟!

لقد عبّر نورييغا بردود فعل عنيفة عن انزعاجه من تلك المعاملة الأميركية المفاجئة التي اعتبرها في مستوى الخيانة! وعلى أية حال، إن باناما لا تعدو كونها مجرّد قاعدة أميركية، وهي كانت جزءاً من كولومبيا فصله الأميركيون لما فيه مصلحتهم، وبينما عرفت باناما كقناة بحرية دولية تحت السيطرة الأميركية، عرفت كولومبيا كحقل دولي هائل لإنتاج المخدّرات وتصديرها! إنها حقل يوازي في أهميته حقول النفط في فنزويلا مثلاً، وإن حروباً مروّعة تدور رحاها دائماً على أراضي كولومبيا، آخذة صورة وأبعاد الحروب الأهلية، يتألف أطرافها من «بروليتاريا» حقول المخدّرات، ومن أسيادهم الملاكين والتجار المدعومين من شخصيات دولية رئيسية تحتل أعلى المراتب في بلادها وفي العالم أجمع، والعمليات الحربية تبدو كأنما تهدف إلى إخضاع بروليتاريا المخدّرات وليس القضاء على المخدّرات وتجارتها! كأنما تهدف إلى ضبط وتنظيم أسواق المخدّرات والتحكم بريعها، وليس تدميرها! تماماً مثلما حرب النفط، في العراق مثلاً، تهدف إلى إخضاع أصحابه وضبط أسواقه، والتحكم بريعه، وليس إحراقه!

من جحيم الاستبداد إلى نعيم المخدّرات؟

لم تمض فترة قصيرة على انهيار النظام الاستبدادي في تشيكوسلوفاكيا حتى نقلت وكالة رويتر للأنباء عن الشرطة التشيكية قولها أن تجار المخدّرات أقبلوا على براغ، وأغرقوها بالهيروويين من النوع العالي الجودة، وبأسعار أرخص بكثير من الأسعار في عواصم أوروبا الغربية. لقد كانت تلك طريقة احتفائهم بتحررها وعودتها إلى دنيا الديمقراطية! وسرعان ما تحوّلت براغ بين ليلة وضحاها إلى حلقة

أخيرة في ما يسمي « طريق البلقان» الذي تعبره على مدار الساعة قوافل المخدّرات، لتصبح سوقاً نشطة مزدهرة، يتكاثر فيها الأثرياء بسرعة الجراثيم، بعد أن خرجت من ظلمات الاشتراكية إلى أنوار الرأسمالية، وامتلك شبابها حرّيتهم في استهلاك ما يشتهون من كميات الهيرويين بعد طول عبودية وحرمان! في حينه، قال الدكتور جيري كوموروس، نائب المدير في غرفة مكافحة المخدّرات التشيكية: لقد تحوّلت جمهورية التشيك بسرعة من بلد عبور للمخدّرات إلى مركز إقليمي لتسويقها، بعد أن صار العرض يفوق الطلب، وقد اختارت منظمات المخدّرات براغ لفتح «فرع شمالي» لطريق البلقان يعوّض الطريق اليوغسلافي الذي أربكته الحرب، والمنظمات في تشيكيا مسلحة تسليحاً جيداً، وقد ارتفعت درجة الخطر إلى ألف بالمئة، بعد أن صار الغرام الواحد من الهيرويين يباع في وسط براغ بألف كراون، أي بخمسة وثلاثين دولاراً، بينما يباع في فيينا، على بعد ٣١٠ كيلومترات فقط، بألفين ومئتي شلن، أي بمئة وعشرة دولارات!

ذاك ما ذكرته الشرطة التشيكية، غير أن القضية لا تقتصر على براغ الجميلة، الوديعة، التي تحوّلت إلى نقيضها، بل هي قضية بلدان العالم أجمع، بشطريه المتقدّم والمتأخّر، بعد أن أصبحت الأسواق المظلمة بتجاراتها القذرة مرعية من قبل أعلى المستويات في الإدارات العالمية الرئيسية، فكأنما عصابات الأربعينات من أمثال كابوني، التي كنا نشاهدها في السينما، احتلت الآن أرفع المواقع في السلطة السياسية!

استبدال الاستبداد بالنكوص والفساد !

حسب مجلة «ديرشبيغل» الألمانية، كانت الوظيفة الأساسية للمحللين والمراسلين الذين يعملون في وكالة الأنباء الألمانية الغربية تنحصر، لسنوات عديدة، بمراقبة الأحداث التي شهدها الاتحاد السوفييتي وبلدان حلف وارسو، وبعد الانهيار لم يتوقف عمل المحللين والمراسلين، فقد زال «العدو الاشتراكي» ليبرز عدو جديد هو منظمات المخدّرات التي انهمك المراسلون والمحللون في رصد نشاطاتها، وفي متابعة التنامي المذهل لثرواتها، ولكيفية غسل أموالها في أعظم المصارف الرأسمالية، الموثوقة والمحترمة دولياً، وإدخالها السوق المالية الدولية النظامية، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة سياسية واقتصادية واجتماعية! لقد تحرّرت تلك البلدان من «عبودية الاشتراكية» مقابل نكوصها الإنساني وانخراطها في ميادين محدّدة فرضها المرابون أسياد السوق الدولية الديمقراطية، وفي مقدمتها ميادين تعاطي المخدّرات والاتجار بها، وتجارة الرقيق الأبيض! لقد سعدت الرأسمالية الربويّة المتوحشة بخلاص تلك الكتل الضخمة من الأرواح المعذبة، ففتحت لها ميادين جميع الموبقات في جنانها، إلى أقصى مدى وبلا أية قيود، وفي ما بعد كتب المستشار الألماني هلموت كول إلى أقرانه الأوروبيين يحذّرهم من المافيات التي تسعى إلى انتزاع السلطة العليا بالكامل في جميع عواصم العالم، وقد فصّلنا رسالته في مقالة سابقة.

المخدّرات في فلسطين المحتلة !

الحكومات والجيوش الديمقراطية، التي تحتل بلدان الغير متطوعة من أجل تحريرها، لا تهتم بتحقيق ازدهار واحتكار تجارة النفط والسلاح فحسب، بل أيضاً بازدهار واحتكار تجارة المخدّرات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ففي فلسطين المحتلة، حيث واحة الديمقراطية المزروعة في بلادنا، كانت قيمة الكيلو غرام الواحد من الهيرويين النقي المستورد تبلغ فور وصوله خمسين ألف دولار، ليعاد بيعه على الفور بالجملة بسعر مئة ألف دولار، أما قيمة الكيلو غرام الواحد من الكوكايين النقي، لحظة

وصوله، فهي أكثر من ثلاثمئة ألف دولار، يعاد بيعه بالجملة فوراً بضعف المبلغ! إنها أسعار الثمانينات وليست أسعار اليوم، وبالطبع فإن إحدى أهم وظائف الكيان الصهيوني هي استدراج المال، والمخدّرات ميدان رئيسي لنشاط الصهاينة إقليمياً ودولياً من أجل استدراج المال! إنهم يعيدون تصنيع الهيروين فيحوّلون كل غرام واحد إلى عشرات الوجبات التي توزّع على عشرات المتعاطين. ففي تقرير أعدّته شرطتهم (قبل سنوات) جاء أن كل ثمانمئة كيلو من الهيروين يتم تحويلها إلى أربعين مليون وجبة، وأن سعر الوجبة الواحدة يزيد عن ثلاثين دولاراً! إننا نعرض هنا أخباراً وأرقاماً قديمة، بغرض الدلالة وإدراك المعنى فقط، علماً أن العمليات تطورت كثيراً وسوف تتطور أكثر بما لا يقاس في ظل العولمة والديمقراطية الأميركية والسلام الصهيوني! وجدير بالقول أن المستوطنين اليهود الأشقياء ليسوا خارج النطاق، فالإدارات الصهيونية العليا تستغلهم مرتين: الأولى بتجنيدهم كمرتزقة قتلة، والثانية باسترداد مدا خيلهم العالية عن طريق إشاعة تعاطي المخدّرات وغير ذلك، فأغلبيتهم، في التحليل العميق، أشبه بالأقنان، وقد ذكرت الشرطة الصهيونية أن الاستهلاك المحلّي اليهودي من الهيروين النقي، خلال سنة واحدة (في الثمانينات) زادت قيمته عن مليار دولار أميركي، وأن عدد المتعاطين زاد على ثلاثين ألفاً، فإذا أضفنا قيمة الكوكايين والحشيشة تجاوز المبلغ الإجمالي المليارين ونصف المليار دولار (في عقد الثمانينات) وزاد عدد المتعاطين أضعافاً مضاعفة بالطبع!

إنه العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي الفاسد وقد بلغ نهاياته! إنها العولمة، والديمقراطية على الطريقة الأميركية الصهيونية، واقتصاد السوق الدولية، المفتوحة للمخدّرات أيضاً، التي يعتبرونها جميعها كلاً واحداً لا يتجزأ، ولنا أن نتصور الأحوال المقبلة إذا سارت الأمور كما يشتهون، غير أنها لن تسير كذلك بالتأكيد، إلا إذا كانت الحياة الإنسانية هي التي بلغت نهايتها!

لماذا تعثّرت الحركات القومية والإسلامية

على مدى القرن العشرين، طغت على سياسات الحركات والأنظمة العربية، الليبرالية والقومية والاشتراكية، فكرة رئيسية ملحة هي: اللحاق بالعصر الأوروبي الأميركي بعد ردم الهوة الفكرية والمادية، الواسعة والعميقة، التي تحول دون تحقيق ذلك! لقد اعتبر اللحاق بالعصر الصيرورة المنطقية الطبيعية للشعوب والأمم، واعتبر ردم الهوة تغلّباً على التخلف الذاتي الذي هو نتاج التراث والعادات القديمة!

أما الحركات العربية الإسلامية فقد طغى على سياساتها عموماً هاجس الخطر المحيق بالمجتمعات الإسلامية، القادم من الشمال، ووهم النظر إلى العالم الواحد على الأرض باعتباره عالمين متقابلين، متمايزين، متصارعين!

وفي ما بعد، خلال الربع الأخير من القرن، جاءت النتائج العظمى، المذهلة، لتكشف الافتقار إلى رؤية متماسكة، كافية وقريبة من الصحة، سواء في ما يتعلق بالأطوار والعصور البشرية التاريخية، أو في ما يتعلق بموقع الأمة العربية والإسلامية في العصر الحالي وبطبيعة ووظائف هذا العصر!

كان الفريق الأول، الليبرالي القومي الإشتراكي، يتطلع إلى الاندماج في العصر الأوروبي الأميركي بعد إلحاق الهزيمة بسياساته الاستعمارية، حيث لا مأخذ له يستحق الذكر على هذا العصر سوى هذه السياسات، بل لقد قطع الفريق الأول شوطاً بعيداً على طريق تمثّل العادات والتقاليد وأنماط التفكير الحديثة الأوروبية، أما الفريق الثاني، الحركات الإسلامية عموماً، فقد تطلعت إلى عالم إسلامي مستقل، حصين وعزيز، يعلي راية الإسلام، حتى أن بعضها كان جاداً في العودة إلى نظام الخلافة!

ولكن، تجدر الإشارة هنا إلى أن الانقسام بين الفريقين لم يكن قاطعاً وحاسماً، حيث هناك إسلاميون قالوا بالانفتاح على منجزات العصر الأوروبي الأميركي بهذا القدر أو ذاك، وحيث هناك قوميون واشتراكيون أولوا التراث الإسلامي قدراً كبيراً من اهتمامهم وجهودهم، بل لقد ضمت الحركات القومية والاشتراكية عدداً كبيراً من المسيحيين والمسلمين الأتقياء، بعضهم من رجال الدين.

بلبلة واسعة واضطراب عظيم !

لقد حدثت البلبلة الواسعة ووقع الاضطراب الكبير لأول مرة مع اشتداد الهجمة الأميركية الأوروبية ضدّ البلاد العربية في مطلع التسعينات، وجاء تصريح الرئيس الأميركي جورج بوش الأب، عن قيام نظام عالمي جديد، مفاجئاً ومذهلاً، ثم تلت ذلك الانهيارات في المعسكر الإشتراكي، التي لم تكن متوقعة ولا في الخيال، والتي بلغت ذروتها بسقوط موسكو الشيوعية، لتزعزع أركان الفكرة القائلة بوجود عالمين متقابلين، اشتراكي ورأسمالي، كل منهما مستقل بذاته! لقد كان صعباً على القوميين، والإشتراكيين استيعاب حقيقة أن المعسكر الإشتراكي لم يكن سوى تمرد محاصر طوال الوقت في نطاق النظام الرأسمالي العالمي الذي بقي موحّداً وسائداً عالمياً، أي أنه لم يكن ثمة عالمين أحدهما اشتراكي والآخر رأسمالي، بل كانت هناك تجربة ومحاولة اشتراكية مطوّقة من الداخل والخارج!

منٍ جهةٍ أخرى فهم الكثيرون خطأً تصريح بوش الأب عن قيام نظام عالمي جديد، فقد عنى التصريح «نظاماً دولياً» وليس «نظاماً عالمياً»، حيث النظام العالمي موجود وقائم منذ خمسة قرون، منذ قيام العصر الأوروبي الأميركي، فهما ينهضان معاً استناداً إلى عقيدة واحدة، ويضمحلان ويزولان معاً باضمحلالها وزوالها.

إن النظام العالمي هو الوجه الواقعي التنفيذي لعقيدة العصر، أما النظام الدولي فهو مرحلة من مراحله، حيث تاريخ النظام العالمي يتألف من سلسلة من الأنظمة الدولية، يعبّر كل واحد منها عن نفسه من خلال تغيير الحدود الجغرافية، والتوزع الديمغرافي، والسياسات الدولية. وإن انتقال العاصمة العالمية الأولى من بلد إلى بلد، أو من قارة إلى قارة هو تغيير في النظام الدولي وليس العالمي، فقد حدث أن كانت العاصمة الأولى في إسبانيا والبرتغال لمدة قرن من الزمان تقريباً، ثم انتقلت إلى بريطانيا، وبعدها إلى القارة الأميركية، فكان ذلك تغيّراً في النظام الدولي وليس العالمي، تماماً مثلما كان الانتقال من يثرب الراشدية، إلى دمشق الأموية، إلى بغداد العباسية، لا يعني تغيّراً في النظام العربي الإسلامي العالمي، بل في النظام الدولي، لأن العقيدة بقيت هي ذاتها بغض النظرعن الصراعات الحربية والانتقالات المركزية!

عقيدة واحدة لأنظمة متحاربة !

إن من دلائل النقص الفادح في رؤية الحركات العربية عموماً للعالم تلك النظرة التي تميّز وتفرّق بين العهود والأنظمة الدولية لهذا العصر الأوروبي الأميركي الواحد بسبب الحروب الرهيبة فيما بينها. فالنظر إلى المرحلة اللاتينية الكاثوليكية، التي كان للبابوية دوراً بارزاً فيها، والتي سادت منذ أواخر القرن الخامس عشر، يتناولها منفصلة ومستقلة في حدّ ذاتها، وكذلك الأمر بالنسبة للمرحلة البيورتيانية الانجلوسكسونية التي بدأت تسود منذ القرن السابع عشر ومازالت! وجدير بالانتباه أن التجربة السوفييتية كانت، عموماً، تجربة سلافية أرثوذكسية، لم يتح لها أن تكون قيادة عالمية مستقرة! لقد أدى الفصل، والتمييز من حيث الأساس التاريخي، بين أطراف العصر الواحد والنظام العالمي الواحد إلى هذا الاضطراب الهائل والتعثر المفجع في صفوف الحركات العربية بمختلف اتجاهاتها!

وعند التعامل مع المرحلة البيوريتانية (البروتستانتية) الانجلوسكسونية، سواء في عهدها البريطاني أم الأميركي، أغفلت الحركات العربية دور «العهد القديم» الأساسي والثابت في سياساتها الداخلية والدولية! لقد كان الشائع والطاغي هو الإعجاب بالتقدم المادي والاجتماعي البريطاني الأميركي، وكان الاحتجاج مقتصراً على الغزوات الاستعمارية، وبالطبع فإن الفصل بين التقدم في المراكز والاستعمار في الأطراف كان ساذجاً ومحزناً، حيث كلٌ منهما يشترط الآخر، وحيث «العهد القديم» الذي اعتمدته لندن وواشنطن بتعصب مفرط أقنعهما أكثر أنهما مخوّلتان بالتصرف بالآخرين وبأوطانهم حسبما تقتضي مصالحهما، خاصة وأن «يهوه» اعتبر إلهاً بيوريتانياً، انجلوسكسونياً، فصار من حق الإنكليز، في بريطانيا وفي الولايات المتحدة، المضيّ قدماً بحزمٍ في عمليات الإبادة والاستيطان التي ترضي «الربّ» الانجلوسكسوني! أما اليهود فقد جنّدوا لاحقاً في هذا المضمار!

القسّام كان مدركاً الحقيقة !

كان التمييز، ولا يزال، مستحيلاً بين التقدم المادي و«الحضاري» لبلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة وبين سياساتها الاستعمارية، ولم يلحظ بصورة عملية كافية النزوع العقيدي إلى احتكار العلوم والآداب والثروات، وإلى استبعاد العدالة الدولية، حيث الأمم الأخرى كائنات أدنى غير قابلة لإنتاج

«الحضارة الرفيعة» بل مسخّرة لخدمتها فقط كالقطعان! أما الإسلاميون فقد ميّزوا وفرّقوا بين عالمين: غربي وشرقي، إسلامي وأوروبي أو مسيحي! غير أن مثل هذين العالمين لا وجود لهما إطلاقاً على أرض الواقع، فالعالم الرأسمالي الأوروبي الأميركي يشتمل على البلدان الإسلامية ويحتويها بإدخال ودمج قوتها البشرية والاقتصادية في صلب قوته، وبإدخال إداراتها ومثقفيها عموماً في صلب إدارته وثقافته، سواء وعت ذلك أم لم تعه، وسوء أعجبها ذلك أم لم يعجبها!

لقد كان لهذا القصور المعرفي نتائجه الميدانية الوخيمة في الأقطار العربية والإسلامية، وخاصة في فلسطين، حيث كانت الحركات القومية والاشتراكية والإسلامية تعتبر الانتداب الإنكليزي والحكومة البريطانية طرفاً ثالثاً إزاءها وإزاء المستوطنين اليهود، وكانت تحاور سلطات الانتداب على هذا الأساس في ما يتعلق بالاستيطان الصهيوني اليهودي، ناظرة إلى الإنكليز باعتبارهم مجرّد انتداب عابر، غافلة أو متغافلة عن الوقائع التي تؤكد أن المشروع الاستيطاني هو مشروعهم، وبسبب ذلك انصرفت تلك الحركات إلى محاربة المستوطنين اليهود بلا هوادة وإلى معارضة الإنكليز كمحتلين مؤقتين، ومحاورتهم كطرف ثالث يمكن أن يكون حكماً منصفاً إزاء كارثة الاستيطان! لقد كانوا قلة أولئك الذين رأوا العدو على حقيقته، باسمه الحقيقي وحجمه الطبيعي وعنوانه الصحيح، على رأسهم وأبرزهم الثوري الاستثنائي الكبير الشهيد الشيخ عز الدين القسام، فقد حاول القسام إقناع القيادات العربية العليا أن الحرب يجب أن تخاض ضدّ الإنكليز واليهود ضمنهم، فوجد القادة أنفسهم عاجزين عن الاستجابة لدعوته الصائبة، لأن ترتيباتهم الجهادية عموماً تتعارض مع مواجهة الحقيقة!

أوهام ما بعد الحرب الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، توهمت الأوساط القيادية في المستعمرات، ومنها العربية، أن نتائج الحرب تسمح لها بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وأنه آن أوان برامج التنمية لردم الهوّة التي تفصل بلدانها عن البلدان المتقدمة، فراحت تتصرف كأنما المسألة إرادية محضة، وكأن الطرف المتقدّم، وخاصة الولايات المتحدة، لا يمانع في تقدمها إن هي كانت أهلاً لذلك!

لقد جلد المثقفون والمصلحون والسياسيون شعوبهم البائسة الصابرة جلداً متواصلاً، وأنّبوها بقسوة وهم يحثونها على النهوض في حدود ذاتها، باعتبارها عالماً متخلفاً مستقلاً بذاته! وبالطبع، لم يكن ذلك ممكناً أبداً قبل نيل الحرية الحقيقية وإحراز الاستقلال الحقيقي، حيث النواقص جميعها يمكن تداركها بسرعة قياسية بعد نيل الحرّية والاستقلال الحقيقيين. غير أنه لم يكن واضحاً، كما ثبت في ما بعد، أن النواقص هي حالة مرعية ومحمية من إدارات النظام العالمي، فليس ثمة نقص أصلي، نفسي أو روحي أو ذهني، عند أمة من الأمم، بل هناك نقص سياسي مفروض من قبل قوى دولية ومحلّية، حتى أننا لو وضعنا الإنسان الأوروبي الأميركي داخل حالة النقص، التي يعيش فيها العربي أو الهندي، فإنه سوف يؤدي أداءهما المتخلف ذاته، بدليل أنهما ينجحان ويتفوقان عندما يندمجان في حياة البلدان المتقدمة!

انكشاف شبكة النظام العالمي

لقد كانت برامج حركات التحرر عموماً قاصرة في ما يتعلق بوعي العالم، فقد غلبت عليها الطوباوية والرومانسية، بما فيها تلك الحركات التي نهضت على أساس عقائد متكاملة، دينية أو علمانية أو ماركسية. ففي سورية مثلاً، أثناء الاحتلال الفرنسي، كان العدو يتجسد في ذلك الجندي السنغالي في الجيش الفرنسي، الذي سيق عنوة وقسراً إلى ميادين القتال، مخلفاً في السنغال أسرة تعاني من

الجيش الاستعماري ذاته! وقد اقتصر الهدف الوطني عموماً على جلاء السنغالي/الفرنسي، حيث غيابه عن الأنظار الوطنية هو معيار الاستقلال وأقصى المنى! وكانت البلاغة الخطابية في المظاهرات، والاشتباك المحدود مع دورية أو ثكنة، ودخول السجن لمرة واحدة ولبضعة أيام، كافياً كي يحتل صاحبه مواقع قيادية!

وبعد الاستقلال، أو الجلاء العسكري في الحقيقة، كانت الحركات السياسية عموماً ترى في الحكومات الوطنية مجرّد حكومات فاسدة، أو متواطئة، يتوجب تقويمها أو استبدالها، لا أكثر ولا أقل، كي يصلح كل شيء ويصبح على ما يرام! وبالطبع، فإن الأمر لم يكن كذلك، وكان هناك قلائل، من أمثال الشهيد عز الدين القسام، يعون أن الأمر أكبر من ذلك بكثير. لقد كانوا ندرة من الرجال، ولم يكن أمامهم من خيار سوى ركوب طريق الاستشهاد في ميادين القتال، علّهم بذلك يضيؤون الحقائق الكبرى التي تحجبها الظلمات!

بكلمة أخيرة، كان يجب اعتبار الجبهة المعرفية جبهة الحرب الرئيسة الأولى، فالحسم فيها ضرورة ملحة، غير أن ذلك لم يكن متاحاً لأسباب كثيرة لا مجال لاستعراضها هنا، فظلت وحدة شبكة النظام العالمي مموّهة، وظلّ ممكناً إشغال الناس في الثانويات والجانبيّات، وبما لا يخرجها في المحصلة من الشبكة الرّبوية العالمية!

لقد أهدرت جهود عظيمة، وضاعت فرص نادرة، وتبدّدت ثروات ثمينة، أما اليوم فقد بات واضحاً أنه لم يعد ثمة عذر، فوحدة شبكة النظام العالمي لم تعد مموهة، فهي واضحة ومقروءة من دون منظار!

اليوم، تتحمل الأمة العربية والإسلامية وحدها تقريباً الضغوط الرئيسة لهذه الشبكة، وأولها الضغوط العسكرية، ولعلها تتحمل بذلك أيضاً شرف أعباء عملية خلاص الإنسان في كل مكان!

ما هي حقيقة مشروع مارشال؟

خلال الفترة الأخيرة، دأب المفوض السامي الأميركي في بغداد على الإعلان عن تأهبه لإعادة إعمار العراق بمشروع من طراز مشروع مارشال الأميركي الذي أعيد بواسطته إعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فما هي حقيقة ذلك المشروع الذي ينظر إليه الكثيرون، بما فيهم أعداء السياسة الأميركية، باعتباره من مآثر واشنطن في اوروبا، ومن أفضالها عليها؟ وإذا كان ذلك المشروع مأثرة وفضلاً (وهو ليس كذلك إطلاقاً) فهل سيتعامل الأميركيون حقاً مع العراق مثلما تعاملوا مع بلدان اوروبا الغربية واليابان؟

الاختلاف الجذري بين مرحلتين

إن أول ما تجب الإشارة إليه، كي ندرك حقيقة ما يردّده المستر بريمر، هو الاختلاف الجذري بين المرحلة التي طبق فيها مشروع مارشال وبين المرحلة الحالية، فقد كانت الحرب العالمية الثانية صراعاً ضارياً بين أطراف رأس المال الرّبوي الدولي، المتحالفة ضدّ الشعوب والمتحاربة في ما بينها من أجل الغنائم، وحينئذ خرج الطرف الأميركي من الحرب منتصراً لوحده تقريباً، ونهض رأس المال الأميركي أعظم قوة ونفوذاً، ليحتل على الفور مركز القيادة الأول في النظام الربوي العالمي، أما في المرحلة الحالية، وعلى مدى ربع القرن الأخير وأكثر، فإن الرأسمال الأميركي يمنى بهزائم متلاحقة، ويحافظ على سيادته الدولية بالاعتماد على مجرّد القوة العسكرية الصماء الباغية. وقد حدث ذلك بعد أن استهلكت الولايات المتحدة مقداراً هائلاً من احتياطياتها، وتحوّلت من بلد دائن إلى بلد مديون ومن بلد مصدّر إلى بلد مستورد، أي أن الولايات المتحدة في مرحلة مشروع مارشال كانت تتربع على القمة، أما في مرحلة العراق الحالية فهي في حالة انحدار.

لقد ترتب على إضعاف وتدمير الجزء الأكبر من رأس المال الأوروبي والياباني، بسبب الحرب الثانية، إضعاف وتدمير البورجوازيات الأوروبية واليابانية. وكانت مقاومة النازية والفاشية قد نهضت على عاتق الأحزاب التقدمية والنقابات العمالية التي أخذت على عاتقها أيضاً مقاومة الخيانات البورجوازية (كما في فرنسا) فكانت النتيجة أن الحرب انتهت والمقاومة هي سيدة المسرح السياسي، لذلك كان ردّ فعل راس المال الأميركي، والبورجوازيات الأوروبية واليابانية التي سلمته زمامها، هو التصدّي الفوري لتلك المقاومة وجماهيرها العريضة، للحيلولة دون خروجها من شبكة العلاقات الرأسمالية، فكان مشروع مارشال أول وأهم أساليب التصدّي. أما اليوم، فإن الأمم جميعها وبمختلف فئاتها تقف من الديكتاتورية الأميركية العالمية موقفاً يتراوح بين التململ والاحتجاج وبين التصدّي والمقاومة.

اتجاهان لضبط اوروبا واليابان

لقد تحركت يومئذ الإدارة الأميركية، ومعها البورجوازيات الأوروبية واليابانية، في اتجاهين:

مشروع مارشال لإعادة بناء رأس المال في اوروبا عموماً، بهدف إيقاف المدّ الثوري التحرّري في المقام الأول، وخاصة في فرنسا وإيطاليا، وأيضاً بهدف السيطرة على رأس المال في كل من هذين البلدين.

إعادة بناء رأس المال في ألمانيا واليابان اللتين تميزت مجتمعاتهما بالضعف النسبي النقابي والسياسي، الأمر الذي كان يعني مردوداً ربحياً أكبر لرأس المال الأميركي وللبورجوازيتين الألمانية واليابانية، ناهيكم عن توفّر القدرة الأكبر للنمو والتوسع في هذين البلدين.

وبما أن الدولار غدا سيّد العملات، فقد نجحت واشنطن في تحقيق سيطرتها عن طريق الاستثمارات وشراء المشروعات القائمة في تلك البلدان، مقابل وعود بالتسديد بالدولار، ومقابل إعطاء الدائنين شهادات بتلك الوعود، فكانت "برامج الإعمار" العملاقة التي جعلت اوروبا واليابان، بمصانعها وشركاتها وأسواقها، بلداناً تابعة يقتسم الاحتكاريون الأميركيون منافعها وأرباحها! غير أنه من الثابت أن المخصصات الأميركية لم تكن تكفي لإعادة الإعمار، بل هي كانت حقاً الجزء الأصغر من التكاليف، أما الجزء الأكبر فقد وقع على عاتق الشعوب في اوروبا واليابان، وحتى الجزء الأميركي الصغير لم يأت من خزائن الاحتكاريين الأميركيين، بل من مدّخرات المودعين والمساهمين الأميركيين الصغار، ومن دافعي الضرائب، ومن بعض المصارف الأميركية، أي أن المرابين الأميركيين الكبار كانوا يسرقون مواطنيهم، فهم بالإجمال لم يوظفوا من جيوبهم ما يستحق الذكر، وجنوا الفوائد الضخمة والأرباح الطائلة التي عزّزت مواقعهم في النظام الربوي الدولي!

مشروع مارشال عملية احتيالية!

لقد وضعت نتائج الحرب الاحتكاريين الأوروبيين واليابانيين في حالة ذعر شديد من شعوبهم المدمّاة، فدفعهم الذعر إلى الرضى بالتبعية للأميركيين كحماة لأنظمتهم المتهالكة، وقادهم ذعرهم إلى الخيانة الوطنية، حيث مكنوا الأميركيين من الإطلاع بسهولة وبساطة على أسرار صناعاتهم المتفوقة، ووضع يدهم على كنوزهم العلمية والمادية والبشرية التي لا تقدّر بثمن!

لقد توجب على أولئك الأوروبيين واليابانيين الذين قبلوا برامج المساعدات والإعمار الأميركية الخضوع لشروط واشنطن، فانتشرت لجان المراقبة الأميركية في الدوائر الرسمية وفي إدارات الشركات للتدقيق في مدى الالتزام بتنفيذ البرامج، ولم تكن تلك، بالطبع، إلا مظاهر السيطرة الأميركية. أما اليابان فقد غدت مجرّد مستعمرة على مدى عقدين من الزمن، ثم تحوّلت إلى طرف من أطراف رأس المال الدولي الموحّد بزعامة رأس المال الأميركي!

إن ذعر البورجوازيات الأوروبية واليابانية من شعوبها قد دفعها إلى الاستجابة بلا تردّد للإملاءات الأميركية، وإلى الانخراط في الأحلاف، مثل حلف الأطلسي الذي اتسع ليشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، وليساعد في توحيد الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة في إمبراطورية جديدة تقودها واشنطن. وقد اقتضى قيام الإمبراطورية الأميركية الجديدة زوال كل أثر من نفوذ منفرد، مستقل، لأية دولة رأسمالية قديمة، غير أنه ما كان باستطاعة واشنطن تحقيق انصهار تلك الدول عن طريق مجرّد العنف والإكراه العسكري، الذي هو خاصية الاستعمار القديم، فكان عليها التوفيق بين حاجتها إلى المستعمرين القدماء كمساهمين في إمبراطوريتها يقفون معها ضدّ الشعوب، وبين نزعتها الاحتكارية التي لا يمكن أن تسمح لهم بالإحتفاظ بسياساتهم الاستعمارية المستقلة عنها. وهكذا فهي دعمتهم بالمال والسلاح لقمع الثورات والمقاومة، وفي الوقت ذاته وضعت نفسها في موقع القادر على توجيه الأحداث كي تخدم في النهاية مصالحها أولاً. إن هذا هو عين ما نراه اليوم يحدث في ليبريا والكونغو والعراق وفلسطين وأفغانستان، وغيرها، فإذا كانت هذه حقيقة مشروع مارشال في اوروبا واليابان، فكيف سيكون في نسخته العراقية الجديدة، المختلفة كل الاختلاف، من حيث الظروف ومن

جميع النواحي، عن تلك النسخة الفظيعة اليابانية الأوروبية؟!

عصر مظلم آذن بالأفول!

بعد الحرب الثانية، كانت الولايات المتحدة هي الاحتياطي الهائل للعصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي، وهو كان الاحتياطي الأخير الذي استنفدوه، وهاهم يتوجهون اليوم بجيوشهم الجرّارة إلى بلادنا العربية والإسلامية ليجعلوا من ثرواتها ركناً أساسياً من احتياطي آخر يحلمون بتوفيره لعصرهم ونظامه المظلم الذي آذن بالأفول! غير أن هذا التوجه لا يمكن أن ينجح إلا باستعبادنا أو بإبادتنا، وهذا ما يفسّر لنا تماديهم في عمليات التدمير والقتل ضدّ الفلسطينيين إلى حدود لم يشهد العالم مثلها من قبل أبداً. إنهم يريدون كسر إرادة المقاومة العربية والإسلامية متجسّدة بالإرادة الفلسطينية، وها هم يتوهمون أن نجاحهم بكسرها في فلسطين سوف يسهّل مهمتهم اللعينة، الربوية، في العراق وغير العراق. إنهم يتوقعون تجنب مواجهة المقاومة المتطوّرة في العراق، ويأملون إخضاع، بل إركاع العرب والمسلمين، بتدمير الفلسطينيين وذبحهم، فهل سينجحون، أم أنهم يخوضون معارك ما قبل انكفائهم التاريخي الذي آن أوانه؟

محاولات لإخماد المقاومة بالحرب الأهلية!

يعتقد البعض أنه كان بالإمكان تجنب الحرب ضدّ العراق منذ البداية لو أن الحكومة العراقية لم تعط الأميركيين الذريعة الكافية لشنّها، وهذا الاعتقاد يمكن أن يكون صحيحاً في حالة واحدة هي: إفساح المجال للأميركيين كي يحققوا كامل أهدافهم من دون حرب، أما إذا لم يفسح لهم المجال فإنهم سوف يفتعلون أية ذريعة لشن الحرب سواء أكانت الحكومة صالحة أم طالحة، وسواء أكانت متشدّدة أم متساهلة! ويعتقد هذا البعض أن العراق يستطيع اليوم الخروج من محنة الاحتلال بالكلام، وهذا الاعتقاد بدوره يمكن أن يكون صحيحاً في حالة واحدة هي: التسليم بسيطرة الأميركيين على النفط العراقي من منابعه وحتى مصباته وأسواقه، والتسليم بوجود دائم للقواعد العسكرية الأميركية في العراق، أي التنازل عن الثروة والسيادة، أما إذا لم يتحقق لهم ذلك فسوف يفتعلون أية ذريعة لتحقيق سيطرتهم، سواء أكان مجلس الحكم صالحاً أم طالحاً، معارضاً أم مؤيداً!

أبعاد الاستيلاء على العراق!

يتوجب علينا أن لا نتحرّج من التكرار وأن لا نملّ من التأكيد أن العراق ونفطه هما، كلاهما معاً، هدف سياسي وتجاري، إقليمي ودولي،يشكل تحقيقه ركناً أساسياً من أركان السياسة الساعية إلى خدمة الشركات الربوية العالمية من جهة وإلى التأسيس لقرن عالمي أميركي من جهة أخرى. إنه الهدف الذي تواصلت الحرب لتحقيقه منذ ما قبل عام ١٩٩١، والذي سوف يبقى مركز الأحداث ومحرّكها بعد الاحتلال أياً كانت هذه الأحداث، ومهما بدت بعيدة عنه ولا علاقة لها به.

إنهم يعملون اليوم على إشغال الناس بأحداث أخرى تبدو كأنما لا علاقة لها بهدفهم المركزي، ويلوّحون بخطر الحرب الأهلية، بل يحاولون إشعال فتيلها كما رأينا في عاشوراء، غير أن الصحف نقلت في مطلع الشهر الجاري تصريحاً للجنرال الأميركي المتقاعد ماي غاردنر، أول حاكم أميركي للعراق، جاء فيه مايلي: لابد للقوات الأميركية من أن تبقى في العراق حتى نهاية هذا العقد من السنين كي تحقق للولايات المتحدة حضوراً كبيراً ومكثفاً في منطقة الشرق الأوسط!

واضح من كلام الجنرال أن الوضع لم يستتب بسهولة وفي زمن قصيركما قدروا، وواضح أنه يتحدث عن انسحاب القوات بعد استقرار القواعد العسكرية الأميركية في العراق، وبعد قيام نظام تابع يوفّر على الأميركيين مشقة الاشتباكات الجانبية الثانوية، أي مشقة حفظ الأمن، بدليل أنه اشترط تحقق حضور أميركي كبير ومكثّف في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من العراق!

مصالح المموّلين تقرر النتائج!

إن هذا البعد الإقليمي الشرق أوسطي لاحتلال العراق، الذي يشمل المنطقة الواقعة بين اندونيسيا وموريتانيا، لا ينفصل عن البعد الدولي المتعلق بقرن أميركي عالمي، فالسيطرة على هذه المنطقة تعني بداهة السيطرة على العالم أجمع، غير أن ذلك لن يجعلنا نهمل البعد الآخر الأضيق، التجاري النفطي، حيث نجاح المشاريع الإقليمية والدولية متوقف على انسياب النفط العراقي من منابعه إلى مصباته وأسواقه من دون معوقات، وإلا فإن المرابين المموّلين سوف ينسحبون من الميدان إذا لم يحصلوا على

الأرباح الخرافية التي وعدوا بها، ولأنهم لا يأبهون للبعد الإقليمي والدولي في المشروع الأميركي إذا ما أحسّوا بالخطر الذي يحرمهم من الأرباح، بل ويهدّد رساميلهم الموظفة في ساحات القتال! لقد صدر عن البيت الأبيض مؤخراً تصريح يحاول طمأنة هؤلاء المرابين جاء فيه أن صادرات النفط العراقية يمكن أن تزيد كثيراً جداً بمجرّد توفير حماية كافية لخطوط الأنابيب التي تصل بين حقول كركوك وميناء جيهان التركي الذي لا يزال مغلقاً، وأن إنتاج مصافي النفط العراقية لا يزال ضعيفاً بسبب تخريب الأنابيب، وأن إيرادات النفط العراقي ستتجاوز المليار دولار شهرياً خلال العام الجاري إذا لم تتعرض طاقات التصدير للعرقلة!

إن تصريحات البيت الأبيض تشير إلى تململ وقلق المموّلين المرابين، فهي تعدهم باستتباب الأوضاع في العراق وقد تأخر كثيراً، وتعدهم بأرباح طائلة انتظروها طويلاً، الأمر الذي يعني أن نجاح المقاومة في عدم تمكين المرابين من جني فوائد توظيفاتهم، بل وتهديد هذه التوظيفات من أساسها، هو ما سوف يجعل مسار الحرب ونتائجها في غير صالح المعتدين.

هل خرجت الأوضاع عن السيطرة؟

من الواضح أن كل شيء يتعلق بالمشروع الأميركي، بأبعاده الثلاثة العراقية والإقليمية والدولية، متوقف على ضمان المحتلين لانسياب النفط بالراحة ومن دون معوقات، من منابعه إلى مصباته إلى أسواقه، ومتوقف أيضاً على استكمال إقامة القواعد العسكرية الأميركية واستقرارها على أرض العراق بمنأى عن أي خطر، غير أن أحد الدبلوماسيين الأوروبيين صرّح قبل أيام بأن الوضع في الشرق الأوسط قد خرج عن السيطرة، وأن السياسة الأميركية أخفقت، والمنطقة تنزلق نحو وضع فوضوي كارثي! إن الدبلوماسي الأوروبي يتحدث تحديداً عن وضع العراق وفلسطين. إنه يتحدث عن فعالية المقاومة من دون أن يسمّيها، وإلا فما الذي جعل الأوضاع تخرج عن السيطرة، والسياسة الأميركية تخفق؟ إن الكيان الصهيوني يتكبّد خسائر فادحة جداً لا يحتمل المستوطنون المرتزقة استمرارها، وقد عجزت أسلحتهم جميعها عن إخضاع المقاومة التي تسببها، وعن الوضع في العراق صرّح وزير النفط العراقي السابق عصام الشلبي، خلال مؤتمر للطاقة عقد مؤخراً في تكساس، أن حقول النفط العراقية تخضع لإدارة سيئة من قبل سلطات الاحتلال، وأن الإنتاج لا يزال أقل بكثير مما كان عليه قبل الاحتلال! وإذن، فهذا هو السرّ في إخفاق السياسة الأميركية، وفي خروج الأوضاع عن السيطرة، وفي انزلاق المنطقة نحو وضع فوضوي كارثي، وهذا هو الدافع لإصدار البيت الأبيض تصريحه الذي يحاول عبره طمأنة المموّلين! إنه النفط الذي لم يسيطروا على عملياته بسبب المقاومة، الأمر الذي يعرض مشاريعهم بجميع أبعادها للخطر، لكن بريمر و أبازيد يحاولان توجيه الأنظار نحو أمور ثانوية وجانبية مهما عظمت، ويلوّحان بإمكانية نشوب حرب أهلية بين أنصار الديمقراطية وأعدائها من العراقيين ويحاولان الإيحاء بأنهما في العراق من أجل نصرة الديمقراطية لا أكثر ولا أقل!

إن الأميركيين والإسرائيليين يتحرقون من أجل النجاح في إشعال نيران حرب أهلية في العراق وفلسطين، كما فعلوا في البلقان، تطمس المقاومة الوطنية، وتغنيهم عن خوض القتال، وتجعلهم طرفاً ثالثاً يخطب الإخوة المتحاربون ودّه ويتوسّلونه فقط لحمايتهم من بعضهم! غير أن أعواماً مضت في فلسطين، وعام مضى في العراق، وليس هناك ما يشير إلى احتمال نشوب حرب أهلية، ويقيناً لو أنها كانت واردة لنشبت في فلسطين قبل أعوام، ولنشبت في العراق منذ احتلال بغداد.

إن الفلسطينيين والعراقيين يعرفون اليوم جيداً أهداف العدو الحقيقية، ويعرفون جيداً كيفية عدم الانشغال عنها بغيرها مهما عظم، ويتقنون جيداً التصويب نحو الأهداف الحقيقية دون سواها!

مقارنات تاريخية بالغة الدلالة

في جميع الأزمنة والعصور، يتفق الإنسان السويّ أو يختلف مع العقيدة السياسية. هو لا يتفق أو يختلف مع الأجناس كأجناس والأديان كأديان، بل مع عقائدها السياسية، عادلة أو ظالمة. ولكن حدث في عصور قديمة، وفي العصر الأوروبي الأميركي الحالي، أن العقيدة السياسية السائدة نهضت على أساس الموقف من الأجناس والأديان والطبقات الاجتماعية، فالتابع يجب أن يبقي تابعاً، والعامل يجب أن يبقى عاملاً، والعبد يجب أن يبقى عبداً، وبالمقابل يجب أن يبقى السيد سيداً!

التجربة الإغريقية والديمقراطية الأولى

ليس من قبيل المصادفة أن هذا العصر الأوروبي الأميركي، الذي نهض قبل حوالي خمسة قرون، قد ارتكز في نهضته المادية إلى الديمقراطية الإغريقية القديمة سياسياً، وإلى العهد القديم اليهودي لاهوتياً، فالركيزة الأولى تعطي الحق في التمايز عن الآخر والتعالي عليه، والركيزة الثانية تعطي الحق في استعباد الآخر وإبادته عندما تقتضي الضرورات ذلك!

غير أن هناك من يقرأ التجربة الإغريقية القديمة بعيون الأوروبيين والأميركيين، فلا ينتبه أنها ديمقراطية قامت على نظام العبودية، وأن موقعه فيها عبداً لا سيداً، ففي أوج ازدهارها كان عدد مواطنيها الأحرار، بمن فيهم الأطفال والنساء، في حدود تسعين ألف نسمة، بينما كان عدد سكانها من العبيد، ذكوراً وإناثاً، في حدود ثلاثمائة وخمسة وستين ألفاً، أما عدد الوافدين إليها من الغرباء، إضافة إلى العبيد المحرّرين، ففي حدود خمسة وأربعين ألفاً!

كانت الدولة الأثينية تدار من مجلس مؤلف من خمسمائة نائب انتخبتهم القبائل العشر، وكان هناك الاجتماع الشعبي، الذي اعتبر المرجع الأعلى، والذي كان من حق كل مواطن اثيني حرّ حضوره والتصويت فيه، وكان هناك الموظفون الذين يديرون فروع الإدارة والقضاء، ولم يكن يوجد رئيس للسلطة التنفيذية، وبالطبع كان لديها جيشاً وأسطولاً، للتصدّي للأعداء الخارجيين، ولفرض الطاعة العمياء على الأكثرية الساحقة من السكان العبيد!

وبسبب الازدهار السريع والكبير للثروة، بفضل التجارة والصناعة، توقف التناحر بين الأرستقراطية والأحرار من أبناء الشعب، واستمّر بين الأحرار عموماً، أرستقراطية وشعباً، وبين أكثرية السكان من العبيد التي لم تكن تتمتع بأية حماية أو حقوق!

كانت الأكثرية الساحقة من السكان العبيد تعمل مرغمة، باعتبارها ممتلكات، في المانيفاكتورات والمشاغل الكبيرة، تحت إشراف مراقبين قساة يحصون أنفاسها على مدار الساعة، وذلك ما حقق، بالطبع، ذلك الازدهار المادي الضخم للدولة الأثينية. وقد شرح أرسطو في كتابه «السياسة» كيف أن الناس، الذين لا يملكون سوى عضلاتهم، مسخرّون بإرادة الطبيعة عبيداً للأسياد المفكرين!

التجربة الأوروبية الأميركية والديمقراطية الأخيرة

كذلك، فإن هناك من يقرأ التجربة الأوروبية الأميركية الحديثة بعيون الأوروبيين والأميركيين، فلا

ينتبه أنها ديمقراطية قامت على نظام العبودية الحديث الذي يشمل العالم أجمع، وأن موقعه فيها عبداً لا سيداً، ففي أوج ازدهار الديمقراطيات الأوروبية الأميركية الحديثة، مضافاً إليها اليابان وغيرها، لم يتجاوز عدد سكانها خمس عدد سكان العالم، وفي نطاق هذا الخمس تدار تلك الديمقراطيات من قبل مجلس أعلى ينبثق عن مجالس الشركات المتعدّدة الجنسيات، وإذا كان من حق كل مواطن ديمقراطي حرّ من أبناء الخمس الإدلاء بصوته فإن ذلك لا يعني أن القول الفصل ليس في يد مجلس الشركات الأعلى. لقد أوضح الأميركي المنصف نعوم تشومسكي جيداً، في كتابه «ردع الديمقراطية» كيف يتوهم المواطنون الديمقراطيون الأحرار في الولايات المتحدة أنهم يصوتون بإراداتهم ويعبرون عن قناعاتهم بينما الحقيقة أنهم يفعلون تماماً ما يريده المجلس الأعلى للشركات، وكيف صار حالهم كذلك نتيجة عمليات طويلة معقدة مارستها إدارات الشركات الاحتكارية الربوية!

وأيضاً بسبب الازدهار الهائل، والثروات الأسطورية، توقف التناحر بين أرستقراطية الشركات والمواطنين الديمقراطيين الأحرار، ليستمر بينهم عموماً وبين أكثرية سكان العالم الساحقة، أربعة أخماس البشرية، التي حلّت محل العبيد القدامى، أكثرية سكان الجمهورية الإغريقية القديمة!

أوضاع العالم في نهاية التسعينات

لكي نضع الإصبع على ما آلت إليه أوضاع العالم، بقيادة ديمقراطية الخمس، سوف نعرض ببعض الأرقام تردّي أوضاع البشرية المستعبدة أكثر فأكثر بين العام ١٩٦٠ ونهايات عقد التسعينات. ففي عام ١٩٦٠ كان عشرون بالمائة من سكان العالم يستحوذون على خمسة وسبعين بالمائة من مجمل ثروات الكرة الأرضية. ذلك هو الخمس البشري الديمقراطي الحر. أما في عام ١٩٩٦ فإن العشرين بالمائة هؤلاء باتوا يستحوذون على خمسة وثمانين بالمائة من مجمل المنتوج والاستهلاك والاحتياطي العالمي!

وفي ذلك العام،١٩٦٠، كان عشرون بالمائة من سكان العالم يحصلون بالكاد على اثنين ونصف بالمائة من مجمل الثروات، وهؤلاء هم الخمس البشري الأشدّ فقراً. أما في عام ١٩٩٦، فقد صار هؤلاء العشرون بالمائة الأشدّ فقراً يحصلون بشق الأنفس على واحد ونصف بالمائة!

وفي ذلك التاريخ نفسه، ١٩٦٠، كان ستون بالمائة من سكان العالم يحصلون على اثنين وعشرين ونصف بالمائة من مجمل الثروات العالمية، وهؤلاء كانوا الأخماس الثلاثة من البشرية، الذين يشكلون ما يمكن تسميته بالطبقة المتوسطة العالمية، أما في العام ١٩٩٦ فقد باتت هذه الطبقة العالمية المتوسطة تحصل بالكاد على ثلاثة عشر ونصف بالمائة؛ وهي تنحدر اليوم بسرعة متسارعة على طريق الاضمحلال والزوال ملتحقة بالأقلية الأشدّ فقراً، لتحوّلها إلى أكثرية عالمية ساحقة!

غير أن ما انكشف في عام ١٩٩٨ تجاوز كل التوقعات، حيث صار ثلاثمائة وخمسون ملياردير اً دولارياً، ديمقراطياً،عالمياً، يستحوذون لوحدهم على ما يعادل دخول خمسة وأربعين بالمائة من سكان العالم! وأما ما تكشّف فيما بعد، في السنوات الثلاث الأخيرة من بداية الألف الثالثة، وخاصة بعد الإقدام على احتلال العراق، فإنه لم يبق عذراً لجاهل بحقيقة الديمقراطيتين الأولى والأخيرة، الإغريقية والأميركية!

أعلى وآخر مراحل الإمبريالية

مثلما كان مستحيلاً استمرار ذلك النظام الديمقراطي الإغريقي العبودي، فانفجر بتناقضاته وتلاشى، كذلك فإنه لمن المستحيل استمرار هذا النظام الديمقراطي الأميركي العبودي، الذي سوف

ينفجر بتناقضاته ويتلاشى أيضاً. إن القرية العالمية التي يتحدثون عنها طوال الوقت كتطور ديمقراطي إيجابي تتكشف بسرعة عن معسكر سخرة عبودي عالمي، عن سجن لمليارات من البشر، وإنه لمن المستحيل خداع الناس وتضليلهم بشعارات العولمة، واقتصاد السوق، واشتراكية الرأسمالية، والشرق أوسطية، والمتوسطية، وأخيراً وليس آخراً إحلال الديمقراطية بواسطة الأساطيل الحربية، بل لقد صار واضحاً أن العالم محكوم بديكتاتورية الديمقراطية الأميركية، التي هي واجهة المرابين الذين يكنزون معظم الكتلة النقدية العالمية، ولا يتركون لأتباعهم سوى فتات الموائد!

لقد كان وطننا العربي الكبير، على سبيل المثال، في عام ١٩٦٠ أيضاً، يؤمن ذاتياً حوالي خمسة وسبعين بالمائة من حاجاته الغذائية، أما في عام ١٩٩٨ فقد صار يؤمن ذاتياً حوالي ثمانية وأربعين بالمائة من هذه الحاجات، والرقم في تراجع، وما يقال عن العرب يقال عن غيرهم من أمثالهم الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من العبيد سكان القرية العالمية!

وهكذا تبدو العولمة مرحلة أعلى وأخيرة من مراحل الإمبريالية، ويبدو النظام العالمي مشرفاً على نهاياته، مثلما حدث للنظام الإغريقي العبودي القديم، ولن ينقذه البعد التلمودي الذي يبرّر له ذبح الآخرين، والذي يبدو اليوم كأنما هو سلاحه الأخير!

عن العدو، والنظام العربي، والليبرالية الجديدة

يدرك عموم الناس بالفطرة، إضافة إلى التجربة، أن المفاوضات المباشرة مع العدو المحتل لا تكون مبّررة إلا في مراحل متقدمة من الصراع، وبعد أن تبلغ القوى الميدانية لكلا الطرفين مستوى معين من التكافؤ تجعل المعتدي مرغماً على الانصياع إلى هذا الحد أو ذاك، أما قبل ذلك فإن الاتصالات والمفاوضات المباشرة تكون تماماً في مصلحة المعتدي المحتل، لأنها تغريه بالمزيد من السلب والنهب، وتجعله يحقق أهداف عدوانه بسهولة مفرطة لا تعترضها أية مقاومة. ولعل الاتصال الوحيد المبّرر مع المحتل الغاصب هو ذاك الذي يتحقق عبر طرف ثالث يقوم بالمهمة لأغراض ميدانية إنسانية تحدّدها وتنظمها الأعراف والشرائع والقوانين.

مثلث مثل مثلث برمودا !

غير أن الهوان والتهاون بلغ ببعض الناس في بلادنا حدّاً جعلهم يتجاهلون البديهيات في العلاقات الإنسانية، ويقدمون على ارتكاب ما هو في مستوى الخيانة العظمى، فالأمة تبدو اليوم كأنما هي وقعت في حمأة مثلث يشبه ما يسمى بمثلث برمودا المهلك، بين العدو المحتل الذي لا يعقل ولا يرحم من جهة، وبين النظام العربي بهوانه وتهاونه وتفريطه واستبداده من جهة ثانية، وبين التيارات الليبرالية التي تأخذ وضعية المعارضة، وتتظاهر بالشفقة على الأمة المضطهدة لتبرر الإستقواء بالعدو الأميركي الصهيوني!

إن الضلع الأول من أضلاع مثلث الحمأة هو العدو الأميركي الصهيوني، بعقليته الشايلوكية الربوية المتأصلة التي لا ينفع معها أبداً حوار منطقي، ولا تنصاع سوى لمنطق القوة المجرّدة، فهي تعتبر نفسها كل شيء وتعتبر ما يفكر به الآخرون ويؤمنون به ويقولونه لا شيء، وإذا كان لابد من أحدث الدلائل على ذلك فلننظر إلى الإدارة الأميركية في طرائق تعاملها مع المستوطنات اليهودية ومع الجدار العازل الذي يقيمه اليهود؟ إنها تبدي أسفها وتمنياتها، وليس اعتراضها وشجبها! لكنها تجنّد في الوقت نفسه كل طاقاتها من أجل اغتيال طفل يقذف دباباتها بالحجارة، وتسحق مواطنة أميركية بالجرافة، لأنها حاولت منع الجرافة من هدم بيوت الأبرياء العزّل! وهكذا فإن المفاوضات مع هذا العدو، في ظل الأوضاع الراهنة غير المتكافئة، سوف تغطي جرائمه ضدّ الأطفال وتدفعه إلى التمادي في قتلهم.

والضلع الثاني من أضلاع مثلث الحصار ضد الأمة هو النظام العربي الرسمي الذي رهن وجوده ومصيره بمجمله لإدارة هذا النظام العالمي الاحتكاري الربوي، متوهما أنه يمكن أن يكون شريكا في شبكتها الدولية، جاهلا أن هذه الإدارة تعتبر ثروات العالم من حقها وحدها، فلها كل شيء وللآخرين لاشيء، وها هو النظام العربي الرسمي يكتشف اليوم أنه قطع شوطا طويلا على طريق الضلال، وصار جزءا لا يتجزأ من قوى الإدارة الدولية، لا يملك سوى الانصياع التام، ومع ذلك فهو عرضة للتغيير مثل آلة معطوبة لم تعد صالحة للخدمة!

أما الضلع الثالث من أضلاع مثلث الحمأة فهي هذه التيارات الليبرالية، من المثقفين والاقتصاديين والسياسيين، وبخاصة منهم أولئك الذين كانوا محسوبين على الاشتراكية! إن هؤلاء يستقوون اليوم صراحة بالأميركيين ضدّ الاستبداد! إنهم لا يمانعون، بل يرغبون في أن يتحقق خلاصهم على أيدي الأميركيين، ويسيرون على خطا تلك المعارضة العراقية التعيسة! إن شعارهم هو تحقيق الديمقراطية ولو بمساعدة الأجانب، ولو بمساعدة الشياطين! غير أن الأجانب والشياطين لا يساعدون أحداً على تحقيق ديمقراطية حقيقية، بل إن الديمقراطية التي يمكن أن

يساعدوا على تحقيقها تفوق الاستبداد تمزيقاً وتدميراً وتعذيباً للأمة، وهو ما تبرهن عنه أوضاع بعض الدول العربية والإسلامية التي تعتمد الديمقراطية بتوجيه ورعاية الأميركيين!

المقاومة طريق الديمقراطية الوحيد

ولكن، كيف يمكن لإنسان ديمقراطي سوي أن يتوقع الخلاص الديمقراطي على أيدي الاحتكاريين المرابين القتلة، الذين أقاموا الدنيا حين عرض التلفزيون العراقي صوراً لعدد من الجنود الأميركيين الأسرى في بدايات الحرب، ثم راحوا يتفننون في عرض صور الأسرى العراقيين المدنيين المكبلين، المرغمين على التمدّد ووجوههم في الرغام، ويتفننون في عرض جثث القتلى العراقيين الغارقة بدمائها، وقد مزقها الرصاص الأميركي؟

وكيف يمكن لنظام حكم وطني سوي أن يتوقع الخلاص عن طريق المفاوضات المباشرة مع الاحتكاريين المرابين من دون مؤازرة شعبه الحرّ، الواعي واليقظ، الذي يمنحه ثقته وتأييده ودعمه؟ كيف يمكن إجراء المفاوضات قبل استنهاض قوى الأمة الكامنة، المعنوية والمادية، وقبل أن يتحقق مستوى كافٍ من التكافؤ الميداني القتالي، ومستوى من التفوق السياسي الضروري، الذي يبرهن عن نفسه بالتفاف الأمة حول قياداتها طواعية، وبتفهم الأمم الأخرى لعدالة قضية هذه الأمة؟

وهكذا، فإن الطريق الوحيد إلى الديمقراطية هو طريق الحرية. إن المقاومة هي التي تحقق التحرير والاستقلال. غير أن أعباء المقاومة لا تنهض سوى على عاتق الأحرار. إن التحرير والاستقلال لايتحققان سوى بالمقاومة.وإن الديمقراطية، التي هي مجرّد تنظيم العلاقات الداخلية في دولة ما، لايمكن تحقيقها جدّياً، وليس صورياً، سوى في مجتمع يمتلك حريته واستقلاله، فلا ديمقراطية قبل التحرير والاستقلال، يتحققان بجهود وتضحيات المقاومين الأحرار من أبناء الأمة.

خطورة الضلع الأحادي البعد!

يجدر بنا التوقف هنا قليلاً عند أولئك المأخوذين بنظم المرابين الاحتكاريين وبديمقراطيتهم، لأنهم بالفعل الضلع الأشد خطراً! فهؤلاء يمارسون نشاطاتهم من مواقع التظاهر بالشفقة على الأمة من جهة، وانطلاقاً من تكوينهم الثقافي الأحادي البعد من جهة أخرى. إن هؤلاء الليبراليين الجدد يغزلون على منوال إدارات هذا العصر الأوروبي الأميركي الظالم، الذي أقام دور الأوبرا ضدّ دور العبادة، وأصدر الكتب الأدبية والفنية ضدّ الكتب المقدسة، واعتمد البعد العقلي المادي ضدّ البعد الروحي، وبالطبع، نحن لا نعترض على إقامة دور الأوبرا، ولا على الإصدارات الأدبية، ولا على العقلانية والعلمانية، بل نعترض على أحاديتها وأنانيتها، وعلى وظائفها وعدوانيتها، وعلى أهدافها غير النزيهة عموما، حيث الوضع الطبيعي هو التكامل بين المادي والروحي، وليس التضاد، وحيث لا يوجد أخطر من إنسان أو نظام أحادي البعد، سواء أكان بعداً أحادياً مادياً أم كان بعداً أحادياً روحياً، غير أن وحدانية البعد المادي هي الأسوأ والأخطر، لأن صاحبها ينطلق من ذاته وحدها، ولا يردعه رادع على الإطلاق! ولو دققنا في جوهر المواقف الديمقراطية لليبراليين الجدد، لوجدنا أنهم يهربون من أمتهم بوجهها الإسلامي، ويلجأ ون إلى الأميركيين بعد أن فقدوا السوفييت!

غير أن ما يثير السخرية هو أن أولئك المتطلعين إلى النجدة من الديمقراطية الأميركية يخطئون مرتين: أولاً، عندما يتجاهلون عمداً وجهها الحقيقي كديكتاتورية مستبدّة مقنّعة بقناع الديمقراطية. ثانيا، عندما لا يرون أنها بلغت الذروة، وبدأت مرحلة الانحدار السريع! لقد انكشفت حقيقة الديمقراطية الأوروبية الأميركية بعد أن أسفرت عن وجهها تماما كديكتاتورية دولية، وهذا الإسفار يبدو في ظاهره عملاً هجومياً من الطراز الأول، غير أنه في حقيقته عمل دفاعي لا هجومي، حيث هذا النظام العالمي الاحتكاري الربوي يترنّح بعد أن بلغ غاياته القصوى، أي نهاياته!

مقالات مختارة ٢٠٠٥

بالفعل، ليس هناك أسوأ من يساري سيئ!

قد يصحّ القول أن التيارات السياسية التاريخية، المناضلة من أجل الاستقلال والحرية ومن أجل بناء عالم نظيف من الاحتكار والتمييز، تشبه في تركيبتها الأجسام البشرية بصورة من الصور، حيث في تكوين كل تيار ما يقابل أعضاء وحواس جسم الإنسان الفرد: العقل والقلب، والسمع والبصر، والأيدي والأرجل، وكذلك الأظافر والأسنان..الخ! بل إنه ليبدو أيضاً أن في تركيبة كل تيار إفرازات ومطرودات ونفايات كما الحال في الجسم البشري وإن بأشكال أخرى، أي أن بنية التيار الاجتماعي السياسي تحتوي على أشخاص يحدث أن يتحولوا إلى إفرازات ملفوظة أو مطرودة عبر تفاعلات تشبه في نتائجها ما ينجم عن تفاعلات الجسم البشري! وبعد أن يلفظ التيار المناضل إفرازاته أو يطردها، أو تغادره تلقائياً، فإن من غير الممكن تجاهل مصدر الأشخاص / النفايات أو إنكاره، أو عدم اعتبارهم محسوبين عليه! إن الإشارة إلى أصولهم سوف تستمر، كإسلاميين أو قوميين أو يساريين أو شيوعيين!

إن تشبيه بعض المرتدّين بالإفرازات الخبيثة ليس مبالغة، بل لعلهم أخطر من ذلك، غير أن أخبثهم وأخطرهم قاطبة هم أولئك الذين يعودون بأصولهم إلى تيار اليسار القومي أو الشيوعي، والسبب أن هذا التيار، حسب معايير العصر، هو الأعمق فكراً والأغزر علماً والأوسع تجربة وأفقاً والأشمل نضالاً، ولأنه كذلك فلابد أن تكون نفاياته هي الأسوأ والأخبث!

لقد قرأت قبل سنوات مقالة لكاتب يساري مصري تضمنت استنتاجه الذي يقول: «ليس هناك أسوأ من يساري سيئ»! وهذا الاستنتاج يتردّد اليوم في ذهني كثيراً وأنا أسمع ما أسمع وأقرأ ما أقرأ مما يقوله بعض اليساريين ويكتبونه!

مكر ساذج، ومناورات مكشوفة!

نضطر لقول ذلك، بأسف وحزن، ونحن نتابع هذه الأيام ما يصدر عن بعض إفرازات التيار اليساري القومي والشيوعي من أقوال وأفعال معادية لأصولهم، ليس أصولهم الحزبية التنظيمية، بل الفكرية الاجتماعية الإنسانية، فالإنسان الطبيعي المستقيم (المحترم) قد يخرج من تنظيمه الحزبي، لكنه لا يخرج أبداً على تياره وانتمائه التاريخي، الفكري والاجتماعي والإنساني، مرتداً إلى نقيضه! إنه لا يدير ظهره لموسكو الاشتراكية أو للقاهرة القومية، التي كان موالياً لها بالأمس، متجهاً بكل بساطة إلى نقيضها واشنطن، حتى وإن تغيّرت سلباً عقيدة هذه العاصمة أو تلك وتغيّر موقفه منها في وضعها الجديد!

قد تكون بعض الانفعالات التي نطالعها هنا وهناك مفهومة ومعذورة وإن كانت غير مقبولة، وقد تكون بعض الترّهات الحمقاء تصدر عن هذا أو ذاك محمولة، غير أن ما يستحق التوقف والردّ هو تلك المحاولات الماكرة لاستخدام أدوات التحليل ضدّ منتجيها لتضليل جماهيرها، مثل تلك المقالة لليساري السوري التي أشرنا إليها سابقاً والتي نشرت في صحيفة «الحياة» بتاريخ ١٧ نيسان الماضي، حيث راح الكاتب يسوّق اليمين والرأسمالية بأدوات تحليلية يسارية اشتراكية، ويسوّق الاستعمار و«المسألة

الأميركية» كما أسماها بأدوات تحرّرية وسوفييتية، فأي مكر ساذج وأية مناورات مكشوفة، فكأنما هو يحاول توظيف صورة فرج الله الحلو لتجميل وتسويق صورة بول وولفويتز!

ولكن وولفويتز، الذي يقال أنه من أصول يسارية تروتسكية، لم يستخدم أدوات يسارية في خطابه منذ ارتدّ وانخرط في صفوف اليمين الأميركي، فلماذا يفعل اليساري العربي ذلك؟ هل هي عملية انتقال تكتيكية متدرّجة؟ هل هو إمعان مقصود في إلحاق الأذى بالفكر اليساري وأدواته قبل الانتقال العلني الحاسم إلى صفوف اليمين؟ وإلا فلماذا لا يمضي قدماً إلى موقعه الجديد المختار في نطاق ما أسماه المسألة الأميركية التي دعانا للتعامل معها بمرونة واستيعاب؟!

ما معنى الدعوة للمرونة والاستيعاب؟

بالطبع، لا علاقة لنهج المرونة والاستيعاب بنهج الكفاح والمقاومة، مع قناعتنا بداهة أن لكل ضرورته في حال معينة، فالنهج الأول المقترح يستدعي بالتأكيد التنازل عن فلسطين كل فلسطين، وعن النفط كل النفط بعد التسليم بتحويل العراق إلى قاعدة أميركية، ويعني التخلي عن هويتنا وثقافتنا ونسيان قضية الوحدة أو الاتحاد على أي مستوى مهما كان بسيطاً وشكلياً، والقبول بالانحدار أكثر، إلى تجزئة الأجزاء وإقامة الكانتونات الطائفية والعرقية على أوسع نطاق، ليطمئن المستوطنون الصهاينة على مصيرهم تماماً ويضمنون سيادتهم الإقليمية بالكامل! أما النهج الثاني القديم فهو نقيض الأول، وقد اعتبره اليساري السوري منتهياً، أي ميتاً، حيث كتب: «لا نجد بتصرفنا أدوات فكرية وسياسية للتعامل بمرونة واستيعاب مع المسألة الأميركية، ولم تعد العقائد القومية العربية والشيوعية والإسلامية مؤهلة لرسم سياسات فعالة في مواجهة تحوّل السياسة الأميركية في منطقتنا»! لقد كان يريد وصف التحوّل الأميركي بالإيجابي، لكن استخدامه الأسلوب اليساري في الكتابة استدعى أن يكون متروّياً حذراً! وبما أنه يرى أن عقائد التيارات العربية التاريخية، التي لا تملك الأمة غيرها، لم تعد مؤهلة لرسم السياسات الفعالة، المرنة والمستوعبة للمسألة الأميركية، فلا بدّ وأن في ذهنه عقيدة جديدة بديلة تحلّ محلها، فما هي هذه العقيدة، غير الإسلامية، وغير القومية، وغير الشيوعية؟ لم يكشف اليساري العربي عما يضمره ويبيّته بصدد العقيدة المرنة المستوعبة، بل استعان بخبرته التكتيكية التي اكتسبها في صفوف اليسار، ليتركنا نعاني عملية اكتشافها لوحدنا، حسب أحدث أساليب التربية والتعليم!

ذروة الجبروت بداية الانحدار!

لقد حرص اليساري السوري أن يبدو علمياً مادياً في تحليله، وقوراً هادئاً في نبرته، بينما هو يعرض علينا ضرورة استيعاب المستجدات وتقدير مدى التغيير (الإيجابي؟) في السياسة الأميركية، وأيضاً ضرورة تطوير استعداداتنا الفكرية والنفسية للتعامل مع هذا الجديد، لكنه لفت نظرنا (بإخلاص وتجرّد!) إلى أن التخلص من أسر العقائديات المغلقة المعادية للأميركيين لا يكفي، وحذّرنا من الوقوع في أحضان عقائدية جديدة محابية ومقرّظة لكل ما هو أميركي –حسب تعابيره– فيا لها من مناورات خطرة، على الرغم من بؤسها، وهو يحاول إظهار علميته وموضوعيته وحسن نيته بتحذيرنا من الموالين بالمطلق للسياسة الأميركية، ويعطينا درساً في خطورة المطلق حباً أو كرهاً، آخذاً جهلنا بعين الاعتبار إنما بتواضع، ثم تاركاً لنا حرية اكتشاف مواقعنا في نطاق المسألة الأميركية، فهل هذا يعني اختيارنا التحرك كمعارضة على هدي اليسار الأميركي؟ أم هو لا يمانع أن ينخرط بعضنا في أفق الحزب الديمقراطي الأميركي؟ أم ماذا؟

الخلاصة هي أن الرجل طرح المسألة الأميركية باعتبارها حالة أممية مطلقة لا مجال لمقاومتها ولا

مناص من الانخراط فيها إيجابياً، على أن لا نحبّها بالمطلق ولا نكرهها بالمطلق (هل لاحظتم تناقضه في تبني المطلق ورفضه؟) وأن يكون نضالنا مرناً مستوعباً ومندمجاً في المسألة الأميركية (أي نقابياً مطلبياً مثلاً؟!) ولابد أنه سوف يطرح علينا في القريب العاجل نص عقيدته الجديدة البديلة، المرنة المستوعبة المندمجة، التي مهّد لها بأدوات يسارية بينما هي لن تكون سوى عقيدة اليمين الأميركي!

غير أن الحياة عموماً، والواقع المعاش تحديداً، هما بعكس ما يتوهّم الرجل ويخطط، فالعقائد التي يعتبرها منتهية، بل الأصح يريدها أن تنتهي، لم تكن في أساسياتها، في أي زمن مضى، ضرورية وواقعية مثلما هي اليوم، والسياسة الأميركية الإجرامية، التي يدعونا لاعتبارها مسألة أميركية مستقرة وراسخة عالمياً، لم تكن في أي زمن مضى أشدّ عدوانية وإجراماً، لكنها اليوم ضعيفة منحدرة بعد أن بلغت ذروة جبروتها وصعودها، بعكس ما يتوهّم على طول الخط!

٣٥٠ ملياردير دولارياً يحكمون العالم!

تحدّثت آخر تقارير الأمم المتحدة، التي صدرت قبل أيامٍ، عن اتساع الهوّة وتعمقها أكثر بين خمسة أسداس العالم الفقيرة وبين سدسه الثري، وأعطت مثالاً على ذلك بالمنتوجات الحيوانية من الألبان والأجبان واللحوم التي يستحوذ السدس الثريّ على ٨٠٪ منها! وهذا الاستحواذ يشمل منتوجات جميع قطاعات الحياة الأخرى بنسب تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً، غير أن ما نقلته الصحف عن تقارير هيئة الأمم لم يذكر حصة الولايات المتحدة لوحدها من الثمانين بالمائة التي تستولي عليها دول الشمال الغربي الثرية المتخمة، فهذه الحصة لا تقل بأية حال عن ٢٠٪ من ٨٠٪! ولا يدري المرء كيف يمكن أن تستقيم أية قراءة موضوعية لأحوال العالم البائسة من دون الانطلاق من هذه الحقائق الرقمية المريعة، حيث تصرّ واشنطن أن هذا العالم بأفضل حال، ولا يعكّر صفوه ورخاءه ويهدّد أمنه سوى الإرهاب الذي ظهر من فراغ، حيث الإرهابيين ليسوا سوى عدميين، عبثيين، يعبدون الموت حسب وصف وولفويتز، ويفعلون ما يفعلونه من أجل الموت فقط!

الربط بين الظواهر والمراحل

إنها لمأساة أن يعجز العالم عن توصيف الأسباب الحقيقية لهذه الحرب العالمية التي تشنها الولايات المتحدة ضدّ الأمم بحجة مكافحة الإرهاب، وما يزيد المأساة قتامة وفظاعة تواطؤ معظم النخب الحاكمة وغير الحاكمة في الجنوب مع واشنطن في محاولاتها المستميتة لطمس الأسباب الحقيقية لبؤس وعذاب البشرية، فهذه النخب توافق بصمت على النظرية السخيفة القائلة بنهاية التاريخ، وترضخ مذعنة لإرادة واشنطن في قلب المعاني، وذلك بإدانة الضحايا وتبرئة القتلة! ولأن التاريخ انتهى، حسب زعم الليبراليين الأميركيين الصهاينة، فإن الموقف المطلوب من الجميع يتلخص في مجرّد الانحياز إلى أحد الطرفين المتحاربين الآن، وبالطبع الانحياز إلى الأميركيين الأخيار في حربهم ضدّ الأشرار، من دون تفكير ولا تحليلٍ و لا ربط بين الظواهر، كظاهرة الإرهاب وظاهرة الاستئثار بثمانين بالمائة من المنتوجات الحيوانية مثلاً! ومن دون العودة إلى السياق التاريخي العام في مراحله المتتالية المترابطة التي تفسّر كيف آلت أوضاع العالم إلى ما آلت إليه اليوم من فظائع فريدة.

وكيف نستطيع أن نفهم ما تفعله الإدارة الأميركية، في فلسطين والعراق خاصة، إذا لم نعد قليلاً إلى الوراء، مثلاً إلى عام ١٩١٠، لنرى كيف كان الوضع المالي الدولي في بداية صعود واشنطن إلى مركز القيادة الأول في العالم؟ ففي ذلك العام كان حجم الكتلة المالية الدولية في حدود ٦٠٠ ألف مليار فرنك، تستأثر أربع دول بمبلغٍ ٤٧٩ ملياراً وهي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وتتوازع المبلغ المتبقي، وهو ١٢١ ملياراً، دول جميعها أوروبية ما عدا اليابان فقط!

توصيف الأخيار والأشرار بالأرقام!

لنأخذ أمثلة أخرى نوعية تفسّر لنا الأسباب الحقيقية وليس الأسباب الملّفقة لما يحدث في العالم اليوم، خاصة في العراق وفلسطين، فقد كان متوسط استهلاك الفرد الواحد من الطاقة في البلدان الصناعية الثرية بحدود ستة

آلاف كغم، أما في بلدان الجنوب حيث أربعة أخماس سكان العالم فكان الاستهلاك الفردي في حدود ثلاثمائة كغم، أي أن النسبة كانت ١ إلى ٢٠ حسب إحصاءات الأمم المتحدة لعام ١٩٧١! وكان الاستهلاك الإجمالي العالمي للطاقة في عام ١٩٧١ بحدود سبعة مليارات طن، موزعة على النحو التالي: الولايات المتحدة تستأثر لوحدها بكمية ٢٥٠٠ مليون طن من الطاقة، والاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو والصين الشعبية تستهلك جميعها ٢٠٠٠ مليون طن، ودول أوروبا الغربية ومعها اليابان تستهلك جميعها أيضاً ٢٠٠٠ مليون طن، أما جنوب العالم بكل دوله، أي ما يسمى بالعالم الثالث، فيستهلك فقط ٥٠٠ مليون طن!

كيف يمكن تجاهل هذا الواقع الحقيقي الذي لا يلتفت إليه أحد تحت ضغط الضوضاء والصخب الأميركي المفتعل؟ غير أن أوضاع العالم في نهاية التسعينات انحدرت إلى حالة من البؤس تجعل الذي ذكرناه آنفاً مجرّد حكايات لطيفة، ففي عام ١٩٦٠ كان ٢٠٪ من سكان العالم يستحوذون عنوة على ٧٥٪ من مجمل ثروات العالم، أما في عام ١٩٩٦ فإن هؤلاء العشرين بالمائة الأثرياء صاروا يستحوذون على ٨٥٪ من مجمل المنتوج والاستهلاك العالمي!

وفي ذلك العام ١٩٦٠ كان العشرون بالمائة الأكثر فقراً في العالم يحصلون بالكاد على ٢,٥٪ من مجمل ثروات العالم، أما في عام ١٩٩٦ فإن هؤلاء صاروا يحصلون بشقّ الأنفس على ١,٥٪ فقط!

وفي ذلك التاريخ نفسه (١٩٦٠) كان ٦٠٪ من سكان العالم يحصلون على ٢٢,٥٪ من مجمل ثروات العالم، وهؤلاء كانوا الأخماس الثلاثة من سكان الأرض الذين يشكلون ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى العالمية، أما في عام ١٩٩٦ فإن هذه الكتلة البشرية الضخمة باتت تحصل بالكاد على ١٣,٥٪! ثم بدأت الطبقة الوسطى انحدارها المتسارع، لتنضم إلى الأقلية الأشدّ فقراً وتحوّلها إلى أكثرية عالمية ساحقة!

ديكتاتورية النهابين هي النهاية!

غير أن ما انكشف في العام ١٩٩٨ فاق كل التوقعات، حيث صار ٣٥٠ ملياردير اً دولارياً عالمياً يستحوذون لوحدهم على ما يعادل مداخيل ٤٥٪ من سكان العالم، ومن هؤلاء طبعاً آل بوش وآل تشيني وآل رامسفيلد وأمثالهم، الأمر الذي يفسّر لنا ضرورة الديكتاتورية العالمية من وجهة نظرهم، وهي الديكتاتورية التي أقامتها فعلاً هذه الحفنة من النهابين القتلة، وجعلتها علنية مباشرة منذ عام ٢٠٠٠! غير أن هذا التطور الخطير يشير، من جهة أخرى، إلى النهاية، فبعده ليس ثمة صعود، وليس غير الانحدار.

إن هذه الحقائق البسيطة والهائلة، القريبة والبعيدة، المفهومة والمعقدة، لم تكن في متناول الأمة بصورة كافية، كمادة رئيسية في كفاحها، حيث نجح العدو وأتباعه الإقليميين في تشويش رؤيتها، وفي إشغالها بالثانوي عن الرئيسي، وبالتالي في إرباك أدائها وجعله خبط عشواء لعشرات السنين، خاصة بعد أن استكمل سيطرته على بناها الفوقية السياسية والثقافية، وجعل هذه البنى تغرق في حمأة الخيانة، فتساهم في تضليل الأمة وتعطيل قواها.

ولكن، هاهو منطق التضليل والإرهاب الأميركي يضمحل ويفقد فعاليته، وها هي عمليات القمع والتنكيل تعجز عن استئصال روح المقاومة، وها هي آلية النهب التي دمّرت كل جوانب حياتنا تنكشف بعد أن طال تخفيّها وراء أحداث أخرى ثانوية أو مفتعلة، أما الفضل في حدوث ذلك فيعود للمقاومة الفلسطينية الباسلة بالدرجة الأولى، خاصة منذ انتفاضة الحجارة الأولى، فهي التي أسست لنهوض المقاومة اللبنانية، ثم لانتصارات المقاومة العراقية التي تلخص باستراتيجيتها غير المرتدّة جميع نضالات أمتنا على مدى القرن العشرين، وتتضمن في ثناياها جميع أمانيها المشروعة وأهدافها العادلة.

٣٦٠ كيلومتراً مربعاً لعشرة ملايين فلسطيني!

بعث جوزيف سميث مؤسس الكنيسة المورمونية في ولاية الينوى الأميركية تلميذه أورسون هايد إلى القدس في مهمة غايتها: تسهيل نبؤة بعث إسرائيل! لقد حدث ذلك في العام ١٨٤٠، ومن بين كتب التوصية التي حملها هايد كتاب من وزير الخارجية وآخر من حاكم الينوي! وفي عام ١٨٥٠ قام وارد كريسون، قنصل واشنطن في القدس، بتأسيس مستوطنة زراعية، وحاول الحصول على دعم اليهود في القدس لكنهم لم يستجيبوا رغم تحوله عن المسيحية إلى اليهودية! وفي عام ١٨٦٧ وجه مجموع المستوطنين الأميركيين غير اليهود المقيمين قرب يافا رسالة إلى عضوي الكونغرس فسندون وموريل يشرحون فيها وضعهم، ويطلبون التدخل لدى السلطات الأميركية لتخليصهم من الحالة الرهيبة التي وجدوا أنفسهم فيها، وقد ذكر موقعو الرسالة وعددهم سبعون مستوطناً أنهم استشاروا السفير الأميركي في القسطنطينية مستر موريس قبل إرسالها، وبعد شهرين من العام نفسه جاء ردّ الخارجية الأميركية ليقول أنه متشكك من صحة نوايا موقعي الرسالة، وأن جزءاً هاماً من المستوطنين لا زال متمسكاً بالمشروع الاستيطاني، مشيراً إلى مجموعة من المستوطنين الجدد تتأهب للانطلاق من ولاية ماين إلى يافا، ولذلك فمن غير المناسب لحكومة واشنطن التورط بإعادة المستوطنين الخائبين!

مارك توين يصف العرب!

في عام ١٨٦٩ كانت قد تحققت في الولايات المتحدة ثلاثة إنجازات تاريخية هامة:١- إبادة الهنود الحمر في آخر جولة لم تقم لهم بعدها قائمة، باعتبارهم الكنعانيين، وقد حدث ذلك في عهد الرئيس المبجّل ابراهام لنكولن ٢- انتهاء الحرب الأهلية الأميركية بسيطرة الصيارفة والتجار المرابين والصناعيين الاحتكاريين ٣- نهوض الولايات المتحدة باعتبارها إسرائيل الكبرى التلمودية، التي أقامها يهود الروح الجدد من اللوثريين وليس يهود الدم القدامى الفاسدين! وقد صار التوجه نحو فلسطين أكثر جدية لتحقيق نبؤة بعث إسرائيل، تمهيداً للظهور الثاني للسيد المسيح ولبداية الألف عام السعيدة، لكنهم لم يجدوا مناصاً من استخدام اليهود الفاسدين لهذا الغرض بعد أن عجزوا عن تحقيقه بأنفسهم! وفي ذلك العام ١٨٦٩، أصدر الروائي الشهير المحبوب «مارك توين» كتاباً بعنوان (أبرياء في الخارج) جاء فيه ما يلي: إن أتباع محمد وثنيون، ملاحدة، متوحشون، عيونهم قاسية ومليئة بالكراهية! ولا غرابة في ذلك إلا للجهلة، حيث الحملة ضدّ العرب والمسلمين كانت قد بلغت أوجها منذ عام ١٨٣١ بإصدار جورج بوش الجدّ كتابه الذائع الصيت (حياة محمد) الذي قال فيه أن الرب لن يتمجّد إلا بتدمير المسلمين وبعودة اليهود إلى وطن آبائهم وأجدادهم!

الرب يكتشف مخابئ الشياطين!

لقد انطلقت حملات التعبئة ضدّ العرب والمسلمين بتركيز شديد بعد القضاء المبرم على الهنود الحمر الذين اعتبروا كنعانيين يستحقون الإبادة وبعد الاستيلاء على البلاد الأميركية التي اعتبرت أرض كنعان التي يقضي الواجب المقدس بتطهيرها واستيطانها! وما كان موقع العرب البعيد خلف المحيطات، وعدم التماس معهم، ليعفهم من الكراهية والتحضير لإبادتهم دون معرفة مباشرة بهم، فقد

كتب «كوتون ماذر» شارحاً الموقف المسبق من الهنود كما يلي: ظنّ هؤلاء الشياطين أن بعدهم عن العالم (قبل اكتشاف أميركا) سينقذهم من الانتقام، لكن الرب استطاع تحديد مكانهم واكتشافه، وأرسل قديسيه الأبطال من إنكلترا، وأرسل معهم بعض الأوبئة السماوية القاتلة التي طهّرت الأرض منهم، وقد أفسح الرب مكاناً لشعبه في هذه المجاهل، فهو يقتل الهنود بأوبئة من أنواع مدمّرة لا يعرف لها البشر مثيلاً إلا ما تحدّثت عنه التوراة! (انظر كتاب «منير العكش»/ أميركا والإبادات الجماعية).

طبعاً، كان المستوطنون ينشرون جراثيم الأمراض السارية المهلكة بين الهنود بواسطة الهدايا، خاصة الأغطية القماشية، وكان الجدري أبرزها، غير أن «كوتون ماذر» أراد أن ينسبها إلى الرب مستحضراً ما تزعمه توراتهم عن الأوبئة العشرة التي انتقم بها يهوه لشعبه من المصريين!

الهنود والعرب في السينما!

في ما بعد، حين ظهرت صناعة السينما، وكما حدث للهنود بالضبط، انطلقت هوليوود تنتج الأفلام السينمائية التي تشهّر بالعرب والمسلمين! ويتوجب علينا أن نتذكر كيف كنا جميعاً نتعاطف مع المستوطنين ضدّ الهنود خلال مشاهدتنا للروايات السينمائية الأميركية، فلا نشعر تجاه الهنود بالشفقة بل نستسيغ قتلهم ونراهم يستحقونه! ولا شك أن شعوباً أخرى تشكلت عواطفها ضدّنا ووجدتنا نستحق القتل، أيضاً بتأثير هوليوود التي أنتجت أكثر من مائة وخمسين فيلماً مليئة بالصور البغيضة عن العرب والمسلمين، وقد عرضت هوليوود ما بين العامين ١٩٨٦-١٩٩٥ حوالي عشرين فيلماً سينمائياً أسبوعياً، مكرسة جمعيها للسخرية من العرب والتعبئة ضدّهم، فهم في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي شيوخ بترول يتميزون بالوقاحة، غير متحضرين ويرفضون التحضّر، ويدمّرون اقتصاد العالم، ويخطفون النساء الغربيات! وهم منذ التسعينات وحتى الآن، أصوليون، متعصبون، إرهابيون، يؤدون الصلاة قبل أن يقتلوا الأبرياء، ويسعون إلى تدمير إسرائيل وأميركا! (أنظر كتاب رجب البنا- صناعة العداء للإسلام)

غزة هي الوطن النهائي!

تلك لمحة خاطفة عن الجذور العميقة للموقف الأنكلوسكسوني اللوثري من العرب والمسلمين، وهاهم اليوم على وشك استئصال الشعب الفلسطيني بملايينه العشرة بينما الكثيرون لا يفقهون أو لا يأبهون! لقد تركوا للشعب الفلسطيني مخيماً، أو سجناً، هو قطاع غزة الذي تبلغ مساحته ٣٦٠ كيلو متراً مربعاً فقط لا غير، ويقيم فيه الآن أكثر من مليون ونصف فلسطيني! أما الضفة الغربية التي تبلغ مساحتها ٥٨٦٠ كيلو متراً، والتي يقيم فيها حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني، فإن الصهاينة مصممون على قضمها وابتلاعها قطعة قطعة حتى النهاية، باعتبارها يهودا والسامرة، ولن يغفر لهم الأميركيون اللوثريون أبداً عدم نجاحهم في ابتلاعها! وأما الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ومساحتها حوالي ١٥٠٠٠ كيلو متراً، فقد ابتلعها الصهاينة، بمن بقي فيها من العرب وعددهم حوالي مليون ونصف فلسطيني أو أكثر! وأما ملايين عرب الشتات من الفلسطينيين فقد اقترح هنري كيسنجر في آخر حديث له عدم عودتهم، قائلاً أنه يظن بأن معظم الدول العربية والعديد من الفلسطينيين العميقي التفكير يوافقون على عدم عودتهم!

هكذا تتكرر مأساة شعوب القارة الأميركية في فلسطين على أيدي الجهة ذاتها! وإذا كانت العمليات التلمودية الوحشية لن تحقق في فلسطين، من حيث النتيجة، ما حققته في أميركا، فإن ذلك لا يخفف شيئاً من هول المصائب الرهيبة التي حلت بنا طوال القرن الماضي، ولا يعفي المجرمين ومن تواطأ معهم من العقاب العادل الذي يستحقونه.

أبعاد الأحداث العظمى الدائرة في العراق !

لو أن الأمور سارت كما خططت لها الإدارة الأميركية منذ عام ٢٠٠٠ لكانت صناعة النفط في العراق الآن مخصخصة تمتلكها الشركات الأميركية، شركات بوش وتشيني وأمثالهما، ولربما كان الإنتاج العراقي قد بلغ اليوم ما يقارب الإنتاج السعودي، ولو أن ذلك حدث لما اقتصر الأمر على دمار العراق بالكامل وزواله الواقعي من الوجود فحسب، بل كان يفترض أيضاً أن منظمة الدول المصدّرة للنفط أوبيك تنحدر الآن على طريق الدمار الشامل، أو أنها دمّرت وانتهى الأمر !

لقد كانت خصخصة النفط العراقي هدفاً رئيساً في برنامج صهاينة الإدارة الأميركية في العراق، وكانوا يأملون أن تنفصل صناعة النفط العراقية عن منظمة أوبيك بعد امتلاكها من قبلهم، وأن تضخ كميات ضخمة من النفط خارج سياسة المنظمة التي تحدد حصص إنتاج الدول المشاركة فيها، الأمر الذي يعني انهيار نظام الأسعار وبالتالي انهيار المنظمة، وربما دولها حسب مخططات عصابة البيت الأبيض !

الهدف الكبير والخيبة الكبرى !

لقد كان بول بريمر، الحاكم الأميركي الثاني في العراق المحتل، يؤكد على مبدأ عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، إلا بمقدار ما يكون التدخل ضرورياً لحفظ الأمن وحماية حقوق الملكية الشخصية، حتى لقد قيل أنه يتبنى نظام خصخصة الماء والهواء ! وبالطبع فإن تلك السياسة لم تكن شخصية من بنات أفكار بريمر، بل كانت السياسة الدولية للإدارة الأميركية، وهي الإدارة التي وقعت في قبضة الشركات الربوية مباشرة !

وكان الحاكم الأميركي الأول للعراق المحتل، غاي غارنر، قد شرح في حديث مع الإذاعة البريطانية أن وزارة الدفاع الأميركية حلت الجيش العراقي فوراً، ووضعت العراق في حالة فوضى واضطراب شاملة، لأنها كانت تخشى عودة مؤسسة بعثية كبيرة كالجيش، تشكّل عقبة في وجه الخصخصة الجذرية المعدّة للعراق ! أما بريمر فقد سمح للشركات الأجنبية، خاصة الأميركية، بشراء أية شركة عراقية من شركات القطاع العام، وسمح بترحيل الأرباح بصورة فورية !

غير أن قطاع النفط كان الجائزة الهائلة الموعودة التي حلم بها كبار المخططين للعدوان من ممثلي الشركات وأصحابها . إنها الجائزة التي لا يعني نيلها الثراء الفاحش للصوص والفقر المدقع للعراقيين، بل يعني أيضاً التحكم بسوق النفط الدولية، بل بالسياسة الدولية عموماً الى حد كبير، وإنه لمن الحماقة والجهل، إن لم نقل التواطؤ والخيانة، أن هناك من لا يرى الأهمية التاريخية العظمى لبطولات المقاومة العراقية التي أحبطت هذا التوجه الشرير، فلم تمكّن المحتلين من وضع اليد بالكامل وبالراحة على صناعة النفط العراقية، الأمر الذي جعل الموقف ينقلب رأساً على عقب في غير صالح الاحتلال !

يقول أحد المحللين الأميركيين أن مجلس الحكم العراقي المعين عام ٢٠٠٣ سارع الى تنفيذ الأوامر بتخفيض أسعار النفط، فأعطى بذلك الفرصة للمقاومة كي تهاجم على الفور خطوط النفط وتخفّض الإنتاج الى الحد الأدنى، ومكّنها من مخاطبة الشعب العراقي قائلة : انظروا، إنكم تفقدون بلادكم

وثرواتكم لصالح مجموعة من المليارديرات الذين يريدون السيطرة عليكم ! وبالطبع، فإن الشعب العراقي لم يكن بحاجة لمن يخبره بذلك، والمقاومة لم تكن بحاجة لتحريض الشعب وإقناعه، فهو كان واعياً تماماً لما يحدث، وهي كانت تحظى بتأييده منذ اليوم الأول لانطلاقتها.

الإدارة الأميركية تعتبرنا قطعاناً !

يستطيع قطاع النفط العراقي بإمكانياته الحالية إنتاج ثلاثة ملايين برميل يومياً، أي أكثر من ثلث الإنتاج السعودي، وبتطوير هذه الإمكانيات يستطيع رفع إنتاجه الى مستوى السعودية، ولقد كان الأميركيون يعوّلون على ذلك كثيراً، ويعتبرون تحقيقه من باب تحصيل الحاصل بعد سنوات الحصار الطويلة التي أنهكت العراق، والتي جعلتهم يعتقدون أنه أصبح جاهزاً للهزيمة الكاملة وللاستسلام التام بل قيد أو شرط، وإذا بالمقاومة الباسلة تضرب برنامجهم في الصميم، وهاهم اليوم ينتجون بصعوبة مليون برميل أو أكثر بقليل، فتتقلص بذلك العائدات بالمليارات، وتصبح غير كافية لتأمين جزء من نفقات الحرب، بينما كانوا يتوقعون تغطية نفقات الحرب بجزء من عائدات النفط العراقي، وتحويل الفائض الكبير من العائدات الى خزائنهم !

ولكي ندرك أكثر أبعاد الأحداث العظمى التي تدور في العراق نشير الى أن الإدارة الأميركية، التي وضعت خطة الحرب، أخذت بتحليلات ماكس بوت أحد أعضاء فريق المحافظين الجدد، وقد جاء في تلك التحليلات أن العرب (سماهم بالشرق أوسطيين) هم مجرد قرويين فقراء أميين، عديمي الوعي السياسي، مثل الفليبينيين ! وقد ثبت فيما بعد أن طاقم الإدارة الأميركية هو الجاهل بالمنطقة العربية وتاريخها، وبالتعبئة الشعبية الواسعة ضد الاحتكار النفطي منذ خمسينات القرن العشرين، ولذلك فإن عصابة البيت البيض لم تتوقع اندلاع حرب العصابات العراقية الطويلة الأمد، منذ اليوم الأول للاحتلال، بهذه الفاعلية المذهلة، وهم الذين كانوا ينظرون الى العرب بازدراء على طريقة اللوردات الإنكليز القدامى في عهد الاستعمار القديم ! وبالطبع، فقد ترتب على جهلهم وخطئهم في حساباتهم بصدد العراق بروز جهلهم وخطئهم أيضاً في مخططاتهم ضد منظمة الدول المصدّرة للنفط أوبيك، فقد تأكّد أنهم لن يستطيعوا تدمير سياسة المنظمة حتى لو نجحوا في وضع يدهم بالراحة على نفط العراق ورفع إنتاجه الى أقصى حدّ ممكن !

حسابات الأميركين وحسابات العراقيين !

ينتج العالم يومياً حوالي ثمانين مليون برميل من النفط، والدول المنتجة أنواع، بعضها لا يكفي إنتاجه لتأمين احتياجاته فيضطر للاستيراد، مثل الولايات المتحدة، وبعضها يتوازن إنتاجه مع احتياجاته، وبعضها يفيض إنتاجه بمعظمه عن حاجته، مثل السعودية ! وهكذا فإن الذي يستطيع التحكم بالأسعار الدولية للنفط هو الذي ينتج الكثير مما يفيض عن حاجته، أو الذي يتحكم بتسويق هذا الفائض ! إن السعودية، على سبيل المثال، تستطيع الآن لوحدها إنتاج أحد عشر مليون برميل يومياً، وفي المستقبل القريب ١٢ و ١٣ مليون برميل، بينما هي تنتج الآن حوالي سبعة ملايين برميل يومياً، الأمر الذي يجعل فائضها مؤثراً في تحديد الأسعار ! كذلك تستطيع السعودية، خلال ثلاثة أيام فقط، رفع إنتاجها من سبعة الى أحد عشر مليون برميل (من أصل ٨٠ مليون برميل عالمياً !) وتستطيع أيضاً بالطبع خفض إنتاجها كثيراً دون أن يضيرها ذلك، بفضل الفائض العظيم، وقد أرادت عصابة البيت الأبيض باستيلائها على العراق، وعلى إنتاجه العظيم بدوره من النفط، سلب السعودية ودول أوبيك الأخرى هذه الميزة، بل إفقارها وتدميرها إذا استدعت المصلحة الصهيونية ذلك، غير أن نجاح مثل هذه الخطة

الشيطانية يقتضي عدم وجود الشعب العراقي على سطح الأرض، أي وجودِ النفط العراقي من دون الشعب العراقي ! وقد تصرّف الأميركيون كما لو كان الحال هو كذلك فعلاً، فلم يأخذوا بالحسبان ٢٥ مليون عراقي، ولا أخذوا بالحسبان ظهور مقاومة عراقية على المستوى العالي من الوعي والفعالية، فكان أن فشلت أيضاً أهدافهم ضد أوبيك وبالتالي بصدد السيطرة على السياسة النفطية الدولية !

إن العراق الذي تسمح جاهزية قطاعه النفطي الآن بإنتاج ثلاثة ملايين برميل يستطيع في الظروف الطبيعية رفع إنتاجه الى خمسة ملايين في غضون خمسة أعوام، ورفعه الى مستوى السعودية في غضون ١٥–٢٠ عاماً، غير أن العراق بشعبه العظيم، وبانتمائه العضوي الى أمته العربية والإسلامية، لن يلعب لعبة الفائض الضخم ولعبة التحكم بالأسعار الدولية بعد انتصاره، بل سيوظّف إنتاجه وعائداته بما يحقق نهوضه، ونهوض أشقائه، ونهوض الأمم المتآخية مع أمته عبر العصور.

أبعاد الإستهداف الأميركي للعرب والمسلمين

في حديث أجرته مؤخراً صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية قال الرئيس بوش أن الولايات المتحدة «لابد لها من أن تقود العالم وتفرض سيادتها حتى وإن لم يرض البعض»! أما تبريره لذلك فهو حماية الحضارة الديمقراطية الغربية من الأخطار التي تتهددها، وأما مصدر الأخطار المزعومة فهو العرب والمسلمين، وقد أضاف بوش أنه «بفضل إرادة الولايات المتحدة استطعنا مقاومة تنظيم القاعدة، واستطعنا خلق مجتمعات حرة في كل من العراق وفلسطين»! أي أن المجتمعات العربية الحرة هي المجتمعات المستعمرة المستعبدة، والعربي الطيب هو العربي الميت!

ليس من جديد في سياسات الولايات المتحدة وحليفاتها سوى أنها باتت تقرن القول المعلن بالفعل الميداني، وهو ما لم تكن تفعله في الماضي، فهي تؤكد اليوم رسمياً التزامها بتحليلات وتوصيات المستشرقين الأوروبيين الذين قسموا البشرية إلى أمم متفوقة تستحق الحياة وأمم وضيعة لا تستحقها!

ومع أن أعمال المستشرقين التي تعود إلى العام ١٨٠٠ فقط، والتي تقدّر بستين ألف كتابٍ حتى عام ١٩٥٠، قد تناول معظمها المشرق العربي، فإن الكثيرين من المشرقيين يظهرون جهلاً محزناً بهذه الأعمال، وتدهشهم ويااللعجب مواقف الإدارة الأميركية التي باتت تتبناها رسمياً وعلناً بعد أن كانت تمارس توجيهاتها ميدانياً وتدّعي العكس لفظياً! وقد طالعت مؤخراً كتاباً هاماً أعدّه الدكتور خلف الجراد، عنوانه «أبعاد الاستهداف الأميركي»، تضمن ثلاثة فصول أحدها عن الاستشراق وصناعة الكراهية، وقد عرض فيه المؤلف بإيجاز خلاصات مكثفة ومقاطع بارزة من الفكر الإستشراقي ما كان يجوز أن تبقى غائبة عن الذهن العربي العام غياباً كبيراً حتى يومنا هذا!

آخر فضائح البحث الإستشراقي!

يقول الإسرائيلي داني روبنشتاين:» في الماضي كان المستشرقون الأوروبيون المسيحيون هم الذين يزوّدون الثقافة الأوروبية بالحجج اللازمة لاستعمار الإسلام وقهره، ولقهر اليهود (أيضاً) وتحضيرهم، أما اليوم فإن الحركة اليهودية هي التي تنتج جهاز المسؤولين الاستعماريين، وطروحات اليهود الأيديولوجية عن الذهن الإسلامي أو العربي هي التي تطبّق في إدارة العرب المسلمين، الأقلية المقهورة ضمن الديمقراطية الأوروبية البيضاء التي تدعى إسرائيل»!

إن الإشارة إلى بدايات النشاط الإستشراقي، منذ القرن السادس عشر حيث بدأت التعبئة المركّزة المدوّنة ضدّ الإسلام والعرب، إنما هي إشارة إلى بدايات نهوض العصر الأوروبي الأميركي العالمي على أنقاض العصر العربي الإسلامي العالمي وبفضله، فقد كان نهوض الثاني يقتضي وراثة الأول، وتدميره أيضاً بسبب الاختلاف الجذري في التوجهات والسياسات، فالعربي الإسلامي قامت عقيدته السياسية العالمية على التكافؤ والمساواة بين البشر، بغض النظر عن المخالفات التي هي استثناء لا قاعدة، بينما العقيدة السياسية للأوروبي الأميركي قامت على التمييز وعدم التكافؤ والاحتكار، ثم بدأت صياغة تلك التوليفة الفظيعة التي اعتبرت تاريخ الحضارات البشرية العام مقتصراً على اليهود

والإغريق والأوروبيين المعاصرين، واعتبرت كل من هم خارج ذلك أمماً وضيعة! وهكذا رأينا مونتسكيو وفولتير ورينان وغيرهم من فلاسفة ما يسمى بعصر الأنوار، يضعون الصياغات الحاسمة ضدّ الإسلام والعرب ونبيّهم الكريم وقد امتلأت بأبشع التوصيفات والافتراءات، وهي توصيفات وافتراءات تصبح مفهومة الدوافع فقط عندما ننتبه إلى أن العصر الأوروبي الأميركي نهض على أنقاض العصر العربي الإسلامي!

يقول أرنست رينان (١٨٢٣ - ١٨٩٢ م):» إن عقول شعوب الشرق وأفريقية مغلقة أمام العلم، ومستقبل الإنسانية متوقف على الأوروبيين، لكن هناك شرطاً ضرورياً لذلك وهو: تحطيم عناصر الحضارة السامية والقوى الدينية للإسلام»! ويقول المستشرق المعاصر برنارد لويس أن الخطر على الإنسانية سوف يكتمل بحيازة المسلمين للسلاح النووي، حيث حيازة هذا السلاح يجب أن لا تكون بيد متعصب جاهل وغير عقلاني كالمسلم!

لقد وصف إدوارد سعيد أفكار المستشرقين المعاصرين بأنها « آخر فضائح البحث العلمي، والأكثر بعداً عن العلم والموضوعية والنقد»! ويفترض أن إدوارد سعيد يشير بذلك إلى سلسلة فضائح البحث الإستشراقي التي بدأت منذ القرن السادس عشر، ويشير بالتالي إلى اقتران آخرها بنهايات هذا العصر الأوروبي الأميركي الظالم ونظامه العالمي الذي أصبح استمراره خطراً جدّياً يهدّد الجنس البشري وكوكب الأرض!

صراع سياسات وليس صراع حضارات!

وكيف لا يكون الأمر كذلك وقد بلغ الشذوذ الفكري بالمستشرقين المعاصرين حداً جعل بول جونسون يكتب في مجلة نيويورك تايمز (١٩٩٣/٤/١٨) مايلي:» على الأمم المتحضرة أن تضع نصب أعينها مهمة إعادة استعمار العالم الثالث، حيث انهارت الشروط الأساسية الأدنى للحياة المتحضرة، ويجب القيام بذلك عن طريق نظام الوصاية القسرية، وتطبيق نموذج الاستعمار في القرن التاسع عشر، وفرض الأنظمة السياسية بالقوة»!

من الواضح أنه خطاب سياسي وليس حضاري، وأن الصراع الناشب ليس بين الحضارات كما يزعمون بل بين السياسات، فالأمم تنشأ نتيجة تفاعلاتها الداخلية الاجتماعية وتفاعلاتها الخارجية الأممية، كلتيهما معاً، وهي تفاعلات سلمية وحربية موضوعية، وعندما تسود سياسات أمة ما عالمياً فإن ذلك لا يعني انتفاء خصوصية كل أمة على حدة وإنكار دورها في بناء الحضارة الإنسانية الإجمالية، وبالتالي فهو لا يستدعي صراعاً بين الحضارات، ولا يبرر الدعوة إلى استعباد الأمم الأخرى، بل الدعوة إلى إبادتها! فمثل هذه الدعوات هي الشذوذ والحمق بعينهما، تصدر عن فئات أعمتها مصالحها الضيقة وعنصريتها المقيتة!

إنه لمن الضروري جداً الإطلاع على أفكار المستشرقين عبر القرون الخمسة الماضية، وخاصة المعاصرين منهم، الذين اعتمدت واشنطن اليوم أفكارهم كسياسة علنية رسمية، غير أن الاطلاع على ما ورد في تلك الأفكار من افتراءات شنيعة (عرض منها الدكتور خلف الجراد في كتابه عينات كافية ومعبّرة) لا يعني إصابتنا بالصدمة والذهول والإحباط، فهم في الحقيقة يعبّرون بطروحاتهم الشاذة عن أزمتهم المستعصية التي يريدون معالجتها على حساب العرب والمسلمين والبشرية جمعاء! إنه مأزقهم التاريخي قبل أن يكون مأزقنا! وإذا لم يكن ممكناً التوسع هنا في عرض هذه القضية العويصة فإننا نكتفي بإعادة نشر الرسالتين المتبادلتين بين الملك الإنكليزي جورج الثاني والخليفة الأندلسي

هشام الثالث، كما وردتا في كتاب «العرب عنصر السيادة في القرون الوسطى» لمؤلفه المؤرخ الإنكليزي جون دوانبورت، ففي هاتين الرسالتين دحض قاطع لادعاءات وافتراءات المستشرقين وحكوماتهم وتلامذتهم!

رسالة الملك الإنكليزي جورج الثاني

من جورج الثاني ملك إنكلترا والغال والسويد والنروج إلى الخليفة ملك المسلمين في مملكة الأندلس صاحب العظمة هشام الثالث الجليل المقام:

بعد التعظيم والتوقير، فقد سمعنا عن الرقيّ العظيم الذي تتمتع بفيضه الضافي معاهد العلم والصناعات في بلادكم العامرة، فأردنا لأبنائنا اقتباس نماذج هذه الفضائل لتكون بداية حسنة في اقتفاء أثركم لنشر أنوار العلم في بلادنا التي يحيط بها الجهل من أربعة أركانها. وقد وضعنا ابنة شقيقنا الأميرة دوبانت على رأس بعثة من بنات أشراف الإنكليز، لتتشرف بلثم أهداب العرش والتماس العطف، وتكون مع زميلاتها موضع عناية عظمتكم وفي حماية الحاشية الكريمة، والحدب من قبل اللواتي سوف يقمن على تعليمهن، وقد أرفقت الأميرة الصغيرة بهدية متواضعة لمقامكم الجليل، أرجو التكرم بقبولها، مع التعظيم والحب الخالص.

من خادمكم المطيع

جورج. م . أ

جواب الخليفة الأندلسي هشام الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه سيد المرسلين وبعد:

إلى ملك إنكلترا وايكوسيا واسكندنافيا الأجلّ

اطلعت على التماسكم، فوافقت على طلبكم بعد استشارة من يعنيهم الأمر من أرباب الشأن، وعليه نعلمكم أنه سوف ينفق على هذه البعثة من بيت مال المسلمين، دلالة على مودتنا لشخصكم الملكي. أما هديتكم فقد تلقيتها بسرور زائد، وبالمقابل أبعث إليكم بغالي الطنافس الأندلسية، وهي من صنع أبنائنا، هدية لحضرتكم، وفيها المغزى الكافي للتدليل على التفاتتنا ومحبتنا، والسلام.

خليفة رسول الله في ديار الأندلس

هشام

أزمة النظام العالمي في مؤتمر ميونيخ

ليس من الصعب بل من المستحيل فهم السياسات الدولية في وقائعها اليومية والمرحلية إذا لم ننطلق من الحقيقة التاريخية الكبرى المتعلقة بوحدة شبكة هذا النظام العالمي السائد منذ قرون، علماً أن النظام العالمي غير النظام الدولي، حيث الأول ثابت، ملازم للعصر الأوروبي الأميركي، يجسد عقيدته التاريخية، ويستمر به ويضمحل باضمحلاله، أما الثاني (النظام الدولي) فهو متحرك، تتبدل فيه المواقع ومراكز القوى، والخرائط السياسية والجغرافية، وتتبدّل عاصمته الرئيسة وأساليبه السياسية، إنما من دون أن تتبدّل عقيدته التاريخية وطبيعة علاقاته الأممية والطبقية!

إن هذا النظام العالمي (وليس الدولي) يتكوّن من المراكز والأطراف، من الأثرياء والفقراء، وإن كل مكوّن من مكوّناته يشترط وجود المكوّن الآخر بالصورة التي هو عليها، بحيث يؤكد حضور كل مكوّن حضور الآخر، وبحيث ينفي غياب أي منها وجود الآخر، فإذا تأكّد الحضور بالصورة التي تجسّد هذه المكونات استمر هذا النظام العالمي، وإذا حدث الغياب، أي تبدّلت الصور وموازين القوى، انهارت عقيدة النظام العالمي وعلاقاته وبدأ بالاضمحلال، وقد حدث أن شكّل الاتحاد السوفييتي خطراً جدياً على هذا النظام الاحتكاري الربوي العالمي، وأشار إلى نظام عالمي بديل مختلف يفترض أن يحلّ محله، والنظام البديل صار مطلوباً اليوم بإلحاح أكثر من ذي قبل، على الرغم من فشل التجربة السوفييتية التي لابد وأن تتجدّد وتتكرّر متلافية النواقص ومستكملة شروط النصر، علماً أن قيادة التكرار المنتظر ليست وقفاً على بلد بعينه ولا على أمة بعينها!

تبدّل في اللهجة الأميركية!

قبل اجتياح العراق أعمت الأنانية وغطرسة القوة عيون أعضاء الإدارة الأميركية وقلوبهم، فأداروا ظهرهم لحقيقة وحدة شبكة النظام العالمي الذي يقودونه هم أنفسهم، واعتقدوا أنهم يستطيعون التصرف وحدهم وعلى هواهم، فتجاهلوا قيادات الفقراء تماماً، وأهملوا باحتقار قيادات حلفائهم الأثرياء، فما الذي ترتّب على ذلك؟ لقد تعرّض النظام العالمي لبلبلة خطيرة، وسرعان ما اضطربت الأهداف الأميركية المعلنة وخفتت، ثم وجد الأميركيون أنفسهم في مأزق حقيقي، وقبل أن يستكمل احتلال العراق عامه الثاني رأينا رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي يقف أمام مؤتمر ميونيخ الأطلسي (في ٢/١٢) معتذراً عن حماقات إدارته، متراجعاً شخصياً عن إهاناته وإساءاته لحلفائه قبيل احتلال العراق، مؤكداً على الحقيقة التي أدار لها ظهره بقوله :» لا يمكن لأمة أن تقاتل الإرهاب وحدها«! أي أنه لا يمكن لأمة أن تحمي النظام العالمي وحدها. وقد تظاهر رامسفيلد بالتغريد ضمن السرب، فشرح لحلفائه بنبرة «نقد ذاتي» أن وحدة النظام العالمي لا تعني بالضرورة التماثل في التكتيكات ووجهات النظر طالما أن الحلفاء يلتزمون المثل ذاتها! أي طالما أنهم يدينون بالعقيدة التاريخية ذاتها.

لقد أعلن السناتور الديمقراطي جوزيف ليبرمان، المرشح لمنصب نائب الرئيس الأميركي، قائلاً :» عشنا عامين أو ثلاثة أعوام قاسية في علاقاتنا عبر الأطلسي، لكن ذلك انتهى وأصبح من الماضي«! أي أن الأزمة التي كادت تعصف بالنظام العالمي قد تبدّدت، بينما اعتبر الناطق باسم الحزب الاشتراكي

الديمقراطي الألماني أن سبب تبدّل اللهجة الأميركية هو واقع الحرب في العراق، واكتشاف الأميركيين استحالة المضي في هذه الحرب وحدهم! ثم أضاف مشدّداً أن الأميركيين ما زالوا على موقفهم نفسه في مجال تشكيل التحالفات! أما رئيس الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي، الفرنسي بيار لولوش، فقال :» إن اللهجة الأميركية أصبحت أكثر نعومة، لكن رامسفيلد الجديد يطالب بحرية المناورة نفسها، التي أتاحت له بناء تحالفات خاصة وفقاً لكل مهمة، في حين أن حلف الأطلسي يعمل نظرياً على أساس قاعدة الإجماع«! أي أن رامسفيلد ليس مخلصاً ولا جاداً في تراجعه عن أخطائه، وأنه ما زال يغفل «أساس قاعدة الإجماع».

القول الفصل للبحرية الأميركية!

والحال أن النظام الربوي العالمي يعيش أزمة بنيوية، هيكلية، وقد بلغ بعد خمسة قرون تلك الذروة التي لا صعود بعدها، والتي لا يليها سوى البدء بالانحدار، وليست تصرفات رامسفيلد وأمثاله سوى انعكاساً موضوعياً لهذه الأزمة المستعصية التي لم تعد قابلة للعلاج، وهكذا فإن اللهجة الأميركية الناعمة، التراجعية، أمام مؤتمر ميونيخ الأطلسي، لا تعني امتناع الأميركيين عن توجيه الضربات الغامضة والمواربة لحلفائهم في هذه القارة أو تلك وفي هذا البلد أو ذاك، ولا تعني امتناعهم عن إسقاط نظام لا يريد حلفاؤهم إسقاطه، وعن اغتيال شخصية صديقة لحلفائهم أكثر مما هي صديقة لهم، إذا كان اغتيالها يعرقل محاولات النيل من تفرّدهم بالقرار واستئثارهم بالغنائم، أي أن الأميركيين، سواء وعوا أم لم يعوا، لا يستطيعون إلا أن يكونوا معولاً يهدم أركان هذا النظام العالمي الفاسد بدفعه نحو المزيد من مهاوي الفساد!

إن سياسة الإدارة الأميركية، في الخليج العربي مثلاً منذ أوائل السبعينات أي منذ حلّت محل بريطانيا، هي سياسة الردع السياسي والاستخباراتي والعسكري، وسياسة الحرب الاستباقية التي لا تسمح لأية دولة أخرى، عدوة أو صديقة أو حليفة، بمجرد التفكير في الحلول محلها أو معاملتها معاملة الندّ! أما حسم الموقف، عندما لا ينفع الكلام، فهو للأسطول الحربي الذي له الأولوية في السياسة الأميركية النفطية! وبالطبع، فإن هذا النهج يعكس أزمة النظام العالمي من جهة، ويعمقها ويزيدها استفحالاً من جهة ثانية.

النفط خط القتال الأول!

تستهلك الولايات المتحدة من النفط الخام حوالي ٢١ مليون برميل يومياً، منها حوالي ١٢ ٪ تأتي من البلاد العربية، وبقدر ما تحرص بعض الدول العربية النفطية على الاحتفاظ بعلاقات قوية مع السوق الأميركية الضخمة، فإنها تحرص في الوقت نفسه على موازنة علاقاتها التجارية الدولية قدر الإمكان، باللجوء إلى نظام المناقصات التجارية بدلاً من الاتفاقات الثنائية، أي دعوة الآخرين مثل روسيا والصين والدول الأوروبية للاشتراك في المناقصات، الأمر الذي لا تستطيع واشنطن الاعتراض عليه، لكنها تستطيع قطع الطريق عليه، أو تقويضه إذا ما قطع شوطاً، بالتآمر لإسقاط الشخصيات الفاعلة والوسيطة، بل باغتيالها إذا لم يكن ثمة حلّ آخر، لأن السيطرة الأميركية على الطاقة ليست قضية تجارية فحسب بل سياسية أيضاً، وقد ظهر ذلك بوضوح تام في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ أثناء اضطرابات فنزويلا، ثم أثناء اضطرابات نيجيريا، وأخيراً خلال الحرب ضدّ العراق، حيث السيطرة الأميركية على مصادر الطاقة وأسواقها كان الضمانة لخوض المعارك دون الخوف من مخاطر انهيارات كبرى، علماً أن الإدارة الأميركية احتلت العراق للسيطرة على نفطه والاعتماد عليه

كبديل للنفط السعودي إذا ما تطلبت التطورات والضرورات مثل هذا البديل، حسب ما شرح الصهاينة في الإدارة الأميركية من أمثال ولفوفيتز نائب وزير الدفاع!

منذ عملية «عاصفة الصحراء» عام ١٩٩١، كان هناك تنسيق بين الإدارة الأميركية ووكالة الطاقة الأميركية وبعض دول الأوبك لتأمين ضخ كميات من النفط تعوّض أي نقص ممكن نتيجة للعمليات الحربية، وما كان ممكناً للعمليات الحربية أن تتواصل وتستمر لولا مثل هذا التنسيق في ميدان النفط، الذي هو خط القتال الأول، وبقدر ما تشكل هذه الميزة مظهر قوة آنية للإمبراطورية الأميركية فإنها تشكل مظهر ضعف للنظام العالمي الذي لا يمكن أن تحافظ عليه أمة لوحدها وبقوتها الخاصة، كما سمعنا من بعض المشاركين الكبار في مؤتمر ميونيخ.

استراتيجية جديدة للكهنة اللوثريين والتلموديين!

قبل عشر سنوات وقف الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أمام أعضاء الكنيست الإسرائيلي في فلسطين العربية المحتلة، وذكّرهم أنه زار الأراضي المقدسة بصحبة كاهنه اللوثري، في مطلع الثمانينات، وعايش عن كثبٍ تاريخ اليهود كما يرويه «الكتاب المقدس»، وأن كاهنه الذي رعى تربيته الروحية أوصاه يومها قائلاً: إذا تخليت عن «إسرائيل» فإن الله سيغضب عليك، لأن إرادة الله تقضي بأن تكون «إسرائيل» لشعب «إسرائيل» إلى الأبد! أضاف كلينتون أنه قطع يومئذ لكاهنه اللوثري الصهيوني عهداً وميثاقاً: «إن إرادة الله يجب أن تكون إرادتنا»!

لقد حدث ذلك في ١٩٩٥/١٠/٢٧، ومنه نرى أحد المعابر الإجبارية التي يتوجب على أي رئيس أميركي اجتيازها في طريقه إلى البيت الأبيض، ليس لمصلحة «إسرائيل» اليهودية الصغرى بل لمصلحة «إسرائيل» اللوثرية الأميركية الكبرى! لقد كان الرئيس الأميركي يلحّ في خطابه – كما يقول الأستاذ منير العكش– على المعنى الإسرائيلي لأميركا، فالإنكليز الذين استعمروا أميركا اعتبروا أنفسهم عبرانيين، وأكثر يهودية من اليهود، وأرادوا بناء وطنهم الجديد على أساس العهد القديم الذي اعتبروه الأساس الأيديولوجي لسياستهم وقوانينهم وعاداتهم، فصورة «الشعب المختار» أخذت بألبابهم – كما يقول ديمونت– مثلما سحرهم «يهوه» إله العهد القديم العنصري المحارب، فصمموا على تنفيذ وصيته بالسيطرة على العالم، واعتبروا ذلك إرادة الله!

الاستراتيجية الانقلابية الصهيونية الجديدة!

لقد كان بين الذين استمعوا إلى خطاب كلينتون في الكنيست بنيامين نتنياهو، الذي سوف يصبح رئيساً للحكومة الإسرائيلية في العام التالي ١٩٩٦، ونتنياهو تلميذ نجيب من تلامذة مادلين اولبرايت، وزيرة خارجية كلينتون، تلقى دروسه على يديها في أروقة الأمم المتحدة حين كانا يعملان هناك، وعندما أصبح رئيساً للوزراء وجد نفسه مدعواً لتجاوز أستاذته أولبرايت ورئيسها كلينتون، والإصغاء إلى «حركة انقلابية» تستعد لاحتلال البيت الأبيض، فالتقى منظريها وعلى رأسهم ريتشارد بيرل (اليهودي الأميركي والكاهن العلماني من أصول تروتسكية!) واستمع منهم إلى الاستراتيجية الانقلابية الصهيونية الجديدة التي سوف يعتمدها جورج بوش الإبن عند وصوله إلى الرئاسة!

إن اسم «ريتشارد بيرل» هو اسم حركي، وإنه لمن الصعب التعرف على اسمه الحقيقي. إن الصهاينة اليهود يبدّلون أسماءهم حسب الظروف مثلما يبدّلون أحذيتهم! فهذا الصهيوني اليهوديٍ، الذي انتقل من أقصى «اليسار التروتسكي» إلى أقصىٍ اليمين الأميركي، يمكن أن يصبح وزيراً في فلسطين المحتلة، ولو حدث ذلك فهو سوف يحمل اسماً آخر! لقد شرح بيرل لرفيقه نتنياهو أن على «إسرائيل» أن تستعد للتكيف مع المرحلة الانقلابية القادمة بقيادة اللوثري المتعصب بوش، وأن أول ما يجب أن تتناوله عملية الاستعداد والتكيف هو هيكليتها الاقتصادية: إن بقاء «مؤسسات إسرائيل الاشتراكية»

سوف يقوّض «شرعية الأمة الإسرائيلية» وسوف يؤدي إلى شللها استراتيجياً، وإن نقطة الانطلاق، كي تأخذ «إسرائيل» موقعها في الاستراتيجية الانقلابية الأميركية القادمة هي: الإصلاح الاقتصادي!

السلام للسلام والإذعان للقوة!

لم يستمع بنيامين نتنياهو إلى مجرّد كلام شفهي بل تسلّم تقريراً أعدته «مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة الأميركية»، أي مؤسسة بيرل وعصابته، تحت عنوان «تغيير جذري: استراتيجيا جديدة لضمان أمن المملكة» أي «مملكة إسرائيل»! وقد أوصى التقرير بالاستعداد للانقلاب على «عملية السلام التفاوضية» وعلى مبدأ «الأرض مقابل السلام»، والتخلي الجذري عن شعار «سلام شامل» مع العرب، والكفّ عن اعتماد سياسة «الدفاع عن النفس» تجاه الفلسطينيين، والتحول إلى اختراقهم والسيطرة عليهم من داخلهم! لقد أوصى التقرير بإرساء قاعدة جديدة لعلاقة «إسرائيل» مع الولايات المتحدة، قوامها الاعتماد على الذات، والنضج، والتعاون الاستراتيجي، وتعزيز القيم (الاحتكارية العنصرية) المتأصلة في الغرب الرأسمالي، ومن ثم تنطلق متحرّرة من جميع القيود في هذا الأفق العالمي الرحب رافعة شعار: السلام للسلام، والسلام عبر القوة! أما المفاوضات فهي مجرّد «وسائل» على طريق تحقيق القيم الأميركية والغربية، هدفها فرض الإذعان التام على العرب، وإرغامهم على القبول غير المشروط بالانصياع لهذه القيم!

لقد أراد التقرير من الإسرائيليين أن يبرهنوا عن قدرتهم في الانسجام مع الاستراتيجية الانقلابية الأميركية التي تتطلع إلى اجتياح العالم، خاصة المنطقة العربية، وأنهم يستطيعون الانتقال من النزاعات والاشتباكات الميدانية المحدودة إلى آفاق استراتيجية كونية غير محدودة، وإلى اعتماد سياسة السلام عبر القوة، حيث السلام هو فرض القيم الأميركية والغربية، وأنهم لا يحتاجون للقوات الأميركية ويستطيعون إدارة مهماتهم الخاصة بأنفسهم، وبنجاح، وبالفعل رأينا كيف أطلقت واشنطن يد الإسرائيليين ضدّ الفلسطينيين إلى حدّ التدمير الشامل والإبادة الجمعية، وإن جاءت النتائج بعيدة جداً عما توقعوه.

حساب الحقل وحساب البيدر!

لقد أوصى التقرير بأن يرسم جدول الأعمال الإسرائيلي الجديد محيطاً إقليمياً يمنح الإسرائيليين القدرة على إعادة تركيز طاقاتهم في تجديد فكرتهم «القومية» الصهيونية المتآكلة وفي تجاوز النزاع العربي الإسرائيلي الذي أنهكهم إلى حالة من القوة والهيمنة الاقتصادية تكون أساساً لشرق أوسط جديد حقيقي يسوده السلام! وبما أن ذلك يتحقق عبر انصياع العرب وبعده، أي بعد التلاشي التام لفعاليتهم، فقد أوضح التقرير أن هناك دولاً عربية وإقليمية سوف تساعد «إسرائيل» في تحقيق تطلعاتها، وبالمقابل يمكن الاستفادة إلى أقصى حدّ من أخطاء وارتكابات النظم العربية التي تشكل معوقاً! إن على العرب القبول غير المشروط بالاستراتيجية الانقلابية الأميركية الإسرائيلية، أي بالسلام مقابل السلام! أي بالرضوخ الكامل!

بالطبع تناول التقرير العراق (عام ١٩٩٦) فاعتبر ضربه هدفاً إسرائيلياً استراتيجياً مركزياً، ثم ركّز على سورية باعتبارها عقبة في طريق الانطلاقة الجديدة الأميركية الإسرائيلية، فأوصى بإضعافها وضربها عبر لبنان، وبتدمير البنى التحتية المادية والبشرية لكل من سورية ولبنان، ولم يغفل التقرير

استعراض «النواقص الفادحة» في العلاقات السورية اللبنانية، و«الأخطاء والارتكابات المريعة»، فأوصى بتوظيفها إلى أقصى حد، وقال أن على «إسرائيل» احتواء سورية، والتخلي عن شعار السلام الشامل، ورفض اتفاقات الأرض مقابل السلام في ما يتعلق بالأراضي السورية المحتلة!

إن محتويات تقرير عصابة بيرل الذي أعدّ عام ١٩٩٦ تطبق اليوم في العراق وفلسطين ولبنان! إن سترفيلد يحاول في لبنان تكرار الدور الذي لعبه بريمر في العراق! أما مقدار النجاح أو الإخفاق في تطبيقها فإن الأخبار اليومية تطلعنا عليه، وقد يكون استخلاص النتائج بحاجة إلى عرض مركّز آخر، لكننا نستطيع الجزم سلفاً أن الأميركيين والإسرائيليين ليسوا متأكدين من أن استراتيجيتهم الانقلابية الجديدة قابلة للنجاح كما قدّروا وتوقعوا!

إشكاليات معرفية تاريخية تعيق تقدمنا

حتى نهايات الحروب الصليبية الأولى كانت الصناعات الحرفية هي الأساس المادي الذي نهض عليه العصر العربي الاسلامي العالمي. لقد كانت فرع الإنتاج الأول السائد في العالم انطلاقاً من الشرق. وتلك الحملات الصليبية الأولى لم تكن سوى عواصف هوجاء عمياء، من طراز العواصف المغولية والتتارية، وكان من الممكن أن لا تخلّف وراءها سوى الخراب والغبار بعد أن يصدّها العرب أو يحتووها، فهي لم تكن تتمتع بأية مقوّمات حضارية مادية أو فكرية تؤهلها لتكون البديل الأكثر تقدّماً، الذي يقوّض وضعاً قائماً متخلفاً ليقيم على أنقاضه وضعاً أفضل.

لم تأخذ الحملات الصليبية على عاتقها إزالة نظام تحول فلسفته السياسية والاقتصادية دون الإنتقال إلى نظام أكثر تقدّماً، فهي لم تحمل معها أية فلسفة أو مشروع متبلور لنظام بديل، بل راحت تقتبس عن النظام الذي كانت تحاربه ما افتقرت إليه تماماً، ومن ثم راحت توظف ذلك، في ما بعد، لصالح نظام إمبراطوري ظالم أعاد الاعتبار للقوانين والعلاقات العبودية الرومانية!

الإنكار والجحود، والافتراء والتنكيل!

إن ما يتجاهله اليوم طغاة هذا العصر، وأتباعهم في جميع القارات، هو أنه منذ بدايات العصر العربي الإسلامي سقطت الحواجز السياسية والجغرافية التي كانت تفصل بين مناطق ذلك العالم، وأن ذلك تحقق بفضل التطور النسبي الكافي لوسائل وأساليب وخبرات الإنسان، وقد غطى النظام العربي العالمي عملياً منطقة المتوسط جميعها، وشمل مساحات شاسعة من شبه القارة الهندية، والأساطيل العربية جابت البحار والمحيطات من اندونيسيا والفيلبين واليابان وسواحل الصين شرقاً إلى أقاصي أفريقيا وأوروبا غرباً، والقوافل البرية جابت أصقاع ذلك العالم القديم من أقصاه إلى أقصاه، فانهارت بذلك الحواجز السياسية والجغرافية التي كانت تحول دون تفاعل كاف ومتواصل وعميق بين جملة المجتمعات الإنسانية المتحضرة.

يقول بلاسكو أيابنز:« لم تأت النهضة من الشمال مع الجحافل البربرية، بل أتت من الجنوب مع الفاتحين العرب. كانت حملة حضارية أتتنا بثقافة شابة، قوية، سريعة التقدم بطريقة مذهلة، فهي ما تكاد تظهر حتى تتفوق، بل هي جلبت معها التقاليد الهندية العظيمة، وتراث الفرس، وكثيراً من الأمور المقتبسة من بلاد الصين الغامضة. لقد كان الشرق هو الذي يقتحم أوروبا»!

غير أن أمتنا لا تلاقي اليوم سوى الإنكار والجحود والافتراء والتنكيل، مع أنه من الواضح أن سبعين عاماً تقريباً، فقط، كانت كافية لإنجاز مهمات الفتح التقدمي العربي الإسلامي، ولنهوض نظام عالمي جديد أفضل، وذلك بفضل استجابة جميع الشعوب وانخراطها في بناء الحضارة العالمية الجديدة، في حين رأينا الحملات الصليبية تتوالى على مدى خمسة قرون قبل أن يبدأ عصرها ونظامها الظالم بالنهوض على الأنقاض والأشلاء!

أي عصر يقع بين الرقّ والرأسمالية ؟

حين بدأت الفتوحات العربية الإسلامية، في المراحل الأخيرة لعصر الرق، كانت الأوضاع حسبما وصفها كارل ماركس ورفيقه فريدريك انجلس بالصورة التالية: «لم تعد الزراعة الكبيرة ومانيفاتورات المدن الحرفية تدرّ دخلاً يبرّر العمل المبذول، وزال السوق الذي يستطيع استيعاب منتجاتها، أما الزراعة الصغيرة، والحرفة الصغيرة، اللتان انحط إليهما الإنتاج الضخم من عهد ازدهار الامبراطورية (الرومانية) فلم يكن من الممكن لهما إيجاد العمل لعدد كبير من العبيد. ولم يبق في المجتمع مكان إلا للعبيد العاملين في البيوت، الذين يؤمنون الحياة الباذخة للأغنياء. لكن العبودية وهي في طور الاحتضار كان لا يزال بمقدورها دعم الفكرة القائلة بأن كل عمل منتج هو من شأن العبيد ولا يليق بالرومانيين الأحرار. والحال أن جميع المواطنين كانوا قد صاروا يتمتعون بصفة الأحرار، فنتج عن ذلك ازدياد عدد المعمّرين والأحرار المفتقرين. إن المسيحية (يقصد الرومانية) ليست مسؤولة أبداً عن زوال العبودية القديمة تدريجياً، بل هي عاشت مع العبودية جنباً إلى جنب في الامبراطورية الرومانية خلال قرون وقرون، وهي لم تعترض في ما بعد يوماً على تجارة الرقيق التي كان يتعاطاها المسيحيون، الجرمان في الشمال وأهل البندقية على البحر الأبيض المتوسط، ولم تعترض بعد ذلك على المتاجرة بالزنوج. لقد كان ذلك مأزقاً لا مخرج منه انخرط فيه العالم الروماني. فقد أمست العبودية (كنظام عام وبالمعنى الاجتماعي) مستحيلة من الناحية الإقتصادية، وظل عمل الأحرار موضع ازدراء من الناحية الأخلاقية، فالأولى (العبودية) لم يعد بوسعها أن تكون الشكل الأساسي للإنتاج الإجتماعي، والثانية (عمل الأحرار) لم يصبح بعد قادراً على أن يكونه، ولم يكن ممكناً الخروج من ذلك المأزق إلا بثورة جذرية»!

تلك كانت نهايات عصر الرق ونظامه العبودي العالمي حسبما وصفتها الماركسية، والثورة الجذرية، التي لا مناص منها، لم تكن غير الثورة العربية الإسلامية في القرن السابع الميلادي، غير أن الماركسية لا تقول ذلك، بل تعطي الراية، ويا للعجب، للعصر « الإقطاعي» وتجعله الوسيط بين عصر الرق وعصر الرأسمالية!

النظام الإقطاعي ليس عصراً عالمياً

ولكن، إن ما يسمى «عصر الإقطاع» لم يكن سوى تلك الأنظمة المتخلفة التي سادت أوروبا في القرون الوسطى، والتي لا تصلح أبداً مقياساً للتطور الإنساني في تلك الحقبة من التاريخ، حيث في مكان آخر كان يتمركز نظام متقدّم وعالمي هو النظام العربي الإسلامي، وهو النظام الذي أخرج حقاً العالم من مأزقه حسبما شرحت الماركسية، فإذا كان العصر الأوروبي، الصناعي الرأسمالي، قد انطلق من مقدمات منطقية، هي نظام المانيفاتورة، فإن العرب هم من هيأ لتكنيك المانيفاتورة وليس الإقطاع الأوروبي. إنها الممارسات الطويلة للتجار والحرفيين العرب والمسلمين. أما اقتصاد الإقطاع الأوروبي فكان اقتصاداً طبيعياً تستهلك فيه الأسرة ما تنتجه من قيم استعمال فجّة ليس فيها أي أثر للإبداع،فاقتصاد الإقطاع الأوروبي كان راكداً، آسناً، لم تحركه ولم تطهرّه تيارات الأسواق التجارية العالمية، ولم يكن يملك أية قاعدة مادية ينهض عليها نظام المانيفاتورة المتقدم، وهكذا فإن العصر الوسيط بين الرق والرأسمالية هو عصر الحرفة والتجارة العربي الإسلامي، وليس ما يسمى بعصر الإقطاع.

كانت الصناعات الحرفية المحرّرة في العصر العربي الإسلامي ممتدة إلى الأرياف، حيث الإنتاج الزراعي ينهض على الأيدي العاملة الزراعية، التي كانت بأكثريتها حرفية، حرّة أو محرّرة، تنتج على أساس المحاصصة بينها وبين صاحب الأرض، أو بينها وبين التاجر المموّل للزراعة بالقروض النقدية أو العينية، أما الأوساط العربية الإسلامية الحاكمة فكانت من التجار!

الرأسمالية نقيض الحرفة لا الإقطاع!

لا يشكل الإنتاج الزراعي، في كل مجتمع وفي أي طور تاريخي، إلا جزءاً أو قطاعاً من الإنتاج الإجمالي. وفي عصر ازدهار الحرفة والتجارة العربي الإسلامي، كما في عصر ازدهار الإنتاج الرأسمالي الأوروبي، يكون مركز ثقل الإنتاج ومحرّكه قائماً في المجتمعات المتقدّمة، أي في القطاعات الصناعية الحرفية أو الميكانيكية، حيث يتم إنتاج وسائل الإنتاج والقيم الأخرى المتممة على أساس من المعارف والمهارات التي هي حصيلة التقدّم الإنساني عموماً، وليس على أساس الزراعة، ولذلك لا يبنى على علاقات الإنتاج الزراعي الإقطاعي أي طور أو عصر عالمي، فالرأسمالية لم تكن نقيضة الإقطاع في اوروبا أو في غيرها، بل نقيضة الصناعة الحرفية ووليدتها في آن. إنها ثورة على نظام الحرفة السائد حينذاك، وهي كانت ضربة ثورية رأسمالية في أضعف حلقات النظام الحرفي العالمي العامل، فقد نهضت المؤسسات الصناعية الأولى للنظام الرأسمالي (المانيفاتورات المتقدمة على الصناعة الحرفية العربية) في ايطاليا المطلة على المشرق العربي والمتصلة به اتصالاً وثيقاً، ثم امتدّ تيار الثورة الرأسمالية الناهضة باتجاه مناطق المقاومة الأضعف، أي باتجاه العمق الأوروبي المتخلف، وعندما كانت الرأسمالية تصطدم أثناء صعودها بالعقبات المحلية، أي بالتخلف الإقطاعي الأوروبي، فإنها كانت، في جوهر هذا التناقض الظاهري، تناضل ضدّ نقيضها الحقيقي، أي ضدّ سلفها الناهض في مراكز العالم المتقدمة، أي ضدّ الصناعات الحرفية الراسخة في بغداد ودمشق والقاهرة، وطشقند وسمرقند وغرناطة .. الخ

العقيدة السياسية هي الفارق الحاسم

في كل عصر من العصور البشرية يسود أكثر المجتمعات تقدماً بسيادة نظامه على جميع الأنظمة الأخرى في الجملة الإنسانية العالمية عموماً، فيحتوي تلك الأنظمة بشكل من الأشكال المناسبة، لتصبح امتداداً له في أصقاعها، ولتحمل جميعها عنوانه السائد، سواء منها تلك الأنظمة المتبقية من عصر سابق، أو تلك التي تشكل إرهاصاً للعصر التالي القادم الذي لم ينهض بعد. وبالطبع، ليس ثمة خلاف على إحراز التقدّم المادي وتقدير أهميته وضرورته، إنما يقع الخلاف ويأخذ شكل حروب رهيبة بسبب العقيدة السياسية للعصر والموقف منها، أي بسبب التناقض الأزلي بين النزعات الإنسانية العادلة والنزعات الاحتكارية الظالمة، وعندما تكون إدارة العالم في أيد إيجابية فإن ذلك لا ينفي الحروب نهائياً لكنها تكون، عموماً، دفاعاً عن مصالح الأكثرية البشرية، أما عندما تقع الإدارة في أيد سلبية فإن الحروب تشن ضدّ الأمم عموماً، وذلك هو الفارق بين العصر العربي الإسلامي وبين العصر الأوروبي الأميركي. إن العقيدة السياسية هي الفارق الحاسم.

لقد جرى طمس ذلك العصر الإنساني السمح، الذي نهض بين عصر الرق وعصر الرأسمالية، خلافاً لجميع الوقائع التاريخية الكبرى التي تفقأ العين، والتي ما زالت ملموسة حتى يومنا هذا،

وأسدلت أستار سميكة على إنجازات تلك الثورة العربية الإسلامية التي اقتحمت قلاع العبودية، متمثلة بالإمبراطورية الفارسية والرومانية، وأسست مادياً وعلمياً للعصر الراهن الذي أعلنها قادته حرباً مفتوحة ضارية، ما زالت مستمرة، هدفها إزالة العرب والمسلمين عن طرق التجارة العالمية الكلاسيكية أولاً، ثم من ديارهم، ومن الوجود إن أمكن! وقد حدث ذلك، ومازال يحدث، في حالات من التعصب الأعمى الذي لا يتفق بأي حال – ويا لها من مفارقة – مع حجم التقدم العلمي والتقني الذي يحتاج إلى تعاضد وتناغم جهود المجتمعات الإنسانية!

ومن غرائب هذا العصر الأوروبي الأميركي أن تأتي النظرية العلمية المادية لتحكم الحلقة الأوروبية في عرضها غير البريء لتسلسل العصور البشرية، وخاصة ما يتعلق بما يسمى «عصر الإقطاع»، الأمر الذي أشاع البلبلة على أوسع نطاق، وأدى إلى عدم الاستواء في النتائج، فقد صيغ تاريخ العالم، بجميع المقاييس والمفاهيم، باعتباره تاريخ أوروبا، وليس من شك في أن هذه الصياغات أسهمت في التأسيس لهذه المظالم الكبرى والإضطرابات العظمى التي نعيشها اليوم.

إعادة إعمار العراق تعني التهامه بالكامل !

من يوغسلافيا المنهارة، إلى العراق الصامد، إلى السودان المتأهب، تنطلق فرق الشركات الربوية عابرة القوميات في سباق محموم للاستيلاء على ممتلكات هذه البلدان! إنها شركات المال الحرام والأعمال الشائنة غير المشروعة! إنها الشركات التي تخطت الانتماء الوطني والقومي والإنساني، وتخطت القوانين السماوية والوضعية، غير آبهة لأي اعتبار أخلاقي، فلا شفقة ولا رحمة ولا تردّد في تدمير المدن على رؤوس ساكينها وإبادة مئات الألوف من الأطفال والنساء والشيوخ! إن فرق هذه الشركات تنطلق في أعقاب الجنود الذين يمهّدون لها الطريق بتدمير المجتمعات البشرية التي تشكل عائقاً يحول دون وصولها إلى أهدافها الوضيعة، وهذا العائق ليس عسكرياً بالضرورة، وليس مقاوماً مسلحاً بالضرورة، بل كثيراً ما يكون مسلحاً بإرادته المعنوية وبالقوانين فحسب، غير أن ذلك لا يشفع له، فالجنود النظاميون الذين يقومون بدور العصابات المسلحة في خدمة الشركات الربوية يعاملونه معاملة المحارب المسلح، كما هو الحال في مدينة الفلوجة الشهيدة الباسلة.

التهام بلدان الاتحاد اليوغسلافي بالكامل !

إنهم ينطلقون للاستيلاء على ممتلكات الشعوب الأخرى عنوة واقتداراً، وعندما تنهض الشعوب لمقاومتهم دفاعاً عن وجودها يلصقون بها تهمة الإرهاب، وتهمة اضطهاد أقلياتها، وتهمة العداء للحضارة تحت عنوان صراع الحضارات! إنها التهم اللفظية التي لا تعني سوى تغطية عمليات الإخضاع والسلب والنهب التي ينطلقون لتحقيقها، ففي عام ١٩٩٩ وبّخ توني بلير حكومة بلغراد الجديدة لفشلها في برنامج «الإصلاح الاقتصادي» أو «إعادة الإعمار» الذي يعني تطبيقه تسهيل التهام بلدان الاتحاد اليوغسلافي السابق، ولم يوبخها على جرائمها في إقليم كوسوفو! والحال أن قاذفات القنابل الثقيلة، الأميركية والإنكليزية، التي ألقت أطنان القنابل ضد المدن اليوغسلافية كان هدفها الفصل بين المجتمع وبين ممتلكاته التي سوف يتم الاستيلاء عليها من قبل الشركات الربوية بعد «خصخصة» جميع الأصول المملوكة من الدولة والمجتمع! لقد كانت يوغسلافيا آخر كتلة اقتصادية كبيرة في الجنوب الأوسط من أوروبا، وكانت لا تزال خارج دائرة هيمنة الشركات التي تعمل انطلاقاً من الغرب، حيث الإدارة الذاتية كانت ما تزال هي السائدة فيها.

لقد شملت الملكية العامة في يوغسلافيا صناعة البترول، والمناجم، والسيارات، والتبغ، حيث ٧٥٪ من الصناعات كانت قطاعاً عاماً أو قطاعاً مملوكاً اجتماعياً، وحسب قانون «الخصخصة» الصادر في بلغراد عام ١٩٩٧، حدّدت للعمال نسبة ٦٠٪ من الأسهم، فجن جنون الأميركيين والإنكليز، وجرى اعتقال الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش باعتباره «مجرم حرب»! وجيء بحكومة طيّعة تقبل بأن تبيع للشركات والمستثمرين الأجانب ٧٠٪ من القطاع الاقتصادي المملوك من قبل الدولة والمجتمع، وأن تبقي للعمال ١٥٪ من الأسهم، ومثلها للدولة!

في العمليات الحربية الضخمة التي قام بها الأميركيون وحلفاؤهم عام ١٩٩٩ ضدّ يوغسلافيا، استهدف القصف العنيف الشركات المملوكة من قبل الدولة والمجتمع أكثر مما استهدف القوات العسكرية، فقد دمّروا ١٤ دبابة يوغسلافية فقط، لكنهم قصفوا ٣٧٢ منشأة صناعية تحوّل عمالها إلى

عاطلين، أما المصانع الأجنبية ومصانع القطاع الخاص فلم تتعرض إطلاقاً لأي قصف أو أي أذى!

لقد كانت الغنيمة الأعظم للغزاة في يوغسلافيا هي الثروات في إقليم كوسوفو: احتياطات الفحم في أوروبا، كميات هائلة من الفحم الحجري، والرصاص، والزنك، والذهب، والفضة، والبترول! أما جوهرة الغنائم فهي مجمع مناجم تريبتشيا الذي كانت قيمته عام ١٩٩٧ في حدود خمسة مليارات دولار، وقد استولى على هذا المجمع ٢٩٠٠ من جنود حلف الناتو، وطردوا عماله ومديريه بقنابل الغاز والرصاص المطاطي! باختصار: إن ما حدث في يوغسلافيا كان عملية سلب ونهب عملاقة، وإعادة إعمارها لا تعني سوى إعادة إنتاج ما يستحق السلب والنهب، يقوم فيها المجتمع بدور الخادم المأجور، أما جميع ما قيل عن أسباب الأحداث فهو إما مختلق لا أساس له، وإما ثانوي جداً جرى تضخيمه إلى المستوى الكافي لشنّ الحرب!

التهام أصول الدولة العراقية!

في العراق، انطلقت أيضاً فرق الشركات الربوية، خلف الجنود المدجّجين بالسلاح الحضاري الديمقراطي! ومنذ اللحظات الأولى للاجتياح بدأ الانقضاض على أصول الدولة العراقية والتهامها. لقد أمسكت الآلة العسكرية الأميركية بالعراق لشلّ مقاومته، وأطلقت أيدي فرق الشركات الربوية في عمليات نهب الغالي والرخيص، والثقيل والخفيف!

غير أن ما حدث في العراق هو تطلع الأميركيين إلى الانفراد بالفريسة والتهامها لوحدهم بواسطة شركاتهم التي يملك بعضها وأهمها حكام واشنطن بالذات، فكانت تلك غلطة وبخّهم عليها «عقلاء» الولايات المتحدة، حيث الاحتلال الأميركي للعراق يحتاج إلى إمكانيات الأوروبيين المادية والسياسية، خلافاً لما توهمه بوش وتشيني ورامسفيلد وبقية الفريق الحاكم، وعندما اصطدموا بتصاعد المقاومة العراقية الباسلة خلال أشهر قليلة كانوا قد التهموا أصول الدولة، وفككوا أجهزتها، ليجدوا أنفسهم معلقين في الفراغ، فما التهموه يفترض أنه لا يتجاوز على ضخامته «المقبّلات» الفاتحة للشهية، فإما أن ينسحبوا وإما أن يتابعوا! وكانت المتابعة تعني السيطرة على المجتمع، وتعني نجاحهم في افتعال حرب طائفية وعرقية على الطريقة اليوغسلافية، وتعني تشكيل حكومة وقوات محلية تابعة، وضمان استمرار الإنتاج في حقول النفط خاصة، وهذا جميعه بدا صعباً للغاية من دون مساعدة الأوروبيين الدهاة، الذين استبعدوا منذ البداية بطريقة مهينة!

اليوم، يريد الأميركيون الحصول على مساعدة الأوروبيين لقاء حصة معقولة من الغنائم التي يجري تقاسمها تحت عنوان «إعادة إعمار العراق». غير أن أوضاع الاحتلال في العراق اضطربت أشدّ الاضطراب بفضل المقاومة، بحيث يبدو شبه مستحيل إجراء الانتخابات الصورية العامة الموعودة، ويبدو شبه مستحيل إقامة حكومة قوية موالية وتشكيل قوات محلية كافية، الأمر الذي يجعل الأوروبيين مترددين في تلبية نداءات الأميركيين بالمساعدة، ويدفع القوات الأميركية إلى الإيغال في ارتكاب الجرائم البشعة، التي بدأت تأخذ شكل عمليات إبادة جماعية للعراقيين، كما هو الحال في الفلوجة الشهيدة البطلة. لكن العراق ليس الفلوجة وحدها فحسب، علماً أنها قادرة يقيناً على الانبعاث المقاوم بصورة متجدّدة، ناهيكم عن أن القضية ليست قضية العراق وحده، فالسودان وغيره على الطريق هدفاً لفرق الشركات الربوية المتوحشة، وبالتالي فإن باب الاحتمالات الكبرى مفتوح على مصاريعه، ولا يستطيع أحد الجزم أنها احتمالات في صالح الأميركيين!

الاتجاه نحو تهدئة الجبهة الفلسطينية

جرى تحقيق بعض النجاحات «السلمية» في الساحة الفلسطينية من أجل تحسين وضع الولايات المتحدة في العراق، ومن أجل تحقيق الدعم الجماهيري للعمليات الحربية الأميركية هناك، فكان ردّ آرييل شارون أنه مع تحقيق مثل هذا النجاح ولكن ليس على حساب «أمن إسرائيل»، وأنه مستعد لتقديم بعض التنازلات، لأن الإسرائيليين مع نجاح الأميركيين في العراق!

وهكذا يبدو أن الاتجاه الأميركي يؤشر نحو سعي لتحقيق تهدئة في الجبهة الفلسطينية تساعدهم على التفرّغ أكثر لجبهة العراق، وتساعد أصدقاءهم، خصوصاً من القادة العرب والمسلمين، على مؤازرتهم دون حرج أو تلكؤ تسببهما مأساة البسالة الفلسطينية التراجيدية التي فاقت كل تصوّر!

الهزيمة تعني الرضوخ السياسي !

عبر أربع سنوات من انتفاضة الأقصى ألحق الأميركيون والإسرائيليون أضراراً فادحة بالشعب الفلسطيني، لكن أرباحهم العسكرية ضدّ العزّل تحوّلت إلى ما هو أسوأ من الخسائر حين عجزوا عن إرغام الفلسطينيين على الرضوخ سياسياً، وهكذا بدأت تظهر بعض المواقف الأميركية والإسرائيلية التي اعتبرت عمليات التدمير الشامل في الضفة والقطاع غير ضرورية لتحقيق «أمن إسرائيل»، بل هي تسببت في أذى شديد لحق بالكيان الصهيوني حيث كشفت جوهره الاستئصالي العنصري! ثم إن المقاومة الفلسطينية مهما تصاعدت لن تخرج – حسب قولهم– عن نطاق السيطرة الإجمالية، ولن تشكل أبداً خطراً جدّياً على «أمن إسرائيل» المضمون من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي يجب إعطاء الأولوية للعمل السياسي، مترافقاً مع عمليات عسكرية محسوبة ومحدودة، وسوف يتحقق في النهاية احتواء الفلسطينيين وتبديدهم!

لقد ألقت هذه المواقف الأميركية والإسرائيلية باللائمة على الرئيس الأميركي الذي أطلق يد شارون الدموية بلا حدود، مستنداً إلى خلفية أميركية لاهوتية تلمودية تبيح سفك دماء الأغيار عند الحاجة، الأمر الذي جعل بعض الإسرائيليين يكتبون أن الولايات المتحدة انتخبت «عدو إسرائيل» لولاية رئاسية ثانية، لأنه سوف يتسبب في تدمير البنية الإسرائيلية النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وسوف يلقي ظلالاً قاتمة على مستقبلها المنشود!

المفاجآت في انتفاضة الأقصى !

عشية انتفاضة الأقصى كانت القيادة الفلسطينية منهمكة في محاولة وضع قرارات الأمم المتحدة على طريق التنفيذ (وليس موضع التنفيذ الفوري) خاصة ما يتعلق منها بالقرار ٢٤٢ الخاص بنتائج حرب عام ١٩٦٧ والعودة إلى حدود ما قبلها مباشرة، غير أن المتطرفين الأميركيين والإسرائيليين كانت لهم حساباتهم الأخرى، فجاءت حادثة اقتحام شارون للحرم القدسي، وهي عملية مدروسة ومقصودة بالطبع، وانفتحت الأبواب على مصاريعها للانتفاضة الشعبية، حيث حتى الإنسان الفلسطيني البسيط يعي أن تلك الحادثة تعني إصرار الصهاينة على تقويض الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، وما يتبع ذلك بداهة من ابتلاع الضفة باعتبارها «يهودا والسامرة»!

لقد عزّزت تلك الحادثة قناعة الشعب الفلسطيني بعدم جدوى الجهود السياسية لوحدها، فهبّ هبّة رجل واحد، معتقداً أنه سوف يتلقى التأييد والدعم بلا حدود من الأنظمة العربية، خاصة بعد أن تسلّم شارون بكل ما يمثله مقاليد إدارة الحرب، مدعوماً دعماً مطلقاً من الإدارة الأميركية الصهيونية السافرة، وإذا بالمواجهة الهائلة، التي تطورت إلى حرب شاملة، تفرز عدّة مفاجآت منها:

أولاً: فوجئ الفلسطينيون بتلكؤ الأنظمة العربية في نجدتهم، ليس عسكرياً بل سياسياً واقتصادياً، ثم فوجئوا بها تتحول إلى جدار عازل، سميك وجامد وأصمّ، يحاصرهم ويحول دون تفاعل أشقائهم من أبناء الأمة معهم، ثم فوجئوا بها تتعاون من أجل إخماد انتفاضتهم!

ثانياً: فوجئ الأميركيون والإسرائيليون بصمود الفلسطينيين واستبسالهم وتدافعهم للاستشهاد أطفالاً ونساء ورجالاً، فزجوا في الميدان بكامل ثقلهم العسكري، وانطلقوا في عمليات إبادة شاملة وتدمير واسع ضدّ الفلسطينيين العزّل عموماً وبلا استثناء!

ثالثاً: فوجئت إدارة بوش بالمقاومة العراقية العظيمة التي قلبت حساباتها رأساً على عقب، فأربكت تقدمها «الشرق أوسطي» ووضعت مشاريعها الاستراتيجية الكبرى في مهب الرياح، الأمر الذي جعلها تتجه اليوم إلى تحقيق تهدئة، أو هدنة، على الجبهة الفلسطينية، كي تتفرّغ تماماً للشأن العراقي، وقد مهّدت لذلك باغتيال القادة الفلسطينيين من جميع المستويات، فلم تتورع عن اغتيال الشيخ الجليل المقعد أحمد ياسين، مثلما لم تتورع عن دفع الرئيس ياسر عرفات إلى الموت!

إجمال نتائج انتفاضة الأقصى ؟

على الرغم من التفوق المطلق لقوات العدو، وبغض النظر عن عظمة المقاومة العراقية وتأثيراتها، كانت لانتفاضة الأقصى نتائجها الميدانية الإجمالية التي أذهلت الأميركيين والإسرائيليين، نعرض منها بالأرقام حتى آب/ أغسطس ٢٠٠٤ – حسب نشرة لمؤسسة القدس– ما يلي:

بلغ عدد الشهداء ٣٤٧٤ فلسطينياً، منهم ٧٨٠ طفلاً و٢٣٩ امرأة، بينما قتل من الإسرائيليين ١٠٠١، أي أن النسبة هي ٣ إلى ١، ودلالة ذلك واضحة لصالح الفلسطينيين قياساً بموازين القوى التي هي مطلقة لصالح الإسرائيليين!

جرح ٥٥١٣٨ فلسطيني، منهم ٦٢٨٠ معاقاً، و٢٥٤٠ امرأة، أما إصابات الإسرائيليين من الجرحى فبلغ عددها ١١٣٥٦ إسرائيلياً!

بلغ عدد الأسرى ثمانية آلاف فلسطيني بينهم ٨٣ فلسطينية، وبالمقابل بلغ عدد الفارين من الخدمة في الجيش الصهيوني عشرة آلاف جندي، إضافة لتراجع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين من ٦٠ ألفاً عام ٢٠٠٠ إلى ٩ آلاف عام ٢٠٠٤!

دمّر الصهاينة ٦٧٥٧ منزلاً فلسطينياً تدميراً تاماً، وصدّعوا ما يقارب ٦٥ ألف منزل، وأغلقوا ١٢ جامعة ومؤسسة تعليمية عليا، وعطلوا الدراسة في ١٢٥ مدرسة، وقصفوا بقنابلهم ٣١٦ مؤسسة تربوية تعليمية، وحوّلوا ٤٣ مدرسة إلى ثكنات عسكرية، كذلك جرّفوا ٦٨٠١١ دونماً من الأراضي الزراعية، واقتلعوا ١١٣٤٤٧١ شجرة، وهدموا ٢٨٨ بئراً، وخرّبوا ١١٥٣ خزاناً للمياه! وبالمقابل خسر الإسرائيليون ٨٪ من الناتج "القومي" أي ما يعادل ٨,٥ مليار دولار، وأغلقت أبوابها ٣٦ ألف مصلحة تجارية حتى عام ٢٠٠٣ فقط، وتراجع معدّل الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٧٠٪، وانخفضت قيمة العملة الصهيونية بنسبة ٢٥٪، وبلغت نسبة البطالة ٢٨٨ ألفاً، ونسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر ١٨,٥٪، ليبلغ إجمالي عدد الفقراء في الكيان الصهيوني ١,٣ مليون نسمة!

ليست مهمة الفلسطينيين وحدهم !

إنه ليتوجب علينا أن نتذكر وظائف المشروع الصهيوني الاستيطاني الذي أريد له أن يكون قلعة محاربة لصالح الغرب ضدّ الآسيويين والأفريقيين، كما كتب هرتزل، وجسماً قوياً غريباً يفصل بين عرب المشرق وعرب المغرب، ويحول دون نهوض الأمة العربية، حسب ما ورد في تقرير لجنة بنرمان الإنكليزية عام ١٩٠٧، فهذا المشروع لم ينشأ ضدّ الفلسطينيين تحديداً وحصراً، بل هو يدمرهم ويستأصلهم في طريقه إلى إخضاع واستعباد العرب والمسلمين عموماً، وإذا كان الأميركيون والأوروبيون قد حرصوا على إظهار الصراع فلسطينياً/ يهودياً فذلك لأسباب تكتيكية لا تخفى على عاقل مهما كان بسيطاً، ومع ذلك فقد برزت العقبة الفلسطينية لوحدها، وفي حدّ ذاتها، صلبة كأداء يستحيل التغلب عليها، تواجه منفردة عزلاء مشروعاً استعمارياً يستهدف مئات الملايين من أشقائها، وليس من ريب في أن أية تهدئة، أو هدنة، طالت أم قصرت، لن تكون غير "استراحة المحارب" كما يقال، سواء بالنسبة للأميركيين والإسرائيليين أم بالنسبة للعرب والفلسطينيين!

الارتزاق الاستثماري في حرب العراق

في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢ أعلنت قيادة الجيش الأميركي أن ما يزيد على ٢٠٠ ألف وظيفة في وزارة الدفاع سوف «تلزم» للشركات المدنية الخاصة في إطار المرحلة الثالثة من أعمال خصخصة قطاعات القوات المسلحة! وبالطبع، إذا كان لا بد من استطلاع آفاق هذا التوجه مسبقاً، وتحديد ميادين النشاط العسكري/التجاري قبل الانطلاقة الكبرى على طريق خصخصة الحروب، فقد كان العراق أحد الميادين الرئيسية التي تم استطلاعها في وقت مبكر، وتحضيرها كساحة حرب مفتوحة للارتزاق الاستثماري!

لقد قوبل إعلان قيادة الجيش الأميركي، عن تلزيم مئات ألوف الوظائف العسكرية لشركات خاصة، بانتقادات واسعة وقوية، حيث رأى العديد من الخبراء أن هذا التصرف الجانح في ما أريد له أن يكون عملية إصلاح بنيوية، لن تنتج عنه بالضرورة فعالية أكبر، فإذا كان أحد الأهداف الكبرى هو تخليص الجيش من أعباء تلك الوظائف فإن عدد الموظفين العاملين بموجب عقود مع وزارة الدفاع كان أكبر بأربع مرات من عدد الموظفين المدنيين، الأمر الذي دفع روبرت هارناج رئيس الاتحاد الأميركي للموظفين الفيدراليين للتصريح بما معناه أن هذا التحول نحو خصخصة قطاعات الحرب يهدف الى التنصل الرسمي من المسؤولية الأخلاقية والقانونية إزاء ما ينجم عن الحروب!

التحرر من القوانين والأخلاق!

لقد جرى توقيع أكثر من ٣٠٠٠ عقد بين الحكومات الأميركية المتعاقبة وبين الشركات الخاصة، في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤، تضمنت تلزيم خدمات الحرب الخارجية الى جانب الجيش الأميركي، وبلغت قيمة تلك العقود أكثر من ٣٠٠ مليار دولار، وقد دخلت الشركات الأميركية الخاصة، متعددة الجنسيات،تدريجياً الى قطاعات الجيش، عبر الزيادات التدريجية في عدد الموظفين من القطاع الخاص العاملين في ميادين المعارك الى جانب القوات المسلحة الأميركية. وقد توزع أولئك الموظفون على قطاع الخدمات اللوجستية، وورشات الصيانة، وأقسام الهندسة الحربية، ومؤسسات تطوير أنظمة الأسلحة الحربية. وبينما كانت نسبة الموظفين من القطاع الخاص واحداً الى كل مئة جندي خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، فقد ارتفعت هذه النسبة الى واحد من عشرة في العام ٢٠٠٣، أما في العام ٢٠٠٤ فقد احتل العاملون من القطاع الخاص الحجم الثاني في قوات احتلال العراق، أي ما يعادل ٢٠٪ من قوات الاحتلال الأميركية!

من المبررات غير الصحيحة التي اعتمدت عليها الإدارات الأميركية المتعاقبة أن هذا التحوّل نحو القطاع الخاص سوف يكون لصالح التوفير في الموازنة العامة، غير أن الوفر المؤمل لم يتحقق، وما حدث هو أن الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات أصبحت أكثر قدرة على تحويل بنود الميزانية الأميركية لصالحها. إن الاستراتيجية الأميركية في حربها ضدّ «الإرهاب» في العالم عموماً، وهي

استراتيجية الحروب المتفرقة التي يجب أن تكون محددة المكان، وبسيطة، ومفتوحة الزمان، أي دائمة، هذه الاستراتيجية صارت مهمتها فتح أسواقٍ للارتزاق الاستثماري في خدمة الشركات، وصار الحفاظ على زعامة واشنطن للعالم مجالاً دولياً لنشاط المرتزقة المدنيين الذين مكنوها من الانسحاب العسكري من بعض المناطق الأقل أهمية، وأخذوا على عاتقهم التخفيف عن قواتها المسلحة، بتحمل الأعباء الأقل حيويةً، والانطلاق متحررين من كل قيد قانوني أو أخلاقي!

اختلاق الحرب وبيع احتياجاتها!

بالاعتماد على عشرات ألوف المرتزقة، الذين جندتهم الشركات الخاصة، تحررت قيادة الجيش الأميركي الى حد كبير من الرقابة الإدارية، والإجراءات البيروقراطية، ومن رقابة الكونغرس فيما يتعلق بإقرار إرسال القوات الى حيث يجب أن ترسل في أنحاء العالم، وبالتحرر من مسؤولية القتلى، وصار بإمكانها الإسهام في تنفيذ عمليات تتناقض مع الخيارات الرسمية، وقد تحقق ذلك بنجاح في الحرب اليوغسلافية، حيث كانت الحكومة الأميركية قد أعلنت حيادها في معارك البوسنة، وأن قواتها هي لحفظ السلام، لكن قيادة الجيش الأميركي تركت لإحدى الشركات الخاصة مهمة تدريب وتسليح أحد الجيوش المحلية، خلافاً لقرارات الحظر الصادرة عن الأمم المتحدة، ومكنت ذلك الجيش من الإعداد للهجوم الكبير على كرايينا في العام ١٩٩٤!

لقد حققت الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة كبيرة على ساحات المعارك القائمة والمرتقبة، وراحت تقترح التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الحديثة، وحسب أحد المدراء فإن الخدمات الحربية التي تقدمها هذه الشركات تتكامل مع منتجاتها! أي أن الشركات تخلق الأزمة، وتفجّر الحرب، وتلفّق احتياجات هذه الحرب من الوسائل والأدوات كي تتاجر بها! إن هذا كله يحدث بعيداً عن الرقابة المركزية والميدانية! إن مرتزقة الاستثمار الحربي، المسلحون بالعقود وبالتلزيمات وبالمدافع أيضاً، يمارسون عمليات التدمير الشامل بلا رقابة ولا قيود الى الحد الذي يهدد التوازن في القوات النظامية! وفد صرّح كينيث روس المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان أنه: إذا كانت وزارة الدفاع الأميركية تنوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص لتنفيذ مهمات عسكرية أو استخباراتية فيتوجب عليها التأكد من أنهم يخضعون لبعض قيود وأشكال الرقابة القانونية، ذلك أن السماح لهؤلاء بالعمل وسط فراغ قضائي يعتبر تشجيعاً لارتكاب التجاوزات!

اختبار التلزيم قبل قوننته!

لقد أصبح تلزيم الخدمات العسكرية للشركات الخاصة عملاً تقليدياً. وبحكم الخيار الاستراتيجي الأميركي باتت عقود التلزيم وعقود المرتزقة مندمجة على أرض المعركة، فقد أوكلت مهمة حماية المواقع الحساسة في العراق الى شركات خاصة من دون رقابة حقيقية عليها، وأعلنت الحكومة الأميركية أن شركة «إيرينز إيراك ليميتد» هي من سوف يتولى إعداد آلاف العراقيين من أجل حماية منشآت خط أنابيب نفط كركوك–جيهان. ومن أجل إعداد المجندين المرتزقة استعانت الشركة بأعداد كبيرة من عناصر شرطة جنوب أفريقيا السابقين، وسرعان ما انتشرت حمّى الارتزاق الاستثماري في أوروبا، وراح موظفو القوات العسكرية يتحولون الى شركات القطاع الخاص العاملة في العراق، حيث الأجور تفوق عشرة أضعاف أجورهم الرسمية! وبما أن المجال انفتح لكل من هب ودب فقد انعكس ذلك على

مستوى خدمات المرتزقة، ناهيكم عن جرائمهم كالخطف والاغتيال، الأمر الذي يثير قلق أعداد متزايدة من القادة العسكريين الأميركيين!

ولكن، بينما تتزايد أعداد المرتزقة تتعاظم بالمقابل عمليات المقاومة العراقية كماً ونوعاً. إن شركة «فينيل كوربوريشن» التي وقعت عقداً مع البنتاجون (منتصف عام ٢٠٠٣) قيمته ٤٨ مليون دولار لم تحقق النجاح المطلوب في إنشاء نواة الجيش العراقي الجديد الذي يراد منه أن ينوب عن القوات الأميركية وأن يعمل بإمرة الشركات التي خلقته! وقد ارتفع الأجر اليومي لبعض المرتزقة الأجانب الى أكثر من ألف دولار، الأمر الذي يعني مصلحة المرتزقة في مزيد من التورط الحربي الأميركي!

يقول الباحث سامي مكّي: إن الارتزاق الاستثماري هو التعبير الجليّ عن ظهور حروب من نوع جديد، وعن إضعاف دور الدول على الساحة الدولية، وبما أن عمليات الارتزاق أقلعت في إطار السياسات الحكومية، وأنها تجسّد مسبقاً الحروب التي ستتضاعف في نظام العولمة، فإن خصخصة الحرب في العراق تسمح، بكل بساطة، بأفضل اختبار لانعكاسات التلزيم قبل قوننته!

الاكتفاء بالتعبير ديمقراطياً عن الآلام المبّرحة!

عندما يكون امرؤ موجوعاً وجعاً لا يطاق، بسبب علة خطيرة تهدّد حياته، فإنه لمن السخف الإجرامي أن ننشغل بمعالجة انفعالاته، فنطالبه أن لا يصرخ، أن لا يتلوى، أن لا ينتفض! ونوبّخه بل نضربه إذا أصاب من حوله بقبضته أو قدمه أو رأسه، وندعوه إلى التعبير عن وجعه الذي لا يطاق بأسلوب مهذب متحضر! إن واشنطن تدعو الشعوب الموجوعة، التي دخل بعضها في طور الاحتضار، إلى التعبير عن آلامها الرهيبة بأسلوب مهذّب، متحضّر، ديمقراطي، وأن تتجاهل العلّة الكامنة وراء أوجاعها!

الآلام المبرحة للمواصلات والاتصالات!

إن ٧٠٪ من مواقع التجارة الإلكترونية العالمية، على مواقع شبكة الإنترنت، محجوزة ومتوضّعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن ٩٠٪ منها تنطق باللغة الإنكليزية! إن كل ٣٠٠ إنسان أفريقي يمتلكون اليوم خط هاتف عادي واحد، مقابل ١٠٠٪ في الدول الاسكندنافية! وإن ٤٠٪ من أجهزة الكمبيوتر في العالم موجودة في الولايات المتحدة وحدها، وأربعة أخماس مالكي الهواتف الخليوية يقيمون في دول الشمال الثرية! أما في بنغلادش، مثلاً، فهناك خط هاتفي عادي واحد لكل ٢٧٥ إنسان، حيث ٩٠٪ من قرى هذا البلد (٨٦ ألف قرية) لا توجد فيها أية وسيلة على الإطلاق للوصول إلى خدمة الهاتف العادي! بل إن أكثر من مليار إنسان في هذا العالم، الذي تضطهده واشنطن على مدار الساعة، لم يجر أي منهم مكالمة هاتفية طوال حياته (مقالة مها جديد: العولمة والفجوة الرقمية) فهل هذا ذنبه، وتقصير منه؟ كلا! فالسبب يكمن في أن البلدان الثرية «المتخمة رقمياً» تسيطر أصلاً وفي الوقت نفسه على أسواق البورصة، وعلى مصادر المواد الخام، والأسواق الدولية، والنقل الجوي والبحري، وتوفرّ لمجتمعاتها بواسطة القوة الصماء الباغية أعلى مستويات الحياة على حساب عوز وشقاء وفناء مجتمعات الجنوب التي تشكل أربعة أخماس سكان العالم! إنها آلام مبرحة في ميدان المواصلات والاتصالات، سببها الاحتكار الدولي والاضطهاد الأميركي، غير أن الإدارة الأميركية لا ترى علاجاً لهذه العلة الموجعة سوى في التعبير الديمقراطي عن الألم!

أوجاع ميدان المال والأعمال!

إن هوّة التفاوت الاقتصادي والثقافي بين الشمال والجنوب، بين الخمس والأربعة أخماس، تتسع أكثر فأكثر، وواشنطن تقود عملية توسيعها وليس ردمها، فأكثرية سكان العالم تنوء تحت وطأة مديونية بلغت ٢٥٠٠ مليار دولار دولار خلال العام الماضي، ودول الشمال الثرية المتخمة لا تتوانى عن تقديم المساعدات للأكثرية المسحوقة في الجنوب وإن بصورة متناقصة، غير أن حجم المديونية يعادل ٥٠ ضعف حجم هذه المساعدات! ولا يحتاج الإنسان إلى كثير من الخبرة كي يكتشف أن «المساعدات» لا تعدو كونها حلقة في اللعبة الربوية الجهنمية التي يمارسها الاحتكاريون، فمقابل كل دولار واحد تتلقاه البلدان الفقيرة من البلدان الثرية على شكل معونة للتنمية تستردّ الدول الثرية سبعة دولارات كجزء من

سداد الديون، أي أنها عملية استعباد والتهام أبدية لا مجال للخلاص من شبكتها الشيطانية سلمياً!

إن الدول الثرية بقيادة واشنطن تعتمد اليوم مقولة «التنمية المستدامة» التي تعني أن يستمتع الغرب باحتكاره الأناني للتقدم، والتي تتيح له أن يتصالح مع ماضيه الآثم، وأن يتابع من دون أي إحساس بتأنيب الضمير استمرار مشاهد التخلف ومعاناة المتخلفين في الجنوب، لأن تقدمهم على الطريقة الأوروبية/ الأميركية سوف يلحق أذى عظيماً بمستقبل كوكب الأرض بيئياً، فالتقدم المتكافئ على صعيد العالم أجمع سوف يعني التلوث المميت لكوكب الأرض، ولذلك فإن الحفاظ على التفاوت في التطور – حسب رأي الاحتكاريين – يعني الحفاظ على الحياة، وياللعجب! ويحدث هذا بينما تمتنع واشنطن عن توقيع بروتوكول كيوتو (١٩٩٧) بصدد الحدّ من التلوّث، وهي المسؤولة عن ثلث التلوّث البيئي العالمي (مقالة جورج طرابيشي: خطر تحوّل التنمية المستدامة) لكن واشنطن لا تكفّ عن توجيه النصائح الصارمة لأمم الجنوب بالتعبير ديمقراطياً عن آلامها التي لا تطاق في هذا الميدان!

وجع فلسطين الذي لا يطاق!

يتساءل جورج طرابيشي: أليست حرباً جديدة (عالمية) هذه الحرب التي بدأت يوم ٢٠٠١/٩/١١؟ أليست حرباً لن تعرف نهاية حقيقية إلى أن يكفّ العالم عن كونه منقسماً على نفسه إلى أثرياء ومعدمين، وجارحين ومجروحين؟

إنه تساؤل صحيح، في محله، يصيب كبد الحقيقة، بعيداً عن المصطلحات والتوصيفات الإرهابية الأميركية، وإن العرب، في فلسطين والعراق خاصة، هم أول من أعطي ويعطي هذه الحرب الجديدة تفسيرها الصحيح، ففي فلسطين العربية المحتلة يمضي الصهاينة قدماً على طريق ابتلاعها بالكامل، وتبديد أهلها بالكامل، حيث بينما يتظاهر الصهاينة اليهود وحماتهم الأميركيون أنهم يسعون إلى إعطاء الفلسطينيين دويلة ما يستقلون بها، تؤكد وقائع الاستيطان أن حربهم الإبادية لن تتوقف حتى هلاك الفلسطينيين عن بكرة أبيهم. فالحكومة الصهيونية الحالية، ممثلة برئيسها، تتظاهر أنها تسعى إلى تفكيك بعض المستوطنات وإن عنوة، بينما هي التي قادت عمليات الاستيطان طوال الثلاثين عاماً الماضية في الضفة والقطاع، وهي التي أقنعت المستوطنين أن ما يسمونه «يهودا والسامرة» باقيتان لهم إلى الأبد، وهي التي شيّدت البيوت الكبيرة للمستوطنين، ولبّت جميع مطالبهم، وأوهمتهم أنهم «عمود النار» التوراتي، حتى باتوا يعتقدون أن التوراة لو كتبت اليوم – حسب صحيفة ايديعوت أحرونوت – لخصصت للمستوطنين فصولاً كثيرة! إن شارون هو أبرز من علّم المستوطنين كيف يعاندون، وكيف يضللون، وكيف يتناغمون مع السياسة المخاتلة لحكومتهم، وهو الذي أقنعهم أن كل شيء في «إسرائيل» منوط بشخص رئيس الحكومة، ويزول بزواله من الحكم! وفي مواجهة هذا الفتك السرطاني بالجسم الفلسطيني تدعو واشنطن الفلسطينيين إلى ضبط النفس، والتعبير عن أوجاعهم بهدوء حضاري ديمقراطي غير مسلّح!

العراقيون يواجهون العلّة التاريخية!

تسيطر الولايات المتحدة في أوروبا وحدها على ٢٥٠ ساعة بثّ إذاعي وتلفزيوني من أصل ٢٧٥ ساعة، ولنا أن نتصور حال أجهزة البث في مختلف أنحاء العالم الأخرى! وفي العراق تتشبث الإدارة الأميركية بخطابها الإعلامي الذي يدعو إلى التعبير عن الألم العراقي بإلقاء السلاح والتحول إلى

الانتخابات الديمقراطية والخطاب الديمقراطي، ولا تسمح لأجهزة الإعلام بإبراز العلة المسببة للآلام العراقية، قبل الاحتلال وبعده، والمتمثلة بالإصرار على امتلاك أرض العراق ونفطه واستعباد شعبه! لكن الاستجابة للخطاب الأميركي في العراق لا تعني سوى الانتحار طوعاً، وهو ما يأباه العراقيون الذين لم يغب عن أذهانهم أبداً أن الأميركيين لا يأبهون لنوعية الأنظمة الحاكمة إلا بمقدار تعارضها أو تناغمها مع مصالحهم. لقد هبّ العراقيون يواجهون بصمت، وبحزم وبفعالية، العلة التاريخية لأوجاعهم وأوجاع الأمم جميعاً، ألا وهي الاحتكار الربوي العالمي، الإرهابي المسلّح، الذي دمّر بنية بلدهم التحتية بمجملها، ودمّر مدنهم، وقتل عشرات الألوف منهم، بينما هو يطالبهم بالتعبير عن أوجاعهم التي لا تطاق بصورة مهذّبة، متحضرة، وديمقراطية!

الأمة تواجه الانكفاء الأخطر في تاريخها!

تدور اليوم من حولنا أحداث أشبه بالروايات الخيالية، حيث هناك من يصرّ على الفصل بين أوضاعنا الراهنة وبين خلفياتها ومسبباتها الحقيقية،وهاهي الأمة العربية تعامل كما لو كانت بطلة مسرحية خفيفة ظريفة للأطفال، مأخوذة عن قصة «أليس في بلاد العجائب» حيث توجب على «أليس» أن تصغر وتصغر، إلى حجم الأرنب بل أقل، كي تدخل في جحور القوارض وتتعامل معها!

إنهم يطلبون اليوم من الأمة، تحت مختلف العناوين القاتمة والبرّاقة، أن تتضاءل وتتضاءل، أن تنكفئ وتنكفئ، كي تصبح في حجم الإسرائيليين، ويصبح عقلها ضيقاً أكثر من عقولهم، وبالطبع فإن هذا هو ما يريده الأنكلوسكسون اللوثريون الصهاينة بالضبط!

ولكن إذا كان هذا ممكن الحدوث في الرسوم المتحركة لوالت ديزني فقط، فإن البعض من أبناء أمتنا يأخذونه على محمل الجدّ، ويتجاوبون معه، ويعربون عن قبولهم بالانكفاء والتصاغر جسماً وعقلاً، إلى مستوى الدويلة المصطنعة، ثم مباشرة إلى مستوى أقل هو العشائر والطوائف والتجمعات الاثنية النخبوية، وبالطبع يمكن للمسرحية الخيالية أن تنقلب إلى واقع مأساوي مصطنع، بقوة الإدارات العالمية الباغية وبمساعدة القابلين بالانكفاء من أبناء الأمة، ولكن شرط أن تخلو الساحة من أي أثر للمقاومة الاستشهادية، فبوجودها واستمرارها، النوعي وليس الكمي مؤقتاً، تبقى الروايات روايات، وباستئصالها تماماً تتحلل بنية الأمة وتنحدر نحو العدم! وهكذا فليس مبالغة القول بأن الأمة قد تواجه جدّياً خطر الانكفاء النخبوي الرابع والأخير، الذي يهدد بتقويضها من جذورها، وهو الانكفاء عن القطرية، أو الوطنية، داخل الدويلات المصطنعة، أي الارتداد إلى حالة البدائية والمكونات الأولى التي تعني الانقراض! أما عن الإنكفاءات الثلاثة السابقة، التي حدثت على مدى القرون الخمسة الماضية، فنستعرضها هنا باختصار شديد جداً.

الانكفاء الأول عن الأممية!

في القرن السابع الميلادي حقق العرب مأثرتين جليلتين عالميتين هما: الأولى قيادتهم عملية الانتقال من عصر الرق والعبودية، اليوناني الروماني الفارسي، إلى عصر الصناعات الحرفية المحرّرة الواسعة النطاق، والتجارة الطليقة المنظمة، والتكافؤ والمساواة في العلاقات الداخلية والخارجية بين الأفراد والجماعات. والثانية قيادتهم في الوقت نفسه لعملية توحيد جملة المجتمعات الإنسانية في العالم المتحضّر الذي كان قائماً آنذاك (حوض المتوسط، وحوض الهند، وحوض الصين) وقد نهضت الأمة العربية والإسلامية بأعباء قيادة ذلك العصر الذي دام ثمانية قرون تقريباً، فكانت آدابها وعلومها وقوانينها وسياساتها هي السائدة أممياً إلى حدّ كبير، حتى أن أحد باباوات روما (على سبيل المثال فقط) تخرّج من جامعة قرطبة! لقد كان عصراً عربياً إسلامياً أممياً، أخلاقياً وإنسانياً في مبادئه وسياساته كقاعدة، أما الانحرافات والارتكابات الصغرى والكبرى فكانت الاستثناء والشذوذ! غير أن

مظاهر التحلل والتقهقر بدأت تعصف بذلك النظام العالمي العربي الإسلامي، بسبب الصراعات الداخلية والحروب الخارجية، وهكذا ابتداء من أواخر القرن الرابع عشر وأوائل الخامس عشر بدا واضحاً أنه بلغ نهاياته، وأنه على وشك الانكفاء وإخلاء الميدان لقيادات عالمية جديدة في قارة جديدة!

وبالفعل سرعان ما وقع الانقلاب التاريخي العالمي، ما بين الأعوام ١٤٩٢ – ١٥٢١، بسقوط غرناطة على أيدي قوات التحالف الأوروبي (اتحاد المدن لتجارية الأوروبية) واكتشاف أميركا والطريق إلى الخليج العربي فالهند، ثم الدوران حول الأرض والتأكد عملياً من كرويتها! وقد ترتّب على ذلك الانقلاب انكفاء العرب والمسلمين عن الأممية وعن موقع القيادة فيها، إلى الرابطة العثمانية الإسلامية وإلى موقع الدفاع عن الوجود بالدرجة الأولى!

الانكفاء الثاني عن الرابطة!

لقد تحوّلت الرابطة العثمانية الإسلامية إلى وضعية الدفاع عن الوجود بالكامل ابتداء من النصف الأول للقرن السادس عشر، فقد كان حوض المحيط الهندي قد أصبح بعيداً جداً عن العرب خصوصاً وعن الرابطة عموماً، ولم يكن التقدم العسكري العثماني عبر أوروبا، في جوهره وحقيقته، سوى عملاً دفاعياً لصالح عصر مضى وانقضى، وأية قيمة لأوروبا الشرقية، المزدحمة والفقيرة، قياساً بحوض المحيط الهندي والقارة الأميركية؟ ولقد تطلعت القيادة العثمانية إلى الدولتين الشقيقتين، الصفوية في فارس والعراق والمملوكية في مصر وبلاد الشام، وهي نجحت في ضم دولة المماليك عام ١٥١٦، فهل كان النجاح في ضم الدولة الصفوية كافياً لتغيير الاتجاه الجارف وإيقاف الأحداث الانقلابية العالمية؟ هل كان ممكناً القيام بهجوم معاكس عبر حوض المحيط الهندي وتحرير خطوط التجارة الدولية واسترداد زمام المبادرة عالمياً؟ على كل حال هي لم تنجح في ضم الدولة الصفوية ولا في الاتفاق معها، بل إن تلك الدولة تحالفت مع البرتغاليين ثم الإنكليز ضدّ الرابطة العثمانية، ثم إن فصل حوض المحيط الهندي تماماً عن رأسه العربي، وتشديد الحصار ضدّ المراكز العربية والإسلامية، حسم الوضع نهائياً لصالح العواصم الجديدة في القارة الأوروبية، فانتهى بذلك عصر السندباد الجميل وبدأ عصر شايلوك الرهيب، ثم بدأ التحلّل والتفسّخ داخل الرابطة الإسلامية، وبدأ الانكفاء عنها!

الانكفاء الثالث عن القومية!

لقد تسابق الأتراك والعرب وغيرهم من شعوب الرابطة نحو كل ما من شأنه مساعدتهم على إقامة دولهم القومية، حيث عصر القوميات كان قد بلغ أوجه في أوروبا، وحيث طبيعة النظام العثماني، غير المركزي وغير الإمبراطوري وغير الإمبريالي، ساعد بدوره على انقراضها، إضافة إلى التخلف والاستبداد الداخلي والحصار الخارجي المحكم، وقد نهضت الحركات القومية على أنقاض الدولة العثمانية غير أنها سرعان ما وجدت نفسها تحت حصار أشدّ قسوة وفظاعة، بينما هي أصبحت أضعف قوة ومناعة!

يقول القائد الفلسطيني الراحل أحمد الشقيري أنه كان يستمع إلى والده، بعد زوال الدولة العثمانية، وهو يتحدث بحرارة عن رفض السلطان عبد الحميد عروض هرتزل أو استقباله، وأنه كان والجيل القومي الجديد يقف في الطرف الآخر من الحوار، ويرى في حركة الشريف حسين عهداً مباركاً، وأن الحلفاء لابد أن ينجزوا وعودهم للعرب، ثم انطفأ الحوار بموت العرب العثمانيين من جيل

والده، وغاص الجيل الصاعد حتى أذقانه في مواجهة الحلفاء «المحرّرين» الذين تحوّلوا إلى انتداب أجنبي، لكن الحوار القديم بين الآباء والأبناء استيقظ بعد أربعين عاماً! يقول الشقيري: » وأنا أستعرض مسيرة الصهيونية خلال خمسين عاماً خلت أقرّر أن جيلنا كان على خطأ فادح، وأن الحكم العثماني بكل مخاطره هو أفضل من هذه «الاستقلالات» العربية وهذه الدويلات المنكسرة! وما كنت لأرتضي لنفسي هذا الاعتراف لو أني أرى الوحدة العربية أملاً قريباً، فالصهيونية العالمية قوة ديناميكية هائلة لا يمكن أن يقف أمامها إلا وحدة عربية لها جيش واحد على رأسه دولة اتحادية واحدة»!

ترى ماذا لو أن المرحوم الشقيري عاش ليرى اليوم قبول البعض بهذه «الاستقلالات والدويلات» قبولاً نهائياً، أي الانكفاء عن الرابطة القومية إلى صيغة أدنى تمهّد حكماً للانكفاء عن الرابطة القطرية أو الوطنية؟ هل كان سيقف مع هذا الانكفاء ضدّ «الأجانب» العرب المزعومين أو المتهمين بالانخراط في صفوف المقاومة العراقية؟!

الأنكلوسكسون يصنعون الوحش ويفقدون السيطرة عليه!

سيطر اليهود البريطانيون على حزب المحافظين الذي يستعد لاستلام الحكم في انتخابات العام الحالي ٢٠٠٥، ففي الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ جرى اختيار اليهودي البريطاني مايكل هوارد رئيساً له، وقد تم الاختيار بالتزكية بعدما انحصرت المنافسة بينه وبين يهودي آخر هو أوليفر ليتوين، وبعد أن انسحب جميع المرشحين لصالح هوارد، وبعد أيام قليلة، في الحادي عشر من الشهر نفسه أعلن الرئيس الجديد للحزب عن تشكيل حكومة ظل جاء ربعها من اليهود البريطانيين، وتسلم اليهودي ليتوين، المنافس على الرئاسة، حقيبة وزير الداخلية، بينما جرى تعيين الملياردير البريطاني اليهودي موريس ساعتلي (من أصل عراقي) رئيساً مشاركاً باعتباره من البارزين في ميدان الدعاية والإعلام، وباعتباره من كبار ممولي الحزب منذ أكثر من ربع قرن، فهو كان أحد أبرز المساهمين بأموالهم لفوز مارغريت تاتشر في انتخابات عام ١٩٧٩!

إن حزب المحافظين البريطاني العريق، الذي يعود تاريخ تأسيسه الى ما قبل حوالي ثلاثمائة عام، والذي مثّل دائماً أهم نتائج الثورة البرجوازية اللوثرية الأنكلوسكسونية وجسّد مبادئها وتقاليدها وسياساتها، هذا الحزب وقع أخيراً في قبضة اليهود البريطانيين الصهاينة اللذين تشكلت منهم القوة الرئيسة التي سوف تقوده منذ الآن ولسنوات قد تطول وقد تقصر! وإذا كان مما يستحق التوقف والاستغراب أن اليهود في حزب المحافظين يشكلون أقلية ضئيلة جداً فإن ما يستحق التوقف والاستغراب أكثر أن عدد اليهود البريطانيين عموماً، حسب إحصاءات المجلس اليهودي العالمي عام ٢٠٠٠، لا يزيد عن ثلاثمائة ألف نسمة من أصل عدد سكان المملكة المتحدة الذي ينوف عن ستين مليوناً! ولكن، سواء تحدثنا عن النفوذ اليهودي في حزب المحافظين البريطاني، أم في بريطانيا عموماً، فإن ما يجب أن يكون واضحاً هو أن هذا النفوذ بدأ يظهر بعد الحرب العالمية الثانية وليس قبلها، مترافقاً مع صعود واشنطن الى موقع القيادة العليا للنظام الاحتكاري الربوي العالمي، أما قبل ذلك، وعلى مدى مئات السنين، فقد كان العكس هو الصحيح، أي أن اللوثريين الأنكلوسكسون البريطانيين هم من كان لهم النفوذ الحاسم في أوساط اليهود!

لقد كانت الصهيونية غير اليهودية، اللوثرية الأنكلوسكسونية البريطانية، هي التي أسست عنوة وقسراً للصهيونية اليهودية، خلافاً لإرادة عموم اليهود وأولهم يهود بريطانيا، غير أن الزمن دار دورته المذهلة، وأصبح الصانع أسيراً لصنيعته المشوّهة الخطيرة! بل إن اليهود، اللذين باتوا يسيطرون اليوم على حزب المحافظين، ليسوا من أصول بريطانية قديمة، فالرئيس الجديد للحزب، مايكل هوارد، من أصل روماني هاجرت أ سرته الى بريطانيا في ثلاثينات القرن العشرين، وكذلك حال الآخرين!

الرئيس اليهودي والملكة اللوثرية!

غير أننا يجب أن نسارع الى القول أن حزب العمال البريطاني الحاكم ليس حالة مختلفة، بل جرى

عليه ما جرى على حزب المحافظين إن لم يكن أكثر، ففي حزب العمال أيضاً يلعب اللورد البريطاني اليهودي مايكل ابراهام ليفي الدور الرئيسي في صياغة سياسات الحزب والحكومة، خاصة ما يتعلق منها بفلسطين والمنطقة العربية، ومنذ زمن طويل توجد في حزب العمال « لجنة أصدقاء إسرائيل « التي يوجد مثلها بالضبط في حزب المحافظين! إن اليهود الصهاينة يتوزعون على كلا الحزبين الحاكمين بالتناوب، ويمولونهما كليهما، حيث المولون صاروا يتحكمون بسياسات الأحزاب في بريطانيا وغيرها من الدول الرأسمالية، بغضّ النظر عن خلفيات هؤلاء المولين وعن مدى نظافة أموالهم!

إن حزب المحافظين مرشح للنجاح في انتخابات هذا العام، وفي حال نجاحه وتوليه الحكم فإن مايكل هوارد سوف يتولى رئاسة الحكومة، الأمر الذي أثار قلقاً واسعاً في بريطانيا، لأن رئيس الوزراء يملك حق « تقديم النصح « للملكة بما في ذلك ما يتعلق بالتعيينات الكنسية الرسمية، فالملكة هي رأس الكنيسة الأنجليكانية (مركزها يعادل البابا) ولندن هي مركز هذه الكنيسة (يعادل الفاتيكان) فكيف يسمح لرئيس وزراء يهودي بتقديم النصح للملكة (أي توجيهها وإلزامها) وهو غير المؤهل لذلك حسب التقاليد الكنسية البريطانية؟! وتجدر الإشارة هنا الى أن الكنيسة الأنجليكانية ظلت حتى عام ١٨٥٨ تحرّم ترشيح اليهود لعضوية البرلمان فما بالكم بعضوية الحكومة! أما اليوم فإن في البرلمان البريطاني أكثر من مئتي نائب، من كلا الحزبين الكبيرين، يتصرفون كأنهم أعضاء في الكنيست الإسرائيلي!

اللوثريون يكرهون اليهود، ويحتضنونهم!

ابتداءً من أواسط القرن السابع عشر، منذ عهد أوليفر كرومويل، قنعت الصهيونية الإنكليزية اللوثرية (غير اليهودية) بمجرد طوح فكرة الكيان الصهيوني اليهودي في فلسطين، وبمجرد البدء بخلق حركة صهيونية يهودية تحقق هذه الفكرة، وقد حدث ذلك في وقت لم يكن يوجد في بريطانيا ولا يهودي واحد، حيث كانت منذ قرون « نظيفة « تماماً من اليهود حسب التعبير الأوروبي، فصدر في لندن أول بيان يتحدث عن وطن لليهود في فلسطين من قبل أناس غير يهود ولا صلة مباشرة لهم باليهود، وجاء في البيان: « إن أمة إنكلترا وسكان هولندا مستعدون لحمل أبناء وبنات إسرائيل على سفنهم الخاصة الى الأرض التي وعد بها أجدادهم لتكون ميراثاً لهم الى الأبد «! لقد صدر هذا البيان عام ١٦٤٩ أي قبل ثلاثة قرون ونصف!

كانت لندن اللوثرية ترى حينئذ أنها لا تستطيع القيام بدور أساسي في تحقيق مشروع الكيان الصهيوني إلا بعد السماح لليهود بالعودة الى إنكلترا أولاً، وبعد أن تستكمل شكلها الإمبراطوري العالمي ثانياً، وقد اقتضى ذلك التحضير والانتظار حتى أواخر القرن التاسع عشر كي ينعقد المؤتمر الصهيوني اليهودي الأول، الذي جاء انعقاده متوافقاً تماماً مع بلوغ كل من بريطانيا والولايات المتحدة مرحلة الإمبريالية!

منذ القرن السابع عشر بدأ استدراج اليهود للإقامة في إنكلترا، وتواصلت رعاية التأسيس لمشروع الكيان الصهيوني في أوساط اليهود، وعندما حل القرن التاسع عشر ظهر اللورد الإنكليزي اللوثري شافتسبري (١٨٠١-١٨٨٥) الذي احتل مكانة مرموقة في تاريخ الصهيونية غير اليهودية، فذلك اللورد ظل منهمكاً طوال الوقت في مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين، لكنه، ويا للعجب، كان يعارض بحزم في الوقت نفسه أية محاولة للتحرير المدني لليهود البريطانيين! كان يقول أنه لا يجوز السماح لليهود بعضوية البرلمان من دون حلف اليمين حسب العقيدة المسيحية الحقّة، وأن حدوث ذلك يعتبر انتهاكاً للمبادئ الدينية، من دون أن يكف عن النشاط المركّز من أجل: « إعادة هذه الأمة الى

فلسطين»!

إن شافتسبري وأمثاله، بحجة الخرافات التلمودية التي تقول بحتمية عودة اليهود الى فلسطين تمهيداً لظهور السيد المسيح، كان يسعى للاحتفاظ باليهود جاهزين للاستخدام في منطقتنا ضدّ العرب ومجمل الآسيويين والأفريقيين، أي أنه ما كان ليسمح أبداً بذوبانهم في المجتمعات الأوروبية، وهو أخذ على عاتقه إقناع إخوانه اللوثريين الإنكليز بأن اليهود، وإن كانوا حسب وصفه يتّسمون بالعناد وسواد القلب والانغماس في الانحطاط الأخلاقي والجهل بالكتاب المقدّس (أي بالعهد القديم!) فإنهم حسب رأيه لا يستحقون الخلاص فحسب، بل أيضاً يمثلون شيئاً حيوياً بالنسبة لأمل المسيحيين بالخلاص! أما حقيقة الخلاص الذي عناه اللورد وأمثاله فهو، من دون شك، استعباد الأمم!

اليهود اللذين عارضوا الصهيونية !

في عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور بعد تبادل الرسائل بين بلفور الإنكليزي وولسون الأميركي للاتفاق على صيغته النهائية التي سوف تذاع من لندن بشأن « الوطن القومي اليهودي «، وقد وافق الرئيس الأميركي على مشروع التصريح سراً، وظلت الموافقة الأميركية طيّ الكتمان بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى، وعندما تأكدت هزيمة تركيا أعلن الرئيس الأميركي ولسن ما يلي: « أعتقد أن الأمم الحليفة قررت وضع حجر الأساس للدولة اليهودية في فلسطين بتأييد تام من حكومتنا ومن شعبنا»!

غير أن اليهود غير الصهاينة عموماً والبريطانيين منهم خصوصاً كانوا متشددين في معارضتهم للصهيونية بوجهيها اليهودي وغير اليهودي، وبالتالي لوعد بلفور، وقد ظل قادتهم في لندن حتى آخر لحظة يحاولون منع صدور ذلك الوعد !

يقول أستاذ القانون الأميركي ماليسون موضحاً الخلاف بين يهود بريطانيا وبين الحكومة البريطانية، وذلك قبيل صدور وعد بلفور، أنه: عند بداية المفاوضات ساورت اليهود غير الصهاينة شكوك عميقة بخصوص الأهداف السياسية الصهيونية، وبعد الكشف عن مسودّات تصريح بلفور أصبح هؤلاء اليهود أشد التزاماً بموقف مناوئ للمنظمة الصهيونية التي كانت تفاوض الحكومة البريطانية. لقد كانت معارضة لا لبس فيها هدفها الحفاظ على القيم اليهودية الأساسية ! وقد تلخص موقف اليهود البريطانيين المعارضين بالنقاط التالية:

أولاً: إن المبدأ الذي يقوم عليه التصريح المقترح (وعد بلفور) يفترض ويتضمن أن اليهود عموماً يؤلفون قومية، ومثل هذا التضمين يلحق أفدح الأضرار بالمصالح اليهودية، كما أنه يثير اشمئزاز عدد ضخم من اليهود.

ثانياً: إن التصريح يحرم عرب فلسطين من حقهم في وطنهم، ويعرضهم للطرد والتشريد، وهو موقف غير إنساني ومرفوض، وقد طرح مونتياجو هذا الرأي في مذكرة شديدة اللهجة رفعها الى الحكومة البريطانية وجاء فيها أن وعد بلفور يعني بأن على المسلمين والمسيحيين إخلاء المكان لليهود، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بطرد السكان الحاليين.

ثالثاً: إن الوطن القومي اليهودي المقترح سوف يحوّل فلسطين الى « غيتو « كبير، وسوف يتعرض اليهود فيه الى خطر كبير في يوم من الأيام.

رابعاً: إن الوطن اليهودي المقترح سيلحق الضرر بمصالح أتباع الديانة اليهودية في جميع أرجاء

العالم، حيث أنه يقوم على الفرضية الخاطئة بأن اليهود يشكلون قومية واحدة، وأن فلسطين وطن لليهود، وهو أمر ستنتج عنه أوهام اليهود غير الإسرائيليين بالولاء المزدوج، وسيدفع أوطانهم الى النظر إليهم نظرة شك، وسوف يؤدي الى حرمانهم من حقوق المواطنة الطبيعية..الخ !

غير أن أولئك اليهود المعارضين للصهيونية نظروا الى المسألة من جانبها البسيط ولم يتناولوا جوانبها الأهم والأخطر، ففي ذلك العام (١٩١٧) أثناء تبادل المذكرات بين لندن وواشنطن حول وعد بلفور، جاء في إحدى الوثائق البريطانية ما يلي: «مما لا شك فيه أن تركيا ستفقد جميع الممتلكات التي يطلق عليها بصورة عامة صفة البلاد العربية، كما أنها ستفقد أهم أجزاء وادي دجلة والفرات، وستفقد أيضاً إستانبول وسورية وأرمينيا، أما الأجزاء الجنوبية من آسيا الصغرى فإنها ستقع ربما تحت سيطرة الحلفاء، هذا إن لم يضمها الحلفاء الى غنائمهم» !

وهكذا، فإن الكيان الصهيوني جاء كركن أساسي من أركان مشروع صهيوني إنكليزي أميركي شمل المنطقة بمجملها، ولا يمكن فصله أبداً عن مصير تركيا وغيرها، ولا عن اتفاقيات سايكس/بيكو ! وعلى أية حال، هاهي الجدّة البريطانية تعاني اليوم من جحود وممارسات ابنتها الأميركية وحفيدتها الإسرائيلية ! بل إن جميع اللذين ساهموا في صنع الكيان الصهيوني، بالصورة المشوّهة المرعبة التي خرج بها، يعانون من جرائم صنيعتهم التي فقدوا السيطرة عليها، والتي يستحيل أن يفهم أحد عنها ماذا تريد بالضبط، فكأنما وظيفتها هي التدمير والتعذيب المفتوح لجميع الأمم!

الأهداف الاستراتيجية الثابتة والذرائع الآنية الواهية!

في جميع الأزمنة والأمكنة يحاول الإنكليز والأميركيون والصهاينة اليهود استغفال العقل الجمعي للبشرية وتضليله، وهذا أمر طبيعي متوقع من قوى تقوم أنظمتها على التمييز والاحتكار والبراغماتية، إنما غير الطبيعي أن يساهم بعضنا، بحسن نية أو بسوء نية، في إنجاح عملية استغفال وتضليل الناس، وفي إشغالهم عن الأخطار الأنكلوأميركية الصهيونية الاستئصالية بشؤون تبقى ثانوية مهما عظمت قياساً بخطر الاستئصال!

وعلى سبيل المثال، فقد أوردت مجلة «فورين أفيرز» الفصلية المتخصصة (في عام ١٩٩٤) أن القوات الأميركية متواجدة في جميع أنحاء العالم لحماية السلام! أما ماهية هذا «السلام» فقد أوضح جانباً من طبيعتها وارن كريستوفر وزير الخارجية الأميركية حينئذ، حيث صرّح أثناء وجوده في منطقة الخليج العربي بما يلي: » إن مطالبنا هي تسهيلات عسكرية لقواتنا سريعة الانتشار ذات الكفاءة العالية والتقنية المتقدمة»! أي أن التسهيلات المطلوبة هي للمساعدة في انتشارها، فأين ستنتشر؟ لقد كان الهدف الذي لم يعلن في ذلك الوقت هو الانتشار في العراق طبعاً، حيث العراق كان خاضعاً للحصار المحكم منذ مطلع التسعينات، علماً أن قوات الانتشار السريع بدأ تشكيلها منذ مطلع الثمانينات، فكيف يمكن الفصل بين هذه المقدمات المبكرة وبين الاحتلال الذي وقع بعد حوالي عشرين سنة من تشكيل هذه القوات وبعد حوالي عشر سنوات من بدء الحصار ضدّ العراق؟ وهل نأخذ بالحجج والذرائع الآنية الواهية ونهمل الاستراتيجية التاريخية الثابتة؟!

توجيه الضربات وخلع الأنظمة!

في تلك الفترة (١٩٩٤) كان الرئيس الأميركي بيل كلينتون يتجوّل في منطقة جنوب شرق آسيا، ويطرح على الحكام مطالب من النوع الذي طرحه كريستوفر في الخليج، وها هم اليوم يغتنمون فرصة كارثة الزلزال لنشر قواتهم في مناطق النفط فوق جثث الضحايا وأنقاض المدن! أما في الخليج فإن الوثائق تثبت أن واشنطن أبلغت دول الخليج عن قرارها نشر قوات برية وجوية وبحرية قوامها ثلاث فرق عسكرية، وخمسة عشر سرباً مقاتلاً، وحاملة طائرات، على أن تقوم دول الخليج العربية بتمويل العملية! وبالفعل تأسس صندوق للتمويل، وقدّرت التكاليف المبدئية بعشرة مليارات دولار، كل هذا من دون إعلان الهدف الأساسي الذي هو احتلال العراق! لقد راحوا يعلنون أهدافاً إنسانية وأمنية غير مفهومة ولا محدّدة، لكن روبرت بلليترو، مساعد وزير الخارجية الأميركي، كان أكثر وضوحاً وتحديداً، ففي اجتماع عقد في أرلنجتون بولاية فيرجينيا للجنة التعاون المشترك الأميركية الخليجية قال أن الأهداف في الخليج متعدّدة: هناك الأهمية المتزايدة للشراكة الاقتصادية مع دول الخليج، وهناك المصالح القوية للشركات الأميركية التي تتولى إقامة الصناعات والبنية الأساسية، وهناك حماية الأصدقاء (؟!) والمصالح الحيوية، والتأكيد على أن الولايات المتحدة مستعدّة للتصرف بحزم عند اللزوم!

غير أن تصريحات مستشار الرئيس الأسبق ريغان كانت أوضح، حيث أعلن ما يلي: » إن منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج، هي من المناطق التي يطلق عليها وصف «المنطقة المفتاح»، أي أنها أساسية في السياسة الخارجية الأميركية لأسباب لا تخفى على أحد، ولذلك فإن واشنطن على

استعداد لتوجيه الضربات ولخلع أي نظام يقف في وجه مصالحها!

النفط العراقي والاحتلال الأميركي!

تقول التقديرات أن احتياطي العراق من النفط في حدود ١١٠ مليار برميل، أي أنه يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد السعودية، وأن هناك احتمال أن تحتوي أرض العراق على ٢٠٠ مليار برميل أخرى إضافية وأن الطاقة الإنتاجية يمكن رفعها إلى ١٠.٥ مليون برميل يومياً، علماً أن حقول النفط العراقية المكتشفة هي في حدود ٨٠ حقلاً، لم يتم تطوير وتشغيل سوى ٢١ منها، وأن ٧٠٪ من الإنتاج يتم استخراجه من ثلاثة حقول فقط! فإذا أضفنا إلى ذلك أن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق هي أقل من دولار واحد، بينما تكلفة إنتاج مثيله في بحر الشمال، مثلاً، تتجاوز ١٨ دولاراً، أدركنا أحد أهم الأسباب التي جعلت العراق هدفاً ثابتاً للاحتلال منذ القديم، حيث النفط العراقي مرشح لاحتلال نقطة الارتكاز الأولى في السوق الدولية!

وهكذا، ما أن وضع الجنود الإنكليز والأميركيون أقدامهم على أرض العراق حتى راحوا يطلقون على أوائل معسكراتهم أسماء شركات نفطية أميركية وإنكليزية: معسكر إيكسون.. معسكر شل.. الخ! غير أن الإدارة الأنكلوسكسونية في لندن وواشنطن واصلت خطابها المضلل حول المهام الإنسانية لقواتها التي تقتصر على إنهاء الاستبداد وإشاعة الديمقراطية، وهي التي لم تتورع، وما زالت، عن دعم أي نظام يحمي مصالحها، سواء أكان مركزياً مستبداً أم ديمقراطياً متحللاً!

الهدف تسعة آلاف مليار دولار!

لقد بلغ سعر برميل النفط خمسة وخمسين دولاراً، وهو مقبل غالباً على مزيد من الارتفاع، وبينما تحاول الحكومة الأميركية، التي يقودها أصحاب شركات النفط، وضع يدها على الاحتياطي الأهم في البلاد العربية والإسلامية، يندفع موظفو الشركات إلى خليج المكسيك وفنزويلا والبرازيل وبلدان غرب أفريقيا والقطب الشمالي لاكتشاف أي مستودع نفطي طبيعي يستحق الجهد، بل يندفعون أيضاً إلى المناطق المهملة في الولايات المتحدة بالذات، حيث يعيش أصحاب البلاد الأصليين في ألبرتا مثلاً، بينما يصرّح ديك تشيني، نائب الرئيس، قائلاً:« نحن تحت رحمة أسعار النفط الدولية لأننا منعنا التنقيب والتطوير في أجزاء كبيرة من البلاد»! غير أن تشيني لا يقول الحقيقة، وهي أن المناطق المهملة من بلاده، التي فيها أثر للنفط، استبعدت بسبب التكاليف الباهظة والنوعية غير الجيدة، وأن قرب استنفاد النفط الجيد والرخيص في البلاد العربية والإسلامية هو الذي يدفع للعودة إلى المناطق المهملة، ففي المحصلة ما الذي يزعج تشيني وأمثاله إذا ما ارتفع سعر النفط؟ فهم سيجنون الأرباح الفاحشة في جميع الأحوال، وخبراء تشيني يقدّرون أن ما مجموعه ثلاثة مليارات برميل يمكن استخراجها من القطب الشمالي بكلفة تصل إلى عشرين دولاراً للبرميل الواحد، فإذا كانت الأسعار ترتفع فماذا يضير الشركات أن ترتفع التكلفة؟

إن الأوروبيين المستبعدين يعتقدون أن تشكيل حكومة عراقية، يتم اختيار أعضائها في واشنطن ولندن، سوف يجعل الشركات الأميركية والبريطانية تجني أرباحاً تصل إلى تسعة آلاف مليار دولار خلال الخمسين سنة القادمة، من النفط العراقي فقط (تسعة تريليونات دولار!) غير أن الأميركيين والإنكليز يصرّون على أنهم احتلوا العراق من أجل سعادة الشعب العراقي وجعله يستمتع بالحرية والديمقراطية، فيشاركهم بعضنا في إشاعة هذه التبريرات السخيفة الساقطة التي لم تنطل على أطفال العراق!

التأسيس لمدينة عالمية واحدة غير فاضلة

تحوّلت الولايات المتحدة علناً من دولة مصدّرة ودائنة إلى مستوردة ومديونة في أواخر العقد السابع من القرن الماضي، وقد حدث ذلك بينما هي منصرفة لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في جميع القارات، وبينما حلفاؤها وأتباعها في أوروبا الغربية واليابان يراكمون الثروة بعد أن أعفتهم واشنطن إلى حدّ كبير من أعباء الإنفاق العسكري، وغفلت عنهم وهم ينصرفون بمعظم جهودهم إلى الإنتاج والتجارة! لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها فجأة تدفع باهظاً ثمن تفوقها ونفوذها العسكري والسياسي على حساب نشاطها الإنتاجي والتجاري، حيث الجزء الأعظم من الكتلة النقدية العالمية تكدّس في أوروبا الغربية واليابان، وحيث ذلك كان بالمصادفة التاريخية تعويضاً كبيراً لتلك الدول عن تقهقرها سياسياً وعسكرياً أمام واشنطن!

في تلك الفترة (أواخر الستينيات) انهمك قادة الولايات المتحدة من الحزبين في معالجة تلك المعضلة الهائلة، ولم يجدوا أمامهم لمواجهة ذلك التطور التاريخي الخطير الذي تعرّضت له مكانتهم وهيمنتهم سوى ابتكار أساليب غير شرعية وغير معتادة، تقوم على صياغة العلاقات الدولية وإدارتها بواسطة القسر والإكراه وفرض الإتاوات، وبدأ مفكروهم بالفعل في صياغة أشكال للعلاقات الدولية تتفق مع تصميمهم على الانفراد بإدارة العالم والتحكم به لصالحهم قبل كل شيء، فكان من أبرز هؤلاء المفكرين الديمقراطي زبيغنو بريجنسكي، الذي أعدّ كتاباً عنوانه «بين عصرين» ترجمه إلى العربية الأستاذ محجوب عمر وأصدرته دار الطليعة في بيروت عام ١٩٨٠.

النخب في مواجهة الأمم!

لقد تضمن كتاب بريجنسكي الفكرة التي أصبحت شائعة وهي أن الكرة الأرضية صارت «مدينة عالمية واحدة»، فلا قوميات ولا وطنيات ولا حدود ولا إيديولوجيات، بل عالم /مدينة تتحول فيه الدول إلى حارات وأحياء، وتقف فيه النخب الأرستقراطية (اقتصادياً وسياسياً وثقافياً) في مواجهة الحارات/ الدول المغلقة، المتمردة أو المارقة، وفي مواجهة الحارات/ الدول الضعيفة المغلوبة على أمرها، حيث بيوت الصفيح التي تعجّ بالعصابات!

في ذلك الكتاب تحدث بريجنسكي عن «مدينة عالمية واحدة» قال سلفاً أنها لن تكون فاضلة، ولم يشر أبداً إلى إمكانية التفكير بإصلاحها، بل أصرّ على بقائها غير فاضلة، يديرها الأميركيون بالتعاون مع النخب العالمية الموحدة لصالح الأرستقراطية العالمية الموحدة! فالعصابات/ الشعوب يجب أن تبقى، وأحياء الصفيح/ الدول يجب أن تبقى، وعلى الإدارة الأميركية أن تحسن إدارة هذه المدينة العالمية غير الفاضلة كما هي، فتعمل مثلاً على مأسسة الجريمة (المقاومة) كي يسهل تنظيم العلاقات معها، أما العصابات (المقاومة) غير المأسسة فيجري التعامل معها بشنّ الغارات المسلحة ضدّها من وقت لآخر، للتخفيف من غلوائها وليس لاجتثاثها تماماً! لقد وضع بريجنسكي صورة لعالم من

مدينة واحدة، من شاكلة شيكاغو ونيويورك في النصف الأول من القرن العشرين، حيث الغارات ضدّ العصابات تشنّ لحفظ التوازن وليس للقضاء عليها نهائياً، لأن وجودها مكوّن أساسي من مكوّنات البنية الأميركية!

في حينه، علّق الفرنسي جان بييركوت على ما جاء في كتاب بريجنسكي بصدد عصر «المدينة العالمية الواحدة» القادم قائلاً:» إن هدف بريجنسكي هو الحفاظ على الموقع المتفوق للغرب الرأسمالي الصناعي في العالم، والحفاظ على موقع الولايات المتحدة المتفوق ضمن الغرب الرأسمالي الصناعي المتقدّم»!

نماذج من أفكار بريجنسكي ؟

يقول بريجنسكي في كتابه :»إن السلطات في كل مدينة تفضل التعامل مع الجريمة المنظمة لامع الجريمة الفوضوية. إن السياسة في المراكز السكانية الأميركية هي خريطة نموذجية في هذا المجال، حيث نجد المصالح الخاصة، ومجموعات الضغط، والتجمعات الإثنية، والمنظمات السياسية، والمؤسسات الدينية، والقوى الصناعية والمالية الكبرى.. حتى عالم الإجرام السفلي، ونجد كل ذلك يتفاعل في نمط واحد يشمل حرباً محدودة مستمرة، وتكيّفاً في الوقت نفسه! يتابع: إن السياسات العالمية تكتسب الآن بعض السمات المشابهة لذلك، فالأمم من مختلف الأحجام، وفي مختلف المراحل التاريخية للتطور، تتفاعل فتخلق الاحتكاك والأنماط المتنوعة من التكيّف والتحالفات المتغيّرة. وبينما تحافظ القواعد الرسمية للعبة في زمن الحرب على وهم أنها لعبة يلعبها أولئك المسمّون «دولاً» فقط، فإن اللعبة تتم في غير زمن الحرب على أساس غير رسمي أوسع بكثير، فبعض الدول تملك سلطة مسيطرة، وبعضها الآخر (الفقيرة) تعيش في كنف شركات دولية كبرى أو في كنف البنوك الكبرى، ولذلك تصبح عملية مواكبة النزاعات الدولية مشابهة لعملية مواكبة التنافر في المدينة! يواصل بريجنسكي: إن إحدى السمات المميزة للتجمعات البشرية الكثيفة هي تحويل النزاعات إلى أمر روتيني، وبذلك يصبح العنف المباشر أكثر تنظيماً ومحدودية، حتى يصل في النهاية إلى درجة يمكن اعتباره معها مجرّد انحراف عما هو نموذجي، وعلى ذلك تتم إقامة قواعد عمل منظمة لإخضاع العنف وحصره في حدود مقبولة اجتماعياً، ويسمح بدرجة معينة من الجريمة على أساس أنه لا يمكن تجنبها! يستخلص بريجنسكي: لذلك، وفي سبيل النظام، تفضّل الجريمة المنظمة على العنف الفوضوي، وتصبح الجريمة المنظمة بشكل غير رسمي وغير مباشر امتداداً للنظام! إن الأسلحة ذات القدرة التدميرية الشاملة صار ممكناً استخدامها ضدّ أية نقطة على الكرة الأرضية خلال بضع دقائق، وهو زمن يقلّ عن الزمن الذي تحتاج إليه الشرطة في مدينة كبيرة كي تلبي نداء طارئاً. لقد أصبحت الكرة الأرضية كلها في متناول اليد. إن أهمية الروابط عبر الأمم آخذة في الازدياد، بينما دعاوى القومية تتناقص شيئاً فشيئاً، وهذا التغيّر قطع شوطاً بعيداً في البلاد الأكثر تقدماً، والنتيجة المترتبة هي مرحلة جديدة: مرحلة العملية السياسية العالمية! إن حروب العالم السفلي في المدينة لا تؤدي إلى استياء كبير إلا حين ينفجر العنف ضدّ السلم الاجتماعي الذي تمثله المصالح الكبيرة المكتسبة، كالمصارف والمتاجر والملكية الخاصة، وهكذا تبدو الحروب في العالم الثالث محمولة طالما بالإمكان الإحاطة بمداها الدولي عند مستوى لا يهدّد المصالح الكبرى! إن «المدينة العالمية الواحدة» تفتقر للشعور بالانتماء، وإن كثيراً من المحاولات الحالية في

البحث عن النظام هي محاولات لخلق هذا الشعور، أو للعثور على معادل قريب منه.. « الخ!

الجمهوريون يطبقون أفكار الديمقراطيين !

لقد اعتمد بريجنسكي الديمقراطي في صياغة أفكاره على خلفية علمانية، أما الجمهوريون في عهد ريغان وبوش الأب وبوش الابن فقد اعتمدوا في تطبيقها على خلفية لاهوتية، وهاهو القس اللوثري روبرتسون يقول في كتابه (النظام العالمي الجديد) أن «المجموعة الأوروبية وهيئة الأمم ليستا سوى واجهتين لقوى شيطانية تسعى لانتزاع جميع ممتلكاتنا وقيمنا، ولذلك يجب أن تكون هناك حكومة عالمية وقوة شرطة دولية»! أما جورج بوش الابن فقد أعلن في ولاية بنسلفانيا، أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة، مايلي:» لقد ذهبت إلى العديد من القمم لكنني لم أجد أياً منها يبحث قضية الإطاحة بطاغية، أو تقديم إرهابي إلى العدالة. إن وظيفة الرئيس (الأميركي) ليست إجراء استطلاعات للرأي الدولي، بل هي الدفاع عن أميركا، واستخدام القوات المسلحة يجب أن لا يكون أبداً خاضعاً لفيتو من قبل دولة مثل فرنسا»!

إن الجمهوريين يندفعون اليوم لتنفيذ فكرة الديمقراطيين وتأسيس «المدينة العالمية الواحدة» بسطحية وفظاظة تكشفان ضحالتها واستحالتها وتعرضانها لخطر السقوط السريع، وهذا ما يزعج الديمقراطيين، فكلا الحزبين أدارا ظهرهما للتاريخ البشري واعتبراه منتهياً، وكلاهما مصممان على نسف الذاكرة الجمعية الإنسانية، وعلى تحويل الأمم إلى مجرّد قطعان بشرية يقودها الكاوبوي، فهل هذا قابل للتحقق؟! الجواب طبعاً هو النفي.

التنمية والتقدم بإفناء القارة الأفريقية!

عندما ننظر إلى القصور المنيفة والمدن العظيمة والحقول والمصانع المزدهرة في الشمال يتوجب علينا أن نتذكر الأكواخ الحقيرة والمدن البائسة والحقول المدمرة في الجنوب، خاصة في أفريقيا، فقد نهضت هذه على أنقاض تلك، وما كان لهذه أن تنهض بالصورة الباذخة الفاجرة التي هي عليها إلا بإفناء تلك، فيا له من تقدم مبهر أحرزه الشمال ودفعت البشرية ثمنه الباهظ!

يقول سيرج لاتوش في حديث نشر له مؤخراً: من أجل الحكم على التقدم لا يكفي أن نحيط علماً بما يقدمه التقدم لنا، بل ينبغي أن نأخذ بالاعتبار أيضاً ما يحرمنا منه. ليس من العدل أن يصنفنا البعض ككارهين للتقنيات ومناوئين للتقدم لمجرد أننا نطالب بأن يكون لنا الحق بمساءلة التقدم ومحاسبة التقنيات! أما سمير أمين فيقول: لقد شددت في كتاباتي تشديداً خاصاً على البعد التدميري الذي ينطوي عليه التراكم، إذ يتفاقم أمره كلما انتقلت التنمية الرأسمالية من مرحلة الى أخرى. إن تنمية القوى المنتجة هي في الوقت نفسه تنمية للقوى المدمرة!

وهكذا فإن المفكرين، الشمالي والجنوبي، يتفقان على نقد التراكم والتنمية والتقدم في الشمال، لما حققه من دمار في الجنوب، ولما يمهد له من دمار أصبح ماثلاً في الشمال وفي العالم عموماً!

ولكن، كيف تحقق هذا التراكم الخرافي وهذا التقدم الهائل في الشمال؟ لقد اجتمع في مطلع هذا الشهر (تموز/يوليو) زعماء الدول الثمان المتقدمة، وخصصوا فصلاً من جدول أعمالهم لرثاء القارة الأفريقية المحتضرة، وأبدوا رغبتهم في محاولة إنقاذها أو في التخفيف عنها، فقرروا رصد بضعة مليارات من الدولارات لهذه المحاولة التي لا نستطيع الجزم بخلوها من المصلحة، فهذه الدول هي الكتلة المؤلفة من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وهي الكتلة التي تحتكر الرأسمال العالمي وتنفرد بتقرير شؤون العالم بقيادة واشنطن، وشؤون العالم كما هو واضح تندفع حثيثاً على طريق العسكرة وإعادة الاحتلال، والسيطرة على الموارد واتساع الهوة أكثر فأكثر بين أقل من خمس البشرية وأكثر من أربعة أخماسها. وبما أنهم عبروا عن نواياهم تجاه أفريقيا تحديداً، وهي النوايا التي نخشاها كلما بالغت في إظهار الطيبة، فسوف نعرض بإيجاز كيف جعلوا من أفريقيا، شعوباً وثروات، نفايات مسلوبة الأرواح لصالح نهوض القصور المنيفة والمدن العظيمة والحقول والمصانع المزدهرة.

البرتغال والبلجيك في أفريقيا

يجمع المؤرخون على أن عدد الأفارقة الذين أسروا وتحولوا الى رقيق يشحن الى القارة الأميركية قد بلغ في الفترة ١٧٠١-١٨١٠ فقط ١٨-٢٤ مليوناً وصل منهم الى أميركا ١٥-٢٠ مليوناً وهلك الباقي في الطريق. غير أن تحويل الأفارقة الى رقيق، وشحنهم للاستخدام في أوروبا وأميركا كعبيد، لم يبدأ في مطلع القرن الثامن عشر بل في مطلع القرن الخامس عشر، بعد الاستيلاء على ميناء سبتة المغربي الذي لا يزال محتلاً منذ ذلك التاريخ، فالبحث عن الذهب قاد البرتغاليين الى تجارة الرقيق التي لم تكن

أقل مردوداً من الذهب، وفي ٨ آب/أغسطس ١٤٤٤ وصلت الى البرتغال أول شحنة من الرقيق، فكان خمسها من نصيب الملك هنري، وقد أعلن البابا الكاثوليكي حينئذ، يوجنياس الرابع، رعايته لحملات اصطياد الأفارقة وتحويلهم الى عبيد، مشترطاً فقط تعميدهم قبل إرسالهم الى أميركا: حتى يتيسر إنقاذ أرواحهم!

وعلى خطا البرتغاليين سار بقية الأوروبيين، فأصبحت مستعمرة الكونغو ملكية خاصة للملك البلجيكي ليبولد الثاني، وقد ارتكب البلجيكيون مذابح هائلة بلغ عدد ضحاياها عشرة ملايين كونغولي، فقد كان الشنق على الأشجار وقطع الأيدي سياسة يومية للمستعمرين البلجيك، ومن أجل استخراج مادة المطاط، لصنع الإطارات وغيرها، كانت تنظم المذابح لإرغام الكونغوليين على العمل، وكان عقاب الذي يرفض هو القتل الفوري، وعندما جاء الاستقلال عام ١٩٦٠ كان في الكونغو أقل من ثلاثين شخصاً تخرجوا من الجامعة، وكان القائد الوطني باتريس لومومبا الذي عذبوه وقتلوه أبرزهم، ولم يكن يوجد في الكونغو أي مهندس أو طبيب كونغولي على الإطلاق!

الألمان والإنكليز في أفريقيا

لقد بلغ ازدهار تجارة الرقيق الأفريقي وشيوعها حداً جعل الفيلسوف الإنكليزي الشهير جون لوك يمتلك أسهماً في « الشركة الأفريقية الملكية « التي كانت علامتها المسجلة عبداً موسوماً بالحديد المحمى. فمنذ القرن السابع عشر كانت هذه الشركة الإنكليزية تكوي صدور الأفارقة وأكتافهم بعلامتها التجارية! وكان جورج داونينغ، الذي يحمل شارع داونينغ ستريت اسمه، من كبار تجار الرقيق الأفريقي، وكانت إنكلترا تستأثر لوحدها بثلثي شحنات الرقيق المصدرة الى القارة الأميركية طوال القرن الثامن عشر، بل حتى عام ١٨١٠ !

أما الألمان فقد جاء دورهم في أفريقيا متأخراً، ففي عام ١٨٨٤ دعا المستشار الألماني بسمارك الى مؤتمر أوروبي عقد في برلين واتفق خلاله على تقسيم القارة الأفريقية، وعلى توزيعها بين الأوروبيين دون أي اعتبار للسكان، فأدى ذلك الى تمزيق وتشتيت شعوب أفريقيا وقبائلها بل وقراها، وكان من نصيب الألمان وضع اليد على مساحات شاسعة من جنوب غرب أفريقيا، وهي ما عرف باسم ناميبيا، ومن أبرز ما ارتكبه الألمان إبادتهم لشعب الهيريرو خلال الأعوام ١٩٠٤-١٩٠٨ ، وقد أدت تلك المذابح الى تقلص عدد رجال ذلك الشعب من ثمانين ألف رجل الى خمسة عشر ألفاً، وتحول من تبقى الى مشردين! أما السبب فهو تململ شعب الهيريرو من قسوة الإدارة الاستعمارية الألمانية، فأصدر القائد الألماني أمراً لقواته بقتل كل ذكر سواء أكان يحمل سلاحاً أم لا، وبحرمان الأطفال والنساء من الماء تماماً كي يموتوا عطشاً، بل هو سمم الآبار كي تباد عشرات الألوف من الأطفال والنساء من دون تكاليف!

الأفارقة في الولايات المتحدة

ألقى وليام لانش محاضرة على زملائه ملاك العبيد الأفارقة في مستعمرة فرجينيا الأميركية شرح لهم فيها كيف يسيطرون على عبيدهم لثلاثة قرون قادمة! ومن نصائحه: اختيار أكثر الزنوج شجاعة وفتوة، وتعريته من ملابسه تماماً أمام الأطفال والنساء والرجال الأفارقة العبيد، وطليه بالقار ثم تغطيته بالريش، وبعد ذلك ربط كل ساق من ساقيه بحصان، ثم إطلاق الحصانين في اتجاهين متعاكسين كي

ينشطر الرجل أمام جميع الزنوج الموجودين! والحال أن جورج واشنطن الذي اختير رئيساً للولايات المتحدة عام ١٧٨٩ ، كان يملك أكثر من ثلاثمائة عبد أفريقي، وكان يعاقبهم بيده مستخدماً السوط وجميع وسائل الإكراه الأخرى لإرغامهم على العمل طوال الوقت في حقوله الشاسعة! وهاهو الرئيس جورج بوش يقود اليوم مجموعة الدول التي أبادت أفريقيا، داعياً إياها لمكافحة الإيدز وتحرير النساء من ظلم الرجال، ووضع حد للمجاعة في أفريقيا!

لكن رؤساء دول الشمال رفضوا جميعهم حضور مؤتمر ديربان عام ٢٠٠١ الذي طالب بتعويض أفريقيا عما لحق بها من دمار شامل، ورفضت دول الشمال ليس مبدأ التعويض فقط بل مجرد الاعتراف بالذنب والاعتذار، باستثناء ألمانيا وإيطاليا اللتين وافقتا على فكرة الاعتذار، أما الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا وهولندا والبرتغال فقد أعلنت صراحة أنها لن تعتذر ولن تقدم تعويضات، واقترحت تقديم مساعدات تنموية للدول الأفريقية الفقيرة، وهاهم قبل أيام يقررون تقديم مساعدات، طبعاً بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي سياق برامجهم التنموية التقدمية التي تزيد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً، بعد أن تتلخص عملية التنمية والتقدم بتلك المشاريع السياحية والمظهرية التي تحقق بريقاً خلبياً من خلال نشاط الكازينوهات والبلاجات والمقامرين واللصوص المهندمين، بينما الملايين تفنى في الظلام الدامس!

لمزيد من الاطلاع على كارثة القارة الأفريقية يمكن الرجوع الى كتاب « العبودية في أفريقيا « لمؤلفته عايدة العزب موسى.

التورط الأميركي في العراق يستمر ويتفاقم

هاهو الاحتلال الأميركي للعراق وقد أوشك أن يتم عامه الثاني، فماذا كانت دوافعه، وكيف جرى تنفيذه، وما التطورات التي طرأت عليه، وأين وضعته هذه التطورات اليوم ؟

لقد كانت الدوافع الرئيسة لاحتلال العراق هي: الاستيلاء المباشر على نفطه، والسيطرة المباشرة على أرضه وشعبه، الأمر الذي يعني تلقائياً السقوط الكامل المباشر لمنطقة الخليج العربي في قبضة الأميركيين، نفطاً وأرضاً وسكاناً، ويعني تحقيق ما عجز الكيان الصهيوني عن تحقيقه، وهو أن تشمل السيطرة الأميركية الصهيونية المباشرة ما بين النيل والفرات ! وبالطبع فإن المغرب العربي لن يكون خارج دائرة مثل هذه السيطرة، فإذا سارت أمورهم على ما يرام، وهم اعتقدوا أنها ستسير على ما يرام، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير، من اندونيسيا وماليزيا إلى المملكة المغربية وموريتانيا، سوف يكون تحصيل حاصل !

الأزمة العالمية واحتلال العراق

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما حاجة الولايات المتحدة الى الاحتلال المباشر والإدارة المباشرة لمنطقة تقع في نطاق سيطرتها منذ أواخر أربعينات القرن الماضي، وأصبحت أكثر طواعية لها، بل بلغت طواعية معظمها الحد الأقصى، منذ نهاية سبعيناته ؟ إن النفط العربي في معظمه تحت تصرفها طوال الوقت، والأموال العربية في معظمها تودع في مصارفها وتنفق بمعرفتها ولصالحها، والعالم عموماً استقرّ منذ الحرب العالمية الثانية على حالة من الانقسام المروّع، حيث خمس سكانه صاروا يستأثرون بأربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك العالمي، وحيث الولايات المتحدة لوحدها تستأثر بخمسة وعشرين بالمائة من الأخماس الأربعة، أما ما تبقى وهو خمس المنتوج والاستهلاك العالمي، الذي يفترض أن يكون لأربعة أخماس سكان العالم، فإن الدول الاحتكارية الربوية تسترد معظمه بتواطؤٍ ومشاركة الأوساط الحاكمة في بلدان الجنوب !

إذاً لماذا اللجوء الى الاحتلال العسكري المباشر ؟ الجواب هو أن النظام الاحتكاري الربوي العالمي دخل منذ حوالي ثلاثة عقود في مرحلة الأزمة النوعية المستعصية على أي حل سياسي ! إن الزيادة الكبرى في تعداد سكان العالم يقابلها تبديد هائل لمجمل موارد بلدانه، وعذاب وهلاك لمعظم مجتمعاته، وذلك كي تحافظ البلدان الثرية على طراز ومستوى الحياة فيها ! بل إن الإدارة الأميركية صارت مهتمة بالمحافظة على مركزها العالمي، وعلى طراز ومستوى حياتها، ولو على حساب حليفاتها، وقد رأينا كيف أن عملية احتلال العراق واستكمال السيطرة على الخليج العربي تحققت على حساب الحلفاء الذين لم تأبه واشنطن لاعتراضاتهم ولمظاهر غضبهم ! وهكذا يمكن أن نرى في الهجمة العسكرية الأميركية ضدّ بلادنا وضدّ مجمل بلدان العالم عملاً دفاعياً استئثارياً أميركياً تقوده إدارة عنصرية، لامنطقية، مستبدة في الداخل والخارج، أنتجتها موضوعياً أزمة النظام الربوي العالمي النوعية المستعصية، فهي تتصرف وكأن العالم بمجمله ملكها وحدها !

الاستئثار على حساب الحلفاء

إن الخطاب الأميركي، الموجه الى الداخل والخارج، يتضمن إشارات ومعان غامضة، تثير قلق

ورهبة الكثيرين، بينما هو يبشر بالحرية والتحرير والديمقراطية وحقوق الإنسان ! إنه خطاب مشبع بالسموم الخرافية العنصرية التلمودية ! أما برنامج العمليات الأميركية قيد التنفيذ فهو مسلسل الحروب الاستباقية، بالإقدام على ضرب أية دولة باسم الدفاع عن الحرية وعن الأمن القومي الأميركي وعن الأمن الدولي، من دون أن يتوفر سبب مقنع، ومن دون العودة الى أية مرجعية قانونية ! وعندما يكون الخطاب والبرنامج كذلك فلا بد وأنهما انعكاس لأزمة مستعصية لا ينفع معها المنطق، ولا بد انهما تعبير عن إرادة الاستحواذ الخرساء العمياء، التي تريد أن تتحقق بالقهر والاستبداد والقسر !

إن الإدارة الأميركية تعمل اليوم من أجل تمركز الثروات والقرارات الدولية في أيدي أقلية ضئيلة متعددة الجنسيات وتابعة لها ! إن هذه الأقلية سوف تقتصر على خمس الخمس من سكان العالم المرفهين، أما الأكثرية الساحقة من الأمم فلتذهب الى الجحيم ! إن هذا ما يمكن أن يفسر لنا خلوّ خطاب الإدارة الأميركية من المنطق تماماً، وافتقار برنامج عملياتها الميدانية لأيٍ مبرر !

إن واشنطن تختلف اليوم مع حليفاتها على لائحة من القضايا طويلة جداً، منها: حرب العراق، سجن غوانتينامو، فلسطين، إيران، كوريا الشمالية، كوبا، الصين، حلف الأطلسي، التغيير المناخي والبيئة واتفاقية كيوتو، المحكمة الجنائية الدولية، برامج الفضاء، الثقافة والإعلام، الزراعة، الطيران التجاري، ثم الدولار واليورو والاحتياطي النقدي العالمي، وغير ذلك من القضايا التي تستمر الخلافات الحادة حولها منذ سنوات من دون أن تبدو في الأفق أية إمكانية للتسوية !

غير أن ذلك كله لا يعني الاختلاف بين الولايات المتحدة وحليفاتها حول الثوابت التاريخية، مثل تراكم وتمركز رأس المال العالمي في العواصم الغربية، وكذلك تمركز عمليات الإنتاج الأساسية، وتمركز القرارات الدولية الاستراتيجية ! إنهم هنا يجمّدون خلافاتهم الكثيرة على خطورتها من أجل الحفاظ على النظام الربوي العالمي الذي تأسس قبل خمسة قرون، والذي يخصهم جميعاً، فهم يدافعون عنه بحزم ضدّ أية محاولة انعتاق جنوبية، فزمام أمم الجنوب يجب أن يبقى في قبضة قيادات الشمال، بغضّ النظر عن أي اعتبار !

التورط المستمر بلا نتائج حاسمة

إذاً، تلك هي دوافع الهجمة العسكرية الأميركية، وذلك هو تفسير المواقف الأوروبية الغاضبة من جهة والمترددة المتقلبة من جهة أخرى، فكيف جرى تنفيذ عملية احتلال العراق في هذه الظروف وكواحدة من ابرز العمليات العسكرية الأميركية، وما هي التطورات التي طرأت على العملية، وكيف أصبحت أوضاع الاحتلال اليوم ؟

يقول أحد دهاقنة السياسة الأميركية، زبيغنيو بريجنسكي، أن احتلال العراق اعتمد على تقديرين خاطئين: الأول هو الزعم بوجود أسلحة دمار شامل، ربما بناء على معلومات كاذبة أعطيت عن قصد، فاعتبرت أساساً للعمل العسكري الذي انفردت به الولايات المتحدة، والثاني هو التنبؤات المستهترة التي توقعت الترحيب بالأميركيين في العراق كمحررين ! يتابع بريجنسكي: لقد جرت المقارنة في أعلى مستويات الدولة بين دخول العراق وبين تحرير فرنسا عام ١٩٤٤! ثم يضيف: غير أن العراقيين لم يروا الأمر كذلك، وأنا لم أفاجأ بموقفهم ! أما عن الخطر الأكبر الذي تتعرض له الولايات المتحدة في العراق فقد لخصه بريجنسكي بالقول: إنه التورط المستمر منٍ دون تحقيق نتائج حاسمة واضحة !

لقد دخل الأميركيون العراق بقوات لا تصلح أبداً لخوض المعارك مع المقاومة التي لم يحسبوا لها حساباً، والتي اصطدموا بها منذ الأيام الأولى، وقضوا الفترة مابين ربيع وخريف ٢٠٠٣ بأسوأ

حالاتهم في مواجهتها، وفي ذلك الخريف كان عليهم أن يبدلوا جذرياً خططهم العسكرية وأن يتراجعوا عن كثير من قناعاتهم المسبقة، وأن يجمّدوا الى أجل غير مسمى عدداً من العمليات الإقليمية، حول العراق، التي كانوا أعلنوا عنها مسبقاً !

لقد اضطربت أوضاعهم أشد الاضطراب، فقاموا باستبدال الكثير من قواتهم التي تصلح للاستعراضات أكثر مما تصلح لقتال المقاومة، وجاؤوا بقوات المارينز لتبدأ عمليات القتل والتدمير الشامل التي بلغت ذروتها في الفلوجة ! إن المفكر الأميركي تشومسكي يعتبر ما وقع في الفلوجة من جرائم كافياً للحكم على الرئيس بوش بالإعدام كمجرم حرب ! غير أن المقاومة تصاعدت على طريقة المتواليات الهندسية، و كلما أوغل الأميركيون في جرائمهم تصاعدت أكثر، واليوم لا يجرؤ أميركي أياً كان موقعه أن يتكهن بإمكانية إلحاق الهزيمة بالمقاومة، ولذلك رأينا الإدارة الأميركية تغطي فشلها العسكري بنشاطات سياسية لا قيمة لها في الحسابات الجدّية النهائية، ورأيناها تتوجه الى فلسطين مصطنعة التهدئة لخلق أجواء عربية وإسلامية ودولية تساعدها في ورطتها العراقية، ثم رأيناها تفتعل التصعيد مع لبنان وسورية كي تبعد الأنظار عن فشلها في العراق، وكي تحافظ على مكانتها الدولية بانتصارات وهمية خلبية ! لكنها على الرغم من كل التطورات التي تبدو في غير صالحها تواصل تشبثها بالمخالب والأنياب، وتتمسك بتوجهها الاستئثاري الاحتكاري، وبخطابها الاستبدادي التلمودي، وببرنامج عملياتها الحربية الاستباقية غير المبرّرة وغير القانونية، فإلى أين سيقودها ذلك ؟!

الجامعة العربية في محنتها الراهنة

في لحظة تاريخية حرجة أسفر فيها الإباديون الصهاينة تماماً عن وجوههم، وفي موعد دوري محدّد لاجتماعها، فشلت الجامعة العربية في تأكيد وجودها بصورة لائقة ولو شكلياً، وبدا انكفاؤها واضمحلالها بوضوح في المشهد التونسي، الأمر الذي أحزن الرأي العام العربي، وأصاب مشاعره في الصميم، مع أنه لم يكن يتوقع من اجتماعها الكثير، ولم يعد يرجو أكثر من بقائها رمزاً يشير إلى حقيقته القومية، ويعبّر عن تضامنه ولا نقول وحدته!

لكن الجامعة العربية لا تعاني وحدها من الانكفاء والانحدار والاضمحلال، بل المنظمات والهيئات الدولية عموماً، وفي مقدمتها المنظمة المركزية الأم: الهيئة العامة للأمم المتحدة! لقد انهارت الضرورات التي استدعت إنشاء الهيئة الدولية المركزية والهيئات الإقليمية الموازية لها والدائرة في فلكها، وهكذا فإن محنة جامعة الدول العربية لا تقتصر على عجزها عن تلبية احتياجات الأمة، والانسجام مع توجهاتها التاريخية المفهومة والمشروعة، بل تعود بالدرجة الأولى إلى انهيار الضرورات التي استدعت إنشاءها، بعد أن تحوّل العالم من وضع يفترض أن تحكمه علاقات قانونية، ديمقراطية، تجسّدها (ولو شكلياً في معظم الأحيان) هيئاته الدولية، إلى وضع تحكمه مباشرة ديكتاتورية دولية، باغية، لم تعد تخفي ضيقها وتبرّمها من الهيئات الدولية، وصارت توجه إليها طوال الوقت أشدّ الإهانات وأقسى الضربات!

ظروف تأسيس جامعة الدول العربية ؟

كانت الولايات المتحدة الأميركية هي المنتصر الأول والأعظم في الحرب العالمية الثانية، وقد انطلقت على الفور تنظم معسكر أصدقائها ومعسكر أعدائها بما يتفق مع مصالحها وعقيدتها الاستعمارية التي تتناقض مع أسلوب الاستعمار العسكري المباشر، فجاء تأسيس هيئة الأمم، ثم الهيئات الإقليمية الموازية لها، باعتباره الصيغة البديلة للاستعمار المباشر، والكفيلة بملء الفراغ في مناطق النفوذ التي لابد من أن تغادرها قوات الاحتلال. إن حكومات الأمم في ظل الإدارة الأميركية الجديدة سوف تتكفل بحفظ الأمن لصالح الاحتكارات الربوية من خلال عضويتها في الهيئات الدولية، الأمر الذي جعل عواصم الاستعمار القديم تسارع محاولة التكيف مع الصيغة الاستعمارية الأميركية الحديثة، فكانت منظمة الكومنولث البريطاني، والمنظمة الفرانكوفونية الفرنسية، وكانت أيضاً جامعة الدول العربية التي حاولت لندن بواسطتها إيقاف تقهقرها أمام التقدم الأميركي في المنطقة العربية، والاحتفاظ عبرها بما أمكن من نفوذها ومصالحها!

لقد رأت الإدارة البريطانية توظيف نضال العرب الوحدوي لصالحها، مستفيدة من وجودها في كل من مصر وفلسطين والأردن والعراق، فأعلن أنطوني إيدن وزير الخارجية، في أيار /مايو ١٩٤١، مايلي: يسعى العديد من المفكرين العرب إلى تحقيق درجة أكبر من الوحدة بين الشعوب العربية عما هو متحقق حتى الآن، وهم في تطلعهم إلى الوحدة يأملون الحصول على دعمنا، ويصعب أن لا نستجيب لمطلب أصدقائنا، ويبدو أنه من الطبيعي والصحيح العمل على تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين

البلاد العربية، فضلاً عن الروابط السياسية، وإن حكومة جلالته سوف تقدّم من جانبها كلّ تعضيد لأي مشروع من هذا القبيل يلقى تأييد الرأي العام العربي!

حينئذ فهم بعض القادة العرب أن تصريح إيدن يطلق يدهم لتحقيق الوحدة حسب أهداف الثورة العربية الكبرى، ولو في بلاد الشام على الأقل، غير أن الحكومات العربية في دويلات سايكس/ بيكو كانت متناقضة ومتعارضة، بسبب مصالحها الخاصة وبسبب توجيهات العواصم الاستعمارية، فلم تتفق على تحقيق مثل هذه الوحدة، ناهيكم عن الفهم الخاطىء للتصريح الإنكليزي الذي كان، في الحقيقة، يهدف إلى تكريس التجزئة تحت عنوان الوحدة، وبالفعل سرعان ما كشفت المواقف الإنكليزية التالية ذلك!

الوحدة العربية هي الجامعة العربية!

بعد سنتين ونصف تقريباً من الصراعات الحكومية الوحدوية، العلنية والسرية، بين دويلات سايكس/بيكو، وفي ١٩٤٣/١١/٧ تحديداً، حسم أنطوني إيدن الموقف حين أجاب على سؤال أحد أعضاء مجلس العموم بمايلي: لعلمكم الخاص، زار رئيس وزراء العراق القاهرة ليبحث مع رئيس الوزراء المصري تنشيط روح التعاون العام بين الأقطار العربية، وخلال الاجتماع بين الرجلين وافق النحاس على الدخول في محادثات مع حكومات الدول العربية الأخرى بهدف اكتشاف ما بينها من أسباب اتفاق، وإذا تمخّض عن هذه المحادثات قدر كاف من الاتفاق فالمقترح عقد مؤتمر في القاهرة تحضره كل الدول العربية المعنية للتوصل إلى اتفاق عام!

بهذا التصريح دخلت فكرة إنشاء الجامعة العربية حيّز التنفيذ، فقد أراد الإنكليز لنا ويا للعجب «وحدة» تشمل الجميع ولا تقتصر على بلاد الشام فقط! غير أن الفكرة الإنكليزية كانت في حقيقتها، بالطبع، قطعاً للطريق على تحقيق وحدة حقيقية! وبعد اتصالات معقدة ومحادثات مريرة بين الحكومات العربية، كانت لندن وغيرها دائماً على مقربة منها إن لم تكن فيها، أعدّ مشروع ميثاق الجامعة، في ١٩٤٥/٥/١٤، وجرى التوقيع عليه في احتفال كبير أقيم في ١٩٤٥/٣/٢٢، وقد حدث ذلك في وقت تحقق فيه اقتسام العالم من جديد بين الحلفاء المنتصرين، عبر مؤتمرات نهاية الحرب: مؤتمر الدار البيضاء ١٩٤٣/١/١٩، ومؤتمر موسكو ١٩٤٣/١٠/١٩، ومؤتمر طهران ١٩٤٣/١١/٢٧، ومؤتمر يالطا ١٩٤٥/١١/٤، وقد شمل التقاسم، بالطبع، الدول العربية وجامعتها!

بين الأمر الواقع والأهداف المشروعة!

لقد تضمن ميثاق جامعة الدول العربية المبادىء التي تنص على ما يلي: الاعتراف بسيادة واستقلال كل من الدول الأعضاء بحدودها القائمة! الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها! الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها! ليس هناك إلزام لانتهاج سياسة خارجية موحّدة! عدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات والخلافات، ويقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناءً على طلبها.. وهكذا، الخ!

والحال أن ما تحقق هو تشكيل هيئة عربية إقليمية من طراز هيئة الأمم المتحدة وتدور في فلكها، إنما من دون مجلس أمن عربي! لقد كانت صيغة تقول وتفعل كل شيء من جهة ولا تقول ولا تفعل أي شيء من جهة أخرى! كانت فصيحة وفعالة لجهة ملء الفراغ وتحقيق الأمن بما يتفق مع السياسات الدولية! وهي نهضت بصورتها كأمر واقع يمكن تفهمه في حينه وفي ظروفه، ولكن لا يجوز التسليم به إلى الأبد، وبالفعل بدأت محاولات الخروج من الشرنقة (الوحدوية/الانفصالية!) بعد سنوات قليلة، أي

منذ ثورة تموز/ يوليو المصرية عام ١٩٥٢، فظهرت في هذا القطر أو ذاك محاولات متنوعة، شجاعة، بعضها في إطار الجامعة وهي أضعفها، وبعضها أعطى المثل والقدوة عن ضرورة وإمكانية كسر القيود وتجاوز الحدود المفروضة انطلاقاً من قطر واحد، وبعضها الآخر توجه لتحقيق الوحدة الجدّية الحقيقية بين قطرين أو أكثر، وهو ما بدأته سورية ومصر منذ عام ١٩٥٥، وتوّج بوحدة عام ١٩٥٨، غير أن تلك المحاولات جميعها تعرضت للمؤامرات الشرسة الدولية والعربية، وتمت محاصرتها بإحكام وبقسوة ومن ثم إحباطها بلؤم، بعد أن استغلّت أخطاء قياداتها وضخّمت من قبل أجهزة الدعاية والحرب النفسية الدولية والمحلية، لتطغى الثانويات السطحية على قضايا الأمة المصيرية!

المنطقة حبلى بصيغة علاقات جديدة!

على مدى ستين عاماً تقريباً، وإلى ما قبل سنوات قليلة، بقيت الجامعة العربية في منأى عن التقويض، بل مرعية بفضل تجسيدها للنظام الرسمي العربي المرغوب دولياً والمتناقض مع مصالح الأمة، وأيضاً لأنها جزء من النظام الرسمي الدولي، غير أن الإنقلاب الذي قامت به إدارة الدولة الأميركية (الديمقراطية!) واحتلالها موقع الديكتاتورية العالمية المستبدّة بصورة سافرة، وعودتها إلى أسلوب الاحتلال الاستعماري العسكري القديم، عرّض الجامعة العربية للتقويض مثلها مثل الهيئات المماثلة والهيئة الأم، وفضح ضعفها وهوانها، وكشف سرّ ديمومتها الطويلة واستقرارها الرصين!

لقد أصبحت الجامعة العربية عاجزة عن أداء وظائفها الضرورية في ملء الفراغ وحفظ الأمن لصالح النظام العالمي، وهاهم الأنكلوسكسون ينزلون بجيوشهم إلى الميدان العراقي، والإسرائيليون يذهبون إلى أقصى مدى في حربهم الإبادية ضدّ الشعب الفلسطيني، أي أن المواجهة غدت عسكرية مباشرة بين الأمة وأعدائها، فأية صيغة جديدة للعلاقات سوف تنتجها هذه المواجهة التاريخية الهائلة؟ هل تنتج جامعة دول الشرق الأوسط الأكبر الأميركية، أم جامعة الأمة العربية والإسلامية؟!

الجدّة الإنكليزية، والابنة الأميركية، والحفيدة الإسرائيلية!

ليست الطامة الكبرى في أن يصفنا أعداؤنا وقتلتنا بالإرهابيين، بل بانهماكنا في نفي التهمة، وفي دعوتنا لأمتنا المثخنة بالجراح أن توقف نضالها كي يقتنعوا أنها ليست أمة إرهابية! وهل يعقل أن تضع الضحية نفسها في قفص الاتهام، وتعطي المجرم القاتل الحق في اعتلاء منصة الحكم؟! ثم أليس غريباً ومعيباً إلى حدّ موجع نسياننا أن تهمة «إرهابي، ومخرّب، ومغتصب مستبد» وصف بها محمد علي باشا وأحمد عرابي وجمال عبد الناصر، وعبد القادر الجزائري، وعبد الكريم الخطابي، والإمام المهدي، وعمر المختار، وأمين الحسيني وياسر عرفات، ويوسف العظمة وسعيد العاص وعز الدين القسام ومأمون البيطار، وجميع قادتنا الأحرار وشهدائنا الأبرار في جميع أقطارنا على مدى قرنين من الزمان؟ وبماذا تتوقعون أن يصف المعتدي الظالم من يقاوم عدوانه؟ بماذا تتوقعون أن يصف قادة وشهداء ثورة العشرين وأحفادهم في العراق؟ بالمناضلين؟ بالمجاهدين؟ أصحاب الحق؟ إذن فتكون المشكلة منتهية، وما على المعتدي إلا الانسجام مع وصفه، والانسحاب إلى بلاده خلف المحيطات من تلقاء نفسه!

هل هذا معقول؟ هل أصيب بعض مثقفينا ومفكرينا وسياسيينا بالجنون، فينخرطون بمعظم جهودهم في سجال عقيم مرهق، لإقناع الأعداء أن أمتهم ليست إرهابية؟!

أسرى المركزية الأوروبية الأميركية!

لقد أصدرت واشنطن مؤخراً قانوناً تتهم فيه الأمم الأخرى، خاصة العرب والمسلمين، بمعاداة السامية، أي بمعاداة اليهود، وتوعّدت بتعقب ومعاقبة كل من تثبت عليه التهمة، وسرعان ما دخل بعضنا في السجال العقيم المحزن، يحاولون إقناع واشنطن أن العرب أيضاً ساميون! ويحاولون إقناعها (لمصلحتها!) أن لا تنحاز كلياً إلى الإسرائيليين ضدّ العرب! ولكن الإنكليز والأميركيين والإسرائيليين حلقة واحدة مغلقة! إنهم الجدّة والابنة والحفيدة، وهم عندما يبالغون في توجيه التهم وتوزيع الصفات ضدّ العرب خاصة باعتبارهم اليوم خط المواجهة الأول، وضدّ الأمم الأخرى من غير الأنكلوسكسون اللوثريين واليهود الصهاينة، فإن ذلك يعني أمراً واحداً هو: أن المقاومة ضدّهم فعالة ومتصاعدة وواسعة، وأن عليهم الإكثار من توجيه الاتهامات والتهديدات كي يربكوها ويشتتوا انتباهها ويزعزعوا صفوفها!

إن الإنكليز والأميركيين يتوقعون لخطاباتهم الاتهامية المهدّدة أن تكون فعالة بسبب اطمئنانهم أن بعض المثقفين والمفكرين والسياسيين في بلادنا وفي العالم عموماً، وهم كثر للأسف الشديد، ينضوون تحت لواء المركزية الأوروبية الأميركية، الثقافية والفكرية والسياسية، فهم أسرى في قفصها، يحفظون تاريخ بلادهم وتاريخ العالم كما صاغته، ويريدون خوض النضال وإحراز التقدم بصياغاتها وبأسلحتها وبأساليبها، أي من داخل قفصها المغلق على عقولهم وعلى سلوكهم بإحكام، وبالطبع فإن

هذا غير ممكن، حيث يستمر الدوران داخل القفص، ويتواصل الضياع والعذاب، ويستحيل إحراز أي تقدم على طريق الخلاص!

أرض الميعاد الأميركية العبرانية!

هل يعقل أن لا ندرك حتى اليوم طبيعة الحلقة الواحدة المغلقة، التي تشكلت منذ القرن السادس عشر، والمكوّنة من الجدّة الإنكليزية وابنتها الأميركية وحفيدتها الإسرائيلية، هذه الحلقة التي تمسك اليوم بخناق العالم أجمع حتى لتكاد تزهق أنفاسه؟ إذن، فإليكم بعض اللمحات المقتضبة الموثّقة، التي يسمح بها المجال هنا، والتي تلقي بعض الضوء على قضية فلسطين، قضية العرب والمسلمين، حيث إن هلكت فلسطين هلكوا وإن نجت نجوا:

أولاً، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، عبر اللوثريون الإنكليز المحيط الأطلسي، واعتبروه يعادل سيناء التوراتية، واعتبروا أنفسهم العبرانيون الجدد، يهود الروح وليس الدم! ووضعوا أقدامهم على أرض أميركا الشمالية باعتبارهم شعب الله المختار الجديد وباعتبارها أرض الميعاد التوراتية الجديدة، وانقضّوا على شعوبها بحماسة مقدسة، يبيدونها بلا تردّد ولا هوادة باعتبارها شعوباً كنعانية! لقد أقنعوا الدهماء أن الإبادة التامة لشعوب تلك البلاد ترضي الرب (يهوه) وتستجيب لإرادته! إن «عيد الشكر» الأميركي هو عيد الاحتفال بإبادة شعوب أميركا!

ثانياً، ما أن استتب لهم الأمر في أميركا حتى التفتوا إلى فلسطين في آسيا! وبسبب تجربة الحروب الصليبية الفاشلة قرروا استخدام اليهود في استيطان فلسطين وإبادة شعبها، فصدر في لندن عام ١٦٤٩ (أي قبل أكثر من ثلاثة قرون ونصف) إعلاناً تضمن ما يلي:» إن أمة إنكلترا وسكان هولندا (اللوثريين) سيكونون أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء وبنات إسرائيل على سفنهم إلى الأرض التي وعد بها أجدادهم لتكون ميراثاً لهم إلى الأبد»! وفي ما بعد، أوضح الإنكليزي جيمس نيل قائلاً:» إن احتمال أن يتمكن الإنكليز من استيطان فلسطين بالنجاح نفسه الذي استوطنوا به أميركا الشمالية بعيد جداً، بسبب حرارة الجوّ، والصعوبات التي يقيمها العرب، والافتقار إلى حماية فعالة، وكثير غير ذلك»! لقد كان يبرر استخدام اليهود.

الابنة الأميركية تلد في فلسطين!

ثالثاً، في عام ١٨٤٠ توجه الأميركي أورسون هايد إلى القدس من أجل العمل على «تسهيل نبوّة بعث إسرائيل» ومعه كتاب توصية من وزير الخارجية وآخر من حاكم ولاية الينوى! وفي عام ١٨٥٠ أسس القنصل الأميركي وارد كريسون مستوطنة زراعية في منطقة القدس، وتحوّل عن ديانته (المسيحية) اللوثرية إلى اليهودية! لقد انطلق منذ ذلك التاريخ نشاط الابنة الأميركية متقدماً الجدّة البريطانية!

رابعاً، في عام ١٨٤٥ قال الإنكليزي ميتفورد:» إن إقامة دولة يهودية في فلسطين ستضع إدارة مواصلاتنا في أيدينا بالكامل، وستوفر لنا في المشرق مركز سيطرة يردع الأعداء السافرين»! ودعا تشارلز هنري تشرشل إلى:» التحرير المبكر لسورية وفلسطين ووضعهما تحت الحماية البريطانية، وأن يقوم اليهود بدور المستوطنين الحماة للمصالح البريطانية»!

خامساً، كتب الصهيوني الأعظم ونستون تشرشل في مذكراته:» إذا أتيح لنا في حياتنا – وهو

ما سيقع حتماً – أن نشهد مولد دولة يهودية، لا في فلسطين وحدها بل على ضفتي نهر الأردن معاً، تقوم تحت حماية التاج البريطاني وتضم نحو ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي، فإننا سنشهد بذلك وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المطامح الحيوية البريطانية»! لقد كان تشرشل ينتظر ولادة الحفيدة الإسرائيلية!

سادساً، في عام ١٩١٨، قال الرئيس الأميركي تودور ويلسون:» أعتقد أن الأمم الحليفة قررت وضع حجر الأساس للدولة اليهودية في فلسطين بتأييد تام من حكومتنا وشعبنا»! لقد كانت الابنة الأميركية على وشك ولادة الحفيدة الإسرائيلية!

سابعاً، في عام ١٩٤٢ نطق الجنين في الرحم، فصرّح ديفيد بن غوريون في أميركا أنه «لم يعد باستطاعة اليهود الاعتماد على الإدارة البريطانية في تسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين»!

وهكذا، فلماذا لا نبدأ بالخروج من قفص المركزية الأوروبية الأميركية الصهيونية، ونعيد النظر بمعارفنا عن تاريخ بلادنا والعالم، خلال القرون الخمسة الماضية على الأقل، لنكتشف وحدة هذا النظام الربوي العالمي الذي تعاقبت على قيادته (منذ القرن السابع عشر) لندن الجدّة، ثم واشنطن الابنة، التي أنجبت الحفيدة الإسرائيلية وأقطعتها إمارة فلسطين والمنطقة العربية؟!

الدوافع والمدلولات الأبعد للحرب في العراق

عندما يتعرض الوطن بجميع مكوناته لخطر التقويض والهلاك على أيدي الأجنبي فإن المصائب الداخلية تغدو ثانوية مهما عظمت، ولا يفاضل بين الخارجي والداخلي في حالة كهذه إلا جاهل أو انتهازي أو مارق! وبالفعل رأينا جحافل العراقيين الواعين الشرفاء تنخرط في المقاومة لحظة وضع الأجنبي قدمه على تراب الوطن، مدركة حقيقة برنامج الاستئصال والدمار الشامل الذي جاء يحمله للعراق، منطلقة من حيث وصل إخوتها الفلسطينيون في مقاومتهم للإباديين الأنكلوسكسون الصهاينة، وموقنة أن النصر سوف يكون حليفها! ولقد رأينا في صفوف المقاومة أعداداً كبيرة من أولئك الذين عانوا قسوة الاستبداد وقد تجاوزوا جراحهم لصالح الأمة، وبالمقابل رأينا كيف انهارت بسرعة أوهام الجهلة وادعاءات الانتهازيين والمارقين الذين صوّروا العدو الاستئصالي المتوحش حكيماً ديمقراطياً، ونزيهاً عادلاً، ومنقذاً متطوعاً!

الحلول السهلة للمسائل الصعبة!

ولكن، يتوجب الاعتراف أن ادعاءات الانتهازيين والمارقين انطلت على كثيرين لبعض الوقت، فهل كان ممكناً حدوث ذلك بكل ما ترتب عليه من بلبلة ضارة لولا ضعف الوعي بحقيقة النظام الربوي العالمي وبحقيقة قانون التفاوت الملازم لوجوده؟ ولذلك سوف نكرّر، ونستطرد، ونقول أن العراق يدفع اليوم حصراً ثمن محاولته الخروج على قانون التفاوت المطلق، الذي يمنع تحت طائلة أقسى الإجراءات القمعية أية محاولة للنمو والتطور المستقل المتكافئ، يقدم عليها قطر من الأقطار، إلا إذا كانت محتواة سلفاً من قبل النظام الربوي الدولي، وموظفة لصالحه على حساب الأكثرية الساحقة من البشر.

إن قانون التفاوت في النمو والتطور بين الطبقات والشعوب والأمم هو الذي حال دون نهوض روسيا بقيادة بطرس الأكبر في القرن الثامن عشر، ودون نهوض مصر والعرب بقيادة محمد علي باشا في القرن التاسع عشر، ودون نهوض الصين بقيادة صن يات صن في القرن العشرين، وفي عام ١٨٩٥، تاريخ تحوّل بريطانيا إلى إمبريالية، روى صحفي يدعى ستيد أن صديقه الحميم سيسيل رودس حدّثه عن تطلعاته الإمبريالية فقال: «كنت أمس في الايست اند (حيّ العمال في لندن) وحضرت اجتماعاً للعمال العاطلين، وقد سمعت هناك خطابات فظيعة كانت من أولها إلى آخرها صرخات: الخبز! الخبز! وأثناء عودتي إلى البيت كنت أفكر بما رأيت، وتبينت أوضح من السابق أهمية الإمبريالية، والفكرة التي أتطلع إلى تحقيقها هي حلّ المسألة الاجتماعية، أعني: لكي ننقذ أربعين مليوناً هم سكان المملكة البريطانية من حرب أهلية مهلكة ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات الاستيلاء على أراض جديدة نرسل إليها فائض السكان، ونؤمن أسواق جديدة لتصريف البضائع التي ننتجها، فالإمبراطورية هي مسألة بطون، وإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا إمبرياليين»!

المال، والمستعمرات، واستهلاك الطاقة!

في عام ١٩١٠ كان حجم الكتلة المالية النقدية المعتمدة دولياً في حدود ٦٠٠ مليار فرنك، تستحوذ أربع دول، هي إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، على كمية ٤٧٩ مليارا منها! أما باقي الكتلة المالية النقدية الدولية، وهو ١٢١ مليارا، فموزع على أحد عشر دولة هي: روسيا، النمسا، إيطاليا، اليابان، هولندا،بلجيكا، إسبانيا، سويسرا، الدانمرك، السويد، والنروج! وحصص هذه الدول تبدأ حسب التسلسل بمبلغ ٣١ مليارا وتنتهي بمبلغ ٢,٥ مليار! ولنلاحظ أنها جميعها دول أوروبية تشكل الولايات المتحدة امتداداً لها، ماعدا اليابان الآسيوية التي كانت حينئذ تقوم بمحاولة جبارة للخروج على قانون التفاوت، إنما بالروح السياسية الأوروبية ذاتها! ولنلاحظ أن الدولة العثمانية، أو الرابطة الإسلامية، لا وجود لها في اللائحة المالية الدولية على الإطلاق، فهي وكل من لم يرد في اللائحة دول مديونة أو تابعة أو مستعمرة!

وفي عام ١٩١٩ تحقق الكثير من تطلعات مستر رودس، فها هي الدول الأوروبية الغربية، وفي طليعتها بريطانيا، تستعمر عسكرياً بلداناً بلغت مساحتها ٩٧,٨ مليوناً من الكيلومترات المربعة، أي ما يعادل ٧٢٪ من مساحة الكرة الأرضية، وتستعبد الشعوب التي تعيش في تلك المساحات وتعدادها في حدود ١٢٣٥ مليوناً من البشر، أي ٧٠٪ من سكان العالم حينئذ!

لقد كانت الأساطيل الحربية الأوروبية، وخاصة الأنكلوسكسونية، تقوم بدور الشرطي القضائي لجباية فوائد القروض طوعاً أو كرهاً من مصر والصين ودول أميركا الجنوبية، علماً أن الرأسمال الموظف في الخارج كان يوجه في المقام الأول إلى البلدان التابعة أو الحليفة، أما المستعمرات فتدار وتنهب مباشرة! وكان واضحاً تماماً، منذ ذلك التاريخ، انقسام العالم إلى حفنة من الدول المرابية الدائنة وأكثرية هائلة من الدول المستعبدة والمديونة!

في عام ١٩٧١ بلغ استهلاك العالم من الطاقة ٧ مليارات طن كانت موزعة على النحو التالي: ٢٥٠٠ مليون طن، أي أكثر من الثلث، للولايات المتحدة الأميركية وحدها! و٢٠٠٠ مليون طن، أي أقل من الثلث لبلدان أوروبا الغربية ومعها اليابان! و ٢٠٠٠ مليون طن أيضاً للاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو ومعها الصين الشعبية! وما تبقى وهو ٥٠٠ مليون طن طاقة لجميع بلدان ما كان يسمى بالعالم الثالث، أو دول الجنوب! والمغزى واضح تماماً، وغني عن أي شرح، فحجم استهلاك الطاقة هو الذي يحدّد حجم النمو والتطور المادي وما يترتب عليه من ازدهار ورفاه اجتماعي، والتوزيع الجائر لاستهلاكها لم يكن محصلة خصائص حضارية وعرقية بل محصلة القسر بواسطة القوة الباغية الصماء العاملة على فرض قانون التفاوت!

هيئة الأمم غطاء للخدعة الكبرى!

في عام ١٩٤٥ تأسست منظمة الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٤٩ دعت واشنطن على لسان الرئيس الأميركي إلى إعادة إدماج المستعمرات المستقلة حديثاً في الاقتصاد العالمي (أي احتوائها استعمارياً بصورة أخرى!) وبما أن منظمة الأمم المتحدة أنشئت لهذا الغرض بالضبط وليس لغيره، فقد سارعت إلى تبني دعوة واشنطن، وأنشأت الهيئات الخاصة الفرعية الكفيلة بتحقيق الغرض المطلوب، وبالطبع تبنّت الدعوة جميع الدول الصناعية ومؤسساتها المالية والاقتصادية، وفي مقدمتها البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي، كذلك تبنى الدعوة الأميركية خبراء المال والاقتصاد والسياسة في الجنوب المسمى بالعالم الثالث، أو كتلة الدول النامية، لتنطلق حمى محاولات النمو والتطور في نطاق الشبكة المصيدة التي نصبتها واشنطن، وقد مرّت عقود قبل أن تنكشف اللعبة الربوية، التي تمخضت عن دمار شامل، اقتصادي واجتماعي وسياسي، طال الأكثرية الساحقة من الأمم، حتى أن ديون إحدى دول أميركا الجنوبية زادت ٢٥٠ مرّة عن مجمل منتوجها القومي! وبعد أن استهلكت إدارة النظام الربوي العالمي المنظمة الدولية وتفرعاتها، وصارت الأمم تطالب بإلغاء الديون التي يستحيل سدادها، أسفرت هذه الإدارة عن وجهها الديكتاتوري الأميركي، وأدارت ظهرها حتى للشكليات المنطقية، وعادت إلى أسلوب الاحتلال العسكري والاستعمار المباشر، كما نراه اليوم في العراق وغيره!

نظام لم يعد قابلاً للحياة !

لقد بلغ النظام الربوي العالمي ذروة صعوده وجبروته، وبلوغ هذه الذروة يعني بداية الهبوط والاضمحلال، وليس أدلّ على ذلك من العودة إلى الأسلوب القديم، أسلوب الاحتلال العسكري، خلافاً لما بلغه العالم من تطور لا يسمح أبداً بمثل هذه العودة الفاقدة سلفاً لكل جدوى!

يقول هيغل: «كل شيء كان واقعاً في ما مضى يصبح في مجرى التطور غير واقع، ويفقد ضرورته وحقه في الوجود، ويفقد صفته المعقولة، ومحل الواقع المحتضر يحلّ واقع جديد صالح للحياة، سلميّاً إذا كان القديم عاقلاً، بحيث يتقبل مصيره من دون مقاومة، أو بالعنف إذا عارض القديم هذه الضرورة»!

إن المقاومة في فلسطين والعراق تعبّر عن الجديد الصالح للحياة، وعن الضروري الذي له حق في الوجود، أي أنها تعبر عن المستقبل، أما الأنكلوسكسون والصهاينة فقد فقدوا كل صفة معقولة، وأصبح واقعهم في حالة احتضار، حيث النظام الربوي العالمي الذي يتمسكون به ويحاولون فرضه بالقوة الباغية لم يعد قابلاً للحياة.

الديمقراطية الفرانكوفونية أم الليبرالية الأنكلوسكسونية؟

لم يترك الردّ الإيضاحي على الليبراليين العرب، الذي جاء من باريس، مكاناً في خارطة العالم للعقلاء المتحضرين الواقعيين، سوى واحداً من اثنين: إما في الصفوف التابعة لليبراليين الأميركيين أو في الصفوف التابعة للديمقراطيين الفرنسيين! إما في الصفوف التابعة للحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي، أو الحزبين البريطانيين العمالي والمحافظ، وإما في الصفوف التابعة للحزبين الفرنسيين الديغولي والاشتراكي! فبعد المقدمة الودودة المتفهمة لمعاناة الليبراليين السوريين والمنحازة إليهم قولاً واحداً، استفاض الردّ في النصح والإرشاد بصدد الفوارق بين الديمقراطية والليبرالية، مقترحاً مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالأولى، لكنه أعطى موافقته المسبقة بتشكيل حزبهم الليبرالي على الطريقة الأنكلوسكسونية، فكأنما هو يقول أننا في جميع الأحوال، وأيّاً كانت سبلنا، سنبقى في معسكر المتحضّرين وفي نطاق العالم الواقعي المعاش! أما عن الآخرين غير المتحضرين، غير العقلاء وغير الواقعيين من قوميين وإسلاميين ويساريين، فقد أوصى الردّ بتحمّل وجودهم وغلاظاتهم، على اعتبار أن اللعبة، سواء أكانت ليبرالية أم ديمقراطية، لا تكتمل ولا تتحقق من دونهم، تماماً كما نصح بريجنسكي بقبول الجريمة المنظمة والمجرمين المنظمين كضرورة داعمة من ضرورات الحياة على الطريقة الأميركية!

استخلاص دروس النجاح والفشل!

ليس في الردّ على الليبراليين العرب، المرسل من باريس، أية إشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى الدور الرئيس للفرانكوفون والأنكلوسكسون في الدمار الشامل الذي آلت إليه أوضاع البشرية عموماً والعرب والمسلمين خصوصاً، سواء في مراحل الاستعمار المباشر، أم في مراحل الاستعمار غير المباشر، أم حالياً في مرحلة العودة إلى الاستعمار المباشر، حيث أكثر من ثلثي مساحة المشرق العربي وأكثر من نصف سكانه تحت الاحتلال العسكري الليبرالي المدمّر! وهكذا فإن المتجاهلين قد يجاملوننا، وقد يحزنون ويتألمون لأحزاننا وآلامنا، لكن ليس إلى الحدّ الذي يقطعون معه صلاتهم بالحضارة وبعالمها الواقعي المعاش، فأمام خطر انقطاع هذه الصلة لا يترددون في التخلي عن رصانتهم العلمية، وقناعاتهم التاريخية، بل عن أهلهم وأصدقائهم، ورفاقهم وأساتذتهم، وأنا أعرف ما أقول وأعنيه!

يقول الدكتور سمير أمين: تستدعي التطورات (العالمية) قراءة نقدية لما أسميه:« التنمية الشعبية المتمحورة على الذات»، فالشروط والصيغ المتعلقة بمثل هذه الموضوعات تتعرض إلى تحوّل دائم، والرأسمالية تتغيّر وتتكيف مع التحديات التي تفرضها طبيعتها نفسها، والتي تفرضها كذلك انتفاضات الشعوب، ومن المستحيل اختزال التنمية وفك الارتباط (مع الرأسمالية العالمية) في معادلات جاهزة وصالحة لجميع الأمكنة والأزمنة، بل يجب إعادة النظر في هذه المفاهيم استناداً إلى دروس التاريخ وتحولات العولمة الرأسمالية، وقد طرحت جميع الثورات الشعبية على مدى ثلاثة أرباع القرن مسألة التنمية المتمحورة على الذات وفك الارتباط (مع شبكة الرأسمالية الدولية) وشهدنا ذلك في التجارب الاشتراكية وفي حركات تحرر شعوب العالم الثالث، واليوم لابد من مراجعة نقدية لتلك المحاولات

التاريخية واستخلاص دروس النجاح والفشل، وذلك بالارتباط الوثيق مع الجوانب الأخرى من إشكالية تطوير القوى المنتجة، والتحرر الوطني، والتقدم الاجتماعي، وديمقراطية المجتمع.

وهكذا فإن سمير أمين، الذي يعيش بدوره في أوروبا منذ زمن طويل، لم يقطع مع حركات التحرر الوطني التي انكفأت اليوم، بل دعا إلى استخلاص الدروس من فشلها ونجاحاتها، تمهيداً لنهوضها القادم الكبير والمؤكد، ودعا إلى القطع مع شبكة الرأسمالية الدولية، وهو ما لم تفعله حركات التحرر في الماضي، وإلى التنمية المتمحورة حول الذات، استناداً إلى حركات التحرر الوطني، والقوى المنتجة، والتقدم الاجتماعي، وديمقراطية المجتمع وليس ديمقراطية الأنكلوسكسون والفرانكوفون!

ما هو سابع المستحيلات؟

أعود فأنقل متعمداً عن الدكتور أمين قوله: إن رأس المال العابر للقوميات هو رأس مال نادي الثلاثة: الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان! أما بلدان الشرق والجنوب فهي مستثناة من دخول هذا النادي، وخارج النادي لا نجد سوى بورجوازيات كومبرادورية، أي قنوات توصيل لسيطرة رأس المال المتعدّي للقوميات، وهذا ما نحن عليه في اللحظة التاريخية الراهنة. إن سيطرة رأس المال المعولم هي مرحلة إمبريالية جديدة جماعية تضم الثلاثية (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) وفي هذا المشروع ما بعد الكولونيالي تندرج صيغة الهيمنة الأميركية، ولهذا يغدو من سابع المستحيلات اليوم إدارة النظام الإمبريالي الجديد سلمياً، بواسطة السيطرة الاقتصادية فحسب، وسيغدو ذلك أكثر استحالة في المستقبل، ولذلك سوف يصبح اللجوء إلى العنف السياسي، ومن ثم التدخل العسكري، حاجة ملحة لتلبية مهام تفعيل هذا المشروع الليبرالي، وهذا ما يجعل الإمبريالية الجماعية بحاجة ملحة لهيمنة الولايات المتحدة، فهذه الدولة هي الوحيدة القادرة على القيام بمهام القيادة العسكرية لتدخلات الشمال في الجنوب، وبالطبع يدفع حلفاء واشنطن ثمناً لخدماتها على شكل سندات تشكل جزءاً لا بأس به من مزاياها الاقتصادية، أما مشروع الولايات المتحدة في السيطرة العسكرية على الكرة الأرضية فيهدف إلى تمويل خط تدفق الرساميل إليها! لقد غدا النمط الإمبريالي مرادفاً لتنظيم نوع من الفصل العنصري على المستوى الدولي، وبات إفشال هذا المشروع عاملاً أساسياً لتحرك ضروري مناهض في الشمال والجنوب..الخ

لقد دعا سمير أمين دول الشرق والجنوب إلى تنمية متمحورة على الذات، وإلى توفير شروط أساسية خمسة تحقق انفصال التنمية الوطنية عن التبعية:١- أن تؤمن سياسة الدولة فائضاً زراعياً متطوراً وبأسعار ملائمة ٢- تحقيق وجود رسمي لمؤسسات مالية وطنية يضمن استقلاليتها النسبية إزاء تدفق رأسمال الشركات متعدّية الجنسية ٣- السيطرة المحلية على سوق مخصصة للإنتاج الوطني أساساً ٤- السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية مع قدرة الدولة على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي ٥- السيطرة المحلية على التكنولوجيا، بمعنى إمكانية إعادة إنتاجها وإن كانت مكوناتها مستوردة!

لقد أوردت هذه المقاطع الطويلة من آراء الدكتور أمين لأنني أعرف أن مصدر الردّ على الليبراليين العرب يعرفها ويتجاهلها، وحبذا لو شرح لأصدقائه السبب الذي جعله يتخلى عنها ويتجاهلها!

السودان من مصرع غوردون الى أزمة دارفور

في مثل هذا الشهر من عام ١٩٨٥، في ٢٦ كانون الثاني/ يناير بالضبط، قرعت أجراس الكنائس اللوثرية في العاصمة البريطانية لندن، وعمّت مظاهر الحداد العام! لقد صادف ذلك اليوم ذكرى مرور مائة عام على مصرع غوردون باشا، المفوض البريطاني العام والحاكم بأمره في السودان الشقيق العزيز!

لقد لقي غوردون مصرعه في ذلك اليوم من عام ١٨٨٥، في تلك اللحظة التاريخية الفريدة، المهملة، التي كانت فيها قوات الثورة السودانية تطهّر الخرطوم، العاصمة الرائعة المثلثة، من القوات البريطانية في هجوم مذهل في بسالته وفعاليته، وحيث كانت أجساد شهدائنا السودانيين الأبرار، بجلابيبها البيضاء، تغطي السهوب الى حيث لا يصل البصر المجرّد!

قائد الفصيل السوداني الباسل؟

في ذلك اليوم قبل أكثر من مائة عام، بعد أن اخترقت القوات الثورية السودانية بأسلحتها الخفيفة البسيطة خطوط النيران البريطانية الكثيفة المتفوقة، واقتحمت العاصمة المحتلة، توجهت فصيلة منها على وجه السرعة الى مقرّ المفوّض البريطاني، الحاكم بأمره غوردون باشا!

كان غوردون قد تقهقر صاعداً الى سطح المقر العام حيث وقف هناك، على السطح، يدور حول نفسه وقد أسقط في يده وغامت الدنيا أمام نظره المضطرب، أما قائد الفصيل الباسل، محمد نوباوي، فكان أول من وصل الى السطح، وهاهو ذا وجهاً لوجه أمام رمز الجبروت والطغيان الأنكلوسكسوني، الذي راح يحدّق مذهولاً في عينّي البطل السوداني! لقد كان ممثل الإمبراطورية الباغية بكامل ثيابه وقيافته العسكرية، وبكامل أسلحته، وقد حشرج مخاطباً قائد الفصيل السوداني: ولكن، أين محمد أحمد؟!

لقد كان المفوض البريطاني غوردون، الحاكم بأمره في السودان، يتوقع ويأمل، كفرصة أخيرة، أن يجد أمامه محمد أحمد شخصياً، أي الإمام المهدي القائد العام للثورة السودانية، وهو كان محقاً في توقعه، ومعذوراً في أمله، باعتباره الممثل الذي يجسد الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب الشمس عن مستعمراتها، وبالتالي كيف لا يأسره القائد العام للثورة شخصياً في تلك اللحظة التاريخية المجيدة التي تحقق فيها التطهير الكامل للعاصمة من القوات البريطانية؟!

أما محمد نوباوي، قائد الفصيلة الثورية، الذي كان واقفاً يحدق في عيني عدوّه كالنسر من دون أن ينبس بحرف واحد، فقد كان جوابه على سؤال الطاغية البريطاني سريعاً وبسيطاً وعملياً: لقد عاجله بطعنة نجلاء من حربته أزهقت روحه على الفور!

الثورة المهدية عربية إسلامية

لكن الإمام المهدي، القائد العام للثورة السودانية، كان له بالفعل رأي آخر ويفضل مصيراً آخر للطاغية البريطاني غوردون: فقد أراد القبض عليه، وإبقائه حياً والاحتفاظ به أسيراً! لماذا؟ لأن الإمام القائد كان يريد أن يفتدي به أحمد عرابي قائد الثورة المصرية الأسير في قبضة البريطانيين!

لقد كانت تلك الثورة السودانية تتطلع بعيداً، الى مجمل الوطن العربي الكبير الممزق المستعمر، والى مجمل العالم الإسلامي المبدّد والمستعبد، فهي لم تكن مجرّد ثورة محلية، وهي منذ ذلك التاريخ (١٨٨٥) كانت

تعي أن لا خلاص خاص لأي من البلدان العربية والإسلامية، وأن ميدان عملياتها متكامل مع ميدان عمليات إخوانها في مجمل ما يسميه الأميركيون اليوم بالشرق الأوسط الأكبر! وكيف لا يكون شأنها كذلك والسودان ركن أساسي من أركان العصر العربي الإسلامي العالمي، حتى أن مجموع البلدان الأفريقية الممتدة عبر وسط أفريقيا، ما بين البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، كان يطلق عليها جميعها اسم بلاد السودان؟!

ولكن، حين راحت لندن تقرع أجراس الحداد اللوثرية، بمناسبة مرور مائة عام على مصرع غوردون (١٩٨٥) ترى ألم تتذكر تلك المساحات الشاسعة من أرض السودان الطاهرة المغطاة بأجساد الشهداء، التي جعلت الأرض ناصعة ومرصعة بما لا يحصى من الزهور الدموية القانية؟! ترى ألم تتذكر لندن المجاهد محمد نوباوي، وتتخيله واقفاً بجنان ثابت، يحدّق في عيني غوردون رمز طغيانها وتعاليها وتألهها دون أن ينبس بحرف واحد، قبل أن يوجه إليه طعنته النجلاء؟! وأي دروس استخلصتها من ذلك؟ في الواقع، هي لم تستخلص الدروس الصحيحة بل مازالت حتى يومنا هذا مندفعة لتحقيق مصالحها الدنيئة غير الشرعية، بقيادة واشنطن، تواجه محمد نوباوي المتجدد في العراق، وفي فلسطين، وفي السودان، وفي كل قطر من أقطار العرب والمسلمين!

إن لندن تتذكر ولا تنسى قتلاها، وكذلك واشنطن، أما بعضنا نحن العرب فإنه ينسى ولا يتذكر شهداءنا و أبطالنا، أو أنه يتظاهر بذلك لسبب أو لآخر، فمن منا يعرف وجه البطل قائد الفصيل الثوري محمد نوباوي ومن يتذكر اسمه اليوم؟! ولكن يكفيك أن يكون **الله** لك يا محمد نوباوي، فإذا كنّا نحن أهلك لا نعرف اليوم وجهك، ولا نتذكر اسمك، ولا نقيم ذكراك، فإن **الله** الحق يعرف اسمك ووجهك ويحفظ ذكراك!

محمد نوباوي العراقي الفلسطيني!

اليوم يواصل محمد نوباوي خوض حربه العادلة، ليس في دارفور وغيرها من أقاليم السودان فحسب بل في فلسطين والعراق وأفغانستان، وفي مجمل البلاد العربية والإسلامية، فهناك محمد نوباوي العراقي، وهناك محمد نوباوي الفلسطيني، والسوري والمصري والجزائري والأفغاني والباكستاني..الخ!

إن الطاغية غوردون الأنكلوسكسوني اللوثري الصهيوني، يلقى مصرعه يومياً في العراق وفي فلسطين، وبالمقابل تغطي أجساد شهدائنا الأبرار شاشات التلفزة على مدار الساعة، فأية معارك تاريخية هائلة هذه التي تخوضها أمتنا ضدّ طغاة العالم، منذ مصرع غوردون باشا عام ١٨٨٥ وحتى يومنا هذا؟!

إن الفلسطينيين محاصرون اليوم حصاراً يخيّرهم بين الموت السريع والموت البطيء، ولا خيار ثالث! أما هم فقد اختاروا طبعاً طريق المقاومة والاستشهاد الذي يفتح وحده المجال لخيار ثالث خارج إرادة العدو، وهم على يقين من أن حطين قادمة! وإن العراقيين محاصرون بدورهم أيضاً، لكنهم يحاصرون عدوّهم في الوقت نفسه، وهذا هو الجديد العظيم الأهمية تاريخياً في وضع العرب والمسلمين اليوم!

منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا قدّم العراقيون على مذبح الحرية أكثر من مائة ألف محمد نوباوي! لقد اندلعت هذه الحرب الهائلة في العراق متصلة اتصالاً وثيقا بمخططات الأميركيين والبريطانيين في السودان، الذين بدأوا منذ عام ٢٠٠٠ يعدّون العدّة للاستيلاء على إقليم دارفور السوداني، والذين اتخذوا قرارهم بالاحتلال المباشر للعراق منذ ذلك العام أيضاً، لماذا؟

السودان والعراق وأنبوب النفط العملاق!

لقد رأينا أنه ما أن تحقق احتلال العراق حتى بدأ التصعيد بوتائر عالية في إقليم دارفور السوداني، وسرعان ما بدأت تبرز أسماء عدد من القادة السودانيين الدمى مطالبين «بالديمقراطية وحقوق الإنسان»، على طريقة قادة شمال العراق، بل هم استعاروا لميليشياتهم اسم ميليشيات شمال العراق!

والحال أنه، بالإضافة للأطماع التاريخية الثابتة في بلادنا على مرّ القرون، اهتم الأميركيون تحديداً، منذ

سبعينات القرن الماضي، برصد مليارات الدولارات لصالح تمديد أنبوب نفطي عملاق ينطلق من ميناء ينبع على ساحل الجزيرة العربية، ويعبر البحر الأحمر، ثم يقتحم إقليم دارفور غرب السودان ليتصل بالأنبوب الحالي في حقول "دبا" التشادية، ثم يتقدم عبر دول وسط أفريقيا ليصب في المحيط الأطلسي! لقد تبلورت فكرة أنبوب النفط العملاق في العامين ١٩٦٩-١٩٧٠ حين دخول الاحتياطي النفطي العالمي طور الانحسار على طريق النضوب، وحين تحولت الولايات المتحدة من مصدر الى مستورد، وبدأت الفكرة تتحول الى إجراءات بعد حرب ١٩٧٣، ولم يكن تأجيج نيران الحرب في جنوب السودان سوى مظهر من مظاهر التنفيذ العملي لمشروع الأنبوب! لقد شكل مشروع الأنبوب النفطي العملاق محاولة أميركية لمواجهة ما يأتي به المستقبل من مفاجآت تؤثر سلباً على مصالح الشركات العالمية الربوية الاحتكارية وعلى طراز الحياة ومستواها في البلدان الاستعمارية التي يشكل سكانها خمس سكان العالم فقط!

إن واشنطن تأمل بعد وضع يدها بالكامل على العراق ومنطقة الخليج والسودان، بالاستيلاء الكامل على الاحتياطي النفطي العالمي الأكبر والأجود والأرخص، أي النفط العربي الإسلامي، ومن ثم دفعه عبر الأنبوب العملاق إلى سواحل الأطلسي الأفريقية، حيث تستقبله الناقلات الأميركية وتحمله إلى حيث تشاء من دون أن يعترضها عائق بشري أو جغرافي أو سياسي، فلا يوجد بين سواحل الولايات المتحدة وسواحل أفريقيا سوى مياه المحيط!

إن السودان سوف يعامل كالعراق وكفلسطين، أي أن ينصاع أبناء شعبه كالعبيد أو يبادوا! لأن المعبر السوداني لأنبوب النفط العملاق يجب أن يكون آمناً تماماً، ومحرراً من أية سيطرة فعلية لأصحابه تماماً، ناهيكم عن أن التقديرات تقول أن إنتاج السودان من النفط سوف يبلغ نصف مليون برميل يومياً خلال العام الحالي ٢٠٠٥، وأن هذا النفط، المتصاعد في زيادته، يتم إنتاجه من قبل السودان بالتعاون مع شركات صينية وماليزية وأوروبية، وقد صمم الأميركيون على طرد هذه الشركات من السودان، وعلى وضع اليد ليس على النفط السوداني فقط بل على السودان بمجمله لصالح الأنبوب العملاق عابر القارات!

سايكس/بيكو في السودان !

إن ما يخطط الأميركيون لتحقيقه في السودان ليس جديداً على السياسات الأنكلوسكسونية اللوثرية الصهيونية، فهم يريدون تمزيق السودان مثلما مزقوا بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى باتفاقيات سايكس/بيكو! ومثلما كان النفط هو السبب الرئيس لتمزيق المشرق العربي فإنه سيكون السبب الرئيس لتمزيق السودان أيضاً! ومثلما موّهوا أهدافهم الحقيقية في الماضي بذرائع محلية ملفّقة، وباستغلال خلافات وصراعات محلية مصطنعة من قبلهم، فإنهم يكررون اليوم في السودان عمليات التمويه ذاتها!

إن المتوقع والحال كذلك أن تتعاظم الاضطرابات في السودان لتبلغ مستوى العمليات الحربية الكبرى، غير أن ذلك التعاظم المصطنع يشترط «استتباب الأمن» في العراق وفلسطين لصالح الأنكلوسكسون اللوثريين الصهاينة، أي استسلام وانصياع الفلسطينيين والعراقيين، لأن مشروع الأنبوب العملاق لن يكون ممكناً ومضموناً قبل القضاء على المقاومة العراقية، والفلسطينية أيضاً، أي قبل سقوط المنطقة العربية بمجملها في قبضة الأميركيين!

لقد تعهد الأميركيون والبريطانيون منذ أكثر من عام بالقضاء على المقاومة العراقية قبل انتخابات الرئاسة الأميركية، غير أن ذلك لم يتحقق، ولا يبدو في الأفق ما يشير الى احتمال تحققه في المدى المنظور، الأمر الذي يعني أن إرادة طغاة العالم لم تعد متفرّدة وحاسمة، ولم تعد منيعة ضدّ إرادات الشعوب!

الشتات اليهودي من فعل الرومان والفرنجة!

حدث الخروج الإبراهيمي من العراق في العام ١٩٠٠ ق.م، وحدث الخروج الموسوي من مصر في العام ١٢٢٠ ق.م، أي أن حوالي سبعة قرون تفصل بين الحدثين الكبيرين! وحدث سبي اليهود أو نفيهم إلى بابل على دفعتين، الأولى في العام ٥٩٧ ق.م، والثانية في العام ٥٨٦ ق.م، أي بعد انقضاء أكثر من ثلاثة عشر قرناً على الخروج الإبراهيمي، وبعد انقضاء أكثر من ستة قرون على الخروج الموسوي! أما ظهور اليهود فكان في الفترة ٦٣٨ – ٦٠٨ ق.م، حيث قامت ما سميت مجازاً «مملكة يهوذا» على مساحة بلدة من بلدات فلسطين، أي بعد نصف قرن أكثر قليلاً أو أقل قليلاً من قيام تلك المملكة، وإنه لمن الضروري التوقف والتمعن في هذه التواريخ البالغة التعبير والدلالة من حيث المسافات الزمنية في ما بينها، فمن دون ذلك سوف يصعب علينا التمييز بين التلفيق الخرافي وبين ما يمكن أن يشكل واقعة تاريخية منطقية!

حكاية سبي اليهود أو نفيهم إلى بابل !

إن الوثنية اليهودية التي ظهرت بعد الإبراهيمية والموسوية بقرون طويلة جداً، وكذلك الصهيونية المعاصرة، تربطان تعسّفاً حركتا الخروج الإبراهيمية العراقية والموسوية المصرية بقضية سبي اليهود أو نفيهم من فلسطين إلى بابل، وتتكئان على الخروج والنفي، باعتبارهما سبب الشتات اليهودي! غير أن التدقيق في التواريخ بمدلولاتها الزمنية، والتدقيق في القوى الاجتماعية التي حققت الخروج، ثم في القوى الاجتماعية التي وقع عليها السبي أو النفي، يجعلنا نتوصل منطقياً إلى شبه انعدام الصلة المباشرة بين حدثي الخروج، وبين حدثي النفي، وبين الشتات!

إن الخروج قضية أخرى مختلفة تماماً عن قضية النفي، ففي الحالة المصرية الموسوية كان الخروج عملية طوعية (كما أوضحنا في المقالة السابقة) توجهت إلى مجاهل سيناء، حيث مجرّد النجاح في الوصول إلى خارج دائرة سيطرة السلطات كان يعني انتصاراً ثورياً يحرّر الممتلكات البشرية للفرعون/ الإله! أما النفي من فلسطين إلى العراق فكان عملية قسرية تعني هزيمة المنفيين الذين أرغموا على تبديل أماكن إقامتهم خلافاً لإرادتهم ومصالحهم، وبما يتفق مع إرادة ومصالح السلطات الحاكمة!

كذلك، فإن تشكيلة جموع الخروج المصري تختلف عن تشكيلة الجماعة التي نفيت إلى بابل. لقد كان الخروج من مصر إلى سيناء حدثاً اجتماعياً مصرياً نفذه خليط كبير من الناس، أما النفي من فلسطين إلى بابل فوقع على جماعات محدّدة من الأوساط اليهودية العليا التي لها مواقعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الممتازة، ولم يقع على عامة اليهود، فهو إجراء سلطوي أمني/ سياسي!

لا علاقة بين الخروج، والنفي، والشتات!

كان يعيش في بابل، قبل أن يصلها المنفيون اليهود من فلسطين، جماعات وصفت في ما بعد بأنها يهودية، ولعلها كانت من أتباع الإبراهيمية ولا علاقة لها بيهود فلسطين، وهي كانت تعيش في العراق حياة مستقرة ومزدهرة!

يقول ابراهام ليون:» إننا نبالغ كثيراً في أهمية النفي أيام نبوخذ نصر، حيث لم تمسّ إلا مصالح

قسم من الأوساط اليهودية بتدابير ملك بابل، ولم يبرح أغلبية اليهود القاطنين فلسطين أماكنهم»! وهذا يعني أن النفي إلى بابل لم يؤثر على حياة عامة اليهود في فلسطين، ولا علاقة له بحياة من يوصفون أنهم كانوا يهوداً في بابل قبل النفي، ويعني أيضاً أنه لا علاقة بتاتاً بين ذلك النفي وبين الشتات اليهودي العام الذي يتحدث عنه الوثنيون اليهود والصهاينة المعاصرون!

كانت فلسطين، عندما حدث النفي، جسراً استراتيجياً وتجارياً مهماً، ازداد أهمية بعد الانهيار الفينيقي. فقد خسر الفينيقيون الكنعانيون موقعهم الأول في المنطقة، وأصبحت للطريق الفلسطينية بين مصر وبابل قيمة مستجدة عظمى، بعد أن استتبت الأوضاع في فلسطين لصالح الدولة البابلية الكلدانية الفتية، التي راحت تتطلع إلى بسط هيمنتها وفرض نفوذها في مواجهة مصر وغيرها. وفي تلك الأثناء وقعت حوادث شغب في القدس (لصالح مصر) فحاصرها نبوخذ نصر وسبى «كل الرؤساء وجميع جبابرة البأس، ولم يبق أحد إلا مساكين شعب الأرض» حسب ما جاء في العهد القديم! أي أن النفي وقع على أوساط متنفذة محدودة، ولم يكن عاماً، وقد حدث هذا عام ٥٩٧ ق.م!

سبب النفي البابلي كان سياسياً وأمنياً!

يقول المؤرخ العراقي الدكتور أحمد سوسة (وهو من أصل يهودي) أن النفي الثاني وقع عام ٥٨٦ ق.م (أي بعد الأول بحوالي أحد عشر عاماً) نتيجة اكتشاف مؤامرة لصالح مصر التي كانت تسعى لاستعادة سيطرتها على سورية، وأن هذا النفي شمل بقايا جماعة موسى (المصري) الذين هم في أصولهم خليط من الجنود المصريين والهكسوس، لا صلة لهم ببني إسرائيل، ثم اختلط معهم من اعتنق اليهودية من مختلف الأجناس، وجاءت تسميتهم يهوداً نسبة إلى مملكة يهوذا المنقرضة!

وهكذا فإن أصول المنفيين، من جنود مصريين وهكسوس، تدلنا على الخلفية السياسية والأمنية المحضة لذلك النفي. وبالإجمال، أياً كانت أجناس المنفيين، فإن الشتات اليهودي العام لم يبدأ بنفيهم كما يزعم المؤرخون الصهاينة، بل هو حدث في مرحلتين: الأولى في العهد الروماني، على أيدي الرومان الذين كانوا يحكمون مصر وبلاد الشام، والثانية في العصر الأوروبي نتيجة انهيار الأندلس على أيدي الفرنجة!

وجدير بالذكر أنه عندما استولى قورش الأخميني الفارسي على بلاد بابل (٥٣٩ – ٥٣٨ ق.م) وسار في فتوحاته حتى احتل سورية وفي جملتها فلسطين، لم يعد إلى فلسطين من اليهود المنفيين سوى فريق ضئيل العدد، عاد إليها كبعثة دينية لبناء الهيكل، وقد تكون العودة سياسية لصالح ذلك النظام الفارسي وبرغبة منه، والفريق العائد كان مزوّداً بالفضة والذهب والأثاث، ولم تحدث عودة جماعية على الإطلاق، لا كرهاً ولا طوعاً!

المبالغات عن دور اليهود في فلسطين!

يقول الفرنسي كوس أن المؤرخين بالغوا في أهمية دور اليهود في فلسطين، واستنتجوا كما لو أن «تاريخ إسرائيل» تمركز حول الجبل المقدس بعد ترميم القدس في العهد الفارسي، وكما لو أن شعباً بأكمله عاد حقاً من المنفى البابلي إلى فلسطين وسكن على أرض مساحتها بضع مئات من الكيلو مترات! أما الحقيقة فهي أن يهود «بلاد يهوذا» لم يكونوا يمثلون إلا جزءاً بسيطاً من اليهودية خارج فلسطين، وربما كانوا الجزء الأقل أهمية وحيوية!

كذلك هناك من ينسب إلى المنفى البابلي دوراً هاماً في تحوّل اليهود إلى « شعب تجاري »! غير أن يهود بابل كانوا موجودين فيها قبل النفي، يتعاطون التجارة والرهن، وشراء المنازل وبيعها، وإقراض

الدراهم بالفائدة، وإدارة أموال الغير.. الخ، حسبما يعرض المؤرخ الفرنسي كوس، وحيث ازدهرت أعمالهم، في مصر أو الشام أو العراق أو الجزيرة العربية، فإنه ما كان ليخطر في بالهم اجتياز المسافة القصيرة إلى فلسطين رغم أن أحداً ما كان ليمنعهم من ذلك. وبالطبع، سواء تحدثنا عن أتباع الإبراهيمية أو الموسوية أو اليهودية، فإنهم جميعاً لم يشكلوا عرقاً، أو قومية، بل ديانة اعتنقتها أيضاً قبائل عربية. أما لغة أتباع الديانة عموماً فكانت الآرامية، أي العربية القديمة، أما العبرية فلغة «سامية» إن لم نقل أنها مشتقة من الأصول القديمة العديدة للغة العربية التي توحّدت وسادت في ما بعد.

نهاية اليهودية القديمة في فلسطين!

لقد حلّ العهد الإغريقي في البلاد العربية منذ عام ٣٣٢ ق.م، بعد فتوحات الإسكندرية، وحيث خسرت بابل مركزها وأهميتها التجارية. وبعد ذلك أسس سلوقس مدينة سلوقية على شاطئ دجلة ليسلب بابل ما تبقى لها من دور رئيس في التجارة الخارجية. وعندما انقسم الإغريق إلى بطالمة، نسبة إلى بطليموس، يحكمون مصر، وإلى سلوقيين، نسبة لسلوقس الأول، يحكمون بلاد الشام، حقق اليهود وضعاً ممتازاً لدى كلا الطرفين بصفتهم وسطاً تجارياً، واستفادوا من الخلافات بينهما. ولم تكن ميزة اليهود التجارية سوى ميزة أقوام المنطقة العربية عموماً، غير أن اليهود اعتادوا وضع أنفسهم في تصرف السلطات الحاكمة أيا كانت، بما فيها الأجنبية، بصفتهم طائفة دينية، الأمر الذي ما كان ليفعله المواطنون عموماً! وقد كتب ابراهام ليون أن التباين كان مدهشاً بين ازدهار الإسكندرية وإنطاكية من ناحية وبين الانحطاط الذي بلغته اليونان في الفترة نفسها من ناحية أخرى! وبما أن الطائفة اليهودية، المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة، وضعت نفسها وخبراتها، التي اكتسبتها من الخبرة العامة لشعوب المنطقة، في خدمة النظامين الإغريقيين فإنها استحقت بذلك امتيازاتها عن جدارة!

ثم جاء الاجتياح الروماني لجنوب/ شرق المتوسط، غير أن مرحلة الإمبراطورية الرومانية بكل عظمتها وجبروتها واتساعها لم تكن في واقع الأمر سوى الطور الأخير من أطوار العصر المعبدي/ العبودي القديم، الذي سوف يصطدم بالمسيحية، ثم تنهار مؤسساته وقوانينه وقلاعه في القرن الميلادي السابع بانتصار الدعوة الإسلامية.

لقد ارتكزت قوة روما على استعباد شعوب البلدان المحتلة ونهبها، وليس على إيجاد أسواق عالمية لتصريف بضائعها وتوظيف رؤوس أموالها. وكانت الطبقات الرومانية الحاكمة تنظر بازدراء إلى الأعمال التجارية، وكان محظّراً على الشيوخ الرومان وأولادهم وعلى الأرستقراطية الرومانية عموماً مزاولة التجارة، ولذلك كان معظم التجار من غير الرومان، وفي جملتهم اليهود، وأولئك التجار عموماً كانوا يقومون بتلبية الحاجات الكمالية المتنامية للطبقات الحاكمة، الأمر الذي جعلهم على الدوام عرضة لشرور أمزجة وأهواء الرومان! وقد صار العالم آنذاك يعاني عموماً من النظام الروماني، مثلما يعاني اليوم من النظام الأميركي، لكن المعاناة كانت أقسى في مصر وبلاد الشام. ولم تكن قضية اليهود أساسية في خضم تلك الوقائع الكبرى، فحياتهم ومصالحهم كانت بين مدّ وجزر، بينما هم يحاولون التكيّف مع الأنواء المتقلبة!

ففي عهد قيصر مثلاً (٤٩-٤٤ ق.م) كان اليهود يتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم، وبحكم كهنوتي ذاتي، وبعد اغتيال قيصر نشب خلاف بين أوكتافيان وأنطونيوس أدى إلى القتال بينهما (سنة ٣٠ ق.م) وانتهى الصراع بانتصار أوكتافيان الذي تولى الحكم بصفته أول إمبراطور روماني باسم أغسطس! وفي جميع مراحل الصراع بين الرجلين عانى سكان المنطقة العربية الويلات، وفي جملتهم اليهود الذين

تمت تصفية كل أثر لهم بعد الميلاد، في حوالي عام ١٣٥ م، على يدّ هادريان! لقد دفعوا ثمن انعزالهم وانغلاقهم وأنانيتهم وتقلباتهم بين حاكم وآخر!

يقول كلرمان جانو: « عندما دخل المسلمون (أرض يهوذا) لم يجدوا يهوداً، لأن حروب فاسبازيان وتيتوس، وتراجان وهارديان، لم تترك حجراً على حجر من اليهودية السياسية والوثنية، فقد أمعنوا في القضاء عليها وذرّوا رمادها في الرياح الأربع، ففقدت فلسطين جميع التقاليد اليهودية، وإن جميع اليهود الذين نراهم بلا استثناء هم من الطارئين على فلسطين مؤخراً، نزلوا فيها بعد أن زالت منها اليهودية قبل خمسة عشر قرناً»!

إلى أي بلد ما عدا فلسطين !

تبدّلت الخارطة السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وفي العالم عموماً بعد انتصارات اليرموك والقادسية في القرن السابع الميلادي، وتبدّلت بالتالي خطوط الاتصال والتبادل والتجارة العالمية، وأيضاً قيمة وأهمية المواقع والمدن، فكان لذلك أثره الكبير على حياة اليهود التي بدأت عهد استقرار وطمأنينة ورخاء طويل. فبلاد الشام التي كانت (على سبيل المثال) محرّمة على اليهود في العصر الروماني لم تعد كذلك في العصر العربي الإسلامي، فتحوّل نشاطهم إليها (وليس إلى فلسطين حصراً) وانساحوا مع الفتوحات التحريرية التقدمية إلى أقاصي المغرب العربي، وإلى الأندلس، وإلى أي مكان وصلت إليه تلك الفتوحات في الاتجاهات الأربعة!

منذ انتصار القادسية واليرموك في أواسط القرن السابع الميلادي، وحتى انهيار الأندلس النهائي في أواخر القرن الخامس عشر، أي على مدى أكثر من ثمانية قرون، لن نقع أبداً على مشكلة أو مسألة أو قضية يهودية عامة، فقد اندمج اليهود في نسيج الحياة العامة للنظام العربي الإسلامي العالمي. وبما أنهم وضعوا ثقلهم الرئيسي في الأندلس، فقد كانت الضربة النهائية الموجهة للنظام العربي الإسلامي في تلك الديار كبيرة بالنسبة إليهم، ترتّب عليها شتات يهودي كبير، توجه تيار رئيسي منه إلى البلدان الأوروبية في الأراضي المنخفضة! بينما توجهت التيارات الرئيسة الأخرى إلى المغرب العربي، ومصر، وتركيا، وكذلك إلى القارة الأميركية، أما فلسطين فلم يتوجه إليها من ذلك الشتات اليهودي الكبير ما يستحق الذكر، وبالفعل، فإن الأخبار لا تتحدث أبداً عن يهود توجهوا إلى فلسطين نتيجة ذلك الشتات الذي تسببت به اجتياحات وجرائم الفرنجة!

الشركات الربوية تخصخص الحرب في العراق!

تتعالى الصيحات في أكثر من مكان مندّدة بالحرب ضدّ العراق، داعية إلى وقفها باعتبارها مجرّد تورّط أحمق، ومن جهة ثانية تتعالى صيحات أخرى مندّدة بالعنف المسلّح المقاوم، وتتصيّد بعض الإرتكابات التفصيلية الميدانية لتتكئ عليها في إدانة المقاومة المسلحة عموماً، فسواء في العراق أم في فلسطين يدعو بعض العرب بحزم إلى التوقف عن العمليات الحربية والتحوّل إلى طاولة المفاوضات، وإن في هذا كله، إذا ما أحسنّا الظن، سذاجة وسطحية لا حدود لهما، لأن العمليات العسكرية الحربية فرع أساسي من فروع العمل الاقتصادي التجاري الرأسمالي، وهي حالة لازمت النظام الرأسمالي العالمي في جميع مراحل تطوره، باعتباره يقوم أساساً على اقتناص الفرائس، وإن مطالبته بالتوقف عن شنّ الحروب تشبه مطالبة الضواري بالكفّ عن مهاجمة القطعان!

إن حروب النظام الرأسمالي العالمي، التي تشكل ركناً أساسياً من أركان مكوناته ووجوده، لا يمكن إيقافها بالتفاهم السلمي والحوار الفكري. وإذا كانت المفاوضات واردة، بل ضرورية، فإنها ممكنة فقط عندما تكون مدعومة بإرادة القوى المسلحة المتقابلة في ميدان الصراع، أما الذهاب إلى المفاوضات من دون قوة ميدانية مسلحة صامدة، أو بعد حلّ مثل هذه القوة وتجريدها من السلاح، فهو يعني القبول المسبق بنتيجة واحدة هي الانصياع والاستسلام الكامل، ومن يقبل ويفعل ذلك فهو إنما يعبّر عن قبوله بحياة العبودية!

الرهان على ديمقراطية الرأسماليين!

هناك من يراهن على الأخلاق الحضارية والتقاليد الديمقراطية للاحتكاريين الربويين، وخاصة الأنكلوسكسون في بريطانيا والولايات المتحدة، بل هناك من لا يتورع عن تبرير العمليات العدوانية في العراق وفلسطين باستفزازات أهل العراق وأهل فلسطين وسوء تقديرهم السياسي، فيتوجهون باللوم بل بالإدانة إلى أبناء أمتهم بالدرجة الأولى! غير أن التاريخ يخبرنا أن الرأسماليين المستعمرين كانوا دائماً يضعون جانباً على الفور جميع ما يزعمونه، من عشق للحرية والتقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان، عندما تتعرض مصالحهم لأدنى مقدار من الخطر، وهم يقدمون على فعل ذلك في بلادهم مثل غيرها، فعندما نشبت الحرب العالمية الأولى تحوّلت بريطانيا دفعة واحدة إلى دولة بوليسية تمارس القمع ضدّ الرأي وضدّ الصحافة والأحزاب، لأن الحركة التقدمية البريطانية كانت مزدهرة ونشطة ضدّ الحرب، أما قبل ذلك فقد عاشت بريطانيا لعشرات السنين في مناخ من الحرية بلغ الحدّ الأقصى، لأن مستعمراتها كانت ترسل إليها ثروات خيالية تكفي لقطع الطريق على أية انتقادات داخلية مؤثرة! وها هي الإدارة الأميركية اليوم تمارس سلطة امبراطورية بوليسية ضدّ إعلامها والإعلام في العالم عموماً، وقد رأيناها تستهدف الصحفيين في العراق ولا تتورع عن اغتيالهم عندما أظهروا حدّاً أدنى من الموضوعية والنزاهة، وهاهي تتحكم بمصادر الأخبار مرغمة إياها على عدم نقل الوقائع الحقيقية من ساحات القتال.

الحرب لا تتوقف، بل تتطور!

غير أن الحرب الملازمة لوجود النظام الاحتكاري الربوي العالمي تبدو اليوم، في العراق وفلسطين، وقد بلغت سوّية الذروة التي لا صعود بعدها، إنها ذروة الجبروت وذروة الصعود في الوقت نفسه، حيث لم يعد ثمة جبروت أكثر ولا صعود أكثر، وبدلاً من التقاط المعاني العميقة لهذه اللحظة التاريخية الفاصلة في حياة البشرية نجد هناك من يلطمون ويندّدون ويصخبون داعين إلى وقف الحرب عن طريق المفاوضات، وبعد إيقاف عمليات العنف والإرهاب من قبل المقاومين! والحال أن إيقاف هذه الحرب بالمفاوضات ليس في يدنا ولا في يد إدارة بوش، فمصير الحرب مرتبط بقوانين تطور النظام الرأسمالي وبمصيره، وها نحن نرى اليوم قطاع الشركات الخاصة المدنية وقد تعسكر ونزل بنفسه مباشرة إلى ميدان القتال ليندمج موظفوه في جملة الجنود النظاميين ويحاربوا معهم كتفاً بكتف!

إن إدارة بوش لم تفعل أكثر من البرهان بصورة أوضح من أي زمن مضى عن مقدار الاندماج التاريخي الذي تحقق بين الإدارات الحكومية الرأسمالية وبين الشركات المتعدّدة الجنسية التي يقودها اليوم الرأسمال الأميركي، ففي العام الماضي ٢٠٠٣ حصلت شركة هاليبرتون المتعدّدة الجنسية، التي يعتبر ديك تشيني نائب الرئيس أحد مديريها ورجالها الكبار، على عدد من العقود في العراق بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار! إن أكثر من عشرين ألف شخص أرسلتهم الشركات الخاصة إلى العراق ليخوضوا الحرب جنباً إلى جنب مع الجنود، بل إن نشاط بعض الشركات الخاصة يقتصر كلياً على العمليات الأمنية القتالية، وقد زاد عددها عن خمس وعشرين شركة أميركية وبريطانية في معظمها!

إن عملية خصخصة الحرب التي تحققت في يوغسلافيا، والتي تطبق اليوم في العراق، تشكل أول تنفيذ عملي للمناهج الجديدة التي اعتمدتها واشنطن في ميدان تعميم سياسات الخصخصة الليبرالية. إنها عملية تحويل قطاع الدفاع الأميركي واقتصاده لمصلحة القطاع الخاص مباشرة، وهذا التحول سوف يعني افتعال المزيد من الحروب كي تستمر أعمال الشركات، وبما أن تنظيم الحروب يحتاج إلى إعداد الجيوش ، فقد بدأت عمليات تلزيم الشركات الخاصة أعمال إعداد وتجهيز الجيوش من جميع الجنسيات! وبالفعل قامت الشركات الأميركية بإعداد وتدريب جيوش أكثر من أربعين بلداً خلال العقد الماضي، وذلك في إطار برامج التعاون العسكري مع بلدان في أميركا اللاتينية وأفريقيا وبعض البلاد العربية والإسلامية. وبالطبع فإن إعداد وتدريب الجيوش يعني ، من جهة أخرى، سهولة التحكم بعملياتها الحربية المنشودة، وبنتائج مثل هذه العمليات التي يفترض أن تصبّ أرباحها الفاحشة في خزائن الشركات!

السخفاء والسفهاء ينشغلون بالصغائر!

لقد احتلت الشركات العسكرية الخاصة مواقع قيادية حيوية في نظام الدفاع الأميركي، وصارت قادرة على فرض منطقها الخاص (ومعاييره الربح التجاري) في الحملات العسكرية، كما يحدث الآن في العراق. إن هذه الشركات، مصاصة الدماء، تحاول الإنغراس عميقاً في التربة العراقية وفي الجسد الاجتماعي العراقي عبر ما لا يحصى من الوظائف والمهام، بينما المقاومة تحاول الحيلولة دون ذلك على جميع الجبهات، وهذا ما يفسّر لنا عمليات اختطاف بعض الأفراد، ونسف بعض الحافلات والمراكز، بغض النظر عن مدى الدقة والصواب في مثل هذه العمليات، وما يفسّر لنا الاستماتة في عدم

السماح بتشكيل حكومة وقوات محلية موالية للشركات، وأيضاً يفسّر لنا الاستماتة في عدم السماح بتدفق النفط العراقي إلى الخارج لصالح الشركات، علماً أن شركة «إيرينز إيراك ليمتيد» الخاصة هي التي تتولى حماية المنشآت النفطية في محيط خط أنابيب نفط كركوك – جيهان، بعد أن رسى عليها التلزيم!

في قطاعات الإمداد والتموين، والصيانة، والهندسة، وتطوير أنظمة التسلح، والمساهمة في العمليات القتالية، زاد عدد موظفي الشركات الخاصة من واحد مقابل مائة جندي عام ١٩٩١ خلال حرب الكويت، ثم واحد مقابل عشرة جنود في عام ٢٠٠٣ في العراق، أما اليوم فقد أصبح عدد الموظفين واحداً مقابل كل أربعة من الجنود الأميركيين في العراق!

خلاصة القول هي أن السخفاء والسفهاء وحدهم ينشغلون بحماقات بوش الشخصية، وببعض أخطاء المقاومة الميدانية، عن القضية العظمى التي تتناول مصير أمتهم ومصائر الأمم جميعاً، فأمتنا ليست في موقع الاختيار والإقناع، أو الإملاء والاشتراط، بل هي في موقع الدفاع عن وجودها الأولي المعرّض للاستئصال في حروب لم تسع إليها، بل هي حروب من نتاج وخاصية نظام عالمي ربوي احتكاري يتوجب علينا على الأقل عدم تمكينه من دمائنا وأرواحنا، وضمان بقائنا على قيد الحياة، في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة التي يجتازها العالم!

العراق يصعّد الكفاح ضدّ الاحتكار النفطي!

لم تنشر شركة النفط البريطانية في العراق، في أي وقت من الأوقات أية أرقام عن الأرباح، كما أنها لم تحط الحكومات العراقية قبل ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ علماً بأي شيء عن هذا الموضوع! لقد كان ممكناً الحصول على بعض الأرقام فقط بطرق جانبية، مثلما حدث عندما كشفت شركة ستاندرد نيوجرسي الأميركية في عام ١٩٣٧ عن حصتها العادية في شركة نفط العراق الإنكليزية، حيث قالت أنها تتراوح ما بين ١٩ – ١٤٣ مليون دولار، نتيجة استثمار يقل عن ١٤ مليون دولار، ولكم أن تحسبوا نسبة الأرباح إلى نسبة التوظيفات! وفي وقت آخر قالت جرسي أنها حققت ربحاً قدره اثنان وخمسين سنتاً في البرميل الواحد! علماً أن هذا الرقم يعادل أكثر من ضعف المبلغ الذي كان يدفع للعراق من العائدات والضرائب جميعها، ومع الانتباه أن العائدات المخصصة للعراق كانت تبقى تحت سيطرة المصارف والحكومات الأجنبية التي كانت تستردها عن طريق التحكم بأوجه إنفاقها!

ثورة العراق عام ١٩٥٨

في الرابع عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ ثار الشعب العراقي بقيادة بعض ضباط الجيش المتحالفين مع الحركة الوطنية، فأطيح بالنظام الملكي والحكومة العميلة. وقد أثار ذلك الحدث العظيم قلقاً واسعاً في أوساط الاحتكارات الربوية، خاصة النفطية، فأنزل الأميركيون قواتهم في لبنان كخطوة في عملية التصدّي لردود الفعل الإيجابية التي اجتاحت المنطقة العربية، وفي محاولة لإيقاف التداعيات والانهيارات التي يمكن أن تطال المصالح الاحتكارية العالمية. وأعلنت واشنطن أن «التدخل لن يمتد إلى العراق ما دامت الحكومة الثورية في بغداد تحترم مصالح الغرب البترولية»!

كان الحال في العراق مثلما كان الحال في إيران تماماً، بل كانت أوضاع الشعب العراقي أشدّ تعقيداً ومأساوية. وقد ورث العهد الجمهوري الجديد عن شركة نفط العراق الإنكليزية وحكومتها التابعة جهازاً حكومياً تعساً، متعفّناً، ونظاماً اقتصادياً بائساً راكداً، ووضعاً اجتماعياً متخلفاً، حيث ٨٥٪ من أبناء الشعب أميين، وحيث الفنيون المدربون يشكلون قلة ضئيلة لا تستحق الذكر، والتعليم العالي لا يزال في بداياته الأولى، أما الأمراض وسوء التغذية فكانت تنهك الملايين! وهكذا فإن قضية النفط لم تكن هي المسألة في حدّ ذاتها، بل كانت مواجهتها، متمثلة بالاحتكار الأجنبي، مدخل إجباري لمعالجة أوضاع العراق بمجملها.

وبالطبع، كانت تجربة تأميم النفط في إيران الجارة حافزاً قوياً جداً للحركة الوطنية العراقية كي تنهض بقوة وتطالب بالسير على النهج التحرري ذاته، فمنذ عام ١٩٥٢ أعلن أحد أعضاء المجلس النيابي العراقي:» سنظل دائماً مؤمنين بأن الوسيلة الوحيدة لامتلاك موارد هذه البلاد هي التأميم، وسنواصل الضغط والإلحاح حتى تتخذ هذه الخطوة»! لقد كان ذلك تجاوباً طبيعياً مع ما كان يحدث في طهران، وقبل ثورة تموز/ يوليو بستة أعوام، فالشعبان المتآخيان حضارياً وإسلامياً كانا يعيشان

مأساة مشتركة واحدة سببها عدو مشترك واحد.

الإنكليز يتنكرون حتى لحلفائهم!

لقد اضطر نوري السعيد، رئيس وزراء العراق شبه الدائم قبل الثورة، أن يجأر بالشكوى أثناء وجوده في لندن لحضور اجتماعات حلف بغداد السيء الصيت، فأعلن أن بلاده لا تملك شيئاً تمنحه لطلاب الامتيازات الأجانب، لأن شركة نفط العراق الإنكليزية ترفض التخلي عن شبر واحد من الأراضي الواقعة تحت سلطتها، ثم أضاف:» يثور بين العراقيين سخط شديد عندما يرون أمثال تلك الاتفاقيات التي أبرمت بين الشركة اليابانية وبين كل من الكويت والسعودية، وينبغي على شركة نفط العراق أن تتفهم موقفنا »! غير أن سادة الشركة من ذوي العقول الباردة، والقلوب التي لا تعرف الشفقة والرحمة حتى بصدد أصدقائها وأتباعها، لم تتفهم موقف نوري السعيد ولم تأبه لمصيره، فكان ذلك آخر ما صدر عنه بخصوص هذا الموضوع، حيث قتل بعد أسابيع قليلة على أيدي جماهير الشعب العراقي المندفعة كالسيل الجارف تأييداً للثورة!

تصوّرات الاحتكارات وأمنياتها الفظيعة!

بعد الثورة العراقية عانى خبراء النفط الأوروبيون والأميركيون قلقاً شديداً، فقد بدا واضحاً أن تجربة مصدق لم تكن حدثاً عارضاً ولا محلياً، وأنها قابلة للتكرار في أي وقت وأي بلد، وقد علق كارميكال، محرر شؤون النفط في صحيفة نيويورك تايمز، على ذلك بقوله:» في ما يتعلق بحكومة العراق التي كانت تعتبر أكثر الحكومات استقراراً وتقدّماً في العالم العربي، والتي كانت الحكومة الوحيدة التي طالما أحسّ الغربيون حقاً أن بإمكانهم الاعتماد عليها، فإن إسقاطها من شأنه أن تكون له آثار اقتصادية وسياسية خطيرة في جميع أنحاء العالم الحرّ، حيث قد يعني ذلك أنه من المتعذّر على أية حكومة صديقة للغربيين في ذلك الجزء من العالم أن تبقى قائمة لفترة طويلة، كما أنه يزيد من ضعف قبضة الغرب غير المحكمة على مصادر النفط الشاسعة في الشرق الأوسط»!

ولكن، هل كانت أقوال معلق نيويورك تايمز حول «استقرار» حكومة نوري السعيد تعكس الواقع؟ كلا بالطبع، إنما كانت تلك أمنيات ورغبات وتصورات عن استقرار قسري يخدم مصالح الاحتكارات، ويتحقق بإرهاق الشعب وإنهاكه بل إهلاكه إذا استدعى الأمر استقراراً كاستقرار المقابر! فالاستقرار الحقيقي الطبيعي لم يكن له وجود في العراق بتاتاً، في أي وقت، بوجود الشركات الاستعمارية وقواتها وعملائها. ومعروف جيداً أنه منذ عام ١٩٢١، حين أقام الإنكليز النظام الذي يخدم مصالحهم، وفي إطار اتفاقية سايكس/بيكو التي قطعت أوصال المشرق العربي،فإن الشعب العراقي لم يكف يوماً واحداً عن إبداء غضبه، وقد توالت الانتفاضات والثورات والانقلابات والاغتيالات متواصلة رغم وجود ١٨ ألف رجل أمن كانوا يجوبون أنحاء بغداد فقط ليل نهار، ورغم السجون التي ظلت مكتظة بالآلاف!

وعلى أثر توقيع اتفاقية حلف بغداد راحت حكومة شركة النفط في بغداد تطارد الأحزاب السياسية وتعطل نشاطها، وتكمم الصحافة الوطنية، وتخمد أنفاس كل معارض لذلك الحلف الاستعماري الذي ولد مترنحاً مزعزعاً، أي أنه لم يكن ثمة استقرار كما زعم الأميركيون والإنكليز، إلا إذا كانت إبادة الشعب كفيلة بتحقيق مثل هذا الاستقرار!

البذخ والهدر في العهد الملكي

كان النظام الملكي العراقي يخصص ٧٠٪ من عائدات النفط لصالح ما كان يسمى بمجلس الإعمار، وقد راح ذلك المجلس يرتجل السدود على نهري دجلة والفرات، ويقيم الجسور، كذلك شيّد قصراً ملكياً في بغداد بلغت تكاليفه ١٠ ملايين دولار، وهو مبلغ عظيم الضخامة بحسابات ذلك الزمن، فكان الهدر في مشاريع عامة غير مدروسة، والبذخ في حياة الخاصة من الحكام وأوساطهم، بينما تدهورت أوضاع الزراعة تدهوراً مريعاً على أيدي تحالف الحكام المحليين وملاك الأراضي، وقد حال ذلك التحالف أيضاً دون البدء بأية تنمية صناعية! والواقع أن تلك السياسات التخريبية والعقيمة لم تكن في جوهرها سوى سياسات الحاكم الفعلي الأجنبي، فبينما كانت تقام وتشاد بعناية فائقة الآثار الهائلة الفارغة التي تذكر بعهود القياصرة والأكاسرة، وبينما كان المقاولون والموظفون الكبار وملاك الأراضي يحققون الثراء الفاحش، كان الركود الآسن يشلّ جميع مناحي الحياة العراقية!

خطوة عراقية إلى الأمام

لقد تقدم العراق إلى الأمام بعد ثورة تموز/ يوليو، ومضى قدماً في طريق ما أطلق عليه عنوان:» إعادة النفط إلى الوضع الطبيعي» بدلاً من عنوان «التأميم»، فقد كانت الحكومة الثورية تخشى فشل التأميم إذا ما جوبه بزيادة الإنتاج في كل من الكويت والسعودية، كذلك خشيت الحكومة الجديدة أن تنجح مقاطعة النفط العراقي، ولو إلى حين، بتعويضه مؤقتاً عن طريق زيادة الإنتاج في الأقطار الأخرى، بل هي كانت على ثقة من تعرض العراق للحصار والمقاطعة في حال التأميم، آخذة بالحسبان تجربة مصدق، بينما هي بأمس الحاجة لعائدات النفط كدخل رئيس للعراق حينئذ، لكنها سعت في الوقت نفسه إلى إدخال بعض إجراءات التعريب في شركة النفط عن طريق تمليك الدولة لجزء منها، ومن ثم الدخول في عضوية الإدارة واستخدام موظفين عراقيين على نطاق واسع، واشتراط نسبة مئوية أكبر من الأرباح.. الخ، كذلك استخدمت حصة العراق العينية من النفط في تشغيل معمل تكرير وطني بطاقته الكاملة وبموظفين جميعهم عراقيين.

تأسيس أوبيك ذروة العاصفة!

في عام ١٩٦٠ أقدمت الشركات الاحتكارية على تخفيض أسعار النفط الخام من طرف واحد، فسارع العراق بحزم إلى الدعوة لعقد مؤتمر للدول المنتجة، وتم بالفعل تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك»، وفي الوقت نفسه واصلت الحكومة العراقية مباحثاتها مع البريطانيين حول استردادها لمناطق النفط غير المستثمرة، وفجأة أعلن الاحتكار النفطي العالمي عن عمليات تخفيض أخرى في أسعار الخام، فكانت ردّة الفعل العربية عنيفة جداً بسبب الخسائر، حيث قدّرت خسائر الكويت بمبلغ ٤٦ مليون دولار، وخسائر العراق ٢٤ مليوناً، وإيران ٢٧ مليوناً، والسعودية ٣٣ مليوناً! وعلى أثر ذلك دعت الحكومة العراقية إلى مؤتمر عقد في بغداد (١٤/٩/١٩٦٠) أعلن فيه عن قيام «اوبيك»، وصدرت عنها ثلاثة قرارات، نص القراران الرئيسان منها على مايلي:

إن البلاد المصدرة للنفط، وقد وجدت نفسها غير قادرة على السكون إزاء موقف الشركات بإحداث تغييرات في الأسعار، سوف تطلب إبقاء الأسعار مستقرة والتراجع عن التخفيضات، وعدم إدخال أي تغيير في الأسعار إلا بموافقة البلاد المنتجة، وسوف يوضع نظام يكفل استقرار الأسعار عن طريق الرقابة على الإنتاج، كما سيقف الأعضاء صفاً واحداً لرفض العروض التي تتضمن تفرقة في المعاملة

لصالح أحد الأعضاء من خلال تصرف تقوم به الشركات من جانب واحد.

تتشكل منظمة البلاد المصدرة "اوبيك" من العربية السعودية والعراق وإيران والكويت وفنزويلا، ويمكنها قبول أعضاء جدد بإجماع الأصوات، وهدف المنظمة هو توحيد السياسة النفطية.. الخ

لقد كان إنشاء منظمة "اوبيك" ذروة العاصفة التي هبّت في المنطقة حينئذ، واستمرت لعقد من الزمن، فالمنظمة التي نهضت بمبادرة من العراق كانت أول اتحاد ينهض في وجه كارتل الشركات الاحتكارية، وقد أصرّت البلدان المصدّرة بحزم على عدم السماح بتخفيض دخولها رغم تخفيض الأسعار، وأعلنت أنه إذا كان لابد لأحد أن يعاني من التخفيضات فلتكن الشركات! غير أن المعركة لم تحسم، بل هي استمرت ومازالت حتى يومنا هذا، حيث العراق خصوصاً والدول المنتجة للنفط عموماً يواصلون مواجهة أباطرة النفط، وجيوشهم المحتلة، بعد أن وصل بعضهم إلى مركز الرئاسة في بلدانهم، فاندمجت مصالح الدولة في مصالح الشركات!

العراق يفاجئ الأميركيين ويذهلهم ويربكهم!

تتلخص السمات البارزة للمشهد العراقي اليوم في أن المقاومة تبرهن عن وحدتها وقوتها، وذلك بفضل مناعتها ضدّ محاولات اختراقها وتفتيتها وعزلها عن الشعب، وفي أنها تستثير وتستفزّ المحتل بعملياتها الناجحة فتجبره على فضح حقيقة أهدافه، وكشف مقدار استعداده المسبق لممارسة أفظع الجرائم في سبيل تحقيق أهدافه، وبالمقابل فإن إسفار المحتل عن وجهه الحقيقي أكثر فأكثر يجعل المقاومة تستنبط وسائل هجومية أقوى فأقوى! إن هذا هو عين ما يحدث اليوم في العراق، وهو يتطابق تماماً مع الشروط النموذجية للصراع بين الحق والباطل في أي مكان وأي زمان!

قرار مسبق بتمزيق الشعب العراقي!

منذ احتلال بغداد، اتضح تماماً أن الانجلوسكسون يحملون سلفاً مشروعاً لتمزيق اللحمة التاريخية التي توحّد المجتمع العراقي، وهم باشروا على الفور تنفيذ مشروعهم، مع أنهم اعتقدوا أن جميع الفئات الاجتماعية سوف تستقبلهم بالورود، أي أن تدمير المجتمع العراقي كان هدفاً مقرراً، لا تراجع عنه، حتى وإن كان المجتمع العراقي موالياً لهم بكامله! وهكذا، ومن دون أية فجوات زمنية، أدرك العراقيون جميعاً أنهم يمضون نحو صراع مسلح مفروض عليهم، وأن هذا الصراع سوف يكون دامياً، رهيباً، لا هوادة فيه، وسرعان ما أظهروا ازدراءهم للموت، وانحيازهم للمقاومة التي انطلقت منذ اللحظة الأولى، مدركين أن الهجوم وليس الدفاع هو ما يجب أن يكون شعارهم، وأن إلحاق الهزيمة الكاملة بقوات الاحتلال هو ما يجب أن يكون هدفهم! والحقيقة أنه لم يحدث في تاريخ الصراعات بين الحق والباطل أن انجلت حقائق الموقف، وطبقت قوانين الكفاح، بمثل هذه السرعة التي شهدناها في العراق، ولابد أن ذلك يعود إلى تجربة الشعب الفلسطيني الفذّة أولاً، وإلى ما تعانيه الأمة العربية على مدى العهود السابقة من أهوال ثانياً!

مفاجآت لم يتوقعها الأميركيون!

لم تعد أكاذيب المحتلين ونواياهم خافية على أحد في جميع أنحاء العالم، وهي ما كانت لتتكشف لولا ظهور المقاومة فعالة منذ الأيام الأولى. لقد ارتبك برنامجهم عندما لم تتحقق تنبؤاتهم بصدد أمرين: الأول بصدد أسلحة الدمار الشامل، والثاني بصدد إمكانية ظهور المقاومة! وهكذا وجدوا أنفسهم، في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٣، أمام معضلة تستدعي إجراءات استثنائية، فصادق الرئيس الأميركي على تصعيد العمليات الحربية، وزج بالقوات الخاصة في الميدان، على الرغم من خطورة التصعيد الذي سيفتح الأبواب على مصاريعها لجميع الاحتمالات التي لم تكن متوقعة قبل أشهر قليلة فقط!

لقد حاول الأميركيون طمأنة أنفسهم أن لجوءهم إلى مغامرة التصعيد سوف يكون محدوداً وقصيراً، فقط لمجرد الحسم السريع ضدّ المقاومة التي تتشكل من بقايا النظام السابق، وذلك بتحييدها وتعطيلها عن طريق اعتقال واغتيال عناصرها، أي أنهم أرادوا اعتبارها منفصلة عن إرادة الشعب العراقي ومتناقضة معها، غير أن هذا التصور لم يكن سوى أمنية لم يقتنعوا هم بالذات بصحتها!

في ذلك الشهر دار جدل كبير في البنتاغون حول ما إذا كان استهداف عدد كبير من أفراد المقاومة

هو الأسلوب العملي والفعال سياسياً لتحقيق الاستقرار في العراق، خاصة بعد أن فشل الأميركيون تكراراً في تأمين مصادر عراقية ثابتة وموثوقة تأتيهم بالمعلومات الضرورية عن المقاومة! وقد بدأت أصوات الصهاينة ترتفع داعية إلى التنسيق بين الميدانين العراقي والفلسطيني، وإلى إرهاب الشعب العراقي عموماً من أجل إخضاعه! إن المحتلين، الذين هم على باطل، ينزلقون إلى الهاوية كالعادة، وكما يعلمنا التاريخ، لأن المنطق والواقع الموضوعي، يبقيان ضدهما طوال الوقت!

العقلاء الأميركيون يبوحون بمخاوفهم!

لكن الإدارة الأميركية لم تخل من العقلاء الذين عبّروا عن خشيتهم من تحوّل مغامرة «الاصطياد الوقائي» للمقاومين إلى برنامج فينكس الفيتنامي، الذي أغرق القوات الأميركية في دماء الأبرياء! قال أحدهم: إن مشكلة اصطياد الرؤوس المطلوبة تفترض أن نكون على يقين من أنها هي حقاً الرؤوس المطلوبة! غير أن اليقين ظل صعب المنال، حيث لا يوجد متعاونين عراقيين كاستخبارات، وحيث المقاومة تخطط لعملياتها بواسطة الاتصال الشخصي المباشر، فهي أذكى من أن ترتكب خطأ التعامل مع الهواتف النقالة وأجهزة الراديو، ونظامها يصعب اختراقه، تماماً كما كان مستحيلاً اختراق المقاومة الفيتنامية!

بالطبع، لم يكن ثمة خيار سوى الولوغ أكثر فأكثر في دماء العراقيين، فعمليات المقاومة لابد من الردّ عليها، وقد عوّل المتشدّدون الأميركيون على ذلك قائلين: إذا رأيت بعض رجالك يقتلون فلابد أن تتغيّر الأمور. لقد كنا نقوم بعملنا حتى الآن على الطريقة الأميركية. كنا أشخاصاً طيبين، والآن سنكون أشخاصاً شريرين، فالأعمال الشريرة هي الكفيلة بتغيير الأمور!

وبناء على ذلك بدأ التعاون الميداني الإسرائيلي الأميركي ، وقدّم الإسرائيليون خبرتهم في تفكيك المقاومة، مقابل إطلاق يدهم في إبادة الفلسطينيين، وقد لخص ضابط إسرائيلي عملية التعاون بأنها تركّز على كيفية القيام بالاغتيال والقتل المحدّد، الضروري لتحقيق النصر، وراح الإسرائيليون يحثّون الأميركيين على اعتماد أساليب وحدات الكوماندوز الإسرائيلية الصغيرة، التي تعمل بالخفاء في الضفة والقطاع، وأن يتعلموا كيفية تشكيل شبكة من المخبرين العراقيين، وبناء على معلوماتها يمكن اعتقال واغتيال المقاومين!

غير أن تلك الاقتراحات الإسرائيلية لم تكن قابلة للتطبيق في العراق، ناهيكم عن أنها لم تنجح في فلسطين على الرغم من نصف قرن من الاحتلال الصهيوني، وقد أدرك الأميركيون أنهم في العراق بحاجة إلى حكومة دمية تؤمن لهم دريئة بشرية عسكرية محلية، وتؤمن لهم جهاز الاستخبارات المحلي الضروري، فبدأ الحديث عن تسليم السلطة للعراقيين في حزيران /يونيو ٢٠٠٤!

لكن التحضير لعملية صنع حكومة عراقية مع تشكيلاتها لم يكن يعني عدم المضي قدماً في حرب الوحدات الخاصة ضدّ المقاومة، وبالفعل جرى توسيع دائرة الاعتماد على هذه القوات التي يبلغ تعدادها ٤٧ ألفاً، والمتخصصة في إنجاز أشد المهمات قذارة، ورفعت ميزانيتها في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٤٪ ، وهاهي اليوم منخرطة في الحرب ، بمناظيرها الليلية وأسلحتها الفتاكة، تقتحم بيوت المواطنين العزّل، فتقتل وتسرق وتعتقل على الشبهة، بل من دون شبهة في معظم الأحيان، ولمجرّد الإرهاب!

مصير القرن يتقرر في العراق!

كما هو متوقع بالضبط، وحسب قوانين الحياة والتاريخ ، فإن عمليات الوحدات الخاصة فعلت فعلها العكسي، وإذا بالمقاومة تشتد أكثر ، ثم تنطلق دفعة واحدة في جميع مدن العراق مترافقة مع

انتفاضة شعبية أبرز سماتها الوحدة الوطنية الراسخة، والإجماع على طرد المحتلين!

لقد تطلع الأميركيون إلى تحقيق برنامجهم (الشرق الأوسط الأكبر) بسهولة ، ومن دون معوقات تستحق الذكر، فينزلون في العراق، ويضعون يدهم على صناعة النفط، ويشكلون حكومة تابعة تنوب عنهم في تحييد الشعب بإشغاله بالحريات الكلامية، وبضبطه استخباراتياً لصالحهم وبإشرافهم، ثم يقيمون خمس أو سبع قواعد عسكرية في البادية بعيداً عن التماس مع الأهالي، وينطلقون لترتيب الشرق الأوسط الأكبر، من إندونيسيا إلى موريتانيا، حسب مصالحهم وبما يحقق سيادتهم الدولية على مدى القرن الجديد بكامله! غير أن تطلعاتهم اضطربت، وبرنامجهم ارتبك إن لم يكن توقف، فالخطوة الأولى ، وهي السيطرة على العراق منضبطاً وخانعاً، تبدو بعيدة المنال كما هو الحال في فلسطين، وبالتالي فإن مشروع الحكومة التابعة، والقواعد العسكرية الراسخة، والنفط المتدفق بالراحة، تبدو اليوم جميعها في مهبّ الريح أمام اندلاع عمليات المقاومة العراقية على أوسع نطاق!

لقد صنّف الرئيس الأميركي العراق على أنه جبهة المواجهة الأولى في العالم، وقال أنه غير مسموح بالفشل في هذه الجبهة، الأمر الذي يعني حرباً طويلة ضارية، قابلة للاتساع، يتوقف عليها مصير القرن الجديد الذي يريدونه أميركياً عبودياً، وتريده الأمم، وفي مقدمتها العرب والمسلمون، حراً وإنسانياً!

العراق يواجه مخالب وأنياب وحوش النفط

مثلما تندفع الضواري الجائعة لقتل الفريسة والتهامها يندفع الأميركيون نحو العراق، وخلفهم بالتسلسل مختلف الوحوش من الضباع وأبناء آوى ينتظرون حصصهم من البقايا! إن الفريسة هنا هي نفط العراق الذي لا يمكن الوصول إليه من دون سحق الشعب العراقي، والنفط مادة نبيلة لا حصر لأهميتها وفوائدها، وليس الاحتراق سوى أسوأ استعمالاتها، وقد بدأت هذه المادة بالنضوب مهدّدة بذلك مجمل نظم الحياة العالمية، حيث من سوء حظ البشرية أنها وقعت في أيدي الأبالسة اللصوص الذين بدّدوها ودمّروها من أجل ملء خزائنهم بالأموال، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة التي يشكل سكانها ٢٪ من سكان العالم تستهلك لوحدها ٣٠٪ من النفط العالمي المنتج! إن التبذير والبذخ والهدر والإتلاف الأميركي لا مثيل له في التاريخ، ويستأثر الأميركيون لوحدهم بحوالي ٢٥٪ من مجملِ المنتوج والاستهلاك العالمي الإجمالي، وأمام الكارثة الماثلة التي تواجه العالم أجمع، المتمثلة بنقصان الموارد عموماً وخاصة النفطية، يتساءل رايموند كبير المديرين التنفيذيين في شركة إكسون موبيل الأميركية النفطية: هل تريدون أن نتخلى عن نمط حياتنا؟ إذا أجريتم استطلاعاً للرأي فإن الأغلبية الأميركية الساحقة سوف تقول: لا!، وهذا التصريح الوحشي الذي نشرته مجلة نيوزويك يعني أن حكام الولايات المتحدة وحلفاءهم لن يتردّدوا في الاستئثار بكل شيء مما تبقى ولتذهب جميع أمم الأرض إلى الجحيم!

لترتفع التكلفة، ولترتفع الأسعار!

لقد بلغ سعر برميل النفط خمسة وخمسين دولاراً، وهو مقبل غالباً على مزيد من الارتفاع، وبينما تحاول الحكومة الأميركية، التي يقودها أصحاب شركات النفط، وضع يدها على الاحتياطي الأهم في البلاد العربية والإسلامية، يندفع رجال الشركات النفطية إلى خليج المكسيك وفنزويلا والبرازيل وبلدان غرب أفريقيا والقطب الشمالي لاكتشاف أي مستودع نفطي طبيعي جدير بالجهد، بل يندفعون أيضاً إلى المناطق المهملة من الولايات المتحدة بالذات، حيث يعيش أصحاب البلاد الأصليين في ألبرتا، والويل لهم مرة أخرى وأخرى إذا ما جاءت نتائج الاستطلاعات النفطية إيجابية!

يقول ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي: «نحن تحت رحمة أسعار النفط الدولية لأننا منعنا التنقيب والتطوير في أجزاء كبيرة من البلاد»! غير أن تشيني لا يقول الحقيقة، وهي أن المناطق المهملة، التي فيها أثر للنفط، استبعدت بسبب التكاليف الباهظة لإنتاج النفط فيها، وأن قرب استنفاد النفط الجيد والرخيص هو الذي يدفع للعودة إلى المناطق المهملة، ففي المحصلة ما الذي يزعج تشيني وأمثاله من النهابين إذا ما ارتفع سعر النفط طالما أنهم سيجنون الأرباح الفاحشة في جميع الأحوال؟ إن خبراء تشيني يقدّرون أن ما مجموعه ثلاثة مليارات برميل نفط يمكن استخراجها من القطب الشمالي بكلفة تصل إلى عشرين دولارا للبرميل الواحد (كلفة برميل النفط الكويتي دولارين فقط!) فإذا كانت الأسعار ترتفع فماذا يضير الشركات أن ترتفع التكلفة!

العراق ميدان الحسم المرحلي!

يبلغ حجم الاحتياطي النفطي المستكشف في العراق أكثر من ١٠٠ مليار برميل، أما المقدّر فيبلغ أكثر من ٣٠٠ مليار برميل، وفي حمىّ توقع ازدياد الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار أكثر فأكثر علقت منظمة أوبيك

بشكل غير رسمي قرار تحديد حصص الإنتاج لأعضائها، ومن المرجح أن يستمر التعليق حتى تنخفض الأسعار، وهو ما لن يحدث على الأغلب، وقد رفضت إيران سابقا التخلي عن قيود الإنتاج لأن ذلك يساعد الأميركيين في حربهم ضدّ العراق، لكن استمرار ضعف الإنتاج في العراق، بسبب المقاومة الفعالة والمستمرة، يغري البعض بالاستفادة من ضرورة تعويض إنتاج العراق والاتصال بزبائنه، وهكذا اقترب إنتاج السعودية من عشرة ملايين برميل يوميا، لتصبح طاقة الإنتاج غير المستعملة المتبقية لديها في حدود ٥٠٠ ألف برميل يومياً فقط! أما إيران فإنها تنتج حالياً حوالي أربعة ملايين برميل يومياً، وهناك من يفكر جدّياً وعلناً في استدراج الاستثمارات الأجنبية إلى حقول النفط الإيرانية من أجل زيادة الإنتاج، إنما بالشروط الإيرانية! وبينما الحال كذلك فإن مصادر أجنبية تقول أن ضخ النفط في العراق استؤنف عبر خط الأنابيب الشمالي، من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، وأن هذا الاستئناف تحقق في منتصف ليل ٢٠ آب/ أغسطس الماضي، وأن النفط العراقي يتدفق عبر هذا الأنبوب بمعدل ٤٥٠ ألف برميل يوميا، علماً أن طاقته قبل الاحتلال كانت تبلغ ٨٠٠ ألف برميل يومياً، أما في جنوب العراق فقد نقلت وكالة «فرانس بريس» للأنباء أن صادرات النفط لا تزال على مستواها الطبيعي الذي يبلغ ٨٢ ألف برميل في الساعة (أي ١.٩٩٢ مليون برميل يوميا؟) الأمر الذي يعني عودة الصادرات إلى مستواها الطبيعي بعد انخفاضها إلى النصف لمدة ١٣ يوما، وذلك لأسباب أمنية! غير أن الأميركيين كانوا يتوقعون رفع الإنتاج العراقي بسرعة، بعد الاحتلال، إلى ثلاثة ملايين برميل، ثم إلى ستة أو سبعة ملايين برميل يوميا، وبالطبع فإن نجاح الاحتلال لا يعني شيئاً آخر سوى ضمان الاستيلاء على النفط العراقي تماما وحتى النهاية، وتحقيق الزيادات في الإنتاج حسب ما كانوا يتوقعون، ولو استدعى الأمر تدمير العراق وهلاك شعبه!

آن للعرب أن ينهضوا!

ولكن، إذا كان نضوب النفط الجيد والرخيص في المدى الذي بات منظوراً يدفع الشركات إلى استخراج نفط غير جيد وباهظ التكلفة، حيث ارتفاع الأسعار لا يهم وحوش النفط، فإن هذا الارتفاع يشكل عبئاً ثقيلا على مجتمعاتهم التي اعتادت نمط عيش معين يصعب تخليها عنه طواعية، فقد حذّر غريغوري مانكيو رئيس مجلس الاستشاريين الاقتصاديين للرئيس بوش من أن أسعار الطاقة المرتفعة تمثّل الآن عبئاً ثقيلا على الاقتصاد الأميركي، كما أنها تضغط على ميزانية الأسرة الأميركية! ويحدث هذا في وقت يتوقع فيه الأميركيون نمواً في الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشرين القادمة سيؤدي إلى رفع الطلب على النفط من حوالي ٦٥ مليون برميلا إلى ٨٥ مليون برميلا في اليوم، ثم إلى ٣٣٠ مليون برميلا في السنوات التي تلي ذلك! أما البدائل الشمسية والنووية فلا تبدو حتى الآن، ولا في المدى المنظور، لا اقتصادية استثماريا ولا كافية استهلاكيا! ولذلك يندفع الأميركيون إلى رمال ألبرتا، حيث تتكلف شركة شل ١٥ دولارا للحصول على برميل واحد من النفط غير الجيد، ويندفعون إلى منطقة الوحول الفنزويلية المشبعة بالنفط المكلف والمحدود وغير الجيد!

لقد آن للعرب خصوصا والمسلمين والأمم الأخرى عموماً أن يعوا جيداً أهمية النفط وخطورته في آن معاً، فأهميته العالمية تقتضي الحفاظ عليه وضبط إنتاجه وأوجه استهلاكه، وخطورته تكمن في أن شعوب البلدان المنتجة عرضة للدمار والإبادة على أيدي الوحوش الذين يريدون الاستئثار التام به ريثما ينضب نهائيا، وإنه لمن الواضح أن الشعب العراقي ممثلا بفصائله المقاومة يعي هاتين الحقيقتين، وأنه لن يمكن الوحوش من تدمير وطنه ومن إلحاق كل هذا القدر من الضرر بأمم العالم عموما.

القادة اليهود في الجيش الألماني النازي

لو سلّمنا جدلاً بجميع الروايات الصهيونية، عن معاناة اليهود في المعسكرات الألمانية النازية، وعن المحارق وغرف الغاز، مع أنها في معظمها لا تستند إلى دلائل ووثائق ملموسة بل تعتمد على الشهادات الشخصية التي قدمت بعد الحرب، فإن ما يرتكبه الأنكلوسكسون واليهود الصهاينة في العراق وفلسطين يفوق بجميع المقاييس ما ارتكبه النازيون من جرائم بحق الشعوب المحتلة وبحق أسرى الحرب من اليهود وغير اليهود! ثم إنه لمن المذهل أن ترتكب الجرائم الفظيعة المعلنة مسبقاً بحق العرب من قبل أولئك الذين اعتبروا أنفسهم دائماً، وما زالوا، نقيض النازية وضحاياها الأبرياء!

غير أن المذهل أكثر هو ما فضحته الوثائق بعد خمسين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية، عن انخراط اليهود في الجيش الألماني النازي بالآلاف، واحتلالهم أعلى المراكز ونيل جنرالاتهم أرفع الأوسمة الحربية! فبتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ نشرت صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية صوراً لكبار الضباط اليهود في الجيش الألماني النازي، ثم أجرت مجلة «داي زيت» الألمانية مقابلة مع الباحث الأميركي اليهودي براين ريغ، بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢، قال فيها أن ادولف هتلر سمح شخصياً لما لا يقل عن ٧٧ ضابطاً ألمانياً يهودياً بالانخراط في معارك الحرب العالمية الثانية، وأنه كان بينهم ٢٥ ضابطاً برتبة جنرال، وحصل عدد منهم على أرفع الأوسمة الحربية وهو وسام صليب الفارس!

براين ريغ يبحث عن أصوله اليهودية!

في ذلك العام كان براين ريغ أستاذاً باحثاً في جامعة كامبردج الأميركية، وقد قال في حديثه إلى المجلة الألمانية أنه اهتم بهذه القضية اعتباراً من عام ١٩٩٢ بعد أن أخبرته عائلته البروتستانتية أنها من أصول يهودية ألمانية، فانتابته رغبة ملحة في معرفة هذه الأصول، وقرر السفر إلى ألمانيا، وهناك عثر بعد بحث طويل على اسم والدة جدّته في سجلات مدينة لايبزغ، ووجد ضمن التفاصيل عن الحالة الشخصية للجدّة كلمة «يهودية» إشارة إلى دينها، ثم تبيّن له أن والد جدّه، الذي هاجر من ألمانيا إلى الولايات المتحدة، هو الذي تحوّل إلى المسيحية البروتستانتية، واكتشف أيضاً أن أقرباءه الذين لم يغادروا ألمانيا ظلوا على ديانتهم اليهودية، وأن البعض منهم قتله النازيون بينما البعض الآخر خدم في الجيش النازي!

ما معنى ذلك، وماذا يترتب على اكتشافات براين ريغ الموثقة؟ معناه أن اليهود الألمان كانوا مثلهم مثل غيرهم في ألمانيا يعيشون حالة الحرب الفظيعة، فمن عارض منهم النظام الألماني اعتقل أو أعدم، ومن أيدّه وصل إلى أعلى المراتب، حتى في القوات المسلحة، والنظام يعرف أنه يهودي!

الجريمة ضدهم ليست جريمة ضدّ غيرهم!

على مدى أكثر من خمسين عاماً ظلت تعرض، ومازالت تعرض، في القارات الخمس قصص «إبادة الجنس» المروّعة التي تعرّض لها اليهود في معسكرات الاعتقال الألمانية. وحتى بعد أن تجاوز الصهاينة اليهود في جرائمهم ضدّ الفلسطينيين كل حدّ، ثم بعد أن جاء الأنكلوسكسون إلى العراق وراحوا يرتكبون الجرائم ذاتها على مرأى من العالم أجمع، فقد تواصل الحديث عن «غرف الغاز

النازية» التي تفتقر إلى الأسانيد الملموسة كأنما هي حقيقة واقعة لا تقبل سوى التصديق الفوري!

ولكن، لنفترض أن رواياتهم عن المعسكرات والجرائم النازية ضدّهم صحيحة، فلماذا يرتكبون ضدّ العرب الذين لا علاقة لهم بها جرائم أفظع منها؟ أليس معنى ذلك أنهم يعتبرون ما هو جريمة بحقهم ليس جريمة بحق غيرهم، سواء ارتكبوه هم أم ارتكبه غيرهم؟ وبالفعل، فإنهم لا يظهرون أي اهتمام بمآسي الشعوب الأوروبية جميعها خلال تلك الحرب، فكأنما ألمانيا خاضت الحرب ضدّهم وحدهم؟!

لقد وقع مئات ملايين البشر في فخاخ الخديعة الصهيونية، وقد ابتزّ الصهاينة، بناء على هذه الروايات غير الموثقة أثماناً ضخمة جداً تأتي فلسطين العربية، التي قدّمت لهم كجزء من التعويض، في مقدمتها! ولكن المؤرخ الفرنسي روبير فوريسون، الذي سحقته حتى الموت آلة الدعاية الصهيونية الأنكلوسكسونية، أثبت بالوثائق وبالدراسات الميدانية أن عدد اليهود الذين أبادهم النازيون بسبب يهوديتهم يساوي صفراً! لقد اعتقل أو أعدم منهم من اعتقل وأعدم لأسباب سياسية وحربية وليس لأسباب دينية أو عرقية!

براين ريغ يحسم ما بدأه فوريسون!

لقد بلغ عدد الأوروبيين عموماً، الذين قتلوا أثناء العمليات الحربية أو بسببها، ربما أربعين مليوناً، ومن ضمنهم ربما كان عدد اليهود الأوروبيين في حدود المليون، ويقول فوريسون أن الأقرب إلى الصواب هو أن عددهم كان بضع مئات الآلاف إذا لم نحص اليهود الذين حاربوا في صفوف الحلفاء، فالطوائف اليهودية الأوروبية عانت من ويلات الحرب مثلما عانت جميع شعوب العالم، أكثر أو أقل، والجرائم الفظيعة التي ارتكبت في تلك الحرب لم تكن من فعال النظام الألماني النازي وحده، لكنها ألصقت به جميعها، مضافاً إليها ما لا يحصى من التلفيقات التي تخدم مصالح المنتصرين، وذلك بعد أن منيت ألمانيا بالهزيمة الكاملة. ومامن شك أن أكثر التلفيقات فظاظة هي تلك التي أشاعتها الصهيونية حول غرف الغاز النازية وعمليات إبادة الجنس اليهودي!

لقد بدأت منذ آب/أغسطس ١٩٦٠ محاولات التصدّي الجدّي والعلني لأكذوبة إبادة الجنس اليهودي في أفران الغاز النازية، حيث نشرت صحيفة «دي زايت» رسالة الدكتور بروزات، أحد أهم المناهضين للنازية عن عقيدة، وأحد أهمّ المؤرخين الرسميين المقتنعين بوقوع عمليات إبادة اليهود كجنس، وقد كان عنوان رسالة بروزات هو:» لم يعدم أحد بالغاز في داخاو«!

ثم توالت اكتشافات المؤرخين المراجعين، الذين راحوا يؤكدون ميدانياً وعلمياً وتقنياً استحالة وجود غرف الإعدام بالغاز أصلاً! غير أن الذين أكدوا ذلك بالبراهين القاطعة تعرضوا لأقسى الحملات، مع أنهم جميعاً من المتعاطفين مع اليهود والميالين إلى قبول روايات الإبادة، فتراجع منهم من تراجع، ومات قهراً من مات، بينما لاذ الكثيرون بالصمت!

لقد تكررت مثل هذه التلفيقات مؤخراً في العراق، بصدد أسلحة الدمار الشامل العراقية، ويواجه الذين ينفون هذه التهمة ضدّ العراق ما واجهه الذين نفوا قصة غرف الغاز النازية! يقول روبير فوريسون: إنني لأذكر حقدي الشخصي على الألمان خلال الحرب وبعدها. كنت أظن ذلك الحقد العارم عفوياً. لكنني أيقنت مع مرور الزمن أنه كان تأثراً من الخارج، جاءني عبر الإذاعة البريطانية وعبر دعايات هوليوود والصحافة الستالينية! لم يكن لدّي أدنى حسّ بالشفقة على أي ألماني يقول أنه كان حارساً في أحد المعتقلات لكنه لم يشاهد شيئاً من المجازر التي كان الجميع يتحدثون عنها! وفي ذلك الوقت، لو كنت قاضياً، لرأيت من واجبي إرغام ذلك الألماني على الاعتراف!

لقد استنتج فوريسون، منذ سبعينات القرن العشرين، أن هتلر لم يأمر قط بأن يقتل أحد بسبب جنسه أو دينه! وبعد عشرين عاماً أخرى ظهر الأميركي اليهودي براين ريغ ليحسم بالوثائق هذه المسألة، نافياً بصورة قاطعة أكذوبة إبادة الجنس اليهودي على أيدي الألمان!

القادة اليهود في الجيش النازي!

إن ما توصل إليه الباحث الأميركي اليهودي براين ريغ، بصدد خدمة اليهود الألمان في الجيش النازي هو أهم الاكتشافات قاطبة، وأكثرها حسماً في تقويض الأكاذيب الصهيونية الأنكلوسكسونية، لأنه من غير المعقول على الإطلاق أن يخدم اليهود في الجيش الألماني، والقيادة تعرف أنهم يهود وهم لا ينكرون ذلك، وأن يكونوا كدين وكجنس هدفاً للإبادة في الوقت نفسه!

يقول براين ريغ أن بين عشرات الضباط اليهود الكبار الذين خدموا في القطعات البحرية والبرية والجوية كان اثنان برتبة فيلد مارشال، وأن ١٧ من كبار الضباط اليهود منحوا وسام «صليب الفارس» مع معرفة النظام بانتمائهم الديني! إن هلموت شميدت (المستشار الألماني ١٩٧٤-١٩٨٢) هو يهودي، وكان ضابطاً في القوة الجوية أيام الحكم النازي، وفي منظمة شبيبة هتلر قبل أن يصبح ضابطاً، وقد قابله ريغ!

ومن كبار الضباط اليهود القادة كان هناك الفيلد مارشال ايرهارد ميلخ، الذي ترأس الخطوط الجوية الألمانية وصار مسؤولاً عن القوات الجوية منذ عام ١٩٣٥، وهذا الضابط اليهودي النازي قدم إلى محكمة نورمبرغ لجرائم الحرب، وحكم عليه بالسجن لعشرة أعوام!

أيضاً هناك الجنرال هلموت ويلبرغ الذي قاد القطعات الجوية الألمانية في أسبانيا لمساعدة فرانكو! والعقيد والتر هولندر ضابط المقر الرئيسي للجيش في برلين، الذي أرسل إلى الصين في بعض المهمات الحساسة، ومنحه هتلر ميداليتين للخدمة المشرّفة، ثم أصبح آمراً لسريّة رماة القنابل في بولونيا، وبعدها حارب على الجبهة الروسية حيث منح وسام الصليب الحديدي لتدميره ٢١ دبابة في معركة كورسك قبل أن يأسره الروس ويسجنوه لمدة ١٢ عاماً!

كذلك كان هناك العقيد الركن أرنست بلوخ، الذي ساعد حاخاماً وجماعته على الهرب من أحد أحياء وارسو المحاصرة من قبل الجيش الألماني عام ١٩٣٩، من دون أن يعرف الحاخام أن الضابط الألماني الذي ساعده كان يهودياً، وقد فسر الضابط اليهودي لزملائه الضباط من غير اليهود تصرفه بأن لديه أوامر خاصة من برلين! ولا بد أن تفسيره كان صحيحاً، حيث تدخلت واشنطن حينئذ مع الحكومة الألمانية لإنقاذ الحاخام البولوني ورعيته!

وكان هناك أيضاً الرائد اليهودي روبرت بوركات الذي أرسل إلى الصين لمساعدة شان كاي تشك، ثم أرسل عام ١٩٤١ إلى الجبهة الروسية على رأس كتيبة دبابات، ومنح وسام «صليب الفارس»، ثم نقل إلى المغرب العربي ملتحقاً بجيوش رومل، وبعد معركة العلمين وقع في الأسر، وألحقه الحلفاء بأبيه الهارب من ألمانيا! لكنه عاد إلى ألمانيا عام ١٩٤٦، وقالت زوجته أنه: «يجب أن يعود ليساهم في بناء الوطن»! وقبل وفاته صرّح بوركات أن اليهود الذين حاربوا في صفوف الجيش الألماني فعلوا ذلك دفاعاً عن بلد آبائهم! لقد كان هتلر يعرف طوال الوقت أن هؤلاء هم من اليهود!

اليهود يزورون أقرباءهم المعتقلين!

لكن أكثر ما يثير الدهشة، قياساً بالأكاذيب الصهيونية الأنكلوسكسونية، هو اكتشاف ريغ أن أولئك العسكريين اليهود الألمان لم يكونوا يترددون في القيام بزيارة أقربائهم في معسكرات الاعتقال

النازية! لقد كان أحدهم يذهب لزيارة أبيه المعتقل، وكان في إحدى الزيارات يرتدي بزته العسكرية، وقد قال للسجان الألماني أنه جاء لزيارة أبيه، فقال له السجان: لو لم تكن تحمل وساماً حربياً لأرسلتك إلى حيث يوجد والدك! إنه لمن الواضح أن سبب التوقيف سياسي وليس ديني أو عرقي. ويقول ريغ أنه بينما كان هؤلاء يخدمون في الجيش كان أقرباؤهم يقتلون في معسكرات الاعتقال، وأنه وثّق ما يقرب من ٢٣٠٠ من أسماء الضحايا لهم أقرباء في الجيش الألماني يبلغ تعدادهم ألف عسكري يهودي!

المعراخ الأميركي، وحيروت الألماني !

لقد انطلت المبالغات والتلفيقات الصهيونية على الكثيرين في مختلف أنحاء العالم بكل ما ترتب عليها من نتائج خطيرة على مصالح ومصائر الشعوب وأولهم العرب الذين مازالوا يدفعون ثمنها غالياً. وليس من شك في أن أنصار الحقيقة الشرفاء يكبرون في أولئك العلماء الأوروبيين والأميركيين شجاعتهم الفائقة في التصدّي للأنكلوسكسون والصهاينة، لأنهم يدركون ما يترتب على مثل هذا التصدّي من نتائج إيجابية إنسانية عامة. لقد أكد العلماء الشجعان بالبراهين القاطعة أن صور أكوام الجثث التي عرضت على الرأي العام العالمي لم تكن سوى صور ضحايا وباء التيفوس الذي اجتاح أوروبا، أي أن الصهاينة تاجروا بالموتى من أجل كسب تواطؤ دول العالم معهم لاغتصاب فلسطين، الأمر الذي يؤكد أن استعداد الصهاينة لإبادة ملايين البشر لا يختلف عن ذلك الاستعداد النازي، وهذا أمر مفهوم، حيث الصهيونية والنازية هما من نتاج النظام الاحتكاري العالمي، وأنهما كلتاهما ترتكزان إلى العنصرية التي يقرّها هذا النظام ويعمل على أساسها!

لقد كان هتلر أحد قادة النظام الرأسمالي العالمي، وهو خاض الحرب كي يربحها، وكي يجعل برلين تحتل المركز القيادي الأول في العالم، ولو أنه ربح تلك الحرب لكانت برلين هي العاصمة الأولى وليس واشنطن، وهو من أجل موازنة قوته بقوة الولايات المتحدة وبريطانيا تطلع إلى توحيد أوروبا بقيادة برلين! إنها العملية ذاتها التي فعلتها وتفعلها واشنطن على مدار الساعة!

ولو أن الألمان ربحوا الحرب لكانت الحركة الصهيونية اليهودية تابعة لبرلين وليس لواشنطن، إنما بقيادة حزب حيروت وليس المعراخ، ولكان تأسيس الكيان الصهيوني تحقق بقيادة جابوتنسكي وليس بن غوريون، فحزب حيروت بقيادة جابوتنسكي كان نازياً فاشياً، كأنما أعدّ للتعامل مع الألمان والطليان في حال انتصارهم! وهاهو الباحث الأميركي اليهودي براين ريغ يعرّفنا باكتشافاته على الضباط والجنود اليهود في الجيش الألماني، الذين كانوا سيشكلون عماد الكيان الصهيوني لصالح برلين في حال انتصارها!

كان هتلر – في حال انتصاره– سيضع يده، بطريقة أو بأخرى، وعلى الأغلب بواسطة الصهاينة اليهود، على فلسطين والمنطقة العربية عموماً، لأن النظام العالمي بقيادته لا ينهض من دون وضع يده على جنوب/ شرق المتوسط، وإن هذا هو عين ما فعلته واشنطن، وما تحاول الاستمرار في فعله على الرغم من التغييرات الكبيرة التي طرأت على أوضاع العالم، وما أنتجته هذه التغييرات موضوعياً وتاريخياً من شروط وظروف جديدة لم تعد مواتية لسياسات واشنطن، كما هو واضح في فلسطين والعراق!

القراءة الصحيحة لأوضاع العالم تحدّد طريقنا

يشيع البعض أن زمن النضال من أجل التحرر الوطني والقومي قد مضى الى غير رجعة، وأن المتاح للشعوب هو فقط القبول بالموقع الذي تحدده لها الإدارات الدولية في شبكة النظام العالمي الموحدة، والإقرار لهذه الإدارات بالسيادة، وأن يقتصر النضال على النشاطات السلمية المطلبية، مثل نشاط النقابات المهنية من أجل تحسين شروط الحياة! فهل انتهى عصر حركات التحرر الوطني والقومي فعلاً، أم أنها مجرد انكفاءة مؤقتة؟ وإذا كان مثل هذا العصر قد انتهى، فهل ستحقق النشاطات السلمية تحسين شروط الحياة، بل المحافظة على الحد الذي هي عليه اليوم، أم أن حياة الشعوب معرضة لمزيد من التراجع والكوارث على أيدي الإدارات الدولية الحالية، وبسبب برامجها وسياساتها الاحتكارية العدوانية؟

تقتضي الإجابة على مثل هذه الأسئلة العودة الى مرحلتين عالميتين: الأولى، مرحلة هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٩ وحتى مطلع الثمانينات، والثانية، مرحلة الريغانية/التاتشرية، منذ عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر وحتى يومنا هذا، ولسوف نرى، بناء على عرض موجز للمرحلتين، ما إذا كان النضال من أجل التحرر الوطني والقومي قد فقد ضرورته، أم أنه صار أعظم ضرورة من أي زمن مضى!

هيئة الأمم شركة عالمية!

في عام ١٩٤٩ دعا رئيس الولايات المتحدة الى إعادة إدماج البلدان التي استقلت حديثاً من الاستعمار المباشر في الاقتصاد العالمي، وقد تبنت هيئة الأمم تلك الدعوة الأميركية، وشكلت لتنفيذها مؤسسة خاصة، كما تبنتها الدول الصناعية والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليان، إضافة الى تبنيها من قبل خبراء الاقتصاد في الشمال والجنوب، وقد قامت الدعوة الأميركية، التي حظيت بإجماع دولي لا مثيل له، على مفهوم التنمية الذي نص بأن معدل النمو الاقتصادي هو معيار تطور المجتمعات واستقرارها.

لقد شكلت هيئة الأمم وحددت وظائفها التنموية بما يسهل لرأس المال الدولي احتواء جميع المستعمرات السابقة. كانت الهيئة الأممية مقر الاستعمار الأميركي الحديث الذي يذهب إليه الضحايا بأقدامهم بدل أن يذهب هو إليهم بجيوشه! وهي كانت تشبه هيئة عامة لشركة ما عادية، أما أصحاب حق النقض (الفيتو) الدائمي العضوية في مجلس الأمن فكانوا يأخذون مواقعهم ويتصرفون مثل أعضاء مجلس إدارة ما لشركة ما مساهمة عادية! أما المساهمون في الشركة فهم جميع الأمم التي يلتقي ممثلوها في القاعة الكبرى للهيئة العامة في نيويورك، وكانوا يبدون في مقاعدهم متساوين في الجلوس والوقوف، في الغضب والرضا، في الكلام والصمت، وفي التصويت وفي الامتناع، الى حد تصعب معه ملاحظة أي فرق بين العضو الذي يملك أسهماً بمليارات الدولارات والعضو الذي يملك أسهماً رخيصة قليلة لا تستحق الذكر في حد ذاتها!

كانت الشركة الدولية (هيئة الأمم) تبدو من حيث الشكل ملكاً للجميع اللذين يتخاطبون كشركاء

أنداد، غير أن مجلس الإدارة (مجلس الأمن) كان هو المالك الحقيقي لكل شيء، وله وحده الحق، برضا الهيئة العامة، في الاعتراض وبتعطيل أي قرار تأخذه الهيئة مهما كان شأنه، وحتى لو نال الأكثرية الساحقة من الأصوات! وكانت الولايات المتحدة على رأس الهرم الدولي في مجلس الإدارة، مسلحة بقوة أكبر ورصيد أعظم يفوق بكثير الخمسين بالمائة، فكانت هي المالك الأول للشركة الدولية، وهي صاحبة الكلمة الأخيرة الحاسمة بصدد أوضاعها. وفي هذا الجو انطلقت برامج التنمية في جميع البلدان.

الريغانية/التاتشرية وحشية سافرة!

لقد كانت الاستقلالات شكلية، وهيئة الأمم خلبية، وبرامج التنمية احتيالية، غير أن الأمر اقتضى حوالي ثلاثين عاماً قبل أن تنكشف الخدعة، ويبدأ زعماء الجنوب بمراجعة ما آلت إليه أوضاع بلادهم من دمار شامل! وبالمقابل كان أعضاء مجلس الإدارة يستنفدون بنهم وحشي احتياطيات العالم من أجل الحفاظ على مواقعهم وطراز حياتهم، الى الحد الذي لم تعد معه الموارد كافية قياساً بهدرهم وبذخهم، وصار لابد من إرغام الأمم على التنازل والخضوع أكثر، أي على إضعافها وإفقارها أكثر، خاصة بعد أن كشفت لعبة التنمية الاحتيالية وحقيقة هيئة الأمم كشركة دولية، فكان أن ظهرت الريغانية/التاتشرية بكل وقاحتها وفظاظتها، داعية للعودة الى الليبرالية الوحشية الأولى، أي الى حق القوي في قتل الضعيف والاستيلاء على لقمة عيشه، ممهدةً لمرحلة العولمة الحالية التي هي المرحلة الأعلى والأخيرة من مراحل الإمبريالية. وكان أهم ما فعلته الريغانية/التاتشرية هو التسريع في انهيار الاتحاد السوفييتي، وتبديد حركات التحرر، وتعطيل وظيفة هيئة الأمم التي استنفدت أغراضها وأصبحت بدورها معوقاً لعملية الانتقال الى مرحلة العولمة بعد أن اكتشف أعضاء الهيئة العامة جوهرها الاستعماري الاحتيالي!

إن انكفاء النظام الربوي العالمي الى مرحلة الليبرالية البدائية الأولى، التي تمجد القوة الباغية وتبيح للقوي قتل الضعيف والاستيلاء على ممتلكاته، هو مظهر صارخ من مظاهر فساد هذا النظام العالمي وضعفه، على الرغم من مظاهر القوة المادية الصماء التي يعتمدها في قهر الشعوب، وفي العودة الى استعمار أوطانها مباشرة بواسطة الجيوش. وإنها لمأساة أن لا يكتشف قادة الأمم المظلومة هذا الضعف الذي لا علاج له في بنية النظام العالمي، والذي يستدعي استنهاض حركات التحرر الوطني والقومي، وليس اليأس منها والاستسلام للمرابين المتوحشين!

متحدثو الإنكليزية يحكمون العالم!

اليوم يجري تسويق الديمقراطية/الليبرالية على قدم وساق. وحول حقيقة هذا التسويق كتب بول ترينور: لقد أصبحت الديمقراطية وسيلة للتوسع وفرض السوق الحرة، حيث تصاحب فرض الديمقراطية عمليات الخصخصة وسياسات السوق وما ينتج عن ذلك من لا مساواة. وقد أوضحت تحولات ما بعد عام ١٩٨٩ في وسط وشرق أوروبا التأثيرات السلبية للديمقراطية، التي لخصها برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في تقرير له بسبعة تأثيرات اقتصادية واجتماعية هي: انخفاض معدلات الحياة وارتفاع معدلات الوفيات والانتشار غير العادي للفقر واتساع الفجوة بين الفقراء والأثرياء وازدياد التمييز وتفشي البطالة وانخفاض الأجور! ويقدم ترينور صورة واضحة عن وجود علاقة بين انتشار الديمقراطية وانتشار اللغة الإنكليزية، حيث تحل الإنكليزية محلّ اللغات الأخرى في التخاطب والتراسل عبر الحدود بين الصفوة لتصبح اللغة الأولى، وتفسير ذلك واضح وهو: إن الولايات المتحدة المعنية بفرض الديمقراطية تتحدث الإنكليزية، والقوى الديمقراطية هي الصفوة الموالية لواشنطن،

التي تتكلم الإنكليزية وتنتمي عموماً للطبقة فوق المتوسطة، وبهذه الشروط يتوفر للأميركيين هياكل سياسية جديدة، هي عبارة عن «محميات ديمقراطية»! وفي هذه المحميات تعزل غالبية الشعوب عن الهيكل السياسي والإداري بحواجز اللغة والثقافة، ففي تيمور الشرقية الأندونيسية وقعت اضطرابات لأن الأمم المتحدة جعلت الإنكليزية شرطاً للتوظف مستبعدة ٩٩٪ من السكان، فهناك كما في البلدان الأخرى يدار التحول الديمقراطي المزعوم باللغة الإنكليزية فقط، فيحل محل الشعب في الإدارة المدنية إداريون مستوردون يسمون «دوليين» ولهم صلاحيات واسعة، منها اختيار الموسيقى التي تذاع من المحطات المحلية، ويتوقع في السنوات العشرين القادمة ازدياد عدد هذه المحميات ليشمل مناطق واسعة من العالم، وليعود الاستعمار المباشر من جديد!

وهكذا، أمام هذا المصير الرهيب المقرر للعالم، ماذا تملك الأمم غير المقاومة واستنهاض حركات التحرر الوطني والقومي، إذا لم تكن قابلة بالموت البطيء الفظيع، وإذا لم يكن ثمة خيار آخر على الإطلاق؟

المعاني التاريخية والأبعاد الدولية لاحتلال العراق

بالإضافة إلى ما يريده الأنكلوأميركان في نطاق العراق حصراً، وهو النفط بالدرجة الأولى، فإنهم يريدون من العراق أن يكون قاعدة انطلاق مركزية لإحكام سيطرتهم على المنطقة الواقعة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، أي على مجمل الدول العربية والإسلامية، وهم عبرّوا عن توجههم هذا بثلاثة مشاريع معلنة: الأول، إقامة ما بين خمس إلى سبع قواعد عسكرية ضخمة ثابتة، والثاني، إقامة السفارة الأميركية الأضخم حجماً، والثالث، مشروع الشرق الأوسط الأكبر الممتد ما بين إندونيسيا وموريتانيا!

ولكن، ما يتوجب علينا عدم إغفاله، وإنعاش الذاكرة الجمعية لاستحضاره والإحاطة به، هو أن ما يريده الأنكلوسكسون ليس تأسيسياً هجومياً، بل تعزيزياً دفاعياً، فهم متواجدون في هذه المنطقة، التي أطلقوا عليها اليوم اسم «الشرق الأوسط الأكبر»، منذ مئات الأعوام، لم يغادروها قط، وكان لهم دائماً القول الفصل في شؤونها، وخاصة في الخليج، غير أن تطور الأوضاع الدولية، وتطور أوضاع المنطقة أيضاً، أحدث خلخلة وتهتكاً في شبكة هيمنتهم، فاقتضى ذلك إعادة ترميمها وتدعيمها بإضافات جديدة تمليها التطورات الجديدة غير المواتية لهم، لا دولياً ولا تاريخياً!

حملات الفرنجة تتحول إلى الخليج العربي!

منذ أواسط القرن الخامس عشر انطلقت عمليات الاجتياح المستمرة حتى يومنا هذا، وكانت نقطتها المركزية هي المشرق والخليج العربيين كمحطة على الطريق إلى الهند وشرق آسيا لا غنى عنها بتاتاً، فالوصول إلى تلك المناطق الآسيوية البعيدة لا يكفي في حد ذاته لتحقيق السيطرة، بل هو يستلزم بالضرورة السيطرة على الطرق المؤدية إليها، وذلك يعني السيطرة على شعوبها!

لقد أدى اكتشاف البرتغاليين للطريق البحري إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح إلى نتيجتين مصيريتين بالنسبة للعرب:

بدأت سفن البرتغال الحربية تهاجم أساطيل الملاحة التجارية العربية فتأسرها وتستولي على حمولتها وتبيد طواقمها، وبذلك بدأت نهاية عهد ازدهار التبادل العربي مع مجمل أقطار حوض المحيط الهندي!

تحوّلت طرق المواصلات البحرية والبرية عن المشرق العربي الذي كان جسراً تعبره جميع الشعوب مشرّقة ومغرّبة، فأقفرت طرقه البرّية، وانعزل سكانه عن العالم عزلة قسرية رهيبة ترتبت عليها نتائج اقتصادية وثقافية كارثية ما زلنا نعيش عقابيلها حتى يومنا هذا!

صحيح أن العثمانيين استولوا على القسطنطينية أواسط القرن الخامس عشر (١٤٥٣م) فأغلقوا بذلك الطريق البرّي لاجتياحات الفرنجة إغلاقاً محكماً، غير أنه لم يمض زمن طويل حتى سقطت غرناطة (١٤٩٢م) آخر معاقل العرب في أوروبا، فقد تحوّلت اجتياحات الفرنجة إلى هناك، وانطلقت أساطيلهم، الإسبانية والبرتغالية هذه المرة، لمواصلة الحملات الشرقية بالالتفاف حول أفريقيا وصولاً إلى الخليج العربي!

وعندما فتح العثمانيون بلاد الشام ومصر في العامين ١٥١٦-١٥١٧ م بدا ذلك كما لو انه هجوم معاكس لاسترداد خطوط اتصال العرب و المسلمين مع بلدان حوض المحيط الهندي (الشرق الأوسط الأكبر !) وليس من شك في أن النجاحٍ يومئذ بتوحيد مصر وبلاد الشام والعراق وفارس بقيادة واحدة، فتية ونشطة، كان بداهة مدخلاً لهجوم معاكس في مستوى حملات الفرنجة الجديدة التي أقامت قواعدها العسكرية في الخليج العربي ، في هرمز خاصة ، غير أننا رأينا العثمانيين يفشلون في إخضاع بلاد فارس الصفوية ، حيث لم يتردَد الصفويون في التنسيق مع البرتغاليين ضدَ العثمانيين في منطقة الخليج ، فتوقف التقدم العثماني في البصرة ، واستمرت المعارك البحرية على مدى عقدين من الزمن في تلك البحيرة المغلقة (الخليج) دون أن ينجح العثمانيون في الوصول إلى مضيق هرمز واقتحامه وعبوره إلى رحاب المحيط الواسع ! وهكذا تحولت تلك المعارك غير الحاسمة إلى عامل آخر من عوامل عزلة وشقاء المشرق العربي ، حيث تعاظم تحوَل طرق التجارة إلى الطريق البحري حول أفريقيا ، المكتشف عام ١٤٩٧!

البعد الإقليمي و الدولي للهيمنة البرتغالية !

يقول المؤرخ الهندي «بانيكار» أن القائد البرتغالي فاسكو دوغاما وعصبته شرعوا قبل وصولهم إلى الهند في تطبيق ادعاء مليكهم القائل أنه ((سيَد الملاحة الدولية و مولاها)) ! فكانوا يقطعون الطريق دون أي تحذير على أية سفينة يلتقون بها و يدمَرونها بعد نهبها تدميراً كاملاً ! أما المؤرخ «بارو» فيقول في كتابه (آسيا والسيطرة الغربية) أن موقف تلك العصبة و مليكها كان يتلخص على النحو التالي : « نعم، هناك بالفعل حق عام للناس جميعا» في الإبحار، لكن هذا الحق العام لا يتجاوز القارة الأوربية، ومن ثم فإن من حق البرتغاليين بصفتهم سادة البحار مصادرة بضائع جميع من يخوضون البحار دون إذن منهم «!

ولكي نرى بوضوح أكثر طبيعة ذلك الانقلاب العالمي وما ترتب عليه من تحولات تاريخية، ونرى الأساس الذي نهض عليه، نورد هذا المقطع من رسالة وجهها البابا نيقولاووس الخامس إلى الأمير هنري الملاح:»إن سرورنا عظيم أن نعلم أن ولدنا هنري أمير البرتغال يسير على خطا والده العظيم الذكر يوحنا، و تلهمه الغيرة التي تملأ الأنفس كجندي باسل من جنود المسيح، يندفع إلى أقصى البلاد وأبعدها عن مجال علمنا، ويدخل في إطار الكاثوليكية الغادرين من أعداء الله و المسيح مثل العرب والكفرة «!

وقد خطب خليفة فاسكو دوغاما في قيادة الأسطول البرتغالي أمام جنوده قائلاً: «هذه الخدمة الجليلة التي سنقدمها لله بطردنا العرب من هذه البلاد (شرق آسيا) و بإطفائنا شعلة أمة محمد بحيث لا يندلع لها هنا لهيب بعد ذلك، وإني لعلى يقين أننا لو انتزعنا تجارة « ملقا « من أيدي العرب لأصبحت كل من القاهرة ومكة أثراً بعد عين، ولا امتنعت عن البندقية تجارة التوابل كلها ما لم يذهب تجارها إلى البرتغال لشرائها من هناك «!

لقد قيل هذا الكلام بمدلولاته الإقليمية والدولية الواضحة قبيل اجتياح الملايو، وهو كما يتضح لا يفرّق في الأساسيات بين القاهرة والبندقية وجنوى ومكة، وبعد الاجتياح بيع العرب أبناء الجاليات، الناجين من الإبادة، في أسواق النخاسة كعبيد!

جوهرة العالم قاعدة برتغالية !

في أوائل القرن السادس عشر، كان البرتغاليون قد أحكموا سيطرتهم على الخليج العربي بعد

سلسلة من حملات الإبادة ضّد المدن العربية بمن فيها، وأصبحت هرمز قاعدتهم الرئيسة، نظراً لقربها من الجزيرة العربية، ودنوّها من البرّ الفارسي، وإطلالتها على مدخل الخليج، وأهمية موقعها الممتاز بالنسبة للتجارة الدولية. لقد كان يقال في ذلك الزمن: « إذا كان العالم خاتماً ذهبياً فإن هرمز هي جوهرته النفيسة «! وإنه لمن الواضح اليوم أن هرمز قد ازدادت قيمة وأهمية !

لقد أحكم البرتغاليون سيطرتهم على الساحل الغربي للخليج باستثناء منطقة الاحساء، وظلوا طوال القرن السادس عشر تقريباً أسياد الموقف هناك، فأنشأوا القلاع الحصينة على ساحلي الخليج، وأقاموا محطة في البصرة، فهيمنوا بذلك على طرق التجارة الممتدة من إندونيسيا و الهند وحتى أوروبا، مروراً بالخليج و رأس الرجاء الصالح، ما عدا عدن التي فشلت محاولاتهم المتكررة في السيطرة عليها!

كان المنطلق السياسي للاستعمار البرتغالي هو المبدأ القائل بأن القانون الدولي لا يطبق خارج أوروبا، وأن ما يعتبر همجية في لندن أو باريس يعتبر سلوكاً متمدناً في بكين، وأنه ليس على الأوروبيين أية التزامات أخلاقية في تعاملهم مع الشعوب الآسيوية.. الخ! وإنه لمن الواضح أن هذا المبدأ لا يزال معمولاً به حتى يومنا هذا.

هل كان ممكناً قلب المسار العالمي؟

من جهة أخرى، في أوائل القرن السادس عشر، كانت الجيوش العثمانية تتوغل في أوروبا، لكن ذلك لم يكن الاتجاه الصحيح، لأنه لا يعني شيئاً جوهرياً على صعيد عملية الانتقال التاريخية الضخمة، من العصر العربي الإسلامي إلى العصر الأوروبي، التي كانت تحسم لصالح أوروبا على مسارح حوض الثروات الأزلية، حوض المحيط الهندي! إن مأثرة العثمانيين تتلخص في أنهم كانوا آخر خط دفاعي حافظ على المجتمعات العربية لبضع مئات أخرى من السنين في مرحلة كانت فيها عرضة للإبادة في جنوب/ شرق المتوسط .

كان نمط الإنتاج الجديد قد تموضع في أوروبا، و اشتدّ عوده إلى درجة كافية، وصارت طرق التجارة الدولية متصلة بالعواصم الأوروبية اتصالاً وثيقاً لم ينقطع حتى يومنا هذا، و كانت القارة الأمريكية باحتياطاتها الخرافية من الثروات قد وقعت في قبضة عواصم العصر الجديد، و بكلمة واحدة كانت عملية الانتقال من عصر إلى عصر قد حسمت لصالح أوروبا، فماذا كان باستطاعة المماليك أو العثمانيين أو الصفويين أو العرب أن يفعلوا سوى الذي فعلوه، وهو الدفاع عن الوجود الأولي للمجتمعات العربية والإسلامية، وتجنيبها مصير شعوب أميركا ؟!

كانت الجيوش العثمانية تتوغل في أوروبا، الأمر الذي أنعش آمالاً وهمية اعتبرت هذا التوغل فتوحات من طراز الفتوحات العربية الأولى! غير أنها لم تكن كذلك بالطبع، لأنها لم تمتلك الأساس المادي المتقّدم و لا القضية الاجتماعية الإنسانية المتقدمة، ثم ماذا كان يوجد في «أوروبا» تلك مما يستحق الذكر قياسياً بثروات حوض المحيط الهندي، المادية و الروحية، وحيث مصير العالم كان يتقرر، و مازال يتقرر، في حوض هذا المحيط ؟!

لم يكن بإمكان العثمانيين دحر البرتغاليين في مضيق هرمز، ثم ملاحقتهم على طرق التجارة الدولية الجديدة، في المحيطين الهندي والأطلسي، حتى القارة الأميركية! لم يكن ممكنا» حينئذ قلب المسار العالمي رأساً على عقب، لأن هكذا مهمة عظمى كانت تتطلب الانطلاق من قواعد مادية لم تعد موجودة، وتوفّر شروط سياسية لم تعد متوفرة،أما اليوم فقد دارت الحياة دورتها، واختلفت الأوضاع ممهدة

لتبدّلات جديدة، بينما العصر الأوروبي الأميركي بلغ أقصى غاياته وبدايات نهاياته!

البريطانيون و الهولنديون على المسرح الدولي!

كانت القواعد والشروط المطلوبة لقيادة نظام عالمي قد توفرت في أوروبا، وهاهي تتوفر للبريطانيين و الهولنديين بعد البرتغاليين والإسبانيين، ففي بريطانيا وهولندا كانت العقيدة اللوثرية الجديدة، البروتستانتية الثورية، متطابقة أكثر مع احتياجات ومصالح العصر العالمي الجديد، متجاوزة اللاتين الكاثوليك المكبلين بقيود البابوية الإقطاعية. وكان الإسبانيون والبرتغاليون قد ارتكبوا خطأً قاتلا» بإبادتهم للحضارة العربية في شبه الجزيرة الإيبرية، بمسلميها ومسيحييها ويهودها، و قد هاجر يهودها، مثلاً، إلى البلدان المنخفضة في أوروبا، وانحازوا إلى حكوماتها و خاصة إلى الهولنديين ، ثم إلى الأنكلوسكسون ، الذين تلزمهم عقيدتهم البروتستانتية الجديدة بالعهد القديم أولاً ، فكان ذلك الانحياز حاسماً في صعود الهولنديين والإنكليز إلى مواقع عالمية ، حيث اليهود نقلوا إليهم علوم العرب وخبراتهم الهائلة في الأندلس، فكان ذلك بمثابة حكم بالإعدام على الاسبان والبرتغال الذين سرعان ما أفل نجمهم ، وانتقلت الإدارة العالمية الرئيسة من اللاتين الكاثوليك إلى الأنكلوسكسون البروتستانت ! لقد دمّر الإنكليز الأساطيل الإسبانية الجبارة « الأرمادا « عام ١٥٨٨م ، وانطلقوا يتطلعون إلى منفذ نحو الشرق، فنجحوا أخيراً في إقامة علاقات تجارية وطيدة مع الدولة الفارسية، مستفيدين إلى أبعد الحدود من العداء بين هذه الدولة وبين العثمانيين! وفي مستهل القرن السابع عشر دشّنت الملكة اليزابيث ، أو اليصابات بنفسها « شركة الهند الشرقية « الأمر الذي أصاب البرتغاليين بالذعر ، لأن تلك الملكة دشّنت يومئذ في الواقع « الإمبراطورية البريطانية « العالمية التي سوف تستمر حتى نهاية القرن التاسع عشر كإمبراطورية لا تغرب عنها الشمس كما يقولون ! وبالطبع ، كانت مخاوف البرتغاليين في محلها ، لأنهم بدأوا منذ ذلك التاريخ يخوضون معارك دفاعية في الخليج العربي ، ضدّ الإنكليز، والعثمانيين ، والفرس، والعرب، وهي معارك كانت في مجملها وفي محصلتها لصالح الإنكليز، وفي ما بعد، في القرن العشرين ، سوف يواجه الإنكليز في الخليج العربي وفي غيره جبهات متعدّدة ، ويخوضون ضدّها معارك كثيرة ، هي في مجملها وفي محصلتها لصالح امتدادهم الأنكلوسكسوني الأميركي !

لقد خسر البرتغاليون أخر معاركهم وأخر مستعمراتهم في العام ١٦٥٢م ، فكانت تلك نهايتهم في الشرق، أما الهولنديين فقد ظهروا في الخليج العربي خلال السنوات الأولى من القرن السابع عشر ، في البداية لمناصرة الإنكليز ضدّ البرتغاليين ، ثم دخلوا في منافسة مع الإنكليز ، و نجحوا تقريبا" في الهيمنة على تجارة فارس، بل احتلوا مركز الصدارة في الخليج عام ١٦٤٠م ، غير أن ذلك لم يدم بعد أن قامت شركة الهند الشرقية الإنكليزية . وعندما ظهرت فرنسا بدورها في الخليج أواخر القرن السابع عشر، تحالف المتحاربان الإنكليزي والهولندي ضدّها ، واستمر ذلك التحالف ريثما زال الخطر الفرنسي اللاتيني الكاثوليكي!

الأنكلوسكسون ينفردون لوحدهم بالخليج!

في العام ١٨٣٨، قال بالمر ستون وزير الخارجية البريطاني : « إن مهمتنا في الخليج الفارسي هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيدا» عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة» ! وبالمناسبة، فإن السبب الذي يجعل الأوروبيين يصرون على تسمية الخليج العربي بالفارسي يعود إلى أن حكومات فارس كانت معهم منذ بدايات ظهورهم في الخليج، أي منذ مطلع القرن السادس عشر،

وحتى عهد الشاه محمد رضا بهلوي وانتصار الثورة الإسلامية !

بعد ذلك انصرف الأنكلوسكسون إلى تعزيز وتدعيم وجودهم في بلادنا بشتى السبل: تمزيق المنطقة جغرافيا»، وبث الفرقة و إثارة الصراعات المحلية، وانتزاع العقود والمعاهدات من بعض الشيوخ والحكام بالإكراه أو بالحيلة ، إلى أن استتبت لهم الأمور تماما»، و لكن هاهم بصورتهم الجديدة يواجهون ما طرأ على بنية النظام العالمي من تطورات ليست في صالحهم، فقد تهتك هذا النظام وبدأ يضمحل، وصارت البشرية جمعاء تتطلع إلى نظام عالمي جديد قوامه التكافؤ و العدالة، أما الأمة العربية والإسلامية التي يحاولون اليوم إحكام قبضتهم عليه انطلاقا» من العراق فتبدو في طليعة قوى التغيير وفي خطوط المواجهة الأمامية التي تتوقف على فعالياتها ونتائجها مصائر البشرية!

المعاني المقلوبة لاستراتيجية الحرب الاستباقية

يعني اللجوء إلى الحرب الاستباقية من قبل دولة ما أن هناك خطراً يهدّد أمنها القومي ويتوجب عليها إحباطه قبل أن يستكمل جاهزيته وينطلق ضدها، والخطر على الأمن القومي لدولة ما يكون حقيقياً عندما تضع يدها على ما يؤكد نوايا مبيتة من قبل جهة ما لاحتلال أراضيها، ولإسقاط نظامها الوطني، أو لمحاصرتها وحرمانها من حق التبادل مع الأمم الأخرى وجعلها بالتالي في حكم السجين، أو لتدمير بنيتها الوطنية التحتية وأساطيلها التجارية بالقنابل، أو لاقتطاع جزء من أراضيها وطرد سكانه وتحويله إلى قاعدة عدوانية ضدّها .. الخ، لكن الإدارة الأميركية، التي تعتمد اليوم استراتيجية الحرب الاستباقية الرادعة ضدّ معظم أمم الأرض، خاصة ضدّ الأمة العربية، لا تواجه أياً من هذه الأخطار، فليس هناك على الإطلاق من ينوي احتلال بلادها وإسقاط نظامها، ولا من ينوي محاصرتها وسجنها، ولا من ينوي تدمير قطاعاتها الإنتاجية، فإذا قال أحد أن عملية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كانت تهديداً لأمن الولايات المتحدة القومي، وأن الإدارة الأميركية اعتمدت استراتيجية الحرب الاستباقية بسبب تلك العملية وبعدها، فإننا لن نجادله حول ما إذا كانت تلك العملية بالفعل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأميركي، ولن ننهمك في عرض التفاصيل المعقدة التي أنتجت مثل تلك العملية المروّعة وفي عرض مسؤولية الأميركيين في إنتاجها، بل سنكتفي بالقول أن واشنطن مارست طوال تاريخها استراتيجية الحرب الاستباقية ضدّ البلدان الأخرى، سواء بالوسائل السياسية والاستخباراتية أم بالوسائل العسكرية، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية انفرادها بقيادة النظام الاحتكاري العالمي.

السياسة النفطية هي المارينز!

والحال أن الحرب الاستباقية يمكن أن تكون مفهومة، وضرورية ومبرّرة، لو لجأت إليها شعوب أسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية منذ ما قبل مائتي عام وحتى يومنا هذا، فهذه الشعوب، على مدى القرنين الماضيين، كانت على الدوام تتعرض لعمليات الإبادة والاستعمار والاستعباد الأميركي، غير أن شعب الفيليبين لم يفكر أبداً في اعتماد استراتيجية الحرب الاستباقية ضدّ الولايات المتحدة على الرغم من تعرضه للعمليات الإبادية والاستعبادية الأميركية! والشعب الفلسطيني لم يفكر بذلك أيضاً على الرغم من أن الولايات المتحدة باشرت محاولاتها لإنشاء المستعمرات الاستيطانية الاستئصالية في فلسطين منذ أربعينات القرن التاسع عشر! والأفارقة عموماً لم يفكروا على هذا النحو على الرغم من إبادة عشرات الملايين منهم لصالح نهوض الولايات المتحدة بالصورة التي هي عليها!

ولماذا نذهب بعيداً فنعرض أمثلة قديمة، من الفليبين أو فلسطين ومن أفريقيا أو فيتنام، ولا نأخذ مثالاً من أواخر تسعينات القرن العشرين الماضي، حين كان العراق تحت الحصار المميت المحكم منذ ما يقارب عشر سنوات؟ ففي ذلك التاريخ سئل وزير أميركي عن سياسة الولايات المتحدة النفطية، وعن أولوياتها في هذا الميدان، فأجاب: «إنها البحرية الأميركية»! يقصد قوات المارينز مشاة البحرية! أي الحرب، والحرب الاستباقية! وهكذا فإن الحرب الاستباقية ليست دفاعاً عن أمن الولايات المتحدة القومي بل تهديداً لأمن الآخرين القومي، وهي لم تعتمد بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، بل كانت

استراتيجية قائمة ومعمول بها منذ قامت الولايات المتحدة، وما زالت!

الأسطول هو الشرطي القضائي!

غير أن استراتيجية الحرب الاستباقية المفتوحة على اللانهاية، التي تقوم على احتمالات ما سوف تفعله الأجنّة بعد أن تغادر بطون أمهاتها، ليست من اختراع الولايات المتحدة ولم تبدأ بها، بل هي من السياسات الثابتة لقادة هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العنصري الاحتكاري العالمي، فقد كانت بريطانيا سباقة، منذ القرن السابع عشر، في ميدان الانطلاق إلى بلدان بعيدة وتدميرها ونهبها واستعباد شعوبها، وهي لم تعد تكتفي بذلك منذ أواسط القرن التاسع عشر، بل صارت سباقة أيضاً في ميدان تجنيد ضحاياها ضدّ أنفسهم لخدمة مشاريعها الاستعمارية، فخاضت معظم حروبها في آسيا وأفريقيا بجنود محليين من بلدان هاتين القارتين ساقتهم إلى ميادين القتال كالعبيد! وكانت الأساطيل البريطانية تجوب البحار والمحيطات لاعبة دور الشرطي القضائي الذي يرغم الدول على بيع منتوجاتها الخام لبريطانيا بالشروط البريطانية، وعلى سداد الديون مع فوائدها الباهظة للإنكليز تحت طائلة التدمير الشامل لبلدان المديونين، وهاهو الوزير الأميركي يجيب، في أواخر التسعينات قبل أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أن سياسة حكومته النفطية هي: «البحرية الأميركية»!

الدعاية الأميركية تقلب المعاني!

إنه لمن المستغرب، بل من المريب، أن تتركز الاتهامات ضدّ الشعوب المعذبة بسبب ردود فعل بعض أبنائها المهمّشين، مهما كانت مروّعة، وأن يجري تجاهل السياسات الفظيعةٍ التي تمارس ضدّ هذه الشعوب منذ قرون، فقد وضعت إحدى الدول العربية النفطيةٍ في قفص الاتهام لأن عدداً من أبنائها ظهرت أسماؤهم أكثر من غيرها في أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، علماً أن السياسة النفطية الأميركية في البلاد العربية (حسب دراسة جديدة أعدّها الأستاذ وليد خدّوري) يحدّدها عاملان أساسيان: الأول، هو الاعتماد على القوات العسكرية في تأمين إمدادات النفط العربي، وعدم السماح لأية دولة أخرى، إقليمية أو دولية، بتشكيل خطر على تدفق النفط من الخليج العربي بالشروط الأميركية، وهذا ما أدى لاحتلال العراق! والعامل الثاني هو عدم السماح لأية دولة أخرى، حتى لو كانت حليفة أو صديقة، بالتفكير بالحلول محل الولايات المتحدة في لعب هذا الدور الاستراتيجي!

إن هذه السياسة النفطية الأميركية، الحربية الاستباقية الردعية، تمارس صراحة وعلناً منذ إبعاد البريطانيين عن الخليج العربي في أوائل السبعينات من القرن الماضي، وإن هدف هذه السياسة لم يقتصر في أي يوم على مجرّد استبعاد الآخرين والتفرّد، بل تركز بصورة رئيسة على ضعضعة الأوضاع العربية بصورة دائمة، وعلى إسقاط الأنظمة التي ترى واشنطن احتمال أن تشكل خطراً على هيمنتها لمجرّد نزعتها الاستقلالية!

إن الإدارة الأميركية تمارس سياسة قلب المعاني في خطاباتها الدعائية الإعلامية، فهي تزعم أنها تعتمد استراتيجية الحرب الاستباقية دفاعاً عن أمنها القومي، بينما هي تشنّ الحرب ضدّ الذين من حقهم شرعا وقانونا أن يفعلوا ذلك في مواجهتها، حيث هي من يهدّد أمنهم القومي، بل وجودهم من أساسه! وبحجة مكافحة الإرهاب نراها تشن حرباً عالمية ضدّ جميع البلدان والمنظمات والمؤسسات، بعد أن أعطت نفسها لوحدها حق تصنيفها بأنها تشكل خطراً محتملاً على أمنها القومي، وخصوصاً البلدان والمنظمات والمؤسسات العربية، وهذا بمجمله يذكرنا بالإمبراطورية الرومانية في مرحلة اضمحلالها، قبل انهيارها النهائي، حين أصبحت عبئاً مميتاً تنوء بحمله البشرية جمعاء!

المقاومة العراقية واستراتيجيتها غير المرتدة

لا تصل إلى أبواب الحرية سوى الأنساق المحاربة، ولا تقرعها سوى الأيدي المضرّجة كما وصفها الشاعر، والمقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية وصلت، وقرعت، غير أن ذلك على أهميته وعظمته لا يعني انفتاح الأبواب ونيل الحرية تلقائياً، مباشرة وبالضرورة، إلا إذا تحققت لمثل هذا الحدث/ الذروة سوية كافية من إجماع الأمة وجاهزيتها، وتوفر له قدر كاف من الظروف الإقليمية والدولية المواتية، وبالفعل، فإننا إذا ما استعرضنا تاريخ العرب الحديث، منذ انهيار الرابطة العثمانية، فسوف نجده حلقات من محاولات التحرر، نجحت من جهة في قرع أبواب الحرّية بفضل شجاعة وإقدام الأنساق المحاربة، وأخفقت في الوقت نفسه من جهة أخرى في فتح الأبواب نتيجة عدم تحقّق الجاهزية والإجماع الكافيين، إضافة إلى عدم ملاءمة الظروف الإقليمية والدولية!

لقد نجحت المحاولات التحررية المتكررة على الرغم من نواقصها وعيوبها، وعلى مدى حوالي تسعين عاماً، في إبقاء قضية المصير حية وطريقها سالكة، وفي تحقيق إضافات متوالية من التراكم والتطور في البنية الداخلية للأمة، ولا شك في أن ما أنجزته تلك الحركات كان ضرورياً للجولة الحاسمة التي لا يمكن أن تأتي من فراغ، بل محصلة لمجمل المحاولات والتراكمات، وهاهي المقاومة العراقية تؤكد اليوم في بياناتها أنها تعتمد في كفاحها استراتيجية غير مرتّدة (قطرياً وقومياً وإسلامياً وأممياً) فهل يعني ذلك أننا نعيش لحظات انطلاقة الجولة التاريخية الحاسمة، جولة فتح أبواب الحرية ونهوض الأمة؟ أم أنها مجرّد حلقة متقدمة في جملة الحلقات التمهيدية التي سبقتها، سوف تقتصر على قرع أبواب الحرية، يليه انكفاء سياسي، وتراكم بنيوي داخلي، ثم انتظار لمحاولة أخرى على أمل أن تكون الجولة الحاسمة؟

إجماع العراق ثم إجماع الأمة!

إن تأكيد قيادة المقاومة العراقية، أن استراتيجيتها غير مرتدة، يعكس وعيها لارتداد استراتيجيات الحركات التي سبقتها وإحاطتها بأسباب تلك الارتدادات، ويعكس بالتالي اطمئنانها على أوضاعها من حيث تلافي النواقص الفادحة، وتوفّر الشروط الأساسية، بما يكفل ديمومة الكفاح وتطوره لصالح استراتيجيتها العامة وليس لصالح قواها الخاصة، وبالفعل برهنت الوقائع الميدانية، العسكرية والسياسية، أنها تملك من القوى ما يرغم العدو على مساومتها، وهو حاول ذلك لكنها صدّته بحزم، الأمر الذي يعني أن استراتيجيتها غير مرتدة، أي غير قابلة للتفاوض والمساومة والتنازلات المتقابلة على حسابها، ناهيكم عن أن المقاومة تبرهن أنها ليست عرضة للتقهقر أمام قوات الاحتلال كما يؤكد العدو قبل الصديق على مدار الساعة.

وتجدر الإشارة الى أن الارتدادات السابقة عن الاستراتيجيات التحررية لم تكن تحدث نتيجة النقص فحسب، بل نتيجة الخيانة أيضاً، أحياناً إحداهما وأحياناً كلاهما، ولكن هاهي المقاومة العراقية، التي انطلقت منذ بداية الاحتلال، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تستمر متصاعدة حتى يومنا هذا دون أن يسجّل عليها أي حادث ينبئ عن أي خلل يستحق الذكر في بنيتها السياسية والعسكرية

المتنامية، وهذا دليل قاطع على مناعتها وصلابتها، وعلى رسوخ أقدامها في العراق الذي اجتاحته كل قوى الشر الدولية والإقليمية العاملة في ركاب الاحتلال، وبناء على ذلك نفهم مغزى التأكيد الواثق على اعتماد استراتيجية قومية تحررية غير مرتدّة! إنها الثقة بمناعة التشكيلات السياسية والعسكرية المقاومة، وإنها الثقة بفعاليتها الميدانية المتطورة والمتصاعدة من يوم لآخر، والاطمئنان على احتضانها من قبل الشعب العراقي العظيم بأغلبيته الساحقة، وكذلك هو الاطمئنان الى استمرار العمليات الكفاحية، بالإمكانيات الذاتية المتوفرة، في المدى المنظور!

أما عن جاهزية الأمة وإجماعها بصورة كافية فهذا أمر يمكن أن يكون تحقيقه مؤكداً إذا كانت عمليات المقاومة مستمرة ومتطورة ومؤكدة. لقد جاء في القرآن الكريم: «إذا جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً» أي أن الترتيب القرآني لم يضع دخول الناس أفواجاً قبل النصر والفتح بل بعده، لقد جعل النصر والفتح مهمة الفصائل المتقدمة، وقد كانت هذه هي المهمة العظمى التي نهضت بأعبائها المدينة المنورة وحدها قبل أن يلبي العرب جميعاً والأمم عموماً نداء الدعوة الإسلامية الخالدة!

احتمالات محاصرة المقاومة وعزلها!

إن المقاومة، أو الثورة، تخوض جلّ معاركها داخل أوساطها من أجل تحقيق قدر كاف من الإجماع الضروري على نصرتها، وعندما يتحقق لها ذلك تصبح نتيجة الحرب ضدّ العدو الأساسي محسومة لصالحها سلفاً، فالأمم لا تستسلم ولا تهزم إلا من داخلها، وكم عانى نبينا الكريم على مدى سنوات من سخف السخفاء، وحماقة الحمقى، ونفاق المنافقين، وكم صبر وتدبّر إلى أن نجح في تحقيق القدر الكافي من الإجماع الضروري، وها هو ميدان المواجهة في العراق اليوم يقتصر على طرفين لا ثالث لهما: قوى المقاومة في مواجهة قوى التحالف الدولي! وبينما تبدو المقاومة متفوقة على الأرض، بفضل اقتدار فصائلها ومؤازرة شعبها، تبدو قوات التحالف متفوقة جواً بفضل قواعدها وأساطيلها المحيطة بالعراق! لكن اعتماد العدو على تفوقه الجوي فقط لا يمكن أن يستمر طويلاً، لأن مهمات هذا السلاح هي عادة قصيرة ومؤقتة ريثما تتحقق السيطرة على الأرض سياسياً أو عسكرياً أو كلاهما معاً، ولا يبدو في الأفق ما يشير إلى احتمال نجاح العدو في تحقيق مثل هذه السيطرة، أما تفوق المقاومة على الأرض فيبدو قابلاً للاستمرار بحالته الراهنة زمناً طويلاً، فتكون محصلة المواجهة على هذا الأساس لصالح المقاومة، ويكون تطاول الزمن لصالحها أكثر فأكثر، فماذا يفعل العدو لمعالجة هذا المأزق الخطير الذي أطاح وسوف يطيح برؤوس قادته قبل أن يلحق الهزيمة الماحقة بقواته؟ إنه سوف يبحث عن مخارج «سياسية» تكفل محاصرة المقاومة وعزلها داخل العراق أولاً وفي محيطه العربي والإسلامي ثانياً، وهنا يأتي دور السخفاء والحمقى، والمنافقين والطامعين، إضافة إلى العملاء الخونة!

عمدة لندن وجذور القضية!

لقد دحض العراق أوهام العدو باحتلاله وتملكه بسهولة ومن دون مقاومة، بل إن الموقف انقلب منذ بداياته رأساً على عقب، حيث أصبح المعتدي أسير عدوانه وفي قبضة المعتدى عليه! وإنه ليتوجب علينا أن نتذكر بأن قرار احتلال العراق كان متخذاً منذ عام ٢٠٠٠ كخطوة أولى وتأسيسية على طريق إعادة احتلال بعض الأقطار العربية والإسلامية، وإخضاع الأمة واستعبادها تماماً، وليس جزئياً، لقرن قادم من الزمن! وبفضل المقاومة العراقية انكفأ المشروع الاستعماري الكبير وتلكأ مؤقتاً، ريثما

يجد مخرجاً من مأزقه، فهل نساعده في إيجاد هذا المخرج، بالاستجابة لمزاعمه حول مكافحة ما يدعوه إرهاباً مجانياً عبثياً؟

ولكن هاهو عمدة لندن، كين ليفنجستون، يصرّح مؤخراً لإذاعة لندن بما يلي:» لو أننا التزمنا بما وعدنا به العرب في نهاية الحرب العالمية الأولى، وتركناهم أحراراً يشكلون حكوماتهم كما يريدون، ولو أننا توقفنا تماماً عن التدخل في شؤونهم الداخلية، ولو أننا اشترينا منهم نفطهم دون أن نسيطر على منابعه، فإني سوف أشك كثيراً في أن يحدث لنا ما يحدث اليوم»!

لقد كان العمدة يعلّق على أحداث لندن، وكلامه يعكس بالتأكيد فعالية المقاومة، غير أن شخصياتنا القيادية العظيمة صبّت جام غضبها على الإرهابيين دون أن تشير إلى البعد السياسي الضارب بجذوره إلى ماقبل حوالي تسعين عاماً، والذي ما زال ينبت الشرور تلو الشرور ويفرز السموم تلو السموم! وبدلاً من التعامل مع القضية بمنطق عمدة لندن على الأقل، وبدلاً من توفير الدعم للمقاومة دون قيد أو شرط، فإنهم يبدون استعدادهم لمساعدة بلير وبوش وشارون على إعادة الاعتبار والحياة لبرنامجهم المعطوب، بحجة تسهيل خروجهم وإنقاذ العراق!

المقاومة، أو الفناء من دون مقاومة!

ينقسم سكان العالم إلى كتلتين إجماليتين: كبيرة تتكون من أربعة أخماس هم الأمم المحرومة المضطهدة، بل المدمّرة، التي تنال بالكاد أقل من خمس المنتوج والاستهلاك العالمي، وصغيرة تتكون من الخمس، تحتكر أربعة أخماس المنتوج والاستهلاك العالمي، وتمعن في نهب واضطهاد الأكثرية، ويطلق عليها وصف كتلة «المليار الذهبي» من البشر! لقد بلغ هذا الانقسام اليوم أقصى مداه التاريخي، بحيث لم يعد قابلاً إطلاقاً للاستمرار، لكن قيادات المليار الذهبي التي تتحكم بالعلاقات الدولية تصرّ على مواصلة العمل بقانون اللا مساواة واللا تكافؤ في النمو والتطور الأممي. وبينما تتبلور إرادة التغيير العالمي في أوساط الأكثرية، فتبدو إرادة واعدة وإن هي عبّرت عن نفسها أحياناً بصور مروّعة، تضمحل في الوقت نفسه إرادة الحفاظ على العلاقات الربوية الاحتكارية في أوساط الأقلية، فالمليار الذهبي الذي بلغ أوج صعوده على مدى خمسة قرون يواجه موضوعياً بدايات الانحدار. إن مستقبل العالم يتبلور اليوم في الجنوب والشرق وليس في الشمال والغرب، وما يحدث في فلسطين والعراق يحمل الكثير من قوة الدلالة التاريخية بغض النظر عن مقدار الفاعلية الميدانية.

إن أحداث فلسطين والعراق، بكل فظائعها ولا منطقيتها، تلخص حال أكثرية الأمم، وهو حال يستحيل استمراره، حيث لم يعد ثمة خيار إلا خيار الموت أو الحياة، وخيار الحياة غير ممكن إلا بتغيير العلاقات الدولية، أي بتغيير العالم، فهي مهمة لا مناص من تحمل ويلاتها، وإلا فالفناء من دون مقاومة! وبينما يعيش العرب والمسلمون مأساة ازدراء الموت انتصاراً للحياة، يعيش أبناء المليار الذهبي مأساة ازدراء الحياة في وحول التهتك والانحلال! يقول الأميركي فوكوياما في كتابه الجديد "التمزق العظيم" أن دول الغرب والشمال تبدو منتصرة ومتفوقة ظاهرياً، بينما هي ممزقة أخلاقياً واجتماعياً! إن معدلات الجرائم ترتفع باضطراد، والعائلات تنهار، والثقة بالمؤسسات الحاكمة تنعدم، كما يشرح فوكوياما بالتفصيل، ليخلص إلى القول بانهيار النظام الاجتماعي والأخلاقي الأوروبي الأميركي "أمام أعيننا ومن حولنا"!

القوة العسكرية والكوادر البشرية!

والآن، لنتصوّر أولئك الذين يراهنون على الرئيس بوش في وضع حدّ لجرائم شارون الإبادية الاستيطانية ضدّ ما تبقّى من فلسطين؟! ولنتصوّر أولئك الذين يراهنون على عملية «إعادة إعمار العراق» بواسطة إدارة بوش، وإلا فبواسطة خليفته كيري في حال نجاحه؟!

لقد صرّح الدكتور علي المشهداني، رئيس رابطة خبراء النفط العراقيين، لإحدى المجلات العربية في مطلع نيسان/ أبريل الماضي أن مجموع ما خسره العراق خلال العام الأول من الاحتلال الأميركي بلغ ٤٧٥ مليار دولار! وأوضح أنه ومجموعة من الخبراء العراقيين وصلوا إلى هذه المحصلة المروّعة التي يصعب تصديقها عبر إحصائهم للخسائر في ممتلكات ومخصصات الدولة، فقبل الاحتلال كان ٩٠٪ من مدخول العراق النفطي يوجّه إلى التسلح، وبعد الاحتلال جرى تدمير جميع ممتلكات الدولة، من معدات ومصانع حربية ومدنية ومطارات ومنشآت. لقد قطّعت سلطات الاحتلال الطائرات

والدبابات الصالحة للخدمة وراحت تبيعها للخارج كخردة بالطن، بأسعار تافهة قياساً بأسعارها الأصلية الباهظة!

إن قيمة القدرات العسكرية العراقية – حسب المشهداني– التي تزيد على ٢٥٠ مليار دولار، دمّرت جميعها وضاعت، مضافاً إليها ١٢٥ مليار دولار صرفت من خزينة الدولة على إعداد الكوادر في جميع المجالات، وتحديداً على أولئك الذين أرسلوا في بعثات إلى الخارج خلال الثلاثين عاماً الماضية، الذين بلغ عددهم أكثر من ٢٥٠ ألف كلّف إعداد كل شخص منهم مبلغاً يزيد على ٥٠٠ ألف دولار!

مخصصات النفط مقابل الغذاء!

كذلك هناك مبلغ ٥٠ مليار دولار، هو المخصصات التي حصل عليها العراق بناء على عملية «النفط مقابل الغذاء»، وقد جرى إنفاقها أثناء الحصار على شراء معدات مدنية جرى تشغيل بعضها، وركّب بعضها دون تشغيله، وبقي معظمها في الصناديق. لقد شحنت هذه المعدّات في أكثر من ألف شاحنة إلى خارج العراق، ولا يعرف ما إذا كانت بيعت أم وزعت كهدايا من الأميركيين إلى بعض حلفائهم! كذلك تعرضت صناعة النفط الوطنية لأكبر عمليات التدمير على أيدي المحتلين، وطوردت كوادرها بعمليات الاغتيال فهرب الكثيرون إلى الخارج. إن الاحتلال يقوم بتصفية للكفاءات المتميزة هدفها إفراغ العراق من أبنائه المبدعين، والإبقاء فقط على أولئك الذين لا تنهض الدولة على أكتافهم، كما يقول المشهداني ورفاقه!

كنوز جزيرة بحيرة الثرثار!

تقول مصادر الأخبار أن أي متجوّل على الطرق السريعة التي تربط العراق بدول الجوار يستطيع مشاهدة تلك القوافل الهائلة من الشاحنات القادمة في معظمها من محافظة سامراء، حيث توجد جزيرة بحيرة الثرثار المزدحمة بمخازن كنوز العراق العملاقة التي تحتوي على معظم مقدرات وأسرار الدولة في جميع الميادين العسكرية والمدنية، ففي تلك الجزيرة تنهض المباني والمنشآت على حوالي مليون هكتار (الهكتار ٢٥٠٠ متراً) ويقول أحد المسؤولين في مجلس حكم مدينة سامراء أنهم فوجئوا بعد الاحتلال بالمقاولين الأجانب يجتاحون الجزيرة ويبدأون شحن محتويات مخازنها التي تحتاج إلى أساطيل وإلى سنوات من الشحن، وأن محافظ المدينة حاول في البداية التصدّي لهم مستعيناً بالشرطة العراقية، لكن قوات الاحتلال الأميركية منعته من ذلك! لقد باع الأميركيون هذه الثروات التي تتضمن كل ما تحتاج إليه دولة حديثة للمقاولين الأجانب بموجب عقود وقعها عسكريون أميركيون: أسلحة ومعدات حربية لم تستخدم بعد، وكميات ضخمة من المواد التموينية، ومعدات مدنية صناعية بينها أنظمة كومبيوتر عملاقة معدّة للتعامل مع صناعة الأقمار الاصطناعية، ومعدّات وأجهزة لصناعة الآلات الصناعية! إن تلك المنشآت الهائلة، التي تحمل اسم «منشآت صلاح الدين» لم تفتتح رسمياً قبل الاحتلال، وبعد الاحتلال انهمك المقاولون الأجانب في تفكيكها وشحنها إلى الخارج تحت إشراف العسكريين الأميركيين! يضيف عضو مجلس الحكم المحلي لمدينة سامراء: إن ثروات العراق تنهب لتباع في الخارج، أو لتهدى إلى أولئك الذين وقفوا مع المحتل ممن يسمون بالحلفاء، وأن عملية النهب المنظم يمكن أن تستمر لسنوات!

استحالة التطور والنمو سلمياً!

إن ما يتردّد عن إعادة إعمار العراق، وعن التطوير والتنمية السلمية في ما يسمونه بالشرق الأوسط

الأكبر، وفي مجمل العالم خارج دائرة المليار الذهبي، ليس سوى خليطاً من أضاليل قيادة النظام الربوي العالمي وأوهام قادة الأمم المضطهدة المحرومة، ففي ظل هذا النظام العالمي الذي دخل مرحلة الاستعصاء وأصبح أكثر استعداداً لارتكاب جرائم الإبادة الشاملة يستحيل سلمياً تأمين الحدّ الأدنى من شروط الحياة الأولية، وليس تحقيق التوازن والتكافؤ في تطور الأمم، وإن العراق وفلسطين هما المثال الحي على وجود هذه الاستحالة.

إن قانون اللا مساواة، واللا تكافؤ، وفرض التفاوت الهائل في النمو والتطور بين الأمم، هو القانون الثابت الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين، والذي كانت مخالفته وما زالت تضع أصحابها تحت طائلة حرب التدمير الشامل، وإذا كان النظام العالمي بقيادة الأنكلوسكسون الصهاينة قد بلغ اليوم حالة التهتك والانكشاف، بحيث صار عاجزاً عن تمويه قانونه الاحتكاري العنصري بالذرائع الوطنية والأخلاقية كما كان يفعل في الماضي، فإن ذلك لا يعني أبداً إمكانية قبول قادته طوعاً بتطبيق العدالة. إن مثل هذا القبول مستحيل، ولنضع ثلاثة خطوط تشديد وتأكيد تحت كلمة «مستحيل»!

غير أن استعداد قادة النظام العالمي لترديد الأكاذيب المكشوفة وارتكاب الجرائم شبه العادية العلنية لتحقيق أهدافهم الوحشية لا يعطي دليلاً على القوة، بل دليلاً على الضعف في ذروة القوة! وهكذا تغدو المقاومة الواعية على أراضينا حالة مفروضة علينا ولا نملك خياراً سواها، وإلا فالموت من دون مقاومة، ويغدو الرهان عليها كوسيلة وحيدة لخلاص أمتنا وخلاص العالم عموماً رهاناً يتفق تماماً مع حقائق الوضع البشري التاريخي الراهن.

النظام العالمي في قبضة الأمية السوداء!

تتردد في بلادنا أصوات تدعو إلى رؤية الوجه الإيجابي للعولمة واقتصاد السوق، قارنة إياه بالازدهار والرفاه، والوجه الإيجابي لمشروع الشرق الأوسط الأكبر، قارنة إياه بالسلام والديمقراطية، بل والوجه الإيجابي للاحتلال العسكري الأميركي، قارنة إياه بالتحرير والحرية! إنها أصوات الجهل والانتهازية والخيانة التي تحاول تضليل الأمة بما يخدم الأعداء، والتي تجافي أقوالها أبسط مبادئ العلم وأكثر حقائق التاريخ بداهة.

إن حقائق التاريخ، المستندة إلى العلم، تؤكد في الحاضر مثل الماضي أن التفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الطبقات والشعوب والأمم هو قانون مطلق من قوانين الرأسمالية الاحتكارية الربوية. إن قانون التفاوت، المدعوم عسكرياً والمعمول به واقعياً حتى يومنا هذا، لا يسمح بتطور جميع الاقتصاديات الدولية بوتيرة واحدة، ولا يسمح بتطور جميع الدول اقتصادياً بالسوية نفسها، بل إن هذا التفاوت هو التوازن، ويا للعجب، من وجهة نظر المرابين الدوليين، وعندما يحاول قطر أو أكثر تحقيق التكافؤ في التطور، فإن المرابين يعتبرون ذلك إخلالاً بالتوازن، ويلجؤون إلى افتعال الأزمات المتنوعة التي غالباً ما تبلغ ذروتها بالحروب، وقد رأينا قبل سنوات كيف أعادوا التوازن (أي التفاوت!) بعملية إفلاس النمور الآسيوية في ليلة واحدة، ومن السهل استعراض عدد من العمليات المشابهة التي تعرضت لها بعض الدول العربية حين حاولت اعتماد برنامج تطور ونمو مستقل!

العالم محكوم بنخبة احتكارية ربوية!

والحال أن العالم أصبح اليوم في قبضة النخبة من الرأسماليين المرابين، التي تتمركز سلطتها السياسية والعسكرية هناك في واشنطن، حيث قدّم الأميركيون الدليل، منذ القرن التاسع عشر، على أن الجمهورية البورجوازية الديمقراطية ليست سوى جمهورية رجال الأعمال، وبرهنوا بالوقائع، ومازالوا، على أن السياسة ليست غير عمل تجاري مثل أي عمل تجاري عادي آخر يبرر كل وسيلة تحقق الربح بغض النظر عن المعايير الأخلاقية، ويمجّد النجاح الفردي بغض النظر عن وسائله! غير أن هذه النخبة الجديدة لم تظهر فجأة ولم تأت من فراغ، بل كان لظهورها مقدماته الطويلة التي ترافقت مع تفاقم أزمة النظام العالمي في سبعينات القرن الماضي، ومع الإحساس العنصري المتنامي بضرورة تحقيق ديكتاتورية عالمية تقطع الطريق على محاولات الأمم للخروج من قانون التفاوت في النمو والتطور، وقد بدأت المقدمات تظهر علانية منذ عهد حكومتي ريغان الأميركي وتاتشر البريطانية، حيث انطلقت تيارات سياسية أوروبية وأميركية (منذ عام ١٩٨٠ تحديداً) تتحدث عن ضرورة إعادة النظر بما هو شائع ومعمول به من مفاهيم وعلاقات دولية، وعن أن المصير التاريخي للمجتمعات الإنسانية ينهض على النخبة وليس على الجماهير! لقد قيل يومئذ أنه قد آن الأوان للعودة إلى ما قبل عام ١٧٨٩(عام الثورة الفرنسية) والتحضير لما بعد عام ٢٠٠٠، أي أن تهمل الذاكرة البشرية كل الأحداث الفكرية والسياسية والاجتماعية التي وقعت بين هذين التاريخين، وأن تتحقق العودة إلى حكم الأرستقراطية، حكم النخبة، اعتباراً من العام ٢٠٠٠!

في عام ١٩٨٠ أعلنت تلك التيارات رفضها لشعارات الثورة الفرنسية عن الحرية والمساواة والإخاء، وانتقدت أدولف هتلر الذي ارتكب خطأً فادحاً عندما أراد وضع العلم في خدمة سياسته، بينما كان يتوجب عليه إخضاع سياسته لقوانين العلم! أما «العلم» الذي قصدوه فهو ذاك الذي ينص على أن فكرة المساواة بين البشر هي محض خرافة (حسب أرسطو) وأن عامل الوراثة هو أهم شيء في تكوين الإنسان، وبالتالي فإن مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد والشعوب هو أيضاً محض خرافة، وتحقيق الديمقراطية أمر مستحيل، ولا بد من العودة إلى حكم الأرستقراطية (مجلة باري ماتش الفرنسية- العدد ١٧- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)! أي أن هتلر- حسب رأيهم- كان يفتقر إلى الحزم والصرامة العلمية التي لا تقبل المناورات السياسية، ولا تسمح بأي قدر من التراخي والتساهل في تطبيق المعايير العلمية الأرسطية! وجدير بالذكر أن أرسطو في كتابه «السياسة» يقول: «كل من ليس لديه ما يقدمه لنا خير من استعمال جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية، وخير له أن يخدمنا من أن يترك لنفسه»! إن على المرء امتلاك شجاعة خرافية، لا إنسانية، كي يستطيع في هذا العصر الإعلان من دون مواربة عن تبنيه لهكذا أفكار ونظريات، ويبدو أنهم يمتلكون مثل هذه الشجاعة، وعلى استعداد لدحض البديهيات الهندسية، بدليل أنهم عادوا اليوم فعلاً إلى حكم الأرستقراطية والنخبة على صعيد العالم أجمع، وهاهي الإدارة الأميركية النخبوية تعتمد في خطابها وفي أدائها على ما نصت عليه تعاليم أرسطو! وإنه لمن الموحي الإشارة إلى أن أحد تلك التيارات، أو المؤسسات التي ظهرت عام ١٩٨٠، أطلقت على نفسها بالأحرف الأولى اسم (g.r.e.c.e) ويُقرأ: "اليونان" القديمة، بينما الأحرف تختصر أيضاً اسمها الآخر وهو (مجموعة البحث والدراسات من أجل حضارة أوروبية) وإن كل هذا ليبدو موحياً بروح عصر الرق والعبودية القديم إلى درجة الإثارة!

من الأممية الحمراء إلى الأممية السوداء!

على الوجه الآخر، كان النظام الاحتكاري الربوي العالمي قد عبّر عن أزمته التاريخية العميقة، التي تنخر في صلب بنيته وهيكليته، بظهور تلك الفصائل اليسارية الحمراء، فصائل اليسار الجديد من أمثال منظمة بادر ماينهوف وبقية الجيوش الحمراء المتعدّدة الجنسيات، التي لم يُستثن ظهورها اليابان، والتي أخذت على عاتقها التصدّي لليسار التقليدي الحاكم وغير الحاكم، متهمة إياه ليس بالعجز فحسب بل بالتواطؤ أيضاً! ولئن كانت أوروبا الغربية واليابان مسرحاً لنشاطاتها الرئيسة العنيفة فقد كانت مناطق العالم أجمع تتحول إلى ميادين لعملياتها عندما يتطلب الأمر ذلك. غير أن تلك الموجة اليسارية انحسرت في أواخر السبعينات، فتم القضاء على تنظيمات بادرماينهوف في ألمانيا، وبدأت نشاطات الجيوش الحمراء بالتلاشي، مخلية الميدان للجيوش السوداء التي بدأت بالظهور والصعود منذ مطلع الثمانينات، لتبلغ الذروة في أيامنا هذه، باحتلالها مركز الديكتاتورية العالمية!

منذ البداية، أعطت فصائل اليمين الجديد نشاطاتها بعداً أممياً، فهي بدورها، وإن بطريقة مخالفة تماماً لعقيدة فصائل اليسار الجديد، تصدّت لمهمة إعادة ترتيب العالم برمته، ومن هنا يمكن الحديث عنها باعتبارها أممية سوداء، ويمكن بناء على ذلك، وبالمقابل، فهم ردود الفعل بالطريقة نفسها، التي نهضت لمواجهتها في القارات الأخرى، وخاصة في البلدان العربية والإسلامية!

لقد كانت فكرة إنقاذ أوروبا (واستطالتها الأميركية والأسترالية أيضاً) من الضياع هي هاجس الأممية السوداء، فراحت تعمل بنشاط على إثارة الشوق والحنين بين أوساط الشبيبة إلى أمجاد أوروبا الماضية، حين كان الأوروبيون يجتاحون القارات ويخوضون في دماء الشعوب، فالأممية السوداء كانت

موجودة دائماً منذ خمسة قرون، أي منذ ظهر هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي!

الأوروبيون المنصفون يرفعون أصواتهم!

كان الرصيد التاريخي الضخم، المادي والمعنوي، الكفيل بتحقيق أماني الأممية السوداء هو الولايات المتحدة الأميركية، التي هي في المحصلة استطالة تاريخية سياسية واجتماعية أوروبية، بينما كانت الفصائل الأوروبية اليمينية تتطلع إلى أوروبا القارة، وخاصة الجزء الغربي منها، للنهوض بأعباء مهمة إعادة ترتيب العالم. غير أنه، وكما يحدث غالباً في الحياة، حيث لا تأتي النتائج متطابقة دائماً مع الأفعال، تحوّلت جهود الأوروبيين السود لصالح نهوض الولايات المتحدة بأعباء المهمة العظمى!

والحال أن الولايات المتحدة كانت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تسير حثيثاً على خط موازٍ للخط الذي سارت عليه الأممية الأوروبية السوداء، وكان لا بد لجهديهما من أن يلتقيا عند نقطة معينة، وخاصة في المنطقة العربية ومحيطها، حيث الحروب المتوالدة، المتوالية والمتصاعدة منذ عام ١٩٤٨، تشير في الوقت نفسه إلى صعود قوى اليمين الجديد في الولايات المتحدة. ولقد صار ذلك التناسق في الجهود اليمينية على شاطئي الأطلسي واضحاً منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حين تبين للأوروبيين المنصفين (الأوساط الديغولية خاصة) أن تلك الحرب هي في حقيقتها فصل من حرب عالمية يستحيل عزله عن الأزمات في شواطئ الأطلسي والهندي، فهنا حيث قلب العالم ومركزه الروحي، وحيث التراث الثقافي بقيمته التي لا تعوض، وحيث الشرايين الطبيعية والاقتصادية العالمية، والثروة الهائلة في الأرض التي يبدو وكأن نفطها لا ينضب، هنا كان على النخبة في واشنطن أن تحسم الموقف لصالحها باحتلال المنطقة، وقد بدأت ذلك بواسطة الكيان الصهيوني الذي هو أحد أفضل أدواتها، لتنتهي اليوم بالنزول مباشرة بقواتها إلى الميدان!

المفتاح الأول للصراع العربي الصهيوني!

يقول بيير روسيه في كتابه«مفاتيح الحرب» ما يلي: سوف تكون حرب الشرق، أكثر من أية حرب أخرى، غاية في الضراوة، لأنها ليست حرب تحرير فحسب، والنتائج اليقينية التي سوف تؤدي إليها هذه الحرب ما تزال لغزاً من الألغاز. إن الغرب، الذي هو ليس أهلاً إلا للقتل وجمع المال، قد فقد كل قيمة أخلاقية، واستسلم لمصير لم يعد يتحكم فيه. اقتل باستمرار! ذلك هو الشعار الخالد للمجتمع الصناعي الذي تزدهر أرباحه من صناعة الجثث. إن السيطرة على منطقة السويس وما يحيط بها، بغية الهيمنة على مجموع العالم القديم(بما فيه أوروبا طبعاً) هو ما أمسى وسيبقى الهم الأكبر لواشنطن. وإن هذا الهم هو بالضبط المفتاح الأول للصراع العربي الصهيوني. إن النظام العسكري الأجنبي الذي أقامته وزارة الدفاع الأميركية في فلسطين يهدّد في وقت معاً أوروبا والأمة العربية والتقاليد الآسيوية. ومن الطبيعي أن نرى جميع القوى التي ترفض الخنوع للقوة الاستعمارية الجديدة، متمثلة بالولايات المتحدة، ضدّ هذا النظام (الكيان الصهيوني). ماذا تعني إذن الخرافة التي تنسب الكيان الصهيوني إلى الغرب؟ إنها لا تعني سوى أن واشنطن تقصد بالغرب الولايات المتحدة بالذات، والتاريخ يؤكد ذلك، فواشنطن لا تقاتل دفاعاً عن «إسرائيل» الغربية، بل لأن «إسرائيل» خاضعة لها، ولأنها أداة توسع أميركي. وإذا خطر للكيان الصهيوني، في المستقبل، أن يمارس سياسة مستقلة ، فإن وجوده لن يكون ذي وزن، وسوف نرى حينئذ أن الصهاينة، سواء منهم اليهود أو سواهم، وسواء أكانوا ملحدين أم مؤمنين، ساميين أو غير ساميين، سوف يكنسون من الشرق مثلما كنست فرنسا من الجزائر وهولندا من إندونيسيا!

أجناس تستحق وأجناس لا تستحق !

لقد وضع وصول نخبة الأممية السوداء إلى مركز الديكتاتورية العالمية المستبدة قانون أرسطو موضع التنفيذ، وهذا يبدو جلياً في ممارساتهم ضدّ العرب والمسلمين، خاصة في فلسطين والعراق وأفغانستان. وأغرب ما في الأمر أن هذه النخبة تسعى لتشكيل نخب موازية وتابعة لها من العرب والمسلمين تحت عنوان الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع أن برنامج الأممية السوداء، الذي يطبق بقوة السلاح على أرض الواقع، ينص بأن العرب والمسلمين من الأجناس الدونية التي لا يمكن أن ترتقي إلى مستوىً العلوم الحديثة، ولا تستطيع المساهمة في بناء الحضارة الرفيعة، فهي مختلفة وراثياً، وبالتالي عقلياً، الأمر الذي يجعلها غير جديرة، ولا تستحق!

لقد تمادى قادة هذا العصر الأوروبي الأميركي، وخاصة قيادته الحالية، في الافتراء ضدّ بني الإنسان في جميع القارات، وخصوصاً ضدّ العرب والمسلمين، وهم يمعنون اليوم في ممارسة الإرهاب المادي والمعنوي ميدانياً ضدّ أمتنا، وما يتوجب قوله ببساطة أن التاريخ البشري، وتاريخ الحضارات العام، ليس من صنعهم وحدهم، ولا حكراً عليهم وحدهم، فقبل الألف الثانية للميلاد لم يكن لهؤلاء الأدعياء المعاصرين وجود يستحق الذكر، وهم سادوا عالمياً فقط في القرون الخمسة الماضية، أما أثينا وروما القديمتين فكانتا، حسب بيير روسيه، مجرّد شرفتين في بناء حوض المتوسط العربي الطابع! واليوم، فإن نظرة سريعة إلى أوضاع العالم، بعيداً عن هذياناتهم العرقية العنصرية، ترينا أن مصادر قوة النظام العالمي تتمركز في آسيا، وخصوصاً في المنطقة العربية ومحيطها، وعندما نتمعن أكثر فسوف نرى أيضاً أن ضعف هذا النظام الربوي العالمي يكمن كذلك في هذه المنطقة، وحين نقول ضعفه فإننا نعني بذلك: مقتله بالضبط!

النفط للاحتكارات والمصائب للبلدان المنتجة!

ليس التاريخ الحديث للبلدان المنتجة للنفط، خاصة إيران والعراق، سوى تاريخ السياسات الاحتكارية النفطية العالمية في هذه البلدان. ولم تكن تلك السياسات مجرّد ردود أفعال على سياسات البلد المنتج، حيث لم يشفع لإيران والعراق وجود محمد رضا ونوري السعيد على رأس السلطة فيهما، وهما المواليان للشركات وحكوماتها، فقد كان وجود النفط في حد ذاته هو البلاء الأعظم! وفي العام ١٩٥١ كانت السياسات الأجنبية المدمّرة، المرتكزة إلى النفط، هي المسألة التي ألهبت الشارع الإيراني، فالنفط لم يكن مجرّد ثروة ينهبها الأجانب بل كان يوصف فعلاً أنه البلاء الأعظم الذي حلّ بإيران، والذي بسببه تفتعل الأزمات افتعالاً، سواء بين الشركات والدول الأجنبية أم مع الشعب الإيراني، وبسببه ترتكب الجرائم الفظيعة من دون أسباب مباشرة مفهومة ضدّ الشعب، بل لإبقائه مرهقاً ومشغولاً عن ثروته المبدّدة المنهوبة، حتى لقد تمنى بعض القادة الإيرانيين حقاً لو أن النفط لم يكن موجوداً في بلدهم أصلاً، وإنها لأمنية ردّدها عرب أيضاً، ومازالوا يردّدونها!

إخفاء الحقائق عن الشعب!

في مطلع الخمسينات أبرمت الحكومة السعودية اتفاقية مع شركة آرامكو تحصل بمقتضاها على ٥٠٪ من الأرباح حسب النموذج الفنزويلي، فبادرت الحكومة الإيرانية طالبة التفاوض ومتطلعة إلى التعامل بالمثل، حيث دعا رئيس الوزراء علي رازامار إلى إعادة النظر في امتيازات الشركة الأنكلو – فارسية. غير أن رئيس الوزراء ذاك ظل متكتماً على ما يدور في المفاوضات، ورفض الكشف لشعبه عن مطالبه وشروطه، متحسباً للشعور العام المتأجج ضدّ الاحتكارات الأجنبية، والذي لم يكن ليقبل بأقل من تأميم النفط! أما الشركة البريطانية فقد أعلنت من جهتها، في ما بعد، أنها اقترحت التسوية على أساس المناصفة في الأرباح، وهو ما كان رازامار قد امتنع عن إذاعته!

لقد كان ذلك كله يجري في جوّ من الغموض التام، بينما الشعب متعطش لمعرفة الحقائق وعظيم الإحساس بوطأة سياسة الاحتكار على حاضره ومستقبله. وأياً كانت حقيقة ما كان يدور في الظلام، فإن الشركة البريطانية، من جهتها أيضاً، لم تبذل في حينه أية محاولة لإعلان عرضها الذي زعمته في ما بعد حول المناصفة! وعندما ردّ رئيس الوزراء الإيراني على هجوم أنصار التأميم بالتحذير من أن بريطانيا قد تطالب في حال التأميم بتعويض يتراوح ما بين ٨٠٠ – ١٤٠٠ مليون دولار (بأسعار ذلك الزمان!) وقع حادث اغتياله، في السابع من شهر آذار /مارس ١٩٥١!

محاولة للخلاص بقيادة مصدق

في العاشر من الشهر نفسه (آذار /مارس ١٩٥١) صوّت المجلس النيابي الإيراني لصالح التأميم. وبعد ذلك بشهر أصبح الدكتور مصدق رئيساً لمجلس الوزراء، وقد كان يشغل منصب رئيس لجنة البترول. وما أن حلّ اليوم الأول من أيار/ مايو حتى وجد الشاه نفسه مرغماً على إعطاء موافقته،

وهكذا أصبح مشروعِ البرلمانِ بتأميمِ النفط قانونياً!

لقد كان ذلك حدثاً عظيماً، جديداً وفريداً في نوعه، وراح اللورد ستراتالموند، رئيس مجلس إدارة الشركة البريطانية، يصرخ بأعلى صوته: «إنها لطمة فظيعة حقاً، أن تصحو صباحاً لتجد نفسك وقد فقدت معظم ما تملكه من النفط»!

في الحقيقة، كان القانون الذي أصدرته حكومة مصدق، وكذلك بقية الإجراءات المتممة التي تلته، ردّاً شاملاً على المظالم الطويلة الأمد التي نزلت بالشعب الإيراني، فالمسألة لم تكن بالدرجة الأولى مسألة تحقيق مكتسبات واستنكار لغبن في العلاقات المادية، بل كانت مسألة خلاص من الشرور الأجنبية التي أنهكت الشعب الإيراني اجتماعياً ووطنياً.

لكننا، إذا قصرنا الحديث على الجانب المادي والمالي، فسوف نجد أن إيران قبضت ٤٥ مليون دولار عن العام ١٩٥٠ الذي سبق عام التأميم، بينما قبضت وزارة المالية البريطانية مبلغ ١٤٠ مليون دولار هو حصة الحكومة البريطانية فقط، حيث لا علاقة لهذه الأرقام المتواضعة بسيل الذهب المتدفق على خزائن الشركة البريطانية التي لم تكن حساباتها خاضعة لأي تدقيق، والتي لم تكن تذيع أية بيانات حقيقية عن عملياتها!

وإذا عدنا إلى السنوات ١٩٢٧ – ١٩٤٠، فسوف نجد أنه لم يدخل الميزانية الإيرانية أي مبلغ من النفط، وأن الأموال كانت كلها مودعة في لندن من أجل شراء معدات حربية لحماية إيران من الاتحاد السوفييتي! وفي عام ١٩٤١ صادرت جيوش الحلفاء تلك الأسلحة والمعدات بحجة وجود ميول ألمانية إيرانية! وهكذا كان الشعب ينظر من بعيد إلى إيرادات بلاده وهي تنفق على ذلك النحو، فتتلاشى وتختفي خارج الوطن!

الحكومة البريطانية شرطي الاحتكار!

بعد صدور قوانين التأميم تشبثت بريطانيا بما دعته امتيازاتها في إيران، وهي امتيازات يمتدّ أجلها إلى ٩٨ عاماً! لقد أعلن البريطانيون بوقاحة لا مثيل لها أن إيران قيّدت نفسها بملء إرادتها لثلاثة أجيال قادمة! وبالفعل، فقد كانت الشركة البريطانية تعمل في إيران كأنما هي تمتلك البلد، وكأنما الشعب الإيراني هو المتطفل الدخيل! لقد كانت تفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية، وتقيم المصانع الخاصة بخدمات الشركة بملء حريتها، مثل مصنعها الخاص للجعة، وطاحونتها الخاصة للدقيق، ومعملها الخاص لمواد البناء، ومطابعها الخاصة بها.. الخ! وبالمقابل، كانت عبادان، مدينة النفط الأكبر في المنطقة، تتشكل من أكبر تجمع أعشاش في المنطقة، حيث أكواخ الصفيح البالي، ونفايات الورق المقوى والخيش، يتكدس فيها العمال كالقطعان، يعانون من القذارة والوضاعة والجوع والمرض!

وما هو بالغ الدلالة أن إيران حصلت في كل سنة من سنوات التأميم القصيرة على عائدات تعادل كل ما حصلت عليه خلال السنوات الخمسين الأخيرة! لكن المسألة التي لم تكن قد اتضحت بعد بصورة كافية هي وحدة النظام الربويِّ العالمي، وأن أية معركة لا يمكن أن تكون مجدية وحاسمة إذا جرى الإعداد لها على أساس أن فرعاً من فروع النظام العالمي هو العدوّ كله! وبالفعل، كانت حكومة الولايات المتحدة الأميركية على الخط، تتابع ذلك الصراع الدائر بين الشعب الإيراني بقيادة الدكتور

مصدّق وبين البريطانيين!

لقد تكشفت الصعاب التي تعترض إيران فيٍ صراعها مع مؤسسة كان يفترض أنها مؤسسة خاصة وليست حكومية، وإذا هي غير ذلك تماماً، حيث الحكومة البريطانية ليست سوى شرطي في إمرة الشركة! وكان يفترض أن المعركة تدور ضدّ البريطانيين تحديداً، سواء كشركة أم كحكومة، وإذا بها ليست كذلك أيضاً، حيث برز الاحتكار الأميركي فاغراً فاه لالتهام الإيرانيين والبريطانيين!

العيش بالكفاف مع الكرامة!

في مواجهة حكومة مصدّق الوطنية، توجه البريطانيون إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم، متسلحين بامتيازهم الطويل الأجل، ولدهشتهم العظيمة امتنع مجلس الأمن عن التدخل، وكذلك امتنعت محكمة العدل الدولية عن إصدار حكم في نزاع يدور بين إحدى الحكومات وإحدى الشركات! لقد رفضت وجهة النظر البريطانية التي قالت أن النزاع يدور بين حكومتين، هكذا كان الظاهر، أما حقيقة الأمر فهي أن الحكومة الأميركية، ومن ورائها شركات النفط الأميركية، كانت هناك في هذه المؤسسات الدولية، تتحفز للانقضاض على الفريسة الإيرانية والحلول محل البريطانيين في إيران!

غير أن البريطانيين واصلوا النزاع وكأنهم ليسوا في عجلة من أمرهم مهما طال الزمن، وتظاهروا بالثقة والاطمئنان، وأنهم لا يعانون أزمة نفطية بفضل تملكهم حصة النصف في آبار الكويت، وهي الآبار التي كانت محتجزة ومغلقة في انتظار اليوم الذي يسمح فيه الطلب العالمي على النفط بتسويق إنتاجها الغزير والجيّد والرخيص! ولكن، في الأزمة الإيرانية، قررت بريطانيا فتح الآبار الكويتية بسرعة لتلبية التزامات الشركة البريطانية إزاء أسواقها، وريثما يركع الدكتور مصدّق على ركبتيه أو يلقى به خارج مجلس الوزراء!

لقد استمرت الأزمة الإيرانية طوال الأعوام ١٩٥١ - ١٩٥٤، وكانت الدهشة كبيرة في مختلف أرجاء العالم إزاء صمود إيران، حيث اعتقد الكثيرون أن الإفلاس سيحل بحكومة مصدق! غير أن إيرادات البترول لم تكن تشكل سوى جزء صغير من إيرادات الحكومة الإيرانية، على الرغم من أنها أصبحت تعادل في كل عام واحد مجموع إيرادات إيران من النفط خلال الخمسين عاماً التي سبقت التأميم! والحال أن ٩٥٪ من الشعب الإيراني لم تكن لهم أية مصلحة في نشاطات الشركة البريطانية، وهي لم تكن تعود عليهم بأي نفع مادي! ولما كان الشعب الإيراني قد عاش قبل النفط علىٍ الكفاف، ولما كانت الشركة البريطانية قد أضافت العذاب إلى الكفاف، فإن الشعب وجد نفسه قادراً لفترة أخرى على مواصلة العيش بالكفاف مع الكرامة طالما أن الموقف يتطلب ذلك!

الأميركيون ينفّذون الهجوم المعاكس!

ولكن، من يتوهّم أن البريطانيين أو الأميركيين، وأمثالهم وأعوانهم، يسمحون بعيش الكفاف مع الكرامة للشعوب؟ فقد تمت عملية إسقاط حكومة الدكتور مصدّق بانقلاب عسكري قادته واشنطن، وأسهمت في التحضير له الاستخبارات الأميركية وفي ركابها الاستخبارات الإسرائيلية، ولم يكن سقوط الحكومة بسبب حاجتها إلى المزيد من التأييد الشعبي، بل بسبب افتقارها إلى التعبئة العامة المنظمة الكافية، ولعل الشروط لم تكن متوفرة والظروف لم تكن تسمح بذلك بعد، غير أن الشروط سوف تتوفر والظروف سوف تسمح في عام ١٩٧٩.

لقد عاد الشاه الهارب من روما إلى طهران برعاية وإشراف المخابرات الأميركية، وعيّن الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً لمجلس الوزراء، وهو الذي قاد الانقلاب شكلياً وظاهرياً، والذي كان قبل ذلك محسوباً على النازيين الألمان، حيث أبعده الحلفاء في العام ١٩٤١ بهذه التهمة، وياللعجب!

وسرعان ما دخلت الشركات الأميركية الخمس الكبرى إلى إيران: ستاندرد أوف نيوجرسي، وسوكوني، وستاندرد أوف كاليفورنيا، وتكساكو، والخليج! لقد دخلت هذه الشركات مبدئياً بحصة مقدارها ٤٠٪، وتحققت بذلك أحلام أباطرة النفط الأميركيين القديمة في اقتحام ما كانوا يسمونه «كنوز بلاد فارس»! أما الشركة البريطانية المنكفئة فقد حصلت أيضاً على نسبة ٤٠٪ مضافاً إليها تعويض مقداره عشرة سنتات عن البرميل الواحد، كذلك حصل الفرنسيون على نسبة ٢٠٪، حيث الانقلاب واقتناص الفريسة كان ثمرة تعاون جميع الضباع، وبالتالي كان لكل حصته من الأشلاء بما يتناسب مع دوره!

النفط يحدّد مصير المشرق العربي وإيران!

تقع المفاتيح الرئيسية لحوض المحيط الهندي عموماً في مشرق الوطن العربي الكبير، وتشكل فلسطين بوابة أولى من بوابات هذا الحوض، لم يقلل من أهميتها اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر، الأمر الذي يفسّر لنا إصرار الولايات المتحدة على تقديم الدعم المطلق لقاعدتها الصهيونية، ويفسّر أيضاً هذا التمادي بلا حدود في محاولات استئصال الشعب الفلسطيني، فواشنطن تعتبر فلسطين المحتلة مركز الانطلاق الأهم، سياسياً وعسكرياً، على طريق السيطرة على مجمل منطقة حوض المحيط الهندي، حوض الثروات الأزلية!

لقد أعطت الثورة العاصفة في ميدان الصناعة، وفي وسائل المواصلات والاتصالات، أهمية متعاظمة للخليج والمشرق العربيين، لأن ثلثي الموارد المكتشفة من نفط العالم تقع في هذه المنطقة وما حولها، ولذلك فإن الأحداث هنا تجتذب الاهتمام الرئيسي لجميع القارات، حيث هذه الأحداث تعطي تأثيراً مباشراً وغير مباشر، بصورة تكاد تكون فورية، على وتائر النمو الاقتصادي للدول الاحتكارية الكبرى، وعلى موازين مدفوعاتها، وعلى مستوى التضخم فيها، وأيضاً على دول العالم الأخرى الخاضعة لشبكتها الربوية الدولية. والأهم والأخطر، من دون مبالغة، أن مصير النظام الاحتكاري الربوي العالمي يبدو مرهوناً بمستقبل أمم حوض المحيط الهندي، وعلى الأخص منه منطقة شرق المتوسط، وخاصة فلسطين والخليج العربي!

من أين يبدأ تغيير العالم؟

إن التطلع المنطقي المشروع إلى نظام عالمي عادل، نظيف من سرطانات الاحتكار الربوي، لا يمكن أن يكون واقعياً وعملياً وجدّياً إذا لم ينطلق من مسألة تحرّر أمم حوض المحيط الهندي، وبخاصة في الخليج والمشرق العربي، فالاحتكارات سوف تحتفظ بشبكتها الدولية العنكبوتية عاملة وفاعلة ما دامت سيطرتها مستمرة على مفاتيح حوض المحيط الهندي!

لقد توهمت الأمم المعذبة، في لحظة تاريخية مضت، أن قوة الاتحاد السوفييتي الجبارة كفيلة بردع الاحتكاريين، أو بالحدّ من عدوانيتهم الشرهة على الأقل، غير أن تلك القوة، كما ثبت لاحقاً، ما كانت كافية لتشكيل عامل التغيير العالمي الإيجابي الحاسم، لأن عملية تغيير العالم، نحو الأفضل أو الأسوأ، لا يمكن أن تنطلق من ثلاجات سيبيريا، ولا من الصين سقف العالم المعتزل، ولا من اليابان طبعاً. إن عملية التغيير التاريخية، النوعية وليس الكمية، تنطلق موضوعياً من منطقة حوض المحيط الهندي، حيث مناجم العالم وأسواقه، وحيث الأكثرية الساحقة من البشرية التي لها مصلحة مصيرية بالتغيير، أما المدخل فهو بوابات هذا الحوض بالمعنى الروحي والثقافي والمادي والجغرافي، أي الخليج والمشرق العربيين، وبما أن كل جهد واع ومخلص يرتجى أن يصب في خدمة هذا التغيير لصالح الإنسان عموماً، فإن المطلوب دائماً هو إبراز الصورة الواضحة عن أوضاع حوض المحيط الهندي المتكاملة، وفي مقدمتها منطقة الخليج والمشرق العربي، في الماضي وفي الحاضر، حيث مثل هذا الإبراز يساعد على تشكيل رؤية منطقية مشتركة بصدد مستقبل العالم، وعلى هذا الأساس سوف نعرض بإيجاز

شديد جانباً من أوضاع بعض بلدان ما يسمى حسب المصطلحات الاحتكارية «منطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط» ابتداء من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

نفط إيران يحدّد مصيرها!

في عام ١٨٧٢ كانت إيران في قبضة بريطانيا، باستثناء بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة روسيا القيصرية، وفي ذلك العام بالذات حصل البارون جوليوس دي رويتر (مؤسس وكالة الأنباء البريطانية رويتر في ما بعد) من شاه إيران على امتياز مدته سبعين عاماً، وشمل حسب الاتفاق:» جميع بلاد فارس، وجميع الموارد المعدنية، ماعدا الذهب والفضة والأحجار الكريمة»!

غير أن الروس اعترضوا على ذلك الامتياز البريطاني، ونجحوا في إيقاف تنفيذه، لكن رويتر عاد في عام ١٨٨٩ وحصل على امتياز جديد بمساعدة الوزير البريطاني المفوض في طهران، وبالفعل انطلقت شركة رويتر في عمليات التنقيب، فأنفقت نصف مليون دولار في البحث عن البترول، ثم توقفت!

في عام ١٩٠١ حصل رجل يدعى وليم نوكس دارسي على امتياز مشابه لامتياز رويتر، لمدة ستين عاماً، وقد استبعدت شركة دارسي من امتيازها المقاطعات الشمالية الخمس المتاخمة لبحر قزوين تحاشياً لاعتراضات روسيا، وشمل الامتياز مناطق لا تقل مساحتها عن ٤٨٠ ألف ميل مربع من إيران، وبعد أن أنفق دارسي ما يزيد على مليون دولار في عمليات التنقيب والحفر وجد نفسه بحاجة إلى مساعدة آل روتشيلد، وإلى مساعدة السير أرنست كاسل، وغيرهم أيضاً، وبينما كان يتفاوض مع البارون روتشيلد في مدينة «كان» استدعته البحرية البريطانية إلى لندن، حيث صار اللورد فيشر قائداً للبحرية، وكان متحمساً جداً لتسيير سفنه وأساطيله بالبترول، وهو أراد من استقبال دارسي أن يطمئن إلى إمكانية تأمين مصادر نفطية ثابتة، فأمر بالفعل بتشكيل لجنة للبحث عن مورد مضمون لتزويد الأسطول البريطاني بحاجاته من النفط، فقد كانت بريطانيا في ذلك التاريخ تحصل على كميات لا تفي بالغرض من بورما وآسام!

بعد مرور سبع سنوات، وبرعاية ودعم الحكومة البريطانية التي هي حكومة رجال المال والأعمال، حقق امتياز دارسي النتيجة المنتظرة منه عندما اكتشف البترول الإيراني في «مسجدي سليمان» على عمق ١١٨٠ قدم، واتضح أنه كان أكبر حقل تم اكتشافه حتى ذلك التاريخ في أي مكان في العالم، بما في ذلك حقول الولايات المتحدة، وسرعان ما تأسست شركة البترول الإنكليزية الفارسية!

تشرشل يعرض خصائص البترول!

كان سباق التسلح قد بدأ في أوروبا منذراً بقرب نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث الاحتكاريون الألمان يتطلعون إلى احتلال موقع القيادة الأول في النظام العالمي، أو إلى شراكة متكافئة مع الاستعمار البريطاني والفرنسي في الاستيلاء على المستعمرات ونهبها! غير أن الصهيوني البريطاني الأعظم ونستون تشرشل كان يشعر بقدر كبير من الاطمئنان وهو يراقب التهديدات الألمانية، لأنه كان راضياً عن أوضاع قواته ومصانعه وجاهزيتها بفضل النفط الإيراني، وقد عرض تشرشل خصائص البترول في كتابه «الأزمة العالمية» على النحو التالي :» كانت المزايا التي يحققها الوقود السائل لا تقدّر بثمن، وأولها سرعة الحركة، ففي السفن المتساوية الحجم كان البترول يمنح تلك التي تستخدم النفط زيادة كبيرة في السرعة قياساً بتلك التي تستخدم الفحم، فالنفط يجعلها قادرة على بلوغ سرعة فائقة في وقت أقصر بكثير، ويعطيها ٤٠ ٪ زيادة في حركة نصف المدى للمعدل نفسه من الفحم، وقد صار بالإمكان إعادة تزويد الأسطول بالوقود السائل وهو في عرض البحر بسرعة عظيمة، والأسطول الذي

يستخدم البترول يمكنه عند اللزوم، في المياه الهادئة، الاحتفاظ بموقعه في البحر مغذياً نفسه بنفسه من ناقلات البترول دون الحاجة إلى إرسال ربع قواته إلى الميناء بصفة مستمرة لطلب الفحم، مبدّداً الوقود في رحلتي الذهاب إلى أرض الوطن والإياب منها إلى عرض البحر، ثم إن استخدام البترول جعل من الممكن في كل طراز من السفن تسليح السفينة بمدفعية ذات قوة أكبر، وأن تجتاز بسرعة أكبر، مع حجم أقل، ولهذه الأسباب، ولأن البترول لم يعثر عليه بكميات ذات قيمة في جزيرتنا (بريطانيا) أصبح ضرورياً العثور عليه في الخارج! وهكذا ساقتنا سلسلة متصلة الحلقات من الأحداث المتتابعة إلى اتفاقيات البترول الأنكلوفارسي»!

كيس نقود كبير وعميق !

لقد نهضت شركة رويال دوتش النفطية كإمبراطورية حقاً، ووقف إمبراطور الشركة، اللورد فيشر، ليخبر مزهواً ومنتشياً أوساطه من المرابين النهابين بغرائب عالمه التجاري، فقال ما يلي :» إن البترول هو أغرب بضاعة في عالم التجارة. إن الشيء الوحيد الذي يعرقل بيع هذه البضاعة هو التعثر في إنتاجها، فليس في العالم مادة غير البترول يمكنك ضمان استهلاكها ما دمت تنتجها، وليس من داع للقلق بشأن الاستهلاك، فأنت كبائع لا تحتاج إلى إبرام عقود آجلة، لأن البترول يبيع نفسه بنفسه. إن ما تحتاج إليه هو كيس كبير للنقود، عميق عميق عميق، كي يكون بوسعك أن تهزّ إصبعك في وجه كل إنسان من دون أن تبالي بشيء»!

كان الإمبراطور الآخر،مستر ديتر دينغ الذي قاد الشركة الهولندية البريطانية المندمجة رويال دوتش – شل، تاجراً نموذجياً، فهو صاحب فلسفة في ميدان الأعمال الشايلوكية تقول أن المارك الألماني صحيح في نظر شركته مثل الجنيه الإنكليزي!وخلال الصراع الضاري بين بريطانيا وألمانيا كان همه الوحيد الأساسي هو بيع أكبر كمية من البترول لكلا الأسطولين المتحاربين بأعلى سعر ممكن! لذلك عرض تشرشل على البرلمان البريطاني، في عام ١٩١٤، مشروع قانون يتضمن اقتراحاً بدعوة الحكومة للحصول على حق السيطرة على الشركة الأنكلوفارسية، عن طريق استثمار مليارين من الجنيهات، الأمر الذي أثار، بالطبع، دهشة النواب المحافظين، رجال المال الحرام والأعمال الشائنة!

لقد دخلت الحكومة البريطانية بالفعل مباشرة كشريك في الأنكلوفارسية، فكان لذلك الحدث طعماً غير مستحب عند الأوساط المالية البريطانية التي وجدت فيه لوناً من ألوان الاشتراكية! ومن جهة أخرى، لم يكن ذلك الدخول الحكومي البريطاني مستحباً في أوساط الدول الربوية الأخرى المصدّرة للنفط من مستعمراتها، لأنها باتت تشعر أنها تتعامل مع الحكومة البريطانية مباشرة، لكن تشرشل المحافظ حتى النخاع كان راضياً عن مشروعه انطلاقاً من تصوراته الإمبراطورية العالمية، وقد راحت حكومته تتعامل مع شيوخ عربستان، الذين يقع النفط في بلادهم، متجاهلة طهران تجاهلاً تاماً!

واشنطن وباريس على الخط !

بعد انتصار الثورة الروسية، عام ١٩١٧، تطلعت بريطانيا إلى بسط سيطرتها على مجمل إيران، حيث كانت حتى ذلك الحين تتقاسم السيطرة مع حكومة روسيا القيصرية، لكن الولايات المتحدة، وكذلك فرنسا، كانتا لها بالمرصاد، فواشنطن تخشى أن يحرمها النفوذ البريطاني من الحصول على أية امتيازات نفطية في المستقبل، ولذلك أوعز وزير خارجيتها إلى سفارته في طهران بعرقلة وإفشال أعمال المجلس الإيراني والحكومة الإيرانية في سعيهما لاتخاذ قرارات هيأتهما لندن لاتخاذها! أما

الفرنسيون فرأوا في التحرك البريطاني محاولة لاحتكار النفط والتحرر من الاعتماد على النفط الأميركي! وقد جاءت الخطوة الفاصلة، التي وضعت حداً لمحاولات الإنكليز، من لواء القوزاق الفارسي الذي يقوده ضباط من الروس المناوئين للثورة، على رأسهم رضا خان شاهاً لإيران عن طريق انقلاب عسكري. إنه والد شاه إيران الثاني والأخير محمد رضا بهلوي!

امتيازات خرافية وصراعات ضارية!

كان قد حدث في عام ١٩١٦، أن شخصاً جيورجياً، هو مجرّد مغامر، حصل على امتياز مدته سبعين عاماً في مناطق إيران الشمالية، ولما كان ثمة خطر على تلك المناطق بعد دخول جيوش الثورة إلى أذربيجان فقد سارع ذلك المغامر المدعو أكاكي إلى بيع امتيازه للشركة الأنكلوفارسية مقابل مائة ألف جنيه فقط دفعتها له الشركة بلهفة، غير مصدّقة أن هذه النعمة هبطت عليها من السماء، وسمحت لها قانونياً ببسط نفوذها على شمالي إيران! فثارت ثائرة الأميركيين، وأبرق وزير خارجيتهم للبريطانيين قائلاً بنبرة حانقة أن حكومته استقر رأيها على أن «احتكار إنتاج أية مواد أولية جوهرية يتعارض مع سياسة الباب المفتوح»! وفي الوقت نفسه رفض المجلس الإيراني التصديق على الامتياز البريطاني في الشمال، فسحبت شركة النفط البريطانية أقساط الرسوم المستحقة لطهران ولم تدفعها في محاولة لإرغام طهران على الرضوخ، وطالبت الصحافة الإيرانية باتخاذ إجراءات تمنع الشركة من «ابتلاع بلاد فارس كلها»! وعندما تقدمت الشركة الأميركية ستاندرد بطلب للحصول على الامتياز، وافق المجلس الإيراني متلهفاً على وجود قوة مناهضة للبريطانيين! وقد ذهب السير جون كادمان، عضو مجلس إدارة الشركة البريطانية، إلى نيويورك للتفاوض مع ستاندرد، وفي نهاية عام ١٩٢١ توصل الطرفان إلى اتفاق تعترف ستاندرد بموجبه بصحة امتياز الشمال الذي اشترته الشركة البريطانية من أكاكي! هذا أولاً، وثانياً تدفع ستاندرد مبلغ ١٧٨ ألف جنيه ثمناً لحصة النصف في ذلك الامتياز! أما المجلس الإيراني البائس فقد راح يعترض بدوره، لأنه لم يخوّل ستاندرد سلطة تحويل أي جزء من امتيازها إلى الشركة البريطانية.. الخ!

في خضم ذلك الموقف المتشابك تقدم هاري سنكلر، رجل الأعمال الأميركي الذي يشتغل بالنفط، وعرض قرضاً قيمته عشرة ملايين دولار مقابل الحصول على امتياز لمدة خمسين عاماً يكفل للحكومة الإيرانية عائدات مقدارها ٢٠٪، وتعيين خمس عدد المديرين، وملكية ربع كمية الأسهم! لقد كان، بالطبع، حسماً خلبياً للموقف المعقد على الطريقة الأميركية، وجاءت مبادرة سنكلر بإلحاح من وزير التجارة الأميركي هربرت هوفر! وقد صادق المجلس الإيراني على طلب الامتياز الأميركي في عام ١٩٢٤، غير أن سنكلر «عجز» عن تسليم القرض حسب الاتفاق متذرعاً بشتى الذرائع، لكنه ويا للعجب بدأ فعلاً أعمال الحفر! ولم يكن ذلك كله سوى مظهراً من الصراعات الضارية، الغامضة المعقدة، التي لم تحسم!

لقد كان هذا كله، وغيره كثير، يحدث بينما الشعب الإيراني المعذّب بعيد تماماً، يتحرّق غيظاً وهو يرى بلده وثرواته ومصيره في أيدي المرابين والمغامرين واللصوص، فالأموال التي لا يستولي عليها الشاه القوقازي، الذي لم يقبل بأقل من عرش الطاووس، كانت تذهب لسداد الديون الملفقة، المستحقة لأصحاب المصارف الأوروبيين والأميركيين الذين لا يشبعون أبداً، والذين يأخذون دائماً ودائماً، ولا يعطون أبداً أبداً، وإذا ما أعطوا القليل ففي معرض أخذ الكثير!

إنهم يريدون تفتيت الدول وتمزيق الأمم!

تضاعف عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ثلاث مرات ما بين العامين ١٩٤٥- ١٩٨٠، ولم تكن تلك الزيادة ناجمة عن الاستقلالات ونهاية الاستعمار القديم المباشر بالدرجة الأولى، بل نجمت عن التقسيم والتجزئة التي خلفها ذلك الاستعمار بالدرجة الأولى، وأورثها للشعوب التي توهمت أنها استقلت، فأدت التركة الاستعمارية الى تبعية أقوى في معظم الأحيان، والى صراعات بين الأجزاء أشد ضراوة أحياناً من الصراعات ضدّ جيوش الاحتلال!

وتجدر الإشارة الى أن عدد الدويلات العربية تضاعف حوالي خمس مرات منذ تأسيس هيئة الأمم وحتى يومنا هذا فراياتها (ما شاء الله!) تملأ صفاً طويلاً من سواري الرايات في نيويورك، والمدلول الكارثي لذلك لا يخفى على عاقل، فبعض هذه الدويلات ليست أكثر من حقل نفط، وبعضها الآخر ليس أكثر من منتجع سياحي، وبعضها الثالث يحاول عبثاً أن يوهم نفسه أنه يملك شروط العيش المستقل الكريم بينما هو ليس كذلك على الإطلاق ولا يمكن أن يكون!

عالم من المدن/الدول!

غير أن الحال البائس لم يقف عند حدود تركة الاستعمار القديم المباشر، بل اتخذ مساراً كارثياً سرطانياً على أيدي الإدارات الأميركية الاستعمارية الحديثة، فهذه الإدارت، خصوصاً منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وبسبب استفحال أزمة الموارد العالمية وإصرارها على الاحتفاظ بطراز حياتها وسويته، بدأت تدفع بالعالم عموماً نحو تفتت دوله وتمزّق أممه، وهي تفعل ذلك في نطاق استراتيجية مدعّمة بالعمليات العسكرية، ذروتها الوصول الى عالم مكوّن من عدد هائل من المدن/الدول! وبالفعل، وبفضل تركة الاستعمار القديم، ترعى واشنطن اليوم نزعة الانفصال والتقوقع عند أكثر من خمسة آلاف جماعة عرقية ودينية موزعة على مختلف الدول كبيرها وصغيرها! وتنطلق الإدارة الأميركية نحو هدفها الشرير معتمدة على تعبئة واسعة النطاق، قوامها التظاهر برعاية حقوق الإنسان وحق الأقليات بتقرير مصيرها الى حد الانفصال، موهمة إياها أنها تستطيع تشكيل دول/مدن صغيرة عظيمة النجاح والازدهار، على غرار سنغافورة وبفضل الانخراط في السوق الدولية المعولمة المؤمركة!

ولكن، بما أن مثل هذه الرعاية الكاذبة لحقوق الإنسان ولحق تقرير المصير لا يمكن أن تكون فعالة في ظل الأنظمة المستبدة، التي كانت واشنطن ترعى استبدادها في الماضي عندما كان مفيداً لها، فقد قررت إرغام مثل هذه الدول، بجميع الوسائل بما فيها العمليات العسكرية ضدها، على تطبيق الديمقراطية! وهنا تبلغ المأساة ذروة غرابتها وفظاعتها، حيث المطلوب بالضبط هو فقط أن ترخي مثل هذه الأنظمة قبضتها ريثما تتفتت الدولة وتتمزق الأمة، حيث واشنطن تعرف مسبقاً، بل عملت مسبقاً على أن تكون مثل هذه الدولة صلبة القشرة وهشّة اللب، ولا شك أن الاتحاد السوفييتي الذي نخرت الصهيونية والبيروقراطية داخله وجعلته شديد الهشاشة، هو المثال الأعظم على ذلك!

شكيب أرسلان والأمم المتحدة!

إن على هيئة الأمم استقبال أرتال لا نهاية لها من المدن/الدول على مدى السنوات القادمة! وأغرب

ما في الأمر أن هذا يحدث في وقت تتراجع فيه مكانة الهيئة وتضمحل هيبتها، بحيث لم يعد الانضمام إليها يعني أكثر من التدليل على الولاء لسيدها الأميركي، وإدراج أسماء الدول في سجلاته تعبيراً عن الطاعة، بعد أن توقفت المجاملات الدبلوماسية ومراعاة المشاعر وتقديم بعض المكتسبات الرخيصة للأعضاء! وبالفعل، فإن هيئة الأمم لم تكن في أي يوم هيئة للأمم، بل مؤسسة أميركية بديلة للاستعمار القديم المباشر الذي استنفد أغراضه، وكم كان عمنا الطيب الذكر الأمير شكيب أرسلان مصيباً عندما وصف هذه الهيئة قبل عشرات السنين بقوله: إنها مثل بحور الشعر، بحور بلا ماء، وهي ما وجدت إلا لتلبس الاعتداء حلّة القانون. إنها هيئة لا يطيعها سوى ضعيف عاجز، ولا تستطيع أن تحكم على قوي متجاوز، فقد ألغت المدنيّة الحديثة رقّ الأفراد وسنّت رقّ الأمم!

إن الهدف المركزي من وراء إنشاء هيئة الأمم هو، بالفعل، استرقاق الأمم، سواء في مرحلتها المخاتلة المرائية قبل عقد التسعينات أم في مرحلتها السافرة الوقحة بعد ذلك العقد، أي بعد إعلان الرئيس بوش الأب عن بداية النظام الدولي الجديد، وإنه لمن المذهل حقاً أن يكون أول ضحايا إسفارها عن حقيقتها هو الاتحاد السوفييتي بحجمه وقوته ومكانته في مجلس الأمن، فقد انهارت الدولة السوفييتية المتعددة الجنسيات التي يدين لها نظام الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بالفضل الأول، حيث شعوبها أكثر من ضحّى في تلك الحرب (عشرين مليون ضحية) وحيث هي من ألحق الهزيمة حقاً بألمانيا النازية! ثم بعد ذلك تحولوا الى الاتحاد اليوغوسلافي المتعدد الجنسيات بدوره، والذي لم يكن تدميره سوى استكمالاً لتدمير الكتلة البشرية الضخمة السلافية الأرثوذكسية الذي بدأ بموسكو!

الديكتاتورية العالمية الأنكلوسكسونية!

بالطبع، ليست الدول الشيوعية هي الهدف الرئيس الوحيد للاستراتيجية التفتيتية التمزيقية، بل الدول والأمم جميعها، خاصة أمم ودول حوض المتوسط، فالاستراتيجية هذه، كما يتوجب أن يكون مفهوماً تماماً، تخص كتلة بشرية محددة هي الكتلة الأنكلوسكسونية اللوثرية التي يحتل قادتها اليوم مركز الديكتاتورية العالمية، ويريدون الاحتفاظ بهذا المركز ليس لقرن قادم بل الى الأبد، وهذا يقتضي تفتيت وتمزيق الكتل البشرية العريقة في منطقة حوض المتوسط، المؤهلة لإحداث تغيير في العلاقات والترتيبات الدولية عموماً، وهذه الكتل هي ثلاث: اللاتينية الكاثوليكية، والسلافية الأرثوذكسية، والعربية الإسلامية! إن هذه الكتل الثلاث تحت الضرب طوال الوقت، والظروف المحيطة والإمكانات المتاحة هي التي تحدد موعد الضربة وحجمها ووجهتها ضد هذه الكتلة أو تلك، فقد انفرد الأنكلوسكسون اللوثريون، وفي ركابهم حلفاؤهم الصهاينة اليهود، بالكتلة السلافية الأرثوذكسية، وكسبوا في حربهم ضدها تأييد الدول الإسلامية، بحجة الجرائم التي ارتكبها الصرب بحق المسلمين في يوغوسلافيا! أما أوروبا الغربية فإنهم يحدّون من تطور مكانتها السياسية والاقتصادية والعسكرية طوال الوقت بوسائل عديدة متوالية باعتبارها قيادة الكتلة اللاتينية الكاثوليكية في أوروبا وأميركا الجنوبية، وأما العرب والمسلمين فقد تحولوا نحوهم وحاولوا كسب تأييد الكتلتين الأخريتين في حربهم الحالية ضدهم تحت الشعار الملفّق: «مكافحة الإرهاب»! أما عن الصين فهي بدورها تحت الضرب وعرضة للتفتيت والتمزيق، إنما بطرق أخرى أقل حدّة وإلحاحاً، حيث الصين عبر العصور لم تكن طرفاً رئيسياً مباشراً في تغيير العالم، كما هو حال كتل حوض المتوسط التي تشمل شعوب أوروبا وشعوب آسيا الصغرى!

ضرب الأمة العربية أولاً!

وجدير بالتأكيد أن العرب هم الأكثر استهدافاً، ويمكن مهادنة جميع الكتل البشرية مهما كانت الخلافات معها، بما فيها الإسلامية غير العربية، للتركيز على ضرب العرب أولاً عندما تظهر في بلادهم أبسط معالم إمكانيات النهوض، وهذا أمر مفهوم إذا ما أخذنا بالاعتبار الدور القيادي للأمة العربية في تغيير العالم، ابتداء من القرن السابع، وإذا ما أخذنا بالاعتبار حجم هذه الأمة حالياً (حوالي ثلاثمائة مليون) وتجانسها الذي لا مثيل له قياساً بالكتل الأخرى، والذي يجعلها الأمة الأكبر تعداداً وخطورة على الديكتاتورية العالمية! وهكذا نرى كيف تركّز الاستراتيجية الأنكلوسكسونية اللوثرية الصهيونية جهدها الرئيسي اليوم ضد العرب، ساعية الى تمزيق دويلاتهم جميعاً، بحيث يصبح تعدادها معادلاً لتعداد مدنهم بل قراهم!

غير أن بغداد تبدو مختلفة تماماً عن أي عاصمة أخرى انتهكوها، وبعكس ما حدث في الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا وغيرهما، حيث سارت أمورهم بسلاسة، فإن المعركة في العراق، وقبلها ومعها في فلسطين، قد أربكت برامجهم،وزعزعت أسس استراتيجيتهم السرطانية، وهاهم لأول مرة يعجزون عن إظهار ثقتهم بتحقيق انتصار سريع!

أيّ تقاطع بين مصالح العراق والاحتلال؟

يخطئ كثيراً جداً أولئك الذين يراهنون من أجل خلاصهم وتقدمهم على الخصائص «الحضارية» والتقاليد الديمقراطية لأنظمة بلدان الشمال الثرية، فالتاريخ يعلمنا أن الأوساط الحاكمة في تلك البلدان لم تتورع أبداً عن إدارة ظهرها لمبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي تدعي عشقها، وعن التصدي لشعوبها بمنتهى القسوة عندما أحست أن مصالحها الخاصة يمكن أن تتعرض للخطر، وقد تكرر ذلك في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها حتى الأمس القريب، وهو ما زال قابلاً للتكرار في أية لحظة، خاصة في حالة نجاح الشعوب الأخرى في وضع حدّ لعمليات السلب والنهب والاستعباد والقتل التي تمارسها هذه الأوساط خارج حدود بلدانها.

إن بعضنا يتمادى في رهانه على ديمقراطية النظام الأميركي، ويزعم أن الأوساط الأميركية الحاكمة مقيّدة بها تماماً، وأنها لا تستطيع تجاوز حدّ معين في تعاملها السلبي مع شعب العراق مثلاً، ويرى أن مصالح العراق تقاطعت مع مصالح الديمقراطية الأميركية وأنه مهما حدث فإن الشعب العراقي سوف يخرج بفضل الاحتلال رابحاً، حيث التقاطع سوف يدمجه لصالحه في اللعبة الديمقراطية الأميركية، إنما في حال نجاته من عدوان الإرهابيين المتخلّفين الذين يمارسون العنف والتخريب، فهل هذا معقول؟!

إنهم يندّدون بالعنف المسلح في فلسطين والعراق، ويتصيّدون بعض الإرتكابات التفصيلية التي لا مفر من وقوعها، ويبنون عليها مواقف معادية للمقاومة المشروعة الواجبة، التي يرون فيها إضاعة لفرصة التقاطع النادرة بين مصالح الشعب العراقي/ الفلسطيني وبين ديمقراطية الأميركيين والإنكليز، وإن في هذا كله، إذا أحسنّا الظن، سذاجة وسطحية لا حدود لهما!

نظام يقوم على الحرب !

والحال أن النظام الأوروبي/ الأميركي، الاحتكاري الربوي، ينهض منذ تأسس قبل خمسة قرون على العمليات العسكرية الحربية المفتوحة، فبالإضافة إلى الوظائف الأمنية، الدفاعية والهجومية، تشكل هذه العمليات العسكرية فرعاً رئيساً من فروع نشاطه الاقتصادي الصناعي والتجاري! صحيح أن الحروب العسكرية تخللت حياة الأمم عبر جميع العصور، لكنها لم تكن أبداً قاعدة أكثر من كونها استثناء كما هو حالها في هذا العصر الأوروبي/ الأميركي، فنظام هذا العصر يقوم أساساً على اقتناص الفرائس، وإن مطالبته بالتوقف عن شنّ الحروب تعادل مطالبة الذئاب بالكفّ عن مهاجمة القطعان! إن إيقاف هذه الحروب المفتوحة على جميع الجهات لا يمكن أن يتحقق بالحوارات الفكرية والمعايير الأخلاقية والإجراءات السلمية! إن المفاوضات ممكنة فقط عندما تكون مدعومة بالقوة المسلحة، واللجوء إلى المفاوضات من دون قوة ميدانية مسلحة أثبتت وجودها، أو بعد تفكيك مثل هذه القوة مقابل الدخول في مفاوضات، هو الانتحار بعينه!

كذلك، فإن ما يتوجب علينا إدراكه هو أن ازدهار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان الاستعمارية تحقق دائماً بفضل المستعمرات التي كانت ترسل إليها فيضاً من الثروات كافياً لقطع الطريق على أية معارضات داخلية خطرة، وقد حدث في الحرب العالمية الأولى أن بريطانيا تحوّلت دفعة واحدة إلى دولة بوليسية تمارس القمع ضدّ الصحافة والأحزاب التي كانت تفضح خفايا الحرب وتعارضها، وها هي الولايات المتحدة تشهد اليوم ظهور الدولة البوليسية السافرة، وهاهي أجهزتها تكمّم أفواه الإعلاميين في العالم عموماً، ولا تتورع عن اغتيال الصحفيين غير المنضبطين على هامش عملياتها الحربية في العراق وفي فلسطين!

التجار المحاربون والجنود المتاجرون!

ولكن هل هناك من لا يزال يجهل ظهور الشركات العسكرية الخاصة، أي خصخصة الحرب، واحتلال هذه الشركات مواقع قيادية في نظام الحرب الأميركية، وأن منطق القطاع التجاري الخاص ومعاييره في الربح هو الذي يفرض نفسه اليوم في ميادين القتال؟ لقد تحقق الاندماج بين الإدارات الحكومية والتجارية والصناعية والعسكرية، ليس في الولايات المتحدة وحدها بل على صعيد الشركات المتعدّدة الجنسيات التي يقودها الرأسمال الأميركي، وقد رأينا نتائج ذلك في الحرب اليوغوسلافية التي خصخصت، والتي كانت أول تنفيذ عملي للمناهج الجديدة التي اعتمدتها واشنطن لتعميم سياسة الخصخصة على جميع القطاعات بما فيها قطاع الحرب، وتحويل القطاع العسكري الأميركي واقتصاده لمصلحة القطاع الخاص مباشرة، وهذا الاتجاه يعني الإعداد لافتعال المزيد من الحروب كي تستمر أعمال الشركات التي أخذت على عاتقها إعداد وتدريب الجيوش في أكثر من أربعين بلداً خلال العقد الماضي! لقد بدأت ميادين القتال بالتحول إلى أسواق تجارية، والعكس بالعكس، وهكذا رأينا في العام ٢٠٠٣ شركة هاليبرتون المتعدّدة الجنسيات، التي يعتبر نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني أحد مديريها ورجالها الكبار، تحصل على عدد من العقود في العراق بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار، ورأينا أكثر من عشرين ألف موظف أرسلتهم الشركات الخاصة إلى العراق لخوض الحرب جنباً إلى جنب مع الجنود، ورأينا الجنود الأميركيين المتطوعين لمدة محدّدة لقاء أجور محدّدة، استثنائية مغرية، يقاتلون إلى جانب موظفي الشركات، وهكذا! فأي تقاطع هذا الذي تحقق بين مصلحة الشعب العراقي والديمقراطية الأميركية، وأي سخف يتضمنه مثل هذا القول، بغض النظر عن موقع قائله ونواياه؟!

خراطيم المرابين تخترق شراييننا!

إن الشركات الأميركية والبريطانية الخاصة، التي فاق عددها العشرات، وفاق عدد موظفيها عشرات الألوف، تحاول غرس خراطيمها عميقاً في تربة أرض العراق وفي جسد شعب العراق، وهي تفعل ذلك بواسطة ما لا يحصى من الوظائف والمهام الاجتماعية والاقتصادية والتقانية محاولة التشبث بشبكة شرايين دماء الجسم العراقي بعد تخديره ديمقراطياً، مثلما يفعل بعض الكائنات الأدنى بفريسته، فهل يتوجب على الفريسة أن تكون مهذبّة، متحضرة، ديمقراطية، وأن لا تبدي أي مظهر من مظاهر المقاومة حفاظاً على التقاطع؟! ولكن المقاومة على جميع الجبهات تحاول، بالطبع، منع الشركات السرطانية المتعسكرة من التمكن والتشبث بالجسم العراقي، وهذا ما يفسّر لنا بعض عمليات اختطاف الأفراد، وبعض عمليات النسف والتدمير، بغضّ النظر عن مدى الدقة والصواب، وهو ما يفسّر لنا الإصرار

على عدم السماح بتشكيل حكومة وقوات محلية موالية للشركات، والإصرار على الحيلولة دون تدفق النفط لصالح الشركات، فهل نعتبر ذلك تخلّفاً وإجراماً بحق التقاطع الحضاري الأميركي العراقي؟ هل نرمي أسلحتنا ونندفع لمساعدة الديمقراطي شارون في بناء جداره العازل؟ وتجدر الإشارة هنا إلى أن شركة «إيرينز إيراك ليمتد» الخاصة هي التي تتولى حماية المنشآت النفطية في محيط خط أنابيب كركوك – جيهان، حيث رسا التلزيم عليها!

ليست أمتنا في موقع الإملاء والاشتراط، أو الإقناع والاختيار، كي تتقاطع أو لا تتقاطع مع المشاريع الأميركية الصهيونية، بل هي في موقع الدفاع عن وجودها الأولي المعرّض للاستئصال، فهي تخوض حروباً لم تسع إليها بل مفروضة عليها، وهذه الحروب الدموية، التجارية الصناعية، خاصية رئيسة من خواص هذا النظام الربوي العالمي الذي تقوده واشنطن، وما يتوجب علينا، أقلّه، هو عدم تمكين المرابين من دمائنا وأرواحنا، وضمان بقائنا على قيد الحياة ريثما يتحقق اجتياز هذه المرحلة الانتقالية الحرجة التي تجتازها البشرية جمعاء.

أية هاوية عميقة أعدّوها للعرب؟

ثمة هاوية عميقة، سحيقة، أعدّت للأمة العربية بجميع مكوّناتها، الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية والشعبية. إن الجميع يبدون كأنما هم يحثّون الخطى نحوها باستقامة، ويظهر الكثيرون عبر أقوالهم وأفعالهم ما يمكن أن يشير إلى أنهم لا يرون الهوّة القادمة المتربصة، أو لا يستشعرون خطرها المهلك، فالحوارات والصراعات تدور وتحتدم حول ما لا يحتل أولوية ولا يشكل ضرورة حاسمة في اللحظة التاريخية الراهنة، بينما يبدو الصمت شبه مطبق والسكون شبه سائد في المواقع والمواقف الضرورية المصيرية التي تقتضي أقوالاً وأفعالاً ملائمة!

أوهام الحكام العرب ومواقفهم!

على الصعيد السياسي الرسمي انشغل الحكام العرب بإسرائيل الصغرى عن إسرائيل الكبرى، ويالها من مأساة مروّعة! إن هاجسهم شبه الوحيد هو كيفية التعامل مع إسرائيل الصغرى للحفاظ على مواقعهم ومصالحهم وذلك بممالأة وموالاة واشنطن. وليت الأمر اقتصر على انشغالهم بالفرع وليس بالأصل، أي بذيل الأفعى وليس برأسها، وليتهم انهمكوا في الإعداد لمواجهة جدّية منطقية مع إسرائيل الصغرى، أو في الدعم الجدّي المنطقي للشعب الفلسطيني الذي يواجهها، بل حدث أنهم انشغلوا بإعداد مشروع قرار رئيسي جمعي يعرض استعدادهم مرة أخرى وأخرى للصلح والتعايش مع إسرائيل الصغرى، دون أن يقرنوا قرارهم بخيار آخر، أي بالتصدي العربي الجمعي لعدوانها في حال رفضها عرضهم، أو بخيار دعم الشعب الفلسطيني الباسل في مواجهته المؤثرة لها!

ليس هذا فحسب! لقد أظهر الحكام العرب أنهم لا يأبهون لضياع فلسطين، فكأنما خطر التدمير والإبادة والابتلاع يقتصر عليها وحدها، أو كأنهم يأملون، بعناية واشنطن، أن يتوقف الزحف التدميري الإبادي عند حدودها، مغفلين المعاني والمدلولات المستجدة لما يجري في العراق، ومبرهنين أنهم يتوهمون أنفسهم طرفاً رابعاً، إزاء الفلسطينيين والعراقيين أولاً، ثم الإسرائيليين ثانياً، فالأميركيين ثالثاً، ويالها من أوهام كافية كتمهيد لأعظم الكوارث!

إبادة أوبيك وإفقار الأمة!

لكن البلاد العربية والأمة العربية، من وجهة نظر إسرائيل الكبرى، هي النفط بالدرجة الأولى (وليست فلسطين سوى ضحية النفط بالدرجة الأولى) وها هي الوثائق الأميركية تؤكد بما لا يقبل الجدل أن حكومة واشنطن، المكوّنة من تجار النفط، وضعت خطط الحرب لاحتلال العراق قبل أحداث أيلول/ سبتمبر من أجل الاستيلاء على نفط العراق، وأن تلك الخطط تضمنت استخدام النفط العراقي لتدمير منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبيك»، التي هي منظمة العرب في المقام الأول، وذلك برفع الإنتاج النفطي العراقي، بعد السيطرة عليه وامتلاكه بالكامل، إلى مستويات ضخمة تفوق حصص منظمة أوبيك، هذا من جهة، ومن جهة ثانية،بعد أن نجحوا في احتلال العراق وإن لم ينجحوا في السيطرة على عمليات إنتاج نفطه، فإن القادة الأميركيين الذين خططوا للاحتلال، سواء أكانوا يهوداً

أم غير يهود، انتقلوا اليوم إلى مواقع قيادية عالمية أخرى لمتابعة عمليات ما بعد احتلال العراق، وهي العمليات التي لن تقتصر على تدمير منظمة أوبيك وتحويل الدول العربية النفطية إلى دول فقيرة، بل سوف تسعى للهبوط بسوية حياة شعوب الأمة العربية عموماً إلى الدرك الأسفل من البؤس الروحي والنفسي والعقلي والجسدي، تحت عناوين برّاقة ظاهرها الشفقة والعون وباطنها الدمار والموت! إنهم يريدون إعادة تربية أمتنا وتحقيق تحضّرها، وذلك بإلزامها طوعاً أو كرهاً بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فماذا يقصدون بالضبط؟

وولفويتز هو شايلوك المعاصر!

لقد ندبوا بول وولفويتز، نائب وزير الحرب الأميركي، لاحتلال منصب رئيس البنك الدولي، وهو المخطط الرئيس لاحتلال العراق، حيث من موقعه القيادي العالمي الجديد سوف يتمكن من تنظيم اتجاه برامج تمويل التنمية العالمية تنظيماً حربياً يتكفّل بتدمير الشعوب عموماً والعرب خصوصاً! فمن المعروف تاريخياً أن البنك الدولي في تعامله مع الأمم يشترط على زبائنه، دائماً وبحزم، التحرّر من السياسات الوطنية، وإطلاق الحرية الكاملة لاقتصاد السوق، ورفع الدعم الحكومي عن قطاعات التموين والصحة والتربية والتعليم خاصة، وإفساح المجال على أوسع نطاق لخبرائه يستطلعون البلد من جميع النواحي المادية والبشرية، من حيث ثرواته المستخرجة والكامنة، ومن حيث قواه العاملة العضلية والفكرية، على أن يتحقق ذلك كله في مناخ من التعدّدية والحرية والديمقراطية على الطريقة الأميركية، أي في مناخ من الفلتان الذي لا ضابط له، فتهبط الأمة بسرعة رهيبة إلى هاوية من البؤس والخبل لا قاع لها، مثلما هو حال بعض الدول العربية اليوم، وإنها لمهمة تليق حقاً بالصهيوني بول وولفويتز، شايلوك المعاصر!

نواقص فادحة وآمال عريضة!

بينما الحكام العرب في مواقفهم الرسمية على هذا الحال، وكذلك مواقف القوى والمؤسسات شبه الرسمية، المعنية بمصالحها الضيقة والدائرة في فلك الحكام، فإن مواقف بعض القوى والمؤسسات والهيئات غير الرسمية يبدو متقاطعاً ومتناغماً معها في المحصلة، وإن هو بدا كأنه يناقضها في الخطاب السياسي، حيث هذا البعض منشغل بكليته، وياللعجب، في الكيفية التي تمكنه من ترتيب البيت الداخلي ديمقراطياً، مديراً ظهره لخطر الدمار الشامل والإبادة العامة والمقاومة الباسلة، أي أنه سرعان ما سيلتقي في نقطة ما قادمة ببول وولفويتز، شاء أم أبى وأحبّ أم كره!

تبقى القوى والهيئات والمؤسسات المنخرطة في المقاومة، لكنها، مع الاحترام العميق والانحياز الطبيعي لها، لا تزال تظهر نقصاً في الإلمام بحجم الحرب التاريخية التي تخوضها، فهي لا تعبّر بما يكفي عن رؤيتها لخمسة قرون من السيادة الأوروبية الأميركية العالمية، وهي تبدو كأنها لا تأخذ بالاعتبار شبكة النظام العالمي المتكاملة المسيطرة عالمياً منذ قرون، وهذه النواقص الأساسية الفادحة وغيرها تعبّر عن نفسها في الخطابات السياسية والعمليات العسكرية التي تبدو مفتقرة للبعد الإنساني الأممي، وإن توفر البعد الوطني القومي، فالانتصار المطلوب والمرجو من أمتنا بالذات يفترض أن يأتي فعلياً حقيقياً لا شكلياً صورياً، الأمر الذي يشترط أداءً إنسانياً وخطاباً أممياً، بحيث يجد فيه كل إنسان منصف، حتى الإنسان الإنكليزي واليهودي، ما يعنيه وما يناسبه، ويجد المكان الذي يصبو إليه سواء في مقاومتنا اليوم أم في نصرنا غداً.

برنامج فينكس لم ينجح في العراق

منذ صادقت إدارة بوش على التصعيد باللجوء إلى حرب القوات الخاصة السرية، وحتى يومنا هذا، سقط ما ينوف على مائة ألف شهيد عراقي، وبلغت عمليات الإبادة ذروتها بتدمير مدينة الفلوجة وقتل وتشريد أهلها جميعاً، واليوم تشير بعض الدلائل إلى أن الأميركيين يعدّون لمدينة الرمادي، تحت جنح الظلام والصمت، ما أعدّوه لمدينة الفلوجة، بينما توجّه الأنظار إلى أماكن أخرى غير أساسية وتشغل الأذهان بأمور أخرى ثانوية!

لقد صادق بوش على التصعيد في خريف العام ٢٠٠٣، أي بعد أشهر من بداية احتلال العراق، وكان ذلك يعني اللجوء إلى ما يسمى «برنامج فينكس» الذي طبق في فيتنام ضدّ القرى والمدن تحت شعار: الاصطياد الوقائي للبشر! وفينكس هو الاسم الحركي للعمليات التي نفذتها القوات الأميركية الخاصة بالاعتقال العشوائي والقتل العشوائي على أوسع نطاق، مع إحراق المدن والقرى وتدمير المحاصيل، تحت حجة مكافحة المتعاطفين أو المتعاونين مع المقاومة! وكان اختيار الأهداف يعتمد بالدرجة الأولى على اقتراحات ضباط جيش فيتنام الجنوبية العميل، وقد خرج البرنامج عن نطاق السيطرة، فقتل أكثر من أربعين ألف من الفيتناميين ما بين الأعوام ١٩٦٨-١٩٧٢ معظمهم لا علاقة مباشرة لهم بالعمليات الحربية!

الفشل في اختراق المقاومة!

بعد أن تأكد للإدارة الأميركية خطأ توقعاتها، وأن استقبال العراقيين لقواتها عام ٢٠٠٣ لن يكون مثل استقبال الفرنسيين لقواتها عام ١٩٤٤، سارعت تتلافى النواقص الفادحة في نوعية جنودها وعتادها، وقال أحد المسؤولين في البنتاغون يومئذ: لدينا قوات تقليدية كبيرة، وهي أهداف سهلة للمتمردين، وما نفعله لا جدوى منه! وبعد التوصية بأسلوب أميركي بديل وفعال صادق بوش على التصعيد باللجوء إلى برنامج فينكس، وباستخدام قوات المارينز!

لكن أحد المسؤولين السابقين في القوات الخاصة حذّر يومئذ من أن لاصطياد الرؤوس مشكلة، هي أنك يجب أن تكون على يقين من أن الرؤوس التي تصطادها هي الرؤوس الصحيحة! وقال أن قيادة المتمردين العراقيين تعتمد في تخطيطها للهجمات، كما يبدو واضحاً، على الاتصال الشخصي المباشر، وهو ما يجعل المقاومة منيعة أمام وحدات المارينز، وأمام الاستخبارات الأميركية التي تعمل على اختراق المكالمات الهاتفية! أضاف: هؤلاء الأشخاص أذكى من أن يقتربوا من الهواتف النقالة وأجهزة الاتصال بالراديو، فهم يعتمدون وسائل الاتصال البشرية! وقال مسؤول أميركي آخر في تبرير التحول إلى برنامج فينكس: إذا رأيت مقتل بعض رجالك فسوف تتغيّر الأمور. لقد قمنا حتى الآن بالعمل على الطريقة الأميركية. كنا الشخص الطيب، والآن سنكون الشخص الشرير، فالأعمال الشريرة هي التي تغير مجرى الأحداث! وقال مسؤول ثالث يعمل مستشاراً في البنتاغون: المشكلة هي أننا لم نخترق الأشرار بعد، والمسألة مثل محاولة اختراق الفيتكونغ (في فيتنام) وهو الاختراق الذي لم نحققه أبدا!

التورط يتفاقم بعد عامين !

لقد بدأ تنفيذ برنامج فينكس في العراق منذ أواخر عام ٢٠٠٣، بالاعتماد على القوات الخاصة (المارينز) التي توسعت كثيراً في عهد بوش، وبلغت ميزانيتها ٦.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، أي بزيادة ٣٤٪ عن عام ٢٠٠٣، وفاق عددها ٤٧ألفا، وتوقع مسؤول أميركي أن هذه الوحدات الصغيرة سوف تقوم بالعمل أفضل من وحدات الجيش النظامي الكبيرة، وأن عملياتها ستكون واسعة ومتصاعدة في اصطياد الرؤوس، وذلك من الناحية التقنية لا يعتبر اغتيالا، بل عمليات حربية اعتيادية!

لقد كان الهدف المركزي لذلك التصعيد هو تفكيك المقاومة، فجرى التعاون بين أميركا والكيان الصهيوني في مجال التدريب على كيفية التفكيك، ولخص ضابط مخابرات إسرائيلي المهمة بقوله: أن الإسرائيليين حثّوا الأميركيين على محاكاة وحدات الكوماندوز الإسرائيلية، التي تعمل في الخفاء داخل الضفة والقطاع، وأنه –حسب الرؤية الإسرائيلية– يجب أن تتعلم القوات الخاصة الأميركية كيف تشكل شبكة من المخبرين!

غير أن ذلك التحوّل الرهيب في العمليات العسكرية الأميركية لم يحقق نتائج حاسمة وواضحة بعد مرور عامين على الاحتلال، بل إن القوات الأميركية تبدو في حالة تورط مستمر ومتفاقم، على الرغم مما فعلته في مدينة الفلوجة التي تحوّلت إلى أنقاض! وكمظهر من مظاهر التورط المتفاقم المستمر فإن الأميركيين يطبقون الآن، في الفلوجة، برنامج القرية الاستراتيجية (الفيتنامية) مرة أخرى! فحسب صحيفة بوسطن غلوب تدفع القوات الأميركية أهالي الفلوجة إلى ما يسمى مراكز معالجة المواطن، من أجل إعداد قائمة بيانات حول هوياتهم، وسوف يستلم الأهالي بطاقات يضعونها على صدورهم تبين عناوين بيوتهم طوال الوقت، وسوف تنقلهم الحافلات إلى المدينة المدمرة لتنظيمهم في فرق تشبه الفرق العسكرية، ولتناط بهم أعمال البناء وإخلاء الأنقاض، أي أنهم سوف يجبرون على تنظيف مخلفات جرائم الأميركيين في مدينتهم!

كراهية أشدّ ومقاومة أوسع !

يقول ضابط الاستخبارات الليفتنانت كولونيل جيف بيلون لصحيفة بوسطن غلوب أن محاولات سابقة جرت لكسب ثقة العراقيين الذين يرتابون في مقاصد الولايات المتحدة، لكن تلك المحاولات عكست ما اعتبروه ضعفا! لقد كنا نسألهم: ما هي احتياجاتكم؟ ما هي احتياجاتكم العاطفية؟ وما إلى ذلك من أسئلة تصلح لبرنامج «اوبرا وينفري» التلفزيوني، بينما هم يريدون أن يعرفوا فقط العشيرة المسيطرة ليقولوا لها نحن معك! وهكذا فنحن نحتاج أن نكون العشيرة المحسنة المسيطرة! علينا أن نقول لهم: هذه هي القواعد! وعلينا أن نكون حازمين وعادلين، وهكذا يتحقق الاستقرار!

إن الكولونيل بيلون لايدرك – كما كتب كورت نمو – أن معظم العراقيين سوف يستمرون في كراهية الولايات المتحدة، وأن هذه الكراهية سوف تبعث القوة أكثر فأكثر في المقاومة، فكيف يمكن أن يكون عدلا واحتراما ذبح أكثر من مائة ألف عراقي، وتدمير مدينة الفلوجة، واصطياد النساء والأطفال الجوعى برصاص القناصة، واستخدام قنابل النابالم المحرّمة دوليا، والقنابل الانشطارية والفسفورية، وقذائف اليورانيوم المنضب، وقتل الأطباء والمرضى، وسحق الجرحى تحت عجلات الدبابات؟!

يقول كورت نمو في مقالته «خطة البنتاغون الجهنمية» أن الخطة التي دبرّت للفلوجة، والتي يدبّر مثلها لمدن أخرى، سوف تفشل فشلاً ذريعاً كما فشل برنامج القرية الاستراتيجية في فيتنام، وأنه إذا كان البنتاغون يعتقد أنه يستطيع منع المقاومة من الدخول إلى المدن وإجبارها على الاتجاه إلى الصحراء، حيث يصفيها بسهولة وانتظام بواسطة طائراته ومدفعيته، فإنه واهم وهماً خطيراً، فلن يوقف المقاومة في العراق إلا قتل كل مواطن في سن التجنيد، وتعكس هندسة مذبحة الفلوجة أن البنتاغون يفكر في إمكانية ذلك!

حرب العراق وفناء العالم أو حياته!

خلافاً لما توحي به الظواهر العالمية، السطحية على ضخامتها وفظاعتها، فإن التغيير في أوضاع العالم لصالح الأمم لم يكن في أية مرحلة مضت أكثر وضوحاً وضرورة وقرباً مما هو عليه اليوم، ولا يغيّر في هذه الحقيقة الصخب والضجيج والغموض السائد والبلبلة الواسعة النطاق، وإنه لمن الممكن تقديم ما لا يحصى من البراهين التي تؤكد أن البشرية توشك أن تدخل، بل لعلها دخلت، مرحلة الانتقال التي تفصل بين العصر الحالي وبين العصر التالي، وأن العالم يوشك أن يتغيّر كما يفترض، حيث احتدام الأزمات وتعاظم الانتهاكات، وشدّة العويل والصراخ، تؤكد جميعها ذلك ولا تنفيه!

نضوب الذهب وزوال الغابات!

في عام ١٩٨٩ أعلن أن مخزون الذهب في مناجم جنوبي أفريقيا يبلغ ١٥ ألف طناً، وأنه سوف يستخرج حتى آخر ذرة على مدى ربع القرن القادم، أي حتى عام ٢٠١٥، ولكي نرى ما يعنيه ذلك على الصعيد الدولي نذكر أن حجم هذا الذهب يشكل ٤٩٪ من المخزون العالمي الإجمالي، ويشكل ٦١٪ من احتياطي الدول الصناعية الثرية، و٤٥٪ من كمية الذهب المتداولة سنوياً في أسواق العالم!

وفي العام القادم نفسه ٢٠١٥، الذي سوف ينضب فيه ذهب جنوبي أفريقيا، يفترض أن تزول الغابات الاستوائية من الوجود، حيث أكثر من ٢٠ مليون هكتاراً منها ينقرض سنوياً، وبهذه الوتيرة يمكن أن يصبح الافتراض واقعاً في العام ٢٠١٥، أما الذي سوف يترتب على زوال الغابات الاستوائية فهو مدمّر على الصعيد العالمي: انقلابات سلبية خطيرة في نظام الأمطار، وشيوع الجفاف والتصحّر، وتوالي الفيضانات المدمّرة، وتدهور المناخ، ونقص المياه نقصاناً فادحاً، وتدنّي خصوبة الأراضي، وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى حدّ مريع، وانقراض كثير من الكائنات الحيوانية والنباتية انقراضاً سريعاً وعلى نطاق واسع، ونحن نرى اليوم بالعين المجرّدة بدايات حدوث كل ذلك!

هل سنعيش أم سنفنى؟

في العام ٢٠٠٠ وصل عدد الجياع في العالم إلى ١٣٠٠ مليوناً، هلك منهم مئات الملايين، بينما كان عدد الجوعى في عقد الثمانينات الماضي حوالي ٥٠٠ مليوناً هلك منهم سنوياً عشرات الملايين! وفي العام نفسه ٢٠٠٠ كان عدد الأميين في العالم أكثر من مليار إنسان، أي أكثر من ٢٠٪ (بالمناسبة، الأميون العرب اليوم ٢٠٪!) وعدد العاطلين عن العمل في جنوبي العالم فقط حوالي ٩٠٠ مليوناً، و هذه الأرقام الرهيبة زادت اليوم بالطبع، وبينما كان الفارق في متوسط الدخل للفرد الواحد بين دول الشمال والجنوب يقدّر بأربعين مرة في عقد الثمانينات فإن هذا الفارق قد ازداد اليوم، وهو في ازدياد مستمر!

وفي حال حسن النية ببرامج النمو التي يسهر المرابون الظالمون على تحقيقها، وفي حال أخذت هذه البرامج باعتبارها ردم الهوة وإن على المدى البعيد، ففي ظل وتائرها السائدة اليوم في العالم سوف يحتاج تساوي متوسط الدخل الفردي العالمي ما بين ألفين إلى أربعة آلاف عام كي يتحقق طوعاً!

غير أن الفارق لا يسير في اتجاه تقليص الهوة بل في اتجاه توسيعها! وعندما طرح الرئيس الكوبي كاسترو سؤاله الرهيب على دول عدم الانحياز في مطلع الثمانينات: هل سنعيش أم سنفنى! كان محقاً ودقيقاً بالطبع.

أكذوبة التجارة الدولية الحرة!

إن واشنطن وحليفاتها يتحدثون ويعملون طوال الوقت من أجل تعميم اقتصاد السوق ومن أجل التجارة الحرّة، غير أن اقتصاد السوق الذي يقصدونه هو اقتصادهم، وحرية التجارة التي يريدونها هي حريتهم وحدهم، وهاهي واشنطن تفرض تعرفتها الجمركية على وارداتها من دول العالم الثالث متجاوزة بها عشرين ضعف ما تفرضه على حليفاتها الثريات! وبالمقابل، فإن أحداً لا يستطيع معاملتها بالمثل، أو لا يجرؤ، خوفاً من العقاب الذي قد يبلغ حدّ التدمير الشامل!

إن سدس العالم من الدول الثرية ينفق سنوياً ٣٠٠ مليار دولار لدعم منتجاته الزراعية، ولتأمين سيطرتها على السوق الدولية عموماً، وبالفعل فإن هذه المنتوجات المدعومة من حكوماتها تغلق الأسواق بشبه إحكام أمام منتجات بلدان الجنوب، فأية تجارة حرة هذه التي يتشدّق بها الأميركيون وحلفاؤهم؟

الكنز العراقي ولصوص النفط!

في ميدان الطاقة تستهلك الولايات المتحدة الأميركية اليوم لوحدها ٢٦٪ من منتج النفط العالمي! إنه نهم وشراهة وتبذير وتبديد لا مثيل له، حيث الفرد الأميركي الواحد يستهلك من النفط إثني عشر ضعف ما يستهلكه الفرد الواحد في جنوبي العالم! وهذا التبذير المتلاف الوحشي يهدّد بنضوب سريع لاحتياطات النفط العالمي، وهو المورد الحيوي الاستراتيجي غير القابل للتجدد، يقوم بارتكابه الأميركيون الذين لا يتجاوز تعدادهم ٥٪ من سكان العالم!

غير أن النفط ليس سلعة تجارية فحسب، بل سلعة استراتيجية يتوقف عليها مصير الحياة القائمة من جهة، ويحقق التحكم بها التحكم بالعالم أجمع من جهة أخرى، وإن هذا ما يفسّر لنا بالدرجة الأولى أسباب احتلال العراق! وبالطبع، فإذا كان النفط أداة للسيطرة العالمية فليس ثمة دولة تسيطر عليه كالولايات المتحدة!

وباحتلالها للعراق وضعت واشنطن يدها على المصدر الأعظم من مصادر النفط في العالم، فالعراق الذي ينتج مليوني برميل يومياً مؤهل لرفع إنتاجه إلى ستة وثمانية أضعاف هذا الرقم، وهو كنز تتشبث به واشنطن كما يقول الباحث الأميركي روبرت دريفوس، وهذا الكنز يمكنّها من السيطرة على العالم، ولذلك تعتبر إدارة بوش كل دعوة للانسحاب من العراق في مستوى الخيانة!

الصين ضحية احتلال العراق!

يوجد في السعودية والعراق معاً ما يعادل تقريباً نصف مخزون العالم من النفط، وهذه النسبة قابلة للزيادة بسبب استهلاك الدول النفطية لاحتياطيها، كما هو الحال في الولايات المتحدة وغيرها، والولايات المتحدة لا يهمها استكمال احتياجاتها النفطية من السعودية والعراق فحسب، وكهدف أساسي، بل يهمها السيطرة على العالم بالسيطرة على نفط العرب وغيرهم، وقد أكّدت ذلك صحيفة الواشنطن بوست حين قالت أن الصين ركّزت انتباهها على العراق قبل الاحتلال، وتطلعت إلى المساهمة

في مزيد من تطوير إنتاجه النفطي، وعملت على رفع الحصار الطويل عنه، لكن الاحتلال الأميركي جاء لينسف مصالح الصين ومشاريعها المستقبلية، فأخرجت من العراق وتقهقرت في المنطقة عموماً، واشتدت مخاوفها من نجاح الولايات المتحدة في حرمانها من مصادر الطاقة، فانطلقت تبحث بدأب في أماكن أخرى عن علاقات دولية جديدة، لأن حاجتها إلى النفط سوف تبلغ حوالي ١٣ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥، أي أكثر من إنتاج السعودية اليومي بخمسة ملايين برميل، ولذلك نراها تبحث في كل مكان عن النفط، من السودان إلى فنزويلا إلى آسيا الوسطى إلى إيران، وأينما توجهت تجد الولايات المتحدة لها بالمرصاد، تعترض طريقها وتدمّر البلدان التي تتعاون معها، كما هو الحال في السودان أيضاً! وهكذا فإن الصين كانت بدورها هدفاً وضحية لاحتلال العراق!

روح النظام الأميركي، وخرافة المحافظين الجدد!

يشترط العمل السياسي العام إلماماً كافياً بالتاريخ، فنحن لا نستطيع تفسير الأحداث الراهنة والتعامل معها بطريقة أقرب إلى الصحة من دون هذا الإلمام الذي يعطينا فكرة عن الكيفية التي جعلت الأوضاع تؤول إلى ما هي عليه اليوم. إن الجهل بالتاريخ يجعلنا نصدّق، على سبيل المثال، أن أخطاء وأفعال النظام العراقي هي وحدها التي تسببت باحتلال العراق، وأن ذلك ما كان ليحدث لولا تلك الأخطاء والأفعال، ويجعلنا نقتنع أن ما أقدم عليه جورج بوش ما كان ليقدم عليه بيل كلينتون.. الخ، أما إذا عدنا إلى الوقائع التاريخية المتوالية فسوف نجد الرئيس الأميركي جون كوينسي آدامز يصرّح في عام ١٨٤٢ بما يلي:

إن الالتزام الأدبي بإجراء مبادلات تجارية بين الأمم يرتكز كلياً وبصورة حصرية على التعاليم المسيحية التي تطلب منا أن نحب قريبنا كما نحب أنفسنا، لكن الصين، وهي أمة ليست مسيحية، لا تستشعر الارتباط بالتعاليم المسيحية، فنظامها شرس ومعاد للمجتمع، والمبدأ الأساسي للإمبراطورية الصينية مبدأ معاد للتجارة، فهو لا يعترف بوجوب إجراء مبادلات تجارية مع بلدان أخرى. لقد حان الوقت لوضع حدّ لهذا التعدّي الفظيع على حقوق الطبيعة البشرية وعلى المبدأ الأساسي لحق الأمم!

لقد قيل هذا الكلام الفظيع قبل أكثر من قرن ونصف، قبل الحرب الأهلية الأميركية التي جعلت الولايات المتحدة دولة موحدة وقوية، وما كان رفض حكومة الصين للتبادل التجاري، الذي يتحدث عنه الرئيس الأميركي بغضب ويهدّد بمعالجته عن طريق الحرب، سوى رفضها إدخال الأفيون إلى الصين من قبل الأنكلوسكسون البريطانيين والأميركيين! إن الصين، التي مارست التجارة قبل ظهور بريطانيا والولايات المتحدة بآلاف السنين، تصبح شرسة ومعادية للمجتمع، أي إرهابية، ليس لأنها تحاول حماية مجتمعاتها من سموم الأفيون الأنكلوسكسوني، بل لأنها لا تستشعر الارتباط بالتعاليم المسيحية! وفي ما بعد، وقف ممثل ولاية انديانا في مجلس الشيوخ، السناتور البرت بيفردج، وألقى خطاباً رسمياً جاء فيه:

"إن الله لم يهيئ خلال ألف عام الشعوب الناطقة بالإنكليزية كي تتأمل نفسها بكسل ودون طائل، فقد جعلنا أساتذة العالم كي نتمكن من نشر النظام حيث تسيطر الفوضى، وجعلنا جديرين بالحكم كي نتمكن من إدارة الشعوب البربرية والهرمة، ومن دون هذه القوة سوف يعمّ العالم مرة أخرى الظلام والبربرية. لقد اختار الله الشعب الأميركي من دون سائر الأجناس كشعب مختار كي يقود العالم أخيراً إلى تجديد ذاته"!

وفي عام ١٩٣٨، عشية الحرب العالمية الثانية التي جعلت واشنطن في موقع القيادة الأول للنظام الربوي العالمي، صرح الأميركي والتر ليجان بما يلي:

- " سوف نشاهد في عصرنا هذا بزوغ فجر يتحقق فيه وجود قوة جديدة مقدّر لها أن تخلف روما (القديمة) وبريطانيا. إنني أشير طبعاً إلى الولايات المتحدة الأميركية. وإنه لمن الأفضل لها أن تلعب هذا الدور بمعرفتها من أن تساق إليه. ورغم أن الكثير من الأميركيين قد يبغضون هذا الدور فإنهم لا

يستطيعون رفض القيام به. إن عظمتهم ومكانتهم وقوتهم بين شعوب الأرض تجعل من المحتم عليهم قبول ما هو مقدّر لهم"!

وهكذا، بالعودة إلى هذه النصوص التاريخية، وإلى تاريخ الولايات المتحدة الحقيقي، نعرف أن الرئيس بوش في احتلاله للعراق، وفي تمكينه للمرتزقة الصهاينة خدم الولايات المتحدة في فلسطين، لا يفعل شيئاً جديداً من بنات أفكاره على الإطلاق، بل يواصل ما بدأه أول مستوطن إبادي وضع قدمه على أرض القارة الأميركية قبل خمسة قرون!

السلسلة التي تربط المغرب بالمشرق !

ما بين العامين ١٨٠١-١٨١٦ تعرضت بلدان المغرب العربي الأربع، جميعها على التوالي، لعدوان السفن الحربية الأميركية، وحدث ذلك في معرض المزاحمة الضارية بين واشنطن ولندن على تجارة الأفيون الذي كانوا يشحنونه إلى الصين، ووقعت تلك الاعتداءات الأميركية بهدف إرغام دول المغرب العربي على توقيع اتفاقيات تمكّن السفن الأميركية من استخدام موانئها دون غيرها أو أكثر من غيرها، ومن المثير أن تلك العمليات الحربية سجّلت وخلّدت في الأبيات الأولى من نشيد مشاة البحرية الأميركية التي تقول: من تلال موتيسوما إلى سواحل طرابلس/ في السماء وفي الأرض وفي البحر/ خضنا معارك الوطن! لقد أقنعوا جنودهم أنهم يخوضون معارك الوطن بينما هم يخوضون معارك تجار الأفيون! واليوم، يقنعون جنودهم في العراق أنهم يخوضون معارك الدفاع عن الولايات المتحدة، بينما هم يخوضون معارك تجار النفط والسلاح والمخدّرات!

على أية حال، ترتّب على تلك العمليات الحربية ضدّ بلدان المغرب العربي اتخاذ قرار بتشكيل أسطول بحري دائم الحضور في البحر الأبيض المتوسط منذ عام ١٨٢٠، وأرغمت إسبانيا، مثلما ترغم اليوم، على تخصيص مرفأ «ماون» في جزر البليار كقاعدة دائمة لذلك الأسطول الذي كان نواة الأسطول السادس المعاصر! وهكذا فإن تواجد الولايات المتحدة في المتوسط ظل متواصلاً منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومترافقاً مع عملياتها الحربية ضدّ البلاد العربية، وهي منذ ذلك التاريخ كانت تتطلع إلى السيطرة على هذه البلاد، وإلى جعل فلسطين مستوطنة صهيونية، ويجب أن يكون واضحاً تماماً أن ما يفصل بين الولايات المتحدة والسواحل الغربية للوطن العربي هو المحيط الأطلسي فقط، فهي إذا ما نزلت على تلك السواحل حققت هدفين في آن معاً: الأول هو انفتاح الطريق أمامها إلى أقاصي المشرق، والثاني هو محاصرة الأوروبيين في الشمال وحرمانهم، أو التحكم بعلاقاتهم مع بلدان أفريقيا وأسيا إلى حدّ كبير، فمضيق جبل طارق هو من أهم الممرات البحرية الدولية، ومن أهم الثغور العربية، وخمس التجارة الدولية تمرّ اليوم عبر هذا المضيق، ولنلاحظ أن الولايات المتحدة تضع يدها منذ زمن طويل على هذا الثغر وعلى بقية الثغور العربية (السويس، وباب المندب، وهرمز) وقد رأينا قواتها تتدفق نحو العراق عبر هذه الثغور جميعها من دون أن يعيقها عائق!

العراق وتحشدات جبل طارق !

قبيل احتلال العراق زادت الولايات المتحدة من حجم تحشداتها في مضيق جبل طارق، فأضافت أحد عشر سفينة حربية، وفرقاطة مطوّرة، وخمس مدمّرات، وعدد من الغواصات، إضافة إلى التواجد المسبق للبارجة ترومان التي تحمل ٨٥ طائرة مقاتلة، وحوامتين وأكثر من خمسة آلاف جندي، كل هذا إلى جانب الأسطول السادس المخصص أصلاً لمنطقة البحر المتوسط، وبرّرت يومئذ هذه التحشدات الإضافية بالقلق من إمكانية وقوع «عمليات إرهابية» يجب الحيلولة مسبقاً دون وقوعها، لكننا رأينا

كيف أن التواجد العسكري الأميركي مستمر ومتواصل منذ مطلع القرن التاسع عشر، الأمر الذي يعني أن «الإرهاب» كان قائماً طوال الوقت، متمثلاً بأية محاولة لمقاومة التوسع والهيمنة الأميركية، ليس هذا فحسب، بل إن الصحف تحدثت عشية احتلال العراق عن إبرام اتفاقية جمركية مع إسبانيا تلزم مدريد بالسماح للموظفين الأميركيين أن يفتشوا الناقلات التي ترسو في بعض الموانئ الإسبانية، وذلك بحجة الوقاية من هجمات إرهابية، و المعتقد أن الاتفاقية سلاح حربي مهمته التحكم بالتجارة الدولية، وبإرباكها أو تعطيلها لصالح العمليات الحربية الأميركية في العراق!

لقد كانت تلك الإضافات الحربية في جبل طارق عملاً يتراوح بين إحكام الحصار الدائم، المستمر منذ مطلع القرن التاسع عشر، وبين الاستعداد لعمل عسكري جديد، وبالطبع كان احتلال العراق هو السبب الرئيس لتلك التحشدات الإضافية، حيث لا يمكن أن يكون مثل هذا الإحتلال سوى فصل من حرب عالمية، غير أن أجهزة الدعاية والتعبئة الحربية النفسية ذهبت بالكثيرين بعيداً جداً عن حقيقة ما يجري، فمثلما اعتبرت قضية فلسطين قضية شعبين يتنازعان السكن في مكان واحد لا يتسع لكليهما، وأن اليهود هم الأحق تلمودياً بهذه السكنى، مع أن المسألة ليست كذلك على الإطلاق، اعتبرت أيضاً قضية العراق قضية أخطاء وأفعال نظام مستبد لولاها لما حدث الاحتلال، وهو المقرّر مثل غيره منذ نهضت الولايات المتحدة، والذي أصبح قيد التحقيق منذ احتلت فلسطين، ولا يغيّر شيئاً في النوايا التاريخية ضدّ العراق لو أنه كان محكوماً من قبل إدارة موالية وديمقراطية على الطريقة الأميركية!

التضحية بالإدارة لصالح النظام !

عندما يتعرض النظام الأميركي بمجمله، في جميع عهوده، لخطر الانكشاف كما حدث في العراق، وللظهور على حقيقته، نظاماً ربوياً عدوانياً، إبادياً واستيطانياً، تسارع الأجهزة إلى إلقاء المسؤولية على عاتق الرئيس، أو الإدارة، أي على عاتق الموظفين المأمورين، وكثيراً ما يضحى بهم للتكتم على حقيقة النظام، وفي هذا السياق، كالعادة، ازدحمت أجهزة الإعلام بالأخبار التي تتحدث عن غرابة أطوار الرئيس الأميركي، وجهله، ومسؤوليته عن تردّي أوضاع السياسة الأميركية في العراق، ولعل كتاب ريتشارد كلارك (ضدّ جميع الأعداء) هو المثال الأبرز على ذلك، حيث يحتل اليوم الدرجة الأولى في سلّم مبيعات الكتب في الولايات المتحدة.

لقد عمل ريتشارد كلارك في البيت الأبيض، على مقربة من سبعة رؤساء جمهوريين وديمقراطيين، ولحوالي ربع قرن بصفته خبيراً في شؤون ما يسمى بالإرهاب، فهو متخصص في هذا الميدان وحده، لا فرق عنده بين أن يكون رئيسه من هذا الحزب أو ذاك، ولا بين أن يكون «الإرهابي» شيوعياً أو قومياً أو إسلامياً، فصفة «الإرهاب» مصطلح يطلق على كل من يقاوم سياسات الولايات المتحدة، وصفة «الإرهاب» يمكن أن تطلق على شخص، أو حزب، أو نظام حكم، أو شعب بأكمله! إن ريتشارد كلارك مجرّد موظف محترف في خدمة استراتيجية تاريخية. غير أن هذا الموظف الكلاسيكي واجه مشكلة أخرجته عن طوره، حين وقع ذلك الحدث الجديد والفريد في نوعه، وهو الهجمات ضدّ نيويورك وواشنطن في ٢٠٠١/٩/١١، فبصفته خبيراً متمكناً في شؤون «الإرهاب» كان على ثقة تامة أن تنظيم القاعدة هو من نفّذ تلك الهجمات التي اعتبرها كلارك بمنزلة كارثة قومية أميركية، وبالتالي فمن البداهة أن تعلن الحرب ضدّ هذا التنظيم حصراً وتحديداً، وإذا بالرئيس الأميركي يترك تنظيم القاعدة إلى حدّ كبير، ويتوجه بكليته نحو العراق الذي لا علاقة له بتاتاً –حسب كلارك– بتلك الهجمات! وهكذا، في آذار/مارس ٢٠٠٣، أي مع بدايات عملية احتلال العراق، غادر كلارك البيت الأبيض، مقالاً

أو مستقيلاً، وانطلق يعلن على الملأ أن بوش ضلّل العالم، وأضاع فرصة نادرة للقضاء على تنظيم القاعدة، بل ترك هذا التنظيم طليقاً وهو الخصم العنيد القوي، لينمو باضطراد ويتحول إلى تهديد جدّي بأكبر مما حدث في ٢٠٠١/٩/١١!

احتلال العراق في عهد كلينتون!

يريد ريتشارد كلارك، في كتابه وفي تصريحاته، التأكيد على أن إدارة بوش ليست أهلاً، وأنها أخطأت عن جهل حين تركت تنظيم القاعدة وتوجهت إلى العراق، وهذه الطروحات تلقى اليوم رواجاً واسعاً في الولايات المتحدة وفي العالم، غير أن ديك تشيني نائب الرئيس وكوندااليزارايس مستشارة الأمن قالا أن كلارك هو من كان غير أهل، وغير منتبه للأولويات، لأنه خارج حلقة الإدارة، وشخصية ثانوية ليست متصلة بالشؤون الاستراتيجية التي تعالجها الحلقة! ونحن نرى أن هذا القول هو الصحيح بالفعل، وليس من شك أن كلارك مدين للمقاومة العراقية في إيصال صوته وفي شهرة كتابه، فلو أن احتلال العراق أخذ المنحى المقدّر له من قبل الإدارة الأميركية لكان كلارك نسياً منسياً لا يسمعه ولا يذكره أحد، والمنحى المقدّر من قبل الإدارة هو أن يكون احتلال العراق، المضمون دون أية مقاومة، الخطوة المفتاح التي سوف يليها بالراحة التامة انسياح تلقائي، شرقاً وغرباً، يشمل بلدان المغرب العربي على الأطلسي حتى الأرخبيلات الأندونيسية في المحيط الهادي وما بينهما، أي جميع البلدان العربية والإسلامية، فأي أثر سوف يبقى عندئذ من تنظيم القاعدة أو غيره في جميع هذه الأصقاع؟ غير أن الاندفاع نحو التنفيذ تعثر منذ لحظاته الأولى، ثم بدأ يراوح في مكانه مرتبكاً ومتخبطاً، فكانت تلك مفاجأة جعلت من الضروري، احتياطاً، إلقاء تبعة المشروع بمجمله على عاتق إدارة بوش في حال فشله وتأجيل تنفيذه إلى حين!

ولكن هل يعقل أن أحداً يعجز فعلاً عن الربط بين الحصار الطويل للعراق على مدى أكثر من عشر سنوات وبين الاحتلال؟ وبناء على ذلك أليس التحوّل البديهي من الحصار إلى الاحتلال كان يمكن أن يحدث في عهد كلينتون الديمقراطي لو أن الظروف كانت مواتية؟ إن إدارة بوش الابن، منذ تولت الحكم، لم تفعل سوى السير على المخطط الموضوع مسبقاً، ولعلها وجدت في الهجمات على نيويورك وواشنطن فرصة مناسبة تماماً، غير أن الاحتلال المقرر مسبقاً كان سيتحقق لأي سبب أو من دون سبب، في عهدها أو قبله أو بعده!

على طريق التأسيس لقرن أميركي!

لقد أعطت أحداث نيويورك وواشنطن فرصة نادرة لإعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية في العالم أجمع، وأعطت الذريعة لاعتماد أسلوب ما سمي بالحرب الاستباقية التي يحق لواشنطن شنها بناء على احتمالات ظهور نوايا إرهابية مستقبلاً في بلد من البلدان، أي أنها وضعت بلدان العالم عموماً كأهداف للاجتياح! وكان العراق هو البلد الأول المؤهل، لكنه لم يكن الأخير على طريق التأسيس لقرن أميركي ينهض على أنقاض العالم العربي والإسلامي، غير أن المقاومة العراقية أوقفت المشروع عند خطوته الأولى، ربما مؤقتاً وربما إلى الأبد، وبسبب الخيبة والفضائح في العراق صار كتاب كلارك مهماً لحماية النظام الأميركي بتوجيه الأنظار إلى الإدارة الحالية وتحميلها وحدها المسؤولية، ولعل الإدارة ذاتها لا تمانع في ذلك، أو لا تستطيع منعه بسبب سطوة حراس النظام غير المعلنين الساهرين على أمنه التاريخي!

والآن، لنستعرض مقطعاً مما أورده كلارك، إنما لقراءته بعمق وبطريقة أخرى. يقول كلارك أنه، في

٢٠٠١/١١/١٢، غادر قاعة المؤتمرات المكتظة وتوجه إلى قاعة الأزمات ليجدها خالية إلا من الرئيس بوش الذي كان يهيم وحده في جنباتها، وأن الرئيس جذبه مع عدد من أعضاء الإدارة إلى الداخل، وأغلق بنفسه باب القاعة، وقال:

«أنظروا! أريدكم أن تعودوا مرة أخرى لمراجعة كل شيء بأسرع وقت.. راجعوا ما إذا كان صدّام هو من قام بذلك.. تفحّصوا ما إذا كان بأي شكل على صلة بالفاعلين!

يقول كلارك: تراجعت إلى الوراء مشدوهاً مصدوماً وعاجزاً عن التفكير والكلام. قلت للرئيس:

ولكن، سيدي الرئيس، تنظيم القاعدة هو من قام بذلك!

قال الرئيس بوش:

أعلم، أعلم، ولكن دقّقوا في ما إذا كان صدّام متورطاً.. فقط تفحّصوا الأمر.. أريد أن أعرف كل تفصيلة مهما كانت صغيرة!

يقول كلارك أنه حاول أن يبدو أكثر طاعة وأسرع استجابة وأعظم احتراماً لوجهة نظر الرئيس وأنه خاطب بوش قائلاً:

لكنك تعرف أننا قمنا بذلك عدة مرات ولم نعثر على أية صلة للعراق!

ردّ الرئيس بوش بسرعة وبغضب:

افحصوا أمر العراق وصدّام (ثم تركنا وانصرف!).

واضح تماماً أن إدارة الرئيس جورج بوش منسجمة كل الانسجام مع الروح التاريخية للنظام الأميركي، فلا اختلاف بين أقوالها وأفعالها وبين أقوال وأفعال إدارة أي رئيس أميركي، ابتداء بجورج واشنطن ومروراً بكوينسي وترومان وجونسون وكلينتون، وإذا ما اقتضت ضرورات حماية روح النظام التضحية بإدارته، فإن ذلك لا يعني أنها إدارة جديدة، فريدة، مكوّنة من محافظين جدد، غريبي الأطوار كما يقال!

رونالد ريغان من يستحق لقب الكيماوي!

كان الرئيس الأميركي يعرف أنه لا يقول الحقيقة حين أعلن أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، أن العراق يمتلك ويصنّع أسلحة نووية ينوي استخدامها ضدّ الشعب الأميركي! بل هو تمادى في عرض القصة الملفقة عندما راح يكرر خلال الأشهر التالية أن النظام العراقي قادر على إنتاج أو سرقة كمية من اليورانيوم المخصّب (في حجم كرة البيسبول) كي يمتلك أسلحة نووية! وبما أن الأفضل إظهار النظام العراقي سارقاً ، فقد ألمحت الإدارة الأميركية أنه حصل على كمية اليورانيوم البيسبولية من النيجر بطرق ملتوية! وهكذا سارع وفد أميركي استخباراتي إلى النيجر، برئاسة الدبلوماسي المخضرم جوزيف ويلسون، للتأكد من المعلومات التي سرّبتها الإدارة البريطانية حول حصول العراق على هذا النوع من المواد، وبعد البحث الدقيق أعلن ويلسون أن هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة! ولعل حكومة النيجر رفضت التواطؤ في إضفاء طابع الحقيقة على الكذبة الأميركية البريطانية الكبرى. أما العراق فكان قد أوقف نهائياً، في الواقع، كل نشاط نووي، وتخلص من كل ما لديه من أسلحة ومواد كيماوية.. أميركية!

كذبة مونيكا أم كذبة العراق؟!

يقول الكاتب والمخرج الأميركي الشهير مايكل مور أنه ليس أفظع من القول للشعب أن هناك من يمتلك ويصنّع أسلحة نووية ينوي استخدامها ضدّ الشعب الأميركي، إذ يكفي أن يستخدم الرئيس مثل هذه الكلمات السحرية حتى تتفجرّ العواطف الشعبية مثل قنبلة، معبّرة عن نفسها من خلال استطلاعات الرأي! وهذا الذي يقوله مور مفهوم تماماً، حيث عقدة الذنب والرعب الأميركية الأبدية التي تشكلت بسبب تأسيس الولايات المتحدة على أنقاض الإبادات الجماعية، ضدّ الهنود الحمر والفيليبينيين واليابانيين والفيتناميين والفلسطينيين، والعراقيين أخيراً! يقول مور أن هذا الكاذب (الرئيس بوش) دفع الملايين من أبناء شعبه للتصديق أن حياتهم باتت في خطر، بينما حقيقة الأمر هي أن ما فعله ضدّ العراق يتعلق بتصفية حسابات خاصة وبتأمين مصالح خاصة! وعندما بدأت الأكاذيب تنكشف شيئاً فشيئاً – حسب مور – كانت الإدانة قد أصبحت أمراً واقعاً كأنما هي تنهض على حقائق قاطعة! وفي شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٣، بعد احتلال العراق، صرّح رئيس بعثة تقصي الحقيقة في النيجر جوزيف ويلسون أن ما حدث هو أن الحكومة الأميركية قامت بالتواطؤ مع بعض الدول المهمة بتبرير احتلالها للعراق. لقد بات من المؤكد أن ملفات النيجر كانت ملفقة!

يتساءل مايكل مور: أيهما الكذبة الأخطر التي يمكن أن يطلقها رئيس الولايات المتحدة؟ هل هي نفي كلينتون لأية علاقة جنسية مع مونيكا، أم تأكيد بوش أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وأنه يهدد الولايات المتحدة وحلفاءها؟! ثم يضيف أن الكذبة الأولى جعلت كلينتون يمثل أمام لجنة تحقيق ويتعرض للمساءلة، على الأقل من الناحية الشكلية، أما الكذبة الأخطر التي أطلقها بوش فقد سمحت لصاحبها بشن الحرب التي كان عازماً على شنّها مسبقاً منذ سنوات، وأتاحت له ولأصدقائه القيام بعملياته (المالية والسياسية) المريبة!

تاريخ الكذب الرئاسي الأميركي!

إن لرؤساء الولايات المتحدة تاريخاً من الكذب يتواصل على مدى قرنين من الزمان كما يؤكد مايكل مور. إنه يستعرض في كتابه الأخير أكاذيبهم بشأن إبادة الهنود الحمر، وحرب كوريا وفيتنام المدمرة الشاملة، وبشأن المناداة بالمساواة بين الناس منذ العهود الأميركية الأولى بينما هم يحتفظون بالعبيد في مزارعهم وداخل قصورهم. وبالمناسبة، كان الرئيس الأول جورج واشنطن من كبار ملاّكي العبيد، وكان يجلدهم بالسياط بيده «لأنهم كسالى ولصوص» حسب قوله! كان يجدهم كسالى لأنهم لا يعملون أربعاً وعشرين ساعة متواصلة، ويجلدهم كلصوص لأنهم كانوا جوعى يأخذون أحياناً من ممتلكاته الغذائية التي ينتجونها بعرقهم ودمائهم ما يسدّ رمقهم! وهو كان يقتل كلابهم لأنها –حسب قوله– تسرق لهم الطعام! كذلك كان جورج واشنطن يريدهم أن يتوالدوا بكثرة (كالأنعام!) كي تزداد ثروته من العبيد، وفي الوقت نفسه كان لا يصدق المرأة الرقيق عندما تظهر عليها عوارض الحمل المبكرة وتقصّر في العمل، ويرغمها بالسوط على مواصلة الكدح حتى يتضح حملها بجلاء! واليوم، يقول مور، أن الرؤساء الأميركيين ما زالوا يمارسون أفظع أنواع الكذب، واستغلال مشاعر الناس البسطاء، من حزن وقلق، وإقناع الملايين من الآباء والأمهات الأبرياء بإرسال أولادهم إلى جبهات بعيدة ليقاتلوا ويقتلوا في حروب لا مبرر (وطني) لها، وهكذا فإن هذا الكاذب (الرئيس بوش الإبن) صنع تهديدات خيالية، وهمية، لإقناع الملايين من شعبه أن حياتهم باتت في خطر نتيجة هجوم نووي عراقي!

الأميركي الكيماوي، والاحتواء المزدوج!

يقول مور أنه إذا كانت قد دخلت العراق أسلحة كيماوية في وقت ما، وخاصة في فترة الحرب العراقية الإيرانية، فالحقيقة هي أن تلك الأسلحة والمواد السامة كان مصدرها الولايات المتحدة، وهناك قائمة بالمواد الكيماوية التي باعتها الشركات الأميركية للعراق في الفترة ما بين العامين ١٩٨٥–١٩٩٠، وهذه القائمة يتضمنها تقرير مجلس الشيوخ الذي نشر في العام ١٩٩٤، وقد سرد مايكل مور في كتابه محتويات تلك القائمة بالتفصيل، وهكذا فإذا كان هناك من يستحق لقب «كيماوي» فهو الرئيس الأميركي وكل من شركائه في الإدارة الحكومية وفي ميدان المال والأعمال، أما العراق، وبغض النظر عن الخطأ والصواب، فقد كان يخوض حرباً هائلة يريد أن يربحها بالطبع، وقد وجد الأميركيون في تلك الحرب فرصة نادرة لإتلاف كل من العراق وإيران، فأمدوا الطرفين بالأسلحة والمعلومات تحت عنوان «سياسة الاحتواء المزدوج»، وحصدوا لقاء توريداتهم مليارات الدولارات!

لقد قامت الولايات المتحدة بإمداد لعراق بمواد بيولوجية بناء على موافقة الرئيس رونالد ريغان ونائبه جورج بوش الأب، وتمّ ذلك عن طريق عدة شركات أميركية: كالتيركولكس، ألكولاك أنترناشيونال، ناتريكس– تشرشل كورب، سوليركورب، بورإير، جورمان راب.. وغيرها عرضها مور في كتابه وعرض ما قدمته من تجهيزات مختلفة!

رونالد ريغان وجورج بوش الأب!

كان البيت الأبيض، في عهد الرئيس ريغان ونائبه بوش الأب، ومعه النظام الرسمي العربي في معظمه تقريباً، حريصاً على مساندة العراق ضدّ إيران، لكنه بالتأكيد كان حريصاً أكثر على أن لا يربح الحرب أي من الشعبين الجارين المسلمين! وقد وقّع الرئيس ريغان على إنشاء إدارة متخصصة بتلك الحرب تحمل اسم «ناشيونال سكورتي كاونسل» برئاسة هاورد تايشر، وقام تجار العمولة الذين يعملون لحساب ريغان بتسريب الأسلحة إلى العراق، (وإلى إيران أيضاً) عن طريق مسارات

ودوائر يصعب كشفها، وذلك حسب الشهادة الرسمية التي قدمها هاورد تايشر في ما بعد، وكما أوردها مايكل مور! لقد كان لنائب الرئيس ريغان، بوش الأب، دوراً ميدانياً في تلك الحرب المحزنة، وكان يتردّد على المنطقة بناء على ذلك، وإذا كانت قد وقعت جرائم حرب فهو ورئيسه كانا مسؤولين بالدرجة الأولى، فحكومة ريغان لم تشعر للحظة واحدة بوخز الضمير تجاه مآسي تلك الحرب التي كانت تؤججها بالعتاد وبالتحريض، وما كان ممكناً أبداً أن تفعل العكس، لأن ذلك يتعارض مع مصالح شركاتها التي لم تكن مكتفية بتوريداتها بل تتطلع إلى ما بعد الحرب وإلى مرحلة إعادة البناء في كل من العراق وإيران، وإلى أرقام الأرباح الفلكية التي سوف تجنيها! يقول مور: نعم، أسلحة دمار شامل قامت الإدارة الأميركية بتحصيل فواتيرها، وبجني أرباحها الطائلة التي ضخمت الحسابات المصرفية لكل من الرئيس رونالد ريغان ونائبه جورج بوش الأب!

ضرورة ترتيب مكونات المشهد العراقي

يحاول الإعلام الدولي اختزال الأحداث البشرية العظمى إلى مجرد صور فوتوغرافية تلفزيونية، مرفقاً بكل صورة تعليقاً مقتضباً منفصلاً عما قبله وعما حوله وعما بعده، فلا مقدمات تمهيدية ولا وقائع معاشة ولا نتائج متوقعة! أما الهدف فهو تعطيل الذاكرة البشرية وتحييد القوى الاجتماعية، وذلك بإخراج الحدث العظيم من سياقه التاريخي، فلا مجتمعات ولا أوطان، ولا سياسة ولا اقتصاد، ولا ظالم ولامظلوم، بل واقعة منفصلة تشبه حادث سير مروّع أودى بحافلة ركاب نتيجة خطأ من السائق أو خلل في المركبة أو عطل في الطريق.. الخ! إن من يتابع أجهزة الدعاية الأميركية في تغطيتها لأخبار فلسطين والعراق يرى بوضوح هذه المحاولات المستهترة، الفظة والمروّعة، لكنه سوف يصاب بالغثيان عندما يتابع إعلام الأقطار المنكوبة بالعدوان الأميركي الصهيوني وهو يجاري المعتدين في تقديم الصورة والتعليق بالطريقة الأميركية الصهيونية ذاتها!

انفلات أمني أم مقاومة شعبية؟

لقد لخصوا قضية العراق، مثل قضية فلسطين، في ما صوروه مشكلة «انفلات أمني» سبّبه «الإرهابيون» المسلحون الذين يحولون دون الانطلاق في عمليات إعادة الإعمار في العراق، وفي تنفيذ خطة خارطة الطريق في فلسطين! فإذا تحدثنا عن العراق حصراً، فإن مأساته تتلخص في المقاومة المسلحة التي يتوجب استئصالها لا أكثر ولا أقل، أما الاحتلال الأميركي فقد جاء لمساعدة العراق بتخليصه من الاستبداد، وإعطائه الديمقراطية، وإعادة إعماره، لا أكثر ولا أقل أيضاً! ليست هناك أية إشارة إلى الاستيلاء على نفط العراق كهدف رئيسي للاحتلال، ولا إشارة إلى النوايا الأميركية في تشكيل حكومة وقوات محلية تابعة ومطيعة، ولا إشارة إلى القواعد العسكرية الأميركية الثابتة ومهماتها التي تشمل ما بين المحيطين الأطلسي والهادي، بل التركيز كله على أولئك الخارجين على القانون الذين يرتكبون الجرائم اليومية بإمرة أشخاص محددين سوف تنتهي المشكلة بإلقاء القبض عليهم أو قتلهم!

إجمال تطورات الحرب ضدّ العراق!

لقد بدأت الحرب ضدّ العراق منذ مطلع العام ١٩٩١، أما الهدف فهو الاستيلاء على نفطه الذي يشكل الاحتياطي العالمي الثاني بعد السعودية، والمرشح أن يكون الأول، وأن يتكشف عن أكثر من ٣٠٠ مليار برميل، ولم تكن لنوعية الحكم في العراق، استبدادي أم ديمقراطي، أية أهمية أو تأثير على اتخاذ قرار احتلاله منذ ذلك التاريخ، فالسيطرة المباشرة على العراق وعلى نفطه تشكل إحدى أهم الحلقات في عملية السيطرة على العالم أجمع على مدى القرن الواحد والعشرين، وبما أن الأميركيين يدركون جيداً أن العراق الثائر، مؤسس منظمة الأوبيك منذ عام ١٩٦٠، ليس باللقمة السائغة التي يمكن التهامها بسهولة، فقد لجأوا إلى الحصار الطويل، السياسي والاقتصادي والعسكري، مترافقاً

مع العمليات الحربية الضخمة من حين لآخر، وقد استمر الحصار المحكم واستمرت العمليات الحربية الشاملة منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٣، أي حتى الاحتلال الشامل المباشر الذي توقعوا له أن يكون ذروة الحرب ونهايتها، فقد هلك مئات ألوف العراقيين بسبب الحصار الحربي الطويل، واعتقد الأميركيون أن العراق صار جاهزاً للانصياع التام من دون أي شرط، وأن الشعب العراقي سوف يرحب بهم كمنقذين من الاستبداد ومن الموت جوعاً ومرضاً، وكان يمكن للاحتلال المباشر أن يبدأ في عهد بوش الأب، أو في عهد كلينتون المكرر، غير أنهم كانوا يتردّدون ويؤجلون نتيجة معرفتهم بجبروت الشعب العراقي وقدرته الفائقة على الاحتمال، وكيف لا وقد اتخذ العراق المحاصر (في عام ٢٠٠٠) قراره ببيع نفطه باليورو الأوروبي بدلاً من الدولار الأميركي، الأمر الذي جعل على الفور دولاً عديدة، بما فيها دول الأوبيك، تفكر وتبادر في الاتجاه نفسه؟! لقد أصاب الذعر واشنطن بسبب ذلك القرار الذي يعني في حال شيوعه بداية انقلاب موازين القوى الدولية رأساً على عقب في غير صالحها!

حساب الحقل وحساب البيدر!

لقد اعتقد الأميركيون في مطلع عام ٢٠٠٣ أن الحصار الطويل المبيد نجح في إنجاز ثلاثة أرباع العمليات العسكرية القتالية اللازمة للسيطرة على العراق، وأن مسألة احتلاله مباشرة والانطلاق منه في وضع يدهم على مجمل المنطقة الشاسعة المسماة بالشرق الأوسط الكبير قد حسمت، وأنهم لن يصطدموا بأية مقاومة فعالة لا في العراق ولا في شرقه ولا في غربه، وأن قواعدهم في أفغانستان والعراق وفلسطين سوف تقضي سلفاً على كل أمل بالمقاومة، غير أن المفاجأة المذهلة التي لم يتوقعوها بتلك السرعة وبذلك الحجم كانت المقاومة العراقية التي انطلقت فعالة منذ الأيام الأولى للاحتلال، وإذا بهم في مأزق حقيقي لم يعدّوا أنفسهم له، وسرعان ما اختفت التصريحات الواثقة وبدأ الحديث القلق عن ورطة فيتنامية جديدة، وقد اعترف الرئيس الأميركي بالمأزق الخطير حين صرح للإذاعة البريطانية، بعد أشهر من الاحتلال، أن الولايات المتحدة لن تغادر العراق قبل الأوان رغم كثافة الهجمات ضدّ قواتها، وأن على العراقيين أن يعرفوا أنها لن تسارع بالرحيل، مع أن الوضع صعب بالتأكيد!

اللجوء إلى العمليات القذرة!

في مطلع خريف ٢٠٠٣، بعد أشهر فقط من الاحتلال، بدأ الأميركيون بمراجعة سريعة وشاملة لأوضاعهم العسكرية في العراق، وصرح أحدهم أن الطريقة الوحيدة للانتصار هي اتباع وسائل غير تقليدية:» يجب أن نلعب لعبتهم.. رجال عصابات ضد رجال عصابات.. هذه القوات التقليدية الكبيرة أهداف سهلة، وما نفعله لا جدوى منه، فلماذا لا نرسل فرق قناصين لقتلهم؟«! وهكذا تقرر، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ اللجوء إلى ما يسمى برنامج فينكس الذي نفذته الوحدات الأميركية الخاصة في فيتنام خلال الأعوام ١٩٦٨-١٩٧٢، والذي يعتمد الاعتقال والقتل على أوسع نطاق لكل من يشك في مجرّد تعاطفه مع المقاومة! غير أن برنامج فينكس لا يطبق من دون قوات محلية تقوم بدور الدليل، وحكومة محلية تقود شكلياً وظاهرياً مثل هذه القوات، وهكذا بدأت عمليات التفكير في إعداد القوات المحلية والحكومة المحلية في العراق، وفي الوقت نفسه بدأت الوحدات الأميركية الخاصة عملياتها الرهيبة الواسعة النطاق التي كنا نتابعها في صور المداهمات الليلية للبيوت، إضافة إلى الاستعانة بأكثر من عشرين ألفاً من المرتزقة القتلة، من الأميركيين خصوصاً ومن مختلف الجنسيات عموماً، غير

أن الأميركيين فوجئوا مرة أخرى، إلى درجة الذهول والتقهقر، بصمود مدينة الفلوجة البطلة، ثم بدأت مدن العراق الأخرى تسير على نهج الفلوجة لتبلغ ذروتها في النجف كما رأينا في هذه الأيام!

أمام هذه الوقائع العظمى من الذي يصدّق أن المشكلة في العراق هي مشكلة «فلتان أمني» يتوقف الخلاص على مجرد ضبطه؟ نعود فنكرر ما كتبه السناتور بول فندلي قبل أيام: إن الحرب في العراق لا يمكن كسبها، وعلى الإدارة الأميركية التحلي بالحكمة الكافية لإصدار الأوامر بإنهاء جميع العمليات القتالية على الفور، فالحرب على العراق كانت خطأ في الأساس وهي خطأ في الممارسات، وسوف تدخل كتب التاريخ بصفتها حماقة كبرى! غير أن إدارة بوش لن تعمل بنصيحة فندلي، الأمر الذي يعني أن المقاومة سوف تتصاعد، وأن المعتدين سوف يتجرعون كأس الهزيمة العلقم!

عندما أفشى إيبان أسرار الحرب القادمة!

بعد خروج قوات الاحتلال الأجنبي من بلادنا العربية، وعلى الرغم من التجزئة، ظل العرب حتى الأمس القريب يعتقدون على نطاق واسع أنهم مستقلون يمتلكون إرادتهم، وأن لديهم المقدرة على تقرير مصيرهم بالأوضاع التي هم فيها، ولذلك كانوا يعقدون المقارنات بين أوضاعهم المتردية وأوضاع العدو الصهيوني المتقدمة وقد طاش صوابهم من الحنق، حيث يرون أسباب التردي محض داخلية، وأن أسباب تقدم الصهاينة المستوطنين تعود إلى معارفهم العميقة، وذكائهم وحنكتهم، ودقة عمل أجهزتهم ..الخ، فلا يملكون أمام ذلك سوى السقوط في براثن اليأس المدمّر!

لم تكن الأنظمة العربية قادرة على مصارحة الأمة أنها غير مستقلة، ولا تمتلك إراداتها، وكانت للإدارات الاستعمارية مصلحة في التأكيد على استقلال هذه الأنظمة وامتلاكها لإرادتها، وذلك من أجل إظهار «إسرائيل» صغيرة وحيدة بين عدد كبير من الدول المستقلة المعادية، وأنها لا تملك في مواجهتها جميعها سوى ذكاءها وديمقراطيتها وتقدمها العلمي، الأمر الذي يجعلها موضع إشفاق وتعاطف عالمي، وبالتالي موضع إعجاب بصمودها وتأييد لانتصاراتها!

التصريح الإسرائيلي المذهل!

لقد لعبت خرافة العبقرية الصهيونية اليهودية دوراً خطيراً في بلبلة أفكار العرب، وضعضعة صفوفهم وإحباطهم، خاصة وأنهم كانوا يقارنون حجم أمتهم بحجم المستوطنين اليهود، فلا يجدون سبباً لتخلفهم وهزائمهم سوى الفارق البشري النوعي! وكان الصهاينة اليهود يغذّون هذه المشاعر عند العرب، ببعض تصرفاتهم وبعض تحليلاتهم وتوقعاتهم التي تظهر ناجحة صائبة إلى حدّ مذهل، غير أن ذلك كان، في الحقيقة، يحدثٍ في سياق خطة محكمة تساهم فيها واشنطن ولندن وبقية العواصم الاستعمارية، وكمثال على ذلك نأخذ تصريحاً لوزير الخارجية الإسرائيلي آبا إيبان، نشرته مجلة «فورين آفيرز» الأميركية في عام ١٩٦٥، وجاء فيه ما يلي:

– " ليس من السخف أن نتصوّر قادة العرب وهم يطالبون بإلحاح، في المستقبل، بالعودة إلى حدود عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧، تماماً كما يطالبون اليوم بالعودة إلى حدود عام ١٩٤٧، وهي الحدود التي رفضوها في الماضي"!

لقد كان ممكناً أن يكون مثل هذا التصريح عادياً، ومجرّد كلام، غير أن الحرب التي نشبت في عام ١٩٦٧ جعلته يتحول إلى حدث مذهل، فقد حدّد التصريح مسبقاً موعد نشوب الحرب، وحدّد مسبقاً ردود فعل قادة العرب الذين سوف يكفوّن عن المطالبة بحدود عام ١٩٤٧ ويبدأون المطالبة بحدود ما قبل حرب ١٩٦٧!

سرّ التفوق الإسرائيلي المزعوم!

لقد أفشى آبا إيبان سرّين يفترض أنهما غاية في الخطورة، ويجب أن يحاطا بتكتم مطلق، وأن ينحصر العلم بهما في أضيق دائرة من الأشخاص القادة، فهو حدّد زمن الحرب وحدّد ردود فعل القادة العرب، قائلاً أن عام ١٩٦٦، أو عام ١٩٦٧، سوف يشهد تغييراً في الحدود، أي أنه سوف يشهد حرباً ينجم عنها بالضرورة اجتياحاً إسرائيلياً لمزيد من الأراضي العربية، وهذا ما حدث بالضبط، فكيف استطاع هذا المرتزق القادم إلى فلسطين من جنوب أفريقيا تحديد موعد الحرب مسبقاً بمثل هذه الدقة، ومن أين له هذه الثقة المسبقة بنتائجها، والأهم:

كيف أفشى هذين السرين الخطيرين دون خوف من قيادته التي لم تعترض، ودون أن يخشى استفادة العرب من إفشائهما؟

في الحقيقة، إن الأمر بمجمله، وببساطة شديدة، يعود إلى النقص الفادح في معرفتنا لحقيقة أوضاعنا، وفي معرفتنا لحقيقة وحجم العدو الذي نواجهه، وفي معرفتنا لطبيعة النظام العالمي وقادته الذين يحكمون العالم، حيث قيادة هذا النظام تدير الأمور على الجبهتين: على الجبهة الإسرائيلية كي ينتصر الإسرائيليون، وعلى الجبهة العربية كي ينهزم العرب، بينما كلا الجبهتين التابعتين تتعاونان مع هذه القيادة العالمية إلى أقصى الحدود!

من يعرف السّر أيضاً؟

إن قادة العرب، الذين أشار إليهم إيبان في تصريحه، لم يكونوا في معظمهم سوى إدارات إقليمية، تابعة إلى هذا الحد أو ذاك للإدارة الأميركية، ومن قبلها البريطانية والفرنسية، ولقد كان بإمكان واشنطن، بل حتى تل أبيب، الإعلان رسمياً أنها سوف تغيّر الحدود في عام ١٩٦٧، وأنها سوف تشن حرباً من أجل ذلك، من دون أن يترتب على مثل هذا الإعلان تبدّل جوهري في النتائج، حيث مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت جميعها لا تزال في طورٍ محاولة الخروج من شبكة ارتباط النظام الرسمي العربي بالإدارة الأميركية، وحيث كان الوعي العام يضع كلاً منها متكافئة، بل يضع مصر متفوقة على الكيان الصهيوني، الذي كان ينظر إليه ويجري التعامل معه في حد ذاته، كأنما هو قوة إقليمية مستقلة!

في عام ١٩٦٥ لم يكن مهماً للإدارة الأميركية أن يشيع خبر الحرب القادمة في ١٩٦٧ بين وسط معين من القيادات الإقليمية، وإنه لمشروع التساؤل حول ما إذا كانت هناك قيادات عربية عرفت سلفاً، مثلها مثل إيبان، بأن الحرب قادمة، وعرفت سلفاً أن المطالبة بتراجع الصهاينة سوف يقتصر على حدود ما قبل حرب عام ١٩٦٧، لكنها لم تكن تستطيع التصريح بما تعرفه للصحف مثلما فعل إيبان، ولم تكن لها مصلحة في مكاشفة شعوبها بحقيقة ما يحاك، لأن معظمها مرتبط عضوياً بالإدارة الإمبراطورية الأميركية!

المقاومة تنهي اللعبة!

لقد أعطت الإدارة الأميركية إيبان فرصة إظهار التفوق الإسرائيلي، والقدرة على التنبؤ بنتائج الحرب وبردود فعل الخصوم، بينما ذلك التفوق لم يكن في حقيقته سوى تفوق النظام العالمي، وبينما تلك المقدرة لم تكن سوى مقدرة الإدارة العالمية الأميركية التي هي سيدته وسيدة خصومه، وهي الحاضرة بفعالية في الجبهتين: جبهة من تريدهم سلفاً أن يربحوا، وجبهة من تريدهم سلفاً أن يخسروا! وقد رأينا كيف أدى اختلاف الظروف الدولية، في حرب عام ١٩٧٣، إلى أن يجد الكيان الصهيوني نفسه فجأة كأنما هو لا يعرف شيئاً، وكأنما هو غير قادر على فعل أي شيء، لأن الإدارة العالمية أرادت أن تفعل ذلك لبعض الوقت، ولأسباب صارت معروفة للجميع، خاصة على الجبهة المصرية!

اليوم، تبدّل الوضع إلى حدّ كبير جداً في ما يتعلق بقدرة الإدارة الدولية على تنظيم العمليات في كلتا الجبهتين المتحاربتين، وتحقيق النتائج التي تريدها، وقد حدث هذا التبّدل النوعي التاريخي بفضل المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، ولم تعد الإدارة الدولية، أو الإسرائيلية، قادرة على التحكم بمسار العمليات ونتائجها مسبقاً وبحزم، ومع ذلك فإن هناك من لا زالت تصعقهم قراءة تصريحات إيبان، وما زالوا يرون الإدارة الأميركية مطلقة القوة وكليّة المقدرة!

غرائب الخطاب العربي الليبرالي الديمقراطي الجديد!

عندما نتحدث عن تصويت الناخب الفرنسي، أو الهولندي، ضّد الدستور الأوروبي بسبب ما يتسم به الدستور من ليبرالية مفرطة تهدّد المكتسبات الديمقراطية، كما كتب الدكتور برهان غليون مؤخراً، فإنه ليتوجب التمعن في تاريخ فرنسا وهولندا وفي موقعهما كدولتين استعماريتين، والتمعن أيضاً في نسبة التصويت لصالح هذا الدستور، وهذا ما لم يفعله الدكتور غليون، فقد أعطى أقلّ من نصف المقترعين بقليل أصواتهم للدستور الأوروبي المفرط في ليبراليته، الأمر الذي يعني وجود قوى هائلة، اقتصادية وسياسية، تتطلع إلى المزيد من الليبرالية ولو على حساب الديمقراطية، وبالطبع هي قوى تستمد قوتها بالدرجة الأولى من نفوذها خلف البحار والمحيطات!

لقد شرح الدكتور غليون في مقالته (مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية) نقاط التوافق والتناقض بينهما، وعرض بإيجاز لتاريخ الليبرالية التي أسست للديمقراطية واشتركت فيها، فقال أن فلسفتها الأصلية تنطلق من اعتقادات أساسية ثابتة لا تستقيم من دونها، أولها مبدأ الانسجام الطبيعي الذي يقضي بأن سعي كل فرد حرّ وراء مصالحه الخاصة لا يتناقض مع تحقيق المصلحة العامة بل يشكل ضمانتها الحقيقية، فالسعي لتحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى انسجام حقيقي بين المصالح! وثانيها أن حقل الحرية السياسية يتطابق مع حقل الحرية الاقتصادية، فالحريات الاقتصادية المجسّدة في اقتصاد السوق الحرّ تقود مباشرة وتلقائياً إلى نشوء الحريات السياسية وتأكيدها! وثالث المبادئ أن الليبرالية والديمقراطية متطابقتان تماماً، فلا وجود لإحداهما من دون الأخرى! وقد عرض الدكتور غليون ما يفنّد هذه المبادئ ويدحضها، ويبين أوجه التناقض بين الليبرالية والديمقراطية، وأورد كشف كارل ماركس عن التناقض العميق بين الحريات الشكلية التي وعدت بها الليبرالية وبين العبودية التي ينتجها ويفرضها تحكم رأس المال حتماً بالطبقات الشعبية، ثم خلص إلى تطور التجربة الليبرالية الذي أسفر عن رؤية تكاد تكون موضع إجماع على أمرين: الأول، أن الديمقراطية بما تعنيه من ضمان حرية الأفراد ومشاركتهم السياسية واستقلالهم لا يمكن أن تتحقق من دون حدّ أدنى من العدالة والإنصاف في توزيع الثروة، والثاني، أن نظام السوق، بالرغم من قانون المنافسة الذي يضبطه، يقود حتماً وتلقائياً إلى تركيز الثروة، وبالتالي تركيز السلطة والمعرفة في يد فئات قليلة!

المتاح لغيرنا ليس متاحاً لنا!

في الحقيقة ثمة فائدة كبيرة في الاطلاع على تاريخ الليبرالية والديمقراطية، وعلى مآلها في بلدان المنشأ، ولكن ألم يكن من الضروري أن يعرض الدكتور غليون الشروط التي توفرت لنشوء الليبرالية كمدخل إلى الديمقراطية، وأولها التطور التراكمي المادي والمعرفي الذي تحقق على حساب المستعمرات بالدرجة الأولى، على حساب أربعة أخماس سكان العالم؟ نقول ذلك لأن الدكتور غليون كتب مقالته بصيغة التحذير لليبراليين والديمقراطيين العرب الجدد من إغفال التناقض في بعض الجوانب بين الليبرالية والديمقراطية في نضالهم ضدّ الاستبداد. لقد نبههم إلى أن تدخّل الدولة لصالح العدالة الاجتماعية على حساب الليبرالية يجب أن يكون مقبولاً! وهذا يعني أن الدكتور غليون وضع البلدان

العربية وجميع المستعمرات السابقة على قدم المساواة مع فرنسا وهولندا، فهي مقصرة في تحقيق الديمقراطية بسبب الاستبداد فقط، الذي يميزها عن البلدان الاستعمارية! لقد ساوى بين من يملك وبين من لا يملك، بين ما هو متاح في بلاد وما هو غير متاح في بلاد أخرى، بل بين الجناة والضحايا!

ولأن مقالة الدكتور غليون مكرسة لسورية خاصة، حيث نشرها موقع «الرأي» السوري مقرونة بكلمة «خاص»، فإننا نفهم من ذلك أنها موجهة لليبراليين الديمقراطيين السوريين، الذين يناضلون اليوم ضدّ أهوال الاستبداد المحلي من جهة ومن أجل بناء بيتهم السوري (الفسيفسائي!) الخاص من جهة أخرى!

سورية كما رآها الفرنسيون!

في تعليقنا المقتضب هنا سوف نكتفي الآن بعرض أجزاء من وثيقتين، فرنسية وإنكليزية، إحداهما تتعلق بسورية والثانية تتعلق بالأمة العربية جمعاء، كي نرى إلى أين سيقودنا إغفال الوقائع التاريخية العظمى، وإن بدون قصد، ومساواة موقعنا مع مواقع الدول الاستعمارية، بمعنى أننا نتحمل وحدنا مسؤولية التقصير والتخلف، كأنهما خاصية من خصائصنا الأصلية!

في عام ١٩١٥ ألقى رئيس الوزراء الفرنسي (جورج ليغ) خطاباً في باريس جاء فيه ما يلي:» لن يكون البحر المتوسط حراً في نظرنا، ولن نظل سادته، إلا إذا بقيت سورية ضمن منطقة نفوذنا، ويجب أن يفهم من ذلك أننا لا نعني سورية المجزأة المشوّهة، بل سورية الكاملة التي يمكن أن تعيش سياسياً واقتصادياً وجغرافياً، سورية الحقيقية التي تمتد من العريش إلى طوروس، ومن الموصل الشرقية إلى شواطئ البحر»!

وكان الجنرال الفرنسي دي تورسي قد اعدّ كتاباً عنوانه (مفكرات عن سورية) ورد فيه ما يلي:» مهما قيل حول أن بعض أجزاء سورية، وخاصة فلسطين، قد سلخت مراراً وآماداً طويلة، فإن الحقيقة التي لا ريب فيها هي أن هذه البلاد (بلاد الشام) واحدة جغرافياً وعسكرياً، وهي تؤلف منطقة حدّدتها الطبيعة تحديداً منظماً كاملاً، أما الأسباب التي تتخذ ذريعة للقول بأن سورية قد جزئت في تنظيمها السابق فهي أسباب سياسية بحتة، وطابعها الاصطناعي كاف لإزالتها»!

إننا نضع هذين النصين أمام أعين الذين يريدون ترتيب بيتهم السوري الخاص، ليستخلصوا منهما ما شاؤوا من عبر، ونضعهما أمام أعين الدكتور غليون، الذي ساوانا بفرنسا، آملين أن لا يقدّم لإخوانه عروضاً ناقصة!

الحكم بالإعدام على أمة!

في عام ١٩٠٧، صدر تقرير لجنة رئيس الوزراء البريطاني كامبل بنرمان، التي زارت المنطقة العربية ودرست أحوالها وأعّدت تقريرها الذي جاء فيه ما يلي:» على الساحل الجنوبي للمتوسط من الرباط إلى غزة، وعلى الساحل الشرقي حتى مرسين وأضنه، وعلى الجسر البرّي الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا، والذي تمّر به قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر، وعلى طول ساحلي المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة حيث الطريق إلى الهند، في هذه المنطقة الحساسة تعيش أمة واحدة تتوفر لها من وحدة تاريخها ودينها ولسانها وآمالها جميع مقومات التجمع والترابط والاتحاد،وتتوفر في نزعاتها التحررية وفي ثرواتها الطبيعية وفي كثرة تناسلها جميع أسباب القوة والتحرر والنهوض. يتساءل التقرير: كيف يكون وضع المنطقة إذا توحّدت فعلاً آمال وأهداف أمتها، وإذا اتجهت جميعها في اتجاه واحد، وماذا لو دخلت إليها الوسائل التقانية الحديثة وإنجازات

الثورة الصناعية الأوروبية؟ وماذا لو انتشر التعليم في أوساط هذه الأمة، وما الذي سوف يحدث إذا تحرّرت وتمكنت من استغلال ثرواتها الطبيعية؟ يستخلص التقرير الإنكليزي: إن الخطر على كيانات الإمبراطوريات الاستعمارية كامن في هذه المنطقة، في تحرّرها وفي توحيد اتجاهات سكانها وفي تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد. ثم يقترح: ينبغي العمل على استمرار وضع المنطقة المجزأ المتخلف كما هو، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر، ومحاربة اتحاد جماهير المنطقة ومنع ترابطها بأي نوع من أنواع الترابط، الفكري أو الروحي أو التاريخي، وإيجاد الوسائل العملية لفصلها عن بعضها ما أمكن. ينبغي العمل على فصل الجزء الأفريقي عن الجزء الآسيوي، بإقامة حاجز بشري، قوي وغريب، على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكل قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة! (انتهت هذه المقاطع من تقرير لجنة بنرمان).

نعود فنقول أننا نضع هذه النصوص أمام أعين الذين يكتفون بترتيب بيتهم السوري الخاص، كأنما هم الذين صنعوه وكما لو أنهم أحرار في داخله! ونضعها أمام أعين الدكتور غليون، الذي أغفل دور المستعمرات في تقدم فرنسا وبريطانيا، ودور هاتين الدولتين في تخلفنا، مع أنه هو الأكثر معرفة!

قانون التفاوت يحكم العلاقات الدولية

على مدى النصف الثاني من القرن العشرين حاولت دول عربية عديدة تنفيذ برامج وخطط خمسية تنموية طموحة، اقتصادية بالدرجة الأولى، فانهمك قادتها وخبراؤها في محاولة الإحاطة بأوضاع وإمكانيات بلدانهم، وفي السعي للحصول على مساعدات نزيهة خارجية، مالية وتقانية، وهم اجتازوا مسافات مهمة مؤثرة تمثلت بنهوض القطاع العام كبنية تحتية مادية وبشرية، غير أن حدّاً معيناً لم يتمكنوا أبداً من تخطيه، ولم يتحقق أبداً، في أي ميدان، قدر كاف من الاستقرار البعيد المدى، غير القابل للنكوص أو التقويض، ثم شهدت نهايات القرن انهيار تلك الإنجازات والمحاولات، وبرز القطاع العام كأنما هو عقبة ضخمة في وجه النمو، فبدأت عمليات تصفيته في بعض البلدان، ولم يتردّد بعض القادة والخبراء الجدد في اعتباره خطأ فادحاً من الأساس، وفي الدعوة للالتحاق باقتصاد السوق الدولية الليبرالية المفتوحة، وهكذا بدا كأنما تلك الإنجازات الكبيرة كانت جميعها بلا طائل، وأن الأوضاع عادت فانحدرت ربما إلى ما تحت نقطة الصفر، كما في العراق مثلاً!

لقد كنت أفكر على هذا النحو وأنا أستمع إلى تقارير لجان المؤتمر القومي الخامس عشر الذي انعقد في بيروت (١٩-٢٢/٤/٢٠٠٤) وقد عقبت بمداخلة مقتضبة جداً على ما جاء في تقرير التنمية العربية، فأشرت إلى قانون التفاوت الذي يحكم العلاقات الدولية، حيث القاعة المكتظة بحوالي مئتين وثلاثين مندوباً عربياً، من حقهم جميعاً الإدلاء بآرائهم، لا تسمح سوى بمداخلة في حدود بضع دقائق، وهنا سوف أتحدّث أكثر، إنما أيضاً في الحدود التي يتسع لها هذا المجال.

إنهم يعتبرون التفاوت توازناً!

إن العالم محكوم منذ قرون بقانون التفاوت، وهو قانون مطلق من قوانين الرأسمالية الربوية يجري العمل به على مدار الساعة، ويفرض بالقوة العسكرية كلما اقتضى الأمر ذلك!

إن قادة النظام الدولي يعتبرون التفاوت هو التوازن، ولا يسمحون بتطور الأمم جميعها بالسوية نفسها، فيتصدون لأية محاولة يقدم عليها قطر من الأقطار لتحقيق التكافؤ في التطور باعتبارها إخلالاً بالتوازن، وسرعان ما يتعرض مثل هذا القطر إلى اتهامات تتراوح بين تهديد الأمن والاستقرار وبين ممارسة الإرهاب الشرير، ويجد نفسه في خضم من الأزمات المفتعلة، الداخلية والخارجية، التي كثيراً ما تبلغ ذروتها بالعدوان عليه أو احتلاله عسكرياً!

لقد رأينا كيف أعيد التوازن (أي التفاوت!) إلى العلاقات الدولية على مدى عقود من الزمن، بالتصدي لمحاولات التنمية المستقلة في كل من مصر وسورية والجزائر والعراق وغيرها، ثم في التصدّي لتطور ما سمّي بالنمور الآسيوية الذي تجاوز حداً معيناً لا يجوز تخطيه، وإفلاسها في طرفة عين، من دون عمل عسكري، ثم رأينا أخيراً كيف استدعت أوضاع العراق العمل العسكري ضدّه إلى حدّ الاحتلال المباشر!

غير أن قانون التفاوت، الذي لا تقوم للنظام الربوي العالمي قائمة من دونه، لا يمنع أن تلعب المصادفات والضرورات الاستراتيجية التاريخية دورها في جعل بلد ما من البلدان «العدوّة أو

الوضيعة» يبلغ سوية عالية من النمو والتطور، مثل سنغافورة ودبي، وألمانيا واليابان، وغيرها! إن ذلك يحدث كمحصلة لحسابات معقدة، وتقديرات إقليمية وقارية دقيقة وعويصة، حيث اقتضى الحفاظ على التفاوت مع إندونيسيا العملاقة إنهاض سنغافورة الصغيرة، العظيمة التطور، على مقربة منها! واقتضى الحفاظ على التفاوت مع الصين الشعبية أن تنهض تايوان وهونغ كونغ على مقربة منها .. وهكذا! إن سنغافورة ودبي تتفوقان اليوم من نواح كثيرة على دول أوروبية عريقة، بل وعلى بعض الولايات الأميركية! غير أن مثل هذه الظواهر ليست سوى أدوات تضليل من جهة، وابتزاز من جهة أخرى، ناهيكم عن كونها محتواة تماماً في الشبكة الإجمالية للنظام الربوي، ويمكن إعادتها في لحظة واحدة إلى حالتها البدائية الأولى إذا تطلب الأمر ذلك!

الأخذ بيد ألدّ الأعداء!

ومن غرائب هذا العصر أن المنتصرين في الحرب العالمية الثانية أخذوا بيد ألدّ أعدائهم: الألمان واليابان والطليان! وقد حدث أنهم فكروا باختيار الهند كدريئة لمواجهة الصين الشعبية، ولو استقروا على هذا الرأي، في نهاية الأربعينات من القرن الماضي، لكانت الهند تحتل المكانة التي تحتلها اليابان اليوم! غير أنهم اختاروا اليابان لاحتلال هذه المكانة على الرغم من أنها عدوهم الرئيس الذي أنزل بهم أشدّ الخسائر الحربية! ومن جهة أخرى اختاروا ألمانيا، وهي عدوهم الرئيس الآخر، كدريئة في وجه الاتحاد السوفييتي. وبالطبع، وظّفت الفعاليات الذاتية الجبارة للبلدين العدوين المهزومين في صالح تعزيز العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي في مواجهة أمم الجنوب والأكثرية الساحقة من البشرية، أي لصالح قانون التفاوت!

وبالمقابل، فمن غرائب هذا العصر أن المنتصرين نظروا إلى العرب، مثلما نظروا إلى الروس والصينيين، باعتبارهم أمة خطيرة على التوازن (الذي هو التفاوت!) وأنهم من الأمم التي يمكن أن تهدّد سيادتهم في منطقة حوض المتوسط في حال امتلاكهم شرطهم السياسي التاريخي، ولذلك حكموا على الأمة العربية بالدمار الشامل، وأقاموا الكيان الصهيوني في قلبها وكبديل عنها، ولم يتوانوا على مدى العقود في عزل ومحاصرة ونسف أية محاولة تنموية عربية، من أي نوع كانت، وآخرها المحاولة العراقية!

ذنوب العراق التي لا تغتفر!

لقد نجحوا في إرباك وتعطيل وإفشال محاولات التنمية المستقلة في مصر وسورية والجزائر إلى هذا الحدّ أو ذاك، وقرروا لأسباب عديدة استئصال العراق من جذوره، وليس إفشال محاولته فحسب! أما الأسباب التي استدعت ذلك فمنها أن العراق دعا لتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) منذ عام ١٩٦٠، كي تدافع عن حقوق الدول المنتجة، فكان ذلك ذنباً عظيماً لا يغتفر على الرغم من نجاحهم في اختراق هذه المنظمة والتحكم بسياساتها إلى حد كبير! كما أن العراق أقدم في العام ٢٠٠٠ على التعامل باليورو بدلاً عن الدولار، وبدأت بعض الدول تحذو حذوه، ونظرت دول الأوبك في التحوّل عن الدولار إلى اليورو، فطاش صواب الأميركيين بسبب ما يعنيه ذلك من خطر هائل على قانون التفاوت، وقرروا احتلال العراق لإعادة التوازن في العلاقات الدولية، أي لتأكيد الالتزام العام بقانون التفاوت!

العرب يتحدون القانون العنصري!

إن العرب يدفعون اليوم غالباً ثمن تحدّيهم لقانون التفاوت، وإنه ليتوجب علينا أن نعي جيداً هذه الحقيقة وأن نضعها في المقام الأول ونحن نخوض معاركنا. غير أن الفلسطينيين والعراقيين يكشفون

في الوقت نفسه عن الإمكانيات العربية الهائلة، وعن مدى قدرة العرب على الثبات في مواجهة محاولات إخضاعهم أو استئصالهم. وأي برهان أقوى من دخول الأميركيين على أعلى المستويات في مفاوضات لا نهاية لها مع مدينة الفلوجة أو النجف من أجل تثبيت وقف إطلاق النار؟ وأي برهان أقوى من نجاح الفلسطينيين بحرمان الصهاينة من تحقيق أي من أهدافهم السياسية؟

إن العرب يبرهنون اليوم ميدانياً، في فلسطين والعراق، أن أمتهم أهل لخوض معركة إسقاط قانون التفاوت العنصري الصهيوني الذي يكبّل معظم أمم الأرض بأصفاد العبودية، وإن نجاح العراقيين بحرمان المحتلين من تحقيق السيطرة على إنتاج النفط، ومن إقامة قواعدهم العسكرية الثابتة، ومن تشكيل حكومة تابعة، سوف يعني زعزعة أحد الأسس المركزية التي ينهض عليها قانون التفاوت الدولي.

قمح الأميركيين، ومقالات بعض السوريين !

بتاريخ ٤/٢١ الماضي أذاعت مصادر الأخبار أن باخرة لواحدة من دول التحالف رست في ميناء أم قصر العراقي، وأفرغت حمولة ضخمة من طحين القمح، وأن الحمولة نقلت الى المستودعات في البصرة، وسرعان ما جرى توزيع آلاف الأطنان منها على الناس، غير أن الخبراء العراقيين اكتشفوا بسرعة أيضاً أن الطحين ملوث بمواد صناعية سامة وصفوها ببرادة الحديد، وأن تناول الطحين سيؤدي الى إصابات قاتلة في الدورة الدموية وغيرها، بعد أن ينجم عنها مرض فقدان المناعة!

لقد دمّروا بنية الدولة العراقية بحيث لم تعد متوفرة حتى التجهيزات البسيطة اللازمة لفحص البضائع الواردة، وبفضل روح المبادرة والنباهة الوطنية فقط أميط اللثام عن عملية إبادة جماعية مدبّرة ضدّ ملايين العراقيين اللذين يعانون منذ خمسة عشر عاماً من الفعالية الإبادية لليورانيوم الأميركي المستنفد !

بالنسبة إليّ، لم يقتصر الأمر على سماع خبر الحمولة الغذائية السامة بل تبع هذا الخبر ظهور مقالتين لكاتبين سوريين طالعتهما غير مصدّق ما تضمنتاه، وأبقيتهما على مقربة وقد آلمني مصاب أمتنا ببعض أبنائها ! لقد كانت المقالة الأولى مخصصة للحديث «عن المسألة الأميركية» متوجهة بأفظع التهم للتيارات العربية الإسلامية والقومية والشيوعية التي – حسب الكاتب- لا تريد أن تفهم هذه المسألة فهماً إيجابياً، وبالتالي فهي تستحق الزوال إن لم يكن الاستئصال (صحيفة «الحياة» ٤/١٧) أما المقالة الثانية فقد احتفت مبتهجة بآخر عملية انتخابات عراقية، واعتبرتها فتحاً للأبواب على مصارعها أمام الأمن والرفاه والحضارة، موجهة في الوقت نفسه أفظع التهم لعمليات المقاومة التي تحاول إعاقة مسيرة الحرية والديمقراطية والتقدم (صحيفة «السفير» ٤/١٨).

بيوت البشر، وأوكار الذئاب !

كانت الصلة واضحة بين حمولة الباخرة وحمولة المقالتين، مثلما الصلة بين الريح والغبار، وبين الفاعلين والمنفعلين، الأمر الذي يستدعي العودة الى أخبار الإبادات الجمعية التي مازال الأميركيون يرتكبونها حتى يومنا هذا في جميع أنحاء العالم، والعودة الى أخبار انقلاب وارتداد بعض أبناء الضحايا ضدّ أهلهم في جميع الأمكنة والأزمنة، وبغضّ النظر عن الأسباب بريئة أو غير بريئة.

كان الإباديون يجدون دائماً من يتواطأ معهم من الضحايا، وكان المتواطئون وما زالوا ثلاثة أصناف: قلة قليلة من الخونة، وعدد لا بأس به من الانتهازيين، وكثرة من الجهلة ! أمّا عن الإبادات الجمعية المستمرة، بالسموم تحديداً، فإن باخرة القمح المسموم ليست أولها ولن تكون آخرها، فقد بدأها الأوروبيون في القارة الأميركية منذ وضعوا أقدامهم على أرضها لأول مرة، حيث اعترف حاكم بليموث وليام برادفورد أن المستوطنين الأوائل من الأنكلو سكسون كانوا يوزعون الأغطية (البطانيات) الملوثة بجراثيم الجدري على السكان الأصليين كهدايا لينتشر الوباء بينهم ! يقول برادفورد في يومياته المدوّنة: « فنفقوا بسرعة كبيرة مثلما تنفق أغنام موبوءة، ولم يعد هناك أحد يستطيع مساعدة المرضى أو دفن موتاهم « ! ويقول باري هولستون لوبيز في كتابه « الذئاب والبشر « أن مستوطني

مستعمرة ماساشوسيتس كانوا يصنعون لحماً مسموماً للذئاب ويعدّون غطاءات (بطانيات) ملوثة بجراثيم الجدري للهنود، وكانوا يغيرون على وكر الذئب لقتل جرائه مثلما يغيرون على بيوت الهنود لقتل أطفالهم أو اختطافهم ! وهكذا، أليس من السذاجة، ومن قول ما لا يلزم، أن نذكّر هنا بالطفل البريء محمد الدرة وبالشيخ المجاهد أحمد ياسين، وبسجن أبوغريب ومعتقل غوانتانامو، وباليورانيوم المستنفد وبباخرة الطحين المسموم التي أفرغت حمولتها في البصرة قبل أيام ؟

الإبادات الجمعية للأجناس اللعينة !

إن الموقف الحازم الصارم من الاستبداد الجائر حق وواجب بلا جدال، لكن الاحتلال الأجنبي لا يمكن أن يقبل كبديل للاستبداد الداخلي مهما بلغ من القسوة والظلم، خاصة عندما يكون الاحتلال عنصرياً إبادياً كالأميركي والإسرائيلي ! فمنذ عام ١٧٣٦ وجه القائد العام الإنكليزي، اللورد جيفري إمهرست، أمراً مكتوباً الى مرؤوسه الكولونيل هنري بوكيه يطلب منه إجراء مفاوضات سلام مع الهنود، وأن يقدّم إليهم خلالها (كهدايا) بطانيات ملوثة بجراثيم الجدري، موضّحاً في كتابه بجلاء وبالحرف: « من أجل استئصال هذا الجنس اللعين « ! وما هي أوامر وأفعال الأميركيين والإسرائيليين في العراق وفلسطين إن لم تكن كذلك بالضبط ؟ وكيف يصحّ أن يكون الاستئصال باليورانيوم والقمح المسموم محرراً للعراق من الاستبداد ؟!

لقد تم الكشف عن الأمر/الوثيقة الذي أصدره اللورد إمهرست في أواخر ثلاثينات القرن الماضي، وثبت أن الحرب الجرثومية هي الرئيسة التي فتكت بجميع شعوب القارة وحققت فكرة أميركا: فكرة استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة ! غير أن المؤمنين بوحدانية الهولوكست اليهودي-كما يقول منير العكش- ما يزالون يحاولون إثارة الشكوك حول حروب الإبادة الجمعية الجرثومية التي نظمها وينظمها الأنكلو سكسون ضد الآخرين ! وبالعودة الى الكاتبين السوريين نجدهما يتحدثان كأنهما لم يسمعا بقنابل هيروشيما وناغازاكي، بل كأنهما لا يريدان رؤية ما يحدث اليوم في أفريقيا وآسيا عموماً وفي فلسطين والعراق خصوصاً ! وهما يخاطبان أمتهما، ممثلة بتياراتها الرئيسة التاريخية الشاملة، كأنها معتدية لا ضحية، وكأنها تستحق الاحتلال جزاءً وفاقاً ! إنهما يتجاهلان الأحداث الموّثقة، البعيدة والقريبة والمعاشة بلا انقطاع، فكأنهما يعتبران مجرد الإشارة إليها تشجيع على كراهية الأميركيين التي تنتجها « عقلية المؤامرة « ! فهل يتوجب علينا أن نندفع هنا بسذاجة لنذكرهما بالتدمير الشامل لمدينة الفلوجة وغيرها في العراق وفلسطين، وبمئات الألوف الذين شردوا وقتلوا منذ وضع المحتلون أقدامهم على أرض العراق ؟

ظاهرة الانقلاب رأساً على عقب !

إن الكاتبين السوريين يتجاهلان الوقائع الاستئصالية العظمى، مثلما فعل رئيس الرابطة التاريخية الأميركية هاورد بيكهام الذي اكتشف وثيقة إمهرست الإبادية، فأخفاها ومثيلاتها لسبع سنوات بحجة أنها « تعطي انطباعاً سيئاً « ! ولكن إذا كان بيكهام معذوراً في محاولته الدفاع عن دولته الأميركية فأين العذر في دفاعنا نحن عن تلك الدولة المعتدية علينا، وما الصمت عن أفعالها إن لم يكن تواطؤاً على الأقل ؟ وفي ما بعد عثر المؤرخ ألان ستيرن مصادفة على وثيقة إمهرست وأوردها في كتاب له، غير أن الكتاب اختفى من الأسواق، بل من معظم المكتبات الجامعية، ولم تدرجه مكتبة الكونغرس في فهارسها!

لقد دعا كاتب المقالة الأولى للتصالح مع « المسألة الأميركية « واتّهم الحركات العربية، الإسلامية

والقومية والشيوعية، بإنتاج نزعة الكراهية ضد أميركا، وتحدث عن هذه الحركات كأنما هي ظاهرة مقتصرة على العرب وحدهم ولا يوجد مثلها عند غيرهم، وكأن الأميركيين لا مشكلة لهم سوى مع تخلّف العرب ! كأنما العرب هم فقط من يكره أميركا، مع أن أوروبيين كثر يكرهون أميركا بمجملها فعلاً لأسباب تنافسية على الأقل، بينما العرب، بما فيهم الحركات الإسلامية، يكرهون سياساتها العدوانية فقط. وهل نحن من ذهب إليها أم هي من جاءت إلينا بأساطيلها وإسرائيلها!

أما كاتب المقالة الثانية فقد دلل على أنه يكره المقاومة أكثر من كراهيته للاستبداد، وقد بدا متفائلاً بالاحتلال، مطمئناً الى خروجه بشرف بعد القضاء على المقاومة!

إن النكوص والانقلاب رأساً على عقب، من الشيوعية والقومية الى نقيضهما، هو ظاهرة تستحق التوقف والتفهّم شرط أن لا تشغلنا عن الأخطار العظمى الماثلة الماحقة، فهذه الظاهرة تبقى في سياق التاريخ هامشية وثانوية قياساً بالأخطار الخارجية، بل هي تنهض مع التدخلات الخارجية وتزول بزوالها، وأمام بروزها اليوم هنا وهناك، في أوساط بعض النخب السورية، لا نملك سوى الشعور بالأسف والحزن، إنما دون خوف على الأسس والأصول والمستقبل.

كيف تتحول الأرقام الضخمة إلى أصفار!

إننا، إذا ما اتخذنا وضعية الإنسان وليس وضعية النعامة، ونظرنا إلى المشرق العربي على مدى آفاقه وليس تحت أقدامنا، فسوف نجد المساحة الجنوبية الغربية منه محتلة احتلالاً عسكرياً استيطانياً مباشراً منذ عشرات السنين، وسنجد المساحة الشرقية الشمالية منه وقد احتلت بدورها احتلالاً عسكرياً مباشراً منذ عامين ونيف، وبينهما ثلاث مساحات هي بدورها عرضة طوال الوقت لأخطار عظيمة محدقة، لا يستبعد من بينها الاحتلال، وليس هو أشدّها خطراً!

ويبدو كما لو كان ضرورياً التذكير هنا بأن مساحة القطرين المحتلين من قبل الأميركيين والصهاينة اليهود تبلغ ٤٦١٩٢٤ كيلو متر مربع، لفلسطين منها ٢٧٠٠٠ كلم٢ والباقي الأعظم للعراق، مضافاً إليهما الجولان السوري! وتبلغ مساحة الأقطار الثلاثة الأخرى، الواقعة بينهما، ٢٩٣٣٢٠ كلم٢، لسورية منها ١٨٥١٨٠ كلم٢، وللأردن ٩٧٧٤٠ كلم٢، وللبنان الباقي وهو الأصغر، يستثنى منها الجولان السوري! وهكذا يبدو واضحاً أن ما هو محتل من المشرق العربي، احتلالاً مباشراً، يكاد يبلغ ثلثي مساحته الإجمالية! وعندما يكون الوضع كذلك فلابد أن ينظر إليه الناس العقلاء (وليس النعام) كما لو كان محتلاً احتلالاً مباشراً بكامله، حيث أبسط المعلومات العامة عن الحرب والاحتلال تعتبر سقوط المناطق مباشراً وغير مباشر، وهكذا فإنه لبديهي أن ننظر إلى مشرقنا العربي بمجمله على أنه في حالة حرب مفتوحة وتحت الاحتلال، وأن تحكم هذه النظرة تفكيرنا وأداءنا اليومي!

إن نصف عدد سكان المشرق العربي، البالغ حوالي سبعين مليوناً، هو تحت الاحتلال المباشر، ونصفه الآخر في حالة الاحتلال غير المباشر!

طريق التحرير مفتوحة وسالكة!

غير أن المنكفئين من الليبراليين الديمقراطيين الجدد لا يأبهون لحقيقة أن المشرق العربي يعتبر محتلاً بمجمله، احتلالاً مباشراً أو غير مباشر، وينشغلون طوال الوقت في تدبيج الخطابات حول معاناتهم من الاستبداد، وبينما ينظر بعضهم بشماتة إلى ما حدث في العراق، ويعتبره مجرّد مثال لا علاقة مباشرة لنا به ويمكن تجنبه، كأنما هو حدث في كوكب آخر، فإن بعضهم الآخر ينظر إلى المحتلين كقوة مساعدة على الإنقاذ من المعاناة الداخلية، بل إن منهم من ذهب إلى حدّ تهنئة العراقيين بإنجازات الاحتلال، وأولها الانتخابات الديمقراطية، أي أنه يقبل برعاية الجزارين، ويرضى لأهله حياة القطيع ولوطنه وضعية حظائر الأغنام!

إن الأولوية هي لتحرير المشرق العربي من الاحتلال المباشر وغير المباشر، وإذا كانت طريق التحرير قد بدت مسدودة حتى الأمس القريب فقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة اللبنانية، لتبرهن أن الطريق غير مسدودة، ثم نهضت المقاومة العراقية لتؤكد أنها مفتوحة وسالكة، وأن العدو في فلسطين والعراق فقد مرة واحدة وحتى النهاية زمام التحكم بسير المعارك وبنتائجها كما كان يحدث في حروب ما قبل الانتفاضة الفلسطينية، وإنه لمن المدهش أن يبدو البعض وقد فقد الأمل في اللحظة التاريخية التي جاءت بما ينعش الأمل، حيث ظهور المقاومة بهذا الأداء النوعي المتطور، المستقل والمستمر، يؤشر في حد ذاته إلى تطور إيجابي تاريخي هام في البنية الداخلية للأمة، ويشكل

مدخلاً تاريخياً إلى علاقات داخلية متقدمة تستطيع تخطي جميع العلاقات المتخلفة وأولها الاستبداد بمسبباته وتفرعاته!

كتلة عظمى قابلة للنهوض!

لو أن الحلفاء وفّوا بتعهداتهم لقادة الثورة العربية الكبرى (وهذا مستحيل طبعاً) وقامت الدولة العربية المشرقية المؤلفة من الحجاز وبلاد الشام والعراق، لما ظهر الكيان الصهيوني بالخصائص السرطانية التي هو عليها اليوم، ولكانت حلّت مشكلة اليهود سلمياً كأقلية في نطاق الدولة الواحدة التي سيبلغ عدد سكانها اليوم حوالي سبعين مليوناً، أي بحجم مصر، أو إيران، أو بريطانيا! ولنا أن نتخيل كتلة بهذا الحجم، وفي هذا الموقع، وبالثراء البشري والمادي المتوفر، وأن نتخيل الفعالية الإيجابية لمثل هذه الكتلة/ الدولة إقليمياً ودولياً! لقد تبدّد حلم قادة الثورة العربية الكبرى في تحقيق مثل هذه الدولة نتيجة خيانة الحلفاء الذين عادوا اليوم لاحتلال المشرق مباشرة، وتحولت المساحة الجغرافية الكبيرة والعدد السكاني الكبير إلى صفر ضخم، حيث تعدّد الدويلات التابعة و الإرادات المستلبة لا ينجم عنه سوى الفراغ العملي والضجيج الصوتي، وهذا ما كان عليه الحال حتى الأمس القريب، قبل الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة العراقية، غير أن هذين الحدثين العظيمين أعادا الأوضاع إلى المربع الأول كما يقال في هذه الأيام، أي إلى إمكانية استرداد الحلم وإمكانية تحقيقه، فبعد إرغام المشروع الاستعماري الصهيوني على القتال المفتوح بشروطنا، وعلى المراوحة المضطربة في المكان، ليس هناك ما يحول دون إلحاق الهزيمة به سوى تخاذل المتخاذلين وخيانة الخونة، وبعد إلحاق الهزيمة به لن يبقى ما يحول دون قيام الكتلة الحلم، الموحدة بصيغة من الصيغ المناسبة، ولن يبقى أيضاً ما يحول دون نهوض الاتحاد المغاربي، واتحاد وادي النيل، واتحاد الجزيرة العربية، ويقيناً إن هذا كله متوقف على صمود المقاومة وتطورها واستمراريتها!

فلسطين مركز تغيير العالم!

إننا إذا ما استعرضنا الأصفاد التي تكبّل الأمة جزءاً جزءاً، واستعرضنا مسببات عطالتها وشقائها وغيابها، ثم ميادين الكفاح من أجل خلاصها، فسوف نجد فلسطين مركزاً وبؤرة لكل ذلك، وأنها سوف تبقى إلى أمد قد يطول وقد يقصر ميدان الكفاح الأول والفعالية الرئيسة الذي تتفرع عنه وتعود إليه جميع الميادين والمراكز الأخرى، وما حدث في العراق بوجهيه السلبي والإيجابي ليس إلا دليلاً قاطعاً على ذلك، ولا نبالغ إذا ما توقعنا للانتصار المنشود، في الساحتين الفلسطينية والعراقية، دوّياً تتردّد أصداؤه في القطبين، حيث هو لن يعني في حال تحققه أقل من تبدّل العلاقات الدولية عموماً نحو الأفضل، أي أنه سوف لن يعني أقل من تغيير العالم لما فيه مصلحة شعوب العالم، خلافاً لمصالح الاحتكارات الربوية الصهيونية، وعندئذ لن يبقى ما يحول دون ظهور الأمة بالصورة الإنسانية اللائقة، ومن هنا نستطيع أن نفهم مغزى هذا الحضور المكثف الدائم في الميدان الفلسطيني، من قبل أكبر القوى الدولية وأصغرها، وأن نفهم سرّ هذا المقدار الهائل من التعقيدات المستعصية المحيطة بها، وهذا الحجم من الضغوطات التي لا تطاق المفروضة على شعبها البطل!

إنه لمن شبه المستحيل إحراز أي تقدم جدّي، في مضمار الديمقراطية وحقوق الإنسان مثلاً، قبل نيل الحرية والاستقلال، أي قبل امتلاك إرادتنا السياسية والاقتصادية على أرضنا الحرة، إذ كيف يمكننا تنظيم علاقاتنا الداخلية ديمقراطياً، بعد تحقيق نهضتنا العلمية وتطورنا الاجتماعي والاقتصادي، من دون الحرية والاستقلال، وفي ظل أوضاع لم نخترها نحن، بل فرضت علينا بالاحتلال المباشر وغير المباشر؟

لماذا فشلت برامج النمو والتطور المستقل؟

لا يزال العالم محكوماً بقانون التفاوت الاستعماري الرأسمالي الذي بدأ العمل به قبل قرون. إنه قانون مطلق من قوانين الرأسمالية الاحتكارية، يجري العمل بموجبه على مدار الساعة، ويفرض بالقوة العسكرية كلما اقتضى الأمر ذلك، فقادة هذا النظام العالمي الربوي يعتبرون التفاوت في النمو هو التوازن، ولا يسمحون بتطور الأمم جميعها بالسوية نفسها، فيتصدّون لأية محاولة يقدم عليها قطر من الأقطار لتحقيق التكافؤ في التطور، ويعتبرونها إخلالاً بالتوازن!

لقد حاولت دول عربية عديدة، خاصة على مدى النصف الثاني من القرن العشرين، تنفيذ برامج وخطط خمسية تنموية طموحة، فانهمك قادتها في محاولات الإحاطة بأوضاع وإمكانيات بلدانهم، وفي السعي للحصول على مساعدات خارجية نزيهة، وهم اجتازوا بعض المسافات المهمة المؤثرة، بفضل العون السوفيتي خاصة، فنهض القطاع العام كبنية تحتية مادية وبشرية أعطت الأمل بإمكانية النمو والتطور، غير أنها سرعان ما وقفت عند حدّ معين لم تتمكّن من تخطيه، وبالتالي لم يتحقق أبداً في أي ميدان قدر كاف من الاستقرار الذي يؤسس لشوط بعيد المدى وغير قابل للنكوص والتقويض، وفي ما بعد رأى البعض في ذلك فشلاً للنظرية من أساسها، وهذا غير صحيح بالطبع!

على أية حال، شهدت نهايات القرن العشرين انهيار تلك المحاولات وإنجازاتها، وانطلق فحيح الأفاعي معتبراً القطاع العام عقبة ضخمة في وجه النمو، فبدأت عمليات تصفيته في بعض البلدان، ولم يتردّد بعض القادة الجدد في اعتباره خطأً فادحاً من الأساس، وفي الدعوة للالتحاق باقتصاد السوق الليبرالية المفتوحة، وهكذا دخل في روع الكثيرين كأنما تلك الإنجازات التقدمية الكبرى كانت جميعها بلا طائل، فهل الأمر هو كذلك حقاً، وهل نستطيع بالفعل تحقيق النمو والتطور عبر الانخراط في السوق الدولية الرأسمالية؟

قانون التفاوت لا يسمح بالتقدم!

في الواقع، إن الذي حدث عبر مختلف الأساليب والوسائل هو «إعادة التوازن» أي «التفاوت» إلى العلاقات الدولية التي يرعاها الظالمون، فمحاولات التنمية المستقلة في كل من مصر وسورية والجزائر والعراق وغيرها لم تفشل بسبب العوامل الداخلية وحدها، بل بسبب العوامل الخارجية التي ينهض عليها قانون التفاوت الرأسمالي العالمي المطلق، الذي بموجبه غير مسموح لأحد بالتقدّم حتى وإن بالتعاون مع المراكز الرأسمالية وبإشرافها وموافقتها، وقد رأينا كيف تصدّوا لما سمّي بالنمور الآسيوية، المتعاونة معهم إلى أبعد الحدود، عندما تجاوزت حداً معيناً لا يجوز تخطيه، فأفلسوها في طرفة عين، ثم تركوا بعضها يعيد هيكلة اقتصاده من جديد تحت السقف المحدّد!

غير أن قانون التفاوت، الذي لا تقوم للنظام الربوي العالمي قائمة من دونه، لا يحول دائماً دون أن تلعب المصادفات والضرورات والتعقيدات الدولية دورها في تمكين بلد ما من البلدان العدوة، مثل الصين وألمانيا واليابان، أو الضعيفة مثل سنغافورة والإمارات وكوريا الجنوبية وتايوان، أن تبلغ سوية متقدمة من النمو والتطور، ومثل هذا الحدث يقع أيضاً كمحصلة لجملة من الحسابات والتقديرات

الإقليمية والقارية، وهي حسابات عويصة ومعقدة تفرض نفسها على قادة النظام العالمي، فقد اقتضى الحفاظ على التفاوت مع إندونيسيا العملاقة، مثلاً، إنهاض سنغافورة الصغيرة العظيمة التطور على مقربة منها، واقتضى الحفاظ على التفاوت مع الصين وإبقائها تحت سقف معين أن تنهض تايوان واليابان على تخومها.. وهكذا! بل إن بعض هذه البلدان، مثل الإمارات، تبدو متفوقة اليوم من نواح كثيرة على دول أوروبية عريقة، بل وعلى بعض الولايات الأميركية، غير أن مثل هذه الظواهر تبقى مضللة وعابرة مهما صعدت ومهما دامت، فهي من جهة مراكز ابتزاز في خدمة النظام العالمي، وهي من جهة أخرى محتواة تماماً بحيث تعاد في لحظة إلى وضعيتها السابقة إذا ما اقتضى الأمر ذلك!

يستنهضون أعداءهم عند الضرورة!

ومن غرائب هذا العصر الاحتكاري أن المنتصرين في الحرب العالمية الثانية أخذوا بيد ألدّ أعدائهم: الألمان واليابانيين والطليان! وقد حدث أنهم فكروا بالأخذ بيد الهند كدريئة لمواجهة الصين الشعبية، ولو أنهم استقروا على هذا الرأي لكانت الهند تحتل مكانة اليابان، لكنهم اختاروا اليابان على الرغم من بيرل هاربور! ومن جهة أخرى اختاروا ألمانيا عدوهم الرئيس كدريئة في وجه الاتحاد السوفييتي،وبالطبع وظفت الفعاليات الذاتية الجبارة للبلدين العدوين المهزومين في صالح تعزيز النظام الاحتكاري العالمي، وفي مواجهة أمم الجنوب حيث الأكثرية الساحقة من البشر، وذلك كله من أجل الحفاظ على قانون التفاوت!

وبالمقابل، وأيضاً من غرائب هذا العصر، أن المنتصرين نظروا إلى العرب باعتبارهم أمة واحدة كبيرة وخطيرة على التوازن (الذي هو التفاوت) مع أنهم في العلن لا يعترفون بها أبداً أمة واحدة، فهم تعاملوا معها مثلما تعاملوا مع روسيا والصين، باعتبارها خطراً كامناً يستحق الحروب الاستباقية الوقائية، وحكموا عليها بالدمار الشامل فأقاموا الكيان الصهيوني في قلبها، وكبديل عنها، وكدريئة ضدها، ولم يتوانوا على مدى العقود في عزل ومحاصرة وتدمير أي قطر عربي فكّر بمحاولة تنموية مستقلة، من أي نوع كانت، والعراق هو آخر مثال على ذلك!

وهكذا فإن العرب يدفعون اليوم غالياً ثمن قابليتهم لتحدي قانون التفاوت الرأسمالي، وإنه ليتوجب علينا أن نعي جيداً هذه الحقيقة، وأن نكف عن الهذر والخلط بين القوانين الصحيحة وبين التطبيقات التي فشلت بسبب القصور المفهوم في الداخل والحصار الحربي الشامل والمتواصل من الخارج.

ليس صراع حضارات، بل صراع سياسات

إضافة إلى الحملات العسكرية، تتواصل الحملات العنصرية ضدّ الأمة العربية، خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة ، حتى أنها انحدرت في الأيام الماضية إلى مستوى الشتائم والبذاءات! فثقافة العرب – كما يرددون ـــ لم تقدّم شيئاً للإنسانية، ووضعهم الحالي خطر على الحضارة، وهم لم يكونوا في أي زمن سوى مجرّد بدو و قبائل من الإبل، وإذا كان لهم من فضل فهو في ما حملوه وليس في ما أبدعوه، أما تاريخهم فليس سوى سلسلة فظيعة من الصراعات والخيانات والمذابح، وأما هواجسهم فهي مجرّد الغلمان والقيان.. الخ! وإنه لمن المؤسف أن التأكيد على الحقائق التاريخية العظمى أصبح أمراً تستدعيه أحوال الأمة العربية وليس حملات خصومها، لأن كثيرين من أبناء الأمة يساهمون، وإن بطرق أخرى، في دعم حملات الأعداء ضدها، لتجد نفسها بين نارين، أخطرهما بالطبع هي النار الداخلية!

يرون القشة، ولا يرون الخشبة!

بالطبع، ليس العرب بدواً، لكن البدو عرب. والمجتمعات العربية ليست بدوية، لكن البداوة جزء من المجتمعات العربية. والرعي ليس مهنة العرب في أي عصر، لكنها واحدة من مهن العرب مثلما هي واحدة من مهن جميع الأمم القديمة والحديثة. والخيام ليست مساكن العرب، لكنها الشكل الأمثل، العملي والضروري، لمهنة الرعي تحديداً. وقبل الإسلام لم تكن مكة موطناً للبدو، بل للحضر بالدرجة الأولى، وهي لم تمتهن الرعي حصراً كمهنة رئيسة، بل امتهنت أعقد الوظائف، من الإنتاج الحرفي إلى الصيرفة إلى التجارة الداخلية والخارجية، إضافة إلى الزراعة. ثم إن الجزيرة العربية لم تكن في أي من الأزمنة مجرّد مراعي، بل هي كانت دائماً تتشكل من المدن والمراعي. والأهم أن الجزيرة، منذ ما قبل الإسلام وحتى يومنا هذا، لم تكن وحدها بلاد العرب، بل جزءاً من بلاد العرب، وأهلها ليسوا جميع العرب بل جزءاً منهم. والدعوة الإسلامية لم تكن قضية عرب مكة أو المدينة أو الجزيرة وحدهم، بل تخص جميع العرب، من الخليج إلى المحيط، من أسلم منهم ومن لم يسلم، حيث إرهاصات الدعوة ومقدماتها لم تقتصر على الجزيرة وحدها، بل ظهرت في مصر والشام والعراق، في حينها وقبل قرون وقرون من انطلاقتها، لأن عمقها يعود إلى إخناتون وإبراهيم وحمورابي وموسى والمسيح.

أما عن التاريخ العربي (الحافل بالصراعات والمذابح والخيانات!) فلا نقول سوى أن تاريخ العصر الأوروبي الأميركي حافل بدوره، أكثر بما لا يقاس، بمثل هذه الأحداث، وأن تاريخ السلطات السياسية لجميع الأمم بلا استثناء حافل بمثلها. غير أن أخبار مثل هذه الأحداث شيء، وأخبار النظام الإجمالي شيء آخر كما يفترض أن يكون مفهوماً!

إن الصراعات العربية الرهيبة، والمفجعة للكثيرين، التي كانت تنشب في الأوساط السياسية السلطوية، لم تؤثر أدنى تأثير على المسار الإجمالي للنظام الإجمالي، الذي واصل تناميه وازدهاره واتساعه، فتلك الصراعات شيء وذلك المسار شيئاً آخر، ولهذه مقامها وبحثها، ولذاك مقامه وبحثه الآخر، فهما قضيتان مستقلتان عن بعضهما. وإن الصراعات الأوروبية والأميركية الداخلية الأشدّ

رهبة، حيث عشرات الملايين من الضحايا الأوروبيين والأميركيين، لم تؤثر بدورها أدنى تأثير على المسار الإجمالي، وعلى الحضارة الأوروبية الأميركية التي واصلت تناميها وازدهارها واتساعها، فهذا شيء وذاك شيء آخر، وهذه قضية وتلك قضية أخرى.

لقد أدت تلك الصراعات إلى انتقالات انقلابية ذات صلة قوية بطبيعة التطور، فكان الانتقال الانقلابي من العهد الراشدي إلى العهد الأموي، من المدينة إلى دمشق، بكل ما رافقه من صراعات وضحايا، لكن ذلك يعادل الانتقال الانقلابي الأوروبي من العهد اللاتيني الأسباني الكاثوليكي إلى العهد الأنكلوسكسوني البروتستانتي بكل ما رافقه من صراعات وضحايا، فلماذا نرى تلك ولا نرى هذه؟

غير أن الحملات الضارية ضدّ الأمة العربية، من خارجها ومن داخلها، لا تقتصر على استهجان الصراعات السياسية والعسكرية،بل تتناول أيضاً حكاية القيان والغلمان! ومن دون أن نوضح مغزى وظروف هذه الحكاية نقول أن مجتمعات بأكملها، في العصر الأوروبي الأميركي، تحوّلت ليس إلى قيان بل إلى عاهرات! إن ثمانين ألف عاهرة كانت موضوعة رسمياً في خدمة القوات الأميركية التي احتلت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية! وهي العواصم العالمية القيادية، وفي مقدمتها لندن وواشنطن، تشرّع الحق في تعاطي اللواط، بل الحق في الزواج المثلي، فلماذا نرى القشة ولا نرى الخشبة، ولماذا ننظر إلى الأولى باحتقار وإلى الثانية بإعجاب!

السموّ الاقتصادي مقروناً بالأخلاقي

إن العنصريين المتعصبين في الغرب، وكذلك ضيّقي الأفق من العرب، يشيرون اليوم إلى مآثر العرب، في حال إقرارهم ببعضها، إشارات مقتضبة، مبهمة، مفعمة بالاستخفاف والاحتقار، فيتظاهرون بالدهشة أثناء حديثهم عن تلك «الزوبعة» الغامضة، التي انطلقت «فجأة» من الجزيرة العربية بصورة «مباغتة» فاجتاحت العالم، ثم يهزّون رؤوسهم هزة الحكماء للتدليل على أنهم لا يفهمون كيف حدث ذلك، ولا يملكون تفسيراً له بعد!

غير أن المؤرخين المراجعين، المتمردين على صياغات المركزية الأوروبية للتاريخ، يتحدثون بطريقة أخرى، فيقول روجيه غارودي: »خلق الفتح العربي الشروط الاقتصادية و الاجتماعية للحضارة الجديدة، وذلك بإزالته فوضى الإقطاع وتدرجاته الطفيلية. إن العامل الحاسم في النصر هو أن الفاتح العربي كان يجلب معه إلى عالم عبودي منحل للغاية، أو عالم إقطاعي متحجر ومقطع الأوصال، أشكالاً راقية من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي تلتزم بها الجماهير العريضة، لأنها تتفق مع احتياجاتها. لقد أطاح الفتح العربي بالبنى الاجتماعية المستندة إلى العبودية، والمتسمة بالجمود والعقم، التي فرضتها السلطات البيزنطية»! أما جان بيرين فيقول: »حقق الفتح العربي انتعاشاً حقيقياً للاقتصاد العالمي، وأضاف إلى سموّ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية سموّاً أخلاقياً يرتكز إلى السماحة، ولهذا ارتأى انجلز أن المفكرين العرب هم السلف البعيد للموسوعيين الفرنسيين في القرن الثامن عشر، وفي كتابه (ديالكتيك) قال انجلز: إن لدى الشعوب الرومانية فكراً متحرراً، صافياً، مأخوذاً عن العرب، ومطعماً بالفلسفة اليونانية التي اكتشفت مؤخراً!

العقيدة السياسية العربية حاجة إنسانية عامة

لقد حمل النظام العربي الإسلامي، منذ انطلاقته الأولى، ملامحه العالمية بوصفه نظاماً اقتصادياً وأخلاقياً. وإنها لمسألة بالغة الدلالة تلك التي تتجلى في وجود كل من صهيب الرومي وسلمان الفارسي

وبلال الحبشي إلى جانب الرسول العربي الكريم منذ البدايات الأولى للدعوة، فقد تمثلت بأولئك الرجال أمم ثلاث كانت تشكل في ذلك الزمن النظام السائد في جملة منطقة حوض المتوسط على الأقل.

وفي كتابه «اليمين واليسار في الإسلام» يقول أحمد عباس صالح :»لم يكن من المعقول بداهة أن مجموعة من القبائل البدوية تتحول فجأة إلى أعظم إمبراطورية في عصرها، فتقوض الإمبراطورية الفارسية، وتوشك أن تقضي على الإمبراطورية الرومانية قضاء نهائياً، ولا يقتصر الأمر على القوة العسكرية بل يتخطاها إلى القيادة الفكرية والعلمية للعالم كله، حيث تظهر حضارة جديدة ترسل إشعاعاتها في كل مكان وفي كل القارات. إن حدثاً خطيراً كهذا لا يمكن أن يقع من دون مقدمات ومن دون كفاءات واستعداد».

أما الرئيس الهندي الراحل جواهر لال نهرو فيقول :»إن الديانة التي بشّر بها محمد، وبساطتها واستقامتها، والديمقراطية والمساواة اللتين أعلنتهما هذه الديانة، كل ذلك حظي بصدى واسع لدى شعوب البلدان المجاورة التي عانت لأمد طويلٍ من نير الحكام والملوك الطغاة، ومن نير الكهان والقساوسة الذين لم يكونوا أقل طغياناً وتعسفاً من الملوك. لقد تعبتِ الشعوب من النظام القديم ونضجت لتقبّل الجديد، وقدّم لها الإسلام هذا الجديد الذي كان مرغوباً، لأنه حمل إليها الأفضل من نواحٍ عديدة، ووضع حدّاً للكثير من الشرور الناجمة عن النظام القديم».

الأمة تناضل لاسترداد شرطها السياسي

ليست الحضارة سوى العمران حسب تعريف ابن خلدون، وهي عمل يتبع السياسة ولا تتبعه السياسة، أي أن العقيدة السياسية تسبق العملية الحضارية، أو العمرانية، وليس العكس. ويمكن للعقيدة السياسية أن تنتج حضارة رائعة، ساحرة وخالدة، سواء نهضت الحضارة لانتفاع وسعادة طبقة اجتماعية محدّدة أو شعب محدّد، أم نهضت لانتفاع وسعادة المجتمع كله والإنسانية جمعاء، فالعملية الحضارية قيم مادية بالدرجة الأولى، والناس لا يختلفون حول عظمتها وروعتها، سواء أكانت متحركة كسفن الفضاء أو ثابتة كأبراج نيويورك، وسواء أكانت منتجة أم مظهرية، أما العقيدة السياسية فهي قيم أخلاقية، تلخص رؤية أصحابها للحياة في معناها وجدواها ومآلها، والناس يختلفون حولها دائماً، وسوف يستمر خلافهم ما استمرت الحياة. إنهم لا يختلفون حول الإنجازات الحضارية المادية، بل حول وظائفها: سلبية احتكارية، أم إيجابية عامة؟ وهو خلاف سياسي، لأن العقيدة السياسية هي التي تقرّر وظائف العملية الحضارية ووظائف منجزاتها: في خدمة الجميع، أم في خدمة البعض على حساب شقاء الجميع؟

غير أن الاحتكاريين المرابين المتعالين على بني البشر يصرّون على اقتران العملية الحضارية بالخصائص العرقية، فالتخلف أو التقدم الحضاري مقترن بالعرق حسبما يزعمون، بينما هو مقترن بالتخلف أو التقدم السياسي، فتجدهم في حملتهم الظالمة ضد الأمة العربية يؤكدون على العجز الحضاري وليس على التخلف السياسي!

والحال أن التخلف السياسي يمكن أنِ يكون قسرياً، مفتعلاً ومفروضاً بالقوة الباغية، كما هو وضع العرب اليوم، ويمكن أن يكون تاريخياً، مرتبطاً بالسوية المتدنية للتطور الذي بلغته جماعة إنسانية ما، مثلما كان حال الأقوام القديمة في شرق وشمال وغرب أوروبا إلى ما قبل حوالي ألف عام. ففي ذلك التاريخ كان ما يحول بين تلك الأقوام وبين الإنتاج الحضاري هو افتقادها أصلاً للشرط السياسي اللازم، بسبب درجة التطور التي بلغتها، والتي كانت من البدائية والسذاجة إلى الحدّ الذي لا يكفي بعد

لامتلاك الشرط السياسي. وبالفعل، فقد حاول الرومان، ثم العرب، توفير هذا الشرط لهم فلم يتقبلوه لأنهم لم يكونوا قادرين على ذلك، وقد اكتفى الفتح العربي بالتوقف عند حدود بواتييه كما هو معروف، حيث التقدم إلى ما بعدها كان جهداً ضائعاً لا طائل من ورائه.

أما العرب، فقد كانوا يمتلكون الشرط السياسي في أعلى مستوياته منذ ما قبل آلاف السنين، منذ بابل وطيبة وسبأ وغيرها، وهم جرّدوا منه قسراً على مدى القرون الخمسة الماضية في العصر الأوروبي الأميركي هذا، واليوم هم يناضلون من أجل استرداد ما سلب منهم، وعندما يستردون شرطهم السياسي المسلوب، أي حريتهم واستقلالهم، فإن إسهامهم في العملية الحضارية سوف ينطلق على الفور، وسوف تظهر نتائجه خلال سنوات قليلة وليس عقود طويلة!

ماذا حلّ بمشروع الشرق الأوسط الكبير؟

يتلخص الهم الأميركي الرئيس في منطقتنا اليوم بتحقيق انتصار ميداني ضدّ المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، وأيضاً في أفغانستان، والانتصار المؤمل لا يطمع في اجتثاث هذه المقاومة من جذورها، بل في مجرّد الإخلال بالتوازن الحربي على الساحة العراقية، الذي شكّل انتصاراً هائلاً للمقاومة عبّر عن نفسه بتعطيل البرامج الأميركية الحقيقية سواء في العراق أم في المنطقة عموماً، فبفضل فعالية المقاومة العراقية توقف الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، مؤقتاً بالطبع، وتركّز الجهد على تهدئة الجبهة الفلسطينية وإشغالها بالانسحاب من غزة، وتجريد المقاومة اللبنانية من سلاحها بحجة عدم ضرورته وتناقضه مع السيادة، والاستماتة في تشكيل قوات عسكرية وأمنية عراقية قادرة على حمل أعباء مواجهة المقاومة نيابة عن القوات الأميركية، وإنه لمفهوم الترابط بين جبهات المقاومة العربية الثلاث، مضافاً إليها الجبهة الأفغانية، سواء من وجهة نظر المقاومة أم من وجهة نظر المحتلين الأميركيين والإسرائيليين.

المشروع وعقبة المقاومة الكأداء

لقد وقع مشروع الشرق الأوسط الكبير في مأزق كبير، فهو عرضة لعصف الرياح إن لم يكن عرضة للانهيار، ولكي ندرك خطورة وأهمية ما استجّد على الساحة العربية، خاصة العراقية، تتوجب العودة إلى عام ٢٠٠٣، وإلى الخطاب الشهير للرئيس بوش، حيث شرح مشروعه داعياً إلى إدخال إصلاحات جذرية في أوضاع الدول العربية تشمل قطاع التعليم الذي يجب أن يخلو من كل ما يحرّض على المقاومة ويدعو إلى التمسك بالعروبة والإسلام والوحدة! وتشمل قطاع الاقتصاد الذي تتوجب خصخصته ودمجه في اقتصاد السوق الدولية! وتشمل المجتمع المدني الذي ينبغي أن يرتبط بالهيئات الدولية الفرانكفونية والأنكلوسكسونية وأن ينشغل بشؤونه اليومية الراهنة، من دون الالتفات إلى أية أهداف أخرى تتعلق بالتحرير والنهضة القومية والوحدة العربية! وتشمل إطلاق حرية المرأة على غرار المرأة التي نشاهدها في المسلسلات التلفزيونية الأميركية والمتأمركة! وتشمل تنظيم انتخابات برلمانية شكلية سطحية، بلا عمق ولا مضمون! وتشمل إطلاق حرية الرأي والصحافة.. الخ، حيث تقتصر مثل هذه الحرية على مجرّد الكلام والكلام! ولقد كان الأميركيون يتوقعون الانطلاق بالراحة في مشروعهم الكبير الذي سوف يفضي قطعاً إلى تفريغ الأمة والمنطقة من كل فعالية إنسانية تحررية، ويحوّلهما إلى شذرات وشظايا، وإلى فراغ يملؤه المرتزقة الصهاينة من اليهود وغير اليهود لخدمة المصالح الأميركية، غير أن العقبة العراقية الكأداء المفاجئة عطلت هذا التوجه بمجمله، وراحت الإدارة الأميركية تتملم موجهة اللوم إلى سورية، ومحملة مسؤولية تلكؤ برنامجها لمن وصفتهم بالأجانب الذين تسمح لهم سورية بعبور الحدود إلى ميادين القتال!

لغة منمّقة، لكنها مفضوحة!

بعد تجربة البلقان الناجحة، وبعد الاحتلال السهل لأفغانستان، كان الأميركيون يعتقدون أن الطرق جميعها أصبحت ممهدّة لإقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وما كان ليخطر في بالهم أن العراق، بعد إثني عشر عاماً من الحصارِ المحكم المدمّر، سوف يبدي أية مقاومة تستحق الذكر! وكانت صحيفة واشنطن بوست قد كشفت مبكراً، في افتتاحيتها بتاريخ ٣٠ /٢٠٠٢/١٢، أن إدارة بوش (وهي تقترب من لحظة احتلال العراق) تبالغ في استخدام لغة منمقة عن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، حيث القادة الأميركيون يتبارون في إلقاء الخطب بهذا الصدد، فتحدث كولن باول وزير الخارجية عن مبادرة أميركية لتطبيق الديمقراطية في البلاد العربية، وحملت تلك المبادرة عنوان:» مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية»، وجاءت مبادرة بوش تكراراً لها وإعلاناً عن بدء تنفيذها، رافضة التدرج في الإصلاحات ومنتقدةً العقود الستة الماضية التي لم يتحقق خلالها أي تقدّم ملحوظ، وداعية إلى التنفيذ والتغيير بسرعةٍ وفوراً، غير آبهة لتحذيرات واعتراضات الحلفاء الغربيين! لقد كانت الإدارة الأميركية مطمئنة تماماً إلى خلوّ طريق مشروعها من أية عقبة جدّية، إلى الحدّ الذي جعلها تقرّر الانفراد بعائدات المشروع الخرافية واستبعاد شركائها وحلفائها!

هاس يذيع الأهداف الحقيقية

بالإضافة إلى الرئيس ووزير خارجيته، راح مدير المخابرات المركزية الأميركية جورج تينت يتحدث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير بثقة مطلقة! وأعلن مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ريتشارد هاس أن الدور الأميركي يتلخص في تضييق الفجوة الديمقراطية بين الدول العربية وبقية دول العالم! لقد شرح ريتشارد هاس:» إن الإدارات الأميركية السابقة أخطأت عندما لم تعط نشر الديمقراطية في الدول العربية الأولوية القصوى، وهي البلاد التي تعتمد الولايات المتحدة عليها في ميدان النفط، والقواعد العسكرية، والتعاون مع الإسرائيليين في تحقيق عملية السلام»! وهكذا تتلخص قضية الديمقراطية، حسب كلام هاس، في السيطرة الأميركية على النفط العربي، وفي إقامة القواعد العسكرية الممولة عربياً على الأرض العربية لضبط العالم بمجمله، وفي التعاون مع الكيان الصهيوني كإدارة إقليمية أولى للشرق الأوسط الكبير!

العالم يتساءل، وبغداد تجيب

لقد أبدى المعلقون الدوليون، في جميع أنحاء العالم، دهشتهم وشكوكهم في مرحلة التمهيد لاحتلال العراق، بينما هم يستمعون إلى خطابات أعضاء الإدارة الأميركية عن مشروع الشرق الأوسط الديمقراطي الكبير، وراحوا يتساءلون: كيف يمكن إقناع «شعوب الشرق الأوسط» بجدِّية واشنطن، عندما تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما العرب والمسلمون يرون شعباً بأكمله، هو الشعب الفلسطيني، محروماً من حرياته بل من أبسط حقوقه؟ وكيف يمكن لواشنطن إقناع أحد بجدّية مبادرتها وسياستها قائمة على المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين، فهي تطالب بمنح الحرية للإسلام السياسي في بلد، وتطالب بمحاربة الإسلام باعتباره إرهاباً في بلد آخر؟ أليست هي من يسمي هذا التيار إرهابياً في مكان، وتسميه إصلاحياً تحررياً في مكان آخر؟ أليست هي من احتضن الفصائل الأفغانية الإسلامية التي اعتبرتها، في ما بعد، من ألدّ أعدائها؟ وهل ستمارس واشنطن ضغوطاً متساوية على أصدقائها وأعدائها، وهي التي تتعامل مع دول المنطقة العربية بطريقتين: القفاز المخملي لبعضها والقبضة الحديدية لبعضها الآخر؟ وإذا انصاعت دول «الشرق الأوسط» للتهديد، وأطلقت

العنان للديمقراطية، ثم أسفرت الانتخابات عن نجاح قوى سياسية معارضة للولايات المتحدة، فهل ستقبل واشنطن بما أنتجته الديمقراطية، أم ستطالب بديمقراطية ذات مواصفات خاصة تتفق مع مصالحها؟ ثم ما هي حقيقة الأهداف الأميركية، وهل يمكن تبديد الشكوك المحيطة بأهداف إدارة بوش العسكرية والنفطية الاستعمارية، وإلى أي مدى يمكن أن تذهب، وهل يملك الشعب الأميركي القدرة على الصمود طويلاً في حال التعثّر؟

لقد طرحت هذه التساؤلات مسبقاً، في جميع أنحاء العالم، سواء في أجهزة الإعلام أم في اجتماعات الحكومات والبرلمانات أم في المظاهرات العالمية الحاشدة، وكان على الجميع أن ينتظروا لبضعة أيام فقط، بعد البدء باحتلال العراق، كي يسمعوا الجواب والقول الفصل من بغداد!

مخاطر العرض الناقص عن الليبرالية والديمقراطية

الديمقراطية هي صيغة لتنظيم العلاقات بالتراضي بين أطراف المجتمع من جهة، وبين هذه الأطراف والدولة من جهة أخرى، واعتماد هذه الصيغة يشترط بلوغ المجتمع حداً معيناً من التطور التراكمي المادي والمعرفي والسياسي المستقل، وإلا جاء اعتمادها قسرياً وشكلياً، وربما هزلياً مضحكاً ومبكياً ! وتعتبر الحرية مدخلاً إلزامياً الى مرحلة تنظيم العلاقات بالتراضي داخل مجتمع ما، سواء أكان مثل هذا التنظيم ديمقراطياً أم غيره، حيث الديمقراطية ليست الصيغة الوحيدة الفريدة في الحياة البشرية. غير أن الحرية التي تسبق تنظيم العلاقات الداخلية، والتي تحقق الحد الضروري من التطور والتراكم، تنقسم الى نوعين: الحرية الليبرالية بطابعها الفردي المادي الوطني الغالب، والحرية السياسية بطابعها الجمعي التحرري الاستقلالي الغالب، أي أن العمل بالصيغة الديمقراطية أو غيرها لتنظيم العلاقات الداخلية يشترط امتلاك الإرادة الاقتصادية والسياسية المستقلة، فأين نحن من قضية الديمقراطية هذه ؟ وإذا كنا قد أنجزنا مرحلة الحرية، وهذا لم يحدث، فهل هي حرية ليبرالية وطنية أم حرية سياسية استقلالية ؟ وإذا كنا في مرحلة ما قبل إنجاز أي منهما، بل لم نتفق بعد حول ما ينطبق علينا منهما، فما قيمة جميع هذه الخطابات الديمقراطية السابقة لأوانها ؟ وهل يمكن اختزال قضية الديمقراطية في هذه اللعبة البرلمانية اللبنانية أو الأردنية أو العراقية أو الفلسطينية.. الخ ؟

الطريق الى الحرية، فالديمقراطية

أدخل في صلب الموضوع المعاش فأقول أنني مقتنع بأننا لسنا على عتبة الديمقراطية بعد، إن هذا غير متاح بعد، بل نحن مدعوون للنضال من أجل الحرية، وهو المتاح، وهذه الحرية المنشودة ليست من النوع الأول الذي أشرنا إليه، أي الليبرالية بطابعها الوطني المادي الغالب، بل السياسية التي يغلب عليها طابع التحرر والاستقلال، وهذه حقيقة معاشة لا يمكن أن يطمسها الضجيج والسّعار والهذيان الخطابي ولا أن يشكل بديلاً عنها. غير أن بعض شخصياتنا وتياراتنا وأحزابنا حملت الديمقراطية عنواناً، وهي تتصرف كما لو كنا على عتبتها حقاً بعد أن أنجزنا مرحلة الحرية! ومن يدري ؟ لعلها ترفع رايات الديمقراطية بينما هي تقصد أمراً آخر، إيجابياً أم سلبياً، عن وعي أو من دون وعي !

ولأنني أعتقد جازماً أننا مازلنا على عتبة النضال من أجل الحرية، أي التحرر والاستقلال، فقد بقيت مشدوداً بكليتي الى جبهات المقاومة. إن جبهات المقاومة هي طريق الحرية الذي يقودنا الى الديمقراطية، فلا ديمقراطية قبل سلوكه ولا طريق سواه. غير أن السّعار الهذياني الليبرالي الديمقراطي بلغ اليوم حداً جعل البعض يعتبر المقاومة معوّقاً لتحقيق الديمقراطية !

لقد اكتفوا بسورية (الفسيفسائية !) بحدودها الحالية، كأنما شعبنا هو الذي اختار بملء إرادته هذه الحدود، وكأنما الأجنبي الذي رسمها وفرضها لم يعد معنياً بها، وأطلق يدنا في الحياة داخلها بكامل حريتنا، وكأنه لن يتدخل مرة أخرى فأخرى لتعديل هذه الحدود نحو الأسوأ فالأسوأ !

إن ما دفعني لإعداد هذه الداخلة المقتضبة هو مقالة للدكتور برهان غليون تحت عنوان (في مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية) نشرت على موقع الرأي، وهي كانت مقالة مهمة ومفيدة، لكنها

ناقصة نقصاً فادحاً، لا أدري إن كان مقصوداً !

العرض الناقص لقضايا متكاملة

لقد بدأ الدكتور غليون مقالته بالإشارة الى تصويت الناخبين الفرنسيين ضد الدستور الأوروبي الجديد، لأن ليبرالية الدستور المفرطة تهدد المكتسبات الديمقراطية الفرنسية ! وهذا المدخل مفهوم، لكن غير المفهوم هو الاتكاء عليه لتوجيه النصح والتحذير الى الليبراليين الديمقراطيين العرب الجدد، بأن لا يعتبروا الديمقراطية والليبرالية متطابقتان أو مترادفتان ! لقد حذّرهم من الخلط بين المفهومين في ردهم على تحديات السلطات الاستبدادية، أي أنه اعتبر الفارق بين بلدانهم العربية وبين فرنسا والدول الاستعمارية مقتصراً على الاستبداد هنا والديمقراطية هناك ! هل هذا معقول ؟ حبّذا لو كان الفارق يقتصر على ذلك فحسب ! وإنه لما يثير الدهشة، ولا أقول أكثر، أن لا يشير الدكتور غليون من قريب أو بعيد، ولو بجملة واحدة، الى الفارق الأساسي التاريخي بين مستعمرات سابقة مازالت تفتقد إرادتها الاقتصادية والسياسية والجغرافية وبين دول استعمارية حققت حريتها الليبرالية، أي تطورها التراكمي، ثم ديمقراطيتها، أي تنظيم علاقاتها الداخلية بالتراضي، على حساب هذه المستعمرات السابقة التي مازالت تخضع لإرادتها وتدور في فلكها عموماً !

كانت مقالة الدكتور غليون عظيمة الأهمية حين أشارت الى المنطلقات الفلسفية الليبرالية الأصلية، وأولها تشجيع وحماية النشاط الفردي والحرية الشخصية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة كمدخل الى الديمقراطية ! لكنه، ويا للعجب، لم يشر الى المسارح الرئيسة لذلك النشاط الليبرالي الفردي ولتلك الحرية الشخصية الليبرالية، نعني المستعمرات والمستوطنات التي كانت المصدر الأول للتطور التراكمي في البلدان الاستعمارية !

والآن، كيف يرى الدكتور غليون طريقنا نحن لتحقيق التطور التراكمي، المادي والمعرفي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ؟ هل يقترح أن نتحول الى دول استعمارية والى شعوب تشن ضد الآخرين حملات إبادية استيطانية ؟ أم نسلك طريق التحرر والاستقلال ؟ أم أن هناك طريقاً ثالثاً ؟ وما هو هذا الطريق الثالث، الليبرالي الديمقراطي قبل الأوان، إن لم يكن شكلياً هزلياً، مضحكاً مبكياً، مصطنعاً بتواطؤ دولي ؟ ولماذا تجاهل الدكتور غليون « قانون التفاوت في التطور » المعمول به على مدار الساعة من قبل العواصم الاستعمارية، والذي يحظر على المستعمرات السابقة تجاوز حد معين من التطور عموماً، تحت طائلة العقوبات بل الاحتلال ؟!

فاقد الشيء لا يعطيه

ترتكز حركات الليبراليين الديمقراطيين الجدد في بلادنا الى ركيزة وحيدة هي التصدي للاستبداد المحلي وأهواله الحقيقية الفظيعة، بينما تكاد تفتقر الى جميع الشروط والركائز التاريخية الأخرى، بل إن المجتمع، الذي هو موضوع النشاط ووسيلته وغايته، يبدو غير معني عملياً وميدانياً بهمومها وخطابها، ولولا وسائل الاتصال الحديثة، الإعلامية خاصة، ولولا المناخ الدولي المواتي لسبب أو لآخر، لصعب عليها تأكيد حضورها والظهور بالصورة التي هي عليها اليوم ! لكن هذه الحركات لا تأبه لنواقصها الجدّية الفادحة، وتصر على أن القوى التاريخية القومية والإسلامية قد أفل نجمها وفقدت ضرورتها، وأنها المسؤولة وحدها عن حالة التردي العامة ! وتتوجب الإشارة هنا على الفور الى أن القوى القومية والإسلامية التي تقاوم الاحتلال تؤكد وجودها على مدار الساعة رغم التعتيم الإعلامي والمناخ الدولي غير المواتي، وليس من شك في أن ذلك يعود الى احتضان المجتمع لها بصورة كافية،

غير أن الليبراليين الديمقراطيين الجدد يعتبرون هذه المقاومة خارج التاريخ ويعتبرون أنفسهم داخله !

والحال أن هناك ما يشبه المساومة والتواصل غير المباشر بين بعض الليبراليين الديمقراطيين الجدد وبين القوى العالمية المقتدرة، التي يرى هذا البعض سيطرتها عالمياً لقرن قادم أمراً مفروغاً منه، وأن التعامل معها تقتضيه العقلانية والواقعية، أما خلاصة هذا التساوم والتواصل فربما هي: ساعدونا على إقامة نظم ليبرالية ديمقراطية وسوف نقف معكم ضد المقاومة ! وبالطبع هناك كثيرون، وأنا منهم، يرفضون هذه المساومة ولا يرون وضع العالم ومصيره مثلهم !

إن أمتنا ممزقة، مقطعة الأوصال، لا يملك أي جزء منها مقومات الدولة القادرة في حد ذاتها على الحياة، وهي لم تختر حدودها غير المستقرة ولا أوضاعها البائسة، وإن حال هؤلاء الليبراليين الديمقراطيين الجدد يشبه حال رجل استولى المجرمون على داره الكبيرة وحاصروه في غرفة واحدة، فهو يحاول إقناعهم بترك هذه الغرفة له مقابل تنازله عن كل ماعداها ! وبالطبع فإن المجرمين لن يتركوه حراً طليقاً حتى في هذه الغرفة وحدها، لكنهم سيوهمونه بذلك ريثما ينتزعوا منه رسمياً ونهائياً كل شيء، حتى سرواله الداخلي ! وبعد ذلك ربما قبلوه خادماً غريباً في داره ! وكيف لا يكون الحال كذلك والمجرمون يسيطرون على محيط الدار ومداخلها، وردهاتها وممراتها، فيتحكمون تماماً بحركة الدخول والخروج، إضافة الى سيطرتهم على مفاتيح الماء والكهرباء ؟!

سورية كما رآها الفرنسيون

في هذه المداخلة المقتضبة سوف نكتفي بعرض أجزاء من وثيقتين، فرنسية وإنكليزية، إحداهما تتعلق بسورية والثانية تتعلق بالأمة العربية جمعاء، كي نرى إلى أين سيقودنا إغفال الوقائع التاريخية العظمى، وإن بدون قصد، ومساواة موقعنا مع مواقع الدول الاستعمارية، بمعنى أننا نتحمل وحدنا مسؤولية التقصير والتخلف، كأنهما خاصية من خصائصنا الأصلية!

في عام ١٩١٥ ألقى رئيس الوزراء الفرنسي (جورج ليغ) خطاباً في باريس جاء فيه ما يلي:» لن يكون البحر المتوسط حراً في نظرنا، ولن نظل سادته، إلا إذا بقيت سورية ضمن منطقة نفوذنا، ويجب أن يفهم من ذلك أننا لا نعني سورية المجزأة المشوّهة، بل سورية الكاملة التي يمكن أن تعيش سياسياً واقتصادياً وجغرافياً، سورية الحقيقية التي تمتد من العريش إلى طوروس، ومن الموصل الشرقية إلى شواطئ البحر»!

وكان الجنرال الفرنسي دي تورسي قد اعدّ كتاباً عنوانه (مفكرات عن سورية) ورد فيه ما يلي:» مهما قيل حول أن بعض أجزاء سورية، وخاصة فلسطين، قد سلخت مراراً وآماداً طويلة، فإن الحقيقة التي لا ريب فيها هي أن هذه البلاد (بلاد الشام) واحدة جغرافياً وعسكرياً، وهي تؤلف منطقة حدّدتها الطبيعة تحديداً منظماً كاملاً، أما الأسباب التي تتخذ ذريعة للقول بأن سورية قد جزئت في تنظيمها السابق فهي أسباب سياسية بحتة، وطابعها الاصطناعي كاف لإزالتها»!

إننا نضع هذين النصين أمام أعين الذين يريدون ترتيب بيتهم السوري الخاص، ليستخلصوا منهما ما شاؤوا من عبر، ونضعهما أمام أعين الدكتور غليون، الذي ساوانا بفرنسا، آملين أن لا يقدّم لإخوانه عروضاً ناقصة!

الحكم بالإعدام على أمة !

في عام ١٩٠٧، صدر تقرير لجنة رئيس الوزراء البريطاني كامبل بنرمان، التي زارت المنطقة

العربية ودرست أحوالها وأعّدت تقريرها الذي جاء فيه ما يلي:» على الساحل الجنوبي للمتوسط من الرباط إلى غزة، وعلى الساحل الشرقي حتى مرسين وأضنه، وعلى الجسر البرّي الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا، والذي تمّر به قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر، وعلى طول ساحلي المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة حيث الطريق إلى الهند، في هذه المنطقة الحساسة تعيش أمة واحدة تتوفر لها من وحدة تاريخها ودينها ولسانها وآمالها جميع مقومات التجمع والترابط والاتحاد،وتتوفر في نزعاتها التحررية وفي ثرواتها الطبيعية وفي كثرة تناسلها جميع أسباب القوة والتحرر والنهوض. يتساءل التقرير: كيف يكون وضع المنطقة إذا توحّدت فعلاً آمال وأهداف أمتها، وإذا اتجهت جميعها في اتجاه واحد، وماذا لو دخلت إليها الوسائل التقانية الحديثة وإنجازات الثورة الصناعية الأوروبية؟ وماذا لو انتشر التعليم في أوساط هذه الأمة، وما الذي سوف يحدث إذا تحرّرت وتمكنت من استغلال ثرواتها الطبيعية؟ يستخلص التقرير الإنكليزي: إن الخطر على كيانات الإمبراطوريات الاستعمارية كامن في هذه المنطقة، في تحرّرها وفي توحيد اتجاهات سكانها وفي تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد. ثم يقترح: ينبغي العمل على استمرار وضع المنطقة المجزأ المتخلف كما هو، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر، ومحاربة اتحاد جماهير المنطقة ومنع ترابطها بأي نوع من أنواع الترابط، الفكري أو الروحي أو التاريخي، وإيجاد الوسائل العملية لفصلها عن بعضها ما أمكن. ينبغي العمل على فصل الجزء الأفريقي عن الجزء الآسيوي، بإقامة حاجز بشري، قوي وغريب، على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكل قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة! (انتهت هذه المقاطع من تقرير لجنة بنرمان).

نعود فنقول أننا نضع هذه النصوص أمام أعين الذين يكتفون بترتيب بيتهم السوري الخاص، كأنما هم الذين صنعوه وكما لو أنهم أحرار في داخله! ونضعها أمام أعين الدكتور غليون، الذي أغفل دور المستعمرات في تقدم فرنسا وبريطانيا، ودور هاتين الدولتين في تخلفنا، مع أنه هو الأكثر معرفة!

هل سيصبح العالم خمسة آلاف دولة؟

انفلتت عملية تدمير الدول من عقالها وانطلقت متسارعة، نامية نموا سرطانياً، في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، وبالضبط في تلك اللحظة التي أعلن فيها الرئيس الأميركي بوش الأب عن بداية نهوض نظام دولي جديد! لقد وضعت هذه الظاهرة مفهوم الدولة في مهب الريح، فبمقدار ما كانوا يعظمون هذا المفهوم بمقدار ما جرى الاستخفاف به والحط من شأنه! أما المتفلسفون المتفذلكون فراحوا يعزون الظاهرة الى التطور التاريخي، مغفلين تماماً وحدة النظام العالمي الاحتكاري، ووحدة قيادته الديكتاتورية التي يتزعمها الأميركيون، ومغفلين دور هذه القيادة في العمل اليوم على تقويض الدول بواسطة الجيوش، وهي التي رعت من قبل نهوض هذه الدول عندما كان ذلك يخدم مصالح الاحتكار العالمي! أما دليلنا على النوايا المبيتة مسبقاً فهو القانون الدولي الذي جمع المتناقضات، فنصّ على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة، وعلى مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدول من جهة أخرى! لقد وضع هذان النصان المتناقضان في القانون الدولي منذ عام ١٩٤٥، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين تسلم الأميركيون زمام القيادة الدولية كورثة لعواصم الاستعمار القديم. وليس من شك في أن ذلك التناقض كان متعمداً، فوحدة أراضي الدول وسلامتها تكون مقدسة عندما تقتضي مصالح الاحتكارات ذلك، وتفتيتها بحجة حقوق الإنسان وتقرير المصير للشعوب يصبح بدوره مقدساً عندما تقتضي المصالح ذاتها ذلك، وها هي الدول، منذ مطلع عقد التسعينات الماضي، على طريق التفتت المتسارع، وها هي حوالي خمسة آلاف جماعة عرقية أو دينية تتحرك للانطلاق في هذا الاتجاه، بعد أن احتفظت بها الإدارة الدولية الأميركية جاهزة لمثل هذه المهمة طوال نصف القرن الماضي! إن هذه الجماعات تشكل اليوم الرصيد الضخم المتحرك بعد أن انطلقت عملية تمزيق الأمم عموماً!

متى تحدثوا عن تقسيم العراق؟

لقد أعطى الرئيس بوش الأب إشارة الانطلاق لمبدأ حق تقرير المصير كي يلتهم مبدأ وحدة أراضي الدول! أما الأدوات فكانت جاهزة سلفاً على مدى عقود لتلقي مثل هذه الإشارة في اللحظة المناسبة، وقد راحت التقارير والدراسات في المراكز القيادية الدولية تعد اللوائح بأسماء الدول التي سوف تتفتت تباعاً، فجرى الحديث مسبقا عن تفتيت الصين والهند والبرازيل والمكسيك..الخ، وأيضاً عن تفتيت البلاد العربية والإسلامية، وعن العراق تحديداً، حيث كتبوا في الثمانينات أن العراق يعيش حالة ما قبل الانفجار: « هناك منطقة سنية حول بغداد، ومنطقة شيعية في الجنوب، وأخرى كردية في الشمال »! لقد ورد ذلك في دراسة مطولة أعدها الباحث باسكال يونيفيس مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس، ونشرتها مجلة واشنطن كوارترلي الفصلية في خريف ١٩٨٩! تقول الدراسة: إن الدول تنشأ غالباً في سياق الحروب، فعدد الدول في أوروبا تقلص من حوالي ٥٠٠ في عام ١٥٠٠م الى بضع عشرات في عام ١٨٠٠م، وتحقق ذلك الدمج بفعل الحرب، غير أن هذه العملية تتحرك الآن في الاتجاه العكسي، حيث الحروب اليوم لا تفضي الى توحيد الدول بل الى تفكيكها، وليس الى بناء الإمبراطوريات بل الى البلقنة، وهذه النزعة الانفصالية تمثل اليوم التهديد الرئيسي

للسلام العالمي، وعقد التسعينات الماضي هو عقد انطلاق النزعات الانفصالية الدموية، فهذا الزمن أكثر دموية حتى من زمن الغزوات الاستعمارية المبكرة، وأكثر وحشية على نحو مروع! إنه عقد يتسم بحروب ضروس بين شعوب كانت قبل فترة وجيزة تتعايش بسلام. هذا ما كتبه يونيفيس!

لكن دراسة باسكال يونيفيس عن تفتيت الدول لا تستثني أوروبا، فهي تقول: حتى الغرب، رمز الأمن العسكري والازدهار الاقتصادي وسلامة الأراضي، تتجمع اليوم فيه سحب انفصالية عاصفة، وتوضح الأرقام ذلك، ففي عام ١٩٢٠ كانت أوروبا تتشكل من ٢٣ دولة يفصل بينها حوالي ١٨٠٠٠ كيلومتر من الحدود، أما في عام١٩٩٢ فقد صارت تتشكل من ٥٠ دولة و٤٠٠٠٠ كيلومتر من الحدود، ولا يزال الاحتمال مفتوحاً على المزيد!

أغنية الشيطان الأميركية الانفصالية!

يقول يونيفيس أنه ليس للانفصاليين علاقة بحروب الاستقلال، وأن الحافز الأساسي للانفصال ليس مجرد الدفاع عن هوية مهددة، بل هو حافز مادي! إن الموقف الراسخ من الانفصاليين، أي موقف الإدارات الدولية، هو التعامل معهم كمدافعين عن هوية عرقية شرعية! وهكذا، فبمجرد أن يمنح المجتمع الدولي الرسمي شرعيته لواحدة من هذه الحركات الانفصالية فإن هذا سيحفّز الحركات الأخرى حول العالم، حيث لا يمكن لأحد أن يدافع عن حق تقرير المصير لسكان سيراجيفو ويزعم في الوقت نفسه أن الحرب في الشيشان شأناً روسياً داخليا! ولا يمكن لأحد أن يؤيد حق الكروات في الاستقلال عن يوغوسلافيا بينما ينكر حق صرب كرواتيا في وطن قومي لهم! ولا يمكن لأحد أن يعترف بحق الصرب البوسنيين في الاعتراض على حكومة سيراجيفو بينما ينكر حق ألبان كوسوفا في رفض وصاية بلغراد..الخ!

هكذا انطلقت أغنية الشيطان الأميركية حول حق تقرير المصير كمبدأ دولي قانوني، ملغية المبدأ المقابل وهو وحدة وسلامة أراضي الدول! لقد انطلقت عملية التفتيت الى أقصاها، وشاع الوهم الذي يفترض أن نجاح الدولة/المدينة، مثل هونغ كونغ أو سنغافورة، أظهر أن التطور في التقانة والأسواق المالية يمكّن الاقتصاديات الصغيرة من العمل بكفاءة عالية، شريطة الاندماج في النظام الكوني المعولم، أي المؤمرك! إنهم يقولون أن الميزة التنافسية لسنغافورة كانت ستبقى أقل بكثير اليوم لولا أنها انفصلت عن اتحاد الملايو عام ١٩٦٥! لنلاحظ ما يجري اليوم في أقاليم السودان مثلاً، حيث يردد الانفصاليون الأوهام ذاتها! غير أن هذه التمنيات سرعان ما ستصطدم بالواقع المختلف وتتبدد، إنما بعد فوات الأوان، والآن لننظر الى تلك النزعات الانفصالية في اندونيسيا بجزرها الثماني عشرة ألفاً، وبجماعاتها العرقية الخمسمائة، وعدد سكانها الذي يقارب المئتي مليون نسمة، حيث يجري العمل على تقسيم هذا البلد الى عدد كبير من الدول الصغيرة التي تحلم كل واحدة منها بأن تكون سنغافورة جديدة!

بعض النخب غير البريئة!

إن قرار تفتيت الدول وتمزيق الأمم كان متخذاً منذ البداية، منذ عام ١٩٤٥، بذريعة مبدأ تقرير المصير، أما تأجيل العمل به فقد بقي مرهوناً بالحاجة إليه ريثما تنتهي الحاجة الى مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدول! ولنلاحظ الآن كيف تطور خطاب بعض النخب في العراق، من الدعوة في البداية الى صيانة حقوق الإنسان ليتحول اليوم الى الدعوة لحق تقرير المصير، أي الانفصال! وليس غير الذي لا يملك ذرة عقل من يخامره الشك في أن الدعوة الأولى القديمة كانت تتضمن الدعوة الثانية الجديدة

منذ البداية وبتصميم مسبق! وليس غير أعمى البصيرة من لا يدرك أن بعض النخب غير البريئة كانت مستفيدة من ارتكابات السلطات المستبدة وإن هي تظاهرت بالعكس، بل لعلها كانت سعيدة بتلك الارتكابات ضد حقوق الإنسان إن لم تكن ساهمت في ما من شأنه دفع السلطات الى التمادي تمهيداً لمثل هذا اليوم الموعود، الذي ظلت تنتظره بفارغ الصبر!

والآن، فإن الأصوات تتعالى هنا وهناك دفاعاً وتعاطفاً مع حقوق الإنسان، وهذا أمر طبيعي جداً وجهد ضروري جداً، ولكن يفترض أن لا يفوتنا الانتباه الى ما تتضمنه مسبقاً بعض الأصوات، ألا وهو الانتقال في أول فرصة ملائمة الى المناداة بالمبدأ الآخر من مبدأي قانون الأمم المتحدة الأميركي، نعني مبدأ حق تقرير المصير أو الانفصال! فإذا كنا نرى جيداً دور الاستبداد السلطوي في دفع مجتمعاتنا عموماً الى الوقوع في براثن هذا الشرك، الذي نصبته الديكتاتورية الأنكلوسكسونية الدولية منذ عام ١٩٤٥، فإننا في الوقت نفسه نرى جيداً أيضاً الوجه الآخر، أو الدافع الآخر المتربص، الذي يتظاهر بمعارضة الارتكابات الاستبدادية بينما هو يمدها بالمبررات كي تتمادى، منتظراً لحظته التاريخية، بعد تقويض الأمة، لتحقيق مصالحه الضيقة المخيفة!

هل يمكن تجاهل العرب وإسقاطهم من الحساب؟

ذات يوم من عام ١٩٤٢، طلب الرئيس الأميركي روزفلت من الصهيوني حاييم وايزمان القدوم إلى الولايات المتحدة للمساعدة في تطوير صناعة المطاط المركّب، باعتباره كيميائياً! كانت الإدارة الأميركية في تلك الفترة مهتمة أعظم الاهتمام بالمنطقة العربية ونفطها، وحريصة أن لا يبدر عنها ما يثير مخاوف العرب بصدد مصير فلسطين، وهذا ما يفسّر الدعوة بحجة صناعة المطاط المركّب! وقد لبى وايزمان الدعوة، واستمرت إقامته في الولايات المتحدة حتى تموز/ يوليو ١٩٤٣، حيث في تلك الفترة، وعلى ضوء قنابل الحرب العالمية الثانية، كان ولاء القيادات الصهيونية اليهودية يتحول من لندن إلى واشنطن بسرعة، فقد صار واضحاً أن تلك الحرب سوف تنتهي بانتصار الولايات المتحدة وحدها! وبالطبع استقبل الرئيس الأميركي ضيفه وايزمان مرات عديدة، وفي إحداها حاول أحد الحضور، وهو معاون وزير الخارجية سمنرويلس، إثارة تجاوب الرئيس وعطفه على فكرة إقامة «دولة يهودية» في فلسطين، غير أن الرئيس الذي لم يكن يحتاج إلى تحريض، بل كان متحفظاً مؤقتاً، بدا ميالاً إلى فكرة «تسوية عربية/ يهودية للمشكلة الفلسطينية»! مع أنه لم تكن ثمة «مشكلة فلسطينية» على الإطلاق بل مشكلة هجمة صهيونية استيطانية إبادية على فلسطين برعاية لندن وواشنطن خاصة!

في تلك المقابلة قال وايزمان للرئيس الأميركي: إذ اعتمد إنشاء الوطن القومي اليهودي على موافقة العرب فإنه لن ينشأ أبداً»! لقد اقترح وايزمان تجاهل العرب وإسقاطهم من الحساب، وأن تتخذ الولايات المتحدة وبريطانيا موقفاً قوياً داعماً لإنشاء «الوطن اليهودي» وإجبار العرب على الإذعان لمنطق القوة العارمة، مثلما أجبروا من قبل على الإذعان لتصريح بلفور وما تلاه بواسطة القوة!

روزفلت يؤسس أكذوبة اللوبي اليهودي!

كان الرئيس الأميركي روزفلت وزوجته أليانور من أبرز الشخصيات الأميركية الصهيونية غير اليهودية ومن أشدّها تأييداً للمشروع الاستيطاني الإبادي في فلسطين، لكنه في تلك اللحظة كان مشغول الفكر بالتوفيق بين ضمان تحقيق المشروع الاستيطاني وبين ضمان تحقيق صداقة الحكام العرب، والحلول محل بريطانيا في المنطقة العربية، حيث الصراع الخفي كان ضارياً حول منطقتنا بين واشنطن ولندن، أما وايزمان فكان يخشى أن تعيق تلك الاعتبارات تحقيق حلمه اليهودي الخاص، أو أن تنعكس على شكله وحجمه وقيمته، فهو يعلم تمام العلم أنه مجرّد مشروع استعماري لا يمكن أن تقوم له قائمة، ولا أن يعيش، من دون دعم ورعاية العواصم الاستعمارية، ولذلك راح ينصح سيّده أن صداقة العرب أو عداءهم لا يؤثران على المصالح النفطية، بدليل أنهم رضخوا وأذعنوا لتصريح بلفور!

لقد استمر الرئيس روزفلت في محاولاته للتوفيق بين التزاماته الصهيونية اليهودية وبين اتجاهه بعد مؤتمر يالطا نحو تعزيز صلات الصداقة بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة المملكة العربية السعودية، غير أن ذلك لم يمنع، ابتداء من عهده، ترسيخ ذلك التقليد الأميركي الذي ظل ثابتاً ومستمراً، وهو ما يدعى بالتأثير الصهيوني اليهودي (اللوبي) على السياسة الأميركية بصدد ما يسمى بالشرق الأوسط،

خاصة من خلال البيت الأبيض مقر الرئاسة الأميركية، فذلك «التقليد» ظل حتى الأمس القريب يعفي الإدارات الأميركية من الحرج، ويظهرها كأنما هي مغلوبة على أمرها مثلها مثل الحكومات العربية، الأمر الذي يستدعي تفهم وضعها ومساعدتها من قبل الحكام العرب! وبالفعل، في ما بعد، صارت معظم الحكومات العربية المتعاقبة تجد عذراً للسياسة الأميركية الصهيونية اليهودية بسبب ذلك التقليد الذي تأسس في عهد روزفلت!

ترومان يتجاهل الحكام العرب!

بعد وفاة الرئيس روزفلت جاء الرئيس ترومان، بطل القنابل النووية ضدّ اليابان، ليتجاوز محاولات التوفيق بين الالتزام بالصهيونية اليهودية وبين كسب ودّ الحكومات العربية، فقد تبنى بلا مواربة وجهة النظر التي عرضها وايزمان، وهي أن الحكام العرب سوف يذعنون أياً كانت المواقف الأميركية، وبالفعل اعتبر الحكام العرب أن ترومان ليس سوى ضحية للوبي اليهودي الصهيوني، ففي ٣١ آب/ أغسطس ١٩٤٥ قام ترومان بخطوته الأولى على طريق تجاهل الحكام العرب، حيث طلب من رئيس الوزراء البريطاني (إتلي) الموافقة على هجرة ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين، فراح إتلي يذكره بالعهود التي قطعت للحكومات العربية، بينما هو في الحقيقة يحاول الدفاع عن مصالح دولته المهدّدة من قبل واشنطن، لكن ترومان واصل اندفاعه بقوة، إلى حدّ أنه أذاع على الملأ أن الولايات المتحدة «سوف تضطلع بالمسؤولية المالية لنقل اليهود إلى فلسطين»!

في العام التالي، ١٩٤٦، أعلنت الحكومة العمالية البريطانية معارضتها مرة أخرى لقبول ١٠٠ ألف مهاجر يهودي، وعندئذ راح المسؤولون الأميركيون يلوّحون بإمكانية رفض الكونغرس المصادقة على قرض لبريطانيا قيمته ٣٧٥٠ مليون دولار، فكان ذلك التهديد كافياً كي تخفف الحكومة البريطانية من تشدّدها في التظاهر بأخذ الحكام العرب بعين الاعتبار!

إحالة القضية إلى الأمم المتحدة

في الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٤٧، طلبت بريطانيا من هيئة الأمم المتحدة إدراج مسألة فلسطين على جدول أعمالها، فشكلت لجنة خاصة للتحقيق ولرفع التوصيات، فكان أحد الاقتراحات هو تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء: دولة عربية، ودولة يهودية، ومنطقة دولية في القدس! وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧ أعلن وفد الولايات المتحدة في هيئة الأمم تأييده الرسمي لمشروع تقسيم فلسطين، وتمّ ذلك بأمر مباشر من الرئيس ترومان، وبذلت الإدارة الأميركية جهوداً جبارة في الضغط على عدد كبير من الحكومات لإلزامها بالتصويت إلى جانب مشروع التقسيم، وفي التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، أقرت الجمعية العمومية تقسيم فلسطين، وبعد اتخاذ القرار أصبح مطلوباً بإلحاح ضمان الاعتراف بالكيان الصهيوني على أنه دولة، وعندما أعلن عن قيامه (١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨) بعث الرئيس ترومان باعتراف أميركا بعد إحدى عشرة دقيقة فقط!

هكذا أسقط العرب من الحساب، وجرى تجاهل أبسط حقوقهم الطبيعية، وذلك بحجة «ملء الفراغ الاجتماعي والسياسي والحضاري»، حيث كان الأوروبيون والأميركيون يتحدثون عن العرب باعتبارهم تلك المجتمعات « القبلية، الرعوية، المتخلفة، التي تقطن الخيام، في تلك البلاد التي تتطور ببطء شديد نحو مراحل ما قبل الرأسمالية، الأمر الذي يستدعي زرع رأسمالية متقدمة، متحضرة، في ذلك الشرق الأوسط شبه الإقطاعي، الذي لا يخضع فيه الإنتاج لأي تصنيع محلّي حديث، والذي تنحصر موارده في بعض العائدات الريعية التي تدفعها الشركات الأوروبية والأميركية للشيوخ الحكام في تلك

الأقطار.. الخ»!

الحكم على الأمة العربية بالموت!

هكذا يتحدث الأوروبيون والأميركيون الصهاينة عن الجزء باعتباره كلاً، وعن الفرع باعتباره أصلاً! لقد جزأوا الوطن العربي، قبل انهيار الدولة العثمانية وبعد انهيارها، كي يتمكنوا من الحديث عنه والتعامل معه جزءاً جزءاً، وقد طاش صوابهم عندما حاول محمد علي توحيد المنطقة وتحديث مصر، وتعاونوا جميعاً على إفشال محاولاته، وكرروا ذلك مع الشريف حسين رغم أنه حاول إقامة دولة عربية موحدة بمعرفتهم وبالتنسيق معهم وبموافقتهم، فتنصلوا من وعودهم وخذلوه خذلناً تاماً، وهكذا فإنهم هم من أوجد قسراً ما زعموا أنه «فراغ حضاري»، وهم من تسبب في تعميق التخلف ورعاية عدم الخروج منه، فأقاموا هذا العدد الكبير من الدويلات التي يحلو لهم الحديث عن/ ومع كل واحدة منها على حدة! وبالطبع، فإن الكيان الصهيوني ما كان له أن يقوم وسط مجتمع حديث متقدم، والمبّرر هو أن يقوم في منطقة تعيش مرحلة ما قبل العلاقات الرأسمالية، أو الحديثة، حيث السكان عاجزون عن اللحاق بالعصر الحديث..الخ، وبما أن عدة محاولات عربية كبرى برهنت عن جدارة الأمة العربية بالانتقال إلى أحدث المراحل التاريخية فقد سارعت الإدارات الرأسمالية الصهيونية الدولية إلى ضرب تلك المحاولات وتشويهها وطمسها بمنتهى الشدّة، فالكيان الصهيوني هو من يستطيع ملء «الفراغ الحضاري»، وهو من سيغدو «الواحة الديمقراطية» في تلك الصحارى المترامية القاحلة، فيضيء الظلام الدامس بصفته مجتمعاً حديثاً، رأسمالياً تقدمياً، وديمقراطياً حضارياً، وهو من سيقود هذه المجتمعات القبلية المتخلفة، الميؤوس من نهوضها، بموافقتها أو من دون موافقتها!

والحكم للكيان الصهيوني بالحياة!

لم يكن مطلوباً تكريس التخلف في المنطقة العربية وحسب، بل إظهاره على أنه أصلي متأصل في الأمة العربية، مع أنها عريقة حية، كي ينهض مبرّر إقامة الكيان الصهيوني مع أنه مخلوق إجباري لا أصل له! وبعد إقامته صار من الضروري الحيلولة بحزم دون إحراز أي تقدم عربي في أي ميدان إنساني، لأن ذلك سوف يتحقق بالضرورة على حساب المهمة «الحضارية» المنوطة بالصهاينة اليهود وحدهم، ناهيكم عن الوعود الإلهية المزعومة التي تبشر بألف عام سعيدة تلي إبادة العرب وانتصار اليهود الذين سوف يعتنقون حينئذ المسيحية الأنكلو سكسونية اللوثرية ويحظون معها بالخلاص والسعادة السرمدية!

لقد أرغم كل عربي حاول التقدم على الفشل بطريقة أو بأخرى أياً كانت ميوله السياسية والاجتماعية، بما في ذلك المتحمسين لإقامة أوثق العلاقات مع الدول الاستعمارية، الذين أخلصوا لعملية الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الليبرالية! لقد كانت الشروط الذاتية لتحقيق هكذا عملية متوفرة دائماً بالطبع، غير أن مصر، مثلاً، لم تتمكن من وضع قدمها على أول طريق الانتقال إلا في عام ١٩٥٢، حيث كان الكيان الصهيوني قد نهض قبل ذلك التاريخ بأربع سنوات، ولو أن الخطوة المصرية تحققت قبل نهوضه لكانت أفسدت خطاباتهم وحججهم وأربكت مشروعهم الاستيطاني! ولذلك نرى كيف سبق إنشاء الكيان الصهيوني تقسيم المشرق العربي إلى مناطق وضعت تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، وكيف تحوّلت هذه المناطق إلى دويلات جديدة في السنوات القليلة التي تحوّل فيها أيضاً الكيان الصهيوني إلى «دولة»! وعندما أعلن عن قيام «الدولة اليهودية» كان ذلك إيذاناً بحرب مفتوحة يترعرع الكيان المصطنع في أجوائها بينما يضمحل محيطه المجزأ!

سياسة الغرب التاريخية الثابتة

يقول المفكر العربي المصري أنور عبد الملك في أحد كتبه: إن ما حدث في الأربعينات (من القرن العشرين) وفي المقدمة إقامة «دولة إسرائيل»، كان استمراراً متصلاً لتلك السياسة الغربية المعادية للعرب، وإن هي عبّرت عن نفسها بأساليب جديدة، وعندنا أن الواقع والتاريخ معاً يؤكدان أن قضية فلسطين هي آخر حلقة وأخطرها في مسألة الشرق العربي، فالواقع والتاريخ يؤكدان أن المنطقة المعروفة اليوم في الغرب باسم «الشرق الأوسط» كانت منذ خمسين قرناً منطقة الصراع المصيري الرئيسي بين دول الشرق وحضاراته من ناحية، والغزاة الآتين من الشمال من ناحية أخرى، وكان هذا بالضبط مغزى التاريخ الغربي والشرقي كله منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم، وفي كلمة، كانت وجهة الغرب الحضارية، وحروبه وغزواته، وأهدافه السياسية والدينية، والإيديولوجية والفكرية، والاقتصادية، جميعها تهدف إلى شيء واحد، ألا وهو تحطيم جميع المحاولات الهادفة إلى إنشاء دولة عربية في قلب الحضارة الشرقية الإسلامية، كي تستطيع أوروبا أن تسود وتهيمن بالسلاح والفكر، وإن الواقع والتاريخ يؤكدان أنه منذ اشتداد أزمة النظام العالمي، وفي مواجهة اشتداد الموجة الثورية العربية، كان لابد من إقامة السدّ تلو السدّ، وبناء على بدايات نشأت منذ نهاية القرن التاسع عشر جرى تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وإنشاء «الدولة الصهيونية» ضدّ حركة التحرر والوحدة في الوطن العربي، وجملة القول أن الأزمة في الشرق العربي لم تنشأ ابتداء من قضية فلسطين، بل من إصرار الغرب كله على تقويض أركان القوة الشرقية بقيادة العرب في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا وغرب آسيا، ومعنى هذه السياسة، بشكل واضح ودقيق، أن رسالة الغرب الحضارية تكمن في منع قيام دولة شرقية عصرية في هذه المنطقة، هي دولة الأمة الحضارية المتحدة. هذا ما قاله أنور عبد الملك.

هناك عولمة وعولمة، والفارق في العقيدة

عقب النهضة الصناعية الميكانيكية في أوروبا الغربية برزت ظاهرة تدمير الآلات على أيدي بعض العمال! لقد اعتبروا المكائن مسؤولة عن انكماش الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي عن تخفيض الأجور، بل عن مجمل بؤسهم وشقائهم وخرابهم، حيث حياتهم في ظل تلك الانطلاقة الثورية التاريخية صارت أفظع من حياة الأقنان والرقيق! غير أن المفكرين العلميين، الذين كانوا في موقع قيادة الطبقة العاملة، تصدّوا لتلك الظاهرة، وأوضحوا أن المشكلة ليست في تطور أدوات الإنتاج، بل باحتكار عملية الإنتاج بمجملها، بأدواتها وعلاقاتها وأسواقها أيضاً! إن المشكلة الأساسية هي أن الاحتكاريين يستولون على التطور التقاني، الذي هو مبدئياً في صالح الإنسان عموماً، ويحوّلونه إلى وبال على العمال وعلى الإنسان عموماً!

النهضة الصناعية محصلة جهود أممية

لقد أسهمت الأمم جميعها في تحقيق التراكم النظري والعملي الذي أسس للنهضة الصناعية العظمى، وبديهي أنه ليس ممكناً أبداً تفرّد الأوروبيين أو غيرهم في تحقيق ذلك التراكم التاريخي الضروري، خاصة وأن الأوروبيين (شمالاً وشرقاً وغرباً) كانوا حتى نهايات القرون الوسطى مجتمعات شديدة التخلف، تستثنى منهم شعوب السواحل الشمالية للمتوسط التي شكلت امتداداً تاريخياً للمجتمعات العريقة المتقدمة في المنطقة العربية (جنوب شرق المتوسط). لقد كان تراكماً أممياً، نظرياً وعملياً، آسيوياً أفريقياً بالدرجة الأولى، أما ميزة الأوروبيين في انطلاقتهم الفتية النشطة فكانت امتلاك الشرط السياسي الاستراتيجي الذي توفر لهم في لحظة تاريخية عالمية مناسبة وبالغة التعقيد، الأمر الذي أعطاهم فرصة سانحة نادرة للسيطرة القسرية على خطوط التجارة الكلاسيكية، البرية والبحرية، ومن ثم السيطرة على الأمم واستعمارها، واستعبادها، بل وإبادة بعضها! وهكذا فليس ثمة ميزة عرقية، ولا فضل للأوروبي على الأفريقي والآسيوي إن لم يكن العكس هو الصحيح!

بعد النجاح الأوروبي/الأميركي في احتكار ذلك الفيض الأممي الهائل من الثروات المعرفية والمادية، وبعد النجاح في توظيفه لصالح الثورة الصناعية الحديثة، وبعد السيطرة على أسواق العالم وإخضاعها لصالحهم، صار بإمكان الاحتكاريين التصالح مع طبقاتهم العاملة، ورفع سوية الحياة في مجتمعاتهم بكل تشكيلاتها، إنما بالتوازي والتلازم مع سحق الطبقات الدنيا في الأمم الأخرى، وخفض سوية حياة مجتمعات الأمم الأخرى بكل تشكيلاتها، معتمدين في تحقيق ذلك على أسلحة الدمار الشامل حقاً وفعلاً، ومطبقين «قانون التفاوت» الذي يمنع الأمم–تحت ذرائع أخرى ملفقة– من تجاوز حد معين من التطور التقاني والتقدم الاجتماعي!

احتكار النهضة الصناعية يفسد مجتمعاتها

كانت النهضة الأوروبية عملاقاً أممياً، ولم يكن من الحكمة في شيء اعتبارها عملاقاً أوروبياً، لأن القارة الأوروبية لا يمكن أن تتسع وحدها لها، وعندما أصرّ الاحتكاريون على الاستئثار بها كان ذلك تأسيساً لأمراض التخمة التي ابتليت بها شعوبهم، وهي الأمراض التي فتكت بخلايا المجتمع، بعد أن

أفقدت الحياة معانيها وغاياتها وتكاملها.

لقد كانت النهضة الصناعية، التي جعلوها تقتصر عنوة على بعض البلدان الأوروبية، كافية للنهوض بسوية حياة الشعوب جميعاً، لكن نزعة الاحتكار الربوية الوحشية أصرت على التأسيس لأقلية أممية تعاني أمراض التخمة الغذائية وغير الغذائية، ولأكثرية أممية يفتك بها الجهل والجوع والمرض! وهكذا فإن من مصلحة الإنسان الأوروبي إعادة الأمور إلى نصابها، بالتصدي للاحتكار وإلغاء «قانون التفاوت» وتعميم التطور المتكافئ في جميع القارات، وبالمقابل فإن من حق الأمم جميعاً أن تنظر إلى الإنجازات الصناعية والعلمية العظمى باعتبارها شريكة في تحقيقها وفي ملكيتها، ومن واجبها أن تناضل لاسترداد حصتها فيها. نقول استرداد حصتها، وليس تدميرها على طريقة مدمّري الآلات في القرن التاسع عشر!

إن تحقيق مثل هذا التوازن والتكافؤ الضروري في العلاقات الأممية لا يقتضي توفر إنسان آسيوي/ أفريقي/أميركي لاتيني مختلف، يتمتع بمواصفات أخرى (أي بمعنى كفؤ) فمثل هذه الاشتراطات والتصنيفات ضرب من اللغو والهذيان العنصري الصهيوني! إن تحقيق ذلك يقتضي، تحديداً وحصراً، توفر شرط سياسي أممي مختلف، فالعلة ليست في الإنسان أياً كان عرقه ولونه ووطنه، بل في الشرط السياسي الاحتكاري العنصري السائد أممياً، وبالطبع، فإن الطريق الوحيدة لتوفّر الشرط السياسي المطلوب هو نيل الحرية عن طريق الكفاح المشروع بجميع أشكاله.

عولمة إمبريالية، أم عولمة أممية؟

غير أن ثورة الاتصالات والمواصلات المذهلة حوّلت العالم فعلاً إلى مدينة واحدة، فضاقت الأماكن المحدّدة بحجم تراكم التطور، وصار ملحاً موضوعياً أن يتحول العالم بجميع قاراته مجالاً لهذا الحجم من التراكم الهائل، وإذا بالاحتكاريين يسارعون لقطع الطريق على العولمة باعتبارها تطوراً أممياً موضوعياً، وذلك بتشكيل أرستقراطية أممية متعدّدة الجنسيات، تتكفل بالسيطرة المباشرة على العالم وإخضاع شعوبه لصالح الاحتكار، أي أنهم يريدون تكرار ما فعلوه بالنهضة الصناعية، وما فعلوه أيضاً بهيئة الأمم المتحدة التي مسخوها منذ تأسيسها بإعطاء حق العضوية الدائمة في مجلس الأمن للدول الاحتكارية الاستعمارية فقط، إضافة إلى إعطائها حق النقض (الفيتو) ففقدت المنظمة الدولية بذلك كل قيمة أممية ديمقراطية!

إن العولمة تطور أممي تاريخي، موضوعي وإيجابي من حيث المبدأ، وتحقيقها ظل هاجساً إنسانياً عبر عصور ما قبل الرأسمالية وحتى يومنا هذا، حيث تواصل السعي الدؤوب من قبل جميع الشعوب، وفي مقدمتهم العرب، للتغلب على الحواجز الطبيعية التي كانت تفصل بين المناطق والأمم (الجبال والصحارى والمحيطات) وللتغلب على الحواجز البشرية (اللغات والعادات المختلفة والتفاوتات) فالإنسان يتطلع بداهة إلى عولمة أممية، مثلما تطلع إلى نهضة صناعية أممية، وإلى هيئة سياسية دولية أممية، لكنه يناهض العولمة الأرستقراطية والنهضة الصناعية الاحتكارية وهيئة الأمم الممسوخة بحق النقض!

واشنطن وحليفاتها والعراق خلال عام ٢٠٠٤

على مدى عام ٢٠٠٤، كشف المأزق الأميركي في العراق أن الولايات المتحدة لم تنجح في معالجة بعض مشكلات تحديث قواتها العسكرية، على الرغم من أنها خصصت مبلغ أربعمائة مليار دولار لموازنة الدفاع! لقد بدت غير قادرة، بكل بساطة، على تطبيق خططها بصدد الانتشار والجاهزية وتحديث القوات، كما ورد في تقرير «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» الأميركي، فهي تواجه صعوبات كبيرة في تمويل وتحديث القوات الجوية وتوابعها، كما أنها لم توقف بعد التخفيضات المستمرة في أعداد سفنها الحربية، وفي فرض أعباء متزايدة تحدّ من تحديث قوات المارينز، وإذا كانت قد أحرزت تقدّماً في ميدان الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع فقد عجزت عن ترجمة هذا التقدّم إلى خطط ميدانية فاعلة، وبكلمة واحدة فإن الولايات المتحدة لم تملك بعد خطة كاملة وواضحة ومموّلة لإعادة هيكلة بنية قواتها المسلحة بما يتفق مع المستجدات التي طرأت على أوضاع العالم خلال الأعوام القليلة الماضية، أما حلفاؤها الأوروبيون فإنهم يعانون من مشاكل تحديث قواتهم المسلحة معاناة مزمنة، بدأت منذ نهايات الحرب العالمية الثانية وما زالت مستمرة، وبينما تبدو الولايات المتحدة قادرة على التحرك، من حيث المبدأ، لمواجهة هذا النوع من المشاكل، فإن حلفاءها لا يبدون كذلك، لأسباب تتعلق بقصورهم التقاني قياساً بالولايات المتحدة واليابان، وبهيكلية اقتصادياتهم التي لا تتيح لهم مجال ركوب هذه المخاطرة: مخاطرة تحديث القوات المسلحة بنفقاتها الباهظة، من دون ضمان اللحاق بالسوية الأميركية!

الفريسة مذنبة لأنها تقاوم!

لقد أذنب العراقيون حين صعقوا القوات الأميركية بمقاومتهم الفعالة، فأربكوها وجعلوها تتعثر في خطواتها وتعجز عن الإمساك بناصيتهم والتهامهم بالراحة، من دون مقاومة! لقد كان ذلك عملاً غادراً أقدم عليه العراقيون، بعد أن منّاها بعض الخونة بنزهة احتلالية عسكرية ممتعة، تنتهي خلال أيام بوضع اليد على أرض العراق ونفطه، فتتدفق المليارات أضعافاً مضاعفة قياساً بالنفقات، وبعد امتلاء خزائن الاحتكاريين الممولين للحرب يفيض ما يكفي لتمويل مواصلة النزهة الرابحة في أرجاء الشرق الأوسط الكبير!

لقد عجزت الولايات المتحدة، على مدى العام ٢٠٠٤، عن امتصاص صدمة المقاومة العراقية، وبالتالي عن التكيّف مع ما أفرزته من مفاجآت مذهلة، أبرزها عدم تمكين الأميركيين من استرداد تكاليف الحرب على الأقل، بكل ما ترتب على ذلك من صراخ وعويل وضغوط المموّلين الذين ذعروا لاحتمال خسارة توظيفاتهم، فأربكوها بدورهم، وجعلوا خطواتها تتعثّر أكثر فأكثر، ناهيكم عن الحلفاء الذين أحجموا إلى حدّ كبير عن المشاركة في الحرب، الأمر الذي جعل الإدارة الأميركية تذكّرهم تكراراً أنها تخوض في العراق حرباً تهمّ النظام العالمي الغربي برمته، وأنها إذا كانت قد أخطأت في البداية،

بتجاهلهم واحتقارهم، فذلك لا يعني تخليّهم عن مسؤولياتهم التاريخية في ضبط أوضاع جنوب العالم وإخضاعه لصالح الغرب!

أخطار أخرى لا يمكن تجاهلها

لقد حاولت الولايات المتحدة تلافي الأخطار المستجدة، التي نجمت عن «خيانة» العراقيين، بعدم إذعانهم للافتراس طوعاً من دون مقاومة! فسعت إلى توسيع دور الحلف الأطلسي والقوات العسكرية الأوروبية في الشرق الأوسط الكبير، بعد أن ظهرت الحاجة الماسة إلى تحالفات تخوض الحرب إلى جانبها ابتداء من أول عام ٢٠٠٤، خاصة بعد أن وجدت نفسها عرضة لثلاثة مخاطر محتملة، من خارج أوروبا والشرق الأوسط الكبير، وهي:

أولاً، التحدّي الكوري الذي لا يبدو قابلاً للتوقف، وإن بدا قابلاً للتعاطي الدبلوماسي، فكوريا الشمالية تبقى من وجهة نظر واشنطن خطراً ماثلاً يهدّد بانتشار الأسلحة النووية من جهة، وبوقوع حدث ما طارئ لا تحمد عقباه من جهة ثانية.

ثانياً، اكتشفت إدارة بوش أن النزعات التايوانية الانفصالية تهدّد الاستقرار أكثر من تطلع الصين إلى استرداد تايوان! فالعلاقات مع الصين تبدو جيدة عموماً، ولا مصلحة للإدارة الأميركية في تقويضها، لكن الانفصاليين التايوانيين يمكن أن يقلبوا الموقف رأساً على عقب!

ثالثاً، إن الاتجاهات السياسية في أميركا اللاتينية تبدو قوية ومتعاظمة نحو تحرير اقتصادياتها من النفوذ الأميركي، ونحو توحيد صفوفها والنهوض بأوضاع شعوبها المتدنية إلى درجة البؤس والشقاء، وقد برزت هذه الاتجاهات اللاتينية طوال العام ٢٠٠٤ بكل ما تمثله من خطر على الهيمنة الأميركية!

وبصدد ذلك كله، وبينما هي غارقة في المأزق العراقي، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى مزيد من القوات البرية، بل إلى إعادة تنظيم شاملة لقواتها المسلحة، تلبّي حاجتها الماسة للانتشار السريع وخوض الحروب المتفاوتة، لكن العام ٢٠٠٤ مضى من دون أن تنطلق هذه العملية التغييرية الشاملة بالصورة المطلوبة، وهي ما زالت تراوح في بداياتها، مما يدلّ على أن الولايات المتحدة ليست جاهزة بعد للانطلاق، علماً أن موازنة السنة المالية ٢٠٠٥ هي رابع موازنة دفاعية تعدّها إدارة بوش، لكنها لن تكون مختلفة كثيراً عن الميزانية الأولى، بل ستتضمن تخفيضات كبيرة وإجراءات تقشفية عديدة في ميدان التحديث العسكري، وذلك انصياعاً لضرورات قاهرة لم يستطع بوش التغلب عليها!

المعضلة الأمنية الأوروبية المستعصية

إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إنفاق أكثر من ٣,٥٪ من إجمالي ناتجها القومي على الدفاع فإن حلفاءها الأوروبيين لا يستطيعون ذلك، حيث تنفق ١٨ دولة أوروبية حوالي ١٤٠ مليار دولار فقط في حلف الأطلسي، وتساهم بحوالي ٣٪ فقط من أصل حوالي مليون وأربعمائة ألف رجل وامرأة يعملون في قوات الحلف، فأوروبا لا تستطيع مجاراة الولايات المتحدة في تقدمها العسكري، بل لا تملك إمكانية تحقيق ذلك، وهي في معظمها مهتمة بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وبمستقبل الوحدة الأوروبية والاتحاد الأوروبي، أكثر من اهتمامها بالاستراتيجيا العسكرية والإنفاق على الدفاع، وسواء أكانت محقة، أم تتظاهر أنها محقة، كي تغطي النقص في دفاعاتها قياساً بالولايات المتحدة، فقد أعلنت دولها

الرئيسة منذ البداية أن مغامرة الحرب ضدّ العراق لم تكن ضرورية، وأنه كان بالإمكان تحقيق ما يراد من العراق من دون احتلاله، ناهيكم عن التزام ألمانيا سياسياً بخفض إنفاقها العسكري، على تواضعه الشديد قياساً بحليفاتها!

لقد كانت الولايات المتحدة تتوقع أن يسهم الاتحاد الأوروبي بزج ستين ألف جندي في الحرب خلال العام ٢٠٠٤، غير أن ذلك لم يتحقق، الأمر الذي أشار إلى افتقار الأهداف العسكرية الأوروبية للصدقية على الصعيد العالمي، وإلى صعوبة تحقيقٍ أهداف الحلف الأطلسي، حتى الأهداف الأكثر محدودية، الأمر الذي جعل الأميركيين يتميزون غيظاً، ويتمتمون أن ما يستطيعه الاتحاد الأوروبي هو فقط ممارسة الخداع على الورق!

وثيقة يهودية جديدة:
الكيان الصهيوني استعماري، عنصري، استبدادي، وحشي!

من فضائل المقاومة وفوائدها الجليلة أنها تشخّص الداء بحزم قاطع، وتعطي الدواء الشافي، فتنقذ المظلوم من المعاناة الرهيبة الغامضة والموت البطيء المجاني، وتمنح الظالم فرصة يمكن أن تساعده في استرداد إنسانيته وحريته أيضاً، حيث المستعمر الباغي ليس إنساناً وليس حراً، وقد فعلت المقاومة الفلسطينية فعلها مرة أخرى في هذا الميدان، حيث أصدر عدد من الأساتذة اليهود في فلسطين المحتلة وثيقة مهمة (في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤) لخّصت إلى حدّ كبير وكاف كل ما أرادت المقاومة العربية أن تقوله وكل ما تسعى من أجل تحقيقه، فالوثيقة اعترفت بأسى بالغ أن الصهيونية، بعكس ادعاءاتها، أنشأت كياناً استعمارياً يجمع عناصر لا لبس فيها من سياسة التمييز العنصري، مع استبدادية الاحتلال العسكري الوحشي، وأنها بدلاً من أن تمنح اليهود الأمن صنعت لهم مصيدة للموت، حيث يعيش المستوطنون في خطر مستمر لم يعرفه أي مجتمع يهودي آخر، وبدلاً من أن تفكك جدران «الغيتو»، الذي طالما عانى منه اليهود، شيّدت لهم أكبر «غيتو» في تاريخهم كله!

الوثيقة من إنجازات المقاومة

إن الأصوات اليهودية المعارضة التي تعلو منذ ظهور المقاومة المستمرة في أواسط الستينات من القرن الماضي، والتي اتسمت عموماً بقدر من الإنصاف، ما كان لها أن تبلغ هذه الذروة العالية من إعلان الحقيقة في الوثيقة الأخيرة الجديدة (وثيقة أولغا) لولا صمود المقاومة المستمر وبسالتها وتضحياتها. إن هذه الوثيقة، التي أعدّت في مستوطنة جيفات أولغا، هي من الإنجازات التاريخية التي حققتها المقاومة الفلسطينية، وإن الإنسان العربي ليشعر بالفخر من جهة، وبالرضى من جهة أخرى لأن يهوداً منصفين باتوا يجهرون بالحقيقة، وينظرون إلى العرب كملاذ مستقبلي من جحيم الصهيونية العنصرية التي وضعت اليهود على طريق الهلاك ولو بعد مائة عام! تقول الوثيقة:» كل من لديه عيون ترى، وآذان تسمع، يعلم أن الخيار أمامنا هو: إما مائة عام أخرى من صراع سينتهي بالإبادة، أو بناء شراكة مع من يقطنون هذه الأرض، ومن الممكن لمثل هذه العلاقة أن تحولنا نحن يهود "إسرائيل" من أجانب في بلدهم إلى سكان أصليين"!

ليس بالخبز وحده نحيا!

لولا المقاومة المستمرة لما تبلورت الآراء المنصفة لهؤلاء اليهود الذين يتوجب علينا ذكر أسمائهم التي وضعوها على وثيقة أولغا: برفسور آنان بيليتزكي، أندريه درازنين، حاييم هانكبي، يهوديت هاريل، مايكل وارشوزكي، وأورين ميديكس! لولا المقاومة لصمتوا تماماً، وإن خلافاً لضمائرهم، سواء في حالة انصياع العرب للعبودية، أو في حالة النجاح في إفناء العرب، فلا حقوق للمظلومين من دون مقاومة وتضحيات، لا عند الظالمين ولا عند العادلين! وقد جاء في وثيقة أولغا هذه: «إن إسرائيل في عام ٢٠٠٤ دولة تسير على طريق المجهول، فبعد ٦٥ سنة من تأسيسها، ورغم إنجازاتها العديدة في

الزراعة والعلوم والتكنولوجيا، ورغم كونها قوة عسكرية إقليمية كبرى لديها أسلحة فتاكة، هاهو عدد كبير من مواطنيها يعيش في اليأس والقلق والخوف الدائم من المستقبل»! وهذا يعني إقرارهم بأن التقدم المادي مهما بلغ لا يغني عن الإحساس بالطمأنينة والأمن والسلام، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، كما نطق سيدنا المسيح عليه السلام!

المفهوم الصهيوني للدولة الفلسطينية

تقول وثيقة أولغا أن مفهوم «الدولة الفلسطينية» يستخدم من قبل العديد من السياسيين الصهاينة كفزّاعة للقفز على واقع الاحتلال، وأن هؤلاء السياسيين يتهامسون بغمزات عارفة أن الكيان الفلسطيني المستقبلي في المناطق يمكن أن يطلق عليه اسم «دولة» وفي غضون ذلك تواصل «إسرائيل» تخريب الضفة والقطاع كما لو أنها عازمة على سحق الشعب الفلسطيني! تقول الوثيقة اليهودية:» إننا متوحّدون حول حقيقة صهيونية ترتكز في الواقع على رفض الاعتراف بشعب هذه المنطقة، وعلى إنكار حقوقه، وطرده من أراضيه، واعتماد خيار الفصل (العنصري) كمبدأ وطريق أساسي للحياة، وتستمر «إسرائيل» في رفضها لتحمّل أية مسؤولية عن أعمالها، ابتداء بطرد معظم الفلسطينيين من وطنهم منذ أكثر من نصف قرن، وحتى إنشاء جدار الفصل الحالي حول الفلسطينيين المتبقين في بلدات وقرى الضفة، وأينما التقى اليهود والعرب، أو تواجهوا، يوجد حدّ مرسوم بينهم للفصل والتفريق بين المبارك (اليهودي) والملعون (العربي)!

مفهوم الوثيقة للتعايش والسلام

تقول الوثيقة أن «إسرائيل» اعتمدت منذ تأسيسها على قوتها العسكرية للبقاء، وبعد أربع سنوات من بدء الانتفاضة الثانية لا تزال «إسرائيل» غارقة حتى أذنيها في مستنقع الاحتلال والاضطهاد، وبينما هي مستمرة في سياسة التوسع الاستيطاني والعسكري، فإن العبارة المثيرة للاشمئزاز:» ليس لدينا شركاء في عملية السلام»! لا تزال تتكرر بلا توقف! لقد بات من الضروري في مواجهة المعسكر الإسرائيلي الكبير الداعم لجدران الفصل، من اليمين واليسار الذين تروّعهم عفاريت الديمغرافيا، لدرجة أنهم يحصون أسبوعياً عدد اليهود والعرب الذين يولدون والذين يموتون، وعدد اليهود والعرب الذين يعيشون في البلد دائماً، بات من الحيوي (في مواجهة هذا المعسكر) طرح وجهة نظر بديلة تقوم على المبادئ التالية:١- تعايش الشعبين على أساس الاعتراف المتبادل والشراكة المتكافئة وتحقيق العدالة التاريخية. ٢- الاعتراف أن البلد ينتمي إلى جميع أبنائه (بما فيهم الفلسطينيين المهجرين منذ عام ١٩٤٨) ونحن نطالب بإلغاء فوري لجميع القوانين والأنظمة والممارسات التي تميّز بين اليهود والعرب، وبحل المؤسسات والمنظمات والسلطات التي ترتكز على مثل هذه القوانين والأنظمة. ٣- إننا متفقون بأن السلام مشروط باعتراف «إسرائيل» بمسؤوليتها عن ارتكاب الظلم بحق الشعب الفلسطيني، والاعتراف بحق العودة، والتعويض للاجئين الفلسطينيين جيلاً بعد جيل. ٤- إن الشرط الأساسي لتطوير رؤية حول العيش المشترك، والذي بات بديهياً، هو: نهاية فورية لحالة الاحتلال.. فعندما يتحرر الفلسطينيون بالكامل سيكون بإمكانهم تقرير مستقبلهم!

اليهود وقعوا في الشرك أيضاً

تقول الوثيقة أن القادة الصهاينة يصوّرون الفلسطينيين على أنهم دون البشر! «إننا نرفض

باشمئزاز هذه الغطرسة العنصرية، ونحن على قناعة أننا إذا تعاملنا مع السلام بذهن منفتح وروح متفائلة سوف نجد فيهم ما نملكه نحن: العقل المنفتح والرغبة العميقة، لأننا اخوة وليس أعداء أبديين كما يدعي المفسدون، وسنكون قادرين على القيام بالخطوة الأولى لرحلة طويلة يمكن أن تخلصنا من التورط في واقع التحريف والقمع والإنكار، وفقدان الإرادة والتخلي عن الضمير، هذه الورطة التي تم إيقاع اليهود في شراكها منذ أجيال!

أخيراً، نقول باقتضاب تعليقاً على ما جاء في هذه الوثيقة الهامة: إن اليهود عامة مدعوون للمقاومة، وهم بحاجة ماسة إلى التحرر من ربقة الصهيونية والاحتكارات الدولية مثل العرب بل أكثر، فتلك القوى الشريرة هي من وظفتهم كقتلة، برضى بعضهم وبالرغم عن أكثريتهم في البداية، وبصورة ما فإن القاتل هنا يبدو ضحية المخططات والشراك الخبيثة، مثله مثل القتيل مع اختلاف المواقع الأخلاقية، ونكاد نجزم أن اليهود، رغم الأهوال المروّعة التي جلبوها للعرب، والتي فاقت كل تصوّر، لن يجدوا في المستقبل ملاذاً آمناً لحياة طبيعية متكافئة أكثر من الملاذ العربي الإسلامي!

انقلابات في المواقف تدمي القلب!

أبدأ ببساطة وبصراحة فأقول: ليس كل مناضل محترم دخل السجون يخرج منها بالضرورة مناضلاً محترماً، بل هو ربما تحوّل إلى النقيض وأصبح خطراً على أهله، فمعيار النضال وسبب الاحترام هو القضية العامة موضوع السجن، التي تبقى ثابتة لا تتغيّر، والتي لا يمكن أن تحل محلها قضية المعاناة الفردية مهما بلغت!

بالطبع، إنه لمفهوم أن يطرأ تطور على فكر المناضل السجين وفهمه للقضية العامة، إنما هناك تطوّر وتطوّر، أحدهما على حسابها لصالحه والآخر على حسابه لصالحها، ففي حال عدم حدوث تغيير يستدعي إعادة النظر في الأسس العادلة للقضية العامة يفترض أن تقتصر المراجعات والتعديلات على الأساليب والوسائل النضالية المعتمدة لخدمتها، من حيث نجاعتها وجدواها، وهنا تكون المراجعات والتعديلات على حساب المناضل الذي يندفع متفانياً أكثر فأكثر، مسلماً راضياً حتى النفس الأخير، وعندما لا يكون ثمة مستجدات ومتغيّرات تستدعي إعادة النظر في الأسس العامة فإن إدارة الظهر للقضية بسبب أهوال المعتقلات، تجعل من هذه الأهوال بديلاً للقضية العامة، وإن مثل هذا التحوّل في الموقف لا يسوّغه أي مبّرر على الإطلاق، حيث قضية المعاناة الفردية تصبح صالحة كفصل في رواية أدبية وليس فصلاً من فصول النضال العام، وإنه ليؤسفني الاضطرار إلى الإشارة هنا أنني خبرت المعتقلات والزنزانات الانفرادية لسنوات، أقول ذلك كي أعطي نفسي بعض الحق في المضي أبعد فأبعد، وفي استعراض بعض جوانب ما نشاهده من انقلابات في مواقف البعض، من النوع المفجع الذي يدمي القلب!

هل ماتت حقوق الأمة؟

في العقد الثاني من القرن العشرين انهارت الدولة/الرابطة الكبيرة التي كنا من مواطنيها! لقد حدث ذلك بسبب الاستبداد والتخلف والفساد الداخلي والتآمر والحصار الخارجي، وقد غلّبنا حينئذ الأسباب الداخلية على الخارجية، لا بل تحالفت ثورتنا العربية الكبرى مع الخارجي ضدّ الداخلي في الحرب التي أدت إلى انهيار الدولة العثمانية، وكان الاتفاق التحالفي مع الأوروبيين، الإنكليز خاصة، يعطينا الحق في إقامة دولة عربية مستقلة تضم الحجاز وبلاد الشام والعراق، بعد انتصار الحلفاء في تلك الحرب العالمية الأولى، فما الذي حدث؟ لقد فرض المستعمرون علينا بدلاً من ذلك سبع دويلات مصطنعة ليست الدولة اليهودية سوى واحدة منها ومثلها! لقد كان وعد بلفور جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية سايكس/ بيكو التي جعلت قيام الكيان الصهيوني المصطنع مشروطاً بقيام الدويلات العربية المصطنعة، فالاتفاقية والوعد متكاملان بل منصهران عضوياً، واستمرار كل منهما أو زواله يشترط استمرار الآخر أو زواله، وهذه الدويلات بما فيها الكيان الصهيوني تعيش معاً أو تموت معاً، وفي مرحلة لاحقة نرجو أن لا نصل إليها يمكن أن تتكاثر الدويلات العربية بمزيد من التجزئة لصالح الكيان الصهيوني وسيادته الإقليمية، فهل هذا الذي نقوله لغة «متخشّبة» كما يردّد السفهاء، وبعضهم من الذين دخلوا السجون كراماً وغادروها لئاماً؟ هل هذه أخطار متخيّلة لا أساس لها؟ وما هذه الدويلة التي فرضت علينا حدودها، والتي يريدون الاكتفاء بترتيب أوضاعنا فيها؟ وما معنى هذا النفاق الذي يخاطبون به بعض النخب الحزبية التي تتبرأ من العروبة كحضارة مشتركة، وتتمادى يوماً بعد يوم في إظهار نزعاتها الخاصة على حساب المصلحة العامة؟ أليس هذا تمهيداً لكوارث تجزيئية إضافية تذكرنا بكوارث نهاية العقد الثاني من القرن العشرين حين غلّبنا الداخلي على الخارجي؟ إن بعض المناضلين القوميين والأمميين السابقين يتباهون اليوم بالمبالغة في إظهار

تعاطفهم مع نزعاتٍ ضِمنية انفصالية تحلم بنجاح تجارب الانفصاليين في العراق، وإن هذا لهو اللعب بالنار حقاً، سواء أكان لعباً بريئاً أم غير بريئ، لأنه يصب في صلب الترتيبات الأميركية الصهيونية، ولأن من لا يرى في العدو الأميركي الصهيوني الجذر الأساسي لجميع مصائبنا، بجميع لغاتنا وأدياننا ومناطقنا، يكون غير بريئ حتى وإن قضى عمره كله في الزنزانات الانفرادية!

أنظروا الفارق بين انقلابين!

لقد بلغ السفهاء والمرتدّون، ناهيكم عن المخبّلين المخرّفين، حدّاً صاروا معه يسخرون من أية إشارة إلى حقوق الأمة التاريخية، فيعتبرونها لغة «متخشّبة» أي ميتة، وهذا يعني بداهة أنهم يعتبرون حقوق الأمة ميتة! إنهم يكرهون المقاومة من أجل استرداد حقوق الأمة، وهم يخشونها سواء أكانت علمانية أو إسلامية، فالأولى أسس لها الاستبداد حسب زعمهم فهم يرفضونها أصلاً وفرعاً، والثانية أسس لها الأميركيون حسب قولهم، وفي هذه النقطة يشيرون بوقاحة إلى العلاقة مع الأميركيين كتهمة، حيث العلاقة معهم في العراق لا يشار إليها أبداً أبداً! فهل هم يكرهون المقاومة الإسلامية ويخشونها لأنها متعاونة مع الأميركيين بالأمس، أم لأنها تحارب الأميركيين اليوم؟!

من جهتنا، نحن الذين نرى في استراتيجية العدو الأميركي الصهيوني حرباً مفتوحة لا نهاية لها إلا بتقويض وجود أمتنا من جذوره، أو بهزيمة هذه الاستراتيجية بما فيها تجلياتها الداخلية من تخلف واستبداد، فإننا ننظر إلى جماعةٍ كانت مهادنة للعدو، أو حتى كانت متعاونة معه ثم انقلبت عليه وانطلقت تحاربه بجدّية وفعالية، باعتبارها كسباً عظيماً للأمة، وتطوراً إيجابياً في بنية الأمة، وتحوّلاً يستحق الاحترام والتقدير، فالطبيعي والمنطقي أن يكون الإنسان مخطئاً ويعود عن خطئه، أن يكون جاهلاً فيعرف وضالاً فيهتدي، أما أن يحدث العكس فذاك هو الارتكاب الذي لا عذر ولا شفيع له، حيث يتحول العارف سابقاً إلى متظاهر بالجهل لاحقاً، فينتقل من مقاومة العدو الأميركي الصهيوني بلا هوادة إلى مهادنته ومسايرته بلا حدود! إن الذي ينقلب من مقاوم إلى مهادن أو متعاون مع الأعداء لا يستحق سوى الإدانة المضاعفة القاطعة، أما الذي ينقلب من المهادنة إلى المقاومة فإنه يستحق تقديراً واحتراماً مضاعفاً! ولكن ما لنا نسترسل في الشرح، أو ليست هذه بديهيات في تجارب ومفاهيم جميع البشر عبر جميع العصور؟

طراز حياتهم أم مصير الأمة؟

يبقى هناك ما هو أعجب وأغرب في مواقف هؤلاء الذين تحوّلوا إلى ليبراليين ديمقراطيين، ومنهم بعض من سجنوا واضطهدوا، فهم يؤكدون طوال الوقت على إيمانهم بضرورة الحضور الحرّ لجميع فئات المجتمع، وعلى حقها في التعبير عن آرائها وإرادتها، لكنهم يستثنون إرادة المقاومة ضدّ الاحتلال، بحجة نبذهم العنف، حيث هم صاروا يؤمنون بالمقاومة السلمية، أي بالمظاهرات، ويعتبرونها كافية، وحيث هم يخشون أن تستولي المقاومة الإسلامية على السلطة في النهاية (تصوّروا!) فتهدّد طراز حياتهم التقدمي، أو الليبرالي الديمقراطي! وهكذا يغدو العدو الأميركي – من وجهة نظرهم – أفضل أو أرحم من أولئك المتشدّدين الذين لا يتردّدون في تقديم أرواحهم عبر العمليات الاستشهادية ضدّ المحتلين، ولا يحبون بعض جوانب طراز الحياة المستورد من الشمال!

إن درء الأخطار التي تهدّد وجودنا من أساسه يحتاج إلى حشد جميع الإمكانات البشرية والمعنوية والمادية، العربية والإسلامية، العلمانية وغير العلمانية، الذكية والساذجة، وحتى لو تحقق مثل هذا التحشيد فإن الخطر يبقى عظيماً تحتاج مواجهته إلى مساندة جميع أمم الأرض، غير أن الليبراليين الديمقراطيين الجدد يشغلهم، ظاهرياً على الأقل، خطر استيلاء المقاومة المتشدّدة على السلطة وتهديد طراز حياتهم العصري، فهل يعقل أن ينحدر خطابهم إلى هذا المستوى من الانحطاط والسخف؟ ولكن، هل هو حقاً مجرّد سخف؟!

مقالات مختارة ٢٠٠٦

استيقاظ آسيا بالأمس ونهوضها اليوم

قام رئيس الصين الشعبية هوجينتاو خلال الشهر الجاري بزيارة عظيمة الأهمية للهند، تم خلالها التوقيع على بنود لتعزيز الصداقة بين البلدين، وعلى ثلاثة عشر اتفاق تعاون في ميادين الاستثمار والتجارة والنشاطات الدبلوماسية.

وتأتي هذه الزيارة التاريخية، بمدلولاتها الثنائية والأممية الإيجابية، في وقت زاد فيه حجم التبادل التجاري بين البلدين من مائتين وستين مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي عشرين مليار دولار في العام الحالي والمقبل. وقد أعلن رئيس الوزراء الهندي أن البلدين سيعملان على مضاعفة حجم التبادل التجاري بينهما إلى أربعين مليار دولار بحلول ٢٠١٠.

وفي المؤتمر الصحفي الذي انعقد في نيودلهي (٢٠٠٦/١١/٢١) قال الرئيس الصيني أنه يسعى من خلال الزيارة إلى تقوية العلاقات بين البلدين وزيادة الثقة المتبادلة وتوسيع نطاق التعاون، أما رئيس الوزراء الهندي فقد قال أنهما اتفقا على الإسراع بالوصول إلى تسوية مبكرة لقضايا النزاع الحدودي المستمرة منذ عشرات السنين بين البلدين.

الخلافات لا تمنع الاتفاقات

من المعروف أن الصين تنظر بحذر إلى التقارب الهندي/ الأميركي، خصوصاً في ميدان التعاون النووي، بعد أن شجعت الإدارة الأميركية مؤسساتها على إصدار تشريع يسمح بمثل هذا التعاون لأول مرة مع الهند، غير أن ذلك لم يمنع رئيس الوزراء الهندي من التصريح أن البلدين الآسيويين العملاقين اتفقا خلال الزيارة على تشجيع التعاون بينهما في ميدان الطاقة النووية. وهكذا نرى البلدين وقد تجاوزا في اتفاقاتهما تلك العقبات، مضافاً إليها ارتياب الهند المزمن من العلاقات الوثيقة التقليدية بين الصين وباكستان.

لقد قال رئيس الوزراء الهندي أن هناك مجالاً كافياً لتحقيق النمو بين البلدين، وفي الوقت ذاته مراعاة المخاوف الموجودة لدى كل طرف، بما لا يتناقض مع قضايا الجيران والشركاء الذين تربطهم مصالح وعلاقات طيبة ومنافع مشتركة، وإن في هذا الكلام الهندي قدراً كبيراً من الواقعية المرتكزة إلى ثقة كافية بالنفس وبالآخر. ثم ما الذي يمنع اليوم من حدوث تحول ايجابي تاريخي في العلاقات الهندية/ الباكستانية، وهناك ما يشير إليه بقوة، سواء في انتقادات الرئيس الباكستاني المعلنة للإدارة الأميركية، أو في الاتصالات الأخيرة الإيجابية بين حكومة الهند وحكومة باكستان؟ ثم إن الرئيس الصيني أتبع زيارته للهند بزيارة ناجحة لباكستان، نوقشت خلالها قضية تحسين العلاقات بين الهند وباكستان!

أحلام المتوحشين ومناعة آسيا

إن الحديث عن الصين والهند يعني الحديث عن حوالي ثلث سكان العالم، ويعني الحديث عن آسيا عموماً، التي يشكل سكانها معظم سكان العالم وثرواتها معظم ثرواته، وقد حدث أن آسيا، على مدى أكثر من ثلاثة قرون، كانت هدفاً رئيساً للأوروبيين ثم الأميركيين، فالوصول إلى الهند والصين واليابان،

واستثمار ما في هذه البلاد من موارد طائلة، وإرغام سكانها على الانصياع بمختلف الوسائل، بما فيها إبادة الثقافات والمعتقدات الوطنية، كانت الغاية الأولى والأخيرة لهم، وكان ذلك يتحقق عن طريق الالتفاف على العرب والمسلمين وسحقهم، بما يمثلونه من كتلة هامة وثقافة معترضة، وقد شجعهم على ذلك، منذ نهايات القرن الخامس عشر، نجاحهم في اكتشاف القارة الأميركية واحتكار خيراتها وطبعها بطابعهم الثقافي، فلماذا لا يكررون التجربة السهلة الناجحة في آسيا وأفريقيا؟

غير أن آسيا، بالرغم من الأهوال التي تعرضت لها على مدى قرون، بقيت شبه مغلقة في وجوه الأوروبيين، ابتداء بالبرتغاليين وانتهاء بالأميركيين، مروراً بالإسبان والهولنديين والإنكليز والفرنسيين، فقد اضطروا جميعهم للاقتناع بتحقيق نجاحات أقل بكثير مما حلموا، واكتفوا بالتعاون مع شعوب آسيا عموماً بعد أن فشلوا في إخضاعها واستعبادها حسب معاييرهم، أما عن معاييرهم، التي استوحوها من تجربتهم في القارة الأميركية، فنجد صورتها في خطاب لرئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق مناحيم بيغن، الذي قال مخاطباً قطعانه المتوحشة: أنتم الإسرائيليون لا ينبغي لكم أن تكونوا رؤوفين حين تقتلون عدوكم. ينبغي عليكم أن لا تشفقوا عليه ما دمنا لم نقض بعد على ما يسمى بالثقافة العربية، وما دمنا لم نبن بعد على أنقاضها حضارتنا نحن!

آسيا تنهض بعد استيقاظها

إن توجيهات بيغن هذه قد استخدمت في القارة الأميركية، ثم أرادوا استخدامها في آسيا، وفي أفريقيا طبعاً، وفي القارتين كانت تعترضهم أينما توجهوا، إضافة إلى الثقافات الوطنية، الثقافة العربية والمجتمعات الإسلامية، وهذه التوجيهات لا يزال معمولاً بها في جنوب غرب آسيا، وفي فلسطين تحديداً، مع أن زمانها قد مضى وانقضى، ولعل تجربة العراق هي الدليل الميداني القتالي على ذلك، حيث لم تحصد الجيوش الأميركية، الفائقة الحداثة والقوة، غير الفشل والخيبة على أرض العراق، وحيث لابد للإسرائيليين في فلسطين أن يستخلصوا بطريقة صحيحة نتائج وعبر هذه التجربة بينما هم يطبقون توجيهات المتوحش مناحيم بيغن.

اليوم نلمس لمس اليد انجازات نهوض آسيا، في تطور العلاقات السلمية التي تعبر عنها دول عديدة، في طليعتها الصين والهند وماليزيا، وفي تطور العمليات الحربية في غير صالح الظالمين، التي تعبر عنها شعوب عديدة، في طليعتها فلسطين والعراق، وإن الصلة الحميمة بين التطورين، السلمي والحربي، تبدو واضحة للعيان.

لقد بشّر قادة الاتحاد السوفيتي، في وقت مبكر، باستيقاظ آسيا وأهميته التاريخية الحاسمة. إن هناك كراساً سوفييتياً مطبوعاً ومنشوراً يحمل عنوان: استيقاظ آسيا! وها هي القارة العريقة تنتقل أخيراً من حالة الاستيقاظ إلى حالة النهوض والفعل التاريخي، التي لن يكون اللقاء الصيني الهندي والأفريقي الصيني، والفعاليات النوعية الميدانية للمقاومة العربية والإسلامية، آخر إنجازاتها.

الاستراتيجية الأميركية /الإسرائيلية المطبقة منذ عام ٢٠٠٠

كانت لجان الدراسات والخطط الاستراتيجية قد قطعت شوطاً طويلاً، عام ١٩٩٦، على طريق التحضير لعهد الرئيس جورج بوش الابن، حيث ستشهد السياسة الأميركية، الداخلية والخارجية، تغييرات جذرية تتناسب مع المستجدات الدولية التي تقتضي مركزية صارمة تبلغ مستوى الديكتاتورية الأممية، وفي جملة تلك اللجان كانت مجموعة ريتشارد بيرل، التي خصت الكيان الصهيوني والعلاقات الأميركية الإسرائيلية بدراسة خاصة حملت عنوان:» استراتيجية إسرائيلية جديدة نحو العام ٢٠٠٠«! ويجدر القول منذ البداية أن جميع تلك الدراسات والخطط تمحورت حول عملية رئيسية مركزية هي عملية احتلال العراق التي اعتبرت – بالنص – هدفاً إسرائيلياً استراتيجياً، مهماً ومحقاً!

تقول دراسة مجموعة ريتشارد بيرل أن الحكومة الإسرائيلية، خلال النصف الأول من التسعينات، دعت واشنطن للتدخل الفاعل في سياستها الداخلية والخارجية لسببين: الأول، لدعمها في تخطي المعارضة الداخلية لتنازلات «الأرض مقابل السلام» حيث الجمهور الإسرائيلي لم يستطع هضم هذه التنازلات! والثاني، لإقناع العرب بالتفاوض، بعد إغوائهم بغفران خطاياهم ومدّ بعضهم بالمال والبعض الآخر بالسلاح! تقول الدراسة أن تلك الاستراتيجية الإسرائيلية تطلبت تمويلاً أميركياً لأنظمة عربية قمعية وعدوانية، وأنها كانت محفوفة بالمخاطر وباهظة التكاليف للأميركيين أم للإسرائيليين على حدّ سواء، وأن ذلك كان يعني دعوة الحكومة الأميركية للقيام بأدوار لا تريدها ويجب أن لا تضطلع بها! فما هي الأدوار التي تريدها الإدارة الأميركية الجديدة، وتطلب من الإسرائيليين أن يعملوا على أساسها؟

تقول الدراسة: يستطيع الإسرائيليون إحداث تغيير جذري بالنسبة إلى الماضي، وإعداد رؤية جديدة للشراكة الأميركية الإسرائيلية قوامها الاعتماد على الذات، والنضج، والتبادلية، بحيث لا ترتكز العلاقات على النزاعات الميدانية الضيقة، بل على استراتيجية تنبثق من فلسفة متبادلة (أميركية/ إسرائيلية) أساسها تحقيق السلام عبر القوة!

لقد كان الأميركيون يتحدثون مسبقاً عن مرحلة ما بعد الاحتلال السهل للعراق، وما بعد الاستيلاء السهل عليه بكل ما يحتويه(كما قدروا وتوقعوا خطأ!) ولذلك تطلعوا مسبقاً إلى تغيير جذري في السياسة الإسرائيلية يعكس أكثر من ذي قبل كون الكيان الصهيوني استطالة أوروبية أميركية، عبر التأكيد على ذاته، وعدم حاجته للقوات الأميركية من أجل حماية وجوده، بما في ذلك وجوده في مرتفعات الجولان السورية!

لقد اقترحت الدراسة على الإسرائيليين تحرير اقتصادهم، وخفض الضرائب، وإعادة تشريع منطقة عمل حرة، وبيع الأراضي العامة والشركات، كخطوات من شأنها استجرار الدعم الذي سوف يجدونه عند مجموعة واسعة من القادة الأميركيين المؤيدين للإسرائيليين في الكونغرس! وطلبت الدراسة من نتانياهو، رئيس الوزراء الأسبق، صياغة سياسات تؤكد على المواضيع بلغة مألوفة للأميركيين، وأن أفضل وقت لاختيار بعض المقترحات الإسرائيلية، التي تتطلب ردوداً أميركية إيجابية، هو ما قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦!

تقول دراسة لجنة بيرل، الداعية إلى التغيير الجذري في الاستراتيجية الإسرائيلية، أن الاستراتيجية السابقة تقود «الشرق الأوسط» إلى حرب عربية/ إسرائيلية أخرى، أما الاستراتيجية الجديدة فيجب أن تتضمن جدول

أعمال جديد ينص على التخلي عن تلك السياسات التي أدت إلى استنزاف الإسرائيليين، وسمحت بتراجعهم الاستراتيجي، وذلك بالاعتماد على مبدأ «الضربات الوقائية» كبديل لأسلوب الرد وحده، والتوقف عن تلقي الضربات من دون الردّ عليها! والمقصود هنا هو المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالطبع، أما عن «الضربات الوقائية» و «الحرب الاستباقية» فهي السياسة التي سوف تعتمدها إدارة بوش منذ عام ٢٠٠٠!

يستطيع جدول أعمال إسرائيلي استراتيجي جديد – كما تقول الدراسة الأميركية– رسم المحيط الإقليمي في المنطقة العربية بطرق تسمح للإسرائيليين بإعادة تركيز طاقاتهم حيث يحتاجونها أكثر، وهم يحتاجونها أكثر من أجل: تجديد فكرتهم القومية! إن إيقاف تآكل المشروع الصهيوني، وتجديد الفكرة القومية الصهيونية، لا يتحقق سوى باستبدال الأسس «الاشتراكية» الإسرائيلية بأسس أكثر ثباتا، وبتخطي الاستنزاف الذي يهدد بقاء «الأمة الإسرائيلية»! وإنه لمن الواضح أن الأميركيين يطلبون من الإسرائيليين تكييف سياستهم الداخلية والخارجية بما يتفق مع التغييرات الجذرية التي ستعتمدها إدارة بوش العنصرية اليمينية المتطرفة، ذات النزعة الديكتاتورية الإمبراطورية، من أجل القيام بدورهم في إعادة هيكلة الشرق الأوسط الأكبر، أي أمركته وصهينته!

لقد رأت لجنة بيرل أن الإسرائيليين يستطيعون القيام بما هو أكثر من إدارة النزاع العربي /الإسرائيلي، حيث أية كمية من الأسلحة وأيٍ عدد من الانتصارات الحربية لن يحقق لهم «السلام» الذي يسعون إليه، ولكن عندما تمتلك «إسرائيل» أسسا اقتصادية متينة فإنها سوف تصبح حرة، وقوية، ومتعافية داخليا، فدورها في الاستراتيجية الأميركية الجديدة، بعد «امتلاك» الأميركيين للعراق، لا يجوز أن يقتصر ببساطة على إدارة النزاع العربي/ الإسرائيلي (مهمتها الاستراتيجية منذ تأسست) بل ينبغي أن يتجاوزها!

إلى أين يجب أن يتجاوز الإسرائيليون دورهم المعتاد في إنهاك العرب عبر الصراع المفتوح؟ لقد جاءت لجنة بيرل بالجواب على لسان أحد قادة المعارضة العراقية، قبل عام ١٩٩٦، الذي قال: «ينبغي على «إسرائيل» تجديد قيادتها الأخلاقية والفكرية وإعادة إحيائها. إن هذا التجديد عنصر مهم، إن لم يكن الأهم في تاريخ الشرق الأوسط. إن «إسرائيل» الفخورة، الغنية، المتينة والقوية، سوف تكون الأساس لشرق أوسط جديد حقيقي يسوده السلام»! لقد دخل كلام هذا الخائن الأفاق في صلب نصّ الاستراتيجية الأميركية/ الإسرائيلية الجديدة، وقد دعت إدارة بوش الإسرائيليين، منذ عام ١٩٩٦ وقبل أن تصل إلى الحكم، للعمل على نحو وثيق مع (بعض الدول العربية والإسلامية) من أجل احتواء أكثر التهديدات خطراً عليهم، ودعتهم إلى التخلي جذرياً عن شعار «السلام الشامل» والتحول إلى استراتيجية توازن القوى، وإلى التعامل مع الفلسطينيين بأسلوب «المطاردة الحامية» داخل الأراضي الفلسطينية كلها، ودعتهم إلى استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام»، أما عن المفاوضات فيجب أن تكون مجرد وسيلة لإضعاف العرب، وأما الهدف الحقيقي للإسرائيليين فهو «المثل العليا» الصهيونية التي تتحقق بفرض الإذعان على العرب والمسلمين، وقد خصت سورية ولبنان بغير قليل من اقتراحاتها وتوصياتها للإسرائيليين، فجاء في النص: إنه لمن الطبيعي والأخلاقي على حد سواء أن تتخلى «إسرائيل» عن شعار «السلام الشامل» وتنتقل إلى سياسة «احتواء» سورية، رافضة اتفاقات «الأرض مقابل السلام» في ما يتعلق بمرتفعات الجولان!

لقد أصبحت هذه الخطط الاستراتيجية، الموضوعة من أجل تحقيق تغيير جذري، جاهزة منذ عام ١٩٩٦، ووضعت موضع التنفيذ في العام ٢٠٠٠، وخطت خطوتها التأسيسية الكبرى في العراق عام ٢٠٠٣، أما ما ترتب على هذه الخطط الشيطانية من كوارث، وما آلت إليه اليوم من فشل ذريع، فإنه يحتاج إلى عرض من نوع آخر!

الاستئصال والخصخصة من يوغوسلافيا إلى العراق!

يستدعي الموت المريب للرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش في سجنه الغربي وقفة قصيرة للتأمل في حال يوغوسلافيا، فبعد انهيار الكتلة السوفييتية، وحتى الأمس القريب، شكلت يوغوسلافيا الاتحادية الكتلة الاقتصادية الكبيرة، والأخيرة، التي لم يلتهمها الرأسمال الغربي الربوي في منطقة الجنوب الأوسط من أوروبا، فالمشروعات المملوكة اجتماعياً، والإدارة الذاتية العمالية لتلك المشروعات التي دشّنها الرئيس تيتو منذ ما قبل حوالي نصف قرن كانت لا تزال هي السائدة.

لقد كانت صناعات البترول، والمناجم، والسيارات، والتبغ ملكية اجتماعية في يوغوسلافيا. كانت ٧٥٪ من الصناعات اليوغوسلافية في نطاق القطاع العام، أو مملوكة اجتماعياً. وعندما هبّت رياح الخصخصة والعولمة على يوغوسلافيا، واشتّد الحصار عليها، وانطلقت عمليات تغذية الفتن بين أقوامها والهدم في أسس اتحادها، اشترط قانون الخصخصة اليوغسلافي، بينما هو يترنحّ أمام الرياح الغربية العاتية، أن حصة عمال الشركات من بيعها يجب أن لا تقل عن ٦٠٪. لقد حدث هذا في عام ١٩٩٧، وفي عام ١٩٩٩ كانت أوضاع يوغسلافيا تتردّى، وكانت حكومة بلغراد تعتمد القسوة الرهيبة في عملية إخضاع إقليم كوسوفو، غير أن رئيس وزراء بريطانيا توني بلير لم يأبه لما يحدث في كوسوفو، وانهال بالنقد والتوبيخ على الحكومة اليوغوسلافية بسبب فشلها في مباشرة برنامج "الإصلاح الاقتصادي"! كان ذلك أثناء قمة دافوس التي انعقدت في ذلك العام، وكانت حكومة بلغراد تتلكأ في بيع أصول دولتها وفي تحويلٍ إدارة اقتصادها لخدمة مصالح الشركات المتعدّدة الجنسيات، بل هي لم تكن قد انخرطت بعد عضواً في صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو منظمة التجارة العالمية، أو البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وغيرها من المؤسسات الربوية مصاصة الدماء!

قصف المصانع وانصياع الحكومة

لقد بدأ قصف يوغسلافيا بأطنان القنابل بعد امتناع البعثة الصربية عن التوقيع على اتفاقية بصدد اقتصاد إقليم كوسوفو، التي تضمنت إقامة اقتصاد سوق حرّة وخصخصة جميع الأصول المملوكة من قبل الدولة، وفي عمليات القصف التي شنّها حلف الناتو بقيادة واشنطن ضدّ يوغوسلافيا كانت الشركات المملوكة من قبل الدولة والمجتمع هي الأهداف الرئيسة، وليس المواقع العسكرية! ففي حين دمّر القصف ١٤ دبابة، فإنه دمّر بالمقابل ٣٧٢ منشأة صناعية عامة، منها مصنع سيارات زاستافا في كراجويفتش، مخلفاً مئات الآلاف من العمال العاطلين عن العمل، بل تجدر الإشارة إلى أنه لم يقصف مصنع واحد من المصانع الأجنبية أو من مصانع القطاع الخاص اليوغسلافي!

بعد اعتقال الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش وتحويله إلى محكمة جرائم الحرب، حيث يحاكمه مجرمو حرب حقيقيون، حصلت الولايات المتحدة وحليفاتها على حكومة سريعة الاستجابة، وبدأت بلغراد مسار الإصلاحات الاقتصادية التي انتظرها الأميركيون وحلفاؤهم طويلاً، فكان استئناف العمل بقانون عام ١٩٩٧ المتعلق بالخصخصة، وبالسماح ببيع ٧٠٪ من الشركات الوطنية التي يملكها المجتمع للمستثمرين الأجانب، والسماح للعمال بالاحتفاظ بما لا يتعدّى ١٥٪ من الأسهم، وبالطبع سمح لهم

بذلك على مضض ومؤقتاً، ثم بعد ذلك وقعت الحكومة الجديدة مع كهنة النيوليبرالية على اتفاقية تربطها بالبنك الدولي وتجعلها منصاعة لبرامجه التي تقضي فعلياً على الاستقلال المالي للبلاد!

ثروات أقاليم كوسوفو المنهوبة

كان إقليم كوسوفو هو جائزة الحرب الكبرى الثمينة البّراقة، التي انتظرها الغزاة بلهفة كما شرحت صحيفة نيويورك تايمز، فهذا الإقليم يمتلك ثاني أضخم احتياطات الفحم في أوروبا. إنه يمتلك كميات هائلة من الفحم الحجري والرصاص، والزنك، والذهب، والفضة، والبترول. أما الجوهرة النفيسة فهي مجمع مناجم تريبتشيا الهائل الذي قدّرت قيمته، في عام ١٩٩٧، بخمسة مليارات دولار. لقد استولى ٢٩٠٠ من جنود الناتو على هذا المجمع بعد الحرب مباشرة، حيث احتلوه بهجوم كاسح عبر غارة مفاجئة، وطردوا عماله وموظفيه ومديريه، مكتفين برميهم بقنابل الغاز والرصاص المطاطي، وليس بالذخيرة الحيّة!

بعد خمس سنوات مضت على اجتياح قوات الناتو بقيادة واشنطن للإقليم، أعلنت وكالة "تروست كوسوفو" بنبرة احتفالية سعيدة عن برنامج قيد التنفيذ لخصخصة أول دفعة كبيرة، حوالي خمسمائة مشروع ضخم من المشاريع المملوكة للدولة والمجتمع، التي تسيطر الوكالة على إدارتها! لقد شمل البرنامج، الذي بدأ تطبيقه عن طريق المزاد العلني، دوراً للطباعة والنشر، ومركزاً تجارياً للتسوق، وبيزنس زراعي، ومصنع للمشروبات، ومجمع فيرونيكلي للتعدين وتشكيل المعادن (النيكل) بطاقته الإنتاجية السنوية البالغة ١٢٠٠٠ طن من هذه المادة الثمينة!

لقد عدّلت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو طريقة تملك الأراضي لتجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، فسمحت لوكالة "تروست كوسوفو" ببيع عقود إيجار للأراضي مدتها ٩٩ عاماً، مع المشاريع المقامة عليها، مع إمكانية استخدام عقود الإيجار كقروض أو كتأمين، وإمكانية تحويلها إلى مستثمر آخر هو بحكم المالك، الأمر الذي جعل حكومة بلغراد الموالية للغرب تطلق على تلك الإجراءات وصف: "سرقة أراضي الدولة"!

الفارق بين يوغوسلافيا والعراق

لقد انقضت الشركات الغربية الربوية على الفريسة اليوغوسلافية الممزقة بقابلية نهمة، فهي كانت غنيمة دسمة فعلاً، مكوّنة من المواطنين عموماً والعمال خصوصاً، ومن الموظفين والمدراء، الذين نهبت ممتلكاتهم باسم المجتمع الدولي، والإصلاح الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير.. الخ! وهي ما كادت تطمئن إلى هلاك الفريسة اليوغوسلافية، مستغلة شكلياً ذرائع لا تخلو من بعض الأساس الأخلاقي، حتى تحوّلت إلى العراق حيث لا تنهض ذرائعها على أي أساس!

غير أن فارقاً حاسماً يميّز بين ما حدث في يوغوسلافيا وما يحدث في العراق، ففي العراق لم ينجحوا بعد خمس سنوات من المحاولات المستميتة في جعل الحرب أهلية، طائفية، عرقية، وإذا كانوا قد نجحوا في تدمير أصول الدولة العراقية فقد أخفقوا في إقامة البدائل واستثمارها، ناهيكم عن أن المقاومة المتصاعدة جعلتهم يصرخون عالياً محذّرين من الإخفاق! إن العراق يعد بهجوم أممي معاكس يساعد على إعادة الاعتبار للإنسان عموماً، وعلى وضع الأمور الدولية في نصابها الصحيح العادل.

الأعمدة السبعة لمشروع استعمار العراق

احتلت حكومة الولايات المتحدة العراق بإرادتها، وهي لن تنسحب منه بإرادتها كما يتوهم السذّج ويروّج المتواطئون، فهذا الاحتلال مدخل لمشروع استعماري عالمي البعد، يتفق في حجمه مع الحلم الأميركي بالسيادة العالمية، أي أن الاحتلال في حدّ ذاته ليس هو المشروع بل الخطوة الأولى التمهيدية على طريق تحقيق المشروع، وهو يشبه تماماً الخطوة الأولى في المشاريع الصناعية التجارية العادية التي إن تلكأت أو تعطلت في مرحلة التأسيس الأولية غير المنتجة، وعجزت عن الانتقال إلى مرحلة الإنتاج وتصريف المنتوج، تحوّلت نفقاتها إلى كارثة، وقد تعثّر الأميركيون عند الخطوة الأولى غير المنتجة (الاحتلال) فانقلبت الآمال العريضة إلى خيبات مريرة، والأرباح الفاحشة إلى خسائر فادحة!

عشية الاحتلال، قدّر الأميركيون بثقة أنهم سيبلغون مرحلة الإنتاج وجني المليارات بسرعة، ربما في العام الأول من الاحتلال، غير أن ذلك لم يتحقق بفضل المقاومة العراقية التي انطلقت منذ الأيام الأولى للاحتلال، فصار المشروع الاستعماري الضخم معلقاً في الفراغ عند خطوة البداية، وصار هاجس الأميركيين على مدار الساعة هو الخروج من مأزق المراوحة والنزيف، والنجاح في إقامة الأعمدة التي ينهض عليها مشروعهم، وسوف نعرض من هذه الأعمدة سبعة لا تقوم للمشروع قائمة من دون نهوضها:

أولاً، ضمان تدفق النفط: والنفط العراقي هو قطب الرحى، أو العمود المركزي، في المشروع الأميركي، حيث تقدّر احتياطياته بثلاثمائة مليار برميل، وحيث السيطرة عليه تعني السيطرة على الأسواق الدولية وعلى السياسة الدولية أيضاً، وقد قدّر الأميركيون أن الاستيلاء على العراق واحتياطياته النفطية سوف يتحقق بسرعة، على الفور، بعد سنوات الحصار الطويلة المميتة، وأنهم بذلك سوف يستردّون نفقات عملية الاحتلال، وينفقون على مشروع الشرق الأوسط الجديد، ويجنون فوق ذلك مئات بل آلاف المليارات، غير أن المقاومة العراقية الباسلة منعتهم من تحقيق هذا الهدف المركزي، وبدلاً من مضاعفة إنتاج النفط، مرة ومرتين وثلاث، تراجع إلى نصف ما كان عليه عشية الاحتلال في ظل الحصار!

ثانياً، إقامة حكومة تابعة: منذ بداية الاحتلال وحتى الآن يستميت الأميركيون من أجل تشكيل حكومة عراقية ألعوبة، تقوم نيابة عنهم بمهام الحكم الذاتي للسكان، وبضمان الأمن لصالح مشروعهم، وبخوض المعارك عوضاً عن جنودهم، غير أن قيام مثل هذه الحكومة يتطلب، على الأقل وفي الحد الأدنى، توفر مناطق آمنة لا تطالها ذراع المقاومة، الأمر الذي جعل محاولة إقامة مثل هذه الحكومة تكراراً عملية شكلية، مظهرية ودعائية، ومن دون جدوى!

ثالثاً، إقامة قواعد عسكرية أميركية ثابتة: فالعراق هدف كبير ثمين في حد ذاته من جهة، وقاعدة انطلاق، في الوقت نفسه، لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الجديد من جهة أخرى، والذي هو بدوره مشروع دولي إنتاجي هائل، وبالطبع فإن مثل هذه القواعد ذات البعد الدولي لا يمكن أن تنهض قبل حسم معركة العراق في أساسياتها، وبما أن مثل هذا الحسم لم يتحقق فإن الغموض سائد بصدد مصير هذه القواعد، فيقال من حين لآخر أن بعضها قد نهض فعلاً في مناطق خالية بعيداً عن السكان،

غير أن نهوضها، إن كان قد تحقق فعلاً، لا قيمة له إذا لم يتحقق إنتاج النفط وتصديره بسوية كافية معينة، وإذا لم تنجح عملية تشكيل حكومة عراقية تابعة على مساحات آمنة وكافية ومسيطر عليها.

رابعاً، السيطرة على الشعب العراقي: لقد توقع الأميركيون استسلام الشعب العراقي طوعاً لعملية تجزئته واستعباده، غير أنهم اصطدموا منذ أيام الاحتلال الأولى بمقاومته الفعالة، وهاهم يواصلون بذل قصارى جهودهم لتحقيق تجزئته واستعباده، وهو ما افترضوا تحققه بسهولة منذ الأشهر الأولى للاحتلال! إنهم يعملون اليوم باستماتة من أجل إشغال الشعب العراقي ببعضه عنهم، وإذا صدّقنا ما تبثه وسائل الإعلام، المتواطئة والكاذبة عموماً، فإن ذلك يوحي أن الأميركيين حققوا نجاحاً ما في اتجاه إشعال حرب طائفية، أو أهلية، غير أن ظواهر مثل هذه الحرب تبدو مفتعلة ومحدودة وغير قابلة للانتشار مهما كانت بشاعتها، وما توقعوه من انقسام منذ البداية يبدو اليوم، بعد سنوات من الاحتلال، شبه مستحيل إلا في حدود الافتعال، وذلك يعود إلى وعي الشعب العراقي عموماً، وإلى نجاح مقاومته إلى حدّ كبير في إدارة المعارك بصورة صحيحة.

خامساً، ضمان مساعدة دول الجوار: لقد رأينا الإدارة الأميركية عشية الاحتلال تسعى لضمان تأييد ومساعدة دول الجوار خصوصاً، والدول العربية والإسلامية والأجنبية عموماً، فكان أن حققت تعاون بعض الدول العربية وغير العربية، وفشلت مع البعض الآخر عربياً أو غير عربي، وبصدد دول الجوار فإن تعاون بعضها كان حاسماً، حيث لولاها ما أقدم الأميركيون على تنفيذ عملية الاحتلال، غير أن التعاون المباشر والتواطؤ غير المباشر لم ينجح في مساعدة الولايات المتحدة على تجاوز الخطوة الأولى في اتجاه إحكام سيطرتها على العراق والانطلاق إلى مشروع الشرق الأوسط، وهو سوف يرتد وبالاً على المتعاونين والمتواطئين إذا لم يصححوا مواقفهم المنحرفة، خاصة مع التصاعد والانتشار المتوقع لعمليات المقاومة.

سادساً، تعطيل فعالية الرأي العام: تعرف الإدارة الأميركية أن الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي يعارض سياساتها، وهي لا تتطلع إلى كسب تأييده بل إلى تحييده وتعطيل فعالياته، وذلك خشية تأثيره على مواقف حكوماته، حيث أرغمت شعوب حكوماتها على سحب قواتها من العراق، وإنه لمن الواضح أن الأميركيين لم ينجحوا في تآمرهم ضد الرأي العام، وأنه إذا ما تحسنت مواقع المقاومة ومواقفها وأداؤها السياسي أكثر فأكثر، فإن التأثير الفعّال للرأي العام سوف يتعاظم لصالحها أكثر فأكثر.

سابعاً، القضاء على المقاومة: والمقاومة المقصودة ليست تلك التي تضرب خبط عشواء، بل التي تمتلك إستراتيجية متكاملة، غير مرتدة، تربط بين الأبعاد المختلفة للحرب الدائرة، عراقياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، وتربط تاريخياً بين الماضي والحاضر والمستقبل، فالولايات المتحدة لا يضيرها استمرار الحرب وسقوط مئات القتلى كل يوم حتى من جنودها طالما الاشتباكات المسلحة لا تحول دون نهوض أعمدة مشروعها الاستعماري الضخم، العراقي/الشرق أوسطي، غير أن المقاومة تبدو مدركة تماماً لواجباتها ولأهداف عدوها، ولذلك نراها تحول بينه وبين السيطرة على النفط، ولا تمكنه من إقامة حكومة تابعة وقواعد عسكرية ثابتة، وتفضح محاولاته لافتعال حرب طائفية أو أهلية وتحاصرها وتخنقها في مهدها، كذلك هي تفسح المجال واسعاً لدول الجوار المتعاونة والمتواطئة مع العدو كي تصحح مواقفها وتعود عن انحرافها، ولا ريب أنها، بخطابها الجبهوي التوحيدي، سوف تنجح في كسب تأييد الرأي العام لها وعدم اقتصار مواقفه على شجب السياسات الأميركية فقط، وأخيراً فإن نجاح المقاومة في كل ذلك يعني عدم نجاح العدو في عزلها وتشويهها والانفراد بها والقضاء عليها.

الأميركيون يعتبرون العراق خط دفاع لا هجوم!

إنني أرى حركة إرهاب عالمية، تريد استخدام الإسلام لأهداف سياسية متطرفة، ستؤدي إلى إحراق الكتب، واضطهاد النساء، وسحق جميع المعارضين، وسينفّذ الإرهابيون حملتهم الإجرامية تحت أهداف محدّدة معلنة: إهانة وإضعاف الأمم الحرة - إخراجنا من الشرق الأوسط وإقامة امبراطورية الخوف على مساحة المنطقة - شنّ حروب لا نهاية لها ضدّ أميركا وأصدقائها! هذا ما أعلنه الرئيس الأميركي جورج بوش في خطاب له (٢٠٠٥/١٢/١٨) مضيفاً أن الإرهابيين ينظرون إلى العالم على أنه ساحة معركة عملاقة، وأنهم يتوقون لمهاجمة الأميركيين وحلفائهم في أي مكان يستطيعون الوصول إليه!

طبعاً، يستطيع الرئيس الأميركي تصوير أعدائه بالصورة التي تخدمه، فيضع فيهم جميع العيوب الفظيعة بعد أن يجمعهم في سلة واحدة بمختلف أطيافهم وألوانهم، فهذا أمر معروف في الحروب، حيث كل طرف يصوّر عدوه خليطاً من الوحش والشيطان! وما يستدعي الاستغراب للوهلة الأولى، أن يجد الرئيس الأميركي بين أعدائه من يوافقه في تشخيصه ويدعمه في حربه، غير أن الاستغراب يتبدّد، ووقوف بعض أبناء ضحاياه إلى جانبه يصبح مفهوماً، عندما ننتبه إلى أن الرئيس الأميركي يتحدث عن العالم باعتباره يخصه، وعن الشرق الأوسط باعتباره يمتلكه، أما الإرهابيون (أي المعارضون عموما) فهم من خارج هذا العالم ولا مكان لهم فيه، سواء بسبب مروقهم وتمردّهم، أو لأنهم ربما قدموا من كوكب آخر، وهكذا صار هناك من يرى في الالتحاق بالإدارة الأميركية تأكيداً لوجوده ودليلاً على تمدّنه، وعلى انخراطه طوعاً وبحماسة في العالم الأميركي المعولم!

لقد سمعنا الرئيس بوش، في صياغته للهدف الثاني من أهداف الإرهابيين، يقول أن الهدف هو إخراج الأميركيين من الشرق الأوسط! فهل ثمة عبارة أوضح تشير إلى الوجود الأميركي الطويل، الذي بلغ حدّ التملك للسلطة والثروة والأرض في هذه المنطقة، منذ الحرب العالمية الثانية على الأقلّ؟ أي أن وجودهم لم يبدأ بالاحتلال المباشر للعراق، فهذا الاحتلال جاء في معرض التأكيد على وجودهم في المنطقة وليس بداية له، وفي معرض الدفاع عنها باعتبارها منطقة تخصهم، بل يمتلكونها، وقد كانوا قبل احتلال العراق يعتمدون على خطين دفاعيين يبقيان المنطقة تحت نفوذهم، أولهما هو النظام الرسمي الإقليمي، وثانيهما هو الكيان الصهيوني، وعندما اضمحل هذان الخطان الدفاعيان الإقليميان وعجزا عن دحر محاولات نهوض الأمة في أكثر من قطر عربي وإسلامي، لجأ الأميركيون إلى خط الدفاع الثالث والأخير، وهو الاحتلال المباشر للعراق وقبله أفغانستان، وأعلنوا بمنتهى الصراحة والوضوح، عشية الإنزال العسكري في العراق، أن خطهم الدفاعي الثالث سوف يجتاح المنطقة بكاملها، وذكروا بالاسم لبنان وسورية ومصر والسعودية، أي أن حضورهم سوف يكون مباشراً وشاملاً، سياسياً وعسكرياً، على حساب الخطين الأول والثاني بسبب اضمحلالهما وعجزهما وليس بسبب عدم ولائهما!

غير أن المقاومة البطلة للشعب العراقي العظيم قلبت برنامجهم رأساً على عقب، وألحقت خطهم الدفاعي الثالث والأخير، أي الإحتلال الأميركي المباشر، بالخطين الأول والثاني، الرسمي الإقليمي واليهودي الصهيوني، الأمر الذي أربك الإدارة الأميركية إرباكاً لا مثيل له في تاريخها، وها هي تجد نفسها اليوم غير قادرة على إحراز أي تقدم وغير قادرة على التراجع، بينما المقاومة اللبنانية تستمر راسخة صلدة، والفلسطينية متأججة صامدة عند الثوابت لا تتراجع عنها قيد أنملة، ناهيكم عن المقاومة العراقية!

وهكذا مضى الرئيس الأميركي في خطابه المذكور، يفصّل كما يناسبه وخلافاً للواقع، فيتحدث عن الإرهابيين الذين لا يهمهم في قليل أو كثير ما يفعله الأميركيون في العراق أو في أي مكان آخر، لأن اعتراضهم ينصب «على قيمنا وطريقة حياتنا»! ولأنه إذا لم يقاتلهم في العراق وأفغانستان وجنوب شرق آسيا وفي أمكنة أخرى (على حد قوله) فسوف لن يكونوا مواطنين مسالمين (أي مستسلمين) وسوف يتوجهون إلينا!

إن الرئيس بوش الذي يعتبر العالم يخصه، والشرق الأوسط ملكه، يعطي نفسه الحق في ضبط ما يخصه وما يملكه، وفي إحكام سيطرته وهيمنته، غير أن ذلك يحتاج لموافقة شعبه، ولقدرة شعبه على الاحتمال، ويبدو أن الحال ليس كذلك، وقد سمعناه في خطابه إياه، الموجه إلى شعبه، يقول أن الحرب العراقية صعبة، وأن الجنود الأميركيين في غاراتهم على المدن والأحياء العراقية يتعرضون للمخاطر والمعاناةٍ والخسائر، وأن هذه الخسائر أحزنت الأمة الأميركية وجعلت البعض يتساءل عما إذا كان احتلال العراق، بدلاً من إنهاء المشاكل، تسبب في خلق مشاكل أكثر! وقد وافق الرئيس على مشروعية مثل هذا التساؤل وعلى أهميته، لكنه أضاف بنبرة من يطلب النجدة من شعبه:» إن الحل يعتمد على وجهة نظركم في الحرب ضدّ الإرهاب، فإذا كنتم تعتقدون أن الإرهابيين سوف يصبحون مسالمين بمجرد توقف أميركا عن التدخل فإنٍ تركهم وشأنهم يصبح معقولاً»! لكن الرئيس بوش راح يشرح كيف أن الانسحاب من العراق، الذي صار مطلبا أميركيا عاما، لا يحل المشكلة. قال بوش:» الآن، ليس أمام وطننا سوى أحد خيارين: النصر أو الهزيمة. والحاجة إلى النصر أكبر من أي رئيس أو حزب، وأمن شعبنا يتلخص في هذه المعادلة، فإذا تركنا العراق نكون بذلك قد تخلينا عن أصدقائنا العراقيين، وسنعطي للعالم إشارة تقول أن أميركا لا تلتزم بوعودها، وسوف ندمّر معنويات جنودنا ونخون القضية التي ضحوا من أجلها، ونجعل الطغاة في الشرق الأوسط يسخرون من فشلنا ويزيدون من طغيانهم، وأنا لا أتوقع دعمكم في كل ما أقوم به، لكنني أطلب منكم اليوم ما يلي: لا تيأسوا، ولا تتخلوا عن معركة الحرية»!

لكن الأميركيين يعرفون أن ما يقوله رئيسهم غير صحيح، ويعرفون أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل ولا علاقة له بما يسمى بالإرهاب العالمي، وهي الأسباب التي بررت احتلاله، وهم يعرفون أيضاً أن أهم أسباب مأزق حكومتهم في العراق هو فشلها في السيطرة على نفط العراق بسبب المقاومة الباسلة، فقد كانت إدارة بوش تبني آمالها العريضة على نفط العراق، في تغطية نفقات حروبها من جهة وفي جني أرباح خرافية من جهة أخرى، وذلك برفع الإنتاج في المرحلة الأولى إلى ضعف ما كان عليه تحت الحصار، أي من ٢.١ مليون برميل إلى ٤ ملايين برميل، ثم رفعه مرة أخرى إلى الضعف (٨ ملايين برميل) بعد بضعة أعوام من الاحتلال، وإذا به ينخفض إلى النصف (تقديرات آخر عام ٢٠٠٥) إلى ١.١ مليون برميل، فمن أين ينفقون على الحرب المفتوحة، وبماذا يجيبون المستثمرين المموّلين، الذين لم يعودوا يخشون فقدان الأرباح بقدر ما صاروا يخشون ضياع رساميل استثماراتهم؟ ولعل هذا ما يفسّر لنا بعض أسباب معارضة الحرب في الكونغرس، وإيقاف تمويل عملية إعادة إعمار العراق!

خلاصة القول: إن الأميركيين وحلفائهم وأتباعهم يدافعون عن منطقة الشرق الأوسط باعتبارهم يمتلكونها، وبداهة يتوجب على شعوبٍ الأمة العربية والإسلامية أخذ وضعية الهجوم (لا الدفاع!) من أجل استرداد بلدانها، وهذه المعادلة هي حقاً جوهر الخطاب الأميركي المقلوب المخاتل!

الأولوية لحماية النظام الرّبوي العالمي

لم يكن قد مضى على احتلال العراق أكثر من عام ونيف حين توصلّ الحلفاء الغربيون إلى نتائج قاطعة تقول بأن إستراتيجية المحافظين الأميركيين الجدد قد انهارت في العراق. لقد كان واضحاً لهم أنّ قوة الولايات المتحدة تعرضت لنكسة ذات أبعاد تاريخية. وكانت واشنطن قد أوفدت بول بريمر إلى العراق، في أيار/ مايو ٢٠٠٣، كوجه علني من وجوه عصابة "الرسالة الساطعة"، أي المحافظين الجدد، الذين كانوا يحلمون بإعادة صياغة العالم على هواهم. وكانت مهمة بريمر تتلخص في تشكيل مجتمع عراقي واقتصاد عراقي يمكن للشركات الأميركية أن تهيمن عليهما تماماً، بينما تتمكن قوات الاحتلال من الحصول على حقوق طويلة الأمد تتجسد في إقامة قواعد عسكرية ثابتة على أرض العراق، وتتمكن الإدارة الأميركية من المضي السريع قدماً في إقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ما بين قزوين والأطلسي. ولكن سرعان ما اتضح أنّ مهمة بريمر بمجملها عرضة للانهيار، بل لقد بدا الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي عموماً عرضة لتغييرات في موازين القوى الحربية يمكن أن تؤدي إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بقوات كبيرة هناك في المدى البعيد.

لقد كان عام ٢٠٠٤ عام الهلع في أوساط تحالف دول الشمال الثرية، فالمسألة لم تعد مقتصرة على تفرّد الإدارة الأميركية بقرار الحرب من أجل الاستئثار بمعظم الغنائم، وهو ما أغضب حلفاءها كثيراً، بل تعدّت ذلك إلى احتمال تضعضع هيمنة تحالف دول الشمال على بلدان الجنوب، بسبب النكسة ذات الأبعاد التاريخية في العراق، الأمر الذي يعني خطراً جدّياً على النظام الربوي العالمي الذي يحكم العالم منذ بضعة قرون بقيادة دول الشمال. والحال أنّه، عندما يبرز ما يهدّد أسس النظام الاحتكاري العالمي (النظام المعني فقط بمصلحة المليار الذهبي من البشر) فإنّ غضب الحلفاء بسبب التقاسم غير العادل للغنائم يتحوّل إلى هلع على مصير النظام التاريخي برمته. وهنا يتجاوز الحلفاء قضية مصالحهم الآنية الخاصة، ويتجاوزون غضبهم من سلوك حليفتهم الكبرى وقائدتهم الأميركية، ويندفعون بكل قوتهم لتخليصها من ورطتها ولمساعدتها ضدّ ضحاياها الجنوبيين، فكلّ أمر يهون إلا أن ينهض الضحايا وينجحوا في الخروج على شبكة النظام الربوي العالمي اللزجة القاتلة مثل شبكة العنكبوت!

إنّ كل حديث عن المجتمع الدولي يقصد به، عملياً وواقعياً، بالضبط دول تحالف الشمال حصراً وتحديداً. إنّ المجتمع الدولي هو المليار الذهبي المتمدّن، المتحضّر، الديمقراطي. وإذا ما حاولت المليارات الأخرى من البشر إظهار تمدّنها وتحضّرها وديمقراطيتها أحبطت محاولتها من قبل تحالف الشمال بطريقة أو بأخرى، ولو على حساب المصالح الآنية لبعض أطراف هذا التحالف. أي أنّ حماية النظام الاحتكاري العالمي المستبدّ، القائم منذ حوالي خمسة قرون، لها الأفضلية على كل ما عداها. ومهما فعلت الولايات المتحدة بحليفاتها، ومهما ألحقت بها من أذى، فإنّ الحليفات تهبّ لنجدتها، من دون أدنى تلكؤ وبمنتهى الحزم، عندما تتعرض هيبتها وفعاليتها الدولية للخطر، لأن ذلك يهدّد الوضع التاريخي للعالم بصورته الحالية المكرّسة لخدمة دول الشمال!

وجدير بالذكر أن قيادة هذا النظام العالمي كانت في بداياته مكوّنة من اللاتين الكاثوليك، الإسبان والبرتغال، حتى القرن السابع عشر، ثم انتقلت القيادة إلى الأنكلوسكسون اللوثريين في لندن بعد نجاحهم في لجم الفرنسيين والألمان، وبقيت القيادة في يدهم حتى يومنا هذا، وإن انتقل المقرّ إلى واشنطن ابتداء من منتصف القرن العشرين. لقد كان ذلك يشبه من حيث الشكل انتقال قيادة النظام العربي الإسلامي العالمي من يثرب الراشدية إلى دمشق الأموية إلى بغداد العباسية، عبر الحروب الداخلية، من دون أن يفقد النظام فعاليته وسيادته الدولية!

لقد حدث أن انفراد الإدارة الأميركية بقيادة النظام الاحتكاري العالمي مرّ بمنعطفين: الأول على أثر الحرب العالمية الثانية التي ألحقت الدمار الشامل بأوروبا، والثاني بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء مرحلة ما يسمى بالثنائية الدولية. وكان الحلفاء الغربيون راضين عن أداء الإدارة الأميركية في المنعطف الثاني، عام ١٩٩١، حيث أظهر الرئيس بوش الأب احترامه لحلفائه وحرصه على التعاون مع مؤسسات النظام الدولي، وهو ما ظهر في الحرب ضدّ العراق حينئذ، وفي التعامل مع نتائج انهيار الاتحاد السوفييتي، وأيضاً في التعامل مع القضية الفلسطينية التي أحيلت ملفاتها إلى مؤتمر مدريد. غير أنّ المحافظين الجدد، الذين كانوا يستعدون ميدانياً للوصول إلى الحكم في الولايات المتحدة منذ أواسط التسعينات الماضية، جاؤوا بإستراتيجية جديدة، مناهضة ومتجاوزة حتى للحلفاء والأتباع، ومتطلعة إلى عالم تحكمه واشنطن مباشرة بعد أن تضع يدها على المنطقة الواقعة ما بين قزوين والأطلسي، أي على قلب العالم وعصبه، فكان أن أدّت هذه المغامرة الخطرة إلى مضاعفات هدّدت أسس النظام التاريخي العالمي.

لقد تعطل القطار الأميركي في محطته الأولى العراقية، واضطر إلى طلب النجدات والمساعدات ليس من حلفائه الغربيين وحسب، بل حتى من دول الجوار العراقي التي كان مزمعاً على اجتياحها، وهكذا رأينا واشنطن تحاول إصلاح قطارها المعطل في بغداد عن طريق تحقيق انتصار إسرائيلي في لبنان، ثمّ في غزّة. أي أنها حاولت مواصلة انطلاقتها "الشرق أوسطية" من محطات أخرى، لكنها باءت بالفشل بالرغم من أنها فعلت أقصى ما يمكن فعله، وهاهي اليوم وقد غرقت أكثر فأكثر في أزماتها النوعية التاريخية المستعصية، وهاهو التحالف الغربي يهبّ مرّة أخرى بكل طاقاته لإنقاذها، وذلك حفاظاً على النظام العالمي الاحتكاري، نظام المليار الذهبي، ومن أجل الحيلولة دون نهوض أمم الجنوب عموماً والأمة العربية خصوصاً، أمّا التظاهر بالتعاطف مع العرب وإعلان الاستعداد لنجدتهم في معاناتهم الداخلية فلا يهدف إلاّ إلى كبحهم وإبقائهم تحت سيطرة المركزية الأوروبية/الأميركية.

التحالف مع الغرب في إطار الليبرالية!

يستطيع من يشاء التطلع إلى تشكيل حزب يحظى بالدعم الغربي، الفرانكفوني/ الأنكلوسكسوني، لكنه يخطئ كثيراً جداً إن اعتقد أن الشعب العربي السوري يرى في دعوته إلى التحالف مع الغرب عرضاً منطقياً جدّياً، لأن هذا الشعب يعرف أن الفرانكفونيين والأنكلوسكسونيين لا يريدون التحالف معه، بل يريدونه ذليلاً خانعاً، وتابعاً خاضعاً، فليس الشعب العربي السوري ولا الأمة العربية من يرفض التحالف، أو بالأحرى التعامل النزيه مع الغرب، بل الغرب هو من يرفض، ولنا في وقائع التاريخ الماضية والحالية ما يؤكد ذلك، منذ تجربة محمد علي باشا إلى محاولة أحمد عرابي، إلى التجربة الناصرية، إلى المحاولات والتجارب الأخرى في جميع الأقطار العربية حتى يومنا هذا.

إن المتطلعين إلى مثل هذا التحالف المستحيل مع الغرب الفرانكفوني/ الأنكلوسكسوني يقدّمون اليوم وثائق اعتمادهم ودلائل حسن نيتهم عبر مصطلحات جديدة تمتلئ بها أحاديثهم وخطاباتهم وكتاباتهم، وهي مصطلحات تصف باستخفاف أبناء الأمة المجاهدين على مدى القرن الماضي وحتى يومنا هذا بالقومجيين واليسراوجيين والاسلامجيين، وما إلى ذلك من مصطلحات سخيفة ومعيبة، لكنها في الوقت نفسه إرهابية استئصالية حقاً، وإنه لمن الواضح أنهم لا يريدون نصرة القضايا اليسارية والقومية والإسلامية ضدّ الذين تاجروا بها واستغلوها، بل يريدون التنصل منها وتسفيهها وتحقيرها هي بالذات، وإدانتها وتصفيتها هي بالذات! ولا ندري ماذا يتبقى من الأمة إذا أسقطنا تياراتها الجهادية، الإسلامية والقومية واليسارية، من تاريخها الحديث على مدى قرن! أما هم فيقولون لنا أن ما يتبقى هو اللجوء إلى الليبرالية، ليس الليبرالية الوطنية الخاصة، لأننا لا نمتلكها ولا نمتلك شروط إنتاجها، بل الليبرالية الفرانكفونية الأنكلوسكسونية، التي ما كان لها أن تظهر وتنهض في المراكز إلا على أنقاض المستعمرات المدمّرة، سواء في مرحلة الاستعمار القديم المباشر أم في مرحلة الاستعمار التالي غير المباشر، الذي عاد اليوم مباشراً في العراق!

يقول الدكتور سمير أمين في حديث نشر مؤخراً: الديمقراطية التي يسعى الأميركيون إلى فرضها علينا هي ديمقراطية شكلية، من دون أي خلفيات اجتماعية، تقوم فقط على حرية قبول قواعد الرأسمالية الغربية، وفي يقيني أن اتباع هذه الطريق لن يؤدي إلا إلى انهيار اجتماعي شامل، خصوصاً أن الشعوب العربية تتساءل: ما نفع هذا النوع من الديمقراطية أصلاً؟! والحال أن ما تسعى إليه أميركا هو ديمقراطية سياسية من دون تقدم اجتماعي (صحيفة الحياة ٢٠٠٦/١/٢٣) وإن هذا الذي يقوله الدكتور أمين هو عين ما تقود إليه أوهام التحالف مع الغرب، الذي لا يعني سوى مبادلة التقدم الاجتماعي من دون ديمقراطية، الذي اعتمدته بعض الأنظمة العربية، بديمقراطية سياسية من دون تقدم اجتماعي كما تريد الولايات المتحدة!

ولأن حضور الماء يبطل التيمّم فإنني أنقل عن الدكتور سمير أمين – عالم السياسة والاقتصاد– ما أراه صواباً ودقيقاً، حيث يقول أن المرحلة التي يجتازها العالم اليوم ليست مرحلة ما بعد الاستعمار، ولا ما بعد الرأسمالية، بل هي في إطار الرأسمالية وفي إطار الاستعمار، حيث الاستقطاب الذي كان

موجوداً، ولا يزال موجوداً، على الصعيد العالمي مرتبط بمنطق التراكم الرأسمالي نفسه وبجوهر كينونته، فقد كان هناك مركز وأطراف، أو مركزٍ ومحيط، خلال المرحلة الأولى منِ ظهور الرأسمالية قبل خمسة قرون من الآن، وسيظل هذا موجوداً طالما أن هناك رأسمالية وتراكماً رأسمالياً (المرجع نفسه).

وهكذا فإن الدعوة إلى التحالف مع الغرب تصبح بلا أساس في عالم تحكمه وضعية المركز والمحيط، حيث التراكم في المركز يتحقق على حساب المحيط، وحيث ينعدم التكافؤ كأساس للتحالف الذي لا يقوم إلا بين أنداد، فإذا أخذنا بالاعتبار أن المركز يقتصر على خمس سكان العالم تقريباً ويستأثر بأكثر من أربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك العالمي، وإذا أخذنا بالاعتبار أيضاً أن المركز يتجه نحو مزيد من تقليص دائرة الخمس الذهبي، ونحو تفكيك المحيط البائس وتفتيته إلى أكثر من خمسة آلاف دويلة، كي لا تقوم لإرادته وفعاليته قائمة، أدركنا من جهة عقم القول بهكذا تحالف ليبرالي مع الغرب، ولاحظنا مدى خطورته، وأدركنا بالمقابل كم تصبح البرامج اليسارية والقومية والإسلامية المنطقية غير قابلة للاستخفاف والتحقير والاستئصال، بل إن اعتماد هذه البرامج يبدو الآن أعظم ضرورة وجدوى من أي زمن مضى، ودليلنا على ذلك ميادين المقاومة المقتدرة المتطورة، التي تتصدى بجدارة للجبروت الرأسمالي، وتلحق الهزائم بأشدّ أسلحته فتكاً وتدميراً.

في الحقيقة، هناك من يريد إقناعنا بالاستسلام كطريق وحيدة للخلاص، فيلحّ على مدار الساعة مؤكداً عجزنا ودونيتنا، مستخفاً بإمكانياتنا المادية والبشرية، بينما أمتنا لا تعاني نقصاً ولا عجزاً ولا إحساساً بالدونية، فهي أمة لا تفتقد العزيمة والإرادة، لكنها تعاني من التضليل والتعتيم، ولا تفتقد روح التضحية والإقدام، إنما يحال بينها وبين ميادين التضحية والإقدام، ولا تنقصها القوى اللازمة لإحراز التقدم، لكن قواها تبعثرها الجهالات والخيانات!

إننا نعرف جيداً أن إحراز التقدم المادي مرهون بتوفر الشرط السياسي الصحيح، وأن قضيتنا محض سياسية، حيث من الممكن تلافي التقصير في ميادين التقدم المادي بسرعة قياسية عبر انتصار سياسي قومي كبير يحقق للأمة حضورها الطبيعي الحرّ على مسرح الحياة الدولية، وهو ما سوف يحدث بالتأكيد.

التطبيق الواقعي لخرافة الساحرة والشيطان!

وجهت السلطة الإسرائيلية تحذيراً للرئيس الفلسطيني محمود عباس من مغبة التعاون مع حركة حماس (٢٠٠٦/٢/٦) فهذه الحركة مصنفة أميركيا باعتبارها (الشيطان!) فإذا ما تعامل معها الرئيس الفلسطيني فسوف يصنّف باعتباره (الساحرة!) حسب مفاهيم القرون الوسطى الأوروبية التي كانت تحكم بالموت حرقاً على المتهمين بالسحر عبر التعامل مع الشيطان! إن التحذير الإسرائيلي يعني أن على الرئيس الفلسطيني الاتعاظ بمصير سلفه!

إنه لمن الواضح أن التفويض الواسع النطاق من الشعب الفلسطيني لحركة حماس عبر انتخابات نموذجية في ديمقراطيتها لم يشفع للحركة المجاهدة، ولم يسمح بتصنيفها في عداد الحركات الشرعية، وبالتالي لم يوقف حكم النفي أو الإعدام الصادر بحقها من قبل الإدارة الإمبراطورية العالمية الباغية.

في الواقع، لم توقف الإدارات الأنكلوسكسونية وحلفاؤها العمل بمفاهيم وقوانين القرون الوسطى الأوروبية، التي تعتبر المعارضين والأعداء سحرة وشياطين يستحقون الحرق واللعن، فقد شهد العالم، على مدى القرن العشرين وحتى يومنا هذا، شياطين وسحرة: ألمانا وروسا وأتراكا وصينيين ويابانيين ثم عربا ومسلمين! وكان التعامل معهم يتم بناء على التصنيف والتوصيف بجملة أو جملتين، من دون شرح ولا تفصيل، حيث السحرة والشياطين ينظر إليهم كذلك، ثم يجري تلفيق وانتزاع الدلائل والإثباتات التي تتطابق مع صفتهم المبتوت بأمرها سلفا! إن المحكمة تأتي بالساحرة إلى القفص باعتبارها ساحرة وليس باعتبارها متهمة بالسحر، ثم تبدأ بإقامة ما يتفق مع تصنيفها، أي أن الحكم ضدّها يكون معدّاً ومبرما سلفا!

في عام ١٩٦٠ كانت قصة الساحرة والشيطان قد بلغت ذروتها باستقرار نتائج محاكمات نورمبرغ التي نظمها الأميركيون وحلفاؤهم ضدّ الألمان إثر الحرب العالمية الثانية، وكانت قصة المعتقلات والمحارق الألمانية هي بالضبط قصة الساحرة والشيطان التي عرفتها القرون الأوروبية الوسطى، فالألماني عموما مصنف مسبقا باعتباره خليط من الساحرة والشيطان! يقول العالم الفرنسي روبير فوريسون: إنني أذكر حقدي الشخصي على الألمان خلال الحرب وبعدها، وكنت أظن ذلك الحقد العارم عفويا، لكنني أيقنت مع مرور الزمن أنه كان تأثّرا من الخارج، يجيئني عبر الإذاعة البريطانية، ودعايات هوليوود، ولم يكن لديّ أدنى حسّ بالشفقة على أي ألماني يقول لي أنه كان حارسا في أحد المعتقلات لكنه لم يشاهد شيئاً من المجازر التي كان الجميع يتحدثون عنها، وفي ذلك الوقت، لو كنت قاضيا، لرأيت من واجبي إرغام ذلك الألماني على الاعتراف!

وكان الدكتور بروزات (المؤرخ اليهودي) يعتقد بصحة مذكرات رودولف هيس التي نشرت عام ١٩٥٨، لكن هذا الرجل المستقيم اكتشف الأكاذيب المملاة على الضابط الألماني هيس، فأعلن لصحيفة دي زاي (١٩٦٠/٨/١٩) نفيه لوجود غرف الغاز النازية ، وبأنها مجرّد خرافة، وذلك في رسالة حملت عنوان: لم يعدم أحد بالغاز في داخاو! فكانت رسالة بروزات تاريخية، لأنها صدرت عن عالم من كبار المناهضين للنازية عن عقيدة، وباعتباره أحد المؤرخين الرسميين المرموقين! وتجدر الإشارة إلى أن الأميركيين وضعوا في ذلك العام بالذات (١٩٦٠) أسس استراتيجية الحرب الذهنية، أي غسل أدمغة البشرية بما فيها الشعب الأميركي، ولاشك أن لوضع هذه الاستراتيجية، المعمول بها اليوم على أوسم نطاق، صلة بموقف المؤرخين المراجعين من خرافة الهولوكست، من

أمثال بروزات، وفوريسون الذي كلفه موقفه حياته! وها قد رأينا بالأمس كيف أصدرت هيئة الأمم قراراً يحرّم مجرّد التشكيكٍ بوجود المحارق المزعومة، أي أن استراتيجية الحرب الذهنية أتت أكلها على صعيد الحكومات في العالم عموما!

بالطبع، كانت معسكرات الاعتقال الألمانية موجودة فعلاً، لكنها لم تكن خاصة بالألمان وحدهم، وقد وجدت أيضاً أفران حرق الجثث، غير أنها لم تكن عند الألمان فقط، بل عند جميع البلدان المتحاربة، فأفران حرق الجثث كانت وسيلة عملية متقدمة من الناحية الصحية، حيث وباء التيفوس المنتشر في جميع أنحاء أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية كان يحصد الناس بعشرات ومئات الألوف، وإن القسم الأعظم من الصور التي عرضت على الأمم في أنحاء العالم ليست حقاً غير صور لجثث الموبوئين بالتيفوس، ومنها صوراً للمعتقلين وللسجانين أيضاً الذين فتك بهم الوباء! أما الأجهزة التي استعملت لتعقيم الثياب بالغاز فقد قدمتها أجهزة الدعاية على أنها أفران غاز لإعدام البشر، بل اليهود تحديداً ويالِلعجب!

لقد ورد في اعترافات الألماني رودولف هيس أمام محكمة نورمبرغ ما يلي: بعد نصف ساعة من إطلاق الغاز، كان يفتح الباب، ويدار جهاز التهوية، ثم يبدأ حالاً سحب الجثث! وقد راح هيس يشرح كيف أن فصيل الحرس الألماني الموكل إليه جرّ ثلاثة آلاف جثة من داخل غرف الغاز وإيصالها إلى المحارق، كان يفعل ذلك كله وأفراده يأكلون ويدخنون! بل ويفهم من اعترافاته المدوّنة أن الجنود الألمان كانوا يمارسون لعبة الغاز المميتة هذه من دون كمامات أو أقنعة واقية من الغاز!

كان رودولف هيس أحد ثلاثة قادة لمعتقل أوشفيتز جرى استجوابهم، وتركت اعترافاتهم وصفاً قصيراً لعمليات الإعدام (أو الإبادة) فيه إهانة للعقل الإنساني! وكانت مأساة هذا النوع من المتهمين الألمان تشبه مأساة الساحرات في القرون الوسطى، ولنتصوّر أية جرأة ينبغي أن تمتلكها الساحرة كي تقول للمحكمة: إن أقوى دليل على أنني لم أتعامل مع الشيطان هو، بكل بساطة، عدم وجود الشيطان!

يقول فوريسون: بالطريقة عينها، التي عوملت بها ساحرات القرون الوسطى، كان قليلاً جداً عدد الألمان الذين استطاعوا، أو تجاسروا على القول أن غرف الإعدام بالغاز لم يكن لها وجود على الإطلاق! لقد كانت الساحرة (المتهم الألماني) تلعب لعبة التحايل مع قضاتها فتعترف، مثلاً، أن الشيطان كان موجوداً، لكنه كان على رأس الجبل بينما هي كانت في السفح! كان المتهم الألماني يشجع نفسه كي يؤكد أن لا شأن له بغرف الغاز المزعومة، فيقول مرة أنه ساعد في دفع أحدهم إلى داخل غرفة غاز! أو يقول أنهم أرغموه بالتهديد فصبّ شيئاً من زجاجة، وأنه لو لم يطعهم لقتلوه.. الخ! والحال أن أولئك المتهمين لم يروا شيئاً على الإطلاق مما أريد إرغامهم على الاعتراف بأنهم رأوه!

لقد ساعدت خرافة الساحرة والشيطان الألمانية على اغتصاب فلسطين، وإعطائها لليهود بعد قتل أهلها وتشريدهم، وهاهو الشعب الفلسطيني والعراقي، وأبناء الأمة العربية والإسلامية عموماً، يعاملون اليوم، في ميادين المواجهة وتحت الاحتلال وفي سجون الأميركيين والإسرائيليين، باعتبارهم خليطاً من السحرة والشياطين!

وعلى أية حال فإن النازية، أيا كان تصنيفها ووصفها، ماتت بموت هتلر في ١٩٤٥/٤/٣٠، وإن التلويح المستمر بخطرها، وخطر ما يصنف عنوة مثلها طوال الوقت، ليس سوى اختراعات أميركية صهيونية هدفها المتاجرة وكسب الأموال الضخمة وشنّ الحروب من أجل ذلك، وإن للكيان الصهيوني تحديداً مصلحة حيوية في اختراع مثل هذه الدعايات والتصنيفات، التي يعود إليها الفضل الأكبر في إنشائه عام ١٩٤٨.

الخصائص المشتركة للنظم الديمقراطية ونقيضها

لم يعد خافياً أن التحوّل الذي طرأ على بعض ميادين العمل السياسي والثقافي في بلادنا، بالتخلي عن المقاومة ضدّ المحتلين وعن النضال من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية والانحياز إلى الليبرالية والديمقراطية، أو إلى كلتيهما معاً، يعود بجذوره إلى مرحلتين مختلفتين لكنهما متكاملتين، الأولى هي المرحلة الريغانية/ التاتشرية، الأميركية الإنكليزية، التي أعادت العمل بالنهج الليبرالي البدائي الهمجي، الذي يقدّس النجاح الخاص ويبرّره أياً كانت وسائله، فالغني هو السيد المحترم والفقير هو المسؤول عن فقره ولا احترام ولا حياة له! والمرحلة الثانية هي انهيار الكتلة الاشتراكية الدولية الذي عزّز النهج الريغاني التاتشري، الأميركي البريطاني، وجعل المتردّدين، السئمين المتعبين، يحسمون أمرهم ويجاهرون بتحوّلهم عن عقائدهم السابقة وإدانتها، والانحياز إلى الليبرالية والديمقراطية الجديدة وتقديسها، وهكذا سمعنا بعض الاشتراكيين المرموقين في بلادنا يتبرأون من الماركسية جملة وتفصيلاً، ويدينون جرائم الشيوعية عموماً وليس جرائم بعض الشيوعيين الحاكمين أو المتحكمين، أي أنهم قرنوا الماركسية بالجريمة، مثلما قرن بعضهم الإسلام بالجريمة، ومثلما قرن البعض الآخر الكفاح القومي التحرري المسلح بالجريمة أيضاً!

الحرمان المقدّس والتخصيص المعمّم

لقد ذهب الأنصار الجدد للديمقراطية الليبرالية، أو الليبرالية الديمقراطية، بعيداً جداً في تحوّلهم اللامعقول، فهم يتحدثون عن الديمقراطية باعتبارها فوق كل شيء، حتى فوق العدالة كما يقول بول ترينور، بل هم يرونها العدالة ذاتها، فيتعاملون معها باعتبارها نوع من المثاليات المطلقة المحاطة بهالة من القداسة التي تمنع انتقادها! وبينما أصبحت صفة "ديمقراطي" كافية لوضع حاملها فوق الشبهة والنقد أصبحت صفة "غير ديمقراطي" مرادفة لصفة متوحش، أو مجرم، وموازية للشتائم المقذعة!

وهكذا فإن الهاربين من التاريخ إلى اللاتاريخ، ومن العقائد إلى اللاعقائد، يتعاملون مع الديمقراطية التي انحازوا إليها باعتبارها إيديولوجية وتاريخ وعقيدة وإيمان، فالديمقراطية من وجهة نظرهم هي حكم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين ويؤمنون بأن الديمقراطيين هم من ينبغي أن يحكم البلاد! وبالطبع فإن هذا يعني أنه إذا فاز حزب مناهض للديمقراطية، ولو بنسبة ٩٠٪ من الأصوات أي بالأغلبية الساحقة، وعبر انتخابات عادلة حرة ونزيهة، فإن أنصار الديمقراطية، الذين يمثلون ١٠٪، يبقون على اعتقادهم بأن حزبهم هو من يحق له تشكيل الحكومة، أما الإسلامي أو القومي أو الاشتراكي فلا يحق له ذلك سلفاً ومسبقاً!

يقول بول ترينور في مقالة نشرتها دورية العراق أن من أهم مبادئ الديمقراطية الإيحاء بأن الحكومات الديمقراطية شرعية لا ينبغي الإطاحة بها، وأن الدولة الديمقراطية تعتمد على هذا المبدأ من أجل استمرارها واستقرارها، حيث طالما أن الحكومة جاءت عبر انتخابات حرة فإن لها شرعية "تحريم" الانقلاب ضدّها مهما ارتكبت من أفعال شائنة، أما "غير الديمقراطي" في التصنيفات السياسية فهو يشكل دائماً خطراً وشيكاً على المجتمع تنبغي مواجهته بحزم! يقول ترينور: إن فكرة

"شرعية حكم الديمقراطيين وحدهم" تستخدم للحفاظ على النظام القائم مهما كان مخطئاً، وتستخدم كذلك لإضفاء الشرعية وتبرير الدعم السياسي والعسكري لحلفاء الغرب في الدول الأخرى!

تشريع التسوّل مكسب ديمقراطي!

إن نقيض الديمقراطية، حسب علم السياسة الأوروبي الأميركي، هو الديكتاتورية والسلطوية والشمولية، وقد استخدم مصطلح الشمولية في الولايات المتحدة أوائل الخمسينات من القرن الماضي، في الحمى الهستيرية الأميركية المناهضة للشيوعية، وكان الهدف الأساسي من إطلاق المصطلح هو تشبيه حكم ستالين بحكم هتلر، علماً أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانا حليفين في الحرب ضدّ نظام هتلر النازي! ولكن، إذا تأملنا في تعريف المفكر الغربي كارل فريدريك للشمولية، بأنها إيديولوجية رسمية تتكون من عقيدة تغطي جميع الجوانب المهمة في حياة الإنسان، وأن المتوقع من كل شخص في المجتمع اعتناقها ولو سلبياً، فإننا سوف نرى أن هذا التعريف ينطبق على الأنظمة والمجتمعات الديمقراطية، إذ يفترض أن يكون جميع المواطنين ديمقراطيين، وهذا واضح بجلاء تام في الولايات المتحدة وبريطانيا والكيان الصهيوني، حيث يحتكر السلطة سرمدياً وسط واحد من المجتمع يمثل الأقلية، وينقسم غالباً إلى حزبين يتناوبان الحكم بلا انقطاع عن طريق الانتخابات الديمقراطية!

ثم إن الأنظمة الديمقراطية، في الولايات المتحدة وبريطانيا خاصة، لا تتوانى ولا تناقش في حقها عزل خصوم الديمقراطية من الحياة المدنية، فهي تحظر عليهم ممارسة حقوقهم السياسية مثل تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف، أي أن النظام الديمقراطي يخنق خصومه، فأين الاختلاف مع ما تمارسه النظم الديكتاتورية؟ يقول ترينور أن للنظم الديمقراطية ثقافتها الديمقراطية، مثل النظم الديكتاتورية، ويلاحظ ذلك بوضوح في الكتب والبرامج التعليمية بجميع المراحل الدراسية، حيث يجري التعامل مع الديمقراطية كأنها حقيقة مسلّم بها ولا تجوز مناقشتها، فإذا طرحت مسألة عدم المساواة الاجتماعية جاء الجواب بأنها نتيجة عدم الكفاية في الإجراءات الديمقراطية وليس نتيجة تطبيق الديمقراطية! ويورد ترينور مثالاً معبراً عن تحقيق كفاية الإجراءات الديمقراطية فيقول أنهم، في كندا والولايات المتحدة، نجحوا في سن القوانين التي تعطي الفقراء حق التسوّل، واعتبروا ذلك انتصاراً لحرية التعبير وللديمقراطية الليبرالية، فبدلاً من معالجة مسألة إعادة توزيع الثروة العامة سمح القانون الديمقراطي للفقراء بالتسوّل من الأغنياء!

حلف الناتو أداة الديمقراطية!

أما على الصعيد العالمي فإن أنصار الديمقراطية ينظرون اليوم إلى حلف شمال الأطلسي باعتباره أعظم أدوات تحقيقها، فكان تدخل الناتو في إقليم كوسوفو اليوغسلافي مثالاً تاريخياً حياً على فرض الديمقراطية بوساطة القنابل، ثم تلاه احتلال أفغانستان، ليبدأ تعثر الديمقراطية المحاربة في العراق!

غير أن تجربة القتل والنهب في يوغسلافيا وأفغانستان والعراق لم تكن من غير أساس تاريخي، حيث منذ عام ١٩٤٥ قرر الأوروبيون الغربيون والأميركيون أن فرض الديمقراطية بالسلاح الحربي أمر طبيعي، لكن وجود الاتحاد السوفيتي هو الذي آخّر تنفيذ هذا التوجه، وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية وحلف وارسو انطلق الأوروبيون والأميركيون في تحقيق التوسع الديمقراطي، حيث أصبح نشر الديمقراطية مبّرراً كافياً لإعلان الحرب، وتدمير البلدان، وقتل مئات الألوف من البشر، وتعريض عشرات الملايين لأخطار الهلاك تشرداً وجوعاً ومرضاً!

الخطة السرية لتصفية المقاومة العراقية

توقعت الإدارة الأميركية تخفيض عدد جنودها في العراق من ١٥٠ ألفاً إلى ٣٠ ألفاً بعد ستة أشهرٍ من احتلال بغداد، فقد رأت في حينه أن استخدام القوة العسكرية الضخمة الكاسحة كفيل بحسم الوضع تماماً لصالحها، ولو أن الأمور سارت حسب تقديراتها لكان بضع عشرات الألوف فقط من الجنود الأميركيين يستقرون اليوم بأمان واطمئنان في قواعد عسكرية ثابتة بعيدة عن زحمة المدن العراقية، ولديهم سجونهم التي تشبه غوانتانامو، يديرون العراق في أدق تفاصيله بواسطة حكومة وأجهزة تابعة، غير أن الأعوام مرت من دون أن تظهر في الأفق بوادر تحقيق ما أرادوا، حيث المقاومة العراقية التي انطلقت منذ أيام الاحتلالِ الأولى هي اليوم في تصاعد مستمر، وهو ما أرغمهم على الاعتراف قبل نهاية العام الأول من الاحتلال بأن شيئاً ما حصل في الطريقِ إلى الحرب، لتجد الولايات المتحدة نفسها داخل ساحة عمليات حربية تقليدية مكلفة، وفي أتون لا يطاق أثر كثيراً على جميع الخطط الحربية التي أعدت مسبقاً للعراق وغيره!

لقد بدأت عملية مراجعة الخطط الحربية التي جرى الاحتلال على أساسها منذ خريف عام ٢٠٠٣، أي بعد أشهر من الاحتلال، وقد قال مسؤول أميركي بارز أن الإدارة كانت مخطئة إلى حد كبير، وأنها كانت تعاني حالة من العمى، فهي لم تكن تعي الكثير من ملامح الوضع في العراق قبل اتخاذ قرار احتلاله! ووصف محللون إستراتيجيون أميركيون ما يجري من محاولات للسيطرة على المقاومة العراقية وتصفيتها، وتحقيق الاستقرار في العراق، بأنه النموذج لما سيكون عليه وضع الجيش الأميركي في المستقبل!

***

لقد صادقت إدارة بوش في خريف ٢٠٠٣ على القيام بتصعيد هام في الحرب عبر زج القوات السرية الخاصة في ميادين العراق القتالية، وقال أحد كبار المسؤولين حينئذ أن الهدف الرئيس لهذا التصعيد هو: تصفية مجموعات البعثيين التي تقف وراء الكثير من أعمال المقاومة ضد جنود الولايات المتحدة وحلفائها!

وقد جرى تشكيل وحدة خاصة تتألف من أفراد جيء بهم من قوات دلتا، والقوات الخاصة البحرية، ومن وكالة المخابرات المركزية، ومن القطاع الأمني الخاص، على أن تقدم هذه الوحدة تقريرها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، المتعلق كأولوية بكيفية تحييد المتمردينٍ البعثيين: بالاعتقال أو الاغتيال!

لقد كان ذلك التوجه المبكر انتصاراً لسياسة رونالد رامسفيلد وزير الدفاع الذي عارض ولا يزال يعارض زج مزيد من القوات النظامية الثقيلة، ويدعو إلى اعتماد ما أسماها: خطة اصطياد البشر!

كانت خطة اصطياد البشر تستدعي الاستعانة بالإسرائيليين، وتأمين تعاونهم الفعال سراً وعلناً، نظراً لخبرتهم ضد الفلسطينيين! وبالفعل تطور التعاون مع وحدات الكوماندوس والمخابرات الإسرائيلية بشكل مكثف منذ ذلك التاريخ، وقد جرى ذلك التطوير في معسكر تدريب القوات الخاصة الأميركية في فورت براج شمال كارولينا، وأيضاً في معسكرات فلسطين المحتلة، وفي حينه قال مسؤول إسرائيلي للصحفي الأميركي الشهيرٍ سيمور هيرش أن الحكومتين اتفقتا على أعلى المستويات على بقاء التعاون الأميركي الإسرائيلي في العراق سراً، حيث ذلك لمصلحتهما!

لقد كان الأميركيون بأمس الحاجة إلى معلومات ثابتة ومؤكدة عن المقاومة العراقية، لأن عملياتهم من دون هذه

المعلومات سوف تضرب عدداً كبيراً من العراقيين، وسوف يرتد ذلك عليهم، ومن أجل ذلك حاولوا تجميع فريق من كبار المسؤولين السابقين في المخابرات العراقية وتدريبهم على اختراق المقاومة بهدف الحصول على معلومات صحيحة عنها، وقد وصف أحد القادة الأميركيين الهدف من هذه المحاولة على هذا النحو: قناصون أميركيون، ومخابرات عراقية، ثم علينا سد أنوفنا، وترك قناصتنا يحطمون الأبواب ويقبضون على المقاومين!

***

في ذلك الحين، في خريف ٢٠٠٣، شبّه مسؤول في وكالة المخابرات الأميركية اختراق التشكيلات البعثية المقاومة بعملية كسر ثمرة جوز الهند: تظل تضرب وتضرب حتى تجد نقطة ضعف، وعند ذلك تفتحها وتنظفها! وقال آخر: إن الطريقة الوحيدة للانتصار على المقاومة هي إتباع وسائل غير تقليدية حيث يجب أن نلعب لعبتهم: رجال عصابات ضد رجال عصابات..يجب إرهاب العراقيين حتى نستطيع إخضاعهم! وقال ثالث: إن مشكلة الأسلوب الذي نحارب به التشكيلات البعثية هي: أولاً ليس لدينا استخبارات. ثانياً لدينا حساسية في التعامل مع هذه المنطقة من العالم، حيث يتوجب إرسال القناصين لقتل المقاومين وهم ينصبون مدافعهم!

لقد ترسّخ الاعتقاد حينئذ بان عمليات القوات السرية الخاصة يجب أن تستهدف الوسط العريض من البعثيين العراقيين الذين يعملون في الخفاء، غير أن الأميركيين كانوا يخشون أن تتحول خطة اصطياد البشر إلى برنامج فينيكس الذي طبق في فيتنام، حيث كانت الوحدات الخاصة تقوم باعتقال وقتل الفيتناميين الذين يشتبه في تعاطفهم مع المقاومة، وقد خرج ذلك البرنامج عن نطاق السيطرة، وأدى إلى قتل ٤١ ألفاً من المدنيين الفيتناميين العزل الأبرياء! وفي هذا الصدد حذر مسؤول أميركي من أن مشكلة اصطياد الرؤوس في العراق توجب اليقين من أن الرؤوس التي تصطادها هي المطلوبة فعلا! وقال مسؤول آخر: إن التشكيلات البعثية المقاومة تعتمد في تخطيطها للهجمات على الاتصال الشخصي المباشر، وهذا يجعلها أعظم منعة أمام الوحدة السرية الخاصة (وحدة الثعلب الرمادي) التي تعالج مسألة تقاطع واختراق المكالمات الهاتفية!

غير أن الأمور لم تسر كما قدر لها الأميركيون، فقد يئسوا من إمكانية تشكيل فريق استخبارات عراقي فعال يعمل في ركابهم، ولذلك أعلن أحدهم في وقت مبكر قائلاً: إنها ليست الطريقة التي نلعب بها الكرة، فأنت إذا رأيت مقتل بعض رجالك سوف تتغير الأمور، وقد قمنا حتى الآن بالعمل حسب الطريقة الأميركية فكنا الشخص الطيب، والآن سنكون الشخص الشرير، فالأعمال الشريرة هي التي ستغير الأمور!

***

لقد مرت الأعوام من دون أن تحقق خطة اصطياد البشر تقدماً، بل حدث العكس بفضل وحدة ووعي الشعب العراقي عموماً، واتسعت المقاومة لتشمل جميع مكوناته، وبالمقابل توسعت جداً العمليات القذرة للوحدات الخاصة الأميركية والإسرائيلية وإلى جانبها وحدات الشركات العسكرية الأمنية المتعددة الجنسيات ، والتي يزيد تعدادها على ٢٥ شركة تضم عشرات الألوف من المرتزقة!

إن هذه الوقائع تجعلنا نكتشف على الفور الذين يقفون اليوم خلف تفجيرات المساجد والكنائس والأسواق، في محاولة يائسة لجعل الحرب عراقية/عراقية، بعد أن فشلت جميع الخطط السرية الأميركية الإسرائيلية في اختراق المقاومة وتصفيتها!

الدفاع الموهوم، والهجوم المفهوم

المتابع لأخبار المؤتمرات العربية والإسلامية لا يستطيع إلا أن يتأمل بحسرة وألم ما هدرناه من أزمنة وجهود وتكاليف، نتيجة تصورنا أننا في وضعية دفاعية، فما الذي ندافع عنه؟ التشرذم والتجزئة، والتيه والبؤس، وانعدام الوزن والأفق؟

لقد ظللنا عقوداً وعقوداً من السنين نتصدى للأعداء، نتوهمهم خارجنا بينما هم داخلنا نحاول صدهم من جهة واعتماد طرائقهم ومذاهبهم من جهة أخرى، ونتوهم أنهم يريدوننا مثلهم بينما هم يريدون أن نبقى في ما نحن عليه، وما نحن عليه هو أننا تحت سيطرتهم شبه التامة، مباشرة أو مداورة، لكنهم يوحون لنا أننا مستقلون، ومسؤولون وحدنا عن تخلفنا وبؤسنا!

وهكذا فقد ظللنا نعتقد أننا في وضعية دفاعية، ونتصرف على هذا الأساس، بينما نحن لسنا في وضعية دفاعية بل في حالة تخبط عشوائية، حيث هناك ما يتوجب أن نسترده لأنه مسلوب، واسترداد المسلوب، الذي لا حياة لأمتنا من دونه، يحتاج الى وضعية هجومية لا دفاعية، فأمتنا ممزقة، وأراضينا مجزئة ومسلوبة، وثرواتنا منهوبة ومهدورة، وثقافتنا مشوهة ومهانة، وكذلك كرامتنا، فما الوضعية الصحيحة التي يتوجب اتخاذها إزاءٍ ذلك كله إن لم تكن وضعية الهجوم المفهوم لا الدفاع الموهوم؟

في لقاء دولي للقادة، عقد مؤخراً في دبي، أطلق الرئيس الماليزي السابق مهاتير محمد صرخة يخشى أنها ضاعت في واد! قال: «إن منبع مشكلة الإرهاب هو في إعطاء جزء من أرض شعب لشعب آخر وإقامة دولة على هذه الأرض، وأن المشكلة مشكلة أرض لا مشكلة دينية، حيث المسيحيين العرب يقاتلون الى جانب المسلمين من أجل فلسطين وحيث الفلسطينيين مقموعون وليست لديهم أسلحة، ولذلك يفجرون أجسادهم، فإذا قال البعض هذا «إرهاب» أقول إنه عندما تقصف دول كبرى مدنيين وتقتلهم بطائراتها المتطورة، فهي أيضاً دول إرهابية»!

وبعد ذلك انتقل مهاتير محمد الى جوهر الموضوع، فانتقد الزعماء العرب قائلاً إن ما ينقصهم هو القرار السياسي، ذلك لأن لديهم المال والقدرات، وأن على العرب والمسلمين استعمال النفط سلاحاً، منبهاً الى أن الأزمة الحالية رفعت سعر برميل النفط (الى حوالي ٥٥ دولاراً) بينما كان القادة العرب والمسلمون يبيعونه سابقاً بدولارين، ولا يصلهم من الدولارين إلا عشرين سنتاً فقط، أي إن هذه الثروة الاستراتيجية الثمينة منهوبة ومهدورة!

لقد كان ما قاله الرئيس الماليزي، الرصين المعتدل والناجح، هو في جوهره دعوة للخروج من وضعية الدفاع الموهوم الى وضعية الهجوم المفهوم. أما عن الديمقراطية (وماليزيا بلد ديمقراطي كما نعلم) فقد قال مهاتير محمد: «نحن لا نؤمن بالديمقراطية الليبرالية، فالديمقراطية في الأساس هي تمكين الشعب من اختيار حكومته، وهذا أمر نؤمن به، لكننا لا نؤمن بأمور كثيرة أنتجتها الديمقراطية الليبرالية، منها بعض ما يسمى «حقوق الإنسان» فحقوق الإنسان تتضمن، مثلاً، السماح للرجل بالزواج من رجل آخر، وهذا ما لسنا مضطرين الى قبوله باسم الديمقراطية أو حقوق الإنسان»!

في بريطانيا، كما أعلن قبل أيام، صار بمقدور مثليي الجنس عقد قرانهم رسمياً بعد أن تبنت

الحكومة قانون «الشراكة المدنية»! ويأتي هذا القانون تتويجاً لمسيرة ليبرالية ديمقراطية طويلة انطلقت قبل مئات السنين، مغلّبة الاستثناء على القاعدة سواء في السياسة الداخلية أم الخارجية، ومغلّبة الشذوذ على الاستقامة سواء في العلاقات الفردية أم الاجتماعية أم الأممية، فعلى الصعيد الدولي، ومنذ القرن السابع عشر، تعامل الإنكليز البريطانيون والأميركان مع أبناء الأمم الأخرى باعتبارهم كائنات أدنى لا ضير في إبادتها إذا تطلبت مصلحة الأمم المتمدنة ذلك، وبينما أبادوا الملايين من سكان أميركا الشمالية، تعاملوا مع الهندوس في الهند ومع الأمم المستعمرة الأخرى التي نهضت إمبراطوريتهم على أنقاضها، بناء على المبادئ التالية:

أولاً يجب أن تسبق السيطرة العسكرية على المستعمرة سيطرة تجارية فالتجار وحدهم يستطيعون، برواج أسواقهم، إثبات وجود نفع عظيم في الاستيلاء على بلد ما، فإذا فعلوا ذلك يفقد البلد المستهدف توازنه ويصبح جاهزاً للهزيمة العسكرية، أو للسيطرة عليه بطريقة غير مباشرة، بالحيل أوالدسائس!

ثانياً، يجب أن يتحقق قهر البلد الذي يراد الاستيلاء عليه بمال هذا البلد وبجنوده، فعلى الأوروبي المستعمر الاقتصار على إدارة شؤون البلد المستولى عليه، وقد طبق هذا المبدأ الأساسي في السيطرة على الهند، واستطاع الإنكليز، بتدخلهم في منازعات أمراء الهند، السيطرة على جميع الهند من غبر أن يتكبدوا نفقة أو يخسروا رجلاً، إلا ما لا يستحق الذكر!

ثالثاً، يجب استغلال المستعمرة استغلالاً تاماً لصالح الأمة المسيطرة وحدها مادامت الأمة المستعمرة عاجزة عن رفع نير الاستعمار الأجنبي عنها!

رابعاً، يجب أن لا تمس نظم المستعمرة وعاداتها ومعتقداتها إذا ما أريد استغلالها اقتصادياً من غير أن يدفع سكانها راية العصيان (أي في حال عدم الحاجة لإبادة سكانها واستيطانها) وذلك بأن تترك لهم إدارتهم ومحاكمهم، مع إشراف قلة من الموظفين الأوروبيين مهمتهم تحقيق أمرين: حفظ الأمن، وجباية أقصى ما يمكن من الضرائب!

خامساً، يجب أن لا يتزاوج ويتوالد الغالبون والمغلوبون أبداً، لأن توالد الشعوب العليا والشعوب الدنيا في المستعمرات يؤدي الى انحطاط الشعب المهيمن، أخلاقياً وعقلياً، ثم يؤدي الى خروج مستعمرته من يده في أقرب وقت!

وقد قرر الإنكليز أن الهندوس أمة دونية عاجزة، وأن الكائن الهندوسي يعرف كيف يطيع، ولا يبدو حسناً إلا في حالة خضوعه لسيد، أما إذا تولى القيادة فإنه يغدو ظالماً مستبداً جباراً! مع أنهم وجدوا في الهند نظاماً تشكل القرية وحدته الأساسية، ووجدوا القرية والأراضي المحيطة بها ملكاً مشتركاً لسكانها، فهي أرض مشاع، حيث المجتمع الهندي كان يردّ كل ملك شخصي الى المشاع، وإذا حدث أن شخصاً هندياً أثرى بالاعتماد على مواهبه فإن جماعته ترى من الطبيعي أن يقاسمها ما اكتسبه، ففي القرية الهندية كان الهندوسي يجد الحكومة الأبوية الحامية له، والقاضي الذي يرد عليه حقه، والكاهن الذي يوجه روحه، والطبيب الذي يداوي جسمه، والشاعر الذي يسحر فؤاده، والراقصة التي تفتن عينيه، وأبناء عشيرته الذين يلتفون حوله كأسرة هو ابنها (كما يصف غوستاف لوبون) لكن الإنكليز وجدوا في هذه الصورة الإنسانية العذبة مظهراً للبربرية والتخلف والقصور، ورأوا أن الطبيعي هو الانتقال من الشيوع الى التملك الشخصي، بعكس الهندوس الذين يسعون الى رد كل ملك شخصي الى المشاع فاعتبروهم بذلك يسيرون خلافاً لما تسير عليه الأمم المتحضرة الأوروبية، أي همجاً غير قابلين للتحضر، مع أن الطبيعي هو ما يسير عليه الهندوس وغير الطبيعي هو ما سار

عليه الأوروبيون وفرضوه على جميع أمم الأرض ليجعلوا من القاعدة استثناء والعكس بالعكس، وقد بلغ هذا الاستثناء الذي فرض كقاعدة (التملك الشخصي الليبرالي والحرية الشخصية الليبرالية) هذا الحد الذي بلغه اليوم، بإصدار قانون يبيح زواج المثليين، الرجل من الرجل والمرأة من المرأة، مع أن مثل هذه العلاقات الشاذة على أزليتها هي الاستثناء، حيث وظيفة الزواج، بكل بساطة، هي التوالد وحفظ النوع بالدرجة الأولى!

غير أن الأوروبيين، صاغوا تاريخ العالم المتحضر كما يناسبهم، فقصروه عليهم وعلى اليهود واليونان، وخرجوا على الأمم بقصة الاستبداد الشرقي والاقتصاد الآسيوي، وأدخلوها بنجاح في رؤوس الكثير من النخب الآسيوية الشرقية، التي استجابت وصارت تكن لأهلها أشد أنواع الاحتقار وتخاطبهم وبأقسى عبارات التوبيخ، وانهمكت هذه النخب بوضع شعوبها على طريق الليبرالية، حيث التضامن الاجتماعي الطوعي المشاعي دليل تخلف وهمجية، بينما الليبرالية التي تؤدي في النهاية الى شرعية زواج المثليين هي التقدم والمدنية والحضارة!

نعود الى صلب الموضوع فنقول إننا، منذ عشرات السنين، في حالة تخبط وليس في وضعية دفاع، وأن المطلوب على جميع الصعد هو اعتماد وضعية الهجوم المفهوم، لا الدفاع الموهوم، من أجل استرداد جميع مكوناتنا الإنسانية المسلوبة، ومن أجل إعادة الاعتبار للقاعدة، وتسمية الشذوذ باسمه الصريح.

الضباط اليهود القادة في الجيش النازي!

بعد مرور حوالي خمسين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية نشرت صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية (١٩٩٦/١٢/٢) صوراً لكبار الضباط اليهود الذين احتلوا أرفع المراكز في الجيش النازي الألماني، وبتاريخ ١٩٩٧/٤/٢ أجرت مجلة «داي زيت» الألمانية مقابلة مع الباحث الأميركي اليهودي براين ريغ، الأستاذ في جامعة كامبردج، قال فيها أن أدولف هتلر سمح شخصياً لما لا يقل عن ٧٧ ضابطاً يهودياً ألمانياً بالانخراط في معارك الحرب العالمية الثانية، وأنه كان بينهم ٢٥ ضابطاً برتبة جنرال، حصل عدد منهم على أرفع الأوسمة الحربية وهو وسام صليب الفارس! لقد كشفت الوثائق بعد خمسة عقود أن اليهود الألمان كانوا منخرطين في الجيش النازي بالآلاف!

أسباب الاعتقالات والإعدامات

لقد كشف براين ريغ حقائق مذهلة عن أوضاع اليهود في ألمانيا النازية، وقال للمجلة الألمانية أن ذلك حدث نتيجة اكتشافه عام ١٩٩٢ أن عائلته البروتستانتينية الأميركية هي من أصول يهودية ألمانية، فانتابته رغبة ملحة في معرفة هذه الأصول وسافر إلى ألمانيا، وهناك عثر بعد بحث طويل على اسم والدة جدته في سجلات مدينة لايبزغ، ووجد ضمن التفاصيل عن الحالة الشخصية للجدّة كلمة «يهودية» إشارة إلى دينها، ثم تبين له أن والد جده الذي هاجر إلى الولايات المتحدة هو الذي تحوّل إلى البروتستانتينية، واكتشف أيضاً أن أقرباءه الذين لم يغادروا ألمانيا ظلوا على ديانتهم اليهودية، وأن البعض منهم قتلهم النازيون بينما البعض الآخر خدم في الجيش النازي!

إن اكتشافات براين ريغ الموثقة بأن اليهود الألمان كانوا مثلهم مثل غيرهم في ألمانيا النازية، يعيشون ويلات الحرب الفظيعة التي أهلكت أكثر من أربعين مليوناً في أوروبا، وأن النظام النازي اعتقل أو أعدم من اليهود من عاداه، أما من أيّده فقد وصل إلى أعلى المراتب حتى في القوات المسلحة، مع أن النظام يعرف أنه يهودي!

هلموت شميدت ضابطاً نازياً!

لقد وقع مئات ملايين البشر، في القارات الخمس، في فخاخ الخديعة الصهيونية المروّعة، عن إبادة الجنس التي تعرض لها اليهود وحدهم في معسكرات الاعتقال الألمانية، وقد ابتزوا بناء على الروايات غير الموثقة بصورة مقنعة وقاطعة أثماناً ضخمة جداً تأتي فلسطين في مقدمتها، حيث قدّمت إليهم بلادنا كجزء من التعويض! لكن المؤرخ الفرنسي روبير فوريسون، الذي سحقته حتى الموت آلة الدعاية الصهيونية الأنكلوسكسونية، أثبت بالوثائق والدراسات الميدانية أن عدد اليهود الذين أبادهم النازيون لأنهم يهوداً فقط ربما يساوي صفراً، حيث اعتقالهم أو إعدامهم كان يتم لأسباب سياسية وحربية، وقد استنتج فوريسون، منذ سبعينات القرن العشرين، استناداً الى الوثائق، أن هتلر لم يأمر قط أن يقتل أحداً بسبب جنسه أو دينه، وبعد عشرين عاماً أخرى، في عام ١٩٩٧، ظهر الأميركي اليهودي

براين ريغ ليحسم بالوثائق أيضاً هذه المسألة، وإن ما توصل إليه براين ريغ، بصدد خدمة اليهود الألمان في الجيش النازي، هو أهم الاكتشافات قاطبة وأكثرها حسماً في تقويض الأكاذيب الصهيونية الأنكلوسكسونية.

يقول براين ريغ أن بين عشرات الضباط اليهود الكبار الذين خدموا في القطعات البحرية والبرية والجوية الألمانية كان اثنان برتبة فيلد مارشال، وأن ١٧ من كبار الضباط اليهود منحوا وسام صليب الفارس مع معرفة النظام بهويتهم الدينية! إن هلموت شميدت، المستشار الألماني في الأعوام ١٩٧٤–١٩٨٢، كان يهودياً وضابطاً في القوات الجوية الألمانية النازية، وكان في منظمة شبيبة هتلر قبل أن ينخرط في الجيش الألماني ويصبح ضابطاً، وقد قابله براين ريغ، وحصل على هذه المعلومات منه!

الولاء اليهودي للوطن الألماني

ومن كبار الضباط اليهود القادة كان هناك الفيلد مارشال ايرهارد ميلخ الذي ترأس دائرة الخطوط الجوية الألمانية وصار مسؤولاً عن القوات الجوية منذ عام ١٩٣٥، وهذا الضابط اليهودي النازي قدّم إلى محكمة نورمبرغ لجرائم الحرب، وحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام! أيضاً هناك الجنرال اليهودي هلموت ويلبرغ الذي قاد القطعات الجوية الألمانية في إسبانيا لمساعدة فرانكو! وهناك العقيد اليهودي والتر هولندر، ضابط المقر الرئيسي للجيش في برلين، الذي أرسل إلى الصين في بعض المهمات الحساسة، ومنحه هتلر ميداليتين للخدمة المشرّفة، ثم أصبح آمراً لسرية رماة القنابل في بولونيا، وبعدها حارب على الجبهة الروسية، وقد منحه هتلر وسام الصليب الحديدي لأنه دمّر ٢١ دبابة روسية في معركة كورسك قبل أن يأسره الروس ويسجنوه لمدة ١٢ عاماً!

كذلك كان هناك العقيد الركن أرنست بلوخ، الذي ساعد حاخاماً وجماعته على الهرب من أحد أحياء وارسو المحاصرة من قبل الجيش الألماني عام ١٩٣٩، من دون أن يعرف الحاخام أن الضابط الألماني الذي ساعده كان يهودياً، وقد فسّر الضابط اليهودي لزملائه من غير اليهود تصرفه بأن لديه أوامر خاصة من برلين، وكان تفسيره صحيحاً حيث تدخلت واشنطن حينئذ طالبة من الحكومة الألمانية إنقاذ الحاخام البولوني ورعيته!

وكان هناك أيضاً الرائد اليهودي روبرت بوركات، الذي أرسل إلى الصين لمساعدة شان كاي تشيك، ثم أرسل عام ١٩٤١ إلى الجبهة الروسية على رأس كتيبة دبابات، ومنحه هتلر وسام الفارس، ثم نقل إلى المغرب العربي ملتحقاً بجيوش رومل، وبعد موقعة العلمين وقع في الأسر، وألحقه الحلفاء بأبيه الهارب من ألمانيا، لكنه عاد إلى ألمانيا عام ١٩٤٦، وقالت زوجته أنه «يجب أن يعود ليساهم في بناء الوطن»! وقبل وفاته صرح بوركات أن اليهود الذين حاربوا في صفوف الجيش الألماني فعلوا ذلك دفاعاً عن بلد آبائهم!

الابن ضابطاً والأب سجيناً!

لكن أكثر ما يثير الدهشة، قياساً بالأكاذيب الصهيونية الأنكلوسكسونية، هو اكتشاف براين ريغ أن أولئك العسكريين اليهود الألمان لم يكونوا يتردّدون في القيام بزيارة أقربائهم في معسكرات الاعتقال النازية، فقد كان أحدهم يذهب لزيارة أبيه المعتقل وهو يرتدي بزته العسكرية، وذات مرة قال للسجان أنه جاء لزيارة أبيه، فقال السجان: لو لم تكن تحمل وساماً حربياً لأرسلتك إلى حيث يوجد والدك!

وإنه لمن الواضح من سلوك الضابط اليهودي الألماني ومن جواب السجان الألماني أن أسباب التوقيف سياسية، لا دينية ولا عرقية، ويقول براين ريغ أنه بينما كان هذا الضابط وزملاؤه يخدمون في الجيش كان أقرباؤهم يقتلون في معسكرات الاعتقال، وأنه وثّق ما يقرب من ٢٣٠٠ من أسماء الضحايا كان لهم أقرباء في الجيش الألماني يبلغ تعدادهم ألف عسكري!

والآن، بعد الإطلاع على مثل هذه المعلومات، تعالوا نتأمل في قرار هيئة الأمم الذي صدر مؤخراً، والذي خص ضحايا اليهود في الحرب العالمية وحدهم بيوم عالمي للذكرى، بينما الصهاينة اليهود يمارسون على مدى عشرات السنين الماضية وحتى اليوم سياسة الاستئصال والإبادة الشاملة ضدّ الشعب الفلسطيني بأكمله!

الطاقة المعنوية في مواجهة الطاقة المادية

تحدثت مصادر الأنباء عن سرقات ضخمة بمليارات الدولارات من ثروات العراق خلال العام الماضي فقط. إنها سرقات تتم خارج الأداء الرسمي لنظام النهب العالمي المشرعن والمقونن، إنما على هامشه وبرعايته في ظل الاحتلال الأميركي، غير أن مثل هذه الأنباء سرعان ما تذوي وتختفي، فشبكة الإعلام العالمي المتواطئة عموماً ضدّ الشعوب لصالح الطغاة تتحدث عن هذه السرقات الرهيبة باقتضاب شديد، لكنها بالمقابل تعرض طوال الوقت أخباراً عادية لا تستحق الذكر، فعلى سبيل المثال تعرض على مدار الساعة أخباراً عن حريق أو انهيار منجم أو حادث سير في الصين الشعبية، لكنها تكاد تتجاهل القمة الأفريقية الصينية في بكين! إنهم يبرزون ويضخّمون أخبار الحوادث العادية ويكرّرون عرضها لأيام طويلة رغم أثرها المحدود مهما بدت فظيعة، بينما يجري التعتيم تماماً على الأحداث الايجابية التاريخية من جهة، وعلى الجرائم العظمى التي تقوّض أسس حياة ملايين البشر من جهةٍ أخرى، وكيف لا يكون الحال كذلك والعالم محكوم منذ قرون بنظام يقوم على السلب والنهب استناداً إلى اتفاقات وعلاقات رسمية تفرضها وتديرها حكومات باغية بقوة الجيوش؟

قنبلة هيروشيما تتكرر يومياً!

إن نظام السلب والنهب العالمي، المعمول به شرعاً وقانوناً على قاعدة استمرار التفاوت في العيش والنمو والتطور الأممي، يحقق الفائدة العامة لعدد من شعوب بلدان الشمال الغربي، ولكن ليس من دون تمييز هنا أيضاً، فعدد الفقراء في الدول الثرية بلغ بالأمس القريب أكثر من مائة مليون إنسان، وهو في ازدياد مستمر نتيجة التراجع عن المكتسبات الاجتماعية التي تحمي أصحاب الدخل المحدود، أما في الجنوب فقد ذكرت تقارير هيئة الأمم بالأمس القريب أن مليار ونصف من البشر يعيشون في عوز مطلق، بأقل من دولار واحد في اليوم، منهم ٩٥٠ مليوناً في آسيا و٢٢٠ مليوناً في أفريقيا و١١٠ ملايين في أميركا اللاتينية ودول الكاريبي. وقالت تلك التقارير أن ٢٠٪ من سكان العالم يحصلون بالكاد على ١٪ من الدخل العالمي، وأن عدد الأميين يفوق المليار، وأن أكثر من ٢٠٠ مليونٍ طفل لا مدارس لهم، ويعانون من سوء التغذية، والمجاعات تحصد كل عام أرواح أكثر من ٢٥ مليوناً، أي أن عدد الهالكين جوعاً كل يوم يعادل عدد الذين أهلكتهم قنبلة هيروشيما النووية الأميركية!

اللصوص يتحوّلون إلى حكّام!

نعود إلى أخبار السرقات لمليارات الدولارات في العراق فنقول أن هذه السرقات، غير المشرعنة وغير المقوننة بمعايير نظام السلب والنهب العالمي، تذهب إلى خزائن عدد قليل جداً لا يتجاوز العشرات من العائلات التي صارت ثرواتها النقدية تفوق مجموع الثروات النقدية لعشرات الشعوب في بلدان الجنوب، وهذه المليارات المسروقة من العراق وغيره سرعان ما تجري عملية تنظيفها وإدخالها في الكتلة النقدية العالمية الرسمية، بمساعدة ورعاية نظام النهب والسلب العالمي الرسمي الذي لا يتأخر في ضمها إلى كتلته، وفي تحويل اللصوص إلى سياسيين وحكام!

غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن السرقات في العراق تجري في قطاع النفط بالدرجة الأولى.

إن الشعب العراقي المحروم من نفطه، ومن خدمات الطاقة عموماً في ظل الاحتلال الأميركي، يدفع ثمناً باهظاً نتيجة تطبيق قاعدة التفاوت في العيش والنمو والتطور الأممي التي يعمل على أساسها نظام النهب العالمي، وأيضاً لأنه حرم المحتلين من السيطرة على نفطه، حسب قوانين النهب الرسمية، فأطلق المحتلون يد اللصوص والمرتزقة في قطاع النفط العراقي ينهبونه بطرائقهم غير الرسمية، لأن هذا الأسلوب لا يتناقض في المحصلة مع أهدافهم في الحفاظ على سوية تطور وازدهار بلدانهم ولو كان ذلك مقابل دمار الشعوب الأخرى!

أرقام مهمة جديرة بالتأمل!

ينبغي علينا الانتباه هنا إلى أن كمية الطاقة المخصصة في دولة ما لخدمة الفرد أو الجماعة هي المعيار الأول لقياس مستوى تطور وازدهار حياة المجتمع، وهكذا فإن معدّل الاستهلاك السنوي الفردي من الطاقة أصبح منذ زمن طويل المؤشر الاقتصادي لتحديد مستوى تطور الدولة عموماً، وصارت على أساسه تجري المقارنة بين مستوى الدول المختلفة، ولو أخذنا استهلاك الكهرباء (عام ١٩٧٠) فسوف نجد أن معدّل الاستهلاك السنوي للفرد الأميركي من هذه الطاقة قد بلغ ٨٠٠٠ كيلو واط ساعي، أما في ألمانيا الغربية فقد بلغ ٤٠٠٠، وفي اليابان ٣٥٠٠، وفي الاتحاد السوفييتي ٣٠٠٠، وفي الكيان الصهيوني بلغ ٢٤٠٠ ويا للعجب! بينما في إسبانيا ١٧٠٠، وفي اليونان ١٠٠٠، ومن الملفت أنه بلغ في لبنان ٤٥٠، بينما بلغ في تركيا ٢٥٠، وفي إيران ٢٤٠، وفي مصر ٢٣٠، وفي الهند ١١٥ كيلو واط ساعي!

الطاقة المادية والطاقة المعنوية!

إن ثلث كمية الطاقة المستهلكة في الدول الصناعية الثرية مخصصة للاستخدامات المنزلية، بينما الثلثان مخصصان للمواصلات والصناعة، وما نود التأكيد عليه هنا أن كمية وأوجه استهلاك الطاقة، خاصة النفط، هو ما كان حتى الأمس القريب يحدّد سوية الازدهار من جهة والقوة من جهة أخرى، وقد رأينا كيف جاء الكيان الصهيوني بعد الاتحاد السوفيتي مباشرة في ميدان استهلاك الطاقة، بكل ما يعنيه ذلك من دلالات خطيرة على صعيد موازين القوى في الصراع العربي الصهيوني خلال عقود السنين الماضية، فالعرب لم يعانوا من النقص الفادح في استهلاك الطاقة فقط بل عانوا أيضاً من النقص الفادح في استخدام طاقتهم السياسية والمعنوية، ليصبح وضعهم التاريخي في منتهى الخطورة حقاً، غير أن العراقيين والفلسطينيين واللبنانيين نجحوا أخيراً في استنهاض الطاقة السياسية والمعنوية واستخدامها على أفضل وجه، إلى حدّ مكنهم من مواجهة التفوق المادي الأميركي الصهيوني في فلسطين ولبنان والعراق، وجعل الأميركيين يجندون اللصوص في عمليات السلب والنهب تلافياً لعجزهم وتقهقرهم أمام فعالية المقاومة العراقية، رغم التفاوت الهائل في موازين القوى المادية لصالحهم!

العصابات تحتل مواقع الحكومات الرسمية!

أفادت نشرة صدرت مؤخراً عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدّرات والجريمة أن ملايين النساء والأطفال من آسيا وأوروبا الشرقية تحوّلوا إلى سلعة بشرية تباع وتشرى في ميادين تجارة الجنس والعمل القسري العبودي، وأن النمسا تعتبر دولة عبور رئيسة لتهريب قوافل الرقيق البشري الآتية من الشرق والجنوب.وفي حين نقلت وسائل الإعلام مقاطع مقتضبة عن نشرة الأمم المتحدة، تتعلق بالاتجار بالبشر حصراً، فإنها لم تنقل أي شيء عن النشرة بصدد الاتجار بالمخدّرات الذي يشكل القاسم المشترك الأعظم لجميع الجرائم الأخرى!

إن المقاطع المقتضبة التي تتضمن أخبار مجتزأة تتداولها وسائل الإعلام، بصدد قضية ما، هي أسلوب متعمّد هدفه عزل القضية عن سياقها التاريخي، والقطع بينها وبين المجتمعات المتضررة منها، والتعتيم عليها كدلائل على فساد هذا النظام الربوي الاحتكاري العالمي، وتحويلها إلى مجرّد أخبار آنية عابرة، سوف ينتهي مفعولها بعد قراءتها، سواء أكانت مثيرة مخيفة أم طريفة مسلية، وبالطبع يتوجب أن لا يترك الميدان لأعداء الإنسان يفعلون ذلك بنجاح!

***

لقد تأهبت الجريمة ببعدها الأممي لتحقيق قفزة نوعية بالتوازي مع القفزة النوعية إلى الوراء التي حققها العهد الريغاني/ التاتشري، الذي قاد عملية الارتداد في السياسة الدولية إلى عهود الليبرالية المتوحشة، وأعاد الاعتبار لقوانين الغاب، وأيضاً بالتوازي مع تضعضع كتلة الدول الاشتراكية التي كان يجمعها حلف وارسو، وفي انتخابات الرئاسة الأميركية في الثمانينات، التي أوصلت نائب الرئيس رونالد ريغان، جورج بوش الأب، إلى البيت الأبيض، صرخ دوكاكيس، مرشح الحزب الديمقراطي الذي خسر الانتخابات، متهماً الجمهوريين بالاتجار بالمخدّرات!

في عام ١٩٩٢، بينما الرئيس بوش الأب يحقق انتصاراته في الخليج العربي على طريق الارتداد الريغاني/ التاتشري، وبينما هو يعلن عن قيام نظام دولي جديد بقيادة واشنطن، بعث المستشار الألماني هلموت كول برسائل إلى حلفائه الأوروبيين الغربيين يحذرهم فيها من القفزة النوعية لتجار المخدّرات، ومن تجاهل الهدف الرئيس لهؤلاء التجار المنظمين، ألا وهو : انتزاع السلطة السياسية والاقتصادية!

قال المستشار كول بالحرف: إن قادة العصابات يعتمدون طرائق جيمس بوند من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية والاقتصادية، ليس في بلدان العالم الثالث وحسب بل أيضاً في أوروبا، وإن مراقبتنا لهم بشكل ديمقراطي لا تجدي نفعاً!

صدقوا أو لا تصدّقوا، ولكن هذا ما قاله كول بالضبط، ولنلاحظ أن المستشار الألماني أشار في هذا المقطع من رسائله الرسمية إلى أمرين: أولاً، اعتبر وصول عصابات الإجرام إلى مواقع السلطة

السياسية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث أمراً مفروغاً منه، أي أنه تحقق وانتهى الأمر! ثانياً، أشار إلى أن الخطر على السلطات في دول أوروبا الغربية يستوجب اللجوء إلى قدر من الأحكام غير الديمقراطية، أي العرفية والطوارئ!

لقد أضاف كول في رسالته إلى أقرانه ما يلي بالحرف: إن قيمة الأموال التي ينفقها قادة المافيات من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية والاقتصادية في شتى أنحاء العالم تزيد على تكاليف بناء قاعدة للأسلحة النووية الإستراتيجية. إن المافيات تحاول السيطرة على الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان، وذلك عبر القروض التي يقدمونها لحكامها!

وفي هذا المقطع من رسالة كول نفهم أن كتلة هائلة من النقود الدولية موجودة خارج نطاق السيطرة الرسمية، بالفعل ذكر المفكر الأميركي نعوم تشومسكي في حينه، نقلاً عن إحصائيات المصرف الدولي، أن مبلغ ١٤ تريليون (يرجى الانتباه: ١٤ تريليون!) من مجمل الكتلة النقدية الدولية غير خاضع للسلطات الحكومية في العالم!

***

كانت الردّة الريغانية/ التاتشرية، يساندها انهيار المعسكر الاشتراكي، تفعل فعلها الهائل لصالح الليبرالية المتوحشة التي وفرت أفضل الشروط لصعود وسيادة منظمات المافيا الإجرامية، وقد تابع المستشار الألماني، في رسالته إلى زملائه، التي نشرتها في حينه مجلة "دير شبيغل"، فقال أن العصابات تسيطر حالياً على العديد من وسائل الإعلام، والشركات العقارية، ووسائط النقل، خاصة في ايطاليا الغارقة في بحر من الديون الخارجية، فهل كان كول يشير إلى برلسكوني، صديق آل بوش، الذي سوف يتولى منصب رئيس الوزراء في ايطاليا لسنوات طويلة؟

لقد ذكرت وكالة الأنباء الألمانية، في ذلك العام ١٩٩٢، أن العصابات تسوّق سنوياً في أوروبا ٦٧٠ طناً من المخدّرات، أما في السوق الدولية عموماً فإن المنظمات الكولومبية المتعدّدة الجنسيات تسوّق لوحدها من المخدّرات ما قيمته ٩٧٠ مليار دولار سنوياً!

في عام ١٩٩٤، وقد بدأ النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه بوش الأب يتبلور، انهمكت دول الاتحاد الأوروبي في اتخاذ إجراءات غريبة شاذة، فقد أقرت السماح بثلاثة ممنوعات: ١- المتاجرة بالأعضاء البشرية ٢- استعمال المواد الكيماوية لتعقيم المجرمين جنسياً ٣- رفع الحظر عن استهلاك المخدّرات!

لقد رفعت في حينه إحدى عشرة دولة أوروبية الحظر عن الاستهلاك الفردي للمخدّرات، أي أنه صار يتعيّن على تلك الدول إنشاء وتنظيم سوق لهذه المادة معترف بها رسمياً! أي أن الدولة صارت طرفاً في هذه التجارة، لها حصتها من عائداتها، لكنها طرف ثانوي بالطبع! لقد رخصت هولندا باستهلاك المخدّرات، عن طريق الصيدليات وبعض المخازن التجارية، وفي بعض المقاهي والحانات التي ترفع على واجهاتها علامات الترخيص، ثم تلتها الدول الاسكندنافية الثلاث، لتتبعها بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما عدا فرنسا، فأصبحت الحكومات طرفاً ثانوياً في عمليات ترويج المخدّرات وتوزيعها!

***

في ذلك الحين نقلت وكالة رويتر للأنباء عن الشرطة التشيكية أن المهربين الدوليين يفتتحون أسواقاً جديدة لإغراق العاصمة براغ بالهيرويين عالي الجودة، وبأسعار أرخص من الأسعار في العواصم الغربية! طبعاً، لأن براغ الجميلة، التي تحررت من ظلم وظلمات الاشتراكية، كانت تعدّ كي تكون المحطة الأخيرة في ما تسمى "طريق البلقان" التي تعبرها قوافل المخدّرات، وهي الطريق التي سوف تحرّرها قوات حلف الناتو لصالح الحرية الليبرالية، الريغانية/ التاتشرية، التي يحمل راياتها اليوم جورج بوش الابن!

لقد كتبت مجلة "دير شبيغل" الألمانية، بتاريخ ١٩٩٢/١/٦، تقول أنه: بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية لم يتوقف عمل المحللين والمراسلين الذين كانوا يغطون أخبار الانهيار، فقد زال العدو الاشتراكي لكنهم واصلوا انهماكهم في رصد صعود تجار المخدّرات الذين ملأوا الفراغ، ووسعوا سوقهم الدولية لتشمل هذه البلدان الشاسعة "المحرّرة"، وراكموا أموالهم الضخمة القذرة التي يجري غسلها وتنظيفها في المصارف الرأسمالية العالمية!

القمة الأفريقية الصينية والنهضة الأممية

شهدت بكين مطلع الشهر الجاري حدثاً أممياً تاريخياً عظيم الأهمية، فقد انعقدت فيها قمة دولية ضمت أكثر من خمسين بلداً أفريقياً إلى جانب الصين الشعبية، وخلصت هذه القمة الأفريقية/ الصينية إلى نتائج اقتصادية نوعية تناقض في العمق العلاقات الاقتصادية الدولية الظالمة التي فرضتها العواصم الاستعمارية قسراً على مدى قرون، والتي دمرّت القارة الأفريقية تدميراً شاملاً ووضعتها على حافة الهلاك.

غير أن هذه القمة الأفريقية/ الصينية التاريخية لم تحظ باهتمام الإعلام العالمي، فقد أشير باقتضاب شديد إلى انعقادها، وما كادت تنهي أعمالها حتى توقف كل ذكر لها، ليس من قبل إعلام الظالمين فحسب بل من قبل إعلام المظلومين أيضاً! وقد مرّت الأيام التي تلت انعقادها وأنا أفتش عن مجرّد إشارة عنها، في الصحافة وأجهزة التلفزة والإذاعة، من دون جدوى، ثم وقعت على مقالة أعدها الصديق العزيز الباحث التونسي توفيق المديني ونشرها في صحيفة الأخبار البيروتية (٢٠٠٦/١١/٩) فكانت مفاجأة سارة حقاً! بينما من غير المفاجئ أن تتجاهل شبكة الإعلام العالمي مثل هذا الحدث الهائل وهي المحكومة بهيمنة الاحتكاريين شبه التامة!

علاقات أفريقية صينية نزيهة

لقد عبّر الرئيس الصيني في كلمته أمام قمة بكين عن إرادة المجتمعين في إحلال علاقات دولية عادلة محلّ العلاقات الدولية الحالية الظالمة، وإن نجاح القمة، وما تمخض عنها من نتائج مادية، يعطي هذا التوجه مصداقيته العملية، وفي مقالته أورد الأستاذ توفيق المديني ما يشير إلى ذلك، فالصين سوف تقدّم نحو عشرة مليارات دولار للأفارقة كقروض وائتمانات وإعفاءات جمركية خلال السنوات الثلاث المقبلة، وسوف تزيد مساعداتها إلى الضعفين بحلول عام ٢٠٠٩، مع الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا ارتفع من ١١ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٥٠ مليار دولار في العام الحالي، وأن الصين الشعبية قامت في العامين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ بتقديم مساعدات مالية لحوالي ٤٦ دولة أفريقية تقدّر قيمتها بحوالي ١,٦٩٠ مليار دولار، وذلك لتنفيذ مشروعات تعاون تكنولوجي في ٢٧ دولة، وتقديم سلع وبضائع لحوالي ٢٦ دولة أفريقية، بينما أبرمت عقود إقراض مع أربع دول أفريقية بإجمالي ١,٤٥٨ مليار دولار، بفائدة لا تزيد عن ١,٥٪ مع سماح لعشر سنوات، لتنفيذ مشروعات مختلفة في مجال الخدمات.

وجدير بالذكر أن الصين تنقب عن النفط في نيجيريا بقيمة ملياري دولار، وتقف إلى جانب زيمبابوي المحاصرة منذ عام ٢٠٠٢، في قطاعات المناجم والنقل والكهرباء والاتصالات، وقد أقيم خط جوي مباشر بين بكين وهاراري، كما أنها تدير مصنعاً للبتروكيماويات في السودان، وهي اليوم المستورد الأول للنفط السوداني، وكذلك الحال بالنسبة للنفط الأنغولي، وبالإجمال فإن الصين تستورد من أفريقيا ما يقارب ٣٠٪ من احتياجاتها النفطية.

التكامل الأممي حرباً وسلماً

غير أن ما ذكرناه عن تطوّر العلاقات الأفريقية/ الصينية، التي بلغت ذروتها بقمة بكين، لا يمكن رؤيته مستقلاً عن الحروب الرهيبة الدائرة في أفريقيا وآسيا، ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، خاصة في البلاد العربية والإسلامية، وينبغي أن يكون واضحاً تماماً أن نجاح هذه العلاقات وتطورها الاستثنائي المتسارع يعود في أحد أهم وجوهه إلى صمود وبسالة جبهات المقاومة في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان والصومال والسودان، إن الصلة بين تطور العلاقات الصينية الأفريقية المتسارع وبين انطلاقة المقاومة العراقية عام ٢٠٠٣ تبدو جلية تماماً، بل وينبغي أن يكون واضحاً أن دول جنوب شرق آسيا، ممثلة بقمة مانيلا الأخيرة، تعتمد بدورها على صمود هذه الجبهات المقاتلة في بلورة كتلتها الآسيوية المستقلة وبرنامجها المتحرر من هيمنة الاحتكار الأميركي وحلفائه، وكذلك حال دول أميركا اللاتينية الناهضة تباعاً في مواجهة هذا الاحتكار، وكيف لا يكون الأمر كذلك وقدر رأينا نتائج مأزق الأميركيين في العراق واضحةٍ في نتائج انتخاباتهم النيابية النصفية قبل أيام؟ غير أن الإمساك بهذه الوقائع الثابتة يغدو مستحيلاً إذا لم ندرك أن هذا العالم، في جميع مراحل تطوره، يتألف من جملة المجتمعات البشرية، فهو موحد دائماً بغض النظر عن العلاقات التي تحكمه، ظالمة أم عادلة.

التغيير يحتاج موقع العرب

بعد خمسة قرون من العلا قات الدولية الظالمة، الاستعمارية والاحتكارية، يبدو جلياً أن الأوان قد آن لإحلال علاقات دولية عادلة، وتنهض الصين الشعبية كواحدة من الرافعات العظمى المساعدة على الانتقال إلى عالم أفضل، فهي عانت على مدى القرون الخمسة الماضية أشدّ المعاناة من عمليات النهب والسلب والاستعباد والإبادة، مثلها مثل أمم الجنوب جميعها، ففي أواسطِ القرن التاسع عشر كانت الصين مرغمة على أن تكون سوقاً لأحط أنواع التجارة المحرّمة، كتجارة الأفيون مثلاً، الذي كان من أهم السلع التي تروجها كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وفي هذا الصدّد احتج الرئيس الأميركي جون كوينسي آدامز على مقاومة الصين وكتب ما يلي: "إن الالتزام الأدبي بإجراء مبادلات تجارية بين الأمم يرتكز كلياً وبصورة حصرية على التعاليم المسيحية، لكن الصين، وهي أمة ليست مسيحية، لا تستشعر الارتباط بهذه التعاليم، فنظامها شرس ومعاد للمجتمع، والمبدأ الأساسي للإمبراطورية الصينية معاد للتجارة ولا يعترف بوجوب إجراء مبادلات تجارية مع بلدان أخرى. لقد حان الوقت لوضع حدّ لهذا التعدّي (الصيني) الفظيع على حقوق الطبيعة البشرية وعلى المبدأ الأساسي لحق الأمم"!

بعد انتصار الصين واستقلالها عام ١٩٤٩ وضعت في حالة من الحصار المحكم، وراحت أجهزة التضليل الإعلامي العالمي تصوّر هذا البلد الكبير العريق، المسالم والفقير، على أنه الشرّ الأعظم، ودأبت الإدارات الأميركية والأوروبية الغربية على محاولة تفجيره من داخله، غير أن الشعب الصيني، الذي يتميز بالدأب والمثابرة والثبات والصبر، صمد بنجاح كبير في وجه الحصار والمؤامرات، وهاهو اليوم ينهض عملاقاً، فارضاً وجوده في المحافل الدولية عموماً كقوة أساسية فعالة، ولتغيير العالم نحو الأفضل، ولكن من المؤكد تاريخياً أن هذه القوة العظمى، بحكم موقعها التاريخي والجغرافي، لن تكون كافية في حد ذاتها، لا لضمان استقلال الصين وتطورها ولا لتغيير العلاقات الدولية الظالمة، فللعرب والمسلمين دورهم الذي لا يقل أهمية، بحكم موقعهم التاريخي والجغرافي، وقد بدأ هذا الدور بالظهور، وهاهي نتائجه الأولية تبرز في جميع القارات مبشرة بنهضة أممية شاملة متخطية.

المتوقع من الخطاب العربي المقاوم

تحتدم في الميادين العربية معارك عسكرية وسياسية عظيمة الخطورة في أبعادها الأممية، غير أن الخطاب السياسي العربي يبدو قاصراً عموماً، حتى في بعده الإقليمي، بل القطري أحياناً، ففي العراق وفلسطين ولبنان والسودان ينحدر غالباً إلى مستوى المناطق والعشائر والطوائف والقطر في حد ذاته، بينما المعارك الميدانية تفعل فعلها العميق في القارات الخمس، مشيرة عن غير قصد إلى الضرب على العصب التاريخي الحساس للنظام العالمي برمته، حيث لا يدرك الكثيرون ويا للأسف أن العالم بجميع أقطاره وأمصاره يجتاز راهناً أزمة عظيمة متفاوتة الحدّة، وهي أزمة تشمل جميع فروع الحياة البشرية، المادية والمعنوية والبيئية أيضاً، وهذه الأزمة الشاملة، التي تعصف بالعصر الأوروبي وباستطالته الأميركية تتميز بأنها نوعية وليست روتينية، وبأنها تاريخية وليست مرحلية، فهي أزمة تتناول مصير النظام الرأسمالي العالمي ونظامه الدولي، بقضه وقضيضه، بعد أن انقضت خمسة قرون على بداياته ونهوضه.

إن العصر الأوروبي/ الأميركي يضمحل، وكذلك نظامه الرأسمالي العالمي الذي تعاني مؤسساته الدولية من عطب يضرب في نخاعها الشوكي، فهو فاقد لضرورته الموضوعية التاريخية، وهو أصبح عبئاً كارثياً لا يطاق بالنسبة لجميع أمم الأرض، غير أن الخطاب السياسي العربي لا يلحظ ذلك، ويتعامل معه كأنما هو سرمدي معافى!

وعندما انهار المعسكر الاشتراكي أصيب البعض باليأس والإحباط، معتبرين ذلك مظهراً من مظاهر سرمدية وعافية النظام الرأسمالي العالمي، غير أن ذلك الانهيار لم يكن في حقيقته، وفي التحليل الأخير، سوى انهياراً للركن التقدمي الإيجابي من أركان هذا العصر ونظامه العالمي السائد، فهو بالمعنى التاريخي، وفي البعد المتوسط، أشار إلى بداية الانهيار العام لهذا النظام العالمي الجائر، ولسوف يكتب التاريخ كثيراً حول قصر نظر القادة والمحللين السياسيين الرأسماليين الذين ابتهجوا بانهيار المعسكر الاشتراكي، وهو الذي كان يشكل توازناً ضرورياً في النظام العالمي!

عناوين صغيرة لمعارك ضخمة!

إن السمة البارزة الأولى للأزمة العالمية الراهنة هي نوعيتها وتاريخيتها وشموليتها وعمقها، أي أنها ليست روتينية ولا مرحلية، أما السمة الثانية البارزة فهي انهيار جميع الأيديولوجيات في جميع أقطار الأرض، وخلو العالم جميعه من أي مركز استقطاب يطرح البدائل الأيديولوجية المطلوبة، أو الحلول السياسية والاقتصادية والبيئية الناجعة، القابلة للتنفيذ، وهذا الخلّو يعبّر بداهة عن عمق الأزمة واستفحالها، حيث الفوضى والاضطراب، والقلق والضياع، والحروب التي لا يتفق حجمها الضخم مع عناوينها الصغيرة!

والحال أن البنى العالمية الفوقية تضطرب اليوم أشدّ الاضطراب لأنها فقدت ضرورتها التاريخية، وأصبحت معوّقة ومضنية، فالاضطراب يشمل مجمل العلاقات الإنسانية، السياسية والاجتماعية والعسكرية والفنية والأدبية والحقوقية..الخ، لأن البنى المادية التحتية العالمية تبدّلت خلسة وانتهى

الأمر! غير أن الناس في معظمهم لا يدركون وقوع هذا الحدث الخطير فوراً ودفعة واحدة، لأنهم اعتادوا العلاقات القائمة وبناها الفوقية السائدة، الأمر الذي يجعلهم لا يدركون ضرورة تبديلها، أو البدء بتبديلها، بما يتفق مع التغيير الذي طرأ على البنى المادية التحتية، ويستمرون في الخضوع للبنى الفوقية التي فقد وجودها واستمرارها كل معنى، وهذا ما نلحظه في الخطاب السياسي العربي العام المقاوم، الذي يبدو وكأنما هو غير مدرك لخطورة وأبعاد أدائه العسكري الميداني!

العرب وعملية الانتقال التاريخية

إن البنى الفوقية العالمية، التي فقدت ضرورتها، تصطدم في كل لحظة مع أبسط مصالح الناس في العالم عموماً، غير أن إدراك حقيقة ما يحدث يأخذ وقتاً طويلاً نسبياً، وهذا الوقت هو بالضبط الأزمة العامة الشاملة التي نشهدها ونعيشها، والتي سوف تستمر إلى أن تبدأ البنى الفوقية البديلة بالنهوض، وبالطبع فإن الخطاب السياسي العربي المقاوم ليس وحده من لا يقدّم حلاً أو تصوراً جاهزاً، وبالمقابل فإن الأميركيين وحلفاءهم وأتباعهم لا يملكون حلاً من وجهة نظر مصالحهم، ولذلك نراهم يلجؤون إلى مجرّد القوة الغاشمة الصماء التي تساعد في تأخير الانهيار لكنها لا تحقق حلولاً ناجعة، فالنظام القطري أو الإقليمي أو الدولي لا ينهض على مجرّد القوة الصماء الباغية والقسر الأعمى، ولذلك فإنه لمن شبه المؤكد أن العالم عموماً يجتاز مرحلة انتقال تاريخية لن يبقى بعدها شيء على ما هو عليه، وهذه المرحلة تتسم بجميع سمات الحرب الأهلية التي نراها اليوم مكثفة ومتمركزة في البلاد العربية والإسلامية!

وإذا كانت الأزمة العالمية تبدو أشدّ حدّة في بلاد العرب والمسلمين، الأمر الذي يظهر العرب والمسلمين كأنما هم أكثر انكفاء وعجزاً، فإن ذلك لا يعني سوى أن دورهم في مرحلة قادمة سوف يكون أعظم بروزاً وأهمية وفاعلية، فحجم انكفائهم الحالي الآني يعادل حجم إقدامهم وفعاليتهم في المستقبل القريب، وهذا يعود بالطبع إلى أهمية موقعهم وحجمهم البشري والجغرافي في البنية العالمية.

لقد بلغ الحال بهذا النظام العالمي الاحتكاري أنه لم يعد قادراً على معالجة وحلّ أزمة من أزمات بلد من بلدانه القيادية، أو إقليم من أقاليمه الرئيسة المتقدمة، إلا على حساب واحد من هذه البلدان أو الأقاليم بالذات، وهو بذلك لا يفعل غير نقل الورم الخبيث من أحد أعضائه إلى عضو آخر، الأمر الذي سيفاقم أزمته التاريخية الشاملة، ونستطيع بسهولة ملاحظة ما يؤكد هذه الحقيقة بالعودة إلى الإحصاءات والأرقام والأبحاث الأممية في جميع الميادين، وأولها نشرات هيئة الأمم، وإن الأمل كبير بأن لا يتأخر الخطاب العربي المقاوم في الارتفاع إلى مستوى هذه الحقائق، وفي تحقيق التطابق بين أدائه الميداني ورؤيته الإنسانية.

المستثمر الأجنبي والمقاول المحلي!

لم تكن فلسطين أرضاً خلاء كما زعم اليهود تبريراً لاغتصابها لكنهم لم يأبهوا لوجود شعبها العريق ومقاومته، وأعلنوا لاحقاً أنهم الواحة الديمقراطية التي تستحق وحدها الحياة في منطقة استبدادية لا تستحق كلها الحياة! وفي العراق لم يكن ثمة أسلحة دمار شامل و لا منظمات إرهابية تهدد العالم كما زعم الأميركيون تبريراً لاحتلاله، لكنهم لم يأبهوا لانهيار مزاعمهم، وواصلوا الاحتلال باعتبارهم كما أعلنوا لاحقاً رسل الحرية والديمقراطية للشعب العراقي، بل للعرب والمسلمين والعالم عموماً!

وسواء في فلسطين أم في العراق لم تتوقف المقاومة ضدّ المحتلين منذ البداية، فاضطر الإسرائيليون ثم الأميركيون إلى اعتماد سياسة «الاحتلال الديمقراطي» وتطبيق تجربة الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية، المنبثقة عن انتخابات نيابية عامة، تأتي بحكومة ديمقراطية يلقي الاحتلال على عاتقها مسؤولية إدارة الحياة اليومية وضبط الأمن نيابة عن المحتلين الذين يحتفظون بالسيطرة على الأرض عموماً، وعلى المرافق الاستراتيجية، وعلى الموارد والثروات العامة، والحدود، إضافة إلى التحكم تماماً بالسياسة الخارجية!

وبالطبع فإن ما يستحق السخرية هو أن الأميركيين والإسرائيليين (رسل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان!) في تعاملهم مع الشعوب التي يزعمون أنهم يناصرونها ضدّ الاستبداد، لا يبدؤون من حيث يجب أن يبدؤوا، أي بدعوتها للاستفتاء أولاً على وجودهم في بلادها، ثم بالاستفتاء على الدستور وانتخاب النواب سواء في وجودهم المقبول أم في غيابهم المرغوب، بل يتجاوزون كلياً وجودهم كمحتلين، كأنما هو الثابت الذي لا يقبل الجدل، وكأنما وجود أصحاب البلاد هو الطارئ الذي يستحق الجدل!

لماذا لا يبدأ الإسرائيليون (في الضفة والقطاع على الأقل) والأميركيون في العراق بتطبيق التجربة الديمقراطية بصورة صحيحة، فيطرحون على الاستفتاء أولاً موضوع الاحتلال، طالما أنهم يعلنون إصرارهم على المضي في تحقيق رسالتهم الديمقراطية الإنسانية على صعيد العالم أجمع؟ وكيف سيحظون بالمصداقية التي تجعل البلدان الأخرى تدعوهم بحماسة لاحتلالها وإنقاذها إذا لم يبدؤوا في فلسطين والعراق بالاستفتاء الشعبي على احتلالهم، قبل الاستفتاء على الدستور وانتخاب النواب والحكام المحليين؟!

المتعهد الرئيسي والمقاول الثانوي!

إن الدخول في صلب الموضوع يرينا أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى أرغمت الإسرائيليين على الزجّ بعدد كبير من جنودهم ودباباتهم ومدرعاتهم في الميدان بهدف تعزيز الاحتلال، فأدّى ذلك إلى تحوّل الاحتلال الإسرائيلي (للضفة والقطاع تحديداً) من مشروع مربح إلى مشروع خاسر اقتصادياً، فكان أن ومضت فكرة «الاحتلال الديمقراطي» في رؤوس القادة الصهاينة، وذلك بالتعاقد مع «مقاول ثانوي» فلسطيني (حسب مصطلح نيف غوردون في صحيفة هاآرتس) يؤتى به عن طريق الانتخابات والاستفتاءات، وتلقى على عاتقه مسؤولية إدارة شؤون الفلسطينيين اليومية وضبط الأمن نيابة عن

المحتلين، فمثل هذه العملية الديمقراطية ستساعد الإسرائيليين على خفض تكاليف الاحتلال الباهظة وتقليص أعداد الجنود والقوات المنتشرة، بعد أن تتوقف الانتفاضة والمقاومة، فيعودون إلى وضعية الرابح اقتصادياً بفضل استمرار سيطرتهم الإجمالية على الأرض والموارد والتجارة والحدود!

غير أن نواياهم المضمرة إلى حد ما كانت واضحة تماماً للفلسطينيين، وإن اختلفت أساليب تعامل الفلسطينيين معها، ما بين التصدّي الحازم والمناورة المحسوبة، وهكذا شهدنا انطلاقة الانتفاضة الثانية ورفض الرئيس ياسر عرفات دور «المقاول الثانوي»، وتمسكه بموقفه بعد أن تلاشت إمكانية المناورة المحسوبة، وبعد أن سجنه الأميركيون والإسرائيليون في مقره الرئاسي وأعلنوا صراحة أنهم ينوون التخلص منه! لكن استشهاد الرئيس عرفات، وإيغال الإسرائيليين في ارتكاب جرائم التجويع والاغتيال والإبادة والتدمير الشامل، لم تنل من صلابة الشعب الفلسطيني العظيم الذي لم يتراجع قيد أنملة عن ثوابته، فبقي الوضع العام على حاله مكلفاً وخاسراً للإسرائيليين، ووجد الأميركيون والإسرائيليون أنفسهم مرغمين على تكرار تجربة «ديمقراطية الاحتلال» التي لم يجدوا أمامهم سواها، وذلك للحصول على إدارة ذاتية تدير شؤون «سكان المناطق» حتى وإن اضطروا في ما بعد لإعطائها اسم الدولة!

الفصل بين الشعب ووطنه!

أما في العراق المحتل فقد اندفع الأميركيون سريعاً على طريق التجربة الإسرائيلية بالضبط (التي هم شركاء فيها بالطبع) فعملوا منذ البداية على الفصل بين الشعب العراقي وبين موارده وثرواته وأرضه، وسعوا على الفور إلى التعاقد مع «مقاول ثانوي» عراقي يتولى إدارة شؤون الحياة اليومية للعراقيين ويتولى ضبط الأمن نيابة عن قواتهم المحتلة، وذلك من أجل تقليص تكاليف قوات الاحتلال البالغة الضخامة المنتشرة في كل مكان، ومن أجل التفرغ لأهداف الاحتلال الحقيقية وأولها السيطرة على حقول النفط العراقية وإدارتها واستثمارها من منابعها وحتى أسواقها، خاصة وأنهم تطلعوا مسبقاً إلى عائدات خرافية سريعة، حيث حلموا برفع الإنتاج العراقي إلى ٢٠٠٪ في المرحلة الأولى فقط، أي من ٢.١ مليون برميل إلى ٦ ملايين برميل يومياً!

لقد عكفت الإدارة الأميركية بحزم وبإصرار على تطبيق التجربة الإسرائيلية (الاحتلال الديمقراطي!) في العراق على الرغم من تعثرها الشديد في فلسطين، فكانت الانتخابات النيابية وكان الاستفتاء على الدستور، الأمر الذي يدل على أنها لا تملك خياراً آخر، ولذلك فهي تحاول تطوير التجربة بعد تلافي نواقصها وعثراتها في فلسطين المحتلة، وبالطبع فإن الإسرائيليين من جهتهم يعوّلون على نجاح المحاولة الأميركية في العراق، حيث يتوقعون أن يحسم نجاحها الوضع لصالحهم في فلسطين ضمناً ونهائياً، فيتجاوزون تلقائياً ودفعة واحدة جميع المعوّقات، بل إن نجاحها في العراق سوف يجعل البلدان العربية جميعها تخضع لمعايير «المقاول الثانوي» المحلي الديمقراطي، علماً أن بعضها خاضع لهذه المعايير سلفاً، إلى هذا الحد أو ذاك، من دون احتلال عسكري مباشر!

بالمقابل، فإن الشعب العراقي، مثله مثل الفلسطيني، لا يمكن أن تنطلي عليه مثل هذه العمليات الاحتيالية، فتستغرقه لعبة الانتخابات والاستفتاءات وتشغله عن الهم الأساسي (الاستقلال والسيادة والوحدة في وطنه) وفي حال فشل المحاولات الأميركية المستميتة، وهو الاحتمال الأقوى، فإن ذلك سينسحب على الوضع في فلسطين تلقائياً، وستتعرض المشاريع الاستعمارية الصهيونية، بصدد الشرق الأوسط الكبير، بمجملها للتقهقر والإخفاق.

أهوال الربع الأول من هذا القرن

أقام الإنكليز ولاياتهم المتحدة على الأرض الأميركية باعتبارها أرض كنعان الجديدة، بعد تطهيرها من سكانها باعتبارهم كنعانيين، أي أنهم أقاموا "إسرائيلٍ الكبرى"! وقد أعطوا أنفسهم هذا الحق بصفتهم شعب يهوه البيوريتاني المختار الذي "خرج" من إنكلترا هرباً من فرعونها البريطاني، وتاه في المحيط، قبل أن يستقر في أرض كنعان الأميركية! فهم يهود الروح الذين اعتمدهم يهوه لإقامة مملكته الموعودة التي تخلى عن إقامتها يهود الدم الذين فسدوا! وبناء على ذلك، كما يقول منير العكش في كتابه (أميركا والإبادات الجماعية) أرسى هؤلاء الإنكليز الأميركيون ثوابتهم الخمسة التي رافقت تاريخهم في كل محطاته، وهي: ١– المعنى الإسرائيلي لأميركا ٢– عقيدة الاختيار الإلهي والتفوق العرقي والثقافي التي يختصون بها ٣– دورهم الخلاصي العالمي ٤– قدرهم في التوسع اللانهائي ٥– حقهم في التضحية بالآخرين!

حتى نهاية القرن التاسع عشر حقق الإنكليز على الأرض الأميركية كلاً من الثابت الأول والثاني، في نطاق دولة لا ينص دستورها على أن لها حدوداً جغرافية، ثم انطلقوا خلف المحيطات لتحقيق الثوابت الثلاثة التالية: خلاص العالم/ عبر التوسع اللانهائي/ يساعدهم في ذلك حقّ التضحية بالآخرين الذي أعطاهم إياه العهد القديم حسب زعمهم! وبعد الحرب العالمية الثانية، منذ عهد هاري ترومان صاحب القنبلة النووية في اليابان وحتى عهدٍ جورج بوش الذي يقود اليوم حرب تدمير العراق، حاول جميع الرؤساء الأميركيون التوسع في العالم عموماً، تارة بذريعة التصدّي للشيوعية، وأخرى بذريعة إيقاف التوسع الصيني، وثالثة بذريعة ضمان تدفق النفط الذي يمكن أن يعيق العرب "غير المتحضرين" تدفقه فيلحقون الأذى بالحضارة الراقية، الأمر الذي يستدعي السيطرة المباشرة على منابعه في البلاد العربية والإسلامية!

***

إن إقدام القلة من أصحاب المصالح على تحويل الأساطير إلى عقيدة شعبية يهدف إلى تحقيق التعبئة العامة لخدمتها، فهي تخاطب وتستثير أحطٍ غرائز الدهماء بإيهامها أنها شعبٍ الله المختار الذي يحق له التوسع من أجل بناء مملكة الله، ويحق له ضمناً إبادة الآخرين إذا ما شكلوا عائقاً يحول دون تحقيق الغاية المقدسة، وقد نجحت التعبئة الإنكليزية الصهيونية للدهماء في إبادة شعوب القارة الأميركية وفي الاستيلاء على ثرواتها، غير أن تلك الثروات تبدّدت نتيجة إسراف وحشي نهم لا يشبع، وها هم يتحوّلون بكل طاقاتهم نحو ثروات القارات الأخرى ساعين إلى وضع اليد عليها بالكامل، كأنما حقولها موجودة في بلادهم، وأولها النفط باعتباره دماء وعصب الحياة المعاصرة!

غير أن الاحتياطي العالمي من النفط، الموجود بمعظمه في البلاد العربية والإسلامية، مادة غير قابلة للتجدّد ويمكن تحديد مواعيد نضوبها النهائي، وهي مواعيد لا تتجاوز القرن بأية حال إذا ما استمر الاستهلاك الفاحشٍ على الطريقة الأميركية، ولذلك أصبحت جبهة الحرب الأولى هي جبهة النفط الذي يريدون الاستئثار به تماماً لضمان مصالحهم وسيادتهم الدولية على مدى القرن الحادي والعشرين، وليكن بعد ذلك الطوفان! وقد نهضت على هذا الأساس إستراتيجية من يسمّون بالمحافظين الأميركيين الجدد، وهي الإستراتيجية التي وضعت نصب أعينها الاستيلاء المباشر على المنطقة الواقعة بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، التي يطلقون عليها اسم "الشرق

الأوسط الجديد"، ولذلك فإن العالم منذ بداية الربع الأول من هذا القرن يشهد أهوالاً متصاعدة لا مثيل لها، خاصة في البلاد العربية والإسلامية التي تشكل الميدان الأول من ميادين هذه الحرب والتي سوف يتقرر فيها مصير العالم نتيجة نجاح أو إخفاق الإستراتيجية الأميركية!

***

يرى واضعو الإستراتيجية الأميركية، المدوّنة منذ عام ١٩٩٦، أن مصالح الأمن القومي لأوروبا والولايات المتحدة على حدّ سواء تتوضع في "الشرق الأوسط الأكبر"، حيث يزداد اعتماد الدول الصناعية على اقتصاد عالمي تغذيه صادرات النفط الآتية من الشرق الأوسط، وتشير التقديرات الأميركية إلى أن الاستهلاك العالمي سيرتفع من ٨١,١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٥ إلى ٨٩,٧ مليون برميل عام ٢٠١٠ إلى ٩٨,٨ مليون عام ٢٠١٥ إلى ١٠٨,٢ مليون عام ٢٠٢٠ إلى ١١٨,٨ مليون عام ٢٠٢٥! ويتوقع الأميركيون أن يزيد إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٥٣,٦ مليون برميل عام ٢٠٢٥، أي أن نسبته من الإنتاج العالمي سوف تكون ٤٣٪ بالمائة في نهاية الربع الأول من هذا القرن، أما في عام ٢٠٣٠ فسوف ترتفع نسبته من الإنتاج العالمي إلى ٥٤,١٪!

وتتوقع وزارة الطاقة الأميركية أن تصل صادرات النفط من دول الخليج وحدها إلى ٣٥,٨ مليون برميل عام ٢٠٢٥، أي إلى ٣٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية، ويعتقد الخبراء أن العراق سوف ينتج لوحده ما بين ١٠ و ١٥ مليون برميل يومياً، فإذا أضفنا إلى ذلك جودة هذا النفط وسهولة استخراجه وتحويله، أي تكلفته الزهيدة جداً التي تعادل في بعض المقارنات مع غيره نسبة ١ إلى ٢٠ دولارا، أدركنا تماماً المحرّك الأول للحرب الهائلة التي بدأت في العراق، وأدركنا ما سوف يترتّب على مساراتها خلال العقدين القادمين من نتائج مصيرية تتعلق بأمتنا خصوصاً وبأمم العالم عموماً!

وبينما يتحدث الأميركيون بالأرقام عن وقائع الربع الأول من هذا القرن، خاصة في ميدان النفط، وهي الوقائع التي سوف تقرّر مصير مصالحهم وسيادتهم الدولية، ينشغل بعض العرب والمسلمين في ما لا طائل من وراء الانشغال به، وفي ما لا يترتب عليه سوى تسهيل عملية التدمير والإبادة والسيطرة المباشرة التي يشنها الأميركيون ضدّ بلادنا وأمتنا!

***

ولكن، على الرغم من ضلال بعضنا، أو تخاذله، فإن وقائع السنوات الخمس الأولى من ربع القرن الأول هذا تشير بوضوح إلى ارتباك الأميركيين وحلفائهم، وإلى تعثرهم وتخبطهم واحتمال إخفاقهم وتقهقرهم، وذلك بفضل ثبات المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، علماً أن المقاومة تعاني في مواجهة محيطها الرسمي، وغير الرسمي إلى حد ما، أكثر مما تعاني في مواجهة جيوش الاحتلال الأجنبي!

من الثابت أن الأعداء يتعاملون مع أمتنا وبلادنا بحذر شديد، باعتبارها وحدة متكاملة من الناحيتين البشرية والمادية، وهم يعوّلون بالدرجة الأولى على تشتيتها خلال المواجهة، والانفراد بكل جزء منها وتصفيته على حدة، بينما بعضنا، في أعلى المستويات الاجتماعية والمواقع الرسمية، ينشغل بالعشيرة والطائفة والمدينة والدويلة، بالضبط كما يريد الأعداء الذين يغذّون مثل هذه التوجهات! غير أن ما يدعو إلى الثقة والأمل هو رؤية المقاومة وهي تخوض هذه الحرب بأفق قومي وإسلامي وأممي، واعية أن نتائجها سوف تقرر مصير أمتنا وبلادنا، ومصير أعدائنا، بل ومصير العالم عموماً.

أولوية تحرير الذات، وربط الهوية بالتراث

لا يكاد يمرّ يوم دون أن تتعرض الأمة للتأنيب والتعنيف والتوبيخ على لسان أحد أبنائها، بل بلغ الأمر ببعضهم حدّ إدانتها بالوحشية والعقم على مدى العصور، متجرّئاً بلؤم "علمي" لا يعرف الرحمة، ولا حتى التهذيب، على أعظم قضاياها التاريخية الروحية والحضارية، محمّلاً إياها المسؤولية كاملة ليس عن أوضاعها البائسة فقط بل عن الإزعاج والقلق الذي تسببه للعالم المتحضّر، الراقي، المسالم! ولذلك كان تأثري كبيراً، وامتناني عظيماً، حين قرأت حديثاً منطقياً منصفاً وعميقاً للدكتور جورج صليبا (صحيفة السفير – ٢٠٠٦/٣/٢٥) المفكر اللبناني المقيم في الولايات المتحدة، وأستاذ العلوم العربية والإسلامية في جامعة كولومبيا.

قال الدكتور صليبا: البلدان التي استعمرت لا تزال مستعمرة تعيش في أعماق الاستعمار، فالاستعمار يغيّر وجوهه ويأتي من جديد لغاية واحدة هي سرقة ثروات هذه البلدان، و الأمم التي تفقد السيطرة على مقدراتها في ظل الاحتلال المباشر الطويل لا يمكنها إنهاء الاستعمار بسهولة بعد انسحاب قواته، حيث جميع الأنشطة الفكرية تبقى تعاني من التخلف الاجتماعي والسياسي العام الذي خلفه الاستعمار! هناك من يقول أن التخلف ظاهرة إسلامية سببها التعلق بالإسلام، ويحاول ربط ذلك بما حدث في أوروبا أيام عصر النهضة فيقول أن أوروبا حدثت فيها النهضة لأنها تحرّرت من سيطرة الكنيسة، غير أن ما أحدث النهضة هو الخيرات المادية التي تدفقت على أوروبا، حيث الغزوات الأوروبية كانت تنطلق لتأتي بالأطنان المطنّنة "بقناطير مقنطرة" من الذهب والفضة، وكان من نتيجة تراكم هذه الخيرات أن تمكّن المستعمرون من احتلال البلدان وحكمها وليس سلب خيراتها فقط! وهذه البلدان، المستعمرات السابقة، لم تستعد وعيها، ولا تزال ترزح تحت براثن الاستعمار غير المباشر، ولم تعرف إلى الآن ما معنى الاستقلال! نحن ما زلنا لا نعي كيف نكوّن الهويّة ونعيد ربطها بالتاريخ والتراث، ولذلك يجب أن نبدأ أولاً بتحرير الذات وربط الهوية بالتراث، بتراثنا الذي أبعدنا الاستعمار عنه وخلق قطعاً فاصلاً بيننا وبينه!

***

يقول الدكتور صليبا: في الغرب هناك استمرارية في ربط الإرث الثقافي والعلمي بالحياة اليومية من أجل استكمال الهوية، أما نحن فقد خسرنا هذه الاستمرارية، وحدث القطع الذي أفقدنا حسّ الهوية وحسّ الانتماء. لقد أصبحنا نتغنّى بأننا نقرأ ما ينتجه الغرب، وبالطبع يجب أن نقرأ ما ينتجه، ولكن يجب أن نقرأ تراثنا أيضاً، لكننا نقول أن هذا التراث عدا عليه الزمن، ويجب أن نفكر كما يفكر الغرب وأن نقتدي به لكي نبني شخصيتنا الحديثة على نتاجات العلم الحديث! وعندما نخلق هذا القطع بين المفكر وإرثه وتاريخه فلابد أن يكون الأمر سلبياً، وهذا ماحدث، فالاستعمار أنشأ طبقة مثقفة فقدت الهوّية الذاتية، وهي عندما تتلبس فكر المستعمر تدخل في دوامة معه دائماً لصالحه وليس لصالحها، وكما قال فرنسوا فانو: عندما يتخلق المستعمر بخلقية مستعمره يصبح نسخة مشوّهة عنه، وبالتالي لا تنتظر من هذا القتيل أن يبدي إبداعاً أو يأتي بجديد، فهو يسير كما يريد له مستعمره أن يسير!

يقول الدكتور صليبا: ظاهرة استخدام الدين لأغراض سياسية هي ردّة فعل على الظاهرة الاستعمارية. إن المجتمع الإسلامي كله، من المغرب إلى اندونيسيا، في حالة حرب قائمة تشتدّ ضراوة كل يوم، والوضع الذي نحن فيه لن ينتج إلا ردّة الفعل هذه، لدرجة أن نرى شاباً في مقتبل العمر مستعدّاً للتضحية بنفسه والقيام بعملية انتحارية لاستعادة شيء من احترام الذات! البعض يقول أنه مجنون أو مريض.. الخ، لكن أحد التفاسير يقول أننا فقدنا احترام الذات إلى هذه الدرجة، ووصل بنا فقدان الهوية، وفقدان السيطرة على مقدراتنا وثرواتنا، إلى حدّ فقداننا لقيمة الحياة! إن الظاهرة الانتحارية الخطيرة ليست بمعزل عن الغزوات الاستعمارية المستكلبة، التي لا تزال مستمرة في انتهاك حرماتنا وأعراضنا وبيوتنا وأملاكنا وثرواتنا! إن الصورة تبدو ظالمة ومظلمة جداً، فنحن بالفعل في براثن حملة استعمارية سوف يزداد احتدامها، لأنهم مهما يقولون أنهم سيصبحون في غنى عن البترول والثروات الطبيعية الأخرى، فإن هذا غير حقيقي، وما دامت هذه الثروات غير مسيطر عليها من قبل شعوبها فإن الاستعمار بقوته العسكرية سيستولي عليها.. إنه صراع سياسي اقتصادي استعماري وليس صراع حضارات أو أديان!

***

يقول جورج صليبا: أتظنون أن جورج بوش لا يتكلم بخطاب ديني؟ عندما سئل عام ٢٠٠٠، أثناء حملته الانتخابية، من الذي يرشدك وتستقي منه معلوماتك؟ أجاب: يسوع المسيح! إن الصراع يحتدم بهذه الصورة، وسيحتدم أكثر، لماذا؟ لأن مصادر الثروة وكمية البترول تتناقص كل يوم، وكلما تناقصت ارتفعت الأسعار، وكلما ارتفعت الأسعار احتدم القتال، وذلك كله يحدث في ظلّ سلب الشعوب قدرتها على تكوين شخصيتها القومية، وهكذا لا يبقى ما يحركها إلا الشعور الديني! في الولايات المتحدة يصوّت في الانتخابات ٤٦٪ من الشعب لأسباب دينية، ففيها الآن ما يدعى بالحزام الديني المكوّن من ولايات يسيطر عليها المتدينون الذين يتحكمون بالسياسة الآن، وقد انتخبوا بوش لأن الله اختاره كي يكون في البيت الأبيض كما يقولون! إن مثل هذا القول لا يختلف عن قول أسامة بن لادن، بل إنني أظن ابن لادن أكثر اعتدالاً، لأنه يطرح أحياناً تساؤلات ذات معنى سياسي، فيقول: إننا لم نهاجم ولن نهاجم دولاً مثل السويد والنرويج! ومعنى ذلك أن المسألة ليست دينية. نحن نقول إننا نقاتل لأسباب سياسية، لكن الغرب يقدّم الصورة على أنها صورة صراع ديني، فلماذا يفعل الغرب ذلك؟ لأن الصراع الديني لا حلّ له، ولأن تحويل الخطاب إلى ديني يصوّر كل المسلمين بفكر واحد لا يمكن أن يكون معتدلاً، فتقوم الحرب ضدّ الإسلام والمسلمين عامة!

لقد تحوّلت الحرب من المنطق السياسي إلى المنطق الديني الذي لا حلّ له، ولنأخذ مثلاً ما حدث في العراق، فالعراق على مدار تاريخه كله لم ينتخب نواباً لأنهم من هذه الطائفة أو تلك ومن هذه القومية أو تلك، وعندما أتت القوات الغازية لتحقيق الديمقراطية في العراق، فإن هذه الديمقراطية صنّفت العراقيين بناء على المعتقدات الدينية والفروق الجنسية والعرقية في البلد، فيصبح النائب الذي تنتخبه الطائفة ممثلاً لطائفته ومختلفاً مع الطوائف الأخرى جذرياً! ومثل هذه الأمور التي لا حلّ لها تلغي الخطاب السياسي وتضع البلد في تناقض مستمر دائم.. الخ!

***

لقد عرضت بعض ما جاء في حديث الدكتور جورج صليبا من تحليلات صائبة واستنتاجات حرة، مستقلة، أراحني الاطلاع عليها في هذه الحقبة التي قلّ أن نسمع فيها غير الضجيج والهذيان، وأودّ

أن أضيف إلى ما قاله أن القوميين والاشتراكيين والليبراليين في بلادنا وقعوا دائماً في مصيدة التمييز بين التقدّم المادي (الحضاري) لأوروبا الغربية والولايات المتحدة وبين سياساتها الاستعمارية، مع أن مثل هذا التمييز ليس ممكناً أبداً، بسبب النزوع عن عقيدة سياسية إلى احتكار العلوم والثروات، واستبعاد العدالة الدولية نهائياً، أي أن تقدّمهم اشترط وما زال يشترط تخلفنا، وقد أشار الدكتور صليبا إلى نهب المستعمرات وإذلالها، وإلى القناطير المقنطرة من الذهب والفضة التي حققت النهضة الأوروبية، كذلك فإن الإسلاميين في بلادنا ميّزوا دائماً بين عالم أوروبي أميركي وآخر إسلامي، مع أن مثل هذين العالمين لا وجود لهما، حيث العالم القائم هو عالم واحد متكامل يشتمل على جميع البلدان في جميع القارات، بما فيها البلدان الإسلامية، فهو يحتويها كلها، مدخلاً قوتها البشرية والاقتصادية في صلب قوة الغرب، ومدخلاً إداراتها ومثقفيها ومفكريها وأدبائها وفنانيها عموماً في صلب إدارته وثقافته وفكره وأدبه وفنه، إنما لصالحه دائماً وليس لصالحها أبداً، سواء أعجبها ذلك أم لم يعجبها، وطوعاً أم كرهاً!

أي عاقل لا يرى المرتزقة في سامراء؟

لم يحدث أن بدت الإدارة الأميركية متلهّفة مترقّبة مثل يوم حادث سامراء الإجرامي، فقد جاءت ردود فعلها فورية جاهزة، كأنما هي كانت على علم مسبق بتوقيت تدمير المقام المقدس، وأيضاً كأنما هي تأمل أن تشتعل على الفور حرب أهلية طائفية تجتاح العراق بأكمله فلا تبقي ولا تذر، وبالطبع فإنه لمن السذاجة أن يخطر في بال عاقل وجود جهة وطنية عراقية، أياً كان دينها أو مذهبها، وراء ارتكاب مثل هذه الجريمة، فما حدث معلن الأسباب والأهداف مسبقاً، وبالتالي فإن الفاعل مكشوف تماماً، إلا لأعمى البصر والبصيرة!

منذ أواخر عام ٢٠٠٤ بدأ المحللون السياسيون الأميركيون يتحدثون عن الفشل التام للعملية الحربية الأميركية العظمى في العراق، فالجسم العراقي رفض نهائياً تطعيمه بنسيج جراحي أميركي، وصار الانسحاب العسكري محتماً، إنما متى وفي ظل أي ظروف؟ فالانسحاب كيفما اتفق لا يقبل به حتى القادة العسكريون الأميركيون الذين اعتقدوا أن احتلال العراق كان خطأً جسيماً، لأنه لا يجوز أن يبدو كصفعة على وجه الجيش الأميركي وكهزيمة للولايات المتحدة، وهكذا بدأ العمل على توفير الأسباب لأحد وضعين يساعدان على تحقيق انسحاب يحفظ لواشنطن ماء وجهها: الأول نهوض حكومة عراقية تابعة قادرة على إلحاق الهزيمة بالمقاومة وعلى ضمان المصالح التي جاءت بالمحتلين إلى العراق، والثاني إشعال فتيل الحرب الأهلية على الطريقة البلقانية اليوغسلافية، بحيث يصبح المحتلون خارج دائرة الصراع العراقي الشامل، بل يتوهم الكثير من العراقيين أنهم بحاجة لوجودهم كي ينجدوهم ويخلصوهم من أهوال الحرب الأهلية العمياء الصماء! غير أن المحاولتين لم تنجحا وأحبطتا بفضل وعي الشعب العراقي العظيم، فكانت عملية سامراء محاولة كبيرة وأخيرة، أريد لها أن تكون كافية حسب اعتقادهم لإشعال الحرائق في كل مكان قبل أن يستردّ الناس روعهم أمام فظاعتها، وينجحون في إخمادها والحيلولة دون انتشارها واستمرارها!

وفي معرض الوقائع، فقد كان في العراق، نهاية عام ٢٠٠٤، حوالي ١٥٠ ألف جندي أميركي، منهم حوالي ٣٠ ألفاً من المارينز أو الوحدات الخاصة النظامية، المجهّزة لتنفيذ أكثر العمليات وحشية وقذارة، كما فعلت في الفلوجة، وإلى جانب هذه القوات النظامية كان هناك أكثر من ٢٠ ألفاً من قوات المرتزقة الخاصة التابعة لشركات أمن أميركية، والمشكلة في معظمها من جنود متقاعدين. لقد حشدوا في العراق أكبر جيش مرتزقة في التاريخ الحديث! وهؤلاء المرتزقة هم الذين قتل أربعة منهم على أبواب مدينة الفلوجة، والذين ثأرت لهم الوحدات الخاصة النظامية ثأراً لا مثيل له! لقد كان المرتزقة الأربعة موظفين في شركة «بلاك ووتر» الأمنية الأميركية، المتعاقدة مع البنتاغون بألف دولار يومياً عن كل مرتزق يعمل في العراق! ويتقاضى المرتزق من الشركة مبلغاً يتراوح ما بين ٢٥٠-٥٠٠ دولار يومياً! وفي ذلك العام (٢٠٠٤) كانت الحكومة الأميركية قد رصدت لعقودها مع شركات الأمن (الأصح شركات المرتزقة) أكثر من ٩٠ مليار دولار! وقد وقع أول اشتباك مهم بين المرتزقة والعراقيين في أواسط ذلك العام، حيث قتل مرتزقان تابعان لشركة «ستيل»، وبما أن المرتزقة في معظمهم يتواجدون في العراق بصفتهم

موظفين مدنيين يعملون في إعادة إعمار العراق، ولا علاقة لهم بالقتال، فقد تسترت الشركة في البداية على الخبر، ثم اضطرت لإصدار بيان قالت فيه أن رجالها قتلوا دفاعاً عن النفس! ولنلاحظ كيف أن شركة خاصة، مدنية، تصدر بياناً حربياً كأنما هي وزارة دفاع!

تجدر الإشارة هنا، قبل العودة للسياق العراقي، إلى أن ظاهرة «مقاتلي الشركات»، أو المرتزقة، أو الجيوش الخاصة غير الرسمية، تعود إلى ما قبل خمسين عاماً، فهي انطلقت مع انطلاق شركات البترول إلى أماكن بعيدة في أنحاء العالم، حيث شركات البترول راحت توقع مع شركات المرتزقة عقوداً لتوفير الحراسات لمنشآت وموظفي النفط. وفي الوقت نفسه انطلقت ظاهرة الحروب الأهلية في بلدان الثروات الخام، المستعمرة وشبه المستعمرة، فقد كانت الشركات تشعل الحروب الأهلية بواسطة مرتزقتها كي تنشغل الشعوب بكوارثها الداخلية عن ثرواتها المنهوبة! لقد حدث ذلك في الكونغو حيث اغتيل الرئيس لومومبا، وفي أنغولا وموزامبيق، وحديثاً في جزر القمر حين حاول المرتزقة الأوروبيون إسقاط الحكومة لصالح الشركات الفرنسية، ثم في غينيا الاستوائية لصالح شركات بترول أميركية! وغني عن القول أن الأسلوب ذاته متبع في أميركا الجنوبية، وفي آسيا وأوروبا أيضاً. وقد تطور دور المرتزقة خلال العشر سنوات الأخيرة، بعد انتشار القوات الأميركية في الخليج العربي، وفي وسط آسيا، وفي البلقان، حيث انتشر معها المرتزقة بموجب عقود تبرمها شركاتهم مع الحكومة الأميركية حتى يتفرّغ الجيش النظامي لمهامه الحربية الكبرى، بينما تترك للمرتزقة التفاصيل والعمليات القذرة! وتتضمن العقود تدريب جيوش وشرطة الدول المحتلة، أو التابعة، وحراسة حكامها، كما هو حال الرئيس الأفغاني كرزاي!

لقد حدثت في العراق بعد احتلاله جميع الأمور التي أشرنا إليها، إنما بتركيز من العمليات أشدّ وبأعداد من المرتزقة أكبر، وقد جرى التعاقد منذ البداية مع أكثر من خمسة وعشرين شركة أمنية أميركية خاصة، وذلك بسبب حجم القوات الأميركية النظامية الكبير، وبسبب حجم المهام الموكولة إليها في العراق وفي نطاق ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الأكبر.

وما حدث ويحدث في العراق أن الشركات تحاول حماية نفسها من دفع التعويضات لأهالي المرتزقة عندما يقتلون، ولذلك تحاول هذه الشركات تحميل المسؤولية للشرطة العراقية كي تدفع الحكومة العراقية التعويضات الباهظة، أو للقوات الأميركية التي يزعمون أنها لم تؤازرهم بما يكفي، كي تدفع الحكومة الأميركية، علماً أن تعويضات المرتزقة الأربعة الذين قتلوا في الفلوجة تساوي عشرات ملايين الدولارات بمقاييس المحاكم الأميركية!

ويتسلح المرتزقة في العراق بأحدث التجهيزات الحربية و التدميرية، فبحوزتهم، إضافة إلى المركبات البرية المصفحة، طائرات مروحية حربية، وأجهزة كمبيوتر ذات استطاعات عالية، وصور الأقمار الصناعية التي ترشدهم على مدار الساعة في تحركاتهم وعملياتهم الإجرامية، فقد ازداد اعتماد القوات الأميركية في العراق على المرتزقة بعد الاستعصاء الخطير الذي وقعت فيه. إن العقود المبرمة معهم منذ عام ٢٠٠٤، فقط لحماية ما يسمى «المنطقة الخضراء» في بغداد، تتجاوز مائة مليون دولار! وكلما أمعن الأميركيون في عملية «تسليم السيادة للعراقيين» يزداد اعتمادهم على المرتزقة، حيث يتطلعون إلى الخروج من شوارع المدن على الأقل، الأمر الذي يعني مزيداً من حضور قوات المرتزقة، ومزيداً من الجرائم الغامضة التي تدفع العراقيين للاقتتال في ما بينهم، وهو ما حدث على مدى أكثر من نصف قرن، من أفريقيا إلى البلقان، وكان ناجحاً عموماً، لكنه كما يبدو اليوم لن ينجح في العراق أبداً وقد برهنت نتائج عملية سامراء الإجرامية الفاشلة على ذلك.

أين موقعنا في القرن الحادي والعشرين؟

بينما يشتد أكثر فأكثر سعار جهنم الحرب في بلادنا، خاصة في العراق، يتفاقم مأزق المعتدين الأميركيين أكثر فأكثر. إنه المأزق الذي يبدو كأنما لا حلّ له غير الانسحاب، الأمر الذي يجعل العدوان الأميركي وتفرعاته المباشرة وغير المباشرة أشد ضراوة ووحشية، ويجعل مأساة الشعب العراقي تبلغ ذروتها. إن الاحتلال يلجأ إلى مزيد من التدمير والقتل كلما سدّت في وجهه مزيد من السبل. وهكذا تصبح المأساة المروّعة مفهومة، تشير إلى إمكانية هزيمة المعتدين بقدر ما تشير إلى وحشيتهم ضدّ الشعب العراقي. ولعلّ الأميركيين لم يواجهوا طوال تاريخهم مأزقاً تتقلص فيه خياراتهم، وتشتد فيه مخاوفهم بصدد مصير مكانتهم الدولية الإمبريالية، كما هو حالهم اليوم في العراق، وبالفعل، بينما هم يغرقون أكثر فأكثر في بحار الدماء العربية، التي يسفكونها على مدار الساعة ظلماً وعدواناً، يشهد العالم في المناطق الأخرى تطورات نوعية في غير صالحهم، ولا قبل لهم بمواجهتها، في آسيا وأوروبا وفي أميركا اللاتينية وأفريقيا. وبالطبع، ما كان لمثل هذه التطورات العالمية أن تبرز بالرصانة والثقة التي تبرز بها لولا صمود جبهات منطقتنا العربية والإسلامية، خاصة الجبهة العراقية التي تدفع ثمناً باهظاً جداً، فهذا الصمود يستهلك حقاً معظم الطاقات العسكرية والاستخباراتية والسياسية للإمبريالية الأميركية الباغية، بحيث تبدو عاجزة عن تحمّل أعباء جبهة قتالية جديدة وهي تعاني من صعوبة الحرب على جبهتين: الأفغانية والعراقية!

الجبهات الحربية والجبهات السلمية!

إن المراقبين والخبراء يتحدثون اليوم فعلاً وجدّياً عن مركز توازن القوى العالمي الذي يوشك أن ينتقل انتقالاً حاسماً إلى مكان آخر غير واشنطن، وهم يشرحون بإسهاب، معزّز بالمعطيات والوقائع، عن مصير القرن الحادي والعشرين الذي لم يعد مؤكداً أنه سيكون أميركياً! فها هي روسيا تستعيد بتؤدة وحزم دورها الفاعل في السياسة الدولية، ولا تتردّد في الوقوف إلى جانب الشعوب المظلومة والقضايا العادلة سواء في مجلس الأمن الدولي أم خارجه. وهاهي آسيا، ممثلة بالصين والهند بالدرجة الأولى، وقد أصبح نهوضها موضوع اللحظة التاريخية الجيوستراتيجي، على حد تعبير أحد المحللين الأميركيين الذي يعتبره موضوع غير قابل للنقد لأنه موضوع تاريخي! وهاهي أفريقيا وقد قطعت شوطاً على طريق الانعتاق والتحرّر والنهوض، حرباً وسلماً، وذلك بتحوّل علاقاتها نحو آسيا وخاصة نحو الصين. وهاهي أميركا اللاتينية تفاجئ واشنطن بسلسلة متوالية من التطورات التحررية الاستقلالية التي تكاد تشملها كلها. غير أن هذه التطورات الإيجابية الهامة جميعها ما كان لها أن تنطلق بالسلاسة السلمية التي نراها لولا أن جبهات منطقتنا العربية والإسلامية تشغل في ميادينها الجزء الأعظم من قوة العدوان الإمبريالي الأميركي، فإذا كان هذا قدر بلادنا ومنطقتنا لقاء وقوع مثل هذه التطورات الإيجابية فلا بأس في ذلك رغم جميع الأهوال، شرط أن يكون موقع أمتنا محفوظاً ومضموناً في النظام الدولي الجديد المرتجى، وهو الموقع الذي يمكن أن نفقده إن لم نحسن التصرف استيعاباً وخطاباً وأداءً، حيث يتوجب علينا إدراك حقيقة وأبعاد ما يجري في بلادنا، وإدراك صلته

بالتطورات العالمية، وأن لا نبخس أمتنا أهمية دورها وقيمة جهودها، وإلا ذهبت تضحياتها هباءً فيما يتعلق بمستقبلها.

الشركة الهندية الفولاذية العالمية!

لقد تقدمت شركة (لاكشمي ميتال) الهندية قبل فترة بعرض قيمته ٢٣ مليار دولار لشراء شركة (أرسيلور) أكبر شركة لإنتاج الفولاذ في أوروبا! وقد رأى المراقبون في العرض الهندي إزاحة رمزية لقوة الشركات الأميركية في الخارج. لقد أصبحت الشركة الهندية أكبر شركة لصناعة الفولاذ في العالم! إن دعاة الحماية الاحتكاريين في الولايات المتحدة وأوروبا يطالبون بعدم السماح لشركة لاكشمي ميتال الهندية بالاستيلاء على شركة أرسيلور الأوروبية الأميركية، التي تتخذ من لكسمبورغ مقراً لها! ولمزيد من الإيضاح نقول أن الشركة الهندية تتخذ من هولندا مقراً لها، فهي ناشط رئيس في أوروبا بالذات، أي أنها شركة متعددة الجنسية، لا تخرج عن إطار اللعبة التي يلعبها رأس المال الدولي، إنما بطرق ودوافع مختلفة يمكن أن تساهم في حدوث الانتقال المتوقع في مركز التوازن العالمي! إن شركة ميتال الهندية تشتري في أوروبا الشركات التي تعاني نقصاً في الكفاءة وتقوم بتحديثها، وهي تنجح عموماً في ما لم ينجح فيه الأوروبيون والأميركيون، ولنا أن نستنتج الدروس والعبر، البالغة الأهمية من الناحية التاريخية، من قراءة هذا المشهد الهندي!

واشنطن تستبدل الأوروبيين بالآسيويين!

إن واشنطن، وهي تعاني عقابيل تورطها العسكري في بلادنا، تفكر في دفع الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي إلى القبول بدعوة أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية كشركاء عالميين في الحلف الاحتكاري، بل هي قد لا تمانع، إذا كان ذلك ممكناً، في دعوة الهند أيضاً! ولم لا وقد تحدّث الأميركيون بمنتهى الفظاظة، قبل احتلال العراق، عن أوروبا العجوز وأوروبا العقار؟! وهكذا فإن واشنطن التي أرادت أن تحتكر انتصاراً رأته سهلاً في العراق، يمكّنها من التفرّد الدولي على مدى القرن الحادي والعشرين، لن تتردّد بعد مأزقها الراهن المتفاقم وخيبتها الكبرى في البحث عن حلفاء آسيويين أقوياء يشاركونها إدارة العالم بدلاً من الأوروبيين الضعفاء ديموغرافياً وسياسياً، على الرغم من كل ما يعترض هذا الخيار من تعقيدات وشبه استحالات لا يتسع المجال هنا لعرضها!

بغداد وكوالالمبور في مواجهة الاستبداد الأميركي

انعقدت في كوالالمبور عاصمة ماليزيا (١٢/١٢/٢٠٠٥) القمة الحادية عشرة لرابطة دول جنوب/ شرق آسيا تحت هاجس رئيس هو التحرّر من الهيمنة الأميركية. وتضم هذه الرابطة (آسيان) عشر دول هي: بورما، بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام، التي هي دول طالما عانت، ومازالت تعاني، من السياسات الاستعمارية الاحتكارية، الأوروبية والأميركية. وبما أن هذه الدول تواجه كتلة دولية تاريخية ظالمة لا يمكن الاستهانة بجبروتها، وليس سهلاً التخلص من أنيابها وبراثنها دفعة واحدة، فقد دعيت للمشاركة في أعمال القمة كل من الصين الشعبية، واليابان، وكوريا الجنوبية، بل والهند واستراليا ونيوزيلندا أيضاً! إن رابطة دول جنوب شرق آسيا تحاول أن تضع قدمها على أول طريق التحرر من النفوذ الأميركي، فالولايات المتحدة ليست مدعوة لحضور هذا المؤتمر الآسيوي، وأعمال الرابطة يطغى عليها الطابع الاقتصادي، حيث الاقتصاد هو محور الصراع الآسيوي/ الأميركي، وهذا ما يفسّر دعوة بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة لحضور القمة، حيث ينبغي إغلاق السبل ما أمكن في وجه الهيجانات الأميركية العدوانية الشرسة!

عالم من الكانتونات/ الدول!

يكتسب نشاط دول جنوب/ شرق آسيا أهميته العظمى من أهمية اللحظة التاريخية الأممية الراهنة، حيث يتطلع الأميركيون إلى تشكيل عالم يضم عدداً هائلاً من الكانتونات/ الدول، وهو المشروع الذي انطلق منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي تشكل منطقتنا العربية ركناً أساسياً من أركانه، الأمر الذي يجعلنا معنيون كثيراً بنشاطات دول جنوب/ شرق آسيا التي تشكل خط دفاع عظيم ضدّ المصير المظلم المقرّر لأمتنا، فنجاح هذه الدول نجاح لنا، والعكس بالعكس، وليس من ريب أن ضرورة تعاضد الأمم لم تكن واضحة وعملية في أي زمن مضى كما هو حالها اليوم، حيث توفرت الشروط الموضوعية للبدء بالتأسيس لعالم جديد، نظيف وعادل، آن أوان نهوضه بعد أن يستكمل شروطه الذاتية.

ويتوجب علينا الانتباه إلى أن السياسة الأميركية الحالية في عهد إدارة بوش هي ذاتها، من حيث الجوهر، في عهد إدارة الرئيس كلينتون، وما استجد لا يخرج عن نطاق الأدوات والشكليات، ففي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٩ قام الرئيس الأميركي كلينتون بجولة في آسيا كانت من أهم محطاتها نيوزيلندا، حيث على مقربة من هذه الدولة الاستيطانية تنهض قاعدة «دييغو غارسيا» الأميركية العملاقة، التي تشغل في العمق الجنوبي من المحيط الهادي جزيرة غير مأهولة، وحيث أمامه، على مقربة أيضاً، الدولة الأسترالية الاستيطانية الأخرى، ومن هناك راحت تتردّد تصريحاته الفظة، الموجهة إلى حلفائه الأوروبيين بالدرجة الأولى، والتي تضمنت أن القارة الآسيوية محرّمة عليهم (مثلما هي محرّمة على أهلها!) إلا في الحدود التي تقررها وتسمح بها إدارته! لقد أعلن كلينتون حينئذ بوضوح تام أن آسيا لن تكون موضوع مباحثات أو شراكات! هكذا بالحرف! ثم أعلن عن تشكيل قوة عسكرية إقليمية قوامها الأساسي من الأستراليين والنيوزيلنديين!

الاستيلاء على تيمور الشرقية!

لقد كان جهد الرئيس كلينتون حينئذ منصباً ضدّ إندونيسيا، بحجة انتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية الأندونيسية، بينما لم تكن تيمور تعني له، في حقيقة الأمر، سوى عشرة مليارات دولار من النفط، ولذلك كان لابد من سلخها عن وطنها الأم، وقد تحقق ذلك بالفعل!

وكان أغرب ما في الأمر، حينئذ، أن رئيس الديكتاتورية الأميركية ميّز في حملته ضدّ إندونيسيا بين الحكومة والجيش، فأعلن عن استمرار الدعم الاقتصادي للحكومة الإندونيسية (التي كانت موالية) وعن إيقاف الدعم العسكري للجيش الإندونيسي الذي لم يكن مضمون الولاء، بل ممانعاً في اقتطاع تيمور الشرقية، فكأنما هو يعاقب الجيش سلفاً على فعل لم يرتكبه بعد ضدّ قواته الاسترالية والنيوزيلاندية التي ستنهض بأعباء (تحرير) الجزيرة الأندونيسية! لقد كان الرئيس الأميركي يجهد لتعطيل مقاومة الجيش، ويتوقع من الحكومة أن تتواطأ معه ضدّ جيش بلادها، وأيضاً في عملية الاستيلاء على الجزيرة النفطية!

لقد كانت الإدارة الأميركية، وما زالت، منهمكة في عملية عولمة العالم (أو أمركته أو صهينته لا فرق) بما يتفق مع مصالحها وحدها، فهي تدفع باتجاه تحويل الأمم إلى قطعان بشرية، وتعمل على دعم قواعدها العسكرية القائمة بقواعد جديدة، تأخذ شكل دول مستقلة صغيرة وكثيرة، بالآلاف، بحيث يكون لكل تجمع بشري كبير نسبياً «إسرائيله» الخاصة به، التي تسمّم حياته وتشلّ قدراته، وهي لم تستثن أوروبا الغربية، فصنعت لها أكثر من «إسرائيل» واحدة في أوروبا الشرقية، وجعلتها عن غير قصد تشرب من الكأس المسمومة ذاتها، التي ابتدعتها هي من قبل، لتسميم الأمم الأخرى، خاصة في فلسطين!

غير أن هذه الترتيبات الأميركية، التي يمكن البدء بها، يصعب الحفاظ عليها وإنجاحها بسبب ما طرأ على أوضاع العالم من تغييرات جذرية في بناه التحتية، فما كان قابلاً للتنفيذ والنجاح في عهد تشرشل وروزفلت لم يعد قابلاً للنجاح في عهد بلير وبوش، ثم إن هذا القدر من الصلف والغطرسة والإملاء القسري الأميركي يفترض أن تقابله حياة رغيدة، مستتبة وآمنة، في الولايات المتحدة، فلا يعاني الأميركيون ما يعانيه التيموريون الانفصاليون وأشباههم، بينما رأينا كيف انكشفت الولايات المتحدة على حقيقتها عندما اجتاحتها الأعاصير الطبيعية، وكيف ظهرت فيها مجتمعات واسعة تعاني مثلما يعاني التيموريون إن لم يكن أكثر!

من بغداد إلى كوالالمبور!

لقد انتقلوا من كوسوفو في يوغسلافيا، إلى تيمور الشرقية في إندونيسيا، وها هم اليوم في العراق يحاولون تكرار التجربة! إنهم يريدون بلورة ما يشبه كوسوفو وتيمور في العراق، علماً أن مكاسبهم المادية في يوغسلافيا وإندونيسيا لا تستحق الذكر قياساً بما يتوقعون تحقيقه من مكاسب على أرض العراق! غير أنهم لم يحرزوا حتى الآن تقدّماً حاسماً هنا، مثل ذاك الذي أحرزوه بسهولة هناك، بل هم دخلوا في نفق مظلم بعد أن حرمتهم مقاومة الشعب العراقي من تمويل الحرب بأموال عراقية بالدرجة الأولى، ومن خوضها بجنود عراقيين بالدرجة الأولى، وبعد أن حوّلت مخططاتهم العراقية والإقليمية إلى ما يشبه الأوهام، ولا شك أن لصمود الشعب العراقي البطل أثره القوي المباشر على أعمال قمة كوالالمبور، فهذا الصمود يضفي الكثير من الواقعية والجدية على إرادة دول جنوب/ شرق آسيا في التحرر من الهيمنة الأميركية، ويدفع حلفاء الأميركيين هناك، وفي الشرق الأقصى، إلى التصرف بقدر

أكبر من الاستقلالية.

إن كل نجاحٍ تحققه دول جنوب/ شرقٍ آسيا، على طريق التحرر من الهيمنة الأميركية الباغية، يشكل ظهيراً قوياً للعراق وللعرب عموماً في كفاحهم ضدّ الهيمنة ذاتها، وإن صمود المقاومة العراقية، والفلسطينية واللبنانية والعربية عموماً، ينعكس مباشرة على العلاقات الدولية، ويدفع الأمم باتجاه المقاومة، ويوفّر المناخ الملائم لبروز كتلة دولية آسيوية صلبة، تجمع الهند والصين اللتين تضمان حوالي ثلث سكان العالم، إضافة إلى دول جنوب/ شرقِ آسيا العشر التي تضم أكثر من نصف مليار من البشر.

لقد أعلنت قمة كوالالمبور رسمياً أنها تسعى إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي بين بلدانها، وأن هدفها الكبير هو إنشاء سوق موحدة على غرار السوق الأوروبية، وفي أعمال القمة سيجري التفاوض على إزالة العوائق الجمركية والتوصل إلى اتفاقات للتبادل الحرّ بين رابطة آسيان وأبرز بلدان المنطقة، أي الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، ولا يخفى ما يعنيه مثل هذا التوجه في عالم أحادي القطب، ومازال محكوماً إلى حدّ كبير بالإملاءات الأميركية.

لن يرضخ الأميركيون لمثل هذا التوجه الأممي إلا مرغمين، وليس من شك في أن عامل الإرغام بمعظمه يأتيٍ من المقاومة العربية، حيث يقتصر الجهد العسكري المقاوم في العالم أجمع على العرب وحدهم تقريباً، وهكذا فإن المقاومة العربية تساهم اليوم في التأسيس للسوق الآسيوية المستقلةٍ الموحدة، ويفترض أنها تؤسس في الوقت نفسه للسوق العربية المستقلة الموحدة التي سوف تنهض غداً.

تجارة المخدّرات في فلسطين المحتلة

يتحدث الأميركيون اليوم عن الفساد في قطاع النفط العراقي، والمقصود هو سرقة النفط وتهريبه من قبل العصابات المتعدّدة الجنسيات التي ترعاها قوات الاحتلال، وأيضاً العجز عن المحافظة على مستوى الإنتاج كما كان عشية الاحتلال، في حدود ٢،٢ مليون برميل في اليوم، حيث انحدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى النصف بالضبط، سواء بسبب عمليات المقاومة المشروعة، أم بسبب النهب الإجرامي الأجنبي!

هناك من لم يستطع بعد إدراك حجم الأخطار المصيرية التي تهدد بتقويض مجتمعاتنا وأمتنا من الجذور، ففي العراق تنتشر مئات العصابات الإجرامية المتعددة الجنسية انتشار الخلايا السرطانية، محاولة إنهاك الجسم العراقي وإفنائه، وهي تتشكل من عشرات ألوف المرتزقة الذين يعيثون فساداً وتدميراً في مختلف الميادين: التجسس، والإفساد، والاغتيال، والسرقات، والتهريب، وتجارة المخدرات، والدعارة..الخ! ويحدث هذا في نطاق سياسة مرسومة مسبقاً ترعاها قوات الاحتلال في معرض تأهيل العراق وتحويله إلى كانتونات/محميات ديمقراطية يديرها أميركيون من أصل عراقي، أو أفغاني، أو من أي أصل آخر، تساعدهم طواقم محلية محدودة يحمل معظم عناصرها الجنسية الأميركية أو البريطانية!

***

ينبغي التذكير بأن هذا النمط من العلاقات الدولية الظالمة يعود في أصوله وبداياته إلى العهد الريغاني/التاتشري، قبل حوالي ربع قرن، ففي ذلك العهد حدثت الردّة إلى الليبرالية البدائية المتوحشة في محاولة للخروج من الأزمة الهيكلية النوعية التي عصفت، ومازالت تعصف، بمجمل النظام الرأسمالي الاحتكاري الدولي. وقد شجع تلك الردة وشد من أزرها تفسخ المعسكر الاشتراكي ثم انهيار كتلته الرئيسة.

لقد كان نصيب بلادنا عظيماً من آثار تلك الردّة المتوحشة، فهي دفعت ومازالت تدفع ثمناً باهظاً بسب تخبط الليبراليين المحافظين الجدد، الريغانيين/ التاتشريين، الذين تفتقر سياساتهم وأفعالهم إلى أي قدر من المنطق والصواب، الأمر الذي ضاعف عذابات البشر. ولعلنا نتذكر، ونحن نعيش ما يجري على أرض العراق، أن وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر زار المنطقة العربية في خريف ١٩٩٤، وأعلن أثناء وجوده في الخليج ما يلي بالحرف: مطالبنا (من حكومات الخليج) تسهيلات عسكرية لقواتنا سريعة الانتشار ذات الكفاءة العالية والتقنية المتقدمة! وبعد ذلك التصريح أبلغت واشنطن دول الخليج عزمها نشر قوات برية وجوية وبحرية، قوامها مبدئياً ثلاث فرق وخمسة عشر سرباً مقاتلاً وحاملة طائرات، على أن تقوم دول الخليج بتمويلها! وقد تأسس فعلاً صندوق لتمويل ذلك التواجد العسكري الإضافي قدّرت تكاليفه حينئذ (عام ١٩٩٤) بعشرة مليارات دولار! فكيف يغفل البعض، أو يتغافل، عن الربط بين تلك الإجراءات المبكرة وبين ما استجد مؤخراً في المنطقة، خاصة احتلال العراق؟

***

غير أن المسألة لا تقتصر على النفط والسيطرة على منابعه، فهناك مواد أخرى لا تقل عائداتها عن عائدات النفط أهمية، كالمخدرات مثلاً، ففي أفغانستان التي يديرها رجال يحملون الجنسية الأميركية تحقق المخدرات عائدات طائلة، وبعكس ما تبثه أجهزة الدعاية من أخبار، عن محاولات استئصال حقول زراعة المخدرات، فإن الاحتلال في أفغانستان، بالتعاون مع أمراء الحرب، يرعى هذه الحقول ويدخل إنتاجها في نطاق تجارته الدولية!

إن الاحتلال هو الحاضنة العظمى لجميع أنواع الجرائم والموبقات والتجارات القذرة والأمراض الفتّاكة، فهذه الميادين تأتي في صلب مصالحه وأهدافه، وهي تؤدي بالطبع إلى تحلل وهلاك المجتمع المحتل، وإنه لمن المذهل حقاً أن هناك من لم يستطع بعد أيضاً إدراك حجم المسؤولية التاريخية المصيرية التي تقع على عاتق المقاومة، أياً كانت الرايات التي ترفعها المقاومة، وأياً كانت أخطاؤها المؤسفة، فوجود المقاومة المسلحة هو الدليل الرئيس على جدارة مجتمعاتنا وأمتنا بالحياة الكريمة الشريفة، وغيابها (لا سمح الله) هو الدليل القاطع على أننا لا نستحق الحياة، وأننا ننحدر نحو الفناء!

***

ها هنا في هذه العجالة سوف نعرض، باقتضاب شديد، أمثلة حية عن التجارة الرئيسة التي تعاطاها الإسرائيليون في ظل احتلالاتهم لسيناء ولبنان، إضافة إلى الجولان وفلسطين عموماً، ففي ظل الانتشار الواسع النطاق لقواتهم، الذي بلغ مداه باحتلال بيروت عام ١٩٨٢ والذي استمر في لبنان حتى عام ٢٠٠٠، ولم ينته تماماً بعد، لم يكن الهم الرئيس للإسرائيليين هو أرض الميعاد وتطبيق نصوص العهد القديم، بل كان السوق السوداء وتجارة المخدرات المتفقة مع توجهات الريغانية/ التاتشرية، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتحوّل بلدانه الشاسعة إلى سوق هائلة للمخدرات والدعارة، ولقد بلغت هذه النشاطات السامة أوجها اليوم في عهد المحافظين الجدد، خلفاء ريغان وتاتشر.

في ذلك الحين، أثناء احتلال لبنان وبرعاية قوات الاحتلال، كانت قيمة الكيلوغرام الواحد من الهيرويين النقي المستورد تهريباً إلى فلسطين المحتلة في حدود ٥٠٠٠٠ دولار أميركي لحظة دخوله فلسطين، وعلى الفور كان يعاد بيعه بالجملة بمائة ألف دولار! أما الكيلو غرام الواحد من الكوكائين النقي فكان سعره لحظة دخوله ٣٠٠٠٠٠ دولار، يعاد بيعه فوراً بضعف المبلغ! وبعد ذلك كانت تجري عملية إعادة تصنيع الهيرويين والكوكائين، فيتحول الغرام الواحد من الهيرويين إلى عشرات الوجبات بعد أن تضاف إليه مواد لا تستحق قيمتها الذكر، بحجة أن نقاوته الأصلية قاتلة، فتخفض النقاوة من ٩٠٪ إلى ١٠٪! لقد ذكر تقرير للشرطة الإسرائيلية أن ٨٠٠ كيلو من الهيرويين تتحول بعد إعادة تصنيعها إلى أربعين مليون وجبة فردية بسعر ٣٠ دولاراً للوجبة الواحدة!

وكان الصهاينة يستوردون مادة الحشيشة أيضاً من لبنان بسعر ٢٥٠ دولاراً للكيلو الواحد، يباع فور دخوله إلى فلسطين المحتلة بالجملة بسعر ٥٠٠٠ دولار! ومثلما يعاد تصنيع الهيرويين والكوكايين يعاد تصنيع الحشيشة، ويتحول الكيلو الواحد منها إلى آلاف الوجبات بسعر خمسة دولارات للوجبة الواحدة!

وبعد التذكير بأن الأسعار ارتفعت كثيراً جداً اليوم قياساً بما نعرضه، وأيضاً بعد التذكير بأن المخدرات هي للسوق المحلية الإسرائيلية ولإعادة التصدير إلى الدول المجاورة والبعيدة، ننقل عن تقارير الشرطة الإسرائيلية أن حجم الكتلة النقدية، الذي كان متداولاً سنوياً في سوق الهيرويين وحدها تجاوز المليار دولار، وأن عدد المتعاطين لهذه المادة في الكيان الصهيوني كان يزيد على ثلاثين ألفاً!

أما الكوكايين الأرستقراطي الباهظ الثمن فكان حجم كتلته النقدية الإسرائيلية في حدود النصف مليارٍ دولارٍ سنوياً! وكان حجم الكتلة النقدية الإسرائيلية في سوق الحشيشة يزيد على المليار دولار سنوياً أيضاً، بسبب انخفاض سعرها وشعبيتها وسعة انتشارها محلياً وإقليميا!

وهكذا نرى بحسابات الثمانينات، تقريبياً وللدلالة فحسب، أن حجم الكتلة النقدية المتداولة سنوياً في سوق المخدرات الإسرائيلية كانت تتجاوز المليارين ونصف المليار دولار، وهو ما يعادل حينئذ حقاً الميزانيات العامة السنوية لعدد من الدول الصغيرة البائسة!

تجنيد أبناء الضحايا لتدمير أوطانهم!

بعد أنٍ رأينا اهتمام الإدارة الأميركية العليا بعملية الاستفتاء على الدستور في العراق، والإصرار على تنفيذها أياً كانت الظروف والمعوّقات، نقول أن البعض عزا هذا الاهتمام إلى محاولة الإدارة التغطية على مزاعمها بصدد أسلحة الدمار الشامل، التي لم يجد المحتلون لها أثراً، بالتركيز على تحقيق الديمقراطية كهدف رئيس للاحتلال، غير أن هذه الذريعة تبدو واهية جداً، وبالطبع يعرف الأميركيون أنها كذلك، ويتسترون بها مؤقتاً تمهيداً لتحقيق الأهداف الأخرى الحقيقية، وفي مقدمتها تجنيد أبناء العراق، دستورياً وديمقراطياً، في عملية تدمير وطنهم وأمتهم، وإنه لما يدفع إلى الحزن العميق أن تنطلي أحابيل الأعداء على البعض، فينشغل الكثيرون إلى حدّ الانهماك في لعبة الدستور وما شابهها من ألاعيب، ويهملون القضية الأساسية المصيرية، قضية التحرير والاستقلال والوحدة، التي من دون تحقيقها وقبل تحقيقها لا مجال على الإطلاق لتنظيم الحياة الاجتماعية الداخلية تنظيماً جدّياً عملياً وليس هزلياً شكلياً!

إن عملية إخضاع الأمم لصالح الاحتكارات العنصرية الربوية، بواسطة تجنيد أبناء الضحايا، ليست بالعملية الجديدة، بل هي مطبقة ومعمول بها منذ مئات السنين، أي منذ انطلاق أول الموجات الاستعمارية الإبادية، ففي لندن كتب هبسون يقول: «إن العدد الأكبر من المعارك التي استولينا بها على إمبراطوريتنا الهندية نفّذتها جيوشنا المشكلة من الجنود المحليين الهنود، وإن معظم الحروب التي خضناها في أفريقيا نفّذها الجنود المحليون الأفارقة»! وكان لباريس فيلقها الأجنبي الفرنسي المشكل من أبناء ضحاياها ومستعمراتها، ترسل السنغاليين لاحتلال سورية، وترسل المغاربة لخوض حروبها الظالمة ضدّ إخوانهم في البلاد العربية الأخرى، بل وضدّ حركة التحرر الإسبانية إبان عهد فرانكو، وضدّ الجيوش الألمانية والإيطالية في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية!

إن الدولة الرأسمالية الإمبريالية هي بالضبط «الدولة المرابية» التي تستولي على المستعمرات للاستيلاء على موادها الخام، وتفرض نفسها مصنع العالم ومصدر السلع الجاهزة إلى جميع بلدان، ومركز التمويل النقدي الربوي، وأيضاً مركز التوجيه العلمي والثقافي والسياسي العنصري! وبينما تقوم الجيوش البرية المشكلة من أبناء الضحايا باحتلال أكبر عدد من البلدان وإخضاعها واستعبادها مباشرة، يقوم الأسطول البريطاني أو الفرنسي بمهمة الشرطي القضائي الذي يرغم الدول (غير المحتلة بعد) على تسديد الديون وفوائدها الباهظة تحت طائلة القصف المدمّر ومن ثم الاحتلال المباشر، كما حدث لمصر أواخر القرن التاسع عشر!

أما عن الولايات المتحدة فقد أخذ تعاملها مع الأمم أسلوباً آخر بعد الحرب العالمية الثانية، هو أسلوب الاستعمار غير المباشر، المدعم بالأساطيل البحرية/ الجوية عندما يقتضي الموقف ذلك، لكنها عادت إلى أسلوب الاستعمار المباشر مرغمة، مع أنه لا يناسبها و لا يتفق مع تركيبتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بسبب استفحال واستعصاء أزمة العالم التي ظهرت علناً أواخر عقد الستينات الماضي، حين بدأت الولايات المتحدة تتحول من دائنة إلى مديونة ومن مصدرة إلى مستوردة، وهاهي اليوم تتخبط في العراق، محاولة الخروج من وحوله بعد استبدال قواتها بجنود عراقيين يتكفلون بإخضاع أهلهم نيابة عنها، ويؤمنون لها النفط والسوق المحلية والقواعد العسكرية الأميركية الثابتة بعيداً عن الاحتكاك بالعراقيين!

إنه لجدير بالذكر أن الولايات المتحدة، التي يحكمها العنصريون الاحتكاريون، نهضت على جثث الأجانب غير

المولودين فيها، فالحرب الأهلية الأميركية في القرن التاسع عشر، التي أسست لقيام الدولة الاتحادية، خاضها المهاجرون الجدد الذين كانت نسبتهم تفوق ٢٠٪ من مجمل القوات الاتحادية التي زجّ بها في أخطر خطوط النار! لقد كانوا يستقبلون المهاجرين في الميناء، ويرغمونهم على ارتداء زيّ الجندية الأزرق الاتحادي، ويسوقونهم إلى ميادين القتال وهم لا يجيدون النطق بكلمة إنكليزية واحدة، وليسوا مدربين لخوض الحرب! بل إن وحدات عسكرية اتحادية بأكملها تشكلت من المهاجرين الأجانب الذين لا يحسنون النطق بالإنكليزية، مثل الفرقة الاسكندنافية والسرية الألمانية، وألقيت في أتون الحرب الأهلية كوقود، من دون قبول أفرادها أو لقاء وعد بالجنسية الأميركية من قادتهم الضباط الأميركيين من أصول إنكليزية! وفي ما بعد واصلت الإدارات الأميركية سياسة زجّ المهاجرين الجدد قبل تجنيسهم في حروبها الخارجية، كالحرب العالمية الأولى مثلا، وفي السنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٩ ظلت الإدارة الأميركية تجيز لنفسها ما أسمته «الإيواء المؤقت» أي تجنيد الأجانب الذين لا يعيشون في الولايات المتحدة على وعد بمنحهم الجنسية الأميركية بعد خمس سنوات من الخدمة!

اليوم، تعود الإدارة الأميركية باندفاع إلى أسلوب تجنيد الأجانب وزجّهم في حروبها الخارجية، وقد حدث ذلك بسبب الحرب العراقية التي تحولت من مشروع نزهة إلى صراع مفتوح غير مسيطر عليه، فهي تواجه صعوبات كبيرة في تجنيد الأميركيين سواء في الجيش بأسلحته الثقيلة أم في وحدات المارينز بأسلحتها الخفيفة، وهي تنفق أموالا طائلة في ميدان الدعاية والإعلان والنشاط المباشر لاستدراج مجندين جدد تعدهم بالمكافآت السخية حال تسجيلهم لأسمائهم!

يقول المحللون الأميركيون (منهم ماكس بوت) أن الجيش الأميركي أصبح أصغر حجماً قياساً بالمهام الكبرى الملقاة على عاتقه، والتي لم يعد قادراً على إنجازها، وأن الوضع العسكري لم يعد فقط بحاجة إلى المحافظة على المستوى الحالي بل إلى الزيادة لتعويض النقص المريع! ونظرا لتفاقم الأزمة، وتعاظم إحجام الأميركيين عن الالتحاق بالقوات، تتجه الإدارة الأميركية نحو تجنيد الأجانب أكثر فأكثر، حتى أن بعض الخبراء يتساءلون عما إذا كانت الحرب ستفضي إلى جيش (أميركي) يتألف جميعه من المتطوعين الأجانب، علماً أن إعادة العمل بالخدمة الإلزامية ما زالت مستبعدة، وقد رفض مجلس النواب قانوناً رمزياً بإعادتها بأغلبية ٤٠٢ مقابل صوتين فقط وافقا على إعادة العمل بها! وهكذا فإن بعض الخبراء يشيرون بما يشبه السخرية إلى أن هناك قوة بشرية هائلة يمكن للإدارة الأميركية الاعتماد عليها في حروبها الخارجية، وهي كل شخص يعيش على كوكب الأرض من غير الذين يتمتعون بالجنسية الأميركية!

يقول ماكس بوت أن البعض قد يعترض على تشكيل القوات بمجملها من المرتزقة الأجانب، لكن غير الأميركيين، الذين يقودهم ضباط أميركيون، يساعدون على مواجهة أشد الضغوط الاستراتيجية الحربية، التي تتمثل في عدم الإلمام بثقافات الآخرين ولغاتهم! ويتوجب علينا، بالمناسبة، الانتباه إلى أن الإسرائيليين يمارسون سياسة مشابهة في فلسطين المحتلة، فهم يزجّون في ميادين المعارك باليهود الشرقيين (السفارديم) بالدرجة الأولى، بل لا مانع لديهم أن تتشكل قواتهم بمجملها من العرب لو أن ذلك كان ممكناً، على أن يقودها ضباط إسرائيليون، بينما يبقى اليهود الغربيون (الأشكنازيم) في منأى عن أهوال الحرب!

نخلص إلى القول أن الإدارة الأميركية، تحت غطاء الدستور والديمقراطية، تستميت في العراق كي تشكل جيشاً عراقياً تحركه من بعيد، يدمّر وطنه نيابة عنها ويكفل تفرغها لتحقيق أهدافها المحلية والإقليمية والدولية في منأى عن ساحات الصراع!

تحذيرات البارودي وأمنيات مورفي

بالإضافة إلى العدوان الأجنبي الخارجي والتواطؤ الرسمي الداخلي، تعود مأساة اغتصاب فلسطين واحتلال العراق في أسبابها إلى " شطارات" أوساط من المفكرين والأدباء والنشطاء والمحللين السياسيين، المتجلببين بجلابيب العقلانية والواقعية والحكمة، الذين يريدون أن يبرهنوا عن تمثّلهم لروح الحضارة الغربية الحديثة واستيعابهم لمبادئها ورسالتها، من دون أن يميّزوا بين إنجازاتها المادية الرائعة وممارساتها العبودية الاستئصالية الرهيبة، فهذه الأوساط تبدي استعداداً لا حدود له لارتكاب فعل التفريط المجاني، أو الخيانة الساذجة، وذلك بسبب هشاشتها البنيوية، وخوائها الروحي والنفسي والعقلي، أي بسبب انقطاعها عن جذورها وتحولها إلى كائنات متلقية، متساهلة، متنازلة، متقهقرة في أبسط المواجهات إزاء تواطؤ الداخل وعدوان الخارج، وقد كان المجاهد فخري البارودي، على سبيل المثال لا الحصر، واحداً من الذين انتبهوا في وقت مبكر إلى هذه المعضلة، فأعدّ قبل أكثر من نصف قرن كتيباً كرّسه للتحذير من خطورة الاعتراف بالكيان الصهيوني والتفاوض والصلح معه، حيث ذلك لن يكون إلا تنازلاً مجانياً، ومنزلقاً يمكن أن يؤدي إلى دمار الأمة!

لقد أدرك البارودي وأمثاله أن العدو الأجنبي قابع في داخلنا طوال الوقت، لا تفصلنا عنه محيطات ولا قارات، وأنه كثيراً ما يعبّر عن وجوده فينا من خلال أقوالنا وأفعالنا، وأن بعض أوساطنا، الهامة نسبياً، تبدو عاجزة عن البتّ في مسألة ما إذا كانت فلسطين لنا بكاملها أم أنها ليست لنا بكاملها، لأنها لا تمتلك عقلها الخاص وإرادتها الذاتية، وتستمد مفردات خطاباتها من مفردات خطابات العدو، فكان تحذيره المبكر، الصريح والمباشر!

***

والحال أن فلسطين (أو العراق أو غيره) إما أن تكون لنا كاملة، بالثوابت التاريخية الواقعية، أو لا تكون أبداً، لأن التنازل عن جزء منها يعني بالضرورة إمكانية التنازل عنها كلها، ولأن التنازل عنها كلها يعني أيضاً بالضرورة إمكانية التنازل عن قطر آخر، وبالطبع فإن التسليم بالتجزئة الحالية للأمة وأرضها يعني بالضرورة إمكانية التسليم بتجزئة الأجزاء، وأجزاء الأجزاء، وتدلنا على ذلك، كمثال، محاضرة ألقاها قبل أكثر من خمسة عشر عاماً ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأميركي، في المعهد الملكي في لندن، حيث كشف فيها عن تمنياته المعاكسة لتحذيرات البارودي، فقال:" هناك المزيد من العرب الذين يبدون اليوم راغبين بقبول أقل مما حلموا به (؟!) فقد حدثت تغييرات على صعيد الجدل الكلامي، من بينها مثلاً أن عبارة (العدو الصهيوني الفاشي) قد زالت وحلّت محلها كلمة (إسرائيل) التي أصبحت تطبع في الصحف العربية من دون أن توضع بين قوسين، وقد تحقق ذلك عبر سياق طويل وبطيء"! هذا ما قاله مورفي بالضبط، وهو يعني أن تمنياته وأمثاله انتصرت على تحذيرات البارودي وأمثاله!

***

لقد اعتبر مورفي حقوقنا الثابتة مجرّد أحلام يمكن أن نتنازل عن بعضها، وبالتالي عن كلها، وإنه

ليتوجب التوقف عند الأهمية العظمى التي أولاها البارودي وأمثاله، ومورفي وأمثاله، للتفاصيل المتعلقة بالأقواس والتسميات والمفردات، وبالفعل رأينا في ما بعد كيف انحدر المفرّطون بهذه التفاصيل إلى حضيض التفريط بالأوطان!

لقد واصل المفرّطون تراجعاتهم مبتدئين بأصغر الصغائر وصولاً إلى أكبر الكبائر! وما هي الكبائر في مكوناتها وأصولها إن لم تكن أكواماً من الصغائر؟ غير أن العدو الأميركي الصهيوني واظب على تمسّكه بأدق تفاصيل ثوابته الباطلة، مصرّاً على تلفيقاته التي هو أول من يعرف أنها مجرّد أكاذيب، بينما حذف أصحابنا الأقواس الضرورية من نصوصهم، واستبدلوا المفردات والتسميات الصحيحة بأخرى غير صحيحة، فكأنما هم يقولون للعدو أنهم يسلّمون بحقه في جزء من فلسطين، فما الذي حدث؟ لقد ازداد العدو شراسة وتشبّثاً بثوابته، لأنه يعرف جيداً أن لا حق له في ذرة من تراب فلسطين، وأنه طالما نجح في انتزاع اعترافنا له بالجزء فلماذا لا يصّر على انتزاع اعترافنا له بالكلّ؟

***

في تلك المحاضرة التي ألقاها مورفي في لندن قال ما يلي: " طغت العقيدة الصهيونية على مخيلة الشعب اليهودي وعلى مخيلة الغرب عموماً، وشجعت الشعب اليهودي على الحلم بإعادة بناء بلاد صهيون وفقاً لما بشّر به العهد القديم، وتشكلت رؤيا ينبغي توجيه جهود الجميع نحوها "! هذا ما قاله مورفي، فهل كان يقصد ضمناً جهودنا أيضاً، التي يجب أن تبذل بدورها لتحقيق الرؤيا الخرافية؟ لقد أشار مورفي إلى الخطاب التاريخي العربي، الإسلامي المسيحي، فقال: " لدى ترجمته إلى مواقف سياسية عملية (يقصد الخطاب العربي) فإن الأيديولوجيات القائمة على الدين تصبح أدوات في أيدي ديماغوجيين سياسيين يدّعون تمثيل الحقائق المقدّسة من دون أن يكونوا كذلك "! هذا ما قاله من دون أن يرفّ له جفن، فما يقبله من اليهود ولليهود بحماسة، يرفضه من العرب وللعرب بحماسة أكبر، وهو لا يقيم وزناً للحق والباطل، ولا يأبه للتناقض الصارخ في موقفه، طالما أن ضحاياه يجارونه في ما يذهب إليه!

هل تحققت أمنيات مورفي وأمثاله، وهل ضاعت تحذيرات البارودي وأمثاله؟ أبداً! فالأوان لم يفت بعد من أجل العودة إلى الاستقامة، والاستقامة، ثم الاستقامة بصدد حقوقنا وواجباتنا، علماً أن الاستقامة لا تتناقض مع ضرورات المساومة والمناورة والتكتيك!

تعثّر صناعة الموت وتجارة الجثث!

الحرب صناعة رائجة دولياً لها أسواقها الصناعية والتجارية، الثابتة والجوّالة، أما سلعتها فهي الجثث! وتنهض على أرض العراق اليوم سوق رئيسة، أعظم من تلك التي نهضت بالأمس على أرض البلقان، ولا يتناقض نهوض سوق جديدة تحتل الصدارة الدولية مع استمرار أسواق حروب أخرى، كالحرب الأفغانية والسودانية الحديثتين نسبياً، ومع استمرار الحرب الفلسطينية التي لم تتوقف أبداً منذ حوالي مائة عام!

إن الحرب كتجارة سلعتها الجثث هي خاصية من خصائص هذا العصر الأوروبي الأميركي الذي نهض قبل حوالي خمسة قرون، وأسواقها الدولية المتنقلة، التي تتبادل الصدارة من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر، يجب أن تكون في أهمية العصر، وفي حجمه، وبما يلبي نهمه الذي لا حدود له! وقد كتب الفرنسي بيير روسيه في كتابه «مفاتيح الحرب» قائلاً: إن الغرب ليس أهلاً إلا للقتل وجمع المال، وقد تجرّد من كل قيمة أخلاقية عبر اندفاعه لتحقيق مصير لم يعد يتحكم فيه. لقد كان الناس في الماضي يخوضون الحرب لتحقيق السلم، أما في الحاضر فإن الغرب يخوض الحرب من أجل الحرب بعد أن أضفى عليها طابع القدسية! أليست «إسرائيل» دليلاً قاطعاً على ذلك؟ أقتل باستمرار! هذا هو الشعار الخالد للمجتمع الصناعي الذي تزدهر أرباحه من صناعة الجثث!

في مناطق صناعة الجثث يقوم الجنود بوظائف العمال، وهم يتعرضون لإصابات العمل التي تتراوح ما بين النفسية والجسدية، مابين الاختلال الجزئي والجنون الكامل، وما بين العاهة والموت، تماماً مثلما يحدث في المصانع العادية ذات المنتجات الأشدّ خطورة! وقد سمعنا مؤخراً عن ذلك الجندي الأميركي جيمس براون، الذي عاد من العمل في العراق عبر إيطاليا، فانقضّ على سيدة نيجيرية صادفها في طريقه، واغتصبها بعد أن كبّل يديها وضربها ضرباً مبرحاً، لتهيم على وجهها عارية في شوارع مدينة فيتشنزا الإيطالية، تصرخ مستنجدة بعد أن فشل في الإجهاز عليها! وقد احتجز براون، البالغ ٢٧ عاماً، في سجن عسكري أميركي في ألمانيا، وقدّم للمحكمة التي أصدرت ضدّه حكماً مخففاً، حيث رأى القضاة أن الجندي يعاني:» ضعفاً في الإحساس تجاه معاناة الآخرين بسبب خدمته في العراق، حيث الجنود الأميركيين هناك يخوضون حرباً في مواجهة ثوّار، أي ضدّ عدو غير مرئي، يستخدم جميع الوسائل، وبما أن هذه المواجهة لا نهاية لها في الأفق المنظور فإنها تشكل ضغوطاً بالغة الشدّة على الجنود الأميركيين، فالجندي براون تعرّض لعبء نفسي طويل أضعف إحساسه بأهمية حياة الآخرين..الخ»!

صدّقوا أو لا تصدّقوا، ولكن هذا ما قاله القضاة الأميركيون بالضبط! أي أن المجرم الحقيقي، كما يشير كلامهم، هو الشعب العراقي، لأنه لم يستسلم لصانع الجثث، وواجهه بالثورة وبوسائل مقاومة غير مرئية، فأنهكه نفسياً وجعله مريضاً يستحق الشفقة والرعاية، بل إن العراقي (الخبيث الشرير مثل ذئب!) هو المسؤول عما أصاب السيدة النيجيرية في إيطاليا!

إن العراقيين ومقاومتهم، وأمثالهم، هم من وجهة نظر الطغاة مادة لصناعة الجثث/ السلع لا

مشاعر لها ولا حياة فيها، مادة شديدة الخطورة، لكن خطورتها في مستوى الأرباح الفاحشة المتوقعة من تصنيعها ولذلك فإن تصنيعها يستحق المخاطرة! وإن الاهتمام بالمشاعر والصحة والحياة ينحصر بالصانع لا بالمادة، وبالتالي فليس مهماً أن نعرف عدد العراقيين الذين فتك بهم الجندي براون جزئياً أو كلياً، بل المهم أن نتابعه في مأساته وقد نسي المسكين نفسه، فهو يحاول مواصلة عمله في العراق بصنع جثة نيجيرية في إيطاليا، خارج مركز العمل النظامي، وخارج الدوام الرسمي، وبمادة غير مرخصة وغير مجزية، كما فهمنا من قضاته، بل علينا الأخذ بيده ومساعدته في العودة إلى جادة الصواب، جادة قتل العراقيين أصولاً!

لقد عمل الإسرائيليون في مصنع الجثث الفلسطينية عقوداً طويلة، برأسمال تأسيسي هائل، وبدعم سنوي أميركي لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار، غير أن هذا المصنع الإسرائيلي المستمر لم يعد كافياً، كما يبدو، لتلبية احتياجات السوق الرأسمالية الشرهة، فنهض المصنع العراقي بإدارة أميركية وبعمال أميركيين بلغ تعدادهم حوالي مئة وسبعين ألفاً، منهم حوالي ثلاثين ألفاً من الوحدات الخاصة، وحوالي عشرين ألفاً من المرتزقة! وقد بلغت التكاليف حتى اليوم، كما سمعنا، تريليونين من الدولارات، أي ألفي مليار دولار! وهو رقم مفزع للمولين إلا إذا كان حقق مردوداً بعشرات آلاف المليارات، الأمر الذي تستبعده الأخبار والوقائع، فهي تشير جميعها إلى ذعر رأسمالي وسعار أميركي حقيقي يعبّر عن نفسه بهذه الاستماتة من أجل تحقيق نشوب حرب أهلية عراقية!

تقول الإدارة الأميركية: «إن اندلاع حرب أهلية في العراق بات أمراً مرجّحاً لا يحتاج إلا إلى شرارة انطلاق»! وهذا الكلام يعني أن الأميركيين يريدون من العراقيين أن يتحملوا نيابة عنهم أعباء المهمة الإنتاجية، الصناعية التجارية في ميدان الجثث، والتي كلفتهم (بسبب إصابات العمل وتدمير الآلات تماماً كالمصانع العادية!) تريليونين من الدولارات حتى الآن، يخشون أن تكون تبدّدت عبثاً وهدراً!

إن الأميركيين يتظاهرون كذباً أنهم لا يريدون الحرب الأهلية (كأنما لا تدور حرب في العراق منذ الاحتلال!) فهم يريدونها ولكن منظمة ومدارة بحكومة «وحدة وطنية عراقية» تتولى عنهم أعباءها حسب الأصول وبطرق نظامية! وهم يتظاهرون أن لا علاقة لهم بحادث سامراء، بينما السفير الأميركي في بغداد يقول: « في حال وقوع حادث شبيه بتفجير مرقد الإمامين فإن العراق سيكون معرّضاً للحرب الأهلية حقاً هذه المرة»! ويفهم من كلام السفير أن الحادث كان إنذاراً، فمن أنذر من؟ لعل الإجابة تتضح في دعوة السفير من يفترض أنهم متهمون طائفياً بالحادث للاشتراك في الحكومة، ودعوته للحدّ من اشتراك من يفترض أنهم طائفياً متضررون! ثم يتحدث وزير الدفاع رامسفيلد متهماً الحرس الثوري الإيراني بعمليات تخريبية في العراق، فهل الحرس هو من نسف المرقد المقدّس؟ وهل هذا نفي للتهمة عن الجهة المتهمة، أم ماذا؟

الخلاصة: إن الأميركيين يتخبطون بعد أن تعثّر مشروعهم الضخم، فغدت تكلفة صناعة الجثث مرتفعة جداً وغير مريحة، لأن المواد الأولية (الشعب العراقي) تقتل عمالهم وتدمّر آلاتهم، ليس هذا فحسب، بل هي تلتهم رساميلهم وأصحابها الكبار!

ثلاثة ثوابت استراتيجية تحكم العالم

على الواهمين الذين يهدرون جهودهم وطاقات شعوبهم بالرهان على العدالة الدولية أن يدركوا بأنه ليس ثمة عدالة دولية، وأنه إذا كان لابد من التعامل مع الهيئات المعنية بالعدالة صورياً فإن ذلك يمكن أن يكون مفيداً بعد امتلاك الإرادة الذاتية، والقوة الذاتية، والبرنامج الخاص لنيل الحرية واسترداد الحقوق، فهذا العالم محكوم، منذ مطلع القرن العشرين أكثر من ذي قبل، بثلاثة ثوابت وضعتها لندن وواشنطن وحليفاتها، وفرضتها على العالم بواسطة القوة الباغية، وهي ثوابت كان من شأنها إبقاء الأمم مقسومة إلى خمس ثري وأربعة أخماس محرومة، واليوم إلى ستة أسداس، سدس وخمسة أسداس، أي أن الفوارق والهوّة تتسع أكثر فأكثر!

الثابت الأول هو الحدود!

لقد رسموا حدود دول العالم أجمع كما شاؤوا، وبالصورة التي تتفق تماماً مع أي من مصالحهم مهما صغرت، فأقاموا دولة حول كل مزرعة موز، أو حقل مطاط، أو منجم نحاس، أو بئر نفط.. الخ، وقد أدى ذلك إلى اضطراب حياة الأمم داخلياً وخارجياً أيّما اضطراب، فقد فرقوا بين الأهل، وزرعوا بذور التناقض المفتعل القاتل في كل شبر من كوكب الأرض، وفي كل نفس واحدة من النفوس، وسهروا بقواتهم وأجهزتهم وعملائهم على صيانة خارطتهم العالمية كما وضعوها، وقد عنى ذلك عدم السماح، تحت طائلة عمليات التدمير الشامل بل الإبادة أحياناً، باختراق الحدود التي رسموها، وبينما تتعذّب الشعوب داخل الحدود المصطنعة، التي تشبه قضبان السجون، انطلقوا هم ينفردون بكل جزء على حدة، وينضحون ثرواته نضحاً إجرامياً لا هوادة فيه ولا رحمة.

الثابت الثاني هو الإرث المشترك!

لقد عززوا الثابت الأول المتعلق بالحدود بالثابت الثاني المتعلق بالإرث المشترك، أو التركة المشتركة للبشرية، فراحوا يردّدون أنه ليس من حق أمة عاجزة عن استثمار ثرواتها الطبيعية منع الأمم الأخرى القادرة على استثمارها من الوصول إليها! ولو أنهم مخلصون في التعامل مع ثروات الأرض كإرث مشترك حقاً لما كانت ثمة مشكلة، حيث يأخذ القوي بيد الضعيف، لكنهم فعلوا العكس، فحالوا بين الأمم وبين النهوض بعبء استثمار ثرواتها، بل حققوا الفصل التام بين الثروات ذات القيمة الاستراتيجية العالمية، وأولها النفط، وبين الاقتصاد الوطني للأمة المسجونة المنهوبة، فقد أدخلوا ثروات الأمم المغلوبة في دورة اقتصاد السوق التي يمسكون بزمامها ويسيطرون عليها بالكامل، ومنعوا دخولها ولو جزئياً في دورة الاقتصاد الوطني لأصحابها، وصار معلوماً للجميع، خاصة بلدان النفط، أن أية محاولة لاختراق هذا الثابت سوف تعرض صاحبها لخطر الدمار الشامل، وهو ما رأيناه مؤخراً في العراق وما يعدّ لفنزويلا وغيرها!

الثابت الثالث هو أحقية الأمم!

لقد دعموا بالثابت الثالث ما قبله، فأكدوا بحزم على أطروحة أحقية الأمم العنصرية العبودية، فالأمم

كما يريدون تنقسم إلى نوعين: أمم منتجة للحضارة، هي الخمس ثم السدس، وأكثرية غير مؤهلة أصلاً لإنتاجها! وقد راحوا يكتبون أن المساواة بين البشر هي محض خرافة، وأن عامل الوراثة هو أهم شيء في تكوين الإنسان، وأن مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد أو بين الشعوب هو بدوره خرافة، فلا مساواة بين الأجناس ولا بين الأفراد ولا بين الشعوب والأمم، ولم يترددوا في القول علناً أن العرب والأفارقة، مثلاً، أجناس دنيا لا يمكنها الوصول إلى العلوم وتحقيق الحضارة الرفيعة، وأجملوا أن المصير التاريخي للمجتمعات البشرية يقوم على النخبة وليس على الجماهير، وأن حماية الحضارة هي مسؤولية جنس أو أجناس بعينها، بينما الأجناس الأخرى الوضيعة تشكّل خطراً على الحضارة، وأنه يتوجب حماية مثل هذه الأجناس من نفسها بالوصاية عليها وتحديد موقعها وتعيين وظائفها كقوى عضلية في خدمة الحضارة الرفيعة، وهذا يعني، بالطبع، عدم السماح لها بامتلاك إرادتها وحريتها، والسهر طوال الوقت لمنعها من امتلاك أي سلاح مادي أو معنوي يجعلها متكافئة في القوة معهم، وهكذا فإن الدونيين الوضيعين إذا ما جرّبوا الخروج على هذا الثابت يتعرضون لخطر التدمير الشامل!

خلاص العالم بتغيير علاقاته !

لقد أوصلوا البشرية جمعاء ومعها كوكب الأرض إلى حافة الكارثة الماحقة، وها هو نظامهم العالمي الظالم يقف وقد نخره الفساد عاجزاً عن تلبية أبسط متطلبات الحياة المنطقية حتى في مراكزه. وعندما بلغ هذا النظام مرحلة القوة الأحادية فإن ذلك دلّل على تراجعه وضعفه بعكس ما توحي الظواهر السطحية، حيث الولايات المتحدة هي آخر احتياطياته الهائلة و لا احتياطيات ذاتية بعدها، أي أن النظام العالمي دخل مرحلته الأخيرة! وكيف لا يكون الحال كذلك والعالم يحكمه ٣٥٠ مليارديراً دولارياً يملكون ما يعادل ملكية ٤٠٪ من سكانه؟

لقد أوصل الاحتكاريون أموالهم الضخمة إلى طريق مسدود، فنتيجة عمليات الربا والنهب العشوائي والتبديد والإتلاف للثروات، سواء في المراكز أم في الأطراف، أصبحت الأمم جميعها مكبلة بأصفاد ديون هائلة لا ينفع لسدادها بيع بعض الدول المديونة بقضها وقضيضها، فالدول تقف عاجزة عن سداد فوائد الديون! ومن جهة أخرى تتراكم وتعدم كميات هائلة جداً من المواد الغذائية للحفاظ على سوية الأسعار، فقد أعدمت استراليا قبل مدة عشرين مليون رأس من الغنم لتحافظ على السعر العالي للأصواف، ويحدث هذا بينما تتوالى مسيرات الجوع في جنوبي العالم، وبينما يتساقط ملايين الضحايا على الدروب المقفرة في البراري المجدبة، وبعد أن قوّضت معظم عوامل الإنتاج والاستثمار الوطني في مناطق شاسعة من هذا الجنوب، بما فيها العوامل البدائية الطبيعية، وقد تمّ هذا التقويض عن سابق تصميم وتصوّر، إنما في نطاق الاندفاعة الميكانيكية العمياء الصماء التي تحكم حركة الشركات والحكومات والأوساط الاحتكارية المرابية!

أما عن الجانب المعنوي، الروحي والثقافي والأخلاقي، فحدّث ولا حرج، حيث العالم صار مقفراً موحشاً مجدباً، بل مرعباً، فلا فنون ولا آداب ولا شعر ولا موسيقى ولا مسرح ولا سينما، بل الخواء والموات واليأس والخبل، وشيوع العدمية الجاهلة! ليس ثمة حاضر مقبول ولا مستقبل مأمول، وأجهزة الإعلام الرهيبة المسيطر عليها بإحكام تروّج في كل شبر من الأرض للفساد مشيعة البأس والقنوط!

إن عالما هذا حاله لا يمكن أن يستمر على هذا الحال، فإما الفناء والزوال، وهذا ما يدفع إليه المرابون القتلة، وإما الخلاص بتغيير العلاقات الدولية، أي بتغيير العالم وجعله في الوضع الطبيعي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا ما تدفع إليه الأمم عموماً، وفي مقدمتها الأمة العربية والإسلامية.

حقول المخدّرات وحقول النفط!

ليس غريباً في هذه الحقبة التي يقودها خلفاء رونالد ريغان ومارغريت تاتشر واليهود الصهاينة أن تتحول النمسا، وعاصمتها الساحرة فيينا، إلى دولة عبور رئيسة لتجار الرقيق، الذين يسوقون قوافل النساء والأطفال بالملايين إلى أسواق العمل القسري والتعاطي الجنسي، ففيها تلتقي قوافل السلع البشرية القادمة من بلدان المعسكر الاشتراكي السابق ومن بلدان شرق آسيا، حيث يجري توجيهها باتجاه الغرب، والغرب الأقصى، وباتجاه الجنوب، والجنوب الأدنى!

غير أن نشرة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، التي صدرت مؤخراً وتضمنت هذه الأخبار، لم ينقل عنها ما يتعلق بتجارة المخدرات التي هي الركن الأساسي من أركان الجريمة، لأن الإعلام المسيطر عليه عموماً من قبل المجرمين يتعمد تضليل الرأي العام وتحييده وتعطيل فعاليته في مواجهة مثل هذه القضايا الخطيرة على حياته، واستكمالاً لما أوردناه في مقالة سابقة نتابع فنقول أن عهد جورج بوش الأب، الذي تلا عهد رونالد ريغان، أمعن في بلورة النظام الدولي النيوليبرالي القائم بالفعل على قطاعات الجريمة بمعناها العادي، التي ارتقت قياداتها إلى مستوى القيادات السياسية الحكومية!

***

لقد تفجرت في أوائل عهد الرئيس جورج بوش الأب، خليفة ريغان، أزمة دولة بنما التي انتهت بأسر رئيسها عمانوئيل نورييغا، وبنقله مخفوراً إلى الولايات المتحدة وإيداعه أحد سجونها، وإسدال ستائر سميكة من التجاهل لقضيته والتكتم على مصيره! لقد اتهم نورييغا من قبل إدارة بوش الأب بالتلاعب بالانتخابات الديمقراطية في بلده، واتهم أيضاً بالاتجار بالمخدرات وبتوظيف أموالها في المعركة الانتخابية! غير أن بوش تعرض بدوره لتهمة الاتجار بالمخدرات، أثناء الانتخابات الرئاسية الأميركية، على لسان منافسه الديمقراطي دوكاكيس! وتجدر الإشارة إلى أن نورييغا كان صديقاً حميماً لبوش الأب منذ مطلع الثمانينات، حيث كان بوش مديراً لوكالة المخابرات المركزية ثم نائباً للرئيس، وكان نورييغا أيضاً مديراً للمخابرات البنمية، وله القول الفصل في السياسات العليا لبلاده، فهل يعقل أن بوش الأب اكتشف حقيقة صديقه نورييغا متأخراً بعد أن أصبح رئيساً للولايات المتحدة، أم أن هناك أسباباً أخرى لموقفه من صديقه القديم؟

لقد عبّر نورييغا أثناء الأزمة، قبل احتلال بلاده واعتقاله وإبادة أنصاره، عن انزعاجه من المعاملة المفاجئة التي يعامله بها صديقه القديم، وخلال ردود فعله العنيفة أشار إلى ما يشبه الخيانة للصداقة والمصالح المشتركة! وجدير بالذكر أن بنما هي مجرد قاعدة أميركية، ولا بد أن صلة الرجلين ببعضهما كانت قديمة ووثيقة، فهل اكتشف بوش الأب فجأة نقائص وعيوب زميله القديم، تاجر المخدرات وصاحب مئات ملايين الدولارات القذرة؟

ليست بنما سوى جزءاً من كولومبيا فصله الأميركيون لضمان سيطرتهم على حلقة الوصل المائية الصناعية بين المحيطين، وليست كولومبيا المجاورة سوى حقلاً دولياً للمخدرات، ربما يعادل حقول النفط من حيث عائداته الأسطورية، وتدور في كولومبيا طوال الوقت حرب ضروس واسعة النطاق، تأخذ شكل حرب أهلية، كما لو أنها صراع اجتماعي طبقي رهيب بين الأيدي العاملة في حقول المخدرات وبين أسيادها من

كبار التجار المهيمنين على حقول الإنتاج وأسواق الاستهلاك، وإنه ليبدو كما لو أن العمليات الحربية تهدف إلى إخضاع عمال المخدرات الفقراء المقهورين لصالح كبار الأثرياء، الذين يحظون بدعم إدارات النظام الدولي، بدعم رؤساء أجهزة المخابرات، ونواب رؤساء الدول، بل رؤساء الدول أيضاً! ولعل هدف هذه الحرب المفتوحة هو ضبط أسواق المخدرات والسيطرة على حقولها، وليس حرق المخدرات واستئصال جذورها، مثلما حرب النفط هدفها ضبط أسواقه والسيطرة على منابعه، وليس حرق النفط!

***

في عهد الرئيس جورج بوش الأب، وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية، قال جيري كومورِوس نائب مدير غرفة مكافحة المخدرات التشيكية ما يلي: "يمكننا القول أن جمهورية التشيك تحولت من بلد عبور للمخدرات إلى مركز إقليمي لتوزيعها، حيث صار العرض يفوق الطلب، وقد اختارت العصابات جمهورية التشيك لفتح فرعٍ شمالي لطريق البلقان، لأن الحربِ المستمرة في يوغوسلافيا جعلت تهريب المخدرات من هناك مستحيلاً، وهذه العصابات مسلحة تسليحاً جيداً، وتتكون من محترفين، ومن منظور رجل الشرطة يمكنني القول أن درجة الخطر ارتفعت إلى نسبة ١٠٠٠٪، حيث الغرام الواحد من الهيروين يباع في حانة "فورمانكا" وسط براغ بمبلغ ١٠٠٠ كراون، أي ٣٥ دولاراً، بينما يباع في فيينا عاصمة النمسا، على بعد ٣١٠ كيلو مترات فقط، بمبلغ ١٢٠٠ شلن، أي ١١٠ دولارات"! وهكذا نفهم من أقوال هذا المسؤول التشيكي أن الحياة في البلد المحرر من الاشتراكية أصبحت أفضلٍ بالمعايير الرأسمالية الليبرالية، أفضل من الحياة حتى في النمسا الرِأسمالية الليبرالية المزدهرة أصلاً، بدليل فارق سعر الهيرويين لصالح الشعب التشيكي الذي أصبح حراً!

منذ عام ١٩٩٤ بدا كأنما نبؤة المستشارِ الألماني هلموت كول، التي أعلنها قبل عامين، قد بدأت تتحقق حيث إحدى عشرة دولة أوروبية صارت طرفاً في سوق المخدرات وتجارتها، أي أن العصابات صارت شريكة في السلطات، وقد تذرعت الحكومات الأوروبية لتبرير إجراءاتها برفع الحظر عن استهلاك المخدرات بقضية "الحرِية الشخصية" وبأن الفرد حر في استهلاك ما يشاء مادام اختار ذلك حتى وإن كان ما يتعاطاه ضاراً! لكن هذه الذرائع لا تصمد أمام ما عرضه المستشار كول عن الهدف الرئيس للمافيات، وهو السيطرة على السلطة السياسية والاقتصادية، كما أنها ليست كافية لحجب الأنظار عن دور الأميركيين في إطلاق الليبرالية المتوحشة التي تقدس النجاح والثراء ولو تحقق بأحط السبل الإجرامية!

***

لقد انتشرت صناعة المخدرات عالمياً بسرعة هائلة انطلاقاً من العهد الريغاني/التاتشري، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، ففي أوروبا الغربية كانت بلجيكا وهولندا وألمانيا سباقة في هذا الميدان، وكانت على رأس الدول التي رعت هذه الصناعة وأسواقها في وقت مبكر، وجاءت بوليفيا كرائدة في مقدمة بلدان أميركا اللاتينية، وفي آسيا كانت تايلاند وبرز لبنان، وقد دخلت هذه الصناعة الفظيعة في صلب نشاطات الشركات الدولية المتعددة الجنسيات، ابتداءً بإنتاجها وانتهاء بتسويقه، حيث انعدمت الحدود الوطنية والقومية لصالح النيوليبرالية، وحيث تداخل ما هو رسمي في ما هو غير رسمي، بل أصبح بالإمكان القول أن هذه التجارة حظيت بالاهتمام والرعاية على صعيد أعلى مراكز السياسة الدولية، فكأنما هي أهم ميادين التطبيق العملي لليبرالية الجدية التي أطلقها العهد الريغاني/التاتشري!

خصخصة العمليات الحربية القذرة في العراق!

في حمأة الحرب الضارية التي تدور رحاها في العراق، وقد مضى على الاحتلال أكثر من ثلاث سنوات بينما هي في تصاعد مستمر، ينسى البعض تلك الحقائق الثابتة التي ظهرت على مسرح الأحداث قبل نهاية العام الأول، وأبرزها زجّ الوحدات السرية الأميركية والإسرائيلية في الميدان، إضافة إلى التعاقد مع عشرات الشركات العسكرية الأمنية الخاصة، شركات المرتزقة من مختلف الجنسيات، بهدف خصخصة الحرب وجني ثمارها الخرافية من دون تحمّل نفقاتها وتبعاتها! غير أن الإدارة الأميركية لم تنجح في جميع محاولاتها لتحقيق ذلك بفضل وحدة الشعب العراقي ووعيه، فركزت في العام الأخير خاصة على محاولة جعل الحرب طائفية، عراقية/ عراقية! وبمساعدة هائلة من أجهزة الإعلام المتواطئة، الناطقة بجميع الألسن، يبدو هذا الهدف الأميركي/ الإسرائيلي، هدف إشعال حرب طائفية شاملة، كأنما هو دخل طور التحقق فعلاً، غير أن قراءة متأنية لبعض فصول المحاولات الأميركية لاختراق المقاومة العراقية وتصفيتها، ولإخضاع الشعب العراقي واستعباده، تؤكد لنا أن المحاولة الحالية لإشعال حرب طائفية شاملة سوف يكون مصيرها الفشل مثل غيرها، ولن يمرّ زمن طويل قبل أن تتكشف خفاياها، وتفتضح أدواتها، وتنقلب على أصحابها وبالاً وخذلاناً.

خصخصة الحروب في العالم!

لقد أعدت دوائر وزارة الخارجية الأميركية، منذ عام ٢٠٠٤، وثيقة عنوانها (الشركات الأمنية التي تمارس أعمالها في العراق) تضمنت جدولاً بأسماء الشركات العسكرية الخاصة المتعاقد معها، والتي زاد عددها عن خمس وعشرين، ضمت في حينه حوالي عشرين ألف مرتزق، وقد لجأت الإدارة الأميركية إلى هذا الأسلوب بعد ثبوت عجز قواتها النظامية الضخمة عن تحقيق السيطرة على العراقيين وإرغامهم على الاستسلام والانصياع، فكانت تلك العقود شكلاً من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ميادين الحرب أيضاً، حيث جرى تلزيم الخدمات حتى داخل معسكرات القوات المسلحة الأميركية كصورة متقدمة من صور المقاولات، وفي الوقت نفسه أريد لتلك الخطوات أن تكون أول تطبيق للمناهج الأميركية الرسمية الجديدة المتفقة مع سياسات الخصخصة الليبرالية التي يتطلع الأميركيون إلى إشاعتها في العالم أجمع!

إن التوجه نحو الخصخصة في العمليات العسكرية الأميركية لم يبدأ مع احتلال العراق، ففي عام ٢٠٠٢ أعلن الجيش الأميركي أن ما يزيد على ٢٠٠ ألف وظيفة عسكرية سوف يجري تلزيمها للقطاع الخاص في إطار المرحلة الثالثة من عمليات الخصخصة، وقد تعرض ذلك الإعلان لانتقادات شديدة من قبل بعض الخبراء الأميركيين الذين رأوا أن هذا التوجه لن يحقق الغاية المرجوّة منه، ولن ينتج بالضرورة فعالية أكبر للعمليات العسكرية الأميركية!

الخصخصة الحربية وحقوق الإنسان!

لقد صدر في واشنطن، عام ٢٠٠٠، تقرير عن الجامعة الوطنية للدفاع جاء فيه أنه من الممكن

للخصخصة الحربية أن تكون أقل كلفة من التدخل العسكري النظامي، لكنها قد تفسد نوعية النتائج المتوخاة وتنال من احترام حقوق الإنسان! وفي عام ٢٠٠٤ صرّح كينيث روس، المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان، أن وزارة الحرب الأميركية، إذا كانت تنوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص لتنفيذ مهمات عسكرية أو استخباراتية، فيتوجب عليها التأكد من أنهم سوف يخضعون لبعض القيود وأشكال الرقابة القانونية، لأن السماح لهؤلاء بالعمل في فراغ قضائي سيشجعهم على التجاوزات! غير أن الخيار السياسي الاستراتيجي الأميركي في العراق، وما ترتب عليه من فشل ونكسات، جعل تلزيم العمليات الحربية القذرة لشركات المرتزقة أمراً أشدّ ضرورة، وجعل تشكيلات المرتزقة تندمج في إطار السياسات العسكرية الجديدة، وتنخرط في المعارك الميدانية!

لقد أوكلت مهمة حماية المواقع الحساسة في العراق المحتل إلى الشركات الخاصة من دون أن تكون هناك مراقبة عليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر أعلنت الحكومة الأميركية، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، أن شركة (إيرينز إيراك ليمتد) الخاصة سوف تتولى إعداد آلاف العراقيين من أجل حماية المنشآت النفطية! وسرعان ما أدى نشاط الشركات الخاصة إلى مزيد من اضطراب أوضاع العراق، وهذا الاضطراب كان في بعض وجوهه مقصوداً ومطلوباً، حيث شكّل سوقاً واسعة مربحة جعلت أجور المرتزق الواحد تصل أحياناً إلى ألف دولار في اليوم الواحد، فبدأ ميدان الحرب المخصخصة في العراق يستقطب المرتزقة من مختلف أنحاء أوروبا، من العسكريين المتقاعدين، وصار أمن الموظفين الأميركيين والبريطانيين في العراق من اختصاص المرتزقة، فكشفت الحالة العراقية عن أن المرتزقة سوف يشغلون الوظائف الأساسية كي تتفرغ القوات الأميركية النظامية لممارسة دورها الإقليمي والعالمي، فكان توسع أعمال الارتزاق الاستثمارية الغربية في العراق محصّلة لتلك التوجهات السياسية المنفلتة التي تعتمدها إدارة بوش في سعيها لتحقيق أشكال جديدة من التدخل الاستعماري المخصخص!

بول بريمر وقرارات الخصخصة!

إن عدداً كبيراً من الدبلوماسيين الأميركيين والبريطانيين لا يرى في خصخصة الحروب أمراً يثير القلق، بل على العكس، ففي أيار/ مايو ٢٠٠٤ أكّد أحد المسؤولين الكبار في قوات التحالف، خلال مؤتمر عقد في باريس، أن عملية انتشار الشركات العسكرية الخاصة هو وضع سليم، ويمكن تكراره إذا ما أدى في النهاية إلى تحقيق النجاح في العراق! وكان بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي السابق في العراق، قد قرّر عدم إخضاع قطاع الأمن الخاص، أي شركات المرتزقة، للتشريعات العراقية المستحدثة، ومنع أية رقابة على هذا القطاع من جانب العراقيين! وليس من ريب في أن ما يشهده العراق مؤخراً من أحداث مروّعة، خاصة تلك التفجيرات التي تطال الأبرياء في المساجد والكنائس والأسواق، يشير إلى تلك الشركات الخاصة التي تضم عشرات الألوف من المرتزقة الأجانب، والتي تشكل صناعة الجثث إحدى أسواقها التجارية الرئيسة الفاحشة الأرباح!

ولكن، إلى أين ستقود هذه السياسات المنفلتة الولايات المتحدة ونظامها الاحتكاري العالمي؟ أعتقد أن الإجابة ليست صعبة!

زمام التاريخ لم يعد في قبضة الأميركيين

في آخر تصريحاته وأكثرها وضوحاً واقتراباً من الوقائع الحقيقية الراهنة أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش أن إدارته لم تربح الحرب في العراق ولم تخسرها! وهذا يعني أنه في وضعية الخاسر حتى الآن، ولا يغيّر في هذه الحقيقة إصراره بأن تحقيق الربح لا يزال متاحاً وممكناً، وإشارته إلى ما سوف يقدم عليه في العام ٢٠٠٧ من إجراءات سياسية وعسكرية يفترض أنها ستمكنه من تحقيق النصر النهائي، الذي سوف يجعل العراق ديمقراطياً وحليفاً قوياً للولايات المتحدة!

غير أن أغرب ما جاء في حديث الرئيس الأميركي (٢٠٠٦/١٢/٢٠) قوله بأن معظم العنف في العراق يتركز على مسافة ٤٨ كيلومتراً حول بغداد وفي محافظة الأنبار! وقوله في الحديث نفسه أنه يريد من أعدائه أن يفهموا أن المهمة صعبة لكنهم لا يستطيعون إخراجه من الشرق الأوسط ولا يمكنهم ترهيب الولايات المتحدة! إن التناقض في أقواله يبدو جلياً ويستدعي الدهشة، فهل يعقل أن صراعاً يدور على أرض طولها ٤٨ كيلومتراً فقط، تكاد تقتصر على محافظة عراقية واحدة، كافية لترهيب الولايات المتحدة وزعزعة مكانتها الدولية؟ ثم إن الرئيس الأميركي ألح كثيراً في معظم خطاباته على المهمة الرسولية لحربه: الإطاحة بالاستبداد وتحقيق الحرية لشعب العراقي ومطاردة الإرهابيين واجتثاثهم! ولكنه أشار في حديثه هذا إلى أنه يحارب للحفاظ على وجوده في الشرق الأوسط، فهل يتوقف هذا الوجود على نتائج معركته في محافظة الأنبار، وعلى مصير الحكومة اللبنانية؟!

العرب يهاجمون لاسترداد أوطانهم!

في الواقع، لقد اضطربت أوضاع الإدارة الأميركية إلى الحد الذي يجعل رئيسها يتخبط في أقواله، ويفصح عما لا يجوز الإفصاح عنه رسمياً، فقد أوضح بجلاء أنه موجود في الشرق الأوسط قبل احتلال العراق، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولولا أنه يعتبر هذه المنطقة من ممتلكاته لما قال أن أعداءه لن يستطيعوا إخراجه منها، والأعداء الذين قصدهم بقوله هم أهل المنطقة بالذات، وإن هو اختصرهم بأهالي محافظة الأنبار العراقية وبمعارضي الحكومة اللبنانية، من باب الاستخفاف بحجمهم وقوتهم! وهكذا فإن الرئيس يعرض الأمور على النحو الواقعي التالي: إن الولايات المتحدة ليست في وضعية هجوم، بل في وضعية دفاع عن منطقة الشرق الأوسط المتواجدة فيها منذ عشرات السنين، والتي تخصها وحدها ولا تخص أصحابها، وبالمقابل فإن المسلحين، أو الإرهابيين، أو المقاومين، سمّهم ما شئت، ليسوا في وضعية الدفاع بل هم في وضعية الهجوم لانتزاع بلادهم من قبضة الولايات المتحدة، بل لاستردادها! في الحقيقة ذلك هو الوضع بالضبط، كما وصفه الرئيس بوش بالضبط، وليس من ريب في أن النيل من هيبة الولايات المتحدة في المنطقة العربية، أي ترهيبها كما عبّر الرئيس بوش، سوف ينال من هيبتها في جميع البلدان والقارات، كذلك لا ريب في أن زعزعة سيطرتها على هذه المنطقة سوف يعني زعزعة نفوذها وهيمنتها في جميع أنحاء العالم، وهو ما بدأت مظاهره تبرز في أكثر من عاصمة كبيرة وصغيرة، في أميركا الجنوبية وفي آسيا، في كاراكاس وفي بكين!

المنطقة محكومة بشروط الحرب!

بالطبع، لا تنحصر قضية الصراع اليوم في ما يقوله الرئيس الأميركي وما يفعله، فزمام التاريخ لم يعد في قبضة الأميركيين، ولعل هذا الزمام أصبح حراً (بمعنى: فالتاً!) مؤقتاً ريثما تتمكن قوة جديرة من الإمساك به، ولا يستطيع أحد التكهن سلفاً بهوية القوة المؤهلة للإمساك بزمام التاريخ ومساعدة البشرية على الخلاص من قوى الماضي النفطية الحربية الظلامية، التي فقدت كل ضرورة وصارت معوّقة ومدمّرة للعالم أجمع، وهي القوى التي يمثلها الرئيس بوش أدق تمثيل، لكننا نستحق التفكير بدور فعّال لأمتنا في عملية الخلاص المنشودة، طالما أننا نتعرض للثقل الأعظم وللاضطهاد الأشد، وللحروب الأفظع التي تدور على أراضينا، وطالما أن الرئيس بوش يعترف بوضوح تام أننا نهدّد هيمنته الدولية وأنه يخوض ضدّنا حرب دفاع عن وجوده في بلادنا!

غير أن المؤسف بل المؤلم هو رؤية البون الشاسع بين هذه الحقائق الميدانية بمختلف أبعادها، التي أفصح عنها الرئيس بوش بوضوح تام في لحظة اضطراب، وبين خطاب وأداء بعض قادتنا ومفكرينا الذين يصرون على استبعاد الجانب الأساسي من المسألة وهو البعد الخارجي، بل يسخرون ممن يشير إلى هذا البعد ويلصقون به تهمة عقلية المؤامرة!

يقول الدكتور أنور عبد الملك في حديث له نشر مؤخراً أن السياسة الخارجية كانت تلعب دوراً مهماً في الحركة السياسية لأن مصر كانت بلداً محتلاً، وأن هذه المنطقة لا تزال بؤرة للصراع بين حركات التحرر وبين الدول المتسلطة على البترول، فهي منطقة للحرب وليست منطقة للسلام، وهي - بناء على ذلك - لا تشبه منطقة جنوب شرق آسيا ولا منطقة جنوب أفريقيا ولا دول أميركا اللاتينية! ويشرح الدكتور عبد الملك كيف بدأ الاهتمام بالبعد الخارجي لمأساة المنطقة يتراجع منذ عام ١٩٧٨، حيث معاهدة كامب ديفيد ضربت الاقتصاد المصري، وعاماً بعد عام أصبح الاهتمام الأول للناس هو لقمة العيش!

قوة جديرة بزمام التاريخ!

لكن الأمم تحث الخطى على طريق الخلاص، فها هي منظمة شنغهاي، مثلاً، التي تضم الصين وروسيا وأربع دول من آسيا الوسطى أهمها كازاخستان، تسعى لإقامة منطقة كبرى من التعاون الاقتصادي والأمني السلمي استناداً إلى أهداف هي نفسها أهداف مؤتمر باندونغ في خمسينات القرن الماضي، وها هي مراكز البحث وقيادة والمخابرات الأميركية تنظر اليوم إلى هذه المنظمة باعتبارها أكبر تحالف دولي، لا يعادل الحلف الأطلسي سوى ثلثه فقط، يمتدّ على نحو ثلثي المساحة الكلية لآسيا وأفريقيا ويضم نصف سكان العالم! يقول الدكتور عبد الملك أنه تحالف يمتد نحو بلادنا، ويملك ترسانة هائلة من الطاقات الاقتصادية والمالية والبشرية. ونضيف نحن أنه قوة قابلة للنهوض الحر المستقل، وجديرة بالإمساك بزمام التاريخ، وأنه في نهوضه يستفيد حتماً من جبهاتنا المقاومة الصامدة، وهو ما تؤكده تصريحات بوش، الأمر الذي يعني أن أمتنا يجب أن تكون شريكاً مرموقاً في هكذا تحالفات وفي هكذا نهوض.

ظاهرتان جديدتان في ميزان القوى الدولي

من أجل فرض نفوذها وإحكام سيطرتها على العالم أجمع، تعتمد الإدارة الأميركية على قوتها العسكرية الجبارة التي لا تضاهى من حيث عدتها وعتادها وحجمها وسعة انتشارها، وأيضاً تعتمد على كتلتها الاقتصادية العملاقة التي تبدو قادرة على ابتلاع أية كتلة اقتصادية أخرى وهضمها وتمثّلها، حتى أنها تعتقد بقدرتها على احتواء النمو الاقتصادي الصيني العظيم، وضبطه في الحدود التي تتفق مع مصالحها، استناداً إلى قوتها العسكرية ونفوذها السياسي، وقد ترتب على ذلك أن كثيراً من الحكومات والأحزاب في العالم قد عدّلت برامجها بما لا يتناقض أو بما يتفق مع حقيقة الهيمنة الأميركية الصهيونية العالمية، غير القابلة للمانعة أو الاعتراض أو المواجهة!

غير أن التطورات النوعية المستجدة التي يشهدها العالم منذ الأمس القريب، خاصة بعد احتلال العراق، بدأت تتكشف عن معايير مختلفة للقوة والضعف لا علاقة لها بالحجم، سواء على الصعيد العسكري أم على الصعيد الاقتصادي، حيث ظاهرة التشكيلات الصغيرة العسكرية والاقتصادية، التشكيلات التي لا تعدّ ولا تحصى، برزت مؤخراً على الصعيدين، وفرضت وجودها وإرادتها في الساحة الدولية غير آبهة للقوة العسكرية الأميركية الجبارة ولا للكتلة الاقتصادية الأميركية العملاقة، مثل أسراب النحل المنظمة النشيطة، المنتجة والمحاربة، التي لا يعيقها عملاق ينطح برأسه الغيوم، بل هي تستطيع تعطيل إرادته وتبديد فعاليته بجعلها عشوائية!

القطار يتعطل في بغداد!

لقد شهد العالم في عقد الثمانينات الماضي تلك الردّة الريغانية/ التاتشرية إلى الليبرالية البدائية المتوحشة التي تعتمد قانون الغاب وحق البقاء للأقوى، وفي ذلك العهد دشّن الأميركيون إستراتيجية حرب النجوم التي أنهكت الاتحاد السوفييتي، وساهمت في دفعه إلى الانهيار، فانتهت بذلك حقبة الثنائية القطبية، وتفرّدت الولايات المتحدة باحتلال المركز الدولي الأول، لتتحول إدارتها بسرعة إلى ديكتاتورية باغية تعتقد أن العالم أجمع سوف يبقى خاضعاً لها تماماً على مدى القرن الحادي والعشرين!

في عقد التسعينات انطلق خلفاء ريغان وتاتشر يضعون الخطط التي تقرر مصير الأمم جميعها بالصورة التي تتفق مع مصالحهم، وكانت بغداد المحطة الأولى التي سيتوقف فيها قطارهم الحربي لبعض الوقت، فيخضعها ثم ينطلق إلى غيرها من محطات تنتشر ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، غير أن القطار تعطل في المحطة الأولى العراقية (كما يقول الدكتور محمود جبريل) من دون أن يظهر ما يدلّ على أنه سوف يصبح قادراً على مواصلة رحلته في وقت قريب، فقد فوجئت القوة الأميركية الضخمة الجبارة بالمقاومة العراقية تملأ الميدان منذ أيام الاحتلال الأولى، وبأنها تتألف من مجموعات لا حصر لها ولا عدّ، كل واحدة منها تضم ما لا يزيد على خمسة أشخاص يصنعون عبواتهم الناسفة بأنفسهم، وينفّذون عملياتهم القتالية بأنفسهم، لتجد القوة الأميركية نفسها عاجزة عن الحسم أمام هذه المجموعات الصغيرة، المتصلة ببعضها والمنفصلة عن بعضها في آن، الشديدة الفعالية في الميدان،

والتي لا ينفع معها إبادة أي عدد منها، فهي أكثر من أن يحاط بها وأن يقضى عليها، بل هي في تكاثر مستمر، بدليل أن الأميركيين رصدوا لقتالها ١٣٠ مليون دولار في العامين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، أما اليوم فقد رصدوا لقتالها ثلاثة مليارات دولار، إضافة إلى استعانتهم بأخطر عصابات القتلة الأجانب والمحليين كي تشغلها عن مهاجمة جنودهم النظاميين الذين يتألف منهم جيشهم الحديث العملاق!

الظاهرة الحربية والظاهرة الاقتصادية!

إن المأزق الذي وقع فيه الأميركيون في العراق يشكل ظاهرة حربية تاريخية جديدة بكل معنى الكلمة، حيث القوات الأميركية النظامية، الضخمة، الثقيلة، المسلحة بأحدث وأعجب ما أنتجته مصانع الأسلحة حتى يومنا هذا، تقف عاجزة مذهولة أمام هجمات تلك المجموعات العراقية المقاتلة، التي لا تعدّ ولا تحصى باعتراف الأميركيين أنفسهم! وهكذا تكون الحياة قد وازنت قواها من جديد، ومكنت الضعيف مادياً من التقابل بنجاح مع القوي مادياً، فخيبّت بذلك أمل الأميركيين بالانفراد بحكم العالم، بل فتحت الباب على مصاريعه لاحتمالات ما كانت لتخطر قبل سنوات قليلة ببالهم وببال المستسلمين لهيمنتهم، وسرعان ما بدأت آثار المأزق الأميركي في العراق تظهر في الميدان الاقتصادي الدولي، ليس في تململ مجموعة دول آسيان وتمرّد مجموعة دول أميركا اللاتينية فحسب، بل في ظاهرة الورشات الإنتاجية الصغيرة التي بدورها لا تعدّ ولا تحصى، والتي اجتاحت العالم عموماً في السنوات القليلة الأخيرة، من أقصاه إلى أقصاه، متخطية الكتلة الاقتصادية الأميركية العملاقة، وسابقة إياها إلى الأسواق الدولية!

يقول الدكتور محمود جبريل أن كل واحدة من هذه الورشات الإنتاجية تتألف من أشخاص لا يزيد عددهم على العشرين، وأنها أصبحت متفوقة في ميدان الصادرات على المؤسسات الضخمة التي تضم الآلاف وعشرات الآلاف، حيث ٨٢٪ من صادرات الصين مثلاً تنهض على عاتق هذه الورشات الصغيرة التي لا تعدّ ولا تحصى، والتي يوجد مثلها الكثير في عدد كبير من دول العالم، حتى في الولايات المتحدة الأميركية، وإنها لظاهرة اقتصادية عالمية، تاريخية وجديدة بكل معنى الكلمة، تقف أمامها التروستات والكارتيلات الاحتكارية الهائلة حائرة مضطربة، مثلما تقف القوات العسكرية الأميركية أمام المجموعات العراقية الصغيرة المقاتلة، التي لا تعدّ ولا تحصى، حائرة مضطربة!

خلاصة القول هي أن العالم يجتاز حقاً المسافة القاحلة التي تفصل بين عصرين تاريخيين، بدليل ظاهرة المجموعات المقاتلة العراقية التي لا تعدّ ولا تحصى، التي أربكت وجمّدت أضخم وأعظم قوة عسكرية في التاريخ البشري، وبدليل ظاهرة المجموعات الإنتاجية التي لا تعدّ و لا تحصى بدورها، والتي سبقت الاحتكارات العملاقة إلى الأسواق وخلفتها وراءها حائرة مضطربة، أما عن الولايات المتحدة فإن البيريسترويكا الخاصة بها تبدو قادمة لا محالة!

فلسطين والعراق والتقاطع الأميركي الإسرائيلي

تشهد الولايات المتحدة في هذه الأيام ظهور أصوات شجاعة تخوض علناً في المحرّمات التي لا يجوز مجرّد التلميح إليها ولو في حديث خاص، وفي مقدمتها ما يتعلق باللوبي الصهيوني، فقد نشر أستاذان كبيران من جامعة هارفارد وجامعة شيكاغو بحثاً تناول تأثير اللوبي اليهودي في سياسات الولايات المتحدة، فعرض الباحثان في ثمانين صفحة أن اللوبي المساند للكيان الصهيوني يسيطر على واشنطن بآلية لا كوابح لها، وأنه يثير الذعر في قلوب جميع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، وأن البيت الأبيض خاضع له، وكذلك جميع وسائل الإعلام الأميركية المهمة والجامعات، وقد أحدث البحث عاصفة هوجاء، وبالطبع اتهم الباحثان كالعادة بمعاداة السامية، وبإعادة إحياء بروتوكولات حكماء صهيون وغيرها، غير أن المفكر الأميركي (اليهودي) النزيه نعوم تشومسكي اعترض على استنتاجات الباحثين (ستيفن فولت وجون مرسهايمر) وليس على الوقائع الثبوتية التي تضمنها بحثهما، فاللوبي اليهودي، من وجهة نظر تشومسكي، لا يبلور السياسة الأميركية بل يجسّد مصلحة أصحاب رأس المال والنفوذ في الولايات المتحدة، الذين يقفون وراء السياسة الامبريالية الأميركية ويستغلون الكيان الصهيوني لتحقيق أهدافهم!

لقد علّق الإسرائيلي المعارض المناضل من أجل السلام يوري أفنيري على الجدل الدائر في الولايات المتحدة، بين من يقول بسيطرة اللوبي اليهودي على السياسة الأميركية لصالح الكيان الصهيوني وبين من يقول بأن اللوبي والكيان الصهيوني في خدمة أصحاب المال والنفوذ الأميركيين، فلخص الجدل بكلمات بسيطة صاغها على شكل تساؤل: هل الكلب يلوّح بالذيل، أم الذيل يلوّح بالكلب؟! وانتهى إلى القول بأن التكافل الأميركي الإسرائيلي هو ظاهرة مميزة ومعقّدة جداً، بحيث لا يمكننا وصفها بأنها مجرّد مؤامرة. إن الكلب يلوّح بالذيل، وإن الذيل يلوّح بالكلب، أي أن كلاً منهما يلوّح بالآخر!

***

ولتوضيح استنتاجه، عرض أفنيري حالة العراق كمثال، فقد تضرعت الحكومة الإسرائيلية كي تجتاح الولايات المتحدة العراق الذي يمثل بالنسبة إليها تهديداً استراتيجياً، وتحققت رغبتها بفضل المحافظين الجدد، وجميعهم تقريباً يهود صهاينة يتمتعون بتأثير هائل على البيت الأبيض، وهكذا تبدو الحالة واضحة: اللوبي الإسرائيلي دفع بالولايات المتحدة إلى الحرب ضدّ العراق، والكيان الصهيوني هو المستفيد الوحيد من هذه الحرب، وبالتالي إذا ما انتهت الحرب بكارثة تحل بالولايات المتحدة فإن اللوم سيقع على الإسرائيليين! هاهنا يتساءل أفنيري: ولكن ماذا عن النوايا الأميركية في السيطرة على موارد النفط الهامة في العالم، وبالتالي السيطرة على الاقتصاد الدولي؟ وماذا عن الرغبة الأميركية في إقامة فيلق خاص في العراق، ينهض في قلب العالم العربي، ويرابط عند آبار النفط العراقية، ما بين حقول النفط السعودية، وحقول النفط الإيرانية، وحقول نفط بحر قزوين؟ وماذا عن التأثير الهائل لشركات النفط على عائلة بوش؟ وماذا بشأن الشركات العالمية العملاقة، وأبرز عملائها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، وهي الشركات التي تراودها أحلام جني مئات المليارات من وراء العملية

المسماة "إعادة إعمار العراق"؟

يقول أفنيري أن العبرة المستخلصة من قضية العراق هي أن العلاقة الأميركية/ الإسرائيلية تبلغ ذروتها عندما تتقاطع وتمتزج مصالحهما كوحدة واحدة، بغض النظر عما إذا كان ذلك سيستمر لأمد بعيد أم لا، فالولايات المتحدة تستخدم الكيان الصهيوني لإحكام سيطرتها على "الشرق الأوسط" والكيان الصهيوني يستخدم الولايات المتحدة لإحكام سيطرته على فلسطين، ولكن، عندما يقع حدث شاذ، مثل فضيحة بولارد، أو بيع طائرة استخباراتية للصين، تبرز فجوة بين مصالح الطرفين، وفي حالة كهذه يمكن لواشنطن توجيه صفعة رنانة مؤلمة للإسرائيليين!

***

إن العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني – حسبما شرح أفنيري – فريدة من نوعها، ويبدو أنه لم يسبق مثيل لها في التاريخ، ومن غير الممكن تفسير هذه الظاهرة بالمصالح الاقتصادية فقط، بل يجب الاعتراف بوجود بعد "روحاني" أيضاً، فليس محض صدفة أن يخترع المتطرفون المسيحيون الأميركيون فكرة الصهيونية قبل أن تراود هرتزل في أحلامه، واليوم يبدو اللوبي الإنجيلي في واشنطن مهماً بمقدار أهمية اللوبي اليهودي، وحسب رأي اللوبي الإنجيلي يتوجب على اليهود السيطرة على "أرض إسرائيل" بهدف التمهيد للمجيء الثاني للمسيح، وعندها، من وجهة نظر الإنجيليين، سوف يعتنق يهود كثيرون الديانة المسيحية (الإنجيلية البروتستانتية تحديداً) أما البقية من اليهود وغير اليهود فسوف تتم إبادتهم في موقعة مجدّو!

يختم أفنيري بالقول أن ظاهرة العلاقة الفريدة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ترتكز على خيال يجمع بين أسطورتين قوميتين دينيتين: الأسطورة الأميركية والأسطورة الإسرائيلية! ففي كل منهما وصل الروّاد الطلائعيون، الذين جرت ملاحقتهم في بلدانهم الأصلية على خلفية دياناتهم، إلى شواطئ أرض الميعاد، وكان عليهم مواجهة "المتوحشين" الذين خططوا لإبادتهم (سكان البلاد الأصليين) فأنقذوا أرض الميعاد من المتوحشين، وأنعشوا الصحراء، وأقاموا (بعون الله!) مجتمعاً مزدهراً، ديمقراطياً وأخلاقياً، لكن المجتمعين يعانيان ضمنياً من إنكار وإحساس بالذنب غير معترف بهما، في الولايات المتحدة بسبب إبادة الهنود الحمر وعار العبودية السوداء، وفي فلسطين بسبب طرد نصف الشعب الفلسطيني واستعباد نصفه الآخر، وللتخفيف من حدّة الإنكار والإحساس بالذنب، ومن باب طمأنة النفس، يتكهنون، في الولايات المتحدة وفي فلسطين المغتصبة، باستمرار الحرب الأبدية بين أبناء النور وأبناء الظلام!

في عام ١٩٩٦ تقرّرت تصفية الرئيس عرفات!

كان بنيامين نتانياهو قد أنهى مع عدد من زملائه فترة حضانة وإعداد دافئة، برعاية السيدة مادلين أولبرايت، عندما حلّ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وصار مؤهلاً لاحتلال منصب رفيع بين قادة المستوطنين الإباديين في فلسطين العربية المحتلة. لقد تكفلت أولبرايت، الشخصية الأميركية البارزة في إدارة الرئيس بيل كلينتون، بحضانة ذلك الفريق من اليهود الإسرائيليين مثلما تحتضن الأفعى بيوضها! ولم يكن شرطاً أن يكون أعضاء الفريق من المقيمين في فلسطين المحتلة، فالشرط هو أن يكونوا يهوداً صهاينة بغض النظر عن مكان إقامتهم الأصلي، في الولايات المتحدة أو استراليا أو غيرهما!كذلك لم يكن شرطاً أن ينتقلوا بعد نهاية حضانتهم للعمل في فلسطين المحتلة، بل يمكن أن يعملوا في أية سفارة أميركية وفي أية دولة! وأيضاً لم يكن شرطاً أن تعدّهم أولبريت لصالح الحزب الديمقراطي الحاكم الذي تعمل معه، بل من الطبيعي أن يعملوا تحت إدارة الحزب الجمهوري إذا اقتضت الظروف ذلك! وبالفعل، توجه بنيامين نتانياهو بعد تخرجه على أيدي أولبرايت إلى فلسطين المحتلة التي ليست مركز إقامته الرئيسي، وسرعان ما بدأ يستعد لاحتلال منصب رئيس وزراء الكيان الصهيوني!

في تلك الفترة، أواسط التسعينات، حين كان نتانياهو يستعد لاحتلال منصب رئيس الوزراء، بصفته من قادة اليمين الإسرائيلي وأحد شخصيات تكتل الليكود، كانت الإدارة الأميركية، وفي جملتها حاضنته أولبرايت، إدارة ديمقراطية! وفي تلك الفترة نفسها كانت فرق التخطيط والدراسات الأميركية الجمهورية، اليمينية المتطرفة، تعدّ العدّة لإحداث تغييرات جذرية في الاستراتيجية الأميركية الداخلية والخارجية حال وصول الرئيس جورج بوش الإبن إلى الرئاسة، وقد باشرت هذه الفرق الجمهورية تنسيقها مع الإدارة الإسرائيلية، التي على رأسها بنيامين نتانياهو، من دون أن تظهر على الديمقراطيين الأميركيين وأولبرايت أية إشارة تدلّ على أن هناك خطأً في الحسابات، أو ما يشبه الخيانة من قبل نتانياهو للديمقراطيين الذين احتضنوه وأعدوه، الأمر الذي يعني، طبعاً، أن الولايات المتحدة محكومة بحزب واحد يتظاهر عبر الألاعيب الديمقراطية، وللضرورة التكتيكية، أنه حزبان!

السلام هو الانصياع التام!

كانت أهم فرق الدراسات والتخطيط الأميركية، التي تعدّ العدة لعهد بوش الابن، تتشكل أو تقاد من قبل يهود صهاينة. ومع أن تلك الفرق كانت تعدّ لاستراتيجية أميركية يمينية متطرفة فقد كان أهم قادتها من أصول يسارية «تروتسكية» من أمثال بول وولفوتيز وريتشارد بيرل! وقد أعدّ فريق بيرل الجزء من الاستراتيجية المتعلق بالدور الإسرائيلي في عملية التغيير الاستراتيجي الجذري التي ستعتمدها إدارة بوش، وأبلغها لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتانياهو، تلميذ السيدة الديمقراطية مادلين أولبرايت! يقول الجزء من الاستراتيجية المتعلق بدور الإسرائيليين، والذي أصبح جاهزاً منذ عام ١٩٩٦ وأبلغ به نتانياهو:» تؤكد الحكومة الإسرائيلية السابقة على مبدأ الأرض مقابل السلام (هذا المبدأ) الذي وضع «إسرائيل» في حالة تراجع ثقافي واقتصادي وسياسي ودبلوماسي وعسكري، وتستطيع

الحكومة الجديدة (حكومة نتانياهو) أن تقول أننا سعينا لأربع سنوات إلى السلام المرتكز على «شرق أوسط جديد» لكننا نحن الإسرائيليين لا نستطيع أداء دور الأبرياء في عالم ليس بريئاً! فالسلام يعتمد على طباع خصومنا وعلى سلوكهم، ونحن نعيش في محيط خطير، بين دول هشة ووسط منافسات عنيفة! إن مبادلة الأرض مقابل السلام لن تحقق السلام! وإن مطالبتنا بالأرض، التي علقنا عليها آمالنا منذ ألفي عام، هي مطالبة شرعية ونبيلة، فليس في مقدرتنا الخاصة، مهما قدّمنا من تنازلات، تحقيق السلام بشكل أحادي، ووحده خضوع العرب غير المشروط لحقوقنا، خصوصاً حقنا في الأرض، أي «السلام مقابل السلام»، هو الذي يشكل قاعدة صلبة للمستقبل! وتنبثق مطالبة الإسرائيليين بالسلام مقابل السلام من سعيهم لتحقيق مثلهم العليا، ومن تعطشهم لحقوق الإنسان، وهو التعطش المنصهر في هويتهم بفعل حلم عمره ألفان من الأعوام، للعيش بحرية على أرضهم الخاصة! وهذا الحلم هو الذي يلهم مفهوم السلام، ويعكس استمرارية القيم والتقاليد الغربية/ اليهودية! وهكذا فإن «إسرائيل» تستطيع – الآن – تبني المفاوضات، إنما كوسائل وليس كأهداف، وبما لا يتناقض مع مثلها العليا وإظهار ثباتها الوطني! وبالتالي نستطيع تحدّي الدول (العربية) البوليسية وإرغامها على الإذعان لاتفاقات (السلام مقابل السلام) وبالإصرار على معايير دنيا لمحاسبتها!

إن هذا الكلام لم يرد في دراسات وخطط لجان (إسرائيلية) بل في دراسات وخطط لجان أميركية، ينبغي على الإسرائيليين التقيّد بها سواء أكانوا تحت رعاية الأميركيين الديمقراطيين أم الأميركيين الجمهوريين! وبالإضافة إلى استعراض أوضاع الدول العربية والإسلامية، التي منها ما يعيق استراتيجية التغيير الجذري الأميركية، القادمة مع بوش الابن، ومنها ما يساعد على تحقيقها، فقد خصت الخطة الأميركية قضية «تغيير طبيعة العلاقات مع الفلسطينيين» بتركيز خاص، فأوصت (منذ عام ١٩٩٦) باعتماد أسلوب «المطاردة الحامية» ضدّ الفلسطينيين في جميع المناطق، وبأن هذا الأسلوب قابل للتبرير ويحظى بتعاطف الأميركيين، فالعنصر الأساسي للسلام في فلسطين (مثل غيرها) هو الانصياع الفلسطيني، ولذلك (قالت اللجنة الأميركية) يحق للإسرائيليين إغلاق «بيت الشرق» في القدس، ويمكن للإسرائيليين والأميركيين تشكيل لجنة مشتركة تراقب مدى انصياع الفلسطينيين، وما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تستجيب لمعايير الانصياع!

التوجه لتصفية الرئيس عرفات!

لقد تحدّثت خطة لجنة بيرل الأميركية بلسان الإسرائيليين ونيابة عنهم فقالت (منذ عام ١٩٩٦) أنه ليس على الإسرائيليين أية التزامات بموجب «اتفاقات أوسلو» إذا لم تقم منظمة التحرير بالتزاماتها (أي إذا لم تنجح في فرض الانصياع على شعبها!) وعندئذ تغدو محاوراً غير حقيقي! ولذلك فإن على الإسرائيليين السعي لإعداد بدائل من قاعدة سلطة عرفات ويملك (بلد عربي) أفكاراً حول هذا الموضوع! تقول الخطة الأميركية (التي هي اليوم موضع التنفيذ) أن على الإسرائيليين التفكير في بذل جهد خاص لمكافأة الأصدقاء (من العرب والمسلمين) ودعم حقوق الإنسان في البلاد العربية، وأنهم قد يجدون التعاون عند العديد من جيرانهم لإنهاء مشكلة عرفات!

وهكذا فقد تقررت تصفية الرئيس الراحل ياسر عرفات منذ العام ١٩٩٦ على الأقل، في نطاق الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي سوف تعتمدها إدارة بوش الابن بعد وصولها إلى الحكم، هذه الاستراتيجية التي حدّدت للإسرائيليين دوراً يتخطى دورهم التقليدي المعتاد، بإرباك الدول العربية وإنهاكها لصالح واشنطن، والتحول إلى إرغام الفلسطينيين والعرب والمسلمين عموماً على الانصياع،

ومن ثم احتوائهم كسكانٍ مناطق مدارة!

إن كل من يمتلك حدّاً أدنى من الإلمام بتاريخ السياسة الأميركية عبر جميع العهود لن يفاجأ باستراتيجية الإدارة الحالية، التغييرية الجذرية، حتى وإن لم يطلع على وثائق عام ١٩٩٦ التي تضمنت تفاصيلها، وليس ثمة شك في أن الرئيس الفلسطيني الراحل اطلع على ما تضمنته الاستراتيجية الجديدة، إضافة إلى إلمامه بتاريخ السياسة الأميركية، وبالتالي فإن خياراته الميدانية، ومنها خيار الانتفاضة الثانية، بأدائها المتطور، لم تكن خطأً كما يحاول البعض تصويرها، فهو أدرك عن معرفة عميقة أن الأمور بلغت حداً لا يمكن أن تنفعٍ معه سوى العمليات الميدانية (الفلسطينية والعربية والإسلامية) وأن احتمال تصفيته المقرّرة سلفاً ممكنة إلى حدّ كبير، وهذا ما حدث بالفعل، غير أن ما يجب أن يبقى وما لا يمكن تصفيته هو إرادة المقاومة بجميع أشكالها، خاصة المسلحة، وقد نجح استشهاده في تأكيد هذا الاتجاه.

كيف يقارن كيسنجر بين فيتنام والعراق؟

يعتقد عدد من المفكرين الأميركيين البارزين أن الدكتور هنري كيسنجر ليس جديراً بالمناصب الرفيعة التي تولاها في عقدي الستينات والسبعينات الماضيين، لا من حيث الكفاءة ولا من حيث الأمانة، فقد تولى منصب مستشار الأمن القومي ثم منصب وزير الخارجية على مدى فترة طويلة من الزمن تميّزت بمفاصل خطيرة في تاريخ الولايات المتحدة، وفي تاريخ العالم وبخاصة المنطقة العربية، وكان دوره سلبياً عموماً بحكم سطحيته التي غطاها بالجولات الاستعراضية (سياسة الخطوة خطوة) وبالتصريحات المنمقّة البراقة إنما الفارغة، وغطاها أيضاً بدعمٍ واسعِ النطاق من أجهزة الدعاية الصهيونية المتمكنة الواسعة الانتشار، والتي بفضلها غدا نجماً لامعاً في الفضاء العربي، خاصة بعد أن محضه الرئيس أنور السادات كامل مودته وثقته خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر وبعدها! ويعتقد أولئك المفكرون الأميركيون أن كيسنجر، الذي يتحدّر من أسرة يهودية ألمانية هاجرت إلى الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، كان ناجحاً حقاً في خدمة الشركات وأصحاب المال والأعمال، فبعد خروجه من الحياة الرسمية، التي تصرّف فيها دون أن يكون منتخباً أو جديراً، تفرّغ للوساطات والخدمات التي يغلب عليها طابع السمسرة بين الأميركيين وبعض دول جنوب شرق آسيا، خاصة اندونيسيا في عهد سوهارتو، فحقق لجماعته عائدات طائلة فعلاً، لكنه لم ينقطع كلياً عن الحياة السياسية، فهو يطلّ من حين لآخر مدلياً بآرائه التي يقبل عليها بعض السذّج في بلادنا كأنما هي آراء لا تقبل الجدل! وقد صرّح مؤخراً، مطمئناً الأميركيين، أن الحرب العراقية لن تكون حرباً فيتنامية أخرى، فيا له من استنتاج، حيث هي لن تكون كذلك بالطبع وهذا أمر بديهي، لكن كونها حرب من نوع آخر لا يعني أنها ليست مقلقة للأميركيين كما أراد كيسنجر أن يوحي!

المدنيّة العظيمة لا الجنس العظيم!

إن ما لا يريد أن يراه هنري كيسنجر وأمثاله من أعداء الإنسان هو مسألة التكامل في ثنايا التفوق، والتفوق في ثنايا التكامل، فثمة جهد إنساني أقل يحقق نتائج أكبر بينما هناك جهد أكبر يحقق نتائج أقل! وتعود مثل هذه المفارقة الظاهرية في أسبابها إلى عوامل ديمغرافية واقتصادية، فالثورة الصينية المعاصرة على الرغم من مساحة الصين الشاسعة وعدد سكانها الهائل، لم تحقق أثراً عالمياً في مستوى الأثر الذي أحدثته الثورة البورجوازية الفرنسية قبل حوالي قرنين من الزمن، رغم تفوق الجهد الصيني بما لا يقاس، لكن ذلك لا يشكل مفخرة أو ميزة عرقية للفرنسيين ولا انتقاصاً من قيمة الصينيين، إنما هي الظروف والشروط الزمانية والمكانية والمادية والثقافية! ولو أخذنا الملحمة الفيتنامية، كمثال آخر فريد في التاريخ المعاصر من حيث حجم الجهد والتضحية، فإن النتائج التي أعطتها لا يمكن أن يقاس أثرها العالمي بالنتائج التي سوف تعطيها الثورة الفلسطينية في حال انتصارها، حتى لو بذل الفلسطينيون جهداً وتضحيات أقل، وهذا أيضاً لا علاقة له بأية ميزة عرقية، ولو تبادل الفلسطينيون والفيتناميون المواقع الجغرافية فإنهم سيتبادلون أيضاً حجم الجهود والتضحيات، ولن يتبدّل شيئاً جوهرياً في المسار العام للأحداث! كذلك ينبغي الانتباه إلى أن درجة الأهمية لمنطقة جغرافية معينة لا

تبقى على حالها، فهي ترتفع أو تنخفض، وقد ينتقل شعب منطقة ما من حالة التخلف إلى حالة التقدم (أو العكس) خلال فترة مدهشة في قصرها نتيجة لتوفر بعض الشروط المقترنة بإرادة سياسية كافية، أو نتيجة فقدان الشروط واضمحلال الإرادة! وقد ذكر فريدريك أنجلس أن أجداد البرلينيين (الفيلتاب أو الفيلز) كانوا يأكلون لحوم البشر حتى القرن العاشر الميلادي! أما ديورانت فيقول (في قصة الحضارة) أن المدنيّة ليست وقفاً على جنس دون جنس، فليس الجنس العظيم من يصنع المدنيّة، بل المدنيّة العظيمة من تصنع الشعب، حيث الظروف الجغرافية والاقتصادية والسياسية تخلق ثقافته!

النقص الفاضح في الذكاء!

واستطراداً نقول أن العرب، أو الأمم الأخرى التي تعيش حالتهم، عندما يعترضون على اعتبار تاريخ البشرية مقصوراً على تاريخ الأوروبيين والأميركيين فإنهم لا يسعون من وراء اعتراضهم إلى اعتباره آسيوياً أو أفريقياً، بل يهدفون إلى إعادة الاعتبار لمنطق العلم ولقوانين التاريخ التي امتهنت على أيدي أمثال هنري كيسنجر، حيث هذه القوانين لا تعترف بتميّز شعب وبتفوّق أمة بناء على العرق أو اللون، ولا يمكن أن تهمل القيمة النسبية المتساوية المتكاملة لجهود جميع المجتمعات الإنسانية عبر جميع العصور البشرية.

لكننا لن نعدم إنساناً منصفاً من دول الشمال، مثل وول ديورانت، يقول: إن قصتنا (قصة الحضارة) تبدأ من الشرق، ليس لأن آسيا كانت مسرحاً لأقدم المدنيات المعروفة لنا فحسب بل لأن تلك المدنيات كوّنت البطانة والأساس للثقافة اليونانية والرومانية، التي اعتقد (السير هنري مين) خطأً أنها المصدر الوحيد الذي استقى منه العقل الحديث، ولسوف يدهشنا أن نعرف كم اختراعاً من أهم مخترعاتنا، وكم من نظامنا الاقتصادي والسياسي، وكم مما لدينا من علوم وآداب وفلسفة ودين، تعود إلى الشرق! يضيف ديورانت: إن التعصب الإقليمي الذي ساد كتابتنا للتاريخ، التي تبدأ روايته من اليونان وتلخص آسيا كلها في سطر واحد، لم يعد مجرّد غلطة علمية، بل إخفاقاً ذريعاً في تصوير الواقع ونقصاً فاضحاً في ذكائنا! يختم ديورانت: إن المستقبل يولي وجهه شطر المحيط الهادي فلا بد للعقل أن يتابع خطاه هناك!

إن هنري كيسنجر وأمثاله هم من عناصر إشاعة الجهل والإخفاق الذريع في تصوير الواقع التاريخي، وتكريس النقص الفاضح في الذكاء العام، ومثال ذلك محاولته نفي أوجه التشابه بين الحرب الفيتنامية والحرب العراقية، على أساس أن تلك كانت خطرة ومخيفة، وهذه ليست خطرة ولا مخيفة!

الفارق بين حرب وحرب!

والحال أن ما يحدث في منطقتنا اليوم، في فلسطين ولبنان والعراق وإيران وأفغانستان، ليس مجرّد أحداثٍ إقليمية منفصلة وعابرة، بل يتضمن بذور انقلاب عالمي إيجابي يفترض أن يكون لصالح الإنسان عموماً في جميع القارات، فهذه المنطقة هي مهد الحياة المجتمعية الأول، وعندما كانت كندا بكاملها، على سبيل المثال، قطعة جليد خالية من أي أثر للحياة، قبل حوالي ستة آلاف عام، كانت أرض العراق تعج بالحياة المتقدمة، وتتأهب لظهور الحضارة السومرية التي هي إحدى أمهات الحضارات البشرية اللاحقة، وها هم الأميركيون وحلفاؤهم يحاولون تقويض هذا الركن الذي نهضت عليه الحضارات المتوالية، فهل سينجحون في تقويضه؟ وإذا نجحوا فما الذي سوف يترتب على ذلك؟ لكن جميع الدلائل تؤكد أن الإخفاق سيكون من نصيبهم، وأن ما يحدث على أرض العراق وفلسطين وغيرهما هو المدخل إلى تغيير ايجابي في العلاقات الدولية والإنسانية، ولعل هذا هو الفارق بين الحرب الفيتنامية والحرب العراقية من حيث بعد الأثر ونوعيته، وليس ما تشدّق به كيسنجر من مقارنة مضللة.

ليسوا كائنات أرقى، ولسنا كائنات أدنى!

دأب الأوروبيون والأميركيون والإسرائيليون على تصوير الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة بصورة الواحة الديمقراطية الحضارية، المطوّقة بالفلسطينيين والعرب المتخلفين تخلفاً أصلياً لا براء منه، والذين يريدون تدميرها بدافع من همجيتهم، الأمر الذي استدعى دائماً تمكينها من تدميرهم كواجب يقتضيه الشرف وتقتضيه الحكمة على حدّ قول الصهيوني البريطاني الأعظم ونستون تشرشل! غير أن الأزمات النوعية التاريخية التي تعصف بأسس النظام الاحتكاري الصهيوني العالمي أنتجت ظروفاً بالغة التعقيد، في العالم عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً، فأتاحت هذه الظروف فرصة نادرة للفلسطينيين، مكنتهم اليوم من خوض تجربة انتخابات نيابية ديمقراطية نموذجية حقاً، تجربة جدّية نظيفة، خاضها شعب باسل تحمّل من الأهوال ما لا يطاق دون أن يتخلى عن ثوابته وسلاحه، فجاءت النتائج في صالح التجربة الفلسطينية إذا ما قورنت بأية انتخابات ديمقراطية، حتى في البلدان الأكثر تقدماً، وقد انعكست هذه النتائج حالة من السعار والهذيان في العواصم الديمقراطية العريقة، لأن الظالمين هناك لا يريدون للآخرين ديمقراطية حقيقية تبرهن عن جدارتهم الإنسانية، وإلا فكيف يبرّرون جرائمهم من أجل الاستئثار بأكثر من أربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك العالمي!

السيطرة المركزية الأوروبية/ الأميركية

بديهي أن الظالم يحتاج إلى قدر من التوازن كي يمارس ظلمه، ولذلك هو يعمل طوال الوقت على تجريد ضحاياه من خصائصهم الإنسانية، وعلى إظهارهم أشبه بالوحوش غير القابلة للترويض، فاضطهاد الفلسطينيين وقتلهم يقتضي إظهارهم أوغاداً جهلة غير قابلين للشراكة أو التفاهم ولصوصاً قتلة غير مؤهلين للإصلاح، وعندئذ تغدو عمليات المطاردة الحامية الإبادية، التي شنّها الإسرائيليون ضدّهم بالاتفاق مع الأميركيين، مبرّرة ومشروعة كما لو أنها عمليات صيد تطارد وحوشاً كاسرة في غابة مظلمة، فهي لا تستدعي أي قدر من قلق الضمير!

إن التعبئة الرهيبة على أوسع نطاق، من أجل طمس الخصائص الإنسانية للضحايا، هي عملية قديمة متواصلة منذ قرون وحتى يومنا هذا، فبالأمس القريب كانت موجهة بقوة ضدّ الدول الاشتراكية وحركات التحرر، وهي اليوم موجهة بالدرجة الأولى ضدّ المقاومة العربية والإسلامية، ومثل هذه التعبئة تبدأ عادة بخطابات الرؤساء الأميركيين، ثم تنتقل إلى مختلف أجهزة الدعاية والإعلام وأجهزة الحروب النفسية والذهنية، لتصل إلى الروايات السينمائية والتلفزيونية الهوليوودية، بما فيها الرسوم المتحركة الموجهة إلى أطفال العالم! وينبغي الاعتراف بأن هذه الحملات التعبوية، التي عملت على إظهار الروس والصينيين والألمان واليابانيين والعرب والمسلمين بمظهر الوحوش الخبيثة الكاسرة، قد حققت كثيراً من النجاح في مختلف المراحل، وأن ذلك تحقق في بعض البلدان بمساعدات لا تقدّر بثمن وفّرها للظالمين بعض أبناء ضحاياهم، غير أن العامل الحاسم في النجاح يعود إلى الأسس التي نهض عليها هذا النظام الاحتكاري الصهيوني العالمي قبل خمسة قرون، وهي الأسس التي مكنته من السيطرة شبه التامة على السوق الدولية بشقيها الإنتاجي والاستهلاكي، إضافة إلى سيطرته المركزية في ميادين

العلوم والثقافة والسياسة، وإلى عدم تردّده في الإقدام على ارتكاب أبشع وأضخم الجرائم من أجل الاحتفاظ بهذه السيطرة!

جدران العزل القديمة والحديثة

منذ البدايات، في أواسط الألف الميلادية الثانية، تعامل المستعمرون الأوروبيون مع الأمم الأخرى في القارات الأخرى باعتبارها كائنات أدنى تستحق الاستعباد ولا ضير في إبادة من تقتضي المصالح الاستعمارية إبادته منها، فكانوا يعزلونها ويعتزلونها بإقامة الحواجز المادية والمعنوية بينهم وبينها، مثل جدار شارون الحديث، ففي الهند، ومنذ القرن السابع عشر، أنشأ الإنكليز في كل مدينة هندية حيا نائيا منعزلا تماما، لا يغادرونه إلى المدينة الهندية إلا عند الضرورة القصوى، فكان الفصل بينهم وبين أهل الهند في كل مكان، وأصبح مفهوماً أن الهنود، بما فيهم الأثرياء، محرّم عليهم ارتياد الأماكن الخاصة بالإنكليز، وفي زمن القطار كان محرّماً عليهم السفر في قاطرات الدرجة الأولى، إنما من دون وضع نظام يحرّم ذلك، فإذا جازف هندي، مهما كانت مكانته وكان ثراؤه، وركب قاطرة من الدرجة الأولى، يعامل من قبل الإنكليز بطريقة ترغمه على النزول في أقرب محطة، وكان الضباط الإنكليز يتصرفون بشراسة في حالة كهذه تجاه أي هندي مهما كان مقامه، حيث من حق أبناء الهند تولّي أعلى المناصب في الدولة، غير أن صلتهم بالإنكليز تبقى محصورة بالقضايا الرسمية، فبقيت أبواب المجتمع الإنكليزي في الهند موصدة دونهم بإحكام، وهكذا مع مرور الزمن صار الموظف الهندوسي المثقف نذلا أمام سادته الإنكليز، وظالما عاتيا تجاه بني قومه، وهو ما نرى مثيلا له في وقتنا الحاضر! وعندما تأسس حزب المحافظين البريطاني في مطلع القرن الثامن عشر كان تأسيسه مؤشراً على مدى إفقار الهند وتدميرها معنويا وماديا من جهة، وعلى مدى التراكم المادي والمعنوي الذي تحقق في المركز البريطاني من جهة أخرى، وهو التراكم الذي نهض عليه النظام الليبرالي الديمقراطي، حيث بفضل الفيض المادي الهائل صار ممكنا تنظيم الحياة البريطانية الداخلية ديمقراطيا على حساب المستعمرات!

التبرجز على حساب العالم كله !

في القرن التاسع عشر كتب فريدريك أنجلس يقول: في الواقع، تتبرجز البروليتاريا الإنكليزية أكثر فأكثر، ويبدو أن هذه الأمة الأكثر بورجوازية بين الأمم تريد أن تكون لديها في نهاية الأمر أرستقراطية بورجوازية وبروليتاريا بورجوازية (إضافة إلى البورجوازية) وبديهي أن هذا، بمعنى معيّن، أمر منطقي من أمة تستثمر العالم كله (رسالة إلى كارل ماركس – ١٨٥٨/١٠/٧).

وفي رسالة أخرى إلى كاوتسكي، في ١٨٨٢/٩/١٢، أي بعد أربعة وعشرين عاماً، كتب أنجلس يقول: تسألني عن رأي العمال الإنكليز بسياسة حيازة المستعمرات؟ إنه لا يختلف عن رأيهم بالسياسة بوجه عام. هنا لا وجود لحزب عمال. كل ما يوجد هنا هما حزب المحافظين وحزب الراديكاليين الليبراليين. أما العمال فيتمتعون معهم مطمئنين بوضع إنكلترا الاحتكاري إزاء المستعمرات وبوضعها الاحتكاري في السوق الدولية!

لم يحدث أي تبدّل في جوهر العلاقات الدولية حتى يومنا هذا، فالتبدّل طرأ على الظواهر الخارجية وحدها، وقد رأينا جدار العزل العنصري الذي أقيم في فلسطين، ونتابع على مدار الساعة عمليات الإبادة والتنكيل فيها وفي العراق، غير أن الشروط التاريخية الأممية تغيّرت بما لا يتفق مع استمرار هذه العلاقات الظالمة، ومأزق الاحتكاريين وقواتهم المسلحة في البلدين العربيين المحتلين تعطي الدليل على ذلك.

ما قبل انتفاضة أطفال الحجارة وما بعدها

أوصل الهوان عرباً في السلطة وخارجها إلى حالة من الخنوع جعلتهم يحاولون دحض البديهيات الهندسية من أجل تحقيق ما يظنونها مصالحهم! وأي هوان أعظم من تجاهل وقائع التاريخ الحديث للمنطقة العربية، الموثقة والمعاشة والمفهومة، والتطابق مع الخطاب الاستعماري الصهيوني القائل بحق اليهود في فلسطين، وبالمهمة الإنسانية الحضارية للأميركيين في العراق، وبضرورة وعدالة نهوض مزيد من الحدود في البلاد العربية وبينها؟!

لقد جرى تقسيم المشرق العربي إلى دويلات مصطنعة غير قابلة للحياة الطبيعية المستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، وجرى تقاسم هذه الدويلات بين المستعمرين البريطانيين والفرنسيين، إضافة إلى التأسيس لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين بناء على وعد بلفور، وبعد الحرب العالمية الثانية أعلن عن قيام الكيان الصهيوني، وذلك في وقت كانت فيه القوات البريطانية تسيطر على كل من مصر والسودان والعراق، ومنطقة الخليج عموماً، وعدن وفلسطين والأردن، وكانت القوات الفرنسية، والأميركية والبريطانية، تسيطر على مجمل بلدان المغرب العربي، وكانت الولايات المتحدة، بواسطة قواتها العسكرية وشركاتها النفطية، موجودة بقوة في المملكة السعودية، أما سورية ولبنان فكانتا قد استقلتا حديثاً جداً كدولتين، استقلالاً يفتقر إلى الكثير من مقومات الاستقلال الحقيقي، لكن الخطاب الاستعماري الصهيوني أعلن أن اليهود الصهاينة حققوا "استقلالهم" وأقاموا "دولتهم" عبر معارك ضخمة ضدّ الاحتلال البريطاني أولاً وضدّ الجيوش العربية الموحّدة ثانياً، علماً أن تلك الجيوش العربية جميعها لم تكن تتجاوز في حجمها "سبع" القوات الصهيونية، ناهيكم عن التفاوت الهائل في التسلح لصالح الإسرائيليين، المدعومين من قوات الحلفاء الأوروبية الأميركية، وأن القيادة العليا للجيوش العربية كانت في قبضة القيادة الإنكليزية، فما هو الدحض للبديهيات الهندسية إن لم يكن تجاهل هذه الوقائع الثابتة، المعاشة والموثقة؟ وإذا كان تجاهل الأعداء لها مفهوم الأسباب والأهداف فكيف نفهم تجاهل الضحايا الذين صار خطاب بعضهم اليوم يتطابق مع الخطاب الاستعماري الصهيوني؟!

شهادة أنور عبد الملك !

يقول المفكر العربي المصري أنور عبد الملك أن ما حدث في الأربعينات (الماضية) وفي المقدمة إقامة "دولة إسرائيل" كان استمراراً متصلاً لتلك السياسات الأوروبية الأميركية المعادية للعرب، وإن عبّرت عن نفسها بأساليب جديدة، فالواقع والتاريخ معاً يؤكدان أن قضية فلسطين هي آخر حلقة وأخطرها في مسألة الشرق العربي. إن الواقع والتاريخ يؤكدان أن المنطقة المعروفة الآن في الغرب بالشرق الأوسط – شرق الأمة العربية – كانت منطقة الصراع الرئيس المصيري بين دول الشرق وحضاراته من جهة والغزاة الآتين من الشمال من جهة أخرى، وفي هذا يكمن مغزى التاريخ الغربي والشرقي كله. ومنذ القرن التاسع عشر حتى اليوم كانت وجهة الغرب وحروبه وغزواته، وأهدافه السياسية والدينية، والأيديولوجية والفكرية والاقتصادية، تهدف كلها إلى أمر واحد، هو تحطيم جميع المحاولات الهادفة إلى إنشاء دولة عربية في قلب الحضارة الشرقية الإسلامية، كي تفرض أوروبا سيادتها وهيمنتها

بالسلاح والفكر. إن الواقع والتاريخ يؤكدان أنه منذ اشتداد أزمة النظام العالمي، وفي مواجهة اشتداد الموجة الثورية داخل الحركة الوطنية التحررية العربية، كان لابد من إقامة السدّ تلو السدّ (للحيلولة دون نهوض العرب) وبناء على بدايات نشأت منذ نهاية القرن التاسع عشر جرى تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ثم إنشاء "الدولة" الصهيونية لتكون قلعة الاستعمار ورسول الغرب وسوطاً ضدّ حركة التحرر والوحدة في الوطن العربي. وجملة القول أن الحرب والسلام في الشرق العربي، وأن الأزمة في الشرق العربي، لم تنشأ ابتداء من قضية فلسطين، فجوهر الأزمة إنما هو: إصرار الغرب كله على تقويض أركان القوة الشرقية بقيادة العرب في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا وغرب آسيا، ومعنى هذه السياسة، بوضوح ودقة، أن رسالة الغرب الحضارية تتلخص في منع قيام دولة شرقية عصرية في هذه المنطقة، هي دولة الأمة الحضارية المتحدة!

خطاب صاخب إنما أجوف!

أليست إدارة الظهر لشهادة أنور عبد الملك، من قبل الضحايا، هي الهوان الذي ما بعده هوان، والخنوع الذي ما بعده خنوع؟ وإذا كانت الوقائع التي عرضتها هذه الشهادة صحيحة مؤكدة، وهي صحيحة مؤكدة طبعاً، أفلا يكون تجاهلها تجاهلاً للبديهيات الهندسية؟ ثم إن قيام الكيان الصهيوني، وتوالي الاستقلالات الشكلية للدويلات العربية المصطنعة، غير القابلة للحياة الطبيعية المستقلة حقاً وفعلاً، كان إيذاناً بانتهاء زمن إدارات الاحتلال العسكري الأوروبي، وحلول نوع جديد من الإدارات الذاتية المركّبة، البالغة التعقيد، في ظل التأثير السرطاني للكيان الصهيوني، وهيمنة المخابرات الأميركية، ونفوذ الشركات الأجنبية والخبراء الدوليين، يفعلون جميعهم فعلهم في أوساط اجتماعية هشة، وقوات عسكرية ناشئة، وقيادات سياسية جاهلة أو خائنة تكفل معظمها بتدمير بلدانه، المدمرة أصلاً، كما لم يحدث لها من قبل أبداً، وخلف هذه القيادات مستشارون غامضون يساعدونها أحياناً في تحقيق "انتصارات" هي في حقيقتها وفي نتائجها أسوأ من الهزائم بما لا يقاس، كما تخبرنا تجربة الرئيس السادات!

غير أن هذا الخطاب المتطابق مع الخطاب الاستعماري الصهيوني، الذي يصمّ اليوم بصخبه الآذان، والذي يحاول دحض البديهيات الهندسية، يبدو أجوفاً بمقدار صخبه الهائل، فهو يبرز في لحظة تاريخية تفضح خواءه وتؤكد عدم جدواه، حيث خارج المعادلات الرسمية الدولية والإقليمية، وبالرغم منها، انطلقت أخيراً المقاومة العربية بقواها الذاتية مستقلة راسخة القدم كما لم يحدث من قبل أبداً، وقد تبلور هذا التطور التاريخي العظيم ابتداء من انتفاضة أطفال الحجارة التي أصابت القوات الإسرائيلية بالشلل، وها هي المقاومة تغطي اليوم الساحات الفلسطينية واللبنانية والعراقية، فترغم اليهود الصهاينة على الانكفاء في فلسطين، وترغمهم على الخروج من لبنان دون قيد أو شرط، وتحرم الأميركيين من قطف ثمار عدوانهم في العراق وتثخنهم بالجراح، الأمر الذي يعني أن أزمنة النكوص والصفقات والخيبات والدوران في الحلقة المفرغة قد ولّت إلى غير رجعة.

مجافاة العقل والانتشار بحدّ السيف!

تسبب ما ورد في محاضرة قداسة بابا الفاتيكان عن الإسلام بردود فعل إسلامية عالمية، وقد عزا معظمها أقوال الحبر الأعظم إلى الجهل بالإسلام، الأمر الذي يعطي دليلاً قوياً على النزعة العقلانية الإسلامية التي تريد وأد الفتنة في مهدها، فردود الفعل التلقائية هذه، التي انطلقت من دون اتفاق مسبق، تدحض في حد ذاتها ما ورد في المحاضرة من أن الإسلام نقيض العقل! وإذا كانت تهمة الجهل ليست بالتهمة البسيطة عندما توجه إلى شخصية عالمية بهذا الوزن، فإن اللجوء إليها بدا ملاذاً عقلانياً وحيداً لا مفر منه، حيث ما يمكن أن يوجه من اتهامات أخرى (أقلها التجاهل لا الجهل!) سوف تقطع الطريق على وأد الفتنة والرجوع إلى العقل والحوار، ولو كان المسلمون غير عقلانيين لفتحوا على الفور سجلات الحروب الفرنجية التي قادتها البابوية، وهي الحروب التي كانت تستهدف بالمستوى نفسه المسلمين والمسيحيين واليهود في المشرق العربي وشماله، ولو أنهم غير عقلانيين لفتحوا سجلات القرن الخامس عشر وما بعده، حيث البابوية بالذات قادت الحروب الإبادية ضدّ شعوب أفريقيا وآسيا وأميركا!

***

على سبيل المثال لا الحصر، فعندما اكتشف الأمير البرتغالي هنري الملاح (١٣٩٤ - ١٤٦٠) شواطئ أفريقيا الغربية، وهي التي عرفها الكنعانيون قبله بآلاف السنين، كان يحاول الالتفاف على مراكش ومحاصرتها وإبادة أهلها، وقد تلقى رسالة من بابا روما نيقولا ووس الخامس جاء فيها بالنص ما يلي: " إن سرورنا لعظيم أن نعلم بأن ولدنا هنري أمير البرتغال، وهو يرسم خطا والده العظيم الذكر يوحنا، وتلهمه الغيرة التي تملأ الأنفس كجندي باسل من جنود المسيح، قد اندفع - باسم **الله** - إلى أقصى البلاد وأبعدها عن مجال علمنا (؟!) وأنه أدخل بين أحضان الكاثوليكية أولئك الغادرين من أعداء **الله** وأعداء المسيح، مثل العرب والكفرة"! وبعد ذلك بقليل، في أواخر القرن الخامس عشر أو أوائل السادس عشر، وقف ألفونسو البوكر، خليفة فاسكو دوغاما في إمارة الأسطول البرتغالي، وألقى خطاباً أمام جنوده جاء فيه ما يلي: " تلك الخدمة الجليلة التي نقدمها **لله** بطردنا للعرب من هذه البلاد (يقصد من شرق آسيا) وبإطفائنا شعلة أمة محمد بحيث لا يندلع لها هنا بعد ذلك لهيب. وإنني لعلى يقين من أننا لو انتزعنا تجارة ملقا هذه من أيدي العرب لأصبحت كل من القاهرة ومكة أثراً بعد عين، ولامتنعت عن البندقية كل تجارة التوابل ما لم يذهب تجارها إلى البرتغال لشرائها من هناك"!

***

ليست الإبراهيمية العراقية والموسوية المصرية والمسيحية الفلسطينية والإسلامية الحجازية سوى ديانات العرب، غير أن شعوباً قريبة عهد بالوثنية وحديثة اتصال بهذه الأديان عبئت من قبل بابوية روما لشن الحروب الفرنجية ضدّ الأصحاب الأصليين لهذه الأديان، وضدّ بلدانهم التي كانت مهداً لها في انطلاقاتها الأولى، وإنه لملفت ومقلق أن نرى التناغم بين ما ورد في محاضرة قداسة البابا الحالي وبين تصريحات الرئيس بوش التي اتهمت المسلمين بالفاشية، ومن الطبيعي أن يذكرنا هذا بالتناغم

القديم بين البابا نيقولا ووس الخامس والأمير البرتغالي هنري قبل حوالي خمسة قرون!

***

في كتابه "حضارة العرب" يقول المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون: "كانت الإمامة الثقافية للعرب، وكانٍ باب المناصب مفتوحاً للنصارى، وكان النصارى يخدمون في الجيش، ولم يكن تزاوجهم والمسلمين قليلاً، ووالدة الخليفة الأندلسي عبد الرحمن الثالث كانت نصرانية، والكنائس المسيحية التي شيدّت أيام الحكم العربي كانت كثيرة، دليلاً على احترام العرب لمعتقدات الناس، وقد اعتنق الإسلام كثير من النصارى لكنهم لم يفعلوا ذلك طمعاً في كثير شيء، وقد استعربوا هم واليهود فغدوا مساوين للمسلمين وقادرين مثلهم على تقلّد مناصب الدولة العليا، وأساقفة المسيحية واصلوا عقد مؤتمراتهم بكامل حريتهم، مثل مؤتمر اشبيلية عام ٧٨٢ ومؤتمر قرطبة عام ٨٥٢، بل إن أحد باباوات روما تخرّج في جامعة قرطبة"!

غير أن ذلك كله لم يشفع للعرب والمسلمين، وقد كتب لوبون معلّقاً على ما فعله الفرنجة، بقيادة البابوية، مايلي: لا يسعنا سوى الاعتراف بأننا لم نجد بين وحوش الغزاة (الفرنجة) من يؤاخذ على اقترافه مظالم قتل كتلك التي اقترفت ضدّ العرب والمسلمين، ومما يرثى له أن حرمت إسبانيا من أولئك الملايين (العرب) الذين كانت لهم إمامة السكان الثقافية والصناعية، ثم رأت محاكم التفتيش أن تبيد كل نصراني لمحت فيه شيئاً من النباهة والفضل، فكان من نتائج تلك المظالم المزدوجة أن هبطت إسبانيا إلى أسفل دركات الانحطاط، بفقدانها كل ما فيها من الزراعة والصناعة والتجارة والعلوم والآداب والسكان!

***

أما عن القول بأن الإسلام انتشر بحدّ السيف فنكتفي بشهادة المفتي ضياء الدين بابا خان في كتابه" الإسلام والمسلمون في الاتحاد السوفييتي" حيث قال: كان من المتعذّر على العرب أن يحرزوا الانتصارات الحربية، وأن ينشروا الإسلام على مساحات شاسعة من العالم، لو كان ذلك يصطدم بمقاومة الشعوب، فالجماهير الكادحة والناس البسطاء في بلاد الفرس وفي الإمبراطورية البيزنطية كانوا ينظرون إلى العرب باعتبارهم يحملون إليهم أفضل العقائد عن نظم الحياة، وقد استقبلت الشعوب العرب بوصفهم المنقذين من الظلم والاضطهاد والجهل والفقر!

أخيراً، إن مجافاة العقل والانتشار بحدّ السيف هو ما يتصف به الأميركيون وحلفاؤهم في سعيهم على مدار الساعة لصياغة العالم حسب أهوائهم الأنانية الوحشية!

مصداقية رجال تكساس على المحك!

أصبح من شبه المؤكد أن القوات الأميركية سوف تبقى في المدن العراقية إلى أجل غير مسمى، ما لم يتحقق تشكيل حكومة عراقية قادرة على قيادة شرطة موالية وجيش موال، وعلى تحقيق الأمن والنظام لصالح الأهداف الاستراتيجية الأميركية التي دفعت إلى احتلال العراق، وهذا ما أكّده الرئيس بوش في خطابه الأخير حول حال الاتحاد، حيث بدا مصمماً على المضي قدماً في عمليات إلحاق الهزيمة بالمقاومة، في العراق خصوصاً وفي المناطق الأخرى عموماً، على الرغم من التعثر والتخبط وانسداد الأفق، وعلى الرغم من تعالي الصيحات الأميركية الداعية إلى الانسحاب.

يقول بعض كبار المحللين السياسيين الأميركيين أن وقت الانسحاب من العراق بصورة مشرّفة قد فات، وأن تنفيذه في الحالة الراهنة سوف يكون مهيناً للولايات المتحدة وخطراً على مكانتها الدولية، ولذلك تجد الحكومة الأميركية نفسها مرغمة على إبقاء قواتها، آملة أن تنهض حكومة محلية بأعباء حرب المدن وإنهائها نيابة عنها، وتبقى الطريق مفتوحة لتحقيق أهداف الاحتلال الأساسية!

بين البذخ والترشيد!

لقد كشف الخطاب الأخير للرئيس الأميركي عن عمق المأزق الذي تواجهه حكومته في العراق، عندما دعا إلى تقليص استهلاك الطاقة وترشيده، وإلى الحدّ من اعتماد الولايات المتحدة على نفط منطقة الشرق الأوسط، وهو الذي كان يمنّي الأميركيين عشية الاحتلال بفيض من هذا النفط، بينما أحد معاونيه (بول وولفويتز) يحدثهم عن بحر النفط الذي يسبح فوقه العراق، ويعدهم بأن جزءاً من عائدات نفط العراق سوف تغطي نفقات الحرب دون الحاجة إلى أموال أميركية، وأنهم سينعمون بالفائض العظيم، غير أن الإنتاج العراقي، الذي وعدوا أنفسهم برفعه إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً على الفور، ثم رفعه إلى ثمانية ملايين برميل خلال سنوات قليلة من الاحتلال، ثم إلى خمسة عشر مليون برميل بعد عقد من الزمن، هذا الإنتاج انحدر من مليونين ومائتي ألف برميل عشية الاحتلال (في ظل الحصار عام ٢٠٠٣) إلى مليون ومائة في نهاية عام ٢٠٠٥، وذلك نتيجة بطولات الشعب العراقي الذي وضع جميع أهداف الاحتلال، عراقياً وإقليمياً، في مهب الرياح، وها هو الرئيس الأميركي يدعو شعبه إلى تكثيف الأبحاث لإيجاد مصادر بديلة للطاقة النفطية، مثل الوقود المستخرج من شرائح الخشب والأعشاب ومن الصخور، وهو الذي كان يسخر من هكذا بدائل ويدعو الرجال الحقيقيين، رجال تكساس خاصة، للتنقيب عن النفط في آلا سكا، ولمؤازرته في احتلال الدول المنتجة للنفط!

مركز قيادة الشرق الأوسط!

غير أن دعوة الرئيس الأميركي في خطابه الأخير لترشيد استهلاك الطاقة النفطية، والبحث عن بدائل لها، لا يعني سوى توجّهاً سياسياً احتياطياً، أي أنه يحتاط لهزيمة لم يقرّ بإمكانية وقوعها بعد، فالإدارة الأميركية تواصل عملها المتعثر المتخبط بناء على استراتيجية احتلال البلدان النفطية، والسيطرة على البلدان المحيطة بها، وهي الاستراتيجية التي وضعت أسسها في العام ١٩٩٦ تحت عنوان: الشرق الأوسط الأكبر! وهكذا نراها تؤكد إصرارها على إبقاء قواتها في المدن العراقية، إلا إذا

نهضت حكومة محلية بمهمات هذه القوات، ونراها تواصل العمل في إقامة المبنى الهائل في المنطقة الخضراء من بغدادٍ، الذي يقام كمقر للسفارة الأميركية، والذي قدّرت تكاليفه حتى الآن بمبلغ ٥٩٢ مليون دولار، فضلاً عن مواصلتها العمل في إقامة قواعدها العسكرية الدائمة بعيداً عن المدن العراقية!

وخلاصة القول أن الترتيبات الأميركية التي وضعت قبل الاحتلال، باعتبارها مضمونة النجاح مسبقاً، ما زالت قيد التنفيذ في ظل الاحتلال على الرغم من أن نجاحها لم يعد مضموناً! لم يخطر ببالهم قبل مجيئهم ظهور مقاومة عراقية، ففوجئوا بظهورها منذ الأيام الأولى، فكان أن اضطربت حساباتهم، وتعثّرت خطاهم، واهتزّ يقينهم، ليجدوا أنفسهم في وضع لا يستطيعون معه التقدم ولا الانسحاب!

جهل مريع وأيديولوجية ساذجة!

لقد حاول الرئيس بوش في خطابه الأخير عن حال الاتحاد التخفيف من حدّة الضغوط التي يتعرّض لها بصدد ضرورة الانسحاب من العراق، فأشار إلى مسألة إعادة القوات الأميركية إلى أرض الوطن، لكنه، في الوقت نفسه، سارع إلى التعهّد بإلحاق الهزيمة بما أسماه الإرهاب، وبما أسماه الإسلام الراديكالي، فكيف سيوفق بين تعهده بالانسحاب من المدن العراقية وبين تعهده بالانتصار الحربي على الإرهاب؟ الجواب يكمن في رهانه على نجاح العملية الانتخابية الديمقراطية في العراق، التي يفترض أن تأتي بحكومة وحدة وطنية، حليفة للولايات المتحدة وضامنة لمصالحها، فقيام مثل هذه الحكومة الجامعة المانعة سوف يحجب الهواء عن رئتي المقاومة، فيخرجها من المدنِ، ويدفع بها إلى البوادي المكشوفة، حيث تتكفل الطائرات المقاتلة الأميركية بمطاردتها وإبادتها بعيداً عن المدن الآمنة، وعن آبار النفط وأنابيبها العاملة!

يقول وليام فاف: ترجع المشاكل التي تعاني الإدارة الأميركية منها إلى تبنيها أيديولوجية ساذجة، وإلى جهلها المريع بالعالم الإسلامي، وإلى ثقتها العمياء بقوتها العسكرية، وهو ما أدى إلى دخولها مغامرة العراق، وهكذا بدلاً من أن تسهم في صياغة العالم كما تطمح فإن العالم يقومٍ بصياغة توجهاتها، إنما بتكلفة عالية يدفعها الشعبان الأفغاني والعراقي (والفلسطيني أولاً) فضلاً عن الجيش الأميركي!

مضاعفات التخبط الأميركي في العراق

هل يكمل الاحتلال الأميركي عامه الرابع في العراق ويدخل الخامس في آذار/مارس القادم ٢٠٠٧؟ من الصعب الإجابة بنعم أو بلا على هذا السؤال، ولكن من السهل رؤية المأزق الأميركي الذي يستدعي الانسحاب، بعد تتبع بعض مقدماته المحددة الواضحة.

قبل إعلان الإدارة الأميركية قرارها بشن الحرب ضد العراق واحتلاله كان المسؤولون في وزارة الدفاع يستكملون الخطط لعملية إعادة نشر القوات الأميركية المتواجدة في الخارج، وهي العملية الملحة التي أريد منها جعل الموقف العسكري الأميركي "أكثر عقلانية وملاءمة للظروف الدولية" حسب تعبير الأميركيين. لقد تقلص حجم القوات الأميركية منذ نهاية الحقبة المسماة الحرب الباردة، خاصة في أوروبا الغربية، غير أن حوالي نصف مليون جندي بقوا في الخارج، أي ثلث الجيش الأميركي الذي يعدّ ١،٥ مليوناً، فعلى سبيل المثال يوجد في أوروبا ١٠٠ ألف، ويوجد في كوريا الجنوبية ٣٧ ألفاً، وعملية إعادة انتشار هذه القوات، المقرّة والمعلنة قبل احتلال العراق، تهدف إلى سحب جميع الجنود الأميركيين المتواجدين في كوريا ونصف المتواجدين في أوروبا لضرورات مختلفة ملحّة داخلية وخارجية، ولكن تقرّر تجميد العملية بمجملها، مبدئياً حتى عام ٢٠٠٦، بعد مضي أقل من عام على احتلال العراق، فلماذا تقرّر تجميدها ولماذا حدد العام ٢٠٠٦ مبدئياً كموعد محتمل لتنفيذها؟

***

عشية احتلال العراق لم تكن الإدارة الأميركية ترى تعارضاً بين ما هي مقدمة عليه وبين خطتها لإعادة نشر قواتها في الخارج، أي تلبية رغبة عشرات الألوف من جنودها بالعودة إلى الوطن من جهة والاستجابة لضغوط خارجية تريد انسحابهم من جهة أخرى، وقد طمأنتها تجربة يوغوسلافيا وأفغانستان إلى أن كل شيء سيكون على ما يرام في العراق، فلا أخطار ميدانية ولا نفقات مالية تستحق الذكر، والعراق ستستقر أوضاعه فور احتلاله، خاصة بعد إجراء انتخابات عامة وتشكيل قوات محلية موالية، أما عائداته الخرافية فسوف تتدفق إلى خزائن الأميركيين، إلا جزءاً يسيراً لا يستحق الذكر يصرف على ضبط الأمن، كذلك كانت الإدارة الأميركية تعوّل كثيراً على أسلحتها الذكية التي تعمل عن بعد وتغنيها إلى حد كبير عن الاشتباكات الميدانية، لكن الموقف انقلب رأساً على عقب بظهور المقاومة العراقية الفعالة منذ الأيام الأولى للاحتلال.

***

كان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد يصرّ على أن تكون القوات الأميركية خفيفة ومحدودة وسريعة الانتشار، مستنداً في إصراره إلى تفوقه السياسي في مناطق عديدة من العالم، حيث بعض الدول تتوسل للانضمام إلى حلفه الأطلسي، وكان مطمئناً إلى فعالية أسلحته الذكية، وإلى نتائج التجربة اليوغوسلافية السهلة، ولذلك تطلع بثقة إلى تمويل عملياته الحربية بجزء يسير من العائدات العراقية الخرافية، غير أن النتائج جاءت مخالفة تماماً لتقديراته وتوقعاته، وصار ذلك مؤكداً منذ خريف ٢٠٠٣، فمن جهة غرقت القوات الأميركية تماماً في ميادين العراق، وظلت بغداد العربية الإسلامية عصية كلياً

على السيطرة والتحول إلى عاصمة للاحتلال، الأمر الذي استدعى الإسراع بإجراء تعديلات جوهرية في بنية ونوعية قوات الاحتلال، ومن جهة أخرى راحت الحرب تبتلع أربعة مليارات دولار شهرياً من خزائن الأميركيين، قابلة للزيادة أكثر فأكثر، وهي نفقات طارئة مستجدة لم تجرؤ الإدارة الأميركية على لحظها في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥، لأن ذلك سيعني الاعتراف بفساد سياستها وفشلها وبمأزقها الخطير في العراق! بل إن الرئيس بوش، ويا للغرابة، واصل الحديث عن خطته لإعادة نشر القوات في الخارج، وعن قرب عودة ٧٠ ألف جندي إلى الوطن، وذلك في وقت كانت فيه المعارك تستهلك ميدانياً حوالي ثلث القوات الأميركية المتواجدة في الخارج، معظمها طبعاً في العراق! لقد كان واضحاً أن تصريحات الرئيس غير جدّية وأنها مجرد دعاية لإعادة انتخابه، أما وزير دفاعه فقد انهارت تقديراته وتأكيداته بكاملها، وهكذا لم يبق أمام الإدارة الأميركية سوى إعطاء نفسها مهلة لتصحيح أوضاعها حتى عام ٢٠٠٦ كما قدّرت، سواء أوضاعها العسكرية الميدانية في العراق، أم الدولية بصدد إعادة نشر القوات في الخارج، أم المالية بصدد الموازنة العامة، التي يصعب جداً تحميلها نفقات الحرب العراقية، وهي التي كانت تتوقع أن تأتيها هذه الحرب بالغنائم لا بالخسائر، وها نحن الآن في أواخر عام ٢٠٠٦، فإلى أين وصل تخبط الأوضاع الأميركية في ميادين القتال والإنفاق والسياسة؟

***

لقد فشلت محاولات التصحيح، وتوالت التعثرات والتخبطات والنكسات في الداخل والخارج، وتعاظمت خسائر القوات الأميركية في حربها ضد الشعب العراقي ومقاومته المقتدرة، واستفحلت الأزمات السياسية، واستعصت الاقتصادية، في العراق المحتل وفي الولايات المتحدة بالذات، فاهتزت بشدّة مصداقية الإدارة الأميركية وقواتها في نظر جميع عواصم العالم، وها هي تحاول باضطراب واضح الالتفاف على إخفاقاتها وخيباتها في العراق خاصة، ناهيكم عن فلسطين ولبنان وأفغانستان والسودان والصومال، فحربها ضد العراق لم تعد قابلة للاستمرار بالصورة التي هي عليها، بينما الإقرار بالفشل يبدو بعيداً، وموازين القوى الدولية عرضة لتغييرات كبيرة في حال استمرت الحرب بصورتها الراهنة، ولذلك رأينا الإدارة الأميركية أخيراً وهي تسعى لإعادة نشر قواتها في العراق تحديداً، سواء بقيت فيه بصورة أخرى أم غادرته جزئياً أو كلياً، ورأيناها تصرّ على أن بإمكانها عدم الإخفاق في العراق حتى وإن اضطرت لمساومة بعض خصومها وضحاياها للحصول على مساعدتهم فهي تريد استرداد فرصتها أو عدم إضاعتها، حيث تترتب على إضاعتها تداعيات ليست في صالح هيمنتها الإقليمية والدولية. باختصار: إن الأميركيين يتطلعون إلى إمكانية احتلال العراق بطريقة أخرى، غير أن هذا التطلع لا يبدو واقعياً بدوره، وما أكثر الدلائل على ذلك.

من اليسار المتطرف إلى الليبرالية المتوحشة!

تشهد ساحات النشاط الفكري والسياسي في بلادنا تحولات مثيرة للعجب، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، من القومية إلى العدمية، ومن الاشتراكية العلمية إلى الليبرالية المتوحشة. وقد برزت هذه الظاهرة في أوساط اليسار المتطرف أكثر من غيرها، خاصة بين أولئك الذين قضوا سنوات طويلة في السجون. وأعترف أنني كنت على قدر من قلة الإطلاع والسذاجة حين اصطدمت بالظاهرة العجيبة لأول مرة، فقد عزوتها إلى مجرّد المعاناة والاضطهاد والخيبة، بينما هي ليست كذلك قطعاً، حيث لا يعقل أن يتحوّل الإنسان إلى عدوّ لدود لما عانى في سبيله وصديق لما عانى ضدّه وبسببه، فتصبح كوبا المظلومة المحاصرة – مثلاً – هي عدوه بعد أن كانت مثاله الشجاع النبيل، ويصبح الكيان الصهيوني – مثلاً – واحة للديمقراطية والحرية ونموذجاً من نماذج الخلاص، وتصبح الولايات المتحدة مركز التحرر والتحرير بعد أن كانت تعتبر مصدر البلاء والتدمير! بل إن المتحولين ذهبوا إلى أبعد من ذلك بكثير، فصارت أمتهم هي المسؤولة عن تخلفها ومعاناتها، وهي مصدر الخطر على العالم بسبب تاريخها المشين وتراثها المهين! وقد كتب أحدهم عن أمته العربية قائلاً: "إنهم يسمّون البلطجة وقطع الطرق والانحراف الجنسي نبوّة ووحياً. يخلقون دين الصحراء ويختارون له علماً أخضر. يطلقون جراد يثرب الدموي ينهش الأخضر واليابس في كل العالم ويسمون هذا سماحة الإسلام. يخلقون أشرس مؤسسة دينية في التاريخ ويقولون أن الإسلام لا يعرف الكهنوت. يطلقون على "إسرائيل" وصف الدولة الدينية وهي أكثر علمانية مليون مرّة من أي بلد عربي. لقد كان غزو العرب المسلمين (لسورية) عنيفاً ودموياً ومفعماً بالإرهاب. صارت دمشق موئلاً لغباء ثلّة من البدو لم يتركوا للتاريخ الحضاري الإنساني غير كمشة أشعار تافهة، وحكايا قيان وجواري وخلفاء يذبح واحدهم الآخر في سبيل الملك..الخ"! فأي تحوّل هذا التحوّل، وأي انقلاب هذا الانقلاب؟!

أمن أميركا وأمن العالم!

غير أن أسوأ ما في الأمر هو أن تكتشف، بالوقائع والوثائق، أن الرؤية الجديدة الانقلابية لهؤلاء اليساريين السابقين ليست من إبداعهم وإنتاجهم الخاص، ولو كان الأمر كذلك لوجدنا لهم العذر واحترمناهم مهما بلغ الخلاف معهم، إنما هي بالكامل من إبداع اليسار السابق اليهودي الأميركي، الذي تشكلت منه اليوم مؤسسات اليمين الجديد الحاكم في واشنطن بقيادة جورج بوش! إن من يسمّون بالمحافظين الأميركيين الجدد، وجلّهم من اليهود الصهاينة، هم مصدر الإمداد الفكري والسياسي لليمينيين الجدد في بلادنا، الذين تحولوا بدورهم من اليسار المتطرف إلى الليبرالية المتوحشة!

لقد تبلورت عقيدة المحافظين الأميركيين الجدد في الثمانينات، مستفيدة من أفكار ليفي شتراوس، حيث تسربت وثيقة عام ١٩٩٢، أعدت برعاية وزير الدفاع ديك تشيني، تؤكد على أهمية منع ظهور أي منافس للهيمنة الأميركية، وعلى أهمية بقاء أميركا الدولة العظمى الوحيدة في العالم، من أجل أمنها وأمن العالم! لقد أعدّ تلك الوثيقة كل من زلماي خليل زاد وأبرام شولسكي، وأشرف على إعدادها بول وولفويتز، وتلك الوثيقة لم تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهذه القضية تم تبنيها لاحقاً

لأسباب عملية محض سياسية، وإن تبنيها لاحقاً هو ما يفسّر تحول بعض الأوساط اليسارية العربية إلى الليبرالية، حيث من دون الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يجد اليساريون السابقون العرب ما يبرّر تأييدهم لفكرة هيمنة الولايات المتحدة عالمياً، من أجل أمنها وأمن العالم!

يسوّغون إهلاك أمتهم!

إن فريق المحافظين الأميركيين الجدد، الذي يقود اليوم أممية ليبرالية لها فروعها في بلادنا العربية، جاء في معظمه من أوساط اليسار الأميركي، وما يجمعهم، وفي مقدمتهم وولفويتز، أنهم لم يؤدوا الخدمة العسكرية، خاصة في مرحلة حرب فيتنام، وقد حاولوا إيجاد الأعذار، فقال السفير الحالي في الأمم المتحدة جون بولتون، مثلاً، ما يلي: عليّ الاعتراف أنني لم أكن راغباً بالموت في حقول الأرز، في جنوب شرق آسيا"! غير أن هذا المجرم لا تضيره المشاركة في هلاك شعوب بأكملها في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، أما تبريره لذلك فنجده في ما كتبه اليساري العربي السابق عن تاريخ أمته مسوّغاً إهلاكها!

وجدير بالذكر أن الوثائق الأولى التي صدرت عن المحافظين الأميركيين الجدد، خاصة وثيقة عام ١٩٩٦، تضمنت أن أي تغيير في العراق سوف يكون لصالح "إسرائيل"، وأن الإطاحة بالنظام العراقي سوف تزعزع استقرار سورية، وتعزل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، وتعيد تشكيل الشرق الأوسط، وتمكّن "إسرائيل" من ضم الضفة الغربية وتهجير سكانها إلى الأردن، وهذا التوجه الذي تعثّر وتلكأ في العراق بعد الاحتلال هو ما يفسّر لنا مضامين الخطاب الجديد لليمينيين العرب الجدد، الذي لا يعارض احتلال العراق، ويدين المقاومة فيه وفي فلسطين ولبنان، ويبدي إعجابه بعلمانية الكيان الصهيوني، وينتظر الخلاص على أيدي الولايات المتحدة، ولا يجد في تاريخ أمته وتراثها إلا ما يستوجب إدانتها واستعمارها!

تغيير العالم العربي باحتلاله!

ليس من شك أن مصدر الرؤية المتكاملة لليبراليين العرب الجدد، الذين أداروا ظهورهم لليسار بل لأمتهم، هو الولايات المتحدة، فليس لهم أي فضل في إبداعها وصياغتها، من ألفها إلى يائها، فقد ظهرت هناك الفكرة القائلة بأن العرب لن يخرجوا من تخلفهم من دون تدخل أجنبي، وأن احتلال العراق سيكون بمثابة الهزّة والحافز! لقد صدرت مثل هذه الأفكار عن برنارد لويس وفؤاد عجمي قبل أن يردّدها الأتباع في بلادنا. كذلك هناك الأميركي كنعان مكية، الذي جاء كغيره من اليسار، والذي يرى أن تغيير العالم العربي لا يتحقق بحلّ قضية فلسطين، ففلسطين لم تعد لها أية ضرورة أخلاقية، بل بالكفاح السلمي وبالتركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان!

إن مكية يتفق تماماً مع صديقه أحمد الجلبي الذي خاطب اليهود الأميركيين قبل احتلال العراق قائلاً: إن الإطاحة بالنظام العراقي ستأتي بنظام ديمقراطي صديق لإسرائيل!

مئات المحميات الديمقراطية لمليار إنسان!

ما كادت التحولات التي شهدها وسط وشرق أوروبا، بعد عام ١٩٨٩، تأخذ مداها حتى انكشفت حقيقة الديمقراطية التي يبشّر بها الأميركيون وحلفاؤهم وأتباعهم، وقد لخص برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ما ترتب على تلك التحوّلات الديمقراطية كما يلي: انخفاض معدّلات الحياة وارتفاع معدّلات الوفيات خاصة بين الشباب، بسبب عودة الأمراض السارية المنقرضة كالسلّ، والمخدّرات والانتحار والدعارة وأمراضها، وتفشي الفقر على نطاق واسع واتساع الهوّة وتعمقها بين الفقراء والأغنياء، وبروز التمييز بين النساء والرجال كما لم يحدث من قبل، حيث فقدت المرأة في ظل النظم الجديدة، الموالية للولايات المتحدة وحلفائها، مساواتها مع الرجل في الوظائف والأجور، بينما ازدادت أعباؤها المنزلية، إضافة إلى تدهور مستمر في ميادين التعليم، وإلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور إلى حدود ومستويات غير عادية!

وإذا تركنا وسط وشرق أوروبا، خاصة يوغسلافيا وما شهدته من أهوال تحت حكم الأوساط الديمقراطية المحلية التي يقودها أجانب سواء في كوسوفو أم في صربيا، وانتقلنا إلى تيمور الشرقية الاندونيسية التي ناضلت نخبها من أجل الديمقراطية وحق تقرير المصير، والتي اقتطعوها في الحقيقة لأنها تحتوي على احتياطي من النفط تبلغ قيمته حوالي عشرة مليارات دولار بأسعار ذلك الوقت، فسوف نجد سكانها يثورون ضدّ إجراءات الإدارة الأجنبية المتخفية بلباس الأمم المتحدة، حيث جعلت تلك الإدارة من إتقان اللغة الإنكليزية شرطاً لنيل وظيفة في الدولة، الأمر الذي أدى إلى استبعاد ٩٩٪ من الأهالي الذين لا يعرفون هذه اللغة!

ما الفرق بين الديمقراطية والديكتاتورية؟

إن توسع المجتمع العالمي الديمقراطي هو هدف مباشر ميداني يأتي على رأس أهداف السياسة الخارجية الأميركية كما يقول فرنسيس فوكوياما، حيث يعتقد الأميركيون وحلفاؤهم، لأسباب عدّة ليس هنا مجال عرضها، بضرورة إقامة هكذا نظام عالمي ديمقراطي ليبرالي، ويرون أن من يعارض هذا المشروع يجب أن يعتبر شريراً يستحق الموت! لكن الديمقراطية – حسب تعريفها- نظام لا يمكن أن يفرض على أحد أو على بلد تحت أية ظروف، فما يفرض هو الديكتاتورية وليس الديمقراطية التي لا يمكن أن تكون إلا اختيارية، وإذا بالأميركيين يحوّلونها إلى أيديولوجية، وإلى نظام شمولي، ويجاهرون بأن من حقهم فرضها بالقوة المسلحة، ومن دون إيلاء أي اعتبار للحدود السياسية والجغرافية والزمانية والمكانية، فترتبت على ذلك نظرية الحرب الاستباقية ضدّ البلدان الشريرة غير الديمقراطية التي يستحق حكامها العزل والقتل، ولم تعد مهمة التدخل العسكري مقتصرة على ذريعة إيقاف اضطهاد الحكام لشعوبهم، بل تجاوزتها إلى تحقيق الديمقراطية كذريعة لاستمرار احتلال البلدان!

أكثرية بريئة وقلة ضالعة!

لقد جرى التمهيد للتوسع الديمقراطي العالمي بتلك الحملات الدعائية الهائلة التي نظمها الأميركيون وحلفاؤهم وأتباعهم ضدّ استبداد ووحشية السلطات الحاكمة في بلدان الجنوب، وبالطبع فإن مثل هذه التهمة ليست بلا أساس، لكن الأوروبيين والأميركيين لا يستطيعون التنصل من التواطؤ فيها والمسؤولية عنها، الأمر الذي جعلهم يواكبونها بحملات أخرى لتعبئة بعض النخب المحلية في البلدان المستهدفة، وهو ما شاهدناه في بلادنا وقد بلغ ذروته في أواسط عقد التسعينات الماضي، حيث بدأ ظهور المنظمات غير الحكومية التي راحت ترفع شعارات الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان على الطريقة الأوروبية الأميركية، والتي اتضح في أكثر من بلد أن بعضها مموّل من الخارج!

لقد اندفع كثير من الأبرياء وراء هذه الشعارات بنوايا ودوافع وطنية ديمقراطية حقاً، غير أن هناك قلة ضالعة في المشروع الأميركي عن سابق تصميم وتصوّر، ومستعدة لتمهيد الطريق أمام التدخل الأجنبي! وبالإجمال فإن الغالبية تتشكل، ويا للعجب، من أصول يسارية وقومية، من الذين يملكون موهبة الخطابة والكتابة والتواصل الناجح مع أجهزة الإعلام الإقليمية والدولية، وإنه لمن الثابت أن الولايات المتحدة كانت تسعى لاستنهاض مثل هذه التيارات، فنحن نتذكّر تلك الحفلات شبه اليومية المفتعلة التي كانت تنظمها السفارات والمراكز الثقافية الغربية، وتلك الدعوات المتوالية لزيارة الولايات المتحدة التي لبتها أرتال من الأنتلجنسيا المحلية النشطة، وهناك في الولايات المتحدة كانوا يشاركون في ندوات حول مستقبل بلادهم، تساهم فيها شخصيات من قادة المحافظين الأميركيين الجدد، منهم بول وولفويتز شخصياً، علماً أن معظم هؤلاء المحافظين الجدد يتحدّرون من أصول يسارية تروتسكية!

لا خلاص إلا بالمقاومة!

إن الأميركيين وحلفاءهم وأتباعهم يخططون ويعملون من أجل نهوض عالم ديمقراطي يقدّرون أنه سوف يكتمل عام ٢٠٢٠ بظهور مئات البلدان / المحميات التي يعيش فيها ما بين المليار والمليار ونصف إنسان! إن عشرات الدول الواقعة ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي سوف تتحول بعد تجزئتها إلى مئات المحميّات الديمقراطية، وعندئذ يكتمل مشروع الشرق الأوسط الأكبر، الديمقراطي الأميركي! وتلك المحميات سوف يديرها حكام أميركيون أو أوروبيون، وقد يكون بعضهم من أصول محلية ويحمل أكثر من جنسية واحدة، وفي مهمتهم الإدارية سوف يساعدهم موظفون محليون يتحدثون اللغة الإنكليزية، وسوف تتشكل بطانتهم السياسية من نخب محلية ديمقراطية محدودة، موالية للولايات المتحدة وحلفائها، ومتحدّرة عموماً من الطبقة ما فوق المتوسطة، وتجيد بدورها اللغة الإنكليزية، أما شعوب هذه المحميات الديمقراطية فسوف تعزل عن الهيكل السياسي والإداري بحواجز اللغة والثقافة وقوات القمع الديمقراطي، وترغم على الاستماع من الإذاعة إلى موسيقى معينة، وعلى مطالعة كتب وصحف معينة، وعلى مشاهدة برامج تلفزيونية مختارة بعناية، ريثما يكتمل تأهيلها الديمقراطي!

هل سيتحقق هذا المشروع ويبلغ مداه وغاياته عام ٢٠٢٠؟ الجواب عند المقاومة الفلسطينية والعراقية واللبنانية والسودانية والإيرانية والأفغانية!

نحو الإقرار بالهزيمة في العراق

قالت مصادر الأنباء الأميركية والبريطانية أن لجنة دراسة الأوضاع في العراق، التي يرأسها وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر، قد ضمنت تقريرها انتقادات شخصية لأعضاء الإدارة الأميركية بسبب عدم رغبتهم إجراء مباحثات مباشرة مع دول مثل إيران وسورية، وقالت هذه المصادر أنه سيكون من الصعب على الرئيس جورج بوش اتهام اللجنة المميزة، التي تضم أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بأنها أساءت التقدير! ليس هذا فحسب، بل المدهش حقاً هو أن الإدارة الأميركية، وفي طليعتها الرئيس بوش، سارت خطوات على طريق تنفيذ مقترحات اللجنة قبل أن يتم إقرار تقريرها رسمياً، فهي سترفعه بصيغته النهائية إلى الرئيس، ومن خلاله إلى الكونغرس الأميركي، في شهر كانون الأول/ ديسمبر الجاري، بينما خطواتها على طريق تنفيذ مضمونه انطلقت في الشهر الماضي!

هل هو الإقرار بالإخفاق؟

إن تقرير لجنة بيكر يختلف في توجهاته اختلافاً كبيراً جداً عن التوجهات المعلنة للإدارة الأميركية ورئيسها طوال السنوات الماضية التي تلت الاحتلال، فلطالما ردّد الرئيس الأميركي أن الإخفاق ممنوع في العراق، وأن الحرب في هذا البلد هي بداية لحرب أوسع تشمل البلدان المصنّفة في محور الشر، وأيضاً البلدان المصنّفة بأنها غير ديمقراطية حتى لو كانت صديقة للولايات المتحدة، وتقول صحيفة "نيويورك تايمز" أن خيار إشراك إيران وسورية في معالجة الوضع العراقي بات أقرب إلى التحقيق رغم إعراب البيت الأبيض عن تململه من هذا الخيار! هذا من جهة، ومن جهة ثانية تقول الصحيفة أن اللجنة تدرس مسألة تخفيض حجم القوات الأميركية المتواجدة في العراق بمقدار النصف، وهي التي تعدّ حالياً حوالي ١٥٠ ألف جندي، وأن هذا التخفيض يجب أن يتحقق خلال عام من الآن، أي حتى نهايات عام ٢٠٠٧، وينبغي أن يتحقق ذلك حتى لو لم تصبح القوات العراقية مستعدّة للسيطرة على الوضع في البلاد، فما معنى هذا الذي تقبل به إدارة بوش إن لم يكن إقراراً بالإخفاق؟!

ليست حرباً أهلية أو طائفية!

ومن المقترحات التي تضمنها تقرير لجنة بيكر الدعوة إلى زيادة عدد الفرق العسكرية الأميركية التي تتولى تدريب القوات العراقية، وترجيح ارتباط الانسحاب العسكري الأميركي بمدى التقدم الذي تحرزه القوات العراقية في ميدان التدريب، غير أننا نفهم من جملة الفقرات التي تناولت هذا الموضوع بأن انسحاب نصف القوات على الأقل يجب أن يتحقق خلال عام ٢٠٠٧، بغض النظر عن إحراز القوات العراقية تقدماً أو عدم إحرازها، وأن ضغطاً على الحكومة العراقية الموالية سوف يتواصل لجعلها تبذل جهداً أكبر من أجل الوصول إلى مصالحة داخلية تساعد على استتباب الأمن، وفي هذا الصدد أعلن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض غوردون جوندرو أنه "في ما يتعلق بإيران وسورية قلنا مرات عديدة أنهما تعرفان الخطوات التي يمكنهما اتخاذها لتحسين الوضع في العراق" متهماً الدولتين بتسهيل إمداد المقاومة العراقية بالأسلحة والمقاتلين! أما وزير الدفاع البريطاني ديس

براون فذهب أبعد من ذلك حين قال أن إيران تتمتع بنفوذ داخل العراق، وتستطيع تأزيم الوضع أو تهدئته وإطلاق الحوار أو تعطيله، غير أنها تستخدم نفوذها لدعم الجماعات التي تهاجم قواتنا والتي تقوم بتأجيج العنف الطائفي! لكن الغريب هنا أن الناطق الأميركي إياه أصّر على أن ما يجري في العراق ليس حرباً أهلية، أو طائفية، لكنه لم يعطه الصفة التي يستحقها، وهي حرب التحرير!

المقاومة والاحتلال هما الأساس!

لقد دعا وزير الدفاع البريطاني إيران كي تكون شريكاً بناء، تساعد نفسها وتساعد المنطقة، وإلا فسوف تواجه المزيد من العزلة إذا ما اعتبرت العراق أداة في نزاعاتها الأوسع مع المجتمع الدولي بسبب تطلعاتها النووية، كما دعا سورية إلى أن تظهر أفعالاً وليس أقوالاً! أي أن المطلوب من إيران وسورية وغيرهما المساهمة في إخراج الولايات المتحدة وبريطانيا من مأزقهما العراقي وفي تصحيح الوضع لصالحهما مقابل الرضا عنهما مبدئياً، مترافقاً مع إشارات غامضة إلى موضوعات الخلاف والصراع الأخرى! أما عن المقاومة العراقية، التي هي صلب المسائل جميعها، فلا إشارة واضحة مباشرة إليها من قريب أو بعيد، لا على لسان الأميركيين ولا على لسان البريطانيين، وإنه لمن المفهوم أن تصرّ الإدارتين الاستعماريتين على إنكار جوهر القضية، وإنكار أطرافها الرئيسة حتى النفس الأخير، أي حتى استنفاد جميع الطرائق الأخرى التي تتحدث عن كل شيء إلا عن جوهر القضية وعن أطرافها الرئيسة، وفي مقدمتها المقاومة الوطنية، والحال أن العنصرين الوحيدين، اللذين تتفرع عنهما جميع العناصر الأخرى في العراق، هما قوات المقاومة الوطنية من جهة، وقوات الاحتلال من جهة أخرى، وقد استنفدت قوات الاحتلال معظم ما تفرع عنها من عناصر، وآخرها فرق الموت التي بذلت طاقاتها الرهيبة لتفجير حرب أهلية أو طائفية ففشلت جميع محاولاتها، بينما يتأكد كل يوم وعي الشعب العراقي لحقيقة ما يعانيه على أيدي المحتلين، والتفافه أكثر فأكثر حول مقاومته الوطنية المقاتلة، وهكذا سوف يأتي يوم ليس بالبعيد نتجاوز فيه كل ما يقال وما يطرح الآن، ونصل إلى جوهر القضية، ونرى صحة ما قاله رمز المقاومة الفيتنامية الجنرال جياب: إن الأميركيين، الذين يتحدثون كثيراً عن هيبتهم، يعرفون عندما يؤون الأوان كيف يتقبلون هزيمتهم بصمت!

نقل الأصفار من الشمال إلى اليمين!

في أحد وجوهه الرئيسة، لم يكن ما وصف إفراطاً في ممارسة التدمير والقتل ضدّ الفلسطينيين في الضفة والقطاع سوى التمهيد لجولة التدمير والقتل اللاحقة في لبنان، وإنه لمن الواضح أن جميع ما يرتكبه الإسرائيليون هنا من أفعال الوحوش هو الأداء المتطور لما ارتكبوا مثله هناك في فلسطين: القتل والتدمير كأنما عشوائياً لأبسط مظاهر الحياة وشروطها!

إن الإسرائيليين ينبرون اليوم لممارسة دور يليق بعنصريتهم التلمودية، سواء في فلسطين أو لبنان أو في غيرهما إذا ما اتسع نطاق العمليات العسكرية الحربية، وقد قال المرتزق المتوحش أولمرت في كلمة له (٢٠٠٦/٧/١٧) أن العمليات العسكرية لن تتوقف حتى تنصاع المقاومة لإرادة المتحضّرين! أي تماماً مثلما انصاع الهنود الحمر المتوحشين في أميركا للمستوطنين الإباديين المتحضرين! إنه انصياع لا يعني غير اضمحلال أمتنا وتلفها وزوالها!

وإذا لم يكن ثمة ريب في أن ما حدث ويحدث في فلسطين هو تمهيد لعمليات إسرائيلية إقليمية أوسع، فليس ثمة ريب أيضاً في أن الهجمة الشرسة ضدّ لبنان أعدّت مسبقاً في أدقّ تفاصيلها، وأنها سوف تشنّ بسبب أو باختلاق سبب، أو حتى من دون سبب مباشر!

حقيقة النظام الرسمي العربي

لقد بدا ويبدو واضحاً تماماً، في فلسطين ثم في لبنان، أن الإدارة الأميركية أطلقت المستوطنين الإسرائيليين الإباديين لممارسة وحشيتهم بلا حدود، فانفلتوا كقطيع من الضباع الجائعة، غير أن هذه الإدارة لم تطلق أعنّتهم فحسب، بل عملت مسبقاً على عزل ضحاياهم، بل وعلى تكبيل الضحايا وتكميمهم، للحدّ من فعالية مقاومتهم ولخنق أصواتهم أيضاً، وهو ما لم يكن ممكناً أبداً من دون تواطؤ وتعاون النظام الرسمي العربي، فقد انكشفت حقيقة هذا النظام اليوم للجميع، ليس كمقصّر في القيام بواجباته بل كشريك في العمليات الحربية ضدّ أمته، وهي الحقيقة التي ظلت خافية لعقود طويلة من السنين، حيث الناس عموماً ظلوا يتطلعون إلى تلافي النظام الرسمي لتقصيره ونواقصه، وتحمله لمسؤولياته وقيامه بواجباته، وبالطبع كان ذلك وهماً قاتلاً جعل الأمة تؤخذ بسهولة من مأمن، فالنظام الرسمي العربي جزء لا يتجزأ من النظام الربوي الصهيوني العالمي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فهو لهم ومعهم وليس لأمته بل عليها، ولعله لا يستطيع حتى لو أراد، بمجمله أو بعضه، أن يكون غير ذلك، نظراً لظروف ولادته بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الاستقلالات الشكلية الظاهرية، ويكفي القول أن جامعة الدول العربية قد تأسست بمبادرة من بريطانيا، وأن من بشّر بولادتها وحدّد وظائفها هو أنطوني إيدن رئيس الوزراء آنذاك، وأنها لم تكن في أي يوم من الأيام سوى مؤسسة إقليمية من مؤسسات النظام الربوي العالمي الذي تقوده واشنطن اليوم، مؤسسة تسهر على حفظ مصالحه وترتيباته الجغرافية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، وتدافع عنها ضدّ أية محاولة للمساس بها سواء أكانت المحاولة رسمية متمرّدة أم شعبية ثائرة!

الانفراد بالجزيئات وإبادتها!

لقد جرى تشكيل النظام الرسمي العربي من عدد كبير من الدويلات/ المربعات، المنفصلة عن بعضها من جهة، والمنفصلة عن مركزها وعمودها الفقري الذي هو الأمة من جهة أخرى، فتحوّلت الأمة إلى رقم هو أول الآحاد، وتحولت الدويلات/ المربعات إلى أصفار على شماله، فغابت الأمة إلى حد كبير جداً، وافتقدت الدويلات الإرادة المستقلة، وبالطبع فإن الخلاص يقتضي نقل الدويلات/ المربعات/ الأصفار من شمال الأمة إلى يمينها، كي تتحول الأمة من رقم عاجز هو أول الآحاد إلى رقم مركب من عشرات الملايين ومئات الملايين، الأمر الذي يقتضي توفر مركز تنطلق منه عملية التحول المصيرية هذه، وبالطبع عشنا على مدى القرن الماضي محاولات عديدة، رسمية متمرّدة وشعبية ثائرة، للعودة إلى الوضع الطبيعي بنقل الأصفار من شمال الأمة إلى يمينها، وها هي هذه المحاولات وقد بلغت مرحلة متقدمة في فلسطين والعراق ولبنان والسودان، بفضل التراكم الكفاحي التاريخي للأجيال المتوالية بمختلف تياراتها ومذاهبها، الأمر الذي جعل العدو يزجّ اليوم بجميع خطوطه الدفاعية في الميدان: النظام الرسمي العربي، والكيان الإسرائيلي، والقوات الأميركية/ الأطلنطية! مدعومة بكل طاقته، في عملية كبرى للقضاء على هذه المحاولات التحررية في مهدها!

وفي سبيل تحقيق هدفه يلجأ العدو إلى عملية تجزئة الأجزاء، وتحويل المربع/ الدويلة إلى مربعات أصغر، ينفرد بكل واحد منها انفراداً تاماً، ويبيده إبادة تامة، فقد انفرد بالضفة والقطاع بمساحتهما التي تبلغ حوالي ستة آلاف كيلو متر مربع، وبسكانهما الذين تعدادهم أكثر بقليل من ثلاثة ملايين ونصف فلسطيني، ثم انفرد بلبنان الذي مساحته حوالي عشرة آلاف كيلو متر مربع، وبعدد سكانه الذي لا يزيد كثيراً جداً عن عدد سكان الضفة والقطاع، وسواء في فلسطين أم في لبنان أم في العراق والسودان، يحاول العدو تقطيع أوصال الأرض والسكان والانفراد بكل طرف على حدة وإبادته، بينما النظام الرسمي العربي، الذي هو أصفار على الشمال، يقوم بوظيفته في تحقيق العزل وإحكام الحصار على بؤر التمرّد والمقاومة!

غير أن أحداً لا يستطيع اليوم استبعاد انتقال الأصفار من الشمال إلى اليمين بطريقة أو بأخرى، فالظروف المستجدة إقليمياً ودولياً تشير إلى إمكانية تحقّق هذا الاحتمال.

هل الذكاء والعلم نقيض الأخلاق والعزيمة؟

تتعرض أمتنا وبلادنا لهجمة أميركية صهيونية ضارية هدفها المعلن إعادتنا إلى العلاقات الدولية التي سادت منذ بدايات القرن السابع عشر، أي منذ ما قبل أربعمائة عام! فالمشروع الذي يحمل عنوان «إعادة هيكلة الشرق الأوسط الأكبر» يعني بالضبط تحقيق مثل هذه العودة التي تتجلى معالمها الأولى في فلسطين والعراق وأفغانستان، حيث ينبغي أن تقوم الشعوب بإخضاع نفسها بنفسها لصالح المستعمرين وتحت إشرافهم المباشر!

لقد استولى الإنكليز على شبه القارة الهندية واستعبدوها منذ مطلع القرن السابع عشر بقوة الهندوس وبأموال الهندوس، أي بجنود غير جنودهم ونقود غير نقودهم، فالجيوش الإنكليزية كانت مشكلة من الهندوس واحتياجات الحروب التمويلية كانت تأتي من حكومات الهندوس العقيمة المستبدة المتحاربة، وها نحن نعامل اليوم على هذا الأساس، فهل يعقل أن يعيد التاريخ نفسه بالطريقة ذاتها التي اتبعت قبل أربعة قرون؟

***

لقد تطوّر العالم تطوّراً هائلاً قياساً بما كان عليه في القرن السابع عشر، فشاعت العلوم الحديثة على أوسع نطاق في جميع البلدان، وتعاظمت أعداد الأذكياء الذين يتقنون هذه العلوم حتى في المستعمرات السابقة، لكن الأساسيات التي تحكم أمتنا وبلادنا، وتبقيها متخلفة أسيرة للسياسات والمصالح الأجنبية، ظلت هي نفسها لم يطرأ عليها أي تغيير يتناول جذورها حقاً وفعلاً، وإنه لمن الواضح أن ذلك يحدث نتيجة الانفصال أو الانفصام الواقع بين الذكاء والعلوم من جهة وبين الأخلاق والعزيمة من جهة أخرى، ولا تغيّر في ذلك الاستثناءات الإيجابية بفعالياتها النضالية المحدودة، التي تبرز في هذا الزمن أو ذاك وفي هذا القطر أو ذاك!

في وضعنا الخطير الراهن، حيث الأعداء الاستئصاليون يجتاحون بلادنا تباعاً، نجد أذكياء من أبناء أمتنا، يعرفون كل شيء عن آخر إنجازات العلوم الحديثة، لكنهم ينقلبون رأساً على عقب في غير صالح أمتهم، مرة بذريعة الاستبداد المحلي والفساد وأخرى بذريعة الديمقراطية والحداثة، فيضعون الذكاء في مواجهة المبادئ والأخلاق، ويضعون المعرفة والعلوم في مواجهة الإرادة والعزيمة، لتصبح كوبا والمقاومون الفلسطينيون في دائرة الأبعدين، وتصبح الولايات المتحدة والإسرائيليون في دائرة الأقربين!

لقد قرأت مؤخراً خلاصة لكتاب إسرائيلي يتحدث عن تاريخ سورية الحالية قائلاً ما معناه أن سورية منذ استقلالها في الأربعينات وهي تعيش أوضاعاً غير طبيعية، لأن شروط تأسيسها بناء على اتفاقية سايكس/ بيكو تجعلها كذلك! وبغض النظر عما يريد الكاتب الصهيوني الوصول إليه من استنتاجات شريرة فإن الشعب السوري يعرف هذه الحقيقة جيداً، ولذلك هو متمسك بكونه جزءاً من الأمة العربية التي لا حياة ولا مستقبل له إلا في نطاقها، غير أن بعض الأذكياء العرب يذهبون مذهباً آخر، فيعدّون لسورية (الجزء) ما يؤدي إلى المزيد من التجزئة، ويوظفون المعارف والعلوم الحديثة

التي اكتسبوها لتحقيق هذا الغرض، وهاهم اليوم يدعوننا إلى الاستسلام والرضوخ، لأننا – حسب زعمهم – وحيدة في مواجهة العالم والمجتمع الدولي والأمم المتحدة والجامعة العربية ولجنة التحقيق الدولية، مع أنهم أكثر من يعرف أن هذه الجهات التي يعدّدونها لا تمتلك مضامين أسمائها!

إنه الذكاء الذي يفتقد الأصالة القومية وإنها المعرفة العلمية التي تفتقد الإبداع الذاتي، يتحولان كلاهما إلى نقيض للأخلاق والعزيمة وللثبات والمقاومة، وإن هذا ليستدعي، في أبسط حالات النقد، استحضار قول المتنبي:

ولم أر في عيوب الناس عيباً / كنقص القادرين على التمام!

في عام ١٨٨٧، أي قبل حوالي قرن وربع من الزمان، أصدر العالم الفرنسي غوستاف لوبون كتابه الهام عن "حضارات الهند"، وفيه اعتبر الحضارة الأوروبية، ومن قبلها العربية الإسلامية، في جملة حضارات الهند، وفي تحليله لأسباب خضوع شبه القارة الهندية للإنكليز، ابتداء من القرن السابع عشر، عرض أن أهالي الهند كان ممكناً (في ذلك الزمن) تحويلهم إلى كتائب عسكرية يباهي بقيادتها مارشال أوروبي كبير عندما يكون على رأس مثل هذه الكتائب قادة أوروبيون! وأن أفضل ما يستطيع أن يتمسّك به أفّاق أوروبي ليصل إلى حكم الهند هو أن يوجّه الأحوال والأهواء، وأن يتكلم بلسان الدّمى الفخمة التي تحمل ألقاب الملوك أو الأمراء الهنود! وأن الاكتشافين المهمين اللذين استعمرت الهند بفضلهما هما: ضعف جيوش الأهالي (جيوش!) تجاه الكتائب الأوروبية المدربة (كتائب!) وسهولة تدريب الأهالي على النظام الأوروبي واستخدامهم من قبل الأوروبيين! لقد رأى رواد الاستعمار أن بالإمكان إخضاع مستعمرة شاسعة كالهند، بمئات ملايينها، بوساطة أموال أهلها المغلوبين أنفسهم، وبوساطة جنودهم بالذات!

يقول لوبون أن الإنسان قد يعجب، للوهلة الأولى، من نجاح عمليات إخضاع تلك الملايين الكثيرة بسهولة على أيدي بضعة آلاف من الجنود الأوروبيين، مع أن المفترض أن تكون جيوش المستعمرين مشكلة من مئات آلاف الجنود، لا من بضعة آلاف، فما السّر في ذلك؟

***

يشرح لوبون أن العجب يبطل، بصددِ ما سبق، عندما نعرف أن كلمة "الهند" في ذلك الزمن لم تكن سوى تعبير جغرافي، وأنها كانت بلاداً لشعوب مختلفة أشدّ الاختلاف، ليس فيها ما تعرفه أوروبا من معنى "الأمة الواحدة"، أي وحدة العرق واللغة والمشاعر المؤدية إلى وحدة المصالح، وأن الهند لم تكن تشتمل على قومية هندية، كالقومية الفرنسية أو الألمانية، وأن شعوب الهند كانت تتعامل مع بعضها كأجانب، وأن نظام الوظائف كان يفرّق بين مختلف طبقات العرق الواحد، فينظر الهندوسي إلى أكثرية أبناء قومه كغرباء مثلهم مثل الأوروبيين! إن لوبون يعزو المسألة الهندية المأسوية في ذلك الزمن إلى فقدان الشعور القومي، وقد نقل عن الأستاذ الإنكليزي سيلي قوله: " سوف تغيب إمبراطوريتنا الهندية عن الوجود عندما يبدأ الشعور القومي بالنمو في الهند، وعندما يقتنع الناس فيها أن من العار مساعدتنا كي يدوم سلطاننا"! لقد تألف ثلثا القوات البريطانية من الهنود، وبالتالي لم يشكل ما يحدث في الهند من اضطرابات خطراً على الإنكليز، فثورة "السباهي" التي اشتعلت عام ١٨٥٧ كانت وليدة شكاوي عسكرية خاصة لم تكترث لها شعوب الهند، فقمعتها كتائب هندوسية تقودها فئة قليلة من الإنكليز!

***

وهكذا فقد كان الخطر الأكبر على الاستعمار البريطاني في الهند – كما يؤكد لوبون – هو بزوغ شعور قومي هندي، وقد ساعد الإنكليز أنفسهم، بسلوكهم وأساليبهم، على استنهاض الشعورٍ القوميٍ الهنديٍ وجعلوه ينموٍ بقوة ليؤسس لانهيار إمبراطوريتهم العظمى، وهاهي الهند اليوم بلداً عظيماً، موحداً وغنياً، وواعداً باحتلال مكانة دولية لائقة ومرموقة في المدى القريب.

أما الأمة العربية فإنها لا تزال محكومة بسياسات وعلاقات القرن السابع عشر، على الرغم من نضج شعورها القومي وقوة روابطها القومية، وذلك بفعل بعض أبنائها الأذكياء على اختلاف مواقعهم، الذين يريدون إقناعها بالتقهقر أكثر، وبالتخلي عن قوميتها الإنسانية وتراثها الحضاري الإسلامي، ويزيّنون لها القبول بالتشرذم وبتجزئة الأجزاء استجابة لدواعي الحداثة والعولمة، وحقوق الإنسان وتقرير المصير! إن ذكاء هؤلاء الأبناء غير أصيل، ولذلك يقف في مواجهة المبادئ والأخلاق، وإن معارفهم غير إبداعية، ولذلك تعمل على تدمير إرادة أمتهم وإحباط عزيمتها، علماً أن التقدم لا يتحقق إلا بالإرادة والعزيمة.

هل العالم سوق للمضاربة، وكازينو للمقامرة؟

سواء في أوروبا الغربية أم في الولايات المتحدة، جعلت الأوساط الحاكمة من الديمقراطية وسيلة، وذريعة، لفرض السوق الرأسمالية على بلدان العالم، فالخصخصة وسياسة السوق المفتوحة، وما ينتج عنهما من لا مساواة وتعميق للفوارق والتفاوت في التطور والنمو، هما التجسيد العملي للديمقراطية على الطريقة الأميركية التي لا تنهض منفصلة عن السوق الدولية الرأسمالية وتفرض حرية التملك وإقامة المنشآت والشركات على حساب المصلحة الوطنية. إن حكومات أوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تعترف بديمقراطية أية دولة إذا لم تحرّر تجارتها، أي إذا لم تطلق يد الشركات الدولية المتعدّدة الجنسية في بلادها، وبالطبع فإن اقتصاديات هكذا دولة سوف تكون مجرّد لقمة سائغة تبتلعها الشركات العملاقة المتوحشة. ومن الأمثلة الحيّة على ارتباط هذه الديمقراطية بالسوق الرأسمالية أن مؤشر داو جونز، أو أي مؤشر محلّي بديل، أصبح هو المقياس لنجاح أية أمة، فهبوط البورصة وصعودها في بلد ما هو الدليل على تقدّم المجتمع أو تأخره، وهكذا حوّلت الديمقراطية الأميركية العالم إلى سوق للمضاربات، وإلى ما يشبه الكازينو الذي تتحرّك فيه النقود بسرعة على الموائد الخضراء!

الأثرياء يستأثرون بالمصطلح الجميل!

لقد تغيّر الوضع كثيراً عن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كنا في الخمسينات نعوّل على الديمقراطية في تحقيق تطورنا ونمونا واسترداد حقوقنا المسلوبة، ففي ذلك التاريخ كان عدد سكان العالم أقل من نصف عدده الحالي، وكانت عدد سكان سورية على سبيل المثال أقل من ربع عددهم الحالي، وكان الأثرياء المحافظون، سواء في البلدان الثرية أو الفقيرة، ينظرون إلى الديمقراطية نظرة خشية وارتياب، لأنها قد تمكّن الفقراء من الاستيلاء على ثرواتهم، وبناء على ذلك كان بعضهم يشجع المغامرات العسكرية وقيام الأنظمة الديكتاتورية، غير أن العقود الأخيرة برهنت أن الديمقراطيات يمكن أن تكون للأثرياء وحدهم، ولم يعد هذا المصطلح الجميل يعني توفير الشروط السياسية التي تمكن أكثرية المجتمع من مواجهة جور وطغيان واستئثار الأقلية، بل أصبح يعني تحالف أوساط اجتماعية واسعة مع الأقلية ضدّ الأوساط الأوسع من المعدمين، وقد صار واضحاً اليوم أنه في كل دولة ديمقراطية ليبرالية ثرية توجد قطاعات واسعة من الشعب معزولة ومهمّشة سياسياً، وبينما تتسع وتتعمق الفروق واللامساواة بين طبقات الشعب في الدول الديمقراطية القوية الثرية، تتسع وتتعمق الفروق واللامساواة بين الدول الثرية عموماً والدول الفقيرة ، حتى أن مصطلح الديمقراطية صار مرادفاً لصفة الدولة الثرية، وبينما يدعي أنصار الديمقراطية على الطريقة الأميركية أن الديمقراطية هي الطريق إلى الثراء، فإن الإحصائيات تبرهن أن ثراء البعض، أفراداً ودولاً، يتحقق بإفقار الأكثرية أفراداً ودولاً!

تريد غزالاً، خذ أرنباً!

بعد استئثارهم بالمصطلح الجميل، لم يأبه الأثرياء والدول الثرية لمصير شعوب العالم التي تدمّرها

المجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية، علماً أن استئصال الغابات وتلوّث البيئة بآثارهما المدمّرة هما من نتاج السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الثرية، ليس هذا فحسب، بل إن الأثرياء الأوروبيين والأميركيين، الديمقراطيين، لجأوا إلى القوة العسكرية لفرض الديمقراطية على الدول الفقيرة بالمواصفات التي أشرنا إليها، أي الاندماج في السوق الدولية الرأسمالية كلقمة سائغة يبتلعها الاحتكاريون، وهذا عين ما فرضوه في البوسنة وكوسوفو وصربيا، وعين ما يحاولون فرضه في العراق!

وبالمناسبة، لنلاحظ أنه بينما يتدفق على يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق مئات ألوف المرتزقة والمغامرون، من مختلف الجنسيات والقارات، فيعيثون فساداً وقتلاً ونهباً، وبينما يتواجد في دول الخليج الثرية، غير الديمقراطية، مئات الألوف من العمال الأجانب، من مختلف القارات والجنسيات، فإن الدول الديمقراطية الثرية القوية ترفض قبول المهاجرين من مستعمراتها السابقة، وتلجأ إلى جميع الوسائل، بما فيها وسيلة الاعتقال والقتل، للحيلولة دون دخولهم بلادها، وفي الوقت نفسه لا تتورع عن توجيه الانتقادات لحكومات الجنوب، الديكتاتورية المتخلفة، لأن العمال الأجانب فيها يتعرضون لبعض المشاكل والصعوبات التي هي من النوع الطبيعي المتوقع في كل مكان! إن ديمقراطيتهم تذكرنا بالقائل: تريد أرنباً خذ أرنباً .. تريد غزالاً خذ أرنباً!

الديكتاتوريات لم تفعل أكثر !

وطالما جئنا على ذكر المهاجرين إلى جنان الحرية والديمقراطية والثراء، تنبغي الإشارة إلى أن هؤلاء هجروا بلدانهم بعد أن نهبها الأحرار الديمقراطيون الأثرياء وتركوها قاعاً صفصفاً، وتوجهوا إلى حيث انتقلت ثرواتهم آملين تأمين مجرّد حياة طبيعية في الحد الأدنى، ليجدوا أنفسهم في مواجهة القناصة على الحدود، فإن نجحوا في الدخول كانت في انتظارهم عمليات العزل العرقي، حيث الدول الديمقراطية الثرية حريصة على نقاء تركيبتها السكانية، وإذا بهم هائمين على وجوههم بلا حقوق سياسية، ولا حقوق مدنية، محرومين من حق الانتخاب ومن حق إيصال صوتهم إلى السلطات عبر المظاهرات السلمية، ومن حق إصدار الصحف، ومن حق الجهر بديانتهم، ومعرضين طوال الوقت للاعتقال العشوائي والنفي، بل القتل!

إن المهاجرين من أبناء المستعمرات السابقة الذين نهبت ثرواتهم، ودمّرت بلادهم وبنيتهم الاجتماعية الوطنية، وصودر مستقبلهم ومستقبل أولادهم وأحفادهم، يلجأون إلى البلدان التي نهضت على أنقاضهم وبفضلهم فيجابهون بالحد من حريتهم في التنقل، والسكن، والعمل، إلا بموجب ترخيص، أي أنهم غير متساوين أمام القانون مع أهل البلاد حتى وإن حصلوا على حق الإقامة أو على الجنسية، فبماذا يمكن أن تتهم الأنظمة الديكتاتورية أكثر من هذا!

هل تتابعون مصير المستعمرات وأبنائها المهاجرين؟

القانون الذي صدر في باريس تحت الرقم ١٥٨، بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٣، أراد معالجة علاقات فرنسا بمستعمراتها خلف المحيطات عبر القرون الماضية، وأراد من جهة أخرى معالجة علاقاتها مع أبناء تلك المستعمرات في الوقت الراهن، أما أبرز الأسباب الموجبة فهي ظاهرة الهجرة الكثيفة (غير الشرعية) إلى فرنسا وغيرها من البلدان الاستعمارية!

لم توقف الأخطار المميتة موجات المهاجرين، سواء تلك التي يتعرضون لها على أيدي المحتالين الذين ينظمون عمليات التسلل ثم يلقون ضحاياهم في الطريق إلى التهلكة، أم تلك الناجمة عن الأخطار البحرية ووسائط النقل غير الصالحة، أم مواجهة رصاص خفر السواحل الذين يقتلون من يقتلوه وينقلون الباقي إلى معسكرات الاعتقال الأوروبية، فموجات الهجرة لا تتوقف على الرغم من ذلك، لأنه لم يعد أمام أبناء المستعمرات السابقة من خيارات أخرى للعيش بعد أن أصبحت بلدانهم (قاعاً صفصفاً) قبل أن يغادرها المستعمرون الأوروبيون الذين دمرّوا جميع بناها المادية والاجتماعية وجعلوها عاجزة عن النهوض بقواها الذاتية، وبالتالي فإن المهاجرين يعتقدون أن لهم حقاً في الذهاب إلى البلدان الاستعمارية، من أجل تأمين الكفاف، وهي التي جاءت إليهم فكدست الثروات على حساب إفقارهم، وشادت الصروح على أنقاض دمارهم، وحققت الأمجاد على حساب ذلّهم وبؤسهم، وها هي فرنسا التي يعّد سكانها حوالي ستين مليوناً وقد فاق دخلها القومي لوحدها، أضعافاً مضاعفة، جميع دخول بلدان القارة الأفريقية التي تعدّ حوالي ثمانمائة مليوناً (تستثنى منها جنوب أفريقيا) فكيف عالج القانون الفرنسي رقم ١٥٨ هذه العلاقة ببعديها الماضي والحاضر؟ لقد دعا القانون مراكز الأبحاث الجامعية الفرنسية إلى إيلاء مكانة معتبرة للاستعمار الفرنسي، خاصة في المغرب العربي، وإلى التعريف عبر مناهج التعليم بالدور الإيجابي التحضيري للمحاربين في الجيوش الفرنسية ولتضحياتهم! أما عن المهاجرين الحاليين إلى فرنسا من أبناء مستعمراتها فقد نص القانون على الحدّ من هجرتهم وإخضاعهم لمبدأ الانتقاء بناء على الحاجة!

***

في معرض التعليق على هذا القانون المتعنّت الظالم نعود إلى ضحية واحدة من ضحايا الاستعمار الفرنسي، وهي الجزائر، فنذكر أن اجتياحها بدأ في العام ١٨٣٠، وأنه كان تكراراً واستمراراً لعمليات الإبادة والاستيطان في القارة الأميركية وغيرها، وشبيهاً بما يفعله اليهود الصهاينة في فلسطين منذ عشرات السنين، فعندما بدأ ذلك الاجتياح كان عدد الأوروبيين المدنيين المتواجدين في الجزائر بحدود ستمائة، فصار عددهم بعد عامين خمسة آلاف، وحينئذ، أي في عام ١٨٣٢، وقف الجنرال بيجو خطيباً أمام قواته العسكرية، معلناً أهداف حملته، قائلاً من دون تلعثم أو حرج: يجب القيام بغزو فرنسي أوروبي واسع، لكننا بحاجة إلى معمّرين (مستوطنين) يهيئون لكم أفضل الظروف. وحيث يوجد الماء الصالح والأرض الخصبة ينبغي توطين المعمّرين من دون أي اعتبار لمالكي الأرض. يجب أن نوزع الأرض على المستوطنين ونسجلها ملكاً لهم. علينا أن نسير إلى غاية ثابتة، وأن نتوصل إلى تأسيس

ولاية فرنسية (من المستوطنين الأوروبيين) لابد من غزو واسع لأفريقية مماثل لغزو القوط، فمن دون ذلك لن نصل إلى شيء!

لقد كان الجنرال بيجو يتحدث عن "نيوفرانس" في الجزائر على غرار "نيو انكلاند" في أميركا، ومثلما تحدث لاحقاً تيودور هرتزل عن "دولة يهودية" في فلسطين!

***

وفي ما بعد، عبر تواصل عمليات الإبادة والاستيطان في الجزائر، أعلن الجنرال الفرنسي الآخر، المدعو دورو فيجو، مايلي: ما دام تحضيرهم متعذّراً (يقصد عرب الجزائر) فلابدّ من دفعهم بعيداً، مثل الحيوانات المتوحشة التي تغادر المناطق المأهولة. لابد من دحرهم إلى الصحراء أمام التقدم البطيء لمؤسساتنا، وأن نلقي بهم دوماً إلى الصحراء!

طبعاً، كان مقرراً مسبقاً عدم قابلية الجزائريين للتحضر وضرورة إبادتهم، وكانت عملية دفعهم إلى الصحراء تعني دفعهم إلى الهلاك بأية طريقة، أي إبادتهم، وبعد قرن وعشر سنوات من الاحتلال الاستيطاني، في عام ١٩٤٠، أصبحت مساحة الأراضي المستولى عليها من قبل المستوطنين الأوروبيين في حدود ٦,٨ مليون هكتار، تشمل ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للحياة، ويقطنها خمسة وعشرون ألف مستوطن يستأثرون بها لوحدهم، أما ربع الأراضي الصالحة فقد بقي (مؤقتاً) للشعب الجزائري كله، وكان سيطرد منه لو نجح الاستيطان الفرنسي في دحر الجزائريين نهائياً إلى الصحراء، أي في إبادتهم كالهنود الحمر! وهنا لابد من التذكير بأن حفنة من المستوطنين اليهود يسيطرون اليوم على ما يقارب الخمسين بالمائة من أراضي الضفة الغربية الفلسطينية في مواجهة الشعب الفلسطيني المحروم المحاصر بملايينه، وبالطبع فإن الجنرال موفاز ليس سوى الجنرال بيجو، يتابع مهمته التمدينية في فلسطين!

***

لقد أنشأ المستوطنون الأوروبيون في المدن الجزائرية قرى/ مستوطنات خاصة بهم، تماماً كما فعل اليهود ويفعلون في فلسطين، وشكلوا بلدياتهم كاملة السلطات، بينما البلديات الجزائرية لا تملك من أمرها شيئاً (كما هو الحال في فلسطين) ثم راحوا يلحّون على حكومتهم في باريس أن تمنحهم الحكم الذاتي، فقد كانوا يزمعون السير بالضبط على خطا المستوطنين الإنكليز في أميركا، فمثلما قطع الإنكليز الأميركيون حبل السّرة مع العاصمة الأم لندن واستقلوا عنها، كان الفرنسيون الجزائريون يتطلعون إلى اليوم الذي يقطعون فيه حبل السرّة مع العاصمة الأم باريس ويستقلون عنها، أما شعوب أميركا، وأما شعب الجزائر، وشعب فلسطين ومجمل الأمة العربية، فلا أهمية لهم ولا يستحقون الذكر ومصيرهم الزوال! وبالفعل، سيطر المستوطنون على الإدارة الفرنسية في الجزائر سيطرة تامة خلال الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٥١ صار عددهم مليوناً ومائة ألف، وفي عام ١٩٦١ بلغ المليونين، وعشية استقلال الجزائر تمرّدوا على عاصمتهم الأم، وحاولوا المضي قدماً في إفناء الشعب الجزائري الذي لم يكن قد بقي له من وطنه سوى الصخور الجبلية والرمال الصحراوية حقاً، لكن الشعب الجزائري تمكّن من طردهم، ليغرق حتى يومنا هذا في محاولات الخروج من الدمار الشامل الذي خلفوه وراءهم!

هل هذا يكفي للردّ على القانون الفرنسي رقم ١٥٨، تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣؟ أظنه يكفي ويزيد!

يتشبثون بالسفينة المعطوبة!

قبل فترة من الزمن أعدّ توم سيغف لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية تقريراً جاء فيه أن اعتماد الإسرائيليين بالكامل على الولايات المتحدة خاطئ، لأنه ليس ثمة ضمانة لاستمرار الهيمنة العالمية الأميركية! ويقول يهودا باوتسر، في مقالة نشرتها له صحيفة معاريف (٢٠٠٥/١٠/١٦) أن سيغف كان على حق، حيث الديون الوطنية على الولايات المتحدة تقدر اليوم بحوالي ٧–٨ تريليونات دولار، ربعها أو ثلثها تملكه الصين، وأن العجز السنوي الأميركي يراوح في حدود ٤٥٠ مليار دولار، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في هذا الوضع، حيث يظهر خطر محسوس يشير إلى احتمال تداعي دولة الرفاه العظمى، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج تصيب الفرد الأميركي البسيط!

بالع الموسى في العراق!

والحال أن الولايات المتحدة دخلت علناً في طور الأزمة التاريخية المستعصية منذ عام ١٩٦٩، حين تكشّفت عن التحول من دولة دائنة إلى دولة مديونة ومن مصدّرة إلى مستوردة، وبدأت منذ ذلك التاريخ سياساتها غير العقلانية التي تعكس تأزمها، فصارت ترتجل الحلول التي تعالج مؤقتاً مشكلة راهنة لكنها تمهّد في الوقت نفسه لمشاكل أشدّ صعوبة وتعقيداً وامتناعاً على الحلّ! وقد قادتها خطاها أخيراً إلى احتلال العراق كخطوة تأسيسية لمشروع كبير مجنون يريد تحويل البلاد العربية والإسلامية إلى إقطاعية أميركية سكانها أقنان، وها هي تزج اليوم في العراق بحوالي ١٥٠ ألفاً من جنودها، هم الجزء الأساسي من جيش أميركي يعدّ نصف مليون جندي، وها هم الجنود الأميركيون في العراق يحتاجون إلى عدد مماثل لحجمهم كي يناوب عنهم، أي أن قواتاً تؤلف ثلثي الجيش الأميركي الإجمالي غارقة في وحول العراق، فكيف تستطيع واشنطن تأمين التزاماتها العسكرية الكثيرة في مختلف أنحاء الأرض والحالة كذلك في العراق؟

يقول يهودا باوتسر (البروفيسور الإسرائيلي) أن الجيش الأميركي المشكل من نصف مليون جندي يضم عصابات مسلحة كثيرة من ولايات أميركية عديدة، وأن هذه العصابات ليست بمنزلة جيش نظامي على الإطلاق، ويستنتج أن الولايات المتحدة لا تملك اليوم –كما يبدو – إمكانية الإقدام على مغامرة عسكرية أخرى، بينما هي غارقة في مغامرتها العراقية، فالجيش الأميركي عالق في العراق كبالع الموسى! ولكن، لأن الولايات المتحدة «درع الثقافة الغربية» وبغض النظر عن أخطائها الصارخة – يقول باوتسر – فإن على السياسة الإسرائيلية أن تكون حكيمة، فلا تنقض تحالفها مع واشنطن من جهة، ولا تعتمد على هذا التحالف كخيار وحيد من جهة أخرى!

البيض الإسرائيلي والسلة الأميركية!

إن الفئران تتأهب لمغادرة السفينة الأميركية الإمبراطورية المعطوبة! ويدلنا على هذا ختام مقالة البروفيسور باوتسر الذي جاء فيه أن لا فرق حقيقي بين الليكود والمعراخ في الاعتماد على الإدارة الأميركية، فهما كلاهما لا يريان أبعد من أنفيهما، ولا يريان أن غلبة الحزب الجمهوري الأميركي لن تدوم أبداً، ولا يرون الحرب الأميركية الخاسرة في العراق، وأن انسحاباً أميركياً أحادي الجانب

من العراق سوف يشكل نصراً «للإسلام المتطرف» وسيعرّض «إسرائيل» للخطر، بينما لا يملك حزب الليكود الحاكم خطة للتعامل مع اشتداد تأزم أوضاع الولايات المتحدة، أما حزب المعراخ (العمل) فيعاني من مشكلتين: الأولى أنه لم يعد عمالياً، والثانية أنه لم يعد حزباً! ويذكّر باوتسر الإسرائيليين بالتحذير الذي تلقوه قبل عشرات السنين من السفير الأميركي صموئيل لويس، الذي نصحهم بعدم وضع البيض كله في سلة واحدة (السلة الأميركية) ويقول أنه كان على حق!

وكانت لجنة ريتشارد بيرل، الأميركية الصهيونية، التي انهمكت مع غيرها من اللجان في التحضير لعهد بوش الإبن، قد أعدّت تصوراً استراتيجياً للدور الإسرائيلي في نطاق الاستراتيجية الأميركية الانقلابية الجديدة التي ستنطلق في عام ٢٠٠٠، ونصحت اللجنة الإسرائيليين بالتكيف معها والاندماج فيها من جهة، وبتغيير سياستهم الداخلية والإقليمية، والاعتماد على أنفسهم، وإعادة هيكلة وإحياء المشروع الصهيوني المتآكل من جهة أخرى! أي أن يكونوا جاهزين للاستفادة من مغانم احتلال ناجح ورابح في العراق ومحيطه من جهة، وأن يكونوا حذرين ومتأهبين لمواجهة المخاطر بقواهم الذاتية في حال فشل الاحتلال وفشل المشروع الشرق أوسطي الأميركي! وهاهي الإدارة الأميركية تتخبط اليوم، غير عارفة كيف تخرج من الحرب العراقية، خاصة بسبب عجزها عن توفير البديل العسكري والسياسي العراقي، الحليف أو التابع!

نخبنا تتوهم الماضي مستقبلاً!

لكن بعض نخبنا العربية والإسلامية لا يرى كل ذلك الذي أشرنا إليه، ويتحدث عن الولايات المتحدة كأنما هي منتصرة أخلاقياً وسياسياً ومادياً وعسكرياً! وبينما يبدو بوضوح تام أن المقاومة العربية والإسلامية في فلسطين ولبنان والعراق تؤسس لنهضة قومية عملاقة، قادرة على التصدّي للنظام الدولي الفاسد الذي تقوده واشنطن، وأن هذه النهضة هي محصلة جميع التجارب الكفاحية العربية والإسلامية على مدى القرن الماضي، أي أن تلك التجارب المريرة لم تذهب عبثاً وهدراً، فإن بعض النخب يلطم ويعول ويوجه أشدّ الانتقادات لطلائع هذه النهضة التي طالما انتظرتها الأمة!

إن البعض يعلن انسحابه من المواجهة التاريخية العظمى في لحظة ذروتها، وفي لحظة تبلور وتحقق إمكانية نجاحنا في هذه المواجهة التي تبدو اليوم متكافئة ومفتوحة، وهو ما لم يكن متحققاً في الماضي، حين كانت المعارك مسيطراً عليها سلفاً من قبل الأعداء، الذين كانوا يتحكمون مسبقاً بأطرافها وحجمها ومدتها ونتائجها لصالحهم!

إن هناك من يحكم اليوم على النضال القومي والإسلامي والاجتماعي خلال القرن الماضي بالفشل التاريخي الذريع، ولا يربط بينه وبين المعارك الدائرة حالياً في ساحات القتال! كأنما هذه المقاومة العربية الفعالة، الصامدة في أكثر من قطر، جاءت من فراغ وليست محصلة لذلك التاريخ النضالي الجهادي الطويل، القومي والإسلامي والاجتماعي!

إن هناك من يتحدث اليوم متجلبباً بجلباب الحكمة والمشيخة، فاصلاً بين معارك الماضي ومعارك الحاضر، وفاصلاً بينهما وبين المستقبل، ساحباً فشله الخاص على الوضع العام، معتبراً أن كل شيء قد انتهى بنهايته الشخصية أو الفئوية أو الحزبية، وملخصاً المستقبل بالسفينة الأميركية الإمبراطورية، حيث اللحاق بها هو اللحاق بالمستقبل!

لكن المقاومة هي المستقبل، والسفينة الأميركية هي الماضي! ألا ترونها معطوبة، عاجزة عن مواصلة الإبحار، وعرضة للغرق في أي وقت؟ ألا ترون الفئران وهي تتأهب لمغادرتها، بينما أنتم تتشبثون بها كخيار مستقبلي وحيد؟!

كيف تأسست الفروع العربية للأممية الليبرالية؟

انطلقت أوهام التسوية السياسية للقضية الفلسطينية على أوسع نطاق بعد انتفاضة أطفال الحجارة، أواخر الثمانينات الماضية، تلك الانتفاضة التي قلبت الموازين، وأحدثت إرباكاً عظيماً في جبهة الأميركيين والإسرائيليين، ولقد كان الأميركيون وراء انطلاقة الأوهام، حيث راحوا يعبّئون الجهلة والمتعبين والانتهازيين والمتواطئين من أجل ما وصفوه بالحل السياسي، بينما هو في حقيقته محاولة لتطويق وإبادة التطور النوعي في الأداء الكفاحِي الفلسطيني قبل أن يستفحل أمره ويخرج عن السيطرة، ليس في فلسطين وحدها بل في المنطقة عموماً، وهاهم يدعون اليوم إلى حلّ سياسي في العراق المحتل بينما قواتهم في فلسطين تخوض معركة الحسم النهائي العسكري ضدّ الشعب الفلسطيني، حسب تقديراتهم وتوقعاتهم. ومثلما يقولون اليوم أن لا شريك فلسطيني يفاوضونه سوف يقولون غداً أن لا شريك عراقي يفاوضونه، لو حدث واختل ميزان القوى في الميدان العراقي لصالحهم!

لا وجود في برنامج المحتلين لحل سياسي يضمن الحدّ الأدنى من حقوق العرب، اللهم إلا إذا كان تنازل العرب عن جميع حقوقهم من دون مقاومة يشكل حلاً! فقبل أكثر من تسعين عاماً صرح حاييم وايزمان الرئيس الأول للكيان الصهيوني ، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، بما يلي:« نستطيع القول أنه إذا وقعت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني، وإذا شجعت بريطانيا استيطان اليهود فيها كمحمية بريطانية، يمكن أن يكون هناك مليون يهودي خلال عشرين إلى ثلاثين عاماً، وهم سوف يطوّرون البلاد، ويعيدون إليها الحضارة، ويكونون حارساً فعالاً لقناة السويس»! وها هم الإسرائيليون يواصلون مهمتهم اليوم في حراسة منطقة السويس من أهلها العرب، بعد أن تحوّلوا من محمية بريطانية إلى محميّة أميركية، وها هم يعملون على تطوير البلاد وإعادة الحضارة إليها، بإخلائها من العرب وإحلال الأتباع والعبيد محلهم، وبإشاعة الثقافة الأميركية الصهيونية السرطانية بديلاً للثقافات الوطنية القومية وللتراث الحضاري العربي الإسلامي المشترك.

***

في عام ١٩٩٨ أقرّ الكونغرس الأميركي قانون تحرير العراق، وحظي القرار بتوقيع الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون! وكان ذلك القانون المتخفي وراء عنوان مضلل يتضمن الخطة القائلة بأن تقويض العراق سوف يعني إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط، فهو سيفتح جميع الملفات ويحركها، وقد جرى إبلاغ الإسرائيليين مسبقاً (عام ١٩٩٦) من قبل معدّي الخطة، وجلهم من اليهود الأميركيين المرتبطين بالليكود، أن إعادة تشكيل المنطقة، بعد احتلال العراق، سوف تكون لصالحهم وسوف تمكنهم بداهة من ضم الضفة الغربية وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن!

لقد شهدت فترة أواسط التسعينات نشاطات تحضيرية أميركية صهيونية محمومة، لم تقتصر على الولايات المتحدة بل شملت البلاد العربية أيضاً، حيث نجاح المخططات الأميركية الصهيونية يشترط مشاركة بعض العرب في تدمير بلادهم وتقويضها وإعادة تشكيلها! وقد ساهمت الأوضاع الداخلية العربية في تسهيل مهمة العصابة الأميركية الصهيونية الليكودية، التي سرعان ما وجدت من يستجيب لنداءاتها، خاصة بعد أن أضافت إلى برنامجها قضايا حقوق الإنسان، وقد كانت تستبعدها لصالح

حلفائها المستبدين الفاسدين، وهكذا، في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٩٥ على سبيل المثال، عقدت في واشنطن ندوة تحت عنوان: العلاقات الأميركية العربية وتحدّي المشاركة! لقد أشرفت على تنظيم الندوة هيئة تحمل اسم: مؤسسة الديمقراطية والتغيير السياسي في الشرق الأوسط! إنها هيئة يرأسها دانيال بومبرغ، وتتشكل من عتاة الأميركيين اليهود الليكوديين، معظمهم من أصول يسارية تروتسكية، وهم سوف يحتلون أعلى المناصب القيادية في عهد بوش الابن.

لقد حضر تلك الندوة عدد من العرب، من مختلف الأقطار العربية، وكان من أبرز الحاضرين الأميركيين الصهاينة الليكوديين: بول وولفويتز شخصياً! وقد لخص بعض الحضور العرب رأيه بموضوعات الندوة على النحو التالي، وبالحرف تقريباً: نحن لا نرى عيباً في أن تصوغ الولايات المتحدة سياستها الخارجية في المنطقة العربية لخدمة مصالحها، فكل دول العالم تراعي مصالحها، لكن ما يجب الحديث بشأنه هو تحديد هذه المصالح على وجه الدقة، وجعلها تتلاءم وتتعايش وتتفهّم المصالح العربية!

***

ليس ثمة ريب في إن تلك الندوات هي التي سلّحت المحافظين العرب الجدد برؤيتهم المتكاملة التي نسمعهم يجهرون بها اليوم وخلاصتها: الموافقة ضمناً أو علناً على احتلال العراق، وإدانة المقاومة باعتبارها إرهاباً، والإعلان عن انتهاء القضية الفلسطينية والتسليم بالكيان الصهيوني المتحضر العلماني الديمقراطي، والتطلع إلى الولايات المتحدة كمخلص للأمة من تخلفها وهمجيتها، ومن ثقافتها التافهة وتراثها المشين!

ولكن ماذا كان ردّ الأميركيين اليهود الليكوديين على مداخلات العرب الذين حضروا تلك الندوة عام ١٩٩٥ في واشنطن؟ لقد قالوا أنهم يريدون من الولايات المتحدة أن تحدّد مصالحها في بلادنا بدقة بعد أن تتحول هذه البلاد إلى ديمقراطيات ليبرالية! وقد أجابهم بول وولفويتز على سؤالهم بسؤال، فقال: كيف سيتعامل نظام سياسي عربي ليبرالي ديمقراطي مع وجود "إسرائيل" وأمنها؟ وأجاب بنفسه على السؤال: إذا قبل مثل هذا النظام مثل هذه الحقيقة (حقيقة وجود إسرائيل وأمنها) فمرحباً به، أما إذا لم يقبلها فستكون مصالحنا متعارضة! وعاد وولفويتز يوضح بطرح سؤال آخر: كيف سيتعامل هذا النظام الديمقراطي العربي مع مسألة الإمدادات النفطية، ليس من جهة التسعيرة المعتمدة بل من جهة استخدامه المحتمل للإضرار بالاقتصاد الأميركي؟ أجاب وولفويتز على السؤال الذي طرحه بقوله: إذا ظهر مثل هذا الاتجاه فإن المصالح الأميركية سوف تتعارض حتماً مع مصالح النظام الديمقراطي العربي المفترض قيامه! وتابع وولفويتز بسؤال ثالث: ماذا لو أدت الديمقراطية إلى ظهور حركات سياسية مثل التي ظهرت في الجزائر وإيران ودول أخرى؟ أجاب: هاهنا أيضاً لن تتطابق المصلحة الأميركية مع انتشار الديمقراطية!

***

لقد كان بول وولفويتز، في عقد السبعينات الماضي، عضواً في فريق (باء) الاستخباراتي، الذي أنشأه جورج بوش الأب حين كان مديراً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية، ولم يغادر وولفويتز دوائر الاستخبارات ووزارة الحرب الأميركية أبداً حتى يومنا هذا، وهو كان المشرف على إعداد واحدة من أهم الوثائق التأسيسية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، تلك التي أعدها عام ١٩٩٢ كل من زلماي خليل زاد وأبرام شولسكي، والتي تنهض على محور أساس هو احتلال العراق، كما أنه هو المشرف على تأسيس فروع الأممية الليبرالية في بلادنا، وعلى صياغة رؤيتها المتكاملة التي نصطدم بها كيفما توجهنا اليوم عبر الفضائيات!

مقالات مختارة ٢٠٠٧

احتمالات توسّع ميادين الحرب!

تستهلك الصين الشعبية اليوم حوالي سبعة ملايين برميل نفط يومياً، أي عشرة أضعاف استهلاكها قبل عشر سنوات، وما يقارب الإنتاج اليومي للمملكة السعودية بمجمله، لكنها ستجد نفسها قريباً جداً، منذ العام ٢٠١٠، مضطرة إلى استيراد ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية، فهي في ذلك العام ستتفوق على جميع منافسيها باستثناء الولايات المتحدة، حيث سيبلغ الإنتاج الصيني الصناعي ما قيمته ١٠٠٠ مليار دولار، مقابل ٥٠٠ مليار دولار لألمانيا!

مزايا الصين الشعبية واحتياجاتها!

لقد كانت الصين حتى العام ١٩٩٣ بلداً مصدراً للنفط، لكن احتياجاتها المتعاظمة من هذه المادة بلغت اليوم مستوى احتياجات الولايات المتحدة تقريباً، فحصتها بلغت ٧٪ من مجمل الاستهلاك العالمي، لكن الفارق الحاسم بينها وبين الولايات المتحدة وحليفاتها هو أنها لا تمتلك مخزونات استراتيجية مثل مخزونات بلدان الوكالة الدولية للطاقة، وهي بالطبع ليست عضواً في تلك الوكالة من جهة، ولا تملك السيطرة الكافية لا في مواقع إنتاج النفط ولا في أسواقه الدولية من جهة أخرى.

ورغم ذلك فإن الصين تغذي السوق الدولية بحوالي: ٦٠٪ من الألعاب، و٥٠٪ من آلات التصوير، و٥٠٪ من المكيفات، و٤٢٪ من الدراجات النارية، و٤٠٪ من أجهزة التلفزيون.. الخ، أما أحد مفاتيح هذا النجاح في السوق الدولية فهو الأجور المنخفضة لليد العاملة الصينية، حيث كلفة العامل الصيني في المتوسط حوالي ٠,٧ دولار مقابل ٤ دولارات للعامل البولوني، و١٨ دولاراً للفرنسي، و٢١ دولاراً للأميركي، أضف إلى ذلك أن الصين تعتمد حتى الآن على الفحم كمصدر للطاقة، والذي نسبته إلى مصادر استهلاكها الأخرى حوالي ٦٨٪!

الصين ومدلولات احتلال العراق!

غير أن الصين في تقدمها العظيم تستشعر الأخطار الهائلة المحدقة بها من جهة وبالعالم عموماً من جهة أخرى، فهي ترى احتمالات الحروب المتواصلة والشاملة بسبب ندرة النفط وتعذّر إيجاد بدائله الكفوؤة حتى الآن، وترى احتلال الأميركيين للعراق حدثاً يدلل على قوة الاحتمالات الحربية الشاملة، حتى أن إريك رولان في كتابه (الوجه الخفي للنفط) يعتقد أن المواجهة بين الولايات المتحدة والصين واقعة لا محالة! ويعتمد الكاتب الفرنسي في اعتقاده على ما سمعه من أحد كبار المسؤولين الصينيين الذي قال له: لقد عززت الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق سيطرتها على الشرق الأوسط، وصارت تمارس ضغوطاً على إيران التي هي إحدى البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، الأمر الذي تترتب عليه شكوك متزايدة بصدد تزويد البلدان الآسيوية (في مقدمتها الصين طبعاً) بالنفط. إن الإرهاب والقرصنة (الأميركية) يمكن لهما أن يعيقا عملية تزويد الصين بالنفط، خاصة في مضيق ملقا، ذلك أن كميات كبيرة من النفط المحمول إلى البلدان الآسيوية ينقل عبر البحار!

يقول إريك رولان بصدد مخاوف الصين: لقد قال الرئيس الصيني الراحل ماوتسي تونغ أن

الولايات المتحدة نمر من ورق، غير أن هذا الوصف ينطبق اليوم على الصين الناهضة في حاجتها الماسة إلى النفط، فالسفن التي تنقل النفط إليها تقطع ١٢ ألف كيلو متراً، عابرة مضيق هرمز حتى شنغهاي، ويمكن للبحرية الأميركية المتواجدة على طول الخطوط التي تعبرها السفن في طريقها إلى الصين أن تقطع طريقها في أية لحظة حال نشوب أزمة، حول تايوان مثلاً، وإذا حدث ذلك (أي قطع طريق إمداد الصين بالنفط) فإن نمو الصين يمكن أن ينهار مثل قصر من ورق!

قرصنة الأميركيين وغطرسة اليابانيين!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما دفع اليابان لمهاجمة قوات الولايات المتحدة عسكرياً عام ١٩٤١ هو أن واشنطن قرّرت حينئذ فرض حظر على مبيعات النفط لليابان! ويقول مسؤول صيني كبير أن اليابان أحسّت أن وجودها برمته أصبح في مهب الريح بذلك القرار الأميركي، وأنه لا يدافع عن اليابانيين لكنه يتفهم رؤيتهم الواقعية للنفط كطاقة تتوقف عليها حياتهم! ولعل من المناسب الإشارة أيضاً إلى أن الصين تشكو اليوم من غطرسة اليابان ومن ردود أفعالها السلبية تجاه نهضة الصين، فالاقتصاد الياباني يراوح في مكانه منذ ثمانينات القرن الماضي بينما يواصل الاقتصاد الصيني نموه، الأمر الذي دفع طوكيو إلى إنفاق أموال طائلة من أجل إقناع روسيا بالتخلي عن بناء خط أنابيب باتجاه الصين، وبالطبع إذا بقيت الصين مرغمة أكثر فأكثر على التزود بنفط الشرق الأوسط فإن هذا يمكن أن يعيق تطورها الاقتصادي، خاصة بعد أن قامت واشنطن باحتلال العراق من جهة، وواجهت موسكو في منطقة قزوين من جهة أخرى!

أخذ الصين النووية بالحسبان!

إن الصينيين يميلون بقوة إلى اعتماد الخطاب السلمي، وهم يرفضون مقارنة بلادهم باليابان الاستعمارية في الثلاثينات، حين منعت واشنطن عنها النفط فلجأت إلى إشعال نيران الحرب في منطقة المحيط الهادي! إنهم يؤكدون أن اليابان كانت ذات نزعة حربية توسعية شملت الصين نفسها، وأنهم لا يريدون سوى تطوير بلادهم سلمياً، وتأمين احتياجاتهم من الطاقة أصولاً، ولكن ماذا لو اعترضت الولايات المتحدة طريق تطورهم السلمي، وحاولت حرمانهم من الطاقة بقصد خنقهم؟ وماذا لو اعتدت عليهم وقصفتهم بالقنابل النووية، كما فعلت باليابان؟ يقول جنرال صيني: إذا أطلقت الولايات المتحدة صواريخها النووية على الصين، في حالة مواجهة بخصوص تايوان، فإن بكين سوف تردّ بضرب الشواطئ الغربية للولايات المتحدة بالصواريخ الذرية!

لقد تغيّر العالم جذرياً منذ الأربعينات الماضية، وليس هناك من لا يأخذ اليوم أقوال الجنرال الصيني بعين الاعتبار، ولا يأخذ الصين النووية بالحسبان.

أزمة الإمبراطورية وأوهام ضحاياها

تسبّبت الإستراتيجية التي اعتمدها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في نتائج كارثية أودت بسمعة الولايات المتحدة وهيبتها في مختلف أنحاء العالم، فسياسة التمدّد المفرط عسكرياً أدّت إلى استنزاف القوات الأميركية في العراق خصوصاً، وإلى تحميل الاقتصاد الأميركي أعباء إضافية لا طاقة له بها، وهو الذي يعاني أصلاً عجزاً ضخماً ومشكلات بنيوية يصعب تجاوزها، حتى أن الأعباء الإضافية التي نجمت عن التمدّد المفرط يمكن أن تضغط باتجاه تراجع الولايات المتحدة عن قمة الهرم العالمي وبداية أفول نجمها! هذا ما يقوله زبيغنيو بريجنسكي، المستشار الأسبق للأمن القومي الأميركي، في كتابه «الفرصة الثانية»!

نابليون بونابرت وجورج بوش !

ويعقد بريجنسكي مقارنة بين نابليون بونابرت وجورج بوش فيقول أن الرئيس الأميركي يتصرّف كأنه الزعيم العالمي الفعلي، ويحاول أن يفرض شعاراته في «الحرية والديمقراطية» على منطقة «الشرق الأوسط الكبير» مثلما تصرّف نابليون بصفته إمبراطوراً عالمياً وحاول أن يفرض شعاراته في «الحرّية والإخاء والمساواة» على الأمم الأخرى، وأنه مثلما لم يحالف الحظ نابليون فإنه لم يحالف بوش أيضاً! يقول بريجنسكي: لقد أعلن الرئيس بوش، على غرار نابليون، أن رسالة واشنطن التاريخية هي تغيير ثقافات وسياسات العالم الإسلامي كله، واعتقد أن القرن الجديد هو قرن أميركي بامتياز، وأن مهمة أميركا التاريخية هي إعادة صياغة العالم بما يتفق مع مصالحها، غير أن المحافظين الجدد تساقطوا الواحد تلو الآخر نتيجة فشل مهمة القوات الأميركية في العراق، وتبين أن هذا التوجه ليس سوى سراب!

الفرصة الأولى والفرصة الثانية !

لقد عبّر بريجنسكي في كتابه المذكور عن اعتقاده بأن العقد الأول من الزمن الذي تلا انهيار الاتحاد السوفييتي أثبت تفوّق الأميركيين عالمياً، وأن القوى الأخرى أصبحت مجرّد قوى إقليمية لا تستطيع سوى التعايش مع وجود القوات الأميركية على مقربة منها، فكانت تلك فرصة أولى أضاعها الرئيس بوش باجتياحه العراق، فانهارت المكانة المرموقة للقوات الأميركية بعد أن استنزفتها حروب الشوارع العراقية التي لم تعد قادرة على الخروج منها! ويقول بريجنسكي أن أمام الإدارة الأميركية فرصة ثانية لتصحيح المسار، فإذا لم يصحح فإن أفول نجم الإمبراطورية الأميركية سوف يبدأ بأسرع مما يتوقعه الكثيرون، فنحن نعيش – حسب بريجنسكي– في زمن تتسارع أحداثه بوتيرة لم يكن تصوّرها ممكناً قبل بضعة عقود،، ولذلك – يرى بريجنسكي– أن الوقت لم يعد مبكراً لإجراء «تقويم استراتيجي» لأداء الولايات المتحدة الأميركية دولياً، منذ بروزها عام ١٩٩٠ كقوة عظمى وحيدة في العالم وحتى اليوم!

هل هي مسؤولية بوش وحده؟

إن بريجنسكي يضع المسؤولية في معظمها على عاتق الرئيس بوش، فكأن سياسة أخرى يتبعها، أو رئيساً آخر يحل محله، يمكن أن يخرج الولايات المتحدة من أزمتها! وبالطبع فإن المسألة ليست كذلك، وسياسة الرئيس بوش ليست العامل الرئيسي الحاسم في نشوب الأزمة، بل هي عامل مساعد، أما

العوامل الرئيسية فهي أن الولايات المتحدة كانت مندفعة بقوة، منذ عقد التسعينات نحو الأزمة، نحو انهيار الأسواق، وركود الاقتصاد، وارتفاع نسبة البطالة، والعجز في الميزان التجاري، والانخفاض في قيمة الدولار، وذلك كله وغيره كثير كان واضحاً قبل احتلال العراق، حيث انتهى فعلاً عام ٢٠٠٠ بانهيار أسواق البورصة، وبلغت نسبة البطالة ٦٪ عام ٢٠٠٢، أما العجز في الميزان التجاري فقد زاد في حينه عن ٤٥٠ مليار دولار، وهذه العوامل هي التي دفعت الإدارة الأميركية جميعها، وليس الرئيس بوش وحده، إلى العمل على إلحاق ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير بها إلحاقاً مباشراً، ولو عن طريق الاحتلال الذي بدأ بالعراق لكنه توقف فيه ليتحوّل إلى مأزق تاريخي خطير، ولو نجحت عملية السيطرة على العراق كما كان مقدّراً لها فإن بريجنسكي كان سيكتب كتاباً آخر، ويقول كلاماً مختلفاً يقرّظ سياسة الإمبراطور الأميركي وأداءه!

لا خيار سوى خيار الحرب!

إن مجموع احتياطي النفط في دول ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير هو في حدود ٧٠٢ مليار برميل، أي ٧٠٪ من الاحتياط العالمي المقدّر بحوالي ١٠٨٢ مليار برميل، وتؤكد مؤسسة حكومية أميركية أن مخزون النفط العراقي المتوقع يبلغ لوحده حوالي ٤٣٢ مليار برميل، فهو أكبر احتياط نفطي في العالم أجمع، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاستهلاك الأميركي من النفط تقارب ٢٦٪ من الإنتاج العالمي كله، علماً أن الولايات المتحدة تنتج ٨ ملايين برميل يومياً لكنها تستهلك ٢٠ مليوناً، فكيف لا تندفع إدارتها لاحتلال العراق كمدخل للسيطرة على مجمل المنطقة المسماة بالشرق الأوسط الكبير؟ وهل تملك بحكم طبيعتها خياراً آخر غير حربي، كما يوحي بريجنسكي في كتابه، يحقق مصالحها غير الطبيعية التي لا تطاق برضى وموافقة الأمم الأخرى ومن دون حرب؟

أوهام بعض العرب والمسلمين!

إن الأزمة التاريخية الأميركية هي محصلة موضوعية لمقدمات موضوعية، أي أنها لا مفر من وقوعها، وبالتالي فليس ثمة فرصة ثانية للخروج منها، سواء بقيادة بوش أو بقيادة غيره، أما الخطر الأعظم، غير الموضوعي، فهو اعتقاد بعض العرب والمسلمين أن التحاق بلادهم واندماجها في السوق الأميركية، طوعاً أو كرهاً، هو عملية تأهيل إيجابية ضرورية لبلدانهم، يمكن أن تحقق لها الاستقرار والازدهار والنمو والتطور، خاصة بعد حسم قضية فلسطين وإن بالشروط الأميركية الإسرائيلية! إن مثل هذا الوهم، إذا ما أخذ على محمل الجدّ، كفيل بإغراق بلداننا مع الولايات المتحدة، وكفيل بضياع حقوقنا ومستقبلنا مرة واحدة وإلى الأبد!

أسلحة صيد كثيرة وطرائد قليلة!

عندما تعلن وزيرة الخارجية الأميركية اليوم أن هدف حكومتها من وراء تسليح حلفائها الإقليميين هو تحقيق الاستقرار في العراق والأمن في المنطقة العربية فإنها تقصد بالضبط استسلام العراق المتمرد، واستمرار انصياع البلدان الأخرى، خاصة البلدان المنتجة للنفط، وإنه لمفهوم أن البلدان الأخرى غير المنتجة للنفط، التي تقع على دروبه وعلى تخومه، لا يمكن أن تكون بمنأى عن العمليات الحربية الأميركية، فهي متكاملة جغرافياً واجتماعياً وسياسياً مع بلدان منابعه، وهي لا تستطيع حتى لو أرادت أن تكون خارج نطاق العمليات الحربية، وإن فلسطين تحديداً هي المثال الأكبر على ذلك، حيث تشكل المصالح النفطية الاستعمارية سبباً رئيساً من أسباب تدميرها ومحاولات إبادة شعبها.

لقد مرت حقبة طويلة من الزمن، قبل حوالي نصف قرن، كانت الطرائد النفطية فيها متوفرة بكثرة عظيمة، وكانت أدوات الصيد واحتياجاته أقل بما لا يقاس من الوفرة الهائلة في الطرائد، فعدد سكان العالم كان أقل من ثلثه الآن، وأكثريته الفقيرة المسحوقة كانت تناضل فقط من أجل التحرر من العبودية الاستعمارية المباشرة، وقطاعات استهلاك النفط كانت محدودة جداً من حيث حجمها واحتياجاتها قياساً بما هي عليه الآن، وكانت الذئاب النفطية، خاصة الأنجلوأميركانية، تهاجم حقول النفط في جميع القارات وتفتك بها عشوائياً، تماماً كما يفتك الذئب بقطيع من الأغنام، فتكاً يتجاوز كثيراً وإلى أبعد الحدود حاجته الفعلية! وكمثال على ذلك نورد ما أسرّ به ديتردينغ، إمبراطور شركة رويال دوتش الهولندية البريطانية، للورد الإنكليزي فيشر، فقد قال دينغ: «البترول أغرب بضاعة في عالم التجارة، والشيء الوحيد الذي يعرقل بيع هذه البضاعة هو إنتاجها، فليس في العالم مادة غير البترول يمكنك أن تضمن استهلاكها مادمت تنتجها، حيث ليس هناك داع لقلقك بشأن الاستهلاك، وأنت كبائع لا تحتاج لإبرام عقود آجلة، لأن البترول يبيع نفسه بنفسه، وكل ما تحتاج إليه هو كيس نقود كبير، عميق عميق عميق، كي يصبح بوسعك أن تهز إصبعك في وجه كل إنسان دون أن تبالي بشيء»! هكذا كان ذئاب النفط ينظرون إلى هذه المادة الضرورية، النبيلة، التي تقوم عليها الحياة المعاصرة بأدق تفاصيلها، وهكذا كانوا ولا يزالون يتعاملون معها، وكانت فلسفة ديتردينغ هذا تقول بأن المارك الألماني صحيح في نظر شركته مثل الجنيه الإنكليزي! وبالفعل كان همه الوحيد والأساسي، خلال الصراع بين بريطانيا وألمانيا في الحرب العالمية الأولى، هو بيع أكبر كمية من البترول لكلا الأسطولين المتحاربين وبأعلى سعر ممكن!

غير أن الحال انقلب رأساً على عقب خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، فعدد سكان العالم تضاعف ثلاث مرات، واستقلت شعوب كثيرة ونهض بعضها على قدميه، خاصة الصين والهند اللتان تشكلان لوحدهما ثلث سكان العالم، وتعاظم حجم قطاعات استهلاك النفط وحجم احتياجاتها تعاظماً هائلاً، وبالمقابل أصبح الفارق شاسعاً بين احتياطي النفط وبين الطلب عليه، فقد ارتفع الاستهلاك ليبلغ حوالي ١٢٠ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٥، أي أكثر من ضعف الطلب قبل ثلاثين عاماً، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تستهلك لوحدها أكثر من ٩.٦ مليون برميل يومياً، أي أكثر من الإنتاج النفطي

السعودي اليومي بمجمله! وبينما تبدأ الصين والهند صعوداً سريعاً وكبيراً في ميدانٍ استهلاك النفط تتأكد في الوقت نفسه المعلومات القائلة بأن الاحتياطي النفطي العالمي قد هبط عموماً إلى أقل من ٤٠ سنة استهلاكية، ولا اكتشافات جديدة لحقول جديدة على الإطلاق! لكن الذئاب لا تأبه وتمضي في إنتاج وتطوير المزيد والمزيد من أسلحة الصيد، مع أن الطرائد أصبحت قليلة بل نادرة، فهي تريد أن تلتهم لوحدها آخر كمية متبقية من النفط، وليحدث ما يحدث بعدئذ لها وللعالم أجمع!

بناء على ذلك ينبغي أن نفهم الأسباب الرئيسة لما يحدث في العراق، هذا البلد الذي يحتوي على احتياطي نفطي يقدّر بحوالي ٤٠٠ مليار برميل، وأيضاً بناء على ذلك ينبغي فهم الأسباب الرئيسة لما يحدث في السودان وغيره، وفهم مدلول التصريحات الأخيرة لوزيرة الخارجية الأميركية، بصدد استقرار العراق أي استسلام الطريدة العراقية، وبصدد أمن المنطقة أي استمرار انصياع البلدان النفطية، علماً أن هذه المنطقة تلبي القسم الأكبر من الطلب العالمي، وأن نفطها يتميز بجودته العالية من جهة وبتكاليف استخراجه الزهيدة التي تقل عشرين مرة عن غيرها من جهة أخرى!

إنها حرب النفط في المقام الأول، تتواصل في بلادنا وقد أصبحت الطرائد النفطية نادرة في بقية بلدان العالم، والذئاب لن تتورع عن تدمير أوطاننا تدميراً شاملاً من أجل الاستيلاء على ما فيها من نفط، ثم تتحول إلى بدائله التي يجري العمل اليوم على توفيرها وتفتك بها أيضاً، وبالطبع ينبغي أن لا نمكّن الذئاب من تدمير أوطاننا، بل يتوجب طردها فذلك هو الاستقرار والأمن، ولعل هذا هو بالضبط ما تفعله المقاومة الباسلة العراقية وشقيقاتها.

إغراء الصين بخيانة نفسها!

عوقبت بلدان الجنوب جميعها عقوبات فظيعة على محاولاتها تجاوز قانون النمو والتطور المتفاوت بين الأمم، وهو القانون الذي وضعته العواصم الاستعمارية وطبقته طوال القرون الخمسة الماضية، فالأمم حسب القانون الاستعماري ليست متساوية أصلاً، والأجناس الوضيعة لا يحق لها الارتقاء، بل لا يجوز لها أن تبرهن أنها قادرة ذاتياً على الارتقاء، فهي تمنع سلفاً بجميع الوسائل من تقديم برهانها! وهكذا كان ينبغي على الصين في القرن التاسع عشر أن تقرّ بدونيتها الأصلية، وبأنها ليست أكثر من سوق شاسعة لاستهلاك الأفيون الإنكليزي/الأميركي، وأن تتخلى عن ثرواتها الطبيعية الهائلة لقاء الأعلاف التي تقدم لها وفي مقدمتها الأفيون! غير أن الصين العريقة، العظيمة، حسمت أمرها نهائياً في مطلع القرن العشرين، واختارت طريق المقاومة والثورة، وسلكته على مدى أكثر من نصف قرن باستقامة وثبات وإصرار، فانتزعت بالتضحيات الضخمة وجودها من براثن الوحوش، وانتقلت من الموات إلى الحياة، وهاهي اليوم تسجل أعلى معدلات النمو في العالم، وتتحول إلى محور للتصنيع العالمي، مبرهنة أن انتقالاً تاريخياً في مراكز القوة والتأثير قد طرأ على أوضاع العالم خلافاً لما ينص عليه قانون النمو والتطور المتفاوت الاستعماري!

قانون نمو وتطور متكافئ!

لقد عانت الصين دهوراً من الاستعمار المباشر، وعانت عقوداً طويلة من الحصار المحكم بعد الثورة، باعتبارها الشيطان الشرير الذي ينبغي تدميره، وهاهو ميزان القوة العالمي ينصفها اليوم موضوعياً، غير آبه لقانون النمو والتطور المتفاوت الاستعماري، أما قادة أوروبا الغربية والولايات والمتحدة فإنهم يتساءلون الآن قلقين حول ما إذا كانت الصين خصوصاً، وآسيا عموماً، سوف تحتل مركز الهيمنة الدولية الذي احتلوه طوال القرون الماضية! غير أن الأمر لا يبدو كذلك، فالأمة الصينية المظلومة لن تمارس الظلم، ومن الواضح أنها تعمل من أجل نهوض نظام دولي تحكمه علاقات عادلة وقانون نمو وتطور متكافئ، وهو الأمر الذي يستحيل على المرابين الاحتكاريين فهمه والتسليم بإمكانية تحقيقه، وهكذا فهم يتحدثون قلقين عن الأسباب التي أدت إلى هذا الخلل في الوضع الدولي! إنهم يعتبرون التصحيح خللاً! ويستعرضون ضعف أوروبا الاقتصادي المتواصل، فيعيدونه إلى الانخفاض الحاد في معدلات الولادة، وإلى ركود الأسواق الأوروبية، وإلى تقهقر الشركات الأميركية العاملة في الخارج.. الخ! إن الأوروبيين يعودون إلى رؤية رامسفيلد بصدد أوروبا العجوز التي أصبحت مجرد عقار! ويتساءلون حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستبدل حلفاءها الأوروبيين، الضعفاء ديموغرافياً وسياسياً، بشركاء آسيويين، كالصين والهند، أكثر قوة ونشاطاً..الخ، فالعقل الاستعماري، العنصري الاحتكاري، لا يستطيع أن يرى علاقات دولية غير خاضعة لقانونه عن النمو والتطور المتفاوت!

الإقرار بحتمية صعود الصين!

وأخيراً، هاهو هنري كيسنجر في الصين، بعد خمسة وثلاثين عاماً من زيارته لها عام ١٩٧١،

يحاضر في الأكاديمية الصينية للعلوم قبل أيام فيقول حرفياً: «حين يتحدث الأصدقاء والزملاء في الولايات المتحدة عن صعود الصين، وعن المشاكل التي يمثلها لنا، أقول لهم أن هذا الصعود حتمي، إن الصعود السياسي والاقتصادي للصين لا رجعة فيه، وليس بوسعنا أن نفعل شيئاً لمنعه، بل يجب أن لا نفعل شيئاً لمنعه»!

لكن، ما العمل للحفاظ على قانون النمو والتطور المتفاوت، الذي لا يستطيع الأميركيون تصوّر انهياره؟ يقول هنري كيسنجر مجيباً على أسئلة زملائه وأصدقائه: «إن صعود الصين يمكن أن يؤدي إلى الصراع ويزيد من مخاطر اشتعال الحروب، فحين يتحرك مركز الجاذبية (الدولية) من منطقة إلى أخرى، وتصبح دولة أخرى فجأة قوية جداً، يصبح الصراع حتمياً كما يعلمنا التاريخ»! إذن ما هو الحل؟ يجيب كيسنجر: «ما علينا أن نتعلمه (الآن) هو أن التعاون ضروري، ويمكن أن لا يقع الصراع في حال تعاونت الصين وواشنطن لإقامة نظام دولي جديد»!

الصين ترفض الغواية الأميركية

وهكذا، يقترح كيسنجر على طلاب أكاديمية العلوم الصينية – ويا للعجب – أن لا ينظروا إلى الدول الأخرى (يقصد الولايات المتحدة) كخصم! ويقترح على الجهة المقابلة أن لا تنظر إلى الصين ككيان غريب! ويؤكد أنه ينظر إلى العلاقات الصينية/الأميركية على أنها تحدّ لبناء نظام دولي جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان (يقصد في الصين طبعاً) وعلى العمل التعاوني (بين بكين وواشنطن) لتفادي كارثة! أي أنه يدعو الصينيين إلى مشاركة الأميركيين في الحفاظ على قانون النمو والتطور المتفاوت الاستعماري!

لقد روى كيسنجر لطلاب الأكاديمية الصينية أنه حين زار بكين عام ١٩٧١ ألقى خطاباً تحدث فيه عن دخوله إلى بلاد غامضة! وأن الزعيم الصيني شو إن لاي قاطعه متسائلاً: «ما الغامض في الصين؟ هاهنا ٩٠٠ مليون صيني ولا نجد في ذلك أي غموض»! يقول كيسنجر أن ذلك كان درساً مهماً، ولكن لا يبدو أنه استخلص العبرة الصحيحة من ذلك الدرس، حيث هو اليوم يدعو الصين إلى خيانة نفسها، بمشاركة الولايات المتحدة في إدارة عالم غامض! لكن الصينيين سوف يجيبونه، كما فعل شو إن لاي، أين الغموض في عالم يتكون من أمم حاضرة محددّة تستحق الحياة مثل أمتك؟

أفريقيا تتصدى لتجار الأفيون والرقيق

من السودان شرقاً حتى السنغال غرباً إلى بريتوريا جنوباً، تشهد القارة الأفريقية، باستثناء المغرب العربي الأفريقي، تطورات سياسية واقتصادية عظيمة الدلالة والأهمية. إن أكثر من أربعين بلداً أفريقياً من بلدان جنوبي الصحراء تعطي الأولوية للعلاقة مع الصين الشعبية، أما عن حجم الاستثمارات النقدية الصينية فقد بلغ عشرات مليارات الدولارات وهو في صعود متسارع، وأما عن مجالات التوظيف فقد شملت معظم القطاعات، من الخدمية إلى الإنتاجية، وفي الميدان السلعي يتحقق تبادل واسع النطاق يشمل المنتجات الزراعية والمنجمية وأهمها النفط، وكذلك المنتجات التقانية، وبينما الحال كذلك لا تجد الولايات المتحدة ما تفعله سوى محاولة تأجيج نيران الفتن والحروب، خاصة في البلاد العربية الأفريقية الشرقية، غير أنها، بالمقابل، لا تحصد غير الخيبات والنكسات، سواء في السودان أم في الصومال، فقد أفلت الزمام من يدها، وأوغلت في ممارسة الحماقات السياسية التي ترتد نتائجها عليها غالباً، وإن هي ألحقت أشد الأذى بالبلدان المنكوبة بسياساتها الاحتكارية الاستعمارية.

الأفارقة يميزون أعداءهم وأصدقاءهم!

لقد زار الرئيس الصيني مؤخراً عدداً من الدول الأفريقية، فكانت الجولة هادئة، ناجحة، وعظيمة النتائج، غير أن الإعلام الاحتكاري العالمي تجاهلها تقريباً، وهو الذي يقيم الدنيا ولا يقعدها من أجل أحداث دولية عابرة لا تستحق الذكر، فهو يريد التكتم والتعتيم على تجربة جديدة في العلاقات الدولية قوامها النزاهة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الخاصة، الأمر الذي أكده الرئيس الصيني في خطاباته التي ألقاها خلال جولته الأفريقية، غير أن الإعلام الاحتكاري العالمي، بما فيه فرعه الناطق بالعربية، لم يتورع عن إثارة الشكوك حول نوايا الصين الشعبية، وعن الزعم بأن لها أهدافاً لا تختلف عن أهداف الدول الاستعمارية، وكيف لا وهذا الفرع الإعلامي العربي يناصر الاحتلال الأميركي في العراق ويقف مع المعتدين ضد أهله؟

لكن الأفارقة عموماً، مثل العرب عموماً، يعرفون جيداً أن الصين عانت من الأميركيين وحلفائهم الغربيين مثلما عانوا، وأنها دولة نهضت بإمكاناتها الذاتية وليس بالمستعمرات، وبلغت مكانة دولية لائقة من دون أن تعتدي على أحد، وبالتالي فهي ليست بحاجة للجوء إلى العدوان، وفي الوقت نفسه فإن الأفارقة يعرفون جيداً كيف تحقق نهوض الدول الاستعمارية، خاصة الولايات المتحدة، على أنقاض آلاف المدن وعلى جثث مئات ملايين الضحايا!

خمس العبيد للملك هنري!

إن الأفارقة يعرفون جيداً أن العاصمة واشنطن تنهض على أنقاض مدينة هندية وعلى جثث سكانها، ويعرفون أن الرئيس الأول للولايات المتحدة، جورج واشنطن، كان يمتلك وقت اختياره رئيساً عام ١٧٨٩ أكثر من ثلاثمائة عبد أفريقي يكدحون كالآلات، على مدار الساعة، في مزارعه وممتلكاته العقارية! وهكذا فإن الأفارقة الأحرار، الذين اختطفوا من ديارهم العامرة المتحضرة ونقلوا إلى القارة الأميركية بعشرات الملايين على أنهم عبيداً، قد شاركوا أصحاب القارة الأميركية الأصليين مصيرهم

الرهيب، لتنهض الولايات المتحدة وغيرها على عرقهم ودمائهم وأشلائهم، حيث استهلكوا كما تستهلك الأشياء كي تنهض ناطحات السحاب! وجدير بالذكر أن المأساة الأفريقية بدأت في سياق الحملات الفرنجية الأخيرة ضد العرب والمسلمين، ابتداء من القرن الرابع عشر، فقد بدأ البرتغاليون تجارة الرقيق الأفريقي بعد استيلائهم على ميناء سبتة المغربي.

في عام ١٤٤٤، في شهر آب/أغسطس، وصلت إلى البرتغال أول شحنة من الأفارقة المستعبدين وعددهم ٢٣٥ إنساناً، فتوجه التجار البرتغاليون لشرائهم، وفي مقدمتهم ملكهم هنري الذي حصل من الشحنة على ٤٦ مستعبداً، أي على الخمس المقرر للملك!

عصابات المرتزقة وتجارة الرقيق!

لقد شجع الملك البرتغالي هنري (الملاح) بحماسة عمليات اصطياد الأفارقة واستعبادهم باعتبارهم تجارة لا تقل ربحاً عن التجارة بالذهب! بل إن بعض الأساقفة الكاثوليك، وفي مقدمتهم البابا يوجيناس الرابع، أعلنوا رعايتهم لتلك الحملات ولتلك التجارة التي نظمها الملك هنري، وقد اشترط البابا تعميد العبيد، قبل إرسالهم إلى أميركا وبيعهم هناك، كي يتيسر إنقاذ أرواحهم!

غير أن عمليات اصطياد الأفارقة وتحويلهم إلى عبيد لم تكن سهلة بالطبع، فالمجتمعات الأفريقية كانت تقاوم بكل ما أوتيت من قوة، فيسقط عدد كبير من البرتغاليين قتلى، ولذلك أصدر الملك البرتغالي هنري قراراً يقضي بشراء الأفارقة بدلاً من اختطافهم، فأطلق بقراره ذاك العنان للمرتزقة من كل جنس ولون، وانتقلت تجارة الرقيق إلى مرحلة أشد فظاعة، حيث صار بعض الملوك الأفارقة يبيعون أسرى الحروب الداخلية الأفريقية للبرتغاليين، إضافة إلى نشاطات عصابات المرتزقة المغامرين، ثم انطلقت الدول الأوروبية الأخرى على خطا البرتغاليين في ميدان تجارة الرقيق الأفريقي، حتى أن الملك البلجيكي ليوبولد الثاني اعتبر الكونغو بلداً يملكه شخصياً بأكمله، ويقال أن عشرة ملايين إنسان كونغولي قتلوا في عهد ذلك الملك الذي زعم أنه يملك شعب الكونغو، وهو الذي لم يذهب إلى أفريقيا قط (أنظر كتاب: العبودية في أفريقيا- عايدة العزب موسى).

معاناة أفريقيا ومعاناة الصين!

خلاصة القول أن هؤلاء الوحوش الذين دمروا أفريقيا، وأبادوا مئات الملايين من سكانها، والذين يواصلون اليوم عملياتهم ضدها، ويكررون مجازرهم في فلسطين وأفغانستان والعراق، هؤلاء بالذات يحذّرون الأفارقة من الخطر الصيني، علماً أن الصين عانت مثلما عانى الأفارقة وإن بطرق أخرى، خاصة في حقبة تجارة الأفيون التي نظمها البريطانيون ثم الأميركيون في الصين، والتي ترتب عليها ما تسمى بحرب الأفيون، حيث أعلنت الحرب ضد الصين لأن السلطات حاولت حماية شعبها من تلك المادة القاتلة!

الاتحاد الأوروبي أسير الناتو

كلما أحرزت الدول الأوروبية نجاحاً على طريق تحقيق حلمها الاتحادي التاريخي وجدت نفسها تصطدم بسقف الناتو، حلف شمال الأطلسي التي هي ضمن تشكيلته، بل هي الكتلة الرئيسة في تشكيلته، ووجدت نجاحها في قبضة قيادة الحلف الأميركية، وهاهم الأوروبيون يحاولون اليوم التغلب على عقبة إقرار دستور الاتحاد وانتخاب رئيسه، غير أن الاختراقات الأميركية لاتحادهم ولبلدانهم، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وإعلامياً، تعيق محاولاتهم وتعرضها للفشل، اللهم إلا إذا جاءت متطابقة مع الاستراتيجية الأميركية!

والحال أن حلف شمال الأطلسي، الذي تأسس عام ١٩٤٩، قد نهض بحجة الدفاع عن أوروبا ضدّ خطر جيوش الاتحاد السوفييتي التي يعود إليها الفضل الأول في حسم نتائج الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء، غير أن وظائف الأطلسي لم تقتصر على الجانب العسكري الدفاعي بل كانت سياسية بالدرجة الأولى، فترتب على ذلك أن واشنطن صارت معنية بمختلف شؤون الحياة الأوروبية، وسرعان ما ظهر واضحاً أن مهمات الحلف ليست دفاعية وإنما هجومية، وقد تضمنت استراتيجيته مهام مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة، وتكفلت واشنطن بالالتفاف على المنظمة الدولية التي هي أول المساهمين في تشكيلها والمتنفذين فيها، على الرغم من امتلاك الاتحاد السوفييتي لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن!

توسيع دائرة حلف الأطلسي !

في العام ١٩٩١، وفي خضم الاضطرابات العظمى التي أودت بالكتلة الاشتراكية وبحلف وارسو وبالاتحاد السوفييتي، تعرضت الهيمنة الأميركية على حلف الأطلسي لبعض الاضطراب، حيث انتعش حلم الأوروبيين في إقامة كتلة اتحادية تشمل البلدان الواقعة ما بين جبال الأورال والمحيط الأطلسي، فقد اعتقد الأوروبيون أن حلف الأطلسي قد فقد مبّرر وجوده بزوال حلف وارسو، وأن الفرصة مواتية للاستقلال عن السياسة الأميركية، غير أن واشنطن نجحت في إبقاء الحلف الأطلسي، مع بعض التعديلات التي تتناسب مع ما ترتب على تلك الاضطرابات والتغييرات العظمى! وبالطبع فإن نجاحها اعتمد علي اختراقاتها الواسعة والعميقة للجسم الأوروبي، وعلى عمقها الإنكليزي في بريطانيا، وعندما حلّ عام ١٩٩٤ فتحت قيادة الحلف الأميركية الأبواب على مصاريعها لخمس وعشرين دولة من أوروبا الوسطى والشرقية للدخول فيه، وهي دول ليست في معظمها سوى ألعوبة بيد السياسة الأميركية، وبالفعل سرعان ما زجّت واشنطن الحلف عام ١٩٩٥ في عمليات حربية برية في البلقان، للاستيلاء على أشلاء الاتحاد اليوغسلافي، وقد جنّدت لهذا الغرض ستين ألف عسكري توجهوا إلى البوسنة، فكانت وليمة دسمة التهمها الأميركيون تاركين لشركائهم في حلف الأطلسي مجرّد الفتات!

وجدير بالذكر أن قيادة الحلف الأميركية تطلعت إلى توسيع دائرة المتعاونين معها أطلسياً لتشمل دولاً أخرى على الشواطئ الأخرى للمتوسط، مثل الأردن ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا، إضافة إلى الكيان الإسرائيلي! وجدير بالذكر أيضاً أنه ينبغي على الأوروبيين، خاصة الفرنسيين والألمان

والطليان، المساهمة في هذه النشاطات الأطلسية في المنطقة العربية ولو ضدّ مصالحهم!

قوات أوروبية للتدخل السريع!

لكي نتعرف أكثر على عوامل الهيمنة الأميركية في أوروبا نذكر أن دول أوروبا تنفق سنوياً حوالي ١٧٠ مليار يورو على الدفاع، وهذا الحجم من الإنفاق يعادل ٤٠٪ فقط من حجم الإنفاق الأميركي، أما فعالية العتاد العسكري الأوروبي فلا تتعدّى نسبة ١٠٪ من فعالية العتاد الأميركي، وبناء على ذلك، وبإلحاح من الأميركيين، تحاول دول الاتحاد الأوروبي إنشاء قوة ضاربة تتألف من حوالي ستين ألف جندي، تعمل بالطبع تحت إمرة قيادة الحلف الأميركية، على أن تكون هذه القوة جاهزة بحلول العام ٢٠١٠، وأن تشارك ألمانيا بأربع فرق منها، وهي سوف تكون شكلياً بإمرة الاتحاد الأوروبي، وسوف تقوم بمهام التدخل السريع في أي مكان في العالم، على الطريقة الأميركية وفي نطاق الاستراتيجية الأطلسية!

لقد ذكرنا في البداية أن الاتحاد الأوروبي منهمك اليوم في إقرار دستور الاتحاد، وهذا الدستور هو الذي سيحدّد سياسة الدفاع المشترك الأوروبية، بل والسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد، غير أن مثل هذا الدستور لن يمرّ بسهولة، وربما لن يمرّ أبداً، إذا ما تضاربت مضامينه مع المصالح والاستراتيجية الأميركية المضمونة في تشكيلة حلف شمال الأطلسي!

الحلف والقرن الحادي والعشرين!

لقد قرر أعضاء حلف شمال الأطلسي في العام ٢٠٠٥ إسناد خمس مهمات رئيسية للحلف في القرن الحادي والعشرين، وهذه المهمات هي: أولاً، العمل لمصلحة قيام أوضاع أمنية أوربية/أطلسية مستقرة. ثانياً، أن يكون للحلفاء إطار أطلسي أساسي يتشاورون ضمنه بصدد أية مسألة تمسّ مصالحهم الحيوية. ثالثاً، القيام بمهام الردع والدفاع ضدّ أي تهديد عدواني يتعرض له أي بلد من بلدان الحلف. رابعاً، البقاء في وضعية استعداد لمواجهة كل حالة على حدة، وللمساهمة بفعالية في تفادي النزاعات (أي في ما يسمى الحرب الاستباقية!) والالتزام النشط في إدارة الأزمات (كما هو الحال في السودان ولبنان وفلسطين!) بما في ذلك الالتزام بعمليات الردّ الميداني على مثل هذه الأزمات. خامساً، التشجيع على قيام علاقات شراكة وتعاون وحوار مع دول أخرى في المنطقة الأوروبية الأطلسية (أي ضدّ روسيا!) للوصول إلى مزيد من الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع الحلفاء (وهذا ما بدا واضحاً في مشروع الجدار الصاروخي الأميركي!).

إن الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي تتضمن توسيع مفهوم الأمن بالصورة التي يريدها الأميركيون، أي حق الحلف باستباحة العالم كله عندما تقتضي مصالحه ذلك! لقد اختلف مفهوم الأخطار التي كان الحلف يتصدى لها في الماضي، فأصبحت اليوم كل ما قد يعرّض مستقبلاً المصالح المشتركة الأطلسية للخطر! غير أن الأوروبيين وهم ينخرطون في الاستراتيجية الجديدة يعرفون أن المصالح هي مصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، سواء استكملوا اتحادهم الأوروبي أم لم يستكملوه!

الإثارة والهيجان والدعاية الحربية!

أثناء عملية اجتياح أفغانستان عمم رئيس شبكة CNN الأميركية مذكرة على جميع مراسلي شبكته الأجانب طلب فيها منهم: الحرص على التوازن في تقاريرهم كلها عندما يعرضون أعداد وصور الضحايا الأفغان، وتذكير الجمهور أن المعاناة والموت في أفغانستان ناتجان عن أحداث أيلول/ سبتمبر! كذلك جاء على لسان رئيس تحرير صحيفة أميركية أن ٧٠٪ من رسائل القراء الواردة إلى صحيفته تعارض الحرب ضدّ العراق، لكنه اختار نشر الرسائل المؤيدة للحرب حتى لا تتهم صحيفته بالانحياز! هذا ما أوردته الباحثة الأميركية نانسي سنو في كتابها (حرب الإعلام) الأمر الذي يعطينا صورة واضحة عن الرقابة الحكومية على الإعلام الأميركي!

والحال أن وجود الرقابة على الإعلام الأميركي ضروري لازدهار الدعاية الحكومية، فلكي تنجح هذه الدعاية، في التحضير للحرب ضد العراق وتبريرها مثلاً، لابد من قيام حاجز بين الجمهور وبين الحدث، ولابد من أن يكون الوصول إلى الحدث الحقيقي صعباً جداً، حتى تتمكن الدعاية الحكومية من تلفيق المناخ الذي يلائمها ولا يعيق برنامجها إن لم يساعده!

خمسة أطوار للحرب الدعائية!

لنأخذ على سبيل المثال الحرب الدعائية التي نظمتها وشنتها الحكومة الأميركية بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، وسوف نرى أنها مرّت بخمسة أطوار أساسية:

الأول، اختيار القضية! والقضية هنا هي الإرهاب طبعاً، وبالتالي كان من السهل حشد المناصرين لهذا الاختيار، خاصة بإبراز صور رموز أميركا المالية والعسكرية وهي تتهاوى: البرجين ومقر وزارة الدفاع، ثم إبراز صور آلاف القتلى والجرحى. وهكذا يصبح الردّ على الإرهاب عملاً لابد منه!

ثانياً، بناء القضية! ويشمل ذلك توظيف بعض الحقائق، أو بعض الأحداث الحقيقية، بالصورة التي يبدو معها الهدف الدعائي أخلاقياً ونبيلاً، أو ضرورياً على الأقل، بينما يبدو العدو همجياً أو فوضوياً، وتبدو قضيته غير ضرورية على الأقل. وبالفعل، أعلن الرئيس بوش في العشرين من أيلول/ سبتمبر عزمه على شن حرب كونية ضدّ الإرهاب، فجاء الإعلان مدوّياً، وبدا نبيلاً، فهو للدفاع عن الحرية والديمقراطية، مع أن خصومه (القاعدة) كما تقول الباحثة نانسي سنو لم يظهروا عداءً أو احتقاراً للديمقراطية الأميركية، بل عرضوا مآخذ محدّدة تتعلق بسياسة أميركا في الشرق الأوسط!

ثالثاً، التبسيط! فالحرب على الإرهاب تستدعي التركيز والاختصار واستخدام الشعارات القائمة على التماهي، فكان أول شعار اعتمدته إدارة بوش هو: إما أن تكون معنا أو أن تكون مع الإرهابيين!

رابعاً، التلاعب باللغة! إن عبارة "الحرب على الإرهاب" تتضمن نوعاً من التضليل، فهي عبارة دعائية تحاول أن توحي بأن جميع الخيارات قد استنفدت، بينما الحقيقة تقول أن الخيارات لم تدرس ولم تؤخذ في الاعتبار مطلقاً، وعندما تنشب الحرب يصبح من غير المحتمل الحوار حول أسبابها وجذورها، ويصبح لابد من الانتظار حتى تتوقف الحرب! وقد أكدت إدارة بوش للعالم وللشعب الأميركي بطريقة مرعبة أن هذه الحرب ستكون طويلة، وربما لن تنتهي في عهد بوش، بل إنها ربما

تستمر عقوداً من السنين! لقد ترتب على ذلك فوراً تحوّل الجزء الأكبر من التناول الإعلامي إلى نوع من التراجيديا والإثارة والهيجان، فاستبعد في غمرة ذلك أي نقاش حول أسباب الحرب وجذورها!

خامساً، التفكير غير المنطقي! حيث جرى تصوير الأحداث بوصفها اعتداء على الحرية من قبل "طفيليات إرهابية" تسعى إلى تدمير الديمقراطية والحضارة! ولنجاح هذه الوصفة غير المنطقية كان يجب أن تشتمل على شعارات وعبارات مغرقة في العمومية والتجريد: الحرية.. العدالة.. طريقة الحياة..الخ وجميعها رموز مختزلة سهلة التناول وتحمل معاني غامضة وقدرة على تأجيج العواطف العامة!

الهدف تعطيل التفكير الفردي!

لقد نجحت حرب بوش الدعائية، للوهلة الأولى، في تضييق المجال أمام معارضة الحرب، لأن معارضتها صارت تعني معارضة الحرية والديمقراطية وجميع القيم الجميلة! إن هذا الأسلوب الدعائي الحربي يوفر قاموساً مختصراً، ولكن ساذجاً، لإدارة الصراع! فعندما يسألك أحد: لماذا تقاتل؟ تجيبه: للدفاع عن الحرية ولإنقاذ العالم!

ولقد نجح الرئيس بوش في وضع سقف للنقاش حول الحرب على الإرهاب، وهو باستخدام عبارات دعائية حربية من نوع: إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين! ومن نوع: لابد من مهاجمة أولئك الذين يكرهون الحرية! كان يهدف إلى تعطيل التفكير الفردي، ودفع الناس نحو التصرف كجماعة! لقد كان هذا ما رمى إليه الرئيس بوش بالفعل، بدليل قوله: نحن في حرب.. أميركا كلها تتكلم بصوت واحد!

ماك دوغلاس وإكسون موبيل!

بالعودة إلى وسائل الإعلام الأميركية نراها جميعها تؤكد على المعاني التي أراد بوش إيصالها حول الحرب. لقد أغفلت وسائل الإعلام الأميركية أية مساءلة حول أسباب الحرب وجذورها، وتبنت عملية تصعيد الحرب الدعائية حسب توجيهات قمة هرم السلطة، وكان واضحاً أن الشعارات والبيانات الجوفاء حول الحرية، والاستبداد، هي فقط ما يشبع نهم الصحافة ويحظى باهتمامها، أما الآراء والمواقف المناهضة للحرب فقد كان الأخذ بها يتطلب توفر أدلة قاطعة للشك!

في كتابها (حرب الإعلام) الذي عرضه الأكاديمي السعودي أحمد بن راشد بن سعيد، تتساءل الباحثة الأميركية نانسي سنو: لماذا نؤيد كأمة إدارة تسعى لتبسيط قضايا بالغة التعقيد تتعلق بالحياة والموت؟ إن الدروس المستقاة من أحداث أيلول/ سبتمبر ليست ببساطة اللونين الأبيض والأسود كما يقدمها الرئيس بوش، والأمة الأميركية، التي يبلغ تعدادها ٢٧٠ مليوناً، لم تقرر أن من واجبها الذهاب لدحر المخاطر أين ومتى وجدت! بل إن ذلك غير ممكن أصلاً، نظراً لقدرات أميركا المحدودة، كما أنه ليس ممكناً الوثوق بجدية التهديدات التي يعلن عنها (بعد فضيحة أسلحة الدمار الشامل العراقية) تقول الباحثة الأميركية: يجب أن لا يسمح الأميركيون بالترويج لشعارات من نوع "محور الشر"! ومن نوع "الدفاع عن الحرية"! حرية من؟ حريتي وحريتك؟ أم حرية ماك دوغلاس وإكسون موبيل؟!

الاستراتيجية العراقية غير المرتدّة

لم تحقق عمليات القتل الفظيعة وعمليات التدمير الهائلة التي تتواصل في العراق منذ ربيع عام ٢٠٠٣ أي تقدّم استراتيجي نوعي لصالح قوات الاحتلال، فالوضع في أساسياته مازال على ما هو عليه، ويمكن إجماله كما يلي:

١- مازالت القوى الفاعلة في الميدان مقتصرة على قوتين لا ثالث لهما، هما قوة المقاومة وقوة الاحتلال، وكل ماعداهما يدور في فلكيهما ويتنفس من رئتيهما، فعلى الرغم من المحاولات المستميتة لم تنهض قوات محلية قادرة بحدّ ذاتها على النهوض بأعباء العمليات القتالية نيابة عن قوات الاحتلال، وأيضاً على الرغم من المحاولات المستميتة لم تنهض بدائل محلية تزاحم المقاومة أو تحل محلها بناء على استراتيجية متساهلة قابلة للتفاوض مع المحتلين حول ما هو أدنى من الاستراتيجية غير المرتدّة للمقاومة العراقية.

٢- مازال إنتاج النفط العراقي في حدّه الأدنى، بل أقل من حدّه الأدنى، وهو عرضة للصوص الصغار يتناهبونه، بينما الأحلام تبدو وقد تبخرت بإنتاج نفطي ضخم، يعوّض تكاليف الاحتلال ويفيض، جاعلاً من الأميركيين سادة المنطقة وسادة العالم على مدى القرن الحالي.

٣- وبناء على ما سبق لم يعد ممكناً إقامة قواعد عسكرية أميركية ضخمة، ثابتة ودائمة، وربما لم يعد ضرورياً في ظل الأوضاع السائدة، فإذا كانت هناك اليوم معسكرات تجمع كبرى لقوات الاحتلال فإن ذلك لم يعد يعني بالضرورة إمكانية تحويلها إلى ثابتة ودائمة، لأن مشروع المنطقة التابعة لواشنطن، والممتدة من قزوين إلى الأطلسي يبدو غير قابل للنهوض بعد فشل عملية السيطرة على العراق، وهي الركن الذي لا تقوم للمشروع قائمة من دونه.

٤- لقد أصبح هدف تقسيم العراق عن طريق ترتيب يشبه الفيدرالية بعيد المنال، فالسعي الأميركي المحموم لإشعال نيران الحرب الأهلية كمدخل إجباري للتقسيم فشل فشلاً ذريعاً، وبقي في حدود العمليات الأولى المصطنعة، التي لم تتحول بالرغم من فظاعتها إلى اشتباك أهلي عام منظم، وإذا كان الأميركيون قد عجزوا فإن غيرهم من القوى المحلية والإقليمية هو أعجز عن تحقيق ذلك، حيث اندحار الإرادة الأميركية يعني بداهة وتلقائياً اندحار جميع الإرادات المماثلة الأدنى.

٥- إن القوى الإقليمية المحيطة بالعراق، الحليفة وغير الحليفة، كانت جميعها مستهدفة من الاحتلال الأميركي للعراق، وكان قرار إزالتها واستبدالها بقوى أجدى معلناً، ومفروغاً منه، وتحصيل حاصل لو أن الأميركيين نجحوا في السيطرة على العراق، فلماذا تلبي هذه القوى اليوم دعوة الإدارة الأميركية لنجدتها؟ وإذا لبت فهل هي قادرة على تحقيق ما عجز الأميركيون عن تحقيقه في العراق؟

٦- إن الشعب العراقي، على الرغم من أهوال العمليات الإبادية التي يتعرض لها، لم يظهر أي رغبة جدّية في التعامل مع المحتلين، من زاخو في أقصى الشمال إلى أم قصر في أقصى الجنوب، ومن حدود العراق الغربية إلى حدوده الشرقية، والدليل على ذلك أن الأمن المستتب الدائم لم يتوفر لمؤسسات الاحتلال الأجنبية والمحلية في أية منطقة من المناطق، وبالطبع ما كان للمقاومة أن تنجح في تصعيد

كفاحها في كل مكان لولا أن الشعب العراقي يحتضنها في كل مكان.

٧- لم تتزحزح المقاومة العراقية قيد أنملة عن استراتيجيتها غير المرتدّة، التي تتلخص في التحرير الكامل للعراق الواحد وفي السيادة التامة للشعب العراقي الواحد، بينما الاستراتيجية الأميركية تتقهقر وتفقد الكثير من تماسكها، وقد فشلت جميع محاولات استدراج المقاومة العراقية، أو استدراج فصائل منها، إلى مستنقع المساومة على ما لا تجوز أبداً المساومة عليه، فإذا كان الأميركيون ما زالوا يأملون في تراجع المقاومة عن ثوابتها الراسخة فإن أملهم قد تجاوزه الزمن بعد أربع سنوات. لقد تجاوزته المعطيات الميدانية التي رسّخت أكثر فأكثر ثوابت المقاومة، وزعزعت أكثر فأكثر ثوابت الاحتلال.

***

غير أن الإدارة الأميركية تواصل تخبطها منتقلة من موقف إلى نقيضه، وهاهي تطالب البرلمان العراقي بمواصلة جلساته، خلافاً للنظام الذي ينص على رفعها، بحجة العمل على وقف العنف وإجراء مصالحة وطنية شاملة، ويقول العالمون بالأسرار أن الضغط الأميركي على البرلمان العراقي هدفه إرغام هذا البرلمان على تمرير مشروع قانون النفط الذي يعطي الشركات الأميركية حق السيطرة عليه لعشرات السنين القادمة، في ظل الاحتلال أو بعد زواله، حيث تصبح حتى حكومة الاستقلال ملزمة به تحت طائلة العقوبات الدولية!

لقد أصبح هاجس الأميركيين تحقيق الأمن المستتب الدائم في بغداد على الأقل، وقد سمعناهم في مطلع العام الحالي يقولون أنهم سيحققون هذا الهدف خلال أيام، ثم خلال أسابيع، ثم خلال شهرين، وهاهم يمنّون أنفسهم بتحقيقه حتى نهاية أيلول/سبتمبر القادم، ويرسلون إلى بغداد تحديداً عشرات الألوف من الجنود (٣٥ ألفاً) ويقيمون الجدران حول أحياء العاصمة الخالدة، بينما وزير دفاعهم يعد شعبه بعودة أعداد كبيرة من الجنود إلى أهلهم في الخريف القادم إذا ما نجحت الاستراتيجية الجديدة في تحقيق أهدافها، أي على الأقل في السيطرة على بغداد، غير أن الصحف الأميركية بالذات تقول أن الوضع الأمني قد ازداد تدهوراً منذ بدأ عمليات إرسال مزيد من القوات الأميركية إلى العاصمة العراقية!

من لهم آذان فليسمعوا، ومن لهم عيون فلينظروا، ومن لهم عقول فليدركوا: إن المقاومة العراقية، باستراتيجيتها غير المرتدة، تدفع في اتجاه التأسيس لعلاقات دولية جديدة، بل لنظام عالمي جديد نقيض للنظام الذي يرعاه الأميركيون، وهي يمكن أن تنجح عندما يؤازرها محيطها الإقليمي، فلماذا لا يؤازرها؟!

الإمبراطورية الباغية توغل في متاهتها

في الأسبوع الماضي عبّر وزير الخارجية الروسي عن استغرابه واستنكاره لهذه التحشدات العسكرية الأميركية الضخمة الإضافية في المنطقة العربية، وقال أن حكومته سوف تطلب من الحكومة الأميركية تفسيراً لما يجري، وهذا يعني أن الوزير الروسي يرى المشهد غامضاً غير مفهوم، أي أنه لم يجد للتحشدات مهمة منطقية قابلة للتنفيذ من الناحية العملية، وإلا لكان أشار إلى مثل هذه المهمة المحدّدة وأبدى رأيه فيها، فهل يعني ذلك أن الإمبراطورية الأميركية تتخبط في متاهة، بكل ما يترتب على التخبط الأعمى من دمار وكوارث عمياء تصيب الجميع؟

إن الاستغراب والاستنكار، وعدم فهم الموقف العسكري الأميركي الغامض، لا يقتصر على موسكو وحدها، بل يشمل عواصم العالم بما فيها واشنطن بالذات، فالجميع يتحدثون عن هذا الغموض والتخبط، وينظرون إلى المتاهة الأميركية بقلق شديد، باعتبارها لا تخفي وراءها مفاجأة محدّدة واعية يجري التكتم عليها تكتيكياً، بل يرون العالم، وفي جملته الولايات المتحدة، عرضة لأخطار التخبط الجسيمة وأضراره الفادحة، وقد ذهب المفكرون والقادة الأميركيون أبعد من غيرهم في إظهار مخاوفهم الجدّية على بلادهم إن لم يكن على بلدان العالم أجمع!

تجّار النفط والسلاح والمخدّرات!

لكي نتعرف على خلفيات هذه المتاهة الإمبراطورية الأميركية نشير أولاً إلى بعدها التاريخي فنقول: إن الإدارة الأميركية هي الركن الرئيس من أركان البنية الفوقية السياسية العالمية، وهي بنية فقدت كل ضرورة، وتحوّلت إلى عقبة كأداء في طريق الحياة الأممية، بعد الانقلابِ الجذري الذي بدّل خلسة جميع مكونات البنية التحتية المادية العالمية، وجعلها متناقضة تناقضاً تاماً مع المؤسسات السياسية القائمة، ولنا أن نتخيّل قادة عصر الآلة البخارية يواصلون قيادة عصر الآلة الكهربائية بمواصفاتهم وخصائصهم ذاتها! إن هذا مستحيل بالطبع، مثلما هو مستحيل اليوم استمرار تجار النفط والسلاح والمخدّرات في قيادة عصر التكنترون!

لقد تضاعف عدد سكان العالمِ خلالِ الخمسينِ عاماً الماضيةِ، وصار موضوع إعادة النظر بتوزيع الإنتاجِ والاستهلاك العالمي توزيعاً عادلاً موضوعاً مصيرياً حقاً. إن مئات ملايين البشر عرضة للهلاك جوعاً وعطشاً ومرضاً، ناهيكم عن أن إدارات العالم، المنتهية الصلاحية، تسيء استخدام الموارد الطبيعية، غير آبهة سوى لامتيازاتها، الأمر الذي يعرض كوكب الأرض إلى مخاطر جدّية عظمى أصبحت ملموسة وبادية للعيان. ويحدث هذا بينما الحلول ممكنة، والحياة رحبة، لا يمنعها ويحجبها سوى البغي الإمبراطوري، المتمثل بالإدارة الأميركية خاصة، وهكذا فإن الأزمة الخطيرة التي يعيشها العالم سوف تستمر إلى أن تتبلور البنى الفوقية السياسية العالمية الجديدة، فتنهض بواجباتها المتفقة مع تطور البنى التحتية المادية العالمية، ومع احتياجات الحياة.

الإمبراطور يتحدث عن نفسه!

ثم لكي نتعرف على خلفيات المتاهة الأميركية نشير أيضاً إلى بعدها المرحلي الآني فنقول: إن الإدارة

الإمبراطورية الباغية لم تعد قادرة على الالتزام حتى بقوانينها ومفاهيمها، ليس في البلدانٍ الأخرى فحسب بل في بلدها بالذات، وما أكثر الدلائل على ذلك، وهي الدلائل التي نصطدم بها تباعاً كل يوم وفي كل مكان، ففي حديث أجرته مع الإمبراطور جورج بوش الثاني مجلة (لوفيغارو) الفرنسية، وفي معرض ردّه علىٍ عاصفة الانتقادات ضدّه بسبب احتلال العراق، قال بالحرف: أعتقد أن على القائد أن يكون طموحاً، وذا رؤيا متفائلة. مهما بلغ عبء الضغوط لن أتخلى عن أهدافي. الولايات المتحدة يجب أن تقود العالم وتفرض سيادتها حتى وإن لم يرض البعض ممن ينادون بأولوية سيادة السلام. لقد استطعنا بفضل إرادة الولايات المتحدة خلق مجتمعات حرة في العراق وفلسطين. أنا رجل لديّ بعد نظر، وأرى بوضوح الطريق التي يتوجب علينا سلوكها، وسوف تثبت الأيام أنني على حق!

غير أن السنوات، وليس الأيام، أثبتت أن بوش ليس على حق، وكشفت أن أكثرية الأميركيين لا يوافقون على سياساته، فهل جعله ذلك يتراجع؟ أبداً! فها هو يوغل أكثر فأكثر في متاهته، كاشفاً عن نزعته الفردية الإمبراطورية التي لا تقيم وزناً لدستور بلاده وقوانينها ومؤسساتها ولجانها، بل لشعبها! إنه يبرهن كل يوم أنه ليس رئيساً للولايات المتحدة، بل رئيساً لطغمة تجار النفط والسلاح والمخدّرات، الأمر الذي يعيدنا، بالدليل الملموس، إلى البعد الأول التاريخي، وهو تناقض تركيبة إدارته، المنتهية الصلاحية، مع احتياجات الحياة الإنسانية العميقة.

قانون الأقوى وقوة القانون!

لقد قال الرئيس بوش لمجلة (لوفيغارو) ما يلي: أنا أرى بوضوح ما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة، وبصفتي رئيس الدولة لابد لي من دعوة الآخرين لمساعدتي، فإذا لم يفعلوا فإن أميركا قادرة على فعل ذلك لوحدها!

بصدد هذا التعنت الأحمق، وفي جلسة عقدتها هيئة الأمم عام ٢٠٠٤ وحضرها الرئيس بوش، قال كوفي عنان ما يلي: إن القانون الدولي يتعرض للخطر. إن الحرب ضدّ العراق غير شرعية، وهي وقعت خارج ميثاق الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة في مفترق طرق. إن العدالة لا تقوم على أساس قانون الأقوى بل على أساس قوة القانون!

وهكذا نرى كيف أن الأمين العام لهيئة الأمم أعادنا إلى البعد التاريخي الأول للأزمة، حيث القانون الدولي في خطر والأمم المتحدة في مفترق طرق! وبينما الحال كذلك يواصل الرئيس بوش الإيغال في المتاهة التي دخلها من بوابة العراق!

الإمبراطورية المنكفئة تستثمر أخطاء ضحاياها!

يعترف الأميركيون على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم بالأزمة التي تعيشها بلادهم وإن تنوعت توصيفاتهم لها وتوصياتهم لمعالجتها، لكنهم يريدونها عابرة قابلة للعلاج والشفاء، ويريدون أن تحتفظ عاصمتهم بموقعها الإمبراطوري العالمي، وتلك رغباتهم المفهومة، أما المراقبون المحايدون فيرونها أزمة مستعصية مثل مرض عضال، فهي عميقة وشاملة ومستحكمة، لا علاج لها ولا شفاء منها!

طبيعي أن اعتراف الأميركيين بأزمتهم على أنها عابرة، بينما هي مستعصية، يترتب عليه اتباع سياسات خاطئة وارتكاب أفعال مدمّرة غير مجدية، تحديداً في ما يتعلق بالبعد الأممي للأزمة، فما لا يريدون الاعتراف به هو أن الأزمة نجمت عن اضمحلال القوة التاريخية التي أعطتهم مكانتهم العالمية لقرن من الزمان، تلك القوة الأخلاقية والمعنوية والسياسية التي طالما تمتعت بجاذبية لا تقاوم، وطالما حظيت بإعجاب وتأييد الكثيرين من غير الأميركيين، بغض النظر عن عدالتها ومنطقيتها أو عدم عدالتها ومنطقيتها، وها هي اليوم وقد فقدت جاذبيتها وقدرتها على التعبئة البشرية لصالحهم!

أيضاً ينبغي أن نضيف إلى السبب الأخلاقي والمعنوي والسياسي السبب الاقتصادي، فقد اضمحلت القوة الاقتصادية الذاتية الأميركية بدورها، وهو الاضمحلال الذي بدأت أعراضه بالظهور والتفاقم منذ عام ١٩٦٩، أي منذ أعلن عن تحوّل الولايات المتحدة من دولة مصدّرة إلى مستوردة (للنفط خاصة) ومن دائنة إلى مدينة! وبالطبع لا يجوز تحديد وتقييم اضمحلال القطاع الاقتصادي الأميركي الذاتي، أو الوطني، بمقارنته بالقطاعات الاقتصادية للدول الأخرى، فهو بفضل بعده الإمبراطوري يبقى ضخماً وجباراً ومزدهراً، إنما ينبغي النظر إلى اضمحلاله من زاوية استقرار مكانته القيادية الدولية أو عدم استقرارها، ومن الواضح أنه فقد الكثير من المؤهلات التي تعطيه الحق بالاحتفاظ بهذه المكانة، لكنه يحتفظ بها عنوة واقتداراً، معتمداً فعلاً على مجرّد القوة العسكرية!

لقد حاول الأميركيون منذ عام ١٩٦٩ معالجة أزمتهم البنيوية التاريخية، لكن الحلول التي وضعوها كانت جميعها مؤقتة، تصلح الأوضاع آنياً من جهة وتعمق الأزمة من جهة أخرى، مثل مضادات المرض العضال! ثم كان انهيار الاتحاد السوفييتي، فانتعش حلمهم بقرن أميركي عالمي قادم، وانطلقوا بقوة في هذا الاتجاه وقد رأوا أنفسهم كأنما هم القوة الوحيدة المؤهلة للإمساك بزمام الاقتصاد العالمي، ولوضع اليد على مجمل الموارد الطبيعية في جميع القارات بعد تطويع دولها وفرض الوصاية عليها، فالقوى الأخرى أصبحت من وجهة نظرهم، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مجرّد قوى إقليمية لا تستطيع سوى التعايش مع وجود القوات الأميركية على مقربة منها، كما شرح زبيغنيو بريجنسكي في كتابه (الفرصة الثانية). لقد اعتقدوا حينئذ أن الطريق أصبحت ممهّدة لأمركة العالم أو صهينته أو عولمته لا فرق! غير أن الرئيس جورج بوش الإبن، كما يشرح بريجنسكي في كتابه، أساء استخدام تلك الفرصة النادرة وأضاعها باجتياحه للعراق! لقد انهارت المكانة المرموقة للقوات الأميركية بعد أن استنزفتها حروب الشوارع العراقية كما يقول بريجنسكي، وهو يعتقد (ولعله يتمنى) أن الولايات المتحدة لا تزال أمامها فرصة ثانية لتصحيح مسارها، وإلا فإن أفول نجم الإمبراطورية الأميركية –

كما يتوقع بريجنسكي – سوف يبدأ بأسرع مما يتوقع الكثيرون في هذا الزمن الذي تتسارع أحداثه بوتيرة لم يكن تصوّرها ممكناً قبل بضعة عقود!

هاهنا ينبغي الانتباه إلى أن الاضمحلال الأميركي الأخلاقي والمعنوي والسياسي، والاقتصادي أيضاً، لم يشمل القوة العسكرية الأميركية الصماء، التي بقيت على جبروتها بل صارت اليوم أعظم جبروتاً وأشدّ قوة وبطشاً، لكن هذه القوة العسكرية الجبارة فقدت القدرة على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية العظمى بسبب اضمحلال العناصر الأخرى المشار إليها، والتي يبدو اضمحلالها واضحاً في تركيبة الإدارة الأميركية وفي أدائها السياسي والعسكري غير العقلاني.

لقد تغيّرت أوضاع العالم جذرياً عما كانت عليه قبل حوالي أربعين عاماً، فالنمو البشري والمادي بلغ حداً يتناقض كلياً مع إمكانية تحقيق الحلم الإمبراطوري الأميركي، وأصبح الإصرار على المضي قدماً في استخدام القوة العسكرية الصماء، مهما بلغ جبروتها، دليلاً من دلائل الأزمة المستعصية والضعف التاريخي وعاملاً من عوامل استفحالهما، وهو ما يظهر جلياً في ميادين القتال العراقية والأفغانية خصوصاً.

غير أن العمليات العسكرية يمكن أن تستمر طويلاً، والكوارث يمكن أن تتوالى تباعاً، إذا لم يدرك الضحايا طبيعة ما يتعرضون له وحقائق القوة التي يواجهونها، وللأسف الشديد فإن الغالب على خطاب الضحايا هو عدم الإدراك الكافي، فبينما يدعو البعض إلى إلحاق بلادهم واندماجها في السوق الأميركية، طوعاً أو كرهاً، ويعتبرون الاحتلال عملية تأهيل إيجابية ضرورية لبلدانهم يمكن أن تحقق لها الاستقرار والازدهار والنمو والتطور، منطلقين من حتمية السيادة الأميركية العالمية لعشرات السنين القادمة، يظهر البعض الآخر، من قادة المقاومة والممانعة العرب وغير العرب، استخفافاً مقلقاً بالقوة الأميركية الصماء، فيتحدثون كأنداد للولايات المتحدة، ويتصرفون كأنما هي قابلة للهزيمة الحاسمة في جولة واحدة وخلال فترة زمنية قصيرة محدّدة!

لا يجوز الاستسلام للهيمنة الأميركية كأنما هي قدر لا مفر منه، وكأنما هي لا تزال قادرة على السيادة، وعلى معاملة البلدان المغلوبة اليوم كما عاملت ألمانيا واليابان في عمليات بنائهما بعد الحرب العالمية الثانية، فهي لم تعد قدراً من جهة، ولم تعد تملك للمغلوبين سوى المزيد من التخلف والدمار من جهة أخرى! كذلك لا يجوز الاستخفاف بقوتها، والتعامل معها كندّ متكافئ، فذلك يعطيها الفرصة للإفراط في استخدام قوتها الصماء، ولإلحاق أفدح الأضرار والمصائب بالبلدان المستضعفة التي يتصرف قادتها كأنداد لها!

إن البلدان المقاومة والممانعة بلدان مظلومة، ضعيفة ومقهورة وفي حالة دفاع عن النفس وتطلع مشروع إلى علاقات دولية نظيفة وعادلة، ويجب أن تظهر هذه المعاني واضحة وتبقى ثابتة ومستمرة في خطابات قادتها ورؤسائها، فلا تأخذهم العزّة بالوهم!

الأمم تكسر قانون التطور غير المتكافئ

يجتاز العالم اليوم مرحلة تحولات تاريخية نوعية نادرة لن تبقي بعد اكتمالها شيئاً على ما كان عليه سابقاً! إنها تحوّلات عميقة، غير قابلة للارتداد بسبب ما ترتكز إليه من تراكم، وهي تدفع حثيثاً باتجاه تغيير موازين القوى الدولية في غير صالح المركزية الحالية المسيطرة منذ عدة قرون، وهذا التغيير الذي يبدو وشيكاً يؤرق الأميركيين والأوروبيين، ويطرح عليهم أسئلة مرهقة لا يملكون أجوبة جاهزة بصددها، فقد مضى ذلك الزمن الذي كانوا يجيبون فيه بثقة ومسبقاً على جميع الأسئلة! أما المفتاح الأول لهذه التحولات التاريخية فهو منطقتنا العربية الإسلامية، والعراق منها في القلب، ومن لم يدرك هذه الحقيقة بعد فإنه لن يفهم شيئاً على الإطلاق في أي وقت من الأوقات!

لقد كانت عملية احتلال العراق، في أحد أهم وجوهها، محاولة لقطع الطريق على هذه التحولات التاريخية الانقلابية التي يعيشها العالم، وللاحتفاظ بموقع الإدارة العالمية للأميركيين على مدى القرن الحادي والعشرين، وقد كشف تقرير صدر مؤخراً عن مكتب لجنة الموازنة في الكونغرس الأميركي أن إدارة الرئيس بوش قدّرت أن تكاليف الحرب في العراق لن تتعدى خمسين مليار دولار، وإذا بتكاليفها تبلغ حتى نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ حوالي ستمائة مليار دولار! وكانت إدارة بوش تعتقد جازمة أن الحرب العراقية ستحسم قطعاً لصالحها في عامها الأول (٢٠٠٣) إن لم تحسم في أشهرها الأولى، وإذا بها تمتد لسنوات خمس، وتبدو اليوم كأنما هي لا تزال في بداياتها! ثم تقول التقديرات الأميركية الحالية أن هذه الحرب سوف تستمر حتى العام ٢٠١٧، حيث ستبلغ تكاليفها ٩,١ تريليون دولار (أي ٩١٠٠ مليار دولار!) ولابدّ من التوقف هنا عند المدلولات الخطيرة للأرقام، فمبلغ الخمسين مليار دولار التي قدّرتها الإدارة الأميركية في البداية كتكاليف للحرب كانت الاستثمار كله في جولة عسكرية خاطفة سوف تبتلع العراق على الفور، لتحقق السيطرة على منطقة الثروات الشاسعة الواقعة ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، إذ ما أن تنتهي الجولة الخاطفة (النزهة) حتى تتدفق آلاف المليارات، ثم التريليونات، مقابل الاستثمار الصغير الذي قدر بخمسين مليارا! غير أن الأمر لم يكن كذلك، ولم تحسم الحرب في العراق الذي هو بوابة آفاقها الاستثمارية الدولية، وبدلاً من أن تتدفق المليارات كأرباح بدأت تنفق المليارات كخسائر للحيلولة دون هزيمة حاسمة استراتيجية للأميركيين وحلفائهم في العراق! ولسنا نحن من يقول ذلك، بل الصحفي الأميركي الشهير سايمور هيرش الذي قال قبل أيام أن هزيمة الولايات المتحدة في العراق ستخلف آثاراً أسوأ بكثير من آثار هزيمتها في حرب فيتنام، ففي فيتنام كانت الغلطة الأميركية تكتيكية، لكنها في العراق غلطة استراتيجية! أما عن مسار الحرب فقد اعتبر هيرش نتائجها محسومة: هناك خياران واضحان للغاية أمام الأميركيين، إما إخراج الجميع بأسرع ما يمكن من العراق، وإما إخراجهم لاحقاً!

ولكن ماذا قصد هيرش بوصفه لحرب الأميركيين في فيتنام أنها غلطة تكتيكية وبوصفه لحربهم في العراق أنها غلطة استراتيجية؟ لقد أراد القول أن الأولى حدثت في ظروف عالمية مستقرة لصالح النظام الدولي الأميركي/ الأوروبي، ودارت في ميدان لا تشكل نتائج الحرب فيه أياً كانت خطراً تاريخياً

استراتيجياً على هذا النظام لأنها ستبقى تكتيكية تفصيلية في حال النصر وفي حال الهزيمة، أما في العراق فالظروف العالمية وطبيعة ميدان القتال هي على العكس من ذلك تماماً، بحيث ستكون النتائج كارثية تاريخياً واستراتيجياً في حال هزيمة الولايات المتحدة!

إن مراكز الدراسات الرصينة الأميركية، مثل مجموعة كتّاب «واشنطن بوست»، تتحدث فعلاً عن الانتقال الوشيك الحاسم لمركز توازن القوة الدولية إلى آسيا، وتطرح جدّياً مسألة ما إذا كانت آسيا ستهيمن على القرن الحادي والعشرين! لقد أصبح نهوض آسيا موضوع اللحظة التاريخية الجيوستراتيجي كما يقولون، وتدور الحوارات حول ما إذا كانت الصين والهند هما القوة الدولية العظمى البديلة نيابة عن آسيا ككل، منطلقة من معدّلات النمو الكبيرة التي يحققها هذا البلدان! إن الأميركيين، حتى العقلاء منهم، لا يريدون أن يروا من المشهد سوى أن الصين والهند الآسيويتين سوف تحلان في موقع الزعامة الدولية محل أوروبا وأميركا! ومن الأمثلة التي يقدمونها كدليل على ذلك أن شركة «لاكشمي ميتال» الهندية قدمت عرضاً قيمته ٢٣ مليار دولار لشراء شركة «آرسيلور» التي هي أكبر شركة أوروبية لإنتاج الفولاذ مع أن شركة ميتال الهندية تتخذ من هولندا مقراً لها، وتعتبر بوضعها الحالي شركة أوروبية، أو هجينة، تمتد جذورها عميقاً في أوروبا وآسيا! غير أن المسألة ليست كذلك بالطبع، فالبشرية بأكثريتها الساحقة لم تعد تطيق عنصرية هذا النظام العالمي الأوروبي/ الأميركي الظالم، وهي بالتأكيد لا تسعى إلى استنساخه واستبداله بنظام آسيوي/ أفريقي من الطراز نفسه! إن البشرية على وشك كسر القانون غير المعلن، الذي طبقه الأوروبيون والأميركيون على مدى القرون الماضية، والذي يمنع تحت طائلة الحرب والإبادة النمو المستقل والتطور المتكافئ بين الأمم، ولا يستطيع الإنسان أن يتخيل الهند والصين، وهما البلدان اللذان عانيا من الاستعمار والإذلال والاستغلال قروناً، وقد تحوّلا إلى بلدين استعماريين ظالمين! لكن الأوروبيين والأميركيين يتخيلون ذلك بحكم تركيبتهم العنصرية، ولذلك رأينا المحافظين الأميركيين الجدد، وفي مقدمتهم رامسفيلد، يحاولون استدراج الصين وإغرائها بالحلول محلّ «أوروبا العجوز» كشريك لهم في إذلال العالم ونهبه!

نعود إلى ما بدأنا به فنقول أن التحولات التاريخية النوعية النادرة التي يعيشها العالم اليوم تعبّر عن نفسها في هذا القدر الكافي من الاستقلال السياسي والاقتصادي الدولي، الذي كسر قانون النمو والتطور غير المتكافئ الاستعماري العنصري، والذي يتجلى في التعاون النزيه بين الصين وأكثر من أربعين دولة أفريقية، وفي التعاون النزيه بين الهند وروسيا والصين، وفي النهوض الرزين المتصاعد لمجموعة دول آسيان العشر، وفي التحالف الذي أعلن مؤخراً بين دول بحر قزوين الخمس، وفي النهوض السلمي لدول أميركا اللاتينية، غير أن ذلك كله ما كان ليتحقق بهذه الطرائق السياسية السلمية الهادئة لولا المفاعل البشري العراقي والعربي والإسلامي، الذي يفوق في فعاليته أي مفاعل نووي، فالمقاومة العربية الإسلامية الفعالة، خاصة العراقية، هي التي تشغل الوحش الأميركي الرهيب وتؤمن للأمم طريق التقدّم بسلام على طريق الخلاص! وبغض النظر عن تخرصات تحالف الخيانة والانتهازية والجهل فإن الأمة العربية والإسلامية سوف تحتل، بناء على دورها الحاسم، مكانتها اللائقة في الوضع الدولي الجديد الذي سوف يترتب على هذه التحولات.

الأمن الأميركي والنفط العراقي

شهدت الأشهر القليلة التي سبقت احتلال العراق نشاطاً محموماً غير معلن لشركات النفط العالمية، فقد انهمك خبراؤها في التحضير للوليمة النفطية العراقية الدسمة، وبوضع التقديرات والتقييمات عن بعد للمخزون المحتمل من النفط الخام، الذي توقعوا له أن يبلغ أكثر من ٣٥٠ مليار برميل، بينما المؤكد والمثبت منه يبلغ أكثر من ١١٢ مليار برميل! وكانوا يعتقدون أنهم، في أشدّ حالات التحفظ، سوف يرفعون الإنتاج إلى خمسة أضعاف أو ستة أضعاف، أي إلى ستة ملايين برميل خلال فترة لا تتجاوز السبع سنوات! وكانوا يرون أن الوليمة جاهزة وشبه مجانية، لا تحول دون التهامها سوى خطوة واحدة هي إسقاط نظام الحكم الوطني في العراق واستبداله بنظام تابع، أي أن المسألة كانت مسألة أشهر فقط!

ومن غرائب ما كان يجري حينئذ أن الشركات العالمية كانت تخشى أن تختطف الشركات الأميركية العقود الكبيرة وتحرمها من حصتها قبل أن يتاح المجال للتنافس المنظم! وبالفعل، ما كاد الأميركيون يقدمون على فعلتهم العسكرية الإجرامية ويحتلون العراق حتى بدأوا يصرّحون بأن الدولة التي بادرت وقادت العمل العسكري (أي الولايات المتحدة) يجب أن تحظى بالأفضلية عندما تنطلق عملية توقيع العقود!

من الحماسة إلى الخيبة!

عشية الاحتلال مباشرة كانت شركة «بريتش بتروليوم» الإنكليزية، على سبيل المثال، قلقة إزاء نوايا الاحتكار الأميركي، وقد طالب رئيسها التنفيذي اللورد جورج براون بإتاحة الفرص أمام جميع الشركات الدولية لتقديم عروضها في عراق ما بعد الاحتلال! قال براون يومئذ:« لقد أعلمنا الجميع بأن الأمر الذي نرغب التأكد منه هو أن مجال التنافس أمام الشركات العالمية سيكون على مستوى واحد بعد تغيير النظام العراقي»!

ولكن، بعد مضي بضعة أشهر على الاحتلال، انقلب الموقف رأساً على عقب، فقد أثار اللورد براون الهلع في لندن وواشنطن عندما أعلن أن شركته لا ترى دوراً لها في العراق، لا في المدى القصير ولا في المستقبل القريب، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلد المحتل! قال براون:« نحن نحتاج إلى حكومة في العراق، وإلى قوانين وتشريعات وقرارات، ولا يوجد شيء من هذا بعد»!

لقد كان الأمر مرهوناً باستتباب الأمن في العراق لصالح قوات الاحتلال الأميركي وحلفائها، فلا نفط من دون هذا الأمن الذي بدا تحقيقه أقرب إلى الاستحالة، وهكذا تقهقرت الشركات غير الأميركية تاركة قوات الاحتلال لمصيرها، بعد أن انقلبت حماستها للوليمة العراقية الدسمة خيبة ويأساً بسبب انطلاق عمليات المقاومة على أوسع نطاق منذ الأيام الأولى لاحتلال بغداد!

الوزّة العراقية تبيض ذهباً!

غير أن حال العراقيين المتعاونين مع الاحتلال كان مختلفاً، فالشركات العالمية تستطيع أن تدير ظهرها وتمضي خائبة، أما هم فإن مصيرهم مرتبط بمصير الاحتلال، وهكذا راح أحد الوزراء العراقيين المعيّن من قبل الأميركيين يتوسل أمام هيئة البنك الدولي لإقناعها بالعمل على ضخ الرساميل

في القطاع النفطي كأولوية رئيسة في لائحة أولويات «إعادة تأهيل العراق»! قال ذلك العميل: «إن النفط العراقي هو الوزّة التي تبيض ذهباً، وهذه الوزّة جائعة في هذه المرحلة»! لقد راح يستجدي الاستثمارات في قطاع صناعة النفط العراقي واعداً الوحوش بنتائج إيجابية وفوائد جمة خلال فترة تتراوح من ثمانية عشر شهراً إلى سنتين! لكنه اعترف بأن التقدّم الفعلي في عملية تأهيل قطاع النفط العراقي، أو في أي قطاع اقتصادي آخر، لن يتحقق قبل تثبيت الأمن في سائر أنحاء العراق، وأن تحقيق ذلك هو الأولوية الأولى للحكومة العراقية!

في ذلك الوقت، كانت تجري محاولات إعادة تأهيل قطاع النفط العراقي بوساطة شركة «كيلوغ براون أندروت» وهي فرع من فروع مجموعة هاليبرتون الأميركية العملاقة التي يعود إليها بالدرجة الأولى قرار احتلال العراق، والتي كان يتولى إدارتها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني في الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠، غير أن تلك المحاولات باءت بالفشل التام أمام فعالية عمليات المقاومة العراقية الباسلة.

مهمة مجلس التنسيق العالمي!

لقد استماتت الأميركيون وعملاؤهم، بعد انقلاب الوضع ضدّهم منذ الأيام الأولى للاحتلال، من أجل إقناع الدول الثرية بضخ الأموال في العراق «لإعادة إعماره وتأهيله»! أي لإخضاعه والسيطرة التامة عليه واستثماره! وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر مدريد للدول المانحة، وحاول الأميركيون إقناع هذه الدول بأن برنامجاً لأربعة أعوام يكفي لتحقيق إخضاع العراق واستثماره! وقد قال مسؤول التعاون مع المانحين، المدعو غولد زينوفسكي، أن الفكرة تتلخص في ضخ الأموال بسرعة كي يشعر الناس بالفائدة المباشرة، وبأن الأمن والاستقرار سيحل، وأن الديمقراطية ستترسخ في العراق! وكان قد تشكل مجلس تنسيق عالمي ضمّ ٢٣ سفيراً مهمته التأكد من استخدام الأموال في المجال الصحيح، ويومئذ صرح دبلوماسي ياباني مقيم في بغداد أن بلاده صرفت ١٢٠ مليون دولار في ميدان إعادة الإعمار من أصل ١.٥ ملياراً سوف يتواصل صرفها حتى آذار/ مارس ٢٠٠٥، وأن طوكيو سوف تقرض العراق مبلغ ٣.٥ مليار دولار حتى العام المالي ٢٠٠٧!

مصير برنامج السنوات الأربع!

غير أن استجابة الآخرين لم تكن مثل استجابة الحكومة اليابانية المنضبطة، إن لم نصفها بالحكومة المغلوبة على أمرها! وهاهي السنوات تمرّ، وهانحن في العام ٢٠٠٧ لا ندري إن كانت اليابان قد منحت القرض للعراق أم لا، وإذا فعلت فماذا حلّ به وما جدواه! وكان المشاركون في مؤتمر مدريد قد تعهدّوا بمنح العراق أو إقراضه مبلغ ٣٣ مليار دولار من أجل تحقيق برنامج السنوات الأربع، حتى عام ٢٠٠٧، لإخضاع العراق والسيطرة عليه واستثماره بالراحة (تحت عنوان: إعادة إعماره وتأهيله!) ونحن لا ندري أيضاً ماذا حلّ بتلك التعهدات أو المنح أو القروض، لكننا ندري أن الأمن الأميركي لم يتحقق حتى اليوم، وأن إنتاج النفط العراقي في أدنى مستوياته، وأن واشنطن تعاني من حالة اختناق حقيقية نتيجة ذلك، بينما المقاومة العراقية في تصاعد مستمر أعظم فعالية.

البعد الخارجي للأزمات الاقتصادية الداخلية

يرفع الناس أصواتهم بالشكوى بمقدار اتساع الفجوة بين دخولهم ومصاريفهم، خاصة عندما يصبح الدخل عاجزاً عن تلبية احتياجات بعض الضروريات، وهم يفتشون عن الأسباب حولهم وفي نطاق بلدهم، وهذا أمر مفهوم حيث تبقى المسؤولية أدبياً وفعلياً مسؤولية داخلية، غير أنه من الضروري لفت الأنظار ما أمكن إلى البعد الخارجي الذي لا فكاك لبلد منه، فهذا العالم كما يقال أصبح مدينة صغيرة، وها هم الأميركيون وقد قطعوا آلاف الأميال إلى العراق ليعلّموا شعبه كيف ينظم شؤونه الداخلية واستثماراته الخارجية! وهكذا لم يعد هناك من بلد يملك خصوصيته، لا المادية ولا المعنوية، وكيف لا يكون الحال كذلك والدول الثرية، التي يشكل سكانها خمس البشرية، تستأثر بحوالي ٨٥٪ من الإنتاج والاستهلاك العالمي؟ وهل يمكن والحال كذلك أن نغفل عن تأثيرهم في حياتنا الخاصة، مباشرة أو بوساطة الوكلاء؟

***

لقد بدأ الارتفاع المتسارع للديون الدولية ولنسب الفوائد المترتبة عليها منذ العام ١٩٨١، وترافق ذلك مع ارتفاع قيمة الدولار ارتفاعاً مذهلاً قياساً بقيمة العملات في بلدان الجنوب خاصة، فزادت تكاليف الديون وتكاليف خدمتها، أي فوائدها، لتبلغ مستويات استحال معها على بعض الدول سدادها نهائياً، وبالطبع كان الدائن هو دول الخمس الثري من سكان العالم، وكان المدين هو دول أربعة أخماس العالم، فلم يحقق ذلك النمو الجامح للديون الخارجية، كما أشرنا، أية نتائج تنموية لبلدان الجنوب، بل على العكس أدى إلى الاضطرابات والاختلالات المالية والاقتصادية، وزاد كثيراً جداً في سعة وعمق الفجوة التي تفصل الشمال عن الجنوب.

وبالإضافة إلى السيطرة والاستئثار بحوالي ٨٥٪ من الإنتاج والاستهلاك العالمي، يسيطر الخمس الثري، خاصة الولايات المتحدة، على ٨٠٪ من الأسطول التجاري العالمي، الأمر الذي يمكنها من نهب ثروات طائلة نتيجة تحكمها بأجور النقل ومحاوره واتجاهاته ومواعيده! إن مساهمة بلدان الجنوب في عمليات الإنتاج الصناعي العالمي لا تتجاوز ٩٪، ومع ذلك فإن هذه النسبة الضئيلة تقع في معظمها تحت سيطرة الشركات المتعدّدة الجنسيات وسيطرة حكوماتها في المراكز الشمالية الثرية!

***

إن ٩٠٪ من صناعة وسائل الإنتاج، ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتقنيات الدقيقة المعقدة تقع تحت سيطرة الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تعتبر الولايات المتحدة من أهم دعائمها، وبما أن دول الجنوب ممنوعة من التطوير مباشرة أو مداورة تحت طائلة الاحتلال والتدمير، فإن عقولها التكنولوجية تهرب إلى الشمال، إلى بلدان الخمس الثري، خاصة إلى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، وقد حصلت بلدان الخمس الثري من هذه العقول الجنوبية على ما تعادل قيمته ٥١ مليار دولار خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ – ١٩٧٢ ! انهم يطاردون الفائض من الأيدي العاملة الجنوبية الرخيصة المهاجرة إلى بلدانهم، يطاردونه أحياناً حتى الموت، لكنهم يستدرجون العقول العلمية الجنوبية استدراجاً،

فيأخذونها ويستوعبونها جاهزة بعد أن تحمّل أهلها التعساء التكاليف الباهظة في تعليمها وإعدادها! إنهم يأخذونها مجاناً ويتركون لشعوبها الشقاء المركّب: خسارة تكاليفها، وخسارتها، وخسارة المستقبل الذي لا يتحقق من دونها!

خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ كانت شركات بلدان الخمس البشري الثرية تسترد دولارين اثنين مقابل كل دولار واحد تستثمره في بلدان الجنوب، لكن الشركات الأميركية تحديداً كانت تسترده ٤.٢٥ دولاراً من هذه البلدان البائسة مقابل استثمار دولار واحد، وبعد عام ١٩٨٠ ارتفع المردود ليصل إلى ٧ دولارات مقابل الدولار الواحد!

وللمقارنة نذكر أنه في فترة مضت (وما تلاها ليس أفضل بل أسوأ) استقبلت بلدان الجنوب من الحركة الإجمالية العالمية للاستثمارات الأميركية ما نسبته ١٨٪، وساهمت بتحقيق نسبة أرباح للولايات المتحدة من استثماراتها العالمية في حدود ٤٦٪، لكن الحال كان مختلفاً تماماً في تعامل الولايات المتحدة مع بلدان الخمس الشمالي الثرية، فقد استقبلت بلدان هذا الخمس ٨٠٪ وليس ١٨٪ من الاستثمارات العالمية الأميركية، وحققت للأميركيين نسبة أرباح في حدود ٥٢٪، أي ما يزيد قليلاً جداً عن ٤٦٪ التي تحققت في الجنوب!

***

في العام ١٩٥٩ كان بالإمكان شراء جرار زراعي بقوة ٦٠ حصاناً، مصنوعاً في الشمال، بالدخل الناتج عن بيع ٢٤ طناً من السكر المنتج في الجنوب، أما في نهاية عام ١٩٨٢ فقد أصبح لابد من امتلاك ١١٥ طناً من السكر لشراء الجرار ذاته! وفي عام ١٩٦٠ كان ممكناً شراء أكثر من ٣٧ طناً من الأسمدة الكيماوية مقابل قيمة طن واحد من البن، أما في العام ١٩٨٢ فإن الطن الواحد من البن لم يعد يكفي لشراء نصف الكمية من الأسمدة! وفي عام ١٩٥٩ كان ممكناً شراء سيارة شاحنة حمولتها ٨ أطنان مقابل ثمن ٦ أطنان من ألياف الجوت، أما في عام ١٩٨٠ فقد صار شراء الشاحنة يحتاج إلى ٢٦ طناً من الجوت، أي بزيادة عشرين طناً ..الخ!

***

الخلاصة: إن شكاوى المواطنين في أي بلد من بلدان الجنوب من الارتكابات الداخلية التي تنال من دخولهم وتضعف قوتها الشرائية إلى حدّ الخطر، هي شكاوى محقة تماماً، ولكن يجب عدم إغفال الارتكابات الأجنبية، حيث هناك بلدان لا تفتقر حكوماتها إلى النزاهة والعدالة لكنها أنهكت بسبب الحصار الأجنبي، بل إن بعضها، في أوروبا الوسطى وفي آسيا، تم اجتياحها وحرمانها من استقلالها الوطني، أي أن مواجهة الإجرام الأجنبي ضرورة رئيسية أيضاً، وهناك دول نجحت في مثل هذه المواجهة ويتوجب أن نحذو حذوها في الداخل والخارج.

الترويج للمعاني والحقائق والمواقف المقلوبة!

على مدى السنوات الأربع الماضية قتل عشرات بل مئات الآلاف من العراقيين العزّل بأساليب مختلفة وفي ظروف غامضة، ناهيكم عن نسف البيوت والمتاجر والمؤسسات العامة والأماكن المقدسة، ومع أن إصبع الاتهام كان ينبغي أن تتوجه منذ البداية إلى المرتزقة الأجانب فإن الإشارة إليهم رسمياً لم تحدث إلا قبل أيام، حيث ندّدت الحكومة العراقية بقتل المواطنين العراقيين بدم بارد، بعد أن أقدم المرتزقة من عناصر شركة «بلاك ووتر» الأميركية على قتل عشرين عراقياً!

منذ الأشهر الأولى التي تلت احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ بلغ عدد المرتزقة الأجانب الذين قدموا إليه حوالي ٢٠ ألفاً، وقيل منذ ذلك الحين أنهم جميعهم يعملون في مجال الأمن، وأن السبب في الاعتماد عليهم يعود إلى عجز القوات الأميركية عن حفظ النظام، وإلى الطلب المتزايد عليهم من قبل الفعاليات الاستثمارية الدولية التي اجتاحت العراق، خاصة المستثمرين الأميركيين، ومع تصاعد عمليات المقاومة، التي باغتت المحتلين بقدراتها الفائقة منذ اللحظات الأولى، راح المحتلون وأعوانهم يشكون من تدهور الأوضاع الأمنية أكثر فأكثر، فكأن الأوضاع طبيعية والحياة عادية والأمن مستتب في ظل الاحتلال لولا المقاومة التي حرصوا منذ البداية على وصفها بالعصابات الإرهابية الأجنبية التي تتسلل من الجوار عبر الحدود! أما المرتزقة الأجانب حقاً فلم يوصفوا بذلك، فكأن هؤلاء المرتزقة هم المقاومة العراقية وكأن المقاومة العراقية هي المرتزقة ويا للعجب! وأغرب ما في الأمر هو أن هذا القلب للمعاني وللمواقف، حيث وضع القتلة المجرمون محل الضحايا المقاومين والعكس بالعكس، لاقى رواجاً حتى في بعض الأوساط العربية، وفي بعض أجهزة الإعلام العربي، فانهالت الاتهامات ضدّ المقاومة من دون الإشارة إلى المرتزقة الأجانب، الذين يكاد عددهم اليوم يقارب السبعين ألفاً!

لقد انتشرت عصابات المرتزقة، أو الشركات الأمنية الخاصة كما يسمونها، في جميع أنحاء العراق منذ بدايات احتلاله، فكانت هناك عشرون شركة أمنية هي في معظمها أميركية وبريطانية، وقد أعدّت وزارة الخارجية الأميركية جدولاً لهذه الشركات في وثيقة تحمل عنوان:» الشركات الأمنية التي تمارس أعمالها في العراق»! وأعلنت هذه الوثيقة رسمياً في أيار/ مايو ٢٠٠٤، أي أن أوضاع شركات المرتزقة ووظائفها في العراق محدّدة بقرار حكومي أميركي!

في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤، صرّح كينيث روسي المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) بمايلي: إذا كانت وزارة الدفاع الأميركية تنوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص، لإنجاز مهمات عسكرية أو استخباراتية، فيجب عليها التأكد من أنهم يخضعون لبعض القيود ولأشكال من الرقابة القانونية، ذلك أن السماح لهؤلاء بالعمل في فراغ قضائي يعتبر تشجيعاً لهم على ارتكاب التجاوزات!

إن معاني التصريح واضحة وضوح الشمس، فهو يقول أن المرتزقة الذين تعاقدت معهم الحكومة الأميركية يعملون خارج نطاق القوانين، وبالطبع ما كان لمثل هذا التصريح الحذر أن يطلق لولا أنه كانت هناك أسباب موجبة لإطلاقه، تتعلق بارتكابات المرتزقة (تجاوزات!) في العراق! غير أن بعض الأوساط

العربية لم تأبه لذلك، وواصلت حملتها ضدّ المقاومة العراقية والعربية والإسلامية (ضدّ قاطعي الرؤوس ومدمّري الأماكن المقدسة..الخ!) مع تجاهل شبه تام للمرتزقة الأجانب المأجورين من قبل الحكومة الأميركية، أو على الأقل لاحتمال أن يكونوا هم الفاعلين! أما على الصعيد الدولي فقد كانت الإشارات المقتضبة الغامضة إلى ما يفعله مرتزقة الشركات الأمنية تقتصر على القول، مثلاً: لقد تورّط العملاء الخاصون مرات عديدة في المعارك! أي أنهم لا علاقة لهم بالمعارك، إنما حدث بالمصادفة أن وجدوا أنفسهم متورطين فيها!

لقد أعلنت الحكومة الأميركية منذ شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ أن شركة «إيرنيزإيراك ليمتد» الأمنية الخاصة سوف تتولى إعداد آلاف العراقيين من أجل حماية المنشآت النفطية التي كانت عرضة لهجمات المقاومة العراقية، وبالطبع فإنه لمن الطبيعي أن تعمل المقاومة على حرمان المحتل من تحقيق هدفه الأول وهو السيطرة على النفط العراقي، غير أن عمل المقاومة اعتبر إرهابياً وتخريبياً، أما عمل الشركة الأمنية التي كلفت بإعداد العراقيين للمساعدة في تحقيق أهداف المحتلين فقد اعتبر شرعياً وطبيعياً! وقد قام بهذه المهمة مرتزقة كانوا من أفراد الشرطة البيض في أفريقيا الجنوبية إبان الحكم العنصري، ولنا أن نتصور ما فعله هؤلاء المرتزقة بالعراقيين على طول خط أنابيب نفط كركوك – سيهان، فقد كانوا مطلقي اليدّ في القتل والسلب والنهب، خاصة بعد أن صار لهم أدلاء محليين من أولئك العراقيين الذين كلفوا بتدريبهم، ناهيكم عن أجورهم الضخمة المحدّدة التي تنص عليها عقودهم، حتى أن نجاحاتهم دفعت بالكثير من العاملين في القوات النظامية المحتلة للتحول إلى القطاع الخاص، أي للعمل كمرتزقة متعاقدين مع الشركات الأمنية الخاصة، فالأجور هنا كانت تصل إلى عشرة أضعاف ما يقبضونه في قواتهم الرسمية النظامية، أما عن السلب والنهب فحدّث ولا حرج! وبالمناسبة، فإن الجنود الأميركيين الأربعة، الذين قتلتهم جماهير مدينة الفلوجة البطلة وعرضت جثثهم أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٤ كانوا من مرتزقة شركة «بلاك ووتر» الأميركية، الذين واجهت جرائمهم التنديد رسمياً في بغداد لأول مرة قبل أيام!

لقد أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، منذ أواخر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، عن توقيع عقد بلغت قيمته ٤٨ مليون دولار مع شركة «فينيل كوربورايشن» بهدف إنشاء نواة «الجيش العراقي الجديد» وتدريبها، وقد انضمت إلى هذا المشروع بصفة مقاول شركات أمنية خاصة أخرى، وفي الوقت نفسه أوكلت مهمة إعداد قوات الشرطة العراقية إلى شركة «دين كوربوريشن آيروسبايس أوبيرايشن» وذلك في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣، وأعلن أن هذه المهمات المتعاقد عليها هي لحساب وزارة الخارجية الأميركية، وهكذا يمكننا أن نتصور ماذا فعلت شركات الارتزاق هذه على صعيد إعداد الجيش والشرطة، وعلى صعيد المواطنين عموماً، وأن نتصور كيف آلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم!

الخمس البشري الذهبي المتخم!

يتعاظم القلق حول مصير العالم عموماً وليس مصير منطقتنا وحدها، ويسود الاعتقاد اليوم بأن الأشهر القليلة القادمة مفتوحة على احتمالات خطيرة، عنوانها الدمار الشامل، بسبب السياسات الحربية المختلة التي يمارسها رأس الإدارة الأميركية في بلادنا خاصة، حتى أن هذه السياسات أصبحت الشغل الشاغل على مدار الساعة لأوساط واسعة من القيادات الأميركية التي تحاول تطويقها وضبطها قبل أن تنفلت أكثر وتؤدي إلى كوارث أممية يصعب تقدير مداها وعواقبها.

ويحدث هذا في زمن ترسّخ فيه اعتقاد البشرية بأن الكرة الأرضية أشبه بسفينة فضائية، فهي كوكب محدد الأبعاد والموارد، تماماً كما هو حال المركبة الفضائية المحددة الأبعاد والموارد! وللتذكير نقول أن مساحة الأرض الكلية هي ٥١٠ ملايين كيلومتر مربع تشكل مساحة اليابسة منها ١٤٨ مليون كيلومتر مربع، أي أقل من ٣٠٪ من المساحة الكلية، وتشكل مساحة الصحارى القاحلة من اليابسة ٤٠ مليون كيلو، ليبقى ٣٢ مليوناً منها صالحاً للزراعة، ومنها ٢٠ مليوناً غير صالحة تماماً!

وهكذا، فإذا كان الناس قبل عقود من الزمن، في منتصف القرن الماضي مثلاً، عندما كان عددهم حوالي ثلث عددهم حالياً، لا يولون هذه الأرقام ما تستحقه من اهتمام وتركيز، فإنهم اليوم لا يستطيعون تجاهلها، بل لم يعد ممكناً أبداً تجاهل بلد لما يحدث في بلد آخر مهما كان نائياً، فما يحدث في أي بلد يؤثر اليوم تأثيراً مباشراً في حياة ومصير البشرية جمعاء.

الصناعات الحربية قطاع اقتصادي!

غير أن المقصود بما يحدث في بلد ما ليس مجرّد القضايا الحربية العسكرية الميدانية فحسب، بل القضايا الاقتصادية بالدرجة الأولى، وبناء على ذلك فإن الأخطار التي تتمثل حالياً في السياسات الحربية العسكرية الأميركية ليست أحداثاً منفصلة عن طبيعة الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وإن كان الاختلال في رأس الإدارة الأميركية قد زادها خطورة، فصناعة أسلحة الدمار الشامل غدت قضية أميركية اقتصادية في المقام الأول ومنذ زمن طويل كما يقول جون ماديلسون عضو جمعية السيطرة على الأسلحة. يقول ماديلسون: إنهم يريدون الاحتفاظ بالقاعدة الصناعية للأسلحة! وتجدر الإشارة إلى أن حصة الولايات المتحدة من سوق السلاح الدولي تزيد على ٧٠٪، وهي تدرّ مداخيل فلكية، الأمر الذي يستدعي صناعة الأزمات في مختلف أنحاء العالم، ثم تطويرها إلى حروب عسكرية تلبي احتياجات قطاع الإنتاج الحربي! ولكن، هل تقتصر المسألة على صناعة الأسلحة كفرع رئيس من فروع الاقتصاد الأميركي؟ أبداً! بل تتعداها إلى جميع الفروع ذات الصلة الحميمة بمصير البشرية جمعاء.

الفجور في الإنتاج والاستهلاك!

إن الولايات المتحدة، التي يشكل عدد سكانها ٦٪ فقط من عدد سكان العالم، تستهلك لوحدها أكثر من ٣٠٪ من الطاقة ومن المعادن المستخرجة في جميع البلدان! إن معدّل استهلاك الفرد الأميركي العادي الواحد من الطاقة خلال أيام يعادل استهلاك أي مواطن فرد في إحدى دول الجنوب لمدة عام كامل!

وبالطبع، فإن هذا التفاوت الخطير في الاستهلاك، المفروض بالقوة لصالح الولايات المتحدة، لا يقتصر عليها وحدها بل يشمل حليفاتها من خمس البشرية الذهبي المتخم، حيث في زمن قريب مضى كانت جميع دول أميركا الجنوبية (على سبيل المثال لا الحصر) تستهلك كمية الأسمدة التي تستهلكها هولندا لوحدها في قطاع الزراعة!

تقول أرقام الأمس القريب أن حوالي ثلث كمية الطاقة المستهلكة في الدول الصناعية، دول الخمس البشري الذهبي المتخم، مخصص للاستخدامات المنزلية، بينما خصص الثلثان للمواصلات والصناعة، ولعل هذه النسب ازدادت عما كانت عليه قبل فترة ولم تنقص، ويحدث هذا بينما التقديرات بصدد احتياطي النفط القابل للاستخراج اقتصادياً تقول بأن هذه الاحتياطيات تشكل أربعين عاماً استهلاكياً فقط، وهذه التقديرات تعود إلى ما قبل سنوات طويلة نسبياً. إنه الفجور في الإنتاج وفي الاستهلاك وقد بلغ درجة تبلّد الأحاسيس الإنسانية!

استهلاك الكهرباء والتفاوت المذهل!

لقد أصبحت التخمة إدماناً مزمناً في حياة الخمس البشري الذهبي، وهذه التخمة المرضيّة، التي يدافعون عنها ويحاربون من أجلها، تعبّر عن نفسها بكمية الطاقة المعدّة لخدمة الفرد من جهة والجماعة من جهة أخرى، فحجم استهلاك الطاقة هو معيار المنجزات المادية ومعيار مستوى حياة وتطور المجتمع من وجهة نظرهم، وقد أصبح معدل الاستهلاك السنوي الفردي من الكهرباء، على سبيل المثال، دليلاً ومؤشراً اقتصادياً هاماً لمستوى تطور الدولة عموماً، وقد يكون الأمر كذلك فعلاً بغض النظر عن العدالة والأخلاق، ولكن دول الخمس المتخم تباهي بتفوقها القسري هذا وتحارب من أجل الحفاظ عليه، وإليكم التفاوت الإجباري في الاستهلاك الكهربائي السنوي الفردي بين دول مختلفة: ففي عام ١٩٧٠ قفز معدل الاستهلاك الفردي الأميركي من ٢٤٠٠ كيلو واط ساعي عام ١٩٥٠ إلى ٨٠٠٠ كيلو واط! أما في ألمانيا الغربية فكان الاستهلاك في حدود ٤٠٠٠ كيلو واط (عام ١٩٧٠) وفي اليابان ٣٥٠٠، وفي الاتحاد السوفييتي ٣٠٠٠، وفي فلسطين المحتلة ٢٤٠٠، وفي إسبانيا ١٧٠٠، وفي اليونان ١٠٠٠، ثم يهبط الرقم هبوطاً مروعاً، ففي لبنان كان حجم الاستهلاك الكهربائي للفرد ٤٥٠ كيلو واط ساعي (مازلنا في عام ١٩٧٠) وفي تركيا ٢٥٠، وفي إيران ٢٤٠، وفي مصر ٢٣٠، وفي الهند ١١٥ ..الخ!

نعود إلى ما بدأنا به فنقول أن القلق المتعاظم حول مصير العالم يعبّر عن نفسه بحدة في بلادنا، لكنه لا ينبع منها ولا يقتصر عليها، فمصدره الأساس هو قانون التفاوت الاحتكاري الدولي المفروض والمعمول به منذ أزمنة، ومصدره التخمة التي تحوّلت إلى إدمان مرضي في حياة الخمس الذهبي من البشرية.

الشركات المتعدّدة الجنسيات تنتج الإرهاب!

تعلمنا الحياة أن لا فراغ فيها، وأنها تقوم على وحدة الأضداد وتناقضها، وأن الخلل في موازين القوى، الذي يرجّح كفة أحد الأضداد ويجعله يطغى إلى حدّ ما، سرعان ما يصحح بنمو ضدّ مناسب يعود فيحقق إلى حين قدراً كافياً من التوازن الضروري، ولعل هذا التوازن الضروري هو الحياة ذاتها، فإذا كان الحال كذلك فلابد من أخذه بعين الاعتبار الأول في دراسة طبيعة الصراعات الراهنة التي أبرزت مظاهر مختلفة عما اعتدناه، وتميّزت بخصائص جديدة تدهشنا وتقلقنا وتجعلنا في حيرة من أمرنا!

***

لقد كانت للصراعات والحروب بين القوى الرسمية وغير الرسمية ميادينها المعّينة، وكانت لأطرافها قواها المحدّدة وعناوينها المعلنة، سواء في روسيا أو الصين، وسواء في فيتنام أو الجزائر، غير أن ذلك الوضوح بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً مع تعاظم شأن الشركات المتعدّدة الجنسيات، التي هي من إنتاج العهد الأميركي الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي مواجهة أجهزة القمع السرية، الغامضة، المتعدّدة الجنسيات بدورها، والتي تقودها واشنطن، بدأت بالظهور حركات مناوئة لها أهداف معاكسة لكنها تتمتع بما يتمتع به عدوّها الرسمي من خصائص جديدة، فكانت منظمات الجيوش الحمراء في أوروبا واليابان، مثل منظمة بادر ماينهوف، التي شكلت المقدمات الأولى لهذا التطور الخارج على الشرعية الدولية بوجهيها الرأسمالي والاشتراكي!

***

إن النقيض الذي أوجب ظهور تلك المنظمات الحمراء هو الشركات المتعدّدة الجنسيات، فهذه الشركات الغامضة، التي لا عناوين لها ولا مواقع تحددها، وإن كانت الولايات المتحدة دعامتها الأولى، قد انطلقت تحكم سيطرتها على العالم أجمع بطرائق يستحيل معها مواجهتها في حد ذاتها ميدانياً، وهكذا كان لا بد لظهورها من أن يتسبب بظهور نقيضها المناسب، من شاكلتها وبطرائقها! وإذا كانت منظمات الجيوش الحمراء قد اندحرت وتلاشت فقد ظهرت بعدها، وبلا انقطاع تقريباً، قوى أخرى من جنسها وإن اختلفت ألوان راياتها وأنواع عقائدها، كالقاعدة وما شابهها، فإذا كانت القاعدة تنظيماً إرهابياً غامضاً، بلا شكل محدد ولا ميدان محدد ولا عنوان معلن، فلأنه الضد الملازم لوجود الشركات المتعددة الجنسية، التي هي بدورها بلا شكل محدد ولا ميدان محدد ولا عنوان معلن، فوجود هذا وزواله مرهون ومحكوم بوجود تلك وزوالها!

***

صحيح أن الدولة الرأسمالية هي المالكة للشركات الاحتكارية، التي أصبحت متعددة الجنسيات، وأنها هي التي توجه الأذرع المالية لهذه الشركات، غير أن العكس صحيح أيضاً بالمقدار نفسه، وبهذه الصيغة الغامضة، التي يصعب حصرها مكاناً وحجماً، استطاعت الشركات الاحتكارية السيطرة على ٨٥٪ من مجمل الإنتاج والاستهلاك العالمي، وعلى ٨٠٪ من الأسطول التجاري العالمي، من دون أن تعنيها أو تؤثر على مصالحها أزمات الحكومات وصراعاتها مع المعارضات المحددة المعلنة!

لقد نجحت الشركات الاحتكارية الغامضة في عزل بلدان الجنوب تدريجياً عن مسرح التجارة الدولية وتعطيل قواها المعلنة المحددة الفاعلة، فانخفض حجم مجموعتها من الأغذية والمواد الأولية من ٤٠٪ عام ١٩٥٥، إلى الربع في أواخر الستينيات، ثم إلى العشر في أواخر السبعينيات، وهكذا! أي أنه توجّب على بلدان الجنوب، التي تعيش فيها أغلبيةٍ سكان العالم وتشكّل الجزء الأكبر من مساحة الأرض، أن تشارك في التجارة الدولية بهكذا نسب ضئيلة جداً، وقد حدث ذات عام أن أكثر من نصف مليار إنسان كانوا يعانون من الجوع الشديد إلى درجة الهلاك، حيث العجز في احتياطي الحبوب بلغ ٢٤ مليار دولارا في الجنوب، بينما في تلك اللحظة نفسها كان في الشمال فائض من الحبوب قيمته ٣٢ ملياراً..الخ، ولم تعد تجدي في مواجهة هذا الوضع العالمي المأساوي لا الأحزاب والنقابات المعارضة المحدّدة، ولا الجيوش النظامية الحامية للأوطان المحدّدة بدورها، فما الذي سينجم عن هذا الاستعصاء التاريخي؟

لقد تفاقمت الأزمة في الجنوب بسبب تعطيل الشركات المتعدّدة الجنسيات، مستعينة بحكوماتها، لإمكانيات التطوّر في بلدانه، وتعطيل نضال مؤسساته الاجتماعية والحكومية المحددة والمعلنة، فقد فرض على هذه البلدان فرضاً، بقوة الجيوش عندما فشلت المؤامرات، أن تحتل مواقع هامشية جداً في اقتصاد دولي متسارع النمو، وأدّى التحكم اللئيم بحركة رأس المال وباتجاهات البضائع إلى أن تحمل بلدان الجنوب على كاهلها ديوناً ضخمة باهظة الفوائد، وإلى وقوع موازينها التجارية في عجوز مزمنة لا خروج منها، فكان ذلك في حدّ ذاته سبباً من أسباب أزمات المراكز الرأسمالية الثرية ذاتها، حيث الضعف يتشكل عادة في وسط الازدهار الرأسمالي الامبريالي ويتحول إلى أزمة عميقة، فكان أن ظهرت حالات المواجهة والصراع التي نعيشها الآن، حيث الإرهاب المعارض هو الإنتاج الطبيعي لإرهاب الشركات وحكوماتها وجيوشها، وإلا فكيف ستواجه دول الجنوب عمليات إفنائها؟ عن طريق الحرب النظامية؟ أم عبر الأمم المتحدة؟ أم بالإضرابات؟ غير أن هذا الشكل «الإرهابي» من أشكال المواجهة الحالية ليس إلا الإرهاص الموضوعي الممهد لأشكال متقدمة ناضجة سوف تتجاوزه قريباً وتجعله مجرّد ذكرى، وسوف تعتمد أداء عقلانياً مفهوماً ومقبولاً، لكنها سوف تحتفظ بخصائصه طالما بقيت الشركات المتعددة الجنسيات بالصورة التي هي عليها، أي أنها لن تكون محدّدة لا حجماً ولا مكاناً!

***

إن أكثر من ٧٠٪ من مجمل حجم التجارة الدولية يجري تبادله اليوم بين الدول الرأسمالية الثرية في الشمال، وإن ثلث صادراتها إلى بلدان الجنوب تتوجه إلى بلدان فائض رأس المال، بلدان الأوبك خاصة، أما بلدان الجنوب الفقيرة فإن أكثر من ٧٠٪ من تجارتها تتجه إلى دول الشمال الثرية، أما بينها فتتبادل فقط ما لا تتجاوز نسبته ٢٥٪! وجدير بالذكر أن صادراتها من المنتوجات الزراعية، على سبيل المثال، انخفضت عام ١٩٨٠ إلى النصف قياساً بعام ١٩٦٣، أما التبادل بين الدول العربية فيتراوح بين ٣ إلى ٧٪ لا أكثر، وهو في حدود الصفر بين بعض الشقيقات!

***

أخيراً، هل يعقل وهل بالإمكان مقارنة إرهاب الشركات المتعدّدة الجنسيات وحكوماتها وجيوشها، وهو الإرهاب الذي يعرّض فعلاً مئات ملايين البشر لخطر الهلاك، بإرهاب هذه المنظمات المناوئة الذي مهما كان حجمه وكانت أضراره وفظائعه فإنه يبقى في دائرة المئات أو الآلاف؟ وهل يفوتنا أن الإرهاب الثاني ليس سوى ردّ الفعل الطبيعي والإنتاج الشرعي للإرهاب الأول؟

العراق والعرب على طريق اليابان!

في واحد من خطاباته الأخيرة المقلقة مضموناً ونصاً وأداءً، والذي كرّسه للدفاع عن حربه في العراق، أجهد الرئيس الأميركي نفسه وهو يشرح لمستمعيه من المحاربين القدماء كيف نجحت الولايات المتحدة في أربعينات القرن الماضي بتحويل اليابان من عدو مستبد شرير إلى حليف مسالم! قال الرئيس بوش أن هذا ما يفعله اليوم بالضبط في العراق، وما سيفعله في البلاد العربية والإسلامية عموماً! إن الديمقراطية الأميركية تواصل تحقيق رسالتها التاريخية في تحويل المستبدين المعتدين الأشرار إلى حلفاء ديمقراطيين مسالمين طيبين، ولو بإبادتهم كما فعلت بالهنود الحمر، أو بتدميرهم تدميراً شاملاً كما فعلت بالأفارقة الأميركيين، وكما تفعل بالفلسطينيين والعراقيين والصوماليين والأفغان!

إن الخطاب الرئاسي الأميركي يثير القلق على مصير البشرية حقاً، فهو لا يتسم فقط بالافتقار الكلي للمنطق، وتلك طبيعة خطابات الحرب العدوانية حيث علاقات الحرب نقيض علاقات المنطق، بل يتسم أيضاً بتلك النبرة التي تنم عن خللٍ ذهني خطر! وكم كان الشاعر العربي القديم مصيباً حين قال: إني لآمن من عدو عاقل/وأخاف خلاً يعتريه جنون! فما بالك إذا كان المقصود يجمع بين العداوة والجنون؟

لقد هاجمت القوات اليابانية القوات الأميركية في الحرب العالمية الثانية، لكن الرئيس بوش لم يذكر في خطابه سبب ذلك الهجوم المدمّر الذي استهدف بعض القوات الأميركية فحسب، وقد ردّت الولايات المتحدة لاحقاً بمهاجمة المدن اليابانية وقصفها بالقنابل النووية، لكن الرئيس بوش لم يتطرق لهذه الواقعة أبداً! ويفهم من كلامه أن بلاده كانت تخوض حرباً دفاعية عادلة فرضت عليها فرضاً، وأنها قابلت العدوان الياباني الشرير غير المبرر بعمليات حربية دفاعية طيبة، هدفت إلى إقناع اليابانيين بالكف عن عدوانهم، والتخلي عن نظامهم المستبد، والتحول إلى حليف ديمقراطي مسالم طيب، وأنهم اقتنعوا بذلك وحققوا ما أرادته لهم العاصمة الطيبة من خير، مستنتجاً أن هذا ما سوف يفعله العراقيون والعرب والمسلمون عموماً!

ولكن، بمعزل عن خطابات الرئيس بوش، التي لا علاقة لها نهائياً بدوافع وأهداف القضايا المطروحة، فإن التاريخ يقول لنا بالوقائع الموثقة ما حدث في اليابان بالأمس وما يحدث في العراق اليوم، ففي كتابه (الوجه الخفي للنفط) ينقل إريك رولان عن مسؤول صيني كبير قوله أن اليابان، في العام ١٩٤١، أحست أن وجودها من أساسه أصبح في مهب الريح عندما قررت واشنطن فرض حظر على مبيعات النفط إليها، وأنها بناء على ذلك شنّت الحرب في منطقة المحيط الهادي! يضيف المسؤول الصيني الكبير: أنا لا أدافع عن اليابانيين، لكنني أتفهم رؤيتهم الواقعية، فحياتهم كانت تتوقف على النفط! هاهنا نفتح قوسين لنقول: إذن فالقاسم المشترك الأعظم في الحرب الأميركية ضدّ اليابان سابقاً وضدّ العراق لاحقاً، وضدّ الصين أو غيرها مستقبلاً، هو النفط بالتأكيد!

واستطراداً نتساءل: هل كان إرغام الحكومة اليابانية على الاستسلام في الحرب العالمية الثانية يستدعي قصف المدن اليابانية بالقنابل الذرية وإبادة مئات الألوف من اليابانيين المدنيين العزّل؟

إن الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه مؤخراً لا يشير إلى هذه المسائل من قريب أو بعيد، لكن الوثائق التاريخية الموثقة تقول أن مجلس الحرب الياباني كان يناقش مسألة الاستسلام بتاريخ ١٩٤٥/٨/١٤، أي قبل خمسة أيام من إلقاء القنابل الذرية الأميركية على المدن اليابانية، وكان ذلك المجلس منقسماً، حيث هناك من يصرّ على استمرار الحرب، إلا أن الإمبراطور شخصياً حسم الموقف لصالح الاستسلام، وقد كتب الأميركي هاري كيرن في مجلة «نيوزويك» يقول: إن إلقاء القنبلة الذرية لم يكن ضرورياً، ولم يكن إلقاؤها، على أية حال، هو السبب في استسلام اليابان!

لقد شرح عدد من الأميركيين في ما بعد كيف أن الولايات المتحدة أضافت بفعلتها الفظيعة إرهاباً جديداً إلى معنى الحرب، فقال بولدوين: أصبح الرأي العام الأميركي يميل إلى اعتناق المبدأ الدنيء القائل بأن الغاية تبرر الوسيلة، وعلى ذلك فإن استخدام القنبلة الذرية قد كلفنا ثمناً باهظاً، فنحن اليوم موسومون بميسم الوحوش!

غير أن الرئيس بوش لا يأبه للوقائع التاريخية الموثقة، بل لا يأبه للمنطق البديهي وهو يتحدث عن الياباني الذي نجح الجهد الرسولي الأميركي في تحويله من شرير إلى طيب ومن عدو إلى حليف! فالوقائع تقول أن واشنطن، في نهاية الحرب العالمية الثانية، مضت قدماً على طريق تحويل منطقة المحيط الهادي إلى بحيرة أميركية، وهي كانت تأمل أن تكون الصين قاعدتها الضخمة الأساسية في آسيا، وليس اليابان، لكنها اصطدمت بانتصار الثورة الصينية، رغم أن واشنطن أنفقت مليارات الدولارات للحيلولة دون انتصارها ، فأصيبت بخيبة مريرة وكبيرة، وعلى أثر ذلك ظهر اتجاهان في الموقف الأميركي: الأول يرى في الهند أو إندونيسيا قوة رئيسية ينبغي الاعتماد عليهما أو على إحداهما، والثاني يرى في نهوض يابان قوية داخل النظام الدفاعي الأميركي مفتاحاً للموقف الأميركي في منطقة المحيط الهادي، وقد اتفقت وزارة الخارجية مع وزارة الدفاع حول اختيار اليابان باعتبارها «أكبر صخرة عسكرية ضدّ الشيوعية في الشرق الأقصى» أي ضد حركات التحرر والاستقلال التي كانت تتهم جميعها بأنها شيوعية!

لقد كانت اليابان دولة استعمارية عدوانية، مثلها مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكان طبيعياً أن يستقر الخيار عليها كقاعدة بعد استسلامها الكامل، رغم افتقارها للمواد الخام، فدمجتها واشنطن في منظومتها، مستفيدة إلى أبعد الحدود من تجربتها الاستعمارية ومن خصائصها البشرية، حيث الانضباط العالي الموروث والمتأصل لمجتمعاتها، سواء في ظل الديمقراطية أم في ظل الاستبداد، وحيث امتلاكها لمفاتيح التقانة المتقدمة، فأين كل ذلك مما عرضه الرئيس بوش في مقارنته بين الحرب ضدّ اليابان واحتوائها والحرب ضدّ العراق والعرب والمسلمين ومحاولة احتوائهم؟ وهل يتحقق هنا اليوم ما تحقق هناك بالأمس، إذا أخذنا بعين الاعتبار الفوارق الشاسعة، إضافة إلى التبدلات العميقة والشاملة التي طرأت على بنية النظام الدولي، والتي هي في غير صالح السياسة الأميركية التي تريد أن تكرر نفسها بعد فوات الأوان؟

العراق وجدلية الوحدة والتجزئة

اندلعت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بناءً على مشروع وحدوي، ولو أن ذلك المشروع تحقق بعد الحرب العالمية الأولى لكنا ربما نعيش اليوم في دولة ديمقراطية تضم الحجاز وبلاد الشام والعراق، هذا إن لم تلتحق بها أقطار أخرى! غير أن تحقيق المشروع كان شبه مستحيل، فمصلحة النظام الدولي الموحد، الناهض بقوة حينئذ، كانت في تجزئة البلاد العربية وليس في توحيدها، بل إن وحدته كانت تشترط تجزئة مستعمراته وإضعافها، أي أنها تجزئة إقليمية جاءت في معرض الوحدة الدولية!

لقد سهل ضعف العرب الشديد مهمة الحلفاء، فاندفعوا يحكمون سيطرتهم على منطقة جنوب/ شرق المتوسط، التي لا تقوم للإمبراطوريات العالمية والأنظمة الدولية قائمة من دون السيطرة عليها، كما هو ملاحظ في جميع العصور البشرية! وهكذا كان بديهياً أن لا يتوقف الحلفاء عند الوعود التي قطعوها للعرب، فالمصالح الدولية أكبر وأخطر بما لا يقاس من الاعتبارات الأخلاقية، وإنه ليجدر الانتباه إلى أن الدول الاستعمارية كانت تسيطر حينئذ على حوالي ثلثي مساحة الأرض وعلى حوالي ثلثي سكانها، بالإدارة المباشرة أو شبه المباشرة، أي أن المأساة لم تكن مأساة العرب وحدهم، فالدول الاستعمارية المتحالفة كانت صاعدة بقوة لا تقاوم، وعلى وشك التوحد أكثر بقيادة واشنطن، وهذا ما تحقق فعلاً بعد الحرب العالمية الثانية!

نقول هذا ونحن نتابع اليوم ردود الأفعال على مشروع الكونغرس الأميركي القاضي بتقسيم العراق، وهي ردود أفعال تتسم عموماً بكثير من العاطفية وقليل من العقلانية! والحال أننا سواء تحدثنا عن الوحدة أم عن التجزئة فإن السؤال الذي يتوجب طرحه هو: ما هي الوظائف التاريخية الضرورية للوحدة وما هي الوظائف التاريخية الضرورية للتجزئة؟ هل نحن نريد الوحدة فقط لأننا عرب، ولأننا كنا موحدين ذات قرن؟ هل نريدها فقط كي نكون أقوياء؟ ولكن لماذا نريد أن نكون أقوياء؟ هاهنا نرى البعض يستحضر أرواح الأجداد القوية ويهمل استحضار جوهر وظائفهم الإنسانية، مع أن هذا الجوهر كان سر قوتهم الإيجابية وسر نجاح تجربتهم التاريخية المبدعة، فإذا كانت الأمة قد بقيت موحدة حتى القرن الخامس عشر، وفي موقع السيادة الدولية على الرغم من تعدد دولها، فإن الفضل في ذلك يعود إلى جوهر وضرورة وظائفها الإنسانية، وقد رأينا كيف أن قيام الدولة الأموية في الأندلس، منذ فجر العهد العباسي، لم ينل من وحدة الأمة، حيث لم نقرأ شيئاً عن الأندلسيين الانفصاليين! لماذا؟ لأن الأمة كانت موحدة بوظائفها الإنسانية التاريخية الضرورية، فهذه الوظائف هي التي تعطي ظهور الحدود أو زوالها تلك القيمة الخطيرة! وبتحديد أكثر فإن مزايا وخصائص المدن وأبناء المدن اليوم داخل الدولة لا تنفي وحدة الدولة المتجسدة في وظائفها الوطنية الإنسانية، لكن وحدة الدولة تصبح عبئاً ثقيلاً لا يطاق، وقد تتحول الحدود الإدارية إلى سياسية، إذا كانت وظائف الدولة غير وطنية وغير إنسانية، ومتناقضة مع متطلبات الحياة العميقة، ومع خصوصيات المدن والجماعات والأفراد أبناء الوطن الواحد!

وهكذا فقد كانت للتجزئة القائمة وظيفتها وضرورتها دولياً بالدرجة الأولى، باعتبارنا أمة مغلوبة، غير أن الأوساط القيادية العربية لم تعرض ذلك بصورة كافية من الوضوح، ولم تفسر الأسباب التي تجعل الحدود المصطنعة أقوى من عناصر الوحدة الراسخة في ضمير كل فرد، كذلك لم تشرح كيف حدث أن قوى وحدوية وصلت إلى مواقع السلطة في عدد من الدويلات لكنها لم تنزع باتجاه توحيد الدويلات التي حكمتها على الأقل! وقد اعتقد الكثيرون أن الأمر مرهون بإرادة الحكومة الوحدوية، غير أن المسألة كانت حقاً أخطر وأعقد من ذلك بكثير، وكانت تستدعي التمعن في الوظائف الضرورية للتجزئة، وفي طبيعة القوى السائدة التي صنعت التجزئة، وفي حال التمعن سوف نرى أن التصدي للتجزئة لا يمكن أن يكون في جوهره ومحصلته إلا تصدياً لوظائف النظام العالمي، ونيلاً من وحدته في أحد أهم أركانها، في المنطقة العربية!

ولكن، لقد تغيرت الظروف والشروط الدولية التاريخية اليوم تغيراً يكاد يكون جذرياً قياساً بما كانت عليه قبل تسعين عاماً، أي منذ عام ١٩١٧، وقبل ثمانية وثلاثين عاماً، أي منذ عام ١٩٦٩، حين تحولت الولايات المتحدة علناً من دولة مصدّرة إلى دولة مستوردة ومن دائنة إلى مديونة!

لقد كانت الدول الاستعمارية، قبل تسعين عاماً، مندفعة كالسيل الجارف على طريق استكمال جبروتها سياسياً وعسكرياً، واستكمال انتشارها وهيمنتها عالمياً، وحينئذ كان مفهوماً أن تقدم باريس ولندن، في ذروة انتصارهما في الحرب العالمية الأولى، على إبرام اتفاقية سايكس/بيكو، وأن تقدم لندن وواشنطن على إصدار وعد بلفور (١٩١٦-١٩١٧) أما اليوم فإن قرار الكونغرس الأميركي يأتي في سياق انحدار معلن بدأ منذ عام ١٩٦٩، ويأتي في معمعان اندحار القوات الأميركية والإسرائيلية في العراق ولبنان، وهي الأحداث التي تشير إلى انكفاء تاريخي للنظام العالمي الصهيوني بمجمله عبر انكفاء قيادته الأميركية الأخيرة، وهذا ما تؤكده أيضاً الوقائع في أكثر من إقليم عالمي، ولذلك لا يجوز اليوم ضم قرار الكونغرس الأميركي إلى اتفاقية سايكس/بيكو ووعد بلفور، فهذا القرار ليس قابلاً للتنفيذ مثلهما!

غير أن تغير الظروف التاريخية الدولية، وضعف النظام الدولي وانكفاء قيادته رغم جبروتها، وتخبط وتقهقر قوات الاحتلال في العراق ولبنان وأفغانستان وغيرها، لا يكفي جميعه لحماية العراق أو غير العراق من التقسيم بفعل عوامل أخرى، ولا يكفي لنهوض أشكال معقولة من الوحدة بين الدويلات العربية، لأن ما يمنع التقسيم ويدفع نحو الوحدة هو المشروع الحضاري الذي يلغي ضرورة التقسيم ويعطي الوحدة قيمتها وضرورتها، وذلك بتحديده لوظائفها الإيجابية الإنسانية المرغوبة عربياً وإسلامياً وأممياً، كذلك فإن ما يمنع التقسيم ويدفع نحو الوحدة هو الخطاب السياسي التاريخي الجامع الموحّد، المتعالي على العنعنات الجاهلية البغيضة، وعلى الصغائر والثانويات مهما بدت مهمة! لكننا، للأسف الشديد، لا نلحظ في الخطاب السياسي المقاوم، العراقي خاصة، ما يتضمن بصورة كافية تلك الضرورات التي أشرنا إليها، وإنه لنقص فادح يبعث على القلق حقاً وإن كان لا يدعو إلى اليأس، حيث الجولة التاريخية الانتقالية لا تزال في بداياتها، وهي صارت تمتلك الكثير من شروط النجاح.

العرب وتداعي هيكلية النظام الدولي

تؤكد الوقائع على أن ما تقدم عليه الإدارة الأميركية من مخاطرات عسكرية، خاصة في العراق، سوف يؤدي في القريب العاجل إلى نتائج معاكسة تماماً للأهداف المرجوة منها، على الرغم من ضخامة هذه المخاطرات وجبروتها، وما علينا من أجل التعرف على ذلك سوى القيام باستعراض سريع للتطورات الدولية التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي أخذت شكل سلسلة من التغييرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهذه السلسلة أدت إلى هزائم لحقت برأس المال الدولي بمجموعه، وعدّلت في تركيبته من حيث الوزن النسبي لعناصره القومية المتصارعة، مما هدد في النهاية هيمنة رأس المال الأميركي بالذات.

***

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية، وهي في حقيقتها صراع بين رؤوس الأموال الاستعمارية، بتدمير معظم الرساميل الأوروبية، خاصة الرساميل الألمانية والرساميل اليابانية، أما رأس المال الأميركي الذي خرج من الحرب سالماً فقد كانت تلك فرصته التاريخية للسيطرة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفعلاً بدأت مرحلة هيمنته مدعومة بإنتاجية أميركية عالية، وتوافرت له قدرة كاسحة على المنافسة في الأسواق الدولية، وفي معرض تحقيقه لهيمنته عمل على جبهتين: أولاً، مشروع مارشال لإعادة بناء رأس المال الأوروبي عموماً. ثانياً، إعادة بناء رأس المال في ألمانيا واليابان تحديداً. إذ لما كان كل من المجتمع الفرنسي والإيطالي متقدماً جداً في ميدان العمل السياسي والنقابي، فقد توجهت الإدارة الأميركية إلى دعم ألمانيا واليابان أكثر، من أجل إحكام الحصار ضد المجتمعات الأوروبية المتقدمة نقابياً وسياسياً، الأمر الذي يعني تكلفة أعلى وإنتاجاً أقل فيها، بينما في اليابان وألمانيا كانت التكلفة أقل والإنتاج أعلى بسبب الضعف النسبي للحركة النقابية والسياسية، وبسبب الانضباط الشديد في مجتمعيهما!

***

ولكن فعل رأس المال الأميركي، بعد تأكيد هيمنته، قاده إلى تعريض هذه الهيمنة نفسها للخطر، فقد تطور رأس المال الياباني والألماني، ثم الأوروبي الغربي عموماً، على أساس معدلات أعلى للربح، ومن ثم قدرة أكبر على تركيم رأس المال، وزيادة بمعدلات أسرع لإنتاجية العمل فاقت الزيادة في الاقتصاد الأميركي، فترتبت على ذلك قدرة أوروبية يابانية أكبر على منافسة رأس المال الأميركي في السوق الدولية، بل حتى داخل الولايات المتحدة ذاتها!

لقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى إضعاف مركز الصادرات الأميركية في مواجهة الصادرات اليابانية والألمانية، وهكذا قبل أن ينتهي ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية كانت الهيمنة الأميركية، في أواخر عقد الستينات الماضي بالضبط، تتعرض للخطر بسبب تلك التغييرات التي طرأت على هيكلية النظام الاقتصادي العالمي، حتى أن الرساميل الأميركية الموظفة في الخارج بلغت حجماً معيناً جعلها قادرة على الاستقلال والاستيطان في مراكز نشاطها في الخارج، وقادرة على منافسة المركز الأم!

وكمثال على ذلك نلفت النظر إلى أنٍ شركة هاليبرتون، التي يعتبر نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني من رجالها الكبار، قد نقلت مؤخراً مقر إداراتها المركزي من الولايات المتحدة إلى الإمارات العربية المتحدة ضماناً لمصالحها المستجدة، على الرغم من تناقض هذه الخطوة الخطيرة مع مصالح البلد الأم، وذلك تحت الضغط الشديد الفعالية للمقاومة العراقية الباسلة.

***

غير أن تلك التغييرات الاقتصادية العالمية لم يحدث مثلها على صعيد النظام العسكري العالمي، فقد بقيت القوة العسكرية الأميركية هي المهيمنة والطاغية، وكان الاقتصاد الألماني والياباني، المعفي من الجهد الحربي، قد استفاد إلى حد كبير جداً من توفير النفقات العسكرية لصالح التنمية الاقتصادية، غير أنه بالمقابل صار يعاني من الهيمنة العسكرية الأميركية التي كفلت للأميركيين السيطرة على احتياطي النفط والمواد الخام الثمينة في العالم، وقد أدى ذلك إلى وضع سقف قسري لقدرة ألمانيا واليابان على المنافسة، وإلى وضع حدود إجبارية تحول دون وصولها إلى التوسع الجديرة به!

بالمقابل، إضافة إلى تقهقره أمام المنافسة الألمانية واليابانية الاقتصادية، عانى رأس المال الأميركي من النفقات الحربية الباهظة التي فرضها تطويقه للعالم أجمع بقواته وقواعده العسكرية، فكان أن أثقلته الأعباء، وهكذا في أواخر عقد الستينات الماضي أعلن فجأة عن بداية تحوّل الولايات المتحدة من دولة مصدّرة إلى دولة مستوردة، ومن دولة دائنة إلى دولة مدينة!

***

لقد تجلت أزمة النظام الرأسمالي العالمي في نهاية الستينات من القرن الماضي على النحو التالي: الرساميل الأوروبية واليابانية تريد الانطلاق فتعيقها الهيمنة العسكرية الأميركية، بينما هي لا تستطيع الاستغناء عن القوة العسكرية الأميركية التي تأخذ على عاتقها قهر الشعوب، والرساميل الأميركية تنهكها مزاحمة الحلفاء وتنوء تحت الثقل الهائل لعبئها العسكري العالمي، لكنها لا تستطيع التحرر منه لصالح التنمية الاقتصادية خوفاً من نهوض الشعوب المقهورة وانهيار النظام الدولي!

منذ ذلك التاريخ، نهاية الستينات، بدأت الولايات المتحد بمعالجة مأزقها على حساب الأمم المستضعفة، وراحت تضع بفظاظة يدها مباشرة على منابع الثروات، مقصية حلفاءها أكثر وملحقة المزيد من العذاب والدمار بضحاياها، وها قد انتهى بها هذا الاتجاه في مأزق العراق الذي يبدو كأنما لا مخرج له، والذي يدفع بقوة نحو إحداث تغييرات جذرية في هيكلية النظام الدولي لا تتفق مع توجهات الاستراتيجية الأميركية، ببروز الصين والهند وروسيا وماليزيا وغيرها كدول تتقدم حثيثاً، متخطية حلفاء أميركا الأوروبيين، ومستفيدة في زعزعتها للهيمنة الأميركية من صمود الجبهات العربية والإسلامية، خاصة جبهة العراق!

العرب وتغيير العالم نحو الأفضل

تتوالى محاولات المتعصبين المتعالين على بني البشر للنيل من العرب في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم، ويساعدهم في محاولاتهم، للأسف الشديد، تحالف الخيانة والانتهازية والجهل المكّون من بعض أبناء الأمة، فهم جميعاً يريدون أن يبرهنوا أن العرب غير جديرين ببناء الحضارة! وعندما يشيرون إلى المآثر العربية في الماضي فإن إشاراتهم تأتي مقتضبة مبهمة، مفعمة بالاستخفاف والاحتقار، فهم مثلاً يتظاهرون بالدهشة أثناء حديثهم عن تلك «الزوبعة» التي انطلقت في القرن السابع الميلادي من الجزيرة العربية بصورة مفاجئة ومباغتة، فاجتاحت العالم أجمع خلال سبعين عاماً فقط، ثم يهزون رؤوسهم للدلالة على أنهم لا يفهمون كيف حدث ذلك، ولا يملكون تفسيراً له!

مكة منطقة عالمية حرّة!

غير أن المؤرخين المراجعين، من العرب وغير العرب، يتحدثون بطريقة أخرى رغم المقاطعة والحصار ومؤامرة الصمت، فيقول المفكر العربي المصري أحمد عباس صالح في كتابه «اليمين واليسار في الإسلام»: لم يكن من المعقول بداهة أن مجموعة من القبائل البدوية تتحول فجأة إلى أعظم إمبراطورية في عصرها، فتقوض الإمبراطورية الفارسية وتوشك أن تقضي على الإمبراطورية الرومانية قضاء نهائياً! ولا يقتصر الأمر على القوة العسكرية، بل يتخطى ذلك إلى القيادة الفكرية والعلمية للعالم كله، حيث تظهر حضارة جديدة ترسل إشعاعاتها في كل مكان وفي كل القارات، وحدث خطير كهذا لا يمكن أن يقع دون مقدمات ودون كفاءة واستعداد، وواقع الحال هو أن مكة كانت قبل الإسلام مركزاً تجارياً رئيسياً، فهي حلقة الاتصال بين اليمن والحبشة وفارس وبيزنطة، فكانت بضائع ومنتجات هذه الدول تنتقل بينها بوساطة قوافل عربية يبلغ عددها ألفي بعير، محملة بالبضائع النفيسة، ومحروسة بقوة كبيرة، يقودها أدلاء ويصحبها خبراء في التجارة وتراجمة ومنظمون. وقد كانت قيمة بعض تلك القوافل تبلغ مئة ألف دينار، وفي بعض التقديرات بلغ ما يشتريه العالم الروماني من بلاد العرب والفرس والصين ما قيمته مئة مليون درهم تمّر عبر مكة. وكان للأحباش والروم والفرس قناصلهم في مكة للقيام بشؤون بلادهم التجارية ولتنظيم الأعمال التجارية في تلك العاصمة التي شبهت بالبندقية في عصرها الذهبي (ملاحظتنا: لماذا لا تشبّه البندقية بمكة وهو الأصح زمنياً؟!) ولقد تطورت التجارة في مكة إلى درجة عالية من التقدم، حتى أن قريش عقدت معاهدات تجارية مع حكومات الروم والفرس والأحباش، وهي التي عرفت بالإيلاف، أي تآلف واتفاق أطراف قريش على الالتزام برعاية تلك المعاهدات. لقد كانت مكة مركزاً تجارياً حرّاً تباع فيه السلع المختلفة مثل أية منطقة حرّة في العصر الحديث، وكان موقعها سبباً رئيسياً في أن جميع المعاملات التجارية تعقد فيها، بوصفها مركز التجارة في المنطقة عموماً، أي أنها بتلك الصورة كانت أشبه بالبورصة، تحدّد فيها الأسعار دولياً وتتم فيها المضاربات، ويجري تبادل السلع إسمياً بين التجار والمضاربين بينما السلع لا تزال بعد في المخازن أو في الطريق، كذلك عرفت مكة الأعمال المصرفية، فعلى أوسع نطاق كان توظيف الأموال عملية سائدة، عن طريق القروض بالفائدة وبضمانات مختلفة، وكانت هناك فوائد بسيطة وفوائد مركبة..الخ! (انتهى حديث أحمد عباس صالح).

العامل الحاسم في النصر!

أما المفكر الفرنسي روجيه غارودي فقد كتب يقول:» خلق الفتح العربي الشروط اللازمة لتجديد الحضارة، ولانطلاقة شابة جديدة للعالم. لقد خلق الفتح العربي الشروط الاقتصادية والاجتماعية للحضارة الجديدة، وذلك بإزالة فوضى الإقطاع وتدرجاته الطفيلية. والعامل الحاسم في النصر هو أن الفاتح العربي كان يجلب معه إلى عالم عبودي منحلّ للغاية، أو إلى عالم إقطاعي متحجرّ ومقطّع الأوصال، أشكالاً راقية من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي تلتزم بها الجماهير العريضة لأنها تتفق مع احتياجاتها. وقد أطاح الفتح العربي بالبنى الاجتماعية المستندة إلى العبودية والمتسمة بالجمود والعقم، التي فرضتها السلطة البيزنطية..الخ!» (انتهى حديث غارودي).

أفضل نظام اجتماعي وسياسي!

كذلك كتب هربرت ويلز يقول:» لقد توجه الإسلام إلى جماهير الناس فبشرها بأن الله هو العدل، وقد فتح تبني تعاليم النبي محمد ومنهجه الباب على مصراعيه أمام روح الأخوة والثقة بين الناس على وجه الأرض في ذلك العالم المليء بالشكوك والخيانات والعوائق المستعصية، وفتح أبواب الجنة كذلك، لكنها ليست جنة العبادة والصلاة بلا انقطاع التي يشغل فيها رجال الكهنوت والملوك المعمدون مواقعهم الرفيعة، بل جنة الأخوة الحقة والملذات البسيطة المفهومة التي تتعطش إليها الأرواح.

لقد غرس محمد هذه الحقائق الرائعة في أفئدة البشرية من دون أية رموز مريبة ومن دون محاريب معتمة، وقد انتصر الإسلام لأنه كان أفضل نظام اجتماعي وسياسي ظهر في ذلك العصر، وشاع لأنه وجد حيثما حلّ أناساً لا مبالين من الناحية السياسية، أناساً مضللين مضطهدين مرتعبين، جهلة غير منظمين، ووجد حكاماً حمقى فارغين لا تربطهم بالشعب أية رابطة..الخ»! (انتهى حديث ويلز)

كيف استقبلت الشعوب العرب؟

أما مفتي الاتحاد السوفييتي ضياء الدين بابا خان فقد كتب يقول: «كان من المتعذّر على العرب إحراز الانتصارات الحربية، ونشر الإسلام على مساحات شاسعة من العالم، لو كان ذلك يصطدم بمقاومة الجماهير، فقد كانت الجماهير الكادحة والناس البسطاء في بلاد الفرس والإمبراطورية البيزنطية ينظرون إلى العرب باعتبارهم يحملون إليهم أفضل العقائد عن نظم الحياة، وقد استقبلت هذه الشعوب العرب بوصفهم المنقذين من الظلم والاضطهاد والجهل والفقر..الخ!» (انتهى حديث بابا خان).

طاقات الأمة وتغيير العالم!

وهكذا، بعكس ما يروجه المتعصبون الأجانب وأتباعهم المحليون، كانت قد توفرت للأمة العربية في القرن السابع جميع الطاقات اللازمة المناسبة لتغيير العالم نحو الأفضل، لكن الأمة لم تكن مجرّد مجتمعات الجزيرة العربية، وطاقاتها لم تكن مجرّد طاقات تلك اللحظة بالذات، بل هي الأمة في جميع أقطارها وأمصارها، من المحيط إلى الخليج، وإنها لطاقات هائلة متراكمة عبر قرون وقرون، تمركزت وبرزت تارة في بابل وطيبة، وأخرى في صيدا وصور وقرطاجة، وثالثة في القدس ودمشق وسبأ.. الخ، كما أنها تلك الطاقات الروحية الخلاقة المتوالية، التي تجسّدت منذ حوالي عام ١٩٠٠ قبل الميلاد بالدعوات الإبراهيمية والموسوية والمسيحية، وأخيراً الإسلامية. وإنها لمسألة بالغة الأهمية والدلالة تلك التي تتجلى في وجود كل من صهيب الرومي وسلمان الفارسي وبلال الحبشي إلى جانب الرسول العربي الكريم منذ البدايات الأولى للدعوة، فقد تمثلت بأولئك الرجال أمم ثلاث شكلت في ذلك الزمن جملة الكتلة البشرية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط على الأقل.

الفرنسيون يعلنون نصف الحقيقة!

عبّرت الحكومة الفرنسية عن قناعتها بأن عالم ما قبل حرب العراق مختلف عن عالم ما بعدها، والذي هو في طور الولادة! لقد جاء هذا الكلام الهام على لسان وزير الخارجية برنار كوشنير في خطاب له أمام ١٨٠ سفيراً فرنسياً اجتمعوا في باريس لتبادل الخبرات ولتنسيق رؤيتهم الجمعية (الصحف - ٢٠٠٧/٨/٣١) وقد أضاف كوشنير أن زمن ما بعد حرب العراق يظهر أن أزمة الهيمنة الأميركية قد بدأت، وأنها أزمة ستدوم زمناً أكثر مما نعتقد بكثير، وأنه لن يحدث انقلاب يخفف من وطأة هذه الأزمة حتى لو تغيّرت الإدارة، وجاء رئيس ديمقراطي إلى البيت الأبيض! واستخلص الوزير الفرنسي أنه ينبغي على الحكومة الفرنسية أن تحسن مواكبة هذه الأزمة المفتوحة، وأن على الدبلوماسية الفرنسية الاستفادة من ذلك في الشرق الأوسط، بصياغة منهج مصلحي لعملها!

لقد كان الخطاب المعلن للوزير الفرنسي مثيراً للدهشة حقاً، فقد اتسم بجرأة غير معهودة في خطابات شركاء الولايات المتحدة التاريخيين، حتى أن احتمال تسديد الوزير ثمن خطابه الخطير وارد جداً سواء أكانت حكومته متفقة معه في ما ذهب إليه أم لا، وهي على الأغلب متفقة معه، حيث يفترض أن طبيعة المؤتمر الدبلوماسي الذي ألقي فيه الخطاب لا تسمح بالاجتهاد الفردي في هكذا مسائل خطيرة.

غير أن الوزير الفرنسي لم يذهب بصراحته إلى مداها الطبيعي المفترض، فاكتفى بإعلان نصف الحقيقة العظمى، وكان يتوجب عليه تحديد الأسباب التي جعلت عالم ما قبل حرب العراق مختلف عن عالم ما بعدها (الذي هو في طور الولادة) لقد أكّد بنبرة قاطعة على ظهور أزمة الهيمنة الأميركية المفتوحة، التي ستدوم طويلاً، والتي لن يخفف من وطأتها تغيّر الإدارة الأميركية الحالية، لكنه لم يحدّد القوة التي أنتجت هذه الأزمة، والتي هي المقاومة العراقية، بل هو لم يشر في خطابه إلى هذه المقاومة وإلى العرب عموماً إلا تلميحاً، فكأنما العرب مجرّد أشياء! كأنما هم مجرّد معّوقات طبيعية وعرة، يفشل الأميركي في التغلّب عليها فيتقدم الفرنسي ليحل محله ويجرّب حظّه معها!

ولكن، لعل السبب الذي جعل الوزير الفرنسي وسفراءه يتجاهلون العرب لا يقتصر على العنجهية المتعالية المتعصبة الأوروبية/ الأميركية، بل يعود أيضاً إلى غياب النظام الرسمي العربي غياباً تاماً عن دائرة الفعل في الأحداث الكبرى التي تشهدها منطقتنا ويشهدها العالم، وإلى اندماجه في السياسة الأميركية سواء أكانت رابحة أم خاسرة، بدليل أن المؤتمر الدبلوماسي الفرنسي تحدّث عن إيران كدولة فاعلة، وعن كونها الوحيدة في المنطقة التي تمتلك رؤية استراتيجية تتسم بالشمولية! وفي هذه الحالة يصبح مفهوماً، بالطبع، أن يتجنب الفرنسيون الحديث عن المقاومة العربية، باعتبارها قوة فاعلة تمتلك رؤية استراتيجية، وباعتبارها العامل الرئيس الذي تسبب في أزمة الهيمنة الأميركية المفتوحة، وفي نهاية عالم قديم وبداية عالم جديد، فمن غير المعقول، في معظم الأحوال، أن يقرّ الرسميون الفرنسيون بهكذا حقائق غير رسمية.

وعلى أية حال، فإن الرسميين الفرنسيين سيقرّون بالحقائق عندما تتحول استراتيجية المقاومة

العربية غير الرسمية إلى استراتيجية رسمية، وهم كما يبدو يأملون ويتوقعون أن لا يحدث مثل هذا التحوّل، وأن تنتقل المنطقة العربية من حالة تبعية بهذه الصورة إلى حالة تبعية بتلك الصورة، فتبقى مجرّد مسرح لقوى من خارجها، ومجرّد موضوع لصراع هذه القوى! غير أن الفرنسيين يخطئون في تقديراتهم هذه، فلن ينجح الأوروبيون أو غيرهم حيث فشل الأميركيون، خاصة وأن الأميركيين، الذين هم النسق الاستعماري الأحدث والأخير، نهضوا على أنقاض الأوروبيين الذين تعرّضوا بدورهم لأزمة هيمنة أوروبية في أواسط القرن الماضي!

لقد أكّد الوزير الفرنسي ظهور بدايات تغيير النظام الدولي، وتجاهل دور بغداد المقاومة في التأسيس لهذا التغيير، لكنه تجاهل أيضاً حقيقة أن الولايات المتحدة ليست سوى استطالة تاريخية أوروبية، استطالة اجتماعية وسياسية وعسكرية وجغرافية، وأنها قائدة النظام الدولي القديم الذي هو أوروبي في جوهره وفي عقيدته وفي مكوناته، أي أن أزمة الهيمنة الأميركية المفتوحة هي أزمة الهيمنة الأوروبية في الوقت نفسه، وهي الهيمنة التي مضت وانقضت قبل عقود طويلة، والتي لا مجال إطلاقاً لعودتها، مثلما لا مجال إطلاقاً لعودة عقارب الساعة إلى الوراء!

القراءة العربية للتصريحات الإنكليزية

عشية سفره إلى الولايات المتحدة للاجتماع بالرئيس الأميركي جورج بوش صرّح رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون بما يلي:» لن نسمح لأي كان بأن يفصلنا عن الولايات المتحدة في التصدّي للتحديات المشتركة التي تواجهنا في العالم.. نحن نعرف أنه لن يكون بمقدورنا حلّ أي من المشاكل الكبرى في العالم من دون الانخراط النشط للولايات المتحدة التي سوف تبقى الحليف الأقوى لنا.. إن العلاقة بين أي رئيس أميركي وأيٍ رئيس وزراء بريطاني ستظل قوية، وأنا أتطلع للقاء بوش ومناقشة السبل التي تمكننا من العمل معاً»! وفي حديثه للصحفيين الذين رافقوه في رحلته إلى واشنطن قال براون:» لقد أثبت هذا القرن أن القيادة للولايات المتحدة التي برهنت، من خلال البسالة التي أبداها شعبها منذ هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أنه يمكن تدمير الأبنية ولكن القيم تبقى ثابتة، ولهذا السبب ينبغي على العالم الاعتراف بجميل الولايات المتحدة خلال قيادتها الحرب على الإرهاب العالمي»! (٢٠٠٧/٧/٢٩).

قد تبدو تصريحات غوردن براون للقارئ العربي العادي مليئة بالمفاجآت المثيرة، بل المقلقة، حيث الإعلام العربي يوهمه طوال الوقت أن بريطانيا (العظمى) يمكن أن تقدم على اتخاذ موقف مختلف عن موقف الولايات المتحدة بصدد القضية الفلسطينية، حتى أنها يمكن أن تناصر الحق الفلسطيني! ويوهمه أيضاً بأنها يمكن أن تتراجع عن خطئها الكبير وتتخلى عن حليفتها الأميركية في العراق.. الخ، وإذا برئيس الحكومة البريطاني يجزم علناً بأن حكومته لن تسمح لأي كان بفصل بلاده عن الولايات المتحدة، ويقرّ لواشنطن بحقها في قيادة العالم، بل يدعو العالم أجمع إلى الاعتراف بجميلها! وإذا بالإعلام العربي يبدو بدوره كأنما فوجئ بهذه التصريحات المثيرة المقلقة، حتى أن مراسلاً عربياً لإحدى الصحف العربية عنون رسالته بما يلي:» براون يسلّم بقيادة أميركا للعالم»! فهل نصدّق أن ذلك المراسل فوجئ حقاً؟ أم أنه يتظاهر بذلك؟

لقد أوحى براون كأنما تصريحاته جديدة كل الجدّة، حيث ربط تسليمه بحق الولايات المتحدة في قيادة العالم بهذا القرن الحادي والعشرين، وتحديداً بأحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الأمر الذي ساعد المراسل الصحفي العربي على إبراز التصريحات كأنما هي جديدة ومفاجئة! وسواء أكان المراسل حسن النية (جاهلاً؟) أم سيء النية (متواطئاً؟) فإن قراءته العربية للتصريحات الإنكليزية تبرز غاية في البؤس، إذ من الذي لا يزال يجهل، حتى معظم القراء العرب العاديين، أن التبعية البريطانية للولايات المتحدة قائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن غوردن براون لم يضف أي جديد إلى ما أقرّ به وفعله سلفه الصهيوني الأعظم ونستون تشرشل؟

ثم إن براون عندما يدعو العالم للاعتراف بجميل الولايات المتحدة، في قيادتها الحرب على ما يسمى بالإرهاب العالمي، فإن العالم الذي يقصده ويدعوه هو البلدان التي تضم الخمس الذهبي المتخم من سكان العالم! إنه يخاطب الفرنسيين والألمان وغيرهم من بلدان الخمس البشري الذهبي الذين يتململون من استئثار الأنكلوسكسون اللوثريين بالقيادة، وبالطبع فإن بريطانيا التي يحكمها الأنكلوسكسون

اللوثريون لا تستطيع أن تكون إلا مع الولايات المتحدة الإنكليزية اللوثرية التي أسستها في مرحلة الاستيطان، والتي هي امتداد متطور لها وإن تجاوزتها! ألم تزر ملكة بريطانيا الولايات المتحدة، قبل أشهر قليلة، للاحتفال بذكرى تأسيس أول مستوطنة إنكليزية؟ وهل يمكن الفصل بين معاني وأهداف زيارة الملكة وبين معاني وأهداف زيارة رئيس الوزراء مؤخراً؟ ومن جهة أخرى، هل يمكن أن نتوقع من الحكومة البريطانية غير الدعم المطلق لمشروعها الاستيطاني الصهيوني في فلسطين؟

لقد ذهب غوردن براون إلى الولايات المتحدة ليبحث مع الرئيس بوش قضايا العلاقات الثنائية، وفي هذا الصدد أوضح مسبقاً أن العلاقة بين أي رئيس أميركي وأي رئيس وزراء بريطاني ستظل قوية، أي منذ عهد تشرشل وحتى اليوم وفي المستقبل، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقرأ سلفاً نتائج تباحثهما حول دور لندن في المؤتمر الدولي الخاص بفلسطين المتوقع عقده في أيلول/ سبتمبر القادم، ونتائج تباحثهما حول مصير جهدهما العسكري المشترك في العراق المحتل، وحول البرنامج النووي الإيراني، وحول كارثة دار فور التي اصطنعاها، وحول كوسوفو التي ابتلعاها، وغير ذلك من القضايا الدولية التي تسهر القيادة العالمية الأنكلوأميركية على معالجتها لصالح الخمس البشري الذهبي المتخم، ولن تفوتهما بالطبع معالجة تنفيذ الخطة الأميركية لنشر منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا الشرقية ضدّ روسيا، ولا وضع الخطط لإحباط عملية التطور السلمي لرابطة آسيان ومعها الصين والهند!

القوات العربية أم المتعددة الجنسيات؟

على مدى السنوات الثلاث الماضية، ومع تفاقم المأزق الأميركي في العراق، دأبت أجهزة الإعلام الأميركية المختلفة على الحديث بلا انقطاع حول أزمة التجنيد في الجيش الأميركي، بل أزمة إبقاء الجنود برضاهم في هذا الجيش أو في وحدات المارينز التي تمثل النخبة المقاتلة! لقد برزت مشكلة ملء الشواغر في الجيش وفي وحدات المارينز بصورة حادة نتيجة للنكسة التي مني بها الاحتلال في العراق، والتي يتضح يوماً بعد يوم وأكثر فأكثر صعوبة تجاوزها. ولم تقتصر المشكلة على الجيش النظامي ووحدات المارينز فقط بل تعدتهما إلى قوات الاحتياط وقوات الحرس الوطني، بحيث لم يبق خارجها سوى القوات الجوية والبحرية، ومنذ ذلك التاريخ، قبل أكثر من ثلاث سنوات، بدأت قيادات الجيش ووحدات المارينز تنفق الأموال الطائلة في ميدان الإعلانات الدعائية لاستدراج الشباب إلى دوائر التجنيد، واعدة إياهم بمكافآت سخية!

لقد اكتشف الأميركيون بوضوح، بعد انتكاستهم في العراق وبعد أن تبخر حلمهم بانتصار سهل بل مجاني، أن الجيش الأميركي أصبح ضئيل الحجم قياساً بالمهام الجسيمة الملقاة على عاتقه في أنحاء العالم، ففي العراق خصوصاً ومعه أفغانستان تتواجد معظم القوات المحاربة إن لم نقل كلها! وكان قد حدث نقص عددي هائل في حقبة التسعينات نتيجة إعفاء الأميركيين من الخدمة الإلزامية، فقد بلغ النقص حينئذ أكثر من ٣٠٠ ألف جندي، وعندما أعلن الرئيس بوش حربه العالمية على ما يسمى بالإرهاب تساءل الخبراء عما إذا كان الجيش الأميركي الذي سيخوض هذه الحرب سوف يتشكل بمجمله من المتطوعين، خاصة بعد أن رفض مجلس النواب مشروع قانون بالعودة إلى العمل بالخدمة الإلزامية، بأغلبية ٤٠٢ صوتاً مقابل صوتين فقط!

في حديث يصعب فيه التمييز بين الجد والهزل كتب الأميركي ماكس بوت في آذار/مارس ٢٠٠٥ قائلاً: «علمت أن هناك قوة بشرية هائلة يمكن للأميركيين الاعتماد عليها في حروب المستقبل وهي: كل شخص يعيش على كوكب الأرض من غير الذين يحملون الجنسية الأميركية أو بطاقة الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة»! لقد أعاد ماكس بوت في مقالته إلى الأذهان تجارب الأميركيين في تجنيد الأجانب، فذكر أن ٢٠٪ من قوات الاتحاد التي خاضت الحرب الأهلية في القرن التاسع عشر كانت من المهاجرين، وأن كثيرين آثروا حينئذ القفز من على متن السفينة إلى الماء قبل أن تطأ أقدامهم أرض الولايات المتحدة، لأن متعهدي التجنيد أرادوا إرغامهم على ارتداء البذلة العسكرية الزرقاء وإرسالهم فوراً إلى جبهات القتال! وذكر بوت أن وحدات عسكرية بأكملها كانت لا تحسن التحدث بالإنكليزية، مثل فرقة ديسكونسين الاسكندنافية المحاربة المشكّلة من المشاة المتطوعين، ومثل وحدة الجنرال لويس بلنكر الألمانية..الخ!

يقول ماكس بوت أن الجيش الأميركي سيحسن صنعاً إذا فتح أبوابه أمام المهاجرين غير الشرعيين، بل أمام الشباب والفتيات عموماً خارج الولايات المتحدة، الراغبين بالهجرة إليها، وتجنيدهم مقابل حصولهم على إحدى أغلى السلع في العالم وهي الجنسية الأميركية، ولهذا الغرض اقترح ماكس

بوت فتح مكاتب للتجنيد من بودابست إلى بانكوك، ومن كيب تاون إلى القاهرة، ومن مونتريال إلى المكسيك العاصمة! إنه لمن المناسب تشكيل وحدات عسكرية تتألف بكاملها من غير الأميركيين، على أن يقودها ضباط وضباط صف أميركيون، ولكي لا تصنف هذه الوحدات بأنها قوات مرتزقة اقترح بوت أن يطلق عليها اسم: «قوات الحرية»! على طريقة الفيلق الأجنبي الفرنسي الذي حارب من أجل مجد فرنسا ومن أجل نشر رسالة ثورتها في الحرية والمساواة! إنها قوات متعددة الجنسيات سوف تقتصر مهماتها على الدفاع عن الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وسوف لا تحتاج في أداء مهماتها إلى إذن من ألمانيا أو فرنسا أو من هيئة الأمم المتحدة كما يقول بوت، ثم يضيف أن الجيش الأميركي سيتمكن بفضل تجنيد الأجانب من تذليل أشد الصعوبات في ميادين الحرب على الإرهاب وهي: عدم إلمامه بثقافات الآخرين! إن أفضل الأساليب لتوسيع معرفة الأميركيين بلغة الباشتو وباللغة العربية هي توظيف وتجنيد أولئك الأجانب الذين يجيدون التحدث بلغة أوطانهم، وليس إرسال الجنود الأميركيين إلى مدارس اللغات!

ولكن، ما هو موقع هذه القوات المتعددة الجنسيات، التي يقودها ضباط أميركيون، في الولايات المتحدة؟ يقول بوت: «هناك ظروف مشابهة في الماضي، ففي أوائل حقبة الحرب الباردة، في عام ١٩٥٠، أجاز الكونغرس قانون الإيواء المؤقت للأجانب، وهو القانون الذي سمح للوحدات الخاصة في الجيش الأميركي بتجنيد الأجانب الذين يعيشون خارج الولايات المتحدة، مع وعد بمنحهم الجنسية الأميركية بعد خمس سنوات من الخدمة، وقد تم حينئذ تجنيد الكثيرين من مواطني أوروبا الشرقية، ثم انتهى العمل بهذا القانون عام ١٩٥٩، واليوم ليس هناك سبب يمنع تجنيد الشباب الأجانب، وهذا أسهل من السعي إلى مشاركة جيوش الحلفاء في حربنا وهم الذين يعارضوننا، أو السعي لتجنيد الأميركيين طلاب المعاهد العليا الأميركية»!

غير أن النتائج جاءت سلبية تماماً بعد سنوات من العمل بمثل هذه المقترحات، فقد بلغ عدد الأجانب (المرتزقة) العاملين في العراق اليوم ما بين خمسين إلى سبعين ألفاً، إضافة إلى القوات المحلية، ومع ذلك فإن أوضاع الاحتلال تزداد تعقيداً وسوءاً، وهاهي واشنطن تعود إلى حلفائها وتطلب مشاركة جيوشهم في تحقيق استقرار العراق والحفاظ على أمن المنطقة أي استسلام العراق وضمان استمرار انصياع دول المنطقة! أما الحلفاء الذين توجهت إليهم فهم من العرب، وليس من أوروبا أو أستراليا أو أميركا الجنوبية!

الكارتل النفطي يجتاح بلادنا!

قبل أيام، وأمام عدسات التلفزة، صرخ مواطن عراقي يقف بين الأنقاض المحترقة قائلاً: إن الأميركيين يريدون النفط، فليقتلونا بقنبلة نووية وليأخذوه! لقد كانت صرخة مرتجلة غاضبة، تلخص جوهر الحرب الرهيبة الدائرة على أرض العراق، حيث الأميركيون ينقضون على العراقيين انقضاض الوحوش على الفريسة من أجل الاستيلاء على النفط بالدرجة الأولى، بعد أن حالت مقاومة الشعب العراقي بينهم وبين وضع يدهم بالكامل على هذا النفط، منذ الاحتلال وحتى يومنا هذا!

تقدّر احتياطيات العراق الإجمالية من النفط، المستخرج والمستكشف والكامن، بحوالي ٣٠٠-٤٥٠ مليار برميل، ولعله آخر الاحتياطيات الضخمة في العالم عموماً، وفي وقت صار فيه الخوف جدّياً من نضوب هذه المادة الثمينة التي تنهض عليها الحضارة المعاصرة بجميع أشكالها، فنضوبها صار متوقعاً خلال عقود من السنين قد لا تتجاوز الخمسة، غير أن الأميركيين لا يهتمون عملياً ببدائل للطاقة النفطية قدر اهتمامهم بالاستحواذ على ما تبقى منها! وتقول آخر المعلومات أنهم يعدّون لاتفاقات إذعانية مع الحكومة العراقية تعطيهم الحق بوضع اليد على نفط العراق طوال عقود قادمة، سواء بقوا في العراق أو اضطروا للانسحاب منه، فهل سيمكنهم الشعب العراقي من ذلك وقد سمعنا ذلك المواطن العراقي يصرخ أنهم يحتاجون إلى قنبلة نووية من أجل إخضاعه؟ ولكن، إذا استخدموا قنابلهم النووية- وهو عمل مستبعد- فهل يبقى نفط يستأثرون به؟

***

إن ما يستدعي أشد الأسف هو انشغال إعلامنا وخطبائنا بأمور ثانوية في تغطية وتناول هذه الحرب التي تحرق الأخضر واليابس في العراق، فيهملون الموضوع المركزي ويبرزون مضاعفاته الميدانية التي ما كان لها أن تظهر لولاه وهو ما عبّرت عنه صرخة ذلك المواطن العراقي الصائبة المختصرة، بينما العدو لا يريد أية إشارة إلى الموضوع المركزي، ويريدنا أن نطلق الصرخات الطائفية والعرقية والمناطقية!

إن الاحتكار البترولي هو الركن الأساس من أركان هذا النظام الدولي الربوي الإبادي. إنه أعظم الشركات المتعددة الجنسيات قاطبة، فهو كائن عملاق معقّد، له تاريخ طويل متسلسل، وله قصة نشوء وارتقاء تشبه قصة نشوء الأمم وارتقائها! وقد تألف هذا الاحتكار من شركات عديدة ذات حجوم شديدة الاختلاف، أما نشاطه فيشمل استخراج وتوزيع الطاقة النفطية في جميع أسواق العالم، وتصنيع مشتقات النفط وتوزيعها بدورها، ومراقبة منتجي النفط بلداً بلداً كي لا يتعدى نشاطهم الحدود الأمنية لكيانه الاحتكاري الاقتصادي، كما أنه يدير هيئة الطاقة الدولية التي تضم كبريات الدول الرأسمالية، ويراقب الحالة النفطية العالمية متفحصاً الحقول القديمة ومستكشفاً الجديدة والمحتملة، كذلك هو يراقب الإنتاج العالمي ويضبطه رفعاً أو خفضاً بما يتفق مع مصالحه، إضافة إلى التدقيق المستمر في صلاحية معدات الإنتاج ووسائط النقل من أنابيب وناقلات برية وبحرية في جميع أنحاء العالم!

***

تتوزع الشركات الرئيسية للاحتكار النفطي العالمي على الدول الرأسمالية التي تأتي الولايات المتحدة في مقدمتها، تليها بريطانيا عن بعد،وجدير بالذكر أن هذا الاحتكار يهتم بشؤون الطاقة على اختلاف أنواعها، كالطاقة النووية والطاقة الشمسية وغيرهما، فهو يراقب تطور الأبحاث المتعلقة بالطاقة ويعمل على إيقافها تارة أو على دفع أعمالها إلى الأمام تارةً أخرى، تبعاً لمصالحه المبنية على جملة من المعطيات الدقيقة المعقّدة المتعلقة بالوضع الدولي!

وكما هي العادة، تتناقض مصالح الشركات التي يتكون منها الاحتكار النفطي، فتتنافس إلى درجة الاقتتال أحياناً، لكنها تبقى دائماً كتلة واحدة تجاه مصالحها العالمية وفي وجه الأمم الأخرى. ومن أجل كل ما يحفظ لها كيانها وأسواقها، ويبدو ذلك واضحاً تماماً في إيران وباكستان والصومال والسودان وليبيا وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية وغيرها، وخاصة في العراق حيث يخوض الاحتكار النفطي حرباً مصيرية حقاً!

***

لقد اهتز موقع الولايات المتحدة الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية، غير أن ميزتها عن سواها ظلت تبرز في احتلالها مركز البائع إزاء اليابان وأوروبا، بفضل سيطرتها على كارتل النفط وأيضاً بفضل سيطرتها على الكتلة النقدية الدولية التي تعتمد بشكل رئيسي على القيمة البترولية الفائضة، لكن هاتين الميزتين لم تكفياها لتجنب خوض الحروب في حوض المحيط الهندي عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً، فواشنطن التي اهتزّ موقعها تريد تثبيته بحسم الوضع الدولي لصالحها نهائياً عن طريق الحروب والسيطرة المباشرة على مكامن الطاقة النفطية!

إن السيطرة الأميركية المسبقة على كارتل النفط، وأيضاً السيطرة على الكتلة النقدية الدولية بفضل النفط، مكنتا واشنطن ومازالتا تمكنانها من إدارة حروبها الضارية ضدّ بلدان العالم عموماً، وضدّ بلادنا على وجه الخصوص، بالطرائق والعناوين التي تناسبها، بحيث لا يشار إلى مسبباتها وأهدافها الحقيقية، بل تعلن أسباب وأهداف أخرى، وتجري لاحقاً المحاولات الميدانية لإبراز هذه الأسباب والأهداف الأخرى المصطنعة كأنما هي موضوع الصراع!

إن الكارتل النفطي الأميركي يحاول كعادته تبرير حربه اليوم بأسباب وأهداف أخرى، آملاً أن تنطلي تلفيقاته على الضحايا كما كان يحدث في الماضي، فيشغلهم عنه ببعضهم ويمضي بغنيمته، غير أن المواطن العراقي، نيابة عن الفلسطيني واللبناني والعربي عموماً، يصرخ: أيها الأميركيون، أنتم تحاربوننا من أجل النفط وسوف تخسرون هذه الحرب!

المخفي والمعلن في إدارة النظام الدولي

من الظواهر الغريبة في هذه المرحلة الانتقالية التي يجتازها العالم تشكّل إدارة دولية مركزية غير معلنة، ليست لها صفة رسمية، وليس لها قانون أو دستور رسمي، ولا عنوان محدّد رسمي! إنها عصبة من أصحاب المال والأعمال والسياسيين والإعلاميين المتعدّدي الجنسيات، يشتركون في الحكومات الرسمية لكنهم لا يخضعون لها بل هي التي تخضع لهم! ويشتركون في البرلمانات الديمقراطية المنتخبة لكنهم لا يستمدون قوتهم منها بل هي التي تستمد قوتها منهم! كذلك فإن العضو الأقوى في هذه الإدارة ليس الذي يحمل صفة رئيس دولة، بل الذي يمثل حجماً أكبر من رأس المال الدولي، فإذا أضيف إليه منصب الرئيس أصبح أكثر قوة! إن رئيس الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عضو في هذه الإدارة الدولية السرية، يعود هو إليها ولا تعود هي إليه!

ظاهرة لجنة روكفلر الثلاثية!

لقد تشكلت هذه الظاهرة الغريبة لأول مرة قبل حوالي سبعة وثلاثين عاماً، بمبادرة من ديفيد روكفلر ومصرفه «تشيز مانهاتن»، وإلى جانبه شخصيات أخرى هامة في مقدمتها زبيغنيو بريجنسكي، وأطلق على تلك التشكيلة حينئذ اسم: « اللجنة الثلاثية»! لأنها ضمت ممثلين عن ثلاثة أقاليم عالمية هي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وقد بلغ عدد أعضائها حوالي الأربعمائة أغلبهم من الأميركيين، فعبّرت تركيبتها عن المصالح المشتركة بين رأس المال الأميركي وحلفائه وامتداداته خارج الولايات المتحدة، وفوضت نفسها بالعمل خارج المؤسسات الرسمية الحكومية والبرلمانية للدفاع عن مصالح النظام الاحتكاري العالمي التي اضطربت أشد الاضطراب بعد أن انكشف تحوّل الولايات المتحدة حينئذ من دولة مصدّرة إلى دولة مستوردة ومن دائنة إلى مدينة، فكان على اللجنة الثلاثية مواجهة تلك النكسة الخطيرة التي أصيب بها رأس المال الأميركي وحلفاؤه، بوضع الخطط السرية، واتخاذ القرارات غير الرسمية، معتمدة في التنفيذ على نفوذها في المؤسسات الحاكمة وأولها المؤسسات الأميركية!

لقد أشعلت اللجنة الثلاثية نيران الفتن والحروب في العديد من البلدان، خاصة بلادنا العربية، وكانت وراء ارتفاع أسعار النفط بعد حرب عام ١٩٧٣ لتعديل الميزان المالي الدولي لصالحها بعد أن كان ضدّها! بل هي كانت وراء إدارة تلك الحرب وما نجم عنها من كوارث سياسية واجتماعية، كما راحت تشكل الحكومات المناسبة وتعيّن رؤساء الدول المناسبين بدءاً بالولايات المتحدة، حيث هي التي أعدّت في وقت مبكر جداً جيمي كارتر لاحتلال هذا المنصب!

الظاهرة تعكس الأزمة المستعصية!

كان ظهور اللجنة الثلاثية في تلك الحقبة مظهراً حاداً من مظاهر أزمة النظام الاحتكاري العالمي التي لم تعد الأساليب الرسمية والقوانين الرأسمالية تنفع في معالجتها، وحيث بدا واضحاً أن الأزمة مستعصية على أي حل سلمي علني منطقي، وأن العلاج الوحيد المتبقي هو التآمر والفتن، والأزمات والحروب المفتوحة، التي توفر لجسم النظام الاحتكاري العالمي المريض جرعات مقوّية إلى حين وإن

هي جعلت أزمته الأساسية التاريخية تزداد تفاقماً واستعصاء! وهكذا، منذ ذلك التاريخ، بدأت اللجان السرية، أو الإدارات الدولية غير المعلنة، تتوالى ويتعاظم دورها، إلى أن أصبحت هيئة الأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات الدولية الأخرى مجرّد أدوات خالية من المضمون وفاقدة للفعالية، وتحولت الحكومات، بدءاً بحكومة الولايات المتحدة، إلى مجرد واجهات رسمية لهذه الإدارات غير الرسمية وغير المعلنة، أما آخر هذه الإدارات فهي تشكيلة المحافظين الأميركيين الجدد!

واشنطن عاصمة والدول محافظات!

لقد باشرت إدارة المحافظين الأميركيين الجدد السرية نشاطها منذ مطلع التسعينات الماضية، ووضعت نصب أعينها أهدافاً طموحة تبدو أهداف لجنة روكفلر الثلاثية في غاية التواضع والسذاجة إذا ما قيست بها، حيث أخذت على عاتقها تفكيك الأمم، وتقسيم البلدان، وخصخصة الحكومات، والسيطرة المباشرة على مصادر الثروات الاستراتيجية في كل مكان، خاصة مصادر النفط في البلاد العربية والإسلامية، وإقامة إدارة مركزية علنية، مقرها واشنطن كعاصمة للعالم الذي ستتحول دوله إلى ما يشبه المحافظات! وفي معرض التحضير السّري المبكر انطلقت لجنة المحافظين الجدد لتشكيل امتداداتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، والحكومية والعسكرية أيضاً، وذلك تحت شعارات العولمة والليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير..الخ، وكلها شعارات جذابة حلوة، لاقت تجاوباً عالمياً واسعاً، لكنها في حقيقة الأمر تضمر السمّ الزعاف، فهي مسيطر عليها مسبقاً لتدفع في اتجاه واحد هو تدمير البنى الأممية، وخصخصة الحكومات بتحويلها إلى مجرّد حكم ذاتي لمناطق مدارة، ووضع اليد بالكامل على جميع الثروات الاستراتيجية في جميع بلدان العالم، وهو ما أصبح معلناً وشبه رسمي بعد سيطرة أعضاء من هذه العصابة على حكومة الولايات المتحدة بالكامل!

قيادة القطاع الخاص الربوي!

إن إدارة المحافظين الجدد الدولية السرية، مثلها مثل إدارة روكفلر الثلاثية، تمثل القطاع الخاص العالمي بوجهه الاحتكاري الربوي، وبتدرجاته من أضعف البلدان حتى أقواها، وهي تخوض اليوم معركتها التاريخية المصيرية لمصلحته بصورته الربوية السلبية الراهنة، حيث هذا القطاع في ظروف وشروط أخرى يمكن أن لا يكون ربوياً ولا سلبياً، بل عادلاً وإيجابياً، ولن تتورع هذه الإدارة، كما هو واضح، عن شنّ الحروب لأسباب ملفقة وبلا أي مستند قانوني لتحقيق أهدافها، فإذا تحقق ذلك عن طريق الحركات البرتقالية والنشاطات الاجتماعية كان به، وإلا فاللجوء إلى العمليات العسكرية والاحتلال!

ممنوع تأييد الحق ومعارضة الباطل!

لقد انكسر اندفاع إدارة المحافظين الجدد الدولية وانكفأ عالمياً أمام صمود المقاومة العراقية الباسلة، لكنها لا تستطيع سوى مواصلة الاندفاع إلى الأمام، الأمر الذي سيفاقم أزمة نظامها الربوي العالمي ويزيد من استعصائها، فها هي اليوم تواصل محاولاتها لإقناع الحكومات العربية، في فلسطين ولبنان وغيرهما، بقبول الخصخصة، أي بالتحول إلى حكم ذاتي لمناطق مدارة لصالحها! أي بالتخلي عن الأرض والعرض، وعن الهوية الوطنية والقومية، بل عن الأخلاق الإنسانية في حدها الأدنى متمثلة بتأييد الحق ومعارضة الباطل، فهل هذا معقول؟ وهل يمكن أن يكتب لمحاولاتها النجاح؟ مستحيل!

الوظائف الإنسانية تصنع الأمم العظيمة

من الوسائل الفعالة لجعل الأمم المغلوبة تستمر في الخضوع والانصياع حرمانها من ذاكرتها التاريخية، وإقناعها عنوة أن لا فضل لها في الماضي والحاضر، ولا قدرة لها على المساهمة في بناء المستقبل البشري، أي طمس دورها التاريخي الحضاري في نطاق جملة المجتمعات الإنسانية، وإن هذا هو عين ما تتعرض له أمتنا العربية اليوم في هذه الحرب المدمّرة التي اشتد أوارها، حرب تدمير الذاكرة العربية وطمس التاريخ العربي، وفرض استمرار خضوع العرب وانصياعهم! وبالطبع ينبغي على الأمة مواجهة وإفشال هذه الحرب التدميرية الإبادية التي تشن ضدها، وإن الحفاظ على الذاكرة التاريخية لأبنائها متوهجة هو أحد السبل الرئيسية لخوض هذه الحرب بنجاح، إضافة إلى إبراز التاريخ الحضاري العربي الإنساني أمام الأمم الأخرى التي يحاول الأعداء طمسه وجعله يغيب عن أعينها وأذهانها!

القضية الأممية والمثال الإسباني

لقد أخذ العرب على عاتقهم عبء قيادة عملية انتقال عالمية تقدمية من عصر إلى عصر، وقد انطلقت العمليةٍ من الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي محققة وضع العالم بمجمله (العالم الذي كان معروفاً آنذاك) على عتبة العصر المتقدم الجديد خلال حوالي سبعين عاماً فقط، وما كان لتلك العملية التاريخية العظمى أن تنجح بتلك السرعة والسلاسة لولا أن الفاتحين العرب كانوا يرفعون رايات قضية إنسانية للشعوب جميعها مصلحة فيها، فقد كانت وظيفة عظيمة حققتها أمة عظيمة، وعلى سبيل المثال فإن العرب عبروا مضيق جبل طارق بعدد قليل من الجنود لا يتجاوز بضعة آلاف، فاشتبكوا مع النظام بينما الجماهير الإسبانية تعاضدهم وترحب بهم، أي أن الشعب الإسباني كان شريكاً في ذلك الفتح، ومن المعروف أن اتصالات تمهيدية تمت بين قياداته وبين القيادة العربية قبل قرار عبور المضيق!

لقد حكم الرومان إسبانيا حتى القرن الخامس الميلادي، واضمحلت إسبانيا مع اضمحلال الإمبراطورية الرومانية، فهاجمتها قبائل الوندال والألين والسويف من برابرة الشمال، واستولت عليها بعد أن خرّبت في طريقها بلاد ألغال (فرنسا) ثم لم يلبث القوط البرابرة إن استولوا على إسبانيا في القرن السادس، وحكموها أقل من قرن من الزمان، حتى فتحها العرب!

وتجدر الإشارة إلى الأصول الفينيقية لتلك المجتمعات الإسبانية عموماً، وهي مجتمعات كانت تعتنق المسيحية، أما القوط فقد كانوا وثنيين عند استيلائهم على إسبانيا. لقد كانوا قبائل بدائية، محاربة، ساذجة، تقاتل خلف أصنامها، ثم اعتنقت المسيحية دين الإسبانيين بعد أن حكمتهم! وكما يحدث عادة، عانى المجتمع الإسباني المتقدم من قسوة حكم القوط وسذاجتهم وبدائيتهم، ولقد كان متوقعاً طرد هؤلاء الغزاة أو احتوائهم في نهاية المطاف، بالفتح العربي أو بغيره، ولذلك نستطيع أن نتصور مقدار حماسة المجتمع الإسباني لمجيء أبناء عمومته المشرقيين ومساعدته على التحرر من حكم القوط، أما الذي حدث بعد ذلك في إسبانيا العربية فلندع الحديث عنه للكاتب الألماني ليون فويشت مانغر.

التفوق المتواضع والفوائد المشتركة

يقول الكاتب الألماني أنه، في العام الثمانين للفتوحات العربية، عبر العرب المضيق إلى إسبانيا وأسقطوا دولة

القوط، وتقدموا بسرعة حتى جبال الألب، وهم تقدموا بحضارة متفوقة جعلت من إسبانيا أجمل وأرتب وأغنى بلدان أوروبا، فقد ولدت مدن كبيرة مزدهرة لا مثيل لها على الأرض، خططها وشيدها مهندسون معماريون واسعي الاطلاع، ونفذها بناؤون حكماء، حتى اعتبرت قرطبة مقر الخلافة عاصمة بلاد الظلام (أوروبا) قاطبة، لقد حول العرب الأراضي الزراعية المهملة إلى أراضٍ صالحة للاستثمار بعد أن أكسبوها خصوبة لم يسبق لها مثيل، وذلك بوساطة نظام ري حكيم، وحققوا تقدما كبيرا في مضمار تقنية المعادن، أما حائكوها المهرة فقد نسجوا أغلى أصناف السجاد وأبهى أنواع الأقمشة، وأما خياطوها البارعون فقد صنعوا أجمل أصناف الألبسة الفرائية والعادية، وأبدع حدادوها المميزون أدوات معدنية مختلفة دقيقة للأغراضٍ السلمية والحربية. لقد ابتكروا أسلحة ذات فعالية عالية، وقذائف بعيدة المدى، وصنعوا مادة تحدث انفجاراً مدمراً أطلقوا عليها اسم (النار السائلة!) وعلى صٍعيد الملاحة كانت سفن العرب الإسبان سريعة وأمينة، يقودها رياضيون وفلكيون أفذاذ، بحيث كانت تتعامل تجاريا مع مختلف موانئ وأسواق العالم، وبمختلف البضائع والمنتجات!

الفنون والعلوم الإنسانية تتفاعل !

يتابع الكاتب الألماني قائلاً: أما الفنون والعلوم فقد ازدهرت تحت سماء الأندلس بصورة لم يسبق لها مثيل، وقد تميزت منازل الأندلس بذلك الطابع الخاص الطريف، وكان باستطاعة أي من سكانها التثقف والتعلم حسب هواه، وكانت في مدينة قرطبة وحدها ثلاثة آلاف مدرسة، وكان لكل مدينة كبيرة جامعتها ومكتبتها. كذلك وسع الفلاسفة العرب حدود القرآن، وٍترجموا حسب تفكيرهمٍ الخاص أعمال الحكماء والفلاسفة اليونان، فصاغوها بقالب جديد. وكان فٍن الشعٍر متألقا زاهياً فتح للخيال آفاقا واسعة جداً. كان هناك شعراء كبار أضفوا على اللغة العربية الغنية أسلوباً جديداً جعلها أكثر قدرة في التعبير عن مختلف أنواع المشاعر والأحاسيس. وقد ترجم العرب الكتاب المقدس المسيحي إلى العربية، وأعطوا اليهود حق المساواة الاجتماعية، وهم الذين كانوا في عهد القوط تحت الحكم العرفي! لقد عاش اليهود في ظل الإسلام حياة سعيدة لم يسبق لهم أن عاشوها في أي مكان آخر، فظهر منهم الوزراء والأطباء، وأسسوا المعامل والمراكز التجارٍية الكبرى، وأرسلوا سفنهم التجارية في بحار الأرض السبعة، كذلك طوّر اليهود، دون أن ينسوا ثقافتهم العبرية، نظما فلسفية فٍي اللغٍة العربٍية، وترجموا مؤلفات أرسطو، وصهروا تعاليمه مع تعاليم كتابهم وتعاليم علماء الحكمة العرب، وخلقوا نقدا حرا جريئا للكتاب المقدس اليهودي، وجددوا فن الشعر العبري..الخ!

بابا روما خريج جامعة قرطبة

ذلكٍ ما كتبه الألماني، أما الفرنسي غوستاف لوبون فقد شرح كيف أن العدل كان دسٍتور العرب، وأنهم تركوا الناس أحرارا في أمور دينهم. لقد كانت الإمامةٍ الثقافية للعرب، وكان باب المناصب مفتوحاً للنصارى، وكانوا يخدمون في الجيش، ولم يكن تزاوجهم والمسلمين قليلاً، وكانت أم الخليفة عبد الرحمن الثالث نصرانية، والكنائس المسيحية الكثيرة التي شيدت في العهٍد العربي دليل على احترام العرب لمعتقدات الناس، وقد اعتنق الإسلام كثير من النصارى، لكنهم لم يفعلوا ذلك طمعاً في كثير شيء وهم الذين استعربوا، وكذلك اليهود، فغدوا مساوين للمسلمين وقادرين مثلهم على تقلد مناصب الدولة العليا. وقد واصل أساقفة المسيحية عقد مؤتمراتهم بكامل حريتهم، مثل مؤتمر أشبيلية الذي عقد عام ٧٨٢، ومؤتمر قرطبة الذي عقد عام ٨٥٢، بل إن أحد باباوات روما تخرّج من جامعة قرطبة!

الخلاص الخاص والخلاص العام

لقد أشرنا في هذه العجالة مجرّد إشارة إلى الوظائف الإنسانية العظيمة التي جعلت من العرب أمة عظيمة، وليس من ريب في أن نهوض أمة العرب مرة أخرى، يقتضي بلورة وظائف إنسانية عظيمة ينهضون بأعبائها، وتلبي احتياجات جميع الأمم، فلا خلاص خاص من دون أفق إنساني للخلاص العام!

أين سقط شايلوك البنك الدولي؟

البنك الدولي مؤسسة ربوية تدير عمليات الربا العالمي من مقرها الرئيس المركزي في الولايات المتحدة، وهي العمليات المشينة التي غدت (قانونياً) السمة الطاغية من سمات العلاقات الدولية! إن البنك الدولي يقدّم القروض مقابل شروط ظاهرها العون وباطنها التعجيز، ناهيكم عن فوائدها الباهظة، وهو يقدّمها في نطاق تدبيرات مسبقة وترتيبات لاحقة تجعل المدين عاجزاً عن سداد ديونه، بل عن سداد فوائدها! وسبب ذلك أن اهتمام البنك منصب على تملّك البلد المدين أكثر من اهتمامه باسترداد القرض وفوائده، أي أن القرض في معظم الحالات هو مجرّد مصيدة! وهكذا غدت حياة شعوب كثيرة مرهونة لدى هذا البنك، ليس حياة الجيل الحاضر فحسب بل حياة أجيال عديدة قادمة!

وعلى هذا الأساس فإن مدير البنك الدولي، أياً كان هذا المدير، يحظى تلقائياً بصفة المرابي الأول في العالم، ويفترض به طبعاً أن يكون جديراً بهذه الصفة وبهذا المركز، وقد جرت العادة أن تختار واشنطن مدير هذا البنك بموافقة مسبقة من شركائها الأوروبيين، وهي تختاره على الأغلب من موظفيها الأميركيين الكبار الذين برهنوا عن قسوة لا تعرف الرحمة في تعاملهم مع الشعوب، والذين يتمتعون بصفات شايلوك، بطل مسرحية شكسبير الشهيرة، فيفرضون على ضحاياهم اشتراطات شايلوك: إما أن تعيدوا القرض وفوائده أو نقتطع أطناناً من لحمكم الحيّ!

***

هكذا جرى اختيار بول وولفوتيز لمنصب مدير البنك الدولي، في آذار/ مارس ٢٠٠٥، باعتباره جديراً كما برهن في مواقفه من العراق خصوصاً ومن العرب والمسلمين عموماً. لقد انتقل من منصبه كنائب لوزير الدفاع الأميركي إلى منصبه الجديد كمدير للبنك الدولي مصحوباً بمباركة الرئيس بوش، ومدعوماً كأسلافه في إدارة البنك بجيوش وخبراء ومخابرات وعملاء واشنطن وشركائها الأوروبيين!

ولكن ما كاد بول وولفوتيز يتم عامه الأول في البنك الدولي حتى تعرض لخطر العزل من منصبه الجديد، بسبب فضيحة تافهة لم تنفع معها تدخلات الرئيس الأميركي شخصياً لصالحه، ولابد أن الرئيس بوش في تدخله كان مقتنعاً بأن السبب الحقيقي وراء المطالبة بعزل رجله المقرّب ليست الفضيحة بوجهيها الأخلاقي والمادي، بل الحرب ضدّ العراق التي كان وولفوتيز من أبرز المخططين لها والمشرفين على تنفيذها!

إن ثقة الرئيس بوش بالرجل الذي اختاره لإدارة البنك لم تتزعزع، بل إن الفضيحة ربما زادتها قوة، لأن الفضيحة دليل على جدارته بإدارة العمليات المشينة لهذا البنك المرابي، مصاص دماء البشر وآكل لحومهم، وهكذا عندما هبّ لنجدته فهو إنما كان، في حقيقة الأمر، يهب للدفاع عن نفسه كرئيس للولايات المتحدة! للدفاع عن نفسه في العراق وليس في البنك الدولي، فقد كان على بول وولفوتيز أن يختفي نهائياً من الواجهة، بل من الحياة العامة، بعد انهيار الاستراتيجية الأميركية أمام صمود المقاومة العراقية الباسلة، وبعد اقالته من منصبه كنائب لوزير الدفاع، وإذا به يقفز فجأة إلى وظيفته الجديدة قفزة استفزازية مباغتة للحلفاء، وإذا بالشركاء الأوروبيين، الذين بوغتوا بقفزته ولم يوافقوا

ضمناً عليها، يقتنصون أول فرصة مناسبة، فرصة الفضيحة التافهة، لدفعه إلى حيث يجب أن يكون خارج الحياة العامة!

***

لقد كان السقوط النهائي لوولفويتز في العراق وليس في البنك الدولي، أي على يد المقاومة العراقية البطلة وليس على يدّ أعضاء مجلس إدارة البنك الدولي، وقد يقول قائل أن مكنمارا، وزير الدفاع الأميركي أثناء الحرب الفيتنامية، انتقل إلى إدارة البنك الدولي رغم هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، فلماذا لا ينطبق الأمر على وولفويتز؟ والجواب هو أن حرب فيتنام على هولها وفظائعها لا تشبه حرب العراق من حيث فعاليتها التاريخية، ومن حيث النتائج الدولية التي سوف تترتب عليها، فقد تغيّر الزمن، وتغيرّت الشروط الدولية وموازين القوى الدولية، بحيث لم تعد الولايات المتحدة هي نفسها التي كانت في زمن حرب فيتنام، وكذلك لم يعد العالم وتحالفاته وقواه كما كان من قبل، وهذا ما أكده زبيغنيو بريجنسكي في أحاديثه الأخيرة التي أوضح فيها مظاهر ضعف الولايات المتحدة، ومأزقها المستعصي في العراق، واستحالة انتصارها على المقاومة العراقية.

***

في زمن الحرب الفيتنامية لم يكن الأوروبيون في موقع يسمح لهم بالاعتراض على إجراءاتها، أما اليوم فإنهم يطالبون بأن تعمل دولهم على إقرار تدوير منصبي مدير البنك الدولي ومدير صندوق النقد الدولي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الشريكة، أي أن تعمل على إنهاء احتكار واشنطن لهذين المنصبين منذ عام ١٩٤٥، وبالطبع ما كان لمثل هذه المطالب أن تخرج إلى العلن، وتتخذ مساراً عملياً، لولا صمود الشعب العراقي العظيم وانتصارات مقاومته الباسلة، وهكذا رأينا صحيفة «فايننشل تايمز» البريطانية، في اليوم التالي لإعلان الفضيحة وقبل التدقيق فيها، تسارع إلى المطالبة باستقالة وولفويتز، فكأنما هي تطالب باستقالة الرئيس بوش، معبّرة بذلك عن مشاعر الأوروبيين ومصالحهم، وعن تطوّر الخطاب الأوروبي والأداء الأوروبي بعد خنوع دام أكثر من نصف قرن!

أين موقعنا في القرن الحادي والعشرين؟

بينما يشتد أكثر فأكثر سعار جهنم الحرب في بلادنا، خاصة في العراق، يتفاقم مأزق المعتدين الأميركيين أكثر فأكثر. إنه المأزق الذي يبدو كأنما لا حلّ له غير الانسحاب، الأمر الذي يجعل العدوان الأميركي وتفرعاته المباشرة وغير المباشرة أشد ضراوة ووحشية، ويجعل مأساة الشعب العراقي تبلغ ذروتها. إن الاحتلال يلجأ إلى مزيد من التدمير والقتل كلما سدّت في وجهه مزيد من السبل. وهكذا تصبح المأساة المروّعة مفهومة، تشير إلى إمكانية هزيمة المعتدين بقدر ما تشير إلى وحشيتهم ضدّ الشعب العراقي. ولعلّ الأميركيين لم يواجهوا طوال تاريخهم مأزقاً تتقلص فيه خياراتهم، وتشتد فيه مخاوفهم بصدد مصير مكانتهم الدولية الإمبريالية، كما هو حالهم اليوم في العراق، وبالفعل، بينما هم يغرقون أكثر فأكثر في بحار الدماء العربية، التي يسفكونها على مدار الساعة ظلماً وعدواناً، يشهد العالم في المناطق الأخرى تطورات نوعية في غير صالحهم، ولا قبل لهم بمواجهتها، في آسيا وأوروبا وفي أميركا اللاتينية وأفريقيا. وبالطبع، ما كان لمثل هذه التطورات العالمية أن تبرز بالرصانة والثقة التي تبرز بها لولا صمود جبهات منطقتنا العربية والإسلامية، خاصة الجبهة العراقية التي تدفع ثمناً باهظاً جداً، فهذا الصمود يستهلك حقاً معظم الطاقات العسكرية والاستخباراتية والسياسية للإمبريالية الأميركية الباغية، بحيث تبدو عاجزة عن تحمّل أعباء جبهة قتالية جديدة وهي تعاني من صعوبة الحرب على جبهتين: الأفغانية والعراقية!

الجبهات الحربية والجبهات السلمية!

إن المراقبين والخبراء يتحدثون اليوم فعلاً وجدّياً عن مركز توازن القوى العالمي الذي يوشك أن ينتقل انتقالاً حاسماً إلى مكان آخر غير واشنطن، وهم يشرحون بإسهاب، معزّز بالمعطيات والوقائع، عن مصير القرن الحادي والعشرين الذي لم يعد مؤكداً أنه سيكون أميركياً! فها هي روسيا تستعيد بتؤدة وحزم دورها الفاعل في السياسة الدولية، ولا تتردّد في الوقوف إلى جانب الشعوب المظلومة والقضايا العادلة سواء في مجلس الأمن الدولي أم خارجه. وهاهي آسيا، ممثلة بالصين والهند بالدرجة الأولى، وقد أصبح نهوضها موضوع اللحظة التاريخية الجيوستراتيجي، على حد تعبير أحد المحللين الأميركيين الذي يعتبره موضوع غير قابل للنقد لأنه موضوع تاريخي! وهاهي أفريقيا وقد قطعت شوطاً على طريق الانعتاق والتحرّر والنهوض، حرباً وسلماً، وذلك بتحوّل علاقاتها نحو آسيا وخاصة نحو الصين. وهاهي أميركا اللاتينية تفاجئ واشنطن بسلسلة متوالية من التطورات التحررية الاستقلالية التي تكاد تشملها كلها. غير أن هذه التطورات الإيجابية الهامة جميعها ما كان لها أن تنطلق بالسلاسة السلمية التي نراها لولا أن جبهات منطقتنا العربية والإسلامية تشغل في ميادينها الجزء الأعظم من قوة العدوان الإمبريالي الأميركي، فإذا كان هذا قدر بلادنا ومنطقتنا لقاء وقوع مثل هذه التطورات الإيجابية فلا بأس في ذلك رغم جميع الأهوال، شرط أن يكون موقع أمتنا محفوظاً ومضموناً في النظام الدولي الجديد المرتجى، وهو الموقع الذي يمكن أن نفقده إن لم نحسن التصرف استيعاباً وخطاباً وأداءً، حيث يتوجب علينا إدراك حقيقة وأبعاد ما يجري في بلادنا، وإدراك صلته

بالتطورات العالمية، وأن لا نبخس أمتنا أهمية دورها وقيمة جهودها، وإلا ذهبت تضحياتها هباءً فيما يتعلق بمستقبلها.

الشركة الهندية الفولاذية العالمية!

لقد تقدمت شركة (لاكشمي ميتال) الهندية قبل فترة بعرض قيمته ٢٣ مليار دولار لشراء شركة (أرسيلور) أكبر شركة لإنتاج الفولاذ في أوروبا! وقد رأى المراقبون في العرض الهندي إزاحة رمزية لقوة الشركات الأميركية في الخارج. لقد أصبحت الشركة الهندية أكبر شركة لصناعة الفولاذ في العالم! إن دعاة الحماية الاحتكاريين في الولايات المتحدة وأوروبا يطالبون بعدم السماح لشركة لاكشمي ميتال الهندية بالاستيلاء على شركة أرسيلور الأوروبية الأميركية، التي تتخذ من لكسمبورغ مقراً لها! ولمزيد من الإيضاح نقول أن الشركة الهندية تتخذ من هولندا مقراً لها، فهي ناشط رئيس في أوروبا بالذات، أي أنها شركة متعددة الجنسية، لا تخرج عن إطار اللعبة التي يلعبها رأس المال الدولي، إنما بطرق ودوافع مختلفة يمكن أن تساهم في حدوث الانتقال المتوقع في مركز التوازن العالمي! إن شركة ميتال الهندية تشتري في أوروبا الشركات التي تعاني نقصاً في الكفاءة وتقوم بتحديثها، وهي تنجح عموماً في ما لم ينجح فيه الأوروبيون والأميركيون، ولنا أن نستنتج الدروس والعبر، البالغة الأهمية من الناحية التاريخية، من قراءة هذا المشهد الهندي!

واشنطن تستبدل الأوروبيين بالآسيويين!

إن واشنطن، وهي تعاني عقابيل تورطها العسكري في بلادنا، تفكر في دفع الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي إلى القبول بدعوة أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية كشركاء عالميين في الحلف الاحتكاري، بل هي قد لا تمانع، إذا كان ذلك ممكناً، في دعوة الهند أيضاً! ولم لا وقد تحدّث الأميركيون بمنتهى الفظاظة، قبل احتلال العراق، عن أوروبا العجوز وأوروبا العقار؟! وهكذا فإن واشنطن التي أرادت أن تحتكر انتصاراً رأته سهلاً في العراق، يمكّنها من التفرّد الدولي على مدى القرن الحادي والعشرين، لن تتردّد بعد مأزقها الراهن المتفاقم وخيبتها الكبرى في البحث عن حلفاء آسيويين أقوياء يشاركونها إدارة العالم بدلاً من الأوروبيين الضعفاء ديموغرافياً وسياسياً، على الرغم من كل ما يعترض هذا الخيار من تعقيدات وشبه استحالات لا يتسع المجال هنا لعرضها!

تعالوا نستوعب هذا الدرس!

يقيم الإنكليز على صخرة جبل طارق الإسبانية مستعمرة مساحتها ستة كيلو مترات مربعة فقط، يقطنها اليوم ثلاثون ألفاً من السكان يعتبرون أنفسهم شعباً، حيث لهم حكومتهم الخاصة بهم! وواقع الحال أن هذه المستعمرة لا تعدو كونها قاعدة عسكرية بالدرجة الأولى، بموقعها الاستراتيجي الدولي البالغ الأهمية المسيطر على مضيق جبل طارق شريان المواصلات البحري الرئيسي الذي يصل بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. إن عشرات الدول ومئات الموانئ المتوسطية محكومة بهذا المضيق الذي لا يوازيه في الأهمية ولا يوجد غيره سوى معبر قناة السويس. وهكذا فإن حكاية «الشعب والحكومة» في جبل طارق هي مصطنعة كما هو الحال في فلسطين، أي أن جبل طارق يأتي في جملة القواعد الحربية العدوانية، المموّهة بمجتمعات مختلقة تلعب دور المبرّر الإنساني لوجودها!

إسبانيا المهزومة وبريطانيا المنتصرة!

لقد استولى الأسطول الحربي الإنكليزي على جبل طارق قبل ثلاثة قرون، في العام ١٧٠٤، وحدث ذلك في سياق الحروب بين الدول الاستعمارية المتنافسة والمتسابقة من أجل الاستيلاء على المزيد من المستعمرات والمزيد من طرق المواصلات والمعابر الدولية، وفي العام ١٧١٣ أقرّت إسبانيا بهزيمتها ووقّعت معاهدة تخلّت بموجبها عن جبل طارق لبريطانيا، لكن الحكومة الإسبانية راحت تطالب مؤخراً بإعادة النظر في تلك المعاهدة وباسترداد جبل طارق، فكان أن جرى تنظيم استفتاء، في العام ٢٠٠٢، لم تسمح نتائجه حتى بسيادة مشتركة بريطانية/إسبانية على الجبل، حيث أعلن ٩٩٪ من سكانه رغبتهم في البقاء تحت سيادة التاج البريطاني، وهنا تبرز أهمية المجتمع المختلق لصالح القاعدة العسكرية! ولكن، بما أن نتيجة الاستفتاء لم تقنع الحكومة الإسبانية، وهي محقة طبعاً، وواصلت مطالبها بصدد هذا الجزء المحتل من أراضي بلادها، فقد جاء الردّ البريطاني فظاً وحاسماً، بأن تقرّر الاحتفال عام ٢٠٠٤ بالذكرى المئوية الثالثة لنهوض القاعدة! وتمهيداً لذلك قامت الأميرة آن بزيارة رسمية لجبل طارق في حزيران/يونيو، وزارته الغواصة النووية البريطانية تايرلس في تموز/يوليو، ثم انطلقت الاحتفالات الشعبية في يوم الذكرى، في الشهر التالي آب/أغسطس، بإقامة الزينات وإطلاق الألعاب النارية وتنظيم مسيرات الابتهاج، وبحضور شخصيات بريطانية بارزة في مقدمتها وزير الدفاع جيف هون وقائد السلاح البحري الملكي الأميرال ألان ويست، وبالطبع دعيت الولايات المتحدة لحضور الاحتفالات ممثلة بالفرقاطة البحرية الأميركية «يو إس إس ماكفول» وقادتها!

يحق للأوروبيين ولا يحق لغيرهم!

لقد صدمت تلك الاحتفالات الفظّة حكومة إسبانيا، فقال وزير خارجيتها: «من الغريب جداً أن يحتفل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي باحتلاله العسكري لجزء من أراضي بلد آخر عضو في الاتحاد»! وهنا ينبغي علينا أن نفتح قوسين لنسجّل أن ملك إسبانيا سوف يقوم بزيارة احتفالية بعد ثلاث سنوات (في العام ٢٠٠٧) لكل من مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين اللتين تحتلهما إسبانيا، وسوف لن يأبه لاحتجاجات الشعب المغربي والحكومة المغربية والعرب أجمعين! وهذا يعني أن الحكومة الإسبانية

الأوروبية تجيز لنفسها ما لا تجيزه لحكومة المغرب العربية الأفريقية، لأنها غير أوروبية بالضبط!

نعود إلى السياق فنذكر أن رئيس الوزراء الإسباني عبّر عن استيائه الشديد من تلك الاحتفالات، فجاءه الردّ من حكومة المستعمرة التي عقدت اجتماعاً استثنائياً، حضره وزير الدفاع البريطاني، وأصدرت بالإجماع مذكّرة تعلن فيها استعدادها للتصدي لأية محاولة تهدف لنقل السيادة إلى إسبانيا، مشدّدة على حق «شعب» جبل طارق الثابت في تقرير مصيره! أما وزير الدفاع البريطاني فقد لخص الموضوع بقوله: » إن سيادتنا في جبل طارق غير خاضعة للتفاوض»!

بوش يقوم بجولة احتفالية!

إن مطار مستعمرة جبل طارق يستقبل رحلات مباشرة من بريطانيا، لكنه لا يستقبل مثلها من إسبانيا! وفي ردّه على اعتراضات الحكومة الإسبانية قال رئيس حكومة المستعمرة (بيتركاروانا) ما يلي: «نحن لا نحتفل بانتصار أو هزيمة أحد، بل نحتفل بالذكرى المئوية الثالثة للسيادة البريطانية وبكل ما يعنيه ذلك بالنسبة لنا، فإن شعرت إسبانيا بالامتعاض نقول لها أن هذا ليس من شأنها في شيء»! أليس هذا منطق الإسرائيليين بالضبط، مع الفارق الهائل بين القاعدتين؟ وكذلك أليس هذا منطق بعض الدويلات العربية المختلقة؟ وبالطبع فإن هذه المستعمرة/القاعدة في جبلٍ طارق ليست في خدمة الاستراتيجية البريطانية فحسب، بل في خدمة الاستراتيجية الأميركية أيضاً وبالدرجة الأولى، حيث منذ الحرب العالمية الثانية لم يعد ممكناً التمييز والفصل بين الاستراتيجيتين اللتين تتحكم واشنطن بهما معاً!

والآن تعالوا نتأمل في المشهد الذي عرضناه، ونحاول استيعاب هذا الدرس الإسباني/ البريطاني، فها هي دولة أوروبية تشكو من احتلال دولة أوروبية أخرى لجزء من أراضيها، وهاهي الدولة المحتلة لا ترفض مبدأ المشاركة في السيادة فحسب بل ترفض مبدأ التفاوض من أساسه، علماً أنهما كلتاهما عضوان في الاتحاد الأوروبي، وفي حلف شمال الأطلسي، وأنهما كلتاهما من أصحاب المستعمرات في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية (جزر الفوكلاند مثلاً) فكيف يكون الحال عندما يتعلّق الأمر بأراضي بلادنا المحتلة، وبمصير أمتنا عموماً؟ وها هو الرئيس الأميركي يستعدّ اليوم للقيام بجولة احتفالية في بلادنا (٨-١٦ كانون الثاني/يناير) وصفها بأنها: «سوف تكون رحلة رائعة»! أما هدف هذه الرحلة «الرائعة» الأول فهو: «تحقيق تقدّم في مسيرة السلام الفلسطينية/الإسرائيلية» على حدّ قوله! وأما هدفها الثاني فهو: «الاستمرار في العمل مع أصدقائنا العرب من أجل المصالحة مع إسرائيل» على حدّ قوله أيضاً! فإذا كنا مستوعبين للدرس الإسباني/البريطاني في جبل طارق فإنه ليفترض بنا أن ندرك بأن الهدف الأول هو استسلام الفلسطينيين تماماً للإسرائيليين والقبول بسيادتهم في فلسطين والدفاع عنها والاحتفال بها! وأن الهدف الثاني هو موافقة الحكومات العربية على هذا الاستسلام، وخضوعها بدورها تماماً للأميركيين، فما العمل؟

تفكيك البنية التحتية وتجفيف المنابع الحيوية!

بداية ينبغي القول أن الخطر الماحق لا يكمن في التعرّض لهجوم قطعان الذئاب بالدرجة الأولى، بل يكمن في اعتقاد البعض أن الذئاب مدجّنة أو مؤنسنة، وأن بالإمكان التفاهم معها والعيش إلى جانبها بل ونيل رعايتها! ويكمن الخطر ثانياً في اعتقاد بعض آخر أن الذئاب لن تلتهم سوى حاجتها المحدودة المحدّدة ثم تنصرف مخلفة وراءها خسائر لا بدّ من قبولها بالرضى أو التسليم! أما الخطر الثالث فيكمن في التهاون والتخاذل العام، والاكتفاء بالصراخ والعويل، وعدم اتخاذ إجراءات التعبئة العامة الكفيلة بدحر الهجوم المبيد! وهكذا يبدو خطر هجوم الذئاب في حدّ ذاته كأنما هو يأتي بالدرجة الرابعة!

والآن، ننتقل إلى القول أن بلادنا تتعرّض لخطر ماحق لا يستحق خطر الذئاب الذكر قياساً به وهو عمليات الغزاة الأميركيين المتوحشين الذين لا تتوقف آلتهم الحربية الجهنمية عن الإبادة والحرق والتدمير طوال الوقت، فكيف هي ردود أفعال ضحاياهم في بلادنا؟

إن أول ردود الأفعال على الخطر الإبادي الأميركي الصهيوني يبرز في إلحاح البعض على اعتماد المواجهة السلمية العقلانية الواقعية كما يصفها، وفي الدعوة إلى الحوار السياسي ونبذ العنف والدخول في المفاوضات مع المحتلين، وذلك بناءً على زعم أو وهم هذا البعض بأن المحتلين رسل حرّية وديمقراطية وحقوق إنسان وتقدّم ورفاه! فإذا قيل له أنظر إلى ما يحدث في العراق وفلسطين أجاب أن الذنب ليس ذنب الأميركيين والإسرائيليين بمقدار ما هو ذنب العراقيين والفلسطينيين غير المتحضّرين، المتبقّين من القرون الوسطى، والذين لا يجيدون لغة العصر وأساليب الحضارة ، أي أنهم، باختصار، يستحقّون الإبادة!

والخطر الماحق الثاني يبرز في اعتقاد البعض الآخر أن للأميركيين مصالحهم المفهومة وأهدافهم المحدّدة (المشروعة) في بلادنا، فهم يريدون حاجتهم من النفط ويريدون ضمان أمن «إسرائيل»، فإذا اطمأنوا إلى ذلك بات كل شيء على ما يرام، وقامت بينهم وبين البلدان العربية أجمل العلاقات وأرقاها، مثل علاقاتهم مع ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، فتنهض مجتمعات عربية مزدهرة بمساعدة ورعاية الأميركيين والإسرائيليين أيضاً! وهذا البعض يتطلع بلجاجة وبفارغ صبر إلى اندحار فصائل المقاومة باعتبارها قوى متخلّفة معوّقة لتقدّم الحياة! فإذا قيل لهذا البعض أنظر إلى الأميركيين يقسّمون العراق إلى كانتونات طائفية وعشائرية وعرقية ويقيمون الجدران بين أحياء المدينة الواحدة، وينشئون القواعد العسكرية الضخمة التي تكفل سيطرتهم إلى أجل غير مسمى، وانظر إلى الإسرائيليين يقيمون المستوطنات العنصرية السرطانية والجدران العازلة على الخمس المتبقّي من أرض فلسطين، ويشنّون على مدار الساعة (مثل الأميركيين في العراق) حرب إبادة شاملة تتناول الحجر والشجر والبشر! أجاب بأن ذلك كله سببه الإرهاب والجهل العربي من ناحية والضرورات الميدانية الأميركية المفهومة من ناحية أخرى، وأنه ما أن يقوّض الإرهاب وتصفّى بؤره المحدودة حتى يصبح كل شيء على أحسن ما يرام!

أما الخطر الماحق الثالث فهو الذي ترتّب على ما قبله، حيث هذا الركود العام الآسن ، وما يشبه القناعة الصامتة بأن ما يصيب العراقيين والفلسطينيين لن يصيب غيرهما بالضرورة إذا ما أحسنت الحكومات التصرف! إن المواطن في البلدانِ العربية الأخرى، المغلوب على أمره والغارق في السعي لتأمين قوت يومه، والذي لا يجد لنفسه دوراً سوى دور المشاهد المستمع، سوف يرجو مذعناً أن يبقى بمنأى عن العمليات القتالية، وأن يتوقف القتال على الأقل في البلدان المنكوبة، سواء بقي المحتلون فيها أم خرجوا!

وبينما حالنا كذلك يكشف تقرير صدر عن مكتب الموازنة في الكونغرس الأميركي أن تكاليف الحرب في العراق وأفغانستان بلغت ٦٠٠ مليار دولار حتى نهايةٍ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ، وأن المرجح تجاوز هذه التكاليف حدود ٢،٤ تريليون دولار (أي٢٤٠٠ ملياراً!) خلال السنوات العشر المقبلة، وأن حصة العراق من هذا المبلغ الهائل تبلغ ٨٠٪ ، حيث احتلال العراق لوحده وإحكام السيطرة عليه يحتاجٍ إلى ١،٩ تريليونٍ دولار (أي ١٩٠٠ مليار دولار!) وهو ما يعادل إرغام كل فرد من الأميركيين، أطفالاً ونساءً ورجالاً، على دفع ثمانية آلاف دولار لتغطية نفقات الحرب في العراق! فإذا أضفنا إلى ذلك أن خمسين ألفاً من الجنود سوف يبقون في العراق حتى العام ٢٠١٧ في حال توقّف المقاومة، كما يقول تقرير الكونغرس، تبين لنا بوضوح أن المحتلين لا يمكن أن يكونوا إلا أكثر من ذئاب (كما هو حال الإسرائيليين) وتبينت لنا صحة ما عرضناه عن الأخطار الماحقة في تدرّجها من الأول إلى الرابع، حيث هذه الحسابات والنفقات والتقديرات الأميركية لا يمكن أن تكون واقعية من دون تعاون الأخطار الثلاثة الرئيسة الداخلية معها، أي من دون إلحاق هزيمة ساحقة بالبنية التحتية المادية والبشرية في البلدان المحتلة!

ليس ثمة دولة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج في منأى عن خطر العمليات الحربية الأميركية الإسرائيلية، وقد أعلن أحد أبرز رموز المحافظين الجدد، المدعو ديفيد وورمسر، أن على واشنطن زعزعة الاستقرار في سورية، وأنه «إذا بدأنا بالقصف فينبغي علينا أن لا نتوقف وأن نستمرّ في القصف حتى آخر قذيفة»! أمّا حاييم رامون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، فيقول: «يجب أن نغلق مفتاح تشغيل محطة كهرباء عسقلان التي تزوّد غزّة بالأكسجين»! ومعنى كلام هذا الذئب الصهيوني حرمان أهالي غزّة جميعهم من أسباب الحياة الأولية، أي إبادتهم بخنقهم!

لقد دأب الأميركيون على الإعلان صراحة، مثل الإسرائيليين، أنه لا بدّ من تفكيك البنية التحتية وتجفيف المنابع الحيوية التي تنتج الإرهاب! وقد رأينا كيف أن مثل هذا الإعلان، الذي تقشعرّ لهول معانيه الأبدان، يشمل حقاً وفعلاً جميع السكان بلا أي استثناء، أي أنه يعني تدمير الشعب بكامله لأنهم يرونه مصدر إنتاج الإرهاب! وبينما الحال كذلك على الأرض يعلن الرئيس الأميركي عن قيامه برحلة عربية قال أنها سوف تكون «رائعة»! وأن هدفها الأول تحقيق تقدّم في مسيرة السلام الفلسطينية/الإسرائيلية، أي تحقيق استسلام الفلسطينيين بالضبط! وهدفها الثاني هو العمل مع الأصدقاء العرب لإقناعهم بالتصالح مع «إسرائيل» ، أي تخلّيهم نهائياً عن الفلسطينيين وفلسطين وانصياعهم التام للإرادة الأميركية الصهيونية! وهكذا فإن الجولة الرئاسية (٨-٢٠٠٨/١/١٦) سوف تأتي في سياق مساعدة العمليات الحربية الميدانية على تفكيك البنية التحتية العربية وتجفيف المنابع الحيوية العربية!

خصخصة استخدام القوة وتجنيد المرتزقة!

حتى مطلع هذا العام ٢٠٠٧، تعاقد الأميركيون بواسطة الشركات الأمنية الخاصة مع حوالي خمسين ألف شخص، ويقال سبعين ألفاً، ساقوهم من مختلف أنحاء العالم للعمل في ركابهم في العراق، وقد شكلت هيئة الأمم فريقاً دولياً مهمته ملاحقة قضية تجنيد المرتزقة، لأن عمليات التجنيد تخدع كثيراً من المتعاقدين وتوهمهم أنهم سيقومون بأعمال مدنية عادية! وقد زار الفريق الدولي عدداً من بلدان أميركا الجنوبية التي تشكل مصدراً من المصادر الرئيسية لتجنيد المرتزقة، فمن البيرو وحدها رصد الفريق الدولي أكثر من ألف مواطن جرى التعاقد معهم، ووجد أنهم يعملون الآن في العراق، وأثناء زيارته للعاصمة ليما تلا الاسباني خوسيه لويس جوميث، عضو الفريق الدولي، تقرير الأمم المتحدة حول قضية تجنيد الأميركيين للمرتزقة، وجاء في التقرير أن التعاقد مع المواطنين يتم على أساس أنهم سيقومون بأعمال عادية، لكنهم بعد وصولهم إلى العراق يتلقون تدريباً عسكرياً مكثفاً وسريعاً، ويزجّ بهم في مهام حربية غير متوقعة، ويجدون أنفسهم متورطين تماماً في الحرب!

لقد أوضح تقرير الأمم المتحدة أن عمليات التعاقد مع المواطنين، من مختلف الجنسيات وفي العديد من البلدان، تجريها شركات وهمية يدخل موظفوها بلداً من البلدان، ويفتتحون مكتباً لمدة شهر، فيبرمون العقود ويرسلون أصحابها بعيداً إلى ميادين القتال، ثم تختفي الشركة بعد ذلك دون أن تترك وراءها أي أثر! وإزاء هذه الحالات أوصى الفريق الدولي سلطات البيرو بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، الصادرة عام ١٩٨٩، وأوصاها تنظيم سجلات واضحة للشركات الأمنية، والتحقق من مهماتها كما ينبغي! وجدير بالذكر أن الفريق الدولي، المتخصص بمكافحة عمليات تجنيد المرتزقة، تشكل من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم عام ٢٠٠٥، وبالطبع كان احتلال الأميركيين لأفغانستان والعراق وما ترتب عليه من مآسي هو الدافع المباشر لتشكيله، وكانت حكومة البيرو قد تقدمت بشكوى إلى مقرر الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة بعد أن توالى وصول جثث مواطنيها من أفغانستان والعراق، وبعد أن تأكدت أن ٨٥٠ من هؤلاء المواطنين يعملون حراساً أمنيين في المناطق التي تتمركز فيها القوات الأميركية، وحراساً لمنشآت السفارة الأميركية في بغداد، فيتولون مهمة مراقبة المشاة والمركبات، ويحصلون بالمقابل على ألف دولار شهرياً، من دون أن يتمتعوا بميزة التأمين على الحياة وببقية المزايا التي يتمتع بها الجندي الأميركي النظامي!

لقد جاءت زيارة الوفد الدولي للبيرو، في شباط /فبراير الماضي، بناء على ضغوط مارسها شعب البيرو وليس بدعوة من حكومته، ولكن أثناء الزيارة اقتنعت حكومة البيرو بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، لتصبح بذلك خامس دولة من دول أميركا الجنوبية والدولة التاسعة والعشرين في العالم!

لقد أوضحت رئيسة الفريق الدولي لمناهضة تجنيد المرتزقة أن الفريق كشف سلسلة من الظواهر المشتركة في مختلف دول أميركا اللاتينية، وأن هذه الظواهر قادته لزيارة ثلاث دول، هي هندوراس والإكوادور ثم البيرو، وأنه سوف يجري تحريات في تشيلي وكولومبيا، وفي جميع الحالات كان

الفريق هو من يطلب الزيارة، وليست الحكومات من تدعوه وهذا أمر مفهوم إذا ما أخذنا بالاعتبار نفوذ الولايات المتحدة وسطوتها على الكثير من الحكومات، بل على هيئة الأمم المتحدة التي لا يؤمل أن تحقق جهودها لمناهضة تجنيد المرتزقة تقدماً مهماً، وليس العدد الضئيل من الدول الموقع على اتفاقية مناهضة تجنيد المرتزقة سوى الدليل القاطع على ذلك!

إننا إذا ما عدنا إلى القانون الدولي فسوف نجده يحظر على الناس مجرّد العمل كمرتزقة بغض النظر عن طبيعة المهمة ودوافعها وأهدافها، غير أن الالتفاف يجري على القانون الدولي بأن يتم التعاقد على أعمال مدنية عادية في البداية، ثم تتغير طبيعة الوظيفة بعد وصول المتعاقد إلى الميدان، ليصبح مرتزقاً سواء بمعرفته وبإرادته أو من دون معرفته وخلافاً لإرادته! وهكذا فإن تجنيد الأشخاص للعمل كمرتزقة محظور، لكن هذا الأمر لا تكشفه العقود، فيفقد التشريع الدولي فعاليته، حيث ثمة فراغ قانوني تستغله الشركات الخاصة كما يقول موظفو الأمم المتحدة، وقد حدث هذا الفراغ نتيجة الدخول عالمياً في مرحلة خصخصة استخدام القوة، ونتيجة تحوّل الولايات المتحدة وحليفاتها وأتباعها إلى خصخصة خدمات الأمن في الدولة، الأمر الذي ترتب عليه انهيار فقرة أساسية في العمود الذي تنهض عليه الدول، والتأسيس ضمناً لسلسلة من الأخطار المخيفة التي سوف تتعرض لها الدول والمجتمعات!

لقد أولى فريق الأمم المتحدة، المكلف بالتأكّد من مدى الالتزام بالاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، اهتمامه وجهده للقضايا التي يستطيع معالجتها دون الاصطدام بالإدارة الأميركية التي صار تجنيد المرتزقة عملاً عادياً في نطاق عملياتها الحربية، فالمرتزقة في معظمهم ليسوا مضللين أو مخدوعين، بل ذهبوا إلى ميادين الحرب عن سابق تصميم وتصور، وقد رأينا أفعالهم في مدينة الفلوجة وفي سجن أبي غريب خاصة، وفي المواقع الأخرى عامة، ونحن على يقين أنهم وراء الجرائم الفظيعة التي يتعرض لها المواطنون الأبرياء وتتعرض لها دور العبادة، وهكذا وجد الفريق الدولي نفسه يتعلق بشعرة المرتزقة المخدوعين، الذين يتحول بعضهم لاحقاً إلى مجرمين قتلة، فأولاهم عنايته كضحايا، متجنباً إغضاب الأميركيين بالدخول في صلب الموضوع، وهو: خصخصة استخدام القوة وتجنيد المرتزقة في زمن العولمة الاحتكارية الأميركية!

خطورة فقدان الحذر والانشغال بالثانويات!

لو أن الأنظمة الرسمية الدولية عموماً، وأولها العربية طبعاً، كانت حرّة ومنصفة لأسهبت في تقدير وتمجيد فعالية المقاومة العربية، خاصة العراقية، التي أقنعت وزارة الحرب الأميركية في البدء بوضع خطط الانسحاب من العراق الذي يبدو كأنما أصبح الخيار الوحيد!

ليس الأنظمة فحسب، بل الإعلام أيضاً لا يجرؤ على عرض فعاليات المقاومة العربية التي تبدو أشبه بالمعجزات، والتي تحقق بإمكاناتها الخاصة، وضمن ظروف لا مثيل لتعقيداتها وخطورتها، ما عجزت أية مقاومة أخرى في مناطق أخرى من العالم عن تحقيقه طوال أزمنة طويلة مضت!

لقد كانوا في الماضي (المفكرون والصحفيون) يتفننون في الحديث عن المقاومة الجزائرية والمقاومة الفيتنامية وغيرها، أما اليوم فإنهم لا يفعلون ذلك مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، لماذا؟ لأن الظروف التاريخية العالمية اختلفت، ففي الماضي لم يكن ثمة خوف على مصير النظام الاحتكاري الدولي المتعدّد الرؤوس، أما اليوم فإن هذا الخوف قائم بعد أن أصبح النظام الاحتكاري الصهيوني الدولي برأس واحد، فلا احتياطيات بعد الاحتياطيات الأميركية التي زجّت في الميدان، ولا خطوط قتالية أخرى تلي الخطوط القتالية الأميركية الصهيونية، وهكذا فإن الخوف على مصير النظام الدولي يلجم الجميع، ويشغلهم أو يمنعهم من استعراض البطولات الاستثنائية النادرة للمقاومة العراقية وشقيقاتها!

غير أننا، ونحن نتابع فعاليات الاستراتيجية غير المرتدة للمقاومة العربية، وفي مقدمتها العراقية التي أرغمت لوحدها الأميركيين على الانكفاء والبدء بوضع خطط الانسحاب، ندعو إلى عدم فقدان الحذر! لقد قلنا هذا في الندوة القومية التي انعقدت في بيروت مؤخراً (٢٠٠٧/٧/١٦) بمناسبة مرور عام على انتصار المقاومة اللبنانية، وحذرنا من الاستخفاف بقدرات العدو الأميركي الصهيوني على الرغم من ظهور بدايات انحداره واندحاره تاريخياً، ففقدان الحذر، والاستهتار، والانشغال بالثانويات عن الرئيسيات، يمكن أن يبدّد التطور النوعي التاريخي الذي تحقق على صعيد المواجهة مع الأعداء ومعه جهود وتضحيات الأجيال التي سبقتنا على مدى حوالي قرن من الزمان!

في ندوة بيروت المذكورة عرضنا للانتصارات النوعية التاريخية التي حققتها المقاومات العربية كمدخل لعرض احتياجاتها، أي نواقصها، فقلنا أن العراقيين فشلوا حتى الآن في التغلب على الاستعصاء الخطير الذي يحول دون وحدة جميع الأطراف العراقية المقاومة. لقد فشلوا في رأب الصدع الناجم عن تلك الحرب العراقية الإيرانية الكارثية، حرب الاحتواء المزدوج، التي أدّت إلى إضعاف البلدين وإلى تقوية مواقع المتعصبين قومياً ودينياً عند الجانبين العربي والإيراني، فكان ذلك بالطبع هو الاحتواء المزدوج، الذي جعل القطيعة عند البعض، هنا وهناك، خياراً رئيسياً بدلاً من أن يكون اللقاء الضروري هو الخيار الرئيسي! قلنا: لابد من التغلب على هذا الاستعصاء والصدع الذي أنتجه، وإلا كان الهلاك وارداً للإيرانيين والعراقيين!

وعلى صعيد لبنان قلنا أن المقاومة اللبنانية المقاتلة فشلت في الخروج من الشرانق الأربع التي وجدت نفسها داخلها (لأسباب موضوعية مفهومة) وهي: شرنقة الحزب الواحد، وشرنقة المذهب

الواحد، وشرنقة البقعة الجغرافية الواحدة، وشرنقة الفئة الاجتماعية الواحدة! قلنا ذلك من دون أن تفوتنا الإشارة إلى الخطاب السياسي لحزب الله، المتقدم على غيره بما لا يقاس، والمنفتح محلياً وإقليمياً وأممياً بصورة إيجابية جداً تدعو للثناء وتستدعي الاعتزاز والفخر، ناهيكم عن الأداء الميداني البطولي الذي يلخص بجدارة ذلك التطور النوعي البنيوي الذي طرأ على بنية الأمة وحقق هذا التقدم في الخطاب والأداء. قلنا في تلك الندوة: لابد للمقاومة اللبنانية من توسيع دائرتها حزبياً ومذهبياً واجتماعياً وجغرافياً، مع تفهمنا العميق لخصوصية لبنان وخصوصية تجربته النضالية وتعقيداتها!

أما في فلسطين فقد فشلنا حتى اليوم في الخروج من الشرنقة الحزبية تحديداً (قلنا في الندوة) مع أن الشعب الفلسطيني يشكل بكامله أكبر وأعظم حزب في تاريخ العالم المعاصر، فكل بيت فلسطيني في الداخل والخارج هو مكتب لحزب فلسطين، وكل فرد فلسطيني بلا استثناء هو عضو عامل فعال في هذا الحزب الذي يضم الشعب كله، فكيف تختلف الأنساق العليا والحال كذلك؟ اللهم إلا إذا كانت هذه الأنساق غير آبهة لحقائق وضع شعبها ولحقائق مواقفه!

أخيراً، دعونا إلى بلورة خطاب عربي تاريخي مقاوم يتضمن أربعة أبعاد: البعد الوطني، والقومي، والإسلامي، والأممي، وقلنا أن الخطاب المنشود ينبغي أن يوضّح بجلاء موقفنا نحن العرب بصدد الأبعاد الأربعة، بحيث تظهر واضحة رؤيتنا للحياة البشرية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وبحيث يجد الوطني والقومي والإسلامي موقعه ومصيره اللائق في الخطاب، وكذلك الأممي، فالأميركي واليهودي العادي ينبغي أن يرى موقعه ومصيره اللائق في حال انتصار قضيتنا التي هي قضية الإنسان عموماً بلا ريب!

رابطة آسيان وجامعة آرابيان!

في مانيلا عاصمة الفليبين، في الأسبوع الماضي، عقدت رابطة دول جنوب شرقي آسيا آسيان اجتماعها بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيسها. لقد استمر الاجتماع خمسة أيام، ابتداء من يوم الاثنين ٧/٣٠ وحتى الجمعه ٢٠٠٧/٨/٣، وبحث فيه وزراء خارجية دول الرابطة ورقة الميثاق الذي سوف يرسّخ الأسس التي تنهض عليها الرابطة، وهي الورقة التي أوشكت على الاكتمال، والتي ستقدّم بصيغتها النهائية في اجتماع رؤساء الرابطة الذي سينعقد في سنغافورة، تشرين الثاني/ نوفمبر القادم.

لقد خطت رابطة آسيان بتؤدة ومثابرة خطوات عملية واسعة على طريق الاتحاد، وهي تضع نصب عينيها الوصول إلى تشكيلة على غرار الاتحاد الأوروبي، خاصة في ميدان العلاقات الاقتصادية الداخلية وصلتها بالسوق الدولية، وتضم الرابطة عشر دول هي: إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفيليبين وسنغافورة وبروناي ولاوس وكمبوديا وفيتنام وبورما، وتضم هذه الدول أكثر من ٤٣٢ مليون نسمة، تعيش على مساحات من الأرض تقارب الأربعة ملايين ونصف كيلو متراً مربعاً، وفي حال اكتمال اتحادها، وهو ما سيحدث قطعاً في حال عدم وقوع حدث استثنائي عالمي جلل، فإن الرابطة ستقف ندّاً متكافئاً ومتكاملاً إيجابياً كطرف في المثلث الآسيوي الذي يضم الصين والهند، وسيساعدها في ذلك إنتاجها الإجمالي من النفط الخام المشترك الذي تبلغ قيمته حوالي ٨٧٦ مليار دولار.

لقد تخلل اجتماع رابطة دول آسيان لقاء بين وزراء دفاع دول الرابطة، وحرصت الرابطة أن تدعو، كالعادة، حكومة الولايات المتحدة ممثلة بوزيرة خارجيتها وبوزير دفاعها، لكن كوندا ليزا رايس اعتذرت عن تلبية الدعوة، وكذلك وزير الدفاع الأميركي، لانشغالهما وجولتهما في المنطقة العربية. لقد أنابت الوزيرة عنها مساعدها جون نيغروبونتي، وهذه هي المرة الثانية التي يغيب فيها وزير الخارجية والدفاع الأميركيين منذ عام ٢٠٠٥، رغم أهمية قضايا الأمن في جنوب شرقي آسيا، والتي بدأت تطرح منذ عام ١٩٩٤، وجدير بالذكر أن الحكومة الأميركية كانت أعلنت على لسان الرئيس كلينتون، أواخر التسعينات الماضية، أن آسيا لن تكون موضوع مباحثات أو شراكات! لقد كان كلينتون يقوم حينئذ بجولة في آسيا، وهو أراد القول لحلفائه الأوروبيين أن هذه القارة محرّمة عليهم، مثلما هي محرّمة على أهلها إلا في الحدود التي تقرّرها حكومة واشنطن وتسمح بها، وهكذا يصبح مفهوماً اليوم تغيّب وزيرة الخارجية ووزير الدفاع عن اجتماعات رابطة آسيان، حيث انتكس مشروع الهيمنة الأميركية على جنوب شرقي آسيا بسبب انتكاسة الاحتلال الأميركي للعراق، فلو أن الاحتلال حقق التوقعات والآمال الأميركية العريضة فيه لكانت انهارت رابطة آسيان، أو تحوّلت إلى هيئة إقليمية، مثل الجامعة العربية، تدور في الفلك الأميركي!

لقد عقدت رابطة دول آسيان اجتماعها في الأسبوع الماضي بينما الإدارة الأميركية منهمكة إلى أبعد الحدود في معالجة مأزقها الخطير في العراق. لقد شغلت جبهات المنطقة العربية واشنطن عن جبهة جنوب شرقي آسيا، فهي لا تستطيع كما يبدو بذل جهد مؤثر ومثمر في جنوب شرقي آسيا قبل

أن تنجح في الخروج من مأزقها العراقي وتحقيق إنجاز ما تسترد معه هيبتها ومصداقيتها، ولعل من الضروري التذكير بتلك الحملة الأميركية الشرسة التي شنتها حكومة كلينتون ضدّ إندونيسيا أواخر التسعينات، حيث راحت تحرّض الحكومة الإندونيسية ضدّ الجيش الإندونيسي الذي اعترض على دور القوات الأسترالية والنيوزيلندية في تيمور الشرقية الانفصالية، وبالطبع كانت واشنطن من يقف وراء تلك القوات.

وهكذا، بينما تبدو رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) وهي تتقدم واثقة على طريق الاتحاد واستقلال الإرادة، والتنسيق الإيجابي مع الصين والهند، تبدو جامعة الدول العربية وقد فقدت كل مقومات الاتحاد القومي والإرادة المستقلة، حيث أصبحت رهن إشارة من وزارة الخارجية الأميركية، تجتمع أو لا تجتمع بموجب إشارة منها، وتلزم نفسها بجدول أعمال أميركي مخاتل هي أول من يعرف مخاتلته وعدم جدّيته بصدد القضايا العربية العادلة.

إن مساحة الوطن العربي في حدود ١٤ مليونٍ كيلوٍ متراً مربعاً، أي أنها تزيد على مساحة دول رابطة آسيان بحوالي عشرة ملايين كيلو متراً مربعاً، وإن عدد سكانه يزيد على ٣٠٠ مليوناً، وهو تجمع يتألف من مجتمعات متجانسة موحّدة إلى حدّ كبير في تراثها وطراز حياتها وتجاربها التاريخية، وفي معاناتها الحالية وآمالها المستقبلية، ناهيكم عن تفوقها المادي الكاسح، خاصة في ميدان النفط، وبالتالي فما أيسر تفاهمها واجتماعها على الاتحاد واستقلال الإرادة لو أنها امتلكت الشرط السياسي، ولذلك فإن ما تحققه دول رابطة آسيان من نجاح، على الرغم من التباين والاختلاف الكبير في تركيبتها البشرية والجغرافية، هو إدانة قاطعة للنظام الرسمي العربي الذي يدور في فلك الأميركيين، والذي لم تعد تربطه أية رابطة إيجابية بقضايا أمته المقهورة.

زوليك يرأس البنك الدولي!

لابد من التمييز بين العولمة والعالمية، فلا أحد يدافع عن العزلة، ومثل هذا الدفاع إن وجد هو موقف رجعي بالتأكيد! تقول الدكتورة نهلة الشهال القيادية في الحركة المناهضة للعولمة، ثم تضيف:» إنهم يقصدون بالعولمة تحويل العالم إلى ساحة مفتوحة أمام حركة الرساميل بلا أي قيود حتى ضريبية، وهو ما تدفع ثمنه الدول الصغيرة والفقراء، ويعتبرون أن ما يشكل مصدر ربح مادي، أياً يكن، هو مشروع، ويعتبرون البضاعة أهم من الإنسان، ويعتبرون امتلاك القوى المهيمنة عالمياً، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لحق التدخل السياسي والعسكري دفاعاً عن حرية رأس المال المعولم»!

وبالفعل، إن الحروب التي نشهدها تسعى في أحد أهم وجوهها لتجزئة دول العالم إلى آلاف الدول (لا مبالغة على الإطلاق) من أجل تأمين حركة الرساميل الربوية الاحتكارية بلا أي قيود، حتى القيود الضريبية، وهذه الحروب التي تقودها الولايات المتحدة تستند إلى عدد من المؤسسات الدولية المركزية التي يعتبر البنك الدولي أبرزها قاطبة، وقد عيّن الرئيس جورج بوش قبل أيام روبرت زوليك رئيساً للبنك الدولي بدلاً من بول وولفوتيز السيئ الصيت، والرئيس الجديد هو بالضبط من طينة الرئيس الذي سبقه، فبعد تعيينه مباشرة حدّد بوضوح مهمته التي ستدوم خمسة أعوام قائلاً:» لقد تغيّر العالم كثيراً منذ إنشاء البنك الدولي قبل حوالي ستين عاماً. إن هذه المؤسسة المعروفة في مجال التنمية وإعادة الإعمار والتمويل يجب أن تفتح الأبواب أمام عولمة دائمة تنهض على أساس النمو والفرص واحترام الكرامة الشخصية»!

زوليك للعقارات والتجارة والحرب!

وهكذا، نفهم من كلام شايلوك البنك الدولي الجديد أن عملية إعادة الإعمار على الطريقة العراقية سوف تتواصل وتعمّم على دول أخرى، وأن عملية التمويل على الطريقة اللبنانية سوف تتواصل بدورها وتعمّم، وسوف تقتضي مواصلة هذه المهمة حروباً من الداخل والخارج، وتجزئة للبلدان التي يراد تمويلها وإعادة إعمارها!

وجدير بالذكر أن روبرت زوليك (من مواليد نابرفيل في ولاية إلينوي عام ١٩٥٣) درس الحقوق في جامعة هارفارد، وبدأ حياته العملية في وظائف عدّة أهمها شغله منصب نائب رئيس شركة «فاني ماي» التي تعتبر من أكبر شركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة، ثم اقترب من دائرة البيت الأبيض في عهد الرئيس جورج بوش الأب، إلى جانب كونداليزا رايس التي كانت تعمل في وزارة الخارجية، وفي تلك الفترة، في مطلع تسعينات القرن الماضي، شارك زوليك في إنشاء رابطة أميركا الشمالية للتبادل الحرّ، وساهم عام ١٩٩٤ في مفاوضات الأورغواي التجارية المتعدّدة الأطراف، على طريق العولمة كما يفهمونها بالطبع، وفي عام ١٩٩٨، في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، وقع زوليك إلى جانب المحافظين الجدد، دونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل وغيرهما، تلك الرسالة الموجهة إلى الرئيس كلينتون، التي تضمنت الدعوة للحرب ضدّ العراق.

مكافحة الإرهاب بتحرير التجارة!

في العام ٢٠٠٠، خلال حملة الانتخابات الرئاسية، كان روبرت زوليك مستشار السياسة الخارجية للمرشح جورج بوش الابن، وقد عّين في شباط/ فبراير عام ٢٠٠١ في منصب الممثل الأميركي الخاص المكلف في منظمة التجارة العالمية، وعندما وقعت أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أعلن زوليك أن عمليات مكافحة الإرهاب الدولي تمرّ عبر تحرير التجارة العالمية! وإنه لمن النادر أن تقع على تصريح يفسّر الحروب الرهيبة التي نعيشها ويربطها بتحرير التجارة العالمية، أي بالعولمة التي تقتضي تدمير معظم دول الجنوب وتجزئتها وتمويلها وإعادة إعمارها! إن روبرت زوليك، النائب السابق لوزيرة الخارجية رايس، والعضو في مصرف «غولدمان ساكس»، ورئيس البنك الدولي أخيراً، يعتبر من أبرز دعاة التبادل الحرّ، وصاحب الخبرة الواسعة في مجالي الدبلوماسية والتجارة الدولية، وتتمحور حياته السياسية حول هدف استراتيجي يقضي بإحلال التجارة محلّ الدبلوماسية، أي كشكلٍ جديد للدبلوماسية! ولذلك لم يتردّد زوليك في تخصيص قسم كبير من نشاطه لجعل الصين عضواً كامل العضوية في عالم الأعمال، ومحاولة إقناعها بإعادة تقويم عملتها، وبلعب دور «الشريك المسؤول» في النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة وعلى حساب أوروبا!

العدو الأول للعولمة المضادة!

بعد انتقال زوليك من منصب مساعد وزيرة الخارجية (شغله في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥) إلى منصب رئيس البنك الدولي، صرح الرئيس بوش بأن زوليك يتحلى بالدينامية والتفاني الكلي، والولايات المتحدة تعتزم مواصلة شراكتها مع البنك الدولي لبلوغ الأهداف المشتركة»!

لقد وصفت نشرة «ديسيدنت فويس» عام ٢٠٠٣ روبرت زوليك بأنه العدو الأول لدعاة العولمة البديلة، أي العولمة الأممية المناهضة للعولمة الاحتكارية، وقالت أنه :» يتقن استخدام خطاب الشفافية التلقائي والوقح، بالمقدار نفسه الذي يتقنه نظيره رئيس منظمة التجارة العالمية الحالي، الأوروبي باسكال لامي»!

إن هذا كله وغيره يرينا بوضوح كيف أن الأمم، خاصة في الجنوب، تواجه مؤسسات شايلوكية ربوية تدعمها بقوة حكومة الولايات المتحدة وقواتها المسلحة، فهل تتقبل الحياة الأممية هيمنة مثل هذه المؤسسات، أم أنها ستهزمها وتكنسها؟

عالم هشّ محفوف بالمخاطر!

تكراراً، ولكن ليس من دون ضرورة ملحة تقتضي التكرار، نقول أن الخلاف بين الحزبين الحاكمين المستبدّين في الولايات المتحدة بصدد العراق ليس سببه مبدأ الاحتلال بل فشل الاحتلال، فلو أن النجاح تحقق لكان الرئيس بوش بطلاً أميركياً قومياً، خاصة بسبب ما كان سيترتب على النجاح من هيمنة شبه كاملة على المنطقة العربية والإسلامية، ونقول أن المعيار الأول للنجاح الأميركي هو تحقيق الأمن (أي الاستسلام والتسليم) الذي يمكنهم من السيطرة على النفط العراقي من منابعه إلى أسواق استهلاكه، وعلى هذا الأساس قال تقرير مكتب محاسبة الحكومة التابع للكونغرس أن من مظاهر فشل الاحتلال: عدم تحسّن قدرات قوات الأمن العراقية، وعدم تمرير البرلمان العراقي للتشريعات المهمة (تشريعات النفط) وارتفاع مستوى العنف! (صحيفة واشنطن بوست – ٢٠٠٧/٨/٣٠) أي أن معيار نجاح الاحتلال هو تشكيل قوات عراقية قادرة على تصفية المقاومة لتمكين البرلمان العراقي من إصدار تشريعات تكفل للأميركيين السيطرة على النفط العراقي من منابعه إلى أسواقه، وهو ما لم يتحقق وما يبدو تحقيقه مستبعداً جداً. وجدير بالذكر أن وزير النفط العراقي أعلن قبل أيام أن خطة حكومته تقضي برفع الإنتاج إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل في العام ٢٠١٠، أي إلى ثلاثة أضعاف ما هو عليه حالياً، لكننا نعرف أن هذا الرفع كان متوقعاً تحقيقه خلال العام الأول من الاحتلال، غير أنهم فشلوا في ذلك!

الخيبة في منطقة قزوين!

ولكي نلمّ أكثر بأبعاد ونتائج هذا الفشل، الذي وضع المؤسسات الأميركية الحاكمة في حالة اضطراب شديد، نذكّر بالخيبة التي سبقته، المتعلقة بنفط منطقة بحر قزوين، فعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية كان الرهان الأميركي الأكبر منصباً على مدّ خط أنابيب للنفط من باكو، مروراً بجورجيا، وصولاً إلى تركيا، وهو خط يبلغ طوله ١٧٥٠ كم ويصل ما بين بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط. لقد تجنبت شركة «بريتش بتروليوم آموكو» الموكول إليها تنفيذ المشروع تمريره عبر روسيا، وبلغ عدد العاملين فيه لمدة عامين اثني عشر ألفاً، بكلفة إجمالية وصلت إلى ٣,٦ مليار دولار، وكانت وراء المشروع مجموعة من الشركات المتعدّدة الجنسيات، في مقدمتها الشركات الأميركية، ومع أن تمويل مثل هذه المشاريع ليس من وظائفهما فقد ساهم في التمويل كل من البنك الدولي والبنك الأوروبي!

لقد راهنت واشنطن على موارد نفطية، قدّرت أنها كبيرة، ستنتجها منطقة باكو، وبلغ اهتمامها حداً جعلها تنظّم دوريات أمنية جوية مستمرة فوق تلك المنطقة، وكذلك دوريات برّية مسلحة على طول طريق خط الأنابيب البالغ ١٧٥٠ كيلو متراً، إضافة إلى الاستعانة بمراقبة الأقمار الصناعية! لقد كانت واشنطن تسعى إلى عزل إيران واحتواء روسيا! غير أن كميات النفط جاءت أقلّ بكثير مما كان مؤملاً، حيث بقيت في حدود ٣٠٠ ألف برميل يومياً بدلاً من المتوقع وهو مليون برميل! وهكذا صارت مسألة احتلال العراق والسيطرة على نفطه مسألة مصيرية بعد تلك الخيبة، فكانت المغامرة المدهشة والأكاذيب المذهلة، وما ترتب عليهما من أقوال وأفعال أشبه بأقوال وأفعال المجانين الخطرين!

الازدهار بالنفط يزول بزواله!

يقول الفرنسي إريك رولان في كتابه (الوجه الخفي للنفط) أن الحقول التي تشكلت في العالم على مدى حوالي ٥٠٠ مليون سنة يتمّ استنزافها على مدى قرن واحد فقط، فثمة حالة عماء يعيشها الغرب بصدد النفط، حيث استهلاكه يشير إلى غياب تام للإحساس بالمسؤولية!

إن حكومات الدول الثرية الاحتكارية تتصرف كما لو أن حالة الازدهار السائدة، التي لا مثيل لها، هي حالة أبدية، بينما الواقع يقول أن هذا الازدهار الذي نهض على النفط سوف يزول مع زواله، والخطر الأكبر هو أننا نعيش اليوم في عالم هشّ محفوف بالمخاطر، فسيطرة النفط لم تكن سوى فاصل زمني قصير في تاريخ العالم، وحتى الآن ليس هناك أي مصدر بديل للطاقة يحل محلّ النفط، ويستطيع تشغيل منظومات الإنتاج والتنمية السائدة، وبينما الحال كذلك يقول هنري كيسنجر أن الطلب على الطاقة يمكن أن يصبح مصدراً للحياة أو الموت بالنسبة للعديد من المجتمعات، فعندما تنتشر الأسلحة النووية وتصبح في متناول حوالي ثلاثين إلى أربعين دولة، ويتصرف كل منها بناء على حساباته الخاصة، يصبح العالم مهدّداً باستمرار بكوارث وشيكة! أي أن كيسنجر وأمثاله يصرّون على احتكار ما تبقى من النفط وتبديده على هواهم مهما كلف الأمر، وهذا ما يحاولونه في بلادنا، وخاصة في العراق، غير أن للأمم رأي آخر وفعل آخر، ومحاولاتهم الحمقاء تبدو اليوم عرضة للانهيار في كل مكان، وهم سوف ينصاعون في النهاية لإرادة الأمم، ولمتطلبات الحياة الحقيقية الطبيعية في بلادهم قبل غيرها، فالعالم الهش هو نظامهم الدولي وليس الإنسان.

علاقات تتهاوى، وبدائلها تتعثر!

مرة أخرى نقول أنه لم يعد ضرباً من المبالغة الحديث عن تعثّر أميركي، بلغ حدّ الاستعصاء، بصدد مشروع النظام الدولي الجديد الذي تصدّت واشنطن لتحقيقه ميدانياً منذ مطلع هذا القرن، أي منذ وصول إدارة بوش الإبن وفريقه من المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض. لقد هبّ الرئيس جورج بوش الابن لبعث دعوة والده الرئيس الأسبق منذ اللحظة الأولى لتوليه مقاليد الحكم، وبدأ العمل ميدانياً من أجل إقامة «نظام دولي جديد ملائم»! وهو النظام الذي تحدّث عنه والده في مطلع تسعينات القرن الماضي، مستضيئاً بنيران حرب الخليج الثانية! وبالطبع كان المقصود والمطلوب نظاماً دولياً جديداً «ملائماً» للولايات المتحدة، بعد اضمحلال النظام القديم الذي نهض بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كانت معظم بنيته من صنع واشنطن.

لقد تلقت أغلبية دول العالم دعوة الرئيس بوش الأب بحذر شديد، أما بعد عشر سنوات، عندما تولى المهمة ابنه، فقد أضيف الارتياب إلى الحذر، حيث استمعت أوروبا الغربية مذهولة إلى وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد وهو يخاطبها بوقاحة لا مثيل لها، متحدثاً عن القارة الأوروبية العجوز التي ليست أكثر من مجرّد عقار! وقد حدث ذلك قبل الانقضاض على العراق طبعاً، الذي كانت الإدارة الأميركية مطمئنة إلى نجاحه نجاحاً تاماً، ومطمئنة إلى ما سيترتب على النجاح من إحرازها إمكانيات التفرّد في إدارة العالم!

انهيار القديم وتعثر الجديد!

كان احتلال العراق وتملّكه هو كلمة السّر السحرية (افتح يا سمسم!) التي اعتقد الأميركيون أنها صارت في حوزتهم، وهو ما يفسّر وقاحة الأميركيين في مواجهة حلفائهم التاريخيين، الأوروبيين وغير الأوروبيين بما فيهم الحكام العرب، فهم بدأوا بتقويض النظام القديم متأكدين إلى درجة اليقين من نجاحهم في إقامة النظام الجديد على أنقاضه فوراً! وإمعاناً منهم في الثقة والتأكد توجهوا إلى آسيا، وعرضوا على الصين والهند مداورة الاشتراك معهم في إدارة النظام الدولي الجديد، متكئين مرة أخرى على ثقتهم الراسخة بنجاحهم في احتلال العراق وتملّكه، حيث الشركاء الجدد في إدارة النظام الدولي الجديد سوف يكونون بعد تملك الأميركيين للعراق وقيام «الشرق الأوسط الجديد» في موقع التابع، مثلما كانت أوروبا الغربية في موقع التابع!

لقد أبقت واشنطن النظام الدولي القديم على حاله إلى حين، بعد انتهاء حقبة ما يسمى بالحرب الباردة، فثبتت ميزان القوى التقليدي رغم اضمحلال نفوذ بعض الدول الأوروبية الكبيرة، وبدأت بضم دول شرق أوروبا وبعض دول البلقان إلى حلف شمال الأطلسي، ومن جهة ثانية وسّعت دائرة «منظمة الغات» وحوّلتها إلى منظمة التجارة العالمية، فبدت هذه السياسة في عهد الرئيس بيل كلينتون، كأنما هي تعطي ثمارها، حيث نجحت عمليات تدخل حلف الأطلسي في البوسنة وكوسوفو، وجرى تجديد العمل باتفاق الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، لكن ذلك التوازن أدى إلى تعاظم استياء الآسيويين، الذين تعرضوا لكوارث مالية رهيبة على أيدي صندوق النقد الدولي في العامين ١٩٩٧ – ١٩٩٨، كما

أن الصين عبّرت عن انزعاجها من مماطلة منظمة التجارة الدولية في قبول عضويتها، والهند عبّرت عن ضيقها بمعارضة واشنطن لبرنامجها النووي!

محاولات إغواء الصين والهند!

وهكذا فإن الولايات المتحدة، الحريصة على فرض نظام تقسيم القوة بين الدول مثل حرصها على فرض نظام تقسيم العمل، وجدت نفسها في مأزق شديد الصعوبة والتعقيد بعد فشلها في السيطرة على العراق وتملّكه. وبينما رأينا الأميركيين يعتذرون من حلفائهم الأوروبيين علناً عن الإهانات التي وجهوها إليهم عشية الحرب ضدّ العراق، ويطيّبون خاطر حلفائهم من الحكام العرب ويطمئنونهم بعد الرعب الذي سببوه لهم، رأيناهم في الوقت نفسه يبرمون اتفاق تعاون مع الهند في مجال الطاقة النووية المدنية، ويعترفون ضمناً بالهند كدولة نووية، ويدعونها مع البرازيل وجنوب أفريقيا إلى غرفة اجتماعات منظمة التجارة الدولية في الدوحة، ويحثون الصين على المشاركة دورياً في اجتماعات منظمة وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع! ليس هذا فحسب، فقد سعت إدارة بوش الابن إلى تغيير نظام كوتا التصويت في صندوق النقد الدولي لتتناسب حصة الصين من هذه الكوتا مع ثقلها الدولي! وأكثر من ذلك، ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أعلنت وزيرة الخارجية كوندا ليزا رايس من منبر جامعة جورج تاون قرارها بنقل مئة موظف في الخارجية الأميركية من أوروبا إلى الهند والصين! وكان نائب وزيرة الخارجية روبيرت زوليك قد دعا الصين إلى :» شراكة مسؤولة في النظام الدولي الجديد»!

ضمن حدود الارتجال والتخبط!

ومع ذلك فإن المحللين الأميركيين يرون أنه من المبكر الحديث عن إمكانية نجاح واشنطن في ضم بكين ونيودلهي إلى المنظومة الدولية بالصورة التي تناسبها! وبالفعل، لا يستطيع المرء رؤية ما يغري الصين والهند بالدخول في تحالف على حساب العالم، تحدّد طبيعته وتقوده الإدارة الأميركية، خاصة وأن هذه الإدارة لم تعد طليقة في فرض ما تريده، فبعض قادة الحزب الديمقراطي يرفضون زيادة صلاحيات الصين في صندوق النقد الدولي، وبعض الأوروبيين يرفضون علناً استمرار الولايات المتحدة في احتكار إدارة البنك الدولي وإدارة صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٤٥ وحتى يومنا هذا، وقد استغلوا مشكلة وولفويتز للمطالبة صراحة بتداول هاتين الإدارتين!

الخلاصة: لقد بلغ تعثّر المشاريع الأميركية الدولية حدّ الاستعصاء بعد فشلها في العراق، وما تفعله اليوم في كل مكان لا يتعدى فعلياً حدود الارتجال والتخبط!

عندما تقرّر استئصال البعثيين في العراق!

منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣ صادقت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش على الانتقال الهام في العراق بالتحول من الحرب بقوات نظامية إلى الحرب بالقوات السرية الخاصة، وذلك من أجل تحقيق هدف رئيس، حدّده مسؤولون أميركيون كبار، هو حسب قولهم: تصفية مجموعات البعثيين الذين يقفون وراء أعمال المقاومة السرية لقوات الاحتلال الأميركي وحلفائها! وقد شكلت لهذا الغرض وحدة أميركية خاصة انتقي أفرادها من قوات دلتا، ومن القوات البحرية الخاصة، ومن عناصر وكالة المخابرات المركزية، إضافة إلى أفراد من ما يسمى بالقطاع الأمني الخاص، أي الشركات التي تعدّ المرتزقة للعمليات القذرة المأجورة! وكان على القيادة العليا لهذه القوات دراسة مسألة: تحييد المتمردين البعثيين بالاعتقال والاغتيال، ورفع تقريرها إلى إدارة بوش في مهلة أقصاها غاية شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، وبالفعل أعدّ التقرير الذي حملت خطته عنوان: عمليات اصطياد البشر! وأمام غرابة وفظاعة هذا التوجه، الذي اعتمد من قبل أعلى المستويات الرسمية، فسّر أحد المستشارين في وزارة الدفاع للكاتب الأميركي سيمور هيرش السبب بقوله: إن الإطاحة بنظامين (أفغانستان والعراق) تبيح لنا أن نفعل أموراً غير اعتيادية!

***

غير أن ذلك التحوّل الهام في نمط العمليات الحربية الأميركية لم يقتصر على القوات المذكورة بل شمل العصابات المحلية والجواسيس المحليين، وشمل أيضاً الإسرائيليين الذين قدّموا خبرتهم في قمع المقاومة، حيث تعاونت وحدات الكوماندوس والمخابرات الإسرائيلية بشكل مكثّف في عمليات التدريب التي جرت في فورت براج شمال ولاية كارولينا، وأيضاً في فلسطين المحتلة، ثم أثناء تنفيذ العمليات في العراق!

يقول سيمور هيرش أن جدلاً واسعاً دار بين القادة الأميركيين حينئذ، أواخر عام ٢٠٠٣، حول ما إذا كان استهداف أعداد كبيرة من المدنيين العراقيين يشكل أسلوباً عملياً أو سياسياً فعالاً لتحقيق الاستقرار في العراق، أي تحقيق الخضوع للاحتلال، وذلك بعد الفشل المتكرر للعمليات الحربية النظامية، وبعد الفشل المتكرر أيضاً في الحصول على مصادر معلومات استخباراتية عراقية ثابتة وموثوقة! لقد كانوا يخططون لتشكيل فريق من كبار مسؤولي المخابرات العراقية السابقين للاستعانة به في اختراق المقاومة الوطنية، وقد وصف مسؤول في المخابرات الأميركية هذه الخطة بقوله: قناصون أميركيون ومخابرات عراقية، ثم نسدّ أنوفنا، ونترك قوات دلتا وقناصي الوكالة يحطمون الأبواب ويستأصلون المقاومين! أما أحد المستشارين الأميركيين للحكومة العراقية المؤقتة (عام ٢٠٠٣) فقد قال: إن الطريقة الوحيدة للانتصار هي أتباع وسائل غير تقليدية، حيث يجب أن تلعب لعبتهم: رجال عصابات ضدّ رجال عصابات، فلكي نستطيع إخضاع العراقيين لابدّ من إرهابهم!

***

لقد كانت قوات الاحتلال النظامية في وضع صعب حقاً أمام فعالية المقاومة العراقية التي برزت منذ

الأيام الأولى، وقد صرّح حينئذ أحد المسؤولين الأميركيين قائلاً: لدينا هذه القوات التقليدية الضخمة التي تحوّلت إلى أهداف سهلة، وصار ما نفعله بلا جدوى، فنحن نحارب البعثيين من دون أن تكون لدينا استخبارات!

يقول سيمور هيرش أن الإدارة الأميركية (أواخر عام ٢٠٠٣) كانت على يقين أن مجرّد اعتقال أو اغتيال الرئيس صدام حسين والحلقة المحيطة به لن يوقف أعمال المقاومة، وأن الإدارة الأميركية تحوّلت إلى عمليات القوات الخاصة، كخطة جديدة، باعتبارها تستهدف استئصال الوسط العريض من البعثيين الذين يعملون في الخفاء!

غير أن محاولة استئصال البعثيين، ومجمل فصائل المقاومة الوطنية العراقية، كانت عرضة للخروج عن السيطرة والتحول إلى ما يسمى برنامج فينكس الذي استخدم ضدّ المقاومة الفيتنامية، حيث راحت القوات الأميركية الخاصة، بتشكيلاتها المختلفة من القوات النظامية والمرتزقة والعملاء المحليين، تعتقل وتغتال الفيتناميين لا على التعيين بتهمة التعامل أو مجرّد التعاطف مع المقاومة، فخرجت العملية عن نطاق السيطرة، وقتل حوالي ٤١ ألفاً من المدنيين الأبرياء العزّل ما بين العامين ١٩٦٨ - ١٩٧٢، أي خلال أربع سنوات، أما ما ترتب على ذلك فإن الهزيمة الأميركية في فيتنام كانت أبرزه!

***

والآن، لنلاحظ أن التحول إلى العمليات الخاصة القذرة في العراق قد مضت عليه ثلاث سنوات بالضبط، وليس أربع سنوات كفيتنام، غير أن عدد الضحايا الأبرياء هنا بلغ مئات الألوف، ربما حوالي سبعمائة ألف كما يقال، وها هم المحتلون يتوّجون جرائمهم الفظيعة بإعدامٍ يشبه الاغتيال للرئيس الأسير صدّام حسين، وهو الإعدام الذي كان مقرراً سلفاً كما أوردنا سابقاً، والذي يجب النظر إليه في إطار هذه الحرب المهولة التي عرضنا باقتضاب شديد بعض ملامحها، فكيف ستكون النتيجة؟

إن الأميركيين يأملون من وراء فعلتهم الأخيرة الانسحاب جانباً، ومتابعة ما يتوقعونه من حروب أهلية وإقليمية عبثية، طاحنة وقذرة، بينما هم يسدّون أنوفهم، فهل يعقل أن تتحقق آمالهم الشريرة هذه؟!

قوس الأزمات وميدان الحروب

من أجل إنارة الطريق أمام الرئيس الفرنسي الجديد في سياسته الخارجية، أعدّت مجموعة من الدبلوماسيين والباحثين والصحفيين الفرنسيين تقريراً شارك في إعداده فرانكفونيون عرب، وقد جاء في التقرير ما يلي: » نحن نعيش في وضع طارئ يزيد من خطورته مأزق الاستراتيجية الأميركية في العراق، ففرنسا وأوروبا معنيتان مباشرة بهذا الفشل، ليس بسبب العلاقات التاريخية التي تربطهما بهذه المنطقة (العربية) فحسب، بل لأن المشاكل المطروحة لها نتائجها المباشرة بالنسبة إليهما»!

يقول التقرير أن التقاليد الفرنسية تقتضي أن يكون لفرنسا حضورها الهام جداً في «بلاد الشرق الأوسط والمغرب» الواقعة على مقربة منها، فهذا الحضور بدا ضعيفاً في السنوات الأخيرة، ونحن نحتاج إلى إعادة بناء نظام للأولويات، وأن نحدّد المنظور، ونحدّد الأهداف الواضحة القابلة للتنفيذ، كي نتغلب على شيء من التلاشي في موقفنا، لاسيما وأن الشرق الأوسط والمغرب يتعرضان للحريق! وفي تفسير ذلك يذكر التقرير أن حصيلة الحرب على الإرهاب، بعد مرور أكثر من خمسة أعوام على أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، تبدو مشوبة بكثير من الغموض، ويستشهد بالأوضاع الراهنة في أفغانستان والعراق، وفي لبنان وفلسطين، وفي باكستان والصومال، والصحراء الغربية والمغرب، مطلقاً على مجمل هذه البلدان صفة قوس الأزمات المفتوحة، وميدان الحروب التي لا مثيل لها في تاريخ المنطقة!

حصار اجتماعي واقتصادي وسياسي!

لقد رأينا كيف عبّر التقرير عن قلقه بسبب خطورة مأزق الاستراتيجية الأميركية في العراق، وبالمقابل شرح كيف أن دور اللاعبين غير الحكوميين في النزاع يزداد بروزاً كل يوم في مجمل بلدان المنطقة، كما دلّت على ذلك الحرب الأخيرة في لبنان، وبناء على ذلك فإن فرضية «صوملة» جزء من المنطقة أمر لا يمكن استبعاده في سياق التراجع نحو وضع الأقليات المذهبية أو القبلية، وهذا الوضع يصبح أكثر مدعاة للقلق – من وجهة نظر التقرير الفرنسي – لأنه يأتي في منطقة محاصرة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، فالتخلف الحاصل في جميع ميادين التنمية يتراكم ليثير يأس السكان، خصوصاً الشباب وأصحاب المهارات الذين يسعون حثيثاً إلى الهجرة كسبيل وحيد لمعالجة مشاكلهم!

يضيف التقرير الفرنسي: أما عن الصيغة البليغة، التي تستخدمها الأنظمة القائمة بمهارة، ومفادها: نحن أو الديكتاتورية الإسلامية! فإنها تسهم في الجمود، لاسيما أن حركات المعارضة الوطنية والتحررية والتقدمية قد أصبحت في غاية الضعف، وإن هذا الغياب التام لجميع التطلعات الجمعية والفردية هو الذي يغذّي خطاب التطرف!

التعاون على ضبط المنطقة!

في معرض الحلول المقدمة رأى التقرير أن فرنسا لم تتطرق إلى المشكلة الأهم والأوسع نطاقاً، المتعلقة بنظام أمن جماعي إقليمي، بل إنها لم تحاول إعادة طرح ميثاق أمن المتوسط الذي كانت أول من اقترحه، ولذلك يتوجب على الرئيس (الفرنسي) الجديد إعارة اهتمام خاص للقوى الحية في المنطقة، حيث تميّز موقف فرنسا التقليدي بالكثير من الحذر والكبت الذي يدفع إليه الحرص على مسايرة

الأنظمة الحاكمة، فترتب على ذلك التقليل من شأن دور المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية الذي يستحق التشجيع! وبناء على ذلك أوصى التقرير بإجراء حوار منهجي عقلاني مع الحركات الإسلامية، مع أخذ الصفة التمثيلية بعين الاعتبار، والتركيز على خطابها، خصوصاً موقفها من العنف وعلاقتها مع السلطات الحاكمة، إذ لابد من التسليم أن كل حركة إسلامية شرعية، ومنخرطة في العملية السياسية، جديرة بالمحاورة، ويتوجب أيضاً أن نواجه الأزمات التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي، وأن نبحث عن شركاء محدّدين للعمل معهم، ولابدّ لنا من التشاور مع روسيا والصين والهند، ومع بلدان أخرى تلعب دوراً فاعلاً في المنطقة، وأخيراً يتوجب علينا أن نحافظ على شراكتنا مع الولايات المتحدة من دون استبعاد الاختلاف في المقاربة!

مساواة المعتدي بالمعتدى عليه !

في الختام أكدّ التقرير الفرنسي على أن العائق الأكبر أمام كل تقدم نحو الاستقرار في المنطقة هو النزاع الإسرائيلي/ الفلسطيني! وقال أن شروط النقاش قد اختلطت بشكل خطير خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، وأن التركيز على الاحتلال وضرورة إنهائه يحقق ثلاث فوائد:

١- يتيح إعادة طرح التفاوض حول مشكلة الأرض وليس الهويات الدينية، وذلك لدعم التيار الوطني الذي يمكن للمعتدلين في الحركة الإسلامية أن يوافقوا عليه.

٢- فصل موضوع الخلاف بين النضال ضدّ الاحتلال وبين حق إسرائيل في الوجود الذي يجب تأكيده في نطاق حقوق الشعبين، وبحيث يعيش كل منهما في دولة قابلة للحياة وضمن حدود آمنة.

٣- نزع أسباب التوتر والخلاف الذي يربط بين معارضة السياسة الإسرائيلية ومسألة العداء للسامية.

تجاهل القاتل واعتقال القتيل !

إن هذا التقرير الفرنسي غير الرسمي، الذي عرضنا بإيجاز ومن دون تعليقات أهم ما جاء فيه، يبدو قبوله صعباً إن لم يكن مستحيلاً من قبل الإدارة الفرنسية، ناهيكم عن الإدارة الأميركية التي لا غنى عن شراكتها، وعلى الرغم من أن هاجسه الرئيس هو تحقيق ضبط المنطقة بالصورة التي هي عليها، بحدودها وسدودها ووظائفها المحدّدة لها من الخارج، مع المطالبة ببعض التحسينات والإصلاحات الأولية الضرورية لمجرّد الحياة، وعلى الرغم من أنه لم يتطرق إلى مسؤولية الأوروبيين والأميركيين وعملائهم الإسرائيليين عن تحوّل المنطقة إلى جحيم من الأزمات والحروب المفتوحة. لقد تجاهل هذا التقرير القاتل واعتقل القتيل، وإن تفنيده يحتاج إلى موضوع آخر.

كيف يجرؤ أحد ويصف المقاومة بالإرهاب؟!

ونحن نمعن النظر اليوم في الجانب المأساوي الذي آلت إليه القضية الفلسطينية بسبب خذلان النظام الرسمي العربي لها، حيث هذا الجانب يحاول أن يطغى على الجوانب الأساسية المشرقة، نتذكر النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ونتذكر تحديداً خطاباً ألقاه ذات يوم رئيس وزرائها، حيث جاء فيه ما يخصنا نحن العرب تحديداً، وهو ما يلي:» إن بيض جنوب أفريقيا واليهود الإسرائيليين لهم الخواص ذاتها، فكلاهما شعب عنيف يعتقد بأن الله قد اختاره، أما عن العرب، فإن العربي لا يبدو غريباً في نظر المواطن الجنوب أفريقي الأبيض، فهو يعرف نماذجه في الأفارقة السود الذين يشبهون العرب، والذين تجري في عروقهم دماء العرب»! أما الصحيفة العنصرية الجنوب أفريقية «دي بيرجر» فقد كتبت بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٦ تقول:» إن لإسرائيل وجنوب أفريقيا مصيراً مشتركاً. إنهما كلتاهما تعتمدانِ على القوة في منطقتيهما، ولولاهما لتعرضّ الغرب الرأسمالي لأخطار الثورات»!

طبعاً، نحن العرب تشرّفنا بالتأكيد هذه القرابة التي تربطنا بشعوب أفريقيا، سواء أكانت قرابة الدم أم الروح أم المعاناة الواحدة والمصير الواحد، ونحن نوافق على توصيف ذلك الرئيس العنصري المتوحش للخصائص التي توحدّه وجماعته مع اليهود الصهاينة، ونوافق أيضاً على تأكيد الصحيفة العنصرية بصدد المصير المشترك للكيانين الاستيطانيين الاستعماريين، خاصة وقد انهار أحدهما ولابدّ أن يتبعه الآخر، ولكن ما بال حكامنا يفعلون كل ما من شأنه التغطية على هذه الحقائق التي تباهى بها وأكدها العنصريون الأفارقة ويتباهى بها ويؤكدها العنصريون الإسرائيليون؟ وإذا كانت وظيفة أولئك وهؤلاء هي قطع الطريق على مقاومة الاستعباد والنهب الاستعماري الرأسمالي، والحيلولة دون نهوض الثورات التحررية، فما بال النظام الرسمي العربي يقوم بهذه الوظيفة مثلهم بل قبلهم؟ كيف يجرؤ النظام الرسمي على وصف المقاومة بالإرهاب وعلى وصف الثورة بالمغامرة؟ وكيف يجرؤ بعض الحكام على التصريح بأن الكيان الإسرائيلي دولة طبيعية، وشعب طبيعي، وحكومة طبيعية، يمكن التعايش معه ويتوجب دحر المقاومة وتدمير الثورة لصالح مثل هذا التعايش، مع أن الإسرائيليين أنفسهم لم يعلنوا أبداً ما يشير إلى ذلك؟ وإذا كان مثل هؤلاء الحكام لا يصيخون بأسماعهم إلى ما نقوله نحن رعاياهم، فماذا عن خطاب رئيس وزراء جنوب أفريقيا العنصري الذي نقلنا مقطعاً منه؟ وماذا عن الدكتور إسرائيل شاحاك، الإسرائيلي المنصف المعارض الذي كتب يقول:» عندي تجربة كبيرة مع النازيين، فقد رزحت تحت حكمهم، وهي تجربة تخوّلني أن أتحدث عن أوجه الشبه بين النازية العادية بوجهها الألماني وبين النازية الإسرائيلية»! وقد أضاف الدكتور شاحاك متسائلاً:» كيف تبرر إسرائيل لنفسها التعاون مع جنوب أفريقيا العنصرية، حيث يوجد هناك عدد من كبار النازيين»؟ واضح ما يريد الدكتور شاحاك قوله عبر تساؤله: كيف يتعاون ضحايا النازية الألمانية مع جلاديهم النازيين الألمان الذين انتقلوا إلى جنوب أفريقيا!

ثم إنكم لاحظتم ولابد أن رئيس الوزراء العنصري الجنوب أفريقي لم يخصص الفلسطينيين تحديداً في مقارنته التي عقدها، بل تحدّث عن الشبه بين العرب عموماً والأفارقة السود عموماً، وعن الشبه بين

المنطقة الأفريقية عموماً والمنطقة العربية عموماً، أما الصحيفة العنصرية فأشارت إلى محاربة الثورات الأفريقية والعربية عموماً وليس الفلسطينية والجنوب أفريقية تحديداً، وقالت أن الكيانين الاستيطانيين يدافعان عن النظام الرأسمالي الغربي العالمي وليس عن أنفسهما فقط أو بالدرجة الأولى، فكيف يقدم أحد من العرب على ترك هذه القضية العظمى للفلسطينيين وحدهم، بل ويساهم في محاصرتهم والتآمر عليهم وضربهم؟

أخيراً نشير إلى واقعة حدثت أثناء زيارة قام بها الرئيس الفرنسي الراحل بومبيدو إلى الولايات المتحدة، فقد فوجئ الضيوف الفرنسيون بالتصرفات الحمقاء للصهاينة اليهود من حولهم، ودار بينهم وبين أولئك الصهاينة هذا الحوار:

الفرنسيون:

– أين تقع إسرائيل؟

الصهاينة:

– إنها في كل بلد!

– وهل هناك جنسية إسرائيلية؟

– كلا، هناك جنسية يهودية!

– هل نستنتج أن أي يهودي فرنسي أو ألماني أو أميركي يستطيع الذهاب غداً إلى فلسطين، والإقامة فيها كأنه في بلده، وحمل السلاح وقتل العرب؟

سيكون الأمر كذلك بالضبط، لأننا لسنا كغيرنا من البشر، فنحن ننشئ أمة لم تستقر على حالة نهائية بعد، ونحن لا نحدّد حقوقنا إلا وفقاً لمصالحنا فحسب، ولذلك لا تهمنا الأنظمة السياسية، ولا الحدود التي رسمها غيرنا!

لماذا خلع الرئيس زيّه العسكري مكرهاً؟

كما هو معروف، طرأت تعديلات جذرية على أولويات الخطاب السياسي الأميركي بعد احتلال العراق مباشرة، فبدلاً من مواصلة التركيز على أسلحة الدمار الشامل العراقية، التي تهدد العالم أجمع والتي لم يجدوا لها أثراً، صار السبب الأول للاحتلال هو تخليص الشعب العراقي من الاستبداد ومنحه الحرية والديمقراطية، وصارت المهمة الرئيسية للأميركيين هي نشر الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم وخاصة في البلاد العربية والإسلامية!وهكذا تسبب الأميركيون حينئذ في شيوع حالة عبثية من الهذيان الليبرالي الديمقراطي، فاضطربت مجتمعات المنطقة كلها أشدّ الاضطراب، إذ بينما أخذت بعض قوى المعارضة خطاب الأميركيين الديمقراطي على محمل الجدّ تماماً فان الأنظمة الحاكمة ، حتى الحليفة للولايات المتحدة، أخذت بدورها هذيان المعارضة على محمل الجدّ!

في تشرين الأول أكتوبر عام ٢٠٠٤ كان الرئيس الباكستاني برويز مشرّف قد أكمل أربع سنوات ممسكاً بزمام السلطة الذي انتزعه عنوةً، ومع أنه برز باعتباره الحليف الميداني الاستراتيجي الأول لحكومة الولايات المتحدة في حربها المعلنة ضدّ الإرهاب العالمي فان ذلك لم يعفه لاحقاً من المساءلة، بصدد عدوانه على الديمقراطية وبسبب تمسكه بزيّه العسكري كقائد للقوات المسلحة، فقد كان في نهاية العام ٢٠٠٤ مطالبا بالتنازل عن قيادة الجيش والاحتفاظ برئاسة الدولة ، لكنه رفض ذلك، وقد سألته مجلة نيوزويك الأميركية يومئذ عن سبب رفضه فأجاب : لن أخلع الزيّ العسكري الرسمي، وأريد أن أعطيكم الأسباب. إننا نتابع سياسة خارجية محددّة تحتاج إلى الاستمرارية، فنحن نحارب الإرهاب دولياً وذلك يحتاج إلى الاستمرارية! لقد أراد الرئيس مشرّف القول أن بلاده في حالة حرب، أي في حالة طوارئ، وأنها بحاجة لسلطة مركزية شديدة، أي أن نظامه لو لم يكن قائماً لكانت إقامته مطلوبة! وبعد أن أشار إلى العلاقات الهندية الباكستانية (قضية كشمير) كسبب آخر من أسباب حالة الحرب، شرح للمجلة الأميركية ما يتوجب القيام به من تغيير في مجمل نفسية المجتمع الباكستاني، التي كانت رهينة للأفكار المتطرفة! وقد قصد بالطبع أفكار طالبان والقاعدة الموروثة عن حرب تحرير أفغانستان من السوفييت، والتي تحتاج بدورها ، من وجهة نظره، لنظام حكم استثنائي، لكن الرئيس مشرّف لم يقل أن هذه الأفكار الطالبانية القاعدية كانت مطلوبة بقوة ومرعية ميدانياً في باكستان من قبل الحكومتين الأميركية والباكستانية طوال سنوات الحرب ضدّ السوفييت! ولا بدّ أنه قدّر أن لا داعي لإشارة كهذه بصدد أمر يعرفه الأميركيون جيّداً!

لقد كان الرئيس مشرّف في زيارة للولايات المتحدة حينئذ، في خريف العام ٢٠٠٤ ، وقد سألته المجلة الأميركية عما إذا كان اتفق مع الرئيس بوش على خطة عمل ضدّ تنظيم القاعدة أثناء اجتماعهما؟ فأجاب: نحن على اتصال دائم، ونحن نتعاون في الميدان الاستخباراتي، والرئيس بوش يعرف ما الذي يحدث، والتنسيق يجري دائماً فيما يتعلق بالاستراتيجية! واضح تماماً أن الرئيس الباكستاني يعتبر نفسه حليفاً ميدانياً في إطار الاستراتيجية الدولية الأميركية، ولذلك نراه يلحّ على أن الرئيس بوش يعرف كلّ شئ!

إن الرئيس الباكستاني، الذي أمسك بزمام السلطة في خريف العام ١٩٩٩ ، لم يفعل ذلك خلافاً لرغبة الأميركيين، وهو لم يحتفظ بزيّه العسكري من دون موافقتهم، فقد كانت الحرب على الإرهاب تحتاج إلى حكم مركزي عسكري في باكستان خاصة،ولكن لمّا صارت الحرب على الإرهاب، حسب الخطاب السياسي الأميركي الذي شاع بعد احتلال العراق، تعني في الوقت نفسه الحرب على الاستبداد الرسمي وإحلال الديمقراطية، فقد أدّى ذلك إلى بروز تناقض صارخ في الموقف الأميركي! وكان على الأميركيين بالذات معالجة هذا التناقض الذي أحرج حلفاءهم في باكستان خاصة، لكنهم تركوه بلا علاج طوال سبع سنوات، وهاهم اليوم يلحّون على الرئيس مشرّف أن يخلع بزّته العسكرية التي ظلّوا بأمسّ الحاجة إليها حتى البارحة! وهاهم يلحّون أيضاً على تعاونه مع الأحزاب الباكستانية التي دعموه في انقلابه ضدّها، وذلك مقابل وعد غامض بمساعدته على البقاء في سدّة الرئاسة! فما الذي استجدّ على صعيد الاستراتيجية الحربية الأميركية وأدّى إلى هذه الانقلابات في مواقف قيادتها؟

إن هذه الانقلابات في مواقف إدارة الحرب الأميركية ، التي نشاهدها اليوم في العراق وفي لبنان وفي فلسطين وفي باكستان وغيرها من البلدان، تعود إلى إقرار هذه الإدارة بفشل استراتيجيتها الحربية عموماً، وإلى بداية التحول نحو اعتماد استراتيجية أخرى! وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس مشرّف كان يرى التناقض في الاستراتيجية الأميركية ويتوقع لها الفشل، وقد قال ذلك علناً في أكثر من مناسبة، إنما من موقع الحليف الغيور على مصلحة الولايات المتحدة، فنبّه عبر الصحف الأميركية إلى أن القضية الفلسطينية في حدّ ذاتها جبهة كافية للتأثير في العالم الإسلامي بأسره، وكافية لظهور النشاطات المتشدّدة (الإرهابية) في جميع بلدانه!وبينما ظلّت الإدارة الأميركية تصرّ على أن تنظيم القاعدة ، مثلاً ، هو ظاهرة (شيطانية!) مستقلة عن سياق الحياة البشرية الطبيعية، وكأنما أفراد هذا التنظيم هبطوا من كوكب آخر، كان الرئيس مشرّف يقول للأميركيين: لو بحثتم في كيفية ظهور تنظيم القاعدة إلى حيّز الوجود لوجدتم أن جذوره تعود إلى القضية الفلسطينية! (مجلة نيوزويك/ ٥ /١٠/٢٠٠٤) .

لكن الأميركيين لا يخطئون ويكابرون في تفسيرهم لظاهرة القاعدة وفي تعاملهم معها فحسب، بل يبلغ العناد القاتل بهم حدّ إطلاق التهم ذاتها، خاصة تهمة الإرهاب، ضدّ كل من يعارض سياساتهم، وضدّ كل من يشكو مجرّد شكوى من ظلمهم وعدوانهم، فجميع المقاومين في أي بلد هم مجرّد إرهابيين ينطبق عليهم ما ينطبق على تنظيم القاعدة! إنهم يرفضون المنطق المفهوم المحايد الذي يقول بأن تنظيم القاعدة ظاهرة جديدة تاريخية وموضوعية ، بغض النظر عن المواقف منها، وأن هذه الظاهرة بالصورة التي هي عليها أفرزها الجبروت الأميركي ونظامه العالمي الرهيب الذي أغلق جميع منافذ الأمل البشري، وقطع الطريق بقسوة لا مثيل لها على جميع الوسائل المتعارف عليها لتحقيق الحد الأدنى من العدالة والكرامة الإنسانية!

ذات مرّة صرخ الرئيس مشرّف قائلاً للأميركيين : لقد فتحتم جبهات كثيرة! أغلقوا هذه الجبهات! غير أنهم ، وقد وصلوا أخيراً إلى عين ما حذّرهم من الوصول إليه كصديق وحليف ميداني، لم يقابلوه بالاعتراف وبالتقدير الذي يستحقه، بل راحوا يفكرون في استخدامه كورقة جديدة في لعبتهم الاستراتيجية الجديدة، التي سوف تكون بالتأكيد أسوأ وأفظع من كل ما سبقها من ألاعيب!

مأساة أمة مغيّبة وأوطان مبدّدة!

لن يشعر بمدى الهوان الرسمي الذي أصاب بلادنا العربية من لم يستمع قبل أيام إلى المحاضرة المقتضبة، الرصينة، التي ألقاها في جامعة القاهرة الوزير السعودي السابق السيد أحمد زكي اليماني، فقد عرض الرجل صورة واقعية مروّعة للأوضاع العربية، وهي مروّعة ليست بسبب وقائعها الفظيعة المعروفة من الجميع إلى هذا الحد أو ذاك، بل بسبب تجاهلها من قبل الحكام العرب، فكأنما هي غير موجودة بالصورة التي هي عليها، بل كأنما الصورة معاكسة! إن التجاهل غير المبرر وغير المفهوم بجميع المقاييس والمعايير، هو الذي يجعل الأوضاع مروّعة ومأساوية!

لقد اقتصر عرض المحاضر على المشرق العربي، خاصة العراق والخليج وإيران، حيث أوضح بتهذيب، إنما بحزم شديد، أنه لا يوجد موقف رسمي عربي، إلا إذا اعتبرنا الموقف العدائي من إيران موقفاً! وبصدد الكتلة العربية الخليجية (مجلس التعاون) الذي ظللنا نأمل أنه يمتلك شيئاً من القوة الذاتية، ومن القرار المستقل، بالرغم من جميع شكوكنا ومخاوفنا، فقد قال المحاضر أنه مجرد نفط، والنفط تتحكم به الولايات المتحدة، وأن الأهداف الاتحادية الاستقلالية التي نهض المجلس على أساسها ذات يوم لم يعد لها أي وجود، فكأن المجلس لا وجود له! يالها من لوحة رسمية كئيبة! أما الأمة العربية التي يفوق تعدادها ثلاثمائة مليون نسمة، أي أكثر من عدد سكان الولايات المتحدة، وتقارب مساحة أراضيها العشرين مليون كيلومتر مربع، أي ضعفي مساحة الولايات المتحدة، فيتوجب عليها أن تبقى مشدودة بكليتها إلى مآسي الأعظمية وكربلاء، ورام الله وغزة، ودارفور والصحراء المغربية، أي أن تتبلد مشاعرها الإنسانية وتتقزّم همومها التاريخية!

***

غير أن هذه الأوضاع العربية الفظيعة، المروّعة لا بسبب فظاعتها بالدرجة الأولى بل بسبب تجاهلها من قبل الحكام بالدرجة الأولى، ليست عصيّة على المواجهة والمعالجة في سياق برنامج واقعي مفهوم، فلو قدّر للحكام العرب بصفاتهم الاعتبارية أن يستردوا روعهم ورباطة جأشهم، وأن يفتحوا أعينهم التي يغمضونها متعمدين، وأن ينظروا إلى أوضاع العالم ابتداء من شماله، فماذا سيشاهدون؟ سيرون الولايات المتحدة الأميركية موّحدة بجميع تناقضاتها الاجتماعية وتلاوينها العرقية والمذهبية وتبايناتها الجغرافية، وسيرون أوروبا وروسيا والصين والهند أيضاً كذلك، فلماذا يصح في تلك المناطق والدول ما لا يصحّ في بلادنا ولو بحده الأدنى؟ ولماذا لا تشكل الأعراق والألوان والطوائف والطبقات سبباً للتجزئة هناك، بينما تشكل مثل هذا السبب في بلادنا، مع أن أمتنا تبقى الأكثر تجانساً والأقل تناقضاً بما لا يقاس من جميع الأمم في تلك المناطق والبلدان؟ لماذا نزعات الانفصال والتجزئة تبتر هناك حال ظهورها بمنتهى الحزم والقسوة، وتعتبر خيانة عظمى يستحق أصحابها الموت، بينما في بلادنا تختلق مثل هذه النزعات اختلاقاً، وتصطنع اصطناعاً، وترعى على أعلى المستويات الدولية والإقليمية؟ هل هناك عاقل يمكن أن يقتنع بوجود فروق تستحق الانفصال بين أهل الأعظمية وأهل الكاظمية، إلى درجة إحاطة الأحياء بالجدران؟ وأن يقتنع بوجود فروق تستوجب القطيعة بين السوريين واللبنانيين إلى

درجة السعي لإقامة الحدود المسيجة بقوات دولية بينهما؟ أليس الحال كذلك بالنسبة لمصر والسودان الجزائر والمغرب؟

***

وعلى ذكر المغرب، فقد صرح مستشار الملك الحسن الثاني، في ١٩٩٩/٧/٢٣، أن العاهل المغربي (الراحل) استوحى الاتحاد الأوروبي في طرحه إقامة اتحاد عربي مغاربي يمتد بين مصر والسودان إلى موريتانيا، وأوضح المستشار أن الملك يعتقد أنه بات من الضروري الاعتراف العلني بأن الدول المعنية، على الرغم من مواردها الطبيعية الهامة، تعاني مشكلات اقتصادية بنيوية، وهي غير مؤهلة لخوض أية منافسة في القرن المقبل، وذلك بسبب غياب التعاون الحقيقي فيما بينها، وأنه إذا لم ينهض مثل هذا الاتحاد خلال سنوات قليلة فإن دولاً في هذا القوس الحيوي، الممتد من البحر الأحمر حتى المحيط الأطلسي، سوف تتعرض للتفكك، سواء بسبب الضغوط الاقتصادية أو بسبب التدخلات الخارجية، وأنه لن يكون بإمكان أية دولة بمفردها رسم الإطار العقائدي الخاص بها، الأمر الذي يعني أن الحركات السلفية المتطرفة سوف تتنامى مع تزايد حجم الصدمة الثقافية التي تحدثها ثورة الاتصالات! هذا ما نقله المستشار عن العاهل المغربي الراحل قبل ثمانية أعوام، أي أنه لم يصدر عن قوى معارضة، وأنه ضروري بل مصيري وقابل للتحقيق من قبل الحكام، وبالطبع سوف يحظى بتأييد لا حدود له من قبل شعوب هذه الأقطار جميعها، فلماذا لم يتحقق أي شيء في هذا الاتجاه، علماً أن بعض مخاوف الملك الراحل قد بدأت تتحقق؟!

***

الأمة العربية لا تطالب حكامها بالمستحيل، ولا بما يتعارض مع مصالحهم الوطنية والقومية والخاصة، وهي قطعاً تندفع بحماسة شديدة لمؤازرة مشروع كالمشروع الاتحادي المغاربي، الذي لو تحقق فسوف تكون مساحة أراضيه حوالي ٩,٥ مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأميركية بالضبط، وسوف يكون عدد سكانه أكثر من ١٨٠ مليون نسمة، أي أكثر من نصف سكان الولايات المتحدة بكثير، أما عن المشرق العربي فينطبق عليه ما ينطبق على المغرب، فلماذا لا ينهض جدياً مجلس التعاون الخليجي، القائم رسمياً، ويضم اليمن إلى صفوفه، بل والعراق إذا شاء، وعلى الطريقة الاتحادية الأوروبية في حدها الأدنى؟ ولماذا لا تنهض كتلة بلاد الشام، ومعها بلاد ما بين النهرين، فتجتمع مبدئياً على موقف واحد تجاه مصائبها المتمثلة بالاحتلال الأميركي الصهيوني، وهي التي لا يفرق بين سكانها الذين يعدّون حوالي ٨٠ مليوناً أي مفرّق سوى العدو الصهيوني الأميركي وعملائه؟

متى تقترب الدولة من الموت المعنوي؟

بلغت الميزانية الحربية للولايات المتحدة الأميركية هذا العام حدود ٤٦٠ مليار دولار، وينبغي على هذه الميزانية تغطية نفقات الحروب الإمبراطورية في جميع أنحاء العالم، حيث القوات الأميركية منتشرة في جميع القارات، وحيث واشنطن تعتبر نفسها العاصمة السيدة (المتروبول) لجميع البلدان بلا استثناء!

لكن تكاليف الحرب الدائرة في العراق وأفغانستان وحدهما بلغت حدود ١٤٧ مليار دولار في العام الحالي وحتى الشهر التاسع فقط، وقد طلب الرئيس الأميركي من الكونغرس الموافقة على نفقة إضافية مقدارها ٥٠ مليار دولار لتغطية نفقات هذه الحرب في الربع الأخير المتبقي من هذا العام ٢٠٠٧، وبذلك ستبلغ النفقات الحربية لهذا العام ١٩٧ ملياراً قابلة للزيادة! أي أن ما ينقصها حتى الآن هو مبلغ ٣٣ ملياراً فقط كي تأتي على نصف الميزانية الحربية الإجمالية للإمبراطورية العالمية، المخصصة للحرب ضدّ العالم أجمع!

حرب وطنية لا حرب أهلية!

يقول جيسي جاكسون، السناتور السابق والشخصية الأميركية المعروفة، أن الإنفاق العسكري خلال العام الجاري وحده، وفي العراق وأفغانستان وحدهما، يعادل الإنفاق العسكري لجميع دول العالم! وإن لهذه الحقيقة التي أبرزها جاكسون مدلولاتها الواقعية الهامة، ومنها انهيار معظم الادعاءات الأميركية الرسمية وشبه الرسمية بصدد مسار الحرب وطبيعتها، فالسؤال البديهي الذي يطرح نفسه بناء على هذه الحقيقة هو: هل تسبّبت في هذا الإنفاق الأميركي الضخم المروّع، كما يزعمون، مجرّد عمليات العصابات الإرهابية المتسللّة إلى العراق وأفغانستان من خارج الحدود؟ هل حجم الإنفاق هذا يتفق مع الادعاءات الأميركية الرسمية وشبه الرسمية القائلة بأن ما يحدث في العراق هو مجّرد حرب أهلية، عرقية، طائفية..الخ، وأن القوات الأميركية طرف محايد يلعب دور حمامة السلام والوئام؟ الجواب المنطقي والواقعي بالطبع هو النفي، حيث الأرقام تؤكد أنها حرب وطنية يخوضها الشعب ضدّ الاحتلال، وأنه لا يغيّر في ذلك شيء إبراز صراعات هامشية على أنها رئيسية، سواء أكانت حقيقية أم مفتعلة أم ملفقة.

تريليونان دولار لإخضاع العراق!

لقد أعلن الجنرال بترايوس قائد قوات الاحتلال في العراق أنه، إذا سارت الأمور بشكل جيد، فإن الأمر يحتاج من ١٠ إلى ٢٠ عاماً كي تتحقق تهدئة العراق (أي السيطرة عليه!) وإعادة بنائه وتكوين دولة ديمقراطية (أي استثماره بالراحة!). ويقول جاكسون أن هذا يعني ارتفاع الإنفاق الحربي في العراق إلى تريليونين اثنين من الدولارات! إنه رقم فلكي بالطبع يصطف أمامه اثنا عشر صفراً! وبينما الحال كذلك يعلن الرئيس الأميركي أنه سوف يستخدم حقه في النقض (الفيتو) لإحباط مشروع إنفاق معروض على الكونغرس لصالح برامج داخلية تخالف احتياجاتها الميزانية العامة التي وضعها الرئيس! يقول جاكسون أن بوش هدّد باستخدام حق النقض ضدّ أية زيادة في ميادين برامج الرعاية

الصحية للأطفال، وقروض الجامعات، والمنح الدراسية، والمدارس العامة، والطاقة المتجددة (أي بدائل النفط) والبنية التحتية (خاصة الخدمات العامة) علماً أن الفارق بين ميزانية الرئيس وبين الزيادات التي يقترحها الكونغرس لدعم مثل هذه القطاعات لا يتعدّى مبلغ ٢٠ مليار دولار، أي أقل من نصف الإضافة التي طالب بها الرئيس للإنفاق الحربي في العراق خلال الربع الأخير من العام الحالي، وهي ٥٠ ملياراً!

حرب صعبة ومكلفة ومميتة!

يقول جيسي جاكسون أن احتلال دولة (كما هو الحال في العراق وأفغانستان) أمر صعب، ومكلف، ومميت، ونحن ندفع الآن بالفعل ثمن حرب العراق! إن جاكسون لا يقصد بالثمن الذي يدفعونه فقط أعداد القتلى والمشوّهين من القوات الأميركية المحتلة، بل يقصد في المقام الأول انعكاس الحرب على الحياة الداخلية في الولايات المتحدة، وكأمثلة يذكر أن جسراً سقط في مينيبوليس، وصمام شبكة صرف صحي تحطم في مانهاتن، وأن أبناء الطبقة العاملة لا يستطيعون تحمّل تكاليف الدراسة الجامعية، وأن قطاع النقل بحاجة ماسة إلى الصيانة والتطوير، وأن خدمات صف السيارات في حالة رثّة، وأن الاستثمارات الداخلية أكثر من سيئة، وأنه بينما يصاب الناس بالهلع ويصرخون فإن الرئيس يعترض على رصدّ أية مبالغ في هذا الاتجاه، ويلحّ على رصد المبالغ الضخمة للحرب في العراق!

أميركا تحتاج ما يحتاجه العراق!

إن المفارقة المذهلة، كما يشرح جاكسون، تتجلى في أن السياسة المعلنة للحكومة الأميركية تقول أن المطلوب هو تحقيق ثلاثة أهداف في العراق: أولاً، وقف تدفق الأسلحة وتحقيق الأمن في الشوارع العراقية. ثانياً، تدعيم الديمقراطية والاستثمار في البنية التحتية الحيوية العراقية. ثالثاً، دفع العراقيين إلى سوق العمل! غير أن الولايات المتحدة الأميركية بالذات تحتاج داخل أراضيها إلى تحقيق مثل هذه الأهداف! يضيف جاكسون أن الخيار الذي يواجه الأميركيين الآن لا يتعلق فعلياً بالعراق، بل يتعلق بالولايات المتحدة، فنحن نواجه الخيار التالي: الإمبراطورية أم الجمهورية؟ لا يمكننا أن نكون الاثنين معاً! وقد نقل عن مارتن لوثر كينغ قوله البليغ: إن الدولة التي ترتفع تكاليفها العسكرية فوق معدّلات إنفاقها لصالح البرامج الاجتماعية هي دولة تقترب من الموت المعنوي!

الإمبراطورية العالمية أم الجمهورية الأميركية؟

إن الولايات المتحدة تعاني الآن من ارتفاع معدلات الظلم وعدم المساواة، ومن انكماش طبقتها الوسطى، ومن تراجع الصناعات التصديرية، ومن ارتفاع حجم الديون الأجنبية، ومن الاعتماد على البنوك المركزية الخارجية، ومن انعدام الأمن الداخلي، ومن انعدام الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة لتقليص الاعتماد على النفط المستورد، ومن عدم معالجة ظاهرة التغير المناخي التي تنذر بكارثة، غير أن الرئيس بوش اختار احتلال العراق ولو على حساب الأطفال الأميركيين المحرومين من الرعاية الصحية..الخ، هذا ما يقوله جاكسون، ولابد لنا من أن نختم بالقول أنه لولا المقاومة العراقية التي أفشلت مشاريع بوش، ولو أن هذه المشاريع تحققت، ما كنا سمعنا هذا الكلام، وكان بوش سيعلن بطلاً من كبار الأبطال الأميركيين، غير أن جاكسون لا يستطيع الإشارة إلى مآثر الشعب العراقي وبطولاته، حيث عذاب هذا الشعب ووجوده لا يعنيهم، فالشعب العراقي هو الذي وضع الأميركيين اليوم أمام الخيار التاريخي الهائل: إما الإمبراطورية العالمية وإما الجمهورية الأميركية!

محاولات النفاذ من الثغرات الضيقة!

يرى قائد قوات الاحتلال الأميركية في العراق، الجنرال ديفيد بترايوس، أن القضاء على المقاومة يحتاج إلى عشر سنوات على الأقل (٢٠٠٧/٦/١٧) فهل نفهم من كلامه أن القتال سوف يستمر عقداً من الزمن، أم أنه يدعو إلى الانسحاب السريع؟ لكن ريان كروكر، السفير الأميركي في بغداد، حذّر في الوقت نفسه من الانسحاب السريع، معبّراً عن خشيته أن قوى إقليمية سوف تستفيد على حساب الولايات المتحدة من الفراغ المترتب على انسحاب سريع (إيران وسورية) أما وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس فقد اعترف بوضوح تام أن الخطة الأمنية للسيطرة على بغداد لم تحقق أي تقدّم!

إن مثل هذه التصريحات الأميركية التوصيفية، غير القاطعة بصدد النتائج الميدانية، تدلّ على أن الوضع العراقي هو المعيار الأول لقياس مدى التقدّم أو التقهقر الأميركي إقليمياً ودولياً، ففي هذا الميدان تزج الولايات المتحدة بخيرة وخلاصة قواتها المسلحة المقاتلة التي بلغ تعدادها ١٦٠ ألفاً، مضافاً إليها عشرات الألوف من المرتزقة ومن القوات الحليفة، وهي إذا لم تحرز تقدماً نوعياً استراتيجياً هنا فإن أي تقدّم تحرزه في بلدان أخرى يبقى ثانوياً وتكتيكياً، يمكن أن يساعدها في الانسحاب مع حفظ ماء الوجه، والحفاظ على بعض المصالح، لكنه لن يساعدها في الخروج من مأزقها التاريخي الخانق الذي وضعتها فيه المقاومة العراقية الباسلة.

***

تقول الوقائع الميدانية أن المقاومة العربية أصبحت عصيّة على الاندحار، وأن محاولات إغراقها في حروب داخلية مجانية باءت بالخذلان، سواء في العراق أم في غيره، وهاهو جهد الأميركيين يتركز في التفتيش عن ثغرات في جبهات المقاومة لتوسيعها مهما كانت ضيقة والنفاذ منها، وبالطبع فإن مثل هذه الثغرات الضيقة موجودة، وهي لا يمكن إلا أن تكون موجودة، لكنها تبدو غير قابلة للتوسيع بل قابلة للتضييق، ناهيكم عن أثرها السلبي المحدود ضدّ التحصينات والمواقع الأساسية الاستراتيجية للمقاومة، ولا تغيّر في جوهر هذه الحقيقة تطورات الوضع الداخلي الفلسطيني على مرارتها وهولها، لأن الأميركيين الذين جاؤوا إلى بلادنا في مطلع ثمانينات القرن الماضي، لترتيب إقامتهم فيها عسكرياً ولإدارتها مباشرة، ينهمكون اليوم في ترتيب خروجهم منها، وفي محاولات تأمين من ينوب عنهم لحفظ مصالحهم، كما أشار مصيباً السيد سليمان فرنجية، فقد شكلوا في مطلع تلك الثمانينات قوات الانتشار السريع للدفاع بأنفسهم مباشرة عن هذه المنطقة التي يعدّونها من ممتلكاتهم، ويتعاملون معها باعتبارها بلداناً مدارة بحكم ذاتي، وهم فعلوا ذلك بعد أن عجز النظام الرسمي العربي (خطهم الدفاعي الأول) في الدفاع عن المنطقة ضدّ حركات التحرّر، وبعد أن ظهر ضعف الكيان الإسرائيلي (خطهم الدفاعي الثاني) في مواجهة المستجدات التحررية على المدى المتوسط، فسارعوا إلى إعلان سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وأطلقوا يد الإسرائيليين يدعمهم بعض الحكام العرب لاجتياح لبنان عام ١٩٨٢، بينما هم يستعدون للإقامة الدائمة في بلادنا، أي لزج خطهم الدفاعي الثالث والأخير في المعركة، وقد بلغت هذه الإقامة الدائمة ذروتها باحتلال العراق عام ٢٠٠٣!

***

لكي نرى ما طرأ على أوضاع الأميركيين من تغييرات كبرى نعود إلى العام ١٩٨١، ونستمع إلى ما كان يقوله الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس:« لا يوجد مكان آخر في العالم أهم من الشرق الأوسط لحفظ التوازن بين العناصر المختلفة لسياستنا الخارجية، ففي هذه المنطقة المعقدة، غير المستقرّة، لنا مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية وروحية كثيرة ومهمة. دعوني أشير إلى مجرّد بعض التطورات التي تشكل تحدّياً للولايات المتحدة. إن حقول النفط في الخليج حيوية جداً لنا ولحلفائنا الأوروبيين واليابانيين، وهي مهدّدة بالخطر من السوفييت والدول العاملة لحسابهم. إن النزاع العربي الإسرائيلي يجعل بعضاً من أوثق أصدقائنا منقسمين على أنفسهم (يقصد الإسرائيليين وبعض الحكومات العربية!) فالمصالح الأميركية في الشرق الأوسط لا يمكن حمايتها إلا عن طريق استراتيجية لا تغفل تعقيدات المنطقة من جهة، ولا تغفل التهديد بحدوث تدخل خارجي (سوفييتي!) من جهة أخرى، ولذلك تعتبر الولايات المتحدة عملية السلام، والجهود المبذولة لمواجهة التهديدات السوفيتية، متكاملة تعزّز بعضها بصورة متبادلة»!

***

لنتذكر أن كلام هيغ جاء قبل اجتياح لبنان لاستئصال المقاومة بسبعة أشهر، وأنه كلام تردّد على ألسنة الأميركيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومازال يتردّد حتى يومنا هذا مع اختلاف الذرائع والظروف وموازين القوى، ففي الماضي كان الخطر القومي والشيوعي، واليوم الخطر الإسلامي! وقد أراد وزير الخارجية الأميركي حينئذ القول بضرورة توحيد القوة الإسرائيلية والقوة الرسمية العربية ضدّ الأمة العربية والإسلامية وليس ضدّ أحد غيرها على الإطلاق، واليوم يدعو حلفاؤه إلى مثل هذا التوحيد ضدّ الأمة أيضاً وأيضاً، وأغرب ما في الأمر هذا التجاوب الذي تلقاه دعواتهم، والذي بلغ حدّ المساهمة في محاصرة المقاومة العراقية واللبنانية والفلسطينية، من دون الأخذ بعين الاعتبار ما طرأ على الظروف وموازين القوى الإقليمية الدولية من اختلاف جذري لصالح المقاومة، وفي غير صالح الأميركيين الذين يحاولون النفاذ من الثغرات الضيقة بعد توسيعها!

مشكلة باكستان مع أغنية الشيطان!

ما أن يأتي ذكر الهند أو باكستان أو بنغلادش، في الأزمات الحادة خاصة، حتى يتذكر الإنسان المنصف بحسرةٍ شبه القارة الهندية التي كانت تجمع هذه الدول الثلاث كأمة واحدة! ليس هذا فحسب، بل يتذكر أيضاً كيف نجح المستعمرون الإنكليز في تمزيقها أرضاً وسكاناً إلى الحدّ الذي يحول دون إقامة علاقات طبيعية بينها، فقد تركوا وراءهم، قبل أن يغادروا مرغمين في نهايات أربعينات القرن الماضي، مشاكل من النوع التي يبدو حلها شبه مستحيل، مثل قضية كشمير، ناهيكم عن زرع بذور الخلافات العرقية والقبلية والدينية في جميع أنحائها!

لو كانت شبه القارة الهندية لا تزال واحدة موحّدة لكان عدد سكانها اليوم يزيد على عدد سكان الصين بحوالي مائة مليون نسمة، لأن عدد سكان باكستان وبنغلادش يزيد على ثلاثمائة مليون نسمة، أي أن عدد السكان الإجمالي سيزيد على مليار وأربعمائة مليون نسمة! ولو كانت شبه القارة الهندية خرجت من عهد الاستعمار الإنكليزي الفظيع واحدة موحّدة لكانت تنعم اليوم حتماً باستقرار سياسي يشبه الاستقرار الذي تعيشه الصين، فالإنكليز في لندن وواشنطن واصلوا إدارة الصراعات الإقليمية في شبه القارة الهندية بعد زوال الاستعمار المباشر معتمدين على إرث العداوات المريرة الذي صنعوه، وهم ما زالوا يفعلون ذلك حتى يومنا هذا، ولنا في معاناة باكستان أكبر دليل على ذلك!

هكذا كان على باكستان أن تكون العمق العسكري والأمني للولايات المتحدة في حربها ضدّ أفغانستان، لتحريرها من السوفييت أولاً، ثم لتحريرها من قوات التحرير الأفغانية التي تحولت من وجهة نظر الأميركيين إلى منظمات إرهابية! وهكذا منذ أعلن الرئيس بوش حربه العالمية على الإرهاب وجدت باكستان نفسها في مقدمة الصفوف المحاربة، حليفاً رئيسياً ميدانياً وثيق الصلة بإدارة الحرب الأميركية! وبالطبع كان ذلك مأزقاً باكستانياً خطيراً، حيث تحوّلت القوى الإقليمية الأفغانية والباكستانية من صديقة حميمة تستحق كل الدعم إلى عدوّة لدودة تستحق الحرب إلى حدّ الإبادةّ فأي مأزق هذا المأزق إذا ما أخذنا بالاعتبار التداخل السكاني بين باكستان وأفغانستان، وأن طالبان هي إنتاج مجتمعي باكستاني إلى حدّ كبير! غير أن الأميركيين لا يأبهون لمثل هذه الاعتبارات البالغة الدقة والحساسية، ويريدون من الباكستانيين أن يقاتلوا في بلادهم، وفي بلاد جيرانهم، المتداخلة مع بلادهم، كأنما هم قوات أجنبية جاءت من خلف المحيطات!

لقد وجدت الحكومات الباكستانية المتعاقبة نفسها دائماً في وضع حرج جداً إزاء الإملاءات الأميركية، والرئيس برويز مشرّف بالذات، الذي برز في سياق الحرب على الإرهاب، لم يخف حرج موقفه ولم يتردّد في توجيه الانتقادات للسياسة الأميركية، فبصدد الإرهاب الأفغاني وإرهاب تنظيم القاعدة أعلن مشرّف منذ عام ٢٠٠٤ أن القضية الفلسطينية هي مصدر الشعور المناهض للولايات المتحدة في العالم الإسلامي، وأنها حاضنة جذور التطرف! وعندما سألته مجلة «نيوزويك» الأميركية (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤) قائلة: أليس هدف أسامة بن لادن تنصيب حكومات متطرفة في أقطار إسلامية معتدلة؟ أجاب الرئيس مشرّف: لو بحثتم في كيفية ظهور تنظيم القاعدة في حيّز الوجود

لوجدتم أن جذور ذلك تعود إلى القضية الفلسطينية! لقد كان مشرّف واضحاً وحازماً في جوابه، ولم يجامل الأميركيين في تنظيرهم وتفسيرهم لظاهرة الإرهاب، لكنه ظلّ حليفاً وثيق الصلة بهم، فهو وريث لسياسة باكستانية تقليدية ظهرت منذ تمزيق شبه القارة الهندية، وهذه السياسة تراهن على تحسين المواقف الأميركية تجاه الشعوب الإسلامية من داخلها، من موقع الصداقة ومع الزمن، وبالطبع من الصعب على أي رئيس باكستاني الخروج على هذه الآلية المستقرة في الدولة! ولتبرير حكمه العسكري لباكستان قال الرئيس مشّرف للمجلة الأميركية أن ذلك يعود إلى سياسة باكستان الخارجية المحددة التي تحتاج إلى الاستمرار! وقال أن هناك أيضاً قضية العلاقات الهندية الباكستانية (مشكلة كشمير) . لقد كان الرئيس مشّرف يشير من طرف خفي إلى مأزق بلاده التاريخي الذي هو تركة الاستعمار الإنكليزي وخليفته الولايات المتحدة! وانه لمن الصعب تجاهل محنة الرجل، ومحنة بلاده وأمثاله من حكام باكستان المدنيين والعسكريين!

غير أن الرئيس الباكستاني برويز مشرّف كان واضحاً كل الوضوح وحازماً كل الحزم في موقفه من احتلال العراق، وهو أجاب مجلة «نيوزويك» الأميركية التي سألته في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ عن تقييمه للعمليات الأميركية في العراق قائلاً: أعتقد أن رؤية أية قوات أجنبية، سواء أكانت أميركية أم بريطانية، لا يلقى الترحيب إطلاقاً في العراق، فما من أحد يحب أن يكون محتلاً من قبل قوات أجنبية، والحل لا يكمن في إرسال مزيد من القوات الأجنبية إلى العراق، بل في نهوض الجيش العراقي نفسه الذي يستطيع وحده تولّي مسؤولية الأمن، أما القوات الأجنبية فإن كل شيء يشير ويقود إلى استراتيجية خروجها من العراق! وعندما سألته المجلة الأميركية عمّا إذا عرض على الرئيس بوش استراتيجية خروج القوات الأميركية والبريطانية من العراق أجاب: نعم! وجواباً على سؤال آخر حول فكرة احتلال العراق أصلاً، قال برويز مشرّف: أعتقد أن عملية احتلال العراق عقّدت الأوضاع في العالم الإسلامي، وأنها زادت المعارضة للولايات المتحدة في العالم الإسلامي! سألته المجلة: ما الذي يمكن عمله في هذا الشأن؟ أجاب مشرّف مخاطباً الأميركيين: أغلقوا هذه الجبهات! لقد فتحتم جبهات كثيرة! الجبهة الفلسطينية مثلاً! إن الجبهة الفلسطينية لوحدها تؤثر في العالم الإسلامي بأسره! إن كل النشاط الإرهابي، والمتشدد، في العالم اليوم قد بدأ بسبب المشكلة الفلسطينية، وهذا يعود إلى الإحساس بفقدان الأمل والعزلة والعجز..الخ!

لكن الإدارة الأميركية، التي تعمقت مأزقها وتفاقمت أزماتها وتوالت إخفاقاتها في كل مكان، لم تراجع سياساتها على ضوء الملاحظات الصائبة التي أعلنها حليفها الرئيس مشرّف منذ عام ٢٠٠٤، وهي لم تمعن في مسارها العدواني الفظيع فحسب، بل تطلعت إلى الخروج من مأزقها ضمن المسار نفسه، بالتضحية بحلفائها ومنهم مشرّف واستبدالهم بحلفاء آخرين يصلحون للعب أدوار مكررة بلا نهاية في كوميديا أغنية الشيطان الأميركية!

معاملة الاحتلال كباق أبداً أو راحل غداً!

بصدد العراق المحتل يختلف الأميركيون حول التفاصيل إلى حدّ الافتراق، وإلى حدّ تنظيم الحملات الإعلامية والسياسية الضارية ، وإلى حدّ تقديم الاستقالات من المناصب الرفيعة، لكنهم لا يختلفون أبداً حول مسألة الاحتفاظ بالعراق، بالاحتلال المباشر أم بالاحتلال بالوكالة بقوات محلية تدعمها قواعد عسكرية أميركية ثابتة، وللتأكد من ذلك ما عليكم سوى الاستماع إليهم وهم يتحدثون عن العام ٢٠١٧ ، أي بعد عشر سنوات، كمدى منظور للاحتلال بأحد وجهيه، وقد امتلأت أحاديثهم بأرقام التكلفة التي باتت تحسب بالتريليونات من الدولارات، أي بآلاف المليارات وليس بآلاف الملايين (تقرير لجنة الموازنة في الكونغرس – كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٧).

إن الأميركيين يعتقدون أن العام ٢٠١٧ سوف يكون عام استتباب الأمن تماماً لصالحهم في العراق، وإلى أن يحلّ العام المذكور يفترضون نجاحهم في القضاء على المقاومة العراقية قضاءً مبرماً من جهة، ونجاحهم في إحداث تغييرات إقليمية جذرية في جميع البلدان المحيطة بالعراق من جهة أخرى، فتتناغم هذه التغييرات في تقدمها مع عمليات تقدمهم في العراق، وتتفق نهاياتها مع النهاية التي قرروها للعراق!

إن المصير الذي قرروه للعراق هو أن يبقى تحت سيطرتهم إلى الأبد، بالإدارة المباشرة أو غير المباشرة، أي أن يكون مخزونه النفطي المقدّر بأكثر من أربعمائة مليار برميل في نطاق مخزونهم العالمي الذي يدعم اقتصادهم ويعزّز مكانتهم الدولية، وأن تكون أرضه بموقعها الهام قاعدة إستراتيجية، مثل فلسطين المحتلة ومثل جزيرة دييغو غارسيا، بحيث يكون الوضع العسكري والسياسي الدولي محسوماً دائماً لصالحهم، سواء ضدّ العرب والمسلمين أو الأوروبيين والروس والصينيين! وإن المصير الذي قرروه لبلدان المحيط العراقي هو أن يكون كلاً منها مجرّد منطقة مدارة بحكم ذاتي يخضع خضوعاً تامّاً لإدارتهم! ولعل مصير العراق ومحيطه هو أبرز وأهمّ تصوّراتهم العالمية عن القرن الحادي والعشرين الذي ينبغي، من وجهة نظرهم، أن يكون أميركياً خالصاً!

ولقد حدث أن المقاومة العراقية الباسلة نجحت في إرباك مشروعهم الشيطاني، فاضطرب وتعثّر وتخبّط ومازال يضطرب ويتعثّر ويتخبّط، وحدث أنها نجحت في حرمانهم من قطف ثمار احتلالهم على الفور وبالراحة التامة، وبالتالي من الإنفاق على الاحتلال من بعض عائدات النفط العراقية التي ستفيض منها خزائنهم، فاضطربت حساباتهم المالية بدورها اضطراباً شديداً بلغ مستوى الأزمة، لكن ذلك كله لم يدفعهم إلى حدّ الإقرار بالفشل والهزيمة والتوجّه العملي نحو التخلي عن المشروع من أساسه، فهم ما زالوا حتى اليوم يعملون على معالجة وتذليل الصعوبات والعقبات، أما على الصعيد الإقليمي فقد تعثّرت كذلك مشاريعهم واضطربت وتخبطت في عدد من البلدان، أيضاً بفضل بسالة المقاومة العراقية أولاً، لكن ذلك كله لم يدفعهم إلى حدّ الإقرار بالفشل والتخلي عن مخططاتهم الإقليمية، وهاهم يواصلون جهودهم، وهاهو الرئيس الأميركي يستعد لجولة واسعة في بلادنا (٨-٢٠٠٨/١/١٦) يريد لها أن تكون متناغمة ومتكاملة مع الجهود الميدانية المستمرة لترويض العراق!

ولكن، إذا كان مشروع الأميركيين العراقي/الشرق أوسطي قد اضطرب وتعثّر وتخبّط، بفعل المقاومة العراقية أولاً، فإن مشروع المقاومة قد اضطرب وتعثّر وتخبّط بدوره! وإذا كان اضطراب المشروع الأميركي لم يبلغ بعد حدّ توقّفه والتخلي عنه نهائياً، فإن اضطراب مشروع المقاومة لم يبلغ بدوره حدّ توقفه والتخلي عنه نهائياً، وهكذا تصبح النتائج الحاسمة مرهونة بقدرة كل من الجبهتين على الإسراع أكثر من الأخرى في تلافي نواقصها واستكمال احتياجاتها، ويفترض أن هذا متاح للمقاومة أكثر بكثير مما هو متاح للمحتلين!

لقد كان المتوقع من المقاومة، منذ العام الأول للاحتلال، أن تنجح في أربعة ميادين: الأول تحقيق وحدة الشعب العراقي ووحدة مقاومته، والثاني حرمان العدو تماماً من النفط العراقي، والثالث عدم تمكينه من إقامة قواعد عسكرية ثابتة، والرابع عدم تمكينه من إقامة مؤسسات مدنية وعسكرية وأمنيّة موالية، غير أننا رأينا ذلك كله يتحقق جزئياً وليس بصورة كافية، أما السبب فيعود إلى جملة عوامل وأسباب ذاتية وموضوعية لن نستعرضها هنا بل نكتفي بالإشارة إلى بعضها، وبلفت النظر إلى المقالة/الوثيقة، العظيمة الأهمية، التي أعدّها المناضلان العراقيان البارزان علي الصراف وعوني القلمجي تحت عنوان: "من يزرع الأوهام يحصد الخسارة"! والتي نشرت على أكثر من موقع للمقاومة .

منذ العام الثاني لاحتلال العراق صار مؤلماً أشدّ الألم أن الخطاب السياسي للمقاومة لم يرتفع إلى مستوى الحدث التاريخي الواقعي المصيري الذي فرض على الأمة، وقد ظلّ هذا الخطاب مشوباً بشوائب النزعة الفئوية ذات الروح السلطوية عند البعض، وبالنزعة الطائفية والشعوبية عند البعض الآخر! ولقد كان المطلوب، ولا يزال، خطاباً توحيدياً متعالياً في تجاوزه للخلافات والتناقضات الداخلية، من دون إهمال وجودها وأسبابها وأفعالها الفظيعة، أي خطاباً يرتّب الأولويات ويضع على رأسها أولوية المقاومة المصيرية للاحتلال، فيجعل من هذه الأولوية قضية تعلو على أي خلاف وتناقض داخلي أو إقليمي مهما بلغ حجمه وشأنه! لقد حاولنا منذ أكثر من عامين لفت النظر إلى ذلك، كتابة وشفاهة، لكن الاضطراب والتعثّر والتخبّط استمر في خطاب المقاومة بكل ما ترتّب عليه من خسائر تستدعي القلق الشديد حقاً، وهل من المنطقي والجائز في جميع الأحوال، وعلى سبيل المثال، أن تحتكر كل فئة شهداءها وقادتها، وأن تبالغ إلى حدّ اللامعقول في تعظيمهم وتعظيم خصوصيتهم الفئوية بطريقة تسيء إليهم فعلاً، كأنما هم يخصونها وحدها وما على الآخرين سوى الإقرار بذلك؟!

لقد كان هناك، ولا يزال، من يتصرف كأنه قادر لوحده على إنجاز مهام التحرير والنهوض بالأمة، وكأن العدو صار جاهزاً للانسحاب في أية لحظة متخلياً عن مشروعه ومقرّاً بهزيمته، فمنذ أواخر عام ٢٠٠٤ كان عراقيون وطنيون محترمون يتوقعون انسحاب الأميركيين وانتصار العراق في نهاية عام ٢٠٠٥! وقد قلنا لهم حينئذ (في المؤتمر القومي العربي) أن توقعاتهم ليست صحيحة وأن المعركة لا تزال في بداياتها وأنها أطول بكثير مما يقدّرون، ولذلك فإنه لمن دواعي الأمل والتفاؤل أن نطالع مؤخراً مقالة، في مستوى الوثيقة التاريخية، أعدّها المناضلان العراقيان علي الصراف وعوني القلمجي، من أهمّ ما جاء فيها القول بضرورة التعامل مع الاحتلال كأنه باق أبداً من جهة، وبضرورة التعامل معه كأنه راحل غداً من جهة ثانية! ناهيكم عما تضمنته المقالة/الوثيقة من عرض موضوعي دقيق وتحليل عظيم الأهمية لوضع العراق الراهن، وذلك كله باقتضاب شديد لم يتعدّ صفحات ثلاث، الأمر الذي يجدّد الأمل بالأخذ بما جاء فيها، لأن الأخذ بما جاء فيها هو الطريق إلى النصر المؤكد المؤزّر.

مغامرات آمنة للجنسية المعولمة!

من حين لآخر يعلن الإسرائيليون عن مغامرة سوبرمانية خطيرة ومثيرة، قام بها أحدهم في بلد ما عربي أو غير عربي، وعاد منها سالماً غانماً وهو يبتسم ويتحدث بتواضع! وآخر هذه الروايات العجيبة هي الإعلان عن دخول رون بن يشاي، الصحفي في «ايديعوت احرونوت» إلى سورية عن طريق تركيا، ومكوثه في دمشق ستة أيام متجولاً على هواه!

بداية ينبغي القول أن مثل هذه المغامرات الإسرائيلية السهلة المضمونة، سواء قام بها فرد أو وحدة عسكرية، تكشف عن مدى حماقة الإسرائيليين ومحدوديتهم على صعيد السياق التاريخي، فهم يؤكدون بمثل هذه العمليات أنهم ليسوا شعباً ولا وطناً ولا دولة، وأنهم لا مستقبل لهم بتاتاً في هذه المنطقة، حيث وجودهم مرهون بوجود السياسات الاستعمارية التي تستخدمهم كقاعدة حربية مموّهة بمظاهر الشعب والوطن والدولة!

لقد قال رون بن يشاي أنه دخل سورية بجواز سفر أجنبي لكنه لم يقل ما هو هذا الجواز، هل هو أميركي أم إنكليزي أم فرنسي أم روسي، أم ماذا؟ هل هو أسترالي أم كندي أم أميركي جنوبي؟! كذلك هو لم يقل لنا ما إذا كان الجواز دبلوماسياً أم عادياً! ولم يقل لنا ما إذا كان الجواز الذي حمله يعطيه في دمشق امتياز زيارة سفارة الدولة التي منحته الجواز وامتياز رعايتها وحمايتها! ولم يقل لنا ما إذا كان يتمتع بجنسية الدولة التي حمل جوازها، وما إذا كان يحتفظ به دائماً كحق من حقوقه، حيث كثير جداً من الإسرائيليين يتمتعون بمثل هذا الامتياز! وهكذا نرى كيف أن الإسرائيلي، المعولم منذ تأسيس الكيان الصهيوني، يستطيع التحرك خارج فلسطين المحتلة بالراحة، وبسهولة ليست متوفرة لأي إنسان طبيعي في أية دولة طبيعية من دول العالم!

لقد استقطب الكيان الصهيوني منذ إنشائه عدداً هائلاً من المغامرين الراغبين بالإسهام في مشروع استعماري تحت إمرة قيادة أجنبية، والإحصاءات (في مطلع السبعينات الماضية) تكشف أن حوالي ٢٠٠ ألف إسرائيلي كانوا يحتفظون بجوازات سفر أنكلوسكسونية، وحوالي ٣٠٠ ألفاً كانت لهم صفة سائحين ألمان ونمساويين وتشيك وأرجنتينيين وأفريقيين جنوبيين..الخ، وهذا الرقم القريب من نصف مليون حينئذ يدل بوضوح أن هناك من يسمون إسرائيليين بينما هم مستمرون في كونهم من جنسيات أخرى! كذلك كان هناك حوالي مليون إسرائيلي احتفظوا لأنفسهم بحق الخيار ين البقاء أو العودة إلى أوطانهم الأصلية..الخ! وإن الوضع اليوم لا يزال على ما كان عليه من قبل مع فارق تضخم الأرقام، فإذا أخذنا العرب الرازحين تحت الاحتلال بصفتهم «إسرائيليين» وعددهم يزيد على مليون وربع المليون، فسوف نجد أن هذه الدولة التي يسمونها «إسرائيل» ويخافون احتمال زوالها لا وجود لها أصلاً! وجدير بالذكر أن معظم أعضاء القيادات الإسرائيلية العليا يحملون جوازات سفر غير إسرائيلية، حتى القادة التاريخيين من أمثال حاييم وايزمان وناحوم غولدمان وغولدا مائير وموشي دايان وييغال آلون ومناحيم بيغن..الخ! إن كلاً من القادة الإسرائيليين الكبار يحمل جوازي سفر على الأقل، وهم يملكون عقارات ومتاجر ومحلات إقامة في أميركا وأوروبا، ويملكون أيضاً حق التصويت

في الانتخابات الأوروبية والأميركية! وكان قانون الجنسية الإسرائيلي، الصادر في نيسان/أبريل ١٩٥٢، قد نص في المادة الرابعة عشر/ الفصل الثالث على أن حيازة الجنسية الإسرائيلية لا توجب التنازل عن جنسية سابقة لها، وأن الإسرائيلي من رعايا دولة أجنبية يعتبر كالإسرائيليين في كل ما يتعلق بتطبيق القوانين الإسرائيلية! وهكذا فإن التنقل بين «إسرائيل» الوطن الصوري وبين فرنسا، مثلاً، الوطن الحقيقي، مستمر وشائع، بل إن لبعضهم إقامة رئيسية دائمة في باريس وإقامة ثانوية مؤقتة في تل أبيب، بينما لبعضهم الآخر وضع عكسي! وإن احتفاظ الإسرائيليين بجنسياتهم المتعدّدة، والممارسات التي لا مثيل لها من حيث العنف والقسوة ضدّ العرب، تدلّ دلالة قاطعة على الطابع المؤقت لما يسمونه دولتهم، ولابد أن الكثيرين منهم على يقين من هذه الحقيقة، وبناء على ذلك فأين الغرابة وأين البطولة في ما يفعله رون بن يشاي وغيره، سواء كأفراد أو كمجموعات؟

في عام ١٩٥١ تولت شركة الطيران الأميركية مهمة نقل أكثر من مئة ألف يهودي عراقي إلى فلسطين المحتلة، وكان ممثل الشركة المشرف على تنظيم الهجرة في بغداد الأميركي مستر آرمسترونغ، وفي ما بعد تبين أن آرمسترونغ ليس سوى شلومو هليل الذي أصبح وزيراً للبوليس الإسرائيلي! فأين الغرابة والبطولة في ذلك؟

أما في عام ١٩٤٨، عندما أعلنت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين عن انسحابها المفاجئ، فقد سلّمت تلك الحكومة للصهاينة اليهود كامل بنيتها التحتية المدنية والعسكرية، وهي بنية كانت كافية لقيام ما يشبه الدولة على الفور، بينما الفلسطينيون يعانون من الاضطهاد والمطاردة والحرمان على أيدي الإنكليز، وبينما أشقاؤهم في البلدان العربية يرزحون تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للعواصم الاستعمارية! وعندما نشبت الحرب عام ١٩٤٨ كان التعداد الإجمالي للقوات الصهيونية المحاربة يقارب ٩٠ ألفاً حسب تقرير نشرته المخابرات الأميركية، وبالطبع فإن معظمهم كان من متعدّدي الجنسيات، أي المرتزقة أصحاب الإقامة المؤقتة العابرة أو الدائمة المرنة، أما تعداد القوات العربية كلها، النظامية وغير النظامية، التي وقفت وراءها مباشرة خمس دول عربية، فكان حسب تقرير المخابرات الأميركية في حدود ٣٣ ألفاً! وقد انضمت إلى القوات الصهيونية، التي تسلمت الثكنات والموانئ والمطارات وسكك الحديد البريطانية في فلسطين جاهزة للخدمة، ٢١٣ طائرة متعدّدة الجنسية، ومعها ١٥٤ طياراً متعدّدي الجنسية ومعهم ٥٠٦ من الفنيين المتعدّدي الجنسية أيضاً، وذلك في مواجهة ١٣١ طائرة عربية تشكو من مختلف النواقص الفنية والقتالية، فأين الغرابة وأين البطولة في ما تقوم به في هذا البلد أو ذاك وحدة عسكرية متعدّدة الجنسية تزعم أنها إسرائيلية، بينما هي مغطاة ومدعومة من قبل حكومات دول عظمى ليست في حالة حرب مع العرب، ولها سفاراتها وأجهزتها المرعية قانوناً في عواصمهم، بل إن فيها بلا ريب موظفون يحملون جواز السفر الإسرائيلي إضافة إلى جواز سفر الدولة التي يعملون في سفارتها!

من برنامج فينكس إلى فرق الموت!

لم يحدث قط أن تجمع في دولة واحدة مثل هذا العدد الهائل من المرتزقة الذين تجمعوا في العراق، فقد فاق عددهم منذ مطلع عام ٢٠٠٤ العشرين ألفاً من الذين يحملون صفة رجال أمن تابعين لشركات أميركية خاصة تعدّ المرتزقة وتؤجّرهم لإنجاز المهمات القذرة، وبالإضافة إلى تزايد أعدادهم حتى اليوم، ألحقت بهم تشكيلات محلية حملت اسم فرق الموت، وهي التشكيلات التي تتميز عن المرتزقة الأجانب بأنها تعرف إلى أين تتوجه ومن تضرب، إنما بحماية قوات الاحتلال التي تغطي توجهاتها وتضمن تحركاتها، فتحول العراق بذلك حقاً إلى غابة تجوبها الوحوش الهادفة إلى استئصال المقاومة الوطنية، وإرهاب الشعب العراقي وإرغامه على الخضوع للمحتلين!

المرتزقة الأجانب وفرق الموت!

ما ينبغي أن يكون واضحاً تماماً هو أن تدمير العراق بجميع مكوناته، وفي المقدمة بنيته البشرية، كان قراراً أميركياً أصدرته إدارة الرئيس بوش في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٣، وبدأ العمل بموجبه في الشهر الأول من عام ٢٠٠٤، وذلك نتيجة تعثّر قوات الاحتلال النظامية وعجزها عن تحقيق الأهداف الموكلة إليها، فكان اللجوء إلى الوحدات الأميركية السرية الخاصة، وإلى المرتزقة المأجورين، وإلى العملاء والعصابات المحلية، وعلى أيدي هذه التشكيلات المحمية من حكومة الولايات المتحدة وقواتها النظامية وصل العراق اليوم إلى ما وصل إليه، وإنه لأمر روّع الكثيرين في العالم أن يجري إعدام الرئيس صدام حسين بالكيفية التي أعدم بها في ظل هكذا ظروف يعيشها العراق، بغض النظر عن أية تفاصيل تتعلق بالماضي، فهذا الحدث جاء في سياق هلاك مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء الذين تبيدهم عناصر فرق الموت والمرتزقة الأجانب، وهي تذكرنا بما شهدته فيتنام ما بين العامين ١٩٦٨ – ١٩٧٢!

إشعال الحرب الأهلية عنوة!

لقد بدأت ظاهرة المرتزقة الذين تجنّدهم شركات خاصة قبل أكثر من نصف قرن، فقد أرسلوا إلى الكونغو لإسقاط حكومة لومومبا الوطنية، فاغتالوا الرئيس لومومبا وسلّموا الحكم لعملاء الشركات الاحتكارية، وحدث الأمر نفسه في أنغولا، وفي موزامبيق، ومؤخراً في جزر القمر، وفي غينيا الاستوائية، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ومع انتشار القوات الأميركية في منطقة الخليج وآسيا الوسطى والبلقان، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، انتشر المرتزقة التابعون لشركات أمنية أميركية خاصة في جميع هذه المناطق لتحقيق هدف رئيس هو إخضاع الشعوب للأميركيين وحلفائهم حتى لو اقتضى الأمر إشعال الحروب الأهلية عنوة على أوسع نطاق! غير أن العراق بلغ الذروة في هذا الاتجاه، فلا مجال للمقارنة بين عدد المرتزقة في أفغانستان، حيث يتولون حراسة الرئيس كرازاي، وبين عددهم في العراق، حيث الآمال والمشاريع الأميركية التي لا تعدّ ولا تحصى، والتي رصدت لها عشرات المليارات من الدولارات!

أهمية وجود عصابات المرتزقة!

لقد ذكرت الأنباء الصحفية منذ عام ٢٠٠٤ أن المرتزقة من الأميركيين ومن جنسيات أخرى

يجوبون العراق مثل أبطال السينما في هوليوود، فهم يستخدمون طائرات الهيلكوبتر المسلحة، ويديرون عملياتهم بالكومبيوتر، وترشدهم في تحركاتهم الأقمار الفضائية، ومنذ ذلك التاريخ كان واضحاً أن القوات الأميركية سوف تزيد من اعتمادها على قوات المرتزقة، فقد أعلن بريمر حاكم العراق الأسبق أنه جرى اعتماد مائة مليون دولار لإبرام عقود مع شركات الأمن الأميركية الخاصة، فقط لحماية ما يسمى بالمنطقة الخضراء في بغداد! وكان واضحاً الاتجاه باستمرار نحو المزيد من الاعتماد على المرتزقة كلما تحققت خطوة على طريق تسليم السيادة للعراقيين المتعاونين، حيث وجود المرتزقة سوف يساعد القوات الأميركية النظامية على عدم الظهور في الشوارع، الأمر الذي يقنع العراقيين أن السيادة تحوّلت فعلاً إليهم، فيعفيهم ذلك من التعرض للهجمات العسكرية واللوم السياسي، أما المرتزقة الأجانب فيواصلون مهمات قوات الاحتلال متخفّين وراء فرق الموت المحلية!

الدفع نحو تقسيم العراق!

لقد قامت نظرية الرئيس بوش، بصدد الحرب الاستباقية الوقائية، على دعامتين: الأولى إرسال قوات نظامية تابعة لوزارة الدفاع الأميركية، والثانية إرسال قوات سرية، هي خليط من المارينز والمخابرات والمرتزقة الذين تعدّهم الشركات الخاصة، فإذا تعثّرت القوات النظامية، أو جوبهت برفض دولي، وبرفض شعبي أميركي، جرى الاعتماد على فرق المرتزقة الأجنبية وخاصة الأميركية، وعلى فرق الموت المحلية، على أن يموّه ذلك بغطاء حكومي رسمي عراقي!

يقول الخبير في المعهد القومي الفرنسي بيار جون لويزار أنه منذ بداية ترتيب الوضع السياسي الجديد في العراق من قبل الأميركيين بدا واضحاً أنهم يدفعون في اتجاه الحرب الأهلية، فجميع مساعيهم، بما فيها المعايير التي تم وفقها تنصيب مجلس الحكم الانتقالي، تمت وفقاً لمرجعيات واعتبارات طائفية وعرقية، فالأمور لم تتجه نحو التحرير الديمقراطي بل نحو اللبننة، وكان هذا فخاً قاتلاً بصدد مستقبل العراق، فقد أراد الأميركيون من كل طائفة أو فئة أن تفاوضهم كمحتلين لتدعيم نفوذها ومصالحها على حساب الفئات العراقية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى غياب الحوار الوطني، ولذلك فإن البلاد تتجه نحو الحرب الأهلية كلما اقترب الموعد المحدّد لإنهاء الاحتلال، بل إن الأمور ستتجه بشكل سريع، حال انسحاب قوات الاحتلال، نحو تقسيم العراق وتفتيته!

هكذا تتضح لنا نوايا الأميركيين خلف مجمل عملياتهم، ومنها إعدام الرئيس صدام حسين، فليس لنا عندهم غير الدمار والعبودية، لكن الميدان، الذي لم يقل كلمته الأخيرة بعد، لا يقطع بأن نواياهم قابلة للتحقق.

نحو استراتيجية ضبط النفس!

اليوم، وبغض النظر عن الخلافات والمهاترات والملاسنات في ما بينهم، فإن الاستراتيجيين في الحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي، يجمعون على القول بأن التهديدات التي يتعرض لها أمن بلادهم هي الإرهاب «الإسلامي» الأصل أساساً! إنه المشكلة الأساسية التي يعود سببها – حسب تحليلاتهم– إلى شيء ما يجري بطريقة خاطئة داخل المجتمعات العربية تحديداً وفي المجتمعات الإسلامية عموماً، مثل باكستان وإيران وأفغانستان! إنهم جميعاً يشيرون إلى «شيء ما» يشكل خطأً تترتب عليه ردود أفعال العرب والمسلمين، وهذا الذي يقصدونه هو بالطبع اغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني الغريب على أرضها، وهم يعرفونه جيداً لكنهم لا يريدون الاعتراف به وتسميته باسمه أبداً!

القتل على احتمال التفكير!

لقد اعتمدت الإدارة الأميركية الحالية، على مدى السنوات السبع الماضية، استراتيجية الحرب الاستباقية، أي إعلان الحرب ضدّ بلد ما واحتلاله بناء على مجرّد الاحتمالات، وبناء على ما يمكن أن يفكر به قادته وليس بناء على ما يمكن أن يفعلوه! إن إمكانية الفعل لها مقدماتها الواضحة أو شبه الواضحة التي يمكن لمسها، أما إمكانية التفكير فلا مقدمات واضحة ملموسة لها، وهي يمكن أن تخطر ببال المتهم بها ويمكن أن لا تخطر بباله، ورغم ذلك رأوا أن بلداً ما، في وضعية ما، يمكن أن يفكر بطريقة ما، قبل أن يعي هو ذاته ذلك، يستحق أن تشنّ ضدّه الحرب الاستباقية!

غير أن استراتيجية الحرب الاستباقية تعرضت للتعثر والانكفاء والفشل، وجعلت الولايات المتحدة في وضع شديد الخطورة على الصعيد الدولي والتاريخي، من حيث الموقع والدور، وهاهم الإستراتيجيون الأميركيون من الحزبين الحاكمين يفتشون عن بديل لهذه الاستراتيجية، تتنازعهم العادة العدوانية والمشاعر العنصرية من جهة، والواقعية الميدانية والمنطق العملي من جهة أخرى، وإذا بهم يكتشفون أن البديل المحتمل، القابل للنقاش وربما التطبيق، هو: استراتيجية ضبط النفس الكبرى! كما ورد في دراسة أعدها باري . ر. يوسن، ونشرتها مجلة «ذي أميركان إنترست» في هذا الشهر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧!

لماذا الاعتراض على الاستراتيجية الجمهورية؟

إن الولايات المتحدة بحاجة اليوم إلى سياسات مختلفة بصورة دراماتيكية عن تلك التي سبقتها والتي ألفناها، ليس فقط منذ نهاية الحرب الباردة، بل منذ تأسيس الولايات المتحدة! هذا ما يقوله الباحث باري بوسن، مضيفاً أنها بحاجة لأن تكون: أكثر تحفظاً في استخدام القوة العسكرية! وأكثر احتشاماً في ما يتعلق بميدان إحداث تحولات سياسية بين البلدان الأخرى وفي داخلها! وأكثر ابتعاداً، سياسياً وعسكرياً، عن الحلفاء التقليديين!

إن الاستراتيجيين الأميركيين من الحزبين مازالوا يجمعون على دعم استراتيجية أميركية كبرى تحفظ لدولتهم قوتها العسكرية الأكبر والأقوى في العالم، ويجمعون على مواصلة الجهد من أجل

إحداث تغييرات في المجتمعات الأخرى، تجعلها تبدو شبيهة أكثر بالمجتمع الأميركي، أي تشكيل عالم من المجتمعات الديمقراطية يكون أكثر أماناً للولايات المتحدة! فإذا كان الحال كذلك فلماذا الاعتراض على الحرب الاستباقية؟ إن الاعتراض يعود إلى الاختلاف في المفاهيم بين الحزبين، خاصة في الموقف من المؤسسات الدولية: الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية أيضاً..الخ!

إن الديمقراطيين يحبون العمل مع هذه المؤسسات ومن خلالها، أما الجمهوريين فلا يحبون ذلك، ويتهمون الديمقراطيين بالاستعداد للتضحية بسيادة الولايات المتحدة لصالح هذه المنظمات! وقد رأينا إدارة الرئيس بوش الجمهورية تدير ظهرها لهذه المنظمات وتعمل شبه متفردة، فلما فشلت (في العراق خاصة) قال الديمقراطيون أن سبب الفشل هو استبعاد المؤسسات الدولية، وأنهم لو كانوا في الحكم فسوف يستفيدون من القوة العظمى للولايات المتحدة في قيادة هذه المؤسسات والهيمنة على نتائج جهودها، والحصول على مكاسب صافية لمصلحة الأميركيين وحدهم! إن الديمقراطيين يتهمون الجمهوريين بعدم فهم هذه المسألة، وبالإخفاق في تقدير قيمة العمل من خلال الشرعية الدولية! وبالطبع، لو أن الجمهوريين نجحوا في السيطرة على العراق وحققوا الأهداف المنشودة من وراء ذلك، من دون مساعدة المؤسسات الدولية، لما تجرأ الديمقراطيون على التلفظ بكلمة نقد واحدة!

احتواء العراق بدلاً من احتلاله!

إن حرب العراق، وبطولات المقاومة العراقية، هي التي أثارت هذا الجدل التكتيكي بين الحزبين، فليست المشكلة من وجهة نظر الديمقراطيين هي أن الجمهوريين قرروا احتلال العراق، بل المشكلة هي أن عمليات الاستخبارات كانت رديئة بصدد أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، وأن الإدارة الأميركية للعراق بعد الاحتلال كانت غير متقنة، خاصة في ميدان إعادة الإعمار (أي السيطرة على الاقتصاد العراقي) وفي ميدان مكافحة التمرّد (أي مكافحة المقاومة). وجدير بالذكر هنا أن المرشحة الرئاسية الديمقراطية هيلاري كلينتون لم تنكر دعمها للحرب ضدّ العراق واحتلاله، فهي لا تختلف مع الرئيس الحالي جورج بوش على المبدأ، بل على الأسلوب! وكان هناك نواب ديمقراطيون صوّتوا في العام ٢٠٠٢ ضدّ قرار باستخدام القوة في العراق، لكنهم كانوا يناقشون بوضوح وصراحة إمكانية ووجوب احتواء العراق وردعه بدلاً من احتلاله، حتى وإن كانت المعلومات صحيحة بصدد أسلحة الدمار الشامل العراقية!

خلاصة القول هي أن الحزبين الأميركيين لا يختلفان حول أهداف الولايات المتحدة، بل حول أساليب تحقيقها، ويرون أن أساليب الإدارة الحالية، أو استراتيجيتها، تسببت في دفع الولايات المتحدة إلى وضع حرج، حيث حوالي نصف قواتها غارقة في حرب العراق الغامضة النتائج، فهذه الحرب ابتلعت الجيش النظامي وقوات المارينز على مدى السنوات الماضية، وأبرزت في الميدان خصوماً محتملين أكبر حجماً بكثير من العراق، مثل إيران التي يبلغ تعداد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق، وباكستان التي يبلغ تعداد سكانها ستة أضعاف سكانه (الانتباه للإشارة صراحة إلى باكستان كميدان حرب محتمل!). ثم إن الولايات المتحدة تواجه مقاومات لو كانت تحارب أياً منها في المحيطات والأجواء المفتوحة لأبادتها فوراً عن بكرة أبيها، لكنها مقاومات تستخدم ميزات مناطقها وتعاون أوطانها، وهي إن لم تحقق نصراً حاسماً فإنها تجعل الأميركيين يدفعون ثمناً باهظاً فعلاً، فقد أسقط مطلقو قذائف الدفاع الجوي في الصومال والعراق عشرات المروحيات الأميركية، وانتشرت ظاهرة الخبرة العسكرية

العالية عند فصائل المقاومة بحيث أن الدمج بين أسلحة تقليدية وشبان ملتزمين، وتدريب جيد، وذكاء واضح، واستخدام ناجح لخصائص المدن والضواحي والأرياف – كما يشرح الباحث الأميركي باري يوسن في دراسته– جعل الولايات المتحدة تدفع أثماناً حربية مهمة، سوف تصبح أعلى إذا ما قررت الاستقرار في البلدان الأخرى لجعلها ديمقراطية! وعلى هذا الأساس نفهم مغزى الدعوة إلى استراتيجية ضبط النفس كاستراتيجية بديلة، فالمطلوب هو إقناع الآخرين، أو توريطهم، في الحروب نيابة عن الولايات المتحدة، أو أمامها، ضدّ بعضهم، وضدّ أنفسهم أيضاً!

نصال الأميركيين ونصال الأوروبيين!

هبّ الكثيرون في جميع الأقطار العربية يعبّرون عن قلقهم العميق وغضبهم الشديد بسبب القرار الذي صدر عن الكونغرس الأميركي مؤخراً، والذي أخذ شكل توصية بتقسيم العراق، فقد ذكّرهم هذا القرار باتفاقيات سايكس/بيكو الإنكليزية الفرنسية التي مزّقت بلاد الشام والعراق، وذكّرهم بالاتفاقيات الأميركية/ البريطانية التي لخصها وعد بلفور بإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية (١٩١٦ – ١٩١٧) وأظهرتهم ردود أفعالهم القلقة الغاضبة كأنما هم يواجهون خطراً مميتاً لأول مرة بعد تسعين عاماً، أي كأنما هم اعتادوا الترتيبات الاستعمارية القديمة وتعايشوا معها وألفوها وسلّموا بها، وأنهم يدافعون عنها ضدّ عملية تقويض وتقسيم جديدة تحدث في نطاقها!

ولكن، أليس مفهوماً وبديهياً أن من لا يتصدّى عملياً وميدانياً للترتيبات الاستعمارية الصهيونية القديمة لا يحق له الاحتجاج والاعتراض على الترتيبات الجديدة، وأنه إذا فعل ذلك فإن فعله لا قيمة له ولا جدوى منه؟ ألا ينطبق على القرار الأميركي الذي صدر مؤخراً وصف النصال اللاحقة وهي تتكسّر على النصال السابقة، كما أوجز ببلاغة شاعرنا العربي؟ وإذا كنا قد تحملنا طعنات السهام السابقة، واعتدناها وتعايشنا معها وألفناها، فلماذا لا نتحمل السهام الجديدة ولماذا نشكو منها؟!

إن مجّرد صرخات الهلع والغضب، تطلقها الضحية في مواجهة خطر مميت، هو في حد ذاته حدث يستحق الاهتمام والعطف، لأنها ردّة الفعل المفهومة للحياة ضدّ الفناء، لكن الأهم هو أنها تستدعي المبادرة لتطويرها وعقلنتها كي تصبح مجدية ميدانياً، ومثل هذه المبادرة تصطدم بتحالف الخيانة والانتهازية والجهل الذي لن يتعاطف معها، بل سيصنّفها في خانة «القومجية» الغوغائية، وسيصنف خطاباتها في خانة اللغة «الخشبية» الميتة، بل وسيجد عذراً للكونغرس الأميركي في قراره الداعي إلى تقسيم العراق، الذي هو تأكيد أميركي حضاري نبيل على حق الطوائف الإثنية والدينية والمذهبية، والطوائف السياسية أيضاً، في تقرير مصيرها! وعندما نقول بوجود «طوائف سياسية» فإننا نعني أولئك الذين يدّعون العلمانية والليبرالية ويحتلون مواقعهم اليوم في الحياة العامة كطوائف حديثة مغلقة! وإنها بالفعل طوائف سياسية حديثة مغلقة تضاف إلى الطوائف الإثنية والدينية القديمة المغلقة وتتكامل معها! فهذه الطوائف السياسية الجديدة (العلمانية والليبرالية) تتناقض ظاهرياً فقط مع الطوائف الدينية والإثنية القديمة، بينما هي في الواقع تستمد وجودها منها! وإن هذا الذي يفعله العلمانيون والليبراليون الجدد يتناقض جذرياً، بالطبع، مع التوجهات التاريخية الأساسية للعلمانية والليبرالية!

على أية حال، إن قرار الكونغرس الأميركي بتقسيم العراق يأتي بعد تسعين عاماً مضت على إجراء تلك العمليات الجراحية الإجرامية التي أخضع لها جسم أمتنا عنوة، والتي استخدمت مبضع الجرّاح فقط، للبتر والتقطيع والتفريق، واستبعدت نهائياً أدوات الوصل والتجميع والتوفيق، فكانت هذه الدويلات المصنوعة من الأشلاء، وغير القابلة للحياة إلا كسجون، وقد عاشت في هذه الدويلات/ السجون أجيال شهدت تصنيعها في عقودها الأولى، وها نحن اليوم وقد بلغ التسعين من عمره كل

من ولد عام ١٩١٧ ولا يزال حياً! فإذا كان ثمة عذر، أو تفسير، لمواقف الطوائف السياسية الجديدة فهو أنها ولدت داخل الدويلات/ السجون فاعتادتها وألفتها، وصار السجان مثلها الأعلى وقدوتها الحسنة، فإذا حلمت بالاستقلال والحرية فإن حلمها لا يتعدّى الاستقلال بزنزاناتها داخل السجن، أي تجزئة السجن! بل هي صارت تتهم من يصرّ على تقويض السجون ونيل الحرية الحقيقية بأنه قومجي وخشبي! وهكذا لابدّ من الإقرار بأن الشيطان الذي صنع الدويلات/ السجون قد نجح في جعل بعض السجناء يتمسكون بسجنهم ويقومون بمحاولة ضبط إخوانهم غير الواقعيين، الذين يحاولون التمرّد عبر الفوضى والإرهاب!

لقد اعتمد العدو على الزمن وعلى قوة العادة والألفة لتدجين أمتنا، ولإنتاج أنصار للتجزئة من بين الضحايا أنفسهم، وبالفعل صار البعض يتمسك اليوم بترتيبات العدو تمسكه بحياته، بل هو لم يعد يمانع في تجزئة الأجزاء، أي في أن يصبح قطاع غزة، أو الضفة، أو جبل لبنان، أو الأعظمية، أو الكاظمية..الخ، مشروعٍ دولة يستحق تحقيقه القتال الداخلي! غير أن الأكثرية الساحقة من الأمة، رغم أهوال التسعين عاماً الطويلة الماضية، هي اليوم أشدّ تمسكاً بإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وإنها لعلى صواب في موقفها، حيث الأوضاع على جبهة العدو لم تعد كما كانت في الماضي، وهي تعاني اليوم مثلما نعاني بل أكثر، ويكفي أن نذكّر بأن عقد اتفاقية سايكس/بيكو وصدور وعد بلفور (١٩١٦-١٩١٧) قد تحققا في ذروة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، أما قرار الكونغرس الأميركي بتقسيم العراق (في هذا العام ٢٠٠٧) فقد صدر في حضيض الهزائم التي يتعرض لها الأميركيون وحلفاؤهم وقاعدتهم الصهيونية، في العراق وفلسطين ولبنان وأفغانستان وغيرها! وإن الفارق لابدّ وأن يكون حاسماً بين قرار اتخذ في ذروة انتصار عالمي وقرار اتخذ في حضيض الهزائم العالمية! بين قرار اتخذ في بدايات مرحلة الصعود والنمو والانتشار، وقرار اتخذ في بدايات مرحلة الانحدار والضمور والانكفاء!

قبل تسعين عاماً قرّر العدو المستعمر أن يجعل بلادنا ركناً أساسياً من أركان نظامه الربوي الصهيوني العالمي، أما اليوم فإن هذا الركن يتعرض للتقويض بفضل المقاومة الناهضة التي أصبح إيقافها وإلحاق الهزيمة الحاسمة بها شبه مستحيل، فإذا ما تقوّض هذا الركن فإن العلاقات الدولية الظالمة الفاسدة تصبح بمجملها عرضة للتقويض، وبناء على ذلك نستطيع القول أن القرار الأميركي بتقسيم العراق يبدو كأنما لا قيمة إضافية له، وأنه يمكن أن يكون مجرّد حبر على ورق!

نهاية التاريخ، وكذلك الجغرافيا!

تعصف أهوال الحرب المعلنة بعشرات الملايين في بلادنا، بل بمئات الملايين إذا مأخذنا بعين الاعتبار أنها حرب تتراوح بين الأزمات المفتوحة الطاحنة المادية والمعنوية، وبين العمليات العسكرية المدمّرة، الداخلية والخارجية، وفي الحالتين تبرز نتائجها رعبا وقتلاً، وعزلاً وتشريداً، وعرياً وجوعاً! غير أن لهذه الحرب وجهها الآخر الخفي غير المعلن الذي هو من إنتاجها أيضاً، والذي يعبّر عن نفسه في حدود ضيّقة وفي أوساط محدودة، فيبرز ثراء فاحشاً، ورفاهاً مذهلاً، وإنفاقاً مدوّخاً، وبذخاً خرافياً! وهذا الوجه لا يلتفت إليه أحد، ولا تظهر صلته المباشرة الحميمة بالحرب المعلنة وويلاتها، مع أنهما وجهان متكاملان متلازمان لا يتشكل أحدهما بمعزل عن الآخر.

الجغرافيا الاقتصادية العالمية الجديدة!

لقد انعقد مؤخراً في دبي أسبوع مركز دبي المالي العالمي (١٧-٢٣/١١/٢٠٠٧) وحضره، بالإضافة إلى أصحاب العلاقة المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، خبراء في شؤون المال والأعمال من مختلف أنحاء العالم، وفي مقدمتهم خبراء من الولايات المتحدة الأميركية، وتجدر الإشارة إلى أن كلا من العراق وإيران شريكين في سوق التمويل الخليجي الإسلامي الذي يشكل مجلس التعاون الخليجي أساسه وقاعدته، وقد جرت العادة أن لا تبرز أجهزة الإعلام أخبار مثل هذه الهيئات والنشاطات، فالصحف تذكرها عادة في أخبارها الداخلية وفي صفحاتها الاقتصادية، فكأنما لا علاقة لها على الإطلاق بالسياسات والأزمات والحروب! وبالفعل يبدو أن الكثيرين يعتبرونها كذلك، فيطالعونها عرضاً أو لا يطالعونها أبداً، خاصة وأنها بلغتها المعقدة ومصطلحاتها الغريبة لا تشجع على قراءتها، لكنني وأنا غير الخبير بتقنيات المال والأعمال توقفت عند الخبر الداخلي الذي لا يستوقف قارئاً عادياً مثلي، والمتعلق بأسبوع مركز دبي المالي العالمي (صحيفة الحياة - ٩/١١/٢٠٠٧) وتمعنت في ما قاله الرئيس التنفيذي لسلطة المركز الدكتور ناصر السعيدي، وإذا بي أرى ما أعتقد أنه الوجه الخفي للحروب المعلنة في بلادنا!

قال الدكتور السعيدي في افتتاح أسبوع مركز دبي المالي العالمي متفائلاً ومبشراً أن حجم السوق الخليجي لتمويل المشاريع (وفي جملته العراق وإيران) قد ارتفع من ٧٥٠ مليار دولار إلى ١٫٣ تريليون دولار (أي ١٣٠٠ مليار دولار!) وأن إجمالي استثمارات دول هذه السوق في ميادين البنى التحتية قد بلغت حاليا ١٫٠٧ تريليون دولار (أي أكثر من ألف مليار!) ثلثها (٣٣٨٫٤ مليار دولار) يعود لدولة الإمارات العربية المتحدة وحدها! أما عن سبب هذا الارتفاع فيقول الرئيس التنفيذي أنه يعود إلى الزيادة غير المسبوقة في إجمالي الثروة النفطية لدول الخليج التي ارتفعت حوالي ٣٠ تريليون دولار (٣٠ ألف مليار) من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٧، وأن هذا القطاع، أو هذه السوق المالية، تنمو بمعدّل ١٥٪ سنوياً! ويتوقع الخبراء العالميون أن تشهد نمواً هائلاً في السنوات القادمة، وأن تصبح بديلاً رئيسياً للاستثمارات التقليدية، حيث منطقة الخليج والشرق الأوسط مهيأة للاستفادة من الجغرافيا الاقتصادية العالمية الجديدة!

إنه عصر نهاية الجغرافيا!

لقد انطلق نشاط المحافظين الأميركيين الجدد في العام ١٩٩٥، وبلغ ما بلغه في العام ٢٠٠٧ واحتلال

العراق أهمه، وعبر هذه السنوات بالضبط ارتفع حجم السوق الخليجية المالية من ٧٥٠ مليار دولار إلى ١.٣ تريليون دولار، وإن الصلة لابد وأن تكون قائمة بين وجهي الحرب، المعلن والخفي، التي نظمها وقادها المحافظون الجدد، ثم إن الخبراء العالميين يتوقعون للسوق المالية الخليجية نمواً هائلاً لأنها تتناغم مع الجغرافيا الاقتصادية العالمية الجديدة، أي مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، بدليل أن هذه السوق سوف تصبح بديلاً (مركزياً) للاستثمارات التقليدية (في منطقة الشرق الأوسط) أي للمشاريع الوطنية! وجدير بالذكر أن شركة هاليبرتون الأميركية العملاقة (شركة نائب الرئيس تشيني) قد نقلت مقرّها الرئيسي أو قررت نقله من الولايات المتحدة إلى دبي! وهذا يعني أن الدول العربية الحديثة، الصغيرة جداً وشبه الخالية من السكان، سوف تتمتع بإمكانيات مالية في مستوى الولايات المتحدة، وسوف تعامل كأنها جزء من الولايات المتحدة، وسوف تفصل إمكانياتها التي تتناسب مع حجم أمتها العربية عن هذه الأمة وتربط بالولايات المتحدة! أليست هذه هي الجغرافيا الاقتصادية العالمية الجديدة التي تدمج بلداً عربياً في الولايات المتحدة البعيدة، وتفصله تماماً عن محيطه وأمته فكأنما هو موجود في قارة أخرى؟ إنه عصر نهاية الجغرافيا أيضاً وليس التاريخ فقط كما زعموا!

تصوروا هذا المنطق الرهيب!

غير أن هذا الجهد الرامي إلى دمج بعض البلدان العربية الصغيرة في الولايات المتحدة، أي فصلها مع ثرواتها الهائلة عن أمتها العربية، يصطدم بصعوبات كبيرة ويتعرض لأخطار حقيقية من داخل الدول العربية الصغيرة الحديثة نفسها، ومن خارجها حيث ميادين الحروب المفتوحة على جميع الاحتمالات خاصة في العراق، وأيضاً من التطورات العالمية المعاكسة التي تمثلها روسيا والصين والهند وغيرها، مثل مجموعة دول آسيان العشر، وتحالف دول بحر قزوين الخمس، والصعود المتسارع لمجموعة دول أميركا اللاتينية، ولذلك وقف الخبراء الأميركيون الذين حضروا أسبوع مركز دبي المالي العالمي يحذّرون، فقال ستيفن روتش رئيس مجلس إدارة مورغان ستانلي (فرع آسيا) أن المستهلكين في الولايات المتحدة يقودون عملية الطلب في الاقتصاد العالمي، فالاستهلاك الأميركي يقدّر بحوالي ٩.٥ تريليون دولار، بينما الصيني لا يتعدّى تريليوناً واحداً، والهندي في حدود ٦٥٠ مليار فقط، وهكذا إذا تراجعت نفقات المستهلك الأميركي فإن الصين والهند وغيرهما تعجز عن سدّ الفجوة، لأنها لا تتمتع بالزخم الديناميكي (الأميركي) في ميدان الطلب كما يتوهم البعض! لقد أراد الخبير الأميركي أن يؤكد على ضرورة اندماج الاقتصاديات الناشئة باقتصاد الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة قطاع النفط، حيث الولايات المتحدة هي المستهلك الأعظم للنفط (٢٦ ٪ من الاستهلاك العالمي) وبالتالي فإن ضعف القوة الشرائية للدولار وارتفاع أسعار النفط سوف تضعف قيادة الأميركيين لسوق الطلب العالمي، الأمر الذي يجب أن لا تسمح بحدوثه بلدان النفط وأسواقها المالية، في البلاد العربية خاصة! تصّوروا هذا المنطق الرهيب!

لقد حذّر ستيفن روتش من أن الاقتصاد الأميركي سيواجه مرحلة ركود في العام ٢٠٠٨، أي أن على دول الخليج دعمه كي يحافظ على طاقته الاستهلاكية الداخلية، وذلك بالاندماج فيه، حيث لا توجد بلدان أخرى، حتى الصين والهند والبرازيل قادرة على الاستهلاك بالمقدار نفسه، لأنها دول ناشئة لا تزال تفتقر إلى الزخم الاستهلاكي الذي يتمتع به الأميركيون وحدهم!

هذا هو الوجه الآخر الخفي للحرب المعلنة ضد بلادنا، وإنه لمن المؤسف والمحزن أننا لا نملك خياراً آخر سوى خوض هذه الحروب وربحها، ومن حسن الحظ أن احتمالات ربحها أصبحت واضحة، بصعود قوى المقاومة إلى سوية متقدمة من الكفاءة والفعالية، وباندحار السياسة الأميركية في كل مكان، وتخبط قواتها المحتلة في ميادين القتال جميعها.

هاجس النفط عقدة الأميركيين!

تبدو الإدارة الأميركية اليوم كأنما هي رضخت مبدئياً لفكرة الانسحاب العسكري من العراق، أو إعادة نشر قواتها في المنطقة بما فيها العراق، ولعل مدى رضوخها سيظهر أوضح في الأسابيع القادمة، بعد أن يوافيها قادتها الميدانيون بتقريرهم خلال شهر أيلول/ سبتمبر القادم، غير أن ما يشغل المراقبين ويجعلهم غير قادرين على ترجيح ما ستقدم عليه هذه الإدارة هو أنها تتميز بخصلتين متناقضتين: العناد الشرس المكابر من جهة والبراغماتية الأميركية التقليدية من جهة أخرى! وبما أنه لم يحدث حتى الآن أن وضعت قرارات هذه الإدارة على المحك منذ وصلت إلى السلطة عام ٢٠٠٠، فإنها اليوم، في ميادين حروبها العربية، تبدو كأنما ستواجه هذا المحك وتتعامل معه بين لحظة وأخرى، فإما العناد الشرس المكابر، وإما البراغماتية الواقعية التقليدية!

تشيني وخرائط النفط العراقية!

إن هاجس النفط هو عقدة الموقف الأميركي في العراق اليوم، وإذا كانوا قد سلّموا بصعوبة تحقيق نصر عسكري حاسم فإنهم لا يستطيعون التسليم أبداً بعدم السيطرة على نفط العراق، فمنذ شهر آذار/ مارس ٢٠٠١، أي قبل ستة أشهر من وقوع أحداث أيلول/ سبتمبر، كان نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني منكباً في المقام الأول على خرائط عراقية تتضمن المواقع التي ستقام عليها مستقبلاً إنشاءات نفطية عملاقة! ولم يكن تشيني مهتماً بالإنتاج العراقي الراهن، سواء أكان مليون برميل يومياً أم ثلاثة ملايين، بل كان مهتماً بالمخزون العظيم الإجمالي الذي يقدّر بحوالي أربعمئة مليار برميل، والذي يحتاج استخراجه إلى أضعاف مضاعفة من المنشآت! وهكذا كانت لنفط العراق الأولوية في برنامج الإدارة الأميركية الجديدة التي وصلت إلى الحكم عام ٢٠٠٠، والتي تشكلت في معظمها من العاملين في حقل النفط، علماً أن هذه الإدارة النفطية تسلمت مهامها الرسمية في لحظة تاريخية يستهلك فيها العالم ستة براميل نفط مقابل اكتشاف برميل جديد واحد فقط! فكيف لا يكون الهاجس الرئيس لحكومة بوش هو هذه الحقيقة، وكيف لا تنشغل باحتياطي العراق الضخم وتضع احتلاله على رأس قائمة أولوياتها، سواء بسبب طبيعة مصالح أعضائها النفطيين، أو بسبب احتياجات الولايات المتحدة عموماً؟

عائدات الأوبك الضخمة التافهة!

ينقل إريك لوران الفرنسي، صاحب كتاب (الوجه الخفي للنفط) عن أحد رجالات النفط العالميين قوله: إن ٩٠٪ من قضية النفط سياسة و١٠٪ اقتصاد! ويذكر أن شركات النفط الأميركية كانت تدفع بانتظام رشاوى للقادة السياسيين في جميع العهود، منهم الرئيس لندون جونسون مدير حرب عام ١٩٦٧، وأن هذه الشركات تجني الأرباح الطائلة، سواء في حال ارتفاع أسعار النفط أم في حال انخفاضها، فبعد حرب عام ١٩٧٣، وبفضل وقف الإمداد النفطي للدول الغربية، زادت أرباح الشركات الثلاثين الكبرى في العالم بنسبة ٧١٪، مع أن حجم مبيعاتها لم يرتفع أكثر من ١٠٪، وحققت ست شركات نفطية أميركية خلال الفترة نفسها مدخولاً إجمالياً بلغ خمسين مليار دولار، وأرباحاً إضافية

بلغت ستة مليارات دولار! تجدر الإشارة هنا إلى أن ما حققته الدول العربية المنتجة للنفط في تلك الفترة (عام ١٩٧٤) كان في حدود ٦٠ مليار دولار، أي ما يزيد قليلاً عن الذي جنته الشركات الأميركية الست! أما الذي حققته دول الأوبك كلها فقد كان ١٤٠ مليار دولار فقط لا غير! فإذا قارنا واردات الدول العربية النفطية (٦٠ مليار دولار) الكبيرة ظاهرياً نجدها تعادل ١٤٪ من الدخل الوطني الياباني، و١٨٪ مما كانت تملكه الشركات المتعدّدة الجنسيات آنذاك، و٣,٤٪ من الدخل الوطني الأميركي!

ما هو غير القابل للتفاوض؟

غير أن دول الأوبيك، وفي مقدمتها العربية، كانت متهمة حينئذ بالمسؤولية عن أزمة النفط العالمية، وبالثراء الفاحش والبذخ السفيه! ولم يتردّد السناتور الأميركي والتر فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في التصريح عام ١٩٧٣ بمايلي: إن منتجي البترول العرب لا يملكون سوى قوة عسكرية متواضعة، فهم مثل غزلان ضعيفة في غابة كبيرة تعجّ بالوحوش الكاسرة، وعلينا من موقع الأصدقاء أن نذكرهم بذلك، وأنهم سوف يتحملون مسؤولية المخاطر الرهيبة التي يعرضون أنفسهم لها إذا هدّدوا فعلياً التوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة!

إن صاحب مقولة (غطرسة القوة) يبدو في موقفه من العرب تجسيداً للغطرسة ذاتها! وفي ما بعد، أعلن الرئيس رونالد ريغن مقولته الشهيرة: إن نمط الحياة الأميركية غير قابل للتفاوض! وقد التزم بهذه المقولة جميع الرؤساء الذين خلفوه وآخرهم جورج بوش الابن، فما هو نمط الحياة الأميركية هذا؟ إن الأميركيين يستهلكون لوحدهم ٣٣٪ من النفط المستهلك عالمياً! لقد كان عدد السيارات في العالم عام ١٩٧٣ حوالي ٣٠٠ مليون سيارة، منها ٢٠٠ مليوناً في الولايات المتحدة! واليوم يجتاز الأميركيون على طرقاتهم بسياراتهم مسافات تزيد سنوياً عن عشرين مليار كيلو متر! إنهم ٦٪ من سكان العالم، يريدون أن يحافظوا على طراز حياتهم (أن يبارك الله أميركا وحدها!) ولو هلكت جميع الأمم! تلك هي عقدة الأميركيين في العراق اليوم: هاجس النفط الذي يشكل الركن الأساسي في نمط حياتهم! فماذا سيفعلون، وهل سينجحون؟

هاليبرتون تدير ظهرها لشعبها!

يبدو أن المأزق الأميركي في العراق قد فتح الأبواب على مصاريعها لمفاجآت عظمى لا يمكن توقعها مسبقاً، فها هي شركة النفط الأميركية العملاقة (هاليبرتون) تخطو خطوة كبيرة على طريق الانقلاب ضدّ الولايات المتحدة، وذلك بإعلانها نقل مقّر قيادتها إلى دبي! إن هذه الخطوة الانقلابية تأتي بالضبط في اللحظة التي أعرب فيها ٦٠٪ من الأميركيين عن رغبتهم في سحب القواتِ الأميركية من العراق وفي تولي الكونغرس مهمة إدارة سياسة البلاد المتعلقة بالحرب في العراق بدلاً من الرئيس جورج بوش، فكان أن أدارت هاليبرتون ظهرها للشعب الأميركي معلنة نقل مقّر إدارتها إلى دبي!

هاهنا يجدر بنا أن نتذكر الوضع في النصف الأول من القرن الماضي، حيث كانت شركات النفط العالمية العملاقة، خاصة الأخوات السبع الأميركيات، هي التي توجّه السياسات الخارجية لدولها، ثم بدأت الحكومات الرأسمالية تتدخل شيئاً فشيئاً في أسواق النفط كشريك حكومي، إلى أن صار القرار الأول لها في شؤون النفط، وهاهي هاليبرتون، في مواجهة ضغوط الشعب الأميركي، تعبّر عن توجهها لاسترداد المكانة القديمة للشركات وإن ضدّ رغبات الشعب والكونغرس!

العودة إلى فلسفة ديتر دينغ!

إن دور الحرب العراقية في فضح التناقض بين مصالح الدولة الرأسمالية والشركات النفطية ليس بالجديد، ففي الحرب العالمية الأولى عرضت الحكومة البريطانية على البرلمان مشروع قانون يتضمن حق الحكومة في تحقيق السيطرة على الشركة الأنكلو - فارسية، وذلك باستثمار مليارين من الجنيهات في مشاريعها، الأمر الذي أثار دهشة المحافظين، لأنهم وجدوا في دخول الحكومة شريكاً لوناً من ألوان الاشتراكية! ولابد أن السبب الذي دفع الحكومة البريطانية حينئذ للدخول شريكاً هو أن المستر ديتر دينغ، قائد الشركة الهولندية/ البريطانية المندمجة (رويال دوتش - شل) كان صاحب فلسفة في ميدان الأعمال تقول أن المارك الألماني صحيح في نظر شركته مثله مثل الجنيه الإنكليزي، ولذلك كان ديتر دينغ أثناء الحرب يبيع النفط لكلا الأسطولين المتحاربين، الألماني والبريطاني، فهمّه الوحيد والأساسي هو بيع أكبر كمية وبأعلى سعر ممكن من دون أن يأبه لهوية الزبون! وهاهي الأخبار اليوم تشير، وإن مجّرد إشارات، إلى استعداد هاليبرتون لعقد اتفاقات نفطية حتى مع إيران!

ديك تشيني يقود الانقلاب!

من المعروف أن الشخصية البارزة في مجموعة هاليبرتون الأميركية للخدمات النفطية هو نائب الرئيس ديك تشيني، وقد ذكرت مصادر الأنباء خلال الأيام الماضية احتمال قبول استقالته من مركز نائب الرئيس، وها هو يظهر استخفافه بدولته وشعبه، بنقل مقر قيادة شركته إلى دبي، وهي القيادة النفطية التي يعتبرها أهم من القيادة السياسية للولايات المتحدة! ومن مقره الجديد، وسواء بقي نائباً لرئيس الولايات المتحدة أم لم يبق، سوف يعقد الاتفاقات المباشرة بين شركته وبين الحكومة العراقية وغيرها، مستفيداً من ضعف وضع الحومة الأميركية وقواتها المحتلة!

بالطبع يفضّل ديك تشيني لو أن التعاون بين الدولة الأميركية وشركته يستمر، إنما لصالح شركته

بالدرجة الأولى، ويفضل البقاء في منصب نائب رئيس الولايات المتحدة، إنما ليس على حساب منصبه في هاليبرتون، وبما أن الأمور لم تسر كما خطّط لها في الحرب ضدّ العراق، فتعاظمت خسائر الدولة الأميركية وتعرضت مصالح تجار النفط للخطر، فإن تشيني يسارع لحماية مصالح شركته قبل دولته! وهاهم الديمقراطيون في الكونغرس، الذين يعارضونه لأنهم يحسدونه، يجأرون بالشكوى حول نهب هاليبرتون لنفقات الحرب على شكل عقود مريبة مع الجيش الأميركي، ثم نقلها مقرها إلى دبي بعد فشل الجيش في تحقيق النصر، متهربة من دفع الضرائب، أي منقلبة على الشعب الأميركي والدولة الأميركية!

دبي بدلاً من هيوستن !

لقد تأسست المجموعة الأميركية للخدمات النفطية (هاليبرتون) عام ١٩١٩، فهي من أقدم الشركات العملاقة في ولاية تكساس، وتشمل نشاطاتها سبعين دولة، وتشكل منطقتنا العربية/ الإسلامية بالنسبة إليها مجالاً خصباً للحصول على مزيد من العقود الثمينة، حيث بلغت نسبة عائداتها النفطية في منطقتنا ٣٨٪، أو ١٣ ملياراً من الدولارات حتى عام ٢٠٠٦! إن هاليبرتون تنتظر اليوم على أحرّ من الجمر قرارات البرلمان العراقي والحكومة العراقية بصدد تحرير النفط العراقي من إدارته الوطنية وعرضه على الشركات العالمية كي تستثمره بكامل حريتها على مدى عقود طويلة من السنين، علماً أن احتياطي النفط العراقي الإجمالي يتراوح ما بين ٣٠٠-٤٥٠ مليار برميل، فهل تنقلب هاليبرتون على الولايات المتحدة في العراق وإيران وغيرهما، وتقلب الموقف رأساً على عقب بتواطؤ من بعض الإدارات والقوى الإقليمية والأميركية؟ هل ستنقل حقاً مقر قيادتها التاريخي من هيوستن إلى دبي؟ هل هذا ممكن؟ هل هذا معقول؟!

هل الانسحاب أصعب من الاحتلال؟

في أواسط الشهر الجاري عقدت في واشنطن اجتماعات على مستوى البيت الأبيض والخارجية الأميركية بين كبار المسؤولين الحكوميين وبين قيادات الحزب الجمهوري ونوابه المعارضين لسياسة الرئيس بوش. وقد تركزت جهود الإدارة على إقناع القادة والنواب الجمهوريين بتأجيل تأييدهم لمطالبة الديمقراطيين بالانسحاب من العراق والانتظار حتى أيلول/سبتمبر القادم، موعد تقديم القائد الأعلى للقوات الأميركية في العراق (الجنرال ديفيد بيترايوس) تقريره الشامل عن مصير الاستراتيجية الحربية الجديدة. غير أن النواب، وفي مقدمتهم تشاك هاغل وسوزان كولينز، رفضوا الدعوة الرئاسية للتريث، وقالوا أنهم يأخذون بالاعتبار إجماع أغلبية الشعب الأميركي على ضرورة البدء بخفض عدد قوات الاحتلال وتحويل مهمتها إلى حماية الحدود ومكافحة الإرهاب!

إن الظاهرة الأبرز في أوضاع الإدارة الأميركية هي فقدان الرئيس بوش لمصداقيته رسمياً وشعبياً، وقد أعلن السيناتور الديمقراطي تشارلز شومر أن الرئيس لن يتغير ما لم نلزمه بذلك! ومثل هذا الكلام، على تحفّظه، يحمل مدلولات هامة، ويتضمن معان خطيرة ليس أقلها أن الرئيس غير مؤتمن على الدستور والقوانين، بل هو غير مؤتمن على مصالح بلاده!

لقد دخل النواب الأميركيون فعلاً في عملية ضبط سلوك الرئيس، فالديمقراطيون يحاولون حشد الأصوات الكافية لنقض أي طعن (فيتو) رئاسي بمشروع الانسحاب من العراق في حال وصوله إلى البيت الأبيض، وقد كانوا في النصف الأول من الشهر الجاري بحاجة إلى ٢٧ صوتاً كي يحققوا ذلك، وهي الأصوات التي يحاولون الحصول عليها من النواب الجمهوريين، أي من حزب الرئيس، ويبدو أنهم أحرزوا تقدماً في هذا المضمار، وكان مجلس النواب قد وافق على قرار الانسحاب الذي سيرسل إلى البيت الأبيض في حال الموافقة عليه في مجلس الشيوخ، إنما بعد ضمان الأصوات الكافية التي لا تسمح للرئيس المتمرد بالطعن فيه أصولا!

وهكذا يبدو موضوع الانسحاب من العراق كأنما هو أمر مبتوت فيه، اللهم إلا إذا حدثت معجزة خارج كل الحسابات والتقديرات، وانقلب الموقف العسكري فجأة لصالح الاحتلال والرئيس! وجدير بالذكر أن وزارة الحرب الأميركية دخلت في تفاصيل دراسة عملية الانسحاب كخيار يبدو كأنما هو الخيار الوحيد الذي لا مفرّ منه، وفي هذا الصدد ترى الوزارة أن الانسحاب، في حال إقراره، لن يكون سريعاً ولا سهلاً من الناحية اللوجستية، فهو يحتاج إلى حوالي تسعة أشهر كما يقول أحد القادة العسكريين، وسوف يترتب عليه ترك القسم الأساسي من التجهيزات والعتاد في العراق، أما إذا كان المطلوب إعادة معظم المعدّات والتجهيزات وإغلاق القواعد فإن ذلك سيحتاج إلى نحو عامين!

إن الدليل القاطع على انتصار الشعب العراقي ومقاومته الباسلة لا يتجلى فقط في الأرض التي تميد في واشنطن تحت أقدام الفريق الحاكم، بل يتجلى أيضاً، وبصورة أكثر حدّة، في صعوبة بل خطورة عملية الانسحاب، حيث المأزق الأميركي الذي أحدثته المقاومة العراقية لا يسمح بالتسهيلات السياسية وبالمساعدات والتعويضات التي تجعله مستساغاً على مرارته! وتقول تقديرات وزارة الحرب

الأميركية أنه في حال تلقي الأوامر بانسحاب القوات، التي يقدّر عددها حالياً بحوالي ١٦٠ ألفاً، فإن الأمر لا يتعلق فقط بالجنود، حيث يقول وزير الحرب الأميركي أن ملايين الأطنان من المعدات ينبغي إعادتها إلى البلاد، أو نقلها إلى بلدان أخرى، عبر تركيا أو الأردن، بعد جردها وتنظيفها وتوضيبها قبل تحميلها. إنها مشكلات وعمليات لوجستية ضخمة وخطيرة لا يمكن مقارنتها بتلك العمليات اللوجستية التي تطلبها الانسحاب من المنطقة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، فذلك الانسحاب تحقق في ظروف سلمية وبتسهيلات إقليمية واسعة النطاق، ومع ذلك استمر ما يقارب العام! ويعتقد عدد من الخبراء الأميركيين أن العنف سيشتد عشية الانسحاب، الأمر الذي يجعل العملية أكثر صعوبة، حيث تصبح الحاجة ماسة إلى تنسيق دقيق لإجراءات التحرك على الطرق، وإلى تأمين غطاء جوي كاف! ويضيف أحد المسؤولين في وزارة الحرب الأميركية أنه سيتوجب على الجيش الأميركي تعيين ما سيفعله بخصوص عشرات الآلاف من المدنيين (المرتزقة) الذين استخدمهم في العراق!

إن مئات الدبابات الأميركية من طراز أبرامز، ومئات الآليات المقاتلة من طراز برادلي وسترايكر موجودة اليوم في الميدان العراقي، ناهيكم عن آلاف المصفحات من طراز هامفي، والأعداد الكبيرة من الشاحنات الضخمة، إضافة إلى مخزونات هائلة من الذخيرة، وإضافة إلى مستودعات المواد الغذائية، وكذلك المستشفيات الثابتة والميدانية! إن هذا وغيره كثير يؤرق القادة الميدانيين الأميركيين الذين انهمكوا اليوم فعلاً في دراسته ووضع الخطط لمعالجته. وفي حال ترك معظم المعدات والتجهيزات في العراق فسوف يتوجب تعويضها عندما تعود القوات المحتلة إلى بلادها، وهو ما سيكلف أموالاً طائلة كما يقول القادة الأميركيون! وأكثر من ذلك: إن القادة الأميركيين يخشون ترك دباباتهم وآلياتهم للعراقيين حلفائهم نظراً لما تتضمنه من تقنيات حساسة لا يريدون أن يطلع غيرهم عليها حتى لو كان حليفاً!

هل العراق غابة وحشية ومجتمع بدائي؟!

لا تنقطع أبداً أفواج السياسيين والإعلاميين الأميركيين الذين يزورون بلادنا العربية، وهم جميعاً يحملون جوازات سفرهم التي تتضمن أسماءهم وتؤكد جنسيتهم، لكننا لا ندري حقاً ما هي الأسماء الحقيقية وما هي الجنسيات الأصلية لمعظم هؤلاء الزوار! نحن لا نعرف ما هي الأسماء الحقيقية والجنسيات الأصلية للسياسيين الأميركيين من أمثال بول وولفويتز وريتشارد بيرل ودينيس روس، وغيرهم ممن لعبوا أدواراً خطيرة في بلادنا، تماماً مثلما لا نعرف ما هي الأسماء والجنسيات الحقيقية الأصلية للإسرائيليين من أمثال نتنياهو وأولمرت وباراك وغيرهم! فإذا قيل لنا أن هناك جهات مختصة لديها معلومات مدونة موثقة تحدّد أصولهم وفصولهم السابقة لما هو مدوّن في جوازات سفرهم، فإننا نسأل عما إذا كانت محتويات هذه المدونات بدورها هي الأساسية الأولى، والحقيقية الأصلية! أما عن الإعلاميين الأميركيين فهناك، على سبيل المثال لا الحصر، الصحفي الأميركي توماس فريدمان محور هذه المقالة، المشهور بتخصصه في شؤون بلادنا، والذي لا ندري أيضاً ما هو اسمه الحقيقي وما هي جنسيته الأصلية!

بالطبع ليس الاعتراض على أن يغيّر الإنسان جنسيته ومكان إقامته ولا اسمه وعقيدته فهذا شأنه، إنما الاعتراض على دوافع المرتزقة والمتآمرين والقتلة، الذين انخرطوا في ميادين التجسس والتضليل والحروب الإبادية التي ينظمها ويشنها قادة هذا النظام الشايلوكي العالمي، والذين احتلوا في مؤسساته من المناصب أعلاها وأدناها! إن هؤلاء يبدّلون جنسياتهم وأسماءهم وأماكن إقامتهم وحتى عقائدهم، مثلما يبدّلون ربطات أعناقهم، كي يقوموا بوظائفهم الإجرامية كمرتزقة! وجدير بالتذكير أن هذه اللعبة الفظيعة ليست جديدة ولا بريئة، فقد انطلقت على نطاق عالمي واسع منذ أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً منذ انعقاد مؤتمر بال الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، والذي ترافق تاريخ انعقاده مع تاريخ انتقال كل من بريطانيا والولايات المتحدة إلى مرحلة الإمبريالية الصهيونية الربوية!

نعود إلى الصحفي الأميركي توماس فريدمان، الذي أصبح مرجعية ذات مصداقية في الشؤون العربية والإسلامية، والذي لا نعرف جنسيته الأصلية ولا اسمه الحقيقي، لنجده في إحدى مقالاته الأخيرة يواصل نقده الشديد لسياسة الإدارة الأميركية في العراق، داعياً بإلحاح إلى انسحاب القوات المحتلة، ومظهراً شفقته على الضحايا الأبرياء من الجنود الأميركيين الذين وجدوا أنفسهم، حسب قوله، في جحيم حرب أهلية طائفية عرقية قبلية بدائية لصوصية..الخ! إن هذه الحرب، كما يشرح فريدمان، تقتصر على كائنات عراقية متصارعة تتصف جميعها بالجهل والبدائية، والخسة والغدر، والخبث المصلحي الشرير، فهي تبتز الأميركيين وتسرقهم وتقتلهم، مثلما يبتز كل فريق منها الفريق الآخر ويسرقه ويقتله! إن فريدمان، وهو يتظاهر بدهشة البراءة والطيبة، يحاول أن يوحي لقرائه أن الأميركيين الأخيار وجدوا أنفسهم وقد ورطتهم نواياهم الطيبة في غابة وحشية، فجرّبوا استصلاحها وأنسنة كائناتها المتوحشة لكنهم عجزوا عن تحقيق هذه المهمة النبيلة! ليس هذا فحسب، بل هم علقوا بين أنياب ومخالب البدائية الهمجية، وصارت القضية كلها تتلخص في إخراج الأميركيين المتحضرين

الأبرياء من هذه المستنقعات والمجاهل، ومن جحيم حرب ليسوا طرفاً من أطرافها ولا مصلحة لهم فيها!

طبعاً، لسنا بحاجة إلى التوضيح أن الكائنات المتوحشة الهمجية هي تلك التي تتكون منها قوات الاحتلال، وأن هذه القوات هي التي جعلت العراق موحشاً، إنما إلى حين بالتأكيد، ولكن ينبغي الاعتراف بأن بعضنا يعتبر فريدمان مرجعية محترمة ذات مصداقية عالية! وبما أن الأمر كذلك فإن هناك من يجاريه في توصيفه وفي استنتاجاته، بل هناك من يتعاطف مع المحتلين ويساعدهم، ويتمنى لو أنهم ينجحون في استخلاص الثروات الطبيعية المهدورة في الغابة العراقية الموحشة لصالح الأمم المتحضرة الطيبة! إن هناك من يتمنى أن ينجح الأميركيون في ترويض الكائنات البدائية المتصارعة التي يتحدث عنها فريدمان، وفي تنظيم حياتها على طريق الديمقراطية، وذلك بتحقيق فرزها والفصل بينها أولاً، أي بوضع كل نوع منها في مربع من الأقفاص داخل الحديقة الفيدرالية التي سوف يتشكل منها العراق الجديد!

واضح تماماً أن فريدمان، الذي لا نعرف اسمه الحقيقي ولا جنسيته الأصلية، يتحدث عن الشعب العراقي العظيم العريق كما كان المستوطنون الأوروبيون الإستئصاليون يتحدثون عن الشعوب الأصلية في أميركا تمهيداً لإبادتها! لكن فريدمان وأمثاله وسادته تحدثوا عن العراق عشية الاحتلال بطريقة أخرى معاكسة تماماً، فقالوا أنه صورة عن ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، وكان مأخذهم على تقدمه أنه تقدم عدواني على الطريقة الألمانية واليابانية، وأنه يعجّ بالخبراء والعلماء العراقيين الناشطين بنجاح في مؤسساتهم الضخمة المنتشرة في كل مكان فوق الأرض العراقية وتحتها، وأنه على وشك إنتاج القنبلة النووية، فكيف بدّلوا خطابهم بكل بساطة بعد الاحتلال، وصاروا يتحدثون عن غابة متوحشة ومجتمع بدائي؟!

وواقع الحال أن العراق يدفع اليوم حقاً وبالدرجة الأولى ثمن تقدمه الشجاع على طريق التطور المستقل والتكافؤ مع الدول المتقدمة، وبما أن مثل هذا التوجه ممنوع تحت طائلة التدمير الشامل، لأن هناك قانون استعماري غير معلن، ومعمول به منذ مئات السنين، ينص على التطور غير المكافئ بين الأمم، ويحرّم التنمية المستقلة لأكثرية شعوب العالم، فإن الجميع يذكر التصريحات الأميركية التي انطلقت عشية الحرب متوعّدة بإعادة العراق إلى العصر الحجري! أي أن العراق كان متقدماً فقرروا إعادته إلى حالة التخلف، ولم يكن متخلفاً أرادوا مساعدته على تحقيق التقدم كما قالوا في ما بعد!

بالطبع لم يكن غريباً عليهم تبديل خطابهم إلى النقيض، فما كانوا يصفونه بالخطر النووي الحديث تحوّل بكل بساطة إلى خطر قبلي بدائي، وهم لم يجدوا صعوبة بعد الاحتلال في إطلاق قوى تحالف الخيانة والانتهازية والجهل الكامنة، التي يوجد مثلها في جميع الدول وعند جميع الأمم بلا استثناء، لتساعدهم في توصيفهم الجديد للعراق وللشعب العراقي، المتحضر المتقدم بالأمس والبدائي المتخلف اليوم، كما يحاول تصويره توماس فريدمان وأمثاله وسادته! ولا عجب في هذا، فقد حدث مثله في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فانطلقت في أرجائها عصابات تحالف الخيانة والانتهازية والجهل تعيث فساداً بدفع من الأميركيين، لكن ذلك الذي حدث في روسيا بقي مفتعلاً وسطحياً على فظاعته، واستمر إلى حين فقط، ريثما نهضت روسيا من جديد، وإن هذا هو عين ما يحدث وما سوف يحدث في العراق.

هل هو الجهل بتاريخ الصين وأفريقيا؟

بفضل الأداء النوعي الفعال لجبهات المقاومة العربية، إضافة إلى التراكم الهائل في التجربة البشرية التاريخية، يشهد العالم اليوم تطورات سلمية هامة في العلاقات الدولية، في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. لقد أعطى غرق الأميركيين وحلفائهم في الحرب ضدّ بلادنا، خاصة في العراق، فرصة نادرة للأمم المظلومة في القارات الثلاث كي تحقق سلمياً مثل هذه التطورات الإيجابية. غير أن هناك – وياللعجب – عرباً يعلنون قلقهم من ذلك، فيتحدثون عن "التغوّل" الصيني في أفريقيا، ويعترضون على سياسات فنزويلا، ويتابعون بغيظ تصريحات مهاتير محمد في ماليزيا! إن هناك عرباً يظهرون حماسة في تأييد ودعم السياسة الأميركية لا تحظى بمثله في الولايات المتحدة بالذات، وإن حماسة هؤلاء العرب تعني موافقتهم على قتل الفلسطينيين والعراقيين والسودانيين والصوماليين وحرق ونهب بلدانهم، كذلك هي تعني موافقتهم على جميع سياسات القتل والحرق والنهب التي ارتكبها المستعمرون في جميع القارات خلال القرون الخمسة الماضية!

داوننغ ستريت وتجارة الرق

لقد أشرنا في ما سبق إلى ما عانته أفريقيا، وإلى استعباد عشرات الملايين من أبنائها الأحرار ونقلهم إلى مراكز "الحضارة" الغربية لتشييد ناطحات السحاب على جثثهم، ونضيف أن الإنكليز في بريطانيا والولايات المتحدة كانوا يستأثرون بثلثي عدد الرقيق الذين شحنوا إلى القارة الأميركية على مدى أكثر من قرن، منذ عام ١٧٠١ وحتى عام ١٨١٠! لقد كانت هناك شركة إنكليزية رسمية نظامية تعمل في تجارة الرقيق الأفريقي، وتحمل اسم "الشركة الأفريقية الملكية"، وكانت علامتها التجارية المسجلة عبارة عن رسم لأفريقي مستعبد دمغ صدره وكتفه بالحديد المحمى! وقد جاء اسم شارع "داوننغ ستريت" من اسم أحد كبار تجار الرقيق الأفريقي المدعو جورج داوننغ! غير أن الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى كانت تحسد إنكلترا على استئثارها بمعظم تجارة الرقيق وعلى نهبها للبلدان الأفريقية، ولذلك دعا المستشار الألماني بسمارك عام ١٨٨٤ إلى مؤتمر أوروبي عقد في برلين، وتم الاتفاق فيه على تقسيم القارة الأفريقية وتوزيعها بين الدول الأوروبية دون أية مراعاة أو اعتبار لسكانها، فكانت الحدود السياسية التي تمزّق أفريقيا حتى يومنا هذا، والتي تفصل بين أبناء القبيلة أو العشيرة أو العائلة الواحدة، وتتسبب في الخلافات والحروب الداخلية!

الألمان ليسوا أقلّ تحضّراً!

بناء على قرارات ذلك المؤتمر الأوروبي، الذي دعا إليه بسمارك، تقرر إعطاء مساحات شاسعة من جنوب غرب أفريقيا للألمان، ومن تلك المساحات ما عرف في ما بعد باسم ناميبيا، وسرعان ما دخل الألمان حلبة التسابق مع أقرانهم لتنوير وتحضير وتمدين الأفارقة المتوحشين! فخلال الأعوام ١٩٠٤ – ١٩٠٨ أبادوا معظم رجال قبائل الهيرورو، لقد أبادوا ٨٠ ألفاً من أصل ١٠٥ آلاف من الرجال، أما النساء والأطفال فقد تعمدوا تركهم يهيمون على وجوههم في القفار، وقاموا بتسميم الآبار لقتلهم بالسم والعطش، توفيراً لرصاص البنادق كما قالوا!

لقد قرّر القائد الألماني لوثرفون تروثا القضاء على قبائل الهيرورو غير المنصاعين لسياسته، فأصدر أوامره لقواته بقتل كل رجل سواء أكان يحمل سلاحاً أم لا! وبالطبع فإن الجنرال الألماني لوثر لم يفعل سوى ما فعله قرينه البلجيكي، فقد نظم البلجيكيون مذابح هائلة لإجبار الأفارقة على العمل في حقول استخراج مادة المطاط (الكاوتشوك) الذي اكتشفت أهميته في صناعة الإطارات حينئذ، فكان عقاب الأفريقي الذي يرفض العمل هو القتل الفوري، وكان القادة البلجيكيون يأمرون جنودهم ببتر يد القتيل الأفريقي، وتسليمها لأمين المستودع، كي يبرهن الجندي أنه نفّذ الأوامر (كتاب عايدة العزب موسى: العبودية في أفريقيا).

الجهل، أم الانتهازية، أم الخيانة؟

لقد خرج علينا أحد العرب قبل أيام ليتحدث عبر إحدى شاشات التلفزة العربية عن "تغوّل" الصين في أفريقيا، ولا ندري إن كان ما قاله ناجم عن الجهل أم الانتهازية أم الخيانة! لقد كان قلقه على المصالح الأميركية واضحاً في تعابير وجهه، فهل هو يجهل تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ الصين وأفريقيا على مدى القرون الماضية، وما عاناه الصينيون والأفارقة من فظائع المستعمرين الأوروبيين والأميركيين؟ وإذا كان يجهل ذلك التاريخ، فهل تراه لم يطلع على الدعوات الحالية، التي انطلقت من أوروبا بالذات، مطالبة بإنصاف الأفارقة وتعويضهم عما أصابهم من تدمير شامل خلال عهود العبودية والاسترقاق النهضوية الأوروبية الأميركية؟ ألم يسمع صرخة المحامي البريطاني انطوني جيفورد الداعية إلى إدانة قانونية لتلك الجرائم التي ارتكبها الأوروبيون والأميركيون في أفريقيا ضدّ الإنسانية؟ ألم تبلغه أخبار مؤتمر ديربان الذي انعقد عام ٢٠٠١، أي البارحة، واستعرض تلك الجرائم الإبادية الشاملة المروّعة التي تعرضت لها أفريقيا عهوداً طويلة؟ ومن جهة أخرى، ألا يعرف هذا المتحدث عن "تغوّل" الصين في أفريقيا شيئاً عن تاريخ الصين في الحقبة الحالية، وليس في الماضي حين كانت الجيوش الاستعمارية تجوبها من أقصاها إلى أقصاها مدمّرة كل ما يعترضها؟ ألا يعرف أن الصين كانت تعاني من أشدّ إجراءات الحصار والمقاطعة والتآمر الأوروبي الأميركي إلى ما قبل سنوات قليلة فقط، وأنها لا تزال تعاني من اقتطاع بعض أراضيها مثل تايوان؟

المقاومة مفاعل بشري كالنووي!

على أية حال، إن العرب لا يستثنون من ظاهرة الجهلة والانتهازيين والخونة الذين يتواطؤون مع الأعداء ضدّ شعوبهم، ففي أفريقيا ساهم بعض الأفارقة في تجارة الرقيق، وفي بلادنا نرى اليوم من يتحالف مع الأميركيين والإسرائيليين ضدّ المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، وحتى في الصين كان هناك تشان كاي شيك المتحالف مع المستعمرين ضدّ أمته، غير أن الزمن الذي كانت فيه مثل هذه الخيانات فعالة وحاسمة قد مضى وانقضى، لأن عصر هذا النظام العالمي الربوي الصهيوني قد مضى وانقضى، وكل الدلائل تشير إلى اقتراب لحظة الانتقال التاريخية إلى نظام دولي جديد عادل، تظهر إرهاصاته واضحة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وتنهض فيه جبهات المقاومة العربية والإسلامية بدور المفاعل النووي المسرّع!

هل يعقل تجاهل عصر بكامله؟

في المأزق البشري الحالي الخطير تواصل أجهزة الدعاية والتثقيف المركزية، الأوروبية الأميركية، إلحاحها على أن المرجعية الأممية محصورة بمجتمعات الخمس البشري، التي يزعمون أنها مركز الحضارة ومنتجها عبر جميع العصور، وأنها المجتمع الدولي مضافاً إليها من يجاريها في مركزيتها واحتكارها المتعصب المتعالي!

لقد صنّفوا أمم أربعة أخماس البشرية خارج نطاق الفعل الحضاري، وخارج سياق تسلسل العصور البشرية، فإذا تحدثوا عن علاقاتها الاجتماعية نسبوا إليها كل ما لا يتفق مع معايير التقدم الإنساني وكل ما يتسم بالقصور الأصلي، الذي يجعلها وسطاً بين الإنسان والحيوان! وإذا تحدثوا عن علاقاتها السياسية لخصوها بعنوان واحد هو: الاستبداد الشرقي! وإذا تحدثوا عن علاقاتها الاقتصادية اختصروها أيضاً بعنوان غامض ملفق هو: الاقتصاد الآسيوي! لكنهم، وياللعجب، لا يأبهون لمغالطاتهم، حيث في ذروة صعود البورجوازية الأوروبية والأميركية، منذ القرن السابع عشر على الأقل، لم يتورعوا عن اعتماد نظام الرق الاجتماعي، فتاجروا بمئات ألوف البشر كرقيق مستورد قسراً من أفريقيا، ولم نسمع قط صوتاً ذا قيمة سياسية أو دينية ارتفع اعتراضاً على تجارة الرقيق الفظيعة تلك، التي كانت لها شركاتها ومكاتبها في لندن ومدريد ولشبونة والبندقية وغيرها، ولها أسواقها المزدهرة خاصة في القارة الأميركية، بلاد الإبادة والاستيطان التي جبلت بنيتها المادية التحتية التأسيسية بعرق ودماء ولحوم وعظام الرقيق الأفريقي!

الحرفة العربية والإقطاع الأوروبي!

إننا، إذا كنا غير ملزمين بالانصياع لمركزيتهم والتقيد بتوجيهاتها العنصرية، نقول أن الثورة التي أنهت عصر الرق، والتي تحدثت الماركسية عن ضرورتها، هي الثورة العربية الإسلامية في القرن السابع، التي تشكلت قاعدتها المادية من الصناعات الحرفية والتبادلات التجارية بعد أن حرّرت الإنتاج الحرفي والتبادل السلعي اللذين كانا مكبلين بقوانين وعلاقات الأنظمة العبودية الرومانية والفارسية، غير أن الماركسية لا تقول ذلك للأسف الشديد، وتنسب الفضل في إنهاء عصر الرق لعصر الإقطاع، معتبرة مركز العصرين هو أوروبا، ودائماً أوروبا!

ولكن، إن ما يسمى عصر الإقطاع لم يكن سوى تلك الأنظمة المتخلفة التي سادت أوروبا فعلاً في القرون الوسطى، وهي أنظمة لا تصلح أبداً مقياساً لذلك الطور الإنساني العام، حيث في معظم المناطق الأخرى التي كانت تشغلها الجملة الإنسانية سادت نظم متقدمة على نظامي الرق والإقطاع، وكانت مراكزها العواصم العربية الإسلامية المستندة بالدرجة الأولى، وبصورة غالبة، إلى أسس اقتصادية متينة قوامها الإنتاج الحرفي الطليق والتبادل السلعي الحرّ على أوسع نطاق عالمي، وقد شكلت تلك الأسس، الحرفية والتجارية، المقدمات المنطقية لظهور نظام المانيفاتورة المتقدم مادياً، ثم لمكننة الإنتاج التي نهض على أساسها العصر الأوروبي الأميركي الرأسمالي؟

الإنتاج الزراعي يتبع الصناعي!

وهكذا، فليس الإقطاع الأوروبي من هيأ لتكنيك المانيفاتورة المتقدّم، بل الممارسات الطويلة للتجار

والحرفيين العرب، فاقتصاد الإقطاع الأوروبي في القرون الوسطى كان اقتصاداً طبيعياً (من الطبيعة) تستهلك الأسرة فيه ما تنتجه من قيم استعمال فجّة ليس فيها أي أثر للإبداع، فهو اقتصاد راكد آسن لم تحركه وتطهّره تيارات الأسواق العالمية، ولا يملك أية قاعدة مادية تؤسس لنهوض النظام التالي المتقدم، نظام المانيفاتورة.

لقد كان ذلك العصر، ما بين القرن السابع والقرن السادس عشر، عصر الحرفة المحرّرة والتجارة الطليقة، وليس عصر الإقطاع، والإنتاج الحرفي كان ممتداً إلى الأرياف، حيث الإنتاج الزراعي في العصر العربي الإسلامي كان على العموم وفي غالبيته إنتاجاً حرفياً، خاصة في المراكز والبلاد المتقدمة التي يقوم فيها أسلوب الإنتاج الزراعي على الأيدي العاملة الزراعية التي كانت بأكثريتها حرفية حرة أو محرّرة، تنتج على أساس المحاصصة بينها وبين صاحب الأرض، أو بينها وبين التاجر المموّل للعملية الزراعية، سواء بالقروض النقدية أو القروض العينية، أما الأوساط الحاكمة فكانت في غالبيتها من التجار!

إن الإنتاج الزراعي، في كل مجتمع وفي أي طور تاريخي، لا يشكل سوى قطاعاً من الإنتاج الإجمالي للمجتمع، وفي عصر ازدهار الحرف والتجارة العربي الإسلامي، وكذلك في عصر ازدهار الرأسمالية الأوروبية، كان مركز ثقل الإنتاج، ومحرك عملية الإنتاج، قائماً في المجتمعات المتقدمة، فمركز الثقل هو قطاع الصناعات الحرفية أو الميكانيكية، حيث تنتج وسائل الإنتاج والقيم الأخرى المتممة لها على أساس من المعارف والمهارات التي هي حصيلة التقدم الإنساني عموماً، وليس على أساس الزراعة، ولذلك فإنه لا يبنى على علاقات الإنتاج الزراعي الإقطاعية أي طور أو عصر عالمي.

الإنكار والجحود الأوروبي الأميركي!

إنه لمن المنطقي، والثابت، أن الرأسمالية لم تكن نقيضة الإقطاع في أوروبا أو في غيرها، بل كانت نقيضة الصناعات الحرفية ووليدتها، وكانت ثورة على نظامها السائد عالمياً آنذاك، وقد قامت المؤسسات الأولى للنظام الرأسمالي (المانيفاتورة) في إيطاليا المطلة على المشرق العربي والمتصلة به اتصالاً حميماً، ثم اندفع التيار الرأسمالي في اتجاه المقاومة الأضعف، في اتجاه أوروبا المتخلفة، وعندما كان يصطدم بالعقبات المحلية الأوروبية فإنه كان، في جوهر الأمر، يصطدم بنقيضه الحقيقي القائم في مناطق العالم المتقدمة، أي بنظام الإنتاج الحرفي المزدهر في بغداد والقاهرة ودمشق وغرناطة وسمرقند..الخ.

خلاصة القول أنه، في كل عصر من العصور البشرية، يسود عالمياً أكثر المجتمعات تقدماً بسيادة نظامه على جميع الأنظمة الأخرى في الجملة الإنسانية، فيحتوي تلك الأنظمة بشكل من الأشكال المناسبة، بحيث تصبح امتداداً له في مناطقها، وتحمل عنوانه سواء أكانت من مخلفات عصر سابق أم كانت متقدمة تشكل إرهاصاً للعصر القادم التالي الذي لم يبدأ بعد!

لقد تعمدّت المركزية الأوروبية/ الأميركية العنصرية طمس العصر الإنساني السمح، العربي الإسلامي، الذي نهض ما بين القرن السابع والقرن السادس عشر، والذي فصل بين عصر الرق الذي سبقه والعصر الرأسمالي الذي تلاه، ولاتزال هذه المركزية تتمادى في إنكارها وجحودها وعنصريتها حتى يومنا هذا!

هواجس مريرة وتساؤلات خطيرة!

استكمالاً لجريمة العصر يتواصل اليوم في فلسطين العربية المحتلة ما يفوق في تماديه وهمجيته كل وصف، ولسوف يأتي يوم ينهار فيه حاجز الصمت الدولي المطبق المفروض على الجميع، وسوف يتحدث الكثيرون في جميع القارات عن جرائم الديمقراطيات الغربية في فلسطين وعن أكثرها غرابة، مثل عملية قمع التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي تمت بنجاحٍ تام تحت إشرافها وبرعايتها! لقد باشرت بقمعها بمنتهى القسوة قبل أن ترى النور، فعاقبت شعباً بأكمله لأن النتائج لم تعجبها، حيث بدأ الحصار المحكم حتى التجويع منذ اللحظة الأولى، وانطلقت عمليات الإعاقة والتخريب والتعجيز والتآمر ضد الحكومة الشرعية قبل أن تباشر مهامها، وأخذ فرع الغرب الديمقراطي الإسرائيلي (واحتهم الديمقراطية الوحيدة!) على عاتقه اعتقال أعضاء المجاس النيابي الفلسطيني وأعضاء الحكومة الشرعية الفلسطينية، كل ذلك وغيره كثير حدث من دون أي اعتراض يستحق الذكر، لا من الديمقراطيات العريقة ولا من الأنظمة الشقيقة، بل حتى ولا من المعارضة العربية الليبرالية التي تتباكى طوال الوقت على فقدان الديمقراطية في بلدانها!

لقد تصرفت الديمقراطيات الغربية العريقة، في تعاملها مع التجربة الديمقراطية الفلسطينية، باستهانة يصعب وصفها، فكأنما هي تتسلى بالإشراف على عملية يمارسها من لا يستحقها، لأنه من جنس وضيع! كأن العملية مجرد لعبة، وكأن الديمقراطية لا تليق إلا بمجتمعاتها وبفرعها الإسرائيلي، لأسباب عنصرية محضة!

غير أن ما يستحق الذكر هنا، في هذه العجالة وكمثال، هو مطالبة الأحزاب العربية الفلسطينية الخمسة عام ١٩٣٥ بمجلس نيابي ديمقراطي فلسطيني منتخب يقرر وضع فلسطين في ظل الانتداب البريطاني! لقد جاءت تلك المطالبة، قبل اثنين وسبعين عاماً، علىٍ الرغم من موجات الهجرة اليهودية الكثيفة المتوالية، أي أن الشعب الفلسطيني العظيم، العريق حقاً، أراد منذ ذلك التاريخ الاحتكام إلى الديمقراطية، فما الذي حدث حينئذ؟ لقد عارض المؤتمر اليهودي العالمي الطلب العربي الفلسطيني قائلاً بالحرف: «إن مثل هذه المؤسسة (المجلس النيابي المنتخب) من شأنها تقليص يهود فلسطين إلى مستوى الأقلية»! أما حاييم وايزمان، أحد المؤسسين للواحة الديمقراطية الصهيونية، فقد أوضح بجلاء ووقاحة ما يلي: «إن الانتداب البريطاني لا يشمل ١٧٠ ألف يهودي مقابل ٧٠٠ ألف عربي، بل يشمل الشعب اليهودي كله»! لقد أراد وايزمان القول أن التزام بريطانيا يشمل جميع يهود العالم وليس المستوطنين في فلسطين فقط! لكن ذلك المرتزق المتوحش لم يكلف نفسه عناء الإشارة إلى أن عرب فلسطين جزء من العرب عموماً!

وهكذا فإن الشعب الفلسطيني ليس جديداً على التوجه الديمقراطي، وهو كان يعرف أن سلطات الانتداب البريطاني تعتبر مهمتها الأولى في فلسطين تقوية العنصر اليهودي تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية، لكنه تجاهل ذلك، وأراد بمنتهى الليونة واللباقة والذكاء إحراج الديمقراطية البريطانية العريقة بالاحتكام إلى مبادئها ونظامها!

***

في ذلك التاريخ، عام ١٩٣٥، لم تكن توجد حركة حماس ولا حركة فتح، ولم يكن الكيان الصهيوني (الواحة الديمقراطية!) قد نهض بعد، واليوم يصورون الأمور على أساس أن المشكلة الخطيرة هي حركة حماس الإرهابية! أما أغرب ما في المشهد فهو تناغم بعض القادة الحاليين لحركة فتح معهم، بل معاضدتهم ضد إخوانهم!

ومع أن نجاح حركة حماس في الانتخابات لا يبرر للديمقراطيات العريقة أبداً تقويضها الهمجي لتجربة الديمقراطية الفلسطينية، فإن حركة حماس ليست في التحليل الأخير سوى حركة فتح بالضبط قبل التراجع عن برنامجها الأصلي وقبل اتفاقيات أوسلو! إن برنامج حركة حماس حالياً هو برنامج حركة فتح بالأمس! فإذا كان الحال كذلك، وهو كذلك حقاً، فكيف يقبل المناضلون الفتحاويون الحقيقيون، الثابتون على مبادئهم بجموعهم الغفيرة، أن يحدث لإخوتهم في حركة حماس ما يحدث، حتى وإن اختلفوا معهم في بعض التفاصيل الثانوية؟ هل يعقل أنهم لا يرون في مواقف إخوانهم استمراراً لمواقفهم الأصلية وانتصاراً لمبادئهم وأهدافهم الأساسية التي نهضت حركة فتح في عام ١٩٦٥ على أساسها؟

ومن جهة أخرى، إذا كان القادة الحاليون لحركة فتح يريدون مجرّد دولة على أراضي الضفة وأراضي القطاع، فلماذا أعلنوا ثورتهم قبل احتلالهما وقد كانتا تحت الحكم العربي؟ ألا يخيفهم ما يمكن أن يترتب على مثل هذا السؤال المنطقي من تحليلات واستنتاجات خطيرة جداً؟ ألا يخشون أن تتناول الاستنتاجات مبرر ثورتهم عام ١٩٦٥، حيث عمليات الثورة كانت ذريعة رئيسية للحرب ولاحتلال الضفة والقطاع؟ ومن الذي يستطيع الحيلولة دون توارد هكذا هواجس مريرة بل مروّعة، ودون الوصول إلى هكذا استنتاجات خطيرة، بصدد مرحلة انطلاق الثورة وما تلاها، بينما هو يرى عدداً من قادة فتح الحاليين يتعاونون مع الصهاينة ضد إخوانهم، علماً أن بعضهم من القادة التاريخيين المؤسسين للحركة؟!

وهل بقيت أرض تنهض عليها دولة؟

يحتل الإسرائيليون منذ عام ١٩٤٨ معظم أراضي فلسطين التاريخية التي تبلغ مساحتها حوالي سبعة وعشرين ألف كيلو متر مربع، وتشكل مساحة الضفة الغربية (المحتلة منذ عام ١٩٦٧) حوالي خمس المساحة الإجمالية لفلسطين، أي حوالي ستة آلاف كيلو متر مربع، أما مساحة قطاع غزّة فهي في حدود ٣٦٠ كيلو متراً مربعاً فقط لا غير، يقطنها حوالي مليون ونصف إنسان! وهذه البقعة (٣٦٠ كيلو من أصل ٢٧٠٠٠ كيلو) هي الأرض التي يريدون إقناعنا بأن حركة حماس مستميتة لإقامة دولتها عليها، فهل هذا معقول، أم هو البهتان والسفه بعينه؟ هل يعقل أن يخطر ببال أحد من حركة حماس أو غيرها إقامة دولة على أرض مساحتها ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً فقط لا غير، يتراكم فوقها وتحتها حوالي مليون ونصف إنسان ، اللهم إلا إذا كان مجنوناً تماماً؟ وحتى إذا أخذنا الضفة الغربية كلها وضمنها القطاع ، بمساحة كلّية لا تتعدى ستة آلاف كيلو متر مربّع، أي خمس مساحة فلسطين، وبسكان يبلغ تعدادهم حوالي أربعة ملايين ، فسوف نرى أن الإسرائيليين بمستعمراتهم السرطانية وجدرانهم العنصرية قد استولوا على حوالي نصفها، فهل بقي من أراضي الضفة ما يكفي لنهوض دولة؟ وكيف سيعيش حوالي أربعة ملايين فلسطيني على أرض مساحتها ثلاثة آلاف كيلو، ناهيكم عن العزل والحصار؟ هذا من دون أن نفكّر بمصير حوالي أربعة ملايين مشرّد في المنافي ، ومن دون أن نفكّر بمصير حوالي مليون ونصف فلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، يتهدد هم خطر التهجير أو الإبادة بالاضمحلال والذوبان!

لا حدود يمكن التفاوض عليها !

يقول المقرر الدولي لحق الإنسان في الغذاء، السويسري جان زيغلر، أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مأساوي، فهناك ٦٥٪ يعانون سوء تغذية دائم (أي جوع مزمن!) وهناك أكثر من ١٥٪ من الأطفال دون العاشرة يعانون تشوّهات عصبية (أي نفسيّة!) نتيجة سوء التغذية، وأن نحو ٨٠٪ من المياه الجوفية في الضفة والقطاع تصبّ عند الإسرائيليين، في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أو في المستعمرات المنتشرة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وصار ينبغي على الفلسطينيين شراء الماء من شركات إسرائيلية خاصة!

يقول زيغلر: هناك ٢٨٥ بلدة وقرية فلسطينية معزولة بالكامل نتيجة الحصار العسكري الإسرائيلي، وصار العمل الزراعي محدوداً للغاية، وكذلك العمل التجاري! أما قطاع غزّة، أكثر الأمكنة اكتظاظاً على وجه الأرض، فإن (إسرائيل) تحتجز سكانه مثل حيوانات في قفص! هذا ما قاله ممثل الأمم المتحدة في حديث أدلى به إلى صحيفة (الأخبار) البيروتية بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧!

لا مجال للمقارنة بين ما يجري في فلسطين وبين ما جرى من قبل في التاريخ في أي زمان وأي مكان! هذا ما قاله زيغلر، وأضاف: إنه استعمار. إنه نظام استعماري . إنه احتلال عسكري غير شرعي من وجهة نظر الأمم المتحدة . إن الفلسطينيين العزّل يعيشون كل يوم بيومه . إنهم لا يعرفون ماذا سيأكلون في اليوم التالي! إن أراضيهم تقضم بشكل دائم، والاحتلال يستمر في ضمّ الأراضي!

وأنا لا أعتقد أن بالإمكان إقامة دولة فلسطينية، فلم تعد هناك حدود يمكن التفاوض عليها. لم تعد هناك دولة يمكن أن تقام على ما تبقى من أرض!

اللجنة الرباعية وهمّية وللتعمية!

لكن زيغلر وهو يتحدث عن الاحتلال الإسرائيلي كأسوأ أنواع الاحتلال التي عرفناها في الأزمنة الحديثة، الاحتلال المحمي والممّول من الولايات المتحدة حسب تأكيده، لا يتردّد في التعبير عن ثقته بالشعب الفلسطيني البطل، فيقول: «عندما كنت في مهمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تأثرت كثيراً بروح المقاومة العالية لدى النساء والأطفال والرجال. هناك مقاومة! وأنا بصفتي أوروبياً لا أستطيع تقبّل تواطؤ الاتحاد الأوروبي مع الاحتلال الإسرائيلي. ينبغي أن يكون لدى الأوروبيين حداً أدنى من المبادئ! إن أوروبا تعاني فقراً مدقعاً في الاستقلال (عن الولايات المتحدة) وفي التضامن (مع الشعوب المظلومة). ومنظمة الأمم المتحدة تبدو بلا حول ولا قوة، فما معنى وجودها في اللجنة الرباعية ما دامت لا تقوى سوى على الكلام؟ أعتقد أن هذه اللجنة الرباعية لا تعدو كونها واجهة لمحل تجاري! إنها وهم يراد منه التعمية على الوضع وإبقاء الحال على ما هو عليه! ومن الطبيعي أن على الأمم المتحدة الانسحاب من الرباعية، وهذا ما يتعين أيضاً فعله من قبل الاتحاد الأوروبي! إن «إسرائيل» هي «الدولة» الوحيدة في العالم التي ترفض أي التزام بالقانون الدولي! ينهي زيغلر حديثه إلى صحيفة «الأخبار» البيروتية بالقول أنه يحمل همّ الجياع اللاجئين في أرضهم وخارجها! لكنه يؤكد أن المقاومة التي تجلّت في المنطقة العربية تبعث على التفاؤل.

إذا استسلمنا سوف نموت أيضاً!

ولكن، ماذا عن النظام الرسمي العربي في موقفه من الأوضاع في فلسطين، كما شرح جانباً منها الإنسان السويسري المنصف جان زيغلر؟ نترك الحديث عن ذلك للشيخ الشهيد أحمد ياسين الذي قال: إن تمزّق الوطن العربي، وضعفه وتنازعه، أنتج تبعية لأميركا والغرب أضرّت بفلسطين وشعبها كما أضرّت بالمواطن العربي عموماً. إن هذه الحالة المؤسفة هي نتاج تخطيط استعماري صهيوني قديم جداً، غير أن ما يلزم قوله بوضوح لا يعوزه الدليل هو أن السياسة الغربية، وبالذات البريطانية ثم الأميركية، هي المسؤول الأول والأساس عن حالة التمزق العربي وعن قيام الكيان الصهيوني واستمراريته على التراب الفلسطيني، وأيضاً عن معوقات التحرير ونهضة الأمتين العربية والإسلامية. (ولكن) إن مسؤولية الغرب عن نكبتنا لا تعني إلقاء التبعة كلها على العوامل الخارجية وإعفاء النظام العربي والأمة من المسؤولية. إن استمرار النكبة وتفاقمها يعود إلى فشلنا أيضاً وليس إلى قوة العدو والتآمر الدولي فقط!

لقد وجه الشيخ الشهيد إلى مؤتمر القمة المنعقد عام ٢٠٠٤، قبل اغتياله بأيام قليلة، رسالة جاء فيها: لا تنتظروا منا أن نستسلم ونرفع الراية البيضاء، لأننا تعلمنا أننا سنموت أيضاً إن فعلنا ذلك، فاتركونا نموت بشرف المجاهد، وإن شئتم كونوا معنا بما تستطيعون، فثأرنا يتقلده كل واحد منكم في عنقه، ولكم أن تشاهدوا موتنا وتترحمّوا علينا، وعزاؤنا أن الله سيقتص من كل من فرّط في أمانته. نرجوكم أن لا تكونوا علينا. بالله عليكم لا تكونوا علينا يا قادة أمتنا!

يوم تسلّحت الوعول بالكلاشينكوف!

مازال في كندا حوالي نصف مليون إنسان من أصحاب البلاد الأصليين، الهنود الحمر، وهم من بقايا مبعثرة في أنحاء القارة الأميركية بعد أن أفنى المستعمرون الاستيطانيون عشرات الملايين منهم، وقد جرى توزيع هذه البقية من هنود كندا على ٢٢٣٤ محمية، أو معسكر أو مخيم أو معزل سمّه ما شئت، جميعها تحت الإشراف، فإذا أخذنا عدد سكان وحدة من هذه الوحدات فسوف نطالع رقماً بائساً لا يعتدّ به ومن السهولة السيطرة عليه، أي أن هذه البقية الضئيلة لا تمتلك رقمها الإجمالي وهو نصف مليون! ويبدو أنه كان ممكناً ومرغوباً إبادة البقية الهندية نهائياً، وقد ضاقت بها كندا القليلة السكان الشاسعة المساحة، لولا أن بعض العوامل والرغبات "الحضارية" حالت دون ذلك، فقد رأى السوبرمان الاوروبي الحفاظ على عينات من هذا النوع، من هذه الكائنات الأثرية التراثية! إن أنصار البيئة والطبيعة الذين يدافعون عن بقايا الحيتان والفيلة والدببة يعترضون على إبادة هذه البقية من الناس! ولكن ثبت أن أنصار البيئة والطبيعة ليسوا في قوة أنصار لعبة الغولف الذين قرروا، في ربيع ١٩٩٠، توسيع ملعب الغولف في بلدة أوكا الكندية من أجل إضافة تسع حفر إليه، فكان لا بد من إزالة العوائق البيئية الطبيعية، مثل الأشجار والهنود! وقد بدا العمل بسيطاً لا يتعدى أهمية ترحيل أنقاض أو نفايات! إنه مجرّد إزالة غابة صنوبر صغيرة مساحتها ميل مربع ونصف، وإزالة سكانها الهنود معها! فأين المشكلة؟

ثورة الطبيعة واستنفار الجيش!

لم تعد تلك الغابة الصغيرة في مدينة أوكا الكندية ملكاً للهنود منذ عام ١٩٤٧ (هو بالمناسبة عام قرار اغتصاب فلسطين) حيث ألحقت البلدية تلك الغابة بممتلكاتها، لكنها أبقتها على حالها، بسكانها، كأثر من البيئة الهندية التراثية، تماماً مثلما تخصص البلديات حديقة للحيوان!

إن أية بلدية تستطيع تبديل وظيفة حديقة مخصصة للحيوانات دون أن تتوقع معارضة من الحيوانات! وبلدية أوكا فعلت ذلك بالضبط، فقررت تحويل الغابة الهندية إلى امتداد لملعب الغولف، وإذا بالهنود يثورون ويتمردون ويا للعجب! لقد أعلنوا حالة الاستنفار، وحشدوا نحو مائتين من شبانهم، فبماذا تقاتل الطبيعة دفاعاً عن نفسها؟ بالرياح، بالمخالب، بالأنياب؟ غير أن البلدية، التي اعتبرت الهنود مظهراً من مظاهر الطبيعة، أعلنت دون أن تأبه لتناقضها أن الهنود يحملون بنادق كلاشينكوف وقنابل مولوتوف! لقد تحول قطيع الوعول فجأة، حسب كلام البلدية، إلى منظمة بولشفية خطيرة!

كان رئيس وزراء كندا حينئذ موجوداً في هيوستن التكساسية يشارك في أعمال قمة الدول الصناعية، وقد أبلغ بالأحداث الخطيرة في أوكا! فأعطى تعليماته من هيوستن للحكومة الاتحادية الكندية بأن تقدّم جميع المساعدات الضرورية لسلطات أوكا كي تسحق التمرد! وبالفعل بدأت التعزيزات العسكرية تتدفق على المحمية الهندية، وترافق ذلك مع الإعلان الرسمي المتكرر عبر أجهزة الإعلام عن تدفق تعزيزات هندية من المحميات الأخرى التي تعدادها ٢٢٣٤ موزعة في أنحاء كندا الشاسعة، وموزع عليها حوالي نصف مليون هندي، أي حوالي ٢٥٠٠ هندي في كل محمية، فتصوروا!

المفاوضات والاستسلام أو الإبادة!

لقد صورت الدعاية الاستيطانية محمية أوكا البائسة كما لو أنها هافانا! ناهيكم عن أنها لا تبعد عن العاصمة مونتريال أكثر من ثلاثين كيلومتراً، أي على مرمى حجر من أضخم تجمع استيطاني متحضّر! وقام ألف جندي بمحاصرة المحمية، بينما أعلن ضابط برتبة عقيد أن الحكومة قد تصدر أوامرها إلى الجيش بالقضاء على تمرد الهنود إذا فشلت المفاوضات في حملهم على "إنهاء حصارهم للغابة"! أي إذا أصروا على إعاقة عملية تحويل الغابة إلى امتداد لملعب الغولف!

نحن لسنا متوحشين! قالها أحد الشبان الهنود بوهن ناتج عن الوضع الثقيل الرهيب الذي تحملوه مئات السنين. وبعد ذلك أوضح: نحن نتعرض للدفع إلى الخلف منذ قرون، وهم يحاولون الآن مجدداً حملنا على التقهقر مرة أخرى!أما أحد الشيوخ فقد أوضح: إن شعبنا لم يستسلم مرة واحدة في تاريخه، ولن يفعل ذلك اليوم! وقال شيخ آخر: عندما تستمر في دفع الناس إلى الوراء، وعندما تستمر الحكومة الاتحادية في إهمال قضاياهم، فمن حقهم التحرك في الاتجاه المعاكس، وما يحصل في أوكا هو مؤشر لما سيحصل لا حقاً. إن الهنود يعانون أزمة وجود، وسيظهر العنف كحل وحيد، خاصة في صفوف الشبان!

وكذلك لاعب الغولف الإسرائيلي!

والآن لنترك حالة الهنود الحمر الذين يتواصل دفع بقاياهم إلى الوراء، حتى الفناء التام، ولننتقل إلى فلسطين حيث قبل سنوات نشر المستوطن اليهودي أفرايم تسيدون في الصحف كلاماً موزوناً، أي شعراً! يدلّ على أنه عضو في نادي الغولف الكندي، وإليكم ما نظمه:

"حتى لو تخلت المنظمة عن ميثاقها. حتى لو حوّل ياسر عرفات اسمه في احتفال رسمي ليصبح موشيه. حتى لو تخلى الفدائيون عن أسلحتهم وعقيدتهم وأرسلوا بطاقات التهنئة لكل بيت يهودي في رأس السنة العبرية. حتى لو شاركتنا المنظمة في بناء المستوطنات لليهود القادمين الجدد. حتى لو أعلنوا أمام الملأ أن الضفة الغربية أرض يهودية. حتى لو قامت نساء فتح بنسج قبعات الصوف للجنود الإسرائيليين. حتى لو استقبل أهالي الضفة جماعات جوش أمونيم بالأغاني والزغاريد. حتى لو اعترفوا بالدولة اليهودية وحولوا لنا كل أموال التبرعات التي يتلقونها. حتى لو التزم ياسر عرفات أمام الملأ أننا الذئب وهو الغنم. حتى لو نقلوا اللاجئين إلى القطب الشمالي ورفعوا رايات الاستسلام أياماً وليالي. حتى لو تحولت سيوفهم إلى أقلام ومساطر، فلن نجالسهم أبداً ولن نحاور"!

ما رأيكم؟ أليس هو الموقف ذاته ولو اختلف المكان، وهي النوايا ذاتها وإن اختلف الزمان واختلفت الظروف والإمكانيات المتقابلة؟ ألسنا في نظر تسيدون وأمثاله من نوع بقايا الإنسان أولئك، الذين حشروا في المحميات الهندية التافهة المبعثرة، وأننا نستحق مصيرهم بالضبط؟ وهل ما يجري في فلسطين للفلسطينيين يختلف عما جرى في أوكا الكندية للهنود؟ أسئلة نوجهها للحكومات العربية وليس للشعب الفلسطيني البطل.

مقالات مختارة ٢٠٠٨

إبادة شعب مسألة فيها نظر!

تقوم الدنيا ولا تقعد من أجل خلاص الفرنسيين قتلة الأطفال في تشاد، ومثلهم قتلة الأطفال في ليبيا، ولا تهدأ حكومات "المجتمع الدولي"، الذي هو الدول الغربية الثرية تحديداً، حتى إطلاق سراح المجرمين الذين أحيلوا أصولاً إلى القضاء، وبعد تخليصهم من محاكم "البرابرة"! يعاملون كأبطال ويتصل بهم للاطمئنان عليهم رؤساء الدول الذين لا يتورّعون عن شنّ حرب استباقية ضدّ شعب "آخر" بحجّة أنّ حكومته يمكن أن تفكّر في المستقبل (وإن لم يخطر ذلك في بالها الآن) بالمسّ بمصالحهم في بلادها، أو بمساعدة "الإرهاب" الذي يقصدون به المقاومة عموماً!

قتل الهوتو إذا لم يقتلوا التوتسي!

اليوم، هاهي حكومة رواندا تعلن بالوقائع والأسماء أنّ حكومة فرنسا خطّطت لجرائم الإبادة الشاملة (ضدّ شعب التوتسي) في رواندا عام ١٩٩٤، وشاركت في تنفيذها، أي في قتل أكثر من ٨٠٠ ألف إنسان من الأطفال والنساء والرجال، وأنّ على رأس المخطّطين المشاركين في تلك المجازر الهائلة رئيس الجمهورية ميتران ورئيس وزرائه دوفيلبان، ومعهم ١٣ مسؤولاً سياسياً كبيراً وعشرين مسؤولاً عسكرياً. وجاء في التقرير الذي تلاه وزير العدل الرواندي أنّ العسكريين الفرنسيين ارتكبوا ميدانياً جرائم اغتيال الأفراد من شعب التوتسي، وأيضاً اغتيال الأفراد من شعب الهوتو المتّهمين بإخفاء التوتسي! أي أنّه فرض على الهوتو إبادة التوتسي وإلاّ أبيدوا! ويتحدّث التقرير الرواندي عن اغتصاب الجنود الفرنسيين لنساء التوتسي الناجيات من الإبادة! غير أنّ تقرير حكومة رواندا بدا صرخة في واد! فلم يأبه له أحد في "المجتمع الدولي" المنشغل بحقوق الإنسان في إقليم دارفور السوداني! أمّا خلفية تلك المجازر الواسعة النطاق، التي لا تقدم على مثلها الوحوش المفترسة، فهي الصراع الخفي بين الشركات الأميركية والشركات الفرنسية والأوروبية عموماً، لوضع اليد على حقول ومناجم المواد الأولية الإستراتيجية في أفريقيا وغيرها، حيث الأميركيون يواصلون كنس الأوروبيين من مستعمراتهم السابقة والحلول محلّهم، يشاركهم ويعمل في إمرتهم الكنديون كما هو الحال في موريتانيا والأستراليون كما هو الحال في إقليم تيمور الإندونيسي!

حرب اليورانيوم الخفيّة في موريتانيا!

وعلى ذكر موريتانيا فإنّ خلفية الانقلاب العسكري، ضدّ الحياة الديمقراطية "التي أقامها ورعاها العسكريون"! هو الصراع الخفيّ، ببعده النووي، بين شركة "أريفا" الفرنسية وبين شركة "مورشينسون يونايتد ليمتد" الكندية/الأميركية، حول مناجم اليورانيوم الموريتانية، وبالتأكيد لن يتورّع الفرنسيون أو الأميركيون والإسرائيليون في موريتانيا عن الدفع في اتجاه صراعات داخلية تبلغ حدّ الاقتتال المفتعل الواسع النطاق إذا ما اقتضت مصالحهم ذلك، ولن يعدموا "شركاء" محليين صغاراً يعطون الاقتتال الداخلي أسبابه المحلّية!

غير أننا، ويا للتقصير الذي يلحق بنا العار، نوافق الاحتكاريين الدوليين في تبريراتهم التي تلقي المسؤولية على عاتق شعوبنا المستضعفة، المنكوبة بحكّامها المتواطئين أو المتخاذلين، ولا نريد أن نرى

هذا النظام العالمي/الدولي، العنصري الربوي، في وحدته وتناقضه، في تكامله وتنافسه، وفي أسياده وعبيده، فنتكلّم ونتصرّف كأنّما متاح لنا سلمياً أن نكون أنداداً للسادة من دون جدال ولا قتال، لولا جهلنا ونواقصنا الذاتية التي لا تستدعي سوى جلد الذات فقط لا غير، ولذلك فإنّ أحداً منّا لم يأبه كما يجب للرسالة الرصينة الشجاعة التي أرسلتها حكومة رواندا، الممهورة بدماء أكثر من ٨٠٠ ألف إنسان، ولم يأبه للخلفيات الكامنة وراء إقامة الحياة الديمقراطية في موريتانيا ثمّ الانقلاب عليها، حيث الدوافع لإقامتها هي ذاتها الدوافع لإسقاطها، أو لإقامتها مرّة أخرى وهذا وارد!

نيوإنغلند الأميركية ونيوفرانس الجزائرية!

لقد عانت الجزائر، على مدى مائة وثلاثين عاماً، خطر الفناء التام على مدار الساعة، غير أنّ جلّ اهتمامنا تركّز على السنوات السبع الأخيرة، التي شهدت الانتفاضة الثورية الختامية المسلّحة في ظروف دولية مواتية، أمّا عقود الاستئصال الطويلة فقد جرى تجاهلها عملياً، فكيف لم نأبه كما يجب؟ وكيف يمكن تعويض تلك الخسائر التي هي من النوع الذي يستحيل تعويضه؟ وهل هي قضية المليون الأخير من الشهداء أم قضية هلاك أرتال من الأجيال الجزائرية المتعاقبة تحت وطأة عمليات الإبادة والاستيطان الفرنسية؟ لقد أعلن الفرنسيون منذ البداية، في العام ١٨٣٠، على لسان الجنرال بيجو، مايلي: "يجب القيام بغزو فرنسي/أوروبي واسع.. نحن بحاجة إلى مستوطنين يهيّئون لكم (للجنود) أفضل الظروف، وحيث يوجد الماء الصالح والأرض الخصبة ينبغي توطين المعمّرين من دون أيّ اعتبار لمن يملك الأرض.. يجب أن نوزّعها على المستوطنين ونسجّلها ملكاً لهم .. علينا السير إلى غاية ثابتة والتوصّل إلى تأسيس ولاية فرنسية.. لا بدّ من غزو واسع لأفريقيا مماثل لغزو القوط، فمن دون ذلك لن نصل إلى شيء"! أمّا الجنرال الآخر دوروفيجو فقد قال: "ما دام تحضيرهم متعذّراً (شعب الجزائر) فلا بدّ من دفعهم بعيداً، كالحيوانات المتوحشة التي تطرد من المناطق المأهولة.. لا بدّ من دحرهم إلى الصحراء أمام التقدّم البطيء لمؤسساتنا، وأن نلقي بهم دوماً إلى رمال الصحراء"!

لقد كانوا يتحدّثون عن "نيو فرانس" في الجزائر مثل "نيو إنغلاند" في أميركا الشمالية، ومثلما تحدثوا عن "الدولة اليهودية" في فلسطين! أي أنّها لم تكن مجرّد حرب تقليدية ولا حتى مجرّد استعمار، بل المنطق "الفاوستي"، حيث ما يصحّ ويصلح في إنكلترا وفرنسا لا يصحّ ولا يصلح في الجزائر ورواندا، فالهندي والجزائري والفلسطيني والرواندي الطيب هو الميّت قولاً واحداً!

لماذا لا يشكّل الأفريقيون والآسيويون محاكمهم؟

ولكن لماذا لم يقدم أحد، لا في الجزائر ولا في غيرها على فعل ما فعلته حكومة رواندا مؤخّراً؟ لماذا لم يعدّ ملفّ جزائري كامل، بالأسماء والأرقام والمواقع والتواريخ، عن تلك الجرائم المهولة التي ارتكبها الفاوستيون عن سابق تصميم وإصرار وتعمّد، ليس في جولة واحدة محدّدة كما حدث في رواندا على ضخامتها وفظاعتها، بل على مدى مائة وثلاثين عاماً لم تتوقف خلالها عمليات الاستئصال أبداً! لماذا لا يشكّل الأفريقيون والآسيويون محكمتهم الدولية ويصدروا الأحكام العادلة بحقّ من ارتكبوا الإبادات الشاملة على مدى قرون، وأن تكون هذه الأحكام أساساً في تنظيم العلاقات مع دولهم على الأقل، إذا لم تكن قادرة على جلب المجرم إلى القفص؟ أم أننا نوافق على قول الشاعر وإن كان تهكّماً صارخاً: " قتل امرئ في غابة/ جريمة لا تغتفر/ وقتل شعب آمن/ مسألة فيها نظر!

أباطرة النفط عمالقة لكنهم يترنّحون!

وأخيراً سجّل الخام النفطي الخفيف في الولايات المتحدة سعراً قياسياً جديداً بلغ مستوى١٠٠،٤٠ دولاراً! وقد صرّح أحد المعنيين بهذا الشأن في لندن أنّ الأسعار لن تبقى عند هذا المستوى بل سترتفع على الدوام فوق مستوى المائة دولار، متوازية مع أسعار المعادن والسلع الأخرى بنسب أكبر! وأضاف أنّ ضعف الاقتصاد الأميركي لم يحدّ من ارتفاع أسعار الطاقة بعد النشاط في الأسواق الآسيوية والأسواق الناشئة، وبعد ارتفاع نسب استهلاك السلع في اقتصاديات الخليج والصين والهند وحتى في أوروبا! وقد تزامن ارتفاع سعر النفط مع التدهور المزمن في سعر صرف الدولار، الأمر الذي سيجعل الدول التي لا ترتبط عملاتها بالعملة الأميركية قادرة على استيعاب زيادة أسعار النفط واحتوائها!

إنّ هذا الذي طرأ ويطرأ على أسعار النفط بالعملة الأميركية من حيث الارتفاع ، وقدرة الدول التي لا ترتبط عملاتها بالدولار على استيعاب زيادة الأسعار واحتوائها، يذكّرنا بالعهد الوطني في العراق قبل احتلاله، حين اتخذت الحكومة الوطنية العراقية قرارها الشجاع الصائب عام ٢٠٠٠ بالتحوّل من الدولار إلى اليورو، فكان ذلك أول قرار من نوعه في العالم، وكان ثالث خطوة عراقية تاريخية في هذا الميدان بعد خطوتي تأسيس منظمة الأوبك للدفاع عن حقوق البلدان المنتجة، وبعد تأميم النفط العراقي!

لقد جنّ جنون أباطرة النفط الأميركيين العمالقة بعد قرار حكومة العراق الوطنية بالتحوّل من الدولار إلى اليورو، وبعد أن كادت دول الأوبك بمجموعها تحذو حذوها أثناء اجتماعها في إسبانيا عام ٢٠٠٢، فكان ذلك سبباً آخر إضافياً لاحتلال العراق له طابع الانتقام، أما عن غير مجرّد الانتقام فقد توقّعوا باحتلال العراق ليس فقط قطع الطريق على نهجه الوطني القابل للانتشار السريع في العالم، بل قلب الموقف الدولي رأساً على عقب لصالحهم بعد السيطرة على العراق ونفطه والتحكّم بكميات إنتاجه، ورفعها إلى الضعف ثم الضعفين فور احتلاله وعلى مدى سنتين أو ثلاث! لكنّ الموقف انقلب ضدّهم وليس لصالحهم رأساً على عقب، بعد أن فشل برنامج الاحتلال فشلاً ذريعاً أمام صمود الشعب العراقي وفعالية مقاومته الجبارة غير المرتدّة!

لقد راح أباطرة النفط الأميركيين العمالقة يتخبّطون ويترنّحون قبل أن يمرّ عام واحد على احتلال العراق، فمنذ مطلع العام ٢٠٠٤ كان قلق الإدارة الأميركية قد بات عظيماً إلى الحدّ الذي جعلها تعلن أنّ انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط (كما تسمّي بلادنا) وما ترتّب على ذلك من اضطرابات في العلاقات النفطية مع روسيا وفنزويلا، يستدعي تحقيق نوع من الاستقلال النفطي الأميركي! فأيّ سحر انقلب على الساحر الأميركي الذي كان يعتقد أنّه وضع يده على ما يفوق٤٠٠ مليار برميل من المخزون النفطي العراقي، وإذا به بعد الاحتلال عاجزاً عن إنتاج كمية المليون برميل التي كان ينتجها العراق في ظلّ الحصار المحكم الرهيب؟ ليس هذا فحسب، بل إنّ سعر البرميل الواحد من النفط ارتفع عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٤٩ دولاراً، أي بزيادة أربعة أضعاف عن سعره عام ١٩٩٨ ، أما في العام

الحالي ٢٠٠٨ فقد تضاعف سعره ليتجاوز المائة دولار!

في عقد السبعينات من القرن الماضي أدّى حظر النفط الذي فرضته أوبك إلى رفع الأسعار بصورة هائلة، فدفع ذلك الكونغرس الأميركي إلى الترخيص ببناء خطّ أنابيب نفط ألاسكا، بطول ١٢٨٧ كيلو متراً وبكلفة ثمانية مليارات دولار، علماً أنّ تكاليف الإنتاج في هكذا مناطق تزيد عشرين مرّة عن تكاليفها في بلادنا! وقد تباطأ العمل في ذلك المشروع إلى ما بعد احتلال الأميركيين للعراق وفشل برنامجهم النفطي فيه فشلاً ذريعاً، فلو نجح برنامج احتلالهم كما قدّروا وتوقّعوا لكانوا استغنوا نهائياً عن بذل أي جهد في أصقاع ألاسكا القطبية، وإذا بهم يهبّون في العام ٢٠٠٤ لإحياء وإطلاق مشروع ألاسكا، حتى أنّه صار من أولويّات الرئيس بوش في ولايته الثانية! وقد قدّروا أنّ ما مجموعه ثلاثة مليار برميل يمكن استخراجها في المنطقة القطبية بكلفة تصل إلى ٢٠ دولاراً للبرميل! بينما تجدر الإشارة إلى أنّ كلفة البرميل العربي دولاراً واحداً تقريباً في بعض البلاد العربية! ومع ذلك طمأنوا أنفسهم بربحية لا بأس بها في ألاسكا قياساً بسعر المبيع الذي بلغ ٤٩ دولاراً! وهكذا اندفع أباطرة النفط الأميركيين العمالقة نحو ألاسكا يترنّحون بعد فشلهم في العراق، فاقترحوا فتح عدّة آبار جديدة فيها قبالة ساحل الملاذ القطبي، في منطقة احتياطي النفط القومي كما يسمّونها، غرب خليج برودهو، وراحوا يضعون الخطط المفصّلة لتمديد خطوط أنابيب من برودهو إلى كندا، وجنوباً إلى منطقة الفالديز في ألاسكا!

لقد أصرّ الرئيس بوش على تطوير حقول نفط ألاسكا رغم النكسات التي منيت بها مقترحاته الخاصة بالطاقة أمام الكونغرس، ورغم مقاومة المدافعين عن الطبيعة والبيئة الذين يقولون أنّ الإمكانيات النفطية في المنطقة القطبية ضئيلة إلى الحدّ الذي لا يبرّر التهديد البيئي الذي تمثّله! أمّا نائب الرئيس ديك تشيني فقد قال بصلفه المعهود: " نحن تحت رحمة أسعار النفط الدولية بسبب اقتطاعنا أجزاء كبيرة من البلاد وجعلها محرّمة على أيّ نوع من التنقيب والتطوير فيها"! لقد كان ذلك في العام ٢٠٠٤ عندما بلغ سعر برميل النفط ٤٩ دولاراً، وكان مجرّد كلام غير مسؤول يصدر عن عملاق نفطي مترنّح، فكيف هو الحال اليوم وقد بلغ سعر البرميل مائة دولار؟

في الحقيقة، ينبغي الانتباه إلى أنّ الزيادة في أسعار النفط هي تماماً في صالح بعض الشركات الأميركية، لكنها قطعاً في غير صالح الولايات المتحدة عموماً، وفي جميع الأحوال فإنّ الإدارة الأميركية الخائبة في العراق، وبسبب ما ترتّب على خيبتها النفطية العراقية من مضاعفات خطيرة مع عدّة أطراف دولية، تحوّلت منذ مطلع العام الحالي إلى الوقود النباتي، فهي تريد استخلاص الطاقة البديلة للنفط من القمح والذرة وفول الصويا وقصب السكّر، ولنا أن نتخيّل ما سوف يترتّب على ذلك من مآسي بشرية، ناهيكم عن الجدوى المشكوك بأمرها جداً! فإذا دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على أنّ العمالقة يتخبّطون ويترنّحون، أما الحلّ الصحيح لمشكلة الطاقة وغيرها من المشاكل الأساسية التي يواجهها العالم فسوف يظهر ويأتي من جهات أخرى لا علاقة لها بهم، ولعلّ ذلك لم يعد مستحيلاً ولا بعيداً.

أحلام فرنسية فات أوان تحقيقها!

بعد أن أحكم الأوروبيون سيطرتهم على طرق الملاحة والتجارة الدولية ما بين العامين ١٤٩٢–١٥٢١، وبعد أن ضربوا النظام العربي الإسلامي العالمي في مفاصله الدولية ضربات لن ينهض بعدها حتى يومنا هذا، وبعد أن حاصروا العرب في بلدانهم وأغلقوا ثغورهم بإحكام، خاصة جبل طارق وباب المندب وهرمز، وفرضوا عليهم العزلة والظلام الدامس لمئات السنين التالية، وبعد أن انطلقوا في عملية بناء نظامهم الربوي العالمي الذي حلّ فيه شايلوك بطلاً ورمزاً بدلاً من السندباد، بعد كل ذلك وغيره كثير، قرّر الأوروبيون جميعهم أنّ الحروب العالمية التي ستكون مفتوحة هي نوعان: الأولى حروب داخلية بين بلدانهم من أجل الاستئثار بالمركز الأول في قيادة العالم، في إطار النظام الربوي العالمي الذي يخصهم كلّهم، وبناء على عقيدته الشايلوكية التي يعتنقونها جميعهم، فهم يبقون عموماً متساوين وأحراراً بغض النظر عن نتائج مثل هذه الحروب الداخلية، وبغضّ النظر عن انتصار أو هزيمة هذه العاصمة الأوروبية أو تلك! والثانية حروب خارجية ضدّ أربعة أخماس البشرية المصنّفة وسطاً بين الإنسان والحيوان، والتي ينبغي إخضاعها واستعبادها واستغلالها وإعدام ما يستحق الإعدام منها لتعذّر ترويضه! تلك هي الصورة الواقعية الحقيقية لأوضاع العالم في هذا العصر الأوروبي/الأميركي، ومن لا يراها كذلك فإنّه لا يرى ولن يرى شيئاً على الإطلاق!

في معرض الحروب الداخلية الأوروبية، من أجل الاستئثار بمركز القيادة الأول وبالحصة الأكبر من محصلة عمليات السلب والنهب للأمم التي يرونها «وضيعة»، هناك ثلاثة حروب مفصلية تاريخية نقلت مركز القيادة العالمي الأول من عاصمة إلى أخرى وأحدثت تغييراً في هيكلية النظام الدولي: الأولى هي الحرب بين إسبانيا وإنكلترا عام ١٥٨٨، حيث هزم أسطول الأرمادا الإسباني سيّد البحار شرّ هزيمة قبالة ميناء غرافلين الفرنسي، وهو الذي جاء لإخضاع إنكلترا التي لا تقرّ بسيادته وتحاول منافسته، وقد انسحب بعد أن خسر حوالي نصف سفنه الحربية البالغ عددها ١٣٠ سفينة، وبعد تلك الحرب انتهت السيادة الدولية الإسبانية حتى يومنا هذا، مع احتفاظ إسبانيا بموقعها كشريك سيّد وبحصتها التي تستحقها من عمليات سلب ونهب أمم القارات الأخرى! أمّا الحرب الداخلية الثانية فهي التي كانت ذروتها معركة واترلو بين فرنسا وإنكلترا، قرب بروكسل البلجيكية عام ١٨١٥، ففي هذه المعركة حسمت مسألة السيادة الدولية لصالح الأنكلوسكسون اللوثريين وفي غير صالح اللاتين الكاثوليك، ولا يزال الحال كذلك حتى يومنا هذا، غير أنّ الأوروبيين اللاتين الكاثوليك احتفظوا بمواقعهم كشركاء أسياد وبحصصهم من عمليات سلب ونهب أمم القارات الأخرى، وفي مقدّمتهم الفرنسيون! وأمّا الحرب الداخلية الثالثة فقد تألّفت من فصلين أو حربين وقعتا في القرن العشرين، العالمية الأولى والعالمية الثانية، وفيهما ألحقت الهزيمة النهائية بالمنافس الألماني، وحصدت واشنطن نتائجهما وحدها فارضة نفوذها وسيادتها على المحور والحلفاء، على المنهزمين والمنتصرين بما فيهم والدتها لندن، فواشنطن اليوم هي استمرار متجدّد للندن الأمس من حيث أصول نظامها وقياداتها، غير أنّ جميع الأوروبيين احتفظوا بمواقعهم وامتيازاتهم الدولية في ظلّ سيادة واشنطن!

إنّ واشنطن بعظمتها وجبروتها تمثّل ذروة صعود هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي، فهي الذروة التي ليس بعدها سوى انحدار العصر بكامله، وهي العاصمة الأخيرة التي لا عاصمة عالمية أوروبية/أميركية بعدها، فاليوم يبدو العالم وقد دخل مرحلة التغيير والانتقال إلى عصر آخر ونظام عالمي آخر، بدليل هذه الأحداث النوعية التاريخية العظمى في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية، غير أنّ الفرنسيين، على سبيل المثال، لا يرون هذه المستجدّات التاريخية كما ينبغي أن يروها، ويتطلعون كما يبدو إلى الثأر لهزيمتهم في معركة واترلو الداخلية، غير آبهين لتململ ونهوض الأمم الأخرى «الوضيعة»! بل هم يرون في مأزق الولايات المتحدة أمام أسوار بغداد فرصة لتحقيق حلمهم القديم في السيادة الدولية الفرنسية، فبتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣١ ، وأمام ١٨٠ سفيراً فرنسياً جمعوا في باريس، قال وزير الخارجية كوشنير أنّ زمن ما بعد حرب العراق يظهر أنّ أزمة الهيمنة الأميركية قد بدأت، وأنّها أزمة ستدوم، وأنّه لن يحدث انقلاب يخفّف من وطأتها حتى لو تغيّرت الإدارة وجاء رئيس ديمقراطي، وأنّ على الدبلوماسية الفرنسية الاستفادة من ذلك في الشرق الأوسط..الخ!

وكان الرئيس الفرنسي ساركوزي، أثناء حملته الانتخابية الرئاسية، قد راح يتحدّث عن الحلم الأوروبي الذي ضاق نطاقه، وعن خيبة أمل الفرسان الأوروبيين الذين انطلقوا إلى الشرق من أجل نشر الحضارة، وذهب بعيداً جدّاً في إطنابه بأفضال الغزوات الاستعمارية الحضارية البريئة الطيبة! وبعد ذلك أطلق دعوته لإقامة «اتحاد من أجل المتوسط»، موضحاً أنّ الحلم الأوروبي هو حلم متوسطي يقتضي اليوم وضع إستراتيجية أوروبية يكون المتوسط مركزها حسب قوله، أي أنّ دول المتوسط غير الأوروبية هي دول تابعة طالما أنّ الإستراتيجية أوروبية! لقد قال ساركوزي أنّ موقع تركيا الطبيعي يكون في « الاتحاد من أجل المتوسط» وليس في «الاتحاد الأوروبي»! وبتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٣ صرّح قائلاً: «في المتوسط يتخذ قرار الحرب أو السلم، وفيه تتقرّر المواجهة أو عدم المواجهة، وهنا نفوز بكلّ شيء أو نخسر كلّ شيء»!

أخيراً، هاهو الرئيس الفرنسي يعقد في باريس قبل أيام قمة لرؤساء أكثر من أربعين دولة كخطوة عملية على طريق نهوض «الاتحاد من أجل المتوسط»، فهل هو يتطلع إلى تبادل المواقع والأدوار مع الحليفة التاريخية واشنطن، التي ستبقى حليفة؟ هل هو يرى في التطورات الدولية فرصة لباريس كي تحقق أحلامها الاستعمارية الخاصة، فتقود عملية تجديد النظام الربوي العالمي الأوروبي الأميركي لصالح أوروبا والولايات المتحدة والحلفاء؟ أي أنّه يخطئ فهم ما يحدث ولا يرى في هذه التطورات الدولية النوعية فوات أوان تحقيق مثل هذه الأحلام الفرنسية؟ إن كان حاله كذلك فهذا مدعاة للعجب حقاً، ودليلاً آخر على اضمحلال وفساد هذا النظام العالمي!

الأزمة الراهنة لعالم الأسواق المعولمة

تعيش أسواق العالم اليوم حالة ارتباكٍ شديد واضطراب عظيم منذ هزّتها أزمة الرهن العقاري الأميركية الأخيرة، التي حوّلت بطرفة عين جماهير من الأميركيين، مالكي البيوت المرهونة للقروض، إلى جماهير تبحث عن بيوت تستأجرها كيفما اتفق، وبأقلّ الأجور، حتى لو كانت كرفانات! فقد تسبّب لعب الأثرياء الكبار بسوق المال وأسعار العملة والفوائد في جعل هذه الجماهير عاجزة عن سداد القروض المترتبة عليها، فصودرت بيوتها المرهونة لصالح القروض، وعلى الفور ترتّبت على ذلك معضلات اقتصادية أميركية أخرى لا تقلّ هولاً وتعقيداً، انعكست آثارها على الأسواق الدولية عموماً! وبالطبع ليست إدارة الرئيس بوش بريئة من خلق هذه الأزمة التي نقلت بضربةٍ واحدة مليارات الدولارات من مدّخرات البسطاء إلى خزائن حفنات من الأثرياء! وإنه ليبدو صعباً في زمن العولمة الذي نعيشه التكهّن بالحلول التي ستجترح للخروج من هذه الأزمة، حيث بالإمكان غالباً التعرف سلفاً على مداخل الأزمات الرأسمالية ولكن ليس بالإمكان غالباً التعرّف سلفاً على مخارجها، ولذلك سوف نلجأ إلى المثال الذي قد يساعدنا على فهم ما يحدث، ونعود إلى أول أزمة كبيرة واجهت الأسواق المعولمة، ونرى كيف عولجت!

إنّ ميدان الأزمة الحالية الرئيسي هو الولايات المتحدة بالذات، أمّا الأزمة الكبيرة الأولى، التي سنعود إليها كمثال، فقد نشبت في المكسيك عام ١٩٩٥، في عهد الرئيس كلينتون، غير أنّ موضوعها كان الاستثمارات الأميركية في المكسيك، حيث تعرّض لخطر الانهيار واحد من أهمّ المشاريع الأميركية هناك، وسرعان ما اضطربت أسواق المال الدولية، كما يحدث الآن، بينما حكومة المكسيك تصرخ أنّ بلدها صار على حافّة الهاوية، وكان صراخها يعني الحاجة إلى قروض ضخمة لتلافي الكارثة التي ستطيح باقتصاد المكسيك في نطاق انهيار المشروع الاستثماري الأميركي، فكيف عولجت تلك الأزمة؟

من المعروف أنّ البنك الدولي هو المصدر الأول والأكبر للقروض الدولية، وقد جرت العادة أن تحال الحكومات المحتاجة التي تطلب العون من الحكومات الثرية على صندوق النقد الدولي الذي يتميّزٍ بروتينه الصارم، فيتلقى الالتماسات من الدول الصغرى والكبرى، ولا يستقبل ممثليها بصفتهم أنداداً بل كمحتاجين متوسّلين، فتستمرّ المفاوضات لسنوات أحياناً قبل أن يأمرهم الصندوق بتطبيق برامج تقشفية صارمة في بلدانهم تكون دائماً على حساب غذاء ودواء وتعليم شعوبهم، ويأمرهم بتقليص كبير لأجهزتهم الإدارية غير آبه لما يترتّب على ذلك من بطالة وقصور في الإدارة، وبعد تعهدهم بتنفيذ كلّ ما أمرهم به تحت رقابته وبإشرافه يرفع إلى مموّليه الأثرياء وأولهم الأميركيين اتفاقات القروض المزمع منحها كي يصوّتوا عليها، فهو لا يوافق على منح القروضٍ قبلٍ أخذ موافقة المموّلين! غير أنّ ما حدث في أزمة المكسيك المحتاجة إلى القروض فوراً كان مذهلاً حقاً، فقد امتهن الروتين الصارم، وامتهن حق المموّلين الشركاء في التصويت والموافقة، وصدرت الأوامر فوراً، بواسطة جهاز الهاتف ومن قبل الرئيس الأميركي كلينتون شخصياً، بمنح المكسيك أكبر قرض منحه الصندوق الدولي طيلة

تاريخه لأيّ بلد من بلدان العالم، فكان ذلك حدثاً لا مثيل له!

لقد كانت المسألة تخصّ الولايات المتحدة، فسارعت واشنطن فوراً لتنظيم عملية إنقاذ وصفتها صحيفة "واشنطن بوست" بأنها تشبه عملية "درع الصحراء" العسكرية التي نظّمت ضدّ العراق! فأعلن الرئيس كلينتون، غير آبه لشركائه في الصندوق وحلفائه في السياسة من الأوروبيين، أنّه سيقف إلى جانب المكسيك وسيأخذ على عاتقه منحها القروض فوراً من صندوق النقد الدولي، ومن غيره أيضاً إذا اقتضى الأمر ذلك، أمّا القروض المطلوبة بأسعار ذلك الوقت فكانت بقيمة أربعين مليار دولار!

لقد سارع الرئيس كلينتون ومعاونوه إلى الخطة باء! وهي خطة معدّة مسبقاً لمواجهة مثل هكذا مفاجآت عظمى، فتقرّر التصرّف بصندوق الطوارئ الأميركي الذي تبلغ قيمته عشرين مليار دولار موضوعة تحت تصرّف الرئيس، لكن هذا المبلغ الضخم لم يكن كافياً، فتوجّه الرئيس إلى صندوق النقد الدولي الذي يفترض أنه ليس في إمرته بمفرده، وأرغمه على إقراض المكسيك فوراً، فكان ذلك إيذاناً بتحوّل تاريخي نوعي بالغ الخطورة في الأوضاع المالية للعالم، حيث صار واضحاً منذ تلك اللحظة أنّ الإدارة الأميركية لا تتورع عن وضع اليدّ على أموال الغير بلا تردّد إذا تطلبت مصالحها ذلك!

في لحظة التحوّل النوعي تلك، وفي أقلّ من أربع وعشرين ساعة، نجح أشخاص عددهم أقلّ من أصابع اليدين في تمويل أضخم عملية قروض قدّمت لأيّة جهة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهم فعلوا ذلك بعيداً عن أيّة رقابة برلمانية، وتصرّفوا بأموال دافعي الضرائب في البلدان الثرية، وبأموال أثرياء الدول الفقيرة المودعة في البلدان الثرية، خاصة أموال الأثرياء العرب، وقد أوضح مدير عام صندوق النقد الدولي حينئذ أنه ليس من شكّ في أنّ المضاربين جنوا ثمار تلك المليارات الممنوحة للمكسيك، وقد أضاف بصراحة مدهشة: " إنّ العالم في قبضة هؤلاء الصبيان"!

لقد حدثت تلك الواقعة الأولى تحت عنوان يبرّرها من وجهة نظرهم وهو: "سيادة التكامل الاقتصادي العالمي"! أي سيادة الاقتصاد المعولم! وقد بدا كأنما الحكومة الأميركية وإدارة الصندوق الدولي تحرّكهما يد خفيّة يخضع لها الجميع، فهما ومعهما جميع المصارف المركزية الأوروبية خضعوا جميعاً لما أملته قوة فاقت قوّتهم العسكرية التدميرية، وهذه القوة هي: "السوق المالية الدولية" قائدة مرحلة العولمة والنظام الدولي الربوي الصرف!

غير أنّ قوة "السوق المالية الدولية" تجمع في بنيتها، في آن واحد، كلاً من الجبروت والهشاشة، فجبروتها قائم على غياب الأمم، وزوال هذا الجبروت متوقف على حضور الأمم، حيث الأمم ككتل بشرية منظمة، يقودها الشرفاء الأحرار وليس الصبيان الأشقياء، قادرة على فرض إرادتها وعلى صياغة نظام دولي جديد نظيف من الاحتكارات الربوية والقوى الطفيلية الخفية، ومن حسن الحظ أن مثل هذه التوجهات الأممية بدأت تظهر للعيان اليوم في جميع القارات، ولذلك نلاحظ أنّ الرئيس بوش لم يعد يملك هامش المناورة، والقدرة على التصرف بسرعة بصدد الأزمات الحالية، كما كان حال الرئيس كلينتون في معالجته للأزمة الأميركية في المكسيك عام ١٩٩٥!

استثمار النفط بأحطّ الأساليب!

كالعادة، كانت حركات الرئيس الأميركي وتعبيرات وجهه وكلماته مدعاة للقلق المشروع بينما هو يتحدّث في مؤتمره الصحفي (٢٠٠٨/٤/٢٩) فحركات اليدين والرأس والجسم عموماً غير متّزنة، وتعبيرات الفم والعينين والوجه عموماً غير صحّية، وكلماته بل حديثه عموماً مفكّك ومتناقض وعدواني وغامض، وهذه المظاهر المقلقة كلّها تجتمع في رجل يحتلّ المركز الأول في النظام الدولي الجائر المفروض على البشرية بقوّة السلاح، ويمتلك الوسائل التي تمكّنه من التحكم بمصائر الأمم بما فيها وسائل التدمير الشامل، وأسوأ ما في الأمر أنّ الشخص المرشّح للحلول محلّه في الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة لا يقلّ عنه بل ربّما يزيده من حيث عدم الاتّزان والخلل الصحي والمنطق المفكك العدواني!

يشفقون علينا من القتلة!

ليس الرئيس الأميركي جورج بوش سوى تاجر نفط في المقام الأول، غير أنّه يحرص دائماً على الظهور بمظهر الحريص على القيم الأخلاقية والحرية والديمقراطية في المقام الأول، فهو قائد معسكر الخير ضدّ معسكر الشرّ! وتحت رايات هذه العناوين البرّاقة المخاتلة يخوض حروبه الشرسة المدمّرة ضدّ بلادنا، فيبرّر هلاك مئات الألوف من العرب بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان بينما هو يستميت ميدانياً من أجل استكمال سيطرته على النفط العربي! وقد قال في مؤتمره الصحفي ما معناه أنّ المقاومين في فلسطين والعراق وأفغانستان يسعون إلى إخراجه من المنطقة العربية، لكنه لن يخرج، ويرى أنّ خلفه في الرئاسة جون ماكين لن يخرج أيضاً، ولماذا لا يريد بوش مغادرة المنطقة؟ لأنه لا يريد ترك الناس تحت رحمة القتلة الذين يقصفون المنطقة الخضراء في بغداد ويقصفون مستوطنة سديروت في قطاع غزة، أمّا النفط فلا يشير إليه في حديثه عن المنطقة العربية من قريب أو بعيد! وهو بالطبع لا يشير من قريب أو بعيد إلى تدمير المدن العراقية فوق رؤوس ساكنيها، ولا إلى مليون ونصف فلسطيني تحت الحصار المحكم المميت والقصف المتواصل في قطاع غزة!

أسباب ملفقة لارتفاع أسعار النفط!

غير أنّ السيطرة على البلدان العربية المنتجة للنفط، وإخضاع محيطها من الدول العربية الأخرى بالضرورة وبشتى الوسائل، هو أيضاً المدخل الرئيسي للسيطرة الأميركية الدولية، وبناءً على ذلك تمارس الإدارات الأميركية المتعاقبة ضغوطها على منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك" وتتحكّم بقراراتها بصدد حجم الإنتاج وتحديد الأسعار لتتحكّم بالسياسة الدولية، وقد عزت "إدارة معلومات الطاقة" الأميركية الارتفاع الهائل في أسعار النفط إلى ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي العالمي (في البلدان الحديثة النموّ مثل الصين!) وإلى النمو المتواضع لإنتاج النفط خارج دول "أوبك"، وإلى قرارات "أوبك" بخصوص تحديد الإنتاج، وإلى ضعف الطاقة الإنتاجية الفائضة لدول "أوبك"، وإلى انخفاض المخزون النفطي لدول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"! لكنّ الخبراء يقولون أنّ هذا التشخيص الأميركي لأسباب ارتفاع أسعار النفط ليس صحيحاً، وأنّ الأسباب الحقيقية تكمن في استمرار انخفاض سعر

الدولار وفي عمليات المضاربة التي يمارسها تجّار النفط شركاء الرئيس الأميركي (راجع صحيفة "الحياة"/٢٨/٤/٢٠٠٨/مقالة ذكاء مخلص الخالدي).

النفط العربي هو المعتدي!

وكانت "إدارة معلومات الطاقة" الأميركية قُد أضافت سببين آخرين لارتفاع أسعار النفط هما: الاختناقات التي تعاني منها المصافي في العالم عموماً، أي عجزها نتيجة عدم تطويرها، واستمرار الاضطرابات الجيوسياسية (أي قمع الأميركيين للانتفاضات الأممية) التي تثير القلق بشأن مستقبل الإمداد بالنفط، وقد وافق الخبراء على صحة هذين السببين!

لقد اعتبرت الإدارة الأميركية تواضع النمو في إنتاج النفط خارج دائرة دول "الأوبك"، أي محدوديته كأنّما هي حدث جديد طارئ، سبباً ثانياً لارتفاع أسعار النفط، مع أنّ هذا "التواضع" ليس جديداً حسب الإحصاءات التي تقول أنه في الوقت الذي ارتفع فيه إنتاج دول "أوبك" بنسبة أكثر من ٧٩ في المائة مابين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ ارتفع إنتاج الدول من خارج "أوبك" فقط أكثر بقليل من ٧ في المائة على الرغم من التطور التكنولوجي في عمليات التنقيب (المرجع نفسه) لكنّ الرئيس بوش قال في مؤتمره الصحفي، بينما هو يقوم بحركات غريبة ومقلقة حقاً، أنّه يعوّل على الإنتاج النفطي الأميركي المحلّي الواعد، وأنّه ينوي التحرّر من قيود النفط الأجنبي .. هكذا الخ! أي أنّ الولايات المتحدة هي المضطهدة التي تعاني من قيود النفط العربي!

يخاتلون ويكذبون طوال الوقت!

وجدير بالذكر أنّ قرارات تحديد سقف الإنتاج التي تتخذها "أوبك" تراعي عدم التسبب بفجوة بين العرض والطلب وبالتالي التسبب في ارتفاع الأسعار، أمّا أهمّ المؤشّرات التي تستند إليها في تحديد حاجة السوق فهي مستوى مخزون النفط في الولايات المتحدة الأميركية! وبالفعل فإنّ المخزون الأميركي في العام الحالي ٢٠٠٨ يتفق تماماً مع التقديرات والاحتياجات الأميركية، وكذلك حاله في الدول الثريّة التي تضمها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بقيادة الولايات المتحدة! حيث مخزونها جميعها من النفط التجاري مستمر في المحافظة على معدلاته التي تكفيها لخمس سنوات! لكنّ نائب الرئيس الأميركي تشيني زار المملكة السعودية مؤخّراً مطالباً حكومتها بزيادة إنتاج النفط للحدّ من ارتفاع سعره حسب قوله! أمّا وزير الطاقة الأميركي فقد راح يتحدّث عن الشحّ في العرض العالمي للنفط داعياً بدوره "أوبك" إلى زيادة إنتاجها! وإنّه لمن الصعب غالباً جلي الغموض الذي يكتنف التصريحات والتصرفات الأميركية في لحظتها، فهل هم مع زيادة الأسعار أم مع خفضها، وهل هم مع زيادة الإنتاج أم مع خفضه؟ إنّهم يخاتلون ويكذبون طوال الوقت، فكيف نعرف للوهلة الأولى ماذا يقصدون بالضبط بتصريحاتهم وتصرّفاتهم؟

خلاصة القول هي أنّ تجار النفط والسلاح الذين يحكمون الولايات المتحدة، ويقودون هذا النظام الدولي الجائر، لا يتورّعون عن استثمار أحطّ الأساليب وأفظعها، من الكذب إلى شنّ حروب الإبادة، كي يحققوا مصالحهم، وهم لا يستثنون شعوبهم من ممارسة الكذب ضدها وابتزازها بل تدميرها إذا ما اقتضت مصالحهم ذلك، وقد اشتدّ سعارهم في ظلّ تعاظم الأزمات العالمية النوعية والاحتياجات الإنسانية المصيرية، الأمر الذي يعني حسماً لا مفرّ منه، إمّا لصالحهم وإمّا لصالح البشرية جمعاء.

إعادة تعريف الرأسمالية وإصلاحها

وقع العالم أجمع أو يكاد في قبضة المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) الذي يواظب على الاجتماع سنوياً في المنتجع السويسري، والذي أصبح ملتقى صنّاع القرارات وموجّهي الرأي العام ، أمّا إدارة هذا المنتدى فتتألف من ٧٤ شركة قيادية متعدّدة الجنسيّة، تتّسع دائرتها قليلاً لتضمّ ٢٦ شركة أخرى أقلّ ثراءً وحجماً، ثمّ تأتي القاعدة العريضة من الشركات القيادية ، ليصل العدد الإجمالي إلى ١٣٧٠ شركة حضر ممثّلوها جميعها دورة السنة الحالية ٢٠٠٨ في دافوس!

إنّ إدارة منتدى دافوس المؤلفة من كبار رجال المال والأعمال في العالم توشك أن تحقق السيطرة التامة على جميع البرامج الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ركّزت دورة المنتدى السنوية لهذا العام جلّ اهتمامها على خمسة محاور رئيسية،نكتفي هنا بالإشارة إلى أولها وأهمّها قاطبة: "تنظيم وتنسيق الاهتمامات والتداخلات، والتقاطعات والتناقضات، بين الشركات المتعدّدة الجنسية، في أسواق عالمية ينبغي أن تكون آمنة، بينما هي ليست كذلك بسبب التنافس غير النّزيه الذي تخوضه هذه الشركات"! حسب ما ورد في التقارير المقدّمة إلى الدورة! إنّ هذه الشركات، خاصة التي تغلب عليها الجنسية الأميركية، لا تتورّع عن الغدر والطعن في الظهر، وعن الابتزاز والبلطجة ضدّ الشركاء، الأمر الذي دفع بعض الذين يكظمون غيظهم بصعوبة شديدة إلى القول بمنتهى الحذر والتهذيب: "إنّ الرأسمالية بحاجة إلى إعادة تعريف، وإلى إصلاح، كي يكون في وسعها الاستمرار"! هكذا بالضبط حسب قولهم! وبالطبع فإن المقصود بإعادة الصياغة والإصلاح هو الاتفاق على تطوير الإستراتيجية الاحتكارية العالمية، وإصلاح علاقات ونشاطات الشركات المتعدّدة الجنسية،كي تحكم سيطرتها أكثر على الأسواق، وكي لا تفلت الشعوب من براثنها وأنيابها!

الشركات القائدة والحكومات التابعة!

لقد كان الهاجس الرئيس للمشاركين في دورة منتدى دافوس للعام الحالي هو إحكام السيطرة على الأسواق الدولية، أي على الشعوب طبعاً، لأنّ هذه السيطرة يهدّدها التنافس بين الدول الكبرى، وهو تنافس غير نزيه كما قالت وثائق المنتدى! وفي مواجهة هذه المعضلة توجهت الإدارة إلى المشاركين للضغط على حكوماتهم من أجل التوصل إلى نتائج عملية تعزّز التجارة الدولية ولا تعرّض العالم لمزيد من الحواجز، فالتنافس في ميادين الأعمال يجب أن ينطلق، حسب توجيهات الإدارة، من تقاطع المصالح بين الشركات: "حيث يجب أن يراعى التوصل إلى العمل في نطاق روح الفريق الواحد الذي تمثّله الشركات المتعدّدة الجنسية، وذلك للتقليل من الخسائر، وللتمتع بأكبر مقدار من المكاسب"! هذا ما وجّهت به الشركات القائدة، وما على الحكومات إلاّ التنفيذ، علماً أنّ أهمّ هذه الحكومات مشارك في المنتدى! وفي استجابة سريعة لهذا التوجيه سارعت قيادات عربية خليجية شابّة مشاركة في المنتدى، فدعت إلى بناء "المواطنة العالمية"! وذلك بأن قدّمت أفكاراً عن الدور الاقتصادي القيادي في تنمية المجتمعات عن طريق مشاركة الشركات في صناعة القرار (الوطني) عبر المؤسسات (الوطنية) المختلفة! وطلبت هذه القيادات العربية الشابة أن تتاح لها الفرصة للمساهمة في إيجاد الحلول للمعضلات التي

يواجهها النظام الرأسمالي العالمي، وذلك بالتعاون مع القيادات القديمة التي كان لها دور في تشكيل الاقتصاد الدولي خلال المرحلة الماضية! لقد حدث هذا حقّاً في دورة دافوس الأخيرة، فالحكومات العربية والأثرياء العرب أول من يطيع وآخر من يعصى أوامر الشركات القائدة وممثليها الحكوميين، خاصة الأميركيين!

الولايات المتحدة خصماً وحكماً!

غير أنّ روح التشاؤم هي التي سادت ملتقى دافوس الأخير، قبل انعقاده وأثناء انعقاده وفي بيانه الختامي، ويعود السبب حصراً إلى الولايات المتحدة التي تعاني من اضطرابات اقتصادية داخلية تهدّد بالانكماش والركود لفترة غير قصيرة، وسوف تسبب بالتالي ركوداً وانكماشاً لأسواق العالم عموماً ، وقد أعاد المستثمر العالمي جورج سوروس ما يجري داخل الولايات المتحدة وخارجها إلى: " حدوث تحوّل كبير في مراكز القوة والنفوذ العالمي لصالح الاقتصاديات العملاقة الناشئة، مثل الصين والهند"! مشدّداً على أنّه سيكون صعباً جدّاً تجنّب حدوث ركود وانكماش في الولايات المتحدة وبريطانيا! ولكن كيف يكون الحال كما قال سوروس و "معهد ماكنزي الدولي" الأميركي يقول في آخر تقاريره أنّ الولايات المتحدة ستبقى حتى إشعار آخر أغنى دولة في العالم، حيث موجودات أسواقها المالية في العام ٢٠٠٦بلغت ٢، ٥٣تريليون دولار من أصل ١٦٧ تريليون دولار في الأسواق المختلفة في ١٠٠ دولة! أي أنّها لوحدها تستحوذ على حوالي ثلث الكتلة النقدية الدولارية العالمية! وجدير بالذكر هنا أنّ الاتحاد الأوروبي يستحوذ على ٦ ، ٢٦تريليون ماعدا بريطانيا التي تستحوذ لوحدها على ١٠ تريليون، أمّا الصين فقد بلغت موجوداتها ١، ٨ تريليون دولار، وأمّا روسيا والهند ومعهما عدد من دول آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية وأوروبا الشرقية ، فقد تجاوزت قيمة موجودات أسواقها المالية ١٥ تريليون دولار! كذلك جدير بالذكر هنا أن الاستثمارات الخارجية لدول الخليج قد بلغت في نهاية العام ٢٠٠٦ حوالي ٨، ٣ تريليون دولار، وهو رقم ضخم جدّاً مقارنة برقم المجموعة الدولية الكبيرة الذي ذكرناه قبله! نريد أن نخلص إلى أنّ الولايات المتحدة هي مركز الاضطراب المالي العالمي رغم تفوّقها المالي الساحق، أمّا عن السبب في ذلك فيتلخص في أعبائها العسكرية الحربية الهائلة في مختلف أنحاء العالم من جهة، وفي محاباة حكوماتها للشركات والأثرياء الأميركيين، خاصة الحكومة الحالية، على حساب الشعب الأميركي الذي تتردّى أوضاع سواده نسبيّاً بصورة ملحوظة، وعلى حساب شعوب العالم أجمع، التي يعيش ربعها على الأقل حالة تشبه الاحتضار!

تقول مصادر دافوس أنّ أكثر من مليار إنسان في العالم يعيشون بأقلّ من دولار واحد يومياً! وأنّ نحو مليار إنسان لا يعرفون القراءة والكتابة، وأنّ ٧٧ مليون طفل بلا مدارس ولا تعليم..الخ، ناهيكم عن الكوارث البيئية الماثلة، أمّا حكومة الولايات المتحدة، الدولة الأغنى في العالم، فتستدين ٨٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٦ من الدول الأخرى لتغطي نفقاتها الحربية في أنحاء العالم، ولتزيد الشركات والأثرياء قوة وثراءً، دافعة في اتجاه مزيد من الاختلال في التوازن المالي في بلادها وفي العالم عموماً ، وهذه ليست أعراض اقتصاد يوصف بالقوة، كما يقول جوزيف ستيغلتز أحد كبار الاقتصاديين في البنك الدولي سابقاً، فكيف سيعيدون تعريف الرأسمالية من وجهة نظرهم بالذات، وكيف سيصلحونها لمصلحتهم هم بالذات؟!

آفاق تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية

تتميّز الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الحالية عمّا سبقها من أزمات عامة بأنها نوعية وليست روتينية، وبأنها تاريخية وليست مرحلية، وبأنها مصيرية وليست عابرة، وبأنها موضوعية وليست ذاتية، وعميقة جذرية نهائية وليست سطحية محدودة، ملفّقة أو مصطنعة بطريقة أو بأخرى! نقول ذلك لأنّ المعروف عن الأزمات أنّها ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي، بل كان ينظر إليها ويجري التعامل معها على أنّها مظهر من مظاهر حيويته، فهي إذا ضربت جهة رأسمالية ودمّرتها أنهضت مقابلها وعوضاً عنها جهات عدّة أعظم ثراءً وقوّة بما لا يقاس، ولذلك لم يكن ينتاب عتاة قادة النظام الرأسمالي الربوي الاحتكاري الدولي أيّ قلق عندما تودي الأزمات الروتينية بهذا القطاع الرأسمالي أو ذاك فتدمّره تماماً وتدفع بأصحابه إلى هاوية الإفلاس والفاقة أو إلى الانتحار، أمّا في الأزمة الراهنة، التي أشرنا إلى بعض خصائصها، فإنّ الوضع يبدو مختلفاً كلّياً، حيث جميع الدلائل تشير إلى أنّ العالم يوشك أن يخرج، أو يريد أن يخرج من شبكة علاقات هذا النظام الدولي الظالم خروجاً تامّاً، ويريد أن يقيم علاقات دولية جديدة عادلة ومتكافئة، إن لم تنضج فكرتها بعد فهي على طريق النضوج!

إنّ دول العالم جميعها تقريباً تتأهّب اليوم لملاقاة الأزمة الناشبة، عند نقطة معينة وقبل وقوع الكارثة، وتختلف مظاهر التأهّب وطرق الملاقاة وتحديد نقطتها من دولة إلى أخرى، كلّ دولة حسب ظروفها الخاصة وحسب موقعها في هذا النظام الدولي المتهتّك، فقادة الولايات المتحدة تحديداً، على سبيل المثال، لا يزال معظمهم يعتقد بديمومة هذا النظام إلى أجل غير مسمّى، ولا يزال يعمل على هذا الأساس، بينما الصينيون والروس والهنود، والعرب والأفارقة أيضاً إلى حدّ ما، بل مجمل الدول والأمم في جنوب شرق العالم، يتطلعون جميعهم إلى تغيير العلاقات الدولية السائدة، أي إلى تغيير العالم! أمّا الأوروبيون فيراقبون ما يجري ويتعاملون معه بقلق وبحذر شديد، فأيام عزّهم وسيادتهم لن تعود أبداً كما كانت، وحليفهم الأميركي العظيم لم يعد كما كان وبدأ يتحوّل إلى مصدر رئيسي لقلقهم وحذرهم!

لقد عبّرت الأزمة الراهنة عن نفسها بتلك المظاهر التي كان أبرزها التزعزع القوي في المركز العالمي للدولار الأميركي الملك، وقد حاول البعض تفسير ضعف الدولار بأنه ضعف مصطنع يحدث بمعرفة الأميركيين وبموافقتهم، وذلك في معرض ضبطهم للأسواق المالية والتجارية الدولية، حيث الدولار لا يزال يشكّل نحو ٧٠ في المائة من الاحتياطات النقدية العالمية، غير أنّ مراجعة سريعة لتاريخ الدولار الملك تستبعد مثل هذا التفسير، وهذا التاريخ يعود في بدايته إلى الحرب العالمية الثانية التي انتهت بانتصار الولايات المتحدة وحدها في جميع الميادين، فكانت حينئذ، على سبيل المثال لا الحصر، تمتلك وحدها أربعة أخماس كتلة الذهب العالمية، وهكذا كان بديهياً أن تجمع ممثلي ٤٤دولة في ولاية نيوهامبشر الأميركية، في تموز/يوليو١٩٤٤، وأن تملي عليهم إرادتها بربط سعر العملات العالمية بالدولار الأميركي الذي كان مدعوماً بالذهب، فظهر ما سمّي باتفاقية "بريتون وودز" التي لا مثيل لها في تاريخ العالم من قبل وعبر جميع العصور البشرية! وما ينبغي الانتباه إليه جيداً في هذا الصدد هو

أنّ الولايات المتحدة كانت حينئذ الاحتياطي الضخم القوي الثري للنظام الرأسمالي الدولي بقياداته الأوروبية الغربية، لكنها في الوقت نفسه كانت الاحتياطي الأخير، فليس ثمة اكتشافات جديدة ولا قارات جديدة ولا احتياطيات جديدة على سطح كوكب الأرض الذي دمّروه بدوره! لقد عوّضت الولايات المتحدة ضعف أوروبا الغربية عندما ضعفت، أمّا هي فليس ثمّة من يعوّض ضعفها عندما يظهر، وهو بدأ يظهر فعلاً منذ العام ١٩٦٩، عندما بدأت تتحوّل من دولة مصدّرة إلى مستوردة ومن دولة دائنة إلى مدينة، فإلى أيّ احتياطي تلجأ وليس هناك من احتياطي بعد في هذا العالم خارج نطاق التداول؟ ولذلك رأيناها تعتمد على سيفها وحده، فتهاجم يوغوسلافيا في البلقان ثمّ تهاجم العراق، ويبدو اليوم أنّها تعدّ العدّة لسلسلة من الحروب الأخرى!

لقد استمرّ العمل بموجب اتفاقية "بريتون وودز" حتى العام ١٩٧١، أي إلى أن فقد الدولار الأميركي الملك غطاءه الذهبي، وبالطبع أصبح الاستمرار في اعتماده خرقاً لتلك الاتفاقية بالذات، التي تشترط وجود غطائه من الذهب، لكنّ السيف الأميركي قام بواجبه مرغماً الكثيرين على الاستمرار في اعتماد الدولار بناء على "الثقة بالاقتصاد الأميركي"! لقد كان العرب ضمن هؤلاء، باستثناء العراق الذي كان أول دولة تقرّر التحوّل من الدولار الأميركي إلى اليورو الأوروبي، فأضاف بذلك إلى ذنوبه ذنباً آخر أعظم، هو في حدّ ذاته كافياً لاحتلاله!

إنّ دول العالم عموماً، وفي مقدّمتها الدول الأوروبية الغربية القلقة والحذرة، تتوقّع أن يؤدي انهيار الدولار الملك إلى ركود اقتصادي عالمي خطير، وهي تعرف جيّداً أنّ الحروب التي تشنّها الولايات المتحدة تقع عادة في ظلّ الركود والأزمات الاقتصادية، حيث القادة الأميركيون يرون في الصناعات الحربية وفي شنّ الحروب طوق النجاة المنقذ من أزماتهم الاقتصادية، ويرون فيها الوسيلة لاحتواء التداعيات السلبية الداخلية والخارجية بمختلف أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية! أي أنّه السيف الأميركي وحده، الذي يلقي بظله على جميع القارات، والذي يعتمد على ميزانية حربية لا تدانيها أية ميزانية لأيّة دولة أخرى، بل لأيّة مجموعة من الدول الكبرى الأخرى، وإنّه السيف الأميركي وحده، الذي لا يزال يحتلّ المركز الأول عالمياً في ميدان تجارة الأسلحة، والذي يخوض الحرب في العراق لنهبه ويؤجج في الوقت نفسه حمّى التسلّح في الدول العربية الثريّة المجاورة له، فيبيعها بمليارات الدولارات سلاحاً يبقى في إمرته ورديفاً لقواته، بينما هي تتحمّل أعباء تخزينه وتدفع نفقات صيانته وخدمته والتدرّب عليه!

نعود إلى ما بدأنا به فنقول أنّ النظام الدولي الحالي قد أسفر عن وجهه نظاماً عبودياً إبادياً خالصاً! وعندما يصبح مثل هذا النظام بلا أيّ احتياطي مادّي، وبلا أيّ منطق أخلاقي، فإنّ السيف في حدّ ذاته لا يشكّل ضمانة لديمومته، فهو يؤخّر نهايته فحسب لكنّها تبقى قادمة لا مفرّ له منها، تماماً مثلما حدث للنظام الدولي العبودي القديم الذي كانت تقوده روما القديمة!

الأزمات الرأسمالية وتفسيراتها المضلّلة

عندما تتجهّم وجوه الأثرياء المحلّيين والدوليين، ويدمدمون أنّهم يمنون بالخسائر، فإنهم يقصدون غالباً أنّ أرباحهم تدنّت، من عشرة إلى تسعة مثلاً! وسرعان ما تبدأ الإجراءات لتعويض الانخفاض في الأرباح من جيوب الطبقات الاجتماعية الأدنى صاحبة الدخل المحدود، فترتفع الأسعار ويترافق ارتفاعها مع التضخّم، أي مع تآكل الدخل المحدود! إنّها لعبة تتكرّر في صورة أزمة يراد لأسبابها أن تبقى غامضة، فتعطى لها دائماً تفسيرات مضللة يبرع المحللون الاقتصاديون المتخصّصون (المتواطئون) في صياغتها، وهاهم هؤلاء الاقتصاديون ينهمكون اليوم في تفسير الأزمة الدولية الراهنة التي تطحن برحاها مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، فيعزونها إلى أسباب ملفّقة هي نتائج لها وليست أسبابها، مثل ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار الدولار!

الحرب الخفية بين أطراف رأس المال!

إنّ الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة، وكذلك الأزمات التي سبقتها متوالية على مدى خمسة وثلاثين عاماً مضت، تعود إلى التبدّلات النوعية التاريخية التي طرأت على هيكلية النظام الدولي ابتداء من مطلع سبعينات القرن الماضي، والتي جعلت الحرب الخفية الصامتة تحتدم وتستعر بين أطراف رأس المال الدولي المتحالفة المتنافسة، حيث كلّ طرف يريد الاحتفاظ بمستوى أرباحه وزيادتها، فإذا نقصت فمعنى ذلك ازدياد أرباح طرف على حساب آخر، غير أنّ الرأسماليين الاحتكاريين وكتبتهم يصرّون على إعطاء الرأي العام تفسيرات مضلّلة أبرزها ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار الدولار!

المسيطر الحقيقي على النفط!

سوف نركّز الإشارة هنا أكثر على التفسير المضلل الأول فنقول أنّ عمليّة رفع أسعار النفط هي السلاح الأمضى الذي اعتاد الاحتكار الأميركي استخدامه لإعادة التوازن إلى العلاقات الدولية عندما تختلّ في غير صالحه، خاصة على صعيد الكتلة النقدية الدولية حين يتراكم معظمها خارج خزائنه، وبالطبع فإنّ لهذه العملية بعدها السياسي المتعلّق بالحفاظ على هيمنته في مواجهة حلفائه وضحاياه!

إنّ الأطراف الرئيسية في ميدان الطاقة النفطية هم رأس المال النفطي الأميركي أولاً، ورأس المال النفطي الدولي عموماً ثانياً، والقوى الاجتماعية المختلفة في البلدان المستهلكة للنفط وخاصة الصناعية ثالثاً، أمّا البلدان المنتجة للنفط بكمياته الأعظم فهي بلدان فقيرة بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي التراكمي التاريخي، تحصل على ١ من ١٦ من عائدات سعر البترول في أسواق الاستهلاك الدولية، و تستهلك حوالي ١٠ في المائة من مجمل ما تنتجه، أمّا الفائض من العائدات المخصّصة لها، على محدوديتها، فيبقى معظمه ودائع في خزائن الولايات المتحدة وحليفاتها، وهذا الوصف ينطبق على الدول العربية أكثر من غيرها من الدول المنتجة للنفط ، غير أنّ الاحتكار الأميركي وحلفائه يحرصون على تحميل عرب النفط تحديداً مسؤولية ارتفاع أسعاره وبالتالي المسؤولية عن الأزمة الدولية، مع أنّ هذا الاحتكار هو الطرف الأول المسيطر والمتحكّم في ميدان النفط!

لم ينخفض العرض ولم يرتفع الطلب!

في المجتمعات المتقدمة والناهضة المستهلكة للنفط هناك أولاً رأس المال الصناعي الذي يستخدم النفط كعنصر حاسم من عناصر الإنتاج، وينتج بفضله سلعاً استهلاكية وسلعاً إنتاجية، فإذا ارتفع سعر النفط يسارع رأس المال الصناعي إلى تعويض النقص في أرباحه برفع أسعار السلع التي ينتجها، ليقع العبء في المحصلة على عاتق الغالبية العظمى من المستهلكين! والمدهش في هذه القضية أنّه لم يحدث أبداً، حتى يومنا هذا، أن كانت لارتفاع وانخفاض أسعار النفط علاقة بقانون العرض والطلب، فلم يحدث عموماً وكقاعدة نقصاً طبيعياً في العرض ولا زيادة في الطلب تفوق في احتياجاتها ما هو معروض، أي أنّ التفسير الصحيح للأزمة ينبغي أن يتركّز على هيكلية النظام الاحتكاري الدولي وما طرأ عليها من تبدّلات، فتعزى أزمة النفط إلى أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي وليس العكس!

نظام فاسد وهيكلية متداعية!

أمّا عن أزمة العملة، التي تعزى بدورها إلى ضعف الدولار الأميركي، فهي بدورها محصّلة الأزمة في هيكلية النظام الرأسمالي العالمي، لأنّ النقود ليست سوى انعكاس لحقيقة ما يجري داخل هذه الهيكلية، خاصة في ميدان الإنتاج وعلى الأخصّ في ميدان العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة، فالنقود أداة للسيطرة في ميدان الاقتصاد السلعي بصفتها رأس مال نقدي، والصراع بين العملات المختلفة هو انعكاس للصراع بين رؤوس الأموال القومية، أو بين أطراف رأس المال الدولي الإجمالي، كالصراع بين الدولار والين واليورو الذي هو صراع بين رؤوس الأموال المصرفية في كلّ من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، حيث يحاول كلّ طرف الحصول على فرص أكبر من الاستثمارات وتحقيق المزيد من السيطرة على القوى العاملة والموارد، غير أنّ هذا كلّه لا يشكّل سبب الأزمة الدولية العميقة الشاملة كما يزعمون، فالسبب هو نظامهم العالمي الفاسد الذي بدأت هيكليّته بالتداعي وسوف تواصل تداعيها!

الأزمة الدولية في فلسطين المحتلة

تصريحات إيهود أولمرت بعد استقالته، بصدد ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية والجولان،وقيام دولة فلسطينية، وبصدد ترسيم الحدود نهائياً وتوقيع اتفاقات سلام مع الدول العربية (إيديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٩/٢٩) هي تصريحات لا قيمة لها في حدّ ذاتها، إنما قيمتها في دلالاتها، لأنّ هذا المرتزق وأمثاله لا رأي لهم في قضايا الحرب والسلم، فهم مجرّد أدوات طيعة في أيدي أسيادهم، ولأنّ القاعدة الصهيونية في فلسطين المحتلة ليست سوى موجة في مدّ الاستعمار وجزره، وهو ما لم يشر إليه أولمرت من قريب أو بعيد، متجاهلاً تماماً أزمة النظام العالمي التي لا قيمة لتصريحاته سوى أنّها تؤكّدها من دون أن تذكرها!

إنّ تصريحات أولمرت تستدعي العودة قليلاً إلى الأمس القريب، قبل استفحال أزمة الولايات المتحدة والنظام الدولي بالصورة التي هي عليها اليوم، ومن دون التوقّف عند أولمرت بالذات الذي كان من عتاة العاملين ميدانياً على تهويد القدس، بل العودة إلى زيارة قديمة للولايات المتحدة قام بها الرئيس الفرنسي الراحل جورج بومبيدو، ففي تلك الزيارة فوجئ مرافقوه بالتصرفات الحمقاء لليهود الأميركيين الصهاينة الذين التقوهم، وقد سألهم الفرنسيون: «أين تقع إسرائيل؟» أجابوا: «إنّها في كلّ بلد»! فلمّا سألوهم: «هل هناك جنسية إسرائيلية؟» كان جوابهم: «كلا، هناك جنسية يهودية»! وعندما تساءل الفرنسيون: «هل نستنتج أنّ أيّ يهودي فرنسي أو ألماني أو أميركي يستطيع الذهاب إلى «إسرائيل»، والإقامة فيها كأنّه في بلده، وحمل السلاح وقتل العرب؟»! كان الجواب: «نعم سيكون الأمر كذلك بالضبط، لأنّنا لسنا كغيرنا من البشر، فنحن ننشئ أمة لم تستقرّ على حال نهائية بعد، ونحن لا نحدّد حدودنا إلاّ وفقاً لمصالحنا فحسب، ولا تهمّنا الأنظمة السياسية ولا الحدود التي رسمها غيرنا»! فلمّا حاول الدبلوماسيون الفرنسيون فهم الصلة بين الشتات اليهودي و«إسرائيل» تلقوا إجابة واحدة: «الشتات اليهودي هو إسرائيل وإسرائيل هي الشتات اليهودي»! هكذا كان يتكلّم أمثال أولمرت حتى الأمس، غير أنّ ذلك التعنّت والصلف والمنطق الأحمق اليهودي الصهيوني، الذي أذهل الفرنسيين، ما كان ليظهر ويصمد لحظة واحدة لولا أنّ الكيان الإسرائيلي «مخلوق إجباري» أوجدته واشنطن ووضعته تحت حمايتها، بحيث أصبح «أيّ موقف معاد للولايات المتحدة معاد لإسرائيل» كما كتب مراسل صحيفة معاريف في واشنطن ذات مرة، وحيث الوجود الإسرائيلي القوي مصلحة أميركية على الصعيد الدولي! وكان موشي شاريت رئيس الوزراء الأسبق قد صرّح لصحيفة «عل همشمار» الإسرائيلية (في ١٩٥٢/٨/٥) أنّ يهود الولايات المتحدة لا يمكن أن يساعدوا «إسرائيل» في حال نشوب نزاع بينها وبين واشنطن «فالمشاركة الفعالة ليهود أميركا في بقاء دولتنا متفوّقة يتحقّق على أساس اندماج سياستنا الإسرائيلية في السياسة العالمية لواشنطن، ولن يساعدنا إخوتنا من وراء البحار إذا لم نخضع لرغبة حكومتهم»!

من جهة أخرى فإنه لمن الضروري التمييز بين الصهيونية الأميركية الأعلى غير اليهودية وبين الصهيونية اليهودية الأدنى، فالدعم المالي الأميركي للكيان الإسرائيلي لا يتحقق إلاّ بإرادة الحكومة

الأميركية وفي نطاق مصالحها، والمنظمات الصهيونية اليهودية في الولايات المتحدة لا تتخذ مواقف صهيونية إسرائيلية بل مواقف صهيونية أميركية مؤيّدة للكيان الإسرائيلي، حيث الموقف الإسرائيلي الصهيوني يفرض عليها الإقامة المستقرة في فلسطين المحتلة، لكنها لا تفعل ذلك بل تكتفي بتقديم الدعم المالي والسياسي! وعلى ذكر الدعم المالي (التبرعات تحديداً وليس الدعم الحكومي الأميركي) فإنّ التبرعات تحسم من الضريبة المترتبة على المتبرّعين للخزينة الأميركية، وبالتالي فإنّ أيّ تبرّع هو عبارة عن تبرّع تقدّمه هذه الخزينة، خاصة عندما يكون المتبرّع مليونيراً، والقوانين الأميركية تسمح بمثل هذه التبرعات، أي ليس ثمة أيّ عبء مالي إضافي على المليونير المتبرّع، وبهذه الطريقة المخاتلة تتجنب الحكومة الأميركية غضب دافع الضرائب الأميركي في حال قدّمت المساعدات المالية باسمها مباشرة، وتساعد أصدقاءها الحكّام العرب بأن تجنّبهم الحرج!لكنّ الأمر لا يقتصر على التبرّعات الأميركية المالية المخاتلة للكيان الإسرائيلي، ولا على المخصصات المالية الرسمية الضخمة التي تقدّم للإسرائيليين في نطاق برنامج المعونة الأميركي الخارجي، والذي بلغت حصة الإسرائيليين منه حتى اليوم حوالي التسعين مليار دولار، بل تحرص واشنطن على إظهار قاعدتها بمظهر الدولة الطبيعية، فتقدّم لها المصانع لتشغيل الأيدي العاملة، ولتشجيع استمرار القوى البشرية الاستيطانية وإشعارها أنها منتجة في حدّ ذاتها، ثمّ تتكفّل واشنطن نفسها بتصريف المنتوجات فاتحة أمامها أسواقها الخاصة! والأغرب من ذلك في لعبة الخداع هذه أنّ وزارة الحرب الأميركية، التي تزوّد معظم بلدان العالم بالسلاح، تتظاهر أنّها بحاجة للمنتوجات العسكرية الإسرائيلية، وتسمح باستيرادها إلى الولايات المتحدة، في الوقت الذي تساعد فيه الإسرائيليين على توسيع قاعدة صناعاتهم الحربية!

إنّ الإسرائيليين يدركون أنّ مصيرهم مرتبط بحاجة واشنطن إلى وجودهم في فلسطين وبدعمها المستمرّ لهذا الوجود، وأنّ مساعداتها لا تأتي بسبب ضغط اللوبي اليهودي، ولا لأنّهم «واحة ديمقراطية»، بل بسبب الحاجة إليهم كقاعدة تنهك العرب والأفريقيين والآسيويين، والأوروبيين أيضا، وإنّ بنسب متفاوتة! وهكذا فكلما تراجعوا في أداء وظائفهم العدوانية ضعفت قيمتهم في نظر واشنطن، وبناء على ذلك ينبغي أن ننظر إلى ما يمكن أن يترتّب على اضطرار واشنطن إلى إرسال جيوشها إلى العراق حيث تتعثّر وتتخبط، فهذا مؤشّر على تقهقر دور القاعدة الإسرائيلية في بلادنا، أضف إلى ذلك الحدث العظيم الخطورة والدلالة في عجز الإسرائيليين عن إلحاق الهزيمة بحزب الله اللبناني، وعجزهم عن إلحاق الهزيمة بقطاع غزة!

اليوم، هاهي الأزمة المستعصية التي لا حلّ لها تضرب نخاع هذا النظام العالمي الفاسد المجرم، وتبلغ مستويات لم تبلغها من قبل أبداً، إنّها تعصف بواشنطن وحلفائها وأتباعها عصفاً لا قبل لهم به، فإذا كان هذا حال المركز الإمبراطوري للنظام العالمي فكيف سيكون حال قواعده وأطرافه وأتباعه؟ الجواب نجده في تصريحات أولمرت التي بدأنا بها، في دلالاتها الدولية وليس في إشاراتها الإقليمية، فهذا المرتزق غير المطمئن لسلامة السفينة الأميركية، ولقدرتها على مواجهة العاصفة، يهيّئ قومه لأسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تعكسها الأزمة الدولية على الوضع في فلسطين المحتلة!

الأزمة تتفاقم والمصارف تتصارع!

سوف يشهد الاقتصاد الأميركي مرحلة من الركود ابتداءً من العام ٢٠٠٨! هذا ما صرّح به ستيفن روتش رئيس مجلس إدارة مصرف «مورغان ستانلي» الأميركي فرع آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧! لقد قال ذلك في «أسبوع مركز دبي المالي العالمي» الذي انعقد في ذلك التاريخ، ومن جهتي فقد عدت إلى أوراق تلك الندوة قبل عام، بدافع الاستغراب والفضول، بعد أن قرأت في صحف هذه الأيام عن دور حاسم متعمّد لمصرف مورغان في انهيار زميله مصرف «ليمان بروذرز»!

مغزى تصريحات ستيفن روتش!

في توقّعه قبل عام للأزمة قال ستيفن روتش أنّ المستهلكين في الولايات المتحدة يقودون الجانب المتعلّق بالطلب في الاقتصاد العالمي، فالاستهلاك الأميركي يقدّر بحوالي ٩،٥ تريليون دولار (تسعة آلاف وخمسمائة مليار) بينما الاستهلاك الصيني يقدّر بحوالي ١ تريليون دولار (ألف مليار) أمّا الاستهلاك الهندي فيقدّر بحوالي ٦٥٠ مليار دولار! وبناءً على ذلك أوضح روتش أنّ الأسواق الآسيوية الناشئة، أو الناهضة، لا تتمتّع بالزخم الديناميكي في ميدان الطلب كما يظن البعض، وأنّه من المستحيل حسابياً سدّ الفجوة الاستهلاكية العالمية من قبل الصين والهند في حال انهيار سوق الطلب والاستهلاك الأميركي! لقد كان ما قاله روتش في دبي قبل عام إنذاراً مبكّراً للخليجيين بصدد تسويق نفطهم الذي تستهلك الولايات المتحدة كميات هائلة منه، وبصدد أموالهم التي يوظّفون معظمها في السوق الأميركية المالية وغير المالية، أي أنّه نبّههم إلى أنّ خيارهم الوحيد هو الاستمرار في ربط مصيرهم بمصير المصارف وسوق الاستهلاك في الولايات المتحدة حتى بعد نشوب الأزمة!

همّهم الوحيد خزائن مصارفهم!

غير أنّ المفارقة المذهلة هي أنّ ستيفن روتش وأمثاله من الصيارفة المرابين المقامرين، المنتشرين كالوباء في الجسم البشري كلّه، لا يأبهون لحقيقة أنّ الولايات المتحدة تستهلك أكثر بكثير مما تنتج، وأنّها تغطّي ذلك بأموال الآخرين التي تضع يدها عليها بطرائق مختلفة غير شرعية! كذلك هم لا يأبهون لحقيقة أنّ الصين والهند، مثلاً، تنتجان أكثر بكثير مما تستهلكان! أي أنّ حوالي ٣٥٠ مليوناً هم شعب الولايات المتحدة يستهلكون تسعة أضعاف ما يستهلكه حوالي مليارين ونصف من الصينيين والهنود! كذلك لا يأبه المرابون المقامرون إلى حقيقة أنّ مساهمة الفرد الأميركي الواحد في تلوّث وتدمير البيئة يعادل مساهمة ٩٠٠ إندونيسي! إنّ الهاجس الوحيد لروتش وأمثاله هو تحقيق التخمة لخزائن مصارفهم، وبالطبع هو أراد أن يكون الخليجيون على علم مسبق بأنّ مصارف نيويورك سوف «تقترض» مدّخراتهم إذا ما اشتدّت الأزمة واستدعت ذلك، وهو يحذّرهم ضمناً من التفكير في توظيفها بعيداً عن الولايات المتحدة ومصارفها، موضّحاً «بلباقة» أنّ الأسواق الآسيوية الناهضة عاجزة عن تشغيلها، بل إنّ هذه الأسواق نفسها مدعوة، لمصلحتها، أن تقيل الولايات المتحدة ومصارفها من عثرتها الكبرى!

إخراج ليمان من معبد الإله المال!

إنّ السؤال الذي يتبادر اليوم إلى أذهان الكثيرين هو: هل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية موضوعية أم مصطنعة؟ إنّ توقّعات ستيفن روتش قبل عام تصبّ لصالح الذين يرونها مصطنعة، غير أنّها، من وجهة نظرنا، ليست كذلك بمجملها بالتأكيد، والتآمر والاصطناع موجود، لكنّه يأتي في سياقها وضمنها، وليس غريباً أن يتوقع المرابون اشتداد الأزمة، إنّما الغريب أن يكون اشتدادها مناسبة لتصفية الحسابات المريرة في ما بينهم، بتدمير بعضهم، كما فعل مصرف مورغان بمصرف ليمان!

تقول صحيفة «لوموند» الفرنسية أنّ مصرف مورغان سرّع في إفلاس مصرف ليمان بتجميده أصولاً وسندات مملوكة للمؤسسة التي كانت على شفا الإفلاس، فمصرف مورغان كان غرفة المقاصّة الأساسية لمصرف ليمان المأزوم، وقد وضع يده على الأصول كرهينة لضمان تسديد الجزء الأكبر من قروض ممنوحة لمصرف ليمان قيمتها ٢٣ مليار دولار، وأنّه بينما رفض الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في تموز/يوليو مساعدة ليمان، فقد وافق بعد شهرين، في أيلول/سبتمبر، على مساعدة مورغان، فقتل أحدهما ودعم الآخر! أمّا الخلفيات فهي الصراعات المالية بين المصارف الأنكلوسكسونية والمصارف اللاتينية والمصارف اليهودية! تتساءل صحيفة «لوموند»: « هل سقط مصرف ليمان نتيجة مؤامرة من تدبير منافسيه المصمّمين على طرد مصرفييه المشاغبين من المعبد، بعد أن تجرّأوا ووضعوا قدمهم على أرض ملعب الكبار الأنكلوسكسون؟»!

الخلفيات العنصرية والدينية للصراع!

يقول مارك روش مراسل لوموند في لندن أنّ مجموعة المصارف اليهودية التي تأسست في الولايات المتحدة أواسط القرن التاسع عشر تعرّضت لتمييز حقيقي من قبل المصارف الأنكلوسكسونية البروتستانتية، لاسيّما مصرف مورغان الذي أظهر عداءً قويّاً للسامية، فجرى استثناء المصارف اليهودية من التمويلات الصناعية الكبرى: السيارات والفولاذ والسكك الحديدية والنفط! وأنّ مورغان صرّح حينئذ: «فلنترك العمليات المالية الصغيرة لليهود»! وتنبغي الإشارة إلى أنّ أوساط الأعمال اللاتينية الكاثوليكية تعرّضت بدورها للإقصاء والنبذ في قطاع المصارف فتقوقعت! ولكن في ما بعد، بينما المصارف الأنكلوسكسونية نائمة على أمجادها ومكتفية بما حقّقته، انطلق منافسوها اليهود يبنون قاعدة من الزبائن الأوفياء في أوساط الاقتصاديين الفاعلين الجدد الذين تزدريهم المؤسسات الأنكلوسكسونية وتتهرّب من التعامل معهم في مجال الخدمات وصناديق التقاعد وقطاع العقارات وغيرها!

وهكذا نفهم من توضيحات لوموند، وقبلها من تصريحات ستيفن روتش في دبي العام الماضي، أنّ مورغان وجد في الأزمة، على ضخامتها وخطورتها، فرصة لتوجيه ضربة قاصمة إلى خصومه ومنافسيه، سواء عنصرياً وطائفياً بسبب أعراقهم وأديانهم، أو تجارياً واحتكارياً بسبب منافستهم المؤثّرة في قطاع يعتبره حكراً له ولجماعته وحدهم! أمّا عن معاناة الأمم فنفهم أنّ ذلك لا يخطر في بال هؤلاء الوحوش جميعهم!

الأصداء المحلّية للمركزية العالمية

لا يستطيع الإنسانِ الحرّ إلاّ احترام الموقف الحرّ للآخر، واحترام خطابه، عندما يكون نابعاً من المعاناة الذاتية ومرتكزاً إلى الاجتهاد الذاتي بالدرجة الأولى، حتى وإن اختلف معه إلى حدّ الغضب والتصدي، لكنّه لا يستطيع إلاّ احتقار الموقف المستعار بكامله من معاناة الآخرين خارج الحدود (كما تفعل القرود!) ولا يستطيع إلاّ احتقار الخطاب المكوّن بجميع تفاصيله من اجتهادات ومفردات الأجانب (كما تفعل الببغاوات!) هذا إذا كان الآخرون الأجانب عادلون وأصدقاء، فما بالكم عندما يكونوا من الصهاينة اليهود، ألدّ أعداء أمّتنا وألدّ أعداء الإنسانية جمعاء!

لقد صار ثابتاً بالدلائل القاطعة أنّ أوساطاً نخبويّة في بلادنا، كانت محسوبة على اليسارِ الشيوعي والقومي، تقلّد مواقف المحافظين الأميركيين الجدد بالضبط، وتردّد خطاباتهم بالحرف، علماً أنً هؤلاء المحافظين الأميركيين الجدد كانوا بدورهم محسوبين على اليسار العالمي (التروتسكي) وينحدرون في معظمهم من الطوائف اليهودية، وما علينا سوى إلقاء نظرة سريعة على ظاهرة نشوئهم، وعلى مواقفهم وخطاباتهم، لنرى كيف أنّ ظاهرة التحوّل المشين في مواقف وخطابات بعض الأوساط النخبوية المحلية ليست بالكامل أكثر من مجرّد رجع الصدى، المترجم إلى العربية، لمواقف أولئك التروتسكيين السابقين!

إنّ "جماعتنا" يفتقرون كلّياً إلى موهبة الإبداع الذاتي، لكنّهم يجيدون الترجمة والاقتباس، ويجيدون التعريب والتقمّص المخجل إلى حدّ يدفعنا إلى الإحساس الممضّ بالعار، لقد كانوا هكذا في الماضي وهم هكذا اليوم بعد أن انقلبوا رأساً على عقب، وهم في ماضيهم وحاضرهم يفعلون تماماً ما فعلته معظم الرواياتِ السينمائية المحلّية المعرّبة، خاصة تلك المقتبسة عن الروايات السينمائية الأميركية التيٍ أفسدت أجيالاً على مدى القرن الماضي، حيث المومس أو الراقصة أو المتحلّلة هي البطلة المحترمة غالباً، وحيث في تلك الروايات السينمائية يكاد لا يخلو بيت عربي "متحضر" من البار النظامي الممتلئ بأنواع الخمور، و لا يخلو من مدفأة الشومينيه (في أفريقيا!) و لا من الكلب الوولف المدلّل الذي يتجوّل حرّاً في أنحاء البيت، كلّ ذلك في بلد عربي إسلامي من جهة، وفقير بائس مستعمر أو شبه مستعمر من جهة أخرى!

لقد عرفنا متأخّرين للأسف أنّ هذه الأوساط المحلية، التي كانت مرجعيتها الصحف والمجلاّت السوفييتية، قد تحوّلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى الصحف والمجلاّت الأميركية والأوروبية الغربية (التروتسكية) المتحوّلة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وأنّها مثلما كانت تترجم وتعرّب وتتقمّص محتويات الأولى صارت تترجم وتعرّب وتتقمّص محتويات الثانية، مثل مجلّة "كومنتري" التي أدارها اليساري المتطرّف السابق نورمان بدورتز على مدى عقود ثمّ حلّ ابنه محلّه، والتي لعبت دوراً فاعلاً مؤثّراً في صياغة خطاب المحافظين الجدد وبلورته في الوسط الثقافي والسياسي الأميركي، فكيف يفكّر وماذا يقول نورمان بدورتز هذا؟ إنّه يقول: "لقد أتينا من خلفيّات يسارية وليبرالية، وحملنا جديداً للفكر المحافظ في ما يتعلّق بالصراع الأميركي/السوفييتي، الذي أصبح في فكر المحافظين

الجدد صراعاً بين الخير والشرّ"! (اسكندر منصور– "الأخبار" البيروتية – ٢٠٠٨/٣/١٧).

يشدّد بودرتز على أنّ حركة المحافظين الجدد هي "نزعة" تمثلت في اكتشاف القيم الأميركية وإعادة الاعتبار إليها من قبل المثقفين اليساريين الذين ازدروها وعادوها سابقاً! لقد وقع اليساريون السابقون اليوم في حبّ كلّ ما هو أميركي، وصاروا يرون فيه الجمال والصواب، بحيث غدت الولايات المتحدة على حقّ دائماً! أمّا اليساري السابق الآخر كريستوفر هيتشن فقد كان من أوائل الأصوات التي دعت لاحتلال العراق، ومن أوائل الأصوات التي استخدمت تعبير "الإسلام الفاشي" أو "الفاشية الإسلامية"! ولنلاحظ هنا على الفور هذا العداء الرهيب الذي يظهره اليساريون السابقون العرب للإسلام، منذ ظهوره قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام وحتى يومنا هذا، معتمدين في خطاباتهم ضدّه على خطابات أمثال هيتشن، قطعاً وبالتأكيد، وليس على روحهم النقدية الخاصة!

إنّ أكثرية المثقفين الأميركيين والأوروبيين الذين تحوّلوا إلى الفكر المحافظ أتوا من أصول يهودية ويسارية تروتسكية كما يذكر اسكندر منصور، اللبناني المقيم في الولايات المتحدة، والعداء كان مستحكماً أصلاً بينهم وبين الاتحاد السوفييتي المعادي للتروتسكية، وقد اكتشفوا في صراع واشنطن مع موسكو صراعهم مع الستالينية، فتبنّوا مقولة "عدوّ عدوّي صديقي"! ولنلاحظ هنا أيضاً على الفور أنّ اليساريين السابقين العرب، في موقفهم من الاستبداد المحلّي، تبنّوا المقولة ذاتها وانحازوا إلى الولايات المتحدة كما فعل التروتسكيون تماماً! غير أنّ مسألة التحوّل في موقف التروتسكيين لا تقتصر على العداء للستالينية المستبدّة، بل تعود في جذورها إلى تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين بفضل الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وإن هم تجنّبوا الإشارة إلى ذلك، فقد أخذ هؤلاء التروتسكيون اليهود بعين الاعتبار، وفي المقام الأول، ما سوف يترتّب على انحسار الدور الأميركي الدولي من انعكاسات خطيرة على وجود الكيان الإسرائيلي الذي يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من الإستراتيجية الأميركية في ما يسمّى بالشرق الأوسط، ولذلك تحوّلوا بقوة إلى محافظين متشدّدين يجاهرون بحقّ واشنطن في السيطرة الدولية المباشرة، خاصة في البلاد العربية والإسلامية، ويأخذون على عاتقهم التحضير والدفع في اتجاه احتلال العراق وإبادة الفلسطينيين والسيطرة السياسية المباشرة على البلدان العربية الأخرى إن لم يكن احتلالها ممكناً، وذلك يهدف في أحد أهمّ وجوهه إلى ضمان قوّة الكيان الإسرائيلي الذي كفّ اليساريون السابقون العرب عن توجيه مجرّد اللوم إليه، وانصرفوا إلى صبّ جام غضبهم على الاستشهاديين الفلسطينيين العزّل، وعلى صواريخ القسّام البدائية، وعلى الخطاب "القومجي اليسراوي الشعبوي..الخ" بل على كلّ ما يمتّ إلى المقاومة بصلة!

إنّ المحافظين الجدد من اليساريين التروتسكيين السابقين يقولون اليوم أنّ النظام السياسي الأميركي هو "أفضل ما أنتجته الحضارة الإنسانية حتى الآن"! ولنلاحظ هنا مرّة أخرى وعلى الفور أيضاً أنّ اليساريين السابقين العرب يتبنّون اليوم المقولة ذاتها! وإذا كان التروتسكيون قد دعوا في الماضي إلى "الثورة الدائمة" ضدّ الرأسمالية والاستعمار فإنهم اليوم يدعون إلى الحروب الدائمة ضدّ الشعوب المظلومة وإلى الاحتلال الأميركي الدائم لبلادها ، وإنّ صداهم العربي يتجاوب معهم في دعوتهم هذه تماماً، و يتجاوب مع أطروحاتهم ومواقفهم الأخرى كلّها بلا استثناء، مثلما كان حاله في الماضي، متجاوباً مع النقيض!

البعد البشري للسوق الخليجية الموحّدة

يشهد العالم اليوم في جميع قارّاته محاولات نشطة كبرى لنهوض أسواق اقتصاديّة دولية إقليمية كان آخرها الإعلان عن بداية تأسيس السوق الخليجية الموحّدة، وهي السوق التي سوف تضمّ دول مجلس التعاون الست: السعودية والكويت وعمان والإمارات وقطر والبحرين، وتعتمد هذه الدول في تحقيق هدفها على قوّتها الاقتصادية الجبارة، فهي تنتج ٤٥٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، ويتجاوز نتاجها المحلي الإجمالي ٧٢٠ مليار دولار، أمّا الفائض في موازناتها فيتجاوز اليوم ثلاثة تريليونات دولار ومن المتوقع أن يصل إلى ١٢ تريليون (١٢ ألف مليار دولار) خلال الأعوام القليلة القادمة! وأما عن أهداف المشروع وآفاقه فيقول أحد الوزراء الخليجيين أن قيام السوق الخليجية المشتركة جاء استجابة لتطلعات مواطني دول مجلس التعاون لتحقيق "المواطنة الخليجية" وأنها خطوة سوف تتيح للمرة الأولى تطبيق المفهوم الحقيقي لفكرة المواطنة الخليجية وتؤسس لإقامة اقتصاد خليجي قويّ وفاعل على المستويين : الإقليمي والدولي!

مواجهة الكتل الإقليمية والدولية!

يتوقّع مسؤولون في مجلس التعاون أن تتحوّل السوق الخليجية إلى قوّة اقتصادية عملاقة في مواجهة الاتحادات الإقليمية والدولية! فمن هي هذه الاتحادات؟ هل هي تجمّع آسيان، وأفريقيا والصين، ودول أميركا الجنوبية، وحتى الاتحاد الأوروبي؟ أم في مواجهة اتحاد الدول الثريّة الكبرى الذي تقوده الولايات المتحدة؟ إن المواجهة تكون بقوة بشرية وسياسية وعسكرية في مستوى السوق، والسوق الخليجية من الضخامة بحيث تحتاج إلى التكامل مع كتلتها البشرية الخاصة المؤلّفة من مئات الملايين كي تكون حرّة مستقلة، وإلاّ فسوف تجد نفسها مرغمة على الدوران في فلك قوة دولية أجنبية تمتلك هذا الشرط البشري والسياسيٍ والعسكري، بينما عدد سكان دول التعاون الخليجي ، كما يقال ، في حدود خمسة وثلاثين مليوناً، وهي رفضت قبول اليمن عضواً فيها مع أنّ ضمّ اليمن إلى المجلس يعني إغلاق شبه الجزيرة العربية بكاملها لصالح هذا المجلس ويعني مضاعفة عدد سكانه، وهو توجّه يفترض أنّه بديهي ومطلوب لكتلة تستعد لمواجهة الكتل الإقليمية والدولية، وإلاّ فعلى ماذا تعتمد ؟

تقول التقارير الدولية أنّ العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٧ بلغت ٥٢٠ مليار دولار، أي بزيادة ١٢٠ ملياراً عن العام الذي سبقه، وأنّ صافي أصولها الخارجية بلغ ١،٦ تريليون (١٦٠٠ مليار دولار) يضاف إلى الفائض في حسابها التّجاري، وأنّ قيام السوق الخليجية المشتركة سيؤدي إلى تعزيز التجارة البينيّة الداخلية والتجارة الخارجية بمعدّل لا يقلّ عن ٢٥٪ في السنتين القادمتين، وأنّ حجم التبادل الداخليّ الآن مابين ١٥ إلى ٢٠٪ من إجمالي التبادل التجاري الخارجي، بينما التبادل البيني الداخلي في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يبلغ ٥٠٪، فأين السوق الخاصة والكتلة البشرية الخاصة التي تستوعب منطقياً رفع نسبة التبادل البيني الداخلي بصورة كافية حرّة ومستقلّة؟ أين السوق الخاصة التي تتناسب مع القوة المادية العملاقة لدول مجلس التعاون، من حيث امتلاكها لمصادر اقتصادية دائمة وليست مؤقتة؟ وكيف يمكن الاطمئنان إلى المستقبل من دون

الكتلة البشرية الكافية والسوق الداخلية الكافية في اتحاد صحراوي ثرواته محدودة كمّاً ونوعاً؟

الاتحاد ضدّ الأهل والأصدقاء!

لقد أشار المراقبون إلى ارتباط عملات الدول الخليجية بالدولار الذي تتراجع قيمته، وإلى السلبيات المترتّبة على هذا الارتباط، وتحدّث مسؤولون خليجيون عن حلّ لهذه المشكلة وعن إمكانية توحيد العملة الخليجية، لكن كلّ ذلك لا يشكّل حلاً وضمانة حقيقية للمستقبل من دون أخذ البعد الداخلي الضروري بعين الاعتبار، وهو البعد العربي البشري والجغرافي بالطبع، غير أنّ المسؤولين الخليجيين لا يشيرون إليه من قريب أو بعيد، فلا يذكرون العرب أبداً في أحاديثهم عن الاتحاد الخليجي والسوق الخليجية الموحّدة ، ونحن على يقين من أنّ ذلك ليس موقفهم بل مفروض عليهم، فهاهو الرئيس الأميركي يجول في المنطقة التي تغصّ بها جيوشه داعياً إلى مزيد من الحروب التي تضع عشرات الملايين من سكانها في مواجهة الهلاك، فكيف لا تكون حال الدول الخليجية كذلك والرئيس الأميركي يدعوها بإلحاح لمحاربة الشعب الفلسطيني لصالح الإسرائيليين ومحاربة الشعب العراقي والشعب الإيراني لصالح الأميركيين؟ بل إنّ الأميركي والإسرائيلي يتطلعان إلى وحدة خليجية تكون مرتعاً لهما، وتمنع قيام أيّ شكل من أشكال الوحدة العربية، وتنهض قاعدة عسكرية ورصيداً ماليّاً ضدّ الاتحادات العربية و الإقليمية والدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي!

الطريق إلى التنمية والاستقلال!

والآن، تعالوا نلقي نظرة على مشروع اقتصادي وحدوي مشابه ينهض اليوم في أميركا الجنوبية! ففي القمّة التي عقدتها دول البحر الكاريبي في كوبا، بتاريخ ٢١/١٢/ ٢٠٠٧، قال الرئيس الفنزويلي شافيز: "كانت فنزويلا مستعمرة أميركية سياسياً وثقافياً واقتصادياً ونفطياً على امتداد مائة عام، وقد تجرّأنا أخيراً على تحقيق حرّيتنا! في فنزويلا يوجد أكبر احتياطي نفطي عالمي، وإذا أحسنّا إدارته فسوف يضمن الطاقة لنا جميعاً (أميركا الجنوبية كلّها) لمدّة مائتي عام ! لقد بدأت فنزويلا إنتاج النفط عام ١٩١٤، وفي الفترة ١٩٢٠ - ١٩٦٠ كانت فنزويلا أول مصدّر للنفط عالمياً، وكان النفط كلّه يذهب إلى الولايات المتحدة التي لم تترك أي شيء لمصلحة شعوب الكاريبي، أمّا اليوم فإنّ فنزويلا تضع هذه الثروة تحت تصرّف الشعوب الشقيقة في الكاريبي وأميركا اللاتينية، وليس تحت تصرّف الإمبراطورية الأميركية!

التشبّث العسكري بالأوتوستراد العظيم!

من الصعب أن تجد عبر العصور البشرية المتوالية موقعاً جغرافياً كالوطن العربي يحتلّ مثل هذه المكانة الحساسة الخطيرة في الحياة الأممية عموماً، فهو حلقة الوصل والتواصل ما بين قارات ثلاث، وهو مابين النيل ودجلة وحولهما كان مهد الحياة المجتمعية البشرية التي ظهرت لأول مرّة قبل حوالي ثمانية آلاف عام وظهر معها الإنسان الذي يحمل اسماً وعنواناً ، وهو حاضنة نواة الحضارة أو المدنية (أو العمران حسب تعبير ابن خلدون) التي انتشرت لاحقاً شيئاً فشيئاً في أنحاء الأرض، وقد اقتصر ذلك لأزمنة طويلة على الأقوام التي تقطن هذه المساحات الشاسعة الممتدّة جنوب/شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي ظلّ بحرها (ومعه الأحمر طبعاً) قبل أن يحمل اسم "بحر الروم" بالمعنى السياسي للكلمة، حيث اليونان والرومان القدامى كانوا مجّرد امتداد لأقوام جنوب/شرق المتوسط وليس لغيرها ممن لم يكن لهم وجود مجتمعي بعد! ومنذ القرن السابع الميلادي وحتى السادس عشر صار المتوسط "بحر العرب"، فكان ذلك اسماً على مسمّى بعد أن وحّد الإسلام مكوّنات الأمة ذات الأرومة الواحدة، غير أنّه أصبح بعد ذلك بحراً أوروبياً، ثمّ أوروبيّاً/أميركيّاً كما هو حاله اليوم، وتجدر الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة ليست سوى امتداداً أوروبياً، أي متوسطياً، في قارة أخرى!

نقول ذلك باقتضاب شديد ونحن نتابع اليوم هذا الإنكار الأجنبي والجحود المحلّي لدور الأمة العربية عبر العصور القديمة، ولأهمّية أوطانها وأهمية حضورها أو غيابها في العصر الراهن، حيث تتكالب الأنياب والمخالب على أوطاننا وأمتنا من خارجها ومن داخلها وقد عقدت العزم على افتراسها، فهاهم الأوروبيون يعملون على تكريس الوطن العربي، جنوب/شرق المتوسط، مجالاً حيوياً لمصالحهم تحت عناوين متوسطية أوروبية تتجنب ذكر العرب وتدعوهم للانخراط تحتها بصفتهم مناطق مدارة بحكم ذاتي، أي أقلّ من دول، وهاهي الولايات المتحدة تدعوهم للانخراط في مشروعها الشرق أوسطي، مثلما انخرط الهنود الحمر في مشروعها الأميركي، داعمة دعوتها بنشاطات عسكرية محمومة تتراوح بين العمليات الحربية الميدانية والتلويح بها وبين إقامة القواعد العسكرية في معظم البلدان العربية طوعاً أو كرهاً!

لكننا هنا سندع المشاريع الأوروبية جانباً، لأنّها تعمل تحت السقف الأميركي من جهة ولأنها بدورها هدف من أهدافه من جهة أخرى، وسنقتصر على الإشارة إلى مشاريع الولايات المتحدة، التي لا تزال حتى الآن سيّدة الموقف الدولي، فقد نجح الأميركيون حتى اليوم في تحويل الوطن العربي إلى ما يشبه الأوتوستراد العظيم، الذي ينطلق من سواحل الأطلسي العربية لينتهي عند الحدود العراقية الشرقية بالضبط، حيث القوات الأميركية المسلّحة تنتشر في هذا الأوتوستراد وتجوبه من أقصاه إلى أقصاه على مدار الساعة، ولكن من دون أن تستتب لها الأمور فيه، أمّا لماذا لم تستتب لها الأمور على الرغم من حضورها الشامل الكثيف فلأنّ المعارك الطاحنة ما زالت مستمرّة على أشدّها في العراق وفلسطين ولبنان والصومال والسودان ومعها أفغانستان، ولأنّه لا زال صعباً البتّ بالنتائج التي ستترتّب على هذه المعارك، وهي النتائج التي سوف تحدث تغييراً نوعياً في العلاقات الدولية بمجملها،

خاصة نتائج الحرب في العراق!

تحت ضغط الحرب الذهنية، أو العقلية، التي ركّزت على احتلال العراق فقط، غابت عن الأنظار مساحة ميدان العمليات الحربية التي تشمل الوطن العربي بكامله، وكان الربط نادراً بين النشاط العسكري الأميركي في جبل طارق ومثيله في الخليج العربي، أي بين طرفي الأوتوستراد العظيم، فالسواحل العربية الأطلسية هي الموطئ المناسب للإنزال العسكري الأميركي، لأنّ ما يفصلها عن الولايات المتحدة هو المحيط الأطلسي فقط، ولأنّها بوابة الانطلاق المباشر والاندفاع السريع على الأوتوستراد العربي إلى أقاصي البلدان العربية والإسلامية التي ينبغي إخضاعها جميعها، ثمّ إنّ هذا الأوتوستراد الطويل يشكّل بعد إخضاعه حاجزاً أميركياً يحول دون إقامة علاقات حرّة أو غير حرّة بين أوروبا والبلاد العربية من جهة، وبينها وبين بلدان أفريقيا وآسيا من جهة أخرى، إلاّ بموافقة الأميركيين!

عشية احتلال العراق شمل النشاط الحربي الميداني جميع الثغور البحرية للوطن العربي: مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز! وكانت القوات الأميركية تتدفق عبر هذه الثغور بأعداد من الجنود وكميّات من العتاد تفوق بما لا يقاس احتياجات تحقيق الهدف المعلن المحدّد وهو تدمير العراق! وأفظع ما في الأمر أنّها كانت تعبر الثغور بأمان واطمئنان، متمتّعة بجميع التسهيلات والخدمات التي تتمتّع بها عادة القوافل التجارية والسياحية! ولم يأبه ولم يعترض تحالف الخيانة والانتهازية والجهل، الرسمي وشبه الرسمي وغير الرسمي، وهو يرى الأميركيين في تدفّقهم يزرعون بلدان الأوتوستراد العربي بالمواقع والقواعد العسكرية (إضافة إلى قاعدتهم الإسرائيلية) من دون ضجّة وفي شبه سرّية، وهذا التحالف المشين لا يأبه اليوم ولا يعترض وهو يرى الأميركيين يواصلون تشبّثهم وانتشارهم وتموضعهم أكثر من ذي قبل في بلادنا بعد الانكسارات الحادّة التي أصابتهم على جبهات المقاومة العربية والإسلامية، علماً أنّ الاعتراض في حدّ ذاته (لو تحقّق) يشكّل دعماً هائلاً بل حاسماً لجبهات المقاومة!

غير أنّ ما لا يريد تحالف الخيانة والانتهازية والجهل الاعتراف بإدراكه، نعني تحويل الوطن العربي إلى أوتوستراد أميركي، أعلنه الأوروبيون وعملوا على أساسه، فقد صرّح المستشار الألماني السابق شرودر حين كان على رأس الحكومة الألمانية أنّ أوروبا تتعرّض لحصار أنكلوسكسوني (إنكليزي أميركي) يتوجّب عليها مواجهته! وأضاف أنّ بلاده تدفع ثمن عدم اشتراكها في الحرب ضدّ العراق لصالح الأميركيين والبريطانيين! ولا يقلّل من أهمّية المستشار الشجاع شرودر، ومن أهمّية تصريحاته ومواقفه، أنّ الأميركيين سارعوا إلى إلحاق الهزيمة به في الانتخابات النيابية، بينما الحكام العرب لا يمانعون في أن تتحوّل بلادهم إلى مجرّد أوتوستراد أميركي ضدّ أمتهم وضدّ العالم أجمع!

التكامل بين ميادين الحروب ومصانع الأسلحة

لم يشهد التاريخ الحديث للعالم دولة نهضت حياتها على فعالية سيفها بالدرجة الأولى كما هو حال الولايات المتحدة الأميركية اليوم، فصناعة الأسلحة في هذه الدولة تشكّل قطب الرحى لمجمل نشاطاتها الصناعية والتجارية، وتأمين الأسواق لتصريف منتجات هذه الصناعة ليس إلاّ تأمين ميادين الحروب في جميع القارات، وهذه المهمة هي الأولى لجميع الإدارات الأميركية المتعاقبة، وإنّه لغنيّ عن الشرح ما تعنيه للأمم عموماً سياسة الإنتاج المفتوح لأسلحة الدمار وسياسة الحروب المفتوحة من أجل تسويقها، فالحروب الأميركية لم تعد عرضية تخاض لأسباب محددّة وأهداف محددة، بل أريد لها أن تكون الحياة كلّها، متكاملة طوال الوقت مع احتياجات مصانع الأسلحة إلى أسواق التصريف التي هي هنا ميادين الحروب، أي أنّ الحروب في حدّ ذاتها أصبحت هدفاً بقدر ما أصبحت وسيلة، وهو ما لا يمكن تشبيهه أو مقارنته بما كان يحدث في عهد الاستعمار القديم الذي تبدو وقائعه على فظاعتها ساذجة وبسيطة ومحدودة جدّاً قياساً بوقائع هذا العهد الأميركي الذي وضع كوكب الأرض بمجمله على حافة الدمار الشامل، حربياً وغذائياً وبيئياً!

في الحرب العالمية الأولى، وفي معرض استكمال استعداداتها لاحتلال المركز القيادي الأول في العالم بدلاً من البريطانيين، راحت الحكومة الأميركية تمدّ الأطراف المتحاربة جميعها بالسلاح والنفط والمال والسلع الأخرى، وراحت تفتح أسواقها الداخلية البعيدة عن ميادين القتال الأوروبية للجميع كي ينقلوا نشاطاتهم إليها حيث الأمان! لقد كانت بذلك تزداد ثراءً من جهة وتعمل على دعم الجميع لإنهاك الجميع وللسيطرة على الجميع من جهة ثانية، فكان لها ما أرادت، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتحسم الوضع الدولي لصالحها بعد أن قرّرت خوض هذه الحرب، ولنأخذ هنا أعظم الأمثلة تعبيراً عن سياستها الشيطانية في تلك الحرب، فقد أقدم الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت عل منع تصدير النفط والحديد إلى اليابان المنخرطة في الحرب العالمية وهو يعلم أنّ هذا الإجراء يعني تعريض اليابان لخطر الانهيار الشامل، فما كان من الحكومة الاستعمارية اليابانية إلاّ أن ضربت الأسطول الأميركي في بيرل هاربور! إنّ الأميركيين لا يشيرون أبداً إلى السبب الذي دفع اليابانيين إلى قصف أسطولهم، ويصوّرون الحادثة كأنما هي مجرّد عدوان وحشي لا مبرّر له سوى نزعة العدوان الهمجية الآسيوية! بينما أراد اليابانيون كما هو واضح توجيه إنذار قويّ إلى الأميركيين الأثرياء كي يبقوا على الحياد ما أمكن، وكي يتراجعوا عن الإجراء القاتل الذي اتخذوه ضدّ اليابان بحرمانها من النفط والحديد، أما حكومة الولايات المتحدة فقد بدت كأنما هي تنتظر الهجوم الياباني وترغب في وقوعه! فقد سارعت تعلن الحرب ضدّ اليابان، وتعلن اشتراكها في الحرب العالمية عموماً إلى جانب الحلفاء، فبما أنّ مصانعها الحربية كانت قد أنتجت القنابل النووية ، وبما أنّ هذه القنابل ينبغي تجريبها عملياً وميدانياً ولو لمرّة واحدة، حيث استخدامها سيدشّن العصر الأميركي، فقد بدت الحكومة الأميركية كأنّما هي مغتبطة بالعدوان الياباني على أسطولها في بيرل هاربور! لقد توفّرت لها الذريعة لاستخدام سلاحها النووي ضدّ المدن والبشر، وبالفعل، وعلى الرغم من استسلام اليابان ، فقد قصف الأميركيون المدن اليابانية

بالقنابل الذرية فدمّروها وأهلكوا مئات الألوف من سكانها خلال لحظات بعد استسلام اليابان، أي من دون مبررٍّ سوى تدشين عصر التكامل بين مصانع الأسلحة وميادين الحروب المفتوحة!

غير أنّ الولايات المتحدة لم تعدم نهائياً رئيساً عاقلاً ومنصفاً نسبياً، مثل الرئيس (الجنرال) دوايت آيزنهاور، الذي لاحظ قلقاً خطورة التطورات الرهيبة التي طرأت على بنية الإدارة الأميركية بعد أن أصبحت إدارة عالمية، وهاهو الرئيس آيزنهاور ينهي فترة ولايته في العام ١٩٦١ بخطاب وداعي جاء فيه ما يلي : "جئت مودّعاً ومستأذناً في الانصراف وفي الوقت نفسه لديّ بعض الهواجس التي أريد أن أفضي بها.. هناك مجموعة صناعية عسكرية، مالية سياسية وفكرية، تمارس نفوذاً غير مسبوق، ينبغي التحذير من وصولها إلى مواقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأميركي، لأنّ ذلك يشكّل خطراً شديداً على المجتمع الأميركي قبل أن يشكّل خطراً على غيره، ومن سوء الحظ أنّ الثورة التكنولوجية تساعد أطراف هذا المجمّع الخطر، وتزيد من قدرتهم، وتمكّنهم من السيطرة على برامج الحكومة وعلى مخصصات إنفاقها، وعلى مؤسسات الفكر والعلم! علينا أن نحذّر من أن يكتسب هؤلاء نفوذاً لا سابق له، عبر ذلك الارتباط بين المجمّع الصناعي العسكري والقوات المسلحة! علينا أن لا ندع ارتباط المجمّع الصناعي العسكري بالقوات المسلحة يعرّض حريتنا ومسيرتنا الديمقراطية للخطر"!

اليوم، هاهي المخاوف المشروعة التي عبّر عنها الرئيس الجنرال وقد تحققت جميعها بصعود المحافظين الجدد إلى قمة السلطة في واشنطن ليمثّلوا أدقّ تمثيل ذلك المجمّع الصناعي العسكري المرتبط بالقوات المسلحة وقد بلغ الذروة التي لا صعود بعدها، والذي حذّر آيزنهاور من سيطرته الخطرة على الولايات المتحدة والعالم أجمع، فالصناعات العسكرية الأميركية تشكّل اليوم الدعامة الأولى للاقتصاد الأميركي، والولايات المتحدة تحتل اليوم المركز العالمي الأول في تجارة الأسلحة ، فهي تسيطر على ٤٢ في المائة من حجم سوق السلاح الدولية، ومبيعاتها من الأسلحة للدول الفقيرة والنامية والمتطورة بلغت أكثر من ستة عشر مليارٍ دولار في السنة! وحسب تقرير للكونغرس حققت شركات إنتاج وتسويق السلاح الأميركية أرباحاً هائلة، خاصة بعد احتلال العراق! وبالطبع فإنّ المواطن الأميركي هو بدوره مصدر لأرباح تجّار الموت هؤلاء، وذلك بتمويله للميزانية الحربية الأميركية التي بلغت أرقامها، في العام الحالي ٢٠٠٨، حسب الميزانية المعلنة لوزارة الدفاع، ٤٨١ مليار دولار موزّعة على النحو التالي : أكثر من ١٢٨ ملياراً للقوات البرية، وأكثر من ٧ مليارات للقوات الجوية، و١٤٠ ملياراً للقوات البحرية، و١٠٢ ملياراً لقوات المارينز مشاة البحرية الأميركية!

إنّ المخاوف التي عبّر عنها الرئيس آيزنهاور وحذّر من أسبابها قبل حوالي ثمانية وأربعين عاماً قد تحققت إلى أبعد الحدود سواء داخل الولايات المتحدة أم خارجها، ويبدو العالم اليوم، بما فيه الولايات المتحدة، على وشك التغلّب على أسبابها ممثلة بالمجمع الصناعي الحربي الأميركي الذي بدأ يفقد سيطرته الشاملة نتيجة عوامل عديدة، ذاتية داخلية أبرزها تعاظم الوعي الأوروبي الأميركي بالأخطار الشاملة، وعالمية موضوعية أبرزها ظهور تكتلات دولية مناهضة، إضافة إلى العوامل الميدانية المتمثلة بالمقاومة العربية الباسلة التي عصفت بالاستراتيجية التي يعتمدها هذا المجمّع المتوحش الخطير!

الثالوث المحرّم في خطاب اليسار المرتدّ!

على مدى السنوات العشر الماضية، تشكّلت في بلادنا تيارات سياسية معادية جذرياً للعروبة والإسلام، وللقومية والوحدة، وللاشتراكية واليسار، وللمقاومة والتحرير! لقد أصبحت هذه التيارات حقيقة قائمة نصطدم بها في حياتنا اليومية أنّى توجّهنا، وصارت لها حكومات رسمية تمثّلها، كما هو الحال في العراق ولبنان وفلسطين وغيرها، أمّا الراية التي ترفعها هذه التيارات فهي راية الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان، مغفلة الإشارة إلى مسألة السيادة الوطنية أو القومية إغفالاً يبدو متعمّداً، أو تكتيكيّاً، ومغفلة أيضاً الإشارة إلى قناعتها المضمرة أن لا بأس من قيام الأنظمة الديمقراطية الليبرالية على أرض أيّ "كانتون" مجتزأ من أراضي الأوطان، وفي ظلّ أيّة سيادة حتى لو كانت سيادة أميركية بل إسرائيلية، مباشرة أو غير مباشرة! وقد تشكّلت هذه التيارات في معظمها من عناصر كانت، حتى انهيار الاتحاد السوفييتي، تنتمي إلى الأحزاب الشيوعية وإلى اليسار القومي، الأمر الذي أصاب بالصدمة القاسية أولئك الذين فوجئوا بهذا الانقلاب كمن أخذ على حين غرّة، أمّا الذين لم يفاجأوا بالظاهرة، بسبب متابعتهم لها منذ بداياتها، فإنّ معرفتهم المسبقة لم تجنّبهم الحزن العميق والغضب الشديد، وفي الوقت نفسه لم تزعزع تمسّكهم أكثر من ذي قبل بقضية تحرير و تحرّر واستقلال أمّتهم ووحدتها ونهضتها.

ولعلّ أغرب ما في الأمر أنّ هذه التيارات التي انقلبت على أمّتها تأخذ على البعض انقلابهم على الأميركيين، لكنها لا تأبه لانقلابها هي ضدّ أمّتها، وانتقالها إلى معسكر الأميركيين في المحصلة، سواء أعلنت ذلك أم لم تعلنه! إنها تحقد على أولئك الذين انتقلوا من معسكر الظالمين إلى معسكر المظلومين مع أنّ مثل هذا الانتقال يستدعي فرحٍ واحتفاء وترحيب الأحرار، لأنّه عموماً تطوّرا في الوعيً معقولاً ومبشّراً ، وخروجاً من الضلال معقولاً ومبشّراً ، وانحيازاً إلى الحقّ والعدل معقولاً ومبشّراً ، بينما الذي يستحق الكره ويستدعي الغضب هم أولئك الذين ارتدّوا فانتقلوا من معسكر الوعي والحق والعدل إلى معسكر الضلال والنهب والظلم! وهل يستوي الذين كانوا يعلمون والذين كانوا لا يعلمون؟

لقد كان انهيار الاتحاد السوفييتي مناسبة كشفت حقيقة هؤلاء اليساريين المرتدّين، الذين تميّزوا عموماً في الماضي بتطرّفهم، وهي أنّ تركيبتهم قبل ارتدادهم كانت خليطاً من الانتهازية والجهل وعشق الوجاهة والثرثرة الببغاوية(المحفوظات عن ظهر قلب) وإنّه لمن الثابت المؤكد أنهم لم يرتدّوا بسبب أخطاء وانحرافات القادة السوفييت، بل بسبب انهيار الدولة السوفييتية التي كان وجودها سبب ولائهم السطحي لمعسكر الاشتراكية والنضال ضدّ الرأسمالية، فقد كانوا يعتبرون المعسكر السوفييتي عالماً مقابلاً لعالم الرأسمالية ومنفصلاً عنه وقائماً بذاته! وهذا هراء بالطبع، لأنّ العالم عموماً كان رأسمالياً قبل السوفييت وأثناء وجودهم، ولأنّ الاتحاد السوفييتي، من بدايته إلى نهايته، لم يكن سوى محاولة عظمى لتغيير النظام الرأسمالي العالمي، لكنها فشلت، إنما ليس من دون نتائج وعبر تاريخية عظمى سوف تكون لها أهميتها الفائقة في الجهود الأممية المستمرّة لتغيير هذا النظام الرأسمالي الاحتكاري

الصهيوني الفظيع، وهكذا فقد فجع المرتدّون بانهيار ما كانوا يطلقون عليه اسم: "العالم الاشتراكي"! وماذا سيفعلون بعد انهيار "عالم" بكامله؟ هل ينتظرون أن تبدأ من الصفر عملية بناء "عالم" آخر غيره؟ طبعاً لن يفعلوا، فهذا مستحيل قياساً بتركيبتهم الضحلة! وسرعان ما جاء الخلاص من المأزق أميركياً يهودياً تروتسكياً، أي ماركسياً بصورة ما، فتلقّفوه بلهفة ما بعدها لهفة، بمن فيهم أولئك الذين كانوا في السجون، الذين شعروا بعد انهيار النظام السوفييتي أنه لم يعد هناك ما يستحق أن يسجنوا لأجله! لقد جاءهم الخلاص مدبّجاً تدبيجاً علمياً حسن السبك، فالعدالة في الأصل فكرة طوباوية، وبالتالي فإن التجربة السوفييتية نهضت على عقيدة طوباوية، وهنا يكمن السبب الأول والأخير لفشلها، أمّا نقيض الطوباوية فهو النظام الرأسمالي الواقعي الديمقراطي الليبرالي، الذي يأخذ فيه الناس ما يستحقّونه وليس ما يحتاجونه، فالفقراء يستحقّون فقرهم والأثرياء يستحقّون ثراءهم والمتخلّفون يستحقّون الاحتقار والوصاية عليهم من قبل المتقدّمين المتحضّرين! تلك خلاصة الفكرة التي بدأ التروتسكيون السابقون من اليهود الأميركيين تعميمها في مختلف أنحاء العالم منذ أواسط العقد الأخير من القرن الماضي، والتي تلقّفها اليساريون في بلانا بحرارة وحماسة، خاصة بعد أن فهموا أنّ الأميركيين سوف يقرنون القول بالعمل عندما يصلون إلى البيت الأبيض في العام ٢٠٠٠!

كان بول وولفويتز أحد أبرز الأميركيين اليساريين السابقين، الذين صاروا فيما بعد يعرفون باسم المحافظين الجدد، وحبّذا لو امتلك أحد اليساريين السوريين المرتدّين الشجاعة الكافية ليحدثنا عن ذلك الاجتماع الذي حضره في واشنطن عام ١٩٩٥، وحضره وولفويتز وشرح فيه للعرب الحاضرين كيف يرى المستقبل الديمقراطي لبلادهم، وقد سلّم الحاضرون العرب يومئذ أنّ للولايات المتحدة مصالحها المشروعة في البلاد العربية! وسلّموا بدورها في عملية التغيير الديمقراطي! لكنهم استفسروا عن طبيعة العلاقات التي سوف تنهض في المستقبل بين واشنطن والديمقراطيات العربية، فأجابهم وولفويتز، بمنتهى الصراحة، أنّ الولايات المتحدة سوف تضرب نظام الحكم العربي حتى لو كان ديمقراطياً في حالات ثلاث: إذا هدّد مصالحها النفطية أولاً، وإذا١هدّد أمن "إسرائيل" ثانياً، وإذا كانت حكومته إسلامية وإن جاءت عن طريق الانتخاب الديمقراطي ثالثاً! ولنسجّل هنا على الفور أنّ كتابات وخطابات المرتدّين خلت منذ ذلك التاريخ، عام ١٩٩٥، من أيّ حديث عن النفط المستولى عليه من قبل الأميركيين أو عن اغتصاب فلسطين، وصاروا يعبّرون تلميحاً أو تصريحاً عن إعجابهم "بالواحة الديمقراطية الإسرائيلية"، أمّا عن الإسلام فقد صاروا أشدّ خصومه منذ ظهوره قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام وحتى يومنا هذا!

الجذور الواحدة لكلّ من لندن وواشنطن

قبل أيام قليلة وقف وزير الخارجية البريطاني أمام برلمان بلاده، وأدلى ببيان عبّر فيه عن أسفه الشديد لأنّ وكالة المخابرات المركزية الأميركية استخدمت بعض الموانئ الجوية البريطانية في نشاطاتها ضدّ من تسمّيهم بالإرهابيين، لأنها فعلت ذلك خارج الأصول ، ومن دون معرفة وموافقة الجهات الرسمية المعنية العليا في لندن! ولكن على الرغم من الأداء الناجح للوزير الذي بدا كأنما هو مفجوع حقاً، وعلى الرغم من أنّ ذلك حدث في عهد حكومة توني بلير السابقة، ومع الأخذ بالاعتبار أنّ العهد لا يزال عمّالياً، الأمر الذي يفسّر انزعاج الوزير أو تظاهره بالانزعاج، فإنّ هذا المشهد البرلماني البريطاني لا يتعدّى حدود المسرحية، فما فعلته الاستخبارات الأميركية كان حتماً بعلمٍ وموافقة الجهات البريطانية المعنية التي لا تستطيع أن تبرّر حدوثه بمعرفتها، لكنّها تستطيع لاحقاً تمريره برلمانياً وديمقراطياً كمخالفة حدثت من وراء ظهرها! وماذا سيفعل البرلمان البريطاني؟ يطرد البعثة الدبلوماسية الأميركية؟ إنّه لن يفعل شيئاً سوى تسجيل استغرابه واستهجانه وينتهي الأمر، وليس من شك في أنّ غالبية أعضائه مرتاحة لما حدث!

والحال أنّ العلاقة التاريخية بين بريطانيا والولايات المتحدة هي علاقة عضوية مصيرية تصهر نسغها جذور مشتركة تعود في أصولها إلى ولادة الإمبراطورية الأميركية من رحم الإمبراطورية البريطانية، فهما الأم والابنة (و"إسرائيل" هي الحفيدة!) ولا يغيّر في جوهر الأمر أنّ الابنة تولّت مهام إدارة الإمبراطورية بدلاً عن والدتها العجوز، أما ما يسمّى بالاستقلال الأميركي عن بريطانيا فلم يكن أكثر من عملية قطع حبل السّرة الذي يربط المولود بوالدته! وجدير بالذكر أنّ الغالبية الساحقة من رؤساء الولايات المتحدة عبر تاريخها هم من أصول إنكليزية، ابتداء بالرئيس المؤسس جورج واشنطن الذي انحدرت أسرته من منطقة صغيرة في إنكلترا اسمها واشنطن تقع في أحد أطراف مقاطعة نيوكاسيل! ولقد حدث بعد الحرب العالمية الثانية أنّ بريطانيا غدت، برضاها، كأنما هي ولاية أميركية، غير أنّ ذلك لا يقلّل من شأنها ولا ينال من مكانتها الفعالة في إدارة النظام الاحتكاري الربوي الدولي!

إنّ الإنكليز الذين يحكمون المملكة المتحدة البريطانية على اختلاف بلدانها وأعراقها ودياناتها هم من أصول عرقية ودينية توحّدهم مع الإنكليز الذين يحكمون الولايات المتحدة على اختلاف أعراقها ودياناتها! وبريطانيا تنعم بما تنعم به الولايات المتحدة، ففيها ثاني أكبر سوق مالية دولية (بورصة لندن) بعد سوق نيويورك، وفيها أكبر سوق معادن دولي (بورصة الذهب والنفط وغيره) وفيها أكبر سوق للعملات الدولية أيضاً! وليس خافياً أنّها تحتفظ بمسافة بينها وبين الاتحاد الأوروبي وأنّها من جميع النواحي أقرب إلى الولايات المتحدة، أما حكاية أنها كانت تستعمر الولايات المتحدة لعشرات السنين فهي تشبه حكاية استعمارها المزعوم للكيان الصهيوني في فلسطين العربية المحتلة! ألم يحمل الإسرائيليون السلاح ضدّ بريطانيا ليحققوا استقلالهم كما يتشدّقون؟

إنّ الكثيرين يتوهّمون أنّ لندن هي تابع أعمى لواشنطن ولا تنال منها إلاّ الفتات، ولكن هناك كثيرون

أيضاً يقولون أنّ الولايا ت المتحدة ليست سوى مخلب من مخالب الكنيسة الأنجليكانية الإنكليزية التي يزعمون أنها الحاكم الفعلي للبلدين بل للعالم أجمع، وأنها تفعل ذلك عبر أذرعها الاقتصادية (أسواق المال والشركات) وعبر أذرعها العسكرية (الجيوش الأميركية وحلف الأطلسي) وعبر أذرعها الأمنية (المخابرات الأميركية والموساد الإسرائيلي والمنظمات الماسونية)! نعم هناك من يعتقد أنّ الأمر كذلك! ويضيفون أنّ القواعد العسكرية الأميركية في بريطانيا هي في خدمة بريطانيا، وأنّ الشركات متعدّدة الجنسية التي تهيمن اليوم على الاقتصاد العالمي نهضت بالأموال البريطانية التي أسّست قاعدة هونغ كونغ الصناعية العملاقة، وصنعت تايوان واستراليا وكندا وحتى دول النمور الآسيوية! إنهم يخلصون إلى أنّ إمبراطورية صاحبة الجلالة الإنكليزية هي التي رسمت الخارطة السياسية والاقتصادية الحالية لكوكب الأرض! غير أنّ الوقائع التاريخية تؤكد أنّ القضية ليست قضية تابع ومتبوع، حتى ولو حدث وظهرت الصورة أحياناً كأنّما هي كذلك، بل قضية نظام عالمي واحد موحّد يتحكّم تطوّره وتتحكّم احتياجاته المصيرية في تعيين مراكزه الرئيسية التي تسهر على أمنه ومصالحه واستمراره بكفاءة!

لقد نهض هذا النظام العالمي، بخصائصه العنصرية الربوية الاحتكارية، منذ أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، وكان مركزه لشبونة البرتغالية ومدريد الإسبانية في بداياته، وقد حاولت باريس أن تكون كذلك، ومنذ القرن السابع عشر انتقل المركز الرئيسي إلى لندن اللوثرية الأنكلوسكسونية وخرج من أيدي اللاتين الكاثوليك، واستمرّ الحال هكذا حتى القرن العشرين، حيث سلّمت لندن الراية لابنتها واشنطن أقوى عواصم هذا النظام العالمي الجائر وآخرها!

لقد ورثت الولايات المتحدة المستعمرات البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي جملتها الكيان الإسرائيلي، وقد تنازل الرئيس البريطاني الشهير ونستون تشرشل عن مركزه الأول في قيادة النظام العالمي لزميله الأميركي طوعاً لا كرهاً، مسلّماً لاحتياجات النظام التي تستدعي قيادة فتية قوية وثرية تكفل استمرار السيادة العالمية للغرب عموماً وللأنكلوسكسون اللوثريين خصوصاً، أما هو وحكومته فقد انصرف لترميم وإصلاح الشأن البريطاني بعد ويلات الحرب، ولإعداد بريطانيا للدور الجديد الضروري الذي سوف تلعبه إلى جانب الولايات المتحدة، وقد تجلّى هذا الدور أكثر ما تجلّى في التعاون بين رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر والرئيس الأميركي رونالد ريغان، وهو التعاون الذي أسهم في تقويض الاتحاد السوفييتي، حيث الهاجس الذي يجمع العاصمتين أكبر بما لا يقاس من الاعتبارات الآنية والمصالح القطرية الضيقة، فهو يتعدّاهما إلى المصلحة التاريخية للنظام العالمي الذي نهض منذ قرون وينبغي أن يستمر قرناً فقرناً وإلى الأبد إن أمكن!

إنّ التعاون البريطاني الأميركي، الذي ينطلق من وحدة الجذور والمصالح والمآل، يعبّر عن نفسه في بلادنا من خلال الدعم المطلق للكيان الصهيوني، والحرص المطلق على بقاء العرب ممزّقين متناحرين وإدارة شؤون بلدانهم نيابة عنهم في المسائل الجوهرية العميقة، والاندفاع الشرس بلا هوادة ولا مراعاة للأصول لتدمير أية محاولة للنهوض والاستقلال يحاولها هذا القطر العربي أو ذاك، ولنا في العراق اليوم أعظم مثال على ذلك، حيث الدور الرئيسي في احتلاله وتدميره يعود إلى كلّ من واشنطن ولندن.. وتل أبيب! لقد صرّح توني بلير في معرض تأييده وانضمامه إلى الأميركيين في الحرب ضدّ العراق قائلاً: "ينبغي أن نبقى أقرب الحلفاء إلى الولايات المتحدة، ليس لأنّ الأميركيين أقوياء، بل لأننا نشاطرهم قيمهم"! وإنّه لقول بليغ وصحيح يؤكد ما عرضناه وما ذهبنا إليه!

الطريق إلى حضارة جديدة

شهد فندق فيرمونت في مدينة سان فرانسيسكو الأميركية ، في شهر أيلول/سبتمبر العام ١٩٩٥، حدثاً تاريخياً ما زال العالم يعيش نتائجه ويعاني عقابيله حتى يومنا هذا، حيث اجتمع فيه خمسمائة شخصية دولية من النخبة في ميادين المال والأعمال، يمثلون أضخم الشركات المتعدّدة الجنسيات، العابرة للقارات دون حسيب أو رقيب، فكان اجتماعهم تدشيناً منظّماً ومعلناً لمرحلة العولمة التي انطلقت، وتكليفاً لأنفسهم باحتلال مركز "هيئة خبراء" عالمية، وإطاراً مشتركاً للتأمل والتفكير على مدى ثلاثة أيام في أحوال العالم الذي آلت إليهم مهمة قيادته بطريقة غير رسمية، نيابة عن حكومات العالم التي باتت تأخذ بتوجيهاتهم، وقد أعلنوا بالفعل أنّ اجتماعهم سيرسم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين وسوف يقود العالم إلى "حضارة جديدة"! وها نحن اليوم، بعد اثني عشر عاماً، نرى على أرض الواقع ما تضمنته تلك الطريق التي رسموها من ويلات وأهوال ودمار شامل، خاصة في آسيا وأفريقيا!

السعي كي نصبح أصفاراً !

لقد كان اجتماع سان فرانسيسكو ذاك ذروة من ذرى الحقبة التاتشرية الإنكليزية والريغانية الأميركية، وهي الحقبة التي شهدت جنوحاً طبقياً وعنصرياً وإمبراطورياً شديد التطرف من قبل التحالف الأنكلوسكسوني الصهيوني، بلغ لحظة النشوة بانهيار الاتحاد السوفييتي! وكان من يسمّون بالمحافظين الجدد موجودين طبعاً في ذلك الاجتماع باعتبارهم ورثة الحقبة التاتشرية الريغانية، وبما أنّ بعضهم من أصول يسارية تروتسكية فقد أضفوا على النشوة بسقوط الاتحاد السوفييتي قدراً من الواقعية عندما نجحوا في استدراج آخر رؤسائه غورباتشيف لحضور اجتماع سان فرانسيسكو! ولسوف ينطلق أولئك اليساريون السابقون، وعلى رأسهم بول وولفويتز، منذ ذلك العام (١٩٩٥) في نشاط أمميّ محموم لتجنيد الأفراد والجماعات من مختلف أوساط الأنتيليجنسيا، وفي مختلف بلدان العالم، لصالح خارطة الطريق إلى القرن الحادي والعشرين وإلى الحضارة الجديدة، تحت شعارات الحرية والديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان ..الخ، فتبدأ الاستعراضات البرتقالية في عدد من البلدان ذات المواقع الإستراتيجية الحسّاسة، ولسوف يحقّقون نجاحات مهمة في بلادنا العربية لصالح برنامجهم الأممي، ولسوف تنجح الشعارات البرّاقة للأسف الشديد في جعل البعض يتنصل من العهد السوفييتي ويدينه بل من الاشتراكية ويدينها أيضاً، و في جعله يتنصّل من كفاح أمته الوطني والقومي على مدى أجيال ويدينه، وفي جعل البعض الآخر يوافق على أنّ الكيان الإسرائيلي واحة ديمقراطية في هذه الصحراء الاستبدادية! بل هناك من سيندفع إلى آخر الشوط الأميركي فيعتبر كوبا خطراً جدّياً يهدّد حرية وسلام ومستقبل العالم، وهناك من سيقبل بالعودة إلى العراق محمولاً على مركبات الاحتلال الأميركي، ومن سيدعو إلى توسيع نطاق الاحتلال ليشمل بلداناً عربية أخرى! وكيف لا وقد اعتبر بعض اليساريين العرب السابقين احتلال العراق صعوداً به من تحت نقطة الصفر إلى الأعلى، إلى مستوى الصفر؟!

ملامح هذه الحضارة الجديدة!

لكنّ السعي من أجل الارتقاء إلى مستوى الصفر بمساعدة المحتلين كان وهماً بل هذياناً، سواء أكان تحديد موقعنا صحيحاً أم لا، وسواء أكنا سنواصل السعي للصعود فوق الصفر أم لا، فالمسألة ليست كذلك لأنّ الاحتلال الذي راهنوا على دعمه للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن أن يفعل ذلك، ولقد كان واضحاً تماماً، منذ وصول إدارة بوش إلى الحكم عام ٢٠٠٠، أنّ التحولات تجري سريعاً، كما هو مرسوم لها مسبقاً، نحو إدارة ديكتاتورية عالمية تحكم لصالح الشركات العابرة للقارات دون رقيب أو حسيب، وترغم الحكومات، بما فيها حكومة الولايات المتحدة، على اتخاذ القرارات والمواقف التي تريدها الشركات في سعيها إلى تشييد حضارة عالمية جديدة، حسب توصيات اجتماع سان فرانسيسكو، فما هي ملامح هذه الحضارة الجديدة؟ إنها حضارة تقوم على بضع مدن عالمية كبرى، في هذه القارة أو تلك، تكون وحدها الثرية القوية المنيعة، يقابلها عدد هائل من المدن الكبرى القاحلة الجائعة! وبالطبع، لكي يقتصر الثراء والقوة على بضع مدن كبيرة محصنة جيداً، لابدّ من تفتيت العالم جغرافياً واجتماعياً، وتحقيق انقسامه أكثر فأكثر إلى قلّة متراصة موحّدة من الأثرياء وغالبية مفتتة متنافرة من المعدمين!

الانقلاب رأساً على عقب!

لنلاحظ الآن، بعد اثني عشر عاماً مضت على اجتماع سان فرانسيسكو، أنّ محاولات تدمير الأمم وتمزيق الأوطان مستمرة على قدم وساق بقيادة الأميركيين، لكنها تتعثّر في كل مكان، بينما تنهض في الوقت نفسه تكتلات كبرى في جميع القارات، تقاوم مسيرة ما سمّي بالحضارة الجديدة، وتستعدّ لدحرها نهائياً، وتهيئ لإعادة الاعتبار للقوانين والعلاقات الإنسانية الأممية الطبيعية، وفي مقدمتها الكتل الروسية والصينية والهندية والأميركية اللاتينية، علماً أنّ بلدان هذه الكتل كان قد تقرر في اجتماع سان فرانسيسكو تحويلها إلى مئات الدول التافهة المتناحرة! وبالفعل، إن صورة المشهد الدولي توشك اليوم أن تنقلب رأساً على عقب قياساً بما كانت عليه قبل سنوات قليلة! أمّا عن العرب الذين يتحمّلون العبء الأعظم في مواجهة مسيرة سان فرانسيسكو فإن مستقبلهم متوقف على مدى استيعابهم لأحداث العالم التاريخية هذه، ومدى قدرتهم على تحديد واحتلال موقعهم فيها ومنها!

الفوز بكلّ شيء أو خسارة كلّ شيء!

ينعقد في باريس، في تموز/يوليو القادم، اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية الذي بدأ فكرة أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال حملته الانتخابية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ثمّ وضعها رسمياً موضع التنفيذ بعد وصوله إلى سدّة الرئاسة، ولسوف ينعقد الاجتماع تحت عنوان: "الاتحاد من أجل المتوسط"! ويا له من عنوانٍ مخاتل، متكبّر ومتجبّر، عنصري متعالي، يتجنّب بحزم ذكر العرب متخفّياً وراء "المتوسط"، ومستدعياً إلى الحظيرة حكومات الأقطار العربية البائسة كلاً على حدة، فلا قيمة ولا وجود لجامعة الدول العربية التي يفترض أنّها تمثّل مصالح ثلاثمئة مليون إنسان، أي ما يعادل تقريباً عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي من جهة وعدد سكان الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى!

لقد رحّبت حكومات البلدان العربية المتوسطية بالدعوة الفرنسية، كلّ واحدة منها لوحدها، متقيّدة بأولوية علاقتها الثنائية المباشرة بفرنسا أو بالاتحاد الأوروبي، غير آبهة أنّ الأوروبيين لم يستشيروها في أساس الفكرة، وأنّها لم تشارك في صياغة المشاريع الأوروبية التي شملتها كأنّما هي مجرّد أشياء، وكذلك غير عابئة بجامعة الدول العربية، التي لا يمنع ميثاقها على أيّة حال قيام مثل هكذا علاقات منفردة مع الكتل والحكومات غير العربية، وكيف لا وقد وضعت نصوص ميثاق الجامعة بإشراف وموافقة الحكومة البريطانية؟ وكيف لا وميثاق الجامعة ينصّ على حماية الحدود بين الأقطار العربية وعلى تكريس التجزئة، وعلى حرية حكوماتها في إقامة ما تشاء من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومات الأجنبية حتى لو تعارضت مثل هذه العلاقات مع مصالح العرب في هذا القطر أو ذاك، بل حتى لو كانت على حساب وجوده؟

غير أنّ الموقف الأوروبي من المشروع الفرنسي، بصدد "الاتحاد من أجل المتوسط"، يختلف كلّياً بالطبع عن مواقف الحكومات العربية، فعلى الرغم من وجود الاتحاد الأوروبي، بل بسبب وجوده، رأت بعض الحكومات الأوروبية في المشروع الفرنسي خدمة لأغراض المؤسسات الفرنسية وحدها فاعترضت عليه! إنّ الأوروبيين يختلفون حول حصصهم في المكاسب الإضافية، أمّا الحكومات العربية فلا تأبه لضرورة الدفاع عن مجرّد الوجود الأولي لأمتها المنكوبة، علماً أنّ المشروع الفرنسي وغيره ليس بداية العمل على إخضاع العرب ونهبهم بل هو ذروة هذا العمل المتواصل منذ قرون، والذي جعل اليوم متوسط الدخل الفردي السنوي في البلاد العربية المتوسطية لا يتجاوز ثلاثة آلاف دولار، بينما جعله في البلدان الأوروبية حوالي ثلاثين ألفاً! وقد اعترف الرئيس الفرنسي، لسبب ما (في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨) أنّ الفارق في الدخل بين سكان السواحل الشمالية والسواحل الجنوبية للمتوسط هو أكبر فارق في العالم!

لقد بلغ حجم البطالة في الأقطار المغاربية العربية الثلاثين في المائة بين الشباب وخريجي الجامعات، ويتواصل الضغط على سوق العمل في هذه البلدان وفي شقيقاتها المشرقية بحيث تقدّر حاجاتها بحوالي أربعين مليون فرصة عمل في غضون العقدين القادمين، وبينما تستولي الاحتكارات الأميركية والأوروبية على معظم الثروات العربية ذات القيمة الاستراتيجية العالمية العالية، وأوّلها النفط، فإنّ

نصيبها من الاستثمارات الأوروبية والأميركية لا يتجاوز الإثنين في المائة، بينما الاستثمارات اليابانية في جنوب شرق آسيا تصل إلى خمسة وعشرين في المائة (أنظر مقالة نور الدين الفريضي – صحيفة "الحياة" ٢٠٠٨/٥/١٧) .

إنّ ما آلت إليه أوضاع البلدان العربية المتوسطية وغير المتوسطية من دمار هو محصلة تاريخ طويل من النهب والتسلط الأوروبي الأميركي، غير أنّ الرئيس الفرنسي ساركوزي، أثناء حملته الانتخابية الرئاسية، راح يتحدّث عن الحلم الأوروبي الذي ضاق نطاقه، وعن خيبة الفرسان الأوروبيين الذين انطلقوا من أوروبا إلى الشرق من أجل الحضارة! لقد ذهب الرئيس الفرنسي بعيداً جدّاً في إطنابه بأفضال الغزوات الاستعمارية معتبراً إيّاها حلماً حضارياً بريئاً وطيّباً، وهاهو اليوم يتطلّع إلى تجديد الحلم عبر مشروعه المتوسطي، فالحلم الأوروبي هو حلم متوسطي يقتضي اليوم وضع إستراتيجية أوروبية يكون المتوسط مركزها حسب قول الرئيس الفرنسي، أمّا تركيا فقد قال ساركوزي أنّ موقعها الطبيعي في هذا "الاتحاد من أجل المتوسط" وليس في الاتحاد الأوروبي! قال ساركوزي: لا مكان لتركيا في الاتحاد الأوروبي لأنّها ليست بلداً أوروبياً بل بلد متوسطي! وفي خطاب ألقاه الرئيس الفرنسي في مدينة طنجة، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٣، قال بوضوح تام : في المتوسط يتخذ قرار الحرب بين الحضارات أو السلم بينها، وفيه تتقرّر المواجهة بين الشمال والجنوب أو عدم المواجهة، وهنا في المتوسط يتقرّر ما إذا كان الإرهاب والتطرّف والأصولية ستفرض على العالم أجندة العنف وانعدام التسامح، وهنا نفوز بكل شيء أو نخسر كل شيء!

هكذا تبدو واضحة آفاق وأهداف المشروع الفرنسي المتوسطي، فالتململ والمقاومة من قبل الضحايا العرب هي إرهاب وأصولية وتطرّف وعنف وعدم تسامح، أمّا التاريخ الاستعماري القديم والحديث فهو الحلم الأوروبي النبيل بنشر الحضارة! لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: على أيّ أساس ينهض هذا المشروع الاستعماري الفرنسي المتجدّد الحديث؟ والجواب هو أنّه ينهض على الرؤية الساركوزية للهزائم الأميركية في عدد من البلاد العربية، وخاصة في العراق، ففي اجتماع حضره جميع أعضاء السلك الدبلوماسي الفرنسي تحدث وزير خارجية ساركوزي مطوّلاً عن الهزائم التي تمنى بها الولايات المتحدة الأميركية، وعن تضعضع مكانتها الدولية، وعن خطر الفراغ الذي يمكن أن يخلّفه غيابها المتوقع عن الموقع القيادي في إدارة شؤون العالم..الخ، وقد طلب وزير الخارجية الفرنسي من أعضاء سلكه الدبلوماسي أن يكونوا على أهبة الاستعداد وأن يعملوا بناء على ما عرضه بصدد التقهقر الأميركي، وبالتالي فإنّ مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" ليس سوى خطوة في هذا الاتجاه، فهل استعجل الفرنسيون إظهار نواياهم على حساب الأميركيين، وهل هم يستطيعون فعلاً وراثة الأميركيين وتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه؟ لقد قال الرئيس الفرنسي أنّ "الفوز بكل شيء أو خسارة كل شيء" يتحقق هنا في منطقة المتوسط، وهذا يعني أنّه يأخذ العرب في رأس حساباته وإن هو تظاهر بالعكس تكبّراً وتجبّراً، وبناءً على ذلك فإنّ إحدى الجهات الرئيسية التي تملك الإجابة الحاسمة هي المقاومة العربية، في أدائها الحالي وفي تطوّرها المستقبلي القريب!

القراءة بعيون حلف شمال الأطلسي!

بدأت أوساطنا الفكرية والسياسية الحديثة بتبنّي مصطلحات الغرب وبمحاولة إسقاطها عملياً على واقعنا منذ أواخر القرن التاسع عشر، فكان ذلك متفقاً تماماً مع الإعلان عن صعود بريطانيا والولايات المتحدة إلى مرحلة الإمبريالية، ومع استكمال بنية الحركة الصهيونية اليهودية ونهوضها في ركاب الإمبريالية واستعدادها لتحمّل أعباء استيطان فلسطين، وقد حدث ذلك كلّه ما بين العامين ١٨٩٥ – ١٨٩٨، ولم يكن تبنّي مصطلحات الغرب، وإدارة الظهر للخصوصية والتراث (وإن ببساطة وببراءة) والانهماك في محاولات تطبيقها ميدانياً في بلادنا، سوى مساهمة (مقصودة أو غير مقصودة) في إزاحة العقبات التي تعترض الانسياح الإمبريالي عالمياً، ولم تكن الرابطة العثمانية على تخلّفها وتشوّهها سوى واحدة من أبرز العقبات!

لقد تبنّت الأوساط العربية الحديثة معظم المصطلحات الغربية، بل جميعها أحياناً، وقد أحسن الأستاذ غازي التوبة عندما انتقى منها ثلاثة وتحدّث عنها في مقالته « قراءة في المصطلحات الغربية المترجمة وآثارها»، المنشورة في صحيفة «الحياة» بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨، وأوّل المصطلحات الثلاثة المختارة هو مصطلح «الطبقة البورجوازية»، وهي الطبقة الأوروبية التي اقترن ظهورها بنشوء ونهوض الصناعات الحديثة، وحققت ثراءها من استغلال الطبقة العاملة (حسب كارل ماركس) ومن جهتي أقول أنه كان ينبغي النص على أنّ مصدر ثرائها هو استغلال شعوب المستعمرات أيضا، التي يدخل إنتاجها في حساب «فضل القيمة»، لكنّ ماركس قصره على إنتاج الطبقة العاملة الأوروبية! وعلى أية حال فإنّ هذه الطبقة «البورجوازية» لا وجود لها في بلادنا، كما يعرض الأستاذ التوبة، بسبب انعدام تراكم رأس مال حقيقي وبالتالي انعدام ما يستحق الذكر من الصناعات الحديثة، ولذلك أدّى تبنّي هذا المصطلح في بلادنا إلى كوارث، حيث من يسمى بالبورجوازية هم أولئك الذين قاموا بدور الوسيط بين الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي/الأميركي وبين السوق المحلية، أما الذي ترتّب على تبني هذا المصطلح فهو ممارسة «العنف الثوري» ضدّ هؤلاء الذين اعتبروا طبقة بورجوازية، بينما لا وجود لمثل هذه الطبقة في بلادنا، وبالفعل فإنّ الإجراءات القاسية ضدّ هؤلاء الوسطاء ساهمت في إعاقة النمو الاقتصادي وفي تدمير الطبقة الوسطى وفي فتح الأبواب لاحقاً على مصاريعها لاجتياحات رأس المال الأوروبي/ الأميركي!

كذلك تبنت أوساطنا الحديثة مصطلح «الانحطاط والنهضة»! فالانحطاط الأوروبي، في القرون الوسطى الأوروبية المظلمة، أسقط على بلادنا التي اعتبرت أوضاعها مطابقة لأوضاع الغرب في جميع المراحل، بينما هي كانت في القرون الوسطى ذروة في تألّقها وإبداعها الفكري والمادي، وقد ترتّب على تبني هذا المصطلح التسليم بأننا لم ننهض أبداً في الماضي وحتى الآن، بينما نهض الأوروبيون وحدهم، الأمر الذي يعطيهم الحق في التفرّد والتميّز والاستئثار والوصاية علينا وعلى أمثالنا من «البرابرة» الذين لم ينهضوا ولن ينهضوا أبداً!

أما المصطلح الثالث المختار في مقالة الأستاذ التوبة، والذي تبنّته أوساطنا الحديثة، فهو مصطلح

«المواطنة»! مع أنّ هذا المصطلح استخدم في أوروبا نتيجة وجود «الوطن»، بينما في بلادنا لم يتشكّل «الوطن» بعد بالصورة التي تشكّل بها في فرنسا مثلاً حيث تحققت له جميع الشروط، أما في بلادنا فقد تشكّلت «الأوطان» على أيدي الأوروبيين كمسمّيات سياسية، راعوا فيها مصالحهم ولم يأبهوا لمكوناتها، وبالفعل يمكن القول أنّ ما يسمى «أوطاناً» عربية ليست في معظمها، بل جميعها إلى حدّ كبير، سوى مناطق مدارة بحكم ذاتي لصالح رأس المال الاحتكاري الدولي! وهكذا فإنّ الحديث عن «المواطنة» هو حديث سابق لأوانه بسبب عدم وجود «الوطن» حسب المصطلح الأوروبي!

والآن، لنتأمّل في المثالين التاليين اللذين يعكسان موقف الأوساط الحديثة، المتبنّية مصطلحات الغرب، من الحرب في العراق والحرب في القوقاز، فقد كتب الأستاذ ماجد الشيخ أنّ ما يحدث في العراق ليس جرّاء هزيمة الولايات المتحدة بل جرّاء إخفاقاتها، وهي إخفاقات لم يفت بعد أوان إصلاح ارتداداتها، خاصة في أرض مواتية ما فتئت تتخلف عن اللحاقِ بركب التقدّم والحداثة والتنمية المستدامة.. لقد أمسى تديين السياسة والمقاومة أو أسلمتهما معادلاً لاستخدام الدين كنظام شمولي، وتلك وصفة في اتجاه أقصر الطرق نحو استبقاء الهزيمة في أفق الأرض الموعودة بالتحرّر والتحرير، وإذا كانت الولايات المتحدة قد هزمت في العراق فمن هو المنتصر يا ترى؟ (صحيفة«السفير» ٢٠٠٨/٨/١٥) وهكذا يرى الأستاذ الشيخ أنّ معيار النصر والهزيمة هو الحداثة واللحاق بركب التقدّم (الأوروبي/الأميركي طبعاً) فإذا لم يكن العراقيون أهلاً لتحقيق ذلك، وهو يراهم ليسوا أهلاً، فليحققه الأميركيون في هذه البلاد العراقية المواتية، وهو يراهم أهلاً لذلك، ويأسف لأخطائهم وإخفاقاتهم، ويتوقّع أن يتجاوزوها! وإنه لمن الواضح اعتماده في موقفه على مصطلح «الانحطاط والنهضة» المستعار من الغرب! أما عن الموقف من الحرب في البلقان فقد كتبت الأستاذة راغدة درغام في صحيفة «الحياة» بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٥أيضاً تقول: يبدو للبعض أنّ عهد القطب الواحد انتهى، وأنّ نظاماً دولياً جديداً يفرز بقيادة روسيا، وأنّ الولايات المتحدة باتت من دون خيارات! إنّ الأستاذة تقول ذلك بنبرة قلقة وغاضبة، بدليل أنها تسارع إلى طمأنة نفسها وغيرها بالقول: ولكن ماذا سيحدث إذا قررت الولايات المتحدة أن تبادر حالاً إلى استخدام العراق قاعدة عسكرية لا مثيل لها، وأن تعيد نشر قواتها بانسحابات تكتيكية من العراق إلى حاملات الطائرات، لتبلغ كل من يعنيه الأمر أنها قررت ممارسة ما لديها من عظمة عسكرية؟ ماذا سيحدث لو أبلغت حلفاءها أنّ أفغانستان مهمتهم ومسؤوليتهم لتتحرّر قواتها من العبْ؟ وماذا لو قرّرت فكّ الشراكة مع روسيا لحلّ الأزمة النووية الإيرانية لأنّ هذه الشراكة فقدت مفعولها..الخ! من الواضح أنّ الأستاذة درغام لا تستطيع تصوّر أحد في هذا العالم يحقّ له أو يستطيع مخالفة الولايات المتحدة وأوروبا، وهي تحدّثت عن مزايا بوتين (الحديدي،بخلفيته السوفييتية وقوميته الروسية وموارده وشراكاته النفطية) كأنما هي تتحدّث عن ذنوب وعيوب الشيطان! وبالطبع وصفته بالدب حسب التعبير الغربي! وقد رأينا كيف أنّها تتلهف لتحويل العراق إلى «قاعدة عسكرية أميركية لا مثيل لها»! وتتلهف لتحرير القوات الأميركية المقيدة في أفغانستان كي تنطلق لتأديب «الدب الروسي» الذي اعتدى على جورجيا! وهي في كلّ هذا الذي تقوله تنطلق، بالطبع، من مصطلح «الانحطاط والنهضة» أيضاً، حيث الغرب هو الناهض الوحيد، وتحقّ له الوصاية على الغير جميعاً، ولذلك فمن الطبيعي أن تقرأ الأحداث في القوقاز وفي غيره بعيون حلف شمال الأطلسي!

الكاوبوي يقتحم صندوق النقد الدولي!

الأزمات الدولية العميقة والشاملة أصبح صعباً تحديد أسبابها تحديداً قطعياً من قبل الخبراء المتخصّصين سواء في ميدان الغذاء أم الطاقة أم المال، فهؤلاء الخبراء يعجزون اليوم عن الاتفاق حول تحديد سبب انهيار سعر الدولار مثلاً، ما إذا كان مفتعلاً أم لا، وما إذا كان الأميركيون هم الذين افتعلوه أم منافسوهم، وما إذا كان انهيار سعره في صالح الولايات المتحدة أم العكس..الخ، فليس ثمة مؤسسات مركزية ومرجعيات دولية محترمة يمكن الركون إلى تقديراتها واستنتاجاتها، حيث اقتحم الكاوبوي الأميركي مثل هذه المؤسسات والمرجعيات وحوّلها إلى مجرّد خواء وهباء لتخدم مصالحه من دون وجه حق، وكيف لا وقد رأينا الرئيس بوش يعيّن تابعه المغامر المرتزق بول وولفويتز رئيساً للبنك الدولي، مكافأة على خدماته في العراق، وتعويضاً عن خسارته موقعه في وزارة الدفاع، ثم يستمرّ في احتضانه بعد عزله من رئاسة البنك الدولي نتيجة ارتكابات منحطّة تعكس شخصية منحطّة!

لن نتحدّث هنا عن اقتحام المؤسسات السياسية الدولية، وأوّلها بل جامعتها هيئة الأمم، وسنقصر الحديث على المؤسسات المالية، وعلى صندوق النقد الدولي تحديداً كمثال، علماً أنّ النظام الرأسمالي الدولي الذي تقوده واشنطن ينهض على كفاءة ومصداقية مثل هذه المؤسسات التي دمّرها كاوبوي واشنطن، فكيف اقتحم الكاوبوي صندوق النقد الدولي ومتى ومن قبل أيّ رئيس أميركي؟ الذي اقتحمه وانتهك حرمته لأول مرّة هو الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، وقد حدث ذلك في مطلع العام ١٩٩٥!

تعود ملكية صندوق النقد الدولي لعدد من الدول الثرية، ونشاطه التسليفي مرهون بسياسة هذه الدول المهيمنة على السوق الدولية، وهو إلى جانب هيئة الأمم واحدة من المؤسسات التي أقامها الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية لتأكيد الهيمنة وتطويرها، غير أنّه تميّز بالرصانة وبروتينه الصارم في تعامله مع المحتاجين من ممثلي الدول الصغيرة والكبيرة الذين قد تستمرّ مفاوضاتهم معه لسنوات، ثمّ يأمرهم بتنفيذ تعليماته في بلادهم بإشرافه، وقبل أن يقدّم لهم القرض يرفع إلى أصحاب الصندوق وأولهم الحكومة الأميركية اتفاقات القرض كي يصوّتوا عليها لتأخذ طريقها إلى التنفيذ! غير أنّ ذلك الروتين الصارم انهار فجأة بعد خمسين عاماً من تاريخه، على يد الرئيس كلينتون الذي اقتحم الصندوق شخصيا!

لقد انفجرت في المكسيك عام ١٩٩٥ أزمة مالية/اقتصادية حادّة عرّضت للخطر واحداً من أهمّ المشاريع الأميركية، فاضطربت أسواق المال الدولية، ونشب صراع حادّ بين الرئيس والكونغرس، وراحت حكومة المكسيك تصرخ أنّ بلدها على حافة الهاوية، فسارع كلينتون ومعاونوه إلى اتخاذ قرار بالتصرف بصندوق الطوارئ الأميركي وقيمته عشرين مليار دولار، غير أنّ هذا المبلغ الضخم لم يكن كافياً، فتوجّه الرئيس الكاوبوي إلى صناديق أخرى، أولها صندوق النقد الدولي الذي ليس في إمرته وحده، فاقتحمه وفرض عليه إرادته، وبالفعل في أقلّ من أربع وعشرين ساعة جرى تمويل أضخم قروض قدّمت لأيّة جهة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية! لقد تصرّف الرئيس الأميركي بأموال دافعي الضرائب في البلدان الثرية وبأموال أثرياء الدول الفقيرة المودعة في مصارف الدول الثرية

بمعزل عن أية رقابة برلمانية أو حقوقية، فكانت غارة سلب ونهب ناجحة أنقذت المشروع الأميركي الضخم في المكسيك، لكنّها أودت برصانة الصندوق وبمصداقيته، فلم يعد بعد ذلك إلى ما كان عليه أبداً!

غير أنّ أزمة المكسيك تلك، في حقيقتها وفي نتائجها، لم تكن سوى عملية احتيال واختلاس ونهب عملاقة أصابت بأضرارها السواد الأعظم من الناس العاديين، وقد نظّمت لصالح أقلّية ضئيلة فاحشة الثراء، حتى أنّ مدير عام الصندوق ألمح إلى ذلك فقال أنّ المضاربين جنوا ثمار تلك المليارات الممنوحة للمشرع الأميركي في المكسيك!

لقد سلطت أزمة المكسيك الضوء على طبيعة النظام الدولي الجديد الذي دشّنه جورج بوش الأبّ مطلع التسعينات بعد حرب الخليج، وفي عملية كلينتون المكسيكية بدا كما لو أنّ حكومة الولايات المتحدة وإدارة صندوق النقد الدولي وجميع المصارف المركزية الأوروبية تحرّكهم يدّ خفيّة يخضع لها الجميع، وبالفعل فإنّ هذه اليد الخفيّة هي قوة السوق المالية الدولية، قائدة مرحلة العولمة ونظام الربا الدولي الصرف، التي تجمع في بنيتها، في آن واحد، كلاً من الجبروت والهشاشة، أمّا جبروتها فيتأتّى من اقتحامها للمؤسسات الرأسمالية العريقة خلافاً للأصول والتصرف بمحتوياتها وهدم هيبتها الجبارة وأنظمتها الصارمة، وأمّا هشاشتها فتتأتّى من الخواء الكارثي الذي يحدثه اقتحامها في هيكلية نظامها الربوي الدولي، والذي سرعان ما سوف يملؤه حضور الأمم الغائبة!

غير أنّ عملية الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون المكسيكية في العام ١٩٩٥ أصبحت لا تستحقّ الذكر قياساً بعملية الرئيس الجمهوري جورج بوش العراقية في العام ٢٠٠٣، ثمّ في العمليات التي تلتها وتتلوها بلا انقطاع حتى يومنا هذا، فعملية كلينتون تأتي أهميتها من كونها الاقتحام الأوّل لمؤسسة في مستوى صندوق النقد الدولي، لكنها كانت محصورة ومحدّدة، أمّا عملية بوش فهي الاقتحام المفتوح والمستمر لجميع المؤسسات والهيئات الدولية، بل للعالم أجمع وفي جميع الميادين!

المخالب والأنياب الاقتصادية المفترسة!

لا تقتصر معاناة الإنسان العربي في جميع أقطاره وأمصاره على سوء الإدارة والفساد الداخلي بل تتعدّاه إلى ما هو أبعد وأخطر من ذلك بكثير، إلى الخنوع والخضوع شبه التام للمشاريع الاقتصادية الأجنبية الدولية التي تتحكّم بالموارد الوطنية وتدمجها في دوراتها الاقتصادية منتزعة إياها من أوطانها ومن دوراتها الاقتصادية الخاصة، فسوء الإدارة والفساد يمكن أن يخفّف من وطأتهما القاسية بقاء موارد الوطن داخل الوطن، وبالتالي بقاء الأمل بالعودة إلى طريق الصواب والأمانة في أيّة لحظة، وتعويض ما تسببت به الانحرافات الداخلية من خسائر بأسرع ما يمكن انطلاقاً من وجود الموارد داخل الوطن، لكنّ الخنوع والخضوع للسياسات الاقتصادية الدولية لا يبدّد الموارد فحسب بل يبدّد الأمل في إمكانية الإصلاح أيضاً، أي أنّه يبدّد المستقبل! وفي حالة انعدام الأمل بالإصلاح وتلاشي المستقبل في عالم الغيب تتحوّل الأوطان إلى غابات وحشية، ويتحوّل المواطنون إلى وحوش كاسرة، ويسود قانون البقاء للأقوى والأشرس، وغنيّ عن الشرح ما يترتّب على ذلك من أهوال في جميع أشكال العلاقات الاجتماعية وفي جميع ميادين الحياة الداخلية!

الفريسة العربية المثخنة بالجراح!

إنّ العرب في جميع أقطارهم وأمصارهم يبدون اليوم مثل فريسة أثخنتها الجراح والوحوش تطوّقهم وتستعدّ لافتراسهم حتى الموت غير مستثنية أتباعها! ويتجلّى هذا المشهد المأساوي في المشاريع الاقتصادية التي يمليها ويفرضها عليهم الأوروبيون والأميركيون، وما يزيد المشهد مأساوية هذا الصراع بين الوحوش من أجل الحصول على أكبر جزء ممكن من الفريسة، فتجد الأوروبيين يتصارعون فيما بينهم ومع الأميركيين على الفريسة العربية، هؤلاء يعدّون مشروع الاتحاد المتوسطي، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وأولئك يعدّون مشروع الشرق الأوسط الجديد..الخ، ذلك كلّه يحدث من دون أن يستشار العرب ومن دون إشراكهم في إعداد هذه المشاريع التي تملى عليهم إملاءً وتفرض عليهم فرضاً فيتقبّلونها صاغرين، وعندما يتعذّر أو يتأخّر تنفيذها فإنّ السبب لا يعود إلى مقاومة وامتناع الفريسة بقدر ما يعود إلى الصراع بين الوحوش الذي كثيراً ما يأخذ شكل عمليات عسكرية حربية مدمّرة ميادينها البلاد العربية بالذات، كما هو الحال في العراق والسودان والصومال، حيث ترغم الفرائس على الانخراط في القتال لتصبح مادّته ووسيلته وهدفه في آن معاً، فقد احتلّ الأميركيون العراق لسبب رئيسي هو الاستئثار بموارده على حساب الأوروبيين وغيرهم، ومن أجل إخضاع الأوروبيين وغيرهم في العالم عموماً، أمّا وقود نيران الحرب الرهيبة فهو شعب العراق وليس غيره، الذي يمكن أن تكون تضحياته مجانية وضائعة في المحصلة إذا لم تتبلور إرادته السياسية المستقلّة، القادرة على فرض وجودها الحرّ المستقل، عندما تتوقف الحرب، وينطبق الأمر نفسه على السودان والصومال وغيرهما من البلدان العربية المنكوبة!

الانكسار التاريخي الاقتصادي والاجتماعي!

لقد سادت في بلادنا العربية على مدى عقود طويلة حالة من الاضطراب السياسي الشامل، وهذه

الحالة بلغت ذروتها أو تكاد في السنوات الأخيرة، حيث يعبّر الاضطراب السياسي الرهيب اليوم عن نفسه بهذه الإدارات العربية الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية التي أنتجها، التي تتشكّل في معظمها من تحالف الخيانة والانتهازية والجهل، والتي تبدي استعدادها للتفريط بمصالح العرب ومستقبلهم من دون جدال وبلا قيد أو شرط، مؤكّدة على مدار الساعة أنّها مجرّد إدارات ذاتية لمناطق مدارة وظيفتها إخضاع مجتمعاتها وحماية مصالح الأجانب في بلانا!

وجدير بالذكر هنا أنّ السبب الأول لما وصلت إليه أحوال البلاد العربية هذه هو الانكسار التاريخي الطويل المدى في ميدانين رئيسيين من ميادين الحياة هما: الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي! وقد ترتّب على ذلك تلقائياً انكسار آخر حاد ومزمن هو الانكسار الثقافي والعلمي، ليس في معرض النقل والتقليد بل في معرض الإبداع الذاتي والإنتاج الذاتي، وبالطبع فإنّ الانكسار الثقافي والعلمي هو الأعظم خطورة، لأنّه يهدّد وجود الأمم من أساسه ويعرّضها للاضمحلال والتهلكة، خاصة عندما تفقد حتى إرادة المقاومة الفطرية للدفاع عن مجرّد وجودها الأوّلي، وهو ما لم يفقده العرب حتى الآن لحسن الحظّ، لكنّ إرادة المقاومة تكاد تقتصر على أقلّ القليل في ما يتعلّق بمواقف حكومات جامعة الدول العربية!

الافتقار إلى الإرادة السياسية!

من الواضح والبديهي أنّه ينبغي على كتلة الجامعة العربية التوجّه بقوّة وحزم نحو التعاون مع الكتل الدولية الأفريقية والآسيوية والأميركية الجنوبية، خاصة وأنّ بعض هذه الكتل قطع شوطاً مهمّاً على طريق استقلال الإرادة السياسية، مثل منظمة "آسيان" المبشّرة حقّاً، لكنّ جامعة الدول العربية لا تفعل ذلك على الإطلاق، وتنهمك في أخذ المواقع التي يحدّدها لها الأوروبيون والأميركيون خلافاً لمصالح مجتمعاتها! لكن الغرابة في ذلك تنتفي عندما نراها تساهم ميدانياً في إحكام الحصار ضدّ الفلسطينيين والعراقيين والسودانيين والصوماليين واللبنانيين وغيرهم، وعندما نراها عاجزة عن تفعيل مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية التي ليست في وضعها الراهن سوى أشكالاً فارغة تحقّق الفائدة لموظفيها لا أكثر ولا أقلّ، وعندما نراها تفتقر إلى الحدّ الأدنى من الإرادة السياسية الحرّة المستقلّة في معالجتها لمشاكل أقطارها مجتمعة ومنفردة، حتى ليبدو أنّ الأمل باستنهاض الأمة يبدأ بانعدام الأمل في جامعتها، ولعلّ هذا ما نشهد حدوثه اليوم!

المقاومة العراقية نهايات عام ٢٠٠٣

لعلّ من المفيد اليوم العودة إلى المصادر الأميركية وإلقاء نظرة سريعة على رؤيتها لأوضاع المقاومة العراقية في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٠٣، فمثل هذه العودة قد تكون ضرورية لتنشيط الذاكرة، ولقياس مدى الفشل والنجاح في هذه المواجهة التاريخية المفتوحة بين الشعب العراقي والنظام الصهيوني العالمي، خاصة وأنّ بعض السلبيات المقلقة تحاول اليوم أن تجد مكاناً لها إلى جانب الإنجازات البطولية الكبرى للمقاومة! والمرجع الأميركي الذي سنعتمده هو التقرير الصحفي الهام، الذي أعدّه سيمور هيرش، والمنشور بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٣(نشره حينئذ موقع «شبكة البصرة»).

في ذلك التاريخ، وقبل أن تمرّ ستة أشهر على احتلال العراق، وجدت الحكومة الأميركية نفسها مرغمة على تغييرات جذرية في أوضاعها الميدانية بعد أن اصطدمت بمقاومة عراقية فعّالة لم تكن تتوقعها وبالتالي لم تدخلها في حساباتها، فصادق الرئيس بوش على تغيير هام في العمليات الحربية، بزجّ بالقوات الخاصة السرّية في ميادين القتال، وهي القوات التي كان تعدادها ٤٧ ألفاً، بعد زيادة ميزانيتها (ستة مليارات دولار ونصف المليار عام ٢٠٠٣) بنسبة ٣٤ بالمائة للعام ٢٠٠٤، وقد كان المتوقّع أنّ عمليات هذه الوحدات الصغيرة سوف تكون أفضل من عمليات الوحدات الكبيرة في الجيش النظامي، وكانت المهمّة الرئيسية لهذه الوحدات هي: «تصفية مجموعات البعثيين الذين يقفون وراء الكثير من أعمال المقاومة السرّية ضدّ جنود الولايات المتحدة وحلفائها» أو «تحييد المتمرّدين البعثيين بالاعتقال والاغتيال»! وقد حملت الخطة عنوان: «اصطياد البشر»! الذي اعتمده وزير الدفاع رامسفيلد بحماسة، وبرّره بأنّ احتلال الولايات المتحدة لبلدين (أفغانستان والعراق) يبيح لها الإقدام على أفعال غير عادية!

لقد دار جدل أميركي كبير حينئذ حول ما إذا كان استهداف عدد كبير من الأفراد (المقاومين والمتعاونين مع المقاومة من المواطنين العاديين) هو أسلوب عملي أو سياسي فعّال لتحقيق الاستقرار في العراق في ظلّ الفشل المتكرّر للقوات الأميركية في الحصول على مصادر معلومات عراقية ثابتة وموثوقة! وقد وصف ضابط استخبارات أميركي ما يحتاجون إليه قائلاً: « المطلوب قنّاصة أميركيين ومخبرين عراقيين، ونسدّ أنوفنا، ونترك قوّاتنا تحطّم الأبواب وتقضي على المقاومين»! وقال ضابط آخر: « الطريقة الوحيدة للانتصار هي اتباع وسائل غير تقليدية، أي يجب أن نلعب لعبتهم، رجال عصابات ضدّ رجال عصابات، إذ يجب إرهاب العراقيين كي نستطيع إخضاعهم»!

كان هناك اتفاق واسع في واشنطن على فشل الجزء الأول من الحرب وعلى الحاجة إلى أسلوب حربي جديد، وقد ازداد اليقين في البنتاغون (حسب التقرير الأميركي) أنّ مجرّد اعتقال أو اغتيال الرئيس صدّام حسين والحلقة المحيطة به لن يوقف أعمال المقاومة، وأنّ عمليات الوحدات الخاصة ينبغي أن تستهدف الوسط العريض من البعثيين الذين ينشطون في الخفاء!

لقد كان الأميركيون يرون أنّ البعثيين هم المسؤولون عن أعمال المقاومة رغم ضعف علاقتهم المباشرة بصدّام حسين، وأنّ البعثيين من الصفوف الوسطى في الحزب، الذين لم يجدوا فرصتهم

سابقاً، بسبب طبيعة تسلسل المراتب في نظام صدّام، قد نهضوا بعد اختفاء أصحاب الرتب العليا في الحزب، وتصدّوا لقيادة المقاومة! ولكن في الوقت نفسه كان هناك اختلاف في الآراء الأميركية حول مدى سيطرة حزب البعث على عمليات المقاومة، وقد قال أحد الضباط الإسرائيليين المتصلين بميدان العمليات العراقي: «إنّ معظم الهجمات تأتي من البعثيين، وهم على علم بأماكن تخزين الأسلحة، لكنّ الكثير من المهاجمين هم من أصول عرقية وعشائرية، فالعراق منقسم إلى طوائف، وداخل المجتمع «السنّي» يوجد تطرّف عميق»! وقال ضابط أميركي: « إنّ التركيز الراهن على البعثيين يغفل الجانب الوطني والعشائري» ففي الفلّوجة «عشرات الألوف من العسكريين العراقيين السابقين العاطلين عن العمل، يتسكّعون نهاراً حول المقاهي والمطاعم ، وفي الليل يخطّطون، ويسلّمون ويتسلّمون التعليمات وينفّذون المهمّات»!

في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، نشرت صحيفة «التايمز» خبر زجّ الوحدات السرّية الخاصة الأميركية في ميدان القتال، وقالت أنّ هذه القوة مفوضة بتنفيذ مهامها في المنطقة كلّها (أي خارج العراق أيضاً) إذا لزم الأمر! وقالت صحيفة «الواشنطن بوست» أنّ السلطات الأميركية في بغداد وافقت بشيء من التردّد على تشكيل ميليشيات عراقية مضادّة للإرهاب، تتكوّن من خمسة أحزاب رئيسية في البلاد، وأنّ هذه الميليشيات ستضمّ (مبدئياً) حوالي ٨٠٠ عنصر، وأنّها ستتعرّف على المتمرّدين وتتعقّبهم، وسوف تكون تحت إشراف القيادة الأميركية!

وكان الإسرائيليون المنخرطين سرّاً في الحرب العراقية يحثّون الأميركيين على محاكاة وحدات الكوماندوز الإسرائيلية الصغيرة التي تعمل في الخفاء في الضفة والقطاع، وعلى تشكيل شبكة من المخبرين، مثل الشبكة التي مكّنت الإسرائيليين من اختراق المنظمات الفلسطينية واعتقال واغتيال الانتحاريين الفلسطينيين المحتملين!

أخيراً، فإنّ المشكلة الرئيسية الثانية التي واجهت الأميركيين حينئذ، أواخر عام ٢٠٠٣، وذكرها هيرش في تقريره، هي مشكلة إيران، التي أوكلت معالجتها أيضاً إلى الوحدات الأميركية السرّية الخاصة، فقد كان هناك جدل كبير داخل الإدارة الأميركية حول تقارير المخابرات الأميركية والإسرائيلية التي تقول بأنّ الحكومة الإيرانية «الشيعية» تساعد وتدعم المقاومة العراقية «السنّية»! وقد قال مسؤول أميركي سابق في المخابرات: «إنّ الإدارة تبحث تدريب وتجهيز قوّة عراقية قادرة على القيام بمهمات عبر الحدود مع إيران، وأنّ الهدف من ذلك هو أن يكون الثمن الذي تدفعه إيران غالياً مقابل دعمها للبعثيين»!

النقد الذاتي أم التدمير الذاتي؟

بلغ الحال بأولئك الأشخاص الذين يزعمون الواقعية والعقلانية أنهم انزلقوا اليوم إلى حضيض التداول مع العدو من أجل إقامة دولة فلسطينية بمواصفات دولة الفاتيكان بدلاً من استرداد فلسطين، ومن أجل تحرير مئات الأسرى بدلاً من الآلاف، أو لاسترداد الآلاف بدلاً من استرداد الشعب الفلسطيني! وكان انزلاقهم قد بدأ قبل عشرات السنين بنقدهم من يضع كلمة «إسرائيل» بين قوسين، لأنّ ذلك ليس واقعياً ولا عقلانياً ولا يؤدي إلى التحرير! ثم رأى هؤلاء لاحقاً أنّ الوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية هي المنطق المتحضّر والحوار المتمدّن على طاولة المفاوضات، وصاروا يدينون «العنف» باستخفاف واحتقار، حتى لو اقتصر على مجرّد استخدام الحجارة، وبعد أن قضوا سنوات يعملون في هذا المنحى بكلّ ما ترتّب على عملهم من تدمير واسع النطاق للمنظمات الجهادية وللمؤسسات السياسية، وفي مقدّمتها حركة فتح، هاهم اليوم وقد عرضت عليهم من قبل العدو المتحضّر المتمدّن دولة منزوعة السلاح، محظور عليها الدخول في تحالفات عسكرية مع دول أخرى، بينما تقام على مرتفعاتها محطات إنذار مبكّر إسرائيلية، وينتشر فيها الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن وفي جميع معابر الحدود، وتستمرّ فيها السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي، ويحقّ فيها للجنود الإسرائيليين الوصول إلى الشوارع الرئيسية في الضفة الغربية، أمّا القدس فقد طرحت في المحادثات المتحضرة المتمدّنة على أن تكون «عاصمتين للشعبين»! فقد اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي على رئيس السلطة الفلسطينية أن تبقى الأحياء اليهودية ضمن السيادة الإسرائيلية وأن تنقل الأحياء العربية إلى السيادة الفلسطينية، وبما أنه لا وجود للسيادة الفلسطينية، وبما أنّ الأحياء العربية تقلّصت إلى حدّ كبير جدّاً، فإنّ القدس سوف تكون عاصمة إسرائيلية في الواقع، وسوف تكون أحياء العرب مجرّد «غيتوات»! أما الأماكن المقدّسة، وأوّلها الحرم القدسي وجبل الزيتون، فسوف يؤجّل البتّ بشأنها إلى حين الوصول لحلّ وسط كما يريد الإسرائيليون، فما هو هذا الحلّ الوسط المؤجل يا ترى؟ وهل سيتبلور بعد تغيير مبيّت للوضع الراهن لصالح الإسرائيليين في هذه الأماكن المقدّسة؟ وأمّا عن الأسرى الفلسطينيين، الذين يتجاوز عددهم الأحد عشر ألفاً، فقد قرّرت حكومة العدو إطلاق مائتين منهم بمناسبة شهر رمضان، وأيضاً لإظهار حسن نواياها تجاه رئيس السلطة الفلسطينية شخصيا كما أعلن أحد أعضائها! وقال الإسرائيليون أنّ هذا الإجراء «يظهر أنّ الإفراج عن السجناء يمكن تحقيقه من خلال المحادثات وليس بالعنف وبخطف الجنود»! وبالطبع، وكما جرت العادة، فإنّ الإسرائيليين سوف يأسرون عدداً أكبر قبل أن يصل المفرج عنهم إلى بيوتهم، ففي صلب سياستهم الاحتفاظ بما لا يقلّ عن عشرة آلاف أو أحد عشر ألف أسير فلسطيني، وهذا يعني إرهاقاً مفتوحاً وعقوبة جمعية مفتوحة لإحدى عشر ألف أسرة فلسطينية، وهي نسبة كبيرة قياساً بعدد سكان الضفة الغربية الذي هو في حدود المليونين! وأما عن الفلسطينيين في المنافي فقد قيل أن رئيس السلطة الفلسطينية طالب بعودة مائة ألف من لبنان في غضون عشر سنوات، أي عشرة آلاف كلّ عام! لكنّ رئيسِ الحكومة الإسرائيلية رفض، ووافق على عودة ١٥٠٠ فلسطيني كلّ عام لمدّة عشر سنوات، أي ١٥ ألفاً من لبنان خلال عشر

سنوات، وبشروط!

ولكن، أين الأميركيين الذين تعهّدوا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تنهض إلى جانب دولة الاحتلال الصهيوني، والذين يعتمد رئيس السلطة على وعودهم بالتأكيد؟ يقول الإسرائيليون أنهم طرحوا مشروع الدولة الفلسطينية كما يرونه على المرشحين للرئاسة الأميركية، جون ماكين وباراك أوباما، أثناء زيارتهما فلسطين المحتلة، وأنّ المرشحين أعربا عن موافقتهما، وطلبا أن يقدّم المشروع كوثيقة إلى الإدارة الأميركية! وكي لا يصاب الواقعيون العقلانيون بالخيبة والإحباط بعد كلّ ما أظهروه من احترام للتحضّر والتمدّن، ومن عداء للكفاح المسلّح، ومن تعاون بلا حدود مع الإدارة الأميركية، وبما أنّ هذه الإدارة لا تزال بحاجة إلى جهودهم لاستئصال القضية الفلسطينية من جذورها، فقد صرّح مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ديفيد وولش أنّ الأهداف التي سبق وأعلنتها الولايات المتحدة بصدد التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين في نهاية العام الجاري لم تتغيّر، وأنّ الوزيرة رايس ستتوجه إلى المنطقة قريباً، معرباً عن اعتقاده بأنّ الفرصة لا تزال سانحة لتحقيق بعض الإنجازات! (الصحف/١٦/٨/٢٠٠٨). أما عن مؤتمر السلام الذي كانت موسكو قد أعلنت استعدادها لاستضافته بعد مؤتمر أنابوليس فقد استبعده وولش! لماذا؟ لأنّ الأحداث الأخيرة (في القوقاز) وتصرفات موسكو الأخيرة، ألقت بظلال دفعت المجتمع الدولي إلى عدم الرغبة في تلبية دعوة موسكو! وبالطبع فإنّ «المجتمع الدولي» الذي عناه وولش هو بلاده وحلفاؤها الأطلسيون حصراً وتحديداً، والأهمّ أنّه لم يأبه لتناقض موقف حكومته تماماً في فلسطين ولبنان والعراق مع موقفها في جورجيا!

غير أنّ هذا الذي يحدث في فلسطين على مرارته وقسوته، وعلى الرغم من أضراره الفادحة، لم ينل من إرادة الشعب الفلسطيني عموماً، ولا من إيمانه الراسخ بأنّ الكفاح المسلّح طريق رئيسي، إجباري لا اختياري، لتحرير الأوطان المحتلة واسترداد الحقوق المسلوبة، وجدير بالذكر أنّ تيار العقلانيين الواقعيين بدأ انطلاقته بعد حرب عام ١٩٦٧ من «النقد الذاتي» للأمة، فأمعن في تأنيبها وتوبيخها وجلدها، ولم يترك وضعاً من أوضاعها إلاّ واعتبره سلبياً أو مشيناً، ولقد كانوا قليلين، للأسف الشديد، أولئك الذين رأوا أنّ ذلك «النقد الذاتي» لم يكن في حقيقته غير «تدمير ذاتي»، وإنني أتذكّر اليوم بأسى وأسف ذلك الصديق الذي جاءني بعد تلك الحرب منتقداً لأنني أضع كلمة «إسرائيل» بين قوسين! قال لي بإشفاق يشبه السخرية: «هذا ليس من الواقعية ولا العقلانية ولا يحقق استرداد الأوطان، فاستردادها يقتضي تسمية الواقع القائم باسمه الصريح»! وقد استمعت إليه بثقة واحترام، وكيف لا وهو القريب جداً من ياسر عرفات، بل هو الذي جاء به في زيارة إلى مجلة «الطليعة» الدمشقية، التي كنت رئيس تحريرها، عندما كان عرفات قائداً لقوات العاصفة أو ناطقاً باسمها قبل حرب ١٩٦٧؟ لكنني لحسن الحظّ لم أقتنع بإلغاء القوسين، ولو فعلت لكنت واحداً من جماعة «التدمير الذاتي» الذين يحاولون إلغاء فلسطين بعد إلغاء القوسين، وصديقي القديم أحدهم، فهو اليوم مستشار لرئيس السلطة الفلسطينية!

أهمية الشتات كأهمية الاستيطان!

بشّر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل في مذكراته بالكيان الإسرائيلي قبل قيامه، وحدّد له الأرض التي سينهض عليها، غربي نهر الأردن قطعاً مع شرقيه احتمالاً، كذلك حدّد عدد المستوطنين اليهود فقال أنّه أربعة ملايين، واعتبر ذلك كافياً لحماية مصالح الإمبراطورية البريطانية (أو الأميركية في ما بعد) فلماذا اكتفى تشرشل بهذه المساحة للاستيطان، وبهذا العدد من المستوطنين الذي هو الآن في هذه الحدود فعلاً؟ الجواب هو أنّ اليهود الصهاينة، في أواخر القرن التاسع عشر، استكملوا تشكّلهم ككتلة بشرية موالية، نشطة ومتميّزة ومتحمّسة للمشاريع الإمبريالية، ومنتشرة ومؤثّرة في عدد كبير من بلدان العالم، وقد انعقد المؤتمر الصهيوني اليهودي الأول في اللحظة التاريخية نفسها التي أعلن فيها عن بلوغ بريطانيا والولايات المتحدة مرحلة الإمبريالية، ليس قبلها وليس بعدها، لأنّ تطوّر الصهيونية اليهودية تحقق في ركاب تطوّر الرأسمالية الاحتكارية العالمية (الصهيونية غير اليهودية) وسار معها وبفضلها وفي رعايتها مرحلة فمرحلة! ولذلك سمعنا تشرشل يتحدّث عن «يهوده» الذين هم تحت تصرفه، فيحدّد سلفاً مساحة الأرض التي ستغتصب وعدد المستوطنين الذين سوف يشغلونها، أما لماذا اكتفى بهذا الجزء الأصغر من الكتلة اليهودية العالمية الموالية فلأنه يحتاج إلى معظمها في الشتات بمقدار حاجته إلى جزئها في الاستيطان!

إنّ الجسم الإسرائيلي الكلّي يتشكّل متكاملاً تماماً من إسرائيليي الشتات وإسرائيليي الاستيطان، فمهماتهما الإمبريالية تتداخل وتتشابك بصورة لا تقبل الانفكاك، بينما يغذي كلّ منهما الآخر بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فهما كلاهما على المستوى نفسه من الأهمية، وما علينا سوى متابعة أخبار الحرب التي نشبت قبل أيام في القوقاز، وبدأتها جورجيا التي يحتل إسرائيلي منصب وزير الدفاع في حكومتها، كي نرى بوضوح تام كيف أنّ الكيان الإسرائيلي يحلّق بجناحين، وكيف أنّ الدور العالمي الخطير الذي يلعبه جناحه في الشتات لا يقلّ أهمية عن الدور الذي يلعبه جناحه الاستيطاني في فلسطين! وهكذا نفهم لماذا كان تشرشل (ومن بعده قادة الولايات المتحدة) حريصاً منذ البداية على الاحتفاظ بإسرائيليي الشتات حرصه على إقامة الكيان الاستيطاني في فلسطين، ففي الشتات، حيث جنسياتهم المتعدّدة وألسنتهم وسحنهم المختلفة، يلعب الإسرائيليون جميع الأدوار التي من شأنها إنهاك الأمم وإفساد قياداتها وحكوماتها كي تبقى في قبضة النظام الربوي العالمي، من التجسس والدعارة، إلى إشعال نيران الحروب، إلى قيادة المؤسسات الإعلامية والمالية، وهي أدوار يلعبونها أيضاً لصالح رأس المال الإمبراطور حتى في بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من البلدان الإمبريالية، مثل فضيحة نيكسون التجسسية وفضيحة كلينتون الجنسية كمثالين بارزين، أمّا في جورجيا فقد صرّح والد وزير الدفاع الجورجي (الوزير الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية والذي انتقل من فلسطين المحتلة إلى جورجيا قبل سنوات) أنّ ابنه الوزير الجورجي «يحتفظ في قلبه بركن دافئ لإسرائيل»!

غير أنّ هناك مثالاً عظيم الخطورة عن التكامل بين الجناحين الإسرائيليين يعود إلى بدايات نشوب ما يسمى بالحرب الباردة، في مطلع خمسينات القرن الماضي، بين دول حلف وارسو بقيادة موسكو

ودول حلف شمال الأطلسي بقيادة واشنطن، ففي تلك الفترة قرّرت دول حلف الأطلسي إقامة قاعدة ديمونا الحربية النووية في الكيان الاستيطاني الإسرائيلي، وسرعان ما تحوّلت هذه القاعدة إلى ترسانة رهيبة تحتوي على مئات الرؤوس الذرية الجاهزة للانطلاق، وقد أشاع المضللون الأجانب والسخفاء المحليون أنّ القاعدة أقيمت ضدّ العرب، مع أنّ استخدامها ضدّ العرب شبه مستحيل، لأنّه خطر على الكيان الإسرائيلي وعلى المصالح الأميركية النفطية في المنطقة، ولأنّه غير ضروري حربياً بالطبع، وبالفعل فإنّ قاعدة ديمونا أقيمت ضدّ الاتحاد السوفييتي، وكانت في مستواه كهدف كبير من جهة وفي مستوى الولايات المتحدة وحلفها من حيث حجمها وفعاليتها التدميرية من جهة أخرى، وقد تأكّدت منذ ذلك الحين حقيقة وأهمية التكامل الإسرائيلي بين الشتات والاستيطان، فبما أنّ الصواريخ الذرية في ديمونا يجب أن تكون جاهزة طوال الوقت لضرب أهداف محدّدة لها بدقة طوال الوقت، فقد كانت مهمة إسرائيليي الشتات «السوفييت»، المتواجدين في كثير من المواقع الحساسة الدنيا والعليا، متابعة التبديلات التي تطرأ على مواقع الأهداف الهامة في الاتحاد السوفييتي، وإبلاغ قاعدة ديمونا كي تعدّل التصويب على الأهداف في وضعياتها الجديدة، ولو حدث حينئذ ونشبت حرب ذرية بين حلف وارسو وحلف الأطلسي، وهو احتمال كان قائماً دائماً رغم استبعاده، لكنّا رأينا الكيان الإسرائيلي في تكامل جناحيه، وكنّا رأينا أداءه لوظائفه في خدمة النظام الصهيوني العالمي على مجمل الساحة الدولية، غير أنّ ذلك لم يحدث لحسن الحظ! وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي لعب الإسرائيليون بجناحيهم دوراً مهمّاً في انهياره، اعتقد الأميركيون أنهم انفردوا بالعالم أجمع وأنهم سيمتلكون ناصيته لقرن من الزمن، خاصة بعد أن يحتلوا العراق ويحوّلوا مجمل المنطقة الواقعة بين قزوين والأطلسي إلى مناطق مدارة بحكم ذاتي في خدمتهم، وفي تلك اللحظة طرحت فكرة تفكيك قاعدة ديمونا النووية الحربية، ليس بسبب أنّ السلام بين العرب والإسرائيليين بات وشيكاً كما توهّم البعض بضحالة لا مثيل لها، بل بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي وتوقعات الأميركيين الواثقة بصدد سيادتهم العالمية المطلقة، وقد كتب الأستاذ هيكل حينئذ عن قاعدة ديمونا قائلاً أنّ «تكاليف تفكيكها أكبر من تكاليف إنشائها»! الأمر الذي أثار مخاوفنا من أنّ يتبرّع أثرياء العرب بتكاليف تفكيكها وهم الذين يوحون أنّها أقيمت ضدّهم، فتكون المهزلة قد اكتملت، أولاً بالتغطية العربية الرسمية على الدور الحقيقي للقاعدة حين إقامتها، وثانياً بدفع تكاليف تفكيكها التي تفوق تكاليف إنشائها، مقابل «السلام» وليس بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي وانتفاء وظيفتها!

غير أنّ التطورات الدولية فاجأت الأميركيين وحلفاءهم وخدمهم وأصابت توقعاتهم في الصميم، خاصة نهوض المقاومة العراقية وأخواتها، ونهوض روسيا السريع من كبوتها، ناهيكم عن نهضة الصين وغيرها، فكان أن ألغيت فكرة تفكيك ديمونا التي عادت ضرورية ضدّ روسيا الاتحادية، وهاهي اليوم هذه الحلقة الأخيرة في سلسلة الإخفاقات والخيبات التي برزت في القوقاز، حيث انكشف في جورجيا علناً وبوضوح تكامل إسرائيليي الشتات وإسرائيليي الاستيطان، بكلّ ما سوف يترتب على ذلك من نتائج عالمية ليست في صالح الإسرائيليين وأسيادهم!

وقائع السنوات العشرين القادمة!

عندما نطالع ما يتيسّر الاطلاع عليه من الاستراتيجية الأميركية العالمية للقرن الحادي والعشرين نجدها تتحدّث عن الثلث الأول من القرن بلغة الوقائع والأرقام والمواقع والأسماء المحدّدة، أمّا الثلث الثاني فتتحدّث عنه بلغة التوقّعات والاحتمالات شبه المحدّدة، وأمّا الثالث فبلغة التمنيات والآمال العريضة العامة، وبالإجمال وفي جميع الحالات تظهر بوضوح الرؤية المتكاملة لواضعي الاستراتيجية عن قرن عالمي ينبغي أن يكون أميركياً، وقد رأينا وعشنا بالفعل، في أواسط عقد التسعينات الماضي، ذلك التوجّه الأميركي القوي والنشط في جميع بلدان العالم تقريباً، ومنها بلادنا، لتحقيق ما يمكن تلخيصه دون مبالغة بأمركة العالم! لقد كانت واشنطن حينئذ منتشية بانهيار الاتحاد السوفييتي، وتعتقد أنّها أصبحت مطلقة اليدّ في الشؤون الدولية،غير أنّها كانت في الوقت نفسه تنظر بقلق شديد إلى استفحال أزمات النظام الرأسمالي العالمي الربوي الذي تقوده، وبالطبع هي اعتقدت بكثير من الثقة أنّ زوال الاتحاد السوفييتي سوف يمكّنها من معالجة أزمات الرأسمالية على حساب الأمم المستضعفة، وسوف يمكّنها من صياغة عالم «معولم»، بمعنى «مؤمرك»، تحكمه طغمة مالية ليس لها اسم ولا عنوان، ولا تملك ذرّة من ضمير أو شفقة أو رحمة!

ما الذي جعل الأزمة تنفجر؟

إنّ أوّل ما يجب الانطلاق منه، عند الإشارة إلى وقائع السنوات العشرين القادمة في الاستراتيجية الدولية الأميركية، هو أنّ هذه الوقائع تتعلّق بأزمة النظام العالمي عموماً، فالولايات المتحدة مركز الأزمة باعتبارها مركز النظام العالمي، لكنّها ليست وحدها سبب الأزمة و ميدانها وإن برزت فيها قبل غيرها وأكثر من غيرها، كما أنّ الأعراض الحادة للأزمة لم تظهر في الولايات المتحدة هذا العام ٢٠٠٨، بل ظهرت بالحدّة نفسها في العام ١٩٩٦، حيث بلغت خسائر شركة «فورد» على سبيل المثال ستة مليارات دولار في ذلك العام، فكان التعتيم على مثل هذه الخسائر ريثما يبدأ العمل باستراتيجية القرن الحادي والعشرين، التي اكتملت صياغتها على أيدي المحافظين الجدد في العام ١٩٩٦، أمّا الذي جعل الأزمة تتفاقم وتتسع وتنفجر اليوم فهو الفشل العام الذريع في تنفيذ الاستراتيجية الذي بدأ بالفشل في إحكام السيطرة على العراق، وهي السيطرة «المفتاح» التي لا يمكن الدخول إلى القرن الأميركي/الأطلسي من دونها!

المخزون ينحدر والاستهلاك يرتفع!

تقول الاستراتيجية الأميركية أنّ مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة وأوروبا على حدّ سواء تتوضع في الشرق الأوسط الأكبر، حيث يزداد اعتماد الدول الصناعية على اقتصاد عالمي تغذّيه صادرات النفط الآتية من الشرق الأوسط، وقد أشارت التقديرات الأميركية إلى أنّ الاستهلاك العالمي سوف يرتفع من حوالي ٨٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٩٠ مليون برميل عام ٢٠١٠، إلى حوالي ٩٩ مليون عام ٢٠١٥، إلى حوالي ١٠٩ مليون عام ٢٠٢٠، إلى حوالي ١١٩ مليون عام ٢٠٢٥! وتوقعت التقديرات أن يزيد إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حسب مصطلحاتهم!) إلى حوالي ٥٤ مليون برميل عام ٢٠٢٥، لتصبح نسبته من الإنتاج العالمي الإجمالي

حوالي ٤٣ في المائة نهاية الربع الأول من هذا القرن، أمّا في العام ٢٠٣٠ فسوف ترتفع نسبته من الإنتاج العالمي إلى حوالي ٥٥ في المائة! والمذهل في هذه المسألة أنّه، بينما الاستهلاك في حالة ارتفاع وازدياد فإنّ مخزون النفط العالمي في حالة انحدار وتناقص، غير أنّ الاحتكاريين النهابين لا يأبهون سوى لمصالحهم الضيقة، ويسعون إلى الاستئثار بما تبقى من النفط، وإلى استهلاكه الفاحش على طريقتهم، وليكن بعد ذلك الطوفان!

الفشل العسكري والأزمة العالمية

كانت وزارة الطاقة الأميركية قد توقعت أن تصل صادرات النفط من دول الخليج العربي وحدها (تلبية لاحتياجات الاستهلاك المتعاظمة وليس بسبب زيادة الاحتياطي!) إلى حوالي ٣٦ مليون برميل عام ٢٠٢٥، أي إلى نسبة ٣٧ في المائة من إجمالي الصادرات العالمية، وأنّ العراق سوف ينتج لوحده ما بين ١٠ و ١٥ مليون برميل يومياً، الأمر الذي يجعل عملية احتلال العراق والسيطرة عليه مفهومة تماماً، طمعاً بثروته النفطية الهائلة، حيث يقدّر مخزونه الإجمالي بحوالي ٤٥٠ مليار برميل، ومن جهة أخرى فإنّ احتلاله والسيطرة على أرضه ونفطه عملية «مفتاحية» تمكّن الأميركيين من السيطرة والهيمنة الدولية، ومن التأسيس الفعلي لقرن أميركي، وبناء على ذلك تصبح مفهومة هذه النتائج الكارثية للفشل في تحقيق السيطرة على العراق، المتمثلة بهذه الأزمة العالمية وخاصة الأميركية!

كلمة السرّ السحرية المفتاحية!

لقد نجحوا في التعتيم على مظاهر الأزمة التي بدأت تبرز منذ أواسط التسعينات، على أساس أن تتم معالجتها قبل انفجارها، باحتلال العراق وبما يترتّب على احتلاله من هيمنة دولية أشدّ، وبالسيطرة على مخزونه من النفط، والوصول بسرعة وتباعاً إلى إنتاج ١٥ مليون برميل، ثمّ أكثر فأكثر، الأمر الذي سيجعل نفقات الحرب لا تستحق الذكر! غير أنّ تقديراتهم انقلبت رأساً على عقب عندما عجزوا عن المحافظة على الإنتاج العراقي من النفط في الحدود التي كان عليها أثناء الحصار الطويل المحكم، وهي مليون وربع المليون برميل تقريباً! لقد كانوا على ثقة تامة من أنهم سيرفعون حجم الإنتاج إلى ثلاثة ملايين برميل خلال الأشهر القليلة التي تلت الاحتلال، وأنهم سيرفعونه إلى خمسة ملايين برميل في العام التالي، وهكذا! كان العراق «كلمة السرّ» السحرية المفتاحية في مشروعهم الشيطاني العالمي كلّه! لكنّ الشعب العراقي العظيم لم يمكّنهم من إحراز أيّ تقدّم في هذا الاتجاه، فأنقذ العالم من الأخطار والكوارث الماحقة التي كانت ستترتب على نجاح برنامجهم، ووضعهم هم في دائرة الخطر وعلى حافة الكارثة، وإن كان الثمن الذي دفعه فادحاً جداً!

الدمار الشامل الذي ما بعده دمار!

إنّ وقائع الثلث الأول من القرن الحادي والعشرين، كما رأينا، نفطية بالدرجة الأولى، وهي الأساس الذي تتفرع عنه الوقائع الأخرى مهما بلغت أهميتها، ولذلك كان طبيعياً أن تصبح بلادنا جبهة الحرب الأولى في هذا العالم الذي يقوده المجرمون، بكلّ ما يعنيه ذلك من مآسي تحلّ بنا على مدار الساعة، وبالطبع نحن لا نملك سوى الاستبسال في مواجهة هذه المآسي والتغلّب عليها، فذلك قدرنا الذي لا مفرّ منه، وإذا قدّر لنا أن ننجح في هذه المواجهة المصيرية الهائلة، وأن ننهض من كبوتنا، فإنّ أول ما ينبغي الاهتمام به هو العمل مع الشرفاء في هذا العالم لترشيد استهلاك النفط، فهذه المادة النبيلة هي دماء الحياة المعاصرة وعصبها، وهي مادة غير قابلة للتجدّد، وفي حال استمرار استهلاكها الوحشي على الطريقة الأميركية فسوف تنضب قبل نهاية هذا القرن، وربّما قبل الوصول إلى بدائلها التي لم يتبلور أيّ منها بعد، وتلك هي الكارثة الكبرى التي ما بعدها كارثة، والدمار الشامل الذي ما بعده دمار!

تأهيل آلة الحرب الأطلسية المتعثّرة

في مؤتمره الصحفي الوداعي الذي عقده في بغداد، بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٤، قال الرئيس بوش أنه أمر باحتلال العراق في العام ٢٠٠٣ دفاعاً عن الأمن القومي الأميركي أولاً، ومن أجل تحقيق الديمقراطية في العراق ثانياً! ومثل هذا القول يغدو مجرّد وقاحة وأحجية يصعب فهمها على المستمع الذي لا يلمّ إلماماً كافياً بحقائق ووقائع هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه العالمي، إذ كيف يمكن للعراق أن يهدّد الأمن القومي الأميركي وقد ثبت أنه لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل ولم تكن له صلة بتنظيم القاعدة؟ وأية ديمقراطية هذه التي أبادت مئات الألوف من العراقيين ووضعت العراق بمجمله على حافة الهلاك؟ ولذلك كان مفهوماً تماماً أن يهبّ الصحفي العراقي الشجاع منتظر الزيدي ويرمي بوش بفردتي حذائه تباعاً وهو يصرخ: «يا كلب، خذ قبلة الوداع»! فالصحفي الشاب لم يجد ما تستحقه تلك الأحجيات الوقحة سوى رمي قائلها بحذائه، وهو محقّ طبعاً بمعايير اللحظة التاريخية الراهنة، غير أنّ للمسألة وجهها الآخر الذي يجعل كلام المجرم بوش عادياً ومفهوماً وليس أحجية!

في الواقع، إنّ العراق لم يكن بخير ولا بوضع طبيعي قبل احتلاله، مثله مثل البلاد العربية جميعها، المجزّأة والمحاصرة والمسيطر عليها بصورة أو بأخرى من قبل الغرب الأطلسي، والتي تشكّل منذ حوالي قرن من الزمان مجالاً حيوياً لهذا الغرب الأطلسي الذي يعتبرها من ممتلكاته، سواء أكانت مستقرّة مستسلمة له أم متبرّمة متمرّدة عليه، ويعتبرها جزءاً لا يتجزّأ من العالم عموماً الذي هو عالمه، سواء أكانت سعيدة مرفّهة مثل الكويت وسنغافورة أم شقية معذّبة مثل العراق وأفغانستان، فرفاه هذا البلد وشقاء ذاك يتحقق بإرادة الغرب الأطلسي وعلى ضوء ما تقتضيه مصالحه، وهو عندما يرفّه الكويت البلد الصغير المسالم فإنّ ذلك يكون ضرورياً لكي يشقي العراق البلد الكبير المتمرّد، والمبدأ نفسه ينطبق على سنغافورة وإندونيسيا مثلاً!

ليس الرئيس بوش سوى استمراراً لتلك السلسلة الطويلة من الملوك والرؤساء الأوروبيين/ الأميركيين الذين توالوا منذ أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، والذين أخذوا على عاتقهم قيادة عمليات إخضاع العالم أجمع والهيمنة عليه، وفي مقدّمته البلاد العربية والإسلامية، وهي العمليات العنصرية التلمودية التي تبلورت جنيناً في العام ١٢٤١، قبل حوالي ثمانية قرون، بتأسيس «اتحاد المدن التجارية» الأوروبية، تلك المدن/الدول التي كانت تعدّ بالمئات، من إنكلترا وفرنسا في أقصى الغرب الأوروبي إلى روسيا في أقصى الشرق وما بينهما، وقد حقّق ذلك الاتحاد أول انتصاراته العالمية بسقوط غرناطة واكتشاف أميركا عام ١٤٩٢، ليبدأ منذ ذلك التاريخ عصره العالمي، أما اليوم فإنّ حلف شمال الأطلسي هو شكله الحديث المعاصر! أي أنّ الرئيس بوش ليس الأول ولا الأخير، وحلف شمال الأطلسي ليس الأول ولا الأخير، لكنّ العصر الأوروبي/ الأميركي واحد بعقيدته العنصرية التلمودية من بداياته وحتى نهاياته التي دخل فيها فعلاً!

لقد تأسس حلف شمال الأطلسي، كآلة حرب أوروبية/أميركية جبارة ، في العام ١٩٤٩، في تلك اللحظة التاريخية التي اقتضت تحديث الآلة الحربية بسبب التحدّي العظيم الذي شكّله تمرّد الاتحاد

السوفييتي والصين وخروجهما عن السيطرة إلى حدّ كبير، فكان على الحلف بتركيبته الجديدة المطوّرة احتواء التمرّد ولجمه على الأقلّ من جهة، والدفاع عن بقية مناطق العالم المؤهلة للتمرد بدورها من جهة أخرى، فالأوروبيون والأميركيون يعتبرون العالم يخصّهم وحدهم، بصورته التي شكّلوها هم، وعندما يفكّر شعب ما بالاستقلال والحرية فإنهم يعتبرونه معتدياً عليهم ومهاجماً لهم، ويعتبرون أنفسهم في وضعية الدفاع، فيحتلون بلاده بجيوشهم ويصادرون إرادته بديمقراطيتهم، وهذا ما لخصه الرئيس بوش في حديثه في بغداد، والذي يصبح بناء على ما عرضناه مفهوماً وليس أحجية، وبالطبع فإنّ تفسير الأحجية لا يعفي بوش من تلقي حذاء الشاب العراقي الباسل كردّ على ما قاله، بل هو ردّ يستحقه جميع الملوك والرؤساء الأوروبيون والأميركيون الذين توالوا منذ أواخر القرن الخامس عشر على الأقل، حيث جميعهم اعتنقوا العقيدة العنصرية التلمودية ذاتها!

على مدى العقود الماضية أخذ حلف شمال الأطلسي على عاتقه مهمات «دفاعية» كبرى في مختلف أنحاء العالم أدّت إلى دمار أممي شامل أودى بحياة مئات الملايين، ووضع أربعة أخماس البشرية في حالة خطر عظيم تتراوح بين الاحتضار والفاقة، ولعلّ أكثر مهماته نجاحاً هي تلك التي نفّذها في البلقان في العام ١٩٩٥، والتي ما زال يحاول تكرارها في السودان مثلاً، غير أنّ عملياته تعثّرت في العراق عام ٢٠٠٣ في بداياتها، ثمّ راحت تتخبّط وتستنزفه ابتداء من العام ٢٠٠٤ وحتى يومنا هذا، بعد أن تحوّلت من حرب أيام كما قدّر لها إلى حرب سنوات لا تبدو نهايتها، وليس من ريب أنّ تعثّره وتخبطه ونزيفه في العراق وأفغانستان، وفي سياقها هزيمته المنكرة في لبنان عام ٢٠٠٦، هي في رأس الأسباب التي أدّت إلى الأزمة المالية العالمية الحالية التي انطلقت من الولايات المتحدة، حيث هذه الدولة هي لحمة الحلف الأطلسي وسداه، وأمام تطاول زمن المعارك العسكرية الباهظة التكاليف توجّه الأميركيون، منذ عام ٢٠٠٥، إلى حلفائهم الأوروبيين يلحّون عليهم بتحمّل أعباء أكبر لحماية نظامهم الربوي العالمي المهدّد، ويدعونهم إلى المساهمة في تطوير المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، وبالفعل استجاب مؤتمر الدفاع الأوروبي، وبدأت الدول الأوروبية، ابتداء من العام ٢٠٠٥، في تحمّل مزيد من الأعباء من جهة وفي صياغة مفهوم استراتيجي متطور للحلف من جهة أخرى، وهو ما يستحق أن نفرد له مقالة خاصة به، غير أنّ ذلك كلّه لم يحقق حتى الآن تقدّماً حاسماً في ميادين القتال العراقية والأفغانية خاصة، على الرغم من تعاون خمس وعشرين دولة من أوروبا الشرقية والوسطى، وعلى الرغم من تعاون عدد من الدول العربية إضافة إلى القاعدة الإسرائيلية، فالآلة الحربية الأطلسية ما زالت تتعثر وتتخبط، وما زالت الحاجة الماسة إلى إعادة تأهيلها قائمة، إنّما كيف؟ لا جواب حاسم!

في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين والصومال والسودان تتأكد أكثر فأكثر نظرية الجنرال الفيتنامي جياب القائلة بإمكانية انتصار ما هو صغير على ما هو كبير، وما هو ضعيف على ما هو قوي، وما هو بسيط على ما هو معقّد، بفضل التفوق الروحي والسياسي العادل على المادي الجهنمي الظالم، وبفضل وحدة المظلومين وحسن استخدامهم لأدواتهم القتالية المتواضعة، من تلك الأنواع التي يصنّعها الفلسطينيون في ورشاتهم الحرفية البدائية، ناهيكم عن حسن استخدام منتظر الزيدي لحذائه الذي أثبت فعالية سياسية لا تدانيها فعالية جميع المؤسسات الرسمية العربية والدولية!

تحميل عبء الأزمة لفقراء العالم!

في كلّ مرحلة من مراحل تفاقم الأزمة المفتوحة لهذا النظام العالمي الفاسد، التي تبرز أشدّ حدّةٍ في الولايات المتحدة، جرت العادة أن تلجأ قيادته الأميركية إلى تحميل أعبائها لعدد من الأطراف: أولاً لمليارات البشر في البلدان الفقيرة، ثانياً للبلدان المنتجة للنفط ذات الثراء الوهمي خاصة في الخليج العربي، ثالثاً لعشرات الملايين من المهاجرين للعمل في البلدان الصناعية المتقدمة، رابعاً لمجتمعات البلدان المتقدمة، خاصة أصحاب الدخل المحدود، خامساً لأطراف رأس المال الدولي شركاء رأس المال الأميركي، كالأوروبيين واليابانيين!

إنّ مجتمعات البلدان الفقيرة هي التي يفرض عليها العبء الأكبر للخروج من كلّ حلقة من حلقات الأزمة المفتوحة المتوالية، حيث يلجأ رأس المال الدولي إلى الرفع المستمرّ لأسعار السلع المصنّعة في البلدان الثرية، وهذا الرفع يشمل المواد الغذائية الأساسية الضرورية التي حرمت البلدان الفقيرة من إنتاجها، وقد سمعنا مؤخّراً الذئبة الألمانية، المستشارة ميركل، تقول أنّ سبب الأزمة الغذائية الحالية يعود إلى أنّ الشعب الهندي صار يتناول وجبتين في اليوم بدلاً من وجبة واحدة، وأنّ الشعب الصيني صار يتناول اللبن! غير أنّ رأس المال الدولي لا يكتفي برفع أسعار منتجاته المفروضة على الأمم بوساطة نظام احتكار الإنتاج الشرير الذي دمّر قطاعات الإنتاج الوطني في البلدان الفقيرة، بما فيها القطاع الزراعي والحيواني، بل هو يلجأ أيضاً إلى الخفض المستمرّ لأسعار المواد الأولية المنتجة في هذه البلدان، ومن أجل تحقيق ذلك الخفض للأسعار لا يتورّع عن ممارسة الخديعة والتآمر، وعن عمليات الإكراه السافرة، بالتلويح باستخدام القوة المسلحة، التي كثيراً ما تتطور إلى عمليات إبادة جسدية واسعة النطاق كما حدث في فيتنام من قبل وكما يحدث في العراق اليوم!

كذلك، من أجل مواجهة الأزمة في إحدى حلقاتها المتوالية، يلجأ رأس المال الدولي إلى التصرّف بعائدات دول النفط المودعة في مصارفه، مع أنّ هذه العائدات لا تتجاوز ١ من ١٦ من مجمل عائدات النفط الإجمالية التي يسيطر عليها الاحتكاريون من أمثال بوش وتشيني ورايس، وهو لا يكتفي بذلك بل يلجأ إلى سلاح التحكّم بأسعار النفط وبكميات إنتاجه بالصورة التي تمكنه من التحكم بالسوق الدولية بمجملها وإرغامها على تحمّل أعباء الأزمة!

وكثيراً ما يستدعي الخروج من إحدى حلقات الأزمة المفتوحة تحميل المهاجرين من البلدان الفقيرة إلى الثرية جزءاً من الأعباء، فتتعرض هذه الكتل العمالية الضخمة، التي تعدّ اليوم عشرات الملايين، للإجراءات التي تدفعها إلى البطالة ولتخفيض أجورها، فأبناء المستعمرات السابقة المنهوبة المدمّرة هم أوّل من يفصل من العمل وآخر من يعود إليه في بلاد مستعمريهم سابقاً ولاحقاً!

وعندما تكون حلقة الأزمة أشدّ حدّة، كما هو حالها اليوم، فإن أبناء الطبقات العاملة وأصحاب الدخل المحدود عموماً في البلدان الثرية يرغمون على دفع أثمان الخروج منها، وهذا ما نشهده الآن في الولايات المتحدة، حيث يرغم سواد الشعب الأميركي على الانصياع لإجراءات حكومته، التي تحمّله أعباء الخسائر الفادحة لمؤسسات كبار الأثرياء، وتدفعه إلى البطالة، وتجمّد أجوره النقدية رغم

الانخفاض المستمر للأجور الحقيقية في ظلّ التضخّم!

أمّا عن أطراف رأس المال الدولي الأخرى، خاصة الأوروبيين واليابانيين، فإنّ الطرف القائد الأقوى، الذي هو رأس المال الأميركي، يدعوها إلى تحمّل بعض الأثمان للخروج من حلقة الأزمة، فلا تستطيع إلاّ تلبية الدعوة طوعاً وإلاّ فكرهاً! وكيف لا يكون الحال كذلك والولايات المتحدة تأخذ على عاتقها منذ الحرب العالمية الثانية مسؤولية أمن النظام الرأسمالي العالمي كوريث تاريخي للشبونة ومدريد وباريس ولندن، وهي العواصم الاستعمارية التي أخذت على عاتقها هذه المسؤولية بالتوالي، على مدى مئات السنين؟ إنّ القواعد العسكرية الأميركية منتشرة بالآلاف في مختلف أنحاء الأرض كمخافر ساهرة على أمن النظام، وإنّ نصف مليون جندي أميركي جاهزون على مدار الساعة، بأساطيلهم البحرية والجوية العملاقة، لقمع أية ظاهرة احتجاج بل تبرّم من السياسات الجائرة لهذا النظام العالمي الربوي الفاسد، أما أطراف التحالف الأخرى فإنّ مسؤوليتها العسكرية الأمنية الميدانية لا تستحق الذكر قياساً بالولايات المتحدة، فكيف لا تستجيب هذه الأطراف لدعوة المساهمة في الخروج من حلقة الأزمة؟ وهل يعقل أن تسمح لتناقضات التحالف الداخلية مهما بلغ حجمها أن تعرض أمن النظام العالمي الذي هو نظامها مجتمعة لخطر الانهيار ومن ثمّ الزوال؟ طبعاً هي لا يمكن أن تسمح بذلك مهما كانت خلافاتها وتناقضاتها الداخلية، بل إنّ كلاً منها ملزم بمدّ يد العون للآخر في أزماتها الخاصة، فكلّ تضحية تهون في سبيل استمرار النظام العالمي بوضعه الراهن الذي يحقق رفاه خمس البشرية على حساب شقاء أربعة أخماسها!

غير أنّ هذه الحلقة من حلقات الأزمة المفتوحة التي يعيشها النظام العالمي اليوم تبدو مختلفة نوعياً عن كلّ ما سبقها، فرأس المال الأميركي القائد لم يعد بمقدوره التكيف كما كان حاله في الماضي، لأنّ هذه الحلقة تبدو مقيمة وليست دورية كسابقاتها، ولأنّ الحروب الأميركية لم تعد تحقق النتائج الاقتصادية المطلوبة كما حدث في العراق، والأزمات في الاقتصاد الأميركي القائد بلغت حدود الانسداد، بحيث لم يعد ممكناً إيجاد الحلول لها « حتى لو جرى امتصاص ودائع كلّ دول آسيا ومعها ودائع دول النفط» كما يقول الأستاذ ماجد الشيخ (السفير/٦/١٠/٢٠٠٨) فقد انتهت لعبة استخدام ودائع الدول الأخرى و«شفطها» وتوظيفها في خدمة إنماء الرأس مال النقدي، وتحقيق الأرباح الفاحشة على حساب تلك الودائع، وعلى حساب تنمية مستدامة محلية في الولايات المتحدة وخارجها!

ما هو الحلّ؟ إنّ الحلّ الصحيح، الوحيد والمجدي على ضخامته الهائلة وصعوبته البالغة، هو تغيير العلاقات الدولية الجائرة، أي تغيير هذا النظام العالمي الفاسد، أي تغيير العالم بكلمة واحدة! وليس ثمة مبالغة في هذا، لأنّ استمرار حال العالم بالصورة التي هو عليها اليوم، وبنوعية قياداته الحالية، يعني الاتجاه نحو الدمار الشامل لكوكب الأرض بمن عليه!

ثلاثة شروط لديمومة الظلم!

يعيش الظلم ويفرّخ ويتشعّب ويستمر طويلاً، بل دهوراً، ما دام المظلومون غير ملمّين بآلياته وطرائقه، وبتركيبته وأطرافه. وسواء أكان الظلم خارجياً استعمارياً أم داخلياً اجتماعياً فلسوف تدهشنا الخصائص المشتركة التي تجمع بينهما وتوحد أهدافهما، ولو تناولنا فلسطين كمثال فسوف يروّعنا، مهما كانت سوية وعينا، أن نرى المصالح الاجتماعية الفلسطينية الداخلية المحدودة وهي تبدو ميالة لممالأة العدو الصهيوني الاستعماري على حساب شعبها وأمتها، فهي لا تتورع عن لوم شعبها المظلوم المقاوم دفاعاً عن أوهامها في إمكانية الوصول إلى حلّ يحفظ مصالحها، معتبرة هذه المصالح كأنما هي مصالح الشعب عموماً! إن المشاهد المأساوية التي تطالعنا يومياً في الداخل وفي المنافي، حيث كتل الشعب الفلسطيني المظلوم تتابع الاجتماعات والمفاوضات مع عدوها ألاستئصالي الرهيب، مشفقة على قياداتها وغير متهمة إياها، تعطينا فكرة محزنة جداً عن المدى الذي يمكن أن يبلغه الظلم بوجهيه الداخلي والخارجي قبل أن تكتشف بصورة كافية خصائصه المشتركة وآلياته وطرائقه التي تكفل ديمومته، وبما أن الشعب الفلسطيني يتميز بمقدار كبير من الوعي، بسبب محنته الوجودية وصموده وبطولته النادرة، فإن مثاله يصبح نموذجياً في موضوعنا هذا!

التفوّق العسكري خصوصا والمادي عموماً!

لقد اعتمد الاستقرار الإمبريالي عالمياً وتاريخياً على تفوّق تشكيلاته العسكرية المدعومة بتفوقه المادي، ومن أجل تحقيق هذا الشرط حرص على تطوير آلاته الحربية وتدعيم بنيته المادية التحتية باستمرار، وبناء على ذلك تنفق الولايات المتحدة اليوم على جيوشها ما يتجاوز إنفاق دول العالم أجمع في هذا الميدان، وتراها على صعيد بنيتها المادية التحتية تستأثر لوحدها بحوالي ربع الإنتاج والاستهلاك العالمي! وعند التدقيق في مصادر إمدادها ودعمها المتواصل لهذين القطاعين العظيمين نكتشف ببساطة مذهلة أن دلك يتحقق من أموال ضحاياها، فالشعوب المظلومة هي التي تمد ظالمها بأسباب القوة والجبروت والديمومة، وقد رأينا الرئيس الأميركي يعود من جولته مؤخراً في بلادنا بغنائم هائلة قدمت له طوعاً، سواء في ميدان استيراد النفط الذي يدعم بنيته المادية أم في ميدان بيع السلاح الذي يدعم قواته العسكرية! وعلى ذكر السلاح فإن الإدارة الإمبريالية في حرصها على التفوق العسكري لا تكتفي بتطوير عتادها الحربي وقواتها المحاربة، بل تعمل بالحرص نفسه على حرمان ضحاياها تماماً من امتلاك أية أسلحة فعالة، وعلى منعهم من تشكيل أية قوات نظامية مقتدرة، فإذا ابتكروا أسلحتهم البسيطة البدائية إنما الفعالة اتهمتهم بالتخريب بل بالتدمير الشامل، وإذا شكّلوا قواتهم الخاصة المتواضعة إنما الباسلة اتهمتهم بالإرهاب! لكنها في الوقت نفسه لا تتردّد في بيع بعض حكومات بلدان الضحايا أسلحة متطورة جداً بأسعار باهظة جداً، لأنها مطمئنة سلفاً أن هذه الأسلحة سوف تكون في إمرتها وسوف لن تستخدم أبداً إلا بمعرفتها ولمصلحتها، فكأنما هي قبضت أثمانها واحتفظت بها، بل وفّرت على نفسها عبء حفظها وعناء صيانتها وأيضاً تكاليف استخدامها! إن ضمان التفوّق العسكري والمادي بالمستوى وبالطرائق التي أشرنا إليها هو الشرط الأول من شروط

الاستقرار الإمبريالي المستمر منذ عهود طويلة جدا!

الإدارة الماهرة للشعوب المظلومة!

ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الإمبريالي العالمي أيضاً، تعتمد الإدارة الدولية على أجهزة الاستخبارات وشبكات الدعاية والإعلام والمؤسسات والهيئات التابعة لها في البلدان المظلومة، فهذه القطاعات وغيرها توفر لها ما يمكّنها من أن تكون "إدارة ماهرة"! إنه المصطلح الذي استخدمه المفكر والمسؤول الكبير في الإدارة الأميركية زبيغنيو بريجنسكي، وإنه لمن المثير حقاً أن نسمع على مدار الساعة قيادات وشخصيات وأجهزة وطنية تردّد مصطلحات الظالمين التي تلحّ على السّكينة والاستقرار والأمن في المنطقة، موجّهة خطابها إلى الشعب الفلسطيني المعرّض للاستئصال من جذوره، وإلى الشعب العراقي الذي يرزح تحت أفظع احتلال عرفه تاريخ العالم المعاصر، وأيضاً إلى الشعب اللبناني الذي عانى عقوداً طويلة من التهديدات والاجتياحات الإسرائيلية، فلما تحققت له مقاومته الوطنية القادرة على صدّ العدوان الخارجي، صار الشغل الشاغل للأميركيين والإسرائيليين، وللذين يشتركون معهما في خصائصهما من العرب، هو تجريده من مقاومته لأنها تهدّد " السّكينة والأمن والاستقرار والسلم الأهلي" ويا للعجب! والحال أنّ "الإدارة الماهرة" التي تحدث عنها بريجنسكي في كتابه الأخير (الفرصة الثانية) ليست سوى محصلة وضع المجتمع المظلوم في حالة من التسليم والسكون والقناعة بأقل من حياة القطيع الحيواني! والمهارة المقصودة هي تلك التي تمكّن الإدارة الإمبريالية من السيطرة على الشعب المظلوم بقواه الذاتية، أي بقواه الاجتماعية المحدودة التي توحّدها مع العدو الخارجي خصائص وأهداف مشتركة، فإذا توفّرت لها مثل هده القوى المحلية الناجحة استطاعت أن تمارس مهارتها، وضمنت الشرط الثاني من شروط ديمومتها!

سلبية الشعوب تجاه السياسة!

يتساءل بريجنسكي في كتابه الذي أشرنا إليه قائلاً: " هل تمارس الولايات المتحدة اليوم قيادتها الدولية بمسؤولية وفعالية، أم تمارسها باعتباطية وغرائزية وبنظرة مصلحية ضيّقة سوف تؤدّي إلى أفول نجم الإمبراطورية؟"، وهو يطرح تساؤله قلقاً، لأنه يرى شروط الهيمنة الإمبراطورية تضمحل وتتهاوى، فالشعوب الخاضعة التي شكّلت سلبيتها السياسة شرطاً من شروط الهيمنة الإمبريالية على مدى العهود الطويلة الماضية لم تعد سلبية سياسياً الآن! يقول بريجنسكي أنّ شعوب العالم ترفض اليوم بشكل متزايد آليات الهيمنة الأميركية وترفض أدواتها العسكرية والاقتصادية على حدّ سواء، ولذلك جاء عنوان كتابه تحذيرياً: "الفرصة الثانية"! ويعني بها انهيار الكتلة الاشتراكية السوفييتية الذي أتاح للأميركيين إمكانية الانفراد بقيادة النظام العالمي كفرصة نادرة أضاعتها تماماً إدارة جورج بوش الابن بمغامراتها العسكرية، خاصة في العراق، محذّراً من إضاعة الفرصة الثالثة والأخيرة، التي يعتقد بريجنسكي أنها ما تزال متاحة لكنها عرضة للضياع بدورها، بما يترتب على ذلك من أفول إمبراطوري أميركي سريع، "لأننا نعيش في زمن تتسارع فيه الأحداث بوتيرة لم يكن تصورها ممكناً قبل بضعة عقود" حسب قوله!

على أية حال، إن ما يهمنا هنا هو إشارة بريجنسكي إلى السلبية السياسية العامة الشعبية كشرط للهيمنة الإمبريالية، وهي الإشارة التي تقودنا إلى التأمّل بأسى في ممارسات مؤسساتنا العربية القيادية التي تأخذ على عاتقها توفير هدا الشرط الأساسي من شروط ديمومة الظلم، والدي أوردناه هنا كشرط ثالث!

إن أية قضية عادلة، على مدى العصور البشرية، لم تحقق انتصارها إلا بعد انخراط شعبها بكامله في معمعان السياسة، أي في وضعية الإلمام الكافي بما يحدث والتفاني الكامل لتحقيق الأهداف الواضحة بالطرائق المفهومة المجدية، فما بال مؤسساتنا القيادية والحاكمة تحاول بشتى الوسائل إقناع شعوبها بالاستكانة، والابتعاد عن السياسة، وبأنّ كل شيء سيكون على ما يرام شرط أن يبقى الشعب بعيدا عما يجري؟ وما بالها تستقبل رأس الظالمين في العالم بالترحاب والإجلال كأنما هي تستقبل محرّراً مخلّصاً، وتدعو شعوبها إلى تبنّي سياساته الإجرامية المموّهة بالكلمات المعسولة البرّاقة؟ غير أن الشعوب العربية تأتي اليوم في طليعة شعوب العالم التي قال بريجنسكي أنها ترفض آليات الهيمنة الأميركية وأدواتها العسكرية والاقتصادية على حد سواء، وهي اليوم معنية بالسياسة كما لم يكن حالها من قبل أبداً، لأنّ عنايتها الراهنة تنطلق من وعي متقدم جداً يجعلها تعرف جيداً أعداءها مهما بالغوا في تنكّرهم، وتعرف جيداً أيضاً وسائل مواجهتهم والتحرّر منهم، وإذا كانت ثمة نواقص فادحة في جاهزية الشعوب العربية وفي جاهزية قواها المناضلة المتقدمة فقد صار ممكناً حقاً تلافي مثل هده النواقص بسرعة قياسية لا تخطر في بال الضالين الغافلين، فالسلبية السياسية لم تعد خياراً إرادياً كما كان حال المظلومين المحبطين في الماضي، بل العكس هو ما يحدث الآن، والعدو صار يعرف هذه الحقيقة قبل الصديق.

ثلاثة محاور تحكم الدبلوماسية الفرنسية

تعتقد الإدارة الفرنسية الحالية أنّ العالم يجتاز اليوم منعطفاً تاريخياً نوعياً انتقالياً، وأنّ استعصاء أزمة الهيمنة الأميركية هو أبرز مظاهر هذا المنعطف، وليس ثمة شكٌّ أنّ باريس الرسمية مصيبة في تقديرها هذا، لكنها تخطئ كثيراً إذا كانت تعتقد أنّ أزمة العالم تتلخص في أزمة الهيمنة الأميركية الناجمة عن أخطاء الإدارات الأميركية، خاصة إدارة الرئيس بوش الابن، وإذا كانت تعتقد أنّها فرصتها للعمل على تلافي الأخطاء الأميركية والمضي بالسياسات الدولية ذاتها، فالأزمة ليست أزمة هذه الإدارة أو تلك بل أزمة العصر الأوروبي الأميركي، وأزمة نظامه العالمي العنصري الاحتكاري السائد منذ حوالي خمسة قرون، وقد بلغت حدّ الاستعصاء الذي لا علاج له بقوانين النظام السائد ومن داخله!

لقد عبّرت وزارة الخارجية الفرنسية (في آب/أغسطس ٢٠٠٧) عن اعتقادها بأنّ على جهازها الدبلوماسي أن يضع نصب عينيه زمناً دبلوماسياً مفتوحاً تحكمه ثلاثة محاور: أوّلها انهيار جدار برلين، وثانيها انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك، وثالثها انهيار المشروع الأميركي في العراق! وفي خطابه أمام ١٨٠ سفيراً فرنسياً اجتمعوا في باريس «لتصويب الرؤية السياسية الفرنسية الجمعية» قال وزير الخارجية كوشنير: «هناك عالم ما قبل حرب العراق، وهناك عالم آخر مختلف، في طور الولادة، هو عالم ما بعد حرب العراق.. إنّ زمن ما بعد حرب العراق يظهر أنّ أزمة الهيمنة الأميركية قد بدأت، وأنّها أزمة ستدوم زمناً أطول مما نعتقد بكثير.. ولن يقع أيّ حدث انقلابي يخفّف من وطأة أزمة الهيمنة الأميركية، حتى لو تغيّرت الإدارة وجاء رئيس ديمقراطي إلى البيت الأبيض»! أضاف وزير الخارجية الفرنسي مخاطباً سفراءه: «يجب أن يلاحظ السفراء آثار الأزمة في الشرق الأوسط، فأنا عندما أزور هذه المنطقة أشعر بأنّ مراجعة وتقييم السياسة الأميركية ومآلها سوف يستغرقان زمناً طويلاً، فالأزمة الأميركية مفتوحة مستمرّة، ويترتّب على الدبلوماسية الفرنسية الاستفادة من انفتاحها واستمرارها في الشرق الأوسط لصياغة منهج مصلحي لعملها»! أي أنّ السباق لملء الفراغ في المنطقة، واستباق حدوثه إذا ما تقلّص الوجود الأميركي، قد افتتحا، كما فسّر الأستاذ محمد بلوط ساخراً كلام الوزير الفرنسي (صحيفة «السفير» البيروتية/٣١/٨/٢٠٠٧).

وهكذا انتهى الخطاب الفرنسي إلى دمج المحورين الأول والثاني في المحور الثالث الذي لخّصه «عالم ما بعد الحرب في العراق»، أي عالم دخول الهيمنة الأميركية مرحلة الأزمة المستعصية المفتوحة الطويلة الأمد، وبما أنّ الإدارة الفرنسية غفلت، أو تغافلت، عن دور شعب العراق في إنضاج الأزمة وتسريع استفحالها، وعن العمق التاريخي الأممي، المتعلق بالهيمنة الأوروبية الأميركية وبعنصرية نظامها العالمي السائد منذ قرون، فقد انحدر خطابها على الفور من عليائه، التي عبّرت عنها مقدّماته، ليغوص في الأوحال والمستنقعات التي تتخبط فيها السياسات والجيوش الأميركية!

إنّ الخطاب الفرنسي لا يرى في البلاد العربية طرفاً إنسانياً يستحق الذكر، لا حكومات ولا مقاومات! فلا إشارة إلى النظام الرسمي العربي، الذي إن لم يضمن للولايات المتحدة النصر السريع

الحاسم المؤزّر في العراق ولبنان، كما عوّدها من قبل، فقد جنّبها الهزيمة الميدانية الحاسمة المؤكدة دون ريب لولا تواطئه! كذلك لا إشارة إلى المقاومة العربية في العراق ولبنان وفلسطين، التي إن لم تحرز النصر المؤزّر فقد ثبتت في مواقعها وما زالت، ويبدو أنها ستبقى ثابتة عصيّة على الهزيمة رغم تواطؤ النظام الرسمي العربي ضدّها! ففي مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين، وفي خطاب رئيسهم، لم يحضر العرب كطرف فاعل إلاّ لماماً أو تلميحاً، بل حضروا كطرف مفعول به، أو كموضوع لصراع إقليمي وكأهداف لمشاريع سيطرة يسعى إليها الفرنسيون على حساب الأميركيين، كما شرح الأستاذ محمد بلوط!

لقد رأى السفراء الفرنسيون في البلاد العربية أنّ الاستراتيجية الإيرانية هي الوحيدة المتّسمة بالشمولية من بين دبلوماسيات المنطقة! إنّ الإدارة الفرنسية،كما لاحظ الأستاذ بلوط، تتجه نحو تكريس اعتراف أكاديمي ودبلوماسي بمركزية الدور الإيراني في البلاد العربية! ونحن نقول أنّ ذلك ليس إعجاباً بإيران ولا تقديراً لأهميتها، بل هو مدخل لإحكام الحصار على العرب وخنق أية محاولة لنهوضهم في مهدها، فحضور إيران في حدّ ذاتها يبقى محمولاً وقابلاً للمعالجة أو التعايش إلى حين من قبل الحلفاء الغربيين، أما نهوض العرب فلا يمكن تحمّله أبداً، لأنّه المدخل إلى نهوض العالم الإسلامي كلّه، وإلى تغيير النظام العالمي بمجمله! وهكذا استحضر الفرنسيون العرب للحوار بإدارتهم تحت عنوان: «إيران فاعلاً سياسياً في العالم العربي»! أي أنهم يتطلعون إلى دور إيراني يحول دون نهوض العرب، وفي الوقت نفسه يتطلعون إلى استخدام العرب ككتل صمّاء، أو كقطعان وحشية، في محاصرة إيران وعزلها وترويضها!

بالمقابل، على صعيد التعامل مع المجتمعات العربية وليس الحكومات، ألحّ مؤتمر السفراء الفرنسيين على تبنّي دبلوماسية نشطة تستند إلى معايير حقوق الإنسان، وقد حضّ الوزير سفراءه على تحويل مقرّات سفاراتهم إلى «بيوت لحقوق الإنسان»! ولكن ليس على الطريقة الأميركية «التي تعقّد الأمور»! قال الوزير الفرنسي مخاطباً السفراء: «عليكم تكييف الخطاب والمنهج العملي مع تقييمكم لطبيعة الثقافات المحلية، ولتعلموا أنّ أوروبا ليست أفريقيا ولا أميركا اللاتينية»! وعبّر الوزير عن صدمته لافتقار الخارجية الفرنسية لخبراء في الأديان، حيث جميع الحروب في العالم لم تخل من دافع ديني: «لذا علينا استكمال فهمنا لهذه الحروب بتحليل دور الدين فيها»!

إنّ الوزير الفرنسي يلحّ على إبراز الدافع الديني للحروب، خاصة في البلاد العربية، وفي الوقت نفسه يلحّ على اعتماد دبلوماسية نشطة تستند إلى معايير حقوق الإنسان، فالحروب الدينية (المرعيّة الموجّهة) المستمرّة تحتاج إلى منظمات حقوق الإنسان (المدعومة المتفرّغة) للمؤاساة ولتضميد الجراح باستمرار، إلى ما لا نهاية! أليس هذا ما يريد الوزير (المتحضّر المتفوّق) الوصول إليه؟ أما الهموم الأخرى، هموم الحضارة التي تليق بالأوروبيين فقط، فسوف يتولاها «اتحاد المتوسط « الذي يسعى الرئيس ساركوزي بكلّ طاقته لإنهاضه، بحيث تشكّل أوروبا مدنه ومراكزه المتقدمة المتمدّنة، وتشكّل البلاد العربية ومثيلاتها أريافه وأطرافه المتخلّفة المتوحّشة! غير أنّ هذا الذي يفعلونه كلّه لن ينجح سوى في عرقلة وتأخير نهوض العرب والعالم الإسلامي، وفي عرقلة وتأخير تغيير هذا النظام العالمي الربوي الشايلوكي الفاسد!

عرب الثراء المالي والفقر الاجتماعي!

تستدعي الحياة الطبيعية أو الحركة الطبيعية لرأس المال المالي توفّر عدد من الشروط الداخلية والخارجية التي من دون توفّرها لا يمكنه تحقيق تجدّده وتطوّره ونموّه، وبالتالي تحقيق جدواه الاجتماعية الطبيعية الداخلية الوطنية أو القومية أولاً، وتحقيق جدواه الطبيعية الخارجية الأممية الإنسانية ثانياً، ويأتي تكامل رأس المال المالي مع مجتمعه الخاص، الوطني أو القومي، في مقدّمة الشروط التي ينبغي توفّرها كي تكون حياته أو حركته طبيعية ومجدية، فالمجتمع الخاص هو الذي يعطي رأس المال المالي قيمته ودوره ومداه في الداخل ثم في الخارج، ولنا أن نتخيّل المليارات، بل التريليونات مكنوزة في الصناديق الخاصة لفرد أو أفراد، توظّف على مضض ومن دون مضض في ميادين الإقراض، أو في ميادين الاستثمار الخارجي الذي يشبه الإقراض، وأن نتخيّل في المقابل تريليونات تتفاعل مع قدرات واحتياجات مجتمعها الخاص المكافئ لقوتها وتدخل إيجابياً في صميم تفاصيل حياته، وتتعامل مع الرساميل المالية الدولية بندّية وجدارة، عندئذ سوف نكتشف الفارق الحاسم بين الثراء الحقيقي الذي يتحقّق بالتكامل بين رأس المال المالي وبين مجتمعه الخاص، والفقر الحقيقي الذي يتحقّق بالفصل بينهما طوعاً أو كرهاً!

إنّ رأس المال المالي في حدّ ذاته لا يشكّل معياراً لثراء أو فقر مجتمع ما من المجتمعات، فهناك مجتمعات تفتقر تماماً إلى الأموال النقدية، أو السيولة النقدية، لكنها بثرواتها التاريخية المادية والبشرية المتراكمة، أعظم ثراء بما لا يقاس من مجتمعات تمتلك رؤوس الأموال المالية الخرافية التي توفّرت عرضاً، لكنّها لا تمتلك الثروات التاريخية المادية والاجتماعية المتراكمة، فالفقير بالمعنى التاريخي للكلمة هو الذي لا يملك أيّاً من شروط العيش في حدّه الأدنى لو فقد ثروته المالية النقدية القابلة حقاً للفقدان، بينما الغنيّ هو الذي تمكّنه قدراته البشرية والمادية المتوارثة المتراكمة من العيش الكريم المستقر نسبياً في جميع الأزمنة والأحوال!

نقول ذلك ونحن نتابع بأسى تطوّرات الأزمة الاقتصادية العالمية، ونرى رياح الأسواق المالية الدولية العاتية وهي تعصف بالتريليونات المالية النفطية العربية وتبدّد أرقاماً عظيمة منها كالغبار وفي مثل لمح البصر، فقد صدر قبل أيام عن سوق لندن المالي، وهو المركز الرئيسي من مراكز الربا الدولي، أنّ الصناديق السيادية في "الشرق الأوسط"، أي العربية تحديداً، تكبّدت خلال ساعات خسائر جسيمة نتيجة اندفاعها إلى الاستثمار في سوق الدولار المتقهقر، وفي المؤسسات المالية الدولية التي "تعثّرت" بسبب أزمة الائتمان وسوق العقارات في الولايات المتحدة الأميركية! وعلى سبيل المثال ذكرت مصادر سوق الرّبا الإنكليزي بعض المبالغ العربية، الضائعة في بعض ميادين الاستثمار الأوروبية والأميركية، فكان ما ذكرته، كمثال، في حدود ثمانية مليارات دولار تبخرت على الفور، أمّا عن ردّة فعل العرب أصحاب هذه المليارات الضائعة فهو ضخّ أموال جديدة في المؤسسات الأوروبية والأميركية "المتعثّرة" لإقالتها من عثرتها كوسيلة لحفظ حقوقهم!

إنّ المعلومات تتحدّث عن أنّ الصين تمتلك أكثر من ثمانية تريليونات من الدولارات، وأنّ الهند تمتلك

أكثر من ثلاثة تريليونات، وأنّ دول الخليج العربية تمتلك أيضاً أكثر من ثلاثة تريليونات، أي ما يعادل الهند تقريباً، بينما روسيا تمتلك ٥٠٠ مليار دولار فقط! فإذا تحدّثنا عن الصين فإننا نتحدّث عن الثروة والمجتمع كله، وإذا تحدّثنا عن الهند فالحال مثل الصين، وكذلك روسيا، أمّا إذا تحدثنا عن العرب فإننا نتحدّث عن "الصناديق السيادية" في دول تفتقر إلى المجتمع الكافي، أي عن رأس المال المالي العربي من دون مجتمع عربي يكافئه ويتكامل معه، ومن دون وطن قادر على استيعاب حركته وفعالياته، أي من دون الشروط الضرورية للحياة والحركة الطبيعية التي يحتاجها رأس المال المالي الوطني أو القومي، ولذلك نراه وقفاً على إرادة أشخاص وليس مجتمعات، وعاجزاً عن الفكاك من شبكة الدولار والاستقلال، بينما الهند والصين قادرتان على ذلك، بل إنّ صندوق التقاعد في كوريا الجنوبية بدأ يبيع ما يملكه من سندات أميركية ويستبدلها بسندات مسعّرة باليورو الأوروبي، علماً أنّ هذه المؤسسة الكورية الجنوبية تمتلك أصولاً تقدّر قيمتها بنحو ٢٢٠مليار دولار!

إنّ الصناديق السيادية العربية المفصولة عن عمقها الأزلي الطبيعي الجغرافي والاجتماعي، بل العاجزة عن نجدة الشعب الفلسطيني في محنته المصيرية ولو بمجرّد الغذاء والدواء، أي العاجزة عن الدفاع عن نفسها في فلسطين، تغدو ملزمة بربط مصيرها بالدولار الأميركي المترنح، وبأن تكون مجرّد احتياطي "متطوّع" لمجتمعاته ومؤسساته ودوله، ويستمرّ ذلك في وقت يتعرّض فيه الدولار للهزائم أمام العملات المدعومة بأوطانها ومجتمعاتها ومؤسساتها، ويبدو عرضة لخسارة دوره القيادي كعملة رئيسية للتجارة الدولية!

يقول معهد "ماكنزي غلوبال" في تقريره الأخير عن أسواق المال والعملات الرئيسية أنّ السوق الأوروبية تضمّ ١٥ دولة، وأنّ عدد سكانها حوالي ٣١٨ مليون نسمة، وأنّ حجم سوقها باليورو صار متجاوزاً حجم سوق الولايات المتحدة التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٠٠ مليون نسمة، فحجم السوق المالية الأوروبية المتفوّقة على السوق المالية الأميركية زاد عن الأربعة تريليونات دولار بمائتي مليار في العام ٢٠٠٦، وقياساً بذلك تعالوا ننظر إلى التريليونات العربية النفطية التي تعدّ اليوم على أصابع اليد الواحدة، والتي ستتضاعف ثلاث مرّات على الأقلّ خلال السنوات القليلة القادمة، ولنلاحظ أولاً أنّ لها تاريخياً وواقعيّاً كتلتها البشرية والجغرافية مثل الأوروبيين والأميركيين، بل إنّ كتلتها أكثر انسجاماً وتكاملاً وعراقة، لكنّها منفصلة عن هده الكتلة، عن وطنها الكبير بمساحاته القارّية الشاسعة وعن أمتها العربية التي تعدّ أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، فهي كتلة بحجم الكتلة الأوروبية من جهة وبحجم الكتلة الأميركية من جهة أخرى، مع التفوّق عليهما من حيث التجانس والعراقة!

وهكذا تبدو مأساتنا التاريخية ملخّصة على النحو التالي: عرب الثراء المالي يعانون من الفقر الاجتماعي والجغرافي المدقع، وعرب الثراء الاجتماعي والجغرافي يعانون من الفقر المالي النقدي المدقع، وبينما يواجه عرب الثراء المالي خطر الانهيار الفجائي، والضياع النهائي حقاً وفعلاً، يواجه عرب الثراء البشري مختلف صنوف الإذلال والاضطهاد، والتمزيق والقتل، خوفاً من تكاملهم مع إخوانهم عرب الثراء المالي، وهو التكامل الذي يعني في حال تحققه نجاتهم جميعاً، وحضورهم الإنساني جميعاً كأمّة تستحقّ الحياة الكريمة!

عرب النفط في مهبّ الرياح!

من المؤكّد أنّ عصر ما بعد النفط هو أحد أهمّ الهواجس التي تؤرّق دوائر الاستثمارات الاستراتيجية الدولية، وتنعكس في سياسات حكومات العالم، خاصة حكومات البلدان الصناعية الثرية، ويعبّر هذا الهاجس عن نفسه في اتجاهين يبدوان ظاهرياً كأنّهما متعاكسان: اتجاه حركة الجيوش الأطلسية/ الأميركية لإحكام القبضة على منابع النفط، خاصة في العراق والخليج العربي، واتجاه حركة الأموال الموظفة بعشرات ومئات المليارات في ميادين الأبحاث من أجل توفير بدائل الطاقة النفطية.

إنّ تقديرات العلماء تقول أنّ النفط سينضب قبل نهاية القرن الحالي، وأنّه حالياً في الذروة التي سوف يليها تناقصه، بينما لم يحرز البحث عن الطاقة البديلة أيّ تقدّم حاسم حتى الآن، فالبدائل المطروحة لا تزال جميعها غير مقنعة ولا كفؤة، سواء من حيث مقدرتها المحدودة أم أمانها غير المؤكّد أم تكاليفها الباهظة، وبينما الحال كذلك يتعاظم ويشتدّ الإقبال على استهلاك النفط ، ومن المتوقع أن يتزايد هذا الإقبال متوازياً عكسياً مع سرعة الانحدار نحو النضوب، فلا أمل في ترشيد استهلاك هذه المادة الثمينة كما يفترض منطقياً وعقلياً، ولتفسير ذلك يكفي الانتباه إلى أنّ أكثر من ٥٠٠ مليون سيارة تجوب سطح الكوكب على مدار الساعة، وأنّ أعداد السيارات تتزايد بسرعة هائلة، بحيث ستبلغ في العام ٢٠٣٠ أكثر من مليارين! وكيف لا يفرض هذا الاتجاه العام المروّع إرادته والولايات المتحدة، التي تتولى قيادة العالم، تستأثر لوحدها بثلاثة أخماس عدد السيارات، وتستهلك لوحدها ربع الإنتاج العالمي من النفط؟ كيف لا يكون الحال كذلك والإدارات الأميركية المتداخلة، السياسية الصناعية التجارية، تلحّ على مزيد من اقتناء السيارات الخاصة، وتعيق إن لم نقل تمنع نهوض مشاريع نقل برّي عام في بلادها، كالقطارات مثلاً، ولا تأبه للأخطار البيئية الشاملة، وترفض التوقيع على الاتفاقيات الدولية لترميم البيئة وحمايتها، وتظهر احتقارها ومقتها لدعاة حماية البيئة؟ وإنّه لأمر مفهوم، حيث يتولّى مجرمون حقيقيون مهام إدارة شؤون الولايات المتحدة والعالم عموماً، هؤلاء المجرمون الذين رفضوا قبل أيام التوقيع على معاهدة دولية لحظر استعمال القنابل العنقودية، وشاركهم الإسرائيليون في موقفهم الإجرامي السافر هذا، الأمر الذي جعل دولاً أخرى ترفض التوقيع!

منذ سنوات تنقل صحف البلدان الصناعية الثرية عن علمائها أنّ الأبحاث تتركّز على الهيدروجين كمصدر للطاقة بديل عن النفط، وأنّ المجمعات الصناعية العملاقة توظّف الأموال الطائلة، لصالح أبحاث طويلة المدى، من أجل الوصول إلى وقود خلايا الهيدروجين، ويبدو أنّ بعض النجاح تحقق في هذا الميدان حيث قيل أنّ الصين تستخدم، أو على وشك استخدام وقود الهيدروجين في تسيير حافلات النقل العام، وإنها لأخبار طيبة حقاً في حال تأكّدها، حيث الهيدروجين هو أكثر العناصر توفّراً في الكون، ويقال أنه يملك القدرة على الحلول محلّ جميع استخدامات النفط والغاز، أي أنّ استخدامه بأسرع ما يمكن سيخلص العالم من أكسيد الكربون الذي ستنفثه مئات ملايين السيارات، التي سيبلغ عددها المليارين حتى العام ٢٠٣٠ كما ذكرنا، غير أنّ الهيدروجين، الذي هو أحد مركبات الماء، لا يمكن إنتاجه وتوظيفه بسهولة، لأنّ ذرّات الهيدروجين مختلطة بعناصر أخرى في جزيئات مركبات الماء،

وعملية فصل ذرّات الهيدروجين باهظة التكاليف، إضافة إلى أنّ تزويد السيارات بالهيدروجين مشكلة عويصة وعملية خطيرة لم ينجح العلماء حتى اليوم في إيجاد حلّ لها، سواء بالضغط أم بالتسييل لهذه المادة السريعة الاشتعال! أي أنّ هذا الاتجاه على جدّيته، ومع احتمال نجاحه جزئياً أو كليا في المستقبل غير المحدّد، لا يمكن الركون إليه في المدى المنظور، وينطبق القول نفسه على الاتجاهات الأخرى: الذرية والكهربائية والنباتية والشمسية والهوائية.. الخ، بحيث يقف النفط وحده، ووحده فقط، كعنصر وحيد يسري كالدماء في مجمل شرايين الحياة المعاصرة، تستمرّ به وتموت من دونه، وبناء على ذلك فإنّ ترشيد استهلاك النفط، وضمان بقائه بكميات كافية لقرنين أو أكثر، هو الخيار الوحيد العقلاني الإنساني المتاح، طالما أنّ أيّ بديل لم ينضج بعد بصورة مؤكّدة عملية وتجارية، غير أنّ السياسة الأميركية تحديداً تحول دون تحقيق مثل هذا الترشيد المصيري، الأمر الذي يعني أنّ إنقاذ العالم يتحقق بالتصدّي لهذه السياسة ولجمها، فإذا لم يكن ذلك مفهوماً ولا ممكناً توالت الكوارث المهلكة وتعاظمت، حيث لا حلّ من دون لجم السياسة الأميركية الإجرامية!

نتحوّل الآن إلى بلادنا، حيث النفط فيها يشكّل الكمية الأعظم والأجود والأقلّ تكلفة من إجمالي الاحتياطي العالمي، وحيث نجح الأميركيون وحلفاؤهم في فصله عن الأمة العربية، وعن الجغرافيا العربية، وعن الثروة العربية، وفي إلحاق أهمّ مناطق إنتاجه بمراكزهم، فنجمت عن ذلك ظاهرة: عرب النفط، وليس نفط العرب! وهي الظاهرة التي شكّلت مأساة كارثية هدّدت وتهدّد وجود الأمة عموماً، بما فيها عرب النفط الذين تعصف بهم اليوم رياح دولية استثنائية عاتية يمكن أن لا تبقي ولا تذر، فلو أنّ النفط كان نفط العرب المندمج كما يليق به بمجمل الدورة الاقتصادية العربية، ولو أنّ عربه كانوا جزءاً من الأمة العربية (مع امتيازاتهم ثراءً وقراراً) وليسوا عرب النفط الذين يتبعونه ولا يتبعهم، لما شكّلت رياح الأزمات الدولية خطراً عليهم وعليه، وإنّه لمن الواضح أنّهم معرضون كبشر للنضوب مثلما النفط معرّض للنضوب، فهذه الثروة التي يتناسب حجمها مع حجم أمة تتألف من مئات الملايين، والقادرة على إنهاض أمة مؤلفة من مئات الملايين، تحتاج إلى هذا العمق الذاتي البشري الخاص كي تكون مستقلة في مواقعها وفي محيطها خلال عمرها المحدّد ووجودها العابر، وبما أنّها حرمت من عمقها الطبيعي الخاص فقد التحقت أو ألحقت بعمق آخر، هو العمق الأميركي الأوروبي المصطنع الذي لا يمكن أن يتحقق من دون تدمير العمق العربي الأصيل المستبعد!

اليوم، يقدّر المجرمون أنّ حجم احتياطي النفط في بلادنا يبلغ ٧٤٢ مليار برميل، قيمتها الإجمالية تبلغ ٣٧ تريليون دولار، بسعر ٥٠ دولاراً للبرميل، وأنّ ذلك يعادل ٨٨ في المائة من القيمة الرأسمالية للسوق الدولية، وبناء على ذلك يتوجهون إلى بلادنا النفطية، وفي مقدّمتهم شركة هاليبرتون، ليجعلوا منها منطلقهم لضبط أوضاع العالم لصالحهم، ولإعداد الطاقة البديلة لصالحهم أيضاً، بما تبقى من النفط، وإلى أن ينضب النفط، وبغضّ النظر تماماً عن مصير عرب النفط!

فرسان الصحراء يهبّون لنجدة واشنطن!

ليست الاستراتيجية الدولية الأميركية سوى عواصف متوالية من النيران والدخان التي تجتاح البلدان جميعها وتلتهم ممتلكاتها، إنّما بنسب متفاوتة، حيث مقدار ما تلتهمه مرتبط بمدى الحصانة الذاتية للبلد الذي تهاجمه، وليس أدلّ على ذلك من اجتماع الدول العشرين (٨+١٢دولة) فالدول الستّ الأوائل، دول أوروبا الثرية ومعها اليابان، تخاطب واشنطن من موقع الشريك والحليف الأزلي سواء أكانت هذه الدول غاضبة معترضة أم موافقة مؤيّدة، حيث تبدو مشكلتها مقتصرة على مصير حصّتها المقرّرة من الغنائم والفرائس العالمية، ومقتصرة على لفحها من حين لآخر بالنار الأميركية وليس حرقها، أمّا الدول الأخرى، الناهضة أو التي على وشك النهوض، مضافاً إليها تلك الدول التي لا تمتلك سوى النقود البترودولارية، فهي عرضة لأفظع الأخطار التي يمكن أن تتناول وجودها برمّته، وهي لا تزال غير مقتنعة أنّها تحضر هكذا اجتماع دولي نخبوي، وقد تراوحت مواقف هذه الدول بين الرصانة والحذر وقدر لا بأس به من الثقة بالنفس كما هو حال الصين والهند وروسيا، وبين القلق والاضطراب كما هو حال البرازيل وإندونيسيا وجنوب أفريقيا، وبين الانصياع والذهول كما هو حال دول الخليج العربي النفطية!

في بداية انفجار الأزمة المالية الأميركية قال الرئيس الفرنسي ساركوزي أنّه لن يسمح للأزمة أن تمتدّ لتشمل بلاده! وقالت المستشارة الألمانية ميركل أنّ بلادها ليست بحاجة إلى إجراءات استثنائية للوقاية من آثار الأزمة! غير أنّهما، وغيرهما، اكتشفا أنّ تحصيناتهما لا تقيهما لفح النيران الأميركية الذي فاق هذه المرّة حدوده المعتادة، ولذلك سمعنا ميشيل روكار، رئيس الوزراء الفرنسي السابق، يقول أنّ ما تفعله واشنطن هو سرقة صريحة لأموال دول أخرى! وقد وافقه آخرون بالقول أنّ هدف الأزمة المالية (المفتعلة؟) هو الاستيلاء على الفوائض المالية العائدة إلى دول الخليج العربي!

غير أنّ ما قاله مسيو روكار، في لحظة انفعال وغضب، عن السرقات الأميركية الصريحة يستدعي السخرية والعجب حقّاً، فما هي السياسات والحملات العسكرية الفرنسية، طيلة هذا العصر الحديث وحتى يومنا هذا، إن لم تكن سياسات وحملات هدفها سرقة ممتلكات الدول الأخرى؟ لقد نطق روكار بنصف الحقيقة، وكان ينبغي عليه القول أنّ الأميركيين يسرقون مما سرقت دولته! وبالطبع هو لا يستطيع ذلك، فهناك مبادئ وقوانين تلتزم بها الدول الستّ أو السبع، يعملون بها من دون إعلانها، منها أنّ ما يعتبر فعله جريمة في بلدان المليار الذهبي لا يعتبر فعله جريمة في العراق وفلسطين والسودان والكونغو وباكستان وأفغانستان وغيرها من دول الأمم «الوضيعة» التي هي «وسط بين الإنسان والحيوان»! إنّ الأوروبيين والأميركيين يعتبرون أنفسهم على حقّ عندما يسرقون هذه البلدان، بل هم لا يعتبرونها سرقة على الإطلاق، لكنّهم لا يجوز أن يسرقوا بعضهم حسب اتفاق «الشرف» الضمني في ما بينهم! ومن هذه المبادئ والقوانين أنّ ما يحقّ للأوروبي لا يحقّ للعربي مثلاً، فمن حقّ الأوروبيين أن يتوحّدوا ولكن ليس من حقّ العرب ذلك تحت طائلة شنّ الحرب ضدّهم لو حاولوا جدّياً، وليس هزلياً كما هو حال بعض الاتحادات الإقليمية العربية التي أقاموها ويرعونها! ومنها

أيضاً أنّه لا ينبغي السماح للأمم بالتطور السلمي الحرّ، المتكافئ والمتوازن، بل ينبغي فرض التفاوت في التطوّر فرضاً، بجميع الوسائل الحربية بما فيها العسكرية، وعلى هذا الأساس نرى دولاً أوروبية، بالغة الضآلة أرضاً وسكاناً، تحتل مواقع دولية سياسية واقتصادية من الدرجة الأولى، بينما تحرم دولة كالهند من مجرّد الاقتراب من هكذا مواقع!

على أية حال فإنّ الفرنسيين وغيرهم من الحلفاء سرعان ما كظموا غيظهم ، وابتلعوا اعتراضاتهم، وانتبهوا إلى أنّ المصير الوجودي التاريخي لنظامهم الربوي الاحتكاري العالمي يقتضي تحمّل اللفح الإضافي من النيران الأميركية، لماذا؟ لأنّهم أدركوا أنّ الأزمة ليست مفتعلة، وليست عادية روتينية، ومن الخطأ تشبيهها بأزمة ١٩٢٩، فهي أزمة وجود تهدّد الأسس التي ينهض عليها نظامهم العالمي، وكيف لا يكون الحال كذلك وقد خرجت من أيديهم، لأول مرة في تاريخ النظام الرأسمالي، أجزاء كبيرة من الكتلة النقدية الدولية لتستقرّ في مستعمراتهم السابقة، كالهند والصين؟ ولذلك اندفعوا يساعدون واشنطن وإن على مضض، حيث بادر الرئيس الفرنسي بالدعوة لاجتماع الدول العشرين، بعد موافقة بوش (الذي لا يعترف عنصريّاً ومصلحيّاً بحقّ أكثريتها في مجرّد حضور اجتماع على هذا المستوى!) مقتدياً بمواقف الرئيس ديغول الذي كان يمقت الولايات المتحدة مقتاً شديداً، لكنه كان في الوقت نفسه مستعداً لخوض الحرب في ركابها، دون قيد أو شرط، ضدّ الأكثرية البشرية ودفاعاً عن النظام العالمي! إنّ الأوروبيين، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يدركون جيّداً أنّ الولايات المتحدة هي ذروة صعود عصرهم، وأنّها الحصن الأخير لنظامهم العالمي!

أمّا رئيس الوزراء البريطاني فقد انطلق إلى دول الصحراء العربية يطالب فرسانها بفتح جيوبهم لنجدة واشنطن بأموالهم النقدية، وأن يفعلوا ذلك من باب النخوة والشهامة ومن دون أيّ مقابل كما يفترض بالفرسان أن يفعلوا! وماذا يملك هؤلاء غير السمع والطاعة، وهم الذين أداروا ظهورهم لأمّتهم، بل تكفّلوا بلجمها وتكبيلها وتمزيقها، وأصبحوا منذ زمن طويل مجرّد صدى أجوف مشوّه للأميركيين والأوروبيين، في نمط حياتهم وفي علاقاتهم الإقليمية والدولية؟ ماذا يفعل هؤلاء الذين لا وجود لهم إلاّ بوجود هذا النظام العالمي، ولذلك هم الأشدّ حرصاً عليه من أصحابه؟ وماذا يملكون لدعم هذا النظام سوى تقديم مدّخرات صناديقهم السيادية بشهامة الفرسان، كما دأبوا منذ عشرات السنين، لإنقاذ المؤسسات المالية الأميركية؟ إنّ تقريراً صدر عن مؤسسة «مورغان ستانلي» هو الذي وصفهم بالفرسان الذين يهبّون دوماً لنجدة الأميركيين بمدّخراتهم! غير أنّ الوضع الدولي اختلف اليوم جذرياً، ولم تعد تنفع في إقالة هذا النظام العالمي من عثرته نجدات فرسان الصحراء، الذين بلغت خسائرهم هذا العام حوالي ٦٢٥ مليار دولار قابلة للزيادة، بل إنّ مدخراتهم في معظمها عرضة للشفط والضياع من قبل أولئك الأوباش الذين يقودون الولايات المتحدة والعالم، الذين شفطوا أموال مواطنيهم الأميركيين، أي استولوا عليها، لإنقاذ مؤسساتهم المالية المجرمة!

إنّ شهامة أثريائنا الفقراء، وحكّامنا المحكومين، تذكّرنا في بعض وجوهها وفي مصيرها القريب بالمأساة/المهزلة لدون كيشوت، الذي واصل نجداته الفروسية في زمن مختلف تلاشت فيه الفروسية وعلاقاتها كضرورة، إلى أن أنهكه التشرّد والضياع والخبل، وراح يحارب طواحين الهواء على أنّها جيوش!

فيليب العربي وأوباما الكيني!

ما أن حسم الحزب الديمقراطي الأميركي أمره، واستقرّ قراره على ترشيح السناتور باراك (حسين) أوباما لمنصب رئيس الولايات المتحدة، حتى اتخذ المرشّح وضعية الإمبراطور الأميركي العالمي، فلم يعد يأبه لأصوله الأفريقية التي ظلّت تطبعه بلونها رغم أمّه البيضاء، ولا لأصوله الإسلامية التي يؤكّدها اسم والده وإن شطب من التداول، ولا لأصوله الكينية على الرغم من انهماك الشعب الكيني الطيب في الصلاة من أجل فوزه، وإنّ موقف الرجل لمفهوم بالطبع، حيث لا بدّ وأنّه، منذ بداية صعوده السياسي السلس المظفّر، مرّ بما لا يحصى من الامتحانات الدقيقة الصعبة التي نظّمها غلاة وعتاة الأنكلوسكسون، والتي أكّدت أولاً أنّه مواطن أميركي نموذجي، ثمّ أكّدت ثانياً أنّه أميركي قيادي متميّز، من نخبة النخبة، ومن المستوى النادر جدّاً والضروري جدّاً في هذه الظروف الخطيرة التي تعصف بأركان الإمبراطورية، الأمر الذي يجعله أهلاً لاحتلال منصب رئيس الولايات المتحدة وإمبراطور العالم في الوقت نفسه! وينبغي الانتباه إلى أنّ مثل هذا الحادث الغريب، حادث اختيار الطبقة الحاكمة لرجل منقذ مختلف اللون والأصول، تكرّر كثيراً في تاريخ البشرية السياسي، وأنه كان يأتي غالباً بقائد أقوى شكيمة، وأكثر غلوّاً في تأكيد ولائه الجديد من أبناء الطبقة الأصلية التي اختارته على مضض حتماً!

إنّ ما سوف يغدو هواجس أوباما على مدار الساعة، منذ لحظة ترشيحه لاحتلال منصب الرئيس/الإمبراطور، هو تحقيق البنية المتماسكة للإمبراطورية العالمية الأميركية، وضمان المكانة القوية اللائقة المتفوّقة لعاصمتها الأم (المتروبول) واشنطن، واستمرار التميّز الهائل الصارخ لشعبها الخاص في نمط ومستوى حياته الذي أدمنه، والذي لن يبلغه شعب آخر، بل يتحقق على حساب الشعوب الأخرى! لذلك لم يكن غريباً، ولا مستهجناً، أن يبلّغ أوباما أصدقاءه الشخصيين القدامى من العرب، لحظة ترشيحه، أنّ صداقتهم انتهت وأصبحت مجرّد ذكريات، وأن ينصحهم بعدم الاتصال به، لا أثناء الحملة الانتخابية ولا بعد فوزه، لأنّه لن يردّ على اتصالاتهم كما صارحهم مباشرة، مع أنّ بعضهم وربّما كلّهم يتمتّع مثله بالجنسية الأميركية، ويمكن أن يصبح بدوره رئيساً/إمبراطوراً لو أسعفته الظروف والشروط!

لكنّ الرئيس/الإمبراطور الجديد لن يقطع لا قبل فوزه ولا بعده مع اليهود الصهاينة، بل مع الإسرائيليين من أمثال راحيم عمانوئيل الذي عيّنه مديراً للبيت الأبيض، ومن المؤكّد أنّ أيّاً من أصدقائه العرب الذين قاطعهم سيفعل ما فعله أوباما لو كان في موقعه، فهؤلاء الصهاينة اليهود من الشركاء الأنداد تاريخيّاً في النظام الربوي العالمي وعلى مستوى الإدارات الإمبراطورية الأميركية، وليسوا في جملة الشعوب والأمم الأخرى الوضيعة، التابعة، التي لا يغيّر ولاؤها للإمبراطورية في مكانتها الأدنى، كالعرب مثلاً وفي مقدّمتهم المصريين الذين وصف رئيسهم مؤخّراً العلاقات مع واشنطن بالأزلية! وهل ينتظر الأسياد من العبيد سوى الولاء غير المشروط؟ ومتى أعطاهم ولاؤهم الحقّ بالتساوي مع الأسياد؟ بل إنّ أول شرط من شروط ولاء العبيد هو الإقرار بدونيّتهم والرضا عن عبوديتهم! وبالطبع

فإنّ العبيد هم دائماً من جميع الأصول والألوان، ويمكن للسادة أن يكونوا بدورهم دائماً من جميع الأصول والألوان، بغضّ النظر عن سذاجات السذّج وحماقات العنصريين!

إنّ بعض ردود الأفعال على انتخاب أوباما رئيساً/إمبراطوراً تستدعي الشفقة وبعضها الآخر يستدعي الارتياب! إنّها ردود الأفعال البائسة كالكينية والخبيثة كالإسرائيلية، غير أنّ المؤكّد قطعاً كون الإمبراطور هو الإمبراطور، أيّاً كان لونه وأصله، سواء في موقفه من الكينيين البؤساء أم من الإسرائيليين الخبثاء، فمعاييره الثابتة هي مصالح المركز الإمبراطوري وشعبه الخاص، لا يأبه لصلوات الكينيين ويبقى يصنّفهم كأتباع، ولا يتردّد في الصدام مع الإسرائيليين إذا اقتضت هذه المصالح ذلك، وإنّ هذا هو حال الرؤساء/الأباطرة الأميركيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقلّ، أمّا العرب الذين يقيمون وزناً رئيسياً لأصول الإمبراطور الأفريقية أو الإسلامية فهم من أولئك الذين يباهون بأنّ الإمبراطور الروماني فيليب كان عربياً!

والحال أنّ فيليب (وغيره من السوريين العرب أباطرة روما) كان عربياً سورياً في أصوله، لكنّه إمبراطور روماني بكلّ معنى الكلمة في ولائه لروما والروم وليس لسورية والعرب! وفي المقابل، كان صلاح الدين الأيوبي كرديّاً في أصوله، لكنّه سلطان عربي إسلامي بكلّ معنى الكلمة في ولائه العربي الإسلامي قبل الكردي، حيث الأكراد جزء لا يتجزأ من نسيج الأمة الإجمالي التاريخي! وكيف نصنّف هنري كيسنجر: ألمانياً أم أميركياً؟ وفيليب حبيب: لبنانياً عربياً أم أميركياً؟ لقد رأينا مدى ولاء حبيب للإمبراطورية الأميركية أثناء الاجتياح الإسرائيلي لبلده الأصلي لبنان عام ١٩٨٢! وماذا عن كارلوس منعم الرئيس الأسبق للأرجنتين، العربي السوري الأصل، هل كان عربياً سورياً أم رئيساً أرجنتينياً؟ ولو تناقضت المصالح الأرجنتينية السورية في عهده فهل كان سيقف إلى جانب سورية ضدّ الأرجنتين؟ وبالمناسبة، فإنّ أولئك العرب، الذين يباهون بعروبة الإمبراطور الروماني فيليب والرئيس الأرجنتيني كارلوس، يأخذون على حاكم مصر محمد علي باشا أنّه من أصول ألبانية، وهي حقيقة، لكنّ محمّد علي كان حاكماً عربياً مصريّاً وليس ألبانياً، ولا شكّ في أنّه كان مستعدّاً لخوض الحرب ضدّ ألبانيا لصالح مصر والعرب، وقد رأينا مشروعه التوحيدي التطويري، المصري العربي الإسلامي، وهو المشروع المتميّز في تاريخ العرب الحديث، والذي يليق بقائد عربي إسلامي من الطراز الأول بغضّ النظر عن أصله العرقي!وهكذا فإنّ باراك أوباما لن يكون سوى رئيساً/إمبراطوراً أميركياً، يخيّب آمال السذّج والعنصريين والخبثاء في ولائه أولاً وآخراً لبلاده وإمبراطوريتها!

إنّ العرب الذين يواصلون التفكير والتصنيف على أساس الأصول العرقية والدينية للقادة يلحقون الأذى بحاضر أمتهم وماضيها ومستقبلها، فمثل هذا المنطق يؤسس لحماقات لا ترتكبها الأمم الكبيرة العريقة، لأنّه يدعونا إلى إقصاء كثير من القادة المؤسسين لنهوض الأمة في مراحله المتوالية، كبلال الحبشي وسلمان الفارسي وصهيب الرومي مثلاً، وإلى إخراجهم من نسيجنا العربي الإسلامي، فيتحوّل تاريخنا إلى مهزلة لا تستحقّ سوى السخرية، علماً أنّ الأمة اليوم، في كبوتها التي طالت وطالت، بأمسّ الحاجة إلى وجود أمثال بلال وسلمان وصهيب، وصلاح الدين ونور الدين والظاهر بيبرس، ومحمد علي وابنه إبراهيم، على قدم المساواة مع قادتها الشرفاء الذين لا تعطيهم أصولهم العربية أيّ فضل على غيرهم من الشرفاء.

لماذا تصنيف العرب خارج التاريخ؟

لإدارات الفاوستية الأوروبية والأميركية، التي باعت روحها للشيطان مقابل السيطرة والتفرّد حسب فاوست، لا تكتفي بإنكار وجود الأمة العربية في عصرها الربوي الشايلوكي هذا بل تنكر وجودها الإيجابي عبر التاريخ البشري العام بمجمله، لكنّها ويالِلعجب لا تتردّد في الحديث عن وجود أمة عربية كبيرة وقويّة عندما يتعلّق الأمر بأمن الكيان الإسرائيلي، وقد سمعنا الرئيس بوش أثناء زيارته الأخيرة لفلسطين المحتلة يتظاهر بالشفقة على قلّة من الفلسطينيين المعذّبين، وفي الوقت نفسه يتعهّد بدعم وتسليح الإسرائيليين إلى حدّ لا يتّفق سوى مع وجود الأمة العربية بملايينها الثلاثمائة وإن هو لم يذكرها!

لقد عمل الفاوستيون طوال القرون الخمسة الماضية على صياغة تاريخ المدنيّة البشري العام كأنّما هو تاريخ الأوروبيين وحدهم، فقصروه على الإغريق والرومان القدامى ومعهم اليهود، وعلى الأوروبيين والأميركيين المعاصرين ومعهم اليهود أيضاً! وبالطبع كان هاجسهم الرئيسي حوض المتوسط وأممه أكثر من غيره، أمّا لماذا اليهود فلأنهم أرادوا جعل تاريخ الشرق العربي القديم تاريخاً يهودياً وأوروبيّاً، لا عربيّاً ولا إسلامياً، وذلك بتجريد العرب والمسلمين من التراث الإبراهيمي والموسوي والمسيحي أيضاً!

وأغرب ما في الأمر أنّهم لم يبالوا في الربط التعسّفي بين عصرين يفصل بينهما ألف عام على الأقلّ، مع أنّ الربط المباشر بينهما هو المستحيل بعينه، فلم يتردّدوا في التجاهل شبه التام للعصر العربي الإسلامي الذي ينهض بينهما، فإذا ما ذكروا العرب والمسلمين تحدّثوا عن مجرّد عاصفة رملية عابرة! والأغرب من ذلك أنّهم نجحوا في إقناع أوساط عربية وإسلامية بصياغاتهم القسرية الشريرة التي تصنّف العرب والمسلمين خارج التاريخ البشري العام، فاستجابت زمر من هؤلاء التعساء إلى الحدّ الذي جعلها تكتب متباكية عن: "سورية البيزنطية التي دمّرها الاجتياح العربي الإسلامي"!

غير أنّ أوروبا وأميركا لم تخلوا ولن تخلوا من الباحثين المنصفين، على الرغم من النقص في أبحاثهم ومن الأثر المحدود لجهودهم الطيبة، فقد صدر مؤخّراً كتاب يحمل عنوان "الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية" للباحث الأميركي جون هيك، عرّبته ونشرته في بيروت "الدار العربية للعلوم ناشرون"، وقد تضمّن هذا الكتاب دراسة علميّة متخصّصة (أكاديمية) تعرض بالبراهين دور العصر العربي الإسلامي العالمي (وإن هي لم تذكره باسمه هذا) في نهوض أوروبا الغربية وفي التأسيس لنظامها العالمي التجاري والصناعي الرأسمالي!

يقول جون هيك أنّ الإدارات العربية الإسلامية قامت ببناء سوق دولية كبيرة مشتركة واحدة، وأنّ تجّارها تحرّكوا من اليابان في الشرق عبر آسيا كلّها وأفريقيا كلّها إلى أوروبا في الغرب، وأنّ تلك الإدارات نقلت الكثير من تكنولوجياتها العملية، المبتكرة والمتطوّرة، إلى البندقية وجنوا وغيتا وبيزا ومرسيليا، وهي المدن ذاتها التي قال المؤرّخون الاقتصاديون الحديثون أنّ الرأسمالية الأوروبية نشأت فيها، وقد استخدم التجار الإيطاليون الأساليب التجارية المكتسبة من الدولة الإسلامية، أما أحد أهمّ

الأسباب الأساسية في تحقيق عملية الانتقال التكنولوجي التجاري والصناعي إلى أوروبا فهو سهولة تطبيق الشريعة الإسلامية الاقتصادية على عمليات التبادل التجاري، فقد قدّم الفقهاء المسلمون مجموعة قويّة من التسهيلات المتعلّقة بالشراكة، والتسليف، والتوكيل، التي مدّت تجّار القرون الوسطى بكلّ ما يلزمهم لتفعيل التبادل التجاري، حيث كان المسلمون قادرين على تكييف مرتكزات عقيدتهم لتتلاءم مع متطلبات الوضع الاقتصادي الدولي، وقد نقل العرب المسلمون أسلوبهم الفريد في الرأسمالية المعتمدة على التبادل التجاري الدولي الحرّ إلى أوروبا من خلال المدن الإيطالية، فتمّ بذلك زرع بذور التجربة الرأسمالية الحديثة، التي تغذّت في التربة الخصبة الناتجة عن الحروب الصليبية (الفرنجية حسب العرب) ومن ثمّ تفتّحت أزهارها في جميع أنحاء أوروبا. لقد انطلقت أوروبا الغربية خلال القرون الحادي عشر حتى الثالث عشر في صعود مضطرد مستعينة بالوسائل العربية الإسلامية، ثمّ انبثقت لاحقاً أساليب تجارية أوروبية حديثة، فالإسلام ساعد في إنقاذ أوروبا القرون الوسطى من سياسات شارلمان الاجتماعية (المظلمة والظلامية) ومن سياسات كلّ من خلفه، وهي السياسات التي كانت غير مجدية اقتصادياً .. الخ!

ذاك بعض ممّا قاله جون هيك عن الجذور العربية للرأسمالية الغربية، وهو هامّ وأساسي بالطبع، لكنّه لم يتناول الأهمّ في التاريخ البشري بصدد إسهامات العرب، حيث المسألة لا تقتصر على تكنولوجيا التجارة والصناعات الحرفية، بل الأهمّ هو تحرير التجارة والصناعات الحرفية عالمياً من العلاقات والسياسات العبودية التي كانت تحكم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل نهوض الأمة العربية والإسلامية، فالعصر العربي الإسلامي الذي دام حوالي ثمانية قرون، في صعوده وذروته وهبوطه، كان عصراً فريداً في علاقاته الحرّة المتكافئة المعادية عقيدياً للتمييز والاحتكار، بعكس العقائد السياسية التي سادت قبله وبعده، فالاختلاف مع اليونان والرومان والفرس القدامى لم يكن بسبب إنجازاتهم المادية الرائعة بل بسبب عقائدهم الطبقية العبودية الظالمة للأكثرية الساحقة من البشر، وكذلك الحال اليوم مع الأوروبيين والأميركيين وحلفائهم اليهود الصهاينة، حيث الاختلاف يقتصر على الموقف من الإنسان، فالعقيدة السياسية هي التي تجعل رأس المال ضاراً للأكثرية أو نافعاً لها، وكذلك مجمل الإنجازات المادية، ولا ريب في أنّ قادة هذا العصر الأوروبي الأميركي ونظامه الدولي الشايلوكي يحاربون العرب بالدرجة الأولى، فيقصونهم ويخرجونهم من التاريخ العام للبشرية، بسبب عقيدتهم المعادية للعلاقات العبودية، علاقات التمييز والاحتكار والاستعمار والاستئصال، التي عمل العرب على محاربتها في عصرهم، ونجحوا إلى حدّ كبير قبل أن يقع الانقلاب المعاكس الأوروبي الأميركي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر!

إنّ الأوروبيين والأميركيين يخصّون العرب أكثر من غيرهم بالعداء والإقصاء والتجاهل والإنكار لأنّهم يخشون عودتهم وتكرار تجربتهم الإيجابية العالمية الفريدة بأساليب حديثة طبعاً، ولم لا والعرب أمّة كبيرة، أكبر من أيّة واحدة من أممهم كلّها، وهي لا ينقصها كي تحتلّ المكانة التي تليق بها سوى اللحظة التاريخية المناسبة للنهوض الموحّد، والإرادة السياسية المستوعبة الكافية، وهما الشرطان اللذان يبدوان اليوم كأنما يقرعان الأبواب!

مركز الصين إزاء الدول الثمانية

لم يعد بإمكان الدول الصناعية الثرية الثماني، الأوروبية/الأميركية واليابان، تجاهل الحضور العظيم للصين الشعبية في الأسواق الدولية، بل إنّ الجميع بلا استثناء يسعون إلى استرضائها لكسب أسواقها الداخلية الهائلة، أمّا اليابان فقد تراجع وزنها السياسي الدولي مع نهوض الجار الصيني الاقتصادي العملاق الذي بدأ يستقلّ عن التكنولوجيا اليابانية بعد أن كان حتى الأمس القريب في قبضة اليابان الصناعية، المستثمر والمصنّع الأكبر في الصين، وهاهي اليابان تستعدّ لانعقاد قمّة الدول الصناعية الثرية على أراضيها، في السابع من تمّوز/يوليو القادم، بينما الصينيون يجوبون شوارع مدنها سوّاحاً ورجال أعمال، والبضائع اليابانية المصنّعة في الصين تحتلّ مكانها في الأسواق اليابانية متقدّمة على البضائع الأوروبية كما تقول صحيفة "الأخبار" البيروتية (٦/٢٥ – رسالة بسّام الطيارة من أوساكا)! إنّ الصين، في رأي اليابانيين، تقف اليوم ندّاً وإن أقلّ تطوّراً إزاء الدول الصناعية الثماني، بعد أن كان اليابانيون يعتقدون أنّها ستبقى لسنوات طويلة قادمة سوقاً يحتاج إلى استثماراتهم الصناعية والتجارية، لكنّهم يقرّون الآن أنّهم بحاجة إليها مقدار حاجتها إليهم إن لم يكن أكثر، حيث الصين تحتلّ مقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي، بينما اليابان تتطلع لاحتلال مثل هذا المقعد وتحتاج الصين من أجل ذلك، وهكذا تتوالى مظاهر التعامل النّدّي الإيجابي مع الصين في معالجة مشاكل الجوار والمصالح المتداخلة المتضاربة، مثل الاتفاق على تقاسم حقل غاز كبير كان موضع خلاف منذ عقود!

دور اليابان يتحوّل إلى نقيضه!

ولكن، ما موقف الإدارة الإمبراطورية الأميركية من هذه التطوّرات، وكيف تترك طوكيو شبه المستعمرة تطبّع علاقاتها مع الصين وهي التي أهّلتها بعد الحرب العالمية الثانية لمحاصرة الصين؟

قبل الإجابة سوف نعود إلى العام ١٩٣٨ لنرى كيف كانت واشنطن تستعدّ لقيادة العالم، فقد صرّح حينئذ أحد شخصياتها (والتر ليجان) بما يلي: "سوف نشاهد في عصرنا هذا بزوغ فجر يتحقق فيه وجود قوة جديدة مقدّر لها أن تخلف روما (القديمة طبعاً) وبريطانيا، وأنا أشير إلى الولايات المتحدة، وإنّه لمن الأفضل لها أن تلعب هذا الدور وهي على علم به من أن تساق إليه، ورغم أنّ العديد من الأميركيين قد يبغضون هذا الدور فإنهم لا يستطيعون رفضه، لأنّ عظمتهم ومكانتهم وقوتهم بين شعوب الأرض تحتّم عليهم قبول ما هو مقدّر لهم"!

وبالفعل بدأ العصر الأميركي في عام ١٩٤٥ مدشّناً بالقنابل النووية التي ألقيت على المدن اليابانية وأزهقت مئات ألوف الأرواح! وانطلقت واشنطن لتحويل المحيط الهادي إلى بحيرة أميركية، ولاجتياح آسيا بمجملها، لولا أن اعترضتها العقبة الصينية التي أربكت مشاريعها الإمبراطورية، فقد انتصرت الثورة ونهضت الصين الشعبية في العام ١٩٤٩ بينما كانت واشنطن تأمل أن تكون الصين قاعدتها الضخمة التي تبتلع بواسطتها آسيا كلّها! ونتيجة لذلك ظهر اتجاهان أميركيان: الأول يقول بالاعتماد على الهند وإندونيسيا كقاعدة، والثاني يقول بالاعتماد على اليابان، فكان أن وقع الاختيار على اليابان

التي تطبّع اليوم علاقاتها مع الصين خلافاً لدورها التاريخي الذي حدّدته لها الإدارة الأميركية!

بداية نهاية قانون التفاوت!

على مدى الستين عاماً الماضية استكملت واشنطن صعودها الإمبراطوري إلى الذروة، ثمّ بدأت الانحدار الذي لم يعد خافياً وبات واضحاً للعيان منذ مطلع القرن الجديد، وتحديداً منذ الاحتلال الفاشل للعراق، وخلال أكثر من عقدين بعد الحرب العالمية الثانية كان الحصار الأميركي محكماً ضدّ الصين التي عانت قبله دهوراً من الاستعمار المباشر والإذلال والقهر، لكنّ ميزان القوى الدولي يميل اليوم موضوعياً لصالحها، بينما الأوروبيون الغربيون، الشركاء التاريخيين للولايات المتحدة في استعباد ونهب العالم، يستمعون (في العام ٢٠٠٣) إلى وزير الدفاع الأميركي وهو يخاطبهم بوقاحة لا مثيل لها قائلاً أنّ أوروبا مجرّد قارة عجوز ومجرّد عقار قليل الأهمية ديموغرافياً وسياسياً! وقد حدث ذلك في وقت كانت واشنطن تسعى فيه إلى استبدال شركائها الأوروبيين بشركاء آسيويين ناهضين بحيوية وقوة، مثل الصين والهند، معتقدة أنّ بإمكانها وضعهم بدورهم تحت جناحها في قرن أميركي عالمي جديد، مخيّرة إياهم بين صراع حتمي لا يطيقونه وبين التعاون معها لإقامة نظام دولي جديد على طريقتها! فهل يقبل الصينيون والهنود الاشتراك في نظام دولي احتكاري يواصل التدمير الشامل للأمم المستضعفة ولكوكب الأرض بمجمله؟ أعتقد أنّ الجواب هو النفي، وأنّ الدول الناهضة لن تخون نفسها ولن تنسى المعاناة الرهيبة لشعوبها على مدى قرون من الظلم الأوروبي/الأميركي، وأنّها تتطلّع إلى نظام دولي جديد منطقي وعادل ينهي العمل بقانون النموّ والتطور المتفاوت الذي فرضه الأميركيون والأوروبيون على العالم قروناً طويلة.

القوة الذاتية والتطورات الموضوعية!

لقد خرجت الصين بقوّتها الذاتية على القانون العبودي الظالم، قانون النموّ والتطوّر المتفاوت المعمول به بحزم من دون إعلانه رسمياً، وهاهي تحتلّ سلمياً الموقع الدولي الذي يليق بها، وبالطبع فقد ساعدتها التطورات العالمية الموضوعية وأولّها تهتّك النظام الدولي السائد الفاسد، وعجزه عن قهر المقاومة في المنطقة العربية والإسلامية، خاصة في العراق، ودخوله عموماً مرحلة التخبّط والتعثّر التي سوف تقوده إلى الانكفاء والانحسار، وليس أدلّ على ذلك من حماسة اليابان لضمّ الصين إلى قمّة الدول الصناعية الثرية، حيث يقول اليابانيون أنّ قمّة من دون الصين ليست قمّة، ومن انهماكها في تطبيع العلاقات بينهما والتعامل تعامل الأنداد!

إنّ اليابان، التي ما زالت إلى حدّ كبير قاعدة عسكرية واقتصادية وسياسية للأميركيين، تبدو اليوم غير ملتفتة لما يفترض من اعتراض أميركي غاضب، أمّا إذا لم يكن ثمّة اعتراض أميركي فإنّ لذلك مدلوله الأعظم، فهو يعني الإقرار والتسليم بصمت بالمستجدّات الدولية، وهذا احتمال وارد جدّاً حسب البراغماتية الأميركية التي أحسن الجنرال الفيتنامي جياب فهمها ووصفها، وإلاّ فكيف يذهب رئيس تايوان إلى بكين ويبدأ بتطبيع العلاقات معها دون ظهور أيّ اعتراض أميركي على مثل هذه الخطوة، وتايوان قاعدة أميركية شبه مغلقة؟

نمط الحياة لا يقبل التفاوض!

يجتاز الأميركيون بسياراتهم،على طرقاتهم، مسافات تبلغ كلّ عام أكثر من عشرين مليار كيلومتر! لقد كان عدد السيارات العاملة في العالم كلّه عام ١٩٧٣ حوالي ٣٠٠ مليون سيارة، منها ٢٠٠ مليون في الولايات المتحدة، أي أنّ ٥ في المائة من البشرية تمتلك ثلثي السيارات و٩٥ في المائة تمتلك الثلث، ولذلك ليس غريباً أنّ حصة الولايات المتحدة من مجمل استهلاك النفط في العالم تزيد عن ٣٣ في المائة!

غير أنّ الظواهر العجيبة في نمط الحياة الأميركية، النمط المتميّز والمتعالي إلى حدّ السّفه والفجور، لا تقتصر على ذلك الذي أشرنا إليه بل تتعدّاه إلى ما هو أخطر، فهذه الدولة العظمى المتغطرسة، التي أفقدها تفوّق قوّتها العسكرية صوابها، تستهلك أكثر بكثير جدّاً مما تنتج، فلو أنّها تسدّد نفقات حياتها الباذخة المتلافة من إنتاجها لصمت الآخرون رغم عدم قناعتهم (من الناحية الأخلاقية على الأقلّ!) لكنّها تجبر كسرها وتسدّ عجزها بممارسة الابتزاز وفرض الأتاوات معتمدة على سيفها، خاصة في ميدان النفط، الذي هو الدماء السارية في شريانات الحياة المعاصرة، تستمرّ به وتموت من دونه!

إنّ الولايات المتحدة تسيطر إلى حدّ كبير جدّاً على مادّة النفط (المادة النبيلة كالدماء والمهانة كسقط المتا ع!) منذ استخراجها وحتى استهلاكها، خاصة النفط العربي الذي هو أعظم الانتاج العالمي كمّاً، وأفضله نوعاً، وأرخصه سعراً! فبعد حرب عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط زادت أرباح الشركات النفطية الأميركية، والأميركية المختلطة المتعدّية للجنسيات، بنسبة ٧١ في المائة، مع أنّ حجم مبيعاتها لم يرتفع أكثر من ١٠ في المائة، أمّا الشركات الستّ الأميركية الخالصة فقد حققت خلال تلك الفترة دخلاً إجمالياً بلغ ٥٠ مليار دولار، وأرباحاً صافية بلغت ٦ مليارات! وفي الوقت نفسه امتلأت الخزّانات النفطية الأميركية العملاقة بفائض هائل، وبأسعار زهيدة لا تستحقّ الذكر، كاحتياطي استراتيجي لصالح الأمن القومي! غير أنّه لم يكن هناك ما يحول دون المتاجرة به بأعلى الأسعار وملء الخزانات من جديد بأقلّ الأسعار، حيث للولايات المتحدة أسعارها الخاصة المخفّضة عند الدول العربية المنتجة للنفط!a

لقد حاولت الحكومات العربية في ذلك العام، ١٩٧٣، نيل الحدّ الأدنى من العدالة والحق والكرامة والحرية، في نطاق الاستراتيجية الأميركية وبما لا يتعارض معها، لكنّ متطلّبات نمط الحياة الأميركية الباذخ الشره لم يكن ليسمح بذلك أبداً، وقد تصدّى السناتور والتر فولبرايت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، لتلك المحاولة قائلاً: «إنّ العرب المنتجين للنفط لا يملكون سوى قوة عسكرية متواضعة في عالم اليوم، وهم مثل وعول ضعيفة في غابة كبيرة مليئة بالوحوش الكاسرة، وعلينا أن نذكّرهم بذلك من موقع الأصدقاء، وأنّهم سوف يتحمّلون مسؤولية المخاطر الرهيبة التي يعرّضون أنفسهم لها إذا هدّدوا فعلاً التوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها خصوصاً الولايات المتحدة»!

لقد كان محرّماً على العرب، ولا يزال، تحقيق التكامل بين الثروة النفطية والثروة البشرية والجغرافية العربية وبقية فروع الاقتصاد الأخرى، فالنفط العربي يمكن أن يشكّل الرافعة لنهوض جميع فروع الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمة العربية كلّها، كما هو الحال في البلدان الصناعية الكبرى التي أشار إليها أولبرايت، أمّا عائدات مبيعاته في حدّ ذاتها، والتي تتحكم الولايات المتحدة بحجمها ومصيرها وأوجه صرفها، فلا يمكن أن تشكّل الرافعة المطلوبة، وبينما يتحوّل الدولار النفطي في البلدان الصناعية الكبرى إلى آلاف الدولارات، عبر آلاف المنشآت والقطاعات العملاقة المختلفة الاختصاصات والوظائف، فإنّه في البلاد العربية يبقى مجرّد دولار استهلاكي ترفيهي، ومجرّد ثروة عابرة مهدّدة بالتآكل والاضمحلال والضياع في أية لحظة!

في العام ١٩٧٤ بلغت ثروة دول الأوبك جميعها ١٤٠ مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية النفطية منها ٦٠ ملياراً، غير أنّ هذا الرقم الذي يبدو ضخماً جداً كان يعادل فقط ١٤ في المائة من الدخل الوطني الياباني! وفي العام ١٩٩٩ بلغ الناتج الإجمالي المحلّي لجميع الدول العربية حوالي ٥٤ مليار دولار، وهو ناتج أقلّ من دخل إسبانيا لوحدها! فالنفط في إسبانيا له شأن آخر غير شأنه في الجزائر أو في السعودية، وموقع إسبانيا بين بلدان المليار الذهبي من البشر المتميّزين مختلف تماماً عن موقع البلاد العربية المصنّفة بين الأكثرية من الشعوب «البربرية» وفي أسفل سلّمها! وعندما حاول العراق الخروج على هذه القاعدة العنصرية، وتشكيل سابقة سوف ينال تكرارها وشيوعها من نمط الحياة في الولايات المتحدة وحليفاتها، قرّروا القضاء عليه قضاءً مبرماً بمساعدة أشقائه التعساء!

لقد أعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان، في ثمانينات القرن الماضي، أنّ نمط الحياة الأميركية غير قابل للتفاوض! ومن دون أدنى ريب فإنّ المعني الأول بالحفاظ على نمط الحياة الجنوني هذا هو النفط، والنفط العربي تحديداً، فهذا النفط يمدّ نمط الحياة الأميركية بأسبابه من جهة، ويثري شركات الولايات المتحدة النفطية ثراء فاحشاً من جهة ثانية، ويمكّن حكومتها من الإمساك بخناق العالم وتطويعه من جهة ثالثة!

لم تغيّر في هذا الاتجاه الأميركي الثابت الاضطرابات التي بدأت تعصف بالاقتصاد الدولي، ولا بوادر قدوم أزمة طاقة عالمية، حيث صار استهلاك ٦ براميل نفط في اليوم لا يقابله سوى اكتشاف برميل واحد في ميادين التنقيب، وهكذا ما كادت حكومة جورج بوش النفطية تصل إلى البيت الأبيض، مطلع العام ٢٠٠١، حتى انهمكت في دراسة الخرائط العراقية، وفي تحديد المواقع العراقية التي ستنهض عليها المنشآت النفطية الأميركية العملاقة، بعد احتلال العراق الذي يقدّر مخزونه النفطي الإجمالي بأكثر من ٤٠٠ مليار برميل!

لقد بدأوا استعداداتهم العملية لاحتلال العراق، بقيادة ديك تشيني نائب الرئيس، منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠١ تحديداً، أي بعد حوالي شهرين من تولّيهم السلطة! وبالطبع كان هاجسهم الحفاظ على نمط الحياة الأميركية غير القابل للتفاوض والتغيير كما قال ريغان، وهو الهاجس الأول لجميع الرؤساء الأميركيين حتى يومنا هذا، ولا تستثنى منه الإدارة الأميركية الجديدة أيّاً كانت أصول رئيسها وأيّاً كانت قناعاته كفرد، بل لعلّه سيكون أشدّ عتوّا في البرهنة على تمسّكه بنمط الحياة الأميركية ودعمه والحفاظ عليه، حيث هو بأمسّ الحاجة لتأكيد ولائه وجدارته!

هاليبرتون والاتفاقية الاستراتيجية في العراق

من الواضح اليوم أنّ الجهود الأميركية، والعراقية التابعة لها، منصبّة بالدرجة الأولى على إنجاز الاتفاقية الاستراتيجية الطويلة المدى المزمع إبرامها بين الحكومة الأميركية وبين ما يعتبرونه حكومة عراقية تمثّل الشعب العراقي وتجسّد إرادته! وبالطبع فإنّ الأميركيين في حال تمريرهم للاتفاقية يكونون قد نجحوا في الاتفاق مع أنفسهم، ويكون الطرف العراقي مجرّد دمية تقتضي الشكليات القانونية الدولية وجودها وتوقيعها، أمّا الهدف فهو وضع اليدّ الأميركية على نفط العراق لعقود طويلة قادمة، وأمّا المستفيد فهو أباطرة النفط من أمثال ديك تشيني وجورج بوش، وشركات النفط من أمثال هاليبرتون وسيفرون، علماً أنّ هؤلاء الأباطرة يضعون مصالح شركاتهم فوق مصالح حكوماتهم وشعوبهم وأوطانهم، سواء أكانوا في الحكم أم خارج الحكم، وهم لا يتردّدون في عقد الصفقات القذرة لصالح شركاتهم وعلى حساب أوطانهم، وهاهم في العراق اليوم يحاولون تهدئة الأوضاع داخلياً وإقليمياً، غير آبهين لكرامة جيوشهم التي مرّغت في الوحل، من أجل تمرير الاتفاقية الاستراتيجية التي تتلخص في ضمان مصالحهم النفطية، وبالفعل سمعنا الرئيس بوش قبل أيام يتحدّث في ألمانيا عن عقد الاتفاقية الاستراتيجية تحديداً وقريباً، مظهراً استخفافه بحكاية القواعد العسكرية الأميركية الثابتة في العراق وبأيّة حكاية أخرى غير ضمان وضع اليد من قبل الشركات على النفط العراقي موضوع الاتفاقية الأساسي!

لقد أصبح واضحاً اليوم أكثر من أيّ زمن مضى هذا التناقض بين مصالح الشركات النفطية وبين مصالح شعوبها، فقد جعلته المقاومة العراقية الباسلة بادياً للعيان وغير قابل للتمويه والإخفاء، حيث بفضل صمودها العظيم تردّت الأوضاع الداخلية الأميركية تردّياً لا سابق له بحيث أصبح التناقض معلناً، وهاهما بوش وتشيني وعصابات هاليبرتون وسيفرون يسعون سعياً محموماً لضمان مصالحهم في العراق، بتمرير الاتفاقية الاستراتيجية قبل انتهاء ولاية الإدارة الأميركية الحالية التي يسيطرون عليها، فالمأزق العراقي فتح الأبواب على مصاريعها لمفاجآت مثيرة، مثل تلك التي اطلعنا على بعض جوانبها قبل عام أو أكثر، حين ذكرت مصادر الأخبار أنّ هاليبرتون تسعى لنقل مقراتها القيادية من الولايات المتحدة إلى دبي! وقد حدث ذلك في تلك اللحظة التي أعرب فيها ٦٠ في المائة من الأميركيين عن رغبتهم في سحب قوات بلادهم من العراق، وعن رغبتهم في تولّي الكونغرس مهمّة إدارة السياسة المتعلّقة بالحرب بدلاً من الرئيس بوش، فكان أن أدارت هاليبرتون ظهرها للشعب الأميركي معلنة نقل مقرّاتها الإدارية الرئيسية إلى دبي!

إنّ جورج بوش وديك تشيني وأمثالهما يرون أنّ قيادتهم لشركاتهم النفطية أهمّ من قيادتهم لبلادهم، بل هم يظهرون استخفافهم بدولتهم وشعبهم عندما يستدعي الأمر ذلك، سواء أكانوا في الإدارة الحكومية أم لا، وهكذا فإنّ بوش وتشيني لا يتردّدان في عقد الصفقات والاتفاقات باسم شركاتهم مع الغير، مستفيدين من اضطراب أوضاع حكومتهم وقواتها المحتلة! وبالطبع يفضّل تشيني، الشخصية الأبرز في مجموعة هاليبرتون، لو أنّ التعاون والتناغم يستمران بين حكومته وشركته، ويفضّل لو أنّه

يبقى في منصبه الحكومي، لكنه ينحاز إلى شركته في حال وقوع التناقض والتضارب في المصالح، سواء أكان في الحكومة أم خارجها، فمنصبه في الحكومة لا يجوز أن يكون على حساب منصبه في هاليبرتون!

لقد وقع التناقض والتضارب في المصالح بين الشركات والبلاد عندما انهارت تقديراتهم وتوقعاتهم، وفشلت خططهم الحربية في تحقيق استيلاء سهل على النفط العراقي، فتعاظمت خسائر الدولة الأميركية، وتعرّض المموّلون، والدولة في مقدّمتهم، لخطر ضياع استثماراتهم، وتبيّن أنّ احتلال العراق بمعنى الكلمة، أي رضوخه والسيطرة عليه عموماً يبدو شبه مستحيل، وهو ما لم يتحقّق فعلاً حتى اليوم! وبينما تعالت أصوات المعارضة الديمقراطية الأميركية، تجأر بالشكوى (حسداً!) لأنّ هاليبرتون تنهب مخصصات الحرب عن طريق إبرام عقود مريبة بين مؤسساتها وبين وزارة الدفاع الأميركية، سارع تشيني إلى تسريب الأخبار حول نقل مقرات الشركة الرئيسية إلى دبي، الأمر الذي عنى في أحد وجوهه تهرّب الشركة من دفع الضرائب لحكومتها وحرمان بلادها من فرص العمل والفوائد الكثيرة الأخرى التي يحققها تواجد الإدارة في الولايات المتحدة!

من المعروف أن " المجموعة الأميركية للخدمات النفطية/هاليبرتون" تأسست عام ١٩١٩، وأنّها من أقدم وأقوى الشركات العملاقة في ولاية تكساس، وقد امتدّ نشاطها ليشمل سبعين دولة، أما بلادنا العربية والإسلامية فتشكل مجالها الحيوي الرئيسي الخصب للحصول على العقود الثمينة، فقد بلغت نسبة عائداتها النفطية في عام ٢٠٠٦ حدود ٣٨ في المائة، أي ١٣ مليار دولار، وهاهي تنتظر اليوم على أحرّ من الجمر قرارات البرلمان العراقي والحكومة العراقية، بصدد تحرير النفط العراقي من إدارته الوطنية، وإبرامِ اتفاقية إستراتيجية، وعرض النفط على الشركات العالمية، وفي مقدّمتها هاليبرتون وسيفرون طبعاً (كوندا ليزا رايس من شخصيات سيفرون) كي تستثمره بحريتها الكاملة عقوداً طويلة من السنين!

ترى إلى أيّ مدى يمكن أن تندفع هاليبرتون بعيداً على حساب الدولة الأميركية؟ وهل يمكن أن يبلغ بها الأمر حدّ عقد صفقات إقليمية لا تراعي المصالح الأميركية العليا؟ وإلاّ فلماذا يدور الحديث حول نقل مقرّ قيادتها التاريخي من هيوستن إلى دبي؟ هل هذا ممكن و معقول؟ ونحن نحاول الإجابة ينبغي أن نعود إلى التذكير أنّ احتياطي النفط العراقي الإجمالي يتراوح ما بين ٣٠٠ – ٤٥٠ مليار برميل، وبسببِ الأزمة المصيرية العالمية، التي يشكّل النفط أهمّ عناصرها، فإنّ الاحتياطي العراقي يفتح المجال واسعاً أمام أغرب وأعظم المفاجآت من جميع الجهات، والتي لا تستثنى منها مفاجأة المقاومة العراقية لشعبها وأمتها وللعالم عموماً بتحقيق النصر الحقيقي المؤزّر!

هذيان تحالف الخيانة والانتهازية والجهل!

على مدى أكثر من ستين عاماً تلت الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، وتحت سيطرة القيادة الإمبراطورية الأميركية الجديدة التي ورثت قيادات الاستعمار الأوروبي القديم، تحكّمت بأوضاع البلاد العربية ثلاثة قيود أعدّتها ورعتها واشنطن كي تبقي هذه البلاد تحت هيمنتها وسلطتها، وهذه القيود هي: النظام الرسمي العربي مجتمعاً ومتفرّقاً أولاً، والكيان الإسرائيلي ثانياً، والقواعد والأساطيل العسكرية الأميركية/الأطلسية البرية والبحرية والجوية ثالثاً! لقد اعتمدت واشنطن هذه القيود الثلاثة كخطوط دفاعية من أجل الاحتفاظ بالسيطرة على منطقة يعدّها الأميركيون وحلفاؤهم الغربيون من ممتلكاتهم، فكانت مهمّة النظام الرسمي العربي كخط دفاعي أول (والذي هو جزء لا يتجزّأ من النظام الدولي، ضدّ الأمة وعليها وليس لها أو معها!) هي حراسة الحدود والتجزئة المصطنعة وتثبيتهما وتكريسهما، وحكم الدويلات المفبركة كمناطق مدارة بحكم ذاتي لصالح المراكز الدولية الأميركية/الأطلسية، الأمر الذي يقتضي سهره على عدم السماح بتجاوز حدّ معيّن من التطور في جميع مناحي الحياة العربية يتناقض مع مصالح الأميركيين والأطلسيين! وكانت مهمّة الكيان الإسرائيلي كخط دفاعي ثاني ضمان استمرار الوضع العربي في الحال التي هو عليها، ونجدة النظام الرسمي العربي بالأساليب المناسبة كلّما اقتضى الأمر ذلك، وفي الوقت نفسه الاستفادة من هذا النظام المتواطئ بتصويره خصماً، بالتوسّع والتطور تحت مظلّته المموّهة المخاتلة على حساب الشعب الفلسطيني المهدّد بالاستئصال وعلى حساب الأمة جمعاء! أمّا خطّ الدفاع الثالث، الذي هو القوات العسكرية الأميركية/الأطلسية، فإنّ مهمّته التدخّل المباشر عندما يعجز الخطّان الدفاعيّان الأول والثاني عن ضبط أوضاع الأمة المقهورة في هذا القطر أو ذاك، وهو ما رأيناه يحدث أخيراً في العراق!

لقد كان اللجوء إلى خطّ الدفاع الثالث في العراق دليلاً على عجز الخطّين الأول والثاني، ومؤشّراً قوياً على ضعف عام انتاب الهيمنة الأميركية/الأطلسية في المنطقة العربية عموماً، ولا ينفي هذه الحقيقة بل يؤكّدها تصاعد المعارك وحجم المآسي الهائل المستجدّ، حيث بات واضحاً أنّ العدو لم يعد ضامناً مسبقاً ربح أية معركة يخوضها، وأنّ الصديق لم يعد محكوماً مسبقاً بخسارة أيّة معركة يخوضها، وذلك هو التطوّر النوعي العظيم في أوضاع المنطقة الذي أجبر العدو على اللجوء مرغماً إلى خطّه الدفاعي الثالث، وعلى اعتماد أسلوب الهجوم لاسترداد مكانته المضعضعة بفضل صمود المقاومة العربية وضرباتها المؤثّرة المتصاعدة!

إنّ تحسّن أوضاع المواجهة العربية للعدو الدولي الرهيب لا يعني تقلّص حجم المعارك بل يعني تعاظمها واتساعها، ولا يعني تناقص كميات الخسائر بل تزايدها، ولا الحدّ من الأهوال والآلام بل اشتدادها وانتشارها، وهذا كلّه على فظاعته ومأسويته دليل عافية لا ضعف، وطريقاً للخلاص لا بدّ من ركوبها وإلاّ فالاضمحلال الأكيد والفناء البطيء للأمة، غير أنّ هناك من لا يرى ومن لا يريد أن يرى المشهد التاريخي الراهن من هذه الزاوية، فهو يتشكّى من «الاضطرابات وأعمال العنف العربية»! مقلّلاً من شأنها ومشوّهاً صورها ونافياً ضرورتها، فكأنّما أوضاع البلاد العربية كانت بألف خير

وعلى أحسن ما يرام لولا «هذه الاضطرابات السخيفة والأعمال العنيفة» من قبل «قوى الظلام» التي ينبغي ردعها وتصفيتها كي تعود المنطقة إلى ما كانت عليه من صفاء وهناء! إنّه هذيان تحالف الخيانة والانتهازية والجهل في أزمته الراهنة المتفاقمة!

لقد كان التحالف الذي واجهته الأمة العربية في الماضي، إلى ما بعد حرب ١٩٧٣ تحديداً، هو تحالف الإمبريالية والصهيونية والأنظمة الحاكمة التي نادراً ما جاهرت بخيانتها، غير أنّ الحال اختلف بعد زيارة السادات للقدس، فصارت الأنظمة أقلّ حذراً في الكشف عن حقيقة ولائها، خاصة بعد التحوّل الذي طرأ على مواقف أوساط مهمّة من المثقفين والمفكرين في مصر تحديداً، الذين انتقلوا إلى المعسكر المناهض للمقاومة تحت رايات وهم السلام والتقدم، ثمّ كان انهيار الاتحاد السوفييتي، وصعود المحافظين الأميركيين الجدد من التروتسكيين السابقين خاصة، وإذا بنا نشهد التنسيق المفلسف المؤدلج بين أعداد مهمة من اليساريين العرب السابقين وبين التروتسكيين السابقين الأميركيين، ونشهد النهوض الصريح المعلن لتحالف الخيانة والانتهازية والجهل في بلادنا، تحت رايات القضاء على الاستبداد، واعتماد النظام الليبرالي الديمقراطي، والدفاع عن حقوق الإنسان..الخ، وتحقيق ذلك كلّه بمساعدة المحافظين الأميركيين الجدد، أي بمساعدة الولايات المتحدة والدول الأطلسية (الإمبريالية) التي هي الركن الأساسي الأول في التحالف التاريخي التقليدي ضدّ الأمة العربية! لقد اقتنع اليساريون العرب المرتدون أنّ هذا الركن الإمبريالي انفصل عن الأنظمة العربية المستبدّة وسوف يؤازرهم ضدّها ويا للعجب! أمّا عن الصهيونية الإسرائيلية، الركن الثاني من أركان التحالف التقليدي المعادي للأمة، فقد راح اليساريون المرتدّون يرسلون إشارات الغزل إليها، فهي بدورها (كواحة ديمقراطية) سوف تساعدهم ضدّ حكوماتهم المستبدّة! وأمّا عن المقاومة العربية والإسلامية فقد اتخذوا منها موقفاً شديد الكره والعداء، ووصفوها بأحطّ الصفات، ولم يتردّدوا في القول أنّهم يفضّلون الإسرائيليين عليها! إلى هذا الحدّ!

لقد حدث ذلك كلّه قبل احتلال العراق، ابتداء من أواسط التسعينات، وقد ثبت لاحقاً بالأدلّة القاطعة أنّه كان تمهيداً لاحتلال العراق كخطوة أولى على طريق إعادة تشكيل المنطقة العربية والإسلامية بصورة تضمن قرناً من السيادة الإمبراطورية الأميركية، ولو نجحت الخطوة الأولى لكان اليساريون المرتدّون في جملة قيادات المناطق العربية المدارة بحكم ذاتي طيلة القرن القادم،+ بعد أن يتضاعف عدد هذه المناطق/الدويلات، غير أنّ الخطوة الأولى فشلت فشلاً ذريعاً ترتّب عليه تفاقم أزمات النظام الربوي الصهيوني العالمي بدلاً من حلّها، وهاهم الأميركيون يعودون اليوم لتجديد التنسيق والتعاون مع النظام الرسمي العربي، المستبد الرجعي المتخلّف، كما كان حالهم معه في الماضي، الأمر الذي أصاب تحالف الخيانة والانتهازية والجهل بالذعر بل الجنون، فهاهو يهذي فعلاً هذيان المجانين بعد أن خسر كلّ شيء في ماضيه وحاضره ومستقبله، أما الأمة فقد أخذت علماً بأنّ التحالف التقليدي الثلاثي القديم المعادي لها أصبح رباعياً: الإمبريالية، والصهيونية، والأنظمة العميلة المستبدة، واليسار المرتد!

هل ثمّة مفرّ من مواجهة الأهوال؟

ليس من الحكمة في شيء التقليل من حجم وجدّية الأخطار التي تتعرّض لها بلادنا ، ولا من الحكمة في شيء التقليل من شأن قوات العدو وإمكانياته وقدراته المدمّرة، والقول بإمكانية إرغامه على الانسحاب السريع من أقطارنا المحتلة، خاصة العراق، الانسحاب اليوم قبل الغد وفي العام الحالي قبل العام التالي! مثلما من الحماقة أن يقطع المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية جون ماكين أنّ احتلال العراق سوف يستمر لمائة عام! فالاحتلال لن ينتهي بعد أشهر أو سنة أو سنتين كما يشيع بعض العرب، كما أنّه لن يستمر عشرات السنين كما يجزم ماكين، ومن قبله الرئيس جورج بوش الذي قدّر أنّ القوات الأميركية سوف تبقى في العراق لمدّة خمسين عاماً، وهو ما حدث في كوريا الجنوبية!

خلال السنوات القادمة، وليس العقود القادمة، سوف تستمرّ وتتصاعد الأهوال التي تتعرّض لها بلادنا، واستمرارها وتصاعدها لا يعني بالضرورة استمرار الاشتباكات المسلّحة مع الأميركيين حصراً وتحديداً كمظهر وحيد للأهوال، ففي حال نجاح الأميركيين في إحلال قوات محلية كافية وقادرة محلّ قواتهم في مواجهة المقاومة، وضمان أمن المناطق النفطية وتجميع قواتهم بعيداً عن مناطق الاشتباكات المسلحة في العراق، وهو ما يعتقدون اليوم أنهم على وشك تحقيقه، فإنّ الوضع سيكون أشدّ هولاً سواء نجحت القوات المحلية في السيطرة التامة أو الجزئية على العراق أو لم تنجح! ولذلك ينبغي أن يعرف الناس العاديون أن ليس ثمّة مفرّ من مواجهة الأهوال، سواء باستمرار الاشتباكات مع الأميركيين مباشرة أم بسيطرة حكومة محلّية متفقة معهم، كذلك ينبغي أن يعرف الناس بأنّ الأهوال ليست خيارنا، بل مفروضة علينا في جميع الأحوال سواء قاومنا أم لم نقاوم، فإمّا أن نهلك من دون مقاومة، كالمواشي في المذبح، وإمّا أن نمتلك فرصاً عظيمة متاحة فعلاً للنجاة، وذلك بسلوك طريق المقاومة!

لقد تعاون البعض وتساهل الكثيرون مع الاحتلال الأميركي للعراق بسبب المعاناة من أوضاعنا الداخلية، ولكن مع أخذ هذه الأوضاع بعين الاعتبار فإنّه لمن المخذي بالنسبة لأصحاب النوايا الحسنة أن لا ينتبهوا منذ البداية إلى الأهمّ والأخطر بما لا يقاس من أية معاناة داخلية، مثل تصريح وزير الطاقة الأميركي سبنسر أبراهام، في العام ٢٠٠١، الذي جاء فيه : "إنّ الولايات المتحدة مقبلة على أزمة كبيرة في توفير النفط خلال العقدين القادمين، وأيّ فشلٍ في مواجهة هذا التحدّي سوف يعرّض اقتصادنا وأمننا القومي للخطر، وسوف يغيّر نمط حياتنا بكلّ معنى الكلمة"!

لقد كان هذا التصريح في أوّل عهد بوش أوّل إعلان للحرب ضدّ العراق تحديداً كخطوة أولى، وقد لاحظ المراقبون أنّ القرن الحادي والعشرين بدأ باحتلال العراق للسيطرة على ثروة القرن الكبرى، أي النفط، في ظلّ بدء نضوب النفط الذي سيصبح أكثر ندرة وأغلى سعراً في السنوات القادمة (سمير التنير- صحيفة "السفير"- ٢٠٠٨/٣/٢٦) بل ذهب المحللون أبعد من ذلك فأشاروا إلى احتمال نشوب الصراعات بين الدول الثرية المستهلكة في حال شحّ النفط وارتفاع سعره، وهكذا اندفعت الولايات المتحدة في اتجاه إحكام سيطرتها على المنطقة العربية والإسلامية حيث يوجد أكبر احتياطي للنفط في العالم كلّه، وفي هذا الاتجاه كتب دونالد كاغان من مجموعة المحافظين الجدد يقول: "على الأغلب سنحتاج إلى وجود عسكري مكثّف في الشرق الأوسط لفترة طويلة، فأيّ تعثّر لتدفّق النفط

سوف يؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة، وإنّ وجود قواتنا في العراق كفيل بمنع أيّ توقّف للإمدادات النفطية"!

إنّ الوجود العسكري الأميركي في البلاد العربية مرتبط بمشكلة الولايات المتحدة مع النفط في جميع جوانبها وتداعياتها، وإنّه لمن الصعب القول أنّ واشنطن يمكن أن تغيّر خططها الإستراتيجية الطويلة الأمد طواعية، فالرئيس الحالي بوش والرئيس المحتمل ماكين يتطلعان إلى تغييرات تكتيكية عسكرية، بإعادة انتشار القوات خارج المناطق التي يسودها العنف في العراق، مع تركيز سيطرتهم المباشرة على المناطق النفطية (المرجع السابق).

نعود إلى ما بدأنا به فنقول أنّ من واجبنا ومن حقّ الإنسان العادي علينا تقديم صورة للوضع تكون أقرب ما يمكن إلى الواقع، فلا نخدعه بالحديث عن انتصار سريع حاسم مؤزّر يمكن أن يتحقق دون أن تشمل الأهوال الجميع، ولا نخدعه أيضاً بإيهامه أنّ العدو قدر لا مفرّ منه وتستحيل مواجهته، وأنّ الخلاص يمكن أن يتحقّق بالانصياع لإرادته، فمثل هذا الانصياع أشدّ خطراً وأعظم تكلفة من مقاومته، نقول ذلك ونحن نرى الانقسام المذهل في الموقف السياسي العربي، فقد تحقق فرز حادّ لم تشهد له البلاد العربية مثيلاً من قبل، حيث بعض الهيئات السياسية والحكومية العربية توشك أن تعلن أنّها في خندق واحد مع الأميركيين والإسرائيليين، ضدّ السوريين والإيرانيين والمقاومين في العراق ولبنان وفلسطين، وهذا الاتجاه يذكّرنا، في أقلّ حالات الظنّ سوءاً، بقصة الحمامة والثعلب الذي كان يطالبها بإلقاء أفراخها من أعالي الشجرة إليه وإلاّ تسلّق وأكلهم، فكانت تستجيب، إلى أن سخر منها طير آخر قائلاً: " لماذا تقدّمينهم بيديك إليه؟ دعيه يتسلّق ويلتهمهم إن كان يستطيع"! أمّا أكثر حالات الظنّ سوءاً فلا مجال معها لمثال الحمامة، حيث لا حمائم ولا من يحزنون، بل قوى محلّية يرتبط وجودها ومصيرها بوجود ومصير الشركات الربوية الاحتكارية، الأميركية وغير الأميركية، وبوجود ومصير النظام الدولي المنحاز كلّياً إلى الظالمين ضدّ المظلومين، وإلاّ كيف يعمل البعض علناً على تجريد المقاومة من سلاحها وتفكيكها وتصفيتها، في فلسطين ولبنان والعراق، بدلاً من الدعوة إلى استكمال ما ينقصها عسكرياً ومساعدتها على التخلص من عيوبها سياسياً؟

غير أنّ ما لا يجوز أن تفوتنا الإشارة إليه ونحن نتحدّث عن الأهوال القابلة للتصاعد في بلادنا أن هذه الأهوال تشمل الطرف المقابل الأميركي أيضاً، فبالإضافة إلى الخسائر الضخمة في الجنود والعتاد، وبالإضافة إلى الفشل الذريع في السيطرة على النفط العراقي وإنتاجه بالكميّات المقدّرة مسبقاً، قال تقرير أعدّه مكتب الموازنة في الكونغرس أنّ تكاليف الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان بلغت ٦٠٠ مليار دولار حتى نهاية أيلول/سبتمبر٢٠٠٧، وأنّه من المرجّح أن تتجاوز مبلغ ٢٤٠٠ ملياراً خلال السنوات العشر المقبلة، وسوف يبلغ رقم التكلفة المتعلق بالعراق لوحده نسبة ٨٠ بالمائة، وأنّ التكلفة في العراق (حوالي ١٩٠٠ مليار دولار) تعادل إعطاء ثمانية آلاف دولار لكل شخص في الولايات المتحدة (أو أخذها منه!) وعندما يتحدث الكونغرس عن تكاليف بهذا الحجم ينبغي التذكّر أنّ إدارة بوش قدّرت تكاليف الحرب العراقية قبل شنّها بمبلغ لا يتجاوز ٥٠ مليار دولار! غير أنّ تقرير الكونغرس كشف أيضاً أنّ ٥٠ ألف جندي أميركي سيبقون في العراق و٢٥ ألفاً سيبقون في أفغانستان حتى العام ٢٠١٧، أي أنّ القوات الأميركية ستبقى مبدئياً في البلدين لمدة عشر سنوات، وهذا يتوقّف على نجاحها في إقامة مؤسسات حكومية محلّية تقوم نيابة عنها بأعباء الاحتلال، فإذا نجحت في ذلك فلماذا لا يكون منطقياً حديث بوش وماكين عن البقاء في العراق لخمسين عاماً أو لمائة عام؟ أما إذا لم يكن نجاحها مضموناً، وهو لا يبدو مضموناً لأسباب كثيرة ليس هنا مجال عرضها، فإنّ البقاء حتى العام ٢٠١٧ يصبح موضع شكّ كبير!

هل هي دول أم محطات وقود؟

ظهرت أعراض المرض العضال في الجسم الإمبراطوري الأميركي منذ عام ١٩٦٩، فقد اتضح حينئذ أنّ الولايات المتحدة، مركز قيادة النظام الربوي الاحتكاري الدولي وقاعدته الأساسية، تحوّلت من دولة تصدّر الأموال النقدية والسلع المصنّعة إلى دولة تستدين المال وتستورد السلع! لقد ظهرت في ذلك التاريخ بدايات العجز المالي، وبدايات العجز التجاري، غير أنّ الحضور القويّ السياسي والعسكري في مختلف أنحاء العالم بدا في حينه عملاقاً جبّاراً موفور الصحة، الأمر الذي طمأن القيادة الأميركية وجعلها تعتقد أنها تستطيع عن طريق القوة الباغية المهيمنة عالمياً استرداد عافية بلادها ونظامها وإمبراطوريتها!

البعد الثالث للعجز الأميركي !

لقد بدا بالفعل كأنما الأمور تسير حسب تقديرات وتوقّعات الإدارات الأميركية، وأنّ حروبها ومؤامراتها المتواصلة في جميع القارات تحقق النصر تلو النصر، وقد رعت واستثمرت الحروب الإقليمية الرهيبة في المنطقة العربية على مدى عقدي السبعينات والثمانينات، وأوغلت في تدمير هذه المنطقة، وفي إعادة ترتيبها وإخضاعها أكثر بقوات الانتشار السريع وبالحكومات الأكثر تبعية (لأنّها المنطقة المفتاح دولياً حسب المصطلح الأميركي) ثمّ كان الاجتياح العسكري الناجح لمنطقة البلقان ونهبها بعد تدميرها على رؤوس شعوبها، ناهيكم عن وقوع الحدث المأساوي الأعظم في تاريخ العالم الحديث وهو انهيار الاتحاد السوفييتي، فهل نجح كلّ ذلك وغيره كثير في السيطرة على أعراض المرض الأميركي العضال، المالي والتجاري؟ لقد توهّموا أنهم نجحوا، غير أنّ الحرب ضدّ العراق كشفت بسرعة مذهلة تفاقم المرض، وهو ما كان صعباً تصوّره وتوقّعه، وهاهو الباحث الأميركي ديفيد روثكوف يدوّن في كتابه المعنون (الطبقة السوبر) ما يلي: "ينقسم العجز الأميركي إلى ثلاثة أقسام هي: العجز المالي، والعجز التجاري، والعجز الجيوبوليتيكي الذي هو من نتائج حرب العراق"! ويا له من استنتاج بالغ الأهمية والخطورة، وعظيم المعاني والأبعاد، رغم أنّ القيادات العربية العاجزة لم تلتقط أهمّيته وخطورته، ومعانيه وأبعاده، سواء في ما يتعلّق بدور المقاومة في وقوعه، أو ما يتعلق بالفرصة التاريخية النادرة التي وفّرها لصالح نهوض عربي شامل بعد طول قعود!

قوّة العفاريت وأحلام العصافير !

إنّ المرء ليحار في فهم آليّة المنظومة الفكرية للقادة الأميركيين، وفي مغزى احتقارهم الشديد للدول والشعوب التي تنهض إمبراطوريتهم على ثرواتها النفطية بالدرجة الأولى! إنّ العملاق الأميركي يذكّرنا بعملاق عوليس الإغريقي ذي العين الواحدة، من حيث ضخامة الجسم وقوته من جهة وصغر العقل وضعفه من جهة أخرى! فقد راحت الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٣ تخطط للتخلّص من اعتمادها على النفط العربي، وهذا حقّها بالطبع بل واجبها أيضاً في توفير طاقة بديلة للنفط الذي سوف ينضب بعد أقلّ أو أكثر من قرن، ولكن لماذا تظهر الإدارات الأميركية المتعاقبة كلّ هذا القدر من الاحتقار للدول العربية الصديقة بل التابعة المنتجة للنفط؟ لعلّ التفسير يكمن في خلفيتها اليهودية الصهيونية وفي موقفها الخرافي من (الغوييم) الغير! ففي عقدي السبعينات والثمانينات

ذهب الأميركيون إلى حدّ القول بأنّ على العرب أن يتدرّبوا على شرب النفط، وعلى استخدامه لريّ أراضيهم، لأنّ الوقت الذي ستجد فيه الولايات المتحدة بدائل للطاقة النفطية قد اقترب، وعندئذ ينبغي على دول الأوبك التوسّل إلى دول العالم الثالث (الفقيرة!) كي تستورد منها النفط ولو بأقلّ من دولار واحد للبرميل! إنّه لمن الواضح أنّهم قرّروا سلفاً احتكار الطاقة البديلة قبل اكتشافها وحرمان بلدان جنوب العالم منها! يقول الباحث العربي العراقي عمر نجيب في دراسة له عظيمة الأهمّية نشرها "موقع البصرة" الالكتروني، بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٣، أنّ الرؤساء الأميركيين، على مدى العقود الثلاثة الماضية وأكثر، دأبوا على محاولة تخفيض اعتماد بلادهم على واردات النفط (العربي خاصة) لكنّ محاولاتهم جميعهم لم تنجح، بل وحدث العكس!

الاستيلاء على بحر النفط العراقي!

غير أنّ احتقارهم لدول النفط العربي واستهتارهم بها كأنّما هي مجرّد محطات للوقود، لم يمنع البدء الكبير بالتحضير للاستيلاء على بحر النفط العراقي الذي تقدّر احتياطياته الإجمالية بأكثر من ٤٠٠ مليار طنّ! وقد بدأ التحضير في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، أي أنّه لا فرق بين جمهوري وديمقراطي، بعكس ما يحاول الحكّام العرب إيهامنا! لقد انطلقت الشركات النفطية العملاقة، شيفرون، وإكسون، ورويال دوتش، وتوتال، وغيرها تحثّ حكوماتها على احتلال العراق وتسليمها بحر النفط العراقي، الذي يمكن أن يلبّي احتياجات مجموعة الدول الشمالية/الغربية الثريّة لأكثر من قرنين من الزمان كما يقول الباحث العراقي عمر نجيب، بينما باقي مصدّري النفط لن يستمرّوا في الإنتاج أكثر من مائة عام! وبعد احتلال العراق، أواخر عام ٢٠٠٣، في قاعدة عسكرية أميركية في جنوب شرق آسيا، ألقى بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع كلمة أعلم فيها جنوده بأنّ العراق يطفو فوق بحر من النفط!

إنّ حجم الاحتياطي النفطي العالمي كلّه، المكتشف والمثبّت، يبلغ ١٠٥٠ مليار برميل حسب إحصائيات عام ٢٠٠٧، ومن هذا الاحتياطي العالمي يوجد في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٤٥٠ مليار برميل، أي ما يعادل ٤٣ في المائة من الاحتياطي العالمي المكتشف، فإذا أضفنا الاحتياطي العراقي المثبّت (كما يقول عمر نجيب) والمقدّر بما يزيد على ١٢٠ مليار برميل، يصبح حجم الاحتياطي العربي ٥٧٠ مليار برميل، أي ما يعادل ٥٤ في المائة من الاحتياطي العالمي! وجدير بالذكر هنا أنّ مداخيل الشركات الأميركية والأوروبية من عائدات النفط العربي تصل إلى ثمانية أضعاف مداخيل الدول التي تنتجه!

العراق ليس محطة وقود!

في محاضرة له، ألقاها في جامعة ستانفورد، قال القائد العسكري الأسبق للمنطقة الوسطى في العراق الجنرال الأميركي جون أبي زيد: "طبيعي أنّ الحرب (ضدّ العراق) كانت من أجل النفط، ونحن لا نستطيع إنكار ذلك .. لقد عاملنا الدول العربية المنتجة للنفط كأنّها مجموعة من محطّات الوقود"!

غير أنّ شعب العراق البطل رفض أن يكون وطنه مجرّد محطة وقود في خدمة الأميركيين، وهو نجح في حرمانهم من تحقيق هذا الهدف على الرغم من المجازر التي تعرّض لها والتي لم يتعرّض لمثلها أيّ شعب آخر، حيث أهلكت أكثر من مليون عراقي خلال سنوات قليلة، ليس هذا فحسب بل نجح الشعب العراقي، كما أشرنا، في زعزعة البعد الثالث من أبعاد القوة الإمبراطورية الأميركية، المتمثّل بقوّتها العسكرية العظمى المهيمنة دولياً ، فحال بذلك دون استردادها لعافيتها مالياً وتجارياً عن طريق القوة الصماء الباغية، وأرغمها على الانكفاء وهي تلعق جراحها البليغة البشرية والمادية، بينما غدت شعوب العالم مستبشرة بقرب قيام عهد دولي جديد وعلاقات أممية عادلة وكريمة!

يفاوضون أنفسهم ويتفقون معها!

تبلغ السياسة الأميركية النخبوية ذروة كمالها وفعاليتها عندما تنجح في جعل الطرف المقابل انعكاساً لها، وصدى لصوتها، بينما هو يتوهم العكس معتقداً أنّه مفاوض مستقل بكيانه وصوته، وهذا ما تجسّده اليوم بوضوح سلطات فلسطين والعراق المحلية، التي تفاوض الإسرائيليين والأميركيين لإقناعهم! أو إرغامهم! على القبول بما لا يريدونه ويتظاهرون برفضه، بينما هم يريدونه، لكنهم يسعون إلى تحقيقه في لحظة قادمة مواتية يصبح فيها محصّناً ضدّ الفشل والانتكاس!

إنّ سياسة إقناع الخصم باستقلاله بينما هو ليس مستقلاً، وإقناعه أنّه يسعى إلى ما يريده بينما هو يسعى إلى ما يريده خصمه، هو أسلوب ورثه الأميركيون عن آبائهم الإنكليز، أسلوب النخب المسيطرة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً، الذي مورس أولاً ضدّ الشعبين البريطاني والأميركي منذ نهض النظام الديمقراطي في بريطانيا وفي الولايات المتحدة، حيث عامة الناس دأبت على انتخاب ممثلي النخبة الديكتاتورية بينما هي تتوهّم أنها تنتخب ممثّليها، وتتوهم أنّ الحزبين المتنافسين مختلفان بينما هما متفقان، بل هما مجرّد أداة تحرّكها النخبة المستبدّة، ثم مورس هذا الأسلوب الديمقراطي في التعامل مع الشعوب الأخرى المستعمرة وشبه المستعمرة!

على سبيل المثال، تحاول النخبة الديكتاتورية، المسيطرة عالمياً أيضاً، إقناع شعوب الأرض جميعها أنّها معنية ومدعوة لمعالجة الأزمة العالمية الحالية، وذلك بدفع تكاليفها الباهظة، فيستجيب ممثلو هذه الشعوب، وينخرطون في مؤتمرات ومفاوضات هدفها الحقيقي معالجة أزمة النخبة، وإنقاذ هذه النخبة، بينما هم يتوهمون أنهم يعالجون أزمة الشعوب ويعملون على إنقاذها، إن لم نقل أنهم متواطئون!

إنّ هذا الاتجاه الاحتيالي الإجرامي يبدو واضحاً في الولايات المتحدة أكثر من غيرها، حيث المصارف وشركات التأمين وشركات السيارات تحاول تعويض خسائرها المفتعلة من أموال دافعي الضرائب، أي من الشعب عموماً، فقد بلغت خسائر شركة جنرال موتورز في ميدان صناعة السيارات أكثر من عشرين مليار دولار خلال هذا العام (٢٠٠٨) ولكن كيف لا يكون حالها كذلك والراتب السنوي لمديرها يبلغ ٢،٢ مليون دولار؟ أما الشعب الأميركي فسوف يهرع لنجدة سادة جنرال موتورز بعد أن أقنعوه ديمقراطياً أنّه ينجد نفسه، وبعد أن جعلوا السيارات عصب حياته الخاصة والعامة، فهو يستهلك لتحريكها أكثر من ١٠ ملايين برميل نفط يومياً، أي أكثر من إنتاج السعودية بكامله! وقد نقل الدكتور عادل سمارة عن مؤرخين أميركيين أنّ المدن الأميركية باتت مقولبة على نحو يجعلها غير قادرة على الحياة إذا ما توقفت حركة السيارات فيها لأيّ سبب! وأنّه لا حول ولا قوة للسائر الأميركي على الأقدام في معظم أرجاء الولايات المتحدة! وأنّ السيارة هي أعظم رمز معاصر للحرية الأميركية، فهي رمز قوي لما يجعل أميركا أعظم بلدان العالم وأكثرها حرية! (نشرة كنعان الإلكترونية/٢٠٠٨/١٢/٢)

أي أنّ الشعب الأميركي يتصدّى للأزمة، ويحاول معالجتها متوهّماً أنّه يعالج أزمته بينما هو يعمل في الحقيقة والواقع على إنقاذ النخبة الديكتاتورية من أزمتها!

إنّ الإشارة إلى نخبة صناعة السيارات تستدعي تلقائياً الإشارة إلى نخبة صناعة النفط، فهذه النخبة الأميركية واجهت أزمة عويصة في بلادها نتيجة فشلها في السيطرة التامة على العراق، حيث لم تنجح في وضع اليدّ على إنتاج النفط من الاحتياطي المحقق، بينما هي كانت تتطلع للوصول

بالراحة، وخلال سنوات قليلة، إلى الاحتياطي الهائل غير المحقق بعد، والمقدّر ما بين ٣٠٠- ٤٥٠ مليار برميل، فكان هذا الفشل أحد الأسباب الرئيسية في أزمة النخب العالمية التي نشهدها اليوم، حيث راح الاحتكار النفطي يغطي نفقات الحرب الهائلة الضائعة من أموال الأمم الأخرى ومنها أمته الأميركية، دون أن يتورع عن عدم المساهمة في هذه النفقات وعن جعل شركاته في منأى عن الأزمة إلى حدّ كبير، وهاهو يفاوض الحكومة العراقية التي شكّلها، أي يفاوض نفسه، ويسعى للوصول إلى اتفاق معها حول مصالحه النفطية في العراق، أي الاتفاق مع نفسه، غير آبه لتفاقم الأزمة في بلاده وفي جميع بلدان العالم، وغير آبه لخروجه من البيت الأبيض وإن على مضض، بل آبه فقط وبكلّ قوته لمصالحه النفطية، التي يقدّمها على مصالح بلاده عندما يضطر للمفاضلة بينهما، وهاهما بوش وتشيني، ومن ورائهما شركات النفط وفي مقدّمتها هاليبرتون وسيفرون، يسعيان سعياً محموماً لضمان مصالحهما في العراق والخليج العربي عموماً، بتمرير «الاتفاقيات» قبل انتهاء ولاية الإدارة الأميركية الحالية التي يسيطرون عليها، وكانت مصادر الأخبار قد ذكرت قبل أكثر من عام أنّ شركة هاليبرتون تعمل على نقل مقراتها القيادية من الولايات المتحدة إلى دبي، وقد قرّرت ذلك في تلك اللحظة التي أعرب فيها ٦٠ في المائة من الأميركيين عن رغبتهم في الانسحاب من العراق، فما كان من هاليبرتون، التي يمثلها تشيني نائب الرئيس، إلاّ أن أدارت ظهرها للشعب الأميركي متوجهة إلى دبي! وجدير بالذكر أنّ «المجموعة الأميركية للخدمات النفطية/هاليبرتون» تأسست عام ١٩١٩، وأنّ نشاطها يشمل نحو سبعين دولة، وبلادنا العربية النفطية تشكّل مجالها الحيوي الرئيسي الخصب، وقد نجحت في إقناع حكومات هذه البلدان منذ زمن بعيد أنّها تتفاوض معها، بينما هي في الحقيقة تتفاوض مع نفسها، وفي إقناعها بأنّها تتفق معها، بينما هي في الحقيقة تتفق مع نفسها!

يقول تقرير صدر مؤخراً عن مركز يدعى «بيت الاستثمار العالمي/غلوبل» أنّ ٦٠ في المائة من احتياطيات النفط العالمية موجودة في المنطقة العربية، وأنّ المؤكّد منها يبلغ ٧٤٢ مليار برميل، تزيد قيمته على ٣٧ تريليون دولار تعادل ٨٨ في المائة من القيمة الرأسمالية الدولية! ويقول التقرير أنّ الاستثمارات الدولية سوف تتجه لتوطين أموالها في أسواق المنطقة العربية، حيث متانة النظم المالية، وضآلة تعرّضها للأخطار، وتركيزها على الأنشطة المصرفية الرصينة..الخ! أي أنهم، باختصار، يعتبرون بلادنا مكتظة بالنفط والنقود النفطية من جهة، وشبه خالية من السكان من جهة أخرى، فمئات الملايين العرب لا علاقة لهم بالنفط وبالنقود النفطية في بلادهم، وبالتالي فإنّ النخب العالمية تستطيع هنا أن تتفاوض وتتفق مع نفسها تماماً، حيث تنعدم المسؤوليات والأعباء الاجتماعية التي لا مفرّ من مراعاتها في بلادها وفي معظم بلاد العالم الأخرى، وحيث تستطيع من هنا التحكّم بشبكة أعصاب العالم أجمع، التي تتحرّك بالنفط وبالنقود النفطية!

مقالات مختارة ٢٠٠٩

اختراق الهيمنة الأطلسية وتغيير العالم

لا تستطيع أيّة أمّة من الأمم المظلومة وضع تصوّر منطقي لإمكانية تحقيق وجودها المستقلّ، اللائق، القابل للحياة، قبل أن تعي جيّداً تركيبة هذا العالم، وقبل أن تحدّد بأكبر قدر من الدقة موقعها منه وفيه، في الماضي والحاضر والمستقبل، فإذا نجحت في وضع مثل هذا التصوّر كخطوة أولى فإنها لا تستطيع تحقيق الوجود أو الحضور المنشود كخطوة ثانية، ولو في حدوده الدنيا، قبل أن تمتلك البنية الذاتية الصلبة المستقلة في حدّها الأدنى، نعني البنية الثقافية/ السياسية، والاجتماعية/ الاقتصادية.

إنّ الأمة العربية اليوم، بناءً على ما أشرنا إليه، تعطي انطباعاً يظهرها كأنّما هي أبعد الأمم عن تحقيق مجرّد الخطوة الأولى، أي مجرّد وعي تركيبة العالم، وتحديد موقعها منه وفيه، الأمر الذي يدفع بالكثيرين من أبنائها إلى ظلمات اليأس والقنوط، غير أنّ هذا الانطباع لا يعكس الحقيقة، حيث وعي الأمة العربية محجوب بالسياسات والخطابات والممارسات المهينة المشينة للنظام الرسمي العربي، فهذا النظام ليس لأمته ولا معها، بل لأعدائها وضدّها، لأنّه أصلاً ليس من صنعها، ولأنّه أصلاً لم ينهض ليعبّر عن إرادتها ولا ليتبنّى مصالحها، بل العكس تماماً، وقد أدركت الأمة مؤخّراً تفاصيل مأساتها الرهيبة ووعت تركيبة هذا العالم التي أنتجتها، الأمر الذي سوف يجعلها تستردّ بسرعة قياسية مكانتها الأممية اللائقة والضرورية.

إنّ هذا العالم، خلافاً للأوهام الشائعة، ليس بلداناً وأقاليم سائبة، فالتة، منقطعة الصلات، بل عالم موحّد مسيطر عليه بشبكة من الأجهزة المتنوعة، المعقدة، أقامها نظام دولي صارم. صحيح أنّه مجزّأ جغرافياً واجتماعياً، لكنّه موحّد بقيادة دولية ديكتاتورية جزّأته ومزّقته وحوّلته إلى شظايا كي تتمكّن من جعله يدور في فلكها موّحداً بقيادتها، فكان لها ما أرادت على مدى القرون الخمسة الماضية، وبخاصة في المرحلة الإنكليزية/ الأميركية التي بدأت في القرن السابع عشر!

في سهرها على حماية مصالحها واستمرارية سيادتها، تعتمد المركزية الأطلسية على شبكة هائلة من الأجهزة الدولية البشرية والتقنية، المتعدّدة الألوان والمتنوعّة الوظائف، وتنخرط في هذه الشبكة الأجهزة البشرية والتقنية لضحايا المركزية الأطلسية انخراطاً يفوق في فعاليته فعاليات أجهزتها الخاصة، فالسيطرة على مقدّرات الأمم المظلومة لا يمكن أن يتحقق من دون تواطؤ الأجهزة البشرية والتقنية لهذه الأمم، وهو ما نراه اليوم واضحاً تمام الوضوح في العراق! وهكذا تتابع المركزية الأطلسية بنجاح نسبي، وبالمستوى ذاته من الاهتمام، أبسط شؤون العالم وأعظمها، وتتعامل معها كلّها مجتمعة ومنفردة على مدار الساعة، سواء أكان الشأن هو إعاقة تشكيل الحكومة اللبنانية على بساطته، أم محاصرة وعزل وخنق المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، أم محاولات تقسيم السودان واسترداد إيران، أم الاستماتة لكسب الحرب الهائلة في أفغانستان وباكستان، أم مواجهة الصعود العظيم الاقتصادي والسياسي لكلّ من الصين والهند وغيرهما في مجموعة الدول العشرين الجديدة.

على ذكر مجموعة الدول العشرين الجديدة وصعودها النوعي التاريخي الذي اخترق لأول مرة هيمنة المركزية الأطلسية بعد قرون من سيادتها العالمية شبه التامة، وبشّر بإمكانية تغيير العلاقات

الدولية الظالمة، نقول أنّ هذا التطوّر العظيم يفتقر إلى حضور الأمة العربية كعضو في المجموعة كي تتحوّل البشرى بإمكانية تغيير العالم إلى بداية تغيير واقعي، فحضور الأمة العربية بمئات ملايينها الغائبة، أو المغيّبة، ضروري لتغيير موازين القوى الدولية لصالح الأمم جميعها، وليس ثمة أدنى مبالغة في هذا القول!

لقد تأسّس حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٤٩ بعد الحرب العالمية الثانية وبالصورة التي تتفق مع نتائجها. وتعود البدايات الجنينية لهذا الحلف الغربي، الإقليمي العنصري، إلى العام ١٢٤١، أي إلى زمن الحروب الفرنجية (الصليبية) والبدايات الأولى لتبلور المجتمعات والدول في وسط وشمال وغربٍ وشرق القارة الأوروبية. ففي ذلك التاريخ نهض تحالف أو اتحاد المدن/الدول الأوروبية التجارية، آخذاً على عاتقه تدمير الحضارة العربية الإسلامية والسيطرة على العالم، وهو ما نجحٍ في تحقيقه ابتداءً من نهايات القرن الخامس عشر وبدايات السادس عشر، ليقع العالم أجمع، شيئاً فشيئاً، في قبضة تلك الدول الناشئة، حديثة العهد بالعلوم والعمران والتقدّم، ثمّ كانت المركزية الغربية العنصرية الاحتكارية، المستمرة حتى يومنا هذا.

على مدى القرون الماضية، في المراحل المتوالية وحتى المرحلة الحالية، كان جوهر العقيدة الاستراتيجية الأمنية للحلف الغربي، والحلف الأطلسي آخر أشكاله، هو استعباد الأمم وليس تحريرها، ونهبها وليس تطويرها (تماماً بعكس ما فعله الفاتحون العرب) وهاهو الحلف الأطلسي اليوم يمارس عملياته الاستعبادية ويخوض حروبه الظالمة في أربعة مسارح دولية رئيسية: في أفغانستانٍ (وباكستان) لقطع الطريق على نهوض الصين والهند وروسيا وإيران، وبالتالي لإبقاء آسيا عموماً تحت سيطرته. وفي كوسوفوٍ حيث تتواجد قواته وأجهزته المتنوعة لإحكام السيطرة على منطقة البلقان بمجملها وعلى أوروبا عموماً. وفي العراق حيث تجري محاولات ترويض شعب هذا البلد العظيم بعد تدميره، للاستئثار بنفطه ولقطع الطريق على نهوض أمته العربية. وقرب السواحل الصومالية حيث يمارس القرصنة الحقيقية ضدّ قرصنة وهمية، وفي سياق الحرب المفتوحة ضدّ أفريقيا بمجملها!

إنّ حوالي مئتي ألف جندي، معظمهم من الأميركيين، ينشرون الفساد والدمار والموت في العراق وأفغانستان تحت رايات حلف شمال الأطلسي. وتجري هذه العمليات في سياق محاولة ضمان تدفّق الموارد الطبيعية إلى المراكز الأطلسية وبشروطها المجحفة، وبخاصة النفط والغاز، وفي سياق استمرار السياسة الثابتة التي تقضي بمنع الأمم الأخرى من تحقيق التطور والتقدم في بلدانها، وهو ما تنصّ عليه عقيدة الحلف السياسية والعسكرية. غير أنّ هذا الحلف يواجه اليوم، لأول مرّة في تاريخه، احتمال هزيمته التي قد تطيح به، سواء في أفغانستان أم في الدول الإسلامية والعربية الأخرى، فانتصاراته لم تعد مضمونة مسبقاً ولا مؤكدة سلفاً كما كان الحال في الماضي، قبل احتلال العراق.

التضخّم العميق والركود الطويل!

بلغت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة اليوم مستوى الكابوس العام المرعب، والسؤال الذي يتردد على ألسنة عشرات ملايين الأميركيين الذين لا يرون بصيص أمل ليس متى تنتهي هذه الأزمة، بل متى تبلغ القاع الذي لم تبلغه بعد، والذي ما زالت تندفع هابطة إليه! أمّا الحكومة الأميركية فتكرّس جلّ اهتماماتها وجهودها لدعم وإنقاذ المصارف والشركات المتعثّرة الموشكة على إعلان إفلاسها، الأمر الذي يقابل بردّات فعل شعبية احتجاجية واسعة النطاق ترفع شعار: « الإنقاذ للشعب وليس للمصارف»! وقد صرّحت جانيت ستيفنسون عضو نقابة عمّال السيارات في ديترويت قائلة: «نحن تجمّع هدفه إنشاء تحالف يبلّغ رئيسنا هذه الرسالة:أنقذنا نحن، بمنحنا تريليونات الدولارات التي تمنحها لأصحاب المصارف .. أعد إلينا الحلم الأميركي لأنّ ما نشهده الآن هو كابوس أميركي»!

لا حلّ في المدى المنظور!

لقد بلغ عدد الأميركيين الذين فقدوا وظائفهم في شهر آذار/مارس الماضي فقط ٦٧٠ ألفاً، أمّا عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ مطلع العام ٢٠٠٧ فقد تجاوز خمسة ملايين مواطن، معظمهم فقدوها في الأشهر الخمسة الماضية، بينما التراجع أو الانحدار الحاد لاقتصاد الأربعة عشر تريليون دولار يتواصل، وصندوق النقد الدولي يقول في تقرير له يحمل عنوان «آفاق الاقتصاد العالمي» أنّ الاقتصاد لن ينمو أبداً في العام المقبل، الأمر الذي يعني أنّ أوضاع الأميركيين الاقتصادية والاجتماعية لن تشهد تحسّناً في المدى المنظور، بل سوف يستمرّ النزيف في الوظائف إلى مدى غير منظور أيضاً، وإذا كان البعض يحاول أن يحدّد مسافات زمنية لأبعاد الأزمة فإنّه يفعل ذلك متجنّباً الجزم والقطع، وموحياً بطريقة ما أنّ ما يقوله مجرّد تكهّنات! أمّا الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (أي البنك المركزي الذي هو قطاع خاص!) فإنّه، بقيادة مديره «بين شالوم بيرنانكي»، يحاول مواجهة الركود بخفض معدّل الفائدة، وبطباعة كميّات هائلة من الأوراق النقدية وضخّها في الشبكة المصرفية، أي أنّه يلجأ إلى المناورات الاحتيالية في تعامله مع الأزمة ببعديها الداخلي والخارجي!

تعمّق التضخم في ثنايا الركود!

والحال أنّ هذه الأزمة التي بلغت الذروة، والتي لا تقتصر على الولايات المتحدة بل تشمل العالم كلّه، بدأت مراحلها الأولى منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وهي تتّسم منذ ذلك التاريخ، ويا للعجب، بسمتين متناقضتين: بالتضخم العميق الذي يزداد عمقاً، وبالركود الطويل الذي يزداد ركوداً! وهذه الظاهرة الغريبة تعكس النقص النسبي المتعاظم في قدرة طرائق الإنتاج الرأسمالية على تطوير قوى الإنتاج في إطار علاقات إنتاج أصبحت معوّقة لمثل هذا التطوّر!

لقد انعكس اتجاه الركود المتعاظم في صورة زيادة مستمرّة لوزن الجزء المبدّد من القوى العاملة والموارد المادية، أي في صورة بطالة مزمنة مباشرة ومقنّعة، وفي صورة طاقات مادّية معطّلة، وموارد مستخدمة بطرق لا تزيد القدرة الإنتاجية ولا ترفع مستوى المعيشة، فكان تعمّق التضخّم في ثنايا الركود!

إنّ محاولة تفسير هذه الأزمة، في جميع مراحل تصاعدها وحتى اليوم، تستدعي رؤية الزيادة في معدّل تمركز رأس المال في المجتمعات الرأسمالية الثرية منذ المرحلة الأولى في مطلع السبعينات، وبخاصة التمركز في قطاع المال المصرفي، الذي تحوّل إلى قطاع متعدّد الجنسيات يقود جميع القطاعات الاقتصادية الدولية الأخرى، فكان هذا النظام الرّبوي الدولي السّافر، وكان أن ترتّب على التمركز الاحتكاري، المالي خاصة، ظهور الاتجاه التضخّمي، فالاحتكار بصورته الجديدة الفظيعة خلق الشروط المناسبة للمزيد من السيطرة على الأسواق، وللمزيد من القدرة على التحكّم بالأسعار!

التضخّم سلاح رهيب في يد الاحتكار!

لقد حدث هذا في تلك اللحظة التاريخية الدولية، أواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي، التي رأى الاحتكار فيها تعاظم نهوض القوى الاجتماعية النقابية والسياسية في البلدان الثريّة وتعاظم نهوض حركات التحرّر الوطني في البلدان الفقيرة، وبالمقابل رأى توسّع رأس المال على الصعيد الدولي عامة، فاندفع نحو استخدام الاتجاه التضخّمي، وصار يرفع الأسعار كسلاح في وجه مجتمعاته الخاصة وفي وجه مجتمعات العالم عموماً!

إنّ التضخّم سلاح رهيب في يد الاحتكار الذي يسيطر على رأس المال المالي، أو المصرفي، صانع النقود، فالاحتكار يعمل على زيادة معدّلات أرباحه قسراً دون أن يأبه للكساد أو الركود المقابل، وهكذا ظهر الاتجاه التضخمي للأسعار، كفعل إرادي وليس مصادفة، وساد الحياة الاقتصادية الدولية عموماً، ومكّن الاحتكار من إعادة توزيع المداخيل لمصلحة رأس المال، أي لمصلحة الأثرياء، على حساب الأجور وعلى حساب المداخيل المحدودة إجمالاً، فالتضخّم يزوّد رأس المال بالسلاح الذي يمكّنه من تحييد وتشتيت النضال الاجتماعي الموجّه عادة ضدّه مباشرة، وقد رأينا بالفعل كيف اضمحلّت النقابات والأحزاب وحركات التحرّر العالمية في العقود الأخيرة من السنين بعد أن غاب عن نظرها العدوّ المحدّد في الموقع المحدّد، حيث توارى في الشركات المتعدّدة الجنسيات، الراعية للعولمة الليبرالية بمعانيها وأهدافها الاحتكارية!

الحكومات في وضع أقرب إلى الضياع!

أمّا عن الحكومات عموماً فقد أصبحت غير فعالة في مواجهة الأزمة بوجهيها المتناقضين: التضخّم في ثنايا الركود! وصار الاحتكار قادراً على فلّ أسلحة الحكومات في البلدان الرأسمالية الثرية، مثل أسلحة التغيير في أسعار الفائدة، أو في السياسة الضريبية، أو في السياسة الإنفاقية للدولة، فوجدت الحكومات نفسها في وضع أقرب إلى الضياع في مواجهة وحشية الاحتكارات المستشرية في الجسم البشري بصورة تجعل مواجهتها بالغة الصعوبة، وعلى الرغم ممّا طرأ مؤخّراً على النظام الدولي من تغييرات بنيوية، بصعود الدول الناهضة كالصين والهند وروسيا وغيرها إلى مركز الإدارة الدولية، فإنّ الضياع لا يزال حتى الآن هو الغالب في وضع الحكومات والدول!

غولدمان ساكس وقيادة قطعان الذئاب!

ينتقد بعض الأميركيين حكومتهم بالقول أنّ الرأي العام الأميركي يستحقّ توضيحاً وافياً عن الكوارث المالية التي حلّت به منذ عامين ولا زالت مستمرّة، ويستحقّ توضيحاً عن الجهات التي تقع عليها المسؤولية الفعلية في وقوع هذه الكوارث. ويضيف أحدهم أنّه من دون توضيح حقيقة ما حدث لن تنهض إطارات سياسية (أميركية) متفهّمة، ولن تتبلور إرادة سياسية (أميركية) مؤهّلة لتغيير أيّ شيء!

والحال أنّ من يستحقّ التوضيح هو الرأي العام العالمي كلّه وليس الأميركي وحده. بل إنّ من يحتاج إلى التوضيح أكثر، حاجة مصيرية وجودية، هو الرأي العام العربي والإسلامي، الذي لا تنحصر خسائره في ميادين المال والأعمال، ولا تنحصر في بطالة وتشرّد الموظفين والفلاحين والعمال والطلاب، بل تتعدّى ذلك بكثير لتبلغ حدّ الإبادات الجمعية بالآلاف وعشرات ومئات الآلاف بل الملايين. فخلف حملات الإبادات الجمعية التي تشنّ ضدّ العرب والمسلمين تقف الجهات نفسها التي تسبّبت بأزمة الرهن العقاري الأميركي، وتسبّبت في ما ترتّب عليها من مضاعفات اقتصرت على الإفلاسات والتشرّد والبطالة التي أصابت قطاعات واسعة من الشعب الأميركي. لقد نكب الشعب الأميركي، لكنّ نكبته لم تبلغ حدّ سفك الدماء وهلاك ملايين الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ، كما هو الحال في البلاد العربية والإسلامية.

إنّ النقّاد الأميركيين يوجّهون إصبع الاتهام إلى المجرم الأبرز والأهمّ، إلى مؤسّسة «غولدمان ساكس» المالية الربوية. إنّهم يقولون أنّ هذه المؤسسة، بفضل نفوذها السياسي في الحكومة الأميركية، هي التي تقود قطيع (الذئاب) في «وول ستريت»، وهي التي تقود وزارة المال في واشنطن، ولجنة المال في الكونغرس. ولكن إذا كان هذا حالها في واشنطن فكيف لا يشيرون إلى نفوذها السياسي العالمي، وإلى قيادتها لجميع قطعان الذئاب في جميع أنحاء العالم، والجميع يعرف ما لواشنطن من نفوذ في العالم عموماً؟

وجدير بالتذكير أنّ قطعان الذئاب العالمية تجتمع مرّة كلّ عام في دافوس السويسرية، بإدارة القطيع الأميركي، لمراجعة وتقييم مقدار النجاح الذي حقّقته في ميادين اصطياد الفرائس خلال العام الماضي في جميع القارات، ولتقدير ما ينبغي عليها تحقيقه في العام القادم في جميع القارات، وهي تتخذ قراراتها استناداً إلى هيمنتها على معظم الحكومات والجيوش في معظم دول العالم، وبخاصة الهيمنة على حكومة وجيش الولايات المتحدة الأميركية كحلقة مركزية في هيمنتها الدولية!

نعود إلى القضية العظيمة الأهمية، بل المصيرية، وهي قضية توضيح ما حدث ويحدث وكشف الذين يقفون وراء ما حدث ويحدث، لنقول أنّ الشعوب العربية والإسلامية هي أوّل من يحتاج إلى التوضيح والوضوح، حيث مصيرها بل وجودها يتوقّف على معرفتها لحقيقة ما حدث ويحدث في بلادها وحقيقة من وقف ويقف وراءه حتى اليوم. فقد أرغم العراقيون، مثلاً،على الانصياع للقول بأنّهم وحدهم يتحمّلون مسؤولية ما حلّ ببلادهم من كوارث، وكذلك حال الفلسطينيين وغيرهم، فلا علاقة

لروكفلر بمآسيهم الخطيرة سابقاً، ولا علاقة لغولدمان ساكس بمآسيهم الأخطر حالياً!

إنّها لكارثة وجودية عظمى أن يسلّم العراقيون بالإيحاء القائل أنّ مشكلتهم الأساسية داخلية إقليمية طائفية عشائرية إرهابية إيرانية..الخ! وأن يسلّم الفلسطينيون بالإيحاء القائل أنّ مشكلتهم الأساسية سببها المستوطنون اليهود وهذه الحكومة الإسرائيلية أوتلك، وسببها حركة فتح أو حركة حماس، وهذه الحكومة العربية أو الإيرانية ..الخ! إنّ القبول بهكذا إيحاءات، واستبعاد روكفلر (النفطي/المالي) في الماضي وغولدمان ساكس (المالي/النفطي) في الحاضر، يعني الانزلاق نحو هاوية الاضمحلال والفناء دون أدنى ريب أو شكّ! غير أنّ ما يبعث على القلق أكثر هو أنّ بعض القادة العرب، من الحاكمين والمعارضين، يتوجهون اليوم إلى غولدمان ساكس لينصرهم وينصفهم، مثلما توجّهوا بالأمس إلى روكفلر لينصرهم وينصفهم، بينما مؤسسات الدراسات والتثقيف والإعلام العربية الإسلامية تبدو في معظمها كأنّما هي متواطئة ضدّ الحقائق وبالتالي ضدّ شعوبها وأمتها!

لقد كان النفط في الماضي، في زمن روكفلر، هو الذي يقود حركة المال، وكانت الحكومة الأميركية تتدخّل أحياناً لضبط مخالفاته في المراكز وليس في الأطراف، أمّا في الحاضر، في زمن غولدمان ساكس، فإنّ المال هو الذي يقود حركة النفط وغير النفط، والحكومة الأميركية تبدو عاجزة عن ضبط مخالفاته لا في المراكز ولا في الأطراف، بل هي تبدو أداة من أدواته. وهكذا فقد كانت معاناة الناس مفهومة في الماضي، في مواجهة الاحتكارات النفطية المحدّدة الواضحة، أمّا اليوم فيبدو فهم المعاناة وأسبابها شديد الصعوبة، حيث المرابون الذئاب في عملياتهم الاقتصادية الغامضة، الغادرة، التي تعتمد السندات الورقية الرقمية والمضاربات والمراهنات الخلّبية الاحتيالية، ساووا في القيمة بين سلعة النفط الثمينة وسلعة القمامة الحقيرة! لقد تحوّلت جميع السلع إلى مجرّد أوراق وأرقام، بينما انقلبت الأسواق وعلاقات الأسواق، والإنتاج وأدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج، إلى مجرّد كازينوهات وألعاب قمار!

إنّ مؤسسة غولدمان ساكس المالية الربوية، التي لا يعرف أحد من الأميركيين شيئاً عن الوسائل التي تجني بوساطتها أرباحها الخرافية، خرجت من الأزمة المالية أقوى من ذي قبل، بعد أن انتشلتها الحكومة الأميركية بمليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب الأميركيين ومن ودائع ومدّخرات النفطيين الأجانب، بينما تركت منافسيها لمصيرهم المأساوي. أمّا ميزتها عن غيرها من المفلسين فهو نفوذها السياسي، حيث إذا أخذنا الحكومات الأميركية الثلاث الأخيرة المتعاقبة فسوف نجد وزراء المال من رجال غولدمان ساكس، في عهود كلينتون وبوش وأوباما، وسوف نجدها ممثلة في عهد أوباما بالوزير وباثنين من مساعديه الرئيسيين! ناهيكم عن أنّ ١٢ سناتوراً من الأعضاء الأبرز في«لجنة الخدمات المالية» التابعة لمجلس الشيوخ تلقّوا الدعم المالي في حملاتهم الانتخابية (٣٥ في المائة من تمويل حملاتهم) من المصارف الاستثمارية، وأوّلها وأهمّها طبعاً مؤسّسة غولدمان ساكس. أي أنّ حكومة أوباما هي الأكثر ارتهاناً لهذه المصارف، وبالتالي الأكثر طواعية!

البلاد العربية آخر معاقل الريغانية!

في أواخر السبعينات أو أوائل الثمانينات الماضية قال الأستاذ محمد حسنين هيكل في إحدى مقالاته، أو مقابلاته، ما خلاصته أنّ الأميركيين لم يعودوا يأبهون لردود فعل الجماهير العربية، وأنّ كلاً من البلاد العربية سوف يصبح محكوماً من قبل فرد أو أفراد أو أسرة، وأنّ بعض حكّامها سوف يكونون أقرب إلى الجنون! إنّني أعتمد على مجرّد الذاكرة بعد حوالي ثلاثين عاماً، لكنّني متأكّد أنّ الأستاذ هيكل قال كلاماً بهذا المعنى بالضبط، ولشديد أسفي لم أحتفظ بالنص، أو أنني احتفظت به وفقدته بين ركام أوراقي!

على أية حال، وبغضّ النظر عمّا قاله هيكل أو لم يقله، فقد ظهر واضحاً ما يؤكّد صحّة ذلك في أكثر من قمّة حكومية عربية، خاصة في قمّة بيروت، ثمّ إن الموقف الراهن للنظام الرسمي العربي، وهو الموقف المذهل في غرائبه وشذوذه، لا يمكن أن يكون إلاّ محصّلة أنماط من الإدارات العربية المرعيّة أميركياً، التي اقتصرت بالفعل على فرد أو أفراد أو أسرة، وعلى حكام بعضهم أقرب إلى الجنون، فكان أن حكمت البلاد العربية قسراً وكرهاً طيلة عقود بمعزل عن رأي شعوبها وخلافاً لإرادتها ومصالحها!

كيف نفسّر، إذا لم نأخذ بما أوردناه أعلاه، أنّ البلاد العربية هي اليوم المعقل الأخير في العالم للريغانية والتاتشرية، وللبوشية ومحافظيها الجدد كآخر عهد من عهود الريغانية؟ كيف نفسّر أنّ الحكّام العرب يواصلون الدفاع بشراسة عمّا تخلّى عنه أصحابه الأميركيون؟ وكيف نفسّر أنّ الأميركيين يريدون الانسحاب من العراق وبعض الحكّام العرب يزيّنون لهم البقاء؟ وكيف نفسّر أنّ المقاومة العربية تنتصر هنا وهناك، فيصرّ الحكّام العرب أنّها لم تنتصر، ويفعلون كلّ ما من شأنه تبديد ما حققته من إنجازات تاريخية عظيمة، ويعملون على إقالة الأميركيين والإسرائيليين من عثراتهم وسقطاتهم؟ وكيف نفسّر أنّ حوالي ثلاثة عشر أمة نهض بعضها وبعضها الآخر على وشك النهوض المستقلّ، واعترف لها الأميركيون على مضض بأنها طرف ندّ في قمّة العشرين الدولية الجديدة، بينما حكّام البلاد العربية يصرّون على التبعية الذيليّة للسياسة الأميركية المنهارة وللاقتصاد الأميركي المنهار، ويستميتون في دعم بقايا الريغانية وفي المحافظة عليها كما لا تفعل أحزابها ومجتمعاتها؟

لعلّ ما ينبغي لفت النظر إليه هنا هو أنّ ما تذكّرته من كلام هيكل قد قيل عشيّة انطلاقة الحقبة الريغانية/التاتشرية، مطلع الثمانينات، وهي الحقبة التي تميّزت بالالتفاف الاحتيالي على الأزمة الرأسمالية المستفحلة موضوعياً وتاريخياً، التي كانت قد تبلورت وظهرت للعلن منذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات، ففي ذلك التاريخ استنفر دهاقنة النظام الرأسمالي الربوي العالمي لمواجهة ما سوف يترتّب على تحوّل الولايات المتحدة من دائنة إلى مدينة ومن مصدّرة إلى مستوردة، فكانت «اللجنة الثلاثية» التي جرى تشكيلها بمبادرة من «بنك تشيس مانهاتن» ممثلاً بصاحبه ديفيد روكفلر، وهي اللجنة التي تمثلت فيها الأقاليم الثلاثة، الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، والتي أخذت على عاتقها (من دون أيّ تكليف رسمي أو صفة رسمية!) وضع صيغة جديدة للعلاقات الدولية كفيلة

باحتواء أزمة النظام العالمي وضمان سيادة مركزيته الأوروبية/الأميركية قسراً لعقود طويلة تالية!

لقد مهّدت أعمال لجنة روكفلر الثلاثية لسياسات الإرغام والحروب الاستباقية المدمّرة المباشرة وغير المباشرة، وهي السياسات التي تطلّبت إعداد كوادر حاكمة ملائمة في مختلف أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة قبل غيرها، والتي اكتملت صورتها في عهد رونالد ريغان، الذي لم يكن كشخص بسيط يميّز فعلاً بين الروايات السينمائية الخيالية وبين وقائع الحياة الحقيقية، سواء في مواقفه اللاهوتية الخرافية من الاتحاد السوفييتي أم من فلسطين والعرب، أي أنّه كان مجرّد أداة ممتازة ولافتة مخادعة لتلك اللجنة ولمن واصلوا عملها من خلف اللافتة الريغانية السينمائية!

أمّا مرتكز مشروع اللجنة الثلاثية، وركنه الأساسي، ومفتاحه الدولي، فكانت البلاد العربية، بموقعها الاستراتيجي وبثرواتها النفطية التي تمكّن الأميركيين من الإمساك بعنق العالم كما كانوا يقولون، وقد بدأ منذ ذلك التاريخ بالفعل تشكيل قوات الانتشار السريع المتمركزة في الخليج العربي! وأمّا الحروب الاستباقية الرهيبة المباشرة وغير المباشرة، المفهومة وغير المفهومة، النظامية والأهلية، التي خلطت الأوراق وألغت الأصول المتبعة في العلاقات الدولية، فقد بدأت بالبلاد العربية، وانطلقت منها، وما زالت تطحنها!

لقد استنفدت الحقبة الريغانية طاقاتها في عهد بوش الابن، وآذنت بالأفول أو تكاد تأفل، حيث تقول اليوم وثيقة أعدّتها أجهزة الاستخبارات الأميركية أنّه: «نظراً لصعود الدول الناشئة، وانقلاب موازين القوى الدولية دراماتيكياً، فإنّ الثروة العالمية سواء بحجمها أو سرعة حركتها تتحوّل من الغرب إلى الشرق، وهو الحدث الذي لا سابق له في التاريخ المعاصر، والذي بدأ مع اليابان في الخمسينات، وتواصل مع النمور الأسيوية في الستينات، ومع الصين في الثمانينات، ثم مع البرازيل والهند في التسعينات، وإنّه تحوّل مستمرّ ومرشّح للبقاء طويلاً»! (أنظر صحيفة «السفير» ٣/١١ مقالة سمير التنّير).

غير أنّ الحكومات العربية، الريغانية/البوشية أكثر من ريغان وبوش، لا تأبه لهذه الوثيقة الموضوعة الآن على مكتب الرئيس أوباما، وتواصل دفاعها المحموم عن سياسة الحقبة الريغانية التي انهارت بانهيار المحافظين الصهاينة الجدد، الذين لم يكونوا ورئيسهم بوش سوى آخر حلقاتها!

في وثيقة الاستخبارات الأميركية التي أشرنا إليها، والتي حملت عنوان: «التيارات العالمية لعالم متحوّل»! ورد أنّ السياسات (الأميركية) التي اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية لن تعود صالحة بعد العام ٢٠٢٥! (المرجع السابق) فإذا كان الأميركيون، أو بعضهم، يرون أنّ بالإمكان استمرار سياساتهم العدوانية في الخدمة حتى عام ٢٠٢٥، رغم ضعف صلاحيتها، فإنّهم يقيناً يعتمدون على النظام الرسمي العربي وحده، وهو الذي لم يخذلهم أبداً، ويعتمدون على البلاد العربية، التي هي مناطق مدارة بحكم ذاتي لصالحهم، والتي هي اليوم فعلاً آخر معاقل الريغانية!

العودة إلى العمليات السرّية والجيوش المحلّية!

أقرّت الحكومة الأميركية اعتماد أسلوب «العمليات السرية» في الحرب ضدّ المقاومة العراقية أواخر العام ٢٠٠٣، بعد أن تشوّه الوجه الجميل لقواتها النظامية الثقيلة الجبارة بالجروح وتلطّخ بالوحول، واتضح أن لا أمل في حسم المعارك لصالحها كما توهّموا، بل صار واضحاً أنّ فشلها بل هزيمتها شبه مؤكّدة، وأنّ الموقف الأميركي بمجمله في العراق قد صار بحاجة إلى عملية إنقاذ مستعجلة!

إنّ العمليّات السرّية التي تقرّر اللجوء إليها حينئذ في العراق، بعد أن تحطّم بسرعة حلم الاستعراض العسكري الأميركي السّاحر مصطدماً بأسوار بغداد، ليست سوى «العمليّات القذرة» الفظيعة التي نفّذوها في فيتنام، والتي تبرّر كلّ وسيلة لتدمير المقاومة وتمكين الاحتلال، فلا مانع من إحراق قرية، مثلاً، بمن فيها من البشر وبما فيها من وسائل الحياة، من أجل اصطياد مقاوم واحد، أو كي لا تكون مثل هذه القرية «ملاذاً آمناً للإرهابيين» حسب التعبير الأميركي اللاإنساني! ولا مانع من هتك الأعراض، والتعذيب الرّهيب للأبرياء، واختطاف الناس عشوائياً وقتلهم وإلقاء جثثهم في الأنهار والشوارع، وتفجير الأحياء السكنية والأسواق ودور العبادة، مع نسب ما يمكن نسبه من هكذا أفعال إلى المقاومين! لقد استخدم في العراق ذلك كلّه ومثله، وكثير مما هو أفظع منه، بهدف تحويل الأنظار والجهود عن القضية الأساسية: المحتلّ والاحتلال!

لتنفيذ العمليات السرّية القذرة في العراق تعاونت أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية ، ومشاة البحرية الأميركية من «قوات دلتا» التي تعدّ حوالي أربعين ألفاً، والخليط من تشكيلات المرتزقة الأجانب بعشرات الألوف، وفي ركابهم العملاء المحلّيين أفراداً وجماعات، إضافة إلى الحمقى والجهلة الذين ساعدوا بحماقاتهم وجهلهم وجاهليّتهم، وبتعصّبهم الوثنيّ، في تمويه العمليات القذرة وتحقيق أهدافها!

وفي سبيل تمزيق الشعب العراقي وتجزئة وطنه، ولإشعال نيران الحرب الأهلية العبثية، لم تتورّع تشكيلات العمليّات السرّية القذرة عن استخدام أيّ عنوان مناسب، من تلك العناوين الموجودة في جميع الأزمنة والأمكنة، بما فيها الولايات المتحدة التي تعجّ بدورها بالتيارات الدينية والعرقية وغيرها، والتي فيها من أنواع الخلافات ما يكفي لاستغلالها واشتعالها كالبنزين في لحظة داخلية أو خارجية مواتية للاشتعال! أمّا باكورة العمليات القذرة في العراق فكانت جرائمهم في مدينة الفلّوجة، ردّاً على قتل عدد من المرتزقة التابعين لشركة بلاك ووتر، وهي الجرائم التي يتكتّمون عليها، والتي سوف لن يصدّق العالم أنّها ارتكبت عندما تعلن تفاصيلها الرهيبة على الملأ!

لقد كانوا في واشنطن يأملون أن تعيد العمليات القذرة الاعتبار للقوات النظامية الثقيلة، التي تضرّرت هيبتها بشدّة بعد أن فقدت فعاليتها في الميدان العراقي أمام فصائل المقاومة الخفيفة، غير أنّ تحقيق ذلك بدا صعب المنال، وبدت العمليات الحربية وكأنّها ستستمرّ بالاعتماد على القتلة المجرمين من التشكيلات الخاصة على اختلافها، وقد جاء الهجوم العسكري الإسرائيلي الشامل على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ كأنّما في معرض محاولة إعادة الاعتبار للجيش الأميركي، وللجيش الإسرائيلي

المتقهقر بدوره عام ٢٠٠٠ أمام المقاومة اللبنانية، غير أنّ إعادة الاعتبار لم تتحقّق كما هو معروف، بل تحقّق العكس!

وهكذا، منذ أواخر العام ٢٠٠٧، حسمت واشنطن جمهورياً وديمقراطياً أمرها بترتيب استراتيجيتها العسكرية على أساس العودة إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على العمليات السرّية القذرة، وعلى الجيوش المحلّية كخطوط قتالية أمامية من جهة وكدريئة وقائية من جهة ثانية، وقد ظهر هذا التوجّه واستقرّ بداية خلال الربع الأخير من عهد جورج بوش، بعد إعداد تقرير هاملتون بيكر الجمهوري/الديمقراطي، الميداني، ثمّ تصاعد واتسع نطاق العمل بهذا التوجّه في عهد باراك أوباما!

إنّ عهد جورج بوش الإبن، حتى تقرير هاملتون/بيكر ونهاية العام ٢٠٠٧، هو ذروة صعود الاتجاه الريغاني/ التاتشري الذي انطلق مطلع الثمانينات من القرن الماضي، والذي جاءت سياسات المحافظين الجدد الصهاينة، الاقتصادية والعسكرية الدولية، تتويجاً لسياساته ونهاية لها في آن واحد، وليس ثمّة ريب أنّ «واترلو» هذا الاتجاه الذي دام سبعة وعشرين عاماً كانت في العراق ولبنان، حيث فيهما تبخّرت أحلام الأميركيين عن إمبراطورية من الهوام والسّديم البشري العالمي مركزها واشنطن، وإنّه لمن السذاجة والجهل أن يغيب عن نظرنا هذا الانهيار العظيم للمشروع الإمبراطوري العظيم، وأن لا نرى دور المقاومة العربية المركزي في وقوعه، على الرغم من أنّ النظام الرسمي العربي نجح في طمس هذه الحقيقة، ونجح في حرمان الأمة العربية من جني ثمارها التي كانت قطوفها دانية، بينما جنت أمم أخرى هذه الثمار!

لقد عادت الإدارة الأميركية منذ أواخر عهد بوش إلى سياسة التواري خلف المؤتمرات والقمم الحليفة، وخلف المنظمات الدولية، وخلف الجيوش المحلّية في البلدان المحتلة كأفغانستان والعراق، وشبه المحتلّة كالصومال، وغير المحتلّة كباكستان، وأخيراً في إيران والصين!

إنّ انتخاب الرئيس باراك أوباما، بمواصفاته الجديدة على البيت الأبيض، يشكّل في حدّ ذاته مظهراً حادّاً بارزاً من مظاهر الانهيار المذكور، ومن مظاهر الأزمة التي ترتّبت على الانهيار، ففي الولايات المتحدة لا يسمح لشخص بالوصول إلى سدّة الرئاسة من غير المجتمع الذي يرمز إليه بالكلمة/الأحرف: واسب!(أي:أبيض، إنكليزي، سكسوني، بروتستانتي!) فلا يكفي أن يكون أبيض من أصل أوروبي عريق، بل ينبغي أن يكون إنكليزياً عريقاً، وبيوريتانياً متزمّتاً، وأميركياً مؤصّلاً، أمّا إذا حدث ووصل أحد تنقصه بعض هذه الصفات فإنّ لنا في ما أصاب الرئيس كينيدي وأخيه وأسرته ما يدلّ على ردّ فعل الواسب، وبناءً على ذلك ينبغي أن نقدّر حجم الانهيار الذي جعلهم يتعمّدون اختيار رئيس ملوّن، حديث عهد بالولايات المتحدة حيث أخذ الجنسيّة عن أبيه فقط وليس عن جدّه الكيني، فهذا الرجل هو الذي يعتقدونه مؤهّلاً لإيقاف الانهيار الداخلي والخارجي عند حدّ معيّن، بسبب مواصفاته التي يمقتونها بالذات، والتي تمكّنه في تقديرهم من العودة إلى سياسة التحالفات الدولية، والعمليات السرّية القذرة، والجيوش المحلّية التابعة، فمواصفاته هي التي يمكن أن تستردّ المصداقية الدولية الأميركية التي أضاعها بوش وأمثاله من قادة الواسب!

المرابون الدوليون والسنوات العشر القادمة

هناك أكثر من عشرين مصرفاً رئيسياً عملاقاً، في مقدّمتها مصرف «ليمان برادرز» ومصرف «سيتي غروب» و«بنك أوف أميركا، تشكّل روح الولايات المتحدة وعنوانها ومصدر فخرها ومجدها الإمبراطوري، وتشكّل أيضاً الركن الأساسي المركزي من أركان هذا النظام الدولي المالي الربوي، وقد حدث مؤخّراً أنّ هذه المصارف انهارت وانكشفت جميعها دفعة واحدة، وانعكست النتائج الكارثية لانهيارها وانكشافها على المصارف الكبرى في جميع البلدان الثرية، الأمر الذي يؤكّد أنّ الحدث ليس مجرّد أزمة أميركية محلّية منفصلة، بل أزمة نظام دولي عبّرت عن نفسها بحدّة أكبر في ركنه الأميركي الأكبر!

لقد نهض هذا النظام الدولي المالي على أنقاض التحالف بين رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي الذي كان قد نهض عليه النظام الإمبريالي، فتفرّد رأس المال المالي وهيمنً على قطاعات الإنتاج والمنتجين، وحوّل الثروة والقوة العالمية القيادية إلى مجرّد صكوك وسندات وأوراق مالية، فلا مكانة فعالة للصناعات والصناعيين والعمال والمزارعين، واقتصرت القيادة الدولية على المرابين وأهمهم اليهود الصهاينة، ليصبح العالم بمجمله أشبه بكازينو القمار، تجسّده هذه البورصات التي لا تختلف نشاطاتها عن ألعاب القمار في الكازينوهات، والتي أصبحت توصف بأنّها «أسواق العالم»! أمّا عن تاريخ صعود هذا النظام الدولي الربوي فهو عقد الثمانينات من القرن الماضي، في العهد الريغاني/ التاتشري، ليبلغ الذروة في عهد بوش والمحافظين الجدد، ثم لينهار انهياراً مجلجلاً في نهاياته، حيث حماقات ومغامرات بوش وفريقه اليهودي الصهيوني عجّلت في الانهيار، واختصرته إلى سنوات بدلاً من عقود، خاصة مغامراتهم الحربية التي استهلكت في العراق وحده ثلاثة أو أربعة تريليونات دولار من دون أن تحسم نتائجها لصالح المرابين الدوليين!

إنّ المال لا دين له ولا وطن كما يقال، وكذلك حال المرابين من جميع القارات والجنسيات، غير أنّ لليهود الصهاينة مكانتهم الخاصة ودورهم المتميّز في المأساة البشرية الراهنة، ولعلّ تراثهم التلمودي هو الذي وضعهم في مثل هذه المكانة ودفعهم إلى لعب مثل هذا الدور، وفي هذا المعرض قد يكون مفيداً التذكير بحوادث تاريخية مشابهة عاشوها في إنكلترا بالذات، ففي مطلع الألف الميلادية الثانية عبرت بحر المانش إلى إنكلترا قافلة من اليهود بدعوة من الملك وليام (١٠٦٦–١٠٨٧) الذي كان بأمسّ الحاجة إلى أموالهم ووظائفهم الربوية، وقد لخّص بعض المؤرخين الإنكليز قصتهم على النحو التالي: «تحوّلوا إلى طبقة من كبار المرابين، وظيفتهم الرئيسية تقديم القروض لكلّ من المضاربات الاقتصادية والسياسية، وبعد أن جمعوا ثروات طائلة بفضل أسعار الفائدة المرتفعة بدأ إرغامهم على التخلّي عن أموالهم لمصلحة الخزينة العامة، وكانت الرفاهية التي تمتعت بها العائلات اليهودية، وفخامة مساكنها وملابسها وتأثيرها في الشؤون العامة، قد أعمت حتى المحنّكين من اليهود عن الأخطار الكبيرة الكامنة وراء الاستياء المتزايد للمدينين من جميع الطبقات، وأعمتهم عن خطورة اعتماد اليهود بالمطلق على حماية سادتهم الكبار، فجاءت موجات السخط التي بلغت ذروتها في الانتفاضات العنيفة عامي

١١٩٠- ١١٩٨، لتكون نذيراً بالمأساة الختامية، فاليهودية الإنكليزية تلك، التي تحقق ازدهارها بسرعة الشهاب، تحقّق انهيارها بسرعة أكبر»! وبعد ذلك أصبحت الجزر البريطانية «نظيفة» من اليهود تماماً، حسب تعبير المؤرّخين الإنكليز، إلى أن كانت الثورة اللوثرية بقيادة كرومويل في القرن السابع عشر، التي استدعتهم لدخول إنكلترا متطلعة إلى توظيفهم في مشاريعها الاستعمارية الإمبراطورية، وأولّها مشروع استيطان فلسطين!

اليوم يتمتع اليهود الصهاينة في الولايات المتحدة بتلك المزايا التي تمتّع بها يهود إنكلترا القدامى، ويرتكبون الأخطاء بل الجرائم ذاتها، بينما الشعب الأميركي يعاني من الأزمة التي يعرف أنهم أهمّ مسبّبيها، ويرتفع عدد العاطلين الذين يحصلون على إعانة البطالة إلى خمسة ملايين أميركي (يمكن أن يرتفع العدد إلى ثمانية ملايين!) ويقول الرئيس أوباما (٢٠٠٩/٢/٢٥) أنّ الاقتصاد الأميركي قد يحتاج إلى عشر سنوات كي يتعافى! ومن جهة أخرى مازالت المساعي في الكونغرس قائمة لتشكيل لجنة تحقيق تتناول الجرائم المنسوبة إلى إدارة الرئيس السابق جورج بوش، فمن الذي ارتكب تلك الجرائم إن لم يكن اليهود الصهاينة الذين شكّلوا معظم إدارته، والذين هم من كبار المرابين؟ وما انعكاس ذلك على اليهود الأميركيين عموماً في السنوات العشر القاسية القادمة التي أشار إليها الرئيس الأميركي؟

النصب والاحتيال سياسة مالية دولية!

يتوالى تتفاقم الأزمة المالية/ الاقتصادية العالمية أكثر فأكثر، ويوماً بعد يوم، ويتوالى مسلسل انكشاف بعض العمليات الاحتيالية المالية الكبرى، في الولايات المتحدة خاصة، وهي عمليات مارستها بمئات مليارات الدولارات بعض الهيئات والمؤسسات والشركات، ومارسها بعشرات المليارات بعض الأفراد، ومع أنّ الربط بين الأزمة وبين العمليات الاحتيالية يفترض أن يكون بديهياً، وأن ينظر إلى المحتالين بصفتهم أوّل أسباب الأزمة، فإنّ البيروقراطيين «الخبراء»، من المرتشين المتواطئين أصحاب الرواتب الخرافية، لا يشيرون إلى سبب الأزمة الرئيس، ويوغلون عن قصد في شروحهم الغامضة المعقّدة المضلّلة، مع أنّه من الواضح ببساطة أنّ عمليات احتيال بهذا المستوى لا بدّ وأن تنجم عنها أزمة عالمية بهذا المستوى!

غير أنّ ما يلفت النظر ويستحق أكثر من سواه التوقّف هو أنّ المحتالين الأعظم خطورة هم من اليهود الصهاينة، سواء في المؤسسات والهيئات والشركات أم في مكاتب الأفراد، ولنأخذ على سبيل المثال إحدى آخر عمليات الاحتيال المالية الكبرى التي أعلن عنها مؤخّراً في الولايات المتحدة، فقد ألقي القبض على «رجل المال والأعمال» المدعو ألان ستانفورد بتهمة تنفيذ عملية احتيال قيمتها مبدئياً ثمانية مليارات دولار، من أصل توظيفات إجمالية لثلاثين ألف متعامل قيمتها خمسين ملياراً! إنّها أرقام كبيرة، سواء بصدد حجم الأموال أم بصدد عدد المستثمرين الضحايا الذين يندفعون اليوم عبثاً لسحب استثماراتهم! وسرعان ما اتضح أنّ ستانفورد ليس سوى الوكيل الخارجي للمحتال اليهودي الصهيوني الكبير برنارد مادوف، أي مساعده في تزوير البيانات المالية خارج الولايات المتحدة، وفي عمليات تنظيف الأموال القذرة، وأيضاً في استدراج المستثمرين الأجانب، مثل بعض الفنزويليين الأثرياء الذين أودعوا عند مادوف وستانفورد (خارج بلدهم الاشتراكي!) مبالغ وصل حجمها إلى ثلاثة مليارات دولار!

لقد استدرج الأثرياء الفنزويليون وغيرهم بإغرائهم بفوائد على ودائعهم بلغت ١٤ بالمائة، ثمّ كانت خسارتهم لودائعهم كلّها! وفي ما يتعلّق بمادوف فقد أعلن قبل أشهر قليلة عمّا وصف بأنّه «أكبر عملية احتيال في التاريخ» يقوم بها فرد واحد، هو برنارد مادوف هذا، حيث بلغت قيمة العملية الاحتيالية خمسين مليار دولار، من أصل توظيفات إجمالية أكبر منها بما لا يقاس! ومن الواضح أنّ هكذا أرقام مالية تفوق إمكانات كثير من دول العالم!

من جهة أخرى يعلن اليوم عن الأفراد الذين تلاعبوا بأموال الأمم والجماعات والأفراد واستولوا عليها في وقت بلغ فيه عدد العاطلين الأميركيين، الذين يحصلون على إعانات بطالة من الدولة، حوالي خمسة ملايين مواطن! غير أنّ المحتالين مادوف وستانفورد ليسا فريدين، ولم يظهرا في فراغ، فهما ينتميان إلى عصبة أميركية/دولية كبيرة محتالة (منتدى دافوس!) بدأت صعودها في عهد الرئيس (الممثّل السينمائي) رونالد ريغان، الذي تعامل مع الحياة كرواية غير واقعية من روايات هوليوود، وبلغت الذروة في عهد الرئيس الأحمق جورج بوش الذي رفع رايات الحروب الخرافية المقدّسة!

لقد تمتّع مادوف وستانفورد بمكانة اجتماعية محترمة، وكانت لهما نشاطاتهما الإنسانية، الخيرية والأدبية والفنية والرياضية، العابرة للقارات، التي أنفقوا فيها عشرات ملايين الدولارات تبرّعاً، وبالطبع فإنّ مثل هذه النشاطات الإنسانية أضفت عليهم هيبة وسحراً، والتبرّعات السخية بالملايين التي جادوا بها سرعان ما أتتهم بودائع بالمليارات، دفعوا منها فوائد سخيّة، غير طبيعية، لبعض الوقت قبل أن يعلنوا إفلاسهم مباشرة أو مداورة ويلتهموها كلّها، ويخسرها نهائياً أصحابها المودعين الذين يعدّون بالملايين! غير أنّ المصارف والشركات العملاقة فعلت مثلما فعل الأفراد من أمثال مادوف، أي أنّ النظام الدولي السائد بمجمله تديره عموماً عصابات من اللصوص، ويقوم على النصب والاحتيال بالدرجة الأولى، وما أصبح واضحاً أنّ اليهود الصهاينة يلعبون دوراً مركزياً في هذه الإدارة الدولية المجرمة!

لقد احتمى اليهود الصهاينة بالديكتاتورية الدولية الأميركية، واعتدوا على جميع الأمم خاصة العرب والمسلمين بالاعتماد على هذه الديكتاتورية، وهاهو عدوانهم يشمل الشعب الأميركي أيضاً، فإذا كانوا في الماضي يهربون من قارة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، بعد أن يعيثوا فساداً في تلك القارة أو الدولة، فإلى أين يهربون الآن، عندما تنكفئ الإمبراطورية الأميركية الباغية، وتنشغل عنهم بهمومها، وهي التي بقيت لهم في هذا العالم كآخر سيّد وآخر نصير وآخر حصن؟

ذات مرة، قبل أعوام، وصف مراسل صحيفة «معاريف» الإسرائيلية يهود الولايات المتحدة الصهاينة بأنّهم كلّهم أثرياء، وأنّ الكثيرين منهم اعتادوا قضاء عطلة نهاية الأسبوع في أفخم الأندية، وفي أغلى ملاعب الغولف، وفي امتطاء أجود الخيول، أو قضاء العطلة في منتجعاتهم الفخمة قرب البحيرات غرب فرجينيا، أو في يخوتهم الخاصة المبحرة! وكما هي العادة – قال مراسل «معاريف» – فإنّهم يتجمّعون في كنيس «آدات إسرائيل» في واشنطن أيام السبت، فيجيئون إليه يمتطون أغلى ما يمكن تصوّره من سيارات الليموزين، وتترجّل من السيارات الثمينة الفارهة النساء الأنيقات، والرجال ببذلاتهم الغالية، يتبعهم أطفالهم الأنيقون، أمّا رسم دخول الكنيس فهو ألف دولار..الخ! مما أسهب المراسل الصحفي الإسرائيلي في شرحه.

اليوم وقد بلغت أزمة العالم وفي مقدّمته الولايات المتحدة هذا الحدّ الخطير، ألا تذكّرنا تجمّعات اليهود الصهاينة ومستعمراتهم المنغلقة العنصرية، وعملياتهم العدوانية الاحتيالية، بمستعمرات أسراب الدّبابير المؤذية؟ ألا يبدون، في الولايات المتحدة قبل غيرها، كالدّبابير التي تزنّ محرّضة على تدمير مستعمراتها؟

النفط احتياطي للدولار، والأمة رهينتهما!

على الرغم من تفاقم الأزمة الاقتصادية/ المالية في الولايات المتحدة قبل غيرها، وأكثر من غيرها، فإنّ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، أي البنك المركزي، ما زال يواصل إغراق أسواق العالم بكميات جديدة هائلة من أوراق الدولار، حيث ما زال الدولار سيّد العملات جميعها، وما زالت ورقة من فئة المائة دولار، لا تزيد تكلفة طباعتها عن بضعة سنتات، تحتلّ مكانتها المرموقة من دون أن يكون لها رصيد ذهبي يعادلها ويغطيها على الإطلاق! وحتى هذه اللحظة مازال «بين شالوم بيرنانكي» محافظ البنك المركزي الأميركي، الذي هو قطاع خاص غير حكومي، يصدر أوامره بطبع المزيد والمزيد من أوراق بلا رصيد ذهبي تحمل اسم الدولار، وبضخّها في الشبكات المصرفية الداخلية والخارجية، بحجّة معالجة الكساد والركود في الأسواق، علماً أنّ ما يطبعه يفوق حاجة الأسواق، ويؤدّي إلى زيادة أسعار السلع عموماً! وفي المقابل لا تبدي حكومات العالم عموماً اعتراضاً جدّياً، واضحاً ومتكاملاً، بصدد ما يحدث وما يمكن وصفه ببلطجة الدولار، فما الذي يمنعها من الاعتراض؟ ومن أين يستمدّ أصحاب الدولار الورقي قوّتهم ونفوذهم؟ الجواب: إنّهم يستمدّون قوّتهم ونفوذهم من النفط العربي ومن حكومات النفط العربي، حصراً وتحديداً، وقولاً واحداً!

لقد تسبّب النفط العربي وحكوماته بجعل الأمة العربية كلّها رهينة عند الأميركيين! إنّ بلادنا وحكوماتها ونفطها هي اليوم آخر الخطوط الدفاعية الأميركية في العالم، وبوساطتها يصمد النظام الأميركي والدولار الأميركي أمام العواصف العالمية الشديدة الكافية للإطاحة بهما! إنّ النفط العربي هو من يرغم حكومات أمم العالم، وفي مقدّمتها حكومة الصين، على الخضوع للابتزاز الأميركي، بل مدّ يد العون للولايات المتحدة في أزمتها الخانقة، علماً أنّ مثل هذا العون يكون دائماً على حساب ما تبقّى من حقوق للأمة العربية الرهينة لدى الأميركيين، وبخاصة حقّ الشعب الفلسطيني في بعض وطنه، فلكي ترضى الحكومة الأميركية عن جهة ما لابدّ لهذه الجهة من أن تحظى برضا الإسرائيليين أولاً!

ولكن كيف حدث أن تحقّق هذا الارتباط العضوي، بل الانصهار العضوي، بين النفط العربي وحكوماته وبين الولايات المتحدة؟ إنّها قضية تعود بداياتها إلى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت البلاد العربية جميعها مستعمرة أو شبه مستعمرة من قبل الأوروبيين، وليس لها أيّ حضور دولي يستحقّ الذكر، أمّا واشنطن الفتية القوية، وعاصمة الحرّية، فكانت على وشك الإمساك بزمام قيادة العالم كوريثة للعواصم الأوروبية، وكانت تعد المستعمرات بالاستقلال والحرية والازدهار، بحيث لم يكن تجاهل وعودها ممكناً بالنسبة للكثيرين الذين يجهلون حقيقة تاريخها ونواياها، خصوصاً وأنها بدت بغنى عن العالمين، ففي العام ١٩٤٥ كان إجمالي الناتج الاقتصادي المحلّي الأميركي يعادل نصف إنتاج العالم أجمع، والاحتياطيات الأميركية من الذهب تعادل نصف احتياطيات العالم أجمع، وقد أصبح الدولار الأميركي سيّد العملات منذ ذلك الوقت، ناهيكم عن القوة العسكرية الأميركية الهائلة التي حسمت الحرب لصالح الحلفاء، والتي استعدّت لتأخذ «أمن العالم» على عاتقها وحدها تقريباً

بعد الحرب!

في الأربعينات من القرن الماضي، أثناء الحرب العالمية وبعد انتهائها بقليل، وقعت ثلاثة أحداث رئيسية أسّست لما آلت إليه أوضاع أمتنا اليوم (أمّة رهينة!): الحدث الأول هو تولّي الجيش الأميركي بدلاً من البريطاني، في العام ١٩٤٢، مهمّة تموين الحليف السوفييتي عبر إيران بمستلزمات الحرب العالمية الدائرة، فأنشئت في الخليج العربي قيادة للخدمات الحربية، ثمّ حصل الرئيس روزفلت على موافقة الملك عبد العزيز لإنشاء قاعدة الظهران، في العام ١٩٤٥! والحدث الثاني تبلور في العام التالي، حيث قالت مجلة «وورلد ريسورت» الأميركية أنّ «العالم العربي يصبح أكثر من أي وقت مضى جبهة أميركية»! وهي كانت تشير إلى العقود التي أبرمت بصدد النفط العربي، حيث سيطر الأميركيون حينئذ على ٤٢ في المائة من احتياطياته! والحدث الثالث هو قيادة الولايات المتحدة، ممثلة بالرئيس ترومان، عملية إقامة الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلة، والاعتراف به رسمياً في هيئة الأمم عام ١٩٤٧! ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا بلغت السيطرة الأميركية على النفط حدّ التصرّف به كأنّما هو يستخرج في الولايات المتحدة، وتعاظم الحضور العسكري الأميركي ليبلغ أقصى مداه باحتلال العراق، ومنحت القاعدة الإسرائيلية دعماً مطلقاً جعلها تتصرّف اليوم على أساس أنّ البلاد العربية تحت سيادتها، وأنّ إيران تنازعها على هذه السيادة! ومثل هذا التصرّف الإسرائيلي، المقترن بالتصريحات الرسمية، هو الدليل القاطع على ما ذهبنا إليه من أنّ الأمة العربية رهينة عند الأميركيين وخدمهم الإسرائيليين!

لقد بدأت أزمة الولايات المتحدة في العام ١٩٦٩، عندما تحوّلت من دولة دائنة إلى مدينة ومن مصدّرة إلى مستوردة، وذلك نتيجة الأعباء العسكرية العالمية الهائلة ونتيجة البذخ الفظيع الذي يتّسم به نمط الحياة الأميركية، وفي العام ١٩٧١ لم يعد الذهب متوفّراً كاحتياطي للدولار، وفي الأعوام الثلاثة أو الأربعة التالية، وعبر أحداث ميدانية هائلة إقليمية ودولية لا مجال لاستعراضها هنا، صار واضحاً أنّ اتفاقيات قد أبرمت بين الحكومات العربية وحكومة الولايات المتحدة تطلق يد واشنطن في شؤون النفط العربي (خصوصاً تسويقه وتسعيره) مقابل ضمان حكومة الولايات المتحدة أمن وديمومة الحكّام العرب، وبناءً على ذلك حلّ النفط العربي محلّ الذهب كغطاء للدولار الأميركي، حيث الدولار هو العملة الوحيدة المعتمدة لبيع وشراء النفط، الأمر الذي يرغم جميع حكومات العالم على امتلاك ما يلزمها منه لشراء النفط، وفي المقدّمة حكومة الصين التي تحتاط لهذه الغاية بما لا يقلّ عن تريليون دولار!

هكذا أصبحت البلاد العربية جميعها رهينة، فهي تشبه ولاية من الولايات الأميركية، تديرها الحكومة الأميركية، مع فارق بسيط، هو أنّ عليها جميع الواجبات ولكن ليست لها أيّة حقوق!

النفط والذهب، والجدّ واللعب!

ليس في الحياة ما هو أسوأ وأخطر من اكتشاف الحقائق والوقائع المصيرية بعد فوات الأوان، بعد عدم رؤية الفرص التي كانت متاحة وبعد استفحال الداء، ولا توجد أمّة معاصرة تفوق العرب معاناة من مثل هذا السوء وهذا الخطر! وما هو الأفظع في وضع أمة من الأمم، غافلة أو مستغفلة، أكثر من استخدام ثرواتها من قبل الغير لتدمير العالم أجمع ولتدميرها هي بالذات في الوقت نفسه؟ وأية مأساة تكون المأساة عندما يتحقق ذلك بمعرفة وتواطؤ بعض حكامها على مدى حوالي خمسة وثلاثين عاماً؟

إنّ هذا الذي أوجزناه يبرز واضحاً في الأزمة العالمية الراهنة، حيث النفط، والنفط العربي بالدرجة الأولى، يجعل الدولار الأميركي يواصل صموده الذي لا يستحقّه، ويجعل المحتالين الصهاينة، المتربّعين على عرش الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (أي البنك المركزي الأميركي)، يطبعون أوراقه بالمليارات والتريليونات، ويواصلون ألاعيبهم المالية الإجرامية بنجاح، من دون أن يضيرهم إلحاق أشدّ الأذى بالشعوب عموماً وفي جملتها الشعب الأميركي، ومن دون أن يضيرهم تدمير بعض البلدان العربية، والمضي في محاولة إبادة الفلسطينيين والعراقيين والسودانيين والصوماليين!

لماذا تحتفظ الصين بتريليوني دولار؟

إنّ النفط هو عصب ودماء الحياة البشرية في وضعها الراهن، أي أنّ الحاجة إليه حاجة وجودية مصيرية، وعلى هذا الأساس فإنّ لدى الصين الناهضة، على سبيل المثال لا الحصر، همّها النفطي الكبير، واحتياطيّاً من الدولارات يقدّر بتريليونين (أي ألفي مليار) وهو احتياطي يشكّل نصف ما في العالم من دولارات كعملة أجنبية! والصين تحتفظ بهذه الكمية الهائلة من الدولارات الأميركية لسبب استراتيجي رئيسي بل مصيري، هو حاجتها لشراء النفط من البلاد العربية خاصة ومن بلدان الأوبك عامة، لأنّ الجميع يتعاملون بالدولار وحده لبيع النفط وشرائه، والصين، بحكم موقعها الدولي الحالي الممتاز، لا تستطيع إلاّ أن تكون الأولى بين البلدان الكثيرة التي تحتفظ بالدولار بسبب حاجتها لشراء النفط، ولو أنّ حكومات النفط في البلاد العربية تحديداً استبدلت الدولار بعملة أخرى فإنّ الدول جميعها ستستبدل الدولار بتلك العملة الأخرى، لكنّ حكومات النفط العربي متحالفة مع أصحاب الدولار الذين يتكفّلون بأمنها وضمان استمرار حكمها، وسياساتها مندمجة إلى حدّ الانصهار في سياساتهم، الأمر الذي يجعل الصين مستفيدة آنيّاً من امتلاكها لهذه الكمية الهائلة من الدولارات، لكنّ وضعها الحالي هذا ليس مطمئناً لها على المدى البعيد، وقد تتعرّض في أيّ وقت لخسائر فادحة، كما حدث لما سمّي بالنمور الآسيوية، إذا ما نجحت عصابة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في ترتيب لعبة محكمة مضمونة النتائج ضدّ الصين!

النفط أساس الصداقة الكاذبة والعداوة القاتلة!

ولكن متى حدث أنّ النفط، والنفط العربي على وجه الخصوص، احتلّ تماماً محلّ الذهب كاحتياطي للدولار، مع أنّ الذهب (والفضة أيضاً) هو مادة التبادل الموثوقة قطعاً من قبل الشعوب جميعها على

مدى آلاف السنين من الحياة المجتمعية؟ لقد حدث هذا بعد الحرب العالمية الثانية، منذ زيارة الرئيس الأميركي روزفلت الودّية لبلادنا، ومنذ قيام الكيان الصهيوني العنصري العدواني في بلادنا! وإنّها لمذهلة هذه الثنائية في التعامل الأميركي مع أمتنا في اللحظة ذاتها، فمن جهة كان التأسيس لصداقة بل تحالف استراتيجي أزليّ أميركي مع بعض الحكومات العربية أساسه النفط، ومن جهة أخرى كان التأسيس لإقامة كيان صهيوني سرطاني (أميركي) مموّه بالخرافات اللاهوتية، ووظيفته المركزية تدمير جسم الأمة العربية، وأساسه النفط أيضاً!

وجدير بالذكر أنّ إخوان الإسرائيليين يتربّعون، كما أشرنا، على عرش الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، أي البنك المركزي، منذ مطلع القرن العشرين، وأنّ هذا البنك هو قطاع خاص، خلافاً لوضع البنوك المركزية الحكومية في العالم أجمع، وأنّ معظم أسهمه مملوكة من قبل عائلات متخصصة تاريخياً بالصيرفة والربا، وأنّ مديره الحالي هو: «بين شالوم بيرنانكي»! فأيّ عمق للكيان الإسرائيلي أعظم من هذا العمق، وأيّ سيّد أقرب إليه وأقوى لصالحه من هذا السيّد؟

كيف شفطوا احتياطيات الآخرين من الدولار؟

لقد اختلط اللعب بالجدّ، واستكمل النفط حلوله محلّ الذهب تماما وأصولاً في النصف الأول من سبعينات القرن العشرين، ففي ذلك التاريخ انكشفت الولايات المتحدة كدولة مدينة ومستوردة أكثر منها دائنة ومصدّرة، وكانت الكتلة النقدية الدولية في معظمها قد تكدّست عند حلفائها الأوروبيين الغربيين واليابانيين، الذين أصبح الميزان المالي والتجاري لصالحهم وليس لصالحها، وأمام هذا الواقع أقدمت واشنطن على عدد من الإجراءات الدولية، التي يشبه بعضها فرض الأتاوات على الغير، أمّا أهمّ تلك الإجراءات وأعظمها وأخطرها فهو تجيير حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ونتائجها من أجل تعديل الميزان المالي والتجاري الدولي لصالحها، فكان ارتفاع أسعار النفط أربعة أضعاف، وكان شفط احتياطيات الدول الحليفة وغير الحليفة من الدولار مقابل تزويدها بالنفط الذي تسيطر الشركات الأميركية على عمليات تسويقه وحركات أسواقه!

هل يتحوّل العرب إلى مجرّد ذكرى؟

هكذا ظهر ما سمّي البترو دولار، وصار معلوماً للقاصي والداني أنّ النفط وليس الذهب هو الاحتياطي والغطاء للدولار الأميركي، فهم يرفعون سعر النفط لشفط احتياطيات الآخرين من الدولارات، ويخفّضون سعره لملء مستودعاتهم الخاصة منه بأقلّ سعر! أمّا مكافأة العرب فكانت المزيد من تدميرهم وإذلالهم في جميع أقطارهم، والمزيد من تسليط كلب الحراسة الإسرائيلي ضدّهم، وقبل أن ينتهي عقد السبعينات الماضي كانت الحروب الغامضة، التي يقف وراءها الأميركيون قطعاً، الداخلية والخارجية، تعمّ البلاد العربية من أقصاها إلى أقصاها، وكان البدء بتشكيل قوات الانتشار السريع في الخليج العربي كخطوة أولى على طريق الحضور العسكري الأميركي المباشر في البلاد العربية، وعلى طريق احتلال بعض بلدانه لوضع اليد مباشرة على بحار النفط العربي، وهو ما حدث للعراق لاحقاً وما يحاولون تكراره في السودان، أمّا فلسطين فيعتقدون اليوم أنّهم على وشك تحويلها إلى مجرّد ذكرى، فالذهب كان السبب في تحوّل شعوب أميركا الأصلية إلى مجرّد ذكريات، والنفط (وحكوماته) يمكن أن يعرّض العرب إلى خطر مشابه، طالما نحن نكتشف الحقائق والوقائع المصيرية بعد فوات الأوان!

النهضة المنشودة والرافعة المفقودة!

حتى الأمس القريب، حتى أواخر النصف الأول من القرن الماضي، كانت أوضاع الصينيين عموماً مثل أوضاع العرب عموماً، من حيث تكالب المستعمرين عليهم، وتمزيق بلادهم واغتصاب أجزاء منها، وفقرهم وبؤسهم وتخلّفهم، بل لعلّ أوضاعهم في بعض النواحي كانت أسوأ من أوضاع العرب، وبالتالي لم يكن سهلاً التكهّن بإمكانية خلاص الصين ونهضتها في المدى المنظور، في حين كان القادة العرب موعودين من قبل الإنكليز بدولة كبرى تنهض مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، وتضمّ على الأقلّ بلاد الشام والعراق والحجاز!

أين العرب، وأين الصينيين اليوم!

ولكن هاهي الصين اليوم دولة رئيسية عظمى، وتحتلّ بجدارة المكانة الثانية أو الثالثة في الاقتصاد العالمي، فقد تجاوزت بسرعة منذ عام ١٩٤٩ وضع المستعمرات، ثمّ علاقات طور ما قبل الاستقلال الحقيقي، ودخلت بسرعة، على مدى عشرات السنين التالية، طور النضال الداخلي الإيجابي، حيث عمليات بناء الذات، وحيث التجارب والأخطاء، ولعلّ آلام الصينيين في هذا الطور قد فاقت آلامهم في طور ما قبل الاستقلال، فالجهاد الأكبر والأصعب هو الجهاد ضدّ النفس كما تقول الحكمة العربية، لكنّهم صبروا وأخيراً ظفروا، وهاهم أعداؤهم يخطبون اليوم ودّهم، ويعترفون بحاجتهم الملحّة لدور الصينيين كي يخرج العالم أجمع من أزماته الحالية، فيتعاملون معهم تعامل الأنداد، أمّا العرب فما زالوا يراوحون في أماكنهم، أي في طور علاقات ما قبل الاستقلال، فكيف نجا الصينيون ونهضوا ونجحوا، ولماذا لم ينج العرب ويستقلّوا، وبالتالي لم ينهضوا ولم ينجحوا؟

ظروف متشابهة، ونتائج مختلفة!

أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها كانت للصينيين ثورتهم الوطنية القومية الكبرى بقيادة الدكتور صن يات صن ورفاقه وحلفائه، وكانت للعرب ثورتهم الوطنية القومية الكبرى بقيادة الشريف حسين ورفاقه وحلفائه، أي أنّ الأمّتين كانتا تقفان على أرض متشابهة في ظروف متشابهة، وتسعيان لتحقيق أهداف متشابهة، فلماذا استمرّت الثورة الصينية وتطوّرت، وحقّقت في النهاية حلم النهضة المنشودة، ولماذا انكفأت الثورة العربية وتبدّدت، وأضاعت حلم النهضة المنشودة؟ الجواب هو أنّ الرافعة التاريخية المفقودة، الضرورية لتحقيق الخلاص والنهوض، التي اكتشفها الصينيون واعتمدوا عليها كانت صحيحة وأصليّة، أمّا الرافعة التي اكتشفها العرب واعتمدوا عليها فكانت غير صحيحة ومزيّفة!

الفارق بين رافعة ورافعة!

إنّ الفارق بين الرافعة الأصلية الكفيلة بتحقيق نهوض الأمة، والرافعة المزيّفة الكفيلة بتحقيق خذلانها، هو المواد التي تتشكّل منها كلّ من الرافعتين، فمواد الأصلية هي الاعتماد على الذات، والوضوح في رؤية العالم، والإستراتيجية العلمية النضالية، البعيدة المدى والثابتة غير المرتدّة، أمّا مواد المزيّفة فهي الاعتماد على الغير مع عدم التمييز بين ما إذا كان هذا الغير عدوّاً أم صديقاً، والرؤية

المحدودة الساذجة والغامضة للعالم، والإستراتيجية غير العلمية التي لا تمتلك في حدّ ذاتها القدرة على النضال المتواصل المتطوّر البعيد المدى! وهكذا، بسبب الفارق النوعي بين الرافعتين نجحت الثورة الصينية وفشلت الثورة العربية!

إنّها مجرّد الهزيمة العاشرة!

لقد استندت الثورة الصينية إلى ثوابت تاريخية لا تقبل التحوير والتزوير والنكوص، فوحدة الأرض والأمة مسألة تأبى المساومة، ولا مجال للاكتفاء بالمشرق والتّخلّي عن المغرب، ثمّ الاكتفاء بجزيء من المشرق والتّخلّي عن بقية أجزائه، كما فعل قادة الثورة أو الثورات العربية الذين دأبوا على التحوير والتزوير والنكوص! وعندما كانت تبرز في الصين الصعوبات الكأداء، وتحدث نكسة ما أو هزيمة ما، كما في العشرينيات من القرن الماضي مثلاً، كان الرئيس صن يات صن يقول ما خلاصته: «حسناً، أين المشكلة؟ إنّها مجرّد الهزيمة العاشرة»! أي أنّ ذلك لن ينال من صمود الثورة وتشبّثها بثوابتها التاريخية مهما كان عدد الهزائم السابقة ومهما تكرّرت الهزائم اللاحقة! أمّا القادة العرب فكانوا يسلّمون بنتائج كلّ نكسة أو هزيمة، ويتراجعون ويتراجعون، ويفرّطون ويفرّطون، ليس بالجزئيات الصغيرة الصغيرة بل بالأساسيات الكبيرة الكبيرة، وهاهم لا يزالون يفعلون ذلك حتى يومنا هذا!

مسيرة الصينيين، ومسيرة العرب!

وفي ما بعد في الصين، عندما اقتضت الضرورات تأكيد وحدة الأرض والأمة، وتأكيد صمود الثورة حتى النصر المؤزّر، قاد الرئيس ماو تسي تونغ المسيرة الشعبية الثورية الكبرى، التي قطعت آلاف الأميال، وجابت الصين من أقصاها إلى أقصاها، وانتهت بالانتصارات العظيمة الحاسمة، التي لم ينل من عظمتها وحسمها بقاء جزأين من الوطن الصيني والشعب الصيني تحت السيطرة الاستعمارية، لأنّ عمليّة تحريرهما واستردادهما كانت تتأكّد من خلال ترسيخ استقلال البلاد واستكمال نهوضها وبنائها وتقدّمها، ولقد كان بإمكان الثورة الصينية مواصلة خوض الحرب حتى استرداد هونغ كونغ وتايوان، لكنها اختارت مواصلة الحرب على الجبهة الداخلية وهي على يقينٍ من أنّ ذلك سيحقّق استردادهما! أمّا قادة الثورة أو الثورات العربية فكانت لهم مسيرتهم أيضاً، حيث قطعوا بدورهم آلاف الأميال، إنّما في تنقّلاتهم بين العواصم الاستعمارية التي كانوا ينشدون الخلاص فيها ومنها، ويا للعجب! وكانوا قد اختاروا الحرب لاسترداد فلسطين وغيرها بينما هم لا يمتلكون في بلدانهم غير المستقلّة ما يمكّنهم من مجرّد الصمود والاستمرار في هكذا حرب!

اليوم، قرّر القادة العرب التنازل عن فلسطين، وعدم خوض الحرب في سبيلها بل ضدّها، لكنّهم لم يقرّروا التمسّك ببلدانهم، وتحقيق استقلالها الفعلي وليس الشكلي، وحمايتها بتوحيدها، وخوض الحرب ضدّ الذات من أجل نهوضها، كما هو متوقّع من أيّ قائد يمتلك الحدّ الأدنى من الغيرة والحسّ السليم!

أمّة عظيمة وليس دولة عظمى!

تتميّز الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن غيرها من الدول العربية والإسلامية بصلابتها ومناعتها واستقلال إرادتها، وبالتالي بتنامي قوّتها واتساع حضورها في جميع الميادين، وبالطبع فإنّ الفضل في ذلك يعود إلى الثورة الإسلامية، غير أنّ الانتخابات الرئاسية كشفت عن وجود أوهام خطيرة متفشّية في بعض الأوساط الثقافية والسياسية المهمة، كما هو الحال في البلاد العربية والإسلامية عموماً، الأمر الذي يفسّر بعض الظواهر السلبية الداخلية والخارجية في المواقف الإيرانية، ولعلّ أوّل وأهمّ الأوهام هو ذاك الذي يتلخّص في شعار: «إيران أوّلاً»! وبالطبع فإنّ طرح مثل هذا الشعار الأجوف يوحي بأنّ هناك من يحنّ إلى «إمبراطورية» محمّد رضا البائسة البائدة، وإن من موقع العداء لرموزها ونخبها وأوساطها الحاكمة الفاسدة! وكذلك فإنّ طرح مثل هذا الشعار يشير إلى أنّ هناك من يخلط ولا يميّز بين وهم إقامة «الدولة العظمى» وبين حقيقة وجود الأمة العظيمة!

إنّ وجود الأمة العظيمة ليس مشروطاً ولا مقترناً بالضرورة بنهوض دولتها العظمى، أو «إمبراطوريتها»، حيث عظمة الأمة تأتي من إسهامها التاريخي الإنساني الإيجابي في بناء ذاتها وفي بناء جملة المجتمعات البشرية، وتأتي من تراكم خبراتها كمحصّلة ثمينة لتجاربها ولتجارب الأمم الأخرى، وتأتي من إبداعاتها المؤثّرة في ميادين العلوم والآداب والفنون، وبالتالي فلا ينال من عظمتها أنّها فقدت إلى حين دولتها العظمى، وانكفأت مؤقّتاً أمام جبروت الطغيان الأجنبي والوهن الداخلي، طالما أنّها تحتفظ بخصائصها المبدعة وتستند إليها في نضالها الدؤوب من أجل استرداد مكانتها اللائقة ودورها الإيجابي، والخصائص المبدعة للأمة الإيرانية، الخصائص الواقعية المعيشة وليس القديمة الميتة، هي خصائص الحضارة العربية الإسلامية تحديداً وبالضبط، فبفضلها صمدت الأمة الإيرانية وأخواتها على مدى خمسة قرون في مواجهة حروب التدمير الشامل التي شنّها الأوروبيون ضدّ الأمم الأخرى، وبفضلها احتفظت بعظمتها رغم جميع ما حلّ بها من أهوال وبؤس، وهاهي الصين العريقة العظيمة مثالاً بارزاً، وقد أوشكت أن تستردّ مكانتها ودورها في الحياة الأممية!

في المقابل، فإنّ قيام الدولة العظمى ليس مشروطاً ولا مقترناً بالضرورة بوجود الأمّة العظيمة، والولايات المتحدة الأميركية كدولة عظمى هي المثال البارز، حيث تشكّلت نواة هذه الأمة الجديدة من المجرمين والمغامرين، ومن المستوطنين الإباديين المتعصّبين للخرافات التلمودية والمتعطّشين للدماء، بحيث إذا تركنا جانباً إنجازاتها العلمية المادية العظيمة فسوف لا نجد خارج هذه الإنجازات سوى كلّ ما هو شائن وفظيع، سواء في بنية علاقاتها الداخلية أم في بنية علاقاتها الخارجية، لأنّ البنيتين نهضتا على ركام هائل من الجرائم الفظيعة والأفكار الفاسدة! بل حتى الإنجازات العلمية المادية الرائعة، التي هي في الواقع محصّلة اجتهاد وجهود جميع الأمم، توظّفها الدولة الأميركية العظمى لارتكاب أقبح الشرور والآثام! وهكذا فليس ثمّة أمّة عظيمة، بالمعنى الإنساني التاريخي، تستند إليها الدولة العظمى الأميركية، التي تريد من «يهوه» أن «يباركها» وحدها ولتذهب الأمم الأخرى جميعها إلى الجحيم!

نعود إلى الأمة الإيرانية فنقول أنّ المبالغات ليست في صالحها كأمّة مظلومة ومحاصرة، وأنّ الحديث عن إقامة «دولة عظمى» إيرانية، ولو إقليمية، ليس واقعياً، فمثل هذا الهدف غير متاح قطعاً في المدى التاريخي المنظور، وإذا تحقّق فسوف تجسّده مهزلة مصطنعة من طراز مهزلة الشاه إن لم تكن أقلّ، أمّا الواقعي والمتاح فهو الوجود القائم الفعّال للأمة الإيرانية العظيمة التي تواصل ما بدأته أخواتها العربيات والمسلمات على مدى القرن الماضي (توقّفت عن متابعته لأسباب معروفة ومفهومة ويمكن أن تعود إليه في أيّة لحظة) أي أنّ عظمة الأمة الإيرانية لا تكتمل، وحرّيتها لا تتحقّق وكرامتها لا تصان، إلاّ بتكاملها مع محيطها العربي والإسلامي، وبتواصل نضالها ضدّ الإمبراطورية الأميركية الباغية، وإذا كان ثمّة أمل بقيام دولة عظمى في هذه المنطقة، وهو هدف بعيد لكنّه مشروع وممكن، فإنّ مثل هذه الدولة لن تنهض إلاّ بتعاضد وتكامل الأمم المتآخية المنصهرة في البوتقة الحضارية العربية/ الإسلامية.

نحن نعرف أنّ في إيران، مثلما في الدول العربية والإسلامية جميعها، أوساطاً قومية متعصّبة، وأوساطاً دينية متعصّبة، وأيضاً أوساطاً ليبرالية متعصّبة بدورها ويا للعجب، وهي الأوساط التي تقاطعت مصالحها مع الثورة في إسقاط النظام الشاهنشاهي قبل ثلاثين عاماً، وكذلك نحن نعرف أنّ الأفق التاريخي الواسع والمسار السياسي الأساسي للثورة الإسلامية لم يسمحا لأيّ من هذه الأوساط بالتفرّد والسيطرة والسيادة، لكنّ الثورة لم تنجح في وضع حدّ نهائي لنفوذ هذه الأوساط في السياستين الداخلية والخارجية، ليس بقمعها بوليسياً، بل بتجاوزها استناداً إلى برامج ثورية متقدّمة.

اليوم، في الداخل الإيراني، يبدو الأثر السلبي للتيارات المذكورة واضحاً، فمبادرات الرئيس نجّاد الاجتماعية، على إخلاصها وأهمّيتها، وكما برهنت وقائع الانتخابات، لم تكن هي العلاج الشافي لأوضاع عشرات ملايين الفقراء المهملين، المستمرّين في بؤسهم القديم إلى حدّ كبير، مثل إخوتهم في البلاد العربية والإسلامية! وفي الداخل أيضاً هناك الأثر السلبي الناجم عن مواقف المتعصّبين من مشاعر وحقوق الأقوام والمذاهب الأخرى، وهي الأقوام التي لا يصحّ ويستقيم نسيج الأمة من دون صحّتها واستقامتها! وبالطبع لم يقتصر الأمر على الداخل، فالسياسة والعلاقات الخارجية لأيّ بلد هي انعكاس لسياسته وعلاقاته الداخلية، وهكذا رأينا الأثر السلبي الخطير لموقف المتعصّبين من احتلال العراق، وهو الموقف الذي بدا متواطئاً، حتى أنّه أدّى إلى النيل من نزاهة ومصداقية الموقف الإيراني العظيم إلى جانب الشعب الفلسطيني!

غير أنّ أفق الثورة الإيرانية لا يزال رحباً، وهو الأفق الذي يمتدّ بعيداً مفسحاً لتحقيق تآخي الإيرانيين مع المستضعفين المظلومين في أفريقيا وأميركا الجنوبية، أي أنّ الفرصة التاريخية لم تفت بعد لتصويب المسار السياسي الأساسي للثورة في الداخل والخارج، وذلك لمصلحة الأمة العظيمة الحقيقية القائمة، وليس لمصلحة أصحاب فكرة «الدولة العظمى» غير الواقعية والضارة!

انتقاد الفشل الأميركي في العراق!

في اللقاء السنوي العالمي الذي انعقد في مدينة ميونيخ الألمانية، والمخصص لشؤون الأمن في العالم (أمن مصالح أثرياء العالم!) بدا واضحاً تراجع الأميركيين عن الدور القيادي المتفرّد الذي طالما تمسّكوا به بصلف ما بعده صلف، فقد لخّص جوزيف بايدن نائب الرئيس الأميركي في خطابه سياسة واشنطن الجديدة بأنّها تتبنّى نهجاً جديدا، تفاوضياً وتشاورياً، في علاقاتها مع شتّى أنحاء العالم، قائلاً: «نحن نؤمن أنّ التحالفات والمنظمات الدولية لا تقلّل من قوة أميركا بل نعتقد أنّها تساعدنا على تحقيق أمننا الجمعي، ومصالحنا الاقتصادية، وقيمنا، ولذلك فإنّنا سننخرط ونستمع ونتشاور»! (الصحف – ٢٠٠٩/٢/٩).

في التعليق على ما صرّح به بايدن في خطابه المشار إليه أعلاه نقول أنّه يعكس، أوّل ما يعكس، الفشل في العراق الذي أدّى إلى هذه السلسلة من الانتكاسات الأميركية في كلّ مكان، وأنّ الحاكم الأميركي «مكره لا بطل» في توجّهه التشاوري التفاوضي التعاوني، وأنّه من أجل إنقاذ الموقف الخطير الذي يواجهه يتخلّى اليوم، لحلفائه الأوروبيين خاصة، عن قدر من امتيازاته وسلطاته الدولية السياسية والعسكرية!

لقد كان دور العراق، ولا يزال، حاسماً في ما آلت إليه أوضاع الولايات المتحدة من تراجع داخلي وخارجي، وعندما حاول نائب الرئيس الأميركي الإيحاء بغير ذلك، وأنّ واشنطن لا تزال سيّدة الموقف في بغداد، تصدّى له على الفور نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي! لقد قال بايدن أنّ واشنطن على استعداد للتشدّد مع المسؤولين العراقيين لتحقيق مصالحة وطنية وإنجاز إصلاحات سياسية! فردّ المالكي أنّ هذا الكلام «مرفوض وغير مبرّر وزمن الضغوط الأميركية ولّى من دون رجعة»! (الصحف– ٢٠٠٩/٢/١١).

غير أنّ ردّ المالكي المدهش وغير العادي من وجهة نظر البعض، والذي ترافق مع زيارة الرئيس الفرنسي لبغداد، يصبح عادياً ومفهوماً، وتحصيل حاصل، في هذا الوقت الذي يشكّل فيه تواجد القوات الأميركية في العراق، وضرورة انسحابها منه بلياقة وبأقلّ التكاليف، إحدى الأولويات الملحّة في برنامج الحكومة الأميركية الجديدة التي تتخبط في محيط من الأزمات، حتى أنّ باتريك ليهي رئيس اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأميركي اقترح تشكيل «لجنة لتقصّي الحقائق» مهمتها التحقيق في سياسة الرئيس السابق بوش، بصدد الترويج لحرب العراق، ومعاملة المعتقلين، والتنصّت على الاتصالات الهاتفية من دون أمر قضائي! بل ذهب أبعد من ذلك فقارن بين اللجنة المقترحة وبين تلك التي تشكلت في جنوب أفريقيا للتحقيق في نظام الفصل العنصري! (الصحف – ٢٠٠٩/٢/٩).

لقد ترتّبت على إخفاق الولايات المتحدة في العراق (في الأساسيات وليس الجزئيات) تغييرات وردود أفعال عالمية هائلة، ففي معرض التغييرات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الإخفاق الأميركي فرصة نادرة لنهوض دول كبرى، مثل روسيا التي نهضت بسرعة غير متوقعة من كبوتها الخطيرة! وكان أيضاً فرصة استثنائية كي تتقدّم دول عديدة، مثل الصين والهند وغيرهما، إلى الصفّ الأول في

الميدان الاقتصادي العالمي، ولظهور كتلة «الدول العشرين» التي ضمّت ما يسمّى بالدول الناهضة إلى جانب الدول السبع أو الثمان التي طالما احتكرت الحقّ في مناقشة أوضاع العالم الاقتصادية وغير الاقتصادية! وكذلك كان الإخفاق في العراق مناسبة عظيمة لاسترداد أوروبا الغربية بعضاً من مكانتها القيادية وكرامتها الوطنية بعد أن مرّغتهما واشنطن في الوحل عشيّة احتلال العراق! ومن ينسى الإهانات الفظيعة التي وجّهها وزير الدفاع الأميركي رونالد رامسفيلد للأوروبيين في عقر دارهم، عندما وصف بلادهم بأنّها مجرّد عقار؟

أما على صعيد ردود الأفعال إزاء الإخفاق الأميركي في العراق فقد تراوحت بين الشماتة المشروعة من قبل الشعوب المظلومة وممثليها الشرفاء، والاستغلال الانتهازي من قبل الدول الثرية والناهضة، والإشفاق المخزي من قبل الحكومات والهيئات التابعة لواشنطن، خاصة في البلاد العربية!

لقد اقترنت شماتة المظلومين، وفي مقدّمتهم العرب، بظاهرتين بارزتين: الأولى وضوح الرؤية الشعبية للأوضاع العربية والدولية، ولطبيعة العدو وحقيقة سياساته وأهدافه، كما لم يحدث أبداً في أي من الأزمنة والمراحل السابقة، ولسوف تترتّب على هذا الوضوح، بالتأكيد، تغييرات جذرية إيجابية في الأوضاع الدولية عموماً وفي الأوضاع العربية على وجه الخصوص! أما الظاهرة الثانية فهي اتساع نطاق المقاومة الميدانية العربية وبلوغها مستوى الامتناع على الانكفاء والهزيمة، الأمر الذي يعزّز ما ذهبنا إليه بصدد التغييرات الجذرية الإيجابية القادمة!

أما عن ردّ الفعل الانتهازي الدولي إزاء الإخفاق الأميركي في العراق فقد برز على محورين: الأول، محور الدول الناهضة التي استغلت بطولات الشعب العراقي بصمت، ومن دون إظهار تعاطفها معه ولو في الحدّ الأدنى، في «مجاملة» ومراعاة واضحة للولايات المتحدة المخفقة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية كبيرة ومعقّدة، ونخص بالذكر الصين أكثر من غيرها، بغضّ النظر عن معرفتنا لحقيقة مشاعرها! أما المحور الثاني فهو أوروبا الغربية التي خشيت انهيار السيطرة الأميركية/الأطلسية من جهة، وسعت إلى استغلال الإخفاق الأميركي لتحسين مواقعها إزاء واشنطن في نطاق التحالف من جهة أخرى! ولعلّ فرنسا هي أكثر من عبّر عن ذلك، حيث أعلن وزير خارجيتها، منذ عام ٢٠٠٧، أنّ زمن ما بعد حرب العراق يكشف أنّ أزمة الهيمنة الأميركية قد بدأت وأنّها ستدوم، وعلى فرنسا الاستفادة منها في الشرق الأوسط! وبالفعل ها هو الرئيس الفرنسي موجّهاً جهوده الرئيسية نحو بلادنا، من فلسطين إلى السودان إلى العراق، وهاهو في بغداد يؤكّد على وحدة العراق، ويعرض دعماً فرنسياً غير محدود، ممهّداً الطريق أمام الشركات الفرنسية، ومساعداً في الوقت نفسه الأميركيين على الخروج من مأزقهم العراقي!

يبقى ردّ الفعل الثالث، المشفق المخزي، الذي تميّز به النظام الرسمي العربي دون غيره أو أكثر من غيره، فهذا النظام ينتقد الأميركيين لأنّهم فشلوا في العراق وليس لأنّهم احتلّوه! وهو ينتقد الإسرائيليين لأنّهم فشلوا في تدمير واستئصال المقاومة في لبنان وفلسطين، وليس لأنهم اعتدوا على لبنان وغزة! ولعلّ هذا النظام محقّ في موقفه، فلو تشكّلت لجنة التحقيق التي يقترحها السناتور الأميركي باتريك ليهي، لتقصّي الحقائق حول جرائم جورج بوش، فإنّ تحقيقاتها ستشمل غالباً ارتكابات أطراف عديدة في هذا النظام الرسمي العربي الذي تفرّد بربط مصيره بمصير حكومة بوش!

باريس والقيادة العسكرية الأطلسية

بعد ثلاثة وأربعين عاماً من الانسحاب أعلنت الحكومة الفرنسية بلسان الرئيس ساركوزي أنّها قرّرت استرداد عضويتها في القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، الأمر الذي يثير التساؤلات حول أسباب انسحابها من هذه القيادة قبل عشرات السنين وحول أسباب عودتها اليوم. وإذا كان من السهل ربّما فهم أسباب الانسحاب من قبل الذين ما زالوا يتذكّرون، فإنّ فهم غير الفرنسيين لأسباب العودة اليوم، في هذه الظروف الدولية الشديدة التعقيد، قد يكون صعباً، أمّا بالنسبة لكثير من الفرنسيين بالذات فيبدو القرار غير مقنع!

الحلف الأطلسي حلف أميركي!

لقد نهض حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب التي خرجت منها الحليفات الأوروبيات الغربيات، خاصة بريطانيا وفرنسا، ملطخة بالدماء ومدمّرة على نطاق واسع، وغارقة في الديون لصالح الولايات المتحدة التي مكنتها الحرب من الاستئثار بمعظم الإنتاج العالمي وبمعظم الكتلة النقدية الدولية، حتى لقد بدا كأنّما هي الدولة الرأسمالية الوحيدة التي خرجت من تلك الحرب منتصرة! وهكذا جاء تشكيل حلف شمال الأطلسي قبل حوالي ستين عاماً كتتويج للانتصارات الأميركية المتعدّدة، وكمنظمة عالمية وظيفتها توفير القاعدة الأممية لخدمة الإمبراطورية الأميركية الناهضة! وبالفعل كانت الهيمنة الأميركية شبه مطلقة على الحلف الأطلسي الذي لم تقتصر مهامه على الجانب العسكري، بل شملت جميع فروع حياة أعضائه، حتى الأدبية والفنية والإعلامية، وكيف لا يكون الحال كذلك وحصة الولايات المتحدة في الحلف، بشرياً وماديّاً، تفوق بكثير حصة جميع شركائها فيه، فهي تتحمّل معظم أعبائه الداخلية والخارجية؟ أي أنّه نهض بصفته حلفاً أميركياً في الواقع!

تصدّي ديغول للهيمنة الأميركية!

في تلك الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت ألمانيا التي تبخّرت جميع أحلامها الإمبراطورية (وهي أحلام الولايات المتحدة بالضبط لا أكثر ولا أقلّ) مهزومة ومستعمرة، أمّا بريطانيا (المنتصرة) فبدت كأنّما هي مستعدّة أن تكون ولاية من الولايات الأميركية لولا ضرورة وفائدة بقائها جزءاً من القارة الأوروبية، وأمّا فرنسا فقد كانت لوحدها، لأسباب عدّة لا مجال لعرضها هنا، تمتلك قدراً من شروط الاستقلال النسبي عن الولايات المتحدة، وهو ما عبّر عنه الرئيس شارل ديغول بقرار الانسحاب الشجاع من القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٦! غير أنّ قرار ديغول لم يتعدّ الجانب العسكري، استناداً إلى كونه يمثّل دولة نووية، لكنّه لم ينسحب من هيئات الحلف الأخرى التي لا يسمح له استقلاله النسبي بالانسحاب منها على الفور، وراح يسعى لإقامة علاقات مباشرة متكافئة بين فرنسا وكلّ من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، ويتحدّث عن خصوصية المنطقة الواقعة ما بين الأورال والأطلسي. لقد كان يتطلع إلى مكانة لائقة لفرنسا في قيادة النظام العالمي. وبالطبع لم يكن ذلك بالموقف الذي تسكت عنه الولايات المتحدة، خاصة بعد أن وجّه نقداً شديداً

للإسرائيليين بعد حرب عام ١٩٦٧، فكان أن عاجله الأميركيون في العام ١٩٦٨ بضربة سياسية داخلية مخاتلة لم ينهض بعدها كشخص أبداً حتى وفاته!

ولكن لا بدّ من القول أنّ الرئيس شارل ديغول، وهو أحد أبرز قادة النظام الرأسمالي العالمي، لم يكن يعترض على خلق الكيان الإسرائيلي من حيث الأساس، بل هو أحد الذين ساهموا في خلقه، لكنّه كان يعترض على تحوّله بعد الحرب البريطانية الفرنسية الفاشلة ضدّ مصر عام ١٩٥٦ إلى قاعدة شبه مغلقة للأميركيين، على حساب المصالح الفرنسية خصوصاً والأوروبية عموماً! كذلك هو كان يؤمن بحاجة النظام الرأسمالي العالمي للولايات المتحدة القوية، ويفهم أنّ الخلاف معها يجب أن لا يتجاوز حدّاً معيّناً، فإذا تعرّضت للخطر يتوجّب عليه الوقوف إلى جانبها ظالمة أو مظلومة، لأنّ هزيمتها تعني هزيمة تاريخية للمعسكر الرأسمالي الغربي بمجمله!

زمام التاريخ ينتقل إلى آسيا!

اليوم يقول الرئيس ساركوزي أنّ الوقت قد حان لإنهاء وضع فرنسا خارج القيادة العسكرية للأطلسي، وأنّ فرنسا بعودتها بعد ذلك المسار الطويل سوف تكون أكثر قوة وتأثيراً، وسوف تكون في المكان الذي تتّخذ فيه القرارات، وسيكون لها موقعها بين القيادات الحليفة مع المحافظة على قوتها النووية المستقلة الرادعة..الخ! غير أنّ هذا الكلام العام الفضفاض لا يشير بوضوح إلى أسباب محدّدة ملموسة، ولعلّ ما يخطر في البال أنّ الرئيس الفرنسي يتوقّع أن يملأ فراغاً في القيادة الدولية خلّفه انكفاء الولايات المتحدة بسبب حرب العراق، بل هو أعلن بالفعل قبل حوالي عام، على لسان وزير خارجيته كوشنير، أنّ الوضع الدولي بعد الحرب العراقية لن يكون أبداً كما كان قبلها، وأنّ تقهقر الولايات المتحدة هو حقيقة قائمة، وأزمتها يصعب التكهّن بنهايتها، فإذا كانت حساباته تقوم على هذا الأساس فهو واهم بالتأكيد، لأنّ فرنسا لا تستطيع تحقيق ما عجزت الولايات المتحدة عن تحقيقه، خاصة بعد نهوض كتلة العشرين الدولية، المكوّنة من الدول الرأسمالية التاريخية التقليدية السبع، مضافاً إليها ثلاث عشرة دولة ناهضة يعترف الأميركيون بقدراتها المالية والعسكرية الهائلة التي تحققت بهذا المستوى العالي من الجدارة لأولّ مرّة في تاريخ العصر الأوروبي/الأميركي، فإذا كان ثمّة فراغ دولي خلّفته واشنطن فليست باريس المؤهلة لشغله، وإذا كان ثمّة موقع للتأثير في مجريات السياسة والأحداث الدولية فهو لم يعد مقتصراً على القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي . إنّ زمام التاريخ ينتقل إلى الشرق، إلى آسيا خصوصاً، وينبغي على الفرنسيين وغيرهم متابعته هناك، ولعلّ مثل هذه المتابعة هي الشغل الشاغل للبراغماتية الأميركية اليوم!

بلاد الطاقة العالمية مشاع للأقوياء!

لا يزال النفط المصدر الأول للطاقة في العالم، ولا يزال العنصر الأساسي في ما لا يحصى من الصناعات التي تنتج سلعاً شديدة الضرورة وعظيمة الأهمية. إنّ السّلع التي يشكّل النفط مصدرها ومادتها لا غنى عنها على الإطلاق، فهي تحكم فعلياً العلاقات اليومية والاحتياجات الإنسانية الأساسية في هذا الزمن، وإنّه لمن المؤكّد أنّ استخدام النفط كمحروقات هو من أشنع وأخطر الحماقات التي ارتكبها الإنسان! وكان عالم سوفييتي قد كتب قبل أكثر من نصف قرن قائلاً أنّ استخدام النفط كوقود للتدفئة (مثلاً) يعادل استخدام رزم من النقود الورقية ذات الأرقام الكبيرة! غير أنّ ما قاله الرجل عن أهمّية النفط وعن الإجرام في استخدامه كمحروقات ذهب أدراج الرياح، حيث لم يكن ثمّة من يسمع ومن يقرأ ومن يشفق، لا المنتج حديث النعمة ولا الموزّع الاحتكاري ولا المستهلك الأناني، فقد سيطرت الحاجة الرعناء والجشع المتوحّش والأنانية المدمّرة على الجميع فاندفعوا وراء مصالحهم الآنيّة غير آبهين! وعلى ذكر العلماء السوفييت فإننا نأمل من مؤتمر الأحزاب الشيوعية العالمية (أكثر من خمسين حزباً) الذي ستستضيفه دمشق في الفترة ٢٨ – ٣٠ أيلول/سبتمبر الحالي (٢٠٠٩) أن يولي الاهتمام لقضية النفط بجميع جوانبها، فهي تستحقّ ذلك.

لقد دخل النفط اليوم فعلاً مرحلة النضوب، وحدث هذا بأسرع مما توقّع الكثيرون، فماذا سيحلّ بالعالم في مرحلة انحداره، وماذا سيحلّ به بعد نضوبه؟ فقبل أيام صرّح فاتح بيرول، كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية، لصحيفة «الإندبندت» البريطانية قائلاً: «يبدو أنّ الحكومات والشعوب كافة غير مهتمة لواقع أنّ النفط بدأ ينفد بوتيرة هي أسرع مما كان متوقعاً في وقت سابق، فالإنتاج سوف يصل إلى ذروته القصوى خلال عشرة أعوام، أي أبكر بعشر سنوات قياساً بالتوقعات السابقة التي افترضتها الحكومات، والتقويم الأوّلي المفصّل لأكثر من ٨٠٠ بئر حول العالم، تغطي ٧٥ في المائة من الاحتياطيات الكونية، أظهر أنّ معظم الآبار الكبيرة وصلت بالفعل إلى الذروة. إنّ وتيرة تراجع إنتاج النفط تساوي ضعف الوتيرة التي كانت سجّلت قبل عامين، وهذا الواقع سوف يؤدّي إلى نشوب أزمة نفطية بعد خمسة أعوام، تعرّض للخطر أيّ أمل في إمكان الخروج من الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم!

نفهم من تصريحات بيرول الخطيرة أنّ البلاد العربية والإسلامية المنتجة للنفط، ومعها أو قبلها الاحتكار النفطي الدولي طبعاً، سوف تشهد طفرة قياسية في عائداتها المالية، لأنّ الطلب في الأسواق الدولية لن يتراجع عن حدّ أساسي من الاحتياجات الملحّة، وحيث النفط سوف يبقى إلى حين مصدر الطاقة الأول وإن دخل في طور النضوب! ونفهم أيضاً، من تصريحات بيرول، أنّ البلدان المستهلكة سوف تنقسم إلى ثلاث مجموعات، الأولى صناعية عريقة، والثانية ناشئة ناهضة، والثالثة فقيرة، فتتصارع المجموعتان الأولى والثانية بضراوة للحصول على النفط الباهظ الثمن في مرحلة انحداره نحو النضوب، ويستمرّ الصراع إلى أن تتطوّر وتتوفّر مصادر الطاقة البديلة، أمّا البلدان الفقيرة فإنّها ستسحق مرّتين: الأولى في مرحلة انحدار النفط نحو النضوب، حيث ستقف عاجزة عن منافسة

المتصارعين في ميادين المال وفي ميادين القتال، والثانية بعد نضوبه، لأنّها سوف تصبح رهينة للبلدان التي تنتج وتتحكّم بالمصادر البديلة للطاقة النفطية! وبناءً على ذلك خطر لنا أنٍ نقترح على مؤتمر الأحزاب الشيوعية العالمي الذي سينعقد في دمشق إيلاء هذه القضية اهتماماً من الدرجة الأولى، باعتباره الأكثر جدارة وموضوعية ونزاهة بين الهيئات الدولية المعنية بهموم الإنسان.

إنّ القرن الماضي هو عصر النفط بلا جدال، وهذا العصر يمكن أن يستمرّ لعقدين إضافيين أو ثلاثة بعد بداية الانحدار من الذروة، ولقد كانت البلاد العربية والإسلامية، ولا تزال، المصدر الأول للنفط، غير أنّها كانت ولا تزال ضحيته الأولى في الوقت نفسه، إلى الحدّ الذي جعل الكثيرين من أبنائها يرون ظهور النفط في بلادهم بلاءً عظيماً ويستعجلون نضوبه! لكنّ المفجع للعرب (إذا استمرت أوضاعهم في ما هي عليه من تهتّك وبؤس) أنّ المصدر الأوّل للطاقة العالمية البديلة هو البلاد العربية تحديداً!

لقد ثبت أنّ المفاعلات النووية، كمصدر بديل للطاقة، محدودة الإنتاج وباهظة التكاليف وشديدة الخطر، وثبت أنّ استخدام المحاصيل الزراعية كمصدر بديل هو الجنون بعينه والإجرام بأفظع صوره، وهكذا استقرّ رأي الخبراء والساسة في «نادي روما»، في العام ٢٠٠٣، على أنّ الطاقة الشمسية هي البديلٍ الممكن والمجدي والرخيص والنظيف، فانكبّوا علىٍ دراستها ليجدوا أنّها، كي تكون مجدية اقتصادياً، ورخيصة استهلاكياً، ونظيفة آمنة صناعياً وبيئيّاً، وكافية عالمياً، ينبغي أن تنهض مراكز إنتاجها في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث شرط إنتاجها الرئيسي متوفّراً: الشمس الحارقة والصحارى الشاسعة!

إنّها تكنولوجيا الصحراء التي اختصرها الألمان والأوروبيون بمصطلح «ديزرتيك»، والتي اتفقوا على الانطلاق العملي نحوها في اجتماعهم الأخير الذي عقدوه في مدينة ميونيخ أواسط تموز/يوليو المنصرم (٢٠٠٩). لقد قال خبراؤهم أنّ إقامة مشروع الطاقة الشمسية في منطقتيٍ شمال أفريقيا والشرق الأوسط (كما يسمّونهما!) يمكن أن يؤمّن حاجة العالم كلّه من الكهرباء، لكنّهم أضافوا أنّ إقامة مشروع عالمي ضخم كهذا المشروع في منطقة غير مستقرّة سياسياً يعني (ويا للعجب من قولهمٍ!) الارتهان والتبعية لهذه المنطقة، كما هو الحال في ميدان النفط! وأضاف وزير البيئة الألماني قائلاً: «تحتويٍ المنطقتان على قدرات ضخمة من الطاقات المتجدّدة (الشمس الحارقة والصحراء الشاسعة) وإنّ بناء مصانع تحويل الأشعة الشمسية إلى طاقة فيهما يتماشى مع المصالح الأوروبية، لكنّ الحصول على الشروط القانونية قبل البدء أمر ضروري»!

إنّهم يصرّون علىٍ عدم تسمية البلاد العربية باسمها، وقد أشاروا إليها أحياناً على أنّها «الدول الصحراوية»، علماً أنّهم أنجزوا جميع الدراسات الميدانية التفصيلية، بصدد المساحات الصحراويةٍ العربية الكبرى المطلوبة التي ستغطّيها المرايا العملاقة، وبصدد تخزين حزم الأشعة الشمسية نهاراً لاستخدامها ليلاً، وبصدد التوربينات وحجم القوة الشمسية التي ستحرّكها ..الخ، أمّا المبني للمجهول فهم العرب الذين اعتبرت بلادهم مشاعاً، بحيث يستطيع أيّ كان وضع اليدّ عليها، كما هو الحال في عصر النفط، إنّما يجري التعامل هذه المرّة مع طاقة لا تنضب، وبالتالي فإنّ الهيمنة على مناطقها يفترض أن تكون أبدية!

بلاد النفط والشمس والفراغ السياسي!

في العصور القديمة وفي العصر الحالي، وانطلاقاً من الحاجة الحياتية الفطرية الأصلية، حضّ الأنبياء والمرسلون سابقاً والحكماء والمصلحون لاحقاً على استثمار الثروات الطبيعية وعدم إهمالها أو تبديدها، وعلى توظيف الأموال النقدية وعدم تكديسها أو تدنيسها، ففي الحديث الشريف توصية لمن حضرته الوفاة، وكان قادراً، أن يزرع ولو فسلة نخلة! وفي القرآن الكريم إنذار لمن يكنزون الذهب والفضة بأنّ جباههم سوف تكوى بها! وفي العصر الحالي تتردّد في أنحاء العالم نداءات العقلاء والشرفاء عموماً داعية إلى إنتاج حكيم وتوزيع عادل للمواد الأولية، وتوظيف عاقل للأموال النقدية، أي إلى وضع حدّ لتبديد الثروات البشرية من أجل ما لا لزوم له، وإلى وضع حدّ لتكديس الأموال الدولية وتدنيسها في نيويورك ولندن وغيرهما!

غير أنّ الحضّ على عدم الإهمال والتبديد وعدم التكديس والتدنيس لم يقتصر على الجانب المتعلّق بتلبية احتياجات الحياة، بل تعدّاه إلى التحذير مما يترتّب على ذلك، فالثروات الطبيعية المهملة تجلب لأصحابها أعظم الأخطار والمصائب، لأنّها تجتذب إلى بلادهم صنوف المغامرين والطامعين الذين لا يتورّعون عن استعبادها وتدميرها، والأموال النقدية المكدّسة تجتذب المحتالين واللصوص ، وتحرّض أصحابها المترفين على ارتكاب الشرور والآثام، فتفسدهم وتضعفهم، وبالتالي تفسد مجتمعاتهم وتضعفها وتضعها على حافة الهلاك، وقد حدث أنّ الأمة العربية واجهت المصيبتين: واجهت المهملين، والطامعين المدمّرين من جهة، ثمّ المترفين، والمحتالين واللصوص من جهة ثانية!

لقد تميّزت البلاد العربية والإسلامية بأنّها تحتوي على الكمية الأكبر والأجود والأرخص من احتياطي النفط العالمي، وإذا بهذه الميزة الإيجابية العظيمة تتحوّل إلى كوارث عظمى حلّت بها وما زالت، فقد تقاطر إليها وتكالب عليها بسبب النفط صنوف من المغامرين الأشقياء ومن المجرمين القتلة، وكان الإسرائيليون المرتزقة أفظعهم، يعيثون فيها فساداً، ويوهنونها تمزيقاً وتقسيماً وقتلاً وتدميراً، فلا ذنب للفلسطينيين إلاّ وقوع بلدهم على مداخل حقول النفط، ولا ذنب للعراقيين إلاّ وجود هذه المادة الثمينة بكميّات هائلة في بلادهم، ولا ذنب للعرب والمسلمين جميعاً إلاّ صلة القربى الحميمة التي تجعلهم خطراً واحداً محتملاً على الغزاة اللصوص والمرتزقة، وبالتالي تجعل تدميرهم وتبديدهم سياسة ثابتة للاحتكاريين!

إنّ الأمة العربية والإسلامية تقاسي من ويلات النفط منذ حوالي القرن، منذ الحرب العالمية الأولى، حيث تحوّلت هذه المادة النبيلة إلى دم ونسغ الحياة الذي يجري في عروق وشرايين وخلايا هذا النظام الشيطاني الدولي الاحتكاري الذي لا حياة له من دونها، غير أنّ الخبراء بدأوا يتحدّثون منذ سنوات قليلة عن دخول هذه المادة في الثلث الأخير من عمرها، وعن ضرورة البدء بالعمل على توفير بدائلها، ولعلّ الكثيرين من العرب بخاصة والمسلمين بعامة تلقّوا مثل هذه الأنباء بنوع من الارتياح والأمل، لكن سرعان ما تبيّن أنّ البدائل الموازية للطاقة النفطية متوفّرة بالدرجة الأولى في بلاد العرب أيضاً! إنّها "تكنولوجيا الصحراء" التي اختصرها الخبراء بمصطلح: "ديزرتيك"! إنّها فكرة تحويل الطاقة

الشمسية في مناطق حرارتها العالية الحارقة إلى كهرباء سهلة التحضير وزهيدة التكاليف!

لقد جرى اختيار "شمال أفريقيا والشرق الأوسط" كمراكز انطلاقٍ لمشروع الطاقة البديلة، وانتهى الأمر! أي البلاد العربية بالدرجة الأولى! وهذا المشروع لن يكون بديلاً لعدد من وظائف النفط الأساسية فقط، بل بديلاً للمفاعلات الذرية وتكاليفها الباهظة وإنتاجها المحدود ونفاياتها الخطرة، حيث مناطق الشمس الحارقة العربية هي المواقع المثالية لإنتاج الطاقة النظيفة، البديلة للنفط والذرّة ونفاياتهما المدمّرة القاتلة!

إنّ فكرة الطاقة الشمسية العربية البديلة، التي أطلقها العلماء والسياسيون الغربيون عام ٢٠٠٣ في "نادي روما"، دخلت حيّز الدراسات العملية التنفيذية في المؤتمر الذي عقدته مجموعة من الشركات الألمانية والأوروبية في مدينة ميونيخ أواسط الشهر المنصرم (تموز/يوليو ٢٠٠٩)، فقد استقرّ البحث العلمي على استخدام توربينات تقليدية لتحويل حرارة الشمس العربية الحارقة بصورة غير مباشرة إلى كهرباء، حيث تجمع أشعة الشمس في حزم مكثّفة بوساطة المرايا المنتشرة على مساحات شاسعة، وتوجّه إلى أنابيب تسخّن البخار المضغوط بداخلها بحرارة تبلغ ٤٠٠ درجة مئوية، فتعمل التوربينات وتنتج الكهرباء، وفي الليل يجري تخزين الحرارة الشمسية المكتسبة في النهار في حاويات ضخمة مملوءة بملح خاص يذوب بالسخونة العالية ويحفظ الحرارة التي تتحوّل في الليل إلى بخار مضغوط يضخّ في التوربينات (مقالة اسكندر الديك – ٢٠٠٩/٧/١٢).

يقول الخبراء والمستثمرون الأوروبيون أنّ إقامة مشروع الطاقة الشمسية، في "منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط" كما يسمّونهما (حيث لا عرب ولا بلاد عربية ولا من يحزنون!) يمكن أن يؤمّن حاجة العالم كلّه من الكهرباء، وسوف يتوقّف إلى حدّ كبير انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربونِ النفطي المهلك للحياة، ولكن ..؟ "ولكن إنّ بناء مشروع ضخم كهذا في منطقة غير مستقرّة سياسياً يعني الارتهان والتبعية لها، كما هو الحال في ميدان النفط"! هذا ما يراه فرانك أسبك مدير شركة "سولار وورلد" الألمانية، علماً أنّه أقرّ بصحة مبدأ السعي إلى إنتاج الكهرباء في المكان الأقلّ كلفة، أي في البلاد العربية التي لا يريدون تسميتها باسمها! أمّا ستيفان كولر، رئيس الوكالة الألمانية للطاقة فيقول أنّه، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي في "الدول الصحراوية"! فإنّ هناك خوفاً على مصير الاستثمارات الكبيرة! وأمّا وزير البيئة الألماني زيغمار غابرييل فقد عبّر عن تأييده الكامل للمشروع قائلاً: "تحتوي منطقتنا شمال أفريقيا والشرق الأوسط (؟!) على قدرات ضخمة من الطاقات المتجدّدة، وبناء مصانع تحويل الأشعة الشمسية إلى طاقة يتماشى مع المصالح الأوروبية"! لكنّه أضاف أنّ الحصول على الشروط القانونية قبل البدء بالتنفيذ أمر ضروري!

إنّ بلادنا الثريّة بالطاقة الشمسية، مثل الطاقة النفطية، والتي يتجنّبونِ تسميتها باسمها عمداً لأنّهم يريدونها مشاعاً، تفتقر إلى الإرادة السياسية التي تجعلها ندّاً رئيساً في هكذا مشاريع، وبما أنّ الطاقة الشمسية العربية نظيفة وغير قابلة للنضوب، بعكس النفط، فما أشدّ خشيتنا من الاستمرار في ما نحن فيه، فلا نمتلك القرار السياسي السيادي، وتستولي الاحتكارات الشمسية على بلادنا تماماً، وتحوّلها إلى استطالة أوروبية بشرية وجغرافية، مثلما فعلوا بالقارة الأميركية، وحسبنا **الله** ونعم الوكيل!

بورصة مكّة قبل الإسلام!

بصدد العصر العربي الإسلامي العالمي: «لم يكن من المعقول بداهة أنّ مجموعة من القبائل البدوية تتحوّل فجأة إلى أعظم إمبراطورية في عصرها، فتقوّض الإمبراطورية الفارسية، وتوشك أن تقضي على الإمبراطورية الرومانية قضاءً نهائياً. ولا يقتصر الأمر على القوة العسكرية، بل يتخطّى ذلك إلى القيادة الفكرية والعلمية للعالم كلّه (على مدى حوالي ألف عام!) حيث تنهض حضارة جديدة تنتشر إشعاعاتها في كلّ مكان وفي جميع القارات. إنّ حدثاً خطيراً كهذا لا يمكن أن يقع من دون مقدّمات، ومن دون كفاءة واستعداد»! هذا ما يقوله المفكر المصري المعروف أحمد عباس صالح في كتابه (اليمين واليسار في الإسلام).

لقد كانت مكّة قبل الإسلام مركزاً تجارياً دولياً رئيسياً، فهي حلقة الاتصال بين اليمن والحبشة من جهة وبين فارس وبيزنطة من جهة ثانية، وبين هذه المناطق جميعها وبين الهند والصين من جهة ثالثة، فبضائع ومنتجات تلك الدول كانت تنتقل بينها بوساطة قوافل عربية (أسطول تجاري برّي) يبلغ عددها ألفي بعير محمّلة بالبضائع النفيسة، ومحروسة بقوة عربية كبيرة، يقودها أدلاّء عرب، ويصحبها خبراء في التجارة، وتراجمة، ومنظّمون، جلّهم من العرب، أما قيمة ما تحمله تلك القوافل في واحدة من رحلاتها فكانت تبلغ مائة ألف دينار، وفي بعض التقديرات فإنّ ما كان يشتريه الروم من سلع بلاد العرب وفارس والصين بلغ ما قيمته مائة مليون درهم، كما يذكر المفكّر السوري المعروف سعيد الأفغاني في كتابه (أسواق العرب).

كان للأحباش والروم والفرس في مكّة قناصل يقومون على الشؤون التجارية لبلادهم، وينظمون أعمالها في تلك العاصمة التجارية الدولية التي شبّهت (في ما بعد) بالبندقية في عصرها الذهبي! (بالطبع كان الأصحّ منطقياً أن تشبّه البندقية بمكّة وليس العكس!) وقد تطوّرت التجارة الدولية في مكة إلى درجة عالية من التقدّم، بحيث عقدت قريش معاهدات تجارية مع حكومات الروم والفرس والأحباش، وهي تلك التي عرفت بالإيلاف!

كانت مكّة مركزاً تجارياً دولياً حرّاً تباع فيه السلع المختلفة، كما هو الحال في أيّة منطقة حرّة في العصر الحالي، فتعقد فيها جميع المعاملات التجارية الدولية باعتبارها مركزاً تجارياً دولياً، أي أنها كانت أشبه بالبورصة، حيث تحدّد فيها الأسعار دولياً، وتتمّ فيها المضاربات الدولية، ويجري تبادل السلع إسميّاً بين التجار والمضاربين من مختلف الأقوام، بينما البضائع لا تزال غالباً في مخازنها أو أنّها في الطريق!

على صعيد آخر، عرفت مكّة الأعمال المصرفية على أوسع نطاق، فكان توظيف الأموال النقدية عملية سائدة، عن طريق القروض بالفائدة وبضمانات مختلفة، وكانت هناك فوائد بسيطة وفوائد مركّبة! ويحدّثنا القرآن الكريم عن (قناطير مقنطرة من الذهب) وعن (الذين يكنزون الذهب والفضة) أين؟ في مكّة طبعاً، حيث الأرستقراطية القرشية الفاحشة الثراء!

كذلك، وبما أنّ العصر كان عصر العبودية، فقد كانت هناك تجارة العبيد أيضاً، الذين كانوا يجلبون

إلى مكّة ليباعوا فيها ثمّ ينقلون إلى أسواق أخرى، فكان ورودهم على مكة كورود البضاعة (الترانزيت) حسب شرح سعيد الأفغاني، لأنّ المجتمع المكّي لم يكن بحاجة إلى العبيد في ميادين الإنتاج، كما كان الحال في بلاد الروم مثلاً، حيث شكّل العبيد طبقة اجتماعية وأكثرية ساحقة تقوم بأعباء الإنتاج الروماني الزراعي وغير الزراعي، ففي الجزيرة العربية، بخاصة في الحجاز، كانت نادرة حاجة الإنتاج إلى العبيد، ولذلك فإنّ أغلب الموجودين من العبيد كانوا يعملون إمّا في الخدمة، أو في الرّعي، أو في الزراعات القليلة، أو في خدمة القوافل المسافرة، وفي الحراسة والدفاع عن تلك القوافل حال تعرّضها للخطر!

لقد كان الطابع (الجمهوري/الديمقراطي/الأرستقراطي) للإدارة في مكّة واضحاً منذ عهد قصيّ بن كلاب ونهوض «دار الندوة» التي أسّسها، حتى أنّ المفكر المؤرّخ لامانس شبّه نظام الحكم في مكّة بجمهوريتي البندقية وقرطاجة! (مرّة أخرى لا ندري لماذا لا يكون التشبيه معكوساً!) وجدير بالذكر أنّ قصيّ من مواليد دمشق حيث يقيم أهله بصفتهم من أبنائها، فعرب سورية وعرب الحجاز وغيرهما كانوا قبل الإسلام أمة واحدة مشتّتة تسعى إلى التحرّر والوحدة، وقد أرسل قصيّ إلى مكة لأول مرّة وهو في العشرينات من عمره، في سياق مهمّة سياسية عربية عامة كما تشير أخباره!

أخيراً، فإنّنا نعرض هذا «الغيض من فيض» ونحن نتابع الحملة السخيفة التي شنّها ويشنّها المحافظون الجدد الصهاينة، وتلامذتهم المحليون الليبراليون، ضدّ الأمة العربية في ماضيها وحاضرها، بهدف تمزيقها، لكنّهم بالطبع «كناطح صخرة»! ونختم بشهادة فريدريك أنجلس (في كتابه: ديالكتيك) حيث قال: «إنّ المفكرين العرب (في العصر الإسلامي) هم السلف البعيد للأنسكلوبيديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر.. إنّ لدى الشعوب الرومانية فكراً متحرّراً صافياً مأخوذاً عن العرب، ومطعّماً بالفلسفة اليونانية التي اكتشفت مؤخّراً، ثمّ راح الفكر يتأصّل رويداً رويداً ويمهّد لظهور مادية القرن الثامن عشر»!

تضحيات المقاومة فريسة للجهل والجحود!

من أبرز مظاهر المأزق التاريخي الذي وقعت فيه الولايات المتحدة هو أنّها انطلقت في العام ٢٠٠٣ لإعادة تشكيل أوضاع العالم بصورة تتفق أكثر مع مصالحها الإمبراطورية الاحتكارية، وإذا بالعالم، قبل أن ينتهي العام المذكور، هو الذي ينطلق لإعادة تشكيل أوضاعه وأوضاع الولايات المتحدة أيضاً، وقد انقلب الموقف الدولي بمجمله رأساً على عقب!

لكنّ الذي حدث كان انقلاباً تاريخياً، عالمياً نوعياً، والمفترض بداهة أنّه يحتاج إلى جهود وتمويل جميع الأمم أو معظمها لسنوات طويلة، وإذا به يتحقّق بسرعة قياسية مذهلة لم يتوقعها أحد على الإطلاق، خلال أقلّ من سنة ويا للعجب، من دون أن تدفع جميع الأمم تكاليفه الباهظة، كما يفترض منطقياً، بل إنّ بعضها قبض ولم يدفع! ومن دون أن توحّد جميع الأمم جهودها لتحقيقه، كما يفترض منطقياً، بل إنّ بعضها لم يتردّد في مجاملة الأميركيين ومساعدتهم على الرغم من عدائه المزمن لهم، وعلى حساب العراقيين والأفغانيين الذين فدوه! فكيف حدثت إذن تلك الأعجوبة أو المعجزة الأممية التاريخية؟

لقد سدّد الشعب العراقي والشعب الأفغاني، في المقام الأول، تكاليف هذا الانقلاب العالمي التاريخي الهائل نيابة عن العالم أجمع، بعد أن حشدا قواهما الذاتية، البشرية والمادية، نيابة عن العالم أجمع أيضاً، ثمّ جاء دور الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني في المقام الثاني، فبفضل بطولات هذه الشعوب انقلب الوضع الدولي رأساً على عقب بتلك السرعة لصالح العالم عموماً وضدّ الولايات المتحدة خصوصاً، وصارت واشنطن تسترضي العواصم الكبرى والصغرى، وتأخذ بتوصياتها، وتحسب لها حساباً، بعد أن كانت تحتقرها وتهدّدها وتتوعّدها! وإنّه لمن شبه المؤكّد اليوم أنّ أوضاع الولايات المتحدة (وكذلك أوضاع العالم) لن تعود أبداً إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣، وأنّ واشنطن فقدت، على الأغلب، موقعها العالمي الإمبراطوري المتفرّد إلى الأبد، بفضل المقاومة العربية والإسلامية!

غير أنّ المذهل المفجع هو أنّ العالم بدا، ويبدو اليوم أكثر، غافلاً أو متغافلاً عن فضل المقاومة، العراقية والأفغانية خصوصاً والعربية والإسلامية عموماً، في إنقاذه من أعظم الشرور والمصائب الأميركية التي كانت ستحلّ به على مدى القرن الحادي والعشرين، فهذا العالم تصرّف، ولا يزال يتصرّف، كأنّما العمليات الحربية الأميركية العملاقة في العراق وأفغانستان، وفي لبنان وفلسطين أيضاً، تكسّرت وانكفأت بسبب تضاريس الأرض الوعرة وبسبب العوامل الطبيعية الأخرى، وليس أمام الإرادة الإنسانية الصلبة لهذه الشعوب، فما السبب في هذا التغافل أو التجاهل أو الجحود في الموقف من تضحيات المقاومة العربية والإسلامية؟ وكيف يمكن تجاهل التكلفة الباهظة التي دفعها العراقيون والأفغانيون بجدارة وكبرياء، وما زالوا يدفعونها، وقد فاقت بكثير تكلفة كلّ من الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفاقت نتائجها السياسية والاقتصادية بكثير ما ترتّب على الحربين المذكورتين من نتائج؟

ينبغي الاعتراف بأنّ السبب الأول (وليس الوحيد) لهذا الجحود العالمي يعود إلى القصور الكبير

في الخطاب السياسي لقادة المقاومة العربية والإسلامية، وإلى الانحرافات الخطيرة في الأداء الحربي الميداني، فقد جرى تجاهل البعد الأممي المعلن بوضوح تام كهدف رئيسي استراتيجي لعمليات احتلال أفغانستان والعراق، وبدا الخطاب السياسي المقاوم قاصراً وركيكاً، ومنفّراً لمعظم أمم العالم، بسبب خصوصيته وضيق أفقه، حيث اقتصر على هموم العرب أو المسلمين في حدّه الأعلى، وعلى هموم الأفغانيين والعراقيين في حدّه الأدنى، فغرق في التفاصيل الذاتية الثانوية المحلّية والإقليمية، وبدا عاجزاً عن استيعاب البعد الأممي العالمي الأساسي في المواجهة القائمة، فأقلق الحلفاء التاريخيين والمحتملين ودفعهم إلى الحذر والتجاهل، أو الجحود! أمّا على صعيد الأداء الحربي الميداني فكانت عمليات تصفية الحسابات الداخلية بين أبناء الوطن الواحد والمنطقة الواحدة تبدو في كثير من الأحيان كأنما هي أهمّ من العمليات ضدّ قوات الاحتلال، الأمر الذي فتح للعدو ثغرات لا تحصى في بنية الشعب الواحد، فاخترق هذه البنية وتمكّن من تشكيل قوات محلّية لصالحه، رسمية وغير رسمية، فكانت تشكيلات «الصحوات» في العراق، على سبيل المثال، التي يباهي العدو بتشكيلها، ويحاول تعميمها في أفغانستان بعد ثبوت جدواها في العراق!

لقد تطلّع الأميركيون إلى العراق (وإلى أفغانستان أيضاً) كقاعدة انطلاق مناسبة لضبط المنطقة واجتياح العالم، فكان بول وولفويتز يبشّر الأميركيين علناً وصراحة بأنّ العراق، «الذي يسبح فوق بحر من النفط» حسب قوله، سوف يغطّي نفقات إعادة الإعمار (أي نفقات تجهيزه كقاعدة أميركية للانقضاض على العالم) دونما حاجة إلى أموال أميركية! وكان ريتشارد بيرل يطلّ عبر شاشات التلفزة، خلال الأيام الأولى التي تلت احتلال العراق، متحدّثاً بصراحة تامة وبلؤم لا مثيل له عن إعادة تشكيل الأوضاع في الأقطار العربية على حساب أصدقائهم التاريخيين!

وهكذا فقد تسبّبت المقاومة في انهيار الركن الأممي من المشروع الأميركي، وفي انهيار إدارة بوش الريغانية/التاتشرية المتطرّفة، وأتاحت المجال واسعاً لنهوض الدول الناهضة في جميع القارات، لكنّها ويا للمأساة لم تنجح في منع الأميركيين من تثبيت أقدامهم في العراق، مباشرة ومداورة، وإلى أمد يبدو طويلاً، فأية مفارقة مفجعة هذه المفارقة الغريبة، وهل ضاعت تلك اللحظة التاريخية الهامة النادرة، التي بدت بغداد خلالها مؤهّلة ومرشّحة بجدارة لتكون عاصمة التوحيد والتحرير والتغيير، عراقياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً؟ وهل أصبحت المقاومة العراقية، الفريدة في بسالتها وفعاليتها، فريسة للجهل المحلّي من جهة وللجحود العالمي من جهة أخرى؟

تغيير نوعي في بنية النظام الدولي

لم تنجح الحرب الأميركية العالمية الاعتراضية، التي اختير العراق مسرحاً ومنطلقاً لها، في تحقيق أيّ من أهدافها الدولية، فقد كانت هذه الحرب الاعتراضية العظمى تسعى إلى وضع المنطقة القارية الواقعة ما بين قزوين والأطلسي تحت السيطرة المباشرة لواشنطن، بحيث يتحقق لجم الدول الناهضة، وفي مقدمتها الصين والهند ومعهما روسيا التي تجاوزت كبوتها، ويتحقق مزيد من انضباط وانصياع الدول السبع الحليفة الثرية، وينهض الأساس المتين لقرن أميركي عالمي تحتفظ فيه واشنطن بمكانتها وامتيازاتها، غير أنّ المفاجأة جاءت من الشعب العراقي العظيم الذي عطّل المشروع الأميركي الدولي واستنزفه في محطته الأولى، وجعله ينكفئ عالمياً، بحيث لم تعد أية مكاسب يحققها الأميركيون في العراق تحديداً تستحقّ الذكر قياساً بالخسائر الهائلة التي تكبّدوها وقياساً بالأهداف الدولية التي تبخّرت وقد دفعوا ثمنها الضائع! ومن جهته فقد دفع العراق بدوره ثمناً باهظاً جدّاً، لكنّه وضع حجر الأساس لنظام دولي جديد تحتلّ فيه المستعمرات السابقة مراكز قيادية مرموقة، وهو ما سوف يسجّل كمأثرة للعراق في التاريخ البشري العام!

حتى العام ٢٠٠٣ كانت واشنطن تعتقد أنّ زمام التاريخ لن يفلت من يدها، وأنّه لا يزال ممكناً إيقاف صعود الصين والهند النوويتين، اللتين تضع أولاهما يدها مباشرة على أكثر من تريليون دولار، وتحقق ثانيتهما ازدهاراً هائلاً في قطاع التكنولوجيا المتقدّمة(عالم التكنترون) وبخاصة في ميدان الحواسيب، وعندما بدا التعثّر والتخبط والنزيف الأميركي واضحاً في العراق، انقلب الموقف الدولي رأساً على عقب، وصارت الولايات المتحدة في حالة خشية حقيقية من أن تبادر الصين والهند، وغيرهما من الدول الناشئة والناهضة، إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة بمعزل عنها وعلى حسابها، في حال شعور هذه الدول أنّها غير مرحّب بها في المؤسسات الدولية الخاضعة عموماً لواشنطن، وبالفعل بدأت الصين تظهر انزعاجها من مماطلة منظمة التجارة العالمية في قبول عضويتها، وعبّرت نيودلهي عن ضيقها من معارضة واشنطن لبرنامجها النووي!

وسرعان ما أدرك الأميركيون حجم الخطر الذي يعنيه انزعاج وضيق الصينيين والهنود، وبدأوا عمليات تقريبهما والتقرّب منهما، فكانت وزارة الدفاع الأميركية سبّاقة في هذا المضمار، حيث قرّرت إعادة نشر جنودها خارج حدودها، وسحب بعضهم من دول معينة، بما يتفق مع الوقائع الدولية الجديدة التي تفرض أخذ ردود أفعال الصين والهند بعين الاعتبار، ولم تتأخّر وزارة الخارجية الأميركية كثيراً عن شقيقتها، ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أعلنت الوزيرة كونداليزا رايس عن قرار بنقل مائة من العاملين في وزارتها من أوروبا إلى الهند والصين ودول أخرى ناشئة وناهضة، وقد ترافق ذلك مع مساع جدّية لتوطيد العلاقات الثنائية مع كلّ من الصين والهند، حتى أنّ واشنطن أبرمت مع الهند اتفاقية تعاون في ميدان الطاقة النووية المدنية، وذهبت أبعد من ذلك بكثير فاعترفت ضمناً بالهند كدولة نووية، رغم الانعكاس السلبي لذلك الاعتراف على باكستان شريكتها في محاربة «الإرهاب»!

لقد راحت واشنطن تحاول تكييف المؤسسات الدولية، الخاضعة عموماً لنفوذها، بما يتفق وتوطيد

علاقاتها بالدول الناشئة والناهضة والصاعدة كما تسمّى، غير آبهة لرفض حليفاتها الأوروبيات التي تخشى محقة أن يتحقق ذلك على حسابها! وكان روبرت زوليك، نائب وزيرة الخارجية الأميركية، قد دعا فعلاً الصين منذ العام ٢٠٠٥ إلى الدخول في شراكة قيادية دولية مسؤولة إلى جانب الولايات المتحدة! وغداة إنشاء كتلة الدول الاقتصادية النامية دعت واشنطن البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى «غرفة المناقشات الخضراء» المخصصة لاجتماعات دورة التجارة العالمية (دورة الدوحة كما تسمى)! وكانت قد دعت الصين في وقت مبكّر للمشاركة دورياً في اجتماعات وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع، وسعت لتعديل نظام التصويت حسب «الكوتا» في صندوق النقد الدولي كي تتناسب حصة الصين في التصويت مع ثقلها الجديد!

اليوم، بعد أن ذهبت إدارة بوش التي تفاقمت الأزمة الأميركية والعالمية في عهدها ونتيجة لسياساتها، وجاءت إدارة أوباما المنشغلة بالدرجة الأولى بالخروج من الأزمة، أي أنّها أكثر استعداداً للتساهل، تستعدّ لندن لاحتضان مجموعة الدول العشرين، التي سوف تجتمع في ٢٠٠٩/٤/٢ لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويأتي موقع الصين في الاجتماع المنتظر في الصف الأول، وكواحد من ثلاثة مواقع رئيسة، فهو ندّ لموقع الولايات المتحدة ولموقع الاتحاد الأوروبي، وإنّه لمن الواضح استحالة معالجة أزمة النظام الدولي من دون مشاركة الصين وتعاونها، وكذلك من دون مشاركة وتعاون بقية الدول الناشئة والناهضة والصاعدة التي تحضر جنباً إلى جنب مع الدول الصناعية الثرية السبع التي طالما احتكرت معالجة شؤون العالم أجمع وتقرير مصائره بناءً على ما تقتضيه مصالحها وحدها! وهكذا فإنّه لمن المؤكّد أنّ تغييراً جذرياً تاريخياً طرأ على بنية النظام الدولي، حيث لأول مرة منذ خمسة قرون تحتل مستعمرات سابقة مواقع قيادية حاسمة في النظام الدولي، ولنا أن نتوقع ما سوف يترتب على ذلك من مستجدات إيجابية على الأغلب!

جدال أسرويّ داخل العائلة المقدّسة!

شكا الرئيس الأميركي باراك أوباما من وسائل الإعلام التي تضخّم المواضيع التي يدور حولها الجدل بين الأميركيين والإسرائيليين، وأبدى أسفه لعدم الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذا الجدل يدور داخل العائلة الواحدة الأميركية/الإسرائيلية! لقد حدث هذا أثناء لقاء الرئيس مع الزعماء اليهود الأميركيين في أواسط شهر تموز/يوليو الماضي (٢٠٠٩) ففي معرض ردّه على أحد الحاضرين الذي سأله: «لماذا تضغط على إسرائيل ولا تمارس الضغط على الطرف الآخر؟» قال أوباما: «لأسفي فإنّ وسائل الإعلام تضخّم موضوع الجدل الذي هو داخل العائلة الواحدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل»!

وجدير بالإيضاح أنّ شكوى أوباما من مبالغات وسائل الإعلام، بصدد الجدل العائلي الأميركي الإسرائيلي، ليست من حيث الشكل سوى شكوى من اليهود الصهاينة بالذات، الذين يسيطرون على معظم هذه الوسائل، وينبغي أن نسارع ونضيف أنّ هذه «اللعبة» الإعلامية الصهيونية، الهادفة إلى دفع النظام الرسمي العربي نحو مزيد من التفريط المجاني وتحقيق المزيد من القوة والتقدّم للمشروع الاستيطاني الصهيوني، لا تمارس اليوم ولأول مرة في عهد أوباما، بل مورست في جميع العهود بلا انقطاع وبموافقة مسبقة من الإدارات الأميركية المتعاقبة، حتى في العهد الذي كان فيه هنري كيسنجر وزيراً للخارجية!

في العام ١٩٧٥ اجتمع كيسنجر بالزعماء اليهود الأميركيين في جلسة جدل عائلي، وسمع منهم أسئلة مشابهة لهذه التي سمعها أوباما، منها هذا السؤال: «هنري.. كيف تخبر العرب بما يستطيعون فعله وبما لا يستطيعون فعله.. أنت تعرف ماذا أقصد»! أجاب كيسنجر: «نعم أنا أعرف ماذا تقصد.. أنت تعرف أنّه من المسلّم به أنّ العرب ينظرون باتجاه واشنطن.. أنا لم أتحدّث مع العرب إطلاقاً حول الحدود.. في كلّ مرّة حاولوا فيها إثارة هذه المسألة كنت أردّ عليهم بصور متعدّدة أنّ الوقت لم يحن بعد.. أقول لهم أنّه يتوجّب عليهم التفكير بالتزاماتهم بالسلام.. أقول لهم أنّه يتوجّب عليهم تقديم اقتراحات محدّدة حول كيفية تعايشهم مع إسرائيل.. بالتأكيد أنا لم أثر شهيّة العرب»!

لقد شرح كيسنجر بإيجاز بليغ كيف أنّه في موقع يسمح له بأن يأخذ من الحكّام العرب كلّ شيء من دون أن يعطيهم أو حتى يعدهم بأيّ شيء! واليوم، فإننا حين نتابع تحرّكات الإدارة الأميركية الحالية ونستمع إلى تصريحاتها لا نجد فيها أيّ خروج على تحرّكات وتصريحات الإدارة التي كان كيسنجر وزير خارجيتها في العام ١٩٧٥! لقد أوضح أوباما في أجوبته على أسئلة الزعماء اليهود الأميركيين أنّه يمارس ضغطاً شديداً على الحكّام العرب، وأنّه طالبهم بمبادرات حسن نيّة تجاه «إسرائيل» في ثلاثة مجالات: السماح بتحليق الطائرات الإسرائيلية المدنية في أجواء بلادهم، ومنح تأشيرات دخول للسائحين الإسرائيليين، وإجراء لقاءات علنية بين زعماء عرب (بخاصة من السعودية) وزعماء إسرائيليين، وأنّهم أجابوه باستعدادهم للقيام بمبادرات طيبة، ولكن فقط بعد أن يعلن الإسرائيليون عن وقف البناء في المستوطنات!

في الحقيقة، لقد شكا الرئيس أوباما من الحكام العرب أيضاً، فبينما يبالغ الإسرائيليون في إظهار

الزيادة في جرأتهم فإنّ الحكّام العرب يبالغون في إظهار النقص في شجاعتهم! ففي تقدير أوباما، الذي يظهره مواربة ومداورة، لم يبق لاستكمال دفن القضية الفلسطينية سوى خطوة يقدم عليها الحكّام العرب وهي الانطلاق في عملية التطبيع علناً ورسمياً (وليس سرّاً كما هو الحال) مع الإسرائيليين، فدفن فلسطين والفلسطينيين يتمّ بعزلهم تماماً عن محيطهم العربي والإسلامي، وهو ما أصبح وشيكاً وقابلاً للتحقيق الفوري لولا افتقار الحكّام العرب إلى المقدار الكافي من الشجاعة وحسّ القيادة! هذا ما يراه أوباما!

وكان هنري كيسنجر، في اللقاء مع الزعماء اليهود الأميركيين الذي عقد عام ١٩٧٥، قد قال بصدد فلسطين والفلسطينيين ما يلي: «لكني تركت القضية الفلسطينية جانباً، وتفرّغت لقضايا الحدود (مع مصر) أملاً في عزل الفلسطينيين، وهو الأمر الممكن التنفيذ»! وإنّ هذا هو بالضبط ما تواصل الإدارة الأميركية اليوم محاولات تحقيقه: العزل التام للفلسطينيين! حتى أنّ أوباما شكا أيضاً من عجز السلطة الفلسطينية: «التي لا تظهر موهبة قيادية»! أي لا تنخرط تماماً، علناً ومن دون مواربة، في خدمة العائلة المقدّسة!

أمّا أغرب ما في الأمر فهو أنّ ألكسندر هيغ، الذي تولّى مهام وزارة الخارجية الأميركية في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، كان يسعى إلى تحقيق تحالف استراتيجي عربي/إسرائيلي ضدّ الثورة الإسلامية في إيران التي كانت قد انتصرت توّاً، وبدفع من الولايات المتحدة ساهمت بعض الأنظمة العربية بدور حاسم في نشوب الحرب العراقية/الإيرانية السيّئة الذكر، بينما انصرفت واشنطن إلى ممارسة الاحتواء المزدوج ضدّ إيران والعراق في ظلّ تحالف استراتيجي عربي/إسرائيلي غير معلن، لكنّه لم يكن خافياً على أحد، وقد واصلت الإدارات الأميركية المتعاقبة مساعيها في اتجاه تحقيق هذا التحالف الذي بدا أشدّ وضوحاً في الحربين الأخيرتين ضدّ لبنان ثمّ ضدّ غزّة، وهاهو هذا التحالف اليوم وقد تحقّق أو يكاد يتحقّق، وإلاّ فما معنى أن يكون سقف المطالب الرسمية العربية هو مجرّد إعلان الإسرائيليين عن تجميد عمليات البناء في المستوطنات (التجميد وليس التراجع) كشرط لتطبيع العلاقات معهم رسمياً وعلنياً؟

غير أنّ الجدل المفتعل، الاحتيالي، مستمرّ وسوف يستمرّ داخل العائلة الأميركية/الإسرائيلية المقدّسة، حتى لو امتلك الحكّام العرب ما يكفي من الشجاعة وموهبة القيادة وأعلنوا تحالفهم مع الإسرائيليين رسمياً وعلنياً، لأنّ شيوخ وحكماء العائلة المقدّسة يعرفون جيّداً أنّ مشكلتهم مع الأمة العربية والإسلامية التي يستحيل أن تفرّط بأيّ من حقوقها، وأنّ انخراط حكّامها في خدمتهم رسمياً وعلنياً، على خطورته وأهميته الفائقة، ليس هو القول الفصل والفعل الحاسم النهائي!

جدليّة إعلان الحرب وفرض الهدنة

هاهي جميع الجبهات العربية القتالية هادئة اليوم تقريباً، إلاّ من بعض الاختراقات التي لا تستحقّ الذكر، فثمّة هدنة فرضها الأميركيون على هذه الجبهات لصالح انصرافهم وتركيزهم على توسيع نطاق العمليات الحربية في باكستان وأفغانستان، وفي سبيل إحكام السيطرة على تلك المنطقة الحسّاسة من مناطق العالم، وأيضاً لصالح عملية اصطياد الطريدة الإيرانية بطريقة من الطرق، بالقتال والأفضل من دون قتال، حيث يحاولون إثخانها بالجراح وإنهاكها بوساطة اختراقاتهم الداخلية المهمّة!

كذلك ها هي الحكومات العربية تساعد الأميركيين بكلّ ما أوتيت من قوة على تثبيت الهدنة بين العرب والإسرائيليين، وبين العراقيين والاحتلال والحكومة القائمة تحت مظلّته، وتعمل بنشاط على نزع أسلحة المقاومة العربية أو تجميدها تماماً على الأقلّ كما في لبنان، فتبدو كأنّما هي حقّقت نجاحاً لا بأس به في تنفيذ هذه المهمّة الشائنة التي أوكلت إليها!

غير أنّ فرض الهدنة على الجبهات العربية لا يعني توقّف الحرب نهائياً حتى لو حافظ الحكّام العرب عليها، بل نجحوا في استئصال المقاومة العربية من جذورها، فالاشتباك المسلّح من وجهة نظر الأميركيين ضروري في وقته مثلما هي الهدنة ضرورية في وقتها، حيث الهدنة والحرب وجهان لعملية واحدة مستمرّة، والأسباب التي تدفع الأميركيين لا تزال قائمة والأهداف التي يسعون إليها لم تتحقّق بعد بكاملها! وهكذا فهم قد يرون في أيّ وقت فرض إشعال نيران الحرب في الجبهات العربية، بسبب أو من دون سبب، كما حدث في حربهم ضدّ لبنان وضدّ غزّة، مثلما يفرضون الهدنة، إنّما باعتبارها عمل حربي لا يقلّ أحياناً أهميّة عن الاشتباك!

وتبدو المقاومة العربية المقاتلة اليوم، في فلسطين ولبنان وفي العراق، كأنّما هي لم تعد إلى حدّ كبير طليقة وقادرة بما يكفي لتحقيق المبادرات الميدانية الكبيرة كما كانت بالأمس، وأنّ الهدنة فرضت عليها من قبل النظام الرسمي العربي! وهكذا صارت الأخبار الهامة هي أخبار العمليات القتالية الفلسطينية/ الفلسطينية في الضفة الغربية التي يقود أحد طرفيها الجنرال دايتون، الذي عيّن أيضاً مستشاراً لمبعوث «السلام» الأميركي جورج ميتشل!

غير أنّ ما لا يجوز أن يغيب عن البال هو أنّ هذا النظام الرسمي العربي ليس في موقع من يعلن الحرب ويفرض الهدنة انطلاقاً من إستراتيجيته الخاصة، حيث هو لا يمتلك مثل هذه الاستراتيجية ولم يمتلكها بحدّها الأدنى في أفضل عهوده على مدى الستين عاماً الماضية! إنّ إعلان الحرب وفرض الهدنة في البلاد العربية لا يزال رسمياً وحكومياً من اختصاص الأميركيين وحلفائهم الأطلسيين، أمّا الحكومات العربية فإنّها تعمل على إشعال نيران الحرب أو على فرض الهدنة في نطاق وسياق الاستراتيجية الأطلسية وليس خارجها! وللتأكّد من ذلك ما علينا سوى التدقيق في مواقف الحكومات الحالية وجامعتها العربية اليوم، ومقارنتها بمواقف الحكومات والجامعة عام ١٩٤٨!

يقول القائد المجاهد فوزي القاوقجي في مذكّراته ما يلي: « كانت كلمة «الهدنة» قد أخذت تتداولها الألسن دون أن نعلم عن أسبابها وشروطها شيئاً، وكان السيد عبد الرحمن عزّام (أمين عام الجامعة)

قد مرّ ببيروت في طريقه إلى دمشق، فهنّأني بانتصار المالكية (في فلسطين) ثمّ فاجأني بمسألة الهدنة، وسألني رأيي فيها، فقلت أنّ الهدنة تعقد عادة بعد هزيمة أحد طرفي الصراع فيطلبها المنهزم، وهذا أمر لم يحدث بعد، فلا نحن انهزمنا أو انسحقنا ولا اليهود انهزموا أو انسحقوا، ونحن لا نزال بعد في مطلع حزيران/ يونيو (١٩٤٨) ولمّا يمض على تدخّل أنظمتنا أسبوعان، على أنّ حالتنا نحن العرب خير من حالة اليهود، فلست أرى أيّ معنى لهذه الهدنة! فأجاب عزّام أنّ الأميركان والإنكليز يضغطون علينا ضغطاً شديداً لتقبّل الهدنة! وأنّ قوّاد الجيوش العربية يشكون من قلّة العتاد ويطلبون قبول الهدنة! فقلت له إنّني أستغرب هذه الشكوى وهم بعد لم يخوضوا أيّة معركة كبيرة تستنفد العتاد وتحملهم على الشعور بالضعف! فقال عزّام أنّ هذا أمر لا بدّمنه، والحكومات العربية مشتركة مع القوّاد في الرأي بضرورة قبول الهدنة! فقلت أنّ الهدنة معناها إعطاء فرصة لليهود ليزيدوا في تسلّحهم وتنظيم صفوفهم، وليس خافياً أنّ هناك بواخر مشحونة سلاحاً وعتاداً ترسو في موانئ الأدرياتيك وفرنسا، وهي مستعدّة للسفر إلى تل أبيب وحيفا عند أوّل إشارة من المستعمرين، فضغط الأميركان والإنكليز علينا لقبول الهدنة لا يكون إلاّ لغرض واحد هو إعطاء الوقت للصهاينة لاستلام الأسلحة والذخائر.. الخ»!

إنّ وظيفة النظام الرسمي العربي في خدمة الاستراتيجية الأميركية/ الإنكليزية تبرز واضحة تماماً في هذا الحوار المذهل الذي دار قبل ستين عاماً بين القائد المجاهد فوزي القاوقجي (طيّب الله ثراه) وبين أمين عام جامعة الدول العربية التي كانت قد تشكّلت باقتراح من حكومة لندن، وبالمقارنة نجده ينطبق تماماً على ما نشاهده اليوم من مواقف وأداء الحكومات الحالية وجامعتها!

وجدير بالذكر أنّ «المالكية» التي ذكرها القاوقجي هي موقع هامّ على الحدود اللبنانية قرب عيترون، وأنّ الانتصار العربي تحقّق فيها بتاريخ ٦/٦/ ١٩٤٨، وحقّقته قوّات جيش الإنقاذ المدعومة من الجيش اللبناني، بينما زحفت قوات أخرى من جيش الإنقاذ إلى الناصرة وشفا عمرو، ودخلت هاتين البلدتين على مشارف حيفا والعفّولة، وبينما الجيش السوري يستولي على مستعمرة «مشمار هايردن»، ويتقدّم ملحقاً هزائم كبيرة بالصهاينة في سهل الحولة..الخ! غير أنّ هذا وغيره كثير لم يقنع حكومات الجامعة بضرورة استمرار القتال، وبخطورة قبول الهدنة التي لم يكن لها أيّ مبرّر ميداني في تلك اللحظة، سوى تبديد نتائج تلك المواقع المجيدة، وإعطاء الفرصة للصهاينة كي يلتقطوا أنفاسهم، وذلك استجابة لضغوط الأميركيين والإنكليز الشديدة، كما قالها بكلّ بساطة وصراحة أمين عام الجامعة حينئذ!

حبل السرّة الأجنبي والتريليونات النفطية

إلى هذا الحدّ أو ذاك من الكفاية، تتّسم اقتصاديات معظم دول العالم، الثريّة والناهضة والفقيرة، بسمة التنوّع والتكامل، والتنمية المتوازية أو المتوازنة بين مختلف فروعها، ففروع الاقتصاد التقليدية التاريخية، الثابتة والمتعدّدة، تبقى تنميتها في رأس سلّم أولويات الدول الطبيعية، والقطاع البشري الذي هو دائماً الأسمى والأغلى، باعتباره الغاية والوسيلة، يبقى الأساس في مشاريعها التنموية الشاملة التي عمادها التنمية البشرية، أمّا فروع الاقتصاد الطارئة وغير الثابتة، التي يمكن أن يتجاوزها التطور، أو أن تنضب، فلا يمكن لدولة طبيعية الركون إليها وحدها مهما كانت قيمتها وأهمّيتها واستمراريتها الراهنة، كما هو حال فرع النفط ومشتقاته مثلاً! غير أنّ الحال ليس كذلك في دول النفط العربية، خاصة الخليجية، فهي دول يبدو مصيرها مرهون بمصير النفط الذي هو فرعها الاقتصادي المهيمن، بل شبه الوحيد، والذي هو مهما استمرّ فلن يستمرّ أكثر من عشرات السنين التي لن تتخطّى القرن!

لقد تميّزت معظم أوطان دول النفط العربية بأنها أصلاً صحارى قاحلة شاسعة، تتخللها واحات صغيرة قليلة صالحة للحياة، فكان اقتصادها التاريخي الثابت، قبل اكتشاف النفط وعلى مدى آلاف السنين، هو التجارة دولياً وتربية المواشي محلّياً، وما عدا ذلك ليس أساسياً ولا مجدياً سواء أكان زراعياً أم صناعياً، وقد حدث الانقلاب الهائل في أوضاع هذه البلدان ابتداءً من القرن السابع الميلادي، حيث توحّدت تيارات الأمة في بحيرة عظيمة واحدة، فكانت الوفرة البشرية المتجانسة النامية، والتنمية البشرية العملاقة الرائعة التي أغنت العالم أجمع، وكان التعدّد والتنوع والنموّ الاقتصادي، التجاري والزراعي والصناعي، وقد دام الحال كذلك حتى نهايات القرن الخامس عشر وبدايات السادس عشر، حيث انطلقت عواصف العصر الأوروبي الأميركي المدمّرة، فبدأ الأوروبيون بإغلاق ثغور الوطن العربي الكبير، في جبل طارق وباب المندب وهرمز وغيرها، خلال الأعوام ١٤٩٢ – ١٤٩٧، واستولوا على طرق التجارة البرّية والبحرية وحرّموا على العرب استخدامها تحت طائلة التدمير والإبادة للقوافل والأساطيل العربية، فكان الحصار الرهيب المحكم المفروض منذ حوالي خمسة قرون والمستمرّ حتى يومنا هذا، والذي استكمل باحتلال بلادنا وتجزئتها والتحكّم بأوضاعها حتى يومنا هذا أيضاً، وقد ظهر النفط مؤخّراً في الأجزاء الصحراوية من وطننا ونحن في هذا الحال من التجزئة والحصار والضعف والهوان!

ينبغي أن نذكر هنا أنّ أجداد آل سعود الحاليين، بعد قرنين من بداية الحصار الشامل والفناء البطيء، أدركوا جيّداً طبيعة المأساة التاريخية المميتة التي حلّت بالعرب في جميع أقطارهم وأمصارهم، فانطلقوا من واحة الدرعية في نجد بقيادة سعود بن محمد بن مقرن، في العقد الثاني من القرن الثامن عشر، يعملون بدأب من أجل استرداد وحدة الأمة، انطلاقاً من توحيد الجزيرة العربية فبلاد الشام والعراق أولاً، وهم نجحوا في توحيد الجزيرة العربية كلّها تقريباً، وقرعت قواتهم أبواب دمشق وبغداد، وقد استمرّت تلك العملية التاريخية الكبرى حوالي قرن من الزمان، وكادت جهودهم تتكلّل بالنجاح في

أكثر من مناسبة رغم الضعف الشديد في الوسائل، غير أنّ ظهور الإنكليز لأول مرة في الخليج العربي، في مطلع القرن التاسع عشر، بعد أن استتبت الأوضاع لهم تماماً في الهند، حسم الوضع في غير صالح المشروع التوحيدي المستقلّ، فبدأت الأحوال تنقلب رأساً على عقب شيئاً فشيئاً ابتداءً من العام ١٨١٨، خاصة بعد الحملة المصرية/العثمانية ضدّ نجد، والتي جاءت نتائجها لصالح الإنكليز الذين تعاظم حضورهم في الخليج العربي، ثمّ لصالح الأميركيين ابتداء من منتصف القرن العشرين!

لقد بدأ اكتشاف النفط في بلادنا منذ أواخر القرن التاسع عشر، في وقت دخلت فيه دولة الرابطة العثمانية مرحلة الاحتضار وبلغ النفوذ الأوروبي في بلادها أقصى مداه، ليكتمل هذا النفوذ بانهيار الرابطة العثمانية وبتحوّل النفوذ الأوروبي غير المباشر إلى احتلال مباشر لبلاد الشام والعراق، وليس ثمة شكّ في أنّ تجزئة بلاد الشام والعراق، التي رسمت حدودها التعسفية القسرية اتفاقية سايكس/بيكو، ومثلها تجزئة منطقة الخليج، وكذلك الإقرار النهائي لمشروع إقامة الكيان الإسرائيلي، قد حدث كلّه على ضوء مصالح الحلفاء المستقبلية النفطية على وجه الخصوص، فسنوات الحرب العالمية الأولى كانت في الوقت نفسه سنوات الثورة العالمية النفطية التي لم تبق شيئاً في الحياة الأممية على ما كان عليه قبلها،وهكذا استولى الأوروبيون والأميركيون على النفط العربي من جهة، وصارت لهم مصلحة في المزيد من تجزئة البلاد العربية ضماناً لنفوذهم وسيطرتهم على هذا النفط من جهة أخرى، وبالطبع كان لا بدّ للتجزئة من أن تشمل جميع البلدان المتاخمة لمنابعه والممتدّة حتى مصبّاته على سواحل المتوسط، وكان لا بدّ من إقامة الكيان الإسرائيلي الذي سوف يتناغم ويتكامل وإن سلباً مع كيانات سايكس/بيكو بعد استقرارها في أوضاعها المصطنعة الجديدة!

اليوم، نجد مناطق النفط الصحراوية القاحلة معزولة عن عمقها الجغرافي الشاسع الضروري الخصيب، ونجد شعوب النفط الصغيرة معزولة عن عمقها البشري الكثيف الضروري المبدع، ونجد النفط بالتالي محروماً من مجاله الحيوي الجغرافي والبشري والاقتصادي، وقد استعيض عن هذا المجال الطبيعي الأمومي بمراكز الغرب البعيدة، فهي تغذّي منابع النفط بوساطة حبل سرّة اصطناعي أجنبي، لتتغذّى منه بالمقابل بتريليونات الدولارات النفطية! والسؤال الأول الذي يطرح نفسه أمام الوقائع المأسوية هو: ترى لو نجح مشروع سعود بن محمد بن مقرن التوحيدي الذي انطلق في مطلع القرن الثامن عشر، أو مشروع محمد علي باشا التوحيدي الذي انطلق في القرن التاسع عشر (بغضّ النظر عن اختلافهما بل اصطراعهما) فأيّ حال طبيعي طيّب كانت عليه بلادنا وأمتنا اليوم، وأيّ موقع إيجابي دولي كانت تتبوأ بثروتها النفطية الإضافية الثمينة؟ أمّا السؤال الثاني فهو: ترى أليس ثمّة إمكانية لتلافي خسارة القليل المتبقّي بعد ضياع الكثير، فنستردّ شيئاً من تكاملنا الجغرافي والبشري والاقتصادي قبل فوات الأوان، خاصة وأنّ الاضطرابات التي تعصف اليوم بأركان هذا النظام الربوي الصهيوني العالمي تسمح بذلك، بدليل صعود الدول العشرين إلى القمة العالمية، وبينها من لم يكن حتى الأمس القريب أفضل حالاً منّا؟

حماقة المحتلّ المستخفّ بوعي العراقيين

ليس أدعى للسخرية من أحمق ساذج يتظاهر بالذكاء والدهاء، حتى لو كان الولايات المتحدة بكلّ عظمتها وجبروتها، فإدارة هذه الدولة الباغية تسعى لإقناع العراقيين أنّها تريد مشاركتهم في الدفاع عن وجودهم ضدّ الإيرانيين، وربّما ضدّ الكويتيين! وتسعى في الوقت نفسه لإقناع الإيرانيين أنّها تبغي التعاون معهم ضدّ الأخطار المحدقة بهم، المتمثّلة بالعراقيين، أو الأفغانيين! إنّها تقول لكلّ واحدة من دول المنطقة أنّها تريد مساعدتها ضدّ الأخرى!

غير أنّ الإدارة الأميركية الصلفة المتغطرسة، الحمقاء بدليل صلفها وغطرستها، تحاول عبثاً ممارسة ماعرف عن الاستعمار البريطاني المندثر من خبث ودهاء، فلا تكتفي بمحاولة وضع كلّ دولة من دولنا في مواجهة شقيقتها، بل تعرض خدماتها على الأطراف المحلّية داخل كلّ دولة، فهي مع «حقّ تقرير المصير» لكلّ فئة أو جماعة قومية داخل الوطن الواحد، وهي مع «استقلال» أصحاب الدين الواحد عن أصحاب الأديان الأخرى داخل الدائرة القومية الواحدة، وأبعد من ذلك هي مع استقلال المذهب عن المذهب داخل الجماعة الدينية الواحدة..الخ، على الطريقة الإنكليزية القديمة!

وكان الصهاينة الجدد في إدارة بوش قد صرّحوا غداة احتلال العراق أنّ من حقّ واشنطن، بصفتها المركز الإمبراطوري العالمي، أن ترتّب أوضاع العراق بالصورة التي تتفق مع مصالحها، مثلما فعلت لندن عندما كانت المركز الإمبراطوري العالمي في نهاية الحرب العالمية الأولى! وعلى هذا الأساس انطلق نائب الرئيس الحالي، السناتور الديمقراطي جوزيف بايدن، يعدّ الخطط في الكونغرس، في عهد بوش الجمهوري، لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات على الأقل تجمع بين الصفتين القومية والدينية، ويعمل بنشاط منقطع النظير لإقناع الكونغرس بإقرارها، وهو ما حدث بالفعل لاحقاً، وفي عهد الإدارة السابقة!

بالطبع، إنّ العمل على تقسيم العراق، أو أيّ بلد آخر منكوب بالاحتلال أو بالنفوذ الأجنبي، ليس هدفاً في حدّ ذاته بل وسيلة لتحقيق الأهداف، وليس غريباً أن يعمل المحتلّ على تحقيق التوحيد (الشكلي) إذا ما اقتضت مصالحه ذلك، الأمر الذي يستدعي أن ندقّق جيّداً في مضمون وأهداف العمل الوحدوي مثلما نفعل مع العمل الانفصالي، فلربّ «وحدة» مريبة ملغومة منعت وحدات (على وزن ربّ وجبة طعام منعت وجبات!). ولقد كانت لاحتلال العراق أهداف عديدة خطيرة، عراقية وإقليمية ودولية، وإذا كان تحقيقها قد تعثّر ولم ينجح في تجاوز خطوته الأولى، بفضل بطولات الشعب العراقي المقاوم، فإنّ ما يحدث اليوم يدلّ على أنّ الإدارة الأميركية الجديدة لم تتخلّ أبداً عن تحقيق هذه الأهداف، إنّما بطرق ووسائل شكلية أخرى، أبرزها المراوغة بالهدوء وبليونة الخطاب السياسي والعلاقات السياسية داخل العراق المحتلّ وخارجه.

لقد كانت أبرز أهداف المحتلين الأميركيين عراقياً هي الاستيلاء على النفط العراقي الذي تفوق كميته الإجمالية الأربعمائة مليار برميل، والسيطرة الدائمة على أرضه للاحتفاظ بنفطه من جهة ولاستخدامها كقاعدة انطلاق عدوانية للهيمنة على مجمل البلدان الواقعة ما بين بحر قزوين والمحيط

الأطلسي من جهة أخرى، وتحويله من بلد خطر على الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين العربية المحتلة إلى واحدة من صمّامات الأمان لهذا الكيان! وقد كان واضحاً منذ البداية أنّ تحقيق مثل هذه الأهداف العظمى يقتضي تجزئة العراق رسمياً، وإلاّ فواقعياً إن لم تكن التجزئة الرسمية ممكنة بعد! ويقتضي تشكيل حكومة عراقية وجيش وقوات أمن عراقية موالية بل تابعة! ويقتضي إقامة قواعد عسكرية أميركية، إستراتيجية ثابتة، في أماكن بعيدة عن المدن! ويقتضي حماية حقول وأنابيب النفط العاملة وزيادة إنتاجها للمساهمة في تمويلٍ عمليات تحقيق الأهداف جميعها! ولقد كان دور عشرات ألوف المرتزقة الأجانب، ولا يزال، ضرورياً لتنفيذ هذه الإجراءات التأسيسية، بخاصة على صعيد محاولة تفكيك وتدمير اللحمة الوطنية، سواء بالفساد والإفساد أم بعمليات النسف والتدمير الغامضة للأحياء الشعبية والمساجد والكنائس وقتل الأبرياء من دون تمييز مفهوم ولا سبب معقول، بل الإيحاء بأنّ الدوافع طائفية وقومية، الأمر الذي يعني ضرورة تقسيم العراق!

هل يجهل العراقيون هذا الذي عرضناه بإيجاز شديد وغيره كثير؟ ليس أسخف من الذي يظنّ أنّهم يجهلونه، لكنّ الجنرال راي أوديرنو، قائد قوات الاحتلال الحالي، صرّح مؤخّراً لوكالة «أسوشيتدبرس» بما يدلّ على استخفافه بوعي العراقيين، أي بما يدلّ على حماقته وسخفه، فقد قال: «إنّ هدفنا هو قيام عراق مستقرّ، وإنّ التوتّر بين العرب والأكراد خطر يفجّر العنف، وهدف واشنطن هو تحويل بغداد إلى شريك قويّ طويل الأمد يساعدها في ضبط أمن منطقة الشرق الأوسط.. هذه هي أهدافنا، ولذلك لن ننسحب في وقت مبكّر من العراق»! (الصحف/٢٠٠٩/٨/٤). هذا ما صرّح به الجنرال، أمّا ترجمته الحقيقية، التي عرضنا بعضها أعلاه، فليست خافية بالطبع على أيّ تلميذ عراقي في مدارس العراق الابتدائية!

دحض الأرقام بلا وجل ولا خجل!

عشية هذه الأزمة الاقتصادية العالمية الشاملة تحدّثت تقارير هيئة الأمم المتحدة عن اتساع الهوّة وتعمّقها بين أكثرية بشرية تبلغ خمسة أسداس سكان العالم وبين أقلية تقتصر على السدس، وقدّمت مثالاً محدّداً على ذلك فذكرت أنّ السدس يستأثر بحوالي ٨٠ في المائة من المنتوجات الحيوانية، كالألبان والأجبان واللحوم! وبالطبع فإنّ هذا الاستئثار أو الاستحواذ لا يقتصر على المنتوجات الحيوانية الغذائية بل يشمل جميع المنتوجات لأخرى في جميع ميادين الحياة! كذلك ينبغي الانتباه إلى أنّ حصّة الولايات المتحدة لوحدها من الثمانين في المائة لا يقلّ عن عشرين في المائة، فهي متميّزة بين المتميّزين! وإنّه لمن المذهل أنّ الكثيرين يتجاهلون مثل هذا الرقم في قراءتهم للأزمة العامة ولما آلت إليه أوضاع العالم من بؤس!

لقد بلغت الأزمة العالمية ذروتها في العام ١٩٩٦، حين انبرت البوشية/الريغانية (حركة المحافظين الجدد) محاولة طمس الأزمة والالتفاف عليها، ففي ذلك العام ظهر أنّ ٢٠ في المائة من سكّان العالم الأعظم ثراءً يستأثرون عنوة بحوالي ٨٥ في المائة من مجمل ثروات العالم، بعد أن كانوا يستأثرون في العام ١٩٦٠ بحوالي ٧٥ في المائة!

وفي الفترة نفسها ظهر أنّ العشرين في المائة من سكان العالم الأكثر فقراً صاروا يحصلون في العام ١٩٩٦ بالكاد على ١،٥ في المائة من مجمل ثروات العالم، بعد أن كانوا يحصلون في العام ١٩٦٠ على ٢،٥ في المائة!

إنّهما ملياران من البشر على طرفي نقيض، ٨٥ في المائة من الثروة العالمية لهذا المليار، و ١،٥ في المائة لذاك!

ولكن ماذا عن وضع الأخماس الثلاثة الأخرى من سكان العالم في ذلك العام ١٩٩٦، عام صعود البوشية/الريغانية؟ لقد كانت هذه الكتلة البشرية الضخمة، التي تشكّل ما يمكن وصفه بالطبقات الاجتماعية العالمية المتوسطة، والتي تعدّ حوالي ٦٠ في المائة من مجمل سكان العالم، تحصل فقط على ١٣،٥ في المائة من مجمل ثروات العالم، مع أنّها كانت تحصل في العام ١٩٦٠ على ٢٢،٥ في المائة! لقد بدأت هذه الطبقات العالمية الوسطى انحدارها المتسارع لتنضمّ إلى الأقلية الأكثر فقراً وتحوّلها إلى أكثرية عالمية ساحقة!

غير أنّه، في العام ١٩٩٨، في حمّى صعود المحافظين البوشيين الريغانيين الجدد نحو البيت الأبيض، انكشف ما فاق جميع التوقعات، حيث أعلنت مصادر الأخبار أنّ ٣٥٠ ملياردديراً دولارياً عالمياً يستحوذون لوحدهم على ما يعادل حصة ٤٥ في المائة من سكان العالم أجمع، ومن هؤلاء طبعاً آل بوش وآل تشيني وآل رامسفيلد وأمثالهم، الذين انطلقوا منذ وصولهم إلى السلطة في العام ٢٠٠٠ لإقامة ديكتاتورية عالمية مركزها العسكري في واشنطن ومركزها السياسي في دافوس، تحت شعارات العولمة واقتصاد السوق والليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان، أمّا وسائلهم فكانت الحروب الاستباقية ضدّ الشعوب واحتلال بلدانها وتمزيق مجتمعاتها بحجّة مكافحة الإرهاب، فقد تطلّعوا إلى عالم من

آلاف الدويلات المدارة بحكم ذاتي، كما هو الحال في تيمور الشرقية وكوسوفو وغيرهما، لصالح واشنطن ومنتدى ودافوس!

إنّ مدلولات الأرقام والظواهر التي أشرنا إلى بعضها، وهو غيض من فيض، كفيلة بإيصال العالم إلى الأزمة العميقة والشاملة التي يعيشها اليوم، غير أنّ الكثيرين، خاصة البيروقراطيين الاقتصاديين «الخبراء» الذين يعملون في خدمة دافوس وواشنطن، يصرّون على تجاهل مثل هذه الأرقام والظواهر وما ترتّب عليها، بل يحاولون أحياناً دحضها بلا أدنى وجل أو خجل! إنّهم يؤكّدون على أنّ العالم كان يمكن أن يعيش في أفضل حال لولا أنّ «الإرهاب» يعكّر صفوه ويهدّد أمنه، مع أنّ هذا «الإرهاب»، بجميع تجلّياته المقبولة وغير المقبولة، ليس سوى ردود الأفعال الطبيعية على ما تعانيه الأمم وعلى ما حلّ بأوطانها من دمار شامل، وبالطبع فإنّ العالم الذي يقصدونه في أقوالهم هو عالم الأثرياء، أي عالم العشرين في المائة أو المليار الذهبي من سكان العالم، فأوضاع العالم التي تهمّهم هي أوضاع هذا الخمس أو السدس البشري، التي تكون في أفضل حال عندما ينجحون في القضاء على المقاومة الإنسانية الأممية!

إنّها لمأساة أن ينجح الصخب والضجيج في حجب الأرقام والوقائع، وفي جعل الناس عاجزين عن الربط بين المراحل والظواهر التاريخية، وعاجزين بالتالي عن رصد الأسباب الحقيقية التي جعلت أوضاع العالم تؤول إلى ما آلت إليه اليوم!

في العام ١٩١٠، على سبيل المثال، كان حجم الكتلة المالية الدولية (القطع النادر كما تسمى) في حدود ٦٠٠ مليار فرنك فرنسي، وكانت أربع دول، هي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، تستأثر بمبلغ ٤٧٩ ملياراً، والمبلغ المتبقي وهو ١٢١ ملياراً موزّع على دول جميعها أوروبية ما عدا اليابان، وليس بينها الدولة العثمانية طبعاً، التي يصرّ بعضنا حتى اليوم على تصنيفها سبباً لكلّ داء وكلّ بلاء!

وفي العام ١٩١٩ كانت الدول الأوروبية تسيطر على مستعمرات تعادل مساحتها ٧٢ في المائة من مساحة كوكب الأرض، ويعدّ سكانها ٧٠ في المائة من سكان العالم! لقد كان الاحتلال الاستعماري يشمل آسيا وأفريقيا بكاملهما تقريباً!

في العام ١٩٧١ كان متوسط استهلاك الطاقة للفرد الواحد من السدس البشري الذهبي في حدود ٦٠٠٠كغم، أمّا الفرد من الخمسة أسداس المقهورة فكان في حدود ٣٠٠كغم، أي أنّ النسبة كانت ١ إلى ٢٠ حسب إحصاءات الأمم المتحدة، وبكلّ ما تعنيه هذه النسبة الرقمية من معيار عام للقوة والضعف العام!

تلك بعض الأرقام والوقائع التي لا يتسع المجال هنا لأكثر منها، ولكن حبّذا لو أعدّت بطريقة مبسّطة لائحة مختصرة لمراحل ووقائع وأرقام القرن الماضي على الأقلّ، تطبع وتوزّع على أوسع نطاق أممي، كي لا ينجح الصخب والضجيج والنفاق في إشغال الناس بالثانوي عن الرئيسي، وفي طمس الأسباب المحدّدة الملموسة لعذابهم وشقائهم!

رجال المال الحرام والأعمال الشائنة!

الإمبراطور الروماني هو الإمبراطور الروماني، سواءٌ أكان يوليوس اللاتيني أم فيليب العربي في الماضي، أو كان بوش الأنكلوسكسوني أم أوباما الأفريقي في الحاضر! إنّ مصالح النخبة المميّزة المرفّهة في المتروبول ومصالح شبكاتها في العالم هي فوق كلّ اعتبار وقبل أيّ اعتبار! إنّ الإمبراطور في العاصمة الأمّ (المتروبول) لا يستطيع أن يكون إلاّ في خدمة النخبة من رجال المال الحرام والأعمال الشائنة، قبل أيّة جهة أخرى وعلى حساب أية جهة أخرى، بما فيها شعب المركزِ الإمبراطوري العالمي، وذلك هو حال باراك أوباما اليوم! وكيف لا والنخبة هي التي انتقته إمبراطوراً، بعناية فائقة وبخبث ما بعده خبث؟

قبل الاسترسال في موضوعنا المحدّد تجدر الإشارة إلى أنّ دولة أثينا القديمة، قبل الميلاد، كانت تتألّف من النخبة التي تضمّ عشرات ألوف الأسياد ومن القاعد الشعبية التي تضمّ مئات ألوف العبيد، وبينما كانت تلك النخبة الديمقراطية اليونانية تستأثر بجميع الحقوق كانت القاعدة الشعبية تعامل وتستهلك كالبهائم والآلات! ثمّ ورثت روما أثينا فاستمرّ الحال على ما هو عليه وأفظع، مع فارق هو أنّ النخبة أصبحت بمئات الألوف والقاعدة أصبحت بالملايين، إلى أن هبّ العرب في القرن السابع الميلادي انطلاقاً من مكّة، وغيّروا ذلك الوضع العالمي الروماني ومعه الفارسي!

اليوم توجد كثير من المؤلّفات الغربية التي تتحدّث عن أوروبا حفيدة الديمقراطية الأثينية وعن الولايات المتحدة حفيدة الإمبراطورية الرومانية، وهذا صحيح من حيث الأشكال والأساليب والأفعال، وإن كان غير صحيح من حيث تسلسل الوقائعِ التاريخية ومن حيث القرابات والأحساب والأنساب، فالصلة بين روما القديمة وواشنطن ثابتة تماماً، من حيث الشكل والأسلوب والفعل فقط، بخاصة في عمليّات اختطاف ملايين الأفارقة من أوطانهم واستعبادهم في أميركا، وإتلافهم وإفنائهم في الخدمة مثلما تتلف وتفنى البهائم والآلات، على الطريقة الأثينية/ الرومانية القديمة!

لقد قام الإمبراطور الأميركي/الأفريقي أوباما قبل أيّام بزيارة أفريقيا، غانا تحديداً فقط، حيث ميادين ومواقع أبشع وأفظع الجرائم التي عرفها تاريخ البشرية كلّه، فكيف تصرّف وماذا قال أثناء زيارتِه لأرض آبائه وأجداده؟ لقد تصرّف كإمبراطور، وتحدّث بلسان النخبة التي يخدم مصالحها أولاً، نخبة أصحاب المال الحرام والأعمال الشائنة، فكان هاجسه وضع الأسس التي تساعد على إخراج الفرنسيين والصينيين من أفريقيا لصالحها، وإقناع الأفارقة بالولاء لواشنطن، بالتخلّي عن الكفاح ضدّ الاحتكارات المدمّرة الإبادية، وترتيب حياتها السياسية والاجتماعية على الطريقة الأميركية الموضوعة للأطراف التابعة! أمّا عن جرائم الأوروبيين والأميركيين ضدّ الأفارقة في مراحل العبودية فقد جيّرها قولاً واحداً لصالح الصهيونية والكيان الإسرائيلي، حيث ذكّرته تلك الجرائم، ويا للعجب العجاب، بجرائم النازية الألمانية ضدّ اليهود، من دون أن يسجّل أيّ لوم للأنكلوسكسون! وهو ربط النازيين الألمان بالإرهابيين «العرب والمسلمين»، من دون أن يسجّل أيّ لوم للإسرائيليين! لقد ربط عمليّات استعباد وإبادة الأفارقة القديمة بعمليّات الإبادة في دارفور! تصوّروا! وربطها بما يحدث في

الصومال! ولننتبه إلى أهمية هذا الكلام عندما يصدر عن أوباما الأفريقي ضدّ أبناء جلدته وليس عن بوش الأنكلوسكسوني! أمّا عن العراق وأفغانستان، وأمّا عن فلسطين التي يريدون اليوم طيّ صفحتها، ودفنها أرضاً وشعباً وإزالتها من الوجود، فلا إشارة ولا من يحزنون!

غير أنّ المشهد يصبح أعظم إثارة وإذهالاً في جانبه المتعلّق بشعب الولايات المتحدة بالذات، فقد وصف أوباما أوضاع الولايات المتحدة في أزمتها الهائلة الراهنة قائلاً: «كان لدينا منزل جميل (يقصد الولايات المتحدة) ثمّ نشب حريق، فتدخّلنا (كحكومة) لأنّه كان لزاماً علينا أن نخمد النيران، وقد انطفأ الحريق، لكنّنا اكتشفنا أنّ السقف تطاير، وأنّ المرجل غير صالح للاستعمال، وأنّنا تأخّرنا في تسديد الدفعات»! (تلفزيون بي بي إس/٢٠٠٩/٧/٢٠) فهل ثمّة أبلغ من هذا التشبيه الذي يحدّد وظيفة الرئيس في خدمة أصحاب المال الحرام والأعمال الشائنة؟

إنّ وظيفة الحكومة الأميركية هي إطفاء الحريق وإصلاح الأضرار على حساب دافع الضرائب الأميركي، وعلى حساب الشعوب الأخرى خاصة عرب النفط، ثمّ الانسحاب بسرعة كي يواصل رجال المال والأعمال حياتهم المعتادة! ولكن، من الذي أشعل الحريق؟ ما عقابه؟ لقد عاتب الرئيس الأميركي مصارف «وول ستريت» لعدم إبداء ندمها على «المغامرات الخطيرة» التي خاضتها، والتي دفعت بالولايات المتحدة إلى هذا التراجع المالي والكساد الصناعي والتجاري! «إنّ المشكلة هي في عدم إحساس الناس في وول ستريت بأيّ شعور بالندم، وأنّنا لا نلمس تغيّراً في الثقافة والسلوك بعد الذي حدث»! هذا ما قاله الرئيس! فماذا كان ردّ «الناس» في وول ستريت؟

لقد فرض رجال المال والأعمال في وول ستريت على الحكومة التعهّد بتخصيص حوالي ٢٤ تريليون دولار (يرجى الانتباه: تريليون وليس بليون!) لمواجهة أزمة الانهيار المالي والكساد التجاري، وتأمين هذه التريليونات سوف يقع أيضاً على عاتق الشعب الأميركي الذي ارتفع معدّل بطالته إلى ١٠ في المائة! أمّا رجال المال والأعمال فقد دفعوا علاوات لكبار المسؤولين في شركاتهم المالية بلغت ١٨ مليار دولار عن العام ٢٠٠٨، في وقت كانت تتدفّق عليهم فيه عشرات المليارات كدعم من الحكومة، أي من أموال الشعب الأميركي والشعوب الأخرى، لتغطية عجز مؤسساتهم وإفلاسها، وعلى الرغم من تجاوز العجز العام مبلغ ألف مليار دولار!

أمّا أغرب وأفظع ما في الوضع الأميركي فهو أنّ رجال المال والأعمال في الكونغرس يرفضون الموافقة على مشروع الرعاية الصحية الذي وعد به الرئيس أوباما الشعب، علماً أنّ تكاليفه على مدى عشر سنوات قادمة هي تريليون واحد من الدولارات!

سياسة تأميم الخسائر وخصخصة الأرباح!

تعود قدرة الرأسمال المالي العالمي على تحقيق هيمنته الشاملة إلى نفوذه السياسي الدولي الواسع النطاق، حيث المؤسّسات الحكومية عموماً، وفي مقدمتها المؤسسات الحكومية الأميركية، تنصاع لإرادته وترسم سياساتها وتصدر قراراتها بما يتفق مع مصالحه مهما بدا ذلك مجافياً للمنطق وجائراً.

ويعود استعداد الرأسمال المالي العالمي لارتكاب أحطّ وأفظع الجرائم ضدّ أمم بكاملها إلى مكونات تركيبته البشرية والمالية. فقد حذّر المستشار الألماني هلموت كول، منذ عام ١٩٩٢، من خطر استيلاء عصابات الإجرام على السلطة السياسية والاقتصادية. وكان ذلك في بداية صعود الليبراليين الجدد.

لقد وجّه كول حينئذ رسالة إلى حلفائه الغربيين جاء فيها ما يلي: «إنّ قادة العصابات يعتمدون طريقة جيمس بوند من أجل انتزاع السلطة السياسية والاقتصادية، ليس في بلدان العالم الثالث وحسب بل في أوروبا أيضاً، وإنّ مراقبتنا لهم بطريقة ديمقراطية لا تجدي نفعاً. إنّ قيمة الأموال التي ينفقها قادة المافيات من أجل الاستيلاء على السلطة في شتّى أنحاء العالم تزيد على تكاليف بناء قاعدة للأسلحة النووية الاستراتيجية. إنّهم يحاولون السيطرة على الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان عبر القروض التي يقدّمونها لحكّامها. إنّ العصابات تسيطر حالياً على العديد من وسائل الإعلام والشركات العقارية ووسائل النقل، خاصة في إيطاليا الغارقة في بحر من الديون الخارجية.. الخ»! (صحيفة «دير شبيغل» الألمانية).

أمّا المصادر الرئيسية لأموال العصابات، التي يجري تبييضها أو غسلها لاحقاً، فهي: الإتجار بالمخدّرات، والإتجار غير المشروع بالأسلحة، وتزوير العملات، وسرقة الأموال العامة والخاصة، والتهرّب الضريبي، والرشوة، والإتجار بالبشر والأعضاء البشرية والدعارة..الخ! وكأمثلة فإنّ تقارير الأمم المتحدة تقول أنّ هناك ٣٣٠ مليون شخص يتعاطون المخدّرات في العالم. وحسب تقرير حكومي أميركي بلغ حجم الأموال الناتجة عن تجارة المخدّرات ٣٠٠ مليار دولار في العام، منها ١٠٠ مليار في الولايات المتحدّة. أمّا عن تبييض أو غسيل الأموال فيقول صندوق النقد الدولي أنّها بلغت، في العام ١٩٩٧، مبلغ ١٥٠٠ مليار دولار، منها حوالي ٥٠٠ ملياراً يجري تبييضها أو غسلها في مصارف الدول الصناعية التسع! (صحيفة «السفير»/اقتصاد الجريمة/سمير التنير/٢٠٠٩/١١/٣٠).

اليوم، بعد حوالي عشرين عاماً مضت منذ أطلق المستشار الألماني كول صرخته، يقول الصحفي الأميركي مات طيبي (مجلة «رولينغ ستون) واصفاً المؤسّسة المصرفية الأميركية الرئيسية «غولدمان ساكس» بأنّها: «أخطبوط عملاق، مصّاص للدماء، ملتفّ حول وجه البشرية، ويمتصّ بلا هوادة نسغ حياة كلّ ما تفوح منه رائحة المال»!

لقد شاعت في جميع البلدان، وخصوصاً في الولايات المتحدة حيث قيادات المحافظين الليبراليين الجدد، ثقافة مؤسّساتية تستبعد تماماً فكرة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي! إنّ القروض للأعمال الصغيرة أصبحت نادرة، والنشاط يكاد يقتصر على البيع والشراء والمضاربة، أمّا الأدوات المالية

الناشطة فيكاد لا يعلم بأصلها وبسرّها أحد. وفي مثل هذا الواقع يصعب تصوّرٍ إمكانية أن يتحدّى مسؤول رسمي (حتى الرئيس باراك أوباما) هذه الثقافة التي يغرق فيها ليلاً نهاراً!

وعلى ذكر الرئيس أوباما فإنّ دعاة الإصلاح يقولون أنّه عرض كلّ الأمور الصحيحة، لكنّ أجواء الإدارة الأميركية ترسل إشارات مختلفة. إنّ أجندة وزير الخزانة الأميركي، مثلاً، تظهر أنّ معظم علاقاته بالقطاع المالي محصورة بالثالوث الأخطبوطي المصرفي: غولدمان ساكس، وسيتي غروب، و ج.ب. مورغان! أمّا عن معاوني الوزير، الذين لا يحتاج تعيينهم إلى موافقة مجلس الشيوخ، فقد قدموا من ثالوث المال نفسه! إنّ هذا يحدث بينما أنصار الرئيس أوباما، الذين خابت آمالهم، يواصلون حتى الآن البحث عن السبب الذي يمنعه من وضع حدّ لكلّ ذلك.

إنّ المغامرين المقامرين، الذين يسيطرون اليوم إلى حدّ كبير على القرار السياسي في العالم عموماً، يعتمدون على المخاطرات الكبرى من أجل جني الأرباح الفاحشة، بما فيها المخاطرات العسكرية الحربية. وعندما تضطرب موازينهم المالية فإنّ المصارف الحكومية، وفي طليعتها البنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالي) تكون جاهزة للنجدة، فتسلّفهم من أموال المواطنين لقاء فوائد بخسة وتسهيلات جمّة، بينما هم يسلّفونها بفوائد عالية، وإذا بهم يستردّون مكانتهم وأكثر، ويحصلون على مزيد من الأرباح، بينما يحصل المواطنون على مزيد من الخسائر!

في ظلّ حكم العصابات، التي وصفها المستشار الألماني هلموت كول في مرحلة صعودها، أصبحت وظيفة الدولة مقتصرة على الجباية وضبط الأمن وتنظيم الحروب وتمويلها، وذلك في خدمة الرأسمال المالي وبما يتفق تماماً مع مصالحه الوحشية. ولعلّ النتائج السلبية لقمة كوبنهاكن، التي انعقدت لمعالجة الأخطار البيئية الماحقة، هي من أبرز الدلائل على مدى انصياع الحكومات للرأسمال المالي.

خلاصة القول: إنّ على الحكومات تأميم الخسائر التي يمنى بها الرأسمال المالي، أي تحمّلها عنه وتعويضه من أموال المواطنين، وعليها خصخصة الأرباح، بحيث تذهب إلى صناديق الرأسمال المالي بالضبط وليس إلى أيّ مكان آخر! ولكن، هل يعقل أن يستمرّ الحال البشري كذلك؟ مستحيل!

عجائب الأوضاع في غرب آسيا!

كيف يتحرّر المستعبدون إذا كانوا لا يرون عبوديتهم بل يرون أنفسهم أحراراً؟ كيف يتحرّرون إذا كانوا لا يرون مستعبدهم مستعبداً، بل يرونه ندّاً وربّما صديقاً؟ ولماذا يناضلون من أجل استرداد حرّيتهم وتحقيق خلاصهم إذا كانوا يعدّون ذلك متحقّقاً، ويعزون سبب شقائهم إلى مجرّد نواقصهم الذاتية التنظيمية العصرية، وإلى مجرّد التجاوزات العدوانية الكيديّة لجيرانهم من أمثالهم؟

تلك الأسئلة «الاستنكارية» موجّهة إلى الأوساط الحاكمة والمتنفّذة تحديداً، التي بلغ خنوعها الفريد حدّ التصرّف وكأنّ العراق، مثلاً، ليس محتلاً! فهذه الأوساط تشجب «العمليات الإرهابية» وتتصدّى لها ميدانياً، بما فيها تلك التي تستهدف قوات الاحتلال! وهكذا فكيف سيتحرّر العراق إذا كانت أوساطه الحاكمة والمتنفّذة تتصرّف وكأنّه ليس محتلاً؟ بل كأنّه في أفضل حال، لولا «الإرهاب» والتجاوزات الكيدية لدول الجوار؟

لقد احتلّ الأميركيون العراق لتحقيق عدد من الأهداف: العراقية المحلية، والإقليمية الدولية. وهم زجّوا بداية بأكثر من نصف قواتهم المقاتلة، على أساس أنّهم سيقومون بمجرّد استعراض ينتهي خلال أيام أو أشهر، وإذا بقواتهم تتعثّر وتترنّح وتوشك على الغرق، وإذا بالاستعراض يتحوّل إلى حرب طويلة الأمد، أمّا العجب العجاب فهو أنّهم يبدون وقد أخفقوا في تحقيق أهدافهم الإقليمية الدولية، وذلك بفضل المقاومة العراقية بالذات، لكنّهم يبدون وقد نجحوا في تحقيق معظم أهدافهم العراقية المحلية!

لقد أراد الأميركيون السيطرة المباشرة على نفط العراق وتحقّق لهم ذلك. وأرادوا إقامة قواعد عسكرية ضخمة ذات طبيعة وأهداف استراتيجية دولية وتحقّق لهم ذلك. وأرادوا تشكيل قوات عراقية تضبط الأوضاع لصالحهم ونيابة عن قواتهم وتحقّق لهم ذلك. وأرادوا تشكيل إدارات سياسية وحكومية موالية تعمل بإشرافهم وبالتنسيق مع قياداتهم وتحقّق لهم ذلك. وأرادوا توفير الضمانات لاستمرار بقائهم في العراق في موقع السيطرة (سواء بقي جنودهم في المدن أم تجمّعوا في القواعد على مقربة منها، وسواء خفّضوا العدد الإجمالي لقواتهم أم لم يخفّضوه) وتحقّق لهم ذلك. أمّا الأهمّ والأخطر في ما حقّقوه فهو معاقبة شعب العراق بكامله عقاباً رهيباً مهلكاً، وذلك بسبب تمرّده على هيمنتهم، وقد تحقّقت لهم معاقبته بفضل تواطؤ وخيانة بعض قياداته، وبفضل ضيق أفق وأنانية بعضها الآخر، وبفضل جهل وعقم بعضها الثالث!

والحال أنّ معاناة العراق وغيره، خصوصاً في المنطقة المسمّاة بغرب آسيا، ليست بالجديدة أو الطارئة، بل هي قديمة بدأت على مرحلتين: بعد الحرب العالمية الأولى وما ترتّب عليها من استعمار أوروبي وتجزئة للمستعمرات، ثمّ بعد الحرب العالمية الثانية وحلول الولايات المتحدة محل الأوروبيين، ولا تزال هذه المنطقة محكومة بالنفوذ والهيمنة الأميركية حتى يومنا هذا، على الرغم من محاولات التمرّد والخلاص المتكرّرة، بينما حكومات الدويلات القطرية تتصرّف طيلة الوقت على أنّها حرّة مستقلة، وأنّها لا تضيرها سوى نواقص شعوبها الذاتية وتطاولات بعضها على بعضها الآخر!

منذ العام ١٩٣٩ أدرك الأميركيون أنّ الحرب العالمية، أيّاً كانت نتائجها، سوف تضعهم في مركز قيادة النظام الدولي التي لا ينافسهم عليها أحد. وأنّ ذلك سوف يتحقّق بفضل سيطرتهم على منطقة غرب آسيا التي تحتوي على النفط. وأنّهم، كي يمسكوا بزمام النظام الدولي، ينبغي عليهم السيطرة على هذه المنطقة «بقوّة لا جدال حولها»، كما يذكر نعوم تشومسكي في بحث نشره مؤخّراً.

لقد رأى الأميركيون، فور انتهاء تلك الحرب، أنّه ينبغي التصرّف بطريقة تضمن «الحدّ من النزوع نحو أيّ ممارسة للسيادة» يمكن أن يبديه منافسوهم الأقوياء على صعيد العالم عموماً! وبينما لم تكن واشنطن مهتمّة بأفريقيا، فتركتها لحلفائها الأوروبيين يستغلونها لإعادة إعمار بلدانهم المدمّرة، كانت تضع ثقلها كلّه للاستئثار بمنطقة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر (غرب آسيا) التي وصفها الرئيس آيزنهاور (في العام ١٩٥١) بأنها أكثر مناطق العالم أهمية من الناحية الاستراتيجية، وقال أنّ السيطرة على نفطها سيؤمّن للولايات المتحدة السيطرة على العالم! ويذكر تشومسكي أنّ مجلس الأمن القومي في عهد آيزنهاور رأى أنّه: «يتعيّن على واشنطن دعم الأنظمة الوحشية، ومنع تحقيق الديمقراطية والتطور، حتى لو ترتّبت على ذلك حملات كراهية ضدّنا»! (صحيفة «السفير» ٢٩/١٠/٢٠٠٩– ترجمة جنان جمعاوي).

اليوم، وقد اضطربت المكانة الدولية لواشنطن، بفضل المقاومات العربية والإسلامية بالدرجة الأولى، فلم يبق لها من أسباب القوة سوى جيوشها، تبدو البلاد العربية بنفطها ودولاراتها كأنّما هي السبب الآخر لاحتفاظ واشنطن بمكانتها! وتبدو واشنطن مصممة على البقاء في العراق وفي فلسطين، وعلى الاحتفاظ بمنطقة غرب آسيا عموماً في جيبها، بالقضاء على كلّ مقاومة وممانعة، وباسترداد إيران إلى بيت الطاعة، وبكسب الحرب في أفغانستان كي تقطع الطريق على أيّ تواصل مباشر بين غرب آسيا وشرقها ووسطها وشمالها! غير أنّ النظام الرسمي العربي يبدو غير آبه لهذه الانقلابات والمستجدات الدولية النوعية، ومصمّم على الاستمرار حتى النهاية في الوفاء بالتزاماته التي تعهّد بها لواشنطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية!

غرف الإعدام بالغاز في أميركا!

إذا كان وجود غرف الإعدام بالغاز في ألمانيا الهتلرية لا يزال موضع جدل واسع النطاق فإنّ وجود مثل هذه الغرف في الولايات المتحدة هو حقيقة رسمية قائمة. وإذا كانت الغرف الألمانية قد استخدمت – كما يقال – لإعدام ملايين اليهود فإنّ الغرف الأميركية استخدمت فعلاً، رسمياً وعلنياً، إنّما لتنفيذ أحكام الإعدام بالمجرمين العاديين. وبما أنّ قصة غرف الغاز الألمانية كانت من أبرز الأسباب التي ساعدت على اغتصاب فلسطين، وإقامة الكيان الإسرائيلي وتمويله، فإنّ عرضاً مقتضباً واقعياً لعمليات إعدام سجين بالغاز في أميركا سوف تساعد على التأكد من وجود أو عدم وجود غرف الغاز النازية.

نظراً للتعقيدات والصعوبات والأخطار العظيمة فإنّهم، في السجون الأميركية، يعدمون بالغاز سجيناً واحداً فقط في كلّ مرّة، فتشلّ حركة السجين بالأصفاد في كرسيّه، ثمّ يخنق بحامض السيانيد، أو بكريات من الصوديوم يجري إسقاطها في وعاء يحتوي على حامض كبريتي وماء مقطّر، فينطلق البخار من حامض السيانيد، وفي حوالي أربعين ثانية يصاب المحكوم بالنعاس ويموت خلال بضع دقائق!

إنّ أوّل إعدام بالغاز نفّذ في الولايات المتحدة، في سجن كارسون سيتي/ ولاية نيفادا، وبعد ساعتين من التنفيذ، وبعد إجراءات التنظيف، كانت بقايا الغاز السّام لا تزال موجودة في الغرفة، وقد صرّح ويكرسون مدير السجن أنّ هذه الطريقة في الإعدام هي الأكثر إنسانية، ثمّ أضاف: «لكنني سأرفض استخدام هذه الطريقة بعد اليوم بسبب خطرها على جميع الشهود»! فالمشكلة العويصة كانت في كيفية التخلّص من الغاز بعد انتهاء عملية الإعدام، حيث التهوية الضرورية لمدّة أربع وعشرين ساعة ليست ممكنة بسبب الأخطار التي سوف يتعرّض لها الحراس والمساجين في مجمل الموقع!

لقد كان الحلّ الإجباري، بعد كلّ عملية إعدام لسجين أميركي، هو تحويل حامض السيانيد إلى ملح يمكن غسله بالماء الجاري، وذلك باستخدام غاز الأمونياك، وعندما يزول السيانيد تماماً، أو تقريباً، تقوم أداة تجسّس بتنبيه الطبيب ومساعديه الذين يراقبون من خلف زجاج، وأداة التجسّس هذه هي مادّة الفينوفتالين الموضوعة في أوعية منتشرة في غرفة الإعدام الصغيرة المغلقة، وعندما يصبح لون الفينوفتالين أحمر يكون الغاز قد زال أو كاد، وبعد ذلك تجري عملية تهوية مسيطر عليها للمكان، فتكنس أبخرة الأمونياك نحو فوّهة واسعة، وحينئذ يدخل الطبيب ومساعدوه إلى الغرفة وهم يضعون الأقنعة الواقية من الغاز وأيديهم في القفازات المطاطية، فيحلق الطبيب شعر رأس المحكوم تخلّصاً مما قد يكون لا يزال عالقاً به من الغاز، ولا يدخل السجانون إلاّ بعد ساعة، فتغسل جثة المعدوم، وتغسل الغرفة بالماء الجاري، بعد أن يكون غاز الأمونياك قد طرد عبر مدخنة عالية فوق السجن، وأثناء ذلك كلّه ينزل جميع حرّاس السجن عن الأسطح حتى لا يكونوا عرضة لمخاطر الغاز، ويتكرّر نزولهم كلّما أعدم سجين!

وهكذا فإنّه لمن الواضح أنّ عملية إعدام شخص واحد بالغاز ليست بالبسيطة ولا يمكن أن تكون

مرتجلة، فإذا كان الألمان قد أعدموا ملايين البشر بالغاز فلا بدّ أنهم سخّروا لمثل هذه العملية العظمى طاقات هائلة، ولا بدّ أنّهم وضعوا نظاماً عاماً محكماً يسيطر على تلك العملية وينظمها: دراسات وتصاميم وتعليمات وأوامر، يسبقها اجتماعات خبراء في الهندسة المعمارية والكيمياء والصحة، ومختصين في جميع المجالات التكنولوجية، وأخيراً كان لا بدّ لمثل هذه الإجراءات الهائلة أن تترك آثارها بعد انتهاء الحرب، غير أنّ أحداً لم يقع على أيّ أثر لها، سواء في ما يتعلّق بعمليات التحضير المعقّدة، المكلفة، الواسعة النطاق، أم بعمليات التنفيذ الهائلة الفظيعة التي أزهقت أرواح الملايين كما يزعمون!

يقول العالم الفرنسي روبير فوريسون أنّ الألمان لو فكّروا على هذا النحو لما أقاموا معسكرات الاعتقال في أوشفيتز وبيركيناو، حيث حركة الناس فيهما كثيفة إلى الحدّ الذي لم يجدوا معه بدّاً من وشم المعتقلين على أذرعهم لمنع هروبهم المتكرّر، ولما سمحوا للعمال المدنيين والمهندسين بالاختلاط بالمعتقلين (كانت معسكرات الاعتقال الألمانية تعجّ بالمصانع التي يعمل فيها السجناء) ولا سمحوا للألمان العاملين في الموقع أن يذهبوا في إجازاتهم وأن يستقبلوا أفراد عائلاتهم داخل المعسكر! والأهمّ من ذلك أنهم ما كانوا ليسمحوا للمعتقلين الذين انتهت مدّة اعتقالهم بالعودة إلى ذويهم وإلى أوطانهم»! (مجلة «التاريخ المصوّر» الإيطالية/ حوار مع فوريسون عام ١٩٧٩).

ولكن ما هي حكاية أكوام الجثث التي جرى تصويرها في معسكرات الاعتقال الألمانية؟ يقول فوريسون: « كان وباء التيفوس قد انتشر في أوروبا كلّها، وتلك الجثث التي عرضت على الرأي العام العالمي (بشيء من السرور!) في الصحف ودور السينما، لم تكن غير صور لمرضى قضى عليهم وباء التيفوس، وقد عرضت أجهزة تعقيم ثياب المرضى الملوثة على أنّها أفران غاز لقتل البشر»!

تجدر الإشارة إلى أنّ حياة روبير فوريسون تحوّلت إلى جحيم لا يطاق منذ أعلن نتائج أبحاثه الميدانية أواخر عقد السبعينيات الماضي وراح يسعى جاهداً لنشرها، فقد طرد من الجامعات التي كان يدرّس فيها، ولوحق في الشوارع هو وأفراد أسرته، وقدّم للمحاكمة، وشنّت الصحف الصهيونية ضدّه حملات لا مثيل للؤمها، لكنّ هذا العالم الجليل، الشجاع الأعزل، صمد في وجه قوى رهيبة متمكّنة ومقتدرة لا تستطيع دول الصمود أمامها، واستمرّ لا يحيد عن موقفه وقناعاته حتى لفظ النفس الأخير!

فاشي، ونازيّ، وماركسيّ.. وكاذب!

بدأت رياح السموم العنصرية هبوبها الشديد في الولايات المتحدة بالذات، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف فعالية هذه الرياح وجدواها في البلدان الأخرى، وهو الضعف الذي انعكس بقوة في الداخل معبّراً عن نفسه بوصول رجل أسود إلى البيت الأبيض، وبالتالي في ازدياد عدد المنظمات العنصرية البيضاء في الولايات المتحدة اليوم بنسبة ٥٤ في المائة عنه في العام ٢٠٠٠، فقد ارتفع العدد من ٢٠٢ إلى ٩٢٦ منظمة مسلّحة، وهي المنظّمات التي ترفض انتخاب باراك أوباما، وتتصدّى لبرنامجه الصحّي(الاشتراكي!) الذي سوف يستفيد منه المهاجرون الذين حصلوا حديثاً نسبياً على الجنسية الأميركية!

تقول إحدى الجمعيات الأميركية المناهضة للعنصرية نقلاً عن مسؤول في الشرطة أنّه: «لا ينقص سوى شرارة لاندلاع أعمال العنف»! إنّ العنصريين المنادين بتفوّق العرق الأبيض، الذين يعدّون الحكومة الفيدرالية التي يرأسها رجل أسود عدوّهم الأول، هم الآن على أهبة الاستعداد، وإنّ عدداً من الإعلاميين يروّجون لتوجّهات هذه المنظّمات، وفي مقدّمتهم غلين بيك في شبكة «فوكس نيوز» الذي وصف الرئيس أوباما بأنّه «فاشي، ونازي، وماركسي»! (جمعية «ساوذرن بوفرتي لو سنتر» – دراسة منشورة في شباط/فبراير الماضي تحت عنوان: «الموجة الثانية: عودة الميليشيات»!).

لكنّ الأمور لم تقف عند هذا الحدّ، بل انتقلت رياح السموم العنصرية بسرعة مدهشة إلى الكونغرس، وهاهو النائب الجمهوري جو ويلسون يصرخ في وجه الرئيس: «أوباما.. أنت تكذب»! (الأربعاء ٢٠٠٩/٩/٩) بينما كان الرئيس يلقي خطاباً أمام النواب تضمّن دعوتهم إلى الكفّ عن المماطلة والتأجيل في إقرار مشروع الإصلاح الصحي، محذّراً من أنّ كلّ يوم إضافي يعني أنّ عدداً أكبر من الأميركيين سيخسر تأمينه الصحي وعمله ومنزله، وكذلك أحلامه وطمأنينته، داعياً إلى وضع البلاد والعائلات فوق المصالح الحزبية!

لقد اتهموا الرئيس بالكذب لأنّه يلحّ على أنّ مشروعه الصحي هو لمصلحة الأميركيين عموماً، لكنّ الأقلية الأنكلو سكسونية اللوثرية التي تعدّ عشرات الملايين ترى نفسها هي الأميركيين كلّهم، لأنّها من أحفاد الروّاد الإنكليز المستعمرين المؤسّسين، ولأنّها ترى الأكثرية التي تعدّ مئات الملايين مجرّد مهاجرين وإن هي حصلت على الجنسية، وبالتالي فإنّها ترى في المشروع الصحي ضرائب مالية ليست ملزمة بتحمّلها، فهي اعتادت أن «تأخذ» من الأكثرية لا أن تعطيها، كما تخبرنا أسرار الأزمة المالية/الاقتصادية الاحتيالية!

وهكذا، بعد ثلاثة أيّام فقط (٢٠٠٩/٩/١٢) كان عشرات الألوف يحيطون بالبيت الأبيض وبمقرّ الكونغرس وهم يهتفون: «أوباما.. أنت تكذب.. أنت شيوعي، وقيصر، وخائن»! أمّا النائب ويلسون فقد أعلن رفضه الاعتذار أمام الكونغرس عن الإهانة التي وجّهها لرئيس البلاد، كما ينبغي عليه أن يفعل، على الرغم من أنّ جون ماكين، السناتور الجمهوري المرشّح للرئاسة ضدّ باراك أوباما، وصف تصرّف ويلسون بغير اللائق أبداً، وقال أنّه لم يشهد في حياته فعلاً مماثلاً (وهو المحافظ اليميني المتطرّف)!

على أيّة حال فإنّ ما جرى ويجري في الولايات المتحدة ينبغي أن يذكّرنا بما جرى في القارّة الأم، في أوروبا، فعلى مدى عشر سنوات، حتى أواخر عقد السبعينيات الماضي، انتشرت فصائل اليسار الجديد المتطرّف والجيوش الحمراء المقاتلة، من أمثال منظمة بادر ماينهوف، ثمّ انحسرت تلك الموجة اليسارية وقضي على تشكيلاتها مع صعود الريغانية/التاتشرية، بينما بدأت فصائل اليمين المتطرّف والفاشية العنصرية المقاتلة تخرج من مكامنها وتنتشر في جميع البلدان الأوروبية!

لقد كانت العنصرية الأوروبية الكامنة تنظر بهلع إلى الضعف الذي انتاب امتدادها الأميركي وقيادتها الأميركية، والذي ظهر منذ أواخر عقد الستينيات، عندما أعلن عن تحوّل الولايات المتحدة من مصدّرة إلى مستوردة ومن دائنة إلى مدينة، فهبّت تتأهّب لاسترداد دورها القيادي العالمي إذا ما اقتضت التطورات ذلك، وبدأت تطرح فكرة إنقاذ أوروبا من الضياع، وتعمل على إثارة الشوق والحنين في أوساط الشبيبة إلى أمجاد أوروبا الماضية، فكانت سلسلة مؤتمراتها التي بدأت بمؤتمر برشلونة عام ١٩٦٩، وبعده مؤتمر باريس عام ١٩٧٠، ثمّ مؤتمر ميونيخ عام ١٩٧٢..الخ!

إنّ النظرية العامة التي تروّج لها العنصرية الأوروبية/الأميركية/الإسرائيلية تؤكّد على أنّ فكرة المساواة بين البشر مستحيلة ومحض خرافة، وأنّ عامل الوراثة هو أهمّ شيء في تكوين الإنسان، وأنّ مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد والشعوب هو بدوره محض خرافة، وأنّ تحقيق الديمقراطية مستحيل ولا بدّ من العودة إلى الأرستقراطية وحكم النخب، فلا مساواة بين الأجناس والشعوب، والعرب والأفارقة (تحديداً!) أجناس دنيا لا يمكن لها أن تصل إلى العلم ولا تستطيع تحقيق الحضارة الرفيعة!

إنّ العنصرية الأوروبية/الأميركية/الإسرائيلية ترفض كلّياً المبادئ التي وضعتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، الحرّية والمساواة والأخوّة، وتطالب بالرجوع إلى الأفكار التي كانت سائدة قبل تلك الثورة، حتى أنّها تنتقد أدولف هتلر الذي «أخطأ خطأً فادحاً عندما وضع العلم في خدمة سياسته»، فقد كان عليه إخضاع سياسته لقوانين العلم (علم الأجناس) لكنه حسب قولها كان يفتقر إلى الحزم والصراحة العلمية التي لا تقبل بالمناورات السياسية، أي بالتراخي والتساهل!

في تلك الفترة، التي جاءت الريغانية/التاتشرية تتويجاً لها، كتب لويس باولز رئيس تحرير صحيفة «لوفيغارو ماغازين» يقول: «إنّ المصير التاريخي للمجتمعات البشرية يقوم على النخبة لا على الجماهير، ويجب أن ننظر في الوقت نفسه إلى ما قبل عام ١٧٨٩ وإلى ما بعد عام ٢٠٠٠»! وبالفعل، رأينا ما حاول المحافظون الجدد فعله بالعالم بعد عام ٢٠٠٠، لكنّهم فشلوا فشلاً ذريعاً، بفضل المقاومة العربية والإسلامية بالدرجة الأولى، وبدليل وصول رئيس أسود إلى البيت الأبيض، هو هذا الذي يتهمونه اليوم بالفاشية والنازية والماركسية والخيانة .. والكذب! فكيف إذا أضافوا ما يضمرونه عن أصوله: أفريقي ومسلم؟!

فقاعة الثراء الفاحش تهدّد العالم!

مثلما يحدث في جميع المؤتمرات الدولية تصدّر أصحاب المال الحرام والأعمال الشائنة مؤتمر كوبنهاكن الذي انعقد لمعالجة أزمة المناخ (٧-١٨/١١/٢٠٠٩). ولقد كان واضحاً مسبقاً لكل من لديه أبسط قدر من المعلومات الصحيحة عن تركيبة هذا العالم أنّ هؤلاء الأثرياء (الرأسماليون المتوحشون) لا يزالون حتى الآن يملكون إمكانية القول الفصل والإملاء والإرغام حتى في قضية وجودية كقضية المناخ، وهي القضية التي تتعلّق بمصير البشرية وكوكب الأرض عموماً، وإنّ ذلك ما سوف تبرهن عنه نتائج قمة كوبنهاكن!

إنّ هذه الجولة الأممية التي احتضنتها كوبنهاكن سوف تتمخّض عن نتائج غير عقلانية. ولن يغيّر في مثل هذه النتائج ذلك الحشد الأممي الهائل من المشاركين، الذي زاد عدده عن خمسة عشر ألف مشارك يتقدّمهم أكثر من مائة رئيس دولة، ناهيكم عن عشرات ومئات الألوف بل ملايين المشاركين سلباً، أي بالضغوط على القمة الأممية من خارج قاعات المؤتمر. وهكذا، وبما أنّ الحال والنتائج كذلك، فلعلّ الأجدى والأنفع اليوم هو التعرّف أكثر على حقيقة هؤلاء الأثرياء الدوليين المهيمنين على العالم، والتعرّف على مصدر قوتهم النافذة المسيطرة، وبالتالي على إمكانية الخلاص من نفوذهم السرطاني المدمّر.

لقد اجتاز هذا النظام الاحتكاري العالمي، الأوروبي/الأميركي، مراحل عدّة في تطوّره خلال القرون الخمسة الماضية، ابتداءً بعمليات القرصنة وقطع الطرق الدولية وغارات حرق وإبادة ونهب الأمم الأخرى، مروراً بمرحلة الاستعمار المباشر والهيمنة العالمية التجارية/الصناعية (والثقافية/الإعلامية أيضاً)، ثمّ المرور بمرحلة اندماج القطاعين المالي المصرفي والتجاري الصناعي (مرحلة الإمبريالية)، وأخيراً الوصول إلى مرحلة الرأسمال المالي المتفرّد كإمبراطور عالمي، وهي المرحلة التي نعيش اليوم ذروة صعودها وبدايات انحدارها.

إنّ المركزية الأوروبية/الأميركية المفرطة في أنانيتها العنصرية وفي قسوتها العسكرية، والتي كرّست جهودها على مدى القرون الخمسة الماضية لصالح خمس البشرية على حساب أربعة أخماسها، ظلت في عهودها السابقة تلتزم حدّاً أدنى من المنطق في علاقاتها الأممية (وإن هي تجاوزته عندما تعارض مع ثوابتها الاستراتيجية)، أمّا في عهدها الحالي، عهد الرأسمال المالي الإمبراطور، فقد أسقطت المنطق نهائياً من حساباتها وخطاباتها، ولم تعد تأبه حتى لمصالح الخمس البشري الذهبي الذي يتشكّل من شعوبها، والسبب في ذلك هو أنّ هذه المركزية أصبحت تقتصر على أولئك الأثرياء الذين انفصلوا تماماً عن عملية الإنتاج الطبيعية، الصناعية والزراعية، وانعزلوا في فقاعة الثراء الفاحش التي أصبحت تقتصر على الرأسمال المالي. إنّ الرأسمال المالي يهيمن على العالم بفضل التركة العملاقة المسيطرة، المتنوعة الأشكال والمعقّدة الأساليب، التي ورثها عن أسلافه.

لقد تابعنا على مدى العامين الماضيين حكاية فقاعة الرهن العقاري في ميدانها الأميركي وفي تفرّعاتها الدولية، وشهدنا انفجارها وما ترتّب عليه من كوارث اجتماعية في الولايات المتحدة. وما

تنبغي معرفته هو أنّ فقاعة الرهن العقاري ليست إلاّ واحدة من فقاعات كثيرة تدور جميعها، مثل الكواكب، في فلك مركزها الذي هو فقاعة الثراء العالمي المالي الفاحش. كذلك ينبغي أن نعرف أنّ الكوارث المالية التي أصابت الشعب الأميركي بأغلبيته كانت لصالح الأقلية من الأميركيين الذين يتمركزون في الفقاعة المركزية المالية الدولية، وهي الأقلية التي لم تعد تهتمّ بمصير الشعب الأميركي قدر اهتمامها بمصيرها هي بالذات. ويجب أن لا يغيب عن بالنا أبداً أنّ هذه الأقلية (من أمثال ديك تشيني) تعتبر نفسها منتصرة رابحة، سواء في حربها العراقية الأفغانية، أم في استغلالها الوحشي لمأساة نيو أورلينز التي نجمت عن إعصار كاترينا، وأيضاً استغلالها لإعصار تسونامي وكوارثه الآسيوية، وتعتبر نفسها منتصرة رابحة في انفجار فقاعة الرهن العقاري الأميركي والإفلاسات العملاقة الأميركية وغير الأميركية التي نجمت عنه!

إنّ الرأسماليين الدوليين الذين اعتزلوا أو انعزلوا اليوم في فقاعة الثراء العالمي المالي الفاحش، والذين هم قطعاً ليسوا أسوياء، إن لم نقل أنّهم لم يعودوا بشراً، يسيطرون على غرفة قيادة المركبة الفضائية التي هي كوكب الأرض! وما هو كوكب الأرض إن لم يكن مركبة تسبح في الفضاء، مثلها مثل المراكب الفضائية الصناعية الصغيرة، وعرضة للأخطار المدمّرة مثلها مثل هذه المراكب؟ وما هي فقاعة الثراء الفاحش إن لم تكن مثل غرفة قيادة إجبارية للمركبة الأرضية؟ أي أننا نستطيع القول أنّ كوكب الأرض أشبه بمركبة فضائية مأهولة مخطوفة من قبل أناس غير أسوياء يتحصّنون في غرفة قيادتها!

نعود إلى مؤتمر كوبنهاكن لنسمع أنّ عريضة تحمل عشرة ملايين توقيع طالبت القادة في هذا المؤتمر بأن يتحلّوا بالإرادة السياسية، ويبرموا معاهدة طموحة تنقذ الأرض من الجفاف، والفيضانات، والعواصف والأعاصير العاتية، ومن ارتفاع مستوى مياه البحار وبالتالي غرق الجزر والمدن الساحلية، ومن اضطرار أكثر من مليار إنسان للنزوح من بلادهم بسبب التغيّرات المناخية، ومن تعرّض صحة البشر لأخطار مميتة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري..الخ، أي أنّ المطلوب من القادة، بكلمة واحدة، العمل على إنقاذ الأرض من خطر الدمار الشامل. وبالطبع فإنّ البشرية كلّها تؤيّد ما جاء في هذه العريضة. غير أنّ مختطفي المركبة الأرضية الفضائية غير الأسوياء لا يأبهون لمناشدات ركّابها المخطوفين، ولا ينشغلون سوى بإحصاء ملياراتهم وبالاطمئنان إلى جهوزية بنادقهم!

تقول أخبار كوبنهاكن أنّ المؤشّرات تدلّ على استحالة التزام حكومة الولايات المتحدة بأي إجراءات ملزمة بالحدّ من انبعاث المواد المسبّبة للاحتباس الحراري، علماً أنّ الأميركيين مسؤولين عن نسبة ٤٠٪ من أسباب الاحتباس الحراري. وكانت هذه الحكومة، بالنيابة عن أصحاب المال والأعمال والثراء الفاحش في الولايات المتحدة والعالم، قد أفشلت قبل سنوات عملية التصديق على اتفاق كيوتو بصدد العمل على الحدّ من كارثة المناخ وإيقافها، وهاهي اليوم، على الرغم من التدهور المناخي الذي أصبح معاشاً على نطاق عالمي واسع، تتمسك بمواقفها السابقة، وتناور من أجل الخروج بصياغات مضلّلة فارغة.

غير أنّ فقاعة الثراء المالي العالمي الفاحش، الفقاعة المركزية، معرّضة بدورها هي أيضاً للانفجار، مثلما حدث لفقاعة الرهن العقاري ومؤسسات المال الربوية الشايلوكية. وإنّ حكماء العالم وشرفائه ومناضليه ملزمون بالاستعداد لمواجهة هذا الحدث العظيم حين وقوعه بما يكفل نجاة العالم وخروجه سالماً من شظاياه وعقابيله.

في انتظار قمّة الدول العشرين!

إذا كان النظام الرسمي العربي لا يستطيع أن يرى، أو لا يريد أن يرى، فلقد صار مؤكّدا أنّ تغييراً تاريخياً عظيماً طرأ على العلاقات الدولية، وأنّ المركزية الاحتكارية الأوروبية/الأميركية، بوجهها الاقتصادي، لم تعد سيّدة الموقف الدولي بصلاحيات مطلقة، فهاهي الدول الثرية الربوية السبع في نهاية اجتماعاتها التي عقدتها في روما لمعالجة الأزمة الدولية: «ترجئ كلّ شيء إلى وقت لاحق»! أي إلى اجتماع القمّة الاقتصادية للدول العشرين المزمع انعقاده في الثاني من نيسان/إبريل المقبل! (الصحف – ٢٠٠٩/٢/١٤).

لقد أعرب جوليانو نوسي، الأستاذ في معهد االبوليتكنيك، عن اقتناعه بعدم فاعلية مؤتمر روما، فبيانه الختامي، كما قال، ليس عملياً، وما تضمّنه أقرب إلى «المبادئ العامة»! وقد أضاف نوسي أنّ القمة المنتظرة لمجموعة العشرين، التي تضمّ الدول الناشئة أو الناهضة وضمنها الدول السبع، هي الأهمّ بكثير، لأنّ الدول السبع لا تستطيع حلّ الأزمة بمفردها! وقد شاركه رأيه عدد من الاقتصاديين البارزين الذين ساهموا في أعمال مؤتمر روما، غير أنّ النظام الرسمي العربي لا يبدو مقتنعاً، وسوف تذهب أهمّ وأكبر دوله النفطية إلى قمة العشرين منحازة مسبقاً إلى الدول السبع الاحتكارية وليس إلى الدول الثلاث عشرة الناهضة، وسوف يدعم حضورها الدول السبع، بفضل صناديقها المالية السيادية (الكاش!) التي لا تملك غيرها من وسائل القوة، وبما أنّ هذه الصناديق مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالمصارف والأسواق الأوروبية/الأميركية فإنّ الدولة العربية، التي جيء بها إلى القمة، سوف تتصرّف على هذا الأساس، رابطة قراراتها ومواقفها ومصيرها بالأوروبيين والأميركيين، متجاهلة شاءت أم أبت ما يرتكبه هؤلاء من جرائم فظيعة ضدّ بلادنا وثرواتنا وأمتنا، ناهيكم عمّا يرتكبونه بحقّ العالم أجمع!

إنّ وزراء المالية وحكّام المصارف المركزية لكلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان، الذين أنهوا اجتماعاتهم في روما، تعهّدوا في صدر بيانهم الختامي بتثبيت استقرار الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، وعدم الانسياق للإجراءات الحمائية: «بانغلاق الدولة على نفسها وتحصين اقتصادها في مواجهة الركود»! وإنّ أغرب ما في هذا التعهّد أنّ المقصود به هو الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وليس الصين بالدرجة الأولى! فالميول الحمائية تظهر بوضوح في واشنطن وباريس، وهي موجودة عند بقية الدول السبع، التي لم يتورّع قادتها عبر التاريخ عن طعن بعضهم في الظهر، خلافاً لما يتفقون عليه داخل حلفهم التاريخي وفي مؤتمراتهم العظيمة! وبالفعل، عبّر وزير المالية الألماني شتاينبروك عن قلقه من غدر حلفائه، حين قال أنّه حصل على وعد من نظيره الأميركي تيموثي جيتنر بأن لا تعزل الولايات المتحدة نفسها عن قواعد المنافسة الدولية في ما يتعلّق بسياستها التجارية! ففي الولايات المتحدة تتردّد اليوم في كلّ مكان عبارة: «اشتر المنتجات الأميركية»! وذلك في سياق الخطة الجديدة التي الموضوعة لاستنهاض الاقتصاد الأميركي الكابي، والغريب في الأمر أنّ توجّه هذه الخطة يتعارض تماماً مع ما تطلبه واشنطن من غيرها، وهو عدم اللجوء للإجراءات الحمائية، فهي تريد السوق الدولية حرّة أمام بضائعها من دون أن تتقيّد بالمثل، حيث توجهاتها

واضحة الحمائية!

لقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما أنّه سيصادق على خطة إنعاش للاقتصاد، في احتفال يقام في دنفر/ولاية كولورادو بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧، وتقوم خطة الإنعاش على رصد مبلغ ٧٨٧ مليار دولار أقرّها مجلسا النواب والشيوخ، غير أنّ الأزمة تبدو أعظم بكثير، وأنّها أشبه بالثقب الفضائي الأسود الذي يبتلع كلّ شيء ببساطة وبلمح البصر، ففي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس عن خطّته كانت إدارة شركة «جنرال موتورز» العملاقة تعلن عن أنّها تدرس خيار إشهار إفلاسها وتأسيس شركة جديدة! إنّ إدارة هذه الشركة، كما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» تتطلع إلى إعادة هيكلة شركتها كما وعدت الحكومة كي تحصل على قروض اتحادية قيمتها حوالي أربعة مليارات دولار، بل هي تطلب أكثر من هذا المبلغ بكثير تفادياً لإشهار إفلاسها! أي أنّ على دافعي الضرائب والعمال والموظفين الأميركيين أن يتحمّلوا أعباء خسائر الشركة سواء أعلنت إفلاسها وسرّحتهم أم لم تعلنه بفضل أموالهم!

إنّ عالم المال والأعمال في مجموعة الدول السبع المتحالفة الثرية هو عالم الاحتيال والغدر حتى في علاقاته الداخلية، فليس ثمّة رحمة أو شفقة بصدد من هو أدنى موقعاً عندما تتطلب المصالح نهبه أو شطبه، غير أنّ المدهش هو إعراب هذه المجموعة، بعد اجتماعها في روما، عن «ارتياحها» لإجراءات الصين الداخلية التي تساهم في التخفيف من حدّة الأزمة العالمية! إنّها الإجراءات التي يطالبون بها غيرهم قبل أن يتخذوها ويلتزموا بها هم أنفسهم! لقد كانوا دائماً يوجّهون النقد الشديد لسياسة بكين الاقتصادية والمالية، أمّا الآن فقد تراجعت واشنطن عن قول ما اعتادت قوله، وعبّر وزير المالية الأميركي الجديد عن «ارتياحه» للإجراءات التي اتخذتها الصين على صعيد الميزانية، فهي «لم تعد تتلاعب في تحديد سعر صرف عملتها»! والوزير الأميركي الجديد يرى أنّ «وضعاً متوتّراً بين الصين والولايات المتحدة سيكون له أثر خطير على الأسواق الدولية»! ويرى أنّه، كي لا يحدث ذلك، «ينبغي على بكين الاستمرار بصورة أساسية في شراء سندات الخزينة الأميركية»!

في شهر نيسان/إبريل القادم، في قمة الدول العشرين التي أصبحت هي المرجعية الأولى كما يبدو، سوف يظهر أكثر مدى التغيير الذي طرأ على العلاقات الدولية على حساب المركزية الأوروبية الأميركية الظالمة، وسوف تعبّر كلّ دولة عن أثر هذا التغيير بإظهار مقدار تقدّمها واستقلالها، أمّا النظام الرسمي العربي فسوف يعبّر، للأسف الشديد، عن مدى التزامه بالنظام الدولي المتقهقر ومدى ولائه لرموزه!

قلوب متحجّرة وعقول مظلمة!

من وجهة نظر حفنة الأثرياء التي تقود العالم لم تعد الحرب حدثاً عابراً مؤقتاً، بل واقعاً ثابتاً مستمرّاً. إنّ الحرب ضدّ ما يسمّونه بالإرهاب، والتي هي في حقيقتها حرب ضدّ جميع الأمم، تبدو مفتوحة على اللانهاية. وبغض النظر عن الذرائع الواهية، المتهافتة، التي يردّدها قادة هذه الحرب، فإنّه لمن الثابت أنّ ميادين القتال تحوّلت إلى مصانع تنتج الموت وتدرّ أرباحاً هائلة.

لقد أعلنوا قبل أيام أنّ العراق وضع قدمه على أوّل الطريق القصيرة السريعة التي سوف تجعله، قريباً جداً، ينتج ١٢ مليون برميل نفط في اليوم الواحد! أي أنّ صناعة الجثث أثبتت جدواها الفائقة! فهذه النتيجة النفطية من نتائج الحرب لا تستحق إبادة مئات الألوف بل تستحق إبادة الملايين من العراقيين، إن لم نقل جميعهم! وهاهي الشركات الاحتكارية الشايلوكية الدولية تتقاطر على العراق تقاطر أسراب الذباب الأزرق على أكوام من الجثث، وهاهم المغامرون والمحتالون واللصوص من جوّابي الآفاق يخبّون في جنبات العراق المدمّر، من أقصاه إلى أقصاه، يحصدون ما أنتجته صناعة الموت وتجارة الجثث!

إنّ الجثث هي السلع التي تنتجها مصانع الحرب والقتل، وإنّ تجارة الجثث هي الأعظم رواجاً وازدهاراً في هذه المرحلة الأخيرة من مراحل صعود هذا النظام الرّبوي العالمي الذي تقوده كائنات خبيثة ماكرة، متحجّرة القلوب ومظلمة العقول، بالمعايير الأخلاقية الإنسانية وليس المادية الشيطانية! إنّها كائنات ليست أهلاً سوى للقتل وجمع المال بعد أن أصبح القتل أيسر السبل وأسرعها لجمع المال، بعكس قطاعات الصناعة والتجارة الطبيعية، ولذلك فليس ثمّة ما نستغربه حين نسمع جنرالاتهم يتحدّثون وهم يفركون أيديهم بسرور عن نجاح عملياتهم في العراق وعن البدء بتكرارها في أفغانستان!

لقد عاد إلى العراق أولئك الجنرالات والسياسيون، الذين انتهت خدمتهم الرسمية فيه، بصفتهم تجّاراً هذه المرّة! ومن أحقّ من هؤلاء في جني حصاد ما أنتجته الجثث العراقية من أموال وهم الذين أسهموا في صناعة هذه الجثث؟ من أحقّ من السفير زلمان خليل زادة، والجنرال المتقاعد جاي غارنر، والعقيد المتقاعد آدم ساتش، وغيرهم كثير من أمثالهم؟ إنّهم الآن يتمتّعون بثرواتهم الطائلة في مكاتبهم التجارية العراقية الفخمة، بينما الجهد العسكري الرئيسي تحوّل إلى الميدان الحربي الأفغاني، أي إلى مصنع الجثث الأفغاني!

في أفغانستان وباكستان، كما في العراق ومن قبله في البلقان، ينهمك الجنود في استكمال إنشاء مصنع الجثث الجديد، ووضعه على سكة الإنتاج التي تجلب المال. إنّ الجنود يقومون بوظائف العمال في المصانع العادية، لكنهم ينتجون الجثث وليس الألبسة والمأكولات، فالجثة أصبحت سلعة مثل السلع الأخرى الملبوسة والمأكولة! وهؤلاء الجنود يتعرّضون لإصابات العمل البسيطة والمعيقة والقاتلة، تماماً مثلهم مثل العمّال العاديين في المصانع العادية. كذلك هم يتعرضون لغير الإصابات الجسدية التي تتراوح ما بين العاهة والموت، فهناك أيضاً الإصابات النفسية التي تتراوح ما بين الاضطرابات الجزئية والجنون التام!

لقد كتبت الصحف، في ما كتبت وهو كثير، عن ذلك الجندي الأميركي المدعو جيمس براون، الذي أصيب أثناء العمل في العراق، وعاد إلى وطنه عبر إيطاليا، لكنّه أثناء مروره في إيطاليا انقضّ في الطريق على عابرة سبيل نيجيرية، واغتصبها بعد أن كبّل يديها وضربها ضرباً مبرحاً، فهامت على وجهها في شوارع مدينة فيتسنزا الإيطالية بعد أن فشل في الإجهاز عليها! وقد احتجز براون البالغ من العمر ٢٧ عاماً في سجن عسكري أميركي في ألمانيا، ومثل أمام المحكمة التي أصدرت بحقّه حكماً مخفّفاً، حيث رأى القضاة أنّ الجندي يعاني ضعفاً في الإحساس تجاه معاناة الآخرين، وذلك بسبب خدمته في العراق!

لقد اعتبرت المحكمة العراق مسؤولاً عن الجرائم التي يرتكبها الجنود، حيث الجنود الأميركيين يواجهون عدواً عراقياً غير مرئي يستخدم ضدّهم جميع الوسائل، ويجعل المواجهة بلا نهاية، الأمر الذي يشكّل ضغوطاً بالغة الشدّة على أعصابهم! هذا ما قالته المحكمة، مستخلصة أنّ الجندي براون تعرّض لعبء نفسي طويل أضعف إحساسه بأهمّية حياة الآخرين!وهكذا فإنّ المذنب، الخبيث الشرير، هو العراقي الذي لم يستسلم لصانع الجثث المنتج الذي يقوم بواجبه الطبيعي!

إنّ العراقيين وغيرهم من أمثالهم هم، من وجهة نظر الطغاة الدوليين، مجرّد مادة لصناعة الجثث/ السلع، لا مشاعر لها ولا روح، وهي مادة شديدة الخطورة، لكنّ خطورتها مقبولة بسبب مردودها المالي الطائل، ولذلك فإن تصنيعها يستحقّ المخاطرة والتضحية بأرواح الجنود/العمّال وعقولهم! وبالطبع فإنّ هؤلاء الجنود يصنّفون أبطالاً ينبغي إظهار التعاطف معهم في إصاباتهم ومآسيهم. وبناء على ذلك، فما الذي فعله الجندي براون سوى توهّمه في إيطاليا أنّه لا يزال على رأس عمله المشروع والمحترم في العراق؟ لقد نسي المسكين نفسه وتابع عمله خارج المصنع وخارج الدوام الرسمي النظامي!

قوات الأطلسي تبرز قبضتها الأوروبية!

على مدى سنوات طويلة دأبت حكومات الجناح الأوروبي من حلف شمالي الأطلسي على الظهور بمظهر من لا يحبّذ العمليات العسكرية الأميركية والأطلسية ضدّ الأمم الأخرى خارج الحلف، بل يحبّذ المفاوضات والتسويات والحلول السلمية، وقد أصبح في حكم المؤكّد أنّ ذلك التظاهر لم يكن سوى كذباً واحتيالاً، ودعماً فعّالاً من خلف الستار للقوات الأميركية في حال تقدّمها من أجل جني أعظم المكاسب، وإقالتها من عثراتها وتعويضها من حساب ضحاياها عندما تتعثّر!

الموقف العربي والموقف الفرنسي!

لقد بلغ انكشاف الدور الأوروبي حدّاً جعل حتى وزير الخارجية السعودي يتحدّث عنه، وإن بنبرة تعكس الحيرة، ففي الاجتماع الذي انعقد مؤخّراً بين لجنة الاتصال العربية وبين اللجنة الرباعية الدولية قال الوزير السعودي: «نحن نشيد بالبيان الصادر عن القمة الأوروبية الأخيرة في شأن أولويّة الدفع بعملية السلام قدماً، لكنّنا لا نملك إلاّ أن نعبّر عن حيرتنا من قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الذي رفع مستوى علاقاته مع «إسرائيل»، وعلى رغم أنّ بيان المجلس يدرج اتخاذه لهذا القرار في إطار تشجيعه لعملية السلام، إلاّ أنّه يقودنا إلى التساؤل: لماذا الاستعجال في هذا الأمر قبل بروز سلوك إيجابي من «إسرائيل»؟ وبالطبع، إنّ هذا الكلام الدبلوماسي اللطيف لا يعقل أن يعكس المعرفة القديمة والعميقة للوزير السعودي المخضرم بالموقف الأوروبي الذي لا يختلف عن الموقف الأميركي من العرب والإسرائيليين، وهو قاله في لحظة تاريخية لم يعد التجاهل فيها ممكناً، حيث يتجه حلف شمالي الأطلسي نحو إبراز قبضته العسكرية الأوروبية أكثر من قبضته الأميركية التي وهنت خلال عهد جورج بوش!

وكان كوشنير وزير الخارجية الفرنسي قد ألقى كلمة في اجتماع لسفراء فرنسا في العالم، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣١، جاء فيها ما يلي: «إنّ زمن ما بعد حرب العراق يظهر أنّ أزمة الهيمنة الأميركية قد بدأت، وأنّها أزمة ستدوم، ولن يحدث انقلاب يخفّف من وطأتها حتى لو تغيّرت الإدارة وجاء رئيس ديمقراطي، وعلى الدبلوماسية الفرنسية الاستفادة من ذلك في الشرق الأوسط»! غير أنّ كلام الوزير الفرنسي بدوره لم يكن صريحاً ولم يعكس حقيقة ما يجري الاستعداد له في أوساط الجناح الأوروبي لحلف شمالي الأطلسي!

قضايا شديدة الحساسية والخطورة!

في المؤتمر الخامس لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي الذي انعقد في برلين (٢٠٠٦؟) بحثت قضايا شديدة الحساسية والخطورة، مثل التشديد على تقليص الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتوثيق التعاون داخل الأطلسي «لمواجهة الإرهاب المتصاعد»، والاستعداد لمواجهة خطر النزاعات المتزايدة في أماكن مختلفة من العالم، ومواكبة تطور منظومات التسلّح العسكرية الأميركية، وفي هذا السياق كشفت الحكومة الألمانية أنّها ستطلق أوّل قمرين صناعيين في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، وأنّ أحدهما سيخصّص لأهداف محض عسكرية، وقالت أنّ عدد الأقمار الألمانية سوف يبلغ

الثمانية في العام ٢٠٠٩، وأنّ عملية معقّدة لربط الأجهزة وتحقيق التبادل السريع للمعلومات سوف تبدأ بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ، وأنّ الاتحاد الأوروبي توصل إلى اتفاق بين أعضائه لتوجيه الأبحاث في الفضاء نحو الأهداف المدنية والعسكرية (لننتبه إلى النشاطات الأوروبية التي انطلقت اليوم «لمنع تهريب الأسلحة إلى غزّة»! وإلى صلتها بهذه الاستعدادات التي بدأت قبل سنوات). وقد قرّر المؤتمر المذكور تشكيل قوة عسكرية أوروبية ضاربة من حوالي ٦٠ ألف جندي، وأن تكون جاهزة بحلول عام ٢٠١٠، وأن تتمتع بسرعة الحركة، علماً أنّ ١٣ فرقة ضاربة سوف تكون جاهزة في العام ٢٠٠٧، وستضم كلّ فرقة ١٥٠٠ جندي، وأن تشارك ألمانيا بأربع فرق! وهذه القوات الأوروبية تشبه قوات التدخل السريع لحلف شمال الأطلسي لكنها بإمرة الاتحاد الأوروبي!

نقد الفشل في السيطرة على العراق!

وهكذا فإنّ الحرب الأميركية على العراق لم تدفع الأوروبيين إلى شجبها ومعارضتها كحرب ظالمة، بل إلى نقد الأخطاء التي تسببت في تعثّرها وإلى تدقيق النواقص التي ينبغي تلافيها في الجولات الحربية القادمة! وبالفعل في العام ٢٠٠٥، أي بعد مرور عامين على احتلال العراق، وضع المفهوم الاستراتيجي الثالث للأطلسي، حيث قرّر الحلفاء إسناد خمس مهام للحلف بدلاً من أربع، والمهمة الخامسة المضافة هي: «تشجيع قيام علاقات شراكة وتعاون وحوار واسعة مع دول أخرى في المنطقة الأوروبية الأطلسية للوصول إلى مزيد من الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع الحلفاء»! الأمر الذي يعني إبراز القبضة العسكرية الأوروبية للحلف، بموافقة واشنطن طبعاً!

من حفظ السلام إلى الحرب الاستباقية!

لقد تضمّنت الاستراتيجية الأولى لحلف شمال الأطلسي، الذي تأسس في العام ١٩٤٩، أنّ مهمة الحلف هي: «حفظ السلام عن طريق الدفاع عن النفس»! أما إستراتيجيته الجديدة (للعام ٢٠٠٥) فتنصّ على حقّ الحلف في استباحة العالم كلّه تقريباً، أي حيث تقتضي مصالحه ذلك، وتندرج خطوطها العامة في ثلاثة بنود هي: أولاً، قيام الناتو بالدفاع عن المصالح الأميركية والأوروبية في مختلف أنحاء العالم! ثانياً، استخدام الوسائل العسكرية ضدّ الخصم حتى في حال تعارض ذلك مع القوانين الدولية! ثالثاً، ضمان التفوق والسبق العسكري على صعيد اقتناء واستخدام الأسلحة النووية والقدرة على توجيه الضربة الأولى!

تبقى الإشارة إلى أنّ الاستراتيجيين الأميركيين هم الذين شجّعوا ودفعوا في اتجاه زيادة حجم الدور الأوروبي وفي إبراز القبضة العسكرية الأوروبية لحلف شمال الأطلسي، وقد جاء إخفاق الولايات المتحدة في التعامل مع الحرب الجورجية، في العام ٢٠٠٨، تأكيداً على ضرورة هذا التوجه لصالح الحلفاء جميعاً وفي مقدّمتهم الولايات المتحدة، أمّا الإخفاق الإسرائيلي الأخير في استئصال المقاومة الفلسطينية في غزّة فقد دفع بقوة إلى خروج القوة الأوروبية الأطلسية من مكامنها والتلويح بقبضتها العسكرية في وجه بلادنا بعد طول غياب!.

قيادة النظام العالمي في متاهتها!

لهذا النظام الأوروبي الأميركي السائد الذي يحكم العالم أجمع بعدين: بعده العالمي الذي يغطّي القرون الخمسة الماضية بمجملها، وبجميع عهودها، فهو نظام عالمي لعصر أوروبي أميركي عام، وبعده المرحلي الذي يغطي عهداً محدّداً من العهود (الإسباني/البرتغالي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والإنكليزي/الفرنسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والأميركي في القرن العشرين) فهو نظام دولي لعهد من عهود هذا العصر، وإنه لمن نقص الإدراك، أو من باب التضليل والخداع، عدم الانتباه إلى هذه الحقيقة التاريخية العالمية أو تجاهلها عمداً!

إنّ أمم العالم كلّه تعيش موحّدة قسراً في ظلّ هذا العصر الأوروبي/الأميركي، وفي نطاق نظامه الذي تخضع له جميعها ببعديه العالمي والدولي، من كان منها في موقع السيادة (وهي أقلّية من الأمم) ومن كان منها في موقع التبعية (وهي أكثرية الأمم) فنهوض هذا النظام العالمي، بالصورة المفروضة التي هو عليها، يشترط وحدة الظالمين والمظلومين رغم تناقضهما الرهيب المميت، ولا يمكن له أن ينهض (بالصورة التي هو عليها) بأحد الطرفين دون الآخر، وزوال طرف بخصائصه الحالية يعني حكماً وبالضرورة زوال الآخر بخصائصه الحالية!

وهكذا فقد كان النظام الدولي هو الذي يتغيّر من مرحلة إلى أخرى، فتنتقل عاصمته الرئيسة من منطقة إلى منطقة في أوروبا ثمّ من قارة إلى قارة هي أميركا، وتتبدّل إدارته من برتغالية/إسبانية إلى إنكليزية/فرنسية إلى أميركية، ومعها تتبدّل العلاقات الدولية بما يتفق مع التطور العام للحياة البشرية، أمّا النظام العالمي القائم على المركزية الاحتكارية الأوروبية/الأميركية فقد بقي على مدى القرون الخمسة الماضية ثابتاً لا يتغيّر ولا يتبدّل، وهاهو هذا النظام العالمي، في أزمته النوعية الحالية، يبدو لأوّل مرّة في تاريخه، كأنّما هو عرضة للتغيير والتبديل!

على مدى القرون الخمسة الماضية كانت مصائر الأمم وشؤون الأسواق الدولية، الصناعية والتجارية والمالية، حكراً للعواصم الاستعمارية الأوروبية والأميركية: لشبونة ومدريد، لندن وباريس، أمستردام وبروكسل وبرلين، وأخيراً واشنطن! أمّا بكين ونيودلهي وغيرهما من عواصم الأكثرية البشرية الساحقة فكانت في مواقع المستعمرة التابعة أو المحاصرة المعزولة عن الأسواق الدولية، وينطبق الوصف على موسكو في ذروة عظمة الاتحاد السوفييتي، فهي كانت محاصرة ومعزولة ومحرومة من الأسواق الدولية إلى حدّ كبير جدّاً، ولعلّ ذلك كان من أهمّ أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي، أمّا اليوم فإنّ رؤساء المستعمرات السابقة يتصدّرون قمّة الدول العشرين، ولأول مرة في تاريخ العصر الأوروبي الأميركي لا يمكن لقرار أن يأخذ طريقه إلى حيّز التنفيذ من دون موافقتهم، وذلك هو التغيير التاريخي في تركيبة النظام العالمي الذي أفرزته الأزمة النوعية البنيوية التي يتعرّض لها العالم اليوم!

لقد شكّلت قمة واشنطن أربعة لجان مهمّتها إعداد التوصيات لقمة الدول العشرين التي انعقدت في لندن (٢/٤/٢٠٠٩) فمن ترأس هذه اللجان؟ لقد ترأّس راكش موهان نائب حاكم المصرف المركزي الهندي لجنة دراسة تقوية الشفافية والموثوقية ومعايير المحاسبية في الشركات والمصارف العالمية!

وترأّس أليغندرا وورنر نائب وزير المالية المكسّيكي لجنة تعزيز التنظيم والقواعد والتزام شركات ومؤسسات التقويم المالي بالمعايير العالمية! وترأّس ليستيجا كونياقو رئيس الخزينة في دولة جنوب أفريقيا لجنة إعادة صياغة دور صندوق النقد الدولي وإعادة النظر في إجراءات الإقراض الدولية التي يتبعها! أمّا اللجنة الرابعة فقد ترأسها إنقيتي أبينمايو وزير المالية الإندونيسي ومهمتها دراسة دور البنك الدولي والبنوك العالمية الأخرى المتخصصة في عمليات التنمية، وفي تطوير الدول النامية ومساعدتها وإعمارها! وإنّه لمن المدهش حقاً أنّه لا يوجد على رأس أيّ من اللجان التحضيرية أوروبي أو أميركي! إنّه لحدث تاريخي جديد كلّ الجدّة يعكس المتاهة التي دخلتها قيادة النظام العالمي الأوروبي الأميركي في الأزمة الراهنة، وهي المتاهة التي بلغت حدّاً من التعقيد والغموض جعل واشنطن عاجزة عن التقدّم بأية مبادرة، ومسلّمة لحكومات المستعمرات السابقة في أخذ زمام المبادرات! إنّ تيموثي غايتنر وزير المالية الأميركي لا يملك سوى إعلان إشادته بحاكم المصرف المركزي الصيني الذي: «كلّ ما يفكّر فيه يستحقّ أخذه في الاعتبار بطريقة أو بأخرى» حسب قول الوزير الأميركي في خطاب رسمي! بينما رئيس الاتحاد الأوروبي (التشيكي!) يهاجم السياسات المالية الأميركية وإنفاق تريليونات الدولارات للخروج من الأزمة، واصفاً إياها بأنها سياسات «الطريق إلى الجحيم»، وبأنّ الولايات المتحدة «ليست على المسار الصحيح»! وجدير بالذكر أنّ العجز الأميركي المتوقع هذا العام سوف يبلغ ٨٦٤ مليار دولار، أمّا الدّين الأميركي للخارج فقد بلغ رقماً فلكياً يقارب ٨٣٠٤ مليارات، أي حوالي ثمانية تريليونات ونصف التريليون دولار!

إنّ ١١ تريليون دولار أميركي تقبع في الظلام بعيداً عن أية مراقبة أو محاسبة، متملّصة من تسديد الضرائب، بفضل نظام السرّية في المصارف السويسرية وأخواتها الأوروبيات، الذي يخفي أسماء مودعيها وجنسياتهم عن الأنظار، ولو أنّ إيداعها كان نظامياً ومشروعاً لحقّق مردوداً ضرائبياً لا يقلّ عن ٢٥٠ مليار دولار! وبما أنّ الدولار الأميركي هو المعتمد كاحتياطي دولي، وبما أنّ حكومة الولايات المتحدة كانت تطبع منه المليارات دون رصيد حقيقي، وهذا سبب رئيس من أسباب الأزمة المالية العالمية، فإنّ حكومة الصين ومعها حكومات المستعمرات السابقة تعمل اليوم على إيجاد بديل لهذا الدولار، وعلى وضع قواعد صارمة للتبادل ومراقبة المصارف العملاقة وتجارة المشتقات المالية، وهي ستنجح في مسعاها خلال هذا العام ٢٠٠٩ على الأغلب، رغم تململ الولايات المتحدة وبريطانيا تحديداً، وإظهار معارضتهما «خوفاً من الإخلال بمبدأ النظام الحرّ»! غير أنهما تدركان أنّ عدم الاتفاق في قمة الدول العشرين سوف يعني تطاول المتاهة التي ضاعت فيها قيادة النظام العالمي الأوروبية الأميركية، وسوف يؤدّي إلى مزيد من الانهيارات الاقتصادية والمالية العالمية إلى الحدّ الذي يخرج هذه القيادة، ربّما نهائياً، من دائرة اتخاذ القرارات الدولية المصيرية!

كازينو النفط يحاول ترويض العراق!

زار العراق قبل أيام نائب الرئيس الأميركي جو بايدن بصفته المسؤول عن الملفّ العراقي تحديداً، وهذا الملفّ ليس سوى ملفّ النفط العراقي الذي يستميت الأميركيون اليوم في تشبّثهم به، فقد احتلّوا العراق لتحقيق عدد من الأهداف الكبرى، العراقية والإقليمية والدولية، أحدها الاستيلاء على النفط العراقي، لكنّ المقاومة العراقية نجحت في الحيلولة دون تحقيقهم لمعظم أهدافهم الإقليمية والدولية، إن لم نقل جميعها، إنّما لم تحقّق ويا للعجب نجاحاً مماثلاً داخل العراق بالذات، وهي المسألة التي تستحقّ التوقّف الطويل عندها في حدّ ذاتها! فبينما لم تعد ثمّة إمكانية لإقامة «شرق أوسط جديد» تنفرد به واشنطن وتدير شؤونه مباشرة، ولم يعد ثمّة «قرن أميركي» تنفرد فيه وحدها بقيادة العالم، وقد كان للمقاومة العراقية الفضل الأكبر في حرمانها من ذلك، فإنّ واشنطن تبدو واثقة من قدرتها على الاحتفاظ بنفط العراق تحت سيطرتها كهدف عظيم وحيد باق وممكن! إنّ زيارة بايدن لبغداد تأتي في هذا السياق، وكذلك تصريحاته المخاتلة!

يقول بايدن في واحد من تصريحاته المضلّلة أنّ حكومته سوف تتراجع عن التزاماتها (يقصد بصدد الانسحاب من المدن أو من العراق!) إذا ما استؤنفت أعمال العنف! وأعمال العنف التي يشير إليها بايدن هي تلك التفجيرات الفظيعة المروّعة التي تستهدف الأبرياء في الأسواق والأحياء ودور العبادة، والتي تتعمّد أن تشي بدوافع طائفية! وبما أنّه من شبه المؤكّد، بل من المؤكّد أنّ الأميركيين والإسرائيليين، بوكالاتهم كبلاك ووتر، وبمرتزقتهم ومخابراتهم ووحداتهم الخاصة، هم من يقف وراء مثل هذه «العمليات السرّية» كما يسمّونها رسمياً، فإنّ الإنذار الموجّه من بايدن إلى مختلف الجماعات العراقية، المتعاونة معه وإن اختلفت، لا بدّ وأن يترجم على النحو التالي: « إذا لم تسرعوا في الاتفاق على حسم ملفّ النفط لصالحنا فسوف نتراجع عن التزاماتنا تجاهكم، ونطلق في الأسواق والأحياء والمعابد عمليات التدمير والقتل العشوائية التي سوف تتكفّل قواتنا بمعالجتها»! أي أنّ بايدن لا يشجب عمليات العنف الإجرامية كما يتظاهر بل يهدّد بها! ولا غرابة في مثل هذه الترجمة لتصريح بايدن أبداً، حيث من المعروف على صعيد العالم كلّه، في جميع الأزمنة والأمكنة، أنّ الأميركيين يصنعون الأزمات والاضطرابات والصراعات والحروب ويبيعون الحلول لها!

وكيف لا يكون الحال كما أشرنا وقد تزامنت زيارة نائب الرئيس الأميركي (مطلع تمّوز/ يوليو ٢٠٠٩) مع حمّى نشاط الشركات النفطية العالمية في العراق تحت عنوان توقيع عقود نفطية عراقية، ومع حمّى لعبة إعادة انتشار وتمركز القواّت الأميركية تحت عنوان الانسحاب من المدن العراقية، ومع حمّى التلويح القوي بانفصال شمال العراق؟ وعلى ذكر الانفصال فإنّ جو بايدن من العاملين على تقسيم العراق إلى ثلاث دول على الأقلّ، حيث لا ضمانة راسخة لسيطرة الأميركيين على العراق ونفطه أفضل من تقسيمه!

لقد حضر بايدن إلى العراق، قادماً من البيت الأبيض في واشنطن للتنسيق ميدانياً بين أداء الحكومة وتحرّكات القوات العسكرية الأميركية والعراقية، وتحركات التيارات الانفصالية، وتحرّكات

الشركات النفطية، ولتذليل العقبات التي يمكن أن تعترض مثل هذا التنسيق وتهدّد بتقويض أهدافه!
إنّ بايدن يسير على خطا ديك تشيني الذي يعطي الأولوية لتجارته وشركاته على دولته ووطنه، ففي مطلع العام ٢٠٠١، حيث عهد بوش في بدايته، رأينا نائب الرئيس تشيني عاكفاً منذ اللحظات الأولى على دراسة مطالبة شركات النفط باحتلال العراق من أجل نفطه تحديداً، تاركة للحكومة مهمة إيجاد الذرائع المناسبة! وقد وردت مطالبة الشركات في التقرير الذي أعدّه «معهد جيمس بيكر» ووضعه على مكتب تشيني كمهمّة أولى من مهام نائب الرئيس! ومن المعروف أنّ جيمس بيكر هو بدوره أحد الذين كرّسوا حياتهم لخدمة الشركات النفطية، فقد كان محامياً لها قبل أن يصبح وزيراً في عهد بوش الأب، كذلك من المعروف أنّ بيكر من أبرز الذين أعادوا فرز الأصوات في ولاية فلوريدا خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، وأوصلوا بوش الابن مرشّح احتكار النفط إلى الرئاسة، بدلاً من منافسه آل غور، بطريقة مريبة ومشينة، إنّما ديمقراطية والحقّ يقال!

إنّ الرئيسين بوش وأوباما، والنائبين تشيني و بايدن، والوزيرين بيكر ورايس، ومعظم من جاء قبلهم وبعدهم وإلى جانبهم في الإدارات المتعاقبة منذ عام ١٩١٣، ليسوا سوى موظّفين في خدمة إمبراطورية النفط، التي مقرّها الرئيس ليس البيت الأبيض بل سوق البورصة، أي كازينو النفط الإلكتروني في نيويورك وتوأمه في لندن! وهذا الكازينو، الذي يعيث من وراء ستار في الأرض فساداً ودماراً وقتلاً، هو الذي وجّه بمعاقبة العراق على تمرّداته منذ أسّس منظمة أوبك عام ١٩٦١، وهو الذي يوجّه الآن بترويضه ومن ثمّ إدخاله إلى الحظيرة حيث إخوته، وهذا بالضبط ما أشارت إليه مهمّة مندوبه جو بايدن!

كوارث الأعاصير فرصة لنهب المنكوبين!

ليست الأعاصير وكوارثها بالجديدة أو الطارئة على تاريخ الأرض والإنسان، لكنّ الجديد والطارئ هو تعاظم فعاليتها الكارثية، بسبب السلبيات التي طرأت على أحوال المناخ من جهة، وبسبب فساد أنظمة الحياة البشرية الحديثة التي ساهمت في تفاقم سلبيات المناخ من جهة ثانية، وبسبب ازدياد عدد سكان الأرض خلال القرن الأخير ازدياداً نوعياً هائلاً جعل عدد المنكوبين بكوارث الأعاصير هائلاً.

إنّ أوّل ما يخطر في البال بداهة هو أنّ ما استجدّ من تطوّرات مناخية خطيرة على حياة كوكبنا بمجمله يستدعي استنفار قادة هذا العالم استنفاراً في مستوى هذه التطوّرات. غير أنّ المرابي الدولي شايلوك، الذي هو القائد الأول في هذا العالم، ينظر إلى الأمر من زاوية مختلفة تماماً، ويرى في تعاظم الكوارث فرصة لجني الأرباح الفاحشة، وهي رؤية تبدو قاصرة لا تتفق مع ما يفترض في شايلوك من نباهة وذكاء! وإليكم بعض الأمثلة التي تؤكّد أنّ أصحاب المال الحرام والأعمال الشائنة الدوليين ينظرون إلى الكوارث الطبيعية ويتعاملون معها كفرصة وفّرتها لهم السّماء لزيادة ثرواتهم على حساب الشعوب المنكوبة!

في العام ١٩٩٨ اجتاح إعصار ميتش عدداً من دول أميركا الوسطى مدمّراً مدناً وقرى بأكملها، ومهلكاً أكثر من تسعة آلاف إنسان، ناهيكم عن المشرّدين بمئات الألوف. وبما أنّ تلك البلاد مطحونة بالفقر، بسبب استغلالها الشنيع من قبل أصحاب المال والأعمال الدوليين، فقد انطلقت الصرخات اليائسة، متوجهة إلى نيويورك عاصمة المال والأعمال، تطلب المعونات لإعادة إعمار ما دمّره الإعصار. لقد كانت صرخات رسمية حكومية لا تشترط التدقيق، وتقبل الإعانات لقاء أيّ ثمن! وسرعان ما تدفّقت المعونات مرفقة بوصفة صحيفة «الفايننشال تايمز» الإنكليزية، التي نصت على ما يلي: «الإسراع بالبيع بعد العاصفة»! فما معنى هذه الوصفة الشايلوكية؟

لقد صادق برلمان هندوراس بسرعة على قوانين تسمح بخصخصة المطارات، والموانئ البحرية، والطرق السريعة، وشركة الهاتف الحكومية، والشركة الوطنية للكهرباء، وقطاع المياه..الخ! وتراجع البرلمان الهندوراسي عن قوانين الإصلاح الزراعي، وأطلق يدّ الأجانب في شراء وبيع الأراضي والعقارات..الخ! وقد طبّقت الوصفة الإنكليزية/الأميركية في الدول المجاورة المنكوبة بدورها، في غواتيمالا، وفي نيكاراغوا التي باعت أو تنازلت عن قطاع النفط الوطني!

لقد استغل البنك الدولي كارثة إعصار ميتش تلك في أميركا الوسطى، وبعدها كارثة إعصار تسونامي في آسيا، للاستيلاء على البلدان المنكوبة، وجاءت معونات البنك الشايلوكي، المخصصة للطوارئ، على شكل قروض لا معونات! وبدلاً من التركيز على احتياجات مجتمعات الصيادين مثلاً، التي تشكّل أكثر من ٨٠ في المائة من ضحايا ميتش وتسونامي، وجّه البنك الأوامر بالصرف في اتجاه قطاع السياحة، ومزارع الأسماك الصناعية! وبناءً على نصائحه راحت الحكومات المذعنة تمنع العائلات المنكوبة من إعادة بناء بيوتها على ساحل المحيط، وأرغم مئات الألوف على الانتقال إلى الداخل والسكن بعيداً عن موطنهم في ما يشبه المعسكرات! أمّا الشركات الأجنبية فقد انطلقت تعيد

بناء السواحل بما يتفق مع مصالحها: تحويل الشواطئ إلى ملاعب للسائحين الأثرياء، وتحويل المحيط إلى منجم مائي لأساطيل الصيد الاحتكارية، وإنشاء المطارات والمرافئ والطرق السريعة المخصخصة، المبنيّة بأموال الإعانات، وهي الإعانات التي تحوّلت بقدرة قادر إلى قروض واجبة السّداد من قبل البلدان المنكوبة!

بعد مائة يوم مضت على ضرب إعصار تسونامي لسريلنكا بعث هيرمان كومارا، رئيس جمعية الصيادين الوطنية، برسالة عبر البريد الإلكتروني إلى زملائه في العالم جاء فيها: إنّ ٦٠٠ ألف مواطن يعيشون الآن في معسكرات مؤقتة. إنّ الأموال التي أرسلت إلى سريلنكا لصالح الضحايا تلقّفتها القلّة ذات الامتيازات. إنّ أصواتنا لا تسمع، ولا يسمح لها بالوصول إلى أحد. إنّ سريلنكا تواجه تسونامي آخر قوامه عولمة الشركات والعسكرة، وهو على الأرجح أعظم تدميراً من تسونامي الأول. إنّنا نرى في خضمّ كارثة تسونامي كيف يجري تسليم الساحل والبحر لشركات السياحة بمساعدة القوات العسكرية (المارينز) الأميركية!

عندما وقعت كارثة تسونامي وصفتها وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بأنّها: فرصة مدهشة منحتنا أسهماً مالية عظيمة! وقد أثار تصريحها رعب الكثيرين حينئذ وهم يرونها تتعامل مع تلك المأساة الإنسانية الرهيبة باعتبارها فرصة لصيد الامتيازات المالية لا أكثر ولا أقلّ! وقالت الباحثة المحترمة نعومي كلاين (صاحبة البحث الهام «صعود رأسمالية الكوارث») معلّقة على تصريح رايس: إنّها تعبّر عن فهمها للحالة. إنّ رجال الأعمال يرون أنّ كارثة تسونامي جاءت استجابة لصلواتهم، حيث أزال الإعصار من طريقهم تماماً جميع إشغالات المناطق الساحلية التي تقطنها المجتمعات المحلّية، والتي كانت تعيق خططهم لإقامة المنتجعات والكازينوهات والفنادق ومزارع الجمبري. إنّهم ينظرون بعد الإعصار إلى تلك المناطق جميعها باعتبارها خلاءً في متناول أيديهم!

كونغرس غير منتخب يحكم العالم!

ينبغي التغلّب على المعوّقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون الحدّ من تزايد عدد السكان في العالم! هذا ما تقرّر في اجتماعٍ عقده في نيويورك عدد من كبار الأثرياء الدوليين، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥، على رأسهم ديفيد روكفلر ممثّل بنك تشيس مانهاتن، وجونيور وورن بافيت، وجورج سوروس، وتيد تيرنر، وبيل غيتس، إضافة إلى العديد من الذين تزيد ثروة كلّ واحد منهم عن ١٢٠ مليار دولار!

لقد قالت مصادر الأخبار أنّ اجتماع نخبة الأثرياء العالميين أريد له أن يكون سرّياً، وبالفعل فإنّ الإشارات الإعلامية إلى انعقاده تأخّرت عشرين يوماً، حتى ٢٦-٢٧ من الشهر المذكور، وتضمّنت جملاً مقتضبة بصدد جدول أعماله كان أبرزها عن الاتفاق على خفض سرعة التزايد السكاني في العالم، أمّا الدافع المباشر للاجتماع، كما أعلن، فهو تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد أعطي كلّ مشارك حقّ الكلام لمدّة ربع ساعة في الموضوع الدولي الذي يختاره، والذي له علاقة بمحاولات الخروج من هذه الأزمة، وهذا التحديد لمدّة الكلام يعطينا فكرة عن عدد الحضور الذي بقي سرّاً، فهم ولا بدّ كانوا بالعشرات، وهم اتفقوا على استكمال جدول أعمالهم في الأشهر المقبلة!

إنّ أول ما يخطر في البال، ونحن نتلقّى الأخبار المقتضبة الغامضة عن اجتماع الأثرياء في نيويورك، هو أنّ هذا الاجتماعٍ ليس في مستوى اجتماعات دافوس ولا في أهمّيتها، بل هو أرفع وأهمّ، ولا بدّ أنّه هو الذي يقرّر مسبقاً اتجاهات وقرارات دافوس، وبالتالي اتجاهات وقرارات معظم حكومات العالم، وكذلك فإنّ اجتماع نيويورك هذا يذكّرنا على الفور بجذره التاريخي!

قبل أربعين عاماً، في العام ١٩٦٩، وبمبادرة من ديفيد روكفلر أيضاً، دعا رأس المال الأميركي إلى عقد اجتماعٍ في نيويورك (عاصمة رجال المال الحرام والأعمال الشائنة) لمعالجة الأزمة الأميركية/ الدولية في بداياتها، حيث في ذلك العام انكشف أنّ الولايات المتحدة أصبحت مدينة بعد أن كانت دائنة ومستوردة بعد أن كانت مصدّرة، وقد تمخّض عن اجتماع ١٩٦٩ تشكيل هيئة أطلق عليها اسم «اللجنة الثلاثية» نسبة إلى الأقاليم الثلاثة: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، ومثلما يتذرّعون اليوم بالتصدّي للخطر المحدق بالبشرية، المتمثّل بزيادة عدد سكان العالم كما قال أحدهم، فقد تذرّع اجتماعهم قبل أربعين عاماً بالعمل على تنمية علاقات أوثق بين أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، غير أنّ أهداف المجتمعين كانت أبعد وأخطر بكثير، مثلما هي اليوم ولا بدّ!

لقد تشكّلت الهيئة التأسيسية للجنة الثلاثية حينئذ من ٢٠٠ عضواً، منهم ٧٠ من الولايات المتحدة، والبقية من الأوروبيين واليابانيين المرتبطين بالاحتكار الأميركي، من رجال المال والأعمال والسياسيين والبرلمانيين والصحفيين والمفكّرين، وناقشت تلك الهيئة، كما قيل، المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة بين بلدانهم، أي أنها ناقشت أزمة النظام الاحتكاري العالمي عموماً وأزمة الاحتكار الأميركي وفروعه في أوروبا واليابان خصوصاً، فكان على الأعضاء الأوروبيين واليابانيين، الذين يحتلون مواقع مرموقة في بلدانهم، تطويع أجهزة إعلامهم وأحزابهم ومنظماتهم المختلفة وبرلماناتهم وحكوماتهم، وبالتالي شعوبهم، وجعلها جميعها تفكّر وتعمل بالطرق التي تخدم قرارات وبرامج اللجنة

الثلاثية!

لقد أعطت اللجنة الثلاثية نفسها الحقّ، منذ عام ١٩٦٩، بالتصرّف ككونغرس دولي، غير منتخب وغير مفوّض وغير معلن، يعدّل الشرائع الدولية أو يعطّلها، ويسنّ القوانين ويرسم السياسات ويفرضها، نيابة عن شعوب الأرض قاطبة، من دون موافقتها بل من دون معرفتها! وسرعان ما اتضح أنّ اللجنة أوكلت إلى نفسها مهمة دولية ذات شقين: الأول، تحقيق السيطرة التامة على منابع ومصادر الثروات الاستراتيجية في العالم، وبخاصة النفط! والثاني، ضبط مجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية وتحقيق مركزية صارمة في قيادتها تتمثّل، بالطبع، بالاحتكار الأميركي وامتداداته الخارجية! وإنّه لواضح أن تحقيق الشقّ الثاني من المهمة يشترط تحقيق الشقّ الأول، وبالفعل سرعان ما برزت في مختلف أنحاء العالم مظاهر تنفيذ المهمة، وبخاصة في المنطقة العربية وما حولها، على شكل حروب رهيبة غامضة الدوافع والأهداف، لعلّ أولها وأعظمها حرب ١٩٧٣ بنتائجها الكارثية التي أخرجت مصر نهائياً من ميدان الصراع بين العرب وأعدائهم التاريخيين، وآخرها وأعظمها أيضاً احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ وإخراجه بدوره من ميدان الصراع!

إنّ اللجنة الثلاثية التي أخذت على عاتقها عمليات تنظيم العالم وضبطه بما يتفق مع مصالح الاحتكار العالمي، بصفتها الكونغرس العالمي السرّي، لم يكن ممكناً لمهمّتها أن تكون سوى سلسلة طويلة من المخالفات والارتكابات التي تطالها جميع القوانين، ولقد أصابت أوّل المخالفات الشعب الأميركي بالذات في الصميم، حيث اللجنة اعتدت عليه خلافاً لقوانينه وعلاقاته وأعرافه، فهي من اختار مسبقاً رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر وأعضاء حكومته، ثمّ كان على الأجهزة السرّية المستبدّة تحقيق ذلك ديمقراطياً!

على الرغم من عمق واستفحال واستعصاء أزمة هذا النظام الربوي الدولي، وعلى الرغم مما لحق برأس المال الأميركي من هزائم، فإنّ اجتماع نيويورك الأخير بمبادرة من بنك تشيس مانهاتن ليس سوى استمراراً لاجتماع نيويورك قبل أربعين عاماً، وينبغي الانتباه إلى أن الرأسمالية اليهودية العليا كانت تملك ٦٠ في المائة من رأسمال هذا البنك، إضافة إلى كونه البنك الأم لبنك «ليومي» الإسرائيلي ولبنك «تنمية إسرائيل» وللبنك المركزي في الكيان الصهيوني، وهكذا فإنّ تشيس مانهاتن، إضافة إلى مكانته العالمية، هو معقل القوة المالية الصهيونية الأميركية، وعندما يدعو اليوم إلى اجتماع سرّي للكونغرس السرّي المكوّن من أصحاب المال الحرام والأعمال الشائنة، ويتحدّث عن تقليص عدد سكّان العالم، فإنّ ما ينبغي على الشعوب عموماً، وعلى العرب والمسلمين خصوصاً، هو أن تلتقط آذانهم صوت شحذ السكاكين الصهيونية، فهؤلاء الأثرياء هم الذين يديرون فعلياً ما لا يحصى من منظّمات تمارس الابتزاز والاحتيال والسرقة والإرهاب والتدمير والإبادة، ليست «بلاك ووتر» بأخطرها، لكنّهم يتهمون ضحاياهم بذلك، وأغرب ما في الأمر أنّ بعض ضحاياهم يجارونهم في أكاذيبهم ويمدّون لهم يد العون ضدّ شعوبهم المعذّبة!

لا تنسوا أنّ الصين مستعمرة سابقة

في أحاديث البعض عن الصين، بمكانتها الدولية الحالية المرموقة، تبرز أخطاء فادحة بعضها متعمّد وبعضها غير متعمّد، فالذين يتحّدثون عن التنّين الأصفر، أي عن الوحش الاستعماري الصيني الذي يتأهّب لالتهام العالم أجمع، هم على الأغلب يرتكبون «خطأً» متعمّداً، وهم على الأغلب ينتمون إلى العقيدة الاستعمارية الرأسمالية الغربية، أو يتبعونها كأذيال من مواقعهم المريبة في بلدانهم البائسة! والذين يتحدّثون عن «الانحراف» الصيني عن العقيدة الشيوعية، بل عن «خيانة» هذه العقيدة، يرتكبون خطأً غير متعمّد، وهم على الأغلب أولئك الذين ينتمون إلى «الفرع الوثني» من المدرسة الشيوعية في مراكزها التاريخية، أو أولئك الذين يردّدون من مواقعهم النائية ما يصدر عن هذا الفرع الوثني من تنظيرات وتوصيفات، مثل الببغاوات ومثلما يفعل أتباع بعض الفرق الدينية المتحجّرة!

في ما يتعلّق بالخطأ الأول، المتعمّد أو شبه المتعمّد، فإنّ الصين ما كانت ولن تكون دولة استعمارية، ليس تعفّفاً ولا عجزاً بل موضوعياً، لأنّها لا تمتلك الشروط التاريخية البنيوية كي تكون كذلك، ولأنّها مستعمرة سابقة وضحية سابقة من ضحايا العصر الاستعماري الأوروبي الأميركي (والياباني لاحقاً) الذي دام خمسة قرون حتى يومنا هذا، فهي تنتمي تاريخياً وموضوعياً إلى ما يسمى بالعالم الثالث، أي عالم المستعمرات، مثلها مثل الهند والبلاد العربية والمستعمرات الأخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية!

قد يقال أنّ الدول الأوروبية استعمر بعضها بعضها الآخر أحياناً، مباشرة أو مداورة، وأنها ناضلت حتى استقلّت، وأنّ الولايات المتحدة بالذات كانت مستعمرة بريطانية، والردّ هو أنّ الصراع الأوروبي الداخلي كان محوره الدائم هو الاستيلاء على المستعمرات في القارات الأخرى، ونهبها واستعبادها لصالح المركز الأوروبي كلّه، من دون استثناء أي طرف من أطرافه الغربية على الأقلّ، ولو أنّ ألمانيا ربحت الحرب العالمية الثانية فإنّ المواطن الإنكليزي أو الفرنسي أو الهولندي أو البلجيكي، المنضوي تحت لواء القيادة النازية الأوروبية، سوف يكون في الموقع العالمي للألماني السيد، وليس في موقع الصيني أو الهندي أو العربي العبد! أمّا عن الولايات المتحدة فهي لم تكن مستعمرة سابقة بصفتها الإنكليزية، بل كانت مستعمرة، وما زالت مستعمرة/استيطانية مثل فلسطين، بصفتها الأصلية التي تخصّ شعوبها الأصلية المبادة، وإنّ ما يسمّى حرب الاستقلال الأميركي عن بريطانيا ليست سوى عملية تمرّد داخلي ضدّ المركز في لندن، وعملية إعادة صياغة وترتيب للهيئات القيادية الإدارية في النظام الرأسمالي الاستعماري الأوروبي على أيدي فرعه الأميركي!

يتوجّب علينا أن لا ننسى أبداً أنّ حوالي ثمانين في المائة من مساحة وسكّان كوكب الأرض، بما فيه الصين، كان في العقد الثاني من القرن العشرين مستعمراً ومستعبداً من قبل الأوروبيين، وأنّ الكتلة النقدية الدولية (العملة الصعبة) كانت كلّها في قبضة الأوروبيين كبارهم وصغارهم، وحكراً لهم وحدهم، ومعهم الولايات المتحدة ذات الأصل الأوروبي طبعاً، ومعهم أيضاً اليابان فقط لا غير من خارجهم، ولعلّها بسبب ذلك استحقّت في الحرب العالمية الثانية القصف النووي الأميركي، الذي لم

تتعرّض ألمانيا وإيطاليا لمثله ويا للعجب!

كذلك ينبغي أن لا ننسى ذلك الإعلان الذي صدر في منتصف القرن التاسع عشر عن الرئيس الأميركي جون كوينسي آدامز (١٧٦٧ – ١٨٤٨) وجاء فيه ما يلي: «إنّ الالتزام الأدبي بإجراء مبادلات تجارية بين الأمم يرتكز كلّياً وحصرياً على التعاليم المسيحية (يقصد: اللوثرية الأنكلوسكسونية تحديداً) التي تطلب منّا أن نحبّ قريبنا مثلما نحبّ أنفسنا، لكنّ الصين، وهي أمة ليست مسيحية لا تستشعر الارتباط بالتعاليم المسيحية، فنظامها شرس وعدو للمجتمع، والمبدأ الأساسي للإمبراطورية الصينية عدو للتجارة، فهو لا يعترف بوجوب إجراء مبادلات تجارية مع بلدان أخرى، ولذلك فقد حان الوقت لوضع حدّ لهذا التعدّي الفظيع على حقوق الطبيعة البشرية وعلى المبدأ الأساسي لحقّ الأمم»! إنّ في هذا الإعلان الأميركي خلاصة روح العقيدة الاستعمارية في العصر الأوروبي الأميركي، خاصة عندما نعلم أنّ تلك البضائع الأميركية والبريطانية التي رفضتها الحكومة الصينية هي المخدّرات والأفيون تحديداً، الأمر الذي ترتّب عليه شنّ الحرب ضدّ الصين (سمّيت حرب الأفيون) لإرغامها على الالتزام بالمبدأ الأساسي لحقّ الأمم!

بعد هذا الاستطراد بصدد الخطأ الأول المتعمّد، المتعلّق بالتنين الاستعماري الأصفر كما يردّدون بلؤم! نأتي إلى الخطأ الثاني غير المتعمّد، فنقول أنّ الصين لم تكن دولة شيوعية في أيّ وقت مضى (وكذلك الاتحاد السوفييتي) بل بلداً يتطلّع إلى الاستقلال والتحرر الذاتي، وأيضاً إلى استقلال الأمم الأخرى وتحرّرها، ثمّ إلى أن يكون شيوعياً في مستقبل يصعب تحديد زمانه، حيث لحلول الشيوعية وسيادتها شروط يستحيل توفّرها في ظلّ المفاهيم والعلاقات الاجتماعية والدولية الراسخة والسائدة في كلّ مكان، فالحياة الشيوعية، إن صحّ القول، هي: الجنّة الميتافيزيقية للماركسية!

على هذا الأساس يمكننا رؤية مقدار الخلط بين أوضاع البلدان (الشيوعية) المتمرّدة ضدّ النظام العالمي، الاستعماري الرأسمالي، وبين الأوضاع المفترضة للنظام الشيوعي المنشود، البعيد المنال! وهكذا فعندما يقال اليوم أنّ الصين «ليست مستعدّة للتخلّي لا عن العولمة ولا عن نظامها الشيوعي» فإنّ في هذا القول خطأً (صحيفة «الأخبار» البيروتية – مقالة نزار عبّود – ٢٠٠٩/٤/٣) لأنّ نظام الصين ليس شيوعياً ولم يكن كذلك، بل هو نظام ينشد بلوغ مرحلة الشيوعية في زمن ما غير محدّد، وبالطبع فإنّ مثل هذا التطلّع (الميتافيزيقي) ليس خطأً ولا عيباً!

أمّا واقع الحال فهو أنّ الصينيين يناضلون منذ انتصار ثورتهم الوطنية التحرّرية، في العام ١٩٤٩، من أجل رفع الحصار الاستعماري عن بلادهم، وتحقيق حضورهم المستقلّ والمعترف به في الحياة الدولية، وقد حققوا نجاحات باهرة في هذا الاتجاه الذي يتناقض مع العولمة الاستعمارية الأميركية المرفوضة، لكنّه لا يتناقض أبداً مع العولمة الإنسانية المطلوبة، القائمة على العلاقات النزيهة، فالصين، المستعمرة السابقة، هي بكلّ بساطة: «الصين الشعبية»، التي لا تستطيع بحكم بنيتها التاريخية أن تكون إلاّ شعبية، نزيهة في علاقاتها مع الشعوب الأخرى وصديقة للشعوب الأخرى!

لن يبقى شيء على ما هو عليه!

يرى الكثيرون من أصحاب الرأي الأميركيين أنّ الولايات المتحدة دخلت في طور التحلّل بعد عشرين عاماً من السياسات الخاطئة التي مورست منذ عهد الرئيس بيل كلينتون، وهي السياسات (العولمة وما شابهها) التي حوّلت شعبها إلى شعب مستهلك مبذّر متلاف أكثر من ذي قبل، ومترهّل ضعيف الإنتاج يعتمد في استهلاكه الهائل على المنتوجات الأجنبية أكثر من ذي قبل أيضاً! ويعبّر هؤلاء الأميركيون عن دهشتهم وقلقهم وهم يرون حكومتهم الجديدة تواصل سياسات الحكومات التي سبقتها، وتصرّ على الاستمرار في إنفاق تريليون دولار في العام لصالح الحروب الدائرة في أفغانستان وغيرها، ومن أجل التحضير لحروب جديدة، كأنّما البلاد مهدّدة بالهلاك من قبل أعداء أجانب، بينما هي اليوم في حالة إفلاس وفي حالة هبوط مزمن، وعدوّها الحقيقي هو نفسها، فليس ثمّة تهديد شيوعي ولا إسلامي (مقالة داف ليندورف: «الاقتصاد الأميركي لن يعود إلى سابق عهده»! ترجمة: عبد الوهاب حميد رشيد).

الأسعار تنخفض والأرباح ترتفع!

غير أنّ الولايات المتحدة لم تخرج، ولن تخرج في المدى المنظور، من نادي الأثرياء الدولي (نادي المليار الذهبي من البشر!) فقد يدهش البعض الاطلاع على أنّ شركة «أكسون» النفطية الأميركية حقّقت في العام الماضي (٢٠٠٨) أرباحاً هي الأكبر في تاريخ الشركات الأميركية، متجاوزة مبلغ ٤٥ مليار دولار بمئات الملايين، وأنّ حجم توظيفاتها واستثماراتها في العام نفسه قد ارتفع إلى أكثر من ٤٧٧ مليار دولار، وكذلك كان حال شقيقتها الأصغر، شركة «شيفرون» التي تجاوزت أرباحها مبلغ ٢٣ مليار دولار، وقد تحقّق للشركتين ذلك على الرغم من انخفاض أسعار النفط بنسبة ٣٣ في المائة! وجدير بالذكر أنّ الرئيس السابق جورج بوش ونائبه ديك تشيني ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس ينتمون إلى هاتين الشركتين النفطيتين العملاقتين، أو أنّ الشركتين تنتميان إليهم!

جرائم زمرة بوش النفطية!

لقد عاد هؤلاء المسؤولون الأميركيون الكبار الثلاثة من مواقعهم الرسمية المؤقتة إلى مواقعهم الأصلية النفطية الثابتة سالمين غانمين، بعد ثمانية أعوام قضوها في الحكم والتحكّم، والصيد والقنص، والمغامرات والمخاطرات، حيث كان همّهم الأول خلالها جني الثروات الهائلة بوساطة شركاتهم وعصاباتهم التي لعبت دور الفخاخ وكلاب الصيد، والتي استغلّت حروبهم غير المبرّرة، المنظّمة عن سابق تصميم وتصوّر، واستثمرت تدميرهم للبلدان الأخرى وإهلاكهم لمئات الألوف من أبنائها، ودفع ملايين الناس إلى حضيض الفاقة والعجز، خاصة في العراق وأفغانستان! وهكذا فإنّ قادة الولايات المتحدة، زمرة بوش النفطية، جلبوا إليها الأرباح الفاحشة والثروات الضخمة، لكنهم في الوقت نفسه جلبوا أيضاً أزمة الرهن العقاري الواسعة النطاق، والإفلاسات المصرفية والصناعية العملاقة، والكساد الكبير، والبطالة المتفشية عموماً، فكيف حدث ذلك، وما تفسير هذا التناقض الظاهري؟

هوّة اللامساواة في الولايات المتحدة!

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نشر نادي البلدان الثرية تقريراً عنوانه «النموّ واللامساواة»، يتحدّث عن العقدين الأخيرين من السنين، اللذين تميّزا (في البلدان الثرية الثلاثين) باتساع الفجوة في الدخل وفي عدد الفقراء بين البلدان الثرية وداخل كلّ منها، فعلى سبيل المثال تتمتع كلّ من السويد والدانمرك بتوزيع للدخل أكثر مساواة، بينما إيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة تتميّز بتعمّق هوّة اللامساواة في توزيع دخل مجتمعاتها (أنظر صحيفة «الحياة» - ٢/١٦ - مقالة ميشال مرقص). يقول التقرير: «إنّ البلدان الثريّة الأكثر لا مساواة في توزيع الدخل يزداد عدد فقرائها وعدد أثريائها، وهذا ما يحدث في الولايات المتحدة، حيث ينبغي أن تشكّل مكافحة اللامساواة في توزيع الدخل موضوعاً يثير انتباه إدارتها»!

القوى الهابطة والقوى الصاعدة!

إنّ ما نقلناه أعلاه من تقرير نادي الأثرياء يجعلنا نتلمّس أحد التفسيرات لذلك «التناقض» بين ما حقّقته إدارة الرئيس بوش النفطية من واردات مالية ضخمة، في سوق النفط والسلاح، وبين ما أصاب قطاعات أميركية واسعة من إفلاس وكساد وبطالة وتشرّد! إنّه التناقض المتفاقم بين وسائل الإنتاج ومصالح قطاعات الإنتاج الاقتصادية/ البشرية، فأنماط الإنتاج ووسائله وأهدافه في سوق النفط والسلاح القديمة صارت تتعارض مع أنماط الإنتاج ووسائله وأهدافه في القطاعات الحديثة المتنامية، في سوق التكنترون مثلاً، الأمر الذي انعكس «لا مساواة» في توزيع الدخل!

لقد أصبح سوق النفط والسلاح من الماضي على الرغم من تشبّث أصحابه الأثرياء بمراكز السلطة ومواقع القيادة، حيث ينبغي عليهم إخلاء هذه المراكز والمواقع طوعاً وإلاّ فكرهاً تحت ضغط التطوّر، غير أنّهم لا يفعلون ولا يريدون أن يفعلوا، ويواصلون جني الأرباح الفاحشة بطرق غير مشروعة، بل إجرامية مدمّرة، بوسائلهم التي تعرّض الحياة بمجملها لأشدّ الأخطار، وبالمقابل صعدت قوى تمثّل أسواقاً حديثة (نظيفة بيئياً وأفضل عقلانياً) وبلغت سويّة اجتماعية واقتصادية تؤهّلها لتسلّم مراكز السلطة ومواقع القيادة، مثل ممثّلي أسواق التكنترون، غير أنّ هؤلاء الجدد لم يتسلّموا مسؤولياتهم السياسية بعد، وإلى أن يتنحّى القدامى ويتسلّم الجدد سوف لن يبقى شيء على ما هو عليه الآن، لا في الولايات المتحدة ولا في العالم عموماً!

مأزق حلف الأطلسي في أفغانستان

في معرض حثّهم على مزيد من البذل والتعاون خاطب الرئيس باراك أوباما حلفاءه الأطلسيين قائلاً: «من أجل الانتصار في الحرب في أفغانستان نحتاج إلى تحالف أقوى حتى من التحالف الذي أسقط جدار برلين»! لقد قال ذلك أثناء جولته الأوروبية في نيسان/إبريل الماضي (٢٠٠٩) وبالطبع فإنّ الإشارة إلى سقوط جدار برلين كانت عظيمة الأهمية، فهي تتضمن الإشارة إلى انهيار حلف وارسو، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقدّر جسامة العبء الذي ينهضٍ به الشعب الأفغاني في مواجهة حلف شمال الأطلسي، وفي مواجهة تواطؤ دولي عام يكاد يكون تامّاً!

إنّ الشعب الأفغاني يواجه القوة العسكرية الأطلسية الأعظم في العالم، التي يزيد تعداد جنودها الإجمالي عن المليونين، والمجهّزة بأحدث وأمضى ما أنتجته المصانع من أسلحة تدمير شامل، ويواجه دولاً نووية تمتلك حوالي ٢٥ ألف رأس نووي، ويعاني من الحصار المحكم والتدمير والقتل الشامل والفقر المدقع، لكنّه لا يساوم ولا يطأطئ رأسه أبداً، بل يوجّه للمحتلين أقسى الضربات ويلحق بهم أشدّ الهزائم، ويسيطر واقعياً على حوالي ثلثي أراضي بلاده، بينما خصومه لا يخفون قلقهم وضعف ثقتهم في إمكانية إلحاق الهزيمة به!

ولكن رغم صمود أفغانستان الأسطوري فإنّ خصومها من الأوروبيين والأميركيين، وأتباعهم من العرب والمسلمين، لا يزالون يتحدّثون عن ذلك الصمود في ممرّ الماراتون قبل آلاف السنين كمعجزةٍ (أوروبية) فريدة لا مثيل لها! وماذا لو أنّ أفغانستان كانت واحدة من البلدان الأوروبية وشعبها واحداً من الشعوب الأوروبية؟ إذن لكانوا دبّجوا عن صمودها الأسطوري المجلّدات الضخمة، ولكانت هوليوود تفرغت تماماً لإنتاج الروايات السينمائية عنها على مدى عشرات السنين!

لقد ألحّ الرئيس أوباما خلال جولته الأوروبية تلك على مزيد من المشاركة الأوروبية في الحرب الأفغانية، غير أنّ حلفاءه لم يحسموا أمرهم تماماً، وقد أجابه الرئيس الفرنسي ساركوزي حينئذ أنّه من الجيد العمل مع رئيس للولايات المتحدة يريد تغيير العالم (لصالح دول الأطلسي طبعاً) وأنّه يدعم الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان، ولكن لن تكون هناك تعزيزات عسكرية فرنسية إضافية، بل فقط المزيد من المشاركة في تدريب القوات الأفغانية العميلة والمساعدة الاقتصادية للحكم العميل في أفغانستان! وليس من شكّ أنّه لو كانت السنغال وغيرها لا تزال مستعمرات فرنسية فإنّ الرئيس الفرنسي كان سيشترك في الحرب بمئات الألوف من أبناء المستعمرات المجنّدين عنوة!

اليوم، بعد حوالي خمسة أشهر مضت على جولة التعبئة تلك التي قام بها أوباما، والتي حقّقت بالطبع الكثير من أهدافها، هاهم قادة حلف الأطلسي وشعوبهم يصرخون بسبب الخسائر الفادحة التي يمنون بها في أفغانستان، ويعلن بعضهم صراحة عن نيّته الانسحاب، أمّا الرئيس الأميركي فإنّه يعاني أشدّ الضيق والحرج، مدركاً تماماً أنّ انسحابه من أفغانستان طوعاً أو كرهاً سوف يجعله في نظر اليمين الأميركي، الرسمي والشعبي، مجرّد غورباتشيف آخر، أي متآمر وخائن!

لا أحد يستطيع التكهّن بالنتائج النهائية الحاسمة للحرب الأفغانية، ولا بما سوف يترتّب عليها

من أوضاع جديدة إقليمية ودولية، بخاصة بعد اتساع رقعتها لتشمل باكستان، وقادة الحلف الأطلسي يجدون أنفسهم مرغمين على الاستمرار فيها لإعاقة تقدّم الدول الكبرى الناهضة، الصين والهند وروسيا، وأيضاً إيران، فالهزيمة في أفغانستان، أو الانسحاب التام غير المشروط منها، يعني قطعاً انحسار نفوذهم التقليدي في آسيا بمجملها، بما فيها اليابان، أي تغييراً جذرياً في العلاقات الدولية ضدّ المصالح الأميركية والأوروبية، بل لعلّه يعني تغيير النظام الدولي الذي أقامه الأوروبيون والأميركيون، أي تغيير العالم!

وبالمناسبة فإنّ العراق أو فلسطين يمكن أن يؤدي صمودهما وانتصارهما، بفضل موقعهما، إلى تحقيق تغييرات عالمية عظمى من النوع الذي يؤرّق الأطلسيين ويقضّ مضاجعهم، الأمر الذي لا يمكن أن يحققه صمود دول أخرى عظمى بسبب موقعها النائي عن مركز العالم وقلبه، كالصين مثلاً، التي لم يحدث عبر التاريخ العام للبشرية أن كانت مركزاً لتغيير عالمي شامل، فهي في سقف العالم وليس في قلبه!

ولكن إذا كان لا بدّ من استمرار الحرب الأفغانية، للأسباب الدولية المذكورة، رغم غموض مساراتها ونتائجها، فما هو الحلّ لتجنّب سقوط الضحايا من الأوروبيين والأميركيين إن لم يكن بإحلال الجيش الباكستاني وغيره محلّ جيوشهم، وإحلال ما يشبه تشكيلات الصحوات وأجهزة الأمن العراقية محلّ تشكيلاتهم؟ وإنّ هذا هو عين ما يحاولون تحقيقه الآن، ففي الماضي، في القرن التاسع عشر عندما أخفقت بريطانيا مرّتين في احتلال أفغانستان، وأبيدت إحدى حملتيها العسكريتين بالكامل، كانت قواتها التي أبيدت مشكلة من أبناء مستعمراتها وليس من الإنكليز، باستثناء الضباط وصف الضباط القادة، فقد استولت لندن على جميع مستعمراتها التي لا تغيب عنها الشمس بتجنيد أبناء المستعمرات أنفسهم ضدّ بعضهم، فكانت الخسارة، في أفغانستان مثلاً، هي في عدم تحقيق الربح المنشود المتوقّع لا أكثر!

لقد اختلف الوضع الحربي اليوم تماماً، سواء بصدد الضحايا البشرية أم الخسائر المادية، وقادة الأطلسي، بخاصة الإنكليز من البريطانيين والأميركيين، يبذلون قصارى جهودهم للعودة إلى تلك الأوضاع التي كان ضحاياهم فيها يحاربون نيابة عنهم وبإمرتهم حتى آخر رجل، وقد حققوا بعض النجاح في دولة باكستان التي استجابت حكومتها لهم، لكنها لم تفعل باستجابتها سوى الوقوع معهم في مأزقهم، بينما لم يحققوا نجاحاً يذكر في محاولتهم نقل تجربة الصحوات العراقية إلى أفغانستان، لأسباب عديدة منها اختلاف الأوضاع بين البلدين المحتلين!

مأزق العرب في بعده الأخطر!

الجيش الإسرائيلي ليس مدجّجاً بأحدث أسلحة القتل والدمار الشامل فحسب، بل يشكّل أيضاً طليعة عسكرية من طلائع حلف شمال الأطلسي العاملة في الخطوط الأمامية للحرب العالمية المفتوحة ضدّ الأمم المستضعفة، فالجيش الإسرائيلي ليس منعزلاً ولا منفصلاً ولا مستقلاً، حيث هذا الحلف عمقه العميق، وحيث هو من هذا الحلف في موقع العضو الحيّ من الجسد الحيّ. إنّه الذراع الأطلسية على خطوط التماس مع البلدان العربية خصوصاً والآسيوية/الأفريقية عموماً. وعندما يتوجه الجيش الإسرائيلي لتدمير قطاع غزّة المحاصر وقتل شعبه الأعزل فإنّ من يفعل ذلك في حقيقة الأمر هو حلف الأطلسي بكامله، كما يفترض أن يكون واضحاً عملياً وميدانياً لكلّ ذي عقل وعينين! كذلك ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان أنّ فلسطين العربية المحتلة هي، قبل كلّ شيء وأهمّ من أيّ شيء، قاعدة عسكرية وحاملة طائرات بريّة أميركية، أمّا حكاية الدولة والشعب والوطن الإسرائيلي فتأتي في الدرجة الثانية من الأهمّية في سلّم أولويات الأطلسي وقيادته الأميركية، وبناء على ما ذكرناه، فقد يكون مدعاة للذهول وعدم التصديق على نطاق واسع أنّ المقاومة الشعبية الفلسطينية في قطاع غزّة، بظروفها الصعبة وأسلحتها البسيطة، واجهت على مدى أيام وأسابيع، حلف الأطلسي متجسّداً بطليعته الإسرائيلية، بينما يفترض أن لا تفعل ما يعرّضها لهذا الخطر الرهيب أصلاً، وأن تتحاشاه على الفور برفع الرايات البيضاء عندما يتجه نحوها لسبب ما أو لخطأ ما ارتكبته!

كعب أخيل النظامي وخناجر المقاومة الشعبية!

غير أنّ الذهول وعدم التصديق يتبخّران عندما نتذكّر التجربة الصومالية في عهد بوش الأب، والتجارب الأفغانية والعراقية واللبنانية في عهد بوش الابن، وعندما نأخذ بالاعتبار قصة «كعب أخيل» الأسطورية الرمزية، فالقوات النظامية المتحاربة، المتكافئة نسبياً عموماً، تستطيع خوض المعارك النظامية ضدّ بعضها بجدارة ونجاح بغضّ النظر عمّن يخسر النتيجة أو يربحها، لكنها أمام تشكيلات المقاومة الشعبية المنظمة الكفؤة تترنّح وتتخبط، وتتحوّل مهما بلغ جبروتها إلى كعب أخيل!

إنّ هذا هو ما رأيناه في معظم حروب التحرير الشعبية الأممية، من الصين إلى فيتنام إلى الجزائر، وعلى وجه الخصوص ما رأيناه مؤخّراً في أفغانستان والعراق ولبنان، ولعلّ أبرز مهمّات الجيوش الاستعمارية النظامية هي الحيلولة مسبقاً دون توفّر الشروط المناسبة لظهور تشكيلات الحرب الشعبية، في البلدان المستضعفة المتطلعة إلى التحرّر والنهوض، أو إبادتها في المهد ولو كانت مسلّحة مبدئياً بمجرّد الخناجر، لكنّ حكومات الجيوش الأطلسية تسمح وترعى غالباً تشكيل الجيوش النظامية الوطنية في البلدان المستضعفة عندما تكون مطمئنة إلى ولاء قياداتها السياسية والعسكرية، حيث مثل هذه الجيوش النظامية الوطنية سوف تقوم نيابة عنها بالحيلولة دون توفّر الشروط المناسبة لظهور تشكيلات الحرب الشعبية الساعية إلى التحرّر الوطني، وسوف تحافظ على «الأمن والاستقرار» في بلادها لصالح دول حلف شمال الأطلسي، وإنّ هذا هو عين ما حدث في البلدان العربية جميعها تقريباً منذ عام ١٩٧٩ على الأقلّ، ولعلّه البعد الأشدّ خطورة في المشهد العربي الراهن!

خطوط الدفاع عن مصالح دول الأطلسي!

منذ عام ١٩٧٩ على الأقل، منذ اتفاقات كامب ديفيد، صار واضحاً أنّ القيادة الأميركية لحلف شمال الأطلسي، التي تعتبر البلاد العربية من ممتلكاتها، قد وضعت ثلاثة خطوط للدفاع عن «ممتلكاتها» العربية: الأول هو خطّ الدفاع العربي الرسمي، يليه خطّ الدفاع الإسرائيلي، ثمّ خطّ الدفاع الأميركي الأطلسي بمجمله، وقد رأينا كيف حلّ الخطّ الإسرائيلي محل الرسمي العربي المتعثّر في لبنان عام ١٩٨٢، ثمّ رأينا كيف حلّ الخط الأميركي الأطلسي في العراق عام ٢٠٠٣ محلّ الإسرائيلي المتعثّر بدوره في لبنان عام ٢٠٠٠، ثمّ كيف تعثّر الأميركيون وتخبّطوا في العراق، واضطروا للاستنجاد بخطهم الدفاعي الثاني الإسرائيلي ليحقق لهم نصراً في لبنان عام ٢٠٠٦ يحسّن موقفهم في العراق، وكيف فشل الإسرائيليون فشلاً ذريعاً في أداء هذه المهمة!

وفي العامين الأخيرين، رأينا الأميركيين يوكلون مهمة تقويض الحكومة الفلسطينية المنتخبة إلى خطّ الدفاع العربي الرسمي الذي باشر مهمته: أولاً عن طريق إرباك حكومة حماس وإفشالها، وعندما لم ينجح الإرباك والتعجيز لجأ إلى محاولة الانقلاب عليها، وعندما لم ينجح الانقلاب لجأ إلى محاصرتها حصاراً محكماً، وعندما لم ينجح الحصار أوكلت مهمة القيام بعمل عسكري لخطّ الدفاع الإسرائيلي، الذي رأى في هذه المهمة هدفاً إضافياً خاصاً هو إمكانية استرداده لاعتباره بعد هزيمته المنكرة أمام المقاومة اللبنانية!

لا توجد آلية عربية لاستثمار صمود المقاومة!

لقد وجد الإسرائيليون في مهاجمة غزّة، المحاصرة المجوّعة والمحرومة من شروط ووسائل الدفاع الكافية، فرصة لا تفوّت تمكّنهم من استرداد هيبتهم استرداداً مضموناً مسبقاً، فقطاع غزّة لا يعدو كونه حيّاً مكتظّاً من أحياء المدن الكبرى، ينهض على أرض صغيرة، منبسطة مثل راحة الكفّ، وليس هناك ما يحول دون تدميره واجتياحه سوى أجساد أبنائه التي بدأوا على الفور في إحراقها بالنابالم والغازات الفسفورية، وبتدمير مساكنها بأطنان القنابل الضخمة!

لكنّ غزّة المدمّاة المدمّرة فاجأتهم وفاجأت العالم أجمع بصمودها الأسطوري! لقد صمدت غزّة أمام طليعة من طلائع حلف شمال الأطلسي، هي الجيش الإسرائيلي الذي يشكّل الحلف الدولي عمقه العميق، وجاء صمودها كافياً ومؤسّساً لتحقيق انتصار عربي نوعي تاريخي عظيم لو وجد النظام العربي الرسمي الشريف المؤهل أو الجاهز لاستثمار صمود المقاومة، فكان هذا المأزق الخطير الذي يعبّر اليوم عن نفسه بخوف النظام الرسمي العربي المعلن من انتصار المقاومة، وبسعيه المحموم الصريح لتطويقها وإنهاكها وإلحاق الهزيمة بها، مبرهناً عن التزامه الثابت بمهمته كخط دفاع أول عن مصالح دول حلف شمال الأطلسي!

غير أنّ المشهد الفلسطيني البطولي النادر لا يزال قائماً ومفتوحاً لم يسدل عليه الستار، ولسوف تليه على الأغلب مشاهد أخرى فلسطينية وعربية وأممية، في مستواه إن لم تتفوّق عليه!

مستعمرات سابقة في الإدارة الدولية!

كان عهد جورج بوش الابن ذروة صعود الحقبة الريغانية/التاتشرية، حقبة الليبرالية الجديدة المتوحشة التي انطلقت مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وكان آخر حلقاتها ونهايتها، وقد حاول بوش وفريقه الصهيوني تجديد وتطوير الريغانية وجعلها تعيش لتغطي القرن الزمني الجديد بكامله، حتى لو استدعى الأمر إشعال فتيل حرب عالمية اعتراضية بذريعة محاربة الإرهاب، وبالفعل اختير العراق مسرحاً ومنطلقاً للحرب الأميركية العالمية الاعتراضية، التي أرادت قطع الطريق على كتل عالمية جديدة صاعدة، لكنّ العملية الحربية الإجرامية الهائلة لم تنجح في تحقيق أيّ من أهدافها الدولية!

كانت الحرب الأميركية الاعتراضية العظمى تسعى إلى وضع المنطقة القارية الواقعة ما بين قزوين والأطلسي تحت السيطرة المباشرة التامة لواشنطن، بحيث يتحقق لجم الدول الناهضة، وفي مقدمتها الصين والهند ومعهما روسيا التي تجاوزت كبوتها، ويتحقق مزيد من انضباط وانصياع الدول السبع الحليفة الثرية، فينهض الأساس المتين لقرن أميركي صهيوني عالمي تحتفظ فيه واشنطن بمكانتها وامتيازاتها، غير أنّ المفاجأة جاءت من الشعب العراقي العظيم الذي عطّل المشروع الأميركي الدولي واستنزفه في محطته الأولى، وجعله ينكفئ عالمياً، بحيث لم تعد أية مكاسب يحققها الأميركيون في العراق تحديداً تستحقّ الذكر قياساً بالخسائر الهائلة التي تكبّدوها في العراق، وقياساً بالأهداف الدولية التي تبخّرت وقد دفعوا ثمنها الباهظ الضائع، أمّا العراق فقد دفع بدوره ثمناً باهظاً جدّاً، لكنّه وضع حجر الأساس لنظام دولي جديد تحتلّ فيه المستعمرات السابقة، كالصين والهند وغيرهما، مراكز قيادية عالمية مرموقة، وهو ما سوف يسجّل في التاريخ البشري العام كمأثرة عراقية لا تمحى!

حتى العام ٢٠٠٣ كانت واشنطن تعتقد أنّ زمام التاريخ البشري لن يفلت من يدها، وأنّه لا يزال ممكناً إيقاف صعود الصين والهند النوويتين، اللتين تضع أولاهما يدها مباشرة على أكثر من تريليون دولار نقداً إضافة إلى تفوّقها الكاسح في ميادين الصناعة والتجارة الدولية، وتحقق ثانيتهما ازدهاراً هائلاً في قطاع التكنولوجيا المتقدّمة(عالم التكنترون) وبخاصة في ميدان الحواسيب، وعندما بدا التعثّر والتخبط والنزيف الأميركي واضحاً في ميادين القتال العراقية، انقلب الموقف الدولي رأساً على عقب، وصارت الولايات المتحدة في حالة خشية حقيقية من أن تبادر الصين والهند، وغيرهما من الدول الناشئة والناهضة، إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة بمعزل عنها وعلى حسابها، في حال شعور هذه الدول أنّها غير مرحّب بها في المؤسسات الدولية الخاضعة عموماً لواشنطن، وبالفعل بدأت الصين تظهر انزعاجها من مماطلة منظمة التجارة العالمية في قبول عضويتها، وعبّرت نيودلهي عن ضيقها من معارضة واشنطن لبرنامجها النووي!

وسرعان ما أدرك الأميركيون حجم الخطر الذي يعنيه انزعاج وضيق الصينيين والهنود، وبدأوا عمليات تقريبهما والتقرّب منهما، فكانت وزارة الدفاع الأميركية سبّاقة في هذا المضمار، حيث قرّرت إعادة نشر جنودها المتواجدين خارج حدودها، وسحب بعضهم من دول معينة، بما يتفق مع الوقائع الدولية الجديدة التي تفرض أخذ ردود أفعال الصين والهند بعين الاعتبار، ولم تتأخّر وزارة الخارجية

الأميركية كثيراً عن شقيقتها، ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أعلنت الوزيرة كونداليزا رايس عن قرار بنقل مائة من العاملين في وزارتها من أوروبا إلى الهند والصين ودول أخرى ناشئة وناهضة، وقد ترافق ذلك مع مساع جدّية لتوطيد العلاقات الثنائية مع كلّ من الصين والهند، حتى أنّ واشنطن أبرمت مع الهند اتفاقية تعاون في ميدان الطاقة النووية المدنية، وذهبت أبعد من ذلك بكثير فاعترفت ضمناً بالهند كدولة نووية، رغم الانعكاس السلبي لذلك الاعتراف على باكستان شريكتها في محاربة «الإرهاب»!

لقد راحت واشنطن تحاول تكييف المؤسسات الدولية، الخاضعة عموماً لنفوذها، بما يتفق وتوطيد علاقاتها بالدول الناشئة والناهضة والصاعدة كما تسمّى، غير آبهة لحليفاتها الأوروبيات التي تخشى محقة أن يتحقق ذلك على حسابها! وكان روبرت زوليك، نائب وزيرة الخارجية الأميركية، قد دعا الصين فعلاً منذ العام ٢٠٠٥ إلى الدخول في شراكة قيادية دولية مسؤولة إلى جانب الولايات المتحدة! وغداة إنشاء كتلة الدول الاقتصادية النامية دعت واشنطن البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى «غرفة المناقشات الخضراء» المخصصة لاجتماعات دورة التجارة العالمية (دورة الدوحة كما تسمى) وكانت قد دعت الصين في وقت مبكّر للمشاركة دورياً في اجتماعات وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع، وسعت لتعديل نظام التصويت حسب الحصص «الكوتا» في صندوق النقد الدولي كي تتناسب حصة الصين في التصويت مع ثقلها الجديد!

اليوم، بعد أن ذهبت إدارة بوش التي تفاقمت الأزمة الأميركية والعالمية في عهدها ونتيجة لسياساتها، وجاءت إدارة أوباما المنشغلة بالدرجة الأولى بالخروج من الأزمة، تستعدّ لندن لاحتضان مجموعة الدول العشرين، التي سوف تجتمع في ٢٠٠٩/٤/٢ لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويأتي موقع الصين في الاجتماع المنتظر في الصف الأول، وكواحد من ثلاثة مواقع رئيسة، فهو ندّ لموقع الولايات المتحدة ولموقع الاتحاد الأوروبي، وإنّه لمن الواضح استحالة معالجة أزمة النظام الدولي من دون مشاركة الصين وتعاونها، وكذلك من دون مشاركة وتعاون بقية الدول الناشئة والناهضة والصاعدة التي تحضر جنباً إلى جنب مع الدول الصناعية الثرية السبع التي طالما احتكرت معالجة شؤون العالم أجمع وتقرير مصائره بناءً على ما تقتضيه مصالحها وحدها! وهكذا فإنّه لمن المؤكّد أنّ تغييراً جذرياً تاريخياً طرأ على بنية النظام الدولي، حيث لأول مرة منذ خمسة قرون تحتل مستعمرات سابقة مواقع قيادية حاسمة في النظام الدولي، ولنا أن نتوقع ما سوف يترتب على ذلك من مستجدات إيجابية على الأغلب!

مصارف الأرصدة الهالكة والمسمومة!

يحتاج الإنسان غالباً إلى المقارنة والقياس كي يحدّد حجم أو أهمية ما يحتاج إلى تحديد، وبصدد الأرصدة المالية الهالكة أو المسمومة في المصارف الدولية العملاقة، خاصة الأميركية (الهالكة والمسمومة بسبب العجز عن السداد أو التبديد الغامض أو مصادر التوظيف غير الشرعية) فإننا لن نعرف مقدار ضخامتها وخطورتها إذا لم نجر، على سبيل المثال، مقارنة بين حجم الأرصدة المالية الهالكة والمسمومة التي في حوزة محتالين اثنين أميركيين هما برنارد مادوف وألان ستانفورد، والتي هي إجمالاً في حدود ٢٠٠ مليار دولار، وبين خطة دعم النمو في أوروبا التي أقرتها الحكومات الأوروبية ورصدت لها ٢٠٠ مليار يورو!

لقد أثنت دول منطقة اليورو على المساهمة الألمانية في خطة النمو الأوروبية بمبلغ ٨١ مليار يورو، بينما نرى مادوف لوحده وقد استولى احتيالاً على ٥٠ مليار دولار من أرصدة مودعيه، ونرى ستانفورد، شريكه غير المعلن، وقد استولى على ثمانية مليارات، لتبقى عشرات المليارات الأخرى، التي في عهدة الرجلين، مجهولة المصير!

وجدير بالذكر هنا، كمثال آخر لا يقلّ أهمية، أنّ القمة المالية الأوروبية المصغّرة، التي انعقدت في برلين يوم ٢٠٠٩/٢/٢٢، بحثت زيادة رأس مال صندوق النقد الدولي لتمكينه من القيام بمهام دعم الدول المتعثّرة، حيث الصندوق قادر حالياً على تحريك ٢٠٠ مليار دولار، وينبغي ومن الممكن مضاعفة المبلغ تقريباً!

هذه هي الأرقام المالية التي أوردتها الحكومات الأوروبية بصدد دعم النمو الأوروبي ودعم صندوق النقد الدولي، ولنقارنها الآن فقط بالأرقام المالية التي استولى عليها رجلان اثنان، مادوف وستانفورد، كانت في حوزتهما كودائع مصرفية من جهة، وشبه مصرفية، أي استثمارية (تشغيل أموال) من جهة أخرى!

عمليّات الاحتيال المحكمة مقبولة ومطلوبة!

غير أنّ قصة مادوف وستانفورد وأمثالهما من الأفراد لا تختلف في جوهرها ونتائجها عن قصة مصارف عملاقة، أميركية وأوروبية، حيث انكشفت هذه المصارف بدورها عن أرصدة هالكة وأرصدة مسمومة، لكنّها عوملت من قبل الحكومة كهيئات عامة ومؤسسات محترمة، أي أنّ «عجزها» اعتبر مفهوماً إن لم يكن مبرّراً! وهكذا يجري العمل اليوم على أعلى المستويات الحكومية الأميركية لإقالة مصرف « سيتي غروب» و«بنك أوف أميركا» من «عثرتهما»، وذلك سوف يتمّ بالتأكيد على حساب دافعي الضرائب الأميركيين!

إنّ هذا النظام المالي الربوي الدولي، الذي رفعته الحقبة الريغانية/التاتشرية في ثمانينات القرن الماضي إلى موقع القيادة الدولية المتفرّدة، لا يعترض على عمليات الاحتيال إذا كانت محكمة بحيث يستحيل الإمساك بها، بل هو يشجعها في الواقع، ويوفّر لها المناخات الملائمة، باعتبارها من دعائم الحرّية كما يفهمها، وعندما أصبح لا بدّ من تدخّل الدولة، وأفرادها بالطبع ليسوا بعيدين عن خفايا

عمليات الاحتيال المصرفية الكبرى، قال محامي الاستثمارات المالية روجين كوهين لصحيفة «فاينانشال تايمز» مايلي: «تبدو أية إجراءات حكومية أميركية لمساندة المصارف المريضة كأنّها بداية تأميم جزئي، لأنّ كلّ دعم حكومي يكون عبر شراء حصة في المصرف وزيادة دور الدولة فيه، وهذا يعني أنّ أسهم المصرف تصبح أقلّ جاذبية للمستثمرين»! هل ثمّة أوضح من هذا الكلام الذي يشير إلى ضرورة بقاء أبواب الاحتيال مفتوحة على مصاريعها؟ أي أنّ على الحكومة الأميركية، أو غيرها من حكومات الربا الدولي، تأميم بعض المصارف مؤقتاً، حتى تهدأ الأسواق، ثمّ تعيد طرحها للبيع! وهذا بالضبط ما صرّح به ألان غريسبان الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي! أي أنّ على الحكومة العمل على تجاوز عمليات الاحتيال المخفقة، بتهدئة الأسواق على حساب المواطن العام، ومن ثمّ إعادة الأوضاع إلى أفضل مما كانت عليه لصالح عمليات احتيال أكثر إحكاماً وامتناعاً على الانكشاف!

انهيار أعمدة هيكل الليبرالية الجديدة!

يرى رجال المال والأعمال الليبراليون أنّ التأميم الجزئي أو الكلّي يعني في النهاية أنّ الإدارة المالية (الحكومية أو شبه الحكومية) ستكون مسؤولة عن الالتزامات الإيجابية والسلبية للمصرف، فالمصرف سيصبح قادراً على ضخّ أيّة مبالغ في أيّة عملية استثمارية يريدها، أي قادراً على المنافسة والاستحواذ الكبير خلافاً لغيره من المصارف الخاصة، وبما أنّ التأميم الجزئي في أميركا سيمهّد لإجراءات مماثلة في أوروبا، فإنّ ذلك سوف يعني سلسلة من الضوابط الحكومية على العمل المصرفي في العالم قد تحدّ من اقتصاد السوق الذي اتسع رسمياً منذ الثمانينات، والذي أصبح منهجاً وخريطة طريق في الأسواق الناشئة (أنظر صحيفة «الحياة» – ٢/٢٢ – مقالة رفله خرباطي).

لقد انطلقت الليبرالية الجديدة من الولايات المتحدة وبريطانيا، في ثمانينات القرن الماضي، لتجعل من مؤسسات المال المنفلتة، خاصة في أميركا، مراكز إمبراطورية لا سلطان لأحد عليها بل تخضع لها جميع السلطات في العالم، وهاهم الليبراليون اليوم ينظرون بقلق إلى احتمال انهيار ١٧١ مصرفاً أميركياً مهدّداً بالسقوط هذا العام (٢٠٠٩) وإلى الاحتمالات القوية لتدخّل الحكومات، خصوصاً حكومات الاتحاد الأوروبي، بالتأميم الجزئي أو الكلّي، وبالتدخّل في مسارات قطاعات الاقتصاد والمال والتعليم والرعاية الصحية، تماماً بعكس اتجاهات الليبرالية الجديدة، التي انهارت تحصيناتها المالية العالمية كما يقول ميشال مرقص، وسقطت أعمدة هيكلها بعد أن خسرت البورصات أكثر من ٤٠ في المائة من قيمتها!

مغارة اللصوص الدولية في سويسرا!

فضحت الأزمة العالمية النوعية الراهنة طبيعة وتركيبة هذا العصر الأوروبي الأميركي، فقد مرّت أزمنة طويلة لم تكن مفهومة خلالها للكثيرين وحدة النظام العالمي والدولي العنصري الربوي، ومركزية إدارته الأوروبية الأميركية، وتكامل وتناغم الفقر والثراء، والرفاهة والشقاء، والموت والحياة في بنيته الإجمالية المصطنعة بفعل فاعل! وقد نجحت الإدارة المركزية دائماً، يساعدها أتباعها الأشقياء ضدّ أقوامهم في البلدان التابعة، في إخفاء هذه الحقائق، وفي جعل الناس يتوهّمون أنّ الفقير وضيع قاصر بطبيعته الأصلية ومسؤول وحده عن فقره الذي يستحقه، بينما الثريّ متفوّق بطبيعته الأصلية وجدير بثرائه الذي يستحقّه أيضاً، فصنّفت الأمم والشعوب على هذا الأساس، حتى أنّهم لم يروا ضيراً في الحكم بالفناء على بعضها وبالعمل على إزالته نهائياً من الوجود لصالحهم، كما هو حال الشعب العربي الفلسطيني مثلاً!

لقد أكمل العصر الأوروبي الأميركي القرن الخامس من عمره في العام ١٩٩٢، فهو بدأ انطلاقته العنصرية الرهيبة نحو السيطرة والسيادة العالمية في العام ١٤٩٢، أي في العام الذي أسقطوا فيه غرناطة آخر قلاع العصر العربي الإسلامي العالمي السابق، واكتشفوا فيه أميركا أعظم قلاع العصر الأوروبي الأميركي العالمي اللاحق، وها هو العالم اليوم وقد أصبح محكوماً بنظام دولي ربوي صهيوني أوصله إلى حافة الدمار الشامل!

اليوم، يتشكّل العالم قسراً من سدس بشري ذهبي مرفّه، ومن خمسة أسداس بشرية تعاني الفاقة، ويتعرّض ما لا يقلّ عن مليار منها لخطر الهلاك جوعاً، بينما الأزمة العميقة الشاملة تفلت من عقالها، وتتجاوز حدود السيطرة عليها، لتهدّد أيضاً رفاه شرائح عريضة دنيا في البلدان الثرية، ولتكشف بوضوح زيف المظاهر الحضارية، وكذب الزعم بأنّ البلدان الثرية تستحقّ ثراءها الذي حققته بجهودها وبإمكانياتها الخاصة في حدّ ذاتها، فالذين كانوا ينظرون إلى سويسرا، مثلاً، على أنّها مجرّد بلد صغير جميل، ومحايد مسالم، يقطنه شعب ذكيّ، نشيط مبدع، يستحقّ ثراءه الفاحش، اكتشفوا أنّها مغارة لصوص دولية، لها وظيفتها المحدّدة في هذا النظام الربوي الشايلوكي الدولي، وأنّها تتحمّل قسطاً كبيراً من المسؤولية في ما أصاب البشرية عموماً من دمار! غير أنّه ما كان لهذا الاكتشاف أن يعلن لولا أنّ ما شرور المغارة السويسرية وآثامها مالية وصلت أخيراً إلى بعض الدول الأوروبية وإلى الولايات المتحدة بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة العظمى!

إنّ الودائع المالية الأجنبية في المصارف السويسرية تتعدّى اليوم مبلغ تريليونين ونصف تريليون دولار(ضمنها مئات مليارات الدولارات لبعض العرب) وتمثّل خدماتها أو عائداتها حوالي ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السويسري، وتتألّف هذه الودائع من أموال هرّبها «أصحابها» من بلدانهم كي يتخلّصوا من دفع ضرائبها لحكوماتهم وشعوبهم، كما هو حال الأوروبيين والأميركيين بالدرجة الأولى، ومن أموال سلبها الأقوياء واللصوص من بلدانهم الفقيرة البائسة بطرق مختلفة أبسطها «العمولات» غير المشروعة، وتتألّف أيضاً من أموال جمعها المغامرون والقتلة الدوليون ، المتاجرون

بالممنوعات والمحرّمات كالمخدّرات وغيرها، وبالجثث كما في العراق وأفغانستان، فهم لا يستطيعون تبرير هذه الأموال القذرة من دون مرورها بالمغارة السويسرية وأخواتها! وبالطبع، إذا كان المودعون لهذه الأموال في سويسرا قد ارتكبوا ما ينطبق عليه وصف الجريمة ضدّ البشرية، فإنّ سويسرا شريكة في هذه الجريمة على قدم المساواة منذ أخذت على عاتقها مهمّة حماية المودعين المجرمين، بحجب أسمائهم تحت ذريعة «السريّة المصرفية»!

في عهد الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما، وتحت ثقل الأزمة الاقتصادية الرهيبة التي يحتاج الخروج منها إلى تريليونات الدولارات، من دون أن يكون الخروج مضموناً، مارست الحكومة الأميركية الجديدة الضغط على سويسرا للكشف عن أسماء الأثرياء الأميركيين المودعين في مصارفها، وقد حصلت على معلومات عن ٣٠٠ ثري، وبناء على ذلك رفعت وزارة العدل الأميركية دعوى تطالب فيها المصارف السويسرية بتسليمها معلومات عن ٥٢ ألف حساب سرّي أميركي قيمتها ١٥ مليار دولار! تصوّروا! ٥٢ ألف حساب فيها بالتأكيد حسابات القتلة واللصوص الأميركيين وغير الأميركيين في العراق وغيره، من عصابات «الشركات الأمنية الخاصة»، شركات بوش وتشيني ورامسفيلد ورايس وولفويتز وبيرل وغيرهم كثير! فما كادت واشنطن تفعل ذلك وتنجح حتى سارعت بعض العواصم الأوروبية الرئيسية، التي أرهقتها بدورها الأزمة وكادت تفقدها صوابها، تحذو حذو واشنطن، باسم الاتحاد الأوروبي! وقد أضاف الأوروبيون أنّ عدم انصياع سويسرا لمطالبهم، بالكشف عن الحسابات السرّية للمودعين الأوروبيين، سوف يعرّضها لتصنيفها بين «الدول المارقة»، ولوضع اسمها على لائحة سوداء تقدّم لقمّة الدول العشرين (في لندن–٢/٤/٢٠٠٩)!

إنّ العمل المصرفي على الطريقة السويسرية، المتبع منذ عشرات السنين، والذي تقوم به أيضاً لصالح عصابات النظام الدولي الربوي دول أخرى صغيرة وجميلة وثريّة، متحضّرة جدّاً جدّاً، مثل النمسا ولوكسمبورغ وليشتنشتاين وأندورة وغيرها، هو من الأعمال الرئيسية التي تسبّبت في الانهيار المالي العالمي كما يقول الخبراء الاقتصاديون، وبخاصة انهيار الولايات المتحدة، غير أنّ هؤلاء الخبراء المنافقون لا يتحدّثون بالوضوح نفسه عن الأسباب الأهمّ المتعلّقة بطبيعة النظام الدولي، ولا عن جرائم قيادته الأميركية العليا، فالكوارث المالية كانت موجودة دائماً في بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية، لكنّهم لم يأبهوا لها، وكانوا موافقين على الدور الإجرامي الذي تلعبه المصارف السويسرية ومن لفّ لفّها، بل إنّ بلدة دافوس في سويسرا كانت ولا تزال مقرّ منتدى النخبة العالمية من رجال المال الحرام والأعمال المشينة التي تحكم العالم، إلى أن خرجت الأمور عن السيطرة الأميركية الأوروبية، وأصاب الضرر السويسري الولاياتِ المتحدة وأوروبا الغربية واليابان نتيجة حماقات عصابة بوش ومغامراتها الجنونية في العراق تحديداً، فاتجهوا إلى سويسرا وهدّدوها بوضعها في اللائحة السوداء، وهو ما كان ينبغي تهديدها به منذ البداية، أي منذ ما قبل عشرات السنين، لولا أنّ العالم تحكمه عصابات مستفيدة جميعها من النظام السرّي للمصارف السويسرية!

نهاية عالم ما قبل احتلال العراق!

تجد الأمم نفسها اليوم غير قادرة على إيجاد التفسير الأقرب إلى الصحة لهذه الأزمة البشرية المأسوية الشاملة، وغير قادرة على تحديد الطرق الأنجع لمواجهتها (إنّما إلى حين فقط) وقد حدث ذلك بسبب جشع الاحتكارات الدولية المجرمة وقسوتها المفرطة، وبسبب اضمحلال حركات التحرّر والتقدّم وخيانات بعض فصائلها! أمّا أكثر الأمم اضطراباً وضياعاً فهي الأمة الأميركية التي أدمنت الهيمنة الإمبريالية والرفاه السفيه، فإذاعاتها ووسائل إعلامها المحلية تعكس اليوم على أوسع نطاق حالة من الضحالة الفكرية والتشاؤم واليأس، فيجري تفسير الأزمة وتقدير نتائجها استناداً إلى خرافات ونبوّات الأوروبيين القديمة في قرونهم الوسطى المظلمة، وتتردّد الأحاديث عن نهاية العالم في العام ٢٠١٢، بسبب الأزمتين المالية والمناخية (أنظر صحيفة «الأخبار» البيروتية ٣/٩ نزار عبود).

غير أنّ توقّع الكوارث العظمى، على المدى القريب وليس البعيد، لا يقتصر على أصحاب الخرافات والنبوّات، وما أكثرهم في الولايات المتحدة، بل يتعدّاهم إلى الأوساط العلمانية، فهاهو جيرالد سيلينته، مدير معهد الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية، يتحدّث عبر شبكة (سي.ن.ن) الكبرى متوقعاً الكوارث على مدى الأشهر القادمة وليس السنوات القادمة، ناصحاً الأميركيين بتخزين الطعام والماء، وبتوفير وسائل إنارة بديلة للكهرباء، وبالاستعداد لمعارك داخلية سوف تنشب بين الأميركي والأميركي (كما نقل عنه نزار عبود في رسالته من نيويورك) ولذلك ليس غريباً أنّ الأميركيين، تحت ضغط تنبؤات العلمانيين واللاهوتيين، لم يعودوا يأبهون لخطّة الإنقاذ الاقتصادي التي أعلنها الرئيس أوباما ورصد لها ٧٨٧ مليار دولار، لأنّ الكثيرين يعتقدون أنّهم لن يكونوا أحياء لجني ثمارها، سواء بسبب نهاية العالم القريبة أم بسبب اعتقادهم أنّ نجاح الخطة سوف يستهلك زمناً طويلاً جداً!

وبينما حال المواطنين الأميركيين كما نقلنا، فإنّ عشرات الملايين من الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة، بصورة مؤقتة أو غير شرعية، بدأوا منذ الصيف الماضي (٢٠٠٨) بالرحيل أو بالاستعداد للرحيل، أي بالهجرة المعاكسة، فإذا كانت الكارثة قادمة والنهاية شبه مؤكدة كما يتردّد في كلّ مكان وعلى كلّ لسان، إضافة إلى إفلاس غالبيتهم العظمى الذي هو حقيقة واقعة، فلماذا الغربة، ولماذا لا يعودون إلى أوطانهم ويعانون في أحضان ذويهم الدافئة؟ إنّ قنصليات الأجانب الفقراء في الولايات المتحدة مستنفرة هذه الأيام لترتيب عودة رعاياها، أمّا من سيبقى منهم فالتوقعات تقول أنهم سيجنّدون في العصابات التي بدأت تتكاثر!

يقول جيرالد سيلينته في حديثه عبر محطة (سي.ن.ن) أنّ البشرية ستشهد خلال العام الحالي انهياراً اقتصادياً لا مثيل له من قبل، وأنّ العملات ستفقد قيمتها سريعاً نتيجة تدهور القدرة الإنتاجية وزيادة طبع الأوراق النقدية من دون رصيد! ويقول غيره من الخبراء الأميركيين أنّ الأزمة الحالية أعظم بكثير من أزمة الكساد العظيم الذي حلّ بالولايات المتحدة في ثلاثينات القرن الماضي، لماذا؟ لأنّ الأميركيين لم يكونوا يملكون في ذلك الزمن مساكن كثيرة يستخدمونها للاقتراض غير المسؤول! ولأنّ الولايات المتحدة كانت تمتلك حينئذ، في الثلاثينات، قاعدة صناعية ساعدت العالم (أي الدول

الرأسمالية طبعاً) على النهوض بعد الحرب العالمية الثانية، أمّا اليوم فلا وجود لمثل هذه القاعدة!

حقاً إنّ الولايات المتحدة اليوم ليست تلك التي عرفناها بالأمس، وكذلك العالم عموماً، وعندما نقول «بالأمس» فنحن نعني قبل احتلال العراق بالضبط، لكنّ المقاومة العراقية ليست من غيّر حال الولايات المتحدة، بل من كشفه! لقد حرم الشعب العراقي العظيم الإدارة الأميركية المتوحشة من المضي في تغطية وإخفاء حال بلادها، كما ظلّت تفعل منذ عام ١٩٦٩ تحديداً، أي منذ تحوّلها من دائنة إلى مدينة ومن مصدّرة إلى مستوردة، تغطي عجزها وتحفظ مكانتها بوساطة البلطجة العسكرية والابتزاز السياسي!

في ثلاثينات القرن الماضي كانت أزمة الكساد العظيم روتينية عابرة على الرغم من ضخامتها، وكان عتاة الاحتكاريين يعرفون أنّها كذلك، وأنّها ضرورية من أجل إعادة تشكيل عالمهم، ومن أجل تحقيق مزيد من التمركز المالي، أي الاحتكاري، الذي يتناسب مع صعود الرأسمالية إلى مرحلة الإمبريالية، وهي المرحلة التي شكّلت الولايات المتحدة قاعدتها الأولى المالية والصناعية، وشكّلت أيضاً احتياطيّها الهائل المادي والعسكري والسياسي، وبالفعل، بينما كانت تنهار في الثلاثينات بعض القطاعات الرأسمالية الأميركية وغير الأميركية، ويتعالى عويل أصحابها، كانت هناك قطاعات رأسمالية جديدة تصعد بتؤدة، في مقدّمتها الشركات المتعدّدة الجنسية وخاصة الأميركية، وكان هناك من يفركون أيديهم حبوراً وهم يشهدون انهيار الاحتكارات القديمة ويستمعون إلى عويل أصحابها!

إنّ الجديد اليوم هو أنّ الأزمة الحالية ليست روتينية عابرة، وهذه هي سمتها الفريدة قياساً بما سبقها من أزمات أنتجها النظام الرأسمالي العالمي عبر تاريخه، فليس ثمّة نسق رأسمالي تقليدي خلف النسق الحالي، وليس ثمة دولة رأسمالية تقليدية قادرة وجاهزة، تتأهب اليوم لقطف ثمار الأزمة الحالية كما حدث في أزمة الثلاثينات وقبلها وبعدها، أمّا إذا نجحت الدول الناهضة والناشئة (من خارج الدول الرأسمالية التقليدية السبع) في استثمار الأزمة الحالية، فإنّ ما سيترتّب على ذلك أممياً من تطوّر سوف يكون مختلفاً جداً، إن لم يكن مختلفاً جذرياً، عن ذلك التطور الفظيع الذي كانت تنتجه أزمات الدول الرأسمالية التقليدية في الماضي!

هل مآسي الأمّة مجرّد ملهاة؟

من المؤكّد بداهة أنّ تجاهل حجم قوة العدوّ الكبيرة لا يؤدّي إلى تصغيرها، وأنّ تبديل اسمه الحقيقي وعنوانه الحقيقي باسم مستعار وعنوان مستعار لا يغيّر حقيقته، وأنّ إنكار وجوده ووظائفه لا يلغي هذا الوجود وهذه الوظائف، وأنّ من يفعل ذلك، وهذا مستحيل واقعياً كما يفترض، ينطبق عليه وصف النعامة ومثالها، والاستحالة تأتي من أنّ الأمثال تضرب ولكن لا يعمل بها، ولا يطبّقها حرفياً وواقعياً سوى المغفّل المعتوه أو الشرّير المغرض، غير أنّ هناك من العرب من يفعل ذلك، ويا للعجب والعار!

إنّ ما ينجم عن تجاهل حقيقة حجم قوّة العدوّ، وعن تبديل اسمه وعنوانه، وعن إنكار وجوده ووظائفه، هو فقط تسهيل الأمور على المعتدي، في فرض هيمنته وفي جني ثمارها بأقلّ التكاليف، بإعطائه مجالاً واسعاً جدّاً للمناورة وممارسة الخداع، وبمساعدته على توزيع الأدوار الاحتيالية بين أطرافه، وبالتالي تمكينه من اختراق جبهات ضحاياه بيسر، وتدميرها من داخلها بسهولة، بقواها الذاتية غالباً، فتتحوّل قصص المعارك الإنسانية المجيدة النبيلة إلى ما يشبه حكايات المغفّلين والشطّار الساذجة المسلّية! فلماذا يفعل البعض ما ينجم عنه ذلك؟ وهل يرى هذا البعض في مآسي أمّته مجرّد ملهاة؟

إذا قيل أنّ ما يواجهه العرب في فلسطين هو القوة الإسرائيلية، وحدها فقط لا غير، فلن يصغّر مثل هذا القول حجم ما واجهوه في الماضي ويواجهونه اليوم حقاً، وهو قوة حلف شمال الأطلنطي التي كانت وستبقى في الميدان ضدّنا بكامل فعالياتها، لكنّ تصغيرها واختصارها كلامياً سينال من شأن القوة العربية، وسيضعف معنويات جنودها، لأنّها فشلت في الثبات أمام القوة الإسرائيلية وحدها فقط ،لا أمام القوة الأطلسية كما هي الحقيقة! فهل ثمّة مبرّر لمثل هذا التجاهل يجعلنا نأخذه على محمل حسن النيّة؟

وإذا قيل أنّ العدوّ هو الكيان الإسرائيلي، وليس الولايات المتحدة وبريطانيا وحليفاتهما، فلن تتغيّر حقيقة العدو بتبديل اسمه أو باختصاره، فهو أميركي بريطاني أولاً، وإسرائيلي ثانياً، كما تؤكّد الوقائع التاريخية جميعها منذ ما قبل مائة عام وحتى يومنا هذا. لكنّ تبديل الاسم أو اختصاره سيقلّل من شأن البلدان العربية بدولها الكثيرة، وسوف ينال من معنويات مجتمعاتها التي تعدّ حوالي ثلاثمائة مليون نسمة، حيث مئات الملايين من العرب تبدو جاهلة ضعيفة ومهزومة أمام بضعة ملايين فقط من الإسرائيليين العمالقة، الأمر الذي يجعلها تستحقّ مصيرها ولا يؤسف عليها! وبالطبع فإنّ الصحيح باختصار شديد، بل بكلمة واحدة، هو أنّ مئات ملايين العرب يواجهون أضعاف عددهم من الفرنجة، وضمنهم اليهود الصهاينة، فهل هناك أيّ مبرّر لتبديل اسم الخصم (حتى لا نقول العدو) أو لاختصاره؟

وإذا قيل أنّ وظيفة الإسرائيليين هي فقط استرداد «أرض الميعاد» المزعومة، وتحقيق السيطرة عليها والدفاع عنها في مواجهة الإرهابيين، والإرهابي هو الوطني والقومي والشيوعي وأخيراً الإسلامي،

حيث جميع هؤلاء اتهموا بالإرهاب على مدار العقود، فهل يترتّب على إنكار الوظيفة الحقيقية الموكلة إلى الإسرائيليين إلغاء هذه الوظيفة؟ هل هناك من لا يزال يجهل الفعّالية الإجرامية لوظيفة الإسرائيليين المعلنة، المرعيّة على مدار الساعة من لندن وواشنطن، والمكرّسة ضدّ جميع البلاد العربية والإسلامية، والأفريقية والآسيوية، والأوروبية أيضاً؟ وما الذي يترتّب على مثل هذا الإنكار سوى التنازل عن فلسطين العربية من جهة، وإظهار الإسرائيليين بمظهر «السوبرمان» الخرافي، وإطلاق أيديهم في البلاد العربية التي يعملون على اجتياحها وإفسادها واستغلالها، بصفتهم وكلاء ونواطير للفرنجة؟

لماذا يفعل البعض ما ينجم عنه ذلك؟ هل لتجنّب المواجهة مع القوة الأطلسية الكبيرة بتحييدها؟ هل لحصرها بالقوة الإسرائيلية فقط؟ هل للحصول على مساعدة الأطلسيين في مواجهة الإسرائيليين؟ لكنّنا على يقين أنّ هذا البعض يعرف الحقيقة ويناور متعمّداً تجاهلها، فالعرب يواجهون، في فلسطين خصوصاً، القوة الأطلسية بكاملها حقاً، مجسّدة ومكثّفة في الجيش الإسرائيلي التي هي عمقه العميق، وليس ثمّة ما يضاف كما برهنت الحرب الأخيرة ضدّ لبنان! أما إذا كان الغرض إقناع الأميركيين والبريطانيين وحلفائهم أنّ العرب ليسوا ضدّهم، بل ضدّ الإسرائيليين وحدهم، تحديداً وبالاسم، فقد رأينا، في جميع الحروب العمق العسكري الحقيقي والقائد الحقيقي للقوات الإسرائيلية، ورأينا في جميع المحافل الدولية العمق السياسي الحقيقي والقائد الحقيقي للسياسة الإسرائيلية، حتى أنّ انتقاد الإسرائيليين أصبح من المحرّمات التي يعاقب عليها القانون في كثير من الدول الاستعمارية الراعية للكيان الصهيوني، فأيّة مواجهة مع حلف الأطلسي سنتجنّبها ونحن نواجهه طيلة الوقت؟

يقول المفكّر الفرنسي بيير روسيه في كتابه «مفاتيح الحرب» ما يلي: «إنّ التنقّل بين «إسرائيل» حيث الوطن الصوري وبين الولايات المتحدة أو فرنسا حيث الوطن الحقيقي، هو شائع ومستمرّ، فلبعض الإسرائيليين إقامة رئيسية دائمة في باريس أو واشنطن، أمّا إقامتهم في «تل أبيب» فهي ثانوية مؤقّتة، ولبعضهم الآخر وضع عكسي، ومعظم المشاريع الكبرى المسمّاة إسرائيلية هي، بكلّ بساطة، مشاريع أميركية أو أوروبية، الغاية منها تحقيق ثراء رجال الأعمال الغربيين، ويمكن القول إجمالاً أنّ المجتمع الإسرائيلي ليس إلاّ نموذجاً مقدّراً (مصطنعاً) من نماذج المجتمعات الأوروبية الأميركية»!

ولكن، إذا كان الحال كذلك، وهو كذلك حقّاً، كما شرحه بيير روسيه وأكثر، فلماذا يموّه البعض حقيقة القوّة التي تواجهها الأمة، فيصغّر حجم هذه القوة الهائلة الباغية، ويبدّل اسمها أو يختصره، وينكر وظيفتها؟ لماذا يرتكب مثل هذه الكبائر إن لم يكن منحازاً للأعداء وعاملاً في ركابهم؟

هيمنة الرأسمال الأميركي المهدّدة!

يقف البعض عاجزاً عن استيعاب الانقلابات الحادة والسريعة التي تبرز أحياناً في المواقف السياسية الرسمية الأميركية، فالاهتمام الشديد بجهة ما، أو قضية ما، قد ينقلب إلى إهمال تام، بل قد تنقلب الصداقة إلى عداء أو العكس، أمّا سبب عجز البعض عن استيعاب ذلك فيعود إلى إغفال براغماتية السياسة الأميركية وميكانيكيتها، وإلى عدم رؤية ضرورة انسجام سياستها مع طبيعة رأسمالها الربوي التي لا مجال فيها على الإطلاق للاعتبارات والعواطف الإنسانية!

إنّ مثل هذه المواقف السياسية الأميركية تظهر اليوم، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في موقف واشنطن الجديد من إيران وغيرها من بلدان المنطقة، وهو الموقف الذي يساء فهمه من قبل البعض ويؤدّي إلى استنتاجات خاطئة وضارة، ولذلك قد يكون مفيداً التذكير بمواقف أميركية من هذا النوع برزت منذ بدايات الحقبة الأميركية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث احتضنت واشنطن بقوة أعداءها الألمان واليابان أكثر من احتضانها لحلفائها الأوروبيين الغربيين، بل على حسابهم، وقد حدث ذلك منذ اللحظات الأولى بعد توقّف القتال، قبل أن تجفّ الدماء وترفع الأنقاض!

مساعدة الأعداء ومحاصرة الأصدقاء!

لقد كانت الحرب العالمية الثانية صراعاً ضارياً بين رؤوس المال، وهي انتهت بتدمير معظم الرساميل الألمانية واليابانية، وبإضعاف شديد للرساميل الأوروبية الغربية وبورجوازياتها، بينما خرج الرأسمال الأميركي سالماً وأقوى من ذي قبل، فكانت تلك فرصته للهيمنة على الاقتصاد الدولي بمجمله، وفي هذا الاتجاه وجد نفسه مدفوعاً للاهتمام بنهضة أعدائه أكثر من اهتمامه بنهضة حلفائه! وبالفعل، فقد وضع الأميركي ثقله الرئيسي من أجل إعادة بناء الرأسمال الياباني والألماني! لماذا؟ لأنّ الشعبين الحليفين الفرنسي والبريطاني كانا متقدّمين جدّاً في ميادين النشاط السياسي والنقابي، مضافاً إليهما الشعب الإيطالي العدو، الأمر الذي يعني على صعيد الإنتاج تكلفة أعلى وإنتاجاً أقلّ، بينما الإنتاج سوف يكون أعلى والتكلفة أقلّ في اليابان وألمانيا، حيث الضعف النسبي للحركات النقابية والسياسية! ليس هذا وحسب، بل أراد الأميركيون أيضاً، عن طريق إنهاض الاقتصادين الألماني والياباني، إحكام الحصار ضدّ المجتمعات الأوروبية الغربية المتقدّمة نقابياً وسياسياً، والتي يصعب ضبطها وإخضاعها مباشرة!

التغييرات الدولية تقارب أقصى مداها!

لكنّ ما فعله الرأسمال الأميركي، ونجاحه حقاً في تأكيد هيمنته الدولية، قاده بعد عقدين من الزمن إلى تعريض هذه الهيمنة للخطر، فقد تطوّر الرأسمال الألماني والياباني والأوروبي عموماً على أساس معدّلات أعلى للربح، ومن ثمّ قدرة أكبر على تركيم الرأسمال، وعلى زيادة إنتاجية العمل بمعدّلات أسرع من معدّلات زيادتها في الولايات المتحدة، الأمر الذي نجمت عنه قدرة أكبر على منافسة الرأسمال الأميركي في الأسواق الدولية بل وداخل الولايات المتحدة، فأدّى ذلك إلى إضعاف مركز الصادرات الأميركية في مواجهة الصادرات اليابانية والألمانية، وهكذا، قبل أن يمرّ ربع قرن، في أواخر

ستينيات القرن الماضي بالضبط، كانت الهيمنة الأميركية العالمية تتعرّض وتعرّض معها مجمل النظام الاقتصادي الدولي للخطر، فقد تبيّن أنّ تغييرات عميقة أصابت هيكلية النظام الدولي، وبدأت طلائع الشركات المتعدّدة الجنسيات تظهر على طريق الانفلات من أية ضوابط، حتى أنّ الرساميل الأميركية الموظفة في الخارج بلغت حجماً معيّناً مكّنها من الاستقلال والاستيطان حيث مصالحها، بل والتنافس بدورها مع مركزها الأمّ، وهاهي تلك التغييرات وقد بلغت اليوم ما يقارب أقصى مداها بصعود عدد من الدول الناهضة والمستعمرات السابقة إلى مركز القرار الدولي!

مصير القوة العسكرية كرصيد وحيد!

غير أنّ تلك التغييرات الاقتصادية لم يحدث مثلها عسكرياً، فقد بقيت القوة العسكرية الأميركية هي المهيمنة دولياً، وكان الاقتصاد الياباني والأوروبي قد استفاد من توفير النفقات العسكرية لصالح التنمية الاقتصادية، غير أنّه عانى من الهيمنة العسكرية الأميركية التي مكّنت واشنطن من السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الخام في العالم، وبالتالي من وضع حدّ إجباري وسقف قسري للتطور الأوروبي الياباني! وهكذا كان الأميركيون يعانون من ثقل أعبائهم العسكرية دون أن يستطيعوا التخفّف منها ولو جزئياً، وكان اليابانيون والأوروبيون يعانون بدورهم من الهيمنة العسكرية الأميركية لكنّهم لا يستطيعون الاستغناء عنها، بخاصة وأنّ الطرفين المتنافسين يتفقان على تجنّب خطر حدوث أيّ فراغ عسكري يساعد على نهوض الشعوب المقهورة! غير أنّ القوة العسكرية الأميركية بدأت بفقدان جدواها إلى حدّ كبير في الأعوام الأخيرة، وقد ترتّب على ذلك مزيد من الاستقلال في مواقف الدول الناهضة، فما الذي سوف يحدث اليوم إذا ما تكرّر الفشل العسكري الأميركي في أفغانستان وباكستان، بعد الفشل في العراق وفلسطين ولبنان؟

البراغماتية السياسية تحدّد اتجاهاتهم ميكانيكياً!

لقد دخل العالم مرحلة ما بعد ستينيات القرن الماضي والولايات المتحدة تعالج مأزقها مع حلفائها من جهة، وتواصل مؤامراتها ضدّ المعسكر الاشتراكي من جهة ثانية، وتعالج عجزها المالي والاقتصادي على حساب الأمم المستضعفة من جهة ثالثة، وهي مضت في هذه الاتجاهات بفظاظة ومن دون أية مواربة، لأنّها لا تملك اتجاهات أخرى، ولأنّ براغماتيتها السياسية المتفقة مع طبيعة رأسمالها الرّبوي تحرّكها ميكانيكياً، وهاهي اليوم، وقد بلغت أزمتها وأزمة العالم هذا المستوى الخطير، لا تفرّق بين باكستان وأفغانستان، ولا تميّز بين إيران ولبنان، ولا تأبه لهموم أوروبا واليابان، ولا تتردّد في استبدال العدو بالصديق والصديق بالعدو إذا كان ذلك يساعد رأسمالها على الاحتفاظ بهيمنته الدولية المهدّدة!

وحدة اليمن في محنتها الراهنة

المعلومات عن العصيان أو التمرّد أو الانتفاضة في شمال اليمن معلومات شحيحة جدّاً، بحيث أننا لا نعرف ما يكفي عن دوافع وأهداف العصاة أو المتمرّدين أو المنتفضين، الذين يخوضون حرباً حقيقية في مواجهة حرب حقيقية تشنّها الدولة بقواتها المسلّحة ضدّهم، ولذلك فإنّ قلقنا من بعيد، ونحن لا نسمع سوى أصوات آلات الحرب، يكاد يقتصر على مصير وحدة التراب اليمني، لأنّنا إذا كنّا لم نسمع نداءات انفصالية في الشمال فقد سمعناها في الجنوب صريحة واضحة، وبما أنّ الأحداث متزامنة في الشمال والجنوب فإنّ اليمن سرعان ما بدا، وإن ظاهرياً، كأنّما هو عرضة للانقسام إلى ثلاث دول!

ليس جزافاً ولا اعتباطاً ولا مبالغة القول بثقة أنّ هناك مؤامرات خارجية هدفها تجزئة اليمن وغير اليمن من البلاد العربية وغير العربية، فالوثائق الرسمية كشفت أنّ الأميركيين يعملون على تجزئة العالم إلى آلاف الدول، وما يلفت النظر في بلادنا أنّهم يسعون إلى إقامة ثلاث دول على الأقلّ في كلّ قطر مرشّح للتجزئة، كما هو الحال ميدانيّاً في العراق والسودان، وكما هو الحال إعلامياً ونفسياً في جميع الأقطار العربية بلا استثناء، بحيث صار استقرار هذه الدول يبدو كأنّما هو هشّ ومؤقت حسب إيحاءات أجهزة الحرب الإعلامية والنفسية الأميركية/الصهيونية، غير أنّ ما ينبغي قوله، بثقة أيضاً، أنّ المؤامرات الخارجية لا تستطيع أبداً تحقيق أيّ نجاح من دون توفّر مناخات مواتية داخل البلد المستهدف، فالشعوب والبلدان لا تؤخذ، قطعاً، إلاّ من داخلها، أي بعد نخرها واختراقها!

لقد كتب أحد المفكّرين المصريين (جلال أمين؟) قبل سنوات عن ظاهرة «الدولة الرّخوة»! لكنّ الدول العربية لا تعاني في المقام الأول من الرخاوة أو الترهّل، ولعلّ الأصحّ الكتابة عن معاناتها في المقام الأول من النخر والاختراق، فالرخاوة أو الترهّل يمكن أن تصاب بدائه دول عظمى ثريّة وذات سيادة، أمّا الدول العربية، المنخورة المخترقة، فإنّها تعاني فقراً في الثروة (أي في الدم!) وفقراً في السيادة (أي في الاستقلال) والفقر الثاني هو الذي يتسبّب في الأوّل!

بعد استرداد اليمن لوحدته مع الجنوب رأينا حكومته تفعل، كأنّما عن قصد، كلّ ما من شأنه دفع أهل الجنوب إلى الندم، وإلى الحنين لأوضاع ما قبل استرداد الوحدة! وإلاّ فلتقل لنا هذه الحكومة: لماذا همّشت أهل الجنوب ذلك التهميش الموحش المريب، وهم الذين كانوا على مدى التاريخ الحديث مركز الفكر المبدع والنضال المؤثّر والنشاط المتنوّع الملفت داخل اليمن وخارجه؟ ولماذا همّشت مدينة عدن وأهل عدن، فغاب ذكرها وذكرهم أو كاد، ولم تعد مركزاً بارزاً وركناً دافئاً لاحتضان أيّة فعالية نوعية داخلية أو خارجية، كانعقاد المؤتمر القومي العربي فيها مثلاً؟

إنّ مدينة عدن العريقة هي العاصمة اليمانية الثانية، وهي بموقعها الاستراتيجي المتميّز، على مضيق باب المندب الاستراتيجي المتميّز، ندّ متكامل مع صنعاء، مثلما هي النّدّية وهو التكامل بين أنقرة وإسطنبول، وبين واشنطن ونيويورك، فلماذا لم تعامل كعاصمة ثانية إن لم تكن الأولى؟ ولماذا لم يعامل أهل الجنوب اليماني بأكثر ممّا يليق بهم ويستحقّونه، ولو حتى على حساب المناطق الأخرى؟

ألا يفترض بالحكمة اليمانية أنّها أخذت ضرورة ذلك بعين الاعتبار؟

ينبغي علينا، سواء تحدّثنا عن الوحدة أم تحدّثنا عن التجزئة، أن نطرح على أنفسنا هذا السؤال: ما هي الوظيفة التاريخية للوحدة وما هي الوظيفة التاريخية للتجزئة؟ حيث لكلّ منهما ضرورتها ووظائفها البشرية التي تبرّرها، فهل نريد الوحدة فقط لأنّنا عرب ولأننا كنّا موحّدين ذات يوم؟

لكنّ قرابات الدمّ والتراث والثقافة، التي تشكّل عنصراً قوياً وعظيماً للتوحيد، هي عنصر معنوي كثيراً ما يضمر، بل يضمحلّ، أمام طغيان العناصر المادية المعيشية الأخرى، وأمام الوظائف العملية للوحدة أو للتجزئة، فهذه الوظائف هي التي تعطي بقاء الحدود أو زوالها تلك القيمة والأهمية الخطيرة، وكثيراً ما يحدث أنّ وحدة الدولة الواحدة التي تضمّ شعباً واحداً، بل قبيلة واحدة، تصبح عبئاً ثقيلاً لا يطاق إذا كانت وظائفها غير إنسانية وغير عادلة، ومتناقضة مع متطلبّات الحياة، ولا تأخذ بالاعتبار خصوصيات القرى والمدن والأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد!

حتى العشيرة يمكن أن تنتفض ضدّ وحدة القبيلة أو تهجرها إذا ما أحسّت أنّها تعاني غبناً أو ظلماً لا علاج له في المدى المنظور! والعكس بالعكس، فالمفترض أنّ خصائص المدن وحدودها الإدارية، ومزايا أطراف المجتمع وأمزجتها وعاداتها المختلفة، لا تشكّل جميعها تهديداً ولا نيلاً من وحدة الدولة عندما تكون هذه الدولة مستقلّة وعادلة، غير منخورة ولا مخترقة.

أمّا عن الوظائف التاريخية للتجزئة فإنّه لمن الواضح تماماً أنّها تتفق مع مصالح هذا النظام العالمي في هذا العصر الأوروبي الأميركي. إنّه النظام العالمي الذي أقامته وتقوده عواصم الغرب منذ خمسة قرون، بعد أن وحّدته بمركزيتها الإمبراطورية الصارمة، الثقافية والاقتصادية والسياسية، ومزّقت جغرافيته وديموغرافيته كي يبقى «موحّداً» تحت سيطرتها! وهكذا فإنّ التصدّي للتجزئة لا يمكن أن يكون في بعده الحقيقي سوى تصدّياً لوظائف هذا النظام العالمي الربوي الصهيوني، ولا يمكن أن يكون إلاّ نيلاً من «وحدته» العالمية القائمة على التجزئة!

إنّ الضّيم الداخلي، الذي يقنع شعباً ما بأفضلية التجزئة على الوحدة، يكشف لنا مقدار حمق وأنانية حكّام الدولة، إن لم نقل تواطؤهم مع الأجانب، ومثل هذه الدولة التي يديرها مثل هؤلاء الحكّام ليست دولة رخوة مترهّلة، بل منخورة ومخترقة إلى الحدّ الذي يسمح للأجانب بالتلاعب كما يشاؤون، وباستثمار معاناة شعبها لصالح مشاريعهم التي تشترط التجزئة وإن في نطاق وحدة شكلية ظاهرية!

يريدون جعل أفغانستان سجناً لشعبها!

يقول مستشار الأمن القومي الأميركي جيمس جونز أنّه يعرف بأنّ أفغانستان مقبرة الإمبراطوريات، ويعرف أنّ واشنطن لا تستطيع لوحدها معالجة «المشكلة» الأفغانية، وبالوسائل العسكرية فقط، غير أنّ بالإمكان – حسب جونز – حشد ٢٠٠ ألف جندي، واحتلال البلاد الأفغانية كلّها كما حدث ذلك من قبل، والطلب من الدول المجاورة لأفغانستان المساهمة في إعادة الأمن إليها، لأنّ «إعادة الأمن إليها» ليس واجب الولايات المتحدة وأوروبا فقط، بل واجب المجتمع الدولي ككل! وهكذا يعترف جونز للباكستان، ويا للعجب، بأنّها في عداد المجتمع الدولي، طالما أنّها قبلت الانخراط في الحرب الظالمة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين، وضدّ شعبها وجيرانها المسلمين والآسيويين!

إنّ جونز يقول هذا الكلام لصحيفة «دير شبيغل» في وقت تنخرط فيه ٢٨ دولة أطلسية وغير أطلسية في الحرب الأفغانية بعدد من الجنود يقارب الخمسين ألفاً أو يزيد (قرّر أوباما دعمهم بثلاثين ألفا) تساندهم عصابات المرتزقة التابعة لمافيا «بلاك ووتر» وغيرها من عصابات الإجرام الرسمية، ناهيكم عن انخراط الجيش الباكستاني بمئات ألوفه في هذه الحرب. أمّا إذا بدت جهود الجيش الباكستاني كأنّما هي مقتصرة على الأراضي الباكستانية، فينبغي الانتباه إلى أنّ غالبية الشعب الأفغاني موجودة في باكستان وأفغانستان، وأنّ الحدود التي مزّقت الشعب الأفغاني هي من صنع البريطانيين الذين أقاموها بالأمس القريب.

وهكذا فإنّ الملايين من أبناء الشعب الأفغاني تعاني اليوم ويلات وأهوال وفظائع حرب عالمية ضروس تشنّ ضدّها بمختلف أنواع الأسلحة وأحدثها، فيتساقط المئات والآلاف من الأفغانيين المدنيين غير المقاتلين كلّ ساعة من دون أن يأبه أحد لذلك! أمّا لماذا لا يأبه أحد لذلك فلأنّ هذه المهمّة الحربية ضرورية من أجل صيانة الأمن القومي الأميركي كما يزعم جونز، حيث رجال طالبان والقاعدة (الذين لا يخيفهم شيء – حسب جونز) يشكلون الخطر الأكبر الذي يهدّد أميركا وأوروبا!

على هذا الأساس فإنّ العمليات الحربية الأطلسية في أفغانستان وباكستان، التي لا مثيل لفظاعتها، تصبح مبرّرة بل مقدّسة مهما دمّرت من المدن ومهما قتلت من البشر! وعلى هذا الأساس يلوذ الجميع بالصمت التام إزاء ما يرتكبه الأطلسيون من جرائم بحق العزّل من الأطفال والنساء والشيوخ، حتى أنّ أشقاء الضحايا من العرب والمسلمين يلوذون بدورهم بالصمت! فقد قالت واشنطن أنّ رجال طالبان والقاعدة هما شياطين، وهما خطر على الأمن الأميركي والعالمي، وعندما تقول واشنطن ذلك لا يجوز أن ينبس أحد ببنت شفة، فإمّا الانخراط في الحرب ضدّهم بل ضدّ مجتمعاتهم، وإمّا التأييد والدعم المالي والمعنوي للقضاء عليهم بل على مجتمعاتهم!

ولكنّ رجال طالبان والقاعدة ليسوا شياطين. ومهما كان الرأي بمواقفهم وسياساتهم وأدائهم سلبياً فهم ليسوا في المحصّلة سوى مظهر من مظاهر ردود الفعل على ما ارتكبه أولئك الذين دمّروا هيروشيما وناغازاكي، وكوريا وفيتنام وفلسطين ويوغوسلافيا والعراق وغيرها. إنّ الشياطين حقّاً هم

أولئك الذين استخدموا قنابلهم النووية والكيماوية ضدّ الأبرياء. إنّهم أولئك الذين استخدموا القنابل النووية في اليابان من أجل تجريبها فقط، حيث كانت الحرب انتهت وأعلن اليابانيون استسلامهم!

إنّ حكومة جيمس جونز، كما فهمنا من حديثه إلى الصحيفة الألمانية، تريد تحويل أفغانستان إلى سجن وتحويل الشعب الأفغاني إلى سجين في وطنه! يقول جونز أنّ رئيسه أوباما يعمل من أجل ترك الأفغان يديرون أمورهم بأنفسهم، فيتولون قيادة بلادهم وبناء مجتمع ديمقراطي مسالم! ولكن متى؟ نفهم من كلامه أنّ ذلك سوف يتحقّق بعد القضاء عليهم! على الأفغانيين! أي بعد انتشار وازدهار حدائق المقابر الأفغانية الشاسعة، وبعد تحويل الناس العزّل إلى سجناء محكومون بالمؤبّد، وتحويل وطنهم بأكمله إلى سجن يديره الوكلاء العملاء! عندئذ سوف تنسحب القوات الأطلسية مطمئنّة إلى سلامة أوضاع أفغانستان!

ولكن من الذي يصدّق أنّ أفغانستان تشكّل خطراً على الأمن القومي الأميركي؟ لقد اعترف جونز أنّها مقبرة الإمبراطوريات، وهذا صحيح، ولكن هل هي أفغانستان التي سعت إلى مراكز وعواصم تلك الإمبراطوريات وهاجمتها يا مستر جونز؟ هل هي من ذهبت إلى بريطانيا أم البريطانيون هم الذين جاؤوا إليها؟ ومن أين جاؤوا؟ لقد جاؤوا من الهند المجاورة التي دمّروها عن بكرة أبيها.

والحال أنّ جيمس جونز يتّهم أفغانستان ضمناً بجريمة عدم الانصياع للغزاة وعدم السماح لهم بابتلاعها! هذا هو مفهوم الخطر على الأمن القومي الأميركي من وجهة نظر الحكومة الأميركية! أن لا يسمح شعب من الشعوب للأطلسيين باحتلال بلاده، واستعباده، والاستيلاء على ثرواته، إضافة إلى جعل البلد المحتلّ قاعدة حربية للعدوان على جيرانه! وفي حالة أفغانستان فإنّ الجيران المعنيين، الذين يشكّل إخضاعها إضعافاً لهم، هم الصين وروسيا والهند، وإيران أيضاً. ولذلك تحدّث جونز عن ٢٠٠ ألف جندي أطلسي وغير أطلسي، يحتلون أفغانستان ويحولونها إلى سجن لشعبها، وقاعدة ضدّ جيرانها!

إنّ تحويل الأوطان إلى سجون والشعوب إلى سجناء هو مشروع أطلسي قائم حقاً وفعلاً. وأين يمكن تحقيق الأمن والسلام والديمقراطية على الطريقة الأميركية سوى في السجون، حيث الضبط والربط والتراتبيّة والإدارات الذاتية والنظام المسيطر تماماً بصورة غير مباشرة؟ أليست الولايات المتحدة بالذات هي المثال الأوضح على ذلك، بغضّ النظر عن الرفاهية غير العقلانية والتخمة المزمنة لشعبها السجين المخبّل، الذي يعدّون له سلفاً من سينتخبهم لقيادته من الجمهوريين أو الديمقراطيين، حيث لا ثالث لهما ولا فارق بينهما؟

وهل تهزم الأمم إلاّ من داخلها؟

تبرهن التجارب الميدانية مرّة أخرى وأخرى أنّ الأمم مثل القلاع، لا تؤخذ ولا تهزم إلاّ من داخلها، سواء اقتصاديا أم سياسياً أم عسكرياً، وهاهي وقائع حرب التدمير الشامل ضدّ قطاع غزّة تكشف تماماً مقدار اختراق العدو للأمة العربية من داخلها وعبر حكوماتها، إلى الحدّ الذي لم تعد الجماهير العربية تملك معه سوى مجرّد الخروج إلى الشوارع مذهولة غير مصدّقة، وغير قادرة على نجدة عرب غزّة سوى بإظهار ألمها وإعلان تضامنها الوجداني، مثلها مثل جماهير الأمم الأخرى المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني في مأساته المروّعة، وإنّها لظاهرة لا مثيل لها فعلاً في العالم المعاصر، أنّ الحكومات العربية الرسمية، المسؤولة عن سلامة شعوبها وأمتها، هي التي تشكّل الثغرة التي ينفذ منها الأعداء، ليس من أجل تحقيق بعض المصالح والمكاسب المادية، بل لإبادة شعب فلسطين وإحلال شعب آخر محله، ولتدمير الشعب العراقي وإلحاق وطنه بوطن آخر لشعب آخر في قارة أخرى، والحبل على الجرّار!

ظاهرة حكوماتنا لا مثيل لها!

إنّ الأقطار العربية لا تتعرض تباعاً لخطر الدمار الشامل لمجرّد وجود «طابور خامس» يتحرّك في الظلام، ولا لمجرّد أخطاء هذا الفريق السياسي أو ذاك، ولا لمجرّد أنّ حكوماتها منحازة إلى طبقة الأثرياء على حساب الفقراء، ولا لأنّها ملكية أو جمهورية، مستبدّة أو ديمقراطية، يسارية أو يمينية وقومية أو إسلامية، فمثل هذه الظواهر موجودة في جميع البلدان، إنّها تتعرّض لخطر الدمار الشامل لأنّ حكوماتها الرئيسية شريك في عمليات التدمير والإلحاق والإبادة، كما رأينا في العراق وفي فلسطين، وكما نرى اليوم في قطاع غزّة تحديداً بوضوح ما بعده وضوح، فهي مثلها مثل الأميركيين والإسرائيليين تطالب الفلسطينيين بالاستسلام طوعاً للوحش الإسرائيلي الاستيطاني كي يبتلعهم، أو يتعرّضوا لعمليات القتل والتدمير لإرغامهم على الاستسلام، بموافقتها وبمشاركتها، فلماذا تفعل الحكومات العربية ذلك، وكيف حدث أنّها أصبحت تفعل ذلك، كما أظهرت في اجتماع وزراء الخارجية؟

الانصهار العضوي في الاستراتيجية الأميركية!

سوف نقتصر في الإجابة على ذكر مثال واحد، هو مثال حكومة مصر، البلد الأكبر بعدد سكانه، والأقوى بجيشه، والأغنى بتجربته ومؤسساته وبثرواته الأزلية الثابتة، لا الطارئة العابرة كتلك التي ينعم ببعض من فتاتها أثرياء النفط تاركين معظمها للأعداء، فقد بدأ الاختراق الأميركي الصهيوني العظيم لمصر في عقد السبعينات الماضي عبر الحكومة المصرية، عندما أعلن السادات أنّ ٩٠ بالمائة من أوراق المنطقة في حوزة واشنطن، أي أنّ واشنطن هي سيّدة المنطقة العربية ومالكتها! وبالطبع لم يكن ذلك صحيحاً بالرغم من قوة النفوذ الأميركي في المنطقة، بل كان تبريراً للانصهار العضوي في الاستراتيجية الأميركية الصهيونية، كما هو حال أثرياء النفط، تذرّع به شخص غير سويّ، لا يستحق مركز الرئاسة الذي احتله بالمصادفة، ويريد أن يبقى فيه على صورة مخجلة لإمبراطور مقدّس منعّم من أباطرة ما قبل الميلاد!

أوضاع الشعب المصري لا تقلّ سوءاً!

لقد ذهب السادات بعيداً جدّا على طريق حلمه المريض الذي غذّاه أمثال «عزيزه» هنري كيسنجر، ففرّط دفعة واحدة بأهم مرتكزات الدولة المصرية، واستبدل رجالها المخلصين الشرفاء بالأوباش واللصوص والانتهازيين والخونة، وسلّم مفاصلها ومفاتيحها للاستخبارات الأميركية، ابتداءً بأمنه الشخصي! ولم يكتف بذلك، وإمعاناً منه في الحصول على دعمٍ أميركيٍ صهيوني مطلق لنظامه الغريب البغيض، توجّه إلى المستوطنين الإسرائيليين المجرمين زائرا ومتنازلا عن فلسطين لهم نيابة عن الفلسطينيين! وعلى الرغم من مقاومة الشعب المصري العظيم وامتناعه عن قبول الاستسلام والتبعية والتطبيع، وعلى الرغم من مصرع السادات الحالم بطول العمر والاستئثار بالحكم وراثياً، فإنّ ذلك لم يحل دون مضي خلفه على الطريق نفسها وإن بصورة أقلّ مباشرة واستفزازاً، ولم يحل دون تجريد الشعب المصري شيئاً فشيئاً من أسباب قوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بحيث غدا لا يملك أكثر من إعلان غضبه وشجبه، سواء بصدد أوضاعه الداخلية المروّعة أو بصدد ما يتعرّض له أشقاؤه في فلسطين والعراق وغيرهما، فهو غدا شبه أعزل لا يختلف وضعه في كثير من الوجوه عن أوضاع أشقائه الذين احتلّت بلدانهم إن لم يكن أسوأ وأخطر!

القوات المصرية في العمليات الأميركية!

منذ عام ١٩٧٩، أي منذ ثلاثين عاماً، وضعت واشنطن حكومة مصر على قائمة «المساعدات» العسكرية الأميركية، مثلها مثل الكيان الإسرائيلي، ثمّ قامت بشطب الديون المترتّبة عليها ما بين العامين ١٩٨٢و١٩٨٩، وبتنظيم «مساعدات» عسكرية على شكل منح، من دون أية شروط لتسديدها، وذلك مقابل إسهام الحكومة المصرية في دعم الاستراتيجية الأميركية الصهيونية في بلادنا! وبالفعل،منذ عام ١٩٧٩وحتى عام ٢٠٠٦، وصل حجم «المساعدات» العسكرية والاقتصادية لحكومة مصر مبلغ ٦٠ مليار دولار، أما الهدف الرئيسي فهو: «تحديث الجيش المصري وتزويده بالمعدات التي تمكنه من المشاركة في العمليات الحربية الأميركية وفي المساهمة في الدفاع عن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط»! كما جاء في مذكرة أميركية رسمية قدّمت للجنة الاعتمادات والمخصصات الأجنبية في الكونغرس! وفي هذا السياق فتحت الحكومة المصرية الأجواء للطائرات الحربية الأميركية منذ عام ٢٠٠١، أي ضدّ العراق، وصرّحت على وجه السرعة بعبور ٨٦١ بارجة حربية (عدد مرّات العبور) في العام نفسه، مع تأمين الحماية، وأرسلت قوات عسكرية مصرية إلى إقليم دارفور السوداني، وإلى البوسنة وأفغانستان وغيرهما، وقامت بتدريب رجال الشرطة والدبلوماسيين العراقيين في العام ٢٠٠٤، الخ، وفي العام ٢٠٠٦ صرّح مسؤولون أميركيون ومصريون أنّ الجيش المصري «أصبح أكثر استعداداً ولديه معدات أفضل للدفاع عن الأراضي المصرية وللمشاركة في عمليات حفظ السلام في المنطقة»!

مساعدة الضباع على التهام الفلسطينيين!

بالطبع، بعد اختراق مصر وما تبعه وترتّب عليه عربياً، صارت الحكومات العربية تعتبر تدمير قطاع غزّة، واستئصال المقاومة الفلسطينية، مهمة أساسية من مهامها «لحفظ السلام» في المنطقة، هذا «السلام» الذي يتحقق بمساعدة ضباع الاستيطان الإسرائيلي على التهام الفلسطينيين صغاراً وكباراً، أحياءً وأمواتاً، فمقابل كلّ فلسطيني من جميع الأعمار والأجناس هناك ضبع إسرائيلي يهمّ بالتهامه، حيث كشف استطلاع إسرائيلي أنّ ٨٠ بالمائة من الإسرائيليين مع المضي في تدمير غزّة وإزالتها وسكّانها من عالم الوجود، أمّا البقية الإسرائيلية الأقلّ تطرّفاً فلعلها تريد الاحتفاظ بالفلسطينيين عبيداً أو خدماً مأجورين، أو قوّة عمل عضلية رخيصة في أفضل الأحوال!

العرب وبراغماتية موسكو وبكين وطهران

يصرّ بعض السياسيين والباحثين والإعلاميين العرب على أنّ الولايات المتحدة لا تزال سيّدة الموقف الدولي التي تأمر فتطاع، ويرون آخر الأمثلة على ذلك في ما يقولون أنه رضوخ الصين وروسيا لمشيئتها بصدد تعطيل الإدانة الأممية للجرائم التي ارتكبها الإسرائيليون في غزّة، وهذا الذي يقولونه يعني أنّ الإدارة الأميركية لا تتحكّم بالسلطة الفلسطينية وحدها بل تتحكّم أيضاً بالسلطتين الصينية والروسية، ناهيكم عن السلطات الأوروبية، وبالتالي فلا غرابة في أن تكون السلطات العربية عموماً كذلك!

غير أنّ معاهد الدراسات، وعدداً مهماً من الشخصيات الفكرية والسياسية الدولية، يرون أنّ العالم دخل مرحلة ما بعد القطب الإمبراطوري الأوحد وانتهى الأمر، فالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن يقول في آخر تقاريره أنّ الصراع الأميركي ضدّ «المتمرّدين» في العراق وأفغانستان أظهر حدود القدرات العسكرية الأميركية، وأنّ انهيار الأسواق المالية زعزع الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها هذه القدرات، وأنّ السلطة العالمية الأميركية في تدنّ مستمرّ مهما كانت طريقة قياسها، وأنّها سوف تخسر موقعها إذا لم يساعدها حلفاؤها في الخارج، وأنّ اعتماد الرئيس أوباما على الجهات الخارجية سوف يتزايد شيئاً فشيئاً، وهو الذي اعترف بأنّ واشنطن لا تستطيع القيام بأكثر مما قامت به لفرض وجهة نظرها على الآخرين، وبأنّها لن تخرج من مأزقها الخطير في أفغانستان إلاّ إذا ساهمت روسيا والصين (وإيران؟) في إيجاد مخرج لها، بالمناقشات وبصنع القرارات، فإذا كان الحال كذلك، وهو كذلك فعلاً، فما معنى وما دلالة إصرار بعض العرب على أنّ الولايات المتحدة لا تزال سيدة الموقف الدولي التي تأمر فتطاع؟

إنّ السياسيين والباحثين والإعلاميين العرب إياهم يحاولون تعميم ما لم يعد ينطبق إلاّ على البلاد العربية فقط، حيث النظام الرسمي العربي، وحده في هذا العالم، يبدو منصهراً كأنّما عضوياً في النظام الرسمي الأميركي، فالثروات والأموال والأراضي والحكومات العربية تبدو كأنّما هي خطوط دفاعية أميركية داخلية، تستخدم بمنتهى الشراسة ضدّ الفلسطينيين والعراقيين والصوماليين وغيرهم، بل ضدّ محاولات التحرّر في القارات جميعها، فهي تحت تصرّف وفي إمرة الحكومة الفيدرالية الأميركية، بحيث غدت البلاد العربية مثلها مثل الولايات التي تتشكّل منها الدولة الأميركية، إنّما في الواجبات وليس في الحقوق!

ولعلّه لم يعد مستبعداً ولا مستغرباً أن نرى قوات نظامية رسمية عربية تقاتل ميدانياً إلى جانب الأميركيين (والإسرائيليين؟) كتفاً بكتف ضدّ شعوبها! إنّ مثل هذا الاحتمال قائم حقاً، وينبغي أن يضعه الناس في حسبانهم وأن لا يفاجئهم عند وقوعه!

يقول تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أنّ الولايات المتحدة خسرت نفوذها وضاعت جهودها لاحتواء برنامج إيران النووي! ويربط التقرير بين خسارة النفوذ وضياع الجهود في إيران وبين صمود المقاومة في العراق وأفغانستان (ولبنان وفلسطين والصومال طبعاً) فهذا الصمود أظهر

حدود القدرات العسكرية الأميركية غير الكافية، وساهم في انفجار الأزمة المالية والاقتصادية التي حدّت أكثر من فعالية هذه القدرات، لكنّ السياسيين والباحثين والإعلاميين العرب إياهم يرون أنّ إيران تدار من قبل الولايات المتحدة، وأنّ برنامجها النووي مجرّد مناورة أميركية لتنصيبها وكيلاً أو شرطياً إقليمياً! وواقع الحال أنّ إيران ليست كذلك، وأنّهم هم (بعض العرب) من يريدها كذلك، أي أنهم يريدونها أن تكون عين ما يهاجمونها بسببه، علماً أنّ إيران، إن لم تكن تماماً كما يريدها الشرفاء العرب والإيرانيون فإنّها ليست أبداً كما يريدها الأميركيون والإسرائيليون وحلفاؤهم الإقليميون!

ولكن كيف لا يكون حال تحالف الخيانة والانتهازية والجهل مع طهران كما ذكرنا وهو الذي يحاول الإيحاء بأنّ بكين وموسكو تأتمران بدورهما أيضاً بأوامر واشنطن؟ غير أنّه، كما هي حقيقة موقفه من طهران، يريد من موسكو وبكين أن تكونا حقاً عين ما ينتقدهما بسببه، أي ألعوبة في أيدي الأميركيين، كي يبرّر ولاءه المشين والفريد للأميركيين!

بالطبع ثمّة سياسات براغماتية، صينية وروسية وإيرانية، تمارس على الطريقة البراغماتية الأميركية(بحيث يردّ كيد العدو إلى نحره كما يقال) وهذه السياسات تتعامل بمنتهى الدهاء والحذر والدقة مع المستجدّات الدولية العظمى التي ترتّبت على بدايات انحدار الولايات المتحدة، وهي تنهمك في تحقيق المكاسب وتركيم الأهداف بصبر وبعناية فائقة (بالنقاط كما يقول الرياضيون!) ضدّ الإمبراطورية الباغية، المتقهقرة إنّما الشديدة الخطورة في الوقت نفسه، وحبّذا لو أنّ النظام الرسمي العربي مؤهّل لممارسة مثل هذه السياسات الوطنية (البراغماتية) الذكية الفعالة، ومثل هذا الدهاء!

إنّ السياسة البراغماتية التي تمارسها اليوم موسكو وبكين وطهران، وأيضاً نيودلهي وغيرها، تتحقّق أحياناً على حساب العرب تحديداً، وهذا أمر يستدعي الأسى العميق والغضب الشديد، لكنّ أوّل ما يدفع هذه العواصم الناهضة إلى تجاوز حقوق العرب هو النظام الرسمي العربي، حيث هذا النظام، قبل غيره وأكثر من غيره، لا يقيم وزناً لهذه الحقوق، فهو يشطب بيده التقرير الذي يدين الجرائم الإسرائيلية في غزّة من جهة، وهو يسارع في الوقت نفسه لرشوة موسكو وبكين (بأموال طائلة يصعب رفضها!) كي تتوقفا عن دعم إيران، مثلما كان يفعل لإيقاف دعم هاتين العاصمتين للعراق قبل احتلاله!

خلاصة القول: لقد خرج العالم من حقبة القطب الإمبراطوري الأوحد، وثمّة دول ناشئة وناهضة وصاعدة تعي ذلك جيّداً، وتعمل على أساسه بحذر شديد، معتمدة سياسات براغماتية غير أخلاقية إنّما مفهومة، حتى ليمكن القول أنّها مبرّرة أحياناً بصورة من الصور، وهذه الدول التي تعذّبت قروناً في ظلّ الهيمنة الغربية تضع نصب أعينها احتلال مكانة لائقة في علاقات دولية جديدة قادمة لا محالة، غير أنّ النظام الرسمي الأميركي، الذي لا يزال في قبضة المجمّع الصناعي الحربي النفطي، يرفض الاعتراف بهذه الحقيقة التاريخية، ويحاول الاحتفاظ بمكانته الدولية الإمبراطورية واسترداد ما خسره منها، فلا يجد من يستميت في مؤازرته وفي مشاركته أوهامه سوى تحالف الخيانة والانتهازية والجهل الذي يسود البلاد العربية كحكم ذاتي لمناطق مدارة!

مقالات مختارة ٢٠١٠

إرهاب الشركات المتعدّدة الجنسيات!

حتى الأمس القريب، قبل ظهور الشركات المتعدّدة الجنسيات، كانت للصراعات والحروب ميادينها المعّينة المحدّدة، وأطرافها وقواها وعناوينها المعلنة المحدّدة، غير أن ذلك الوضوح والتحديد بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً مع ما طرأ على بنية النظام الرأسمالي العالمي من تعقيد وغموض، ومع ظهور الشركات المتعدّدة الجنسيات وتعاظم شأنها، وظهور أجهزة القمع السرية، الغامضة، المتعدّدة الجنسيات بدورها، وبخاصة تلك التي تقودها واشنطن، وسرعان ما بدأ دور الأحزاب السياسية والنقابات العمالية العالمية بالاضمحلال والتلاشي، حيث فقدت هذه الأحزاب والنقابات ضرورتها وفعاليتها، وبدلاً عنها ظهرت حركات جديدة معادية للنظام الرأسمالي العالمي بصورته الجديدة المتمثلة بالشركات المتعدّدة الجنسيات!

لقد تمتعت الحركات النضالية الجديدة بخصائص وصفات نقيضها وعدوها الشركات الرأسمالية الجديدة، من حيث الغموض والانتشار العابر للقارات والقوميات، حيث التطور الرأسمالي الغامض والمعقّد أوجد موضوعياً وتلقائياً نقيضه الغامض والمعقّد بدوره، فكانت منظمات الجيوش الحمراء في أوروبا واليابان، التي شكلت البدايات الأولى لهذا التطور الخارج على الأصول الدولية المتعارف عليها!

كانت الشركات المتعدّدة الجنسيات هي النقيض الذي أوجد نقيضه، فهذه الشركات الغامضة، التي لا عناوين تقود إليها ولا مواقع تحددها، وإن كانت الولايات المتحدة دعامتها الأولى، قد انطلقت لتحكم سيطرتها على العالم أجمع بطرائق يستحيل معها مواجهتها بقوى معروفة عناوينها ومحدّدة مواقعها! وهكذا كان لا بد لظهورها من أن يتسبب موضوعياً وتلقائياً بظهور نقيضها المناسب، الذي هو في الوقت نفسه من شاكلتها ويعمل بطرائقها!

لكنّ منظمات الجيوش الحمراء سرعان ما اندحرت وتلاشت، أو بالأحرى تطوّرت إلى صور وأشكال ملائمة أكثر، لتظهر بعدها، من دون انقطاع تقريباً، قوى أخرى من جنسها وإن اختلفت ألوان راياتها وأنواع عقائدها، كتنظيم القاعدة وما شابهه. وهكذا، إذا كان تنظيم القاعدة تنظيماً إرهابياً غامضاً، بلا شكل محدد ولا ميدان محدد ولا عنوان معلن، فلأنه، بكلّ بساطة وموضوعياً، الضدّ الملازم لوجود الشركات المتعددة الجنسيات، التي هي بدورها بلا شكل محدد ولا ميدان محدد ولا عنوان معلن. وإنّ وجود هذا التنظيم وزواله محكوم ومرهون بوجود تلك الشركات وزوالها!

لقد كانت الدولة الرأسمالية هي المالكة للشركات الاحتكارية، وفي رعايتها تحولت إلى شركات متعددة الجنسيات. وكانت الدولة هي التي توجه الأذرع المالية لهذه الشركات في بداية ظهورها، ولكن سرعان ما أصبح العكس صحيح أيضاً بالمقدار نفسه، فالشركات صارت بدورها تملك الدول وتوجه سياساتها. وبفضل غموضها وصعوبة حصر وتحديد مكانها وحجمها استطاعت الشركات السيطرة على ٨٥٪ من مجمل الإنتاج والاستهلاك العالمي، وعلى ٨٠٪ من الأسطول التجاري العالمي، من دون أن تعنيها أو تؤثر على مصالحها أزمات الحكومات وصراعاتها مع المعارضات المحددة المعلنة!

لقد نجحت الشركات الاحتكارية الغامضة في عزل بلدان الجنوب تدريجياً عن مسرح التجارة الدولية وتعطيل قواها المعلنة المحددة الفاعلة، وأمام التطورات الهائلة المخيفة، الذي طرأت على أوضاع النظام الرأسمالي العالمي، لم يعد مجدياً نضال الأحزاب والنقابات، فكان ظهور المنظمات (الإرهابية؟) الغامضة غير المحدّدة!

لقد تفاقمت الأزمات في الجنوب بسبب تعطيل الشركات المتعدّدة الجنسيات لإمكانيات التطوّر في بلدانه، وبسبب تدمير نشاط مؤسساته الاجتماعية والحكومية المحددة والمعلنة، فقد فرض على هذه البلدان فرضاً، بقوة الجيوش عندما فشلت المؤامرات، أن تحتل مواقع هامشية جداً في اقتصاد دولي متسارع النمو، وأدّى التحكم اللئيم بحركة رأس المال وباتجاهات البضائع إلى أن تحمل بلدان الجنوب على كاهلها ديوناً ضخمة باهظة الفوائد، وإلى وقوع موازينها التجارية في عجوز مزمنة لا خروج منها، فكان أن ظهرت حالات المواجهة والصراع التي نعيشها، حيث إرهاب التنظيمات السرية المعارضة هو الإنتاج الطبيعي لإرهاب الشركات السرية المتحكّمة!

غير أنّ الأوضاع المأساوية لم تبق مقتصرة على بلدان الجنوب الفقيرة، أو ما كان يسمّى بالعالم الثالث، بل انتقلت إلى بلدان الشمال الثرية، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة التي أصبحت تنوء تحت ثقل الأزمات، وهاهي الشركات الرأسمالية الإرهابية المتوحشة تجوب العالم من أقصاه إلى أقصاه بجهاته الأربع، وهاهي الأزمات والكوارث تسير في ركابها ولا تستثني ركناً من أركان الأرض، حيث الوحش المصنّع الذي أطلق من عقاله لا يتردّد في التهام صانعيه، منتجاً في الوقت نفسه نقيضه الموضوعي، المتصف بصفاته، والمؤهّل لمواجهته، والمستمرّ باستمراره!

أخيراً، هل يعقل وهل بالإمكان مقارنة إرهاب الشركات المتعدّدة الجنسيات وحكوماتها وجيوشها، وهو الإرهاب الذي يعرّض فعلاً مئات ملايين البشر لخطر الهلاك، بإرهاب المنظمات المناوئة لها، الذي مهما كان حجمه وكانت أضراره وفظائعه فإنه يبقى في دائرة المئات أو الآلاف من الضحايا؟ وهل يفوتنا أن الإرهاب الثاني ليس سوى ردّ الفعل الطبيعي والإنتاج الموضوعي للإرهاب الأول؟

أسمى آيات الاحترام للرئيس الإنسان لولا

في مطلع عقد التسعينيات الماضي كشف تقرير برلماني برازيلي عن وجود فرق إعدام محمولة، رسمية أو شبه رسمية، تجوب ضواحي وأزقة ريو دي جانيرو، وتقوم بإعدام أولاد الشوارع، بإطلاق النار عليهم وقتلهم أثناء مطاردتهم، تماماً كما تطارد وتقنص الكلاب الضالة وبخاصة المسعورة. وقال التقرير أنّ أصحاب المتاجر، ورجال الأعمال، وتجّار المخدّرات الكبار أيضاً، يموّلون تلك العمليات!

لقد ذكر ذلك التقرير البرلماني البرازيلي، في معرض التفاصيل، أنّه في المنطقة الشمالية وحدها في مدينة ريو دي جانيرو تشنّ ١٥ فرقة إعدام غاراتها ضدّ الأولاد/الأطفال، وهي فرق مشكّلة من رجال شرطة، ومن عسكريين تابعين للجيش، ومن قوات أمن خاصة، ومن مدنيين مأجورين أيضاً! كانت مهمّة تلك الفرق المسلّحة تنظيف شوارع المدينة من الأولاد القاصرين، القذرين، اللصوص، الخطرين، الذين يتعاطون المخدّرات طيلة الوقت، والذين صارت أعدادهم هائلة!

قال التقرير البرلماني البرازيلي أنّ فرق الإعدام، في تلك الضاحية، نجحت بداية في قتل ٤٠٠ صبي قاصر خلال عام واحد، ثمّ صارت تقتل يومياً، كمعدّل وسطي، ثلاثة أولاد! وقد التقت إحدى الصحف بالصبي البرازيلي المتشرّد إدواردو، واستجوبته فقال أنّه بينما كان نائماً مع اثنين من رفاقه، تحت جسر في أحد أزقّة ريو الفقيرة، وجدوا أنفسهم فجأة يوضعون في الصندوق الخلفي لسيارة قديمة، وأنّه قفز من صندوق السيارة ونجح في الفرار، بينما هو يسمع صوت عدد من الطلقات، ثمّ لم يشاهد رفيقيه بعد ذلك أبداً!

ولكن من أين أتى أولئك الأولاد البرازيليون المتشرّدون بأعدادهم الكبيرة؟ لقد أتوا من ذلك الفائض الاجتماعي الضخم الذي جعله الاحتكار الدولي والمحلّي فائضاً لا لزوم له، وينبغي إتلاف بعضه لفساده! وممّن تتشكّل فرق القتلة؟ إنها تتشكّل من بيض وسود، من متطوعين مأجورين ورجال شرطة فقراء، جعلتهم الفاقة يقدمون على قتل أولاد الفقراء، أي أولادهم الذين شرّدتهم الفاقة، فهم بدورهم ضحايا مغلوبة على أمرها إلى درجة فقدان القدرة على التمييز والمحاكمة الإنسانية!

لقد راح البعض من الأكثرية البرازيلية، الساحقة المسحوقة، يأكل بعضاً من أولاده دون أن يعي ذلك، حيث تهتّكت وتحلّلت واندثرت الروابط الاجتماعية الإنسانية إلى حدّ خطير. وفي مشهد متخيّل في جزء منه، كتبت حينئذ إحدى الصحف قائلة أنّ فصيلاً من القناصة، مجهّزاً بأحدث البنادق المزوّدة بمناظير وبكاتمات للصوت، ويمتطي عدداً من الآليات المصفّحة السريعة، واحدة منها عبارة عن عيادة متحرّكة، أي مستشفى صغير، فيها طبيب وممرضات. يقتحم الفصيل المسلّح ضاحية برازيلية (أو غير برازيلية) مكتظة بالفقراء حتى الفيض، ويباغت جمعاً من الأولاد الحفاة العراة. يندفع الأولاد هاربين في جميع الاتجاهات. يشير الطبيب إلى ولدين آمراً: هذا في رأسه، وذاك في قلبه! يرديهما القناصة على الفور، وينقلا بلمح البصر إلى العيادة المتحرّكة وهما لا يزالان يختلجان. تبدأ مباشرة عملية انتزاع قلب الولد الذي أصيب في رأسه، وعيني الذي أصيب في قلبه، لصالح مريضين متخمين ينتظران في مكان آخر من المدينة الكبيرة العظيمة!

هل يعقل تصوّر هذا الجزء المتخيّل من المشهد البرازيلي على أنه يمكن أن يحدث؟ الجواب: نعم، في البرازيل أو في غيرها من دول العالم، وبخاصة دول جنوبه! ولم لا وهم يدفعون الآن ثمن أعضاء الإنسان الفقير، بموافقته تحت ضغط الفاقة أوفي غفلة منه كلّما أتيحت فرصة مواتية؟ لماذا لا يكون هذا الجزء المتخيّل من المشهد البرازيلي الواقعي ممكناً وواقعياً، في مرحلة تالية، لولا أنّ إنساناً حقيقياً وصل إلى سدّة الحكم في البرازيل قبل فوات الأوان، هو الرئيس العزيز المحترم لويس أغناسيو لولا دا سيلفا؟

قبل ثمانية أعوام، عشية وصول لولا إلى سدّة الرئاسة، عن طريق اختيار شعبي حرّ ونزيه فعلاً، كان ستون مليوناً أو أكثر من سكان البرازيل، البالغ عددهم الإجمالي حوالي ١٨٠ مليوناً، يعانون من الفقر المدقع. وكان مثلهم أو أكثر في حال متفاوت من الفقر غير المدقع. غير أنّ ١١ مليوناً كانوا الفائض الفاسد من الجائعين الذين بلغوا حالة الهلاك، والذين تطارد فرق القناصة أولادهم المشرّدين في أزقة وضواحي المدن البرازيلية، وبخاصة في ريو دي جانيرو وأخواتها الكبيرات. وكان المتوقع أن يتصاعد عدد الجوعى وأولادهم، تصاعد المتواليات الهندسية، لولا أنّ حكومة الرئيس العزيز لولا وصلت إلى سدّة الحكم قبل فوات الأوان. أمّا اليوم فلم يعد ثمّة جوعى في البرازيل، بالمعنى الخطير للكلمة، حيث المطاعم الشعبية الحكومية تقدّم الطعام مجاناً، وحيث المزارعين البرازيليين الصغار، الذين يشكلون نسبة ٧٠ في المائة من الشعب البرازيلي، يحظون بدعم الدولة وبرعايتها الفائقة.

والحال أنّ الرئيس لولا جاء من قاع المجتمع، ويكاد في صباه الأول يكون واحداً من أولئك الأولاد المشرّدين الذين أشار إليهم التقرير البرلماني في مطلع التسعينيات الماضية. وهاهو في عهده ينجح في هجومه المعاكس ضدّ حالة الانهيار العام المتمادية، فيقدّم للمزارعين الصغار القروض والمساعدات الكافية، ويرفع الحدّ الأدنى للأجور رفعاً منطقياً معقولاً، وكذلك معاشات المتقاعدين. لقد عدّلت حكومته عمليات توزيع الثروة الوطنية لصالح الفقراء، وانتقل ٢٠ مليون برازيلي من حالة الفقر المدقع إلى مستوى الطبقة الوسطى، وتلقت الإعانات الحكومية المفهومة والمجدية ١٢ مليون أسرة برازيلية، وذلك كلّه في نطاق إستراتيجية مزدوجة تقول بدعم الفقراء وزيادة الإنتاج الزراعي أولاً، فكان النجاح الهائل.(أنظر صحيفة «السفير» ــــ سمير التنير ــــ ٢٠/١٢/٢٠١٠).

غير أنّ ما حدث في عهد الرئيس لولا لم يقتصر على الإنجازات الداخلية العظيمة، بل تعدّاها إلى ارتقاء البرازيل دولياً، لتصبح في عداد الدول العشرين المتقدمة والصاعدة، بل في طليعتها. وعندما أنهى فترة حكمه الثانية غادر القصر الرئاسي أصولاً، بكلّ أدب، وبكلّ رضاً، وبكلّ هدوء، في اللحظة ذاتها التي كانت استطلاعات الرأي العام تقول فيها أنّ شعبيته بلغت أعلى معدلاتها: ٨٧ في المائة!

لماذا لم يتشبّث الرئيس لولا دا سيلفا، القادم من قاع المجتمع، بالقصر الرئاسي، وهو الذي يحظى بتأييد الأكثرية الساحقة من شعبه؟ لماذا لم يستغلّ هذه الشعبية المفهومة الصادقة والواعية، وما تحقّق في عهده من إنجازات تاريخية حقاً؟ هل كان ثمّة ما يحول بينه وبين البقاء (مدى الحياة!) في القصر الرئاسي؟ نعم، كان ثمّة ما يحول دون ذلك: إنسانيته، وشرفه، واحترامه لنفسه ولشعبه.

الأبعاد غير الحربية لصفقات التسلّح الضخمة

أصبح معروفاً منذ عقود أنّ اتفاقيات التسلّح، أو صفقات التسلّح، لا تقتصر ضرورتها على احتياجات القتال والمقاتلين في حرب واقعة أو وشيكة الوقوع ، بل تتعدّاها إلى أبعاد وميادين أخرى، كالتجارة الصرف التي للمشتري أيضاً مصلحة غير حربية فيها، ليس من أجل العمولات التي هي «قضية صغيرة تافهة»، بل من أجل المصير المشترك الذي يربط بين كلا الطرفين كنظامين، ويجعل الشاري حريصاً على البائع حرصه على نفسه!

إنّ ظاهرة البعد التجاري الصرف تبرز أكثر ما تبرز في صفقات التسلّح العربية/الأميركية، بغضّ النظر عن شكلياتها غير المقنعة تجارياً، حيث يبدو البائع كأنّما هو متسلّط محتال والشاري كأنّما هو ضعيف مغفّل، وحيث تبدو الصفقة مريبة، مدعاة للدهشة والاستنكار والتهكّم من حيث حجمها الخرافي وأهدافها الحربية غير الواقعية. غير أنّ مثل هذه المشاعر وردود الأفعال تزول جميعها عندما ندرك أنّ العملية/الصفقة تتمّ داخل تشكيلة دولية واحدة، وبين طرفين متكاملين، فهي عملية داخلية تشبه مناقلة في ميزانية. أي أنّ لها ضروراتها الواقعية المفهومة تماماً من قبل الطرفين الشريكين. لكنّ إبرام مثل هذه الصفقات (التجارية) يبقى غير ممكن من دون خطر حربي ملموس، أو مفترض، يبرّره أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدفع بالبائع، يؤازره المشتري، إلى افتعال الخطر أحياناً، وتضخيمه وتهويله!

قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وزواله تململ الأوروبيون من السياسة الدفاعية الأميركية، حيث الهدف المعلن الذي ظلّت واشنطن تلحّ عليه هو التصدّي للخطر السوفييتي. وبينما أيّدها بعض حلفائها العرب بحماسة رأى بعض حلفائها الغربيين أنّ الهدف الكامن هو إحكام السيطرة الأميركية على أوروبا الغربية بالذات، مضافة إليها الشرقية، وهو ما تأكّد فعلاً، بالدلائل القاطعة، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

كانت الشكوك تنتاب الأوروبيين عموماً وهم يطالعون تقارير المخابرات الأميركية عن القوة العسكرية لحلف وارسو، مثلما تنتاب الشكوك العرب اليوم بصدد تقارير مشابهة عن الخطر الإيراني. وذات مرّة أعلن أحد القادة الاستراتيجيين في حلف الناتو، الجنرال كراوس، أنّ تقييماً صحيحاً لميزان قوة النيران يدلّ بشكل قاطع على أنّ حلف الناتو يتجاوز حلف وارسو. قال الجنرال: على واشنطن التوقف عن بثّ الذعر في قلوب الأوروبيين، والتوقف عن دفعهم إلى زيادة إنفاقهم العسكري بحجج مزوّرة!

لقد ترتّب على تصريحات الجنرال كراوس الجريئة حينئذ أنّ بعضاً من الأوروبيين سارع إلى تحقيق انفراج في علاقاته مع موسكو. ثمّ إنّ موسكو بالذات كانت في تلك الفترة تنتقد واشنطن وتطالبها دون كلل بمزيد من الحوار حول نزع السلاح. غير أنّ ما حدث كان مؤقتاً، حيث سرعان ما أعيد الأوروبيون إلى حظيرة الشراكة الإستراتيجية والمصير المشترك، وانخرطوا في برنامج لإعادة التسلّح وضعته واشنطن.

كان الأوروبيون يقاومون أحياناً، في بعض الحالات وتحت ضغط شعوبهم. وكان البريطانيون، مثلاً،

يشتكون من الضائقة الاقتصادية الخانقة، ويخفضون النفقات الحربية الجديدة على حساب المساهمة البحرية البريطانية في الدفاع عن الطرق الدولية لحلف شمال الأطلسي. وقد اتسعت المعارضة الشعبية لتشمل الولايات المتحدة بالذات، غير أنّ التسلّح استمرّ على أوسع نطاق، وذلك لأنّ الإنتاج الحربي أصبح فرعاً رئيسياً في البنية الكلّية للنظام الرأسمالي الدولي، بحرب أو من دون حرب!

تقول نشرة صادرة عن وزارة الدفاع البريطانية ما يلي: «إنّ القدرة على إنتاج وتطوير الأسلحة هي رأسمال وطني هام. إنها تضمن الموارد، وتمكّن بريطانيا من خدمة المتطلبات التي تواجهها بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب. إنها تؤمّن الوظائف في الداخل، ويدفع مقابلها لنا بنقودنا، وهي تمكننا من التعاون في مجال مفضل لدينا، وتقدّم لنا إمكانية ضمان نقد أجنبي من خلال المبيعات، وفوق كلّ شيء تساعد في الحفاظ على أمتنا بمساهمتها في دفاعنا»!

في ما يتعلّق بالمنطقة العربية لا يزال الوضع على حاله عموماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي معرض توضيح هذا الحال، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قال أحد مساعدي الرئيس ريغان ما يلي: «إنّ منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج، هي «منطقة مفتاح» أساسية في السياسة الخارجية الأميركية، لأسباب لا تخفى على أحد، ولذلك فإنّ واشنطن على استعداد لتوجيه الضربات ولخلع أيّ نظام يقف في وجه مصالحها»! وبعد ذلك كشف النقاب عن أنّ واشنطن أبلغت دول الخليج العربي عن عملية نشر قوات برية وجوية وبحرية في الخليج قوامها ثلاث فرق عسكرية، وخمسة عشر سرباً مقاتلاً وحاملة طائرات، على أن تقوم دول الخليج بتمويلها. وذكر لاحقاً أنّ صندوقاً تأسس بالفعل لتمويل هذا الوجود العسكري الإضافي، الذي قدّرت تكاليفه بعشرة مليارات دولار.

وفي اجتماع للجنة التعاون المشترك بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، عقد حينئذ في أرلنجتون/فرجينيا، أعلن روبرت بيللترو مساعد وزير الخارجية أنّ أهداف الولايات المتحدة في الخليج متعدّدة، فهناك الأهمية المتزايدة للشراكة الاقتصادية، وهناك المصالح القوية للشركات الأميركية التي تتولى إقامة الصناعة والبنية الأساسية، إضافة إلى أنه لا بدّ من حماية الأصدقاء، وحماية المصالح الحيوية، والتأكيد على أنّ الولايات المتحدة مستعدّة للتصرّف بحزم عند اللزوم»!

لقد توالت مثل هذه التصريحات على ألسنة المسؤولين في جميع العهود الأميركية، وهي تصريحات يقرّها حلفاؤها وأصدقاؤها دائماً. وعلى الرغم من التغييرات النوعية التي حدثت في تركيبة النظام الدولي عموماً، بعد احتلال العراق، فإنّ مثل هذه التغييرات ونتائجها لم تظهر كما ينبغي، لا في المنطقة العربية ولا في المنطقة الأوروبية الغربية، فليس ثمّة مراجعة ولا تراجع في المواقف المعلنة، الأمر الذي يشير إلى مدى تشابك العلاقات بل اندماجها إلى درجة الانصهار العضوي بين أنظمة هاتين المنطقتين وبين نظام الولايات المتحدة. وليس أدلّ على ذلك من صفقات السلاح العملاقة التي تعزّز جميع مواقع البائع الأميركي المضطربة دولياً، وليس موقعه العسكري فقط، وهذا التعزيز الإجمالي هو ما يريده الشاري أيضاً، بالضبط!

الأحادية الأميركية مستمرّة عسكرياً

كان مشروع الكيان الإسرائيلي عند إقامته في العام ١٩٤٨ مشروعاً استعمارياً مشتركاً، بريطانياً أوروبياً/ أميركياً، مثلما هو حال مشروع السيطرة على النفط العربي. غير أنّ الولايات المتحدة، التي وضعتها نتائج الحرب العالمية الثانية في مركز القطب الرأسمالي الدولي الأوحد، سرعان ما بدأت باستبعاد شركائها من موقع الأنداد، كلّياً أو جزئياً، سواء على صعيد الاستيلاء على النفط العربي أم على صعيد الاستيلاء على فلسطين العربية، وهما المشروعان المتصلان ببعضهما اتصالاً متيناً.

لقد كان مجموع العون الأميركي للكيان الإسرائيلي الناهض لتوّه (عام ١٩٤٨) في حدود ١٤٠ مليون دولار، لكنّه ارتفع إلى ١١٠٠ مليون في العام ١٩٥٥، أي عشيّة حرب السويس (١٩٥٦) التي أدّت إلى بداية كنس الإنكليز والفرنسيين من المنطقة العربية، بما فيها فلسطين المحتلة، وبداية حلول الأميركيين محلّهم.

لقد ارتفعت نسبة إسهام الرأسمال الأميركي في القطاع الخاص الإسرائيلي إلى ٥٦ في المائة عام ١٩٥٦، أي إلى ضعفي ما كانت عليه تقريباً في العام ١٩٤٨، بينما هبطت نسبة الإسهام البريطاني، كمثال أوروبي، إلى حوالي ١١ في المائة، وسرعان ما انطلق الإسرائيليون المرتزقة في ركاب الرأسمال الأميركي وفي خدمته، يجوبون أفريقيا من أقصاها إلى أقصاها لصالحه ونيابة عنه، حيث الأفارقة عموماً كانوا يتجنّبون مستعبديهم الأميركيين كما يتجنّبون الوباء، ويحذرونهم أشدّ الحذر.

كانت السيطرة على منطقة السويس وما يحيط بها هي الهدف الأميركي المركزي لحرب عام ١٩٦٧، لأنّها تعني هيمنة الأميركيين على أوروبا وعلى العالم أجمع، وهي الهيمنة التي أصبحت وستبقى الهمّ الأكبر لواشنطن كما يشرح بيير روسيه في كتابه «مفاتيح الحرب». ولم يكن الكيان الإسرائيلي– حسب روسيه– سوى قاعدة عسكرية أجنبية ملحقة بالبنتاغون، تهدّد في آن معاً كلاً من أوروبا والعرب والمصالح الآسيوية/الأفريقية. وهكذا فإنّ واشنطن لا تقاتل دفاعاً عن «إسرائيل» باعتبارها جزءاً من الغرب وحضارته كما يشاع، بل لأنّها خاضعة لها، ولأنّها أداة من أدوات هيمنتها وأحاديتها، أمّا إذا خطر للإسرائيليين ممارسة سياسة مستقلة فإنّهم سوف يكنسون من فلسطين مثلما كنست فرنسا من الجزائر وهولندا من إندونيسيا!

إنّه لمن شبه المؤكّد أن ليس هناك أيّ اعتبار لرابط ثقافي أو عقائدي يحكم الصلات بين الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي. فالمجتمع اليهودي الأميركي مرتبط أكثر من أيّ شيء وقبل أيّ شيء بمصالح الوطن الأميركي وبالتوسع الاستعماري الأميركي، فلا يمكن تمييزه وفصله أبداً عن الإستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة. وليس هناك ما هو موضع جدل أكثر من القول بأنّ موقف واشنطن من الكيان الإسرائيلي هو عطف خاص، فمثل هذه الشؤون الإستراتيجية السياسية لا تعالج أبداً من منطلقات عاطفية. والذي يحدث، ببساطة، هو أنّ المجتمع اليهودي الأميركي يستأثر بمقدار هام من مقرّرات الرأسمال الأميركي، لأنّه يهيمن على المصارف، وشبكات الاستهلاك، ومكاتب الدراسات الاقتصادية، وأجهزة الدعاية والإعلام. لكنّه رغم ذلك كلّه ليس في حدّ ذاته سوى موجة في

مدّ الإمبريالية الأميركية وجذرها.

وفي ما يتعلّق بالوضع العالمي الراهن، فقد أصيبت الولايات المتحدة بانتكاسات دولية كبرى اقتصادية وسياسية، ولم تعد تمتلك جميع مكوّنات مركز القطب الواحد، لكنّها لا تزال تحتفظ بالمكوّن العسكري الحربي الذي تعوّل عليه في سعيها المحموم لاسترداد المكوّنات الأخرى التي أفلتت منها إلى هذا الحدّ أو ذاك. وهكذا فإنّ النظام الدولي لا يزال أحاديّ القطب عسكرياً، الأمر الذي يؤكّده تحرّش الأميركيين العسكري بروسيا عبر أوروبا الشرقية، وبالصين عبر تايوان!

إنّ ما تنفقه واشنطن اليوم على قواتها المسلّحة يعادل ما تنفقه على قواتها المسلحة جميع دول العالم مجتمعة! كما أنّ الولايات المتحدة لا تزال الأكثر تطوّراً في ميدان إنتاج أسلحة التدمير، وهي تتميّز وحدها باحتفاظها بمئات القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف أنحاء الأرض، ناهيكم عن سيطرتها على أهم مصادر إنتاج النفط في العالم، وبخاصة البلاد العربية التي أضافت إليها العراق بمخزونه النفطي العظيم!

لقد كان ممكناً أن يتضعضع أيضاً المكوّن العسكري للأحادية القطبية الأميركية، وأن ينكفئ، لولا أنّ النظام الرسمي العربي، المستلب العاجز، خذل المقاومة العراقية والعربية/ الإسلامية عموماً. وهاهي واشنطن، استناداً إلى نفوذها الهائل في النظام الرسمي العربي وإلى قاعدتها الإسرائيلية، تعزّز وجودها أكثر فأكثر في هذه المنطقة «المفتاحية» آملة بذلك استرداد ما فقدته من مكونات مركزها الدولي الأحادي، فنراها تشيّد في عواصم العراق وأفغانستان وباكستان دوراً لسفاراتها أشبه بالمدن، حيث تكاليف بناء السفارة الأميركية في بغداد تجاوزت المليار والنصف مليار دولار حتى الآن، وسوف تقارب تكاليفها النهائية المليارين، إضافة إلى إنشاء القواعد العسكرية الضخمة الثابتة الهائلة التكاليف. أمّا السفارة الأميركية التي سوف تنهض في القدس، والتي حدّدت أرضها واكتملت ملفاتها ومخطّطاتها في عهد كلينتون، فلسوف تكون الأعظم في العالم على الإطلاق!

هل يمكن للولايات المتحدة استرداد مكانتها القطبية كما كانت، أو على الأقلّ الصمود في مواقعها الدولية الحالية لزمن طويل؟ هل ستنهض السفارة الأميركية العظمى في القدس؟ نعم، إنّ هذا ممكن في حالة واحدة هي استمرار الوضع الرسمي العربي في الحالة التي هو عليها اليوم، أمّا إذا نجح هذا النظام في الانتقال إلى مواقع المقاومة فإنّ العالم أجمع سوف يتغيّر نحو الأفضل بالتأكيد، ولسوف تنتهي حكاية القطبية الدولية الأميركية العدوانية مرّة واحدة وإلى الأبد.

الاحتكارات ومنطقها الداخلي المجنون!

توالت على مدى العامين الماضيين، وما زالت تتوالى، حوادث إعلان الشركات والمصارف الأميركية والأوروبية إفلاسها، أو نيّتها إعلان إفلاسها إذا لم تحصل على القروض التي تغطي عجزها. وهذه الإعلانات نوعان: نوع احتيالي، ونوع حقيقي! فتلويح مصرف «غولدمان ساكس» الأميركي بإعلان إفلاسه، على سبيل المثال، كان احتيالياً، وهاهو اليوم ينهض أعظم قوّة من ذي قبل، لنكتشف أنّ اليونان كدولة معرّضة حالياً لخطر الإفلاس الحقيقي بسبب عقود مبرمة مع هذا المصرف وأمثاله، بينما هناك مصارف كثيرة كان إعلان إفلاسها حقيقياً، وهي انهارت بالفعل أو تكاد من دون أن تأبه حكومة واشنطن لمصيرها!

لقد أصبح معروفاً أنّ مصرف «غولدمان ساكس»، وكذلك بضع مصارف أخرى من شاكلته، رتّب أموره للاستيلاء على أموال طائلة، بعشرات المليارات، من الخزينة الحكومية، أي من أموال المواطنين، ومن أموال المقرضين والمساهمين، بعد ادعائه أنّ عجزاً أصابه! غير أنّ أحداً لم يدقّق جدّياً في مدى صحّة وقوع العجز المزعوم، ولا في طبيعته، ولا في مصير الأموال التي اختفت وسبّبته! ولقد ساعدته السلطات الرسمية في تنفيذ عملياته الاحتيالية، لأنه عظيم النفوذ سياسياً وإدارياً في البيت الأبيض وفي المصرف المركزي الأميركي الذي هو قطاع خاص!

وكذلك أصبح معروفاً أيضاً أنّ شركة «جنرال موتورز» لوّحت بإعلان الإفلاس، وحصلت في العام ٢٠٠٨ على قروض تفوق ٢٠ مليار دولار، وأنّ الحكومة الأميركية، التي دخلتها شريكاً بنسبة ٦٠ في المائة من الحصص، وعدتها بمبلغ ٣٠ مليارا لاستكمال إجراءات إفلاسها، بعد أن بلغت الديون المترتبة عليها ٢٧ ملياراً! فماذا يعني استكمال إجراءات إعلان الإفلاس قانونياً؟ إنّه يعني أنّ الدائنين من جميع الجنسيات لن يحصلوا إلاّ على ١٠ في المائة فقط من قيمة سنداتهم، أي أن قروض المقرضين من مختلف الجنسيات سوف تلغى بنسبة ٩٠ في المائة! ويعني أنّ حصص حاملي الأسهم الصغار الحاليين سوف تلغى وتمحى! ويعني أنّ الكثيرين من عمال الشركة وموظفيها سوف يخسرون وظائفهم ومدّخراتهم! وهذا كلّه حدث بالفعل! إنّها عملية «تأميم» جائرة، بل عملية سطو في الواقع، فلا سداد لديون الدائنين ولا إعادة لحقوق جماهير المساهمين!

وجدير بالذكر أنّ شركة «جنرال موتورز»، التي تأسّست عام ١٩٠٨، قد ازدهرت أعمالها بفضل النفط الرخيص، فهي تنتج ٢٠ ألف سيارة من سيارات البويك والشيفروليه والكاديلاك والبونتياك والهامر. وهي في الحرب العالمية الثانية توسعت في الإنتاج وصارت تصنع المعدّات الحربية والذخائر، فبلغ ازدهارها مستويات أسطورية، ووصل عدد العاملين فيها وفي الشركات المتنوعة الإنتاج التابعة لها إلى حوالي نصف مليون! وتنبغي الإشارة إلى أنّ هؤلاء العمال تضرّروا كثيراً، سواء في مدخراتهم التي غالباً ما يوظفونها في الشركة نفسها، وقد أصبحت هذه المدّخرات في مهبّ الريح، أم في عملهم حيث ألغت الشركة ٣١ ألف وظيفة، وأقفلت ١١ مصنعاً، وأغلقت ٢٦٠٠ وكالة، والحبل على الجرّار!

ولكن ما السرّ الحقيقي لهذه العواصف الرهيبة، الصناعية والتجارية وبالتالي الاجتماعية؟ هل هو

في عجز أصاب الرأسماليين فعلاً؟ هل أصبح هؤلاء المرابون عرضة للإفلاس والضياع حقاً؟ أبداً! إنما يكمن السبب في منطقهم الداخلي المجنون، حيث معيارهم في سلامة الأوضاع هو تحقيق المزيد والمزيد من الأرباح دائماً وباستمرار، فإذا لم تتحقّق زيادة متواصلة متصاعدة اعتبروا ذلك كساداً خطيراً في الأسواق، أمّا إذا هبطت أرباحهم عن آخر مستوى حققته ولو بنسبة واحد في المائة (أرباحهم وليس رساميلهم) فإنهم يتصرّفون كالمجانين ويزعمون إصابتهم بخسائر فادحة، ويلجأون إلى الاحتيال لإعادة حركة الربح إلى خطّ الصعود وإن على حساب مئات ملايين البشر من أبناء شعوبهم والشعوب الأخرى!

في العام١٩٨٢ أعدّت منظمة التغذية والزراعة (الفاو) التابعة لهيئة الأمم تقريراً أثبت بالأرقام أنّ الزراعة العالمية توفّر الغذاء دون مشقة لنحو اثني عشر مليار إنسان، أي لأكثر من ضعفي عدد سكان الأرض حالياً، بينما يموت عشرات الملايين من الجوع أو من سوء التغذية! غير أنّ الاحتكاريين، بمنطقهم الداخلي الإجرامي المجنون، أصرّوا على أنّ مقياس سلامة الأوضاع الدولية هو تصاعد أرباحهم بوتيرة عالية، الأمر الذي يقتضي التحكّم بالأسواق والأسعار، فراحوا يتلفون الفائض الهائل من المحاصيل الغذائية في بلدانهم، ويعوّقون بل يعطّلون إنتاجها في البلدان الأخرى المنكوبة بهيمنتهم، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الأسعار الذي يناسبهم، غير عابئين على الإطلاق بهلاك مئات الملايين من البشر!

إنّ أحد أهمّ أسباب الأزمة التي تعيشها الولايات المتحدة وحليفاتها، ودول العالم عموماً اليوم، هو المنطق الرأسمالي الداخلي المجنون، الذي جعل الاحتكاريين الأميركيين يتطلعون إلى «شرق أوسط» يخصّهم وحدهم (ولا يخصّ سكانه!) وإلى فرض سيادتهم عالمياً على مدى القرن الحالي، غير آبهين لهلاك البشرية، قتلاً وجوعاً ومرضاً، طالما أنّ المليارات والتريليونات سوف تتدفق على خزائنهم! لكنّ مشروعهم المجنون تعثّر وتلكّأ في العراق، حيث تحوّلت ميادينه، بفضل المقاومة، إلى محرقة بدّدت تريليونات الدولارات التي اختزنوها والتي استدانوها، وقد أملوا في استردادها بسرعة فائقة من نفط العراق، وفوقها أضعافاً مضاعفة من ثروات «شرقهم الأوسط» التي لا تنضب، بل تتزايد كالمتواليات الهندسية! وعندما لم يتحقّق حلمهم الشرير تحوّلوا إلى العمليات الاحتيالية لاسترداد نفقاتهم المتبخّرة في الحروب حتى من شعبهم!

اليوم، بسبب المنطق الرأسمالي الربوي المجنون، ونتيجة للعمليات الاحتيالية الإجرامية، نرى الإفلاسات الحقيقية وقد تجاوزت المصارف والشركات إلى الدول! فهاهي اليونان وقد أوشكت أن تعلن إفلاسها كدولة بعد أن بلغت مديونيّتها حوالي ٤٠٠ مليار دولار، وحيث تتوسّل حكومتها للحصول على قروض بعشرات مليارات اليورو من الاتحاد الأوروبي، القلق المتردّد، كي تعالج عجزها الخطير، أمّا سرّ هذا العجز اليوناني فقد تكشف جانباً منه علاقات اليونان المالية الغامضة بمصرف غولدمان ساكس، الذي ادعى العجز وحصل على دعم حكومته! وأمّا عن حكومة واشنطن، فقد أعلن أحد أقطابها في الكونغرس أنّه يخشى جدّياً أن يصل بها الحال إلى ما وصلت إليه اليونان، لكنّه لم يشر إلى دور المنطق الرأسمالي الربوي الصهيوني المجنون في حدوث ذلك!

الإرادة السياسية والمستقبل الاقتصادي العربي

على مدى أكثر من ستة عقود بعد الاستقلال، وبعد تأسيس جامعة الدول العربية، لم يتوقّف أبداً إلقاء الخطابات وعقد الاجتماعات واتخاذ القرارات بصدد المستقبل الاقتصادي المشترك للبلاد العربية،غير أنّ الخطوة الأولى على هذه الطريق لم تقلع أبداً كما يجب، ولم تتحقّق أبداً كما يبدو، بدليل التصريحات التي أدلى بها مؤخّراً السيد أحمد جويلي، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والتي قال فيها أنّ اتفاق منطقة التجارة الحرّة التي أقرّتها القمة الاقتصادية العربية في الكويت، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تعتبر الخطوة الأولى نحو الاتحاد الاقتصادي العربي!

هكذا هو الحال إذن! الخطوة الأولى في اتجاه قيام الاتحاد الاقتصادي العربي أقرّت قبل عام فقط، والأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية، بعد مرور العام، يدلي بتصريح (الصحف – ٢٠١٠/٢/٧) لا نفهم منه إن كانت هذه الخطوة الأولى على طريق الاتحاد الاقتصادي العربي قد انطلقت أم أنها لا تزال مجرّد قرار!

لقد قال الأمين العام أنّ السوق العربية المشتركة، أو منطقة التجارة العربية الحرّة، التي أقرّت إقامتها في قمة الكويت المذكورة: «ليست شعاراً، بل ضرورة حتمية للأمن القومي العربي»! فما الذي قصده بقوله هذا؟ هل قصد أنّها أقلعت عملياً وميدانياً، وتجاوزت حالة الكلام والشعارات، أم قصد العكس، فهو يشكو من أنها لا تزال شعاراً، على الرغم من ضرورتها للأمن القومي العربي كما قال؟ لا ندري!

إنّ تصريح الجويلي يحتمل التأويلين على قدم المساواة بالفعل! ولعلّه يعني أنّ الإقلاع قد تحقّق. بدليل قوله أنّ الخطوة الأولى على طريق الاتحاد، أي إقامة منطقة التجارة الحرّة، سوف تكتمل جميع مراحلها بحلول العام ٢٠١٥، أمّا الاتحاد الاقتصادي الكامل فسوف يتحقّق بين عامي ٢٠١٥ – ٢٠٢٠، وسوف تترتّب على تحقّقه سياسة مالية عربية واحدة، ومصرف مركزي عربي واحد، وعملة عربية موحّدة! غير أنّه لم يقدّم أيّ دليل يؤكّد حدوث مثل هذا الإقلاع وتقدّمه المتدرّج حثيثاً إلى الأمام، بينما لم يسمع أحد أو يشاهد رسمياً وحسّياً مثل هذا الدليل!

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معلوماتنا العامة عن التعاون والتبادل الاقتصادي/التجاري بين الدول العربية تقول أنّه انحدر إلى مستوى لا يتعدى ٧ في المائة، وأنه بين بعض الأقطار الشقيقة يقف عند نقطة الصفر! وبغضّ النظر عن أنّ تبادلاتنا مع الغير هي في حدود ٩٣ في المائة كما يفترض، فإنّ مساهمات البلاد العربية جميعها (حوالي ٣٠٠ مليون إنسان) لا تشكّل سوى خمسة في المائة من حجم الاقتصاد العالمي! وفي معرض تبرير قصور العرب اقتصادياً وسياسياً، مقارنة مع الأوروبيين الذين أقاموا الاتحاد الأوروبي، قال السيد الجويلي أنّه لا مجال للمقارنة بين الجانبين العربي والأوروبي، لأنّ الدول العربية حصلت على استقلالها في وقت متأخّر، وهي دول نامية، وفي المقابل كانت الدول الأوروبية تملك حتى بعد الحرب العالمية الثانية قاعدة اقتصادية، بحيث أصبح من اليسير عليها إقامة اتحاد أوروبي»!

بالطبع إنّ التوضيح أعلاه ليس منطقياً، حيث أوضاع الشعوب الأوروبية المختلفة المتناقضة تعيق كثيراً قيام الاتحاد، بينما أوضاع العرب كأمة واحدة، واحتياجاتهم المصيرية المشتركة، تسهّل كثيراً إقامة اتحادهم، بل تفرضه فرضاً. وإذا كان ثمّة ما يحول دون تحقيق أيّة إنجازات عربية وحدوية فإنّه الافتقار إلى الإرادة العربية السياسية لا أكثر ولا أقلّ.

ومن جهة أخرى لماذا تجري المقارنة بين العرب والأوروبيين ولا تجري بين العرب والآسيويين، أو الأميركيين الجنوبيين؟ لماذا لا نقارن بين ماليزيا أو كوريا الجنوبية وبين دولتين عربيتين موازيتين من حيث الحجم والثروة، والقيود السياسية الخارجية أيضاً؟ لماذا لا نقارن بين الإنجازات العظيمة لهاتين الدولتين وبين التقصير المريع للدولتين العربيتين المقابلتين؟ ولماذا لا نقارن عموماً بين التقدم الكبير الذي أنجزته منظمة دول آسيان، المتعدّدة القوميات واللغات والديانات، وبين العجز المزمن لجامعة الدول العربية في جميع الميادين، وهي التي نهضت قبل نهوض آسيان بزمن طويل؟ قطعاً إنّ السرّ يكمن في الشرط السياسي ، أي في غياب الإرادة السياسية هنا وفي حضورها هناك، علماً أنّ الشروط الأخرى جميعها هي في صالح العرب أكثر بكثير مما هي في صالح شعوب آسيان المتباعدة جغرافياً وقومياً ودينياً ولغوياً..الخ!

يقول الجويلي أنّ البلاد العربية تستورد جميع أنواع المواد الغذائية من خارجها، لأنّ هناك فجوة كبيرة بين ما تنتجه وما تحتاجه. إنّ البلاد العربية تستورد من خارجها حوالي ٧٢ مليون طنّ من الغذاء سنوياً! ومن جهة أخرى تتفشّى البطالة في البلاد العربية، حيث يعاني من البطالة ٢٠ في المائة من القوى العاملة العربية البالغ تعدادها ١٣٠ مليوناً!

ولكن أليس من علاج عربي لهذا الوضع المأساوي؟ طبعاً هناك علاج، لكنه يحتاج إلى الإرادة السياسية أولاً وقبل كلّ شيء، وهذه الإرادة موجودة، لكنها كامنة، أو مقيّدة في أروقة جامعة الدول العربية، بدليل أنّ الاتفاق الذي أبرم مؤخراً بين سوريا وتركيا، بصدد ضخّ المياه من نهر دجلة واستثمارها، سوف ينفّذ في المواعيد المحدّدة، وسوف يؤمن مليار وربع المليار متر مكعب من المياه، أي ما يعادل أربعة أضعاف ما يوفّره نهر العاصي لسوريا!

الأزمة المالية مستمرة والجشع ينتصر!

بسبب استمرار الأزمة المالية الدولية يتوالى صراخ وعويل الأكثرية المتضرّرة، على جانبي الأطلسي خصوصاً وفي العالم عموماً. إنّها الأزمة التي يصعب حتى على المختصين فهم آلياتها إذا اعتمدوا التصريحات المخاتلة الغامضة لأصحابها المتسببين في انفجارها والمستفيدين من تفاقمها. فعلى سبيل المثال، بينما يتوالى حتى اليوم إعلان المزيد من المصارف الأميركية إفلاسها، ليبلغ عددها المئات، يصرّح تيم غايتنر وزير الخزانة الأميركي بأنّ دعم حكومته لمؤسسة «سيتي غروب» المالية يؤكد نجاح مبادرات الحكومة لإعادة الاستقرار إلى قطاع المال الأميركي! فكأنّ هذا القطاع يقتصر على هذه المؤسسة، وكأنّ استقرار هذه المؤسسة وتحقيق مصالحها هو استقرار الشعب الأميركي وتحقيق مصالحه!

في معرض التعليق على واقعة «إنقاذ سيتي غروب» يقول جوزيف ستيغليتز، الخبير الاقتصادي الأميركي الحائز على جائزة نوبل، ما يلي: «إنّه أمر لا يصدّق! فالديون الخارجية والعجز العام في اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا ليست سوى نتيجة لإنقاذ المصارف التي سبّبت أعمالها الأزمة! والآن تحقق هذه المصارف نفسها أرباحاً طائلة بانقضاضها على من أنقذوها»!

لقد حصلت مؤسسة «سيتي غروب»، في أوج الأزمة، على مساعدات حكومية بلغت ٤٥ مليار دولار، إضافة إلى تأمين ضمانات حكومية لقيمة ٣٠٠ مليار دولار من أصولها المتعثرة، ومقابل تلك المساعدات أصبحت الحكومة شريكاً في المؤسسة بحصة سهمية تعادل ٢٧ في المائة من الأسهم العمومية، وهاهو الوزير يعلن أنّ حكومته تخلّت عن حصتها من أسهم سيتي غروب بعد أن عاد الاستقرار إلى المؤسسة التي ينبغي أن تبقى خاصة وحرّة! أي أنّ الحكومة أمّمت خسائر هذه المؤسسة وأخذتها على عاتقها، على عاتق المواطن الأميركي العادي والمودعين الكبار والصغار من مختلف الجنسيات، ثمّ عادت فخصخصتها بعد أن تعافت وأصبحت قادرة على تحقيق الأرباح الفاحشة!

وجدير بالذكر أنّ «سيتي غروب» هي المؤسسة المالية الأميركية الوحيدة التي تنفرد بحضور عالمي قوي، حيث تقدّم «خدماتها» إلى نحو ٢٠٠ مليون عميل في ١٤٠ بلداً، وهي ورد ذكرها على أنّها السبب في الأزمة المالية اليونانية التي انفجرت مؤخّراً. إنّها اليوم، عن طريق التلاعب بالأسهم العمومية وسندات الدين، وبمساعدة الحكومة الأميركية، تلحق خسائر فادحة، مؤكدة ومحتملة، بمستثمرين دوليين كثر في مقدّمتهم مستثمرين عرب (صحيفة «الحياة» – محمد خالد – ٢٠١٠/٤/١).

لقد انتصر الجشع، كما يقول ستيغليتز، حيث معظم الاختصاصيين والماليين الأميركيين يصرّون على التمسّك بنظام السوق الحرّة، الذي يعمل جيّدا في معظم الأحيان، كما يردّدون، ولا تضيره أزمة تقع في كلّ قرن من الزمن! يعقّب ستيغليتز: «لكنّ هذه الأزمة ليست حادثاً وقعوا ضحيته، بل هم من سبّبه على حسابنا»! أمّا عن الرئيس أوباما، الذي خاض حملته الانتخابية تحت لواء «التغيير الذي نؤمن به»! فقد فضّل الحفاظ على استقرار النظام كما يقول ستيغليتز في حديثه إلى صحيفة «نوفيل أوبزرفاتور» الفرنسية!

لقد انتقى أوباما فريقاً اقتصادياً مرتبطاً بالسياسات الماضية، وهؤلاء يصغون إلى المؤسسات المالية وليس إلى المجتمع. ويجب القول أنّ سوق المال (وول ستريت) قدّمت مساهمات ضخمة لحملة أوباما الانتخابية. كذلك يجب القول أنّه لم يسبق للشارع الأميركي أن كان حاقداً على شارع المال إلى الدرجة التي هو عليها اليوم! لقد أعطى أوباما للمصارف العملاقة مئات مليارات الدولارات من دون فرض أية شروط عليها، ولذلك خسر أوباما جزءاً من مصداقيته. إنّ في النظام المصرفي خللاً كبيراً، والمصارف الكبرى تتلقى من الدولة مساعدات تجعلها تكبر أكثر من دون أن تدار بطريقة سليمة. إنه لمن الهام أن لا نثق بالمصارف ونتركها تقيّم المخاطر بنفسها. هذا بعض ما قاله ستيغليتز للصحيفة الفرنسية!

ولكن، إذا كان الشعب الأميركي يتعرّض لأفدح الخسائر ولأشدّ المخاطر تحت وطأة حفنة من المرابين تسيطر على حكوماته وعلى مقدّرات بلاده، فكيف هو نصيب البلدان الأخرى من هذه الخسائر والمخاطر؟ يقول الشاعر العربي القديم: «إذا كان هذا بالأقارب فعلكم/ فماذا الذي أبقيتموا للأباعد؟»!

لقد أرغمت دولة اليونان على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي تتحكّم به واشنطن، بعد أن كادت تعلن إفلاسها كدولة بسبب أحابيل مؤسسة «سيتي غروب» الأميركية، فلم يتمكن الاتحاد المالي الأوروبي من تخليصها من براثن الأميركيين المالية رغم أنّها عضو في هذا الاتحاد. غير أنّ دولة تشيكيا، التي هي ليست عضواً في منطقة اليورو الأوروبي، والتي حرصت على الاحتفاظ بعلاقات حميمة مع الدولار الأميركي، لم تسلم من الأذى الشديد، وهاهو مويمير هامبل، نائب محافظ البنك المركزي التشيكي، يعلن أنّ صندوق النقد الدولي اصطنع الأزمة وأجّجها في بلدان أوروبا الشرقية، ليخلق وضعاً يستدعي طلب تدخّله للمساعدة في إنقاذ المنطقة! (الصحف – ٢٠١٠/٤/٣). أمّا عن ما يفعله هؤلاء المرابون الدوليون في البلاد العربية، وعن ما تتعرّض له هذه البلاد من خسائر وأخطار ودمار، فحدّث ولا حرج!

الانصياع لإرادة المجتمع الدولي

في خطابه الذي تناول حال الاتحاد الأميركي (٢٠١٠/١/٢٧) ألحّ الرئيس باراك أوباما على ضرورة الانصياع لإرادة المجتمع الدولي، وخصّ بالذكر والتهديد والوعيد كلاً من كوريا الشمالية وإيران. وبما أنّ البعض يتوهّم أنّ الدول الأعضاء في هيئة الأمم، أو الدول الثرية الدائمة العضوية في مجلس الأمن على الأقل، هي المجتمع الدولي، وبما أنّ الحال ليس كذلك، فإنّه لمن الضروري تحديد الجهة المقصودة فعلاً بهذا الوصف الذي يتردّد على لسان القادة الأميركيين.

إنّ الاستراتيجية الثابتة لحكومة الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق إحكام السيطرة الأميركية الأحادية على العالم، وذلك باعتماد أربع عمليات هي: أولاً الإمساك بزمام الاقتصاد العالمي، ثانياً وضع اليد على الثروات الطبيعية العالمية وأولها النفط، ثالثاً تطويع الدول من خلال فرض الوصاية السياسية عليها كلّها إن أمكن، ورابعاً دعم ذلك كلّه بشبكة هائلة من القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في جميع أنحاء العالم! فإذا كان الحال كذلك،÷ وهو كذلك حقاً، فلا بدّ أنّ المقصود بوصف المجتمع الدولي هو الأوساط المجتمعية الأميركية الثرية وحدها، التي ينبغي الانصياع لإرادتها حصراً وتحديداً!

إنّ الحديث عن الانصياع يعني الحديث عن القوة التي تفرضه، وقد أشرنا إلى الركن الرابع من أركان الاستراتيجية الأميركية المتعلّق بالقواعد العسكرية المنتشرة في العالم، ولعلّ من المفيد إجمالها والإشارة إليها هنا، حيث تتشكّل مسارح العمليات العسكرية الحربية الأميركية العالمية عموماً من خمسة قطاعات هي:

١- قطاع القيادة الشمالية ويتشكّل مسرح عملياته من الولايات المتحدة (؟!) وكندا والمكسيك وكوبا. ومقرّ قيادة هذا المسرح موجود في قاعدة القوات الجوية - ولاية كولورادو. إنّ شعب الولايات المتحدة سوف يعامل مثل غيره من الشعوب في حال عدم انصياعه لإرادة المجتمع الدولي الذي هو أثرياء بلاده.

٢- قطاع القيادة الجنوبية ويتشكّل مسرح عملياته من أميركا الوسطى والجنوبية. أمّا مقرّ قيادته فموجود في ميامي - فلوريدا.

٣- قطاع قيادة المحيط الهادي ويتشكّل مسرحه الحربي من الصين والهند وأستراليا ودول جنوب شرق آسيا. ومقرّ قيادته في هونولولو - هاواي.

٤- قطاع أوروبا ويتشكّل مسرح عملياته من روسيا وأوروبا، ومعهما المغرب العربي وجنوب أفريقيا والمحيط المتجمد الجنوبي، وأيضاً فلسطين المحتلة وتركيا. غير أنّ العمل يجري الآن من أجل إقامة قطاع ومسرح عمليات أفريقي مستقلّ له قيادته الأميركية الخاصة. أمّا مقرّ قيادة قطاع أوروبا بوضعه الحالي فموجود في شتوتغارت - فايهنغن - ألمانيا.

٥ - قطاع القيادة الوسطى الذي يشمل مسرح عملياته الحربية منطقة القرن الأفريقي، مروراً بالبلاد العربية وإيران وأفغانستان وباكستان، وصولاً إلى آسيا الوسطى أو الصغرى. ولقد كانت سورية ولبنان تتبعان قطاع أوروبا، لكنهما نقلتا إلى قطاع القيادة الوسطى هذا، الذي مقرّ قيادته في

قاعدة ماك ديل الجوية– ولاية فلوريدا. وجدير بالذكر هنا أنّ العمليات الحربية الفظيعة تكاد تقتصر منذ حوالي عشر سنوات على مسرح عمليات هذا القطاع وحده، أي على البلاد العربية والإسلامية حصراً.

ولمزيد من الإيضاح، حول الأعباء التي تتحمّلها الولايات المتحدة من أجل فرض الانصياع لإرادة المجتمع الدولي، أي لإرادة مجتمع أثريائها، نذكر أنّ القوات العسكرية الأميركية تتواجد في أكثر من ١٠٠٠ قاعدة خارج بلادها، ٧٠٠ منها معلنة والبقية سرّية، ناهيكم عن أوكار التجسّس، وما يسمّى بنقاط الارتكاز، ومواقع التسهيلات الحربية. أمّا عدد الجنود الأميركيين في هذه القواعد فيزيد على النصف مليون، يساعدهم عشرات الألوف من الموظّفين المحليين في مختلف البلدان التي يتواجدون فيها.

وكانت حكومة الرئيس جورج بوش الابن قد أضفت المزيد من المعاني السامية والأوصاف الجليلة على المهمات (الرسولية) الخارجية لقواتها، فكان مصطلح «قوس الأزمات» الذي جعلته يشمل ما بين كولومبيا والفيليبين مروراً بالبلاد العربية والإسلامية، وكانت عمليات إعادة التموضع وتكثيف الانتشار العسكري على هذا القوس، لصالح الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واستئصال الإرهاب والاستبداد!

وهكذا فإنّ الدول المارقة، الخارجة على القانون وغير المنصاعة لإرادة المجتمع الدولي، هي تلك المتهمة بتفجير الأزمات في قوس الأزمات المزدحم بالقواعد. أي المتهمة بالمقاومة أو بدعمها. وعلى سبيل المثال فإنّ قطاع غزّة المحاصر بإحكام هو أحد البلدان المارقة، غير المنصاعة لإرادة المجتمع الدولي، وهو يأتي على رأس قائمة المهمات الحربية لقيادة المنطقة الوسطى، ويستحقّ التدمير الشامل!

غير أنّ الوضع انقلب رأساً على عقب بعد حرب العراق، وبعد فشل وانكفاء القوات الأميركية الضخمة في حربِ العراق، ثمّ فشل وانكفاء القوات الإسرائيلية/الأطلسية في لبنان وغزة. إنّ واشنطن تدفع اليوم غالياً ثمن هذا الانكفاء والفشل، في العراق ولبنان وفلسطين وأفغانستان أيضاً. وبديهي أنّ القوات العسكرية الضخمة التي تعجز عن تحقيق الأرباح الضخمة تتحوّل إلى عبء رهيب يجلب لأصحابها الخسائر الضخمة! إنّ واشنطن تعيش اليوم هذا المأزق، وتحاول الخروج منه، لكنّها تتخبط عاجزة عن الاستغناء عن قواتها، وعاجزة عن تحمّل نفقاتها، فهل ثمّة مخرج تبقّى أمامها سوى انصياعها لإرادة المجتمع الدولي الحقيقي؟

الجامعة العربية أسيرة ظروف ولادتها

على الرغم من التجارب والخيبات المريرة الكبرى، المتوالية على مدى أكثر من ستة عقود من الزمن، فإنّ الكثيرين من العرب، حتى الأكثر وعياً ومعرفة وحذراً وتشاؤماً، تطلعوا إلى انعقاد القمة العربية الأخيرة بنوع من أنواع الرجاء، كما لو أنّهم يتوقعون معجزة خارقة يمكن أن تحدث بطريقة ما لا علاقة لها بالمنطق المفهوم ولا بالواقع الملموس!

لقد توقّع الكثيرون وقوع معجزة خارقة تجعل القمة العربية تتخذ ولو حدّاً أدنى من المواقف البديهية بصدد الأخطار الوجودية العظمى التي تتعرّض لها الأمة، وبخاصة في فلسطين التي من الواضح أنّ الأميركيين والإسرائيليين قرّروا طيّ صفحة قضيّتها مرّة واحدة وإلى الأبد. غير أنّ الملاحظ هو أنّ بعض الفلسطينيين القادة، مدعومين من أقرانهم العرب، يتطلّعون أيضاً بلهفة إلى طيّ صفحة قضية فلسطين، وإلى الحياة تحت جناح الإسرائيليين وبشروطهم، أي القبول بوضع نهائي يشبه في جوهره وضع عرب الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، مع بعض الاختلافات المظهرية الشكلية!

والحال أنّ أمل الأمة العربية في دحر أعدائها وتحقيق نهوضها من كبوتها التاريخية لن يصبح واقعياً وممكناً قبل أن تفقد هذه الأمة الأمل تماماً بأنّ جامعة الدول العربية يمكن أن تحقّق لها ذلك. بل إنّ اليأس من الجامعة ضروري من أجل تبلور أمل حقيقي لا وهمي. وطالما استمرّ الناس عشية انعقاد القمم العربية يردّدون جملتهم القلقة البائسة القائلة: «لعلّ وعسى»! ويعوّلون بطريقة ما على نتائج أعمالها، فإنّ أوضاعهم المتردّية سوف تستمرّ، بل وتزداد تردّياً.

ولكن ينبغي أن نسارع إلى القول بأنّ هذه ليست دعوة لمحاربة جامعة الدول العربية، أو للمطالبة بإلغائها، أو بمقاطعتها، بل دعوة لفهمها على حقيقتها، ولتذكّر ظروف ولادتها، وطبيعة المهام التي أوكلت إليها منذ تشكيلها ونهوضها. إنّها دعوة للتحرر من الأوهام القاتلة. فهذه الهيئة لم تتشكّل عام ١٩٤٥ بمبادرة من العرب، الذين كانوا في معظمهم حينئذ تحت الاحتلال العسكري الأوروبي المباشر، بل بمبادرة من «المجتمع الدولي»! أي من البريطانيين والأميركيين وحلفائهم. ففي سياق ترتيب أوضاع العالم، وفي جملته أوضاع البلاد العربية، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تشكلت هيئة الأمم المتحدة وتشكلت معها وإلى جانبها هيئات دولية وإقليمية كثيرة مساعدة، تشكلت الجامعة العربية في جملتها ومثلها.

إنّ وظيفة الجامعة، مثل مثيلاتها، هي الحفاظ على الأوضاع الراهنة كما يريدها «المجتمع الدولي» إياه. وقد حدث ذلك بداية في لحظة قيام الإمبراطورية العالمية الجديدة بزعامة دولة واحدة هي الولايات المتحدة، الأمر الذي استدعى زوال كلّ أثر من نفوذ منفرد لقيادات الإمبراطوريات الرأسمالية السابقة. وبالفعل ساعدت واشنطن في زوال الاستعمار القديم، وعملت في الوقت نفسه على التوفيق بين حاجتها إلى المستعمرين القدماء وبين نزعتها الاحتكارية التي لا يمكن أن تسمح لهم بالاحتفاظ بمستعمراتهم، فكانت تتظاهر بدعمهم في مستعمراتهم، بل وتمدّهم بالمال والسلاح لقمع ثورات الشعوب، كما فعلت في فيتنام والجزائر مثلاً، وفي الوقت نفسه تتظاهر بالعطف على الشعوب المستعمرة، فتضع بذلك

نفسها في موضع القادر على خلق الشروط الملائمة التي تمكنها من توجيه الأحداث في جميع الاتجاهات التي تخدم مخططاتها.

كانت واشنطن تسعى حقاً لاستقلالِ المستعمرات على أن تبقى هذه المستعمرات داخل شبكة النظام الرأسمالي العالمي. وكانت تسعى حقاً لتقويض كلّ نفوذ مستقل لدولة من الدول الاستعمارية في مستعمرة ما. وهي لم تكن تقبل ببقاء ارتباط اقتصادي مستقل بين الدولة الاستعمارية وبين مستعمرتها السابقة التي استقلت. لقد أرادت استبدال كلّ نفوذ استعماري انفرادي بنفوذ جمعي تحت إشرافها وبقيادتها. فهي كانت تعمل، في الوقت نفسه، من أجل تقويض الاستعمار القديم ومن أجل إجهاض حركات التحرّر، فتراها تستفيد من نضال حركات التحرّر للقضاء على الاستعمار القديم، وتستفيد من حروب الاستعمار القديم لاختراقِ صفوف حركات التحرّر، باعتبارها محايدة وتحرّرية! لكنّها حين ترى في حركة التحرّر خطراً جدّياً يهدّد بالانسلاخ عن شبكة الاقتصاد الرأسمالي الدولي كانت تسارع إلى الانخراط في الحرب ضدّها مع المستعمرين القدامى (بتهمة الإرهاب الشيوعي في الماضي وبتهمة الإرهاب الإسلامي في الحاضر!).

وعندما تحقق لواشنطن ما سعت إليه، ونهضت إمبراطوريتها العالمية التي توحّد فيها الاستعماريون القدامى والمستعمرات السابقة، وفي جملتها البلاد العربية، كانت الهيئات والمؤسسات التي ضمّت هذا التوحّد، والتي تقودها وتوجّهها واشنطن، هي هيئة الأمم وتفرعاتها التي تغطّي جميع فروع الحياة الدولية، والهيئات الإقليمية التي تبدو كأنّما هي مستقلة، لكنها في الحقيقة تدور في فلك هيئة الأمم وتكمّلها، مثل جامعة الدول العربية!

في السنوات الأخيرة أصبحت حقيقة دوران الجامعة العربية في فلك هيئة الأمم مكشوفة ومعلنة. وليس أدلّ عليها من حادثة وقوف الرئيس أردوغان في مواجهة شمعون بيريز، حيث همّ أمين عام الجامعة باللحاق بالرئيس التركي المنسحب لكنّ أمين عام هيئة الأمم منعه من ذلك بإشارة من يده! وليس أدلّ على خضوع الجامعة للتوجيه الأميركي، مثلها مثل هيئة الأمم، من اطلاع المسؤولين الأميركيين مسبقاً على جدول أعمال قمّتها والتوجيه بشأنه! كذلك ليس أدلّ على ذلك من رفض الجامعة مبدأ التحاور والتفاوض والتنسيق مع إيران، وعدم رفضها مبدأ التحاور والتفاوض والتنسيقِ مع الكيان الإسرائيلي. وإنّه لمن الواضح أنها إرادة واشنطن، التي رعت قبل أكثر من ستين عاماً تأسيس الكيان الإسرائيلي وتأسيس الجامعة، في الوقت نفسه، من دون أن تجد في ذلك أيّ تناقض! تماماً مثلما دعمت المستعمرين القدامى ودعمت المستعمرات في الوقت نفسه، واستفادت غالباً من دعمها لكلا الطرفين!

وهكذا فإنّه لمن سوء التقدير ترك مصير الأمة لجامعة الدول العربية بتركيبتها الحالية، وبوضعها الحالي المستمرّ منذ تأسيسها، حيث تركه لها كفيل بضياعه، فهذه الجامعة ليست عاجزة عن تحرير أوطانها وحسب، بل هي بحاجة إلى من يحرّرها من ارتباطها بالمستعمرين، ويحوّلها إلى جامعة للأمة العربية، مثلما هو حال هيئة الأمم التي هي بدورها تحتاج إلى من يحرّرها ويجعلها هيئة أمم حقاً، وليس مؤسسة في خدمة المرابين الدوليين مصّاصي دماء الشعوب.

الحقائق المكتومة في عملية هلمند

العمليات الأميركية/ الأطلسية الهادفة إلى ابتلاع العراق أكملت عامها العشرين أو تكاد، حيث هي انطلقت في مطلع تسعينيات القرن الماضي، لكنّها لم تحسم بعد مصير العراق، ولذلك هي لا تزال مستمرّة حتى اليوم كمحاولات يصعب التكهّن بزمنها، ولكن ليس صعباً توقّع نتائجها.

لقد أطبق الوحش بأنيابه على طرف من أطراف الضحية العراقية، وهو يحاول منذ عشرين عاماً التغلّب على مقاومتها وشلّ حركتها، ومن ثمّ ابتلاعها فهضمها، مجرّباً عدداً من الوسائل: أولاً الحصار المحكم الخانق الطويل الأمد المترافق مع القصف الناري على مدى أكثر من اثني عشر عاماً، ثمّ الاحتلال المباشر والقتل المباشر في الشوارع والبيوت والحقول، ثمّ الإدارة الذاتية والانتخابات الديمقراطية بمساعدة قواته التي أخلت شوارع المدن العراقية للقوات الوطنية، لكنها بقيت متأهبّة لنجدتها كلّما استدعت الضرورات الحربية ذلك!

إنّ أكثر من مليون عراقي هلكوا في العمليات الحربية الأميركية المباشرة وغير المباشرة، المستمرّة منذ العام ١٩٩١، والملايين شرّدوا في مختلف أصقاع الأرض، بل إنّ هذه الحرب الظالمة الإجرامية وضعت الأكثرية الساحقة من الشعب على حافة الهلاك بطريقة أو بأخرى. وهكذا، في العملية الانتخابية الأخيرة بدا الشعب العراقي كأنّما هو استسلم منهكاً لمصيره المحتوم، فما لم يعطه للأميركيين بالقتال بدا كأنّما هو سوف يعطيهم إياه بالانتخابات، فيقبل بقواعدهم العسكرية الثابتة، ويقبل باستيلائهم مداورة على نفطه، ويقبل بسيادة وطنية منتقصة ظاهرياً ومعدومة فعلياً! فهل الحال هو كذلك حقاً؟ إنّ الحقائق المكتومة في ميادين العراق تقول أنّ ذلك مستحيل!

وفي أفغانستان لا يزال الوحش المفترس، الذي أطبق بأنيابه على طرف من أطراف الشعب الأفغاني، يحاول الانتقال إلى مرحلة ابتلاع فريسته بعد شلّ مقاومتها، ومن ثمّ هضمها. وقد مضى على بدئه لعملياته الحربية، المباشرة العنيفة والديمقراطية الاحتيالية، أكثر من ثمانية أعوام، زاعماً طيلة الوقت أنّه في أفغانستان من أجل القضاء على الإرهاب، مثلما زعم أنّه احتلّ العراق للقضاء على الاستبداد. غير أنّ الحقائق المكتومة في الميدان الأفغاني، مثل الحقائق المكتومة في الميدان العراقي، تقول غير ذلك تماماً.

يقول الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القيادة المركزية الأميركية، أنّ العراق يشهد تراجعاً في عمليات العنف، وأنّ واشنطن تمضي حالياً على طريق تحويل مهمتها في العراق من القتال إلى تقديم المشورة والنصائح والدعم للعراقيين، وذلك اعتباراً من آب/ أغسطس المقبل (٢٠١٠) ويقول أنّ عدد القوات الأميركية انخفض إلى أقلّ من مائة ألف للمرة الأولى..الخ! أي أنّ العراق استسلم تماماً أو يكاد! أمّا عن أفغانستان فيقول أنّ الولايات المتحدة بعد ثمانية أعوام أصبحت في وضع أفضل، حيث بات لديها قوات كافية وهياكل دبلوماسية وتنظيمية قادرة على منع حركة طالبان من استعادة السلطة! أي أنّ أفغانستان استسلمت أو تكاد! لكنّ بترايوس حذّر من أنّ الخسائر البشرية في أفغانستان سوف تزداد سوءاً! إنّ الحملة العسكرية في إقليم هلمند تحقّق تقدّماً، لكنّها قد تستمرّ لعام ونصف!

هذا ما قاله الجنرال الأميركي مؤخّراً! فما هي الحقائق المكتومة عن الحملة المستعرة في إقليم هلمند الأفغاني؟

يقول قادة المقاومة الأفغانية، الذين يصعب غالباً سماع صوتهم بسبب مؤامرة الصمت، أنّ إقليم هلمند يقع على مقربة من الحدود الإيرانية، وأنّ البريطانيين والأميركيين يريدون أن تكون لهم مواقع عسكرية واستخباراتية عند هذه الحدود للتجسّس على إيران والتآمر ضدّها. ويقولون أنّ إقليم هلمند، إضافة إلى قربه من إيران، يقع على مقربة من باكستان، على حدود الشطر الباكستاني من بلوخستان، حيث يجري الآن إنشاء ميناء بحري كبير في منطقة جوادر البلوخستانية بالتعاون مع الصين، وهذا ما لا يسمح به الأميركيون والبريطانيون طوعاً وسلماً، لأنّهم يتعطّشون للاستيلاء على طريق نحو هذا البحر، يختصر طرق إمدادهم لقواتهم في أفغانستان، ناهيكم عن نزعة التوسع الاقتصادي في آسيا، وبخاصة آسيا الوسطى التي يسعون لربطها بميناء جوادر، الأمر الذي يستدعي الاستيلاء الكامل على ولاية هلمند! ثمّ إنّ هلمند، إضافة إلى أهمية موقعها الاستراتيجي، تحتوي على ثروات طبيعية ضخمة كاليورانيوم. علماً أنّ الإنكليز، بطريقة غير رسمية وغير شرعية وبحماية قواتهم العسكرية، باشروا سرّاً استخراج اليورانيوم وشحنه!

غير أنّ قادة المقاومة الأفغانية يتحدّثون أيضاً عن ولاية هلمند كمركز لإنتاج الهيروين، حيث المافيات البريطانية والأميركية تقود عمليات إنتاج المخدّرات في هذه الولاية وتهرّبها بوساطة الطائرات إلى خارج أفغانستان، ولذلك يريد الأميركيون والبريطانيون إحكام السيطرة على هلمند لأنّها مركز إنتاج دولي، وحيث هم يحققون أرباحاً خيالية من تسويق المخدّرات في مختلف أنحاء العالم!

ولكن هل سينجح الأميركيون والبريطانيون في إحكام السيطرة على هلمند، وتحقيق الأهداف المذكورة، إضافة إلى التحكّم بالأوضاع في الولايتين المجاورتين الهامتين قندهار وأروزجان، حيث المعاقل الكبرى للمقاومة الأفغانية؟ وهل سيبلغ نجاحهم حدّ دفع الصين إلى التقهقر في بلوخستان وفي آسيا عموماً؟ وحدّ محاصرة دول قزوين الخمس ونسف تجمّعها السياسي/الاقتصادي، وهي روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وإيران؟ إنّ مصادر المقاومة الأفغانية تقول أنّ ذلك مستحيل!

الدمار الشامل في الداخل والخارج!

على أبواب الانتخابات التشريعية تغمر الولايات المتحدة حالة من القلق العميق بصدد الحاضر والمستقبل. فقد اتضح أنّ الأقلية من المتطرفين الأعظم ثراءً، وبخاصة المرابين الشايلوكيين، هم الذين يديرون السياسة الداخلية والخارجية في البيت الأبيض، وأنّهم يعدّون لحقبة من الهيمنة والسيطرة أشدّ قسوة، تضرب بقوة شعب الولايات المتحدة والشعوب الأخرى، حتى أنّ نعوم تشومسكي عبّر عن خشيته من أن الأوضاع في الولايات المتحدة تفتح الطريق واسعة أمام صعود نازية أميركية إلى قمة السلطة، حيث النهب والفساد بلغا حدّاً يذكّر بما حدث في أوروبا ومهّد لصعود النازية الألمانية كما يشرح تشومسكي.

والحال أنّ إدارات الولايات المتحدة نهضت أصلاً على قاعدة التعصّبِ والتمييز والاحتكار. وهي لم تتخلّ أبداً، في أية مرحلة من تاريخها، عن هذه القاعدة، وبقيت دائماً محكومة بظروف ولادتها. وقد حدث أنها عاشت عقوداً من الثراء والازدهار والفيض الخرافي بفضل هيمنتها الدولية، فمكّنها ذلك من إخفاء حقيقتها في الداخل ومن تصدير أزماتها إلى الخارج. ولكن هاهي اليوم تتقهقر في مواجهة أزماتها الخارجية المتفاقمة بعد احتلال العراق، فتتشدّد قبضتها على شعبها في الداخل، سواءِ بالاستيلاء على مدّخراته وإخراجه من بيوت سكنه، أم بإصدار القوانين العنصرية، كما حدث مؤخّراً في ولاية أريزونا، حيث صدر قانون يسمح للبوليس بطلب أوراق أيّ شخص «أسمر»، فقط لأنه أسمر ويشتبه في أنّه مهاجر غير شرعي!

إنّ التاريخ الداخلي للولايات المتحدة، قبل انطلاقها العظيم خارج حدودها في القرن العشرين، هو تاريخ التعصب والتمييز والاحتكار والنهب. ففي العام ١٨٧٤ أعلن صندوق التوفير العائد للمعتقين من العبيد إفلاسه وقد كان يديره في نيويورك أصحاب المصارف البيض، فتبخّرت مدّخرات ٦١١٤٤ من البائسين شبهِ المعدمين، وقد كان إعلان الإفلاس احتيالياً بالطبع. وفي العام ١٨٧٦ أسّس ويليام غوسمان مصرفاً استمرّ لعام واحد قبل أن يعلن إفلاسه ويبتلع أموال المودعين، وقد أوقف غوسمان لكنه لم يحاكم إطلاقاً وأخلي سبيله، ولم يحصل المودعون على أيّ تعويض!

وقبل ذلك، في العام ١٨٦٣ في عهد لينكولن، تبنّى مجلس النواب قانوناً مصرفياً قضى على المصارف المحلية كلها، متيحاً للمتمولين الكبارِ وحدهم تنفيذ مشاريع الخطوط الحديدية والصناعات الكبرى. وفرض على السلع الأجنبية رسوماً باهظة لحماية منتجات الصناعيين الأميركيين الكبار. ومقابل ذلك تلقى أعضاء مجلس النواب أموالاً طائلة من الأثرياء.

وفي عام ١٨٧٦ ألغى النواب جميع القيود المفروضة على بيع الأراضي الفيدرالية العائدة للأملاك العامة في الجنوب، ثم باعوها بأسرع ما يمكن إلى الشركات الاحتكارية، وشاركوا سرّاً بعض المضاربين في صناعة الأخشاب، وحققوا من الرشاوى أرباحاً طائلة، حتى أنّ السياسي الديمقراطي المدعو جورج واشنطن بلونكيث وصف تلك «الأرباح» التي جناها النواب بأنّها «رشاوى شريفة»!

لقد كان معظم السياسيين، على مدى تاريخ الولايات المتحدة، يعتبرون السياسة وسيلة لإنعاش

التوسع الأميركي، على أساس أنّ المؤسسات الخاصة هي وحدها التي تحقّق مثل هذا التوسّع! لقد رأوا، وما زالوا، أنه من الطبيعي تماماً تقاضي الرشاوى (يسمّونها: المقابل!) لقاء الجهود التي يبذلونها لصالح عالم المال والتجارة والصناعة. وقد فسّر السياسي المذكور، جورج واشنطن بلونكيث، ذلك فقال بكلّ هدوء وبكلّ براءة: «إنّ السياسة تجارة مثل أية تجارة أخرى، كتجارة الحبوب والبقالة»! ووافقه عضو مجلس الشيوخ وحاكم نيويورك ويليام سوارد فقال: «الحزب السياسي كالشركة المساهمة، يديرها أكبر المساهمين فيها»!. وعلى مثل هذا الأساس وافق مجلس النواب على منح مؤسسي شركة الخطوط الحديدية إعانات مالية ضخمة وقروضاً هائلة، وفي المقابل اشترى النواب أسهمهم من الشركة بأسعار رمزية!

بين الأعوام ١٨٦٥ – ١٨٦٩ أطلق على أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي اسم نواب الخطوط الحديدية! ففي تلك السنوات قدّموا للشركة أكثر من ٣٤ مليون آكر من الأراضي كهدية! وقد حدث أنّ وزير البحرية ويلز صرّح حينئذ بأنّ الكونغرس إجمالاً لم يكن يحكم، بل كان يشي بالفساد الحزبي الكبير!

على مدى تاريخ الولايات المتحدة كانوا نادرين جداً أولئك السياسيين والاقتصاديين الذين نالوا عقاباً على جرائمهم الخطيرة المشينة، بل لقد كان الشرفاء النادرون هم من يدفع غالياً جداً ثمن إسرافهم في النزاهة، مثل وزير الداخلية جاكوب كوكس الذي أراد وضع حدّ للاحتيال والسرقة والفساد في مصلحة الشؤون الهندية، التي كانت ميدان سرقة لعدد من الزعماء الجمهوريين، فانتقم منه الرئيس غرانت شرّ انتقام. وقد قال السناتور الجمهوري جيمس غريمز، الذي عرف بالنزاهة، واصفاً الحزب الجمهوري: «إنّه الحزب الأكثر فساداً والأكثر عهراً في العالم أجمع»!

في العام ١٩٠٠ تسببت إصابات العمل في بناء شبكة الخطوط الحديدية بمقتل ٢٥٥٠ عاملاً، وبجرح وتعطيل ٣٩٦٤٣ عاملاً، من دون تأمين ولا تعويض. وبينما الفقراء يتضورون جوعاً كان الأثرياء يتمتعون بالثروات التي جنوها عن طريق الجريمة، فيرصعون أسنانهم بالماس، ويخفون اللآلئ في المحار المقدّم لضيوفهم المهمين، ويقدّمون السيجار ملفوفاً بورقة من فئة المائة دولار، ويضعون الحسناوات في بركة السباحة على شكل سمكات حمراوات تسلّم الواحدة منهنّ نفسها للضيف المهم الأوفر حظّاً في صيدها، ويصنعون أطواقاً خاصة للكلاب موشّاة بالذهب والماس، يساوي الواحد منها ١٥ ألف دولار..الخ!

يقول الأميركيون اليوم أنّ أولئك الفاسدين واللصوص القدامى بنوا، على الأقلّ، الخطوط الحديدية والمصانع، أمّا الحاليين، الذين نخرهم الفساد حتى نخاعهم الشوكي، وفقدوا تماماً القدرة على الإنتاج بشرف أو من دون شرف، فإنهم يسلبون المواطن مدخراته ويشرّدونه من مسكنه من دون أن ينتجوا شيئاً سوى الدمار الشامل في الداخل والخارج!

الصين والعرب، والنفط والدولار

على الرغم من استمرار الأزمة المالية/ الاقتصادية الأميركية، بل تفاقمها في الحقيقة، حيث تزيد المديونية الأميركية على ٨٠ في المائة من مدّخرات العالم كلّه، وعلى الرغم من الحاجة الأميركية الماسة للتعاون والتنسيق مع بكين، التي تشكّل العلاقات الإيجابية معها بالذات أحد أهمّ صمامات الأمان للاقتصاد الأميركي وأهم عوامل الدعم للدولار الأميركي، فإنّ واشنطن لا تبدو حريصة على مراعاة هذه الحاجة الماسة، بل على العكس، تبدو مصمّمة على استفزاز الصين وجرّها إلى ميادين الصراع، فأية دولة هذه الدولة العظمى، ومن الذي يحكمها فعلياً وعملياً لا شكلياً وظاهرياً؟

إنّ الأمر يستدعي إلقاء نظرة سريعة على الأزمة المالية/ الاقتصادية الأميركية، وعلى تركيبة جماعات المال والأعمال الأميركيين، وهذا ما سوف نفعله بإيجاز شديد، ولكن من خلال الرؤية الصينية تحديداً لهذه الأزمة ولهذه الجماعات، فقبل حوالي عام (في ٢٠٠٩/٣/١٨) وعبر شاشة إحدى محطّات التلفزة العربية، أطلّ خبير اقتصادي صيني ليقول ما يلي:

إنّ حال الدولار الأميركي في الأزمة المالية الدولية يشبه حال السفينة تايتانيك قبل أن تغرق. وإنّ بين ركّاب سفينة الدولار من يعتقد بحتمية غرقها ويعمل على مغادرتها، ومن يعتقد بنجاتها وسلامتها وبالبقاء على متنها، والصين التي تمتلك أكثر من تريليونين دولار أميركي (أي أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار) وهو أكبر احتياطي من نوعه في العالم أجمع، لم تفقد ثقتها بسفينة الدولار ولا ترى أنها سوف تغرق، ولذلك قرّرت البقاء على متنها.. للأسف الشديد!

لقد عبّر الخبير الصيني (سونغ هو نغبينغ) صراحة وعلناً عن أسفه الشديد لأنّه شخصياً يعتقد أنّ الدولار الأميركي سوف ينهار، ربّما بعد عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً. قال: إنّي واثق من أننا سوف نشهد نحن في حياتنا انهياره، لكنّ ذلك لا يعني انهيار البلد برمته (أي الولايات المتحدة) فهم (الأميركيون) قد يستبدلون العملة بعملة أخرى، والدولار بدولار جديد، وقد تحلّ محلّ الدولار الأميركي عملة عالمية موحّدة، وهو ما توجد مساعي الآن لتحقيقه.

وعن الغطاء الذي يجعل الدولار الأميركي سيد العملات في العالم قال الخبير الصيني: أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية القوة المهيمنة في العالم. فبعد العام ١٩٤٥ كان الاقتصاد الأميركي يحقّق ناتجاً إجمالياً محلياً يعادل نصف إنتاج العالم، وكانت الاحتياطيات الأميركية من الذهب تعادل نصف احتياطيات العالم، فصارت للاقتصاد الأميركي ميزة على مجمل الاقتصاد العالمي، وصار الدولار العملة الاحتياطية للعالم أجمع. ولكن بعد العام ١٩٧١ أغلقت نافذة الذهب الأميركي، وفقد الدولار فجأة قيمته الداخلية. (أي أنّ الدولار فقد غطاءه الذهبي، لكنّه بقي سيّد العملات، فكيف كان ذلك، وأين ذهب الاحتياطي الأميركي من الذهب؟).

في معرض الإجابة على السؤالين قال الخبير المالي الصيني: في العامين ١٩٧٢ - ١٩٧٣ كان هناك منتدى سرّي تجري فيه لقاءات ومفاوضات حول زيادة أسعار النفط أربع مرّات عن أسعاره في العام ١٩٧١، وأعتقد أنّ الدكتور كيسنجر كان له دور أساسي في إعادة تدوير الدولار مع النفط

(أي أنّ حرب ١٩٧٣ ساعدت على تحويل النفط إلى غطاء للدولار بدلاً من الذهب). وهكذا فإنّ السبب الذي يجعل الصين تحتفظ اليوم بهذا الكمّ الضخم من الدولارات هو حاجتها لشراء النفط من الشرق الأوسط، لأنّ الجميع (المنتجين) يريد الدولار والدولار فقط مقابل النفط. ولو أنّ بلدان الشرق الأوسط استبدلت الدولار النفطي باليورو النفطي فإنّ بلداناً آسيوية كبيرة (كالصين) ستضطر إلى تغيير سياستها في ما يخص احتياطياتها من العملة الأجنبية، وتحزم أمرها وتمتلك اليورو بدلاً من الدولار، الأمر الذي سيغيّر قواعد اللعبة الدولية من الأساس وبشكل كبير، وسيحدث ما يشبه هزّة أرضية تضرب النظام العالمي!

أمّا في معرض الإجابة عن السؤال الثاني، المتعلّق بالمصير الغامض لاحتياطي الذهب الأميركي الذي اختفى ليحلّ النفط محلّه، فقد قال الخبير الصيني أنّ البديهي والطبيعي والمعهود، والمفهوم من قبل الجميع، هو سيطرة الحكومة على العملة وعلى عملية طباعتها، لأنّ العملة هي السبيل القانوني المشروع الوحيد لتنظيم العلاقات ولتسوية الديون ومستحقاتها، فكيف يمكن أن تترك هكذا وظيفة للقطاع الخاص وللعائلات؟ لكنّ البنك المركزي في الولايات المتحدة (وكذلك بنك إنكلترا المركزي) أسّسه صيارفة، أو أصحاب بنوك خاصة. إنّه يخضع لسيطرة صيارفة من القطاع الخاص يمتلكونه. وأعتقد أنّ بعض العائلات (اليهودية)، عائلات الصيارفة من السلالات المالية، موجودة (في مثل هذه المواقع) على مدى قرون من الزمن، وهي تزداد قوة على قوة، وبالتالي فإذا كان بإمكانها السيطرة على البنوك المركزية فذلك يعني أنّها تمتلك قوة تأثير هائلة في سياسات الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية، وربّما في سياسات عدد آخر من دول العالم، وأعتقد أنّ هذا الأمر ينبغي أن يثير اهتمام أحد ما في مكان ما!

نفهم من كلام الخبير الصيني أنّ الاحتياطي الذهبي الأميركي صار في عهدة العائلات إياها، وجرى استبداله بالنفط (العربي تحديداً) كغطاء للدولار بهمّة أمثال كيسنجر. ونفهم من كلامه أنّ هذه العائلات هي من يستفزّ الصين ويؤزّم العلاقات معها اليوم، غير آبهة للأصول والأعراف والشرائع والقوانين التي تنظّم علاقات البشر وتحفظ لكلّ ذي حقّ حقّه، كما هو حالها مع العرب وثرواتهم وبلادهم ومصيرهم!

العرب مدينون لبريطانيا بوجودهم كدول!

في تصنيف العرب والمسلمين، وفي الموقف منهم والتعامل معهم، هناك سياسة تقليدية ثابتة التزمت بها حكومات لندن المتوالية منذ أواسط القرن التاسع عشر. فإذا لم يكن غريباً أن يكرّر المسؤولون البريطانيون المعاصرون تلك المواقف الاستعلائية العنصرية الاستعمارية المزمنة، وفي جملتهم طوني بلير في تصريحاته وفي مذكّراته، فإنّ الغريب أن يفاجأ أحد من ضحاياهم بها، سواء عن جهل مفجع أو عن نسيان مدان!

لقد تعامل الحكّام البريطانيون دائماً مع الوطن العربي ومع الأوطان المشابهة الأخرى خارج قارتهم على أنها أراض خلاء تشغلها عشوائياً أقوام أدنى، مثلما تشغل الوحوش الغابات! ففي رسالة تاريخها ١١/٨/١٨٤٠، موجهة إلى سفيره في الأستانة، قال وزير الخارجية البريطاني بالمرستون ما يلي: «توجد في هذه الأيام بين اليهود المبعثرين في أوروبا فكرة قومية فحواها أنّ الوقت قد أوشك أن يحلّ كي تعود أمتهم إلى فلسطين. فإذا أتيح للشعب اليهودي أن يعود، بموافقة السلطان العثماني وحمايته، فإنّه سيشكّل حاجزاً أمام أيّ مشروع شرّير قد يقدم عليه محمد علي أو خليفته»!

لن ندقّق هنا في أوضاع المنطقة التي استدعت حينئذ مثل هذا التوجيه الخبيث للسفير البريطاني، ولا في السبب الذي يجعل المشروع المصري شرّيراً والمشروع البريطاني طيّباً، بل لنلاحظ فقط كيف أنّ بالمرستون في رسالته يتحدّث عن شعب يهودي لا وجود له، شكلياً ورسمياً على الأقل، وفي الوقت نفسه يتجاهل تماما وجود شعب عربي يعيش واقعياً في فلسطين، ثمّ يذهب في تجاهله أبعد من ذلك بكثير عندما يتحدّث عن حاجز بشري يهودي ينبغي أن ينهض لمواجهة مصر، الدولة الشريرة المارقة! فهل ينهض الحاجز البشري اليهودي (الشعب اليهودي!) إلاّ على أرض خلاء؟ وإذا كان ثمّة سكّان في الأرض الفلسطينية الخلاء فهل يعني كلام الوزير سوى أنّهم دون البشر، وأنّ إزالتهم سوف تتحقّق بداهة؟

وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّ بالمرستون كان يوصف بالرجل الذي لا يميّز بين النبي موسى والنبي إبراهيم، ويوصف ما قاله عن اليهود بأنّه ينطلق من مجرّد تطلّعه إلى تجنيدهم في مشروع استعماري بريطاني يصلحون له أكثر من غيرهم بحكم ما ورد في لاهوتهم! وفي ما بعد كان الوزير البريطاني الآخر ايمري أكثر وضوحاً بصدد هذه الحقيقة السياسية الاستعمارية، حيث قال في مذكّراته: «نحن نرى من وجهة النظر البريطانية الخالصة أنّ إقامة شعب يهودي ناجح في فلسطين، يدين بوجوده وبفرصته في التطوّر للسياسة البريطانية، هو كسب ثمين لضمان الدفاع عن قناة السويس من الشمال، ولأداء دور المحطة للطرق الجوية المقبلة مع الشرق»!

وهكذا فإنّ عامة اليهود البسطاء من مختلف الجنسيات كانوا بدورهم ضحايا للسياسة الاستعمارية التي عملت على تجنيدهم لاستيطان فلسطين، مثل العرب إنّما بصورة مقلوبة، أي بتجنيدهم كمرتزقة وقتلة ومتعهّدين من الداخل! ولقد كانت بريطانيا سبّاقة في ميدان تجنيد ضحاياها لخدمة مشاريعها الاستعمارية، سواء أكانوا من اليهود أو غيرهم، وهي منذ أواسط القرن التاسع عشر ذهبت أبعد

من ذي قبل، فصارت تتصرّف على أساس أنّها مصنع العالم ومصدّر المنتجات الجاهزة الغالية إليه، وصارت تفرض على جميع البلدان في المقابل تموينها بالمواد الخام الرخيصة، ولتحقيق ذلك جنّدت ضحاياها، فكانت تخوض حروبها الاستعمارية بجيوش مشكّلة من أبناء مستعمراتها بالذات!

في أواخر القرن التاسع عشر كان وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلن ينظر إلى اليهود كجماعة من الأوروبيين مهيّأة للاستيطان والتطور تحت حماية بريطانيا، وأنّ هذه الجماعة تملك كلّ شيء ما عدا الأرض الخلاء، وأنّ الأرض الخلاء الصالحة لاستيطانهم هي فلسطين! لقد كان تشمبرلن في جهوده لتوسيع الإمبراطورية يبحث دائماً عن مستعمرين/مستوطنين يحملون في الوقت نفسه – كما كان يقول – الحضارة إلى الشعوب الأقلّ شأناً، التي تعيش من دون الشريعة!

إنّه لمفهوم أنّ المطلوب هو إخضاع الشعوب «الأقلّ شأناً» لحاملي الحضارة ولأصحاب الشريعة! غير أنّ «قلّة الشأن» لا تمنع تسليح الشعوب المستعمرة وتنظيمها كجيوش تحارب بعضها لصالح السيد المتحضّر صاحب الشريعة! وهكذا ينبغي على العرب والإيرانيين اليوم أن يقاتل كلّ منهم الآخر لصالح الأميركيين حملة الحضارة الجدد، فهذا واجبهم حسب الشريعة الأنكلو سكسونية، إنّما ليس من حقّ العرب المطالبة بممتلكات مسلوبة وحياة مصادرة، وليس من حقّ الإيرانيين امتلاك وسائل التطور الذاتي المستقلّ!

إنّ الموقف الثابت للبريطانيين من العرب خصوصاً ومن الأمم الأخرى عموماً، وكذلك موقف ورثتهم الأميركيين، يظهر بجلاء تام في مذكرات الصهيوني الأعظم ونستون تشرشل، حيث يقول: «كانت مشكلة فلسطين من أعقد المشاكل التي واجهتها بريطانيا. ولقد كنت منذ صدور وعد بلفور، في العام ١٩١٧، من أخلص أنصار القضية الصهيونية ومؤيديها. ولم أشعر قطّ أنّ البلاد العربية جنت منّا إلاّ العدل في معاملتها. إنّ العرب مدينون لبريطانيا، ولبريطانيا وحدها، بوجودهم كدول. إنّنا نحن من خلق هذه الدول. وإنّ الأموال البريطانية والخبراء البريطانيين (المستشارون) ما دفع بها سريعاً على طريق التقدّم. لقد كانت الأسلحة البريطانية تتولّى حمايتها. وكان لنا، وما زال كما آمل، عدد من الأصدقاء الأوفياء الشجعان في المنطقة (ذكر تشرشل أسماء عدد من الحكام العرب). ومن سوء الحظّ أنّ هؤلاء الرجال كانوا من الشواذ. وهناك أمر واضح هو أنّ الشرف والحكمة يتطلّبان بقاء دولة إسرائيل والحفاظ عليها، والسماح لهذا الشعب بأن يعيش في سلام مع جيرانه. إنّ في وسع هذا الشعب أن يأتي إلى المنطقة بإسهام لا يقدّر بثمن، من المعرفة العلمية والعمل والإنتاج، ومن الواجب إعطاؤه هذه الفرصة لمصلحة الشرق الأوسط كلّه»!

لندقّق في معاني وأبعاد كلّ جملة بل كلّ كلمة وردت في هذا المقطع من مذكرات تشرشل، ولنسأل أنفسنا: هل هناك كلام أوضح، سواء لفهم الماضي أو الحاضر؟ وماذا ترك لخلفائه في لندن وواشنطن كي يضيفوه؟ ماذا ترك ممّا نحتاج إلى معرفته عن الدول العربية التي خلقها البريطانيون، وتدين بوجودها وباستمرارها كدول لهم ولورثتهم الأميركيين ولقاعدتهم الإسرائيلية؟ وماذا بقي، بعد مثل هذا الكلام، ممّا يحتاج إلى توضيح، بصدد السياسات والمشاريع التي تشهدها البلاد العربية والإسلامية اليوم؟

تصدّعات في أركان الاتحاد الأوروبي

على مدى ثلاثة أشهر مضت بدا الاتحاد الأوروبي متردّداً ومرتبكاً بصدد معالجة الأزمة المالية التي عصفت باليونان ووضعتها، كما قيل، على حافة إعلان إفلاسها كدولة. وفي تصريح له قبل أيام، عشية انعقاد القمة الأوروبية، قال وزير المالية اليوناني أنّ بلاده تريد حلاً أوروبياً لأزمة ديونها، وأنها لن تذهب إلى القمة الأوروبية للاستجداء، فالمفروض أن تكون هناك آلية سياسية لضمان استقرار منطقة اليورو، ولدعم الجهود التي تبذلها كلّ دولة من دول الاتحاد الأوروبي (الصحف – ٢٠١٠/٣/٢٣).

لقد كشف تصريح الوزير اليوناني، رغم عموميته وغموضه، ما يمكن اعتباره تصدّعات في أركان الاتحاد الأوروبي وفي بنيته الإجمالية. فهو أشار إلى أنّ اليونان تريد حلاً أوروبياً، أي من داخل الاتحاد، وهذا يعني أن هناك من يدفعها لإيجاد الحلّ خارج الاتحاد. وهو أشار إلى أنّ بلاده لن تستجدي الحلّ من القمة الأوروبية، وهذا يعني أنّ هناك من يشعرها ويتعامل معها كأنّما هي ليست عضواً أصيلاً في الاتحاد، بل كأنما هي من خارجه. وأخيراً هو أشار إلى عدم وجود آلية سياسية اتحادية تضمن الاستقرار في منطقة اليورو، وهذا يعني نقصاً خطيراً أو تصدّعاً في الأركان الأساسية التي ينهض عليها الاتحاد!

وعندما انعقدت القمة الأوروبية بعد ثلاثة أيام وافقت على المساهمة في تقديم قروض ثنائية، وبطريقة منسّقة، إلى اليونان، إلى جانب تمويل يقدّمه صندوق النقد الدولي! أي أنها دفعت باليونان إلى الاقتراض من مؤسسة تدخل إلى حدّ كبير في دائرة النفوذ الأميركي، الأمر الذي يدلّ على مدى تغلغل هذا النفوذ في الاتحاد الأوروبي اقتصادياً وسياسياً! وبالفعل رأى عدد من المسؤولين الأوروبيين في لجوء منطقة اليورو إلى صندوق النقد الدولي دليل ضعف سياسي واقتصادي في الاتحاد الأوروبي!

وعلى صعيد آخر، يتعلّق بالأركان التي ينهض عليها الاتحاد الأوروبي، كشفت الأزمة اليونانية هشاشة المحور أو الركن الألماني/الفرنسي، حيث تراجعت فرنسا عن اقتراحاتها بإنقاذ اليونان من دون تدخّل صندوق النقد الدولي. وبما أنّ باريس لا تكفّ عن إعلان طموحاتها الأوروبية الوحدوية الاستقلالية (إزاء الولايات المتحدة خصوصاً والأطراف الدولية الأخرى عموماً) فقد كشف تراجعها، حسب رأي مراقبين أوروبيين، عن أنها لا تملك وسائل تحقيق طموحاتها الأوروبية التي طالما عبّرت عنها!

والجدير بالذكر هنا هو ارتفاع نسبة العجز في موازنات دول مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال.. وفرنسا أيضاً، قياساً بدول مثل ألمانيا وهولندا والسويد! ففي حين تراوح العجز في دول المجموعة الأولى ما بين ٨ إلى ١٣ في المائة، بقي في المجموعة الثانية في حدود ٢ إلى ٥ في المائة خلال السنوات التي تلت اعتماد اليورو كعملة مشتركة! ومن هنا نفهم مغزى اعتراف وزير الإنعاش الاقتصادي الفرنسي الذي قال عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أنّه: «مؤشّر ضعف يوحي بعجز أوروبا عن تحصين عملتها»!

لقد كشفت الأزمة اليونانية عن التصدعات الهيكلية في الاتحاد النقدي الأوروبي، وذلك جرّاء انعدام

التنسيق في السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد، وغياب آليات التضامن بين أعضائه (أنظر صحيفة «الحياة» – مقالة نور الدين الفريضي – ٢٠١٠/٣/٢٧).وبدلاً من التركيز على الأسباب الحقيقية انطلقت الاتهامات المتبادلة، فرأت ألمانيا إقصاء كلّ دولة لا تتقيّد بمعايير الاتحاد النقدي وتفرط في إطلاق ما يتسبب بتسيّب عجز الموازنة! فتردّ فرنسا بأنّ ألمانيا تستغلّ الأزمة الحالية، وأنّه يتوجب على الحكومة الألمانية حفز وتنشيط الاستهلاك الداخلي في ألمانيا، والاستيراد من الدول المجاورة، بينما هي تستفيد من كونها المصدّر الأول في الاتحاد، وتستفيد من تراجع اليورو على خلفية الأزمة اليونانية، حيث يزيد تراجع العملة الأوروبية الموحدة في القدرة التنافسية للمؤسسات الألمانية المصدّرة..الخ! إنّ ألمانيا متهمة من أقرانها باتباع سياسة أنانية، تشجع الصادرات الألمانية على حساب الاستهلاك الألماني الداخلي، وعلى حساب الاستيراد من الدول الأوروبية المجاورة! فتردّ ألمانيا بأنّ برلين أجرت إصلاحات هيكلية مؤلمة في اقتصادها، بينما لم تبادر فرنسا بعد لاتخاذ مثل هذه الإجراءات..الخ!

تقول الدول الأوروبية الثرية، وفي مقدّمتها ألمانيا، أنّ هناك دولاً، كاليونان والبرتغال وإسبانيا، اعتادت على مستوى معيشة أعلى مما يسمح به مستوى أدائها الاقتصادي، مستفيدة من دعم الدول الثرية ومن الاقتراض والتمويل بالعجز، وأنّ العجز تجاوز الحدود المسموح بها وصار يعرّض الوحدة النقدية الأوروبية لخطر الانهيار. ومن هنا يأتي التحفظ ورفض تقديم مساعدات مباشرة لليونان، لأنّ مثل هذا الدعم سيشجع دولاً أخرى على طلبٍ دعم مماثل لا تستطيع المفوضية الأوروبية تقديمه، ولذلك ينبغي على الدول التي تعاني عجزاً مالياً مساعدة نفسها بنفسها، من خلال سياسات تقشّف قاسية، لأنّ الاتفاقيات الاتحادية لا تسمح للمفوضية الأوروبية بتقديم مساعدات جماعية تمكّن كلّ دولة مأزومة من تجاوز عجزها على حدة..الخ! هذا ما يقوله الأثرياء الأوروبيون، حتى أنّ وزيراً ألمانياً اقترح على اليونان، العضو في الاتحاد، رهن عدد من جزرها لقاء ديونها! تصوّروا! مثلما رهنت مصر قناة السويس في قديم الزمان!

تعالوا نراجع ثوابت هذا النظام الدولي

هناك من تنطلي عليهم لعبة تغيير الأسماء والعناوين والمصطلحات، فتراهم يستجيبون للخداع ويغيّرون مواقفهم لصالح المخادعين، كأنّما الثوابت تتغيّر بتغيير أسمائها وعناوينها ومصطلحاتها! لقد حدثت مثل هذه الاستجابة لمثل هذه الألاعيب في بلادنا، وهي لا تزال تحدث، وهاهو العدو ينجح غالباً، على سبيل المثال، في تقديم نفسه كفاعل خير ديمقراطي، وكطرف ثالث ومجرّد وسيط بين طرفين محلّيين أو إقليميين متصارعين، وأنّه، في أسوأ الأحوال، لا ذنب له سوى ميله إلى أحدهما أكثر من الآخر، أو انحيازه إليه ضدّ الآخر، انتصاراً منه لمبادئ الحرية والحقّ لا أكثر ولا أقلّ! أليس هذا هو اليوم حال الإسرائيليين معنا في فلسطين المحتلة، وحال الأميركيين معنا في العراق المحتلّ؟

لقد أهملنا ثوابت هذا النظام الدولي الربوي الجائر، التي يمكن بسهولة رصدها بالأرقام على مدى عقود طويلة، واندفعنا وراء ألاعيبه اللفظية اندفاعاً حطّ من شأن قضايانا المصيرية العادلة، ومن شأن عقولنا ومواقفنا كبشر أسوياء، لنظهر بمظهر السخفاء الجهلة الذين يعيشون خارج نطاق الحياة الدولية الواقعية، ولذلك سوف نراجع هنا، على مضض في الحقيقة، أربعة أمثلة، يفترض أنّها معروفة، تتعلّق بثوابت هذا النظام الدولي الاحتكاري ضدّ الأمم، والتي لا تتبدّل بتبدّل الأزمنة والأسماء والعناوين والمصطلحات.

أولاً: في العام ١٩١٠ كانت أربع دول هي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا تضع يدها على حوالي ٨٠ في المائة من مجمل كتلة الأوراق المالية في العالم كلّه. وكانت وسيلتها لتحقيق ذلك هي الإقراض بالربا، أي نصب الكمائن للضحايا والاستيلاء في المحصلة على أرواحهم وليس أجسادهم فقط، حيث بريطانيا تقدّم القروض الربوية لمصر مثلاً، أو للصين، كما يقدّم الطعم للفريسة، وعند التلكؤ في تسديد الفوائد يلعب أسطولها دور الشرطي القضائي، ويمكّنها من وضع اليدّ على البلد المنكوب بمجمله! لقد كانت الدول الأربع المذكورة تستأثر بمبلغ ٤٧٩ ملياراً من أصل الكتلة النقدية العالمية البالغة ٦٠٠ ملياراً. أمّا المبلغ المتبقي ومقداره ١٢١ ملياراً فكان موزّعا بنسب متفاوتة على حوالي ثلاثة عشر دولة ربويّة، جميعها أوروبية ما عدا اليابان! وإنّ موضوع الاستئثار بالكتلة النقدية الدولية، معظمها إن لم يكن كلّها، لا يزال من الثوابت الرئيسية في سياسة هذه الدول، ولنا في ملابسات الأزمة المالية العالمية الحالية أقوى دليل على ذلك.

كذلك فإنّ الدول الأوروبية كانت في العام ١٩١٩ تستولي على مستعمرات بلغت مساحتها ٧٢ في المائة من مساحة الأرض، ويعيش فيها ٧٠ في المائة من سكان العالم! وبالطبع لا يمكن الفصل بين عملية الاستيلاء على الكتلة النقدية وعملية الاستيلاء على المستعمرات. وإنّ عودة الأميركيين وحلفائهم إلى أسلوب الاحتلال العسكري والاستعمار المباشر، في العراق وغيره، لهو الدليل القاطع على أنّ الاستعمار المباشر أو غير المباشر هو من الثوابت في سياسات هذه الدول.

ثانياً: في العام ١٩٧١ بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة ٧٠٠٠ مليون طنّ موزّعة على النحو التالي: ٢٥٠٠ مليون طن للولايات المتحدة وحدها فقط! و٢٠٠٠ مليون للاتحاد السوفييتي وجميع دول حلف

وارسو ومعها الصين الشعبية! و٢٠٠٠ مليون لبلدان أوروبا الغربية ومعها اليابان! وأخيراً ٥٠٠ مليون طنّ لجميع بلدان ما يسمّى بالعالم الثالث! وجدير بالذكر أنّ أوجه استهلاك الطاقة في أوروبا الغربية واليابان والعالم الثالث لم تكن تجري بمعزل عن النفوذ الأميركي والمصالح الأميركية، بل في خدمتهما، ولذلك يمكن القول أنّ الولايات المتحدة، التي يشكّل سكّانها ٦ في المائة من سكان العالم، كانت حينئذ تتحكّم عموماً بأوجه استهلاك كمية ٥٠٠٠ مليون طنّ طاقة من أصل ٧٠٠٠ مليون! ومن الواضح اليوم أكثر من أيّ يوم مضى أنّ واشنطن مستمرّة في تمسّكها بهذا الامتياز كثابت رئيسي، بغضّ النظر عن تعثّرها وتخبطها، وليس أدلّ على ذلك من احتلالها للعراق!

ثالثاً: في العام ١٩٧٣ كان ليتر البنزين يباع للمستهلك في فرنسا بسعر ١٣٥ سنتيماً، وكانت مكوّنات هذا السعر كما يلي: ١ سنتيم نفقات إنتاج + ٩ سنتيمات حصة البلد المنتج + ٨ سنتيمات تكاليف نقل + ١٣ سنتيماً نفقات تكرير + ١٤ سنتيماً تكاليف توزيع + ٢١ سنتيماً أرباح شركات النفط + ٦٩ سنتيماً ضريبة للدولة (الفرنسية) على استهلاك البنزين = ١٣٥ سنتيما! وإنّه لمن الواضح أنّ الاحتكار النفطي يسيطر على جميع العمليات التي تتوزّع عليها مكوّنات السعر! كذلك من الواضح أنّ تكاليف عملية الإنتاج في الحقول (الأرض، والعمال) لا تتعدّى بمجملها سنتيماً واحداً فقط لا غير! أمّا حصة حكومة البلد المنتج فهي وهمية، حيث يبقى معظمها ودائع في مصارف الاحتكاريين، بينما يستردّ ما يدفع نقداً على شكل مبيعات لا فائدة منها إن لم تكن ضارّة! ونحن نرى اليوم بوضوح أنّ الاستمرار في السيطرة على مجمل مراحل العمليات النفطية هو من الثوابت التي تعكسها سياسات الحكومات الاستعمارية بقيادة الحكومة الأميركية!

رابعاً: في العام ١٩٧٠ بلغ معدّل الاستهلاك السنوي من الكهرباء للفرد الواحد في الولايات المتحدة ٨٠٠٠ كيلو واط ساعي (في العام ١٩٧٩ بلغ ٨٨٠٠) وفي ألمانيا الغربية ٤٠٠٠، وفي اليابان ٣٥٠٠، وفي روسيا السوفييتية ٣٠٠٠، وفي الكيان الإسرائيلي ٢٤٠٠، وفي إسبانيا ١٧٠٠، وفي اليونان ١٠٠٠، وفي لبنان ٤٥٠، وفي تركيا ٢٥٠، وفي إيران ٢٤٠، وفي مصر ٢٣٠، وفي الهند ١١٥ كيلو واط ساعي! فما دلالة هذه الأرقام القديمة (التي تغيّرت اليوم بالطبع) من قبل وجهة النظر العامة؟ إنّ كمية الطاقة المكرّسة لخدمة الفرد والجماعة في دولة ما هي المعيار في تقدير المنجزات التقنيّة ومستوى حياة وتطور وقوة المجتمع في هذه الدولة. وإنّ معدّل الاستهلاك السنوي الفردي من الكهرباء هو الدليل والمؤشّر الاقتصادي الهام في تحديد مستوى تطوّر الدولة عموماً، وهو أيضاً يستخدم للمقارنة بين أوضاع دول مختلفة. وبديهي أنّ الكهرباء مرتبطة بالنفط إلى حدّ كبير جدّاً. وإذا كانت السيطرة على النفط من الثوابت الاستعمارية فإنّ السيطرة على الكهرباء هي كذلك أيضاً. وجدير بالذكر أنّ التحضيرات الميدانية الاحتكارية بدأت من أجل وضع اليد على عمليات إنتاج الطاقة الشمسية البديلة، التي من الثابت قطعاً أنّ صحارانا سوف تكون مصدرها الأول وميدانها الأعظم!

هل هي مجهولة هذه الأرقام والمعلومات المقتضبة، التي لا يفقدها الزمن دلالتها، والمتعلّقة بثوابت النظام الدولي؟ وهل ثمّة فائدة من التذكير بها إن كانت مجهولة أو منسيّة أو مهملة؟ وهل يمكن أن تترتّب على مراجعتها، وغيرها طبعاً، مراجعة مواقفنا التي حادت كثيراً عن جادّة الصواب؟ لعلّ وعسى!

تفعيل الذاكرة بصدد المسار الفلسطيني

يتميّز المجتمع الإنساني بذاكرته الذهنية عن مجتمعات الكائنات الأدنى بذاكرتها الغرائزية. أي أن ذاكرته، مثلاً، لا تقتصر على مجرّد إحساسه المسبق بالخطر الداهم. غير أنّ الصهاينة غير اليهود واليهود نجحوا إلى حدّ كبير في النيل من الذاكرة الإنسانية عموماً والعربية خصوصاً، وفي الحطّ من شأنها والحدّ من فاعليتها في مواجهة الأخطار العظمى، وليس أدلّ على ذلك من محاولات التمرّد الذهني الأخيرة ضدّ الصياغات والتلقينات والممارسات الصهيونية، التي عبّر عنها بصورة جديدة ومثيرة، على سبيل المثال لا الحصر، كلّ من نعوم تشومسكي الأميركي(اليهودي) وريجيس دوبريه الفرنسي (الكاثوليكي).

يقول ريجيس دوبريه مخاطباً الإسرائيليين، بصراحة متمرّدة منقطعة النظير حتى الأمس القريب، أنّ يدي الرئيس أوباما مكبّلتين منذ العام ١٦٣٧(أي منذ حوالي أربعة قرون) بالعقيدة الصهيونية للآباء المؤسّسين للولايات المتحدة، مثله مثل جميع الرؤساء الذين سبقوه. ويقول أنّ أميركا الشمالية وأوروبا هما كيانان يهوديان مسيحيان: أميركا الفاقدة للوعي التاريخي والمؤمنة بالعهد القديم، وأوروبا الملحدة، التي تعاني من تأنيب الضمير التاريخي تحت عنوان: "نجمة داود الصفراء"!

يتابع دوبريه مخاطباً الإسرائيليين: "الأصوليون الإنكليز عبروا الأطلسي، كما عبرتم البحر الأحمر، كي يؤسّسوا القدس الجديدة، وهاهي آلاف المدن الأميركية تحمل أسماء من العهد القديم، وهاهي جميع الطوائف البروتستانتية الجديدة تعيش دور القبيلة (العبرية) التائهة التي تعيد اكتشاف شرقها، أي القدس القديمة الحقيقية. أنتم (اليهود) النموذج الأصلي، وهم (البروتستانت) نسخة عنكم. تحالفكما معاً تلقائي ومصيري لكما، وهو يسري في دمائكما منذ العام ١٦٣٧. ألستم أنتم وهم أبناء مستعمرين أوروبيين؟ أمّا الحدود فهي في نظركم مجرّد تحدّيات يجب تخطّيها. إنّ أميركا ليست سوى «إسرائيل» كبيرة نجحت، وإنّ «إسرائيل» هي أميركا صغيرة لا زالت تعاني، وإنّ للاثنتين نقطة تجمعهما هي: لا أحد يستطيع محاسبتهما، سوى الربّ»!

غير أنّ دوبريه، بعد استعراضه لجرائم الإسرائيليين الشنيعة، يحذّرهم قائلاً: «إذا كان التحامكم بالغرب يضمن لكم حصانة ما، فإنّ الفجوة بينكم وبين الشرق تضمن لكم عدم الأمان. إنّ علاقتكم بالغرب ليست من المسلّمات. وأشكّ أنّ الصين والبرازيل وروسيا والهند، التي سينافس إنتاجها إنتاج الولايات المتحدة وأوروبا في العام ٢٠٣٠، سوف تبقى تدعمكم، ومن دون شكّ فإنّ سندكم سيبقى قوياً، من اليهود خارج إسرائيل ومن الولايات المتحدة، غير أنّ سندكم الحقيقي أمامكم. إنّه جيرانكم. ولكن كلّما توجّهت إسرائيل إلى الغرب كلّما أدار لها العالم الإسلامي ظهره. أمّا حلفاؤكم في المنطقة، أولئك الذين أبرمتم معهم اتفاقيات سلام متحفظة، مثل الأردن ومصر، فسوف يصعب عليهم أكثر فأكثر إخفاء عدائية مجتمعاتهم المتزايدة تجاهكم. فلنصلّي كي تبقى الديمقراطية معطلة في هذه الدول، لأنّها إن وجدت سوف تجعل حياتكم صعبة، وهاهي تركيا، حليفتكم الوحيدة عسكرياً وسياسياً في المنطقة، تبتعد عنكم بخطى سريعة لأنّ مجتمعها له تأثيره، ولأنّ الانتخابات فيها غير مدبّرة أو ملفّقة مسبقاً»!

(أنظر صحيفة «السفير» البيروتية – ٢٠١٠/٦/٢٦).

وهكذا فإنّ الذاكرة الأممية بصدد الحقائق الفلسطينية تبدو اليوم كأنّما هي أصبحت متأهبة للتمرّد ضدّ العطالة والتشويه والتلقين والإملاء الصهيوني، فماذا عن الذاكرة العربية، وبخاصة على الصعيد الرسمي؟ سوف نأخذ لا على التعيين نقطة ارتكاز تاريخية، ولتكن عام ١٩٨٩، حيث الانتفاضة الفلسطينية في ذروتها، ولندخل قاعة اجتماعات منظمة «إيباك»، في ١٩٨٩/٥/٢٢، لنستمع إلى وزير الخارجية جيمس بيكر وهو يعرض على الصهاينة سياسته الفلسطينية/العربية. لقد كان متعمّداً أن يكون لقاء بيكر والصهاينة اليهود في ذلك التاريخ بالضبط، حيث في اليوم التالي سوف ينعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، وهو المؤتمر غير العادي كما وصفوه، والذي يحتاج، كالعادة، إلى الإملاء والتلقين والتوجيه الأميركي.

قال جيمس بيكر: «حان الوقت كي تضع إسرائيل جانباً، الآن وإلى الأبد، تصورها غير الواقعي عن «إسرائيل كبرى».. إنّ الولايات المتحدة لا تؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ولا سيطرة إسرائيل الدائمة عليهما»! لقد اكتفت وسائل الإعلام الأميركية بنقل هذا الجزء، وأغفلت تتمته متعمدة، لصالح مؤتمر القمة العربي، والتتمة هي قول بيكر: «كما أننا لا نؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة»!

كان الأميركيون قد بدؤوا حضورهم العسكري الكثيف في المنطقة العربية تمهيداً لإقامة «الشرق الأوسط الجديد»، وتمهيداً لاحتلال العراق بالطبع، أي أنّ «إسرائيل الكبرى» أصبحت من مهماتهم بدلاً عن الإسرائيليين. لكنّ بيكر أكّد في ذلك الخطاب على الثوابت الإسرائيلية لواشنطن فقال: «إنّ دعم الحزبين في الولايات المتحدة لإسرائيل إنجاز ضخم ثابت، ليس للجنة إيباك وحدها، ولا لمؤيدي إسرائيل وحدهم، إنما أيضاً وفي المقام الأول للمصلحة القومية الأميركية.. إنّ دعم إسرائيل هو أساس نهجنا في معالجة مشاكل الشرق الأوسط العويصة جداً، بينما نحن نقترب مما أعتقد أنه مرحلة بالغة الأهمية في الشرق الأوسط»!

كانت واشنطن تتأهب لعمليات عظمى تجعل الوطن العربي كلّه مجرّد ولاية أميركية، لكنها ولاية عليها جميع الواجبات من دون أن تكون لها أية حقوق. أمّا عن موقع الإسرائيليين في هذه الولاية فقد قال بيكر: «إنّ الإسرائيليين من الرواد في العالم في مجال الاتصالات والإلكترونيات وتكنولوجيا الطيران، وهم فهموا منذ وقت طويل أنّ أهمّ مواردهم تكمن في مهارتهم وذكائهم، وهذا هو الإطار الأوسع الذي يجب علينا وعلى إسرائيل النظر من خلاله إلى عملية السلام»!

لقد كان بيكر يحثّ الإسرائيليين على التعاون من أجل طيّ صفحة فلسطين، وإقامة «إسرائيل الكبرى» بطريقة أخرى غير طريقتهم، أمّا «مشاكل الشرق الأوسط العويصة»، التي قال أنه ينبغي تذليلها، فهي المقاومة المستمرة التي كانت حينئذ تتجلّى في الانتفاضة، وهي (المشاكل) عجز النظام العربي عن ضبط مجتمعاته في المستوى المطلوب، أي تحويلها إلى قطعان، أما السلام المنشود، كما يفهمونه، فهو أن يتحقق ذلك كله.

انطلاقاً من خطاب بيكر (عام ١٩٨٩) يمكننا قياس مقدار ما حققوه من تقدّم وما أخفقوا في تحقيقه، وأيضاً قياس مقدار ما حققه العرب وما أخفقوا في تحقيقه. فإذا كان الذي يشغل الأمة العربية اليوم هو مجرّد رفع الحصار عن غزّة فهذا يعني نجاح أعدائها في تعطيل ذاكرتها الذهنية وفي جعلها تقتصر على ذاكرتها الغرائزية، لكنّ الحال ليس كذلك بالتأكيد. إنّ تفعيل الذاكرة العربية يتحقّق اليوم بسرعة كبيرة حقاً.

تفنيد نوعي لمزاعم الأميركيين والإسرائيليين

عقب الجريمة التي ارتكبها الإسرائيليون ضدّ ركّاب أسطول الحرّية الأممي، الذين كانوا متوجهين بالمساعدات الإنسانية إلى غزّة المحاصرة، صرّح بنيامين نتانياهو قائلاً أنّ الوحيد في قطاع غزّة الذي يستحقّ المساعدة الإنسانية هو الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط!

هل يعقل أن يصدر عن إنسان طبيعي، ينتمي إلى أي قوم أو دين أو مذهب إنساني، مثل هذا القول الفظيع الذي أطلقه نتانياهو؟ إنّ هذا الخزري المتهوّد في القرن العاشر، والمرتزق في القرن العشرين، يدّعي زوراً وبهتاناً الانتماء إلى الإبراهيمية والموسوية وفلسطين! وهو من جهة أخرى متوحش قاتل يتخفّى بمظهر إنسان عادي متحضّر يرأس حكومة عادية متحضّرة!

هل يستطيع غير الوحوش تجاهل المليون ونصف فلسطيني المحاصرين في قطاع غزّة كسجناء، والأحد عشر ألف في السجون الإسرائيلية، بل العشرة ملايين المنفيين المعذّبين أشدّ العذاب على مدار الساعة، داخل بلادهم المغتصبة وخارجها، واعتبارهم لا يستحقون الحياة، بل لا يستحقون مجرّد الذكر؟

إنّ تصريح نتانياهو يقطع بأنّه وأمثاله مجرّد وحوش مزوّدة بعقول بشرية. وقد رأى العالم كيف انطلق المستوطنون الصهاينة يحتجّون على تظاهر الحكومة الأميركية بعدم الرضا عن فعلتهم الشنيعة ضدّ ركّاب الأسطول الأممي في المياه الدولية، ويردّدون أنّهم لا يفعلون سوى السير على خطا الأميركيين الذين أبادوا السكان الأصليين في أميركا الشمالية! فهل يعقل أن تخطر ببال أحد عاقل إمكانية الحوار السلمي مع هكذا وحوش؟ ليس حول حقوق الشعب الفلسطيني، بل حول وضع حدّ لمعاناته الرهيبة، بينما هم يجاهرون بقرارهم إبادته؟

وهكذا فعندما يقال أنّ الأوساط الحاكمة الأميركية، وفي إمرتها عصابات الاستيطان لإسرائيلية، تشكّل خطراً جدّياً يهدّد العالم أجمع بالدمار الشامل فإنّ مثل هذا القول ينهض على أساس واقعي، وقد سمعنا الناس، حتى في أوروبا وأميركا، يقولون ذلك في عهد جورج بوش الابن. غير أنّ إمكانية تجنيب العالم مثل هذا الخطر تستند بدورها إلى أساس واقعي، حيث الإرادة الإنسانية الحكيمة تبقى قادرة على لجم الهمجية المتوحشة مهما بلغ خبثها ومهما بلغت قوّتها وضراوتها. وبالطبع لا تستثنى من هذه الإرادة الإنسانية الأممية إرادة العقلاء والحكماء الكثر من الأميركيين واليهود.

على مدى العقود الماضية ارتفعت أصوات إنسانية كثيرة، في جميع القارات، تحذّر من نزعة التدمير الشامل الأميركية الإسرائيلية. لقد أسهب المفكّر الفرنسي روجيه غارودي في التحذير من هذه النزعة، وكذلك الرئيس الكوبي فيدل كاسترو، وأخيراً المفكّر الأميركي ناعوم تشومسكي الذي انتظرنا طويلاً سماع رأيه ومعرفة موقفه من المأساة الفلسطينية والإجرام الأميركي/الإسرائيلي ، وهو فعل أخيراً، وأجاد في أحاديثه قبل أيام عن الخطر الأميركي الإسرائيلي الذي يهدّد العالم.

غير أنّ أيّاً من الناس الكبار في مختلف أنحاء العالم، الذين هالهم حجم الخطر المتمثّل في النزعة التدميرية الإبادية، الأميركية/الإسرائيلية، لم يقترح إيقاف المقاومة وإلقاء السلاح والتسليم

للمجرمين، ولم يظهر عند أيّ واحد منهم ما ينمّ عن اليأس مهما كان تقديره للخطر الصهيوني كبيراً، بل العكس.

أثناء زيارته الأخيرة لبيروت فنّد ناعوم تشومسكي ادعاءات الأميركيين القائلة أنّهم يقومون بدور الوسيط الصادق النزيه بين الإسرائيليين والعرب. قال تشومسكي أنّ العالم لم يتوصّل إلى حلّ حتى الآن لأنّ الأميركيين يواصلون مع الإسرائيليين (منذ إقامة الكيان الصهيوني) عملية أخذ كلّ شيء من الفلسطينيين: الأراضي والموارد وغور الأردن والقدس..الخ، وأنّ الأميركيين والإسرائيليين يريدون أن يتركوا أراض قاحلة، تالفة، يستطيع الفلسطينيون تسميتها «دولة فلسطينية» إن كان يطيب لهم ذلك!

لقد كان حضور تشومسكي مؤخّراً في المعمعة الفلسطينية تحديداً ضروري جدّاً. وكانت دلالة هذا الحضور، في حدّ ذاته، مهمّة ومعبّرة، بصدد تطوّر الموقف الأممي في مواجهة الأميركيين والإسرائيليين. وهو ذهب في أحاديثه البيروتية إلى أبعد ممّا كنّا نتوقّع بكثير فعلاً، حيث قال أنّ «إسرائيل» ليست سوى انعكاساً للولايات المتحدة، وأنّهما كلتاهما أبادتا الشعوب الأصلية واستوطنتا أراضيها، وتستخدمان كلتاهما الخطاب الديني لتبرير غزواتهما. وإنّها لشهادة صريحة عظيمة الأهمية، بألف شهادة، طالما انتظرناها من رجل مثل تشومسكي وفي مكانته الفكرية، فهو تحدّث دائماً عن قضايا الإنسان في كلّ مكان، منحازاً إلى عدالتها، لكنّه كان مقلاً جدّاً في الحديث عن قضية فلسطين تحديداً وقضية العرب عموماً.

أمّا عن الوسيلة الأفضل لمواجهة الامبريالية فقد قال تشومسكي أنّ تحديد هذه الوسيلة يعتمد على ما يريد المقاوم إنجازه، وأنّه إذا أراد تحقيق نتائج إيجابية عليه العودة إلى التاريخ، والانتباه إلى الوقائع المستجدّة في العالم، وتحديد نقاط الضعف في النظام العالمي، ثمّ التفكير بما يتعيّن القيام به لاستغلال الوقائع ونقاط الضعف وتحقيق النجاحات على الأرض. وقد أشار تشومسكي إلى أنّ وضع العالم أصبح أكثر تعقيداً (في غير صالح الأميركيين والإسرائيليين) مع صعود قوى استقلالية، مثل بلدان أميركا الجنوبية التي تريد ممارسة سيادتها بعيداً عن جارها الشمالي، حيث (في واشنطن) تدار عملية العلاقات الدولية بطريقة أشبه بقيادة عمليات المافيا، وحيث «العرّاب» الأميركي لا يقبل التمرّد، فالصغار يجب أن يطيعوا، لأنّ العرّاب إذا تساهل مع متمرّد فسوف يظهر متمرّد آخر!

ويضرب تشومسكي مثلاً بما حدث مؤخّراً بصدد الملفّ النووي الإيراني، وهو الحادث المثير جدّاً للاهتمام، فالبرازيل وتركيا توصّلتا إلى عرض وافقت عليه طهران، ويمكن أن يغلق هذا الملف، الأمر الذي جعل حكومة الولايات المتحدة تصاب بالذعر، وتحاول على الفور قطع الطريق على الإنجاز التركي البرازيلي، الغني بمضمونه، بأن هرعت إلى الأمم المتحدة، واستصدرت قراراً دولياً فارغاً من أيّ مضمون، لدرجة أنّ روسيا والصين وافقتا عليه على الفور.لقد كان الهدف الأميركي من استصدار القرار الذي لا يقول شيئاً تحذير الجميع: نحن من يدير العرض، وهؤلاء الدخلاء، كتركيا والبرازيل، لا يمكنهم القيام بمثل هذه المهمة. نحن (العرّاب) وحدنا من يقوم بهذه المهمة (المافيوية)!

تلازم الركن الفلسطيني والعمق العربي

هناك دائماً، في جميع العصور والمراحل، قضايا إنسانية عامة تحتاج إلى المعالجة والحلّ، منها ما يعود إلى الماضي ويحتاج إلى تصويب، ومنها ما يتعلّق بالمستقبل ويحتاج إلى تطوير. إنّ التصويب المقصود، بصدد الماضي، هو الانتصار للحق والعدل الأممي، واسترداد الشعوب لأوطانها المغتصبة أو المستعمرة بعد إلحاق الهزيمة بالمعتدين، بالطرق السلمية والحربية. وإنّ التطوير المقصود، بصدد المستقبل، هو الانتصار للتقدّم والعدل الاجتماعي، وتحقيق الحضور الإنساني الإيجابي للمجتمع، بعد إلحاق الهزيمة بقوى الجمود والتخلف والتبعية.

إنّ قضية فلسطين المأساوية، مثلاً، ترجع إلى الماضي القريب، وتحتاج إلى تصويب، بأن تعود فلسطين إلى أهلها ويعود المستوطنون الأجانب المرتزقة إلى بلدانهم، وهذا التصويب مفهوم وممكن. وإنّ قضية نهوض الأمة العربية الواحدة المتقدمة، مثلاً، هي قضية وجودية مصيرية تتعلّق بالمستقبل، وهي تحتاج إلى تطوير، أي إلى توفير الإرادة الكافية المعنوية والسياسية، وإلى تحشيد القوى الكافية البشرية والمادية، كي يتحقق النهوض المنشود، وهذا التطوير مفهوم وممكن أيضاً.

وبينما الحال كذلك، في ما يتعلّق بتصويب ما وقع في الماضي وتطوير ما يحتاجه المستقبل، فإنّ المنطق العلمي يقول أنّ الحياة لا تطرح على طاولة المعالجة والحلّ إلاّ القضايا الإنسانية القابلة للعلاج والحلّ، حيث هناك قضايا أصبحت ميتة، فتجاوزتها الحياة على الرغم من مأساويتها وآثارها الباقية الماثلة، وهناك قضايا لا تزال حيّة، لم تتجاوزها الحياة، ولا تزال قابلة للعلاج والحلّ، على الرغم من الأهوال التي تعصف بها وتعمل على تبديدها.

على سبيل المثال: إنّ قضية الشعوب الأصلية في أميركا الشمالية وأستراليا، أي قضية حقّ تلك الشعوب في أوطانها، ليست مطروحة للمعالجة والحلّ، لأنها لم تعد قابلة للمعالجة والحلّ، بعد أن استؤصل الطرف الأصيل وغاب غياباً شبه تام، أمّا قضية فلسطين فهي حيّة لم تتجاوزها الحياة، وهي مطروحة بصورة أو بأخرى، لأنّ المجرمين لم ينجحوا في استئصال شعبها ولا في تغييبه، ولأنّ هذا الشعب أصبح أعظم حضوراً وصلابة وتشبثاً رغم الخلل الهائل في موازين القوى لصالح أعدائه.

غير أنّ القضايا الحيّة العادلة لا تصبح قابلة للعلاج والحلّ الحاسم قبل أن تتبلور قواها الضرورية بصورة كافية. إنّ وضعاً متخلفاً، وإنّ نظاماً استعمارياً ظالماً، مهما بلغ من الفساد والضعف، لا يمكن أن يزول إلاّ بنهوض بدائله. والقضية العادلة إن نجحت في الصمود فإنّ ذلك لا يعني بلوغها لحظة الحسم والانتصار، فالمعاناة الرهيبة قد تستمرّ أزمنة طويلة إذا لم تتبلور القوى الضرورية لانتصار القضية بصورة كافية، وإذا راحت القضية تتأرجح بين الغياب والحضور. بل إنّ خطر موتها، وتجاوز الحياة لها، يبقى قائماً ماثلاً، وإنّ هذا بمجمله ينطبق على القضية الفلسطينية في وضعها الراهن.

لقد حرمت القضية الفلسطينية من أهمّ عناصر قوتها، ومن أهمّ عوامل انتصارها الحاسم، بفصلها عن عمقها العربي. ومن أجل جعلها غير قابلة للمعالجة النزيهة والحلّ العادل حرص الإنكليز على تحقيق هذا الفصل منذ وضعوا أقدامهم على أرض فلسطين، منذ أواخر العقد الثاني من القرن

الماضي وعلى مدى ثلاثة عقود تالية، ثمّ واصل ورثتهم الأميركيون السياسة ذاتها، فتحقّق الفصل مداورة، ثمّ مباشرة حتى يومنا هذا.

وكانت فكرة إقامة الكيان الصهيوني اليهودي على أرض فلسطين قد ولدت (في لندن عام ١٦٤٩ في عهد كرومويل) في سياق الانتشار والتوسع الاستعماري الأوروبي، الذي بدأ باجتياح جميع القارات منذ أواخر القرن الخامس عشر. وكان الهدف من إقامته تحقيق السيطرة على البلاد العربية، والحيلولة دون اتحادها ونهوضها، والتحكّم بمركز تقاطع الطرق الدولية الذي تلتقي فيه آسيا وأفريقيا وأوروبا، أي أنّ فلسطين لم تكن مستهدفة في حدّ ذاتها، كمأوى لليهود المضطهدين في أوروبا كما زعموا، بل أرادوها مستعمرة استيطانية غربية، وغرفة عمليات حربية، وقاعدة انطلاق ميدانية، وهو ما تحقّق لهم فعلاً.

هكذا جرى عزل الفلسطينيين في نهاية المطاف، وتركوا لمصيرهم، مفصولين عن عمقهم العربي، في مواجهة الكيان الإسرائيلي بعمقه الأطلسي الممثّل بقيادته الأميركية الأنكلوسكسونية، وهاهي القضية الفلسطينية تبدو اليوم ظاهرياً كريشة في مهبّ رياح عاتية، وكأنّ الحياة على وشك تجاوزها وإهمالها كقضية ميتة، مثلما حدث في أميركا وأستراليا، فهل الحال الفلسطيني هو حقاً كما يوحي مظهره الخارجي هذا؟

إنّ قضية فلسطين، بالمعايير العقلية المادية قبل الروحية العاطفية، هي الركن الأساسي من أركان الوجود العربي العام، وما يدلّ على ذلك هو انعكاس مأساتها على البلدان العربية في صورة وقائع مشابهة. وهكذا فمثلما هو حالها يكون حال الأمة العربية كلّها، إن هلكت تهلك الأمة وإن نجت تنجو. وبما أنّ الأمة لا تبدو قابلة للهلاك، بل للنهوض، فإنّ قضية فلسطين سوف تستردّ عمقها العربي كأهمّ العوامل التي تعطيها أهميتها في الحياة الأممية، وسوف تحقّق ذاتها وانتصارها كقضية عربية.

كوميديا محاربة الجوع والمرض والتخلّف!

في القمة الدولية لمحاربة الفقر، التي انعقدت قبل أيام على مسرح نيويورك، بلغت الكوميديا ذروتها عندما قال أمين عام هيئة الأمم أنّ العالم يمتلك المعارف والموارد لمساعدة البشرية في القضاء على الآفات الأساسية التي تهدّد حياة الإنسان: الجوع والمرض والجهل! لكنّه تجنّب تماماً مجرّد الإشارة إلى أولئك الذين يحتكرون بقوّة السلاح معارف العالم وموارده، وراح ينافقهم، داعياً إياهم إلى المضيّ قدماً في الإيفاء بالتزاماتهم من «المنح»، مثمّناً نجاحهم «على الرغم من هشاشته» حسب قوله!

وجدير بالذكر أنّ «المنح»، التي تتظاهر الدول الشايلوكية الثرية بتقديمها للشعوب المنكوبة كأنّما هي من مالها الخاص، ليست في التحليل الأخير سوى أموال الشعوب عموماً، وعلى الأخصّ الشعوب التي تعاني من الجوع والمرض والتخلّف. والأنكى أنّ هذه الدول الثريّة تستردّ «منحها» أضعافاً مضاعفة من عرق ودماء وعظام المستضعفين في الأرض، هذا في حال تقديمها فعلاً، لا تظاهراً وتمثيلاً. وتقول المعلومات المؤكّدة أنّ هذه الدول، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة، لم تقبل رفع نسبة مساهمتها إلى سبعة أعشار الواحد في المائة من نتاجها المحلّي، فهي اعتادت على مدى قرون أن تأخذ دائماً ودائماً، وأن لا تعطي أبداً أبداً!

وهكذا مضت عشر سنوات منذ بدأت الألفية الثالثة، ومنذ أعلنت هيئة الأمم عزمها على تقليص عدد الفقراء والمرضى في العالم إلى النصف في مهلة أقصاها عام ٢٠١٥، ناهيكم عن تعهّداتها بالتصدّي لأنماط الإنتاج والاستهلاك التي تدمّر الطبيعة والمناخ، فماذا كانت النتيجة؟ ارتفع عدد الجياع إلى حوالي المليار حسب آخر إحصاءات الأمم المتحدة. وكذلك ارتفع عدد المرضى والموتى، وبخاصة الأطفال والأمهات. فقد توفّى ١٤ مليون طفل بسبب المياه الملوّثة وما ترتّب عليها من أمراض معوية. ومن المتوقع أن يتوفّى نحو سبعة ملايين طفل قبل العام ٢٠١٥ بسبب «الإسهال» تحديداً، وهو المرض البسيط السهل العلاج!

لقد حضر قمة نيويورك ممثّلون على أعلى مستوى لحوالي ١٤٠ دولة. وبالطبع ليس من الإنصاف اتهامهم جميعاً بالتواطؤ، وبمجرّد التظاهر والتمثيل. بل إنّ الكثيرين منهم شاركوا، قطعاً، بدوافع نزيهة ومخلصة، مؤمّلين أن ينجحوا في تحقيق عمل طيب ما، وأن يفرضوا وجودهم ويسمعوا صوتهم، على أساس أنّ مجتمعاتهم جزء لا يتجزّأ من المجتمع الدولي. غير أنّهم اصطدموا، كما يتوقعون هم أنفسهم حتماً، بحقيقة أنّ ما يسمّى بالمجتمع الدولي ليس سوى الولايات المتحدة وحدها! وبناء على ذلك فقد كان معبّراً، على سبيل المثال لا الحصر، أن يربط رئيس أوزبكستان بين الحروب التي تشعلها الدول الشايلوكية، في البلاد العربية والإسلامية خصوصاً، وبين تفاقم الفقر والمرض والتخلّف على أوسع نطاق عالمي.

وعودة إلى بان كي مون، بعد الإشارة إلى موقف الرئيس الأوزبكي حيدر كريموف. إنّ أمين عام هيئة الأمم مواطن كوري، وشخصية كورية سياسية بارزة، ويفترض أنّ صفته الدولية الحالية، المؤقتة، لا تلغي انتماءه الوطني، ولا تنسيه تمزيق بلاده إلى دولتين، وإقامة القواعد العسكرية الأجنبية على

أراضيها، في أحد شطريها، حيث يتمركز عشرات الألوف من الجنود الأميركيين للحيلولة دون وحدة الشعب الكوري ونهوضه المستقلّ، وأيضاً لتهديد وابتزاز جيرانه، وذلك لمصلحة من يحتكرون معارف العالم وموارده، وفي جملتها معارف الكوريين ومواردهم. غير أنّ بان كي مون، الذي يدين للولايات المتحدة بمنصبه الدولي الرفيع، لا يستطيع مجرّد الإشارة إلى معاناة شعبه، فكيف يمكن أن يشير إلى مأساة عرب فلسطين مثلاً؟ وكيف لا يقبل لعب دور تمثيلي استعراضي!

غير أنّ التمثيلية الدولية صارت بالغة الفجاجة والسماجة عندما وقف قاتل الأطفال العرب في قانا وغيرها، المجرم شمعون بيريز، ليعلن من على مسرح نيويورك أنّ مقاومة الشعوب لمغتصبي أوطانها وناهبي ثرواتها هو إرهاب يهدّد المجتمع الدولي! ولم يكتف المتهوّد المرتزق بذلك القدر من الفحيح الثعباني،، بل تحدّث بوقاحة لا مثيل لها عن تحالف عربي إسرائيلي قائم لمواجهة الخطر الإيراني، لتبلغ الكوميديا واحدة من ذراها المذهلة! وهل ينبغي التذكير هنا بأنّ شمعون بيريز هو أحد مؤسّسي القاعدة النووية الإسرائيلية في الخمسينيات الماضية، حيث كان مديراً عاماً لوزارة الحرب الإسرائيلية؟

بقي أن نشير إلى ما يقال بصدد إحجام الدول الشايلوكية الثرية عن تقديم «المنح» إلى باكستان المنكوبة بالفيضانات، بالمستوى الذي يفرضه حجم نكبتها العظمى، بينما تدفّقت «المنح»على هاييتي التي ضربها الزلزال بأحجام تفوق حجم نكبتها، فكأنّما ثمّة تمييز بين شعب وشعب! والحال أنّه لا تمييز حتى بين باكستان ومدينة نيو أورليانز الأميركية. إنّ سبب هذا الاختلاف الظاهري في المعاملة يعود إلى أنّ هاييتي استسلمت للشايلوكيين استسلاماً شبه تام، بينما باكستان أبعد ما تكون عن الاستسلام رغم الحروب الاحتكارية الفظيعة والكوارث الطبيعية الرهيبة، وكذلك نيو أورليانز!

حذار من التهوين ومن التهويل

تعصف الاضطرابات المختلفة بالحلف الأطلسي/الأميركي/الصهيوني منذ بدأ تخبّطه وتعثّره في مواجهة المقاومة العراقية، ثمّ اللبنانية والفلسطينية، وبالتالي فشله في تحقيق أهدافه جزئياً أو كلّياً في البلدان الثلاثة. وها نحن نرى اليوم الوضع المعلّق والمفتوح على جميع الاحتمالات في العراق، والمسار الغامض النتائج للهجوم العسكري الأطلسي على إقليم هلمند الأفغاني، والانفلات المنظّم غير القابل للضبط والسيطرة الأطلسية في الصومال، والصمود المنقطع النظير، غير القابل للكسر، لقطاع غزّة الفلسطيني المحاصر بإحكام كما لو كان سجناً، والشموخ المشرّف والثبات الواثق والاستعداد الناجز للمقاومة اللبنانية.

إنّ هذا الذي نراه اليوم، وغيره من الظواهر الدولية التي لا تقلّ أهمية، يؤكّد أنّ هذا الحلف الاستعماري لم ينجح في حسم الوضع لصالحه في جميع الميادين الحربية المذكورة، وفي غيرها من الميادين أيضاً، وذلك خلافاً لما كان يحدث قبل حرب العراق، وعلى مدى عشرات السنين السابقة، حيث كان الحلف يحسم المعارك لصالحه مسبقاً وغالباً، بخاصة في البلاد العربية والإسلامية، فما الذي استجدّ وجعله يتخبّط ويتعثّر، ويفشل ولا ينتصر دائماً كما جرت العادة؟ وما الذي استجدّ وجعل المقاومة العربية والإسلامية تثبت وتصمد وتواصل القتال، ولا تهزم وتتكفئ دائماً كما جرت العادة؟

يقول زبيغنيو بريجنسكي في كتابه (الفرصة الثانية) ما معناه أنّ الاستقرار الاستعماري الامبريالي اعتمد تاريخياً على توفّر ثلاثة شروط : على السيطرة السياسية الدبلوماسية الاستخباراتية الماهرة، وعلى التنظيم العسكري المتفوّق، وعلى السلبية السياسية للشعوب المستعمرة الخاضعة! وقد أضاف أنّ شعوب العالم ترفض اليوم بشكل متزايد آليات الهيمنة الأميركية وأدواتها العسكرية والاقتصادية على حدّ سواء! وإنّ في هذا الشرح الذي قدّمه بريجنسكي ما يكفي للإجابة على السؤالين اللذين طرحناهما آنفاً.

لقد تزعزعت الشروط التاريخية الثلاثة المذكورة التي نهض عليها الاستقرار الامبريالي العالمي. نقول تزعزعت ولا نقول انهارت. وهاهي دول حلف شمال الأطلسي تعيش اضطرابات عاصفة، اجتماعية واقتصادية وعسكرية وسياسية، أي شاملة أو تكاد، تضرب عميقاً في أسس النظام الاحتكاري الدولي، ولا يستثنى من الوقوع فيها أيّ من أطراف الحلف العدواني، وفي جملته بداهة صنيعته الكيان الإسرائيلي، الذي تابع العالم مندهشاً عمليته الإجرامية الأخيرة في دبيّ، وهي العملية غير المحكمة كما جرت العادة، التي تحوّلت إلى فضيحة تبرّأ منها أصحابها الذين هم الأطلسيون عموماً!

إنّ هذه الاضطرابات التي تعصف بالحلف الامبريالي لم تتوقف بعد، فتفاعلاتها الدولية مستمرّة ومتفاقمة حتى يومنا هذا، حيث مفاعلاتها البشرية المقاومة، التي هي أقوى من المفاعلات النووية، لا تزال تمور وتغلي في العراق ولبنان وفلسطين وإيران والصومال وأفغانستان وباكستان، وحيث لا يستطيع أحد، لا في جبهة الأعداء ولا في جبهة الأصدقاء، أن يقطع بصدد النتائج التي سوف تترتّب على هذا الموران والغليان، فالعدو لم يدخل طور الهزيمة الحاسمة بعد، والصديق لم يدخل طور

الانتصار الحاسم بعد، ولسوف يستمرّ الموران والغليان زمناً يصعب تحديد مداه إلى أن تتبلور النتائج التي يتوقف عليها مصير البشرية.

غير أنّ هناك، في جبهتي الأعداء والأصدقاء، من يلجأ إلى التهوين والتهويل، فيرفض الإقرار بتخبّط الحلف الأطلسي/الأميركي/الصهيوني، وبتعثّره وفشله في تحقيق أهدافه جزئياً أو كلّياً، ويرفض الإقرار بأنّ المقاومة العربية والإسلامية لم تعد قابلة للهزيمة والانكفاء بداهة ومسبقاً ودائماً! وبينما المكابرة هي التي تفسّر مواقف الأطلسيين الغربيين والإسرائيليين، فإنّ المصلحة الأنانية الوضيعة هي الدافع غالباً للرفض من قبل أوساط محسوبة على العرب والمسلمين. إنّها أوساط تعرف الحقائق وتصرّ على تجاهلها دفاعاً عن مصالحها المشتركة مع الأطلسيين، فيأتي رفض كلّ وسط منها متفقاً مع حجم هذه مصالحه، متفاوتاً ومتراوحاً مابين الخزي المتلعثم والوقاحة الفاجرة.

ولكن ماذا عن جبهات المقاومة العربية والإسلامية تحديداً، بجميع فصائلها وتشكيلاتها وأطيافها وأنصارها؟ كيف تنظر إلى المشهد الدولي الراهن، وهي منه في القلب، في أبعاده التاريخية على المدى القريب والمتوسط والبعيد؟ هل تأخذه بمجمله كقضية إنسانية واحدة لا تتجزّأ؟ وكيف تتعامل مع هذا المشهد ميدانياً في جميع مستوياته وأبعاده المحلية والإقليمية والدولية؟ هل تأخذ بعين الاعتبار الصلة الحميمة والتكامل الوثيق بين هذه الأبعاد الثلاثة؟ هل ترى أن ليس ثمّة خلاص حقيقي لشعب بمفرده في ظلّ هذا النظام الدولي الاحتكاري الربويّ الجائر؟

إنّ رؤية المقاومة للمشهد الدولي متكاملاً بأبعاده جميعها (كما يراه الأطلسيون وكما شرح بريجنسكي) تقتضي تجنّب التهوين والتهويل في أدائها اليومي، العسكري والسياسي، فليس من الحكمة في شيء التهوين من خطر الحلف الأطلسي/الأميركي الصهيوني، على الرغم من تخبطه وتعثره وفشله جزئياً أو كلّياً، فهذا الحلف عظيم الخطر حتى وهو يحتضر، وينطبق القول على الإسرائيليين تحديداً الذين هم جزء لا يتجزّأ من هذا الحلف. كذلك ليس من الحكمة في شيء التهويل في استعراض قوته إلى الحدّ الذي يجعل مقاومته تبدو كأنّما هي عبثية. فهذه القوة، على ضخامتها وخطورتها، قابلة للاضمحلال إذا أحسن التعامل معها بالأبعاد المتكاملة التي أشرنا إليها، وبالطرق التي تعطّل فعالية ضرباتها وتحرمها من جني ثمار عدوانها. وحذار من التهوين ومن التهويل.

حرب المواقع وتقاطع المصالح!

منذ العام ٢٠٠٤، بعد انهيار البعد الدولي في الاستراتيجية الأميركية أمام صمود وفعالية المقاومة العراقية، بدأت تتبلور تطورات وتغييرات دولية عظيمة الأهمية والدلالة، على صعيد بنية وتركيبة النظام الدولي من جهة، وعلى صعيد أساليب العمل السياسي من جهة أخرى.

لقد ترتبت على التطورات المستجدة في البنية الدولية تغييرات مستجدة في الأداء السياسي، حيث انطلقت الأمم الصاعدة في المستعمرات السابقة، واحتلت مواقع قيادية في المؤسسات الدولية بعد انكفاء الولايات المتحدة في العراق، وبعد احتباس قسري طويل فرضته القوة الأميركية/ الأطلسية الغاشمة، فأدى هذا الانطلاق إلى تبلور التغييرات في الأداء السياسي، وبرزت هذه التغييرات، أول ما برزت، في أداء طهران وواشنطن على جبهتي القتال، الأفغانية والعراقية.

كانت الولايات المتحدة وإيران، المتعاديتين عداء مريراً راسخاً، أول من مارس التغيير النوعي في الأداء السياسي، فقد اعتمدت الأولى لوحدها، بمعزل عن حليفاتها، سياسة الحروب الاستباقية منذ العام ٢٠٠١، باحتلال أفغانستانٍ، وكذلك فعلت الثانية، في العام نفسه وفي أفغانستان، فاعتمدت سياسة حرب المواقع استراتيجياً متضمنة تقاطع المصالح ومراعاتها تكتيكيا! وبعد احتلال العراق حار الكثيرون في أمر المفارقات المذهلة وفي فهم مواقف كلّ منهما إزاء الأخرى، وفي ما إذا كانتا متفقتين أم مختلفتين، ثم انجلت الصورة في ما بعد، وهاهي واشنطن وقد أعدّت إستراتيجية كاملة شاملة للحرب الاستباقية تأتي إيران في مقدمة أهدافها، ويفترض أن يعتمدها حلف شمال الأطلسي بما فيه تركيا، وبموافقة روسيا!

لكنّ واشنطن تبدو حتى هذه اللحظة كأنّما هي مسلّمة لإيران بمكانتها في أفغانستان والعراق، وهي المكانة التي حققتها طهران باعتمادها سياسة حرب المواقع في الجبهتين اللتين منيت فيهما واشنطن بخسائر فادحة، مع مراعاة التقاطع في المصالح، فما معنى ذلك؟ هل معناه أنّ واشنطن تتجرع اليوم من كأس البراغماتية السامة الذي طالما أرغمت الآخرين على تجرّعها؟ إنّ ممارسة البراغماتية المضادة للأميركيين لم تعد مقتصرة على إيران، بل تشمل عدداً كبيراً من دول العالم، في مقدمتها روسيا والصين!

في صيف العام ٢٠٠٨ كانت روسيا تواجه خطر الدرع الصاروخي الأميركي، وخطر إحكام الحصار ضدها واختراقها عبر بولونيا وتشيكيا وجورجيا وأوكرايينا وغيرها من الدول المحيطة. وهي واجهت الحصار بحرب المواقع سياسياً واقتصادياً وعسكرياً (على الطريقة الإيرانية؟). وعندما حسم الوضع في جورجيا لصالحها، وانكسر الحصار، سارع كيسنجر إلى القول بضرورة وضع حدّ للمواجهة وبناء أرضية مشتركة للتعاون معها! وهاهي روسيا تدعى اليوم لحضور قمة لشبونة الأطلسية (١٩ - ٢٠ /٢٠١٠/١١) التي ستتبنى إستراتيجية الحرب الاستباقية للسنوات العشر القادمة!

ما معنى ذلك؟ هل انحازت روسيا إلى الولايات المتحدة، بدليل موقفها السلبي مؤخراً من إيران،

وموافقتها على مرور الإمدادات للقوات الأطلسية في أفغانستان عبر أراضيها، أي ضدّ الصين؟ أم هي سياسة حرب المواقع استراتيجياً وتقاطع المصالح تكتيكياً؟ فالولايات المتحدة لن تكفّ أبداً عن العمل ضدّ روسيا، وروسيا لن تتخلى أبداً عن عقيدتها الاستراتيجية المقرّة أصولاً قبل حوالي العام، والتي تنصّ على أنّ الولايات المتحدة كانت وسوف تبقى إلى مدى غير منظور العدو الأول لروسيا!

ولكن ماذا عن تركيا العضو القديم في حلف شمال الأطلسي، التي تقرّر نشر نظام الدرع الصاروخي على أراضيها بدلاً من الأراضي البولندية والتشيكية، أي ضدّ إيران وسورية مباشرة، بعد أن كان سينشر ضدّ روسيا مباشرة بحجة إيران التي تقع خلفها؟ هل ستدير تركيا ظهرها لعلاقاتها القوية الطيبة مع سورية وإيران لصالح الولايات المتحدة، أم هي بدورها تخوض حرب المواقع؟

يقول الدبلوماسيون الأتراك أنّهم اشترطوا عدم ذكر إيران في الشق المتعلّق بالدرع الصاروخي من البيان الختامي الذي سيصدر عن قمة الأطلسي، ولا في الوثائق التي ستكون أشبه بالعقد القانوني، وأنّ أنقرة تعرف أنّ الأميركيين سيفسرون موجبات إقامة الدرع الصاروخي في تركيا ضدّ إيران، لكنّ هذا لا يلزمها بشيء، وبما أنّ الهدف هو ردع أيّ تهديد، فلماذا ذكر دولة بعينها؟ ثمّ إنّ على المشروع الصاروخي، إضافة إلى عدم ذكر إيران، أن يحظى برضا روسيا، وأن تكون للقيادة السياسية التركية القرار الأول في إدارته داخل تركيا، وإلا فمن المستحيل قبوله حسب تصريحات رئيس الوزراء رجب طيب أردغان!

وهكذا فإنها، على الأغلب، حرب المواقع الشرقية بمواجهة الحرب الاستباقية الغربية، تدور رحاها في عالم ما بعد احتلال العراق المختلف تماماً عما قبله، ولا يغيّر في هذه الحقيقة عموماً ظهور بعض الأطراف الشرقية كأنما هي تتواطأ مع واشنطن ضدّ بعضها، فهذا ما تفرضه ممارسة البراغماتية المضادة، أمّا العبرة ففي النتائج الإجمالية، وأمّا عن العرب فيفترض أن لا يتأخّر أكثر دخولهم الرسمي في حرب المواقع هذه!

حزب الأحرار البريطاني في الذاكرة العربية

في خضمّ تفاقم أزمة الرأسمالية العالمية الربوية، وبخاصة الأنكلو سكسونية اللوثرية، وبسبب تفاعلاتها المنفلتة، شهد العالم صعود باراك أوباما الأفريقي الأصل إلى سدّة الرئاسة الأميركية، وهاهو يشهد صعود حزب الديمقراطيين الأحرار بعد غياب طويل جداً إلى مواقع السلطة المركزية البريطانية، وهو المستثنى من الصعود نتيجة احتكار حزب المحافظين وحزب العمال لهذه السلطة، كما هو حال الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة.

لقد انكسر الاحتكار العنصري الأبيض للرئاسة في الولايات المتحدة، وانكسر الاحتكار الحزبي الثنائي للسلطة في المملكة المتحدة، الأمر الذي ربّما يعني تطوّراً إيجابياً داخلياً في الدولتين الاستعماريتين، لكنّ العرب والمسلمين والأمم المقهورة عموماً لن تستفيد من هذا التطور، كما برهنت السياسات الخارجية للرئيس الأميركي أوباما. أمّا عن حزب الأحرار البريطاني، الذي يستعدّ للمشاركة في الحكومة بعد الانتخابات الأخيرة، فإنّ العرب يذكرون له أنّه كان، قبل ما ينوف على القرن، المنظّر لصدور وعد بلفور الذي نصّ على اغتصاب فلسطين، والممهّد لعقد اتفاقيات سايكس/بيكو التي نصّت على تجزئة البلاد العربية وحرمانها من الاستقلال الحقيقي والتطور الموضوعي.

في العام ١٩٠٧ كان حزب الأحرار يحكم بريطانيا. وقد قام رئيسه كامبل بنرمان، الذي هو رئيس الحكومة طبعاً، بتشكيل لجنة حملت اسمه وتكوّنت من خبراء يمثّلون سبع دول أوروبية، يأتي في مقدّمتهم البريطانيون ويليهم الفرنسيون. أمّا مهمّة اللجنة فكانت القيام بجولة ميدانية في المنطقة العربية انطلاقاً من مصر، وإعداد تقرير عن أوضاع العرب وأحوالهم تمهيداً لاستكمال استعمارهم وإخضاعهم. وقد حدث ذلك حين كان المشرق العربي لا يزال جزءاً من الدولة العثمانية، بينما بلدان وادي النيل والمغرب العربي ترزح تحت وطأة الاستعمار الأوروبي المباشر، بخاصة الإنكليزي والفرنسي.

لقد أعدّت «لجنة بنرمان» تقريرها النهائي، فانقسم تقريباً إلى ثلاثة أقسام: الأول في وصف جغرافية الوطن العربي الكبير وموقعه وخصائصه، وخصائص الأمة التي تقطنه، فكان الوصف تصويراً محايداً، فوتوغرافياً إن صحّ التعبير، وهذا أمر طبيعي حيث نجاح المخططات الاستعمارية يقتضي استنادها إلى معلومات واقعية! والثاني في عرض ما سوف يترتّب على تحقيق الوحدة العربية، وفي شرح أنّ الوحدة ممكنة! والثالث في المقترحات التي جرى تبنّيها لاحقاً من قبل جميع العواصم الاستعمارية!

في وصف الوطن العربي جغرافياً وسكانياً قال تقرير «لجنة بنرمان» ما يلي:

ـــ "على الساحل الجنوبي للمتوسط، من الرباط إلى غزّة، وعلى الساحل الشرقي حتى مرسين وأضنة، وعلى الجسر البري الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا والذي تمرّ فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر، وعلى طول ساحلي المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة حيث الطريق إلى الهند، في هذه المنطقة الحسّاسة أمّة واحدة تتوفّر لها من وحدة تاريخها ودينها، ووحدة لسانها وآمالها، جميع مقوّمات التجمّع والترابط والاتحاد، وتتوفّر في نزعاتها التحرّرية

وفي ثرواتها الطبيعية وفي كثرة تناسلها جميع أسباب القوة والتحرّر والنهوض...الخ"!

ذاك كان التحديد الجغرافي للوطن العربي والتوصيف الاجتماعي للأمة العربية كما جاء في تقرير اللجنة البريطانية/ الأوروبية. أمّا عن ما سوف يترتّب على وحدة العرب أو اتحادهم فقد جاء عنه في القسم الثاني من تقريرها ما يلي:

– "كيف يكون وضع المنطقة إذا توحّدت فعلاً آمال وأهداف أمتها، وإذا اتجهت هذه الرقعة كلّها في اتجاه واحد؟ وماذا لو دخلت إليها الوسائل الفنّية الحديثة وإنجازات الثورة الصناعية الأوروبية؟ وماذا لو انتشر التعليم في أوساط هذه الأمة؟ وما الذي سوف يحدث إذا ما تحرّرت هذه المنطقة، وتمكّنت من استغلال ثرواتها من قبل أهلها؟ إنّ الخطر على كيان الإمبراطوريات الاستعمارية كامن في هذه المنطقة: في تحرّرها، وفي توحيد اتجاهات سكانها، وفي تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد...الخ"!

في القسم الثالث من التقرير وجّهت لجنة حزب الأحرار البريطاني الحاكم دعوة صريحة إلى الدول الاستعمارية ذات المصالح المشتركة كي تفعل ما يلي:

– "العمل على استمرار وضع المنطقة المجزّأ المتخلّف كما هو، وعلى إبقاء شعبها في ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخّر، وعلى محاربة اتحاد جماهير المنطقة، ومنع ترابطها بأيّ نوع من أنواع الترابط الفكري أو الروحي أو التاريخي، وعلى إيجاد الوسائل العملية القوية لفصلها عن بعضها ما أمكن... الخ"!

ثمّ يقدّم التقرير بعض المقترحات المستعجلة "لدرء الخطر عن الاستعمار العالمي" حسب تعبيره، فيوصي بضرورة ما يلي:

– "العمل على فصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن الجزء الآسيوي، بإقامة حاجز بشري، قويّ وغريب، على الجسر البرّي الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكّل قوة صديقة للاستعمار وعدوّة لسكان المنطقة...الخ"!

وبالفعل، في نهايات الحرب العالمية الأولى، أخذ باقتراحات لجنة حكومة حزب الديمقراطيين الأحرار البريطاني (لجنة بنرمان) المعدّة عام ١٩٠٧، فأبرمت اتفاقيات سايكس/ بيكو الإنكليزية/ الفرنسية التي نصّت على تجزئة المشرق العربي في العام ١٩١٦، وصدر وعد بلفور الذي نصّ على إقامة الحاجز البشري (القوي الغريب، الصديق للاستعمار والعدو لسكان المنطقة) في العام ١٩١٧، بالاتفاق التام مع حكومة الولايات المتحدة كما صرّح الرئيس الأميركي تيودور ويلسون حينئذ!

ملاحظة:

للذين سألوني عن مصدر هذه المقتطفات من تقرير لجنة بنرمان أذكر أنها وردت في أحد كتب المفكّر والمجاهد العربي الكبير شكيب أرسلان. وكذلك هي كانت موجودة في أرشيف قسم الدراسات التابع لمكتب التعبئة والتنظيم في حركة فتح (دمشق) الذي عملت فيه ما بين العامين ١٩٧٩ – ١٩٨٢. ووردت أيضاً في أحد كتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس (لعله كتاب "القضية"). وأيضاً في كتب عرب آخرين، منهم الدكتور صالح زهر الدين من لبنان. وقد نقلت حينئذ خلاصاتها إلى أوراقي الخاصة، ويؤسفني أنني لم أحدّد وأدوّن في أوراقي مصادرها بدقة، وأنني لم أعد أستطيع اليوم تحديدها.

خمسة آلاف دولة لخمسة آلاف جماعة!

ونحن نتابع أخبار السودان في مواجهاته الخطيرة الراهنة، وبخاصة مواجهاته مع هيئة الأمم التي تطالبه بالالتزام بقوانينها، نذكر أنّ هناك مبادئ متناقضة في القانون الدولي، بحيث يحول هذا المبدأ دون تنفيذ الآخر، والعكس بالعكس! وإذا كان يصحّ أن نعزو وجود مثل هذا التناقض إلى مجرّد الخطأ، القابل للفت النظر والتصحيح، فإنّ ما يجري في السودان (وفي عدد من البلدان الأخرى) يجعلنا نعتقد أنّ التناقض كان متعمّداً من قبل واضعي النصوص القانونية الأممية في العام ١٩٤٥، في نهاية الحرب العالمية الثانية!

إنّ الذين وضعوا النصوص القانونية لهيئة الأمم هم المنتصرون في تلك الحرب، وأولهم حكومة الولايات المتحدة التي احتلت موقع القيادة الأول في لنظام الرأسمالي العالمي، وصارت تتصرّف على أنّها هي المجتمع الدولي وهي صاحبة الهيئة الأممية! وبالفعل، فإنّ الإشارة إلى خلاف، أو مواجهة، بين السودان وبين هيئة الأمم، تعني اليوم بداهة أنّ السودان في حالة خلاف أو مواجهة مع واشنطن!

نعود إلى تناقض مبادئ القانون الدولي فنذكر، على سبيل المثال، أنّ هذا القانون ينصّ من جهة على مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، أي على حقّها في الانفصال عن الدولة التي تضمّ عدّة شعوب مندمجة ومتآخية في أمة واحدة، وينصّ من جهة أخرى على مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدول، أي على تحريم أيّة حركة انفصالية مهما كانت مظلومة ومحقّة! فهل يعقل أنّ هذا التناقض وقع نتيجة سهو أو غفلة؟

إنّه لمن الواضح أنّ كل واحد من المبدأين الأمميين يحول دون تطبيق الآخر. ولكن هاهم أصحاب هيئة الأمم يهملون في السودان المبدأ الثاني، الذي ينصّ على وحدة وسلامة أراضي الدولة، ويطالبون الحكومة السودانية بتنفيذ المبدأ الأول الذي ينصّ على حقّ شعب الجنوب، أو الغرب، في تقرير مصيره! ولكن، لو أنّ الأميركيين كانوا ضدّ الحركة الانفصالية السودانية، كما هو موقفهم من الحركة الاستقلالية الأيرلندية في بريطانيا أو الباسكية في إسبانيا مثلاً، إذن لكانوا طالبوا قطعاً بالالتزام بمبدأ وحدة وسلامة أراضي الدولة السودانية! غير أنّ السودان يعامل كيوغوسلافيا والعراق، وليس كبريطانيا وإسبانيا!

والحال أنّ وحدة أراضي الدول وسلامتها تكون مقدّسة عندما تقتضي مصالح الاحتكاريين المرابين ذلك، وتفتيتها بذريعة حقّ تقرير المصير يصبح بدوره مقدّساً عندما تقتضي المصالح ذاتها ذلك! ولقد ظهر اتجاه التفتيت بقوة في مطلع عقد التسعينيات الماضي، بمناسبة انهيار الاتحاد السوفييتي، وبداية صعود المحافظين الجدد الصهاينة، الذين تطلّعوا إلى عالم يتألّف من حوالي خمسة آلاف دولة تلبي تطلعات حوالي خمسة آلاف جماعة عرقية ودينية! وليس ثمّة أدنى مبالغة في ما نقول، فالخمسة آلاف دولة موجودة في السجلات الأميركية، ومهّد لإقامتها الاتصال والرعاية والتنسيق مع خمسة آلاف جماعة عرقية ودينية!

لقد خطا مشروع التفتيت العالمي الأميركي، المستند إلى مبدأ حقّ تقرير المصير، بعض الخطوات

الناجحة خلال عقد التسعينيات، بخاصة في يوغوسلافيا، وفي عهد كلينتون الديمقراطي وليس بوش الجمهوري! وكان مقدّراً له أن يتحقّق معظمه مع احتلال العراق وقيام الشرق الأوسط الجديد. ولا داعي هنا لفتح الجراح والتذكير بالتجاوب الذي استقبل به المشروع الرهيب من قبل بعض الأوساط في بلادنا! غير أنّ المحافظين الجدد الصهاينة انتكسوا وانكفأوا في العراق، وانتكس وانكفأ مشروعهم الشرق أوسطي في لبنان، فبدأ التعثّر والتخبّط، وبدأت المراوحة في المكان بصدد المضي في مشروع التفتيت أو التراجع عنه، وهو ما نراه اليوم بوضوح في العراق والسودان واليمن وغيرها!

وجدير بالذكر أنّ مشروع التفتيت العالمي شمل الصين والهند وإندونوسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك..الخ! أما عن البلاد العربية والإسلامية، ولنقتصر هنا على العراق تحديداً، فقد ورد في دراسة مطوّلة أعدّها الباحث باسكال يونيفيس مدير معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية في باريس، ونشرتها مجلة «واشنطن كوارترلي» الفصلية في خريف العام ١٩٨٩، أنّ العراق يعيش حالة ما قبل الانفجار: «هناك منطقة سنّية حول بغداد، ومنطقة شيعيّة في الجنوب، وأخرى كرديّة في الشمال»! وهكذا، منذ العام ١٩٨٩، أعلنوا قرارهم المضمر بتقسيم العراق مبدئياً إلى ثلاث دول على الأقلّ! وكذلك كان المصير المقرّر لمعظم الدول العربية، إن لم نقل جميعها بما فيها الدولة الفلسطينية المزعومة ولبنان الديمقراطي: ثلاث أو أربع دول في كلّ منها على الأقلّ!

لقد فشل مشروع الخمسة آلاف دولة بعد أن فشل مشروع الشرق الأوسط الجديد، وذلك بفضل المقاومات العربية الباسلة في العراق ولبنان وفلسطين. غير أنّ أصحاب المشروع لم يعلنوا فشله بعد، ولذلك فهو لا يزال يترنح محاولاً النهوض منتصباً، كما هو واضح في البلدان الثلاثة المذكورة، وفي السودان واليمن وغيرهما، ولعلّه موضوع يستحقّ العودة إلى مزيد من تفاصيله في مقالة أخرى. أمّا ما ينبغي أن نختم به هنا فهو عدم استبعاد تحوّل أصحاب هيئة الأمم إلى مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدول، وإهمال مبدأ حقّ تقرير المصير، والتنكّر للجماعات العرقية والدينية الانفصالية التي رعوها طويلاً، إذا ما رأوا أنّ مصالحهم باتت تقتضي ذلك!

ديكتاتورية عالمية تنهض بالنفط والسلاح

بالإضافة إلى السيطرة الأميركية شبه التامة على معظم مصادر النفط، وعلى أسواقه في العالم، فإنّ أرقام الإنفاق في الميزانيات السنوية لدول العالم جميعها تغدو هزيلة جدّاً، ولا تستحقّ الذكر في معظمها، عندما تقارن فقط بالمبالغ المخصصة للحرب في الميزانية الأميركية. إنّ عشرات الدول في آسيا، ومثلهم في أفريقيا وأميركا الجنوبية، لا تتعدّى الميزانية العامة للواحدة منها بضعة مليارات، وهي لا تصل إلى العشرين ملياراً في أغلب الأحيان، وإنّ مثل هذه الدول، التي رسمت الإدارات الاستعمارية المتعاقبة حدودها الجغرافية لجعلها خاضعة، تضمّ ما لا يقلّ عن مليارين اثنين من البشر، أي حوالي ثلث سكان العالم.

لقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها رصدت مبلغ ٦٨٠ مليار دولار لوزارة الحرب (البنتاغون). والحقيقة أنّ لهذه الميزانية الحربية الأميركية تتمات ومناقلات وروافد يمكن أن ترفعها إلى مبلغ تريليون دولار، أي ألف ألف مليار! ومثل هذه الإضافات تأتي من الداخل، على حساب المواطن الأميركي العادي، وتأتي من الخارج، على حساب الأمم الأخرى، وبخاصة تلك التي تتبع حكوماتها واشنطن، وتمتلك فائضاً من مليارات الدولارات يتجاوز قدرتها على الإنفاق في الميادين الوطنية، سواء بسبب حجمها الصغير الذي اختصرته وقزّمته الإدارات الاستعمارية، أم بسبب قانون التطور غير المتكافئ الذي تسهر واشنطن على إلزام الدول التابعة به.

غير أنّ الإنفاق الحربي الأميركي لا يقتصر على المخصصات السنوية العملياتية الميدانية، بل يتعدّاها إلى الإنفاق الهائل على مؤسّسات الأبحاث والدراسات الحربية، وهي المؤسسات التي لا همّ ولا عمل لها سوى تطوير صناعة الأسلحة، كي تكون أوسع فعالية وأشدّ تدميراً وأسرع إبادة. إنّ مخصّصات الأبحاث الحربية الأميركية تقارب التريليون ونصف تريليون دولار. ولكي ندرك حجم هذا الرقم المخصص للأبحاث، وكذلك حجم مخصصات العمليات الحربية الميدانية التي أعلنتها الميزانية الأميركية، ينبغي النظر إلى المخصصات الحربية في ميزانيات بعض الدول العظمى الأخرى، لنجد أنّ الميزانية الدفاعية الحربية لروسيا في حدود ٣٥ مليار دولار فقط! وأنّ الميزانية الدفاعية الحربية للصين في حدود ٧٨ مليار دولار فقط!

لكنّ واشنطن لا تكفّ، ويا للعجب، عن إظهار قلقها من تعاظم القوة المسلحة (الشرّيرة) لكوريا الشمالية، أو إيران، ولا تتوقف عن إطلاق التهديدات التي تعتبرها منطقية ومبرّرة، ليس ضدّ هذين البلدين اللذين لا يقارنان بروسيا والصين، بل ضدّ المقاومة (الإرهاب) في جنوب لبنان وفي قطاع غزّة! إنّه الوحش المفترس يتشكّى من الفريسة التي تحاول منعه من افتراسها!

في معرض تبرير أفعال واشنطن فإنّ التفسير السهل السطحي، أو الخبيث المريب، الذي يتردّد غالباً عبر أجهزة الإعلام الدولية المتواطئة، يقول أنّ الولايات المتحدة دولة فاحشة الثراء، وبالتالي هائلة القوة، وأنها تمارس حقّها وتقوم بواجباتها. إنّهم يشيرون إلى ثرائها وقوتها كأنّما هما خاصيتين ذاتيتين، داخليتين في معظمهما. غير أنّ الحقائق تؤكّد أنّ معظم ثراء وقوة هذه الدولة يأتي من إخضاع

العالم ونهبه، فهذا العالم الاستعماري الرأسمالي كان ولا يزال موحّداً اقتصادياً وعسكرياً، وممزقاً اجتماعياً وأممياً! لقد حرصت العواصم الاستعمارية في جميع المراحل، وآخرها وأهمها وأخبثها المرحلة الأميركية، على وحدة العالم اقتصادياً وعسكرياً، أي على إبقائه متكاملاً تحت سيطرتها المباشرة وشبه المباشرة، مثلما حرصت بالمقدار نفسه على تمزيقه اجتماعياً وأممياً، أيضاً من أجل إبقائه تحت سيطرتها.

لقد وحّدت العواصم الاستعمارية العالم ومزّقته في آن معاً، في جميع المراحل وعلى مدى مئات السنين الماضية، فأقامت هذا النظام العالمي الذي تعاني البشرية الويلات تحت وطأته الرهيبة. وبينما كانت تلك العواصم تتصارع في ما بينها، في الماضي، من أجل أن يستأثر كلّ منها بحصة أكبر من المستعمرات، الأمر الذي بات يهدّد سيطرتها العالمية ويفسح المجال لخلاص الأمم منها، كما حدث في روسيا في الحرب العالمية الأولى وفي الصين في الحرب العالمية الثانية، جاءت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتضع حدّاً لتلك الصراعات بين المستعمرين، ولتحتلّ لوحدها مركز الديكتاتورية العالمية الواحدة، التي تنظّم العلاقات وتضبطها بين حلفائها الاحتكاريين، وتأخذ على عاتقها مهمّة إخضاع الأمم المستضعفة في مختلف أنحاء العالم، فتوحّدها جميعها تحت لوائها من جهة، وتمزّقها في الوقت نفسه شرّ تمزيق من جهة أخرى.

لقد نهضت الديكتاتورية الأميركية العالمية بعد أن انتزعت زمام القوة من أيدي حليفاتها، باحتكارها شبه المطلق للنفط والسلاح، وبالتالي سيطرتها شبه المطلقة على أسواق المال والصناعة والزراعة والتجارة في العالم عموماً. وقد وصف الرئيس الهندي الراحل نهرو هذه الديكتاتورية قائلاً أنّ الأميركيين: «لا يتجشمون عناء ضمّ إحدى البلدان، كما فعلت بريطانيا بضمّ الهند، فكلّ ما يعنيهم هو الربح، وهم يتخذون الخطوات التي تمكّنهم من السيطرة على ثروات البلدان، ومن خلال السيطرة على الثروة يكون من السهل جدّاً السيطرة على شعب البلد وعلى أرضه في الحقيقة. إنّهم يسيطرون على البلدان ويتقاسمون ثرواتها من دون أن يتكبّدوا متاعب كثيرة، ومن دون أن يحتكّوا بالقومية المتحفّزة. إنّ هذه الوسيلة الفريدة تسمّى الاستعمار الاقتصادي، وهي لا تظهر على الخريطة، فقد تبدو إحدى البلدان إذا ما استرشدنا بالأطلس حرّة مستقلة، ولكن إذا نظرنا من خلف الستار وجدناها في قبضة بلد آخر، أو الأصحّ في قبضة أصحاب البنوك ورجال الأعمال الكبار فيه. إنّ هذه الإمبراطورية الخفية هي التي تمتلكها الولايات المتحدة»!

سرّ التصعيد الأميركي ضدّ الصين

قبل بضع سنوات، عندما لم تكن الفقاعات المالية والاقتصادية الأميركية قد بدأت انفجاراتها المتوالية بعد، تساءل أحد كتاب صحيفة «واشنطن بوست» قائلاً: هل تسيطر آسيا على القرن الحادي والعشرين؟ وتابع أنّ توازن القوة العالمي يوشك أن يتحوّل بصورة حاسمة لصالح آسيا، مضيفاً أنّ ما يحدث في آسيا يشبه ما حدث في أوروبا والولايات المتحدة في عهود ذروتهما في القرن الماضي!

لقد شرح الكاتب الأميركي أنّ ما يحدث في العالم هو تطوّر موضوعي، حيث الهند والصين تسجّلان معدّلات نموّ كبيرة، وحيث تبرز الصين تحديداً كمحور للتصنيع في العالم، وتبرهن أنّ انتقالاً تاريخياً للقوة والزعامة يحدث الآن، وإن على نار هادئة كما يقال. وهكذا – يقول الكاتب – فقد أصبح نهوض آسيا موضوع اللحظة التاريخية الجيوستراتيجي، وأصبح إلى حدّ موضوعاً غير قابل لتوجيه النقد إليه..الخ!

وفي معرض التوقعات حول كيفية مواجهة هذه التطورات التاريخية العالمية قال الكاتب الأميركي أنّ واشنطن يمكن أن تدفع الدول الأوروبية في حلف الأطلسي لدعوة أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية للانضمام إلى الحلف كشركاء عالميين، ويمكن أن تتسع الدعوة لتشمل الهند ودولاً آسيوية أخرى! إنها رؤية رامسفيلد لاستبدال أوروبا العجوز، كما وصفها، بشركاء أكثر قوة ونشاطاً، يأتون من مركز القوة الجديد في العالم!

أمّا عن اليابان تحديداً فقد رأى الكاتب أنها قوة آسيوية عظمى ستكرّس مواهبها ومواردها الكبيرة لتعزيز قوة الولايات المتحدة (التي ظهر ضعفها في العراق) ولإبطاء تقلّص النفوذ الأميركي في آسيا، لأنّه ليس من مصلحة اليابان تمركز القوة في أيدي جيرانها الإقليميين، سواء جمعياً أم إفرادياً (المقصود هو الصين ومنظمة آسيان) وحيث تاريخ التعاون الأمني الوثيق بين طوكيو وواشنطن قد يوحي لليابانيين بأنّ القوة الأميركية هي وحدها القادرة على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى، وهما من مناطق التصدير الرئيسية للطاقة وبحاجة دائمة إلى تحقيق الأمن فيهما! وفي هذا السياق (يقول الكاتب متمنّياً) ربّما تتوصّل الهند، التي هي الديمقراطية الكبرى في آسيا (بعد اليابان) إلى نتيجة مماثلة (كاليابان)!

من الواضح أنّ الصين سبب رئيسي لقلق الاحتكاريين الأميركيين، وهدف رئيسي لمشاريعهم العدوانية المكرّسة لاحتفاظهم قسراً بموقع الهيمنة والاستحواذ والاستئثار. أي أنّهم لن يسلّموا بنموّ الصين وصعودها في سياق التطور الموضوعي التاريخي العالمي، على الرغم من حرصها على إقامة أفضل العلاقات معهم، إنّما على أساس موضوعي أيضاً، قوامه نزاهة هذه العلاقات ووضوحها.

وينبغي هنا تذكير الببغاوات من الكتّاب العرب أنّ الصين مستعمرة سابقة استقلّت حديثاً، في فترة «استقلال» الدول العربية بالضبط، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها على ضخامتها وعظمتها، وعراقة تاريخها (كالعرب) هي مجرّد بلد من بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، ولا يجوز أبداً مقارنتها بالدول الاستعمارية، والحديث عن نشاطها الاقتصادي العالمي كأنّما هو من طراز النشاط الأميركي

ومجرّد مزاحم له بالعقلية ذاتها ومن أجل تحقيق الأهداف ذاتها.

لقد أوقفت واشنطن في السنوات القليلة الماضية الإعلان عن نواياها العدوانية الأزلية ضدّ بكين، بل راحت تجاملها وتتودّد إليها، أمّا السبب فهو وقوعها في المأزق العراقي الذي كسر شوكتها الحربية، ونال من هيبتها السياسية، وبدّد أحلامها الشرق أوسطية، وأضاع تريليونات الدولارات من احتياطياتها واحتياطيات أتباعها، وحرمها من القطاف الفوري لثمار احتلالها، وبخاصة النفط العراقي، الثمرة الأسطورية اليانعة، حيث المخزون الإجمالي يزيد على ٤٠٠ مليار برميل، ثمّ كان انفجار أزمتها الاقتصادية الشاملة المستمرّة.

غير أنّ واشنطن عادت الآن فجأة إلى سياسة إعلان عدائها لبكين، فما الذي استجدّ وجعلها قادرة على البدء قبل أيام بإجراءات عسكرية عدوانية ضدّ الصين انطلاقاً من محميتها الصينية تايوان؟

إنّ سرّ هذا التصعيد العسكري والسياسي يكمن في المستجدّات العراقية تحديداً، حيث تبدو واشنطن كأنّما هي اطمأنّت إلى سيطرتها على بحر النفط العراقي، إضافة إلى سيطرتها على بحيرات النفط العربية الأخرى. وبالفعل بدأت كمية النفط المنتج في العراق ترتفع مؤخّراً، وإن ببطء، بعد أن تدنّت كثيراً وطويلاً بفضل المقاومة. لقد كانت أقلّ من مليونين برميل على مدى معظم سنوات الاحتلال، لكنها ارتفعت الآن إلى أكثر من مليونين ونصف. وقد حدث هذا الارتفاع مع اكتمال التشكيلات الحكومية المحلية، المدنية والعسكرية، ليبدأ الحديث عن ١٢ مليون برميل سوف يبلغها الإنتاج العراقي تدريجياً بعد سنوات قليلة. أمّا الذي يجعل مثل هذه الإنجازات العظيمة سلبية وخطيرة فهو أنها تحدث بينما يتكرّس وجود القواعد العسكرية الأميركية الضخمة خارج المدن العراقية، وحيث صار مفهوماً أنّ انسحاب قوات الاحتلال لا يشمل هذه القواعد، ولا يشمل إنهاء استيلاء واشنطن على القرار السياسي/الاقتصادي العراقي الرسمي.

وهكذا فإنّ واشنطن، بعد أن اطمأنّت اطمئناناً كافياً (وليس حاسماً) إلى وضعها في العراق تتفرّغ للحرب الأفغانية/ الباكستانية، التي تعيق بدورها التطوّر والنمو الموضوعي الطبيعي للصين، ولمنظمة آسيان، ولروسيا والهند أيّاً كانت مواقفهما. بل ها هي واشنطن تتحوّل لفتح جبهة حربية جديدة في اليمن وباب المندب والقرن الأفريقي والسودان. وذلك، أيضاً وأيضاً، لإعاقة النمو والتطور الطبيعي الموضوعي للدول الناهضة، وفي مقدمتها الصين، وللاحتفاظ قسراً وعنوة بهيمنتها الدولية.

إنّ السياسة الثابتة للاحتكارات الربوية، ولحكومة الولايات المتحدة تحديداً، هي نهب الأمم لا مساعدتها، واستعبادها وليس تحريرها، وقد بلغت أوضاع العالم في ظلّ هذه السياسة حدّاً لا يطاق، وينذر بأخطر العواقب. وتبدو الأمم عموماً وقد أصبحت اليوم قادرة على المواجهة، وعلى وضع حدّ للطغيان المستند إلى مجرّد القوة العسكرية العمياء الصماء. أمّا إذا حدث ونجحت واشنطن في لجم تطوّر وتقدّم الأمم قسراً، ومؤقتاً بالتأكيد، فتعاظمت مآسي البشر واستطال عذابهم، فلسوف يعود الفضل الأول في ذلك إلى النظام الرسمي العربي، الذي برهن ويبرهن على الدوام أنّه أكثر إخلاصاً ودفاعاً عن النظام الاحتكاري الصهيوني العالمي من أصحابه وقادته الأميركيين.

صحوة الضمائر وأولوية المصالح تواجه الإسرائيليين

ما يسمّى بالعالم الحرّ، الذي لا عالم حرّ سواه كما يزعمون، أي أوروبا واستطالاتها وتفرّعاتها، يشهد اليوم بدايات وقفة نوعية، غير مسبوقة بهذا الحجم وبهذا المستوى، تتناول بالشجب والإدانة الأساطير القديمة والحديثة المؤسسة للكيانات الاستيطانية الإبادية منذ القرن السابع عشر، وآخرها الكيان الإسرائيلي الذي ما زال يحاول استكمال ذاته الناقصة الملفقة، إنّما في ظروف تاريخية مستجدّة، أممية ودولية، يبدو أنها لم تعد مواتية لاستكماله، فما هي أسباب هذه الوقفة؟ هل هو تأنيب الضمائر الذي بلغ حدّاً لا يطاق، أم هي صحوتها بعد غيبوبة طويلة دامت قروناً؟ أم هي المصالح المادية الهائلة للعالم الحرّ، التي أصبحت عرضة لأضرار فادحة بسبب الانكفاء الأميركي الإسرائيلي الواضح، وبسبب المغامرات الأميركية والإسرائيلية الفاشلة؟

منذ ثلاثينيات القرن السابع عشر كان مؤسسو الولايات المتحدة الإنكليز يقولون أنّ استئصال شعب يعترض طريق توسّع الحضارة هو مجرّد ضرر هامشي. وكانت الحضارة المقصودة هي الأوروبية/المسيحية/اليهودية تحديداً، التي لا يوجد خارجها غير البرابرة. وبناءً على ذلك رأوا أنّ وقوع «الأضرار الهامشية»، أي إزالة شعب بربري يعترضهم من الوجود، ينبغي أن يكون مفهوماً ومقبولاً من قبل العالم الأوروبي الحرّ، لأنّه مجرّد تأهيل ضروري للطبيعة المتوحشة، ومجرّد تحقيق للتوازن بين عناصرها، فيتلف حتى الفائض البشري، ويهذّب ما يبقى منه ويوضع في المتاحف والمخابر والمعارض التراثية!

يعترف ريجيس دوبريه أنّه شخصياً، في أيّ يوم من الأيام، لم يجد في بدايات عملية إقامة الكيان الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني عملاً لا يغتفر! لقد كان ذلك يحدث في كلّ مكان، وكان مفهوماً ومقبولاً! إنّه يذكر ذلك في كتابه الأخير «رسالة إلى صديق إسرائيلي» فيقول: «شعب يطرد شعباً آخر؟ الأمر ليس جيّداً! ولكن ماذا بعد؟». أي أنّه كان يراها عملية مؤسفة ولكن يمكن تجاوزها ونسيانها! وفي معرض التوضيح يشير دوبريه إلى ما أورده فرنان برودال في كتابه «القواعد الأساسية للحضارات»: «إنّ أكثر المجتمعات تحضّراً لديها في جعبتها جريمة تأسيسية.. الهنود الحمر في ما يخصّ الولايات المتحدة.. الأبوريجيون في ما يخصّ أستراليا.. الأيرلنديون في ما يخصّ إنكلترا».. الخ! غير أنّ «إسرائيل» – كما يرى دوبريه – لم تتوقف عن غرز السكين في الجرح، وأنّها تحوّل ما هو محتوم ومقبول إلى ما لا يطاق، فهي دولة استعمارية لم تتوقف بعد عن الاستعمار!

هكذا نفهم أنّ دوبريه، مثله مثل جميع أبناء العالم الحرّ، كان حتى الأمس القريب يسلّم بنظرية «الأضرار الهامشية»، فما الذي استجدّ وجعله اليوم يعترض؟ في الحقيقة إنّه صمود الشعب الفلسطيني وأمته، وتعثّر المشروع الإسرائيلي واضطراب صورة مستقبله، واستمراره في ارتكاب الجرائم الفظيعة، الأمر الذي جعل تجاوز تأنيب الضمير الحرّ متعذّراً، ناهيكم عن القلق بصدد الأضرار المادية في العالم الحرّ!

لكنّ أغرب ما في الأمر هو أنّ أولئك المسيحيين البيوريتانيين الإنكليز، المؤسّسين للحضارة الحديثة، نظروا إلى أنفسهم على أنّهم شعب الله المختار الجديد، وأنّهم ورثة «يهود الدمّ» القدامى المنحرفين الضالين، الذين تخلّوا عن رسالتهم فتخلّى الربّ عنهم، لكنّ هؤلاء اليهود الجدد اعتقدوا على مضض

بحاجتهم إلى أولئك اليهود القدامى رغم فسادهم، لأنّ نبوءاتِ العهد القديم تشترط عودتهم إلى أرض الميعاد (فلسطين) تمهيداً لإبادة جميع الأمم الكافرة، وتمهيداً للظهور الثاني للسيد المسيح، ولبدء الألف عام السعيدة..الخ!

لقد خرج أولئك الإنكليز الرواد من إنكلترا على أنّهم يخرجون من بلد يوازي مصر الفرعونية القديمة، وهرباً من الملك الإنكليزي الذي يوازي الفرعون المصري، واجتازوا المحيط الأطلسي على أنهم يجتازون ما يوازي صحراء سيناء، ودخلوا أميركا الشمالية على أنّهم يدخلون ما يوازي فلسطينِ أرض الميعاد، وقاتلوا شعوبها على أنّهم يقاتلون ما يوازي الكنعانيين الذين ينبغي استئصالهم تنفيذاً لإرادة الربّ! وهكذا فإنّ النصوص الدينية المضافة في غالبيتها، وأساطير العهد القديم التي لا أساس تاريخي واقعي لها في معظمها، تحولت إلى برامج عمل عسكرية وسياسية أبيد على أساسها عشرات ملايين البشر. لقد نجح الإنكليز، ونهضت بنجاحهم أحدث وأعظم الدول المعاصرة، ولكن لماذا فات الأوان أو يكاد، ولم ينجح الإسرائيليون؟ تلك هي المعضلة التي انعكست على الضمائر التي صحت والمصالح التي تهدّدت!

إنّ دوبريه يعترف اليوم بما عرفه وتجاهله في الماضي تماماً، وهو أنّ الإسرائيليين، الذين يزعمون إلحاق الهزيمة بسبعة جيوش عربية عام ١٩٤٨، كانت قواتهم تعدّ خمسة وستين ألف محارب، وعمقهم التحالف الغربي بمجمله، مقابل أربعين ألفاً هم قوات البلدان العربية جميعها، التي كانت مستعمرة كلّها تقريباً. غير أنّ العالم الحرّ تواطأ بادعاء البسالة الاستشهادية للأقلية الإسرائيلية المحقّة في مواجهة الأكثرية العربية المعتدية! ويقول دوبريه عن الوضع اليوم: «لدينا دولة إسرائيلية مسلّحة بإفراط، وتعيش تحت غطاء من الفولاذ، في مواجهة عالم عربي مجرّد من الأسلحة، ولا يملك حتى مظلّة يحتمي بها.. إنّها القوة النووية الوحيدة، التي تملك المياه والفضاء والاتصالات، والتي تستمرّ في عدائيتها مخافة أن يعتدي عليها»!

لقد رأى دوبريه آسفاً أنّ الإسرائيليين أضاعوا فرصة نادرة تمثلت في نتائج حرب ١٩٦٧، حيث كان متاحاً لهم تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وأنّهم حوّلوا تلك النتائج إلى «كارثة للإنسانية ولدولة إسرائيل في آن» حسب قول الصهيوني يشياهو ليبوفيتز. ويقول دوبريه أنّ الإسرائيليين لم يحاولوا، للأسف، تخفيف حدّة جريمتهم (التأسيسية) كما فعل من سبقهم في إقامة الدول الاستيطانية. وفي نقد للذات يقول مخاطباً الإسرائيليين: «عودناكم على لغة مصطنعة تجعل الواجبات الأساسية للشعب المستعمر (الفلسطيني) ضمان سلامة الشعب (الإسرائيلي) الذي يستعمره! وفي معرض التبرير يقول: «لم نكن معتادين على أن تكون القسوة، والميل إلى المغالطات، من السمات البارزة لليهودي، وهو الذي تميّز بعجزه عن الظلم»!

كان السفر إلى بلاد الكيبوتز في الخمسينيات والستينيات مثل السفر إلى بلاد السوفييت في العشرينيات والثلاثينيات، حيث كلّ حلم اجتماعي، عندما يسطع في الأفق، يعطي للمبشّرين به تأثيراً مؤقتاً. إنّ قدرته على الإبهار تكون قوية إلى درجة أنه يسامح لفترة معينة على بعض أخطائه، حيث لا إنجازات من دون خسائر! هذا ما يقوله دوبريه، ثم يضيف: «إنجازكم بسيط إذا ما قارنّاه بغيره، لكنّ حصتكم من التسامح انتهت، وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها لا يعطيكم حتى أنتم حقّ التصرّف بغيركم»! (أنظر صحيفة «السفير» البيروتية – ٢٠١٠/٧/٣).

صعود المجمع الصناعي الحربي الأميركي

بلغت نفقات البحوث الحربية الدولية، في السبعينيات الماضية، حدود ٣٣٦ ملياراً من الدولارات. وبديهي أنّ الحديث عن بحوث حربية دولية يتعلق حصراً بعدد قليل جداً من الدول الرأسمالية الثرية التي تعتبر نفسها هي المجتمع الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة المتميّزة والطاغية. كذلك فإنّ الحديث عن نفقات البحوث الحربية لا علاقة له، بالطبع، بالنفقات الفلكية للإنتاج الحربي والتجارة الحربية.

لقد ارتفعت نفقات البحوث الحربية ارتفاعاً جنونياً منذ عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان، صاحب مشروع حرب النجوم. علماً أنها كانت قبل عهده أكبر بثمانية أضعاف من حجم الإنفاق على بحوث تطوير الطاقة للأغراض السلمية مثلاً. إنّ الإنفاق على البحوث الحربية، الذي بلغ ٣٠ ملياراً سنوياً قبل عهد ريغان، يكشف دائماً عن ضآلة وهزال الإنفاقات الأخرى على البحوث الأخرى غير الحربية.

وبما أنّ الشركات الصناعية والتجارية هي التي ترسم السياسات لحكومات البلدان الرأسمالية، وهي التي تدير العمليات الانتخابية الديمقراطية في هذه البلدان، فقد كان دور المجمع الحربي الصناعي، بفضل قوته، رئيسياً في رسم السياسات وفي إدارة عمليات الانتخابات. وقد بلغ هذا الدور ذروته بإيصال عصابة المحافظين الجدد الحربية إلى قمة السلطة في الولايات المتحدة. وقد رأينا كيف أنها ما أن وضعت أقدامها في البيت الأبيض حتى انطلقت توسع دائرة الحروب في العالم وتطوّرها كمياً ونوعياً.

غير أنّ الاستراتيجية الحربية لعصابة المحافظين الجدد سرعان ما منيت بإخفاقات كبيرة في جبهات القتال، خصوصاً في العراق، الأمر الذي عمّق من أزمة النظام الرأسمالي الدولي العامة، وفجّرها في أكثر من ميدان عام، وإن هو حقّق أرباحاً فاحشة، خرافية، خاصة، لبعض الشركات والشركاء. وهكذا كان لا بدّ من عودة إلى الهيئة العامة للشركات عموماً، ليترتّب على ذلك انكفاء سياسي مؤقت للمجمع الصناعي الحربي الأميركي، فكان انتخاب الرئيس باراك أوباما كمرشح للشركات المالية التي منيت بهزائم ساحقة.

لقد ضمت إدارة الرئيس أوباما ممثلي الشركات المالية الأساسية التي دعمت ترشيحه وموّلت حملته الانتخابية. وسرعان ما خرجت هذه الشركات من الأزمة الكبرى، التي ضعضعت أركان المجتمع الأميركي، سالمة غانمة، كأنما هي لم تكن وراء الأزمة ولا طرفاً فيها! لقد أمّنت لها إدارة أوباما عملية إنقاذ هائلة، ومكنتها من العودة أقوى من ذي قبل، وإن هي أسّست بذلك لأزمة مقبلة أكبر كما يقول ناعوم تشومسكي.

ومن جهة أخرى نجحت إدارة باراك أوباما في تمكين المجمع الحربي الصناعي من تجاوز الكثير من العقد السياسية والأخلاقية التي نجمت عن انتكاسة هجمته الحربية الدولية، وفي طيّ هذه الصفحة الشنيعة وتجاوزها إلى أوضاع تبدو كأنما هي مستجدة تماماً، حتى ليبدو كأنما عهد المحافظين الجدد

يعود إلى ماض سحيق! أي أنّ المجمّع استطاع بفضل إدارة أوباما استرداد أنفاسه وإعادة ترتيب صفوفه وشؤونه. وبالفعل هاهو يعود ليطلّ على العالم صاعداً عبر الانتخابات النيابية، بريئاً من كلّ سوء، مستردّاً مواقعه عبر حفلات الشاي والقهوة وبقية الخزعبلات التي تقاد بوساطتها مجتمعات مخبّلة!

إنّ رأس المال في المجتمعات الديمقراطية الحرّة (كما تسمى) هو الذي يصادق على تسمية المرشّحين في الانتخابات قبل أن تنطلق عمليات الانتخاب. أمّا ما يحدث بعد ذلك، وهو اعتقاد الناخب الواهم أنّه يختار ممثليه في مجلسي الشيوخ والنواب، فليس إلاّ اختياراً لأشخاص فرضوا عليه سلفاً من قبل الشركات. إنّ المنافسة تقتصر على حصص الشركات من المرشّحين الفائزين. أي أنّ العملية الديمقراطية تقتصر على الشركات التي يسعى كلّ منها لإنجاح مرشحيه. إنّ الرابح في الانتخابات هو شركات رأسمالية وإنّ الخاسر فيها هو شركات رأسمالية أيضاً. غير أنّ الربح لا يعني الهيمنة المطلقة ونفي الخاسر، والهزيمة لا تعني الانسحاب المطلق والتسليم كلّياً للرابح. إنّ الشركات الرأسمالية أطراف في جسم واحد، لا غنى لأحدها عن الآخر في جميع الأحوال، وهي تمارس تداول السلطة على هذا الأساس، بصفتها جسماً واحداً وحزباً واحداً في الأساس: ديمقراطي وجمهوري في الولايات المتحدة، مثلما هو عمال ومحافظين في المملكة المتحدة!

لقد تجاوز المجمع الصناعي الحربي الأميركي كبوته، أو مأزقه، بفضل إدارة أوباما الديمقراطية. وهاهم الجمهوريون يستردّون عبر الانتخابات النيابية زمام المبادرة، ويباشرون صعودهم مرّة أخرى في ظلّ هذا النظام الاحتكاري الذي يؤمّن لهم عوامل النجاة وأسباب البقاء. إنّ اختلافات الاحتكاريين وتناقضاتهم وصراعاتهم لا يمكن أن تتجاوز حدّاً معيناً لا ينال من ترابطهم أو وحدتهم. إنّ خلافاتهم تحدث داخل النظام، لا خارجه ولا على حسابه. ولسوف يستمرّ الحال كذلك ما بقي هذا النظام، وما بقوا في داخله!

صعود النظام الفريدماني الربوي وانحداره

مثلما حدث لمعظم المصطلحات الأممية ذات المعنى الإيجابي، الطيب، تعرّض مصطلح «العولمة» لعملية قلب معناه وتوظيفه لتحقيق أهداف أخرى مناقضة لوظيفته الطبيعية. فقد حقّقت ثورة المواصلات والاتصالات نقلة نوعية هائلة لصالح مزيد من التقارب والتعاون الأممي العولمي، غير أنّ طغاة المال الحرام والأعمال الشائنة رأوا في هذا التقدّم الرائع فرصة لإحكام قبضتهم تماماً على ثروات الشعوب وحياتها، فسارعوا إلى قلب معناه وحرف اتجاهه، وجعلوه مرحلة أعلى من مراحل الإمبريالية الاحتكارية. ولعلّ «مدرسة شيكاغو» بإدارة ملتون فريدمان (١٩١٢ – ١٩٩٦) كانت السبّاقة في تحقيق ذلك.

لقد نجحت مؤسسة فريدمان الأكاديمية، ابتداءً من ستينيات القرن الماضي، في التأسيس لقيام نظام دولي يتفرّد الرأسمال المالي الربوي بقيادته والاستئثار بثرواته. وهي رفعت شعار القرية العالمية والعولمة لتحقيق حرية الأسواق الداخلية والخارجية بتركها تنظّم نفسها بنفسها، ولإزالة كلّ عائق يحول دون تنقّل رؤوس الأموال والسلع، ولإطلاق يد الشركات المتعدّدة الجنسيات لفعل ما تشاء في أيّ مكان وزمان تشاء، ولخصخصة المؤسسات الإدارية والصناعية والتجارية الحكومية ووضعها تحت تصرّف الرأسمال المالي الربوي وشركاته العابرة للأوطان والقوميات..الخ.

وكمدخل لتحقيق الأهداف الدولية للرأسمال المالي الربوي، ولضمان خضوع الشعوب، تبنّت مدرسة شيكاغو الفريدمانية «عقيدة الصدمة»، وهي العقيدة التي كشفت الباحثة نعومي كلاين تفاصيلها المروّعة كما لم يفعل أحد غيرها، ناهيكم عن كشفها لتركيبة النظام الدولي الرهيب الذي نهض على أساسها، فكان ما أنجزته فريداً وعظيماً حقاً، وفّر على الناس سنيناً طويلة من الضياع قبل وضع اليدّ مباشرة على حقيقة ما حدث وما يحدث في العالم، ابتداءً بمذابح إندونيسيا في أواسط الستينيات الماضية وحتى احتلال العراق. لقد أنجزت كلاين ما لم تنجزه هيئات دولية وعربية كبرى معنيّة. ولو أنّ المؤتمر القومي العربي، ومركز دراسات الوحدة العربية، على سبيل المثال لا الحصر، لم يفعلا على مدى العشرين عاماً الماضية سوى ما فعلته كلاين لكان ذلك كافياً وعظيماً جدّاً، غير أنّهما لم يفعلا شيئاً من ذلك للأسف الشديد!

إنّ عقيدة الصدمة تعني استخدام القوات العسكرية والبوليسية والميليشيات العميلة في تنظيم مذابح عامّة تعطّل عقول الشعوب وتشلّ إرادتها لفترة من الزمن. وأثناء فترة العطالة والشلل، التي قد تطول وقد تقصر، ينقضّ الرأسمال المالي الربوي العالمي على ممتلكات وثروات هذه الشعوب ويبتلعها من دون أن يواجه أيّة مقاومة تستحق الذكر، وينقض على مؤسساتها الرسمية والأهلية، السياسية والثقافية والاجتماعية، ويبدأ بترويضها تحت رايات الحرية الليبرالية وحقّ تقرير المصير الفردي والجمعي. وكذلك عنت عقيدة الصدمة توظيف الكوارث الطبيعية الكبرى، كالزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها، لوضع اليدّ المالية الربوية على أراضي الشعوب وثرواتها وممتلكاتها بينما هي مصدومة إلى حدّ العطالة والشلل نتيجة أهوال الكارثة الطبيعية!

لقد أجادت نعومي كلاين في كتابها الضخم الفريد (عقيدة الصدمة) فضح تفاصيل الممارسات الإجرامية لأصحاب عقيدة الصدمة بوجهيها. وما أدقّ وما أهمّ التفاصيل التي عرضتها عن ما حدث من عمليات تدمير شامل، عسكرية/ بوليسية/ ميليشياوية، هدفها تحقيق الصدمة المذكورة لصالح الرأسمال المالي الربوي، في إندونيسيا والتشيلي والأرجنتين والبرازيل، وفي لبنان وفلسطين والعراق، فنجحت هنا جزئياً أو كلياً وفشلت هناك جزئياً أو كلياً. وأيضاً ما أدقّ وأهمّ ما عرضته عن عمليات الاستغلال الفظيعة للكوارث الطبيعية، كإعصار تسونامي الآسيوي وإعصار كارولينا الأميركي، مثلاً!

وجدير بالذكر أنّ هذا النظام الدولي الربوي، الذي استكمل ملامحه وحقّق نهوضه منذ العهد الريغاني/التاتشري في مطلع الثمانينيات الماضية،اعتمد على القاعدة الإسرائيلية الاستيطانية كواحدة من أهمّ قواعده العسكرية والمالية، وذلك لأنّ الكيان الإسرائيلي ليس دولة ولا وطناً ولا شعباً وإن زعم ذلك، بل هو «منطقة حرّة»، خارج الأعراف والقوانين، يمكن أن يرتكب فيها ما لا يمكن ارتكابه في أيّ بلد يخضع للحدّ الأدنى ممّا تمليه القوانين والأعراف، سواءً في ميدان التهرّب من الضرائب، أو غسل الأموال، أو تسويق المخدّرات، أو التخلّص من الملاحقات القضائية، أو تجريب الأسلحة المحرّمة، أو تنظيم عمليات الخطف والاغتيال والعدوان الوحشي..الخ! ولقد شرحت نعومي كلاين في كتابها مقدار استفادة النظام الربوي الدولي من القاعدة الإسرائيلية ومقدار استفادة المستوطنين الإسرائيليين المرتزقة من هذا النظام الدولي.

غير أنّ النظام السياسي/ الاجتماعي كائن محكوم بعمر معيّن وحياة محدّدة، مثله مثل أيّ كائن عضوي. فهو يولد، وينمو، ثمّ يضمحلّ ويتفسّخ ويفنى إن لم يقتل! إنّه بدوره مهدّد بالأفعال البشرية وبالكوارث الطبيعية. إنّ النظام السياسي/الاجتماعي، بل المجتمع بالذات، لا يمكن أن يكون دائماً وأزلياً. فهو يولد في بداية حقبة تاريخية محدّدة، فينهض معها، وينحدر بانحدارها، ويزول بزوالها. وبالطبع فإنّ الحقبة تتعيّن بعوامل وعلاقات عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، داخلية وخارجية.

إنّه لمن شبه المؤكد أنّ النظام الفريدماني الربوي الدولي آذن بالزوال. حيث هو الآن في حالة انحدار، كما تقول كلاين، بسبب انتكاسته في عملية احتلال العراق. وما علينا للتأكّد من ذلك سوى الاستماع إلى ما تتضمّنه صرخات المواطنين الأميركيين ضدّ هذا النظام الذي استولى على بيوتهم ومدّخراتهم. وكذلك متابعة محاولات جماعته في الحكومات الرأسمالية، وبخاصة حكومة واشنطن، من أجل إنقاذه. حيث هذه المحاولات تنزع إلى استخدام تدخّل الدولة في شؤون المصارف، وهو التدخل الذي ترفضه الفريدمانية أكثر من أيّ أمر آخر، ولذلك هي تلحّ على الحكومة أن تؤمّم الخسائر فقط، أي أن تحمّلها لأفراد الشعب، وأن تخصخص الأرباح، أي أن تعود فتطلق حرية المصارف بعد تمويلها من أموال دافعي الضرائب والمودعين عموماً، وبعد أن تصبح رابحة من جديد! فهل ثمّة ما هو أدلّ من ذلك على بداية انحدار الفريدمانية الشايلوكية؟

صناعة المفاهيم السياسية والإدارات الحكومية

يشكو كثير من الأميركيين اليوم مرّ الشكوى من أوضاعهم السياسية وإداراتهم الحكومية، ويعبّرون عن قلقهم العميق بصدد المستقبل، وعن صدمتهم وخيبتهم إزاء حكومة الرئيس أوباما، التي تكشّفت بدورها عن مجرّد صنيعة لأصحاب المال والأعمال، وهم الذين بنوا عليها الآمال العريضة لتحقيق «التغيير» الذي كان شعارها أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، وإذا بالتغيير يقتصر على لون الرئيس فقط.

لقد واصل أوباما العمل بسياسات أسلافه داخلياً وخارجياً، وحشد في البيت الأبيض عدداً كبيراً من الموظفين المركزيين الذين يمثلون المصارف وأسواق المال، حيث تبيّن أنّ أسواق المال، وفي مقدمتها مؤسسة غولدمان ساكس، هي التي موّلت حملته الانتخابية وتكفّلت بفوزه. وإلى أن تتكشف أكثر خفايا البروز المفاجئ والصعود السريع لباراك أوباما نكتفي هنا بإشارات مقتضبة إلى بعض الطرائق التي تصنع بوساطتها المفاهيم السياسية والإدارات الحكومية في الولايات المتحدة الأميركية (وفي بعض البلدان التابعة أيضاً) ولنأخذ الجنرال كولن باول على سبيل المثال.

إنّ تاريخ ظهور كولن باول كشخصية مرموقة هو تاريخ انهيار الاتحاد السوفييتي، وبداية التفرّد والتوجّه الأميركي الدولي لتحقيق الحضور العسكري المباشر في المنطقة العربية الآسيوية/الأفريقية، وبخاصة في الخليج العربي حيث مضيق هرمز، وفي الصومال حيث مضيق باب المندب. وكان الإعداد الميداني، في عهد بوش الأب، قائماً على قدم وساق لإقامة الشرق الأوسط الجديد في المنطقة الواقعة مابين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، فكان إبراز الجنرال الأفريقي الأصل كولن باول كرئيس لهيئة الأركان، ولقيادة العمليات الحربية ضدّ الأفارقة والآسيويين.

كان صعود كولن باول إلى مركز القائد العام للقوات المسلّحة، ثمّ إلى مركز وزير الخارجية في عهد بوش الابن، بغضّ النظر عن الدوافع والأهداف، كسراً للقيد العنصري الذي يحول دون وصول الملوّنين إلى المناصب الحكومية الأميركية المركزية. وقد مهّد ذلك لصعود كونداليزا رايس إلى موقع القرار السياسي المركزي، ثمّ لصعود باراك أوباما إلى موقع رئيس الولايات المتحدة. ولكي نفهم وضع رايس بالأمس وأوباما اليوم نستطيع إلقاء نظرة سريعة جداً على تطوّر وضع باول الذي كان يعدّ، كما يبدو، لتولي منصب رئيس البلاد، لكنّه، أثناء الحرب ضدّ العراق واحتلاله، ارتكب «أخطاءً» حالت دون تحقّق ذلك.

لقد أحيل الجنرال كولن باول على التقاعد من الجيش في العام ١٩٩٣، لكنه أحيل في الوقت نفسه على مؤسسات صناعة المفاهيم السياسية والشخصيات الحكومية. وسرعان ما فتحت أمامه الأبواب لتكوين ثروة شخصية بلغت ٢٧ مليون دولار نقداً، بتمكينه من الحصول على مكافآت لقاء الخطابات والمحاضرات التي ظلّ يلقيها طيلة السنوات السبع التي سبقت اختياره وزيراً للخارجية عام ٢٠٠١، فقد كان يلقي من ٨ إلى عشر محاضرات كلّ شهر، ويتقاضى ٥٩ ألف دولار عن المحاضرة الواحدة.

في الشهر الذي سبق تسميته وزيراً للخارجية حصل كولن باول على مبالغ مالية كبيرة من شركات وبيوتات المال، ليس أولها ولا آخرها شركة «كوكا كولا»! لقد كانت بعض المبالغ التي تلقاها من هذه الشركة أو تلك تزيد على ١٠٠ ألف دولار. وفوق ذلك اكتسب «الحقّ» في امتلاك أسهم مالية بأسعار منخفضة جداً، إلى حدّ نصف سعرها أحياناً قياساً بسعر الإغلاق لسوق الأسهم، فأصبح مساهماً في شركات عديدة، منها شركة الإنترنيت «أمريكان أون لاين» التي أصبح أحد مديريها منذ العام ١٩٩٨، إضافة إلى احتلاله مناصب اسميّة فخرية في ٣١ شركة أميركية! وكان باول قد حصل على ٦ ملايين دولار في العام ١٩٩٥ مقابل نشر سيرته الذاتية! فأين يكمن السرّ في تحقيق جميع تلك المكاسب المالية والسياسية؟

لقد ذكرنا أنّ سبب اختيار وإبراز شخصية من أصل أفريقي، مثل كولن باول، يعود إلى مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يمكّن واشنطن من التفرّد في إدارة العالم على مدى القرن الحادي والعشرين كما قدّروا وخاب تقديرهم. غير أنّ مثل هذا الاختيار الجديد كلّ الجدّة، والغريب كلّ الغرابة، يقتضي قطعاً التواطؤ التام من قبل الشخصية المختارة مع الذين اختاروها، حتى على حساب أبناء جلدتها الأميركيين. ولقد كان هذا حال باول ورايس بالأمس، وهو حال أوباما اليوم.

إنّ ثراء باول واعتلائه المناصب الحكومية العليا في الدولة حدث بسبب تواطئه مع الظالمين الذين احتاجوا إلى لونه وأصله تمويهاً وتضليلاً. وحدث أيضاً على حساب المظلومين من كلّ جنس ولون. ناهيكم أنّه تحقّق على حساب شقاء الأفارقة والآسيويين عموماً، وعلى حساب دماء العرب ودمارهم خصوصاً. فقد تعهّد باول علناً، كوزير للخارجية، بدعم لا يتزعزع للكيان الإسرائيلي الذي قال أنّ أمنه يشكّل ركن السلام الأميركي المنشود في المنطقة المسماة بالشرق الأوسط الجديد! أي أنّ «السلام» في المنطقة العربية ، حسب باول ورايس وأوباما، يعني فقط خضوع العرب للإرادة الإسرائيلية.

أمّا عن الفلسطينيين تحديداً فإنّ كولن باول، مثل غيره من أمثاله قبله وبعده، وعدهم بتلبية طموحاتهم..المشروعة! والطموحات المشروعة، حسب المصطلحات الصهيونية، ليست حقوقاً بالطبع، بل هي كلّ ما يتفق مع المصالح الأميركية/الإسرائيلية.

ضرورات الحرب وضرورات السلام

على الرغم مما أصاب بلادهم من ضعف اقتصادي وسياسي ومعنوي فإنّ الاحتكاريين أنصار الحرب في العالم يواصلون قرع طبولها بقوة أكبر. فهاهم في أفغانستان يعلنون أنهم لن يتردّدوا في خوض الحرب لعشر سنوات أخرى من أجل تحقيق أهدافهم، وهي أهداف مالية في الواقع وفي المحصّلة. وهاهم في العراق يظهرون استعدادهم لتسعير نيران عمليات التدمير الشامل الكامنة، تحت هذا العنوان أو ذاك، من أجل ضمان سيطرتهم على النفط العراقي والحكومة العراقية، ومن أجل التسليم لهم بإقامة قواعدهم العسكرية الضخمة الثابتة في العراق. وهاهم في فلسطين المحتلة يبالغون إلى حدّ الجنون في تعنّتهم وعدوانيتهم.

إنّ علاقات الحرب وليس علاقات المنطق لا تزال سائدة في العالم. وحكام الولايات المتحدة الاحتكاريون مستمرّون في سياساتهم الحربية، برصيدهم العسكري وحده تقريباً، بعد أن اضطربت أوضاع بلادهم الاقتصادية والاجتماعية ومواقعهم السياسية الدولية إلى حدّ كبير. وهذا الرصيد العسكري يمكن التعويل عليه بالحسابات المادية، حيث هو يفوق حجماً وفعالية وانتشاراً جميع الأرصدة العسكرية لأمم العالم، وإن كان نجاحه في تحقيق أهداف الاحتكاريين لم يعد مضموناً مهما بلغت فعاليته التدميرية.

وجدير بالذكر أنّ قادة معسكر الحرب كانوا دائماً، في المراحل السابقة، يكثرون من الحديث عن السلام عندما كانت مواقعهم الاقتصادية والسياسية مسيطرة عالمياً، فقد كان ذلك يمكّنهم من سلب قادة معسكر السلام شعاراتهم وإفراغها من القيمة والمعنى. أمّا بعد تضعضع مواقعهم هذه، واقتصارهم على تفوقهم العسكري، فقد أسفروا عن وجوههم، وصاروا يعلنون تصميمهم على إخضاع العالم عنوة لإرادتهم، وهاهو وكيلهم الشقي في قاعدتهم الحربية الإسرائيلية يرفض الاعتذار عن قتل العزّل الأحرار في سفينة الإغاثة الأممية لغزّة.

لقد كانت حكومة الولايات المتحدة تلحّ بشدّة على تحقيق السلام «في الشرق الأوسط»، حسب تعبيرها، وهي تقصد بذلك إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وكان البعض، من العرب وغير العرب، يتجاوب معها بقوة معتقداً أنّ ما تلحّ عليه هو السلام القائم على قرارات مجلس الأمن. ولكن تبيّن أخيراً، حتى للأكثر ضلالاً، أنّ السلام الذي يتحدّث عنه الأميركيون يعني طيّ صفحة فلسطين العربية تماماً، وإلحاق بقاياها بالكيان الإسرائيلي، وأنّ ما سيتركونه للفلسطينيين هو النفايات التي يمكنهم تسميتها «دولة»!

كانت واشنطن لا تكلّ ولا تملّ من رعاية الاتصالات والمحادثات وقيادة المؤتمرات، «من أجل تحقيق السلام الشامل والدائم بين العرب والإسرائيليين»، وذلك كي لا تترك للأطراف الدولية الأخرى أيّ مجال لمساهمة فعالة. لكنها لم تتقدّم في أيّ وقت من الأوقات برؤية واقعية ميدانية متكاملة محدّدة للوضع السلمي الذي تسعى لتحقيقه بناءً على القرارات الدولية وليس على غيرها. وسرعان ما انكشفت اللعبة، حيث الأميركي والإسرائيلي، بالتنسيق التام بينهما، يتناوبان المهمة ويتبادلان الأدوار

في عملية قطع الاتصالات أو المحادثات أو المؤتمرات، التي تبيّن أنّ وظيفتها هي فقط إضاعة الوقت، وتبديد قوى وجهود العرب وحلفائهم، وتحقيق مزيد من التقدّم على طريق طيّ صفحة فلسطين أرضاً وشعباً، وعلى طريق المزيد من تمزيق الأمة العربية والتحكّم بأقطارها، وبخاصة أقطار النفط.

والحال أنّ طبول الحرب تواصل اليوم قرعها، ولذلك ينبغي على مزامير السلام الموجهة إليها إيقاف عزفها، وإلاّ أصبحت المزامير في خدمة الطبول شاءت ذلك أم أبت، وأصبح دعاة السلام في خدمة دعاة الحرب شاؤوا ذلك أم أبوا! إنّ دعاة الحرب يمكن أن يرفعوا شعارات السلام اضطراراً بينما هم يواصلون عملياتهم الحربية، الأمر الذي يفرض على دعاة السلام خوض العمليات الحربية العسكرية بقوة، وعن قناعة، بينما هم يواصلون عملياتهم لتحقيق السلام الحقيقي بعد توقف الاشتباكات المسلحة، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك خسروا السلام المنشود في المدى المنظور، وخسروا أنفسهم على الفور!

إنّ الأميركيين، ومرتزقتهم الإسرائيليين، عندما يبطّئون أو يجمّدون عملياتهم العسكرية في بلد أو أكثر، في فلسطين والعراق ولبنان وغيرها، فإنّ ذلك يكون بالتأكيد لصالح عملياتهم العسكرية الحربية التي تشتدّ سعاراً في بلد آخر أو أكثر، في أفغانستان وباكستان وإمكانية امتدادها إلى إيران وغيرها. ويحدث ذلك الآن بينما يتردّد في واشنطن، على أعلى المستويات، القول المكرّر بأنّ أمن الولايات المتحدة (ومصير مكانتها الدولية) مرتبط بنجاح إحكام سيطرتها على منطقة الخليج العربي تحديداً، وضمنها إيران والعراق وفلسطين طبعاً. وتتحدّث مصادر الأخبار عن تحشّدات عسكرية أميركية إضافية تتوجّه نحو الخليج من أوروبا عبر البحر المتوسط، ومن الولايات المتحدة عبر المحيط الأطلسي، ومن قاعدة دييغو غارسيا الأميركية عبر المحيط الهندي، وأيضاً من القاعدة الاستيطانية العسكرية الإسرائيلية عبر قناة السويس!

خلاصة القول هي أنّ ضرورات الحرب لا تزال قائمة مستمرّة. وهي على جبهة الاحتكاريين الصهاينة مدعومة بالرصيد العسكري الأميركي الضخم المتبقّي، الذي تشكّل قاعدة دييغو غارسيا والقاعدة الإسرائيلية أهمّ مكوناته وأعظمها. إنّ الاحتكاريين الصهاينة يرون في هاتين القاعدتين تحديداً قوة ضرورية كافية لإحكام سيطرتهم على منطقة الخليج، بما فيها إيران بعد استردادها. أمّا ضرورات السلام، التي هي قائمة ومستمرّة بدورها، والتي حقّقت تقدّماً اقتصادياً وسياسياً عالمياً مهمّاً، فإنّها لا تزال تفتقر إلى القوة العسكرية العالمية الكافية التي تجعلها قابلة للتحقيق.

طور رأسمالي فريد غير معهود!

في شهر شباط/فبراير الماضي توقع واضعو الموازنة الأميركية، التي صدرت عن البيت الأبيض، عجزاً إضافياً سوف يبلغ العشرة تريليون من الدولارات على مدى السنوات العشر القادمة! هذا ما نقلته صحيفة «واشنطن تايمز» عن مكتب الموازنة الحكومي. ويرى خبراء أميركيون أنّ موازنة العام القادم ٢٠١١ سوف تسفر بوضوح أشدّ عن ثبوت مثل هذه التقديرات، وأنّ الدين الفيدرالي سوف يرتفع إلى ما يعادل ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٢٠!

لقد وصل الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض وهو يعرف أنّ حجم الديون الفيدرالية يزيد عن ستة وربع تريليون دولار. وكان الناخبون يتوقّعون منه إيقاف هذا التدهور المالي على الأقلّ، ناهيكم عن إيقاف الحروب العدوانية الخارجية بتكلفتها الخرافية، ولعلّه كان يأمل أنّ باستطاعته فعل ذلك، غير أنّ تريليونين اثنين من الدولارات، تقريباً، أضيفا إلى الديون خلال العام الأول من عهده، وصار من شبه المؤكّد أنّ هذه الديون سوف تزداد عاماً بعد عام لتتجاوز العشرين تريليوناً بعد عشر سنوات. أمّا الحروب العدوانية فقد اشتدّ أوارها من دون أن تحقّق حسماً مربحاً يساعد على التخفيف من العجز!

وفي السابع من شهر نيسان/إبريل الحالي صرّح بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الأميركي (أي حاكم البنك المركزي الذي هو قطاع خاص!) أنّ اقتصاد الولايات المتحدة لا يزال يواجه صعوبات، خصوصاً في قطاع الإسكان وفي سوق العمل، وأنّ تحدّيات تقف أمام توقعات النموّ في البلاد، حيث يصارع الأميركيون البطالة المستفحلة والعجز عن سداد الديون العقارية، وأنّ الخروج من المأزق لا يزال بعيداً!

لقد جاءت تصريحات بن برنانكي عبر كلمة ألقاها أمام أصحاب المال والأعمال في غرفة تجارة دالاس. وهو، بالطبع، كان حريصاً على طمأنة مستمعيه الأثرياء، سواء بانتقاء توصيفات ملطّفة جدّاً للأزمة العميقة الطاحنة، أم في عرض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجتها. وفي معرض إشارته للإجراءات المستقبلية الممكنة، على طريق إيجاد الحلول، قال أنها سوف تكون قاسية: إمّا زيادة الضرائب (على الأغنياء) أو خفض المعونات الاجتماعية (للفقراء) وبخاصة العاطلين عن العمل!

ولعلّ من الطريف الإشارة هنا، بصدد الأزمة الأميركية، إلى رغبة الصين بالإسهام في معالجتها! ففي حديث أدلى به تشونغ شان وزير التجارة الصيني إلى صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية قال: «منذ نشوب الأزمة المالية الدولية دأبت الصين على دعم جهود الشعب الأميركي في معالجتها. فمن ناحية زادت الصين وارداتها من الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى ساعدت السلع الرخيصة الثمن المستوردة من الصين في الحفاظ على انخفاض تكاليف معيشة الأميركيين وهم يعانون ضائقتهم المالية المتصاعدة. فمن دون السلع الاستهلاكية الصينية كان مؤشّر الأسعار الأميركي سيرتفع.. كذا الخ»!

إنّه لمن النادر أن نقع على هجاء للرأسمالية الأميركية أبلغ وأشدّ من هذا الهجاء الصيني، المقصود

أو غير المقصود، حيث الصين حتى أواخر الأربعينيات الماضية كانت مستعمرة، وحتى البارحة كانت في عداد دول «العالم الثالث» الفقيرة! ولقد أضاف الوزير الصيني قائلاً: «التجارة المتوازنة بين الصين والولايات المتحدة وحدها يمكن أن تحقّق التنمية المستدامة والمنافع المتبادلة والعلاقات القائمة على الكسب المتكافئ. إنّ تحقيق هذا الهدف لن يتمّ عبر تقييد الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، بل بزيادة الصادرات الأميركية إلى الصين. إننا نأمل في أن تتخلّص الولايات المتحدة من عقلية الحرب الباردة، ونأمل أن تخفّف من القيود التي تفرضها على صادراتها إلى الصين، وأن توسّع من صادرات المنتجات التنافسية إلينا. إنّ الأفضل دائماً هو الحوار لا المواجهة، والتعاون لا الاحتواء، والشراكة لا المنافسة»!

هذا الخطاب الصيني الهام يقال في وقت فقدت فيه النقود مصداقيتها، وانقطعت صلتها بالإنتاج الاقتصادي إلى درجة كبيرة، بينما حلّت محلّها السندات الغامضة المخادعة، التي تفوق قيمتها الوهمية بأضعاف مضاعفة حجم الكتلة النقدية الدولية النظامية، حتى ليبدو كأنما النظام المالي انفصل عن النظام الاجتماعي، وبخاصة في الولايات المتحدة، فأصحاب المؤسسات المالية العملاقة، وفي مقدمتهم أصحاب مؤسسات جي بي مورغان تشايز، وغولدمان ساكس، ومورغان ستانلي، لا يأبهون سوى لمصالحهم ولمصالح طبقتهم المحدودة المتخمة، المجنونة بصورة من الصور، فتراهم يوزّعون العلاوات والمكافآت على بعضهم وعلى رجالهم من المدراء والموظفين بعشرات المليارات، ويغطّون عجزهم من أموال دافعي الضرائب في بلدهم ومن أموال الشعوب الأخرى.

يقول الباحث الاقتصادي بول جوريون أنّ الرأسمالية دخلت طوراً غير معهود، فهي تخصخص الأرباح وتؤمّم الخسائر، أي أنها تستأثر بالأموال وتحمّل العجز للمجتمعات مستندة إلى قوة السلطات الحكومية التي أصبحت في خدمتها، وأنّ مثل هذا «الحلّ» عصيّ على التطبيق بعد أن بلغت الخسائر المالية حجماً يعجز المكلّفون من المواطنين عن سداده!

عالم ما بعد حرب العراق

هناك عالم ما قبل حرب العراق، وهناك عالم آخر مختلف هو عالم ما بعد حرب العراق. إنّ زمن ما بعد حرب العراق يظهر أنّ أزمة الهيمنة الأميركية قد بدأت، وأنّها أزمة ستدوم زمناً أطول ممّا نعتقد بكثير، ولن يقع أيّ حدث انقلابي يخفّف من وطأة هذه الأزمة حتى لو تغيّرت الإدارة (الجمهورية) وجاء رئيس ديمقراطي إلى البيت الأبيض!

ذاك مقطع من خطاب ألقاه وزير الخارجية الفرنسي أمام ١٨٠ سفيراً فرنسياً اجتمعوا في باريس، في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، لتصويب الرؤية الجمعية السياسية الفرنسية انطلاقاً من ثلاثة محاور: الأول هو انهيار جدار برلين، والثاني انهيار برج التجارة العالمي في نيويورك، والثالث انهيار المشروع الأميركي في العراق! لقد رأى المجتمعون أنّ زمناً دبلوماسياً مفتوحاً تحكمه هذه المحاور الثلاث قد بدأ.

في ذلك الاجتماع خاطب وزير الخارجية الفرنسي كوشنير سفراءه قائلاً: يجب أن نلاحظ آثار الأزمة الأميركية في الشرق الأوسط. إنّ عملية مراجعة وتقييم السياسة الأميركية ومآلها سوف تستغرق زمناً طويلاً، لأنّ الأزمة الأميركية مفتوحة مستمرّة، ولذلك ينبغي على الدبلوماسية الفرنسية الاستفادة من انفتاح الأزمة واستمرارها في الشرق الأوسط من أجل صياغة منهج مصلحي لعملها!

لقد رأى السفراء الفرنسيون في البلاد العربية أنّ الاستراتيجية الوحيدة المتّسمة بالشمولية في المنطقة هي الاستراتيجية الإيرانية، وبناءً على ذلك ينبغي الاتجاه نحو تكريس اعتراف أكاديمي ودبلوماسي فرنسي بمركزية الدور الإيراني في البلاد العربية! أما عن العرب فقد غاب ذكرهم كطرف فاعل ، إلاّ لماماً أو تلميحاً كطرف مفعول به، وكموضوع لصراع إقليمي، وكأهداف لمشاريع سيطرة يسعى إليها الفرنسيون على حساب الأميركيين!

ولكن، بما أنّ السفراء الفرنسيين أبرزوا دور إيران، وتجاهلوا فعالية المقاومة العربية غير الرسمية ودورها الرئيس في وقوع أزمة الهيمنة الأميركية، فإنّه لمن الضروري التوضيح هنا بأنّ ذلك ليس إعجاباً بإيران ولا إقراراً بضرورة وأهمية دورها الإقليمي، بل نزوعاً نحو جعل إيران عاملاً من عوامل إحكام الحصار ضدّ الأمة العربية وخنق أية محاولة لنهوضها، حيث حضور إيران في حدّ ذاتها يبقى محمولاً وقابلاً للتعايش أو المعالجة أو الاحتواء، أمّا نهوض الأمة العربية فلا يمكن تحمّله أو التردّد في منعه، لأنّه بعني نهوض العالم الإسلامي كلّه إن لم نقل ما يسمّى بالعالم الثالث بمجمله. وبالفعل سمعنا الرئيس الفنزويلي تشافيز يتحدّث قبل فترة قصيرة عن صمود دول أميركا الجنوبية وغيرها بفضل المقاومة العربية.

إنّ الغرب الاستعماري عموماً يتطلّع إلى دور إيراني يحول دون نهوض الأمة العربية، أمّا إذا لم تستجب طهران، وعملت على استنهاض الأمة العربية حليفتها الطبيعية وعمقها الطبيعي، فإنّ النظام الرسمي العربي سوف يقنعها بذلك عبر إسهامه الرئيس في محاصرتها وعزلها وترويضها لصالح الغرب! وكيف لا وهذا النظام يلقي بكلّ ثقله في عملية محاصرة وعزل وترويض مقاومة أمته العربية

بالذات، حتى في العراق وفلسطين ولبنان حيث العدو المحتلّ صريحاً مباشراً؟

نعود إلى عالم ما بعد حرب العراق المختلف عن عالم ما قبلها لنرى الحدّ الذي بلغه اليوم، بعد أكثر من عامين مرّا منذ أطلقت التصريحات الفرنسية الرسمية التي أشرنا إليها، فنجد أزمة الهيمنة الأميركيّة الدولية مستمرّة ومتفاقمة بالفعل كما قدّر الفرنسيون، ونجد أنّها كانت ستتفاقم أكثر لولا امتلاك واشنطن لناصية النظام الرسمي العربي الذي نجح في لجم المقاومة العربية إلى هذا الحدّ أو ذاك، ولولا سيطرتها على النفط العربي وتفرّعاته، وقد أضافت إليه نفط العراق، الأمر الذي مكّنها من معالجة أزماتها المالية، ومكّنها من الثبات نسبياً أمام صعود الدول الناهضة وأطماع الدول الحليفة.

لقد تغيّرت الإدارة الأميركية الجمهورية، وجاء إلى البيت الأبيض رئيس ديمقراطي، لكنّ ذلك لم يحدث أيّ انقلاب في الاستراتيجية الأميركية العدوانية يساعد الولايات المتحدة على الخروج من أزمتها العظمى الشاملة المستعصية، التي تبلورت وبرزت بعد حرب العراق، تماماً كما توقّع الفرنسيون.

إنّ الرئيس الأميركي الديمقراطي الجديد يبدو أكثر انصياعاً للعسكريين من سلفه الجمهوري، وهاهو الجنرال بترايوس يطلق تصريحاته التصعيدية، بصدد الحرب الأفغانية/الباكستانية، وبصدد إحكام الحصار ضدّ إيران والتحضير لضربها، وبصدد فتح جبهة حربية جديدة في اليمن، ومضيق باب المندب ومحيطه، فيتبعه الرئيس أوباما بتصريحات مشابهة مؤيّدة، بينما لا يخفي الأميركيون قلقهم الشديد وهم يرون تعاظم نفوذ الجنرالات ووزارة الدفاع على حساب سلطات الحكومة المدنية في البيت الأبيض، أمّا الحكّام العرب فيبدو أنّ مثل هذه التطورات لا تقلقهم على الإطلاق!

فرصة النهوض لم تضع تماماً بعد!

ما شهده العالم خلال الأسابيع الماضية من اختلاف في الخطابات والمواقف بين الأميركيين والإسرائيليين ليس من دون أساس، وليس مجرّد تمثيل وتوزيع أدوار، غير أنّه مجرّد اختلاف جزئي، تفصيلي، يتعلّق بالطريقة التي تحقّق هدفهما المشترك الذي هو شطب قضية فلسطين وطيّ صفحتها نهائياً، ومن ثمّ تغييب الأمة العربية وإخضاعها أكثر وأكثر للهيمنة الأميركية/ الإسرائيلية، وليس أدلّ على ذلك من قول وزيرة الخارجية الأميركية في اجتماعها مع اللوبي الصهيوني (إيباك) أنّ الولايات المتحدة تريد من الإسرائيليين مساعدتها في ضمان المصالح الأميركية في المنطقة (العربية/الإسلامية) وأنّ عدم مراعاتهم لهذه المصالح يضرّ في المحصّلة بمصالحهم (٢٠١٠/٣/٢٣).

تبدو واشنطن اليوم أميل إلى الحذر والتروي بعد تجربتها المريرة الخطيرة مع المقاومة العربية/ الإسلامية، بخاصة في العراق ولبنان وغزّة. فالمقاومة وضعتها حقاً (للحظات تاريخية نادرة) أمام خيار الانكفاء والانعزال في قارتها خلف المحيطات. والنظام الرسمي العربي هو، قطعاً، من أنقذها في تلك اللحظات التاريخية العصيبة التي واجهتها، سواء في المنطقة العربية/الإسلامية تحديداً أم في العالم عموماً. إنّ سياسة الحذر والتروي الأميركية بدأت بعد الفشل في غزّة، في نهاية عهد بوش وبداية عهد أوباما. وكيف لا وواشنطن زجّت في هذه المنطقة بأهمّ قواتها العسكرية من دون أن تحقّق نصراً واحداً حاسماً، بحيث أصبح مصير هيمنتها الدولية متوقّفاً على مصير قواتها التي تراوح في مكانها معرّضة لأعظم الأخطار.

أمّا اليهود الصهاينة في فلسطين المحتلة فإنهم، بسبب فعالية المقاومة ذاتها، يظهرون اليوم جنوحاً أكبر نحو ركوب المغامرات وارتكاب الحماقات، بخاصة بعد نجاح واشنطن في تجميد عمليات بعض جبهات المقاومة، وفي الحدّ من فعالية عمليات جبهات أخرى (بمساعدة الحكّام العرب طبعاً). إنّ الإسرائيليين يحاولون استرداد مكانتهم العسكرية المتفوقة، ويريدون تأكيد وجودهم القائم على استرداد تلك المكانة، وإنّ الاختلاف الذي عبّرت عنه هيلاري كلينتون بوضوح في اجتماعها مع اللوبي الصهيوني يكمن هنا. فهي أرادت إقناع الإسرائيليين بأنّ التسوية على الطريقة الأميركية ضرورية لوضع الدول العربية في مواجهة المقاومة العربية/الإسلامية وإيران. إنّ التسوية تجرّد المقاومة العربية/ الإسلامية عموماً من مبرّراتها، وتلغي ضرورتها، وتحقق تحالفاً ميدانياً استراتيجياً بين الأميركيين والإسرائيليين والدول العربية، بذريعة مواجهة الخطر النووي والأطماع الإقليمية الإيرانية المتخفية وراء دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية!

لقد قالت كلينتون في اجتماع إيباك: إنّ التحديات الإقليمية التي تواجهنا سوف تغدو أشدّ إذا ترعرع الرافضون وتعاظمت قوتهم. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ حلّ إقامة الدولتين سوف يسمح للإسرائيليين بنيل الاعتراف الذي يستحقونه (تقصد الاعتراف بسيادتهم الإقليمية من قبل العرب قبل غيرهم!). كذلك أرادت كلينتون أن توضّح أنّ التسوية (أي إقامة دولة فلسطينية) سوف تجنّب الإسرائيليين الخطر الديموغرافي الفلسطيني الذي يهدّد يهوديتهم وديمقراطيتهم! قالت إنّ الإسرائيليين، بقبولهم

هذا الحلّ، سوف يحافظون على «حلمهم بأرض الميعاد» الذي تهدّده الديمقراطية في حال وجود الفلسطينيين بينهم، بينما «الدولة» الفلسطينية المنشودة (القابلة للحياة!) التي هي مجرّد كانتونات تقام في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حسبما يفهم من كلام كلينتون، سوف تكون مقبرة الحلم الفلسطيني، بل نهاية الشعب الفلسطيني!

وهكذا فإنّ الاختلاف بين حكّام واشنطن وبين عصابات الإبادة والاستيطان الصهيونية في فلسطين المحتلة يدور حول أمور إجرائية. فالحرب ضدّ الفلسطينيين والعرب والمسلمين عموماً سوف تستمرّ إنّما بطرق أخرى. وبالتالي لن يترك الأميركيون للإسرائيليين ذلك الهامش الذي تركوه لهم في الجولات الحربية النظامية السابقة التي مضى زمنها وانقضى. إنّ الوضع الذي تغيّر جذرياً بعد زجّ القوات الأميركية/الأطلسية في حروب المنطقة، وبعد نهوض المقاومة غير الرسمية ابتداءً بالانتفاضة الأولى لأطفال الحجارة، لم يعد يسمح بإعطاء ذلك الهامش للإسرائيليين. لكنّ الإسرائيليين لا يريدون التسليم بتجريدهم من بعض امتيازاتهم العسكرية وحرمانهم من أرباحها الفاحشة، وإلى أن يسلّموا بذلك دعا روزنبرغ رئيس إيباك إلى: «إبقاء الخلافات بين الحليفين سرّية»! وروزنبرغ هذا هو من أبرز مموّلي عملية انتخاب أوباما رئيساً!

لقد كشف هذا الخلاف بين الأميركيين والإسرائيليين، في أحد وجوهه، عن مقدار ما تراه واشنطن في المقاومة العربية/ الإسلامية من خطر على نفوذها ومصالحها إقليمياً ودولياً، وأيضاً على قاعدتها الإسرائيلية التي تؤهّلها لتكون إدارتها السياسية الإقليمية العليا. لكنّها إن نجحت في تهدئة جبهات المقاومة العربية، فإنّها لم تبلغ بعد حدّ الثقة بقدرتها على استئصال هذه المقاومة. ولذلك نراها وهي تقدم على كلّ ما من شأنه جعل الاستئصال ممكناً، بمحاولاتها تأجيج نيران الخلافات والصراعات بين أهل المنطقة، وبمحاولاتها عزل وإضعاف واحتواء الدول التي ترعى المقاومة وتدعمها.

منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٧، تكسّرت حراب الأميركيين والإسرائيليين على صخور المقاومة في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين. وتوفّرت فرصة تاريخية نادرة لتحقيق نهوض الأمة. فقد فشل المعتدون في ميادين القتال، وفقدوا زمام الموقف في العراق. وعندما حاولوا التعويض واسترداد الزمام في لبنان فشلوا كذلك. ثمّ حاولوا في غزة ففشلوا أيضاً. ولقد كان ممكناً جداً أن تحقّق المقاومة بعد تلك الأعوام القليلة ما يحتاج تحقيقه إلى عقود طويلة، نعني تحقيق نهوض الأمة الكابية، لو أنّها أقامت جبهتها الممتدّة على الأقلّ من أفغانستان حتى سواحل المتوسط الشرقية والسويس ومجمل منطقة البحر الأحمر. غير أنّ الصغائر نجحت في إشغال الأفغانيين والإيرانيين والعرب بأنفسهم وببعضهم، فتصارعوا بدل أن يتّحدوا! صحيح أنهم لم يهزموا، لكنهم لم يربحوا كما ربحت دول العالم بفضل صمودهم! وهاهم أعداؤهم اليوم يحاولون استثمار ضيق أفقهم وتقصيرهم وأخطائهم الفادحة، والانفراد بكلّ منهم وتدميره على حدة! غير أنّ الأوان لم يفت بعد، والفرصة التاريخية النادرة لم تضع تماماً بعد، ولا يزال ممكناً الترفّع عن الصغائر، وتوسيع الأفق، وسلوك جادّة الصواب، واستنهاض الأمة التي أصبحت مؤهّلة للنهوض.

فظائع سياسة تجفيف منابع الإرهاب!

على مدى القرن الماضي وصف المستعمرون جميع حركات التحرير الوطني والمقاومة، في المستعمرات وفي شبه المستعمرات، بأنها إرهابية: حركات تحرير الهند والصين وكوبا وفيتنام والجزائر وبوليفيا والكونغو، وغيرها كثير في مختلف أنحاء العالم. لقد كانت جميعها توصف في القاموس السياسي الاستعماري بأنها منظمات إرهابية. أمّا دولة الاتحاد السوفييتي فتوصف بأنها منبع الإرهاب العالمي، ومركز قيادة معسكر الشرّ. لكنّ تلك الدولة العظمى كانت منيعة في مواجهة التهمة، كونها إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمالكة لحقّ النقض (الفيتو).

لقد انتزع الاتحاد السوفييتي ذلك الموقع الدولي انتزاعاً، بفضل دوره المتميّز وتضحياته الهائلة في الحرب العالمية الثانية، وقد وظّفه كقاعدة، وإلى حدّ كبير، للدفاع عن حركات التحرير والمقاومة في جميع القارات، وعلى هذا الأساس لم يكن ثمّة إجماع رسمي دولي في تبنّي التصنيفات الاستعمارية الملفقة كما هو الحال اليوم، بل كان العكس هو الصحيح، حيث المعسكر الاشتراكي ومعسكر دول عدم الانحياز، وهما يضمان أكثرية دول العالم، كانا يؤيدان ويدعمان حركات المقاومة والتحرير.

وبدورها كانت الأنظمة الوطنية التحررية الوحدوية، التي حققت استقلالها الرسمي، وحاولت استكمال استقلالها بتحرير إرادتها السياسية واقتصادها وثقافتها الوطنية، قد وصفت أيضاً بالإرهابية والاستبدادية والفاشية والشمولية، ثمّ بالقومجية واليسراوية والظلامية.. الخ! ولا توجد تهمة توجّه اليوم إلى الجمهورية الإسلامية في إيران، على سبيل المثال، لم يوجّه مثلها، بالأمس، إلى إيران في عهد مصدّق وإلى مصر في عهد عبد الناصر وإلى إندونيسيا في عهد سوكارنو، وإلى كثر غيرها، وأيضاً إلى الاتحاد السوفييتي بالطبع، وهو الذي كان يدعم تلك الدول سواء في مجلس الأمن أم في علاقاته المباشرة معها.

غير أنّ الوضع الدوليّ تغيّر جذرياً منذ مطلع التسعينيات الماضية، بعد انهيار المعسكر السوفييتي. لقد انفردت واشنطن بقيادة النظام العالمي، ولم تعد تواجه رسمياً، في المحافل الدولية، أية معارضة تستحقّ الذكر، فهي مجلس الأمن، وهي المجتمع الدولي! وهكذا أصبحت التصنيفات الاستعمارية، القديمة الثابتة، التي تتهم بالإرهاب جميع حركات المقاومة والتحرير والدول التحررية، معتمدة ومعمولاً بها رسمياً في معظم عواصم العالم.

في العام ١٩٩٥ كان المحافظون الجدد الصهاينة في ذروة نشاطهم، وفي حمّى استكمال استعداداتهم للاستيلاء على السلطة، ليس في الولايات المتحدة بل في العالم عموماً في الواقع، فقد كانت تحرّكاتهم تغطي بالفعل جميع البلدان في جميع القارات. لقد كانوا يؤسّسون لقرن عالمي أميركي صهيوني خالص، ولذلك شمل نشاطهم جميع الأوساط الرسمية والاجتماعية العليا لجميع الأمم في جميع البلدان. وفي بلادنا العربية كان ذلك النشاط علنياً وصريحاً، فكانت الأندية تتوالد برعاية المحافظين الجدد، والندوات تنعقد برعايتهم وبمشاركتهم، في العواصم العربية وفي واشنطن، أذكر إحداها التي انعقدت في واشنطن، في العام ١٩٩٥، والتي حضرها بول وولفويتز، الدبلوماسي الأميركي اليهودي

الصهيوني، الذي كان لا يزال مغموراً حينئذ، والذي سيبزغ نجمه لاحقاً كمساعد لوزير الدفاع، وأحد كبار المخططين لاحتلال العراق.

في تلك الندوة التي خصصت للعرب، قال أحد الحضور أنه، كعربي، يسلّم بالمصالح المشروعة للولايات المتحدة في البلاد العربية، ويؤيّد جهودها لإشاعة الليبرالية والديمقراطية، لكنه يريد أن يعرف: كيف ستكون العلاقات مع الديمقراطيات العربية بعد نهوضها؟ وقد أجابه وولفويتز أنّ للولايات المتحدة ثوابتها التي ينبغي التسليم بها: سيطرتها على النفط العربي وتحقيق أمنه من الثوابت. وأمن «إسرائيل» من الثوابت. والحيلولة دون وصول حركة إسلامية إلى السلطة من الثوابت. إنّ ديمقراطية النظام العربي لا تعفيه من المسؤولية في حال مساسه بهذه الثوابت!

بعد احتلال العراق، وبعد المفاجآت التي حققتها المقاومة العراقية، والتي ضربت البعد الدولي لمشاريع الأميركيين في الصميم، راح بول وولفويتز يلقي الخطابات متحدّثاً عن ضرورة «تجفيف منابع الإرهاب» وعن ضرورة «حرمان الإرهابيين من أيّ ملاذ آمن»! لقد كان مربكاً جدّاً للأميركيين أن تتصاعد المقاومة إلى مستويات من الاستمرارية والفاعلية لم تبلغها أبداً من قبل، في العراق وفلسطين ولبنان خصوصاً، رغم زوال المعسكر السوفييتي و «جفافه كمنبع للإرهاب»! ورغم العمليات الحربية الإبادية الشاملة (الإرهابية حقاً) التي شنوها ضدّ البلاد العربية والإسلامية عموماً!

في خطاباتهم عن «تجفيف منابع الإرهاب وحرمانه من الملاذات»، دعا الأميركيون إلى تدمير الإرث الروحي والتاريخي والثقافة القومية والوحدة الجغرافية والعرى الاجتماعية للأمة العربية والإسلامية! لقد تحدّث وولفويتز بحرارة وبإسهاب أمام الكونغرس الأميركي عن ضرورة المضيّ قدماً في عمليات تحقيق ذلك. وهاهم اليوم، بعد اعتقادهم أنهم نجحوا في تجفيف منابع المقاومة وفي حرمانها من الملاذ في الضفة الغربية الفلسطينية، يديرون ظهرهم للعرب الذين تبنوا مصطلحاتهم وممارساتهم الفظيعة، ويعلنون أنّهم تراجعوا عن تعهداتهم بإيقاف الاستيطان، أي عن تعهداتهم بإقامة «دولة فلسطينية» قابلة للحياة!

قمّة عولمة الحروب وشرعنة جرائمها!

مضت ستون عاماً على تأسيس حلف شمال الأطلسي بعد المجزرة العالمية الثانية. وقد زعم مؤسّسوه يومها، وهم من تجّار الحروب أكلة لحوم البشر، أنّ غرضهم هو الدفاع عن عالم ديمقراطي (رأسمالي) في مواجهة عالم استبدادي (شيوعي) مستقل يقابله ويوازيه ويعادله من حيث القوة بمختلف أنواعها: عالم حلف وارسو! غير أنّ ذلك الزعم لم يكن صحيحاً، بل كان تزويراً للواقع وتبريراً لسياسة سباق التسلح وإشعال الحروب الهائلة الأرباح، التي هي في صلب الإستراتيجية الثابتة للنظام الرأسمالي الدولي.

إنّ نهوض عالمين مستقلين متقابلين، متوازيين ومتعادلين، كانت مجرّد حكاية خرافية تناسب تجار الحروب الذين لفقوها. وما يستدعي الأسى (بل السخرية) أنّ الحكاية الملفقة راقت لبعض القادة الاشتراكيين المتألّهين، لأنّها تعزّز مواقعهم السلطوية، فسكتوا عليها، وتجاهلوا الحقيقة التي يعرفونها جيداً، وهي أنّ قوتهم العسكرية الموازية الرادعة لا تعني توازياً وتوازناً مع القوى الأساسية الهائلة التي ينهض عليها النظام العالمي/الدولي الرأسمالي، وأنّ البلد الاشتراكي القوي المتقدّم، إنما المحاصر، مثله مثل أيّ بلد إقطاعي ضعيف متخلّف، يبقى في المحصلة محتوى من النظام الدولي الرأسمالي السائد، المسيطر على السوق الدولية عموماً.

إنّ العالم بشقيه، المتقدم والمتخلف، كان رأسمالياً قبل ظهور الاتحاد السوفييتي وحلفه، وبقي رأسمالياً بوجوده على مدى حوالي سبعين عاماً، ولا يزال كذلك بعد زواله حتى يومنا هذا. لماذا؟ لأنّ السوق الدولية في معظمها وفي أساسياتها بقيت في قبضة الاحتكارات الرأسمالية طيلة تلك العقود، وبقيت محرّمة في معظمها وفي أساسياتها على الدول الاشتراكية الجديدة، المتمرّدة والمحاصرة بإحكام رغم نهوض حلف وارسو. وبينما كان المعسكر السوفييتي يستمدّ قوته الدفاعية الرادعة من قواه الاجتماعية الداخلية، من عرقها ودمائها ولحومها، كان الاحتكاريون الرأسماليون الاستعماريون يستمدون قوة نظامهم الدولي الهجومية العدوانية من قوى شعوب الأرض كافة، من عرقها ودمائها ولحومها جميعها!

بعد زوال الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو من الوجود، وتسليم القيادة الروسية الجديدة بسيادة النظام الرأسمالي عالمياً (وكذلك القيادة الصينية الجديدة وإن هي حافظت على هيكلية النظام الصيني الاشتراكي) أسقط في يد الاحتكارات الرأسمالية، وبخاصة الأميركية، فانطلقت على الفور تلفق حكاية أخرى عن معسكر آخر يحلّ محلّ المعسكر السوفييتي، يستدعي بقاء حلف شمال الأطلسي، ويستحقّ المضيّ قدماً في سباق التسلّح وشنّ الحروب، فكان معسكر «دول الشرّ، والإرهاب، والإسلام المتطرّف..الخ»!

لقد صار ملحّاً، ويا للعجب العجاب، تلفيق حكاية أطلسية تضع العراق ثمّ إيران محلّ الاتحاد السوفييتي، وكوريا الشمالية محلّ الصين، وسورية محلّ ألبانيا أو يوغوسلافيا، ومنظمات المقاومة الوطنية والقومية والإسلامية محلّ المنظمات اليسارية! إنّ حلف شمال الأطلسي، الذي يفترض أنّه نهض للدفاع عن أوروبا داخل حدودها في مواجهة حلف وارسو، يجتمع اليوم في لشبونة لإقرار إستراتيجية للسنوات العشر القادمة، أعدّها الأميركيون، تخوّله شنّ الحروب الاستباقية ضدّ أيّ بلد

من بلدان العالم، وعلى وجه الخصوص إيران المتهمة بأنها تعدّ لقصف البلدان الأوروبية بالصواريخ!

إنّ قمة لشبونة الأطلسية هي قمة عولمة الحرب، بانتزاع موافقة معظم الأطراف العالمية الرئيسية على إستراتيجيتها الحربية، وبخاصة روسيا التي حضرت القمة، وإضفاء الشرعية القانونية الدولية على الحروب الاستباقية التي سوف تشنّ عموماً ضدّ البلدان العربية والإسلامية، ابتداءً بقطاع غزّة ولبنان والصومال، مروراً بالسودان واليمن، وانتهاء بإيران وسورية! إنّ أية حرب استباقية يشنّها الحلف ضدّ هذه الدول وغيرها سوف تكون باسم القانون والشرعية الدولية، حسب الاستراتيجية الأطلسية المقرّة في قمة لشبونة!

غير أنّ ما تنبغي الإشارة إليه هو أنّ عدداً كبيراً من الحكومات العربية منخرط منذ سنوات في اتفاقيات تعاون مع حلف شمال الأطلسي، تحت عناوين مختلفة، منها مكافحة الإرهاب ومنها التصدّي للخطر الإيراني الذي أصبح من وجهة نظر البعض أفظع من الخطر الإسرائيلي! بل إنّ الكيان الإسرائيلي يصنّف واحداً من مجموعة الدول السبع المتعاونة مع الأطلسي في المنطقة الواقعة ما بين الأردن وموريتانيا. ويعود تعاون هذه المجموعة المتوسطية (العربية ما عدا الكيان الإسرائيلي) مع الأطلسي إلى العام ١٩٩٤، أمّا المجموعة الثانية العربية الخليجية فقد أنشئت في العام ٢٠٠٤، وبالطبع فإنّ المجموعتين تعتبران موافقتين ضمناً على مقررات قمة لشبونة!

كذلك جدير بالذكر أنّ مشروع إقامة درع صاروخي أطلسي على الأراضي التركية كان على رأس جدول أعمال القمة، وهو بديل لذلك الدرع الأميركي الذي كان سينصب على تخوم روسيا، في بولندا وتشيكيا وغيرهما، في سياق عملية اختراق روسيا وتفكيكها، التي انهارت في العام ٢٠٠٨ بانهيار خطّ الهجوم في جورجيا، وفي أوكرايينا أيضاً. وحينئذ سارع كيسنجر إلى الدعوة لوقف المواجهة مع روسيا وبناء أرضية مشتركة للتعاون معها!

لقد استجابت الإدارة الأميركية لاقتراح كيسنجر ببساطة مدهشة، إلى الحدّ الذي دعت معه روسيا للاشتراك في قمة لشبونة! أمّا روسيا فقد تجاوبت ووافقت! فهل هو انحياز إلى الولايات المتحدة وحلف الأطلسي ضدّ الصين وإيران وأفغانستان والسودان والعرب والمسلمين عموماً؟ أم هي البراغماتية الأميركية السامة، يمارسها ضحاياها الناهضون، فيواجهونها بطرائقها الملتوية وبأسلحتها الخبيثة؟ أليست هذه البراغماتية هي ما تمارسه إيران في أفغانستان والعراق، حيث تخوض ضدّ الولايات المتحدة حرب مواقع تراعي تقاطع المصالح بينهما وإن على حساب العراقيين والأفغانيين أحياناً؟ إنّ هذا يحدث رغم العداء المتأصّل الثابت بين إيران، أو روسيا، وبين الولايات المتحدة!

بل إنّ الصين العظمى، المستعمرة السابقة التي أصبحت ندّاً اقتصادياً عملاقاً لكلّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تمارس بدورها مثل هذه السياسة، سياسة حرب المواقع الثابتة وتقاطع المصالح المتحركة، وهو ما لاحظناه مؤخراً في موقفها من قضية الانفصال في السودان! فهل هذا الأسلوب مفهوم ومشروع؟ أم مرفوض لأنه يتمّ هنا على حساب السودانيين، مثلما هناك على حساب العراقيين، وهنالك على حساب الأفغان؟

ولكن لماذا لا يمارس النظام الرسمي العربي سياسة حرب المواقع الثابتة وتقاطع المصالح المتحرّكة ضدّ الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، مثل ما يفعل الآخرون ببراعة، بما فيهم تركيا الأطلسية؟ لماذا لا يستفيد الحكام العرب مثل غيرهم من تعثّر وانكفاء التنّين الأميركي، بالتعامل معه بأساليبه، بطرائقه البراغماتية، ومن داخله وضمن نظامه الدولي، من دون الاصطدام المباشر وجهاً لوجه مع جبروته الوحشي الأصمّ، المتفوّق إنّما الآيل للسقوط؟

كيف تنظّم السوق نفسها بنفسها؟

ما أن أطلق ميلتون فريدمان نداءه الشهير، الداعي إلى تحرير السوق الداخلية والدولية، وتركها تنظّم نفسها بنفسها، حتى انطلقت الحكومات الرأسمالية، وفي مقدمتها الأميركية والبريطانية، تدفع الأمم جميعها من دون استثناء، وعلى مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، نحو ضروب من الضياع والشقاء لم يعرف التاريخ مثيلاً لها من قبل.

كان ميلتون فريدمان (١٩١٢ – ٢٠٠٦) أستاذاً في جامعة شيكاغو. وهو قاد الثورة الرأسمالية المضادة، التي عرفت باسم «ثورة مدرسة شيكاغو»، داعياً إلى تحرير السوق الداخلية والدولية من كلّ قيد قانوني رسمي، ومن كلّ عائق إنساني موضوعي. ومنذ أطلق فريدمان دعوته هذه، قبل حوالي ثلاثة أو أربعة عقود، تتلمذ على يديه كثيرون، في مقدّمتهم رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا، ابتداء برونالد ريغان ومارغريت تاتشر، مروراً بمختلف أصناف الليبراليين والديمقراطيين والمحافظين الجدد، وكذلك حكّام دول عديدة في مختلف أنحاء العالم، من أمثال سوهارتو الإندونيسي وبينوشيه التشيلي، وفاليشا البولندي، ويلتسين الروسي، إضافة إلى مدراء المؤسسات الدولية المالية والتجارية العظمى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، وأيضاً مؤسّسات الدفاع عن حقوق المرأة، والإنسان، وتقرير المصير، ومختلف حملة الشعارات الجميلة، البرّاقة، التي ظاهرها الحقّ وباطنها الباطل!

لقد كانت ثورة رأسمالية عالمية مصيرية حقاً. ولعلّ فوكوياما هو أفضل من لخّص أهدافها بعنوان: «نهاية التاريخ»! أي نهاية الحياة، في الواقع، لو أنّها نجحت! وقد برز ميلتون فريدمان بصفته المرشد الأعظم لهذه الحركة الرأسمالية الثورية غير المقيّدة، التي رفعت شعارات: الخصخصة، واقتصاد السوق، وإزالة الحواجز المعيقة للتجارة الدولية الحرّة (أي المنفلتة) التي اعتبرت ويا للعجب أهمّ خصائص العولمة..الخ!

لقد تطلّع فريدمان إلى عالم يحكمه ويقوده الرأسمال المالي الربوي، النقدي، الذي ينبغي تتويجه بلا منازع ملكاً أو إمبراطوراً، على أن يخصخص كلّ شيء في الحياة والعلاقات البشرية، بما في ذلك الحكومات والجيوش والأجهزة الأمنية والسجون، وأن يوضع جميعه في إمرة الرأسمال الملك، أو الإمبراطور، من دون قيد أو شرط، ولا جدال ولا نقاش!

كانت وسائل الثورة الرأسمالية الفريدمانية الربوية (بقيادة المدرسة الصهيونية اليهودية وغير اليهودية) هي الانقلابات العسكرية الدموية الفظيعة، كما حدث في إندونيسيا سوهارتو وتشيلي بينوشيه وغيرهما. والاحتلال العسكري والتدمير الشامل لبلدان بأكملها، كما حدث في الصومال والبلقان وأفغانستان والعراق. والنشاط «السلمي» للأندية والمؤسسات والحركات الديمقراطية، الليبرالية، المخملية والبرتقالية والوردية، كلّما كان ذلك مجدياً وفعالاً لصالح نقيض الشعارات المرفوعة! كذلك كانت الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والزلازل، من وسائلها المفضلة على الجيوش، فهي تضع مالياً يدها على كلّ شيء في البلد المنكوب تحت عنوان «إعادة الإعمار»، وتستولي عليه من دون حرب ولا ضرب!

ولكن حدث أنّ هذه الثورة (ضدّ الإنسانية) بلغت ذروتها، وفقدت قوّة دفعها، وتعطلت قاطرتها العسكرية العملاقة في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، حيث جاءت تكلفة الاحتلال فاحشة جدّاً، خلافاً لجميع التوقعات، وذلك بفضل بطولات الشعب العراقي العظيم ومقاومته الفعّالة، فانقلب السحر على الساحر، ودخل رأس المال المالي الربوي والرأسمالية المتوحشة، رأسمالية الكوارث (كما تصفها نعومي كلاين في كتابها الفريد «عقيدة الصدمة») في غياهب الأزمة الراهنة الشاملة، وبرزت مظاهر الانحدار بعد الصعود الذي استمرّ عقوداً، وبعد أن توقّع الفريدمانيون، بثقة تامة، أن ينجحوا في تحويل العالم أجمع إلى آلاف الكانتونات/ الدول، التي تشبه الحظائر، وفي تحويل المجتمعات الإنسانية إلى آلاف التجمعات التي تشبه القطعان!

اليوم يرفع المواطنون الأميركيون أصواتهم قائلين بالحرف: «لم تمارس أيّة شركة في تاريخ الولايات المتحدة سلطة مدمّرة لاقتصادنا السياسي كما فعلت مؤسسة غولدمان ساكس المالية التجارية! لقد أقام بارونات السرقة في الماضي خطوط السكك الحديدية ومصانع الصلب على الأقلّ، بينما تحصل غولدمان على أموالها بالرهان على خسارة الناس لمنازلهم! إنّ الجيّد لغولدمان ساكس سيّء للبلاد! إنّ الذين انتخبوا أوباما يطالبونه برمي الصيارفة خارج هيكل الحاكمية الديمقراطية»!(عن مجلة «تروثدينغ» الإلكترونية الأميركية، المتحدّثة باسم الديمقراطيين). وجدير بالذكر أنّ البيت الأبيض يعجّ بالمسؤولين من جماعة غولدمان ساكس الفريدمانية، عملاق السوق المالية الأميركية التي موّلت عملية وصول أوباما إلى البيت الأبيض!

يقول الرئيس الماليزي الأسبق مهاتير محمد أنّ من أبرز أسباب الأزمة المالية العالمية امتناع الحكومات عن التدخّل في ما يجري في السوق، فالسوق لا يجوز تركها لأولئك الذين لا يهمهم المجتمع بقدر ما يهمهم جني الأرباح الفاحشة! ويتساءل متهكّماً: لماذا تدخّلت حكومة الولايات المتحدة وعدد من الحكومات الأوروبية في شؤون السوق، ولم تتركها للقاعدة «الخطأ» القائلة: «دع السوق تنظّم نفسها بنفسها؟»!

لقد شدّد الرئيس الماليزي (في أبو ظبي - ٢٠١٠/٥/٨) على ضرورة تدخل الحكومات جميعها في ما يتعلّق بالتشريعات والقوانين والآليات المالية الدولية، وبخاصة ما يتعلّق بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذين أدّت «نصائحهما» في التسعينيات الماضية إلى انهيار اقتصاد عدد من البلدان الآسيوية (النمور) باستثناء ماليزيا التي نجت لأنّها تركت تلك النصائح، وانطلقت تضخّ مليارات الدولارات في الشركات والمؤسسات الماليزية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

ليس ثمّة سلاح حربي يمكن حظره!

تواصل حكومة الولايات المتحدة حملتها الواسعة النطاق لضبط التسلّح، وللحدّ من انتشار بعض أنواعه وبخاصة النووي. غير أنّ هذا الهدف المعلن للحملة لا يتفق أبداً مع الممارسات على أرض الواقع الدولي، حيث يبدو الأميركيون كأنّما هم يرغبون حقاً في انتشار التسلّح بما فيه النووي، وذلك تبريراً للمضي في تطوير إنتاجهم الحربي الذي يشكّل فرعاً رئيساً من فروع اقتصادهم.

إنّ الإنتاج الحربي الأميركي العملاق يحتاج إلى الحروب، وإنّ الحدّ من انتشار التسلّح يعني الحدّ من انتشار الحروب، بل انتفائها، الأمر الذي يستدعي انتفاء أسباب نشوبها، بينما حكام الولايات المتحدة الحقيقيون، غير المعلنين رسمياً، يرسمون السياسات الحربية، ويفتعلون الحروب، استجابة لمتطلبات فرعهم الإنتاجي الحربي، الذي يحقق لهم أرباحاً خرافية من جهة، ويمكّنهم من إحكام سيطرتهم على العالم في جميع ميادين حياته من جهة أخرى، ويجب أن لا تفوتنا رؤية نشاطهم في الانتخابات الأميركية النيابية الحالية، المقنّعة بأقنعة الديمقراطية والشاي والقهوة!

في المؤتمر الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة في فيينا قبل أيام (٢٠١٠/١١/١) قال المندوب الإيراني علي أصغر سلطانية أنّ بلاده لن تستطيع التنافس مع القوى النووية الكبرى في العالم في ميدان امتلاك الرؤوس النووية الحربية. قال سلطانية أنّ امتلاك إيران لأسلحة نووية سيشكّل خللاً في علاقتها مع هذه الدول، ولذلك هي لن ترتكب أبداً مثل هذا الخطأ الاستراتيجي. لكنّه أضاف: «نحن في مستوى قوة هذه الدول النووية من دون أن نمتلك أسلحة نووية»!

إنّ تصريح المندوب الإيراني عظيم الأهمية وعميق المعنى والدلالة. وقد سارع وزير الخارجية الأسترالي السابق غاريث إيفانز، المعروف بمعارضته للحروب، إلى القول أنّه يجب أخذ الموقف الإيراني على محمل الجدّ عندما يؤكد الإيرانيون أنهم لن يتسلّحوا نووياً، مضيفاً أنّ هناك عدداً من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد بأنّ إيران لن تقوم بتصنيع الأسلحة النووية، التي ستمتلك قريباً القدرة على إنتاجها!

غير أنّ التصريح الإيراني، وقد سبقته تصريحات مماثلة في طهران أكثر أهمية وعلى مستويات أعلى، لن يلقى أذناً صاغية في واشنطن، التي سوف يصرّ حكامها على ترديد اتهاماتهم ذاتها وعلى المضي في محاصرتها وفي التعبئة الحربية ضدّها. لماذا؟ لأنّ إيران متمرّدة على الهيمنة الأميركية ومحصنّة في مواجهتها عن جدارة، فهي في مستوى قوة الدول النووية من دون أسلحة نووية فعلاً، كما صرّح مندوبها إلى وكالة الطاقة، بحيث يغدو دخولها ميدان السباق النووي الحربي خطأً استراتيجياً. إنه خطأ أخلاقي واقتصادي وحربي وسياسي، ليس في مصلحتها حقاً.

من أجل تطوير صناعة الأسلحة، ومن أجل توسيع دائرة التسلح، احتاج الاحتكاريون الأميركيون دائماً إلى الذريعة، أي إلى تهديد ملموس. وعلى مدى عقود من السنين بدا أنّ دور «التهديد الملموس» مفصّل للاتحاد السوفييتي تفصيلاً. ثمّ زال الاتحاد السوفييتي من دون أن تفعل قنابله النووية أيّ شيء لمنع زواله. وبعد ذلك استمرّت الحاجة الأميركية إلى خصم نووي يستجيب بردّ فعل مناسب في

الزمن المناسب، فإن لم يوجد مثل هذا الخصم فلا بدّ من إيجاده ولو باختراعه. هذا ما جرى للعراق قبل احتلاله، وما يجري مع إيران الآن. إنّ حدثاً ما، لا على التعيين، ينتظر الأميركيون وقوعه كي تتوالى تلقائياً سلسلة من ردود الأفعال. إنّ وضعهم في تأهّبهم يشبه وضع كلاب الحراسة الرابضة في انتظار أية ذريعة كي تنبح وتعضّ وتقتل، كما فعلت بالعراق. وعلى هذا الأساس ينبغي تقدير أهمية تصريح مندوب إيران إلى وكالة الطاقة.

في العام ١٩٨٠، حين أعلن الأميركيون الافتراض الرسمي بتعاظم التهديد السوفييتي، وهو كان مجرّد افتراض، رفع الرئيس ريغان النفقات العسكرية إلى ٣٨٥ مليار دولار (بأسعار ذلك الزمن) فغمرت السعادة الآلاف من أصحاب العروض التجارية، وبخاصة خمسة آلاف من متعهّدي وزارة الدفاع. وبالفعل أعطى البنتاغون على الفور، وكبداية، عقوداً قيمتها ٤٨ مليارا، نالت منها ستّ شركات أكثر من ١٦ ملياراً، وهي: جنرال ديناميك، ومكدونال دوغلاس، والتكنولوجيات المتحدة، وبوينغ، وجنرال الكتريك، ولوكهيد! وقد أعطيت ٩٠ بالمائة من تلك العقود، على مدى السنوات التالية، من دون مناقصات أو منافسات، وفي ظروف تكتنفها السرية! وكيف لا والشركات هي التي ترسم سياسة الحكومة، وليس العكس كما يتوهّم البعض!

وجدير بالذكر أنّ صناعة الأسلحة متلافة بطبيعتها، فهي تستهلك الكثير، فتستولي، مثلاً، على ١٤ بالمائة من مجموع إنتاج البوكسيت المستخدم لصناعة الألمنيوم، وعلى أكثر من ١٣ بالمائة من النحاس، وعلى ١١ بالمائة من الحديد، والزنك..الخ، وينبغي علينا الانتباه فوراً إلى ما يترتّب على ذلك من مؤامرات وصراعات وحروب في البلدان الكثيرة البائسة التي تتوفّر فيها مثل هذه المواد الاستراتيجية بكميات تجارية! كذلك جدير بالذكر أنّه، حتى الأمس القريب، كانت تكاليف الإنتاج الحربي والاشتباكات الحربية (دولياً) تزيد عن ٤٣٢ دولاراً في الدقيقة الواحدة! نعم، في الدقيقة الواحدة! فكم ارتفع هذا الرقم اليوم يا ترى؟

في هذا النظام العالمي/الدولي الفاسد، الذي تعطّل العمل حتى بقوانينه هو بالذات، ليس هناك من سلاح يمكن حظره، لأنّ الإدارة الرأسمالية الشايلوكية جعلت من حظر أيّ سلاح في أيّ مكان أمراً مستحيلاً، ولأنّها تريد ذلك بالضبط، بينما هي تتظاهر بالعكس! إنهم يريدون أن تنتج إيران وغيرها أسلحة حربية نووية، على أن لا تخرج العملية عن نطاق سيطرتهم المسبقة، كي يمتلكوا الذريعة لتدمير إنتاجها السلمي المستقلّ وتدمير مقاومتها الطبيعية المشروعة المجدية!

إنّ الحدّ من انتشار الأسلحة ووضع حدّ لانتشار الحروب (الغامضة الدوافع والأهداف لمن لا يرى الاحتكارات الرأسمالية خلفها) ليست بالتأكيد مهمة الاحتكارات العنصرية الصهيونية، بل مهمة الأمم وممثليها المخلصين الصادقين، الذين لن يتردّدوا في خوض حروب المقاومة العادلة من أجل استئصال الأسباب الحقيقية للحروب الظالمة، أي من أجل تغيير العالم، بتغيير بناه الاحتكارية الفوقية وعلاقاته الفاسدة.

مدلولات التغيير النوعي في صندوق النقد الدولي

صادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي فجر يوم ٢٠١٠/١١/٦ على زيادة موارده، وعلى تعديل تمثيل الدول فيه، بناء على اقتراح الدول العشرين المطروح منذ عام ٢٠٠٧. وقد وصف مديره العام دومينيك شتراوس ما جرى بأنّه حدث تاريخي، وهو كذلك بالفعل، حيث يترتّب عليه إنهاء هيمنة مجموعة الدول الخمس، التي يملك كلّ منها مقعداً دائماً في مجلس الإدارة، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، وتعديل تركيبة المجموعة، وأيضاً تعديل سلّم التصويت لصالح أعضاء جدد كالصين،، وزيادة عددها إلى عشر دول، بضمّ إيطاليا والبرازيل وروسيا والهند والصين.

إنّ لهذا التغيير النوعي في تركيبة صندوق النقد الدولي مدلولات تاريخية عظيمة الأهمية بصدد مركز الولايات المتحدة أولاً، وأوروبا الغربية واليابان ثانياً، في تركيبة النظام الدولي وموازين قواه. ويعود ذلك إلى أنّ الحرب العالمية الاعتراضية، التي شنتها واشنطن، واختارت العراق منطلقاً لها، لم تنجح في تحقيق أيّ من أهدافها الدولية، بوضع المنطقة القارية الواقعة ما بين قزوين والأطلسي تحت السيطرة المباشرة لواشنطن، ولجم الدول الناهضة، وفي مقدمتها الصين والهند ومعهما روسيا التي تجاوزت كبوتها، وتحقيق مزيد من انضباط وانصياع الدول السبع الحليفة الثرية، ونهوض الأساس المتين لقرن أميركي عالمي تحتفظ فيه واشنطن بمكانتها وامتيازاتها.

لقد جاءت المفاجأة من الشعب العراقي العظيم الذي عطّل المشروع الأميركي الدولي، واستنزفه في محطته الأولى، وجعله ينكفئ عالمياً، بحيث لم تعد أية مكاسب يحققها الأميركيون في العراق تحديداً تستحقّ الذكر قياساً بالخسائر الهائلة التي تكبّدوها عالمياً، وقياساً بالأهداف التي تبخّرت وقد دفعوا ثمنها الضائع! ولا يغيّر في هذه الحقيقة أنّ العراق دفع بدوره ثمناً باهظاً جداً، لكنّه وضع حجر الأساس لنظام دولي جديد تحتلّ فيه المستعمرات السابقة مراكز قيادية مرموقة. وإننا، بمقدار الأسى الذي ينتابنا ونحن نرى الأمة العربية محرومة من فوائد هذه التحولات العظمى، بسبب حكامها، نجد بعض العزاء في المأثرة العالمية التي سوف يسجّلها التاريخ للمقاومة العراقية خصوصاً وللمقاومة العربية والإسلامية عموماً.

حتى العام ٢٠٠٣ كانت واشنطن تعتقد أنّ زمام التاريخ لن يفلت من يدها، وأنّه لا يزال ممكناً إيقاف صعود الصين والهند، اللتين وضعت أولاهما يدها على أكثر من تريليون دولار، وحققت ثانيتهما ازدهاراً هائلاً في قطاع التكنولوجيا المتقدّمة(عالم التكنترون) وبخاصة في ميدان الحواسيب. وعندما بدأ التعثّر والتخبط والنزيف الأميركي واضحاً في العراق، انقلب الموقف الدولي رأساً على عقب، وصارت الولايات المتحدة في حالة خشية حقيقية من أن تبادر الصين والهند، وغيرهما من الدول الناشئة والناهضة، إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة بمعزل عنها وعلى حسابها، في حال شعور هذه الدول أنّها غير مرحّب بها في المؤسسات الدولية الخاضعة عموماً لواشنطن. وبالفعل أظهرت الصين انزعاجها من مماطلة منظمة التجارة العالمية في قبول عضويتها، وعبّرت نيودلهي عن ضيقها من معارضة واشنطن لبرنامجها النووي!

وسرعان ما أدرك الأميركيون حجم الخطر الذي يعنيه انزعاج وضيق الصينيين والهنود، وبدأوا عمليات تقريبهما والتقرّب منهما، فكانت وزارة الدفاع الأميركية سبّاقة في هذا المضمار، حيث قرّرت إعادة نشر جنودها خارج حدودها، وسحب بعضهم من دول معينة، بما يتفق مع الوقائع الدولية الجديدة التي تفرض أخذ ردود أفعال الصين والهند بعين الاعتبار. ولم تتأخّر وزارة الخارجية الأميركية كثيراً عن شقيقتها، ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أعلنت الوزيرة كونداليزا رايس عن قرار بنقل مائة من العاملين في وزارتها من أوروبا إلى الهند والصين ودول أخرى ناشئة وناهضة. وقد ترافق ذلك مع مساع جدّية لتوطيد العلاقات الثنائية مع كلّ من الصين والهند، حتى أنّ واشنطن أبرمت مع الهند اتفاقية تعاون في ميدان الطاقة النووية المدنية، وذهبت أبعد من ذلك بكثير فاعترفت ضمناً بالهند كدولة نووية، رغم الانعكاس السلبي لذلك الاعتراف على باكستان شريكتها في محاربة «الإرهاب»، وهاهي زيارة الرئيس أوباما قبل أيام للهند تؤكد هذه المعاني!

لقد انهمكت واشنطن في محاولات تكييف المؤسسات الدولية، الخاضعة عموماً لنفوذها، بما يتفق وتوطيد علاقاتها بالدول الناشئة والناهضة والصاعدة كما تسمّى، غير آبهة لرفض حليفاتها الأوروبيات التي تخشى محقّة أن يتحقق ذلك على حسابها! وكان روبرت زوليك، نائب وزيرة الخارجية، قد دعا فعلاً الصين منذ العام ٢٠٠٥ إلى الدخول في شراكة قيادية دولية مسؤولة إلى جانب الولايات المتحدة! وغداة إنشاء كتلة الدول الاقتصادية النامية دعت واشنطن البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى «غرفة المناقشات الخضراء» المخصصة لاجتماعات دورة التجارة العالمية (دورة الدوحة كما تسمى). وكانت قد دعت الصين في وقت مبكّر للمشاركة دورياً في اجتماعات وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع، وسعت لتعديل نظام التصويت حسب «الكوتا» في صندوق النقد الدولي، كي تتناسب حصة الصين في التصويت مع ثقلها الجديد!

اليوم، بعد أن ذهبت إدارة بوش التي تفاقمت الأزمة الأميركية والعالمية في عهدها ونتيجة لسياساتها، وجاءت إدارة أوباما التي انشغلت بالدرجة الأولى بالخروج من الأزمة، وبدت أكثر استعداداً للتساهل، وبعد اجتماع لندن الذي احتضن مجموعة الدول العشرين (٢٠٠٩/٤/٢) لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، صار محتّماً أن يأتي موقع الصين في الصف الأول في المؤسسات القيادية الدولية، وكواحد من ثلاثة مواقع رئيسة. إنّه ندّ لموقع الولايات المتحدة ولموقع الاتحاد الأوروبي. وإنّه لمن الواضح استحالة معالجة أزمة النظام الدولي من دون مشاركة الصين وتعاونها، وكذلك من دون مشاركة وتعاون بقية الدول الناشئة والناهضة والصاعدة.

وهكذا، بينما تتحوّل العمليات الحربية أكثر فأكثر إلى غارات تشنّها طائرات أميركية من دون طيارين، تزهق كلّ يوم أرواح عشرات المدنيين الأبرياء، الأمر الذي يشير إلى حروب أشدّ إجراماً سوف تخوضها جيوش أميركية من دون جنود، تأتي قرارات صندوق النقد الدولي لتؤكد أنّ تغييراً جذرياً تاريخياً طرأ على بنية النظام الدولي، حيث لأول مرة منذ خمسة قرون تحتل مستعمرات سابقة مواقع قيادية حاسمة في المؤسسات القيادية لهذا النظام، ولنا أن نتوقع ما سوف يترتب على ذلك من مستجدات نأمل أن تكون إيجابية.

مستجدّات عالمية تستدعي اهتماماً أكبر

لا ريب في أنّ العالم يعيش مرحلة انتقال من عصر إلى عصر. إنّه يجتاز المسافة أو المساحة القاحلة التي تفصل بين عصرين بشريّين. إنّها عملية انتقال عالمية عبّرت وما تزال تعبّر عن نفسها بانقلابات ومستجدّات نوعية، مأسوية، مباشرة وغير مباشرة. وعملية الانتقال هذه مثل عملية الولادة، تترافق لا إرادياً مع طغيان القلق والألم والصراخ والعويل الذي لا يقدّم ولا يؤخّر. وعموماً فإنّ كثيراً من المعنيين والمهتمين تستغرقهم الأسباب والنتائج المباشرة والمظاهر السطحية لهذه الانقلابات والمستجدّات الانتقالية، ولا يولون عنايتهم الكافية لمسبّباتها الأعمق ولأبعادها الأعظم.

على سبيل المثال، يهتم المعنيون كثيراً بالأسباب والنتائج المباشرة لزوال الكتلة الاشتراكية السوفييتية، بينما لا يشغلهم غالباً، وعموماً، السبب الأهمّ لزوالها وهو تغيّر نقيضها الرأسمالي وزواله بتغيّر تركيبته الداخلية ومواصفاته الخارجية! لقد احتفظت الكتلة السوفييتية بتركيبتها ومواصفاتها التي فقدت ضرورتها بتغيّر تركيبة ومواصفات نقيضها! وهكذا زال المعسكر الاشتراكي السوفييتي بصورته الراهنة المحدّدة بزوال نقيضه الرأسمالي بصورته الراهنة المحدّدة، حيث وجود أحدهما يشترط وجود نقيضه. وبينما تطوّر الكائن الرأسمالي إلى كائن رأسمالي آخر، وذلك بتغيّر تركيبته ومواصفاته، فإنّ الاشتراكي السوفييتي لم ينجح في تحقيق التغيير، فكان زواله، بينما النظام (الاشتراكي) الصيني نجح في التغيير واستمرّ في الحياة!

في الثلث الأخير من القرن العشرين بدأت تظهر علناً نتائج التغيير البنيوي العميق الذي طرأ على تركيبة النظام الرأسمالي العالمي. وقد حدث ذلك في ظلّ القيادة الرأسمالية الأميركية التي حلّت محلّ القيادات الرأسمالية القديمة بعد الحرب العالمية الثانية. وبلغ ذلك التغيير البنيوي أقصاه في عقدي السبعينيات والثمانينيات الماضيين، وبخاصة في العهد الريغاني/التاتشري، حيث أطلق العنان للشركات السرطانية المتعدّدة الجنسيات، فبدأت تقود الحكومات والدول بعد أن كانت الحكومات والدول هي التي تقود سابقاتها. أي أنّ السوق المنفلتة صارت هي السيد، ومعاييرها وقوانينها صارت هي السائدة عالمياً.

قبل ذلك كان الرأسمال الدولي في أحسن أحواله شريكاً للحكومات والدول الرأسمالية، هو بأمواله وهي بمؤسساتها وجيوشها، أمّا بعد صعود الشركات المتعدّدة الجنسيات إلى سدّة القيادة الدولية فقد غدت الحكومات والدول ومؤسساتها وجيوشها في خدمة الرأسمال وليست شريكته. ولقد ترتّب على ذلك انهيار الأحزاب السياسية والمنظمات العمالية في مختلف أنحاء العالم، الحاكمة والمعارضة، فهذه الأحزاب والنقابات اضمحلّت وكادت تتلاشى باضمحلال الحكومات والدول.

كانت الحكومات والدول تجسّد سياسياً وعملياً النظام الرأسمالي الاحتكاري عدوّ الشعوب، فتتوجّه الأحزاب والنقابات والحركات الثورية إليها بمطالبها، وتعلن ضدّها ثوراتها. فالحكومات والدول بالصورة التي كانت عليها شكّلت النقيض للأحزاب والنقابات والحركات المناضلة بالصورة التي كانت عليها. وبما أنّ وجود أحد الطرفين، بالتركيبة والصورة التي هو عليها، يشترط وجود

نقيضه بالتركيبة والصورة التي هو عليها، فقد كان زوال أحدهما بتركيبته وصورته الراهنة يعني حكماً، وتلقائياً، زوال الآخر. وهكذا رأينا الأحزاب والنقابات في مختلف أنحاء العالم، ابتداءً من عقد السبعينيات الماضي، تفقد ضرورتها وتبدأ بالاضمحلال والتلاشي بعد أن اضمحلّ خصمها الحكومي وبدأ بالتلاشي!

بعد التغيير الذي طرأ على بنية النظام الرأسمالي الدولي استكانت الأحزاب والنقابات والحركات الثورية التقليدية إلى درجة الخمود. فقد أضاعت الطريق التي ينبغي عليها سلوكها لتحقيق أهدافها. وسرعان ما بدأت تظهر بدائلها المتطوّرة، المؤهّلة لمواجهة الرأسمالية الاحتكارية بتركيبتها الجديدة، أي لمواجهة الشركات السرطانية المتعدّدة الجنسيات، الغامضة السرّية، التي لا يحدّدها حجم، ولا يقيّدها مكان، ولا يدلّ عليها عنوان، فكانت المنظمات الجديدة المعارضة المقابلة، التي بدورها لا يحدّدها حجم ولا يقيّدها مكان ولا يدلّ عليها عنوان، هي الترياق المتناسب. وعندما استؤصلت منظمة بادرماينهوف وتشكيلات الجيوش الحمراء، التي نشطت في السبعينيات والثمانينيات وكانت مجرّد إرهاص، تلتها في الحضور منظمات أقوى شكيمة وأعظم مقدرة على الاستمرار، وإن هي رفعت رايات غير حمراء، كتنظيمات القاعدة مثلاً!

إنّ ظهور تشكيلات مثل تنظيم القاعدة هو تطوّر موضوعي وردّ فعل تلقائي مقابل لظهور تشكيلات الشركات المتعدّدة الجنسيات، المنخرطة بدورها في ميادين الصراع المسلّح، وإنّه لمن ضعف الإدراك ربط ظاهرة القاعدة وغيرها بشخص أو بمجموعة أشخاص، حيث وجودها بصورتها الراهنة، أو بعد تطوّرها المحتمل، مرهون بوجود نقيضها، الشركات السرطانية التي استباحت حياة الأمم في أدقّ تفاصيلها.

لم يقف ظهور المستجدّات العالمية عند الحدّ الذي أشرنا إليه. فبعد اضمحلال المؤسسات الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية، العملاقة المحدّدة، وبعد تجاوزها من قبل الشركات السرطانية بمؤسسات أضخم غير محدّدة، شهدنا في الجبهة الأخرى غير الرأسمالية، بخاصة في الصين على سبيل المثال، بروز ظاهرة الورشات والمؤسسات الصناعية التجارية الصغيرة، التي تعدّ بمئات الألوف إن لم يكن بالملايين. إنها ورشات تتألّف كلّ واحدة منها من بضعة أشخاص أو عشرات الأشخاص أو مئات الأشخاص على الأكثر، تنتج السلع بمختلف أنواعها بأفضل الشروط الدولية، وتجتاح ميادين المنافسة ملحقة هزائم ساحقة بالشركات الاحتكارية العملاقة، وفي الأسواق الدولية جميعها من دون استثناء!

أمّا المستجدّ الآخر، وليس الأخير، الذي يستحقّ اهتماماً أكبر من المعنيين، فهو ظاهرة مجموعات المقاومة العراقية الصغيرة المقاتلة، المستقلة وشبه المستقلة، التي بلغ عددها المئات وربّما الآلاف، والتي تشبه في تشكيلاتها تلك الورشات الصناعية الصينية الصغيرة (وتتكامل معها فعلاً!) فهي نجحت على مدى خمس سنوات تقريباً، حتى عام ٢٠٠٧، في حرمان جيوش الاحتلال الأميركية/ الأطلسية العملاقة من تحقيق أهدافها. وأيّاً كان مصير هذه المجموعات اليوم فهي كانت، على الأقلّ، إرهاصاً إيجابياً يبشّر بما هو قادم إقليمياً ودولياً: هزيمة الجيوش العدوانية العملاقة أمام المجموعات المقاتلة الصغيرة التي لا تعدّ، مثل هزيمة الاحتكارات الصناعية والتجارية الربوية العملاقة أمام الورشات الصناعية الصغيرة، التي لا تعدّ!

مليار دولار سنوياً لبرامج التعذيب!

يواصل الرئيس باراك أوباما محاولاته لتهذيب وتلطيف نبرة الخطاب السياسي الأميركي الذي يستخفّ بالأمم الأخرى بل يحتقرها، ولتحسين وتجميل صورة الولايات المتحدة التي انطبعت في الأذهان ككائن خرافي مفترس. غير أنّ محاولات الرئيس، بغضّ النظر عن حقيقة مشاعره ونواياه كشخص، سرعان ما تكشّفت وتتكشّف عن مجرّد كلام.

إنّ المعتقلات الأميركية غير القانونية، في غوانتنامو وفي مختلف أنحاء العالم، لا تزال تواصل مهماتها الوحشية، وهي تدار بأساليب المافيات، وليس الدول، غير آبهة لخطابات الرئيس ووعوده، لأنّها على الأغلب لا تأخذها على محمل الجدّ! إنّ أبسط حقوق أكثرية الشعوب لا تزال مصادرة، بينما عمليات التعذيب وحروب التدمير الشامل تتوالى ضدّها. أمّا حلفاء واشنطن وأتباعها فلا يجدون عندها سوى التعالي والغطرسة والصلف في معاملتهم، وإملاء المواقف وفرض الإتاوات عليهم، وإرغامهم على دعم حروبها العالمية الظالمة بمدّها بالمال والجنود، وبإعطائها الحقّ في إقامة القواعد العسكرية على أراضي أوطانهم.

لقد حاول البعض الإيحاء بأنّ إدارة الرئيس أوباما يمكن أن تحدث تغييراً إيجابياً حقيقياً في جوهر السياسة الأميركية، وهي المحاولة التي تتكرّر كلّما جاءت إدارة جديدة إلى البيت الأبيض، إمّا في معرض تبرير التبعية، أو في معرض التضليل وتهدئة الخواطر وإطفاء شعلة المقاومة، أو في معرض الرياء والنفاق من أجل تحقيق المصالح الخاصة غير المشروعة. وهذا البعض يتناسى أنّ الرئيس الأميركي هو صنيعة المؤسسات الاحتكارية الحاكمة، المتحالفة والثابتة في جميع العهود، التي تأتي بالرئيس لخدمتها بعد فحصه وتأهيله مسبقاً. وإنّه لمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نقع في تاريخ الولايات المتحدة على رئيس واحد امتلك القدرة على المبادرة خارج نطاق إستراتيجية الاحتكار. بل إنّ الرئيس الذي أظهر تميّزاً ثانوياً في تعامله مع بعض التفاصيل الثانوية، خلافاً لمصلحة الاحتكار، كان مصيره الاغتيال.

إنّ تراجع الرئيس أوباما عن وعوده، في فلسطين وفي العراق وفي أفغانستان، يؤكّد أنّ الولايات المتحدة لا تزال محكومة بثوابتها الاستراتيجية الاحتكارية العدوانية، وهي الثوابت التي نهضت معها منذ تأسيسها. فهي تأسّست على أنّها تحقيق لنبوءات دينية تجعلها أرض الميعاد، وتجعل شعبها (اللوثري) شعب الله المختار الجديد، وتجعل التوسّع اللامتناهي وإخضاع الأمم وظيفتها المستمرّة دائماً وأبداً! وبالطبع فإنّ هذه الوظيفة تستدعي توفير وسائل إنجاحها، وأولها وسائل التعذيب، والإبادة الشاملة عندما يتطلّب الأمر ذلك.

إنّنا إذا ما عدنا إلى الوقائع التاريخية فسوف نجد أنّ حكّام الولايات المتحدة تحوّلوا على الفور إلى الحروب الخارجية بعد أن حسموا حروبهم الداخلية، وبخاصة بعد إبادة السكان الأصليين وإغلاق ملفّهم في عهد الرئيس المبجّل أبراهام لنكولن. ومن دون الدخول في تفاصيل الوقائع، التي يفترض أن لا أحد يجهلها، وبالعودة إلى وثائق النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأ التأهب لاقتحام

العالم وبدأ العمل على إقامة مستوطنات لوثرية في فلسطين، نكتفي بالتذكير بمقولة تيودور روزفلت الشهيرة: «إنّ قدرنا هو أمركة العالم.. تكلّموا بهدوء، واحملوا عصاً غليظة، وعندئذ يمكن أن تتوغّلوا بعيداً»!

غير أنّ ما ينبغي الانتباه إليه هو أنّ توجيه روزفلت لم يكن مبادرة شخصية، بل اجتهاد في تفسير كيفية تطبيق الاستراتيجية الأميركية الاحتكارية الثابتة، المستندة إلى عقيدة دينية تعطي معتنقها الحقّ في التعالي على الأمم، واجتياح بلدانها، ومصادرة حقوقها، والاستيلاء على ثرواتها، وإبادتها عند الضرورة. وليس صعباً التأكّد من أنّ جميع الرؤساء الأميركيين كانوا ملتزمين بمضمون هذا التوجيه، وآخرهم أوباما، الذي يحاول تهذيب الخطاب وتجميل الصورة مع الاحتفاظ بالمضمون. وقد رأيناه قبل أيام، وقد أخذته العزّة بالإثم، يعلن بنبرة احتفالية عن صفقة أسلحة مع المملكة السعودية قيمتها ٦٠ مليار دولار!

إنّ على العرب تمويل الحروب الأميركية (والإسرائيلية) ضدّهم وضدّ إخوانهم في البلدان الإسلامية، ناهيكم عن دعمهم للاقتصاد الأميركي، بينما عشرات الملايين من العرب والمسلمين يتعرّضون للهلاك جوعاً وعطشاً ومرضاً وحصاراً وحرباً! ليس هذا وحسب، بل عليهم أيضاً المساهمة في إحكام الحصار، وفي ممارسة التعذيب، وفي القتال في ركاب الأميركيين ضدّ أنفسهم!

وعلى ذكر التعذيب، فقد أقامت الحكومات الأميركية المتوالية في مختلف أنحاء العالم، وعلى مدى الستين عاماً الماضية ابتداءً بالفيليبين، نظاماً مستحدثاً من السيطرة الاستعمارية يعتمد على القوى الأمنية المحلية العميلة، وظيفته الترويع والتعذيب بالجملة وبالمفرّق، وهو نظام وضعته وترعاه وكالة الاستخبارات الأميركية بتكلفة قاربت المليار دولار سنوياً! ويقول المؤرخ ألفريد ماكوي أنّ أساليب التعذيب في جميع البلدان لا تختلف إلاّ اختلافاً طفيفاً عن الأساليب التي اتبعت واكتشفت في سجن أبو غريب العراقي (راجع مقالة نعوم تشومسكي في صحيفة «الأخبار» اللبنانية – ٢٠٠٩/٦/١٥).

إنّ ممارسة عمليات التعذيب بمختلف أنواعها وأحجامها، سواء ضدّ الموقوفين في المعتقلات أم ضدّ المحاصرين في مدنهم، هي من صميم الاستراتيجية الاحتكارية الأميركية الثابتة، المستندة إلى عقيدة دينية تبرّرها، بل تحضّ عليها، كما نرى بوضوح في فلسطين المحتلة، حيث يرتكب الإسرائيليون جرائمهم الشنيعة بمباركة واشنطن. أي أنّها برامج ثابتة بدورها.

لقد جاء في مقالة تشومسكي المشار إليها أنّ عصابة بوش/تشيني/رامسفيلد أدخلت تحديثات مهمّة على عمليات التعذيب. أي لم تبدأها. وينقل تشومسكي عن أحد المحققين قوله أنّ ما أعلنه أوباما عن حظر التعذيب تناول ظاهرياً تلك النسبة المئوية الصغيرة التي يمارسها الأميركيون مباشرة، وأنّه أبقى على الجزء الهائل من نظام التعذيب، على أن يقوم به الأجانب بإشراف الأميركيين! إنّ أوباما لم يلغ ممارسة التعذيب بل أعاد موضعتها فقط، أي أعادها إلى معاييرها التقليدية التي أرسيت منذ حرب فيتنام، والتي تقوم على تنفيذ عمليات التعذيب بوساطة الأجانب وبالنيابة عن الأميركيين. إنّها العمليات التي لا تزال تستحقّ أن يرصد لها مبلغ مليار دولار في الميزانية الأميركية!

مليارات إعادة الإعمار تسلك طرقاً أخرى!

بفضل قوات حلف شمال الأطلسي، وبمساعدتها وتحت إشرافها ، يرفل العراق اليوم في حلل الديمقراطية، ويتقلّب في نعيمها، وينهل من عذوبتها! وكيف لا يكون حاله كذلك وقد نجحت التجربة الغضّة نجاحاً منقطع النظير، بدليل الانتخابات النيابية الأخيرة وما ترتّب عليها من أزمة وزارية! وما هي الديمقراطية في بلدان كالعراق إن لم تكن أروع تجلّياتها مثل هذه الأزمة الوزارية الحرّة المفتوحة، ومثل هذا الحوار الحرّ المفتوح للخروج منها؟ وحتى لو استمرّت الأزمة أعواماً، لا أشهراً، فما الضير في ذلك طالما أنّها تعتمد الأصول الديمقراطية؟ أمّا عن العراق الذي دمّروه، والذي لا يزال مدمّراً، فلتتأخّر عملية إعماره ريثما تستكمل الديمقراطية أصولها وفروعها وصلابتها، فكلّ أمر يهون ويؤجّل إلاّ تحقيق الديمقراطية!

غير أنّ تأخير عملية إعادة إعمار العراق لا يبدو مبرراً، ويفترض أنّه لا يتعارض مع عملية ممارسة الديمقراطية، حيث الدول الثريّة المانحة رصدت قبل سنوات عشرات مليارات الدولارات لصالح عملية إعادة الإعمار، فأين تلك المليارات، وهل وصلت إلى بغداد؟ يقال أنّها وصلت! فإذا كان الأمر كذلك فلا داعي لأيّ ربط بين قضية بناء الديمقراطية وبين قضية إعادة إعمار العراق، حيث يفترض أنّ تلك الأموال أخذت طريقها المرسوم لها، وأنّ عملية إعادة الإعمار قطعت شوطاً طويلاً.

لكنّ ما يستدعي التوقّف، والتساؤل، هو أنّ أحداً لم يقع حتى الآن على أثر يستحقّ الذكر لتلك المليارات في أيّ قطاع من قطاعات الحياة العراقية المدمّرة! فهل هي وصلت فعلاً أم لا؟ وإذا كانت قد وصلت، ودخلت، فأين هي؟ هل يعقل أنّها استقرّت في العراق من دون أن تقوم بوظائفها المحدّدة (إعادة الإعمار) بل قامت بوظائف أخرى؟ وما هي تلك الوظائف الأخرى إن كان الحال كذلك؟

لقد قيل أنّ بعض تلك المليارات ضاع في دهاليز عراقية وضلّ الطريق إلى غايته المحدّدة. وقيل أنّ معظمها أعيد سحبه من قبل الديمقراطيين الدوليين والمحليين («شفطوه» كما يقال!) بطرق احتيالية، فانتقلت المليارات بذلك من خزائن الحكومات الثرية، إلى محطّة «الترانزيت» العراقية، ثمّ إلى خزائن الشركات والأفراد! أي أنّ إقامتها في العراق كانت عابرة، ثمّ انتقلت بسرعة إلى الحسابات المصرفية في العواصم الغربية، واستقرّت فيها بعد أن انقطعت صلتها بالخزائن الحكومية التي خرجت منها! فهل تحقّق ذلك، يا ترى، بمعرفة وتواطؤ الحكومات المانحة، وعلى حساب شعوبها بالذات؟ وإذا كان الحال كذلك فكيف نتوقّع شفقة هذه الحكومات على الشعب العراقي وهي التي لا تشفق على شعوبها؟

لقد حوّمت الشبهات في قضيّة إعادة «شفط» المليارات التي رصدت لعملية إعادة إعمار العراق، أكثر ما حوّمت، حول نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني وشركته «هليبرتون»، ومعه طبعاً رئيسه جورج بوش وأشخاص وشركات أخرى. ولنستمع إليه وهو يتحدّث، بعد خروجه من الحكم، عمّا فعلوه في العراق، وكيف أنّ إدارته نجحت نجاحاً كبيراً في مهمّتها، وتمّ كلّ شيء بصورة قانونية طبقاً للممارسات والمبادئ الدستورية! قال تشيني: «لقد أنجزنا كلّ شيء بدأناه، ونجحنا في صنع عراق

يحكم ديمقراطياً في قلب الشرق الأوسط، وهذا أمر أساسي، وقد هبطت مستويات العنف، وتحققت الانتخابات الديمقراطية، وأقرّ الدستور وصدر، وألحقت الهزيمة بالقاعدة، ولن يعود العراق إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو إلى دعم الإرهابيين ما دام يحكم ديمقراطياً، وما دامت لديه قواته الأمنية الحالية وعلاقاته مع الولايات المتحدة»!

إنّ تصريحات ديك تشيني هذه، عن نجاحه في نشر الديمقراطية، تذكّرنا بتصريحات المستوطنين الأوائل في القارة الأميركية عن نجاحهم في نشر «الدين الحقيقي»! لقد كتب أحدهم في يومياته يقول: «جئنا إلى هنا (إلى أميركا) كي نخدم **الله** والملك، لكننا جئنا كي نصبح أثرياء أيضاً»! وردّ آخر على راهب أخذ عليه نهب السكان الأصليين، وإهمال تبشيرهم **بالله**، قائلاً بصراحة تامة: «لم آت إلى هنا لمثل هذه الأسباب، بل أتيت لأستولي على ذهبهم»! ولنلاحظ في تصريحات تشيني كيف أنّه جعل خضوع العراق للسيطرة الأميركية معياراً لنجاح الديمقراطية، وكيف لم يشر أبداً إلى الدمار الهائل الشامل الذي أصاب العراق، ولا إلى مصير عشرات المليارات التي خصّصتها الدول المانحة لإعادة إعماره من دون أن يتحقّق شيء من ذلك! وكيف يشير تشيني إلى تلك الأموال المنهوبة وهو أحد ناهبيها؟ بل كم كان جديراً به تكرار مضمون ما قاله أحد أجداده الذي أشرنا إليه، فيقول بصراحة تامة: «لقد أتيت لأستولي على نفطهم وأموالهم»!

أخيراً، لم لا نشير هنا أيضاً إلى قطاع غزّة، المثال الأحدث في ميدان عمليات التدمير الشامل؟ لقد أصبح الدمار ضرورياً بسبب أو من دون سبب، كما يبدو، كي تنهض عملية إعادة الإعمار الاحتيالية بالصورة التي أشرنا إليها في العراق. وهكذا، بعد أن دمّرت القوات الإسرائيلية/الأطلسية قطاع غزّة تدميراً شاملاً، سارعت الدول المانحة، بما فيها بعض الدول العربية، إلى تخصيص المليارات من أجل إعادة إعمار القطاع. ولكن أين هي تلك المليارات؟ هي لم تصل إلى غزّة، فما مصيرها وأين مستقرّها اليوم؟ وإذا كانت ستصل، وإن على الطريقة العراقية، فماذا تنتظر؟ هل تنتظر استسلام الشعب الفلسطيني، وخضوع قياداته ديمقراطياً، كي تضمن نجاح عمليات «شفط» هذه المليارات من غزّة بسرعة وبسلاسة؟

منطق أوباما لإقناع ذئاب المال!

تتلخّص السياسة المالية للرئيس الأميركي باراك أوباما في محاولته إقناع الذئاب بالتهام حاجتهم الطبيعية فقط من اللحوم الحية لقطعان الأغنام! ففي ٢٠١٠/٤/٢٢ خاطب مجموعات الضغط المالية النيويوركية، الهائلة النفوذ في البيت الأبيض وخارجه، قائلاً أنّه يريد نظاماً مالياً يسمح لابتكاراتهم بالازدهار من جهة ويحمي المستهلكين من جهة أخرى! وأضاف موضحاً أنّه لا يريد أسواقاً غير محصّنة ضدّ الأزمات، ولا أسواقاً تخنقها قوانين مقيتة تكبح روح المبادرة الاقتصادية والإبداع!

ولكن ما هي «ابتكارات» وحوش أسواق المال الربوية، وما هي مبادراتهم وإبداعاتهم التي ينبغي حمايتها ورعايتها؟ إنّها حقاً مجّرد التفنّن في تمزيق جلود الناس عموماً، في الولايات المتحدة وخارجها، ولعق دمائهم وازدراد لحومهم! وهكذا فكأنّما الرئيس أوباما يطلب من الذئاب، لمصلحتهم، أن لا يندفعوا في غاراتهم (مخاطراتهم الرعناء كما وصفها) إلى الحدّ الذي يفنى معه قطيع الأغنام! قال الرئيس بالحرف: «أريد منكم الانضمام إلينا بدلاً من محاربتنا»! أي أنّ الراعي يريد التحالف أو التصالح مع الذئب في أدغاله!

وأغرب ما في الأمر، بصدد تناقض الخطاب الرئاسي الأميركي، أنّ الرئيس أوباما قال بوضوح تام، أمام ذئاب نيويورك، أنّه: «خلف كلّ دولار يجري تبادله أو الاقتراض عليه (في أسواق المال الحرام) هناك عائلة تسعى إلى شراء مسكن (بدلاً من الذي فقدته في الأزمة؟) أو لتسديد نفقات تعليم أولادها، أو لتأسيس مصلحة تجارية (متواضعة) أو للادّخار من أجل التقاعد! لقد حذّر أوباما مستمعيه من السخط الشعبي ضدّ المصارف، وأشار إلى الآليات الغامضة في لعبة تداول المشتقات المالية (الغامضة) التي لم تستطع القوانين متابعة تعقيداتها. لكنه، على الرغم من الاستحالة، لم يجد ما يفعله سوى محاولة إقناع الذئاب بمنطقه!

والأمر الآخر الذي يثير الاستغراب في موقف الرئيس أوباما، وفي خطابه الداعي إلى تعاون المصارف معه في سياسته المالية، أنّ لويد بلانكفاين، المدير التنفيذي الأول لمصرف «غولدمان ساكس»، كان من أبرز الحضور الذين استمعوا إليه! لماذا الاستغراب؟ لأنّ هذا المصرف يواجه دعاوى قضائية أميركية وأوروبية تتهمه بالتلاعب والاحتيال والنصب على عملائه أفراداً وشركات وحكومات، أي أنّ مكان بلانكفاين هو السجن، أو خارج القاعة على الأقل، وليس الجلوس في مقدّمة المستمعين إلى خطاب الرئيس!

يقول كارل ليفن، رئيس لجنة التحقيق الفرعية الدائمة التي شكّلها مجلس الشيوخ، أنّ مصرف «غولدمان ساكس» (وغيره) لم يكن مجرّد وسيط، بل شجّع بقوة عمليات تداول مشتقات مالية تنطوي على مخاطر مهّدت لانفجار الأزمة المالية! لقد قصد ليفن عمليات البورصة التي تتيح للوسيط تحقيق المكاسب في حال انخفاض أسعار الأسهم، والتي يمكن اللجوء إليها بهدف المضاربة، أو حماية الأسهم، عندما يملك المستثمر بنفسه الأسهم التي تتناولها العمليات. وتضرب لجنة التحقيق مثالاً فتقول أنّ مصرف «غولدمان ساكس» تمكّن ذات مرّة أثناء انفجار الأزمة المالية، ما بين العامين ٢٠٠٧

و٢٠٠٩، من الحصول على حوالي خمسين مليون دولار بفضل التلاعب، وخفض أسعار أسهم مرتبطة بالرهن العقاري!

لقد كان مصرف «غولدمان ساكس» يخدع المستثمرين ويقنعهم بتوظيف أموالهم في عملية شراء أسهم يعرف أنها غير آمنة، ويعرف أنّها سوف تتراجع، بل إنّه نفسه كان يراهن على انخفاض قيمتها بينما هو يقنعهم بشرائها! وهكذا فقد كان جماعة المصرف يؤجّجون نيران الأزمة المالية منذ اندلاعها عام ٢٠٠٧، ويحصلون من وراء تداعياتها الكارثية على مئات ملايين الدولارات! وفي معرض دفاعه ضدّ الاتهامات الموجهة إليه قال «غولدمان ساكس» عبر إحدى نشراته أنّه «لم يراهن على نحو واسع ومباشر ضدّ سوق العقارات الأميركية أو ضدّ زبائنه»! من الواضح أنّ المصرف يعترف بفعلته، لكنه يقول أنه فعلها «ليس مباشرةٍ ولا على نطاق واسع»!

والحال أنّ العالم عموماً يعاني من سيادة نظام مالي ربوي، شايلوكي، مصّاص للدماء، مراكزه الرئيسية في نيويورك ولندن، وأذرعه الأخطبوطية تمتدّ عبر سويسرا وبلجيكا وآيسلاندا ولكسمبورغ ومونتي كارلو وغيرها من الدويلات والملكات والإمارات المفبركة، الربوية، المنتشرة في أوروبا. إنّه نظام بلغ ذروة صعوده وأقصى انطلاقه ابتداءً من العهد الريغاني/التاتشري، في ثمانينيات القرن الماضي، وحتى نهاية عهد الرئيس جورج بوش الابن، حيث لا اعتراض على عمليات الاحتيال مهما بلغت أحجامها وكانت نتائجها الكارثية الشاملة، شرط أن تكون محكمة يستحيل الإمساك بها، فكانت تلك قاعدة انطلاق الليبرالية الجديدة والمحافظين الجدد، التي أوصلت العالم إلى ما هو عليه اليوم من دمار شامل وشقاء مقيم.

إنّ الحكومات التي أصبحت عموماً خاضعة لأسواق المال،، والتي أصبحت وظيفتها الرئيسية توفير المناخات الملائمة لنجاح مغامرات أصحاب الأموال، تحاول المحافظة على «الأمن والنظام» في العالم (بالمعنى البوليسي) من دون أن يؤثّر ذلك سلباً على المصالح المالية الربوية، وإنّ ما يفعله الرئيس أوباما لا يخرج عن هذا النطاق. غير أنّ المرابين لا يروقهم ذلك، وها هو محامي الاستثمارات المالية، المدعو روجين كوهين، يقول لصحيفة «فاينانشل تايمز» البريطانية، أثناء احتدام الأزمة المالية، ما يلي: « تبدو لي أيّة إجراءات حكومية أميركية، لمساندة المصارف المريضة، كأنّما هي بداية تأميم جزئي، لأنّ كلّ دعم حكومي لا يتحقّق إلاّ عبر شراء حصة في المصرف وعبر زيادة دور الدولة فيه، وهذا يعني أنّ أسهم المصرف ستصبح أقلّ جاذبية للمستثمرين»!

إنّ محامي الشيطان هذا، المدعو روجين كوهين، يريد من الحكومات دعم المصارف دون مقابل، ودون قيد أو شرط، وأن تبقى أبواب التلاعب والنصب والاحتيال مفتوحة على مصاريعها أمام المصارف «المريضة» التي هي دعائم الحرية، والتي تستحق الشفقة والعناية! ولقد كان هذا بالضبط ما صرّح به ذات مرّة آلان غريسبان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي (أي البنك المركزي الذي هو قطاع خاص) فقد قال غريسبان ما معناه أنّ على الحكومة العمل لتجاوز عمليات الاحتيال المخفقة، وذلك بتهدئة الأسواق على حسابِ المواطن العام، ومن ثمّ إعادة الأوضاع إلى أفضل مما كانت عليه لصالح عمليات احتيال أكثر إحكاماً وامتناعاً على الانكشاف!

نصيحة هيلين توماس للإسرائيليين

حين اعترض الحاخام ديفيد نيسينوف طريق الصحفية الأميركية الكبيرة هيلين توماس أمام مدخل البيت الأبيض، وسألها مستفزّاً عمّا إذا كان لديها ما تقوله للإسرائيليين، أجابت السيدة التسعينية بحزم: «قل لهم أن يخرجوا من فلسطين.. تذكّر أنّ هؤلاء الناس (الفلسطينيين) تحت الاحتلال وأنّ هذه أرضهم.. على الإسرائيليين الذهاب إلى أوطانهم في بولندا وألمانيا وأميركا وغيرها من الأمكنة»!

لقد كان موقف عميدة الصحفيين في البيت الأبيض، في ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس باراك أوباما في حزيران/يونيو الماضي، كافياً لتجريدها من امتيازاتها الصحفية وانتزاعها من مكانتها المرموقة التي احتلتها على مدى عقود من الزمن، حيث كانت تعامل بمنتهى الودّ والاحترام من قبل الرؤساء المتعاقبين. وفي مواجهة أبواب جهنّم الصهيونية التي انفتحت ضدّها قالت هيلين توماس: «في هذا البلد لا يمكنك انتقاد «إسرائيل» والنجاة»!

وكيف يمكن توجيه الانتقاد للكيان الإسرائيلي في بلد يتخذ فيه مجلس النواب، أو الشيوخ، مواقف وقرارات أشدّ تطرّفاً أحياناً من مواقف وقرارات الكيان الإسرائيلي؟ حتى أنّ الأمر لم يكن يحتاج أن يصبح اليهودي الصهيوني إريك كانتور زعيماً للأغلبية في مجلس النواب بعد الانتخابات الأميركية النصفية الأخيرة، فالمجلس منحاز بثبات للكيان الإسرائيلي، بزعامة كانتور للأغلبية الجمهورية أو من دون زعامته، وسواء أكانت هذه الأغلبية جمهورية أم ديمقراطية!

لكنّ الأمر لم يقتصر على اختيار إريك كانتور زعيماً للأغلبية الجمهورية، بل تعدّاه إلى انتخاب صورة عنه، أو توأمه، لرئاسة مجلس النواب، حيث من المعروف والمعلن أنّ الرئيس الجديد لمجلس النواب جون باينر شريكاً قديماً لزعيم الأغلبية الجديد في جميع المواقف الصهيونية من القضية الفلسطينية على مدى السنوات الطويلة الماضية، وهي المواقف المتمادية في الإسفاف والوقاحة والوحشية.

في السابع عشر من الشهر الماضي، تشرين الثاني/نوفمبر، أصبح إريك كانتور أول يهودي صهيوني في تاريخ الولايات المتحدة يتزعّم الأغلبية في مجلس النواب. وهكذا أصبح الطريق إلى البيت الأبيض معبّداً أمام رئيس يهودي صهيوني للولايات المتحدة. ولعلّ أحد أسباب أو أحد أسرار انتخاب باراك أوباما، الأفريقي الأصل من أب مسلم، هو التمهيد لصعود رئيس يهودي صهيوني إلى سدّة الرئاسة الأميركية الأولى!

لقد صوّت إريك كانتور دائماً في مجلس النواب بما يتفق تماماً مع عقيدته الدينية وولائه الراسخ للكيان الإسرائيلي. صوّت على استمرار الحصار ضدّ كوبا، وعلى فرض العقوبات ضدّ سورية، وعلى طلب الاعتراف بالمجازر التركية ضدّ الأرمن، وعلى قرار بمساندة المتظاهرين الإيرانيين عقب الانتخابات الرئاسية، وقبل ذلك على مساندة «إسرائيل» في حربها ضدّ «الإرهاب» في لبنان وفلسطين، وعلى اعتماد القوة العسكرية في العراق..الخ. أمّا جون باينر فنذكر له تصريحه بأنّ لدى «إسرائيل» كلّ الحقّ في الدفاع عن نفسها، وأنّ واشنطن تخطئ بالتقرّب من أعدائها والابتعاد عن أصدقائها الإسرائيليين، وأنّه من المنطقي إحكام الحصار ضدّ غزّة لمنع تهريب الأسلحة التي يستخدمها الفلسطينيون في

«الأعمال الإرهابية»!

ولكن يجب أن لا نقيم وزناً كبيراً لمواقف وتصريحات جون باينر، ولا لعقيدة وولاء إريك كانتور في حدّ ذاته، لأنّ حزبهما الجمهوري، وكذلك الحزب الديمقراطي، متعصّبان في هذا المضمار أشدّ التعصّب، بل إنّ قياداتهما اللوثرية الصهيونية أكثر تشبّثاً منهما بنصوص العهد القديم وبالانحياز المطلق للكيان الإسرائيلي. إنّ برامج الحزبين، منذ أربعينيات القرن الماضي، تتضمّن من الالتزامات الصهيونية في فلسطين المحتلة ما يفوق التزامات الكنيست الإسرائيلي.

بعد الأزمة العابرة (المريبة؟) بين واشنطن وتل أبيب في آذار/مارس الماضي، المتعلقة ببناء الوحدات الاستيطانية الجديدة، ظهر كأنما هناك قلق بين أعضاء الكونغرس بصدد العلاقة بين الدولتين، فسارع ٣٠٠ نائب وسناتور لتوقيع عريضة موجهة إلى وزيرة الخارجية يأسفون فيها لتوتر العلاقات، ويتعهدون بالتزام الرابط الذي لا ينكسر بين الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي، فكان جون باينر وإريك كانتور أول الموقّعين، وهاهما الآن في موقعيهما النيابيين المتقدمين، حيث يستطيعان تقرير أولوية القوانين التي تنبغي دراستها، ناهيكم عن إدارة الجلسات. أي أنّ العالم سيعيش سنتين من القوانين والقرارات المتطرفة في تأييدها للكيان الإسرائيلي (كما تقول ديما شريف في صحيفة «الأخبار» البيروتية – ٢٠١٠/١١/٢٠).

لقد ذكرنا أنّ صعود اليهود إلى مواقع عليا في الإدارة الأميركية لا يضيف شيئاً مهماً إلى الالتزامات الصهيونية غير اليهودية تجاه الكيان الإسرائيلي. وينبغي أن نضيف: إنّ اليهود الصهاينة، بفقدانهم الحذر، وباندفاعهم إلى أعلى المراتب، وباحتلالهم الصفوف العدوانية الأمامية، يعرّضون مجتمعاتهم الخاصة مستقبلاً لأعظم الأخطار، وفي الولايات المتحدة بالذات قبل غيرها وأكثر من غيرها، وما عليهم لتقدير ذلك سوى التمعّن في نصيحة الصحفية العظيمة، التسعينية، المجرّبة، هيلين توماس!

نهاية منتظرة لعالم يشبه الكازينوهات!

ما أن بلغ هذا النظام الرأسمالي الربوي العالمي ذروة قوته وذروة صعوده، في أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، حتى بدأت تظهر عوارض ضعفه ومظاهر قرب انحداره! لقد بلغ منذ ذلك التاريخ الذروة التي لا صعود بعدها أبداً، والتي لا بدّ وأن يليها الانحدار! وجدير بالذكر أنّ الولايات المتحدة، والقارة التي يطلق عليها اسم العالم الجديد بمجملها، كانت الاحتياطي الهائل الأخير لهذا النظام، وهو الاحتياطي الذي ما أن زجّ به في الميادين الدولية، وبخاصة الأوروبية/الأميركية، حتى بات واضحاً بلوغ النظام الاستعماري/الرأسمالي/ الإمبريالي/المرابي مرحلة الإفلاس، حيث لم يعد ثمّة عالم جديد آخر، ولا ثمّة احتياطي آخر بعد ذلك! ولا تغيّر في هذه الحقيقة عمليات إعادة اكتشاف وإنتاج المستعمرات التقليدية، بهذه الطريقة أو بتلك الطريقة، كما هو الحال في البلقان، وفي العراق وأفغانستان وباكستان، وفي الصومال والسودان، وفي عدد آخر من الدول والمناطق الأفريقية والآسيوية.

نقول ذلك تكراراً ونحن نتابع نتابع الأزمة الشاملة،العميقة، المستعصية، التي تعصف بأركان هذا النظام العالمي الفاسد، غير أننا نسارع فنوضّح أنّ هذه الحقيقة الصارخة (التي أشرنا إليها منذ العام ١٩٨٠ في كتابنا «إفلاس النظرية الصهيونية») لا تعني بالضرورة زوالاً فورياً، أو قريباً، لهذا النظام الجائر. لأنّ الأنظمة، مهما اهترأت وتفسّخت وتعفّنت، لا تزول إلاّ بنهوض بدائلها. والبدائل لا تظهر إلاّ بعد توفّر جملة من الشروط الذاتية والموضوعية. وكفاح الشعوب الواعي، المرتقي إلى مستوى المهمة التاريخية العظمى، هو الذي يوفّر الشروط الضرورية، ويختصر مرحلة الانتقال، إلى عشرات السنين بدلاً من مئات السنين!

إنّ ما ينبغي عل الجهد الكفاحي الأممي تحقيقه، في حال وعيه ورقيّه الكافي، هو اختصار زمن الصراع. حيث في حال نقص الوعي والرقيّ يمكن أن يستمرّ هذا النظام المرابي، الشايلوكي، أزمنة طويلة وهو في حالة الاحتضار! إنّه لمن الجائز أن تتأخّر نهايته عشرات بل مئات السنين في حال شيوع الأوهام والحلول القاصرة، وفي حال الانشغال بالثانويات عن الرئيسيات، فتهدر التضحيات العظيمة، ويتحوّل كفاح الأمم وعذابها إلى ضرب من المعاناة العبثية المجانية، وهو ما نراه اليوم يحدث في البلاد العربية على وجه الخصوص! وفي المقابل، من الثابت أنّ بعض الأمم استوعبت هذه الحقائق إلى هذا الحدّ أو ذاك، بفضل معركة العراق ونتائجها الهائلة، التي لم يستفد منها العرب ويا للعجب، فكان أن ظهرت مجموعة الدول الناهضة أو الصاعدة التي تمتلك قياداتها اليوم قدراً كافياً من الوعي والحكمة، والقوة والاستقلال.

يقول أحد الخبراء الاقتصاديين الصينيين أنّ الديون الأميركية، التي بلغت في العام ٢٠٠٨ رقم ٥٧ تريليون دولار، سوف تبلغ رقم ٥٨٦ تريليونا في العام ٢٠٥٠، وأنّ الشعب الأميركي لن يستطيع عندئذ سداد فوائد الديون المترتبة عليه حتى لو امتنع عن الأكل والشرب! أمّا الأخطر فهو أنّ الولايات المتحدة بتركيبتها الحالية لا تملك حلاً يوقف اندفاعها نحو هذا المصير، وأنّ فترات الانتعاش التي يبالغون في

تضخيمها والتعويل عليها لن تكون إلاّ مؤقّتة تليها أزمات أشدّ!

إنّ الخبير الاقتصادي الصيني، في عرضه للأسباب المؤدّية إلى انحدار هذا النظام الربوي العالمي، يقول أنّ شيخوخة جيل الاستهلاك والإنفاق الضخم في الولايات المتحدة، وأيضاً في أوروبا الغربية واليابان، هو أحد أبرز الأسباب. وأنّه من دون الاستهلاك والإنفاق الضخم، من دون هذه القوة الدافعة للاقتصاد الأميركي، فإنّ جميع الأرقام الاقتصادية الإيجابية المعلنة تغدو مجرّد أوهام. وإنّه لمن العبث تخيّل إمكانية عودة مثل هذا الإنفاق. بل المتوقّع أن تستمرّ دورة الانحدار في إنفاق المستهلكين الأميركيين حتى العام ٢٠٢٤ كمدى زمني مرئيّ! إنّ الاقتصاد العالمي محكوم بنظامين متداخلين: نظام النقود الوهمي، ونظام الاقتصاد الحقيقي. وشيخوخة مجتمع الاستهلاك والإنفاق الأميركي كارثة طبيعية. غير أنّ نظام الدولار النقدي الورقي الوهمي، الذي كان الخطأ الأساسي، يشكّل الكارثة التي صنعها الإنسان!

ولكن كيف حدث أنّ الولايات المتحدة دخلت هذا النفق، منذ العام ١٩٦٩ حين انكشف تحوّلها من مصدّرة إلى مستوردة ومن دائنة إلى مدينة؟ يشير الخبير الصيني إلى أنّ السبب هو ذلك «الخطأ الأساسي». أي إحلال الدولار محلّ الذهب. لقد كان الذهب مجرّد احتياطي ضامن لقيمة العملات. لكنّ العملة النقدية الورقية، التي تستخدم في الوقت نفسه للتبادل التجاري الدولي وكاحتياطي عالمي، تزيد مديونية أصحابها الأميركيين. فالولايات المتحدة تصدر الدولار من أجل تأمين احتياجات العالم من الاحتياطي وتستورد في الوقت نفسه من الدول الأخرى بما يتفق مع إصداراتها من الدولار الورقي، الأمر الذي يؤدّي إلى عجزها التجاري، ويؤدي إلى تراكم هذا الجبل من الديون المترتّبة عليها. وبما أنّ الديون تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموّ الاقتصاد الحقيقي فإنّ الدولار يفقد مكانته كعملة صحيحة صالحة للتبادل التجاري!

إنّ المأساة الأساسية لهذا النظام الاقتصادي العالمي هي أنّه قائم على القروض بالدرجة الأولى. أي على الرّبا والفوائد المركّبة. وهي وظيفة وضعها الأوروبيون والأميركيون في موقعها القيادي الأول منذ أصبحوا إمبرياليين، في أواخر القرن التاسع عشر. وهكذا أصبح المسؤولون الماليون في واشنطن، وفي لندن وغيرها أيضاً، أقوى من رئيس الدولة، بل أصبحوا الحاكم المطلق لنظام الاقتصاد الحقيقي، الذي صار تابعاً ذليلاً لنظام النقود الورقية الوهمي!

بصورة عامة، فإنّ ما حدث تاريخياً هو أنّ الولايات المتحدة وحليفاتها المرابيات تجرّعوا أخيراً كأس السمّ التي طالما أرغموا الأمم جميعها على تجرّعها. نعني نظام الإقراض بالفوائد المركبة، حيث الدائن لا تأخذه بالمدين شفقة ولا رحمة، وحيث تنمو الفوائد بوتيرة أسرع من نموّ دخل المدين، الأمر الذي يجعل إفلاسه حتمياً، فتكلفة القرض الذي يمنح لدولة ما سرعان ما تزيد عن معدّل نمو أرباحها، فيتعاظم الدين بسرعة مذهلة في ظلّ نظام الفائدة المركّبة، ويحدّ ذلك من تدفّق السيولة النقدية للدولة المدينة، وهو التدفّق البطيء عادة، فيؤدّي ذلك إلى التخلّف عن السداد، وإلى الأزمة الشاملة. ولقد كانت قضية القروض مأساة لمعظم الأمم على مدى أزمنة طويلة، وهاهي اليوم ترتدّ على أصحابها الأوروبيين والأميركيين، بعد أن استنفد نظامهم العالمي الظالم، المقامر، جميع حظوظه في عالم حوّلوه إلى ما يشبه الكازينوهات!

نهوض آسيان يبشّر بنهوض العرب

إذا كانت الأوضاع في البلاد العربية عموماً قد بلغت من السوء والانحطاط حدّاً يدفع إلى اليأس التام من هذا النظام الرسمي العربي فإنّ في ذلك بشرى سارة، حيث اليأس التام من هذا النظام (نقول «التام» وليس الجزئي مع الأمل!) هو الشرط التاريخي الضروري لتبلور أمل واقعي حقيقي، وحيث استمرار الأمل في إمكانية صلاح هذا النظام بتركيبته التي هو عليها ليس سوى الوهم بعينه، والمستحيل بعينه، وبالتالي اضمحلال الأمة المتفاقم بعينه!

لقد تشكّل هذا النظام الرسمي العربي أصلاً ليكون ضدّ أمته وليس معها، فهو ليس لها بل عليها. إنّه لأعدائها الذين ضمنوا ديمومته مقابل ضمانه لمصالحهم، أي أنّه ليس سوى سلطات حكم ذاتي لمناطق مدارة، وليست وظيفة هذه السلطات سوى تكبيل الأمة وإطلاق يد الأعداء في أوطانها، وإنّه لمن السهل تأكيد هذه الحقيقة، التي يعيشها العرب منذ عشرات السنين، بالوثائق الدامغة والوقائع القاطعة الصارخة. وهاهو هذا النظام الرسمي العربي وقد بلغ حدّ محاصرة الشعب الفلسطيني وسجنه، وإطلاق يد الإسرائيليين والأميركيين في عملية إفنائه. ولذلك نقول أنه لا أمل بالخلاص العربي إلاّ بعد اكتمال اليأس من هذا النظام الرسمي العربي، الذي لا يزال البعض من حسني النية يخاطبه مستنجداً متوهّماً أنّ بالإمكان إصلاحه واسترداده!

غير أنّ الأمل في تحقيق الخلاص والنهوض العربي لا يقتصر فقط على التحرّر من الأوهام القائلة بإمكانية تحمّل النظام الرسمي العربي بتركيبته الحالية لمسؤولياته الوطنية والقومية والأممية، بل هو يستند أيضاً إلى النجاح الذي حققته على طريق الحرية والاستقلال الحقيقي كتل بشرية شديدة الشبه بالكتلة العربية، في أميركا الجنوبية أخيراً وفي آسيا الشرقية قبلها، حيث منذ العام ١٩٦٧ تشكلت رابطة آسيان بمبادرة من ست دول هي: بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاند. وقد كبرت هذه الرابطة واشتدّ عودها بعد أن انضمت إليها أربع دولٍ أخرى هي فيتنام وكمبوديا وميانمار ولاوس، فأصبحت بذلك ضلع في مثلث متكامل يجمع أيضاً كلاً من الضلع الصيني والضلع الهندي.

ولكن إذا كان الشبه كبيراً بين البنية الاجتماعية والتاريخية لدول رابطة آسيان (من دون الصين والهند) وبين بنية دول الجامعة العربية فإنّ الفارق كبير جدّاً بين سياسات إدارة الرابطة الآسيوية وسياسات إدارة الجامعة العربية، على الرغم من أنّ دول آسيان تعاني من ارتباطات وضغوطات سياسية أميركية/أطلسية لا تقلّ عن تلك التي تعاني منها البلاد العربية.

إنّ حكومات دول الرابطة الآسيوية تمتلك قدراً كافياً من الشجاعة والكرامة الإنسانية ومن الإرادة السياسية النزيهة المستقلة، وهو ما تفتقر إليه تماماً حكومات دول الجامعة العربية. إنّ حكومات الرابطة، على سبيل المثال، لا تخضع لإملاءات واشنطن، فتعادي بكين أو نيو دلهي أو موسكو أو طهران لصالح القوات الأميركية/الأطلسية، وتمتنع عن التعاون والتنسيق مع هذه العواصم لصالح الصيرفي المرابي شايلوك في نيويورك، بينما حكومات الجامعة العربية تشارك الأميركيين في عمليات

ذبح وإفناء الشعب الفلسطيني المحاصر بأطفاله ونسائه وشيوخه وشبابه، ولا تألو جهداً في تسخير المال العربي لخدمة أفظع المؤسسات الربوية الدولية وأشدّها وحشية وتدميراً!

لقد تقدّمت رابطة آسيان منذ تأسّست بحذر وتؤدة ومثابرة على طريق تشكيل اتحاد آسيوي (على غرار الاتحاد الأوروبي) مركّزة جهودها في ميدان العلاقات الاقتصادية الداخلية بالدرجة الأولى، وفي ميدان تنسيق الصلات بالسوق الدولية بالدرجة الثانية. غير أنّ إخلاصها لتحقيق هكذا أهداف استقلالية عظمى لم يمنعها من دعوة حكومة الولايات المتحدة لحضور اجتماعاتها الدورية، وفي الوقت نفسه لم تكن تأبه عندما يعتذر وزيرا الدفاع والخارجية الأميركيان عن عدم تلبية الدعوة، وهو الاعتذار الذي صار يتكرّر في السنوات الأخيرة بعد الانكفاء الأميركي، العسكري والاقتصادي والسياسي، الذي تحقّق بفضل صمود وبسالة المقاومات العربية والإسلامية بالدرجة الأولى.

إنّ عدد السكان في الدول العشر التي تتشكّل منها رابطة آسيان يزيد على ٤٥٠ مليون نسمة، أمّا مساحات هذه الدول فتقارب الأربعة ملايين ونصف المليون كيلو متراً مربعاً. وعندما يكتمل اتحادها وينهض، وهو ما سيحدث قطعاً، فإنّ ذلك سوف يعني نهوض كتلة بشرية موحّدة متكافئة مع كلّ من طرفي المثلث الآسيوي الآخرين: الصين والهند. وجدير بالذكر أنّ الصين وقّعت قبل أيام (٢٠١٠/١/٨) ثمانية عشر اتفاق تعاون مع دول الرابطة بمناسبة تأسيس منطقة للتجارة الحرّة بين الجانبين. وقد اتفق على تسهيل التسويات التجارية والتعاون بمقايضة العملات بين الصين وأعضاء آسيان، وهو التعاون الذي سوف يساعد دول الرابطة في التقليل من اعتمادهم على الدولار الأميركي المضطرب للغاية في هذه الأيام! أمّا عن منطقة التجارة الحرّة التي نهضت فيقول الصينيون أنّها سوف توسّع الأسواق الخارجية، وتعزّز التجارة وتحرّر الاستثمار (من الاحتكارات الربوية) وتدفع التكامل الاقتصادي الإقليمي الآسيوي إلى الأمام، لما فيه مصلحة المستهلكين ومصلحة الشركات.

إنّ نهوض رابطة آسيان، يبشّر بإمكانية نهوض العرب ككتلة بشرية متحدة كبرى، فالعرب أهل للوحدة أكثر بما لا يقاس من الأوروبيين والآسيويين والأميركيين الجنوبيين، إنّما بعد امتلاكهم للشرط السياسي الرسمي بالتحديد، الذي لا ينقصهم شرط سواه . ولم لا ومساحة الوطن العربي هي في حدود أربعة عشر مليون كيلو متر مربع، وعدد سكانه يزيد على ٣٣٠ مليون نسمة، يتكونون من مجتمعات موحّدة عموماً في جميع جوانب حياتها، ولا ينقصها سوى الشرط السياسي؟

نهوض الأمم المغلوبة المهمّشة

في لحظة تاريخية غير بعيدة اكتشف الإنسان بالملموس أنّ كوكب الأرض يشبه سفينة فضائية صناعية تجوب الفضاء، فهو كوكب محدّد المساحة والأبعاد ومحدود الموارد الطبيعية. وقد تحقّق هذا الاكتشاف بفضل بلوغ البشرية مرحلة عمرية متقدّمة ومناسبة لتحقيقه. لعلها مرحلة ما بعد المراهقة! أمّا ما كان ينبغي أن يترتّب على الاكتشاف فهو البدء بإحداث تغييرات إصلاحية سلمية، جذريةٍ ونوعية، سواء في العلاقات بين البشر أم في العلاقات مع الطبيعة، غير أنّ ما حدث هو العكس تماماً، فقد استعرت الحروب العدوانية الهمجية الإبادية أكثر، وتعاظم تبديد الموارد جميعها أكثر فأكثر، إضافة إلى تمزيق الغلاف الجوّي الذي يحمي سكان السفينة الفضائية الطبيعية ويحفظ حياتهم!

إنّ تقدير عمر البشرية يمكن أن يقاس بما بلغته من نمو في النضج والمعرفة والعلاقات المجتمعية، وبما بلغته من نموّ في العدد والكثافة والانتشار السكاني، فهي مثل أيّ كائن حيّ فرد تمرّ بجميع مراحل وخصائص العمر المختلفة، ولعلّ سكّان الأرض في العصر الحجري، الذين يقدّر عددهم بحوالي المليون، كانوا البشرية في حالة تشكّلها كجنين! أمّا الملايين الخمسة في فترة بزوغ فجر الزراعة، قبل حوالي ثمانية آلاف عام، فلعلّهم كانوا البشرية في طفولتها أو فتوّتها الأولى! واليوم يبدو كأنّما البشرية، بعد بلوغها سنّ الرشد، وقعت في قبضة عصابات من المنحرفين الخطرين ، فهي مهمّشة مغلوبة على أمرها!

وجدير بالذكر، ونحن نتأمّل في المأساة البشرية، أنّ الزيادات في عدد سكان الأرض ظلّت تحسب بالملايين وبعشرات الملايين حتى بدايات الألف الميلادية الثانية، ثمّ صارت الزيادات تحسب بمئات الملايين منذ القرن السابع عشر، حيث بلغ عدد سكان الأرض في العام ١٦٥٠ حوالي خمسمائة مليون نسمة، ليبلغ في العام ١٨٥٠ المليار الأول! أمّا القرن العشرون فقد شهد ثورة مذهلة في ميدان نمو تعداد سكان الأرض، حيث صارت بضع عشرات من السنين كافية لإضافة مليار جديد إلى تعداد البشرية. فالملياران في العام ١٩٣٠ صارا حوالي أربعة في العام ١٩٧٥، وحوالي ستة في العام ١٩٩٣، وفي نهاية القرن العشرين حوالي سبعة! ومن المتوقع، بالوتيرة ذاتها، أن تبلغ الزيادة ثلاثة عشر ملياراً في نهاية هذا القرن، فيصبح العدد عشرين ملياراً في العام ٢١٠٠!

نعود إلى موضوع اكتشاف جغرافية الأرض المحدّدة ومواردها المحدودة لنقول أنّ ذلك بدّد نهائياً أوهام المخيلة البشرية، فلم يعد ثمّة مجال للأحلام الخرقاء والمغامرات الرعناء لاكتشاف أراض مجهولة وموارد غامضة، وصار لزاماً على الإنسان توحيد جهوده وتنظيمها من أجل تحقيق الكفاية والعدل، والعيش بأمان وسلام على هذا الكوكب الذي يشبه سفينة فضائية صناعية، أو أنّ السفينة تشبهه. وبالفعل أصبح تحقيق الكفاية والعدل والأمن والسلام هو الشغل الشاغل للأكثرية الساحقة من العلماء والمفكّرين والمصلحين في مختلف أنحاء الأرض، على مدى القرنين الماضيين.

غير أنّ المركزية الأوروبية/ الأميركية، ممثلة بشركاتها الاحتكارية الربوية، التي تمسك بزمام الحياة البشرية وتستولي على السلطة والثروة، ازدادت تشبّثاً بمواقعها العنصرية وإمعاناً في

مشاريعها الإجرامية، فواصلت عمليات الإخضاع والهيمنة والتهميش والنهب ضدّ الأمم، وعمليات التبذير والتبديد والتدمير للموارد الطبيعية وللغلاف الجوّي. ومنذ الهيمنة الأميركية المطلقة على العالم الرأسمالي، بعد المجزرة العالمية الثانية وعلى مدى ستين عاماً، تعاظم دور هذه الشركات إلى حدّ السيطرة على أكثر من نصف التجارة الدولية، والانفراد بتسويق حوالي ٩٠ في المائة من أهمّ السلع المنتجة في البلدان المغلوبة المهمّشة، فبلدان الجنوب، التي تضم أغلبية البشرية وتشغل المساحة الأكبر من الأرض، عزلت عن النمو الرأسمالي المتسارع في الشمال لتقع في عجوز متنوعة مزمنة، حيث كان الدخل الفردي ذات عام في الجنوب بحدود ١٢٦ دولاراً مقابل ٢٥٧٦ دولاراً للفرد في الولايات المتحدة، و١٧٧١ دولاراً للفرد في بلدان السوق الأوروبية!

نذكر على سبيل المثال أنّ هولندا استهلكت لوحدها، في عام واحد، كميات من الأسمدة تعادل ما تستهلكه جميع بلدان أميركا الجنوبية! وأنّ الولايات المتحدة، التي يشكّل سكانها نسبة ٦ في المائة من سكان العالم، استهلكت لوحدها أكثر من ٣٥ في المائة من الطاقة والمعادن المستخرجة في جميع أنحاء الأرض، حيث استهلاك أي فرد أميركي من الطاقة في أيام يعادل استهلاك الفرد في الجنوب لمدّة عام كامل! ولقد بلغ الوضع البشري المأساوي حدّاً صارت فيه الشركات المتوحشة تنتزع أكثر من دولارين كربح مقابل دولار واحد تستثمره في بلدان الجنوب! أمّا الشركات الأميركية تحديداً فقد صارت تنتزع أكثر من أربعة دولارات مقبل دولار واحد مستثمر، بل وصل مردود الدولار الواحد أحياناً إلى سبعة دولارات!

وأيضاً على سبيل المثال فقط نذكر أنّ أكثر من مليارين من البشر يفتقرون اليوم إلى المياه النظيفة المستقرّة الصالحة للشرب، بينما حلّ هذه المشكلة الخطيرة يحتاج فقط إلى ستة مليارات دولار، وهو مبلغ يقلّ عن الإنفاق العسكري العالمي لخمسة أيام في ظروف السلم، أما في الحرب فقد رأينا واشنطن تنفق على عمليات قتل العراقيين أكثر من مائة وخمسين ملياراً في العام الواحد! وتجدر الإشارة إلى أنّ المبلغ المطلوب لحلّ مشكلة مياه الشرب لا يعادل سوى جزء مما ينفق على المشروبات الكحولية!

غير أنّ أوضاع العالم بدأت تتغيّر في غير مصلحة عصابات المنحرفين المهيمنة دولياً. ويبدو أنّ بلوغ البشرية سنّ الرشد بدأ يعطي نتائجه الإيجابية، وإن متأخّراً لأكثر من قرن (وهل القرن غير لحظة في حياة البشرية؟) وهاهي مجموعة الدول العشرين تضمّ الأمم الناهضة، وهاهي المستعمرات السابقة تأخذ مواقعها إلى جانب مستعمريها السابقين على قدم المساواة! أمّا عن نهوض الأمة العربية/ الإسلامية، المغلوبة المهمّشة، فيبدو وقد صار بدوره وشيكاً على الرغم من أوضاعها السياسية الرسمية الراهنة التي تشير إلى العكس، والتي لم يعد استمرارها ممكناً. وكيف لا يكون نهوضها وشيكاً والفضل في دخول الأمم الناهضة في مجموعة الدول العشرين يعود في أحد أهمّ أسبابه المباشرة إلى فعالية المقاومة العربية/ الإسلامية (خاصة العراقية) التي أرغمت المستعمرين على القبول بقيام المجموعة؟

هل أضاعت واشنطن فرصتها الثانية؟

بغضّ النظر عن عقيدتها الماركسية، واشتراكيتها وشيوعيتها، كانت التجربة السوفييتية، التي دامت سبعة عقود ونيّف، محاولة عظمى لإقامة دولة جديدة بديلة وإقامة نظام دولي جديد بديل. ولو أنّ تلك التجربة نجحت في شقيها الداخلي والخارجي لأصبحت موسكو مركز العالم وعاصمته الأولى، والوريث لواشنطن ولندن وباريس وبرلين، غير أنّها فشلت، وانهار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، فكانت تلك هي الفرصة الأولى لواشنطن كي تتربع وحدها على قمّة الهرم العالمي من دون منازع ، كما رأى كثير من المفكّرين والسياسيين، ومنهم زبيغنيو بريجنسكي، الشخصية الأميركية المرموقة.

لقد أمسك الرئيس جورج بوش الأب ومن بعده الرئيس بيل كلينتون بزمام الفرصة الأولى التي أتيحت للولايات المتحدة بعد انهيار المعسكر السوفييتي. ومنذ العام ١٩٩٠،على مدى عقد ونيّف من الزمن، بدا كأنّما الأمور تسير على أحسن ما يرام لصالح المركزية الأميركية. غير أنّ زمام تلك الفرصة الأولى انتقل إلى أيدي الرئيس جورج بوش الابن ومحافظيه الجدد، وسرعان ما أفلت الزمام وضاعت الفرصة الأولى كما رأى الكثيرون، وفي مقدمتهم بريجنسكي الذي أعدّ بناءً على ذلك كتابه الهام وعنوانه: «الفرصة الثانية»!

في العام ٢٠٠١، العام الأول من عهده، ألقى الرئيس بوش الابن خطابه حول استراتيجية الأمن القومي، وقد جاء في ذلك الخطاب مايلي: إن التواجد الأميركي وراء البحار هو واحد من أعمق رموز التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها وأصدقائها. ومن أجل الوقوف في وجه التحديات الأمنية التي نواجهها تحتاج الولايات المتحدة إلى قواعد ومحطات داخل ووراء أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، وكذلك إلى ترتيبات تواجد مؤقت من أجل توفير الإمكانية لتحريك القوات الأميركية لمسافات بعيدة!

لقد أجمع المراقبون حينئذ على أنّ الاستراتيجية التي تحدّث عنها بوش في خطابه هي استراتيجية إمبراطورية أحادية توسعية تقوم على أربعة عناصر أساسية هي: الإمساك بزمام الاقتصاد العالمي. ووضع اليدّ على الثروات الطبيعية العالمية وبخاصة النفط. وتطويع الدول جميعها وفرض الوصاية عليها. وحماية كلّ ذلك بشبكة من القواعد العسكرية المنتشرة في جميع أنحاء الأرض!

غير أنّ تلك الاستراتيجية انكفأت في الامتحان العراقي، حيث فشلت مهمة القوات الأميركية في العراق، وراح المحافظون الجدد يتساقطون الواحد تلو الآخر، فكان أن استخلص بريجنسكي في كتابه (الفرصة الثانية) أنّ الفرصة الأولى ضاعت وانتهى الأمر، وأنّ الفرصة الثانية ربّما سوف تتوفّر في العهد الذي سوف يلي عهد بوش الابن، أي في عهد الرئيس الحالي باراك أوباما.

لقد رأى بريجنسكي أنّ استراتيجية بوش البونابرتية أدّت إلى استنزاف القوات العسكرية الأميركية في العراق خصوصاً، وإلى تحميل الاقتصاد الأميركي أعباء إضافية وهو الذي يعاني أصلاً من أعباء لا تطاق، حيث بلغت المديونية الأميركية ٨٠ في المائة من مدّخرات العالم بمجمله! ورأى أنّ عاملين سوف يؤدّيان إلى ضياع الفرصة الأولى وإلى تراجع الولايات المتحدة عن قمة الهرم العالمي، وهذان العاملان هما: السياسة المفرطة في الانتشار العسكري العالمي، والتراكم المتعاظم للأعباء

الاقتصادية.

بل إنّ بريجنسكي ذهب أبعد من ذلك فقال أنّه إذا لم تتوفّر فرصة ثانية بدلاً من الفرصة الأولى التي ضاعت، واستمرّت السياسة الأميركية على ما هي عليه من اعتباطية وغرائزية ونظرة مصلحية ضيقة، ولم يصحّح المسار في الفرصة الثانية (أي في عهد أوباما) فإنّ أفول نجم واشنطن سوف يحدث بأسرع مما يتوقع الكثيرون، لأنّنا نعيش في زمن تتسارع فيه الأحداث بوتيرة لم يكن تصوّرها ممكناً قبل بضعة عقود، فما استغرق حدوثه قروناً في الماضي يستغرق الآن عقوداً، وما استغرق عقداً يحدث الآن في سنة واحدة!

لقد حذّر بريجنسكي من الصعود العالمي لمجموعة دول شرق آسيا (منظمة آسيان) بحجمها الاقتصادي الهائل الذي سوف يحقّق تراجعاً مهماً للسيطرة الأطلسية، وحذّر من إمكانية نهوض ائتلاف دولي تقوده الصين في منطقة شرق آسيا، والهند وروسيا في منطقة أوراسيا، مع إمكانية جذب إيران، لافتاً النظر إلى حدث انعقاد أول قمة صينية/هندية/روسية في سان بطرسبورغ عام ٢٠٠٦، وهي القمة التي تعيد إلى الأذهان احتمال قيام حلف مناهض للغرب، الحلف الذي دعا لينين إلى إقامته قبل حوالي ثمانين عاماً!

إنّ بريجنسكي يتطلّع إلى فرصة ثانية تتاح للولايات المتحدة، تمكّنها من استرداد مكانتها العالمية والاحتفاظ بها، بعد انتخاب رئيس أميركي جديد في العام ٢٠٠٨، حيث لا يزال في وسع واشنطن تحقيق ذلك، شرط أن يدرك الرئيس الجديد (أوباما) ضرورة ربط القوة العسكرية الأميركية بالتطلعات الإنسانية السياسية اليقظة أو المستيقظة، أي فرض الإرادة على شعوب العالم باللين وليس بالقوة!

يقول بريجنسكي أنّ أوضاع العالم استتبّت تاريخياً لصالح الإمبريالية استناداً إلى توفّر ثلاثة شروط: السيطرة السياسية الماهرة، والقوة العسكرية المنظمة المتفوقة، والسلبية السياسية للشعوب الخاضعة! غير أنّ شعوب العالم ترفض اليوم آليات الهيمنة الأميركية وأدواتها العسكرية والاقتصادية (أي أنّ الشعوب لم تعد سلبية سياسياً). فهل تدرك الإدارة الأميركية الجديدة القادمة (أي إدارة أوباما الحالية) ذلك، فلا تضيّع الفرصة الثانية؟ أمّا إذا أضاعتها في عهد أوباما، وهو ما يبدو أنّه يحدث، فإنّ بريجنسكي يرى أن ليس ثمّة فرصة ثالثة! (راجع مقالة فنسان الغريّب/ صحيفة «الأخبار» البيروتية/ ٢٠٠٧/١٠/٩).

وقفة تأمّل في مسار العرب ومآلهم

ترتّبت على نتائج الحرب العالمية الأولى تغييرات دولية جذرية لم تبق وضعاً في العالم على ما كان عليه قبلها. فعلى سبيل المثال زالت الدولة العثمانية نهائياً من الوجود لتنهض الدولة السوفييتية من شبه العدم. ودخلت أوروبا الغربية الرأسمالية الاستعمارية طور الانكفاء والضعف الدولي التدريجي لتبدأ الولايات المتحدة صعودها الدولي العظيم الذي بلغ ذروته بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت الأمم جميعها، الثرية القوية والفقيرة الضعيفة، الظالمة والمظلومة، عرضة لتغييرات جذرية نوعية تاريخية سببها الرئيسي بداية انتقال النظام الرأسمالي الدولي من مرحلة الاستعمار العسكري المباشر إلى مرحلة الاستعمار الإمبريالي غير المباشر، الذي اكتمل تقريباً بسيادة الإدارة الأميركية بعد الحرب الثانية .. الخ.

إنّ ما نريد الوصول إليه، بعد هذا المدخل العام المقتضب، هو الإشارة إلى أوضاع الأمة العربية وأحوالها في ذلك المنعطف التاريخي الدولي ثمّ في ما تلاه. فالرهان على إصلاح أوضاع الرابطة العثمانية وتجدّدها ونهوضها كان قد سقط نهائياً وتجاوزته التطورات الدولية العاصفة. وقد راحت النخب العربية، انطلاقاً من حالة أمتها الأقرب إلى العدم، تتلمس طريقها إلى تحقيق حضورها السياسي ولو في الحدّ الأدنى.

كانت الأمة العربية المستعمرة، المقطعة الأوصال، التي تعيش في ظلام دامس، تفتقر تماماً إلى القوة المادية والعلمية الحديثة وإلى الإرادة السياسية المستقلة تبعاً لذلك. وكان ذلك كفيلاً بزوالها لاحقاً وسريعاً، سواء على أيدي المستوطنين الفرنسيين في الجزائر أم على أيدي المستوطنين الجدد الصهاينة في فلسطين. غير أنّها، لحسن الطالع، كانت من جهة أخرى غنيّة نفسيّاً وروحياً وذهنياً بفضل تراثها التاريخي العظيم. وهل نجت الجزائر من الهلاك إلاّ بفضل التراث العربي الإسلامي؟ ولو أنّ الجزائر تفرنست وانتهى الأمر فهل كان ثمّة مغرب عربي، بل أمة عربية؟

في العام ١٩٢٠، كان الفقر والاضمحلال العربي شاملاً. فتعداد سكّان مدينة رئيسية، كمدينة حماة السورية مثلاً، هبط هبوطاً مريعاً إلى ما لا يتجاوز العشرين ألفاً، وليس فيها سوى مدرستين اثنتين، ابتدائية وإعدادية، فقط لا غير، وقس عليها في جميع أنحاء الوطن العربي الكبير معظم المدن إن لم يكن جميعها تقريباً! غير أنّ الأمة صمدت بفضل تراثها العريق المهيب، وبفضل نضال حركاتها القومية واليسارية والإسلامية، وسرعان ما بدأت تستردّ عافيتها وتستكمل نواقصها العصرية الفادحة. وإنّها لمعجزة أنّها نجحت في استكمال الكثير من النواقص، مع الاعتراف والأخذ بالاعتبار أنّ التحوّلات الانتقالية الدولية سهّلت لها ذلك.

وبعد الحرب العالمية الثانية انطلقت مرحلة استقلال المستعمرات في جميع أنحاء العالم. وقد شجعت واشنطن ورعت استقلال المستعمرات عموماً، لقطع الطريق على تصاعد نضال الشعوب واحتوائه من جهة، وللاستيلاء على تركة الاستعمار القديم المباشر من جهة أخرى، فكانت هيئة الأمم هي وسيلة الاحتواء، وكانت المخابرات والقروض الأميركية والنخب المحلية في المستعمرات السابقة

هي وسيلة الاستيلاء.

لقد كان نصيب العرب عظيماً في عمليتي الاحتواء والاستيلاء. ولم يتردّد كبار المسؤولين الأميركيين في القول أنّ البلاد العربية، وبخاصة النفطية ومعها إيران، وعلى الأخصّ فلسطين، كانت الجائزة الكبرى التي ربحتها واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الحقبة الأميركية، المستمرّة حتى يومنا هذا، تواصل النضال العربي، والإيراني أيضاً، من أجل الاستقلال الحقيقي والوحدة من جهة، وفي مواجهة السرطان الإسرائيلي الذي زرع في قلب المنطقة من جهة أخرى، فكانت سلسلة الحروب النظامية الرسمية التي بدأت في العام ١٩٤٨، ناهيكم عن الثورات والمقاومات الشعبية التي كانت تنهض باستمرار، بإرادة الأنظمة العربية أحياناً وخلافاً لإرادتها في أغلب الأحيان.

غير أنّ الحروب النظامية الرسمية المتوالية التي خاضها العرب كانت جميعها تفتقر افتقاراً كبيراً إلى الإرادة السياسية المستقلة استقلالاً كافياً، وكانت قياداتها الميدانية تفتقر إلى العدّة والعتاد في وجه قوات أطلسية تتفوّق عليها بما لا يقاس عدّة وعتاداً. لقد كانت مصادر التسلّح النظامي العربي موجودة خارج حدود الدول العربية، وكانت ثمّة خلل في تلك الحروب النظامية، من حيث تكافؤ القوى، يستحيل إصلاحه مع الحفاظ على الاستقلال السياسي. لكنّ النظام الرسمي العربي بقي متشبّثاً بأسلوب الحرب النظامية الرسمية، ويبدو أنّ العدو كان سعيداً بمثل هذا التشبّث، وهو يستميت اليوم من أجل العودة إلى أسلوب الحرب النظامية التي يربحها دائماً، بل يضمن ربحها مسبقاً.

وجدير بالذكر أنّ بعض الأنظمة العربية حاولت الخروج على اللعبة الشيطانية، لعبة الحروب النظامية التي تدوم لأيام قليلة وتنتهي في دهاليز مجلس الأمن الذي يجعل منها كارثة جديدة تحلّ بالعرب، فعملت على تحقيق التكامل بين الحرب النظامية والحرب الشعبية، بحيث لا يتوقف الاشتباك المسلّح بعد أيام من القتال، وتحال القضية إلى جامعة الدول العربية أو إلى مجلس الأمن، لكنّ تلك الأنظمة لم تستطع المواصلة، وأبيدت على أيدي النظام الرسمي العربي قبل النظام الدولي وبإيعاز منه.

وعلى الرغم من جميع الظواهر السلبية، وبغضّ النظر عن الأخطاء كلّها، فقد برز العراق مرّتين كأنّما هو على وشك تجاوز المعضلة التاريخية والخروج على اللعبة الرسمية الشيطانية: المرّة الأولى في عهد الرئيس صدّام حسين، عندما بدا العراق وقد غدا على وشك امتلاك إرادته السياسية ومناعته الذاتية بفضل حسن استخدامه لثرواته المائية والنفطية والعلمية العظيمة، والمرّة الثانية بعد الاحتلال، حيث نجحت المقاومة العراقية في تدمير البعد العالمي للحلم الأميركي المتوقّف تحقيقه على امتلاك العراق دون مقاومة، ونجحت في توفير الشروط لتغييرات دولية عميقة في موازين القوى، وهي التغييرات التي جاءت لغير مصلحة الأميركيين وحقّقت نهوض دول عظمى جديدة. لكنّ الأميركيين في المحصلة، ويا للأسف والعجب، حققوا أهدافهم العراقية في العراق، وهذا يدلّ على أنّ العراق (في المرّتين) ظلّ يفتقر إلى شروط سياسية أساسية ضرورية لم تتوفّر له بعد!

إنّ لحظة العرب التاريخية، التي يتحقّق فيها نهوضهم، لم تحن بعد. وكما يبدو، فإنّهم لن يمتلكوا مثل هذه اللحظة قبل أن يتلافوا نواقصهم السياسية الأساسية، لكنّها لحظة آتية لا ريب إن عاجلاً وإن آجلاً. وكيف لا وقد امتلكها جيرانهم وإخوانهم الإيرانيون الذين لا يختلفون عنهم في شيء تقريباً؟

ولكن ماذا عن الفلّوجة والعراق؟

يعرضون على العرب في قطاع غزّة أحد خيارين: إمّا الفناء بالخضوع طوعاً لإرادة وهيمنة الصهاينة اليهود وغير اليهود، من دون قتال ولا نزال، وإمّا الفناء تحت الحصار، بالعطش والجوع والتلوّث والمرض، وأيضاً بالأسلحة المحرّمة كقنابل النابالم والفوسفور واليورانيوم المنضّب..الخ!

غير أنّ ما يستدعي لفت النظر والتنبيه هو أنّ ما تتعرّض له غزّة ليس جديداً ولا فريداً، فقد تعرّضت لمثله جميع المدن والقرى الفلسطينية بلا استثناء وبلا انقطاع، بهذا القدر أو ذاك وبهذه الطريقة أو تلك، فلماذا تستغرقنا تماماً مأساة غزّة الراهنة على تميّزها، ولماذا يبلغ بنا الاستغراق حدّ التعامل معها كأنّما هي أول المصائب وينبغي أن تكون آخرها، علماً أنّ مثل هذا الاستغراق في الحادثة الواحدة المحدّدة والموقع الواحد المحدّد هو الذي يسمح للعدو بالتكرار ويمكّنه من النجاح!

إنّ عرب فلسطين خارج قطاع غزّة محاصرون اليوم جميعهم مثل أهله، وهم أيضاً بدورهم تحت مطرقة الإبادة والإفناء بناءً على دخولهم خانة الخيار الأول، أي خيار الخضوع من دون قتال ولا نزال، الذي قبلت به سلطتهم الرسمية بقبولها خيار الدولة الموعودة المزعومة والتعايش مع الصهاينة بشروطهم. إنّه القبول الرسمي الذي لا يعني نجاحه سوى طيّ صفحة القضية الفلسطينية، أي زوال فلسطين الحقيقية وشعبها الحقيقي من الوجود، وتحوّلها إلى فلسطين وهمية تلعب دور المصيدة لقنص أخواتها! فهل يغيب عن بالنا ذلك كلّه، ويقتصر خطابنا وأداؤنا عموماً (بغضّ النظر عن الاستثناءات المحدودة) على السعي من أجل رفع الحصار عن غزّة، كأنّما هو قمّة مطالبنا وأقصى أهدافنا؟

بل إنّ الأمر يغدو أبعد من ذلك بكثير، وأخطر من ذلك بكثير، عندما نلتفت إلى ما أصاب العراق على مدى السنوات الست الماضية. صحيح أنّ عملية إخضاع العراق المقاوم كانت عظيمة التكلفة، وأنّها أودت بالهيبة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة، وأحدثت تطوّراً نوعياً في موازين القوى الدولية، ووضعت حدّاً لهيمنة القطب الواحد، غير أنّ العراق اليوم، واقعياً وعملياً، في قبضة الولايات المتحدة والصهيونية اليهودية وغير اليهودية، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، بينما تلاشى إلى حدّ كبير جدّاً ذلك الاهتمام العربي الميداني وذلك الخطاب العربي الحارّ بصدده! فهل السبب يعود إلى توهّمنا أنّ العدو أخفق في انتزاع ما أراد انتزاعه من العراق؟ أي أنّ العراق نجا؟ أم أننا سلّمنا بإخضاعه، وأدرنا ظهرنا لقضيته، وانتهى الأمر؟

وجدير بالذكر أنّ العراق تعرّض على أيدي الأميركيين وحلفائهم لكلّ ما تعرّضت له فلسطين على أيدي الإسرائيليين وحلفائهم، والعكس بالعكس. ويكاد مصير البلدين الشقيقين يبدو اليوم واحداً في المحصلة، إن استمرّت الحال على ما هي عليه، ولن يغيّر في جوهر الأمر أنّ للعراق سلطته الوطنية، فهذه السلطة لن تملك من أمرها الشيء الكثير حتى بوجود المخلصين لوطنهم فيها، فهي لن يسمح لها بأن تكون أكثر من سلطة شكلية، مثلها مثل السلطة الوطنية الفلسطينية مع بعض الفوارق الظاهرية. أي أنّ العراقيين حقّقوا بسهولة عين ما يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقه بصعوبة شديدة، ويا للعجب العجاب!

بل إنّنا نستطيع الذهاب أبعد من ذلك بكثير، فنقارن بين استهداف رئيس العراق صدّام حسين شخصياً وإعدامه، وبين استهداف رئيس فلسطين ياسر عرفات شخصياً واغتياله! لقد فعل الإسرائيليون في رام الله ما فعله الأميركيون في بغداد، أو العكس لا فرق! وقد ترتّبت على غياب الرئيسين النتائج نفسها تقريباً. فمثلما أمعن الأميركيون في اجتياحهم واختراقهم وإخضاعهم لجميع جنبات العراق، وفرضوا الواقع الذي أرادوه، أمعن الإسرائيليون أيضاً، بالتناغم والتزامن، في اجتياح واختراق وإخضاع جميع جنبات فلسطين. ولا يغيّر في صحّة المقارنة أنّ الإسرائيليين انسحبوا من غزّة ليضعوها تحت الحصار المحكم، بل إنّ الأميركيين، في الواقع، تعاملوا مع بعض المناطق والمدن العراقية بالطريقة نفسها، كمدينة الفلّوجة مثلاً!

مثلما حدث لغزّة لاحقاً، وربّما أكثر، أقدم الأميركيون على تدمير مدينة الفلّوجة العراقية الثائرة، فقصفوها بقنابل النابالم وبالقنابل الانشطارية والفسفورية وقذائف اليورانيوم المنضّب، ومارسوا عمليات اصطياد النساء والأطفال الهائمين الجوعى برصاص القناصة، كذلك أقدموا على قتل الأطباء والمرضى في المستشفيات، وسحقوا الجرحى المدنيين في الشوارع تحت عجلات الدبابات..الخ، وبعد ذلك أحكموا الحصار ضدّ المدينة الباسلة. ويقول العلماء أنّ ما أصاب الفلّوجة من قذائف اليورانيوم يفوق أضعافاً ما أصاب هيروشيما، وأنّ آثاره الكارثية ستشمل أجيالاً عديدة قادمة، غير أنّ أحداً من العرب لا يبدو مهتمّاً بذلك!

ولكن، مثل فصل من مسرحية غرائبية، أو رواية هوليودية، قرّر البنتاغون تحويل بقايا أنقاض الفلّوجة إلى معسكر اعتقال، وقرّر تحويل سكّانها المدنيين إلى معتقلين يعيدون تحت الإشراف العسكري بناء الحطام بصورة هندسية غريبة لا مثيل لها في العالم! وكان قائد الهجوم على الفلّوجة الميجر جنرال ريتشارد ناتونسكي يقول: «إنّ الحكومة العراقية المؤقتة هي التي اقترحت علينا مثل هذه الإجراءات»! وهو كاذب بالطبع، لأنّه لا يحتاج لمن يعرض عليه ذلك!

الخلاصة، وكي لا تضحك من جهلنا الأمم، ينبغي أن نرى القضية ونتعامل معها بجميع جوانبها وأبعادها ومواقعها، وبالمقدار نفسه من التركيز والاهتمام، فلا ننسى العراق ولا الفلّوجة، ولا ننسى فلسطين ولا غزّة..الخ، فالذي ينسى هذه ويهملها ينسى تلك ويهملها، وفي النهاية يخسر كلّ شيء!

مقالات مختارة ٢٠١١

إجمال سنوات احتلال العراق ونتائجها

بعد الإعلان في واشنطن عن مستقبل علاقات الصداقة والتعاون الاستراتيجي في الميادين الرئيسة، التي سوف تتعزّز وتتوطّد بعد انسحاب القوات الأميركية كما عبّر كلّ من رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء العراق (٢٠١١/١٢/١٢) يبدو مناسباً اليوم إجمال المقدّمات التي دامت تسع سنوات، والتي لا تتفق بأيّ حال من الأحوال مع هذه النتيجة، اللهم إلاّ إذا نظرنا إلى ما فعله الأميركيون في العراق كما تنظر إليه الحكومة العراقية، أي على أنه إنقاذ وتحرير وتطوير لا احتلال وتمزيق وتدمير!

لقد أراد الأميركيون باحتلالهم للعراق عام ٢٠٠٣ حسم مصير المنطقة الواقعة بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي لصالحهم، وبالتالي حسم مصير القرن الواحد والعشرين ليكون قرناً أميركياً خالصاً. وهم مهّدوا لذلك باثني عشر عاماً من الحصار المحكم القاتل للعراق. غير أن مفاجآت الميدان جعلت أهدافهم العظمى مجرّد أمنيات. وبينما قال بعضهم في البدايات أنّ النتائج حسمت وتأكّدت لصالحهم، وانتهى الأمر، فإنّ آخرين قالوا أنّ الأبواب فتحت على جميع الاحتمالات بصدد مصير القرن الواحد والعشرين، وأنّ زمام التاريخ العام أفلت من أيديهم، فهو طليق، جامح، لا يدري أحد من الذي سوف يمسك به مستقبلاً! وبالفعل، فإنّ الإعلان المبكّر عن البدء في توزيع غنائم الاحتلال، وعن البدء في إنشاء مقر للسفارة الأميركية في بغداد يكون الأكبر في العالم أجمع، أشار إلى الثقة بالنصر الحاسم لصالحهم، غير أن اللجوء إلى الوحدات الخاصة من القناصة، وإلى الاستخبارات، وإلى تدريب وإعداد قوات عراقية ميدانية موالية، وإلى الإستعانة بالإسرائيليين، أشار إلى عدم بلوغهم درجة اليقين بصدد نتائج الحرب.

بعد أشهر قليلة مضت على بدء الاحتلال، وحين بدأ فصل الخريف، بدا واضحاً أنّ القوات النظامية الثقيلة فشلت فشلاً ذريعاً، وذلك بعد أن اصطدمت بالمقاومة العراقية على نطاق واسع، وهي التي كان مرتّباً لها القيام بشبه استعراض احتفالي ختامي بعد سنوات الحصار الطويلة، فكان فشلها المعلن صاعقاً بالنسبة لأولئك الذين موّلوا الحرب من أصحاب الشركات الربوية، وتوقعوا قطف ثمارها على الفور، فبدأ الصراخ والعويل من جهة، وبدأت التطمينات المتظاهرة بالثقة من جهة أخرى! وسرعان ما أعلن المتظاهرون بالثقة أنّ الوحدات الخاصة الأميركية، مدعومة بخبرات حرب فيتنام وحرب فلسطين، سوف تتكفل بتفكيك المقاومة العراقية وتصفيتها، حيث يمكن محاصرة هذه المقاومة بإحكام، وحرمانها من تعويض ما تستهلكه من عتاد ورجال، وإبادتها بالكامل! وهكذا، بناء على هذا التقدير، أطلقوا تصريحاتهم المتفائلة عن البدء بعمليات المال والأعمال والإعمار، والبدء بإنشاء مقر السفارة الأميركية الأكبر في العالم أجمع، التي سوف تكون مقر إدارة المنطقة الشاسعة الواقعة بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي!

في البداية، عندما بدأت القوات الثقيلة الضخمة تتلقى ضربات المقاومة مترنّحة، انطلق الصراخ داعياً إلى زيادة حجم هذه القوات، غير أن ذلك لم يكن ممكناً لأسباب كثيرة، أبرزها الحجم الإجمالي للقوات الأميركية الذي هو بحجم وظائفها العالمية. وقد هرع كبار المسؤولين إلى بغداد تباعاً، بما فيهم

الرئيس بوش، في زيارات أشارت بوضوح إلى أنهم يواجهون مأزقاً فوجئوا به. وفي تلك الفترة جرى الحديث عن كل شيء، حتى عن إمكانية الانسحاب من العراق، فقد كانوا يتخبّطون حقاً، ثم سرعان ما استردّوا رباطة جأشهم وروعهم، وأعلن الرئيس أن الانسحاب مستحيل (الانسحاب طوعاً بالطبع، وهو ما أصبح اليوم ممكناً!) وبدأ الإعلان عن خيار الوحدات الخاصة وحرب العصابات كبديل، وهي حرب أقلّ ما يقال فيها أنها شديدة التعقيد والغموض من حيث عملياتها ومن حيث نتائجها، كما برهنت حروب أخرى.

لقد عوّل الأميركيون على القوات الخاصة التي كان تعدادها الإجمالي سبعة وأربعين ألفاً، وهي وحدات خفيفة، وخليط من القناصة ورجال الاستخبارات، فرفع الرئيس بوش ميزانيتها لعام ٢٠٠٤ إلى ٦.٥ مليار دولار، بنسبة ٣٤٪ عن ميزانيتها في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي يعطينا فكرة عن طبيعة ذلك التصعيد. غير أنّهم عوّلوا في الوقت نفسه، وبالمقدار نفسه إن لم يكن أكثر، على تعاون دول الجوار في إحكام الحصار ضدّ المقاومة وتأمين عدم تعويضها عما تستهلكه، وأيضاً على تشكيل وحدات عراقية تقوم بدور الدليل الميداني، حيث بدون هذه وتلك لن تتمكن وحداتهم الخاصة من القيام بواجباتها، ويكون مصيرها مصير الوحدات النظامية الثقيلة، فهل توفّرت لهم هذه الشروط للمضي قدماً في الحرب، ولتحقيق إخضاع العراق قبل أن ينفد صبر المموّلين المرابين وصبر دافعي الضرائب والدماء في بلدان الحلفاء؟ الجواب، للأسف الشديد، أنّها توفّرت لهم، وهاهم يجنون ثمارها اليوم وإن ناقصة ومتأخّرة، كما رأينا في اجتماع واشنطن المذكور. لقد فشلوا في تحقيق أهدافهم الإقليمية ما بين قزوين والأطلسي، وتزعزعت مكانتهم الدولية، وتأزّمت أوضاعهم الداخلية، وذلك كلّه بفضل المقاومة العراقية، لكنّهم حقّقوا في العراق معظم وأهمّ أهدافهم، ويا للعجب!

إستراتيجية الحرب الخاصة

ما بين العامين ٢٠٠٣ــــ٢٠٠٧ ، وبفضل المقاومة المسلحة وبخاصة العراقية واللبنانية والفلسطينية، تحقّق للأمة العربية ما يمكن وصفه بالحدث التاريخي النادر، وهو شبه الإجماع في رؤية الأمة للنظام الاستعماري الاحتكاري الدولي كما هو بالفعل، وبالتالي رؤية عدوها بحجمه الطبيعي وبصورته الحقيقية، أي رؤيته غير مقتصر على القاعدة الإسرائيلية التابعة في حدّ ذاتها، ولا مقتصر على النظام العربي التابع، في هذا البلد أو ذاك، في حدّ ذاته وبمعزل عن موقعه في الشبكة العنكبوتية الدولية القاتلة.

لقد كان حدثاً تاريخياً نوعياً، نادراً حقاً، ذلك التطوّر في البنية الذهنية والعملية للأمة العربية الذي أعقب احتلال العراق،، فقد بدت المقاومة المسلّحة راسخة غير قابلة للارتداد والهزيمة، وبدت الأمة مستوعبة جيداً للأساسيات الدولية، وشبه مجمعة على نصرة وتطوير مقاومتها الفعالة والناجحة، وفي المقابل بدا العدو عاجزاً عن تحقيق انتصارات ميدانية حاسمة، مضمونة النتائج مسبقاً كما كان حاله دائماً في الماضي، فانصرف الأميركيون بكلّيتهم إلى إيجاد طريقة للالتفاف على حالة النهوض العربي وتطويقها وإفشالها، حيث كان احتلالهم للعراق عاملاً رئيسياً من العوامل التي ساعدت على وقوع الحدث التاريخي العربي النوعي.

إنّ جهود التحالف الأطلسي/ الأميركي منصبّة منذ سنوات (وقد بلغت اليوم ذروتها) على إحباط التطور التاريخي العربي النوعي وتدميره، بعد فشل المغامرة الأميركية في تحقيق أهدافها الدولية من وراء احتلال العراق، وذلك بالعودة إلى «إستراتيجية الحرب الخاصة» التي ابتدعها الأميركيون، والتي هي حروب أهلية رهيبة، طويلة، تخوضها الجيوش والقوى المحلية، نيابة عن الأميركيين وفي خدمة أهدافهم الشريرة، بديلاً عن إستراتيجية المقاومة التي حققت إنجازات إيجابية تاريخية هائلة في العراق ولبنان وفلسطين، وذلك بوعي بعض المتحاربين ومن دون وعي بعضهم الآخر.

غير أنّ أصحاب الأوهام الشائعة، بصدد استقلال المستعمرات السابقة وما شابه ذلك، يحاولون التخفيف من مسؤولية المركزية الأطلسية/الأميركية في نشوب الصراعات والحروب المحلية، بل يحاولون نفي مثل هذه المسؤولية الخارجية كلّياً في كثير من الأحيان. ففي عالم تتحكّم فيه إلى حدّ كبير مركزية دولية لئيمة صارمة، مركزية ثقافية وسياسية واقتصادية وعسكرية، جرت العادة أن يميّز المحللون السياسيون بين حقبة الاستعمار والاستعباد، التي سادت لقرون قبل الحرب العالمية الثانية ونهوض هيئة الأمم، وبين الحقبة التالية، حقبة استقلال المستعمرات وتحرّرها المزعوم تحت مظلة هيئة الأمم.

لكنّ الثابت والمؤكّد بالأرقام والوقائع هو أنّ الدوائر الرأسمالية الاحتكارية، التي دعمت استقلال المستعمرات وأقامت هيئة الأمم، ونعني بها الاحتكارات الأميركية في المقام الأول، سعت من وراء ذلك إلى تحقيق المزيد من الهيمنة على المستعمرات السابقة، وإلى المزيد من عمليات استعبادها ونهبها، وذلك بالسيطرة أكثر على البلدان عبر ضمها إلى الهيئة الأممية، وأيضاً باللجوء إلى الحرب الخاصة، بدلاً من الاحتلال المباشر، في البلد الذي يظهر شعبه مقاومة مؤثّرة لمشاريعها، فالهدف الثابت للإدارة

الدولية المركزية، الأطلسية/الأميركية، يبقى واحداً في جميع المراحل، وهو: استعباد الأمم وليس تحريرها.

في العام ١٩١٩، بعد الحرب العالمية الأولى، كانت الدول الاستعمارية تحتلّ أكثر من ثلثي مساحة كوكب الأرض، وتستعبد أكثر من ثلثي سكانه، أمّا في العام ١٩٧١، مثلاً، أي في حقبة حرية واستقلال المستعمرات، فقد كان استهلاك العالم من الطاقة في حدود سبعة مليارات طنّ، تستهلك الولايات المتحدة منها، لوحدها، مليارين ونصف المليار طنّ! أمّا الاتحاد السوفييتي وبلدان حلف وارسو ومعهم الصين الشعبية فكانوا جميعاً يستهلكون مليارين من الأطنان! وكذلك بالضبط كان استهلاك دول أوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا جميعها، مليارين! أمّا بقية دول العالم جميعها، في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية، فكان استهلاكها نصف مليار طنّ من الطاقة، فقط لا غير! فإذا كان حجم استهلاك الطاقة هو المعيار للقوة والهيمنة والاحتكار فكيف يمكننا تبني حكاية الفصل المزعوم بين حقبة الاستعمار وبين حقبة الاستقلال؟

لقد تغيّر الوضع السياسي للمستعمرات عموماً منذ نهاية أربعينيات القرن العشرين، لكنّ وضع السيطرة والنهب والاستحواذ لم يتغيّر، بل ازداد سوءاً في الواقع، حيث نهضت دول مستقلة اسمياً وشكلياً فقط، بينما هي تعتمد على الولايات المتحدة بصورة رئيسية في ميادين الاقتصاد والمال والدفاع والسياسة، وقد حافظت واشنطن على جوهر الوضع الدولي الظالم، معتمدة على القوى والإدارات المحلية في المستعمرات السابقة.

وإذا كانت المستعمرات السابقة قد نالت جميع المظاهر الشكلية الخلابة، المدغدغة والمخدّرة للمشاعر الوطنية، فإنّ المهمة الحقيقية الرئيسية للقوى الوطنية الحاكمة جاءت نقيض تلك المظاهر، حيث قمعت دائماً بمنتهى القسوة أيّة حركة وطنية حاولت التصدّي لجوهر الوضع الذي لم يتبدّل شيء فيه عن أيام الاستعمار المباشر. بل حدث أنّ قيادات الجيوش الوطنية المحلية راحت تشتبك مع شعوبها في حروب رهيبة، طويلة، أطلق عليها صانعوها الإستراتيجيون الأميركيون وصف «الحرب الخاصة»!

إنّ الأميركيين الذين عادوا في العامين ٢٠٠١ – ٢٠٠٣ إلى أسلوب الاحتلال العسكري والاستعمار المباشر في أفغانستان والعراق، واكتشفوا بسرعة خطورة ما ورّطهم فيه المحافظون الصهاينة الجدد، يحاولون منذ فترة العودة إلى أسلوب الحرب الخاصة، التي تخوضها الشعوب وجيوشها ضدّ نفسها وضدّ بعضها نيابة عنهم، وهاهي بعض نتائج محاولاتهم تظهر اليوم في عدد من البلاد العربية، حيث يقول البعض ويتصرّف على أساس أنّ مشكلته هي مع المقاومة بالدرجة الأولى وليس مع جيوش المستعمرين وقاعدتهم الإسرائيلية، ومع هذا النظام الرسمي العربي المستبدّ أو ذاك النظام الرسمي العربي المتخلّف بالدرجة الأولى وليس مع النظام الاحتكاري الربوي، الدولي الصهيوني، بل إنّ هناك من ينشد عطف هذا النظام الدولي، ويتطلع إلى نيل دعمه حالياً ورعايته لاحقاً!

استرداد الذات وتحقيق الحضور الأممي

من الواضح أنّ الهتاف المجلجل الواحد، الذي تطلقه الجماهير العربية في جميع أقطارها بصوت واحد، لا يعني أنّ الشعب يريد إسقاط النظام الرسمي القطري في هذه الدولة القطرية أو تلك وحسب، بل يعني أنه يريد إسقاط النظام الرسمي العربي الموحّد، الدائر في فلك الحلف الأطلسي الاستعماري، والعامل تحت إمرة قيادته الأميركية/الصهيونية. إنّه النظام القائم لمنع الأمة من استرداد ذاتها، وللحيلولة دون نهوضها وتحقيق حضورها الأممي، وهو حضور ضروري لصالح الأمم الأخرى مثلما هو لصالحها.

إنّ الأمة العربية في جميع أقطارها الكبيرة والصغيرة، القديمة العريقة والمستحدثة المصطنعة، تهتف بسقوط النظام الرسمي العربي المفروض عليها، الذي توحّد مقابل تشتيتها وتبديدها، وحضر مقابل تدميرها وتغييبها، وأثرى مقابل نهب شتاتها وإفقار أقطارها. وبالتالي فإنّ أبسط إنسان عربي يعي جيّداً مغزى وأبعاد هذا الهتاف الذي تتردّد أصداؤه في جهات الأرض الأربع: الشعب يريد إسقاط النظام! حيث أمّة تعدّ أكثر من ٣٥٠ مليوناً تحوّلت إلى مجرّد صفر على الشمال في ظلّ هذا النظام، وحيث وطناً مساحته حوالي ١٤ مليون كيلو متر مربع تحوّل إلى أراض ممزّقة، وثروات مهدورة، منفصلة تماماً عن أصحابها ومستباحة للأعداء.

كذلك إنّ أبناء الأمة العربية، في المدن القريبة والأرياف البعيدة والصحارى الشاسعة، يعرفون حقّ المعرفة أن ليس ثمّة خلاص لقطر عربي دون آخر، ولا لمجتمع عربي دون آخر، ولا لفرد عربي دون آخر، ولذلك رأيناهم، ما بين المحيط والخليج، يهتفون صوتاً واحداً بسقوط النظام الرسمي العربي. إنّهم جميعهم يعرفون أنّ سقوط الأمة كان مشتركاً جامعاً، وأنّ خلاصها ونهوضها لا يمكن أن يكون إلاّ مشتركاً جامعاً، وأنّه لو حدث ونهض قطر لوحده، وتوهّم أنّه أصبح حرّاً، فإنّ مثل هذا الوهم سرعان ما سوف يتبدّد، فلا حرّية لقطر واحد من دون حرّية أشقائه المتصلين به اتصال الأعضاء في الجسم الواحد.

ولا بدّ أنّ أبرز وأهمّ ما يوحّد هتاف أبناء الأمة الواحدة، ويؤكّد دعوتهم لإسقاط النظام الرسمي العربي عموماً، وليس النظام القطري فقط، هو مأساة فلسطين وانعكاس هذه المأساة على حياتهم في جميع بلدانهم بالمستوى ذاته. فقد ثبت بالدلائل القاطعة على مدى العقود الماضية، منذ إقامة الكيان الإسرائيلي، أنّ هذا الكيان أقيم ليكون قاعدة استيطانية أطلسية، تقود المنطقة العربية بكاملها حسب مشاريع الشرق الأوسط الجديد الاستعمارية المعلنة. ولقد رأينا، على سبيل المثال لا الحصر، كيف تكفّل نظام مبارك بإلغاء حوالي تسعين مليون عربي مصري، وكيف وضع أجهزته في خدمة الأميركيين والإسرائيليين، لصالح نهوض الكيان الإسرائيلي كإدارة منفردة، مطلقة اليدّ في شؤون المنطقة بمجملها.

لم يكن هدف الإنكليز، الاستراتيجي النهائي، إحلال اليهود الصهاينة محلّ عرب فلسطين، ولا تشتيت الفلسطينيين وتدميرهم في حدّ ذاته، بل إقامة قاعدة غربية تدير المنطقة العربية كلّها نيابة عنهم.

وبناءً على ذلك فإنّ تلقّي الشعب الفلسطيني لضربات التشتيت والتبديد والإبادة، كهدف أول، لا يعني أنّ هذا الشعب هو الهدف الاستراتيجي الأخير لعملية الاستيطان الإجرامية، فالهدف الاستراتيجي الأخير هو إخضاع الأمة العربية كلّها للإدارة الغربية الصهيونية، وقد تحقّق ذلك إلى حدّ بعيد، وكاد يتحقّق بالكامل، بمساعدة النظام الرسمي العربي الموحّد، الذي قام بمهمة تشتيت وتبديد الأمة العربية وتحويلها إلى صفر على الشمال.

ولكي لا نبدو كأنّما نحن نبالغ، ونلقي الكلام جزافاً، نعرض بعض ما جاء في مقالة كتبها الدبلوماسي الأميركي، المعروف جيداً من قبل الحكّام العرب، روبرت بيلليترو، ونشرها قبل أيام موقع «فورين أفيرز» تحت عنوان: «تحولات جذرية في الشرق الأوسط»! يقول بيلليترو أنّ «إيجاد إستراتيجية أميركية صحيحة في مصر اليوم يبدو أشدّ إحراجاً وتعقيداً وضخامة وسعة، فمثل هذه الإستراتيجية ينبغي أن تشمل الحفاظ على معاهدة السلام بين مصر و «إسرائيل» كضمانة لعدم نشوب أية حرب شاملة في الشرق الأوسط»! وإنّه لواضح من قول بيلليترو أنّ الأميركيين يريدون استمرار خروج مصر من الصراع الكبير، بل استمرار تواطؤ حكومتها مع الإسرائيليين، كي يواصل الإسرائيليون والأميركيون حروبهم الصغيرة، الموضعية، التي ينفردون فيها بضرب هذا الجزء أو ذاك! لقد أشار الرجل إلى ضرورة «ضمان عدم نشوب حرب شاملة»، ولم يقل بعدم نشوب حروب على الإطلاق!

ومن جهة ثانية، أشار بيلليترو في مقالته المذكورة إلى ضرورة استمرار تغييب حوالي تسعين مليون مصري، باحتجازهم وتهميشهم وإرهاقهم. لماذا؟ يقول بيلليترو: «للمحافظة على خطوط المواصلات عبر مصر وقناة السويس، التي تشكّل طرق الإمداد الرئيسية للقوات الأميركية في العراق والخليج والشرق الأقصى»! كذلك أشار بيلليترو إلى ضرورة ضمان أمن خطوط النفط، وإلى ضرورة استمرار الحكومة المصرية في سياسة تشجيع «القوى المعتدلة» في المنطقة! وهذا يعني باختصار أنّ الأميركيين يريدون الاطمئنان إلى استمرار هيمنتهم على المنطقة، باستمرار تغييب الأمة، وباستمرار بقاء النظام الرسمي العربي «المعتدل»، الذي يساعدهم في تحقيق ذلك!

غير أنّ الأميركيين، وكذلك الإسرائيليين، الذين يعانون اليوم اضطراباً شديداً يتجلّى في خطاباتهم السياسية وفي أدائهم الميداني، يذهبون أبعد من ذلك بكثير في التعبير عن مخاوفهم، بينما هم يواجهون هذه الانتفاضات الثورية العربية، المتوازية والمتلاحقة، فيتحدّثون ويكتبون عن: «الثورات العربية التي تدكّ معاقل المحافظين الأميركيين الجدد وتهزّ عروشهم»! كما يقول جاكوب هايلبرن في مجلة «فورين بوليسي». وهذا البعد من أبعاد الانتفاضات الثورية العربية يحتاج أن يكتب عنه في حدّ ذاته، لأنّه يعني أنّ الهتاف الموحّد لا يستهدف إسقاط النظام الرسمي العربي فقط، بل إسقاط النظام الربوي الدولي.

الإمبراطورية المردوكية ونخبها العربية

ليس هناك من يجادل في خطورة الدور القيادي الذي تلعبه أجهزة الدعاية والإعلام، وفي أنه لا يقلّ أهمية وتأثيراً عن دور الجيوش العسكرية، ولكن هناك من يجادل في طبيعة هذا القطاع الإعلامي، وفي تحديد هويته وموقعه، وفي تبيان حقيقة وظائفه. ففي مواجهة حدث كالحدث الذي يعصف اليوم بإمبراطورية مردوك الإعلامية تجد كثيرين في مختلف أنحاء العالم، ومنهم العرب والمسلمين عموماً، يتعاملون معه كأنما هو حدث منفصل، مستقل، وبريطاني محض، وكما لو أنّه لا صلة له بحياتهم، بل بأدقّ شؤونهم الداخلية!

إنّ ما يفترض أنه معلوم ومفهوم هو أنّ الإعلام في العالم عموماً يخضع لهيمنة وسيطرة الاحتكارات الدولية، مثله مثل النفط والمواد والمعادن الثمينة ذات الأهمية الإستراتيجية، وأنّ السيطرة عليه بوساطة الوكالات والمؤسسات المركزية الإعلامية في العواصم الاستعمارية أمرٌ مفروغ منه، حيث تتحقّق السيطرة بوسائل عديدة، تبدأ بالإلحاق الصريح المباشر، وتنتهي بإيهام البعض أنّ إعلامهم حُر مستقل بينما هو ليس كذلك! إنّ ركناً أساسياً من أركان إمبراطورية مردوك الإعلامية ينهض في البلاد العربية، كما هو حال إمبراطورية النفط، وإنّ جهداً عظيماً من جهودها يصبّ ضدّ هذه البلاد، غير أنّ هذه الحقيقة تبدو شبه غائبة عن أذهان الكثيرين، المنشغلين بالعناوين السطحية المخاتلة المسلّية، بصدد فضيحة مردوك واضطراب إمبراطوريته!

بجهود إمبراطورية مردوك وشقيقاتها المركزيات، وبجهود شركائها العرب المردوكيين وأجهزتهم الإعلامية الناطقة باللغة العربية، تصطدم الانتفاضات العربية الشعبية الثورية اليوم بهذه العوائق التي تشبه كاسرات الموج في المرافئ! إنها العوائق التي تنهض سدّاً منيعاً بين شعوب الأمة العربية وبين معظم نخبها الرسمية وغير الرسمية المخدوعة والمتواطئة. وإنها العوائق التي أقامتها النخب العربية الحاكمة بتكريس الدويلات المصطنعة وتكريس حكم كلّ منها إلى الأبد من قبل نخبة معيّنة! وإنّها العوائق التي أقامتها المعارضة النخبوية، عبر تعبئة إعلامية/تثقيفية مردوكية مركّزة، انطلقت قبل عشرات السنين وما زالت مستمرّة بضراوة أشد حتى يومنا هذا، بحيث أصبحت مجرّد الإشارة إلى تحرير فلسطين وإلى الوحدة الطبيعية لبلاد الشام أمراً يستحقّ التهكّم والسخرية، أمّا الإشارة إلى وحدة الأمة العربية فقد أصبحت ضرباً من ضروب العبث والجنون! وكذلك فإنّها العوائق التي أيقظت أحطّ النزعات الانتهازية عند بعض النخب، وجعلتها لا تمانع في تجزئة هذه الدويلة العربية (الجزء) أو تلك من أجل إقامة دويلات أخرى متحرّرة من "نير العرب" ويا للعجب!

لقد عملت بعض النخب العربية المردوكية (خصوصاً منذ مطلع التسعينيات الماضية) على تقطيع أوصال التاريخ البشري عموماً والعربي خصوصاً، وعلى تسطيح كلّ من أوصال هذا التاريخ، فلا حدود ولا فواصل ولا تضاريس ولا منعطفاتٍ، والثورات العالمية والعربية ضدّ هذا النظام العالمي الجائر الفاسد مدانة جميعها، جملة وتفصيلاً، منذ كانت فكرة، وفي جميع مراحلها اللاحقة، وحتى اضمحلالها وانتهائها، فساوت بذلك بين روّادها وأبطالها وشهدائها المخلصين وبين المنحرفين الفاسدين الذين خانوها وبدّدوا منجزاتها، وحرفوها ووجّهوها ضدّ مسارها الأصلي!

كان هاجس المردوكية، ونخبها العربية الحاكمة والمعارضة، هو التعتيم على السمة الرئيسة لهذا النظام العالمي الفاسد، سمة التمييز والاحتكار العنصري، وسمة العمل الممنهج الدؤوب لإحلال ثقافة محلّ ثقافة وشعب محلّ شعب، وهو ما استهدف وما لا يزال يستهدف الأمة العربية في وجودها، في فلسطين والعراق وغيرهما. وهكذا، عندما نهضت هذه الانتفاضات الشعبية العربية العظيمة وجدت نفسها بدورها منقطعة قسراً عن مراحل تاريخها الماضية، بسبب الغياب الكبير للنخب المخلصة التي تحقّق الصلة الإيجابية الضرورية بين هذه الانتفاضات التاريخية الموضوعية وبين تلك المراحل التاريخية الموضوعية بدورها. لقد نجحت المركزية المردوكية ونخبها العربية في صنع هذه الفجوة الواسعة العميقة، التي تنهض اليوم عائقاً، لكنها لن تنجح في منع الجماهير من ردمها.

إنّ قطاع الإعلام الدولي، وفي مقدّمته إمبراطورية مردوك وفروعها في جميع القارات، موظف في معظمه لصالح سياسات التمييز والاحتكار، والإبادة والاستيطان، والتبذير والهدر للموارد الطبيعية، والإتلاف للإنسان وللطبيعة، مثله مثل قطاع النفط الذي وضع الاحتكاريون أيديهم عليه، فأتلفوه من جهة وأتلفوا أصحابه من جهة أخرى. لقد تحوّل ميدان المعرفة والإعلام منذ زمن طويل إلى جبهة رئيسية من جبهات هذه الحرب العالمية المفتوحة، وصارت كتائبه موازية للكتائب العسكرية المدمّرة، فهو الوسيلة الفعّالة لجعل الشعوب المظلومة تخسر معاركها قبل أن تخوضها، وهو القادر على إقناع بعض نخبها سلفاً بعجزها عن المواجهة والمقاومة، وبحتمية استسلامها وخضوعها!

غير أنّ الحقيقة، بصدد المركزية الاحتكارية الإعلامية، لم تنلٍ من تطلع بعض الأوساط الإعلامية في البلدان المقهورة إلى تحقيق «المجد والرفعة»، كإعلاميين أفراداً أو كمؤسسات مهنية، وذلك بالتكافؤ الفنّي والمظهري مع المؤسسات الإعلامية الدولية المركزية ومع العاملين فيها، فرأينا من يتشبهون بها، ويلحّون على ضرورة الارتقاء إلى مستواها، ويوبخون شعوبهم، بل يشتمونها ويجلدونها لأنها لا تساعدهم على الاندفاع في هذا المنحى الصاعد المستحيل، وهو منحى مستحيل لأن سلوكه ممنوع ، إنّما من دون مانع رسمي! وهكذا يتبارى بعض الإعلاميين العرب، مثلاً، في تقليد المراكز الدولية الاحتكارية، سواء من حيث تجهيزاتهم التقنية أم من حيث سياساتهم ومظهرهم وأدائهم وأساليبهم، فتجد الإذاعة البريطانية والتلفزيون الأميركي والصحيفة الفرنسية مثلهم الأعلى الذي يستميتون من أجل تقليده، ليس من حيث الشكل وحسب بل من حيث المضمون أيضاً، ويا لها من مأساة ملهاة، مبكية ومضحكة، ونحن ندفع للمراكز الإمبراطورية العالمية أثماناً باهظة لنيل الخبرة والحصول على المعدّات ، وبعد ذلك نضع أنفسنا ومعداتنا في خدمتهم تماماً ، وضدّ أهلنا تماماً ، أي أننا نمكنهم من التهامنا مرتين!

والحال أن الخبر الإعلامي لا يصبح خبراً إذا لم تعتمده المراكز الإعلامية الاحتكارية، فقيمته وأهميته لا تنبع من ذاته بل تعطى له من خارجه، حيث الخبر الذي نراه ثانوياً جداً يمكن أن يُقدّم باعتباره رئيسياً جداً، وبالمقابل فإن الخبر الذي نراه خطيراً جداً يمكن أن يقدّم باعتباره عادياً جداً، بل لا يستحق التوزيع، أمّا من يقرّر ويفعل ذلك فهو المركزية الإعلامية الاحتكارية. وهكذا فإنّ أجهزتنا الإعلامية تخوض غمار سباق محموم ليس متاحاً لها ربحه لصالح شعوبها أبداً، وهي يمكن أن تربح، إنما لصالح المراكز الاحتكارية، إذا ما اندمجت في سياقها، وهذا يعني التفاني الأعمى في خدمة أسياد تلك المراكز من طواغيت المال الحرام والأعمال الشائنة والسلطات الفاسدة، الأمر الذي يعيدنا إلى المربّع الأول الذي لا أمل لنا في الحياة من دونه، والذي يمقته المردوكيون ويحاربونه بكل قواهم، نعني مربّع الثورة العربية من أجل الحرية والاستقلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للأمة جمعاء.

الانتفاضات العربية بين مطرقة الأطلسي وسندان الحكّام

في الظلال القاتمة لهذه اللحظة التاريخية العالمية، حيث الأزمة الشاملة والارتباك الدولي العظيم، وحيث الغفلة التي تعيشها الحكومات الاستعمارية وتابعاتها العربيات، نجحت الانتفاضتان الثوريتان التونسية والمصرية في المرور والانطلاق، وفي اجتياز مرحلة الخطر والانكفاء بسرعة قياسية، فحطّم الشعبان قيودهما، وخرجا على الترتيبات الدولية والإقليمية الإستراتيجية المفروضة عليهما، وامتلكا مبدئياً معظم الشروط التي تؤسّس للاستقلال والنهوض، وأولها شرط الحرية، فأصبح وجودهما بهذه الصورة حقيقة قائمة يستحيل محقها أو إنكارها أو دحضها، أو إلغاء بعدها العربي الذي تجسّده مصر تجسيداً قاطعاً.

بالطبع، لم تكن الأوضاع في تونس ومصر منفصلة ولا مستقلة عن أوضاع البلاد العربية، فالحال واحد فيها جميعها. وقد أظهرت الحشود المليونية في الساحات والميادين وحدة الأمة في أروع صورها، وأنها لا ينقصها كي تكون حاضرة بمجموعها سوى الشرط السياسي: الحرية والاستقلال! ولذلك سرعان ما توالت الانتفاضات العربية وتزامنت، وانطلقت تعبّر عن المشاعر والأهداف ذاتها، بالشعارات والأساليب والمواقف ذاتها تقريباً، الأمر الذي أصاب الدوائر الاستعمارية/ الصهيونية بالاضطراب والذهول، فكأنّ الأمة جميعها تردّد بصوت واحد صرخة شاعرها الخالد، المتنبي: كم قد قتلت وكم قد متّ عندكم/ ثمّ انتفضت فزال القبر والكفن/ قد كان شاهد دفني قبل مولدكم/ جماعة ثمّ ماتوا قبل واندفنوا!

وفي المقابل سرعان ما خرجت الحكومات الاستعمارية وتابعاتها العربيات من غفلتها، وتغلّبت على المفاجأة والارتباك، وأسرعت ترتجل كلّ ما من شأنه قطع الطريق على انتفاضات ما بعد تونس ومصر، آملة إمّا بإحباطها وتدميرها وإمّا باحتوائها وتوظيفها. وهكذا فإنّ حكومة واشنطن، المتعثّرة الخائبة في كثير من جبهات التنافس والصراع الدولي، تبدو اليوم مصرّة على إبقاء البلاد العربية تحت سيطرتها بالرغم من التغيير الكبير الذي طرأ على الأوضاع الدولية والعربية، والذي هو في غير صالحها.

إنّ حكومة واشنطن تندفع اليوم مستميتة من أجل الحيلولة دون تكرار ما حدث في تونس ومصر من جهة، ولخنق الثورتين التونسية والمصرية من جهة أخرى، وإن هي تظاهرت بعكس ذلك، أي برضاها عنهما كحدثين ديمقراطيين! وبالفعل، هاهي حكومة واشنطن في ليبيا تحاول أن تحقّق الأمرين معاً: إحباط الانتفاضة الشعبية السلمية الليبية بالالتفاف عليها، ومن ثمّ احتواءها وعسكرتها، وتحويلها لاحقاً ضدّ كلّ من تونس ومصر، بجعلها فاصلاً بين شقيقتيها ومعوّقاً لانطلاقتهما وقاعدة لمحاصرتهما!

لقد وقع الشعب الليبي في فخّ التواطؤ المعقّد، إنّما المفهوم، بين سندان القذافي ومطرقة الحلف الأطلسي، وبالعكس. ولا تبدو من دون أساس تلك النكتة السوداء التي تنسب إلى القذافي القول بأنّه سوف يسلّم ليبيا كما استلمها، بمليونين من السكان! إنّ قيادة العمليات الحربية الأطلسية تبدو

حريصة على استمرار فعالية جبهة القذافي ضدّ شعبه بمقدار حرصها على استمرار فعالية الجبهة الليبية الثائرة ضدّه، فهذه القيادة لا تأبه لحجم الدمار المادي الليبي، ولا لأعداد الضحايا البشرية من الليبيين، بينما هي تسعى إلى هدفها الأساسي ببعديه: السيطرة على النفط الليبي، وجعل ليبيا قاعدة للانطلاق ضدّ محيطها!

وبالمناسبة، فإنّ تواطؤ القيادة الأميركية/ الأطلسية مع القذافي (ومع أمثاله من الحكّام العرب وغير العرب) يذكّرنا بتلك الواقعة الأوروبية القديمة، المعبّرة، التي قد تستحقّ الذكر هنا. ففي أواسط القرن التاسع عشر استولى لويس نابليون على مقاليد السلطة في فرنسا، وأعلن نفسه إمبراطوراً، وانطلق يحاول تكرار مواقع وأمجاد نابليون بونابرت العسكرية والسياسية، وفي مقدّمتها توحيد أوروبا عنوة تحت قيادته، فكان ذلك كلّه مدعاة للاستغراب والاستنكار العام، لأنّ أوضاع أوروبا لم تعد تسمح بتكرار شخصية بونابرت ووقائعه، وقد انتهت مغامرات لويس نابليون الحربية بوقوعه أسيراً في قبضة القائد الألماني بسمارك، وعن تلك اللحظة يقول كارل ماركس أنّه: بينما كانت الشعوب الأوروبية تنتظر محاكمة لويس نابليون الأسير، المجرم، الذي أغرق أوروبا في بحور من الدماء بلا مبرّر، كان خصمه الألماني بسمارك يفكّر بالطريقة التي يعيده بها إلى حكم فرنسا، لأنّه خير من يقود فرنسا إلى الهلاك!

والحال أنّ أقطاراً عربية أخرى معرّضة للوقوع في مثل ما وقع فيه القطر الليبي، أي بين مطرقة الحلف الأطلسي وسندان حكامها، أو العكس، إذا لم تتمتع قيادات انتفاضاتها بالإخلاص والاستقلال، وبحسن التقدير والأداء، وبمراعاة الظروف الخاصة لقطرها، المختلفة عن ظروف أشقائه، إضافة إلى تمتعها بالمعرفة الكافية بخصائص المستعمرين وبتاريخهم في بلادنا وفي بلادهم. وإنّه لمن المقلق، والمحزن، أن تتعالى بعض الأصوات مستجيرة من الرمضاء المحلية بجهنّم الأجنبية، أي بما يسمّى المجتمع الدولي، المقتصر عملياً وواقعياً على الدول الاستعمارية!

لقد وضع انتصار الثورتين التونسية والمصرية الأمة العربية جميعها على أول طريق التغيير البنيوي العميق والنهوض التاريخي العظيم، وإنّه لمن شبه المستحيل على أية قوة مهما بلغ شأنها أن تلغي هذا الإنجاز التاريخي النوعي المرتكز إلى تراكمات كمّية هائلة تحققت عبر قرن من الزمان، فقد تأسست وترسّخت بدايات التغيير وانتهى الأمر، ولم يعد النكوص في الأساسيات التاريخية وارداً.

غير أنّ الحماقات والأخطاء والمؤامرات يمكن أن تنجح في محاصرة هذا الإنجاز العربي التاريخي، في مواقع انطلاقه القطرية الأولى، ولو إلى حين، أي في إعاقته وتأخير انتشاره الشامل، بتحميله أعباء ثقيلة وأثمان باهظة. فإذا حدث ذلك – لا سمح **الله** – وهو ما يمكن تجنّب حدوثه، فإنّ مسؤوليته سوف تقع على عاتق تحالف الخيانة والانتهازية والجهل، هذا التحالف الذي يحاول وضع نفسه في موضع القيادة هنا أو هناك، في هذا القطر أو ذاك.

الثوابت الإستراتيجية الأميركية الخمسة

تعاني الأمة العربية عموماً من وطأة الهيمنة الأميركية المباشرة في بعض أقطارها ومن فعالية النفوذ الأميركي غير المباشر في بعضها الآخر. والأمة تعي جيداً، ولا بدّ، أنّ الأولوية هي لخلاصها من هذه الهيمنة وهذا النفوذ، وبالتالي لخلاصها من الفساد والدمار في جميع مناحي حياتها، حيث يستحيل على عاقل مخلص الفصل بين الأمرين: الهيمنة والنفوذ الأميركي، والفساد والدمار العربي. إنّ هذا التلازم الحقيقي يبرز اليوم بوضوح تام في ردود الأفعال الأميركية على التطورات العظمى التي يشهدها الوطن العربي الكبير.

ففي معرض ردّ فعل الإدارة الأميركية على ما حدث في تونس ومصر، صرّح الرئيس أوباما، في الخامس من آذار/مارس الماضي، بما يلي: «ينبغي على القوى التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك أن تتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل»! أمّا المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض فقد قال: «أيّاً كانت الحكومة المصرية المقبلة فإننا نتوقع أن تلتزم بمعاهدة السلام الموقعة مع إسرائيل»!

وأمّا رئيس «المعهد الجمهوري الأميركي»، الذي يرأس مجلس إدارته المرشّح الجمهوري للرئاسة جون ماكين، فقد جاء في كلمته أمام لجنة الشؤون الخارجية ما يلي: «عندما تكون لنا علاقات مع حكومات مستبدّة فإنه لمن المهم أن نخطّط لليوم الذي تسقط فيه هذه الحكومات، وأن نرعى ونغذّي من يخلعوها.. ينبغي أن يكون لنا تواجد في هذه البلدان، ببناء المؤسسات الديمقراطية، وبتوفير البيئة المساعدة للأحزاب السياسية وللمجتمع المدني، كي يتمكنوا من التنظيم والإعداد، تمهيداً لأخذ دورهم في الانتخابات»!

في مقالة بعنوان «نحن أعلم بشؤون ثورتنا» كتب محمد سيف الدولة يقول: «منذ الثورة (المصرية) والخواجات يتوافدون علينا كالذباب من كلّ صوب وجهة، ويتسابقون على تعليمنا أصول الديمقراطية والليبرالية، والانتخابات وتأسيس الأحزاب، وكيفية التصويت في الاستفتاء على الدستور وتعديلاته، وكأنه لم يعد لهم من شاغل في العالم غيرنا، وكلهم بالطبع يدّعون البراءة والعمل لوجه **الله**، أمّا الخطورة فهي أنّ هناك أعداداً كبيرة من الأشخاص والمؤسسات المدنية والسياسية تتعامل معهم، وهو ما يوجب وقفة وطنية حازمة»!

نعود إلى ما أشرنا إليه، عن التلازم بين الهيمنة والنفوذ الأميركي وبين الفساد والدّمار العربي، فنذكّر بالثوابت الخمسة التي نهض عليها التاريخ الأميركي في جميع مراحله ومحطاته وسياساته الداخلية والخارجية، وهي: أولاً، المعنى الإسرائيلي لأميركا، حيث الولايات المتحدة تأسست على أنها «إسرائيل» الجديدة. ثانياً، عقيدة الاختيار الإلهي والتفوق العرقي والثقافي الأميركي المزعوم. ثالثاً، الدور الخلاصي للعالم، بمعنى حقّ واشنطن في الهيمنة على العالم. رابعاً، قدرية التوسع اللانهائي، حيث الولايات المتحدة ليست لها حدود جغرافية/سياسية، مثل «إسرائيل»! خامساً، حقّ التضحية بالآخر، أي النظر إلى الآخرين كأجناس أدنى يمكن إتلافها عندما تقتضي مصلحة الأجناس الأعلى ذلك!

إنّ الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تتعامل مع الأمة العربية انطلاقاً من ثوابتها الخمسة تلك، وبخاصة في فلسطين. ولكي نفهم العمق التاريخي لمثل هذا التعامل ينبغي أن نطالع، على سبيل المثال لا الحصر، ما كتبه جورج بوش الجدّ (في العام ١٨٣١) في كتابه: «حياة محمّد»! حيث قال: «ما لم يتحقّق تدمير إمبراطورية السارزن (المسلمين) فلن يتمجّد الربّ بعودة اليهود إلى وطن آبائهم وأجدادهم»!

لقد وقع عرب المشرق العربي خصوصاً، في فلسطين ثمّ في العراق، تحت مطرقة البندين الرابع والخامس من الثوابت الإستراتيجية الأميركية المذكورة: التوسع اللانهائي، وحقّ التضحية بالآخر! وقد رأينا الأميركيين بعد احتلال العراق وهم يتأهّبون لتوسيع دائرة الاحتلال كي تشمل سورية ولبنان، وحينئذ، في ٢٠٠٣/١٠/١٤، صرّح المرشح الديمقراطي للرئاسة ليندون لاروش بما يلي: « إنّ جماعة من الكلاب المسعورة اجتمعت في القدس، وقرّرت قصف سورية»!

وفي ما بعد رأينا العمليات الحربية الهائلة، الإبادية، المجنونة الفاشلة، ضدّ لبنان ثمّ قطاع غزّة، والتي أقدموا عليها في محاولة للخروج من مأزقهم في العراق، المأزق الذي لم يخرجوا منه حتى الآن، والذي يحاولون الالتفاف عليه باللجوء إلى طرائق ووسائل أخرى، وإنّ ما ينبغي على العرب عدم إغفاله، بينما هم يهبّون اليوم سلميّاً لتحقيق مطالبهم المشروعة، هي عدم الفصل بين الهيمنة الأميركية وبين معاناتهم، وعدم إعطاء العدو الأميركي/الأطلسي/الإسرائيلي فرصة للالتفاف على مأزقه، والخروج منه على حساب العرب، بطرائق ووسائل أخرى.

الرئيس مجرّد موظف، والمتغطّي بالأمريكان عريان!

وأخيراً أنجز الشعب المصري المرحلة الأولى من انتفاضته الثورية العظمى، التي تلت انتفاضة الشعب التونسي العظيم، فأسقط الفرعون المستبدّ الذي شكّل قطب الرحى لجميع المآسي الداخلية والخارجية، وتحرّر من النير الذي كان يقيّد حركته الذاتية المباشرة، فصار بإمكانه قول ما يشاء إلى حدّ بعيد، والتحرّك نسبياً حيث يشاء، بعد أن خرج من إهاب القسر والإذلال والتهميش، وهو إهاب غريب رهيب، فرضه عليه تحالف النظام الحاكم الجشع المستبدّ والعدو الخارجي الصهيوني المستغلّ.

لقد استردّ الشعب المصري إهابه الأصيل، الوطني القومي الإنساني، وإنه لمن الواضح أنّ هاجسه الأول، بعد إنجازه المرحلة الأولى من انتفاضته، هو أن لا يفقد هذا الإهاب ثانية أبداً. إنّه ينهض الآن طليقاً بلا قيود تكبّله، ولا كمّامات تسكته، ولا ظلمات تغيّبه، متشبّثاً بحريته وكرامته تشبّثه بحياته. غير أنّ السجّانين ما زالوا حوله يطوّقونه، من داخل الوطن ومن خارجه، يتخفّون وراء الأقنعة الخادعة وفي أيديهم الأصفاد والكمّامات وأجهزة التعتيم والتغييب. إنّهم يصرّون على إعادته إلى السجن، بطريقة أو بأخرى، في أوّل لحظة يفقد فيها حذره وانتباهه وحضوره الميداني.

إنّ الشعب المصري، الذي ينتصب اليوم شامخاً حاضراً بعد غياب طويل إجباري، يريد استكمال نجاح انتفاضته الثورية، وذلك بتحقيق عدد محدد من الإنجازات الضرورية، الملحّة، الكفيلة بقطع الطريق على أيّة محاولة لإعادة النير. إنّه يعرف أنّ استكمال النجاح يقتضي إمساكه بزمام أمره إمساكاً غير قابل للفكاك، ويقتضي استمرار تحكّمه بحركته الذاتية، وجعل هذه الحركة حرّة، مستقلة الإرادة، غير قابلة للانتكاس، ولذلك نراه يلحّ على إنجاز خطوات تالية، تأسيسية، مستعجلة، بلغ عددها العشر، ينبغي أن تتحقّق في الأيام والأسابيع والأشهر القادمة لا أكثر.

لقد لخّص أحد المصريين من ميدان التحرير ما ينبغي أن تؤول إليه الأوضاع في مصر، كي تكون العلاقات الداخلية طبيعية، فقال أنّ على رئيس الجمهورية القادم أن يعمل باعتباره موظفاً في خدمة الشعب بمرتبة رئيس. وبالطبع فإنّ النجاح في تحقيق ذلك يعني أنّ مجمل الأمور، في جميع المستويات الأدنى المتدرّجة، سوف تكون على ما يرام. أمّا على صعيد العلاقات الخارجية فقد لخّصها مصريّ آخر ببلاغة حين قال: المتغطّي بالأمريكان عريان! ولعلّ في هاتين الإشارتين ما يلخّص المأساة المصرية، والعربية عموماً، في بعديها المتشابكين الداخلي والخارجي.

إنّ تشابك بل انصهار العناصر الخارجية والداخلية في المأساة المصرية، التي دامت عقوداً من الزمن، والتي أخذت شكلها الصريح منذ العام ١٩٧٩، برز في مواقف الأميركيين والإسرائيليين من الانتفاضة مثلما برز في مواقف بعض أطراف النظام الرسمي العربي وبعض المصريين التابعين لهذا النظام. فقد رأت هذه الجهات جميعها في استرداد الشعب المصري لوضعه الطبيعي عملاً غير طبيعي! إنّ الطبيعي من وجهة نظرها هو رضوخ الشعب وغيابه واستيلائها على وطنه. وهكذا راحوا يلحّون على الإسراع في استرداد «النظام والأمن»، أي على خضوع الشعب وغيابه! إنّ زعماء الحلف

الأطلسي، والصهاينة اليهود وبعض الحكام العرب، لم يخفوا قلقهم من انحياز الجيش المصري إلى شعبه، وظلّوا يلحون على الجيش أن يضمن الانتقال السلس من عهد إلى عهد. ولم يكن المقصود بالسلاسة سوى الاحتيال على الشعب الثائر، برفع رايات الحرية والديمقراطية، وبإقناعه بالانسحاب من الميدان، ومن ثمّ إعادة سجنه وتغييبه بطرق أخرى.

لقد كان واضحاً، من وجهة نظر الأطلسيين وخدمهم الإقليميين، أنّ معيار النجاح في الانتقال السلمي المصري السلس، من الاستبداد إلى الديمقراطية، يكمن في إبقاء مصر مكبّلة بالقيود الأطلسية والإسرائيلية. فمنذ عام ١٩٧٩ تحوّلت مصر إلى دولة تدور في فلك الحلف الأطلسي، الأمر الذي جعل وظائفها الإقليمية متفقة في الأساسيات مع الوظائف الإسرائيلية، من حيث تغييب الشعب المصري، وقمع حركات التحرّر عموماً، وإرغام الشعب الفلسطيني على الاستسلام. وعلى هذا الأساس احتلت السلطة المصرية المرتبة الثانية بعد الكيان الإسرائيلي في قائمة الدول التي تتلقى المعونات الضخمة الأميركية/ الأطلسية.

والحال أنّ مصر لا تستطيع أن تكون حرّة، ومن ثمّ ديمقراطية، بينما هي مكبّلة بالاتفاقيات الأطلسية والإسرائيلية. إنّها تستطيع تأكيد توجّهها لا صيرورتها، لأنّ الديمقراطية تشترط الحرية أولاً، ولأنّ الحرّية تشترط التخلّص من الاتفاقيات الاستعمارية والإسرائيلية أولاً. وهكذا ينبغي عدم الخلط بين مرحلة التوجّه والتقدّم النسبي نحو تحقيق الحرية والديمقراطية، في مرحلة ما قبل التحرّر من القيود التي تمنع تحقّقهما، وبين مرحلة ما بعد التحرّر التي تجعل تحققهما ممكن فعلاً.

إنّ الديمقراطية، بكلّ بساطة، هي تنظيم العلاقات الداخلية المناسبة السلمية لشعب يستطيع فعل ذلك. وهو يستطيع أن يفعل ذلك عندما يكون حرّاً يمتلك إرادته الذاتية وقوته الذاتية بصورة كافية، لأنّه من دون امتلاكهما لا يستطيع تنظيم علاقاته الداخلية السلمية، حسب مشيئته، تنظيماً حقيقياً مجدياً لا شكلياً مضنياً.

أمّا في ما يتعلّق بالدول الديمقراطية العريقة، الثريّة، فقد نجحت في تنظيم علاقاتها الداخلية الديمقراطية، السلمية، المتفق عليها من قبل جميع طبقات شعوبها، بفضل الفيض المادي والمعنوي الذي حققته على حساب المستعمرات الشاسعة بالدرجة الأولى، وفي جملتها مصر والبلاد العربية، ولذلك فإنّ تكرار ضحاياها لتجاربها الديمقراطية، طبق الأصل، يبدو صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

لقد كانت أمم المستعمرات، ولا تزال، وقوداً نضجت على ناره ديمقراطية المستعمرين، ويفترض أن ليس ثمّة سبب يمنع صياغة علاقات داخلية سلمية، مختلفة عن الديمقراطيات الغربية التي قد يصعب أو يستحيل تكرارها جدّياً وليس هزلياً، بل صياغة علاقات متقدّمة عليها بما لا يقاس، ولم لا وثورة مصر جاءت مختلفة، ومتقدّمة في أدائها الإنساني الراقي على جميع الثورات؟

السوريون ومؤتمرهم العربي الأول عام ١٩١٣

مثلها مثل البلاد العربية عموماً تجتاز سورية اليوم منعطفاً تاريخياً نوعياً سوف تحدّد مساراته ونتائجه مصيرها وشقيقاتها لعشرات السنين القادمة. غير أنّ هذا المنعطف عالمي شامل، وليس سورياً/عربياً خاصاً صرفاً، حيث الخصوصية هنا لا تعني سوى المشاركة الإيجابية الفعالة (أو المشاركة السلبية الفعالة لصالح الغير!) في الجهد البشري العام الذي سوف تشملها نتائجه شاءت أم أبت. إنّ ما نشهده هو نوع من الأحداث العالمية الخطيرة العظمى التي لا تقع كلّ يوم أو كلّ عام أو كلّ عقد، بل تفصل بينها عادة عقود طويلة. إنّ وقائع ما يحدث متصلة بعضها بالآخر اتصالاً مباشراً، مثل اتصال مياه المحيطات والبحار التي توحّد القارات.

بناءً على ما تقدّم، وانطلاقاً من الصلة الحميمة بين ما هو خاص وما هو عام في هكذا منعطفات بشرية تاريخية، ولأنّ هناك للأسف الشديد من لا يعير أهمية لهذه الصلة الحميمة، سوف نعود تحديداً إلى ذلك المؤتمر السوري/العربي الأول الذي انعقد في باريس، في الفترة ١٨ – ٢٣ /١٩١٣/٦ حيث كان العالم يجتاز منعطفاً مشابهاً، وحيث كان السوريون (بلاد الشام) والعراقيون لا يزالون جزءاً لا يتجزّأ من شعوب الرابطة العثمانية، وكانوا قد صعّدوا مطالبهم من مجرّد تحقيق إصلاحات داخلية في إدارة الدولة العثمانية إلى تحقيق اللامركزية في الإدارة، وإلى تحقيق تميّز الشخصية العربية، أو القومية العربية.

في ذلك العام، ١٩١٣، كان النظام الرأسمالي العالمي الاستعماري، الموحّد بمجمله بمراكزه القيادية الثريّة وأطرافه التابعة الفقيرة، قد دخل مرحلة الإمبريالية الأعلى. وكانت قياداته، المتحالفة ضدّ الشعوب والمتناحرة في ما بينها، تعدّ العدّة لإشعال نيران الحرب العالمية الأولى، التي لم يكن لها من هدف سوى اقتسام العالم في ما بينها، على أن تنتزع كلّ منها الحصّة التي تعتقد أنّها تستحقّها، وقد رأى السوريون وإخوانهم في ذلك المنعطف فرصة يمكن أن تساعدهم في تحقيق مطالبهم وأمانيهم الخاصة بمساعدة الحلفاء الغربيين.

كانت الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية متفجرة بكل ما في الكلمة من معنى، فالاضطرابات تعصف بجميع شعوب الدولة، بما فيها الشعب التركي، إضافة إلى أن الحرب العالمية الأولى صارت وشيكة، وراحت تلقي بظلالها على أوضاع الدولة العثمانية وتزيدها قتامة. وقد انعقد المؤتمر العربي الأول (السوري) المشار إليه في تلك اللحظة، في باريس، في قاعة الجمعية الجغرافية بشارع سان جرمان، برعاية فائقة من الحكومة الفرنسية التي كانت تستعدّ سرّاً لإلحاق بلاد الشام كلّها بإمبراطوريتها، كما فعلت بالجزائر.

غير أنّ المؤتمرين السوريين بدو غير منتبهين (أو غير آبهين؟) لنوايا الحلفاء ضدّ بلادهم. لقد كانوا يتحدّثون عن قضيتهم الخاصة كأنّما هي منفصلة عن مجمل الوضع العالمي، ويتعاملون مع الحلفاء الغربيين كأنّما هم سوف يساعدونهم بنزاهة، بناءً على شعارات الثورة الفرنسية ولوجه الحرية فقط لا غير. وهكذا، في ١٩١٣/٦/٢١، اتخذ المؤتمر العربي الأول (السوري) قرارات تضمّنت ما يلي:

١. إن الإصلاحات الحقيقية واجبة، وضرورية للدولة العثمانية، فيجب أن تنفّذ بوجه السرعة.

٢. من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشاركوا في الإدارة المركزية للدولة مشاركة فعليّة.

٣. يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤. كانت ولاية بيروت قد قدّمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ١/٣١/ ١٩١٣ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدأين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية، وتعيين مستشارين أجانب. فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين المبدأين.

٥. اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسميّة في الولايات العربية.

٦. تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.

٧. يتمنى المؤتمر على الحكومة السنيّة العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.

٨. يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩. سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنيّة. وتبلغ هذه القرارات أيضا للحكومات المتحاربة مع الدولة العثمانية.

١٠. يشكر المؤتمر الحكومة الفرنساوية شكرا جزيلا لترحابها الكريم بضيوفها.(راجع كتاب «المشاريع الوحدوية العربية»/ د.يوسف خوري/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت).

لقد حضر ذلك المؤتمر العربي الأول (السوري أو الشامي) ثلاثة وعشرون مندوبا لبنانياً وسورياً وفلسطينياً .. وعراقياً أيضاً. ويلاحظ أن عدداً لا بأس به من الحضور كان من المهاجرين إلى الولايات المتحدة والمكسيك وأوروبا ومصر. كذلك حضر المؤتمر مراقبون عرب، من مصر مثلا، لم يشتركوا في مناقشات وأعمال المؤتمر. وكان الخرّيجون، الذين حضروا المؤتمر كأعضاء أصلاء، قد حصلوا جميعهم تقريبا على شهاداتهم العلمية من جامعات باريس. وقد تلا اللبناني أحمد مختار بيهم مداخلته باللغة الفرنسية. وألقى كلّ من شارل دبّاس وشكري غانم كلمتيهما بالفرنسية أيضا. ويلفت النظر في المناقشات إصرار مندوبي بيروت على تعيين مستشارين أجانب، يفترض أنّهم من فرنسا. وقد اعترض أحد المندوبين، وهو كسّاب أفندي، قائلا: نحن لا نريد أن يتداخل في أمورنا أجانب! فردّ سليم علي سلام أنّ البيروتيين أجمعوا على هذا الطلب!

وفيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ تأييدا لمطالب الأرمن العثمانيين شرح رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي أن حال إخواننا الأرمن كحالنا، وهم أشبه الناس بنا، يهاجرون كما نهاجر ويفكرون كما نفكر ويطلبون كما نطلب، فنحن نرغب في نجاحنا ونجاحهم، وإننا وإياهم سواء في المطالبة باللامركزية. وحول القرار العاشر المتعلق بإبلاغ قرارات المؤتمر لبعض الدول قال الزهراوي: إن بيننا وبين الدول ارتباطاً هو أعظم مما نتصور، ونحن إذا أطلعنا الدول العظمى على مطالب جزء عظيم من سكان السلطنة يكون ذلك خيراً من عدم إطلاعنا إيّاها عليها.. الخ.

وجدير بالذكر أنّ مقررات المؤتمر العربي الأول (السوري) لاقت استجابة من قبل الحكومة العثمانية، وتم التوصل إلى اتفاق بين مندوبين عن المؤتمر ومندوب عنها، وصدر قرار أو توجيه تركي تضمّن ما قررت الحكومة قبوله من الاتفاق، غير أن الحكومة التركية تباطأت في التصديق عليه، كما يقول الشيخ

محمد رشيد رضا، فساءت الظنون، ثم نشرت وكالة « رويتر « نبأ عن موافقة الحكومة التركية على الاتفاق، الأمر الذي دفع برفيق العظم رئيس حزب اللامركزية إلى نشر مواد الاتفاق ظناً منه أنه لم يبق مانع من نشرها، فاستاء الأتراك، وتنصّلوا من موافقتهم، وانهار كل شيء. أما سبب استيائهم فهو أن نشر قرارات المؤتمر أظهرهم كما لو أنهم رضخوا لمطالب غير رسمية، بينما هم أرادوا تنفيذ الاتفاق وكأنه مبادرة من الدولة وليس استجابة لطلب أحد.

بعد مرور حوالي العامين على انعقاد ذلك المؤتمر السوري/العربي، في أيّار/مايو ١٩١٥ والحرب تسير نحو الانتهاء لصالح الحلفاء، وقف رئيس الوزراء الفرنسي جورج ليغ خطيباً، في قاعة الجمعية الجغرافية في باريس نفسها، وخاطب الفرنسيين وحلفاءهم الغربيين، وليس العرب، فقال: «لن يكون البحر الأبيض المتوسط حرّاً في نظرنا، ولن نظلّ سادته، إلاّ إذا بقيت سورية ضمن منطقة نفوذنا. ويجب أن يفهم من ذلك أنّنا لا نعني سورية المشوّهة المجزّأة، بل سورية الكاملة التي يمكن لها أن تعيش سياسياً واقتصادياً وجغرافياً. سورية الحقيقية التي تمتدّ من العريش إلى طوروس، ومن الموصل الشرقية إلى شواطئ البحر المتوسط»!

في ما بعد، وتحت ضغط الأطراف الأقوى من الحلفاء، تنازلت الحكومة الفرنسية عن هدف السيادة على المتوسط، ورضيت أن تكون سورية الملحقة مشوّهة مجزّأة، وقد استمرّ الحال كذلك بعد «الاستقلالات» الناقصة وحتى يومنا هذا، وهاهم السوريون يهبّون الآن لمواجهة النتائج المروّعة التي ترتّبت على ما فعله الحلفاء بهم منذ حوالي قرن، وأيضاً لمواجهة مضاعفات مستجدّة قد تكون أعظم خطورة على وجودهم الأوّلي، لكنّ بعض نخبهم، في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد اليوم في باريس وفي غيرها من العواصم الأجنبية، يبدو غير منتبه (أو غير آبه؟) لوقائع التاريخ العظمى، ولما حدث في العام ١٩١٣ وما تلاه، فكأنّ ذلك التاريخ المأساوي يكرّر نفسه مرّة أخرى، إنّما كمهزلة! ومن يدري! فلعلّ الأمر لن يكون كذلك، بل العكس، بفضل المزايا الإيجابية للأجيال الصاعدة.

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

عرضنا هنا قبل أيام تلك الثوابت الإستراتيجية الخمسة التي نهض عليها التاريخ الأميركي في جميع مراحله ومحطاته وسياساته الداخلية والخارجية، وهي: أولاً، المعنى الإسرائيلي لأميركا، حيث الولايات المتحدة تأسّست على أنها «إسرائيل» الجديدة. ثانياً، عقيدة الاختيار الإلهي والتفوّق العرقي والثقافي الأميركي المزعوم. ثالثاً، الدور الخلاصي للعالم، بمعنى حقّ واشنطن في الهيمنة على العالم. رابعاً، قدرية التوسع اللانهائي، حيث الولايات المتحدة ليست لها حدود جغرافية/سياسية، مثلها مثل «إسرائيل». خامساً، حقّ التضحية بالآخر، أي النظر إلى الآخرين كأجناس أدنى يمكن إتلافها عندما تقتضي مصلحة الأجناس الأعلى ذلك!

إننا نعيد عرض هذه الثوابت الأميركية الخمسة مرّة أخرى لأنّ خطاب الرئيس باراك أوباما (٢٠١١/٥/١٩) لم يخرج عنها قيد أنملة. فحكومته – كما قال – ملتزمة التزاماً راسخاً، سرمدياً، بمنع مجرّد انتقاد الإسرائيليين في المحافل الدولية، وبدعم القاعدة الإستيطانية العنصرية، أي باستمرار العمليات الحربية المفتوحة لتدمير العرب، لأنّ مستقبل الولايات المتحدة «مرتبط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا» حسب تعبير أوباما، أي باستمرار الهيمنة على المنطقة العربية/الإسلامية إلى ما لا نهاية!

وهكذا، سواء كانت الأنظمة العربية دكتاتورية مستبدة أم ديمقراطية برلمانية، وسواء أيّدتها شعوبها أم عارضتها، فإنّ ما يعني حكومات الولايات المتحدة المتوالية هو أن تبقى الأوضاع العربية خاضعة للثوابت الأميركية/الصهيونية الخمسة. أمّا إذا حفل الخطاب الأميركي بالألوان الزاهية، والأمنيات الطيبة، كما في خطاب أوباما، فإنّ ذلك يعني فقط أنّ الأميركيين في مأزق، وأنهم يمارسون الخداع والتضليل، وبالتالي ينبغي عدم تمكينهم من أن يكونوا طرفاً يزعم المساهمة في معالجة قضايا العرب والمسلمين.

إنّ ما ينبغي أخذه دائماً بعين الاعتبار، مهما بلغ حجم الصعوبات بل المصائب الخاصة، هو الثوابت الأميركية الإستراتيجية التي وضعت العرب، وخصوصاً عرب فلسطين، تحت مطرقة البندين الرابع والخامس، أي: «التوسّع اللانهائي، وحقّ التضحية بالآخر»! أمّا عن الخطاب السياسي الأميركي المراوغ فما علينا كي نكشف حقيقته سوى العودة إلى السياق التاريخي في مداه القريب إن لم يكن البعيد.

منذ العام ١٩٧٦ كان واضحاً تماماً تفاقم أزمة النظام الاقتصادي العالمي الى حدّ الدوران في الحلقة المفرغة. وكان واضحاً أن مسرح معالجة الأزمة هو حوض المحيط الهندي، على حساب دول هذا المحيط وعلى حساب البلاد العربية خصوصاً، حيث اوربا الغربية واليابان كانت تستورد ٥٠ في المائة من احتياجاتها النفطية من البلاد العربية. أمّا الولايات المتحدة، التي كانت تتمتع بإكتفاء نفطي ذاتي، فقد وجدت نفسها على عتبة عهد الاستيراد الكبير، حيث احتياطها من الغاز الطبيعي سوف ينفد في غضون ثمانية أعوام، أي في العام ١٩٨٤، وسوف يتعيّن عليها دفع اثمان المواد البترولية التي تستوردها. وكان منتظراً أن تسحب واشنطن (في العام ١٩٨٠) حوالي ١٢٠ مليار دولار لهذا الغرض،

أي ما يساوي نصف قيمة تجارتها الخارجية. أما أوروبا الغربية فكان منتظراً أن تسحب ١٠٠ مليار دولار للغرض نفسه.

لقد اهتز موقع الولايات المتحدة حينئذ، غير أن ميزاتها عن غيرها ظلت تبرز تفوقها، كونها، مثلاً، في موقع بائع النفط لليابان وأوروبا، وذلك بفضل سيطرتها على كارتل النفط، وبفضل سيطرتها المالية الدولية، التي اعتمدت بشكل رئيسي على القيمة النفطية الفائضة التي تنتجها الشركات الاميريكية. لكنّ هاتين الميزتين لم تكفيا لتجنّب خوض حرب عالمية مقنّعة دارت رحاها، وما زالت تدور، على أراضي بلدان حوض المحيط الهندي، وبخاصة البلدان العربية.

ان سيطرة الولايات المتحدة المسبقة على كارتل النفط الدولي، وعلى الكتلة المالية الدولية بفضل النفط، قد مكّنتها من إدارة حروبها الظالمة في فلسطين ولبنان والصومال والخليج وأفغانستان ثمّ العراق..الخ، بل في مجمل بلدان العالم التي نشبت فيها حروب مقنّعة، غامضة بالنسبة للشعوب لكنها واضحة بالنسبة للاحتكاريين سواء في أسبابها أو في أهدافها. وبالطبع كان دور النفط العربي، والسيولة المالية العربية، حاسماً في تغطية جرائمها وفي تحقيق أهدافها. ومن هنا قول أوباما أنّ مستقبل الولايات المتحدة مرتبط بالبلاد العربية، وتأكيده على الدعم المطلق للقاعدة الإسرائيلية.

غير أن الولايات المتحدة لم تحكم سيطرتها، وتحقق أهدافها، بالتفوّق المادي/العسكري وحده، بل بفضل تحالف الخيانة و الانتهازية والجهل، في البلاد العربية خصوصاً والبلاد الإسلامية عموماً، فالتفوق المادي لا يكفي لوحده، وهكذا رأيناها منذ العام ٢٠٠٣ تتكفئ وتضطرب أمام صمود وفعالية المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين، ثمّ أمام ما ترتّب على صمود المقاومة المسلحة من وعي عربي شعبي عام ورؤية عربية شعبية مشتركة، ومن تبلور لعوامل نهوض الأمة بعد طول قعود.

إنه ليتوجب اليوم على كل إنسان سويّ، أيّاً كان موقعه، مصارحة أهله بحقيقة وحجم الأخطار التي تحيق بهم، فلا يموّه هذه الأخطار ولا يقزّمها ولا يضخّمها، ولا يضع الرئيسي في موضع الثانوي ولا الثانوي في موضع الرئيسي، فإذا كانت بلدان المنطقة محكومة بعلاقات الحرب، حسب الإستراتيجية الأميركية/الصهيونية الثابتة، توجّب أن يعرف الشعب ذلك، وأن يكون مقتنعاً به ومستعدّاً للتضحية على أساسه، أي أن تتطابق سياستا البلد الداخلية والخارجية، علماً أنّ السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية.

العدو يختار أصدقاءه، ويختار خصومه أيضاً!

للأسف الشديد، هناك من يستخفّ بالتركيز على الأسس والثوابت والأصول التاريخية، بل يشجب مثل هذا التركيز ويستنكره، ويصنّفه لغة خشبيّة ميتة، هي من مخلّفات القرن الماضي وما قبله، ومن مخلّفات فترة ما يسمّى بالحرب الباردة.. الخ، ويدعونا إلى الانهماك فقط في تتبّع الوقائع اليومية الرهيبة التي تعصف بالبلاد العربية، وإلى المساهمة حصراً في تحقيق الخلاص الديمقراطي، ومن ثمّ تحقيق استقرار كلّ دويلة في الوضع التي هي عليه آمنة مطمئنة بعد القضاء على المستبدّين الظالمين، بينما المؤكّد أنّ الخلاص الديمقراطي سوف يتمخّض عن مجرّد وهم من الأوهام إذا لم يرتكز إلى الحرية، أي إلى إعادة الاعتبار للأسس والثوابت والأصول التاريخية كشرط لا حرّية ولا استقلال ولا ديمقراطية من دونه.

في متابعتنا لما ينشر في الصحف نلاحظ أنّ عدداً كبيراً جدّاً من القرّاء ينشدّ مستثاراً إلى ما يكتب عن الوقائع العربية اليومية الفظيعة، بينما عدد قليل جدّاً يهتمّ بما يكتب عن الأسس والثوابت والأصول التاريخية. وبالطبع، ليس من الجائز أبداً إغفال الوقائع اليومية الفظيعة التي يكتوي بنيرانها عشرات الملايين في هذا البلد العربي أو ذاك. ولكن، إذا كانت أجهزة الإعلام تتولّى نشر هذه الوقائع حال حدوثها، وإذا كان من الضروري شرح وفضح خفاياها والتعليق عليها، وهذا ما يفعله الكثيرون على مدار الساعة، وما نتابعه على الدوام بعيون كثيراً ما تنهمر دموعها، فإنّ القضية تبقى أخطر بما لا يقاس من مجرّد جرائم الإرهاب والقتل الفظيعة التي يرتكبها المستبدّون، ويبقى من الضروري أن ينصرف آخرون بجهدهم الأكبر إلى التركيز على الأسس والثوابت والأصول التاريخية، التي لا خلاص حقيقي لأيّ شعب لا يتشبّث بها.

هناك كثيرون ما زالوا لا يرون مأساة أمتهم على حقيقتها، بحجمها الطبيعي وأبعادها الكاملة. فهم إمّا يجهلون معظمها، أو أنّهم يعرفون ويخشون مواجهتها. أي أنّهم يهربون من مواجهة العدو بحجمه الحقيقي، ويتوجهون إلى أصدقائه ووكلائه المحلّيين ساعين إلى تغييرهم، بموافقة العدو وبمساعدته. وهم عندما ينجحون في إسقاط الحكومة/الأداة، التي اختصروا العدو فيها، يتعامون أيضاً عن رؤيته وقد وافق وساعد على استبدالها بأخرى مختلفة تبدو من حيث الشكل فقط كأنّما هي تلبّي مطالبهم.

إنّ تحالف النظام الاحتكاري الدولي والنظام العربي الرسمي ضدّ الأمة العربية (الممزّقة والمغتصبة والمغيّبة جملة وأطرافاً) هو الحقيقة الأولى التي لا يجوز أن تغيب عن الأذهان ولو للحظة. وإذا كان من المستحيل مواجهة هذا التحالف في جولة ميدانية واحدة فاصلة، وهو أمر مستحيل حقاً، فإنّ ذلك لا يبرّر تجاهل الأسس والثوابت والأصول التاريخية، واستئصالها من نسيج الوعي الشعبي العام، والانصراف كلّياً إلى التفاصيل اليومية الآنيّة على فظاعتها، بحيث تقتصر المأساة على أسلوب تعامل الحكومات/الأدوات مع شعوبها، فتغيب الأسس والثوابت والأصول، ويصبح سقف المطالب الشعبية مقتصراً على وقف عمليات جلدها وإذلالها وقتلها.

والآن، نريد أن نركّز هنا على أسلوب من أساليب المركزية الأوروبية/الأميركية في إدارة هذا العالم

الذي تعتبره ملكاً لها، وهو الأسلوب الذي اعتمدوه منذ حوالي قرنين، ولم يتخلّوا عنه حتى اليوم على الرغم من صعود مجموعة الدول العشرين وعلى الرغم من تفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي في مراكزه التاريخية الرئيسية. ويتلخّص ذلك في أنّ المركزية إيّاها لا تكتفي باختيار وتعيين أصدقائها وحلفائها وعملائها من إدارات الدول الأخرى، بل تختار وتدعم (وتعيّن أحياناً!) خصومها أيضاً.

إنّ في العالم خصوماً للإمبريالية يخدمونها تلقائياً (بحكم تكوينهم الشاذ) أكثر من أصدقائها. وهذه الحقيقة تصبح مفهومة عندما نتذكّر أنّ الركن الثابت من أركان الإستراتيجية الإمبريالية هو استعباد الأمم والتعامل معها كقطعان، فكيف لا يحظى بالدعم (بطريقة أو بأخرى) خصماً مستبدّاً حوّل شعبه إلى ما يشبه القطيع؟ وكيف لا يتحمّلون إزعاجاته وفظاظته مقابل قيامه بهذه المهمّة الرهيبة، العظيمة التكلفة مالاً ورجالاً، والتي قد يعجزون هم عن القيام بمثلها بالنجاح نفسه؟ وكيف لا يوهمونه أنه خصم حرّ مستقلّ، وهو يعقد معهم الصفقات على حساب شعبه المغيّب، معتقداً أنّه يفعل الصواب، من موقع الخصم الحرّ المستقلّ تماماً، بينما هو ليس كذلك على الإطلاق، حيث لا حرّية لحاكم يستعبد شعبه؟!

لقد دفع المستبدّون العرب شعوبهم إلى حافة الكفر بالوحدة العربية، مثلاً، بتبنّيهم غير العقلاني لقضية الوحدة، وتشويهها بطرق لا يستطيعها أعداء الأمة الأجانب. وهم دفعوا أيضاً وأيضاً شعوبهم إلى حافة التخلّي عن قضية فلسطين، بتحويلها إلى ذريعة للاستبداد وغطاء للفساد والإفساد. وهكذا حظي مثل هؤلاء الخصوم للإمبريالية بدعمها غير المباشر لعقود طويلة، حتى انتهاء صلاحيتهم. وهاهم الأطلسيون يطيلون في عمر المستبدّ الليبي (وهم القادرون الآن على استئصاله فوراً) كي يساعدهم وجوده في إنهاك الشعب الليبي وتطويعه لصالحهم تماماً، وربّما ساعدهم على تقسيم ليبيا إذا كان مثل هذا التقسيم ضرورياً.

في أواسط القرن التاسع عشر نجح لويس نابليون في الاستيلاء على السلطة في باريس، وسرعان ما أعلن نفسه إمبراطوراً، واندفع بلهفة ساعياً إلى تكرار سياسات وحروب وأمجاد نابليون بونابرت، غير آبه لتغيّر الزمان ولتبدّل أوضاع أوروبا بصورة لا تسمح أبداً بالتكرار. وهكذا أعلن الحرب ضدّ جيرانه بلا مبرّر، واندفع يحتلّ بلدانهم في محاولة لتوحيد أوروبا تحت قيادته، كما حاول سلفه، لكنّه انهزم أمام ألمانيا التي كان يحكمها بسمارك، ووقع أسيراً، وعن ذلك يتحدّث كارل ماركس (آخذاً بالاعتبار العداء التقليدي التاريخي بين فرنسا وألمانيا بسبب تضارب مصالحهما) فيقول ما خلاصته أنّ أوروبا كانت تنتظر محاكمة المجرم الأسير لويس نابليون، الذي أغرقها في الدماء بلا مبرّر، بينما كان خصمه الألماني بسمارك يفكّر بالطريقة التي يعيده بها إلى سدّة الحكم في باريس! لماذا؟ لأنّه أفضل من يقود فرنسا إلى الهلاك!

العرب وخطر الانكفاء الرابع

ليس مبالغة القول بأنّ الأمة العربية واجهت في العقود الثلاثة الماضية خطر انكفائها الرابع والأخير، الذي هدّد بتقويضها من جذورها! إنّه الانكفاء عن القطرية أو الوطنية داخل الدويلات المصطنعة، والارتداد إلى حالة البدائية، وإلى المكوّنات الأولى ما قبل الوطنية والقومية، التي تعني الانقراض!

لقد حدثت الإنكفاءات الثلاثة السابقة على مدى القرون الخمسة الماضية، واليوم، ونحن نشهد ما يدلّ على أنّ الأمة بدأت النهوض لاسترداد ذاتها المغيّبة، قد يكون من المفيد الإشارة إلى تلك الإنكفاءات باختصار شديد، لأنّ الأحداث الراهنة العظيمة يصعب فهمها، وقد تفقد أهميتها وضرورتها، إذا لم توضع في سياقها التاريخي، بخاصة وأنّ بعض النخب المنحرفة تحاول تقزيمها وتجزئتها وإغفال صلتها بسياقها.

في القرن السابع الميلادي حقق العرب مأثرتين جليلتين عالميتين هما: الأولى قيادتهم عملية الانتقال من عصر الرق والعبودية، اليوناني الروماني الفارسي، إلى عصر الصناعات الحرفية المحرّرة على أوسع نطاق، والتجارة الطليقة المنظمة، والتكافؤ والمساواة في العلاقات الداخلية والخارجية بين الأفراد والجماعات. والثانية قيادتهم في الوقت نفسه لعملية توحيد جملة المجتمعات الإنسانية في العالم المتحضّر الذي كان قائماً آنذاك (حوض المتوسط، وحوض الهند، وحوض الصين). وقد نهضت الأمة العربية والإسلامية بأعباء قيادة ذلك العصر الذي دام ثمانية قرون تقريباً، فكانت آدابها وعلومها وقوانينها وسياساتها هي السائدة أممياً إلى حدّ كبير، حتى أن أحد باباوات روما (على سبيل المثال فقط) تخرّج من جامعة قرطبة. لقد كان عصراً عربياً إسلامياً أممياً، أخلاقياً وإنسانياً في مبادئه وسياساته كقاعدة، أما الانحرافات والارتكابات الصغرى والكبرى فكانت الاستثناء والشذوذ!

غير أن مظاهر التحلل والتقهقر بدأت تعصف بذلك النظام العالمي العربي الإسلامي، بسبب الصراعات الداخلية والحروب الخارجية. وهكذا، ابتداء من أواخر القرن الرابع عشر وأوائل الخامس عشر، بدا واضحاً أنه بلغ نهاياته، وأنه على وشك الانكفاء وإخلاء الميدان لقيادات عالمية جديدة في قارة جديدة، وبالفعل سرعان ما وقع الانقلاب التاريخي العالمي، ما بين الأعوام ١٤٩٢ - ١٥٢١، بسقوط غرناطة على أيدي قوات التحالف الأوروبي (اتحاد المدن لتجارية الأوروبية) واكتشاف أميركا والطريق إلى الخليج العربي فالهند، ثم الدوران حول الأرض والتأكد عملياً من كرويتها. وقد ترتّب على ذلك الانقلاب انكفاء العرب والمسلمين الأول، عن الأممية وعن موقع القيادة فيها إلى الرابطة العثمانية الإسلامية، وإلى موقع الدفاع عن الوجود بالدرجة الأولى!

لقد تحوّلت الرابطة العثمانية الإسلامية بالكامل إلى وضعية الدفاع عن الوجود، ابتداء من النصف الأول للقرن السادس عشر، فحوض المحيط الهندي أصبح بعيداً جداً عن العرب خصوصاً وعن الرابطة عموماً، ولم يكن التقدم العسكري العثماني عبر أوروبا، في جوهره وحقيقته، سوى عملاً دفاعياً لصالح عصر مضى وانقضى. وأية قيمة لأوروبا الشرقية، المزدحمة والفقيرة، قياساً بحوض المحيط الهندي الذي سيطر عليه الأوروبيون وبالقارة الأميركية التي اجتاحوها؟

وكانت القيادة العثمانية قد تطلعت إلى الدولتين الشقيقتين، الصفوية في فارس والعراق والمملوكية في مصر وبلاد الشام. وهي نجحت في ضم دولة المماليك عام ١٥١٦، لكنها لم تنجح في ضم الدولة الصفوية، فهل كان ضمّها كافياً لتغيير الاتجاه الجارف وإيقاف الأحداث الانقلابية العالمية؟ هل كان ممكناً القيام بهجوم معاكس عبر حوض المحيط الهندي، وتحرير خطوط التجارة الدولية، واسترداد زمام المبادرة عالمياً لصالح العرب والمسلمين؟ على كل حال هي لم تنجح في ضم الدولة الصفوية، ولا في الاتفاق معها، بل إن تلك الدولة تحالفت مع البرتغاليين، ثم مع الإنكليز، ضدّ الرابطة العثمانية. ثم إن فصل حوض المحيط الهندي تماماً عن رأسه العربي، وتشديد الحصار ضدّ المراكز العربية والإسلامية، حسم الوضع نهائياً لصالح العواصم الجديدة في القارة الأوروبية، فانتهى بذلك عصر السندباد الجميل وبدأ عصر شايلوك الرهيب، ثم بدأ التحلّل والتفسّخ داخل الرابطة الإسلامية، وبدأ الانكفاء عنها، وهو الانكفاء الثاني!

في ما بعد، تسابق الأتراك والعرب وغيرهم من شعوب الرابطة نحو كل ما من شأنه مساعدتهم على إقامة دولهم القومية، حيث عصر القوميات كان قد بلغ أوجه في أوروبا، وحيث طبيعة النظام العثماني، غير المركزي وغير الإمبراطوري وغير الإمبريالي، ساعدت بدورها على انقراض الرابطة، إضافة إلى التخلف والاستبداد الداخلي والحصار الخارجي المحكم، وقد نهضت الحركات القومية على أنقاض الدولة العثمانية، غير أنها سرعان ما وجدت نفسها تحت حصار أشدّ قسوة وفظاعة، بينما هي أصبحت أضعف قوة ومناعة، وظهرت معالم الانكفاء الثالث القطري!

يقول القائد الفلسطيني الراحل أحمد الشقيري أنه كان يستمع إلى والده، بعد زوال الدولة العثمانية، وهو يتحدث بحرارة عن رفض السلطان عبد الحميد عروض هرتزل أو استقباله، وأنه كان والجيل القومي الجديد يقف في الطرف الآخر من الحوار، ويرى في حركة الشريف حسين عهداً مباركاً، وأن الحلفاء لابد أن ينجزوا وعودهم للعرب، ثم انطفأ الحوار بموت العرب العثمانيين من جيل والده، وغاص الجيل الصاعد حتى أذقانه في مواجهة الحلفاء «المحرِّرين» الذين تحوّلوا إلى انتداب أجنبي، لكن الحوار القديم بين الآباء والأبناء استيقظ بعد أربعين عاماً!

يقول الشقيري:» وأنا أستعرض مسيرة الصهيونية خلال خمسين عاماً خلت أقرّر أن جيلنا كان على خطأ فادح، وأن الحكم العثماني بكل مخاطره هو أفضل من هذه «الاستقلالات» العربية وهذه الدويلات المنكسرة! وما كنت لأرتضي لنفسي هذا الاعتراف لو أني أرى الوحدة العربية أملاً قريباً، فالصهيونية العالمية قوة ديناميكية هائلة لا يمكن أن يقف أمامها إلا وحدة عربية لها جيش واحد على رأسه دولة اتحادية واحدة»!

القضية الفلسطينية وانتفاضة تونس ومصر

في الانتفاضة الشعبية الشبابية المصرية، كما في الانتفاضة الشعبية الشبابية التونسية، تحتلّ فلسطين خلفية المشهد العام الظاهر المباشر منن جهة، وتحتلّ قلب وأعماق التفاعل العام غير الظاهر وغير المباشر من جهة أخرى، فالقضايا المعيشية المادية والمعنوية المحلية في كلا القطرين، على هولها وفظاعتها، ليست سوى تفرّعات ثانوية للقضية المركزية الفلسطينية التي تعصف بوجود العرب في جميع بلدانهم. غير أنّ القادة الأطلسيين، وأولهم الرئيس الأميركي، تجاهلوا تماماً هذه الصلة الحميمة، وانطلقوا ينافقون في إظهار إعجابهم بالانتفاضتين العربيتين السلميتين، كأنما تحقق ذلك الطابع السلمي الراقي بإيحاء منهم وتشبّهاً بهم!

لقد تجاهل الأطلسيون بمنتهى الوقاحة أنهم كانوا ولا يزالون وراء أفظع العمليات الهمجية الاستئصالية التي يشنّها الإسرائيليون ضدّ الشعب الفلسطيني، وراحوا يظهرون قلقهم على المستوطنين الصهاينة بعد نجاح الانتفاضتين. وإنّه لمن الملفت كذلك أنّ الرئيس أوباما، وهو يكيل المديح للمصريين المسالمين ويوجّه إليهم نصائحه الديمقراطية، لم يشر من قريب أو بعيد إلى عمليات نهب مصر في عهد مبارك، بالتواطؤ مع الإدارة الأميركية والشركات الأميركية، ناهيكم عن تجاهله تماماً لهمجية الأميركيين وخدمهم الإسرائيليين، ولفظائعهم الإبادية الشاملة في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان، وفي غيرها من البلاد العربية والإسلامية.

إنّ مصير الأمة العربية مرتبط بمصير فلسطين، فإن هلكت فلسطين هلكت الأمة وإن نجت فلسطين نجت الأمة، وإنّ التفريط بالقدس أو عكّا أو يافا أو غزّة يعني بالضبط، تلقائياً، التفريط بالرباط أو تونس أو القاهرة أو الرياض، فمن يسلّم بالتنازل عن فلسطين يسلّم تلقائياً بالتنازل عن جميع الأقطار العربية، وما التسليم بتجزئة الأمة اجتماعياً وجغرافياً، التي يريدون منّا الإقرار بأنّها تجزئة حقيقية موضوعية منطقية قائمة، سوى المدخل إلى التنازل الإجمالي عن بلادنا.

ولكي لا يبدو ما نقوله مجرّد كلام نذكّر من نسي أو يتناسى بأنّ المشروع الإسرائيلي الاستيطاني، الذي أعدّ قبل أكثر من قرن، على الأقلّ منذ إعداد تقرير لجنة بنرمان الإنكليزية عام ١٩٠٧، تضمّن منذ وضعه تشكيل أوضاع الأمة العربية، جغرافياً واجتماعياً، بما يتفق مع تشكيل الكيان الإسرائيلي، فجاء في ذلك التقرير أنّ الخطر على كيان الإمبراطوريات الاستعمارية كامن في المنطقة العربية: في تحرّرها وفي توحيد اتجاهات سكانها وفي تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد. وقد دعا التقرير الدول الاستعمارية إلى العمل على استمرار وضع المنطقة المجزّأ، وإبقاء أمتها على ما هي عليه من تفكك وجهل وتأخّر، ومحاربة اتحاد جماهيرها ومنع ترابطها بأيّ نوع من أنواع الترابط الفكري أو الروحي أو التاريخي، وإيجاد الوسائل العملية القوية لفصلها عن بعضها.. إلى غير ذلك ممّا جاء في ذلك التقرير.

لقد قدّم ذلك التقرير (في عام ١٩٠٧) بعض المقترحات العملية، الكفيلة بدرء الخطر عن الاستعمار العالمي حسب تعبيره، فأوصى بضرورة العمل على فصل الشطر الأفريقي من المنطقة العربية عن

الشطر الآسيوي، وذلك بإقامة حاجز بشري قوي وغريب، على الجسر البرّي الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكّل الحاجز قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة. وبعد ذلك بسنوات قليلة، في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد انهيار الدولة العثمانية، أبرمت اتفاقيات سايكس/بيكو عام ١٩١٦ لتجزئة المشرق العربي، وصدر وعد بلفور في العام التالي ١٩١٧ بإقامة الحاجز البشري، أمّا بلدان الشطر الأفريقي العربي بمجملها فكانت ترزح تحت سيطرة الجيوش الاستعمارية، بما فيها مصر، وكانت خاضعة بمجملها لسياسة التمزيق والتجهيل والتغييب الاستعمارية ذاتها، كما الحال في بلدان المشرق التي احتلها الأوروبيون حديثاً.

غير أنّ ما حدث في المراحل الأخيرة هو نجاح الأعداء في إقامة تشكيلات رسمية حاكمة لم تفرّط بفلسطين وحدها فقط، بل فرّطت بمعظم البلدان العربية، ووضعت نفسها في خدمة المشروع الصهيوني، الذي ينصّ على تغييب الأمة العربية بسحقها، وقد ربطت الأنظمة الحاكمة مصيرها بمصير الصهاينة، موغلة في التبعية لهم ولأسيادهم عبر إعلاناتها وتصرفاتها وصفقاتها، مفرّطة بالحقوق العربية التاريخية الثابتة، ومعلنة قناعاتها الآثمة بعدم جدارة الأمة العربية بالنهوض والحياة الكريمة المستقلة، بل قناعاتها بقابلية هذه الأمة للانقراض، وبقدرة الكيان الصهيوني على النهوض بالمنطقة، وعلى ملء الفراغ الذي يحدثه غياب الأمة العاجزة!

لقد ظهر التفريط الرسمي المذكور في عدد من العواصم العربية، منها تونس، وفي مقدّمتها القاهرة، فرأينا الإسرائيليين يغتالون القادة الفلسطينين الذين لاذوا بتونس، بالتواطؤ مع السلطات التونسية قطعاً، بينما يتعرّض القادة التونسيون الشرفاء للعذاب في السجون والمنافي، وبينما يعاني الشعب التونسي من القهر والتجويع والتغييب، وكذلك رأينا الفلسطينيين يستدرجون إلى القاهرة لإقناعهم بالإقدام على خيانة شعبهم وأمتهم، ورأينا السلطة المصرية تساهم في إحكام الحصار حول الشعب الفلسطيني، وتساهم في تسهيل مهمة الجيوش الإسرائيلية/الأطلسية للقضاء عليه، بينما الشعب المصري يعاني من التهميش والاضطهاد.

وهكذا بدا كأنّما فلسطين ابتلعت وزالت وانتهى الأمر، بمساعدة السلطات الرسمية العربية التي سحقت شعوبها وغيّبتها، تماماً كما يحدث للفلسطينيين، فصار الانتصار للشعب الفلسطيني المحاصر جريمة كبرى يستحق مرتكبها أشدّ العقوبات في بعض الدول العربية، وأولها مصر التي بدت سلطاتها متفقة مع الإسرائيليين، فهي تسهّل عمليات ابتلاعهم فلسطين من جهة، وهي تدمّر شعب مصر العظيم تدميراً شاملاً من جهة أخرى، فكيف لا ينتفض التونسيون والمصريون بخلفية فلسطينية، وكيف لا تكون القضية المركزية الفلسطينية في قلب فعاليات الانتفاضات العربية، وكيف لا يعي العرب أنّ مصيرهم هو مصير فلسطين؟

المستبدّون والديمقراطيون يتجاهلون جذر المأساة العربية!

مهما تفاقمت وتعاظمت أزمات العرب الداخلية، ومهما اشتدّت معاناتهم وتضاعفت عذاباتهم وتضحياتهم في كلّ دويلة وفي كلّ قطر على حدة، فإنّ ذلك لا يبرّر التخلّي عن سلّم الأولويات في نضالهم التاريخي العام، أي إغفال الجذر الأساسي الأطلسي، الذي تسبّب وما زال يتسبّب في استفحال مآسيهم بأدقّ تفاصيلها. وبالطبع فإنّ الأولوية التي تحتل المركز الرئيس في سلّم أولويات العرب هي قضية الحرية والاستقلال التي لا يمكن أن تحقّقها دويلة بمعزل عن الأخرى ولا قطر بمعزل عن الآخر، وإنّ لنا في ما أظهرته الانتفاضات الأخيرة من وحدة الأمة ووحدة الأنظمة التي تمزّقها وتضطهدها أكبر دليل واقعي ملموس على ذلك.

إنّ الأمة العربية، في وضعها الجغرافي/السياسي الراهن، ليست حرّة ولا مستقلة، لا بمجملها ولا قطراً قطراً. إنّ أيّة دويلة من هذه الدويلات الكثيرة، الفقيرة والثريّة، لا تملك أيّاً من الشروط الأساسية للحياة الطبيعية، لا جغرافياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً ولا سياسياً. وها هي سورية الحالية، التي هي مجرّد جزء من بلاد الشام أو من سورية الطبيعية التاريخية (وإن حمل هذا الجزء بفضل دمشق عنوان بلاد الشام بأكملها) تجد نفسها جزءاً مضطرباً في مهبّ الرياح الإقليمية والدولية. لماذا؟ لأنّ سورية الحالية لا تملك في حدّ ذاتها شروط الحياة الطبيعية كدولة تامة، وكذلك حال لبنان والأردنّ، ناهيكم عن فلسطين المغتصبة. غير أنّ البعض يتجاهل هذه الحقيقة القاطعة، ويسعى إلى تنظيم الحياة الداخلية في سورية الحالية هذه تنظيماً نهائياً يكرّسها دولة نهائية تامة، بهذه الصيغة والصورة أو تلك! إنّ هذا البعض يتعامل مع سورية الحالية بصفتها الوطن الوحيد والمآل النهائي للسوريين «المستقلين المتميّزين المعتزّين بسوريّتهم»..الخ!

في هذا الوضع العربي الجغرافي/السياسي الراهن، الذي هو سجن كبير تشكّل حدوده الجغرافية قيوداً ودويلاته السياسية زنزانات، والذي لم تختره الأمة بل فرض عليها من خارجها بتواطؤ من داخلها، يجري تجاهل جذر المأساة العظمى، ويجري التسليم ضمناً أو علناً بالواقع المصطنع، وتنطلق الدعوات (الاستبدادية أو الديمقراطية) إلى جعل الأولوية لترتيب الوضع الداخلي والعلاقات الداخلية لهذه الدويلة أو تلك ترتيباً نهائياً، الأمر الذي يعني الضلال بعينه إن لم نقل الخيانة بعينها، لأنّ ذلك يكرّس الكيانات المصطنعة، ويكرّس تبعيّتها للخارج حكماً بسبب افتقارها لشروط الحياة الطبيعية المستقلة.

إنّ القضية العربية الأولى القائمة، في الأمس واليوم وإلى زمن نرجو أن لا يطول، هي قضية الحرية والاستقلال التي ترفع الجماهير اليوم راياتها. إنّه لمن الواضح أنّ هذه الجماهير تلحّ على نيل حريتها في المقام الأول كخطوة نحو تحرير فلسطين ونحو استرداد العلاقات الطبيعية الوحدوية ولو في حدّها الأدنى بين العرب في مختلف ديارهم. إنّ الجماهير العربية تعي بالفطرة وتلقائياً أنّ خلاصها الحقيقي يتحقق فقط بنجاحها في استرداد وضعها الطبيعي الجغرافي/السياسي، وتعي بالفطرة وتلقائياً أنّ معاناتها الداخلية الرهيبة من الاستبداد، أو من الديمقراطيات المشوّهة، ليست إلاّ محصلة للوضع

الجغرافي/ السياسي الاستعماري الذي فرض عليها من خارجها وبتواطؤ من داخلها، ولذلك نرى الفجوة واسعة بين موقفها وهي تلحّ على الحرية في المقام الأول، وبين مواقف نخبها وهي تلحّ على الديمقراطية أو على الاستبداد في المقام الأول.

وبالمناسبة، فإنّ احتكار السلطة عنوة واقتداراً، والحيلولة دون تداولها ودون تنظيم علاقات داخلية متكافئة عادلة، وكذلك إيذاء الأفراد والجماعات وهدر كراماتهم ودمائهم، ليس وقفاً على الأنظمة الفردية أو الشمولية. ففي الولايات المتحدة تحتكر الشركات السلطة (إلى الأبد) بوساطة حزبها الواحد المنقسم تضليلاً إلى حزبين يتظاهران كذباً بالاختلاف، وكذلك الحال في بريطانيا، ولو حدث وخسرت هاتان الدولتان الديمقراطيتان مركزهما الدولي الذي يمكنهما من نهب العالم، ومن تصدير أزماتهما الداخلية إلى الخارج، لرأينا أيّ استبداد وحشي سوف يمارس ضدّ شعبيهما عندما يعاني من الحرمان ويخرج مطالباً بحقوقه.

غير أنّ الاستبداد الكامن والاحتكار المقنّع للسلطة في البلدان الديمقراطية ليس عذراً للسكوت عن الاستبداد المتوحش السافر في البلاد العربية وغيرها، بل إنّ السكوت هنا يمكن أن يبلغ مستوى التواطؤ والخيانة، لكنّ الأولوية تبقى، قطعاً، لقضية نيل الحرية وتحقيق الاستقلال، حيث عندما تكون ثروات الأمة منهوبة، وأراضيها مجزّأة ومسلوبة ومستباحة، وإرادتها معطّلة، وكرامتها الوطنية/ القومية تمسّ وتمتهن على مدار الساعة، أي عندما تكون الأمة بمجموعها محرومة من تحقيق ذاتها والتصرف بمقدّراتها والتنقّل بحرية في أراضيها، فإنّ الوضع يصبح أعظم خطراً بما لا يقاس من مسألة غياب العلاقات الديمقراطية وإيذاء الأفراد والجماعات في هذه الدويلة أو تلك.

وما هو أخطر أنّ الأعداء يدخلون في روع النخب العربية أنّ الأولوية هي لتنظيم العلاقات الداخلية، وأنّ بالإمكان تجاهل قضية الأمة عموماً، وتجاهل قضية فلسطين في أساسياتها التاريخية، وتحقيق مصالح الدويلة في حدّ ذاتها وعلى أكمل وجه، وهذا محال طبعاً، الأمر الذي تصبح معه قضية كرامة الأمة فوق قضية كرامة الأفراد والجماعات والدويلات، وتصبح الأولوية لها، لأنّ معالجة قضية الأفراد والجماعات والدويلات علاجاً نهائياً حقيقياً لا يتحقّق إلاّ بمعالجة قضية الأمة.

إنّ النضال من أجل تحقيق علاقات داخلية عادلة، ديمقراطية، ينبغي أن لا يتوقف، إنّما في إطار وسياق النضال من أجل قضية الحرية والاستقلال التي تبقى الأولوية لها، والتي يجب أن يكون معلوماً أنّ عدم تحقيقها لا يمكن أن يسمح بتنظيم علاقات داخلية ديمقراطية جدّية وحقيقية في هذه الدويلة أو تلك وفي هذا القطر أو ذاك. وبالطبع، فإنّ قضية الحرية والاستقلال هي قضية صراع الوجود الذي تخوضه الأمة في مواجهة الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، وإنها لكارثة كبرى أن يأخذ النضال العربي شكل مواجهة رئيسة مع الصين وروسيا وفنزويلا، وتركيا وإيران وأثيوبيا، ومع غيرها من المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة، مهما كان حجم الخلاف مع هكذا بلدان بصدد هذه القضية العابرة أو تلك، وأن يجري تجاهل حلف الأطلسي وقاعدته الإسرائيلية وحلفائه الإقليميين، وتجاهل حربه الإبادية السرمدية ضدّ العرب، والتعامل معه كأنّما هو طرف محايد، يمكن أن يمدّ يد العون بإخلاص ونزاهة للعرب ولغيرهم!

المشهد الليبي يلخّص حال العرب عموماً

في مأزقه الأخير، وفي مواجهة الشعب الثائر، صرّح الحاكم الليبي المستبدّ المتألّه بحقيقة ما نعرفه مسبقاً عن موقفه من ليبيا ومن شعبها، فعبّر علناً بكلمات مروّعة عن قناعته بأنّ ليبيا ليست سوى حقل نفط يدرّ عشرات مليارات الدولارات، وبأنّ شعبها ليس سوى قطيع ينبغي عليه أن يخضع لعملية ترويض مستمرّة بلا نهاية، تبقيه في حالة غير آدمية، منفصلاً عن ثروته ووطنه، ومسلّماً بتغييبه ويأسه!

لقد وصف القذافي الشعب الليبي بأبشع الأوصاف، واتهم شبابه بأفظع الاتهامات، وهو الذي يحكم هذا الشعب، ويا للعجب، حكماً مطلقاً منذ أربعة عقود، ثمّ لم يتردّد في الإعلان عن استعداده لإبادته (كما تباد الجرذان والجراثيم حسب تعبيراته!) إذا ما اقتضى الأمر ذلك، أي إذا لم يعد القطيع إلى الحظيرة طوعاً! فكان ذلك كافياً كي يدرك من لم يدرك بعد أنّ ليبيا تدار من الخارج، بوساطة حكم ذاتي يفصل بين شعبها وبين وطنه، ويجعله مجرّد سكّان منطقة مدارة يقيمون على أرضها ولا يملكون شيئاً من أمرها! وهكذا يكون القذافي قد برهن بالدليل القاطع، لمن لا يزال يحتاج إلى أدلّة قاطعة، أنّه منفصل عن شعبه تماماً، وأنّه لا يملك إرادته الذاتية، ولا أمواله ولا نفطه، ولا يدين بوجوده على رأس السلطة الباغية المطلقة لذاته ولا لجيشه، ولا لشعبه بالطبع، بل يدين لقوى خارجية تمدّه بأسباب الحياة والقوة والبقاء.

إنّ المشهد الليبي الفظيع، الذي تابعنا فصوله في الأيام الماضية بعيون وآذان تكاد لا تصدّق ما ترى وما تسمع، لا يقتصر على ليبيا وحدها، بل هو حال العرب عموماً في جميع أقطارهم وأمصارهم، إنّما ملخصاً ومكثفاً ومركّزاً في المشهد الليبي، وإنّه ليتوجّب علينا استخلاص المعطيات الأهمّ التي قدّمتها لنا الثورة الليبية، ومن قبلها التونسية والمصرية، وهي أنّ البلاد العربية جميعها أشبه بمناطق مدارة!

إنّ الحكم الذاتي للمناطق المدارة ينوب عن المستعمرين، فيوفّر عليهم تكاليف الاحتلال العسكري المباشر، ويعفيهم من مشقّة التعامل اليومي الصعب والخطر مع السكان «الأصليين المتوحشين»! غير أنّ الحكم الذاتي يصعب تحقيقه إلاّ في دويلات مصنوعة من أشلاء وطن مقسّم وأمة ممزّقة، وبالتالي فإنّه لمن البديهي الاستنتاج أنّ خلاص أيّ قطر عربي لا يمكن أن يكون منفرداً، بمعزل عن خلاص أشقائه. إنّ استكمال الخلاص الجمعي، أي استرداد وحدة الأمة، هو الاستقلال الحقيقي بالضبط، وهو ما يبدو أنّ شباب الأمة يستوعبونه جيّداً، ويعملون على أساسه اليوم، حيث الثورات السلمية، إنّما الفعالة، تتوالى وتتناغم وتتوازى في مجمل الأقطار العربية.

وواقع الحال أنّ البلاد العربية جميعها كانت محتلة من قبل الجيوش الأوروبية في النصف الأول من القرن العشرين. أمّا بعضها الذي لم يكن محتلاً فقد كان تابعاً للأجانب بموافقة حكوماته، كما كان حال بعض بلدان الجزيرة العربية والخليج العربي. وعندما بدأ العصر الأميركي، بعد الحرب العالمية الثانية، صار مطلوباً تعميم وضعية تلك البلدان الخليجية على جميع البلاد العربية، فبدأت «الاستقلالات» الشكلية للدويلات المصطنعة، ليس الاستقلال عن الاستعمار بل عن بعضها البعض،

وذلك في معرض التحوّل إلى حالة التبعية بموافقة الحكومات العربية، حسب السياسة الاستعمارية الأميركية الجديدة، أي سياسة المناطق المدارة بحكم ذاتي نيابة عن المستعمرين، ثمّ كانت ظاهرة الحكم المطلق والحكّام المتألهين الخالدين!

لقد حرمت الأمة العربية، في مرحلة «الاستقلالات» الشكلية الوهمية، في العصر الأميركي، من تحقيق أيّ قدر من الحضور الحقيقي، الطبيعي، تحت أي عنوانٍ من العناوين التاريخية التي تعطيها الحقّ في الحضور، فأصبحت الحدود سدوداً والأوطان سجوناً. وصار مجرّد الحديث عن مجرّد فتح الحدود، وليس عن استرداد وحدة الأرض والأمة، يدخل في باب المحرّمات. وكذلك صار حال الثروات العربية الثمينة، وفي مقدمتها النفط، التي خضعت أيضاً لإرادة الدوائر الاستعمارية الحديثة، وهاهنا توجّب على الإدارة الذاتية للمناطق المدارة أن تسهر وتجهد كي تبقى الصلة واهية، بل معدومة، بين السكان وبين أرضهم، وبين السكان في هذا البلد وأشقائهم سكان البلد المجاور، وإنّ هذا هو عين ما عمل على تحقيقه القذافي طيلة عهده الذي امتدّ أكثر من أربعين عاماً، وكذلك أمثاله من الحكّام، ليأخذوا مقابله حقّ الحكم حتى الموت!

لكنّ المثير في الأمر هو أنّ الحكّام الانفصاليين ظلّوا يلحّون على وحدة الأمة بمقدار إيغالهم في الانعزال والانفصال، وبمقدار تدعيمهم لكياناتهم القطرية وتعزيز مواقعهم فيها، ولعلّ القذافي كان أبرزهم في هذا الميدان، حيث ذهب بعيداً جداً في أطروحاته ومشاريعه الوحدوية، إنّما بطرق حوّلت القضية المصيرية إلى مهزلة، وإنّه لمن الصعب أن نجد بين الذين يجاهرون بانفصاليتهم عن عقيدة من أضرّ بقضية الوحدة العربية كما أضرّ بها القذافي، الذي شاهدناه في مأزقه الأخير يخوض معركة مصيره على أسس قبلية، وعلى أسس جهويّة أو مناطقية، مفرّطاً بالوحدة القطرية للشعب الليبي والأرض الليبية!

لقد نجحت الإدارات الأميركية الصهيونية، على مدى الستين عاماً الماضية، في جعل أوضاع العرب أكثر تعقيداً وتردياً وفساداً وتخلّفاً مما كانت عليه في عهود الاحتلال العسكري الاستعماري المباشر، وبخاصة ما يتعلّق منها بإرادتهم المستقلّة، حتى لقد خيّل للبعض أنّ الأمة فقدت نهائياً روحها وإرادتها، وبالتالي قدرتها على النهوض من جديد، لكنّ المقاومة المسلّحة في السنوات الأخيرة، والانتفاضات الثورية السلمية في الأشهر الأخيرة، كشفت عن بلوغ الحقبة الأميركية الصهيونية نهاياتها، وعن أنّ الأمة العربية لم تفقد شيئاً من روحها الخلاّقة الكامنة، وأنها أصبحت قريبة جدّاً من لحظة نهوضها التاريخي العظيم.

إمّا النهوض وإمّا الانكفاء لعقود !

منذ تأسيسها والاعتراف بها كدولة عضو في هيئة الأمم، أي منذ أكثر من ستين عاماً، مارست القاعدة الإسرائيلية حرّية حركة واسعة النطاق في اختراقها لجميع الحرمات الإنسانية والقانونية الدولية، ليس جرائمها ضدّ الفلسطينيين الذين وضعتهم على طريق الاستئصال فقط، بل ضدّ جميع العرب، وضدّ جميع الشعوب الأفريقية والآسيوية والأميركية الجنوبية، والأوروبية أيضاً.

إنّ ارتكاب الإسرائيليين للأفعال المحرّمة قانونياً وأخلاقياً لم يقتصر على العمليات العسكرية والإرهابية والاستخباراتية الفظيعة، بل شمل جميع الميادين والمستويات من دون استثناء، من أحطّها وأصغرها، كالأسواق السوداء البالغة القذارة، إلى أرفعها وأكبرها، كابتزاز الدول على أعلى المستويات. لقد كانت «دولة مارقة» بامتياز منذ نهوضها، أي قبل عقود طويلة سبقت استخدام مصطلح «الدولة المارقة».

لكنّ ما ينبغي عدم نسيانه هو أنّ قيام هذه «الدولة» الإسرائيلية كان من أبرز وأوّل إنجازات واشنطن بعد احتلالها المركز الأول في إدارة النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية، وانطلاقها لإقامة إمبراطوريتها، وقد حدث ذلك بعد قصفها الشعب الياباني بالقنابل النووية، أي ارتكابها لأفظع المحرّمات في زمن الحرب كما في زمن السلم، فكانت إقامة القاعدة الإسرائيلية كدولة مارقة عملاً واعياً مقصوداً، حيث ستقوم هذه «الدولة» بارتكاب جميع المحرّمات التي لا يسمح الموقع القيادي الدولي لواشنطن بارتكابها.

وهكذا، ما كاد الكيان الإسرائيلي ينهض حتى صار واضحاً أنّه يعامل من قبل واشنطن كما لو أنّه ولاية أميركية. لكنّ إظهاره بمظهر «الدولة المستقلّة»، الصغيرة الديمقراطية، المحاطة بالأعداء غير المتحضّرين، كان ضرورياً كي لا تكون واشنطن مسؤولة مباشرة عن ارتكاباته، مع أنّها أقامته كي يرتكبها بإشرافها ونيابة عنها، وجعلته غير خاضع للمساءلة، ومحميّ دائماً بحقّها في النقض في مجلس الأمن.

وأغرب ما في الأمر أنّ العالم بدا غير آبه لتحوّل الكيان الإسرائيلي إلى قاعدة نووية حربية، أطلسية/أميركية، بعد إنشائه بأقلّ من عشر سنوات. لقد كانت واحدة من القواعد التي أقيمت ضدّ الاتحاد السوفييتي في حينه. غير أنّ العالم الرسمي لزم الصمت، وبرّر ضمناً إقامتها كعمل دفاعي مفهوم، لردع المحيط العربي «الشرير» الذي يهدّد سكانها اليهود «المسالمين»! إنّ القاعدة النووية، الإسرائيلية/الأميركية، لا تزال قائمة اليوم ضدّ روسيا قبل غيرها على الرغم من زوال الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو!

خلاصة القول أنّ واشنطن، التي تقود حلف الأطلسي رسمياً، تقود الكيان الإسرائيلي بصورة غير رسمية عن قصد، كي لا تتحمّل رسمياً مسؤولية عملياته الإجرامية السابقة واللاحقة، التي تريدها متكاملة مع عمليات الحلف. إنّها الحقيقة التي أصبح تمويهها مستحيلاً، ولو شكلياً، منذ حرب عام ١٩٦٧، والتي أصبحت فاقعة صارخة بعد الحربين الأخيرتين ضدّ لبنان وقطاع غزّة.

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦، قبل الحرب الأخيرة ضدّ لبنان، جرى اتفاقٍ رسمي على برنامج تعاون بين حلف الأطلسي والكيان الإسرائيلي (الدولة المستقلة!) شمل ٢٧ ميداناً! وهكذا احتلّ هذا الكيان مرتبة العضو رقم ٢٩ في الحلف بصورة شبه رسمية! أمّا المبرّر فكان الاستعداد للحرب القادمة ضدّ المقاومة اللبنانية في العام ٢٠٠٧، وهي الحرب التي سوف يصعب إخفاء عمقها الأطلسي كما ثبت فعلاً، ثمّ تكرّر ذلك في الحرب ضدّ المقاومة في قطاع غزّة. لقد كان مستحيلاً إخفاء العمق الأطلسي للحربين اللتين ساهمت فيهما، بطرق مختلفة، حكومات عربية منخرطة بدورها في نشاطات الحلف.

في مؤتمر هرتستيليا الصهيوني السنوي، الذي انعقد في فلسطين المحتلّة في التاريخ نفسه الذي جرى فيه الاتفاق بين الأطلسي والكيان الإسرائيلي (بعد أيام قليلة في ٢٠٠٦/١٠/٢٤) أعلن الإسرائيليون صراحة عن عمقهم الأطلسي. قالت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني: إنّ التحالف بين «إسرائيل» وحلف الأطلسي طبيعي جدّاً، لأنّ الطرفين يتشاركان في رؤية إستراتيجية موحّدة، بطرق عدّة، ولأنّ «إسرائيل» خطّ الدفاع الأول عن الطريقة المشتركة في العيش بين الأطلسيين والإسرائيليين!

اليوم، ونحن نعيش بدايات نهوض الأمة في أكثر من قطر عربي، ونتابع الاستعدادات الأطلسية لارتكاب جرائم جديدة، وبخاصة ضدّ المقاومة المسلّحة في فلسطين ولبنان حيث تتكثّف عوامل مواجهة حاسمة عظمى، نوعية ومصيرية إقليمياً ودولياً، ينبغي أن لا نغفل عن رؤية الحقائق التاريخية التي أشرنا إليها، والتطورات النوعية التي نعيشها.

لقد خسر الحلف الأطلسي/الإسرائيلي في جولاته العسكرية الماضية اللبنانية والفلسطينية، وهو غير متأكّد من الربح في الجولات القادمة، حيث ما زال يتخبّط في العراق وأفغانستان وغيرهما، وحيث انتفاضات الجماهير العربية تعصف اليوم بوجوده في بلدانٍ نفوذه التقليدي. إنّ البترودولار الإقليمي/ الدولي والسلاح الإسرائيلي/ الأطلسي سوف يبرزان معاً، بوضوح تام، في الجولات القادمة، فإمّا نهوض في مستواها لمواجهتها ودحرها، وإمّا انكفاء لعشرات السنين.

آن أوان استحضار الروح المبدعة لانتفاضة الأقصى

قطفت فلسطين أولى الثمرات الطيبة التي أنتجتها هذه الانتفاضات الثورية الشعبية العربية، والتي نجحت حتى الآن في تونس ومصر، فبمنتهى السرعة والبساطة واليسر تحقّقت المصالحة الفلسطينية وفتح معبر رفحٍ، وهو ما بدا تحقيقه شبه مستحيل في ظلّ العهد المصري البائد. وكانت الانتفاضات العربية عموماً قد استلهمت في أدائها روح الانتفاضات الفلسطينية، وبخاصة انتفاضة الأقصى (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) واستمدّت الثقة من وقائع المقاومة المسلّحة في كلّ من العراق ولبنان وفلسطين، وبذلك تأخذ الدورة الطبيعية، التكاملية، مجراها الطبيعي في الحياة العربية العامة بعد أن تتخلّص من السلطات الحاكمة الفاسدة التي تعطّلها.

ومن باب التذكيرِ بما لا يحتاج إلى تذكير نقول أنّ المشروع الاستيطاني الصهيوني لم ينهض ضدّ الفلسطينيين حصراً وتحديداً، فهو اصطدم بهم أولاً، وواصل محاولات تدميرهم واستئصالهم، في طريقه لإخضاع واستعباد العرب والمسلمين عموماً. وإذا كان أصحاب المشروع الإنكليز، في لندن وواشنطن، قد حرصوا على إظهار الصراع فلسطينياً/يهودياً فذلك لأسباب تكتيكية، عملية ميدانية، لا تخفى على عاقل. وبالرغم من ذلك برزت العقبة الفلسطينية، لوحدها وفي حدّ ذاتها، عقبة صلبة كأداء يستحيل التغلّب عليها، وهي واجهت شبه منفردة وشبه عزلاء المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يستهدف الأمة كلّها.

عشية انتفاضة الأقصى الخالدة الذكر، قبل حوالي عشر سنوات، وفي ظلّ النظام الرسمي العربي الفاسد الضاغط على الشعب الفلسطيني ومقاومته، كانت القيادة الفلسطينية منهمكة في محاولة وضع قرارات هيئة الأمم (القرار ٢٤٢ وتفرعاته) على طريق التنفيذ، وليس موضع التنفيذ! غير أنّ الأميركيين والإسرائيليين المخادعين كانت لهم حساباتهم وترتيباتهم الأخرى المناقضة لإعلاناتهم، فكانت حادثة اقتحام المرتزق شارون للحرم القدسي، وكانت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، حيث أبسط الناس لم تخدعهم الألاعيب، وأدركوا أنّ الحادثة الشارونية تعني الإصرار على تقويض الأقصى، وعلى ابتلاع الضفة الغربية بصفتها ما يسمّونه «يهودا والسامرة».

لقد هبّ الشعب الفلسطيني في انتفاضة الأقصى كرجل واحد. وهو كان يعتقد أنّه سوف يلقى التأييد التام والدعم بلا حدود من الأنظمة العربية، بخاصة بعد أن تسلّم الخزري المتهوّد شارون مقاليد إدارة الحرب. غير أنّ المواجهة أبرزت عدداً من المفاجآت، منها إحجام النظام الرسمي العربي عن نجدة الفلسطينيين، بل تحوّله إلى جدار سميك عازل يحاصرهم ويحول دون تواصلهم وتفاعلهم مع أشقائهم في الأقطار الأخرى، ويتعاون مع الدوائر الدولية المعادية من أجل إخماد انتفاضتهم.

في المقابل، فوجِئ الأميركيونٍ والإسرائيليون بصمود الشعب الفلسطيني واستبساله، وتدافعه للاستشهاد أطفالاً ونساءً ورجالاً، فزجّوا في الميدان بمعظم ثقلهم العسكري، وانطلقوا في عمليات التدمير والقتل على أوسع نطاق. وبينما الحال كذلك فيٍ فلسطين المحتلة كانت إدارة جورج بوش تواجه مفاجأة المقاومة العراقية التي قلبت حساباتها رأساً على عقب، ووضعت مشاريعها الإستراتيجية

الإقليمية والدولية في مهبّ الريح، الأمر الذي دفعها إلى الاتجاه نحو تحقيق تهدئة، أو هدنة، على الجبهة الفلسطينية كي تتفرّغ تماماً للشأن العراقي، وكي تسهّل على الحكّام العرب مساعدتها في الشأن العراقي. غير أنّ التمهيد لتحقيق تلك التهدئة، أو الهدنة، اقتضى اغتيال عدد من القادة الفلسطينيين، من أبرزهم الشهيدين ياسر عرفات والشيخ أحمد ياسين!

لقد زار وفد من مجلس الشيوخ الأميركي فلسطين المحتلة حينئذ، في معرض العمل على تهدئة الجبهة الفلسطينية، وقالوا للإسرائيليين صراحة أنّه لا بدّ من تحقيق بعض «الإنجازات السلمية» من أجل «تحسين وضع الولايات المتحدة في العراق»! وأيضاً من أجل نيل الدعم الشعبي الأميركي للعمليات الحربية في العراق! وردّ شارون أنّه مع نجاح الأميركيين في العراق، وأنّه مستعدّ لتقديم «بعض التنازلات»!

على مدى حوالي أربع سنوات ألحق الأميركيون والإسرائيليون أضراراً وإصابات فادحة بالشعب الفلسطيني الثائر، لكنّ إنجازاتهم العسكرية تحولت إلى ما هو أسوأ من الخسائر حين عجزوا عن إرغام الفلسطينيين على الرضوخ سياسياً، وقد راحوا يعزّون أنفسهم بأنّ المقاومة الفلسطينية مهما تصاعدت لن تخرج عن نطاق السيطرة، ولن تشكّل أبداً خطراً جدّياً..الخ! لقد كانوا يعوّلون على خدمات النظام الرسمي العربي، وعلى تحالف الخيانة والانتهازية والجهل، وعلى نجاحهم في العراق ومن ثمّ نجاحهم الإجمالي إقليمياً ودولياً.

لعلّ من المفيد هنا ، وروح انتفاضة الأقصى تحوّم اليوم في أجواء فلسطين، أن نعرض بالأرقام بعضاً من النتائج الحربية لتلك الانتفاضة على الجبهتين الفلسطينية والإسرائيلية، وهي أرقام تشير إلى تعادل نسبي في الخسائر، الأمر الذي أذهل الأميركيين والإسرائيليين:

حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين ٣٤٧٤، منهم ٧٨٠ طفلاً و٢٣٩ امرأة، بينما قتل من الإسرائيليين ١٠٠١، أي أنّ النسبة ٣ إلى ١. وبلغ عدد الجرحى الفلسطينيين ٥٥١٣٨، أمّا الجرحى الإسرائيليين فقد بلغ عددهم ١١٣٥٦. وبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين ٨٠٠٠، بينما بلغ عدد الإسرائيليين الفارين من الخدمة العسكرية ١٠٠٠٠، إضافة إلى تراجع هجرة المرتزقة إلى فلسطين من ٦٠ ألفاً عام ٢٠٠٠ إلى ٩ آلاف عام ٢٠٠٤. وقد دمّر الصهاينة تماماً ٦٧٥٧ منزلاً فلسطينياً، وصدّعوا ٦٥ ألفاً، وأغلقوا ١٢ جامعة ومؤسسة تعليمية عليا، وعطّلوا الدراسة في ١٢٥ مدرسة، وقصفوا ٢١٦ مؤسسة تربوية، وحوّلوا ٤٣ مدرسة إلى ثكنات عسكرية، وجرّفوا ٦٨٠١١ دونماً من الأراضي الزراعية، واقتلعوا ١١٣٤٤٧١ شجرة، ودمّروا ٢٨٨ بئراً و١١٥٣ خزّان مياه، أمّا عن الإسرائيليين فقد خسروا في مواجهة الانتفاضة ٨ في المائة من الناتج «القومي»، أي ما يعادل ثمانية مليارات ونصف المليار دولار، وأغلقت أبوابها ٣٦ ألف مصلحة تجارية، وتراجع معدّل الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٧٠ في المائة، وانخفضت قيمة العملة بنسبة ٢٥ في المائة، وبلغت نسبة البطالة ٢٨٨ ألفاً..الخ!

إنّه تناسب نسبي في الخسائر مدهش حقاً، على الرغم من استحالة المقارنة بين الطرفين في ما يتعلّق بالقوة المادية/العسكرية والسياسية/الرسمية، وعلى الرغم من محاصرة الشعب الفلسطيني، وعزله والانفراد به، وصعوبة تعويضه خسائره من ضروريات الحياة ، بينما الإسرائيليون يغرفون من محيطات تعويضاً عن خسائرهم، فكيف لا نتفاءل بانتفاضة فلسطينية قادمة لن تكون محاصرة ومعزولة عن انتفاضة الأمة بمجملها؟

أهوال الانصهار العضوي بين النفط والدولار

ينظر العالم اليوم إلى البلاد العربية على أنها آخر معاقل الاستعمار الأميركي الصهيوني، وآخر خطوط دفاعه عن نظامه الربوي الدولي الفاسد. وبناءً على ذلك فإنّه ينظر إلى الانتفاضات الثورية الشعبية العملاقة، المتتالية والمتوازية، التي تشهدها وتعيشها الأقطار العربية عموماً، كبدايات نهاية العصر الاحتكاري الأميركي، الذي ساد العالم طيلة القرن الماضي انطلاقاً من نتائج الحرب العالمية الأولى.

لقد نهضت على أرض الوطن العربي الكبير سلسلة محكمة الحلقات من القواعد العسكرية الأميركية، ونهضت على حراسة هذه القواعد سلسلة من الأنظمة العربية المحكمة الحلقات بدورها، التي تساعد القواعد الأميركية في تنفيذ مهماتها العدوانية ضدّ الأمتين العربية والإسلامية، وتغطّي أيضاً تكاليفها الباهظة! وتجسّد القاعدة الاستيطانية الإسرائيلية المعقل الأشدّ قبحاً وفظاعة، والأكثر فعالية في الحرب الأميركية المفتوحة ضدّ العرب والمسلمين خصوصاً، وضدّ شعوب آسيا وأفريقيا، وضدّ شعوب أوروبا أيضاً!

إنّ القواعد العسكرية الأميركية، المنتشرة في عدد كبير من البلدان العربية، والمدعومة بأنظمة وأوساط عربية حاكمة تابعة لها، تجعل القاعدة الاستيطانية الإسرائيلية تبدو متفوّقة بما لا يقاس على جميع العرب، من المحيط إلى الخليج، وتجعل هذا التفوّق المزعوم يبدو كأنّما هو نوعي أصلي طبيعي، يعود إلى الخصائص الأصلية للأجناس البشرية حسب التصنيفات العنصرية: أجناس منحطة أصلاً وأجناس نبيلة أصلاً! وهكذا تمضي القاعدة الاستيطانية الصهيونية (النبيلة!) على طريق تنفيذ مشاريعها مطمئنة، واثقة من قدرتها على ابتلاع فلسطين بعد استئصال شعبها وتبديده، وكيف لا والأوساط الحاكمة في البلاد العربية متواطئة معها، تمسك عنها مجتمعاتها بمئات ملايينها، بل تدعمها مادياً بالبترودولار بطرق غير مباشرة، وأحياناً مباشرة!

وفي الوقت نفسه ينظر العالم اليوم إلى النفط العربي على أنّه آخر معاقل الدولار الأميركي. فهذا النفط هو آخر غطاء لهذا الدولار. إنّ الدولار الأميركي يفرض نفسه قسراً وزوراً واحتيالاً على أنه سيّد العملات في العالم، من دون أن يملك غطاءه الذهبي الخاص، بل غطاءً نفطياً عربياً! وهاهو البنك المركزي الأميركي يواصل إغراق أسواق العالم بكميات هائلة من أوراق الدولار، التي لا تزيد قيمتها عن تكلفة طباعتها لولا أنّ النفط العربي يغطّيها، وذلك بإرغام الأمم على شراء النفط العربي بالدولار الأميركي!

إنّ الولايات المتحدة، التي تسيطر على البلاد العربية بالقواعد العسكرية وبالحكومات والأوساط المحلية التابعة، تحقّق بسيطرتها هذه تكبيل مئات ملايين العرب في جميع أقطارهم، وتجعلهم في حالة عطالة وبؤس وفاقة وضياع، وفي حالة غياب شبه تام عن قضاياهم المصيرية العظمى، وفي المقابل تحقّق سيطرتها شبه التامة على النفط العربي، فيبدو هذا النفط كأنّما هي تنتجه داخل حدودها، وكأنّما هو من ممتلكاتها الخاصة، فكأنّ البلاد العربية ولايات أميركية عليها جميع الواجبات، ولكن ليست

لها أية حقوق!

وبهيمنتها على النفط العربي، بعد نجاحها في الفصل بين هذه الثروة الثمينة وبين المجتمعات العربية، تمسك الولايات المتحدة بزمام معظم دول العالم، فتبتزها وترغمها على الانصياع لإرادتها، لنجد دولاً عظمى، مثل الصين والهند وغيرهما، حريصة أشدّ الحرص على الاحتفاظ بأكبر احتياطي من الدولارات الأميركية، كي تسدّد قيمة احتياجاتها من النفط العربي الذي لا يباع إلاّ بالدولار الأميركي، ونجدها أيضاً حذرة كلّ الحذر، إلى درجة النفاق، في تعاملها مع الكيان الإسرائيلي، الذي تشكّل مراعاته المدخل الأول إلى قلب الإدارات الأميركية المتعاقبة!

لقد واصل البنك المركزي الأميركي طباعة المزيد والمزيد من أوراق لا رصيد ذهبي لها تحمل اسم الدولار، وهو يضخّها في الشبكات المصرفية، الداخلية والخارجية، بحجة معالجة الكساد والركود في الأسواق، علماً أنّ ما يطبعه يفوق حاجة الأسواق، ويؤدّي إلى زيادات كبيرة في أسعار السلع عموماً! وفي المقابل لا تبدي حكومات العالم اعتراضاً جدّياً، واضحاً ومتكاملاً، بصدد هذا الذي يحدث، وما يمكن وصفه ببلطجة الدولار، فما الذي يمنع هذه الدول من الاعتراض، ومن أين يستمدّ بلطجية واشنطن ونيويورك قوتهم ونفوذهم؟ والجواب هو أنّ الدول لا تعترض خوفاً من حرمانها من النفط العربي، والبلطجية يستمدّون القوة والنفوذ من سيطرتهم على النفط العربي، ومن سيطرتهم على البلاد العربية بالتواطؤ مع حكامها!

منذ عقد السبعينيات الماضي أصبح واضحاً أنّ اتفاقيات أبرمت بين كثير من الحكومات العربية وحكومة الولايات المتحدة، تطلق يدّ واشنطن في شؤون النفط العربي (تحديد كميات الإنتاج، والتسعير، والتسويق) مقابل ضمان واشنطن لأمن وديمومة هؤلاء الحكام العرب! وبناءً عليه حلّ النفط العربي محلّ الذهب كغطاء للدولار، ومن ثمّ انصهر فيه عضوياً، وبذلك أصبحت البلاد العربية جميعها، شاء منها من شاء وأبى من أبى، أشبه بمناطق مدارة بحكم ذاتي!

لقد تحققّ الفصل التام بين الأمة وبين ثرواتها الأساسية، وبينها وبين أراضيها عموماً، وقد ناب الحكم الذاتي العربي عن الأميركيين في تحقيق هذا الفصل المميت، وإنّ هذا لواضح تماماً في الحالة الليبية على سبيل المثال لا الحصر! وعلى هذا الأساس ينظر العالم اليوم إلى الانتفاضات الثورية الشعبية العربية كبدايات نهوض الأمة العربية، وبدايات زوال العصر الأميركي العالمي، وبدايات التأسيس لعصر عالمي جديد نظيف من الاحتكار والتمييز.

أوضاع القائد الحامي للنظام الربوي العالمي!

يحكم الولايات المتحدة حزب واحد برأسين: رأس جمهوري ورأسٍ ديمقراطي! إنّه حزب الرأسمال المشوّه الخلقة، الديكتاتوري، الذي نهض عليه النظام الاميركي أساساً ومنذ ولادته. وهو حزب يكاد يكون كهنوتياً، حيث وظيفته الثابتة هي تأليه وخدمة الرأسمالِ المالي. والإدارات الاميركية المتعاقبة محكومة بظروف ولادة هذا النظام، فهي لا تخرج عن نطاقها أبداً، بل تزداد انصياعاً ومطواعية لها في مرحلتها الحالية الربوية السافرة.

غير أنّ حزب الرأسمال المالي الاميركي يخفي وجهه الديكتاتوري في الولايات المتحدة عن طريق تصدير أزمات البلد الداخلية الى الخارج، وعن طريق ممارسة الارهاب والديكتاتورية ضدّ الشعوب والأمم الأخرى، ولو حدث وحيل بينه وبين العدوان على الآخرين فسوف يذيق شعبه من صنوف الإرهاب والنهب والهوان ما يفوق ممارساته العدوانية ضدّ الآخرين، وانه لمن السهل التعرف على ذلك بمراجعة سريعة لتاريخ الولايات المتحدة في جميع مراحله، ولعل مثال الحرب الأهلية وحده، في أواسط القرن التاسع عشر، يكفي للتعبيرعن وحشية حزب الرأسمال هذا، فقد كان هدف تلك الحرب هو استيلاء الشمال الصناعي على الجنوب الزراعي، وتمكين الانجلو سكسون البيوريتان في الشمال من إحكام سيطرتهم على جميع الأعراق والمذاهب المسيحية وغير المسيحية الأخرى، فكان لهم ذلك بعد أن هلك حوالي نصف مليون إنسان، ناهيكم عن الجرحى والمشوهين، وبعدئذ صارت ديكتاتورية الرأسمال المعبود قادرة على سوق شعبها للعدوان ضدّ الأمم والشعوب الأخرى في جميع القارات.

لقد وجدت عبادة الرأسمال مرتكزها في الخرافات التلمودية التي اعتنقها الأنجلوسكسون اللوثريون بتعصّب مفرط يفوق تعصّب أصحابها من اليهود. وقد حدث ذلك في بريطانيا ثم في اميركا. لماذا؟ لأنّ هذه الخرافات حرّرت الرأسماليين الإنكليز والأميركيين من كل شعور إنساني إيجابي تجاه الآخرين، وأعطتهم حقّ التضحية بهم كلما اقتضت مصالحهم ذلك! غيرأنّ المطاف انتهى بهذا التوجه الى حافة الكارثة الشاملة التي وصل اليها العالم اليوم، وفي جملته الولايات المتحدة الاميركية طبعاً.

إنّ أجهزة الدعاية لا تزال تشيع على أوسع نطاق أنّ الغلبة هي للإدارة الاميركية في جميع المجالات، الاقتصادية والسياسية والثقافية ناهيكم عن العسكرية، وأنّه لا مناص من الانصياع التام لإرادتها وهيمنتها، غير أن الواقع يقول غيرذلك، فالدكتور سمير أمين يقول في واحدة من دراساته القيّمة الهامة أنّ المنظومة الانتاجية الاميركية بعيدة اليوم عن أن تكون الأكثر فاعلية في العالم، بل على النقيض، حيث لا يتفوّق أيّ قطاع من قطاعاتها على منافسيه حتى في حالة سوق حقيقية مفتوحة بالصورة التي يتخيلها الاقتصاديون الليبراليون. إنّ الولايات المتحدة لن تتمكن من التفوّق على أوروبا واليابان في مجال المنتجات الفائقة التكنولوجيا، ولا على الصين وكوريا وبلدان آسيا واميركا اللاتينية في ميدان المنتجات الصناعية التقليدية، ولاعلى أوروبا وجنوب اميركا اللاتينية في الزراعة. إنّ تفوّقها يتحقق فقط بلجوئها إلى وسائل غير اقتصادية، تمثل في ذاتها انتهاكاً للمبادئ الليبرالية التي تفرضها على منافسيها ويااللعجب!

اليوم، لاتمتلك الولايات المتحدة ميزة نسبية حقيقية على غيرها سوى في ميدان التسلّح، علماً أنّ هذا القطاع لا يخضع فعلياً لقواعد السوق، وهو يتمتع بدعم الدولة. وبالإجمال فإنّ الولايات المتحدة تعيش

اليوم على حساب شركائها في النظام الاحتكاري العالمي، أمّا النموّ الذي شهدته سنوات حكم كلينتون فقد كان نموّاً زائفاً في الواقع، اعتمد على تحويلات لرؤوس الأموال، ونتج عن ركود نشاط الشركاء. لقد هيّأت فورة كلينتون الزائفة الظروف المناسبة لتلك الفورة الرجعية التي شهدها العالم في عهد جورج بوش الابن!

لقد بلغ الوضع البشري حالة أصبح فيها العالم ينتج بينما الولايات المتحدة تستهلك! إنّ ادخارها القومي لم يعد يساوي شيئاً، والميزة التي تملكها واشنطن هي ميزة «صيّاد فرص» يغطّي عجزه من مساهمات الآخرين، وهو ينتزع هذه المساهمات برضا أصحابها أو من دون رضاهم! إنّ واشنطن تلجأ الى وسائل شتى لتعويض ما ينقصها، ومن هذه الوسائل: الانتهاكات المتكرّرة لمبادئ الليبرالية بالذات، وتصدير السلاح بفرضه غالباً على التابعين لها، علماً أنّ مثل هذا السلاح لن يستخدم أبداً، بل سيصدأ في مستودعاته، كما هو حاله عندما يفرض على السعودية مثلاً. إنّ واشنطن تستحوذ لوحدها على أكثر من ٦٠٪ من سوق السلاح الدولية!

من جهة أخرى، فإنّ البحث عن ريع اضافي من النفط يستدعي وضع المنتجين تحت السيطرة الأميركية، وهذا هو الدافع الحقيقي والرئيسي للحروب التي تشنها الولايات المتحدة وقاعدتها الإسرائيلية ضدّ العرب، وفي مقدّمتهم الشعب الفلسطيني الذي أرادت واشنطن وضعه على طريق الفناء التام. وهكذا هو الحال طبعاً في الحرب التي تشنّها ضدّ افغانستان.

كذلك فإنّ الولايات المتحدة تقوم بتغطية عجزها المزمن عن طريق جلب رؤوس الأموال من أوروبا واليابان والصين، ومن الدول المنتجة للنفط، وبخاصة العربية منها، وأيضاً من الأوساط الكومبرادورية في جميع دول جنوب العالم، بما فيها الدول الأكثر فقراً، إضافة إلى الابتزاز الذي تمارسه طوال الوقت كإدارة ربوية، تحت عنوان تحصيل خدمة الديون، وهي حالة فظيعة مفروضة على جميع دول الأطراف تقريبا.

حالياً، بعد الأزمات الرهيبة النوعية التي عصفت به، يعيش المجتمع الأميركي يوماً بيوم، ومن دون تطلع إلى المستقبل، معتمداً بالدرجة الأولى على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تغذي اقتصاده الطفيلي، أمّا عن استمرار هذا التدفق اللاعقلاني فإنّه يعود في أحد أهم أسبابه الى التحالف الرأسمالي الاحتكاري الدولي الذي يرى في القوات العسكرية الاميركية ضمانة لا غنى عنها لحماية المصالح المشتركة، أي لحماية النظام العالمي والعصر الاوروبي الاميركي، وبناء على ذلك يتساهل حلفاء واشنطن كثيراً، وإن على مضض، في عمليات اقتسام العوائد المنهوبة من الأمم الأخرى بصورة غير عادلة، أي لصالح الولايات المتحدة التي ترى الحقّ والعدل في انفرادها بحصص أكبر بكثير، بصفتها القائد الحامي للنظام الربوي العالمي!

وقد يحدث أن يتململ بعض شركائها، ويحتجّون بصوت عالٍ ضدّ استحواذها واستئثارها على حسابهم، غير أنّ واشنطن تسارع إلى إخضاعهم، حيث هي غير مستعدة لتقديم أكثر من بعض التنازلات الصغرى حسبما يقول سميرأمين في دراسته المذكورة. ولكن، هل يمكن أن يؤدي ذلك إلى انقسامات جدّية عملية في التحالف الأطلسي ؟ يقول سمير أمين: إنّ هذا ليس مستحيلاً، لكنّه مستبعد.

إنّ العنف العسكري الذي تستخدمه واشنطن هو الذي يمكّنها من تعديل الموازين والعلاقات الاقتصادية/الاجتماعية في العالم بالصورة التي تلائم مصالحها. وفي ظلّ هكذا سياسة حربية يستحيل على أيّ بلد من بلدان العالم، وبخاصة بلدان الجنوب، تطوير أوضاعه بمجرّد النضال الاجتماعي الديمقراطي، فإفشال السياسية الحربية الأميركية العالمية، المفتوحة، هو المهمة الأولى الملحّة التي تقع على عاتق جميع الأمم في المرحلة التاريخية الانتقالية الراهنة.

بريجنسكي والمدينة العالمية غير الفاضلة!

تحوّلت الولايات المتحدة علناً من دولة مصدّرة ودائنة إلى مستوردة ومدينة في أواخر العقد السابع من القرن الماضي. وحدث ذلك بينما هي منصرفة لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في جميع القارات، وبينما حلفاؤها وأتباعها في أوروبا الغربية واليابان يراكمون الثروة بعد أن أعفتهم واشنطن إلى حدّ كبير من أعباء الإنفاق العسكري، وغفلت عنهم وهم ينصرفون بمعظم جهودهم إلى الإنتاج والتجارة. لقد وجدت نفسها فجأة تدفع باهظاً ثمن تفوّقها ونفوذها العسكري والسياسي على حساب نشاطها الإنتاجي والتجاري، حيث الجزء الأعظم من الكتلة النقدية العالمية تكدّس في أوروبا الغربية واليابان، وحيث ذلك كان بالمصادفة التاريخية تعويضاً كبيراً لتلك الدول عن تقهقرها سياسياً وعسكرياً أمام واشنطن!

في تلك الفترة (أواخر الستينيات) انهمك قادة الولايات المتحدة من الحزبين في معالجة تلك المعضلة الهائلة، ولم يجدوا أمامهم لمواجهة ذلك التطور التاريخي الخطير الذي تعرّضت له مكانتهم وهيمنتهم سوى ابتكار أساليب غير شرعية وغير معتادة، تقوم على صياغة العلاقات الدولية وإدارتها بواسطة القسر والإكراه وفرض الإتاوات، وبدأ مفكروهم بالفعل في صياغة أشكال للعلاقات الدولية تتفق مع تصميمهم على الانفراد بإدارة العالم والتحكم به لصالحهم قبل كل شيء، فكان من أبرز هؤلاء المفكرين الديمقراطي زبيغنيو بريجنسكي، الذي أعدّ كتاباً عنوانه «بين عصرين» ترجمه إلى العربية الأستاذ محجوب عمر وأصدرته دار الطليعة في بيروت عام ١٩٨٠.

لقد تضمن كتاب بريجنسكي الفكرة التي أصبحت شائعة، وهي أن الكرة الأرضية صارت «مدينة عالمية واحدة»، فلا قوميات ولا وطنيات ولا حدود ولا إيديولوجيات، بل عالم/مدينة تتحول فيه الدول إلى حارات وأحياء، وتقف فيه النخب الأرستقراطية (الاقتصادية والثقافية والسياسية) في مواجهة الحارات/الدول المغلقة، المتمردة أو المارقة، وفي مواجهة الحارات/الدول الضعيفة المغلوبة على أمرها!

في ذلك الكتاب تحدث بريجنسكي عن «مدينة عالمية واحدة» قال سلفاً أنها لن تكون فاضلة، ولم يشر أبداً إلى إمكانية التفكير بإصلاحها، بل أصرّ على بقائها غير فاضلة، يديرها الأميركيون بالتعاون مع النخب العالمية الموحدة لصالح الأرستقراطية العالمية الموحدة! فالعصابات/الشعوب يجب أن تبقى. وأحياء الصفيح/ الدول يجب أن تبقى. وعلى الإدارة الأميركية أن تحسن إدارة هذه المدينة العالمية غير الفاضلة كما هي، فتعمل، مثلاً، على مأسسة الجريمة (أي المقاومة!) كي يسهل تنظيم العلاقات معها، أما العصابات (المقاومة) غير المأسسة فيجري التعامل معها بشنّ الغارات المسلحة ضدّها من وقت لآخر، للتخفيف من غلوائها وليس لاجتثاثها تماما! لقد وضع بريجنسكي صورة لعالم من مدينة واحدة يشبه شيكاغو أو نيويورك في النصف الأول من القرن العشرين، حيث الغارات ضدّ العصابات تشنّ لحفظ التوازن وليس للقضاء عليها نهائياً، لأن وجودها مكوّن أساسي من مكوّنات البنية الأميركية!

في حينه، علّق الفرنسي جان بييركوت على ما جاء في كتاب بريجنسكي، بصدد عصر «المدينة العالمية الواحدة» القادم، فقال: « إن هدف بريجنسكي هو الحفاظ على الموقع المتفوق للغرب الرأسمالي الصناعي في العالم، والحفاظ على موقع الولايات المتحدة المتفوق ضمن الغرب الرأسمالي الصناعي المتقدّم»!

يقول بريجنسكي في كتابه: «إن السلطات في كل مدينة تفضل التعامل مع الجريمة المنظمة لا مع الجريمة الفوضوية. إن السياسة في المراكز السكانية الأميركية هي خريطة نموذجية في هذا المجال،

حيث نجد المصالح الخاصة، ومجموعات الضغط، والتجمعات الإثنية، والمنظمات السياسية، والمؤسسات الدينية، والقوى الصناعية والمالية الكبرى، حتى عالم الإجرام السفلي، ونجد كل ذلك يتفاعل في نمط واحد يشمل حرباً محدودة مستمرة، وتكيّفاً في الوقت نفسه! يتابع: إن السياسات العالمية تكتسب الآن بعض السمات المشابهة لذلك، فالأمم من مختلف الأحجام، وفي مختلف المراحل التاريخية للتطور، تتفاعل فتخلق الاحتكاك والأنماط المتنوعة من التكيّف والتحالفات المتغيّرة. وبينما تحافظ القواعد الرسمية للعبة في زمن الحرب على وهم أنها لعبة يلعبها أولئك المسمّون «دولاً» فقط، فإن اللعبة تتم في غير زمن الحرب على أساس غير رسمي أوسع بكثير، حيث بعض الدول تملك سلطة مسيطرة، وبعضها الآخر (الفقيرة) تعيش في كنف شركات دولية كبرى أو في كنف البنوك الكبرى، ولذلك تصبح عملية مواكبة النزاعات الدولية مشابهة لعملية مواكبة التنافر في المدينة! يواصل بريجنسكي: إن إحدى السمات المميزة للتجمعات البشرية الكثيفة هي تحويل النزاعات إلى أمر روتيني، وبذلك يصبح العنف المباشر أكثر تنظيماً ومحدودية، حتى يصل في النهاية إلى درجة يمكن اعتباره معها مجرّد انحراف عما هو نموذجي، وعلى ذلك تتم إقامة قواعد عمل منظمة لإخضاع العنف وحصره في حدود مقبولة اجتماعياً، وتسمح بدرجة معينة من الجريمة على أساس أنه لا يمكن تجنبها! يستخلص بريجنسكي: لذلك، وفي سبيل النظام، تفضّل الجريمة المنظمة على العنف الفوضوي، وتصبح الجريمة المنظمة بشكل غير رسمي وغير مباشر امتداداً للنظام! إن الأسلحة ذات القدرة التدميرية الشاملة صار ممكناً استخدامها ضدّ أية نقطة على الكرة الأرضية خلال بضع دقائق، وهو زمن يقلّ عن الزمن الذي تحتاج إليه الشرطة في مدينة كبيرة كي تلبي نداء طارئاً. لقد أصبحت الكرة الأرضية كلها في متناول اليد. إن أهمية الروابط عبر الأمم آخذة في الازدياد، بينما دعاوى القومية تتناقص شيئاً فشيئاً، وهذا التغيّر قطع شوطاً بعيداً في البلاد الأكثر تقدماً، والنتيجة المترتبة هي مرحلة جديدة: مرحلة العملية السياسية العالمية! إن حروب العالم السفلي في المدينة لا تؤدي إلى استياء كبير إلا حين ينفجر العنف ضدّ السلم الاجتماعي الذي تمثله المصالح الكبيرة المكتسبة، كالمصارف والمتاجر والملكية الخاصة. وهكذا تبدو الحروب في العالم الثالث مقبولة طالما بالإمكان الإحاطة بمداها الدولي عند مستوى لا يهدّد المصالح الكبرى! إن «المدينة العالمية الواحدة» تفتقر للشعور بالانتماء، وإن كثيراً من المحاولات الحالية في البحث عن النظام هي محاولات لخلق هذا الشعور، أو للعثور على معادل قريب منه.. « الخ!

لقد اعتمد بريجنسكي الديمقراطي في صياغة أفكاره على خلفية علمانية، أمّا الجمهوريون في عهد ريغان وبوش الأب وبوش الابن فقد اعتمدوا في تطبيقها على خلفية لاهوتية، وهاهو القس اللوثري روبرتسون يقول في كتابه (النظام العالمي الجديد) أنّ «المجموعة الأوروبية وهيئة الأمم ليستا سوى واجهتين لقوى شيطانية تسعى لانتزاع جميع ممتلكاتنا وقيمنا، ولذلك يجب أن تكون هناك حكومة عالمية وقوة شرطة دولية»! أما جورج بوش الابن فقد أعلن ما يلي: « لقد ذهبت إلى العديد من القمم لكنني لم أجد أيّاً منها يبحث قضية الإطاحة بطاغية، أو تقديم إرهابي إلى العدالة. إن وظيفة الرئيس (الأميركي) ليست إجراء استطلاعات للرأي الدولي، بل هي الدفاع عن أميركا، واستخدام القوات المسلحة يجب أن لا يكون أبداً خاضعاً لفيتو من قبل دولة مثل فرنسا»!

لقد اندفع الجمهوريون لتنفيذ فكرة الديمقراطيين وتأسيس «المدينة العالمية الواحدة» بسطحية وفظاظة كشفتا ضحالتها واستحالتها وعرّضتاها لخطر السقوط السريع، وهذا ما أزعج الديمقراطيين. والحال أنّ الحزبين أدارا ظهريهما للتاريخ البشري واعتبراه منتهياً، وصمّما على نسف الذاكرة الجمعية الإنسانية، وعلى تحويل الأمم إلى مجرّد قطعان يقودها الكاوبوي، فما الذي حدث؟ لقد أثبتت التطورات العالمية اللاحقة أنّ ما سعيا لتحقيقه هو المستحيل بعينه!

بعض ما سيحققه النهوض التونسي المصري

من أغرب ما يردّده البعض اليوم، في معرض الإشادة بالانتفاضتين الثوريتين الشعبيتين التونسية والمصرية، القول بأنّ مفاجأة غير متوقعة حدثت، وبأنّ معجزة غير طبيعية وقعت، فكأنما الحدثين التاريخيين انبثقا من العدم! أي أنّ هناك من يقلّل من أهمية الحدثين العظيمين، بينما هو يعتقد أنّه يعظّمهما، حين يقصرهما على دوافع وأسباب عرضية مادية سطحية آنية، وهناك من يستهين بالأمة العربية، بينما هو يعتقد أنّه يمتدحها، حين يقول أنّها فاجأت نفسها قبل أن تفاجئ غيرها..الخ!

على مدى العقود الطويلة الماضية كانت الأمة العربية، في معظمها وليس كلّها، مخطوفة مسجونة لا منصرفة بإرادتها، ومكبّلة مثبّتة لا قاعدة برغبتها. لقد كانت مكمّمة لا صامتة، ومغيّبة لا غائبة! إنّ قوى شرّيرة خارجية، يساعدها تحالف الخيانة والانتهازية والجهل من الداخل، قد نجحت في خطف معظم الأمة، وفي تكبيله وتكميمه وتغييبه، لكنّ بعضها بقي حرّاً طليقاً، يناوب عنها مناضلاً في هذا الموقع أو ذاك، وبهذا الحجم أو ذاك، وإلى هذا الحدّ أو ذاك. لقد تعطّلت حياة الأمة وفعاليتها إلى حدّ كبير جدّاً، لكنّها لم تمت لأنّ رشيمها بقي حيّاً مناضلاً، وهو الرّشيم الكفيل بتفجير ينابيع الحياة وتدفّقها من جديد في أول فرصة مناسبة ومناخ ملائم، وهو ما حدث أخيراً بالفعل، انطلاقاً من تونس ومصر!

ولعلّ من لزوم ما لا يلزم التذكير هنا أنّ الأمة العربية، التي يراها البعض، ويا للعجب، بمظاهرها الآنية السطحية الخارجية، هي ركن أساسي من أركان الجملة الإنسانية، في العالم عموماً وفي منطقة حوض المتوسط خصوصاً، بل هي، في المنطقة المتوسطية تحديداً، الكتلة البشرية الأكبر حجماً، والأكثر تجانساً، والأمتن وحدة. إننا، إذا ما ألقينا نظرة على الشعوب المنتشرة ما بين الأورال والأطلسي، مثلاً، حيث ينهض الاتحاد الأوروبي اليوم، فسوف لن نجد كتلة بشرية واحدة متجانسة، موحّدة في لغتها وخصائصها التاريخية، يصل تعدادها إلى نصف تعداد الأمة العربية الممزّقة المغيّبة!

كذلك لعلّ من لزوم ما لا يلزم القول بأنّ تغييب الأمة العربية قسراً، في هذه الأزمنة الحديثة وفي هذا العصر الأوروبي الأميركي الصهيوني، لم يكن في صالح الجملة الإنسانية جمعاء. إنّ تغييب الأمة العربية، بما تملكه من ذاكرة عميقة ثريّة وتجارب فذّة تغطّي عصوراً بشرية، قد أخلّ بانسجام وتوازن الجملة الإنسانية كلّها، بحيث طغى الأوباش، وبغى حديثو الحضور التاريخي (وحديثو النعمة!) من المغامرين المستعمرين والشايلوكيين الرأسماليين، ففتكوا بالأمم وبالأرض فتكاً ذريعاً يصعب فهمه ويستحيل تبريره!

وهكذا فإنّ حضور الأمة العربية ليس ضرورة خاصة وحسب، بل هو، من دون مبالغة، ضرورة عامة مصيرية تقتضيها مصلحة البشرية جمعاء. فبسبب تغييبها القسري، وبسبب الفراغ الرهيب الذي خلّفته، والذي يملؤه الأوباش نيابة عنها، نرى هذا الخلل الخطير في توازن العلاقات الأممية الدولية، حيث البترول العربي، كمثال، يحلّ محلّ الذهب كغطاء للعملة الورقية الأميركية المسيطرة دولياً، التي لا قيمة لها من دونه سوى قيمة الورق، وحيث الأرض العربية تحوّلت في معظمها إلى قواعد عسكرية أميركية/أطلسية معادية للأمة العربية ولأمم آسيا وأفريقيا، ولشعوب أوروبا أيضاً.

إنّ القاعدة العسكرية السرطانية الإسرائيلية، التي تفتك بالعرب خصوصاً وبالجملة الإنسانية عموماً، تبرز في مقدّمة هذه القواعد المنتشرة في الوطن العربي الكبير، حيث عقدة الطرق الدولية الأزلية، وحيث المركز الفريد للاتصال والتلاقي المباشر بين القارات الثلاث.

لقد استندت الانتفاضة الثورية الشعبية في تونس ومصر إلى تلك الخلفية التاريخية العامة، التي أشرنا إلى بعض ملامحها، وبخاصة ما يتعلّق منها بالتغييب القسري للأمة العربية، وإنّه ليفترض أنّ الانتفاضتين الثوريتين هما بدايات نهوض الأمة الطبيعي وحضورها الضروري، ولعلّ ما يستحقّ التوقف والذكر أنّ الحدثين العظيمين وقعا في لحظة تاريخية عالمية تحقق فيها تغيير نوعي في البنية المادية التحتية للعالم، وظهرت فيها بدايات تغيير نوعي في البنية الفوقية العالمية، الحقوقية والثقافية والسياسية.

في اللقاء السنوي لمنتدى دافوس الذي انعقد قبل أيام، والذي تحضره النخبة من رجال المال والأعمال والسياسة والإدارة في العالم، اتفق الجميع على أنّ عملية انتقال القوة الاقتصادية من الدول الغربية المتقدمة إلى الدول الشرقية الصاعدة تجري بوتيرة أسرع. غير أنّ ممثّل الصين في صندوق النقد الدولي قال أنّ أعظم التحديات العالمية خطورة، التي تواجه الأسواق الناشئة والمتقدّمة، هي تنامي انعدام المساواة بين الشعوب والأمم. ولقد كان عليه القول صراحة أنّ تغييب الأمة العربية، وسيطرة الغرب الأطلسي على النفط العربي وعلى البلاد العربية، هو الذي يمكّن هذا الغرب من الاستمرار في فرض المركزية الغاشمة والاحتكار واللامساواة والتهميش والتغييب على الأمم. وبالطبع، فإنّ نهوض الأمة العربية، الذي نرجو أنّه بدأ بالانتفاضتين التونسية والمصرية، كفيل بتجريد الاحتكاريين الشايلوكيين من آخر أسلحتهم المتمركزة في البلاد العربية، والتي تمكّنهم من إعاقة عملية التغيير التاريخي الموضوعي الإيجابي في العلاقات الدولية.

أمّا على الصعيدين العربي والإقليمي فإنّ انتفاضتي تونس ومصر يمكن أن تمهّدا لنهوض الأمة جميعها بسرعة قياسية. إنّ نهوض مصر حرّة مستقلّة سوف يغلق صفحة تاريخية قاتمة عربية وإقليمية، وسوف يفتح صفحة ناصعة مشرقة، لا مجال فيها للتآكل الذاتي العربي والإقليمي، حيث الثانوي يحلّ محلّ الرئيسي في جميع الميادين، وحيث التناقضات والصراعات المفتعلة، الدينية والقومية، تحلّ محلّ التناقض والصراع الجدّي المصيري مع العدو التاريخي الاستعماري الصهيوني.

إنّ مصر القوية، الحرّة المستقلة، سوف تشكّل مركز الثقل المركزي العربي والإقليمي، ولسوف يسقط على الفور التناقض المزعوم المفتعل بين العرب والإيرانيين، أو بين العرب والأتراك، فالقاهرة مؤهلة كي تكون العاصمة الأولى لأكثر من ثلاثمائة مليون عربي، والعاصمة المحترمة الأبرز لحوالي مليار ونصف من المسلمين، ناهيكم عن مكانتها الدولية التي هي جديرة بها.

تجاوز مآل العراق والانصراف كلّياً إلى المستجدّات!

تعصف بالعرب عموماً فصول جديدة، نوعية متطورة، من فصول الحرب المصيرية المفتوحة ضدّهم منذ أكثر من قرن. لقد تصاعدت هذه الحرب في العقد الأخير باحتلال العراق، لتبلغ اليوم حدّاً من الضخامة والاتساع والتعقيد جعل الكثيرين ينصرفون تماماً عن ما حدث في بدايات هذه الفصول الحربية الجديدة، ويستغرقون في وقائعها الراهنة الآنية، أو في محطّتها الحالية غير الأخيرة، فكأنّما استيعاب فصولها مجتمعة فوق طاقة أذهانهم، وكأنّما التعامل مع هذه الفصول المتكاملة فوق مقدرة أدواتهم!

والحال أنّ ما يحدث الآن في سورية أو ليبيا أو اليمن لا ينفصل أبداً عمّا حدث ويحدث في فلسطين أو لبنان أو العراق، وفي السودان أو الصومال، وفي أفغانستان أو باكستان، غير أنّ البعض ينشغل تماماً بكلّ حدث مستجدّ، فينسى الحرب في العراق لانشغاله بحرب لبنان، وينسى انتفاضة تونس أو مصر لانشغاله بانتفاضة ليبيا أو اليمن أو سورية.. وهكذا، الأمر الذي يذكّرنا بتلك الحكاية التي تقول أنّ رجلاً اعترضه اللصوص وانفردوا به، وانتزعوا بداية ساعة يده فراح يناضل لاستردادها، ثمّ انتزعوا محفظة نقوده فراح يناضل لاسترداد المحفظة ونسي الساعة، وعندما انتزعوا معطفه راح يناضل من أجل معطفه فقط ونسي المحفظة والساعة، أمّا عندما انتزعوا سرواله فقد راح يقاتل لاسترداده ناسياً كلّ ما عداه.. الخ!

في مواجهة المستجدّات الراهنة لهذه الحرب الرهيبة الهائلة، المعقّدة أشدّ التعقيد، يبدو البعض من المخلصين، الأكثر حساسية والأشدّ قلقاً، الذي لا يملك أسلحة للمواجهة غير دماغه ولسانه وقلمه، وكأنه عرضة لقشعريرة حمّى تلفّ لسانه وتكبّل قلمه، أو للإصابة بالجلطة الدماغية دفعة واحدة! وكيف لا يكون حال هذا البعض كذلك وهو يرى العراق وقد تحوّل إلى ما يشبه ذكرى قديمة! كأنّما تجاوزته الوقائع والأحداث المعاشة! كأنّما جرى التسليم بمآله الخاص البائس، وجرى تجاوز هذا المآل، والانصراف إلى المستجدّات على الرغم من تواصل دويّ الانفجارات ومصرع العشرات والمئات يومياً في المدن العراقية!

إنّ ما يفترض هو أنّ العرب عموماً لم ينسوا بداية عمليات احتلال العراق، وتلك التهديدات الأميركية لعدد من العواصم العربية «المتخلّفة والمستبدّة» حسب الوصف الأميركي، وأولها القاهرة والرياض ودمشق، حيث تعهّد القادة الأميركيون أنهم ما أن يستكملوا احتلال العراق وضبطه (خلال أسابيع!) حتى ينتقلوا على الفور إلى السيطرة المباشرة على العواصم المذكورة وتغيير حكوماتها! لقد حدث هذا في العام ٢٠٠٣، أمّا في العام ٢٠٠٦ فقد تغيّر الخطاب، حيث راح الرئيس الأميركي يحذّر من أنّ تصاعد العمليات ضدّ قواته المحتلة في العراق يمكن أن يفضي إلى فراغ في المنطقة يشغله الأصوليون الذين يريدون الإطاحة بالأنظمة العربية الحاكمة بعد دحر الأميركيين في العراق (إذاعة لندن – ٦/١٠/ ٢٠٠٦)!

في ما بعد تحوّلت الأنظمة العربية «المستبدّة والمتخلّفة» من أنظمة ينبغي إسقاطها في نيسان/إبريل

٢٠٠٣، إلى أنظمة ينبغي حمايتها والمحافظة عليها والتعاون معها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وذلك نتيجة صمود وفعالية المقاومة العراقية العظيمة، التي جرى لاحقاً اختراقها وحرفها عن مسارها بمساعدة الأنظمة المستبدّة والمتخلّفة، وبمساعدة تحالف الخيانة والانتهازية والجهل في العراق، فكان أن دعا الرئيس الأميركي حينئذ حكومات جامعة الدول العربية إلى اجتماع تعالج فيه خطر تدخّل إيران في العراق أولاً، وليس خطر الاحتلال الأميركي للعراق أولاً، فكان ذلك بالفعل، ولا يزال موقف المستبدّين/ المتخلّفين من العراق كذلك حتى يومنا هذا، حيث مشكلة العراق من وجهة نظرهم تقتصر على النفوذ الإيراني الذي ينبغي دحره لصالح النفوذ الأميركي!

كان الأميركيون، الذين انتكس مشروعهم الإقليمي/الدولي في العراق، قد انصرفوا بطاقاتهم الرئيسة إلى إنقاذ أهدافهم ومشاريعهم في العراق حصراً، وذلك بالنجاح في تشكيل حكومة عراقية تابعة، يساندها جهاز أمني عراقي مزوّد بأسلحة خفيفة، وتقوم بمهام القمع والقتل نيابة عنهم بينما هم يعملون على أربعة محاور: المحور الأول هو وضع اليدّ على النفط العراقي بمنابعه ومجاريه وأسواقه. والثاني هو تحويل العراق إلى قاعدة عسكرية تستقرّ فيها القوات الأميركية. والثالث هو إطلاق يد القوى العراقية التابعة والشركات الخاصة الأجنبية في الجسم العراقي تنهكه وتفسّخه وتحوّله إلى نفايات. والرابع هو الانطلاق من القاعدة العراقية، ومحاولة السيطرة على دول المنطقة بطرق أخرى.

لقد أصبح رصيد الأميركيين الأهمّ، على صعيد المنطقة العربية عموماً، هو استقرار وجودهم العسكري/السياسي/ الاقتصادي في العراق، والتسليم بهذا الوجود من قبل الأطراف الإقليمية، وتجاوزه إلى المستجدّات العربية، كما لو أنّه أصبح وضعاً طبيعياً بحكم الأمر الواقع! كأنّما هو كذلك منذ مئات السنين! ومن المضحكات المبكيات أنّ الأميركيين يتحدّثون أحياناً (كذباً طبعاً) عن استعدادهم للانسحاب قريباً، فتسارع الحكومة العراقية إلى الحديث عن ضرورة بقائهم! وهذه اللعبة تتكرّر اليوم في ليبيا، حيث يجري عمداً تأخير حسم الوضع لصالح الوضع الجديد، وحيث يتطاول عمداً زمن العمليات الأطلسية الحربية، ريثما تكتمل السيطرة الأطلسية الأميركية، وينتهي توزيع الحصص من الغنيمة الليبية على الأطراف الدولية!

إنّ انصراف كلّ من الانتفاضات الشعبية العربية إلى مشكلتها الخاصة المباشرة، في دويلتها الخاصة المحدّدة، والانشغال التام بالجانب الشكلي السطحي والفرعي الثانوي لمأساتها على فظاعته، وعدم التركيز على جذر المأساة التاريخية الوجودية، إلى درجة تجاوز مآل العراق في خطابها وأدائها، يعني أنّ أخطاراً عظيمة تحيق بهذه الانتفاضات مهما كانت طاهرة ومخلصة وشجاعة، ويعني أنّها جميعها عرضة للاحتواء كما حدث في ليبيا، وكما يخطّط لليمن وسورية، فمن لا يرى تشابك فصول المأساة العربية وتكاملها لا يرى قضيته على حقيقتها، ومن يتجاوز مآل العراق يمكن أن يجد نفسه مستقبلاً وقد تجاوز مآل بلده، فمثلما لا يمكن لصنعاء، مثلاً، أن تعمل بمعزل عن تعز أو الحديدة، كذلك فإنّ اليمن (أو مصر أو تونس أو سورية أو ليبيا) لا يمكن أن تعمل بمعزل عن العراق وعن فلسطين، ولعلّ هذه الانتفاضات، على الأرجح، سوف تتلافى الوقوع في الأخطار المحدقة ، بقيام جامعة عربية شعبية تجعل النضال مشتركاً مجدياً، والمآل واحداً محموداً.

تدمير ليبيا من أجل إعادة إعمارها!

حول مستقبل ليبيا أصدر الرؤساء الثلاثة، الأميركي والفرنسي والإنكليزي، بياناً مشتركا تضمّن خارطة الطريق التي ينبغي اعتمادها لتحقيق السلام والمستقبل الأفضل لليبيين! وعلى الرغم من الكلمات المنمّقة والأماني العذبة والعواطف الإنسانية التي طغت على البيان فقد كان واضحا تماما أنهم قرّروا وضع ليبيا على الطريق التي وضع عليها العراق، ومن قبله يوغوسلافيا، على أن تقوم قوات القذافي النظامية بتدمير ليبيا بدلا عن قيام قواتهم البرية بهذه المهمة، وعلى أن تبدأ عمليات إعادة الإعمار الكبرى، الطويلة المدى، بعد أن يتحقّق ذلك.

لقد جاء في بيان الرؤساء الثلاثة أنّ الطريق إلى السلام كما يرونه يبشّر بأمل جديد للشعب الليبي. بمستقبل يخلو من القذافي، ويحفظ وحدة ليبيا وسيادتها، ويعيد إحياء اقتصادها ويحقق رخاءها. ويبدأ الطريق بسحب النظام الليبي لقواته من المدن وإعادتها إلى ثكناتها. وبأنه طالما استمرّ القذافي في السلطة فإنه يتوجب على قوات الأطلسي مواصلة عملياتها لتوفير الحماية للشعب وزيادة الضغط على النظام. وبذلك يمكن البدء بعملية حقيقية للتحول من الدكتاتورية إلى عمليةٍ دستورية شمولية. ولكي يتمّ الشروع بعملية التحول هذه لا بدّ من رحيل القذافي بلا رجعة (آجلا وليس عاجلا!). وعندها يتوجب مساعدة الشعب الليبي في إعادة بناء ما دمّره القذافي: ترميم البيوت والمستشفيات وإعادة المرافق والخدمات الأساسية، وبناء المؤسسات، وتعزيز أسس مجتمع مزدهر ومنفتح!

في يوغسلافيا التي أزيلت من الوجود، وكذلك في العراق المدمّر، انطلقت فرق الشركات الربوية عابرة القوميات والقارات في سباق محموم للاستيلاء على ممتلكات البلدين. إنها شركات المال الحرام والأعمال الشائنة غير المشروعة، التي تقف خلفها أقوى حكوماتٍ العالم، والتي تنطلق في أعقاب الجنود وهم يمهّدون لها الطريق بتدمير المجتمعات البشرية التي تشكل عائقا يحول دون وصولها إلى أهدافها الوضيعة. إنهم ينطلقون للاستيلاء على ممتلكات الشعوب الأخرى عنوة واقتدارا، وعندما تنهض الشعوب لمقاومتهم دفاعا عن وجودها يلصقون بها تهمة الإرهاب، أو تهمة اضطهاد أقلياتها، أو تهمة الوضاعة المتأصلة والعداء للحضارة..الخ!

في العام ١٩٩٩ وبّخ رئيس الحكومة الإنكليزية توني بلير حكومة بلغراد الجديدة لفشلها في برنامج «الإصلاح الاقتصادي» أي برنامج «إعادة الإعمار»، الذي وضعته حكومات البلدان الثريّة المتحضرة بعد تدمير يوغسلافيا بالقنابل. إنّه البرنامج الذي عنى تطبيقه تسهيل التهام الشركات الربوية لبلدان الاتحاد اليوغسلافي السابق. لكنّ بلير لم يوبّخ الحكومة الصربية على جرائمها ضدّ الإنسانية في إقليم كوسوفو وغيره!

والحال أن قاذفات القنابل الثقيلة، الأميركية والإنكليزية، التي ألقت أطنان القنابل ضد المدن اليوغسلافية، كان هدفها الوحيد تحقيق الفصل بين المجتمع المنكوب وبين ممتلكاته التي سوف يتم الاستيلاء عليها من قبل الشركات الربوية بعد «خصخصة» جميع الأصول المملوكة من قبل الدولة والمجتمع! لقد كانت يوغسلافيا آخر كتلة اقتصادية كبيرة في الجنوب الأوسط من أوروبا، وكانت لا تزال خارج دائرة هيمنة الشركات التي تعمل انطلاقاً من الغرب الأطلسي، حيث الإدارة الذاتية لقطاعات الإنتاج كانت ما تزال هي السائدة في الأقاليم اليوغسلافية.

لقد شملت الملكية العامة في يوغسلافيا صناعة البترول، والمناجم، والسيارات، والتبغ، حيث ٧٥٪ من مثل

هذه الصناعات كانت قطاعاً عاماً، أو قطاعاً مملوكاً اجتماعياً. وحسب قانون «الخصخصة» الجديد، الصادر في بلغراد عام ١٩٩٧، أي بعد اجتياح يوغسلافيا، حدّدت حكومة بلغراد للعمال نسبة ٦٠٪ من الأسهم، فجنّ جنون الأميركيين والبريطانيين، وجرى اعتقال الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش باعتباره «مجرم حرب»، وجيء بحكومة طيّعة تقبل بأن تبيع للشركات الربوية والمستثمرين اللصوص الأجانب ٧٠٪ من القطاع الاقتصادي المملوك من قبل الدولة والمجتمع، وأن تبقي للعمال فقط نسبة ١٥٪ من الأسهم، ومثلها للدولة!

في تلك العمليات الحربية الضخمة، التي قام بها الأميركيون وحلفاؤهم عام ١٩٩٩ ضدّ يوغسلافيا، استهدف القصف العنيف الشركات المملوكة من قبل الدولة والمجتمع أكثر مما استهدف القوات العسكرية اليوغسلافية، فقد دمّروا ١٤ دبابة يوغسلافية فقط، لكنهم قصفوا ٣٧٢ منشأة صناعية تحوّل عمالها إلى عاطلين عن العمل، أما المصانع الأجنبية ومصانع القطاع الخاص فلم تتعرض إطلاقاً لأي قصف أو أي أذى!

لقد كانت الغنيمة الأعظم للغزاة في يوغسلافيا هي ثروات إقليم كوسوفو: احتياطات الفحم في أوروبا حيث الكميات الهائلة من الفحم الحجري، والرصاص، والزنك، والذهب، والفضة، والبترول! أما جوهرة الغنائم فكانت مجمع مناجم تريبتشيا الذي كانت قيمته عام ١٩٩٧ في حدود خمسة مليارات دولار، وقد استولى على هذا المجمع ٢٩٠٠ من جنود حلف الأطلسي، وطردوا عماله ومديريه بقنابل الغاز وبالرصاص المطاطي!

باختصار: إن ما حدث في يوغسلافيا كان عملية سلب ونهب عملاقة، ولم تكن عملية إعادة إعمار أشلائها سوى عملية إعادة إنتاج ما يستحق السلب والنهب مرة أخرى، يقوم فيها المجتمع المحلي بدور الخادم المأجور، أما جميع ما قيل عن أسباب الأحداث اليوغسلافية، خلاف ذلك، فهو إما مختلق لا أساس له، وإما ثانوي جداً جرى تضخيمه إلى المستوى الكافي الذي يبرّر شنّ الحرب!

وفي العراق أيضاً، انطلقت في العام ٢٠٠٣ فرق الشركات الربوية، خلف الجنود المحتلين، المدجّجين بالسلاح الحضاري الديمقراطي! ومنذ اللحظات الأولى للاجتياح بدأ الانقضاض على أصول الدولة العراقية والتهامها. لقد أمسكت الآلة العسكرية الأميركية بالعراق لشل مقاومته، بينما انطلقت فرق الشركات الربوية وجيوش المغامرين والمرتزقة المأجورين في عمليات نهب ممتلكات العراق من الغالي والرخيص، والثقيل والخفيف!

غير أن ما حدث في العراق كان تطلع الأميركيين إلى الانفراد بالفريسة والتهامها لوحدهم، بوساطة شركاتهم التي يملك بعضها وأهمها حكام واشنطن بالذات، فكانت تلك غلطة وبخّهم عليها «عقلاء» الولايات المتحدة، حيث الاحتلال الأميركي للعراق يحتاج إلى إمكانيات الأوروبيين المادية والسياسية، خلافاً لما توهمه بوش وتشيني ورامسفيلد وبقية الفريق الحاكم، وعندما اصطدموا بتصاعد المقاومة العراقية كانوا قد التهموا أصول الدولة، وفككوا أجهزتها، لكنهم وجدوا أنفسهم معلقين في الفراغ، فما التهموه تم يتجاوز على ضخامته «المقبّلات» الفاتحة للشهية. وكان عليهم إما الانسحاب وإما المتابعة التي تعني السيطرة على المجتمع، وتعني نجاحهم في افتعال حرب طائفية وعرقية على الطريقة اليوغسلافية، وتعني تشكيل حكومة وقوات محلية تابعة، وتعني ضمان استمرار الإنتاج في حقول النفط..الخ، وهذا جميعه بدا صعباً للغاية من دون مساعدة الأوروبيين الدهاة، الذين استبعدوا منذ البداية بطريقة مهينة!

اليوم تتكرّر الحكاية ذاتها في ليبيا. إنهم يريدون تدميرها من أجل إعادة بنائها! وهم يعوّلون على قوات القذافي النظامية في مساعدتهم، وذلك في نطاق بعض الاختلافات والتعديلات غير الجوهرية، التي تأخذ بعين الاعتبار دروس التجربتين اليوغسلافية والعراقية، وتأخذ بعين الاعتبار أيضاً ما طرأ على الوضع الدولي من تغيّرات أساسية في موازين القوى، حيث لم يعد ممكناً أبداً تجاهل الدول الصاعدة ومجموعة الدول العشرين، كذلك لم يعد ممكناً أبداً تجاهل حالة النهوض الشامل التي بدأتها الأمة العربية جمعاء.

تسويق الإمبراطورية المنكفئة كقدوة للعالم!

عقب تدمير برجي التجارة في نيويورك هبّت الإدارة الأميركية هبّة قتالية محمومة، فبدت للعالم شديدة الخطورة وقد أعماها الغضب واعتراها ما يشبه الجنون، بينما بدا العالم من جهته مذعناً لما تضمّنه خطابها الدعائي العدواني من غرائب وعجائب! وفي ما بعد، في عهد الرئيس أوباما، وحيث ترتّب على احتلال العراق انكشاف الانكفاء الإمبراطوري الأميركي الذي لا علاج له، طرأت تعديلات على الخطاب الأميركي، والممارسة الميدانية الأميركية، كان من شأنهما تلطيف أساليب تسويق الإمبراطورية الباغية المنكفئة.

لقد حرص الخطاب الأميركي دائماً على إظهار الولايات المتحدة منزهة عن الأخطاء، بل قدّمها بصورة وردية نضرة لا تستحق سوى الإطراء والإعجاب، ولا تملك الأمم الأخرى سوى اعتبارها قدوتها ونموذجها في الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى دأبت الدعاية على التأكيد أنّ الأمة الأميركية هي الأعظم على وجه الأرض منذ وجدت الأمم! وبالطبع، فإن الأمر ليس كذلك، وإلا فما حاجة الإدارات الأميركية المتوالية إلى اتباع أساليب التسويق التقليدية لإبراز عظمة الولايات المتحدة ووحدانيتها، وهو ما واظبت على فعله في جميع المراحل وحتى يومنا هذا؟

في عهد الرئيس جورج بوش الابن لجأت الإدارة الأميركية إلى الرشوة في تسويقها للولايات المتحدة كقدوة للعالم، فرصدت ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار لكسب ودّ الشعوب الساخطة في المنطقة المسماة بالشرق الأوسط. وفعلت الفعل نفسه في جنوب آسيا. وتم إطلاق إذاعة (سوا) وتلفزيون (الحرّة) لاستقطاب الشعوب التي تعطي آذانها وعيونها لمحطات إذاعية وتلفزيونية أخرى. غير أن الأموال والمحطات والأوساط المحلية الحليفةٍ لم تنجح جميعها في إحراز أي تقدّم لصالح تسويق النموذج الأميركي، لأنّ الشعوب تعرف جيداً حقيقة الولايات المتحدة، وتدرك تماماً الفارق بين واقعها وبين خطابها، فهي في نظر الشعوب دولة معتدية تعتمد مذهباً عسكرياً ثابتاً عبر سياسات حربية مفتوحة، أمّا في عهد بوش فقد أصبحت حروبها وقائية، أو استباقية، أي أنها لم تعد تحتاج إلى أسباب مفهومة معلنة كي تشن الحرب ضد أيٍ كان!

إنّ الشعوب جميعها تعرف جيداً أن الولايات المتحدة تعارض بشراسة معظم الاتفاقات الدولية التي لا تحقق لها مصالح خاصة متميزة، أو التي يمكن أن تنال من أجهزتها ومن عناصرها المنفلتة، كاتفاقية محكمة الجنايات الدولية مثلاً. بل إنّ الشعوب جميعها تعرف جيداً معارضة الإدارة الأميركية لاتفاقية كيوتو الدولية بصدد كارثة الاحتباس الحراري التي تهدد الحياة البشرية بمجملها! لماذا؟ لأن الولايات المتحدة هي المسبب الأول للنسبة الأعظم من حجم كارثة الاحتباس الحراري، ولأنّ التزامها باتفاقية كيوتو يفرض عليها أن تعيد النظر بطراز تصنيعها وبنمط الحياة فيها، وهو ما لا تريد أن تفعله. كذلك فإنّ الشعوب جميعها تعرف أنّ الولايات المتحدة كانت دائماً مركز الدعم للأنظمة الاستبدادية في العالم، وكانت دائماً مع الباطل ضد الحق، ومع الظالم ضد المظلوم، كما هو الحال في فلسطين مثلاً.

سواء في عهد بوش أم في عهد أوباما، على اختلاف أسلوبيهما، فإنه لمن الصعب، إن لم يكن من المحال، أن تنجح الإدارة الأميركية في تسويق صورتها وبرامجها إلى البلدان الأخرى، ولسوف تبقى قطاعات واسعة جداً في هذا العالم مشحونة بالمشاعر والمفاهيم المناهضة لسياسات الولايات المتحدة،

بما فيها شعوب حلفائها الغربيين، وهي مشاعر ومفاهيم ليست من دون أساس بالطبع، حيث لا يغيّر في جوهر الأمر أنّ الرئيس أوباما يجنّب جنوده ما أمكن خوض الحروب مباشرة، ويستعيض عنهم، في عمليات التدمير والقتل، بالطائرات من دون طيّارين!

تقول الباحثة الأميركية نانسي سنو أنّ محاولات الإدارات الأميركية لتحسين صورة الولايات المتحدة، عن طريق توزيع المال، وعن طريق الدعاية، ونشاط الأوساط التابعة في البلدان الأخرى، لن تجدي نفعاً، وأنّه قد حان الوقت كي تصيخ واشنطن بسمعها لحلفائها الذين يبثونها معاناتهم وشكاواهم!

غير أنّ الإعلام الأميركي المتواطئ مع السلطة لا يأبه عموماً لكل ذلك، فهو يسير في ركاب السياسة الرسمية، لأنّه (كشركات همّها جني المال) يسعى إلى تحقيق الأرباح ولو على حساب إشاعة الجهل والضلال في الولايات المتحدة وخارجها، أي على حساب الصالح العام الوطني والإنساني! إنّ الصحافة الأميركية عموماً تتبع أساليب لا تساعد على التمييز بين الحقائق الثابتة والأخبار غير النزيهة! فعلى سبيل المثال، تقول الباحثة سنو، تخصّص الصحف الأميركية صفحات للآراء والتعليقات التي تعطي القارئ انطباعاً غير صحيح، وشعوراً زائفاً بالاطمئنان والثقة، عندما يطالع الصفحات الأخرى التي تحتوي على الأخبار، فيتوهم بعد مطالعته صفحات الرأي أنّ صفحات الأخبار أمينة وليست منحازة، مع أنها في الواقع غير أمينة ومنحازة!

إنّ هناك من يتحدّث عن "صراع" بين الإدارة الأميركية والإعلام الأميركي، لكنّ مثل هذا الصراع لا وجود له، وهو مجرّد أكذوبة، فالإعلام الأميركي، منذ الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي، يتبنّى فرضيات مجلس الأمن القومي الأميركي، ويتبنّى المواقف الرسمية للبيت الأبيض. وقد يحدث ويتواطأ الطرفان عمداً، فيتظاهران بالخلاف، لإبقاء الشعب جاهلاً بحقيقة مسائل على درجة عالية من الخطورة والحساسية!

إنّ التعاون، على العموم، بين الإعلام الأميركي وحكومته هو السائد، وهو يتحقق تلقائياً بسبب تقاطع المصالح ووحدة الأهداف والتطلعات بين الطرفين، فقد قامت الصحافة الأميركية بدور الرديف للمخططات والعمليات العسكرية العدوانية التي أعدّتها ونفّذتها الحكومات الأميركية المتعاقبة، وهي اعتبرت ذلك واجباً من واجباتها القومية، ودليلاً على ولائها لوطنها! إنّ تحالفاً حقيقياً ثابتاً ينهض بين الحكومة الأميركية والإعلام الأميركي، وقد أثمر هذا التحالف، في جملة ما أثمر، تقليداً صار متّبعاً على الدوام هو تبادل الموظفين وتبادل المهمات، فالصحفي الأميركي يمكن أن يقوم بدور رجل المخابرات ورجل المخابرات الأميركي يمكن أن يقوم بدور الصحفي، وكلاهما يشتركان في مهمة جمع المعلومات لصالح الحكومة!

على سبيل المثال، واستناداً إلى وثائق وكالة المخابرات المركزية الأميركية، قام الصحفي الأميركي كارل بيرنستين بتوثيق حالات تعاون بين الصحافة والمخابرات تضمنت أسماء أكثر من ٤٠٠ صحفي أميركي نفّذوا مهمات استخباراتية سرّية على مدى ربع قرن! وبالطبع، كانت فرصة أمثال هؤلاء الصحفيين في تحقيق النجاح المهني كبيرة، كما يقول بيرنستين، لأنّ علاقاتهم بالمخابرات مكّنتهم من الحصول على معلومات متميزة ومثيرة! أما الباحث الإعلامي الأميركي أندرو تاين فقد حلّل ٤١٤ خبراً صحفياً حول العراق، قدمتها شبكات الأخبار الأميركية الثلاث الكبرى في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فوجد أنّ جميع المواد الإخبارية، باستثناء ٣٤ مادة، كان مصدرها المؤسسات الحكومية الثلاث: البيت الأبيض، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية! ولنا أن نقدّر كيف جرى تناول القضية العراقية إعلامياً، في حينه، بالاعتماد على المصادر الأميركية الرسمية العليا!

تغيير عربي تاريخي نوعي يستحيل منعه

اقتضى نهوض الأمة العربية، الذي نأمل أنّه بدأ، مرور أزمنة طويلة متعاقبة حافلة بالأهوال الداخلية والخارجية، وتطلّب تضحيات جسيمة رهيبة، قدّمتها أجيال عربية عديدة متوالية ومتواصلة، إلى أن تحقّق اليوم ما نظنّ أو نعتقد أنّه التراكم التاريخي الضروري الذي لا تنهض الأمم قبل تحقّقه، والذي يفترض أنّه بلغ حدّاً أصبح معه مؤهّلاً للتحوّل من تراكم كمّي مضمر وكامن إلى تغيير نوعي معلن وسائد. وإنّه لبديهي أنّ هذا التراكم الضروري يتكوّن من جهود وتجارب ومعاناة وإضافات الأجيال العربية المتوالية جميعها، فهي متساوية نسبياً في المسؤولية عن تعثّره وتقدّمه، وعن سلبياته وإيجابياته.

نريد أن نخلص إلى أنّه ليس من الحكمة ولا من الإنصاف في شيء أن يحاول البعض اليوم تشويه الانتفاضات الشعبية الثورية، بتسطيح التاريخ وفصلها عن سياقه، وبإدانة مراحل منه بكاملها، بجميع مكوّناتها ووقائعها، كالقول، مثلاً، أنّ أنظمة الشرعية الدستورية البرلمانية، الديمقراطية أو الليبرالية، هي الوحيدة الضرورية والصحيحة في جميع العهود والأزمنة والأمكنة، بينما أنظمة الشرعية الثورية مدانة ومرفوضة دائماً وأبداً، فمثل هذا القول، في حالة حسن الظن، يفتقر إلى إدراك مدى تعقيدات الحياة البشرية، التي من الصعب إن لم يكن من المستحيل إخضاعها لقوانين سياسية ثابتة، والتي لا يمكن التعامل معها عموماً إلاّ بالقوانين التجريبية، لأنّ تعقيدات الحياة البشرية تفوق حقاً تعقيدات التركيبات المادية الكيميائية!

هل من المعقول القول اليوم أنّ الثورة المصرية العسكرية الناصرية (وغيرها من الثورات العربية المماثلة) كانت غير ضرورية تاريخياً، في مرحلتها الأولى طبعاً، وأنّه كان ممكناً عدم حدوثها؟ ولكنّ حال مصر والأمة عموماً يؤكّد أنّ تلك الثورة كانت ضرورية تاريخياً، إنما كمرحلة مؤقتة انتقالية، استثنائية تمهيدية، وكمدخل إجباري إلى حياة دستورية برلمانية ديمقراطية مستقرة. أمّا أنها تطاولت، وانقطعت الصلة لاحقاً بين بداياتها ونهاياتها، فأصبحت قوانينها الثورية الاستثنائية المؤقتة دائمة، وصارت ذريعة لاحتفاظ الورثة بامتيازات أسطورية رغم تخليهم تماماً عن روح تلك القوانين، فهذا موضوع آخر.

لقد حدثت تلك الثورات العربية الانقلابية، التي يفترض أنها انتقالية، في زمن عانت فيه الأمة عموماً نقصاً بنيوياً فادحاً من جهة، واختراقات أجنبية مميتة من جهة أخرى. وحدثت لأنّه كان مستحيلاً عدم اللجوء إلى الشرعية الثورية من أجل تعويض ذلك النقص البنيوي الذي لم يكن يسمح بنهوض حياة دستورية ديمقراطية سليمة قادرة على مواجهة الاختراقات الأجنبية، وعلى تلبية الاحتياجات الملحة للأكثرية. وبالطبع، لو أنّ بنية الأمة كانت مكتملة اجتماعياً وجغرافيا وسياسياً، ولو أنها كانت في حالة تطوّر طبيعي مستقلّ ومنيع، لما كانت ثمّة ضرورة لأنظمة الشرعية الثورية، وإنّ لنا في موقف الجيش المصري من الانتفاضة الشعبية الثورية خير دليل على ذلك، ومثله موقف الجيش التونسي.

غير أنّ الأوضاع السائدة اليوم في البلاد العربية عموماً، على اختلاف الشرعيات التي تستند سلطاتها إليها، تبدو وكأنّها آذنت جميعها بالزوال. فالتراكم التاريخي بلغ، كما أشرنا، حدّاً يجعله على وشك الانقلاب إلى تغيير نوعي عميق، والأمة التي برهنت أنها أمة واحدة تبدو وكأنها استكملت

الكثير من نواقصها البنيوية الفادحة وامتلكت الكثير من العتاد الضروري، وتوشك أن تنهض وتتخطى جميع معوقات تقدّمها. وهكذا فإنّ الأوضاع التي كان ممكناً قبولها طوعاً، أو فرضها قسراً، والتي استمرّت على مدى العقود الطويلة الماضية، لم يعد استمرارها ممكناً أبداً، لأنّ الوضع الذي كنا ننظر إليه في الماضي على أنّه وضع إيجابي ننظر إليه اليوم على أنّه سلبي، علماً أنّ بعضه كان في حينه، وبخاصة في بداياته، إيجابياً بالفعل. وهذا أمر مفهوم بالطبع، حيث الإيجابي في الحاضر سوف يصبح بدوره سلبياً في المستقبل، لأنّ الحياة هكذا، ولا مجال فيها أبداً للثبات والاستمرار في كيان واحد وعلى حال واحد.

وعلى ذكر برهان الأمة العربية عن وحدتها، بانتفاضاتها الشعبية الثورية المتزامنة التي ترفع شعارات مشتركة، فإنّه لمن شبه المؤكّد أنّ التغيير النوعي التاريخي المنشود هو استرداد الأمة الواحدة لذاتها، بإسقاطها عوامل ضعفها وتجزئتها وتهميشها، وبامتلاكها حرّيتها وتحقيق استقلالها. وقد يكون مناسباً هنا التذكير بتقرير لجنة كامبل بنرمان الإنكليزية الذي أعدّ عام ١٩٠٧، وبما تضمنه من تحديد واقعي لحدود الوطن العربي الكبير ومن شرح لخصائص الأمة العربية، ومن اقتراحات لتمزيقها وتكبيلها وتغييبها، الأمر الذي يفسّر الأسباب العميقة والأهداف الكبيرة لانتفاضاتها الثورية الحالية المتميّزة.

قال التقرير الإنكليزي/الأوروبي: «على الساحل الجنوبي للمتوسط، من الرباط إلى غزّة، وعلى الساحل الشرقي حتى مرسين وأضنة، وعلى الجسر البرّي الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا والذي تمرّ فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر، وعلى طول ساحلي المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة حيث الطريق إلى الهند.. في هذه المنطقة الحساسة أمة واحدة تتوفّر لها من وحدة تاريخها ودينها، ووحدة لسانها وآمالها، جميع مقومات التجمع والترابط والاتحاد، وتتوفر في نزعاتها التحررية وفي ثرواتها الطبيعية وفي كثرة تناسلها جميع أسباب القوة والتحرّر والنهوض..الخ»!

لقد استنتج التقرير الإنكليزي/الأوروبي أنّ الخطر على الإمبراطوريات الاستعمارية كامن في تحرّر هذه المنطقة، وفي توحيد اتجاهات سكانها وتجمعها حول عقيدة واحدة وهدف واحد، واقترح العمل على استمرار وضع المنطقة المجزّأ وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتخلف، ومحاربة اتحاد جماهيرها، ومنع ترابطها الفكري أو الروحي أو التاريخي، وإيجاد الوسائل العملية القوية لفصلها عن بعضها، وإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط شطرها الآسيوي بشطرها الأفريقي، بحيث يكون هذا الحاجز (الإسرائيلي) قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة!

وبالفعل، فإنّ استنتاجات لجنة بنرمان ومقترحاتها هي ما عانت منه الأمة العربية أفظع المعاناة على مدى القرن الماضي، وهو ما سهرت سلطاتها الحاكمة التابعة في معظمها على تحقيقه، وهو ما تهبّ الأمة اليوم في جميع أقطارها هبّة واحدة للخلاص منه.

تفسير الغياب السياسي للنقابات العمالية

يقف البعض اليوم حائراً أمام ظاهرة انحسار أيّ دور قيادي سياسي للنقابات العمالية (وأيضاً النقابات المهنية عموماً) في ميادين الانتفاضات الشعبية الثورية التي عمّت البلاد العربية. إنّ هذه النقابات، بملامحها الطبقية، وبحدودها المهنية، وبخطاباتها السياسية، تكاد أن تكون غائبة تماماً عن صفوف النضال الأمامية، ليس في البلاد العربية فقط بل في العالم عموماً، بعكس ما كان حالها على مدى حوالي قرنين من الزمان. فما الذي حدث لها؟ كيف صعدت واشتدّت، وكيف انحدرت واضمحلّت؟

لقد حقّقت النقابات العمالية في الدول الصناعية/الاستعمارية حضوراً مؤثّراً في الحياة السياسية منذ أواسط القرن التاسع عشر، فانتفاضة باريس، أو كومونة باريس، التي حدثت في ذلك القرن، كانت إرهاصاً لقيام دول عمالية عظمى في القرن الذي تلاه. وفي العام ١٩١٩ بادرت الحكومات الرأسمالية إلى تأسيس منظمة العمل الدولية (مقرّها جنيف) نتيجة الذعر الذي أصابها بسبب انتصار الثورة العمالية الروسية. وهذه المنظمة الدولية، التي تكونت من ممثلي الحكومات واتحاد أرباب العمل والنقابات العمالية، كان يراد لها الارتباط أكثر بمصالح النقابات العمالية، إنّما لاحتواء نضال العمال في المقام الأول، عن طريق إشراكهم في تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية التي تقوم على حساب المستعمرات في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية.

كان تأسيس منظمة العمل الدولية هو الثمن الذي توجب على أرباب العمل والحكومات الرأسمالية دفعه من أجل تحقيق «السلام الاجتماعي» في بلدانهم الثرية. وبالفعل، سرعان ما بدأت الطبقة العاملة في تلك البلدان بالتحوّل إلى أرستقراطية عمالية عالمية، أي إلى شريك في ما تحققه عمليات نهب أمم العالم الأخرى من غنائم. وبعد الحرب العالمية الثانية اتخذت الحكومات الرأسمالية إجراءات عظيمة لصالح العمال، بهدف تعزيز الشراكة معهم في مواجهة المعسكر الاشتراكي من جهة، وفي مواجهة شعوب المستعمرات من جهة أخرى، فكانت القوانين والمواثيق الجديدة التي أنشئت بموجبها شبكات الضمان الاجتماعي، وجرى تشجيع النقابات العمالية المتواطئة على النمو والتطور والاستثمار في ميادين التعليم والإسكان وغيرها، أمّا مجلس إدارة منظمة العمل الدولية فقد عزّز من جهته الشراكة بين أطرافه الثلاثة: الحكومات وأرباب العمل والعمال!

غير أنّ أعراض الانحدار والاضمحلال بدأت تظهر على النقابات العمالية في الدول الرأسمالية منذ عقد الثمانينيات الماضي. إنّ البعض يعيد ظهور هذه الأعراض إلى العام ١٩٨١ حيث كسر الرئيس الأميركي رونالد ريغان بالإكراه إضراباً عمالياً ضخماً، وإلى العام ١٩٨٥ حيث سحقت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر إضراب عمال مناجم الفحم، ولكن من شبه المؤكد أنّ بداية الانحدار العمالي الأطلسي يعود إلى الصعود العملاق للشركات المتعدّدة الجنسية، الذي بدأ في السبعينيات من القرن العشرين، في ظلّ تعاظم حرية التجارة الدولية، وتدفق الرأسمال الدولي الربوي بكثافة إلى بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، حيث تكاليف العمالة الزهيدة ومواقع خدمات الإنتاج الأجنبي شبه المجانية (كما هو الحال في تونس مثلاً).

لقد ترتّب على صعود الشركات المتعدّدة الجنسية تحوّل في معادلة العرض والطلب، في ميدان

العمل والعمالة، ضدّ مصالح الأرستقراطية العمالية في البلدان الاستعمارية، فقد تضاعف حجم القوة العاملة العالمية، وصار الوصول إليها في بلدانها الفقيرة متاحاً وسهلاً من قبل الشركات المتعدّدة الجنسية، ثمّ سرعان ما انطلقت العولمة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فكان ذلك النموّ غير المسبوق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المتخطية للحدود الدولية، مترافقاً مع انفجار ضخم في حجم إنتاج التكنولوجيا الرخيصة، وفي حجم الاتصالات وانتقال المسافرين بين مختلف أنحاء العالم.

بعد أن تغلبت رؤوس الأموال الاحتكارية المنفلتة على الأرستقراطية العمالية في البلدان الثرية، وعلى جميع العقبات والقيود والحدود السياسية التي تعيق تنقلها بين جميع بقاع الأرض، فرضت على عمال بلدان الجنوب كلّ ما من شأنه إعاقة انتقالهم إلى بلدان الشمال بحثاً عن فرص عمل أفضل، وأرغمتهم على البقاء في بلدانهم كي يعملوا لحسابها مقابل ما يسدّ الرمق، وقد سمعنا أخيراً كيف أنّ الحكام (في ليبيا وتونس وغيرهما) كانوا يساعدونها رسمياً في «منع الهجرة غير الشرعية»، وهو المنع الذي يعني ما يشبه سجن العمال وإرغامهم على العمل شبه المجاني لصالح الشركات المتعدّدة الجنسية والرأسمال الدولي الربوي.

لقد فرض الرأسمال الدولي إرادته على العالم أجمع تحت رايات العولمة، تسنده المراكز الصناعية، وتخدمه الحكومات الرأسمالية، وتمهّد طرقه المؤسسات الدولية القوية مثل صندوق النقد الدولي، وتتواطأ معه منظمة العمل الدولية بأطرافها الثلاثة: الحكومات وأرباب العمل والأرستقراطية العمالية. لقد افتقد العمال وجود منظمة دولية قادرة على مساعدتهم في تحقيق حرية العمالة، بينما تكفّلت الأجهزة الحكومية في جميع البلدان بتكبيلهم وتثبيتهم في أماكنهم!

من جهة أخرى، فإنّ الدولة حلّت محلّ أرباب العمل في كثير من البلدان التي رفعت رايات الاشتراكية، ومنها عدد من البلاد العربية، فكان أن توقّف النضال العمالي المطلبي وصار العمال أشبه بالموظفين الملحقين بأجهزة الدولة، فهم يأتمرون بأوامر حكومتهم بعد أن تبدّلت خصائصهم التاريخية النقابية، غير أنّ ذلك، ويا للعجب، لم يمنع استمرار الكتابات والخطابات عن النقابات العمالية بخصائصها القديمة الصحيحة التي لم يعد لها من وجود في الواقع!

لقد ظهر انهيار واضمحلال الطبقة العمالية العربية ونقاباتها واضحاً في هذه الانتفاضات الشعبية الثورية التي تعمّ الوطن العربي الكبير اليوم. وينبغي أن لا تفوتنا الإشارة إلى انهيار الطبقات الوسطى أيضاً، في العالم عموماً، الأمر الذي ترتّبت عليه تغييرات عميقة وواسعة في بنى ومواقع القوى الاجتماعية المختلفة. وهكذا تتبلور اليوم مواجهة من نوع جديد بين كتلتين اجتماعيتين عالميتين: كتلة تتألف من خمس سكان العالم يقودها الرأسمال المالي الدولي، وكتلة تتألف من الأربعة أخماس، في جملتها الطبقة العمالية. أمّا على الصعيد الإقليمي، العربي مثلاً، فإنه لمن الواضح أن الأمة في معظم مكوناتها تخوض، كتلة واحدة، النضال ضدّ الأوساط الحاكمة المتواطئة مع الرأسمال المالي الدولي الربوي.

تلاشي المحافظين الجدد ونخبهم الملونة

هناك اليوم من يحاول الإيحاء بأنّ ما يشهده الوطن العربي الكبير من انتفاضات ثورية شعبية هو استجابة لنداءات ومبادرات المحافظين الجدد الصهاينة التي انطلقت في العقد الماضي، ولنداءات تلك الحركات النخبوية الملوّنة، العربية وغير العربية، التي تجاوبت مع الصهاينة الأميركيين، ولم يتردّد عدد منها في امتطاء الدبابات الأميركية التي احتلت العراق، وفي إعلان التخلّي عن فلسطين، وعن النفط العربي، وعن التراث العربي الإسلامي، وعن وحدة الأوطان العربية، لصالح الديمقراطية والليبرالية، وحقوق الإنسان، وحقّ تقرير المصير، وغير ذلك من الشعارات التي رفعها صهاينة واشنطن.

إنّ الفارق حاسم، والصلة مقطوعة تماماً، بين تلك الحركات النخبوية الملونة، التي ظهرت على مدى حوالي عشر سنوات قبل احتلال العراق، وبين الانتفاضات الشعبية الثورية التي تنطلق اليوم متزامنة ومتوالية في البلاد العربية، وذلك لأنّ عالم ما بعد احتلال العراق يختلف جذرياً عن عالم ما قبله، حيث تقهقر المحافظون الصهاينة واندثروا، وتقهقرت واندثرت معهم نخبهم الملونة في مختلف أنحاء العالم، وحيث خسرت الولايات المتحدة تفرّدها ومكانتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية المتميّزة، وانكشف زيف وكذب الشعارات التي رفعتها، ونهضت مجموعة الدول العشرين التي تتصدّرها دول المستعمرات السابقة الصاعدة والناشئة. ولعل من المناسب هنا إلقاء نظرة خاطفة على أوضاع ما قبل احتلال العراق وأوضاع ما بعده.

في مطلع عقد التسعينيات الماضي أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب عن بداية نهوض نظام دولي جديد تتحرّر فيه الأسواق من قيود الحكومات، وتنطلق السلع ورؤوس الأموال بكامل حريتها عبر القارات..الخ. لقد كان إعلاناً مخاتلاً، يظهر غير ما يبطن، فقد بدا مفعماً بالروح الريغانية/التاتشرية الأعظم تطرّفاً وعتوّاً وعدوانية في تاريخ النظام الرأسمالي الاحتكاري الدولي، بينما هو يتحدّث عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقّ تقرير المصير.

لقد أطلق بوش الأب إعلانه الخطير ذاك، الذي سيغرق عدداً من البلاد العربية والإسلامية وبلاد البلقان في بحور من الدماء، في تلك اللحظة التاريخية التي بدأت فيها عملية محاصرة العراق بإحكام، والتي تعاظم فيها الحضور العسكري الأميركي في المنطقة العربية بكثافة عظيمة، غير مسبوقة، لا يتناسب حجمها أبداً مع حجم الأهداف المعلنة، بينما كان الاتحاد السوفييتي قد انهار، ودول حلف وارسو ويوغوسلافيا مبعثرة مضطربة مرتعشة، تعصف بها رياح السموم الرأسمالية الاحتكارية من كلّ حدب وصوب.

وإذا كان الرئيس بيل كلينتون الديمقراطي قد حلّ محلّ بوش الجمهوري في تلك اللحظة ذاتها، في مطلع التسعينيات الماضية، فإنّ الوقائع برهنت لاحقاً عن وحدة الأساسيات في السياسة الدولية (والداخلية) للحزبين الأميركيين، وبرهنت أنّ عملهما يبقى مشتركاً ومتكاملاً أيّاً كان الحاكم منهما، فهما يشبهان الحزبين الإسرائيليين الليكود والمعراخ (أو العكس) من حيث تناقضهما الظاهري الثانوي واتفاقهما الجوهري الأساسي، وبالفعل، رأينا كلينتون يواصل ما بدأه سلفه بوش في العراق، وفي الخليج عموماً، وفي فلسطين المحتلة خصوصاً، وكذلك في بلدان أوروبا الشرقية، وفي يوغوسلافيا، وأيضاً في إندونيسيا حيث جرى اقتطاع تيمور الشرقية من جسم وطنها الأمّ.

وهكذا، في ظلّ تنسيق واضح بين الإدارة الأميركية الديمقراطية الحاكمة والإدارة الجمهورية المعارضة، انطلق المحافظون الجدد الصهاينة يمهّدون لعهد بوش الابن، أي لإقامة النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه بوش الأب، والذي ستكون فيه واشنطن، في حال قيامه، عاصمة العالم المركزية، التي تقود بلدان الآخرين كما تقود ولاياتها، إنما كولايات وضيعة، عليها واجبات وليس لها حقوق! وقد بلغت تلك الانطلاقة ذروتها التحضيرية ما بين العامين ١٩٩٥ــــ١٩٩٧، حيث مشاريع المحافظين الجدد أصبحت معلنة إلى حدّ كبير، ودخلت مرحلة التنفيذ التمهيدي الميداني.

غير أنّ مشروع النظام الدولي (الأميركي) الجديد لا يمكن أن ينهض ويتحقّق من دون إقامة مشروع الشرق الأوسط (الأميركي) الجديد، بحكم خطورة موقع بلدانه وأهمية ثرواته النفطية. وبناءً على ذلك بدأت الاستعدادات منذ مطلع التسعينيات الماضية لاجتياح المنطقة الواقعة ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي، ولإعادة تشكيلها وإخضاعها أكثر مما هي خاضعة في معظمها، وذلك بوضع اليدّ عليها مباشرة، وتجزئتها أكثر وأكثر بشرياً وجغرافياً. وبالطبع ما كان ذلك ليتحقّق من دون تواطؤ البعض من سكان المنطقة، فكانت الحركات النخبوية الملونة، التي بدأت تتردّد على واشنطن منذ عام ١٩٩٥، وتعبّر عن ولائها واستعدادها للتعاون رغم اطلاعها على حقيقة ما يضمره الأميركيون ويخفونه خلف شعاراتهم البراقة.

كان العراق هو محطّة الانطلاق الأولى في مشروع الشرق الأوسط الجديد الكبير، وقد انهار المشروع في محطته الأولى بفضل بطولات وتضحيات الشعب العراقي، ثمّ كان الإجهاز عليه في لبنان وفي غزّة على أيدي المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، فكانت بداية التقهقر الأميركي الصهيوني الكبير إقليمياً وعالمياً، وهو التقهقر الذي تعبّر الانتفاضات الثورية الشعبية العربية اليوم عن أكثر مظاهره وضوحاً وحدّة وعمقاً.

لقد أراد الأميركيون برفعهم شعار حقّ تقرير المصير التشجيع على الانفصال وتحقيق المزيد من التجزئة في البلاد العربية وغيرها. وأرادوا برفعهم شعار حقوق الإنسان تبرير تدخلهم في الشؤون الداخلية للآخرين. وأرادوا برفعهم شعار الليبرالية/الديمقراطية إلغاء دور الحكومات في حماية اقتصاد بلدانها ورعاية شعوبها. لكنهم اليوم، بعد فشلهم وفضيحتهم في العراق، وفي لبنان وفلسطين، وبعد انكفائهم دولياً، يتابعون بقلق انتفاضات العرب الثورية الشعبية الطاهرة، التي حقّقت حتى الآن انتصارين حاسمين ضدّ الطغاة واللصوص في كلّ من تونس ومصر، ويجاهدون بصعوبة للتوفيق بين حرصهم المستجدّ على بقاء هؤلاء الطغاة واللصوص وبين الشعارات البراقة الكاذبة التي رفعوها بالأمس، هم ونخبهم الملونة.

تواطؤ النخب ضدّ الشعب في سورية

تشير الإجراءات والتصريحات التي صدرت عن التحالف الأطلسي مؤخّراً، بعد مرور حوالي ستة أشهر على اندلاع الأحداث السورية المتصاعدة، إلى أنّ هذا التحالف ربّما حسم أمره تجاه الوضع السوري في مسألتين: الأولى مسألة السلطة الحاكمة التي ينبغي تغييرها حسب تأكيدات قادة التحالف، والثانية مسألة الشعب الثائر الذي ينبغي تغييره أيضاً، سواء بإخضاعه واحتوائه أم بتدميره وتخطّيه، وهو ما تدلّ عليه المناورات الغامضة لهؤلاء القادة، سواء في ما بينهم أم مع أطراف من المعارضة المغتربة والمقيمة، فمن البديهي أنّ لمثل هذا التطوّر في موقف التحالف (فيما لو صحّ) طرفه السوري الذي لا غنى عنه ولا يجوز إغفاله مهما تكتّموا عليه. وبالتالي فإنّ الخشية من تواطؤ نخبة سورية ضدّ شعبها تصبح مفهومة، ويصبح متوقعاً أن لا تتورّع مثل هذه النخبة عن توظيف الحقّ لصالح الباطل، وأن لا تتردّد في تشكيل غطاء وطني لعدوان أطلسي محتمل.

إنّ الخشية من وجود طرف سوري متواطئ مع الأطلسي ليس ضرباً من التكهّن. فمن المعروف، والمعلن، أنّ هناك نخباً سورية طالما عبّرت عن صلتها الحميمة فكرياً وسياسياً بالدوائر الأوروبية والأميركية، وعن تطلعها إلى إقامة نظام ديمقراطي شجعتها تلك الدوائر على العمل من أجل إقامته. وبالفعل رأيناها وقد دأبت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على التفاعل العلني الإيجابي مع الأوروبيين والأميركيين في هذا الاتجاه، وعلى الترويج لأطروحاتهم حول العولمة واقتصاد السوق والليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقّ تقرير المصير..الخ، متجاهلة دورهم الأساسي المستمرّ في عملية تمزيق العرب، واحتلال بعض أقطارهم، ونهب ثرواتهم، ورعاية الأنظمة الفاسدة التي تحكمهم.

لقد نشرت الصحف منذ العام ١٩٩٥ أخباراً كثيرة عن اللقاءات التي كانت تعقد في واشنطن وفي العواصم الأوروبية بين نخب عربية ونخب أوروبية وأميركية. وقد شارك في تلك اللقاءات سوريون معروفون بعضهم مقيم في سورية. وأذكر من تلك الاجتماعات (حسب الصحف في حينه) أحدها الذي انعقد في الولايات المتحدة، في العام ١٩٩٥، وحضره بول وولفويتز الذي لم يكن مشهوراً آنذاك، والذي سيصبح لاحقاً أحد البارزين في عصابة المحافظين الجدد وفي إدارة الرئيس بوش. ففي ذلك اللقاء تحدّث أحد الحاضرين العرب فقال أنّه يسلّم للأميركيين بمصالحهم المشروعة في البلاد العربية، لكنّه يريد أن يعرف طبيعة العلاقة التي سوف تقوم بين الولايات المتحدة والبلاد العربية بعد تحوّلها إلى الديمقراطية! فشرح وولفويتز أنّ هناك ثلاثة محظورات ينبغي على العرب تجنّبها، وهي: تهديد المصالح النفطية الأميركية. وتهديد أمن «إسرائيل». والسماح بوصول حركة إسلامية إلى سدّة الحكم! ويفهم من كلام وولفويتز أنّ على الديمقراطيات العربية المنشودة أن تسلّم للأميركيين بحقهم في التعامل مع النفط العربي كأنّما هو نفط أميركي. وأنّ تحرص على أمن «إسرائيل» حرص الولايات المتحدة عليه. وأنّ تتصدّى لأيّة حركة إسلامية تحاول الوصول إلى الحكم، ولو عن طريق الديمقراطية، بالضبط كما ستفعل الحكومة الأميركية!

في السنوات التي تلت عام ١٩٩٥، وحتى يومنا هذا، صرنا نلاحظ أنّ هناك نخباً عربية لم تعد

تتعرضّ في خطاباتها أبداً لقضية النفط العربي المستباح، ولم تعد تتعرّض أبداً للقضية الفلسطينية وللإسرائيليين، وصارت تناصب الحركات الإسلامية العداء الشديد بسبب ومن دون سبب، فنتذكّر على الفور محظورات وولفويتز! بل إنّ هذه النخب ذهبت أبعد من ذلك بكثير حين راحت، بمناسبة ومن دون مناسبة، تدين مناضلي الحركات العربية على مدى القرن الماضي (تنعتهم استخفافاً بالقومجيين واليسراويين والإسلامويين!) وتسفّه برامجهم التحرّرية من أولها إلى آخرها، معلنة حرباً شعواء ضدّ الأيديولوجيات وأنظمتها الشمولية..الخ، أي ضدّ كلّ ما دعا المحافظون الجدد إلى محاربته، لتشمل الحرب كلّ ما هو خارج النطاق الأطلسي!

لقد بلغ هوان وتهاون النخب المذكورة حدّاً جعلها تتجاهل البديهيات في العلاقات الدولية، التي تقطع بأنّ ما يحكم هذه العلاقات هو منطق الحرب لا منطق السلام، فهي تغزل في تفكيرها المجرّد وفي نشاطاتها الميدانية على منوال نخب المعاهد الفكرية الإستراتيجية في أوروبا وأميركا، متطلعة إلى علاقات نزيهة وديّة معها (كأنّما هي ندّ لها!) وساعية إلى إقامة نظام ديمقراطي في بلادها بمساعدة ورعاية الحكومات الأطلسية التي لم تعد ترى فيها حكومات استعمارية! وبالفعل، استمعنا لاحقاً إلى شخصيات من هذه النخب وهي تعلن تأييدها لاحتلال العراق باعتباره عملية تحرير للشعب العراقي! بل إنّ بعضها ذهب إلى حدّ التصريح عن إعجابه بالواحة الديمقراطية الإسرائيلية! غير أنّ الأمة العربية بمعظمها بقيت في منأى عن ضلال بعض نخبها، فهي تدرك بالفطرة، إضافة إلى التجارب الميدانية والعبر التاريخية المتوارثة، حقيقة هذا النظام الربوي العالمي الأطلسي/الصهيوني، وتعرف جيّداً مسؤوليته الرئيسية في ما آلت إليه أوضاعها من دمار شامل. والأهمّ أنّ المصائب العظمى لم توهن عزيمتها بالرغم من وقوعها لعقود طويلة في حمأة مثلث يشبه مثلث برمودا الافتراضي المهلك، حيث واجهت العدو الأطلسي/الصهيوني المحتلّ، المغتصب، الشره الطامع أبداً بالمزيد. وواجهت النظام الرسمي العربي المتخلّف والمفرّط والتابع، الذي يحكمها بقسوة وحشية. وواجهت أوساطاً من نخبها تتظاهر بالشفقة عليها لتبرير تعاونها مع أعدائها الأطلسيين، ولتبرير استقوائها بهم ضدّ الحكّام المستبدّين الذين يستأثرون (كنخبة أيضاً) بالسلطة ويقصون النخب الأخرى عنها.

وجدير بالذكر أنّ الصلة بين الشعب السوري ومعظم نخبه، الصالحة والطالحة، شبه مقطوعة منذ عشرات السنين، أمّا النخب السورية (والعربية عموماً) التي نتحدّث عنها هنا تحديداً فقد تشكّلت (مع غيرها من أمثالها في معظم أنحاء العالم) في أواسط التسعينيات الماضية، أي في فترة صعود المحافظين الجدد الصهاينة وبتشجيع منهم. وقد كان المحافظون يضعون الخطط حينئذ (بعد زوال الاتحاد السوفييتي) لتفتيت دول العالم وتحويلها إلى آلاف من الدويلات الديمقراطية الدائرة في فلك واشنطن وحدها! تماماً كما كان الحال في أوروبا القرون الوسطى، حيث كانت المدن/الدول منتشرة كالفطر! وكان المقرّر للبلاد العربية أن تتفتت وتتحوّل إلى ما لا يقلّ عن مائة دويلة ديمقراطية! ولعلّ ذلك ما أثار حماسة بعض النخب المحرومة من الحكم في ظلّ الاستبداد، فهاهي الفرصة تبدو سانحة كي يحكم كلّ منها دويلة ديمقراطية مهما صغرت، حتى لو كانت مدينة/دولة! ولنلاحظ هنا كيف أنّ البعض يتحدّث اليوم عن حقوق الأقليات في سورية بما يشبه المطالبة بحقّ تقرير المصير، أي بإقامة دويلة!

غير أنّ الحلم الأميركي/الصهيوني انهار بمعظمه في العراق، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها في حالة من التخبط والتقهقر، وقد تزعزعت مكانتها الدولية العسكرية والاقتصادية والسياسية. لكنها سرعان ما حظيت بنجدة حلفائها الأطلسيين وأتباعها النفطيين، فتماسكت بما يكفي كي لا تتخبط

وتتقهقر أكثر، ولم تجد ضرورة للإعلان عن نهاية حلمها بتفتيت العالم إلى آلاف الدويلات، فاستمرّت أصداء الحلم المنهار تفعل فعلها المحدود هنا وهناك، كما في السودان مثلاً.

أمّا عن النخب المذكورة فقد استمرّ وجودها رغم خيبتها وفقدانها للكثير من حيويتها وحماستها. وعندما انطلقت الانتفاضات الشعبية العربية، ابتداء بتونس، ظهرت المفاجأة/الصدمة واضحة في واشنطن وفي مجمل العواصم الأطلسية، وظهر الارتباك جلياً بصدد كيفية التعامل مع هذه الانتفاضات. أمّا تلك الأوساط من النخب إيّاها فقد توهّمت أنّ ما يحدث هو ما حلمت به وسعت إليه، وهو الوهم الذي سرعان ما تبدّد، في تونس وفي مصر على الأقلّ. لكنّها لم تيأس، وهاهي تنخرط في العمليات الأطلسية الهادفة إلى احتواء الانتفاضات الشعبية وإخضاعها، أو تدميرها وتخطّيها، زاعمة أنّ هذه الانتفاضات هي محصلة جهودها، وتحت إشرافها، وإن كانت لا تقودها ميدانياً! علماً أنّ الجماهير في أهدافها المرفوعة المعلنة تلحّ على الحرّية والكرامة والعدالة والاستقلال والتحرّر والتحرير، ولا تشير في لافتاتها أبداً إلى الديمقراطية، لأنّ الديمقراطية، حسب سلّم الأولويات، قضية تنظيمية لاحقة لا يمكن القفز إليها وتحقيقها (بصورة صحيحة لا صورية) قبل تحقيق الأهداف المذكورة التي تزخر بها كتابات الجماهير، وتصدح بها حناجرها.

حركة اللحظة الراهنة ومسار الهدف النهائي

مضت عشرات الألوف من السنين قبل أن يتحوّل الإنسان من الغريزة إلى العقل، ومن العري إلى الكساء، ومن سكن الكهف إلى سكن البناء، ومن حياة الفرد إلى حياة الجماعة. ومضت آلاف السنين الأخرى قبل أن تبدأ الحياة المجتمعية الأممية، وقبل أن ينتقل الإنسان من حالة الإلمام والانشغال الوحشي باللحظة المعاشة الراهنة إلى حالة الإلمام والانشغال العاقل بمسار التاريخ العام، وبالمصير الجمعي لأمته وللأمم عموماً، فكان أن تحقّق هذا التطور والتقدّم الأممي الهائل، الذي لا يمكن تجاهله، أو النكوص عنه، أو هدمه، إلاّ من قبل أحمق جاهل أو مجرم قاتل، وإنّه لمن المخجل والمريع أنّ العالم لا يزال مهدّداً بهذا النوع من الحمقى الجهلة والمجرمين القتلة!

في العهود المتوالية لهذا النظام العالمي الرأسمالي، الربوي النووي الصهيوني، بلغ خطر المجرمين القتلة والحمقى الجهلة أشدّه، على صعيد العالم عموماً وعلى صعيد كلّ بلد على حدة. وهذا الخطر لم يقتصر على إزهاق الأرواح البشرية وتدمير البنى المادية على أوسع نطاق عالمي، بل هدّد أيضاً القيم والمبادئ الإنسانية على أوسع نطاق عالمي أيضاً. وها نحن اليوم نرى كيف ارتدّ كثيرون، على سبيل المثال، إلى حالة الانشغال الوحشي البدائي باللحظة المعاشة الراهنة، حيث هناك من لم يعد يريد العودة إلى التاريخ، لأنّ التاريخ انتهى حسب زعمه! ولا يريد الاحتكام إلى العقائد لأنها شمولية ومعوّقة كما يراها! ولا يريد أن يلتزم بهدف بعيد مهما كان ضرورياً، لأنّ الحياة هي اللحظة الحالية التي يعيشها الفرد، لا أكثر ولا أقلّ!

على مدى القرن العشرين خصوصاً، وحتى يومنا هذا، نالت الأمة العربية نصيباً كبيراً من عمليات القتل والتمزيق والتدمير المهلكة، كما هو واضح في فلسطين المغتصبة، ونالت أيضاً نصيباً كبيراً من عمليات تخريب وتشويه القيم والمبادئ والعقائد، وقد استماتوا لدفع أطرافها إلى الاستغراق في احتياجات اللحظة الراهنة، والارتداد إلى حالة البدائية الوحشية، فكان أن ظهر في جميع الأقطار من يدعو إلى ذلك، مستهزئاً بتاريخ الأمة وتراثها، داحضاً لمشروعية وضرورة وحدتها، ومستخفاً ساخراً من أهدافها البعيدة، وأولها هدف استردادها لذاتها ولمكانتها بين الأمم.

لقد أرادوا إقناع أطراف الأمة بنسيان فلسطين المغتصبة، والتصالح مع مغتصبيها، ومعاداة من يقاوم ويقاتل من أجل تحريرها! وأرادوا إقناعها بالتسليم بتجزئة أوطانها ومنع تواصلها، وبمسامحة من فعلوا ذلك بها، بل وإقناعها بمزيد من التجزئة، بتجزئة الأجزاء أيضاً، انسجاماً مع دعاوى حقوق الإنسان وحقّ تقرير المصير! أي أن تتجزّأ الدويلات العربية الحالية لتصبح أكثر من مائة دولة! كذلك أرادوا إقناعها بالتنازل عن حقها بثرواتها، وبخاصة النفط، عن طيب خاطر وبلا مقابل أو جزاء عادل، اللهم إلاّ جزاء سنّمار! وأرادوا إقناعها بالكفّ عن النضال من أجل تحقيق أهدافها الضرورية المشروعة العظمى، والرضوخ للأمر الواقع، بانهماك كلّ طرف من أطرافها بحياته الخاصة، في اللحظة الراهنة فقط! ذلك كلّه، وأكثر منه، مقابل مساعدتها في أن تأخذ وضعاً يجعلها تستحقّ رضا الديمقراطيات الأطلسية عنها!

إنّ الليبراليين المحلّيين المزعومين، اللذين يعملون على نقل التجربة الليبرالية الأطلسية إلى بلادهم العربية، يتجاهلون أنها تحقّقت في بلدان تقطنها أمم مكتملة أو موحدة، استعمارية، تتمتّع بفائض عظيم من الثروات المنهوبة، وأنّها تجربة غير قابلة للتطبيق من قبل أمة مجزّأة، مستعمرة أو شبه مستعمرة، لأنّ مثل هذه الأمة تحتاج إلى نضال مرير من أجل تحقيق أهداف عظمى، أولها استردادها لذاتها الحرّة المستقلّة، بينما الليبرالية تحضّ على الانهماك في تحقيق احتياجات اللحظة الراهنة، في الزمان المحدّد والجزء المحدّد!

غير أنّ الأمة العربية هبّت أخيراً، في جميع أقطارها وأمصارها، معبّرة عن وحدتها الراسخة بشعاراتها وبأدائها، وإذا بالقتلة المجرمين والجهلة الحمقى يسارعون لامتطاء تياراتها، ولحرفها عن مسارها، بإقناعها أنّ حركتها مقتصرة على اللحظة الراهنة، وبأنّ هذه الحركة هي كلّ شيء، بينما الأهداف العظمى النهائية، المتعلقة باسترداد الأمة لذاتها المجزّأة المغيّبة ليست شيئاً على الإطلاق!

إنّ الجهلة الحمقى والمجرمين القتلة يريدون إقناع أطراف الأمة المجزّأة المغيّبة بأنّ على كلّ منها تحديد سلوكه تبعاً لحالته الخاصة الآنيّة، متجاهلاً جذر المأساة المتمثّل بوقوع الأمة في شبكة العلاقات الدولية الظالمة! أي أن يتكيّف كلّ طرف داخلياً مع السياسات الدولية السائدة، والأحداث الدولية الحالية، والمتغيّرات الدولية السطحية، فينسى مصالحه الحقيقية التاريخية الجذرية العظمى، وينشغل بمنافع آنية، فعلية ومحقّة وممكنة، أو مفترضة غير ممكنة، فهل يتحقّق لهم ما يريدونه؟ مستحيل!

حروب الدولار سيّد العملات!

تخوض حكومة الولايات المتحدة اليوم صراعات هائلة من أجل بقاء الدولار الأميركي سيّداً للعملات الدولية، لأنّ بقاءه سيداً للعملات الدولية يعني بقاءها سيدة للسياسة الدولية، وإن إلى حين! إنها صراعات معلنة وشبه معلنة وخفية، إقليمية ودولية. أمّا مسارحها فهي العالم عموماً، وبخاصة البلاد العربية. وأمّا مادتها فالسلع عموماً، وبخاصة النفط. إنّ البلاد العربية والنفط العربي هما اليوم مصدر قوة الدولار الأميركي وسرّ احتفاظه بمكانته التي خسرها اقتصادياً وشرعياً منذ حوالي أربعة عقود.

لقد بدأ الاقتصاد الأميركي بالتحوّل الى اقتصاد طفيلي منذ أواخر ستينيات القرن الماضي. ومع بداية ذلك التحوّل أخذت المأساة البشرية المزمنة (في ظلّ النظام العالمي الاستعماري/الرأسمالي) بعداً أشدّ فظاعة وهولاً، حيث راحت الولايات المتحدة تجهد للاحتفاظ بمكانتها الدولية قسراً، عبر فرض عملتها على العملات قسراً، وعبر فرض سياساتها على الحكومات قسرا، فكان أثر ذلك عميقاً وشاملاً، خصوصاً في البلاد العربية التي اجتاحتها العواصف الهوجاء العمياء من داخلها ومن خارجها: من الحرب اللبنانية الطويلة، إلى حروب الخليج، فالصومال، واحتلال العراق، ثمّ صراعات السودان، واليوم ربّما ليبيا وغيرها في السياق نفسه!

كانت الولايات المتحدة قد تحولت علناً، منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، من دولة دائنة إلى دولة مدينة، ومن مصدّرة إلى مستوردة، وبخاصة في ميدان النفط، وصار لزاماً على العالم أن ينتج بينما هي تستهلك، أي أنّ العالم صار يغطي عجزها الاقتصادي على حسابه، تحت ضغط الابتزاز والإكراه، واللجوء إلى السلاح مداورة ثم مباشرة، بالحروب الداخلية ثمّ الخارجية، وبالسيطرة على منابع النفط في مختلف أنحاء العالم، وبالتحكم بعمليات استخراجه وتسويقه واستهلاكه في كلّ مكان، الأمر الذي يمكّنها من الإمساك بزمام هذا العالم ومن الاحتفاظ بمكانتها فيه.

وكانت البلدان العربية المنتجة للنفط هدفاً رئيسياً لابتزاز الولايات المتحدة، ومصدراً عظيماً لدعم الاقتصاد الأميركي المتعثّر، أمّا الأهمّ فهو أنّ هذه البلدان أخذت على عاتقها تغطية الدولار الأميركي بالنفط العربي بديلاً للغطاء الذهبي المفقود. إنّ احتلال العراق لم يكن، في أحد أهمّ وجوهه، سوى عملاً من أعمال استكمال السيطرة على منابع النفط من جهة، والحفاظ على مكانة الدولار وبالتالي مكانة الولايات المتحدة من جهة أخرى. أما لماذا العراق، فلأنه، إضافة الى الأسباب الأخرى المعروفة، أقدم في تاريخه الحديث على خطوتين نوعيتين شديدتي الخطورة على الهيمنة الامبريالية، أولهما تأسيس منظمة الاوبيك عام ١٩٦٠ لحماية حقوق الدول المنتجة للنفط، والثانية تحوله الى التعامل باليورو عام ٢٠٠٠ لكسر احتكار الدولار المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية!

لقد جاء تحوّل العراق إلى اليورو بمنزلة هجوم معاكس، من داخل منظمة الأوبيك، ومشروع ضربة للاحتكار الاميركي في الصميم، فانتقال منظمة الاوبيك الى التعامل باليورو، كما فعل العراق المؤسس لهذه المنظمة، سوف يعرّض الاقتصاد الاميركي الطفيلي لخطر الانكشاف التام. وفي اجتماعها في اسبانيا (نيسان/ ابريل ٢٠٠٢) أظهرت منظمة أوبيك ميلها الى التخلي عن الدولار لصالح اليورو،

فجن جنون الادارة الاميركية الصهيونية، لأن ذلك إن تحقق سوف يعني استبدال الدولار في المصارف المركزية لدول النفط باليورو، واستبداله في التعامل التجاري الدولي ، الأمر الذي يفقد الدولار الاميركي ٤٠٪ من قيمته، ويؤدي الى انسحاب الرساميل الأجنبية الموظفة في الولايات المتحدة، وإلى زيادة كبيرة في تكاليف المستوردات الأميركية.

إنّ موقف دول اليورو في الاتحاد الأوروبي، بصدد المبادرة العراقية عام ٢٠٠٠، كان إيجابياً بالطبع. وهل يعقل أن يكون سلبياً؟ ويمكننا أن نرى ذلك واضحاً في مواقف الشجب والرفض التي اتخذها معظم الأوروبيين من الاحتلال الأميركي للعراق في بداياته، وإن هي سلّمت لاحقاً على مضض بالنتائج المستجدّة على أرض الواقع. ولعلّ ذلك المشهد نفسه يتكرّر اليوم بصورة أو بأخرى في ليبيا، حيث التناقضات على أشدّها في السرّ، وأحياناً في العلن، بين الأوروبيين والأميركيين.

لقد كانت تلك المبادرة العراقية، التي سعت إلى استبدال الدولار الأميركي باليورو الأوروبي في تعاملات البيع والشراء، كفيلة بإنزال الدولار عن عرشه لو أنّ دول الأوبك العربية الرئيسية تبنتها، وبالتالي كفيلة بوضع حدّ للهيمنة الأميركية الابتزازية العالمية، التي تعتمد على البترودولار بالدرجة الأولى، أي على تغطية الدولار بالنفط العربي بدلاً من الذهب الأميركي المفقود، غير أنّ تبنّي تلك المبادرة اقتصر على إيران وفنزويلا، وعلى كوريا الشمالية من خارج الأوبك، فاستحقّت هذه الدول وصفها من قبل الأميركيين بمحور الشرّ، واستحقّت أولها الاحتلال والتدمير الشامل، واستمرّت الصراعات والحروب العدوانية لإبقاء الدولار سيّد العملات!

خرافة التفوّق الوراثي لجنس بعينه!

يحرص الإسرائيليون دائماً على الظهور بمظهر الجنس المتفوق وراثياً، خلافاً لأجناس أخرى متخلفة وراثياً، فيتظاهرون بأنهم يمتلكون من أسباب القوة والتفوق ما لا يمتلكه ولا يستطيع أن يملكه غيرهم من البشر، وأنّ البشرية بحاجة إليهم بينما هم لا يحتاجونها. وهكذا رأينا نتنياهو، على سبيل المثال لا الحصر، يخاطب هيئة الأمم بنبرة أقرب إلى الاحتقار، ويعبّر عن استخفافه بها وبموقفها من بني جنسه!

لفضح خرافة التفوّق والتخلف الوراثي، سنعود إلى تقرير صحيفة " معاريف " الإسرائيلية الذي تحدثنا عنه في المقالة السابقة، والذي نشر تحت عنوان: "اليهود الذين يديرون بلاط كلينتون"! ولنتوقف عند مقطع منه، وهو المتعلّق بالحوار بين مراسل الصحيفة ومسؤول الاتصال مع الكونغرس في البيت الأبيض، المدعو ريهم آمانويل. لقد جرى اللقاء في مكتب المسؤول الأميركي في البيت الأبيض مقرّ رئيس الولايات المتحدة، وتضمّن الحوار معلومات حميمة عن تاريخ أسرة المسؤول، التي غيّرت كنيتها من "اورباخ" إلى "آمانويل" بعد أن انتقلت من فلسطين المحتلة إلى شيكاغو. وإنه لمن الواضح أن الأسرة من أصول أوروبية شرقية، أي من الأشكينازيم الخزريين الذين تهوّد أجدادهم في القرن الثامن الميلادي، والذين ليست لهم أية علاقة لا بإبراهيم ولا بموسى ولا بالقدس ولا بفلسطين!

كان ذلك الحوار حميماً جداً، تحدّث فيه المسؤول الأميركي عن انتمائه "لإسرائيل"، وعن التحاقه بها مرتين، عام ١٩٦٧ أثناء حرب حزيران/يونيو، وعام ١٩٩١ أثناء حرب الخليج الثانية. ومن يدري؟ لعله هو أو إبنه موجود اليوم في العراق! ولكن، لنتصور هذا المدعو آمانويل، أو اورباخ، يستقبل في البيت الأبيض مسؤولا عربيا، أو يزور مسؤولا عربيا في عاصمة بلده العربي؟ طبعا هو سوف يتحدث بطريقة أخرى مختلفة تماما عن تلك التي تحدث بها إلى الإسرائيلي. هو سوف يتحدث إلى المسؤول العربي، قطعا، بصفته شخصية أميركية تخاطب شخصية عربية. وفي المقابل فإنّ العربي سوف يخاطبه، بالتأكيد، بصفته شخصية أميركية، فأيّ مشهد يكون مثل هذا المشهد، وأي حديث يكون مثل هذا الحديث؟

لنفترض أنّ المسؤول العربي يعرف حقيقة من يخاطبه. يعرف أنّه صهيوني يهودي إسرائيلي. فما الذي يمكنه فعله؟ لاشيء على الإطلاق! إنه لا يستطيع إظهار معرفته ولو بمجرّد النظرات، ولسوف يكون اليهودي الإسرائيلي أميركيا في تصرفاته معه وخطابه إليه أكثر من جورج واشنطن، ولسوف يحرص العربي حرصا مبالغا فيه على معاملة الإسرائيلي باعتباره اميركيا فقط وليس يهوديا إسرائيليا أيضا. وبما أنّ العربي يحتاج إلى الأميركي ليساعده في التخفيف من تعنّت وصلف الإسرائيليين، وبما أنّ المسؤول الأميركي ليس أميركيا فقط، بل يهوديا إسرائيليا أيضا، فإننا نستطيع تصوّر مقدار بؤس العربي، ومقدار تفوّق الإسرائيلي/ الأميركي، الذي يتعامل مع خصمه اللدود متظاهرا أنه مجرد طرف ثالث محايد!

إنّ الحكام العرب يناشدون الصهيوني اليهودي الإسرائيلي الأميركي أن ينصرهم ضدّ نفسه، وهو المتأهّب دائما للانخراط في الحرب ضدّهم بصفته إسرائيليا، من دون أن يفقد مركزه كمسؤول أميركي في واشنطن! انه يتظاهر أمامهم بالاستعداد لنجدتهم، ويستمع إليهم وهم يعرضون أدقّ تفاصيل همومهم، الأمر الذي يجعله بالفعل أكثر معرفة وقوة وفاعلية. ولكن أين هي المقدرة الذاتية المتفوقة، الموروثة، التي يتحدثون عنها بإعجاب أو برهبة إذا كان الحال كذلك، وكانت واشنطن تتحكم في العلاقات الدولية، وتديرها بالطريقة التي تعطي اليهود الصهاينة هذه المزايا، لأنّ ذلك في مصلحتها؟

والآن، لنتصور المشهد معكوساً، وأنّ الحظوة للعرب الأميركيين وغير الأميركيين في الولايات المتحدة، وأنهم يحتلون المناصب الرفيعة، بينما اليهود في وضع العرب الحالي؟ ما الذي سيحدث عندئذ؟ قطعا سوف يكون موقف اليهودي الصهيوني بائسا أمام المسؤول الأميركي/ العربي، وسوف تكون قضيته خاسرة سلفا، بينما سيظهر العربي وكأنه يمتلك تفوقا وراثيا! وهكذا فأين المقدرة الخارقة عندما يكون اليهودي الصهيوني مرعيّا ومعتمدا من قبل أقوى دول العالم؟ عندما يكون قادرا على ارتداء أيّ زيّ ، وعلى حمل أية وثائق رسمية لأية جنسية، وعلى احتلال وظائف مهمة، معلنة، في أيّة سفارة في العالم، أو في وزارات الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما؟ إنّ شخصا في مثل هذه الوضعية، أيّا كان أصله، يستطيع سلفا، ببساطة ومن دون معوّقات، الحصول على المعلومات التي يحتاجها من أجل الدخول متآمرا إلى بلد ما، أو لاغتيال شخصية ما، وهو يستطيع التحوّل في طرفة عين من موظف في سفارة أجنبية إلى عنصر كوماندوس مكلف بالاغتيال أو التخريب، ثم، بعد انجاز مهمته، يعود بسرعة إلى مكتبه في السفارة مستعيدا هيئة الدبلوماسي، وقد يستقبل ذوي ضحاياه ويواسيهم! لقد حدث بالفعل شيء من هذا في تونس، حين اغتيل الشهيد القائد أبو جهاد، خليل الوزير، وغيره من القادة الفلسطينيين!

لنأخذ مثالا آخر: في العام ١٩٥١ كانت القيادة الإسرائيلية مرتبكة ومنزعجة، لأنّ اليهود العراقيين أحجموا عن الهجرة إلى فلسطين رغم جميع المحاولات السلمية والعنيفة لإقناعهم، فبدأ قصف تجمعاتهم بالقنابل، وتوزيع منشورات تحضّهم على الهجرة الفورية، وإلا اشتدّ القصف، فغصّت مكاتب الهجرة بعشرات الألوف من اليهود، وتولّت عملية "شحنهم" السريع شركة الطيران الأميركية بقيادة ممثلها في بغداد مستر أرمسترونغ، فمن كان أرمسترونغ؟ إنّه شلومو هيلل، الإسرائيلي الأميركي، الذي تولى لاحقا منصب وزير الشرطة الإسرائيلية، فأين هي البطولة، والمجازفة، والمقدرة اليهودية المتفوقة الخارقة؟ أين الإعجاز فيما فعله شلومو هيلل متخفيا في زيّ أرمسترونغ، ومتمتعا بالحصانة التي يتمتع بها موظف أميركي رفيع المستوى؟ وإذا كانت المقدرة المتفوقة الخارقة هي من خصائص اليهود، فلماذا أظهر يهود العراق كل ذلك القدر من الذعر و العجز حين قصفوا بالقنابل الصهيونية التي اتهم بها العرب؟ ولماذا كانوا يرفضون بحزم الهجرة طوعا من بلدهم العراق؟

سوف ننظر إلى هذه المسألة بمجملها من زاوية أخرى: لو قيل مباشرة وصراحة أنّ المخابرات الأميركية هي من رتّب و نظّم هجرة اليهود العراقيين، وهي من نفّذت عملية اغتيال الشهيد خليل الوزير في تونس، وهي التي سهّلت لعملائها الإسرائيليين تنفيذ جرائمهم، فكيف ستكون قيمة مثل هذه الحوادث والأخبار؟ قطعا، هي سوف تكون عادية، فالولايات المتحدة تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك بكثير وبسهولة نسبيا، لكنّ مثل هذه الجرائم، إذا ما نفذتها واشنطن مباشرة، لن تكون في صالح سياساتها ومكانتها الدولية، لأنها لن تكون مفهومة ولا مبرّرة، وقد تخلق لها مضاعفات ضارة جدا. لكنّ مثل هذه المهمات القذرة تغدو عظيمة القيمة والمردود إذا ما نفذتها "دولة اليهود" الصغيرة، المحاصرة، إنّما المتفوقة نوعيا ووراثيا على غيرها من الأجناس الوضيعة الهمجية! إنّ ذلك يثير الإعجاب بالجماعة الصغيرة، التي تلحق الهزائم بقطعان الهمج الضخمة، ولن يأبه أحد، حتى الضحايا أنفسهم، أنّ واشنطن تقف وراء ذلك كله!

إنّ واشنطن تصنع المشكلة أو الأزمة، في منطقة ما من العالم، بوساطة عملائها وصنائعها، ثم تهرع لبيع الحلول إلى من نكبتهم، فتحصد من وراء ذلك غلالا وافرة، وهو ما يصعب تحقيقه إذا كانت هي الطرف المباشر في الأزمة، كما حدث في العراق مثلا، فاللعبة سوف تكون سخيفة وفاشلة غالبا، ولربّما جاء مردودها عكسيا، لأنها دولة عظمى مقتدرة، ولأنّ عملياتها ضد بلد صغير تثير السخط وليس الإعجاب، ومن هنا تأتي أهمية العملاء عموما، والأهمية الفائقة للصهاينة اليهود في ولائهم المطلق للولايات المتحدة، وفي خدماتهم المتفانية لإمبراطورية الرأسمال العالمي، وتأتي خرافة تفوّق جنسهم!

حلول الناتو محلّ هيئة الأمم!

تسير العلاقات الدولية حثيثاً وبسرعة نحو استكمال تعطيل العمل بالطرق الدبلوماسية وبالقوانين الدولية، على قصورها وشكليّتها غالباً. إنّ حلف الناتو بطابعه العسكري، وبقيادة واشنطن، على وشك الحلول نهائياً محلّ هيئة الأمم، وهو ما انكشف أكثر بمناسبة انعقاد اجتماعه الأخير في العاصمة البرتغالية لشبونة (١٩ ـــ ٢٠١٠/١١/٢٠) ففي تلك المناسبة صرّح فوغ راسموسن، الأمين العام للحلف، أنّ منظمته معنية بمعالجة جميع التهديدات التي يتعرّض لها العالم، بما فيها التهديدات الطبيعية المناخية والغذائية، وفي جملتها ما يسمى بالإرهاب، وبالطبع فإنّ العلاج المقصود هو العلاج العسكري الحربي!

وواقع الحال أنّ العالم، في هذا العصر الشايلوكي، محكوم بعلاقات الغاب والصيد والقنص، وهي علاقات كانت مموهة بالعناوين والشعارات البراقة الخلابة، وبقدر من محاولات الظهور شكلياً بالمظهر الإنساني الحضاري، أمّا اليوم، مع استفحال الأزمة البشرية العامة في المراكز مثل الأطراف، ومع تفاقم الأخطار البيئية والمناخية، فإنّ الصيادين الشايلوكيين لم يعودوا يأبهون لمراعاة المظاهر والشكليات. وكما تشرح ديانا جونستون، في نشرة سياسية أميركية صدرت مؤخّراً، فإنّ العقيدة العسكرية للولايات المتحدة اليوم هي التحرك استباقياً ضدّ أيّة منافسة محتملة لسيطرتها العالمية (أنظر صحيفة «السفير» البيروتية ـــ ترجمة ديما الشريف ـــ ٢٠١٠/١١/٢٦).

غير أنّ التوقّف عن التمويه المخادع الخلاّب، والتخلّي عن المظاهر الحضارية الإنسانية الشكلية الاستعراضية، وإعلان حالة الحرب المفتوحة صراحة ضدّ كلّ ما من شأنه وضع حدّ للظلم والخراب، لا يعني الاقتصار على إطلاقِ النارِ ضدّ الشعوب، فالحرب لا تقتصر على استخدام البنادق، وهناك أساليب أخرى لا تقلّ تدميراً وقتلاً ومردوداً، ناهيكم عن أنّ البنادق قد تعجز عن قنص الطرائد في كثير من الحالات، كما حدث في لبنانٍ وقطاع غزّة، وعندئذ يلجأ الصياد إلى الحيلة، دون أن يرفع إصبعه عن زناد البندقية، ويرتّب وضعاً يجعل الطريدة تسير فيه بظلفها إلى حتفها، وهذا «الوضع» هو المفاوضات غالباً!

إنّ حلف الناتو هو الأداة الاستراتيجية للولايات المتحدة، وإنّ المفهوم الاستراتيجي لهذا الحلف، الذي عرض على أعضائه في لشبونة، هو التوافق على تحقيق السلام عبر الحرب، وعلى نزع السلاح النووي عبر التسلح النووي، وعلى الدفاع عن الدول الأعضاء عبر الهجوم العسكري على الشعوب في بلدانها البعيدة! هكذا تلخّص ديانا جونستون المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، الناتو. وهي تنقل عن زبغنيو بريجنسكي قوله صراحة أنّ الهدف الاستراتيجي لسياسة واشنطن هو الحفاظ على الصدارة الأميركية، وأنّ حلف الناتو هو واحدة من المؤسسات التي تخدم هذا الهدف، والتي تجعل الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في الشؤون الداخلية لحلفائها الأوروبيين، وشريكاً أساسياً في شبكتهم العالمية!

وهكذا، سواء في تعاملها مع حلفائها وشركائها الأوروبيين أم في تعاملها مع أعدائها وضحاياها

التقليديين، فإنّ واشنطن تتبع الأسلوب القاضي بالتفاوض المستمرّ، والحوار المستمرّ، والدعاية المستمرة، سعياً منها وراء توافق رسمي ينهك المقاومة أكانت حليفة أم عدوة، ويجعل الطرائد تصطاد نفسها بنفسها لصالحها، وذلك بولوج الطرائد دهاليز الحوار والتفاوض السلمي التي تنتهي بها غالباً إلى السقوط في الشباك الأميركية، وإنّ هذا هو عين ما نشاهده يحدث اليوم في فلسطين وفي غيرها من الأقطار العربية والإسلامية (مع ملاحظة اضمحلال الدور الدبلوماسي والقانوني لجامعة الدول العربية إلى حدّ التلاشي، تماماً كما هو حال هيئة الأمم) كذلك هو عين ما نشاهده على الجبهتين الروسية والصينية، وأيضاً على الجبهات الأوروبية الحليفة كالفرنسية والألمانية!

إنّ حلف الناتو الدولي ذاته هو التعبير عن تطور ونمو الصناعة العسكرية الأميركية (ذات المردود الهائل في مداخيل الولايات المتحدة) على مدى الستين عاماً الماضية. وينهض مشروع الناتو على شبكة متسعة من القواعد العسكرية المنتشرة في جميع القارات، والتي يبلغ تعدادها حوالي الألف. إنها قواعد تنهض على أراض أجنبية، إضافة إلى اتفاقات ثنائية مع حكومات الدول/الزبائن الحليفة والخاضعة، وهي اتفاقات تجبر هذه الدول على شراء الأسلحة والخبرة العسكرية الأميركية، وعلى جعل قواتها المسلّحة موجهة لخدمة أمنها الداخلي، أي ضدّ شعوبها، بل تجعلها مستعدّة للانخراط في الحروب الأميركية العدوانية!

لقد تحوّلت وزارة الخارجية الأميركية إلى مؤسسة تابعة لوزارة الدفاع التي تقود حلف الناتو، هذا الحلف الذي هو المشروع المفترض به تحقيق إخضاع العالم. وتقول ديانا جونستون أنّ أهمّ مزايا هذا المشروع (الناتو) هو تجاهل حقيقته أو الجهل بها، يوماً بعد يوم، من جانب معظم الشعوب الخاضعة، وأيضاً من جانب الشعوب الحليفة في الناتو، المهيمن عليها بوساطة الدعاية التي لا تنتهي عن «التهديدات الإرهابية»، وغيرها من الدعايات الملهية، التي تجعل الأميركيين أيضاً غير واعين لحقيقة ما يحدث، فهم بدورهم مجرّد طريدة تصطاد نفسها بنفسها، وتسير بظلفها إلى حتفها!

خروج العرب من حالة انعدام الوزن!

يشهد العالم اليوم بدايات عمليات استرداد العرب لذاتهم بعد طول ضياع، وتحقيق حضورهم بعد طول غياب، فقد مضى عليهم حوالي قرن من الزمان وهم يتخبطون عموماً، فيضربون خبط عشواء يساراً ويميناً، ويتوهمون حيناً أنهم في وضع دفاعي، ويتوهمون حيناً آخر أنهم في وضع هجومي، بينما هم ليسوا في هذا الوضع ولا في ذاك، بل في حالة من الضلال وانعدام الوزن.

لقد أخذت الأمة أخيراً وضعية الهجوم المنطقية المطلوبة متغلبة على جميع التعقيدات، ووضعت أقدامها على أوّل الطريق الصحيحة مكتشفة جميع العقبات (في تونس، وفي مصر تحديداً) وإنّ ما أنجزته، كمنطلق، يبدو الآن غير قابل للنكوص، لأنّ هذا الإنجاز ينهض ممتلكاً لشروط النجاح التاريخية الأساسية، ولن يضير الأمة بعد نجاحها في هذين القطرين أن تتعثّر أقطارها الأخرى أو تتلكّأ إلى حين، لأنّ نجاحها وتقدّمها فيهما يعني أنّ العملية التاريخية (عملية استرداد الذات وتحقيق الحضور) قد حدثت، وانطلقت، وانتهى الأمر.

لكننا ،ونحن نعيش اليوم ما تحقّق حتى الآن، في تونس وفي مصر، ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا أنّ كثيرين من العرب، في الجولات الماضية وعلى مدى القرن الماضي، كانوا يعتقدون أنّ الأمة في وضع دفاعي، ويتصرفون على هذا الأساس! انه الاعتقاد الذي استقرّ في لاوعيهم، وجعلهم غريزياً على أهبة الاستعداد دائماً للدفاع عن «استقلال» قطرهم، وعن إعلان نصرتهم للدفاع عن «استقلال» قطر شقيق آخر! إنها وضعية «الدفاع» التي اقتصرت عموماً، وغالباً، على الخطابات والكتابات، والانفعالات والمسيرات، والجولات الحربية الآنية السطحية، فكأنّما عمليات العدو ضد الأمة، في هذا القطر أو ذاك، عمليات مباغتة غادرة، عابرة، يشنّها بهدف الحصول على غنيمة!

على مدى القرن الماضي، وفي مواجهة كلّ عملية نظمها العدو ضد الأمة، جرى التعامل مع العملية في حدود زمانها ومكانها، فبدت مقطوعة عمّا قبلها وعمّا بعدها، أي أنها وضعت خارج سياقها التاريخي المتكامل، فكأنّ العدو يأتي في كلّ مرّة، بين حين وآخر، من خلف البحار والمحيطات، ليشنّ الغارة، ويأخذ الغنائم، ويعود من حيث أتى، وكأنّما الذي يحدث حالة طبيعية أزلية، وهكذا شاع الوهم أنّ الأمة في وضع دفاعي، بينما هي ليست كذلك، لأنّ أوضاعها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست من صنعها، بل من صنع أعدائها الذين رتّبوا أوضاع كلّ قطر بالصورة التي تجعله مجرّد منطقة مدارة بحكم ذاتي، فكيف تكون الأمة في وضعية الدفاع عن هكذا أوضاع؟

هل من المنطقي والمعقول أن تكون الأمة في وضعية دفاع عن عوامل ذّلها وهوانها، وفرقتها وضعفها وغيابها؟ طبعاً لا! علماً أنها لو كانت «ولايات متحدة»، لا أمة مندمجة عضوياً، لكانت دولتها الاتحادية متكافئة مع الولايات المتحدة الأميركية بشرياً وجغرافياً واقتصادياً. ولو أنها كانت «اتحاداً أوروبياً»، لا أمة واحدة مادياً وروحياً وتاريخياً، لكان اتحادها متفوقاً على أي من التجمعات البشرية في حوض المتوسط بمجمله. وهكذا، فإنّ العرب، عندما يتوهمون، وحالهم كذلك، أنهم في وضع دفاعي، يكون دفاعهم غريزياً، بدائياً، يقتصر على مجرّد حماية وجودهم الأولي ككائنات حيّة!

والحال أنّ ما يجب أن يكون عليه وضع الأمة هو الوضع الهجومي لا الدفاعي، حيث ما ينبغي عليها فعله هو استرداد ذاتها وإنسانيتها وحريتها، واسترداد ثقافتها وأراضيها وثرواتها، وهو ما لا يحقّقه الوضع الدفاعي، الذي أوهمها الأعداء والمتواطئون معهم أنه المطلوب والصحيح! لكنّها، على أية حال، لم تنجح في وضعية الدفاع الوهمية، ولم تأخذ وضعية الهجوم الضرورية، فكانت حالة انعدام الوزن التي جعلتها تتخلّف عن أمثالها من الأمم ما لا يقلّ عن خمسين عاماً!

في أحد كتبه، أظنه كتاب « قراصنة وأباطرة »، نقل نعوم تشومسكي عن هنري كيسنجر قوله أن ثلاثة أطراف لا تسمح واشنطن لأي منها بالتدخل في شؤون المنطقة العربية: أوروبا الغربية، والاتحاد السوفييتي.. والعرب! نعم، هذا ما قاله! أي أنّ العرب، مثلهم مثل الأوروبيين والسوفييت، ممنوع عليهم التدخّل في شؤون بلادهم (الشؤون الأساسية طبعاً) التي هي مناطق نفوذ واستثمار ومجال حيوي للولايات المتحدة! أي أنّ الأميركيين في وضعية دفاعية (لا هجومية!) عن بلادنا التي تخصّهم وحدهم! أمّا العرب فقد توهّموا طيلة الوقت، ويا للعجب، أنهم في وضعية الدفاع عن بلادهم بالصورة التي هي عليها، والتي تجعلهم لا يملكون من أمورها وشؤونها الأساسية شيئاً!

لقد كان على العرب (وما زال) البقاء في حالة انعدام الفعالية حتى في بلدانهم ودولهم الملفّقة في معظمها، وقد تحقّق إقصاؤهم بجعلهم يسهرون للدفاع عن أوضاعهم بالصورة التي هي عليها، تحت إدارة تحالف الخيانة والانتهازية والجهل، وبجعلهم على أهبة الاستعداد الناقص، الاستعراضي، لمواجهة الغارات المتباعدة، التي تأتي بين حين وآخر بغتة من خلف البحار والمحيطات، بينما العدو يقيم في بلادهم، بين ظهرانيهم على مدار الساعة، يتحكّم بتفاصيل حركتهم الإجمالية، ويأخذ ضدّهم وضعاً دفاعياً، لا هجومياً!

إنّ للعمليات الحربية الأطلسية/الأميركية/الإسرائيلية، التي تعرّضت لها البلاد العربية من حين لآخر وما زالت، أسباب ثلاثة : أولها التصدي لخطر عربي، أي لمحاولة تمرّد ما في قطر ما ضدّ الترتيبات الاستعمارية السائدة، وهو تصدّ دفاعي لا هجومي، سواء قامت به قوة محلية أم أجنبية. وثانيها العمل على إضافة مزيد من الترتيبات الاستعمارية التي تحقق مزيداً من الهيمنة والنهب. وثالثها التصدّي لقوة أجنبية أخرى تحاول التسلل والمزاحمة!

غير أنّ الحال تغيّر جذرياً بعد احتلال العراق، في المنطقة العربية وفي العالم عموماً، حيث المقاومات المسلحة، العربية والإسلامية، أخذت وضعية الهجوم بالصورة التي يتطلبها استرداد ذات الأمة وتحقيق حضورها اللائق، فأسقطت قواعد اللعبة الأجنبية التي سادت لعقود طويلة، وحرمت الأعداء لأول مرّة من تقرير نتائج المعارك الحربية لصالحهم مسبقاً، وأنهكت الولايات المتحدة وأنزلتها عن عرشها الدولي، فكان ذلك تمهيداً عملياً، ميدانياً، للانتفاضات الثورية الشعبية، السلمية، الهجومية، الاستردادية، التي انبثقت وانطلقت من أعمق أعماق الأمة ومن أعمق أعماق تاريخها.

خلاص مصر من براثن الأطلسي

حظيت انتفاضة الشعب المصري باحترام جميع شعوب العالم، وحظيت بإعجابها وتأييدها، بفضل طهارتها ونقائها أولاً، وبفضل أدائها الميداني وخطابها السياسي ثانياً، فهذه الانتفاضة، على ضخامتها وعظمة قوّتها المقدّرة الكامنة، لم تلجأ في تحرّكها الميداني إلى العنف إلاّ مضطرة ودفاعاً عن النفس، وفي حدود لا تستحق الذكر. وهي على بلاغتها المنطقية، البسيطة القاطعة، لم تلجأ في خطابها السياسي إلى استعراض جميع دوافعها المفهومة وأهدافها المشروعة، بل واجهت فقط ما هو داخلي ذاتي، مباشر ومرئي وملموس.

لقد جاء أداء الانتفاضة الثورية المصرية سلمياً، راقياً، وفريداً في إنسانيته إذا ما قسناه بالمتوقع بداهة من أعمال عنف تطغى، ومن خطابات نارية مطوّلة تلقى وتتوالى، وهو ما تشهده غالباً هكذا انتفاضات ثورية. وجاء الهتاف الرئيسي الثابت لملايين المتظاهرين بليغاً مختصراً: «الشعب يريد إسقاط النظام»! أي أنّ الهدف أبعد بكثير وأعظم بكثير من مجرّد تغيير رأس النظام، فالشعب يعلن أنّ هذا النظام لا يمثّله، وإذا لم يكن يمثّله فمن يمثّل إذن، وهل ثمّة نظام قائم لا يمثّل جهة ما؟

إنّ الشعب المصري يعرف جيّداً حقيقة النظام الذي فرض عليه فرضاً، والذي اضطهده وعمل على تجريده من آدميته، فهو لا يمثّل أكثر من خمسة في المائة من السكان، وهو استولى على مصر وجعل شعبها غريباً فيها، بل سجيناً فيها، مستمدّاً قوّته من خارج حدود مصر. فمنذ العام ١٩٧٩ أخرجت مصر قسراً من بيئتها وتاريخها ومحيطها، وألحقت قسراً بالإدارة الأميركية لحلف شمال الأطلسي، تدور في فلك هذا الحلف، وتعمل في خدمته وفي خدمة قاعدته الإسرائيلية، من دون أن تعطى حقّ العضوية فيه ويا للعجب!. أمّا الشعب المصري فلم يتوقّف لحظة واحدة عن النضال ضدّ ما فرض عليه طيلة العقود الماضية، وقد جاءت انتفاضته الثورية الأخيرة المظفّرة تتويجاً لذلك النضال المتواصل، وليس من فراغ.

لقد أصبحت مصر، المخطوفة منذ العام ١٩٧٩، ثاني أكبر متلقّ للمعونات الأميركية/الأطلسية بعد الكيان الإسرائيلي، وهي استمرّت كذلك حتى الآن، وقدّرت هذه المعونات بحوالي مليارين من الدولارات سنوياً، تأخذ في معظمها شكل مساعدات عسكرية. وبالطبع فإنّ «المعونات» المزعومة كانت في حقيقتها تمويلاً لنفوذ الولايات المتحدة والأطلسي والكيان الإسرائيلي في مصر. إنّه نفوذ أريد له أن يكون عسكرياً وأمنياً، ونفسياً وروحياً، وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، في خدمة النظام الدولي الشايلوكي. أمّا الطغمة الحاكمة في مصر، أي الخمسة في المائة من السكان، فهي تلعب دور الوكيل المحلّي والإقليمي الجشع، الذي لا يعقل ولا يرحم، والذي يثرى ثراءً فاحشاً على هامش المعونات الأجنبية، التي كانت تستردّ أضعافاً مضاعفة من ثروات الشعب المصري ومن عرقه ودمائه!

في العام الماضي تلقّى النظام الحاكم في مصر معونات عسكرية بلغت قيمتها ملياراً وثلاث مائة مليون دولار، أمّا المعونات الاقتصادية فقد بلغت قيمتها ٢٥٠ مليوناً فقط، بينما خصص مبلغ حوالي مليونين من الدولارات للتدريبات التي تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري الأميركي ـــ المصري

الطويل الأجل! كذلك فإنّ هذا النظام الوكيل الحاكم تلقّى سنوياً معدّات عسكرية، فائضة عن الجيش الأميركي، قيمتها مئات ملايين الدولارات! والسؤال البديهي الذي يطرح نفسه هنا هو: إلى من توجّه نيران الأسلحة الأميركية، التي يزوّد بها النظام الحاكم، إذا كان هذا النظام يدور في فلك الحلف الأطلسي ويقيم علاقات تنسيق وتعاون مع القاعدة الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، حتى ضدّ الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لحروب استئصال مفتوحة؟

لقد كان النظام الحاكم في مصر أول نظام من الأنظمة الحاكمة في البلاد العربية حصل على الطائرة الأميركية (أف ١٦) وقد رأيناها قبل أيام تحلّق فوق المتظاهرين في ميدان التحرير! وبالطبع لم يكن ذلك غريباً، لأنّ النظام الحاكم في القاهرة خرج من معارك الحرية والاستقلال والدفاع عن الأوطان منذ عشرات السنين، وأصبح عدواً لكلّ من يخوض مثل هذه المعارك من العرب والمسلمين، يسخر منهم ويدعوهم علناً إلى الاستسلام للعدو الأطلسي الأميركي الإسرائيلي، أمّا تسلّحه فهو للدفاع عن وجوده وقهر شعبه فقط.

وعندما حلّقت تلك الطائرة الأميركية الصنع في سماء القاهرة، فوق ميدان التحرير، كان ذلك مجرّد استعراض بائس يائس، فالجماهير المحتشدة بالملايين كانت واثقة من قدرتها على الثبات حتى النصر، وهم في جميع العواصم الأطلسية، بما فيهم وكيلهم في القاهرة، كانوا يعرفون ذلك لكنهم لا يريدون أن يصدّقوا، أمّا عندما سقط رأس النظام التابع ورمزه، فقد صاروا على يقين من أنّ الشعب المصري بدأ معركة استرداد وطنه، بعد تخليصه وتحريره من براثن الحلف الأطلسي، ومن براثن الصهاينة من مختلف الجنسيات.

خلفيات حرب ابن لادن المفتوحة ضدّ الأميركيين

كتب المفكّر الراحل إدوارد سعيد يقول: إنّ الظلم المنظّم المشرّع قانونياً، والوحشية المنظمة المشرّعة قانونياً، على صعيد الداخل الأميركي، هو ما يعشقه الكثير من الأميركيين، مثلما يعشقون «بلطجة» واستهتار حكوماتهم على الصعيد الخارجي! لقد ورد هذا القول في مقالة نشرها في صحيفة «الحياة»، بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣، عنوانها: «تأمّلات في الظلم الأميركي»! وجاء في تلك المقالة أنّ الظلم الذي تمارسه الإدارات الأميركية المتعاقبة لا يقتصر على الشعوب والأمم الأخرى، بل يشمل أيضاً الأجناس الأخرى المكوّنة للشعب الأميركي بالذات! ولعلّ ما جاء في مقالة إدوارد يكفي، في هذه العجالة، لإظهار بعض الجوانب الأساسية من سياسة الحرب المفتوحة التي تشنها حكومات واشنطن ضدّ الأمم والشعوب الأخرى في الخارج، وضدّ الألوان والأجناس الأخرى في الداخل، وتوضّح بالتالي خلفيات ردود الفعل الطبيعية للمظلومين والمقهورين، واندفاعهم المفهوم، إن لم نقل المشروع، لشنّ حرب مفتوحة بالمقابل ضدّ الأميركيين، مثل الحرب التي خاضها أسامة بن لادن، بغضّ النظر عن الاتفاق أو عدم الاتفاق معه في خطابه، وفي أساليبه الحربية.

قضى إدوارد سعيد عشر سنوات في دراسته الجامعية للأدب الإنكليزي والأميركي. من العام ١٩٥٣ إلى العام ١٩٦٣. وهو يقول أنّ جميع ما درسه، من دون استثناء، كان أعمالاً لكتّاب بيض، حيث لم تكن توجد في البرنامج الدراسي أعمالاً لغير البيض، مثل روايات العبيد السود عن حياتهم. ويذكر إدوارد أنّه سأل ذات يوم أستاذاً أميركياً مرموقاً (كان يقدّم نحو ثلاثين محاضرة خلال العام الأكاديمي) عن المئتين وخمسين سنة الأخيرة من تاريخ الأدب الأميركي، وعن سبب عدم تقديم محاضرات عن الأدب الأسود، فكان الجواب بكلّ بساطة هو التالي: ليس هناك أدب أسود (في الجامعات) حيث لم يكن في جامعة هارفارد أو برينستون، أثناء دراستي فيهما، طلبة أو أساتذة سوداً! كذلك ــــ يضيف الأستاذ الأميركي ــــ لم يكن هناك في البرامج الدراسية ما يشير من قريب أو بعيد إلى أنّ اقتصاد نصف البلاد، على مدى قرنين تقريباً، اعتمد بكامله على العبيد، ولا ما يشير إلى أنّ ستين مليون إنسان جلبوا عبيداً إلى القارة الأميركية، فمثل هذه الحقائق لا تستحقّ الذكر، وظلّ قانون التمييز ضدّ الملونين معمولاً به رسمياً وصراحة حتى العام ١٩٦٤!

يقول إدوارد سعيد أنّه، في الولايات المتحدة التي يشكّل سكانها ٥ في المائة من سكان العالم، كشف تقرير عن وجود مليوني سجين (في العام ٢٠٠٠) أي ٢٥ في المائة نسبة إلى مجموع السجناء في العالم، وأنّ نحو ٤٥ في المائة من السجناء هم من الأميركيين الأفارقة! هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنّ الولايات المتحدة تستهلك لوحدها ٣٠ في المائة من الطاقة العالمية، وأنّها تدمّر نسبة مشابهة، موازية، من بيئة كوكب الأرض. أي أنّ نسبة استهلاكها للطاقة وتدميرها للبيئة من مجمل الاستهلاك والتدمير العالمي تعادل نسبة سجنائها في الداخل من مجمل السجناء في العالم! وهكذا، إذا كان الحال كما أشار إدوارد سعيد إلى بعض جوانبه، إضافة إلى الحروب العسكرية الإبادية المفتوحة، فكيف لا تأتي ردود الأفعال الأممية من نوعها وفي مستواها، وكيف لا يعلن أسامة بن لادن،

وغيره من العرب، الحربِ المفتوحة ضدّ الذين ارتكبوا جريمة العصر العظمى في فلسطين خصوصاً وفي البلاد العربية عموماً؟

في عهد ولاية جورج بوش الابن لتكساس قفز عدد السجناء في الولاية المذكورة من ٤١ ألفاً إلى ١٥٠ ألفاً! وكان بوش يفاخر بذلك كواحد من إنجازاته الطيبة. ويعلّق إدوارد سعيد قائلاً: لا غرابة إذاً، على ضوء وحشية الإدارة الأميركية تجاه مواطنيها، أن تفرض على العراقيين (في عهد كلينتون الديمقراطي) المعاناة من الجوع، وانهيار النظام الصحي، والتعليمي، وانهيار البنية التحتية العراقية عموماً! ولكي نفهم استمرار العقوبات ضدّ العراق (لمدّة ثلاثة عشر عاماً) وأيضاً لكي نفهم سبب «تفهّم» وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لعمليات القصف الإسرائيلي لأهداف مدنية في لبنان، علينا أن نتفحّص وجهاً من وجوه التاريخ الأميركي يغفله، أو يتجاهله، المثقفون العرب والنخب العربية الحاكمة، الذين يواصلون الكلام عن «الإنصاف» الأميركي، وهذا الوجه المطلوب تفحّصه ـــ كما يشرح إدوارد ـــ هو: المعاملة التي يلقاها الأميركيون الأفارقة، الذين يشكّلون نسبة ٢٠ في المائة من الأميركيين، فهناك أولاً، على الصعيد التاريخي، قضية العبودية، وهي الحقيقة التي تعمل الإدارات الأميركية المتعاقبة على إخفائها في العمق تحت سطح ذاكرة أميركا وثقافتها الرسمية، حيث يكفي أن نلاحظ خلوّ برامج تعليم التاريخ، أو تعليم الأدب، حتى عقد السبعينيات، من أيّة إشارة إلى العبودية أو إلى ثقافة السود وإنجازاتهم!

لقد نشر إدوارد سعيد مقالته (تأمّلات في الظلم الأميركي) قبل احتلال أفغانستان، ثمّ العراق، بذريعة ما تعرضت له الولايات المتحدة من غارات القاعدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ولكن من الثابت، بالوثائق، أنّ قرار احتلال البلدين، وبخاصة احتلال العراق، كان متّخذاً قبل سنوات من قبل المحافظين الجدد الصهاينة، منذ أواسط التسعينيات، وأنهم ما كادوا يصلون إلى البيت الأبيض، قبل أحداث أيلول/سبتمبر، حتى باشروا الاستعداد العملي لاحتلال العراق. وكيف لا يكون الأمر كذلك وهم الذين كانوا يحاصرون العراق حصاراً مهلكاً، طيلة أكثر من عشر سنوات، تمهيداً لاحتلاله بسهولة ومن دون مواجهة مقاومة تسحقّ الذكر؟ كذلك، فإنّ إدوارد سعيد نشر مقالته قبل محرقة لبنان ومحرقة غزّة المهولتين.

يقول إدوارد سعيد: إنّ في واشنطن متحفاً للمحرقة النازية ضدّ اليهود، ولكن ليس فيها متحفاً عن العبودية في أميركا! كذلك، فإنّك لا تجد في واشنطن متحفاً عن إبادة السكان الأصليين، أي أنّ المتاحف التذكارية الأميركية انتقائية! وبناءً على ذلك، فكيف نتوقع إنصافاً أميركياً للعرب، وكيف لا نتفهّم ردود الأفعال، وحروب المقاومة المفتوحة، التي ينعتونها بالإرهابية، حتى وإن اختلفنا مع بعضها في أساليبه الحربية؟

دوران الجامعة العربية في فلك هيئة الأمم

ليست جامعة الدول العربية ندّاً للاتحاد اليوغسلافي المنهار، ولا للاتحاد الماليزي القائم، ولا للفيدرالية أو الكونفدرالية السويسرية، فهذه الجامعة هي حقاً أقلّ من ذلك، لكنّ الناس البسطاء في البلاد العربية نظروا عموماً إليها ككيان عملاق وملاذ آمن للمجتمعات العربية المعذّبة، بل إنّ بعض النشطاء السياسيين ما زالوا ينظرون إلى أمينها العام كأنّما هو ملك العرب أو رئيسهم جميعاً، فتسمعهم يتهمونه بالتقصير لأنّه لم يهبّ لنجدة غزّة، مثلاً، أثناء محنتها العظمى، بينما الرجل ليس أكثر من سكرتير عند الملوك والرؤساء، تقتصر وظيفته على متابعة تنفيذ ما اتفقوا عليه.

لقد تأسست جامعة الدول العربية (ومجمل الهيئات الإقليمية الدولية الموازية في العالم) في تلك اللحظة التاريخية التي استدعت تأسيس هيئة الأمم التي نهضت لتحقيق أغراض محدّدة، فكان على الهيئات الدولية جميعها الدوران في فلك الهيئة المركزية الأم، أي في فلك هيئة الأمم، والتكامل معها في وظائفها، وقد حدث ذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية، في أربعينيات القرن الماضي، حين خرجت الولايات المتحدة من تلك الحرب فتية قوية منتصرة، مسيطرة على حلفائها المنهكين ومتفوقة على أعدائها المهزومين، وحيث باشرت واشنطن إعادة ترتيب أوضاع العالم بما يتفق مع مصالحها الخاصة، ومع عقيدتها الاستعمارية الجديدة التي تناقض أسلوب الاستعمار العسكري الأوروبي، فجاء تأسيس هيئة الأمم، ثم تأسيس الهيئات الإقليمية الموازية في العالم، وفي جملتها جامعة الدول العربية، باعتباره الصيغة البديلة الكفيلة بملء الفراغ العسكري الاستعماري في البلدان التي سوف تستقلّ، إنّما سوف تبقى خاضعة للاستعمار والاحتكارات في الوقت نفسه!

وبالفعل، فإن حكومات الأمم «المستقلّة» عموماً تكفلت بحفظ «الأمن والاستقرار» في بلدانها لصالح الاحتكارات الدولية الربوية، أي لصالح الاستعمار في حلّته الجديدة، وذلك من خلال انخراطها كعضو في شبكة الهيئات الدولية، وأولها هيئة الأمم التي أبدعها العقل الاحتكاري الأميركي، والتي ليست في حقيقتها سوى مصيدة للشعوب، أو وعاء لاحتواء الاندفاع الأممي من أجل التحرر والنهوض، وهو الاندفاع الهائل الذي شهده العالم عقب تلك الحرب.

لقد انطلقت واشنطن تستبدل قيود الجيوش المحتلة بقيود المصارف والقروض والفوائد، وبقيود الخبراء الأجانب والاستخبارات، وأيضاً بقيود القوى المحلية الوطنية التابعة، العسكرية والمدنية، فهي كانت تعمل على كنس جيوش المستعمرين الأوروبيين، وإيهام المستعمرات أنها غدت مستقلة، لتحتوي الطرفين بأساليبها الجديدة، إنما في ظل القانون الرأسمالي الاحتكاري الثابت، الذي لا ينهض النظام الرأسمالي الاحتكاري الدولي من دونه، وهو فرض التفاوت في النمو والتطور بين الأمم! إنه القانون الذي يشكل روح العصر الرأسمالي، والذي جعل أربعة أخماس العالم يحصلون بشق الأنفس على أقل من خمس الإنتاج والاستهلاك العالمي، بينما الخمس يحظى لوحده بأربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك. ولقد جاءت وظائف جامعة الدول العربية متفقة تماماً مع وظيفة هذا القانون، ولم تقدم الجامعة أبداً على أية خطوة تتعارض معه!

إن هيئة الأمم، في تكوينها ووظائفها، أشبه بشركة رأسمالية عادية مساهمة، فاجتماعات هيئتها العامة تضم مالك السهم الواحد الذي يساوي سهمه مبلغاً تافهاً، وتضم مالك آلاف الأسهم الذي تساوي أسهمه

ثروات طائلة. ومثلما يحدث في الشركة العادية، تتحول أسهم الأكثرية من الصغار/الفقراء، المجتمعين في هيئة الأمم، إلى أرقام ضخمة تنضم تلقائياً إلى أرقام الكبار من الأقلية/الثرية، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وحلفاءهم الأثرياء، وتنضم خصوصاً إلى أرقام أو أسهم رئيس مجلس الإدارة الأميركي، أما المساهم الصغير/الفقير، وأقرانه في الأكثرية الساحقة، فيبقى ضعيفاً يعاني الإحساس بالعجز والدونية، ويعزّي نفسه أنه يحتل مقعداً ويملك صوتاً في الهيئة العامة، مثله مثل الفرنسي والبريطاني والأميركي، مع أنّ هذا الصوت يكتم غالباً بمطرقة حق النقض (الفيتو)الذي يحتكره الكبار!

لقد ساهمت خمس دول عربية في تأسيس هيئة الأمم، ثم في تأسيس جامعة الدول العربية، لكنها في الحالتين لم تكن مبدعة مبادرة، بل مستجيبة طائعة! فبصدد تأسيس الجامعة رأت لندن توظيف نضال العرب الوحدوي لصالحها، مستفيدة من تواجدها العسكري في مصر وفلسطين والأردن والعراق، محاولة وإن على مضض التكيّف مع الصيغة الاستعمارية الحديثة التي فرضها الأميركيون، فأعلن وزير الخارجية (أنطوني إيدن) أمام مجلس العموم، في ١٩٤٣/١١/٧، ما يلي: «لعلمكم الخاص، فقد زار رئيس وزراء العراق القاهرة ليبحث مع رئيس الوزراء المصري تنشيط روح التعاون العام بين الأقطار العربية، وخلال الاجتماع بين الرجلين وافق النحاس على الدخول في محادثات مع حكومات الدول العربية الأخرى بهدف اكتشاف ما بينها من أسباب اتفاق، وإذا تمخّض عن هذه المحادثات قدر كاف من الاتفاق فالمقترح عقد مؤتمر في القاهرة تحضره جميع الدول العربية المعنية للتوصل إلى اتفاق عام»!

لقد كان هذا التصريح البريطاني بداية الانطلاق العملي لتأسيس الجامعة. وبالطبع، أرادت لندن من وراء ذلك تدعيم نفوذها الدولي المتقلقل، على حساب الفرنسيين وفي مواجهة الأميركيين، مؤمّلة أن تبقى الجامعة تحت سيطرتها. وأرادت أيضاً قطع الطريق على النضال العربي الوحدوي الحقيقي، وتقديم الجامعة للعرب باعتبارها الوحدة التي ينشدونها. كذلك هي أرادت التحكم بالوضع العربي ممثلاً بالجامعة كي تحول دون أية مقاومة مجدية لعملية اغتصاب فلسطين!

وواقع الحال هو أن ما تحقق ليس سوى تشكيل هيئة عربية إقليمية، من طراز الكومنولث البريطاني، والفرانكفونية الفرنسية، هيئة تتناغم مع طبيعة التشكيلة المركزية الأم (هيئة الأمم) وتدور في فلكها، ولكن سرعان ما اضمحل النفوذ البريطاني دولياً وإقليمياً ليحل محله النفوذ الأميركي، وصارت جامعة الدول العربية، منذ الخمسينيات، حاضرة فعالة في بعدها الدولي، تقوم بمهمة ملء الفراغ الذي خلّفه الاستعمار المباشر إلى حد كبير، وهي عاشت طويلاً لأنها كذلك!

لقد شهدت الجامعة محاولات عديدة لتغيير وظائفها الأصلية في خدمة النظام الدولي، ولجعلها تنصرف لخدمة أمتها، لكن تلك المحاولات باءت عموماً بالفشل. وحين جرّبت بعض الحركات والأنظمة العربية الخروج على الترتيبات الاستعمارية فإنها لم تصطدم بالعواصم الاستعمارية وحسب، بل بالجامعة قبلها. ولا غرابة حيث ميثاق الجامعة ينص على الاعتراف "بسيادة واستقلال" كل من الدول الأعضاء بحدودها القائمة. وعلى الاعتراف "بالمساواة التامة" بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها. وعلى الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات وأنه ليس هناك إلزام لانتهاج سياسة خارجية موحدة. وينصّ على عدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات، وأنّ مجلس الجامعة يقوم بالوساطة بين الدول الأعضاء بناءً على طلبها .. الخ! أي أنّ مهمة الجامعة، باختصار، هي تكريس التجزئة العربية، بما يترتّب على العرب من ضعف وهوان، لصالح وحدة النظام الدولي وما تحققه للاحتكاريين من قوة وعنفوان!

ديمقراطية المتعهد الرئيسي والمقاول الثانوي

لم تكن فلسطين أرضاً خلاءً كما زعم اليهود تبريراً لاغتصابها، لكنهم لم يأبهوا لوجود شعبها العريق ومقاومته، وأعلنوا لاحقاً أنهم وحدهم «الواحة الديمقراطية» التي تستحق الحياة في منطقة استبدادية لا يستحق سكانها الحياة! وفي العراق لم يكن ثمّة أسلحة دمار شامل و لا منظمات إرهابية تهدّد العالم كما زعم الأميركيون تبريراً لاحتلاله، لكنهم لم يأبهوا لانهيار مزاعمهم، وواصلوا الاحتلال باعتبارهم رسل الحرية والديمقراطية للشعب العراقي، بل للعرب والمسلمين والعالم عموماً. لقد وظّفوا قضية الديمقراطية أفظع توظيف، وحرّفوا تطبيقها ووجّهوه ضدّ روحها، فصار لا بدّ من الحذر الشديد في التعامل مع مدّعيها ودعاتها، حيث هناك فعلاً ديمقراطية وديمقراطية!

سواء في فلسطين أم في العراق لم تتوقف المقاومة ضدّ المحتلين منذ البداية، فاضطر الإسرائيليون ثم الأميركيون إلى اعتماد سياسة «الاحتلال الديمقراطي»، وتطبيق تجربة الحكم الذاتي، أو الإدارة الذاتية المنبثقة عن انتخابات نيابية عامة، فتأتي حكومة ديمقراطية يلقي الاحتلال على عاتقها مسؤولية إدارة الحياة اليومية وضبط الأمن نيابة عنه، بينما يحتفظ هو بالسيطرة على الأرض عموماً، وعلى المرافق الاستراتيجية، وعلى الموارد والثروات العامة، والحدود، إضافة إلى التحكم تماماً بالسياسة الخارجية، علماً أنّ مثل هذه السياسة تشمل بلداناً غير محتلة عسكرياً!

إن الدخول في صلب الموضوع يرينا أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى أرغمت الإسرائيليين على الزجّ بعدد كبير من جنودهم ودباباتهم ومدرعاتهم في شوارع وأزقة المدن الفلسطينية، فأدّى ذلك إلى تحوّل الاحتلال الإسرائيلي (للضفة والقطاع تحديداً) من مشروع اقتصادي مربح إلى مشروع اقتصادي خاسر، فكان أن ومضت فكرة «الاحتلال الديمقراطي» في رؤوس القادة الصهاينة، وذلك بالتعاقد مع «مقاول ثانوي» فلسطيني (حسب مصطلح نيف غوردون في صحيفة هاآرتس) يؤتى به عن طريق الانتخابات والاستفتاءات، وتلقى على عاتقه مسؤولية إدارة شؤون الفلسطينيين اليومية، وضبط الأمن نيابة عن المحتلين، فمثل هذه «العملية الديمقراطية» ستساعد الإسرائيليين على خفض تكاليف الاحتلال الباهظة، وتقليص أعداد الجنود والقوات المنتشرة، بعد أن تتوقف الانتفاضة والمقاومة، فيعودون إلى وضعية الرابح اقتصادياً بفضل استمرار سيطرتهم الإجمالية على الأرض والموارد والتجارة والحدود!

غير أن نواياهم كانت واضحة تماماً للفلسطينيين وإن اختلفت أساليب تعامل الفلسطينيين معها، ما بين التصدّي الحازم والمناورة المحسوبة، وهكذا شهدنا انطلاقة الانتفاضة الثانية ورفض الرئيس ياسر عرفات لعب دور «المقاول الثانوي»، وتمسّكه بموقفه الحازم القاطع بعد أن تلاشت إمكانية المناورة المحسوبة، وبعد أن سجنه الأميركيون والإسرائيليون في مقرّه الرئاسي، وأعلنوا صراحة أنهم ينوون التخلص منه!

لكن استشهاد الرئيس ياسر عرفات، وإيغال الإسرائيليين في ارتكاب جرائم التجويع والاغتيال والإبادة والتدمير الشامل، لم ينل من صلابة الشعب الفلسطيني الذي لم يتراجع قيد أنملة عن ثوابته،

فبقي الوضع العام على حاله مكلفاً وخاسرا على الجبهة الإسرائيلية، ووجد الأميركيون والإسرائيليون أنفسهم مرغمين على تكرار تجربة «ديمقراطية الاحتلال» التي لم يجدوا أمامهم سواها، وذلك للحصول على إدارة ذاتية تدير شؤون «سكان المناطق»، حتى وإن اضطروا في ما بعد لإعطائها اسم الدولة!

أما في العراق المحتل فقد اندفع الأميركيون سريعاً على طريق التجربة الإسرائيلية بالضبط (التي هم شركاء فيها بالطبع) فعملوا منذ البداية على الفصل بين الشعب العراقي وبين موارده وثرواته وأرضه، وسعوا على الفور إلى التعاقد مع «مقاول ثانوي» عراقي يتولى إدارة شؤون الحياة اليومية للعراقيين، ويتولى ضبط الأمن نيابة عن قواتهم المحتلة، وذلك من أجل تقليص تكاليف قوات الاحتلال البالغة الضخامة والمنتشرة في كل مكان، ومن ثمّ التفرّغ للأهداف الحقيقية الأساسية، وأولها السيطرة على حقول النفط العراقية وإدارتها واستثمارها من منابعها حتى أسواقها، بخاصة وأنهم تطلعوا مسبقاً إلى عائدات خرافية سريعة، حيث حلموا برفع الإنتاج العراقي إلى ٢٠٠٪ في المرحلة الأولى فقط، أي من ٢ مليون برميل تقريباً يومياً إلى ٦ ملايين برميل، وهو ما لم ينجحوا في تحقيقه حتى يومنا هذا.

لقد عكفت الإدارة الأميركية بحزم وبإصرار على تطبيق التجربة الإسرائيلية (الاحتلال الديمقراطي!) في العراق، على الرغم من تعثّرها الشديد في فلسطين، فكانت الانتخابات النيابية وكان الاستفتاء على الدستور..الخ، الأمر الذي دلّ على أنّ الأميركيين لا يملكون خياراً سوى محاولة تطوير التجربة الإسرائيلية بعد تلافي نواقصها وعثراتها. وبالطبع فإن الإسرائيليين من جهتهم أيضاً عوّلوا على نجاح المحاولة الأميركية في العراق، حيث يتوقعون أن يحسم نجاحها الوضع لصالحهم في فلسطين ضمناً ونهائياً، فيتجاوزون تلقائياً ودفعة واحدة جميع المعوّقات، بل إنّ نجاحها في العراق سوف يجعل البلدان العربية جميعها تخضع لمعايير «المقاول الثانوي» المحلي الديمقراطي، علماً أن بعضها خاضع لهذه المعايير سلفاً، إلى هذا الحد أو ذاك، من دون احتلال عسكري مباشر!

بالمقابل، فإن الشعب العراقي، مثله مثل الفلسطيني، لا يمكن أن تنطلي عليه مثل هذه العمليات الاحتيالية، فتستغرقه لعبة الانتخابات والاستفتاءات وتشغله عن الهمّ الأساسي (الاستقلال والسيادة والوحدة والحرية في وطنه) وفي حال فشل المحاولات الأميركية المستميتة، وهو الاحتمال الأقوى، فإن ذلك سينسحب على الوضع في فلسطين تلقائياً، وستتعرض المشاريع الاستعمارية الصهيونية بمجملها للتقهقر والإخفاق.

ديمقراطية سياسية من دون تقدّم اجتماعي!

مثلما أكّدت المقاومة العربية المسلحة بالأمس تؤكّد المستجدّات الميدانية غير المسلحة اليوم على البديهيات، أي على ما لا يحتاج إلى تأكيد. فهاهي الأمة العربية، مثلها مثل غيرها من الأمم التي تستحقّ الحياة، تبرهن على ما لا يحتاج إلى برهانٍ وهو أنّها لا تفتقد العزيمة والإرادة، لكنّها تعاني من التضليل والتعتيم. وأنها لا تشكو نقصاً أصلياً في الحضور وفي روح التضحية والإقدام، إنّما هناك من يحول بينها وبين الحضور في الميادين التي تستدعي التضحية والإقدام. وأنها لا تفتقر إلى القوى اللازمة لإحراز التقدّم، لكنّ الجهالات والخيانات تبعثر قواها المتوفّرة.

إنّ هناك في الأوساط العربية الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية من يستميت لإقناع الأمة بالاستسلام لأعدائها الأطلسيين/الصهاينة الذين هم وراء التأسيس لمآسيها التاريخية، ويقول بأنّ هذا الاستسلام هو الطريق الوحيدة لخلاصها! إنّ هناك من يردّدون على مدار الساعة قناعتهم الآثمة عن دونيّة الأمة، بدليل عجزها الذي يصورونه مزمناً لا براء منه! وهم يعبّرون عن استخفافهم اللئيم بإمكاناتها البشرية والمادية، بينما من المعروف علمياً وتاريخياً أنّ انطلاقَ الأمم من كبوتها لتحقيق تقدّمها المادي مرهون بتوفّر الشرط السياسي. أي أنّ العجز يبقى عرضياً وإن طال زمنه. إنّ العجز قضية محض سياسية، وبالإمكان تعويض التقصير وتدارك النقص، والانطلاق في ميادين التقدّم المادي بسرعة قياسية، بمجرّد توفّر الشرط السياسي.

لقد حدث على مدى العقود الطويلة الماضية أنّ البعض في الأوساط القيادية العربية، السلطوية وغير السلطوية، تطلّع إلى تحالف سرمدي مع الحلف الأطلسي، الفرانكفوني/الأنكلوسكسوني/الصهيوني، وواظب على إظهار حسن نيّته تجاه هذا الحلف، وعلى تقديم وثائق اعتماده له جيلاً بعد جيل، وفي المقابل راح يسخر من جهاد الأمة العربية على مدى القرن الماضي، واصفاً المجاهدين بالإسلامويين واليسراويين والقومجيين، وما إلى ذلك من مصطلحات تهكمية ساخرة تشين قائلها وحده فقط!

كان البعض يسعى، ولا يزال، للتنصّل من الحركات العربية التاريخية المجاهدة المناضلة، ويعمل، ولا يزال، على تسفيهها وتحقيرها وإدانتها وتدمير تركتها. وفي الوقت نفسه راح هذا البعض يمجّد، ولا يزال، الليبرالية/الديمقراطية، أو الديمقراطية/الليبرالية، بصيغتها الفرانكفونية/الأنكلوسكسونية. وكيف لا والأمة العربية لا تمتلك بعد أدواتها الخاصة لتحقيق مثل هذه الديمقراطية/الليبرالية، ولا تمتلك بعد شروط إنتاجها، علماً أنّ الديمقراطية/الليبرالية الأطلسية ما كان لها أن تظهر وتنهض في البلدان الاستعمارية الرأسمالية إلاّ على أنقاض المستعمرات وشبه المستعمرات، سواء في مرحلة الاستعمار الأوروبي المباشر، أم في مرحلة الاستقلالات الوهمية والاستعمار الأميركي غير المباشر.

يقول الدكتور سمير أمين في حديث نشر له قبل حوالي خمس سنوات ما يلي: « الديمقراطية التي يسعى الأميركيون لفرضها علينا هي ديمقراطية شكلية من دون أية خلفيات اجتماعية. إنها تقوم فقط على حرية قبول قواعد الرأسمالية الغربية. وفي يقيني أنّ اتّباع هذه الطريق لن يؤدي سوى إلى انهيارٍ اجتماعي شامل، خصوصاً والشعوب العربية تتساءل: ما نفع هذا النوع من الديمقراطية أصلاً؟

والحال أنّ ما تسعى إليه أميركا هو ديمقراطية سياسية من دون تقدّم اجتماعي (صحيفة الحياة ٢٠٠٦/١/٢٣).

إنّ هذا الذي قاله الدكتور أمين هو عين ما تقود إليه الدعوة إلى التحالف الموهوم مع الأطلسي، الذي لن يترتّب عليه سوى مبادلة التقدّم الاجتماعي بديمقراطية سياسية من دون تقدّم اجتماعي. إنّه ما تريده الولايات المتحدة وما يريده حلفاؤها بالضبط. ولأنّ حضور الماء يبطل التيمّم ننقل أيضاً عن الدكتور سمير أمين (أحد أبرز علماء السياسة والاقتصاد) قوله أنّ المرحلة التي يجتازها العالم اليوم ليست مرحلة ما بعد الاستعمار، ولا مرحلة ما بعد الرأسمالية، بل هي في إطار الاستعمار والرأسمالية، حيث الاستقطاب الذي كان موجوداً ولا يزال موجوداً على الصعيد العالمي مرتبط بمنطق التراكم الرأسمالي نفسه وبجوهر كينونته. لقد كان هناك مركز وأطراف خلال المرحلة الأولى من ظهور الرأسمالية، قبل خمسة قرون من الآن، وسيظلّ هذا موجوداً طالما أنّ هناك رأسمالية وتراكماً رأسمالياً..الخ!

وهكذا فإنّ الدعوة إلى التحالف مع الأطلسيين، التي تتردّد أصداؤها اليوم بقوة هنا وهناك، تصبح بلا أساس في عالم تحكمه وضعية المركز والمحيط، حيث ينعدم التكافؤ كأساس للتحالف الذي لا يتحقق إلا بين أنداد. فإذا أخذنا بالاعتبار أنّ المركز يقتصر على خمس سكان العالم تقريباً، وأنّ هذا الخمس يستأثر بأكثر من أربعة أخماس الإنتاج والاستهلاك العالمي، وأنّ المركز يتجه نحو مزيد من تقليص دائرة الخمس (كما نرى في ما يحدث لليونان وغيرها) وأنه يسعى إلى مزيد من تفكيك المحيط المنهوب البائس، أي ما يسمّى بالعالم الثالث، وتفتيته وتحويله إلى مئات بل آلاف الدويلات/المحميات الديمقراطية، أدركنا أيّ مصير تقودنا إليه هذه الدعوات التي تحضّنا على «اللحاق بالحضارة» الأطلسية، أي على قبول مبادلة التقدّم الاجتماعي بديمقراطية سياسية من دون تقدّم اجتماعي، كما تريد الولايات المتحدة.

رقم عربي غير قابل للصرف والتداول!

ارتفع تعداد سكان العالم من مليار ونصف في مطلع القرن العشرين إلى أكثر من ستّة مليارات في نهايته، فكانت زيادة هائلة تحقّقت بسرعة هائلة لم تعرفها البشرية من قبل أبداً. وقد أرادت الدوائر الاحتكارية/الاستعمارية الدولية أن تبرّر بهذه الزيادة جرائمها ضدّ الإنسانية، بإلقاء التبعة على التفاوت الكبير بين احتياجات البشرية وبين واردات الأرض على أنّه مشكلة مستعصية، غير أن ذلك الزعم لم ينطل على أحد، لأنّ أوضاع البشر عندما كانوا ملياراً واحداً لم تكن أفضل، بل كانت أسوأ بما لا يقاس تحت نير هذه الدوائر الاحتكارية/الاستعمارية التي ما زالت تتحكّم بالعالم حتى يومنا هذا.

وفي البلاد العربية جميعها ارتفع تعداد السكان من حوالي مائة مليون في أواسط القرن الماضي، غداة بدايات الخلاص من نير الاستعمار المباشر، إلى ثلاثمائة مليون في أوائل القرن الحالي، عاشوا بدورهم تحت نير الاستعمار غير المباشر الذي كانت التجزئة وتقطيع الأوصال أبرز سماته. وبالطبع فإنّ ما قلناه عن أوضاع العالم عموماً ينطبق على أوضاع العرب عموماً، من حيث استمرار حالة البؤس والشقاء في ظلّ هيمنة الدوائر الاحتكارية/الاستعمارية على البلاد العربية.

لقد جرى تجريد الأرقام البشرية العربية المليونية من قوة أصفارها، وذلك بنقل أصفار تعداد السكان من اليمين إلى الشمال! لقد قامت معظم الأنظمة الحاكمة ومعظم النخب المعارضة بتبديد الأرقام، بالتواطؤ مع الدوائر الاحتكارية/الاستعمارية، الأمر الذي أفقد الأمة قيمتها وفعاليتها! غير أنّ هذه الأنظمة وهذه النخب تجهد اليوم أكثر من أيّ زمن مضى لزيادة الأصفار على يمين عدد دول الجامعة العربية! وكيف لا وهذه العملية تعطي الفرصة لمن خانه الحظ من أبناء النخب سابقاً كي يحصل على "دولة" تخصّه وحده؟ وبالفعل، هاهو جنوب السودان مدعواً اليوم للانضمام إلى الجامعة. إنهم يواصلون مهمتهم الحقيرة بتبديد أرقام تعداد أبناء الأمة لصالح زيادة أرقام تعداد دول الجامعة!

وهكذا فإنّ التعداد العربي السكاني، الذي بلغ اليوم أكثر من ٣٦٠ مليوناً، هو مجرّد رقم غير قابل للصرف والتداول، وهو سيبقى بلا أية فعالية أو قيمة، وغير قابل للصرف والتداول، ما لم تنجح الأمة في نقل أصفاره من الشمال إلى اليمين، وما لم تنجح في نقل أصفار عدد دول الجامعة من اليمين إلى الشمال، فليس ثمّة خلاص خاص لبلد عربي بمعزل عن البلاد العربية الأخرى، وإنّ من لا يرى هذه الحقيقة، ولا يعمل على أساسها، ولا يدرك أنّ جذر مآسي الأمة ينطلق منها، لا يرى شيئاً على الإطلاق، ولن يحقّق أيّ تقدّم مهما بلغت معاناته وتضحياته.

اليوم، ونحن نعيش هذا المخاض العربي العظيم، ونتابع ما يحيط به ويتهدّده من أخطار خارجية وداخلية، نستحضر، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المذكّرة التي أعدّتها قبل بضع سنوات قيادة الجيش الأميركي بعنوان: "تقرير المراجعة الدفاعية الرباعي"، والتي وردت فيها عبارات يستحيل على العقل الإنساني الطبيعي قبولها. لقد وعد ذلك التقرير (الذي يصدر مرة كل أربع سنوات) بأن يكون الجندي الأميركي أقوى جندي في العالم، وتوعّد بأن تكون القوات الأميركية قادرة على هزيمة أيّة قوات

أخرى، في أي مكان، وجاء فيه ما يلي: "في كل الحالات، فإنّ عملياتنا لا حدود لها غير القضاء التام على العدو، حيث هناك أعداء لا يكفي أن نهزمهم نفسياً، أومن على بعد، بل لابد من التقدّم نحوهم، ووضع أحذيتنا فوقهم، وفرض أنفسنا عليهم، وإجبارهم على تلبية رغباتنا"! وبالفعل، نفّذ الأميركيون ما توعّدوا به، في أفغانستان وفي العراق، وكان المتوقّع أن تواصل قواتهم اجتياحها لبلدان عربية/ إسلامية عديدة، وأن تخضعها بالطرق الوحشية ذاتها، لكنّها تعثّرت وتوقفت في العراق.

إنّ المذكّرة/الوثيقة التي أشرنا إليها ليست مجرّد ورقة أعدّتها جهة من خارج دائرة القرار، يمكن أن يؤخذ باقتراحاتها ويمكن أن لا يؤخذ بها، بل هي مذكّرة تعبّر عن صلب الإستراتيجية الحربية المعمول بها في جميع العهود الأميركية. ففي ذلك الوقت بالذات، وقت صدور التقرير المذكور، صرّح رئيس الولايات المتحدة بأنّ على القوة العسكرية الأميركية أن تكون جاهزة للهجوم فوراً واقتحام أيّ ركن مظلم من أركان العالم، وقال أنّ جيوشه سوف تقاتل بكلّ ما لديها من قدرات! لقد كان وعيداً موجّهاً إلى جميع الأمم في عالم يراه الرئيس الأميركي مكوّناً من "أركان مظلمة" ينبغي اقتحامها وتدميرها! غير أن التنفيذ بدأ في البلدان العربية والإسلامية (التي يراها أخطر الأركان المظلمة!) وهي البلدان التي قاست مجتمعاتها مثل غيرها أهوال الاستعمار الأوروبي المباشر، وأهوال الاستعمار الأميركي غير المباشر، ثمّ المباشر حتى يومنا هذا.

قبل ستين عاماً ونيف استبشرت الأمم وتفاءلت بإمكانية إقامة علاقات أممية عادلة، بعد الحرب العالمية الثانية، حين وعد المنتصرون أن تكون تلك الحرب آخر المجازر العالمية، وأن تحترم حقوق الإنسان في كل مكان، فتردم الهوة بين الأغنياء والفقراء، ويقدّم القوي الأكثر تقدماً المساعدة للضعيف الأقل تقدماً، ويسود الأمن والسلام والطمأنينة والاحترام المتبادل، فما الذي حدث وأوصل العالم أجمع إلى الحالة المخيفة التي وصل إليها اليوم، وبخاصة في البلاد العربية والإسلامية؟

في نهايات تلك الحرب شكلوا هيئة الأمم المتحدة، وسرعان ما تكشفت الهيئة عن خدعة كبرى. فالحروب الدموية تواصلت. وهي حروب لم تكن باردة بل محرقة، ولم تكن إقليمية بل عالمية، مجزأة فصلاً فصلاً ومتنقّلة من موقع إلى موقع بلا انقطاع. ولعلّ جريمة العصر بلا منازع، التي ارتكبتها المنظمة الدولية في بدايات تأسيسها، كانت جريمة اغتصاب فلسطين، مع العمل الدؤوب على ترسيخ التجزئة في البلاد العربية، وجعل هذه البلاد تدور في الفلك الأطلسي/الصهيوني.

لقد تحولت منظمة الأمم المتحدة، التي احتكرها المنتصرون في مجلس الأمن بفضل امتياز حق النقض، إلى غطاء لحرب عالمية غير مباشرة. أما الهيئة العامة فبدت مجّرد حشد دولي لاصوت له ولا قرار، حيث ليس للأكثرية الأممية الساحقة من يمثلها في مجلس الأمن كعضو دائم يتمتع بحق النقض، وليس لها قرار ولا رأي في الهيئات المالية الدولية، ناهيكم عن أنها لا تستطيع حماية رؤوس أموالها بمنعها من الهروب إلى خزائن الأثرياء الدوليين، ولا تستطيع الحيلولة دون استدراج أبنائها الموهوبين، الذين تحملت تكاليف تأهيلهم، ودون التحاقهم بالبلدان الثرية القوية. . الخ!

لقد توهمت الأمم المستضعفة أنها غدت مستقلة حقاً، بينما هي لم تصبح كذلك على الإطلاق. وفي البلاد العربية مرّت أعوام طويلة قبل أن تتكشف هذه الحقائق المرّة، بصدد تركيبة النظام الدولي وتابعه النظام العربي. إنها الحقائق التي لا يجوز إغفالها أبداً من قبل الذين يسعون إلى خلاص حقيقي لا وهمي. وإنها الحقائق التي ينجم عنها ما نعيشه اليوم من أهوال داخلية وخارجية لا يمكن الفصل بينها أبداً.

رياح التحرّر العربي تعصف بقوس الأزمات

أطلق الإستراتيجيون الأميركيون على منطقة شرقي السويس، أو شرقي المتوسط ، اسم «قوس الأزمات»، وقد قصدوا بهذه التسمية تحديداً قوس الهلال الخصيب، الذي اقتصر في الماضي على بلاد الشام والعراق. وبالطبع، فإن لهذا القوس امتداداته شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، حيث مثل هذه المصطلحات نسبية وقياسية، وحيث لا يمكن رسم قوس محدّد بدقة، يتضمن لوناً واحداً، بشرياً أو جغرافياً، لأن جغرافية البلدان المعنية، وكذلك مصالحها الإنسانية المتداخلة المعقدة، يصعب حصرها ضمن خطوط وحدود ملموسة قاطعة، وبالتالي فإن الحدود السياسية لا تستطيع إعاقة تداخل هذه البلدان.

لقد غدا قوس الأزمات المذكور بؤرة الفعالية المركزية، في المنطقة الواقعة ما بين قزوين والأطلسي، بعد أن وضع الأميركيون آسيا الصغرى ووادي النيل والمغرب العربي تحت عنوان ما يسمّونه «الشرق الأوسط»، الذي قرّروا ابتلاعه بكامله، فما الذي نجده عندما نتأمل في بلدان هذا القوس وفي البلدان الشاسعة التي ألحقت به؟ إننا نجد شعوباً إسلامية عموماً، تجمعها ثقافة حضارية عريقة مشتركة، وتربط بينها عادات وتقاليد وذكريات عميقة مشتركة، وأيضاً معاناة معاصرة مشتركة، تقف وراءها قوة أجنبية أطلسية صهيونية مشتركة.

إن جميع الشعوب التي مركزها هذا القوس تتطلع الى الخلاص من النكبات التي تدمّر حياتها، والتي جلبتها لها تلك الجهة الأجنبية الأطلسية الواحدة. ولكن، إلى هذا الحدّ ثم يبدأ الافتراق، حيث حكومات هذه الشعوب المنكوبة، وعلى مدى القرن العشرين، لم تفعل ولم تسمح بفعل ما من شأنه بلورة تصور رسمي مشترك لسبل الخلاص، فتركت بلدانها متناقضة متعادية لأسباب تافهة، وجعلتها تفتقر الى الحدّ الأدنى من التماسك والتكتل والإدارة المشتركة بصورة رسمية. ولعلّ ذلك الأداء الرسمي لم يكن إهمالاً أو عجزاً فقط، بل كان متعمّداً في معظم الحالات، وبخاصة في العقود الأربعة الأخيرة.

لكن هذه الأزمات، التي طبعت بطابعها على مدى القرن العشرين هذه المنطقة التي أسماها الأميركيون «قوس الأزمات»، ليست جميعها، وفي الأساسيات منها، مجرّد إفرازات محلية. صحيح أن الأطلسيين وجدوا دائماً مناخاً ملائماً وذرائع محلية مساعدة لسياساتهم العدوانية منذ اقتحموا هذه البلدان، لكنهم حرصوا منذ البداية، عن سابق تصميم وتصور، على رعاية السلبيات وتنميتها وإشاعتها وإيصالها الى حالة الأزمات المفتوحة الغامضة المستعصية.

إن تعميق التناقضات والخلافات، وتوليد المزيد والمزيد منها، وتأجيج التناحر والصراعات داخل كل بلد ومع جيرانه، كان في صلب الاستراتيجيات الاستعمارية الأطلسية، باعتباره يتفق تماماً مع مصالحها وسياساتها الإجرامية، وقد نجحوا بالفعل في خلق حالات معقدة، غامضة، يصعب الخروج منها بخطوة واحدة وخلال فترة زمنية محدّدة واحدة، سواء بين العرب أنفسهم أم بينهم وبين جيرانهم، وبعد أن استفحلت مثل هذه الأزمات المفتوحة الغامضة لم يعد ضرورياً بقاء جيوش الاحتلال، وصار ممكناً إدارة الأزمات من بعيد ، من عواصم المستعمرين، وإبقائها مفتوحة على اللانهاية اعتماداً على الإدارات المحلية التابعة.

حتى الأمس القريب بلغ المشهد الرسمي أقصى حالات القتامة والتعقيد، من حيث تخبط وتناقض

الإدارات العربية وتعدّدها، ومن حيث تضارب مواقف الإدارات الإسلامية، ومن حيث احتمالات وقوع تقسيمات جديدة سوف تفرز بدورها إداراتها وتعقيداتها الجديدة، وكانت الأمثلة كثيرة، في باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وفي البلاد العربية عموماً.

في البلاد العربية أخذ النظام الرسمي على عاتقه، بالرغم من تناقضاته، مهمة خطّ الدفاع الأول عن المصالح الأميركية/الأطلسية، يليه خطّ الدفاع الثاني الإسرائيلي عندما يقتضي الموقف تدخّله، ثمّ خطّ الدفاع الثالث الأميركي/الأطلسي الذي رأيناه يأخذ على عاتقه مهمة احتلال العراق التي لا يمكن أن يقوم بها الخطّ الأول الرسمي العربي ولا الخطّ الثاني الإسرائيلي. وقد جرى العمل بهذا الترتيب منذ أواسط عقد السبعينيات الماضي، أي منذ انطلاقة ما يسمّى بالطفرة النفطية، أو الحقبة النفطية.

لقد تكفّل النظام الرسمي العربي بمهمة إدارة الأزمات ميدانياً بالنيابة، وهي الأزمات التي هدفت إلى إبقاء شعوب الأمة في حالة من الإنهاك والضياع والغياب، والتي ينبغي أن تكون مفتوحة على اللانهاية، فلا تتوقف أبداً، وبالفعل فإنّ القادة العرب، الذين نالوا الموافقة والدعم الأميركي/الأطلسي كي يبقوا وورثتهم في سدّة الحكم إلى الأبد، نجحوا إلى حدّ كبير جدّاً في القيام بأعباء مهمتهم الرهيبة، بحيث تحولت مصر، على سبيل المثال لا الحصر، إلى بلد خال تقريباً من المواطنين وإن هو اكتظّ بالسكان!

كانت تلك عقوداً من الزمن عصيبة ورهيبة، بدأت منذ أعلن هنري كيسنجر، في أواسط السبعينيات وبداية الحقبة النفطية، أنّ ثلاث جهات لا يحقّ لها التدخل في شؤون المنطقة العربية، هي: الاتحاد السوفييتي، وأوروبا الغربية ومعها اليابان، والعرب! وكان المقصود بالعرب هو الأمة وليس النظام الرسمي الذي كان لأعداء الأمة وليس لها، وضدّها لا معها، فهذا النظام أخذ على عاتقه الحيلولة دون تدخّل الأمة في شؤون نفسها! أمّا الاتحاد السوفييتي وأوروبا الغربية فكانت الحيلولة دون تدخلهم من اختصاص الولايات المتحدة والصهيونية العالمية.

غير أنّ الوضع بدأ بالانقلاب رأساً على عقب منذ انتكاسة الاحتلال العسكري الأميركي للعراق أمام بسالة وفعالية المقاومة العراقية، ثم انتكاسة العمليات العسكرية الإسرائيلية، بعمقها الأطلسي، ضدّ لبنان وضدّ قطاع غزّة، أمام بسالة وفعالية المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، الأمر الذي مهّد للانتفاضات الثورية التي تعيشها البلاد العربية اليوم، وليس من شكّ في أننا لو دققنا في الأسباب التي أطاحت بالرئيسين السابقين، التونسي والمصري، لوجدنا أنّ من أهمّ أسبابهما احتلال العراق والمقاومة، والحرب ضدّ لبنان وقطاع غزّة والمقاومة. إنّ تواطؤ الرئيس المصري في إحكام الحصار ضدّ قطاع غزّة كان الأبرز، وإن لم يعلن ذلك، بين الأسباب التي جعلت الشعب المصري يخلعه.

لقد اختلف الوضع في قوس الأزمات اليوم إلى حدّ كبير، فرياح التحرّر العربي تعصف بخطوط الدفاع الثلاثة: خطّ الدفاع الرسمي العربي الذي تتهاوى أنظمته المستبدة التابعة، التي أريد لها أن تكون أبدية، وخطّ الدفاع الإسرائيلي الذي واجه قبل أيام، في ذكرى النكبة الفلسطينية، حدثاً لا سابق له، وسوف يتكرّر متصاعداً، باندفاع الشبان العرب العزّل لاختراق حدوده الحربية من جميع الجهات، وخطّ الدفاع الأميركي الأطلسي، الذي ترتعد فرائص حماته بالوكالة وأصحابه بالأصالة، وهو يرون الانتفاضات الشعبية الثورية تتصاعد على تخوم حقول النفط، حيث غطاء الدولار النفطي البديل عن الذهب.

شركات النهب تخصخص الحروب!

يقول حلف شمال الأطلسي أنه مستعدّ لمواصلة مهماته الحربية في ليبيا لمدّة طويلة، وأنه مدّد للقيام بهذه المهام مبدئياً حتى نهاية أيلول/سبتمبر القادم (الصحف – ٢/٦/٢٠١١). ويأتي هذا التصريح في الوقت الذي يردّد فيه قادة الحلف أنّ الحسم النهائي لصالح الوضع الليبي الجديد يوشك أن يتحقّق، إن لم يكن الآن فغداً، الأمر الذي يعني تكراراً لأغنية الشيطان التي تردّدت وما زالت تتردّد في أفغانستان والعراق، حيث يجري الإعلان دائماً، وفي وقت واحد، عن قرب انتهاء العمليات الحربية الأطلسية والانسحاب، وأيضاً عن ضرورة التمديد لبقاء هذه القوات والحاجة لمزيد من عملياتها الحربية!

لقد أصبح واضحاً أنّ ليبيا على وشك الدخول (إن لم تكن دخلت) في شبكة الأنفاق/المتاهة التي من الممكن معرفة مداخلها إنّما من الصعب معرفة مخارجها! إنّ سرّ العبقرية الشريرة للتحالف الاستعماري الأطلسي يكمن في قدرته على استدراج حركة الشعوب إلى مداخل شبكة الأنفاق/المتاهة، وجعلها تنزلق وتمضي متخبّطة في أعماقها الحربية المظلمة. أمّا الذي يقف اليوم وراء تنظيم مثل هذه الألاعيب القاتلة فهو الشركات المدنية الخاصة الاحتكارية المسعورة، المنهمكة في تحويل ليبيا إلى وجبات شهيّة، تتقاسمها لاحقاً وتلتهمها، بينما الشعب الليبي يمضي ضائعاً في المتاهة التي دفعوه إليها.

كان التوجّه الأميركي نحو خصخصة الحروب قد انطلق في العام ١٩٩٤، حيث بدأت الشركات المدنية الخاصة الدخول إلى قطاعات الجيش، وبدأ تلزيمها خدمات ومهمات ووظائف في قطاعات عسكرية كبيرة، كما بدأ التحضير لتلزيمها خدمات حربية خارجية، تقوم بتنفيذها أثناء العمليات القتالية، فهي خدمات حربية/تجارية متكاملة مع مهمات الجيش، ويجري تنفيذها إلى جانبه في ساحات القتال. وعلى طريق خصخصة الحروب كان العراق أحد الميادين الرئيسة التي تمّ استطلاعها في وقت مبكر، وجرى تحضيرها كساحة حرب مفتوحة لشركات الارتزاق الاستثماري.

بين العامين ١٩٩٤ – ٢٠٠٤، جرى توقيع أكثر من ٣٠٠٠ عقد تلزيم بين الحكومات الأميركية المتعاقبة وبين شركات الارتزاق الاستثماري الخاصة، وبلغت قيمة تلك العقود أكثر من ٣٠٠ مليار دولار. وقد ازداد عدد الموظفين المدنيين، العاملين في ميادين القتال إلى جانب الجيش النظامي، من واحد مقابل مائة عسكري في العام ١٩٩١، إلى واحد مقابل عشرة في العام ٢٠٠٣، إلى عشرين في المائة من مجمل القوات النظامية المحاربة في العام ٢٠٠٤، وتوزّع هؤلاء الموظفون على قطاعات الخدمات اللوجستية، وورشات الصيانة، وأقسام الهندسة الحربية، ومؤسسات تطوير أنظمة الأسلحة..الخ، فكان أن أصبحت الشركات أكثر قدرة على تحويل بنود الميزانية الحربية الأميركية العامة لصالحها، وعلى التحكّم بالسياسة الحربية للحكومة، فهي تختلق أسباب شنّ الحروب، وتحدّد ميادينها وتتحكّم بمدّتها الزمنية، على ضوء مصالحها.

لقد صارت المهمة الإستراتيجية لوزارة الحرب الأميركية هي فتح أسواق للارتزاق الاستثماري في خدمة الشركات، وذلك عبر الحروب المفتوحة. وفي المقابل، بالاعتماد على عشرات ومئات الألوف من المرتزقة الذين جنّدتهم الشركات الخاصة، أصبحت قيادة الجيش الأميركي متحرّرة إلى حدّ كبير من

الرقابة الإدارية والإجراءات البيروقراطية، ومن رقابة الكونغرسٍ في ما يتعلّق بإقرار إرسال القواتٍ إلى حيث يجب أن ترسل في مختلف أنحاء العالم، بل صار ممكناً التحرّر من مسؤولية القتلى، وممكناً الإسهام في عمليات تتناقض مع الخيارات الرسمية، الأمر الذي ظهر نجاحه في الحرب اليوغسلافية في التسعينيات، حيث أعلنت الحكومة الأميركية حينئذ حيادها في المعارك الحربية الدائرة، قائلة أنّ قواتها هي لحفظ النظام فقط، تاركة لإحدى الشركات الخاصة مهمة تدريب وتسليح وقيادة أحد الجيوش المحلية في ميادين القتال!

إنّ الخدمات الحربية التي تقدّمها الشركات الخاصة تتكامل مع منتجاتها. إنّها تخلق الأزمة، وتفجّر الحرب، ومن ثمّ تلفّق احتياجات هذه الحرب من الوسائل والأدوات كي تتاجر بها، وسرعانٍ ما يجد شعب البلد المنكوب نفسه وقد خسر كلّ شيء وأصبح غريباً في وطنه، وهذا كلّه يحدث بعيداً عن الرقابة الرسمية الحكومية، المركزية والميدانية، حيث مرتزقة الاستثمار الحربي، المسلحون بالعقود والتلزيمات والمدافع، يمارسون عمليات التدمير الشامل بلا رقابة ولا قيود.

بحكم الخيار الاستراتيجي الأميركي، والتوجّه نحو خصخصة الحروب منذ مطلع التسعينيات الماضية، باتت عقود تلزيم الشركات من قبل الحكومة، وعقود تجنيد المرتزقة من قبل الشركات، مندمجة في ميادين القتال والحروب المفتوحة. إنّها شبكة الأنفاق/المتاهة التي دخلها العراق ودخلتها أفغانستان ومن قبلهما يوغسلافيا، بينما نجت تونس ومصر وتجاوزتاها بنجاح حتى الآن، ونخشى أنّ ليبيا انزلقت في الشبكة، أو أنها على وشك، وأنّ بلداناً عربية أخرى قد ترغم على الانزلاق!

صلة الانتفاضات العربية بالوضع العالمي

تجهد الولايات المتحدة القوية في محاولة الخروج من وحول أفغانستان والعراق. وهي سوف تخرج إنّما بفشل كامل في كابول وبنصف فشل في بغداد. وهذا الوضع الحرج ينطبق أيضاً على الأوروبيين في ليبيا، حيث يتقدّمون في حقول يغمرها الضباب! هذا ما سجّله قبل أيام الكاتب الفرنسي جان – كلود غيبو، معرّجاً على الأوضاع الاقتصادية الكارثية في دول جانبي الأطلنطي، ومتحدّثاً عن طريق أوروبي/أميركي "مسدود" يقف صنّاع القرار الغربيون أمامه مرتبكين بكلّ ما في الكلمة من معنى! أمّا عن السبب فقد قال الكاتب الفرنسي أنّه بسيط للغاية: "لقد بدأ العالم القديم بالانهيار أمام أعيننا، وهو في انهياره يحمل معه مراجعه وأفكاره وانشقاقاته. وهكذا، في خضمّ الظلام المطبق، تخسر الدول الغربية السيطرة التي أفرطت في استخدامها على مدى أربعة قرون متتالية..الخ"! (صحيفة "السفير" البيروتية – ترجمة هيفاء زعيتر – ٢٠١١/٩/٨).

إنّ الحديث عن عالم قديم ينهار، أي عن نظام عالمي أوروبي/أميركي ينهار، هو حديث له صدقيته بل دلائله التي أصبحت واقعية ملموسة. ولقد حدث أنّ هذه الانتفاضات الثورية العربية، بخصائصها الجديدة وبالبصمة الخاصة التي تحملها، توالت تباعاً في هذه اللحظة التاريخية العالمية النوعية الانتقالية، وبالتالي فإنّه لمن الحمق أن يخطر في بال البعض حسبانها على نظام عالمي ينهار وإلحاقها به، بينما نهوضها مظهر من مظاهر انهياره، وما علينا للتأكد من ذلك سوى العودة إلى حادث احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، والتمعّن في التطورات العالمية النوعية التي ترتّبت عليه (بفضل المقاومة العراقية) وأيضاً الربط بينه وبين هذه التطورات الثورية العربية النوعية التي نشهدها اليوم.

لم يكن قد مضى على احتلال العراق أكثر من عام ونيف حين توصلّ الحلفاء الغربيون إلى نتائج قاطعة تقول بأن إستراتيجية المحافظين الأميركيين الجدد قد انهارت في العراق. لقد كان واضحاً لهم أنّ قوة الولايات المتحدة تعرضت لنكسة ذات أبعاد تاريخية. وكانت واشنطن قد أوفدت بول بريمر إلى العراق، في أيار/ مايو ٢٠٠٣، كوجه علني من وجوه عصابة المحافظين الجدد، الذين كانوا يحلمون بإعادة صياغة العالم على هواهم. وكانت مهمة بريمر تتلخص في تشكيل مجتمع عراقي واقتصاد عراقي يمكن للشركات الأميركية أن تهيمن عليهما تماماً، بينما تتمكن قوات الاحتلال من الحصول على حقوق طويلة الأمد تتجسد في إقامة قواعد عسكرية ثابتة على أرض العراق، وتتمكن الإدارة الأميركية من المضي السريع قدماً في إقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ما بين قزوين والأطلسي. ولكن سرعان ما اتضح أنّ مهمة بريمر بمجملها عرضة للانهيار، بل لقد بدا الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي عموماً عرضة لتغييرات في موازين القوى الحربية ليست في صالحه، فهي يمكن أن تؤدي إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بقوات كبيرة هناك في المدى البعيد.

لقد كان عام ٢٠٠٤ عام الهلع في أوساط تحالف دول الشمال الثرية، فالمسألة لم تعد مقتصرة على تفرّد الإدارة الأميركية بقرار الحرب من أجل الاستئثار بمعظم الغنائم، وهو ما أغضب حلفاءها كثيراً، بل تعدّت ذلك إلى احتمال تضعضع هيمنة تحالف دول الشمال على بلدان الجنوب، بسبب النكسة ذات الأبعاد التاريخية في العراق، الأمر الذي يعني خطراً جدّياً على النظام الربوي العالمي الذي يحكم العالم منذ بضعة قرون بقيادة دول الشمال. والحال أنّه، عندما يبرز ما يهدّد أسس النظام الاحتكاري العالمي (النظام المعني فقط بمصلحة المليار الذهبي من البشر) فإنّ غضب الحلفاء بسبب التقاسم غير العادل للغنائم يتحوّل إلى هلع على مصير النظام التاريخي برمته. وهنا يتجاوز الحلفاء قضية مصالحهم الآنية الخاصة، ويتجاوزون غضبهم على سلوك حليفتهم الكبرى وقائدتهم

الأميركية، ويندفعون بكل قوتهم لتخليصها من ورطتها ولمساعدتها ضدّ ضحاياها الجنوبيين، لأنّها احتياطيهم التاريخي الأخير الذي لا احتياطي بعده، وهكذا فإنّ كلّ أمر يهون إلا أن ينهض الضحايا وينجحوا في الخروج على شبكة النظام الربوي العالمي اللزجة القاتلة مثل شبكة العنكبوت!

إنّ كل حديث عن المجتمع الدولي يقصد به، عملياً وواقعياً، بالضبط دول تحالف الشمال حصراً وتحديداً. إنّ المجتمع الدولي هو المليار الذهبي المتمدّن، المتحضّر، الديمقراطي. وإذا ما حاولت المليارات الأخرى من البشر إظهار تمدّنها وتحضّرها وديمقراطيتها أحبطت محاولتها من قبل تحالف الشمال بطريقة أو بأخرى، ولو على حساب المصالح الآنية لبعض أطراف هذا التحالف. أي أنّ حماية النظام الاحتكاري العالمي المستبدّ، القائم منذ حوالي خمسة قرون، لها الأفضلية على كل ما عداها. ومهما فعلت الولايات المتحدة بحليفاتها، ومهما ألحقت بها من أذى، فإنّ الحليفات تهبّ لنجدتها، من دون أدنى تلكؤ وبمنتهى الحزم، عندما تتعرض هيبتها وفعاليتها الدولية للخطر، لأن ذلك يهدّد الوضع التاريخي للعالم بصورته الحالية المكرّسة لخدمة دول الشمال!

وجدير بالذكر أن قيادة هذا النظام العالمي كانت في بداياته مكوّنة من اللاتين الكاثوليك (الإسبان والبرتغال) حتى القرن السابع عشر، ثم انتقلت القيادة إلى الأنكلوسكسون اللوثريين في لندن بعد نجاحهم في لجم الفرنسيين والألمان، وبقيت القيادة العالمية في يدهم حتى يومنا هذا، وإن انتقل المقرّ إلى واشنطن ابتداء من منتصف القرن العشرين. لقد كان ذلك يشبه (من حيث الشكل وليس المضمون) انتقال قيادة النظام العربي الإسلامي العالمي من يثرب الراشدية إلى دمشق الأموية إلى بغداد العباسية، عبر الحروب الداخلية، من دون أن يفقد النظام فعاليته وسيادته الدولية!

لقد حدث أن انفراد الإدارة الأميركية بقيادة النظام الاحتكاري العالمي مرّ بمنعطفين: الأول على أثر الحرب العالمية الثانية التي ألحقت الدمار الشامل بأوروبا، والثاني بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء مرحلة ما يسمى بالثنائية الدولية. وكان الحلفاء الغربيون راضين عن أداء الإدارة الأميركية في المنعطف الثاني، عام ١٩٩١، حيث أظهر الرئيس بوش الأب احترامه لحلفائه وحرصه على التعاون مع مؤسسات النظام الدولي، وهو ما ظهر في الحرب ضدّ العراق حينئذ، وفي التعامل مع نتائج انهيار الاتحاد السوفييتي، وأيضاً في التعامل مع القضية الفلسطينية التي أحيلت ملفاتها إلى مؤتمر مدريد. غير أنّ المحافظين الجدد، الذين كانوا يستعدون ميدانياً للوصول إلى الحكم في الولايات المتحدة منذ أواسط التسعينات الماضية، جاؤوا بإستراتيجية جديدة، مناهضة ومتجاوزة حتى للحلفاء والأتباع، ومتطلعة إلى عالم تحكمه واشنطن مباشرة بعد أن تضع يدها على المنطقة الواقعة ما بين قزوين والأطلسي، أي على قلب العالم وعصبه، فكان أن أدّت هذه المغامرة الخطرة إلى مضاعفات هدّدت أسس النظام التاريخي العالمي.

لقد تعطل القطار الأميركي في محطته الأولى العراقية، واضطر إلى طلب النجدات والمساعدات ليس من حلفائه الغربيين وحسب، بل حتى من دول الجوار التي كان مزمعاً على اجتياحها، وهكذا رأينا واشنطن تحاول إصلاح قطارها المعطل في بغداد عن طريق تحقيق انتصار إسرائيلي في لبنان، ثمّ في غزّة. أي أنها حاولت مواصلة انطلاقتها "الشرق أوسطية" من محطات أخرى، لكنها باءت بالفشل بالرغم من أنها فعلت أقصى ما يمكن فعله، وهاهي اليوم وقد غرقت أكثر فأكثر في أزماتها النوعية التاريخية المستعصية، وهاهو التحالف الغربي يهبّ مرّة أخرى بكل طاقاته لإنقاذها، وذلك حفاظاً على النظام العالمي الاحتكاري، نظام المليار الذهبي، ومن أجل الحيلولة دون نهوض أمم الجنوب عموماً والأمة العربية خصوصاً، أمّا التظاهر بالتعاطف مع العرب وإعلان الاستعداد لنجدتهم في معاناتهم الداخلية فلا يهدف إلا إلى كبحهم وإبقائهم تحت سيطرة المركزية الأوروبية/الأميركية.

وبعد، فتلك صلة الانتفاضات العربية بالوضع العالمي، والمفترض أنّ للعرب دورهم في تسريع تغيير النظام العالمي الظالم الآيل موضوعيا إلى الانهيار، وفي إقامة نظام عالمي جديد عادل.

ضعف العرب وقوة الصينيين

وأخيراً بدأت رياح التغيير التاريخي النوعي تعصف بالأوضاع العربية الراكدة، وبدأت تلوح خلف الأفق معالم نهوض وحضور الأمة المكبّلة المغيّبة. وبينما الأصوات تتعالى مستعرضة الأسباب الذاتية لهبوب هذه الرياح، فإنه لمن غير الجائز أن يغيب عن الأذهان دور التغييرات العالمية التاريخية العميقة التي تحدث في مناطق أخرى، فهذه التغييرات عامل موضوعي وسبب شبه مباشر لما يشهده الوطن العربي اليوم.

لقد تابع العالم باهتمام شديد وقائع الانتفاضتين العربيتين الثوريتين في تونس وفي مصر، وقد نجحتا في تحقيق مهمتهما الأولى التأسيسية، لكنّه تابع أيضاً، بالاهتمام نفسه وفي اللحظة نفسها، في منتصف شهر شباط/ فبراير الحالي، الإعلان المدوّي عن صعود الصين إلى مرتبة القوة الاقتصادية العالمية الثانية. والصين هي المستعمرة السابقة التي عانت لقرون بؤساً يفوق بؤس العرب، والتي كانت أوضاعها حتى بداية عقد الخمسينيات الماضي شبيهة بأوضاع المستعمرات العربية السابقة، أمّا اليوم فإنّ صعودها يعني استمرار التغيير التاريخي النوعي في موازين القوى الدولية، ويعني أنّ بدايات التغيير المتأخّر جدّاً، التي يعيشها اليوم وطننا العربي الكبير، لا يمكن فصلها عن هذا الصعود الصيني.

فعندما احتلّت جماهير تونس ومصر الميادين، وأنجزت المهمة الأولى الحاسمة من مهام انتفاضتها الثورية، كانت تنجز ما كان ينبغي إنجازه قبل عشرات السنين، وكانت تحقق ما حققته جماهير الصين منذ العام ١٩٤٩! وهكذا، بينما العرب يفعلون اليوم ما تأخّروا كثيراً عن فعله، نرى الصينيين، الذين يشبهون العرب من جميع النواحي تقريبا، وقد دفعوا ببلادهم لتحتل المرتبة الثانية كقوّة اقتصادية عالمية! لقد انتزعت الصين هذه المرتبة من اليابان، أي من الولايات المتحدة في الواقع وفي التحليل النهائي، لأنّ الاقتصاد الياباني مندمج استراتيجياً إلى حدّ كبير في الاقتصاد الأميركي، بل إنّ المراقبين يتوقعون أن تتفوّق الصين، بعد سنوات قليلة، على الولايات المتحدة، لتصبح القوة الأولى المحرّكة للاقتصاد العالمي.

منذ انطلاق حركات التحرّر الحديثة، في مطلع القرن الماضي، كان أهمّ ما تميزّ به وضع المستعمرة الصينية السابقة عن وضع المستعمرات العربية السابقة هو القيادات المخلصة الواعية التي توفّرت لها منذ مطلع القرن العشرين. فمنذ عهد الرئيس صن يات صن تمسكت القيادات المتوالية بوحدة الصين وباستقلالها جغرافياً وبشرياً، وعملت على هذا الأساس بلا كلل، فلم تفرّط بأيّ مكوّن من مكونات الأمة على تنوّعها، ولا بأيّ جزء من أراضيها على اتساعها القاري، أمّا القيادات العربية في معظمها فقد فرّطت بالأمة وبالأرض، وبخاصة بعد «الاستقلالات» الشكلية، منذ حوالي ستين عاماً وحتى يومنا هذا، فكان هذا الفارق الهائل اليوم بين أوضاع العرب الضعفاء وأوضاع الصينيين الأقوياء، الذين صرّح بعض قادتهم قبل سنوات أنّهم تعلّموا من الثورات العربية، مثل ثورة عبد الكريم الخطّابي في المغرب!

غير أنّ الأمر لم يقتصر على تقدّم الصينيين على العرب بما لا يقاس طيلة القرن الماضي (بسبب اختلاف نوعية قياداتهما رغم تشابه تركيبتهما وظروفهما التاريخية) بل استمرّ الحال كذلك إلى يومنا هذا، وبعد أن رأينا الولايات المتحدة تمنى على أيدي المقاومين العرب والمسلمين بإخفاقات وانتكاسات مجلجلة، بخاصة في العراق، فينتهي تفرّدها وتسقط هيبتها ويضعف نفوذها وتنحسر هيمنتها، ثمّ رأينا كيف سهّلت فعالية المقاومة العربية والإسلامية صعود الصين والهند وغيرهما إلى مواقع دولية مؤثّرة وفاعلة، بينما العرب تحديداً لا يستطيعون قطف ثمار مقاومتهم الفعالة لأنّ حكوماتهم انحازت إلى أعدائهم ضدّهم!

لقد تجاوزت قوة الصين الاقتصادية ألمانيا في العام ٢٠٠٧، وهاهي تتجاوز اليابان الآن، وسوف تتجاوز الولايات المتحدة غداً، لكنها لم تحقق ذلك استناداً إلى قوتها العسكرية المتفوقة، ولا باحتلالها واستعمارها لدول أخرى، بل بفضل وحدة أمتها وإخلاص قيادتها وصحة سياستها. يقول مدير مركز الدراسات حول الصين المعاصرة جان فرانسوا هوشيه أنّه من الطبيعي جداً وصول بلد بعدد سكان الصين إلى منافسة دولة مثل اليابان بالأرقام المطلقة بعد ثلاثة عقود من الإصلاحات والنمو المتصاعد! أي أنّ رأسمال الصين الأول هو وحدتها أمة وأرضاً، وهو ما لم تحرص عليه القيادات العربية التي فرطت بأمة يبلغ تعدادها حوالي ٣٥٠ مليوناً وحوّلتها إلى أشلاء، وفرّطت بأوطانها الشاسعة وحولتها إلى شظايا!

وجدير بالذكر أنّ الصين ليست اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم وحسب، بل هي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم أيضاً، وبديهي أنّ حجم استهلاك الطاقة هو المعيار لحجم القوة الاقتصادية والسياسية، ولكن على الرغم من أنّ الصين تستورد معظم احتياجاتها من النفط الذي هو مصدر الطاقة والقوة، فإنها بفضل وحدة أمتها وأراضيها تحقّق تقدّمها كأنّما هي دولة نفطية، بينما العرب الذي يمتلكون معظم احتياطي النفط العالمي يتقهقرون، لأنّ نفطهم يحتاج إلى أمة كبيرة موحدة قادرة على استثماره، وقد مزقت حكوماتهم هذه الأمة، ويحتاج إلى أراضي وطن كبير يستوعب فعالياته، وقد فرّطت حكوماتهم بهذه الأراضي، فكان ضعف وغياب الأمة العربية التي حرمت من ثروتها، وكان حضور أعدائها الذين وضعوا أيديهم على هذه الثروة!

على هامش الصفحة المفتوحة للانتفاضتين

ما كادت الانتفاضتان الثوريتان، التونسية والمصرية، تحققان نجاحاتهما الميدانية الأولى حتى انطلقت ألسنة وأقلام أوساط متنفّذة من الإعلاميين والسياسيين والمثقفين والفنانين والواعظين العرب، تتناول الانتفاضتين بالباطل والحقّ، إنّما بالباطل أكثر من الحقّ، على الرغم من عجزها عن اتهامهما بارتكاب الكبائر الملفقة كما جرت العادة، وعلى الرغم من تظاهرها بالتعاطف معهما خلافاً للعادة، فهي ألقت باللائمة هذه المرّة على بعض أجهزة السلطة التي تسببت في حدوثهما، وأولها أجهزة الشرطة، التي في تعاملها مع الناس، في الأحوال اليومية العادية، استخدمت «القوة المفرطة» حسب المصطلح الأوروبي الأميركي الشائع، بينما كان عليها أن تستخدم القوة المحسوبة، غير المفرطة!

إنّ الأوساط المذكورة أعلاه تجمع في صفوفها العناصر الأكثر انتهازية وضلالاً وفساداً، والأكثر استعداداً للخيانة، وذلك بحكم ثقافتها المستعارة أو المستورة، وبحكم تبعيتها الطوعية للمركزية الأوروبية الأميركية، وبسبب بنيتها الهشّة المشوّهة التي نخرها الأعداء، واخترقوها حتى النخاع، كمدخل يمكّن من طعن الأمة في قلبها. لقد جعلت المركزية الدولية الباغية من هذه العناصر أبواقاً وظيفتها تحليل الحرام وتحريم الحلال! ففي عرف هذه الأبواق أصبحت المقاومة والثورة والاتحاد والوحدة إرهاباً ووحشية، وأصبح الاستسلام والخنوع والانكفاء والعزلة تحضّراً وتمدّناً، أي أنّ ما ينبغي على الأمة، كي لا تصنّف إرهابية متوحشة، هو أن تضمحلّ أكثر فأكثر وأن تستسلم أكثر فأكثر!

غير أنّ القوى البشرية، التونسية والمصرية، التي قادت الانتفاضتين العربيتين العظيمتين، كانت قوى شابة مسالمة، واضحة الطهارة والنقاء والنزاهة والاستقلال، وكان خطابها السياسي بسيطاً مستقيماً، مختصراً محدّداً وواضحاً مقنعاً، أمّا أسلحتها القتالية الميدانية فكانت مجرّد قبضاتها الخالية وصدورها العارية، فبماذا يتهمونها وكيف يبيدونها؟ ولذلك سارعت الأبواق إلى التظاهر بفهمها، وإلى إبداء التعاطف معها، وكذلك فعلت السلطات المستبدّة العميلة التي أسقط في يدها وهي ترى الجموع العزلاء تحتلّ الشوارع والميادين، فتحوّلت الأبواق، مثل السلطات، إلى أسلوب اللف والدوران، وإلى محاولات الاحتواء والاستيعاب، وبخاصة في مصر التي تميّز رئيسها بأنه يحمل شهادة دكتوراه في العناد، حسب قوله!

ولكن لقد حدث بالفعل أنّ تلك الأبواق، سواء في تناولها للانتفاضة الثورية التونسية أو المصرية، لم تعدم من تنطلي عليه تحليلاتها الفارغة المنمّقة وحججها المشفقة المخادعة، وهي تحليلات وحجج أرادت أن تقلّل من شأن الانتفاضتين بأن تعزوهما إمّا إلى مجرّد أسباب معنوية تتعلّق بالكرامة، أو إلى مجرّد أسباب مادية تتعلّق بالخبز! لقد أرادت في الحالتين إشاعة الافتراض المريب الغريب، القائل بأنّ المشكلة محدودة، مطلبية، شبه نقابية، وقابلة للعلاج في نطاق النظام القائم والعلاقات السائدة! وبالفعل، سمعنا رئيس الوزراء المصري الجديد، على سبيل المثال لا الحصر، يبدي تفهمه لأسباب الانتفاضة (مثلما فعل قرينه رئيس الوزراء التونسي) ويقول بنبرة الممازح، الواثق والمستخفّ، أنّ

الشباب المصريين يستطيعون البقاء في ميدان التحرير ما شاؤوا من الزمن، وأنّه سوف يرسل إليهم حاجتهم من الطعام، على أن يسمحوا للحياة العادية بالحركة، أي أن يفهموا بأنّ نظامه مستمرّ لا تنال من رسوخه مشكلتهم الصغيرة العابرة!

والحال أنّ الفعل البشري الجمعي عموماً، في جميع الأحوال وفي جميع الأمكنة والأزمنة، هو أحد فعلين: إمّا فعل إصلاحي يتحرّك في نطاق النظام السائد، لأنّ المجتمع منخرط في هذا النظام ويتبنّاه بمجمله، وإما فعل ثوري ينطلق لتغيير النظام السائد، لأنّ المجتمع يرى نفسه خارج النظام، ومعزول عنه، ومتضرّر من وجوده. وإنّه لمن الواضح أنّ ما حدث في تونس وفي مصر هو من النوع الثاني. إنّ الشعبين يعملان على استرداد وطنيهما، وليس مجرّد إصلاحهما، لأنهما غير قابلين للإصلاح، أي يعملان على تحريرهما في الواقع، وذلك بعد أن استولت نسبة خمسة في المائة من الشعبين على مجمل فعاليات وثروات الوطنين، وربطتهما بالاحتكارات الدولية، وأباحت أراضيهما للقواعد العسكرية الأميركية!

لقد أصبح الشعبانِ المصري والتونسي، منذ عشرات السنين، غريبين في وطنيهما! وكيف لا وتونس تنسب إلى بن علي بدلاً من أن ينسب هو إليها، ومصر تنسب إلى مبارك بدلاً من أن ينسب هو إليها؟ لقد لعب الانتهازيون المنافقون إياهم على أخطر غرائز الحاكم المستبدّ، وأقنعوه أنّ الوطن الخالد يمكن أن ينسب إلى الفرد الزائل، فتصوروا! إنّ الحاكم المستبدّ لا يرضى أن يكون «مبارك مصر»، وهو لقب عظيم جدّاً، ومعقول، بل يريدها «مصر مبارك» ويا للعجب العجاب! أي أنّه لا يراها مصر المصريين! وقد رأينا بالفعل ردّة فعله ضدّ الملايين وهو يتصرّف كأنّما الشعب يريد سلبه مصره! كأنّه يريد الاستيلاء على عزبته!

لقد حدث قبل عشرات السنين ما يعادل اختطاف الوطنين، التونسي والمصري، وذلك بتواطؤ من قوتين محليتين، محدودتين خائنتين، لم تتورّعا عن التفريط بالوطن لصالح الشركات الدولية الاحتكارية، ولصالح الأعداء من مختلف الأنواع، وفي مقدّمتهم العدو الإسرائيلي، وذلك مقابل ضمان استمرارهما في الحكم، ومقابل مشاركتهما في الغنائم ولو بحصص زهيدة، فكيف لا يثور الشعبان بناءً على هذا الأساس الوجودي المصيري، وليس من أجل الخبز أو الكرامة فقط؟

إنّ الفعل البشري الأزلي، الذي يدفع إمّا إلى التقدّم أو إلى التراجع أو إلى المراوحة، يستند إلى عوامل متعدّدة لا يمكن الفصل بينها. إنها الدوافع المادية والدوافع المعنوية، والخارجية والداخلية، والوطنية والطبقية، وإنه لمن غير الممكن إعطاء الأولوية في الدفع لهذا العامل أكثر من ذاك دائماً وفي جميع المراحل، ففي ظرف تاريخي معيّن تكون الأولوية للمعنوي، وفي آخر تكون الأولوية للمادي، وأحياناً تكون العوامل جميعها على مستوى واحد من الأهمية والفعالية، كما هو الحال في الوطن العربي الكبير اليوم.

عودة الأولوية إلى العمليات السرّية القذرة!

حسمت الانتفاضتان الثوريتان الشعبيتان في تونس ومصر مسألة ثقة الأمة العربية بنفسها، وبجدارتها، وبقدرتها على استرداد ذاتها، حتى أنّ أعداءها، الذين فوجئوا وذهلوا للوهلة الأولى أمام سويّة الأداء الإنساني الرفيع للشعبين الثائرين، أقرّوا للعرب بالتميّز الإيجابي الرائع في الخطاب والأداء، وقد رأى الكثيرون أنّ ما أنجز في تونس ومصر سوف يتوالى متتابعاً ومتزامناً بلا انقطاع في بقية الأقطار العربية.

غير أنّ توالي الثورات العربية، الذي كان متوقعاً من قبل الكثيرين على المنوال السلس الواضح ذاته، سرعان ما أصابه قدر كبير من الارتباك والتعثّر والغموض، في القطر الليبي ثم في غيره، فكانت هيمنة الضجيج الأجوف والصخب الأحمق والعنف الأعمى على المشهد العربي العام، وكان هذا التشويش والخلط بين الفرعي والأساسي، وبين الثانوي والرئيسي، وبين المرحلي العابر والتاريخي الثابت.

لقد نسي الكثيرون، على سبيل المثال، إعلان القذافي مبكّراً (قبل أن تنطلق الأحداث في بلده) عن انحيازه بالكامل إلى الرئيس التونسي الهارب والرئيس المصري المخلوع، وعن قناعته ورغبته ببقاء كلّ منهما في الحكم مدى الحياة كشخص وإلى الأبد كأسرة أو سلالة، موبّخاً ومقرّعاً وشاتماً شعبيهما اللذين ثارا ضدّهما. إنّ الكثيرين لم يأخذوا بعين الاعتبار أنّ ذلك لم يكن إلاّ إعلاناً مبكّراً صريحاً، بل وقحاً، عن انطلاقة الثورة السلطوية المضادة التي التقطت أنفاسها بصعوبة، والتي سرعان ما سيجد الأعداء الأطلسيون ضالتهم فيها بحكم نوعية ووحدة تركيبتها التي تخدمهم، وبحكم طبيعة وتشابك مصالحها التي تتقاطع مع مصالحهم!

إنّ ما ينبغي عدم نسيانه أبداً هو أنّ الأطلسيين، وأولهم حكام الولايات المتحدة، يتعاملون مع البلاد العربية جميعها على أنها مناطق نفوذ دائم لهم، بل هي من ممتلكاتهم، بما فيها تلك التي يختلفون مع حكوماتها إلى هذا الحدّ أو ذاك وحول هذه القضية التفصيلية أو تلك. إنهم يعشّشون في نسيج هذه البلاد منذ أكثر من قرن أو قرنين، وهم يتحكّمون إلى حدّ كبير بسياساتها الرئيسية منذ النصف الثاني من عقد السبعينيات الماضي، استناداً إلى اتفاق البترودولار، فهم في موقع الدفاع عنها ضدّ شعوبها وليس في موقع الهجوم عليها كما يتوهّم البعض، فإن هاجموها فذلك في معرض الدفاع عن تجذّرهم فيها! ولقد حدث أنهم تطلعوا، في حقبة صعود المحافظين الأميركيين الصهاينة، إلى السيطرة والهيمنة أكثر على البلاد العربية، بمزيد من إضعافها وتجزئتها، وبمزيد من التحكم المباشر بإداراتها، كما هو حال الأقاليم اليوغسلافية وتيمور الإندونيسية، فكان احتلال العراق هو بداية هذا الاتجاه الذي فشل فشلاً ذريعاً في محطته الأولى.

في أواخر العام ٢٠٠٣، قبل أن يمرّ عام واحد على احتلال العراق، أقرّت حكومة واشنطن سياسة التحوّل إلى «العمليات السرية» في حربها ضدّ المقاومة العراقية، وذلك بعد أن تشوّه وجه قواتها النظامية الجبارة بالجروح وتلطّخ بالوحل، وبعدما صار واضحاً أنّ فشلها أصبح مؤكّداً، وأنّ وضعها

في العراق، بمجمله، صار بحاجة إلى عملية إنقاذ مستعجلة، فكان أن انطلقت العمليات القذرة الفظيعة، التي تبرّر كلّ وسيلة لتدمير المقاومة وتمكين الاحتلال، فلا مانع من إحراق بلدة بأكملها، بمن فيها وما فيها، من أجل اصطياد مقاوم واحد، أو من أجل أن لا تكون البلدة «ملاذاً للإرهابيين» حسب التعبير الأميركي، كذلك لا مانع من هتك الأعراض، والتعذيب الرهيب لجموع لأبرياء وقتلهم، وإلقاء جثثهم في الشوارع والأنهار لإرهاب الناس عموماً، ولا مانع من تفجير الأسواق ودور العبادة.. الخ. لقد استخدم ذلك كلّه، وما هو أفظع منه، بهدف تحويل الأنظار والجهود عن القضايا الأساسية، وأولها المحتلّ والاحتلال.

لقد عوّلوا في واشنطن على العمليات السرية القذرة لإعادة الاعتبار إلى قواتهم النظامية، غير أنّ تحقيق ذلك بدا صعب المنال، وقد جاءت نتائج العمليات العسكرية الإسرائيلية/الأطلسية ضدّ لبنان، في صيف العام ٢٠٠٦، كأنّما في معرض إعادة الاعتبار للجيش الأميركي في العراق، وأيضاً للجيش الإسرائيلي المتقهقر بدوره أمام المقاومة اللبنانية منذ العام ٢٠٠٠، غير أنّ ذلك لم يتحقّق كما هو معروف، بل تحقّق العكس، وحدث الأمر نفسه في العمليات الإسرائيلية/الأطلسية ضدّ قطاع غزّة، فترتّبت على ذلك الذي حدث في العراق ولبنان وفلسطين حالة من الوعي الشعبي العربي العميق، والإجماع الشعبي العربي النادر، وهو ما مهّد موضوعياً ومنطقياً للانتفاضات الثورية العربية الحالية، فهل كانت الإدارات الأطلسية غافلة عن ذلك؟ أبداً! فهي توقعت «انتفاضات» عامة، من نوع ما، لن تستطيع الحيلولة دون وقوعها، ولذلك راحت تتحدّث عن «حالة الفوضى الخلاقة» الكامنة، مؤمّلة أنها سوف تنجح في اختراقها والسيطرة عليها واستثمارها!

هكذا رأينا واشنطن (الجمهورية/الديمقراطية) تحسم أمرها في العام ٢٠٠٧، وتعود إلى اعتماد العمليات السرية القذرة، والاستخبارات والعملاء، كخيار استراتيجي رئيسي، وإلى الاعتماد على القوات المحلية العسكرية وشبه العسكرية، والسياسية وشبه السياسية، كخطوط قتالية أمامية من جهة وكدريئة وقائية من جهة أخرى. وقد ظهر هذا التوجه علناً، واستقرّ بداية، خلال الربع الأخير من عهد بوش ومحافظيه الصهاينة، بعد إعداد تقرير هاملتون/بيكر (الجمهوري/الديمقراطي) ثمّ تصاعد هذا الاتجاه واتسع نطاق العمل على أساسه في عهد الرئيس باراك أوباما، ليبلغ أوجه في يومنا هذا. وجدير بالذكر أنّ أول مبلغ مالي رصد لصالح العمليات السرية كان ضدّ إيران، في أواخر عهد الرئيس جورج بوش الذي وقّعه شخصياً وأذاعه رسمياً.

هل يعقل أن ينجح الضجيج الأجوف والصخب الأحمق والعنف الأعمى في تشويه وإخفاء الحقائق والوقائع التاريخية المصيرية الثابتة؟ هل يعقل أن يغيب عن بالنا ذاك المشروع الإمبراطوري العظيم، مشروع أمركة وصهينة البلاد العربية والإسلامية والعالم على مدى القرن الواحد والعشرين، وانهياره المدوّي في العراق ولبنان وفلسطين، وأن تغيب عن بالنا الصلة الحميمة لانهياره بحالة الاستيقاظ والنهوض التي تعيشها الأمة العربية اليوم؟ وهل يعقل أن تغيب عن أذهاننا حقيقة مواجهة إيران للأطلسيين والإسرائيليين، وملئها على مدى عقود للفراغ الذي أحدثه غياب مصر، مهما كانت ملاحظاتنا سلبية على بعض سياسات الحكومة الإيرانية؟ هل يعقل أن نعادي الذين تصدّوا للمشروع الاستعماري الإبادي، مهما كانت أخطاؤهم ونواقصهم، وأن نسالم ونجاري من وضعوا ثقلهم بكامله في خدمة مشروع إبادة الأمة العربية والإسلامية؟

فشل خطّة تفتيت العالم

في نهايات عقد التسعينيات الماضي كان الرأسمال الدولي، ممثّلاً بعصابة المحافظين الجدد الأميركية الصهيونية، قد أعدّ لوائح تتضمّن آلاف الدول التي سوف يتشكّل منها العالم في القرن الجديد. وكانت عمليّة التفتيت قد بدأت فعلاً في يوغسلافيا، منذ مطلع ذلك العقد، كخطوة افتتاحية يتوقف على نجاحها المضيّ قدماً على المنوال نفسه في جميع القارات. وبالفعل، سرعان ما تبلورت على أنقاض الاتحاد اليوغسلافي ستّ دويلات قابلة للزيادة. واليوم، هاهي الكيانات، أو الدويلات، التي انبثقت عن ذلك الدمار اليوغسلافي الشامل، لا تملك من خصائص الدولة سوى الاسم، فهي مجرّد حقول منجمية، صناعية/تجارية، تفتقر تماماً إلى السيادة، حيث تحرسها قوات الرأسمال الدولي، ويديرها وكلاؤه وخدمه المحليون. وكما هو معروف، فقد انتقلت عمليات التفتيت سريعاً من يوغسلافيا إلى إندونيسيا، ثمّ إلى أفغانستان، فالعراق، وأيضاً فلسطين المحتلة، ولبنان، والسودان والصومال.. الخ، وهاهي المحاولات التفتيتية تجري الآن في ليبيا.

قبل الاستطراد في موضوع خطة التفتيت تنبغي الإشارة إلى أنّ حكومات دول العالم جميعها، الثرية والفقيرة، بدت في عقد التسعينيات عاجزة عن التحكّم بتحرّكات وعمليات الرأسمال الدولي، الذي تجسّد إمبراطوراً مموّهاً في قطاع من البشر الذين لا ملامح لهم ولا هويّة ولا وطن ولا عقيدة، فكانت تظهر نتائج أفعاله، ويسمع عويل ضحاياه، من دون أن يظهر وجهه أو يسمع صوته أو يعرف عنوانه! وقد أوحى ذلك إلى البعض بفكرة «نهاية التاريخ»، وإلى البعض الآخر بفكرة تجاوز مفهوم «الدولة/الأمة»!

لقد خلصت الفكرة الأولى، فكرة نهاية التاريخ، إلى دعوة الأمم للاستسلام كمصير محتوم، وخلصت الفكرة الثانية، فكرة تجاوز مفهوم الأمة/الدولة الذي عفا عليه الزمن، إلى الدعوة لتأسيس قوة عالمية معارضة للنظام العالمي، أي إلى عولمة النضال ضدّ الرأسمالية المتوحشة، وإلى التخلي عن أشكال النضال القومي والإقليمي والعالم ثالثي..الخ! أمّا عن الحركات اليسارية فقد سادت بشأنها الفكرة القائلة بأنها لن تنهض من جديد بالصورة التي كانت عليها قبل انهيار المعسكر السوفييتي، وأنّ اليساريين سينخرطون بصورتهم الجديدة الديمقراطية/الليبرالية في الحركة العالمية المعادية للرأسمالية المتوحشة!

نعود إلى السياق، إلى خطة تفتيت العالم، فنقول أنها سرعان ما تعثّرت وتباطأت، وفقدت قوة الاندفاع بالوتيرة ذاتها التي بدأت في يوغسلافيا، وبدأت تبرز أعراض فشلها وإن هي واصلت محاولاتها حتى يومنا هذا. ولعلّ انتكاستها الأولى كانت في إندونيسيا، التي كانت مرشحة للتفتت إلى عشرات وربما مئات الدويلات. فقد اكتشف سكان دويلة تيمور الشرقية، التي أقاموها برعاية الرأسمال الدولي، أنّ ما حدث كان مجرّد عملية نصب واحتيال دولية ربوية، لأنّ الأستراليين الذين أوكل إليهم أمر حراستها ورعايتها انصرفوا بكليتهم إلى نهب نفطها وغازها بالكامل تقريباً، بعد أن أشعلوا نيران الحرب الأهلية بين سكانها الذين لا يتجاوز عددهم المليون، فتعاظم الفقر في الإقليم

المنكوب، مضافاً إليه الإحساس بالمهانة والذلّ، وبالغربة والضياع، فكان أن همدت النزعات الانفصالية في إندونيسيا بعد المصير التعس الذي آلت إليه أوضاع تيمور.

أمّا في المنطقة العربية فقد احتلوا العراق، وحاولوا تفتيته بتقسيمه إلى دويلات، الأمر الذي استدعى ارتكابهم لجرائم ضدّ الإنسانية لا مثيل لها، وذلك بهدف إقناع العراقيين أنهم مجموعة من الشعوب المتناحرة التي لا تستطيع الحياة المشتركة في دولة واحدة! وبما أنّ ذلك كان يعني إقناع العراقيين بخرافة، فقد جاءت الجرائم التي ارتكبها الرأسمال الدولي وعصاباته خرافية حقاً! وفي المحصلة فإنّ الشعب العراقي العظيم أفشل مخططهم التفتيتي بمنعه من بلوغ غاياته القصوى، وجعلهم ينكفئون ويتخبطون في جميع أنحاء العالم بفضل مناعته وصموده، لكنّ ذلك اقتضى ثمناً باهظاً جداً، دفعه الشعب العراقي وما زال يدفعه.

بعد احتلال العراق كان المتوقع أن لا يمرّ ذلك العام (٢٠٠٣) قبل أن يبدأ التفتيت وتتبلور الدويلات في جميع الأقطار العربية. لكنّ صمود الشعب العراقي والمقاومات العربية، خصوصاً الفلسطينية واللبنانية، أكّد خطأ الفكرة القائلة بنهاية التاريخ، وكذلك الفكرة القائلة بتجاوز مفهوم الأمة/الدولة، وهاهو الرأسمال الدولي الاحتكاري الصهيوني يصطدم بنهوض ومقاومة الأمم عموماً، ليصبح واضحاً أكثر من أيّ زمن مضى أنّ البعد الأممي للنضال الإنساني لا يتحقّق إلا بالبعد القومي، حيث الأمم لا يمكن أن تتحول إلى رميم قابل للتفتيت، كما يريد لها الرأسمال الدولي، فالجملة الإنسانية الأممية تتكوّن وتنمو متكاملة عبر تفاعلاتها القومية، والقوميات تتطور وتتقدّم عبر تفاعلاتها الإنسانية الأممية.

غير أنّ ما ينبغي عدم إغفاله هو أنّ الرأسمال الدولي الاحتكاري الصهيوني يشبه تلك الوحوش الضارية التي تجتذبها روائح الدماء والفساد، فهو يواصل اندفاعه غريزياً في اتجاه الرائحة، ونحو تحقيق تمزيق والتهام الشعوب، حتى وإن غاب الأساس المنطقي الواقعي لاندفاعه، وقد رأينا الوحش في السودان وهو يتوهم أنه نجح في اقتطاع الجنوب، ويتوهم أنه سوف ينجح في ابتلاعه، ورأيناه يتجه نحو ليبيا وإن بأساليب وتبريرات مختلفة، على الرغم من أنّ خطته التفتيتية العالمية باءت بالفشل.

فلسطين والبنك الدولي ومجلس الأمن

قبل توجهه إلى هيئة الأمم للحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية تنهض على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتحظى بالعضوية الكاملة في الهيئة، تحدّث الرئيس الفلسطيني محمود عباس مجملاً القضية بمعايير الوضع الراهن، أي في نطاق قرارات هيئة الأمم الصادرة بعد حرب ١٩٦٧ وليس في سياق الوضع التاريخي لفلسطين. وقد ركّز في حديثه على جانبين: الأول، هو الشهادة الرسمية من قبل البنك الدولي بسلامة الوضع الرسمي في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، حيث تنهض مؤسسات وهيئات وعلاقات داخلية تمتلك جميع الشروط التي تنهض عليها الدول، بل هي (بمعايير البنك الدولي) متقدّمة على جميع الدول المحيطة. والجانب الثاني، هو أنّ الدولة الفلسطينية المنشودة – كما قال الرئيس – سوف تحظى بقبول أكثرية ساحقة في هيئة الأمم، لكنها ستواجه الرفض في مجلس الأمن من قبل حكومة واشنطن وحليفاتها.

لكنّ ما يستوقف المستمع إلى حديث الرئيس الفلسطيني هو فصله بين موقف أعضاء مجلس الأمن المتوقع وموقف إدارة البنك الدولي السابق، فمن المعروف أنّ شهادة البنك الدولي هي بالضبط شهادة أعضاء الدول المانحة الرئيسية، وهم الأكثرية بين أعضاء مجلس الأمن الذين يمتلكون حقّ النقض (الفيتو)، ويمتلكون أيضاً السيطرة شبه التامة على المؤسسة المالية الدولية المذكورة، فكيف نوفّق بين الشهادة الموثّقة لهذه المؤسسة، بأنّ الهيكلية الإدارية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تمتلك كامل الشروط لإقامة الدولة، وبين رفض أصحاب هذه المؤسسة التوجّه إلى هيئة الأمم للاعتراف بوجودها؟

في ما يتعلّق بالبنك الدولي جرت العادة أن تحال الحكومات المحتاجة، التي تطلب العون من حكومات الدول الثرية، على هذا البنك (أو على صندوق النقد الدولي) الذي يعمل فيه آلاف الموظفين، والذي يتميز بروتينه الصارم. فهو يتلقى الالتماسات من ممثلي الدول الصغيرة والكبيرة، ولا يستقبلهم بصفتهم أنداداً بل بصفتهم محتاجين. وقد تستمر مفاوضاتهم معه سنوات قبل أن يخطو خطوته الأولى ويأمرهم بتطبيق برامج تقشفية صارمة في بلدانهم. وهذه البرامج توضع دائماً على حساب غذاء الشعوب ودوائها وتعليمها. كذلك هو يأمر زبائنه دائماً بالإقدام على تقليص كبير لأجهزتهم الإدارية، بكلّ ما يترتب على ذلك من بطالة وقصور في الإدارة. ثمّ، وبعد أن يتعهدوا بفعل ما أمر به البنك، تحت رقابته و إشرافه، يرفع البنك إلى مموّليه الأثرياء، وأولهم الحكومة الأميركية، اتفاقات القروض المزمع منحها كي يصوّت عليها هؤلاء المولون. إنّ البنك لا يصادق على منح القروض إلا بعد أخذ موافقة المموّلين.

بناءً على ما أوجزنا من وظائف البنك الدولي نسأل: ترى هل كانت المناطق المدارة من قبل السلطة الفلسطينية استثناءً، ولم تخضع للمعايير الروتينية التي يتقيّد بها البنك ومموّلوه بحزم؟ ربّما! لكنّ الاستثناء هنا يتضمّن على الأغلب ما هو أخطر من القاعدة، حيث من شبه المؤكّد أنّ البنك الدولي ومموّلوه عملوا خلال السنوات الماضية على تأهيل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كي تبقى في

نطاق الفلك الإسرائيلي إلى الأبد، وإن هي حملت في المستقبل عنواناً خاصاً. وبما أنّ هذا «المستقبل» لم يأت بعد، وبما أنّ تأهيل الشعب الفلسطيني للبقاء في الفلك الإسرائيلي لم يكتمل بعد، فقد رأينا هذا الانفصال الظاهري بين شهادة إدارة البنك الدولي الموثّقة، حول توفّر شروط قيام الدولة، وهي شهادة تريد تحريض الفلسطينيين على المضيّ قدماً في هذا الاتجاه، وبين موقف أصحاب البنك في مجلس الأمن، الذين فوجئوا بتوجّه السلطة الفلسطينية إلى هيئة الأمم من دون موافقتهم وخلافاً لترتيباتهم، والذين يرون أنّ القضية تحتاج إلى المزيد من المفاوضات، أي إلى المزيد من التأهيل والتطويع، ولذلك حاولوا بقوة ثني السلطة الفلسطينية عن عزمها، ومن المتوقّع أن يعطلوا قرار الهيئة العامة الإيجابي باستخدام حقّ النقض ضدّه في مجلس الأمن!

ولعلّ ما هو جدير بالتذكير هنا، كي نفهم أكثر حقيقة ما يجري لفلسطين، هو ذلك الحوار الذي دار بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والرئيس الإسرائيلي الراحل إسحق رابين، حيث تحدّث عرفات حينئذ عن دولة فلسطينية محرّرة مستقلة تنهض على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فردّ رابين أنّ الإسرائيليين لا يمكن أن يتخلوا عن الضفة الغربية، حيث «يهودا والسامرة» التي هي مبرّر إقامة «إسرائيل»! قال رابين لعرفات أنّ التنازل عن يافا وحيفا قد يكون ممكناً، أمّا عن «يهودا والسامرة» فهذا مستحيل، لأنّه يقوّض الأساس الذي قامت عليه «إسرائيل»! وهكذا فإنّه لمفهوم كيف أنّ أصحاب المشروع الإسرائيلي، الذين هم أصحاب البنك الدولي، والذين هم أكثرية الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي، يموّلون السلطة الفلسطينية بالصورة التي تبقي «يهودا والسامرة» في نطاق المشروع الإسرائيلي وإن هي حملت في المستقبل عنوانها الخاص بها.

إنّ المشروع الإسرائيلي، في حقيقته وفي محصلته، مشروع اقتصادي دولي أوروبي/أميركي. إنّه واحد من أعظم مشاريع أصحاب المال الحرام والأعمال الشائنة. أمّا الرؤساء والوزراء فليسوا سوى موظفين في خدمة مثل هذه المشاريع. وكان الرئيس الأميركي تودور ولسون قد كتب، في العام ١٩٠٧، توجيهاً لأعضاء حكومته جاء فيه: «على وزراء الخارجية ضمان حماية الامتيازات التي يحصل عليها المموّلون حتى لو انتهكت في سبيل ذلك سيادة الأمم التي لا تبدي رغبة في التعاون، أمّا السلام فلن يكون سوى مسألة مؤتمرات أو تجمعات دولية»! وقال وزير خارجيته مخاطباً اجتماعاً لأصحاب المال والأعمال الأميركيين: «يمكنني أن أقول لكم، ليس مجاملة بل كحقيقة واقعة، أنّ وزارتي هي وزارتكم، والسفراء والوزراء المفوضون والقناصل جميعهم تحت تصرفكم، وواجبهم هو رعاية مصالحكم وحماية حقوقكم»!

إنّ الرؤساء والوزراء الأميركيين لا يزالون حتى اليوم يكرّرون الخطاب ذاته بطريقة أو بأخرى، والمشروع الإسرائيلي لا يزال في مقدّمة المشاريع الخارجية التي يلحّ على دعمها هذا التوجّه المستمرّ للموظفين الحكوميين وللبنك الدولي وأمثاله. غير أنّ هذا يحدث في زمن مختلف طرأت فيه تغييرات سلبية عميقة وواسعة على بنية النظام الاحتكاري العالمي، بخاصة بعد احتلال العراق الذي ضعضعت نتائجه أركان هذا النظام، وضعضعت أيضاً، في الوقت نفسه، أركان المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي.

فلسفة التغيير حسب النظرية العلمية

إنّ المطروح على بساط البحث اليوم، في المقام الأول، هو أمواج التغيير التي تجتاح الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه، والتي يفترض أنّ ما يتسبّب في اندفاعاتها الهائلة، النادرة والحاسمة، هو عوامل رئيسية تاريخية عميقة الجذور. إنها العوامل التي مازالت تتفاعل منذ عدّة قرون خلت وحتى يومنا هذا. وإنّها الأمواج التي يقول هديرها أنّ نهوض الأمة وحضورها قد آن أوانه بعد طول قعود وغياب.

غير أنّ قوة دفع أمواج التغيير التي تجتاح بلادنا جميعها لا تقتصر فقط على الأسباب الرئيسية التاريخية العميقة، المصيرية. إنّ هناك أيضاً أمواجاً وأسباباً أخرى تتعلق بممارسات وعلاقات إنسانية خارجية، لكنها تبقى مرحلية وسطحية مهما علا شأنها، كاستبدال أشخاص بأشخاص، ومواقع بمواقع، وسلطات بسلطات، ونمط علاقات بين الناس بنمط علاقات أخرى من فصيلتها. وعلى الرغم من أنّ مثل هذه الأسباب المرحلية السطحية تبدو أشدّ إلحاحاً وخطورة، وأعظم استقطاباً لاهتمام الإنسان العربي عموماً، فإنّ ما سوف نشير إليه هنا تحديداً، في هذه العجالة، هو النوع الأول من هذه الأسباب والدوافع.

نتيجة التراكم الهائل للتجارب والمعارف العلمية تسود على أوسع نطاق القناعة بأنّه لا مجال للتسليم بوجود ما هو نهائي، مطلق وأبدي، في هذه الحياة الدنيا، فليس هناك ما هو محصّن ضدّ التغيير المستمرّ، وبالتالي ضدّ الهلاك والزوال. كذلك ليس هناك ما هو محصّن وممتنع على العلم، حتى أنّ العلم نفسه لا يمتلك ضمانات كهذه، فهو بدوره مجرّد انعكاس في الدماغ المفكّر لتلك الحركة الإجمالية التي لا تنقطع: حركة التصاعد أبداً دون توقف من الأدنى إلى الأعلى، وحركة الصيرورة والفناء.

بالطبع، هناك نظريات وقوانين وممارسات خاطئة، غير علمية، تحافظ على مواقعها القيادية الرفيعة، وهي يمكن أن تعزى إلى القصور والجهل، أي إلى الخطأ بحسن نية، غير أنّ مثل هذه النظريات والقوانين والممارسات الخاطئة تعزى أيضاً إلى جهات تتبناها عامدة متعمدة، عن سابق تصميم وتصور، وعن معرفة مسبقة مؤكدة بالصواب والخطأ وبالحق والباطل، وذلك خدمة لمصالح أنانية ضيقة يجب أن تتحقق ولو مقابل فناء المجتمع. ولعلّ المدرسة الصهيونية، بفرعيها النظري والعملي، أكبر دليل على ذلك!

لقد كبر الإنسان وتعاظمت فعاليته بفضل نموّ وتعاظم معارفه، فصغر كوكب الأرض وتضاءلت أسراره وخفاياه إلى درجة تقرب الانعدام، وترتب على ذلك تلاشي جميع أساطير وأوهام القرون القديمة، وانهيار جميع الوقائع الملفقة التي كان يصعب دحضها في الماضي، وإنه ليستحيل على إنسان عاقل أن لا يسلّم بذلك اليوم وهو يرى فعالية المعرفة العلمية في دفع أمواج التغيير، وأن لا يرى ضروراته التي يستحيل إنكارها وإفشال أهدافها، ولكن هناك بالفعل من لا يسلّم، ويكابر معتمداً على مجرّد القوة الصماء!

إنّ ما ينبغي لفت النظر إليه هنا هو أنّ النظم الاجتماعية، بل المجتمع تحديداً، ينمو مثل أيّ كائن عضوي حيّ، ثمّ يتفسّخ ويضمحلّ، فلا يوجد في الدنيا مجتمع دائم، أبديّ أزليّ، لأنّ المجتمعات، بالصورة التي هي عليها، ترتبط بحقبة تاريخية محدّدة، فهي تولد مع قيام مثل هذه الحقبة، وهي تندثر وتزول بانتهائها وزوالها. وتتميز كلّ حقبة عن سابقتها، وعن التي تليها، بعوامل وعلاقات مختلفة كلّياً، اقتصادية واجتماعية وسياسية، الأمر الذي يعني اندثار وزوال حقبة ومجتمع، وظهور ونهوض حقبة أخرى ومجتمع آخر.

بل إنّ ما يصيب المجتمع يشبه تماماً ما يصيب الفرد، فالمجتمع يمكن أن يتوقف عن مواصلة حياة طبيعية، وهو يمكن أن يباد ويفنى، بسبب الأوبئة أو البراكين والزلازل والأعاصير، وأيضاً يمكن أن يقضي قتلاً، بفعل قوة خارجية كما حدث لسكان أميركا وأستراليا الأصليين، وكما يحاول الصهاينة فعله بالفلسطينيين والعرب. ولكن حتى لو نجا المجتمع من أخطار الطبيعة، وحتى لو نجح في دحر هجمات القتلة، وعاش حياة طبيعية بمداها الكامل، فإنّ وجود هذا المجتمع بالصورة التي هو عليها لا يمكن أن يكون أزلياً، ولا بدّ أن يندثر، أي أن يتحوّل إلى مجتمع آخر، بخلايا ومكونات جزئية أخرى، وبحجم وملامح ونمط حياة آخر.

في الحياة الطبيعية يمكن أن يتحقّق للمجتمع، ولنظامه أيضاً إذا كان عاقلاً، بقاء أطول وحياة أفضل، بفضل حريته وتقدمه المضطرد في جميع الميادين، تماماً مثلما يحقق التطور والتقدم إطالة عمر الإنسان الفرد. لكنّ المجتمع، مثل الإنسان الفرد، ينتقل من مرحلة عمرية إلى مرحلة عمرية أخرى. وهو عندما ينتقل، من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب الأول مثلاً، فإنّ ذلك يتحقّق نتيجة تغييرات عميقة في خلاياه ومكوناته الجزئية الجسدية والروحية والنفسية والعقلية، الأمر الذي يجعل بقاءه بالصورة والوضع الذي كان عليه مستحيلاً تماماً، ولا يستطيع أحد ولا تستطيع أية قوة في الوجود أن تنكر عليه التغيير.

خلاصة القول أنّ ما نعيشه اليوم كمجتمعات عربية مفهوم تماماً من الناحية العلمية. إنّ الأمة العربية توشك أن تخرج من إهابها بأبعاده الماضية، القديمة والمتوسطة والحالية، وبأشكاله المختلفة المعوّقة، الخارجية والداخلية والذاتية، وإنّ وعينا جميعاً لهذه الحقيقة العلمية كفيل بتجنيبنا التعثّر والتخبّط، وكفيل بتجنيبنا الهدر المجاني للوقت والطاقات والدماء.

في نهاية العقد الأول من هذا القرن!

في نهاية العقد الأول من هذا القرن يفترض أن تقوم مختلف الأطراف الدولية بمراجعة الحسابات التي وضعتها في بداياته. وهنا، في هذا الحيّز الضيّق، سوف نقتصر على الإشارة إلى بعض الحسابات الرئيسية التي وضعتها المركزية الدولية الغربية، والتي نهضت على أساسها إستراتيجيتها لإحكام سيطرتها على العالم في القرن الحادي والعشرين، ومن ثمّ الإشارة إلى ما آلت إليه حساباتها.

لقد تطلّعت الديكتاتورية الأميركية، ممثلة بالمحافظين الجدد الصهاينة الذين تسلّموا السلطة في بداية العقد المنتهي، إلى جعل القرن الحادي والعشرين أميركياً خالصاً. وبالطبع لم يستطع الحلفاء الغربيون سوى مجاراتها في تطلعها، فانطلقت مؤتمرات العولمة، في دافوس وغيرها، تعمل على هذا الأساس طيلة النصف الأول من العقد الأول الذي بلغ نهايته قبل أيام. وقد اصطلح على تقسيم القرن الحادي والعشرين إلى ثلاثة أقسام، أو مراحل: المرحلة الأولى تشمل ربعه الأول، أي حتى عام ٢٠٢٥، والثانية تشمل نصفه الأول، من ٢٠٠١ إلى ٢٠٥٠، والثالثة تشمل نصفه الثاني، من ٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠.

إنّ الضرورات العملية الموضوعية هي التي اقتضت لجوء الاحتكاريين إلى ذلك التقسيم. فالربع الأول من القرن يمكن أن يخضع سلفاً للدراسات والحسابات، والاستنتاجات الرقمية التفصيلية، بصدد ثروات العالم الأساسية وتوجهاتها ومآلها. أمّا النصف الأول من القرن، عموماً، فإنّ الحسابات والاستنتاجات تغدو إجمالية غير مفصلة، وعامة غير محدّدة. وأمّا النصف الثاني من القرن فإنه يغدو مجرّد أفق ينشدونه!

غير أنّ الديكتاتورية الأميركية، على الرغم من غرورها وصلفها وجبروتها، بدت حذرة بل قلقة وهي تضع حساباتها واستنتاجاتها الرقمية التفصيلية بصدد الربع الأول من القرن الجديد. لقد تطلّعت بجدّية إلى احتمالات النمو الحرّ المستقلّ في بعض البلدان التي تتميّز بكثافة سكانية عالية، مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا. وكانت التوقعات الحسابية تقول أنّ البرازيل، مثلاً، في الأحوال العادية، سوف تتخطى الاقتصاد الإيطالي بحلول عام ٢٠٢٥، وسوف تتخطى فرنسا بحلول عام ٢٠٣١، أمّا روسيا فسوف تتخطى بريطانيا في عام ٢٠٢٧، وألمانيا في عام ٢٠٢٨، أي أنّ أوروبا الغربية عموماً سوف تتراجع أمام تقدّم الدول الصاعدة، فماذا عن الولايات المتحدة؟

لقد كانت واشنطن، بقيادة المحافظين الجدد الصهاينة، تضمر انقلاباً دولياً يمكن أن يقلب الأوضاع العالمية رأساً على عقب، لصالحها وعلى مدى القرن العشرين، وهو الانقلاب الذي تقرّر أن ينطلق من العراق حيث بحر النفط العظيم، ليشمل «الشرق الأوسط» الجديد الكبير، الممتدّ من بحر قزوين إلى المحيط الأطلسي. إنّ السيطرة مباشرة وبإحكام على هذه المنطقة، أي على معظم مصادر الطاقة في العالم، سوف تلجم وتقيّد تماماً أيّاً من الدول الناهضة والصاعدة، وسوف تبقي زمام العالم في قبضة واشنطن!

كانت الحسابات الرقمية والاستنتاجات الموضوعية عن النموّ المتوقّع للدول الناهضة تؤخذ كما هي

حقاً، على محمل الجدّ تماماً، حتى أنّ التقديرات المعترف بها كانت تقول بأنّ الصين سوف تتفوّق اقتصادياً على اليابان، ومن المحتمل أن تتفوّق على الولايات المتحدة. لكنّ الديكتاتورية الأميركية كانت مصمّمة على إيقاف التطور التاريخي الطبيعي الدولي، بالانقلاب عليه في إحدى أهمّ حلقات السلسلة العالمية، وأضعفها في الوقت نفسه، أي في المنطقة العربية/الإسلامية. وما الذي سيمنع أو يعيق انقلابها؟ هل هي الأمة العربية مثلاً؟ صحيح أنّها تعدّ أكثر من ثلاثمائة مليون نسمة، أي ما يفوق عدد سكان كلّ من روسيا والبرازيل معاً، غير أنّ هذا الرقم العربي، الإجمالي، ليس سوى صفراً على الشمال في ظلّ التجزئة التي يكرسّها النظام الرسمي ويحرسها. إنّ هذا الرقم ينتظر القيادة العربية الحرّة التي سوف تنقله إلى اليمين!

في مطلع العقد الأول من القرن، الذي انتهى قبل أيام، تعمّقت الديكتاتورية الدولية في حساباتها واستنتاجاتها الرقمية، في ما يتعلّق بالطاقة خصوصاً. واستناداً إلى وكالة الطاقة الأميركية توقعت أنّ المعدّل الإجمالي لتجارة النفط الدولية سوف يزيد من ٣٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ مليوناً في العام ٢٠١٠، إلى أكثر من ٦٦ مليوناً في العام ٢٠٣٠. وتوقعت أنّ صادرات «الشرق الأوسط» (من دون المغرب العربي) سوف ترتفع من ١٩ مليوناً عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ مليوناً عام ٢٠٣٠ (إضافة إلى أنها ستبقى الصادرات الأطول مدى) أي أنّها ستؤمّن ٧٠ في المائة من المعدّل الإجمالي لتجارة النفط العالمية التي ستبلغ أكثر من ٦٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠، فإذا أضيفت إليها صادرات المغرب بلغت ٧٦ في المائة من المعدّل الإجمالي الدولي. ومن هذه الزاوية النفطية ينبغي النظر إلى ما آلت إليه أوضاع العراق اليوم!

لقد تقرّر احتلال العراق، بناءً على هذه الأسس، منذ ما قبل بداية القرن الجديد بسنوات طويلة. وكان المقرّر أن تتواصل عمليات السيطرة بالراحة (مثل نزهة) على بقية بلدان المنطقة، وأن تجري عمليات تجزئتها إلى عشرات الدويلات، كما حدث في يوغوسلافيا. بل كان مقرّراً تجزئة دول العالم عموماً لتصبح آلاف الدويلات، بما فيها روسيا والهند والصين!

غير أنّ العمليات العسكرية الأميركية/الأطلسية انتكست في العراق بفضل المقاومة، في المحطة الأولى وفي الأشهر الأولى، ثمّ انتكست في لبنان وفي فلسطين (غزّة) بفضل المقاومة أيضاً، فتلاشت الأهداف الدولية العظمى لتلك العمليات بسبب ما ترتّب على الانتكاسة من اضطرابات أميركية كبرى، عسكرية واقتصادية ومالية، وجاء ذلك في صالح الدول الناهضة والصاعدة، التي فرضت وجودها بقوة في مجموعة الدول العشرين، متخطية لأول مرة مجموعة الدول الثرية الاحتكارية الغربية.

لقد انهار البعد الدولي من الاستراتيجية الأميركية التي بدأ تنفيذها في مطلع العقد المنصرم. لكنّ واشنطن ما زالت تواصل محاولاتها لتحقيق بعض من أهدافها المتعلقة بالبلاد العربية خصوصاً والإسلامية عموماً، كما نرى في السودان واليمن وأفغانستان وغيرها. ويبدو العرب اليوم كأنهم الخاسر الأوحد في هذا العقد، بالرغم من تضحياتهم التي يعود الفضل إليها في تبلور مجموعة الدول العشرين، اللهم إلاّ إذا كانت مقاوماتهم غير الرسمية أصبحت راسخة، وغير قابلة للانكفاء، وقادرة على التطور، حيث إذا كان حالها كذلك فهو الإرهاص الذي يبشّر بقرب نهوض الأمة وتوحّدها وتحقيق حضورها الأممي اللائق.

لعبة النفط وموازين القوى الدولية

في الأيام الأخيرة أصبح واضحاً أنّ ليبيا تحولت إلى مسرح للمزاحمة والصراعات الغامضة بين أطراف الرأسمال الربوي الدولي، وأنّ هذه الصراعات تحتدم في السرّ حول مصير النفط الليبي، وحول حصة كلّ طرف من الأطراف من هذه الثروة، أمّا مصير الشعب العربي الليبي، الذي صار منكوباً بنفطه منذ عشرات السنين، فهو آخر ما يشغل بال تجار النفط والسلاح الأطلسيين!

إنّ السيطرة على البلدان العربية المنتجة للنفط مباشرة، وإخضاع محيطها من الدول العربية الأخرى بالضرورة وبشتى الوسائل، كان دائماً المدخل الرئيسي للسيطرة الأميركية الدولية. وبناءً على ذلك مارست الإدارات الأميركية المتعاقبة ضغوطها على منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك" وتحكّمت بقراراتها، بصدد حجم الإنتاج وتحديد الأسعار، كي تتحكّم بالسياسة الدولية عموماً. وقد عزت "إدارة معلومات الطاقة" الأميركية الارتفاع في أسعار النفط إلى ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي العالمي (في البلدان الحديثة النموّ مثل الصين!) وإلى النمو المتواضع لإنتاج النفط خارج دول "أوبك"، وإلى قرارات "أوبك" بخصوص تحديد الإنتاج، وإلى ضعف الطاقة الإنتاجية الفائضة لدول "أوبك"، وإلى انخفاض المخزون النفطي لدول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"! لكنّ الخبراء يقولون أنّ هذا التشخيص لأسباب ارتفاع أسعار النفط ليس صحيحاً، وأنّ الأسباب الحقيقية تكمن في استمرار انخفاض سعر الدولار، وفي عمليات المضاربة التي يمارسها تجّار النفط الأميركيون. وقد أضافت "إدارة معلومات الطاقة" الأميركية سببين آخرين لارتفاع أسعار النفط هما: الاختناقات التي تعاني منها المصافي في العالم عموماً، أي عجز المصافي نتيجة عدم تطويرها، واستمرار الاضطرابات الجيوسياسية (المقصود: قمع الأميركيين للانتفاضات الأممية!) التي تثير القلق بشأن مستقبل الإمداد بالنفط. وقد وافق الخبراء على صحة هذين السببين!

أمّا الحكومة الأميركية فقد رأت أنّ تواضع النمو في إنتاج النفط خارج دائرة دول "الأوبك"، أي محدوديته، حدثاً جديداً طارئاً، ورأت فيه سبباً ثانياً لارتفاع أسعار النفط، مع أنّ هذا "التواضع" ليس جديداً ولا طارئاً حسب الإحصاءات التي تقول أنه في الوقت الذي ارتفع فيه إنتاج دول "أوبك" بنسبة أكثر من ٧٩ في المائة مابين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ ارتفع إنتاج الدول من خارج "أوبك" فقط أكثر بقليل من ٧ في المائة على الرغم من التطور التكنولوجي في عمليات التنقيب. لكنّ الرئيس بوش قال حينئذ، في مؤتمر صحفي، أنّه يعوّل على الإنتاج النفطي الأميركي المحلّي الواعد، وأنّه ينوي التحرّر من قيود النفط الأجنبي .. الخ! أي أنّ الولايات المتحدة حسب أقواله هي المضطهدة التي تعاني من قيود النفط العربي!

وجدير بالذكر أنّ قرارات تحديد سقف الإنتاج التي تتخذها "أوبك" تراعي عدم التسبب بفجوة بين العرض والطلب، وبالتالي التسبب في ارتفاع الأسعار، أمّا أهمّ المؤشّرات التي تستند إليها في تحديد حاجة السوق فهي مستوى مخزون النفط في الولايات المتحدة الأميركية!

وبالفعل فإنّ المخزون الأميركي في العام ٢٠٠٨، مثلاً، كان متفقاً تماماً مع التقديرات والاحتياجات

الأميركية، وكذلك كان حاله في الدول الثريّة التي تضمها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بقيادة الولايات المتحدة، حيث مخزونها جميعها من النفط التجاري استمرّ في المحافظة على معدلاته التي تكفيها لخمس سنوات. لكنّ نائب الرئيس الأميركي تشيني زار المملكة السعودية حينئذ، في العام ٢٠٠٨، وطالب حكومتها بزيادة إنتاج النفط للحدّ من ارتفاع سعره حسب قوله! أمّا وزير الطاقة الأميركي فقد راح يتحدّث عن الشحّ في العرض العالمي للنفط، داعياً بدوره "أوبك" إلى زيادة إنتاجها!

إنّه لمن الصعب غالباً إزالة الغموض المتعلق بالسياسات النفطية، الذي يكتنف التصريحات والتصرفات الأميركية في لحظتها، كما هو الحال اليوم في الخليج العربي وفي ليبيا. وبصدد أسعار النفط فإنّ السؤال الذي يبقى معلقاً هو: هل هم مع زيادة أسعاره أم مع خفضها؟ وبالتالي هل هم مع زيادة الإنتاج أم مع خفضه؟ غير أنّهم يخاتلون ويكذبون طيلة الوقت، فكيف نعرف ماذا يقصدون بالضبط بتصريحاتهم وتصرّفاتهم؟

خلاصة القول هي أنّ تجار النفط والسلاح الذين يحكمون الولايات المتحدة، والذين لا يزالون يحتفظون بمواقعهم القيادية الحاسمة في هذا النظام الدولي الجائر، لا يتورّعون عن استثمار أحطّ الأساليب وأفظعها، من الكذب إلى شنّ حروب الإبادة، وحتى استغلال الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير، كي يحققوا مصالحهم. بل هم لا يستثنون شعوبهم من ممارسة الكذب ضدها، وابتزازها وتدميرها إذا ما اقتضت مصالحهم ذلك. وقد اشتدّ سعارهم في ظلّ تعاظم الأزمات العالمية النوعية، وبروز الاحتياجات الإنسانية المصيرية، الأمر الذي يعني حسماً لا مفرّ منه، إمّا لصالحهم وإمّا لصالح البشرية جمعاء.

لمحة عن تركيبة النظام الدولي ومآله

عندما نستعرض أوضاع هذا النظام الدولي الرأسمالي، الاحتكاري الشايلوكي، ينبغي علينا، أولاً وقبل كلّ شيء، أن ننظر إليه في تشكيلته الكلّية الموحّدة، المكوّنة من المراكز الثرية القائدة والأطراف الفقيرة التابعة، وأن نتذكّر دائماً أنّه لا يغيّر في حقيقة وجود شبكته الدولية الموحّدة تمرّد هذا البلد أو ذاك، واستقلاله نسبياً إلى هذا الحدّ أو ذاك، ولنا في التمرّد والاستقلال النسبي السوفييتي، طيلة معظم القرن الماضي، أعظم دليل على هذه الحقيقة، حيث بقي النظام الرأسمالي الدولي بمجمله قادراً على محاصرة التجربة السوفييتية الاشتراكية، وعلى احتواء فعاليتها، لعشرات السنين قبل انهيارها.

إنّ هذا النظام الدولي يقوم متكاملاً بمراكزه وأطرافه، وبأثريائه وفقرائه، أي بأقلّيته وأكثريته، وإنّ وجوده بالصورة التي هو عليها يشترط وجود المراكز والأثرياء ووجود الأطراف والفقراء بالصورة التي هم عليها، فإذا غاب أحد الجانبين (أي تغيّرت صورته وتركيبته كلّياً) غاب الآخر تلقائياً، حيث استمرار وجود كلّ منهما على حاله يحقّق وجود الآخر على حاله، أمّا غياب أحدهما فينفي حضور الأخر. إنّ جامعة الدول العربية، على سبيل المثال، هي صورة مصغّرة عن هيئة الأمم، تتنفّس من رئتها وتدور في فلكها!

أمّا القاسم المشترك الأعظم الذي ينهض عليه هذا النظام الدولي (الموحّد في مجمله والممزّق في تفاصيله، كما ينبغي عليه أن يكون!) فهو الأسواق الدولية الشايلوكية، المالية والسلعية، التي تمسك المراكز الثرية بزمامها. إنّ الأرصدة النقدية لدول الأطراف (الفقيرة/الثرية) أي تريليونات الدولارات، هي في تصرّف الخزائن والحكومات المركزية الثرية، أمّا القوانين الدولية، المعلنة والمضمرة، فقد وضعتها المراكز الأوروبية/الأميركية، وهي تفرض العمل بها على من شاء وعلى من أبى!

غير أنّ هذا النظام الدولي بلغ حقّاً نهاياته، وليس ثمّة تناقض بين الحديث عن أزمته التاريخية النوعية السرطانية، الشاملة والمستعصية، التي تضرب في نخاعه الشوكي، وبين الحديث عن المكاسب الآنية، التي يحققها عبر حروب مواقع يخوضها اليوم في هذه القارة أو تلك، وفي هذا البلد أو ذاك، بقيادة واشنطن. إنّ هذا النظام الدولي الفاسد يحتضر تاريخياً واستراتيجياً رغم نجاحاته التكتيكية الآنية، مثل اختطافه هاييتي المعدمة التي دمّرتها الاحتكارات وأجهزت عليها الزلازل، وقنصه جنوب السودان الذي أنهكته المؤامرات الخارجية ومزّقته الصراعات والحماقات المحلية، وإرباكه لبنان الذي مزّقته الطائفية الإقطاعية وقيّدت قواه الإيجابية مصيدة المحكمة الدولية..الخ!

لقد بلغ هذا النظام الدولي ذروة صعوده التي لا ذروة فوقها ولا صعود بعدها، والتي لا يليها سوى الانحدار، فهو ضعيف في لحظة اكتمال قوته، حيث خلايا بنيته لم تعد قابلة للتجدّد، الأمر الذي يجعله عاجزاً عن تلبية احتياجات الحياة الأممية ولو في مستوياتها الدنيا، وفي حدود التقسيمات المعيشية الظالمة التي وضعها هو نفسه، وفرضها على الأمم طيلة مئات السنين الماضية، وهاهي قياداته الرسمية وغير الرسمية، المركزية والتابعة، تحاول مستميتة تحقيق ديمومته، فلا تجد ما تلجأ إليه سوى مجرّد

رصيدها ومخزونها غير المتجدّد، المادي والسياسي والمؤسساتي، المتآكل ذاتياً والمتناقص ميدانياً.

إنّ أهمّ الأمثلة على ما ذهبنا إليه، بصدد ما آل إليه وضع النظام الدولي، تبرز في ما طرأ على الاستراتيجية الأميركية العالمية من تغييرات حادة وعميقة خلال العقد الماضي، وفي الفارق الهائل بين توجهاتها في بداياته وتوجهاتها في نهاياته. ففي البدايات كانت واشنطن تتطلع بثقة إلى قرن دولي/أميركي خالص، تحققه بقرارها الخاص الذي ينبغي على الجميع الرضوخ له، حتى حلفائها وشركائها الأوروبيين.

في مطلع العقد الماضي واجه وزير الخارجية رامسفيلد حلفاءه الأوروبيين باحتقاره لهم في عقر دارهم، أمّا في نهاياته، فقد خاطبهم بايدن، نائب الرئيس الجديد أوباما، قائلاً أنّ حكومته تتبنّى نهجاً تفاوضياً، تشاورياً، في علاقاتها مع جميع دول العالم! قال بايدن: «نحن نؤمن أنّ التحالفات والمنظمات الدولية لا تقلّل من قوة أميركا، بل نعتقد أنها تساعدنا على تحقيق أمننا الجمعي، ومصالحنا الاقتصادية، وقيمنا، ولذلك فإننا سننخرط ونستمع ونتشاور»! (ميونيخ ــ الصحف ــ ٢٠٠٩/٢/٩).

لقد بلغت أوضاع النظام الدولي، في العقد الماضي، حدّاً من الاضطراب الشامل جعل حكومات أوروبا الغربية تخشى حقاً انهياراً كلّياً للهيمنة الأطلسية على العالم عموماً. وكانت حكومة فرنسا قد عبّرت عن خشيتها علناً، منذ العام ٢٠٠٧، حيث صرّح وزير خارجيتها أنّ زمن ما بعد حرب العراق يكشف عن بداية أزمة الهيمنة الأميركية التي سوف تدوم، وأنّ على فرنسا الاستفادة منها في الشرق الأوسط! أمّا واشنطن فقد انهمكت في إنضاج إستراتيجية أطلسية تراجعت بها عن إستراتيجية ما قبل حرب العراق، وفرضتها على حلفائها، بما فيهم فرنسا، في اجتماع حلف شمال الأطلسي الذي انعقد مؤخّراً في لشبونة.

وتستمدّ الاستراتيجية الأميركية/الأطلسية، الجديدة/القديمة، قوتها من حوالي ألف قاعدة عسكرية أميركية منتشرة في مختلف بقاع الأرض، تدعمها اتفاقيات ثنائية، مبرمة مع حكومات الدول الحليفة والخاضعة، تجبر هذه الحكومات على وضع فائضها النقدي في خدمة واشنطن، وعلى شراء الأسلحة الأميركية، وعلى توظيف الخبراء الأميركيين، وعلى وضع قواتها المسلحة في مواجهة شعوبها، وزجّها في حروب عدوانية خارج حدودها، أي أنّها إستراتيجية حربية تعطي وزارة الدفاع الأميركية الأولوية، وتجعل وزارة الخارجية كواحدة من مؤسّساتها التابعة!

غير أنّ واشنطن تغطّي حربها المفتوحة ضدّ الأمم بإظهار اتجاهها نحو الحوار والتفاوض المستمرّ، والدعاية (السلمية) المستمرّة، والسعي المستمرّ نحو ما تزعم أنّه توافق دولي حكومي رسمي، وهي تتوقع من هذا الأسلوب أن ينهك ويعطّل مقاومة الآخرين على اختلاف أنواعها. إنّه ما نراه يحدث اليوم فعلاً في فلسطين وغير فلسطين، وإنّ ما يساعدها في ذلك، في المقام الأول، هو الجهل على نطاق واسع بحقيقة تركيبة النظام الدولي، والجهل بما آلت إليه أوضاعه من فساد أوصله إلى حالة الاحتضار، بينما يجري التعامل معه كأنّما هو في عزّ شبابه، الأمر الذي يطيل في عمره ويجعله يتمادى في جرائمه!

متى يوحّدون، ومتى يجزّئون؟

في كتابه «مفكّرات عن سورية» كتب الجنرال الفرنسي دي تورسي ما يلي: مهما قيل، في بعض الأحيان، حول أنّ بعض أجزاء سورية، لا سيّما فلسطين، قد سلخت عنها مراراً وآماداً طويلة، فإنّ الحقيقة التي لا ريب فيها هي أنّ هذه البلاد (يقصد بلاد الشام أو سورية الطبيعية) واحدة جغرافياً وعسكرياً، وهي تؤلّف منطقة حدّدتها الطبيعة تحديداً منظّماً كاملاً، والأسباب التي تتّخذ ذريعة للقول بأنّ سورية قد جزّئت في تنظيمها السابق هي أسباب سياسية بحتة، وطابعها الاصطناعي كاف لإزالتها!

لقد أعدّ الجنرال الفرنسي كتابه المذكور قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كانت بلاد الشام أو سورية الطبيعية وحدة واحدة لا تتجزّأ، كما كان حالها دائماً في العصر العربي الإسلامي واستطالته العثمانية، أي على مدى حوالي أربعة عشر قرناً. وجدير بالذكر أنّ النظام السياسي العربي الإسلامي كان لا مركزيّاً، أي أنّه لم يكن إمبراطورياً أو إمبريالياً، فالولايات كانت تمتلك الكثير جدّاً من الحرية الذاتية، على أساس مزاياها الطبيعية والاجتماعية، أو خصوصيتها، ولم يكن في تلك اللامركزية (اللاإمبراطورية، اللاإمبريالية) ما ينال من وحدة الأمة العربية/الإسلامية عموماً، بل كان فيها ما يؤكّدها ويعزّز روابطها.

وعندما أعدّ الجنرال الفرنسي كتابه ذاك كانت العواصم الاستعمارية تستعدّ للحرب العالمية الأولى، وكانت تضع المخططات لاقتسام العالم في ما بينها، وفي جملته بلاد الشام التي رأى الفرنسيون أنها سوف تكون بكاملها حصتهم من الغنائم، ولذلك رأينا الجنرال يلحّ على وحدتها واستحالة تجزئتها، لماذا؟ لأنّ الإنكليز كانوا يعدّون لاغتصاب فلسطين وتحويلها إلى مستعمرة يهودية تخصّهم، وهو ما لم يوافق الفرنسيون عليه في تلك اللحظة، وقد سمعنا الجنرال يقول في نفيه لإمكانية تجزئة بلاد الشام: لا سيّما فلسطين!

كان الفرنسيون، الذين استعدّوا حينئذ لابتلاع سورية الطبيعية بكاملها كما فعلوا في الجزائر، يؤكّدون على أنّ فلسطين ليست سوى الجزء الجنوبي الذي لا يتجزّأ من بلاد الشام أو من سورية الطبيعية الواحدة الموحّدة، وبالفعل أعلن رئيس وزرائهم جورج ليغ، في أيار/مايو ١٩١٥، أمام الجمعية الجغرافية في باريس، قائلاً: لن يكون البحر المتوسط حرّاً في نظرنا، ولن نظلّ سادته، إلاّ إذا بقيت سورية ضمن منطقة نفوذنا، ويجب أن يفهم من كلامنا أننا لا نعني سورية المشوّهة المجزّأة، بل سورية الكاملة التي يمكن لها أن تعيش سياسياً واقتصادياً وجغرافياً.. سورية الحقيقية التي تمتدّ من العريش إلى طوروس، ومن الموصل الشرقية إلى شواطئ البحر المتوسط!

من الواضح أنّ رئيس الوزراء الفرنسي (في العام ١٩١٥) لم يرتجل فكرته عن سورية الطبيعية الكاملة (غير المشوّهة أو المجزّأة، والقادرة على العيش سياسياً واقتصادياً وجغرافياً) مثلما لم يرتجل رئيس الوزراء البريطاني كامبل بنرمان (في العام ١٩٠٧) فكرته عن وحدة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، فكلّ منهما استند إلى وقائع راسخة لا تقبل الجدل، غير أنهما وأمثالهما كانوا على

أتمّ الاستعداد للعمل خلافاً للوقائع الطبيعية التاريخية الثابتة. إنهم يقرّون بعناصر الوحدة حين تقتضي مصالحهم ذلك، ويعملون من أجل التجزئة، بل من أجل تجزئة الأجزاء، عندما تقتضي أيضاً مصالحهم ذلك! وهاهنا، على هامش الموضوع، نتساءل ونحن نتألّم: إذا كان المستعمرون يؤكدون بأنّ أجزاء سورية الطبيعية (بوضعها الحالي الذي صنعوه) غير قابلة للحياة لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا جغرافياً، فكيف نتمسّك نحن بهذه التجزئة، ونفاخر بالجزء المشوّه، المصطنع من قبلهم بالأمس القريب، على أنّه وطننا ومآلنا النهائي؟

على أية حال، فإنّ واضعي السياسة النفطية حينئذ، الأقوى مركزاً والأبعد نظراً وبخاصة الإنكليز في لندن وواشنطن، كانت لهم رؤيتهم المختلفة عن رؤية الفرنسيين، فهم رأوا أنّ وجود مجتمعات عربية كبيرة وموحدة على تخوم حقول النفط سوف يشكّل خطراً كبيراً على هذه الحقول، إن عاجلاً أو آجلاً، في المدى القريب أو البعيد، وسواء وعى العرب ذلك منذ البداية أو وعوه لاحقاً، فكانت لهم الغلبة ضدّ فكرة الفرنسيين عن سورية الطبيعية الموحدة التي أرادوا إلحاقها بإمبراطوريتهم، بما فيها فلسطين!

ثمّ إنّهم كانوا يفكّرون ويعملون انطلاقاً من الاعتبارات التجارية والصناعية الفنّية أيضاً، أي على أساس أنّ هذه المنطقة (سورية الطبيعية أو بلاد الشام) تصل بين حقول النفط والبحر المتوسط، وأنه لا يمكن فصلها عن عمليات صناعة النفط، حيث خطوط الأنابيب ينبغي أن تمرّ عبرها، وبالتالي فلا بدّ من تجزئتها جغرافياً واجتماعياً إلى دويلات مشوّهة غير قابلة للحياة الطبيعية، ولا بدّ من إقامة الكيان الإسرائيلي على جزء منها، وقد تفهّمت باريس ذلك تماماً، فتنازلت عن مشروعها الخاص، ووافقت على تجزئة وتشويه سورية الطبيعية، بل هي حاولت لاحقاً تجزئة الجزء، كما وافقت على اغتصاب فلسطين، من دون أن تخجل بسبب تراجعها عن قناعاتها المعلنة، ومن دون أن يؤرّق ارتكاب مثل هذه الجرائم العظمى الضمير الفرنسي الحرّ!

محاولات صاخبة لاحتواء الانتفاضات العربية

في خطابه عن حال الاتحاد، الذي ألقاه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما أنّ الاقتصاد العالمي تغيّر خلال جيل واحد، وأنّ أميركيين كثر يتذكرون كيف كان الوضع في الولايات المتحدة قبل الدخول في مرحلة العولمة، حيث كان يكفي العمل بكدّ كي يحصل الفرد على راتب ومكاسب اجتماعية كافية، لكنّ ذلك الوضع تغيّر تغيّراً مؤلماً! أضاف أوباما: «لقد تغيّرت القواعد، وتغيّرت طريقة عيشنا وعملنا، وتجارتنا، بسبب الثورات التكنولوجية، وبسبب صعود قوى جديدة مثل الهند والصين»!

غير أنّ مثل هذه الإشارات الصريحة التي أطلقها أوباما، عن تغييرات خطيرة طرأت على أوضاع العالم عموماً، وانعكست سلباً على حياة الفرد الأميركي وعلى موقع حكومته دولياً، لم تلق أذناً صاغية من قبل تحالفات الخيانة والانتهازية والجهل، من أمثال بعض «الليبراليين» العرب أتباع وولفويتز وبيرل وهاس، فتجاهلوا المغزى التاريخي العالمي والمحلي لانتفاضات شعوب الأمة العربية، وانطلقوا يصخبون في محاولة بائسة لاحتواء هذه الانتفاضات الثورية النقية، وحرفها عن مسارها، وإلحاقها بالمسار الأميركي الصهيوني الذي عملوا في ركابه منذ عقد التسعينيات الماضي!

إنّ بعض «الليبراليين» العرب يصرّ على أنّ ثورات بلدانه هي استمرار لما بدأته الحركات الملوّنة في أوروبا الشرقية ضدّ النظم الشيوعية الشمولية المستبدّة. أي أنّها ليست ضدّ الصهيونية الأميركية التي كان لها دورها الكبير في تلك الحركات الأوروبية الشرقية! علماً أنّ دور الصهيونية الأميركية انكشف لاحقاً تماماً في كوارث البلقان، ثمّ انهار برنامجها بعد التورّط في احتلال العراق وما ترتب عليه من نكسات وخسائر فادحة، ومن تغييرات دولية نوعية طرأت على العلاقات الدولية وعلى الوضع الداخلي في الولايات المتحدة، الأمر الذي تحدّث أوباما عنه صراحة في خطابه المذكور عن حال الاتحاد.

غير أنّ الرئيس أوباما دعا شعبه إلى عدم الاستسلام لليأس والإحباط. لقد شدّد على أنّ الولايات المتحدة لا تزال تملك الاقتصاد الأكثر ازدهاراً في العالم، وقال أنّ العالم تغيّر حقاً (في غير صالحهم) لكن ذلك لا يجوز أن يثبط عزيمة الأميركيين، بل يجب أن يشجعهم على دعم الاستثمارات، والابتكار، والتعلّم، وبناء ما هو أفضل ..الخ! ولقد جاء ما تضمنه خطاب أوباما، عن التغييرات العميقة في موازين القوى الدولية، متفقاً مع ما تردّد في اجتماعات منتدى دافوس، الذي انعقد في التاريخ نفسه.

لقد توافق المشاركون في المنتدى الاقتصادي الدولي، في دافوس السويسرية، على تواصل عملية الانتقال الاقتصادية بوتيرة أسرع، من الدول الثرية في الغرب الأوروبي/ الأميركي إلى الدول الصاعدة في الشرق الآسيوي، أي إلى المستعمرات السابقة، لكنّ بعض «الليبراليين» العرب لم يأبه، بل أظهر احتقاره للدول الصاعدة وارتيابه في سياساتها، تماماً مثلما يفعل المستعمرون، وأصرّ على أنّ انتفاضات بلاده تستمدّ قوتها من قوة الدول الاستعمارية الديمقراطية (المجتمع الدولي!).

إنّ بعض الليبراليين العرب يصرّ على رؤية مأساة أمته مقتصرة على المعاناة الداخلية من الأنظمة المستبدة الحاكمة، ولا يريد رؤية الاستبداد العالمي الذي رعاها، ولا رؤية التغيير النوعي الذي طرأ

على البنية المادية التحتية للعالم عموماً، ولا رؤية البنية الفوقية، الحقوقية والسياسية، التي تسرّع اليوم خطواتها للتلاؤم مع التغيير التحتي العالمي (الذي وقع وانتهى الأمر) حيث الأمة العربية الآن تندفع في مقدّمة الأمم الساعية إلى تحقيق هذا التغيير المطلوب، الإجباري، في أوضاعها الحقوقية والسياسية، وهي الأوضاع التي لا تشكّل أنظمتها المستبدة الحاكمة سوى مظهراً من مظاهرها.

وكان المشاركون في دافوس قد أسهبوا في الحديث عن الوجه السلبي من المشهد الدولي الراهن، فأشاروا إلى أزمة منطقة اليورو، أي أزمة الاتحاد الأوروبي، وإلى الركود المستمرّ في سوق العقارات الأميركية بكلّ مدلولاته الخطيرة، وإلى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الدولية، وبخاصة الغذائية، وكذلك إلى الاضطرابات الاجتماعية الخطيرة في بعض المناطق، وخصوصاً في البلاد العربية وأفريقيا عموماً، وقد جرى الحديث عن انعدام المساواة بين أثرياء العالم وفقرائه وعن خطورة ذلك، أي أنّ منتدى دافوس وضع الانتفاضات الثورية الشعبية العربية في سياقها العالمي الصحيح، وأعطاها تفسيرها المنطقي التاريخي، غير أنّ الليبراليين العرب إياهم يصرون على فصلها عن سياقها، وعلى إعطائها تفسيرات محض داخلية!

إنّ موقف بعض الليبراليين العرب يذكّر بموقف المتطرفين الجمهوريين في الولايات المتحدة، الذين يسعون اليوم لخفض نفقات حكومتهم الفيدرالية بنسب كبيرة جداً، أي إلى خفض الضرائب عن الشركات الكبرى والأثرياء الكبار، ويريدون من الحكومة الفيدرالية، كما يبدو، أن تتدبّر أمر تأمين إنفاقاتها الهائلة من خارج الحدود، أي عن طريق الابتزاز وشنّ الحروب والأسواق السوداء! ولعلّ فريق أوباما الإصلاحي يعاني أشدّ المعاناة من هؤلاء المتطرفين الذين يتشكلون من تجار النفط والسلاح، والذين ما زالوا يحتلون مواقع قيادية حاسمة، ويواصلون مكابرتهم على الرغم من التغييرات الثورية، الاقتصادية والسياسية، التي طرأت على أوضاع العالم خلال الجيل الماضي كما قال أوباما!

لكنّ الولايات المتحدة، بإصلاحييها ومتطرفيها، تتعامل اليوم مع الوطن العربي الكبير خصوصاً، وأفريقيا عموماً، كآخر خطّ دفاعي عن مصالحها ومكانتها الدولية، وهو ما نلمسه أكثر في الخليج العربي وفي ليبيا، حيث الغطاء النفطي للدولار هو البديل للغطاء الذهبي المفقود منذ عقود. إنّ هذا يحدث في وقت يجمع فيه المختصون على أنّ اقتصاد الولايات المتحدة يمكن أن يتساوى مع اقتصاد المستعمرات السابقة الصاعدة خلال السنوات العشر القادمة. وهو يحدث في وقت تبدو فيه الأمة العربية، بانتفاضاتها الثورية النوعية الهائلة، المتوازية والمتتالية، وقد أوشكت على النهوض والانطلاق كمثيلاتها من الأمم الصاعدة. وبينما الحال كذلك يتعالى ضجيج وصخب تحالف الخيانة والانتهازية والجهل، وتستعر محاولاته لاحتواء هذه الانتفاضات وتجييرها لصالح المركزية الدولية المستبدّة التي آن أوان زوالها!

مشروع المحميّات الديمقراطية/الليبرالية الذي تعثّر!

يتردّد اليوم في جنبات الوطن العربي الكبير شعاران طاغيان هما: الحرية والديمقراطية. ولكن ثمّة مسافة تبدو كبيرة وواضحة تفصل بين أكثرية شعبية هائلة تلحّ بالدرجة الأولى على مطلب الحرية، وأقلية نخبوية تلحّ بالدرجة الأولى على مطلب الديمقراطية. ففي هذه الانتفاضات الشعبية الثورية التي تعمّ معظم الشوارع العربية يردّد الملايين من أبناء الشعب على مدار الساعة شعار: الحرية! إنّ الحناجر تردّده بحرارة وبقوة، بلا كلل أو ملل، أمّا شعار الديمقراطية فإنّه نادراً ما يتردّد على ألسنة هذه الملايين. وفي المقابل فإنّ النخب العربية في اجتماعاتها وكتاباتها تردّد شعار الديمقراطية كأولويّة، أيضاً بحرارة وبقوة وبلا كلل أو ملل، أمّا شعار الحرّية فتردّده ضمناً أو علناً في سياق ترديدها لشعار الديمقراطية.

إنّ إلحاح الجماهير على شعار الحرّية، وترديده بصورة طاغية، لا يعني بالضرورة استبعاداً لشعار الديمقراطية، بل يبدو انعكاساً طبيعياً تلقائياً لفطرتها الأصلية، ولنزعاتها ومعاناتها المباشرة، ولحذرها المفهوم من الشعارات التي يرفعها الأطلسيون وتتبنّاها نخب ضحاياهم، فهي ترى قضيتها في الأصفاد التي تكبلها والتي ينبغي كسرها، وفي العبودية المفروضة عليها من الداخل ومن الخارج في جميع مناحي حياتها، والتي ينبغي الانعتاق منها. إنّ الجماهير العريضة تبدو مجمعة على شعار الحرية، لكنها لا تبدو مجمعة بعد على صيغة العلاقات التي سوف تنظّم حياتها بعد التخلص من أصفادها وتحقيق انعتاقها أو حرّيتها. أمّا إلحاح النخب على شعار الديمقراطية بصورة طاغية فلا يبدو بدوره استبعاداً لشعار الحرية، بل انهماكاً في قضية تنظيم العلاقات الاجتماعية العامة تنظيماً حديثاً، عصرياً، متضمنة قضية الحرية كما تفهمها هذه النخب.

والحال أنّ هناك كثيرون يرون في ما تشهده البلاد العربية استمراراً لتلك التحولات الديمقراطية التي اجتاحت وسط وشرق أوروبا بعد العام ١٩٨٩. وبينما ينظر البعض إلى هذه التحولات العالمية كأحداث إيجابية ضرورية لصالح الشعوب عموماً فإنّ البعض الآخر ينظر إليها على أنها عكس ذلك، لأنّ الأميركيين وحلفاءهم وأتباعهم هم من رعاها ويبشّر بها، وسوف نقتصر هنا على الإشارة إلى رؤية هذا البعض.

بعد تحوّل بلدان حلف وارسو ويوغسلافيا إلى الديمقراطية لخّص برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم ما ترتّب على ذلك التحول في تلك البلدان فقال: انخفضت معدّلات الحياة وارتفعت نسبة الوفيات، بخاصة بين الشباب، بسبب عودة الأمراض السارية كالسلّ، وتفشّي تعاطي المخدّرات، والانتحار، والدعارة وأمراضها، واتساع الهوة وتعمّقها بين الفقراء والأغنياء، والتمييز بين النساء والرجال حيث فقدت المرأة مساواتها بالرجل في الوظائف والأجور بينما ازدادت أعباؤها المنزلية، إضافة إلى التدهور في ميادين التعليم وانتشار البطالة وانخفاض الأجور إلى حدود ومستويات غير عادية!

لقد قيل أنّ توسّع المجتمع الديمقراطي عالمياً كان هدفاً مباشراً ميدانياً للسياسة الخارجية الأميركية (القول لفرنسيس فوكوياما) حيث رأى الأميركيون وحلفاؤهم (لدوافع ليس هنا مجال عرضها) إقامة

نظام عالمي جديد ديمقراطي/ليبرالي، ورأوا أنّ من يعارض توجههم يجب أن يعامل كشرّير يستحقّ الموت! لكنّ الديمقراطية – حسب تعريفها وكما يفترض – نظام اختياري لا يفرض على أحد أو بلد في أيّة ظروف. إنّ ما يفرض هو الدكتاتورية وليس الديمقراطية. غير أنّ الأميركيين حوّلوها إلى أيديولوجية، وإلى نظام شمولي، وجاهروا بأنّ من حقّهم فرضها بالقوة، وبناء على ذلك طرحوا نظرية الحرب الاستباقية ضدّ البلدان الشريرة غير الديمقراطية، التي يستحقّ حكامها العزل والقتل، فكانت عمليات احتلال البلدان المستمرّة!

كان التمهيد للتوسع الديمقراطي عالمياً قد بدأ بتلك الحملات الدعائية الهائلة التي نظمها الأميركيون وحلفاؤهم وأتباعهم ضدّ استبداد ووحشية السلطات الحاكمة في عدد كبير من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية. وبالطبع فإنّ مثل هذه التهمة ليست من دون أساس، بل هي حقيقة رهيبة قائمة، لكنّ الأطلسيين لا يستطيعون التنصل من التواطؤ في إقامتها وفي رعايتها، بل لعلّهم هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن وجودها، الأمر الذي جعلهم يواكبون حملتهم من أجل تحقيق التوسع الديمقراطي عالمياً بحملات أخرى عبّأت نخباً محلية كثيرة في عدد كبير من البلدان المستهدفة، وذلك من أجل وضع أنفسهم في موضع الطرف الثالث المحايد، الملبّي للاستغاثات الإنسانية/ الديمقراطية والداعم لأصحابها، وهو ما حدث فعلاً في البلدان العربية، وبلغ ذروته في أواسط التسعينيات الماضية، حيث انتشرت وازدهرت المنظمات غير الحكومية، رافعة شعارات الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه البلدان التي أنهكها الاستبداد والقحط الثقافي/السياسي حتى كادت تشرف على الهلاك!

لقد خطّط الأميركيون وحلفاؤهم وأتباعهم من أجل إقامة نظام عالمي ديمقراطي/ليبرالي جديد، أميركي أطلسي، قدّروا أنّه سوف يكتمل في العام ٢٠٢٠، ووضعوا في مكوناته الأساسية مئات المحميات الديمقراطية التي يعيش فيها ما بين المليار والمليار ونصف إنسان، وهي محميات/دول تنهض بعد تفتيت عشرات البلدان الواقعة ما بين بحر قزوين والمحيط الأطلسي. وبالطبع جاء احتلال العراق كخطوة تأسيسية في هذا الاتجاه. وهذه المحميات/ الديمقراطية ينبغي أن يدير شؤونها حكّام أميركيون أو أوروبيون، بعضهم من أصول محلية يحملون أكثر من جنسية واحدة، يساعدهم موظفون محليون يتحدثون اللغة الإنكليزية، أمّا بطانتهم السياسية فتتشكّل من النخب المحلية الديمقراطية/ الليبرالية المحدودة الموالية، المتحدّرة عموماً من الطبقة ما فوق المتوسطة، وتجيد بدورها اللغة الإنكليزية، أمّا شعوب المحميات فتعزل عن الهيكل السياسي والإداري بعوازل اللغة والثقافة وأيضاً بقوات القمع الديمقراطية، وترغم على الاستماع من الإذاعة إلى موسيقى معيّنة، وعلى مطالعة كتب وصحف معينة، وعلى مشاهدة برامج تلفزيونية مختارة بعناية..الخ!

لقد اضطرب المشروع الديمقراطي الأطلسي بسبب تعثّر وتقهقر عملياته العسكرية في العراق، ثمّ في لبنان وفلسطين، وهاهي الجماهير العربية تندفع من خارج المشروع الأطلسي مطالبة بالحرية، وهاهي النخب تندفع مطالبة بالديمقراطية، بعضها بحسن نيّة وبعضها ليس كذلك، أمّا الأطلسيون فهاهم يواصلون بارتباك محاولاتهم لجعل ما يحدث في صالحهم ومتفقاً مع أهداف برنامجهم المتعثّر، الذي لم يعد مضموناً نجاحه واكتماله في العام ٢٠٢٠، ولعلّ في هذا تفسيراً لما تشهده البلاد العربية من مسافة تفصل النخب عن الشعوب، ومن مظاهر ومواقف دولية وإقليمية مرتبكة ومعقّدة وغامضة في معظمها.

معسكرات الشياطين وفراديس الملائكة!

حسب التصنيفات والتوصيفات الأطلسية/الصهيونية للعالم تدخل الشعوب العربية/الإسلامية جميعها في نطاق محور الأشرار الدولي، وتدخل بلدانها جميعها في نطاق معسكرات الشياطين. والقاعدة الأطلسية (الفقهيّة) هنا هي أنّ الأشرار الشياطين لا يمكنهم أن يكونوا أخياراً ملائكة حتى لو ظهر بينهم (كاستثناء) من لديه مثل هذه الرغبة، ولذلك لا توبة ولا مغفرة، وما ينبغي فعله هو إرغامهم على الانصياع التام، وإلاّ فليس لهم سوى الموت الزؤام! أمّا الشعوب الأطلسية (الأنكلوسكسونية/الفرنكوفونية/اليهودية) فتدخل جميعها في نطاق الأخيار، وتدخل بلدانها جميعها في نطاق فراديس الملائكة، ولا يغيّر في القاعدة وقوع جريمة قتل جمعي عشوائي رهيبة كالتي شاهدناها قبل أيام في النرويج، فمرتكبها (المدعو أندرس بيرينغ بريفيك) ملاك أطلسي، شنّ هجوماً استباقياً ضدّ الشياطين المسلمين والماركسيين، ترتّبت عليه بعض الأضرار الهامشية!

لقد رأينا كيف عومل بريفيك من قبل أجهزة السلطة، بعد استسلامه، بمنتهى اللطف والاحترام. وقد اعترف صراحة بجريمته وبدوافعها وأهدافها كأنّما هو يلقي موعظة. وطوال الوقت لم يوجّه إليه عناصر الأمن كلمة جارحة، ولا نظرة قاسية، ولم يتلقّ صفعة، بالطبع. كان أنيقاً هادئاً، مستقرّاً براحته التامة عند النافذة في المقعد الخلفي من سيارة البوليس الفارهة، كأنّما هو في طريقه إلى حفل ساهر (في بلادنا يشتدّ التنكيل بجرحى المظاهرات العزّل!). وسرعان ما انتهى التحقيق الأوّلي مع بريفيك من قبل هيئة محكمة نظامية، وأعلن هو شخصياً ببساطة أنّه يقبل الحكم عليه بالسجن المؤبّد، كما هو متوقّع، علماً أنّ «المؤبّد» في بلاد الملائكة، في سجونهم الملائكية، هو في حدود العشرين عاماً، أمّا في بلاد الشياطين (ونحن نستخدم المصطلحات الأطلسية) فقد سجن أكثر من عشرين عاماً بكثير أشخاص لم تثبت عليهم تهمة، ولم يمثلوا أمام محكمة، بينهم صبيان لم يبلغوا سنّ الرشد عند اعتقالهم!

والآن ينبغي أن نسارع إلى القول أنّ بريفيك المواطن الأطلسي هو ذاته بريفيك الحاكم (وأحياناً المعارض) في البلاد العربية، يرتدي الزيّ العربي وينطق باللغة العربية، ويدمّر ويعذّب ويسجن ويقتل كما يشاء وأين يشاء ومتى يشاء، منطلقاً بدافع أخلاقي، فهو يفتك بالشياطين الأشرار ويدمّر معسكراتهم! ولتلمّس خلفيات هذا «الفقه» نذكر أنّ أحد القادة الأوروبيين أفتى قبل عدّة قرون بأنّ الفعل الذي يعتبر جريمة في أوروبا هو فعل طبيعي مشروع وليس جريمة في آسيا وأفريقيا! وقبل حوالي نصف قرن صرّحت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير أنّها لن تغفر للفلسطينيين إكراههم إياها على قتلهم! وكذلك فإنّ الحاكم العربي عموماً (وأحياناً المعارض العربي) كثيراً ما يحقد على المواطن «الحقير» الذي يريد أن يبرهن أنّه ليس شيطاناً، والذي يرغمه على قتله قتلاً مباشراً معلناً، ولا يدعه يميته موتاً ذاتياً بطيئاً غير مرئي!

ويجب أن لا تفوتنا الإشارة إلى أنّ الإلحاح الأطلسي على امتداح وتقدير «الواحة الديمقراطية الإسرائيلية» يأتي في معرض تكريس الحدود الأبدية بين الملائكة والشياطين، فهذه الواحة دولة حدود

أطلسية وخطّ قتال أماميٍ أطلسي ضدّ معسكرات الشياطين العربية. لكنّ هذا التصنيف والتمييز يمكن أن يشمل اليهود أيضاً. فقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ليفي أشكول ذات مرة قائلاً: اليهود متساوون، ولكن هناك يهوداً متساوون أكثر! لقد كانت تلك إشارة إلى اليهود «الوضيعين» من أصول عربية وآسيوية وأفريقية. وكان الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان قد قال مخاطباً يهود نيويورك: إنّ «إسرائيل» هي الديمقراطية الوحيدة التي يمكننا الاعتماد عليها في بقعة من العالم قد تشهد مأساة هرمجدون! إنّ جميع القادة الأطلسيين – كما أشرنا – يمتدحون ويقدّرون «الواحة الديمقراطية الإسرائيلية»، لكنّ تصريح ريغان يتميّز ببعده التلمودي الذي يفصل سرمدياً بين الملائكة والشياطين في الدنيا وفي الآخرة. إنّ «هرمجدون» التلمودية هي قرية «مجدو» الفلسطينية الواقعة على طريق جنين – حيفا، والتي تقول الأساطير الصهيونية أنها سوف تشهد حتماً معركة فاصلة تقع بين قوى الخير وقوى الشرّ، وسوف تعمّ أهوالها الأسطورية «الشرق الأوسط» بمجمله!

إنّ الأطلسيين، من الرئيس الأميركي ريغان إلى المواطن النرويجي بريفيك، يتهمون المسلمين بالتعصّب الديني، سواء في ما بينهم كمسلمين أو تجاه أمم الحلف الأطلسي الأنكلوسكسونية/ الفرنكوفونية غير المسلمة. لكنّ الوقائع التاريخية القديمة والحديثة تقول غير ذلك، وتظهر أنّ أوروبا والولايات المتحدة هما من ينتج ويستهلك ويصدّر ويسوّق التعصّب والتمييز الديني والعرقي والطبقي. ففي اعتراف بريفك تضمين للثلاثة: الديني والعرقي والطبقي. لقد قال صراحة أنّ عمليته تستهدف الإسلام والمسلمين (في آسيا وأفريقيا) والماركسية والماركسيين (في أوروبا وأميركا). أمّا رونالد ريغان فقد تحدّث إلى اليهودي الصهيوني توماس دين مدير لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٣) شاكراً إياه على مساعيه في إقناع الكونغرس بالسماح للرئيس بإبقاء قوات المارينز في لبنان مدّة ثمانية عشر شهراً أخرى! وقد أضاف قائلاً له: إنني أعود إلى أنبيائكم في العهد القديم، وإلى النذر التي وردت، والتي تسبق معركة هرمجدون، وأسائل نفسي عمّا إذا كان جيلنا سيرى هذه الواقعة. ولا أدري إذا أنت لاحظت مؤخّراً تحقّق هذه النبوءات. صدّقني إنّ النبوءات تصف بوضوح أيامنا التي نعيشها الآن! (صحيفة «جيروزاليم بوست»).

لقد احتلّت الولايات المتحدة مكانتها الدولية الفريدة، وحققت سويّة ثرائها ورفاهتها وبذخها المذهلة، بفضل العلوم المادية الحديثة. ويفترض أنّ الإيمان بهذه العلوم لا يتناقض دائماً وبالضرورة مع الإيمان الديني عموماً، عندما توضع منجزات العلوم المادية الحديثة في خدمة الإنسان والحياة عموماً. غير أنّ الاحتكارات اللئيمة مصمّمة على الاستئثار بهذه العلوم وبمنجزاتها الرائعة، ومصمّمة على حجبها عن الآخرين الذين تريد استعبادهم، فكان أن استعانت بالخرافات والأساطير الدينية في بلادها وفي بلاد الآخرين لإنهاك البشرية، وفي الوقت نفسه استبعدت وحاربت الإيمان الديني النزيه عموماً، الموسوي والمسيحي والإسلامي. وهكذا فإنّ معسكرات الشياطين لا تقتصر على المسلمين وحدهم، أمّا فراديس الملائكة فتقتصر فقط على أصحاب المذاهب المتصهينة، من أمثال ريغان ودين وبريفك، الأمر الذي يعطيهم الحقّ في تدمير أوطان الآخرين وقتلهم عند الضرورة بأعصاب باردة وجنان ثابت!

معيار فقر أو ثراء الدول العربية

يشهد الوطن العربي الكبير انتفاضات ثورية شعبية تاريخية نوعية، متزامنة ومتتابعة، تطرح على طاولة المعالجة والحلّ قضايا الأمة وأوضاعها من أساسها وبجميع جوانبها، الأمر الذي يشير إلى تأهّب الأمة للنهوض بعد طول قعود، ويشير إلى ما سوف يترتّب على ذلك من نتائج ضخمة وعظيمة، إقليمية ودولية. ولا بدّ أنّ قضية الثراء المالي الفاحش في بعض الدول العربية، والفقر المالي المدقع في بعضها الآخر، تأتي في رأس القضايا التي تستدعي البحث. أمّا المال المقصود فهو الرأسمال المالي، أو السيولة النقدية تحديداً.

إنّ الوضع الطبيعي، المستقرّ، للرأسمال المالي يشترط تكامل حركته وتناغمها مع حركة مجتمعه أو شعبه أو أمته، ويشترط تكامل هذه الحركة وتناغمها مع المساحة الجغرافية والثروات الطبيعية الثابتة، الدائمة، لهذا المجتمع أو الشعب أو لهذه الأمة، فتوفّر الرأسمال المالي، أو السيولة النقدية، لا يشكّل في حدّ ذاته معياراً للثراء وإن شاعت مظاهر الثراء في بلدان أصحابه، مثلما أنّ عدم توفّره لا يشكّل معياراً للفقر وإن شاعت مظاهر الفقر في بلدان أخرى، فهناك بلدان عربية تفتقر إلى السيولة النقدية، لكنها بثرواتها الطبيعية الثابتة، المستمرّة، البشرية والمادية، أعظم ثراءً بما لا يقاس من بلدان عربية أخرى وفّر لها النفط عرضاً، ومؤقتاً، سيولة نقدية هائلة تفيض عالمياً، لكنّها منفصلة عن ثروات الأمة، الطبيعية الثابتة والمستمرّة، التي ينبغي أن تتكامل معها.

لقد ذكرت مصادر الأخبار قبل فترة أنّ الصين، بعدد سكانها الذي يقارب المليار ونصف المليار نسمة، تمتلك كاحتياطي نقدي أكثر من ثمانية تريليونات من الدولارات، وأنّ الهند، بعدد سكانها الذي يتجاوز المليار نسمة، تمتلك بدورها أكثر من ثلاثة تريليونات، وأنّ دول الخليج العربية، بعدد سكانها الذي لا يتعدّى العشرين مليوناً، تمتلك أيضاً أكثر من ثلاثة تريليونات، أي ما يعادل احتياطي الهند! غير أنّ الكتلتين النقديتين الصينية والهندية متكاملتين مع أمتيهما، بينما الكتلة النقدية العربية ليست كذلك، فهي منفصلة عن أمتها التي تعدّ حوالي ٣٥٠ مليوناً، الأمر الذي يضعها في تصرّف الأسواق المالية الأجنبية، ويعرّضها لمختلف أنواع الاحتيال والابتزاز والسرقة، ويجعل مستقبل أصحابها عرضة للضياع التام.

إنّ وظيفة الرأسمال المالي هي تحقيق جدواه الداخلية أولاً، ومن ثمّ جدواه الخارجية. فالمجتمع الخاص هو الذي يعطي رأس المال المالي قيمته ودوره ومداه في الداخل، ثم في الخارج. ولنا أن نتخيّل المليارات، بل التريليونات، مكنوزة في الصناديق الخاصة، ومقيمة في حيّز بشري وجغرافي عاجز عن استيعاب طاقتها، الأمر الذي يفرض توظيفها في ميادين الإقراض أو الاستثمار الخارجي الذي يشبه الإقراض، ثمّ أن نتخيّلها في المقابل تتفاعل مع قدرات أمتها، وتدخل إيجابياً في صميم تفاصيل بنيتها التحتية، وبعد ذلك تنطلق متعاملة بندّية وجدارة مع الرساميل المالية الدولية، مثلما فعلت الصين والهند وغيرهما. إننا عندئذ سوف نكتشف الفارق الحاسم بين الثراء الحقيقي والفقر الحقيقي!

نقول ذلك وقد تابعنا بأسى تطوّرات الأزمة الاقتصادية العالمية، ورأينا رياح الأسواق المالية الدولية

العاتية وهي تعصف بالتريليونات المالية النفطية العربية، فتتبدّد أرقام عظيمة منها كما يتبدّد الغبار، وفي مثل لمح البصر، وقد ذكر سوق لندن المالي، وهو المركز الرئيسي من مراكز الربا الدولي، أنّ الصناديق السيادية في "الشرق الأوسط"، تكبّدت في ذروة الأزمة، وخلال ساعات، خسائر جسيمة، بالمليارات، نتيجة اندفاعها إلى الاستثمار في سوق الدولار المتقهقر، وفي المؤسسات المالية التي "تعثّرت" بسبب أزمة الائتمان وسوق العقارات في الولايات المتحدة الأميركية! أمّا عن ردّة فعل أصحاب تلك المليارات الضائعة فهو ضخّ أموال جديدة في المؤسسات الأوروبية والأميركية "المتعثّرة"، لإقالتها من عثرتها كوسيلة لحفظ حقوقهم!

إنّ للكتلة النقدية النفطية العربية كتلتها البشرية والجغرافية التي تحتاجها، والتي ينبغي أن تتكامل معها، مثلما هو حال الأوروبيين، أو حال الأميركيين الذين لا يزيد عددهم عن عدد العرب إن لم يكن أقلّ، ناهيكم عن الصينيين والهنود، بل إنّ الكتلة البشرية العربية أكثر انسجاماً وتجانساً وعراقة، ولا تقلّ عن غيرها استعداداً للتكامل مع الكتلة النقدية المنفصلة عنها وعن وطنها الكبير بمساحاته القارّية الشاسعة، الأمر الذي يلخّص أحد أهمّ وجوه المأساة العربية التي تهبّ الانتفاضات الثورية اليوم للخروج منها.

إنّ عرب الثراء المالي يعانون من الفقر الاجتماعي والجغرافي المدقع، وعرب الثراء الاجتماعي والجغرافي يعانون من الفقر المالي النقدي المدقع، وبينما يواجه عرب الثراء المالي خطر الانهيار الفجائي، والضياع النهائي حقاً وفعلاً، يواجه عرب الثراء البشري مختلف صنوف الإذلال والاضطهاد، والتمزيق والقتل، خوفاً من تكاملهم مع إخوانهم عرب الثراء المالي. إنّه التكامل الذي يعني في حال تحققه نجاتهم واستقلالهم جميعاً، ويعني حضورهم الإنساني جميعاً كأمّة تستحقّ الحياة الكريمة!

معيار نجاح الانتفاضة الشعبية التونسية

انتزعت جماهير الانتفاضة التونسية زمام حركتها من قبضة النظام البوليسي الفظيع، واحتلّت الميادين العامة بإرادتها الحرّة المستقلة، وقد بدا كأنّما هاجسها الطاغي، إن لم نقل الوحيد، هو تطهير البلد من جيوب وعناصر الجلاّد الهارب، وأيضاً كأنّما هي لم تحسم أمرها بعد بصدد المهام الأخرى الكبرى، الأعظم أهمية وخطورة، أمّا الجهات الرسمية وغير الرسمية، داخلياً وإقليمياً ودولياً، فقد حرصت جميعها تقريباً على إظهار تعاطفها واحترامها، بما فيها المعادية التي تظاهرت بالتعاطف، إنّما إلى حين طبعاً، وأولها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ويا للعجب!

إنّ مهمّة تصفية جيوب وعناصر السلطة القمعية الساقطة هي المدخل الأول، لقطع الطريق نهائياً على إمكانية عودتها بأيّة صورة من الصور، وهي بالطبع مهمّة رئيسية عظمى أنجزها الشعب التونسي على أكمل وجه وبأفضل وأرقى الأساليب، غير أنّ تلك السلطة البوليسية المافيوية، التي فتكت بالبلاد، لم تكن أكثر من أداة قمع وسيطرة، ولم تكن أكثر من شريك ثانوي تابع، تحتضنه قوى داخلية متهتّكة، وتوجهه قوى دولية ظالمة، فرأس هذه السلطة، ومعه طواقم حاشيته، هم في الأصل تشكيلات ملفّقة صنعها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالصورة التي تخدم النظام الاحتكاري الدولي.

لقد تحدّثت مصادر الأخبار عن الحشود الشعبية التي انطلقت من الأرياف البعيدة، متجهة إلى العاصمة التونسية، للتعجيل بإسقاط الحكومة الانتقالية التي تتألف في معظمها من عناصر الرئيس المخلوع. وقالت هذه المصادر أنّ بعض أوساط النخب المعارضة بدأت مناوراتها تمهيداً لتحقيق مصالحها التمثيلية في الانتخابات الديمقراطية النيابية المتوقّع تنظيمها بعد عدّة أشهر، وأنّه ثمّة خوف من الفوضى، ومن البديل العسكري، إضافة إلى الخوف من عودة النظام الدكتاتوري المنهار (الصحف ـــ ٢٠١١/١/٢٤). غير أنّ الأخبار خلت من أية إشارة إلى الخطر الأوروبي/الأميركي، الذي لم يشر إليه منذ البداية وحتى الآن بما يستحق، فكأنّ غياب السوط المحلّي يعني غياب الجلاّد الدولي!

إنّنا، عندما نشير هنا إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، نشير تحديداً إلى نفوذهما العسكري والاقتصادي والسياسي في تونس. إنّه النفوذ الذي لا ينتج عموماً، وعلى الدوام، غير الأنظمة الفاسدة، سواء أكانت دكتاتورية أم ديمقراطية، وذلك لأنّ الأوروبيين والأميركيين، قادة هذا النظام الدولي الشايلوكي، لا يريدون أن يسمحوا لأربعة أخماس سكان العالم بتحقيق أيّ استقلال حقيقي، وبالتالي تحقيق أيّة علاقات داخلية ديمقراطية حرّة مستقلة، جدّية مسؤولة لا هزليّة مأساوية، بل إنّ القمع «الديمقراطي»، في ظلّ النفوذ والسيطرة الأوروبية الأميركية، يمكن أن يكون مثل القمع الدكتاتوري، بل أشدّ تدميراً في بعض الأحيان.

إنّ لنا في ما عانته شعوب أميركا الجنوبية على مدى حوالي قرن ونصف القرن، حتى البارحة، أوضح دليل على اعتماد وجهي القمع المذكورين، فقد كانت واشنطن، استناداً إلى نفوذها العسكري والاقتصادي والسياسي، تفرض على تلك الشعوب نظماً دكتاتورية تستمرّ إلى أن تبلغ الأوضاع حدّاً لا يحتمل ولا يطاق، فتستبدلها بنظم ديمقراطية مشوهّة، منفلتة فتاكة، تبلغ بدورها حدّاً لا يحتمل ولا

يطاق، بحيث يبدو الناس وكأنّهم صاروا يحنّون إلى أيام الدكتاتورية، وينشدون في ظلامها الهدوء والأمن، وإن كانا أشبه بهدوء وأمن المقابر، وعندئذ تعيدهم واشنطن إلى الدكتاتورية، كأنّما هي تتفضّل عليهم وتمنحهم ما يريدون، فإن سئلت أجابت أنهم لا يستحقون الديمقراطية بحكم عجزهم ودونيتهم المتأصّلة!

لقد عانت البلاد العربية بدورها من السيطرة الاحتكارية الأوروبية الأميركية، على مدى القرن الماضي وحتى اليوم، وهي السيطرة التي شكّل الكيان الإسرائيلي أفظع مظاهرها، حيث أريد لهذا الكيان المتوحش أن يظهر بمظهر الواحة الديمقراطية الفريدة، كي يكون مركز السيطرة الإقليمية الغربية في منطقة يزعمون أنها غير قابلة للتحضّر والديمقراطية، الأمر الذي استدعى تنظيم عمليات فتك ذريع بالبنى العربية القيادية، على جميع المستويات ومن كلّ الاتجاهات وفي مختلف ميادين الحياة. إنها العمليات التي صارت تنحو منحى الاستئصال والإبادة الشاملة لهذه البنى، والتي جاء نظام زين العابدين بن علي في سياقها بالضبط.

إنّ اللحظة التاريخية، التي ظهر فيها نظام حكم زين العابدين بن علي، هي تلك اللحظة التي بدأ فيها النظام السوفييتي بالانهيار، والتي بدأ فيها المحافظون الجدد الصهاينة تأهّبهم للانقضاض على العالم عموماً وعلى البلاد العربية والإسلامية خصوصاً، بحيث تكون لهم السيادة العالمية التامة في القرن التالي.

وعندما تحدّث الرئيس جورج بوش الأب، في مطلع التسعينيات الماضية، عن قيام نظام دولي جديد، تقوده الولايات المتحدة ويحكمه قانون اقتصاد السوق، كان النظام التونسي من أوائل المنخرطين فيه، وبلغ انخراطه مداه في عهد بوش الإبن. لقد أخذ نظام بن علي على عاتقه تدمير كلّ عقبة تونسية تعيق جعل تونس قاعدة عسكرية واقتصادية للأميركيين والأوروبيين، وهو نجح بالفعل في جعلها كذلك بعد أن دمّر بناها القيادية جميعها، وغيّب شعبها تغييباً شبه تام، بحيث صار الأميركي والأوروبي، والإسرائيلي أيضاً، يحظى فيها بما لا يحظى به التونسي من حرّية وأمان وطمأنينة ورعاية.

لقد حقّق الشعب التونسي انتصاراً تاريخياً رائعاً ضدّ الطغمة الحاكمة التابعة، غير أنّ القوى التي أنتجت واستخدمت هذه الطغمة لا تزال موجودة، وهي منشغلة الآن قطعاً في العمل على إعادة إنتاجها، سواء بصورة ديمقراطية أو دكتاتورية، وإنّه لمن المفترض أنّ ذلك واضح تماماً، وأنّ تبلور المهمّات المكمّلة المتكاملة، التي تلي مباشرة مهمّة إسقاط السلطة التابعة، هو معيار نجاح الانتفاضة الثورية.

إنّ تبلور مهام ما بعد سقوط الدكتاتورية التابعة ينبغي أن لا يتأخّر إلى الحدّ الذي يمكن أن يعطي الفرصة للمنافقين والمخادعين والمغامرين كي يمسكوا بزمام السيطرة على الشعب بأساليب أخرى مخاتلة، ويحتفظوا بنفوذهم بوسائل أخرى مضلّلة، قد تأتي في مقدّمتها لعبة الانتخابات الديمقراطية المزوّرة المشوّهة، فلا ديمقراطية حقيقية قبل نيل الحرية بالاستقلال الحقيقي، ولا استقلال حقيقي بوجود القواعد العسكرية الأميركية، والهيمنة الاقتصادية الأوروبية، وقبل تخليص البلاد من كلّ نفوذ أجنبي.

من يوغوسلافيا، إلى العراق، إلى ليبيا!

لا تؤخذ الأوطان إلاّ من داخلها، وهي تبقى منيعة مهما بلغت فظاعة معاناتها الذاتية، وحتى لو وقعت تحت الاحتلال الأجنبي، إذا سلمت روحها الوطنية/القومية الواحدة من الاختراق الخارجي، وإذا لم يضطرب تلاحم شعبها ويتهتّك نتيجة خلل خطير في إدارة العلاقات الاجتماعية/السياسية بين شرائحه العريضة. ولقد حدث أن سقطت يوغسلافيا ثمّ العراق في قبضة المستعمرين، وهاهي ليبيا توشك أن تسقط، نتيجة وقوع هذه البلدان في المحظورين المذكورين، بينما تبدو تونس ومصر وقد نجتا من مثل هذا المصير الفظيع.

لقد تحوّل المستعمرون الأطلسيون إلى العراق لأخذه بعد نجاح تجربتهم في أخذ يوغسلافيا. كان التشابه كبيراً بين وضعي البلدين من حيث القوة المادية والإدارة السياسية. وسوف نقتصر هنا على يوغسلافيا وما حدث لها، وهي الدولة الاتحادية القوية التي سهّلت إدارتها المستبدّة اختراق روحها الوطنية الموحّدة، وتسبّبت في أخذها من داخلها، وزوالها من عالم الوجود. ففي يوغسلافيا كانت ٧٥ في المائة من الصناعات في نطاق القطاع العام. كانت صناعات البترول والمناجم والسيارات والتبغ، وغير ذلك، جميعها ملكية اجتماعية. فماذا حدث لهذا البلد وماذا حدث لشعبه؟

عندما هبّت رياح الخصخصة والعولمة على يوغوسلافيا، واشتدّ الحصار ضدّها، وانطلقت عمليات تغذية الفتن بين أقوامها والهدم في أسس اتحادها، وذلك في العام ١٩٩٧، اشترط قانون الخصخصة اليوغسلافي، بينما هو يترنحّ أمام الرياح الأطلسية العاتية، أن لا تقلّ حصة عمال الشركات من بيعها عن ٦٠٪. وفي عام ١٩٩٩ كانت الأوضاع تتردّى، وكانت حكومة بلغراد تعتمد القسوة الرهيبة في عملية إخضاع إقليم كوسوفو، غير أن رئيس وزراء بريطانيا توني بلير لم يأبه لما يحدث في كوسوفو من مجازر، وانهال بالنقد والتوبيخ على الحكومة اليوغوسلافية بسبب فشلها في مباشرة برنامج "الإصلاح الاقتصادي"! كانت حكومة بلغراد تتلكأ في بيع أصول دولتها، وفي تحويل إدارة اقتصادها لخدمة مصالح الشركات المتعدّدة الجنسية، بل هي لم تكن قد انخرطت بعد عضواً في صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو منظمة التجارة العالمية، أو البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وغيرها من المؤسسات الربوية مصاصة الدماء!

لقد بدأ قصف يوغسلافيا بأطنان القنابل بعد امتناع الوفد الصربي عن التوقيع على اتفاقية بصدد اقتصاد إقليم كوسوفو، وهي الاتفاقية التي تضمنت إقامة اقتصاد سوق حرّة، وخصخصة جميع الأصول المملوكة من قبل الدولة. وفي عمليات القصف التي شنّها حلف الناتو بقيادة واشنطن ضدّ يوغوسلافيا كانت الشركات المملوكة من قبل الدولة والمجتمع هي الأهداف الرئيسة، وليس المواقع العسكرية! ففي حين دمّر القصف ١٤ دبابة يوغسلافية، فإنه دمّر بالمقابل ٣٧٢ منشأة صناعية عامة، منها مصنع سيارات زاستافا في كراجويفتش، مخلفاً مئات الآلاف من العمال العاطلين عن العمل. وتجدر الإشارة إلى أنهم لم يقصفوا مصنعاً واحداً من المصانع الأجنبية أو من مصانع القطاع الخاص اليوغسلافي!

بعد اعتقال الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش، وتحويله إلى محكمة جرائم الحرب حيث حاكمه مجرمو حرب حقيقيون، حصلت الولايات المتحدة وحليفاتها على حكومة سريعة الاستجابة، وبدأت بلغراد مسار الإصلاحات الاقتصادية التي انتظرها الأميركيون وحلفاؤهم طويلاً، فكان استئناف العمل بقانون عام ١٩٩٧ المتعلق بالخصخصة، وبالسماح ببيع ٧٠٪ من الشركات الوطنية التي يملكها المجتمع للمستثمرين الأجانب، والسماح للعمال بالاحتفاظ بما لا يتعدّى ١٥٪ من الأسهم، وبالطبع سمحوا لهم بذلك على مضض ومؤقتاً، ثم بعد ذلك وقّعت الحكومة الجديدة مع كهنة النيوليبرالية على اتفاقية تربط بلغراد بالبنك الدولي وتجعلها منصاعة لبرامجه التي تقضي فعلياً على الاستقلال المالي للبلاد!

كان إقليم كوسوفو هو جائزة الحرب الكبرى الثمينة التي انتظرها الغزاة بلهفة، كما شرحت صحيفة نيويورك تايمز، فهذا الإقليم يمتلك ثاني أضخم احتياطات الفحم في أوروبا. إنه يمتلك كميات هائلة من الفحم الحجري والرصاص، والزنك، والذهب، والفضة، والبترول. أما الجوهرة النفيسة الأخرى فهي مجمّع مناجم تريبتشيا الهائل الذي قدّرت قيمته، في عام ١٩٩٧، بخمسة مليارات دولار. لقد استولى ٢٩٠٠ من جنود الناتو على هذا المجمّع ، فاحتلوه بغارة مفاجئة، وطردوا عماله وموظفيه ومديريه، مكتفين برميهم بقنابل الغاز والرصاص المطاطي، وليس بالذخيرة الحيّة!

بعد خمس سنوات مضت على اجتياح قوات الناتو بقيادة واشنطن للإقليم، أعلنت وكالة "تروست كوسوفو" بنبرة احتفالية سعيدة عن برنامج قيد التنفيذ لخصخصة أول دفعة كبيرة: حوالي خمسمائة مشروع ضخم من المشاريع المملوكة للدولة والمجتمع، التي تسيطر الوكالة العميلة على إدارتها. أمّا بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو فقد عدّلت طريقة تملك الأراضي لتجعلها أكثر جاذبيةً للمستثمرين الأجانب، فسمحت لوكالة "تروست كوسوفو" ببيع عقود إيجار للأراضي مدتها ٩٩ عاماً، مع المشاريع المقامة عليها، ومعٍ إمكانية استخدام عقود الإيجار كقروض أو كتأمين، وإمكانية تحويلها إلى مستثمر آخر يصبح تلقائياً بحكم المالك، حتى أنّ حكومة بلغراد الموالية أطلقت على تلك الإجراءات وصف: "سرقة أراضي الدولة"!

لقد انقضّت الشركات الغربية الربوية علي الفريسة اليوغوسلافية الممزقة بقابلية نهمة، فهي كانت غنيمة دسمة فعلاً، مكوّنة من المواطنين عموماً والعمال خصوصاً، ومن الموظفين والمدراء، أي من الذين نهبت ممتلكاتهم باسم المجتمع الدولي، والإصلاح الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير.. الخ. وهي ما كادت تطمئن إلى هلاك الفريسة اليوغوسلافية، حتى تحوّلت إلى العراق، وها هي اليوم في ليبيا!

نظام العبودية في مقارنات تاريخية

في جميع الأزمنة والعصور يتفق الإنسان السويّ، أو يختلف، مع العقيدة السياسية. هو لا يتفق أو يختلف مع الأجناس والأديان كأجناسٍ والأديان كأديان، بل مع عقائدها السياسية، عادلة أو ظالمة. ولكن حدث في عصور قديمة، وأيضاً في العصر الأوروبي الأميركي الحالي، الديمقراطي، وفي ظلّ نظامه العالمي، أنّ العقيدة السياسية السائدة عالمياً نهضت على أساس الموقف من الأجناس والأديان والطبقات الاجتماعية. إنّ جوهر العقيدة السياسية المعاصرة يقضي بأنّ الإنسان التابع يجب أن يبقى تابعاً، والكادح يجب أن يبقى كادحاً، والعبد يجب أن يبقى عبداً، وفي المقابل يجب أن يبقى السيد سيداً، وإنّ هذا هو ما يسهر المستبدّون العرب على تطبيقه بالضبط، بصفتهم وكلاء للمراكز العالمية الديمقراطية!

إنّ المستبدّين العرب لا يفعلون شيئاً سوى الالتزام بروح هذا العصر المخادع، أي تطبيق قوانينه العملية الميدانية وليس النظرية الخلّبية. ولو أخذنا نظاماً مثل نظام حسني مبارك البائد في مصر فسوف نجده جزءاً لا يتجزّأ من النظام الدولي الديمقراطي الإجمالي، فهو التزم تماماً بالقوانين الدولية العملية التي تقول بأنّ لكلّ ما يستحقّه وليس ما يحتاجه، حيث الفقير الخامل يستحقّ فقره والثريّ الشاطر يستحقّ ثراءه! ولا يغيّر في هذه الحقيقة أنّ نظام مبارك أصبح منبوذاً، فقد نبذوه لأنه أصبح عاجزاً عن الاستمرار في قمع شعبه، وفي أداء وظيفته في خدمة المراكز الدولية الديمقراطية!

ليس من قبيل المصادفة أن هذا العصر الأوروبي الأميركي، الذي يتشكّل من المراكز والأطراف، قد ارتكز في نهضته إلى الديمقراطية الإغريقية القديمة سياسياً، وإلى العهد القديم اليهودي لاهوتياً. فالركيزة الأولى أعطته الحق في التعالي وفي التمييز بين المراكز الحاكمة والأطراف التابعة، والركيزة الثانية أعطته الحق في استعباد الآخر وإبادته عندما تقتضي الضرورات ذلك!

غير أن هناك من يقرأ التجربة الإغريقية القديمة بعيون الأوروبيين والأميركيين، فلا ينتبه أنها ديمقراطية قامت على نظام العبودية، وأن موقع الإنسان فيها كان عبداً لا سيداً، ففي أوج ازدهار أثينا كان عدد مواطنيها الأحرار، بمن فيهم الأطفال والنساء، في حدود تسعين ألف نسمة، بينما كان عدد سكانها من العبيد، ذكوراً وإناثاً، في حدود ثلاثمائة وخمسة وستين ألفاً، أما عدد الوافدين إليها من الغرباء، إضافة إلى العبيد المحرّرين، ففي حدود خمسة وأربعين ألفاً!

كانت الدولة الأثينية تدار من قبل مجلس مؤلف من خمسمائة نائب انتخبتهم القبائل العشر. وكان هناك الاجتماع الشعبي، الذي اعتبر المرجع الأعلى، والذي كان من حق كل مواطن اثيني حرّ حضوره والتصويت فيه. وكان هناك الموظفون الذين يديرون فروع الإدارة والقضاء. ولم يكن يوجد رئيس للسلطة التنفيذية (مثل جماهيرية القذّافي!). وبالطبع كان لدى أثينا جيشاً وأسطولاً، للتصدّي للأعداء الخارجيين، ولفرض الطاعة العمياء على الأكثرية الساحقة من السكان العبيد! وبسبب الازدهار السريع والكبير للثروة، بفضل التجارة والصناعة، توقف التناحر بين الأرستقراطية والأحرار من أبناء الشعب، لكنّه استمرّ بين الأحرار عموماً، (أرستقراطية وشعباً) وبين أكثرية السكان من العبيد التي لم

تكن تتمتع بأية حماية أو حقوق!

كانت الأكثرية الساحقة من السكان العبيد في الديمقراطية الأثينية تعمل مرغمة، باعتبارها ممتلكات، في المانيفاكتورات والمشاغل الكبيرة والمزارع، تحت إشراف مراقبين قساة يحصون أنفاسها على مدار الساعة، وذلك ما حقق، بالطبع، ذلك الازدهار المادي الضخم للدولة الأثينية. وقد شرح أرسطو في كتابه (السياسة) نظريته القائلة بأن الناس، الذين لا يملكون سوى عضلاتهم، مسخّرون بإرادة الطبيعة عبيداً للأسياد المفكرين!

كذلك، فإن هناك من يقرأ التجربة الأوروبية الأميركية الحديثة بعيون سادتها، فلا ينتبه أنها ديمقراطية قامت على نظام العبودية الحديث الذي يشمل العالم أجمع، وأن موقعه فيها عبداً لا سيداً. ففي أوج ازدهار الديمقراطيات الأوروبية الأميركية الحديثة لم يتجاوز عدد سكانها خمس عدد سكان العالم. وفي نطاق هذا الخمس أدير العالم بمجمله، بمراكزه وأطرافه، من قبل مجلس أعلى منبثق عن مجالس الشركات المتعدّدة الجنسيات، وبخاصة شركات الولايات المتحدة، وهي الدولة التي استأثرت لوحدها بربع إنتاج العالم واستهلاكه، مع أنّ عدد سكانها لا يتعدّى الستّة في المائة من تعداد سكان العالم!

وجدير بالذكر أنّه إذا كان من حق كل مواطن أميركي الإدلاء بصوته فإن ذلك لا يعني أن القول الفصل ليس في يد مجلس الشركات الأعلى. لقد أوضح المفكّر الأميركي نعوم تشومسكي جيداً، في كتابه (ردع الديمقراطية) كيف يتوهّم المواطنون في الولايات المتحدة أنهم يصوتون بإراداتهم، ويعبّرون عن قناعاتهم، بينما الحقيقة أنهم يفعلون تماماً ما يريده المجلس الأعلى للشركات! وأيضاً، مثلما كان الحال في الديمقراطية الأثينية، وبسبب الازدهار الهائل والثروات الأسطورية، توقف التناحر بين أرستقراطية الشركات والمواطنين الأحرار في الولايات المتحدة وبقية الدول الثرية،، ليستمر بينهم عموماً وبين أكثرية سكان العالم الساحقة، أي أربعة أخماس البشرية، التي حلّت محل العبيد القدامى، أكثرية سكان الجمهورية الإغريقية القديمة!

لكي نضع الإصبع على ما آلت إليه أوضاع العالم، بقيادة نظام ديمقراطية الخمس، سوف نوضّح ببعض الأرقام كيفية تردّي أوضاع البشرية المستعبدة، ما بين العام ١٩٦٠ ونهايات عقد التسعينات. ففي عام ١٩٦٠ كان عشرون بالمائة من سكان العالم يستحوذون على خمسة وسبعين بالمائة من مجمل ثروات الكرة الأرضية. ذاك هو الخمس البشري الديمقراطي القائد! أما في عام ١٩٩٦ فإن العشرين بالمائة هؤلاء باتوا يستحوذون على خمسة وثمانين بالمائة من مجمل المنتوج والاستهلاك والاحتياطي العالمي! ومن جهة أخرى، في ذلك العام ذاته،١٩٦٠، كان عشرون بالمائة من سكان العالم يحصلون بالكاد على اثنين ونصف بالمائة من مجمل الثروات العالمية، وهؤلاء هم الخمس البشري الأشدّ فقراً. أما في عام ١٩٩٦، فقد صار هؤلاء العشرون بالمائة، الأشدّ فقراً، يحصلون بشقّ الأنفس على واحد ونصف بالمائة!

وفي ذلك التاريخ نفسه، ١٩٦٠، كان ستون بالمائة من سكان العالم يحصلون على اثنين وعشرين ونصف بالمائة من مجمل الثروات العالمية، وهؤلاء كانوا الأخماس الثلاثة من البشرية، الذين يشكلون ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى العالمية، أما في العام ١٩٩٦ فقد باتت هذه الطبقة العالمية الوسطى تحصل بالكاد على ثلاثة عشر ونصف بالمائة؛ وهي ما زالت حتى اليوم تنحدر بسرعة على طريق الاضمحلال والزوال ملتحقة بالأقلية الأشدّ فقراً، لتحوّلها إلى أكثرية عالمية ساحقة!

غير أن ما انكشف في العام ١٩٩٨ تجاوز كل التوقعات، حيث صار ثلاثمائة وخمسون ملياردیراً دولارياً ديمقراطياً ،عالمياً، يستحوذون لوحدهم، كأشخاص، على ما يعادل دخول خمسة وأربعين بالمائة من سكان العالم! وأما ما تكشّف فيما بعد، وبخاصة بعد الإقدام على احتلال العراق، فإنه لم يبق عذراً لجاهل بحقيقة الديمقراطيتين الأولى والأخيرة، الإغريقية والأميركية!

لقد كان مستحيلاً استمرار ذلك النظام الديمقراطي الإغريقي العبودي، فانفجر بتناقضاته وتلاشى، وكذلك فإنه لمن المستحيل استمرار هذا النظام الديمقراطي الأوروبي/الأميركي العبودي، الذي سوف ينفجر بتناقضاته ويتلاشى أيضاً. إن المدينة العالمية (الفاضلة!) التي يتحدثون عنها كتطور ديمقراطي إيجابي تتكشف بسرعة عن معسكر سخرة عبودي عالمي. عن سجن لمليارات من البشر. وإنه لمن المستحيل خداع الناس وتضليلهم، مرّة بشعارات العولمة، وأخرى باقتصاد السوق، وباشتراكية الرأسمالية، وبالشرق أوسطية، والمتوسطية، وأخيراً وليس آخراً إحلال الديمقراطية بوساطة الأساطيل الحربية، عندما يبلغ المستبدّون الوكلاء حالة العجز عن ضبط وإخضاع مجتمعاتهم!

إنّ هذا النظام العالمي الموحّد بمراكزه وأطرافه، والمحكوم بديكتاتورية الديمقراطية الأوروبية/ الأميركية، قد ألقى بظلاله القاتمة على بلادنا العربية بوساطة وكلائه المستبدّين. فعلى سبيل المثال كان الوطن العربي الكبير، في العام ١٩٦٠، يؤمّن ذاتياً حوالي خمسة وسبعين بالمائة من حاجاته الغذائية، أما في عام ١٩٩٨ فقد صار يؤمّن ذاتياً حوالي ثمانية وأربعين بالمائة من هذه الحاجات، والرقم في تراجع حتى يومنا هذا، ناهيكم عن التراجع في جميع ميادين الحياة الأخرى المعنوية والمادية. وما يقال عن العرب يقال عن غيرهم من أمثالهم الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من العبيد سكان هذه المدينة الديمقراطية العالمية!

نريد أن نقول أنّه لا يمكن الفصل بين الاستبداد المتوحش في الأطراف وبين الديكتاتورية الديمقراطية في المراكز!

نقل الأصفار من الشمال إلى اليمين

على مدى أربعينٍ عاماً مضت جرى تجريد الأرقام البشرية العربية المليونية من قوة أصفارها . لقد نقلت أصفار تعداد السكان تباعاً وحثيثاً من اليمين إلى الشمال، حيث قامت معظم الأنظمة الحاكمة، وأيضاً معظم النخب التي تدّعي المعارضة، بتبديد أرقام تعدادِ الأمة عبر تدمير فعالية شعوبها، بالتواطؤ مع الدوائر الاحتكارية/الاستعمارية طبعاً، الأمر الذي أفقد الأمة عموماً حضورها الطبيعي وقيمتها الأممية، حتى لا نقول أنّه أفقدها إنسانيتها وحوّل حياتها إلى ما يشبه حياة القطعان!

منذ حوالي أربعين عاماً، بعد حرب العام ١٩٧٣ تحديداً، وبعد ذلك الاتفاق الرهيب بين النظام الرسمي العربي وحكومة الولايات المتحدة على جعل البترول العربي غطاء للدولار الأميركي بدلاً من الذهب (البترودولار) مقابل ضمان واشنطن لسرمدية حكم العائلات، بدأت عملية إبادة للأمة لا مثيل لها في تاريخ الأمم، وذلك بتحويل حياة الشعوب العربية فعلاً إلى ما يشبه حياة القطعان! وكان محمد حسنين هيكل قد ذكر، في مطلع الثمانينيات الماضية، أنّ أحد الأميركيين عبّر عن استخفافه بالرأي العام العربي، وقال له أنّ كلاً من البلاد العربية سوف يحكم بمجموعةٍ من الأشخاص، أو بأسرة من الأسر، وأنّه من الأفضل أن يكون الشخص الذي يقف على رأس الحكم مجنوناً!

لقد سارت الأمور فعلاً كما أراد الأميركيون، وتمخّض النظام الرسمي العربي عن طراز من الحكم لا مثيل له في العالم المعاصر، لا في ممالكه ولا في جمهورياته، حيث تشابهت الممالك والجمهوريات العربية، فلا المملكة مملكة ولا الجمهورية جمهورية، بل نوع غريب فظيع من أنواع الحكم قوامه الاستئثار والجشع، والاستبداد والإجرام، والتفريط بالأوطان وكرامتها، وبالإنسان فرداً وجماعة، وقد استقلّت العائلات الحاكمة بذاتها معتمدة على قبائلها (الحزبية والمجتمعية الخاصة) جاعلة من هذه القبائل بديلاً للشعب، ومن أجهزتها السلطوية أداة لإذلاله وإخضاعه، ومن كليهما مصدر شرعيتها الوحيد!

وبعد أن بدا النظام الرسمي العربي، المدعوم بقوة من النظام الدولي، كأنّما هو حقّق مبتغاه بإلغاء الشعوب في بلاده، حيث التعداد العربي السكاني، الذي بلغ اليوم أكثر من ٣٦٠ مليوناً، تحوّل إلى مجرّد رقم خلّبي، غير قابل للصرف، نتيجة انتقال أصفاره جميعها من اليمين إلى الشمال، رأينا هذا النظام ينهمك في نقل أصفار عدد دول جامعته الرسمية من الشمال إلى اليمين! وكيف لا ومثل هذه العملية تعطي الفرصة لمن خانه الحظّ من أبناء النخب كي يحصل على "دولة" تخصّه وحده، يحكمها بغطاء قومي أو ديني؟ وبالفعل هاهو أخيراً جنوب السودان، الذي أصبح دولة مستقلة، مدعواً بحرارة للانضمام إلى الجامعة!

إننا اليوم، ونحن نعيش هذا المخاض العربي العظيم الذي انطلق من تونس مطلع هذا العام، ونتابع ما يحيط به ويتهدّده من أخطار خارجية وداخلية، نستحضر، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المذكّرة التي أعدّتها قبل بضع سنوات قيادة الجيش الأميركي تحت عنوان: "تقرير المراجعة الدفاعية الرباعي"، والتي وردت فيها عبارات يستحيل على العقل الإنساني الطبيعي قبولها إلاّ في حال تغييب الأمم تغييباً شبه تام، على الطريقة العربية، فقد وعد ذلك التقرير (الذي يصدر مرة كل أربع سنوات) بأن يكون الجندي الأميركي أقوى جندي في العالم، وتوعّد بأن تكون القوات الأميركية قادرة على هزيمة أيّة قوات أخرى، في أي مكان، وجاء فيه ما يلي: "في كل الحالات،

فإنّ عملياتنا لا حدود لها غير القضاء التام على العدو، حيث هناك أعداء لا يكفي أن نهزمهم نفسياً، أو من على بعد، بل لابدِ من التقدّم نحوهم، ووضع أحذيتنا فوقهم، وفرض أنفسنا عليهم، وإجبارهم على تلبية رغباتنا"!

إنّ المذكّرة/الوثيقة التي أشرنا إليها ليست مجرّد ورقة أعدّتها جهة من خارج دائرة القرار، بل مذكّرة تعبّر عن صلب الإستراتيجية الحربية المعمول بها في جميع العهود الأميركية. ففي ذلك الوقت بالذات، وقت صدورٍ التقرير المذكور، صرّح رئيس الولايات المتحدة بأنّ على القوة العسكرية الأميركية أن تكون جاهزة للهجوم فوراً واقتحامِ أيّ ركن مظلم من أركان العالم، وقال أنّ جيوشه سوفٍ تقاتل بكلّ ما لديها من قدرات! لقد كان وعيداً موجّهاً إلى جميع الأمم في عالم يراه الرئيس الأميركي مكوّناً من "أركان مظلمة" ينبغي اقتحامها وتدميرها! غير أن التنفيذ بدأ في البلدان العربية والإسلامية (التي رآها أخطر الأركان المظلمة!) وهي البلدان التي قاست مجتمعاتها مثل غيرها أهوال الاستعمار الأوروبي المباشر، وأهوال الاستعمار الأميركي غير المباشر، ثمّ المباشر حتى يومنا هذا.

كانت الأمم قبل ستين عاماً ونيف قد استبشرت وتفاءلت بإمكانية إقامة علاقات دولية عادلة، بعد الحرب العالمية الثانية، حين وعد المنتصرون أن تكون تلك الحرب آخر المجازر العالمية، وأن تحترم حقوقٍ الأمم في كل مكان، فتردم الهوة بين الأغنياء والفقراء، ويقدّم القوي الأكثر تقدماً المساعدة للضعيف الأقل تقدماً، ويسود الأمن والسلام والطمأنينة والاحترام المتبادل، فما الذي حدث؟ لقد أوصلوا العالم أجمع إلى الحالة المخيفة التي وصل إليها اليوم، وبخاصة في البلاد العربية التي وضعوها على سكّة الاضمحلال مستعينين بنخبها العديمة الضمير.

وجدير بالذكر أنهم، في نهايات تلك الحرب، شكلوا هيئة الأمم المتحدة، وسرعان ما تكشفت الهيئة عن خدعةٍ كبرىٍ، فالحروب الدموية تواصلت، وهي حروب لم تكن باردة بل محرقة، ولم تكن إقليمية بل عالمية، مجزأة فصلاً فصلاً ومتنقّلة من موقع إلى موقع بلا انقطاع. ولعلّ جريمة العصر بلا منازع، التي ارتكبتها المنظمة الدولية في بدايات تأسيسها، كانت جريمة اغتصاب فلسطين، مع العمل الدؤوب على ترسيخ التجزئة في البلاد العربية، وعلى جعل هذه البلاد تدور في الفلك الأطلسي/الصهيوني بعد تحويل تعداد أمتها إلى مجرّد أصفار على الشمال.

لقد تحولت هيئة الأمم ، التي احتكرها المنتصرون في مجلس الأمن بفضل امتياز حق النقض، إلى غطاء لحرب عالمية غير مباشرة. إنّ الهيئة العامة مجّرد حشد لا صوت له ولا قرار، حيث ليس للأكثرية الأممية الساحقة من يمثلها في مجلس الأمن كعضو دائم يتمتع بحق النقض، وليس لها قرار ولا رأي في الهيئات المالية الدولية، ناهيكم عن أنها لا تستطيع حماية رؤوس أموالها بمنعها من الهروب إلى خزائن الأثرياء الدوليين، ولا تستطيع الحيلولة دون استدراج أبنائها الموهوبين، الذين تحملت تكاليف تأهيلهم، ودون التحاقهم بالبلدان الثرية القوية.. الخ!

اليوم،هاهي المنظمة الدولية (الأميركية/الأطلسية) تتابع ما يجري في البلاد العربية من انتفاضات وهاجسها الوحيد أن لا تنهض شعوبها وأن لا تتحد أمتها. وعندما تتظاهر بالتعاطف مع الشعوب العربية المنتفضة ضدّ أنظمتها الظالمة الفاسدة فإنّ ما لا يجوز أن يغيب عن البال هو أنها هي من شكّلت هذه الأنظمة/الأدوات ودعمتها إلى أن فقدت صلاحيتها، وأنها عندما تنتقد وحشيتها، وتوافق على استبدالها، تتطلّع وتسعى إلى بديل يقوم بالوظيفة ذاتها وإن تغيّر لون هذا البديل وشكله وخطابه، وإنّ لنا في الديمقراطية البرلمانية العراقية أو اللبنانية أوضح دليل على ذلك.

بصدد الانتفاضات الثورية العربية، فإنّ المعيار الوحيد لنجاحها هو تمكّنها من نقل أصفار تعداد الأمة منٍ الشمالٍ إلىٍ اليمينٍ، أي فيٍ تحقيق حضور كلّ شعب على حدة، ومن ثمّ تحقيق حضور الأمة بمجملها، حضوراً حرّاً راسخاً، تاماً وفعالاً، لا غياب بعده.

الدكتاتورية المستبدّة، والديمقراطية المشروطة!

يقول أحد الحكماء الأفارقة في وصفه لأوضاع العالم المعاصر أنّه محظور على الشعوب أن تختار إلاّ ما هو مفروض عليها فرضاً! وبالفعل، هاهو شعب تونس ينتفض ضدّ الدكتاتورية الفردية، المفروضة عليه من قبل الاحتكارات الدولية، فيسارع الذين فرضوها إلى تأييد انتفاضته بعد نجاحها، ويشجّعونه على التوجه نحو الانتخابات الديمقراطية والتعدّدية السياسية، إنّما بالصورة التي تبقي نفوذهم وتحفظ مصالحهم، أي أنّهم يشجّعونه على إقامة نظام يواصل مهام الدكتاتورية المستبدّة، إنّما بطرق أخرى ديمقراطية!

إنّ الاحتكارات الدولية، الأوروبية والأميركية، بينما هي تتظاهر بالتعاطف مع الشعب التونسي، تترك الباب مفتوحاً على جميع الاتجاهات والاحتمالات الأخرى، ليس احتمال العودة إلى نظام الاستبداد الدكتاتوري وحسب، بل احتمال اللجوء إلى إشعال نيران الحرب الأهلية العمياء، كما فعلت وتحاول أن تكرّر في لبنان وفي ساحل العاج وفي السودان، وذلك عندما لا تتحقّق عملية الانتخابات الديمقراطية التونسية بالصورة التي تريدها المركزية الأوروبية /الأميركية وتعمل على فرضها.

لقد شكّكت صحيفة «واشنطن بوست» في مقدرة الانتفاضة أو الثورة الشعبية التونسية على تثبيت الديمقراطية، فهي تخشى عليها من وصول المتشدّدين إلى السلطة، ومن التطلع إلى أهداف غير واقعية، ومن السقوط تحت ضربات العنف المضاد! وهي ترى أنّها مجرّد ثورة شباب ضدّ الفاسدين التونسيين الكبار فقط لا غير، أي أنها قاصرة، محدودة الأهداف! والصحيفة ترى أنّه ينبغي على الإدارة الأميركية أن تأخذ بيد الثورة، بضمان عدم عودة الحكم الاستبدادي من جهة، وعدم قيام حكومة متعاطفة مع الإسلاميين من جهة أخرى!

وبالطبع فإنّ التعاطف التونسي مع الإسلاميين، المرفوض مسبقاً من قبل الأميركيين والأوروبيين، لا يتعلّق بالسياسة التونسية الداخلية الديمقراطية فقط، بل يتعلق بالسياسة التونسية الخارجية التحرّرية أيضاً، أي بالتعاطف مع حركة حماس الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، أو مع دولة كإيران مثلاً، وهكذا تكون الديمقراطية التي يريدها الأطلسيون لتونس ديمقراطية مشروطة، بمعنى مفروضة، لا تخرجها من تحالفاتها الإقليمية مع الأنظمة الاستبدادية التي تربطها علاقات وطيدة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتبقيها في فلك الاحتكارات الدولية المركزية، أي في فلك ما يسمّى بالمجتمع الدولي.

إنّ المجتمع الدولي الذي يبدي اليوم حرصه الشديد على مصلحة تونس ومستقبلها، والذي يراد له أن يحظى بطابع القداسة لدوره التحكيمي الدولي الموجب للاحترام والانصياع، ليس سوى ذلك «الشيء» الذي يخفي وراءه براثن كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما يصفه الكاتب الغيني تييرنو موليمبو. إنّه «المجتمع» الذي فرض الديكتاتوريات على شعوب العالم بالأمس، ويريد اليوم أن يعيّن لها حكّامها الديمقراطيين، أو «الديمقتاتوريين»، وهو التعبير الذي يلقى رواجاً في مختلف بلدان القارة الأفريقية، كما يشرح الكاتب الغيني. إنّ هذا «المجتمع الدولي»، الذي يفترض أنّ واجبه إخماد الحرائق، لا يتقن سوى إعادة إضرامها! (راجع مقالة تييرنو موليمبو ـــ صحيفة «السفير» ـــ ٢٠١١/١/١٥).

وهكذا فإنّنا، إذا ما نظرنا إلى ما هو خلف الثورة التونسية وخلف الدكتاتورية التي أسقطتها، سوف نجد بلداً أنهكته الاحتكارات الأوروبية والأميركية، وأوصلت أبناءه إلى حدّ الإقدام على الانتحار حرقاً، بعد أن حوّلت

الشركات المتعدّدة الجنسيات هذا البلد إلى مناطق إنتاج مستباحة هزيلة التكاليف، وإلى ورشات تعيد إنتاج السلع الدولية بأبخس الأجور، وبما لا يكاد يسدّ رمق الشغّيلة، أمّا عن الضرائب الحكومية فهي لا تستحقّ الذكر قياساً بقيمة الوطن المستباح، وقد حقّقت الاحتكارات ذلك بالتواطؤ مع الديكتاتورية وأوساطها الفاسدة، التي تحقّق بدورها ثراءً فاحشاً بمجرّد التقاط فتات هذه الشركات. أمّا السياحة التي اشتهرت تونس بها، والتي تحقق أرباحاً هائلة لشركاتها الدولية وفروعها المحلية، فقد حوّلت البلد وشعبه إلى ما يشبه محمية طبيعية سياحية! وأمّا الأفظع والأخطر من كلّ ذلك فهو تحوّل تونس إلى قاعدةٍ عسكرية أطلسية/أميركية، معدومة الاستقلالية والشخصية، ومركز انطلاق للعدوان على شعوب المنطقة عموماً عندما تستدعي الحاجة ذلك.

إنّ معظم حكّام المنطقة، بل معظم حكّام بلدان آسيا وأفريقيا، احتلّوا مناصبهم عبر انقلابات عسكرية أوعبر انتخابات مزوّرة. وتعطينا الانتخابات الديمقراطية التي جرت في ساحل العاج، والتي لا تزال نتائجها معلّقة، صورة واضحة عن السبب الحقيقي الذي يجعل «المجتمع الدولي» يهبّ لمؤازرة المرشّح الرئاسي الحسن واتارا، الذي يبدو أنّه فاز بفارق ضئيل بالأصوات، بينما رأيناه يهبّ بالأمس ضدّ فوز حركة حماس الفلسطينية في الانتخابات التشريعية، ثمّ يعزلها في غزّة، ويشنّ ضدّها حرب إبادة شاملة.

إنّ السبب الكامن وراء المؤازرة الدولية لواتارا في ساحل العاج هو كونه نائب الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي، أي أنّه مرشّح هذا الصندوق، بينما مرشّحو حماس في الانتخابات الفلسطينية لم يكونوا كذلك، فحيل بينهم وبين نتائجها، وبناءً عليه ينبغي على المرشّحين الشرفاء في الانتخابات الديمقراطية التونسية القادمة أن يكونوا كواتارا، وإلاّ حرموا من تنظيم الانتخابات، أو من الفوز فيها، أو من استلام السلطة بعد فوزهم!

وكما يقول تييرنو موليمبو، فإنّ مثل هذه التفاصيل البسيطة توضّح أكثر من جميع الخطابات حقيقة مثل هذه الديمقراطية، المشروطة المفروضة، وتكشف السبب الذي جعل انتخابات بسيطة في بلدٍ أفريقي بسيط، إنّما يحتل موقعا استراتيجيا حساسا في منطقته، تأخذ بعداً عالميا، فهذه «القرية الكونية» تتألّف من علاقات وصداقات، ولكي يفوز المرشّح في الانتخابات لا داعي لإجهاد نفسه، لأنّه ببعض الحظّ وبعض المعارف، في هيئة الأمم أو البيت الأبيض أو الإليزيه، سيضمن الفوز!

إنّنا،إذا ما قلنا أنّ هذا العالم محكوم بنظام احتكاري شايلوكي يجعله موحّداً ومجزّأ في آن معاً، ويجعل أقليته مرفّهة وأكثريته معذّبة في آن معاً، فنحن نصف الواقع. أمّا السعي إلى الخلاص، في المدى المنظور، فيقوم على إستراتيجية حربِ المواقع، وتحقيق التقدّم بتراكم الأرباح الصغيرة (ربّما بالنقاط!). إنّ ما يستطيعه الشعب التونسي (وغيره طبعا) هو العمل على تحصين المواقع المتقدّمة التي حرّرها واحتلّها، والعمل على تحرير واحتلال غيرها، والنجاح في الاحتفاظ بها، أي أن لا يتراجع عمّا أحرزه، وأن يصبر ريثما تقع الأحداث الإيجابية الأعظم في المنطقة العربية وفي العالم، فالطريق إلى الخلاص الحقيقي طويلة، لكنّ طولها لا يعني عدم تحقيق الانتصارات النسبية، والإصلاحات الجزئية، فتراكمها ضروري لتحقيق الخلاص الحقيقي، الخاص والعام.

وقوع الطرائد في شباك الناتو

لو سارت الأمور كما خطّط لها المحافظون الجدد الصهاينة لكان هذا القرن أميركياً صهيونياً خالصاً، ولكان هذا العالم أريافاً شاسعة قاحلة تتشكّل من مئات بل آلاف الدويلات المصطنعة المدارة بحكم ذاتي، والدائرة في فلك العاصمة المركزية واشنطن، ومن خلفها العاصمة الربوية العالمية الصهيونية نيويورك، تتناغم وتتعاضد معهما بضع عواصم قارّية كبرى، فينهض بذلك عالم بلا أمم ودويلات بلا شعوب. غير أنّ هذا المشروع الرهيب انتكس في العراق عام ٢٠٠٣ بفضل المقاومة العراقية، وانكفأت بالتالي الطغمة المالية النيويوركية، وتزعزع مركز الولايات المتحدة الدولي، وانتهى تفرّدها بصعود مجموعة الدول العشرين.

لقد ترتّب على انتكاسة المشروع الأميركي الصهيوني المتفرّد في العراق عودة واشنطن إلى التحالفات الدولية التي أدارت لها ظهرها، فكان تفعيلها لهيئة الأمم ولحلف شمال الأطلنطي في مقدّمة النشاطات التي عادت إليها، إضافة إلى تجديد وتنشيط علاقاتها بأتباعها الإقليميين، الذين توعّدتهم قبيل اجتياح العراق بإزالتهم لانتهاء صلاحيتهم. غير أنّ جهدها الأكبر انصبّ على إعادة تفعيل الحلف الأطلسي (الناتو).

على مدى أكثر من ستين عاماً مضت كان حلف الناتو، ولا يزال، منظمة عسكرية/اقتصادية، وسياسية/اجتماعية، تسيطر عليها وتقودها واشنطن. وهو نهض على شبكة متّسعة من القواعد العسكرية المنتشرة في جميع القارات بلغ تعدادها حوالي الألف، وعلى عقد اتفاقيات ثنائية، مع حكومات الدول/الزبائن، الحليفة والخاضعة، تجبر هذه الحكومات على شراء الأسلحة والخبرة العسكرية الأميركية، وتجبرها على وضع قواتها المسلحة في مواجهة شعوبها، بل تجبرها على الانخراط في حروب الولايات المتحدة من دون أن تكون لها علاقة مباشرة بمثل هذه الحروب العدوانية.

لقد كان الجهد العسكري لحلف الناتو متكاملاً مع جهد دول الحلفاء السياسي والاقتصادي، غير أنّ الأولوية في القيادة بدأت تعطى للناتو بعد الانتكاسة الأميركية في العراق، وبدأت العلاقات الدولية بالسير حثيثاً وبسرعة نحو استكمال تعطيل العمل السياسي الدولي بالطرق الدبلوماسية، على قصور هذه الطرق وشكليّتها غالباً، وصار المطلوب أن يحلّ الناتو محلّ هيئة الأمم وأن تصبح هذه الهيئة مجرّد صدى لعملياته، وبالفعل انكشف هذا التوجه عندما عقد حلف الناتو اجتماعه في العاصمة البرتغالية لشبونة، بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٩. ففي اجتماع لشبونة المذكور صرّح فوغ راسموسن، الأمين العام لحلف الناتو، أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي معنيّة بمعالجة جميع التهديدات التي يتعرّض لها العالم، بما فيها التهديدات الطبيعية المناخية والغذائية، وفي جملتها تهديدات «الإرهاب»! لقد كان ذلك التصريح يعني أنّ العلاج هو العلاج العسكري الحربي بالطبع!

إنّ حلف الناتو هو الأداة الإستراتيجية للولايات المتحدة، والمفهوم الإستراتيجي للحلف هو التوافق على تحقيق السلام عبر الحرب، وعلى نزع السلاح النووي عبر التسلح النووي، وعلى الدفاع عن الدول الأعضاء عبر مهاجمة الشعوب البعيدة وتدميرها! هذا ما عرضته على اجتماع الحلف، في لشبونة

عام ٢٠١٠، وزيرة الخارجية الأميركية الصهيونية السابقة مادلين أولبرايت. وقد لخصت الباحثة ديانا جونسون المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي بأنّه الحفاظ على الصدارة الأميركية في العالم، حيث الحلف هو واحدة من المؤسّسات التي تخدم هذا الهدف، وتجعل الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في الشؤون الداخلية لحلفائها الأوروبيين وغير الأوروبيين، وشريكاً أساسياً في شبكات علاقاتهم الدولية!

والحال، سواء قبل اجتماع لشبونة أم بعده، هو أنّ العالم في هذا العصر الشايلوكي (الأوروبي/ الأميركي) محكوم بعلاقات الغاب، والصيد والقنص، لكنها علاقات مموّهة بالعناوين والشعارات البرّاقة الخلاّبة، وبمقدار من محاولات الظهور بالمظهر الإنساني الحضاري السلمي، أمّا اليوم فإنّ الصيادين الشايلوكيين ما عادوا يأبهون لمراعاة المظاهر والشكليات، وقد شرحت ديانا جونسون، بمناسبة اجتماع الناتو في لشبونة عام ٢٠١٠، أنّ العقيدة العسكرية للولايات المتحدة هي التحرّك استباقياً ضدّ أيّة منافسة محتملة تنال إلى هذا الحدّ أو ذاك من سيطرتها العالمية.

إنّ واشنطن في تعاملها مع حلفائها وشركائها الأثرياء، أم في تعاملها مع أعدائها وضحاياها التقليديين، تتبع أسلوب التفاوض المستمرّ، والحوار المستمرّ، والضغط الإعلامي الدعائي المستمرّ، أمّا هدفها الأساسي فهو تحقيق توافق رسمي بينها وبين الحكومات، وهو توافق ينهك مقاومة خصومها سواء أكانوا حلفاء أم أعداء، ويجعل الطرائد تصطاد نفسها بنفسها لصالح واشنطن! وهكذا صرنا نرى وزارة الخارجية الأميركية تابعة لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) التي تقود حلف الناتو. وبناءً على ذلك فإنّ ولوج الطرائد دهاليز الحوار، أو ما يسمى بالتفاوض السلمي، ينتهي غالباً بسقوط الطريدة في الشباك الأميركية، وإنّ هذا هو عين ما نشاهده اليوم في ليبيا وفي غيرها من الأقطار العربية والإسلامية.

يوم تأسّس الجيش العربي السوري

في شتاء العام ١٩٤٦ كانت سورية الحالية لا تزال مسرحاً لعمليات القوات المسلحة الفرنسية والإنكليزية المحتلة من جهة، وأيضاً لنشاطات دبلوماسية القوة الأميركية الغاشمة الصاعدة عالمياً من جهة أخرى. كان التناحر شديداً بين الأطراف الثلاثة حول ضمان مصالحها ومن أجل فرض نفوذها في المستعمرات التي سوف تستقلّ بعد الحرب العالمية الثانية، وفي جملتها سورية.

وفي المقابل كانت هواجس المناضلين السوريين تتركّز في العمل على توفير الحماية الكافية لهذا الجزء الأكبر من بلاد الشام أو سورية الطبيعية التي جزّأها المستعمرون، وهو الجزء الذي كان على وشك الاستقلال وإن جاء استقلالاً ناقصاً جغرافياً وسياسياً، وكذلك في الاستعداد بسرعة لحرب وشيكة ضدّ العصابات الصهيونية التي انتشرت مستوطناتها في فلسطين كالأورام السرطانية مهدّدة البلاد العربية جميعها، وأيضاً في وضع الأسس للنضال من أجل استقلال الأمة العربية وتوحيدها وتحقيق حضورها.

في ذلك الشتاء، أثناء مفاوضات الاستقلال عشيّة جلاء القوات الفرنسية والإنكليزية عن سورية، كانت هناك هيئتان سوريتان وطنيتان وظيفتهما ذات طابع عسكري: مجلس الدفاع الأعلى، واللجنة العليا لاستلام الجيش السوري من القيادة الفرنسية. وكان التقدير الأولي أنّ الجيش الوطني سوف يعدّ عند تأسيسه حوالي اثني عشر ألفاً، وبالطبع كانت القيادة الوطنية السورية متلهفة لتوفير كميات من الأسلحة والعتاد تتناسب مع حجم الجيش الجديد، فماذا كان موقف القيادات الفرنسية والإنكليزية من هذه المسألة؟

لقد كان الجهد الثابت للقيادة الإنكليزية المتواجدة حينئذ في دمشق هو إقناع الحكومة السورية بعدم حاجتها لتشكيل جيش وطني، وبأنّ كلّ ما تحتاج إليه سورية المستقلّة هو لواء محمول من قوات البادية (هجّانة) لمساندة قوى الأمن في المدن والبوادي! يقول عضو اللجنة العليا لاستلام الجيش العقيد صلاح البزري عن الجهد البريطاني ما يلي: «ولست أنسى ما حييت البريغادير ريني، قائد حامية دمشق الإنكليزية، الذي كان يحضر جلسات مجلس الدفاع، ويدافع في كلّ جلسة عن فكرة حياد سورية المستقلة وعدم حاجتها للجيش، وعند جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية انهمك الفرنسيون في تصفية مستودعاتهم الضخمة في الشرق، التي كانوا قد شحنوها بالأسلحة والذخائر لأغراض الحرب العالمية الثانية، وقد عرضوا بيعنا ما نشاء من أسلحة خفيفة وثقيلة، نكاية بالإنكليز الذين عملوا على هدم نفوذهم في بلادنا»!

يقول البزري عن الواقعة المذكورة أعلاه: «لكننا صادفنا مقاومة عنيدة من بعض المراجع، لا من أجل قبول عرض الفرنسيين بشراء محتويات مستودعاتهم وإعدادها للساحة الفلسطينية، بل لاستلام ما يكفي لتسليح الجيش الذي كان قائماً حينذاك»! وفي ما بعد، في أيّار/مايو ١٩٤٨، عام النكبة الفلسطينية، أصدر وزير الدفاع السوري (أحمد الشراباتي) أمراً يقضي بتسريح عشرة بالمئة من الجيش السوري الذي كان يتأهّب حينئذ لدخول المعركة بعد أسبوع! ويقول البزري أنه سأل الرئيس

شكري القوتلي عن الظروف التي أوصلت الشراباتي إلى تسنّم وزارة الدفاع (١٩٤٦ - ١٩٤٨) فأجابه: «إننا، في الواقع، ما كنّا نرى بشكل واضح الظروف المستجدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد بدا لنا أنّ من المفيد، لتحقيق جلاء الجيوش الأجنبية، تلبية بعض مطالب الدول العظمى وبخاصة أميركا وإنكلترا. وكان أن طلبت أميركا مني تعيين الشراباتي وزيراً للدفاع، فاعترضت في البدء لأنّه شاب غير مجرّب، وألحّت أميركا في طلبها، فرأيت عدم إغضابها في تلك الظروف الحرجة التي كنّا نمرّ بها..الخ»!

كان الحال كذلك في بعض وجوهه الأساسية السلبية عند تأسيس الجيش العربي السوري، وعشية حرب عام ١٩٤٨ والنكبة التي تلتها. غير أنّ ذلك لم يحل دون انخراط سورية جيشاً وشعباً في تلك الحرب. فعندما فتح باب التطوع لإنقاذ فلسطين توافدت أفواج المجاهدين من جميع أنحاء سورية، والأقطار العربية والإسلامية عموماً، ملتحقة بجيش الإنقاذ الذي قاده المجاهد فوزي القاوقجي. أمّا الجنود وضباط الصف والضباط في الجيش السوري الحديث التأسيس فقد كانوا يتركون وحداتهم دون إذن قياداتهم ليلتحقوا بقوات الإنقاذ. وقد تفاقم الوضع حتى هدّد سلامة الجيش السوري الناشئ، فاضطرت قيادة الإنقاذ في دمشق، بالاتفاق مع قيادة الجيش السوري، للوقوف بحزم ضدّ تلك الظاهرة وللحدّ من نتائجها السلبية!

على سبيل المثال، فإنّ الشهيد النقيب مأمون البيطار كان رئيس الشعبة الأولى في هيئة أركان الجيش السوري الناشئ، وقد ترك مكتبه بتلك الطريقة، وتوجّه إلى فلسطين من دون إذن، والتحق بالقاوقجي، لأنه رأى أنّ داعي الجهاد أبدى من داعي الانضباط، علماً أنّه، حسب وظيفته، كان المساعد الأول لرئيس أركان الجيش السوري في أمور التنظيم والانضباط!

عند وصول النقيب مأمون البيطار إلى جبع في فلسطين، وفي حديث له مع واحد من زملائه الضباط السوريين الذين التحقوا مثله بجيش الإنقاذ، شرح تصرّفه بقوله: «إنّ الحكومات العربية تنتظر الإذن من المستعمرين لتتدخّل، ولكن ليس لصالح شعب فلسطين، بل لصالح هؤلاء المستعمرين، ولذلك علينا نحن والجماهير أن نسبقها في التدخّل لصالح إخوتنا الفلسطينيين. نحن أتينا إلى هنا لنبقى في هذه الأرض مع أهلنا، فوق ترابها أو تحته»!

لقد وفى الشهيد البطل مأمون البيطار بنذره، وبقي في فلسطين بعد أن روّى ترابها الطاهر بدمائه الزكية، فكان أحد المؤسسين لتقاليد الإيثار والتضحية والفداء التي عرف بها الجيش العربي السوري في المراحل التالية.

مخرج سورية من هذا الاستعصاء الخطير

في المغرب العربي، وفي وادي النيل، وفي الجزيرة العربية، وفي العراق وبلاد الشام، واجه الوطن العربي وما زال يواجه المخططات الاستعمارية التي تتكامل فيها عمليات الدمار الذاتي وعمليات التدمير الخارجي. إن تنفيذ هذه المخططات يبدأ بالتدمير الخارجي ويستكمل بالداخلي، أو العكس. لكنّ نجاحه بوجهيه مرهون بتغييب الشعب المستهدف، أي بجعله فاقداً فاعليته الإيجابية الحرّة. وبالفعل، هاهي اليوم عدّة بلدان عربية تبدو مخيّرة بين أولوية الدمار الذاتي الذي يستكمله التدمير الخارجي، أو أولوية التدمير الخارجي الذي يستكمله الداخلي. إنّ هذه البلدان تبدو كأنما هي عاجزة عن إيجاد وسلوك طريقها الخاصة المستقلة، وهذا يبرز واضحاً في ليبيا أكثر من غيرها.

لقد احتلّ الأميركيون العراق استناداً إلى اعتقادهم بأنّ الاحتلال سوف يكون استعراضياً، وسوف يأتي مكمّلا للدمار الذاتي العراقي ومتوّجا له. لكنّهم فوجئوا بأنّ الوضع ليس كذلك، واضطرّوا لخوض معارك هائلة ضدّ المقاومة العراقية، فعادوا وأعطوا الأولوية لعوامل الدمار الذاتي بعد استنهاضها برعاية الاحتلال. لقد ترتبت على ذلك الخطأ في تقدير الموقف نتائج كارثية على صعيد المخططات الأميركية الإقليمية والدولية. وهكذا رأينا واشنطن تحاول تلافي ما أصابها في العراق بشنّ الحرب ضدّ لبنان وضدّ قطاع غزة في فلسطين. لقد أرادت إلحاق هزيمة ساحقة بالمقاومة تمكّنها من استنهاض وإطلاق عوامل الدمار الذاتي في البلدين. وقد ترافقت عملياتها الحربية الأطلسية الصهيونية ضدّ الشعبين مع إعلانات صريحة عن أملها في حدوث «فوضى خلاّقة» تجتاح الوطن العربي. وبالطبع فإنّ المقصود بالفوضى الخلاّقة هو انطلاق عمليات الدمار الذاتي. وبسبب فشل العمليات العسكرية ضدّ لبنان وفلسطين شهدت البلاد العربية ما يشبه الفوضى الخلاّقة، ابتداءً من تونس. لكنّها لم تكن تلك الفوضى المصطنعة التي أرادتها واشنطن، بل كانت انفجاراً عاماً جاء كمحصلة للتراكم التاريخي ضدّ ما حققته من دمار شامل في البلاد العربية على مدى عقود طويلة من السنين، بالحروب الإسرائيلية وبرعايتها لأنظمة عربية فاق فسادها وإجرامها كلّ تصوّر.

وبينما نجحت جماهير تونس ومصر أخيراً في التعبير إلى هذا الحدّ أو ذاك عن توجهها الحرّ المستقلّ، وفي حرمان الأميركيين من أخذ زمام المبادرة، عانت الجماهير في الأقطار الأخرى من إمساك الأميركيين بزمام المبادرة إلى هذا الحدّ أو ذاك، كما هو الحال في ليبيا، وعانت من دفعها (حتى هذه اللحظة) إلى حالة من تعثّر المسار الخاص المستقلّ، وانسداد الأفق، أي من حصرها في خانة مواجهة خطر الدمار الذاتي والتدمير الخارجي فقط، كما هو الحال في اليمن وفي سورية. ولا ريب في أنّ مثل هذا التعثّر الجماهيري يعود إلى نجاح الأعداء بالانفراد بهذا البلد أو ذاك، وفي الفصل بين قضيته الخاصة وقضية أمته، أي الفصل بين القضية وبين سياقها التاريخي.

بصدد الفصل بين القضية الخاصة (القطرية) وبين القضية العامة (الأمة) سوف نتوقف عند القطر السوري فنقول أنّ هذا الجزء (الأكبر) من سورية الطبيعية (أو بلاد الشام) يتصرّف رسمياً، منذ أواسط السبعينيات الماضية، كأنّما هو وطن كامل متكامل، ومآل نهائي لسكانه الحاليين، خلافاً لعقيدة حزب البعث الذي يفترض أنه الحاكم! فبدلا من أن تكون القضية هي استرداد الوضع التاريخي لسورية الطبيعية (كخطوة عربية وحدوية) نجد إلحاحاً من بعض السلطة والمعارضة على رسوخ الخارطة الحالية لهذا الجزء، والدفاع عنها وتخليدها! لقد كانت سورية الطبيعية دائماً وحدة كاملة متكاملة، لها خصوصيتها في نطاق العصر العربي الإسلامي واستطالته

العثمانية، منذ القرن السابع الميلادي وحتى مطلع عشرينيات القرن العشرين، أي إلى ما قبل حوالي تسعين عاماً فقط. وبديهي أنّ القطر السوري الحالي، وإن كان الجزء الأكبر مساحة وسكانا، لا يملك في حدّ ذاته شروط الحياة الطبيعية، لا اجتماعيا ولا اقتصاديا ولا سياسيا، مثله مثل الأجزاء الأخرى، لبنان والأردنّ وفلسطين. وفي السياق التاريخي، الذي لا يجوز إهماله أبدا، نشير هنا إلى جانب من العوامل التي آلت بسورية الطبيعية إلى الوضع المأساوي التي هي عليه اليوم.

لقد ظهرت في القرن السابع عشر، في العام ١٦٤٩، أولى الإشارات الإنكليزية إلى النوايا المبيّتة لتمزيق بلاد الشام (سورية الطبيعية) والسيطرة عليها، حين صدر في لندن ذلك البيان الذي جاء فيه: «إنّ أمة إنكلترا وسكان هولندا سوف يكونون أول الناس وأكثرهم استعدادا لنقل أبناء وبنات إسرائيل على سفنهم إلى الأرض التي وعد بها أجدادهم لتكون ميراثا لهم إلى الأبد»! لقد حدث ذلك بعد نجاح المشاريع الاستيطانية الإنكليزية (الصهيونية غير اليهودية) في شمال القارة الأميركية («أرض الميعاد» الجديدة!) وعند البدء بالتحضير لاجتياح «أرض الميعاد» القديمة، بلاد الشام.

في أواسط القرن التاسع عشر راح الصهاينة الإنكليز غير اليهود ينتقدون بشدّة سياسة اللورد بالمرستون(١٧٨٤–١٨٦٥) بصدد حسم «المسألة الشرقية»، وينتقدون التلكؤ في دقّ الإسفين اليهودي داخل الدولة العثمانية. غير أنهم لم يتحدثوا عن فلسطين تحديدا، بل تحدثوا عن سوريا الطبيعية كلها. فقد كتب الكولونيل جورج جولر (الإبادي الاستيطاني والحاكم السابق لجنوب استراليا) داعياً بريطانيا إلى العمل على: «تجديد سوريا بوساطة الشعب الوحيد الذي يمكن توظيف طاقاته بصورة دائمة وعلى نطاق واسع: أبناء الأرض الحقيقيين، أبناء إسرائيل«! وكان تشارلز هنري تشرشل ينتقد سياسة بالمرستون، ومحاولاته إبقاء الدولة العثمانية على قيد الحياة لأطول فترة ممكنة وبأي ثمن (خوفا من فرنسا وروسيا) ويدعو إلى «التحرير» المبكر لسورية وفلسطين، وإلى وضعهما تحت الحماية البريطانية، على أن يقوم اليهود بدور المستوطنين الحماة للمصالح البريطانية في الشرق الأدنى!

وعندما حان الوقت المناسب، بعد الحرب العالمية الأولى، اقتصر مشروع الاستيطان الصهيوني على فلسطين. غير أن الحلم باجتياح سورية الطبيعية كلّها بقي حيّاً، وهو لا يزال قائما. إنّ مثل هذا الخطر الأميركي/الإسرائيلي يظهر، مثلا، في يوميات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق موشي شاريت، التي دوّنها في العام ١٩٥٤ وتحدّث فيها عن اجتياح سورية، باستغلال الاضطرابات التي رافقت انتفاضة الشعب السوري في ذلك العام ضدّ الديكتاتورية.

اليوم، في هذا الجزء الأكبر الذي ظلّ لوحده يحمل اسم سورية، يجأر الكثيرون بالشكوى من اختراق الفساد للقوانين حتى النخاع، ومن وحشية الأجهزة الأمنية العاملة في ركاب تحالف السلطة والثروة، ويحذّرون من إشراف البلد على الهلاك بعد أربعين عاما من الاستبداد والقهر! لكنّ آخرين موالين يعبّرون عن تقديسهم لهذا الوطن السوري النهائي «الكامل الأوصاف والفائق الجمال» كما يردّدون! وتقديسهم للنخبة التي تحكمه والتي «ينبغي أن تستمرّ في حكمه إلى الأبد» كما يقولون! وفي الوقت نفسه يجاهرون باحتقارهم وكراهيتهم للذين يجأرون بالشكوى! إنهم يرونهم أكثرية مزعومة، فاسدة جاهلة، وإرهابية مخرّبة، ينبغي ضبطها وإخضاعها حتى باستخدام الرصاص الحيّ ضدّها! إنّها في رأيهم أكثرية خلبية، وهميّة، تستحقّ مصيرها الرهيب!

هل هذا معقول؟ وهل ثمّة مخرج من هذا الاستعصاء السوري الخطير؟ نعم، المخرج هو بالعودة إلى الأصول التاريخية السورية، وإلى السياق التاريخي السوري، وبالعودة إلى الأمة المتجانسة،المتكاملة، العريقة، التي تعدادها يزيد عن ٣٦٠ مليونا. إنّ المخرج هو في التوقّف عن الركض وراء المصالح الأنانية الحقيرة، ووراء المصالح القطرية الجزئية التجزيئية، التي تكرّس حالة الدمار الذاتي وتستدعي التدمير الخارجي.

استرداد الذات والعودة إلى الأصول

تخوض الأمة العربية اليوم، في جميع أقطارها وأمصارها، معارك استرداد ذاتها الإنسانية التي امتهنت وغيّبت ، ومعارك إعادة الاعتبار إلى الأصول المنطقية التي أهملت وعطّلت. وفي هذه المعارك الهائلة تواجه الأمة تحالف النظام الدولي والنظام العربي الرسمي ضدّها. وهذا التحالف لا ينهض على اتفاق حكومات محدّدة في عهد محدّد، بل على طراز ثابت من الإدارة لا يتبدّل بتبدّل الحكومات الأجنبية والعربية. إنّ المشاكل الداخلية للحكومات الأجنبية أو العربية، وصراعاتها في داخلها أو ضدّ بعضها، وسقوط هذه وصعود تلك، هو أمر لا علاقة له بثبات طراز الإدارة العالمية/ المحلية القائم على استعباد الأمم.

إنّ العالم بمجمله يجتاز الآن مرحلة انتقال تاريخية نوعية نادرة. إنّه ينتقل من عصر إلى عصر، ويقطع بمشقّة بالغة هذه المساحة القاحلة الفظيعة التي تفصل عادة بين عصرين، بكلّ ما يترتّب على ذلك من صراخ وعويل، وآلام وعذابات، وتيه وضياع. إنّها حقاً معاناة المخاض. إنّ هذا الانتقال يذكّرنا نحن العرب بذلك الانتقال التاريخي العالمي من عصر إلى عصر، الذي كان لأجدادنا شرف قيادته في القرن السابع الميلادي، فلماذا لا يخطر في بالنا أنّ هذه الأمة الثائرة، التي تعدّ اليوم أكثر من ٣٦٠ مليونا، يمكن أن تسهم إسهاماً مؤثّراً في تحقيق هذا الانتقال، وأن تكون واحدة من الأمم المؤسّسة للعصر الجديد القادم؟

لقد وصف الرئيس الهندي الراحل نهرو ذلك الانتقال العالمي، الذي قاده العرب في القرن السابع الميلادي، فقال: «إنّ الديانة التي بشّر بها محمد (صلعم) وبساطتها واستقامتها، والديمقراطية والمساواة اللتين أعلنتهما، حظيت بصدى واسع لدى شعوب البلدان الأخرى التي عانت لآماد طويلة من نير الحكام والملوك الطغاة، ومن نير الكهّان والقساوسة الذين لم يكونوا أقلّ طغياناً وتعسّفاً من الملوك. لقد تعبت الشعوب من النظام القديم ونضجت لتقبّل الجديد، وقدّم لها الإسلام هذا الجديد الذي كان مرغوباً، لأنّه حمل إليها الأفضل من نواح عديدة، ووضع حدّاً للكثير من الشرور الناجمة عن النظام القديم..الخ»! من الواضح أنّ نهرو لا يتحدّث عن عرب أرادوا أسلمة العالم، بل عن عرب أرادوا أنسنته، وهم في جملته.

في القرن السابع الميلادي، عشيّة انطلاقة الفتوحات العربية الإسلامية، كانت منطقة حوض المتوسط محكومة عموماً من قبل الروم والفرس. مثلما هي محكومة اليوم من قبل الأوروبيين والأميركيين. وعلى سبيل المثال، كان عرب بلاد الشام يدورون في فلك الروم، أمّا عرب العراق فيدورون في فلك الفرس. كان ملوك العراق وملوك سورية تحت حماية أكاسرة الفرس وقياصرة الروم، كما هو الحال الآن مع الأوروبيين والأميركيين. وقد انطلقت الفتوحات العربية لتحقيق الذات الخاصة القومية والذات العامة البشرية. وحدث ذلك في نطاق إستراتيجية ألحّت على الأصول المنطقية في العلاقات الإنسانية، كما شرح الرئيس نهرو بالضبط، ولو أنّ القضية كانت قضية تأمين مصالح قومية ضيّقة، خاصة وحسب،

لما كانت لتلك الفتوحات أية قيمة تاريخية عالمية. كانت الفتوحات ثورة ضدّ نظام عالمي فاسد، أحلّت محلّه نظاماً عالمياً جديداً لبّى أعمق تطلعات الشعوب المعذّبة في جميع القارات.

نقول ذلك، وقد أطلنا فيه حيث لا مجال للإطالة، ونحن نتابع خطابات وممارسات السلطات الحاكمة الأجنبية والعربية، ومعها خطابات وممارسات النخب العربية المعارضة في معظمها، لنجد أنّها عموماً لا تأخذ بالاعتبار الروح التاريخية الكامنة خلف انتفاضات جماهير الأقطار العربية، بل هي تحاول توظيفها لصالح تغييرات سياسية تنال من هذا الحاكم الظالم أو ذاك، وتتجنّب الإشارة إلى جوهر المأساة المتمثّل بطراز الإدارة الدولية والإقليمية، القائم على الاحتكار والتمييز، وعلى استعباد الناس لا تحريرهم. ويكفي أن تعوّل المعارضات النخبوية على دعم ورعاية الدول الأطلسية، لإقامة أنظمة «ديمقراطية»، كي نخشى – عن حقّ – أنّهم يسعون لتحقيق ما قد يكون أشدّ قسوة ووبالاً على الشعوب الثائرة.

والآن، فإننا إذا ما أخذنا سورية، على سبيل المثال، فسوف نجدها في العام ١٩١٨ تقيم دولتها على أرضها الطبيعية التاريخية المستقلة، تمهيداً لإقامة وحدة أو اتحاد يضمّ العراق والحجاز المستقلين، إنّما بعد استفتاء شعبي يقرّ أو لا يقرّ قيام مثل هذه الوحدة أو الاتحاد. وكان ذلك يجري بموافقة مسبقة مفترضة من الديمقراطيات الإنكليزية والأميركية والفرنسية الحليفة، فما الذي حدث؟ لقد وجّه الجنرال الفرنسي غورو من بيروت إنذاراً إلى الحكومة السورية يأمرها فيه بحلّ الجيش الوطني الذي شكّلته، ثمّ توجّه بقواته إلى دمشق فاحتلها وقوّض الحكومة الوطنية وجيشها الوطني، ثمّ رأينا حكومة فرنسا، بالاتفاق مع الديمقراطيات الأطلسية الأخرى، تمزّق سورية الطبيعية إلى أربع دويلات، وتطلق اسم «سورية» على الدويلة الأكبر. أمّا أفظع ما في الأمر فهو أنّ النخب السورية سلّمت بذلك، وشيئاً فشيئاً راحت تتعامل معه كأمر واقع ثابت ونهائي، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية تحقيق «الاستقلالات» الناقصة بل الوهمية لهذه الدويلات!

أثناء مفاوضات جلاء القوات الأجنبية عن سورية، في العام ١٩٤٦، كان الجهد الثابت للقيادة الإنكليزية المتواجدة في دمشق هو إقناع السوريين بأنّ كلّ ما يحتاجونه بعد نيل الاستقلال هو لواء عسكري محمول (هجّانة) لحفظ الأمن والنظام في سورية الحيادية! لكنّ السوريين كانوا يتطلعون إلى استرداد ذاتهم كاملة، أي كرامتهم الإنسانية وحريتهم السياسية وحضورهم الفعال بكاملهم. وكانوا يتطلعون إلى درء الخطر الصهيوني السرطاني الذي انتشر في الجزء الجنوبي الغربي من بلادهم، في فلسطين. وكانوا يتطلعون إلى وحدة، أو اتحاد، أو تكامل عربي يعيد الأصول إلى طبيعتها المنطقية، ويحفظ للأمة مكانة دولية لائقة تستحقها.

هل كان ذلك التشبّث بالأساسيات في حينه مبالغات سخيفة؟ هل كان ينبغي الأخذ «بالواقعية والعقلانية»، أي الأخذ بنصائح الإنكليز وحلفائهم، بصدد سورية المجتزأة، المحايدة، على أنها في حدّ ذاتها ذروة أماني السوريين الحاليين ومستقرّ حياتهم؟ هل كانت الحركات القومية والتقدمية والإسلامية مخطئة في إصرارها على استرداد الذات والعودة إلى الأصول؟ وهل يعني انكفاء بعضها، بعد وصوله إلى الحكم واستغراقه في الاستبداد والفساد والانحراف، أنّ برامج تلك الحركات في مراحل نهوضها وصعودها الأولى لم تكن صحيحة أصلاً، كما تزعم اليوم بعض النخب المعارضة؟ الأجوبة سوف نسمعها لاحقاً من شباب الانتفاضات الثورية التي ما زالت في مرحلة النهوض.

مقالات مختارة ٢٠١٢

الحرية والديمقراطية ودويلات الحكم الذاتي

قبل سنوات قليلة تحدّث الرئيس البرازيلي الأسبق فيرناند هنريك كاردوسو عن تجربته في الحكم، وعن العقبات الكأداء التي تحول دون نجاح تطبيق الديمقراطية في بلاده، فقال أنه على مدى ثمانية أعوام ظل يصطدم مراراً وتكراراً بشكاوى دول الشمال من عدم تسهيل وصولها إلى الأسواق البرازيلية، ومن عدم توفّر وسائل التنبؤ بجدوى تدفقات رساميلها إلى البرازيل في المدى القصير! لقد ظلّت الدول الثريّة، وأولها الولايات المتحدة، غير مستعدّة لإعادة النظر بسياساتها المجحفة، كالحواجز غير الجمركية التي تحمي بها بعض منتجاتها العاجزة عن المنافسة!

لقد شرح الرئيس البرازيلي بحذر شديد وبنبرة مهذّبة أنّ مثل هذه السياسات غير المنصفة تلقي بظلال قاتمة على برامج التنمية في بلدان أميركا اللاتينية، وخاصة برامج التنمية الإجتماعية الديمقراطية، لأنها تحول دون توفير وتعميم الخدمات، كالتعليم والصحة والتأمين والضمان والتقاعد، أي أنها تحول دون رفع أكثرية الشعب فوق حاجز ما تحت خط الفقر، ودون جعل هذه الأكثرية متمتعة بحقوق المواطنة! ثم أوضح قائلاً: لا أرى في المدى المنظور إمكانية لإعلاء شأن الديمقراطية إذا لم ننجح في توسيع نطاق سياساتنا الإجتماعية، ولا مجال لإقحام القدرية والجبرية هنا، فما يسرقونه عياناً، عبر المضاربات المالية والسياسات الحمائية، هو ما يجب توفيره لإنفاقه على مشاريع تنمية الديمقراطية الإجتماعية! وختم بقوله: لابد من النضال في سبيل نظام اقتصادي دولي أكثر استجابة لمصالح الغالبية!

إنّ حديث الرئيس البرازيلي يلخص الحياة الرهيبة التي عاشتها بلدان أميركا الجنوبية على مدى عشرات السنين من القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد تناوب على الحكم فيها نوعان من السلطات: سلطة ديمقراطية برلمانية على الطريقة الأميركية، وسلطة استبدادية ديكتاتورية مدعومة غالباً من الإدارة الأميركية. لقد كان الانتقال من هذا النظام إلى ذاك، وبالعكس، يحدث عموماً بمعرفة واشنطن وبرعايتها، أما البلد الذي يخرج من لعبة الشيطان هذه ويتمسك باستقلاله، فيضرب عليه الحصار الطويل المحكم، ويظلّ عرضة للمؤامرات المتوالية المعوّقة والمدمّرة! لقد كان على شعوب أميركا اللاتينية وجنوب العالم كلّه أن لا تملك حق التصرّف بثرواتها المادية والمعنوية، وأن تظلّ عاجزة عن الخروج من مأزقها التاريخي وعن تحقيق برنامج تنمية اجتماعية مستقل يقودها إلى ديمقراطية حقيقية.

في البلاد العربية كان الوضع التاريخي وما زال أشدّ وأقسى. وعلى سبيل المثال نذكر تصريح الوزير الصهيوني الأميركي هنري كيسنجر، في سبعينات القرن الماضي، الذي جاء فيه أنّ ثلاث جهات ممنوع عليها التدخل في شؤون المنطقة العربية وهي: اوروبا الغربية، واليابان، و.. العرب! أي أنّ معاناة الأمة من النظام العربي الفاسد المستبدّ، الذي يتكفّل بتغييبها، ليست سوى معاناة من السياسة الأميركية الراعية للفساد والاستبداد والغياب.

بسبب المستجدات الدولية التي برزت في التسعينات الماضية، قرّرت واشنطن الإعلان عن مشروع لنشر الديمقراطية في العالم بما فيه البلاد العربية، لكنها توجهت بمشروعها إلى الحكومات الأوروبية

الحليفة طالبة دعمها، وليس إلى الحكومات العربية مثلاً، الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه كيسنجر من أن العرب لا يحق لهم التدخل في شؤون بلادهم! وبالفعل، في العام ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق، رأينا الدول الصناعية الثمان وقد وضعت مشروع الديمقراطية للبلاد العربية على جدول الأعمال في اجتماعها السنوي، وكانت الصلة واضحة بين ذلك وبين العقابيل القائمة والمتوقعة التي نجمت وستنجم عن الاحتلال، نعني تعاظم المقاومة واتساعها، حيث المشروع الديمقراطي، في أحد أهم وجوهه، كان طريقة عمل لإحباط المقاومة ولقطع الطريق على مضاعفاتها الإقليمية، فالنظام الديمقراطي العربي الذي أزمعوا فرضه من الخارج سوف يكون بالطبع معادياً لما يسمى بالإرهاب، أي المقاومة، ومجنّداً ضدّها!

لقد وحّدت الإدارة الأميركية موعد إقرار مشروع نشر الديمقراطية في البلاد العربية مع موعد بدء انتقال العراق إلى الحكم الديمقراطي، ولا ريب في أن الصلة وثيقة بينهما من حيث المضمون والأهداف، حيث لم تأبه الإدارة الأميركية، مثلما لا يأبه الكثيرون منا للأسف، إلى الحقيقة البسيطة المفهومة التي تؤكد أنّ الديمقراطية لن تكون قابلة للحياة، أي لن تكون ديمقراطية، من دون الحرّية، لأنّ الحرية تعني امتلاك الأمة المستقلة لأراضيها وثرواتها ولحقّها في ممارسة ذاتها انطلاقاً من ثقافتها وتراثها وإرادتها. إنّ الديمقراطية هي حق الأمة في تنظيم علاقاتها الخارجية والداخلية من دون قسر ولا إملاء، وهذا التنظيم لحياتها هو عمل قانوني، تعاقدي، تنفيذي، تتبنى تطبيقه أطراف اجتماعية حرّة، بهدف ضبط علاقاتها سلمياً ومنطقياً. إنّ الديمقراطية ليست سوى هذا التنظيم، غير أنّ البعض يخلطون بين الديمقراطية كتنظيم للعلاقات وبين الحرّية التي هي قضية إنسانية وجودية، تقرّها وتؤكد عليها جميع الشرائع. وهكذا بينما أمتنا تحتاج إلى الحرية أولاً، فإن البعض يقدّم الديمقراطية عليها، وهي القضية اللاحقة!

إن حكم الشعب بالشعب، لمصلحة الشعب، هو الديمقراطية، غير أن تحقيق ذلك مشروط بالحرية والاستقلال والسيادة، وأمتنا محرومة من هذا الشرط بسبب الولايات المتحدة وحليفاتها. لقد قطّعوا أوصال أوطاننا أرضاً وأمة، ونهبوا ثرواتنا، ورعوا الفساد والاستبداد في دويلاتنا التي صارت في معظمها مجرد مناطق مدارة بحكم ذاتي، وما دخولهم على خطّ الديمقراطية سوى محاولة لإجهاض هذا الهدف مسبقاً، بالقفز من فوق قضية الحرية التي هي الأساس، بينما الأمة لا تملك سوى الطريق الذي اختارته: استمرار المقاومة وتصعيدها من أجل نيل الحرية والاستقلال أولاً، والديمقراطية لاحقاً.

الحقائق الثابتة التي يستحيل إغفالها

لتبرير تحركاتها العدوانية تلجأ الدوائر الدولية المهيمنة إلى إطلاق الذرائع الآنيّة الواهية، وتخفي أهدافها الحقيقية الكبرى. فعلى سبيل المثال، قالت مجلة «فورين أفيرز» الفصلية المتخصصة (في العام ١٩٩٤) أنّ القوات الأميركية متواجدة في جميع أنحاء العالم لحماية السلام! أما ماهية هذا «السلام» فقد أوضح جانباً من طبيعتها وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركية حينئذ، حيث صرّح أثناء وجوده في منطقة الخليج العربي بما يلي: إنّ مطالبنا هي تسهيلات عسكرية لقواتنا سريعة الانتشار ذات الكفاءة العالية والتقنية المتقدمة! أي أنّ التسهيلات التي يطلبها الوزير هي للمساعدة في انتشار القوات من أجل حماية السلام.

ولكن، أين أراد الأميركيون حينئذ نشر تلك القوات، وماذا كان الهدف الحقيقي لانتشارها ذاك؟ كان الهدف الذي لم يعلن في ذلك التاريخ هو الانتشار في العراق، أي احتلاله! لقد بدأ تشكيل قوات الانتشار السريع منذ مطلع الثمانينيات، كخطوة كبرى في هذا الاتجاه، ثمّ خضع العراق للحصار المحكم منذ مطلع التسعينيات، واستمرّ كذلك حتى العام ٢٠٠٣، لينتهي بالاحتلال.

كيف يمكن الفصل بين المقدمات المبكرة جدّاً (تشكيل قوات الانتشار السريع) منذ مطلع الثمانينيات وبين احتلال العراق الذي وقع بعد حوالي عشرين سنة من تشكيل تلك القوات؟ علماً أنّ النصف الثاني من تلك السنوات الطويلة كان حصاراً شاملاً، محكماً ومدمّراً، ضدّ العراق. هل يجوز أن نأخذ بالحجج والذرائع الآنيّة الواهية، التي أطلقت في البدايات وظلّت تتردّد حتى النهايات، وأن نهمل الأهداف الإستراتيجية التاريخية الثابتة؟ هل يعقل أن نكون في مثل هذه الغفلة سواء في حينه، أم اليوم، أم في المستقبل؟ الجواب طبعاً هو: لا. إنّ الكثيرين لا يغفلون أبداً هذه الحقائق.

في تلك الفترة (١٩٩٤) كان الرئيس الأميركي بيل كلينتون يتجوّل في منطقة جنوب شرق آسيا، وخلال جولته طرح على حكام تلك المنطقة مطالب من النوع الذي طرحه وزير الخارجية كريستوفر في الخليج. وفي ما بعد، اغتنم الأميركيون فرصة كارثة الزلزال لنشر قواتهم في مناطق النفط، في جنوب شرق آسيا، فوق جثث الضحايا وأنقاض المدن التي دمّرتها الزلازل والأعاصير! أما في الخليج العربي فإنّ الوثائق تثبت أنّ واشنطن أبلغت دول الخليج عن قرارها نشر قوات برية وجوية وبحرية قوامها ثلاث فرق عسكرية، وخمسة عشر سرباً مقاتلاً، وحاملة طائرات، على أن تقوم دول الخليج العربية بتمويل العملية! وبالفعل تأسس صندوق للتمويل، وقدّرت التكاليف المبدئية حينئذ بعشرة مليارات دولار، وكلّ هذا من دون إعلان الهدف الأساسي الذي هو احتلال العراق!

لقد راحوا في الخليج العربي، كما في جنوب شرق آسيا، يعلنون أهدافاً إنسانية وأمنية غير مفهومة ولا محدّدة، لكن روبرت بيلليترو، مساعد وزير الخارجية، كان أكثر وضوحاً. ففي اجتماع للجنة التعاون المشترك الأميركية الخليجية (عقد في أرلنجتون بولاية فيرجينيا) قال بيلليترو أنّ الأهداف في الخليج متعدّدة: هناك الأهمية المتزايدة للشراكة الاقتصادية مع دول الخليج، وهناك المصالح القوية للشركات الأميركية التي تتولى إقامة الصناعات والبنية الأساسية، وهناك حماية

الأصدقاء وحماية المصالح الحيوية، وهناك الحاجة إلى التأكيد على أنّ الولايات المتحدة مستعدّة للتصرف بحزم عند اللزوم!

غير أنّ تصريحات مستشار الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان جاءت أوضح وأكثر تحديداً، حيث أعلن ما يلي: إنّ منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج، هي من المناطق التي يطلق عليها وصف «المنطقة المفتاح»، أي أنها أساسية في السياسة الخارجية الأميركية لأسباب لا تخفى على أحد، ولذلك فإنّ واشنطن على استعداد لتوجيه الضربات ولخلع أي نظام يقف في وجه مصالحها!

في ذلك التاريخ كانت التقديرات تقول أنّ احتياطي العراق من النفط هو في حدود ١١٠ مليار برميل، أي أنه يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد السعودية، وأنّ هناك احتمال أن تحتوي أرض العراق على ٢٠٠ مليار برميل أخرى إضافية، وأنّ الطاقة الإنتاجية العراقية يمكن رفعها بسرعة إلى ١٠.٥ مليون برميل يومياً، علماً أنّ حقول النفط العراقية المكتشفة هي في حدود ٨٠ حقلاً، لم يتم تطوير وتشغيل سوى ٢١ منها، وأنّ ٧٠٪ من الإنتاج يتم استخراجه من ثلاثة حقول فقط، فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ تكلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق هي أقل من دولار واحد، بينما تكلفة إنتاج مثيله في بحر الشمال، مثلاً، تتجاوز ١٨ دولاراً، أدركنا أحد أهمّ الأسباب التي جعلت العراق هدفاً ثابتاً للاحتلال، حيث النفط العراقي مرشح لاحتلال نقطة الارتكاز الأولى في السوق الدولية!

وهكذا ما أن تحقّق الاحتلال الأنكلوسكسوني للعراق في العام ٢٠٠٣،، وما أن وضع الجنود الأميركيون والإنكليز أقدامهم على أرض العراق حتى نهضت معسكراتهم الحربية فوق الجثث وعلى أنقاض المدن، وراحوا يطلقون على تلك المعسكرات أسماء شركات نفطية أميركية وإنكليزية: معسكر أيكسون.. معسكر شل.. الخ! لقد كان ذلك مناقضاً لكلّ كلام سياسي رسميّ، عن حماية السلم العالمي، وعن مناصرة الحرية وإشاعة الديمقراطية.

غير أنّ الإدارة الأنكلوسكسونية، في لندن وفي واشنطن، واصلت خطابها المضلل حول المهام الإنسانية لقواتها، فهي مهام تقتصر – حسب زعمها – على إنهاء الاستبداد وإشاعة الديمقراطية، بينما من المعروف أنّ هذه الإدارة، في جميع العهود، كانت دائماً، وما زالت، تدعم أيّ نظام يحمي مصالحها على حساب مصالح الشعوب، سواء أكان نظاماً مستبداً متوحشاً أم ديمقراطياً فوضوياً متحللاً!

المشترك بين النظم الديمقراطية ونقيضها

التحوّل الذي طرأ على بعض ميادين العمل السياسي في بلادنا يعود بجذوره إلى مرحلتين مختلفتين لكنهما متكاملتين: الأولى هي المرحلة الريغانية/ التاتشرية، التي أعادت العمل بالنهج الليبرالي البدائي الهمجي، بتقديس النجاح الخاص وتبريره أياً كانت وسائله، حيث الغني هو السيد المحترم والفقير هو العبد المسؤول عن فقره! والمرحلة الثانية هي انهيار حلف وارسو الاشتراكي الذي عزّز النهج الريغاني التاتشري، وجعل المتردّدين، السئمين المتعبين، يحسمون أمرهم ويجاهرون بتحوّلهم عن عقائدهم الاشتراكية السابقة وإدانتها، وبانحيازهم إلى الليبرالية/الديمقراطية الجديدة وتقديسها، وقد سمعناهم يدينون جرائم الشيوعية عموماً وليس جرائم بعض الشيوعيين الحاكمين أو المتحكمين، أي أنهم قرنوا الاشتراكية (كعقيدة) بالجريمة، مثلما قرن بعضهم الإسلام بالإرهاب، ومثلما قرن البعض الآخر الكفاح القومي التحرري بالهبل!

لقد ذهب الأنصار الجدد للديمقراطية/الليبرالية بعيداً في تحوّلهم اللامعقول، فهم يتحدثون عن الديمقراطية باعتبارها فوق كلّ شيء، حتى فوق العدالة كما يقول بول ترينور، بل هم يرونها العدالة ذاتها، فيتعاملون معها باعتبارها نوع من المثاليات المطلقة المحاطة بهالة من القداسة التي تمنع انتقادها! وبينما أصبحت صفة "ديمقراطي" كافية لوضح حاملها فوق الشبهة والنقد أصبحت صفة "غير ديمقراطي" مرادفة لصفة متوحش، أو مجرم، وموازية للشتائم المقذعة!

وهكذا فإنّ الهاربين من التاريخ إلى اللاتاريخ، ومن العقائد إلى اللاعقائد، يتعاملون مع الديمقراطية التي انحازوا إليها باعتبارها إيديولوجية وتاريخ وعقيدة وإيمان! إنّ الديمقراطية من وجهة نظرهم هي حكم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين، ويؤمنون بأنّ الديمقراطيين هم من ينبغي أن يحكم البلاد! وبالطبع فإن هذا يعني أنه إذا فاز حزب مناهض للديمقراطية، ولو، مثلاً، بنسبة ٩٠٪ من الأصوات أي بالأغلبية الساحقة، وعبر انتخابات عادلة حرة ونزيهة، فإنّ أنصار الديمقراطية، الذين يمثلون ١٠٪، مثلاً، يبقون على اعتقادهم بأنّ حزبهم هو من يحق له تشكيل الحكومة، أما الإسلامي أو القومي أو الاشتراكي فلا يحق له ذلك سلفاً ومسبقاً!

يقول بول ترينور أنّ أهمّ مبادئ هذه الديمقراطية هو الإيحاء بأنّ الحكومات الديمقراطية شرعية لا ينبغي الإطاحة بها! إنّ الدولة الديمقراطية تعتمد على هذا المبدأ من أجل استمرارها واستقرارها، حيث طالما أنّ الحكومة جاءت عبر انتخابات حرة فإن لها شرعية "تحريم" الانقلاب ضدّها مهما ارتكبت من أفعال شائنة! أما "غير الديمقراطي"، في التصنيفات السياسية، فهو يشكّل دائماً خطراً وشيكاً على المجتمع تنبغي مواجهته بحزم! يقول ترينور: إنّ فكرة "شرعية حكم الديمقراطيين وحدهم" تستخدم للحفاظ على النظام القائم مهما كان مخطئاً، وتستخدم كذلك لإضفاء الشرعية ولتبرير الدعم السياسي والعسكري لحلفاء الغرب في الدول الأخرى!

إنّ نقيض الديمقراطية هو الديكتاتورية والسلطوية والشمولية، وقد استخدم مصطلح الشمولية في الولايات المتحدة أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، في الحمّى الهستيرية المناهضة للشيوعية،

وكان الهدف الأساسي من إطلاق المصطلح هو تشبيه حكم ستالين بحكم هتلر، علماً أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانا حليفين في الحرب ضدّ نظام هتلر النازي! ولكن، إذا تأملنا في تعريف المفكر الغربي كارل فريدريك للشمولية، وهو أنها إيديولوجية رسمية تتكون من عقيدة تغطي جميعِ الجوانب المهمة في حياة الإنسان، وأنّ المتوقع من كل شخص في المجتمع الشمولي اعتناقها ولو سلبياً، فإننا سوف نرى أنّ هذا التعريف ينطبق على الأنظمة والمجتمعات الديمقراطية، إذ يفترض أن يكون جميع المواطنين ديمقراطيين، وهذا واضح بجلاء تام في الولاياتِ المتحدة وبريطانيا، حيث يحتكر السلطة سرمدياً وسط واحد من المجتمع يمثل الأقلية، وينقسم غالباً إلى حزبين يتناوبان الحكم بلا انقطاع عن طريق الانتخابات الديمقراطية!

ثم إنّ الأنظمة الديمقراطية، في الولايات المتحدة وبريطانيا خاصة، لا تتوانى ولا تناقش في حقها عزل خصوم الديمقراطية من الحياة المدنية، فهي تحظر عليهم ممارسة حقوقهم السياسية مثل تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف، أي أنّ النظام الديمقراطي يخنق خصومه، فأين الاختلاف مع ما تمارسه النظم الديكتاتورية؟

يقول ترينور أنّ للنظم الديمقراطية ثقافتها الديمقراطية، مثل النظم الديكتاتورية، ويلاحظ ذلك بوضوح في الكتبِ والبرامج التعليمية بجميع المراحل الدراسية، حيث يجري التعامل مع الديمقراطية كأنها حقيقة مسلّم بها ولا تجوز مناقشتها، فإذا طرحت مسألة عدم المساواة الاجتماعية جاء الجواب بأنها نتيجةِ عدم الكفاية في الإجراءات الديمقراطية وليس نتيجة تطبيق الديمقراطية! ويورد ترينور مثالاً معبّراً فيقول أنهم، في كندا والولايات المتحدة، نجحوا في سن القوانينِ التي تعطي الفقراء حق التسوّل، واعتبروا ذلك انتصاراً لحرية التعبير وللديمقراطية الليبرالية، فبدلاً من معالجة مسألة إعادة توزيع الثروة العامة سمح القانون الديمقراطي للفقراء بالتسوّل من الأغنياء!

أما على الصعيد العالمي فإنّ الكثيرين من أنصار الديمقراطية ينظرون اليوم إلى حلف شمالِ الأطلسيِ باعتباره أعظم أدوات تحقيقها، فكان تدخل الناتو في إقليم كوسوفو اليوغسلافي مثالاً تاريخياً حيّاً على فرض الديمقراطية بوساطة القنابل، وقد تلاه احتلال أفغانستان، ثم العراق، حيث بدأ تعثّر الديمقراطية المحاربة، ودخل العالم في مرحلة أخرى مختلفة وانتقالية!

النتائج الكارثية لسياسة حرق المراحل !

مهما بلغ حجم مأساتنا وعذابنا فإنّ ما لا يجوز إغفاله هو أنّ الأولوية للقاعدة لا الاستثناء، وللأصل لا للفرع، وللسبب لا للنتيجة، وعندئذ سوف نرى أنّ هذه الإدارات العالمية، الرأسمالية الربوية، ترعى دائماً، في جميع مراحل تاريخها، علاقات الحرب لا علاقات المنطق، وعلاقات الغاب الوحشية لا علاقات الحضارة الإنسانية، وسوف نرى أنّ الأعوام العشرين التي تلت الحرب العالمية الأولى لم تكن سوى مرحلة استعداد للحرب العالمية الثانية التي لم تكن نتائجها سوى مرحلة انتقال الى مرحلة أعلى من مراحل الاستعمار والاستعباد.

لقد كانت الإدارات الاستعمارية القديمة، الإنكليزية والفرنسية وغيرها، تتقهقر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى لصالح الإدارة الأميركية. وكانت برلين وطوكيو قد حاولتا قطع الطريق على الوريث الأميركي، وانتزاع أكبر جزء من رأس المال الدولي، ووضع اليد على أوسع مساحة من المستعمرات، ومن ثم الحلول في موقع القيادة العالمية الأول. لقد استدعى ذلك بالنسبة للألمان، مثلاً، محاولة توحيد أوروبا بقيادتهم عن طريق الحرب، حيث التكافؤ مع قوة الولايات المتحدة الصاعدة يشترط ذلك، وقد تكرّرت المحاولة في الحرب العالمية الثانية، فكان الأميركيون لهم بالمرصاد في المحاولتين.

إنّ حلم توحيد أوروبا تحت قيادة واحدة، سلماً أو حرباً، ظل يراود الأوروبيين عبر القرون الثلاثة الماضية، وظلت محاولات تحقيقه تتكرر من قبل الألمان والفرنسيين خاصة، ولكن من دون جدوى ولأسباب ليس هنا مجال استعراضها، أما الدافع الرئيسي لهذا الحلم فكان دائماً موجوداً خارج أوروبا، خلف المحيطات، في القارات الأخرى حيث تنبغي السيطرة وحيازة المستعمرات واستعباد شعوبها.

كان الواقع الأوروبي هو الذي يحدد الأساليب التي يجب اتباعها والأدوات التي يجب استعمالها لتحقيق التوحيد الأوروبي، فسواء بالنسبة للألمان، أو الفرنسيين أو الإنكليز، كان السير في اتجاه الحلم الاستعماري يتطلب التعبئة العرقية أو المذهبية وأحياناً كليهما معاً، بسبب الفسيفساء الإنسانية التي يتشكل منها سكان أوروبا. وكان لا بد لتلك التعبئة من أن تكون متطرّفة في أطروحاتها بما يكفي لجعل الجنود يتقدمون في ميادين القتال الأوروبية بأعلى قدر من القسوة والحزم، فما بالكم بأدائهم في المستعمرات! أما في الولايات المتحدة، التي هي استطالة أوروبية، فكان الوضع مختلفاً بسبب موقعها الجغرافي الذي ظل يسمح لها بقدر كبير من المناورة لإخفاء نواياها الحقيقية الإمبراطورية الاستعمارية، ولتضليل الشعوب بمظاهر ناعمة وخطابات معسولة تجعلها ميالة إلى الاطمئنان وفقدان الحذر. وهكذا فإنّ الأكثر ضلالاً هم أولئك الذين اعتقدوا بالأمس بصحة انحياز واشنطن الى استقلال الشعوب وحريتها، ويعتقدون اليوم بصحة انحيازها وحلفائها إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد حدث أنّ الولايات المتحدة ما كادت تخرج من الحرب العالمية الثانية منتصرة حتى بدت كأنما هي الملاذ لتلك المستعمرات المتعطشة للحرية. غير أنّ الأمل كان كاذباً، وكان وهماً عززته قبل أن ينكشف تلك الاستقلالات الشكلية المتوالية في آسيا وأفريقيا. أما ما كان يحدث حقا فهو أنّ واشنطن

عملت على كنس جيوش الأوروبيين واليابانيين من المستعمرات، وأحلّت محلها أسلوبها الاستعماري الجديد القائم على استعباد الأمم بوساطة المصارف والقروض والفوائد، والمستشارين والمخابرات، وأيضا بوساطة القيادات المحلية (الوطنية) العسكرية والمدنية، بعد أن ربطتها بقيود متينة يصعب الفكاك منها. أما الأسطول الحربي الأميركي فكان عليه أن يتدخل بسرعة، من حين لآخر، عندما تقتضي الضرورات ذلك.

لقد توهمت القيادات الوطنية في كثير من المستعمرات السابقة أنّ نتائج الحرب العالمية الثانية يمكن أن تسمح لها بالاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي، مثلما توهم البعض لاحقاً أنّ نتائج ما يسمى بالحرب الباردة، أي انهيار الاتحاد السوفييتي، يمكن أن يسمح لها بنيل الديمقراطية بمساعدة واشنطن وحليفاتها ويا للعجب! لقد تكرّرت أوهام الاستقلال المتبددة بصورة أكثر مأساويةً في أوهام ديمقراطية ترعاها الإدارات العالمية الربوية!

في عقدي الخمسينيات والستينيات الماضية كانت هناك، في المستعمرات السابقة، أوساط قيادية وطنية اعتقدت أنّ بالإمكان السير على طريق التنمية لردم الهوة التي تفصل بلادها عن البلاد المتقدمة، وغاب عن بالها أنّ وحدة النظام الرأسمالي العالمي تشترط تخلف بلدانها وتبعيتها للمراكز الاستعمارية، فتصرفت كأنما الدول الثرية القوية تستطيع أن تكون ثرية وقوية بذاتها، وأيضاً كأنما تحقيق التقدم في المستعمرات السابقة عمل محض إرادي وداخلي، وهكذا اندفع المثقفون والسياسيون والمصلحون يؤنبون شعوبهم ويجلدونها بقسوة وهم يحثّونها على النهوض، وعلى ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة بقفزة واحدة مستحيلة، فأدّى ذلك إلى وقوع شعوب عديدة في قبضة أوساط انتهازية فاسدة حكمتها بالتواطؤ مع إدارات النظام العالمي، وبأساليب فاقت في بعض البلدان أساليب الاستعمار الأجنبي المباشر!

لقد كان تطوير المدّ التحرري الهائل، الذي اجتاح المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، ممكناً جداً لو توافر للقيادات الوطنية قدر كاف من إدراك حقيقة النظام العالمي وحقيقة قيادته الأطلسية الجديدة، غير أنّ ما حدث هو شيوع فكرة سياسة حرق المراحل بأي ثمن، ولو كان الثمن حرية المواطن (على الطريقة السوفييتية التي أودت بالاتحاد السوفييتي) بينما حرية المواطن هي بداهة شرط حماية استقلال الأوطان وشرط تحقيق ازدهارها عموماً، الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية بفتحه الطريق أمام مختلف أنواع الشرور الداخلية الفظيعة المهلكة، وأدّى إلى تمكين الإدارات العالمية الربوية من التحكم أكثر بالعالم، بشقّيه المتقدم والمتخلف.

أمم مكبّلة محكوم عليها بالإعدام!

قبل حلول القرن الواحد والعشرين بزمن طويل كانت المركزية الدولية قد انطلقت في سعيها المحموم لجعله قرناً أميركياً/أطلسياً خالصاً، وكانت المنطقة العربية والإسلامية محور ذلك السعي، لأنها مفتاح السيطرة الدولية، وفي هذا الاتجاه اصطلح الأطلسيون مسبقاً على تقسيم القرن الحادي والعشرين إلى ثلاث مراحل: ربعه الأول، ثم نصفه الأول، ثم نصفه الثاني. بصدد الربع الأول من القرن توالت الدراسات والحسابات والاستنتاجات الرقمية التفصيلية التي شملت ثروات العالم الأساسية وتوجهاتها ومآلها. أمّا بصدد النصف الأول من القرن فقد غدت الحسابات والاستنتاجات إجمالية وعامة. وأمّا النصف الثاني من القرن فقد تعاملوا معه على أنه الأفق المنشود للمركزية الاحتكارية الأطلسية.

في الحسابات والاستنتاجات الرقمية بدت المركزية الأطلسية كأنما هي حذرة، بل قلقة، من احتمالات النمو في بعض البلدان التي تتميز بكثافة سكانية عالية: البرازيل، روسيا، الهند، والصين. فهي تتوقع أنّ البرازيل سوف تتخطى الإقتصاد الإيطالي بحلول عام ٢٠٢٥، وسوف تتخطى فرنسا بحلول عام ٢٠٣١، وأن روسيا سوف تتخطى بريطانيا في عام ٢٠٢٧، وألمانيا في عام ٢٠٢٨، أي أنّ دول أوروبا الغربية سوف تتراجع عموماً، بينما توقعت للولايات المتحدة واليابان فقط الإحتفاظ بمواقعهما كأكبر القوى العالمية الاقتصادية. غير أنّ واحداً من الاحتمالات قال أنّ الصين يمكن أن تتفوق على الولايات المتحدة اقتصادياً!

وفي الحسابات والاستنتاجات الرقمية الأكثر دقة وتفصيلاً، توقعت وكالة الطاقة الأميركية أنّ المعدّل الإجمالي لتجارة النفط بين أقاليم العالم سوف يزيد من ٣٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٠، ثم إلى أكثر من ٦٦ مليون برميل في العام ٢٠٣٠، وأنّ صادرات ما يسمونه بالشرق الأوسط (من دون المغرب العربي) سترتفع من ١٩ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ مليون برميل عام ٢٠٣٠، وأنّ هذه الصادرات الشرق أوسطية ستبقى الأطول مدى، وأنها سوف توفر ٧٠٪ من المعدّل الإجمالي لتجارة النفط العالمية، التي ستبلغ أكثر من ٦٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠، فإذا أضيفت إليها صادرات المغرب العربي فسوف تبلغ صادراتها ٧٦٪ من المعدّل الإجمالي العالمي!

وهكذا، حسب تقديراتهم، سوف يبقى العالم متمحوراً حول المنطقة العربية بالدرجة الأولى على مدى القرن الواحد والعشرين، باعتبارها المصدر الرئيس للنفط والمضخة المركزية (أي القلب النابض) في جسم الاقتصاد العالمي، فلا نمو ولا حياة بالصورة التي تحياها البشرية من دون النفط، والحاجة إليه مثل حاجة جسم الإنسان إلى الدماء!

غير أنّ الشعوب والأمم التي تملك مادة النفط، والتي تضخّ الحياة في شرايين العالم المعاصر، لم تستحق مجرّد الذكر في حسابات واستنتاجات وتوقعات الديكتاتورية الدولية، فقد أسقطوها من كل حساب واعتبروها كأنها غير موجودة وحسموا مصيرها بالعمليات العسكرية والمؤامرات التي سوف تتكفل بجعلها غير موجودة فعلياً، أي أنهم حكموا عليها بالإعدام!

في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي انعقد في كوالا لامبور قال الرئيس الماليزي السابق محاضر محمد ما يلي: لا أريد أن أعدّد ما تعرضنا له من إذلال وقهر، ولا أريد إدانة الذين ظلمونا، لأنّ ذلك لا يعدو كونه جهداً تافهاً لن يؤدي إلى تغيير مواقفهم منا، وإذا كنا نريد استعادة كرامتنا وكرامة الإسلام فعلينا نحن أن نقرر، وعلينا نحن أن نفعل. جميعنا مظلومون نعاني من القهر والإذلال، لكننا نحن الحكام لم نجرّب قط أن نعمل متضامنين، فبدل أن نكون أمة واحدة انقسمنا إلى شيع ومذاهب وطرق مختلفة، فصارت الدول الإسلامية ضعيفة تعيش حالة دائمة من الفوضى والغليان، وصار الأوروبيون يتصرفون في الأراضي الإسلامية كما يحلو لهم، ولم يكن مفاجئاً أن يقتطعوا منها مساحة يقيمون عليها «دولة إسرائيل»! لقد قال تعالى: »إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم«، وعدد المسلمين يبلغ اليوم ١.٣ مليار نسمة، ولديهم أعظم احتياطي نفط في العالم. إنّ ثرواتنا عظيمة، ونحن نعدّ ٥٠ قطراً من أقطار العالم التي تعدادها ١٨٠ قطراً! إننا نخضع لمشيئة ظالمينا تحت ضغط قاهر، فكيف يتوجب علينا أن نتصرف؟ إنّ ردّ فعلنا هو الغضب! لكنّ الإنسان الغاضب لا يحسن التفكير، وهكذا تأتي ردود أفعالنا بعيدة عن العقل، فهل سيبقى المسلمون أبداً مقهورين ومحكومين من قبل الأوروبيين واليهود؟ هل سيبقون دائماً فقراء وضعفاء ومتخلفين؟ هل صحيح أننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً؟ هل صحيح أنّ ١.٣ مليار مسلم لا يملكون القوة لإنقاذ أنفسهم من الإذلال والقهر الذي ينزله بهم خصم أضعف منهم بكثير؟ من المؤكد أنه حان وقت التأمل في أحوالنا، فنحن أقوياء ولا يمكن إبادتنا ببساطة. هناك مصادر قوة عظيمة متاحة لنا، والمطلوب فقط هو الإرادة!

تكاليف خلاص الأمم ونهوضها

منذ مطلع عقد السبعينات الماضي ظهرت علناً بدايات تحوّل الاقتصاد الاميركي الى اقتصاد طفيلي، فصار العالم بأغنيائه وفقرائه ينتج بينما الولايات المتحدة تستهلك إنتاجه استهلاكاً نهماً جشعاً، فهي تغطي عجزها على حساب الآخرين، وعن طريق الإكراه، فتلجأ إداراتها المتعاقبة الى القسر لتعوّض النقص، وتستخدم السلاح الناري الذي هو وسيلتها الرئيسية عندما يفشل الترغيب والترهيب والابتزاز.

إنّ الدول المنتجة للنفط هي الهدف الرئيسي للعمليات العدوانية الأميركية/الأطلسية، وهي المصدر الأول والمرتكز الأعظم لدعم اقتصادها الطفيلي، وليس احتلال العراق سوى عملاً من أعمال السيطرة على منابع النفط من جهة، والحفاظ على الديكتاتورية الأميركية العالمية من جهة أخرى. أما لماذا العراق فلأنه، إضافة الى أسباب أخرى، أقدم في تاريخه الحديث على خطوتين نوعيتين شديدتي الخطورة على الهيمنة الأميركية/الأطلسية، أولاهما تأسيس منظمة الأوبيك في العام ١٩٦٠ لحماية حقوق الدول المنتجة، والثانية تحوله الى التعامل باليورو في العام ٢٠٠٠ لكسر احتكار الدولار المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية!

كان ترويض الاحتكارات الأطلسية لمنظمة الأوبيك قد تحقق الى حد بعيد، بسبب تبعية وتواطؤ بعض أعضائها، فجاء تحوّل العراق الى اليورو في العام ٢٠٠٠ بمنزلة هجوم معاكس من داخل منظمة الأوبيك، وكمشروع ضربة للاحتكار الأميركي في الصميم، فقد ظهر أنّ دول منظمة الأوبيك ترغب في التحوّل الى التعامل باليورو، كما فعل العراق المؤسس لهذه المنظمة، الأمر الذي سوف يعرّض الاقتصاد الاميركي الطفيلي لأخطار جدية جسيمة، وبالفعل أظهرت منظمة الأوبيك، في اجتماعها في اسبانيا (نيسان/ ابريل ٢٠٠٢) ميلها الى التخلّي عن الدولار لصالح اليورو، فجنّ جنون الإدارة الاميركية، وراحت تقرع طبول الحرب ضدّ العراق خصوصاً وضدّ دول الأوبيك عموماً.

لقد كان ذلك يعني، لو أنّه تحقق، استبدال الدولار في المصارف المركزية لدول النفط باليورو، واستبداله في التعامل التجاري الدولي، الأمر الذي يفقد الدولار الأميركي ٤٠٪ من قيمته، ويؤدي الى انسحاب الرساميل الأجنبية الموظفة في الولايات المتحدة، ويؤدي الى زيادة كبيرة في تكاليف المستوردات الأميركية، فإذا أضفنا موقف دول اليورو الأوروبية ندرك أي انقلاب عالمي يمكن أن يقع نتيجة تلك الخطوة الشجاعة، الصائبة، التي أقدم عليها العراق بالتحول إلى اليورو.

كانت تلك فرصة تاريخية ضاعت، حيث نجحت أجهزة الدعاية الاحتكارية المركزية، وكذلك توابعها في أنحاء العالم، بتوجيه الأنظار إلى أمور أخرى جعلتها سبباً للعدوان، ونجحت في جعل الحرب ونهايتها قبل أن تنشب هي هاجس الرأي العام، وهكذا ما أن بدأت عمليات احتلال العراق حتى تبخّرت القضايا الأساسية المصيرية المتعلقة بالنفط والدولار واليورو، وأصبحت القضية العظمى الأولى، التي تشغل الجميع، هي قضية إيقاف الاشتباكات الحربية!

إنّ الكثيرين، للأسف الشديد، يستجيبون بسرعة لإملاءات أجهزة الدعاية والحرب النفسية عندما

تنشب الحرب، بل إنّ البعض يظهر استعداده لتسليم البلد الى حالة أقسى وأخطر من استمرار الاشتباك المسلح مقابل توقّف القتال! ومن غرائب الأمور أنّ أولئك الأكثر ضجيجاً وشكوى من الأوضاع البائسة المزمنة لأمتهم هم الأقصر نفساً ونظراً، فتراهم يريدون ربح المعركة من دون تكاليف، وأحياناً بمساعدة الأعداء!

غير أنّ لخلاص الأمم المظلومة المنهوبة تكاليفه الباهظة التي لابد من تسديدها كاملة، والضحايا البشرية في مقدمة هذه التكاليف، فلا نهوض لأمة من دون شهداء، أوضحايا بشرية، وإنّ هذا لينطبق على أمم خاضت حروباً غير عادلة، وضحّت أعظم التضحيات من أجل تحقيق أهدافها العدوانية، فقد هلك في الحرب الأهلية الأميركية، أواسط القرن التاسع عشر، حوالي نصف مليون إنسان، وهي كانت حرباً ظالمة سعى فيها الشمال الصناعي المالي للسيطرة على الجنوب الزراعي، فكان له ما أراد، ونهضت هذه الدولة الباغية بتاريخها العدواني الصرف، وبسعيها الدؤوب لإحكام سيطرتها على العالم أجمع!

لقد كان تعداد سكان الولايات المتحدة في تلك الحرب الأهلية بحدود الأربعين مليوناً، أي أن التكلفة البشرية كانت ١٪! وفي الحرب العالمية الثانية هلك أيضاً حوالي نصف مليون أميركي على طريق وصول الإدارة الاميركية إلى مركز القيادة الأول في النظام الربوي العالمي، ومن ثم التحول إلى ديكتاتورية عالمية، وليس في سبيل قهر النازية والفاشية والانتصار للديمقراطية كما يزعمون، لأنّ الولايات المتحدة محكومة ديكتاتورياً بحزب واحد هو حزب رأس المال المؤلف من شقّين متكاملين: جمهوري وديمقراطي!

إنّ الأمة العربية تعدّ اليوم ما يزيد عن ٣٥٠ مليوناً، وبناء على المثال الأميركي العدواني، وليس على غيره من الأمثلة الأممية العادلة، وفي خضمّ هذه الحرب الظالمة المفتوحة ضدّ العرب والمفروضة عليهم منذ حوالي قرن من الزمان، والتي جعلتهم مزقاً وأشلاءً، دعونا نقدّر مايتوجب على أمتنا تقديمه من تضحيات بشرية دفاعاً عن قضيتها العادلة، ولنأخذ كمعيار أرقام الضحايا الأميركيين في المعارك العدوانية التي خاضوها، سواء في الحرب الأهلية أم في الحرب العالمية الثانية، بغض النظر عن تضاعف عدد السكان الأميركيين في الحرب الثانية!

جذر هذه المأساة العربية المزمنة

ليس للبشر سوى واحدة من علاقتين: علاقة المنطق أو علاقة الحرب! إنّ علاقة المنطق تتحقق في ظل العلاقات الدولية الطبيعية، وفي ظلّ الاستقلال والحرية، وهي تقود إلى الحياة الديمقراطية، أما علاقة الحرب فتنتج أنظمة استبدادية محلية ودولية، صريحة أو مقنّعة، ديكتاتورية برلمانية أو ديكتاتورية فردية، وإنّ الأمة العربية محكومة بعلاقة الحرب ذات البعدين: الخارجي أولاً والداخلي ثانياً.

في حياتها الداخلية تعاني الأمة العربية من العسف والجور والقهر، حيث تتّسم نظم الحكم العربية عموماً بسمات ديكتاتوريتين: واحدة مقنّعة وأخرى صريحة! إنّ أبناء الأمة يتطلّعون بلهفة وحرقة إلى علاقات داخلية ديمقراطية، غير أنّ ذلك يبدو بعيد المنال حتى في الأنظمة التي تزعم أنها ليبرالية، أو برلمانية ديمقراطية، حيث المظاهر شيء والحقيقة شيء آخر في البلدان التي تحكمها هكذا أنظمة.

من جهة أخرى تبدو قضية الديمقراطية وقد اختزلت في أذهان الكثيرين على أنّها علاقات تحمي الإنسان من مجرّد الفظاظة والقسوة والأذى السلطوي الشديد غير المبرّر، وهو ما لا يتضمنّ، بالطبع، المعاني الأساسية للعلاقات الديمقراطية، حيث الديمقراطية لا تقوم لها قائمة إلا في مناخ الاستقلال الوطني/القومي، وفي ظلّ الحرية الإنسانية، بينما الأمة لم تحقق استقلالها ولم تحرز حريتها ولم تنفرد بثرواتها، الأمر الذي يجعل تحقيق الديمقراطية (العملية وليس الشكلية) هدفاً لا يزال بعيد المنال.

إن جذر المشكلة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة ليس في فساد النظم العربية البرلمانية الديمقراطية ولافي عسف وجور النظم الفردية الاستبدادية، فقد تكون نوايا الحكام في النظامين طيبة وإنسانية، وقد لاتكون، من دون أن يغيّر ذلك في جوهر المشكلة التي هي نتاج علاقات ما قبل الاستقلال والحرية، أي علاقات الحرب التي توظف النظامين توظيفاً شريراً لا يسمح بقيام علاقات منطقية طبيعية. وهكذا فإنّ أمتنا محكومة بعلاقات الحرب، سواء أخذت الحرب شكل عدوان خارجي أو شكل صراع داخلي.

والحال أنّ علاقات الحرب، وليس المنطق، هي السائدة في العالم أجمع، لكن بنسب متفاوتة بين منطقة وأخرى، وبطرائق ونتائج مختلفة من بلد إلى آخر، حتى أنّ الشعوب في بلدان الديكتاتورية العالمية، البلدان الديمقراطية الثرية، محكومة أيضاً بعلاقات الحرب. إنّ الحرب هي الشغل الشاغل على مدار الساعة للإدارة الأميركية وحليفاتها، فهذه الإدارات مستغرقة على الدوام، وفي المقام الأول، بتطوير مصانعها الحربية وبإطلاق العنان لأجهزتها السرّية وعنفها العسكري ضدّ جميع الأمم في جميع البلدان.

إنّ الإدارة الأميركية وحليفاتها تغطّي حقيقة وضعها الحربي الخاص بها، في الداخل كما في الخارج، بأن تعوّض شعوبها عن ضحاياها البشرية بفيض هائل من الامتيازات المادية المنهوبة، وبعلاقات معنوية وسياسية، داخلية وخارجية، مريحة إنّما فاسدة، وذلك على حساب دمار الأمم الأخرى بالطبع، فتجعل ثمن التضحيات البشرية لشعوبها مجزياً مقبولاً، وتجعل شعوبها فرحة برفاهها ومتواطئة معها في جرائمها.

لقد فرضت الحكومات الاستعمارية علاقات الحرب على البشرية جمعاء انطلاقاً من حق (حضاري!) زعمته لنفسها بالتدخل في تفاصيل حياة الآخرين، فهي تعلن باستمرار، وبلا مواربة، أنها تريد إحلال إرادتها وجنودها محل إرادة الآخرين وجنودهم، وإحلال سياستها وثقافتها محل سياستهم وثقافتهم، لما فيه مصلحة الحضارة! إنّ واشنطن، على سبيل المثال، تستخدم قواتها المسلحة لتعديل موازين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عالمياً بالصورة التي تخدم مصالحها.

بحكم خصائص المنطقة العربية أصبحت بلدانها مسرحاً رئيسياً لعمليات العواصم الاستعمارية، وخطوطاً أمامية لحروبها. وهكذا، منذ الثورة العربية الأولى في الحرب العالمية الأولى، غدا طريق العرب إلى تحقيق الديمقراطية طويلاً جداً، يمرّ عبر ميادين الحروب المفتوحة، المفروضة على الأمة فرضاً، والتي لا خيار لها أبداً سوى خوضها مع احتمال كسبها أو الفناء من دون خوضها! لقد صارت المهمة الاولى للأمة هي خوض الحروب وكسبها من أجل نيل استقلالها، وامتلاك إرادتها وثرواتها، وبالتالي تطوير وتنظيم حياتها الداخلية.

لقد تطاولت أزمنة الحروب داخلياً وخارجياً ما يقارب القرن من الزمان، فكان فساد أنظمة الحكم العربية بوجوهها المختلفة، وكان ظهور الاستبداد الذي غطّى على جذر المعضلة التاريخية، والذي ترسّخ واستفحل حتى بدا الأشدّ فظاعة من أيّة فظاعة أخرى، وأنّه هو من يستحق المواجهة أولاً، وأنّ مواجهته هي الطريق الوحيدة الصحيحة للخلاص، ولتحقيق الحياة الحرّة الكريمة الديمقراطية.

غير أنّ الاستنتاج المذكور، بصدد أولوية التصدّي للاستبداد، والذي يبدو مفهوماً ومنطقياً حقاً، لا يجوز أن يغفل جذر هذه المأساة العربية المزمنة، فيهمل السبب ويقدّم النتيجة كسبب مهما بلغت فظاعتها في الحياة المباشرة اليومية. ينبغي عدم نسيان رأس البلاء، وأن لا يغيب عن البال أبداً قول الشاعر العربي: لا تقطعن ذنب الأفعى وتطلقها/إن كنت شهماً فأتبع رأسها الذنبا!

سابع المستحيلات في العلاقات الدولية السائدة

يريد العرب الخروج من أوضاعهم الفظيعة التي طال زمن تردّيهم فيها، ويرى كثير من الناشطين العرب اليوم أنّ التغيّرات التي طرأت على أوضاع العالم يمكن أن تجعل الأوروبيين والأميركيين يتعاطفون مع إرادتهم في تحقيق النهوض والخلاص، غير أنّ الخطابات والردود المتوالية الصادرة عن عواصم الغرب تقول أنها لا تسمح لهم سوى بواحد من خيارين سياسيين: إما الالتحاق بالصفوف الخلفية الدولية التابعة لليبراليين الأميركيين، أو الالتحاق بالصفوف الخلفية الدولية التابعة للديمقراطيين الفرنسيين والأوروبيين الغربيين عموماً!

إنّ الإدارات الرأسمالية الربوية الدولية لا تتوقف عن إظهار تفهمها ومودتها للأوساط العربية الليبرالية/الديمقراطية، لكنها، في الوقت نفسه، تستفيض في النصح والإرشاد بصدد الفوارق بين الديمقراطية والليبرالية، فتقترح مراعاة الاعتبارات (الشكلية) المتعلقة بالأولى، أي بالديمقراطية، لكنها تعطي موافقتها المسبقة ودعمها القوي لتشكيل الأحزاب الليبرالية العربية على الطريقة الأنكلوسكسونية، فكأنما هي تقول أنّ العرب، في جميع الأحوال وأيّاً كانت سبلهم، ينبغي أن يبقوا خاضعين لتقسيمات ومعايير النظام الرأسمالي الربوي العالمي الواقعي المعاش، جغرافياً واقتصادياً وسياسياً، كما حدّدتها وفرضتها الإدارات الرأسمالية الربوية الدولية.

ليس في الخطابات المتفهمة، الودود، الصادرة عن الإدارات الدولية أية إشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى الدور الرئيس للفرانكوفون والأنكلوسكسون في الدمار الشامل الذي آلت إليه أوضاع البشرية عموماً وأوضاع العرب خصوصاً، سواء في مراحل الاستعمار المباشر أم في مراحل الاستعمار غير المباشر، حيث أكثر من ثلثي مساحة المشرق العربي، مثلاً، لا تزال محتلة مباشرة أو مداورة، وحيث أكثر من نصف سكانه لا يزالون تحت الاحتلال العسكري (الليبرالي/الديمقراطي) المباشر وغير المباشر!

لقد شهد العالم في العقدين الأخيرين تطورات عظيمة نوعية حقاً، غير أنّ هذه التطورات، كما يقول الدكتور سمير أمين، تستدعي قراءة نقدية للموضوعة التي يسميها: «التنمية الشعبية المتمحورة على الذات»، فالشروط والصيغ المتعلقة بمثل هذه الموضوعة تتعرض إلى تحوّل دائم، لأنّ الرأسمالية تتغيّر وتتكيف مع التحديات التي تفرضها طبيعتها نفسها، وتفرضها كذلك انتفاضات الشعوب، وإنه لمن المستحيل اختزال التنمية وفك الارتباط (مع الرأسمالية العالمية) في معادلات جاهزة وصالحة لجميع الأمكنة والأزمنة، بل يجب إعادة النظر في هذه المفاهيم استناداً إلى دروس التاريخ وتحولات الرأسمالية المعولمة.

على مدى العقود الطويلة الماضية طرحت جميع الثورات الشعبية مسألة التنمية المتمحورة على الذات وفك الارتباط (مع شبكة الرأسمالية الدولية). لقد شهدنا ذلك في التجارب الاشتراكية، وفي حركات تحرر شعوب العالم الثالث، واليوم لابد من مراجعة نقدية لتلك المحاولات التاريخية واستخلاص دروس النجاح والفشل، وذلك بالارتباط الوثيق مع الجوانب الأخرى من إشكالية تطوير القوى المنتجة،

والتحرر الوطني، والتقدم الاجتماعي، وديمقراطية المجتمع، كما يشرح سمير أمين. ولكن تنبغي الإشارة إلى أنّ العقد الأخير شهد صعود مستعمرات سابقة شبه قارية، كالهند والصين والبرازيل، راعت في الأساسيات تقسيمات ومعايير النظام الرأسمالي الربوي الواقعي المعاش، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبالطبع فإنّ هذا لا يتفق مع التوجه النقدي الذي دعا الدكتور أمين المستعمرات السابقة، الكبيرة والصغيرة، إلى انتهاجه.

حتى البارحة كان الرأسمال العابر للقوميات هو الرأسمال التابع لنادي الثلاثة: الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. أما بلدان الشرق والجنوب فكانت مستثناة من دخول النادي، ولم يكن يوجد خارج هذا النادي سوى بورجوازيات كومبرادورية، أي قنوات توصيل لسيطرة رأس المال المتعدّي للقوميات، وكانت سيطرة الرأسمال المعولم هي المرحلة الإمبريالية الجديدة الجمعية التي تضم الثلاثية (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان). وفي هذا المشروع ما بعد الكولونيالي اندرجت صيغة الهيمنة الأميركية، فغدا من سابع المستحيلات إدارة النظام الإمبريالي الجديد سلمياً، بواسطة السيطرة الاقتصادية فحسب، وقد توقع سمير أمين أن يغدو ذلك أكثر استحالة في المستقبل، وأن يغدو اللجوء إلى العنف السياسي، ومن ثم التدخل العسكري، حاجة ملحة لتلبية مهام تفعيل هذا المشروع الليبرالي، ويبدو أنّ توقّع الدكتور أمين مازال صحيحاً على الرغم من صعود مجموعة الدول العشرين، وعلى رأسها المستعمرات السابقة العظمى التي تكاد تصبح ركناً أساسياً في نادي الرأسمال الدولي الذي لم يعد ثلاثياً، وعلى الرغم من أنّ هذا الصعود كسر بطريقة ما، وإلى حدّ ما، قانون سابع المستحيلات!

في حينه، قبل حوالي عشر سنوات، دعا سمير أمين دول الشرق والجنوب إلى تنمية متمحورة على الذات، وإلى توفير شروط أساسية خمسة تحقق انفصال التنمية الوطنية عن التبعية:١- أن تؤمن سياسة الدولة فائضاً زراعياً متطوراً وبأسعار ملائمة ٢- تحقيق وجود رسمي لمؤسسات مالية وطنية يضمن استقلاليتها النسبية إزاء تدفق رأسمال الشركات متعدّية الجنسية ٣- السيطرة المحلية على سوق مخصصة للإنتاج الوطني أساساً ٤- السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية مع قدرة الدولة على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي ٥- السيطرة المحلية على التكنولوجيا، بمعنى إمكانية إعادة إنتاجها وإن كانت مكوناتها مستوردة! غير أنّ المستعمرات السابقة الكبرى، الصاعدة اليوم، تبدو غير آبهة لجوهر مثل هذه الدعوات في بعدها العالمي، بل تبدو أحياناً متواطئة على حساب الأكثرية الساحقة من المستعمرات السابقة.

صعود الخطّ البياني للكفاح العربي

بلغ الصخب الإعلامي والسّعار العسكري حداً يكاد يطغى تماماً على المشهد الاقليمي والدولي، فالمركزية الدولية الاحتكارية تريد أن تملي على ضحاياها مفردات خطابهم السياسي ضدّها، وتريد أن تحّدد لهم خطواتهم في مواجهتهم لها ميدانياً، حيث هاجسها الرئيس هو تجريد المشهد الإقليمي أو الدولي من أي بعد تاريخي، وإفراغه من أي مضمون إنساني قومي أوأممي، الأمر الذي يستدعي خروج الضحايا من أسار اللحظة الراهنة وتحديد موقع هذه اللحظة في السياق التاريخي العام والشامل!

على صعيد تطوّر الوضع العربي فإنّ الخروج من أسار اللحظة الراهنة سوف يجعلنا نرى أنّ المواجهة الحالية الكبرى بين العرب وأعدائهم ليست في جوهرها سوى تكراراً متقدماً لتلك المواجهة التي حدثت قبل تسعين عاماً ونيف، بين الثورة العربية الكبرى وبين الدول الاستعمارية، وليست سوى تكراراً متقدماً لما تلا تلك الثورة من مواجهات عديدة، كحرب فلسطين في العام ١٩٤٨ وحرب السويس عام ١٩٥٦ وغيرهما، فإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك حقاً، فإنّ أول ما يجب أن نلاحظه هو التطور الذي ظل يطرأ على أحجام القوى المتقابلة من مواجهة الى أخرى وحتى يومنا هذا.

إنّ الخط البياني لحجم القوى المتقابلة (العرب وأعداؤهم وخصومهم) ظلّ في صعود مستمر، سواء من حيث التعداد أوالعتاد. وبالطبع فإنّ ما استدعى صعود الخط البياني، على الرغم من كل المعوّقات، هو تقدم أمتنا وليس تراجعها، إذ لو أنها تتراجع لكان الخط البياني لحجم المواجهات في هبوط وليس في صعود، وهذا يعني أن البنية التاريخية التحتية المشتركة للأمة كلها، التي كانت هدفاً رئيسياً للعدوان على مدى القرن الماضي، قد صمدت أمام جميع محاولات تفتيتها وتبديدها على الرغم من نجاح الأعداء في تجزئة بنيتها الفوقية السياسية والجغرافية، أي أنّ البنية العربية التحتية، الاجتماعية التاريخية، ظلت موحّدة وممتنعة على محاولات اختراقها. إنها تقاوم مثل هذه المحاولات مقاومة متصاعدة من جهة، وتناضل لاسترداد بنيتها الفوقية، المسلوبة والمبعثرة، من جهة أخرى، وهذا ما يفسر لنا تصاعد أحجام القوى المتقابلة من جولة الى أخرى!

لقد تحققّ هذا الصعود في الخطّ البياني للمواجهات بفضل متانة البنية التاريخية التحتية المشتركة للامة كلها، وبفضل تجاوز بعض أطرافها مرحلة البدايات، أي مرحلة الارتباك والتخبط والفجاجة، والخطاب السياسي القاصر والأداءالميداني الأخرق، وبلوغه مرحلة النضج بكل أطيافه الوطنية والقومية والاسلامية. وبناء عليه فقد زال خطر الانكفاء الذاتي والموضوعي الذي ظلّ يهدّد وجود الأمة من أساسه طيلة النصف الأول من القرن العشرين.

وعلى الرغم من أنّ فلسطين تعتبر الحلقة الأضعف في المشهد العربي، فقد برز صعود الخط البياني فيها أكثر من غيرها، حيث شكّلت قواها المجاهدة رأس الحربة، والخندق الأمامي، والرافعة التاريخية للوضع العربي والاسلامي عموماً. ولاغرابة في أن تكون القوة الفلسطينية كذلك وهي التي نجحت في إبقاء الكيان الصهيوني (القوة الاستئصالية المدعومة دولياً) مجرّد مشروع قابل للإنكفاء،

حيث منعته من تحقيق أي تقدّم نوعي، حاسم ونهائي، طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، وهو المشروع الذي انطلق من فكرة أنّ الفلسطينين لا وجود لهم، وأنّ المواجهة هي مع العرب جميعهم. وقد أراد الأميركيون واليهود استئصال الفلسطينين تأكيداً لهذه الفكرة المسبقة التي تقول بعدم وجودهم! أمّا عن الوضع الفلسطيني الراهن المنكفئ فهو مؤقت دون أدنى ريب، ففلسطين سوف تبقى الرافعة التاريخية الرئيسة للوضع العربي بمجمله.

وفي المقابل على الجبهة المعادية، وفي ما يتعلّق بالأدلة القاطعة على صعود الخط البياني للمواجهات المتوالية بين الأمة العربية وأعدائها، نرى هذا الحضور الأميركي المباشر في بلادنا بكل ضخامته وثقله وجبروته. لقد جأر البعض بالشكوى وهم يتابعون تدفّق القوات الاميركية في عودة صريحة الى حالة الاستعمار المباشر، غير أن ما أزعج هذا البعض هو ذاته ما أزعج أيضاً الأميركيين. إنّ اشنطن تفضّل ألف مرة إدارة حرب يخوضها الآخرون نيابة عنها وبإشرافها، بخاصة إذا كانوا من أهل المنطقة ذاتها.

إن اضطرار الإدارة الأميركية للحضور ميدانياً بجيوشها الجرّارة ليس في مصلحتها مهما بلغت قوتها التدميرية، حيث ذلك يعني تاريخياً أنها تخوض معاركها الأخيرة بعد أن استنفدت جميع الأساليب والأنساق والوسائل الأخرى. وعلى سبيل المثال، فقد خذلها الكيان الصهيوني الذي عجز عن استئصال الفلسطينين منذ سنوات تأسيسه الاولى، وبرهن بالتالي أنه ليس مؤهلاً لاحتلال موقع الإدارة الاقليمية بالنيابة عنها، ولذلك ألحقته مؤخّراً في عداد قواتها وهي تكظم غيظها من فشله، لأنّ ذلك جعلها تقف عارية (أخلاقياً وسياسياً) أمام الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين وشعوب الأرض قاطبة بما فيها الشعب الاميركي!

ولكن تبقى المهمة الأصعب هي استرداد الأمة لبناها الفوقية المسلوبة، الاقتصادية والحقوقية والسياسية. إنها المهمة التي لا يمكن إنجازها في جولة واحدة، ولا في فترة زمنية قصيرة، بل تحتاج إلى زمن طويل والى عدد غير محدّد من الجولات. إنّ الأمة، عبر الجولات المتوالية (غير الناجحة أو غير الحاسمة) تحقّق تطوّر وعيها لذاتها وللعالم، وتصلّب بنيتها التي أصابها وهن شديد خلال مئات السنين الماضية، وتتمكن من امتلاك الجدارة الضرورية التي تفتقدها والتي من دونها لن تحتل موقعاً لائقاً في المستقبل، وإن هذا بمجمله هو عين ما حدث ويحدث، وهو عين ما يشير إليه الخط البياني التاريخي الصاعد.

صناعة الأزمات، أو تطويرها، وبيع الحلول لها!

قبل سنوات قليلة كانت حكومة الولايات المتحدة تسيطر في أوروبا على ٢٥٠ ساعة بثّ إذاعي وتلفزيوني من أصل ٢٧٥ ساعة هو إجمالي ما كانت تبثّه المحطات الأوروبية عموماً، أمّا اليوم فلا ندري ما حلّ بنسبة السيطرة هذه، لكنّ المتوقع أنها في ازدياد لا نقصان. من جهة ثانية، فإنّ ٧٠٪ من مواقع التجارة الإلكترونية العالمية، على مواقع شبكة الإنترنت، كانت حتى الأمس القريب محجوزة ومتوضّعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنّ ٩٠٪ منها تنطق باللغة الإنكليزية!

حتى البارحة، كان كل ٣٠٠ إنسان أفريقي يمتلكون خط هاتف عادي واحد، مقابل ١٠٠٪ في الدول الاسكنديناڤية! أمّا عن أجهزة الكمبيوتر في العالم كله فإنّ ٤٠٪ منها موجودة في الولايات المتحدة وحدها، وإنّ أربعة أخماس مالكي الهواتف الخليوية يقيمون في دول الشمال الثرية!

بل إنّ الوضع يصبح شديد الغرابة عندما نعلم أنّ في بنغلادش، مثلاً، يوجد خط هاتفي عادي واحد لكل ٢٧٥ إنساناً، حيث ٩٠٪ من قرى هذا البلد (٨٦ ألف قرية) لا توجد فيها أية وسيلة على الإطلاق للوصول إلى خدمة الهاتف العادي! بل إن أكثر من مليار إنسان في هذا العالم، الذي تضطهده واشنطن على مدار الساعة، لم يجر أيّ منهم مكالمة هاتفية طوال حياته!

إنّ فجوة هائلة تفصل بين سكان الشمال الثري والجنوب الفقير، فهل مسؤولية وجود هذه الفجوة تقع على عاتق أمم الجنوب وحدها؟ كلا! إنها في الدرجة الأولى مسؤولية السياسات العدوانية الشمالية المعمول بها على مدار الساعة منذ قرون. إنّها سياسة التطور المتفاوت غير المتكافئ التي تفرضها عواصم الشمال بالقوة النارية غالباً، وإنها البلدان الثرية المتخمة التي تسيطر أصلاً، وفي الوقت نفسه، على أسواق البورصة، وعلى مصادر المواد الخام، وعلى الأسواق الدولية، والنقل الجوي والبحري، والتي توفرّ لمجتمعاتها بوساطة القوة الصماء الباغية أعلى مستويات الحياة على حساب عوز وشقاء وفناء مجتمعات الجنوب التي تشكل أربعة أخماس سكان العالم!

لكنّ عواصم الشمال لا تكتفي بذلك، وتمضي في حربها المفتوحة ضدّ أمم الجنوب إلى ما هو أفظع، فهي تصنع الأزمات إن لم تكن موجودة وتصدّرها للجنوب، أو تطوّرها وتفاقمها إن كانت موجودة! وهي في الحالتين تنبري لبيع الحلول للجنوبيين، وهي الحلول التي تعني دائماً أعباءً اقتصادية هائلة تقع على عاتق الضحايا، سواء أثناء إدارة الأزمة، أي التحكّم بمساراتها لخدمة مصالحهم، أم أثناء ما يسمّى إعادة الإعمار التي تقتضي شيوع الخراب. وهكذا تنوء أكثرية سكان العالم تحت وطأة ديون عظيمة الضخامة ترتبها المساعدات، ليبلغ حجم الديون في إحدى السنوات الماضية ٥٠ ضعف حجم المساعدات! كيف؟ إنهم يستردون سبعة دولارات مقابل كل دولار واحد يقدّمونه بصورة معونة للتنمية أو معونة لإعادة الإعمار. أي أنّ إعادة الإعمار هي شيوع الخراب كما أشرنا!

غير أنّ الدول الثرية، بقيادة واشنطن، تعتمد اليوم مقولة «التنمية المستدامة» التي تعني أن يستمتع الشمال باحتكاره للتقدم العلمي/الصناعي، والتي تتيح له أن يتصالح مع ماضيه الآثم: تدمير الإنسان وتدمير البيئة! إنهم يتابعون اليوم، من دون أي إحساس بتأنيب الضمير، استمرار مشاهد التخلف

ومعاناة المتخلفين في الجنوب، لأنّ تقدم الجنوبيين علمياً وصناعياً على الطريقة الأوروبية/ الأميركية سوف يلحق (في رأيهم) أذى عظيماً بمستقبل كوكب الأرض بيئياً، وهو ما ينبغي أن يحولوا دون حدوثه! إنهم يقولون اليوم أنّ التقدم المتكافئ على صعيد العالم أجمع سوف يعني التلوث المميت لكوكب الأرض، ولذلك فإن الحفاظ على التفاوت في التطور يعني الحفاظ على الحياة! ويحدث هذا بينما تمتنع واشنطن عن توقيع أيّ اتفاقية دولية بصدد الحدّ من التلوّث، وهي المسؤولة عن ثلث التلوّث البيئي العالمي!

هكذا حال العالم في ظلّ هيمنة المراكز الربوية الثرية. إنّه حال فظيع. غير أنّ وضع العرب فيه أشدّ فظاعة بما لا يقاس، حيث إضافة إلى المآسي المذكورة يتعرّض العرب لخطر تبديد وجودهم من أساسه. ففي فلسطين المحتلة يمضي الصهاينة قدماً على طريق ابتلاعها بالكامل، وتبديد أهلها بالكامل. ويحدث هذا بينما يتظاهر الصهاينة اليهود وحماتهم الأميركيون أنهم يسعون إلى إعطاء الفلسطينيين دويلة ما يستقلون بها. لكنّ وقائع الاستيطان تؤكد أنّ حربهم الإبادية لن تتوقف حتى تبديد الفلسطينيين عن بكرة أبيهم، بل حتى بعد تبديدهم، حيث الحرب الإسرائيلية مفتوحة على اللانهاية ضدّ العرب والأفارقة والآسيويين.

إنّ المستوطنين الصهاينة يبدون على قناعة تامة أنّ المنطقة التي يسمونها «يهودا والسامرة»، أي الضفة الغربية، باقية لهم إلى الأبد. إنّ القيادات الأميركية والإسرائيلية تشيّد البيوت الكبيرة للمستوطنين، وتلبي جميع مطالبهم، وتوهمهم أنهم «عمود النار» التوراتي، حتى بات هؤلاء المستوطنون يعتقدون أنّ التوراة لو كتبت اليوم لخصصت للمستوطنين والمستوطنات فصولاً كثيرة مقدسة! وفي مواجهة هذا الفتك السرطاني بالجسم الفلسطيني تدعو واشنطن الفلسطينيين إلى ضبط النفس، والتعبير عن أوجاعهم بأسلوب ديمقراطي غير مسلّح!

هل ثمّة خلاص عالمي وعربي؟ نعم ثمّة خلاص قريب تظهر الكثير من دلائله في الأفق، حيث العالم دخل حقاً مرحلة الانتقال من عصر إلى عصر، ولسوف يعبّر هذا الخلاص عن بداياته باسترداد الشعوب لمؤسساتها وهيئاتها القيادية التي تخصّها وحدها، وتمثلها وحدها، بعد أن حرمت من هكذا مؤسسات وهيئات أزمنة طويلة.

لماذا توقفت الحروب بين الدول الاستعمارية؟

حتى الحرب العالمية الثانية كانت الاشتباكات العسكرية تنشب بين الدول الاستعمارية من أجل الاستحواذ على أكبر عدد من المستعمرات، وكانت مسارح العمليات الحربية الرهيبة لا تستثني أوروبا وشعوبها، غير أنّ تلك الحرب العالمية الثانية، التي هي اشتباك مسلح بين أطراف رأس المال الدولي أهلك عشرات الملايين من الأوروبيين والأميركيين بالذات، كانت آخر الاشتباكات المسلحة التي طالما تكررت عبر القرون السابقة، فقد انتهت الحرب بتدمير معظم الرساميل الألمانية واليابانية، وبإضعاف معظم الرساميل الأوروبية الغربية، بما فيها البريطانية، بينما خرج الرأسمال الأميركي منها سالماً معافى، فكانت تلك فرصته التاريخية، التي طال انتظاره لها، للسيطرة على إدارة الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية، وللإنفراد بقيادة النظام الربوي العالمي!

لقد بدأت منذ ذلك التاريخ مرحلة الهيمنة الأميركية، مدعومة بإنتاجية عالية لقوتها العاملة، حيث توافرت للرأسمال الأميركي قدرة كاسحة على المنافسة في جميع الأسواق الدولية. وقد عمل الرأسمال الأميركي في معرض تحقيق هيمنته على جبهتين: أولاً، مشروع مارشال لإعادة بناء رأس المال في أوروبا عموماً. ثانياً، إعادة بناء رأس المال في ألمانيا واليابان خصوصاً وتحديداً! لماذا هذا الفصل؟ لأنّ المجتمع الفرنسي/الإيطالي كان متقدماً جداً في ميدان العمل السياسي والنقابي،أي مكلفاً جداً في ميدان الإنتاج والخدمات الاجتماعية، ولذلك ركّزت واشنطن جهودها على دعم ألمانيا واليابان، لأنّ التكلفة فيهما أقلّ والإنتاج أعلى، بسبب الضعف النسبي النقابي والسياسي فيهما، وبسبب الانضباط الجمعي الذي اعتاده اليابانيون والألمان! وكانت هناك أيضاً سياسة إحكام الحصار ضدّ الاتحاد السوفييتي والصين، وسياسة ضبط المجتمعات الأوروبية الغربية، المتقدمة والتقدمية سياسياً ونقابياً، للحدّ من فعاليتها السياسية المعارضة لواشنطن وللاحتكارات الدولية عموماً.

غير أن أفعال الرأسمال الأميركي، بعد تحقيق هيمنته الدولية، قادته لاحقاً إلى تعريض هذه الهيمنة للخطر. فقد تطور الرأسمال الياباني والألماني، والأوروبي الغربي عموماً، على أساس معدّلات ربح أعلى، ومن ثم قدرة أكبر على التركيم المالي، وعلى زيادة إنتاجية العمل بمعدلات أسرع من المعدّلات الأميركية، وهو ما عنى قدرة أكبر على منافسة الرأسمال الأميركي في السوق الدولية، بل حتى داخل الولايات المتحدة ذاتها. ولقد أدى ذلك في النهاية (أواخر ستينيات القرن العشرين) إلى إضعاف مركز الصادرات الأميركية في مواجهة الصادرات اليابانية والألمانية.

وهكذا لم يمض ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية حتى كانت الهيمنة الأميركية تتعرض للخطر نتيجة تلك التغييرات التي طرأت على هيكل النظام الاقتصادي العالمي، حتى أنّ الرساميل الأميركية الموظفة في الخارج دخلت بدورها في منافسة مع المركز الأم في الولايات المتحدة بعد أن حققت قدراً من الاستقلال في مواطنها الجديدة!

بل إن الولايات المتحدة انكشفت في تلك الفترة (منذ العامين ١٩٦٩ - ١٩٧٠ تحديداً) وقد تحوّلت من دائنة إلى مدينة، ومن مصدّرة إلى مستوردة. لقد كانت تلك بدايات الصعود الهائل الرهيب للشركات الربوية المتعدّدة الجنسيات، وهي الشركات التي لا وطن لها، ولا قومية، ولا عقيدة، ولا هاجس سوى تكديس الثروات، والتي صارت تتحكم بالعالم عموماً ، بحيث غدا رجال الإدارة الأميركية من

موظفيها وفي خدمتها!

غير أنّ تلك التغييرات الاقتصادية التي طرأت على هيكلية النظام الرأسمالي الدولي، والتي تحققت على حساب الهيمنة الأميركية شبه المطلقة، لم يحدث مثلها على صعيد النظام العسكري الدولي، ففي هذا الميدان بقيت القوات العسكرية الأميركية هي المهيمنة في جميع أنحاء العالم. وجدير بالذكر أنّ الاقتصاد الياباني/الأوروبي استفاد من توفير النفقات العسكرية لصالح التنمية الاقتصادية، وإن هو عانى من الهيمنة العسكرية الأميركية وبالتالي من السيطرة الأميركية على احتياطي الطاقة والمواد الخام الاستراتيجية في العالم. لقد أدّى ذلك إلى قيام سقف قسري (عسكري) حدّ من قدرة اليابانيين والأوروبيين على المنافسة، وحدّ من الأفاق البعيدة العالية التي يمكنهم بلوغها. وفي المقابل، فإنّ الرأسمال الأميركي، إضافة إلى تقهقره الاقتصادي أمام المنافسة الأوروبية اليابانية، عانى من النفقات العسكرية الباهظة التي مكنته من تطويق العالم أجمع بقواعده، لكنها أثقلته بالأعباء. وهكذا، في أواخر ستينيات القرن العشرين بدت أزمة النظام الرأسمالي العالمي وتناقضات أطرافه على النحو التالي:

أولاً، الرساميل الأوروبية واليابانية تريد الانطلاق إلى آخر الشوط فتصطدم بالهيمنة الأميركية العسكرية فالسياسية، بينما هي تدرك في الوقت نفسه أنها لا تستطيع الاستغناء عن القوة العسكرية الأميركية، خوفاً من شعوبها ومن شعوب العالم من جهة، ولأنها لا تستطيع تنمية قدراتها العسكرية الخاصة بها إلا على حساب تطورها الاقتصادي من جهة أخرى!

ثانياً، الرساميل الأميركية، التي أنهكتها المزاحمة الاقتصادية، وناءت تحت ثقل الأعباء العسكرية الهائلة، تدرك بدورها أهمية هيمنتها العسكرية عالمياً، وعدم استطاعتها التلكؤ في ملء كل فراغ، في جميع القارات، خوفاً من فقدانها لزمام العالم ونهوض الشعوب المقهورة.

لقد كانت تلك أعراض عطب بنيوي في هيكلية النظام الرأسمالي الاحتكاري العالمي لا شفاء له على الإطلاق! وهكذا دخل العالم مرحلة ما بعد الستينيات، المرحلة الفظيعة التي صارت الولايات المتحدة تعالج فيها تناقضاتها وصراعاتها مع حلفائها أطراف الرأسمال الدولي على حساب الأمم المستضعفة.

منذ ذلك التاريخ لم تعد واشنطن تأبه للشكليات الدبلوماسية والقانونية، بل راحت تتقدم بفظاظة ومباشرة على طريق المزيد من وضع اليد على منابع الثروات الاستراتيجية في البلدان المنهوبة، وبخاصة منابع الطاقة، فتقصي حلفاءها عن عمليات تقاسم الغنائم، وتعطيهم فقط ما يكفي للحفاظ على أمن واستمرارية النظام الاحتكاري العالمي، بينما هي تلحق المزيد من الدمار الشامل والقتل الواسع النطاق بشعوب الجنوب، وبخاصة الشعوب العربية والإسلامية، حيث الاحتياطي العالمي الرئيس للطاقة.

لقد نجحت واشنطن في الحفاظ على وحدة حلفها الأطلسي تحت قيادتها على الرغم من العطب البنيوي الذي أصاب هيكليته، وهو العطب الذي برز واضحاً عشية احتلال العراق، حين أدارت واشنطن ظهرها باحتقار لحلفائها وأرادت أن تستأثر لوحدها بثروات العراق النفطية التي تقدّر بأكثر من ٤٠٠ مليار برميل، فكاد صمود الشعب العراقي يودي بها وبحلفائها لولا أنها تراجعت بسرعة لصالح التحالف. وبالطبع فإنّ تراجع الأميركيين وانصياع حلفائهم مظهر من مظاهر استبعاد نشوب الحرب بين الأطلسيين مهما بلغت خلافاتهم من الشدّة. وما يعزّز هذا التوجه الأطلسي أكثر فأكثر هو الصعود المذهل لمستعمرات سابقة، كالهند والصين والبرازيل، إلى مواقع قيادية، مكافئة إن لم تكن متفوقة، في قطاعات الاقتصاد العالمي.

مرحلة انتقالية عصيبة قوامها اللامنطق!

تتطلع الأمم عموماً إلى عالم تسوده العلاقات الديمقراطية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي العدالة وحقوق الإنسان كأهمّ وجوهها، غير أنّ مثل هذا التطلع المنطقي يمكن أن يجهض، وأن يتحوّل إلى مشروع كارثة، إذا أصبحت الولايات المتحدة نموذجه وقيادته، وليس أدلّ على ذلك من الاستطلاع العام الذي أجرته المفوضية الأوروبية في العام ٢٠٠٣، وقالت نتيجته أنّ أكثر من ٧٠ في المائة من الأوروبيين يرون أنّ الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي هما الأشدّ خطراً على الاستقرار والسلم العالمي! أمّا الرئيس الأميركي فقد أعلن بعد ثلاثة أيام من صدور الإعلان الأوروبي أنّ بلاده (وضمنها الكيان الإسرائيلي) هي النموذج للحرية والديمقراطية، وأنّها سوف ترغم العالم أجمع على الاقتداء بها كنموذج!

لقد كان ذلك الاستطلاع الأوروبي النوعي، وذلك الخطاب الأميركي النوعي، إشارة واضحة إلى أنّ البشرية تجتاز مرحلة انتقالية عصيبة قوامها اللامنطق، إذ لا يعقل أبداً أن يصبح الأبيض أسوداً والأسود أبيضاً، والقاتل المجرم بطلاً منقذاً والضحية مجرماً! إنّ أولئك الذين ابيضّت الأرض بعظام ضحاياهم يتنطعون لمهمة حماية الأمن والاستقرار في العالم، ولإشاعة الحرية والعلاقات الديمقراطية بين البشر! إنّ الرذيلة تنهض لحماية الفضيلة، واللصوص يهبّون للدفاع عن القانون، والذئاب تتواثب لرعاية الحملان! إنّ القتلة الأشقياء يزعمون رسمياً أنهم وحدهم على حق، ويعلنون جهاراً نهاراً أن العالم عالمهم، يتصرفون به كما يشاؤون، وأنهم لن يسمحوا لأحد ولن يمكّنوا أحداً حتى من مجرّد التعليق والنقد! فهل ثمة شك، ونحن نرى هذا اللامعقول، في أن العالم يجتاز مرحلة انتقالية لا يمكن أن تكون إلا مؤقتة؟

لقد جاء خطاب الرئيس الأميركي خلواً من أية إشارة إلى الاستطلاع الأوروبي، وهذا يعني أنه ربّما أعدّ قبله، أما الذين أعدّوا الخطاب فهم تلك الأوساط الحاكمة ذاتها التي أعدّت خطابات الحرب ضدّ العراق وضدّ العرب والمسلمين والعالم عموماً. إنها تلك العصابة من المرابين مصاصي الدماء، التي تحكم من وراء ستار، والتي لا يعني حديثها عن الديمقراطية على الطريقة الأميركية سوى إطلاق يدّ ديكتاتوريتها حرّة في جميع أنحاء العالم، تقتل من تشاء وتنهب ما تشاء، وإنه لتكرار لا لزوم له على الإطلاق أن نستعرض ما لا يحصى من الأمثلة عن رعاية الإدارة الأميركية ودعمها أفظع الديكتاتوريات في العالم على مدى قرن ونصف من الزمان! ثم إن الإدارة الأميركية نفسها ليست سوى ديكتاتورية، سواء في إدارتها للولايات المتحدة بالذات، حيث الحاكم هو حزب واحد يحمل اسمين يتناوبان السلطة إلى الأبد، أو في إدارتها للعالم بعد أن أصبحت ديكتاتورية عالمية!

لم يشر ذلك الخطاب الديمقراطي للرئيس الأميركي ولو مجرّد إشارة إلى هيئة الأمم المتحدة ودورها، ولا إلى شركاء أميركا في حلف شمال الأطلنطي ودورهم، ولا إلى رغبة ولو غامضة في الاستعداد للتشاور مع ممثلي الأمم الأخرى حول طبيعة هذه «الديمقراطية» التي يريدون فرضها على العالم أجمع! والأفظع أنّ الرئيس الأميركي أشار إلى أنّ الولايات المتحدة حققت ديمقراطيتها بعد قرن

ونصف من الصراعات والأهوال الداخلية (أي بعد استكمال إبادة أصحاب البلاد الأصليين بالضبط!) وهكذا فهو وعد العالم بعقود طويلة قادمة من الحروب، حيث لن تصبح الأمم في مستوى اعتماد النظام الديمقراطي على الطريقة الأميركية إلا بعد فنائها ويا للعجب!

في الحقيقة، إنها لمضيعة للوقت والجهد أن ننكبّ على دراسة الخطاب الديمقراطي الأميركي، الذي هو دائماً مجرّد ذرّ للرماد في العيون. إن الانجلوسكسون الذين يحكمون الولايات المتحدة وبريطانيا، والذين يعتبرون أنفسهم يهوداً بالروح، يعتقدون أو يزعمون أنّ هذا العالم كله يتكون من مجاهل، وأن قدرهم الذي لا ينازعهم فيه أحد، باعتبارهم العنصر المتفوق الذي اختاره الله، هو تملّك ما يشاؤون من أرض وثروات، فذلك حقهم الطبيعي الذي كفله لهم إله الطبيعة والأمم! إنّ الولايات المتحدة، مثل «إسرائيل»، لا تعترف بحدود جغرافية لها، وليس في دستورها أية إشارة إلى ذلك! إنّ التأكيد باستمرار على أنّ الولايات المتحدة سوف تمضي إلى النهاية في إشاعة «الديمقراطية» يعني، بالضبط، أنها مصممة على المضيّ في عملية «تملّك» العالم، وليس أي فعل آخر!

بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٧، وقف الرئيس الأميركي كلينتون أمام أعضاء الكنيست الإسرائيلي، وخاطبهم قائلاً أنه كان قبل ١٣ عاماً في بعثة دينية اصطحبه كاهنه خلالها إلى الأراضي المقدسة (فلسطين) حيث عايش فيها تاريخ اليهود كما يرويه «الكتاب المقدس»! قال كلينتون أن كاهنه الذي رعى تربيته الروحية أوصاه يومئذ قائلاً: «إذا تخلّيت عن «إسرائيل» فإن الله سيغضب عليك»! وأن الكاهن كشف له الحجاب عن «إرادة الله» التي تقضي «بأن تكون إسرائيل لشعب إسرائيل إلى الأبد»! أضاف كلينتون أنه قطع لكاهنه عهداً وميثاقاً بقوله: «إن إرادة الله يجب أن تكون إرادتنا»!

في خطابات لاحقة سوف يتحدث الرؤساء الأميركيون من دون مواربة عن القدر المتجلي والتوسع الجغرافي اللانهائي برعاية إله الانجلوسكسون! لقد بدأ منذ عهد ريغان التحرر من التعبيرات السياسية المضللة، حيث لم يعد ممكناً استخدام تعبير «التحالف الاستراتيجي» كبديل عن «التحالف المقدس» بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، أو تعبير «القيم المشتركة» بدلاً عن «الإيمان المشترك»! سوف يصبح من غير الممكن أيضاً استخدام تعبير «إشاعة العلاقات الديمقراطية» في العالم بديلاً عن «استباحة العالم»! لقد بدأ الرؤساء الأميركيون الكشف عن حقيقة بنية وعيهم التاريخي الذي شكلته البيوريتانية وأفكار العهد القديم، وبدؤوا الكشف عن المعنى المكابي الإسرائيلي /الأميركي للسلام في فلسطين، وفي العراق، وفي الوطن العربي والعالم عموماً.

من الكتب الصادرة للمؤلف:

- **الأيام التالية** – رواية – ١٩٧٢
- **إفلاس النظرية الصهيونية** – منشورات فلسطين المحتلة – ١٩٨١
قدّم له: الأخ محمود عباس (أبو مازن)
- **حول تاريخ المسألة اليهودية** – ١٩٨٤
قدّم له الفريق عفيف البزري
- **عصر المفوض السامي الأميركي** – دار الحقائق – ١٩٨٤
- **موضوعات للذاكرة العربية** – دار المستقبل – ١٩٩٤
- **مصيرنا هو مصير فلسطين** – دار المستقبل – ١٩٩٥
- **فساد النظام العالمي** – دار المستقبل – ١٩٩٥
- **خواطر عن ثورة أكتوبر** – دار المستقبل – ١٩٩٧
- **الحرية والاستقلال استكمالاً للوحدة** – دار المستقبل – ٢٠٠٠
- **عشرات القصص للكبار واليافعين والأطفال** – (١٩٩٠ – ٢٠٠٠)
- **العودة إلى الأصول** – دمشق – ٢٠١٥
- **القطار الدمية (قصص)** – دمشق – ٢٠١٥

هذا الكتاب

الحديث مع الكاتب العربي السوري الأستاذ نصر شمالي ممتع وشيق، تصاغ الأفكار الدقيقة بحرارة متميزة، وتعرض الوقائع العلمية بحيوية دافقة، ذلك أنه من المثقفين العرب الذين امتزجت لديهم الثقافة بالممارسة، والفكر بالتجربة الحسية، والقناعات بالمعاناة القاسية.

إنه مناضل وكاتب وروائي ومؤلف قصص للأطفال، يتصرف وكأنه يتسابق مع الزمن، يحمل رسالة يخاف أن يأتي الليل قبل أن يوصلها إلى أصحابها..

وأصحاب الرسالة بالنسبة إليه، هم أصحابه، بل هم من كل الأجيال، يصادق الكبار منهم بروح الوفاء والتقدير، ويحب الصغار منهم بعاطفة الواثق من المستقبل..

نزعته الأدبية تطل في كل كتاباته الفكرية والسياسية تماماً مثلما يحاصر همه الفكري والسياسي كل نتاجه الأدبي...

إنه واحد من جيل أريد له أن يكون جيل الإحباط والخيبة، لكنه أصر أن يتحول مع جيله لأن يكونوا جسر العبور إلى الفجر الجديد...

مجلة المنابر البيروتية